



الجزء الثالث

من شرح التلخيص

وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
 ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي
 (وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي)
 وبهامشه

كتاب الايضاح لمؤلف التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد

تبيينه

قد بدأنا في صلب الصيغة بشرح السعد وتنبأنا بمواهب الفتاح وثلاثا بعروس
 الأفراح وصدرنا الهامش بالايضاح وبعده حاشية الدسوقي

ملاحظة

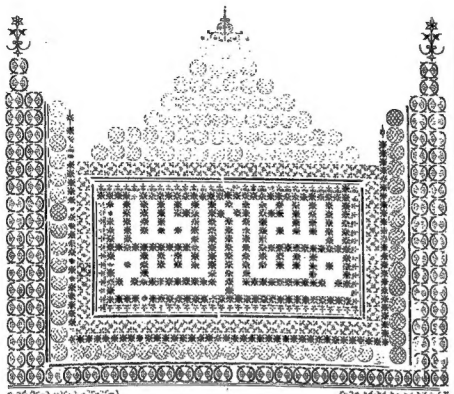
لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صرفت النفس
 والنفس ما بقا حتى جعتهما من أقاصي البلدان وطبعتهما رتبة ترتيبا بديعاً لم يسبق لها
 نظير حيث جمعت كلها في حقيقة واحدة وفصلتها عن بعضها بمجاديل مع موافقة إحصائها
 فاشتهرت في المشارق والمغرب حتى مدت إليها الأيدي من كل الأمصار وطلبها العلماء
 من جميع الأقطار فنفدت نسخها حتى صارت كالكبيرة الأحرار
 فمن منا الطلاب أعاد طبعها فاعادنا طبعها طبق الأصل مع كل
 الاعتناء من زيادة التصحيح وحسن الطبع وجودة الورق

لأننا أراءنا الكتاب وتجارب الأمم لأن مسكوبه وكتاب آفات الاجماع
 المستوى وشرح المضمون به على غير أهله للزنجاني وحواشي العقائد النسفية
 والشعرية (وسلم الثبوت والمقتصر والمنهاج) وفتاوى ابن تيمية
 وحواشي الملوك وغيره فإلى طلبها من ناشرها وملتزم طبعها

بنو الواسطة
 الأزهر بمصر



الطبعة الثانية
 مطبعة السعادة بمصر
 سنة ١٣٤٣ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الفصل والوصل﴾ بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه عارض

﴿الفصل والوصل﴾ قدم في الترجمة ذكر الفصل على ذكر الوصل لان الفصل من جملة الى عدم العطف والوصل من جملة الى العطف كإسماً في تعريفهما ومعاً أن عدم العطف الذي هو الفصل أصل ألا يفتقر فيه الى زيادة شيء على المتصلين والعطف الذي هو الوصل يفتقر فيه الى وجود حرف من يوصل وما يفتقر فيه الى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه الى شيء ادعاً لا يفتقر فيه الى شيء مزيد كالذاتي وأيضا لعدم في الحادث سابق على وجوده وأيضا حيث كان لا بد منهما لما يقتضي وجود الوصل بعد الفصل أحسن لما فيمن التناول بما يقتضي العكس لما فيمن التطير وكان الجارى على هذا ان يقدم الفصل على الوصل في التعريف أيضا لكن الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عذبة وانما قلنا بمنزلة الملكة وعدمها لأنها ملكة وعدمها حقيقة لان عدم الملكة في شيء عمن شأنه أن تصف بذلك الشيء والفصل ترك العطف وذلك يقتضي سبق الشعور به وعدمه لا يقتضي ذلك وأيضا قيل ان عدم الملكة في الشيء عن الشخص القابل له والجلتان المتقي عنهما الوصل لا يقبلان الوصل بنفسهما بل جنسهما لان القطع واجب في البلاغة نعم اذا بنينا على ان الملكة ماني عما يقبله جنسها أو ماني مع ص ﴿الفصل والوصل﴾ ش هذا الباب من أعظم أبواب هذا العلم لعظم خطره وصعوبة مسلكه وقدما أخذوه ولقد قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل كذا نقله الخفاجي في سر الفصاحة والبيانون قلت والذي قال ذلك هو أبو علي الفارسي نقله عن العسكري في الصناعتين وقصد بذلك المبالغة وأن من كل فيه لا بد أن يكون كمال في غيره كذا قالوا وقد يقال ان علم الفصل والوصل يتوقف على معرفة ما يجب لكل واحد من الجملتين وذلك يتوقف على جميع الأبواب الماضية

﴿القول في الوصل
والفصل﴾

﴿الفصل والوصل﴾

(قوله لانه الاصل) أي لانه عدم العطف وقوله والوصل طار لان من جملة الى العطف وما علم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه الى زيادة شيء على المتصلين والعطف الذي هو الوصل يفتقر فيه الى وجود حرف من يوصل وما يفتقر فيه الى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه الى شيء وأيضا لعدم في الحادث سابق على وجوده

(قوله حاصل الخ) قليل في المعنى لما قبله وقوله بزيادة حرف الخ على الجملتين (قوله لكن لما كان الخ) أي وحيداً فلا يقال كان الأولى أن يقدم تعريف الفصل على تعريف الوصل وهذا الاستدراك دفع ما توهم من الكلام السابق وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فلم يقدم في التعريف ما تقدم في الترجمة (قوله بمنزلة المسكة الخ) اعلم أن للمسكة فردين الأول ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم بذلك الأمر كالمصر لا فراداً الحيوان والثاني ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار شخصه كالمعلم لا فراداً الإنسان ولا شيئاً أن الجملتين شأنهما الوصل جنساً وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصاً بأن كان بينهما كمال الانقطاع فقول الشارح بمنزلة المسكة اعجازاً لفظة منزلة نظراً للفرد الثاني وقوله في المعلوم فينبغي ما تقابل العدم والمسكة باسقاط منزلة ناظر للفرد الأول كذا قال بعضهم وفيه أن هذا لا يتم إلا إذا كان المراد عامين شأنه أن اللائق بذلك لكن المتأخر من كلامهم أن المراد به ما كان ذلك وأنت خير بأن الجملتين إذا كان بينهما كمال الانقطاع يمكن فيها الوصل وإن لم يجز بلاغة فاشأنا الوصل بهذا المعنى ففهم ما ملكة الوصل لا مذهب بمنزلة ما حصل أنه لا وجه لزيادة منزلة في كلام الشارح سواء قلنا ان المسكة عبارة عن الأمر الذي شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه أو باعتبار شخصه وقد يقال إنه قد لا يمكن في الجملتين الوصل (٣) قصد المعنى به كافي آية أنفع الخ

حاصل بزيادة حرف من حروف العطف لكن لما كان الوصل بمنزلة المسكة والفصل بمنزلة عدمها والاعدام إنما يعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذلك الوصل فقال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه)

امكانه ولو كان غير لائق لأن المنطقتين من الجمل يمكن فيها الوصل ولو كان غير لائق كان الوصل ملكة على هذا حقيقة لأن المسكة معنى موجود تصف به الذات الموجودة والعدم تنفي عن تلك الذات القابلة والفصل والوصل إثبات الشيء وتعيينه في الجملة إذ هما عارضان اعتباراً بأن النوع من الكلام ولو كان متعلقهما موجوداً يؤول ما كان الوصل بمنزلة المسكة بهذا الاعتبار والفصل بمنزلة عدمها وانما يعرف بملكاتها بدأ في تعريفها بذكر الوصل خلاف ما في الترجمة فقال (الوصل في الاصطلاح) عطف (بعض) جنس الجمل على (بعض) أو انما قدرنا جنساً ليشمل بالصراحة العطف الواقع بين جملتين فقط وبين جمل (والفصل تركه) أي ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفاً وجوباً ما يمكن أن من أحوال السند والسند البعدي وذلك إذا توقف إحدى الجملتين على غير هذا الباب توقف العلم بحال الجملتين معاً عليه ضرورة أن ما توقف عليه الجزء توقف عليه الكل حيثئذ يصح قصر البلاغة على الفصل والوصل من غير ما قلنا يقال حسن الفصل والوصل قد يكون مع كون الجملتين على وجه بليغ ودونه لا نقول الأمر كذلك ولكن ما بالبليغ والتعجب في اعتبار ما بين جملتين ركيكتين ص (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) شأراً إذاً يعرف حقيقة الفصل والوصل

متعلقهما وجودياً وعلى هذا فيحتاج إلى تأويل في عبارة المعلوم بأن يجعل على حذف صنف أي شبه تقابل العدم والمذكور شيئاً الشهاب المسمى في شرح الفتيحة هذا التوجيه بما حاصله لا نسلم أن المسكة لا تكون الأمر وجودياً والوصل أمر اعتباري لأن العلم والمسكة من اصطلاحات الحكماء لم يقولوا بوجود الإضافات والوصل إضافة بين الجملتين فتأمل (قوله انما تعرف بملكاتها) أي بعد معرفة ملكاتها (قوله عطف الخ) ظاهر تعريف الفصل والوصل أنها لا يعرفان في الفقرات وليس كذلك بل الفصل والوصل كما يعرفان في الجمل يعرفان في الفقرات ولا يختصان بالجمل كما هو كلام المصنف فإن كان بين الفردين جامع وصلهما كما إذا كان بينهما تقابل نحو قوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن فالوصل لدفع توهم عدم اجتماعهما أو شبه مماثل كافي قوله

ثلاثة تشرق في الدنيا بهيبتها * شمس الضمى وأبو اسحاق والقمر

وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما كافي قوله تعالى وخواته الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد يجاب عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل وهو أنه لا يعرف حقيقة متعلقهما مطلقاً (قوله بعض الجمل) أي جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط والواقع بين الجمل المتعددة كمعطف جملتين على جملتين فانه بما لا تتناسب جمل أربع مرتبة بحيث لمعطف كل واحدة على ما قبلها بل تتناسب الأوليان والاخريان فيعطف في كل اثنتين أولاً ولمعطف الآخرين على

ويجوز موضع أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فمنها عظيم الخطر صعب المسلك دقيق المأخذ لا يعرف على وجهه ولا يحيط علمنا بكنهه إلا من أوفى في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ورزق في إدراك أسرارها ذوقاً حقيقياً ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما قصر جاعله لأن الأمر كذلك وانما حاول بذلك التنبيه على مزيد غوصه وإن أحداً لا يكمل فيه إلا كل في سائر فنونهما فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجهه في البيان فتقول والله المستعان إذا أنت جلة بعد جلة فالأولى منهما

الأوليين لأن مجموع الآخرين (ع) يناسب مجموع الأوليين ولو قال المصنف عطف جلة على جلة لم يشمل هذه الصورة واختار المصنف

التعبير ببعض الجمل على الكلام لتدخل الصفة والصفة ونحوهما لا يشمله الكلام بناء على أنه لا بد أن يكون مقصود الذات (قوله) أي ترك عطفه عليه (أي) ترك عطف بعض الجمل على بعض لا ترك العطف مطلقاً وهذا يفهم منه عرفاً وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا رد أن يقال أن التعريف يشمل ترك العطف في الجملة الواحدة المتبادر معاً أنه لا يسمى فضلاً قال بعضهم والمراد بقول المصنف ترك عطف بعض الجمل على بعض أي مجامعها العطف إذا لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها أنه فصل لأنه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها لورود بانه أن أراد بقوله مجامعها العطف أي في ذلك المحل لزم أن لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال

أي ترك عطفه عليه (فاذا أنت جلة بعد جلة فالأولى) يعطف ويعطف عليه فترك فيه العطف فلا رد أن يقال يصدق الترك في جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعر بالمقصود والمناصب للأمور البلاغية لأنها لا تحصل إلا بالقصد فجعله فيما تقدم كتقابل الملكة للملازمة العدم في الجملة وظاهر ثم يقفها أي أعنى الفصل والوصل لا يجزى بان في المفردات واتحاد شرط العطف وعدمه في المفردات والجمل يقتضي تساويهما في جريان الفصل والوصل وقد صرح بذلك خلاف ظاهر عبارة المصنف ثم أشار إلى تفصيل في موقعها فقال (فاذا أنت) أي جاءت (جلة بعد جلة) (أخرى فالأولى) يعني السابقة على الآتية ليشمل كثرة الجمل فإن كل ما منها سابقة عما بالاصطلاح وكان ينبغي أن يقدم تعريف الفصل لأنه الموافق لقوله في الترجمة الفصل والوصل لكنه أعاد الأول الثاني على أضعف أسلوب في ألف والنشر فالنصل والوصل امران دائران بين الجمل على اصطلاحهم فالوصل عطف بعض الجمل على بعض والمراد بالجمل جنس الجمل فر بما يمكن في الكلام غير جملتين والفصل تركه كقولهم هذه العبارة أن الفصل ترك عطف بعض الجمل على بعض ولا ينبغي أن ذلك يشمل الجملة الاستثنائية إذا عطف عليها بل قد يقال أنه يشملها وإن لم يعطف عليها لأن من لفظي جملة واحدة يصدق عليه أنه ترك عطف بعض الجمل على بعض لأنه لم يقل الجمل المذكورة ولو قال ذلك لورد عليه الجملتان لكنه لا يرد ذلك وإنما يريد ترك العطف حال إمكانه لقطع بقائه الكلام على حاله ولا يتأتى ذلك إلا في جملة مذكورة بعد أخرى وكانها كشيء بلفظ الفصل فإنه لا يعقل إلا بين أمرين فخرجت المفردة لأنه قطع شيء من شيء ولا يتأتى ذلك في الجملة المستأنفة وإن كان بعدها أخرى ص (فاذا أنت جلة بعد أخرى) شجذا بابا بر يض لا بدله من التثنية عن سابق الجدول تقدم مقدسة لا بد منها علم أي نظرت في كلام المصنف وغيره في هذا الباب فوجدت أقساماً متداخلة بين كثير منها وكثير عموماً وخصوص من وجوب بعضها يدفع بعضاً ووجدتهم قرروا فيه قواعد لا تخلو عن أشكال وذكروا أموراً غير الصواب من جعل ما ليس له محل من الأعراب داخل وعكسه على غير ذلك مما ستره أن شاء الله فاقض في ذلك أي اخترعت لهذا الباب قاعدة توصفياً سهلاً بعماطة ولا عليك إذا وقفت عليه أن لا تعجل بالرد واستنكر مخالفة ظاهر عبارات القوم التي أقطع أن أكثرها لم يقصده بل اللائق أن تقول في انكار ذلك حتى تأتي على آخره على أن غالب ما ذكره من هذه القواعد ليس فيه مخالفة لكلام صاحب الفتاح إذا تأملت حتى التأمّل وانما وقع الخلط في كلام من بعده لأنهم لم يتأملوا كلامه فاقول والله التوفيق وهو حسي ونعم الوكيل والوصل يكون بين جملتين مشتركتين

والانقطاع لعدم الصلاحية في ذلك المحل وإن أراد مجامعها العطف في نفسها ولو في محل آخر ورد أن الجملة

الحالية أيضاً ذاتاً للعطف في نفسها فعمل الأولى عدم التقيد بهذا القيد والجملة الحالية لكونها قد قبلها لم يتقدمها جملة حتى يتحقق بينهما الفصل والوصل ثم إن قد تقدم أن الترك مشعر بالفصل لكونه فعلاً لا في فعل وهو المناصب للأمور البلاغية لأنها لا تحصل إلا بالقصد وحده فتشكك على ما مر من أن تقابل الفصل والوصل بمنزلة تقابل العدم والملكة فلهي على أن الترك ليس فعلاً فتأمل (قوله فاذا أنت) رتب على التعريف بيان الأحكام إشارة إلى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء (قوله فالأولى) مراده السابقة عن الآتية ليشمل كثرة الجمل فإن كل ما منها سابقة عما بعدها ولو لم تكن أولى حقيقة بأن لم تسبق غيرها

أما أن يكون لها محل من الأعراب أولاً وعلى الأول) أى على تقدير أن يكون الأول محل من الأعراب

بعدها ولولم تكن أولى لا يتناول تلك الأولى (إيمان) يكون لها محل من الأعراب) بأن تكون في محل رفع كالنكرة أو نصب كالتعويضية أو جر كالمضاف إليها (أولاً) يكون لها محل من الأعراب بأن تكون في غير ما ذكر للاستثنائية (وعلى) التقدير (الأول) وهو أن يكون الأول محل من الأعراب

مع جامع اصطلاحى بلامه وذلك يحصل بأن يتقدم معطوف عليه على معطوف وهما مشتركان في الجهة الجامعة على ماسية أى ولا يكون لأحداهما محقق شخص به على الأخرى على ماسية أى سواء كان الأول أعراب يمكن إعطاؤه للثانية وهو معنى قولهم لها محل أولم يكن والجملة التى لا على لها وغير هاسيان في اقتضاء العطف وعدمه والواو وغيره سواء في اقتضاء الوصل وعدمه فليس المعتر غير الجهة الجامعة سواء أ كانت الجملة الأولى لها محل أم لا وسواء أ كان العطف بالواو أم بغيرها غير أن الجملة السابقة ان كان لها محل من الأعراب كانت الجهة الجامعة أو بعضها ظاهراً بما تترك بالبدنية وإن لم يكن كانت الجهة محتاجة إلى الفكر ولا سيما في الجامع الخيالى وبسبب ذلك أن الجملتين إذا كان لهما محل فلهما مطلب لفظي يستدعيهما استدعاء واحد ونصب اليهما أنصبا لواحد وإذا لم يكن لهما محل فليس بينهما جامع لفظي والعطف لابد من جامع فأحتجنا إلى النظر في الجامع المعنوى لا يقال ليس العامل في الجملتين هو الجامع بل بعضه كسبأى من أنه لا بد من الاتحاد في المسند والمسنديه معاً على رأى المصنف لا نقول أن سندهما فلهما جملتين مطلب لهما ما لا يكونه جملتهما أو بعض جامع غير أن العطف إذا كان بحرف غير الواو كان الجامع قريب التناول ولا يكاد يستعمل ذلك إلا مع حصول الجامع الكامل لأن المعنى الذى يدل عليه غير الواو من تراخ أو غيره معنى يدور بين الجملتين ويشتد فيه كاشتراهما في المعنى الاعرابي إذا كان لهما محل في نحو يدكتب ويشعر فكأن أن يد يطلب يكتب ويشعر ويشتد فيه كذلك الترتيب الذى يقتضى تقديم أحد الأمرين عن الآخر في نحو أقوم ثم أقم علة فلهما جملتين جامعاً لأنه أضعف من الأول لأن الجامع في الأول وهو العامل في الجملتين لفظي وفي الثاني الترتيب فهو معنوي لا يقال مطلق الاشتراك الذى تقتضيه الواو أيضاً جامع معنوي لأنه علة بين الشئين فيبزم أن يكون مقتضى اقرب الجامع ووضوحه لا نقول التراخي مثلاً بل به من دليل فأحتجنا به بحرف يدل عليه وكفى بذلك سبباً للعطف بخلاف الاشتراك في نحو قت وقدعت فإن الاشتراك يستفاد من ذكر الجملتين دون عطف لا يقال فيبزم العطف بغير الواو ويحتد ليستفاد هذا المعنى لا نقول العطف من شرطه الجامع على ماسية أى فبزم يوجد شرطه تغذر فلا يمكن سلوكه فليعد إلى استفادة التراخي ونحوه من التصريح بالظرف وغيره من الطرق اللطائية فإن اجتمع العطف بغير الواو وكون الجملة الأولى ذات محل من الأعراب فتضاف قرب الإطلاع على الجامع كقولك زيد بنصب ثم برضى إذا سبقت ذلك فاعلى أى إذا كرر قسمها لهذا الباب وبعض أمثلة ينتمى لها المصدر لبعض ماسية مع ما يأتي به إن شاء الله تعالى فأقول الجملتان المذكورتان سواء كان لهما محل من الأعراب أم لا وسواء قدعت عطف الثانية على الأولى بالواو أم غيرها سواء كان بينهما جامع أم لا وسواء كان بينهما اتصال أم إقطاع أما أن يحصل إيهام غير المراد بفصل أحدهما عن الأخرى دون وصلها أو يحصل إيهام غير المراد بوصلها دون فصلها أو يحصل بكل منهما أولاً يحصل واحداً منهما فإن حصل إيهام غير المراد بالفصل وجب الوصل مثل لا ورجل الله وإن حصل إيهام غير المراد بالوصل فصلت سواء كان الإيهام لأن لا حدى الجملتين حكماً لا بد أن تعطيه للأخرى على ما منيته إن شاء الله تعالى أو كان أن عطفها على الأخرى بوجه العطف على غيرها وإن حصل الإيهام بكل منهما مثل أن يقول السيد لبعده أتعصني أن أمرتك فيقول لا وأكرمك الله فإن العطف يقتضى أن

إيمان أن يكون لها محل من

الأعراب أولاً وعلى الأول

(قوله) أما أن يكون لها محل

من الأعراب) أى على

الأعراب وهو المقرر دأى إما

أن تكون واقعة في محل

اسم مفرد بحيث لو صرح

به لكان معروفاً وذلك بأن

تكون واقعة في محل دأى

رفع كالنكرة أو دأى نصب

كالتعويضية أو دأى جر

كالمضاف إليها وقوله أما

أن يكون لها محل أى على

تقدير اعتبار العطف

عليها سواء كان المحل ثابتاً

لها قبل اعتبار العطف كما في

زيد يعطى وعزم أولاً كفى

قوله تعالى وقأوا حبناً الله

ونعم الوكيل فإنه لم يعتبر

العطف كان المحل للجموع

لأولئك لكونها جازة لقول

(قوله) أى كاستثنائية

(قوله) وعلى الأول الخ

حاصله أن الأولى إذا كان

لها محل من الأعراب فإن

قد تترك الثانية للأولى

في حكم الأعراب فإن وجدت

جهة جامعة جاز العطف

بالواو وبغيره وإن لم توجد

جهة جامعة في حكم

الأعراب تعين الفصل

فصوره خمسة كلها مأخوذة

من كلام المصنف

وهذا شغف المفرد على المفرد لأن الجملة لا يكون لها محل من الأعراب حتى تكون واقعة موقوع المفرد

(قوله كالمفرد) انما شبه المصنف عطف الجملة التي لها محل من الاعراب بالمفرد لان الاصل والغالب في الجملة التي لها محل من الاعراب أن تكون واقعة في موضع المفرد وانما قلنا الاصل ذلك لان الجملة المنحرفة بها عن ضمير الشأن لها محل من (٧)

وتقتل سلمي أنني أبغى بها • بدلا أراها في الضلال نهيم

فأولوا لا يجوز العاشر كذلك هو بنم لوقت ثم أراها الحادي عشر شبه كمال الانقطاع ولها عمل

الموصوف لعدم استقلالها بخلاف الجمل فانها لا استقلال لها ليدل على تعلّقها بما قبلها الا العطف وما قبل ان الفرق وجود الاعراب في

المفردات فيدل على التشريك الذي يفيد العطف فلم يقيم العطف عند التشريك بخلاف الجمل فإنه ليس فيها عراب حتى يدل على

التشريك فلا يضمن العطف ليل عليه فظهر ان المفردات قد لا يظهر اعرابها لو قد تكون مبنية

(فشرط كونه) أي كون عطف الثانية على الأولى (مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما) أي بين الجملتين فقال أن أردت شرط قبول العطف (فشرط كونه) أي كون عطف الثانية على الأولى أو عطف مفرد على آخر لان الحكم فيها واحد (مقبولا) في باب البلاغة (بالواو) أي انما يشترط ما يذكر بعدها إذا كان العطف بالواو (ونحوه) أي ونحو الواو ما يقتضي التثنية في الحكم مثل القاعونم وحتى بناء على أنها تعطف بها الجمل أو مطلقا لان الشرط يصير في المفردات أيضا (أن يكون) أي شرط القبول أن يكون (بينهما) أي بين المتعلقين من مفردين أو جملتين والعطف بالواو كقولان سلسي ظن انني أبني بها دلا وأراحته من الثاني عشر كذلك العطف ثم ثم أراها الثالث عشر شبه الاتصال والعطف بالواو ولا عمل أو قلت زيد عليل وسره دأتم على أراد قال الاستئناف الرابع عشر كذلك العطف بالواو وثم الخامس عشر شبه الاتصال والجملة عمل والعطف بالواو زيد يحمد الناس وكرمه دأتم السادس عشر زيد يحمد الناس ثم كرمه دأتم وفي هذه الامثلة وما لمجد عليها من الركا كتحتي ان قائلاً لها مريض عكرو بعد في حزن الحيوان مع القطع بجوازها من جهة اللفظ مع الاتحاد في السند والمسند اليه مع العطف في كثير منها بغير الواو ما يوضح ذلك على ما ستراه ان شاء الله تعالى ان الاتحاد في المسند والمسند اليه غير كاف ولا شرط ان كل من العطف بالواو وغيره يدخله التقطاع والاتصال وان كان من كون الجملتين لها عمل وكونهما لا عمل لهما يدخله الفصل والوصل وانما ذكر المتقدمين من أهل هذا العلم تقسيم الى ماله عمل ولا عمل وليس له عمل لانهم قصدوا به بيان ما كان قريب الجامع ويبيده كإصبعه في المقترع وان ما ذكره المنصف من خلاف ذلك موشى للشارحون عليه ليس بصحيح قال في المقترع وذلك قسمان قسم يسهل فاعطيه وقسم يعيد ذلك فيه وسفوان شاء الله تعالى على ما تضمنه هذا التقسيم من القواعد وتوكلت عليه في كلام المنصف شافئياً بعد أن أذكر قواعد هي شرح لماسبق وأساس لماسبق في الأولى أصل الجملتين لا يكون لهما عمل من الاعراب وانما يكون لهما عمل اذا أصبح أن يسد المفرد مسدداً لها وهو الناطق وأما التمثيل فاجل التي لها عمل من الاعراب سبع اغريبة نحو زيد أبوه قائم فطما رفعه وكان زيد أبوه قائم فطما نصب والخال يمثله زيد وهو يصحط ولا يكون عليها الانصب والواقف تقولوا إما عكبا بالقول نحو اني عبد الله أو في عمل المفعول الثاني من باب نطن نحو نطن زيد يقوم ومعلقا عنها نحو تعلم أي الخزيين أحضى والمضاف اليها نحو هذا يوم ينفع المادفين صدقهم يوم هم بارزون وعكبا الجبر والواقفة جواب شرط الفاء نحو من نطن انفعلا هادي له أو بعد اذا انبجائية نحو وان تصبه سبيته بمقدست أي بهم اذ هم يقطون وعكبا الجزم فأما نحو ان قام زيد قام عمرو فالفعل مجزوم المحل لا الجملة كلها والثانية لمفرد كالجمله الموصوف بها وهي على حسب موصوفها والتابعة لجملة لها عمل نحو زيد قام وقد وأما الجمل التي لا عمل لهن من الاعراب فهي الابتدائية المستأنفة والواقعة صالحة لام أوحرف والمعرضة والتفسيرية وهي الكاشفة لحقيقة ما تليها وقيل هي بحسب ما تفسره والواقعة جوابي بقم نحو انك لمن المرسلين والواقعة بعد أدوات التقييض وهي داخلة في المسأفة والواقعة بعد أدوات التمليق والواقعة جوابا لما تغير ما سبق والتابعة مالا موضع لهن الاعراب (تبيينه) اذا قال زيد قام وقد بكر فهاتان الجملتان لا عمل لهما للاستئناف فاذا حكيتما فقلت قال زيد قام زيد وقد بكر فهذه الجملة يصح عليها أن لها عملا في الحكاية وان لم يكن لها عمل في الكلام المحكي والجملتان هنا معا في عمل نصب وليست الأولى في عمل نصب والثانية تابعة فاذا وقع الكلام في عطف الثانية على الأولى كان ذلك من قبيل العطف على ما عمله لان المعلق عطفها قبل حكيتها إما تحقيقا كهذا المثال أو تقدير امثل يقول زيد قام عمرو وقد بكر فلو كان

فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا في المفرد أن يكون بين الموقوف والموقوف عليه

(قوله فشرط كونه مقبولا) الخ شرط مبتدأ وقوله أن يكون خبر الفاء واقعة في جواب شرط مقترأى واذا أردت بيان شرط قبول العطف فتقول للشرط كونه الخ (قوله عطف الثانية على الأولى) أي وكذا عطف مفرد على آخر لان الحكم فيها واحد (قوله مقبولا) أي في باب البلاغة (قوله بالواو) أي حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه (قوله أي بين الجملتين) أي أو المفردين فالجامع لا بد منه في قبول العطف حتى في المفردات نحو الشمس والقمر والسماء والارض محدثة بخلاف قولك الشمس ومصرة الارنبودين الجبوسى وألف باذبحاثة محدثة

جهة جامعة كافي قوله تعالى يعلم باج في الارض ويخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبول في الجلة ذلك كقولك زيد يكتب ويسهر أو يعطى ويمنع

(قوله جهة جامعة) أي وصفه خصوصاً بمجموعهما في العقل أو الوهم أو الخيال أو قرب أحداهما من الآخر ولا يكفي مطلقاً بمجتمعتهما فيه لأن كل شيتين لابد من اجتماعهما في شيء حتى الضب والنون فاجتماعهما في الحيوانية وعدم الطائرية يقتضي في قبول عطفهما حتى يراى ما هو أخص كالضدية بينهما سيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله (قوله لما بين الكتابين) أي دائماً كان في هذا المثال جهة جامعة لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر وذلك لأن كلامهما (أ) إنشاء كلام لان المراد بالكتابة في هذا المقام إنشاء الشعر

كما أن الشعر إنشاء النظم والتناسب المذكور أمر بوجوب اجتماعهما في المفكرة عند أربابها وحيث فيكون الجامع بين المستندين في المثال المذكور خيالاً وأما الجامع بين المسند اليها ففعل كما يعلم بما يأتي (قوله من التضاد) أي

(جهة جامعة) أي وصفه خصوصاً بمجموعهما يقرب أحدهما من الآخر ولا يكفي مطلقاً بمجتمعتهما فيه لأن شيتين لابد أن يجتمعا في شيء حتى الضب والنون فاجتماعهما في الحيوانية وعدم الطائرية مثلاً ولا يكفي في قبول عطفهما حتى يراى ما هو أخص كالضدية بينهما سيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى وذلك (نحو) قولك في الجهة الجامعة للجلتين اللتين لهما عمل من الأعراب (زيد يكتبو شعر) فالكتابة والشعر بينهما جهة جامعة لا تخفى هي كون كل منهما صناعة بيانية أو جيت تقارنهما في القوة المفكرة عند أربابها (أو) زيد (يعطى ويمنع) فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة لهما في القوة المفكرة أيضاً ما بينهما من التضاد الموجب للتلازم العادي بينهما كاللازم والملازم لأن الضد أقرب حضوراً بالبال عند حضور مقابله ونحو قولك في الجهة الجامعة للفردين جازم بدوايته وتكلم عمرو وأبوهم بخلاف ما لو قيل في الجلتين زيد يكتبو يعطى أو يشعرو ويمنع والفردين جاءني زيد وجار أوزيد وعمر وحيث لا صداقة بينهما لا عداوة فلا يقبل لأنه كالجمع بين الضب والنون وظاهر قوله ونحوه كما قررناه هنا يشترط في العطف التناغم ونحو مثلاً وليس كذلك فإن هذا لا حرف لهما معاً زائدة على مطلق الجمع من الترتيب الحسي أو العقلي بمهة في الحسي أو بدونهما فإن تحققفت الحكي عنه قال عامر وقد يذكر ما في وقت أو وقتين تحكيته فقلت قال زيد وقام زيد وقد بكرت صلت اعتبار بالحكاية لا بالحكي وكان العطف على ماله محل اذ المعنى قال هذا وقال هذا ولهذا البعث ثبات ذكرنا في شرح المختصر (الثانية) تنقسم في كلامنا أنه تارة يكون لأحدى الجلتين حكم لا يريد اعطائه للأخرى يعني بذلك أن تكون مشتركة على فيدخل على كل شرط ونحوه وخرج بقولنا قيد أن يكون لهما حكم غير قيد كذا لهما على الثبوت بكونهما اسميت دون الأخرى فإن ذلك ليس بمأخوذ فيه بدليل أنهم سمر دونه بالذكري آخر الباب وكذلك تأكيده إحدى الجلتين بأن واللام إما القيد اللفظي فإذا قلت إن جازم بدأ كمرتبوه جدير بذلك أحق أن تكون الجهة الاسمية معطوفة على الجزء فيكون معناه إن جاء زيد فهو جدير بالآكرام واحتمل أن يكون معطوف على الجهة الشرطية فتكون غير مقيدة وإن لم يحصل مرجع لأحد الاحتمالين فينبغي أن يتمتع كاسيحي فإذا قلت إن أسلم الناس دخلوا الجنة فهم عبيد الله فإن يكون معطوف على الجهة الشرطية لا تنلوا كان معطوف على الجواب وله

(٢) شرح التلخيص ثالث وهو أمر بوجوب اجتماعهما في المفكرة وحيث فيكون الجامع بينهما خيالاً (قوله بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع) هذا بالنسبة للجل ولخلاف ما لو قيل في الفردين جاءني زيد وجار أوزيد وعمر حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فانه لا يقبل (قوله وذلك) أي بوجوب ذلك أي اشتراط الجهة الجامعة (قوله لتلايكون الجامع بينهما) أي عند انتفاء الجهة الجامعة (قوله كالجمع بين الضب والنون) في عدم التناسب لان النون وهو الحوت حيوان بحري لا يعيش إلا في الماء والضب حيوان يرى لا يتربى إلا في الماء إذا عطف روى بالرجحان مناسية بينهما (قوله ما يدل على التشريك) أي في الحكم (قوله ونحو) أي بناء على أنه يعطف بها الجمل كقوله لا شغل مع كل ما أقدر عليه حتى خلمت بنفسى أو مطلقاً لان الشرط يقتضي في الفردات أيضاً

وعليه قوله تعالى والله يقبض ويبسط واليه ترجعون ولهذا عيب على أبي تمام قوله

(قوله وذكره حشواً) هذا الاعتراض بما جاء من جعل قوله ونحوه عطفاً على قوله بالواو وهو غير متعين لجواز أن يكون عطفاً على مقبولاً فيكون التقدير وشروطاً كونه مقبولاً وكونه نحو المقبول والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ التباين في القبول بأن يكون مستسنناً فقط كذا قيل وفيه نظر لأن القبول يشمل المستسنن والاكمل والاحسن أن يجعل قوله ونحوه عطفاً على الضمير في كونه والتقدير وشروطاً كونه نحو مقبولاً ويكون الضمير في نحوه عائداً على العطف بين الجلتين ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين فيكون إشارة لقائنا من العطف في المفردات أن يجعل عطفاً على قوله بالواو ويراد بنحو الواو ما يستعمل مراداً لها مجازاً كأو الفاء في بعض الصور لا ما يدل على التشريك حينئذ فلا يكون نحوه وشروطاً مقبولاً (قوله أن هذا الحرك) أي الشرط ولو عبر به كان أولى (قوله) محملاً) يقع السداد أي محله الواضح ووضع له (١٠) هذه الحروف وذلك كالترتيب مع التعقيب بالنسبة للقاء والترتيب مع التراخي بالنسبة

وذكره حشواً فمفسد لأن هذا الحكم يختص بالواو لأن لكل من الفاء ثم رضى معنى محملاً غير التشريك والجملة فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو (ولهذا) أي ولأنه لا يقع الواو من جهة جملة (عيب على أبي تمام قوله

تلك المعاني حسن وصح العطف بها بالشرط آخر ولا بطل العطف فلها زائدة ونحوه حشو مفسد لاقتضائه الشرط في غير الواو وليس كذلك ويجعل على بعد أن يعطف على مقبولاً فيكون التقدير وشروطاً كونه مقبولاً وكونه نحو المقبول وجوداً جامعاً ومعنى كونه نحو المقبول على هذا أن لا يبلغ التباين بأن يكون مستسنناً فقط وفيه نظر لأن القبول يشمل المستسنن والاكمل ولهذه قيل على بعد كاذب كونا ويحتمل أن يعطف على الضمير في كونه فيكون التقدير وشروطاً كونه مقبولاً ويكون الضمير في نحوه عائداً على العطف بين الجلتين ونحو ذلك العطف هو العطف في المفردين فيكون إشارة إلى ما أذخناه في كلامه الذي هو العطف في المفردات ويحتمل أن يراد بنحو الواو ما يستعمل مراداً لها كأو الفاء في بعض الصور وعلى هذا لا يكون حشواً مضراً وإنما شبه المفسد عطف الجملة على التي لها محل من الأعراب بالمفرد لأن الجملة التي لها محل من الأعراب في موضع المفرد كذا قيل ورد بالجملة الخبر بها عن ضمير الشأن فانه ليست في محل مفرد وأوجب بالمراد أن ذلك هو الأصل والغالب (ولهذا) أي ولأنه لا يشترط قبول العطف بالواو في الجملة التي لها محل من الأعراب وفي المفرد أن يوجد الجامع (عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب إلى أبي تمام في قولهم قصيدة

حكم وهو اختصاصه بالشرط لكان الشرط في المعطوف عليه كذلك فيلزم أن يكون المعنى أن أسلموا فهم عبيداً وليس هو المراد لأنهم عبيد الله أسلموا أم كفروا وإعلم أن عبارة أهل هذا الفن إذا كان الأولى حكم لا يقتضيهما لأنه الثانية وإنما عدلت عن عبارتهم إلى قولي إذا كان لأحدى الجملتين ومقصودي بهذا أن لو كان القيد في الجملة الثانية كان الأمر كذلك فالتكاذف أكرم المسلمين وأهن

ثم وترتيب الأجزاء في النسخ بالنسبة حتى (قوله غير التشريك) أي زائدة عليه والمراد بالتشريك التشريك في حكم الأعراب وبالجملة الاجتماع في مقتضى الأعراب وحينئذ العطف مرادف والحاصل أن التشريك في حكم الأعراب موجود في جميع حروف العطف ولكن ثم وإنهاء وحتى لما عان أخر غير التشريك (قوله فان) تحقق هذا المعنى) أي وقصد التشريك (قوله وان) لم توجد جهة جملة) أي أم يجمعها في العقل أو في الهم أو في الخيال ويقرب أحدهما من الآخر أي غير التشريك أذهول لازم لكل عطف بأي حرف كان (قوله بخلاف الواو) أي فانه لا يحسن العطف بها

الأداة وجدت بالجهة الجملة بين المسند اليها والمسندين في الجلتين ولا يكتفي لصحة العطف بمجرد تحقق الجامع بين المسندين فقط أو المسند اليهما فقط كما صرح به الشارع آخر بحث الجامع لكن المستفاد من كلام العلامة للسيد أن مجرد الاتحاد أو التماس في الغرض المصوغ له الجملة يكتفي لصحة العطف سواء اتحاد المسند اليه فيها أم لا سواء اتحاد المسند فيها أم لا فتأمل (قوله) أي ولأنه لا بد في الواو) أي في قبول العطف بالواو كان العطف بها في الجملة التي لها محل من الأعراب أو في المفرد (قوله عيب على أبي تمام) أي نسب العيب (قوله قوله) أي من القصيدة التي مدح بها أبا الحسين محمد بن المهدي ومطلعا

أسقى طولهم أجش هزيم * وغدت عليهم فخره ونعيم
جادت معاملهم بهد نصابة * ما عهدنا عند البذر نعيم
سفه الفراق عليك يوم تحملوا * وما أراموه عندك حليم
ظلمت ظلمة البرى من ظلام * والنظم من ذي فخره من موم

لاوالذي هو عالم أن النوى • صبروان أباالحسين كرم

اذلا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ولا تعلق لأحدهما بالآخر

زعت هو العفا العفا كاعفا • عناطلال بالوى ورسوم

لاوالذي هو عالم أن النوى • صبروان أباالحسين كرم

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت • تقضى على الفسوا النجوم

(قوله أن النوى صبر) النوى بالقصر الفرقم يحتمل أن الشاعر أراد نوام وأراد نوى (١١) غيره أو ما هو أعظم الصبر بكسر الباء

الدوام وهو المراد هنا

وحينئذ فالكلام من باب

التشبيه البليغ بحذف

الكاف أى أن فراق الأجي

كالصبر للزارة أو ما الصبر

يسكون الباء فهو محمل

المكارة والمشاق (قوله اذلا

مناسبتا) علة اللعل مع

غلته (قوله فهذا العطف)

أى فى قوله وأن أباالحسين

كرم (قوله كما هو الظاهر)

أى لأن أن نؤول مع خبرها

بمصرفه صاف لاسمها (قوله

باعتبار وقوعه موقع مفعولى

عالم) أى وسد مسددا

والمفعول أن أصلها المبتدأ

والخبر على هذا يكون فى

تأويل عطف الجملة على

أخرى باعتبار الأصل (قوله

لأن وجودها) هذا

تعليق لتعميم أى وأما عيب

عليه سواء كان العطف

من قبيل عطف المفرد أو

الجملة لأن وجود الجامع

فترطى الصورتين أى

ترطى قبول العطف فى

الصورتين وهما عطف

لاوالذي هو عالم أن النوى • صبروان أباالحسين كرم

اذلا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على

مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى عالم لأن وجود الجامع

شرط فى الصورتين

زعت هو العفا العفا كاعفا • عناطلال بالوى ورسوم

(لاوالذي هو عالم أن النوى • صبروان أباالحسين كرم)

مازلت عن سنن الوداد ولا غدت • تقضى على الفسوا النجوم

الكافرين أن ربهم كان الشرط عائدا إلى الجملتين معا عند من قال أن الاستثناء عائدا إلى الكل وعند

أكثر من ذهب إلى أن الاستثناء عائدا إلى الأخير حتى نقل بعضهم الإجماع على ذلك وإذا كانت اللفظة

تقضى بعمود الشرط إلى الجمل السابعة فلو أردت أن الشرط عائدا إلى الأخير امتنع العطف فتوالت

الاسلام حتى والكفار فى النار أن لم يشر أو لا فرق فيما ذكرناه بين أن يقولنا ما قبل الشرط جواب

على رأى الكوفيين أو دليل جواب على رأى البصريين هذا فى الشرط بأن أما الشرط باذ أو هو الذى

نص عليه أهل هذا العلم فبفتح شريف ساذكره المصنف أن شاء الله تعالى وأما غير

ذلك من القواعد فمعرضه والذى يظهر أن يقال أما الاستثناء أن كان بعد الجملتين فيه انحراف

المشهور فى عوده إليها أولى الأخيرة قلنا يعود إلى الأخيرة فلا يمنع أن تعطف الجملة التى فيها

الاستثناء على جملة الاستثناء فيها وأن قلنا يعود إلى الجميع فمتنع أن تعطف الجملة المذكورة على جملة

لا تريد أن تستثنى منها شيئا إلا بقربة لأن ذلك حكم الشائبة لا تريد أن تعطيه للأولى ومثله أكرم

الناس وأقتل المشركين إلا بالترديد الاستثناء من الأخير فقط لأن الاستثناء بين الجملتين قبل

هو كالمالو كان بعدهما وإذا أردت أن لا تستثنى من الثاني امتنع الوصل ولا لم أرفعه قلنا فيصير أن

يقال إن الأمر كذلك لأن العطف لا يبعد الاستثناء الأخير إلى الجميع أن العطف يبعد المتعدد كالترديد وهذا

المعنى حاصل تقدم الاستثناء أم قوط وقد يقال إن الأمن شأنها أن تخرج مما قبلها لأنها بعدها

لأن الأصل فى المستثنى منه أن يكون مقدما على المستثنى ويحتمل أن يقال قلنا العامل فى المستثنى

هو ألا كما هو الصحيح عن عيسى بن مولى ورد فلا يتعدى الاستثناء إلى الجملة بعده لأنه يترجمه تأخير المستثنى

منه عن المستثنى والنسب اليمعا هو مجتمع عن الجهور وقد جوا على السنود قول الشاعر

خلا الله لأرجوسا أظافا • أعدي على شعث من هياك

المفرد وعطف الجملة يعنى ولا جامع هنا بين المتعاطفين وقد انصرت بعض الناس لآى عام فقال الجامع خيالى لتعادتها فى خيال أى

تمام أو هو وهو ما بينهما من شبه التعاد لأن مرارة النوى كالضد لخلاوة الكرم لأن كرم أبي الحسين خلوا ويدفع بسببه ألم استباح السائل

والصبر مرد يدفع به بعض الآلام أو التناصب لأن كلا دواء الصبر دواء الملل والكرم دواء الفقر وكل هذه كنهات باردة فالمعتبر

المناسبة الظاهرة القريبة فان قلت حيث كان بين المتعاطفين هنا مناسبة وان كانت بعيدة كيف يصح فى الشرح المناسبة من أصلها

بقوله اذلا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى قلت مراده فى المناسبة الظاهرة لا إطلاقا فى كلا مسدح فى المناسبة اذلا مناسبة

ظاهرة بين كرم الخ فلان فى أن هناك مناسبة خفية بعيدة كذا قرر عن العلامة المدوى

وان لم يقصد ذلك لعطفها عليها كقوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم

(قوله وقوله لا) أي وقوله لا أي عام في أول البيت فلا يقول القول في محل نصب قوله في خبر المبتدأ الذي هو قوله (وقول من اندراس هو له) أي وذهبت وهذه ايان لما ادعته (قوله لا لا) متعلق بنفي أي انما كان نفي لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هو العطف العطف على عطفها * عنها طلال بالووي رسوم

فاعل زعمت المحيطة وهو المفعول أول وأول الخطاب للذات التي جردت من نفسها أو أنه التقى من التكلم للخطاب وتوجه عفا مفعول ثان بمعنى اندرس والعطف انظر لعفا وعفا بمعنى منها أي من الديار حال من طلال مقدمة عليه والطلاب كسر الطاء جمع طلال تجبل وجبال المانقص من آثار الديار (١٢) وهو فاعل عفا الثاني والووي بالقصر اسم موضع والباقي بمعنى في والرسوم بضم الزاء جمع

رسم قتلوس جمع قلس وقوله لا في لما ادعته المحيطة على من اندراس هو له بدلالة البيت السابق (والا) أي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها (فصلت) الثانية (عنها) كئلا يزن من العطف التشريك الذي ليس بمقصود (نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم

وقوله لا في لما ادعته حينئذ من اندراس وده بدليل قوله زعمت هو الخ وقوله ما زلت جواب القسم والعطف انظر لعفا والطلاب في الاصل جمع طل وهو المطر غير ابل والمراد به هنا مكان نزوله لانه تدرس فيه معال وهو فاعل عفا ورسوم معطوف عليه مفعم أي عام بين كرم أي احسن ومرارة النوى في العطف غير مفعول اذا لجمع بينهما سواء جعل ذلك من عطف المقرد وهو الظاهر لان أن تؤلف مع مدح هو لما المقرد او جعل من عطف الجمل بناء على أن من بعد دخل ولو كانت في تأويل المقرد سادة مسلم فعلى علم المقول أن أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون في تأويل عطف الجمل على أخرى باعتبار الاصل وانما عيب سواء كان من عطف المقرد أو الجمل لان الشرط في حسنهما وجود الجمع ومن انصرف لا في عام يقول الجمع خيال لتقارنهما في خيال أي عام أو مومي وهو ما بينهما من شبه التضاد لان مرارة النوى كالضخامة الكرم وقيل غير ذلك لا على ما في ذلك من التسف البارد (والا) يكن ما تقدم بأن لم يقصد تشريك الجمل الثانية للاولى يعني السابق مع اللاحقة كما تقدم (فصلت) تلك الثانية (عنها) أي عن الاول لان عطف الشيء على الشيء بانها ووشبهها واجب التشريك في الحكم فاذا لم يقصد وجوب ترك لاقتضائه خلاف المراد وحاصله أن الجمل التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها وجب ترك العطف في الواو وما يشبهها وان قصد فلان وجد الجمع عطف والاوجب الترك ايضا في باب البلاغة قال الامري أن الاعتراف في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجمع فوجه محل التقسيم كان ان نسب لان منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به العوفا فهم مثل لما لم يقصد فيه التشريك فوجب فيه ترك العطف فقال وذلك (نحو) قوله تعالى حكايته لخال المناقذين (واذا خلوا الى شياطينهم) أي واذا أنقض المناقذون الى شياطينهم من الكافرين في خلوة عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (قالوا) لشياطينهم (انامكم) وان قلنا العامل في المستثنى هو ما قبلها والاستثناء منفعلة الى الجمع لا جناح لنظم نوحه المستثنى

جامعة أو لا والمراد بوجوب الفصل ترك العطف لترك الحرف الذي قد يكون عاطفا اذا لا مانع من الاتيان بالواو على أنها الاستئناف فانها تكون له أو لا يكون بنفي المصنف أن يقول والام لعطف لما سبق قوله سابقا عطف عليها أو بدليل قوله سابقا عطف بوصلت لما سبق قوله له هنا فصلت (قوله في حكم اعرابها) أي في موجه (قوله لا يزن الخ) أي لا ينعطف الشيء على الشيء بالواو وشبهها بوجوب التشريك في الحكم فاذا لم يقصد وجوب ترك لاقتضائه خلاف المراد (قوله الذي ليس بمقصود) أي لان قصد الاستئناف (قوله واذا خلوا الخ) ضمن خلو اسمي أضواء فاعلى بالي والافتكان حقه التمدد بباله أي واذا أنقض المناقذون الى شياطينهم من الكافرين في خلوة عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وأن قوله الى شياطينهم متعلق بمحذوف أي واذا خلا المناقذون من المؤمنين ورجعوا الى شياطينهم أي رؤسائهم من الكافرين كذا قرئ في نسخة العموي (قوله قالوا انامكم) أي بقولنا من حيث الثبات على الكفر وعداوة المسلمين

أما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم لأنهم لا يعطون الله لكن من يقول المنافقين وليس منه وكذا قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون وكذا قوله وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن بما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون

(قوله أما نحن مستهزون) أي بالمسلمين في أظهرهم من المدارة (قوله الله يستهزئ بهم) أي يجازيهم بالطرد عن رحمة في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الإسلام في الكلام من حيث كونه لا فلا استهزاء مستحيل على الله (قوله على أنعمكم) أي الذي هو عكس القول وقضته أن أنعمكم وحمله على من الأعراب لأن الكلام في العطف على ماله محل مع أنه جزء المقول فقتضت كلامه أن جزء المقول له محل وسبب الإشارة كلامه يتعلق بذلك عند قوله (وقال رائدكم أسوأ من أوليهم) وكلام السيد في أسأى يشعر بأنه عجل ولا يحتمل أن مراد المصنف على أنعمكم (وهذا وجعل أنعمكم له محل وأوليس له محل إنما هو بالنظر للحكمة لا بالنظر للحكي لأن جملة أنعمكم مستأنفة لا محل لها من الأعراب ووجه أنما نحن مستهزون تابع لها فلا محل لها أيضا (قوله لانه) أي لأن قوله الله يستهزئ بهم (قوله ليس من مقولهم) أي حتى يعطف على مقولهم بل من مقول الله سبحانه وتعالى (قوله فيلزم أن يكون) أي الله يستهزئ بهم (قوله وليس كذلك) أي ليس الواقع ذلك أي كونه مقولاً لهم ويصح أن يكون الضمير في ليس للسكون ولا الإشارة لواقع نفس الأمر والكلف رائدة على كلا الاحتمالين (قوله وأما قال) أي وأما قال المصنف لم يعطف الله يستهزئ بهم على أنما نحن ولم يقل لم يعطفه على أنما نحن مستهزون (قوله بيان لقوله أنعمكم) فيه نظر لأن عطف البيان (١٣) في الجمل لا بد فيهم وجود الإبهام الواضح في الجملة الأولى كما

أنما نحن مستهزون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على أنما نحن لأنه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لم تشر بكه في كونه مفعول قالوا فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وأما قال على أنما نحن مستهزون لأن قوله أما نحن مستهزون بيان لقوله أنما نحن

الواضح في الجملة الأولى كما سيأتي في قول المصنف أو يبان لها خلفتها ولم يوجد هنا في الجملة الأولى إبهام واضح ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن جملة إنما نحن مستهزون تأكيد للجملة الأولى أو بدل اشتمال منها أو مستأنفة استئنافاً بيانياً ووجه الأول أن الاستهزاء بالاسلام يستلزم نفيه ونفيه يستلزم الثبات على الضلال

يقولنا ومن جهتك في عداوة المسلمين بالثبات على الكفر (أما نحن مستهزون) بالمسلمين في أظهرهم من المدارة قال تعالى (الله يستهزئ بهم) بجازاتهم باللعن والطرد عن الرحمة في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين ودين الإسلام فقوله أنما نحن في موضع نصب يقالوا فهو عكس (لم يعطف الله يستهزئ بهم على أنما نحن) الذي هو عكس قالوا (لانه) أي لأن قوله الله يستهزئ بهم من قوله تعالى (وليس من مقولهم) منه عن المستني بل بقدر استثناء آخر عقب الثانية كما بقدر استثناء عقب ما قبل الأخيرة إذا تأخر الاستثناء عنها ويكون حذف من أحدهما دلالة الآخر عليه ولا وجه لعود المستني المتأخر للكل مع القول بأن العامل ما قبله إلا ذلك وقد أحملنا بهذا اشكال كثير على الشافعية وهو أن أعادتهم الاستثناء إلى الكل مع القول بأن العامل في المستني هو العامل في المستني منه يازم منه موارد عوامل

الذي هو الكفر وهو معنى قوله أنما نحن ووجه الثاني وهو كون الثانية بدل اشتمال أن الثبات على الكفر يستلزم تحقير الإسلام والاستهزاء به فينبغي تعلق وارتباط ووجه الثالث أن الجملة الثانية توافق في جواب السؤال المقدر تقديره إذا كنتم معنا فما بالكم تقولون لأصحاب محمد بغير دينهم واتباعه فقالوا إنما نحن مستهزون وليس مازوم منا باتباعه في هذا الاحتمال لو عطف عليها أيضا قوله الله يستهزئ بهم كانت الجملة مقولة لهم لأن الجملة الاستئنافية لا تكون إلا مقولة لقاتل المستأنف عنها وأوجب بيان مراد الشارح بالبيان البيان القوي وهو الإتيان بالأصطلاحي ولا شك أن كلامنا التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يجعل به البيان المذكور أما التأكيد فلأنه يفرض فهم العجز أو السهو والبل في بيان التشميل عليه بالصراحة احتمال الاستئناف في بيان السؤال عنه المقدر كذا ذكر أبو باب الحواشي لكن كلام الشارح في شرح المفتاح يقتضي أن المراد بالبيان هنا الاصطلاحي وذلك لانه قال الفرق بين الجمل الثلاث أن في الجملة البديلة استئناف القيمة ومزيد الاعتناء بالثبات في الجملة البيانية مجرد ازالتلخفاء وفي الجملة المؤكدة إزالة التهم العجز أو السهو والنفي فنقول أنما نحن مستهزون أن اعتبارنا باعتبار لازم مقرر الثبات على اليهودية تكون مؤكدة وإن اعتبرنا شمله على أمرنا نعتي الثبات على اليهودية فهو تحقير للاسلام وقهزم الكفر فيكون الاعتناء بشأنه أزيد لتكون بدلا لكونها وافية بنهاج المراد دون الأولى وإن اعتبر مجرد ازالتلخفاء عن العمة وأن المراد منها العميق القلب لافي الظاهر تكو عطف بيان وإن اعتبر السؤال مقدرًا كانت استئنافا اه خافيل إن الشارح أراد بالبيان الإتيان فيم التوكيد والبيان يأتي عنه كلامه في شرح المفتاح

(قوله فحكمه حكمه) أى فالمعطف على الثانية كالمعطف على الاولى في لزوم المحذور المذكور لان كلامهما من مقول المتأقنين فاستغنى بالنص على عدم صحة المعطف على الاولى عن النص على عدم صحته على الثانية ولا يقال حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس لانا نقول المتبوع أى بالانقلاب الى الاول المعطف عليه هو الاصل فنقول الشارح وأيضاً كان الاولى أن يقول لكن المعطف على المتبوع هو الاصل ويحذف أيضاً ذكر الشيخين أى قوله وأيضاً اعتذارنا وحاصله أنه ما عاص على نفي المعطف على الاولى دون الثانية لان الثانية تابعة للاولى والمعطف على المتبوع هو الاصل فيكون نفيه هو الاصل وان كان حكم التابع في

(١٤)

فحكمه حكمه وأيضاً المعطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثاني) أى على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها) أى ربط الثانية بالاولى (على معنى

فلو عطف عليه اقضى كونه مقولاً لهم وليس كذلك فخصه بترك المعطف وما قال لم يعطف الله يستزى به على انما معكم ولم يقل لم يعطف على انما نحن مستهزون لان انما نحن مستهزون تابع لانما معكم والمعطف على المتبوع هو الاصل ولو كان حكم التابع في المعطف عليه حكم المتبوع فيلزم لو كان معطوفاً على التابع كونه مقولاً لهم أيضاً وتبعياً انما نحن مستهزون لانما معكم اى على التأكيد نظراً الى ان الاستهزاء بالاسلام في لوني الاسلام يقتضى الثبات على الضد الا انه هو الكفر وهو معنى اننا معكم على البدلية الاشتقاقية لان من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى اننا معكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية فكانه قيل لها اذا كنتم معنا فكيف تقولون لاصحاب محمد تعظيم دينهم واتباع فقالوا انما نحن مستهزون وليس ماترون منا بطائفاً فلو عطف عليها أيضاً كانت الجملة مقولة لهم لان الجلة الاستئنافية لا تكون الامقولة لقائل المسأنف عنها وقد علم أن التأكيد فيه رفع توهم التجوز أو السهو أو غير ذلك والبديل فيه بيان المثل على بالضرورة والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه في السؤال المقترن بأردن قال انما هي ان فيها مطلق البيان القوي فذاك وان أراد عطف البيان الاصطلاحي فليس يظهر لثوقه على وجود الابهام الواضح في الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهراً تأمله (وعلى) التقدير (الثاني) وهو ان لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها) أى ربط الثانية بالاولى ربطاً كأنها (على معنى) حرف

على معمول واحد فاندفع الاشكال بحمد الله تعالى وأما غير ذلك من القيود كالظفر نحو ضربت زيدا وأكرمت عمراً اليوم وعكسه والصفة مثل أكرم المسلمين وأهمل الكافرين الذين عندك فالذى يظهر أنه كالشرط انه بغيره سواء أو وسط القيد أم تأخر فيمتنع الوصل الاعتذار اذ لا تشترى بك في الحكم وقد قال شيخنا أبو حيان في أول شرح التسهيل انه لا خلاف له في أن عطف الفعل على الفعل يقتضى اشتراكهما في الزمان وأن يقوم زيدا الآن ويخرج ويقوم زيد ويخرج الآن يتصل الفعل فهما معاً الحال وان الحاجب اختار في مسئلة لا يقتل مسلم بكفر أن القيد في أحد المتعاطفين يستلزم القيد في الآخر ورد القول في نحو ضربت زيدا يوم الجمعة وعمر اهل يقتضى انهما يوم الجمعة أم لا ولكن تلك المسئلة فرضها في عطف المقررات ولا يلزم من تعدى قيد أحد المتعاطفين الى الآخر في عطف المقررات تعدى في عطف الجمل وقد تكلمنا مع في ذلك في شرح المختصر بلا يستثنى عن مرآة جمعة

المعطف عليه حكم المتبوع في لزوم المحذور المذكور تأمل قرر ذلك شيخنا العلامة العدوي (قوله هو الاصل) أى الراجح فلا يدل عنه من غير ضرورة (قوله وعلى الثاني) الخ حاصل ما ذكره المصنف أى اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب فان لم يقصد ربط الثانية بالاولى بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجى فالنصل متعين في الاحوال الستة الآتية وان قصد ربطها بها فان كان الربط على معنى عاطف سوى الواو وان كان معنى ذلك المعطف متققاً ومقصودا وجب العطف بذلك الغير في الاحوال الستة وان كان الربط على معنى عاطف هو الواو فان كان للاولى قيد لم يقصد اعطاؤه للثانية فالنصل متعين في الاحوال الستة وان لم يكن للاولى قيد أصلاً أو له قيد وقصد اعطاؤه للثانية فالنصل متعين ان كان بين

الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام أو كمال الامتلاء أو شبه أحدهما أو التوسط بين الكالين وصحوبة هذا الباب ليست من جهة تعدد احواله بالصور بل من جهة استخراج الجملة الجامعة في الخاتين الاخيرتين المعين فيها الوصل أى على كمال الانقطاع مع الابهام والتوسط بين الكالين (قوله ان قصد ربطها) انما يقبل ان قصد تشريك الثانية لها في معنى عاطف غير الواو مع أنه لا نسب بقوله في القسم الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه نظر لتكون الجملة الاولى في القسم الاول لها اعراب فانسب أن يعبر بالتشريك في جانبها ولما لم يكن للاولى هنا اعراب عبر بقصد ان ربط أى ربطها بطائفة فائدة يحصل من حرف العطف غير الواو (قوله على معنى) الخ أى ربطاً كأنها على معنى الخ

عاطف

بعض حروف العطف سوى الواو عطفت عليها بذلك الحرف فغنى قول دخول زيد نخرج عمرو اذا أردت أن تخبر أن خروج عمرو كان
بعد دخول زيد بمن غير مهلة وقول خرجت ثم خرج زيد اذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة

(قوله سوى الواو) أى كالفاء ثم (قولهم غير اشتراط أمر آخر) أى لمصلحة العطف وذلك كالجملة الجامعة لمفرد في العقل أو في الوهم
أولى الخيال ومظاهرها أنه اذا لم يكن للواو محل من الأعراب يجب العطف (١٥) بغير الواو عند تحقق معناه وإرادته

مطلقاً أى في الأحوال
الستة الآتية وسواء كان
اللازم قيد قصداً عطفاً
للثانية أو قصداً لعدم عطائه
لها أو لم يكن لها قيد أصلاً
وهو كذلك فالاولى نحو
فولك جاهز يدرك كجافه
عمرو وقصدت فذهب
راكبوا لثاني اذا قصدت
فذهب ماشياً والثالث
كشال المصنف (قوله اذا
قصد التعقيب) راجع
للعطف بالغاء (قوله أو
المهلة) أى أو قصد المهلة
وهذا راجع للعطف بهم
ولو قال الشارح اذا قصد
الترتيب بلا مهلة أو
الترتيب بمهلة كان أحسن
وهذا أصلهما وقد
تكون الغاء للتعقيب
الذي كرى كقوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فيفس مثنوى المتكبرين
ومن التعقيب المذكور
عطف المنفصل على الجمل
كما في قوله تعالى ومن
قرية أهلكتناها بغياها
بأسانياتنا وأهم قاتلون أما
وجه في الاول فهو أن
ذكر الشيء يناسبه إجراء

عاطف سوى الواو عطف) الثانية على الاولى (ب) أى بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو
دخول زيد نخرج عمرو أو ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب أو المهلة)
(عاطف سوى الواو) كالفاء ثم (عطف) جواب إن أى قصد الربط المذكور عطف تلك
الثانية على الاولى (ب) أى بذلك الحرف العاطف الذي هو غير الواو من غير إعادة أمر آخر يشترط
في ذلك العطف وأعماله يشترط في غير العطف بالواو وشرط زائد على مجرد دفعه لآل معانيها مضمومة
تكني في الفائدة عند قصد ما حتى اذا قلنا أنها لا تعطف إلا بالمفردات فأمرها واضح باعتبار الجمل
لغير وجه من حكمها وأما المفردات ولو وجب اعتبار الجميع فيها كالجمل فهي فيها العطف الجزع على
الكل ولا يكون ذلك الجزء إلا غاية في الرفة كانت الناس حتى الانبياء أو في الدناءة كرزق الناس حتى
الكافر ومن هذا المعنى أنخص من مطلق الإيجاع في الحكم فهو كاف فيها فلا يطلب جامع آخر وإذا قلنا
أنها لا تعطف بها الجمل أيضاً فغنى عن الجملة المطبوعة بها يجب أن يوجد فيه ما روعي في المفرد فيكني
في الفائدة وذلك واضح وأما الذي لفتي الحكم مما لا يسهل ولا يكون إلا المفرد أو بمنزلة ما ذاق قلت جاهز يد
لا عمرو وأثبت في الجمل التثنية يمين عمرو وذلك كاف في حسن الكلام وانتظامه فلا يطلب مثنوي
آخر يشهد بالاستعمال والذوق وأما أو وإلإتي معناه عند معاجة الواو فمانيها المعلومة كافية
في القاد من الشك والإيهام والتخيير والتقسيم والاباحة سواء في ذلك الجمل والمفردات لأن المعنى
المرعى فيها واحد في الأمرين وإذا استعملت أو وسلافي الأضراب فهي لاستئناف كلام آخر
لا عاطفة كما في قوله تعالى كلح البصر أو هو أقرب فيخرج عن هذا الباب وأما لكن فهي لإثبات العند
وذلك كاف في الحسن كما تقدم فلا كذا بل حيث كانت عاطفة في الجمل لتقرير مضمونها
وفي المفردات لتقرر الحكم بعد الإثبات والامر ولإثبات العند بعد النفي والنهي وذلك أيضاً كاف
بشهادة مواقع الاستعمال والذوق وأما الفاء ثم فيها ولو شاركتا الواو في مطلق الجمع لكن لكل منهما
معنى خاص إذا وجد في التركيب كفي فالفاء للتعقيب ثم للمهلة (نحو) قولك (دخل زيد
نخرج عمرو وأو) دخول زيد (ثم خرج عمرو) فقوله (اذا قصد التعقيب) عائد للعطف بالغاء وقوله
(أو) قصد (المهلة) عائد لثم هذا أصلهما وقد تكون الفاء للتعقيب الذي كرى كقوله تعالى
ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فيفس مثنوى المتكبرين وفيه عطف منفصل على مجمل كما في قوله
تعالى ومن قرية أهلكتناها بغياها بأسانياتنا وأهم قاتلون أو وجهه في الاول فهو أن ذكر الشيء
وأما الصفة فإذا جاءت بعد الجمل قل أسحبا بنا في الوقت أنها تعود على الجميع ومما نحن فيه قولك أنما زيد
قام وعمر وجالس زيد عطف الجملة الثانية على ما قبلها وما من ذلك الخال وقد تكلموا عليها في قوله
تعالى ووجهنا له اسحق ويعقوب نافقة (الثالثة) حيث قلنا في هذا الباب يجب الوصل أو قلنا يجب
الفصل ترديده الوجوب بحسب البلاغ وتطبيق الكلام على مقتضى الحال لا لفتي الوجوب بحسب

مدحه أو ذمه سواء كان حكم مدحه أو ذمه متعاقبا في نفس الأمر أو متأخرا أو أموجها في الثاني فلا ينقسم الشيء يناسب بعد
إجاءه ولو اقترن الحكمان وكذا ثم قد تكون لاستبعاد مضمون ما قبلها بما قبلها ولو اقترن مضمونها كما في قوله تعالى استغفروا
ربكم ثم توبوا ليعلم أن الاستغفار أي طلب المغفرة مقارن للتوبة التي هي الانقطاع إلى أمر الله بترك المعصية وما سبق التوبة
على الاستغفار ففعلت التوبة على الاستغفار ثم أشار إلى أن الانقطاع إلى الله بالمعنى المذكور أعني من الاستغفار باللسان
وقد تكون غير التبيين في مدارج التكامل وبيان الحال الذي هو أولى من ذلك التكامل بالتعقيب كقوله

ونقول يعطيكز يددينارا أو يكسوكز جبة اذا أردت أن نخبر أنه يفعل واحدا منها لا بعينه وعليه قوله تعالى سننظر أصدفت أم كنتمن الكاذبين

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد بعد ذلك جده

فان سيادة الجد والاب ساقتان لكن أي يتم إشارة للتدرج المدوح في مدارج الكمال مع بيان الاولى منها بالتقديم لان الاولى بالانسان سيادته ثم تلي سيادة أبيه ولو كان الكل مدحله (قوله وذلك) أي وسبب ذلك أعني عدم الاشتراط لأمراً لصحة العطف بغير الواو (قوله مع الاشتراك) أي مع التثنية (١٦) في الحصول الخارجى (قوله حصلة) أي حصلها الواضع ووضعها

بأزائها مفصلة في علم النحو فاذا وجمع معنى منها كان كافيا في صحة العطف بالحرف الدال عليه وان لم توجد جهة جامعة وقد علمت المعنى المحصل لقاء وتم وهو التعقيب في الاول والمهلة في الثاني فهما وان شاركوا الواو في مطلق الجمع سكن لكل منهما معنى خاص به هو ما ذكرناه وأما حتى

وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف فيدغم الاشتراك معاني بحصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطف الثانية على الاولى بذلك الماعطف

يناسب اجراء مدحه أو ذمه سواء كان حكم مدحه أو ذمه متقدما في نفس الامر أو متأخرا وأما في الثاني فلأن تفصيل الشيء يناسب بعد اجاله ولو اقترن المحكان وكذا ثم قد تكون الاستبعاد مضمون ما بعدها عاقبها ولو اقترن مضمونها كما في قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان الاستغفار مع التوبة التي هي الانقطاع الى أمر الله بترك المعصية يقتزمان ور بعباسقت التوبة فطفت التوبة على الاستغفار ثم إيماء الى أن منزلة الانقطاع الى الله تعالى بالمعنى المذكور أعلى من الاستغفار باللسان وقد تكون مجرد التدرج في درج الكمال و بيان الحال الذي هو الاولى من ذلك الكمال بالتقديم كقوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد بعد ذلك جده

فان سيادة الجد والاب ساقتان لكن أي يتم لتدرج المدوح بمدارج الكمال مع بيان الاولى منها بالتقديم لان الاولى بالانسان سيادته ثم تلي سيادة أبيه ولو كان الكل مدحله فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة لغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه إلا مجرد الاشتراك فان كان للجملة الاولى عمل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كما في المفردات فتقرر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها عمل لم يظهر المشترك فيه فاحتجج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجمعتين جامعا لها وانما قلنا بخصوص لانه لا يكتفى مطلق الجامع والاصح العطف في كل شيء وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط والتفريق بين هذه من أدق

اللفة الابن مواضع يسيرة تنبه عليها في موضعها ان شاء الله تعالى (الرابعة) لا يخفى أن الفصل والوصل يكونان بين المفردات كما يكونان بين الجمل وسنقف لذلك فضلا في آخر الكلام ان شاء الله تعالى (الخامسة) لا يخفى ان ذكر الفاء هنا انما هو اذا كانت مجرد العطف أما اذا كانت للسببية فقد تقع حيث يمتنع العطف بغيرها كقولك أكرمى زيداً فكرمته فان بينهما كمال الانقطاع والوصل حسن (السادسة) قلنا أن كون الجملة لها عمل بما يقرب الجامع بخلاف ما إذا لم يكن لها عمل وبس ذلك على الإطلاق فما كانت الجملة لا عمل لها والجامع أقرب بمنحيتها لها على كالملة الوصول بها اذا عطف عليها فانها لا عمل لها وقولك رأيت الذي يعطى ويمتنع فان استدعاء الوصول للجامع ملته أنهم من استدعاء

فان قلنا انها لا تعطف الا المفردات فهي فيها لعطف الجزء على الكل ولا يكون ذلك خارجا عن الأغا بتقى الرتبة كانت الناس حتى الانبياء أو في الهاء كمرزق الناس حتى الكافرون وهذا المعنى أخص من مطلق الاجتماع في الحكم فهو كاف فيها فلا يطلب جامع آخر وان قلنا انها يعطف بها الجمل أيضا فمضمون الجملة المعطوفة يجب أن يوجد فيه ما روي في المفرد فيكنى في الافادة وذلك واضح وأما لا فبى لنفى الحكم عما بعده والواو

يكون المفرد أو يمتنع فاذا قلت جائز يدل امر وأقاد نفي المجزئ التابن بدعن عمرو وذلك كاف في حسن نظرت الكلام وانتظما فعلا يطلب به غير آخر بشهادة الاستعمال والنون وأما أواما التي يمتنعها عند مصاحبة الواو فمناهما المعلومة كافية في الافادة من الشكل والإيهام والتفسير والتقسيم والاحتمال في ذلك الجمل والمفرد لان المعنى المراد فيها واحد في الامرين واذا استعملت أوامثلا للإضراب فهي لا تستناف كلام آخر لا عاطفة كما في قوله تعالى كلعب البصر أو ذو أقرب فتخرج من هذا الباب وأما لكن فهي لا تثبت الصد وذلك كاف في الحسن كما تقدم في لا وكذا بل حيث كانت عاطفة فهي في الجمل لتقرب مضمونها وفي المفردات لتقرر الحكم بعد التباين والامر ولا تثبت الصد بعد لنفى والنهي وذلك كاف بشهادة الاستعمال والنون

(قوله ظهرت الفائدة) أي ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى أنه يشترط لصحة العطف (قوله لا مجرد الاشتراك) أي اشتراك المتعاطفين في موجب الاعراب أوفى التعقيد في الحصول في الخارج وضايف مجرد الاشتراك من إضافة الصفة للصوف أي الاشتراك مجرد عن المعاني المصغلة لغيرها (قوله وهذا) أي إضافة الواو للاشتراك إنما يظهر فيها لحكم إعرابي كالمفردات والجل التي لها محل فإذا كان للجملة الأولى محل من الاعراب بنظر المشتري فيه هو الأمر الموجب للاعراب فيصح أن يقال اشترك الجملتان أو المفردان في الخبرية أوفى الخالية متشاكلتا حيث ظهر المشتري فيحصل العطف بها فائدة ولا يحتاج لجامع فإن قلت هذا يقتضي أن العطف بالواو على الجملة التي لها محل من الاعراب لا يقتضي لجامع وقد تقدم ما ينافي ذلك في قوله فشرط كونه مقبولا بالواو وقد يجب بأن المراد بالجامع الغير المتقتر بالجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال وشبه كل منهما التوسط بين الكالين وهذا لا يناق الاتفاق لجهة جامعة أي وصف خاص يجمعهما (١٧) ويقرّب أحدهما من الآخر في العقل أو الوهم أو الخيال فقول الشارح إنما يظهر فيها له حكم إعرابي أي وكان هناك جهة جامعة والحاصل أن الجملة التي لها محل من الاعراب بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها إلى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فإنه اعتبر

ظهور الفائدة أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك وهذا إنما يظهر فيه الحكم إعرابي وأما في غيره فمخفاء وإشكال الأمور ولذا قيل إن باب الفصل والوصل هو مرجع البلاغة للمعنى إذ في قول مندركه الصلاحية لأدراك ماسوا ولصوغه قيل إن فيه تسكب العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على ما يقتضي كون الجملة التي لها محل من الاعراب غير مفترقة إلى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجب أن مقتضاه عدم الاتفاق إلى الجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال كما شأنا إليه في التقرير وهو صحيح لأن الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها إلى جامع واحد كالمفرد بخلاف التي لا محل لها تعتبر نسبتها وما يتعلق بهما من المفردات ويرى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصوا الاتصال بالجملة التي لا محل لها فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه تخصيصه بما لا محل له فافهم ورد هنا أن يقال الواو تقييد الاشتراك في حصول مضمون الجملتين خارجا وهو أخص من مطلق الاشتراك في شيء ما كالاتحاد في إمكان اذلو قيل مثلا يعطى زيد بمنع بلا عطف أحقق أن يكون بمنع رجوعا عن الإخبار ببعطى وإذا عطف وقيل زيد يعطى ومنع أفاذ حصولهما بالنصوصة فلا يكون هذا التقيد كافيا في العطف بالواو كسائر الحروف وأوجب بأن هذا التقيد موجود في ثم والماء أيضا فأنما يختص بالواو فلم يكف وأيضاً لجل المشتري في مطلق الحصول لانهاء لها فلا بمن خصوصية أخرى فاحتج إلى ما تقدم لم تحصيلها فلذلك حصب الفصل والوصل كما تقدم ثم في البحث والجواب بحث ظاهر أما البحث فلأن احتمال ما لا عطف فيه الرجوع لا يسقط أغلبية ثبوت معنى الجملتين خارجا والى الكلام كله يمين على الأغلب وأما الجواب فلأن مشاركة الحروف فيما ذكر لاوجب طلب خصوصية أخرى بل توجب أن يقال فيزم الاكتفاء في الحروف بما ذكر فيقال حينئذ نقول بوجه وهو الكافي في سائر الحروف كلها فالأولى في الجواب عن البحث إذا سلم أن الاعراب بالجملة المعطوفه كذلك الموصول الحرفي كقوله

لا تعلموا أن نهيئوا نكرمكم * وأن تكف الاذى عنكم وأؤذونا

(٣ - شروح التلخيص) ظهور المشتري فيه قوله وإشكال أي قد تم حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على التنزيه بين الجملتين لما في من الاحوال الستة وما الحكم إعرابي وإن توقف على الجهة الجامعة أيضا فلا يس فيهما الخفاء والإشكال لأن الجامع فيه لا يحتاج لمعرفة بما في والحاصل أن الجمل التي لا محل لهما من الاعراب يحتاج في عطفها بالواو إلى جامع مخصوص يكون مشتركين بين الجملتين جامعاً لها واستخرج ذلك الجامع يتوقف على معرفة هل بين الجملتين كمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو شبه كل منهما أو التوسط بينهما فإذا عرف أن بين الجملتين التوسط بين الكالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام وصل لوجود الجامع بينهما فلا فلا لعدم وجوده ولا شك أن معرفة أن بين الجملتين شيئاً من هذه الأمور خفية جداً لا يدركها إلا الذوق سليم وفهم مستقيم كعلماء المعاني والحاصل أن المقصود من العطف بالواو في هذه الحالة أعني كون الأولى لا محل لها النص على اجتماع الجملتين في الواقع ولا يحسن ذلك إلا إذا كان بين الجملتين جامع وهو التوسط بين الكالين أو كمال الانقطاع مع الإيهام ولا فلا يحسن لعدم وجود الجامع بينهما حينئذ

وان لم يقصد ذلك كان الاول حكيم ولم يقصد اعطاؤه للثانية ثمين الفصل كقوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انالكمم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا

(قوله وهو) أى ما ذكر من الخفاء والاشدال (قوله السبب في صعوبة باب الفصل والوصل) أى صعوبة معرفة مسائل باب الفصل والوصل (قوله حتى حصر الخ) غاية للصعوبة وهي اذهاب الفائل التنبيه على دقة هذا الباب وصعوبته وليس مراده الحصر حقيقة وقال المصنف معنى الحصر أن في قوله كذا الصلاح لا يدرك ما سواه والمراد بذلك البعض المحاصر أى يعنى الفاعل (قوله أى وان لم يقصد بطل الثانية بالاولى على معنى (١٨) عاطف سوى الواو) هنا صادق بصورتين احدهما ان لا يقصد بطل الاول ذلك بان لا يراد

اجتماعهما في الحصول الخارجى كما اذا أخبر بمجمل ثم تركت في زوايا الاحمال فأخبر باخرى كقولك زيد قائم ثم أضربت عنها فقلت بل عمر وقاعد وهذه الصورة آتية الفصل فيها طاهر في الاحوال الستة الآتية ولذا لم تعرض لها في الجواب والاخرى أن يقصد اجتماع حصول مضمونها خارجا لكن على معنى عاطف هو الواو وهن معنى التي فيها التفصيل المبين بقوله فان كان الخ فقوله والاشراط وجوابه الشرط الثاني وجوابه وقطعت ان هذا الجواب قاصر على الصورة الثانية من الصورتين الداخلتين تحت الشرط الاول ولو قال المصنف والا بأن لم يقصد ربط أصلا فالفصل جزما وان قصد ربط الثانية بالاولى على معنى الواو فان كان الخ لوفى بجواب الصورتين (قوله على معنى عاطف) متعلق بمحذوف

وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل (والا) أى وان لم يقصد بطل الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو (فان كان الاول حكيم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل) واجب لثلاثة من الوصل التشرىك في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا الآية) لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا

يقصر على آخره بأن يقال الاشتراك فياذ كرف غاية العموم كالاشتراك في الخبرية وامكان معناها فلا يكتفى بالاحص العطف في كل شيئين كما تقدم فم افادة الحرف لاجتماع حصول مضمون الجملتين خارجا أعني الجملتين اللتين لا عمل لهما من الاعراب هو أول فائدة العطف فيهما فهو بمنزلة فائدته الاشتراك في الحكم في اللتين لهما عمل من الاعراب وذلك لا يكتفى فلا بد من خصوصية أخرى فيها كاللتين لهما عمل من الاعراب كما تقدم فافهم (والا) يقصد بطل الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو وذلك صادق بصورتين احدهما ان لا يقصد بطل الاول ذلك بان لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجى كما اذا أخبر بمجمل ثم تركت في زوايا الاحمال فأخبر باخرى كقولك زيد قائم ثم أضربت عنها فقلت بل عمر وقاعد وهذه الصورة أمر طاهر ولذا لم تعرض لها في الجواب والاخرى ان يقصد بالاولى فيها بأن يقصد اجتماع حصول مضمونها خارجا لكنه على معنى عاطف هو الواو (فحينئذ ان كان الاول حكيم لم يقصد اعطاؤه) أى اعطاه ذلك الحكم (الثانية) بأن قصد اختصاص الاول به (فالفصل) هو الواو واجب وانما وجب الفصل لان الوصل وهو العطف يقتضى التشرىك في حكم الاول وهو تنقيص المقصود على هذا الفرض فقوله والاشراط وجوابه الشرط الثاني مع جوابه وذلك (نحو) قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انالكمم مستهزئون الله يستهزئ بهم فان جملة قالوا مقيدة بنظر هو ذا بمعنى انهم انما يقولون انالكمم في حال خلوهم بشياطينهم لا في حال وجود اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم (لم يعطف) جملة (الله يستهزئ بهم على) جملة (قالوا) وقوله أى في الجمع بين الامرين ومن ذلك الجملتان اللتان يطالعنا مشرط لمن ان جاء به وجاء عمر وفا كرمه فان الفعل مجزوم بالجملة كلها وقد آن لنا ان نرجع الى كلام المصنف فقوله اذا أثبت جملة بعد جملة يعنى اذا أردت ان تأتى به لانه لا يقال اذا أثبت فثارة توصل وثارة تفصل لانهما بعد اثباتها لا تتغير عما وقفت عليهن فصل ووصل وقوله فالاولى ينبى أن يقول السابقة فان الاول حقيقة فيا لم يسبقه غيره والكلام في كل جملة بعد اخرى كالثانية مع الثالثة والثالثة مع الرابعة وعنده في ذلك أن كل واحدة أولى بالنسبة لما يسبقها ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول وقوله صلى الله عليه وسلم

أى ربطا اتباعا معنى الحسن ان اتيان السكلى على الجزئى أى تحققه فيه لان معنى غير الواو من حروف العطف رابط (قوله فان كان الاول حكيم) أى غير ائد على مفهوم الجملة كالاختصاص بالظرف في الآية التى مثلها التوبيخ حال أو ظرف أو شرط وليس المراد الحكم الاعرابى لان الموضوع أن الاول لا عمل لهما من الاعراب (قوله التشرىك في ذلك الحكم) أى تشرىك الثانية للاولى في ذلك القيد أى التشرىك بغير تنقيص المقصود (قوله واذا خلوا الخ) هذه الآية تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة انالكمم وذكرنا هذا لبيان وجه امتناع عطف جملة قالوا انالكمم على جملة قالوا انالكمم لاجل ان الامتناع هنا بالنسبة لما لا عمل له وهو قالوا وان كان لا عمل وهو انالكمم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم

ثلاثا يشارك في الاختصاص بالظرف (لما من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استنزاه الله بهم خصما بحال خلوهم إلى شياطينهم
(ثلاثا يشاركه) تليق للتي أي اتفق العطف ثلاثا يشاركه أي لتتفق مشاركة الثانية للاولى (في الاختصاص) بذلك (الظرف) وهو اذا واما فلان الظرف مختص بمعنى أنهم اتفقوا على انهم اذا خلووا فافيا اذا كانوا غير شياطينهم (لما من) وهو أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص سواء كان المفعول مفعولا أو ظرفا أو مجرورا أو غير ذلك فلو عطف جملة الله يستزى على جملة قالوا انهم اخذ العطف تشارك الجمليتين في الاختصاص بالظرف فيكون المعنى لا يستزى به الله تعالى بهم الا اذا خلووا كما أنهم لا يقولون الا اذا خلووا لأن ذلك هو حكم العطف والاستنزاه بهم دائم فلا يتقيد بحال الخلو وقد علم أن هذا انما يتبعه بناء على أن الجملة الاولى مختصة بالظرف كما تقرر بحيث لا يوجد مضهونها عند انتفاء الظرف بمضمون الثانية دائم فتناوبا أو ما فرض عدم اختصاص الاولى بالظرف ولكن الظرف ذكر فائدة أخرى بحيث يعلم مثلاً أنهم يقولون ذلك خلو أو فلا يصح منع العطف على الاولى لأن الدوام المقصود منها لا يتنافى ذكر الظرف للاولى لانها على هذا الفرض دائمة ايضا ولهذا ردها هنا أن يقال انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت اذا ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص بتقديم سائر الممولات واما اذا كانت شرطا فتقديمها لاقتضائه الصورية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين مالمها واحدا هما ان اذا الشرطية هي الظرف في الاصل واما توسع فيها لمستمها لشرطية واما كانت ظرفية في الاصل أفاد تقديم الاختصاص ولو كانت شرطية نظر الاصل وحاصله التزام كون التقديم للاختصاص فيها ولو كانت شرطية نظر الاصل وانما هما اننا بعد أن نسلط شرطية وعدم كون الظرفية أصلا لها تقول انما ولو كانت شرطية هي اسم فصلة تحتاج إلى عامل وهو هنا قالوا الا الشرط الذي هو خلوها اذ ليس المراد قطعاً أن لهم وقتا يخلون فيها او وقت خلوتهم في ذلك الوقت نساء عن ذلك قولهم في غير الخلوه أيضا لأنهم متفقون وانما يقولون في الخلوه فالعنى على ما علم من الخارج أنهم يقولون ذلك في وقت خلوتهم واما كان معمولاً فالقول او قد تقدم عليه لشرطية أفاد منه فهمه أن القول ليس في وقت الخلوه فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقبداً بحكم المعطوف عليه بشهادة النون والاستعمال فلذلك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت بدياً على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص النعمان بالظرف بخلاف ما اذا أخر المفعول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت بدياً فلا يدل على اشتراكه لئن في الظرف فضلاً عن اختصاصها به بل لا يخفى أن الجواب الثاني تحقيقاً لكون

أشراط الساعه طوع الشمس من مفر بهام قوله صلى الله عليه وسلم أول اشراط الساعة نازحشر الناس فقد جمع بينهما بذلك (قوله فالاولى) ما أن يكون لها عمل من الاعراب قد تقدم تفصيله وان هذا التفصيل ليس جميعاً انما محل موضع يظهر به الجامع والساكن لم يقصد هذا التفصيل وقوله (وعلى الاول) ما أن يقصد التشارك (أولاً) بناء على توه أن ذلك فرع كون الاولى لها عمل وهذا لا يختص به ذلك بل لو لم يكن للاولى عمل من الاعراب فاما أن يقصد ربط الثانية بالاولى أولاً يقصد غير أنه اذا كان للاولى عمل يبرر يقصد التشارك في حكم الاعراب واما لم يكن يبرر فحصل ربط لجهة جامعة اذا لارباب ادالم يكن محل وسياً ذكره هذا في كلام المصنف في القسم الثاني فلو جملة مورد التقسيم في الاول لسكان أحسن وعلى كل تقدير ذكره فائدة فيه لان من المعام أن من قصد التشارك عطف وهذا لا يتعلق بل المعاني بل هو من بداهة قواعد النحو وينبئ أن يقصد هذا بما لا يومه فان كان الوصل يؤدي إلى إيهام غير المراد امتنع كإسبا في العطف على ماله عمل وقوله ان قصد التشارك الثانية لماني

ثلاثا يشارك في الاختصاص بالظرف (لما من أن تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استنزاه الله بهم خصما بحال خلوهم إلى شياطينهم
(ثلاثا يشاركه) تليق للتي أي اتفق العطف ثلاثا يشاركه أي لتتفق مشاركة الثانية للاولى (في الاختصاص) بذلك (الظرف) وهو اذا واما فلان الظرف مختص بمعنى أنهم اتفقوا على انهم اذا خلووا فافيا اذا كانوا غير شياطينهم (لما من) وهو أن تقديم المفعول يفيد الاختصاص سواء كان المفعول مفعولا أو ظرفا أو مجرورا أو غير ذلك فلو عطف جملة الله يستزى على جملة قالوا انهم اخذ العطف تشارك الجمليتين في الاختصاص بالظرف فيكون المعنى لا يستزى به الله تعالى بهم الا اذا خلووا كما أنهم لا يقولون الا اذا خلووا لأن ذلك هو حكم العطف والاستنزاه بهم دائم فلا يتقيد بحال الخلو وقد علم أن هذا انما يتبعه بناء على أن الجملة الاولى مختصة بالظرف كما تقرر بحيث لا يوجد مضهونها عند انتفاء الظرف بمضمون الثانية دائم فتناوبا أو ما فرض عدم اختصاص الاولى بالظرف ولكن الظرف ذكر فائدة أخرى بحيث يعلم مثلاً أنهم يقولون ذلك خلو أو فلا يصح منع العطف على الاولى لأن الدوام المقصود منها لا يتنافى ذكر الظرف للاولى لانها على هذا الفرض دائمة ايضا ولهذا ردها هنا أن يقال انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت اذا ظرفا فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص بتقديم سائر الممولات واما اذا كانت شرطا فتقديمها لاقتضائه الصورية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين مالمها واحدا هما ان اذا الشرطية هي الظرف في الاصل واما توسع فيها لمستمها لشرطية واما كانت ظرفية في الاصل أفاد تقديم الاختصاص ولو كانت شرطية نظر الاصل وحاصله التزام كون التقديم للاختصاص فيها ولو كانت شرطية نظر الاصل وانما هما اننا بعد أن نسلط شرطية وعدم كون الظرفية أصلا لها تقول انما ولو كانت شرطية هي اسم فصلة تحتاج إلى عامل وهو هنا قالوا الا الشرط الذي هو خلوها اذ ليس المراد قطعاً أن لهم وقتا يخلون فيها او وقت خلوتهم في ذلك الوقت نساء عن ذلك قولهم في غير الخلوه أيضا لأنهم متفقون وانما يقولون في الخلوه فالعنى على ما علم من الخارج أنهم يقولون ذلك في وقت خلوتهم واما كان معمولاً فالقول او قد تقدم عليه لشرطية أفاد منه فهمه أن القول ليس في وقت الخلوه فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقبداً بحكم المعطوف عليه بشهادة النون والاستعمال فلذلك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت بدياً على أن ضربت معطوف على سرت أفاد اختصاص النعمان بالظرف بخلاف ما اذا أخر المفعول وقيل سرت يوم الجمعة وضربت بدياً فلا يدل على اشتراكه لئن في الظرف فضلاً عن اختصاصها به بل لا يخفى أن الجواب الثاني تحقيقاً لكون

وكذا في الآيتين الأخيرتين فانهم مفسدون في جميع الاحيان قيل لهم لا تفسدوا أولا وسفها في جميع الاوقات قيل لهم آمنوا أولا

(قوله وليس كذلك) أي لان المراد باستهزاء الله بهم مجازاتهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يشعرون ولا شك أن هذا متصل لا انقطاع بحال خلوهم من شياطينهم أم لانهم انما ليس ضمير عائده على مضمون ما قبلها واسم الاشارة راجع الى نفس الامر وحيث قال في نفس كونه الاستهزاء مختصا بحال الخلو مثل ما في نفس الامر اذ الذي في نفس الامر دوام استهزاء الله بهم (قوله فان قيل) هذا اعتراض على قول المصنف لثلاث اشياء كفي الاختصاص بالظرف (قوله اذ اشترطه بالظرف) أي وحيث كانت شرطية فتقدمها لكونها مستغلة للصدارة لا للتخصيص وحاصل هذا السؤال أن يقال انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت اذ انظر فانما من تقديمه على العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعسولات وأما اذا كانت شرطية فتقدمها لاقتضاها الصدر فيلحق بالاختصاص وحيث لا يلحق بالاختصاص لا يلزم خلاف المراد لصحة الدوام في الاولى أيضا (قوله فلانما) حاصله انها وإن كانت شرطية تقدم لم يفيد للاختصاص نظر الأصل لأن اذا الشرطية هي الظرفية في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية وحيث كانت في الأصل ظرفية اذ تقدمها الاختصاص ولو كانت شرطية نظر الأصل (قوله ولو لم يلح) أي ولو سلمنا شرطية ما لم يعد كون الظرفية (٢٠) أصلا لها قول انما لو كانت شرطية هي اسم فضلة يحتاج الى عامل

وهو هنا قالوا لا الشرط الذي هو خلو اذ ليس المراد قطعان لهم وقتا يخلون فيه واذا وقت خلوهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوه أيضا لانهم منافقون وانما يقولون ما ذكر في الخلوه على ما هو معلوم من الخارج واذا كان معمولا قالوا وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بفهمه أن القول ليس الا في وقت الخلوه فيزمن من العطف على ان عطف الثانية على ما يفيد مشاركتها فيه فبأن الاولى اختصت بما مانع من عطف الثانية من غير اختصاص فان العطف انما يدل على التثنية في حكم الاعراب لا في القيود فان قيل

حكمه أي حكم الاعراب وانما لم يقل الاعراب لانها ليس لها اعراب بل حكم اعراب معتل في الاعراب الحكمي ويحتمل ان يريد فعل الاعراب من حكم خبرية أو فاعلية أو غيرها مما حاصله اذ اذا كان للجملة محل وقصد ثبوت حكم اعرابها للاحقة عطفت عليها ويجب فيها الوصل ووجوب هذا الوصل لنوى لان قصد التثنية في الاعراب لا يتصور الا بالوصل ولهذا قال المصنف عطفت ولم يقل وصلت لان

وهو هنا قالوا لا الشرط الذي هو خلو اذ ليس المراد قطعان لهم وقتا يخلون فيه واذا وقت خلوهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوه أيضا لانهم منافقون وانما يقولون ما ذكر في الخلوه على ما هو معلوم من الخارج واذا كان معمولا قالوا وقد تقدم عليه لشرطيته أفاد بفهمه أن القول ليس الا في وقت الخلوه فيزمن من العطف على ان عطف الثانية على ما يفيد مشاركتها فيه فبأن الاولى اختصت بما مانع من عطف الثانية من غير اختصاص فان العطف انما يدل على التثنية في حكم الاعراب لا في القيود فان قيل

بداية

والنحو أي الاستعمال فان قلت اذ قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيداعلى أن ضربت معطوف

على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقبل سرت يوم الجمعة وضربت زيداعلى انما انما الفعلين في الظرف فصلاح اختصاصهما بهذا محصل كلام الشارح وأنت خير بان هذا الجواب الثاني محقق لكون تقديم الشرطية في الاختصاص نظر لكونه معمولا لا كالظرف فوهذا الجواب قريب من الجواب الاول وانما يفترقان من جهة قرعانه أصالة الظرفية ثم نقل واستعمل شرطاً ووضع شرطاً من أول الامر ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفرق لا تظهر له ثمرة (قوله فلانما) ما ذكرنا أي من أن التقديم يفيد الاختصاص (قوله لأنه اسم معناه الوقت) أي مع كونه شرطاً (قوله وهو قالوا انما حكم) أي لا الشرط الذي هو خلو أو هذا التعليل لا يظهر الا على قول الجمهور من أن العامل في اذا الشرطية تجويزاً وانما على ما ذهب اليه الرضى وأبو حيان من أن العامل فيها الشرط فلا ينهم ما ذكر من الجواب لأن قالوا لم يتقدم عليه معمولة حيث فلا يتأتى أن يقال قالوا انما حكم تقدم معمولة فيؤذن تقدمه بالاختصاص ولو قال الشارع بل التعليل الذي ذكره فلا يتأتى ما ذكرنا لان المتعارف في اعطيات تقييد الجواب بمضمون اذ اسم الشرط كان جارياً على التولين (قوله بدلالة المقي) لانها ليس المراد انهم وقتا يخلون فيه واذا وقت خلوهم في ذلك قولهم في غير الخلوه أيضا لانهم منافقون وانما يقولون ما ذكر في الخلوه على ما هو معلوم من الخارج (قوله متعلق الفعل) هو اذ انها

وان لم يكن للادوى حكم كالمسك فان كان بين الجملةين كمال الانقطاع وليس في الفصل ايهاهم خلاف المقصود كما سيأتي أو كمال الاتصال
 (قوله بدلالة الفحوى والذوق) متعلق بقوله بفهم اختصاص القلقين به وذلك لانه ليس طلب أحدهما له بالادوى من الآخر بخلاف
 ما اذا أخر المتعلق عن أحدهما فوقع على الآخر فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له والحاصل
 أنه قد استقيم كلام الشارع أن القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباراً في المعطوف أيضاً وان تأخر عن
 المعطوف عليه وتقدم على المعطوف صار المتقدم عليه هو المستحق له قال ستم وأنظر هل هذا أمر وجب بحسب الاستعمال حتى لا يجوز
 خلافاً في حاشية الشارع على الكشاف في عطف المفردات أن القيد اذا تقدم على المعطوف علموا واجب بحسب الاستعمال اعتباره
 في المعطوف نحو جاء في يوم الجمعة أو أركان بدو عمرو ولا يجوز في الاستعمال خلافاً لما اذا تأخر عن المعطوف عليه فإنه لا يجب
 أن يكون معتبراً في المعطوف فهل عطف الجمل الذي الكلام هنا فيه كذلك محل تردد انتهى كلامه (قوله بذلك) أي التي المذكور بصورة
 (بأن لا يكون لها) أي الجملة الاولى وقوله حكم أي قيدز ادعى مفهومها أي كافي قولك (٧١) قلم زيد أو كل عمرو ثم المراد لم يكن
 للجملة الاولى حكم زائد على

بدلالة الفحوى والذوق (والا) عطف على قوله فان كان للادوى حكم أي وان لم يكن للادوى حكم لم
 يقصد اعطائه والثانية وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد اعطائه
 للثانية أيضاً (فان كان بينهما) أي بين الجملةين (كمال الانقطاع بلا إيهام) أي بدون أن يكون في
 الفصل إيهام خلاف المقصود (أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما) أي أحد الكمالين

اللقية جاءت بالتشديد في القيد المتقدم دون المتأخر كان ذلك انصافاً من غير اعتبار هذا التطويل فليدرك
 من أول وجلة ثم هذه الآية تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة الله يستهزئ بهم على جملة
 اناسمك وذكرتها لبيان وجه امتناع عطف جملة قالو المناسبة للجلين اذا لم ينعها بالنسبة فلا عمل
 له وهو قالو لو كان للجملة عمل وهو اناسمك انصافاً من غير اعتبار ان كان تقدم (والا) بأن لم يكن للادوى حكم
 لم يقصد اعطائه للثانية فهو صادق بصورة ان احدهما ان لا يكون للادوى حكم أصلاً كقولك بالامس
 خرج زيد يدخل صدقه فقولوا لموا المعطوف على قوله فان كان للادوى اذ فيشترط مقدر وهذا الشرط
 جوابه الشرط مع جوابه بعده واليه أشار بقوله (فان كان) حيثئذ (بينهما) أي بين الجملةتين
 (كمال الانقطاع) رسيماً أي تفصيله (بلا إيهام) يحصل عند فرض وقوع الفصل بمعنى ان الجملةتين
 اذا فصلتا فهما لم يحصل فيهما إيهام خلاف المراد بل يظهر المراد مع الفصل (أو) كان بينهما (كمال
 الاتصال) وبأن الآن تفسيره أيضاً (أو) كان بينهما (شبه أحدهما) أي شبه أحد الكمالين

الوصل اذا أراد به الفحوى يعبر عنه بالمعطف (قوله كالمفرد) أي كالمعطف المفرد انما رآه أن يكون الجملة
 لها عمل تامها ولا نهائي تقدر المفرد ويحتمل ان يريد كماله اذا قد تقرر لك مفرد المفرد في الاعراب يعطف
 (قوله فشرط كونه) أي كون المعطف مقبولا أي في فن البلاغة ولم يكن كذلك كان المعطف فيصاوان
 كان سائفاً لانه (أن يكون بينهما) أي بين المتعطفين (جهة جملة) أي تناسب في المعنى وهذا بشرط ان
 يكون بينهما التوسط فان كان بينهما كمال اتصال أو اتصال أو شبه أحدهما فلا فاذ اوجد التناسب

الا إيهام فلم يعتبر ولم يتعرض لمولم يحمل الاقسام سبعاً مثل اذا مثل هل تشرب خرا اقلت لا ترك تشربه يكون قولك تشرب
 تأكد النبي السابق ولولم يثبت بالاولى وتوهم تعلق النبي بآثار كما في قولك لا أولئك الله كذا في الغزى ومثل ذلك أيضاً في قولك ان قال
 ما مدحت لا مدحت فان لا نفي في المدح فتعبد اثباته فتكون جملة مدحت تأكد النبي السابق فلو لم يثبت بالاولى وتوهم تعلق النبي
 بالمدح وأن المراد الدعاء بنبي المدح بمعنى لا جعلت بمدح جميع أن الغرض اثباته وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن المصنف حذف قوله بلا
 إيهام من كلام الاتصال بدلالة ذكر مع ما قبله عليه وعلى هذا أقول المصنف بعدوا وأصل دخل تحت ثلاثة أشياء كمال الانقطاع مع
 الإيهام وكمال الاتصال كذلك والتوسط بين الكمالين لكن هذا الجواب يبطله عدم تعرض المصنف بما أتت لتفسيره كمال الاتصال مع
 الإيهام كما تعرض لكمال الانقطاع فبقية تأمل والذي ذكره الصلاة عبد الحكيم معين الفصل في كمال الاتصال وإن كان فيه إيهام
 خلاف المقصود وذلك لا يتنافى مع المعطوف وهو المنافي يدفع الإيهام بطريق آخر فيقال في لا ترك تشربه يستل لا ترك تشربه
 بخلاف كمال الانقطاع فان المصنف المعطوف وهو المنافي يتبين بينهما المنافي لكون المعطوف مقبولا بالاولى ومقبولاً بالمدح الإيهام

أو كانت الثانية بمنزلة المنقطع عن الأولى أو بمنزلة المتصلة بها فكذلك يتعين الفصل أما في الصورة الأولى فلان الواو للجمع والجمع بين الشئين يقتضى مناسبة بينهما كجام وأما في الثانية فلان العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه مع أن العطف يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وأما في الثالث فالإبنة فظاهر بحكماس

(قوله فكذلك) هذا جواب الشرط قبله والشرط وجوابه جواب الشرط الأول (قوله أى يتعين الفصل) يعنى في هذه الاحوال الاربعة أما في الحالة الأولى وهى أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع فلان العطف بالواو يقتضى كمال المناسبة بينهما والمناسبة تتأني كمال الانقطاع وأما في الحالة الثانية وهى ما اذا كان بينهما كمال الاتصال فلان العطف فيها لشد المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرر وقوله لان هذا يقتضى أنه لا يصح أو لا يحسن العطف التفسيرى بالواو في المفرد مع أنه شائع حسن لأننا نقول حسنه ممنوع (٢٧) عن البلاء وشيوعه ما عرفت في عبارات المنفين لاقى كلامهم وأما

(فكذلك) أى يتعين الفصل لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة

وذلك بان لا يحصل بينهما كمال الانقطاع ولكن بينهما ما يشبه كمال الانقطاع وسين في التعميل بعد ولا يحصل بينهما كمال الاتصال لكن كان بينهما شبه كمال الاتصال وبأى بيانه أيضا (فكذلك) هو جواب الشرط قبله وقد تقدم أن الشرط وجوابه جواب الشرط الاول أى فان كان أحدهما من الاقسام الاربعة أعنى كمال الانقطاع بلا اهم وشبهه وكمال الاتصال وشبهه فالفصل واجب كما وجب كمال الاتصال وشبهه كمال الاتصال لان كمال الاتصال لا يمكن ان ينافى الوصل خسة أمور ترجع الى المغايرة التامة وما التوافق بها والمناسبة التامة وما التوافق بها فلما كذلك لان المخالفة في الحكم وجب الوصل والامتنع ووجب الفصل فوجب الوصل لقوى في صورتين لوجوب التشريك وبحسب ما تقتضيه البلاغة واجب في الصورة الاولى لا الثانية وقوله في الواو ونحوه يعنى من حروف العطف ولا أدري ما الذى أوجه الى ذكر الواو وحرف العطف كلها كذلك لأن يكون ذكرها لانهما أم الباب وان كان يريد أن غير الواو يوصل بهما من غير جهة جامعة فسيأتى الكلام معناه لا معنى حينئذ لقوله نحوه لان الواو عند منفردين هذا الحكم مثال ذلك زيد يكتبو يشران بين الشعر والكتابة تناسبا والسند اليه بعد أن يزدى يعطى ويمنع لان بين الاعطاء والمنع تناسبا وان كانا متضادين والسند اليه وحذفان معناه الاخبار بانه جامع للوصفين واسمضار أحدهما يوجب استحضار الآخر ولهذا كانت المتضاد من علاقات المجاز ومنه قوله تعالى والله يقبض ويبسط وسأى الكلام ان شاء الله تعالى على الجامع الخالي وما نحن فيه من كون ذلك في عطف المفرد بشرط أن يكون بين المفردين تناسب كقولك لسانه وتعالى يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما يزل من السماء وما يرج فيها والانتساب فيه على ما سبق ولعلم التناسب عيب على أى تمام قوله

لا والذى هو عالم أن النوى • صبروان أبا الحسين كرم

اذ لا تناسب بين مرارة النوى وكرم أبا الحسين وقد تحمل الناس الى أوجه يقبها ان مرارة النوى سبب يقتضى انتجاع أبا الحسين لمكارم ملتقى تزيل شغف النوى ونفى كرم الاخلاق الذى تزيل عنه

ان الواو في العطف التفسيرى غير مستعملة في العطف بل هى مستعملة ليعنى حرف التفسير وأما في الحالة الثالثة والاربعة وهما شبه كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال فظاهر بما ذكرنا في الاولى والثانية لان شبه الشيء يحكمه حكم ذلك الشيء (قوله لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة) أى مغايرة من جهة ومناسبة من جهة فبقضائه للمغايرة لا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه وبقضائه المناسبة لا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فله موزعة والخاص أنه باقتضائه للمغايرة تمن الفصل عند وجود كمال الاتصال وشبه لعدم المناسبة فيما فلو عطف بالواو وحصل التنافي بين ما تقتضيه الواو من المناسبة

وما بين الجملتين من كمال الاتصال أو شبهه ولكن بمنزلة عطف الشيء على نفسه وبقضائه المناسبة تمن والاف الفصل عند وجود كمال الانقطاع وشبهه لعدم المناسبة فيها فلو عطف بالواو وحصل التنافي بين ما تقتضيه الواو من المناسبة وما بين الجملتين من كمال الانقطاع أو شبهه بقى شيء آخر وهو أن قول المصنف فكذلك يتعين الفصل فيه استحسانا بالنسبة الى كمال الانقطاع باعتبار احدي صورتين الداخلتين تحت قوله الاولى وهى ما اذا كان الاولى حكم قصدا أعطاءه للثانية وذلك لان ما يزم فوات المقصود في هذه الصورة لانه اذا وجب الفصل مراعاة كمال الانقطاع فأتى الحكم الذى قصدا أعطاءه وهو روى كمال الانقطاع دون قصدا أعطاء الحكم لكن ذكر العلامة عبد الحكيم أنه في هذه الحالة يجب مراعاة الأمرين فيتمتع الفصل مراعاة كمال الانقطاع ويراعى فقد أعطاء الحكم فيصح بذلك الحكم مع ترك الماطف في نحو يا ليت زيد يوم الجمعة كرمه يقال كرمه فيه حينئذ فلا اشكال

(والا) أى وان لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما

كلما فيه التامة فإذا اتفقت ذلك وجب الوصل ودخل في كمال الاتصال عما إذا كان للاولى حكم قصد اعطائه للثانية فظاهر وجوب القطع كقولك جاز يد وقت الصلاة مره بها وعليه يفوت معه المقصود من اعطائه الحكم قبل رد يجمع بينهما بأن يصح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مره بهانها أى في الوقت ولكأن تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولك في كمال الاتصال ارجل الساعة لا تتعين فيها يجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل في كمال الاتصال تأمل ولم يقد كمال الاتصال بنى الإيهام مع جواز وروده فيه كقولك لمن قال ما مدحت لا مدحت فان لا إذا كان لثني في المدح فهي لا ثبات المدح فتكون جملة مدحت تأكيدا للجملة المنفصلة بلا من حيث انها منفصلة بعد ثني فعدت اثباتا تفصل مدحت بلا بوجه أن المراد الدعاء بنى المدح بمعنى لا جعلت محذورا إذا كان المرض اثباتا متوجبا أن يقال كما قيل في كمال الاتصال لا مدحت ثم ان وجه القطع في هذه الاقسام ظاهر أمافيها إذا لم يقصد اعطائه الحكم للثانية فظاهر لان العطف يوجب فهم الخطأ والمرض من الكلام فهم المراد منه والبلغ لا يرتكب ما يوجب خلاف المراد وأمافي كمال الاتصال فلا ان العطف بين الجملةتين الشد في المناسبة كعطف الشيء على نفسه ولا معنى له ضرورة لم يرد في المفردات وما يلحق بها على أن حرف العطف مستعار للتفسير لا للعطف وأمافي الشبهين فلا خاف كل منهما صاحبه وقد ظهر بهذا ان الوصل لا يذيقه من التوسط بين المتابعة التامة والمناسبة التامة وما التقي بذلك وهو كمال الاتصال مع الإيهام ويحصل هذا التوسط ما لم يبنى ما تقدم

(قوله ولا شبه أحدهما)

وذلك بأن يكون بينهما

كمال الاتصال مع الإيهام

أو التوسطين الكالين

النوى وقد بالغ الطيبي في استحسانه إشارة إلى أنه جمع بين متضادين هما حرارة النوى وحرارة كرم أى الحسين فايرزهما في معرض التوخى كالجمع بين الضرب والنون (قوله والا) أى وان لم يقصد اعطائه الجملة الا لاحقة حكم اعراب السابقة (فصلت) غياظا لمعطف عليها وجوب الفصل في هذه لقوى لان من قصد عدم اعطائه حكم الاعراب السابق لا يستطيع أن يعطف وينبى أن يقول استؤنفت كما قال في القسم قبله عطف وينبى أن يقسم هذا قسمين أحدهما غير مقبول وهو أن يكون بينهما جهة جامعة فكان من حق المتكلم أن يقصد العطف فالمدلول عنه غير بلغ فتعين تقسيم هذا الى الاحوال الخمسة من كمال الاتصال أو شبه أحدهما أو التوسط كما سبق والثاني مقبول وهو إذا لم يكن بينهما جهة جامعة كقوله سبحانه وتعالى وإذا اخلاوا إلى شياطينهم قالوا انامعكم انامعكم مستهزون بالله يستهزى بهم لم يعطف بالله يستهزى بهم على انامعكم التي هي في محل نصب بالقول لانه لم يقصد اعطائها حكم اعراب انامعكم وإنما لم يقصد ذلك لان الله يستهزى بهم ليس من مقولهم فلا يمكن أن يعطى حكم مقولهم من العطف عليه المستلزم أن يكون مقولا كذا قال المصنف وغيره ولكأن تقول الله يستهزى بهم جملة مستأنفة لا يصح عطفها على انامعكم وإنما يكون الفصل في شيء يمكن أن يعطف على غيره فيفصل عنه وتكون الجملةتان من كلام متكلم واحد وهاتان ليستا كذلك ويعتكك أن تجعل الكلام هاتين جملة انامعكم مستهزونين جملة الله يستهزى بهم والخال كذلك ثم لكأن تقول انامعكم مستأنفة لا عمل لها من الاعراب فليست من هذا القسم في شيء كما سبق وكأنه لا حظ أنها في محل نصب بالقول اعتبارا بالحكاية لا بالحق وهو أحد الاعتبارين السابقين القسم الثاني أن لا يكون لها محل (قوله وعلى الثاني) أى وعلى تقدير أن لا يكون للجملة السابقة محل (فان قصد ربطها) أى الجملة الاحتمالية (أى السابقة على معنى) حرف (عاطف سوى الوارد) وهذا القسم هو نظير القسم الاول إلا أن هناك عبر بتركيب حكم

فالوصل) متعين لوجود الداعي وعدم المانع

المصنف أن يكون بينهما التوسط بين الكمالين وما القويهما (فالوصل) واجب لوجود سببه وانتفاء ما له لان اللطف يبقضي مغايرته من جهة متناهيين جهة وما القوي بذلك كما أثر ما له فمما تقدم وذلك ان العطش في النائرة التامة جمع بين متناقضين وفي المناسبة التامة كالجمع بين الشيء

الاعراب لان اللجة الاولى اعراهاون الحاملين الاولوا عرابا بقصد الابطى رطهار بطاغيد
فانه يحصل من حرف العطف غير الواو كالتعقيب المستفاد من الفاء والزاخى المستفاد من ثم (عطف)
أعوجب وصلها (به) أى مثلك الخفيف العاطف (تعودل زيد فخرج أوم خرج عمرو اذا قصفه)
بالاول (التعقيب بالثاني) (الزايخى) كهذا الربط جئتله واجب لفة وبلاغة هكنا قال
الصنف وقد قسمنا انما ذا كان الطيف بغير الواو وكان كالواو فأق في التصيل ان كان فيه توسط
الانقطاع أو الاتصال بشر وطوبجوالالمحج وليت شمرى كيف يصم أن قول جالينوس طبيب

ثم سورة الاخلاص من القرآن ثم ان القرد يشبه الاثني واسمكم الخليفة وانما لم يمش بالفاء لان الفاء بكثر جنتها السيمية وذلك ليحصل الامع اعتبارا مناسبت لمثل شري هلا فصلايين الواو وغيره فاجفا اذا كان اللاولي محل وای فرق بين زيد بفعل كذا وای بفعل كذا وای بن فاعل كذا ثم عمر بفعل وحيث كان مساويا يقولون ثم بفعل كذا فاقصص في قولك زيد بفعل كذا ثم بفعل كذا التفاصيل السابقة تقولك زيد بفعل كذا ثم بفعل كذا لا تفصل قبل يجب الوصل ولا يشك اعلان ان قولك زيد بفعل كذا ثم بفعل كذا اجبر بالافصال من قولك زيد بفعل كذا ثم بفعل كذا ثم بفعل كذا وكلام المصنف يقتضي العكس والمواب ان غير الواو اقرب الجامع من الذين سواء كان اللاولي محل أم لا وعظم رهان على ان غير الواو التي التي محل كغير الواو التي لا محل لها ان السكاكي لما ذكر غير الواو انها تقرب الجامع ذكر من الحروف العاطفة لا واطلاق المصنف فعلها وقد علم ان لا العاطفة لا يعطف بها جمل كائن عليه الناء فان قلت زيد فاقم لا بحر وجالس لم تكن لا هذه عاطفة وهذا نص من السكاكي على ان الحرف العاطف اذا كان غير الواو واجبل لا محل لها تخالف الواو عنه ج ثا فلها فيما اذا كان الجملة على موقع عطف عن الالف في خلاف الواو ان يمثل العطف بغير الواو وحل لا محل للجملة بن بقوله تعالى سنظروا صدقت أم كنت من الكاذبين وغيره فان عطفها التنب وقد كسرى هذا الفصل من امثال هذا لا نقسم فسمين وصرنا خمن الفتح امثلة لا يختص بها احد مادمون الاخر فوقع في اوهاهم سلم السكاكي منها (قوله والوا) أي وان لم يكن للجملة السابقة محل ولم يقدر عليها الثانية على معنى عطف خاص فاما ان يكون اللاولي حكم بقصد اعطاءه للثانية او لا وقد تقدم بيان الحكم بما هو وليت شري هلا تفصل هذا التفصيل فيما اذا كان للاولي محل ولا شك انه يجزى في قطع قولك زيدان فاقم ق كرموهو ابنتك عاطفة على الجواب لم يجز فان كان (الفصل) أي الفاعل واجب (نحو) قوله تعالى (واذا خاولا الى شياطينهم قالوا انا معكم بعطف الله يستهزي بهم على قالوا) اذ لو عطف عليه لثبت له حكمه وحكمه قالوا انه يختص بالطرف أي لا يقولون لا وقت خلوه في زمان يكون استهزا الله سبحانه وتعالى بهم كذلك الواو افعان الله يستهزي بهم وقت خلوه وغيره (قوله لماحر) أي من كون تقديم الطرف بقيد الاختصاص وهنا امثلة احدثا ان لو لم يشر في ذلك في الاختصاص بالطرف معاديو صواب ان يقول في اختصاص الطرف بالثاني ان قوله ان جهة الله يستهزي هو عطف على قالوا لا يقتضي اختصاص الاستهزاء بالطرف قد يقال لانهم ان تعيد المعطوف عليه بالطرف قد لا يلزم ان يتقدم به المعطوف وقد اشار ابن الحاجب في المختصر احتياليا في قولك ضربت زيدا او اجمعوه عمر اهل بزم ان يكون ضرب عمرو وانا وجميعا أولا

(قوله فالوصل) أى فالوصل
بالواو متعين (قوله لوجود
الداي) أى الى الوصل
وهو رفع الایهام فى كمال
الانقطاع أو وجود شبه
أحدهما (قوله وعلم
المانع) المراد بالمانع أحد
الاربعة السابقة وهى
وجود أحد الكالين مع
عدم الایهام فى كمال
الانقطاع أو وجود شبه
أحدهما

وأما كمال الانقطاع فيكون
لأمر

(قوله ولم يكن للاولى

حكم لم يقعه اعطاه

الثانية) أي بأن لم يكن

للأولى حكماً أصلاً أو كان

لها حكم وقصد اعطاه

لثانية (قوله فحكم

الآخرين) أي كمال

الانقطاع مع الإبهام والتوسط

بين الكالين (قوله وحكم

الأربعة السابقة) يعني

كمال الانقطاع بلا إبهام

وكمال الامثال وشبه كمال

الانقطاع وشبه كمال الاتصال

(قوله فأخذ المصنف الخ)

لادعوا فحق جواب شرط

مقدر أي وإذا أردت

تحقيقها فقد أخذ أي

فقول كذا أخذ المصنف

في تحقيقها أي ذكرها على

الوجه الحق (قوله أما كمال

الانقطاع) أي الذي يقتضي

ترك المصنف بالاولاقتناتها

الناسبة المتأينة لكمال

الانقطاع (قوله

فلاختلافها) أي

فيحقق عند الاختلاف

المذكور من تحقق الكلي

في الجزئي فيلاحظ كمال

الانقطاع أمراً كلياً

والاختلاف المذكور

جزئياً فلا تدفع ما يقال إن

كمال الانقطاع هو

الاختلاف المذكور لا غيره

والحاصل أن الجملتين اللتين لا عمل لهما من الأعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاه لثانية
أحوال الاول كمال الانقطاع بلا إبهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال
الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الإبهام السادس التوسط بين الكالين فيحكم الآخر الوصل
وحكم الأربعة السابقة الفصل فأخذ المصنف تحقيق احوال الستة فقال (أما كمال الانقطاع) بين
الجملتين (فلاختلافها)

وتقسم والحاصل من هذا أن الجملتين اللتين لا عمل لهما من الأعراب إن كان للاولى منهما حكم لم يقصد
اعطاه لثانية فمقتضى العطف وقد تقدم وإن لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاه لثانية أما بأن لا يكون
ثم حكم أو يكون وقصد اعطاه في ذلك ستة أقسام أن يكون بينهما كمال الانقطاع بلا إبهام خلاف
المراد عند الفصل وأن يكون بينهما كمال الاتصال وأن يكون بينهما شبه كمال الانقطاع المذكور وأن
يكون بينهما شبه كمال الاتصال وأن يكون بينهما التوسط بين الكالين وبين الشبهين وأن يكون بينهما
كمال الانقطاع مع الإبهام فالأربعة الاول يجب فيها القطع كابين اللتين لا ولا لها حكم لم ير دعوته لثانية
والاثنان الباقيان من الستة يجب فيها الوصل وقد تقدم وجه ذلك وعلى ما أشرنا اليه من أن الإبهام في
كمال الاتصال والشبهين واجب الوصل تكون أقسام الوصل خمسة أشار المصنف إلى تحقيق الأقسام
على ظاهر ما عنده فقال (أما كمال الانقطاع) الذي يكون بين الجملتين (ل) يصل (ل) أجل (اختلافها)

وقد تقدم الكلام على شيء من ذلك فإذا احتمل ذلك في المفردات فالجمل الأولى لا تنقيد الثانية
منها بطرف الأولى لكن فيجب أن هذا بأن التقيد بالطرف هنا ما خامر كونه نظراً للمطوف
عليه بل كونه مشروطاً بالمطوف على الجواب لا بد أن يكون معلقاً على الشرط قطعاً والثالث
أننا لنسلم أنه قد تم معمول يقتضي الاختصاص بالنسبة إلى قالوا فإنه يجوز أن يكون العامل في إذا هو
الفعل الذي يلها كاهو قول مشهور اختاره شيخنا أبو حيان فلا يكون قالوا أنكم تقدمه معمول
يؤذن باختصاص (الرابع) سلمنا إذا خلا معمول قالوا كاهو قول الجمهور ولا نسلم أن ذلك تقدم
يؤذن بالاختصاص لأن معمولاً ما اقتضى تقدمه للاختصاص لتوابعه عن محله وإذا كان مقتضى
لكنه ليس له للوضع معمول التآخر من عامله في شرط وحق الشرط أن يتقدم على مشروطه فلا
تقدم فيها بل هي مخصوص كونها شرطاً في عملها غير متقدمة ويستعمل تأخرها عن مشروطها على
الذهب المسمى بعموم كونها معمولاً متقدمة ومراعاة خصوصها الأولى من مراعاة عمومها ولا نسلم
أن معمول السابق إذا كان وضعه يسبق عامله يؤذن بالاختصاص وقد تقدم عند الكلام على الاختصاص
تبيين على شيء من ذلك وأما يتأخر ذلك كروفي إذا الجر من الشرط (قوله وال) أعوان لم يكن للاولى
حكم لم يقصد اعطاه لثانية سوا مقصد عدم اعطاه لم يقصد وليس للاولى عمل من الأعراب وهذا
التقدير لا يقع لان احوال الخمسة جارية وإن كان لها عمل فذلك خمسة أقسام يجب التفصيل في
أربع منها وهو أن يكون بينهما كمال الاتصال أو يكون بينهما كمال الانفصال أو شبههما والاختصاص
أن يكون ما بينهما متوسط بين كمال الاتصال وكمال الانفصال فيجب الوصل وإنما وجب الفصل
في الأولى لان الاول للشرط والآخر لما يكون بين المتناسبين والقرض أن كمال الانقطاع موجود
بينهما فلا تناسب وأما في الثانية فأنها إذا كان بينهما كمال الاتصال صار كالشيء الواحد فيكون
كقطع الشيء على نفسه وهو متعصم وأما أن كان بينهما ما يشبه كمال الانقطاع أو ما يشبه كمال الاتصال
فما تقدم لان شبه الشيء له حكمه أو ما وجوب الوصل في الخمسة فلا يرتبط بعض الكلام ببعض ولا
موجب للندول ص (أما كمال الانقطاع الخ) ش القيم الاول من الخمسة أن يكون الجملة
الاولى حكم مقصد اعطاه لثانية فيبينها كمال الانقطاع بلا إبهام خلاف المقصود وذلك أما لاه

يرجع الى الاسناد والى طرفيه الاول أن تختلف الجملة خبرا وانشاء لفظا ومعنى كقولهم لا تنمن من الاسديا كلكم وهل تصلح لي
كلنا أدفع اليك الاجرة بل ارفع فيهما قول الشاعر

(قوله خبرا وانشاء) منصوبان على التثنية أو على الخبرية لكون المضاف أي الاختلافهما في كون احدهما خبرا والاخرى انشاء
وقوله لفظا ومعنى منصوبان على نزع الخافض (قوله بأن تكون احدهما الخ) قصر الشارح كلام المصنف على صورتين وهما ما اذا
كانت الاولى خبرية لفظا ومعنى (٧٩) والثانية انشائية لفظا ومعنى وبالعكس وهذا القصر انما جامع من جعل قوله لفظا ومعنى راجعا

لكل من قوله خبرا وانشاء
مع أن مدلول هذه العبارة
التي ذكرها المصنف يشمل
أربع صور صورتين
المذكورتين وما اذا كانت
الأولى خبرية لفظا انشائية
معنى والثانية انشائية لفظا
خبرية معنى والعكس وحيث
فلا معنى لتخصيصها بآيتين
منها كما ذكر ابن السبكي في
عروس الافراح (قوله نحو
وقال رائد الخ) نسبة
سيبويه للأختل وقال في
شرح الشواهد لم أرى في
ديوانه (قوله لطلب الماء
والكلال) أي لاجل زولم
عليه وهذا تفسير للرائد

خبراً وانشاء لفظاً ومعنى) بأن تكون احدهما خبراً والآخرى انشاء لفظاً ومعنى (نحو
وقال رائد الخ) هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلال (أرسوا) أي أقسموا من أرسيت السفينة
حبسها بالمرساة

أي الجملة (خبراً وانشاء) أي اختلافهما في كون احدهما خبراً والاخرى انشاء (لفظاً
ومعنى) بمعنى أن احدهما خبر لفظاً ومعنى والاخرى انشاء لفظاً ومعنى فهذا هو كمال الانقطاع
الذي يمنع العطف عند انتفاء الإيهام ولكن كون ما ذكره من فعلين العطف بالاتفاق انما هو باعتبار
مقتضى البلاغة وما يجب أن يراعى فيها وأما عند أهل اللغة فبما يختلفون منع فاعل أشكال ومن
جوز أن يقال ملاحسبي الله فم لا وكيل بناء على أن إحدى الجملة خبراً والاخرى انشاء فبما يزه
إذا لم تراعى البلاغة كذا قيل وفيه نظر لأن الجائز لفظة ما يمكن نادراً لا ينافي بالبلاغة وإن أريد أن الفصل
عند كمال الانقطاع واجب في مقام متعق في آخرهما كما لم يذكره ولم يتعرضوا له أصلاً بل صريح
كلامهم أن كمال الانقطاع هو كمال الفصل فالأقرب أن يقال البيانيون على القول بامتناع الوصل الذي
هو العطف في كمال الانقطاع الذي هو كون إحدى الجملة خبراً والاخرى انشاء تأمله ثم مثل لك
الانقطاع فقال (نحو) قوله (وقال رائد الخ) وهو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلال لزول
عليه ولا يكون غالباً إلا فيهم (أرسوا) أي أقسموا بهذا المكان الملائم للحرب وهو مأخوذ من
أرسيت السفينة حبسها في البحر بالمرساة وهي حديدة تنلق في المامسة السفينة فتقف وقد تطلق

يرجع الى الاسناد والى طرفيه الاول أن يرجع الى الاسناد كل يختلف خبراً وانشاء لفظاً ومعنى
المراد أن تكون احدهما خبرية لفظاً ومعنى والاخرى انشائية لفظاً ومعنى كذا ذكره وفيه
نظر فإن مدلول هذه العبارة أن كل واحد منهما مخالف الآخر في اللفظ والمعنى معا وذلك بأن تكون
الأولى خبرية اللفظ انشائية المعنى والثانية انشائية اللفظ خبرية المعنى أو عكسها وبأن تكون الأولى
انشائية لفظاً ومعنى والاخرى خبرية لفظاً ومعنى وعكسها فتدخل في كلامه أربع صور فلا معنى
لتخصيصها بآيتين منهن هو أعلم وأن الخبر والانشاء المتضمنين لا يعطف أحدهما على الآخر فيجب الفصل
بلاغته وأما لغة فاختله وفيه فالجمهور على أنه لا يجوز واختاره ابن عصفور في شرح الأيضاح وابن مالك
في باب المفعول مع في شرح التوسيل وجوز الصغار وطائفة ونقل الشيخ أبو حيان عن سيبويه جواز
عطف المتعلقين بالاستعانة والخبر مثل هذا زيد ومن عمرو وقد تكلموا على ذلك في قوله تعالى ولا
تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق وحاصله أن أهل هذا الفن متفقون على منعه وظاهر كلام

بحسب الأصل والمراد بهما
عريف القوم أي الشجاع
المقدام منهم (قوله أي
أقسموا) بمعنى هذا المكان
المناسب للحرب (قوله
من أرسيت) أي مأخوذه من
أرسيت السفينة حبسها
يعنى في البحر وقوله
بالمرساة هي بكسر الميم
حديدة تنلق في المامسة

بالسفينة فتقف وأما منع الميم فهي البقعة التي ترمى فيها السفينة ويؤخذ من قوله حبسها
أن تفسير الأرساء بالاقامة تفسير بالازم لأن الإقامة لازمة للجس ويؤخذ من قوله من أرسيت أن المزمع في أرسوا مفتوح وهو
هزة قطع وفي شرح الكاشي أرسوا صيغة أمر جماعة مخاطبين هزته من توصيل من رست السفينة رسو أي وقتت على البحر أو من
رست أقدامهم في البحر ثبت اه فان ثبت ضم العين في المضارع فالهزة في أرسوا مضمومة عملاً بالقلعة في الأمر من أن هزته
مسكورة الا اذا ضمت عين مضارعاً انما قصت نحو أكرم لأمها ليست هزته توصيل وانما هي الاصل التي كانت في مضارعاً لأن أصله
المفروض يؤكرم فلما حذفت حرف المضارعة تعلق بما بهما متعركا

تراوفا

(قوله زاولها) بالرفع لا بالجر جوابا للامر لان الفرض تعليل الامر بالارساء بلزاوله فكأن قيل لماذا أمرت بالارساء فقال زاولها أى لتزاول أمر الحرب ولم يجرم لان مكس ذلك ضمير الارساء علة لزاوله لان الشرط علة في الجزاء لان سبب تقدير الكلام عليه ان وقع الارساء زاولها أى ان وقع كان سببا وعلة لزاولتها لانه لا يمكن (٧٧) مزاولتها الا بالارساء ولا يستقيم كونه بالرفع حالا لئلا

يقوت التعليل الذى هو المقصود وأما المراد المزاوله بعد الارساء لا الامر بالارساء حال المزاوله على أنه لا رابط له الى الآن يقال لما كان زاولها للتكتم وغيرهم المخاطبون ارتبط زاولها مع أو أرسوا فى المعنى فيكون حالا مقدرة من أو أرسوا وهذا تعلم مافى قول سم نغلا عن شيعه عس زاولها بالرفع اذا لم يقصد الجزاء لو قصد الجزاء صح وجوب الجزم فتأمل (قوله أى نحاول تلك الحرب) أى نحاول

(زاولها) أى نحاول تلك الحرب ونعالجها * فكل حشامرى يجرى بمقدار * أى أقموا مقاتل المرساة بفتح الميم على البقعة التى رست فيها السفينة (زاولها) أى نحاول أمر الحرب ونعالجها أى نحاول لاقامتها بأعمالها ونعام البيت * فكل حشامرى يجرى بمقدار * أى لا يمنعكم من محاولة اقامة الحرب بمباشرة أعمالها خوفا الخوف وهو الموت فلان المرء لا يجرى عليه حقه الا بقدر الله وقضائه بلشمر الحرب أم لا فلا لاجين ينهى من حتى يرتكب ولا الاقدام بوجه حتى يجتنب وحاصله الامر باقامة أمر الحرب والتشجيع على قتالها بسبب العلم بأن الشجاعة لا توجب حقا كما ان الجين لا ينهى من لان الامور كلها بالقدر ومنها الخوف فقولوه أرسوا جملة انشائية لفظا ومعنى وقوله زاولها جملة خبر يفتلظا ومعنى ولم يلفظ الثانية على الاولى لئلا يظن ان هذا المثال شئ لانه ان كان كما قيل قوله زاولها رفع الفعل فيه لان الفرض جعل مضمون الثانية علة للاولى فكأنه قيل له لماذا أمرت بالارساء فقال زاولها أى لتزاول أمر الحرب اذ لو أراد تعليل الثانية بالاولى لجرم فيكون التقدير ان وقع الارساء زاولها أى ان وقع كان سببا وعلة لزاولتها لانه لا يمكن مزاولتها الا بالارساء فيكون الكلام على حقوله أى ان تدخل الجنة أى ان أسلت كان سببا لدخول الجنة كان ذلك مقتنيا بنفسه ترك العطف من غير مراعاة كمال الانقطاع لان الجملة حينئذ تكون استثنائية منقطعة عما قبلها ولا يصح عطفها على المستأنف عنها على ما يأتى ان شاء الله تعالى في شبه كمال الاتصال وان كان زاولها جملة أجنبية ليست علة لما قبلها وليس ما قبلها علة لما فيها من ظاهر لان الكلام لا ينظم الا بما قرر أولا كما لا يخفى اللهم الا ان يقال لهذا الكلام جهتان وجود الانشائية والخبرية وهو كمال العناية به وزاولا خلاف بين القرئين لانه عندهم جوزه مجوز ملة ولا يجوز به بلاغته واختلافه وافى باسم الله وصلى الله على محمد وآلته الواروا واسقاطهم أى أنشد المصنف على ذلك قول الشاعر وهو الاخطل كذا ذكر سيبويه وان كان لا يوجد فى ديوانه

(وقال رائثم أرسوا زاولها) * فكل حشامرى يجرى بمقدار

لأن أرسوا فعل أمر فحواله انما هو معنى زاولها خبر لفظا ومعنى لان الفرض تعليل الامر بالارساء بالمزاوله للحرب على قول من الخا جوب وهو الصحيح أى أرسوا السفينة زاول الحرب والسفينة على قول غيره فلا يحسن جزمه ولا جملة حال لقوات معنى التعليل حينئذ بل ينعين الرفع على التقطع قال الخطيب مثل ثم يدعوك لان المراد بقوله يدعوك فعليل الامر بالقيام ولا يحسن جملة مجزوم لانه لا ينسجم المعنى ويصير القيام سببا للدعاء ولو أردت ذلك لجزمت قلت وفى هذا نظر لان زاولها لا يمنع جزمه ولا يمنعك المعنى لان المزاوله تعدت ترتب على الارساء ولا سببا اذ اعد الضمير على الحرب ويكون المراد مزاولتهم وأهل

كان ناشئا أى كالنائس من الكدوالاسفار (قوله أى أقموا مقاتل) أى قاله رائد القوم ومقدمهم أقموا مقاتل ولا يمنعكم من محاولة اقامة الحرب خوفا الخوف الموت لان موت الخ وهذا المعنى الذى ذكره مبنى على أن ضمير زاولها للحرب وقيل الضمير السفينة والمعنى قال أميرهم الذى قام بتدبيرهم للملاحين أرسوا كى زاولها ونقوم بتدبير أخذ رجاها والاستيلاء على نقاس أموالها ولاتخاف من كثرة عددهم فكل حشامرى يجرى بمقدار أى بقدر الله وقضائه واقتصر الشارع على الاحوال الاول لانه أظهر لان مناسبة المعنى الثانى للاول ظاهريه

وقال أنى فى الموى كاذب * انتقم الله من الكاذب

(قوله لان موت كل نفس

الح) أشار به خال كل على

نفس الى أن دخولها على

حنف فى كلام الشاعر

باعتبار العموم فى المضاف

إليه لان النكرة فى سياق

الاثبات قد تم لا باعتباره

فى نفسه لان ككل إنما

تختلف تعدد ولا تعدد فى

الحنف بالنسبة لكل أحد

حتى تدخل ككل عليه

وأما قول بعضهم ادخل

الشاعر كل على الحنف

باعتبار تعدد أسبابه من

كونه بالمرض وبالسيف

وبالزعم وغيرها المناسب

لقام الحرب حيث يأتي فى

أسباب الموت من السيف

والزعم ونحوهما من كل

جانب فلا يفيد ما لم يعتبر

العموم فى امرى * بموتة

المقام والمعنى فكل حنف

كل امرى * على التوزيع

ولا يخفى ما فى هذا من

كثرة الكثرة التى لا حاجة

إليها أعاده عبد الحكيم

وفى سم ان جعل

الشارح لفظة كل داخلة

على نفس دون موت

عكس ما فى كلام الشاعر

لأن موت كل نفس يجري بقدر الله تعالى لا الجين بنيه

الانقطاع الموجب للفصل وهو الذى فى التمثيل وجود الاستثاينة وهو ما تمنع من العطف

يخلو من نصف وينبغى أن تنبه الى ما أشرنا اليه من ان كون الجملة الاولى علة وبجها للجزء وكون

الثانية علة وبجها للرفع أمران متلازمان لانه اذا كان الحمل على الامر بالارساء او انتها كل نفس

الارساء بسبب المحاولة اذهى مال الارساء وانما اختفا بالاعتبار على حسب ما يقتضيه الجزء فيقدّر ان

الشروط وهو سبب أقوى أو الرفع فيقدر السؤال عن العلة المحلج بها هو علة تالية فافهم ثم ان

يجب ان رسوا وزاولها فى هذا الشرط معمولتان لقال فالاولى منها المحلج من الاعراب وكلامنا هنا فى

محل لمن الاعراب فالتمثيل غير مطابق وقد أجيب بأن المثال باعتبار المحكى عنه والمثلان باعتبار

لا محل لهما لا باعتبار الحكاية تورد بانه نصف فلهو بيان المثال انما هو هذا الشرط والمثلان فيه

معمولتان وعليه فالمثال الجرد مائة كمال الانقطاع لا بقيد كونهما مالا محل لمن الاعراب والعقيد كما

قال بعض المحققين ان المثال باعتبار المحكى عنه فالمثلان بما لا محل لهما وذلك لان الغرض التمثيل

بما أوجب فيه كمال الانقطاع للتصل والجملة التان لها محل من الاعراب لا يوجب كمال الانقطاع

فيهما فصلا لانهما فى معنى المفرد فلا ترى فيها النسبة التى بها يتحقق كمال الانقطاع الموجب للفصل

ولذلك صح العطف فى الحكيتين مع وجود كماله فيهما باعتبار أصلهما كفى قوله تعالى وقالوا حسبنا

الله ونم الوكيل وقيل كما تقدمت الإشارة إليه انما يوجب الفصل فى المثال لشدة ارتباط الثانية بالاولى

فصارت كنفسها اذهى علة لها وعطف الشئ على نفسه ممنوع حتى فى المفردات ان لم يؤول بالتفسير

كاتقدم فالتمثيل على موجب القطع لكمال الانقطاع انما هو باعتبار المحكى ليس كمال الانقطاع

هو الموجب للفصل فحصل مما تقرر فى سابق الكلام ولا حقدان منع العطف بين الانشاء واخبره

ثلاثة تسمى وطأن يكون بالواو وأن يكون فيها لا محل لمن الاعراب من الجمل وأن لا يوم خلاف المراد

وذلك ظاهر ثم ان اعتبار الحكاية لتكون الاولى لها محل ورد عليهما الذى فى محل الاعراب هو مجموع

الجلتين لان كلامنا مجاز والمضى وجزء المحكى لا محل لمن الاعراب كالوضوع فقط والمحول فقط وقد

يجاب عن هذا بان الجزء التام القائمة حكمه حكم الكل بخلاف غير التام ثم قد اختلف النحويون فى

المضى هل هو فى محل المفعول المطلق أو المفعول به فاذا قيل قلت الحمد لله الحمد لله نوع من القول فالقول

مفعول مطلق أو هو مفعول به اذ يقال هذا الكلام مفعول ولا يقال فى المصدر نحو قولك قلت قولاً

السفينة وقوله لم يدعو لى التمثيل به فلتر لا يدعو كخبر فى معنى الانشاء فليس مما نحن فيه ولو

كان لا تصرف فى هذا البيت لقد تمت حنف على كل وقت حنف كل امرى مجرى بمقدار ما لا يخفى

من أن الحنف ليس مخزناً ولا متعدد بالنسبة الى كل فرد حتى يؤتى فيه بكل بخلاف امرى فانه

يؤتى فيه بكل ليفيد استقراة الافراد وجعل المصنف هذا من قسم ما ليس له محل رعاية للكلام

المحكى كما سبق لا للمكانة وقد جعل السكاكى مما نحن فيه يقول اليزدي

ملكته حبلى ولكنه * ألقاهم زهد على غاري

وقال أنى فى الموى كاذب * انتقم الله من الكاذب

أشارة الى ان كلام الشاعر محمول على القلب اذ لا تعدد فى الحنف بالنسبة لكل أحد حتى تدخل كل عليه (قوله مجرى بقدر الله) أى بقضاء سواء مباشر للشخص الحرب أو لا وأشار الشارح الى أن مقدار كل كلام الشاعر مصدر معنى القدر (قوله لا الجين بنيه) أى لا الجين يعنى من تحت يركب

الثاني أن لا يكون بين الجملتين جامع كلياً أي وأما كمال الاتصال فيكون لامور ثلاثة (الاول) أن تكون الثانية مؤكدة للاولى

لنتاوله لاختلاف لفظاً أو نشاء هذا هو الاول بعينه فلا يتبين الاقسام أن الأعم لا يعطف بأو وخرج ما اذا اختلفنا لفظاً فقط فلا يكون هذا من كمال الانقطاع وبقي من صور اختلافهما اذا كانت أولاهما خبر الفظا ومعنى والاخرى انشاء بمعنى فقط أو بالعكس (قوله مات زيد الخ) لم يمثل المصنف ولا الشارح لما يكون لفظهما انشاء وما اختلفا بمعنى كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوا مقعده (٣٠) من النار لا تطعه أي الأخ فالاولى خبرية بمعنى والثانية انشائية بمعنى

(نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف رجه الله على مات لانه انشاء بمعنى ومات خبر بمعنى وإن كانتا جعاً خبريتين لفظاً (أولانه) عطف على لا اختلافهما والصغير الشأن (الجامع بينهما كلياً أي) بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل زيد طويل عمرو نائم (وأما كمال الاتصال) بين الجملتين (فلنكون الثانية مؤكدة للاولى)

بشرط أن تكون الخ م مثل بالثنتين كانتا خبريتين معاً لفظاً بقوله (نحو مات فلان رحمه الله) فجعله مات فلان خبرية بمعنى ورجه الله انشائية بمعنى ولفظهما معاً خبر فلا يتبين في المعنى لم يعطف أحدهما على الاخرى والقسم الاول آخروى بالنسبة فلما لم يمثل بما يكون لفظهما معاً انشاء وما اختلفا بمعنى فلهذا وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليتبوا مقعده من النار لا تطعه أيها صاحب (أولانه) أي يحصل كمال الانقطاع لاجل اختلافهما خبراً وإنشاء وأولان الشأن فيهما (الجامع بينهما) قوله أو لانه مسطوف على قوله لا اختلافهما وقوله لجامع بينهما خبر صغير الشأن وهو الماعق لأنواع الجامع التي اذا انتفى تحقق كمال الانقطاع الموجب لمنع العطف هو معلوم (كلياً أي) في محله عند تفصيله الى عقلي وخيالي ووهي وقوله أولانه لجامع بينهما يعني مع كونها لم تختلف في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معاً معنى أو انشائيتان معاً واما قلنا كذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضاً كانه قد تم فيما قبل ثم لا يصلح فيه العطف لاتقاء الجامع اما لاتقاء من المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمرو قصير حيث لجامع بين زيد وعمرو من وعمرو من صداقة وغيره ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كلياً أي وأما عن المسندين فقط كقولك زيد طويل وعمرو عالم حيث لا صداقة بين زيد وعمرو وغيرهما (وأما كمال الاتصال) الذي يكون بين الجملتين فيمنع من العطف اذ عطف أحدهما على الاخرى معه كعطف الشيء على نفسه (ف) يتحقق ذلك الكمال بينهما (الاجل) (كون الثانية مؤكدة للاولى)

عدم وصل المحكي عنه (الثاني) أن يختلفا خبراً وإنشاء ويكون اختلافهما معنى لفظاً فيجب الفصل كقولك مات فلان رحمه الله فالاولى خبرية لفظاً ومعنى والثانية انشائية بمعنى لفظاً لأن لفظ الفعل خبر لا أمر ولا تعلق لانه ماضى كما قال الشارح لان صيغة المضارع أضافت خبر ماضى لم يدخل عليه لام الامر أو التي ودخل في هذا القسم صوراً أن يكونا خبرين أو لهما معناه انشاء وأن يكونا خبرين أو لهما معناه خبر وان يكونا انشاءً أو لهما معناه خبر وان يكونا انشاءً أو لهما معناه انشاء وهذا القسم أيضاً يأتي فيه الاقسام السابقة كقوله ما في الصواب أن ذلك يوجب القطع سواء أكان للاولى محل أم لا بالاولى أو غيرها (الثالث) أن لا يكون بين الجملتين جامع وسبباً في تفصيله ص (وأما كمال الاتصال الى آخره) ش هذا القسم أيضاً لا يخفى أنه لا يعود اليه أقسام العطف خبراً والواو أقسام المحل وعدمه

ولفظهما انشاء ونحوه والس الله يكاف عبده اتق الله أيها العبد فالاولى خبرية معنى والثانية انشائية معنى أي الله كاف عبده ولفظهما انشاء (قوله أو) لانه لجامع الخ أي أو لاتقافهما في الخبرية والانشائية لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضاً كانه قد تم فيما قبل ثم لا يصلح فيه العطف لانقاء الجامع اما لاتقاء من المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعمرو قصير حيث لجامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرهما وإن كان بين الطول والقصر جامع التضاد وما عن المسندين فقط كشأن الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو أو عنهما معاً نحو زيد قائم والعلم حسن

(قوله وأما كمال الاتصال) أي الذي يكون بين الجملتين فيمنع من العطف بالواو اذ عطف أحدهما على الاخرى كعطف الشيء على نفسه وأما غير الواو فلا يضر العطف به مع كماله أو القبح هو من كلام المصنف أولاً (قوله فلنكون الثانية) أي فيتحقق ذلك الكمال بين الجملتين لاجل كون الثانية مؤكدة للاولى أو بديلاً لها أو بياناً لها وأما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان لأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا على ذاته والبيان يدل على ذات المتبوع لا على وصفه وهذا المعنى وهو الدلالة على بعض أحوال المتبوع على التحقق في الجمل لان الجملة انما تلي على التسبيل ولا يأتي أن تكون نسبية في جهة دالة على تأكيد

والمقتضى للتأ كيد دفع توم التجوز والفظ وهو قهراً أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأ كيد المعنوي من مشبوع في
أداة التقرير مع الاختلاف في المعنى

وصفى في جملة أخرى لم تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة النعت من المنعوت وقد تكون النسبة في جملة موضوعة لنسبة جملة أخرى
فلذا زلت الجملة الثانية من الأولى منزلة عطف البيان من المبين (قوله تأ كيد معنوي) أي بأن يختلف مفهومهما ولكن بزمهم تقرير معنى
أحدهما تقرير معنى الأخرى والمراد تأ كيد معنوي بالفتوا لا تأ كيد المعنوي في الاصطلاح بما يكون بأننا فاعلموا وليس ما يأتي
منها أو المراد بقوله تأ كيد معنوي يأتي كالتأ كيد المعنوي في حصول مثل ما يحصل منه مثل هنا يقال في كون الجملة لا بلاماً أو ما يدل
على كون الجملة المذكورة ليست تأ كيد معنوي في الاصطلاح قول المصنف فيما يأتي فوزاً وزناً نفسه الخ كذا قيل وقد يمنع ثلث الدلالة
بأن يقال إن المراد فوزاً من هذا التوكيد المعنوي الاصطلاحى الواقع في الجمل وزناً نفسه الذى هو توكيد معنوي اصطلاحاً واقع في
المفردات فالظاهر أن هذا توكيد معنوي اصطلاحاً لا مانع أن يقال أن ما كان بالالفاظ المعروفة تأ كيد معنوي بالنسبة للمفردات
والجملة الثانية من المتألفين مفهومها بزمهم تقرير معنى أحدهما - - - معنى الأخرى توكيد معنوي بالنسبة للجميل تأمل وربما كان
كلام التفرقة مفيداً لذلك حيث قال ولا يقال إن كل واحد من التوسيعين (٣١) والبديل من جملة التوابع والتابع

هو الثاني العرب أعراب

سابقه الحاصل أو المتجدد

وحينئذ فلا بد أن يكون

للتبوع أعراب لفظي أو

تقديري وأعلى مع أن

الكلام في الجمل التي لا عمل

لها منه لا نقول المراد من

هو فهم هو الثاني العرب

بأعراب سابقة كونه كذلك

فيما سبقه أعراب والمراد

بأعراب سابقة نفياً وإثباتاً

أو أن هذا تعريف للتابع

بالنظر للعالم وهو ما إذا

كان السابق أعراب انتهى

كلامه (قوله لدفع توم

تجوز) مصدر مضاف

لفعله أي يدفع المتكلم

تأ كيد معنوي (لدفع توم تجوزاً أو غلط

تأ كيد معنوي بأن يختلف مفهومهما ولكن بزمهم تقرير معنى أحدهما تقرير معنى الأخرى أو تأ كيداً
لفظياً بأن يكون مسموناً الثانية مضموناً الأولى فيؤتى الثانية بعد الأخرى (لدفع توم تجوزاً أو غلط)
أي لا جمل أن يدفع المتكلم توم التجوز في الأولى فتزول الثانية منزلة للتأ كيد المعنوي في المفردات
لأنها بما يأتي به يدفع توم التجوز أو يدفع توم السماع الفظ في الأولى فتزول الثانية منزلة التأ كيد
اللفظي في المفردات فانهما يؤتى به يدفع توم السمع والفظ في الأولى وهي التي تنزل منزلة التأ كيد المعنوي
فكان الاتصال لاحقاً لثلاثة أمور أن تكون الثانية مضموناً أو بدلاً أو عطف بيان وقال السكاكى
وكذا النعت أيضاً والمصنف أسقطه وستكلم عليه وذلك لأن التوابع هي هذا لا يعقل البديل
هو المقصود فإن البديل من حي الطرح وكذلك النعت والمعطوف بياناً والمؤكد كدها هي عين المتبوع
وإذا كان عينه المعطوف يقتضى التشريك كان العطف منافياً لكل من هذه التوابع فعمل أنه لا يجوز
حيث أريد أحدهما * وأعلم أن المراد بما ينزل منزلة المتبوع هو معنى النسبة في قوله تعالى تأملم
أما نحن مستبشرون الاستعانة بنزل منزلة التابع للاستقرار في معنى ولم يقرر السكاكى أن كل واحد من
هذه التوابع الاربعة لا يدخل المعطوف فيذكر ما قد يضل أنه صفة وإن كان فيه الواو فنه قوله
تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم فأجاب بأن الواو للحال والجملة حالية ووقعت الحال
من النكرة لأنها بعد التي أولى بذلك من التي في قوله

توم السمع تجوزاً الخ (قوله أو غلط) اعترضه العلامة السيد بأن التأ كيد المعنوي في المفردات كفى جاء زيد بنفسه لا يكون
لدفع توم النسيان والفظ بل لدفع توم التجوز فقط فكذا ما هو بمنزلة وهو المعنوي في الجمل نحو لا رب فيمكن الذى حقه العلامة
عبدالحكيم أن التأ كيد المعنوي في دفع توم الفظ بالنسبة لا يختلف أفراداً أو غير سواء كان بسماً أو نسياناً أو سبق لسان وإن لم
ينبغي النسبة للأفراد فإذا قيل جاءه الجملان كلاهما فانه في دفع توم الفظ بالنسبة لثبته مكان المفرد أو أجمع دون تبيين أخرى
وكذا جاء زيد نفسه في دفع توم الفظ بالنسبة لثبته توم أن الجائى الزيدان لا بالنسبة لثبته توم أن عمرو وجعل العلامة ابن يعقوب
قول المصنف لدفع توم تجوزاً بالنظر للتأ كيد المعنوي وقوله أو غلط بالنظر للتأ كيد اللفظي بخلافه لصنيع الشارع في جعلها
للمعنى الموجب للاشكال المذكور وهو غير متعدي قول المصنف لدفع توم تجوزاً أو غلط أي لا جمل أن يدفع المتكلم توم السمع
التجوز في الأولى فتزول الثانية منزلة للتأ كيد المعنوي في المفردات لأنها بما يؤتى به يدفع توم التجوز أو يدفع توم السمع الفظ في
الأولى فتزول الثانية منزلة للتأ كيد اللفظي في المفردات فانهما يؤتى به يدفع توم السمع والفظ انتهى كلامه وهو تابع فيقال
للعلمة السيد ولكن قد عرفت أن العلامة عبدالحكيم

كقوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فان وزان لا ريب فيه في الآية وزان نفسه في قولك جاءني الخليفة نفسه

(قوله بالنسبة الى ذلك الكتاب) أي حاله كون لا ريب فيمنسوبا لذلك الكتاب (قوله اذا جعلت الخ) أي ان عمل كون جلة لا ريب فيمؤ كدلالة ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف واقعة في أوائل السور إشارة الى أن الكتاب المصنوع به مركب من جنس هذه الحروف (٣٧) وعلى هذا فلا يكون لها عمل من الاعراب لان المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف

نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب اذا جعلت الم طائفة من الحروف أو جلة مستقلة وذلك الكتاب جلة ثانية قول لا ريب فيه ثالثة

لاختلاف مفهومهما (نحو) قوله تعالى (لا ريب فيه) بمذوقه تعالى الم ذلك الكتاب فانه اذا بنى على ان ذلك الكتاب جلة مستقلة يكون لا ريب فيه تأكيداً على ما سطر المصنف والم حيث نطائفت من الحروف لا يعلم معناها بناء على انهم من سر الكتاب كبروي عن العديني أنه قال لكل كتاب سر وسر القرآن حروف وأوائل السور أو يعلم بناء على ان كل حرف مقطوع من كلمة والمجموع في موضع جلة مستقلة فالمعزة من الجلالة واللام من جبريل والميم من محمد فكأنه قيل الله نزل جبريل بالوحي على محمد صلى الله عليه وسلم وأنه اسم للسورة وهو خبر مبتدأ مضمر أي هذه السورة تام وأما ان بنى على ان ذلك الكتاب خبر ليس جلة مستقلة إما بغير ارب لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب وأما بغير ارب ذلك الكتاب خبر اعراب بناء على انه اسم للسورة فكأنه قيل هذه السورة المعصية طامهي ذلك الكتاب الموعود باز الله لا يحجز فلا يكون لا ريب فيه جلة مؤكدة جلة قبلها وذلك ظاهر ولكن هذا الوجه الثاني أعني اعراب ذلك الكتاب خبر اعراب بناء على ان اسم السورة لا يحجز من التكتيف في اطلاق الكتاب على

لا ريب في أحد اللاحج

وهدى خاله الزمخشري فانه قال ولما كتاب معلوم صفة لقريءة وسقط الواو تأكيد لمصوق الصفة بالموصوف كما تقول جاءني فزيد عليه فوب وجاءني وعليه فوب وتبعه أبو البقاء وتبعهما المصنف في الايضاح في باب الاجازة والكلام على واول الحال وليس كما قالوه فان الواو لا تقع بين الصفة والموصوف وان وقعت بين الصفتين والان لا تقص بين الموصوف والصفة وقول ان بالثان ما زعمه منفرد به وليس كذلك فقد تألم عليه صاحب البديع وابن هشام وبما يدل لما قلناه وان الذي ينسوخ كون صاحب الحال نكرة قول القاري في قول مامرث بأحد الاثما حال من أحد ولا يجوز الاثام لان اللاحض بين الصفة والموصوف قال الزمخشري في قوله تعالى اللهم انزروني ذلك وليس الكلام فيه من غرضنا وقال في قوله تعالى وتعلمهم كلهم هي صفة لقوله تعالى سبعه وهي الداخلة على الجلة واقعة صفة لتكره كما تدخل على الجلة الواقعة حالا وما ذكره ضعيف لان الحال يخالف الصفة بتقديمها على صاحبها ونحو الفته على الاعراب ولتألفها بالتحريف والتذكير غالباً ذكره ابن المالك وأضاف ان الواو اذا دخلت بين الحال وصاحبها لان الحال في معنى الجلة فان معنى جاء زيد راكباً جاءه وراكباً جازم زيد راكب نقله الطيبي ثم رده وقال المواب العكس ونعني أن الصواب في الاول ومنفصل بين الكلامين عند الكلام على الجملة الخالية ان شاء الله تعالى وقد صرح ابن الحاجب في الامالي بما قلناه من عدم عطف الصفة على الموصوف وقد قسمنا الإشارة الى شيء من ذلك واختار الطيبي صحف قول الزمخشري في دخول الواو بين الصفة والموصوف وخبرنا عنهما سلبت معنى الخبر وصارت الى لاف فقط فتكون بمعنى الباء فان صاحب الباب نقل عن سيبويه أن الواو بمعنى الباء أو مسمى من أسماءه تعالى

أو مؤول بالواو فمن هذه الحروف (قوله بذلك الكتاب جلة ثانية) أي لاجل لهما الاعراب وقوله ثالثة أي لاجل لما كالاولين واحتراز الشارح بقوله اذا جعلت الخ اذا جعل الم طائفة من الحروف وقد تعدد احواله مستقلة اسمية أو فعلية على مامر وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر أو جعل الم مبتدأ وذلك الكتاب خبر أو جعل الم مبتدأ ولا ريب فيه خبر أو جعل ذلك الكتاب اعتراضاً فانه لا يكون لا ريب فيه جلة لا عمل لهما من الاعراب مؤكدة جلة قبلها كذلك

(فانه)

فانه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال يجعل المبتدأ ذلك وتعرف الخبر باللام

(قوله فانه لما بولغ الخ) هذا بيان لكون الاربع فيه تامة كدما معذ وبذلك الكتاب ضمير انه للحال والشأن وقوله بولغ أي وقعت المبالغة أي فانه لما وقعت المبالغة في أن وصف ذلك الكتاب بأنه بلغ في الكمال إلى الدرجة القصوى أي البعدى في الرفة فقوله الدرجة معمول البلوغ في الكمال متعلق به (قوله بولغ بولغ متعلق بالباء في قوله بولغ) أي ظلمني (٣٣) فانه لما وقعت المبالغة في الوصف المذکور

(فانه لما بولغ في وصفه) أي وصف الكتاب (ببلوغه) متعلق بوصفه أي في أن وصفه بأنه بلغ (الدرجة القصوى في الكمال) وبقوله بولغ متعلق بالباء في قوله (يجعل المبتدأ ذلك) الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل بعده إلى التعظيم وعلموا الدرجة (وتعرف الخبر باللام) الدال على الانحصار مثل حاتم الجواد فغنى ذلك الكتاب أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتابا

السورة ثم أشار إلى كون الاربع فيه تامة كيد المعنوي لجملة ذلك الكتاب فقال (فانه) أي فان الشأن هو (لما بولغ في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال) أي لما وقعت المبالغة في وصف الكتاب بصفته ببلوغه في الكمال إلى الدرجة القصوى أي البعدى في الرفة فقوله ببلوغه متعلق بوصفه والدرجة معمول البلوغ في الكمال متعلق ببلوغه أي ببلوغه في الكمال إلى الدرجة القصوى فبولغ في وصفه بذلك البلوغ ثم المبالغة في الوصف المذكور وهو ببلوغه النهاية في الكمال حصلت (يجعل المبتدأ) اسم الإشارة الذي هو (ذلك) لانه صيغة تدل على بعد المشار اليه والبعد يراد به بعد التعظيم ورفة المنة والوقار على التناول والادراك كالتدبير القرائن على ذلك هنا فاعظمت الكتاب وعظمته بشقعة بمحافل البعد عن مظنة الرب بظهور وجهه بجمع أن اسم الإشارة يدل على كمال العناية بتمييزه كما تقدم في باب اسم الإشارة وكال العناية بتمييزه بما يكون حكمه بديع اختص به المشار اليه بما يحس به فيعنى بتمييزه لثلاث يقرب من مدحه ووجه في انفراده بمجده وحكمه البديع الكتاب هو ما يناسب من الكمال في حقيقته وظهور سره فاما هذا الوجه أيضا ببلوغ النهاية في الكمال فقوله يجعله متعلق بقوله بولغ كما أمرنا اليه في التقرير (و) حصلت تلك المبالغة أيضا (تعرّف الخبر) الذي هو الكتاب (باللام) وذلك لان تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار كما يقال

في قوله بعث الشاة فادورهما أن معناه بدهم ووجه أن الواو للجمع والاشترار والباء للاصاق والجمع والاصاق من واحد ويكون خروج الواو عن التثنية كما فعل بالهز قوام في قوله عز وجل سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون والنداء في أنها العصابة انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه بعد أن قرر أنه لا تقع الواو بين الصفة والموصوف ان وثانهم عليهم عطف خبر على خبر لان الاخبار يعطف بعضها على بعض كقول زيد قائم وعالم وأما جازل ومعه آخر فاما أن يكون من عطف جملة على جملة أو آخر معطوف على رجل ومن ذلك قوله عليك روحه الله السلام لا يتوهم أن الواو وقعت بغير عطف لانه في نية التقديم والثنا خبر أو ما يمايلي فارجون فتدبره ارجو فارجون أو ما قوله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح فكذبوا عبدنا فقال الزخشرى معناه تكذيب على تكذيب وقولك أعجبتني زيد بعد فاعطف فيه للدلالة على أن الذات زيد بعد خلا في أن يشجب من وليس كقولك أعجبتني

يفيد ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال وهذا لا ينافي أن غيره كذلك قوله (ذلك) أي لفظ ذلك (قوله الدال على كمال العناية بتمييزه) أي من حيث أن اسم الإشارة موضوع للشاهد المحسوس وقوله والتوسل إلى الخ باعتبار أن اللام للبعد وقوله الدال الخ صفة لجعل أولئك وهو الاقرب لكن الاول أيقن بقول الشرح والتوسل الخ اذ لو كان صفة لتلك لكان

المناسب أن يقول الدال على كمال العناية بتمييزه وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم (قوله والتوسل) عطف على كمال العناية أي الدال على كمال العناية بتمييزه والدال على التوسل إلى التعظيم وعلموا الدرجة بسبب بعده أي لانه على

(هـ - شروح تلخيص ثالث) البعد فكأنه في مرتبة لا يشار إليها الا بالامن بعد (قوله الدال على الانحصار) أي لأن تعرف الجزأين في الجملة الأخيرة يدل على الانحصار اما حقيقة أو بالنية فالاول نحو قولك الله الواجب الوجود والثاني كما مثل الشارح بقوله حاتم الجواد أي الجواد الاحاط اذ وجوده بالنسبة إلى وجوده كالمعلم (قوله فغنى ذلك الكتاب) أي امدته أنه الخ أو معناه حقيقة أنه الكتاب لا سواه لكنه غير مادلانه باطل وقوله الكامل أي في الهداية (قوله الذي يستأهل) بالهز أي يستحق وفي الصحاح يقال فلان أهل الكذا ولا يقال مستأهل والمعلم تقول له لكن الصلاة الزخشرى قد جمع هذه العبارات في الاسامي

كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرى به جزاظم غير تحقق فأتبعه

(قوله كأن لمعاده من الكتب) أي السماو بنوقوله ناقص أي عن درجته وهذا أن لو حط أن المحصور الكتاب الكامل وقوله بل ليس بكتاب أي ولو كان ذلك الغير (٣٤) كتابا كاملا في نفسه وهذا المعنى أن لو حط أن المحصور أصل الكتاب وقد

يقال إن المناسب للملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكاتبة ويقولون أن من عده من الكتب في مقابلته ناقص وأجيب بأنه أتى بها إشارة إلى أن المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه لا التحريض بنقصان غيره لما ذكره من أن الحصري قول زيد الشجاع فليقدم به مجرد كمال شجاعته وقد يتوصل بذلك إلى التعريض بنقصان شجاعته غيره عن يدهي مسألته أن زيد في الشجاعة وأعلم أن هذا الكلام الذي قرره به الشراح الحصري في الآية ليس في

ظاهره سوء أدب إذ لم يصرح بوصف الكتب التي وقع الحصر باعتبارها بالنقصان ولا في باطنه لأن الملك الأعظم لم أن يفضل مشاه من كتبه على غيره بالمبالغة الحمرة في غيره فلو لم يسم الكتب فافهم (جاء) هو جواب لما أتى بالوئع في وصفه بالكمال جاز بسبب تلك المبالغة المتقدمة (أن يتوهم السامع قبل التأمل) في حال الكتاب (أنه) أي أن قوله ذلك الكتاب المفيد للمبالغة في المدح (مما) أي من الكلام الذي (يرى به جزا) أي على وجه المجازة أي بمعنى أنه مما يوقى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه ومفاد أجزاءه بولية وبصيرة فإن المجازة في الشيء عدم الإحاطة بأحواله وإنما كانت المبالغة المذكورة بما يجوز معه نوم المجازة للمجرب به العادة فقال إن المبالغ في مدحها لا يكون على ظاهره بل يخرج على خلاف مقتضى ظاهره إذ لا تخالو المبالغة غالباً من يجوز وتساهل (في) المجاز بسبب تلك المبالغة توهم السامع المجازة في الكلام وأنه على خلاف ظاهر مقتضاه (اتبعه) أي أتبع زيد لم يفهمه قوله تعالى أن الذين يؤذون الله ورسوله لما كان صلى الله عليه وسلم من الله سبحانه وتعالى يمكن عظيم كان إذ يؤذونه ما عطف الصفات بعضها على بعض إشارة لاستقلال كل واحد منها كإيهامه مرفوف في موضعه وسيأتي وقوله تعالى من كان عند الله ولا تكتبه ورسوله وجبريل قالوا من عطف الخاص على العام وفيه نظر لأن المعطوفات إذا اجتمعت ظاهراً أن تقول إن كلهما معطوف على الأول فقوله تعالى وجبريل معطوف على لفظ الجلالة وإن كان كل واحد على ما قبله فيكون جبريل معطوفاً على رسوله والظاهر أن المراد بهم الرسل من بني آدم لم يفهمهم على الملائكة فليس منه والتعقيل أن يقال هو من عطف الخاص بعد العام وأمن ذكر الخاص بعد ذكر العام وقوله تعالى سبعا من الثماني والقرآن العظيم عكساً لأن يكون المراد بالسبع الثماني والقرآن العظيم واحداً ولترجع إلى كلام المصنف فالقسم الأول أن تكون الثانية موكدة للأولى والموجب للتأكد دفع توهم اللفظ أو الجوز وهو قد تارة تنزل الثانية من الأولى مع الاختلاف في معنى الجنتين منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في عادة التقرير كقوله سبحانه وتعالى ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه فإن لا ريب فيه وزان نفسه في قولك جاء خليفته نفسه ما وتوهم في وصف الكتاب بياؤه إلى أقصى الكمال جعل المبتدأ ذلك وعرف الخبر باللام ومع ذلك جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل في قوله المجازة لما جرت به العادة غالباً أن المبالغ في مدحها لا يكون على ظاهره إذ لا تخالو المبالغة غالباً من يجوز وتساهل (قوله) على قبل التأمل (أعني) أي في كالات الكتاب (قوله أعني قوله ذلك الكتاب) أي المفيد للمبالغة في المدح (قوله مما يرى به) أي من جملة الكلام الذي يتكلم به (قوله لجزا) مثل الجمل لكن الضم والفتح مما عيان والكسر قياساً لأنه صدر جازف جزافاً ومجازة أي أخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيفية والجزاف أيضاً التكلم من غير خبرة وتيقن ونفسه في كلام المصنف على المصنوع أي يرى به جزاف أي مما يطرئ في الجزاف (قوله من غير صدور الخ) لعدم ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه وهذا تفسير للجزاف وليس زائداً

المجازة لما جرت به العادة غالباً أن المبالغ في مدحها لا يكون على ظاهره إذ لا تخالو المبالغة غالباً من يجوز وتساهل (قوله) على قبل التأمل (أعني) أي في كالات الكتاب (قوله أعني قوله ذلك الكتاب) أي المفيد للمبالغة في المدح (قوله مما يرى به) أي من جملة الكلام الذي يتكلم به (قوله لجزا) مثل الجمل لكن الضم والفتح مما عيان والكسر قياساً لأنه صدر جازف جزافاً ومجازة أي أخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيفية والجزاف أيضاً التكلم من غير خبرة وتيقن ونفسه في كلام المصنف على المصنوع أي يرى به جزاف أي مما يطرئ في الجزاف (قوله من غير صدور الخ) لعدم ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه وهذا تفسير للجزاف وليس زائداً

لارب فيه فبذلك انما يعبر عن نفسه ان السامع انك في قولك جاءني الخليفة فيوز اوساه

عليه كما لم يفتقر الى حذف أي فان قلت ان توهم كون الكلام مجازي به جزافا انما يصح لو صدر عن غير علام الغيوب فكيف يقال يجوز ان يتوهم ان هذا الكلام مجازي به جزافا قلت ابا و اعن ذلك بان المراد ان هذا الكلام لو كان من غير متوهم ماذكر فاجري معه لارب فيه دفعا لذلك التوهم جري على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار كلام المتخول وان كان كلام الله الا انه جار على القاعدة العرفية المتبعة في كلام الخلق وانت لو قلت ذلك الرجل كان (٣٥) مفيدا لانه السكلم في الرجولة

على لفظ المبني للفعول والمرفوع المستر عائد الى لارب فيه والمنصوب البارز الى ذلك الكتاب أي جعل لارب فيه تابعا لذلك الكتاب (تفسير ذلك) التوهم (فوزانه) أي فوزان لارب فيه مع ذلك الكتاب (وزان نفسه) مع زيد (في جاءه زيد نفسه) فظهر ان لفظ وزان في قوله وزان نفسه ليس بزيادة كما توهم

لارب فيه ذلك الكتاب فالضمير النائب المستر يعود على لارب فيه والمنصوب الظاهر يعود على ذلك الكتاب ولفظا تتبع مبنى للجهول (تفسير ذلك) التوهم أي جعل لارب فيه تابعا للجملة لذلك الكتاب لينتفي بنفي الرب توهم كون الكلام الذي هو ذلك الكتاب لا يراد به مقتضى ظاهره الذي هو كونه في نهاية الكمال في الهداية حتى كان غير ما نسبته اليه ليس كتبنا وذلك لان كمال الكتاب كما تقدم اعتبار ظهوره في الانتهاء به وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجملة الاولى وفي الرب أي في كونه مظنة الرب بمعنى انه بعد عن الحد القاطع في وجوب الرب في حقيقته لازم لكيفية في ظهور حقيقته ولو اختلف مفهومهما لازم معنى الثاني بمعنى الاول كانت الثانية بمنزلة التاكيد المعنوي لا اللفظي وهذا ظاهر ولكن ههنا شيء وهو ان توهم كون الكلام مجازي به جزافا انما يصح لو صدر هذا الكلام عن غير علام الغيوب فكيف يقال يجوز ان يتوهم ان هذا الكلام مجازي به جزافا لو يمكن ان يجاب بان المراد ان هذا الكلام لو كان من غير متوهم ماذكر فاجري معه لارب فيه دفعا لذلك على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار المتخول لان القرآن ولو كان كلام الله تعالى جار على القاعدة العرفية الجارية بين الخلق تأمل (فوزانه) أي خربة لارب فيه مع ذلك الكتاب (وزان) أي مرتبة (نفسه) مع زيد (في) قولك (جاءه زيد نفسه) وهو التاكيد المعنوي والوزان مصدر وازنه يوازن بمعنى ساواه ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء اطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازا مرسل او حقيقة رفعه فعلى هذا فليس الوزن الثاني محملا اذ في الكلام ويحتمل ان يطلق على الموازن كقيل فيكون الثاني محملا وهو ظاهر وعلم من قوله فوزان ان الجملة ليست تأكيدا معنويا في الاصطلاح وهو ظاهر لان في الاصطلاح انما يكون بالنفاذ معلومة مع أنه تابع وذلك يقتضي الجملة في الاعراب والجلتان هنا لعل لهما قاء اذ هماثل التاكيد في حصول مثل ما يحصل منه ومثل هذا يقال في كون الجملة بدلا او باسما أو في وجه عدم اعتبار كونها بمنزلة التعتيم أشار الى

سببانه وتعالى ذلك مجازا فتابع ذلك بلارب فيه دفعا لهذا التوهم كما تابع الخليفة في قوله جاء الخليفة نفسه كذا قاله ولا يخالو عن نظره لانه أقصى ما يمكن ان يقال ان دلالة ذلك الكتاب على نفي الرب باللام لا مانع بالمطابقة حتى يكون مثل جاءه زيد بعيد ولا يخفى أن هذا تعريض على أن لارب ليس نهيما وقد قيل انه نهي معناه لا تر تابوا فراقا اجمالا توهم الخبر من نفي وقوع الرب من أحد والكلام

لمرتبة شيء آخر في أمر من الامور وهو المراد هنا ذلك المعنى خربة لارب فيه مع ذلك الكتاب في دفع توهم الجزاف مرتبة نفسه مع زيد في قولك جاءه زيد نفسه (قوله وزان نفسه) أي مرتبة نفسه من جهة كونها رافعا لتوهم المجاز وان الجائي نقله أو رسله أو بعسكره أو كتابه (قوله فظهر) أي من التفسير السابق المقصد أن وزان بمعنى مرتبة كما هو خفي من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد ومن عدم تأويل الوزن بالموازن (قوله كما توهم) ارجع للنفي أي ان بعضهم توهم أن وزان الثاني زائد ولكن لعله وزان الاول مصدر ما يعني اسم الفاعل وحيدته فقلت المعنى فوزان توهم مشابهة نفسه وادبانه لاجتماع التأويل والاصل عدم الزيادة

وكذا قوله كان لم يسمعها كان في أذنيه وقرا الثاني مقررنا أفاده الأول وكذا قوله انما نحن مستهزون لأن قوله انما معناه الثبات على اليهودية وقوله انما نحن مستهزون رد للاسلام ودفع له منهم لأن المستهزى بالشئ المستهف بمنكره ودافع له لكونه غير معتد به ودفع نقض الشئ تأكيده لثباته

(قوله أوتأ كيداً لفظياً) أي بأن يكون مضمون الجلة الثانية وهو مضمون الأولى وهو عطف على قوله تأ كيداً معنوياً ووجوب مع العطف في التأ كيداً كون التأ كيداً معنواً كالمعنى الواضح على ما قلناه أن الجملتين اللتين بينهما تأ كيداً معنوياً بين معنيهما تخالف وللتين بينهما تأ كيداً لفظياً (٣٦) بين معنيهما اتحاداً وتوافقاً ولهذا قيل إن لا رب فيه تأ كيداً معنوياً وهدي تأ كيداً

لفظياً وحيثما ظهر الفرق بين التأكيدين وعلم أنه ليس المراد بالتأ كيداً لفظياً التأ كيداً بنفس تكرير اللفظ إذ لم يتعرضوا له لأنه لا يتوهم فيه معناه العطف تأمل (قوله هدى) الهدى تأمل هو الهداية وهي عبارة عن الدلالة على سبيل الحياة (قوله أي هو هدى) أشار الشارح بذلك إلى أن محل كونه محتملاً بمصدره إذا جعل هدى خبر مبتدأ مخوف وأما لم يجعله مبتدأ مخوف الخبر على تقدير فيه

هدى مع أنه إذا جعل كذلك كان محتملاً بمصدره لفوات البالغة المطالبة وأما إذا جعل خبراً عن ذلك الكتاب بعد الأخبار عنه فلا ريب فيها وجعل حالا والمعامل اسم الإشارة فلا يكون مما نحن بصدده (قوله أي) الصالحين المأثريين التقوى (فان معناه) أي هو هدى (للتقين) أي الصالحين المأثريين الجلة التي هي منزلة التأ كيداً اللفظي وهي القسم الثاني من قسمي الجلة التأ كيدية فقال (وتحوي) قوله تعالى (هدى) بناء على أنه خبر مبتدأ مضمون أن التقدير هو أي الكتاب هدى (للتقين) وأما إذا بناه على أنه خبر عن ذلك الكتاب بعد خبره لا ريب فيه وأنه مبتدأ والخبر وقوله خبر وأنه حال والمعامل اسم الإشارة فلا يكون مما نحن بصدده. وتلقى الهداية بالموصوفين بالتقوى إجماعاً معني الزيادة أي هو نفس زيادة الهدى للتقين على هداهم والهدى هو الدلالة على سبيل الحياة فيكون المعنى أنه يهديهم على مالم يصلوا اليه من معاني التقوى ولأن معنى أن هدى للتقين وهم الذين يسبقون الحق ويقبلونه ولو كانوا في الحالة لا راحة غير موصوفين بالتقوى فربا بالتقين من هم صالحون ولكن يصرون لقرهم من القبول متقين لسباع الكتاب بخلاف المطبوع على قلوبهم وإطلاق الوصف على مقاربه موجود في كلام العرب كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سابع فان تسليط القتل على القتل انما يصح باعتبار أن المعنى الذي يصير قتيلاً بعد قتله لا في حال محاولة قتله ليس بقتيل وإنما يصير قتيلاً بعد الفرار من تسلط القتل عليه ومنه ما جرح مرض أي وجوب المرض لقابله (فان معناه) أي وأما قلنا أن جلة هو هدى التأ كيداً اللفظي لذلك الكتاب لا اتحادهما

في ذلك قسم طويل ليس هذا محله وكذلك قوله تعالى كان لم يسمعها كان في أذنيه وقرا وجعله كأن لم يسمعها من قسم ما لا موضع له من الاعراب فيه ونظر وكذا قوله تعالى انما نحن مستهزون لأن انما معناه أفاد ثبوتهم على اليهودية وانما نحن مستهزون أفاد رفع الاسلام ورفع نقض الشئ اثباته كذا قيل وفيه نظر لأن الاستزاء أخص من الثبات على اليهودية لجواز أن يكون نوعاً على اليهودية ولم يكونوا مستهزئين بأن يتلفظوا بالاسلام خوفاً ولا غير ذلك إلا أن يقال دلالة على معنى زائد لا ينبغي تأكيده لمعنى سابق وقد يفترض أيضاً بأن انما معناه أفاد ثبوتهم على اليهودية ولا ينافي ذلك أن يكون اسلامهم السابق حقائقهم انما نحن مستهزون أفاد أنهم لم يكونوا مسلمين حين أظهروا الاسلام وحاصله أن انما معناه أفاد ثباتهم على اليهودية وانما نحن مستهزون أفاد شيئاً زائداً لا يقال ليست هذه الآية لذكر عمن هذا الباب لأن قوله تعالى انما نحن مستهزون أفاد شيئاً زائداً لا يقال ليست هي مستأنفة في كلام الكفار وقد تقدم مثله (وقوله نحو هدى للتقين) إشارة إلى القسم الثاني وهو أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأ كيداً اللفظي في اتحاد المعنى مثل هدى للتقين (فان معناه) أنه بالغ

للملتقين لانهم هم المهديون فلو تعلق الهداية بهم لزم تحصيل الحاصل وحاصل الجواب أن المتقين (في) الآيتين بجزء الأول فالنهي للصالحين المأثريين للتقوى لقرهم من القبول وهم الذين يسبقون الكتاب ويقبلونه بخلاف المطبوع على قلوبهم وجعله المراد بالملتقين المتقون بالقوة أي المشر فون على التقوى وأجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن تعلق الهداية بالموصوفين بالتقوى على معنى الزيادة أي هو نفس زيادة الهدى للتقين على هداهم أي أنه يهديهم على مالم يصلوا اليه من معاني التقوى وأجاب السيد المصنف بأن المراد المتقون في علم الله (قوله فان معناه) أي معنى هدى للتقين تأ كيداً لفظياً لا لكون هدى للتقين تأ كيداً لفظياً لذلك الكتاب أي أنما كانت هذه الجلة تأ كيداً لفظياً للهداية التي قبلها لاتحادهما في المعنى لا معناها

ويعتبر الاستثناء أي ما لم يكن إلا صرح أنكم معنا توافقون أصحاب محمد وإنما أن تقول الثاني من الأولى منزلة لنا كيدا للفظي
لا يتبرك كتبها حتى كأنه هدية محضة وهذا معنى قوله ذلك الكتاب لأن معنى كمال الكتاب الكامل والمراد بكلامه كماله في الهداية
لأن الكتب المعالو به بحسبها تتفاوت في درجات الكمال

(قوله في الهداية) متعلق بما بعده وهو بالغ (قوله أي غايتها) أعمال عمل الكثرة على الحقيقة لنفاة لقوله بعد ذلك حتى كأنه بالغ
وعيان ذلك أنما يحكم بأن حقيقة الدرجة التي بلغها لا تترك فلا يصح أن يتفرع (٣٧)

(في الهداية بالغ درجة لا يدرك كتبها) أي غايتها في تنكير هدى من الإيهام والتفخيم (حتى كأنه
هداية محضة) حيث قيل هدى ولم يقل هاد (وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه كمال الكتاب الكامل
والمراد بكلامه كماله في الهداية لأن الكتب المعالو به بحسبها) أي بقر الهداية واعتبارها (تفاوتت في
درجات الكمال) لا بحسب غيرها

معنى لأن معناه أي معنى هو هدى (أي في الهداية بالغ) أي أن الكتاب بالغ في مدارج الهداية (درجة)
من وصفها بأنها (لا يدرك كتبها) أي لا يبلغ حقيقة تلك الدرجة بنهاها بمعنى أنه مشغل على الينيات
التي لوضوحها ونسوح دلالتها بحيث يهتدى بها المصنف بأدنى الحق وتتمتع معها الشبه فلا تتوهم لها
حجة تقبل لهم فيه فمما لذلك فقال في حجة تنفيرا اقتضاها شبهة تضاهل اقتضاها فلما بلغ إلى هذه الحالة في
الاعتناء به ودل على ذلك التنكير المنفرد بالتفخيم والتعظيم أي هدى واضح على الحق ودلالة عظيمة
على عدم الباطل من أصله شاربه يدال للاستعانة به كثير الأوصاف به (حتى كأنه هدية محضة) ولذلك
أخبر عنه بالمصدر فقيل هو هدى ولم يقل هو هاد كما يقال رجل عدل مبالغة في العدل حتى كأنه نفس
العدل (وهذا) المدلول لجملة هو هدى وهو بلوغ الكتاب لنهايتها في الهداية حتى صار كأنه نفس
الهداية (هو معنى) قوله تعالى (ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة (لأن معناه) أي ذلك
الكتاب (كامل) أي كما تقدم أنفا في تفسير المراد منه أنه هو (الكتاب الكامل) ولما أريد اثبات
نهاية كماله عرف الجزأين في تحديد الحصر وإن كان غير بالنسبة إليه كمال لأن ذلك وسيلة للهداية وأما
قلنا المراد بكلامه في الهداية لا كمال آخر (لأن) حصر الكمال فيه المستفاد من تعريف الجزأين مبالغة
تفيد في الكمال من غيره وإنما يصبر في مقابلة ما هو من جنسه من الكتب المعالو به وقد تقدم أن ذلك
من المثل الأعلى فلا يكون فيه نقص وسوء أدب وإذا كان المعبر في مقابلة لتحقيق الحصر الكتب
المعالو به قال (كتب المعالو به بحسبها) أي بحسب الهداية وقدرها يقال فعل هذا بحسب عمل فلان
أي على عمله وقدره (تفاوتت) يتعلق بحسبها والتقديم للحصر أي لا تتفاوت الكتب المعالو به
البحسب الهداية لأن الغرض من الانزال في الأصل هو الهداية إلى الحق فينبغي على ذلك كل غرض
آخر ديني أو أخروي وقوله (في درجات الكمال) لا يخلو من إطناب قريب من الحشو لأن المراد
كما تقدم الكمال في الهداية فكأنه قال أتما

في الهداية درجة لا يدرك كتبها حتى كأنه هدية محضة وهذا معنى ذلك الكتاب فإن مدلوله أنه

الكامل على الكمال في الهداية (قوله أي بقر الهداية) فيه إشارة إلى أن الحسب بمعنى القدر يقال عمل هذا بحسب عمل فلان أي على
قدره وقول المصنف بحسبها متعلق بتفاوت وتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر أي بحسبها تتفاوت لا بحسب غيرها فان قلت أن
الكتب المعالو به تتفاوت أيضا بحسب جزئياتها وبلاغته كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب باعتبار إجازة نقطه وكيف حصر المصنف
تفاوت الكتب المعالو به في الهداية وأوجب بأن الكتب المعالو به وان تفاوتت بحسب جزئياتها وبلاغته ولكن المقصود الأصلي
من الانزال أعما هو الهداية فخصر تفاوتت في الهداية لبلاغته اعتناء بشأن هذا التفاوت بتزليل غير منزلة العلم وإلى هذا الجواب أشار
الشرح بقوله لأنها المقصود الأصلي الخ

وكذا قوله تعالى سوا علمهم أن نذرهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون فان معنى قوله لا يؤمنون معنى ما قبله وكذا ما بعده تأ كيدان لان عدم التفاوت بين الانذار وعدمه لا يصح الا في حق من ليس له قلب بخلص اليه حق وسمع تدرأ به حجة وصر ثبتت به عبرة ويجوز أن يكون لا يؤمنون خبرا لان فالجمله قبلها اعتراض

(قوله لانها المقصود الاصلى) أى لانه (٣٨) ينبئ عليها كل غرض دينوى وأخرى (قوله فوزانه) أى نسبتهم ومي تنبه

وهنا مفرع على حذف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره حال بل الغرض وصفه بالكيفى فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية فقد اتحد فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكيفى فى الهداية وصار هو هدى تأ كيدا لفظيا فوزانه الخ (قوله أى وزان هدى للتقين) لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول اكتماف بسابقه اذ لا فرق بين المراد مماثلة هو هدى زيد الثانى فى اتحاد المعنى لدفع توهم الغلط والسو لولنا كيدا لفظى انما يؤتى بلدفع توهم السامع أن ذكر زيد الاول على وجه الغلط أو السهو وان المراد محروم ولا ولذلك خصمنا لارب فيه بكونه لدفع التجوز كالتأ كيدا المعنوى وهو هدى بكونه لدفع الغلط والسهو كالتأ كيدا لفظى ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط والتجوز فى الاول راد دفع التجوز فى ذكر زيد مع ان الجائى رسول زيد مثلا والفظ فى ذكر زيد لاعت رسول المقصود وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسوله أو الفظ بذكره دون محروم والاصطلاح على التقدير الاول ولما اعتبر أن الما لارب فيه تحقيق كمال الهداية بجعله بمنزلة تكرار الفظ المعنى واحدا فكان من التأ كيدا لفظى أو البيان والخطب فى مثل هذا سهل وأما التأ كيدا بنفس تكرار الفظ فلم يعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ثم ما ذكرنا على وجه امتناع عطف جملة هو هدى على ذلك الكتاب وأما وجه ترك العطف على لارب فيه فلم يبين بعد لان الامتناع انما هو فيما بين التأ كيدا والمؤكدا فيما بين التأ كيدا آخر وقد وجه بأن لارب فيه لما كان تأ كيدا تابعا لما قبله صار كهو فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع عليه لشدة ارتباطه بما قبله فالعطف عليه كالعطف على ما قبله وفيما لا يخفى اذ لو تم حسن ترك العطف فيما بين كل تأ كيدا وآخر لم فيما بين سائر التوابع تأمل الكتاب الكامل دون غيره وكما باعتبار الهداية (فوزانه وزان زيد الثانى من قولك شاء زيد زيد) ولا يخفى أن فى كون ذلك الكتاب لا عمل لاعرابه نظرا وان كان هو المختار عنده ان يخشى قال فى الايضاح وكذلك سوا علمهم أن نذرهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون فان معنى لا يؤمنون معنى ما قبله ويجوز أن يكون لا يؤمنون خبرا وسوا علمهم اعتراض (قلت) وعلى الاول لا يصح أيضا أن يكون من هذا القسم لان سوا علمهم لم يخل من الاعراب لانها خبر إن ومن الغريب أن أهل هذا الفن لم يدركوا من اقسام كمال الاممال أن تكون الثانية صريحة فى كيدا الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد فهي تأ كيد بنفسها فهي أجدر أن يحتم عليها بكال الاتصال بمخوفه عن غرضه ولم يلق بها ولعلمهم اعتراض كذا لان المؤكدا الصريح هو نفس المؤكدا فكأنهما جملة واحدة فلا تعدد

وهنا مفرع على حذف والتقدير وحيث كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهره حال بل الغرض وصفه بالكيفى فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية فقد اتحد فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكيفى فى الهداية وصار هو هدى تأ كيدا لفظيا فوزانه الخ (قوله أى وزان هدى للتقين) لم يقل كسابقه مع ذلك الكتاب وكذا قوله وزان زيد لم يقل فيه مع زيد الاول اكتماف بسابقه اذ لا فرق بين المراد مماثلة هو هدى زيد الثانى فى اتحاد المعنى لدفع توهم الغلط والسو لولنا كيدا لفظى انما يؤتى بلدفع توهم السامع أن ذكر زيد الاول على وجه الغلط أو السهو وان المراد محروم ولا ولذلك خصمنا لارب فيه بكونه لدفع التجوز كالتأ كيدا المعنوى وهو هدى بكونه لدفع الغلط والسهو كالتأ كيدا لفظى ويمكن على بعد أن يكون كل منهما لدفع الغلط والتجوز فى الاول راد دفع التجوز فى ذكر زيد مع ان الجائى رسول زيد مثلا والفظ فى ذكر زيد لاعت رسول المقصود وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسوله أو الفظ بذكره دون محروم والاصطلاح على التقدير الاول ولما اعتبر أن الما لارب فيه تحقيق كمال الهداية بجعله بمنزلة تكرار الفظ المعنى واحدا فكان من التأ كيدا لفظى أو البيان والخطب فى مثل هذا سهل وأما التأ كيدا بنفس تكرار الفظ فلم يعرض له اذ لا يتوهم فيه صحة العطف ثم ما ذكرنا على وجه امتناع عطف جملة هو هدى على ذلك الكتاب وأما وجه ترك العطف على لارب فيه فلم يبين بعد لان الامتناع انما هو فيما بين التأ كيدا والمؤكدا فيما بين التأ كيدا آخر وقد وجه بأن لارب فيه لما كان تأ كيدا تابعا لما قبله صار كهو فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع عليه لشدة ارتباطه بما قبله فالعطف عليه كالعطف على ما قبله وفيما لا يخفى اذ لو تم حسن ترك العطف فيما بين كل تأ كيدا وآخر لم فيما بين سائر التوابع تأمل الكتاب الكامل دون غيره وكما باعتبار الهداية (فوزانه وزان زيد الثانى من قولك شاء زيد زيد) ولا يخفى أن فى كون ذلك الكتاب لا عمل لاعرابه نظرا وان كان هو المختار عنده ان يخشى قال فى الايضاح وكذلك سوا علمهم أن نذرهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون فان معنى لا يؤمنون معنى ما قبله ويجوز أن يكون لا يؤمنون خبرا وسوا علمهم اعتراض (قلت) وعلى الاول لا يصح أيضا أن يكون من هذا القسم لان سوا علمهم لم يخل من الاعراب لانها خبر إن ومن الغريب أن أهل هذا الفن لم يدركوا من اقسام كمال الاممال أن تكون الثانية صريحة فى كيدا الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد فهي تأ كيد بنفسها فهي أجدر أن يحتم عليها بكال الاتصال بمخوفه عن غرضه ولم يلق بها ولعلمهم اعتراض كذا لان المؤكدا الصريح هو نفس المؤكدا فكأنهما جملة واحدة فلا تعدد

للتقين على قوله لارب فيه لا شرا كما فى التأ كيدته لذلك الكتاب وان امتنع عطفه على المؤكدا بفتح الكاف (او) وأجيب بأن لارب فيه لما كان تأ كيدا تابعا لما قبله صار كهو فلما امتنع العطف على ما قبله امتنع عليه لشدة ارتباطه بما قبله فالعطف عليه كالعطف على ما قبله قال فى الطول وهذا الاعتراض غفلة عن أن لا يعطف تأ كيدا على تأ كيد لا يقال باجاء القوم كلهم وأجمعون لاجتماع العطف على المؤكدا انتهى (قوله لمع اتفاقهما فى المعنى) أى المراد منهما (قوله فانه بخلافه معنى) أى وان كان معنى ذلك الكتاب يستلزم فى الربيعه فلذا جعل لارب فيه تأ كيدا معنويا وجعل هدى للتقين تأ كيدا لفظيا

(الثاني) أن تكون الثانية بدلا من الأولى والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بنهاج المراد بخلاف الثانية

(قوله بدلا منها) أي بدل بعض أو اشتمال لا بدل غلط لا يقع في فصيح السكالا ولا بدل كل اذ لم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجلة التاكيدية الاعتبار فصدقت النسبة الى مضمون الجلة الثانية في البدلية دون التاكيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا نسبة بين الأولى منها وبين شيء آخر حتى ينتقل الى الثانية وتجعل بدلا من الأولى وأما يقصد من تلك الجمل استئناف اثباتها وبضمهم اعتبره في الجمل التي لا محل لها ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخل بدل الكل في جملة الاتصال ومثل له بقول القائل فتعنا (٣٩) بالأسودين فتعنا بآخر والماء فادقصد

الاخبار بالأولى ثم الثانية لكون الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيهما من اهمما والمقام يقتضي الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل فتحصل من هذا أن في جعل الجلة الوافية بدل كل من كل داخله في كمال الاتصال أو غير داخله خلافا بخلاف الواقعة بدل بعض أو اشتمال فانها داخلان فيه قطعان لان المبدل منه فيها ما غير واف بالمراد حتى في البديل الافرادى فالتاكيد اذ قلت أعجبتني زيد لم يتبين الامر الذي منه أعجبتني واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل بعض واذا قلت أعجبتني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بمضاف فكان بدل اشتمال على ما تقرر وهاهنا يعلم أن البديل الاتصال لا يتخلو من بيان وفاء ولم يتصر على البديل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبديل لأن مقام البديل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة الى المعنى وقصد هاهنا تبين أنك ولا يقال فيخفى ان يكون في البديل بيان فيلبس بطف البيان (لا نأقول) عطف لبيان لا يتبين فيه المراد من المصطوف عليه والبديل فهم مع مع معنى المبدل منه الا أنه لم يوف بالفرض كما يظهر من أمثلة كل منها وأما ايضا البيان في البديل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيهمو التفسير ولا يصح لا تقرر النسبة فافهم ولما لم يعتبر المصنف بدل الكل لما تقدم كما لم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لان المنوع يستدعي كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعته والجلتان من حيث إنها جلتان بأن لا ينقلان الى باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان الخبر به لا يستقل بالا فادوكل جلة تستقل بالافادة اقتصر على بدل البعض والاشتمال فأشار الى وجه الحاجة الى البديل كما أشرنا اليه فقال وأما يحتاج الى الاثبات بالثانية بدلا عن الأولى (الانها) أي لأن الأولى (غير وافية بنهاج المراد)

(أو لكون الجلة الثانية بدلا منها) أي بدلا من الأولى فهو معطوف على قوله مؤكدة للأولى فكانت بدلها من موجبات كمال الاتصال ثم الذي يتحقق به الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل السكلمن الكل ولم يعتبره في الجمل التي لا محل لها من الاعراب لانه لا يفارق الجلة التاكيدية الاعتبار فصدقت النسبة الى مضمون الجلة الثانية في البدلية دون التاكيدية وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الاعراب اذ لا نسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخل بدل كمال الاتصال ومثل له بقول القائل فتعنا بالأسودين فتعنا بآخر والماء فادقصد الاخبار بالأولى ثم الثانية لان الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيهما من اهمما والمقام يقتضي الاعتناء بشأن الخبر به تفصيلا لما فيه من تشويق الخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل والقسم الثالث بدل اشتمال وقد اشارت الى هذا الخبر ان في كون المبدل منه غير وافي بالمراد حتى في البديل الافرادى فانك اذا قلت أعجبتني زيد لم يتبين الامر الذي منه أعجبتني واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل البعض واذا قلت أعجبتني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بمضاف فكان بدل اشتمال على ما تقرر وهاهنا يعلم أن البديل الاتصال لا يتخلو من بيان وفاء ولم يتصر على البديل في جميع الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبديل لأن مقام البديل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة الى المعنى وقصد هاهنا تبين أنك ولا يقال فيخفى ان يكون في البديل بيان فيلبس بطف البيان (لا نأقول) عطف لبيان لا يتبين فيه المراد من المصطوف عليه والبديل فهم مع مع معنى المبدل منه الا أنه لم يوف بالفرض كما يظهر من أمثلة كل منها وأما ايضا البيان في البديل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيهمو التفسير ولا يصح لا تقرر النسبة فافهم ولما لم يعتبر المصنف بدل الكل لما تقدم كما لم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لان المنوع يستدعي كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعته والجلتان من حيث إنها جلتان بأن لا ينقلان الى باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان الخبر به لا يستقل بالا فادوكل جلة تستقل بالافادة اقتصر على بدل البعض والاشتمال فأشار الى وجه الحاجة الى البديل كما أشرنا اليه فقال وأما يحتاج الى الاثبات بالثانية بدلا عن الأولى (الانها) أي لأن الأولى (غير وافية بنهاج المراد)

القسم الثاني أن تكون بدلا من الأولى وأشار بقوله (أو بدلا منها) أي تكون الجلة الثانية بدلا من الأولى وقوله (الانها) لتعليل للإبدال أي أنها أبدلت منها لكون الأولى غير وافية بنهاج المراد وهي المتأخرة

منه مع أن الوفاء اتحدوا بالبديل لان مقام البديل يقتضي الاعتناء بشأن النسبة وقصد هاهنا تبين أنك ولا يقال فيخفى ان يكون في البديل بيان فيلبس بطف البيان (لا نأقول) عطف لبيان لا يتبين فيه المراد من المصطوف عليه والبديل فهم مع مع معنى المبدل منه الا أنه لم يوف بالفرض كما يظهر من أمثلة كل منها وأما ايضا البيان في البديل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به فيهمو التفسير ولا يصح لا تقرر النسبة فافهم ولما لم يعتبر المصنف بدل الكل لما تقدم كما لم يعتبر النعت في الجمل التي لا محل لها لان المنوع يستدعي كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعته والجلتان من حيث إنها جلتان بأن لا ينقلان الى باب التصور لا يصح الاخبار باحداهما عن الاخرى لان الخبر به لا يستقل بالا فادوكل جلة تستقل بالافادة اقتصر على بدل البعض والاشتمال فأشار الى وجه الحاجة الى البديل كما أشرنا اليه فقال وأما يحتاج الى الاثبات بالثانية بدلا عن الأولى (الانها) أي لأن الأولى (غير وافية بنهاج المراد)

(قوله أو كغير الوافية) أى لكونها جملة أو خفية الدلالة قاله عبد الحكيم وذلك كافى الأتية البيت الآتين على ما يقتضيه صنيع الشارح وعليه فيكون المصنف أهل التمثيل لما إذا كانت الأولى غير وافية والاحسن كافى ابن يعقوب أن يراه بغير الوافية الجملة التى أتبع تبدل البعض والاشتمال لا نلنا فهم المراد الا بالبدل اذا اشعار بالاعم للاخص ولا الجمل بالمدين وأن يراد بغير الوافية الجملة التى أتبع تبدل الكل بنا على اعتبار في الجمل لان بدل الاول هو مدلول الثانية ماصدا وان اختلفا مفهومهما والماصد قفا كترعاية من المفهوم وعلى هذا يكون قوله أو فى تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء بالمقصود فى الحالة الراهنة ولا يقال حل قوله أو كغير الوافية على التى أتبع تبدل الكل لا يناسب مذهب المصنف لان بدل الكل عنه لا يعبرى فى الجمل التى لا محل لها لا ناقل قوله أو كغير الوافية اشارة لمذهب غير من جر بان بدل الكل فى الجمل وكأنه قال أو كغير الوافية على ما شئ عليه غيرنا وانما كان حل كلام المصنف على هذا الذى قلنا من (٤٠) أحسن لان غير الوافية هى التى صدر بها فينصرف التمثيل الذى ذكره لها

وتكون التى هى كبير الوافية كالاستطراد باعتبار ما لم يذكره الغير ويمكن أن يجعل قول المصنف أو كغير الوافية للتوابع الاعتبارى ويحتسب فتكون الجملة الاولى فى كل من الآيو البيت غير وافية باعتبار وافية تشبه غير الوافية باعتبار آخر بيان ذلك أن فى الأولى وفاء باعتبار كونها أعم وأعمل فيصح جعل الأولى مشاركة للثانية فى الوفاء بالمراد وان كانت الأولى وافية به اجمالا والثانية وافية به تفصيلا وزادت الثانية بالتفصيل فتكون أولى فحسبه الأولى بغير الوافية علوها عن التفصيل

أو كغير الوافية (حيث يكون فى الوفاء مقصورا أو أخصا) بخلاف الثانية) فانها وافية كمال الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد كافى بدل البعض والاشتمال فان المراد فى الجمل الاخبار ببعض أو بالمشتمل عليه والاحال والعموم الأول لا يلقى المراد وقد تقدم وجه عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد فيها فى المفردات تحقق النسبة الى البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير وافى على الخصوص (أو كغير الوافية) كافى فى بدل الكل فان الفرض منه فى المفردات تحقيق النسبة لمدلول اللفظ الثانى لنسبة وتقوية ذلك بالنسبة للاول للفرض من الاغراض ولما كان المقصود الثانى بالذات الاول كغير الوافى وتخصيصا ما هو كغير الوافى بالمفرد فيفيد أن قوله أو كغير الوافية مستدر ل لان الكلام فى الجمل وبدل الكل لا يعبرى فيها كما شئ عليه المصنف وقد يجاب بأن قوله أو كغير الوافية حيث اخص تبدل الكل كما أشرنا اليه من التكميل لا قسام الشئ استطراد بالنسبة الى غير مذهبهما اذ ابننا على أنه يعبرى فى الجمل كما تقدم فتقول والفرض منه فى الجمل الاخبار بالتفصيل وتقويته بالاجمال ولما كان هنا مظنة أن يقال يجب أن الاولى غير وافية على الوفاء بالمراد فلو لا يقتصر عليها وكولا لفهم المراد الى السمع فقد يتعلق الفرض بالا بهام فيسقط فيه الافهام أشار الى أن البدل انما يؤتى فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فقصدا النسبة من تين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مبر تين فى المفردات وهذا يعلم أن مقام البدل لا بد أن يشتمل على ما يقتضى الاعتناء كما أشرنا اليه فيما تقدم فقال (والمقام) أى يكون الاولى غير وافية واخال أن المقام (يقتضى اعتناء بشأنه) أى بشأن المراد وجوب الاتيان بالجملة البديلة فلا يستغنى عنها بالاولى والمراد بالمقام هنا حل المراد وذلك قال

بدل البعض أو الاشتمال أو كغير الوافية وهى المتزنة لبدل الكل ومع ذلك فلا بد أن يكون المقام يقتضى

الذى هو المقصود ويصح جعل الاولى غير وافية بالمراد الذى هو التفصيل لا حيث جعل المراد هو التفصيل تأمل (قوله حيث يكون فى الوفاء مقصورا) أى حيث يكون فى وفاء الاولى بالمراد مقصور لكونها جملة كافى الآيو وقوله أو أخصا أى أو يكون فى الاولى خفاء فى الدلالة على المراد كافى البيت وهذا راجع لقوله أو كغير الوافية (قوله والمقام يقتضى اعتناء بشأنه) جملة حالية أى لكون الاولى غير وافية بالمراد واخال أن المقام يقتضى اعتناء بشأنه فمن ثم أتى بالبدل منه ثم بالبدل ولم يقتصر على البدل مع أن الوفاء انما هو به لأن قصد الشئ مرتين أو كذا قرر شىءا بعدوى المراد بالمقام هنا حل المراد فى ابن يعقوب أن قوله والمقام اجواب عما قال به أن الجملة الاولى غير وافية على الوفاء بالمراد فلم يقتصر عليها وبطل فهم المراد السامع فقد يتعلق الفرض بالا بهام وأشار الى أن البدل انما يؤتى فى مقام يقتضى الاعتناء بشأنه فقصدا النسبة مبر تين فى الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة مبر تين فى المفردات (قوله أى بشأن المراد) أى وحيث فلا بد من انما هو لم يرجع الضمير الى تمام المراد لان الاعتناء بشأن المراد يقتضى المبالغة فى اعلمه

(لنكتة)

لنكتة ككونه مطلوباً في نفسه أو فظلياً أو عجيباً أو لطيفاً وهو ضربان أحدهما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه كقوله تعالى أممكم بما علمون أممكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فانه مسوق للتنبيه على نعم الله تعالى عند الخاطئين

(قوله لنكتة) الأولى حذفه من النكتة نفس المقام كما في الأطول وابن يعقوب (قوله ككونه مطلوباً في نفسه) أي وشأن المطلوب أن يعتنى به ويؤيد ذلك كما في الآية كان الأولى حذف قوله في نفسه ليشمل ما إذا كان المراد مطلوباً بذاته لغيره كما أشار له الشراح بقوله فيا يأتي وذريعتان (قوله أو فظلياً) أن عظماء في الصبح والشناعة فلهذا عسوكون العقل لا يدركه ابتداء يعتنى بشأنه فيبدل منه ليتقرر في ذهن السامع بقصد مربي نحو أن يقال لا مراً في رضى وصدق (٤١) توبيخها وتقريرا لا نعيم بين الأمرين لا ترى ولا

(لنكتة ككونه) أي المراد (مطلوباً في نفسه أو فظلياً أو عجيباً أو لطيفاً) فتزول الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتغال فالاول (نحو أممكم بما علمون أممكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى)

وإنما يقتضى حال المراد الاعتناء بشأنه (لنكتة) فيه تلك النكتة (ككونه مطلوباً في نفسه) ففي الحقيقة المراد بالمقام الذى يقتضى الاعتناء به تلك النكتة ولكن تساهل في بسط العبارة ومثال المطلوب في نفسه يأتي في كلام المصنف في قوله تعالى أممكم بالآخره (أو) ككونه (فظلياً) والفتيح أي ما يؤيد به بقصد التقرير والتوبيخ فقتضى ذلك الاعتناء فيقصد مربي مثاله أن يقال لا مراً ترى وصدق توبيخاً لا نعيم بين الأمرين لا ترى وصدق في فظاعته ولكن هذا المثال بناء على ورود في الجمل في بدل الكل (أو) ككونه (عجيباً) فيعتنى به لا لعجابه الخاطب قصد لبيان غرابته وكونه أهلاً لالنسكان ادعى فيه هو وألفقتضيه منه العجب أن ادعى اثباته وذلك كقوله تعالى إلى قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أئذا منّا وكنا رباً بارعظاً ما أنتم لعونون فان البعث بعد صيرورة العظام ربا عجيب عند منكرهم ومن عجائب القدرة عند منبته وهذا أيضاً مثال لبذل الكل وهكذا ما أولئك أن تقول كيف يصح التخييل به مع أن الاتيان به في الآية رد انكارهم ولنفي ما لغتهم في التعجب المؤدى إلى انكاره اذ لا عجب مع شهود النساء الأولى في المثال في نعم لومل بأن يقال مثلاً لا ترى بدو قال لا يهزم الجنود وحده لكان واضحا فظلمه (أو) ككونه (لطيفاً) أي ظر فمستحسن فيقتضى ذلك الاعتناء به لا دخال ما يستظرف في أذهان السامعين حيث يقتضى المقام بسطهم كقول الشاعر فاصبر يا رب الفناء غصص وغناه (١) كيف سرفى ونقرض ملز لا تخفى لطافته وتأويل البذل والمبدل منه حتى يكونا جللتا نائيتها بدل من الأولى أن يقدر الكلام جمع بين متناهيين جمع بين كيف سرفى ونقرض ملز فافهم مثل لحد القسمين اللذين اقتصر عليهما وهو بدل البعض فقال (نحو) قوله تعالى حكاية عن قول النبي الله ودعى نبينا وعليه الصلاة والسلام لقومهم وانتقوا الذى (أممكم بما علمون أممكم بأنعام وبنين فان المراد) من هذا الخطاب (التنبيه على نعم الله تعالى) والمقام يقتضى اعتناء واهتماماً بشأن ذلك التنبيه لكونه مطلوباً في نفسه لانه

اعتناء بشأنه لنكتة ما وتلك النكتة مثل (كونه مطلوباً في نفسه أو فظلياً أو عجيباً أو لطيفاً) ثم ذلك ضربان الاول أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه وإليه أشار بقوله (نحو) أممكم بما علمون أممكم بأنعام وبنين وجنات وعيون فانه مسوق للتنبيه على عظم نعم الله سبحانه وتعالى

(٦ شرح للتنبيه ثالث) زبدارقيق القلب حسن السيرة فتقول لا بد جمع بين أمرين جمع بين رقة القلب وحسن السيرة ونحو لا تجمع بين الأمرين لا تجمع بين السماع والالوه (فوق تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض) أي في المفرد والافيه بدل حقيقة كذا قوله الاشتغال على ما تقدم ثم إن تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتغال استشكاؤه بأن ضابط بدل الاشتغال هو أن يكون المبدل منه متقاضاً لذكر البذل غير موجود هنا وأوجب بأن هذا ضابط البذل في المفردات (قوله نحو أممكم) أي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هو دق قومه ولا يقال الكلام فيما لا عمل له وأمدكم بما تعلمون عليها

(١) قوله أو اصل الخ هكذا في الأصل ولعله عرف والاصل أو أهلاً لا يتعجب منه الخ ولصرر

وقوله أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون أوفى بتأديته مما قبله لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علمهم مع نعوهم بمعاندين والامداد بما ذكر من الانعام وغيره باض الامداد بما يعملون ويحتمل الاستئناف

الضبط لانهم يفعلون اتقوا قبله لاننا نقول هذه الجملة صلة الموصول وقد صرح ابن هشام بأن الحذف الموصول دون الصلة وصرح العلامة السبكي بأن الحذف لمجموع الصلة والموصول فخرج الصلة لا يحل لها وقوله فان المراد أي من هذا الخطاب (قوله والمقام يقتضي اعتناء بشأنه) الجملة حاله أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبية المذكور لكونه مطاوعا في نفسه لان باقائهم من سنة غفلتهم عن نعم الله مطلوب في نفسه لا نه تدكر الله لتشكر والشكر عليه مبدء الكل خير (قوله وزان لعمالي غيره) وهو التقوى المشار لها بقوله تعالى قبل ذلك واتقوا الذي أمدكم بما يعملون بأن يعملوا بذلك التنبية أن من قدر أن يتفضل عليهم بهذه النعمة فهو قادر على الثواب والعقاب فيقتونه (٤٢) (قوله لدلالته عليها بالتفصيل) أي حيث سميت بنوعها بخلاف الاول لانه

والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطاوعا في نفسه وذو لعمالي غيره (والثاني) أعني قوله أمدكم بأنعام الخ (أوفى بتأديته) أي تأدية المراد الذي هو التنبية (لدلالته) أي الثاني (عليها) أي على نعم الله تعالى (بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في أعجبي زيد وجهه لدخول الثاني في الاول) لأن ما يعملون يشمل الانعام وغيرها (والثاني)

تذكير للنعم لتشكر وهو ذو رمة لتدبره كالإيمان والعمل بالطاعة (والثاني) يعني قوله أمدكم بأنعام وبنين (أوفى بتأديته) أي تأدية المراد الذي هو التنبية على النعم وانما كان الثاني أوفى (لدلالته) عليها أي على تلك النعم (بالتفصيل) حيث سميت بنوعها (من غير إحالة) أي من غير أن يحال تفصيلها (على علم المخاطبين المعاندين) لكفرهم أفرعاً عن نسبوا تلك النعم إلى قدرهم جهلا منهم وانما ينسبون نعماً أخرى مثالية تعالى كالأحياء والتصور (فوزانه) أي قرينة قوله أمدكم بأنعام وبنين الخ بالنسبة لقوله أمدكم بما يعملون (وزان) أي مرتبة قولك (وجهه) بالنسبة لزيد في قولك (أعجبي زيد وجهه) وانما كان وزان مع مقابلة كوزان وجهه مع زيد لان الوجه من زيد بعضه فكان أمدكم بأنعام وبنين مع أمدكم بما يعملون كالوجه من زيد (لدخول الثاني) يعني مضمون أمدكم بأنعام وبنين الخ (في الاول) يعني أمدكم بما يعملون لأن قوله بما يعملون يشمل

يدل عليها اجبالاً لأن الامداد يشعر بأن المراد بما يعملون نعم وهي غير مضافة بنوعها (قوله من غير إحالة) أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين لكنهم لانه لو أحيل تفصيلها على علمهم لربما نسبوا تلك النعم إلى قدرهم جهلا منهم وينسبون له تعالى نعماً أخرى كالأحياء والتصور (قوله فوزانه) أي قرينة قوله أمدكم بأنعام وبنين الخ بالنسبة لقوله أمدكم بما يعملون (قوله وزان وجهه) أي مرتبة قولك وجهه بالنسبة لزيد في قولك

عند المخاطبين فهو مقام يقتضي الاعتناء به والثانية أوفى من الاولى لدلالته على التفصيل من غير إحالة على علمهم فانهم معاندين وقول المصنف لادالة الثانية عليه بالتفصيل فيه نظر فان الثانية اذا كانت بدل بعض تكون دللت على أن المراد بالاولى البعض فالثانية كالخارجة لبعض الافراد ليست مفصلة لعلى الاول والامداد بما ذكر من الانعام وغيره باض الامداد بما يعملون (فوزان) الثانية فوزان وجهه من قولك أعجبي زيد وجهه) قال في الايضاح ويحتمل أن يكون أمدكم بأنعام مستأنفة (قلت) فيه نظر لانه كان يلزم أن يكون التأكيده مستحسن كاستحسان وكما سبق وقول المصنف والثانية أوفى بخلاف لقوله في الاول أن تكون الاولى وغير وافية لأن أوفى يشعر بالمشاركة

أعجبي زيد وجهه (قوله لدخول الثاني) أعني مضمون أمدكم بأنعام وبنين الخ وقوله في الاول يعني أمدكم بما يعملون (قوله يشمل الانعام وغيره) أي من السمع والبصر والعز والاحتواء والسلامة الاعضاء والبدن ومنافعتها هذا ذكر من النعم في الجملة الثانية بعض ما ذكر في الاول كأن الوجه بعض زيد كان الاول الشارح أن يقول لان ما يعملون يشمل ما ذكر في الجملة الثانية من النعم الاربع وغيره كالسمع والبصر لان كلامه موزون المراد بنوعه الانعام النعم الثلاثة المذكورة بعدها في الآية الثانية وليس هذا مراداً يقتضي آخر وهو أن قوله أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون وان كان هو المراد فقط من الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبية على جميع النعم المعروفة وان أراد بملأوا أعينهم التنبية بدل بعض بل من ذكر انخاص بعد العام فلا تكون الثانية أوفى لان الاولى أوفى من جهة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل له يعقوب

وإنهم أن تزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتغال من متبوعه كقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فان المراد به حل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجرا هم مهتدون أوفى بتأديته لأن معناه لا تحسرون معهم شيئا من دنياكم تركون حجة دينكم فتنظروا لكم خيرا لدا لو خيرا آخره وقول الشاعر
أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا (٤٣)

أعنى المنزل منزلة بدل الاشتغال (نحو) أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا فان المراد به أى بقوله ارحل (كالم اظهار الكراهة لاقامته) أى المخاطب (وقوله لا تقيم عندنا أوفى بتأديته لانه) أى دلالة لا تقيم (عليه) أى على كالم اظهار الكراهة

لا تسام والبنين وجنات عيون وغير ذلك من العز والازاحة سلامة الاعضاء والبدن ومنافعها وهما شئ لا يضمن التنبيه عليه وهوان قوله أمدكم بأعمالهم وبنين وجنات عيون أن كان هو المراد فقط من الجله الأولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومه وان أراد ما هو أهم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر العالم بدل الخاص فلا تكون أوفى لأن الأولى أوفى من جهة فائدة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ثم مثل القسم الثانى من هذين وهو ما تكون فيه الجملة الثانية بدائشال فقال (نحو قوله

أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا
أى أقول له حيث لم يكن ظاهرا وباطنا على سائر ملازمة ما لا ينبغي في شأننا فاحل عنا ولا تقيم في حضر تنافى يعطى لا تقيم على جهة ارحل لأن لا تقيم بالنسبة الى ارحل بدل اشتغال والى بيان ذلك أشار بقوله (فان المراد به) أى بقوله ارحل (كالم اظهار) كالم الكراهة لاقامته أى لاقامة المتحدث عنهم ومعناه أن ليس المراد أن ارحل موضوع لكالم اظهار كالم الكراهة وانما موضع طلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبة ومحنة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو الاقامة هنا فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الأمر أجرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والافكن في السراخ فانه بدل على كراهة اقامته لسوءه لأنه مأثور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لمصلحة فيه مثلا ولما كانت هذه الكراهة مقيدة بها غير اللفظ من الأياء والاشارة والحال كان احادتها باللفظ واقفا (و) لكن قوله (لا تقيم أوفى) منه (بتأديته) أى تأدية كالم اظهار كالم الكراهة وانما كان لا تقيم أوفى (لدلالته عليه) أى على كالم اظهار كالم الكراهة

ثم أشار الى القسم الآخر على أن تكون الأولى غير واقفة بالشرط السابقة وهى التى تزل مما قبلها منزلة بدل الاشتغال من متبوعه بقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا هم مهتدون فانه أريد به حل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا هم مهتدون أوفى بتأدية المعنى ولأن تقول اتبع المرسلين واتبع من لا يسأل أجرا كيدل الاشتغال وبطله لان الاتباع الأول لم يشغل على الاتباع الثانى بل هو هو وهذا بخلاف أمدكم بأعمالهم فان نفس الامداد بالانعام والبنين بعض من الامداد العام على قائلون ومثله المصنف بقوله

(أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا
فان لا تقيم عندنا أوفى بتأدية المعنى المقصود من كراهتهم المقام عندهم من قولهم ارحل لان لا تقيم يدل على ذلك بالمطابقة مع التأكيد بخلاف ارحل فانه يدل عليه بالضعف وينبغى أن يقال يدل

بعدم الكراهة للضد قوله والافكن في السراخ فانه بدل على كراهة اقامته لسوءه لأنه مأثور بالرحيل مع عدم كراهته بل لمصلحة فيه مثلا فظهر من هذا أن لفظ ارحل دال على كراهة الاقامة ولو ذكرنا هذا اللفظ يفيد اظهار الكراهة والعدول عن الاشارة والرحل والحال ما يفيد اظهار الكراهة الى اللفظ الأقوى هنا يدل على ذلك الاظهار (قوله له لانه عليه

فان المراد به حل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا هم مهتدون فان المراد به حل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجرا هم مهتدون أوفى بتأديته لأن معناه لا تحسرون معهم شيئا من دنياكم تركون حجة دينكم فتنظروا لكم خيرا لدا لو خيرا آخره وقول الشاعر

أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا (٤٣)
أعنى المنزل منزلة بدل الاشتغال (نحو) أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا فان المراد به أى بقوله ارحل (كالم اظهار الكراهة لاقامته) أى المخاطب (وقوله لا تقيم عندنا أوفى بتأديته لانه) أى دلالة لا تقيم (عليه) أى على كالم اظهار الكراهة

لا تسام والبنين وجنات عيون وغير ذلك من العز والازاحة سلامة الاعضاء والبدن ومنافعها وهما شئ لا يضمن التنبيه عليه وهوان قوله أمدكم بأعمالهم وبنين وجنات عيون أن كان هو المراد فقط من الجله الأولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومه وان أراد ما هو أهم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر العالم بدل الخاص فلا تكون أوفى لأن الأولى أوفى من جهة فائدة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ثم مثل القسم الثانى من هذين وهو ما تكون فيه الجملة الثانية بدائشال فقال (نحو قوله

أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا
أى أقول له حيث لم يكن ظاهرا وباطنا على سائر ملازمة ما لا ينبغي في شأننا فاحل عنا ولا تقيم في حضر تنافى يعطى لا تقيم على جهة ارحل لأن لا تقيم بالنسبة الى ارحل بدل اشتغال والى بيان ذلك أشار بقوله (فان المراد به) أى بقوله ارحل (كالم اظهار) كالم الكراهة لاقامته أى لاقامة المتحدث عنهم ومعناه أن ليس المراد أن ارحل موضوع لكالم اظهار كالم الكراهة وانما موضع طلب الرحيل لكن لما كان طلب الشئ عرفا يقتضى غالبا محبة ومحنة الشئ تستلزم كراهة ضده وهو الاقامة هنا فهم منه كراهة الاقامة والدليل على أن الأمر أجرى على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة الضد قوله والافكن في السراخ فانه بدل على كراهة اقامته لسوءه لأنه مأثور بالرحيل مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لمصلحة فيه مثلا ولما كانت هذه الكراهة مقيدة بها غير اللفظ من الأياء والاشارة والحال كان احادتها باللفظ واقفا (و) لكن قوله (لا تقيم أوفى) منه (بتأديته) أى تأدية كالم اظهار كالم الكراهة وانما كان لا تقيم أوفى (لدلالته عليه) أى على كالم اظهار كالم الكراهة

ثم أشار الى القسم الآخر على أن تكون الأولى غير واقفة بالشرط السابقة وهى التى تزل مما قبلها منزلة بدل الاشتغال من متبوعه بقوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا هم مهتدون فانه أريد به حل المخاطبين على اتباع الرسل وقوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا هم مهتدون أوفى بتأدية المعنى ولأن تقول اتبع المرسلين واتبع من لا يسأل أجرا كيدل الاشتغال وبطله لان الاتباع الأول لم يشغل على الاتباع الثانى بل هو هو وهذا بخلاف أمدكم بأعمالهم فان نفس الامداد بالانعام والبنين بعض من الامداد العام على قائلون ومثله المصنف بقوله

(أقول له ارحل لا تقيم عندنا * والافكن في السر والجهر مسلا
فان لا تقيم عندنا أوفى بتأدية المعنى المقصود من كراهتهم المقام عندهم من قولهم ارحل لان لا تقيم يدل على ذلك بالمطابقة مع التأكيد بخلاف ارحل فانه يدل عليه بالضعف وينبغى أن يقال يدل

بالمطابقة مع التأكيد بخلاف راجل ووزان الثابتين بل واحسن الآية والبيت وزان حسنها في قولك أعجبتني الدار حسنها لان معناها مغاير لمعنى مقبلها

بالمطابقة مع التأكيد وذلك لان لفظا تقيمن يدل على كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية وذلك كرهذا اللفظ منبذ لاظهار كراهتها ونون التأكيد على كمال هذا الاظهار كذا في رخصتنا العدوى وعليه يكون قوله لا تقيمن ليس دالا على كمال اظهار الكراهة بدون اعتبار التأكيد بل بواسطة اعتباره وحينئذ يقول المصنف مع التأكيد متعلق بالدلالة فينبذ مقارنة الدلالة للتأكد كيد في كون لا تقيمن أوفى والحاصل أن كلام من راجل ولا تقيمن وإن دل على كمال اظهار الكراهة الآن دالة لا تقيمن على ذلك بالمطابقة ودلالة راجل عليه بالانزاع ولما كانت دالة لا تقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكره وهو مع ذلك ليس بعض مدلول راجل ولا نفسه بل هو ملاسه للضرورة بينهما صار يدل (٤٤) اشتمال منه ويمكن أن يقال ان قوله لا تقيمن يدل على كراهة الاقامة بالمطابقة العرفية

وذكر هذا اللفظ مفيد لاظهار تلك الكراهة والمدلول عن الاشارة ونحوها مما يفيد اظهار الكراهة المذكورة الى اللفظ الأقوى منهما يدل على كمال ذلك الاظهار كما أن نون التوكيد وحدها تنبذ كمال ذلك الاظهار وعلى هذا الاحتمال يكون قوله لا تقيمن أوفى بتأدية المراد من راجل من وجهين الاول دالة راجل على كمال اظهار الكراهة بالانزاع ودلالة تقيمن بالمطابقة الثاني اشتمال لا تقيمن على التأكيد دون راجل وعلى هذا الاحتمال يقول المصنف مع التأكيد

بالمطابقة مع التأكيد) الحاصل من النون وكونه بمطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال لا تقيم عندى ولا يقصد كنهه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره (فوزانه) أى وزان لا تقيمن عندنا (وزان حسنها) أى عجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال

(بالمطابقة) المقصدة العرفية (مع) ما يفهم (التأكيد) بالنون وانما ذكرنا المقصدة العرفية لما أشرنا اليه في قوله راجل من أنه لم يضع تلك وكذا لا تقيمن وانما وضع النون عن الاقامة لكن يكون مع قصد الكراهة كما تقدم باعتبار الاستعمال العرفي ويدل على الكمال في الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لا تقيمن عندى اذا أردت راحته لبعده على وجه الكراهية الشديدة لا على وجه مطلق النهى الصادق بعدم الجلالة بالاقامة والحاصل أن الغرض من قوله راجل ولا تقيمن اظهار الكراهية على وجه الكمال لا مطلق كنهه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهية بل المقصود بالذات سواء وجد معها راحل أو لم يوجد لعارض كماذا منع سماع والدليل على ذلك في راجل الاستعمال الغالب مع قوله ولا تفكن الخ وفي لا تقيمن الاستعمال العرفي دال على ما ذكره نون التوكيد وقوله ولا تفكن الخ ولما كانت دالة لا تقيمن على هذا المقصود أوفى لما ذكره وهو مع ذلك ليس بعض مدلول راجل ولا نفسه بل هو ملاسه للضرورة بينهما صار يدل اشتمال منه (فوزانه) أى غربة لا تقيمن مع قوله راجل (وزان) أى مرتبة (حسناها) مع الدار (في) قولك أعجبتني الدار حسنها وانما قلنا وزانه وزان حسنها (لان عدم الاقامة) الذى هو مطلوب بلا تقيمن (مغاير) كما ذكرنا (للارتحال) الذى هو مطلوب بقوله راجل فلا يكون تأكيد الفظا ولكن هذا لا يخرج

على النهى عن الاقامة بالمطابقة وراجل يدل عليه لا بالمطابقة فانما يمنع أن يكون لا تقيمن يدل على الكراهة بالمطابقة ومع ذلك لا يصح أن يكون راجل يدل على لا تقيمن بالتضمن الا بعد التبرع على أن الامر بالنهي يتضمن النهى عن ضده فان قلنا بالانزاع أولا يدل فليس سمحنا في ووزان كل من الجلة الثانية في الآية الكريمة والبيت وزان حسنها في قولك أعجبتني الدار حسنها وقوله (لان عدم الاقامة مغاير للارتحال) يعني أن حقيقة ما يختلف أى لا يتوهم أنهما شيئ واحد فيكون بمنزلة يدل

عن نون الاحتمالين قرر به فمهم (قوله وكونه بمطابقة الخ) هذا جواب عما يقال أن

فلا

قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكسف عن الاقامة لا منه موضع النهى وأما اظهار كراهة النهى عنه وهو الاقامة فمن لوازمه ومقتضاها وحينئذ فلا تقيمن عليه تكون بالانزاع دون المطابقة فكيف يدعى المصنف انها بالمطابقة وحاصل الجواب انما سلم أن دلالة على اظهار كراهة الاقامة بالانزاع لكن هذا بالنظر للوضع اللغوي ودعوى المصنف أن دلالة عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا لدعوى لا تقيمن عندى صار حقيقة عرفية في اظهار كراهة اقامته حتى انه كثير ما يقال لا تقيم عندى ولا يقصد بحسب العرف كنهه عن الاقامة الذى هو المدلول اللغوي بل مجرد اظهار كراهة حضوره وانما قلنا عندنا هو ما وجد معها الرتحال (ولا قوله فوزانه) أى غربة لا تقيمن مع قوله راجل (قوله وزان حسنها) أى مرتبة حسنها مع الدار في قولك أعجبتني الدار حسنها (قوله لان عدم الخ) أى انما كان وزان وزان حسنها لان عدم الاقامة أى الذى هو مطلوب بلا تقيمن وقوله مغاير للارتحال أى الذى هو مطلوب بقوله راجل وقوله مغاير للارتحال أى بحسب القوم وانما لا يلزم بحسب الوجود

(قوله فلا يكون تأكيدياً) اعترض باننا ان أرادني التأكيدي اللفظي فقط فلا يكون غير المعنوي وحينئذ لم يتم التعليل وان أراد في التأكيدي مطلقاً فريد عليه ان هذا يفيد ان التأكيدي المعنوي لا يكون مغايراً للمعنى وهو مشكل بما تقدم من قوله لا ريب فيه فانه تأكيدي لقوله ذلك الكتاب مع مغايرته للمعنى وبعاد كرويه في قوله انما نحن مستهزون ان تأكيدي لقوله انما مع كل ان الاستزاه بالايان رفعه والايان تقيض الكفر ورفع تقيض الشيء تأكيدياً واجب الاختيار الثاني وهو ان المراد في التأكيدي مطلقاً الا ان المراد بقوله مغاير للارتحال أي مغاير بقوة لا يؤزل الامر ان فيها الشيء واحداً وان تلازم ما في الوجود وحينئذ فلا تكون الجملة الثانية تأكيداً لفظياً لانه لا مغايرة فيه بين المضمونين ولا تأكيدياً لمعنى لان التأكيدي هو من قامته غير داخل في مفهوم الارتحال معها الثاني الى معنى الاول كما مر كذا قرره شيخنا العدوي (قوله وغير داخل فيه) أي بعدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال (قوله فلا يكون بدل بعض ا) هذا ظاهر بناء على ان الامر بالشيء لا يتضمن الشيء عن ضده ما على القول بأن الامر بالشيء يتضمن الشيء عن ضده بمعنى ان الشيء عن ضده جزؤه كاذب اليه جمع وصرح به السيد في شرح المفتاح فيكون قوله لا تقيمن عندما في حكم بدل البعض من الكل كذا في الفعاري (قوله ولم يتبدل الكل) أي بحيث يذكر ما يخرج من القصد بهذا في كون لا تقيمن بدل كل دليل البر وليس قصد الشارح به الاعتراض عن عدم ذكر المصنف بدل الكل حتى يرد عليه بان الاول له ان يقدم هذا التكاليف عند قوله السابق بزيادة بدل البعض او الاشكال او يخرج عن بقية التوجيه (قوله لانه) أي بدل الكل (قوله انما يقتضين التأكيدي) أي اللفظي في المقدرات وقوله بمغايرة اللفظين أي في البديل وأما التوكيد (٤٥) اللفظي فلا يجب فيه المغايرة بين اللفظين بل تارة يتعارفان وتارة يكونان غير متعارفين

فلا يكون تأكيدياً (وغير داخل فيه) فلا يكون بدل بعض ولم يعد بدل الكل لانه انما يقتضين التأكيدي بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا يتحقق في الجمل لاسباب التي لاعل لها من الاعراب

التأكيدي المعنوي واما الذي يصرح به عند كون الثاني أوفى كما أثرنا لانه التأكيدي المعنوي يدفع نومه التجوز لا مجرد الافادة على وجه يكون فيه المقيد أوفى (د) هو أيضاً (وغير داخل فيه) فلا يكون بدل بعض وهو ظاهر بناء على ان الامر بالشيء لا يتضمن الشيء عن الضد وهو الاقرب والافقهي الكل بل أحدهما لازم والاخر لازم وقوله (وغير داخل فيه) يعني ليس عدم الاقامة داخل في مدلول الرحيل وهذا صحيح لان عدم لا يدخل في الوجود لكن الذي قصده لا يصح لانه يعني أنه بدل اشتغال وان ارحل يانضم مضمون لا تقيمن فكأنه يرد ان الامر بالشيء يستلزم الشيء عن ضده لكن لا يصح ان يعبر عن ذلك بعدم فلان مدلول لا تحل ليس لعدم بل الكف فانه مطلوب الشيء خلافاً لما هيته وما قصده كلامه من ان الامر بالشيء يستلزم الشيء عن ضده قد خالف فيه السكاكي

اللفظين بل تارة يتعارفان وتارة يكونان غير متعارفين (قوله لو كان المقصود أي من البديل هو الثاني أي بنقل نسبة العامل اليه وهو عطف على مغايرة (قوله ودنا لا يتحقق ا) أي وما ذكر من مغايرة اللفظين التي يحصل معها تمييز بدل الكل من التوكيد وكون المقصود الثاني لا يتحقق في الجمل لان التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين

اللفظين دائماً وكل من الجمل مستقل فيكون كل منهما مقصوداً فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تميز عن التوكيد فحينئذ لا بد كل في الجمل لاشياء التوكيد فانه فلما لم يتبدل المصنف يبدل الكل بحيث يخرج من المصنف بل ذكر ما يخرج بدل الكل لفقد وجوده في الجمل لان ما يفرق به بين بدل الكل والتوكيد في المقدرات لا يتحقق في الجمل وحينئذ فلا تأكيدي في معنى البديل فيها كذا قرره شيخنا العدوي (قوله لاسباب التي لاعل لها من الاعراب) أي لانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية تنتمي المقصود بالنسبة اذ لانه نسبة ذلك بين الاولى وثاني آخر حتى تنقل الثانية وتجعل الثانية بدلاً من الاولى في تلك فظهر من كلام الشارح أن بدل الكل لا يكون في الجمل مطلقاً سواء كان لها محل أو لا وهذا مخالف لما ذكره العلامة السبكي حاشية الكشف من أن ذلك خاص بما لا محل له حيث قال ثم الظاهر ان قوله انما نحن مستهزون يبدل كل من قوله انما نحن مستهزون وأما باب البيان لا يقولون بذلك في الجملة التي لاعل لها من الاعراب اهـ ومقتضى ذلك ان الجمل التي لها محل يجري فيها بدل الكل لانه يتأتى فيها قصد الثانية بسبب قصد نقل نسبة العامل بها بخلاف التي لاعل لها من الاعراب فانه لا نسبة فيها للعامل حتى تنقل المضمون الجملة الثانية وهذا وقد تقدم ان بعضهم زل استثناف حكم الجملة التي لاعل لها من الاعراب منزلة نقل الحكم المضمون الثانية فيجوز بدل الكل في الجمل مطلقاً أي سواء كان لها محل من الاعراب أم لا فان قلت كان على المصنف أن يذكر ما يخرج بدل الغلط حتى يتم مدعاه من بدل الاشكال قلت تركه لعدم وقوعه في التصحيح كذا قيل وفيه أن الشيء لا يقع في التصحيح الناطق الحقيقي وأما ان كان غير حقيقي بان ناطق بان يفعل الحكم فعل الناطق ان فرض من الاعراض فهذا واقع في التصحيح الا انه نادروندته لا تقتضي عدم ذكر ما يخرج فعل المصنف انما ترك ما يخرج لعدم تأنيبه

في البيت المذكور لان بدل الغلط انما يكون اذا لم يكن بين البدل والمبدل منه ملاسة لزوم على الظاهر تأمل (قوله) مع ما بينهما من الملاسة أي لان (٤٦) الامر بالشئ كالرحيل يستلزم التبع منه كالأقامة (قوله) فيكون بدل اشتغال هذا نتيجة

مع ما بينهما أي بين عدم الأقامة والارتحال (من الملاسة) التزمية فيكون بدل اشتغال والكلام في أن الجملة الأولى أعني ارحل ذات محل من الاعراب مثل ما هي في أرسوا نزاولها وانما قال في المتأخرين إن الثانية أوفى لان الأولى واقعية ضرب من القصور باعتبار الاجال وعدم مطابقة الدلالة (مع ما بينهما) أي بين مدلول الثانية والأولى من عدم الأقامة والارتحال (من الملاسة) التزمية كما أشرنا اليه في تقدم ايفاف كان بدل اشتغال وقطع عما أشرنا اليه من أن قوله ارحل ولا تقين لا يدل كل منهما على كمال انظار كمال الكراعية بالبدل الاشتغال باليمن أن قوله ارحل ولا تقين من الجملة عرفا لمدلولها ولو كان تعيينها بالبدل الاشتغال بانتظار أن مدلولها ليس بضالوا فلا يقرر المصنف وقد تقدم وجه عدم اعتباره البدل الكلي في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وأن ذلك لكونه لا يحصل التحايز بين عيبي التأكيد أعني الجملة التي مفهومها يخالف مفهوم الأولى وقد اتحد معه وقها لا يقصد نقل الحكم إلى مضمون الثانية ولا يتحقق ذلك في الجملة التي لا محل لها من الاعراب وتقدم ان بعضهم زل استئناف حكمها منزلة النقل يجوز ورودها وانما قلنا أعني الجملة الخ لان مقتضى المقهور لا تصور بينهما البدلية أصلا ذم شرطه اختلاف المقهور لا يقال قوله ارحل لا تقين محكيان بالقول فليسا لا محل لهما لاننا نقول ان الكلام باعتبار الحالة المحكية عنهما وهما في تلك الحالة لا محل لهما كما تقدم في أرسوا نزاولها وفهم قوله أوفى أن الأولى في القسمين أعني بدل البعض وبدل الاشتغال واقية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الأولى فظلاله لان الأولى دللت على المذكور بالعموم أيضا وانما قاتمتا الثانية بخصوص وانما في القسم الثاني فلهما أشرنا اليه من ان افهام الكراعية يكون بغير اللفظ فإفادة ذلك اللفظ واف لكن الثانية وهي لا تقين أوفى وهذا يقتضي أن المصنف لم يشر لغير الوافية الأولى محل الكلام على ما قررنا أولا من ان غير الوافية هي التي أعقبت ببديل البعض والاشتغال لانه لا يفهم المراد الا بالبدل اذ لا اشار للاع بالخاص وللجمل بلبيين وان التي هي كثير الوافية هي التي أتت ببدل الكل بناء على اعتبارها في الجمل لان مدلول الأولى هو مدلول الثانية مد وقولوا اختلف المفهوم وذلك لان المصدق أكثر رعاية من المفهوم وعليه ون قوله أوفى تفصيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الزائدة وانما قلنا محل الكلام على هذا أولى لان غير الوافية هي التي صدرها فصرف التمثيل لها وتكون التي هي كثير الوافية كالمتسلسلة باعتبار ما لم يذكره هو ذكر الغير وانما لو كان الفصل عاما لبدل البعض والاشتغال على ان التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية لاقتضى ان بدل الاشتغال البعض فيهما الأولى فيه لا وفاء فيها أصلا وهو قول مشهور وقوله مع ما بينهما من الملاسة لشي لا يضل أن أحدهما لا يدل على الآخر كما هو قول قد قيل ولم تعرض المصنف حالة كون الثانية منزلة بدل الكل لانها تستغني عنه بعطف البيان لانه قريب منه وقال في الايضاح لان بدل الكل تأكيدا لان لفظه غير لفظ متبوعه يعني انه تأكيد معنوي وأنه لا يتوافق لفظهما الا بزيادة نحو لتسما بالناحية ناصية كذا بخطه ولانه مقصود دون متبوعه بخلاف التاكيد المعنوي واللفظي وما ادعاه المصنف في هذه الآية الكريمة والبيت من أن الجملة الأولى لا محل لها على ما قررنا من أن الاعتبار في ذلك الكلام المحكي لا بالحكاية

دليل السبب (قوله) والكلام الخ هذا اشارة الى الجواب اعراض وارد على المصنف وحاصله أن الكلام في الجمل التي لا محل لها ما في من البيت ليس الجملتان فيه كذلك لان قوله ارحل لا تقين محكيان بالقول فليسا بالصواب وحاصل الجواب أن ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بدل اشتغال من الأولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الاعراب أولا وأما جواب السيد بجواب آخر وحاصله أن قوله ارحل لا تقين حكاية عما يقوله الشاعر في زمان الاستقبال وعلى هذا فهو مثال باعتبار المحكي ولا محل له من الاعراب (قوله لان الأولى) أي الجملة الأولى من القسمين بدل البعض وبدل الاشتغال (قوله) باعتبار الاجال) أي العموم وهذا باعتبار ما مثل به القسم الاول من الآية لان الجملة الأولى فيها دلالة على التعميم المذكورة بالعموم بخلاف الجملة الثانية فانها

تفوقها بدلتا عليها بخصوص (قوله وعدم مطابقة الدلالة) هذا بالنظر لمثل بل المقسم الثاني من البيت فصارت وذلك لان المقصود من قوله ارحل لا تقين عندنا كمال انظار الكراعية لا قاتمت ودلالة الجملة الأولى على ذلك المعنى بالضرورة تقدم بيانه بخلاف الجملة الثانية فانها تفوقها بدلتا عليها في ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفي

(الثالث) أن تكون الثانية بياناً للاولى وذلك بأن تنزل منها منزلة عطف البيان من مشبوع في افادته لا ينصاح والمقتضى للتيين أن يكون في الاولى نوع خفاء مع اقتضاء المقام انزاله كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة غلبة وملأ لا يبي فضل جملة قال عاقبها لكونها تفسيرا لهوتينا

(قوله فصار) أي الاولى بالنسبة للثانية كغير الوافية هذا يقتضي أن المصنف (٤٧)

لم يثل العبر الوافية بل الماهوكة

الوافية والاولى حل الكلام على ما قلناه سابقا من ان غير الوافية هي التي أتبت بسبب البعض والاشكال

وأن التي هي كغير الوافية هي التي أتبت بسبب الكل بناء على اعتبار في الجملة وإنما كان حل الكلام

على هذا أولى لما صرح أن غير الوافية هي التي صرح بها فصيرف التمثيل لها وتكون التي هي كغير

الوافية كالمستطرفة باعتبار ما لم يذكر وهو ذكره الغير (قوله نفخاها) أي المقصود

بالجملة الثانية بيان الاولى لمافها من الخفاء مع اقتضاء المقام انزاله من غير أن يقصد

بها استئناف الاخبار بنسبها كما في البدل والفرق بين البدل والبيان مع وجود

الخفاء في كل من البدل منه والمبين أن المقصود في البدل هو الثاني لا الاول والمقصود

في البيان هو الاول والثاني توضع لقالا ينصح في الازل حاصل غير مقصود منه بالذات

وحاصل مقصود من الثاني (قوله فوسوس اليه الشيطان) أي فوسوس اليه الشيطان

التي فسد بالي فكأنه قيل فأتى اليه الشيطان وسوسه

وهذه الجملة فيها خفاء ما تدبين تلك الوسوسة فينت بقوله قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملأ لا يبي وأضاف الشجرة للخلد

بإدعاء أن الأكل مناسب للخلود والكل عديم هو نوعي وملأ لا يبي لا تنطبق اليه تعان فضلا عن الزوال واعتراض على المصنف في

تمثله بالآية أن الظاهر أن جملة وسوس الخ في محل جر لمعه على جملة قلنا المناقاة من قوله تعالى وإذا قلنا للآفة اسجدوا للآدم

الآية لأن يقال إنه مثال لكل الاتصال بين الجملة بسبب كون الثانية بياناً بقطع النظر عن كون الاولى لها محل ألا تأمل

فصارت كغير الوافية (أو) لكون الثانية (بياناً لها) أي الاولى (نفخاها) أي الاولى (خوفوسوس اليه الشيطان) قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملأ لا يبي

ولا يكاد يوجد في بدل الاشكال والبعض ماهو غير الوافية أصلاً ان الوافاه العموم والاجال لازم لها تأمل ثم فسلم بما تقدم ان وجه منع العطف في التأكيذ كون التأكيذ كيمع المؤكدة كالتي الو احد وعنه

علل المنع في بدل البعض والاشكال والاولى كقيل أن المنع فيما لكون المبدل منه في نية الطرح عن التمسك الذي صار لو عطف عليه كالعطف على ما لم يد كروأما التحليل بالانحداف لا يتم مع كون

المبدل منه كالمعوم ألا يندم ما هو بمنزلة المعوم بل هو مدمع أن البعض من حيث هو المشغل عليه من حيث هو لا اتحاد بينهما وبين ما قبله ولكن على هذا لا يكون هناك ما يتحقق بينهما كمال الاتصال كما

هو فرض المسئلة تأمل (أو) لكون الثانية (بياناً لها) أي الاولى (نفخاها) أي الخفاء تلك الاولى من غير أن يقصد استئناف الاخبار بنسبها كما في البدل وإنما المقصود بيان الاولى لمافها من الخفاء وذلك

(نحو) قوله تعالى (فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى التي فسد بالي فكأنه قيل فأتى اليه (الشيطان) وسوسة فهذه جملة فيها خفاء ما تدبين تلك الوسوسة فينت بقوله (قال يا آدم هل أدلك على شجرة

الخلد وملأ لا يبي) ومعلوم أنه لا يقتصر على قال ليكون بيان القسم الثالث من صورة كمال الانقطاع أن تكون الثانية بياناً للاولى فتزل منها منزلة عطف البيان

من مشبوع للايضاح وقوله نفخاها يعني ان المقضى لا يثبتها بياناً خفاء معنى الجملة السابقة قال في الاينصاح مع اقتضاء المقام انزاله ولا بد من هذا القيد ان قلت اذا كان في الجملة السابقة خفاء

كالاولى غير وافية أو كغير الوافية بنهاج المراد هو حل البدل فيلزم أن تصح حالتا البدل والبيان قلت المقصود في الابدال هو الثاني لا الاول فلهذا كان الاول غير وافي أو كغير الوافي والمقصود في

البيان هو الاول والثاني توضع له وان اشتركا في أصل خفاء الجملة السابقة وقوله خفاء معنى الجملة السابقة يشير الى انها هي المقصودة وذلك هو الفاصل بين البابين ومثال هذا القسم قوله عز وجل

(فوسوس اليه الشيطان) قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملأ لا يبي) فانه فصل قال عن وسوس لان فيها تفسيرا وبياناً لها ولا يحتمل أن يكون استئنافاً وفي جعل هذا من هذا القسم نظراً فان وسوس

الظاهر أن محل من اجر فانه معطوف على قلنا الذي أضيفه إذ ثم لم ان الجملة التي هي قال ليس فيها بيان لوسوس فان قال أخص من وسوس من وجه فكيف يبينه بل العكس أقرب فان القول بين

بالوسوسة لكن البيان على هذا وقع في معنى الجملة وهو ذكر القول وذكر في الاينصاح قوله تعالى ماهذا بشراً ان هذا الاملاك كريم وقال يحتمل التبيين فانه اذا خرج من جنس البشر فقد

دخل في جنس آخر فاحتاج الى بيان بعينه ويحتمل التأكيذ لانه اذا كان ملكاً لم يكن بشراً

وهذه الجملة فيها خفاء ما تدبين تلك الوسوسة فينت بقوله قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملأ لا يبي وأضاف الشجرة للخلد بإدعاء أن الأكل مناسب للخلود والكل عديم هو نوعي وملأ لا يبي لا تنطبق اليه تعان فضلا عن الزوال واعتراض على المصنف في تمثله بالآية أن الظاهر أن جملة وسوس الخ في محل جر لمعه على جملة قلنا المناقاة من قوله تعالى وإذا قلنا للآفة اسجدوا للآدم الآية لأن يقال إنه مثال لكل الاتصال بين الجملة بسبب كون الثانية بياناً بقطع النظر عن كون الاولى لها محل ألا تأمل

وزانه وزن عمر في قوله * أقسم بالله أوحفص عمر * وأما قوله تعالى ما هذا بشرا إن هذا الا ملك كريم فصحل التبيين والتأكيد أما التبيين فلانه مجتمع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر فآيات الملكية تبيين لذلك الجنس وتعيين وأما التأكيد فلانه إذا كان ملكا لم يكن بشرا أولا نه إذا قيل العرف لافسان ما هذا بشرا حال تعظيم له وتجب ما يشاهد منه من حسن خلق أو خلق كان الغرض انه ملك بطريق الكناية فان قيل حلازلم الثانية منزلة بدل الكل من متبوعه في بعض الصور ومنزلة التبع من متبوعه في بعض فقلنا لان بدل الكل لا ينصل عن التاكيد والتبع لا ينصل الا بان لفظة غير لفظ متبوعه أو مقصود بالنسبة ودون متبوعه بخلاف التاكيد والتبع لا ينصل عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض أحوال متبوعه لاعليه وعطف البيان بالعكس وهذه كلها اعتبارات لا يتحقق شيء منها في بعضه

(قوله فان وزانه) اللام السابق وزانه اه أطول (قوله ملمسها من نقب ولا در) النقب ضعف أسفل الخلف في الابل وضعف أسفل الحافر في غيرها من خشونة الارض والتعبية بالضم أول ما يبدون من الجرب قطعاً متفرقة والدر جرح احاطه الظهور وهذا البيت لا عرابي أتى عمر بن الخطاب فقال ان أهلي يبدونني على ناقه دراهم عجماء نقباء واستعمله فظنه كاذبا فقال والله انما نقبت ولم يحمله فانطق الاعرابي فخل بهير ثم استقبل الطحاء (٤٨) وجعل يقول وهو يمشي خلف بهير

أقسم بالله أوحفص عمر * ما مسها من نقب ولا در * اغفر له اللهم ان كان فجر * أي حدث في بيته وعمر * مقبل من قبل الوادي فجعل يقول اذا قال الاعرابي اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحتك فوضع فاذا هي نقباء عجماء فخله على بهير وزوده وكساه كذا في الفائق (قوله حيث جعل الثاني بيانا للاول) أي فهمافكما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص لانه كنية يقع فيها

(فان وزانه) أي وزان قال يا آدم (وزان عمر في قوله أقسم بالله أوحفص عمر) ما مسها من نقب ولا در حيث جعل الثاني بيانا وتوضيحا للاول فظهر أن ليس لفظ قال بيانا وتفسير اللفظ وسوس حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة بل المبين هو مجموع الجملة

في المفردات لم يتم وانما التبيان بذكر الفاعل ومتعلقات الفعل لا لا يخفى (فان) أي انما كان قوله قال يا آدم بيانا لقوله فوسوس اليه الشيطان لان (وزانه) أي امر يتبعه معاقبه (وزان عمر) مع أبو حفص (في قوله أقسم بالله أوحفص عمر) ما مسها من نقب ولا در . والنقب ضعف أسفل الخلف في الابل والحافر في غيرها من خشونة الارض والدر معروف ولما كان لفظاً أوحفص كناية تقع وقول المصنف (فان وزانه وزان أقسم بالله أوحفص عمر) يشير إلى ما روي ان عرابيا أتى عمر رضي الله عنه فقال ان أهلي يبدونني على ناقه دراهم عجماء نقباء واستعمله فظنه كاذبا فعمله فاخذ الاعرابي بهير واستقبل الطحاء ودعى يقول

أقسم بالله أوحفص عمر * ما ن هامن نقب ولا در * اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضي الله عنه مقبل فجعل كما قال اغفر له اللهم ان كان فجر يقول عمر رضي الله عنه اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحتك فوضع فاذا هي نقباء عجماء فخله على بهير وزوده وكساه وقيل ان الذي قاله عمر اللهم صدق ظني وقال ابن عيش في باب عطف البيان وقول المصنف في غير موضع وزانه وزان كذا أي موازنة الثانية للاولى موازنة للبلل لا بدل ونحوه لان الوزن في اللغة الموازنة

الاشتراك كثيرا كذلك وسوسة الشيطان بينت بالجملة بعد جامع (واما) متعلقها خفاء تلك الوسوسة واعترض على الشارح بأن ظاهره أن الجملة الثانية في نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم الخ عطف بيان في الاصطلاح وقد مر في المتن بأن لا ينبغي أن يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة التبع في المشتقات وأيداه بالنقل عن ابن مالك وغيره وقد تقدم أن الجملة لا تتبع بمتلها اللهم الا أن قال قول المتن ما لا ينبغي أن يتبع يعنى من المفردات لا يعطف عليه عطف بيان وحسب ذلك فلا يعارض ما هنا تأمل (قوله فظهر أن ليس لفظ قال) أي خطه وقوله لفظ وسوس أي فقط وقوله من باب بيان الفعل أي بالفعل وقوله بل المبين هو بفتح الياء بصيغة اسم المفعول مجموع الجملة أي وكذلك المبين بصيغة اسم الفاعل هو مجموع الجملة وهذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف لم يجوز أن يكون التبيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل فيكون التبيان في المفردات لا في الجملة وحسب ذلك لا يصح التمثيل بالأية المذكورة ووجه ما ذكره الشارح من الظهور أنه اذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا مطلقا للوسوسة كذا لا أهم في مفهوم الوسوسة فانه القول الخفي بقصد الاضلال ولا في مفهوم القول أيضا بخلاف ما اذا اعتبر الفاعل فانه حينئذ يكون المراد من أفراد صادر من الشيطان فقيه أهم بزيه قول خصوص صادر منه وقال بعضهم وجه الظهور ان القول أهم من الوسوسة لانها خصوص القول سرا والعام لا يبين الخاص وفيه أن كون الثاني أهم من الاول

وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى فليكون عطفها عليها موهما لعطفها على غيرها

لا يضر في كونه عطف بيان إذا دللنا فيه حصول البيان باجتماعهما لا كون الثاني إخص من الأول قاله عبد الحكيم فان قيل لم لا يجوز أن يكون القول المقيد بالفعل بياناً للوسوسة المقيدة بكونها إلى آدم من غير اعتبار الفاعل في كليهما فلا تكون الجملة عطف بيان للجملة قلت هذا ليس بشيء إذا لم يثنى الاعتبار بالفعل المعلوم بدون الفاعل واعتباره (٤٩) مع المفعول (قوله وأما كونها

كالتقطعة عنها) أي الجملة الثانية (كالتقطعة عنها) أي عن الأولى (فليكون عطفها عليها) أي عطف الثانية على الأولى (موهما لعطفها على غيرها) مما ليس بقصود وشبه هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتغالها على مانع من العطف ألا تملأ كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذان كمال الانقطاع

فيها الاشتراك كثيراً احتج إلى بيان مدلوله باللفظ المشهور وهو عمر وكذلك وسوسة الشيطان ينت بالجملة بعد ما مع متعلقها خلفاً * هذا مما ذكر من التوابع في كمال الاتصال وقد تقدم وجه الغاء للثبوت والبدل الكلي وأن بعضهم اعتبر الكلي في كمال الاتصال ويرده على المقرر في البيان أن الوجه الذي أثنى به الثبوت أن تم منع مع عطف البيان لصحة الحكم به على المبين وأن الوجه الذي باصع البديل يصح أشبه عطف البيان لأنه كما قيل أن الفرق بينهما وبين الثاني كيد حاصل بقصد الاستئناف فصح البديل يقلل أن الفرق بين التأكيد وبين عطف البيان يحصل بقصديان الأولى فصح عطف البيان فيحقق بذلك التعارض بين علم الجواز والمنع في عطف البيان فتأمل ثم إن ظاهر أزل كلام المصنف في كل مما ذكر من التوابع أن الجملة الثانية هي من جنس ذلك التابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا أنها ليست بأحق حقيقة بل ما يفيد منها ما يفيد ذلك التابع من جهة القصد يلحق بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الأقرب وذلك لأن التابع اصطلاحاً يستدعي إعراباً يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بالفاظ معلومة وقد أشرنا إلى هذا فيما تقدم في التأكيد (وأما كونها) أي كون الجملة الثانية (كالتقطعة عنها) أي عن الجملة الأولى فبجب فصلها عنها كما يجب الفصل بين كلمتي الانقطاع (فبمصل ذلك (لكون عطفها) أي عطف الثانية (عليها) أي على الجملة الأولى (موهما لعطفها) أي موهما في فهم السامع أنها معطوفة (على غيرها) مما لا يصح لعدم قصد العطف عليه لا بما به الخلل في المعنى كما يستفح في المثال ولما كان إيهام العطف على غير المقصود مانعاً من العطف وفي الجامع وكذا كون أحدهما إنشائياً والآخر خبراً مانعاً من العطف أيضاً وقد تقدم أن الجملتين اللتين لاجمع بينهما أو بينهما الاختلاف في الخبرية والانشائية بينهما كمال الانقطاع صارت الجملتان اللتان بينهما مانع الإيهام شيئين بالثنتين بينهما كمال الانقطاع في وجود المانع في كل من الفريقين لم يحصل اللتان بينهما مانع الإيهام مما بينهما كمال الانقطاع مع مشاركتها لهما في وجود المانع لأن مانع الإيهام عارض يمكن دفعه بالقرينة بخلاف

ص (وأما كونها كالتقطعة على) ش. يعني أن تكون الجملتان ليس بينهما كمال الانقطاع بل بينهما شبه كمال الانقطاع بأن تكون الجملة الأولى حصة كالتقطعة عما قبلها والمعنى بذلك أن يكون عطفها على السابقة يوهم عطفها على غيرها

(٧ - شروط التلخيص ثالث) المراد أن العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له وهو التعارض الكلي بخلاف كمال الاتصال فإن المصحح فيه منتف لعدم التباين الكلي بين الجملتين فمن قال إن المانع في كمال الاتصال أيضاً موجود فلا بد ههنا من اعتبار قديم التعارض في المعنى حتى تكون صورة الإيهام شبهة بكال الانقطاع فقلوهم (قوله لأنه) أي ذلك المانع (قوله كان خارجياً) أي عن ذات الجملتين بخلاف المانع في كمال الانقطاع فهو أم ذاتي لا يمكن دفعه أصلاً وهو كون أحدهما خبراً يقول الآخر إنشائياً ولا جامع بينهما

ويسمى الفصل لذلك قطعاً مثله قول الشاعر

وتظن سلى أنني أبني بها * بدلاً أراها في الضلال تهم

لم يعطف أراها على ظن ثلاثي توهم السليم أنه معطوف على أبني لفرع من مع أنه ليس بمراد

(قوله ويسمى الفصل) أي ترك العطف وقوله لذلك أي لاجل كون العطف موحداً ولا لاجل دفع الإبهام وقوله قطعاً مع قول يسمى الثاني والاول نائب الفعل الذي هو الفصل ووجه تسميته بالقطع إما لقطعه لتوهم خلاف المراد وإما لأن كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق (قوله مثاله) أي مثال الفصل لدفع الإبهام المعنى بالقطع وغيره بالمثال دون الشاهد لاجل قوله ويحتمل الاستئناف لأن الاحتياج لا يضر في المثال ويضر في الشاهد (قوله أبني بها بدلاً) الباء للقبالة فاقبل أنها بمعنى عنها متعلق بمحذوف حال من بدلاً والمعنى اطلب بدلاً عنها تكهف مستغنى عنه (قوله أراها) بسبغة للجوهر لشاع استعماله بمعنى الظن وأصله أراي الله أراها تهم في الضلال تهم في الجوهر وحذف الضمير المستتر في أراها الذي هو نائب الفعل لمفعول أول والمفعول ثان ووجه تهم مفعوله الثالث وإعاجل الشاعر ضلالاً لها مغتنو نفع أن المناسب دعوى اليقين لأنه ادعى فساد ظنها به عدا الأمر كان متحققاً لفساد ظنارها عناية لقابلية الظن بالظن (٥٠) وللتأديع من نسبة الضلال إليها على عريق اليقين (قوله تهم) يقال

(ويسمى الفصل لذلك قطعاً مثاله

وتظن سلى أنني أبني بها * بدلاً أراها في الضلال تهم)

فبين الجملة من مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين لأن معنى أراها أظنها وتكون المسند إليه في الأولى محبوبة وفي الثانية محال لكن ترك العاطف ثلاثي توهم أنه عطف على أبني فيكون من مغتنوات سلى

ما بينهما كمال الانقطاع فالمانع فيما ذاتي لا يمكن دفعه (ويسمى الفصل) أي ترك العطف (ل) لاجل (ذلك قطعاً) لإمان تخصيص الخاص باسم العام اصطلاحاً لأن كل فصل قطع وإمالة فيقطع توهم

خلاف المراد (مثاله) أي مثال الفصل لدفع الإبهام المعنى بالقطع (قوله

وتظن سلى أنني أبني بها * بدلاً أراها في الضلال تهم)

فإن جملة أراها حاصل معناها أظنها فهي مع جملة تظن سلى متعديتا المسندين والمسند إليه في الأولى محبوب وفي الثانية محب وذلك شبه التضايغ فبين الجملة من مناسبة باعتبار المسندين والمسند إليها

ويسمى الفصل لهذا المعنى قطعاً مثاله

وتظن سلى أنني أبني بها * بدلاً أراها في الضلال تهم

فلوعطف أراها على ظن ثلاثي توهم أنه معطوف على أبني مع أنه ليس بمراد بل يفسد المعنى

هام على وجهه تهم هيا
وهيا ناذح في الأرض
من العشق وغيره (قوله فبين
الجملة من) أي الخبرتين
أعنى قوله وتظن سلى وقوله
أراها في الضلال تهم
وحاصل كلامه أن هاتين
الجملة من بينهما مناسبة لوجود
الجهة الجامعة وهي الاتحاد
بين مسنديهما وهو ظن
وأرى لأن معنى أرى أظن
وشبه التضايغ بين المسند
إليه فيهما وهو ضمير تظن
وأراها المستتر فيهما فإن
الاول عائد على سلى وهي

محبوبة والثاني عائد على الشاعر وهو محب وكل من المحب والمحبوب شبه أن يتوقف ثقله على ثقل الآخر (ويحتمل)

الأن ترك العطف لما تم وأعرض على الشارح في قوله فبين الجملة من مناسبة ظاهرة بأن هذا ثانياً ما تقدم لمن أن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة للناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهة واجب بأن المناسبة التي لا تناسب هي المحبة للعطف بخلاف التي معها الإبهام للمنافق للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لكن ترك العاطف ثلاثي توهم أنه) أي الجملة الثانية تؤد كر الضمير باعتبار أنها كلام وحاصل أنه لو عطف جملة أراها على جملة تظن سلى لكان محبها إذ ما منع من العطف عليه إذا المعنى حيث أن سلى تظن كذا وأظنها كذا وهذا المعنى صحيح ومن ادعى الشاعر أنه قطعاً لم يقل وأراها ثلاثي توهم السامع أنها عطف على أبني وحيث يفسد المعنى المراد إذا المعنى حيث أن سلى تظن أنني أبني بها بدلاً وتظن أيضاً أنني أظنها أيضاً تهم في الضلال وليس هذا مراد الشاعر لأن مراده أنني أحكم على سلى بأنها أخطأت في ظن أني أبني بها بدلاً ويدل على أن مراده ما ذكره قوله قبل ذلك

زعت هو كذا عفا الفتاة كذا عفا * عنها لطلال بالولوى ووروم

فإن قلت هذا التوهم باق بعد القطع لا يجوز أن يكون أراها خبراً أو حالاً أو بدلاً من أبني ففي كل من الفصل والوصل إبهام خلاف المراد وحيث فلا يوجب تعطيل الفصل بإبهام الوصل خلاف قلت هذا مدفوع لأن الأصل في الجدل الاستقلال وإنما صار إلى كونها في حكم المفرد إذا دل عليه الدليل على أن الشيخ عبد القاهر نص على أن ترك العطف بين الجمل الواقعة أخبار الإيجوز فأدله بالولوى

(ويحتمل الاستئناف) كأنه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تبصر في أودية الضلال

عبد الحكيم (قوله ويحتمل)

مما لكن منع من العطف إياهم عطف خلاف المراد اذ لو عطف لتوهم أنهم معطوفة على قوله أي فيكون المعنى أن سلى تلتني موصوفاً بوصف أحدهما أي أي بني هابديلاً والآخر أي أنظمتهم في أودية الضلال فيقوت الأخبار بأنهم أخطأت في ظنها أي أي بني هابديلاً وذلك أن الشاعر قصر حبه عليها فأراد أن يجر جزأاً من أوديتهم في أودية الضلال في حذا الظن لأن غير ظنها أي موصوفها بوصف غيرهم في العطف إياهم الخلل في المعنى لكن المناسب على هذا أن يحمل أرى على معنى أتيقن فلا يكون نفس الظن الكائن في الجلة الأولى فلا يحد المستندان والجوابان اليقين أحسن من الظن فلا يحتاج لآلام لا شئال الأولى على مطلق الرجحان الكائن في الثاني مع زيادة ولم يعتبر ما في المقطع من إيهام بخبره في جلة أراها أو ألتأ كيدوشبه ذلك بما يحتمل أن يحفل لها في المقام لأن أصل الجلة الاستئناف فقصم عليه الأدليل قوي ولم يوجد خلاف العطف فلا بد من معطوف عليه والمتبادر أنه هو الأقرب الذي هو جلة أي تقوى الإيهام به دون الفصل ثم المناسبة المثبتة هنا خلاف المناسبة المثبتة في باب الوصل فلا يرد أن يقال الفصل لا تكون فيه مناسبة لا ناقول المناسبة التي لا تكون فيه هي المصححة للعطف بخلاف التي معها الإيهام المنافي للعطف فيصح وجوده مع منع العطف كما في المثال وكما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم لم يعطف على مجموع جلة الشرط والجواب التي هي قوله تعالى وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنهم لكم لتلايتوهم أنه معطوف على جلة قالوا أو جلة إنهمكم فيفيد الأولى الاختصاص بحال الخلو والثاني كونه مقول الكثرة وكل ذلك غير صحيح وليس المانع من العطف فيه كون الأولى جلة الشرط ولا يصح عطفها ولا العطف عليها ولا المانع انتفاء الجامع وذلك لصحة العطف على جلة الشرط والجزء معاً كقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فقوله ولا يستقدمون معطوف على مجموع الشرط والجزء الأعلى الجواب إذ لا معنى لقولنا إذا جاء أجلهم لا يستقدمون ومحة العطف في قوله تعالى وقالوا لا تأتزلن عليه لك ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر ولو وجد الجامع فإن الاستهزاء في الثانية موافق في المعنى لقولهم في خلواتهم إذ قولهم ذلك استهزاء واستخفاف بحق المؤمنين بالله تعالى والاستهزاء بالمؤمن بالله تعالى استهزاء بجانبه تعالى في نفس الأمر فلا استخفاف في الجلة مشتركتين الجلتين والمسند إليهما بينهما مناسبة العداوة التي هي كالتمييز وهذا يقتضي أن الجامع أعيا يستبر بين جلتى الجواب والمعطوف وهذا هو الموافق لحمل جلة الشرط فضله كسائر الفضلات فلا يعتبر جامع لكن هنائي لا بد من التنبه عليه وهو أن الجامع إذا لم يعتبر الإيهام في الجواب والجلة المعطوفة فقد لا الأمر إلى أن العطف أغا هو على الجواب فيعود المحذور وقد يجاب بأن العطف على الجواب أغا هو مع ادراج الشرط وجعله كالجزء من الجواب لا أناعطف على الجواب من حيث أنه جواب الشرط إذ يقتضي ذلك تقدير الشرط للمعطوف فيعق المحذور ويرد حينئذ أن يقال إذا جعل لشرط مدرجاً في جلة المعطوف عليه وهو الجواب حتى كأنه فضلة من الفضلات المعبودة في حيز معاد تقديمه فبعد التقييد المعطوف به كما تقدم فيعود المحذور والجواب أنه كذلك لكن قد يتبنى التقييد مانع واضح كما في قوله تعالى ولا يستقدمون فحتم لم يتبع المانع منع الإيهام كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فافهم ثم أشار إلى وجه آخر مانع من العطف في قوله أراها في الضلال فهم بقوله (ويحتمل الاستئناف) يعني أن قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الأخبار بها كقوله من غير تقدير سؤال يكون جوابه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافاً بأن يقدر سؤال يكون وجوباً عنه فكانه قيل وكيف تراها في ذلك الظن فقال أراها عطفة تبصر في

التعجب

(وأما كونها) أى الثانية (كالمصلحة بها) أى بالاولى

أودية الضلال والمطافىكون المانع كون الجلة كالمصلحة بانقلابها الافتضاء السؤال أرتبه منزلة السؤال والجواب ينقل عن السؤال لما بينهما من الاتصال كما أشار الى تحقيق ما هي كالمصلحة لاجل ذلك بقوله (وأما كونها) أى كون الجلة الثانية (كالمصلحة بها) أى بالجلة الاولى

كلاما مقبدها جابته سوء المقدر قال المصنف وقسم السكا كى القطع أى الفصل فى هذا القسم الى قطع الاحتياط ودوامه لم يكن لما منع من العطف كفى البيت ويحتمل أن يراد بالاحتياط ان الاحتياط سبب وجوبه من حيث البلاء فموان لم يكن واجبا لفة بخلاف القسم الثانى فانه واجب لفة أى بالذات وذلك وجوبه بالتبعية ودنا كما نقول الفقهية يجب على الخنى كيت وكيت واحتياط او يحتمل أن يراد بقوله احتياط جواز الترتك والى ما هو واجب وهو ما كان مانع كقوله تعالى الله يستهزى بهم وقوله تعالى ألا انهم هم المستدون وقوله تعالى الا انهم هم السفهاء قال لا نلوعطف كالمصلحة على جلة قالوا أو جلة أنا معكم وكلامهما لا يصح لما صر قال المصنف وفيه نظر لجواز أن يكون المقتضى على المواضع الثلاثة معطوفا على الجلة المصدرية بالطرف وهذا القسم لم يبين امتناعه (قلت) قد تقدم من المصنف موافقة السكا كى على أن الله يستهزى بهم لا يصح عطفه على قالوا ولا يصح على انما معك فيسقط أن يكون مراد المصنف بالجلة المصدرية بالطرف الجواب كما توهم بعضهم ولا يجوز أن يكون أراد عطفه على خلوا لوضوح فساد ما اذ يفسر التقدير قالوا ذلك الوقت خلواهم ووقت استهزى الله بهم فيلزم ما مر منه فياسبق من تهديد استهزاه الله بهم بالطرف ويصير المعنى اذا استهزى الله بهم قالوا والمعنى على العكس اذا قالوا استهزى الله بهم أى عذبهم أو يازم عطف الامعية على الفعلية وهو انجاز مستهجن كياسة أى وإن أراد انه معطوف على الظرف وما أضيف اليه وهو قوله تعالى واذا خلوا وكذلك لا إلا انهم هم المستدون من قوله تعالى واذا قبل لم لا تسدوا قال الخطيبى فهو ظاهر الفساد لانها معطوفة ما على كذبون وعلى جلة يقول من قوله تعالى ومن الناس فصيلر التقدير من الانهم هم المستدون وكذلك لا إلا انهم هم السفهاء قال وأما فى قوله تعالى الله يستهزى بهم فالنظر صحيح أى لا يصح عطف الله يستهزى بهم على كذبون وعلى يقول التقدير ومن الناس من الله يستهزى بهم وبما قالوا الله يستهزى بهم وهذا الذى قال الخطيبى ببدء أى عطف الله يستهزى بهم على كذبون لا بالجلتين مختلفتين فى الاسمية والفعلية ولا ان استهزاه الله فهو عدا به وهو معلول للتكذيب فكيف يعطف على علة فيلزم انقلاب المعلول علة فهذا فساد من جهة المعنى ويفسد ما ذكره المصنف من جهة التركيب فى الآيات الثلاثان جلة الظرف معمولة للجواب فيلزم أن يكون قالوا عاملا فى الله يستهزى بهم كما ان عاملا فى مشبوعا وهو اذا خلوا فكيف يكون الله يستهزى بهم معمولا لقالوا انما معكم الآن يقول هو معطوف على جلة الظرف وجوا بها ما أحدهما تقدر اوا الآخر تحقيقا وخاصة ان عطفها على انما معكم مستعمل لمعنى المقتضى وعلى الظرف وما بعده أى على جوابه أى على خلوا بمنع لوجود المانع * (تنبيه) * يقى من التوابع الوصف أى حال تنزيل الجلة الثانية منزلة الوصف من السابقة وكأنه تركه اقتداء بالسكا كى غير ان السكا كى جعل هذا القسم الاخير مما زلت فيه الثانية منزلة التبيين ولم يقل عطفه للبيان وكأنه قصد ما هو أهم من عطف البيان والنت لا كما قال قطب الدين أنه أراد عطف البيان اذ ليس فى كلامه ما يدل عليه ولا بد من ذكر هذا القسم والفرق بينهما ان الثانية اذا كانت فى معنى الوصف تكون مبنية لمعنى الاولى المقصودة كالو كدقوة المنزلة منزلة عطف البيان على ما دللت عليه الاولى بلفظ اوضح والمنزلة منزلة الوصف تدل على صفة لاحقة لمعنى الجلة السابقة * (تنبيه) * هذا القسم أيضا بداخل كثيرا من الاقسام الماضية والآية بحسب الاعتبارات ص (وأما كونها كالمصلحة الخ) ش أى حال شبه كمال الاتصال

وقسم السكا كى القطع الى قسمين أحدهما القطع للاحتياط وهو ما لم يكن لما منع من العطف كفى هذا البيت والثانى القطع للوجوب وهو ما كان لما منع مثله بقوله تعالى الله يستهزى بهم قال لأنه لو عطف لعطف ما على جلة قالوا وإما على جلة انما معكم وكلامهما لا يصح لما صر وكذا قوله ألا انهم هم المقصودون وقوله ألا انهم هم السفهاء وفيه نظر لجواز أن يكون المقطوع فى المواضع الثلاثة معطوفا على الجلة المصدرية بالطرف وهذا القسم لم يبين امتناعه وأما كونها بمنزلة المصلحة بها

(قوله وأما كونها كالمصلحة بها) أى كمال الاتصال والمناسب لما صر أن يقول وأما شبه كمال الاتصال فلكونها جوابا الخ

فلكونها جوابا عن سؤال اقتضته الأولى فتزول منزلته فنقصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال

(قوله فلكونها أي الثاني جوابا إلخ) كلامه يقتضى أن وقوع الجملة جوابا للسؤال اقتضته الأولى موجب الفصل وهو كذلك لأن السؤال والجواب أنظر إلى معنيهما فينما شبه كمال الأفعال كإبائى بيانه وانظر إلى لفظهما فينما كمال الانقطاع لكون السؤال إنشاء والجواب خبر وانظر إلى قائلهما فكل منهما كلام متمكم ولا يعطف كلام متمكم على كلام متمكم آخر فعلى جمع التقادير الفصل متعين لكن هذا مخالف لما ذكر في المطول في آخر بحث الالتفات في قول الشاعر (فلا صرمة يدور في البأس راحة) حيث جعل وفي البأس راحة جوابا للسؤال اقتضته الأولى حيث قال فكأنه لما قال فلا صرمة يدور قيل ما صنع به فأجاب بقوله وفي البأس راحة وقد اشغلت الجملة على الواو والصرمة بنفع الصاد المجر ومخالف لما ذكر في قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا من حقه جواب لسؤال اقتضاه قوله قبل ما كان للذي والذين آمنوا أن يستغفروا للشركيين ولو كانوا أولى خرى من بعد ما بين أنهم لهم أصحاب الجحيم تقدير لم استغفر إبراهيم لأبيه وقد اشتملت تلك الجملة الواقعة جوابا على الواو وأوجب بأن الواو اليبوت والآية الاستئناف لا يعطف وما قيل أنه لم يدخل الواو على الجملة المستأنفة الصرمة أي الجملة (٥٣) الابتدائية ففيه نظر بل قد عهد

(فلكنها) أى الثانية جواب السؤال اقضته الأولى (فتنزل) الأولى (منزله) أى السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضاه (فتفصل) الثانية (عنها) أى عن الأولى (كما يفصل الجواب عن السؤال)

(ف) يحق (لكونها) أى الجلة الثانية (جواب السؤال اقتضته) الجلة (الاولى) لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصفة كما في المثال السابق لان الظن يحمل الصعوبة على أرجحة السبب وأيضاً ذلك بما يقتضيه السؤال كما يأتي وإذا كانت الاولى تقتضي السؤال (هـ) هي (تتزلزل منزلة) أى منزلة السؤال لان السبب يتزلزل منزلة السبب لكونه مزموا له ومقتضيه (ف) (تفصل) الثانية حيثئذ (عنها) أى عن تلك الاولى المقتضية للسؤال المقتضى الجواب الذى هو الثانية وفصلها عنها حيثئذ (كما يفصل) أى (الجواب عن السؤال) لما بينهما من الاموال والربط الثاني المنافي للعطف المقتضى للحاجة الى العاطف وبعضهم يحمل منع العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذ السؤال انشاء والجواب اخبار وقد رد على منع العطف على الجلة التي هي كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لأبيه بغير قوله لما كان النبي والذين آمنوا الخ اذهب في تقدير ولم يستغفر ابراهيم لأبيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو للاستئناف لا للعطف وبغير ذلك تأمله

وهو ان تكون منزلة المتصلة بها لكونها أى الثانية جوابا عن سؤال الاقتضاه الجلة السابقة ومراعاة بالاولى ما هو أهم من المذكورة والحذوقه السابق (تتزلزل) أى الاولى (منزلة) أى منزلة السؤال (ف) (تفصل) أى الثانية (عنها) أى عن السابقة (كما يفصل) الجواب عن السؤال) وهذه ضائرت مختلفه يحصل ان يريد

تتزلزل المنزلة الجواب فتفصل أى الثانية

وصل يقتضي المناسبة من وجه الفارق من وجه آخر هنا محصل ما ذكره أرباب الخواص أن الانقضض على كلام المصنف بما تقدم
 للشارح في المطول في بحث التفتات والجواب عنه ما ذكره ظهروا وأما النقص بالانقضض معني منقوض العقل عنه سبب النزول يقال
 العلامة عند الحكم فإن الآية الأولى أي قوله تعالى ما كان النبي أن ينزل من الرسل عليه السلام من الاستفجار لعمه ومنع
 المؤمنين من الاستفجار بالعمه محتجب في ذلك بأن إبراهيم استغفر لأبيه على ما في الكشف فالآية الأولى منع لهم عن الاستفجار
 للآباء والأقربين والثانية جواب لتكميلهم باستفجار إبراهيم فقطف الثانية على الأولى للتناسب وليست جوابا عن سؤال نشأ من
 الآية الأولى تأمل ذلك (قوله اقضه الأولى) أي اشتمل عليه ودلت عليه بالحوى وذلك كونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعندها
 كافي المثال السابق أي قوله وتظن سدى الخاف الظن بمحمل الصحة عندئذ ولوكونها مجملة السبب وأغبر ذلك لما يقتضي السؤال كإثباتي
 (قوله فقتل الأولى من ترك) أي قسب اقتضاء الأولى للسؤال الواشها عليه تنزل تلك الجملة الأولى منزلة ذلك السؤال المقدس لأن
 السبب ينزل منزلة المسبب لكونه مازوا له ومقتضاه (قوله ومقتضاه) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية منها) أي عن تلك
 الأولى المتضمنة للسؤال المقضي للجواب الذي هو الجملة الثانية (قوله كما يفصل الجواب عن السؤال) أي الحق

وقال السكاكي خيّر ذلك منزلة الواقع ثم قال وتنزيل السوء بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا جهات لطيفة أما تنبيه السامع على موقعه

(قوله لما بينهما) أي السوء الحق والجواب من الاتصال أي من الاتصال الشبيه أي من شبه كمال الاتصال فكأن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتعبة للثالثة ولا توجد الثانية بدون الأولى كذلك السوء المستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السوء الوحيد فتدفع من صورة السؤال والجواب والاستئناف من شبه كمال الاتصال كما هو الظاهر من التنبيه. وقيل المراد من الاتصال في صورة السؤال والجواب كمال الاتصال وهو أن كمال الاتصال منصرف في الأقسام الثلاثة المذكورة وليست صورة السؤال والجواب داخلة في شيء منها ومما قيل أنهم لم يدعوا في أقسام الاتصال لأن السؤال والجواب لا يحتاج في الفصل بينهما إلى اعتبار لانهما يكونان كل واحد مستكفيا ولا يطفئ كلامه على كلام آخر فقه نظر وذلك لأنه مع كونه غير جميع في نفسه لأنه يقال وعليه السلام معطوف فاعلى السلام عليه كما لا يتبع في شرح كلام المنصف لا تدفع صريحه في أن الفصل بينهما كمال الاتصال وقيل إن صورة الجواب والسؤال داخلة في صورتيه لأن الجواب مبين لمهم السؤال وليس بشيء لأن الجواب لا يدفع الإيهام الذي في السؤال إلا بالإيهام فيما يدفع الإيهام الذي في (هـ) مورد السؤال أفاد ذلك العلامة عبد الحكيم (قوله قال السكاكي الخ) أعلم أن مذهب المنصف

أن الموجب للفصل بين الجملتين تنزيل الجملة الأولى من منزلة السؤال فتعطي بالنسبة إلى الثانية حكم السؤال بالنسبة إلى الجواب الذي هو تلك الثانية في منع العطف وعلى هذا لا يدخل السؤال في المنع في الحالة الواحدة ولو كان هو الأصل في المنع وقال (السكاكي) في (تنزيل ذلك) السؤال المتعطف للأولى يفهم بالفحوى أي قوة الكلام باعتبار قرآن الحال (منزلة السؤال الواقع) بالصراحة ويجعل الكلام الثاني جوابا لمن ذلك السؤال فيمنع من الكلام الأول إذا لم يطف

جواب سؤال على كلام آخر وهذا يقتضي أن موجب المنع كونه جوابا لسوء المقدر وقد تقدم ما يقتضي أن الموجب هو تنزيل الأولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى أن السؤال يقدر كواقع النكت المذكورة بعد أو أم الفصل فتنزيل الأولى منزلة السؤال وإن كان كلاما صالحا سببا للقطع وتنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع ليقع هذا الكلام جوابا له يكون (لنكتة) هي (قوله السكاكي) أي السكاكي قائل بتنزيل أي السؤال منزلة الواقع أي منزلة السوء الواقع (قوله لنكتة) أي تنزيل السوء منزلة الواقع وعبارة المفتاح والإيضاح لتنزيله منزلة السوء الواقع بالفحوى والمراد بالفحوى مدلول اللفظ لا خوى الخطاب الذي هو مفهوم الموافقة كذا قيل والذي يظهر لي أن

وتجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال الوحيد فتقطع تلك الجملة الثانية عن الجملة الأولى

كأغناء
أذلا يطفئ جواب سؤال على كلام آخر وعلى هذا فالتعطف يمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال لا تنزيل الجملة الأولى منزلة السوء الواقع كما هو مذهب المنصف وحاصل أنه على مذهب المنصف الجملة الأولى منزلة السوء المقدر ومما على مذهب السكاكي الذي تعلق به التنزيل أنهما هو السؤال المقدر الذي اقتضته الجملة الأولى فنزل منزلة السؤال الواقع فالجملة الثانية جواب الجملة الأولى على مذهب المنصف والسوء المقدر على كلام السكاكي (قوله وتدل عليه) بيان لما قبله وقوله بالفحوى أي قوة الكلام باعتبار قرآن الأحوال (قوله الواقع) أي الحق المصريح به (قوله لو يطلب) أي ويقصد بالكلام الثاني وهو الجملة الثانية وقوله وقوعه نائب فاعل يطلب والضمير عائذ على الكلام الثاني وقوله جوابا لـ أي للسوء المقدر الذي تقتضيه الأولى وجوابا لمن الكلام الثاني ولوقال الشارح ويجعل الكلام الثاني جوابا له كان أخصرا وأوضح (قوله فيقطع) أي الكلام الثاني (قوله لذلك) أي لاجل كون الكلام الثاني جوابا للسوء المقدر إذ لا يطفئ جواب سؤال على كلام آخر (قوله وتنزيله منزلة الواقع) أي وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع لاجل أن يكون الكلام الثاني جوابا لهما يكونان في الحقيقة كلاما للشارح أن النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكي مع أن التنزيل أيضا على مذهب المنصف إنما يكون لنكتة

أولاً غناؤه أن يسأل أو لا يسمع منه شيء أو لا ينقطع كلامك بكلامه أو لقصدي تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو لغير ذلك مما يخرط في هذا السلك

فكان الأولى للشارح أن يسمي في كلامه بأن يقول والتزويل إنما يكون لتكثير المعنى لتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وتزويل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع فمثل قرر ههنا العدوى (قوله) كاغناء السامع عن أن يسأل (أي تعظياله أو شغفه عليه فالبلغ شأنه إذا تكلم بكلام متضمن لسؤال يأتي بجواب ذلك السؤال ولا يجوز السامع لكونه يسأل ذلك السؤال تعظياله أو شغفه عليه (قوله) أو مثل أن لا يسمع (الخ) فتر مثل إشارة إلى أن قوله ٥٥ أو أن لا يسمع الخ عطف على قوله اغناؤه

أي ومثل إرادة أن لا يسمع (كاغناء السامع عن أن يسأل أذر) مثل (أن لا يسمع منه) أي من السامع (شيء) تخجير الاله وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو لغير ذلك وليس في كلام السامع دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال

(كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظياله أو شغفه عليه (أو) هي كإرادة (أن لا يسمع منه) أي من ذلك السامع (شيء) من الكلام تخجير الاله وكراهة لكلامه أو كأن لا ينقطع كلامك بكلامه فيغوت انتساق الكلام المراد أن لا ينسى منه شيء أو لا يكون مكاناً للث في المحاور بل حسب السامع وهذا من معنى التقدير هو أعم منه لصحته بدون التعديل كما بين والوالوالو القصد تأدبه لا التعديل أو كان يقصد تكثير المعنى مع قلة اللفظ بسبب ترك العاطف وتقدير السؤال وبغير ذلك مثل التنبية على فطانة السامع وإن المقدر عنده كالكور أو بلادته وإن الجواب لا يفهم إلا الصراحة مثلاً إن ما ذكر المصنف من تنزيل الأولى منزلة السؤال ليس في كلام السامع كى وكأن المصنف في أن قطع الثانية عن الأولى لما كان قطع الجواب عن السؤال لزم كون الأولى منزلة منزلة السؤال لأن الحاق القطع

قوله المصنف تنزل الأولى منزلة السؤال فالثانية منزلة جوابها والسكاى يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه فعلى هذا المراد بالفعوى المفهوم من لازم اللفظ والذي يظهر أن الجملة الأولى إن ظهر منها استدعاء السؤال وطلبه في منزلة منزلة كمال المصنف مثل وما أدر الثمالية المقدر فانه يتوق السائل إلى السؤال عنها وإن لم يكن ولكنه استفيد التنساق اليمين القرائن فالسؤال المقدر كقولهم وما أدرى نفسى وتقدر السؤال لحد أمور كاغناء السائل إن يسأل والمراد السائل بلسان الحال والوالا فالقصر أنه لم يسأل أو قصداً لا يسمع منه ما لا احتقاره أو تعظياله زائد في الإضاح أو قصداً لا ينقطع كلامك بكلامه أو قصد تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف والباء في قوله بتقليل اللفظ للحمية أي تكثير المعنى للسؤال مع تقليل اللفظ بلى السؤال والعاطف كقوله قطب الدين في شرح المفتاح وقال الكاشي يجوز أن تكون للسبب وهو أولى لأن ترك العاطف سبب في تقدير السؤال وهو فاسد لا ينعقد فان تقدير السؤال هو السبب في ترك العطف بالعكس إذ يلزم أن يكون ترك العطف بالامتصاص أو تنبيه السامع على موقعه قال ولغير ذلك مما يخرط في هذا السبب أي مثل ادعاء ما هذا السؤال لا يحتاج لذكره أو ما نحن السامع هل يعلم أن ذلك جواب سؤال

الخ لا على أن يسأل وإنما قدر مثل لا الكف لانها حرف واحد يتكرره من جها من الشارح بالحق قال يس لكن مثل في كلام الشارح عطف على كاغناء (قوله) أو مثل أن لا ينقطع (الخ) أي أو مثل عدم انقطاع كلامك بها المتكلم بكلامه أي السامع وأنت تحب ذلك أي مثل إرادة عدم تحلل كلامك بسؤاله لثاقوت انسياق الكلام الذي قصداً لا ينسى منه شيء (قوله بتقليل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو) أي تكثير المعنى المصاحب لتقليل اللفظ تقدير السؤال الخ وفيه أن التقدير المذكور سبب في التكسير لأن نفسه فكان الأولى أن يقول وذلك بسبب تقدير السؤال الخ والكلام من باب اللف

والشر المرتب وذلك لأن تقدير السؤال السبب لتكثير المعنى وترك العاطف بسبب تقليل اللفظ (قوله) أو لغير ذلك (عطف على اغناؤه أو على القصد وذلك مثل التنبية على فطانة السامع وأن المقدر عنده كالكور أو بلادته تنبيهه على ذلك لا بعد إيراد الجواب عنه حيث لم يرد السؤال بعد القاء المتكلم الجملة التي هي منشأ السؤال (قوله) وليس في كلام السكاى (الخ) هذا شروغ في اعتراض وارده على قول المصنف فنزل الجملة الأولى منزلة السؤال المقدر وحاصله أن المصنف يختصر لكلام السكاى كوتابع وهو لم يقل بما قاله المصنف حينئذ فالصنف خطئ في كلامه وحاصله ما أجاب به الشارح أنا أنسلم أن المصنف يختصر لكلام السكاى لكن لأنسلم خطأ أهو مجتهد في هذا الفن فارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاى وتارة يوافقه (قوله) تنزل منزلة السؤال (أي المقدر أي وحيث لم يكن فيه دلالة على ذلك فيعرض على المصنف حيث خالفه) أنه مختصر لكلامه

(قوله فكأن المصنف نظرا) هذا اعتنا من المصنف في مخالفة المسكا في وحاصله أن قطع الثانية عن الأولى لما كان قطع الجواب عن السؤال ليكونا كقطعة بهار كون الأولى منزلة السوال لان الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الأولى بالقطع عنه الذي هو السوال والا كان القطع لا من جهة الاتصال المنسوب للجواب والسوال بل من جهة أخرى (قوله لا عما يكون الخ) خبر أن أي أنه نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السوال لا عما يكون في ثالث الخلقة في حالة تنزيل السوال المقدر منزلة الواقع كما قال المسكا أي وأما قوله مثل قطع الخ فهو مفعول مطلق أي قطع مما لا لقطع الخ (قوله ولا انظر أن لا حاجة إلى ذلك) أي إلى ذلك التنزيل المرتب عليه قطع الثانية عن الأولى (قوله كافي في ذلك) أي في قطع الثانية عن الأولى وعدم عطفها عليها أو أن ينزل السوال المقدر منزلة السوال الواقع فلنكتة المتقدمة وتوضيح ذلك البحث ما في باب يعقوب أن تشبيه القطع بالقطع أي قطع الثانية عن الأولى بقطع الجواب عن السوال لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة كون القطع من حيث وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد الطرفين سببا أو آخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر إلا في مجرد الابطو هو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجلبة الأولى منشأ السوال الذي هو سبب الجواب كافي في القطع لانها سبب السبب من غير حاجة إلى تشبيهها كما أشار إليه الكشاف حيث جعل الاستئناف كالجاري على المستأنف عنه وكالمكمل به ولهذا لا يصح عطفه عليه لما يتبين منه الاتصال ولو كان على تقدير السوال الأول نزول المستأنف عنه بمنزلة السوال لم يصلح كون الجواب كالجاري عليه إذ لا يجري الجواب على السوال على أنه وصف له فقد كفي بمجرد الربط الحاصل بالتشابه لم يعتبر تشبيهه بالسوال ولا تشبيهه بالاستئناف بالجواب لا يقال إلا كتمام بمجرد كونه منشأ السوال فصار سبب السبب بنا فيه جعل السوال كالمذكور على مقال المسكا كذا لا نقول تقدم أن جعل السوال كالمذكور ليس للقطع بل لنتك أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الأولى منزلة السوال للقطع أو كونها منشأ للسوال للقطع أو أنه بر السوال كالمذكور للقطع ماله واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتزام حاصل في الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل في هذا المقام (ويسمى الفصل) أي ترك العطف (لذلك) أي لأجل كون الجلبة التي لم تعطف جوابا لسوال اقتضته الأولى (استئنافا) تسمية للارزم باسم المازوم لان الاستئناف الذي هو الاثنان بكلام

(٥٦)

فكأن المصنف نظرا إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السوال لا عما يكون في تقدير تنزيل الأولى منزلة السوال وتشبيهها به والأنظر أنه لا حاجة إلى ذلك بل بمجرد كون الأولى منشأ السوال كما في ذلك أشير إليه في الكشف (ويسمى الفصل لذلك) أي لكونه جوابا لسوال اقتضته الأولى (استئنافا) بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الأولى بالمقطوع عنه الذي هو السوال والا كان القطع لا من جهة الاتصال المنسوب للجواب والسوال بل من جهة أخرى وفيه بحث لان تشبيه القطع بالقطع لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه لصحة كون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد الطرفين سببا أو آخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر إلا في مجرد الابطو هو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنهما بالآخر ولهذا يصح هنا أن يجعل كون الجلبة الأولى منشأ السوال الذي هو سبب الجواب كافي في القطع لانها سبب السبب من غير حاجة إلى تشبيهها كما أشار إليه الكشاف حيث جعل الاستئناف كالجاري على المستأنف عنه وكالمكمل به ولهذا لا يصح عطفه عليه لما يتبين منه الاتصال ولو كان على تقدير السوال الأول نزول المستأنف عنه بمنزلة السوال لم يصلح كون الجواب كالجاري عليه إذ لا يجري الجواب على السوال على أنه وصف له فقد كفي بمجرد الربط الحاصل بالتشابه لم يعتبر تشبيهه بالسوال ولا تشبيهه بالاستئناف بالجواب لا يقال إلا كتمام بمجرد كونه منشأ السوال فصار سبب السبب بنا فيه جعل السوال كالمذكور على مقال المسكا كذا لا نقول تقدم أن جعل السوال كالمذكور ليس للقطع بل لنتك أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الأولى منزلة السوال للقطع أو كونها منشأ للسوال للقطع أو أنه بر السوال كالمذكور للقطع ماله واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتزام حاصل في الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل في هذا المقام (ويسمى الفصل) أي ترك العطف (لذلك) أي لأجل كون الجلبة التي لم تعطف جوابا لسوال اقتضته الأولى (استئنافا) تسمية للارزم باسم المازوم لان الاستئناف الذي هو الاثنان بكلام

ويسمى الفصل لذلك استئنافا

تقدير السوال وتنزيل المستأنف عنه منزلة السوال لم يصلح كون الجواب كالجاري عليه إذ لا يجري الجواب على السوال على أنه وصف له فقد كفي بمجرد الربط الحاصل بالتشابه لم يعتبر تشبيهها بالسوال ولا تشبيهه بالاستئناف بالجواب اه كلامه لا يقال إلا كتمام بمجرد كون الأولى منشأ للسوال بنا فيه جعل السوال كالمذكور على مقال المسكا لا نقول تقدم أن جعل السوال كالمذكور ليس للقطع بل لنتك أخرى تقدمت ولك أن تقول تنزيل الأولى منزلة السوال للقطع أو كونها منشأ للسوال للقطع أو أنه بر السوال كالمذكور للقطع ماله واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتزام حاصل في الكل فأى فائدة لهذا الاختلاف تأمل (قوله ويسمى الفصل) أي التي هو ترك العطف (قوله استئنافا) تسمية بذلك من تسمية للارزم باسم المازوم

وكذا الجملة الثانية ايضا تسمى استثناء والاعتناء ثلاثة أضرب لان السؤال الذى تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم فيها مطلقا كقوله
 أى ما بالكل عليل أو ما سبب علك

لان الاستثناء الذى هو الايمان بكلام مستقل فى جميع أجزاء تركيبه عاقله يستلزم قطعه أى ترك عطفه على ما قبله (قوله تسمى استثناء الخ) تسميته بذلك من تسمية الذى باسم ما يتعلق به لان الجملة لا بسبب الاستثناء وتعلق بها هذا وعقل ان الاستثناء مشترك بين المعنى المصرى والمعنى الاسمى (قوله أى الاستثناء) يعنى مطلقا سواء أريد به فصل الجملة الثانية أو نفسها (قوله لان السؤال الخ) هذا لتعليل المحذوف أى وإنما تنحصر فى ثلاثة أضرب لان السؤال الخ وحاصله أن المنه على السماع أماسب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق يعنى انه جهل السبب من أصله فیسأل عنه أو ما سبب خاص يعنى أنه تصور نفي جميع (هـ) الاسباب الا سبب خاص تردد فى حصوله ونفيه فیسأل عنه

وكذا الجملة (الثانية) نفسها تسمى استثناء واستثناء (وهو) أى الاستثناء (ثلاثة أضرب لان السؤال الذى تضمنته الاولى (امعن سبب الحكم مطلقا نحو قال كيف أنت قلت عليل * سهر داعم وحزن طويل
 أى ما بالكل عليل أو ما سبب علك)

مستقل فى جميع أجزاء تركيبه عاقله يستلزم قطعه أى ترك عطفه على ما قبله (وكذا) تسمى تلك الجملة (الثانية) نفسها استثناء تسمية لشيء باسم ما يتعلق به لان الجملة لا بسبب الاستثناء وتعلق بها وذلك يقال فيها مستأنفة أيضا (وهو) أى هذا الاستثناء فيه (ثلاثة أضرب) أى ثلاثة أقسام (لان) المنه على السماع أماسب الحكم الكائن فى الجملة الاولى على الاطلاق يعنى انه جهل السبب من أصله و ما سبب خاص يعنى أنه تصور نفي جميع الاسباب الا سبب خاص تردد فى حصوله ونفيه واما غير السبب بان ينه عليه شيء مما يتعلق بالجملة الاولى (السؤال) على هذا (اما ان يكون (عن سبب الحكم مطلقا) أى من غير تقدير لسبب خاص لجهل صورة السبب أصلا (نحو قوله قال لى كيف أنت قلت عليل * سهر داعم وحزن طويل)

فقوله عليل خبر مبتدأ أعرف أى أنا عليل وهو جملة اقتضت سوء (اى ما بالكل) أى ما حالك (عليل) والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلة يوجب كون المعنى ما سبب علك اذ لا يبقى ما يسأل عنه من احوال العلة بعد العلم بها الا سبب فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى (أو) يقدر (ما سبب علك) (وكذا الثانية) أى الجملة تسمى ايضا استثناء وهو اى الاستثناء ثلاثة أضرب لان السؤال الذى تضمنته الاولى على رايه أو المقدر على رأى السكاكى امعن سبب أولا والاو اماسب عام أولا فالسبب العام كقوله

قال لى كيف أنت قلت عليل * سهر داعم وحزن طويل
 كان المخاطب لما سمع عليل قال ما سبب علك فقال سهر داعم وحزن طويل

(٨- شرح التلخيص ثالث) سمع عن ضيق ليس مقصودا للسائل (قوله عليل) خبر مبتدأ أعرف أى أنا عليل وهذا جملة منشأ السؤال (قوله سهر داعم) خبر مبتدأ أعرف أى سبب علك سهر داعم وهذا عمل الشاهد حيث ترك العاطف لما بين الجنتين من شبه كمال الاتصال والمقابلة التى يقضها العطف لاتناسبه وأما قوله عليل أى أنا عليل فلا شاهد فيه لما نحن بسده لانه جواب عن سؤال ملفوظ به وأما حال كون عليل خيرا أو لا وسهر خيرا أو لا ما يتأوله بساهر وكذا حزن أو كون سهر مبتدأ وما خبر والجملة كاليدل بمقابلها أو حالية أى ذو سهر داعم تعسف لا يتباين من الكلام فلا تركب (قوله أى ما بالكل عليل) أى ما حالك حال كونك عليل لا شاك ان السؤال عن حال العليل بعد العلم بعلة يوجب كون المعنى ما سبب علك اذ لا يبقى ما يسأل عن من احوال العلة بعد العلم بها الا سبب فيقدر هذا السؤال المفيد لهذا المعنى (قوله أو ما سبب علك) هذا تنوع فى التعبير والمعنى واحدا لان كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة وان كانت العبارة الاولى تفيد ذلك بالذات والى والثانية تفيد التصریح كذا فى رشيخنا القدرى

والتصديق المحاصل وجود
 خفيته فيطلب بما شرح
 ماهته ولذا يسأل بما
 والتصديق المحاصل وجود

وكقوله

وقد غرضت من الدنيا قبل زمني * معطحاتي لغرض ما غرضنا

جريت دهرى وأهليه فارتكت * لي التجارب في فؤادي أغرضنا

أي لم أقول هذا وحكم وما ألقى اقتضائه أن تطوى عن الحياة إلى هذا الحد كشحط وأما عن سبب خاص له كقوله تعالى وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء

(قوله بقرينة الخ) مرتبط بمحذوف أي وأما كان السؤال عن السبب المطلق لأن السبب الخاص بقرينة العرف وإضافة القرينة لما بعده من آثار وأشار بلفظ العادة عليه إلى أن المراد العرف المأدب (قوله فاقم بأسأل عن مرضه) على تقدير مضى أي عن سبب مرضه فقط مسببه عليه تفسير وقوله لا إن يقال هل سبب علته كذا وكذا أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص وبين ما ذكره الشارح أنه إذا قيل فلان مريض لم تصور السالم عنه إلا مجرد المرض وبقي السبب مجهولاً فيقول ما سبب مرضه فيكون السؤال تصويرياً يعني أنه يطلب تصور السبب لكونه جاهلاً به لا أنه يعلم الأسباب خصوصاً ويرد في تعيين أحد هاتين السؤالات عن السبب الخاص وأجابه ذلك السؤال أنه ورى (هـ) بسبب خاص يحصل مطالب السائل أعني تصور سبب المرض مع التصديق بكون السبب

بقرينة العرف والعادة لأنه إذا قيل فلان مريض فاقم أسأل عن مرضه وسببه لا إن يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسم السهر والخزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص (وأما عن سبب خاص) لهذا الحكم (نحو وما يرى نفسي إن النفس لأمارة بالسوء

والعرف المتبادر أن السؤال في نحو هذا الكلام أعماً عن السبب مطلقاً فإنه إذا قيل فلان مريض لم تصور منه إلا مجرد المرض وبقي السبب مجهولاً فيقول ما سبب مرضه فيكون السؤال تصويرياً يعني أنه يطلب تصور السبب فلا يكون المقام مقام التاكيد في الجواب إذ ليس السؤال على وجه التردد في ثبوت سبب خاص إذا لا تصور في ذلك شيء أحرم من الأسباب سوى المرض يتردد فيه هل ثبت أولاً فيكون السؤال عن وجود سبب خاص تصور في ثبوت وبتردد فيه كان يقال هل سببه كذا وأولاً أي هل ثبت هذا السبب من أسباب المرض أو لا فيقتضي المقام التاكيد في الجواب فإذا كان نحو هذا الكلام لا يفهم منه عادة مطلق سبب خاص مناسب يتردد فيه فأحرى هذا السبب الخاص الذي هو السهر والخزن فهما جدران لا يتردد في ثبوت أحدهما لهما بعد الأسباب في أحداث المرض نعم إذا وقع المرض في جهة غلب فيها سبب خاص فيمكن أن يتردد في ثبوتيه فيقال فيه هل سبب مرضه كل الفاكهة الفلانية أو لا مثلاً فيكون الجواب هو أن يقال مثلاً لا سببه كل تلك الفاكهة أو احتمال أن يكون قوله سهر دأهم خبراً بعد خبر تأنى أولاً وبمبتدأ وخبر فتكون الجملة كالبدل مما قبلها تصفلاً لا يتبادر من الكلام فلا يرتكب (وأما) إن يكون عن سبب خاص (خاص) تصور من خصوص هذا الحكم فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوتيه وذلك (نحو) قوله تعالى حكايته يوسف علي نبينا وعليه الصلاة والسلام وما يرى نفسي إن النفس لأمارة بالسوء فإن الحكم ينفي تفرته والخاص أشار إليه بقوله وما عن سبب خاص كقوله تعالى وما يرى نفسي إن النفس لأمارة بالسوء

الخاص سبباً إلا أن هذا التصديق للمبشرين التصديق الحاصل قبل السؤال لم يكن هذا السؤال للتصوير ماهية السبب فافهم فإنه مما خفي على بعض الناظرين أنه عبد الحكيم فإن قلت حيث كان السائل خافى ذهن من السبب وطالب تصور السبب المطلق فلا يربو كدالكلام الملقى إليه لأن التاكيد ينبغي له لطالب الحكم وقد اشتمل الجواب المذكور على التاكيد لأن اسمية الجملة من المؤكدات كما سر فلا يصح أن يكون السؤال هنا عن السبب المطلق بل عن السبب الخاص وأجيب بأن اسمية الجملة لا تكون من المؤكدات إلا إذا انضم إليها مؤكدة

والأفلا تكون من المؤكدات كما هنا فقدم التأكد هنا دليل على أن السائل طالب تصور السبب مطلقاً (قوله لاسم) كانه السهر والخزن أي خصوصاً السهر والخزن فهما أولى بعدم القول لانه بعد كونهما سببين من الأسباب المحدثة للمرض وحينئذ فلا يقال في السؤال هل سبب علته السهر أو الخزن إذ لا يتوهم سببهما للمرض حتى يسأل عنهما أو الحاصل أنه إذا قيل فلان مريض فالعادة تمنع من أن يقال هل سبب مرضه السهر أو الخزن منها أكثر من أن يقال هل سبب مرضه الخبز أو البرودة لأنه لا يتوهم سببها الخزن والسهر للمرض حتى يسأل عنهما لهما من أسباب المحدثة للمرض وإنما تقتضي العادة السؤال عن مطلق السبب بأن يقال ما سبب مرضه لاسم (قوله حتى يكون الخ) هذا تفرع على المنقضي (قوله وما عن سبب خاص لهذا الحكم) يسأل السائل عنه هل هو حاصل أو غير حاصل فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوتيه فلا يؤول إلى الجواب هو كذا (قوله لهذا الحكم) أي السائل في الجملة الأولى كعدم التفرقة في الإتيان (قوله وما يرى نفسي) هذه الجملة نشأ السؤال وقوله إن النفس لأمارة بالسوء معناه الاستئناف قال في الكشف وما يرى نفسي أي من الزلل ولم أشهد لها بالبراء الكلية ولا ذكرها ولا غلوا ما إن يرد في هذه الحادثة لهما المقهور من قوله ولقد همت به وغمها الذي هو فعل النفس على طريق الشهوة والبشر يتعن طريق القصد والعزم وأما إن يريد عموم الأحوال اهـ

كأنه قيل هل النفس أمار بالسوء فتدلى النفس لأمار بالسوء وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كإحدى أبواب أحوال الاسناد

(قوله كأنه قيل الخ) أى لان الحكم ينفي بترتبه النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه أن ذلك لا نطباعها من أصلها على طلب المالبني فكان المقام مقام أن ترد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصور فكأنه قيل لم تقتض البراءة عن نفسك لان النفس أمار بالسوء أى انها منطبعة على ذلك السائل ثم رد طلب التعيين كذا في ابن يعقوب وقوله فكأن المقام الخ أى من قول الشارح اذا كان طالباً لم ترد الان التردد بل العمل لم يتحقق لان حال الانبياء عندهم عرف زكاتها بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء ولكن لما نفي بترتبه النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل معناه كذا في شرحنا العدي بعبارة عبد الحكيم قوله كأنه قيل الخ أى وليس السؤال المقدر ما سبب عدم ترتبه لنفسك على ما سبق اليه الوهم لا نعلم وهو الماهي المفهوم من قوله ولقد حمت بومها بالسؤال المقدر هل جنس النفس مجبولة على الامر بالسوء فلا راحة لهذه النفس الشريفة المتركة فأجب نعم ان جنس النفس أمر بالسوء مجبولة عليه فيكون هو السبب لنفي الترتبه اه (قوله هل النفس أمار بالسوء) (٥٩) أى هل لان النفس أمار بالسوء

أى هل سبب عدم الترتبه أن النفس الخ لان الفرض أن السؤال عن سبب خاص (قوله بقرينة التأكيده) هذا مرتبط بمحذوف أى فالسؤال عن سبب خاص بقرينة التأكيده باللام لا نهيد على أن السائل سأل عن سبب خاص مع التردد في فأجب بالتأكيده على ما بينه الشارح لان السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه (قوله وهذا الضرب) أى النوع من السؤال وهو السؤال عن سبب خاص الحكم الكائن في الجملة الاولى أو المراد هذا الضرب من الاستثنا من حيث السؤال يقتضى الخ فاندفع

كأنه قيل هل النفس أمار بالسوء فتدلى النفس لأمار بالسوء بقرينة التأكيده كيدليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد (وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم) الذى هو في الجملة الثانية أعني الجواب لان السائل متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا (كإحدى) في أحوال الاسناد الخبرى من أن المخاطب اذا كان طالباً لم ترد احسن تقوية الحكم مؤكداً لا يخفى أن المراد الاقتضاء استحساناً لا وجوباً بالمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب

النفس من طهارتها وتبصيرها عن شوائبها ولذا يتبادر منه أن ذلك لا نطباعها في أصلها على طلب المالبني وأمرها به فكان المقام مقام أن ترد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصور (كأنه قيل) لم قلت ذلك (هل) لان (النفس أمار بالسوء) ويدل على أن المقام مقام التردد التأكيده في الجواب (وهذا نقول) (هذا الضرب) أى هذا النوع من السؤال المقدر (يقتضى تأكيد الحكم) في الجواب لا ترد في النسبة بعد تصور الطرفين (كإحدى) في أحوال الاسناد الخبرى من أن المخاطب قد نزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم

فكأنه قيل هل النفس أمار بالسوء وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم كما سبق في أحوال الاسناد فان الخطاب طلي فلذلك كدبان فان قلت لا شيء كان السؤال في البيت لطلب السبب الماهي وفي الآية لطلب السبب الخاص ولا شيء قدر السؤال في الاول بما التى هي لطلب التصور وفي الثاني بهل التى هي لطلب التصديق ولا شيء لم يكن هذا القسم الاستثنا في كل خطا بطليافي وكذا ما كما سبق (قلت) أما الاول فلانا انما نقدر من السؤال ما دلل عليه الجملة السابقة والذى دل عليه قوله عليل وفيه العلة المستعملة لسبب محال فلا نزاع في السؤال المقدر عنه فنقدر ما سبب عتلك ليكون

ما يقال ان الضرب قسم من اقسام الاستثنا وهو لا يقتضى التأكيده (قوله يقتضى تأكيد الحكم) أى الجواب لان السؤال لما كان عن سبب خاص وهو طالب له لا لما هيته على أن السؤال جملة طلي فيقتضى تأكيد الحكم ولما قيل في هذا الباب ان دللت الجملة الاولى على سؤال تصديق أى فيه ترد في النسبة بعد تصور الطرفين كانت الجملة التانيق مشتملة والا فلا لالتأكيده بان انما يكون للنسبة للاحاد الطرفين (قوله كإحدى) الكلف تعليمية (قوله من أن المخاطب اذا كان طالباً الخ) الاولى أن يقول من أن المخاطب قد نزل منزلة المتردد الطالب اذا قدم السماع بالخبر فيستمر فاستمراف المتردد فيثبت بحسن تقوية الحكم بمؤكداً أبى يلوخ بالخبر كما قررنا وانما كان هذا أولى بما قاله الشارح لما تقدم من أن المخاطب هنا غير متردد في الحكم طالب له لان حال الانبياء عندهم عرف زكاتها بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء نعم هو منزلة المتردد لان يوسف لما نفي بترتبه النفس عن موجبات نقصانها صار المقام مقام رد باعتبار ما قدمه تأمل (قوله لا وجوباً) أى وحيث فلا يكون تغيير المصنفية تضى المشعر بالوجوب مناسبا (قوله بمنزلة الواجب) أى في طلب امره اعانه والا تباين بوجيئذ فيخاطب التعبير يقتضى

(وامعن غيرهما) أى غير السبب المطلق والخاص (نحو قالوا اسلاما قال سلام أى شاذ اقال) ابراهيم
في جواب سلامهم فقيل قال سلام أى حياهم بقية أحسن لكونها بالجملة الاسمية

اليه ما يلحق بالخبر فيستصرف استشراف المتردد فيجئ منه بحسن تقويته بمؤكد والمحسن في باب
البلغة كالواجب وما أرى نفعى يلوح بالخبر كقرونا وانما جعلناه بما كان المقام فيه مقام التردد
المقتضى انتقاد السؤال الالوجوده لما ظهر من ان التردد بالفعل لم يتحقق لان حال الانبياء عمن
عرفنا كانوا بعد التردد في كون نفسه تأمر بالسوء أولا لكن لما نفي تبرئة النفس عن موجبات
نقصانها صار المقام مقام التردد باعتبار أصل مفاده فافهم (ولما) أن يكون ذلك السؤال (عن غيرهما)
أى عن غير السبب المطلق وعن غير السبب الخاص بل عن حكم آخر يقتضى المقام السؤال عنه وذلك
(نحو) قوله تعالى (قالوا سلاما) أى نسلم عليكم يا ابراهيم سلاما وعند الاخبار خطاب أحد مخاطبا
ما يقتضى الغرض بمعرفة ما قاله ذلك المخاطب فكأنه قيل (شاذ اقال) ابراهيم في جواب سلامهم
أى سلام الملائكة فقيل في الجواب عن هذا السؤال قال ابراهيم في جواب الملائكة (سلام) برفع
سلام على أنه مبتدأ حذف خبره فاستقيم منه انه حياهم بقية أحسن لان سلاما وقع بالجملة الاسمية
المفيدة للعوام والثبوت وسلامهم بالفعلية لان نصب لفظ سلام بتقدير الفعل كما بينا وهو تفر يق بين
الجمعتين واضمح ان تكلم المخاطبان بالعربية وان تكلما بغيرها فيمكن اعتباره في تلك اللغة بما يرادف
فيلعب في العربية فيكون معلوم أن السؤال هنا ليس عن السبب بل عن غيرهم هذا الغير أيضا اما ان يكون
السؤال فيه على وجه العموم كما في الآية وقد تقدم ان السؤال العام يكون طلبا للتصور فلا يؤكده
ولذلك لم يؤكدهما بل على مقتضى الظاهر وبناء على ان الجملة الاسمية لا تنفي كيدا بل يؤكدها كما

طلبنا تعيين السبب ولو قلت هل سبب علمك موجودا فصاح ذلك ما معلوم الوجود الذى دلت عليه
الجملة الاولى في الآية لذكره بعمد تبرئة النفس وذلك صريح في اعتقاد التسليم أنها أمانة بالسوء
لان عدم تبرئة النفس لا سبب في مثل ذلك المقام الا كونها أمانة بالسوء فلاش ان الجملة الاولى
أشارت الى اعتقاد أن النفس أمانة بالسوء ولكنه لما لم يكن بالصرح فرج بما تشكك السامع في
وقوع هذه النسبة فلذلك راجع التسليم وقال هل النفس أمانة بالسوء أى كما اقتضاه كلامك ولا فهو
طلب في معنى الانكارى فلذلك كدبان واللام وهذا ظهر جواب الثاني وأما جواب الثالث فلان
ما تقدم من التأكيدي في خطاب الطلي والانسكارى بشرطه ان يكون الاستفهام فيه عن التصديق
لا عن التصور وكذلك تقول في هذا الباب كله حيث دلت الجملة الاولى على سؤال تصديقي تأتى الثانية
مؤكدات لا فلا واغترطنا التصديق في الطلي لان التأكيدي بانما يكون النسبة لا لاحد الطرفين
يقى في كلام المصنف اعتراض آخر وهو انه قد يقال لنا عليل يستدعى سؤال الادهو ما ترتب على علمك
فأجاب سهر دأهم وعلى هذا فلا يكون سؤال عن السبب بل يكون من القسم الثالث واعتراض آخر
وهو انه جعل هذا من السؤال عن السبب العام وليس ذلك سؤالا عن العام لان العام معلوم وانما
هو سؤال عن تعيين الخاص فالسؤال عن السبب العام لا يمكن الا بطلب التصديق بان يقال
هل وقع لذلك سبب واعتراض ثالث وهو انه جعل السبب مطلقا وخصوصا والمطلق والخاص
ليس متماثلين بل المطلق يقابله التقيدهما بالاعم والخاص يقابله العام لكن هو جار على
اطلاق المتكلمين العام على الاعم والخاص على الخاص * القسم الثالث من هذا القسم ان يكون
السؤال عن غير السبب العام وغير السبب الخاص كقوله عز وجل قالوا اسلاما قال سلام كانه
قيل شاذ اقال ابراهيم فقيل قال سلام قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاحجاز كل ما في القرآن
من قال بلا عطف فتعبره على هذا يعنى على الاستئناف وكذلك قال ابن الزيلعي في التبيان

وامعن غيرهما كقوله
تعالى قالوا اسلاما قال سلام
كأنه قيل شاذ اقال ابراهيم
عليه السلام فقيل قال سلام

(قوله ولما عن غيرهما)
أى عن غير السبب الخاص
وغير السبب المطلق وهو
شئ آخر له تعلق بالجملة
الاولى يقتضى المقام السؤال
عنه اما عام كما في الآية ولما
خاص كما في البيت لان العلم
حاصل لواحد من الصدق
والكذب والسؤال عن
تعيينه (قوله قالوا) أى
الرسول أعنى الملائكة
المرسلين لقولهم وقوله
سلاما مفعول محذوف أى
نسلم عليكم يا ابراهيم سلاما
(قوله قال سلام) أى قال
ابراهيم في جواب سلام
الملائكة سلام أى عليكم
فهو مبتدأ حذف خبره
(قوله أى شاذ اقال ابراهيم
في جواب سلامهم) أى
سلام الملائكة عليه ولا
شك أن قول ابراهيم ليس
سببا لسلام الملائكة لاعلاما
ولا خاصا وعام في حد ذاته

ومنقول الشاعر
فانه لما أبدى الشكاية عن جماعات العذال كان ذلك مما يحرك السامع ليسأل صدقوا في ذلك أم كذبوا فأخرج الكلام غرضه اذا كان ذلك ثقيل لفصل ومثله قول جندب بن عمر

زعم العوازل أني في غمرة * صدقوا ولكن غمرني لا تبلي
كذب العوازل لو رأيت مناخنا * بالقادسية قلن لج وذلت

(قوله الدالة على الدوام والثبات) أي بخلاف تخمينها بالجملة الفعلية لانه نصب لفظ سلام بقدر الفعل كما ينالوقد يقال إن الفعلية لا على الحدوث والاستمرار وهو موافق للدوام والثبات وحسنه فلا أحسنه وحسن الدوام على التعبد والحدوث يحتاج لبيان كذا قرر شيخنا العدوي ثم ان التفرقة بين الجليلين واعتبار النكات المذكورة أعباري (٦١) في الحكاية لا في المحكي لانها الكلام

البلغ غاية البلاغة فتقول
الفناري ومن تبعه يحتمل
أن يكون تفاوت المخاطبين
باعتبار فيها مثل ما يعتبر
في اللغة العربية ويحتمل
أن يكون تفاوتهم بها
لاتهم كانوا على ما قيل
يشكمون باللغة العربية
فهم شيع هذه اللغة إنما
كان من اسماعيل عليه
السلام بعيد عن المقصود
أفاده للمولى عبد الحكيم
(قوله زعم) قال في شرح
الشواهد لا أعرف قائله
والزعم أكثر استعماله في
الاعتقاد الباطل وقد يستعمل
في الحق على ما في القاموس
ومن ذلك ما هنا بل قيل
صدقوا (قوله بمعنى جماعة
عاذلة) أي من الذكور ولم
يجعله الشارح جمعا عاذلة

الدالة على الدوام والثبات (وقوله زعم العوازل) جمعا عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أنني في غمرة) وشدة
(صدقوا) أي الجماعات العوازل في زعمهم أي في غمرة (ولكن غمرني لا تبلي) ولا تتكشف بخلاف
أكثر الثمرات والشدائد كما نهيل أصدقوا أم كذبوا ثقيل صدقوا

اختاره بعضهم أي يكون على وجه الخصوص كما أشار إلى مثاله بقوله (و) كقولهم زعم العوازل) جمع
عاذلة أي جماعة عاذلة لا جمع عاذل اذ لا يجمع بفواصل ويدل على ارادة الجماعة امرأه عاذلة لثقله بعد
(صدقوا) أي صدق أفراد تلك الجماعة في زعمهم أي في غمرة (ولكن غمرني) ليست كغيرها من الغمرات
والشدائد فانها غالباً تبلي وغمرني (لا تبلي) أي لا تتكشف فتقوله صدقوا جواب سؤال مقدر لان

ومنقول الشاعر

زعم العوازل أني في غمرة * صدقوا ولكن غمرني لا تبلي

كأنه قيل هل صدقوا فقل صدقوا وهذا البيت أحد ما يدل على ان زعم يستعمل في القول الصحيح
والناس فيه قولان قيل كل قول قائم الدليل على بطلانه وقيل لم يقم على حقيقته ولم يستعمل في زعم القرآن
العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للمصحح كقول هرقل لا يسيقان زعمت وهو كثير في الحديث لكن
اذا تأملت تجد حيث يكون المتكلم شاكراً وقول لم يقم الدليل على حقيقته وان كان محيطاً في نفس
الامر وسياً في قرباً بقية هذا الكلام وقد يستشكل قول الشاعر صدقوا وهو ضمير المذكور والعوازل
جمع عاذلة وعاذلة مؤنث قيل ولا يصح أن يكون جمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على فواعل الا ما هو معروف
ولا يصح اطلاق فاعلا لا يجمع على فواعل إنما يجمع ذلك ويتوقف على السماع في صفة العاقل كما
نحن فيه فاعلا فاعلاً جامداً وصفة غير العاقل أوصفة المؤنث كطوال فيصور جمعه على فواعل ذكره
سيبويه وغيره ومن هذا نوافض الموضوع جمع ناقض وغلط التسقي حيث قال جمع ناقضة لتوهمه أن
نوافض لا يكون جمع ناقض وقوقع جمع فاعل على فواعل في ألفاظ غير فراس وهو الكوهي نواس

بمعنى امرأة عاذلة لقول الشاعر صدقوا ايضاً الذكور ولم يجعله جمع عاذل لان فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل الا اذا كان صفة مؤنث
أولاً لا يعقل تكاثر وصاهل وأما ان كان صفة ملحقاً بقول كما دل فلا يطرد بل هو معاً بخلاف فاعله فانه يطردهما على فواعل
مطلقاً وقد يقال ما المانع من جعل هذان جملة ما سمع تأمل (قوله وشدة) عطف تفسير كان قوله بعد ولا تتكشف بتفسير لما قبله
(قوله ولكن غمرني لا تبلي) لما كان قوله صدقوا مظنة أن تبوهم أن غمره مما تتكشف كما هو شأن أكثر الثمرات والشدائد
استدرك على ذلك بقوله ولكن غمرني لا تبلي والمعنى أي قالوا ولكن لا مطمع في فلاحه (قوله كأنه قيل الخ) هذا تقدير السؤال
الناشئ من الجملة الاولى فانه لما أظهر الشكاية من جماعة العذال له على اقتحام الشدائد كان ذلك مما يحرك السائل ليسأل هل صدقوا في ذلك
الزعم أم لا فالسائل متصور الصدق والكذب أو تأنيلاً عن تعيين أحدهما تردده في الثابت لماز عودهم هو الصدق أو الكذب فان قلت
حيث كان المصالح مقام تردد كان الواجب في الجواب التأكيدي بأن يقال انهم لم يصدقوا مثلاً أوجب بأن السؤال المقدر لما كان فعلاً
أي بالجملة مطلقاً والتأكيدي يقتضي يرى بطل القسم أي صدقوا والله متعلاً

وقد زاهدنا أمر الاستئناف أ كيد بان وضع الظاهر موضع الضمير من حيث وضعه موضعا لا يحتاج فيه الى ما قبله وأتى بهما في ما ليس قبله كلام ومن الامثلة قول الوليد

عرفت المنزل الخالي * عفان بعد أحوالي

عفاء كل حسان * عسوف الويل هطال

فانه لما قال عفوا وكان العفاء مما لا يحصل للتعزل بنفسه كان مظنة أن يسئل عن الفاعل ومثله قول أبي الطيب

وما صفت الرياح له محلا * عفان من حدامهم وسلطا

فانه لما في الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسئل عن الفاعل وأيضاً من الاستئناف ما يأتي بإعادة اسمها استؤنف عنه فكذلك

أحسنتم التي يزيد تحقيق بالاحسان

(قولها أيضاً منه) أي تعود أيضاً (٦٢) الى تقسيم اخر منه أي من الاستئناف أي بمعنى الجملة الثانية (قوله الى

تقسيم اخر) أي باعتبار

إعادة اسمها استؤنف عنه

الحديث واللاتين بوصفه

المشعر بالعلية وان كان

الاستئناف في ذلك لا يخلو

عن كونه جواباً عن السؤال

عن السبب أو غيره الذي

هو حاصل التقسيم السابق

(قوله ما يأتي) أي استئناف

بأني قوله بإعادة) أي مع

إعادة قالها للخاصة بمعنى

مع إضافة اسم الى ما لم ين

إضافة الاسم الى المسمى

أي اسم ذات وقوله استؤنف

عنه أي لاجله أي أوقع

الاستئناف والحديث لاجله

فمن معنى اللزم ويصح أن

تكون بمعنى بعد (قوله أي

أوقع عنه الاستئناف) أي

لاجله أو لبعده وهذا بيان

لحاصل المعنى المراد فالقول

اما مستند الى مصدره هو

(قوله وأصل الكلام) أي أصل قوله استؤنف عنه أي أصله بعد بنائه للمجهول فمؤيدان للاصل الثاني والا خلاص الاصل بإعادة اسم

ما استأنف المتمم للحديث أي الكلام عنه فبني الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل وأقامة المفعول بمقامه فصار بإعادة اسم

ما استؤنف عنه الحديث ثم حذف المفعول الذي له الاصل بالتياب وهو الحديث اختصار الظهور ذلك المراد وحذف ذلك المفعول

نزل الفعل منزلة اللزوم فأناب المجرور والمصدر المفهوم من استؤنف بتأويل استؤنف بأوقع قال الشارح (قوله حذف المفعول)

أي في الاصل الاول الذي هو نائب فاعل في هذا الاصل الثاني وهو لفظ الحديث (قوله منزلة اللزوم) أي بالنسبة للمفعول الصريح

حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة وهو قوله عنه (قوله نحو أحسنتم أنت الى زيد) أشار الشارح

بأنبت الى أن التام في أحسنتماء الخطاب لاننا المتكلم فالعني جئت نحو قولك مخاطب قد أحسن الى زيد أحسنتم الى زيد وانما

جعل الشارح التام للخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم للتناسب مع أحسنتم في المثال الا في لانه يتعين أن تكون الثانية للخطاب

والاقتضائ صديقي التقديم وأيضا لا معنى لتعديل احسان المتكلم الى زيد في المثال الثاني بعد اذ قد طلب الا بعد اعتبار أمر خارج

عن مثل أحسنتم التي يزيد تحقيق بالاحسان

ومن مابني على صفته كقولك أحسنت إلى زيد صدقتك القديم أهل لثلك وهذا أبلغ لأنطو أمعي بيان السبب

عن مفاد الكلام كصدقة المخاطب لتكلم وأقراته له ثم إن المقصود من هذا الكلام أعني قولك أحسنت إلى زيد إعلام المخاطب بأن موقع الاحسان منه القياس الذي يدل تقرير الاحسان السابق واستحلاب الاحسان اللاحق لإفادة لازم الفائدة كقيل حتى يكون معنى الكلام أني أعلم أحسانك إلى زيد يكون السوء المقتدر الواقع من المخاطب سواء كان سبب علمه بكون الجواب عنه بأي أعلم ذلك لانه حقيق بالاحسان أو لانه صدق بك لأن هذا مع عدمه عن القهر بدعيه أن العلم بكونه حقيق بالاحسان لا يستلزم العلم بأحسن المخاطب اليه ثم إن فعل المخاطب الأمر الحسن معز يدعي ما يتحقق كونه أحسانا إذا كان يدعي للاحسان لأن الفعل الحسن في غير موقعه أساهة فإذا كان يدعي للاحسان فالحقيقة التي صدرت من الاحسان أنه أحسنت إلى زيد بدعيته السؤال منه عن سبب كون زيد بدعيته إليه وأعرأ عليه للاحسان فالحقيقة بعد قصد بقوله لكلم في قوله أحسنت إلى زيد بمصدق يكون زيد بدعيته إليه لسبب الا انه تارة يكون جاهلا بنفس السبب طالبا للتصور فيكون السؤال المقتدر لماذا أحسن اليه المعنى صيغة الماضي المبني للجوهر أي لذي سبب صار حسنا المواترة يكون علما بأسباب كونه حسنا إليه ككونه في نفسه حقيقا بالاحسان وكونه صدقا للمخاطب وهو السائل أو قريبا له وغير ذلك جاهلا بتعيينه فيطلب تعيين السبب فيكون السؤال المقتدر هل هو حقيق بالاحسان والجواب على التقديرين زيد بدقيق بالاحسان من غير إشارة إلى سبب استحقاقه أو صدقتك القديم أهل لثلك مع بيان سبب استحقاقه لأنه على التقدير الأول يكون مقصود السائل تصور السبب المعين والتصديق به تابع لحاصل بالعرض وعلى التقدير الثاني يكون

(٦٣)

مقصود السائل وأولا بالذات التصديق بالسبب الحامل وأما الصورة فحاصل بالعرض هي شيء آخر وهو أنه على التقدير الثاني يستحسن التأكيدي للجواب ليكون السائل مترددا في تعيين السبب لأن السؤال عن السبب الخاص بخلاف السؤال الاول وهو لماذا أحسن اليه فانه سؤال عن السبب المطلق والجواب أن

بإعادة اسم زيد (ومن مابني على صفته) أي صفة استوتف عنه دون اسمها المراد صفة تصليح لترتيب الحديث عليه (نحو أحسنت إلى زيد صدقتك القديم أهل لثلك) والسؤال المقتدر فيها لماذا أحسن اليه وأهل هو حقيق بالاحسان (وهذا) أي الاستئناف المبني على الصفة (أبلغ) لاشتغاله على بيان السبب

حقيق بالاحسان أم لا وهذا السؤال من المخاطب يجوز أن يكون على ظاهره أو لا يلزم من الاحسان العلم بالاستحقاق وأن يكون امتحانا (٣) فيه العجز لا العسر ولم يذكر المصنف حذف عجز الاستئناف فظهر

(ومن مابني على صفته) أي تذكر صفته (كقولك أحسنت زيد صدقتك القديم أهل لثلك) وهذا القسم بذكر الصفة أبلغ من الذي قبله بذكر الاسم لأن في هذا ذكر السبب بخلاف الاول وأنت إذا عرضت هذه الأقسام الاستمهامية على ما تقدم وعلى ما سيأتي من الأقسام أمكن استعمال مادة الاستقحام في غالبها وبأنك التناخل في تقسيم المصنف كما ذكرناه

كلام المصنف في نفس الاستئناف وكونه على وجهين وأن الوجه الثاني أبلغ من الاول وأما استعسان التأكيدي على التقدير الثاني وعدمه على التقدير الاول فنخرج عما نحن فيه وما عرنا فظهر لك اندفاع اعتراض العلامة السيد بأن المخاطب أعلم بسبب فعله الاختياري وحينئذ فلا معنى لسؤال المصنف لغيره وهو المتكلم من سبب احسانه وذلك لأن السؤال المقتدر الواقع من المخاطب سؤال عن كون زيد بدعيته إليه لانه كون المخاطب حسنا وإذا علمت اندفاع ذلك اعتراض تمل أنه لا حاجة لما يجب بمن الجوابين الذين أولها أن السائل لا يتعين أن يكون المخاطب بل سماع آخر وثانيهما أن السائل هو المخاطب ولكن السؤال للتقدير لا للاستقحام وظهر لك أن ما ماقتناه من تقدير السؤال لماذا أحسن اليه وأهل هو حقيق بالاحسان يصح مع كل من الجوابين الذين ذكرهما المصنف وأنه ليس في الكلام قصور مرتب كقيل له عبد الحكيم مع بعض زيادة ولصغر (قوله لعادة اسم زيد) أي الذي استوتف الحديث والكلام لاجله (قوله مابني) أي استئناف مبني وركب من تركيب الكل على أجزاءه ولم يعبر بالاعادة لأن الصفة لم تذكر أولاً حتى تعاد (قوله المراد صفة تصليح لترتيب الحديث) أي الحكم بمعنى المحكوم به في الجملة الثانية وضرب عليه الصفة بمعنى الوصف (قوله صدقتك القديم الخ) أي فهم الاستئناف مركب من صفة استئناف الحديث لاجله وهذه الصفة توهي الصدقة تصليح لترتيب الحديث عليها (قوله فيها) أي في بابي على الاسم وفي بابي على الصفة (قوله لماذا أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع للثالث الاول ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتغال الجواب فيه على خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن سبب فعله إلا أن يقال السؤال التقرير الحكم لا للاستعلام وقوله أهل هو لانه راجع للثالث الثاني وتقرير السؤال فيمن المخاطب لاشتغال الجواب على الخطاب في كلام الشارح إشارة إلى

وقد يحذف صدر الاستئناف لقيام قرينة قوله تعالى يسبحه فيها بالتدوير والأصالة رجال فحين قرأ يسبح مبينا للفعول

انه لا يتعين تقدير السؤال المنطابق في المثال الأول في كلام الشارح توزيع على طريق اللف والنشر المرتب على ما في التفسير
لكن لا يخفى صحة تقديره على ما في المثال الأول أيضا فأنامل (قوله للموجب المحكم) أي الذي تضمنه الجواب كتيوب الالهية
للإحسان المصدقين القديم وقوله كالمصادقة الخ مثال للسبب الموجب المحكم (قوله لما يسبق علق الخ) لقوله لاشتهاله الخ وقوله
من ترتب المحكم أي كتيوب الكون أهلا للإحسان وقوله على الوصف الصالح للعلة أي كالمصادقة القديمة وقوله أنه أي الوصف
وهو يدل من ما نأمنه كان يسبق لفهمه ما ذكر لأن تعليق المحكم على مشتق يودن بعلية ما منه الاشتقاق كقولنا أكرم العالم (قوله
وهنا) أي في الانبسية العلة بما ذكر بحث فهو إيراد على قوله بهذا أبلغ لاشتهاله على بيان السبب الموجب المحكم وتقرره أن
المراد بالموجب المحكم الذي تضمنه الجواب كأي دل على التعليق بأن ترتب المحكم على الوصف مشعر بالعلية والمحكم الذي تضمنه
الجواب هو المحكم المسؤول عن سببه إذ لو كان غير ملطابق للجواب السؤال لأن بيان سبب المحكم الغير المسؤول عنه لا يكون جوابا
للسؤال عن سبب المحكم المسؤول عنه فحينئذ يرد عليه أن السؤال إن كان عن سبب المحكم فلا يتعين اشتغال الجواب عليه في أي
استئناف كان أي سواء كان مبني على الاسم أو مبني على الصفة وإن لم يكن سؤالا عنه فالجواب غير مشغل على السبب في أي استئناف
كان إذ لا معنى لاشتهاله على ما هو حيث لا فرق بين الاستئنافين فعمل المبني على الصفة أبلغ من المبني على الاسم وتعليقه بما ذكر لا يتم
فقوله الشارح وجود السؤال (٦٤)

فالجواب أي في كل منها
يشغل على بيان وقوله والافلا
وجهاً والياكين السؤال
في المبني على الاسم والمبني
على الصفة عن السبب بل
كان عن غيره فلا وجه
لاشتغال الجواب على سبب
المحكم وحينئذ فليس
أحدهما أبلغ من الآخر فلا
يتم ما ذكره المصنف من
ألبنية المبني على الصفة
على المبني على الاسم ولا يتم
ما سبق من التعليق وقوله الشارح
كأي قوله تعالى قالوا سلاما الخ تنظير في كون السؤال ليس عن السبب
الآن الاستئناف في ليس مبني على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا قرر مشيختنا العلوي (قوله وجه التفضي) بالفاء أي التلخيص
من ذلك البحث مذ كورنا في حواصل الجواب ناخنا في الشق الأول وهو أن السؤال عن السبب في المبني على الاسم وبخفي على الصفة غير
أن الجواب الذي هو الاستئناف تارة يذكر فيه ذلك السبب فقط وتارة يذكر فيه السبب وسبب السبب فإن ذكر فيه السبب فقط فهو
القسم الأول أعني مبني على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فإنه سبب المحكم الذي جوتبوا استحقاقه للإحسان وإن ذكر فيه
السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني أعني مبني على الصفة كالمصادقة القديمة فإنها سبب لاستحقاق الإحسان ولاشك أن الثاني أبلغ
من الأول لأنه كالتيقيد في الأول من باب التحقيق ومن الأول ما لا يقل ما بالزيد يركبنا خيل فقلت هو حقيق بركوبها والثاني ما قلت
في الجواب هو حقيق بركوبها لأنه من أبناء الملوك (قوله وقد يحذف صدر الاستئناف) أي الجملة الاستئنافية ولا مفهوم للمصدر بل
البحر كذلك كأي نعم الرجل زيد على قول من يعمل الخصوص مبتداً والخبر محذوف قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن
ولهذا أتمرك المصنف الكلام على ذلك فقلت في كلامهم وأنصف القول المذكور في المثال (قوله فلا كان) أي ذلك الصدر كأي
الآية أو أوسا كأي المثال الآتي منه ما تقدم من قوله سرادهم وحزن طويل (قوله أي يسبح رجال) أي وحذف الفعل اعتداء على
يسبح الأول لا على المذكور في السؤال المقتدر لأنه لا يجوز كأي دلائل العجز فلا مخالفة بينه وبين الشارح فاندفع قول بعضهم إن في
كلام الشارح مخالفة لما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل العجز من أن السؤال المشغل على الفعل إذا كان مقدرا لا يجوز حذف
الفعل في الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال في الآتي من المسجون

(وعليه
الآن الاستئناف في ليس مبني على الاسم ولا على الصفة تأمل كذا قرر مشيختنا العلوي (قوله وجه التفضي) بالفاء أي التلخيص
من ذلك البحث مذ كورنا في حواصل الجواب ناخنا في الشق الأول وهو أن السؤال عن السبب في المبني على الاسم وبخفي على الصفة غير
أن الجواب الذي هو الاستئناف تارة يذكر فيه ذلك السبب فقط وتارة يذكر فيه السبب وسبب السبب فإن ذكر فيه السبب فقط فهو
القسم الأول أعني مبني على الاسم مثل كون زيد حقيقا بالاحسان فإنه سبب المحكم الذي جوتبوا استحقاقه للإحسان وإن ذكر فيه
السبب وسبب السبب فهو القسم الثاني أعني مبني على الصفة كالمصادقة القديمة فإنها سبب لاستحقاق الإحسان ولاشك أن الثاني أبلغ
من الأول لأنه كالتيقيد في الأول من باب التحقيق ومن الأول ما لا يقل ما بالزيد يركبنا خيل فقلت هو حقيق بركوبها والثاني ما قلت
في الجواب هو حقيق بركوبها لأنه من أبناء الملوك (قوله وقد يحذف صدر الاستئناف) أي الجملة الاستئنافية ولا مفهوم للمصدر بل
البحر كذلك كأي نعم الرجل زيد على قول من يعمل الخصوص مبتداً والخبر محذوف قال وقد يحذف بعض الاستئناف لكان أحسن
ولهذا أتمرك المصنف الكلام على ذلك فقلت في كلامهم وأنصف القول المذكور في المثال (قوله فلا كان) أي ذلك الصدر كأي
الآية أو أوسا كأي المثال الآتي منه ما تقدم من قوله سرادهم وحزن طويل (قوله أي يسبح رجال) أي وحذف الفعل اعتداء على
يسبح الأول لا على المذكور في السؤال المقتدر لأنه لا يجوز كأي دلائل العجز فلا مخالفة بينه وبين الشارح فاندفع قول بعضهم إن في
كلام الشارح مخالفة لما صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل العجز من أن السؤال المشغل على الفعل إذا كان مقدرا لا يجوز حذف
الفعل في الجواب وعلى هذا فيكون تقدير السؤال في الآتي من المسجون

وعليه نحو قولهم نعم الرجل أورجلاز يدوبئس الرجل أورجلاز وعلى القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هوزيد كأنه لما قيل ذلك فأنهم الفاعل بجعله معهودا ذهنيا نظرا أو مضر استل عن تفسيره فقيل هوزيد ثم حذف المبتدأ وقد يحذف الاستئناف كله ويقام ما بدل عليه مقامه كقول الحامسي
 زعمت أن اخوتكم قريش * لهم الف وليس لكم إلا الف
 حذف الجواب الذي هو كذبتم في عكم وأقام قوله لهم الف وليس لكم إلا الف مقابلة لآلته عليه ويجوز أن يقدّر قوله لهم الف وليس لكم إلا الف جوابا لسؤال اقتضاء الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم إلا الف فيكون في البيت استئنافان

(قوله وعليه) أي يدبر عليه أي على حذف صدر الاستئناف (قوله أي على قول إلخ) أي الأعلى قول من يقول ان المخصوص مبتدأ محذوف والخبر والذكيون المحذوف الجوز ولا على قول من يقول ان المخصوص مبتدأ خبره الجلة قبله أو أنه بدل أو عطף بيان والافلا حذف أصلا ولا يكون في الكلام استئناف (قوله ويجعل الجلة إلخ) عطفا لازما على ما زوم (قوله وقد يحذف الاستئناف كله) أي قد تحذف الجلة المستأنفة بتأنيها فلا يبقى منها صدر ولا محجز وحذف فيكون الفعل الذي هو ترك العطف بين المحذوفين ما قبلها تقديره بآلان الفعل الحقيقي إنما يكون بين الملقوظين (قوله إمامهم قيام في مقامه) أي مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على ذلك المحذوف (قوله نحو قول الحامسي) أي قول الشاعر الذي ذكره (٩٥) تمام شعره في دوان الحامسي هو ساور بن هذيل قيس بن زهير وبعد البيت

قيس بن زهير وبعد البيت المذكور

أولئك أمونا وجوعا وخوفا
 وقد جاعت بنوا أسد وخافوا
 وحراده هجوبى أسد
 وتكذيبهم في انتسابهم
 لقريش وادعائهم أنهم
 اخوتهم ونفاثرهم بأن
 لهم إيلافا في الرحلتين
 وليس لهم شيء منهما وإينا
 قد آمنهم الله من الجوع
 واخوف كاهول نص القرآن
 وأنتم جاعلون خائفون
 (قوله لقريش) هم أولاد

(وعليه قوله نعم الرجل) أورهم (جلاز يدعي قول) أي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ أي هوزيد ويجعل الجلة استئنافا جوابا لسؤال عن تفسير الفاعل المبهم (وقد يحذف) الاستئناف (كله) إلتامع قيام في مقامه نحو قول الحامسي (زعمت أن اخوتكم قريش * لهم الف) أي إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام (وليس لكم إلا الف) أي موافقة في الرحلتين المعروفتين كأنه قيل أصدقائي هذا الزعم أم كذبنا فقيل كذبتم

الملفوظين ثم الاستئناف المحذوف كله على فحين لأنه ما أن يكون حذفه (مع قيام شيء) آخر (مقامه) أي مقام ذلك الاستئناف المحذوف لكونه يدل على ذلك المحذوف (نحو) قوله هجوبى أسد في انتابهم لقريش وادعائهم أنهم اخوتهم (زعمت أن اخوتكم قريش * لهم الف وليس لكم إلا الف) وبعبه

ومنه نعم الرجل أورجلاز يدوبئس الرجل أورجلاز وعلى القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هوزيد كما تقدم أما إذا قلنا نعم الرجل خير وزيد مبتدأ أفلا والمعنى أنما انتابهم أمره فقل هو ونشيل المصنف لهذا القسم كان مستغنيا عنه بقوله * قال لي كيف أنت قلت عليل * فانه مثاله (قوله وقد يحذف الاستئناف) أي تحذف الجلة المستأنفة كلها إمامهم قيام في مقامه كقول الحامسي

(٩ - شرح التلخيص ثالث) التفسيرين كنانة هو خير أن وأما قوله لهم الف فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف والاسم مصدر الثلاثي وهو ألف يقال ألف فلان المكان يألفه إلخ أو لا يلف مصدر إلخ وكلاهما بمعنى واحد وهو المألوفة والارغبة (قوله رحلة في الشتاء إلى اليمن) أي لأنه ساور رحلة في الصيف إلى الشام لا يبارد (قوله وليس لكم إلا الف) أي رغبة في الرحلتين المعروفتين أي قد افترقتم في دعوى الأخوة لعدم التساوي في الزايات أو لب ادعاء الأخوة والظن أنهم لا ستويعهم قريش في موافقة الرحلتين (قوله كأنه قيل إلخ) وذلك لأن قوله زعمت يشير بأن الفاعل لم يسم له ما دعه إذا زعم كآورد مطية الكذب ولكن قد يستعمل مجرد النسبة لا القصد التكذيب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح كما هنا فكان المقام مقام أن يقال أصدقائي الزعم هنا على القول بالباطل لا يستغنى عن تقدير كذبتم ولا يكون من هذا التلخيص * واعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله لهم الف قائم مقام الاستئناف دلالة لآلته عليه غير متعين لجواز أن يكون جوابا لسؤال اقتضاء الجواب المحذوف فكانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم إلا الف فيكون في البيت استئنافان أحدهما محذوف الآخر مذكور وكل منهما جوابا لسؤال مقدر ولا يقال ان هذا الاحتمال بين ما قاله الشارح لأن قوله لهم الف بالنسبة إلى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى أن يكون استئنافا جوابا لسؤال عن سببه قائم المسبب مقال السبب وحذف فلا يصح جعله مقابلا لما قاله الشارح لا نقول لا نسلم أن هذا الاحتمال عن ما قاله الشارح لأن لهم الف وليس لكم إلا الف في مقامه الشارح تأكيدها لاستئناف المحذوف وأبيان له استازامه لمن فيه تقدير سؤال الآخر وأما على هذا الاحتمال فيكون استئنافا مستقلا جوابا لمن سأل عن سببه ادعاء الكذب فتدبر إلى وجهان هذا

وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه كقوله تعالى نعم العبد أي أوب أو هو لا لأنه لا يقبل إلا بما بعده عليه ونحوه قوله نعم الماهدون أي نحن

(٦٦)

حذف هذا الاستئناف كدو آثم قوله لهم الف وليس لكم إلا ف مقامه له لأنه عليه (أو بدون ذلك) أي قيام شيء مقامه كقوله مجرذ القرنية (نحو نعم الماهدون أي نحن على قول) أي على قول من يجعل الخصوص خبر المبتدأ أي هم نحن

أولئك أو متواجوا وخوفا * وقد جاءت بنو أسد وخافوا

فتوهم زعم أن أخوتك قر يش مشعر بان القائل لم يسلم لهما مدى إذا زعم كهم ورد مطية الكذب لم يكن قد يستعمل مجرذ النسبة لا قصد الكذب فليس فيه تصديق ولا تكذيب صريح فكان المقام مقام أن يقال هل صدقنا عندك في ذلك أم كذبنا فكان الجواب كذبهم لحذفه وأقام مقامه لهم الف وليس لكم إلا ف أي لهم مؤلف القائل رحلتين للجر رحلة في الشتاء للجر ورحلة في الصيف إلى الشام وليس لكم ذلك فافتقرا في الأخوة لعدم تحقق التساوي في المزايا والرتب وهذا دل على كذبهم أفلو صدقوا في ادعاء الأخوة لا ستواسهم قر يش في مؤلف الرحلتين والالف مصدر الثلاثي وهو ألف والالف مصدر رار باي وهو ألف وكلاهما بمعنى ومداد قوله لهم الف الخ على كذبهم صار كالبيان فاقم مقامه ولما أن تعسف فيه أن يكون استثناء فاجاب بالسؤال آخره مقدر بعد الاستثناء المحذوف لأن كذبهم المقدر كاذم كور لا لالة قرينة الزعم فكأنه قيل لماذا قلت كذبنا فقال لانهم الف وليس لكم إلا ف والمآل في القصد واحد الآن الاعتبار الأول يجعل قوله لهم الف بيانا للحذف ولأنه عليه واستلزامه إياه من غير تقدير سوال آخر وهو يجعله يكون نسبيا للكذب وميئنا به لالة جوابا عن سوال عن علة ادعاء الكذب فالأمر الواحد والاعتبار مختلف تأمله فالاستئناف المحذوف هنا هو كذبهم أقم مقامه لهم الف الخ كخبرنا (أو) يكون حذف ذلك المحذوف لقيام شيء مقامه بل (بدون ذلك) وذلك بان يكتفي بمجرد القرينة على المحذوف (نحو) قوله تعالى (فتم الماهدون) فان الخصوص فيه محذوف (أي نحن) وانما قدر السؤال لان نعم مع فاعلها لا بهامه بصد أن يسأل بمعناه في الخصوص كخبرنا أنما فجاب بالخصوص وادادلت عليه القرينة حذف كادلت عليها ولكن انما يكون محذوف في المجموع (على القول) السابق وهو قول من يجعل الخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير هم نحن

زعمتم أن أخوتك قر يش * لهم الف وليس لكم إلا ف

التقدير اصدفنا أم كذبنا فقال تقدير كذبهم ثم استدلت عليه بقوله لهم الف وليس لكم إلا ف جولة لهم الف وليس لكم إلا ف تدل على المحذوف وإذا قلنا قال هو قول الباطل استثنينا عن تقدير كذبهم زعمتم فلا يكون من هذا القيل وقد تنقسم في حقيقة الزعم قولان قال في الكشف الزعم ادعاء العلم ونسبه قوله صلى الله عليه وسلم زعموا مطية الكذب بوعن صريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا اه لكن سيبويه يكثر في كتابهم قوله زعم الخليل لا يريد إبطال قوله وقال أبو طالب ودعوتني وزعمت أنك صادق * ولقد صدقت وكنت ثم أمتنا

وقال تعالى قل يا أيها الذين هادوا ان زعمتم أني أوليا لله ممن دون الناس ففتنوا الموتان كنتم صادقين فانظروا إلى التقدير ان كنتم صادقون في زعمكم ويجوز أن يقدر لهم الف الخ جواب الاستئناف كأنه قال هل كذبوا فقال لهم الف فانه تكذيب بالعلم ويجوز أن يقدر لهم الف جواب سؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأن التكلم قال كذبتم فقالوا لم كذبنا فقال لهم الف (قوله أو بدون ذلك) أي يحذف

الاعتبار وان كان ما قلنا واحدا بحسب القصد فتأمل (قوله حذف هذا الاستئناف) وهو قوله كذبتم الواقع في جواب السؤال (قوله لاله لانه عليه) أي لانه لاله هو العلة تدل على المعلول ويحتمل أن المراد لاله لانه عليه أي من حيث انه يدل على نفي المزعوم من الأخوة والنظارة (قوله اكتفاء بمجرد القرينة) أي الدالة على المحذوف التي لا يمتنى في كل حذف (قوله أي هم نحن) فيكون المحذوف جلة الخصوص مع مبتدئه (قوله على قول أي انما يكون محذوف في المجموع على قول وانما على قول من يجعله مبتدأ والجلة قبله خبرا عنه فليس من هذا الباب أي الاستئناف قبل محذوف فيه المبتدأ فقط وقد يقال لوجه تخصيص حذف الاستئناف مع عدم قيام شيء مقامه بقول من يجعل الخصوص خبر مبتدأ محذوف بل يجري أيضا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف فكان على

المصنف أن يقول على قولين اللهم الآن يكون اقتصاره على ذلك القول لانه المشهور بين الصائفة

وان لم يكن بين الجملتين شيء من الاحوال الاربع تعين الوصل بما دفع اليها من خلاف المقصود كقول البلغاء ولا يذكرك الله وهذا عكس الفصل للقطع

(قوله) ولما فرغ من بيان الاحوال الاربع قال (اي وهي) كمال الانقطاع بلا ايهام (٦٧) وكما ان الاتصال شبه الاول وشبه الثاني (قوله)

ولما فرغ من بيان الاحوال الاربع المقتضية لفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال (واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا يؤيد الله) فقولهم لا رد لكلام سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك فيقال لا أي ليس الامر كذلك

واما على قول من يجعله مبتدأ ومقبوله خبرا فليس من الباب وهو ظاهر ولما فرغ من موجبات الفصل وهي اربعة احوال كما تقدم وهي كمال الانقطاع بلا ايهام وكما الاتصال وشبه الاول وشبه الثاني شرع في الحالتين الموجبتين الوصل وهما ليس فيهما أحد الاحوال الاربع بان يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع الايهام أو يكون بينهما التوسط كما تقدم فأشار الى الحالة الاولى منها بقوله (واما الوصل) الذي يجب مع كمال الانقطاع (لدفع الايهام فهو كقولهم) في المحاورات عند قصد الدلي لشيء تقدم مع الدعاء للخطاب بالتأييد (لا يؤيد الله) فقولهم لا في مضمون كلام أخبر به أو لسؤل عنه كان يقال أنت أسأت الى فلان فيقال لا أي أسأت اليه فيقال لا امر كزعم فلان فيقال لا أي ليس الامر كزعم فقولهم لا يؤيد الله دعاء بالتأييد للخطاب فلا تضمنت جلبة خبرية لا يؤيد الله جلبة انشائية بينهما كمال الانقطاع لكن قولهم لا نصف الثانية على الجلبة المقدر وقيل لا يؤيد الله لتوهم أن هذا الكلام دعاء على الخطاب بنفي التأييد فوجب الوصل لمطاف الثانية على الاولى لدفع هذا الايهام وهذا نظير الفصل لدفع الايهام للكتاب في الوصل كما تقدم في قوله اراها في الضلال فهم وهذا كله على أن الواو هنا مطوف وقيل انها لدفع الايهام ولا تسمى عاطفة متوقفتين من هذا أن المطوف عليه في هذا التركيب بناء على أن الواو عاطفة هو الكلام المنفي مضمونه لا ولا يحتاج الى جلبة تقدم لا فيعطف عليها كالمفهوم بعضهم حين التمس عليه المطوف عليه في هذا التركيب فاحتاج في التمسيل الى كلام يحاكم عن التعالي مشغل على قوله قلت لا يؤيد الله فجعل المطوف عليه هو جلبة قلت فقال المصنف على هذا على تقدير ويزعم بذلك احتلال المثال وعدم وضوحه اذ لم يأت بالمطوف عليه وهو قلت وهذا

الاستئناف بلا اقامة شيء مقامه كقوله تعالى فثم الماهدون أي نحن على قول وفي عبرة تنظرا ذ ينفي أن يقول أي هم نحن لكن لما كان هم هذا واجب الاضمار لم ينطق به وكان الاحسن أن يذكره لانه انما يجمع النطق بحسب كان في تركيب ما اذا قصد تفسير المعنى فلا تتوهم ضربا يذم معناه اضرب ضربا وان كنت لا تنطق به في الاستعمال كذلك وهذا انما يأتى على أحد هذين القولين اما اذا جعلنا فثم الماهدون خبرا مقدموا نحن مبتدأ كما هو ظاهر قول المصنف أي نحن فليس بما نحن فيه شيء وذاك أن تقول الفصل لا يحل الا بين كلامين منطوقين بما اذا كانت الجلبة المتأنفة عما قبلها عذرة فكيف يسمى ذلك فصلا لأن يقال المصنف استطرذ الى أنواع الجلبة المتأنفة فقولهم لا يؤيد الله فليس من هذا الباب **تنبيه** قال ابن الزكي في التبيان ان هذا السؤال مخالف للسؤال المنطوق به في ان يحذف الفعل كقولهم قام فقولهم لا يؤيد الله المقدر فانه لا يحذف منه شيء وهذا خلاف ما ذكره المصنف والذي يظهر من بقول السؤال المقدر الاولى أن لا يحذف من جوابه شيء بخلاف المنطوق به (٣) فالاولى ذكره لا نعلم الا التمرج بطريق الاستدلال يخرج عن كونه جوابا وانما قلنا الاولى ذكره في جواب المنطوق لضعف السؤال بالتقديم (واما الوصل الخ) من تقدم انه اذا كان بين الجملتين كمال الانقطاع بفصل احدا من الاخرى بشرط عدم ايهام الفصل خلاف المراد فان اهرم

دفعنا لتوهم ان قضاية لغوا جازية فوجب الوصل مع كمال الانقطاع مع الايهام بالنسبة للفصل مع الاتصال فتأمل (قوله) هل امر كذلك أي هل أسأت الى فلان أو هل الامر كزعم فلان (قوله) فيقال لا أي ما أسأت الى فلان أو ليس الامر كزعم فلان

(قوله فلهذه) أي جله ليس الامر كذلك التي تضمنتها (قوله دعائية) أي بالتأييد للخطاب (قوله لكن عطف عليها) هذا تصريح بأن الواو المذكرة عاطفة لازالة دفع الإبهام وليست استثنائية كما قيل لكونها في الأصل للعطف فلا يصر إلى خلاصه الاعتد الضرورة ولعل ذلك القائل ارتكب ذلك بل لم يزوم عطف الانشاء على الاخبار وفي القدرى يحكى عن صاحب بن عباد أنه قال هذه الواو أحسن من واو ان الاصداع على خدود المرء الملاح (قوله لا نترك العطف الخ) قيل ان هذا الوهم بعد ما يرد العطف بما لا يجوز أن يكون العطف على المعنى لا على النفي (٦٨) وإذا كان العطف على المعنى كانت لاسمطة على المعطوف والجواب أن

العطف على المعنى المحذوف مع وجود المذكرة كورما لا يجب اليه الوهم (قوله فأنيا) أي شرطية جوابها قوله فالمعطوف الخ أي فأي محل وقع فيه هذا الكلام أي مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين لا التي ردت كلام سابق وجلة دعائية نحو لا ونصر لك الله أولا ورجلك الله ولا وأصلحت الله المعطوف عليه هو مضمون قوله لا أي ما تضمنه لا من الجملة وقوله فأني الخ تبرع على قوله لكن عطف عليها وأني الشارح بهذا التعميم توطئة للرد على البعض الاتي (قوله وبضمهم) هو الشارح الزيزي قوله في سبنا الكلام) أي لا وأيدك الله وبما تله (قوله وزعم) أي ذلك البعض وهو عطف على نقل (قوله عطف على قوله قلت) أي لاعلى مضمون قوله لا (قوله ولم يدرف) أي ذلك القائل

وهذه جملة اخبار يتوابعها الله جملة دعائية دعائية فيهما كمال الانقطاع لكن عطف عليها لأن ترك العطف بهم أنه دعاء على الخطاب بعدم التأييد مع أن المقصود الدعاء بالتأييد فأنما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه مضمون قوله لا وبضمهم لم يقص على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكاية مشقة على قوله قلت لا وأيدك الله وزعم أن قوله وأيدك الله عطف على قوله قلت ولم يدرف أن يكون كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول اللهم الموح إلى الزيادة في المثال يرد وجهين أحدهما ان الذي جرى به الاستعمال العربي والقصد الثاني كون ما بعد لا من مقول القائل في الملة حتى قلت لا وقتل أيدك الله وهذا يقتضي عطف أيدك الله على مضمون لا لاعلى قلت وليس المعنى قلت لا فلهذه ثم أفتأية قول الآن أيدك الله كما هو مقتضى عطفه على نفس قلت لأن العطف عليه يقتضي خروجهم عن حيز قلت وأنه غير يحكى به كما لا يخفى فان هذا المعنى ولو أمكن لا يقصد في النال والوجه الثاني وهو أقوى أن العطف في مثل هذا الكلام واجب ولو لم يقدم فيه قلت ولا قدر أصلا لعدم تعلق الغرض به لا تنما مناسبة للتعام فلا بد من معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم ذلك الناهم اخص العطف بما فيه جملة قبل لا وهو وصلت وذلك كقولهم لا وأيدك الله فهو صلت وان كان بينهما كمال الانقطاع لأن الأولى المقدرة خبرية والثانية انشائية لا نه لم يوصل توهم أن لا داخلة على جملة أيدك الله فتكون دعاء عليه وحكى صاحب المغرب عن أبي بكر رضى الله عنه أن امرأ رجل يقال له (أ) أو العلاء في بدءه فوب فقال له الصديق أتبيع هذا الثوب فقال لا رجلك الله فقال له الصديق قد قومت ألتسكهم لو تستقيمون لا تنقل هكذا فقل عاقل الله لا وحكه لا غشمرى في ربيع الاربر فقال ان الصديق قال له قل لا ورجلك الله والله أن تقول الإبهام كما يدفعه الفصل بين الجلتين اللتين بينهما كمال الانقطاع قد دفعه وان كان بينهما كمال الاصل وكذلك غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبره الناظر والا بهام ممتروط بأن لا يرضاه إبهام آخر كما سبق على ان عندي في ذكر هذا القسم في باب الوصل اشكالان هذه الواو اذا جاءت لدفع الوهم فالظاهر أنها زائدة وليست عاطفة بل زدت بدفع توهم النفي لما بعد افه في الحقيقة دخلت زائدة لتأيد عودها لما قبلها وذلك شأن الزائدة بوقى به لتأيد كيد والتأيد كيدا ككرما يأتي بدفع إبهام غير المراد وقد جوز الكوفيون زادتوا توهم إبهام مالك وجوزوا الاخفش في بعض المواضع وجعلوا منعوقه لما حتى اذا جوا وحقت ابوها وقيل المز بد الوافوق قال حمزنها أنشدوا عليه

فأبال من أسى لا يجبره ظم * حفاظا ونوى من سفاهة كسرى
وقوله ولقد رمقت في المجالس كلها * فاذا و أنت تعين (٧) يعنى

واذا لم يجوز يادة أو أو فالظاهر ان المعطوف محذوف التقدير لا أو قول أكرمك الله وعلى التقديرين لا بد ذلك مما عمن فيما أنتسكهم في الوصل يعرف عاطف حذر ان إبهام عطف شيء على مالا يصلح

قوله وأيدك الله وقوله كذلك أي معطوف على قلت (قوله لم يدخل الدعاء تحت القول) أي وهو خلاف المقصود من وأنه هذا التركيب فان المقصود منه اعتبار الاستعمال العربي والقصد الثعالبي أن من جملة القول وأن المعنى قلت لا وقتل أيدك الله وهذا يقتضي عطف أيدك الله على مضمون لا لاعلى مضمون قلت وليس المعنى قلت لا فلهذه ثم أفتأية قول الآن أيدك الله كما هو مقتضى

(٨) قوله أبو العلاء بكذا في الأصل بغير نقط وحرره (٩) يعنى كذا في الأصل والظهور حرره مصححه

وإما للتوسط بين حالتين كمال الالة طماع وكال الامسال وهو ضربان أحدهما أن يتفقا

عطفه على نفس قلت لأن العطف عليه يقتضي خروجه عن القول وإنه غير محكي به كالألف لا ينبغي لأن هذا المعنى وإن أمكن لا يتقدمه رفا
(قوله أو أن لم يعمد الحكاية) عطف على أنه لو كان أي ولم يصرف ذلك البعض أن التثنية لو لم يعمد الحكاية أي لم يصرح بالقول فالمراد
بالحكاية نقل وقوله حين ماقال الخ الفاعل أي قد حوحن طرف لقوله لا بد من مصدرية وقوله فلا بد جواب أو والثاء فيه تسمى أي ولم يصر
ذلك البعض أن التثنية لو لم يصرح بالقول لا بد من معطوف عليه حين قوله للمخاطب لا وأياك التثنية لو لم يصرح معطوف عليه ويوجد
العطف من غير معطوف عليه باطل فبطل كلامه وتعين كون المعطوف عليه مضمون لا سواء صرح فيها بالحكاية أو لا وهو المطلوب
والخاص أن قوله أو أن لم يصرح بالخلاف اعتراض ثلاني على ذلك القائل حاصله أن الذي ذكر من العطف على قلت إنما يتأني في خصوص تلك
الحكاية وأما إذا قلت لا وأياك التثنية غير قلت احتاج الأمر للمعطوف عليه ولم يصرح معطوف عليه وجود العطف بدون معطوف
عليه باطل ولا يقال يقتضي قلت معطوفاً عليها لأن العطف على المحذوف مع وجود المذكور كما لا يذهب إليه الوهم فتأمل فمرر مشيئنا
العلامة المدوي (قوله أو أن للتوسط) أخبار والمجرور متعلق بالوصل محذوف والوصل مبتدأ وإذا في قوله فإذا انتقنا خبره وأصل الكلام
وأما الوصل لاجل التوسط فيتحقق بين الجملتين إذا انتقنا الخ والفاء في جواب الشرط داخلة في المعنى على الجملة لكنها زحفت عن
المبتدأ إلى الخبر كافي أماز بدفعهم والجملة عطف على جملة أو أما الوصل لدفع الإبهام فكقولهم (قوله لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع
وكال الامسال) وذلك بأن لا يكون بين الجملتين أحد الكالين ولا شبه (٦٩) أحدهما (قوله وقد حذف بعضهم) وهو الموضح

الزوزي وقوله أما يرفع
الهمزة معقول صحف
وقوله بكسر متعلق بصرف
وفي بعض النسخ وقد
حذفه بعضهم إما بالكسر
والضغير وعليها ظالمين
وقد صحف بعضهم هذا

وأن لم يعمد الحكاية حين ماقال للمخاطب لا وأياك التثنية فلا بد من معطوف عليه (وأما للتوسط)
عطف على قوله أما الوصل لدفع الإبهام أي وأما الوصل للتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكال
الامسال وقد حذف بعضهم أما يرفع الهمزة إما بكسر الهمزة فركبتين عينا معو خط عشاوه (فإذا
انتقنا) أي الجملتين

واضح المطلبان ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله (وأما) الوصل الذي يكون (لا أجل (التوسط)
وهو أن لا يكون بين الجملتين أحد الكالين ولا شبه أحدهما (في) يتحقق بين الجملتين (إذا انتقنا) أي

أن يعطف عليه وليس الأمر هنا كذلك إما لعدم العاطف أن لم يجعل حرف عطف أو لتقدمه معطوف
خبري يصح عطفه على ما قبله من غير حذر الإبهام والأحسن جعل الوو زائدة وإذا كان الوصل
الصوري بالحرف الزائد يدفع الوهم فأى داع إلى أن يوفى بالوصل المعنوي في غير محله مع الاستثناء عنه
ص (وأما للتوسط) ش هذه الحالة الأخيرة وهي أن يكون بين الجملتين التوسط بين كمال الانقطاع

اللفظاً إما بالكسر وفي ضبط
ينفع أما على هذه النسخة
وعليه فاما بدل من الضغير
(قوله فركب) أي فصار
مثل من ركبته أي ظهر

وقوله عينا أي ناقة عينا رخط خط عت أو أي رخط خطا تحيط ناقة عشاوه أي ضيقة البصر أو لا تصر ليلاً والمراد أنه وقع في خط
عظيم من جهة اللفظ ومن جهة المعنى أما من جهة اللفظ فلا أن قرأته بالكسر نحو ج إلى تقدير ماقال المعطوف عليه قبلها كما اعترف
هو بذلك لأن أما العاطفة لا بد أن تقدمها ماقال المعطوف عليه فبصر تقدير الكلام هكذا أو أما الوصل فاما لدفع الإبهام وأما للتوسط
ورده عليه أن حذف مامان المعطوف عليه لا يجوز في السعة حتى يقال أنه لم يقدر قبل قوله لدفع الإبهام ورده عليه أي أن الفاء في قوله
فكقولهم وفي قوله فإن انتقنا ون ضائعتون في الإبدال جواب في قوله فإذا انتقنا كانت شرطاً أو لا متعلق بظاهراً كانت مجرد
الظرفية فإذا اجاب بجمل الفاء في قوله فكقولهم فخر من تقدم وانها دخله في الأصل على ما المحذوف والمخالفة على لدفع فزحلت
وأدخلت على كقولهم وتقدر الجواب أن متعلق الطرف كان ذلك تسفها لما فيه من المحذوف والهرفة على ما لا ينبغي مع عدم الحاجة
لذلك وأما من جهة المعنى فلا نغصه من قول المصنف سابقاً في مقام تعداد الصور أجالاً والأو اصل أن الوصل يجب في صورة كمال
الانقطاع مع الإبهام وفي صورة التوسط بين الكالين وحيتد فيجب أن يجعل ماماناً تفصيلاً للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما
الوصل وهو ما يقتضيه فم إذا المعنى وأما الوصل الذي يجسم كمال الانقطاع مع الإبهام لاجل دفع الإبهام فكقولهم الخ وأما الوصل
الذي يجب لاجل توسط الجملتين بين الكالين ففيها إذا انتقنا الخ وكسرت أما لكان ماماناً على ما تقدم لأن المعنى وأما الوصل
الواجب فاما لدفع الإبهام وإما للتوسط فيكون مكرراً مع ما سبق ولا داعي لذلك التكرار إذا حصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم مع
بعض تصرف

(خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط بجامع) أى بأن يكون بينهما جامع يدل على ما سبق من أنه إذا لم يكن جامع فيهما كمال الانقطاع ثم الجلتان المتفتقتان خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى قسمان لأنهما إما انشائيان أو خبريتان والمتفتقتان معنى فقطسة أقساماً لأنهما ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اتاخبران أو الأولى خبر والناية انشاء أو بالعكس وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان أما انشآن أو الأولى انشاء والثانية خبر أو بالعكس فالجميع ثمانية أقسام والمصنف أورد للقسمين الأولين مثالهما

فإذا اتفتقتا (خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى) أى اتفتقتا في أحدهما في اللفظ والمعنى معاً (أو) اتفتقتا خبراً أو انشاء (معنى فقط) أى في المعنى فقط دون اللفظ (بجامع) أى مع وجود الجامع في ذلك الاتفاق بأنواعه لانه إذا لم يوجد الجامع كان بينهما كمال الانقطاع كاسم ف قوله وأما يفتح الهزرة عطف على الأولى بقوله للتوسط على بقدر كقرا نراً وقد تصف في نسخة بعض الناس بكسر الهزرة فأوجه الأمر إلى تقدير معطوف عليه قبلها فنصار تقدير الكلام هكذا وأما الوصل فاما بلغ الإيهام واما التوسط فبقيت الفاء في قوله فكقولهم في قوله فإذا اتفتقتا ضاعفة وبقيت إذا بلا جواب في قوله فإذا اتفتقتا إن كانت شرطية أو بلا متعلق ظاهراً إن كانت مجرد الظرفية فاحتاج إلى جعل الفاء في قوله فكقولهم مؤخره عن تقديم وإن المعطوف عليه المحذوف وحلقت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم وإلى تقدير الجواب أو متعلق الظرف وفي ذلك من التفسير والنظم لم يفهم من الحذف الغريب المجهول مع العجرفة ما لا يخفى وكل ذلك أدى إلى كسر الهزرة في ما فوجب عدة تصديفاً وقد اشقل كلام المصنف على ثمانية أنواع من الاتفاق وكلها من باب التوسط وذلك لأن الاتفاق في المعنى إما مع مطابقة لفظ كل من الجلتين للمعنى المتفق فيه وفيه قسمان مطابقة لا نظيم للمعنى الأخبار ومطابقة للمعنى الانشائي أو لامع مطابقة للظا فيه مئة أقسام لأن المعنى إن كان خبرياً واللفظ مخالف فاما إن تكون المخالفة في لفظا الجلتين معاً بان يكون لفظهما معاً انشاء أو في لفظ احد احمابان يكون انشائياً والآخرى خبراً فاما إن تكون المخالفة الأولى أو الثانية فهذه ثلاثة أقسام فيما إذا خالف لفظ الجلتين معناه هو الفرض أن المعنى خبري وإن كان المعنى انشائي واللفظ مخالف فكذلك لأن المخالفة إما في لفظهما معاً بان تكونا خبريتين أو في الأولى بأن تكون خبرية أو في الثانية كذلك فهذه ثلاثة إلى ثلاثة إلى القسمين الأولين المجموع ثمانية فقاماً ولها ودان تتأخر اللفظ ومعنى

خبر وانشاء لفظاً ومعنى
كقوله تعالى إن البرار أفي
نعم وإن الفجر لاني جسيم
وقوله يخرج الحي من
البيوت يخرج الحي من
الحي

(قوله لفظاً ومعنى) راجعاً
لكل من خبر أو انشاء وكذا
قوله أو معنى فقط (قوله
بجامع) أى مع تحقق
جامع بينهما أى في ذلك
الاتفاق بأنواعه (قوله من)
أنه إذا لم يكن جامعاً أى
والحال أنها اتفقتا خبراً
لفظاً ومعنى أو اتفقتا انشاء
كذلك (قوله فاللفظان
أما خبران) نحو تنذهب
إلى فلان وتكرمه (قوله
فاللفظان أما انشآن) نحو
ألم أقبل كذا وكذا ولم
أعطيك أى قلت كذا
وأعطيتك (قوله ثمانية
أقسام) أى وكلها من باب
التوسط (قوله أورد للقسمين
الأوليين) أعني الجلتين
المتفتقتين خبر اللفظ ومعنى
والجلتين المتفتقتين انشاء
لفظاً ومعنى

وكمال الاتصال وإن شئت قلت بين الاتصال والانقطاع وذلك قسمان أحدهما أن تتفق الجلتان خبر اللفظ ومعنى أو انشاء لفظاً ومعنى أو خبراً معنى أو انشاء معنى وبحصل من ذلك صور أن يكونا خبرين لفظاً ومعنى أو انشاء معنى والأول خبراً أو انشاء معنى خبرين لفظاً أو خبرين لفظاً أو خبرين معنى انشاءين لفظاً فهذه ثمانية أقسام تدخل في قوله فإذا اتفتقتا خبراً أو انشاء لفظاً ومعنى فإن كل واحد من قولنا لفظاً ومعنى يعود لكل واحد من قولنا خبراً أو انشاء وكان ينبغي أن يقال خبراً أو انشاء لانه لا يمكن اجتماع الخبر والانشاء على كل من الجلتين في حالة واحدة والثاني أن يتفقا انشاءاً وخبراً بمعنى لفظاً وقوله بجامع لا بد أن يكون مع ذلك بينهما جامع على ما سبق في بيان الجامع مثال اتفقتا لفظاً ومعنى في الخبرية

وقوله يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا

(قوله يخادعون الله) أي باظهار خلاف ما يبطنون وقوله وهو خادعهم أي مجازهم على خداعهم فالجملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معانٍ المتخادعة وكون المسند لهما أحدهما مخادع والآخر مخادع وفيهما شبه التضاد وشبه التناقض لما تشع به المخادعة من العداوة وأورد على المصنف أن هذا يسورة النساء فالجملتان لماعلم من الأعراب لا يخبران من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله والله وليست بهما البقرة لانه ليس فيها وهو خادعهم والكلام لأن فيا لعل لمن الأعراب واجب بأن القسديان التوسط بين الكلايين يقطع النظر عن كون الجملتان لماعلم من الأعراب ولا (قوله ان الارباب) أي فالجملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما التناقض بين المسندين والمسند لهما لان الارباب (٧١) صدق التجار والكون في التعميم صدق الكون في

الجسيم (قوله بخلاف الاول) أي فان الجملة الاولى فيه فعلية والثانية جملة اسمية وقوله الا انها الخ بيان لتكثرة تعداد المثال مع كون الجملتين في

(كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الارباب لي نعم وان العجبار لي جحيم) في الخبرتين لفظا ومعنى الا انها في المثال الثاني متناهيان في الاسمية بخلاف الاول (وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا) في الانشائيين لفظا ومعنى وأورد للتأنيق معنى فقط مثلا واحدا اشارة الى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه المستوعدا فيه لفظ الكلف تنبها على أنه مثال للتناقض معنى فقط فقال

فكقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم فهاتان جملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معانٍ المتخادعة وكون المسند لهما أحدهما مخادع والآخر مخادع وفيهما شبه التضاد وشبه التناقض لما تشع به المخادعة من العداوة والتقابل (د) كقوله تعالى ايضا (ان الارباب لي نعم وان العجبار لي جحيم) فهاتان جملتان خبرتان لفظا ومعنى ايضا لأن اولي المثال الاول فعلية وتوحيدها ان اسميتان معا والجامع بينهما خبران شبه التضاد بين الارباب والعجبار الذين هما المسند إليهما وبين الكون في التعميم والكون في الجسيم الذين هما المسندان (و) أماتا بينهما هو أن تتقافا انشاء لفظا ومعنى فك (قوله) تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا (قوله واشربوا ولا تسرفوا) جملتان انشائيان لفظا ومعنى مطوقتان على مثلها لولا الجامع بينهما اتحاد المسند اليه في كلهما تناسب المسند فيهما وهو الامر بالاكل والشرب بوعدهم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارن في الخيال (د) أما باقي الاقسام وهي التي يقع فيها التضاد بين اللفظ والمعنى في الجملة فالقسم الذي هو أن تكون قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم فانهما خبران وبينهما جامع وهو الاتحاد في المسند وفي المسند اليه ولا أن تقول لم يصدق في المسند فان المسند في الاول المخادعة وهو غير الخدع ولا أن تقول جملتان يخادعون لماعلم وهو خبران فكيف ذكرهما المصنف في قسم مالاعله وقوله تعالى ان الارباب لي نعم وان العجبار لي جحيم والجامع التضاد ومثله في الانشاء قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا فان كلاما للثانية مع الثالثة والاولى مع الثانية انشاء فالجامع للاتحاد في المسند اليه كذا قال الخطيب وفيه نظر لان الاتحاد في المسند اليه لا يكفي عند المصنف وكان ينبغي أن يقول الاتحاد في المسند اليه وفي المسند التضاد بين الاكل والشرب (٣) وملازمة التي للسرف فلا لئلا فكان ذلك جامعا فوجب

فكقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم فهاتان جملتان خبرتان لفظا ومعنى والجامع بينهما اتحاد المسندين لانهما معانٍ المتخادعة وكون المسند لهما أحدهما مخادع والآخر مخادع وفيهما شبه التضاد وشبه التناقض لما تشع به المخادعة من العداوة والتقابل (د) كقوله تعالى ايضا (ان الارباب لي نعم وان العجبار لي جحيم) فهاتان جملتان خبرتان لفظا ومعنى ايضا لأن اولي المثال الاول فعلية وتوحيدها ان اسميتان معا والجامع بينهما خبران شبه التضاد بين الارباب والعجبار الذين هما المسند إليهما وبين الكون في التعميم والكون في الجسيم الذين هما المسندان (و) أماتا بينهما هو أن تتقافا انشاء لفظا ومعنى فك (قوله) تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا (قوله واشربوا ولا تسرفوا) جملتان انشائيان لفظا ومعنى مطوقتان على مثلها لولا الجامع بينهما اتحاد المسند اليه في كلهما تناسب المسند فيهما وهو الامر بالاكل والشرب بوعدهم الاسراف لما بين هذه الثلاثة من التقارن في الخيال (د) أما باقي الاقسام وهي التي يقع فيها التضاد بين اللفظ والمعنى في الجملة فالقسم الذي هو أن تكون قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم فانهما خبران وبينهما جامع وهو الاتحاد في المسند وفي المسند اليه ولا أن تقول لم يصدق في المسند فان المسند في الاول المخادعة وهو غير الخدع ولا أن تقول جملتان يخادعون لماعلم وهو خبران فكيف ذكرهما المصنف في قسم مالاعله وقوله تعالى ان الارباب لي نعم وان العجبار لي جحيم والجامع التضاد ومثله في الانشاء قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا فان كلاما للثانية مع الثالثة والاولى مع الثانية انشاء فالجامع للاتحاد في المسند اليه كذا قال الخطيب وفيه نظر لان الاتحاد في المسند اليه لا يكفي عند المصنف وكان ينبغي أن يقول الاتحاد في المسند اليه وفي المسند التضاد بين الاكل والشرب (٣) وملازمة التي للسرف فلا لئلا فكان ذلك جامعا فوجب

أي المصنف (قوله اشارة) أي حال كوننا نمرش الى أنه يمكن تطبيقه الخ ووجه الاشارة من قوله ويحسنون بمعنى أحسنوا أو وأحسنوا ولا يصح جعل قوله اشارة منعولا لاجل أنه لقوله وأورد اذلا معنى لذلك الاول كانت الاقسام اثنين وأورد مثلها لاولا واحدا تأمل ذلك فرددنا هذا المدعى (قوله على قسمين من أقسامه الستة) الاقسام الستة هي السابقة في قول الشارح والمنفقتان معنى فقط ستة الخ والمراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبرتين لفظا انشائيين معنى أو تكون انشائيين معنى والاولى خبرية في اللفظ والثانية انشائية فيه ويقع على المصنف أمثلة الاربعة تمام الستة فمثلا ما اذا كانتا انشائيين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فمما قبل الليل وأنت تصوم النهار ومثالا الخبريتين معنى مع كونهما انشائيين لفظا لم أمر الله بالتقوى وأمر أمرك بترك الظلم ومثالا الخبريتين معنى مع كون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية لفظا لم أمر الله بالتقوى وأمر أمرك بترك الظلم ومثالا الخبريتين معنى مع كون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله

والتأني أن يتقوا كذلك معنى لافظا كقولهم تعالى وإذا أخذنا لميثاق بني إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذو القربى
والتأني والمساكين وقولوا عطف قوله وقولوا على قوله لا تعبدون لانه بمعنى لا تعبدوا

الافق ودرسو ما فيه فان درسوا عطف على قوله لم يؤخذوه وان كان انشاء وجود الاستفهام الا انه في تأويل الخبر وهو اخذ
عليهم ميثاق الكتاب لان الاستفهام لا انكار تأمل (قوله وإذا أخذنا لميثاق) انظر لمخوف معطوف على ما قبله أي وذكر
إذا أخذنا قوله لا تعبدون الا الله أي تأمل لهم لا تعبدون وفيه ان الكلام في الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقد تقدم ما يؤخذ منه
الجواب أو أن اخذ الميثاق كالقسم والمخى وإذا كررت قسمتا على بني إسرائيل وهذا جوابهم حينئذ فلا اعتراض ثم انهم على الاحتمال
الاول في قوله لا تعبدون الثفات ان قرء الفعل باللام المتعينة ان قرء بالتاء الفوقية فلا الثفات وعلى الثاني بالعكس (قوله وبالوالدين)
متعلق بالفعل المقتر بالعامل في

(٧٧)

لانه المحتمل للقسمين

(و كقوله تعالى وإذا أخذنا لميثاق بني إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذو القربى والتأني
والمساكين وقولوا للناس حسنا) فمعطوف قوله على لا تعبدون مع اختلافهما لفظا لكونهما انشائيين
معنى لان قوله لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء (أي لا تعبدوا)

الجلتان انشائيين معنى مع كون الاولى خبرية لفظا والمعطوف انشائية هو (ك ما في قوله تعالى وإذا
أخذنا لميثاق بني إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذو القربى والتأني والمساكين وقولوا
لناس حسنا) بخلافه قوله معطوف على جمل لا تعبدون وهما انشائيان معنى أما جملته قوله فاعلموا
واضح وأما جملته لا تعبدون ولو كان لفظها خبرا فهي انشائية معنى أدهى نهي (أي لا تعبدوا) فهذا امثال
لقسم ما كانت فيه الاولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا وأما القسم الذي هو ان تكون
الجلتان انشائيين معنى وهما خبريتان لفظا فيحتمل أن يستخرج من هذا المثال وذلك ان معنى قوله
وبالوالدين احسانا ما أن يقدر خبر يلفظا ويكون معطوف على قوله لا تعبدون فيكون التقدير لا تعبدون
اتحادهما في اخیال ومثال القسم الثاني وهو اتفاقهما معنى لافظا لكل انشاء معطوف على جمل وإذا أخذنا
ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذو القربى والتأني والمساكين وقولوا
لناس حسنا فان قوله وقولوا انشاء لفظا ومعنى عطف على لا تعبدون وهو خبر لفظا انشاء معنى فقد اتفقتا
انشاء معنى وان اختلفتا لفظا فان اللفظ الاول خبر والثانية انشاء بينهما جامع وهو اتحاد المسند اليه
كذاته الخطيب وعليه من السؤال ماسبق وأما لا تعبدون مع وبالوالدين احسانا فان كان التقدير
وأحسنوا فتكون الجلتان انشاء معنى وخبر لفظا والاولى خبر والثانية انشاء وان كان التقدير
تحسنون فالجلتان خبر لفظا وانشاء معنى ويرجع تحسنون أن فيه مبالغة وشارة الى أنه سورع الى
امثالهم فيما كلفوا لفظا لما قبله ويرجع أحسنوا أن فيه مبالغة كذلك بعده وان فيه اضمار فقط وفي
الاول اضمار وتحسنون مجاز في التعبير عن أحسنوا ذلك أن تقول العصف جزم بان وقولوا معطوف

لانه المحتمل للقسمين
وأما قوله وقولوا فليس
عطف الا لوجه واحد
وحاصل ما ذكرنا الشرح
في هذه الآية أن جملته
وقولوا عطف على جملته
لا تعبدون لاتحادهما في
الانشائية معنى وان
اختلفت لفظا لأن الاولى
خبرية والثانية انشائية
وأما جملته وبالوالدين فان
قدر الفعل العامل في
المصدر خبرا بمعنى الطلب
كانت تلك الجملة عطف على
جملته لا تعبدون والجلتان
انشائيان في المعنى
خبريتان لفظا وان قدر
الفعل العامل في المصدر
طلبا كانت تلك الجملة
عطف على جملته لا تعبدون
والاولى خبرية لفظا انشائية

وقوله

(قوله فمعطوف قوله على لا تعبدوا)

أي والجامع بين هذا الجمل باعتبار المسند اليه مبالغة في اتحادهما باعتبار المسندات فالإتحاد كذلك لان كلامهم تخصيص الله
بالعبادة والاحسان للوالدين والقول الحسن للناس عبادة مأمور بها وأخذ الميثاق عليهما فان قلت لا يجوز أن يكون قوله عطف على
الفعل المقدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون العطف على الاحتمال الاول من عطف الانشائية لفظا ومعنى على الانشائية
معنى اخبرية لفظا وعلى الاحتمال الثاني من عطف الانشائية لفظا ومعنى على مثلهما وحينئذ فيكون وقولوا عطف على القسمين
كالذي قبله قلت هذا وان كان جائزا في نفسه بناء على أن المعطوفات اذا تكررت يكون كل منهن معطوف على ما قبله وهو أحد
قولين لكن الشرح لم يقل بل لان الجمهور من النحاة على خلافه حيث كان المعطوف يحرف غيره تب (قوله لان قوله لا تعبدون اخبار
في معنى الانشاء) وذلك لان اخذ الميثاق يقتضي الامر والتأني فإذا وقع بعده خبر بالامر والتأني كما هنا أي لا تعبدوا غير الله
وكل منهما انشاء

وأما قوله بالوالدين أحسانا فتقديره إما لمحسنون بمعنى وأحسنوا وإما أحسنوا وهذا بلغ من صريح الأمر والى لأنه كما منسوخ
إلى الامتنال والانتباه فهو خبر غير معمول في سورة البقرة وبشر الذين آمنوا فقال الزمخشري في بيان قلت علام عطف هذا الأمر ولم
يسبق أمر والى يصح عطفه عليه قلت المراد اليس الذي أعقب العطف هو الأمر حتى يطلب المشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه أما
المعقب للعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيود والأوقاب وبشر
عربا بعقوب الاطلاق ولك أن تقول هو معطوف على فاتحوا كما تقول يا بني عيم احذر واعقب بما جئتم وبشر يا فلان بني أم عبد ساساني اللهم هذا

(قوله لا يبله من فعل) لأن قوله بالوالدين معمول لا يبله من عامل يعمل في عمله النصب والاصل فيه أن يكون فعلا (قوله فلما أن
يقدر خبرا في معنى الطلب) أي يقدر بنية المعطوف عليه وهو قوله لا يبله من (قوله فتكون الجفان الخ) أي مما قوله لا يبله من الالام
التي فوقه ولمحسنون المقدر (قوله فائدة تقدير خبر) هو مبتدأ مخوف الخبر أي ظاهره لفظا ومعنى أما لفظا الخ (قوله فاللامة)
أي المناسبة بينه وبين قوله لا يبله من جهة أن كلا خبر مراد منه (٧٣) الطلب (قوله كأنه سارع الخ) ان قلت ماذا كره انما يصح

لو كان الاخبار بلفظ
الماضي قلت وكذلك
بالحال أفاده عبد الحكيم
(قوله فهو) أي المتكلم
خبر عنه أي عن المأمورة
المنه من الامتنال (قوله)
زيد بالامر أي يريد بلفظ
تذهب (قوله وهو) أي

وقوله بالوالدين أحسانا لا يبله من فعل فلما أن يقدر خبرا في معنى الطلب أي (ومحسنون بمعنى
أحسنوا) فتكون الجفان خبرا لفظا انما معنى وفائدة تقدير خبره جملة بمعنى الانشأ ما لفظا
فاللامة مع قوله لا يبله من وأمعنى ظالمات العتبات أن الخطاب سارع إلى الامتنال فهو يخبر عنه
كما تقول تذهب إلى فلان قوله كذا تريد الأمر أي اذهب إلى فلان فقل له كذا وهو أبلغ من الصريح
(أو) يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين أحسانا
فتكونان النسابتين معنى إذ لفظ الأولى اخبار ولفظ الثانية انشاء

ومحسنون أي (ومحسنون)
بالوالدين أحسانا (بمعنى أحسنوا)
وعليه تكونان النسابتين معنى
خبرتين لفظا وترجع هذا التقدير
بوجهين أحدهما موافقة المعطوف عليه
لفظا والآخر الإجماع
إلى المبالغة تأكيده للطلب حتى
كان الخطاب سارع أو يسارع إلى
الامتنال فهو يخبر عنه بهذا
الاعتبار لا مأمورا بظاهر الكلام
الذي كان غرضه في الامتنال أنت تذهب
إلى فلان تقول له كذا وكذا أنت
تسب من هذا الذنب مكان اذهب
تنبأ بظهور الكمال الرغبة حيث
عند الحجاب والتوبة كالواقفين
المتسارع اليها والعود بوقوع
همها ذلك المرغوب يتميل واقفا
أوسقم فغيره ويحتمل أن يكون
وجه المبالغة الإجماع إلى أن الالق
بمحال الخطاب أن لا يؤمر بهذا
اللق به أن يخبر عنه لكون ذلك
أنسب بحاله والأولى أن يتصفه
(أو) يقدر ذلك المتعلق
بسينة الأمر أي (وأحسنوا)
بالوالدين أحسانا لموافقا لاصل
معناه وعليه يكون عطفه على

على لا يبله من الامتنال فله نظر لان احسانا ان كان معمول لا احسنوا فاعطف قولوا عليه اولى لا تتأقهما
لفظا ومعنى وان كان التقدير ومحسنون فهو كالذي قبله والمعطف على القريب اولى وكانه أي أن
المعطوفات اذا تعدت كان كلهم معطوفا على الاول وقد تقدم في نفسه قول من سمعته من شيعتنا أي
حيان وأما اتفاقهما معنى لاللفظ وكل خبر فقال السكاكي مثله قوله تعالى فلما جاءهم عودى أن

(١٠ - شرح التلخيص ثالث)
والر ينفى على ذلك التقدير قوله بعد قولوا للناس حسنا والمحصل أن تقدير
محسنون فيه مبالغة في اللفظ لما قبله وبالمبالغة باعتبار الإشارة إلى سرعة الامتنال وتقدير أحسنوا فيه مبالغة
فقط بخلاف اخبار محسنون فإنه مجاز في التعبير عن أحسنوا فكل من التقديرين مرجحان وظاهر كلام المتن أن التقدير الاول اولى
وقوة كلام الشارح تدل عليه أيضا لان المصنف قدمه واعتنى بالشارح بتوجيهه وبينه أنتم بيان (قوله على ما هو الظاهر) أي لان الاصل
في الطلب أن يكون بصيغة الأمر بحال يقال بقرينة قوله لا اتا تقول بعارضها قرينة لا يبله من (قوله فتكونان) أي لا يبله من
وأحسنوا والى صواب فتكونان لأنه منصوب عطف على يقدر المنصوب عطف على يقدر السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة يحذف النون
اللهم الآن يجعل مستأنى إذا تقرر ذلك فتكونان الخوان كان فيه تكلف (قوله اذ لفظ الاولى اخبار) على مخوف أي لاللفظ لان
لفظ الاولى الخ في نسخته من أن لفظا الاولى أي حال أن لفظا الاولى وهي لا يبله من اخبار وقوله ولفظ الثانية أي وهي قولوا أحسنوا

والر ينفى على ذلك التقدير قوله بعد قولوا للناس حسنا والمحصل أن تقدير محسنون فيه مبالغة في اللفظ لما قبله وبالمبالغة باعتبار الإشارة إلى سرعة الامتنال وتقدير أحسنوا فيه مبالغة فقط بخلاف اخبار محسنون فإنه مجاز في التعبير عن أحسنوا فكل من التقديرين مرجحان وظاهر كلام المتن أن التقدير الاول اولى وقوة كلام الشارح تدل عليه أيضا لان المصنف قدمه واعتنى بالشارح بتوجيهه وبينه أنتم بيان (قوله على ما هو الظاهر) أي لان الاصل في الطلب أن يكون بصيغة الأمر بحال يقال بقرينة قوله لا اتا تقول بعارضها قرينة لا يبله من (قوله فتكونان) أي لا يبله من وأحسنوا والى صواب فتكونان لأنه منصوب عطف على يقدر المنصوب عطف على يقدر السابق ونصب ما هو من الافعال الخمسة يحذف النون اللهم الآن يجعل مستأنى إذا تقرر ذلك فتكونان الخوان كان فيه تكلف (قوله اذ لفظ الاولى اخبار) على مخوف أي لاللفظ لان لفظ الاولى الخ في نسخته من أن لفظا الاولى أي حال أن لفظا الاولى وهي لا يبله من اخبار وقوله ولفظ الثانية أي وهي قولوا أحسنوا

(١) قوله أي من أول الأمر مقتضاه أنما اشتمل على كلام الشارح مع أن من عبارته كتبه مصححه

بورك من في النار ومن حولها وسيمان القدر بالعالمين يا موسى انه انا الله العزيز الحكيم والى عصاك
قال والى عصاك جلة انشاء لفظا خبر بمعنى التقدير قيل له بورك وقيل القى (قلت) هذا كلام
مجبب لانهم أراد تقدير قول قيل القى لفظا كانت القى انشائية قطعاً لفظاً ومعنى قولك قال زيد
فهمى انشائية وان حكيت بالقول لان العبرة بالحكي كما قالوا في وقال رائداهم ارسوا زواياهم اذ جلة
قيل معطوف على نودي وعاخيرتان قطعاً وان أراد تقدير قيل من جهة المعنى وكانت الواو في قوله
تعالى عكمة بأن يكون قيل له الجلتان بالوصل فالاولى خبرية لفظاً ومعنى وذلك لا يمكن لان بينهما
حينئذ كمال الانفصال وان كانت الواو غير محكية فلا عطف حينئذ والجلتان متفاضلتان والثانية
انشاء لفظاً ومعنى والذي يظهر ان الواو ليست محكية والتقدير من جهة المعنى وقيل له القى ويشهد له ان
جلة القى في الكلام المحكي مستأنفة بدليل قوله تعالى في الآية الاخرى وان القى وهذا هو الذي دعا
الزخشمي الى قوله ان القى معطوف على بورك والمعنى وقيل له القى واعترض عليه ان تقدير وقيل له
ينح العطف على بورك وجوابه ان الزخشمي اعلم ان تقدير المعنى الآراء قال المعنى ولم يقل التقدير
وقد جوز غيره في القى ان يكون عطف على بورك لكنه يجوز لا يتأتى لوجوب الفصل حينئذ والاحسن
ما ذكره الزخشمي ولا يجوز فيه لانه كقولك قلت قائم زيد واخرب عمرا والجلتان في المحكي منفصلتان
والجلة الزخشمي لم يقل ان القى فيها معنى الخبر كإزعم السكاكي ثم فيها قاله السكاكي ان ينامن أن
جلة بورك خبر لفظاً ومعنى فطر لجواز أن يكون دعاء وهو انشاء وقد ذكر هذا التقدير الفارسي وشيخنا
أبوحيان وأبو البقاء وغيرهم فكانوا الجلتان متفتحتين معنى في الانشاء فيكون مثل لا تعبدون الا الله
(١) ولا شئ ان يكون بورك انشاء واخيراً يتوقف على كون ان هذه تفسيرية أو النامية فهي
خبر وان كانت المحففتين الثقيلة فقال الفارسي انها دعاء وجوز هشياً أبوحيان في هذه الآية الكريمة
وجزم به أبو البقاء لكن ذكر أبوحيان عن قوله تعالى ان غضب الله عليها ان ذلك عند الفارسي ورد
عليه بان المشهور ان الجلة الطلبية لا تقع خبر إن وإنما أقول قوله
إن الذين قتلتم أمس صيغهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليكم ناما
قلت وكذا قوله

(١) قوله ولا شئ ان كنا
في الاصل ويظهر أن في
العبارة نقصاً وتصريفاً
فخر كرتبه مصححه

أكثر في العمل لمجداً * لا تكثرن في عسيت صائماً

(قلت) ولعل الزخشمي لاجل هذا قال ان هذه لا يجوز أن تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد
إشارة الى ملازم الخبرية والتعقيق في جعل خبر ان انشاء أنه يجوز ان كان طلباً ولفظه خبر لثكره في
أدعية النبي صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً اللهم اني أسألك رحمة من عندك اللهم اني أعوذ بك من
المعرم والمائم اللهم اني أعوذ بك من بقاء تعمتك وتحول عافيتك اللهم اني أعوذ بك من أن أضل أو أضل
وهو كثير ولا يجوز أن يكون مثل اني بعتك والفرق ان الطلبي يفيد التأكيد لا آخر متعلقه فيؤيد كطلبه كما
تؤكد النسبة الخبرية بخلاف الانشاء الذي وقع متعلقه مع فلا يقبل التأكيد وهذا تفصيل قلته بخا
وهو مخالف للقولين فليتظرفيه ولعل ابن مالك من أجل هذا قال قد تدخل ان على ما خبره نهي ولم
يطلق الانشاء ومما ذكره في هذا الفصل قوله تعالى ان اصحاب الجنة في شغل فا يكون هم
وأزواجه في ظلال على الارائك مستكون لهم فيها فاهو لهم ما يدعون سلام قولاً من رب رحيم
وامتازوا اليوم أي المجرمون قالوا جلة امتاز وامعطو فعلى ان اصحاب الجنة لانها بمعنى الانشاء
لان مجموع هاتين الجملتين تفصيل لما جله قوله تعالى فاذا هم جميع له بنا عسرون وقوله فالיום لا تظلم
نفس شياً ولا تجوز ان الاما كنتم تعملون فعموم هذه الجمل اقتضى تفصيلها فقيل عند سوق أهل الجنة
اليها كوردان ذلك يقال عند سوقهم الى المحشر تنزيلاً لما يكون من ذلك الكائن ان اصحاب الجنة أي سيروا اليها

والجامع بينهما

لا تقبلون كسلف قوله قولوا والجمع بين هذا الجمل باعتبار المسند اليه فواضح لاتحادها واما باعتبار المسندات فلا تنحصر الله تعالى بالمباداة والاحسان للو الدين وقول الحسن للناس اتخذت في انهم امور بهواؤا خذنا لينايق عليها يمكن ان يكون الجامع فيها خيال باعتبار المسكين المخاطبين بالكليف الشرعية واذا فهمت هذا تبين لك ان الاحتمال الاول ان في الكلام اثنا لقسمين مما تكون فيه الجملة ان اثنا اثنين معنى فقط أحدهما ان تكون الاولى خبرية فقط والثاني ان تكونا معا خبريتين وبقى على المنصف القسم الثالث من هذا القسم وهو ان لا تكون الاولى انشائية لفظة ثانوية كالتقي عليه ثلاثة اقسام المنقوتين في خبرية معنى فقط ولشمل هذه الارب ولم تكن الامثلة كلها من شواهد العرب تكسيرا للاثنا لقسم التصور فاما مثال ما تكونان معا اثنا اثنين معنى والاوى انشاء فلنظادون الثانية فكقولك لشم الليل وانت قسم النهار واما مثال الخبريتين معنى مع كون الاولى انشائية لفظة فقط فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق ودرسا مافهمان درسا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء وجود والاستهتاهم في تأويل أخذ اذا الاستهتاهم لانكار الجامع بين المستدين اتحادهما ادفعني أخذ ميثاق الكتاب اعلامهم بما فيه التلازم مع التزامهم اياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتناهيين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما واما ملأهما جامع كونهما معا اثنا اثنين لفظة فكقولك ألم أمر بك بالتقوى وألم أمر بك بترك الظلم واما ملأها مع كون الاولى خبرية لفظة فقط فكقولك أمر بك بالتقوى وألم أمر بك بترك الظلم ثم أشار الى تحقيق الجامع واقسامه فقال (والجامع) الذي تقدم ان نفيه يمنع وقوع المعطف (بينهما)

القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه غير عريضة في القرآن الكريم ومن ذلك ما نزلنا عليكم المن والسوى كواو قوله تعالى واذا خذنا لينايقكم ورضا فوقكم الطور خذوا وقوله تعالى واذا جعلنا البيت مثابة للناس واما واخذوا وقال المنصف والاقرب في الآيتين الكريمتين أن يكون الامر معطوفا على مقدر يدل عليه ما قبله أي فأنذروهم وكافدرة الخشع في قوله عز وجل واهجرني مليا معطوفا على محذوف يدل عليه قوله لا رجعتك ومن هذا الباب قوله تعالى وبشر الصابرين وقال السكاكي انه معطوف على قل مثل يا ايها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة (والجامع بينهما الخ) ثم تقدم أن الجامع بين الجملتين هو المعطف في اعتبار الوصل في علم أن الذي يظهر والله سبحانه وتعالى أعلم من كلام السكاكي وغيره من أهل هذا الفن أن الجامع المعترف في الوصل هو التناسب بين الجملتين لا غير على ما سيأتى ذلك انه ان شاء الله تعالى غير أن هذا التناسب المذكور له اسباب ومنفعة ما سيبينها فاجمعها في القوم المذكورة بطريق العقل أو الوهم أو الخيال واما ملأها لغويا في اتحادها حقيقة أو تأويل قريب أو بعيد وانت لم ان المظنة غير ملازمة للظنون فربما تخلف عنها وتختلف عن فقد يحصل التناسب والاتحاد في الطرفين كقولك يعطى زيد منع وقد يحصل التناسب المنفصل الى الاجتماع في المنكروان لم يتطابقا في الطرفين بل في المسند اليه كن ذكر في مجلسه الحركة والياض فتقول له الحركة عرض نقلة والياض لون صفته كيت وكيت فالتناسب هنا بوجود والوصل حسن ولم يقع الاتحاد في المسند اما حصل الاتحاد في المسند اليه بالجامع الخيالي وهو اجتماعهما في أن كلاهما مسؤول مذكور في المجلس وكذلك قد يحصل التناسب مع الاتحاد في المسند فقط ومثاله أن يأخذ الشخص في ذكر ما وقع في هذا اليوم من الاعمال فيقول اطلق زيد واستوى الطعام فهذا وقع فيه التناسب في المستدين في هذا اليوم من الاعمال فيقول اطلق زيد واستوى الطعام فهذا وقع فيه التناسب في المستدين

على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وفيه أيضا نظر لان المخاطبين في تؤمنون هم المؤمنون وفي بشر هو النبي عليه السلام ثم قوله تؤمنون بيان لما قبله على سبيل الاستئناف فكيف يصح عطف بشر المؤمنين عليه وذهب السكاكي الى أنهم ما معطوفان على قل مر اذا قيل يا ايها الناس ويا ايها الذين آمنوا لان ارادة القول بواسطة انصباب السلام الى معناه غير عريضة في القرآن وذكر كسورا كثيرة منها قوله تعالى وانزلنا عليكم المن والسوى كواو وقوله واذا خذنا لينايقكم ورضا فوقكم الطور خذوا وقوله واذا جعلنا البيت مثابة للناس واما واخذوا أي وقلنا أو قائلين والاقرب البيت مثابة الامر في الآيتين معطوفا على مقدر يدل عليه ما قبله وهو في الآية الاولى فأنذروهم وبشر الذين آمنوا فانذرهم وبشر الذين آمنوا وفي الآية الثانية فابشر أو نحو أي فابشر يا محمد وبشر المؤمنين وهذا كما قدر الزمخشري قوله تعالى واهجرني مليا معطوفا على محذوف يدل عليه قوله لا رجعتك أي فاحذرني واهجرني لان لا رجعتك تهدد بتوقييع والجامع بين الجملتين

لاهمسؤل عنهم ولا تناسب فيه بين المسند اليهما لان السؤال واقع عن الافعال لا عن الفاعلين ومن وقوع الاتحاد في أحد الطرفين ولا تناسب قولك السكوت بعيني والحركة عرض تقة وقولك جالينوس ماهر في الطب وأخوه رأته أس وغزر الماء في البر وغزر علز يد وهو كثير بخلاف الأول وقد يقع الاتحاد في الطرفين ولا تناسب كقولك انظر الى علم زيد وانظر الى هذا القطع الذي في ثوبك على ما اقتضاه كلام المنصف صريحاً في آخر الكلام على الجامع الخالي وكقولك زيد أخوك وعمر وصاحبك فانه لا يجوز كإقتضاه كلام ابن الملكاكي في التيسار وفيما اتحاد المسند والمند اليه كما سألته في قولنا زيد يعطى وعمر يمنع حيث لا مناسبة بينهما فانه لم يحدان في الطرفين كما سأفقره على خلاف ما زعم المنصف وهو غير مانع كإذ كرم المنصف اذا تقرر ذلك بحيث لا اتحاد في شيء فلا يميل الى التناسب فيجب الفصل مثل جالينوس طبيب والماء في البر وحيث حصل الاتحاد في أحدهما فثارة تقع المناسبة وثلاثة لا تقع وقد يقع في المثال الواحد الاتحاد في الطرفين وعدمه فيوصل ويفصل فاذا جرى في مجلس ذكر ماء بمنزلة من الاشياء البينة فتقول الخاتم ضيق والخف ضيق وقع الاتحاد في الطرفين وذلك حسن وان جرى ذكر الخاتم فقلت الخف ضيق والخاتم ضيق لم يحسن لعدم المناسبة والاتحاد حينئذ في المسند بل قد يحصل الاتحاد في المستوفي في المسند اليه كقولك خفي ضيق وخاني ضيق حيث لم تقدم للخف ذكره هذا هو الذي أشار السكاكي الى امتناعه اذا تقرر ذلك فاعلم أن المنصف اختار انه لا بد في الجامع من الاتحاد في المسند اليه والمسند اما حقيقة أو مجازاً بان يكونا محققين في الفكرة على ماسأني ونقل عن السكاكي أنه قال في موضع من المتنازع انه يكفي اتحادهما في المسند والمسند اليه أو في قسمين فيودهم انكر عليه وقال انه منقوض بظهورهم الامير الجيش يوم الجمعة وخطأ عمرو ثوبه فيقال ولله سهو فانه صريح في موضع آخر منه بامتناع خفي ضيق وخاني ضيق مع اتحادهما في المسند واجاب الطيبي والخطيبي عن السكاكي بأنه موافق على أنه لا يمتنع الاتحاد في المسند والمسند اليه وان قوله يكفي الاتحاد في أحدهما يريد أن الاتحاد في أحدهما جامع لكنه ليس بمعتبر فقلت هذا الجواب لا يصح لانهما اتفقا في الجامع المرعى المعتبر ومن وقف على كلامه فتحقق ما قلناه ولكن السؤال لا يرد وجوابه ما استنتجنا من القواعد فان السكاكي حيث قال يكفي الاتحاد في أحدهما أراد حيث وجب التناسب الخيالي أو العقلي أو اللفظي فيهما وحيث قال ان خفي ضيق وخاني ضيق مجتمع أراد حيث لا يجمع الخف والخاتم فينبغي المناسبة حينئذ كما يلزم بالبداهة من وقف على كلامه فانه يفرض الامر فيما اذا جرى ذكر خواتم ولم تقدم للخف ذكره فالامتناع هنا ليس لعدم الاتحاد في المسند والمسند اليه بل لعدم الجامع فان الجامع هو المرعى كما قررناه وليت شعري بان اتحاد المسند والمسند اليه في مسأنا وأدنا الضر ووجئنا ببيعة من جاة فالسندان المس والجئي والمسند اليه الضر والانيا مصولات الله وسلامه عليهم والمناسبة فيه كالشمس فان قلت مس الضر والجئي ببيعة من جاة فمدان قلت انما ذلك من قيود المسندين وان سألناه فان اتحاد المسند اليه فالخفي ما قلناه وكذلك كان زيد يعطى وعمر منع مبدئين في الطرفين كما سأفقره وهو لا يجوز عند المنصف وقوله منتهى بظهورهم الامير الجيش اليوم وخطأ عمرو ثوبه فيقال ان هذا المثال قد يحسن وصله بان وقع ذكرهما اتفاق في هذا اليوم ولذلك كان المنصف هنا مقتصر اعلى قوله بشرط الاتحاد للطرفين ولكنه سجد كراشراط الجامع موافقا عليه فنهنا بشرطه وحيث اضع ذلك فاعلم أن الاتحاد هنا ليس على حقيقته فان اتحاد الشئين بمعنى انهما يصيران شيأ واحد استحيل لان الشئين لا يتداخلان ولكن المراد أن الشئين في الصورة أوفى اللفظ يكونان مبدئين في المعنى ولا شك أن هذه الاقسام الاربع يمتنع الاتحاد فيها وفي المسند والمسند اليه أولاً في واحد منهما كل من طرفي الاسناد فيسنا متحدة فثارة يكونان ظاهرين

يجب أن يكون باعتبار المسند اليه في هذه المسند اليه في هذه باعتبار المسند في هذه المسند في هذه جميعا كقولك يشعر زيد ويكتب
(قوله أي بين الجلتين) أي سواء كان لهما محل من الاعراب أو لا وقوله يجب أن يكون باعتبار أي يجب أن يكون محققا باعتبار المسند
اليهما أي بالنسبة إلى الذين أسند اليهما في الجلتين (٧٨) اتحادا وتفسير اضمير الثانية عند مثل آل الموصولة باعتبار المعنى

(قوله والمسندين) أي
وباعتبار الذين أسندوا في
الجلتين اتحادا وتفسير
(قوله جميعا) راجع للمسند
المرحول المسندين فلا بد من
المناسبة بين الأخرين أو
الاتحاد فيهما فلو وجدت
مناسبة بين المسندين فقط
أو المسند اليهما فقط
أو اتحاد بين المسندين أو
المسند اليهما فقط فلا يكفي
(قوله أي باعتبار الخ) أي
لا باعتبار المسند اليهما
فقط ولا باعتبار المسندين
فقط ولا باعتبار المسند

أي بين الجلتين (يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا) أي باعتبار المسند اليه في
الجله الأولى والمسند اليه في الثانية وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية (نحو يشعر زيد ويكتب)
للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتعارفهما في خيال

مثل رضى زيد وغضب زيد يزيدا آخر فانهما وان اتفق لفظهما فمهما عتقنا بالانفصال أو اختلعا
بالخروف مثل غضب عمرو ورضى سيبويه متارة يكونان ضميرين مثل زيد يعطى ويعزم وتارة يكون
الأول ظاهرا والثاني ضميرا مثل أعطى زيد ومنع عكسه مثل زيد أعطى ومنع أو ما إذا عرف هذا
فقول المصنف الجامع بينهما أي بين الجلتين وقوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين أي
يجب أن يكون مستقرا باعتبارهما أي باعتبار اتحادهما أو لا يزمن ذلك أن يكون يريد أن اتحادهما
هو نفس الجامع بل الجامع يحصل بالاتحاد والباء الصاحبة أي مع الاتحاد ويصح جعلها للسببية فان العلم
بالجامع يحصل بسبب الاتحاد فان قلت التناسب بين الشيئين كيف يكون باتحادهما والاتحاد بنافي
التعدد الذي هو لازم للمناسبة قلت المراد بالتناسب في المعنى بين المسند اليهما مثلا ولا مناسبة بين
المسند اليهما أعظم من كونهما سببا واحدا هذا بالنسبة إلى الاتحاد الحقيقي أما بالنسبة إلى الاتحاد
الاعتباري على ما سيأتى فالجواب واضح فان قلت كلامهم هنا يقتضى أن الاتحاد شرط وسيأتى أن
الجامع قد يكون الاتحاد وقد يكون غيره قلت المراد هناك الاتحاد الحقيقي وهذا الاتحاد أعظم من الحقيقي
والاعتباري **تنبيه** خص المصنف الاتحاد في المسند اليه والمسندون في قسم وراء ذلك وهو
أن اتحاد المسند اليه في أحدهما مع المسند في الأخرى مثل الإيمان حسن والتعجب الكفر والجامع هنا
انما هو بين المسند اليه والمسند في الأولى والمسند اليه والمسند في الثانية وهذا وارد عليهم أجيب في ثم
أن المصنف أهل الاتحاد في المسند أو قيد المسند أو قيد المسند اليه فلا بد من تقسيم محيط بجميع أقسام
الاتحاد الحقيقي وقس عليه غيره فقول الاتحاد الحقيقي سواء كان بمجمع مناسب يسوغ الوصل أم لا

فالعطف صحيح للمناسبة الظاهرة (قوله بين الشعر والكتابة) أي الذين هم مسندان والمناسبة بينهما من جهة
أن كلامهما تأليف كلام على وجه مخصوص وذلك لأن النظم تأليف كلام موزون والكتابة تأليف كلام نثر لأن الكتابة تأليف كلام
بالشعر فانهما تأليف الكلام النثري على هذا فبين الكتابة والشعر تماثل لا يفارقهما في الحقيقة وتوان اختلافهما في العوارض كالنظمية
والثرية وحيث قد الجامع بينهما على كفاي تأمل (قولك وتعارف الخ) هذا لمجمل آخر غير إلا ولولا ذلك لان التعارن المذكور جامع
خيالي كإثباتي والحاصل أن الجامع بين المسند اليهما في الجلتين عقلي لا غير وهو الاتحاد وأما بين المسندين فمهما قصص أن يعتبر أنه

أحكامهما (ويعطى) زيد (ويعنع) تضادا لاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند إليهما وأما عند
تفريقهما

أحكامهما فصح العطف بينهما (و) كذلك يصح في حق قولك (يعطى زيدو يمنع) لاتحاد المسند اليه
فيهما وتناسب العطاء والمنع بحكم التضاد أو كون أحدهما عدما والآخر ملكة على ما يأتي من أن
المسندين كالمتضادين عند الوهم فيهما جامع وهمي فإذا اتحاد المسند اليه فيهما كافي المتالين
إضاف إلى المسند اليه فقط أوفى المسند فقط أوفى قيد المسند اليه فقط أوفى قيد المسند فقط أوفى الأول
والثاني أوفى الأول والثالث أوفى الأول والرابع أوفى الثاني والثالث أوفى الثالث والرابع أوفى الثالث
والرابع أوفى الأول والثاني والثالث أوفى الأول والثاني والرابع أوفى الأول والثالث والرابع أوفى
الثاني والثالث والرابع أوفى الرابع بقية هذه خمسة عشر قد اوعى كل تقدير منها أما أن يكون الاتحاد
الواقع في طرفين فافهم ذلك الطرف من مثله من الطرف الآخر وأقسام ذلك بعد طرق المتكرر
سبعة عشر فصر في خمسة عشر تليق ما تبين وأربعين وما أنادى كرامته الاتحاد في طرف واحد فقط
تستدل به على غيرهما سواء كان التناسب السويع للعطف موجودا فيجوز الوصل أو مفقودا فيمتنع
الاتحاد اتحاد المسند اليه في الأول والمسند اليه في الثانية مثل زيد يعطى ويمنع جائز زيد يعطى وينام
فصح الثاني اتحاد مسند اليه في الأول ومسند في الثانية زيد يعطى والماتع زيد بلا مناسبة يجوز زيد
يعطى ولا يبيض زيد الثالث تمكسه بأن تؤخر الرابع مسند اليه في الأول وقيد مسند اليه في الثانية
بمناسب الفرس حرون والضارب فرسا مصيب وغير مناسب الفرس حرون والذي اشتري الفرس
أيض الخامس تمكسه بأن تقدم الجمل للآخر السادس مسند اليه في الأول مع قيد المسند في
الثانية بمناسب الفرس ماشية والضارب ينفع الفرس وغير مناسب الفرس ماشية والشعر غذاء
الفرس السابع تمكسه الثامن مسند في الأول ومسند في الثانية وهذا لا يتصور إلا مع اتحاد المسند
اليه لاستحالة صدور الفعل الواحد من اثنين كاسبق التاسع مسند في الأول وقيد مسند اليه
في الثانية بمناسب العالم زيد والضارب زيد جاهول وغير مناسب العالم زيد الذي يباع زيد أثوبا
اسمه كذا العاشر تمكسه الحادي عشر مسند في الأول وقيد مسند في الثانية العالم زيد والناس تحب
زيدا وغير مناسب العالم زيد والخف الضيق كلان زيد الثاني عشر تمكسه الثالث عشر قيد مسند
اليه في الأول وقيد مسند اليه في الثانية الضارب زيد جاهول والمكرم زيد ارشيدو غير مناسب الضارب
زيد جاهول والناتر زيد بشعره أسود الرابع عشر قيد مسند في الأول وقيد مسند في الثانية زيد
يقاتل الآن والخوف كثيرا الآن وغير مناسب زيد قاهم الآن والشمس طلعت الآن الخامس عشر قيد
مسند اليه في الأول وقيد مسند في الثانية أحسن إلى الناس مرحوم والله أرحم لمن أحسن إلى الناس
السادس عشر تمكسه وترجع لعبارة المصنف فقوله والجامع بينهما أي بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار
المسند إليهما والمسندين قد علمت ما ردد عليه ولعله أنما أهل ذكر القيد لانه لا يرى اشتراط الاتحاد فيه ولا انه
قد تخالوا الجملتان عن معانيهما ردد عليه من اتحاد المسندين قيد اليه وقيد اليه قال ان قوله باعتبار المسند
اليهما والمسندين يشمل ذلك وجعله الاتحاد شرط لمطلقا لانه في قوله بعد ذلك ان الجامع قد يكون
الاتحاد وقد لا يكون لما بين من أن الاتحاد الحاصل في كل جامع إما حقيقة أو مجاز أو قوله كذا يشاعر
وهو كالتصور يطلو بل وعمر وقصر لمنااسبة بينهما واضح وقوله نحو شعر زيد يكتب فين المسند
اليهما جامع وهو الاتحاد بين المسندين جمعه وهو ما بين الكتابة والشعر من التناسب وقوله يعطى
ويمنع كذلك والمناسبة في المعنيين باعتبار التضاد كذا قالوه ويجعل أن يقال ان يعطى ويمنع

ويعطى ويمنع

التقابل فيكون عقليا ويصح
أن يعتبر أنه التقابل في
خيال أحكامهما فيكون خياليا
فتأمل (قوله أحكامهما) وهم
الادباء الذين يعانون النظم
والنثر (قوله التضاد) أي
فالعطف صحيح لتضاد العطاء
والمنع أي لتناسبهما بحكم
التضاد وعلى هذا فالجامع
بين المسندين وهمي لما
يأتي من أن التضاد أمر
بسيبه بحال الوهم في
اجتماع الأمرين المتضادين
عند المفكرة وفي قوله
تضاد الاعطاء والمنع فظهر
اذ ليس بينهما تقابل التضاد
بل تقابل العلم والمملكة
الهم الا ان يكون مراده
التضاد القوي أعني مطلق
التناقض قاله ليس وكأنه سبني
على أن المنع علم الاعطاء
والظاهر أنه كف النفس
عن الاعطاء فهو أمر بوجوب
وجيئة فالتضاد بينهما
ظاهر ولا اعتراض (قوله
هنا) أي ما سبق من
المتالين (قوله عند اتحاد
المسند اليهما) أي أوالاتحاد
مناسبة بل أهم مناسبة لانه
جامع عقلي

وقولنا يشاعر وعمر و كاتب و بطول وعمر وقصير اذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا أخوين أو نظيرين بخلاف قولنا زيد
شاعر وعمر و كاتب اذا لم يكن بينهما مناسبة

(قوله فلا بمن تناسها) أي أن يكون (٨٠) بينهما مناسبة وعلاقة خاصة ولا يكفي كونهم انسانين أو قاعدتين متلاعين

ما يأتي والحاصل أنه اذا
اتحد المسند اليه فيهما كما في
المثالين السابقين لم يطلب
جامع آخر غير ذلك الاتحاد
بل ذلك الاتحاد هو الجامع
وإن لم يتحد فلا بد من
مناسبة خاصة بينهما
ولا تكفي المناسبة العامة
(قوله للمناسبة بينهما الخ)
متعلق بمحذوف أي
فالعطف فيهما صحيح لمناسبة
أي عند تحقق مناسبة
خاصة بينهما معتبرة في
المقام بل بنية على المناسبة
بين المستدين في هذين
المثالين للعلم بهما بما تقدم
(قوله أو نحو ذلك)
كاشرا كهما في تجارة أو
الصفاها يعلم أو شجاعة
أو إمارة (قوله وبالجملة)
أي وأقول قولنا متبنا
بالجملة أي بالاجمال أي
وأقول قولنا بجملا (قوله)
أن يكون أحدهما أي
أحد الأمرين المسند اليهما

لم يطلب جامع آخر وراء ذلك الاتحاد وان لم يتحد فلا بمن مناسبة خاصة بينهما ولا يكفي كونهم انسانين
أو قاعدتين أو قاعدتين متلاعين ماسيا في وائي ذلك أشار بقوله (و) نحو قولك (زيد شاعر وعمر و كاتب و) نحو
(زيد بطول وعمر وقصير) فإن العطف في الأولين والثانيتين صحيح (للمناسبة) أي عند تحقق مناسبة
خاصة معلومة (بينهما) أي بين زيد وعمر ولم ينبع على المناسبة بين المسندين للعلم بهما بما تقدم وانما زاد
للمناسبة في خاصة فلا يقرر فلا أثر للعلم من أن مطلق المناسبة في شيء ما كالجمرية والحواشية بل والانسية
مثلا كما تقدم لا يكفي بل لا بد من أمر خاص كمداق معلومة بين المسند اليهما أو عداوة أو أخوة أو علم
وإمارة وشجاعة ونحو ذلك واللام يصح العطف واليه أشار بقوله (بخلاف) قولك (زيد
كاتب وعمر وشاعر) ولوحصلت المناسبة بغيره بين المسندين فلا يصح العطف فيه حيث أتى بذلك
القول (بموتها) أي المناسبة الخاصة (بينهما) أي بين زيد وعمر و بأن لا يكونا صديقين ولا أخوين
ولا غير ذلك من المناسبة الخاصة ولوجوب اعتبار المناسبة الخاصة منعوا العطف في نحو قولك خني
ضيق وخاتي ضيق مع اتحاد المسندين لانه لا مناسبة خاصة بين الخني والخاتة ولا عبرة بمناسبة كونهما
معاملين بل بعد ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك لثبته أنه لا يقصد ذكر الاشياء المتفقة
في الضيق من حيث هي أشياء متفقة فيجوز العطف لان المعنى حيث نذهب هذا الامر ضيق وذلك الامر
ضيق فقد عدا الامر الى الاتحاد في الر كذين وهذا الاعتبار صرح الجميع بالاتحاد في المسند أو في
المتعلق حيث يكون القصد بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق لعوده لما ذكر
كقولك خني زيد وعمر أو كله خالو فعمله بغيره لان المعنى حيث نذهب هذا الاشخاص استواء أو تعلق
في معنى خبر واحد كقولهم حلوا مض أي من أي صفته الجميع بين الأمرين غير أنه لما كان العطاء
والمنع فليكن عطف أحدهما على الآخر وأيضا فان الاعطاء والمنع لا يجتمعان في محل واحد يسبق
عليه الأمران بخلاف الخلوة والحوشة فقد يتخيل اجتماعهما في المزان لم يكونا صديقين وقوله
زيد شاعر وعمر و كاتب فيهما علاقة كأن يكونا أخوين أو صاحبين أو متلازمين بوجهما أو ذكرنا
في مجلس الخطب و بطول وعمر وقصير كذلك وقوله المناسبة بينهما قيدي المثالين الآخرين
والمناسبة في المثال الأول والثاني في المسند اليه الاتحاد والمناسبة في المثالين الآخرين هو تعلق أحدهما
بالآخر وقوله يجب أي لا يجوز غيره ويجوز أن تكون المناسبة في المسندين فقط فلا يصح الوصول
واليه أشار بقوله بخلاف يشاعر وعمر و كاتب بدونها أي بدون المناسبة في المسند اليهما (قلت)
وهذا الذي ذكره ليس بجيد لان بين زيد وعمر و خاتلا سواء كان بينهما علاقة أو لا كما سيذكره المصنف
فالصواب ان المناسبة بشرط اعتبار الاتحاد في الطرفين كالمسبوق ويجوز عن عدم المناسبة لابن

وهذا

للآخر (قوله ولا يسيله) عطف تيسير (قوله)

لهافوع اختصاص) أي وما مطلق المناسبة في شيء كالجزية والحيوانية والانسانية فلا يكفي (قوله فانه) أي هذا التركيب أي نحو هذا
التركيب لاجل قولهم ان اتحاد قولهم وان اتحاد هذا اذ لم يتحد المسندان كما في المثال بل وان اتحادا كما في ضيق وخني ضيق

ولها حكموا بالمتنازع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق (وخلاف زيد شاعر وعمر وطوبى لطلقا)

فلهن بعمر وفعاد ذلك إلى الاتحاد في الأركان وبهذه قول من قال يكفي الجامع الذي هو المسند أو المتعلق تأمله (وخلاف) قولك (زيد شاعر وعمر وطوبى) فإن العطف فيه لا يصح (طلقا) أي سواء كانت مناسبة بين زيد وعمر من صدقة وعداوة مثلا أو لم يكن لأنها بعد وجودها لا تنكح في جهة العطف لعدم وجود المناسبة بين المسندين وهما الطول والشعر وذلك ظاهر ثم إن السكاكي قسم الجامع إلى عقلي ووهي وخيالي ونقل المنصف كلامه من غيرا لغيرته قسدا لاختلافه بينين ما يازم المنصف من الفساد على ذلك التغيير بعد الفراغ من شرح كلامه ولكن ينبغي لنا أن نعهد عهدا لذلك التقسيم بتبين المراد به قبل الشروع في شرح كلامه فنقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فأما القوة العاقلة فزعموا أنها قائمة بنفسها وأما القلب تترك الكلمات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والعقل لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا مجرد زعموا أن لها خزائنها العقل الفاضل المدير لذلك القمر وأما الوهمية فهي القوة المدركة للغماني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأذى إلى مدركاتها من طرق الحواس وذلك كادراك المدايق والعداوة وكادراك الشاة بمعنى حوالا بذاته في الذنب مثلا ولذلك يقال إن البهائم لها وهم تدرى به كإنها لها حاشا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة تتم تلك القوة أعني الوهمية قائمة بأول التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن الدماغ تجاوض أي بطونا واحد حلق مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله خزائنه تسمى الذكرا أو الحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذي تتأذى إليه الصور المحسوسة الجزئية من الخواص الفاعلة فهو قوة قائمة بأول التجويف الأول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأثرة بها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن إدراكه ببعض الحواس الفاعلة ولو كان حسه عوا يعنون بالمعاني الجزئية المدركة ألوهه ما لا يمكن إدراكه به أو خزائنه الخيال وهو قوة قائمة بأخر ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك فتسمى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك وأما المنكرة فهي قوة تصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية وهي دائما لا تسكن تفتقد لثباتها إذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا وإن كان بواسطة الوهم والخيال كان غالبا كذا كالحكم بأن رأس الجار ثابت على جنة الإنسان والعكس ولا يستقيم تصرفها بل تصرفها بالنفس كيف اتفق وهي أعني التي تسمى مفكر في الحقيقة فإن تصرفت بواسطة العقل وحده أو سمع الوهم وإن تصرفت بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما صحت باسم الخيالية أو القوم ومعلوم يذكروا لها خزائنه بل خزائنها خزائن القوى الآخر وقد قررنا هذا أن هناك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزائنها الوهمية وخزائنها والحس المشترك وخزائنها والمفكرتها أعني هذه السبعة يتنظم أمر الإدراك وقد صرح بعض الحذاق من المحققين بأن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وإن نسبة الإدراك إليها كنسبة القطع إلى السكن في بيدها وهذا كله عند الحكماء واستدلوا على تمدده هذه القوى بأن الأفعال إذا أصابت تلك القوى ذهب إدراكها الخصوص وأما المليون من أهل السنة فيجوزون هذا التعميل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وليس هي بهذه الاسامي باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام فهي من حيث حكمها

المستندين ولا بين المسند لهما (والله أشر بقوله (زيد شاعر وعمر وطوبى لطلقا))

وقولنا زيد شاعر وعمر وطوبى

(قوله ولها حكموا الخ)

أي ولعلمهم المناسبة الخاصة

المشترطة عند التعابير

حكموا بالمتنازع الخ لانه

لاناسبة خاصة بين المسند

بالمواضع الخب والختم

والعبارة بمناسبة كونها

ملبوسا بعد جعلها لم يوجد

بينهما تباين في الخيال

لاجل ذلك وأوليه أو يكن

المقام مقام ذكر الاشياء

المتفقة في الضيق من حيث

هي أشياء متفقة في الأجزاء

العطف لان المعنى حيث

هذا الامر ضيق وذلك

الامر ضيق فعدا لاهي

إلى اتحاد الركنين كذا في

ابن يعقوب وفي صيد الحكم

أن عمل منع العطف في خفي

ضيق وخاتمي ضيق إذا

كان المقام مقام الاشتغال

بذكر الخواص أما إذا كان

المقام مقام بيان أحوال

الأمور التي تتعلق بالنفس

فانه يصح العطف بأن تقول

كبي واسع وحارتي واسع

وخاتمي ضيق وخفي ضيق

وغضائي أيق أه (قوله

مطلقا) أي فإن العطف

لا يصح فيه مطلقا

وقوله أى سواء كان بين زيد وعمر مناسبة أى كصدقة أو عداوة (قوله لعدم تناسب الشعر الخ) على عدم جهة المطف مطلقا والمناسبة بين زيد وعمر وهى مفقودة للمستدين أعنى الشعر وطول القامة

(٨٧)

وحاصله أنه على فرض وجود

أى سواء كان بين زيد وعمر ومناسبة أو لم يكن لعدم تناسب الشعر وطول القامة (السكاكى) ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جعلا من جهة العقل وهو الجامع العقلي أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي

بالإحكام الكاذبة وادراك المعاني الجزئية وهم من حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق متعلقة ومن حيث التصرف الكاذب متفصلة ومتوهمه فإذا تقرر هذا فنقول أن السكاكى لقسم الجامع إلى عقلي ووهمي وخيالي وذكر أن ذلك يحصل بأن يكون بين الجملتين ما يجمعهما فى القوة المفكرة جعلا من جهة العقل أو من جهة الخيال قال فى العقلي هو أن يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى الخبر عنه أو فى الخبر أو فى قبيل قبهودها كالحال والتيزو والخبر وقوله مثل الاتحاد فى الخبر عنه الخ ظاهر فى أن المراد بالتصوير قولة الاتحاد فى تصور هو المتصور لا نفس التصور وذلك يقتضى أن الجملتين يكئى فى الجامع بينهما الاتحاد فى واحد من هذه الأشياء لا قولة تصور مشترك لا يشهد إلا بتصور واحد وقد صرح السكاكى نفسه بأن الجامع لا يكئى حتى يكون بين المسند اليهما والمستدين جعلا وذلك حكم بامتناع خفى ضيق وخامى ضيق لعدم الجامع بين الخف والخاتم كاتقدم وقد أجيب عن السكاكى بأن مراده أن أحدا للاتحادين كاف حيث يوجد الجامع الخيالى بين الجزأين الآخرين وأن ذكر الاتحاد فى القيد استطراد لرجوعه إلى أحدهما وأجيب أيضا بأن كلامه متناقض بيان الجامع فى الجملة لا فى بيان القدر الكافى بين الجملتين لا نذكره فى موضع آخر وهو راجع إلى الأول وسيأتى البعث فيه وقد يجاب أيضا بأن مراده أن الاتحاد فى واحد كاف حيث يقصد الاجتماع فيه بالذات متعلق الفرض بالاكتافيه كاتقدم أنه يجوز أن يقال خفى ضيق وخامى ضيق حيث يكون القصد الذاتى إلى اجتماع الأمرين فى الضيق تأمل وأما المصنف فحمل كلامه على ظاهره ورأى أنه مختل وأنه ينبغي أن يجعل مكان الجملتين فى كلامه شيئين فإذا جعلت اللام فى ذلك للعموم كان المعنى أن كل شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما فيقتضى ذلك وجود الجامع بين كل ركنين كاتقرر بخلاف الجملتين فأنابعد أن تجعل اللام للعموم فى ذلك لا يقتضى عموم الجامع لكل ركنين كالاتفى ورأى أن يجعل مكان قولة تصور بالتشكيك التصور بالتحريف على أن يراد به مفهومه الحقيقى المشار إليه باللام وهو نفس الادراك لا التصور كاتقضاء كلام السكاكى وسيأتى لزوم الخلط فى كلام المصنف آخر افتش عن نحن كلامه على ما يوافق كلام السكاكى لوقع الجواب عنه ثم تنبه على ظاهر كلام المصنف وعلى الخلط فى كلامه فقوله قد عرفت أن المصنف غير عبارته فلتزدها إلى أصلها ولم يقصد المصنف تفاخلا عن تبديلها وقرار أمن الخلط اللازم آخر اعلى

يعنى سواء كان المسند اليهما لا تعلق بينهما فيكون مثالا لعدم الجامع لابين المسندين ولا بين

المسند اليهما لم كان زيد وعمر وأخوين فتكون المناسبة بين المسند اليهما لابين المسندين فلا يجوز

أيضا (قلت) ليس كذلك بل بينهما مناسبة التماثل بكل حال فهذه أمثلة لاتحاد المسند اليه بكل حال

سواء أ كان بينهما تعلق أم لا

فالمناسبة معدومة أما من جهة أمرين جهميتين (قوله السكاكى ذكر الخ) حاصله أن السكاكى قسم الجامع إلى عقلي ووهمي وخيالي ونقل المصنف كلامه مفيرا لعبارة قدها لا خلاصها فزعم المصنف من الفساد على ذلك التفسير الذى عبر به ماسيظهر لك فى الشارح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف (قوله أن يكون بين الجملتين) أى من حيث أجزاءهما لا من حيث ذاتهما كما هو ظاهره وقوله عند القوة المفكرة أى فيها فهى عندية مجازية وإنما كان الجمع فى المفكرة لأن الجمع من باب التركيب وهو شأنها (قوله ما يجمعهما) أى جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضائيف (قوله جعلا من جهة العقل) أى جعلا ناشئا من جهة وذلك بأن يتجلى العقل بسبب ذلك الجامع على جميعها فى المفكرة (قوله وهو) أى ذلك الجامع الذى يجمع العقل بين الجملتين بسببه

فى القوة المفكرة الجامع العقلي

أو

أى وليس المراد بما يدركه العقل من المعاني الكلية (قوله أو من جهة الوهم) عطفت على قوله من جهة العقل فالجامع الوهمي عبارة عن امر يجمع بين الشيئين فى القوة المفكرة جعلا ناشئا من جهة الوهم وذلك بأن يتجلى بسبب ذلك الجامع على جميعها فى المفكرة وذلك كشبه التماثل والتضاد على ما فى وليس المراد بالجامع الوهمي ما يدركه بالوهم من المعاني الجزئية الموجودة فى المحسوسات على ما سيأتى

(قوله أو من جهة الخيال) عطف على قوله من جهة العقل فالجامع الخيالي عبارة عن أمر يجمع بين الشئين في القوة المفكرة
 جمعا ناشئا من جهة الخيال وذلك بأن يتخيل الخيال بسبب ذلك الأمر كالاتزان فيسبب على الجمع بينهما في القوة المفكرة وليس
 المراد بالجامع الخيالي ما يجمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي (قوله وهو الجامع الخيالي) لم يجرمنا على سنن مقابلة
 حيث نسب الجامع سابقا للقوة المدركة وهي الواحدة لاخرتها وهي المحافظة ودنا نسبة خزانة القوة المدركة وذلك لأن الخيال
 خزانة الحس المشترك كما يأتي ولعل ذلك لاستقلال النسبة للحس المشترك حيث يقال حتى أولنا يتوهم أن المراد الحس الظاهر
 كالسمع والبصر والشم والذوق واللس (قوله والمراد الخ) هنا شرع في بيان القوى الباطنية المدركة كإزعم الحكماء وهي أربعة
 القوة الواحده القوة العقلية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة وحاصل القول فيها أن القوة المعقولة على ما زعموا قوة قائمة بالنفس
 أو القلب تترك الكليات والجزيئات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور وعن الأبعاد كالطول والعرض والعمق وذلك لأنها
 مجردة لا يقوم بها إلا الجرد وزعموا أن تلك القوة خزانة وهي العقل النياض المدبر لتلك القمرات بينهما من الارتباط فإذا كنت
 ذا كرمي الإنسان كان ذلك إذا راك القوة المعقولة فاذا غفلت عنه كان خزونا في العقل النياض ووجه تسميته بالنياض وارتباطه
 بالقوة المعقولة أنهم يقولون إن ذلك العقل هو الفيلسوف والفساد على جميع ما فوق كره الأرض من الحيوانات والنباتات والمعادن
 وهو المدبر عنه بلسان الشرع بجبريل كما زعموا ويؤمنون أيضا أن العقل النياض المدبر لتلك القمرات ناشئ عن عقل ذلك الذي فوقه
 المدبر وهكذا إلى آخر الأفلاك التسع وهي السموات السبع والكرسي والعرش وهي عندهم حصة دراية لها نفوس وقول
 وهناك عقل يسمى العقل الأول وهو العقل الثاني بطريق التعليل عن واجب الوجود وهو الذي أثر في عقل ذلك الأعظم وهو
 العرش فالقول عندهم عشرة كهاتين تحت مطلق عقل وأما الوهية فهي القوة المدركة للعاني الجزئية الموجودة بشرط
 أن تكون تلك المدركة الجزئية لاتأني إلى مدركها من طرق الحواس وذلك كادراك صدقة زيد وعداوة بكر وإدراك الشاة
 ابتداء الذئب مثلا ولهذا يقال إن الهائم لها مدرك به كما أن لها حواس العقل (٨٣) تلك القوة أول التجويف الآخر

أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد بالعقل القوة
 ظاهرها لأنه يمكن ردها لكلام السكاكي فلا يبطل آخرها فتقول على هذا معنى الشئيين في

من الدماغ من جهة القنا
 وذلك لأنهم يقولون إن
 في الدماغ تجويف أي

بطون ثلاثة أحدها في مقدم الدماغ وأخرى في مؤخره وأخرى في وسطه فترى هم أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر ولتلك
 القوة الوهية خزانة تسمى الذكرة والمحافظة قائمة بآخر تجويف الوهم فإذا أدركت بحجته زيدا وعداوة عمرو كان ذلك الإدراك بالقوة
 الواحده فاذا غفلت عن ذلك كان خزونا في خزانة وهي المحافظة فترجع تلك القوة إليه عند المراجعة * وأما الحس المشترك
 فهو القوة التي تتأني أي تصل إليها الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فتدركها وهي قائمة بأول التجويف الأول من
 الدماغ من جهة الجبهة وينون بالصور المدركة بهذه القوة يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة ولو كان سمعوا كصور زيد المدركة
 بالسمع وكذا سمعوا هذا الشئ المدركة بالشم وكس هذا الصوت أو قبحه المدرك بالسمع وحلا هذا العسل المدركة بالذوق ولعمرة
 هذا الحرير المدركة باللس وينون بالعاني الجزئية المدركة للوهم لا يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة كالخبز والعداوة والابتداء
 وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك
 فاذا نظرت زيدا أدركت صورته بالبصر وتتأني تلك الصورة للحس المشترك فتدركها فاذا غفلت عنها كانت مخزونة في الخيال ليرجع
 الحس إليها عند مراجعتها وكذا يقال فيما إذا ذقت عسلا مثلاً أو لمست شيئا أو سمعت صوتا لحواس الظاهرة كالطريق الموصلة
 إليه * وأما المفكرة فهي قوة في التجويف المتوسط بين الخزانين تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهية وفي
 المعاني الكافية المعقولة وهي دائما لا تسكن بقطعة ولا تنام وإذا حكمت بين تلك الصور وثلاث المعاني فإن كان حكمها بواسطة العقل
 كان ذلك الحكم صوابا في الغالب وذلك بأن كان تصرفها في الأمور الكيفية أن كان حكمها بواسطة الودع بأن كان تصرفها في معاني
 جزئية أي بواسطة الخيال بأن كان تصرفها في صور جزئية كان ذلك الحكم كاذبا في الغالب فالأقل كالحكم على زيد بالإنسانية
 والثاني كالحكم على أن زيد عدو الثالث كالحكم بأن رأس الحمار ثابت على جسده الإنسان والعكس والحكم على الجبل المرقش
 بأنه ثمان ولا يتعلم تصرفها بل تتصرف بها النفس كيف اتفق وعلى أي نظام تريد لأنها سلطان القوى كلها تتصرف في مدركاتها
 بل لها تسلط على سائر كائنات المعقولة فتتأني عنها فتحكم عليها بخلاف أحكامها وهي إنما تسعى بمفكرة في الحقيقة إذا تصرفت
 بواسطة العقل بأن كان تصرفها في معاني كلية أو تصرفت بواسطة العقل والوهم معا بأن كان تصرفها في معاني كلية وجزئية

وأما أن تصرفت بواسطة الوهم وحده بأن كان تصرفاً في معانٍ جزئية أو بواسطة الخيال وحده بأن كان تصرفاً في صور جزئية أو بواسطة خاصية باسم المتخيلة أو التوهم. وهذه القوى أي المفكرة في الجويف الوسط من البصاغ وليس في غيرها اذ لم يذكر لها خزنة بل خزانتها خزان القوى الآخر فتأخذ صوراً من الخيال وتحكم عليها بمعنى من المعاني التي في المحافظة أو العكس وتأخذ صورة من الخيال وتحكم عليها بمعنى كلي من المعاني التي في خزنة العقل وهكذا قد تقرر بهذا أن في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها وهي قوة خزانها والحس المشترك وخزانتها والمفكرة وهذه السبعة ينظمها أحوال الإدراك وذلك لأن المفهوم المدرك إما كلي أو جزئي والجزئي إما صوري وهي المحسوسة الحواس الخمس الظاهرة وإما علماني ولكل واحد من الأقسام الثلاثة مدرك وحافظ فمدرك الكلي هو العقل وحافظ المبدأ الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها هو الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها هو الذات كقوة لا بد من قوة أخرى متصرفة وتسمى مفكرة ومخيلة وهذا كله عند الحكماء استدلالاً على تمتد هذه القوى بأن الاقتداء أصابت محل تلك القوى ذهب إدراكها الخصوص ألا ترى لقلة الخلف بالحكمة في العقل الفاضل صواب محل القوة الوهمية وفساد التصرف بفساد وسط البصاغ وأما أهل السنف فلا يثبتون هذه القوى تحقيقا فيجوزون هذا التفصيل ما عدا العقل الفياض الذي جعله خزنة القوة العاقلة ويجوز عندهم أن يكون المدرك قوة واحدة وتسمى بهذه الاسماء باعتبار تعلقيها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام فهي من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وإدراك المعاني الجزئية عنهم ومن حيث إدراك الصور الظاهرة من الحواس حس مشترك وخيال ومن حيث التصرف الصادق وإدراك المعاني الكلية متفصلة ومن حيث التصرف الكاذب مخيلة وتوهم (قوله المدركة للكيانات) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد. وتمامنا بالذات في التعاريف لأن كلام القوى المذكورة يدرك غير ماله بواسطة العقل مثلا فانه يدرك الجزئي بواسطة تجريده عن العوارض الجسمية والواهمة فانه يدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك وهذا يندفع ما قبله من أن الإنسان فاما أن يكون الحما كالحس المشترك فمرد عليه (٨٤) أنما يدرك زيدا فقط ولا يدرك النسبة ولا المحول الكلي فكيف يصح

الحكم منه والحاكم يجب المدركة للكيانات وبإلوهية القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن تتأدى أن يدرك الطرفين وإيمان يكون الحما كالمواهمة فمرد

عليها أنها لا تدرك الموضوع ولا المحول فكيف تحكم وما أن يقال الحما كالعقل التي فمرد عليها أنه لا يدرك الموضوع ولا النسبة فكيف يحكم وحاصل الجواب أنا نختار الأخير وهو أن الحما كالعقل وقولكم أنه لا يدرك الموضوع ولا النسبة أن أريد أنه لا يدركها أصلا لا بالذات ولا بالواسطة فهو ممنوع إذ الموضوع الجزئي يدركه بواسطة تجريده عن العوارض الجسمية والنسبة يدركها بواسطة الواهمة وإن أريد أنه لا يدركها بالذات ففسد لكن الحكم لا يشوق على ذلك إذ المدار على كون الحما كمدرك الظاهر ولو بالواسطة ويندفع أيضا ما يقال أن المعاني الجزئية نسب متزعة من الصور فتعقلها متوقف على تعقل صور المحسوسات فكيف تدركها الواهمة من غير إدراك الصور وحاصل الدفع أن إدراكها للأعداد مثلا التي هي أمر جزئي تتأدى بنسب طرق الحواس بذاتها وإدراكها للذات مثلا الذي هو صورة تتأدى بواسطة الحواس الظاهرة بواسطة الحس المشترك لأن القوى الباطنية كالمرآة المتقابلة ينعكس الكل ما لمرآة في الأخرى وهذا الموافق لما تقدم من أن الوهمية سلطان القوى وإن لها التصرف في مدركاتها أن الحما كإنما هو تلك القوة هذا محصل ما في شرح شينئنا النسخ المسلول لا فيته وهو مبني على أن تلك القوى حقيقة والذات صريح به بعض المحققين كالسيد في حاشية شرح المطالع أن المدرك للكيانات والجزئيات سواء كانت صورا أم معاني إنما هو النفس الناطقة لكن بواسطة هذه القوى وأن نسبة الإدراك لهذه القوى كنسبة القطع إلى السكين في يد صاحبه فإذا قيل لقوة من تلك القوى أنها تدرك كذا فالمراد أنها لا تدرك كذا كقولنا هذا فلا بد من العين السابقة فإذا قلت زيدانسان فالحما كالنفس وهي تدرك الجميع بالآلات مختلفة (قولهم غير أن تتأدى) أي فصل البهائم طرق الحواس وهذه زيادة توضيح لأن المعاني عبارة عما يقابل الصور والمتأدى بالحواس هو الصور فالمسحوبات والمشعومات والمشعومات والمشعومات داخله في الصور لا في المعاني وليس المراد بالصور خصوص المبهترات والمعاني ما عداها حتى يدخل فيها ما ذكر (قوله كإدراك الشاة) أي تقوم إدراك الشاة أي كالقوة التي تدرك بها الشاة بمعنى في الذئب وهو الأذى والعداوة فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدرك الشاة بالواهمة يتأدى إليها من حاسة ظاهرة لا من السمع ولا من البصر ولا من الشم ولا من النطق ولا من الحس

(قوله التي تتحقق فيها الخ) أي فهي خزائن للحس المشترك وليست مشتركة (قوله وتوحي) أي تلك الصور المحسوسات وقوله فيها أي في تلك القوة الخيالية التي انتهت إليها الحس المشترك بعد غيبتها عن وجودها حاصل في الخيال التي هو خزائن تلك الحس المشترك وهو المشترك للصور والخيال قوة ترسم فيه تلك الصور فهو خزائنه (قوله وهو) أي الحس المشترك القوي التي تأتي أي تصل إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فهو كخوص يصف فيه من أنابيب خمسة هي الحواس الحس المع والصر والشم والذوق واللمس (قوله التي من شأنها التفصيل والتركيب الخ) أي أن شأن تلك القوة تركيب الصور المحسوسة التي تأخذها من الحس المشترك وتركب بعضها مع بعض كتركيب رأس الجمل على جثة إنسان واثبات إنسان له جناحان أو رأس إنسان وشأنها أيضا تركيب المعاني التي تأخذها من الوهم مع الصور التي تأخذها من الحس المشترك بأن تثبت تلك المعاني لتلك الصور ولعل على وجه لا يصح كتابته العداوة للحمار والعشق للحجر والفصل للإنسان وشأنها أيضا تفصيل الصور عن المعاني بنفها عن تفصيل الصور بعضها عن بعض ومثال تفصيل الصور بعضها عن بعض ولعل على وجه لا يصح كتفه أصلا أجزاء الإنسان عنه حتى يكون إنسانا بلا يد ولا رجل ولا رأس ومثال تفصيل المعاني عن الصور بنفها عنها في الجمودين الحجر وفي المائية عن المايوم من أجل ذلك تنزع أمور لا حقيقة لها حتى أنها الصور المعني بصورة الجسم والجسم بصورة المعني فان اخترعت تلك الأمور بواسطة تركيب صور مدركة بالحس المشترك لم يما اخترعته خياليا فاختراعها أعلاما لا قوة تمنع مشورة على رماح زبرجدين وان اخترعها ما ليس مدركا بالحس معي ما اخترعته هو هذا (قوله إذا سمع إنسان قول القاتل النول ثم يهلك فيصوره بصورة مختصرة بخصوصها كقصة أنياب مختصرة بخصوصها أيضا (قوله لا يؤخذ من الحس) أي التي تأخذها منه (قوله والمعاني المدركة (الوهم) المناسبة قبله أن يقول والمعاني التي تأخذها من الوهم (قوله ونفسي بالصور) أي المدركة بالحس المشترك (قوله وبالمعاني) أي المدركة بالوهم وقوله (٨٥) مالا يمكن أي أدراكه

أدراكه بأحدى الحواس لا يقال يدخل في هذا المعاني الكلمة المدركة بالخيال لا نقول إن ما واقع على معان جزئية لأن المعاني المدركة بالوهم التي الكلام فيها لا تكون إلا جزئية (قوله يقال) عطف على قوله

التي تتحقق فيها صور المحسوسات وتوحي فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة التي تأتي أي تصل إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة وبالمفكرة القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ونفسي بالصور ما يمكن أدراكه بأحدى الحواس الظاهرة والمعاني مالا يمكن فقال السكاكي الجامع بين الجملتين أتأعقل وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر أو في قديم قيودهما وهذا يظهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور ولما كان مقرا أنه لا يكتفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتبار السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي وقال

سابقا ذكر وقوله هنا السكاكي أظهر على عمل اضمار بعد المدركة الفصل (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه أن الاتحاد في واحد من الخبر عنه أو به أو قسم قيودهما كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار به بقول الشارع ولما كان الخ وسبب عنه الشارع بعد بيان كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان القدر السكاكي بين الجملتين لأنه ذكره في موضع آخر وسيأتي البحث عنه (قوله في الخبر عنه) أي المبتدأ يجوز بدقائه بدقاعه وقوله أو في الخبر يجوز بدقائه وعمره كاتب كل ما شؤلو غير المستند إليه والمستند بدل الخبر عنه والخبر لكان أولى لاجل أن يشمل الجمل الانشائية وقوله أو في قديم قيودهما مثله في قيد المستند ليس بدالزاك قارئ وعمره إلراك ضارب مثله في قيد المستند بدالكل را وعمره ضرب را كذا (قوله وهنا) أي قول السكاكي في مثل الاتحاد الخ ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور لأن الخبر عنه والخبر والتقدير التي مثلها للتصور أمور متصورة لا تصورات ولا بدع في إطلاق التصور على التصورات والتصدقات على المعلومات. التصورات والتصدقات (قولا لا يكتفي الخ) أي يلل لابد من جمع بين جميع الأجزاء الإبرم على الوجه السابق (قوله مقرا) خبر كان مقدما وقوله أنه لا يكتفي اسمها (قوله باعتبار السكاكي) أي عبارته السابقة تؤذن بالنهاية بكان أي ينته (قوله غير المصنف عبارة السكاكي) جواب لما أي غير هذا الإصلاح لم يوافقهم إلهام خلاف المقصود فأبدل الجملتين بالشئتين التاميلين للركنيتين يجعل الذي في الشئتين للعموم بمعنى أن كل شئتين من الجملتين يجب الجامع بينهما فيقتضي ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنيتين وأبدل التصور بالمتصور المعرف م إذا بدالادراك التصور لأن تصور المنكر تكرر في سياق الاثبات فلا بد من الاعتراف بدقائه في ذلك الإبرم في تصور واحد فبدل منه المعرف ليعلم أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور فيصحب تصور المستند والمبند إليها ولا يكتفي تصور واحد والمباصل أن المصنف إنما عيّل عن الجملتين إلى الشئتين لأن الجامع يجب في المفردات أيضا فتعطل أن يذكركه لا يخص الجملتين وعمل على تصور إلى التصور لأن التصور منه كفاية للاتحاد في تصور واحد فبدل المعرف ليعلم أن الجامع للاتحاد في جنس التصور ولا يكتفي للاتحاد في تصور واحد

وعليه قوله تعالى ان الذين كفروا ساءوا عليهم انذرتهم لم تنذرهم لا يؤمنون قطع عما قبله لانه كلام في شأن الذين كفروا وما قبله كلام في شأن القرآن وأما ما يشعر بنظر كلام السكاكي في موضع من كتابه انه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المتغير عنه وأما ما يشعر بقوله فيودهما فانه منقوض بعمامي ونص قوله كثر الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد بن قويه ولعله سهو فانه صرح في موضع آخر منه بامتناع عطف قول القائل خني ضيق على قوله خاني ضيق مع اتحادهما في الخبر ثم قال الجامع بين الشئتين عقلي ووهمي وخيال أما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور

(قوله الجامع بين الشئتين) أي بين كل شئتين من الجملتين قال للاستراق في استفادته اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من أركانها (قوله وهو) أي الجامع العقلي أمر أي كالاتحاد في التصور والتماثل وقوله اجتماعهما أي اجتماع الشئتين أي اجتماع معناه في المفكرة وهي الآخذة من الوهم والحس المشترك لتصرف في ذلك المأخوذ منهما بالتركيب فيمحل على وجه الصحة أو البطلان كما هو وأنت خير بأن الذي أوجب الجمع عند المفكرة هو قوة العقل المدركة بسبب الاتحاد أو التماثل مثلاً فلذا يسمى كل منهما جامعاً عقلياً والحاصل أن القوة العقلية هي التي تجمع بين الشئتين في المفكرة بسبب هذا الأمر فتصرف فيها المفكرة حينئذ بما تصرف به وعلى هذا تقسيمه الاتحاد في التصور مثلاً جامعاً عقلياً لكونه سبباً في جمع العقل بين الشئتين فسلم من هذا أن الجامع العقلي هو السبب في جمع العقل سواء كان مدرراً (٨٦) بالعقل لكونه كلياً ومضافاً لكي أومد كماله هو بأن كان جزئياً لكونه مضافاً

(الجامع بين الشئتين إما عقلي) وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك (بأن يكون بينهما اتحاد في التصور

قوله (الجامع بين الشئتين إما عقلي) الجملتان فكانه يقول كما عند السكاكي الجامع بين الجملتين إما جامع عقلي وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين أي معناه عند المفكرة التي هي المتصرفه الآخذة كآخذهم من غيرهما ما تصرف فيه بالتركيب والمحل على وجه الصحة أو البطلان وأنت خير بأن الذي أوجب الجمع عند المفكرة هي قوة العقل المدركة لا خرافته لوسا في ما واقع في الوجود وبخالفه في الخيال ونشر ذلك إلى جوابه ثم أشار إلى تفسير الجامع العقلي فقال وذلك الجامع يحصل (بأن يكون بينهما) أي بين الجملتين (الاتحاد في التصور) أي في متصور من متصورات الجملة فاللأم في التصور

من (السكاكي الجامع بين الشئتين الخ) ش هذا الفصل ذكره المصنف كملوافق للسكاكي عليه وهو لا ينافي ما سبق من اشتراط الاتحاد في الطرفين لأنك قد عرفت ان الاتحاد أعظم من الحقيقي والاعتباري وذلك الاتحاد المعبري يكون بجامع وهو ما سذكره فذكر أن الجامع ثلاثة أقسام عقلي

جزئي وليس المراد بالجامع العقلي ما كان مدرراً بالعقل (قوله وذلك) أي الجامع العقلي وقوله بأن يكون أي يتحقق بوجود الاتحاد أو التماثل بينهما من تحقق الجنس في النوع كما يقال يوجد الحيوان بوجود الانسان (قوله اتحاد في التصور) أي عند تصور العقل لهما وذلك اذا كان الثاني هو الأول نحو زيد كاتب

مثلاً

وهو شاعر ولا يضر اختلاف الجامع فانه في المسند اليه عقلي وفي المسند بن خيالي وهو تعارن الشعر والكتابة فان قلت ان الاتحاد في التصور يرفع التعدد المحجوج للجامع قلت اذا قلنا ملاز يدكتبو يشعر في قولنا يشعر مسند اليه حصل التعدد اللفظي وان اتحاد المعلوم فالعدد المحجوج للجامع موجود في الصلة اللفظية والاتحاد في المعلوم أقوى جامع بين اللفظين المتعبرين في الجملتين فان قيل ما ذكر من الاتحاد يمكن الخروج به عن البحث السابق عند اختلاف ركنين من الجملتين لوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف وأما عند الاتحاد في الركنين فقد صارت الجملة الثانية نفس الأولى فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع قلت ان الكلام في مصحح العطف بالواو ولا بد فيه من الاختلاف بوجه ما لا ينافي أن يوجد الاتحاد في الركنين عند العطف بهو الا كانت الثانية تاً كيداً فلا يصح العطف فان قلت كون المسند اليها أو المسندين متعددين بمعنى بل وكونهما متناسبين بأي جامع عقلياً كان أو وهماً أو خيالاً إنما يقتضي اجتماع ذلك المتناسبين عند المفكرة لانها هما اللذان جمع بينهما الوهم أو العقل أو الخيال ولا ينافي من ذلك اجتماع مضمون الجملتين الذي هو النسبة الحكيمة المطلوبة اجتماع مضمون الجملتين لا اجتماع المفردات الموجودة في الجملتين لأن الجملتين هما اللتان وقع فيها العطف فطلب الجامع بما لا للمفردات اذا عطف فيها حتى يطلب الجامع بينها قلت اذا تحقق الجامع بين المفردات تحقق بين الشئتين ضرورة أن تناسب المفردات يقتضي التناسب بين الشئتين في الجملتين وحينئذ اذا اجتمعت المفردات عند المفكرة اجتمع فيها النسبتان تبعاً للمفردات فصيح العطف

مثله في قولهم ادخل السوق حيث لا عهد واطلاق التصور على المتصور معهود وقد تقدم أن المراد بيان مطلق الجامع لا المقدار الكافي في الجملتين لا يقال الاتحاد في المتصور يرفع التعدد الموجب الى الجامع لا نأقول اذا قلنا شل زيد يكتبو شعر فقولنا شعر مسند اليه بحصل التعدد ولو اتحد المدلول فالتعدد الموجب الى الجامع موجود في الصناعة اللفظية والاتحاد في المدلول أقوى جامع بين اللفظين المعبرين في الجملتين فان قيل ماذا كفي الاتحاد يمكن الخروج به عن الصنف عند اختلاف كثير من الجملتين لوجود مطلق الاختلاف المصحح للعطف وأما عند الاتحاد في الركنين معاً فقد صارت الجملة الثانية نفس الاولى فكيف يتحقق الاختلاف الموجب لطلب الجامع قلنا لا يلزم الاختلاف بوجه متاوالا كانت الثانية تأكيدياً فلا يصح العطف وقد ذكر بعضهم أن الاختلاف يحصل ولو بقصد المبالغة والتأكيدي في الثانية كفي في الثانية كافي قوله صلى الله عليه وسلم لا آذن ثم لا آذن وقوله تعالى كلا سوف تأتون ثم كلا سوف تأملون وفيه نظر لان الكلام في مصحح العطف بالوفاة الأقرب ان الاتحاد لا يستلزم بأن يوجد في الركنين معاً عند العطف بالوفاة تأمل ثم يتحقق الجامع العقلي بوجود الاتحاد كتحقق الجنس بالنوع كما يقال يوجد الحيوان وجود الانسان لا يقال كون المسند اليهما أو المسندين متعديين معنى وكونهما متساويين بأي جامع عقلياً كان أو وهمياً أو خيالياً وهمي وخيالي العقلي هو علاقة تجميع الشئيين في القوة المفكرة جمعاً يكون مسنداً الى العقل بأن يكون أمراً حقيقياً أي واقعاً في نفس الامر من حيث هو وهو والمراد بالوهمي ان تجميعهما تلك العلاقة في القوة المفكرة جمعاً يكون من جهة الوهم بأن لا يكون أمراً حقيقياً بل اعتباراً أو يكون أمراً غير محسوس بأحدى الحواس الخمس الظاهرة فان الوهم باصطلاح القوم ما يحكم بالعلماء الجزئية غير المحسوسة والخيالي أن يكون بينهما علاقة تجميعهما في القوة المفكرة جمعاً اعتباراً باسمه لا احدى الحواس الخمس ووجه الانحصار في الثلاثة ان العلاقة الجامعة للشئيين في القوة المفكرة ان كان أمراً حقيقياً فهو عقلي وان لم يكن بأن اعتباراً فاما ان يكون غير محسوس وهو الوهمي فانه يحكم بالعلماء غير المحسوسة حكماً كاذباً وان كان محسوساً فهو خيالي فان القوة الخيالية هي المحافظة لصور المحسوسات بالحواس الظاهرة بعد مفارقتها وبدء المنصف بالعقل لانه الذي يدرك الاشياء على حقيقتها وهذا اذا كرر أمثلة الجامع العقلي الحقيقي قسم المنصف الجامع الى عقلي وغيره وقسم العقلي الى ماهو سبب الاتحاد في التصور وغيره والمراد بالاتحاد في التصور أن يكون شيئاً واحداً حقيقة بالشخص والنوع وهما أن أذكر لك أمثلة تستدل بها على غيرها الاتحاد المذكور اما في الطرفين أو في المسند أو في المسند اليه أو في واحد منهما بأن يكون الجامع غير الاتحاد الاول في الطرفين مثله قام زيد أمس وقام زيد أمس من يدنا بذلك قياماً واحداً وقام زيد أمس ثم قام زيد أمس وصم غدا وصم غدا أو صم غدا ثم صم غدا وهذا يستعمل لقصد التأكيدي حتى يفهم السامع أن ذلك شئ شأنه ان يشكره لا يخبر به أو يشكره لطلبه لان الاخبار بالشئ من تين أو طلبة من تين كان مؤسسة لتسمية اخبار أو انشاء لقصد تقرير فائدة الخبر وتأكيدي الطلب بطلب آخر أبلغ (فان قلت) اذا قلنا كيد فلان عطف كاسيق (قلت) لم أر دان الجملة الثانية تنمى كلمة بل هي تأسيس والتأكيدي وقع في تكرار التأسيس وهذا أبلغ من التأكيدي فان كيد تقريراً اذ معنى الاول وعلم الجوز والعطف يجعل بتكرار الاستناد فائدة تزيد تقرير ثبوت النسبة أو طلبها وفائدة التأكيدي تقرير الاخبار بالنسبة ولا أقول بذلك مطلقاً بل حيث لا اليأس بان يكون الخبر به أو المطلوب لا يقبل التكرار مثل صمت أمس وصمت أمس أو صم غدا وصم غدا فان توقفت في صحة هذا التركيب فليكن بقوله تعالى كلا سوف تأملون ثم كلا سوف تأملون وفي كلام الزمخشري ما يؤيد ان ان الثانية تأسيس لا تأكيدياً لجعل الثانية تأكيدياً بل في الانذار بقوله عز

انما يقتضى اجتماع ذينك المتناسبين عند المفكرة لانهما هما اللذان جمع بينهما العقل أو الوجود أو الخيال ولا يلزم من ذلك اجتماع مضمون الجلتين الذى هو النسبة الحكيمية والمطلوب اجتماع مضمون الجلتين لا اجتماع المفردات الموجودة فى الجلتين لان الجلتين هما التان وقع فيهما المعطف فيطلب الجامع بينهما لا المفردات اذلا معطفا حيا حتى يطلب الجامع بينهما لا ناقولا اذ لا تحقق الجامع بين المفردات فالنسبة من حيث هي مفصلة وانما تحقق باعتبار المفردات فاذا تحقق تناسب المفردات تحقق تناسب النسبتين فى الجلتين فصح المعطف لا اجتماع عند المفكرة حتى فى النسبة

وجل وما أدر الشايع الدين ثم ما أدر اك ما يوم الدين ومنع قوله صلى الله عليه وسلم ان بنى هشام بن المغيرة استأذنى ان ينكحوا ابنتهم على بن ابي طالب فلا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن وقوله تعالى فقتل كيف قدر ثم قتل كيف قدر يحفل أن يكون منه وان يكون من المتأولين على ماسياى ومنه قول الشاعر

• ألا يا سلمى ثم سلمى تمت سلمى •

وانظر لقول ابن مالك فى التسهيل الاجود فى مثل ذلك الوصل ليس شرعى لو كان تأ كيد لفظيا كيف يقول الاجود الوصل والذى يسلب قول الانسان سلمى سلمى الجود وهو تأ كيد لفظى لو كان غير جيد لكان كل تأ كيد لفظى كذلك انما يريد الله تعالى أعلم ما قلناه فاذا قلت سوف تعلم سوف تعلم كان أجود منه بغير عطف لانه المعطف لا يكون خبرا مؤكدا بل خبرين وبدون المعطف يكون تأ كيدا وخبرا واحدا وهو أجود دلالة على غالب استعمال التأ كيد ولعدم احقالة التعدد المتخبر به ولتنزيل التأ كيد بمنه وبين التابع خصوص وعموم من وجده (فان قلت) هذا ثبت فى المعطف ثم فلا سلمى فى غيرها (قلت) اذا تمت مع جميع دلالاتها على التراخي فان الواقع بسد هافى زمن غير الواقع قبلها المستلزم للتغاير المفقود فى الخبر فيها فحين فيه لان يعطف او او وهى لا تقتضى ترتيبا لى (فان قلت) هذا فى اللغة وهو مجتمع أو لعل ماورد من ذلك عطف فيه الاخبار أى ثم أخبركم (قلت) أطلق بدراى الدين بن مالك فى شرح الالفيه ان الالة للتأ كيد بقدر توصل بعاطف ولم تختص بهوان كان ظاهر كلام والده التخصيص ثم يكفى فى جواز ذلك بالواو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لعدوا وتقوا الله فان الزمخشري وابن العاصم والامام فخر الدين والشيوخ عز الدين بن عبد السلام ذكروا ان المأمور به فيها واحد وجو ذلك على الاحمال ان تكون التقوى الاولى مصروفة لثى غير التقوى الثانية سمح ان كان ارادته (فان قلت) قد قالوا انه تأ كيد (قلت)

يريدون ما ذكرناه من تأ كيد المأمور به بتكرير الالاء لانه تأ كيد لفظى على ما يصرفه من نظر كلامهم ولو كان تأ كيدا لفظيا لمافصل المعطف وتسمية العطف لمثل ذلك تأ كيدا مجازا وعلى ما أدرنا فى خصوص هذه الالة السكر محمول كان تركيد المافصل بينه وبين متبوعه بقوله تعالى ولتنظر نفس (فان قلت) اتقوا الثانية معطوفة على ولتنظر (قلت) قد اتقوا على أن يقولوا للناس خشيتم معطوف على لا تقيدون الا الله لا على قوله وبالوالدين احسانا وهو نظير ما نحن فيه وقوله تعالى يا من ان الله اصطفىك وطهرتك واصطفىك على نساء العالمين وقوله تعالى فاذا كروا الله عند الشعر الحرام وادكروا محفل أن يكون اصطفاه بن وذكر بن وهو الاولى فى الذكر لانه محفل يظلم فيه تنكر الالاء والظاهر ان ليس مما نحن فيه وكذا ذلك على ما ذكرناه قول الآسدى وغيره بمن لا خصم هذا أن مخصوص يوم الجمعة وضم يوم الجمعة صحیح ويكون أمر تين ونحوه قسلا ركعتين وصل ركعتين هل هو تأ نيس أو تأ كيد قول لان لا يقال تنكر بركة ذلك تحصيل الحاصل لا ناقولا لفظى الثنى من تان ليس كحسبنا الحاصل بل طلب بعد طلب كما يدعو الانسان بنى بالمعنى ثم ادا كبره ثم انما يمنع ذلك بما يترجم فيه تحصيل الحاصل ونحو الانشاء غير الصلبي مثل أنت طالق أو أنت طالق فانه ثبت

تبعاً للفرقات التي تقع في الاختلاف أو التناسب فافهم (أو) يكون بينهما (عائيل) في الحقيقة كان
يقال زيد كاتب وعمر وشاعر فيزيد وعائيل في الحقيقة الإنسانية فكانت قبل الإنسان كاتب
عليه أثره بالاول فلا يمكن انشاء يقع تلك الطلقة ببدو قودها وكذلك الخبر قد يقصد الاخبار بهي تين
وقد أمر الله تعالى في كتابه العزيز بالصلاة غير مرة (فان قلت) فيحصل بذلك الالتباس فان
العطف يقتضي المنابة فظن ان الأمور به ثانياً والخبر به ثانياً غير الاول (قلت) انما أقول به حيث
لاهمهم لقرينة ذلك التي لا يقبل التكرار سابقاً في تأمل ما ذكرناه فانه تحقيق شرف القسم
الثاني الاتحاد بالثخص في المستند فقط يجوز زيد يكتب وأخوه يكتب هذا القسم مستفيض لا نمتي اتحاد
المستند بالثخص زام اتحاد المستند اليه لاستعانة أن يصر الفعل الواحد بالثخص من اثنين هذا
القسم لا يأتي في الاتحاد بالثخص بل النوع فقامه فقد غلطوا فيه الثالث في المستند اليه فقط وهو اما
ان يكون محل الوصول مثل زيد يكتب ويشعر فيحسن أو لا يكون لعدم المناسبة مثل الجنوس طبيب
مادر وليس ثوبه الرابع لا في واحد منهما مناسبة مثل زيد يكتب وأخوه يشعر فيحسن أو لغير
مناسبة فلا يوصل نحو سورة الاخلاص من القرآن والبيت في الزوق وهذه الاقسام الاربعة تنمذ
وتنضعف باعتبار اختلاف لفظ المستند اليه أو اتحاد مثل سيبويه صنف الكتاب وعمر وصنف
الكتاب أو سيبويه صنف الكتاب وعمر وألف الكتاب ومثل الاتيان بضميرين أو ضمير وظاهر
وأتى فيها النظم بالواو وغيرها وكون الجملة الاولى لها عمل أو لا عمل لها في ذلك مما لا يخفى وإذا
تقرر هذا فلتدلى عبارة المصنف فقوله ان يكون بينهما الاتحاد في التصور أي بين المستندين أحدهما
مع الآخر وبين المستند اليهما أحدهما مع الآخر ونحن نغني مع المصنف على ما ركاه من اشتراط اتحاد
فيهما ونعني بالاتحاد في التصور أن تصورهما واحد أي وان كانا مستندا اليهما موصفاً في الصورة
واللفظ فهما في المعنى واحد وقوله قطب الدين الشيرازي وغيره من شرح افتتاح والتخصيص
الاتحاد في المستند اليه بقوله زيد يشعر وهو صحيح ومثلاً للاتحاد في المستند بقوله زيد كاتب وعمر
كاتب وهو فاسد لأن كتابته زيد وكاتبه عمر وليست متضمنين بالثخص حقيقة في أن تصور بل اتحادهما
يعني التماثل فهو من القسم الذي سيأتي ومثلاً للاتحاد في قيد الخبر عنه بقوله القائم عندنا جميع
والجالس عندنا عالم وهو مثال للاتحاد في القيد مع وجود ان جامع في المستند اليه وهي المنادة ومع عدم
الجامع في المستند لا جامع بين شعاع وعالم ثم هو فاسد أيضاً لان الطرف بالنسبة الى القائم والجالس
ليس متحداً حقيقة بل هما طرفان متماثلان لأن المكان الواحد بالثخص لا يكون فيه اثنان إلا
ان فرض ذلك لشجب وقتين مختلفين ومثلاً للاتحاد في قيد الخبر بقوله زيد كاتب في الفار وعمر
جالس فهو وهو فاسد لأن مكان الجالس والكاتب مختلفان بالثخص ثم هو مثال للاتحاد في القيد
مع عدم الجامع في المستند ومثله الخطيب بقوله تزم الامير الجيش يوم الجمعة ذهب الباطان فيه
وهو مثال صحيح بشرط أن يقصد أن القائلين وقفاً زمن واحد بالثخص فان الزمن الواحد يكون
ظرفاً لاشياء كثيرة أما لو قصد أن أحدهما في بكرة الثبار والآخر في آخره مثلاً فليس بمنصحين فيه ثم هو
مثال للاتحاد القيد مع عدم الجامع في المستند وهذه الامثلة كلها امر فلان قول السكاكي يكفي
الاتحاد في المبني والمستند اليه أو القيد على حقيقته كما تقدم ص (أوناعاً الى آخره) هي
هذا النوع الثاني من الجامع العقلي وهو أن يكون الجامع في المستند أو المستند اليه التماثل
هما المتساويان في الذاتيات ولذلك أحدهما أعياياً بانه موجودان مشتركان في الصفات الذاتية

أو نمائل

(قوله أو نمائل) أي أو

يكون بينهما نمائل وذلك

بأن يتقفا في الحقيقة

ويختلفان في العوارض فمثال

ما إذا كان بينهما نمائل في

المستند اليه كان يقال زيد

كاتب وعمر شاعر فيزيد

وعمر نمائل في الحقيقة

الإنسانية فكانه قيل

الإنسان كاتب والإنسان

شاعر ومثال التماثل في

المستند يجوز يدأب لبيكر

وعمر وأب لخالد فأبو زيد

وأبوه عمرو حقيقتهما

واحدة وإن اختلفا

بالثخص فإذا جردنا عن

الاضافة الشخصية صارتا

شيئاً واحداً

فان العقل يتجر بغير يده المثلين عن التشخص في الخارج رفع التعدد بينهما فيصيران متحدين
والانسان شاعر ثم أشار لوجه كون التماثل جامعا بقوله (فان العقل) أي اعلم ان العقل يجمع
بين التماثلين عند الفكرة لانه أعنى العقل (يتجر بده المثلين) أي التماثلين في الحقيقة عن
التشخصات في الخارج) مثل اللون المخصوص بين زيد وعمر والمكان المخصوص والمقدار المخصوص
وغير ذلك من الشخصات الخارجية (يرفع التعدد) يتعلق بقوله بغير يده أي يرفع العقل التعدد
الكائن بين زيد وعمر ومثلا بسبب تجر يدهما عن الشخصات الخارجية فيثبتان بغيران شيئا واحدا عند
الفكرة كلاهما في وأما فيصيران متحدين ان كان مجرد مشرقا أو مانا انزع من هذا كل ومن هذا
آخر لم يرتفع التعدد كان ينزع من هذا انسان فاجز ومن هذا عكسه ولكن لا يصيران حينئذ مثلين في
ذلك المتنوع والكلام عند تماثلهما فهو به علم أنه ليس كل المتنوع على ارتفع التعدد وقد علم ما قررنا ان
الثلاثة في بين المختلفين في الشخصات والاتحاد في بين لفظين اتحدت لهما وأشار بقوله لان العقل
يتجر بده أي آخره إلى أن العقل شأنه ادراك الكليات وأما يتحقق كون المعنى كليات يتجر بده عن
الشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعنى العناصر الاربعة ولو احقها
فلا يرتسم في الالكلي المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئي المجرد في تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئي
الجبهي لا نتمعرض لعوارض تنافي التجزؤ فلا تناسب العقل المجرد بخلاف الكلي أو الجزئي
المجرد وأما يدرك الجزئي الجبهي بواسطة ألقاوس أو الوهم واما قلنا به ركبالآلة لانه يحكم على
الجزئيات بالكليات والحكم فرع التصور وعند المثلين أن العقل يدرك كل شيء بواسطة أو بغيرها
لانا لو تزلزلنا التجزؤ بدوالا فطباع امتنع ادراك العقل ما فيه اذ فطباع مطلقا أي بالآلة وبغيرها لانه
لا يدرك حتى يرتسم في المبرك ولو بعد الآلة وقيد الشخصات الخارجية لان الهدية كتنصو
الماهية التي بها يتحقق التماثل بين الكليات وما يتخصص ذهنا لا يمكن التجزؤ عنها ومثال
التماثل في الموضوع تتجسم في المحمول قولك زيد كاتب وعمر كاتب فان كتابته زيد وكاتبه عمر
ومن لازم ذلك أنه يجب لكل منهما أن يتنوع ويجوز ما يجب للآخر ويتنوع ويجوز (قوله فان العقل
التي أتوه) لتليل لكون التماثل جملة أي الجملة بالحقيقة اعتمادا والاتحاد لان التماثلين متصدين بالذات
لان العقل مجرد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع العوارض المتقنية للتعدد فيرفع إلى الاتحاد
ثم هذا التماثل ما في المسند إليه فقط أو في المسند فقط أو في قد من قيوده على الأقسام
السابقة في الاتحاد في التصور وإذا تأملت ما سبق من الأمثلة أمكنك سلوك ما يناسب هذا المقام
مثال التماثل في المسندين زيد يعطى وزيد يعطى أو هو يعطى فالتماثل في المسند اليمتدح لا تماثل
والمستند مثال إذا أردت بالاعطاء الثاني غير الاعطاء الاول فلا اتحادنا في المسند اليه بالشخص
وفي المسند بالنوع والاشك في سلوك هذا الوصل اذ لو ترك لتهوم أن الثاني هو الاول وأنه تأكيد
وقد قال الخشمر في قوله تعالى كذب قلمهم قوم فوح فخذ بوعيد نعمان كذبوا تكذبا في أثر
تكذيبه وهو عين ما قلناه ومثال التماثل في المسند إليه زيد يعطى وأخوه عزم أوزيد يعطى
وعمر يتنوع وان لم يكن بينهما علاقة لان ما عمل به من رفع التماثل يقتضي أن افراد الانسان كلها
يلزم الجامع كل اثنين منها وهذا ما قلنا أن كلام المصنف السابق مناف له لانه شرط في الاتحاد

الجملة خبران (قوله فيصيران متحدين) أي فيصيران شيئا واحدا عند الفكرة كالتحدين والاتحاد جامع وذلك
لان حضور أحد الامرين عند السدين في الحقيقة في الفكرة حضور الآخر فعمل من هذا أن الاتحاد جامع سواء كان حقيقيا أو حكما

(قوله وذلك) أي التجريد المذكور حاصل لأن الخ (قوله لأن العقل مجرد الجزئي الحقيقي) المراد به الجزئي الجماعي وهو ما يقع
نفس تصور من وقوع الشرح فيه واعتراض بأن تجريد العقل الجزئي المذكور لا يكون إلا بعد ادراكه والعقل لا يدرك لانه
أما تجريد الكلّي أو الجزئي المجرد وحيداً فلا يمكن أن مجرد الجزئي الحقيقي إذ فيه تجريد الشيء قبل ادراكه وحاصل الجواب أن المعنى
عن العقل ادراكه للجزئي المذكور بالذات وحيداً لا ينافي استعماره بالوسائل الخارجية الجماعية تترك أولاً لخاصة فإذا أدركها
الحس استشعرها العقل ثم مجرداً بعد ذلك عن الشخصات بواسطة المفكرة ثم يتركها بالذات (قوله الخارجية) أي كاللاولان
والا كوان أن الخصوص صفة العقل الخاصة والمراد بالخارج هنا ما لم يخرج الاعيان وخارج الاندفاع فتدخل الجزئيات المدعومة
(قوله وينتزع منه المعنى الكلّي) أي الماهية الكلية كماهية الانسان أعنى الحيوان الناطق (قوله على ما تقرر في موضعه) متعلق
بمجرد والمراد بموضعه كتاب الحكمة (قوله وإنما قال في الخارج) أي ولم يطلق للتشخيص (قوله لانه لا بمجرد) أي لأن العقل
لا بمجرد الجزئي الحقيقي (قوله عن الشخصات العقلية) أي وهي القصور التي لا يتحقق (٩١) التمايز بين الكليات في العقل

الابها كالناطقية بالنسبة
للانسان والناطقة بالنسبة
للحمار والناطقة بالنسبة
للفرس وقال لها
شخصات ذهنية أيضاً
(قوله لأن كل ما هو
موجود في العقل) أي
كماهية الانسان وهذا
علة لعدم تجريد العقل
لشخصات العقلية (قوله
فلا بد له) أي لوجود
في العقل وقوله من كسخص
أي من مشخص ومعين
وقوله فيه أي في العقل
(قوله به) أي بذلك
المشخص (قوله عن سائر
المعقولات) أي كماهية
الفرس والحاصل ان
الامر بين الكلين كالانسان
والفرس كل منهما حاصل

وذلك لأن العقل مجرد الجزئي الحقيقي عن عوارضه الشخصية الخارجية وينتزع منه المعنى الكلّي
فيذكره على ما تقرر في موضعه وإنما قال في الخارج لانه لا بمجرد عن الشخصات العقلية لأن كل
ما هو موجود في العقل فلا بد لمن تشخص فيه به تمايز عن سائر المعقولات وهنا بحث وهو أن
التمايز هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمر ومثلاً في الانسانية وإذا كان التمايز جامعاً لم يتوقف صحة
قولنا زيد كاتب وعمر شاعر على أخوة زيد وعمر وأصداً قهما أو نحو ذلك لانهما تان لان كونهما
من أفراد الانسان والجواب أن المراد بالتمايز هنا اشتراكهما في وصفه نوع اختصاص بهما
ولو اختلفتا بالاشخص حقيقة قهما واحدة فإذا جردنا عن الاضافة للشخصية صار تاشياً واحداً ثم ان دنا
بمخاوهو أن هذا الكلام يقتضي أن كل شيئ بينهما تمايز بان تكون حقيقة قهما النوعية واحدة تتحقق
الجامع بينهما بذلك التمايز فلي هذا يتحقق الجامع بين زيد وعمر ومثلاً بالحقيقة النوعية ولو لم يكن
بينهما صفة واحدة لا غيرهما وقد تقدمها بمخالفة فقد نسوا على أن لا بمن مناسبات ثلاثة كما تقدم
وقد يجب بيان المراد من الحقيقة النوعية صفة متساوية تخص منها في اصطلاح الحكماء وذلك بأن تتحداف
الحقيقة بشرط ادخال وصف زائد فيها فلي هذا يتحقق في زيد وعمر وفي الحقيقة كون كل منهما انساناً
صديقاً لآخر أو عدواً له أو أميراً له أو نحو ذلك ولا حرج في الاصطلاح وقد اعتبر وامثل هذا في باب
التشبيه كسأيت أن تجمعوا الوجه الذي يقع به التشابه والتمايز فيه خاص لا يكفي فيه المطلق العام فإذا
أن يكون بين زيد وعمر مناسبة لا يقال تحمل المماثلة على المشابهة في العوارض لا من أحدهما
أنه خلاف ما صرحوا به كلهم والثاني أن تلك المشابهة إذا وقعت لا تتحد الحقيقة بل يرجعان الى
التمايز بالذات ومثال التمايز فهم زيد وعمر وعمر وعمر ومثال عدم التمايز فهم زيد وعمر
ومعنى ولتقتصر على هذه المثل الاربعة لأن من تأمل ما سبق في أمثلة الاتحاد أمكنه سلوك

عند العقل ومعين فيه عن غيره بواسطة أن المعين الاول الناطقة ولتأني الصاهلية فلوجردهما العقل عن مميزهما من انهما معلوم واحد
ولزم أن الاشياء كل معلوم واحد عند تجريد سائر الكليات وكون الاشياء كل معلوم واحد باطل كما قرر شيخنا العدوي (قوله
وهنا) أي في الحقيقة (قوله مثلاً) تأ كيد لقوله مثل (قوله لم يتوقف الخ) أي سمع أنه تقدم ان المسند اليهما اذا تعابرا فلا
بمن تتساها نحو زيد وشاعر وعمر وكاتب وزيد وطويل وعمر وقصير لخاصية بينهما الخ (قوله أو نحو ذلك) أي كاشتراكهما في
صنعة (قوله ان المراد بالتمايز هنا) أي في كلام المصنف التمايز عند البيانين وهو اشتراك التشبيخ في وصف مع اشتراكهما
في الحقيقة لا مجرد اشتراكهما في النوع والحاصل أن هذا الصنف الطائفة منشودة هو أن المراد بالتمايز هنا التمايز بالمعنى المصطلح
عليه عند الحكماء وهو الاتحاد في الحقيقة وجوابهما عن المراد بالتمايز هنا التمايز بالمعنى المذكور بل بالمعنى المصطلح عليه عند
البيانين وهو الاشتراك في وصفه من اختصاص وارتباط بالتشبيخ بحيث يوجب اجتماعهما في الفكر مع اشتراكهما في
الحقيقة

(قوله على ما يتضح في باب التشبيه) أي من اشتراك التشبيه والمشبّه به في وصف خاص زائد على الحقيقة فاذا قيل زيد كعمر ولم يكف أن يقال في الانسانية بل لا بد من وصف زائد على ذلك كالكرم والشجاعة فإن قلت المذكور في باب التشبيه أنه لا بد من المشاركة في وصف خاص دون الحقيقة والمشبّه بها المشاركة في الحقيقة والوصف جمعا فكيف يحمل ما هنا على ما هناك قلت المشاركة في الحقيقة لازمة للمشاركة مع الكرم وحيد فتقوى بذلك ما اعتبرهنا لان لباب الجامع لعلنا يباب التشبيه من حيث استعداء كل منهما أمرا مشتركا فيه فيكون ما اعتبر في أحدهما معتبرا في الآخر (قوله أوتفايف) كان يقال أبوزيد يكتب وابنه يشعر فالجامع بين الاب والابن المسند اليهما عقل وهو التصاف وكذا يقال في أبولزيد وابنه هروان اختلما من جهة أن الجامع بين المسندين في المثال الاول خيال وفي المثال الثاني عقل وهو الغالب (قوله يبحث لا يمكن تعقل كل منهما الخ) أي يبحث يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر وحيد

على ما يتضح في باب التشبيه (أوتفايف) وهو كون الشئين يبحث لا يمكن تعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر (كابين العلة والمعلول) فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر

فيل زيد كعمر ولم يكف أن يقال في الحيوانية وفي الانسانية بل في وصف خاص زائد على ذلك كالكرم والشجاعة فكانه قيل في الانسان مع الشجاعة فتقوى بذلك ما اعتبرهنا لان لباب الجامع لعلنا يباب التشبيه من حيث استعداء كل منهما مشتركا فيه فيكون ما اعتبر في أحدهما معتبرا في الآخر لا انتقال الذهن بذلك من أحدا لعينين للآخر وبه لم أنه ليس من الجامع الغناء الخصوصية بل الفرض كل الفرض الجمع بين المتضمنين كافي التشبيه فافهم وقد يقرر الجواب بوجه آخر قريب من هذا وهو أن المراد بالمثل هنا الاشتراك في وصف خاص وكلاهما ينافي ظاهر كلام السكاكي لان الظاهر من الحقيقة النوع لا وصف خاص وحدهم ولا هو الحقيقة اللهم الا ان يقال الاتحاد في الحقيقة هو الجامع الا انه تارة يعني ذلك كاتقدم في زيد كاتسبوعمر وكتاب وتارة لا يعني لتعلق الفرض في الافادة بمأهه أخص فلا يكفي الا بشرط وصف زائد ولم يتكلم على الوصف الزائد اكتمالا على بيانه في محل آخر تأمله (أو) يكون بين الجلبتين (تصاف) في ركن من أركانها. والحقيقة التصاف بين شئين أن يكون تعقل كل منهما متوقفا على تعقل الآخر وذلك (كما) أي كالتصاف الذي (بين العلة والمعلول) فإن الامر الذي يصدر عنه آخر يكون ذلك الامر علة لذلك الآخر وذلك الآخر معلول له سواء صدر عنه استقلا بأن يصعد علة تامّة كحركة الاصبع كحركة الخاتم فيه أو صدر عنه بواسطة بأن يكون علة محتاجة الى النسيج كالنجار السرب يصدر عنه بواسطة الآلة أو كالنار للاحراق بواسطة البيوسه وانتفاء البل ثم التصاف في العلة والمعلول اعماها فبين مفهومهما لا بين ذاتهما الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والاخرى معلولة لا فيجوز أن تعطف جملة العلة على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك المعلول موجود عنهما أو يقال نظر الما يصدق عليه كل منهما هذا النجار صانع والسرب مصنوع وفيه شئ لا نه لا يزم

كل في محله ص. (أو يكون بينهما تصاف) ش هذا النوع الثالث من الجامع العقلي فإن التصاف هيئة بين ماهيتين تقتضي توقف تعقل كل منهما على تعقل الاخرى وقولهم التصاف هيئة تكون ما بينهما معقولة بالنسبة الى تعقل هيئة اخرى وبالعكس حدا أحدا المتصافين لا للتصاف ويكون التصاف بين المعقولات أو المحسوسات وغيرهما بالسك والكيف أو الزمان أو المكان أو الوضع كالعلة والمعلول والاب والابن والصغير والكبير والاعلى والأسفل والأبرد والأحر

كالتصاف الذي بين مفهوم العلة وهو كون الشئ ميبا وبين مفهوم المعلول وهو كون الشئ مسبعا. ذلك بالاستقلال الشئ كأن يقال العلة أصل أو موجود والمعلول فرع أو موجود أو بين ماصدق العلة وبين ماصدق المعلول باعتبار مفهوم العلة ومفهوم المعلول كأن يقال حركة الخاتم موجود كحركة الاصبع كحركة الخاتم مبالوة أو بالنار محركة والمطلب محرق وقولنا باعتبار الخاتم اندفع ما قاله لا للتصاف بين حركة الاصبع وحركة الخاتم لانه يمكن تعقل أحدهما بدون تعقل الآخر مع أن الاول علة والثاني معلول (قوله فإن كل أمر) الغناء واقعة في جواب شرط مقدرا أي إذا أردت أن تعرف الفرق بين العلة والمعلول فتقول للثان كل الخ وكذا يقال فيما بعد

والاقل والاكثر ان العقل يأبى أن لا يجتمع في النعم وأما الوهمي

(قوله بالاستقلال) اشار به الى العلة التامة وأشار بقوله أو بواسطة انضمام الغير اليها الى العلة الناقصة فالاولى حركة الاصبع بالنسبة لحركة الخاتم والثانية كالنجار بالنسبة للسر وفانه يمد عنه بواسطة الاقوال كالنار بالنسبة للحرارة فانه يصدر عنه بواسطة اليبوسة وانتفاء الليل واراد المصنف بالهاتين العمل السبب والمحصل فالاول كالزوال بالنسبة لصحة صلاة الظهر فاذا لاحظ الزوال والظلمة وسر العورة وجب مع ما توقف عليه صحة الصلاة المذكورة كان الجميع علة تامة وان لاحظ الزوال وحده أو غيره كذلك كان علة ناقصة والثاني كالقول سبحان تعالي فانه لا يفتي بوجود العالم بمعنى انه (٩٣) حصل له لكن بالاعتبار عندنا

بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والأخر معلول (أو الأقل والأكثر) فان كل عدد يصير عند المذنب اقل بعد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه (أو وهمي) ودوامه بسببه يحتمل الوهم في اجتنابهما عند المفكرة بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه

من فهم التجار من حيث إنه تجار فهم خصوص المرير (د) كالتضائيف الذي (بين) مفهوم (الأقل والأكثر) وذلك لان الأقل هو الذي يفتي عند العد قبل فناء آخر والاكثر هو الذي يفتي عدد آخر قبله ومعلوم أن كلا منهما لا يفهم بالاعتبار الاخر فيجوز أن يقال هذا العدد الأقل لزمو ذلك الاكثر صاحبها بما يسمى جمع الاتحاد والتمثيل والتضائيف عقليا لان العقل يدرك الامور على الحاتمة او يشهد على مقتضاها والجمع هذه تحقق في نفس الامر لا يبطئه التأمل وينسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي كسأى في الجمع بين البياض والصفرة فانه مبني على جعل ما اختصت به الصفرة أمر عارض وان الاشتراك في الحقيقة تحقق بينهما فانه عند التأمل يتحقق أنهما نوعان لا يجتمعان في حقيقة واحدة بل هما ضدان ولما كان من شأن الوهم ادراك الامور لا على حقيقتها وتقرر بها على مقتضاها نسب نحو هذا الجامع الى الوهم وذلك يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لان أصل التقارن كثرة ورود الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما في نفس الامر بأن كان الجمع به حقيقة فهو عقلي والا فهو وهمي ثم أشار الى الوهمي فقال (أو) جامع (وهمي) عطف على قوله عقلي ويسمى بالجامع الوهمي الامر الذي بسببه يحتمل الوهم به بروج في اجتناب الامر من اللذين حاول الجمع بينهما فهذا يحتمل به الوهم بجمع ما اذا خلى العقل ونفسه

والاصغر والاكبر والاقدم والاحد والاشد انضماما واقل والاكثر سواء أكانت الاضافة في الطرفين متفقة على صفق واحدة كالخوخة فانها في كل من الطرفين أو مختلفة كالابوة فانها ليست من الطرفين بل يقابلها البنوة ومثاله في العقول اب العلم كقول العالم معلول للمانع والمانع علة للعالم وهذا أصغر من ذلك وذلك أكبر من هذا في الكم وهذا أكبر من ذلك وذلك أصغر من هذا في الكيف وهذا أعظم من ذلك وذلك أصغر من هذا في المكان الذي يسمونه الاين وهذا أقدم من ذلك وذلك أحدث من هذا في الزمان الذي يسمونه المتي وهذا أشد انضماما واقل والاكثر في الوضع وأما الوهمي

قبل عدد آخر أي قبل فناء عدد آخر وقوله فهو أي ذلك العدد الذي يصير فانيا أقل واعلم في جمع الاتحاد والتمثيل والتضائيف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويشهد على مقتضاها والجمع هذه تحقق في نفس الامر لا يبطئه التأمل فنسب للعقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي (قوله أو وهمي) عطف على قوله عقلي (قوله وهو أمر) كشيء التمثيل وشبه التضاد والتضاد وقوله بسببه يحتمل أي يتجمل الوهم وقوله في اجتناب عما أي اجتناب الشئين عند المفكرة وذلك بأن يصور الوهم ذلك الامر بصورة تصير سببا لاجتنابهما وليس في الواقع سببا له سواء كان ذلك الامر يدركه الوهم كشيء التمثيل والتضاد وشبه التضاد لا يجوز ان يكون لا يدركه الوهم كشيء التمثيل والحاصل أن الجامع الوهمي ليس أمر لجامع ما الواقع بل يعتبر أن الوهم جملة لهما (قوله اذا خلى ونفسه) أي محتمل نفسه بأن لا يتبع الوهم وأما الوهمي الوهم بل حكمه بذلك لا يجتمع تبعه

وأقرب يكون بين تصورهما شبهة مماثل كلون بياض ولون صفرة فان الوهم يبرزهما في معرض التلثين

(قوله لم يحكم بذلك) أي الاجتماع لهذا الامر وذلك لان العقل انما يدرك الامور على حقائقها وينبها على مقتضاياتها بخلاف الوهم فان شأنه ادراك الامور على حقيقتها وينبها على خلاف مقتضاها (قوله بأن يكون الخ) أي وذلك الجامع الوهمي يحصل بسبب التكون المذكور من حصول الجنس بنوعه وأن الباء للتصوير أي ذلك صور بأن يكون الخ وقوله بين تصورهما أي الشئيين وسيأتي الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب أن يكون بينهما (قوله شبهة مماثل) المراد بالمتماثل الانحياز في النوع وذلك بأن يكون بين الشئيين قاربون تشابه اعتبار وتباين باعتبار آخر (قوله كلوني بياض الخ) الاضافة بيانية أي كلوني هما بياض وصفرة فيصح العطف نحو بياض الفضة ذهب الفضة وصفرة الذهب تذهب الخ (قوله كلوني بياض وصفرة) أي فيما ليسا متماثلين لعدم صفق امر يف التماثل السابق عليهما ولا متضادين لانهما الامر ان الوجود ان الذا ان بينهما غاغة الخلاف فان لم توجد غاية الخلاف كما في البياض (٩٤) والصفرة باعتبار ما عند الوهم فلا يكونان متدين (قوله فان الوهم الخ) أي

لم يحكم بذلك وذلك بأن يكون بين تصورهما شبهة مماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض التلثين من جهة أنه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد جزئي في أحدهما عرض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوع متباينان داخلان تحت جنس هو اللون

ونظيره لم يجمع بينهما وذلك الجامع الوهمي يحصل (بأن يكون بين تصورهما) أي بين متصورى الجملتين فالمراد بالتصور التصور كما تقدم (شبهة مماثل) والمراد أن كون التصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع حصول الجامع هذا الكون كحصول الجنس بالنوع والمساواة المذكورة يحكم بها الوهم على وجه المجازفة ثم يجعلها كالتماثل في الجمع بها وذلك (كلوني بياض وصفرة فان الوهم) أي وأما عقلا ان لو في البياض والصفرة بينهما شبهة التماثل لان الوهم (يرزها) أي يظهر اللونين (في معرض) أي في صفة أو في حال التلثين وقد سبق أن التلثين هما الامر ان المشتركان في الحقيقة النوعية المختصان بالصوارض يرجعان الى المعدن بغيره العقل لهما من العوارض المشتركة في الخارج ومعرض بوزن مسجد هو في الاصل مكان عروض الشئ (قوله من جهة أنه يسبق الى الوهم) أي لعدم غاية الخلاف بينهما وقوله

زيد في أحدهما عارض ان جعل ذلك الاحد الصفرة فالعارض المذكور وان حصل

البياض فالعارض الاشراق والاضاءة فلذلك الاحد غير معين بل هو محفل كما هو المستفاد من كلام عبدالحكم (وذلك) والمستفاد من غير ان ذلك الاحد ان يذيع معين وهو الصفرة والاشاء عليه المرض الذي لا يخرج عن حقيقة معهود الكدرة وهو المتبادر من كلام الشارح والحاصل أن الوهم يدعي أن أصل الصفرة بياض زديف شئ يسير من الكدرة ولا يخرج عن حقيقة أو أن البياض أصله صفرة زديف شئ يسير من الاشراق لا يخرج عن حقيقة وسبب ادعاء الوهم ذلك أن الازداد تفاوت والبياض والصفرة ولو كانتا ضدن لكن ليس بينهما من الضدتين ما بين البياض والسود بل بينهما ما بين السواد والحرارة فيسبق الى الوهم انهما في الحقيقة شئ واحد فيستل على الجمع بينهما عند الفكرة كالتلثين واذا حكم العقل بهذا فهو بالتبع للوهم والافهم عند الملاحظة الحقيقة يحكم بأنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون فيجوز أن يقال على هذا ان الصفرة حسن والبياض أحسن من موجود الجامع فان قلت فهل يمنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تقليد الملاحظة الالهية مطلقا قلت الاقرب الجواز عند غلبة العقل وعدم ملاحظة المنع عند عدم الغلبة المذكورة كدخول اللام على العلم بالاصل ومنعها عند غلبة الظاهر انتهى بقول

ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها • شمس الضحى وأواسق والقمر

(قوله أي ولان الوهم يبرزهما) أي ولا جل أن الوهم يبرز الشئين الذي بينهما شبهة مماثل في معرض المثلين (قوله حسن الجمع) أي بالمعطف وقوله بين الثلاثة أي المتباينة لتضليل الوهم فيها مماثلا كما تخيل في البياض والصفرة (قوله في قوله) أي التي وجدت في قول الشاعر وهو محمد بن وهيب مدح المعتصم بالله بن هرون الرشيد وذكره بكنيته أي اسحق صونا لسمعه أن يجري على الاستسقاء وكما حسن الجمع بين الثلاثة التي ذكرها لما ذكر من تضليل حسن الجمع بين الثلاثة في قوله

إذا لم يكن للره في الخلق مطعم • فذو التاج والسقاء والنر واحد

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقاء وصفنا الرغل لاشتراكها (٩٥) في عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم

(ولذلك) أي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين (حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها • شمس الضحى وأواسق والقمر)

فان الوهم يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد وأما ما اختلفت بالعوارض والعقل يعرف أنها أمور متباينة (ولذلك) أي ولا جل أن ما بينهما شبهة مماثل عند الوهم مماثل الوهم في جمعها بذلك عند المفكرة فيصح المعطف أي ولا جل ذلك (حسن الجمع) بالمعطف (بين الثلاثة) المتباينة لتضليل الوهم فيها مماثلا كما تخيل في البياض والصفرة وهي (التي) وجدت (في قوله) مدح المعتصم وسماه بكنيته أي اسحق (ثلاثة تشرق الدنيا) أي تضيئ (بهجتها) أي يحسن نورها (شمس الضحى وأواسق والقمر) فهذه الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة بناء على أن الشمس كوكب نهاري مضيئ لذاته والقمر كوكب ليلي مطموس لذاته مستفاد نور من نور غيره وهو الشمس وأواسق الإنسان عمدها وغناؤه في زعم الشاعر جميع العالمين بحيث يشبه عموم هذه ونفعه بعموم نور الشمس في التوصل إلى الأغراض لكن يسبق إلى الوهم تأملها في الاشتراق وأنها نوع واحد وأما ما يبرزت بالعوارض أي التوهم فيها بين القمر والشمس فواضح وأما ما بينهما في اسحق ففكرة تشبيه عموم النفع والفناء بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم أنه اشراقا هتدي به في المحسوسات فأبرزها الوهم في معرض المماثلات ولذلك عطف بعضها على بعض وهذا المأثول لو كان من عطف المفردات ليجب الاستشهاد به لأنه يشترط الجامع

الجامع وأما أبرزهما في معرض المثلين لتقاربهما فيتوهم أنهما مثلان ولذلك أنكرت الفلاسفة التعداد بينهما كما سبق كما تقول صفرة الذهب تسرو وبياض الفضة ينعم ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة في قوله

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها • شمس الضحى وأواسق والقمر

وهذا ليس مثالا لالحسن فيه فانه من عطف المفردات والجرم مثال حدين بينهما شبهة مماثل وشمس الضحى وأواسق والقمر مثال مختلفين بينهما شبهة مماثل

نحن فيه لا نليس من عطف الجمل وأما هو من عطف المفردات لكن قد مر أن المفرد كالجملة في اشتراط الجامع (قوله يتوهم أن الثلاثة من نوع واحد) وهو المشرق والمغرب الدنيا وقوله وأما اختلفت بالعوارض وهي كون الشمس كوكبا نهاريا وكون القمر كوكبا ليليا وكون أي اسحق حيوانا طائفا وتوهم الوهم لذلك أنما نشأ من اشتراك الثلاثة في اشراق الدنيا وان كان الاشتراق في اثنين حسيا واشراق الثالث عقليا فافاضت أنواع المعدل والاحسان بتزويل ذلك المقول منزلة المحسوس لكالظهوره والحاصل أن هذه الثلاثة عند النظر والتأمل متباينة لأن الشمس كوكب نهاري مضيئ لذاته والقمر كوكب ليلي مطموس لذاته مستفاد نور من نور غيره وهو الشمس وأما واسحق فأنسان عمدها واحسانه جميع العالمين في زعم الشاعر بحيث صار عموم عدلها وجان شهابا بعموم نور الشمس في التوصل إلى الأغراض إلا أنه يسبق إلى الوهم تأمل هذه الثلاثة في الاشتراق وأنها نوع واحد وأما ما يبرزت بالعوارض أي التوهم فيها بين الشمس والقمر فواضح وأما ما بينهما في اسحق ففكرة تشبيه عموم المعدل والاحسان بنور الشمس حتى صار بحيث يتوهم أنه اشراقا هتدي به في المحسوسات فأبرزها الوهم في معرض المماثلات

اوتناد كالسواد والبياض والحمى والجواهر والطيب والشن والحلاوة والحوض والملاسة والخشونة والكتنحرك والسكون والقيام والقعود والذهاب والجيء والقرار والانتكـر

(قوله وهو التقابل) أى التعاند (قوله وجودين) خرج به تقابل الاعجاب والسبب كتقابل الحركة والسمها والسكون لعدمه وتقابل العدم والممكنة وحيث شئ وعندهما شئ فذلك كتقابل العمى للبصر وليس المراد بالوجودى هنا خصوص ما يمكن رؤيته بل المراد بأنه ليس العدم داخل فى منه فيشمل الامور الاعتبارية وحيث قد يدخل فى التعريف الامران المتباينان فلا بد من زيادة قيد لا يتوقف لمعمل أحدهما على لمعمل الاخر لا جل اخرجهما وما يدل على أن المراد بالوجودى هنا ما قلناه مسابقا للشارح فى الاول والثانى كذا قرر شيخنا العدوى وفى عبد الحكيم أن هذه الارادة خلاف التحقيق لا قدحة الجامع الى الاقسام الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فاقام بينون (٩٦) الحواس الباطنية وعندهم الامور الاضافية موجودة يمكن رؤيتها باللائق أجزاها الكلام

على طريقهم (قوله) يتعاقبان على محل واحد (أى يكون بين تصورهما (تناد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد كالسواد والبياض) فى المحسوسات

فيا الجامع المسمى موجود فيها ويصح أن يكون الجامع بين الشمس والقمر خاليا (أو) يكون بين ما يتصور فى الجملتين (تناد) وهو التقابل بين أمرين وجوديين خرج به العدميات والقدم والحدوث والوجود والعدم وتفي بزيادة على محل واحد لا احتراز عما يحول المعترلة من جواز التناد مع قيام الماثلين بغير المحل الواحد كما قالوا فى الارادة والكرامة فساد ذلك معلوم فى عمله ويزيد من أدخل الاضافات فى معنى الوجود وسماها أضدادا من جهة واحدة ليخرج القرب والبعد فى محل واحد باعتبار شئين ومن لم يميزا من غير أن يتوقف لمعمل أحدهما على لمعمل الاخر فيخرج القرب والبعد فى شئ واحد باعتبار شئ واحد والمحل قد يرد به ما يقوم به الشئ فى الجملة فتدخل المادة وهى المهيولى باعتبار عروض الصورة لها وقيداهما فى هذا تدخل فى التناد الا انواع المتنافية من الجواهر ومن أراد اخرجها جعل مكان المحل الموضوع وهو مخصوص بالجوهري الصورة فلا يتقابل عليه الا الاعراض فنخرج الانواع وتبقى المعانى وذلك (كالبياض والسواد) فانهما يتقابلان على الجرم وهذا مثال (قوله) (وتناد) مطوف على شبه أى ويكون بين تصورهما تناد واعلم أن الضدين على مذهب أهل السنة هما كل عرضين يستحيل اجتماعهما فى محل واحد لذاتهما من جهة واحدة فعولنا عرضان يسل منهن التناد لا يكون بين المعدومين ولا بين موجود ومعدوم ولا بين جوهريين ولا بين عرض وجوهري ولا بين القديم والحادث وقلنا يستحيل اجتماعهما خرج به نحو السواد مع الحلاوة وقولنا فى محل واحد احتراز عن مذهب المعتزلة فانهم لم يشترطوا المحل وقالوا الارادة قال بانفعاضة الكرامة الربانية وكلامها فى محل ويقولون ان الضدين يقومان بمحلين من القلب وقولنا فانتهما احتراز عن السلم الانسان يسكونه حال تحركه فانه يمتنع الجمع بينهما الا فانتهما بل لاف العلم بالسكون بازمة للسكون المضاد للحركة وقولنا من جهة واحدة احتراز عن نحو القرب والبعد بالنسبة الى شئين فلا يتنادان وان كانا على واحد الا بالنسبة لشئ واحد كذا كالملاى فى الانتكـر

بها باعتبارها كالسواد والبياض لا باعتبار ذاتها المتصف جعل مكان المحل الموضوع (قوله) (وتعاقبان على موضوع واحد) وذلك لان الموضوع مخصوص بالجوهري الصورة فعلى هذا لا يتقابل الا الاعراض فنخرج الانواع وتبقى المعانى ثم انه فى بعض النسخ قيد الامرين الوجوديين بكونهما بينهما غاية الخلاف فيخرج بهذا القيد التعاند كالنقابيل بين السواد والجرمة والبياض والصفره وعلى ما فى هذه النسخة يكون ما ذكره الشارح تعرف بالتناد الحقيقي وفى بعض النسخ اسقاط هذا القيد فيكون التعريف المذكور تعرفا للتناد المشهور والشام للتعاند والحاصل ان على اعتبار القيد فى التعريف تكون انواع التقابل خمسة التماثل والتناقض وقابل العدم والممكنة والتضاد والتعاند وعلى عدم اعتبارها يكون التعريف شاملا للتناد الحقيقي والمشهور وتكون انواع التقابل منحصرة فى أربعة التماثل والتناقض والتضاد وقابل العدم والممكنة (قوله) (السواد والبياض) فيقال ذهب السواد وذهاب البياض أو السواد لون قبيح والبياض لون حسن وقوله فى المحسوسات أى حال كونهما من المحسوسات

(قوله والايمان والكفر) نحو ذهب الكفر وجاء الايمان والايمان حسن والكفر قبيح وقوله في المعقولات حال الى حال كونهما من المعقولات (قوله والحق ان بينهما) أي بين الايمان والكفر تقابل العدم والمملكة أي لا تقابل التضاد كما هو ظاهر كلام المصنف وهو مبني على أن الكفر وجودي فلا ايمان تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما علم بحجته به بالضرورة كالوحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا القول هو الجحد لشيء من ذلك كما سيأتي والجحد أمر موجود كالصدق فكان المناسب جعل ذلك من شبه التضاد (قوله أعني) أي التصديق (قوله والايمان) أي الانقياد له وهو تفسير لما قبله والايمان والايمان لا يقادير جمع لكلام نفساني وهو قول النفس أنت وصدقت (قوله عند المحققين) كالقطب الشريazi وهو ظاهر الشارح أن التصديق عند المحققين من المناطقة هو الاذعان بل وقوع النسبة والا وقوعها وليس كذلك لا اتفاق المناطقة (٩٧) على أن التصديق قسم من أقسام العلم

والاذعان للمذكور ليس

علما كما علمت وإنما التصديق

عند المحققين من المناطقة

ادراك أن النسبة واقعة

أولست بواقعة على وجه

الاذعان والقبول وعند

غيرهم وهو المشهور ادراك

أن النسبة واقعة أولست

بواقعة مطلقا أي ولو كان

ذلك الادراك ليس على

وجه الاذعان وأما

التصديق عند المتكلمين

فهو الاذعان لما علم بحجتي

النسبة به وقبول النفس

لذلك أمر جمعه لكلام

نفسى (قوله مع الاقرار

به باللسان) أي ولو مرة

في العمر (قوله والكفر

عدم الايمان الخ) ذكر

الشيخ يس عن بعضهم

أنه على هذا القول يقال

الايمان مخلوق لله تعالى

(والايمان والكفر) في المعقولات والحق أن بينهما تقابل العدم والمملكة لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم بحجته به بالضرورة أعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه الايمان وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون وجوده في كونه مستنادين

للضدين المحسوسين (و) كرا (الايمان والكفر) وهذا مثال للمقولتين الا أن التمثيل بهما إنما هو بناء على أن الكفر وجودي فلا ايمان تصديق النبي صلى الله عليه وسلم بكل ما علم بحجته به بالضرورة كالوحدانية والبعث والرسالة والكفر على هذا حديث من ذلك وأما انفس الكفر بعدم التصديق بشيء من ذلك فالتقابل بينهما تقابل العدم والمملكة كلابح في معنى التصديق اذ اذعان النفس وقبولها لذلك مع النطق باللسان فهو على هذا من الاتعمال وجود كذلك عند المحققين من المناطقة فالتكليف به تكليف بسببه بينهما ويرد على الاول وجوده كونه وجودا ثابتا الواسطة فمن لم يضمن ولم يجد فليس بمؤمن ولا كافر كالتكليف الجاهل وجواب بأن من لم يتلفه الدعوة فليس كلامنا فيه ومن بلغته بلان دعى للاعتقاد فان حجة فلا اشكال وان شك فهو جاحل للجزم أي لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم أي لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا وعلى القول بان الكفر وجودي ولكن على هذا يلزم دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله وإذا كان الضدان مما يتحقق بينهما جمع وهمي على ما يستقر فيجوز أن يقال السواد لون قبيح واليباض لون حسن والايمان حسن والكفر قبيح لوجود الجامع الوهمي في ولا يخفى ما فيه وقد دخل في حد المتضادين هذا نحو الحمر قبيح واليباض والحمر قبيح الصفرة وغيرهما من الالوان والوسائط بين السواد واليباض وأما موقع في كلام أهل هذا العلم من أن الضدين كل ذاتين يتعاقبان على موضع واحد يستحيل اجتماعهما وبينهما غاية الخلاف والبعده فهو فاسد لأنه على رأى الفلاسفة الذاهبين إلى أن الوسائط لا تضاد بينهما وبين السواد واليباض مثلا وقم مثل المصنف الضدين بالسواد واليباض في الالوان والكفر والايمان في المعاني فهما ضدان اذ يرتفعان في حق

(٩٣ - مروح للتخصيص ثالث) والكفر غير مخلوق لان الخلق إنما يتعلق بالاورام الموجودة كالارادة فيصح أن يقال الكفر ليس مراد الله اذ لو كان مراد الزم وجود المعدوم وأنه باطل نعم في القول بأن الكفر وجودي يقال فيه انه مخلوق ومراد له سبحانه وتعالى كالايان فتأمل (قوله علمان شأنه الايمان) خرج به الحوادث والحيوانات العجم فلا يقال انها كافر لأنه ليس من شأنها أن تصف بالايمان وهكذا شأن تقابل العدم والمملكة لا بد فمن اعتبر قبول المحل (قوله وقد يقال الكفر انكار شيء من ذلك) أي مما علم بحجتي النبي صلى الله عليه وسلم فإورد على هذا القول أنه يقتضي ثبوت الواسطة بين الايمان والكفر فالتشاك والجاهل الذي لم يضمن ولم يجد ليس مؤمنا ولا كافرا نعم ولا واسطة بينهما واجب بأن المراد بقوله الكفر انكار شيء أي حقيقة واحكاما نأذا دعى وأقيم له المنهج والدليل فتدبره بما هو لا تكاره فكل منافع دعى وهو لا يكون الامد قاء ومنكار وليس كلامنا فيه من بلغته دعوة وأعلم أنه على الصديق من أن التقابل بين الايمان والكفر من تقابل العدم والمملكة عدم الواسطة بينهما فظاهر لان التشاك والجاهل داخلان في الانكار لا انتفاء التصديق منهما (قوله فيكون مستنادين) أي حيث يتدفق التمثيل الذي ذكره المصنف

وكالمصفات بذلك كالاسود والابيض والمؤمن والكافر أو شبه تضاد كالماء والارض والسهل والجبل

(قوله وما يتصف بها) عطف على السواد أي وكل الذات المتصفة بالذكورة (قوله كالاسود الخ) أي فيقال الاسود ذهب والابيض جاء المؤمن حضرة والكفر غاب (قوله وأمثال ذلك) عطف على الاسود أي كسوده وبيضاء ومؤمنة وكافرة أو على ضمير بها كالأطاعة والعميان فيقال الطاعة جاء والعاصي ذهب (قوله فانه) أي ما يتصف بالذكورة وهذا توجه لجل الذوات الموصوفة بالذكورة متضادة (٩٨) (قوله باعتبار الاشتغال الخ) أي على وجه الدخول في المفهوم لا باعتبار

وما يتصف بها) أي بالذكورة كالاسود والابيض والمؤمن والكافر وأمثال ذلك فانه يعد من المتضادين باعتبار الاشتغال على الوصفين المتضادين (أو شبه تضاد كالماء والارض) في المحسوسات فانها موجودة في أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض وهذا معنى شبه التضاد

ذلك (د) كـ (ما يتصف بها) أي يتصف بتلك الذكورة من حيث إنه يتصف بها كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فان كل اثنين متقابلين من اعيان ضدين من حيث الاشتغال على الضدين بخلاف ذوات تلك الصفات من غير اشعار بالادوار فيلست من باب التضاد في شيء كزبد وعمر وإذا كان زبداً سود وعمر أبيض فيقال على هذا الاسود ذهب والابيض جاء المؤمن حضرة والكفر غاب لوجود الجامع الوهمي في ذلك (أو) يكون بين المتصورين في الجملتين (شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفاً بمتضاديه الآخر ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى يتنافى ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر وهو قيمان ما يكون في المحسوسات (كالماء والارض) فان الماء جرم مخصوص تدوم في معنى السمو والارض جرم مخصوص فليس بينهما تضاد لانهما جريان فليسا معنيين تواردا على محل واحد ولم يشعر أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا ان السماء لا اشعار فيها للسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعر بالمقابل ولكن يستلزم كل منهما معنى يتنافى ما يستلزمه الآخر فليسا يستلزم غايات الارتفاع والارض تستلزم غايات الانخفاض فهما يشبهان الضدين لا يستلزمهما ما به التناقض ولم يكونا من مابه التناقض جزأين لهما كافي الاسود والابيض والمراد بالسماء جميع السموات لا أدناها حتى يقال ليس فيها غاية غير المكف وقوله (وما يتصف بها) مثله المؤمن والكافر والاسود والابيض وفيه نظيران الاسود والابيض ليسا ضدين فانهما ليسا عرضيين وقول المصنف أن تضاد قد يقال السواد واليابيض بينهما تضاداً ما تصورهما فكيف يقال بينهما تضاد ولاشك ان تصور الابيض وتصور الاسود في وقت واحد ممكن لا يقال بالجمع بين الضدين لا يتصور في ذهن على ما اختاره ابن سينا في الشفاء لا نقول الممتنع على هذا القول تصورهما مجتمعين وأما تصورهما في وقت واحد منفردين فلا يمنع الا اذا قلنا ان العمل يستعمل أن يتعلق بأمرين في وقت واحد لكن المصنف لا يريد ذلك لان القول به لا اختصاص له بالضدين بل في كل أمرين مطلقاً ولوقالوا يكون المستدلان المستدلان متضادين سلم من هذا وانما كان التضاد جلياً لان الوهم في العمل من تلك المتضادين الذين يلزم من تصور أحدهما تصور الآخر (قوله أو شبه تضاد) أي يكون بين تصورهما شبه تضاد وعليه من السؤال ما سبق فينبغي أن يقول أو يكون بين الشئيين شبه تضاد (كالماء والارض) وانما لم يحكم عليهما بالتضاد لانهما لا يتعاقبان على محل وليسا عرضيين ولكهما يشبهان المتضادين لما بينهما من

فانتهما يقطع النظر عن وصفيهما فانه لا تضاد بينهما فذات الابيض وذات الاسود يقطع النظر عن وصفيهما وهما البياض والسواد لا تضاد بينهما لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم التعاد بينهما (قوله أو شبه تضاد) بأن لا يكون أحد الشئيين ضد الآخر ولا موصوفاً بضد موصوفه الآخر ولكن يستلزم كل منهما معنى يتنافى ما يستلزمه الآخر وهو قيمان ما يكون في المحسوسات كالسواء والارض وما يكون في المحسوسات والمقولات كالآل ولا الثاني فيقال السماء مرفوعة لثا والارض موضوعة لثا والاول سابق والثاني لاحق فالجامع بين المسند اليهما وهمي لتحقيقه شبه التضاد بينهما (قوله كالماء والارض) أي كسبه التضاد الذي بين السماء والارض (قوله أحدهما

في غاية الارتفاع الخ) المراد بالغاية هنا الكثرة وان لم تبلغ النهاية فانه يفهم يقال ان الماء الاول ليست في غاية الارتفاع لان ما فوقها ارفع منها والارض العليا ليست في غاية الانخفاض وما أجاب به بعضهم من أن المراد بالسواء مجموع السموات والارض مجموع الارضين فبعبارة نظرية لان الذي في غاية الارتفاع الترش والذي في غاية الانخفاض الماء الذي تحت الارض السائفة (قوله وهذا) أي كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانخفاض معنى الخ شبه التضاد وهو الكونية المذكورة

(قوله وليس الخ) يعني أن السماء والارض لهما شئ باق على موضوع أصلا لم يكونا متضادين فهما خارجان عن تعريف التضاد بقوله شعاقيان على عمل واحد قال سم وكأن وجد ذلك أن بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله دون الأعراض) ظاهر هذا الكلام بدلي على أن التوارد على المحل إنما هو في الأعراض وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعظم من الموضوع والمختص بالأعراض هو الثاني لا الأول (قوله ولا ينقبل الخ) إشارة إلى سؤال نشأ عما سبق وجوابه أما السؤال فهو أن يقال جعل الأبيض والأسود من قبيل المتضادين باعتبار اشتباههما على الوصفين المتضادين فلم يجعل السماء والارض من هذا القبيل بهذا الاعتبار وحاصل الجواب انهما لم يجعل من قبيل الأسود والأبيض لأن الوصفين المتضادين في الأبيض والأسود جزآن من مفهوميهما لأن الأسود شئ ثبت له السوداء والأبيض شئ ثبت له البيضاء بخلاف السماء والارض فإن الوصفين المتضادين فيها وهما الارتفاع والانخفاض لازمان لهما وليسا داخلين في مفهوميهما فإن السماء جرم مخصوص تنوسى في معنى السموات والارض جرم مخصوص لم يراع فيه الانحطاط ولكونهما لازمين جملة شبيهين بالمتضادين وعلى تسليم إشارتنا إلى السماء والارض لم يتناسا فيها فالارض لا تشعر بالانحطاط الذي هو المقابل الآخر (قوله والأول والثاني) أي وكشبه التضاد الذي بين مفهوم لفظ الأول ومفهوم لفظ الثاني فيقال المولود الأول سابق والثاني مسوق ونحو الاباء والاولين ثان (قوله المحسوسات كالمثل والمقولات (٩٩) كقولك علم الأول وعلم الابن ثان (قوله فإن الأول) أي وإنما كان بين مفهوميهما شبه تضاد فإن مفهوم لفظ الأول (قوله هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا للغير) الثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقد فاشأ المتضادين باعتبار اشتباههما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل متضادين كلاهما الأبيض لا نقدي بشرط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفة الثاني لسمع أن المدمم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون وجوديا

وليس متضادين لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الأعراض ولا من قبيل الأسود والأبيض لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا بدخلين في مفهومى السماء والارض (والاول والثاني) فيايم المحسوسات والمقولات فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا للغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقد فاشأ المتضادين باعتبار اشتباههما على وصفين لا يمكن اجتماعهما ولم يجعل متضادين كلاهما الأبيض لا نقدي بشرط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفة الثاني لسمع أن المدمم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون وجوديا

الارتفاع وكذا الارض والسم الثاني ما يكون في المحسوسات والمقولات معا (كلاهما والثاني) فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا للغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فهما يشبهان ما عدس الضدين كالأبيض والأسود من جهة اشتباههما على وصفين لا يجتمعان الاختلاف (و) من شبه التضاد (الأول والثاني) وينبغي ان يعلم منه الأبيض والأسود كما سبق وأما بعد الأول والثاني من شبه التضاد ولم يعدا متضادين لأن في كل منهما قيد العدم لأن الأول مالم

وجودي والآخر عدى كما أن مفهوم الأول كذلك (قوله فأشأ المتضادين) أي كالأبيض والأسود (قوله على وصفين لا يمكن اجتماعهما) وهما عديم المسبوقية أصلا والمسبوقية واحد (قوله لا نقدي بشرط الخ) أي كما هو أحد القولين وإن كان الشارح أسقطه سابقا في تعريف الضدين كما في أكثر النسخ وأشار الشارح بقدي قل هذا الاشتراط لقلة القائلين به وإلى ضعف القول به (قوله ولا يخفى الخ) على اختلافه أي وهذا الشرط غير موجود هنا لأنه لا يخفى الخ (قوله علم أن المدمم الخ) ردان (قوله فلا يكون وجوديا) أي وجبت فلا يكونان ضدين لانهما الامران الوجوديان وظهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والاحباب أو العدم والمسكة وعبارة المطول مع أن المدمم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين وهي ظاهرة أيضا أما اعتبار العدم في مفهوم الأول فظاهر لأنه قال في مولا يكون مسبوقا بثنى أصلا فلا يكون وجوديا لأن الوجود لا يشتمل مفهوم على عدم وأما اعتباره في مفهوم الثاني فلا اعتبار فيه لقط فيماتي حتى بمعنى لا غير وحاصل ما ذكره الشارح أن الأول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في التضاد أن يكون بينهما غاية الخلاف فلا يعدان متضادين لم يشترط ذلك ما عدس من لم يشترط فظاهر لأن مخالفة الثالث والرابع لها فوقهما للأول أكثر من مخالفة الثاني. وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيعتبر أيضا جعلهما من المتضادين لكن لا من هذه الحجة بل من حجة أخرى وهو كون الأول معتبرا في مفهومه العدم فلا يكون وجوديا فلا يكون ضدا لغيره لعل أن الضدين هما الامران الوجوديان الخ

فإن الوهم ينزل المتضادين والشبهين بهما منزلة المتضادين فيجمع بينهما في الذهن ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد

(قوله فانه) أي الوهم (قوله لا عاجل المتضاد) أي أو لا تصاف للمتضادين (قوله ينزلهما منزلة المتضاد) يعني أن التضاد عند الوهم كالمتضاد عند العقل فكلاهما لا ينفك أحدهما عن الآخر عن الآخر عند العقل بل متى خطر عنده أحدهما خطر الآخر وبذلك الارتباط جميعهما عند المفكرة كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم وبذلك الارتباط جميعهما عند المفكرة وليس المراد أن الوهم يستبرأ من التضاد خلافاً للتضاد (١٠٠) حتى يرد أنه إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنه فيكون التضاد باجتماعهما من غير حاجة إلى تنزيه منزلة

التضاد على أنه إذا كان التضاد داخل في التضاد فلا معنى للتنزيل (قوله

في أنه) أي الوهم وهو متعلق بمنزله (قوله لا يحضره) أي لا يحضر

فيه كذا يقال فيما بعده (قوله ولذلك) أي لوجوب ذلك أي لاجل تنزيه

التضاد منزلة التضاد بل معنى المذكور وهو أنه متى خطر أحد الضدين في

الوهم خطر فيه الآخر تجد الضد أقرب خطورا

بالباب أي في الوهم بدليل قول الشارع به

والأقل العقل الخ وقوله مع الضد أي مع خطور الضد وهو متعلق بالخطور

(قوله من المفاربات) متعلق بأقرب أي أقرب

من سائر خطور المفاربات الغير المتضادة أي بعضها مع بعض فإذا خطر

السواد في الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطور البياض والقعود

(فانه) أي عاجل التضاد وشبهه باجتماعهما لان الوهم (ينزلهما منزلة المتضاد) في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبهين بهما إلا يحضره الآخر (ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) من المفاربات الغير المتضادة يعني أن ذلك مبنى على حكم الوهم والأقل العقل لا يعمل كالأولها

عن الآخر

وهما المسبوقة وأحدهما عدم المسبوقة أصلاً ولم يجعلها معاً من الضدين كالأبيض والأسود وأما على مذهب من يشترط في الضدين أن يكون بينهما غاية الاختلاف فلا شك في نفي الضديه عنهما لان

الثالث والرابع أشد مخالفة للاول من الثاني وأما على مذهب من لا يشترط كما تقدم ففرجان عن الضدية باشتراط الوجود في الضدين والاول من مفهومه العدم لا نافي لهما ولا يكون مسبوقة أبشئ أصلاً فليس

وجوديان لان الوجود لا يشتغل بمفهومه على عدمه والأبيض والأسود ليس من مفهومهما العدم فإذا تحقق شبه التضاد وجوداً للجامع الوهمي فبقا لهما في السواء فوقع لهما في الارض موضوعاً لثنا الاول سابق

والثاني لاحق وشبه ذلك لوجود الجامع الوهمي فيما ذكر ثم أشار إلى وجه كون التضاد وشبهه باجتماعهما بقوله (فإن الوهم ينزلهما) أي التضاد وشبهه (منزلة المتضاد) عند العقل بمعنى أن العقل لا

كان لا يحضر عنده أحد المتضادين الا خطر الآخر وبذلك الارتباط جميعهما عند المفكرة الوهم كذا في الضدين وشبههما فالحق انه يجمعهما عند المفكرة بسبب أن خطور أحدهما عنه يستلزم غالباً خطور الآخر فحكم باجتماعهما عند المفكرة تنزيهاً لثمة الخطور مع الآخر من تقدم الانفكاك

كالتضادين (ولذلك) الارتباط الوهمي (تجد الضد أقرب خطورا بالبال) عند المفكرة (مع الضد) الآخر من سائر المفاربات الغير المتضادات بعضها مع بعض فلذلك لا يجمعها المفكرة بالوهم لعدم غلبة خطورها مع ما يغايرها مما سوى الضد والسبب في ذلك ان المقابل للشيء فيه ما يشمر

منافاة مقابله فيستشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبيح عن محض وجود أحدهما بدون الآخر فلهذا حكم الوهم بالاجتماع وأما العقل فيميز بين البين لانه كثيراً ما يستحضر الضد دون مقابله بخلاف

المتضادين وبخلاف الوهم لا تصاحبه مجاز فتهب فليحظ الضدين بالمتضادين لقرب حضور هذا مع هذا وقد جعل المصنف موجب الاجتماع بالجامع عند المفكرة هنا الوهم دون خزانته وهي الحافظة

يسبقه غيره والثاني ما سبقه واحد فقط والضدان لا يكونان عدييين (قوله فانه) أي لان الوهم (ينزلهما) أي الضدين (منزلة المتضاد) يعني أن يقول منزلة المتضادين أو يقول ينزل المادة منزلة المتضاد (ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد) كالسواد والبياض

أو

والا بل والشرب فيه ذلك لان هذه لا يجمعها الوهم لعدم غلبة خطورها مع ما يغايرها مما سوى

الضد بخلاف الضدين فإن الوهم يحكم باجتماعهما والسبب في ذلك أن المقابل للشيء فيه ما يشترع منافاة مقابله فيستشق منه ذلك المقابل والوهم لا يبيح عن محض وجود أحدهما بدون الآخر فلذا حكم بالاجتماع (قوله يعني أن ذلك) أي كون التضاد وشبهه

جامعاً مبني على حكم الوهم أي تصورهما وادراكه كحكي على خلاف الواقع بتلازمهما في الحضور عند فقدان أحدهما في الحقوق الضدين بالمتضادين (قوله على حكم الوهم) أي على حكم العقل وقوله لا أو لا يقل على حكم الوهم بل قلنا على حكم العقل فلا يصح لان العقل يشغل كلاً منهما ذاهلاً عن الآخر بخلاف المتضادين وحينئذ فلا يحكم بتلازمهما في الحضور عنده فلا يكون التضاد وشبهه باجتماعهما

واختيالي أن يكون بين تصويرهما تقارن في الخيال السابق

(قوله وأختيالي وهو أمر الخ) أنت خبير بأن الشيء أوجب الجمع بين الشئين عند المعكروة هو قوة العقل المدركة لا خزانته بل وكذلك في الوهم كما تقدم وقد نالضنا فلم يجعل القوة المدركة للصورة الحسية التي هي الحس المشترك مقتضية للجمع في المفكرة بل جعل خزانته التي هي الخيال هي المقتضية لذلك فكان المناسب حيث جعل القوة التي جمعت بين الشئين عند المفكرة هي القوة المدركة في العقلي والوهمي أن يجعلها كذلك في الخيال فيسببه حسيالكن تساهل فجعلها في الخيال التي هي الخزانة للعس المشترك إشارة إلى أنه هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها إلى خزانته أو العكس من جهة أن هذه القوى كقيل ينزلة المرأى المقابل بعضها لبعض فهي ترسم في كل منها ما لرسم في الآخر تأمل اه يعقوب ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضي أن الخيال فيسبب بعضه بعضا يقتضي الحس المشترك الذي خزانته الخيال كأمريمكن أن يقال لم ينسب للجامع الحس المشترك لأن النسبة للخيال أخف من النسبة إلى المشترك إن نسب إلى الصفة ولم ينسب إلى الموصوف ويقل حسي خفاة اللبس والنسبة إلى إحدى الحواس الحس الظاهرة (قوله وهو أمر يسببه يقتضي الخيال اجتماعها في المفكرة) أي أن كان العقل إذا دخل ونفسه لا يقضي بذلك الاجتماع ثم إنه لا يشترط أن يكون ذلك الأمر صورة تدرك بالخيال بعد الحس المشترك بل يكون خيال بالو كان عقليا (١٠١) بسبب كونه كلياً أو وهماً بسبب

كونه جزئياً لا يدرك

بالحواس فاندفع الاعتراض

بأن التقارن عقلي

اذ لا يحس فخم أن يكون

عقليا أو وهما ووجه

الاندفاع أن المراد بالجامع

في هذه القوى ما توصل

كل قوة إلى الجمع عند

المفكرة لا ما يدرك تلك

بالخصوص وهو ظاهر غير

أنه يرد عليه أن يقال

التوصل إلى الجمع إنما

يكون بادر التوصل به

وكيف توصل قوة من

تلك القوى إلى جمع

المتعلقات بشئ لا يدرك

بها والجواب أن هذه

(أو خيالي) وهو أمر يسببه يقتضي الخيال اجتماعها في المفكرة وذلك (بأن يكون بين تصويرهما تقارن في الخيال سابق) على العطف

كما تقدم في العقلي وجعل موجب في خيالي الخزانة وإليه أشار بقوله (أو) جامع (خيالي) وهو أمر يسببه يقتضي الخيال اجتماعها عند المفكرة وقد عرفت فيما تقدم أن الحس المشترك هو القوة المدركة للصورة الحسية وأن الخيال خزانته فكان المناسب حيث جعل القوة التي جمعت بين الشئين عند المفكرة هي القوة المدركة في العقلي والوهمي أن يجعلها كذلك في الخيال فيسببه حسيالكن تساهل فجعلها في الخيال التي هي الخزانة للعس إشارة إلى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها إلى خزانته أو العكس من جهة أن هذه القوى كقيل ينزلة المرأى المقابل بعضها لبعض فهي ترسم في كل منها ما لرسم في الآخر فمما بالجامع الخيالي على غلط ما تقدم في العقلي والوهمي بقوله وذلك (بأن يكون بين تصويرهما) أي متصوري الخيلتين على ما تقدم من أن التصور يطلق على التصور (تقارن في الخيال) الذي تقدم أنه خزانة الحس المشترك وذلك لتقارن لا بد أن يكون (سابقاً) على

وأما الخيالي فهو أن يكون بين تصويرهما تقارن في الخيال سابق أي سابق في الخيال والخيال قوة حافظة لما يدرك الحس المشترك وينفرد الخيالي عن العقلي والوهمي بأن في العقلي علاقة حقيقية كسابق وفي الوهمي علاقة اعتبارية حاصلة في ذات تلك المقارنات وأما الخيالي فأنها صور تثبت في قوة الخيال وأصل اليأس الحواس وأن كانت تلك الأشياء بحسب ذلك الشخص لكونه كثير الاستعمال لها

القوى لا تختص إدراكها بما اختصت به بل تدرك غيره أيضاً لكن بعد أن تأخذ عن السابق اليهو قوة متجانسة تقارن كما أولاً ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوهم على الكليات وألحسبات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصوير الوهم بأما تصور المحسوسات والحكم على الشيء فمر عن تصور وادرا كقيل هذا الجامع العقلي ما يقتضي بسببه العقل الجمع عند المفكرة ولو سبق إليه الوهم لكونه مدمر كالأشخاص أولاً فأخمنه العقل والجامع الوهمي ما يحتمل بسببه الوهم على الجمع عند المفكرة ولو سبق إليه الخيال لكونه مدمر كالأشخاص أولاً أو سبق إليه العقل لكونه كذلك بالنسبة إليه ثم أخذه الوهم من أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصورة الخيالية ولو كان عقلياً أو وهماً في أصله اه يعقوب وسبب في ذلك أي الشرح (قوله بأن يكون بين تصويرهما) الضمير للشئين وسبب في الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والجواب بأن يكون بينهما (قوله تقارن في الخيال) أي خيال الخطاب على مافي الأطول وهو يعني على الغالب من مرعاة حال الخطاب والمراد بتقارنهما في الخيال تقارنهما في عند التذكر والإحضر وليس المراد بالتقارن في الخيال أن يكون الشئان ثابتين فيه لأن الصور المتقارنة بتوابعها كالماتية في الخيال لانه خزانة لها (قوله سابق على العطف) أي سابق ذلك التقارن في خيال الخطاب على العطف لكونه مصححاً لها ما كان التقارن جاصلاً بالعطف فلا يبقى كذا قدر بعضهم في الشيخ يس أن الظاهر أن هذا القيد لبيان الواقع لا لاحتراز تفاضله

وأسبابه مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيبا ووضوحا

(قوله لا أسباب مؤدية إلى ذلك) متعلق بتقارن أي شأن يكون بينهما تقارن في الخيال لاجل أسباب مؤدية إلى ذلك التقارن (قوله وأسبابه مختلفة) أي لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال بمعنى أن تلك المخالطة ما آل تلك الأسباب ومنشؤها إلا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة فممكن وجودها عند شخص دون آخر مثلا إذا كان الخاطب صنفه الكتابة فانهما تقتضي مخالطته لآلاتهم فلم ودوا وقد مداد وقرطاس فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض فيقول القلم عندى (١٠٧) والدواة عندك وإذا املتقت همتة بصناعة الصياغة أوجب ذلك له مخالطة آلاتها وأمورهما من

سبائك الذهب والفضة فتقترن صور المذكورات بخياله فيصح أن يعطف بعضها على بعض وإذا كان من أهل التعيش بالأبل مثلا أوجب له ذلك مخالطتها وأمورهما من رعيها في خصب نائي عن المطر النازل من السماء ومن الإيواء بها إلى محل الرعى والحفظ كالجبال ثم إلى الانتقال بها إلى أرض دون أخرى طلبا للكلال فتقترن صور المذكورات في خياله فيصح عطف بعضها على بعض باعتبار من اقترنت بخياله دون غيره فظهر من هذا أن أسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره وربما كانت مقارنة الصور في الترتيب على وجه الترتيب لانه كذلك مجتمع عند المفكرة فإذا عكس ترتيبها لم يحسن لما فيه من التخليط الغير المألوف (ولذلك) الاختلاف في الأسباب (اختلفت الصور الثابتة) أي التي من شأنها أن تثبت (في الخيال) وأشار (بقوله ترتيبا ووضوحا) إلى أن المختلف باختلاف الأسباب هو ترتيب تلك الصور ووضوحها باعتبار الخيالات وتوفر الترتيب لرباط الصور في الخيال بحيث لا تتفك فإذا كانت في خيال كذلك فرمما كانت في خيال آخر لا يجمع أصلا وفسر الموضوع بأن لا تعيب من الخيال كمور المحبو بين في خيال المحبين فإذا كانت كذلك في خيال غير بما كانت في آخر لعدم وجود سبب حضورها دائما لا يحضر أصلا والاولى أن يفسر في خياله لكثرة مشاهدتها واشتغال حواسه الظاهرة عليها ولذلك كثرة الاختلاف في ثبوت الصور في الخيالات وربيب شين يحتمل أن في خيال زيد دون خيال عمرو ولا يستلزم لادون غيره أو جريان ذكرهما في مجلسه دون غيره ما وربما كان بين الاخرين جامع خيالي بالنسبة إلى قوم دون قوم كقوله تعالى أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فان هذه الأمور مجمعة في خيال أهل البوادي فان أكثر انفعالهم بالأبل أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال فكيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فلو وقع العطف في غير القرآن بذكر الأرض أولا ثم الجبال ثم السماء لم يحسن لأن صور المذكورات لم تقترن في خيال أصحابها على هذا الوجه في تضحيقها كذلك والمعتبر خيال السليم لانه الذي يراى حاله في غالب الخطاب لا خيال المتكلم (قوله ولذلك) أي لوجاهل اختلاف أسباب التقارن اختلفت الصور الثابتة في الخيال أي التي من شأنها ذلك وأشار بقوله ترتيبا ووضوحا إلى أن المختلف بسبب اختلاف الأسباب هو ترتيب الصور ووضوحها باعتبار الخيالات (قوله ترتيبا ووضوحا) تميز محوّل من فاعل اختلفت أي اختلف ترتيب الصور ووضوحها والمراد بترتيبها اجتهادها في الخيال بحيث لا تتفك عن بعض والمراد بوضوحها عدم غيبها عن الخيال كما يؤرخن كلام الشارح أي اختلفت اجتهادها وعدم اجتهادها وعدم وضوح

فكلم

كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت فلو وقع العطف في غير القرآن بذكر الأرض أولا ثم الجبال ثم السماء لم يحسن لأن صور المذكورات لم تقترن في خيال أصحابها على هذا الوجه في تضحيقها كذلك والمعتبر خيال السليم لانه الذي يراى حاله في غالب الخطاب لا خيال المتكلم (قوله ولذلك) أي لوجاهل اختلاف أسباب التقارن اختلفت الصور الثابتة في الخيال أي التي من شأنها ذلك وأشار بقوله ترتيبا ووضوحا إلى أن المختلف بسبب اختلاف الأسباب هو ترتيب الصور ووضوحها باعتبار الخيالات (قوله ترتيبا ووضوحا) تميز محوّل من فاعل اختلفت أي اختلف ترتيب الصور ووضوحها والمراد بترتيبها اجتهادها في الخيال بحيث لا تتفك عن بعض والمراد بوضوحها عدم غيبها عن الخيال كما يؤرخن كلام الشارح أي اختلفت اجتهادها وعدم اجتهادها وعدم وضوح

فكم صور تتمازق في خيال وهي في آسوار تتراكم كم صور لا تتكاد تلوخ في خيال وهي في غيره ما تلي علم كلكمحي أن صاحب سباح ملك وصانعاو صاحب بقر ومعلم صيد ما فمر وأذابت يوم ووصلوا إلى النهار بسرا الليل فينام في فوحشة الغلام ومقلعة خوف القبط والاضلال طلع عليهم البدر بنورده فأض كل منهن في الشئاء على وشبهه بأفضل ما في خزانه صور فشبها السلاحي بالترس المذهب يرفع عند الملك والمصانم بالسيف من الأبرز تفرعن وجهها البوق فتقول الغبار الجان الأبيض يخرج من قلبه بطلر يا أبا العلم

غريغ أحر يصل اليه من بيت ذي مره وقو كلكمحي عن وراق يصف حاله عيش أضيوم من بحره وجوهي أدقم من بسطه قو جاهي أرق من الزاج وحظي أخني من شق القلم وبندي أضيغ من قصبه وطلماعي

أمر من العصف وشمرأى أشد (١٠٣)

ولما صاحب علم المعاني فضل احتياج إلى التنبه لأنواع الجموع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعاده بحسب ما تنفعه الاسباب في ذلك كالجمع بين الابل والدماء والجبال والارض في قوله تعالى أفلا ينظرون إلى الابل كيف خلقت وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الارض كيف سطحت بالنسبة إلى أهل الورى فان جل انتفاعهم في معاشهم من الابل فيكون عنايتهم مصر وقتها والانتفاع منها لا يحصل الا بأن ترى وتشرب وذلك بتزول المطرف فيكثر تقليب وجوههم في السماء ثم لا بد لهم من رأى يؤوهم ويحسون به ولا شيء لهم في ذلك كالجبال ثم لا غنى لهم لتعدد طول كمثقيهم من زلزل عن التفتل من أرض السواحل فاذا فتنش البدوي في خياله ورجس صور حده الاشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور بخلاف الحضري فاذا تلاقى قبل الوقوف على ما ذكرنا ظن النسق لجهلهم معيا

(قوله ولما صاحب علم المعاني فضل احتياج) (١٠٤) أي زيادة احتياج أي حاجة كيدته فهو من إضافة الصفة للوصف

وقصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجموع الواقعة في التراتيب ككب في مقام الفصل والوصل وهذا اندفع ما يقال ان صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلي أمور ثلاثة والوهسي ثلاثة وانياني واحد فلامعني لحث على معرفتها وأما الذي بحث على معرفتها طالب هذا العلم فكان الأولى للصف أن يقول ولما صاحب علم المعاني (قوله) لان معظم أبوابها (خ) هذا الكلام على وجه المبالغة والمعنى المراد أن علم المعاني معيار باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الابواب بخلاف العكس ولذلك يقال في وجه المبالغة وهو معظم أبواب علم المعاني فاذا كان بتلك المنزلة تواتره بمنزلة معظم أبواب علم المعاني بل بمنزلة كله لسهولة اتقانها عند اتقانه والجامع به يتحقق الفصل والوصل تأكدت حاجة صاحب هذا العلم إلى معرفة الجامع (لاسيما) أي لامتثال الجامع (الخيالي) في التأكد بمعنى انه أوكد أنواع الجامع (فان جمعه) أي انما قلنا الخيالي أوكد لان جمعه انما يأتي ويذكر (على مجرى) أي على مجرى (الالف) أي الشيء المألوف (والعاده) أي المعتاد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف في الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس في ذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم أن ذلك الوقوع الحاصل بالمخالطة يحتاج إلى سبب وان السبب يختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة ولا يمكنه ولا كانت الأغراض المؤدية إلى المخالطة لا تنصرف في تلك الاسباب المحصورة فالصور الخالية لا ينصرف اختلافها باعتبار الخيالات فيصعب أن يكون كل ما يفرض منها في خيال دون آخر ولهذا تجد الشيء الواحد قد يحضر ويراد تشبيهه بصورة من الصور الحسية المخزونة في خياله فيشبهه كل شخص بصورة مخالفة لما شبهه الآخر لان الخلق به لكل هو الحاضر في خياله كما روي أن صاحب سلاح وصاحب

لا تهاجم عطف المفردات لكن يعلم بحكم الجمل على هذا الاسلوب بل أولى لان الاتصال بين المفردات أوضح منه بين الجمل واعلم أنك لو قلت انظر إلى السماء كيف رفعت وانظر إلى البرغوث الذي يأكل لكن متبنا ولما صاحب علم المعاني احتياج كثيرا إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي فان متبنا على الالف والعاده العكس أو المراد بل معظم الاصعب كما قرره بعضهم (قوله وهو مبني على الجامع) أي وجوده وعسا أي اذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني لسهولة اتقانها عن اتقانها وهذا الباب مبني على الجامع تأكدت حاجة صاحب هذا العلم إلى معرفة الجامع (قوله لا لاسيما الجامع الخيالي) أي لامتثال الجامع الخيالي مع وجوه في التأكد بمعنى انه أوكد أنواع الجامع الثلاثة (قوله فان جمعه) أي فان الجمع بسببه وهذا لقوله لاسيما الخ (قوله على مجرى الالف) أي على مجرى جريان الصور المألوفة والمعتادة والمراد بجريانها وقوع ذلك المألوف في الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس في ذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع (قوله بحسب انقضاء) أي وجود الاسباب متعلق بمجرى والمعنى أن الجمع مبني على وجود الصور المألوفة في الخيال وجودها في بحسب وجود الاسباب المتقضية لاثبات تلك الصور واقتراحها في الخيال كمسئمة الكناياتها سبب في اقتران العلم والدواة (قوله في اثبات الصور) متعلق بالاسباب وإضافة خزائنه للخيال بيانية وقوله في خزائنه متعلق باثبات

(قوله وتباين الأسباب) أي أو الاسباب المتباينة المتقتضية لاثبات صور المحسوسات في الخيال وهو مبتدأ وقوله مما يغوته المحصر أي الضبط والعذر وهو تكون تلك الاسباب لا تحصر كان الجامع الخيالي أكثر الجوامع وقوله أو الاحتياج إليه أشهدوا علم أن تلك الاسباب المتقتضية لاثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الاشخاص والاغراض والازمنة والامكنة ما سبق لك أن منشا تلك الاسباب المتخالفة وأسباب المتخالفة مختلفة فغيرك وجود ما عند شخص دون آخر وحيث كانت تلك الاسباب لا تنحصر باختلاف الصور باعتبار المحصور في الخيالات لا ينصرف أيضا لهذا نجد الشيء الواحد ينسب بصور من الصور الحسية المتخزونة في الخيال فيشبه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبهها الآخر لتكون تلك الصورة التي يشبهها كل واحد من الحاضرة في خياله كما ترى أن سلاحا صانعا وقارا أو مدب أطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف بالمفارقة كل واحد من يشبه بأفضل ما في خزانة خياله فتشبهه الأول بالترس المذهب والثاني بالسيكة المدقوقة من الإبريز والثالث بالجين الأبيض يخرج من قلبه نور أربع برغيف أجر يصل اليمين بيت ذي روضة الصور التي من شأنها حصولها في الخيال اختلفت في حضورها في الخيالات بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر (١٠٥) لأن كل شخص شبه بما حولها من الماهو مخالطة فان من خالط ما يدرك بالوهم وبالخيال ما يدرك بالواقع لان التضاد شبه ليس من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تتجمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتزوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات

(قوله فظهر) أي من تفسير الشارح للجوامع الثلاثة بما تقدم (قوله ما يدرك بالعقل) أي خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أمر يسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا والوهمي أمر يسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذلك الخيال (قوله لان التضاد الخ) لم يلتفت في

وتباين الاسباب مما يغوته المحصر فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل وبالوهمي ما يدرك بالوهم وبالخيالي ما يدرك بالخيال لان التضاد وشبه ليس من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تتجمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعتزوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات صياغة وصاحب بقروم عدم صيغة طلع عليهم البدر بعد التشوف إليه فأراد كل تشبيهه بأفضل ما في خزانة خياله فتشبهه السلاح المذهب الموضوع بين يدي المثلث الصانع بالسيكة المدقوقة من الإبريز والبقار بالجين الأبيض يخرج من قلبه ومعلم الصبيان برغيف أجر يصل إليه من بيت ذي روضة وهو ردة الصور التي من شأنها حصولها في الخيال اختلفت في حضورها في الخيالات بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فاذ اعطفت باعتبار من لم يوجد عنده افتراها كان العطف فاصبا الا أنه يبقى النظر هنا في المتبرخية الفصل المراد خيال المتكلم أو السامع أو همما والافريقان المتبرخ السامع لانه هو الذي يرعى حاله في غالب الخطاب ثم اتفاد فسرنا الجامع العقلي بالامر الذي يقتضي العقل به الاجتماع عند المكرة ولم نشترط كون مدرك العقل بأن يكون كليات يكون عقليا ولو كان جزئيا يدرك في الاصل بالوهم والخيال بما يقتضي الخيال الاجتماع عندها ولم نشترط كون صورة تدرك بالخيال بمد الحس المشترك بل يكون خيالها ولو كان عقليا يكون كلياتا وهما يكونه جزئيا لا يدرك بالحواس والوهمي بما يحتمل بسببه الوهم في الجمع عندها ولم نشترط كون مدركها بالوهم بأن يكون جزئيا غير محسوس بل يصح أن يكون عقليا بأن يكون كلياتها أو خيالها بأن يكون صورة كما اثر الصور الحسية وذلك التفسير يتدفع ما يقال من أن مماثل شيء معين وشيء غير معين لا يقع ليس مما يدرك بالعقل لاختصاصه بالكليات كما تقدم وقد جعل الخيال والتضاد مطلقا لجميع عقليين

(١٤ - شروع للتخصيص ثالث) التعليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد فان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم (قوله ليس من الصور) أي هو بوصف للصور (قوله بل جميع ذلك) أي جميع الجوامع المتقسومة في سبعة (قوله معان معقولة) أي يدركها العقل لكونها معاني كليات لم تنصف الى شيء أو أضيفت الى كلي فان أضيفت الى جزئي كانت من مدركات الوهم فالتماثل مثلا ان اعتبر غير مضاف أو مضافا الى كليات لم تنصف الى مدركات العقل وان اعتبر مضافا للجزئي كان من مدركات الوهم (قوله وقد خفي هذا) أي قولك ليس المراد الخ على كثير من الناس فاصتقدا أن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والجامع الوهمي هو ما يدرك بالوهم والجامع الخيالي هو ما يدرك بالخيال فاعتزوا الخ (قوله من المحسوسات الخ) أي يوجد حيث تقتضاه أن يكون الجامع بينهما خيال لان الخيال يدركها بعد ادراك الحس المشترك فكيف يجعلها المصنف من الوهميات ويجعل الجامع بينهما ومهما إن الوهم إنما يدرك المعاني الجزئية لا يخفى ضعف هذا الاعتراض عند التأمل لان الجامع ليس هو نفس المتدين كالأخفى حتى يصح هذا الاعتراض

(قوله وأجابوا) عطف على اعترضوا (قوله وهذا) أي كون كل منهما ضد الآخر (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب من نظر من حيث قوله وهذا معنى جزئي (قوله لأنه ممنوع) أي لا نأخذ له إلا أن تضاد البياض للسواد معنى جزئي بل هو كلي لأن التضاد لا يخوز مضادا لكلي كلي (قوله أن تضاد هذا السواد) (١٠٦) أي المخصوص وقوله لهذا البياض أي المخصوص (قوله فمقابل

الحق) أي غلط ولكنه معارض بالمثل لأن مقابل هذا أي كتره وقوله مع ذلك أي مع عمرو مثلا (قوله فمقابل) أي فنقول مماثل هذا الحق أي فلا اخذ بهذا المراد يؤدي لفساد كلام المصنف وألحقه (قوله وشبهها) أي وغيره من بقية الجوامع وقوله في أي التي والتضائيف وغيرها مثل التضاد وشبه (قوله إلى الكليات) فتقول تضاد البياض للسواد وقوله إلى الجزئيات فتقول تضاد هذا البياض لهذا السواد فان هذا البياض الذي أضيف إليه التضاد معنى جزئي (قوله كانت كليات) فتكون من مدركات العقل (قوله كانت جزئيات) أي فتكون من مدركات الوجود (قوله فكيف يصح جعل بعضها)

وكذا التضاد بين الضدين والشبهين بهما وجمع ذلك إلى الحس فالبياض والسواد مثلا حسيان وكذا الشبهان بالمثل كالبياض والصفرة حسيان بحق الجمع بذلك أن يكون خيالوا كذا التقارن عقلي ادل بحس خفقه أن يكون عقليا أو هيميا ووجه الاندفاع أن المراد بالجمع في هذه القوى ما توصل به كل قوة إلى الجمع عند المفكرة لا ما يدرك تلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل إلى الجمع إنما يكون بادر التوصل به وكيف توصل قوه من تلك القوى إلى جمع المتماثلات بشئ لا يدرك بها والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها باختص به بل تدرك غيره أيضا لكن بعد أن تأخذ عن السابق إلى موهو قوه الخاصة بادر كالأول ولذلك يحكم العقل على الجزئيات ويحكم الوجود على الكليات والحسيات ويحكم الخيال على المعاني بعد تصور الوجود أيها يصور المحسوسات والحق على الشيء فمعه تصور فالجمع العقلي على هذا ما يقتضيه بسببه العقل الجمع ولو سبق إليه الوجود لم يكن مدركا له بالخصوص أولا فأخذ منه العقل والجامع الوجودي ما احتل بسببه الوجود ولو سبق إليه الخيال لم يكن مخصصا لادراكه أولا أم سبق إليه العقل لم يكن كذلك بالنسبة إليه ثم أخذ الوجود من أحدهما والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالسور الخيالية ولو كان عقليا أو هيميا في أصله ولا يخفى أن هذا الجواب يخالف ظاهر مقرر الحكماء في مدركات تلك القوى وقد استشعر بعض الناس هذا البحث باعتبار الجامع الوجودي فقال أن الضدين حسيان وكذا الشبهان بهما فكيف يجعلان وهمين بل حقيهما أن يكونا خياليين وهذا البحث عند التأمل ضيف لأن الجامع ليس هو نفس الضدين كالأخفى وقد أجاب عنه بما ظهر به عدم ورود وهو ما صرحوا به كقولنا أن الجامع هو التضاد مثلا ومشابهة ومما عتيا جزئيان غير حسيين وليس الجامع صورة الضدين أو صور تاما يشبههما حتى يرد ما ذكره ولكن في هذا الجواب بحث من جهة أخرى وهو يؤخذ من أثرنا ليقبل وذلك أن المراد أن التضاد مطلقا جزئي فلا يصح لأن تضاد كلي لكلي لا جزئي وكذا التشابه فلا يكونان جامعين وهمين كما قال وأن أراد منه هذا لهذا على التمييز وأنه بذلك يكون وهما لكونه جزئيا من مدركات الوجود حيث نزل من مماثلة لهذا وهذا ومما يشبه هذا لهذا أيضا وهما من فكيف جعل عقليين لأنهما على هذا من مدركات الوجود فان لم يحتمل الجامع على ما ذكرنا توجه الأشكال بأن يقال أي فرق بين التضاد ومشابهة والتماثل والتضائيف حتى جعل الأولان وهمين على الإطلاق من غير تفرق بين جزئيهما وكليهما والآخران عقليين من غير تفرق بين كليهما وجزئيهما مع أن الجزئي في الباين مدرك الوجود والكلي مدرك العقل

التميز وقوله فكيف الاستهتام أنكرى معنى التي أي لا يصح ذلك لأنه محض ثم إن ما اقتضاه هذا الجواب ثم أن التضاد المضاف للجزئي جزئي لا يسلم لأنهم صرحوا بأن إمكانه يدرك لأنه يتحدد باعتبار الزمان متوالا مكنته وهذا الإمكان جزئي ضرورة أن الإشارة لا تكون إلا للخصوص المشابهة لهم إلا أن يقال أن هذا الجواب مبني على تسليم أن التضاد المضاف للجزئي جزئي جدا وأن المراد بالجزئي في كلامه الجزئي الإضافي لا الحقيقي ولا شئ أن الجزئي الإضافي يصدق على الكلي كما بين في عمله فتأمل

(قوله ثم ان الجامع الخيال الخ) هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل ان الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل والمراد بالجامع الخيالي ما يدرك بالخيال وتوضيحه ان ذلك البعض لما فسّر الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه القوى واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمي قاله الشارح اعلم ان الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصور اذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة ما يدرك بهذه القوى ولا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي انما قصر ذلك شيئا العدوي (قوله بل هو) أي التقارن من المعاني أي المدركة بالعقل أو بالوهمي على التفسير المتكتم (قوله فان قلت) أي معترضاتي السكاكي بوقوع التنافي في كلامه والفرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة والتعهد للاعتراض على المتصفي حيث وقع الخلط في كلامه (قوله مشعر الخ) أي لا نقال الجامع بين الجلتين بل ما عاقل وهو ان يكون بين الجلتين اتحاد في تصور ما الخ ومن المعلوم ان

(١٠٧)

الكلام في الجامع المصحح للعطف اذ ما لا يصح العطف لا يتعلق الفرض ببيانه وأصور بمعنى تصور رتبته يدل على الافراد (قوله وهو نفسه معترف

ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهره ان ليس بصورة ترسم في الخيال بل هو من المعاني فان قلت كلام المتنازع مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجلتين باعتبار مفرد من مفرداتها وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع جهة نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرة الارنب والقف باذبحانة محدث قلت كلامه ههنا ليس الا في بيان الجامع بين الجلتين وأما ان أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف فمقوض الى موضع آخر

فاداجعل جامع كل منهما ما يدرك بهزم الحكم في اطلاق كون التنافي والتناقض عقليين واطلاق كون التنافي والتشابه عينيين فالصواب ما قدمنا في الجواب وفي كلامهم ما يتعين به ان ليس المراد بالجامع المنسوب لبعض هذه القوى ما يدرك تلك القوى وذلك ان الجامع بين الصور الخيالية نحو تقارنهما قطعاً لا نسباً وتعارفها معنى من المعاني يدرك بالعقل فلهذا ان المراد بالجامع تلك القوة تعلق به في التوصل اوله تعلق بمدركها وقد اشرنا الى هذا بقولنا انفاً والجامع الخيالي هو ما يتعلق بالصور الخيالية سواء تماثلتا كلام المتصفي على ما في المقتضى بأن فسرنا الشيتين بين الجلتين والتصور بالتصور لان حله في ظاهره يؤدي الى الخلط في قوله الوهمي ان يكون بين تصورهما في التقابل القائل أو نفس التضاد في قوله في الخيالي ان يكون بين تصورهما في الخيال تقارنهما كما كان فيما خلط لان من المعلوم ان التضاد انما هو بين نفس معنى البياض والسواد مثلاً لا بين تصورهما أي العلم بهما والتقارن انما هو بين نفس الصور الخيالية لا بين تصور تلك الصور أي العلم بها وحلها كلام المتصفي على ما في المقتضى انما هو مجرد تصحيح المعنى فقط والافراد انما هو ظاهر كلامه وذلك لان رأى ان كلام السكاكي يقتضي الاكتفاء بجامع بين مفرد من جهة ومقابلته في الاخرى فغير بالشيتين ليم المفردات كما تقدم مفردة بالتصور حيث تدنس نفس معناه الذي هو نفس الادراك الثلاث الذي يكون التقدير على هذا

الجامع بين كل مفرد من هو ان يكون بين ذلك المفردين والتصور ونفس ذلك المفرد فهو من اضافة الشيء الى نفسه وتأويل الشيء باللفظ ليراد بالتصور معناه مجرّدة وتصفها بالجمع انما هو بين المعاني فلا ينسب للثلاث فاذ اراد بالتصور معناه ثم ما ذكر على أن لفظ التصور مستعزلاً حتى في قوله اتحاد في التصور لانه يعني ان يقال كان بين الشيتين اتحاد ولا يحتاج الى أن يقال كان بين الشيتين اتحاد

أي قوله الجامع بين الجلتين الخ وقوله ليس الا في بيان الجامع بين الجلتين أي في بيان حقيقة من حيث هو وكون ذلك كافي في جهة العطف أولاً فهو شيء آخر

أي قوله الجامع الخ) أي وأما بيان جواب أن أي قدر لم تحصل هذا الجواب اننا لنسب ان كلام السكاكي هنا أي قوله والجامع بين الجلتين الخ في بيان الجامع المصحح للعطف حتى يازم التنافي في كلامه بل كلامه هنا في بيان حقيقة الجامع وأما كونه كافياً أو لا فشيء آخر وقد علم من سابق كلام من عدم جهة الشمس والقف باذبحانة ومرة الارنب محدث ومن لاحق كلام من عدم جهة نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق مع اتحاد المسندين في التماثل ان الكافي في جهة العطف وجود الجامع في كلا الجزآن فكلامه السابق واللاحق مما بين المراد من كلامه هنا (قوله أي قدر) مبتدأ واجب خبره واول الجلة خبر ان واسمها خبر الشان ولا يصح نصب أي على انه اسم ان لان أن لا تدخل على ما له صدر الكلام أي هنا استقامت في وجه التصدير (قوله مقوض الى موضع آخر) أي فهو قول بيانه ملوم منع آخر وحيث فلا تنافي في كلامه

(قوله وأما ان الخ) أي وأما بيان جواب أن أي قدر لم تحصل هذا الجواب اننا لنسب ان كلام السكاكي هنا أي قوله والجامع بين الجلتين الخ في بيان الجامع المصحح للعطف حتى يازم التنافي في كلامه بل كلامه هنا في بيان حقيقة الجامع وأما كونه كافياً أو لا فشيء آخر وقد علم من سابق كلام من عدم جهة الشمس والقف باذبحانة ومرة الارنب محدث ومن لاحق كلام من عدم جهة نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق مع اتحاد المسندين في التماثل ان الكافي في جهة العطف وجود الجامع في كلا الجزآن فكلامه السابق واللاحق مما بين المراد من كلامه هنا (قوله أي قدر) مبتدأ واجب خبره واول الجلة خبر ان واسمها خبر الشان ولا يصح نصب أي على انه اسم ان لان أن لا تدخل على ما له صدر الكلام أي هنا استقامت في وجه التصدير (قوله مقوض الى موضع آخر) أي فهو قول بيانه ملوم منع آخر وحيث فلا تنافي في كلامه

(قوله وقد صرح فيه) أي في الموضوع الآخر وهو الذي منع فيه جهة نحو خفي ضيق وخافي ضيق الخ (قوله ما اعتقد أن كلامه)
 أي كلام السكاكي أعني قوله الجامع بين الجملتين إما عقلي وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصورهما الخ (قوله في بيان الجامع) أي
 الكافي في صحة العطف (قوله سهومته) أي من السكاكي بواسطة السؤال المذكور حيث قال في الإيضاح وأما ما يشعر به ظاهر كلام
 السكاكي في مواضع من كتابه إنه ينبغي أن يكون الجامع باعتبار الخبر عنه أو الخبر وأقدم في قوده ما فهو منقوض بنحوهزم الأمير
 الجندبوم الجمعه وخالط زيد توفي فيمن القطع يلتصع ولعله سهومته فانه صرح في مواضع أخرى بمنع عطف قول القائل خفي
 ضيق على خافي ضيق مع اتحادهما في الخبر اه فانت تر كيف حكم على السكاكي بالسهو في كلامه ولمصلحة بتقييمه بالسابق
 واللاحق كاذر شارحاً في الجواب السابق وقوله سهو خبر لان (قوله وأراد) أي المصنف وضعه في اصطلاحه لكلام السكاكي والجمله
 حاله (قوله غيره) جواب لما في قوله ما ترى أي إلى ما رأيت قال العلامة عبدالحكيم في ظني أن تبديل المصنف الجملتين بالشئتين
 لتعميم الحكم فإن الجامع كالجبب بين الجمل يجب بين المفردات عند عطفها وكذا المركبات الغير المتماثلة وفيه التصور للإشارة إلى
 التصور المجهود الذي هو جز من الشئتين فاللام فيه بمنزلة المصنف في قول السكاكي في تصورهما مثل الاتحاد في الخبر عنه أوبه وأقيد
 من قوده ما الآن القسم (١٠٨) الاول من الجامع العقلي يكون مختصاً بالجل والمركبات والثاني والثالث بالمفردات

وليس هذا التفسير لدفع
 النسبة المذكورة فإن
 المصنف أشار بقوله ظاهر
 كلام السكاكي إلى أنه لو حل
 كلامه على خلاف الظاهر
 بقرينة ما ذكره في الموضوع
 الآخر بأن يكون المراد
 بيان الجامع مطلقاً للجامع
 المصحح للعطف ترد النسبة
 وأما ما قاله الشارح من أن
 تفسير المصنف لكلام
 السكاكي لأجل الإصلاح
 ففيه أنه إن أراد بالشئتين
 ما يعبر الجملتين فالشبهة باقية
 وإن أراد المفردين فلا
 معنى للاتحاد في العلم فإن
 وقد صرح فيه بشرائط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جمعاً والمصنف لما اعتقد أن كلامه في
 بيان الجامع سهومته وأراد اصطلاحه غير ما ترى فذكر مكان الجملتين الشئتين ومكان قوله اتحاد في
 تصورهما اتحاد في التصور فوقع الخل في قوله الوهمي أن يكون بين تصورهما شبهة تماثل أو تضاد
 أو شبه تضاد وفي قوله اختيالي أن يكون بين تصورهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلاً تعاهو بين نفس
 السواد والبياض لا بين تصورهما أعني العلم بهما وكذا التقارن في الخيال تعاهو بين نفس الصور
 في التصور وبما ذكرنا يلزم أن المصنف لا يجاب عنه بتفسير كلامه بكلام السكاكي لان ظاهر العبارة
 يناهيه لزم عليه أن تغيير العبارة إلى ما فيه المشو لا فائدة فيه حيث توسع ذلك فقد صرح بالبحث
 في عبارة السكاكي فلا معنى لخل كلامه على ما تعرضه في غيره ثم نفس التفسير بالشئتين لولا ما أريد
 به الأيل إلى الاعتراض لم يتعلق به خلل لا يمكن أن مراده الجملتان لهم رد على عبارة السكاكي كما ذكر
 المصنف وأشرنا إليه فيما تقدم من أنه يقتضي الاكتفاء بالجامع في مفردين وقد نص هو بنفسه على
 عدم الاكتفاء كما تقدم في خفي ضيق وخافي ضيق وقد أعجب عنه كما تقدم بأنه إلتزاماً بنا على
 نفس الجامع في الجمله لا في قدر الكافي منه لذكرا ياه في موضع آخر وورد على الجواب أنه إذا قيل
 الجامع بين الجملتين إنما يغنيهنه عن فاما يصح عطف أحدهما على الأخرى ولا يفهم منه بعض الجامع
 بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فلا ولي أن يجاب كما تقدم بأن الاتحاد فيها ذكر مثلاً يكفي في

اتحاد العلم وتقدمه تابع لاتحاد العلوم وتقدمه وكذا لا معنى لثباتهما في العلم
 وقنايهما فيه إذا تامل والتضام فيمن أوصاف المعلوم بالعلم ولم تظهر إلى الآن مقصود الشارح اه كلامه (قوله فوقع
 الخل في قوله) أي في قول المصنف وحاصل إيضاح المقام أن المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشئتين وأقام قوله الاتحاد في التصور مقام
 قوله اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في الخبر عنه أوبه وأقدم في قوده ما فظهر أنه أراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف
 وهو العلم فزعم الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد أعمال من تسميه ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد
 في تصور بالاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر أو في قديم قوده ما فظهر أن مراده بتصورهما في قوله الوهمي أن يكون بين تصورهما
 واختيالي أن يكون بين تصورهما تصورهما في قياس ما سبق اه فترى (قوله تعاهو بين نفس السواد والبياض) أي اللذين
 هما متصوران (قوله أعني) أي بتصورهما العلم بهما (قوله تعاهو بين نفس الصور) أي لا بين التصورات وهذا إنما يظهر على القول
 بتناهي العلم والمعلوم فالعلم حصول لهورة في الذهن والمعلوم هو الصورة والعقبي أنهم لم يمتصداً بالذات وإنما يختلطان بمجرد
 الاعتبار فالصورة باعتبار حصولها في الذهن علم وباعتبار حصولها في الخارج معلوم فالعلم هو الصورة الحاصلة في الذهن لا حصول
 الصورة في الذهن لان الإدراك من قبيل التكيف لا من قبيل الفعل أوالاتفعل

(قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) أي بأن يقال أراد المصنف بتصويره ما يفهمه وما هو الأمر المتصوران وبجمل الإضافه للضهير بيان ما قد يقال أن مثل هذا الابقال فيه انه خلل ادعا بما فيه اطلاق المصدر في متعلقه وهو أمر لا يشكر له مجاز والمجاز لا حرج في مع وجود العلاقة المصححة كيف والشارح نفسه حمل التصور في كلام السكا في السابق على المتصور حيث قال في مباحثه وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور ولا يقال انما حمله على ذلك لوجود القرينة الدالة على حمل كلام السكا في كلامنا قول ثالث القرينة بعينها أو ما يقار بها في كلام المصنف كما يعلم بالتأمل على أن لو فرضنا عدم القرينة بالكيفية لم يكن في كلام المصنف خلل بناء على ما هو الصحيح من أن العلم والمعلوم شي واحد بالذات وأما اختلافان بمجرد الاعتبار على أن لو كان من ادعاء المصنف بالتصور الأمر المتصور لكان يكفيه عن ذكر التصور أن يقول الوهمي أن يكون بينهما شبهة مماثل الخ أو تخيل أن يكون بينهما تقارن مع أنه بعدد تخصيص العبارات ورعاية الاختصار منها وأيضا أن أريد به الموهومين المفهومين حيث أنهم مفهومان حاصلان في الذهن فلا يصح الحكم بالاعتدالان المفهومين من حيث إنه مفهوم والصورة الحاصلة ولا تضاد بين الصور وأن أريد من حيث ذاته ما لم يصح الحكم بالتقارن في الخيال لانه انما هو بين الصور وأن أريد بمطابقة تضاد بينهما من حيث الوجود العيني والتقارن من حيث الوجود الذهني فهذا يعني يجري فيما إذا أريد بتصويره العلم بمعنى الصورة الحاصلة (١٠٩) فان التضاد بينهما بالنظر الى الوجود

فلا بد من تأويل كلام المصنف وحمله على ما ذكره السكا كي بأن يراد بالشيئين الجملتين وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غلط مع أن ظاهر عبارته بأي ذلك ولو قيل الجملة مع زيادة تفصيل وتحقيق أو رد نادا في الشرح وان من المباحث التي ما وجدنا أحدا حاصم حول تحقيقها (ومن محسنات الوصل)

الجمع إن تعلق الفرض والقصد الذاتي بالاعتدال فيه فاذ قلنا في ضيق وعاطي ضيق وكان القصد ذكر الأشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء كفي الاتحاد المذكور اذا حاصل المعنى هذا الشيء وذلك الشيء ضيقان وأمان كان القصد الى الجملة الأولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع في الركنين وقد تقدم هذا وأعدنا هنا النسبة ولاز يد في البيان تأمل ثم إن العطف بين الجملتين لا يقتضي تأملهما في الاسمية والفعلية كما يقتضي تأملهما في الخبرية نقول اننا نشأه بل تأملهما في ذلك مستحسن فقط فينبغي ارتكابه الا لاننا والى هذا أشار بقوله (ومن جملة محسنات الوصل)

ص (ومن محسنات الوصل الخ) ش ما ذكره موطن الوصل والنصل شرع في فرع غير ذلك وهو انه اذا ساغ الوصل فرم بما يستحسن ويرعاه لا يستحسن فان قلت ذلك يستدعي جواز الوصل والفصل حتى يستحسن أحدهما في حالة الآخر في حالة ولم يتقدم لتصوره تجوز فيها بلاغة الأمرين بكل اعتبار بل

السكا كي وحاصل الرد أن هذا الجمل خلل لان المصنف قد رد هذا الكلام في الايضاح على السكا كي وحمله على أنه سهو منه وقصد منه التغيير اصلاحه فكيف جعل كلام المصنف في كلامه على أن ظاهر عبارة المصنف أي هذا الجمل اذ ليس فيها ما يدل على اعتبار الشئين أي شيئين من أجزاء الجملتين لا نفس الجملتين والتصور مع فامر من مفردات الجملة بعينه جدا اذا التبادر منه الادراك فعبارة المصنف بالتصور مع فامر بما في هذا الجمل هذا حصل كلامه كما يفيد كلامه الطول وحواشيه واعتصر بأن المصنف بعد ما حل في الايضاح كلام السكا كي على السهو وفرغ من قال ثم قال الجامع بين الشئين عقلي وهو شي وباني أما العقلي فهو أن يكون بين الشئين اتحاد في التوقر والخام ذكره فلا بد من أن قصد به هذا الكلام اصلاح كلام السكا كي بل يجوز أن يرد نقل كلامه بعبارة أخره من فلا يبعد أن يراد بالشيئين الجملتين بالتصور والمعلوم التصوري وقصد به كرمه عفا الإشارة الى جنس المعلوم التصوري المتناول لكل متصور وسواء كان مخبرا عنه أو خيرا أو قيدا من قبوه مما بل حل كلام المصنف على هذا المعنى هو المتمعن والا لم يصح قوله ثم قال الجامع بين الشئين الخ وذلك لان المصنف ناقل عن السكا كي فاذا كان مرامه تبرا المعنى المراد للسكا كي لم يصح النقل اذ كيف ينسب ما ليس قال به (قوله وانه) أي ما ذكر من زيادة التفصيل والتحقيق (قوله ومن محسنات الوصل) أي العطف بين الجملتين وأشار عن الى أنه قد بقي من المحسنات أمور أخر كالتوافق في الاطلاق والتوافق في التقيد كما أشار لذلك الشارح بقوله أو راد في احكام الاطلاق الخ

العيني والتقارن باعتبار الوجود الذهني (قوله المصنف وهذا كلام مستأنف ولما يقال جوابا عن المصنف انه أراد بالشيء الجملتين وانما غابر للاختصار والتفنن وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة اطلاقا للتصور على المتصور وحلالا على الجنس لاعلى العهد فراجع كلامه بهذا الاعتبار لما قاله

تناسب الجلتين في الاسمى والفعلية وفي المضى

(قوله يمد وجود المصحح) أى العطف كونهما لتساويهما في نظر معنى أو معنى فقط أو خريتين كذلك لكن مع جمع عقلى أو مرمى
أوخالى (قوله تناسب الجلتين في الاسمى والفعلية) أى فى كونهما اسميتين أو فعليتين غالباً في الاسمى وفعلية ليست للنسبة وإنما هي
بإلا مصدر رأى المصبر مدخولاً مصدر أى أن كلاماً للصف يقتضى أن الوصل صحيح بدون التناسب المذكور فبصع عطف الاسم على
الفعلية والعكس وإنما يعدل بالتناسب المذكور لإفادة الحسن فقط وليس كذلك إذ للتناسب المذكور قد يكون واجبا وقد يكون
ممنوعاً فإذا قصد تجريد النسبة في الجلتين من الخصوصية بأن أريد مطلق الحصول تعين التناسب فقال لا بد قائم وصديقه جالس
أو قائم زيد يجلس صديقه بناء على (١١٠) أن الاسمى لا تعدل الدوام بالقرآن وأن الفعلية لا تقيد بالتجديد إلا بها

ولاداة لها على أكثر من بعد وجود المصحح (تناسب الجلتين في الاسمى والفعلية وفي المضى) تناسب (الفعليتين في المضى)

أى العطف بين الجلتين (تناسب الجلتين) بأن تكونا متساويتين (في الاسمى) أى فى
كون كل منهما اسمية (وفي الفعلية) بأن تكون كل منهما فعلية (و) بعد كونهما فعليتين
فينبئ كون تينك (الفعليتين) متساويتين (في المضى) بأن يكون فعل كل منهما ماضياً
صو رمحوز فيها المقطع والوصل باعتبارين فأى اعتبار سلكته وجب ما يقتضيه وقطع الاحتياط
المقدم إن جئناه على جواز الأمرين فلا شك أن الفصل فيه أرجح متى ترجع الفصل من حيث المعنى
لا ينظر إلى التناسب المنطقي (قلت) لا مانع من إقسام الوصل الواجب إلى مستحسن وغيره لأن المعنى
بوجوده امتناع الفصل فأن كان مع تناسب بحسب الوصل كان التركيب حسناً والا كان التركيب
قيماً أو يكون المراد إذا أردت أن تصل فعليك بالتناسب ويحتمل أن يربط بالحسن الموجب لأن واجبات
البلاغة يستند أكثرها إلى التعيين فانه كل ما وجب لتعجب بلاغة من غير محسوس ويشهد لذلك أن
السكاكى قال إن حسنات الوصل أن يكون الجلتان متساويتين في الاسمى والفعلية فإذا كان المراد من
الأخبار مجرد نسبة خبر إلى الخبر عن غير تعرض لقييد التلزام أن رأى ذلك أنظر كيف جعله من
الحسنات ثم جعله لازماً وقد ذكر من حسنات الوصل امرين أحدهما تناسب الجلتين بالاسمى والفعلية
أى بأن يكونا اسميتين أو فعليتين كذا ذكره والآخر أن يقال أو ذواً ووجهين لأن الجملة التي طرفاه
اسمان اسمية والتي أحدهما فعلية كانت معدلة للفعل سميت فعلية أو باسم سميت ذات وجهين
ويطلق عليها أيضاً الاسمى كثيراً واعلم أولاً أن الصاعداً اختلوا في جواز عطف الجملة الاسمى على الفعلية
وعكسه وعطف الاسم على الفعل وعكسه على أربعمائة قول القيل يمتنع حكاية عبد المطفى البغدادي
في شرح مقدمة ابن بابشاد ويازم امتناع الرفع على الابتداء قائم زيد وجره وضر به إذ لم تكن الثانية
حالا وهو خلاف ما طبق الصاعداً عليه وقيل إن كان العطف بالواجب أو غيرهما فلا يجوز نقله إلى جنى في
سر الصناعة ونقله عن الفارسي وقال انه الصواب وقيل يجوز مطلقاً وهو المشهور الصحيح وهذه المسألة
فرع سذك كره في آخر الكلام إن شاء الله تعالى والراجح وهو يجوز عطف الاسم على الفعل وعكسه

والتجديد في الأخرى ولا استعسان في حذف القسمين بل التناسب واجب في الأول ويختص في الثاني كاهم الثالث والمناقرة

أن يقصد النسبة في ضمن أى خصوصية وهذا هو محل الاستعسان لأنه يجوز كل من التناسب وزك للحصول المقصود بكل لكن
التناسب أولى فيكون من الحسنات فعمل الاستعسان إنما هو عند جواز الأمرين هذا حصل ما ذكره أرباب الحاشي ولكن العلامة
عبد الحكيم ذكر ما يخالف ذلك حيث قال إذا كان المقصود منهما التيقيد أو الثبوت أو لم يكن شيئاً منهما مقصوداً فمما أولم يكن مقصوداً
في أحدهما دون الأخرى في جميع هذا المصو ررعاية التناسب بينهما من عسفات العطف أم في صورتين الأخريتين فقالوا لأن
المقصود يحصل باختلاف أيضاً لكن التناسب أولى وأما في صورتين الأولى فـ لا لزوم وجوب اتفاقهما ليحصل المقصود أعني
التجديد أو الثبوت لأن في أن يكون ذلك الاتفاق عسباً بالنسبة للعطف لتحقق مجوزاته في صورة اختلافهما أيضاً وهو عدم اختلاف
خبر أو إنشاء وجود الجميع اه كلامه (قوله في المضى) أى بأن يكون فعل كل منهما ماضياً

(قوله والمضارعة) أي بأن يكون فعل كل منهما مضارعاً وقوله في المضارع أي في غير كالاتفاق والتقييد (قوله من غير تعرض إلخ) هنا بيان مجرد الاخبار وذكر التجبد والثبوت على سبيل التمثيل والمراد من غير قصد التعرض لتقييد زائد على مجرد الاخبار ولاشك أن كون المقصود مجرد الاخبار من غير قصد أمر زائد لا ينافي دلالته (١١١) على التجبد أو الثبوت أو غيرها

والمضارعة (فإذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجبد في أحدهما والثبوت في الأخرى قلت قائم بدو قديم وعمر وكذا يد قائم وعمر وقاعد

(و) في (المضارعة) يكون فيها مضارعاً واما قلنا من جملة افعال الخاء ثم ما يحسن غير ما ذكر كالإتفاق في القيد والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيها جملة أو مفرداً وفيهم من قوله من محسنات أن ذلك إنما يعتبر بعد رجوع الجميع للمصحح فإذا أردت موافقة ما يحسن فلا تعدل

قوله ابن النجاشي في أماليه وهو أن الفعل المضارع يعطف على اسم الفاعل وعكسه لما بينهما من المضارعة التي استحق بها يفعل الأعراب واسم الفاعل الأعمال فتقول زيد يصدت وضاحك وضاحك وصدت ولا يجوز زيد يصدت وضاحك لأن ضاحك لا يقع موقع تحدث خالاً لا يسمع للمباشرة السين وكذلك لا يجوز مررت بجالس ويحدث فإن عطف اسم الفاعل على فعل ماضٍ لم يجز إلا ملازمة بينهما إلا إذا قربت الماضي من الحال بأن تقرأ به بقوله * ادعى قديماً أو دارج أو يكون اسم الفاعل مراداً بالماضي فيجوز عطفه عليه مثل إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله وعليه بنى المنصف وغيره ما ذكره كأنه يقول إن قلنا يجوز عطف الاسم على الفعلية وعكسه فهو غير مستحسن لما فيه من عدم التناسب وذلك نحو قائم ز يدومر وقد وذاك كان المعطوف على الجملة الاسمية نحو ز يدومر وعمر وعمر بنه يتخاف من ضرب به التصريح لو كانت الجملة الاسمية ذات وجهين نحو ز يدومر وقد وعمر وقد جملة السكاكين عطف الفعلية على الاسمية والظاهر أنه في الرتبة الوسطى لا يصل في التبع إلى عطف فعلية على اسمية محضة ولا في الحسن إلى عطف اسمية محضة على اسمية وعكسه فانه يشارك الفعلية والاسمية في إثبات الكل من الجملة على فعل وأسم بل زيد عليها بتوالي الفعلين المحمولين ولكنه ينقص عنهما بالاختلاف يجعل محمول أحدهما مقدمات محمول الأخرى مؤخر أو قول المنصف (في الفعلية والاسمية) فيه نظر وينبغي أن يقول أو الاسمية لأن التناسب لا يكون في كل منهما بل في أحدهما الأمر الثاني من التناسب أنهما إذا كانا فعليتين يتناسبان في الماضي والمضارعة وينبغي أن يقول أو المضارعة فإن التناسب لا يكون إلا في أحدهما كما سبق فتقول قائم زيد وقد مرادها الماضي أو لا استقبال المألوف زيد بأحدهما الماضي وبالأخر الاستقبال أو الحال لم يجز بالكية كما تقدم عن الشيخ أي حبان نقل الاجماع فيه ومن التناسب أيضاً ولم يتعرض له المنصف أن تكون الجملة سواء في الشرطية والظرفية أي إذا كان المعطوف عليها شرطية فليكن المعطوف كذلك أو كانت المعطوف عليها ظرفية فليكن الثانية كذلك (قلت) فيه نظر لانه إذا كانت الأولى ظرفية فإن قصدت أعطاء الظرف للأخرى وصلت والأوجب الفصل كما سبق وينبغي أن يدخل في هذا القسم إذا كان في أحدهما أداة حصر مثل أجاز زيد قائم وعمر جالس زيد يعطف عمرو وجالس على أجاز وما بعده

يدلان على التجبد والمضى
زيد قائم وعمر وقاعد
يدلان على الثبوت ائقبال
للتجبد أعني الحدث في
زمن معين من الأزمنة
الثلاثة تقييد يصح التمثيل
بهما مجرد الاخبار وحاصل
ما ذكر من الجواب أن
المراد بالتعرض المتنى
التعرض بحسب القصد
لا بحسب دلالة اللفظ فقد
يكون فصلاً مستكملاً إضافة
مجرد نسبة المسند إلى
المسند اليه فيأتي بالجملة
اسمية كانت أو فعلية
فيفيد الكلام مجرد تلك
النسبة وإن كانت الجملة
دالة بحسب الأصل على
التجبد أو الثبوت ثم
لا يخفى عليك أن اللائق
بجعل قولهم من غير تعرض
الحديثان مجرد الاخبار أن
يقول من غير تعرض
للتجبد والثبوت بدون قوله
في أحدهما وفي الأخرى
فلاحسن أن يقال انه
تقييد لمجرد الاخبار بأن
المراد منه أن لا يكون
المقصود اختلافهما في

التجبد والثبوت مثلاً وذلك بأن يكون المقصود من الجملة التجبد أو الثبوت أو لم يكن ثم في جملة مقدماتها أول ما يمكن مقصوداً في أحدهما دون الأخرى في جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف كما مر توجيهه عن العلامة عبد الحكم (قوله قلت) أي بناء على هذا الإرادة أي يزيلكم أن تقول ذلك لانه لو خالفت بينهما أوقعت في ذهن السامع خلاف مقصودك أنه يس والنظر قوله أي يزيلكم كون التناسب مستحسناً فعمل الأولى أن يقول أي يستحسن أن تقول فتأمل

(الامانغ) مثل أن رادق أحدهما التجدد وفي الأخرى الثبوت فيقال قام زيد وعمر وقاعد أبراد
في أحدهما المضي وفي الأخرى المضارع فيقال زيد قام وعمر يقعد

عن ذلك التناسب (الامانغ) منه وبين لك أمكن التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين
المستدين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود منها تجر يد هاجن الخصوصية والآخر أن يكون
المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد والآخر أن يكون المقصود نفس النسبة في
ضمن أى خصوصية فلا ولا وهي التي تقصد من حيث تجر يد هاجن الخصوصية بأن يراد مطلق
الحصول تعين الاسم في جعلها فيقال زيد قائم وصديقه جالس لأن الاسم هي المقيدة لهذا المعنى
بناء على أنها لا تفيد الدوام إلا بالقرائن أو تعين الفعلية فيها بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر
من مطلق الثبوت فهذه لا محل للاستحسان فيها لتعين المعنى واتحادها فيها والثانية وهي التي تقصد
بخصوصها لا محل للاستحسان فيها أيضا لأنه إن قصدنا لخصوص في الجلتين كان يقصد التجدد بهما
معاً والدوام فيهما ما فظاهر فيقال في القيد الأول مثلاً قام زيد وقعد صاحبه وفي الثاني زيد كاتب
وصاحبه شاعر بناء على إعادة الاسم في الدوام وكذا إن اختلف لخصوص المقصود فيهما فيقال
قام زيد وصاحبه قاعد فهذان القسمان فيهما من مراعة التناسب المستحسن لأنه تارة يجب
التوافق وتارة يجب التماثل فلا استحسان وأما الثالثة وهي التي تقصد في ضمن أى خصوصية فهذه
هي التي تصور فيها الاستحسان فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه سواء قصدت
في خصوص أى يادتين فيهما أو في أحدهما لأنه يمكن الماسبة الأخرى فيها إلا أنه رد أن يقال
لا يمكن تناسبا في الفعلين وقدمنا وإيهما وإيهما فلا يمكن لأحدهما التجدد الذي هو الخصوصية
ولا يلزم إعادتهما مطلق الشوب فقط والجواب أن التوافق المستحسن حاصل بذلك وكون ذلك
موافقا للبلغة أو لأشئ آخر من الخصوص الذي يمنع من الاتفاق المستحسن أن يقصد التجدد
فيهما معا لكن مع المضارعة في أحدهما والمضي للأخرى فتقول قام زيد وقعد صاحبه إذا
أريد تجديد حصول التقوى في المستقبل والاخبار بتجديد القيام فيما مضى ومنه أن يقصد تقييد

وكذلك إذا كانت أحدهما مؤكدة بأن أو باللام وفي الأخرى وقوله (الامانغ) هو استثناء ما دلت
القسمين السابقين فالنسب في الأمسية والعلية يعتبر الامانغ مثل أن تريد أحدهما التجدد وبالأخرى
الاستقرار كقولك قام زيد وعمر وقاعد إذا أردت أن قيام زيد يتجدد وقعد وعمر ولم يزل رعايته المعنى
تقدم على رعايته التناسب الفعلي قال السكا كفي المفتاح وند قوله تعالى سواء علي أدعوهم أم
أنت صامتون أى سواء أجدتهم الدعوة أم أسفرت عليك صمتك عن دعائهم كانوا أذن حيزهم أمر
دعوا الله وزجل دون أصنامهم لقوله تعالى وإذا نس الناس ضر وكانت حالهم المستمرة أن
يكونوا عن دعوتهم صامتين واعترض عليه بأنه إنما يجبل كلان الدعوى لله تعالى وإنما للدعوة الأصنام
فلا يصح المثال لأن دعاءهم الأصنام أمر ثابت لهم (قلت) والجواب أن السكا كى أراد أن الثابت لهم
الصمت عن دعائهم لأن الدعاء في الغالب إنما يكون عندهم الضر وهم عندهم الضر إنما يدعون
الله عز وجل ودعاء الله صمت عن دعائهم ولذلك قال السكا كى إن حالهم المسقرة الصمت عن دعائهم
واستدل عليه أنهم كانوا يدعون الله تعالى بدليل الآية الكريمة فالمعنى سواء تتجدد دعواكم الأصنام
عند نزول الضر وركتم أم تم عليهم دعاء الله تعالى عند الضر أم أنهم صامتون عن دعاء الأصنام
مستمرون على دعاء الله ومن أمثلة هذا أيضا قوله تعالى قالوا اجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين لانهم
كانوا يزعمون أن اللعب حالهم المستمرة صلى الله عليه وسلم فاستقيموا عن تجدد دعائهم بالحق ولا فرق
في التمثيل هذه الآية الكريمة بين أن تقول لهم منقطعة أو تقول متصلة قيل ومنه قوله تعالى وأما

الامانغ كما إذا أريد
بأحدهما التجدد

(قوله الامانغ) استثناء
من محذوف أى فلا يترك
هذا التناسب الفعلي
الامانغ يمنع منه فيترك
(قوله فيقال زيد قام وعمر
يقعد) أى إذا أريد الاخبار
بتجديد القعود زيد في
المستقبل والاخبار بتجديد
القيام له في ماضى وكان
الأولى في المثال أن يقول
نحو قام زيد وقعد عمرو
الآن يقال أنه به بهذا
المثال على أن الجلة الأولى

إذا كان مجزأ فعملية فالنسب
رعاية ذلك في الثاني فلا
يعدل عن التناسب في
الجزين الامانغ كما أن
الجلتين الفعليتين الصريفتين
أى اللتين ليستا خبرا عن
شيء يطلب التناسب بينهما
الامانغ فتأمل

أوراد في أحدهما الإطلاق في الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى

أحدهما بالشرط مثلاً والأخرى براد إطلاقاً لأنه تقدم أن من المستحسن اتفاقهما في الشرط وفي عكسه وذلك كقوله تعالى قالوا لا تأزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر فان جلة ولو أنزلنا ملكاً لقضى الأمر معطوفة بشرطها وجزأها على جلة قالوا بتمتة لها ولا يخفى الجامع بينهما لأن الأولى تضمنت أن نزول الملك فيها يكون على تقدير وجود مسبب نجاحهم وإتمامهم وتضمنت الثانية أن نزول المسبب هلاكهم وعدم إتمامهم وسوق الجملتين لإفادة غرض واحد ينطبق فيه الجامع عند السبيل كما يصح العطف عندهم حتى في الجملتين اللتين لفظ أحدهما خبر ولفظ الأخرى إنشاء فاحرى الشرطية وغيرها ولا يخفى تحقق الجامع معاذ كرم التأويل لأن الغرض من سوقهما بيان ما يكون نزول الملك سبباً له فقد اشتركت في هذا المعنى وإن كان الصريح ما عاده الثانية في نفس الأمر

مؤدفة بينهم على قراءة التنبؤ فانه معطوف على وأما عداست كبروا فان قلت الجملة لا تخلو عن أن تكون اسمية فتكون الثبوت وأفعلة فتكون للتعديد فان أردت التعديد فمما يجب كونها فعليتين لذلك لا للتناسب أو أردت الثبوت فمما يجب كونها اسميتين لذلك أو أردت الثبوت في أحدهما والتعديد في الأخرى يجب اختلافهما لذلك فليس رعاية الاسمية القطعية محل تكون فيه للتناسب اللفظي قلت الجملة في نفسها لا تخلو عن دلالة على الثبوت إن كانت اسمية أو التعديد إن كانت فعلية لكن وراء إرادة الثبوت وإرادة التعديد قسم ثالث وهو إرادة مطلق التبيين غير نظر لثبوت أو تعديد وإن كانت لا يقع الإخبار بها إلا على إحدى الكيفيتين وهذا أظهر الجواب عن قول السكاكي أن كان المراد مجرد التفسير وحي التناسب في المعطوف والاسمية وأما المنع من رعاية التناسب في عطف أحد الفعلين على الآخر فهو أن يكون الفعلان المستعملان مثلاً مقيدتين أحدهما بصيغة الماضي فكذلك كدلالة على أن هذا الأمر صورته صورة الواقع وقد تقدم الكلام على هذا ومثاله يوم ينفع في الصور ففرع إشارته إلى أن الفرع المترتب على التفتيح كأنه قد وقع حتى عبر عنه بلفظ الماضي (تنبيه) وهذا تأملت ما ذكرناه في هذه الأمثلة وتأملت كلام السكاكي علمت أن المراد في هذا المكان بقوله الفعل المتجدد أنه للإخبار بتجدد الشيء ووقوعه بعد أن لم يكن وشهد لذلك قول السكاكي سنو له عليكم أجدتم دعاءهم بخلاف قولنا الفعل المضارع للتجدد فمعناه أن الشيء يتجدد وقتنا بعد وقتنا كركبكم تقريره (تنبيه) ينبغي أن يستثنى من الفعل المضارع المجزوم لم أو لم يصف عطف على الماضي تقول زيد قام ولم يقم ولا يعطف على المضارع المراد به الاستقبال فتقول سيقوم ولم يقم وكأهم استفتوا عن هذا بقوله المانع فان أراد المانع المضارع المجزوم لا يؤثر به رعاية التناسب في عطفه على مضارع الاستقبال كما إن إرادة الاستقبال ففرع من رعاية التناسب (تنبيه) جميع ما سبق في الجملتين سواء أكانا كلامين مستقلين أم لم يكونا مثل جلتى الشرط أو جلتى الجواب فإرأى فيها ما سبق أم جلتى الشرط وجواب مثل قولك قام زيد بعدد عمره وان خرج بكر دخل خالفه بشرط في عطية الثانية على الأولى الاتحاد في المسندين والمسند إليهما في الجمل الأربع إذا شينا على رأي المصنف وبكفي الاتحاد بين مسندى الشرط والمسند إليهما وأعتبر الجواب لم يترضوا بذلك فليتنظر فيه (تنبيه) ههنا علم حكم الجملتين في الوصل والنصل أما المتردات فلم يترضوا عنها في ذلك والظاهر أنهم اعتمدوا ذلك لأنه في الغالب واضح وألا يعلم حكمه من الجملتين ولذلك تجب في أمثلة الفتن وغيره حين يمثل بوصل إحدى الجملتين بالأخرى كثيراً من المتردات الذي ينبغي التعرض لذلك فتقول الأصل في المفرد فصله مما قبله لأن سابقه لما عمل فيه مثل زيد قام فلا يعطف المعمول على عامله أو بمعمول فلا يعطف العمل على معموله أو كلاهما بمعمول والفعل يطالبهما بالواحد فلا بد أن يعطف لانه يلزم قطع العامل عن الثاني

وبالأخرى الثبوت كما إذا

كان زيد وعمره قاعد

ثم قام زيد دون عمر وقلت

قام زيد وعمره قاعد كسابق

(قوله أو راد في أحدهما

الإطلاق الخ) يؤخذ من

هذا أن التوافق في الإطلاق

والتقييد من محسنات

الوصل المانع وهو كذلك

كما يشاهد في كلام المصنف

حيث عبر عن القيد

من المحسنات غير ما ذكره

وهو التوافق في الإطلاق

والتقييد كما تقدم التنبيه

على ذلك (قوله بالشرط)

أي بفعل الشرط والشرط

ليس بشرط

وقالوا لا نزل عليه ملك ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر

وكقوله تعالى في عكس هذا فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فان جملة لا يستقدمون كاتقدم معطوف على الجملة الاولى بشرطها وجوابها لاعلى خصوص الجواب من حيث هو جواب اذ ليس التقدير فإذا جاء أجلهم لا يستقدمون ومعلوم أن هذا لا يرد وقد تقدم أن العطف في هذا على الجواب لكن مع تقدير الشرط من جملة المتعلقات التي في حيزه فكانه قيل لا يستأخرون عند الاجل ولا يتقدمون عليه قطعاً وقد تقدم الجواب عن افادة التقديم الاشارة الى القيد ولا يخفى الجامع بين هاتين وقيل انه معطوف على الجواب من حيث إنه جواب وأن تعقيد بالشرط والعرض مثل علمت زيداً قائماً ونحو ذلك لا ماسند كرم في عطف أحد الخبرين على الآخر لكن قد يأتي ذلك في بعض المفردات فلا بد له من ضابط فنقول اذا جتمع مغردان أو أكثر من جهة الصناعة عطف أحدهما على الآخر فان كان بينهما جامع وصلتوا وافصلت فخش على اصطلاحهم في الجملة فنقول ذلك أناساً أجمعاً أن يكون بين المقدرين كمال انقطاع بلا يعلمهم المراد حاصل زيد يعلم قائم هاهنا لا جامع بين هذين الخبرين معتبر وكذلك جامع زيد لا يسأوا بأخبار باعمر أو كذلك لا يصعب على التركيب نحو واحد اثنتان ثلاثة وحرور الهجاء نحو الف با الثاني أن يكون بينهما كمال الانقطاع وفي الفصل ايهام غير المراد نحو ظننت زيداً ضارباً بالهنا فوجب العطف الاول لم يعطف ثلثهم ان عالماً معمول لقول ضارباً الثالث كمال الاتصال بأن يكون تأكيدها معنوياً أو لفظياً أو عطف بيان أو تقييداً أو بدلاً نحو جاء زيد نفسه وجاء زيداً وبدأ وعبد الله جاء زيداً القائم فلا يعطف شيء من ذلك أو يكون في معنى واحد من هذه الأور كما سبق في الجملة أو يكون بمثابة خبر واحد كقوله لهذا حواض اذن جعلناها خبرين فان قلت قد عطف بعض الصفات على بعض قلت على خلاف الاصل أو كثيراً يقع ذلك لجمع بين صفتين أو لتيسير على تبارهما كقوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن ان جعلناها صفات لرفعهم من يستبعد أن تكون هذه الصفات لذات واحدة لانه اذا قصد في العرف تضاد احوال الشخص الواحد يقال هو قائم قاعد وجاءه العطف في قوله تعالى ثباتاً وابتكاراً دون ما قبله لان الثبوتية والابتكارية قسمان متضادان للموصوف لا يجتمعان في محل واحد بخلاف الصفات قبله وكذلك قوله تبارك وتعالى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فانهما كان الامر بالمعروف والمنكر سلازماً للشيء عن المنكر وعكسه عطف عليه ليكونا صفتين مستقلتين بالفضل بخلاف ما قبله فانه لا يتوهم أن امرين منهما صفة واحدة أو مقولهما أو الواجبة فهو كلام ضيق ليس له أصل طائل وان كان وقفي كلام كثير من الائمة واستدوا فيه الى أن البعثة نهاية العدد عند العرب وأما غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فلا غافر الذنب وقابل التوب من صفات الافعال وعطف أحدهما على الاخر أيضاً يتوقف على تحرير المقتضى لاختلاف هذه الصفات تعريضاً وتذكيراً والكلام في مسجع طويل ليس هذا محله فان غافر وقابل قيدان لهما وصف واحد لتساؤلهما فيبين بعطف أحدهما لهما متغاييران وشديد العقاب ذي الطول كالمتضادين بالنسبة الى غير الله عز وجل وقال الزمخشري في قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات الى آخرها العطف الاول نحو قوله تعالى ثباتاً وابتكاراً فيهما جناناً مختلفان اذا اشتهر كل في حكمه بكن بمنى من توسط العاطف بينهما وأما العطف الثاني فن عطف الصفات على الصفات بصرف الجمع فكان معناه ان الجامعين والجامعات لهذه الطاعات أعد الله لهم مغفرة اه قال الواو رحمه الله تعالى الصفات المتماثلة ان علمان موصوفها واحد اما من كل وجه كقوله تعالى غافر الذنب وقابل التوب فان الموصوف الله تعالى واما بالتويع

(قوله وقالوا لا نزل عليه ملك) أي هل أنزل عليه ملك فتوهم من يوزنهم وقضى الامر بهلاكهم وعدم ايمانهم لو أنزلنا ملكاً لقضى الامر عطف على جملة قالو وجملة قضى الامر مقيدة بفعل الشرط لا حاصل أن الجملة الاولى مطلقة والثانية مقيدة بالانزال لان الشرط مقيد للجواب وانما كانت عطفاً على قالوا لعل المقول لأنها ليست من مقولهم بل من مقول المولى قال العلامة اليعقوبي ولا يخفى وجود الجامع بين الجملتين لأن الاولى تضمنت على ما يقولون أن نزل الملك يكون على تقدير وجوده سبب نجاحهم ولإيمانهم وتضمنت الثانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم ايمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد يقق فيه الجامع عند السبك كما يصحح العطف عندهم حتى في الجملتين اللتين لفظاً احدهما خبر ونظراً الأخرى إنشاء فاعرى الشرطية وغیرها ولا يخفى تحقق الجامع ما ذكر من التأويل لان الغرض من سوقهما بيان ما يكون نزول الملك سبباً له فقد اشتهر كل في هذا المعنى وان كان الصريح ما افادته الثانية في نفس الامر اه

ومنه قوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فغندى أن قوله ولا يستقدمون عطف على الشرطية قبلها

تأكيد عدم الاستتخار عند الاجل حيث سوى بين متوهمين المعلوم وهو عدم التقدم في الواقع من باب الفصل والوصل في الجملة وهو متضمن لاقتراح إحدى الجملتين بالوارد وعدم اقترانها ناسب ذكر الجملة كقوله تعالى يثبتوا بذكر اغان الموصوف الاز واج قوله تعالى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فان الموصوف النوع الجامع للصفات المتقدم وان لم يعلم أن موصوفها واحد من جهة وضع اللفظ فان دل دليل على انهم عطف الصفات اتبع كنهه الآية الكريمة فان هذه الاعداد لم يجمع هذه الطاعات العشر لامن انقروا واحد منها اذا الاسلام والايمان كل منهما شرط في الاجر وكلاهما شرط في حصول الأجر على البواقي ومن كان سلباً مؤثماً له أجر لكن ليس هذا الاجر العظيم الذي اعده الله في هذه الآية الكريمة فمقرن به اعداد المغفرة واعداد المغفرة تراعى المغفرة فله خصوص هذه الاعداد لا تجعل الزمخشري ذلك من عطف الصفات والموصوف واحد فلم يكن كذلك واحتمل تقدير موصوف مع كل صفة موصوفه جل على التقدير فان ظاهر العطف يقضي بالتأخر ولا يقال الاصل عدم التقدير لان هذا الظاهر يقدم على رعاية ذلك الاصل ومنه قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين ولو كانت من عطف الصفات لم يستحق الصدقة الا من جمع الصفات الثمان ولذلك اذا وقف على الفقراء والعقلاء والناعاة استغنينا به احدى هذه الصفات والله تعالى أعلم الرابع شبه كمال الانقطاع بأن يكون الفرد الاول حكم لا يقصد اعطاؤه للثاني نحو زيد يجب ان قصص صلح اذا أردت الاخبار بأنه صلح لمقتضى ان عطف صلح على يجب بوجه انه صلح ان قصداً للشرط في أحد المتعاطفين شرط في الاخر بخلاف الشرط في واحد من خبري المبتدا وثارة يكون عطفه على المفرد قبله بوجه عطفه على غيره نحو كان زيد ضارباً عما فاولفت وقتاً ما لوهم انهم عطوف على عمرا المنقول الخامس شبه كمال الاتصال كقولك زيد غضبان ناقص الحظ كان سائلاً لم غضب وهذا تقدير معنوي لا صناعي ولو كان صناعياً لدخل في عطف الجمل السادس أن يكون بينهما التوسط من كمال الانقطاع وكالالاتمال كقولك زيد معط ما منع على ان يكونا خبرين فانك اذا أردت جعل الثاني صفة لتعين الوصل كالسابق الابتداء بل ثم ذلك في المفردات يكون أيضاً بالاتحاد فتارة يتحد فيه باعتبار المسند ونفى بمعمول المفرد والمسند اليه وهو العامل في المفردين مثل زيد كاتب ومائث أو قاعد وجالس فانه يجوز عطف أحدهما على الاخر مع الاتحاد لفظ كقوله

فقدمت الادبم را حشيه * وألفي قولها كذبا ومنيا

وكذلك جاء في در اضايا صاحبها يعيدان باعتبار المناسبة بين الضمك والاضايا سادنا مستند بل هما متعلقان بضا حبال الخلاء والاتحاد بمعنى عمل الفعل السابق فهما ولا حرج عليك في تسمية ذلك اسنادا ان شئت فقد سبق عند اسباب العلمية نظيره عن سيده والسكاكي وثارة يقع الاتحاد في المسند فقط وان لم يوافق على تسمية ذلك اسنادا قل في النسبة جاء به وروضا حكاو با كيف قد اشتركت في جاع وثارة تقع الاتحاد في المسند اليه فقط مثل زيد عالم آكل (تبيه) اذا علمت حكم الوصل والفصل بالنسبة الى الجملتين والنسبة الى المفردين فلا يخفى عليك حالهما بالنسبة الى جملة ومفرد وقد جوز أكثر النحاة عطف الفعل على الاسم وعطف الاسم على الفعل اذا كان كل منهما في تقدير الاخر وقال السهوي يحسن عطف الفعل على الاسم اذا كان اسم فاعل ويقع عطف الاسم على الفعل قال فخل مررت برجل يقوم قاعد منمنع الاعلى فيجب وجوز ما راجع كعطف الفعل على الاسم والا كدرون على الجواز قال تعالى

(قوله ومنه) أي من التقيد بالشرط قوله تعالى الخ وهذه الآية عكس ما قبلها (قوله فإذا جاء أجلهم) أي لا يستأخرون ساعة إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون فقوله ولا يستقدمون عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزأها فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة (قوله فغندى) الفاء التعليل على لقوله ومنه (قوله على الشرطية قبلها) يحتمل أن المراد بها مجموع الشرط والجزء وهو الأظهر ويحتمل أن المراد بها قوله لا يستأخرون مأخوذاً مع قيده على جعل الشرط قيداً للجزء بأن يجعل الشرطية جملة مقيدة وهذا قريب من الأول في المعنى وان اختلفا اعتباراً

(قوله لا على الجزاء) أى وحده من حيث أنه جزاء أو لا الكان هو أيضا جوابا لا إذا المعطوف على الجواب جواب مفرد عليه أنه لا يتصور التقدم بعد مجئ الاجل لان الوقت الذي جاء لاجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله وحيتث فلا تنشق نقية لا نفي لما هو معلوم الاستحالة فقوله اذ لا معنى الخ أى صحى في اللغزوان كان صادقا فان قلت من المقرر أن المعطوف عليه اذا كان مقيدا بقيد مقدم عليه كان المتبادر في الخطا بابتداء من المعطوف (١١٦) اشترأ كما هي في التيد قلت قد خالف الظاهر المتبادر لدليل أقوى منه

لا على الجزاء أى قوله لا يستأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون

﴿تذنيب﴾

هو جعل الشيء ذنبا للشيء

الحالية لانها تقتضي بالوقت كون كل موصولة في الصور الظاهر قولوا كان واودها غير عطف ولا تقتضي بها فتكون كالفصول فجعل البحث عن الجملة الحالية كالر تاج باب الفصل والوصل لتلك المناسبة زيادة لفائدة فقال

﴿تذنيب﴾

وهو في الاصل جعل الشيء ذنبا للشيء والذنابة بضم الذال المجعولة كسر هام مؤخر الشيء ومنه الذنب صافات ويقبض وقال تعالى فالفيرات صباحا فآثر به نفعها وقال الزمخشري ان قوله عز وجل واقرضوا الله قرضاً حسناً معطوف على معنى الفعل في المصدقين كانه قال الذين اصدقوا اقرضوا قال شيبان أبو حيان تبع الزمخشري في ذلك الفراسى ولا يصح المعطوف على المصدقين لان المعطوف على الصلة صلتها قد فصل بينهما بمعطوف وهو والصفات ولا يصح عطفه على صلة آل في المصدقات لاختلاف الضمائر لان ضمير المصدقات مؤنث فليخرج ذلك على حذف الموصول لادلائقه عليه كانه قيل والذين اقرضوا (قلت) وأجاب أبو الدين هذا السؤال بان هذا انما يزم في المعطوف على اللفظ وهذا عطف على المعنى وهو ان ينزع عن اسم الفاعل فعل بقدر مقو خطابه يعطف عليه وهنا اسم الفاعل وهو مصدق شيء واحد وانما تعدد بحسب جى المذكر والمؤنث وعلا من الجميع زائدتان على حقيقة اسم الفاعل المنزوعة الفعل فتتزع منهما فعلا واحدا تنسبه الى ضمير المذكرين والمؤنثين معا وانما يقوى الاشكال اذا تعدد معنى اسم الفاعل ولفظه مثل ان الضارين والقاتلين وايضا فقد ذكر العادة انه قد ترد الصلة بعدم وصولين وأكثر مشتركا فيها كقول الشاعر

صل الذي والى منابا حمرة * وان تأت من مدى من مامها الرحم

وقوله تعالى ان الله فالحق الحب والنوى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى قال الزمخشري ان يخرج معطوف على فالحق الحب والنوى يخرج الحى من الميت ميتة لمضى فالحق الحب والنوى وقال الامام غفر الدين ان الاعتناء بشأن اخراج الحى من الميت لما كان أشد ايا بالفعل المضارع ليدل على استمرار الجسد كما في قوله تعالى الله يستهزى بهم فانه أقوى في افادة الاستمرار والتجديد من انما نحن مستهزؤون

ص ﴿تذنيب﴾

كما في الآية الكريمة فان التقدم اذا جاء الاجل مستحيل استحالة ظاهرة فلا قائمة في نفيه وجوز بعضهم جعل قوله ولا يستقدمون استئناف اخبار أى وأخبرك انهم لا يستقدمون أى لا يعنونون قبل مجئ اجلهم أى الوقت الذي هو آخر عمرهم وفى بعض حواشى اليمناوى يصح أن يكون قوله ولا يستقدمون عطفا على قوله لا يستأخرون وفائدة العطف بالمبالغة في انتفاء التأخير وذلك لانهما قرنه به ونظفه في سلكه أشعر أنه بلغ في الاستحالة الى مرتبة التقدم فكأنه يستحيل التقدم يستحيل للتأخر كما هو قضية الخبر الا الهى وان أمكن في نفسه وهذا هو السرفى ايراده بصيغة الاستقبال يعنى انه يرفع من الاستحالة الى حيث ينفي طلبه كابتنى طلب المستحيل اه كلامه

﴿تذنيب﴾

قبل الفرق بين التذنيب والتيميع اشترأ كما هي في أن كلامها يتعلق بالمباحث المتقدمة عما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهم معنا بخلاف التذنيب اه فنارى (قوله هو) أى بحسب الاصل جعل الشيء ذنبا لانه نفس الذنابة فهو مصدر بحسب الاصل والذنابة بضم الذال وكسر هام مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان

شبه

وبما يصل هذا الباب القول في الجملة اذا وقعت حال منتقلة فانها تسمى تارة بالواو تارة بغير الواو فتقول أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو

(قوله شبهه) الضمير في جعل المذكور فيكون المصدر الذي هو المذكور شبه بالمصدر الذي هو الجعل المذكور وحاصل كلامه أن المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنباً للشيء بجماع التعميم في كل أو بجماع إيجاد الشيء متصلاً بآخر الشيء اتصالاً يقتضي عدمه أجزائه وكونه من أذناها قصد التكميل واستمرار اسم الشبه للشبه على طريق الاستعارة التعميمية الأصلية الحقيقية ثم بعد ذلك أطلق التذنيب بمعنى الذكر وأرى يستعمل وهو الانطلاق المذكور المخصوص على طريق الجواز المرسل والعلاقة المتعلق ضرورة أن التذنيب رتبة وهي اسم للانطلاق المخصوص والحاصل أن في الكلام جواز اسماً لمن يعلل استعماله مصرحتاً بالمرتبك ذلك ليكون ما هنا موقفاً لما ذكره في التراجع ولو اقتصر ناعلي الاستعارة كما قال الشاعر لم يكن موافقاً لما ذكره (قوله وكونها الخ) هو ما جرح عطف على بحث عطف تفسير وفوله عقب طرفه ذكر (قوله لمكان التناسب) المكان مصدر ميمي بمعنى الحدث وهو الوجود والوجود من كان التلمذة (١١٧) أي وجود التناسب بين الجملة الحالية والوصل

وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل أي وانما ذكره

عقب بحث الفصل والوصل لوجود التناسب بين الجملة الحالية والوصل لأن الجملة الحالية تارة تقرر بالواو وتارة لا تقرر بها والفصل تارة لا تقرر بالواو والوصل تارة لا تقرر بالواو والوصل الاقتران بها فاقتران الجملة الحالية بالواو شبه بالوصل وعدم اقترانها بالواو شبه بالفصل فإن قلت الواو في الوصل عاطفة وفي الجملة الحالية غير عاطفة فلا تناسب قلت الأصل في الواو والحال العطف فالتناسب موجود بهذا الاعتبار وحاصل

شبهه ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وقد وثقنا أخرى عقب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب (أصل الحال المنتقلة) أي الكثير الراجع فيها كما يقال الأصل في الكلام هو الحقيقة (أن تكون بغير واو) واحترز بالمنتقلة عن المؤ كذا المقررة

وهو ذيل الحيوان فشبّه بذلك الجعل ذكر بحث الجملة الحالية فتكون بالواو تارة وقد وثقنا أخرى عقب ذكر الوصل والفصل وجعل هذا البحث من حيز الفصل والوصل للنسبة السابقة يقتضي كونه في الصورة كالفصل والوصل بل وفي المعنى من جهة حصول الربط بالواو كالمطابق مع ما قيل من أن أصل الواو والحال العطف ووجه الشبه بين الجعل وذكر البحث في إيجاد الشيء متصلاً بآخر الشيء اتصالاً يقتضي عدمه من أجزائه وكونه أذناها قصد التكميل ثم استعمل لفظ الشبه للشبه الذي هو ذكر بحث الجملة الحالية متصلاً ببحث الفصل والوصل استعماله تحقيقاً لهذا الذي ينبغي أن يراعى في أصل هذا اللفظ ولكن استعمل هنا في متعلق ذلك لأنه كرو هو الانطلاق المسطر المترجم لها ثم أشار إلى تحقيق أحوال الجملة الحالية بمبدأ الفتح قال (أصل الحال المنتقلة) يعني الكثير الراجع فيها وهذا كما يقال أصل الكلام الحقيقة أي الكثير الراجع أن يكون حقيقة والموجوح أن يكون مجازاً ولم يرد بالأصل القاءه مع الدليل أو غير ذلك مما يرد في غير هذا الموضوع كذا قيل والاولى أن يرد بالأصل مقتضى الدليل بغير شذائيه التعليل بعد وهو قوله لانها في المعنى حكم الخ (أن تكون بغير واو) أي مقتضى الدليل أن تكون الحال بغير واو ويسمى على هذا مقتضى الدليل أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو إلى آخره من لما كانت الحال الواقعة جلة تارة تدخلها الواو

ما ذكره في هذا التذنيب تقسيم الجملة الحالية إلى أقسام خمسة ما يتعين فيه الواو وما يتعين فيه الضمير وما يجوز فيه الأمر على السواء وما يرجع فيه الضمير وما يرجع فيه الواو (قوله المنتقلة) أي الغير اللازمة لصاحبها المنفك عنه (قوله أي الكثير) بمعنى الشائع وقوله الراجع فيها أي ملو اقتضه لقاؤه (قوله كما يقال الخ) أي وهذا كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة أي الكثير الراجع فيها أن يكون حقيقة والموجوح أن يكون مجازاً وأشار الشاعر بما ذكره إلى أن مراد المصنف بالأصل الكثير الراجع ولم يرد بالأصل القاعدة ولا الدليل ولا غير ذلك مما يرد في غير هذا الموضوع ولكن الأولى أن يرد بالأصل هنا في كلام المصنف مقتضى الدليل بغير شذائيه التعليل بعد بقوله لانها في المعنى حكم الخ أي أن مقتضى الدليل أن تكون الحال بغير واو وانما يسمى مقتضى الدليل أصلاً لثباته على الأصل الذي هو الدليل (قوله واحترز بالمنتقلة عن المؤ كذا) فيه أن الذي يقابل المنتقلة عن صاحبها انما هو اللازمة لصاحبها سواء وردت بعد جلة فلعطفه خلق الله الزايفة بعدها أطول لمن رطبها أو اسمية نحو هذا أو لشيء فالا أو كذا لانها انما تقابل المؤسسة فالأولى للشاعر أن يقول واحترز بالمنتقلة عن اللازمة وقال بغير واو من كونها مؤ كذا أن تكون لازمة فصحت القاعدة لظن اللازمة لاننا نقول نسلم ذلك لأن اللازمة أعين من المؤ كذا لا ترى أنها في المثال الاول المذكور لا زمنية غير مؤ كذا مقتضى ذلك أن تكون الحال باللازمة بغير الواو كذا ليس عزراً لها بالمنتقلة وليس كذلك

لمضمون الجملة فانها يجب أن تكون بغير الواو البتة لتستأثر بتباطؤها بما قبلها وانما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو

أصل لا يتناشع على الأصل الذي هو الدليل واحترز بالمنتقلة من الألف لما صاحبها سوا ورت بعد جملة فعلية كقولهم خلق الله الزرافة يدبها أطول من رجلها أو أسمى كقولهم هذا أبو كعب عطفوا فلان روبا لا يبعث عنها لظهور علم حاجتها إلى وصل بالواو ولو قال غير المثل كمن خرج نحو لا تفت في الأرض مفسدا مما تكون مؤكدة لم تكن لازمة كان أحسن لأن هذه أيضا لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو فلا يبعث عنها هنا وأما قلنا أن أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير الواو

ونارة لا تدخل صار لها في الصورة حالتا فصل ووصل فناسب ذكره ذلك تبع الباب الفصل والوصل وجعل كالذنب الملقب فلذلك سمي ذكره تذييلا وهذا الباب كله تفرع على أن هذه الواو أصلها العطف قال شيخنا أبو جحان ليست وأوالها عاطفة ولا أصلها العطف خلافا لمن زعم من المتأخرين بأنها عاطفة مستقلة بأن أو لا يصح دخولها عليها في نحو قوله تعالى أو هم قائلون فلو كانت خلافا لما علمت منقطع ذلك (قلت) أما كونها ليست عاطفة فلا شبهة وأما كونها ليست أصلها العطف فيه في نظر ولعل الشيخ يريد الذي زعم أنها عاطفة الزخشي فإنه ذكر في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا حذروا من أوهم قائلون استغفالا لاجتماع حرف عطف لان روبا وأوالها هي وأوال العطف استعبرت فتكون كورد الشيخ أبو جحان عليها أنها لو كانت وأوال العطف لزم أن لا تقع إلا بعد ما يصلح حالا وليس كذلك بل تقع حيث لا يكون ما قبلها حالا نحو جازيد والشمس طلعت فجاء لا يمكن أن يكون حالا في هذا الزنظر لأميرين أحدهما من الزخشي لم يقل إنها عاطفة بل مراد أن أصلها العطف واستعبرت للربط إن أصل الفاء العطف واستعبرت للربط بالواو بغيره أن ارادته ذلك أنه قال في تفسير قوله تعالى وأصابه الكبر هذه الواو وأوالها ليست وأوال العطف وقوله لا استغفالا لاجتماع حرف عطف أي في الصورة فسيأتي عن عبد القاهر استغفالا لاجتماع وأوالها مع حرف غير عاطف وهو كأنما خاصورته وأصلها العطف أولى الثاني أن قوله أنها تنجي فيما لا يمكن فيه أن يكون ما قبلها حالا مثل جازيد ولو الشمس طالعة أن أراد أن الجملة لا تبقى غير حالة فصحيح ولكن هي ملازمة لذلك فلا يصح قوله أنها تنجي فيما لا يمكن فانها لا تقع إلا كذلك وان أراد أنه لو عكست وقلت طلعت الشمس وجازيد فلا يصح فليس كذلك وان أراد أنها تقع حيث لا يكون قبلها حال فيقول القائل أنها عاطفة تقول لا لأنها عاطفة على الحال قبلها بل على الجملة العاملة في الحال فعني جازيد والشمس طالعة جازيد بدو وقوع طلوع الشمس معه فإذا قلت جازيد قائما والشمس طالعة وجعلت الواو والمحال كان العطف على الفعل لا على الحال لا يقال كيف يطف المعمول على عامله لا نقول إلا ما أردنا العطف المعنوي لا الصنعي هذا كله لوقال الزخشي أنها عاطفة والفرض أنه لا يرب بذلك آثار يدان أصلها العطف كما صرح به السكاكي في المفتاح ولل كلام على هذه الآية الكريمة بقية تأتي حيث تنسكب في الجملة الاسمية إن شاء الله تعالى فان قلت لو كانت هذه الواو العاطفة للمعطى الاسمية على الفعلية في الكلام النصب (قلت) إنما يمتنع في النصب عطف الاسمية على الفعلية إذا كانت عاطفة حقيقة أما إذا كان أصلها العطف فلا وقد قدم المصنف على ما ذكره مقدمته وهي أن الحال تنقسم إلى منتقلة ومؤكدة فالأولى كقوله لا تدخلها الواو ابتداء بسماتها في معنى ما قبلها والواو تؤذن بالغاير وتؤنق المنتقلة سواء كانت مفردة أو جملة أصلا أن تكون بغير الواو

لوجوه الأول أن اعرابها ليس يتبع وما ليس اعرابه يتبع لا يدخله الواو وهذه الواو وان كانت تسمى واو الحال فإن أصلها العطف (قوله لمضمون الجملة) أراد بالمضمون ما تضمنته واستأنسته الجملة قبلها وذلك كما في قولك هذا أبو كعب عطفوا فان الجملة الأولى تقتضي العطف فلما كان قوله عطفوا قائما كيدا وليس المراد بالمضمون المصدر المتعبد من الجملة كما هو الظاهر لأن مضمون هذه الجملة أبوقز يدعي غير العطف وكان الأولى بالتنازع أن يحذف قوله لمضمون الجملة لأجل أن يشعل كلامه المؤكدة لعلمها نحو وأرسلنا للناس رسولا ثم وليتم بديرين والمؤكدة لصاحبها نحو لأمن من في الأرض كلهم جميعا (قوله البتة) أي قطعا أي دائما (قوله) لأن ذلك فيها كثير (قوله) لشدة ارتباطها بما قبلها أي وصبرورها كالتثنية الواحدة أي وحيث فلا يبعث عنها في هذا الباب والحاصل أن الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو فلا يبعث عنها في هذا الباب فلذا احترز المصنف عنها بالتعبد بالمنتقلة

الثاني ان الحال في المعنى حكم على ذي الحال كالخبر بالنسبة الى المبتدأ الا ان الفرق بينهما ان الحكم يحصل بالاصالة لا في ضمن شيء آخر والحكم بها وانما يحصل في ضمن غيرها فان الركوب متشابه قولنا جاز يدركها كبحكمهم بمعنى زيد لكن لا بالاصالة بل بالتبعية بأن وصل بالجنى وجعل قيد له بخلافه في قولنا زيد ركاب

(قوله لانها في المعنى حكم على صاحبها) أي أمر محكوم به على صاحبها وذلك لانك اذا قلت (١١٩) جاز يدركها كبا اذا ذلك أن زيداً

(لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر) بالنسبة الى المبتدأ فان قولك جاز يدركها كبا اثبات الركوب بـ زيد كما في زيد ركاب الا انه في الحال على سبيل التبعية وانما المقصود اثبات الجنى وجعل بالحال تزيدي في الاخبار عن الجنى

(لانها) مفعولوا الاعراب بدل على الركوب فلا تتقرر بالاصالة الى الواو لانها (في المعنى حكم على صاحبها) فانك اذا قلت جاز يدركها كبا اذا كان زيدا موصوف بالجنى حاله وصفه بالركوب وفي ضمن ذلك أن الركوب ثابت له فالركوب بالنسبة الى صاحب الحال الذي هو زيد حكم ثبوته له (كالخبر) بالنسبة الى المبتدأ فالحال والخبر متساويان في أن كلاهما يقتضي الكلام كونه عارضا ثابتا لمعرض وان اختلفا في أن المقصود الاصل من التركيب بالنسبة الى الخبر ثبوته لثبته بخلاف الحال فليس مقصودا من التركيب بل المقصود حكم آخر كالجنى في المثال والحال فيه هو انما استغني ثبوته بطريق واستدل عليه بأمرين أحدهما انها في المعنى حكم على صاحبها كان الخبر حكم عليه والمحكوم به لا يعطف على المحكوم عليه كالا يعطف الخبر على المبتدأ وقد غرض في قولنا ان الخبر لا يتدخله الواو ان الاخش في طائفة جوز دخول الواو في خبر كان واخواتها اذا كان جملة وقال ابن مالك ان ذلك جائز في خبر ليس اذا كان جملة موجبة لا وكذلك في خبر كان بدني وانشدوا

ليس شيء الا وفيه اذا ما • قابلته عن البصر اعتبر
ما كان من بشر الا وبيته • محتومة لكن الأجل تنقطف
فظلوا ومنهم سابق دمه له • وآخر يبق دمه لعين بالهل
دخلت على معاوية بن حو • وكتب وقد قبست من الدخول

وقوله
وقوله
وقوله

وقد يجاب عن ذلك كله اما بتعويض ما ورد منه على الضرورة وحذف الخبر وإما بأن دخوله في هذه المواطن جلالا على الحالية كما صرح به الاخفش وانما قال في المعنى لان الحال ليست حكما في اللفظ لان الحكم في اللفظ انما يكون بالاسند كالخبر من قولك زيد قائم والفعل من نحو جاز يدركها غير ان الحال حكم في المعنى لان قولك جاز يدركها كبا فيه حكم بالركوب على زيد لكن لا بالاصالة بل استفادة هذا الحكم لكونه جعل قيد للفعل العامل فانك اذا قلت جاز يدركها كبا حكمت بالركوب تبعا واذا قلت زيد ركاب حكمت بالركوب باستقلالاً وتحقيق ذلك انك اذا قلت جاز يدركها كبا تضمنت هذا الكلام ثلاثا شيئا محيي زيد ركوبه بواقتران ركوبه بجميته فلا ولا مستفاد بالنسبة من قولك جاز زيد والحال قيدت ذلك الجنى بقيدوا ثبت ان الجنى الذي اخبرت به جنى مقيد لا مطلق لان المقهور من قولك ضربت زيد لمسلم وقع ضربا به على زيد فكأنك قلت الجنى المقارن للركوب حصل من زيد والاخبار بالمقيد يدل على وقوع القيد التزاما لا يتوهم كونه تضمنا لان القيد جزء الخبر به فان

ثابتا لمعرض فهم متساويان في ذلك ومختلفان في أن المقصود الاصل من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته لثبته بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحب مقصودا من التركيب بل المقصود ثبوت أمر آخره كالجنى في المثال وجنى بالحال قبل اليون ذلك الامر وهو الجنى فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضي كما في (قوله الا انه) أي اثبات الركوب في الحال وقوله على سبيل التبعية أي أثبت على سبيل التبعية لم يقصد ابتداء (قوله وانما المقصود) أي بالاخبار

(قوله وإذا كان الحال الخ)
 هذا إشارة إلى مقتضى
 صبرى بأخوة من المان
 وقوله فكما أنها يكونان
 بدون الواو إشارة إلى مقتضى
 كبرى محذوفة من المصنف
 وقوله فكذلك الحال إشارة
 إلى النتيجة المحذوفة (قوله
 وأما وأورد بعض التعويين)
 أى على الكبرى الثالثة
 والخبر والنعت يكونان
 بدون الواو (قوله كاخبر
 في باب كان) أى كافى بيت
 الخامسة من قول سويل
 ابن شيبان
 فلما صرح بشر
 • فأمسى وهو عريان
 وأدخل بالكاف الخبر الواقع
 بعد الانحوا أحد الإله
 نفس أملة (قوله وبالجملة
 الوصفية) أى الواقعة
 للتركه قوله تعالى وما
 أهلكتنن قرية الأولى
 كتاب معلوم وقوله تعالى
 أو كالتى صرى على ربته
 خاوية على عروشها فإن
 الجملة في الإيشين عند
 صاحب التفسير صفة
 للتركه والواو زائدة دخلها
 وخروجها على حد سواء
 وفاندها تأكيد وصل
 الصفة بالموصوف
 الأصل في الصفة مجزئة
 الموصوف فيها الواو
 أكتب المصنف

وأذا كان الحال مثل الخبر والنعت فكما أنها يكونان بدون الواو فكذلك الحال وأما وأورد بعض
 التعويين من الأخبار والنعت المستر قبل الواو كخبر في باب كان وبالجملة الوصفية المستر قبل الواو إلى
 تسمى وأوتأ كيد لموصو بالصفة بل الموصوف
 المسببة وأوتأ كيد لموصو بالصفة بل الموصوف كقوله تعالى أو كالتى صرى على ربته خاوية على عروشها
 وقوله تعالى سمعوا منهم كلمهم فاما أن يقال في نحو أضى وأسى أنها تمان بمعنى دخل في الضى
 والمبا والجان بعد ما جلتان يقال في جملة وهى خارجة لوجه وتلفظ كلمهم أنها جالتان
 والموصوف (قلت) ولا شك أنه عنده على خلاف الأصل (فان قلت) فما الفرق بين هذا الدليل
 والذي قبله وما الفرق في المعنى بين الوصف والحال (قلت) الحال والوصف مشتركان في أن المسند
 فيه مقيده فانك إذا قلت جازم في العالم كنت خبرا مجبى مقيده بكونه صادر من عالم كما أن جازم دعا
 لخبر مجبى مقيده بكونه من عالم ويستتر كأن في اقتران الصفة بالموصوف والحال تصاحبا فان
 قولك جازم بد العالم معناه العالم وقت المجبى وهذا معنى قولهم اسم الناعل حقيقة في الحال ليس المراد
 منه حال النطق بل حال تعلق النسبة به فتأمله فقد غلط فيه بعض الأكابر غير أن دلالة الحال على المقارنة
 أقوى من دلالة الصفة لأن الزمان للحال لا تقع ماضية فلا تقول جازم بد اليوم را كبا أس واسم الناعل
 يطلق على الماضي مجزأ مشهور وأحق حقيقة على الخلاف المشهور ووقع الحال مقدرة مرادها
 الاستقبال مجزأ ثم يفتقران أيضا إلى الحال يحكم بهما معنى أن المتكلم قصد الأخبار بالجي مبال كروب
 بخلاف جازم بد الرا كبا فان المتكلم أعني قصد الأخبار بالجي هو بعد أن كتب هذا رايت بخط والى
 رحمه الله ما لعله إذا قلت جازم بد را كبا فقد أخبرت بمجيئه وأنه كان را كبا فمما خبران يحمل أن
 يصدق أو يكتفى أو يصدق أحدهما ويكذب الآخر والخبر عن الحال تابع للخبر عن الذات وهو
 مقيد للخبر لا للخبر عن موبين لصفة لا لغير الصفة لغيره وأما الصفة فهي مقيدة للخبر عنه
 لا للخبر وذلك لأن زيد إذا قلت الرا كبا فبذنه قبل أن تخبر عنه فإذا أخبرت عنه بالجي فلاخبار حصل
 عن ذلك المقيد فهو خبر واحد لا خبران فليس فيه الاصدق أو كذب فالحال تابعة للخبر والحكم تابع
 للصفة فافهم ذلك انتهى وهو موافق لما قلته غير أن فيه فرقا بين الحال وصفة المسند إليه لا بين الحال
 وصفة المسند في قولك جازم بد الضارب الرا كبا وقولك الرا كبا بالضارب را كبا والفرق أن صفة المسند
 ليس حكما بالركوب بل ذكره عرفنا أن الضارب المذكور إنما أريد به المصنف بالركوب وسيله سبل
 قولك زيد الضارب مقصرا عليه مبداه الرا كبا من الخبرين وإن الأداة عهدية واستفادة هذا
 القديم من كون المقيد يسبيل وجوده دون قديمه وسبيل وجود الموصوف دون الصفة بخلاف الحال
 فانك صدقت فيها إذا ذهبت فوقعها (فان قلت) يلزمك عدم صحة تكذيب التمارى في قولهم كنا نريد
 المسيح ابن التمارى ليقال لم كذبتم (قلت) أما إن أراد كذبتم في عبادتكم لسبع موصوف بهذه
 الصفة أو يكون فمهم عنهم أن قولهم إن الله بدل أو هو مجاز فلا يلزم أن يكون في قول الكافر من المعبود
 ابن الله حكما (فان قلت) قد قسم أن الخبر الموصوف يدل على وقوع الصفة بالاتزام وقد جعلتم
 الحال يدل على وقوع التمسك بالاتزام فاستوفى كيف فرقتم بينهما (قلت) الخبر بهاد أو موصوف
 النسبة غير مقيدة بنسبة أخرى ولم يقصد المتكلم الأخبار بالتقدير غير أن ساقه التمسك بالخبر مع
 الحال ليس مطلقا النسبة بل هى متصفة بقيد ما فرقوا بين أن يقصد المتكلم الأخبار بشئ ويتفق
 أن ذلك الشئ مقيد فلا يكون ذلك التقيد غيرا به لا التزاما ولا غيره وبين أن يقصد الأخبار به متصفا
 بالتقدير في الحال وقع الأخبار بالتقدير التزاما وفى الصفة حصل التقيد التزاما ولم يحصل الأخبار بالتزاما
 ولا غيره (فان قلت) إذا كان الحال حكما يلزم أن يكون أحد ركبي الاستناد والتعرض أنها ليست

(قوله فعل سبيل التشبيه

والاختلاف بالخال) لأنها

قد تخرن بالواو في بعض

الاحيان وحيتش فلا يرد

ذلك نقصا لان اقترانها على

سبيل التشبيه والاختلاف

لا على سبيل الاماثل

يخرجان عن الاصل والحاصل

أن كون الخال أصلا لعدم

الاقتران بالواو مكتسب من

مشابهتها للغير والتمت

فقد خالف هذا الاصل

المكتسب فيها واقتربت

بالواو وحل الخبر والتمت

عليها للور ودحا بسما قد

يستقبل كالفعول والفاعل

والمبتدأ والخبر ودكر

بعضهم أن امسى في

البيت ثمة بمعنى دخل في

المساء والجملة بعد حال

لا خبر ومنه صاحب

الفتح أن الجملتين الآتين

حال من قرية لكونها

نكرة في سياق النفي وذو

الخال كما يكون معرفة يكون

نكرة مخصوصة لكن كلام

صاحب الفتح يضعفه

أنه يقتضي تشبيه الاحوال

بالخال وهو غير مقصود وان

كان الامثال واقعا تلك

الحالة فصاحب الكشاف

راى جزالة النفي يغطيها

صفة فان من علماء البيان

وهم يرجعون ما ياب النفي

على جانب اللفظ مع وقوع

الجملة صفة لقرية في قوله

تملى وما اهلكنا من قرية

الاله المنكرون

بناء على ورود الخال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوغ فلا يرد هذه على منع ورود الخال
الخبرية والتشبيهية بالواو إيمان قال إن ذلك من التشبيه بالخال والاختلاف به للور ودحا بسما قد يستقبل
كالفعول والفاعل والمبتدأ والخبر فلا يرد الاعتراض بها لانها على طريق التشبيه والاختلاف فلم يخرج
كذلك (قلت) هي حكم تبيي لاستقلال ذلك لم تكن ركناني الاسناد لفظا وان كانت ركنامعنى
واذا تأملت ماذا كرنا ما بسط لك عن من قال الخال فيها نسبة تقييد بقدر من قال ان فيها نسبة
اسناده فكلاهما صحيح فصحة الاول باعتبار انها قدمت نسبة العامل في صاحبها ولم تتشبه بنسبة جديدة
بل زادت قيد في النسبة الخاصة وخفة الثاني باعتبار انها أسندت القيد من لاحظ الثاني فخرج ان يكون
قوله تعالى اهلوا بعنكم لبعض عدو جهة حالية لانه يراى ان تكون العداوة أمورا بها من لاحظ
الاول قال هذه نسبة تقييدية فلا يلزم ذلك والقولان مذكوران في الالة النكرة بمقتضاها اذا ذكر
قاعدة تلخص سابق وتقييد أو جوا ان تكون على العقيق الامر بشي بمقتضى فيه أمران أحدهما
أصل الفعل الذي توجه الامر به وهو أمر أو ربط مطابقة بلا اشكال والثاني القيد الذي دلت عليه الخال
وهو ثلاثة اقسام الاول أن يكون بعض انواع الفعل المأمور به مثل حج مفرد أو حج معقب أو مع
قارنا لا فراد والفتح والقران أنواع للمحج فالخال المأمور به هو الامر برباعية ص كنه أمورا بكل من
جزأها وقد صرح بالحج فعل عليه مطابقة والظاهر أن صفة الافراد مثمل لدلول عليها أيضا بالمطابقة
لتصريحها ومحق أن يقال الدلالة عليها الفصح وهو بعيد القسم الثاني أن لا يكون بعض انواع
الفعل المأمور به كنه من فعل الشخص المأمور به مثل ادخل مكة مرفوا أيضا مرفوا بثلاثة أشياء
الدخول والاحرام والجمع بينهما وشهد لذلك قول الفقهاء لو نذر أن يتكف صائما أو يصوم معتمرا
لزمه الصوم والاعتكاف والجمع بينهما ولا يكره عليه قولهم لو نذر الاعتكاف صائما أو عكسه لم يذمه
الجمع لان الجمع وان نذر الاعتكاف واقتناء اللفظ لثقتان التام انهاء لان أحدهما ليس قربة في
الأخر بخلاف الصوم والاعتكاف وهل نقول الخال في هذا القسم مقصود أو هي من ضرورة
تحصيل المأمور به على تلك الصفة احقا لان يشهد لادول قول الفقهاء لو نذر أن يتكف صائما
فاعتكف في رمضان لا يجزى به القسم الثالث أن لا يكون من نوع الفعل ولا من فعل الشخص المأمور
به مثل اضرب الزيد بن السنين في الدار فالأمر بالاضرب ففقط ولكنه لا يجزى الا اذا كان على ثالث الخال
فأذا لم يكن للأمر قدره على تحصيل ثالث الخال لا يكون مأمورا حتى توجد كذلك اذا قلت اضربها
مجرد ولم يكن للشدة على نجر بدعها فان كان لك قدرة على نجر بدعها وجب لالكون الجزاء
مأمورا به لفظا لانه لا يتم الواجب الا به فقد اتصفت الخال بنجر على ما هو مأمور به بمطابقة أو
قضا أو التام وليس مأمورا به بالكتابة فقوله عز وجل بعنكم بعض عدو غلمان من خصوص المائدة
ان الله تعالى لا يأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الكفر ليأمر المسلم بعبادته وأمر الكافر
بعبادته فالمسلم على اسلامه وعبادته وانما الخال على أن المراد ان المسلمين فقط اعداء الكفار فقط غاية
البعد فان هذا التركيب إنما يستعمل غالبيا استتوت أو أضافه في مثل بعضهم أولياء
بعض ولا يستعمل ذكر بعضين متغايرين في كلام على هذا الوجه ومما يختلفان الا بقرى في مثل وقد
فضنا بعض التبيين على بعض فلهذا القول ان هذه الجملة غير مأمور بها بل بمنعها بل هي إما خبر مستأنف أو
حال مقصورة والخال المقدره لا يجب فيها ذلك بل متعدي اذا كانت حال من فعل مأمور به أو مأمور بذلك
الفعل صائر اعاقبته الى تلك الخال فترجع الى معنى الخبر لكن بينهما فرق فان الخبر يقتضي الاخير

لكن خولف هذا الأصل في اذ كانت جملة لانها بالنظر اليها من حيث هي جملة مستقلة بالافادة قصصا الى ما يربطها بما اجعلت حاله

(قوله هذا الأصل) أعني كون الحال بغير واو كافي الخبر والنعت (١٣٣) (قوله اذ كانت الحال) أي المتقسمة

(لكن خولف) هذا الأصل (اذا كانت) الحال (جملة فانها) أي الجملة الواقعة حالا (من حيث هي) جملة مستقلة بالافادة (من غير أن تتوقف على التعلق بمقابلها) أو بما قال من حيث هي جملة لانها من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق قصد تقييده بها (قصصا) الجملة الواقعة حالا (الي ما يربطها بصاحبها) الذي جعلت حاله

عن الأصل لانها (لكن خولف) الأصل المذكور وهو كون الحال بغير واو كافي الخبر والنعت وذلك بأن يكون الواو (اذا كانت) تلك الحال (جملة) مستقلة بالافادة كأن تكون مركبة من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر (فانها) أي اعماء خولف ذلك الأصل في الحال التي هي جملة لانها أي لان الجملة اذ انظر اليها (من حيث هي) أي من حيث انما (جملة مستقلة) خبر اسم ان يعني أن الجملة اذ انظر اليها من حيث الوصف الأصلي فيها وهو كونها جملة تكون بذلك النظر مستقلة (بالافادة) لانها اعماء وضعت في الأصل بناء على وضع الجمل أو استعملت لتفيد فائدة يحسن المكوث عليها فتكون مستقلة بالافادة واذ لم تستقل بأن توقفت اخذتها على شيء آخر فلم يرض ربطها بغير جاء الجملة الحالية منها من حيث هي حالة فتقرر ان كون آخر تكون هي قيد الله ولا تستقل بالافادة من تلك الحيفة لانها اعماسيقت حينئذ لتكون قيد البيرها فاذا قلت جاز يدومع وشكم فجملة قولك لا تخرو وشكم لها جتان جهة كونها حال وجه كونها جملة من مبتدأ وخبر (فمن الجملة الاولى لا تحتاج الى رابط ومن الجملة الثانية التي هي الأصل) تحتاج الي ما يربطها بصاحبها) الذي جعلت قيد المحكمة بانهم الآديرت الخطاب على صفة العداوة والحال لا يتقضى ذلك بل يقتضى أن يصيرهم أن يكونوا متعادين اما وقت المبوط ان كانت مقدارنا أو بعده ان كانت مقدرة تم العداوة لا يمكن أن تكون مأمورا بها لانها ليست من فعل الشخص ولا يمكن تحصيله الا بتعاطي أسبابها على بعد فالمراد ان الله تعالى خلق أو خلق فيهم عداوة بعضهم لبعض اما ذلك الوقت فهو وقت خطائهم أو وقت هبوطهم أو بعده فعلى الاول خبر محض وعلى الثاني حال مقارنته وعلى الثالث حال مقدرة (فلن قلت) اذا اختلف معنى الحال ومعنى الصفة فكيف قال المصنف انها بمعنى الصفة واذا كانت الحال محكوما بها بالصيغة غير محكوما بها فالوجه الاول يتألف لثاني (قلت) يريد انها كالصفة في المعنى الذي اشتركت الصفة والحال في وهو انها محكم بأمر مقيد وذكر في الايناح وجها ثالثا وهو ان اعراب الحال ليس اعرابا تبعا وماليس اعرابه تبعا لا تدخله الواو وهذه الواو وان كانت تسمى واو الحال فأصلها المعطف وقد ورد على قوله ان كل ماليس اعرابه تبعا لا تدخله الواو ان الجملة التي التي يتنما توسط الانقطاع والاتصال ليس اعرابهما يتبعوا مع ذلك لمقطع احدهما على الأخرى وان التوابع غير المعطف اعرابهما يتبع ولا تدخله الواو (قلت) الجملة ان فرض ان لا عمل للمهمم الاعراب فلا يقال اعرابهما غير تبعا لانها اعرابا لمها وان فرض ان لها عملا مثل زيد يقوم ويقعد فاعراب الثانية تبعا لان الاولى هي الخبر والسؤال الثاني اعماء ورد على النكس لا على الطردم لا يرد فانه انما يريد تبعية عطف النسق (قوله لكن خولف) أي خولف هذا الأصل فدخل الواو اذ كانت افعال جملة فانها اذ انظر اليها من حيث كونها جملة تكون مستقلة بنفسها بغير ضرورة لافادة معناه

ما يربطها من الحقيقة الثانية لان الحقيقة الاولى (قوله فتحتاج الى) أي فهي من هذه الجهة أي جهة كونها جملة تحتاج الى نور وعين هذه الجملة المحوطة لربط لانها الأصل وجهة كونها جملة لا عارضة كالحال

وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط والأصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة واخبروا بالثبوت

(قوله وكل من الضمير) أي ضمير صاحب الحال (قوله صالح للربط) أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع وأما الواو فلكونها موضوعة لربط ملقبها بما بعدها أي في أصلها للجمع كما قيل إن أصل هذه الواو الحال التي العاطفة وتختلف في أفعالها أقوى الربط فقلل الواو لأنها موضوعة وقيل الضمير لدلالة على الربط به وإليه أشار بقوله والأصل الخ (قوله الذي لا يدل عنه) أي لا ينبغي العمل عنه ككثر والمعاد (١٧٤)

عنه في نظر البناء والاكتفاء ما يقرر في العربية جواز الأمرين فظاهر كلامهم جواز العدول من غير موجب كما قررنا في غيرنا العدوى وتأمله (قوله ما لم يمس حاجته) أي فإن مسست الحاجة إلى زيادة فالربط بالواو أن الربط بها أقوى من الواو أنها موضوعة للربط بخلاف المراد فإن مسست الحاجة لزيادة الربط أي هما (قوله بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة) فيه أن الضمير في الأصل الربط بالواو

الواو يؤول بها عند الحاجة إلى من يدل ارتباطه على الواو (الضمير) أي الأصل في الربط هو الضمير وانما قلنا أنه الأصل (بدليل) أن الربط في الحال (المفردة) يكون بدون الواو كقولك جافز يدركها (د) كذا في (الخبر) ولو كان جملة كقولك زيداً بوجه قائم (د) كذا في (الثبت) كقولك مررت برجل أبوه فاضل فقد تبين أن الربط بالضمير أكثر موقوعاً فدل ذلك على أنه الأصل فيحتاج إلى الربط وظاهره أن الحال المفردة موطئة بالضمير وقيل لا تقتصر إلى الربط لانهاد اللفظي صاحبها بالوضع فالضمير فيها إليه الاشتقاق الموجب لتصلب الضمير ثم لما ذكر من كون الضمير أصلاً للربط وكون الواو يؤول بها عند الحاجة إلى من يدل ارتباطه على الواو في شبه التناقض لأن كون الواو تدل على من يدل ارتباطه وكون الضمير هو الأصل وأوسع موقفاً يدل على العكس اللهم إلا أن يزم أن كثرة الموقوع لا تدل على تأكيده على أن نقول إن كل معنى الحاجة إلى من يدل ارتباطه أن الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما قبله مظنة الانكار فتستعمل الواو لأداة تأكيد كدليل بوضعها في الجمل تحت وجودها جميع الجمل فيشكل الأمر حينئذ بالنسبة إلى الجمل التي يجب فيها الواو التي يجب فيها الضمير لأن الواو أب حيزاً إسقاط الوجوب في موضع مخصوص بأن يقال إن احتج إلى تأكيد فاحتج إلى الواو لربطها بما جاهدوا لئلا يقال أن الأصل لضرورة لا ضرورة لا يمكن ارتباطها بما جاهدوا الضمير (قوله وكل من الضمير والواو صالح للربط) أي الربط بها بما جاهدوا لئلا يقال أن يقول ليس في الواو والضمير معاً فضلاً عن أحدهما ما يبين الجمل الحالية فالتأكد فاحتج بوجه قائم بوجه ليس في الواو والضمير معاً فضلاً عن أحدهما ما يبين الجمل الحالية فالتأكد فاحتج بوجه قائم بوجه ضرب عمر الحفل أن تكون حالاً وأن تكون معطوفة (قوله والأصل) أي الأصل الربط بالواو في الجمل بدليل أن موجود دون الواو في الحال المفردة وفي الخبر والثبوت نحو جافز يدركها ما جاهدوا بقاءهم زيد قائم

المفردة في كلام المصنف المستندة إلى تنقل ذي الحال نحو ضربت زيداً قائماً أو بوجه كذا يقال في الخبر والثبوت (فالجمل) حينئذ فلا يرد أن الضمير في الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لأنه لا يربط ولذا يربط كل واحد منها بوجه صوفيها إذا كانت جامدة من غير ضمير اه كلامه ولا يقال أن كون الواو يؤول بها عند الحاجة إلى من يدل ارتباطه منفك لكون الضمير هو الأصل وأكثر موقفاً مقتضى ذلك أن الارتباط بما زاد لثباته أن كثرة الموقوع لا تدل على كثرة الموقوع لأن الواو موضوعة للربط بالواو بالضمير فهو موضع المعطوفة من جملة ما حصل له وما لا حاصل أن أصل الضمير بحسب الاستعمال لا من حيث الوضع وأما الواو فهي أصل في الربط باعتبار الوضع فتأمل قوله في نسخة العدوى

واذا تم هذا فنقول الجملة التي تقع حالا خبر بان غالبية عن ضمير ما تقع حالا عنه وغير غالبية أمما الأولى فيجب أن تكون بالواو والضمير منقطعة عنه غير منقطعة به

(قوله فاجملة ان خلت الخ) هذا في قوة قضية كلية قاطلة كل جملة أو بدجملها حالا وملت عن ضمير صاحبها وجبر عليها بالواو وهذا شروع في تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما (١٢٥) (قوله التي تقع حالا) أي التي يراد جعلها

حالا (قوله ان خلت الخ) أي بأن لم يوجد فيها الضمير لفضل الواو تقديرها وقوة وجب فيها الواو أي لفظا أو

تقدرا كما في قول الشاعر
يصف غاصا لطلب التلؤلؤ
اتصف النهار وهو غائص
وصاحبه لا يدري ما حاله
لصف النهار الله غامره
ورقيقه بالغب ما يدري
قالوا مقدرة أي والماء

غامر ولكن قال السامعي
الربط يحمل بالواو والضمير
غير الواو ولا الضمير
يترد أحدهما فلم قدرت
الواو هنا على الخصوص
مع أنه يمكن تقدير الضمير
بل هو الأولى لأنه الأصل في
الربط فيقال التقدير الماء
غامره فيه (قوة الذي

تقع هي حالا عنه)
هذا بيان لأصاحب الحال
لا تقييده (قوله ليحصل
الارتباط) أي لتكون
هي متباعدة عنه غير منقطعة عنه
(قوله فلا يجوز الخ) أي
بدون الواو فإن قلت أي

فرق بين الجملة الحالية وبين
الخبرية والنعتية حيث
احتج في الحالية إلى الربط
بالواو ولم يحز فيها قلت الفرق أن الخبرية تجزء الجملة وذلك كافي في
الربط فلم تناسبها الواو التي أصلها اللطف الذي لا يكون للخبر والنعتية تدل على معنى في المنعوت فصار
كأنها من تملأه فتناسبها الواو أيضا بخلاف الحالية فلو كانت فاضلة مستغنى عنها في الأصل فاحتاج إلى الربط
فاذا لم يوجد الضمير تبين الواو ثم لا يبين وجوب الواو في الحالية عن الضمير إذا كانت حالا وليست كل
جملة الحالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو قبلها بل من الجملة الحالية عن الضمير ما يقع ان تقع حالا ومنها

ص (فاجملة ان خلت الخ) ش اخذ في تقسيم حال الجملة الحالية فقال هي على قسمين اما خاليتين
ضمير صاحبها أولا القسم الأول الحالية فيجب الواو لانه لا بد من رابطان إلى اليمين منصرف
في الضمير والواو فاذا افتقد الضمير تعينت الواو ويرد على المستفان الجملة الحالية قد تخلو من الواو
والضمير كقولهم مررت بالبرقيز يدبرهم وقد حجاب بأن الضمير لا بد منه انما نطوقه أو محذوف وهو هنا

بالواو ولم يحز فيها قلت الفرق أن الخبرية تجزء الجملة وذلك كافي في الربط فلم تناسبها الواو التي أصلها اللطف الذي لا يكون
للخبر والنعتية تدل على معنى في المنعوت فصار كأنها من تملأه فتناسبها الواو أيضا فاكتفى فيها بالضمير بخلاف الحالية فانها
لكونها فظة مستغنى عنها في الأصل فاحتاج إلى الربط فان لم يوجد الضمير تعينت الواو

(قوله اراد ان يبين ان اى جملة الخ) اى اراد ان يبين جواب هذا الاستفهام الذى هو اى جملة يجوز ان تقع حالا كونها مقترنة بالو
اى جملة لا يجوز وقوعها حالا كونها مقترنة بالو او حاصل جوابه ان كل جملة خلت عن الضمير ص ووقعها حالا حال تلبيها
بالو او اليا المضارع الخلت الخلى عن الضمير فانه لا يصح وقوعه حالا تلبيها بالو او وقد الشارح بهذا الدخول الاعتذار عن
المصنف من حيث التكرار الواقع فى كلامه لان الجملة التى ذكرنا ثانيا انه يصح وقوعها حالا بالواو هى التى ذكر اولها انها تنهض فيها
بالو او وحاصل الاعتذار بان المصنف بين اولها وجوب اللو فى الجملة عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة خالية عن الضمير يصح
وقوعها حالا فتجب بالواو فيها بل من الجملة ما يصح ان تقع حالا فتجب بالواو فيها وما لا يصح وقوعها حالا فاشار المصنف
ليسان ذلك ثانيا بقرينة كل جملة اقترمتها ضمنا للدوى (قوله اراد ان يبين الخ) اى لما فى قوله الا لا وجب فيها الواو من الاجمال وقوله ذلك
اى لما بالواو مع الخلو من الضمير وقوله ان اى جملة الخ اى مبتدأ وقوله يجوز الخ خبره والجملة خبر ان واسمها خبره بالشان وليست اى
منصوب به اسم ان لانها لازمة للصدر فلا يعمل فيها قبلها (قوله وذلك) اى الجواز المذكور (قوله بل ان يكون) اى بسبب كون
الاسم فاعلا كقولك جازي يذبح به اسم يصح ان يجرى به الحال فاذا اتيت جملة خلت عن ضميره كقولك عمرو يتكلم جاز ان تقع
هنا الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم وهو ان يدأى جازي يدخل كون عمرو يتكلم (قوله او ففعلا) اى ولو واسطع حرف الجر نحو
مررت بى وداور اذ التواضع بالفعول (١٢٦) ما يشمل المفعول حقيقة نحو رايت بى اذ المفعول تقدير را عوز بى من قولك هذا بى
اذ هو فى تقدير اعز بى

أراد أن بين أن أي جملة يجوز دفعها أو أي جملة لا يجوز فقال (وكل جملة خالية عن ضمير) أي الاسم الذي (يجوز أن يتصب عنه حال) وذلك بأن يكون فاعلاً ومفعولاً ومعرفاً ومنكرًا مخصصاً لانكسر وخضة ولا مبتدأً وأخيراً فان الجملة لا يجوز أن يتصب عنه حال على الأصح وإنما لم يقل عن ضم صاحب الحال لأنه قول في جملة مبتدأ خبره قوله (يصح أن تقع تلك الجملة حالاً عنه) أي عما يجوز أن يتصب عنه حال (بالواو)

فذكر (قوله على الأصح) راجع لثلاثه فهو قول سيبويه (١) ومن واقعهم أن قوله لا نكرة محضة ينبغي أن يقيد بعدم تمام تقدير الجمل إذ يجوز وقوع النكرة المحضة إذا حال أقدم عليها الحال نحو جاءه في كبر رجل على ما هو المشهور واللهم الآن يقال الجملة الحالية الخالصة عن الضمير المقتضية الواو لا يجوز تقديمها على صاحبها راجعة لأصل الواو الذي والعطف لكن نص بعضهم على جواز عند الجمهور وأن منه المغاربة بنقله السامري أنه فئاري (قوله وأعلم بقول الخ) أي أع أنه أخصر وخامسه أنه لو قال عن ضمير صاحب الحال لم يجعله صاحب حال قبل تحقيق الحال وهو مجاز والحقيقة الأولى ما صلتها ووجه الجزاء في هذا التركيب إنما هو بالصفة التي لا تستلزم الوقيع وما دام وقوعها حالاً لم يحصل لا يمتنع ما يجوز انتساب الحال إلى صاحبها الأعلى سبيل مجاز الأول ولو قال المصنف ببلعهذه الجملة وورد بالجملة حالاً بالواو وحده جائز لا في كذا لكن كافياً عما ذكر من التطويل والتعقيد (قوله مبتدأ خبر الخ) أي ما بينهما مقيد للبتة لا يقال هذا من الأخبار معلوم لأن جواز انتساب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الضمير الذي هو الجملة المذكور من ذلك الاسم لا نأقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعين جواز وقوع الجملة الخلت عن الضمير حالاً عن ذلك الاسم بالواو فهو يفيد فائدة خاصة وجعلاً لعمية انصافاً بما إذا كانت جملة الحال مشقة على الضمير وبما إذا كانت خالية عنه بخلاف غير فانها خاص بالثاني (قوله يصح) عبر بعبود يجب لأن جعل الجملة الثانية عطفاً على الأولى جائز إن لم يمتد التقييد أنه صبراً (قوله بالواو) أي إذا كانت متبعية بالواو وأولاً بمعنى مع (١) المله قول غريسيو به كما هو المشهور اه مصححه

وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يتصّب عنه حال يصح أن تقع حاله عن إذا كانت مع الواو المصدرية بالمضارع المثبت كقولك جاء زيد ويؤتسكهم عمرو ولي أن يكون ويؤتسكهم عمرو حال عن زيد للمسياتي (١٧٧)

ومالم يثبت لهذا الحكم أي وقوع الحال عن حال يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه الجواز أو ما قاله يمتصّب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة حاله ليدخل في الجملة الخالية عن الضمير المصدرية بالمضارع المثبت لأن ذلك الاسم لا يجوز أن تقع تلك الجملة حاله لكنه يجوز أن يتصّب عنه حال في الجملة وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يتصّب عنه حال متناولا للمصدرية بالمضارع الخالية عن الضمير بالمذكور فيصع استثناء ما بقوله (المصدرية بالمضارع المثبت نحو جاز يذوب يتسكهم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل ويؤتسكهم عمرو حال عن زيد (لما سيأتي) ذلك الاسم فعلا أو مفعولا حقيقة أو تقدير لمفعول أو متكررا مع مفعول يصح أن تكون تلك الجملة حال عن ذلك الاسم بالواو فإذا قلنا يرتز يد في المفعول الحقيقي وهذا ز يد في التقدير الذي ذهبوا فيه تقدير أعني زيد بالأشارة فير يد اسم يصح أن يجر منه الحال فإذا ثبت جملة خلت عن ضميره كقولك وعمرو يتسكهم جاز أن تقع هذه الجملة حال بالواو عن هذا الاسم وهو زيد بأن تقول يرتز يد وعمرو يتسكهم أي رأته في حال كون عمرو ويتسكهم واحترز بقوله يجوز أن يتصّب عن الحال من المتبدا والخبر على الأصح ومن النكرة بلا مسوغ فلا يجره الحال من واحدتها أصلا لا يقال هذا من الأخبار معلوم لأن جواز انتصاب الحال عن الاسم هو جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة من ذلك الاسم لا نأقول جواز ورود الحال عن الاسم في الجملة أعمر من جواز وقوع الجملة الخالية عن الضمير حال عن ذلك الاسم فهو مفيد قاعدة خاصة حكما يقال كل إنسان يصح أن يقتل على الفرس فهو يصح أن يقتل على هذا الفرس بعينه فهذا كلام مفيد عند توهم السامع أن الفرس الخاص لا يصح القتل عليه لم لو قال كل جملة خالية عن ضمير ما يصح أن تقع حاله عن كل من الأخبار معلوم ومن هذا فرحنى فلم يصح أن يتصّب عنه حال في الجملة لأن تلك الجملة بينها ثم لو قال ذلك لم يعدم صحة استثناء الجملة المصدرية بالمضارع لأن الأخبار بمفعول الجملة حال إذا كان عن جملة يصح أن تقع عينها حال يصح أن يستثنى منها ما لا يصح إلا أن يكون الاستثناء منقطعا كما لا يخفى وعدل عن أن يقول وكل جملة خالية عن ضمير ما صاحب الحال يصح أن تقع حاله عن سمع أنه أخصر لأن الأخبار في هذا التركيب إنما هي بالمضمة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حال لم يحصل لا يسمى صاحب حال الجائزا ثم أنه كان يكفه عن هذا التطويل والتعقيد أن يقال ورود الجملة غالباً بالواو وحده جازر لا في كذا وكذا ولما أخبرنا بكل جملة خلت عن ضمير ما يجوز ورود الحال عنه يصح أن تقع حال بالواو عنه استثنى من ذلك المصدرية بالمضارع المثبت كما أثرنا اليه فقال (الجملة المصدرية بالمضارع المثبت نحو) قولك (جاء زيد ويؤتسكهم عمرو) فإن هذا الكلام لا يجوز زعي أن يكون جملة يتسكهم عمرو مفعولة على جملة جاء زيد عند وجود الجمع ولا يجوز زعي أن تكون جملة ويتسكهم عمرو حال من زيد لكونها خالية عن ضميره وهي مصدرية بالمضارع المثبت فيقسم ذلك (لما سيأتي) إلا مع عطف من أن الجملة المصدرية بالمضارع المثبت يجب ربطها بالضمير فقط ويعتبر ربطها بالواو

ثم يصح أن يقع عنه حال بل ولو اشغلت على ضميره أيضا (قوله المصدرية بالمضارع المثبت نحو جاز يد ويتسكهم عمرو) فإنه لا يجوز الاتيان بالواو (لما سيأتي) من أنه يجب مثلها الاقتصار على الضمير لا يجوز الاتيان بالواو ويتسكهم فيه أن شاء الله تعالى لورد على المنفرد بالمضارع المنفرد بالواو ما هو جازر بدلا بضمك عمرو لا أو ما يضيف عمرو والماضي للفظ التاني الا نحو ما جازر بدلا ورضك عمرو ورضك او لا ضمير

(قوله والمالم يثبت) أي والاسم الذي لم يثبت له هذا الحكم وهذا من تقاعد الصلة أي وهنالم يثبت له هذا الحكم إذ لا يلزم من الصلة الوقوع (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر مفعولا للأشارة إلى صحة وقوعها حال مع أنه ليس مراداً قاله أعني الخ (قوله الجواز) أي باعتبار ما يؤيد (قوله ولم يقل يجوز الخ) أي بدله قوله يجوز أن يتصّب عنه حال (قوله ليدخل فيه) أي في قوله المذكور وهو كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يتصّب عنه حال (قوله الجملة الخالية الخ) أي ودخولها مطلوب لأجل استرجاعها بعد ذلك بالاستثناء ووجه دخول الجملة المذكورة في كلامه أنه يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن يتصّب عنه حال بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حاله فاتها لا يدخل فيه أفلا يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن تقع حاله عنه لعدم جواز وقوعها حال مع أن دخولها مطلوب لأجل أن تخرج بمذالك بالاستثناء (قوله فيصع استثناءها) أي استثناء متعلاتى هو الأصل فلا

ينافي صحة الاستثناء على أن مقتضى قوله جاز يد وعمرو يتسكهم جازر بدلا (قوله فأنه لا يجوز زاع) أي يجوز أن تفعل تلك الجملة مفعولة على جملة جاء زيد من وجوب جازر بدلا (قوله للمسياتي) أي في قوله لا نه الأصل

أن ارتباطها يجب أن يكون بالضمير وحده وأما الثانية فتارة يجب أن يكون بالواو وتارة بتنع ذلك وتارة يرجع أحدهما وتارة يسرى
الامر أن الواو أو غير مناف للضمير في اتحاد الاربعة بطعن التنبيه على أسباب الاختلاف

(قوله من أن ربط مثلها) وهي المضارع المتعدي والمثل لان ما يأتي نظير لما هنا لا فرق منه لان ما هنا في المضارع الضمير المفعول
للضمير وما سبأ في المفعول للضمير والتعليل الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثلث مطلقا بالواو (قوله بالضمير فقط) أي وليس في
يتكلم عمر وضمير فلو قيل معصمه جعلها حالا (قوله له الحالة) أي وهي الخبر بتوقفه في الجملة الاولى أن يقول ولو في الجملة أي
في بعض الاحوال وانما ذلك لتدخل الجملة المصدرية للمضارع المثلث فانه يصرف وقوعها حالا في بعض الاحوال وهو ما اذا احتوت
على ضمير ذي الحال ان قلت الجملة (١٧٨) في قوله وكل جملة مقيدة بالخلاص الضمير فكيف تدخل المصدرية بالمضارع

من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى أن المراد بقوله كل جملة الجملة الصالحة للحالة
في الجملة بخلاف الانشائية فانها لا تقع حالا البتة لا مع الواو ولا بدونها (والا) عطف على قوله ان قلت
واما عمل ما سبأ في مع أن ما يأتي انما هو في المضارع المفعول للضمير وما هنا في المضارع المفعول للضمير
التعليل الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثلث مطلقا بالواو لو كان الكلام ثم في خصوص المفعول
ودخل في قوله كل جملة عطف عن ضمير ما يحكي الحال منها الجملة الانشائية والشرطية واما ما يشبه
على خروجها للعلم بأن الكلام في الجملة الصالحة لكونها احوالا والانشائية لا تصلح بالابتداء تقول
يتعلق بها فاذا قلت جازم يدل ترى فارسا يشبه لم يصح أن يكون جملة هل ترى الخ لا لا يقتدر
مقولا فيه هل ترى الخ والشرطية لتصدر الشرط فيها لا تكاد ترتبط بشئ قبله الا في قول في المصدر
كالمبتدأ او المنعوت بخلاف صاحب الحال لصحة تقدم الحال عطف الجملة فلا ترتبط بالجملة الشرطية
لتصدرها والجملة الحالية بالواقعة لا تقدم فاذا قلت جازم بدان سأل يعطى لم يجز أن يكون قولك
ان سأل يعطى حالا لا لا يقتدر وهو ان سأل يعطى فتكون ابتداءية وعلى هذا تقول القائل مثلا
أكرم العالم وان أساء ليس أن أساء جملة الحال على أن ان شرطية بل كلام مستأنف وجوابه محذوف
أي وان أساء فهو يكرم فكأن القائل قال وهو يكرم ان أساء فقال وان أساء فهو يكرم وقيل انها الحالية
وليست لان شرطية أي أكرم في حال اساءته أي فأحرى في غير حاله فالغرض من الكلام التعميم
لا لشرط كقولهم اضرب زيدا ان ذهب وان مكث فليست ان شرطية فيه بل المقصود فيه أيضا
التعميم أي اضرب في كلتا الحالتين لا امتناع أن يشترط في حكمه الاحكام بشئ وضده (والا) تحل
مثل اضرب زيدا وذهب خندا ومكث فكل هذه الصور لا تفي فيها الواو عن الضمير (قوله والا) أي
وان لم تكن خاليتين من ضمير صاحبه بان كانت مشقة عليه فلا تلي أقساما تتمعن وتارة يجب الاتيان
بالواو وتارة ترجع الاتيان بها وتارة يرجع تركها وتارة يسرى الامر ان وتلخص بما ذكره المصنف ان
الحال اما ان تدل على الحصول والمقارن او لا ان دلت عليها موجب ترك الواو وذلك هو المضارع المثلث
وان لم تدل على واحد منهما جازا الامر ان على السواء وذلك للمتنى سواء كان بل أو لا وكان ماضيا للفظ

المستمع أن صلاحها
منه اشكال على الضمير
قلت المراد أنها اذا جعلت
غير خالصة عنه بل مثله
عليه صلحت لذلك فتأمل
قوله فانها لا تقع حالا
(البتة) أي لا يقتدر بقول
يتعلق بها فاذا قلت جازم
هل ترى فارسا يشبه لم
يصح أن تكون جملة هل
ترى الخ حالا لا لا يقتدر
مقولا فيه هل ترى الخ لان
الحال كانت موهوبة لا يكون
انشاء ان قلت هو كالخبر
أي انما الخبر يكون انشاء
على الاصح قلت غلب
شبهه بالنتع لا لا يفيد
والقيود ثالثة ماقفة مع
ما قبلها والانشاء ليس
كذلك بل يوجد باللفظ
وزيول بزواله وتوضعه كما
قال بعض واما امتنع وقوع
الانشائية لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع

مضمون عاملها وقت حصول مضمونها فيجب أن يكون مضمونها ماضيا لهذا لما يظن في الخبر بتدوين الانشائية
لان الانشائية اما مطلية كاضرب أو واقعية كخولت واشترت بالاستقرار والمقصود من الاول مجرد الطلب سواء وقع مضمونها
أولاً ومن الثانية الايقاع وإيما كان فلا يصح أن يقدم مضمون العامل الحاصل للتمل بل يمشي لم يقع أو يقع شيء لم يقع اذا معنى
لتقديم ما وقع عالم بغيره اذا بدى القيد ان يكون واقعا كالقيد واعلم ان الجملة الشرطية كالانشائية في أنها لا تقع حالا وذلك لانها
لتصدرها بخلاف مقتضى المصدر لا تكاد ترتبط بشئ قبلها الا اذا كان ما قبلها ماضيا فارتبطت بالماضي كالمبتدأ والمنعوت
بخلاف صاحب الحال فانه ليس له من يدققه لئلا ينافيه تنقطع عنه قولك أكرم العالم وان أساء ليس أن أساء فيه حالا بل كلام
مستأنف وجواب الشرط محذوف ومن مضمونها أن عمل وان وصليته أي أكرم في حال اساءته أي فأحرى في غير حاله فالغرض من الكلام
التعميم لا لشرط كقولك اضرب زيدا ان ذهب وان أي اضرب في كلتا الحالتين لا امتناع أن يشترط في شئ من الاحكام بشئ وضده

فنعقول الجملة اما ان تكون فعلية والفعل ماضى عشت امتنع الواو كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون وقوله ولا تأمنن تستكثر
وقوله وسيعبثها الاتي الذي يؤول في ماله ترك لان اصل الحال المتعطف ان تبدل على حصول صفة

(قوله أي وإن لم تزل إلخ) أي بأن اشتغلت على ذلك فحيثما أمان تكون سعية أو فعلية أو فعلية أمان أن يكون فعلها مضارعاً وماضياً والمضارع أمان أن يكون مبتدأً ومنفياً فبعض من يجب فيها الواو كالساعة في بعض (١٢٩) الأحوال وبعضها يجب الضمير كالضاربة

أي وإن نخل الجلبة الحالية عن ضمير صاحبها (فإن كانت فليقل والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها أي الواو (نحو ولا تمنن تستكثر) أي لا تأسط حال كونك تأسط عليه كثيرا (لأن الأصل) في الحال هي الحال (المفردة) لمرافقة الفرد في الإعراب وتلطف الجلبة عليه ووقعها موصفه (دهى) أي المفردة (تدل على حصول صفة)

[illegible]

وان دل على أحد ما كان دلت على الحصول فقد جاز الأمر ان على السوا مود ذلك الماشي المثبت وان دلت على القلتر فقط فان كان مضارعاً غنياً بالافعال امران على السواء وان كان جلة اسمية فان كان مبتدأً صغيراً دلى الى الجواب والافعال كان خبراً مبتدأً نظراً فمقتضى ترجيح التركب والارجح ان الذكر هذا ملخص ما ذكره المصنف عن نفسه عن عبد القاهر كالمقتضى كما تشير اللمعة الى انضاح وأما السكاكى فملخص ما ذكره في الفتح ان هناك كانت الجملة اسمية فان كان خبرها ظرفاً فالأمران على السواء وان كان خبرها مفعولاً فالجواب والافعال كان فاعلاً فان كان مضارعاً غنياً امتنع الواو وان كان ماضياً وهو لفظ ليس رجع الذكر وان كان مضارعاً غنياً فاماضياً مبتدأً او مفعولاً فالارجح التركب وأما النجاة فلم تقتضيل بوافق بعض ما سبق دون بعض وهم يحتفلون في كثير من الصور كما ستره القسم الأول ان يسمي الايتان بالواو أو بالآذا ذكر كلام المصنف ثم اذكر كابر مدعيه قالوهي اذا كانت فعليه بمضارع مثبت امتنع الواو نحو قوله تعالى وان تستكبر فوله تعالى وتذرهم في طغيانهم يعمهون ويومئذ ينفخ في الصور فلهذا استكبر وان أصل المقررة ان تدل على حصول حصة

(١٧ - شروع التخصيص ثالث) أي فالسائر والتاء العود جعلها بعضهم الطلب فالعني جئت لقطع قليلًا لطلب كثيرًا فلفظه كذا قرأ شمعنا العدوى (قوله لان الأصل الخ) علة لاستعاض الو او اولا لكتساب الضم في الجلة المذكورة. (قوله لم اقر المفرد) أي: أصالته في الاعراب وهذا الخ مخوف كإثباته نحن كلام ابن يعقوب حيث قالوا أصالة المفرد ما يعنى كثرة ورود هادون الجلة وما يعنى أن الحال ضالة وكونها ضالة يعنى اعراقها بالنصب والاعراب يعنى الاعراب اقل اقل (قوله هو يدل) أي يجب أصل وضمة.

غير ثابتة بمقارن لما جعلت قيداً له والمضارع المثبت كذلك أما دلالة على حصول صفة غير ثابتة فلا تنفي فعل مثبت والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مر

(قوله أي معنى قائم بالغير) أشار بهذا إلى أن المراد الصفة اللغوية لا التعبوية وقوله يدل على حصول صفة أي صراحة أو بطريق الزم كقافي قوله كما جاء يدغير ماش (١٣٠) فان عدم المثني يستلزم الركوب أو يقال إن الكثير فيها ذلك أي الدلالة على حصول صفة فالتدبير

أي معنى قائم بالغير لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول والهيئة بمعنى قائم بالغير (غير ثابتة) لان الكلام في الحال المنتقلة (مقارن) ذلك الحصول (لما جعلت) الحال (قيداً له) يعني العامل لان الفرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة (وهو) أي المضارع المثبت (كذلك) أي دال على حصول صفة غير ثابتة بمقارن لما جعلت قيداً له كالمرادة فتمتنع الواو فيه كقافي المفردة (أما الحصول) أي أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة (فلكونه فعلاً) فيدل على التجدد وعدم الثبوت (مشتبا)

غير ثابتة بمقارن حصولها (لما جعلت) الحال (قيداً له) يعني بالصفة هنا المعنى القائم بالغير لانه الصفة التعبوية أما دلالة على الصفة المقارنة لما جعلت قيداً له فلا يهاوضت لتدل على الهيئة الحاصلة للفاعل أو المفعول في حال التلبس بالفعل كما تقدم في المثال والهيئة بمعنى قائم بالغير وكونها في حال التلبس بالفعل المقيد بها هو معنى المقارنة وقولنا مثلاً جاء يدغير راكب دال على هيئة غير الراكب ويوجب تقدير التزامانه لا يدل على الهيئة بل على نفيها فنقول ما تقدم هو الاصل ووجود الحال على غير ذلك كما في المثال نادر وأما كون تلك الصفة غير ثابتة فلا نكلاً إنما هو في الحال المنتقلة ولا انتقال يقتضي عدم الثبوت والواو إذا كان الاصل هي المفردة وهي تقتضي ما ذكر (وهو) أي المضارع المثبت يفيد ما ذكر (كذلك) أي كالحال المفردة امتنعت فيه الواو كما امتنعت في المفردة ذلك التشبيه في آحاد تمام تقدم أعني أنه دال على حصول صفة غير ثابتة بمقارن ذلك الحصول لما جعلت قيداً له كدلت المفردة على ذلك ولما كانت دلالة المضارع على الصفتين وهما حصول صفة غير ثابتة تكون ذلك الحصول مقارن لما جعلت قيداً له لغيرها بعض الخفاء أشار إلى بيان ذلك فقال (أما الحصول) أي أما دلالة المضارع على الحصول المذكور وهو حصول صفة غير ثابتة (فصل الامر ان أعني كون الصفة حاصلة أو كونها غير ثابتة (الماجل) كونه فعلاً مشتبا من جهة كون المضارع مشتباً في حصول مضمونه وقوعه لاني ذلك المضمون لعدم الثاني

ما يقال ان قوله جاء زيد غير ماش لا يدل على حصول صفة بل انما دل على عدم الصفة (قوله التي عليها الفاعل) أي حال التلبس بالفعل وقوله أو المفعول أي ولو بواسطة حرف الجر فدخل الجور (قوله والهيئة) معنى قائم بالغير وذلك لان ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له هيئة وباعتبار قيامه به يقال له صفة (قوله غير ثابتة) بأن تنفك عن صاحبها (قوله ذلك الحصول) أشار به إلى أن مقارن صفة الحصول (قوله أي) عامل أي لدلول عامل وهو العامل في صاحب لانه العامل فيها (قوله وهذا) أي التخصيص المذكور معنى المقارنة أي معناها الذي اذمنها المطابق لتشارك وقوى المضمونين في زمان واحد (قوله تستنقذ الواو) فيه كقافي المفردة) اعترض بأن هذا قياس في العقول فتمتنع كثير من المحققين وأعجب بأننا لنسلم أن هذا قياس في الفعازات التعليلات الصورية المذكورة في أمثال هذا لما بحث مناسباتها

غير ثابتة بمقارن ذلك الحصول لما جعلت قيداً له وهو العامل فيها أما دلالة على الحصول فلا تنافي والاثبات حصول بخلاف الثاني وأما دلالة على انها غير ثابتة فلكونها هيئة للفعل الذي هو عامل فيها وهيئة الشيء كالصفة له وإذا كان ناصباً للحال فصلاً أو في معنائه والفعل يدل على التجدد لان تكون صفة ذلك الفعل دالة على التجدد لانه لا صلة له بالموصوف دون الصفة وما في معنى الفعل مما ينسب الحال كالفعل في الدلالة على التجدد وأيضاً فهي منتقلة ولا انتقال للتجدد وأما أنها تدل على المقارنة فواضح ونفي به الحال الحقيقية اما المقدرة فلا تنافي فيها المقارنة تمثل رأيت زيداً في يده صقر صائداً بعد الان يقال لا بد من المقارنة لانها في المقدرة حاصلة بحجازاً وإذا ثبت هذا في الحال المفردة فالفعل المضارع المثبت كذلك لان المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة لان الفعل يدل

وقع عليه الاستعمال والافعال الدليل الاستعمال (قوله فيدل على التجدد) أي لصفته التي هي معنى الفعل والمراد بتجدها حدوثها في الزمان ووجودها بعد عدم (قوله وعدم الثبوت) أي عدم البوام واعترض بأن المعنى في الفعل وضعاً إنما هو التجدد بمعنى بطرقة بعد عدم وهذا صدق مع الثبوت بعد الطرقة وأما عدم الثبوت الذي هو الانتفاء بعد الوجود فالتدل لا يدل عليه وأجيب بأن دلالة الفعل على عدمه من جهة أن الشأن في كل طراري عدمه بقائه فلا دلالة الفعل على ذلك المعنى بطريق الزم الباعدي

وأما دلالة على المقارنة فلكونه مضارعا فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المقدر قوله (٣١) نحو جازم يدوبنكم محرركم

فيدل على الحصول (وأما المقارنة فلكونه مضارعا) فيلج الحال كما يصلح للاستقبال

ومن جهة كونها ضلما فيعدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه وذلك لأن الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقضي للمعم أما افادته الحصول من جهة الأليات فواضح وأما افادته عدم الثبوت والدوام من جهة كونها ضلما والفعل فيه التجدد ففيه نظر لأن ما يضاهي التجدد الوجود بعد العلم المطلوب هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأن الفعل يدل على التجدد وقتا فوقتا وفي ضمن ذلك الانتقال وعدم الثبوت ويرد بأن ذلك ليس أصلا في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن وقد يجاب أيضا بأن المعنى الذي يقرر رئيسه هو العلم الذي هو ملول الفعل غالبه الانتفاء والانتقال لا سيما في أفعال الموارات التي هي أفعال الحوادث ففي ذلك الأمر على ذلك التال (وأما المقارنة) أي وأما دلالة المضارع على المقارنة بين ذلك الحصول وما جعلت الحال فيها (٥) حصل تلك المقارنة (١) أجل (كونه) أي الفعل (مضارعا) والمضارع يكون بالحال الذي هو زمان النطق به كما يكون الاستقبال وذلك يقتضي مقارنة مضمونه لتلك الزمان ولو قيل بأنه في

على التجدد بل هنا أقرب لأن دلالة الحال هنا على التجدد بنفسها ولا لاقبال المقدر باعتبار أفعالها بالفعل المائل الدال على التجدد ويدل أيضا على المقارنة لكونه مضارعا وهو يصلح للحال فاذا ثبت أن المضارع المثلث كالحال المقدر فوجب خلوصه من الواو كوجب خلوص الحال المفرد من الواو قال في الإيضاح ولذلك أي لكون الواو لا تدخل على المضارع المثلث إذا كان حالا امتنع نحو جاء زيد وبشكم محرر يعني لأن الواو لا يصح دخولها في مثله (قلت) أما قوله لأن الواو لا يصح دخولها في مثله ففيه نظر لأن الواو لا يجب الامتناع خلوصه من الضمير مع عدم صلاحية الواو بل في مثله فعدم صلاحية الواو بل في مثله جزء على الامتناع لادلة كلمة وقد ذكر مدعي الصواب قبل ذلك بأسطر وجوابه أن الواقع في هذا المثال عدم الضمير فاستغنى عن ذكره وأما قوله أن الواو لا تدخل على المضارع المثلث إذا كان بالحال فهو كذلك عندهم وأما قوله إن العلة في امتناع الواو أنه شبه الحال المفرد في التجدد والمقارنة فتدعى بالعلم أن التجدد والمقارنة إذا كانا لا زمن للحال المفردة لكونها حالها في الزمان لكل جملة في حال لأن الحال المفردة لا يزمنها ذلك لكونها مفردة بل أفرادها من حيث الوضع يقتضي خلاف ذلك لأن المفردة اسم والاسم يدل على الثبوت وانما يزمنها ذلك لكونها حالا وهذا هو ما يفرق الجملة الحالية بأدأما المقارنة فلا ن كل حال يصح أن لا تكون مقارنته في قولك جازم يدوبنكم محررا لأن لم تقدر قد كان معناه جازم مضارعا فبقي للقرائن أن قدرت قدأ وقلت جاء قد ضرب محررا (٣) فإن جعلت معناه أن وقع ضرب محرر في زمن سابق على زمن المجيء فالعقوب أن معنى الكلام جاء موصوفا بأنه قد ضرب محررا وهذا العلة ثبتت له حال مجيء وان انقضى الضرب وإذا كنا نقدر في جاء والشمس طالع جاء موصوفا طالع الشمس فليقدر هنا موصوفا لأنه أقرب إلى اللفظ من قولناه فاضطامع الشمس ثم يمكن أن تجعل هذا الحال على هذا تحقيقا باعتبار وقوع الفعل في زمن سابق ويمكن أن تجعل تقديره كقولك صائدا بغدا باجماع ما بين من وقوع الحدث في غير وقت حدث العامل وأما الجملة الاسمية فالمقارنة فيها قد اعتزوا بها للحصول إذا كان موجودا في الحال المفردة كيف لا يكون موجودا في الجملة الاسمية كون المضارع بالحال إن اردل وقوعه على فكل حال كذلك وإن اردل كونه مضارعا فقط ذلك أن اسم بالوضع لا لكونه الحلق بالحال المفردة كلبا بينه في موضع إن شاء الله تعالى ثم كون المضارع بالحال فقط على منع فإن قلت أنه بالحال إذا وقع حالا قلنا لا معنى أيضا للحال إذا وقع حالا في

(قوله فيدل على الحصول)
أي حصول معناه ما أنت
له (قوله وأما المقارنة) أي
وأما دلالة المضارع على
مقارنة الحصول لما خلط
الحال فيها (قوله فيصلح
للحال) حذار روح العلة أي
وحينئذ فيكون مضمونه
مقارنا للعامل إذا وقع حالا
لأن الحال يجب مقارنتها
للعامل وأنت خير بأن قوله
فيصلح للحال كما يصلح
للاستقبال لا يغيبا المقارنة
على التمييز بل يمحطها كما
يحمل التأخر فلو قال
الشرح بعد قول المصنف
مضارعا وهو حقيقة في
الحال كان أولى وأعلم بأن
صلاحية المضارع للحال
والاستقبال قيل بطريقتين
الأشراك فيما وقيل أنه
حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال وقيل أنه
حقيقة في الاستقبال مجاز
في الحال ونعسك أصحاب
القول الأول بأن المضارع
يطلق عليه كما تطلق
الاسماء المشتركة على معانيها
ونعسك أصحاب القول
الثاني بأن التبادر منه الحال
وفهم الاستقبال يحتاج
إلى قرينة والتبادر للذهن
من أمارات الحقيقة وبأن
المناسب أن يكون بالحال
صيقة كالألفي نحو ضرب
وللاستقبال نحو ضرب

ونعسك أصحاب القول الثالث بأن وجود الحال حتى ذهب كثير من الحكماء إلى أنه غير موجود والفضل المتقدم بالإضي

(قوله وفيه نظر) أي في هذا التعليل أعنى قوله وأما المقارن فقد يكون مضارعاً نظراً لأنه لا يتبع المضي وحاصل ذلك النظر أن الحال الذي يدل عليه المضارع زمان التكلم وحقيقته مرة أجزأ استعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التصويته التي نحن بسنددها ينبغي أن يكون مضموناً بمقارنات زمان مضمون عليها ماضياً كان أحوالاً أو مستقبلاً للمضارع أعني ما يدل على مقارن مضمون وليس كذلك هذا ادعاء لأن المراد مقارنات مضمون عليها فهذه المقارنات المرادة هنا لا ينتجها المضارع (قوله) والحال الزمانية وهي زمان التكلم التي يدل عليها المضارع (قوله) أجزأ استعاقبة وحقيقته أي حقيقة

(١٣٢)

وفيه نظراً لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزأ متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي نحن بسنددها يجب أن يكون مقارنات زمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضياً كان أحوالاً أو مستقبلاً فلا دخل للمضارع في المقارنة فالأولى أن يطل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى

أحدهما مجازاً ويقولنا ذلك يقتضي مقارن مضمون ذلك الزمان يعلم ما في ادعاء افادة المضارعة للحال المفيدة للمقارنة فمن البحث لا يستفاد منه أن الحال الذي يدل عليها المضارع وتفيد مقارن معناه هو زمان التكلم وحقيقته أجزأ استعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل وهذا عند التوسع والتساهل والأفحاح هو الجزء الذي يصادفه تمام النطق وتمام الفعل عام النطق لأن الكلام لا يعتمد به على فهمه والمعتبر ولو لا هذا الاعتبار لقليل الحال هو الأجزاء من الزمان التي تصادفها أجزاء النطق وأدغم أن هذا هو الحال الذي يفيد المضارع وأن هذا التامية يلزم مقارن مضمون الوقت التكلم فهم أنه لا يدل على الحال التي هي حال مقارن بمعنى الصفة لحكم الفاعل والمفعول الذي نحن بسندده والجواب عن ذلك بأن الحال في الجملة يسرّج منه معنى المقارنة لا يفيد لأن التعليل يسرّج وهما لا حقيقة فيا فلتثبت بمشابهة المضارع المثبت للحال الذي علمنا به امتناع الواو فيه وإذا تحقق أن المضارعة لا دخل لها في الحال المفيدة للمقارنة التي نحن بسنددها إذ هي حال مقارن معنى الصفة لمضمون بالفعل الذي جعلت قيداً له في فاعل أو مفعول سواء كان ذلك الفعل ماضياً كقولك جاز يدر كبا أو مضارعاً كيبني را كبا أحوالاً أو مستقبلاً علم أنه ينبغي أن يعدل في تعليل جاز يدر وقد ضرب عمراً جاز موصوفاً بأنه ضرب عمراً فإن قلت جازاً جاز يدر موصوفاً بأنه يضرِب كما جاز موصوفاً بكونه يضرِب قلت لأن الموصوف لماضي وصف بأمر قد ثبت واستقر فهو قوي ولذلك ذهب قوم إلى أن إطلاق اسم الفاعل بـلعبتار الماضي حقيقة ولبعبتار المستقبل ضعيف ولذلك انفقوا على أنه مجاز وأورد عليه الشارح الخطيبي الجملة الأممية مثل جاز يدر والشخص طامعة فأنما إذا وقعت حالاً خرجت عن الثبوت وصارت للتبدد والذي قاله صحيح لأنه قاصر والصواب أن يورده عليه كل حال وتعليله بقوله تعالى ولا تخش من لطمه إلا أن يمسكه بيمينه وما ذكره هو الظاهر وجوز أن يخشى فيه أن يكون أصله أن خذفت فيطيل عليها كما روى قوله

• الأبهذا الزاجري أحضر الوغي • وردّ عليهما بذلك لا يجوز الأضرورة وقد منع فقد قيل بفي قوله تعالى من آياته يريكم البرق وقوله تعالى قل أفترى أن تأمروني أعبد وفي قولهم تسبح للمسيح خير

من أواخر الماضي وأوائل المستقبل أي مع الآن الحاضر فهي غير بسيطة وهذا هو الحال الزمانية العرفية أو ما للحال الزمانية الحقيقية فهي بسيطة لأنها الجزء الآتي الفاصل بين الماضي والمستقبل (قوله) المقيد بالحال لإظهار في محل الأخبار وإنما أظهر في محل الأخبار للإيهام (قوله) ماضياً كان أحوالاً أو مستقبلاً هذا تعميم في زمان وقوع مضمون الفعل العامل في الحال وإذا كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضياً وتارة يكون حالياً وتارة يكون استقبالياً كان أعين زمان التكلم الذي يدل عليه الفعل المضارع الواقع حالا وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول في افادة المقارنة المرادة هنا وهي مقارن مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه أي زمان كان وكان كانت

واما

تدل على المقارنة في بعض الأحوال وذلك إذا كان زمان العامل حالياً كما قرر شيخنا العديري

(قوله) فالأولى أن يطل الخ أي سلامة هذا التعليل من الخش المذكور مع كونه أعصر من التعليل الذي ذكره المصنف (قوله) بأنه على وزن اسم الفاعل أي لتوافقهما في الحركات والسكنات (قوله) وبتقديره معنى أي لأن المضارع إذا وقع حالاً يؤزل باسم الفاعل لا شراً كهما في الحال والاستقبال فلو كان جاز يدر بتكلم في معنى جاز يدر أي ولي كما في اسم الفاعل إذا وقع حالاً تنتج فيه الواو كان المضارع مثله لا يقال إن ما ذكره الشارح من التعليل موجود في المضارع المنقوع أنه يجوز ارتباطه بالواو لا نأقول هذه حكمة تلقى بهذا الوقوع والزل فلا يلزم ما طرحه

وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب قت وأصلك عنه أوجه وقول عبد الله بن ممام السلولي فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

ف قيل على حذف المبتدأ أي وأنا أصلك عنه وأنا أرهنهم (١٣٣)

(قوله وأما ما جاء)

جواب عما يقال أنه قد جاء

المضارع المثنى بالواو في

النون والظنم (قوله وأصلك

وجه) الصلح الضرب قال

تعالى فمكت وجهها أي

ضربت (قوله وقوله) أي

قول عبد الله بن ممام

السلولي (قوله فلما خشيت

الح) لم اضرب بمعنى حين

على ما ذهب إليه ابن

السراج وذهب سيبويه

إلى أنها حرف بمعنى أن

واشئمة بمعنى الخوف

وقوله أظافيرهم الأظافر

جمع الأظفار وهي جمع

ظفر والمراد به الشوكة

والقوة والضمير للأعداء

وفي الكلام حذف مضاف

أي وحين خفت شئ

أظافر الأعداء وهو

كتابة عن الظفر بمن باب

الطلاق المازم وإرادة اللزوم

أي حين خفت أن يظفروا

بنجوت وهذا كله بناء على

أن المراد بالانظفار حقيقة

وأما على أن المراد بها

الأسلحة كما ذهب إليه

الشارح فلا يحتاج لهذا

التكلف ومالك اسم رجل

أقرس قال تطلب الرواة

كلهم على أن أرهنهم بنح

النون ماضيا على أن

أرهنه بمعنى رهنه لا

(وأما ما جاء من) نحو قول بعض العرب (قت وأصلك وجهه وقوله فلما خشيت أظافيرهم) أي

أصلحهم (نجوت وأرهنهم مالكا ف قيل) انما جاء الواو في المضارع المثنى الواقع حالا (على) اعتبار

(حذف المبتدأ) لتكون الجملة اسمية (أي وأنا أصلك وأنا أرهنهم)

امتناع الواو في المضارع المثنى على أنه لا يقال امتناع الواو فيه لأنه على وزن اسم الفاعل

لفظا أي عدد حروفه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن في مقابلة الساكن فيمما مضرك كذلك

كقولك يحكم وحكما وهو على تقدير في المعنى لأن كلا منهما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا

وحالا واستقبالا فتقول انما كما يمكن أن يحكم بنح ذلك كثيرا ولو كان قديدا في أحد ما أتى ذلك

المعنى مجاز وهذا التعليل كاف لأن الفرض ضبط ما تقرر وتعليل مناسب وذلك ظاهر ثم انما إذا نظرنا

إلى التعليل المشار إليه فيا تقدم الربط بالواو وهو أنما ما يدل عن الضمير اليه عن وجود الحاجة إلى

مز يد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام إلا إذا فسرت الحاجة إلى مز يد الربط بعدم مشابهة الحال

للمفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتي يمكن جعله على ما يبعد ذلك وقد تقدم البعث في

مقتضى ذلك التعليل فليراجع واعلم انما لم ينطبق مع هذا الكلام إلى آخره لأن مقتضى ما تقدم

أن الواو يؤول بهامص الحاجة إلى الربط سواء شابهت ثلاثا لجملة المفرد أو لا إذا توافقت الحاجة مشابهة

المفرد ومقتضى هذا الكلام موطأ والواو عند المشابهة كانت الحاجة إلى الربط أولا فلا يطابق ما تقدم

هذا إلا أن رداليه كاذب كذا بأن تفسر الحاجة بهذه المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة وتكون هذه الظاهر

يناقض ما تقرر وهو أن الجملة المصدرية تطلب المضارع المثنى لا تربط بالواو أصلا أشار إلى الجواب عن

ذلك فقال (وأما ما جاء) بما يوجههم خلاف هذا نحو قول بعض العرب قت وأصلك وجهه

أي في حال كوني صا كأي صار بوجهه فان ظاهر ما يرتبط بذلك المضارع المثنى وهو أصلك بالواو

(وقوله فلما خشيت أظافيرهم) أي خشيت أن يصيبوني بأظافيرهم أي أصلحهم (نجوت وأرهنهم)

أي نجوت منهم بنفسى حالة كوني راءناهم (مالكا) وهو اسم رجل كقيل أو اسم فرس فقوله

وأرهنهم جملة حالة مصعرة المضارع المثنى وقد ربطت بحسب الظاهر بالواو ز ياد على الضمير

(ف قيل) هو جواب أما أي وأما ما روي من نحو المثالين فنه أجو بنح في الجواب عن ذلك أن

الواو انما دخلت في الحقيقة على المبتدأ ولو كانت بحسب الظاهر انما دخلت على المضارع المثنى

فالكلام (على حذف المبتدأ) فاجلة اسمية (أي) قت (وأنا أصلك) نجوت (أنا أرهنهم)

من أن نواه ثم شرح المصنف في تأويل ما لعله يتوهم ان من ذلك فقال وأما ما جاء من نحو قت وأصلك

وجهه وروى عنه قول الشاعر وهو عبد الله بن ممام السلولي

فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا

واعلم ان هذه الرواية خلاف المشهور والذي أنشده الجوهري وأرهنهم مالكا وتقول عن تطلب أن قال

الرواة كلهم على أن أرهنهم على أنه يجوز رهنته وأرهنه إلا الاصحى فان رواه وأرهنهم واستحسنه تطلب

ذاهبا إلى أنه لا يقال أرهنه وانما يقال رهنته أنشده ابن سيده أيضا وأرهنهم فعلى الأول قيل على

حذف المبتدأ التقدير وأنا أصلك وأنا أرهنهم فتكون الجملة اسمية

الاصحى فان رواه وأرهنهم يضم النون على أنه مضارع وعلى هذه الرواية مشى المصنف وبها يصح الاستشهاد وحاصل معنى البيت لما

خشيت منهم هربت وخضعت وجعلت مالكا هم هو ناعنهم ومقابلة بهم (قوله لتكون الجملة اسمية) وهي يصح ارتباطها بالواو

وقيل الاول شاذ والثاني ضرر وره وقال الشيخ عبدالقاهر ليست الواو فيها للحال بل هي العطف وأصلها وره من بمعنى مسكت ورهنت
ولكن الفرع من آخر اجها على لفظ الحال أن يحكى الحال في أحد الخبرين ويدل على آخره على أصله كما في قوله
ولقد أمر على الشيخ يسنى * خضيت تحت قلت لا يعنينى (١٣٤)

كما في قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون أن رسول الله اليكم أي أتم قد تعلمون (وقيل الاول) أي
قت وأصل وجهه (شاذ والثاني) أي نجوت وأرهنهم (ضرر وره وقال عبدالقاهر هي) أي الواو
(فيما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قت ما كل وجهه ونجوت اذ انما المال كابل المضارع بمعنى الماضي
(والاصل) قت (وصكت) ونجوت (ورهنه عدل) عن لفظ الماضي (الك) لفظ المضارع
حكاية للحال (الماضية

وهذا كما قيل في قوله تعالى حكاية عن موسى على نينا وعليه الصلاة والسلام لم يؤذوني وقد
تعلمون أن رسول الله اليكم وقيل إن الآية ليست على تقديره بما على أن الواو يجب دخولها على المضارع
المدخول لقد فلا يحتاج تقدير وإذا كان ما ذكره على تقديره مبتدأ اندفع ما يتوهم لأن الجلة حينئذ
غير مصدرية بالمضارع المثبت لكن ورد عليه أن الجلة لا مفعلة اذ وردت بالاروى فيها معنى التجدد من
جهة المعنى فتدل على حصول صفة غير ثابتة وقد وجد فيها المضارع الدال على القابلية فتم فيها المفعلة
الماتمة للواو لوجود المشابهة بذلك للمفردة كذا أشير إليه ولا يخفى أن التقدير في الأمية عارض حينئذ
لامدلول لها حتى تكون كالمتعارفة في مشابهة المفردة وهذا الجواب عاود من مثل ما ذكر وهو تقدير
المبتدأ هو من نفي ابن مالك (وقيل) أيضا في الجواب عن ذلك (الاول) يعني قوله قت وأصل وجهه
(شاذ) لا يخرم القاعدة المبنية على الاكثر أو الآية الكريمة على هذا خارجة عما ذكر بوجود قد المدخولة
لدخول الواو فيكون الكلام آمها وفيها مصدر بالمضارع المثبت بلا فو ولكن رد عليه قوله تعالى قالوا
نؤمن بما أنزل علينا وبكفرون بما وراءه أي قالوا ذلك والحال أنهم كافرون بما وراءه وقوله تعالى
أن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حال كونهم صادين عن سبيل الله فيعين الجواب
بتقدير المبتدأ ويجعل الفعلان بمعنى المضي على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث (والثاني)
يعنى قول الشاعر نجوت وأرهنهم (ضرر وره) لا يخرم القاعدة المبنية على التوسعة (وقال) الشيخ (عبد)
القاهر في الجواب عما ذكر (هي) أي الواو (فيها) أي في قولهم قت وأصل وقوله نجوت
وأرهنهم (للعطف) لا للحال فليس المعنى قت ما كل وجهه في الاول ولا المعنى في الثاني نجوت
راهنهم مالكا بل المعنى على العطف والمضارع بمعنى المضي (والاصل) فيما قيل نحو بل صيغة
المضي فتد (وصكت) ونجوت (ورهنه) بطف مسكت على قت ورهنه على نجوت ثم
(عدل) عن لفظ الماضي المذكور (الك) صيغة (المضارع حكاية للحال) أي انما عدل
الى صيغة المضارع لقصد حكاية الحال ومعنى حكاية الحال ان يقدر المعنى الماضي حاضرا الآن

وقيل الاول وهو أصل شاذ والثاني وهو أرهنهم ضرر وره لان الضرر تكون في النظم لافي الشعر وقال
عبدالقاهر الجرجاني ليست الجلة في واحد منها بما لا بل الواو للعطف أصله قت وصكت ونجوت
ورهنه وعدل الى صيغة المضارع لحكاية الحال وهذا جواب من كون موقع عطف المضارع على الماضي
وجعل ذلك كقوله

ولقد أمر على الشيخ يسنى * خضيت تحت قلت لا يعنينى

(قوله كما في قوله تعالى الخ)
أي وهذا كما قيل في قوله
تعالى الخ وفي التيسيل ان
المضارع المثبت اذا كان
معقه قد نجب فيه الواو ولا
يرتبط بالضمير وحينئذ فلا
يحتاج لجعله اسمية بتقدير
المبتدأ فالكلام في غير
المقرون بقدرنا للتظهير الآية
لا يتم (قوله وقيل) أي
في الجواب عن ذلك (قوله)
(شاذ) أي واقع على خلاف
القياس العروى فلا ينافي
الفصاحة ولا وقوعه في
كلام الله تعالى في قوله ان
الذين كفروا ويصدون عن
سبيل الله أي كفروا حال
كونهم صادين عن سبيل
الله قالوا نؤمن بما أنزل
علينا وبكفرون بما وراءه
أي قالوا ذلك والحال أنهم
كافرون بما وراءه كما مر في
الفصاحة (قوله ضرر وره)
أي دعت اليه الضرر وره وهو
أي شاذ (قوله وقال
عبدالقاهر) هو جواب
ثالث (قوله اذ ليس المعنى
الخ) أي لانه يازم عليه إما
الشذوذ والضرر وره أو حذف
المبتدأ وفيه أنه ان كان
هنا لفرقة على أن المعنى
ليس على الحالية فكلامه

مسلم والا فلا يتم اذ المتبادر من الكلام الحالية فقل الشيخ اطالع على دليل آخر حتى جزم بالنفي كذا فرسشنا ومعناها
المدعى (قوله عدل الخ) هذا الاعتذار عن عطف المضارع على الماضي (قوله حكاية للحال الخ) أي فهي ما تعمن رعاية التناصب
بين المعطوفين لما عت من أن رعاية المعنى أوجب من رعاية اللفظ

بين ذلك الفاء قد يحكى مكان الواو في مثله كفى خبر عبد الله بن عتيك فانه ذكر دخوله على أبي رافع اليهودى حسنه ثم قال فانتهيت اليه فاذا هو في بيت مظلم لا أدري أين هو من البيت قلت أبارافع قال من هذا فاهويت نحو الصوت فأخبره بالسيف وأنادهش فان قوله فأخبره بمضارع عطفيه الفاء على ماض لان في المعنى ماض وان كان الفعل مضارعاً ماضياً

(قوله ومعناها) أي معنى حكاية الحال أن يفرض الحرف وانما يرتكب هذا الفرض في الامر الماضي المستتر بكانه يحضره للخطاب ويصوره ليتجسس منه كما تقول رأيت الاسد فأخذ بالسيف (١٣٥)

ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعاً منفياً

أو يقدر المتكلم نفسه حاضر افما مضى فيعبر عن ذلك المعنى بصيغة الحضور وهي صيغة المضارع لانها تدل في الأصل على ان المعنى موجود حال التكلم واتمما يستدل ذلك اذا كان ذلك المعنى في غرابة وأعجاب فيقصد الى احتشاره ليتجسس منه بما يمكن وهو الصيغة كما يقال تعرض لي الاسد فأخبره بالسيف فأخبره عليه قصد الى احتشاره في المعنى الترتيب ليتجسس منه وهو الاجهاز بالسيف على الاسد المتعرض واذا كانت الواو اللفظ لا يرد ما ذكر على القاعدة (وان كان) الفعل مضارعاً (منفياً) عطف على معنى قوله ان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت اخذ في تقديره فان كان الفعل مضارعاً فانه في فيه بالفعل الماضي بصيغة المضارع لقصد حكاية الحال الماضية الا ان المضارع هنا معطوف عليه وهناك معطوف ويدل لذلك استعمال الفاء التي لا ترتبط بها الحال مكان الواو في مثله كقول عبد الله بن عتيك فاهويت نحو الصوت فأخبره وقد منع الخطيبي الشارح شذوذاً وأصل ما عنيه مستمداً بقوله تعالى يقوم لم تؤذوني وقد تعلمون أي رسول الله اليكم وهو فاسد لان قد تعلمون المراد به المعنى وعبر بالمضارع لاستحباب الحال كما ذكره المفسرون وأيضاً فالمضارع هنا مقرون بقدر وقد فسوا على وجوب الواو حيث دل ان المضارع حيث دل على اسم الفاعل لان قد تنافى ذلك واستدل غيره على جواز ذلك بقوله تعالى قالوا قوم من بما نزل علينا ويكفرون بما رواه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله وقول الشاعر

قلنا كفرا ضاروا قتل قومها • زعموا بربيب ليس يزعهم

وأجيب عن الجميع بتقدير مبتدأ محذوف وأريد بالمضارع الماضي كما سبق ص (وان كان) منفياً ش القسم الثاني ما يجوز فيه اثبات الواو وتركها على السواء من غير ترجيح وهي الجملة الخالية المصدرية بمضارع معنى لان المنافع من دخول الواو كما سبق مجموع كون الفعل للمضارع الدال على الحصول والمقارنة فتأخذ في الامر بن وهو المقارنة تكون معار عالماً المقرد موجود في المضارع المتني والامر الآخر وهو الحصول ليس موجود لكونه متنياً والنفى اعدام فلا حصول فلما زال جزء الملة وهو الحصول زال الاختصاص فصار الايتين بالواو جائزاً لعدم حمله المنع وزكها جائزاً ١١ كنهاء ربط ضمير (قلت) اذا تأملت ما تقدم من الامثلة انجسه لك المنع هنا ثم لو سلمنا ما تقدم نزلاً فنقول قولك ان الفعل المتني ليس فيه دلالة على الحصول لكونه متنياً مسلم ولكن المضارع المتني ليس فيه حكم

ما ذكره الشارح ما أخذ من كلام صاحب الكشف حيث قال معنى حكاية الحال الماضية أن تذكر أن ذلك الامر الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى قل فلم تهتلون أي اتياء الله من قبل واستحسنه الرضي (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) أي الدال على الحضور لا يتبدل في الأصل على أن المعنى موجود حال التكلم اهـ ابن يقطين وهذا موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحال جاز في الاستقبال (قوله وان كان منفياً) عطف على معنى قوله والفعل مضارع مثبت لان في معنى قولنا فان كان الفعل مضارعاً مثبتاً وقوله منفياً أي يفرض لان الجملة المنفية بها لا تقع حالا لأن لن تخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية لا مصدر يعلم الاستقبال لتتأني بحسب الظاهر

قال امران) جائز ان الواو وتركة

مبتدأ ففعل عليه وان كان منفيًا وقوله (قال امران) جوابه أي فالامر ان جائز ان يعني على السواء ولا يرجع لاحدهما يعني بالامر ان الاتيان بالواو وتركه وبعضهم يرجع الترك والمراد بالثني هنا الثني بما أولا لا الثني بل ان لها تخصص للاستقبال والجملة الحالية يجب تجر بدعاهن علم الاستقبال كترك التنفيس ولن وانما أوجوا تجر بدعاهن علامة الاستقبال لان كونها حالية متوصفة ذاتي لها حرف الاستقبال يحقق لها كونها استقبالية هو الحالية والاستقبالية متغايرتان في الجملة فكرهوا ان يقرن وصفها الذاتي ماوجب متغايرة في الجملة وانما قلنا في الجملة لان الحالية في الجملة التعليلية واستقبالها لا تتنافى بينهما في الحقيقة والمراد بجائزيتها كونها انضمت قيد وقوع حكم الفاعل أو المفعول في حال وجود ذلك القيد وهذا لا يتنافى الاستقبال لصحة التقييد بالمعنى الاستقبالي والماضى والحالى فيقال يجي هـ زيد غدرا كباوجه أمس را كباوه حاضرا الآن را كباوه انما يتنافى الاستقبال حال التكلم والحال حده لا يدل على وقت التكلم فتقرر انهم انما كرهوا الجمع بين متغايرين في الجملة ولو كان لا تتنافى بينهما في الحقيقة باعتبار الحالة الراهنة كذا ذكره في المعنى ورد بان هذا للتنافي الوهمي ان روي بين لفظ الحال ولفظ الاستقبال فلم يوجد امعاوان روي بين معنى الحال ومعنى الاستقبال فهو موجود في الفعل المضارع المجهول حالا ولم يشمل بعلامة الاستقبال ولذلك قيل في التعليل ان الفعل المجهول حالا قيد العامل في صاحب الحال بجميع أجزائه الدوائية فاذا دل على حدث استقبالي أفاد ان ذلك العامل مقيد بحدث استقبالي باعتبار ذلك العامل بمعنى ان المقيد كانه يقول يقوم مضمون ذلك العامل في حال كون مقيدا بوقوع حدث هو كذا بعده واذا دل على حدث ماضى فكذلك فاذا قلت يجي هـ زيد يسر كركب كان المعنى اذ اوقع بحيث فانه يقع في حال تقييده بوقوع ركوبه بعد ذلك المجرى واذا قلت جائز يركب كان المعنى ان يجتبه ويقع في حال كون مقيدا بركوبه قبله والتقييد بما فيه التعليلية والبدئية يتنافى وضع الحال لانها للقرارة وذلك بشرط في الفعل الماضي اتصاله بقدر القرينة للقرنة فتصبح الحالية جرحا لى الاتصال وتأول المعنى الماضي بما يقتضيه المقارنة على ملابساتي وبشرط التجريد من علامة الاستقبال والحاصل ان الاعتبار فيما يفهم من عرف العربية في الفعل الذي هو الحال مدلوله الماضى أو الاستقبالي باعتبار ما جعل قيد الله لا باعتبار زمن التكلم فانه ملئى الاعتبار في الفعل والتقدم والتأخر في الحال ممنوع فوجب قيد في الماضي لتصل المقارنة أو لم يجزى مجراها والتجريد من علم الاستقبال لتصل أيضا وهذا التعليل تام ان سلم انه يفهم في العربية ان الاستقبال والمضى في الفعل الواقع حالا انما هما باعتبار العامل وان قد تقر به وهو محل نظر فليتأمل ثم مثل للامر ان الجائز ان على السواء أي الاتيان بالواو وتركه في المضارع المعنى فقال

فيجوز فيه الامر ان
غير ترجيح للاثنته على
المقارنة لكونه مضارعا وعدم
دلالته على الحصول لكونه
منفيا

(قوله فالامر ان جائز ان)
أي على السواء وبعضهم
رجح الترك

بانتفاء الحدث عن الحال فاذا قلت زيد لا يقوم فقد حكمت بانتفاء قيامه في الحال فاذا قلت جاء زيد لا يضرب عمرا انما جاء زيد غير ضارب لعمرو وهو قد قرر ان الحال المفردة على الاطلاق تدل على الحصول والمقارنة تقف على كذا جاء زيد غير ضارب ان لم يكن دالا على الحصول فسيبت قاضيه فهو وجب تخصيص قوله ان الحال المفردة دالة على الحصول وان كان جائز بغير ضارب دالا على الحصول فليكن جائز بغير ضارب عمرا كذلك ثم ان الحصول اذا لم يكن في الفعل المعنى بان منه ان لا يكون الحصول في الحال المفردة اذا كان علمنا منفيًا نحو ما جاء زيد ضارب بالان صفة غير الحاصل غير حاصله والتحقق بما ذكرناه وجهه ان معناه يرجع الى التكلم عن الفعل كما تقول المطلوب بالنبي فقل وهو الكف فتقول كذا جاء زيد غير قائم معناه كافأه والقيام كذلك جائز بغير ضارب ولو شئنا على الإطلاق لا يمنع جاء زيد فاذا كذا أو عا دله ولا يمنع ذلك أحد وقولهم العدم لا يبعد عنه أجوبة

أما بحجة الواو فكقراءة ابن ذر كان فاستقبلا ولا تتبعان بتعنيف النون وقول بعض العرب كتب ولا أخشى بالذبيب وقول مسكين الدارمي
أكتبته الورق البيض أبأ • ولقد كان ولا يدعى لأب

وقول مالك بن ربيع وكان قد جنى جنا فطلبه مصعب بن الزبير

بغاني مصعب وبنيو أبيه • فأين أحيد عنهم لا أحيد

أفادوا من دى وتوعدون • وكنت وما ينهني الوعيد

(قوله بالتعنيف) أي والمعنى فاستقبلا غير متبعين (قوله فلا يصح الخ) أي (١٣٧) لاستماع عطف الخبر على الإنشاء

عند علماء المعاني لما بين
الجلتين من كمال الانقطاع
وهو مانع من العطف
عندهم (قوله فتكون الواو
للحال) إن قلت إن قراءة
التعنيف كما تحذف أن يكون
الفعل معر بامر فوجا بثبوت
النون في موضع الحال كما
قال الشارح محفل أن
يكون معر بامر فوجا بثبوت
النون على أنه خبر في معنى
التي كدوله تعالى لا تعبدون
إلا الله ومحفل أن لا تتبعان
نهي مؤكدة بالنون الثقيلة
وحذفت النون الأولى من
الثقيلة خضفا ولم تحذف
الثانية لأنها لو حذفت
لحذفت معركة فصاحج
إلى تحريف الساكنة فوجدت
الساكنة أقل تغييرا ويحتمل
أنه نهي مؤكد بثبوت
التوكيد الخفيفة وكسرت
لالتقاء الساكنين على
ما ذهب إليه بونس فملي
هذه الاحتمالات الثلاثة

كقراءة ابن ذر كون فاستقبلا ولا تتبعان بالتعنيف (أي بصيغة نون ولا تتبعان فيكون لا للنفي
دون التي أثبتت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الأمر قبله فتكون الواو للحال
بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالثبوت بدفائه نهي مؤكدة معطوف على الأمر قبله (ونحو

الأول (كقراءة ابن ذر كون) في قوله تعالى (فاستقبلا ولا تتبعان بالتعنيف) أي بتعنيف النون
في لا تتبعان فانها تكون حينئذ نون الرفع ولا تكون لا نافية بل تكون نافية فتكون الجملة حالية
بالواو لا معطوفة أدهى خبرية حينئذ ولا تعطف على الأمر الذي هو إنشاء وإذا كانت حالية كان المعنى
فاستقبلا في حال كونها غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون ومعلوم أن الحال مؤكدة لأن الاستقامة
تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون وأما محفل في قراءة التعنيف على أن النون هي النون الخفيفة
الساكنة للتوكيد كسرت للساكن قبلها أو على أنها نافية حذفت منها المدغمه فلما لا ينبي التبرج
عليه لضعف ارتباطها بذلك مما لا دليل على صحتها وهو تقدير عقلي محض وإنما قال على قراءة ابن
ذر كون لا تعلى قراءة العامة بالتشديد ليس مما نحن بصدده إذ أميرا نافية فيعطف فعل النبي على
فعل الأمر قبله وهو استقبلا (و) الثاني وهو الفعل المضارع المعنى الوارد جملة حالا بلا (نحو)

الأول أن يحذف الحال مع صرفه إلى الكف كما سبق الثاني أنه قد يقال إن العدم في كل وقت غير العدم
في الذي قبله الثالث أن عدم الموجود يبعد قطعاً كقولك صار زيد لا يتكلم بعد أن كان متكلماً
فقد أخبرتنا بتجديد العدم حقيقة والذي ذكره جمهور العلماء أن المضارع الثاني بسلامة كالمضارع
المثبت فلا تدخله الواو وإنما المصنف تبع الفصل وقد استشهد المصنف بثبوت الواو بقوله تعالى
فاستقبلا ولا تتبعان بالتعنيف فانها قراءة ابن ذر كون وهي إحدى قراءتيه وقيل هو خبر في معنى
النهي ولذلك استدلل غيره بقوله تعالى ولا تسلم من أصحاب الجحيم وقد تأولوا ذلك كله على ما تأولوا عليه
الآيات من تحذير مبتدئ فلا دلالة لثبوتها حينئذ وإنما المصنف في الإيضاح

بغاني مصعب وبنيو أبيه • فأين أحيد عنهم لا أحيد

أفادوا من دى وتوعدون • وكنت وما ينهني الوعيد

وعلى الشاهد البيت الثاني لا الأول لأن لا أحيد ليس جملة حالية وكذلك أنشد

أكتبته الورق البيض أبأ • ولقد كان ولا يدعى لأب

(١٣٨) - شرح التلخيص ثالث... يكون إنشاء ويصح العطف على قوله فاستقبلا حينئذ فلا يصح الاستشهاد بالآية
لتطرق الاحتمال لها أو يجب بأن تطرق الاحتمالات المذكورة لا يضر في الاستشهاد إلا ما ينسب على الظاهر والاحتمالات المذكورة
بخلاف الظاهر كذا ذكر العلامة عبيد الحكمي بقي شيء آخر وهو أن لا تتبعان على تقدير كونه حالاً تكون مؤكدة لأن الاستقامة
تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون وكلامنا في الحال المنتهية لا في المؤكدة كذا في أن يعقوب وانظر صم قول الشارح سابقاً
وأجترز بالنتيجة من المؤكدة المقررة لمضوع الجملة فانه يجب أن تكون فيبرو والبسطة لشدة ارتباطها بغيرها فاقابل (قوله العامة)
أي عامة القراء أي أكرمهم قوله فانتهى مؤكدة أي بنون التوكيد الثقيلة والفعل مجزوم بحذف نون الرفع لا يجوز أن تكون على
هذه القراءة فنيان نون الرفع محذوف قبله إلى الامثال لأن الفعل المعنى بالآية كيدشاذ (قوله معطوف على الأمر قبله) أي بكون منها إنشاء

وأما مجيئة تير ووافك قوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وقول عكرمة ألمبى
مضوا لا يريدون الزواج وغالهم * من الدهر أسباب جري على قدر

وقول خالد بن يزيد بن معاوية

لو أن قوما لا ارتعاف قبية * دخلوا السماء دخلها لا أحجب
اثبتا أصيبلن فبر لئنا * وكننا قبل ذلك في نعم
وكان سفاهة منى وجهلا * مسيرى لأسير الى حيم

وقول الاعشى

كأنه قال وكان سفاهة منى وجهلا ان سررت غير سائر الى حيم

(قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ (١٣٨) ثبت لنا فكان ما لنا لان الايمان فى حال كوننا غير مؤمنين بالله أى لا مانع لنا من

والمنا) أى أى شئ ثبت لنا (لا نؤمن بالله) أى حال كوننا غير مؤمنين فالفعل المنفى حال بدون
الواو وانما جاز فيه الامر ان (للا لانه على المقارنة لكونه مضارع دون الحصول لكونه متعنيا) والمنفى
انما يدل مطابقة على عدم الحصول

قوله تعالى (وما لنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا لو يتقرر فى حقنا لو يكون ما لنا لان الايمان
فى حال كوننا غير مؤمنين بالله تعالى أى لا مانع لنا من الايمان فى حال انتفاءه بل ذلك وقع قبلا
سبب العامل فى الحال هو العامل فى الجبرر الذى وناخبر وصاحب الحال هو الضمير الجبرر
فالفعل المنفى بلا جلة حالية ولم يتم بالواو كما ترى ثم أشار الى ذلك جواز الامر ان وان ذلك يرجع الى ما
علل به فيما تقدم على ما قسم البحث وهو مشابهة للفرديين ان فيه طرفا من المشابهة به جاز التراك
وطرفا من عدمه جاز الاتيان بها فان نظرا الى المشابهة سقطت الحاجة الى من يدل الربط سقطت الواو
وان نظرا الى عدمها جازت الحاجة لجاءت الواو وذا هو المنظور اليه فيما يأتى من التفصيل ولما
تكافأت الجتهان جاز الامر ان على السواء على ان الذى ينبغي على هذا ان لا تخير بل يرتكب أحد
الوجهين باعتبار النظر ولكن لم راع ذلك لان القصد لتعليل ما وجدنا من يضبط به لا لتعليل الموجب
للايجاد فقال وانما جاز الامر ان (للا لانه) أى المضارع المنفى (على المقارنة) لما تقدم ان
الفعل (من كونه مضارعا) يدل على الحال المستترم للقرار توقفه تقدم انما أمر وحى) دون الحصول) أى
ولم يدل على حصول صفة وانما يدل بالمطابقة على تفهوا ان كان فى الصفة يستتر حصول ضحدا لكن

وأند ابن الزمكا فى غيره أكسبته الزرق البيض أباراد الزماح والسيوف ويحفل أن يكون
حذف المبتدأ واستدل المصنف على تركها بقوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله وهو غنى عن الاستدلال
لكثرة ولا جاع عليه والحق السكاكى المضارع المنفى بالمبنى بلا وهو أولى للدلالة على الحال
(سزال) كيف يجتمع قول سيويديان الفعل المضارع اذا نفي بلا يخص به المستقبل وقوله ان
المضارع المنفى بلا يقع حالا وقوله وقول غيره ان الجلة المفتحة بدليل استقبال لا تقع حالا

(وكذا)

دون الحصول أى دون حصول صفة أى وعدم حصول

الصفة يناسب دخول الواو فلذا جاز الامر ان والحاصل أن المضارع المنفى أشبه المقر فى شئ دون شئ فلذا جاز فيه الامر ان ولو أشبه فى
الشئين لا تمتنع دخول الواو عليه كما امتنع دخولها على الحال المفردة (قوله لكونه مضارعا) فيه أن المضارع انما يدل على مقارنة
مضمون له لا على بدله على ما هو زمان التكلم ولا يحسن أن هذه المقارنة تليست هى المرادة فى هذا المقام بل المرادة مقارن مضمون الحال
لمضمون العامل فى زمانه حال لا وأستقبلا أو ما ضايت شئ آخر وهو أنه جعل هنا السبب فى المقارنة كونه مضارعا فإيا فى
الماضى المنفى جعل السبب فيها استمرارا للشيء مع أن الفعل فى الموضوعين منقضى على أن المقارنة فى الحقيقة تترتب من التكلم انما هو الذى
لامضمون الفعل فى الموضوعين فتأمل سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بان لمولما كانا كلجز من الفعل وقلبا معناه كان
المجموع كأنه صيغة ماضى اه (قوله والمنفى انما يدل مطابقة على عدم الحصول) أى وان دل التزاما على حصول ما يقابل الصفة

المنفية لانه نفي شئ ثبت تقيضه لان التقيضين لا يرتفعان لكن الاصل المعبر بدلالة المطابقة

وان كان ماضيا لفظا أومعنى فكذلك يجوز الامر ان من غير ترجيح أما يحسنه بالواو فقولته تعالى أي يكون لي غلام وقد بدني الكبير وقوله تعالى أي يكون لي غلام وكانت امرأ أي عاقرا وقول امرئ القيس

أتقتني وقد شفقت فوادها * كاشفت المهنوة للرجل الطال
جفت وقد نضت لنوم ثيابها * لدى السر الالبسة المتفصل

وقوله

(قوله وكذا ان كان ماضيا الخ) كذا دليل الجواب أي وان كان الفعل ماضيا لفظا ومعنى أومعنى فكذا وهذا جملة عطف على جملة وان كان الفعل مضارعاً معنيا فالامر ان (قوله ماضيا لفظا ومعنى) يشمل المثبت نحو ضرب والذي نحو مضرب ويشمل نحو ليس اه بس (قوله أي يكون لي غلام) أي وجود السؤال ليس على وجه الشك في المقدر (١٣٩) بل سؤال فرح فيجب كإلحاقه بان يعقوب لاستيعاده كما

يقول (وكذا) يجوز الواو وتركه (ان كان) الفعل (ماضيا لفظا ومعنى) كقوله تعالى اخبار عن زكريا (أي يكون لي غلام وقد بدني الكبير) بالواو وقوله أوجاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي لفظا وأما الماضي معنى فالمراد بالمضارع المنفي بل ولما فاتهاما قبلان بمعنى المضارع أي المضى فأورد المنفي به مثالين أحدهما مع الواو والآخر بدونها وانصرف في المنفي بدلا على ما هو بالواو

المعتبر في التعليل والمطابقة التي هي الاصل فاذا قلت مثلا جاز بدلا يتكلم فالذي يدل عليه قولك ولا يتكلم بالمطابقة هو في الكلام وان زعمته نبوت السكوت فلا يعتبر بكون الدلالة عليه التزامية وحيث شبه الحال المفردة باعادة المقارن تقول ثيابها بدم اخاذة حصول صفة روعيت الجملة ان جاز الامر ان اللسان كل منهما مقتضى جهة كما في المثالين (وهذا) أي ويجوز الالتيان بالواو

وتركه في المضارع المنفي يجوز الالتيان بالواو تركها أي الفعل الذي صدرت به الجملة الحالية فعلا (ماضيا لفظا) ومعنى مما (أو) كان ذلك الفعل ماضيا (معنى) فقط كما اذا كانت صيغته صيغة المضارع ولكن نفي عبرة في المعنى ماضو يالوا الذي يرد ماضو يلهو ولا فالاول وهو الذي يكون ماضيا لفظا ومعنى مقترنا بالواو (نحو قوله تعالى) اخبار عن نبي الله ذكر كرمي بالي نبينا ونبيه الصلوة والسلام (أي يكون لي غلام وقد بدني الكبير) أي كيف يوجد لي غلام ولو دلح الى

بلغي الكبير وامرأ أي عقر والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح وتعب بخلة بلغي الكبير جملة حاله وفعلها مضى اقترنت بالواو وغبر مقترن بنحو قوله تعالى (أوجاؤكم حصرت صدورهم) جملة حصرت صدورهم جملة حاله وفعلها مضى لم يقترن بالواو أي جازوكم في حال كونها

حصرت صدورهم أي ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم بكم والثاني قد وان يكون الفعل ماضيا بمعنى فقط بان نفي بل أو لم أفعله أو بعد أقسام المنفي بل مع الواو والمنفي بها بدون الواو المنفي بل مع الواو والمنفي بها بدون الواو وقد مثل الاقسام الثلاثة الاول ولم يثل للاربع وكان ذلك لعدم

ص (وكذا ان كان ماضيا الى آخره) شى ي إذا كان الماضي لفظا أومعنى جاز الامر ان من غير ترجيح فإتباع الواو كقوله تعالى أي يكون لي غلام وقد بدني الكبير وتركها كقوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم وهما مثالان للماضي لفظا ومعنى أما حصرت فواضع وأما بلغي فسلطانا حال من اسم يكون وهو مستقبل المعنى فهو ماض بالنسبة الى وقت كون الولد على أحد الاحتمالين الالتيين

فقط (قوله فاتها) أي لم يولد أو لم يقع لتعليل أي وانما كان المضارع المذكور ماضيا في المعنى لانهما قبلان معناه التضمن وهو الزمان الى المضى فقول التلخيص معنى المضارع انطوار في عمل الاخبار فان قلت لم يستشعوا القدر الجملة الحالية يعلم المضى مثل لم ولما كما استشعوا تصدرا يعلم الاستقبال قلت تصدرا يعلم الاستقبال المؤدلتا في بعض المواد وهو ما اذا كان عامل الحال مقترنا بزمن التكم فانه لو صدر الحال بعلامة الاستقبال لزعم ان التناقض بالماضي لم يمتد الى المستقبل بل بعلامة الاستقبال يقتضى أي يكون في زمان الاستقبال فما كان التناقض لازما في بعض المواد استشعوا تصدرا يعلم الاستقبال بمطابقا لمذاهب الباء ولم يستشعوا تصدرا بعلامة الماضي لما بان من أن الاستغراق لا يمتد في غير حاله لا تنقاه مستقدا لكن الاصل استمرار ذلك الانقضاء فحصل المقترن للعالم غلام نافذة بهذا الاعتبار

وقوله تعالى أو قال أوحى الى ولم يوح اليه شيء وقوله أي يكون لي غلام ولم يحسن بشر وقوله كعب
 لا تأخذي بأقوال الوشاة ولم * أذنب وإن كثرت في الأولين
 وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين خلوا من قبلكم وقول الشاعر
 بانك قتلهم ولم يحفظ ذممة * منها بوصل ولا إنجاز ميعاد
 وأما عجيبه بلاوا وفك قوله تعالى أو جازيكم حصرت صدورهم وقول الشاعر
 وأني لثمر وفي لكر الكهزة * كما تنفض الصنوبر بلله القطر
 أئينا كم قد عجم حذر العدا * فلتنم بنا أمنا ولم تملوا نصرا
 وقوله (١٤٠) متى أرى الصبح فتلاحت مخالبه * والنيل قد نضرت عنه السرايل
 وقوله

وكقوله تعالى فاقبلوا
 بنعمة من الله وفضل لم
 يحسمهم سوء وقوله ورد الله
 الذين كفروا بدينهم لم ينالوا
 خبر أو قول امرئ القيس
 * فادرك لم يجهد ولم
 ين شأوه *
 وقول زهير
 كان فئات المهن في كل منزل
 * نزلن به حب الفئالم يحطم
 (قوله فكانه لم يطلع على
 مثال) أي بما يستشبهه
 فلا يقال المثال لا يشترط
 صحته وقد مثل له في التسهيل
 بقول الشاعر
 فقالت له العينا سمعوا طاعة *
 * وحدرتا كالدر لما ينقب
 أي وحدرتا كما نعدا شيئا بالدر
 في حال كونه غير مثقب
 (قوله لانه) أي ترك الواو

فكانه لم يطلع على مثال ترك الواو إلا أن مقتضى القياس فقال (وقوله أي يكون لي غلام ولم يحسن بشر
 وقوله فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يحسمهم سوء وقوله أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين
 خلوا من قبلكم أم المثلث) أي أم أجواز الامرين في الماضي المثبت (فلدالته على الحصول)
 وجدان مثال بما يستشهد به ولكن يقتضيه القياس فألمنثال الاول وهو المنفى بل مع الواو فأشار اليه
 عاطفا على ما تقدم بقوله (و) ك(قوله) تعالى حكاية عن مريم عليها السلام (أي يكون لي غلام
 ولم يحسن بشر) أي كيف يكون لي غلام والخاله أي أعلم حينئذ أي لم يحسن بشر فيما مضى وهذا
 التقدير يدل أن العامل في الحال ان قيد بحال يعلم مضيا أي سبقها ذلك العامل وجب تأويلها بما
 يفيد المقارنة من نص على ان ذلك جائز ولم يبين فكلامة ظاهري خالف لاصل وضع الحال وأما
 الثاني وهو المنفى بل يدون الواو فأشار اليه بقوله (و) ك(قوله) تعالى فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم
 يحسمهم سوء) أي انقلبوا في حال كونهم لم يحسمهم سوء في ذلك الانقلاب وأما الثالث وهو المنفى بل مدح
 وجود الواو فأشار اليه بقوله (و) ك(قوله) تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين خلوا
 من قبلكم) أي أم ظننتم دخول الجنة والحال أنكم ما أنتم كمثل الذين خلوا من قبلكم وأما الرابع وهو
 أن يكون منفيًا بما بدون الواو فعمل له كما ذكرنا وقد استشهد به بقوله
 فقالت له العينا سمعوا طاعة * وحدرتا كالدر لما ينقب
 ثم أشار إلى الله في جواز الامرين أعني الاتيان بالواو وتركه في الماضي المثبت وفي الماضي المنفى
 فقال (أما) الماضي (المثبت) جواز الامرين فيه (لدالته على الحصول) المتقدم وهو
 والاول معه قد دون الثاني ثم استشهد للماضي معنى لا لفظا بالمضارع المجزوم ولم كقوله تعالى أي
 يكون لي غلام ولم يحسن بشر فقد ثبت الواو وقوله تعالى فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يحسمهم سوء
 فقد استعمل بغير واو وفيه نظرا لاحتمال أن تكون الجمة خبر يوقطعت لقصد الاستئناف أو بدلا
 والمجزوم يلما كقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما أنكم مثل الذين خلوا من قبلكم وقد

(قوله فقال) عطف على فأورد (قوله ولم يحسن بشر) ان قلت عدم ماس البشر اياها لم يتقبل فكيف تضمن
 الاحوال المنتهية قلت بالالمنتقاة أي التي لا تكون في الصفات اللازمة لعدم المس كذلك وان لم ينقل عنه قاله عبد الحكيم
 فان قلت عدم مس البشر ماض والعامل وهو يكون مستقبلا فلا مقارنة بين الحال وعاملها قلت أجابوا عن ذلك بأن التقدير كيف
 يكون لي غلام والحال أي أعلم حينئذ أي لم يحسن بشر فيما مضى ومن هذا تم ان العامل في الحال اذا قد بحال يعلم مضيا وسبقها لذلك
 العامل وجب تأويلها بما يفيد المقارنة (قوله لم يحسمهم سوء) حال من الواو في قوله فاقبلوا (قوله ولما أنكم) حال من الناعل في
 تدخلوا أي أم ظننتم دخول الجنة والحال أنكم ما أنتم كمثل الذين خلوا من قبلكم (قوله أي أم أجواز الامرين في الماضي المثبت) أراد به
 الماضي لفظا ومعنى قاله لا يبعد أن يدخل فيه الماضي المستعمل في موضع المضارع لتكنه كالماضي في نحو أي أمر الله وانظر لو
 استعمل المضارع في الماضي مجازا دخل يدخل في ذلك تأمل (قوله فلدالته على الحصول) أي فيناسبه ترك الواو لمشابهته للفرد
 من تلك الجمة

والسبب في انجاز الأمر ان فيه اذا كان شتاد لاثته على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا وعدم دلالة على المقارنة لكونه ماضيا ولهذا اشترط أن يكون مع قظاهرة أو مقدرته حتى تقر به الى الحال فيصح وقوعه حالا وظاهر هذا يقتضي وجوب الواو في المنقح لاتقاء المعنيين لكنهم يجب فيه بل كان مثله

(قوله يعني حصول الخ) أشار الشارح بهذا الى أن الالف في الحصول للعهد الذي كرى وقد تضمن هذا الكلام أعني قوله لاثته على حصول صفة غير ثابتة شيئين أعني كون الحاصل صفة وكون تلك الصفة غير ثابتة أي غير دائمة فقول لكونه فعلا مشتبا على أنه لابد من هذين الشيئين على سبيل الف والنشر الغير المبرتب وذلك لا يمنع حيث كونه ثابتا فيفيد (١٤١) الحصول للصفة من حيث كونه فعلا

والفعل يقتضي التبعيد

المستزيم للعلم بغيره عدم

الثبوت وفيه ما تقدم

(قوله دون المقارنة) أي

ففيها هو الواو لعدم مشابهته

للفرد من تلك الجهة

والحاصل أن الماضي

المثبت أشبه المفرد في شي

دون شي قلنا جاز فيه

الأمران الواو وعملها

فوا أشبه فيما لا يمنع

دخول الواو عليه كما امتنع

في المفرد (قوله فلا يقارن

أحالا) أي فلا يقارن

الماضي يعني مضموه وقوله

الحال أعني زمان التكلم

حذا مراده وفيه أنه يدل

على مقارنة مضموه زمن

مضمون العمل وهذه

المقارنة هي المرادة هنا

وحينئذ تقتضاه امتناع

الواو وأما المقارنة التي

لا يدل عليها فليست مرادة

هنا (قوله أي لعدم دلالة

على المقارنة) أي ولعدم

دلالة الماضي على مقارنة

يعني حصول صفة غير ثابتة (لكونه فعلا مشتبا دون المقارنة لكونه ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا

أي) ولعدم دلالة على المقارنة (شرط أن يكون مع قظاهرة) كقافي قوله تمار وقد بلى الكبر

(أو مقدره) كقافي قوله تعالى حصرت صدورهم

حصول صفة غير ثابتة فالأمر فيه للعهد وقد تضمن هذا الكلام شيئين كون الحاصل صفة وكون

تلك الصفة غير ثابتة أي غير دائمة فاما هذين الشيئين (لكونه فعلا مشتبا) فن كونه ثابتا لانتميا

بفيه الحصول من كونه فعلا والفعل يقتضي التبعيد المستزيم للعلم بغيره عدم الثبوت فيسببه الحال

المفردة في دلالة على حصول صفة غير ثابتة (دون المقارنة) فله شبهها فيها اذ لا يدل على تلك المقارنة

(الكونه) فعلا (ماضيا) فلا يدل على الحال المتضمنة للمقارنة كما يدل عليها المضارع حصول

المشابهة في الحصول للذكور يقتضي سقوط الواو وعدم حصول المشابهة في المقارنة يقتضي

الاتيان بالواو (ولهذا) أي ولا جمل انتفاء ما فادته المقارنة المبعدة عن كونه كالحال الأصلية

(شرط) فيه أعني الماضي المثبت (أن يكون مع قد) حال كونها (ظاهرة أو) حال كونها

(مقدرة) فالظاهرة كقوله تعالى حكايتمن زكريا عليه السلام أي يكون في غلام وقد بلى الكبر

تضمن كلامه أن المضارع المنقح بلا أول أو لا والماضي كل منهما يجوز فيه دخول الواو وتركها

على السواء فأما المنقح بلا فقد تقدم وأما الماضي فقد أطلقه المصنف ولكنه لا يرد الاطلاق

بل يرد يد الماضي المثبت كما سيأتي في تعليقه وقد ادعى المصنف أنه يجوز فيه ترك الواو وذكرها

وعلى ذلك بأنه دال على الحصول دون المقارنة فهو كالضارع المنقح في أنه اشتمل على أحد الأمرين

الوجوديين في الضارع الثبوت وهو الحصول دون المقارنة كأن الضارع المنقح اشتمل على أحد

الأمرين وهو المقارنة دون الحصول فقد نسأى الماضي والضارع المنقح في أن كلامهما وجد

فيه جزءا يقتضي لامتناع الواو فلم يترتب حكم امتناع الواو أما دلالة الماضي على الحصول فلا أنه

فلم يثبت وأما عدم دلالة على المقارنة فلا مناس (قلت) قد تقدم ما يرد عليه والفعل الماضي الواقع

حالا دال على مقارنة أمقرانه أو الوصف بل من علامة ماذا قلت جاز يدمس وقد ضرب عمرا كان

معناه أن الضرب أو الوصف مقترن بزمن المجيء وكذلك سيجي ز يوقض ضرب عمرا (قوله ولهذا شرط

أن يكون مع قد ظاهرا أو مقدره) قال في الانصاف حتى تقر به الى الحال فيصح وقوعه حالا (قلت) ليت

شعري كيف يكون تقريب الفعل من الحال يصح وقوعه حالا والفرض أن المصنف لا يجعل مضمون

مضمونه لزمن الحال أي زمان التكلم (قوله شرط أن يكون الخ) أي شرط في الماضي المثبت الواقع حال أن يكون مع قد الخ ظاهرة أي إذا لم يكن الماضي تابلا ولا متوايا أو لا فلا يقترن بها فلا يقال ما جاءه الا قد ضحك ولا لأضربه فقد ذهب وأكتب بل يتعين حذفها نحو وما تأتيهم من آيات ربهم لا كانوا عنها معرضين وكقافي قوله

كن للخليل نصير اجار أو عدلا ولا تشع عليه نباد أو خلا

كذا في التسهيل (قوله أو مقدره) قال ابن مالك حذو دعوى لا يقوم عليها لانه الأصل عدم التقدير ولان وجود قد وقع الفعل المشار اليه لا يزيد معنى على ما فيه منه اذ لم توجد نحو الخذف المقدّر بثبوته يدل على معنى لا يفهم بدونها فان قلت قد تدل على التقريب فقلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بل لا تسبق الكلام انتهى عبد الحكيم

(قوله لان قد تقرب الماضي من الحال) هذا على المعامل مع علمه واعتراض هذا التعليل بأن قد تمديد المقارن بقاياه لا المقارن بمثلون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الأول وحينئذ فلا تكون قد تقدمت المقارنة للحال كافي في ذلك المقام وأوجب بأن المقارنة بينة المقارنة فان التقريب من الشيء في حكمه ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال فتقول الشارح لان قد تقرب الماضي من الحال أي والمقارنة في حكم المقارنة فلا تشكل (قولوا الاشكال المذكور) أي فيما مضى عند قوله ما المقارنة فلا يكون مضرا عاؤه وقوله واردها على التعليل المذكور بقوله لان قد تقرب الماضي من الحال وحاصل ما ذكره من الاشكال أن الحال التي انتفعت عن الماضي وبطل عليها المضارع وتقرّب بالماضي (١٤٢) زمان التكلم وهي خلاف الحال التي نحن بصددها وربما يبدل

لان قد تقرب الماضي من الحال والاشكال المذكور واردها وهو أن الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرّب بالماضي منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين ولنفذنا عما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التي نحن بصددها كافي قولنا جاءه زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه

والمقدمة كقوله تعالى أو جاءكم حصرت صدورهم أي قد حصرت وانما شرط في الماضي ليقرب بهما من الحال القضية للفقهاء تنوّد بان السرد المقارنة لا مقاربة تلك المقارنة والاصح ذلك في الماضي المجرد عن قد لا نه اعتمد على التقديم عن الحال لا على البعد منها نعم وجود قد أو كذا في تلك المقارنة لكن التأكيّد لا يدل على الوجوب يشترط في الماضي الموالى للقد لا يكون مواليا لا لا أو مثلا بأو فلا يقال ما جاءه الا قد ضحك ولا لأضر به قد ذهب أو مكث وهذا التعليل لجواز

الفعل الماضي واقام حاله فاذ لم يكن واقما فلا يجدي خبره كانه لا حظا له لم يقرب من وقت العامل في الحال صار كأنه واقع وهذا لا يجدي شيئا لان العقل قاض بان الحال لا يضمن مقارنتها فالصواب ما قدمنا من أن قولنا جاءه زيد وقد ضرب عمر أن معناه اقتران الضرب بالمجيء أو اقتران الوصف السابق بالضرب ثم يلزم أن تكون هذه المقارنة قد تولى كذا وما ذكرناه من احتمال جواز يذوق ضرب لان يكون الضرب موجودا مع المجيء أو سابقا عليه والمقارنة هو الوصف قريب من احتمالين ذكرهما في المرحلة الثالثة في قولك كان زيد قد جاءه فلعل معناه كان أمس قد جاءه أمس أو كان أمس قد جاءه قبله واحتمار الأول والله أعلم وما ذكره المصنف من اشتراط قد ظاهرة أو مقترنة أو قد قبله ونقل شيئا أو بوجيان عن الجمهور وعن الكوفيين والأخفش أن قد لا تقدر بل قد ضحاوا اللفظ منها الفضاوت قدرا كقوله تعالى أو جاءكم حصرت صدورهم وقوله تعالى قد تدخل عليه الواو ولا قد يستثنى من قوله ان قد يستثنى مما ذكره قولهم لا ضرر زيد اذهب أو مكث فلا تدخل عليه الواو ولا قد يستثنى من قوله ان قد يدخل ما اذا كان الماضي اداة نفي وهو ليس فلا تدخل عليه قد لا يستوي فيما لا مران بل يرجع ذكر الواو وهي كاسبق واردة على قوله ان الفعل حال على الحصول لا نه لا يدل على حدث الآن يقال هي دالة على حصول خبر جاءه حكم الثبوت الماضي لفظا معناه أو معناه لا لفظا والماضي لفظا معناه فقد دخل في كلامه ولا تكاد تجده مثالا والظاهر أنه سادس لا نه اذا كان ضاحيا لفظا قطعاً كان للاستقبال فلا يصح

قد عنها كاذبا قلت جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فان يجيشه في السنة الماضية في حال الركوب بنافيه قرب الراكوب من زمان التكلم الذي هو مفاد قد قوله وهو أن الحال التي نحن بصددها وهي الحال الصورية أي الصفة التي يقارن مضمونها لمضمون العامل بأن يكون زمانها واحدا (قوله غير الحال التي تقابل الماضي) أي تقاربا وانما كانت غيره لان الحال التي يدل عليها المضارع وتقابل الماضي وتقرّب قد الماضي منها زمان التكلم وهو غير الصفة التي يقارن مضمونها لمضمون عاملها بالضرورة (قوله فيصور المقارنة) تنزيح على مقابلة الحالين أي واد كانت الحال التي نحن بصددها وهي الصورية غير الزمانية فيصور المقارنة المرادة هنا أعني

مقارنة مضمون الحال الصورية لمضمون عاملها في الزمان اذا كانت تلك الحال وعاملها ماضيين وحينئذ فتمتعنا والاعتذار امتناع الواو ولشابه تلك الحال الماضية للحال المرفدة في الدلالة على المقارنة والحصول وقولكم الماضي المثبت لا يفيد المقارنة ممنوع وحيث كان يفيد المقارنة فلا وجه لاشتراط قد مع بل وجوده مضرا لان لفظ قد لا (قوله اذا كان الحال والعامل ماضيين) أي فقولكم الماضي المثبت لا يفيد المقارنة تغيير مناسيب (قوله التي هي زمان التكلم) أي بوجهه ليست نحن بصددها (قوله وربما تبعده) أي وربما تبعده الماضي الواقع لاجل مقارنته مضمون العامل وذلك كالمكان العامل ماضيا والحال كذلك فاذا قرنت الحال بصد صارت قريب من الحال فلا يحصل التقارن أي وحينئذ فوجوده مع الماضي مضرا ولا ظهور لما ذكره من تقليل اشتراطهما مع بكونها تقرب الماضي من الحال (قوله وقد ركب فرسه) أي فان يجيش في السنة الماضية في حال الركوب بنافيه قرب الراكوب من زمن التكلم الذي هو مفاد قد

أما المنفي بما افلاتها للاستغراق

(قوله) (والاعتذار عن ذلك) أي عن اشتراطهم دخول قديلي الماضي الواقع حالاً لا مذكور في الشرح وهذا جواب عما قبل اذ كان دخول قديلي الماضي الواقع حالاً مجازاً فوجه اشتراط العامة دخوله عليه اذ واقع حالاً وحاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار أن قدون قربت الماضي من الحال بمعنى زمن التسليم والحال التي نحن بسعدنا (١٤٣) الصفحة التي يقارن مضمونها بمضمون

والاعتذار عن ذلك المذكور في الشرح (وأما المنفى) أي أما جواز الأمرين في الماضي المنفى (فقد لائت على المقارنة دون الحصول أما الأول) أي لائت على المقارنة (فلا لئلا استغراق)

الامر بن جاعلي مقتضى ما تقدم ولا يتحقق عليك ما فيه من البحث كما تقدم اذ الحال التي انتفت عن
الماضي ويدل عليها المضارع وتقرّب قد اليه لوهي زمان التكلم خلاف الحال التي نحن بسعددها وهي
بيان ان زمان حصول الصفقة و زمان حصول لمضمون العامل في دين فانها تصح مضيا واستقبالا
كما تصح حال التكلم بل هذه الحال التي نحن بسعددها ربما عيّد تفهينها كما اذا قلت جاءه زيد في
سنة الماضية فذكر كمن فان حيث في السنة الماضية في حال الركوب بنا فيه قريبا الركوب من زمن التكلم
الذي هو مفاد قد والجواب عن ذلك كما تقدم وهو الذي في المطلق بأن المراد ان الماضي والحال في الجملة
متناهيان فأتى بعد المقربة بالحال في الجملة تقدم رده ان هو محض وتقدم ان الاولى في الجواب
اعتبار الماضي باعتبار العامل في الحال والمقربة بقيد باعتبار هو تقدمت الاشارة الى خفاءه وكذا
لا يتحقق البحث كما تقدم في كون الفعل لا يماثل في بعده سيق الى انتهاء ما ذكره والذي هو المراد
من عدم الثبوت وقد تقدم فيه الجواب ولا يتخلو من ضعف (وأما الماضي (المتني) بلما أو
غيرها (ع) يجوز الامر من فيه أعني الاتيان بالواو وتركها انما هو (لذلك) أي الماضي المتني (على
المقارنة) فأشبه تلك الدلالة الحال المفردة دلالاتها - لها (دون الحصول) فم شبهها فيه لعدم دلالة
عليه في حيث الاشتباه بالمفردة في المقارنة يستدعي سقوط الواو في المفردة من حيث عدم الاشتباه
في الحصول الذي وجد في المفردة يستدعي الاتيان بها (أما الاول) أي أماد لك على المقارنة
(فلائي) المتني على هذا الفرض اما أن يكون بلما أو غيرها وأياها كلن تزعم المقارنة أم لا فالأمر
فيها واضح لان (لما) اعملى (للاستغراق) في المتني فيما مضى الى ان يتصل بزمن الحال وهو
لان الحال لا يصح ان رادها الاستقبال الا في المقردة أو الحال في الانشاء والانشاء لا يقع حالا وان
سلنا نسخة ذلك المنصنف الوافيه قوله لم لا ضرب بنه ذهب أو مكن فأنهم قالوا معناه ذهباً أو ما كنا
فكانهم أرادوا وهو ذهب أو ما كتب على اننا لنسلم أنهم أرادوا ذلك بل أرادوا موصوفاً بذهب سابق
أو مكن سابق لا يصح حمله على الماضي في الجملة للشرطية نحو جازم بدين أو كرمته أو كرمي لان ان
جوزناه وجب الواو وانما في الذي يجعل حالاً في المتني والارتباط لامضمون الماضي لفظاً (قوله وما
المتني) دخل فيه الماضي لفظاً ومعنى وهو متني مثل جازم بدينما ضرب هرمد دخل فيه الماضي بمعنى فقط
وهو الذي مثله بضم وهو بمعنى ضرب ودخل فيه أيضاً الماضي لفظاً فقط وحاصل ما ذكرنا من اقراره من
كون المتني ليس فيه حصول والماضي ليس فيه حال يقتضي وجوب الواو في الماضي المتني لا انتهاء
المعنيين لانهم يشابه الحال المفردة في واحد من معنيين بخلاف المثبت فانه لم يشابه في الحصول لما تصق
عدم الواو ولم يشابه في الدلالة على المقارنة فقامت الواو بخلاف المضارع المتني فله شابه في المقارنة ولم

اللاتيان بالواو وركوبه في الماضي المنفي أي الماضي لفظاً ومعنى أومضى فقط وهو المضارع المنفي بالواو (قوله فلهذا لمعنى
المضارعة) فلذا جازى رك الأوجه لمشايدته بتلك الالفاظ المحذورة (قوله ومن الحسول) أي هذا ما جازى اللاتيان بالواو فيه لعدم
مشايدته للحال المحذورة وذلك والحاصل أن الماضي المنفي من حيث شبهه بالمفرد في الدلالة على المضارعة يشبه سقوط الواو في
المفردة ومن حيث عدم شبهه في الحسول لا يوجب المفردة في اللاتيان بل (قوله الاستعراق) أي لاختلاف غيرهما عنه
الفرق كاللغات المتفرقة ليستكنس في الحسول لأن الأصل استمرار الاستعراق

وأما المنفي بغيرها فإذ لم يدل على انتفاء تقدمه وكان الأصل استمرار ذلك حصلت الدلالة على المقارنة عند اختلاف المبنى
 (قوله أي الامتداد الذي من حيث الانتفاء) أي لا من حيث ذاته لأن النفي من حيث ذاته لا امتداد فيه لا تفعل القاعل أي أنها
 تقل على امتداد الانتفاء في الماضي من حيث حصوله سابقا إلى زمان التكلم فإذا قلت ندمز يولم لا ينفعه الندم فنعناه أن الندم انتفت
 منفعته في الماضي واستمر الانتفاء إلى زمان التكلم أي بحيث كانت لما دل على امتداد الانتفاء إلى زمان التكلم فقد وجدت مقارنته
 مضمون الحال المنفية به لأن زمن التكلم هذا مراد المصنف ويرد عليه ما مر من أن تلك المقارنة تشبه مرادونا المطالب في الحال مقارنتها
 لما لها (قوله مثل لوما) في كون (١٤٤) ما لا تنفاه مستقدم نظر الماذكرة العامة وصرح به في المطول من أن المنفي

الحال كالمسكن كذا قرر بعضه
 وقد يقال مراد الشارح
 مامع الماضي بدليل تخصمه
 فيما مضى المنفي لم
 والولست مامع الماضي
 لنفي الحال بل مع المضارع
 فتأمل (قوله لا تنفاه مستقدم)
 أي موضوع لا تنفاه حدث
 متقدم وقبيلته عدم دلالة
 على الاستفراق مع أن
 الفعل كالنكرة والنكرة
 في سياق النفي للعموم وهذا
 موجود في جميع أدوات
 النفي غير أن ما أتى على
 اتصال النفي بالحال بخلاف
 لم (قوله مع أن الأصل)
 أي مع زيادة أن الأصل
 استمرار ذلك الانتفاء أي
 لوقت التكلم والمراد بالأصل
 هنا الأمر الكثير أي مع
 زيادة أن الكثير في ذلك
 الانتفاء بعد تحقق استمراره
 لأن ما تحقق وثبت بقاؤه
 يتوقف عدمه على وجود
 سبب ونفي السبب أكثر من
 وجوده (قوله لما سيجئ)
 أي في التحقيق الآتي عن قرينة (قوله حتى قلنا الخ) غائبة لقول المصنف استمراره أي فإذا ظهرت قرينة
 على الانقطاع فلا يقال الأصل بقاؤه (قوله كافي قولنا) أي كالتقرينة التي في قولنا الخ (قوله لكنه ضرب اليوم) أي فهذا قرينة
 أن انتفاء القرب لم يستمر من الأمن إلى وقت التكلم فهو مخصص للأصل لا منقضى له (قوله أي باستمرار النفي الخ) أشار هذا بما
 بعده إلى أن ضميره يصح رجوعه لاسم الأمن ويصح رجوعه للمواد بالنفي الانتفاء ولو غير بكان أوضح لأنه الذي تقدم ذكره صرح به
 (قوله وترك التقييد) عطف تشبيه (قوله على انقطاع ذلك الانتفاء) أي قبل زمن التكلم (قوله بخلاف الثابت) أي لما مضى الثابت
 فإنه لا يقيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لأوضاعا ولا استصحابا كافي الماضي المنفي

فإن
 على التكميل فإذا قيل لما يقدمز يدغم النفي إن زيدا أتى عنه التقديم في الماضي واستمر إلى الآن أي
 إلى وقت التكلم ولا يجوز أن يقال لما يقدمز بالأمس وقدم الآن لأن وضع الما لأداة الأصل زمن
 التكلم على وجه التأكيد والقصد للأصل فلا يقبل التخصيص بغيره كافي النفي بغيرها كما يأتي وقد بينا
 على أن ما يدل على زمن التكلم وهو الحال في المقارنة على ما فهم من البحث السابق (و) أما (غيرها)
 أي غير ما كلم وما دلالة على المقارنة (أ) ما فهم من (انتفاء مستقدم) على زمن الحال وهو وقت
 التكلم (مع زيادة (إن الأصل) أي الأمر الكثير في ذلك النفي بعد تحققه (استمراره) لأن
 الكثير فيها تحقق وثبت بقاؤه لتوقف عدمه على وجود سبب ونفي السبب أكثر من وجوده لأن
 العدميات أكثر فيلزم ذلك البقاء ما لم يظهر مفروضا أو زيادة تحقيق ذلك واحترازنا بقوله لما لم يظهر
 بغيرها إذا ظهر فلا يكون الأصل بقاؤه كما إذا شوبها انتفاء ذلك النفي فلا يدل على المقارنة ويحل حينئذ
 جواز الأمرين بعله أخرى ولا لاجل صحة وجود الغير في غير الما ليكون قولك مثلهما إذا لم يضرب زيدا
 بالأمس ولم يضرب به الآن لم يضرب زيدا أمس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصا لذلك
 الأصل وإذا كان الأصل بقاؤه النفي الواقع إلى زمن التكلم (ف) حينئذ (يحل به) أي بالنفي الموصوف
 بأن الأصل بقاؤه أو يكون الأصل فيه بقاؤه (الدلالة عليها) أي تحصل بالاستمرار الدلالة على المقارنة
 (عند الإطلاق) من التقييد بما يدل على التفسير وانقطاع النفي وإنما حملت المقارنة بالاستمرار إلى زمن
 التكلم لأننا بيننا على أن الدلالة على حال التكلم كافي المضارع تدل على المقارنة وقبيلته ما فيه فإذا قلت
 جاء لم يتكلم أو ما تكلم أضاف المقارنة للنفي بسبب كون الأصل استمراره (بخلاف الماضي الثابت)
 فلا يفيد الاستمرار المقتضى للمقارنة لأوضاعا ولا استصحابا كافي الماضي المنفي أما علم أخاذه ذلك
 يشامه في الدلالة على الحصول بخلاف الأمر إن فيه أما الماضي المنفي فقد يعدل بعدن الحال المفردة
 فينبغي أن نجيب الزوال لكنه لم يجب فيه ذلك بل كان مثله ما المنفي بما فلا فلا استفراق الإزملة لا نهائلا

فان وضع الفعل على اعادة التجدد وتحقيق هذا أن استقرار العدم لا يقتضي سبب

(قوله على اعادة) أي كائن على هذا اعادة التجدد الذي هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من غير أن يكون الاصل الم) الظهور مع قولهم الاصل في كل ثابت دوامه حتى انه وجاه اعادة الامعية الدوام بذلك فقد تقدم عن الشيخ عبد القاهر أن نحو ز ينمطلق لا يدل على أكثر من ثبوت الانقضاء أو اعادة تلك الدوام من حيث ان الاصل في كل ثابت دوامه وهذا وارد على التحقيق الآتي أيضا (قوله واذا قلت) أي برأى من قال ضرب وقوله ما ضرب أي ولم يضرب (قوله اعادة استقرار النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي) أي من حيث ان تلك الاجزاء لم تزل موجودة في كل فرد من أفراد الحدث التي تعلق بها النفي والا فالتنفي انما هو كقول فرد من الاحداث الواقعة في اجزاء الزمان الماضي ولو قال الشارح اعادة استقرار النفي لكل فرد من أفراد الحدث الواقعة في اجزاء الماضي أوضع وانما كان قولنا ما ضرب مفيدا لاستقرار الامر اعادة الاصل كما تقدم وما لان الفعل في سياق النفي كالنكرة المنفية بلا ضم كاذب وفيه أنه يمكن استقرا النفي لاجزاء الماضي وعمل الثبوت في الحال فلا تحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة ان الاصل في النفي بعد تحققه استمراره انتهى سم ثم ادلم أهم صرحوا في النكرة في سياق النفي هل تنيد العموم (١٤٥)

بحسب الوضع بأن تدل عليه بالطائفة لا تتقدم من أن الحكم على العام حكيم على كل فرد مطابقة أو تنيد العموم بحسب الزمزم كما صرح به ابن السبكي نظرا إلى أن النفي أولا للباحية ويترجمه في كل فرد فهل هذا الخلاف يجري في نفي الفعل كما هنا لأنه تنكرة معنى أم لا قلت لا يبعد ذلك وقد صرح في جمع الجوامع بتعميم لا قلت وتكلم على ذلك شارحه المحقق الحلي بما يتعين مراجسته اه يس (قوله لكن لا قطعا) أي

فان وضع الفعل على اعادة التجدد من غير أن يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفي في صدق وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي واذا قلت ما ضرب اعادة استقرار النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي لكن لا قطعا بخلاف ما وذلك لانهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي في طرق نقيض ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما ينافيه النفي دائما (وتحقيقه)

وضمنا ظاهر (فان وضع) أي لان وضع (الفعل) كائن (على) قصد (اعادة) مطلق (التجديد) الذي هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء فان قلت اذا قلت ضرب مثلا كفي في صدق وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استقرار النفي لجميع اجزاء الزمان اما لراحة الاصل كما تقدم وما لان الفعل حينئذ كالنكرة المنفية بلا في سياق النفي فاذا لم يشهد الفعل الثبوت الا بمطلق التجدد والماضي فرد من أفراد الفعل لم يعد رأيس من ذلك وضما هو الاستقرار بخلاف النفي (و) اما عدم اعادة ذلك لئلا لا يستحاجب كافي فيه النفي (فحقيقه) أي بيانه (أن استمرار العدم) الذي هو مفاد الماضي النفي (لا يقتضي) وجود (سبب) بل ان في وجود السبب فسهل فيه على الصالح نفيها بالحال وما النفي يفيد كما قولك جازي يد ولم يضرب عمرا وقولنا ما ضرب عمرا فلاته وان دل على الانتفاء في زمن متقدم فالأصل استمرار ذلك الانتفاء فصار كالدال على الانتفاء التصل مثل

(١٩ - شروع التلخيص ثالث)

بمختلفا) أي فانها تبدل ذلك قطعا (قوله وذلك) أي ويبان ذلك أي كون النفل المتبذل لا يفيده الاستقرار بخلاف النفي فانه يفيد (قوله في طرق نقيض) الاضافة بيان في زائدة أي طرفين هاتين نقيض أي نقيضان بأن يراد بالنقيض الجنس أي انهم قصدوا أن يكون الاثبات والنفي متناقضين (قوله ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في جزء من اجزاء الزمان الماضي مثلا (قوله انما ينافيه النفي دائما) أي في جميع اجزاء الزمان الماضي فالاثبات في بعض الزمان لا يكون كاذبا الا اذا صدق النفي في جميعه ولا تراهم يقولون ان نقيض الوجهة الجزئية انما هو السالبة الكلية اذ لو كان النفي كالاتبات مقيد بجزء من اجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تباين الجزئين فاكتموا في الاثبات بوقوعه ولو لم يقدروا في النفي الاستقرار لم يقدروا ذلك لسهولة لاستمرار التردد وصعوبة استمرار الفعل اخذنا بما أي فان قلت هذا الكلام يشر بأن نحو لم يضرب زيد لم يدل على استقرار النفي للزمان الماضي وضما وهذا يخالف ما تقدم من أن الاستقرار انما يستفاد من خارج وهو أن الاصل استمرار النفي قلت لا تخالف لان ما تقدم هو الفهم منه بحسب أصلي الوضع وما ذكره انما ينافيه منه اذا قيل بل الاثبات بالنفي بأن قيل في فرد من قال ضرب زيد لم يضرب زيد السيد وعمله انما ما تقدم هو الفهم منه بحسب الوضع وما ذكره هو الفهم منه بحسب القرينة

(قوله أي تحقيق هذا الكلام) وهو أن الأصل في الشيء بعد تحققه استمراره بخلاف الالتيان والمراد بالعقيد البيان على الوجه الحق (قوله أن استمرار العدم) أي الشيء من جهة أنه مفاد الماضي المتني (قوله لا يقتصر إلى سبب) أي إلى سبب موجود مؤثر بل يمكن فيه انتفاء سبب الوجود ولما كان لا يقتصر الوجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدى للمقارنة (قوله بخلاف استمرار الوجود) أي أنه لا يقتصر الوجود سبب مؤثر لاجل أن يجد ذلك الوجود في ذلك السبب إمدا الذات بالاعراض المقضية استمرار وجودها ثم إن من جهة أفراد استمرار الوجود استمرار وجود مفاد الماضي المثبت فلذا لم يستصحب فيه الاستمرار (قوله هو) أي بقاء الحادث وضمر وجوده راجع للحادث (قوله لأنه) أي استمرار وجود الحادث (قوله لا بد للوجود الحادث من السبب) أي لاجل أن يجد ذلك الوجود ثم إن هذا الكلام يقتضي أن قدرت المولى تتعلق بكل موجود فقد ثبت فيه وجودات متعاقبة وهو مبني على أن الوجود غير الموجود وأنه (١٤٦) من الأحوال التي هي من الاعراض التي هي من متعلقات القدرة على أن العرض

لا يبق زمانين أو أعلى القول بأن الوجود عين الوجود والقول بأن العرض يبق زمانين فليس هناك وجود عقبه وجود ولا للوجود الحادث احتياج إلى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب لأنه على ما ذكر لا تتعلق القدرة بالذات الأحال إيجادها ثم يبعد ذلك في قصة القدرة أن شاء المولى أعدها وإن شاء أباحها وبقاؤها على هذا بقاء العرض الأول كذا قرر شيخنا العدوي (قوله الوجود سبب) أي إلى سبب موجود مؤثر بل يكفيه الخ وهذا مراد من قال إن العدم لا يملأ أي لا يقتصر إلى علة وسبب موجود فلا ينافي أنه يقتصر إلى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود لأن العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله الأصل في الحادث) أي الموجودات الحادث العدم ليكون الانتفاء سبب الوجود أصلا ولا يحتاج العدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله في الجملة) أي وأقول قولنا ليس بالجهة أي بالاجمال أي وأقول قولنا بجملا وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من إطلاقه) أي من كونه غير مقيد بما يدل على انتفاء ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد صرفت حافى هذا من الاعتراض السابق في كلام الشارح من أن المطلوب في الحال مقارنة مضمونها المضمون عالمها في زمان لا مقارنة مضمونها من التكامل واللازم من استمرار المذكور أنما هو مقارنته مضمونها الخال من التكامل فإن هذا من ذلك (قوله فلكونه منفيا) أي والمثني أي ما يدل الشيء فيهما للمطابقة على نفي صفته لا على ثبوتها كون الثبوت حاصل بالزوم غير معتبر بقرره بهذا أن الماضي المتني يشهد الحال المفردة في إعادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفته غير ثابتة تستحق بذلك الاتيان بها لجاز الأمر أن فيه كليا في إثبات

أي تحقيق هذا الكلام (أن استمرار العدم لا يقتصر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود) يعني أن بقاء الحادث وجود استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود لا وجود عقيب وجوده لا بد للوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار العدم فإنه عدم فلا يحتاج إلى وجود سبب بل تكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود الأصل في الحادث العدم حتى توجد عليها في الجملة ما كان الأصل في المتني الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة (وأما الثاني) أي عدم دلالته على الحصول (فلكونه منفيا) الاستصحاب المؤدى إلى المقارنة (بخلاف استمرار الوجود) الذي هو مفاد الماضي المثبت فإنه يقتصر إلى سبب موجود لا إلى سبب لا يقرر أن العدم في حق الممكن يعني في السبب لأنه أصله وجوده لا يملكه من سبب موجود وأما استمراره لا ينفيد فيه وجوده لا وجود فلا يملكه من سبب موجود مستمر ليعيد الوجودات فصعب فيه الاستمرار فلها لم يشترط المثبت الاستصحاب واعتبر في المتني وعلى هذا لا يراد أن يقال كأن المتني يدل على حصول نفي الفعل واستصحابه لا الأصل بعد تحقق الشيء استمراره كذلك المثبت يدل على حصول الفعل فيستصحب له الأصل بقاءه ما لم يظهر غير ذلك لا نقول الاستصحاب في الإثبات صعب لما ذكره بخلاف المتني فاعتبره ما لا يصل ولم يشترط في المثبت وأما اعتبار الأول واحد ههنا دون الآخر ولم يشترط في التحقق في كل منهما لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والمتني على طرفي التناقض ولا يتحقق التناقض بينهما إلا باعتبار أحدهما عملا الآخر جزئيا وجعل العموم في المتني لسهولة كونه تقدم وإذا ورد المتني على المتني جعل المتني الوارد عملا والمورد عليه جزئيا كما ثبت ليحقق التناقض فحقق بهذا أن لا مقارنته في المثبت لعدم استصحابه من التكامل ونحن ينبغي أن نقر أن مقارنته زمانه هو المعتبر على ما تقدم فيه ولكن فيه الحصول أن المتني فيه المقارنة لا استصحابه بل من حال التكامل وليس فيه حصول صفته في حصولها إلى بيانه أشار بقوله (وأما الثاني) يعني عدم دلالته على حصول صفة (فلكونه) أي الفعل المذكور (منفيا) لما حصلت في كل من الثلاثة الدلالة على المقارنة فصار كالضارح المتني قال (وأما الثاني) أي وأما أنه لا يدل على الحصول (فلكونه منفيا) كما تقدم تقريره في الضارح المتني (قلت) ماذا كره في الماضي معنى

هذا أنه يقتصر إلى انتفاء سبب الوجود ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود لأن العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود (قوله الأصل في الحادث) أي الموجودات الحادث العدم ليكون الانتفاء سبب الوجود أصلا ولا يحتاج العدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود (قوله في الجملة) أي وأقول قولنا ليس بالجهة أي بالاجمال أي وأقول قولنا بجملا وهذا حاصل كلام المصنف (قوله حصل من إطلاقه) أي من كونه غير مقيد بما يدل على انتفاء ذلك الانتفاء (قوله الدلالة على المقارنة) قد صرفت حافى هذا من الاعتراض السابق في كلام الشارح من أن المطلوب في الحال مقارنته مضمونها المضمون عالمها في زمان لا مقارنته مضمونها من التكامل واللازم من استمرار المذكور أنما هو مقارنته مضمونها الخال من التكامل فإن هذا من ذلك (قوله فلكونه منفيا) أي والمثني أي ما يدل الشيء فيهما للمطابقة على نفي صفته لا على ثبوتها كون الثبوت حاصل بالزوم غير معتبر بقرره بهذا أن الماضي المتني يشهد الحال المفردة في إعادة المقارنة فاستحق بذلك سقوط الواو ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفته غير ثابتة تستحق بذلك الاتيان بها لجاز الأمر أن فيه كليا في إثبات

والمنفي انما يدل النفي فيه بالباطنة على نفي صفة لا على نفيها بل كون التثبت حاصل بالزمن غير معتبر
فمقرر بهذا أن المنفي يشبه الحال المفردة في افادة المقارنة فاستحق بذلك سقوطه او لا يشبهها
في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة فاستحق بذلك الاتيان بها بخلاف الامر ان فيه كاجاز في التثبت وقد
علم مما قرر ان الدلالة فيه على المقارنة حيث نفي بما أقوى منها حيث نفي بغيرها سواء امكن ان النفي
بغيرها انما افاد الاستفراق لا صالة تامشي عليه المصنف أو قلنا ان افادته لكون الفعل في معنى التكررة
في سياق النفي وهو أولى وذلك لان الدلالة على الاتصال بزمن الحال في النفي بل ما مقصود وضعنا كد
القصدي كما هو ولذلك يقال ان الاتصال بزمن التكلم فيناقضي بخلاف النفي بغيرها فهو بالاتزام الاصل
أو بالوضع من غير تأكد فصد الدلالة لانه لا فيه ليست قطعية بل ظنية بالا صالة أو بطريق العموم

نحو لم يمسس سوه وهو الصحيح خلافاً لان خروج فانه أو جب الواو ولعله يؤول الآية على حذف المبتدا
والمنفي بما كذلك كما لا يجوز بالواو وغيرها ويجوز بالواو والكثير أو ما ينبري وقال ابن مالك في باب
الحال ان لم يجد له مثالا وقد انشدوه في أول شرحه لتسهيل

فقالته العينان سمعا واطاعة * وحدرنا كالدر لما تنقب

واما كون الما تدل على الاستفراق فاما كان لان التكررة في سياق النفي للعموم وذلك موجود في جميع أدوات
النفي غير ان الما تدل على اتصال النفي بالحال ففيها بالنسبة الى الحال أظهر من فيها بالنسبة الى عاقله بخلاف
لم فان دلالاتها على جميع الازمنة على السواء فقولهم ان لم يدل على نفي الفعل في زمن ما أو الأصل عدم
استمراره ليس بجديد بل تدل على النفي في جميع الازمنة ثم لو سلمناه فقولهم ان الما يشترط اتصال تعبه الا
يقضي الاستفراق بل يقضي تقييد مطلق النفي عاقل الحال وذلك لا يقتضي الاستفراق والحق ان
أدوات الشرط كلها موضوعه للاستفراق غير ان الما دلالاتها على نفي ما اتصل بالحال أقوى من دلالاتها على
غيره وقد قال ابن الحاجب في مقدمته النحوان لم يقدّم لا يدل على الاستمرار بخلاف الما وما ذكره ممنوع
وخالفاً لما ذكره هو في أصول السبعة فان قلت نحو قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم ثم الازمنة قلت
عام مراد به بخصوص ثم لم يدل ذلك مقصوده غير حاصل فان الماضي المنفي يدل على اتصال النفي
بالحال ولا تلتزم المقارنة فان الاتصال يستدعي استمرار ذلك الى وقت العمل وأما المقارنة فتستدعي

أن يكون معه وليس في الفعل ما به لعله الاضيعة ان الاصل الاستمرار فحينئذ استوت لما لم
(قوله والعقيق) أي تحقيق الفرق بين الماضي المتيقن والماضي المنفي ان استمرار العدم لا يقتضي
سبب لان استمرار العدم عدم العدم لا يقتضي سبب فاذا حصل فالاصل استمراره بخلاف استمرار
الوجود فانه يفترق الى سبب لان أصله وهو الوجود يحتاج الى سبب وأورد عليه أنه ان أراد أن استمرار
العدم لا يفترق الى سبب أصلا فذلك باطل لان عدم الممكن يفترق الى انتفاء الوجود واذ لو تحقق
لتحقق الوجود فاستمرار العدم يفترق الى استمرار انتفاء الوجود (قلت) عدم المانع لا يكون
مقتضيا فعله الوجود مانع من العدم فكيف يقال انتفاء الوجود سبب لعدم قالوا ان ادانته
لا يفترق الى سبب جديد بغير سبب العدم فذلك باطل فيما يكون عدمه على سبيل التجدد (قلت) هذا
صحيح وقد تقدم يمكن أن يجاب عنه بأن عدم الشيء بعد وجوده لا يتوقف على سبب بل الوجود يزول
يزوال المقضي له وهو الوجود فيحصل العدم لا يحصل سببه بل زوال مقتضى الوجود قال (٧) وأما
الثاني وهو عدم دلالة على الحصول فلكونه منفيّا كما تقدم في المضارع المنفي

(قوله هذا) أي ما ذكر
من التفصيل في الجلبة
الفعلية ذكر الشارح
ذلك توطئة لقوله وان كانت
امعية فانه مقابل لقوله
السابق فان كانت فعلية
فهو مفروض مشه فاما
اذ لم تخل الجلبة من ضمير
صاحبها فلا تغفل اه يس
(٧) قوله قال وأما الثاني
الحال فله تكرار من الناسخ
فالاولى حذفه كتبه

مصححه

وان كانت الجملة اسمية فالشهور ان يجوز فيها الامران ويجوز الواو الاولى اما الاقل فلمعكس ماذكرناه في المصدر بالماضي المثبت (قوله وان كانت) أي الجملة الواقعة حالا اسمية سواء كان الخبر فيها فعلا أو ظرفا أو غير ذلك كما يدل لذلك أمثلة العطف (قوله فالشهور) أي عند علماء العربية (قوله جواز تركها) أي سواء كان المبتدأ في تلك الجملة عين ذي الحال أو غيره وقوله جواز تركها أي وجوز الازايتين بها خلافا لمن قال يشعين الازايتين بها وانما نص على جواز الترك دون جواز الازايتين بها لانهما مختلف فيهما اذ الازايتين بهما في الجملة المذكورة (١٤٨) لم يقل أحد بمتناعه الا لعرض كما في قوله تعالى فجاء معا بساينيا وأومر قائلون

والعارض هنا كراهة الجمع بين الواو والحال التي أصلها للعطف اذ هي للربط التي هو كالعطف وحرف العطف الذي هو أو (قوله لمعكس الخ) أي وانما جاز الترك لاجل أنه تحقق فيها عكس ما مر في الماضي المثبت والذي مر في الماضي المثبت هو دلالة على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالة على المقارنة من جهة افادتها الدوام والثبوت المحتضى للاستقرار حتى في زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة يقتضيها الحصول زمن للتكلم على ما فيه من البصيرة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة لان العرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فاشبهت المفرد من جهة افادة المقارنة وذلك يستدعي سقوط الواو ولم تشبها من جهة عدم دلالتها على

(وان كانت اسمية فالشهور جواز تركها) أي الواو (العكس ما مر في الماضي المثبت) أي دلالة الاسم على المقارنة لكونها مسفرة لآعلى حصول صفة غير ثابتة لا لتأعلى الدوام والاثبات هذا كله وانما هو ان كانت الجملة الحالية فعلية (و) أما (ان كانت) الجملة الحالية (اسمية فالشهور) عند علماء العربية (جواز تركها) أي ترك الواو فيها يتضمن جواز الترك جواز الازايتين بها لان الجواز في الاصل يقابل الوجوب والامتناع ونص على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الازايتين فلم يقل أحد بمتناعه في الجملة الاسمية الا لعرض كما ينبغي عليه وانما جاز الترك في الجملة الاسمية (لمعكس) أي لاجل أنها تحقق فيها عكس (ما مر في) الفعل (الماضي المثبت) والذي مر في الماضي المثبت هو دلالة على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة وعكسه الموجود في الجملة الاسمية

ص (وان كانت اسمية الى آخره) ش اذا كانت الحال جملة اسمية قال فالشهور جواز تركها يشترط ان يجوز الامران وهو المشهور ومما مضى وذهب الفراء الى ان ترك الواو نادر وتبعه ابن الحاجب والزمخشري وقال ان تركها خيب وقال الشيخ أبو حيان انه رجع عنه ومستند الشيخ في ذلك أنه يجوز في قوله تعالى وجوههم مسودة ان تكون جملة حالية وأيضاً قال في سورة الاعراف بعضهم لبعض علق في موضع الحال أي متعدين الا ان هذا لا يتعدى لا يقتضي قاعدته لانها كقولهم كلفه فوه الذي وقد قال ابن الحاجب معناه معاشها والوجه أنها كما استعملها حتى علم منه معنى المشافهة من غير نظر الى التفصيل حتى يفهم ذلك من لا يحضر بياله مفرداتها صارت كالفرق قال الطيبي قلت وهو يؤدي إلى أنان صرح أن تنزع من طر في الجملة هيئة تدل على مفرد جاز والافلا مثل جاء فز به هو فارس ثم تقول كل جملة حالية لا بد أن يصل منها مفرد لكنه قد يقرب وقد يبعد وأما قوله تعالى أومر قائلون فسياق أن شاء الله تعالى ذهب الاخفش الى أنان كان خبر المبتدأ اسما مشتقا وقد تقدم رجب تركها كقولك جاء زيد حسن وجهه فلا يجوز وحسن وجهه وان تأخرا كقني الضمير نحو جاء زيد وجهه حسن ونحو الواو وقد تمتنع الواو في الاسمية اذا عطف على حال نحو فجاءها بساينيا أو أومر قائلون (قلت) قال الزمخشري هنا ان ترك الواو وخيب وانما حسن هنا حتى لا يجمع حرفا عطف يعني ان الواو الحال أصلها للعطف كما سبق تخبره وانما ترك هنا حتى لا يجمع حرفا عطف وما ذكرناه من أن حوجه اليه انكاره ترك الواو وليس يصح قال بعضهم وفي العلة التي قالها نظرا فلا يقع الجمع بين حرفي عطف مختلفي المعنى ولا يقع ان تقول سجع اللوات را كع أو أومر ساجد ثم علل المصنف جواز دخول الواو وتركها بقوله (لمعكس ما مر في الماضي المثبت)

حصول صفة غير ثابتة وذلك يستدعي وصلها بالواو كما وجد في الداعي لكل منهما جاز فيها الامران (نحو) كما مر في غيرها (قوله لكونها مسفرة) أي لكونها معدولة عن الفعلية اذ الاصل في الحال المفرد ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا بد أن الاسم لا يتدل على أكثر من ثبوت المسند للسند اليه فادع عبد الحكيم (قوله لا لتأعلى الدوام والاثبات) أي فهو تدل على حصول صفة ثابتة واعتراض بأن كون الجملة الاسمية للدوام والاثبات يقتضي خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام في الحال المنتقاة وأما غير ما قد تقدم امتناع الواو في مسطحا وقد يجاب بأن ذلك التحليل منظور فيه لاصل الجملة الاسمية فتدرك كافي على وجه التوسع والافكوتها منتقاة تمتع ذلك الاصل اه يقوي

فجئ الواء كقوله تعالى فاجعلنا بوائغهم لغوا فاعلموا وقوله لا تأثم لمعلمون وقوله ولا تأثمروا من وأنتم ما كفون في المساجد وقول امرئ القيس
أفتقتني وللشرف في مناجي * ومستون نزرقي كأناب أغوال

(١٤٩)

ليأني بدعوى الهوى وأجيبه * وأعين من أحوى الى ديوان

وقوله

والخولها كما رواه مسيبويه

كلمة قولها في ورع عوده

على بدئها لرفع وما أتتده

أوعلى في الاعتقال

ولو لا جان الليل ما أبصر

الى جف من سر باله لم يرق

وقول الآخر

* مليل عنيك دمعا لبرقا

وقول الآخر

* بحر أوعى المسلسلهم

(قوله كلفه فوهه في)

أى ويجوز أن يقال فوهه

الى في بالوا بلا اشكال

(قوله بمعنى مشافها) أشار

بذلك الى أن الجملة خال من

التاء أى كلفنى حال كونه

مشافها ليرى أن تكون

حالا من الباء أى حال كونه

مشافها أى أو من التاء

والباء محالى حال كونه

مشافها ويرى أيضا كلفه

فادى في ورع بأنه على

تقدير جاعلا فادى في

(قوله وان دجوها فى)

أى لان الدخول وعده

على حبسوا كما يفهم من

قوله جواز تركها وأشير

لشارح بتقدير المشهور

الى أن قول المصنف وان

دخولها أولى تعف ضل

(نحو كلمته فوهه الى) بمعنى مشافها (د) أيضا المشهور (ان دخولها) أى الواو (أولى) من تركها
(لعدم دلالتها) أى الجملة الاسمية (على عدم الثبوت

هو دلالتها على المقارنة من جهة افتادتها الدوام والثبوت المقضى للاستقرار حتى في زمن التكلم وقد
بيننا على أن المقارنة يقتضيهما الحصول من التكلم على ما فيهم من البعث من غير أن تدل على حصول
صفة ثابتة لان الفرض دوامها فلا يمكن عدم الثبوت فتشبه المفرد من جهة افتادتها المقارنة وذلك
يستدعى سقوط الواو ولا تشبهان من جهة عدم دلالتها على حصول صفة ثابتة بتقو ذلك يستدعى
وصلها بالواو فله أن يوجد فيها الدال لكل منهما مجازا لا مهران كما مر في غيرها وذلك (نحو) قولنا
سقوطها (كلمته فوهه الى) أى حال كونه مشافها ليرى أن يقال فوهه الى في بالوا بلا اشكال وأما
وجوب سقوطها في الاسمية المطوقة على المفردة كقوله تعالى فاجعلنا بوائغهم لغوا فاعلموا فالتون ظروضا
كرهية الجمع بين الواو والحال التى أصلها العطف اذ هي ليرى بالذى هو العطف وحرف العطف الذى هو
أو ويرد على ما ذكر من التعليل في الجملة الاسمية فوهه وانما تدل على المقارنة دون الحصول نحو جاني
زيد وعمر وبشكل مما أخبر بها المضارع المثبت فانه يدل كاتقدم على الحصول والمقارنة تعما فينتقض
ما ذكر في الجملة الاسمية وقد يجب أن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمية وذلك كاف لان هذه
الامور بيان لمثل ما وقع من العطف بالمناحية لا بيان للامور المثبتة للأحكام والافضل ما ذكره المصنف
محتمل عند التحقيق كاتقدم ويرد أيضا أن كون الجملة الاسمية للدوام والثبوت يقتضى خروج الكلام
عما نحن بصدده لان الكلام في الحال المنقولة وأما غير ما فقد تقدم امتناع الواو فيها مطلقا وقد يجب
أيضا بأشير اليه من أن ذلك منطوقه لا لاصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافكونها منتقلة
ينفع ذلك الاصل (وأن دخولها) هو عطف على قوله جواز أى المشهور جواز الترك والمشهور أيضا
أن دخول الواو في تلك الجملة الاسمية (أولى) من تركها فيها (لعدم دلالتها على عدم الثبوت
بأنها عكس كعكس الماضى المنفى فان الجملة الاسمية تدل على المقارنة لا نهالست ماضية ولا تدل
على الحصول لان الدال على الحصول أى التجدد انما هو الفعل المثبت وهذه منفية وليست فعلا وهذا
يلجئ الى أن المقارنة المستفاد من المضارع اذا كان حالا من كونه (١) لا لكونه مضارعا وهو خلاف
ما مر من هو منتقض بالاسمية اذا كان خبرها فعلا نحو جاء زيد وأوجه يقوم فانه اذا تدل على الحصول
والمقارنة فيزعم أن يتمتع الواو والمصنف قد مثل بجملة اسمية خبرها فعل وهو قوله تعالى وأنتم تعلمون
ورد عليه أيضا نحو بيئاتهم قالون فانه يجب فيه ترك الواو مع الملة المذكورة وشأن وينتقض
بنحو جاء زيد وهو مضارب خبرها فانه لا يدل على حصول والمقارنة على ما زعم المصنف (تنبيه) لك
في نحو قوله تعالى احبطوا بعضكم بعض عدو ولكم في الارض مستقر أن تجعل الواو في ذلك عاطفة
ويكونان حالا واحدا وان تجزئها الواو والحال يكونان حالين مستقلين كقوله جاء يديرا كبا لاسا
(قوله وان دخولها أولى) أى المشهور أن دخولها أولى من تركها (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت

قوله جواز تركها لعل المشهور (قوله لعدم دلالتها على عدم الثبوت) أى لعدم دلالتها على الثبوت لان في التثنية أثبت في عمل
على حصول صفة ثابتة واعتراض على المنهبط بأن قد جعل أولا عدم الدلالة على عدم الثبوت علة لجواز ترك الواو وهاهنا علة
لكون دخول الواو أولى قالوا تركوا لعدم دلالاتها على الاقتصار على ما بعده لان مدار الاول يعلى قوله لم يظهور لا استئنافها
فالاولى الاستئناف وهو واجب بانه علة أولى في دخول الواو وهي كبتين فذلك من ظهور الاستئناف قبل العمل بمقابل يجوز أن يبنى التلاوة

وأما الثاني فلعدم دلالة الامعية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة فقصن زيادته رابطا لينا كدال رابط

على المقارنات والادام الثبوت ظهور الاستئناف ترجح دخول الاولان ظهور الاستئناف فيها بقيد انقطاعها عن العامل قبلها من أن المقصود رابطا بوجعلها دعوى الاولوية مشتقة على جو الترتك ورجحان الدخول أعاد الدليل المذكور على جواز الترتك وضم اليه دليل الرجحان وهو ظهور الاستئناف (قوله مع ظهور الاستئناف فيها) أي دون النعنية فان الفعلية توافقت كانت منتقلة لكن حاصلها الفعل والفاعل وذلك حاصل الحال المفردة المشتقة بخلاف الامعية فقد يكون جزأها جامدا فلا يكون حاصلها المفردة التي لا استئناف فيها فكان الاستئناف فيها أظهر منه في الفعلية واذ بعدت عن المفردة من دلالة على الثبوت والادام ومن ظهور الاستئناف (فقصن) فيها حيثن (زيادته رابط) هو الاول ظهورا ونفسا لمعن العامل في صاحب الحال والاتصال بمحتاج الى مزيد رابط بخلاف الاتصال وذلك (نحو) قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون) فحمله وأنتم تعلمون جملة حالية مصدرة بالواو على وجه الاولوية وقوله تعلمون يحفل أن يكون المراد به وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي من شأن العالم التمييز الاشياء فلا يدعي مساواة الحق للباطل فيكون غنة اللازم اذ لا يطلب له معقولا حيثن ويحفل أن يكون المراد وأنتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد التي تدعونها من التفاوت السكي لانهم مخلوقون بعجزه والله خالق قادر فكيف تجعلونهم أنداد الله وقد صرح المصنف في هذا الكلام بسموهورية جواز ترك الواو في الجملة الاسمية من غير تفصيل بين ما فيه ظرف مقدم وملاو بين ما فيه ظرف متأخر مقدم وملاو بين ما عطف على مفرد وملاو ومن غير أن يشترط في الجواز ظهور تأويلها بالمفرد وكلام الشيخ عبد القاهر يخالف ذلك فانه حكم في غير المبدوءة بالظرف وغير المبدوءة بعرف الابداء وغير المعطوفة على مفرد بوجوب الاتيان بالواو فيجتمع تركها الاظهار والتأويل بالمفرد فأشار المصنف الى كلامه

تعليل لجواز الواو أي كونها ليست فملاو لان الدال على عدم الثبوت هو الفعل وقوله مع ظهور الاستئناف فيها لتعليل كون دخولها على انه الدال على المقارنات دون الحصول وقدم أن الفعل المضارع المنفي كذلك لزمه أن يكون الامر ان على السواء كما هي في الفعل المضارع عقوق بينهما بأن هذه الجملة الاسمية الاستئناف فيها ظاهر لاستقلالها بالفائدة من فعل هذا بأن الجملة الاولى فعلية أو في حكمها وهذه اسمية فلا تناسبها فلذلك كان ذكر الواو في اولي لانها استقلت حسن زيادته رابطا بالواو والضمير معا (قلت) قد يعارض هذا بأن دلالة المضارع على المقارنة باللفظ اقلنا بما عرفت عليه من كونه موضوعا للحال فهو يدل على المقارنة تضمنها بخلاف دلالة الجملة الاسمية على الحال ومثال ذكرها قوله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون ومثال تركها قوله كلفه فوه الى في ومنه قول بلال رضي الله عنه

الآلية شرعى هل أيقن ليل • بمكحول واخر وجليل

كذا أنشد الجوهري ولكن في الباري وادحوى ثم ذكر عن الجرجاني تفصيلا فقال

أجوز من شأن العالم التمييز الاشياء فلا يدعي مساواة الحق للباطل فيكون ذلك الفعل ملازمة للالزم وقال اذ لا يطلب له معقول حيثن ويحفل أن يكون المراد وأنتم تعلمون ما بين الله تعالى وبين الانداد متى تدعونها من التلوت السكي لانهم مخلوقون بعجزه والله تعالى خالق قادر فكيف تجعلونهم أنداد فيكون المفعول محذوف (قوله ما بينهما) أي ما بين الله والانداد

ولعل السبب فيه أن أصل
القاعدة كان يحصل بدون
هذا الضمير بأن يقال
جائز زيد يسرع أو يسرع

(قوله وقال عبد القاهر)

هذا مقابل المشهور

وبين ذلك أن الذي صرح

المصنف بمشهوره

جواز ترك الواو في الجملة

الامعية وجواز الاتيان

بها مع أو ولو يترك ضمير

تصليح بين ما فيه ظرف

مقدم وما لا بين ما فيه

حرف ابتداء مقدم

وما لا بين ما عطفت على

مفرد وما لا بين ما يظهر

تأويلها بمفرد وما لا كلام

الشيخ عبد القاهر خالف

ذلك فإنه حكم في غير المبدوءة

بالظرف وغير المبدوءة

بحرف الابتداء وغير

المعطوفة على مفرد وجوب

الاتيان بالواو فمتنع تركها

الالتطور التأويل بالمفرد

وفيما عدا ذلك يجوز الاتيان

بها أو ارجح تركها (قوله)

ضمير ذي الحال لعل

الاول عين ذي الحال

ليشمل ما إذا كان المبتدأ

ضميرا أو اسما ظاهرا كما

يؤحسن كلامه (قوله)

سواء كان خبره فعلا

ظاهرا كان اسما أو غيره

لان للضمير فاعله في

تأويله اسم الفاعل وفاعله

واعلم ان الحال في الحقيقة

هو يسرع أو يسرع لانه هو الواقع وصفا لصاحبها

(وقال عبد القاهر ان كل المبتدأ في الجملة الامعية الحالية (ضمير ذي الحال وجبت) الواو سواء كان خبره فعلا (فهو جاه زيد وهو يسرع أو) اسما نحو جاه زيد (وهو يسرع)

فقال (وقال عبد القاهر ان كل المبتدأ في الجملة الامعية الحالية (ضمير ذي الحال وجبت) الواو) فيها وسواء حين كانت مبدوءة بضمير ذي الحال كان خبر ذلك الضمير فعلا (نحو) قولك (جاه زيد وهو يسرع أو) كان خبره اسما نحو قولك جاه زيد (وهو يسرع) لان المضارع وفاعله في تأويله اسم الفاعل وضميره فموجب الواو في الحالين وذلك لما تقرر ان أمر الواو وجودا وعندما في الجملة يدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها فالجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في جملة العامل بأن تكون من متعلقاته من قيوده ووصلته وتنظم اليه في اثباته وتقدر بقدر المفرد في أن لا يستأنف لها اثباتا تازع ادعاء اثبات العامل بل تصاف اليه كأي المفردة بمعنى أنك اذا قلت جاه زيد راكباً فالمجبب هو المجيء حال الركوب لا بجئي مقيد بآيات مستأنف للركوب كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية فإذا كانت الجملة بمنزلة هذا المفرد في عدم استئناف اثبات لها بل أدخلت في ثبوت العامل كقولك جاه زيد يسرع فان المقصود الحكم بآيات المجيء حال السرعة لا الحكم بآيات بجئي مقيد بآيات مستأنف للسرعة سقطت الواو لما تقدم أن المضارع مع فاعله في تأويله اسم الفاعل وضميره وان لم تكن بمنزلة المفرد أي هاو ذلك كأي صدرت بضمير ذي الحال فإياها لا يمكن إدخالها في جزر العامل إذ خلا تكون عليه كالمفردة في أن لا يستأنف لها آيات فانك إذ قلت جاه زيد وهو يسرع أو وهو يسرع لم تستطع أن تدعى أن السرعة لم تستأنف لها آياتا زائدا على آيات المجيء لانك لما أعدت المسند اليه بذكر ضميره المنفصل كان بمنزلة إعادة لفظه فقولك وهو يسرع يتناول زيد يسرع وإعادة لفظها بما يكون لقصد استئناف آيات حديث عنه اذ لو لم تصدق ذلك الاستئناف لوجب ان تقول يسرع أو يسرع لان المضارع كالوصف من أول وهلة تكون داخل في ثبوت العامل كقوله زاده أو قولة هذا المعنى أي ضمها اليه ضم المفردة كنت قد تركت المبتدأ بضميرته وجعلت الواو في البين أي في بين الحال وعاملها لان المقصد حينئذ ان يفسر تلك الحال المفردة التي ليس لها في صفة التركيب آيات زائدة على آيات عاملها فقولك وهو يسرع اذ لم تصدق فيه استئناف الآيات بمنزلة ما لو قلت جاه زيد وهو يسرع أممته ثم زعم أنك لم تستأنف كلاما ولا أنشأت للسرعة المنسوبة لغيره وآياتا أو ما أثبت بمتعلق من متعلقات الكلام أي المتعلق الذي لا يمكن استقلاله عن تقرير نسبة العامل فيه فتقرر بهذا أن الجملة الامعية لم يكن كانت لقصد استئناف النسبة والاستئناف يشتمل على الانفصال والاتصال فيها يستدعي إذا جعلت حالا ربطها بالواو كان القياس فيقال ربطها بالواو ليحصل وصلها بآياتها فان عدل عن الواو فضرر بمن التأويل كما في قوله تعالى يانا أو هم قائلون ترك الواو فيها لتأويل أن الواو كحرف المطف فلا يجتمع مع حرف عطف آخر والضرر بمن التشبيه بالمفرد كما في قولك كلمته فوالى في لانه يتبادر منه ان المعنى مشابهة وكذلك قوله تعالى قلنا امطوا بعصمكم بعض عدوأي متعادين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاه زيد وهو يسرع ولذلك قيل إن اسقاط الواو فيه خيب وذلك لان التأويل فيه ليس بأشقر ارجح معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قد باح به السياق فعمل عنه لمعنى في الجملة كما تنص به معادة بعضهم بعضا المفيد للتفريع على التعادي من البعض مع تحول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين

وقال عبد القاهر ان كل المبتدأ ضمير ذي الحال أي صاحب الحال وجبت الواو سواء كان خبرا اسما أم فعلا نحو جاه زيد وهو يسرع أو وهو يسرع لان القاعدة كانت حاصلة بقوله يسرع من غير ذكر الضمير

فالاتيان به يشعر بقصد الاستئناف النافي للاتصال فلا يصلح لأن يستعمل بأفاده الـ بطعيب الواو

(قوله وذلك) أي بيان ذلك أي بيان وجوب الـ بطلوا في الحالين المذكورين وقوله لأن الجملة أي الحالية وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجوده أو عدمه في الجملة يدور على كونه لا يست في حكم المفردة أو في حكمها فأتمل (قوله حتى تدخل في صلة العامل) غايته في الثاني أي إذا دخلت في صلة عامل الحال أي فيما يتعلق بالعامل أي فيما يتعلق به بأن يكون قيداً من قيوده ويكون ذلك ظاهراً بدون الواو (قوله وتنضم اليه في الأنياب) أي وتنضم إلى مضمون العامل كالمجيئ مثلاً في قولك جازم يدوهو يسرع أو وهو يسرع والمراد بانضمام المضمون للعامل أن يكون أنياباً في انيابه وتخصيص الأنياب بذلك كونه الأصل والأحكام في الثاني أي أيضاً كذلك نحو لم يجز زيدوهو يتسرع أو وهو يتسرع وعطف وتنضم إليه في الأنياب على ما قبله عطف تقسير باعتبار المراد أو عطف لازم على لزوم كذا قرر شيخنا العمري (قوله وقد تقرر تقدير المفرد) أي وتقرر منزلة المفرد في أنه لا يستأنف لها أنياباً تات على أنياب العامل بل ينافى إليه كافي المفردة بمعنى أنك إذا قلت جازم يدرك كان في تقدير جازم يدرك كفاً للمبتدأ والمجني حال الزكوب المجني مقيد بأنياب مستأنف للزكوب كما هو مقتضى (١٥٢) أصل الجملة الحالية اه يعقوب (قوله هذا) أي الدخول في صلة

العامل والانضمام إليه في الأنياب والتتزيل بمنزلة المفرد في عدم استئناف انياب تات على انياب العامل مما يمنع في نحو جازم زيدوهو يسرع أو وهو يسرع أي على تقدير ترك الواو أي وحيث كان ما ذكر متممًا فترك الواو متممًا والاتيان بها واجب بخلاف قولك جازم زيد يسرع فإن ما ذكر غير متمم فيها لأن الصارع مع فاعله في تأويل اسم الفاعل وضميره وحيث أنه فالقصد من قولك جازم زيد يسرع الحكم بأنياب المجني حال السرعة

وذلك لأن الجملة لا تتركبها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الأنياب وتقرر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها أنياباً وهذا مما يمنع في نحو جازم يدوهو يسرع أو وهو يسرع لأنك إذا أجدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة ما سمع بحاق أنك لا تجسميلاً إلى أن تدخل يسرع في صلة المجي وتضمه إليه في الأنياب لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف في الخبر عنه بأنه يسرع واللاكت تركت المبتدأ بضميعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تكون جازم زيد فليس صريحاً في ذلك ولو اقتضاه وانما تأويل باسقاط الضمير الذي هو كالترار فلا فائدة للاتيان ثم تأويله بالاسقاط بخلاف التأويل في الجملتين انما هو من جهة المعنى المدلول عليه بالساق وليس سهل الإخراج إذ ليس باسقاط ما هو كالترار وقوله أي قول الفاعل جازم يدوهو يسرع بمنزلة جازم زيد يسرع وهو بمنزلة جازم يدوهو يسرع أمامه مشتمل على تشبيه جازم يدوهو يسرع بما كرر فيه لفظاً يزيد ذكر موضع الضمير أجنبي ومعلوم أن المشبه لا يقوى فوق المشبه به وذلك يقتضي أن ما ذكر فيه لفظاً صاحب الحال أو ذكر في موضع أجنبي أقوى في منع الواو ما ذكر فيه الضمير المنفصل وظاهر كلام المصنف خلافه فإن قيل الجملة الحالية في موضع المفرد إنما كيف يتحقق كون بعضها فيها استئناف نسبة والاستئناف وجوب الواو وبعضها فيها مشبهة للمفرد المسقطه للواو وامكان المفرد في موضع كل جملة ظاهر حتى أنك إذا قلت جازم يدو الشمس طلعت فهو في تأويل جازم يدو معاجبا لطلوع الشمس بل نقول حينئذ إذا كانت في موضع المفرد فأي فائدة للعدول إلى الجملة أصلاً فالاتيان به يشعر بقصد الاستئناف النافي للاتصال فلا يصلح استعماله حينئذ أن يستعمل بأفاده الـ بط

لا الحكم بأنياب مجني مقيد بأنياب مستأنف لشره فقلنا سقط الواو منها كما سقطت من المفردة (قوله وجئت بضميره المنفصل) عطف تفسير لقوله أعدت ذكر زيد أي بأن جئت بضميره (قوله كان بمنزلة إعادة ما سمع) أي الظاهر (قوله سميلاً) أي طريقاً (قوله إلى أن تدخل يسرع في صلة المجني) أي لا تجد طريقاً في أن تجعل يسرع قيداً للمجني مضموناً إليه في الأنياب لأن إعادة ذكره تمنع من جعله قيداً له من ضممه إليه لأن المتبادر من إعادة ما سمع الظاهر قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع فالمراد بالخبر في كلام الشارع الإخبار (قوله واللاكت أن) أي والابان أعدته بدون قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع بل قصدت ضممه للعامل في الأنياب لكنكت الخ (قوله بضميعة) بكسر الفاء وسكون الياء كهيئة اسم لمكان الضياع وهو المقارعة المنقطعة ويجوز فهمها سكون الصاد وقع الياء كسألة (قوله وجعلته لغوا في البين) أي وجعلته (١) ملتصقاً بما قبلها بين الحال وعاملها لأن القصد حينئذ أن نفس تلك الحال المفردة التي ليس لها في صفة التركيب أنياب تات على أنياب عالم أو هذا أعني قوله وجعلت الخ تفسير لقوله بضميعة (قوله وجرى مجرى الخ) عطف على قوله كان بمنزلة إعادة ما سمع صريحاً في تشبيه آخر لقوله هو يسرع ليد تشبيه زيد يسرع اه عبد الحكم (١) قوله ملتصقاً كذا قيل ولعل الصواب ملحق من التي اه مصعبه

وقال أيضا ان جعل نحو على كنه سيف بغير الظرف فالاعن شيء كافي قولنا جاءه يدعى كنه سيف كثر فيها أن نحى بغيره أو تقول بشار
 (قوله وعمر ويسر أسمه) المناسب أن يقول عمر ويسر الخ يدون أو (قوله ثم زعم) هو بالنصب عطف على قوله أو قول لم يتدى
 للسرعة اثباتا عطفت تفسيراً أي وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء لان الاستئناف ظاهر فيه والاحتمال ان لم يغير الاستئناف في إعادة
 الاسم الصريح لم يصح عدم اعتبار الاستئناف في مثل جاءه زيد وعمر ويسر أسمه لانه بمنزلة لكن عدم اعتبار الاستئناف في ذلك باطل
 لثلاث يرد على عدم الاعتبار ترك الابتدأ بمضمية (قوله وعلى هذا) أي التوجه المشارة بقوله لان الجمله الخ (قوله والقياس) عطفت
 (قوله أن لا نحى) الجمله الاسمية أي حالا سواء كان المبتدأ فيها ضمير ذي الحال أو اسمه الصريح أو اسما آخر غير ذي الحال كما علم من
 الامثلة السابقة (قوله وأصله) عطفت تفسير (قوله بضر بمن التأويل) أي بالمفرد وهو متعلق بقوله الخارج عن قياسه وذلك كافي
 قولك كنه فوه إلى في تركه الوافي هذه الجمله لتأويلها بالمفرد وهو متعلق بقوله تعالى فلما أعطوا النصم بعض عدوهم تركوا الواف
 فيها لتأويلها بمتعدين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاءه يدعى يسر لان التأويل في ليس باستخراج معنى من الجمله يعرّفه بالمفرد
 فيجاء به السياق فسدل عنه معنى في الجمله كالصريح بمداوة (١٥٣) بعضهم بعضا المنفصل لتفريقه على

وعمر ويسر أسمه ثم زعم انكم تسأف كلاما لم يتدى للسرعة اثباتا با على هذا فالاصل والقياس
 أن لا نحى الجمله الاسمية الاع او او ما جاءه يدون فسيه سبل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضر
 من التأويل ونوع من التشبيه هذا كلامه في دلائل الإعجاز وهو مشعر بوجوب الوافي نحو جاءه زيد
 وزيد يسر أو مسر وجاءه زيد وعمر يسر أو مسر أسمه بالطريق الأولى ثم قال الشيخ (وان
 نجعل نحو على كنه سيف حالا كثر فيها) أي في تلك الحال (تركها) أي الواف (نحو) قول بشار
 (قلت) أما العدول إلى الجمله فعند تعلّق النرض بمقادها كما اذا كان المقام مقام انكار فقرر مضمون
 الجمله فيعدل إلى الجمله لأنها أقوى دلالة على ثبوته كالتقدم وأما تحقق كون بعضها أظهر في
 الاستئناف دون بعض فيحتاج إلى الوافي البعض الأول دون الثاني حاله كان في تأويلها تحمل من جهة
 أن المقصود بالذات فيها هو التشبيه أو من جهة بمصاح عن التأويل معنى ولفظا لعدم أشبارها
 بذلك المؤول به نظير أولو ينحال الجمل الذي هو الاستئناف والتي سهل تأويلها لئلا لالسياق
 عليه وعلى قصده لا يظهر ذلك فيها فقر بت من حال المفرد وهو عدم الاستئناف فليتامل
 ثم قال الشيخ عبد القاهر (وان جعل نحو) قولك (على كنه سيف) مما تقدم فيه الظرف
 أو الجور على اسم مرفوع (حالا) أي اذا وقع موقع الحال كان يقال جاءه يدعى كنه سيف
 (كثر فيها) أي كثر في تلك الحال (تركها) أي ترك الواف لئلا يفسد كنه سيف (نحو) قول بشار
 قبح الواف ثم نقل عنه أيضا تفصيلا آخر وهو أنك اذا قلت جاءه يدعى كنه سيف على أن يكون على
 كنه سيف حالا كثر فيها ترك الواف يعني اذا كان الخبر نظر فالقصد كقول بشار

(٢٠ - شرح التلخيص ثالث) عبد القاهر في دلائل الإعجاز (قوله وهو مشعر) أي من جهة قوله لا نأخذ
 ذكر زيد وبحث بضره كان بمنزلة إعادة أسمه صريحاً محالاً وجرى مجرى أن تقول الخ (قوله أسمه) راجع لقوله جاءه زيد وعمر يسر
 أو مسر وأما ذكره لأجل أن يكون في الجمله ضمير يعود على صاحب الحال والا كانت الواو متعينين غير زاع (قوله بالطريق
 الأولى) أي من وجوه ما في وهو يسر أو وهو مسر به ووجه الأول أنه جعل وهو يسر أو وهو مسر به مشبهاً بالكان المذكورين
 في وجوب الواو وأشك أن المشبه أقوى من المشبه في وجه التشبيه وعلى بضمه وجه كون ذلك بالطريق الأولى بأن الاستئناف في
 المثالين المذكورين أظهر لأن الضمير أقرب للإيم من الظاهر ومن الإيجي وقصد الشارح بقوله وهو مشعر الخ الاعتراض على الصنف
 وذلك لان ظاهر كلامه أن الجمله الاسمية الواقعة حالا لا يجب اقترانها بالواو عند الشيخ عبد القاهر الا اذا كان المبتدأ فيها ضمير ذي الحال
 أنه لو كان المبتدأ أسمه الظاهر أو اسم أجنبي غيره لا يجب الواو عنده بل يجوز وليس كذلك كما يدل عليه كلامه المذكور (قوله وان جعل
 نحو على كنه سيف) أي من جملة أسمه خبره جار مجرور متقدم فلو كان مؤخر واجب قهرها بالواو عنده كما تقدم ومنهيب المصنف أنه
 يكثر قهرها بالواو مطلقاً وذكر صدر الأفاضل أن ترك الواو قبل في الجمله الحالية التي خبرها جار مجرور ومنهيبه أن الخبر اذا كان
 جار مجروراً يكثر فيه الترك فيكون مذهبنا (قوله حالا) أي من معرفة كنه سيف نحو جاءه يدعى كنه سيف فلو كان صاحب الحال مكرراً
 لوجب الواو ولا تنبسط الجمل بالنعته كقولك جاءه رجل طويل وعلى كنه سيف قبح الواو هكذا ولا كان لنا (قوله كثر فيها تركها)

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها • خرجت مع البازي على سواد

يعني على بقيق من الليل وقول أي الصلت عبد الله النقي مدح ابن ذي زن
واثر ب حديثنا عليك التاج مرتقا • في رأس غمدان دار امنك محلا لا
لقد صبرت للذل أعواد منبر • تقوم عليا في يدك غضيب

وقول الآخر

أي لا ذكره عبد القاهر من التلطيل التي وهو جعل الاسم من تعبال الظرف لا عفاذه على مقابلة فتكون الحال مفردة لا لاجل
اسمية وحينئذ فلا تستكر (١٥٤) ترك الواد (وقوله إذا أنكرتني الخ) أنكر ونكر بكسر العين واستنكر بمعنى

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها • (خرجت مع البازي على سواد)

أي بقيق من الليل يعني إذا لم يعرف فدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم مع البازي الذي هو
أبكر الطيور ومنه خلا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد حال تركها البازي
(إذا أنكرتني بلدة) أي أنكرني أهلها بأن أنكر واضل ولم يعرفوا لي حق (أو نكرتها) خرجت من
تلك البلدة التي أنكرني أهلها (مع البازي) خرجت منها في بقيق من الليل وكنتي عن الخروج في
بقيق من الليل بالخروج مع البازي لأنه أقبل أبكر الطيور في خروجها من وكورها وقوله (على
سواد) حاله وكه أي خرجت في ذلك الوقت حال كوني ملتصقة بشيء من الظلمة من غير أن أنتظر
اسفار الصبح ولا شلانا منهل قولك على كنه سيف في تقدم الجمرور وتأخر اسم مرفوع وفي أعراجه
احتمال أن أحدهما أن يجعل فاعلا بالظرف لا عفاذه على صاحب الحال وعلى هذا فالظرف إما مقدر
باسم الفاعل أو بالفعل وثانها أن يجعل مبتدأ والجمرور قبله خبره قال الشيخ عبد القاهر الوجه
الأرجح من هذين أن يجعل فاعلا لا يرجع هذا الوجه لا استازمه في تقديم ما عمله التأخير قال وبنيت
هنا خصوصاً أن الظرف في تقديره اسم الفاعل دون الفعل اللهم إلا أن يقتصر فعل ما ص بقوله المصنف
في الانصاف ولعله إنما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه بذلك التقدير إلى الحال المقترنة التي هي
الاصل قال ولذلك كثرت ترك الواد يعني لأن التقدير الجالب إلى الأصل راجع فيخرج مع موجد هو ترك
الواد قال واما مجوز التقدير بالمضى لمحيتها بالواد قليلا بخلاف المنارع فلم يجوزها إذ لو قدرت بلم

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها • خرجت مع البازي على سواد

يعني إذا أنكرني أهل بلدة خرجت مع الصبح على بقيق من الليل والبازي الصبح كذا قاله وقد يقال
كيف يجتمع أن يكون خرج مع الصبح عليه بقيق من الليل والليل ينقضي بطلوع الصبح لا عند
من يقول الليل إلى الشمس وكذا قوله

واثر ب حديثنا عليك التاج مرتقا • في رأس غمدان دار امنك محلا لا

وغمدان قصر بالعين على وزن غفران دومي على أربعة أوجه أحر وأخضر وأبيض وأصفر
وداخله قصر على سبعة مقوف بين كل سقنين أربعون ذراعاً عروبي ظله إذا طلعت عليه الشمس

فلان تعطيني أفرغ عليك سدائحي • وإن تأب لم تضرب على سداد

ركاني على حرف وأنت مشيع • ومالي بأرض البخايلين بلاد

إذا أنكرتني بلدة البيت (قوله خرجت منهم) أي خرجت منهم بأن يخرج من بلدة (قوله الذي هو أبكر الطيور) أي في خروجه
من وكوره (قوله مستقلا) حاله من فاعل خرجت (قوله لا سفا) أي لا ضاء الصبح (قوله حال) أي وكه لا تدفع علم من قوله
خرجت مع البازي أن خروجه في بقيق من الليل فمتاها مستقلا من غير حلو حينئذ فيمضض بأن الجملة المؤكدة يجب فيها ترك الواد
لأنه يكثر فيها ذلك فقط كما هو أصل المعنى فلا يصح التمثيل بما ذكر ويمكن الجواب بأن يثبت قوله على سواد مقترنا على قوله البازي
فتأمل قرره شيخنا المدوي

فعل مضارع

(100)

کلامہ وفیہ بحث

کلامہ وفیہ بحث

لنزوعه الى الاصل و

مع قدای استقرار علی

ولعله إنما اختار تقدير مباهم فاعل الرجوع الحال حيث نزل إلى أصنافه إلا الأفراد لهذا كدريجها بالاولاد وإنما جوز التقدير بفعل مباهم أيضا مجيها بالاولاد لئلا يمنع التقدير بفعل مضارع لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيها بالاولاد ثم قالو ربما يحسن مجيها بالاسمية بالاولاد لدخول حرف على المبتدأ

بقوله والظاهر (أ) أي والظاهر في توجيه كثره ترك الواو وحاصله أن نحوذي كنهه، سب مجوزيه أربعة أحوال جواز تقدر المضارع لماتين، انه لما منع من تقدر ومجوز تقدر اسم الفاعل وهو أرجح رجوعه إلى الأصل وجواز تقدر الماضي وجواز تقدر الجملة الاسمية فعلي التقديرين الأولين فتمنع (١٥٩) الواو لأن اسم الفاعل مفرد والمضارع المثبت مثله في المنع وفي الأخيرين لا تجب بل يجوز الواو

والظاهر أن مثل على كنهه سيء بحمل أن يكون في تقدير المقدوران يكون جملة اسمية تقدم خبرها
وفي الماضي لا سبحانه قد
وإن يكون فعلية مقدره بالماضي أو المضارع على تقدير ين تمنع الواو وعلى تقدير ين لأحب الواو فن
أجل هذا كثر كهوا قال الشيخ إينا (ويحسن الترك) أي ترك الواو في الجملة الاسمية (فأراد دخول
حرف على المبتدأ) يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط

تقدير بن آخر بن كان
الراجع والاكثر كقول
الشارح في أجل هذا
أي من أجل ذلك الواو على
الاحتمالات الاربعة وان
كان الترك واجبا على
احتمالين وجازا على
احتمالين وهذا الذي
ذكره الشارح هو الذي
يظهر أن يقال في تحليل
كثرة سقوط الواو لا تقدير
الحال بالافراد فقط كما
يؤخذ من كلام الشيخ عبد
القاهر وإن كان مناسبا
أيلا هذا الذي ذكره
الشارح مشقلا على مقاله
الشيخ وزيادة كذا قرره
شيخنا المدوني (قوله وقال
الشيخ أيضا) هذا يخص
ما تقدم عنه في الشرح
وهو قوله لا هو ترك الواو

من الجلة الاسمية الايض من التأويل (قوله لدخول حرف) أي غير الواو على البيند امثل كأن يكافى البيت **كقوله**
ومثل ان يكافى قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومن لا تتركه تكافى قوله تعالى والله يحكم لمعتب حكمه
(قوم يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط) هذا يشير الى ان الله في حسن ترك الواو هي أن دخول الحرف يحصل بفوع عن الارتباط
فأنى عن الواو الله بهنهم بكرة اجزاء حرفين زائدين عن أصل الجلة فوهنا التبدل أحسن وذلك لان ما على الشارح انما يظهر
في بعض الحروف التي تنمى معنى الارتباط كشبه ما قبلها بما بعد ما في كأن أو تعليل ما قبلها بما بعد ما لا يظهر في غيره مع حسن الترتيب
غيره أيضا كلاء الترتيب في قوله تعالى والله يحكم لمعتب حكمه وكان في قوله تعالى الا انهم ليأكلون الطعام (قوله نوع من الارتباط)
أي من أنواع الارتباط بين تلك الجلة والتي قبلها

كما في قوله

فقلت عسى أن تبصرني كأنما • بنى حوالى الاسود الحوارد
فلانه لو ادخل كان عليه لم يحسن الكلام الابالو وكقولك عسى أن تبصرني وبنى حوالى الاسود

(قوله كقوله) أى الفرزدق يخاطب امرأته على اعتناؤه بشأن بنيهم فهو يقول لها لا تنويني في ذلك عسى أن تشاهدني والحال أن أولادى على عيني ويسارى تبصرنى كالاسود الحوارد أى الضارب في الضارب لان أهيب ما يكون الاسود اذا غضب كقافى الفرزدق والسبى وفى شرح الشواهد أن البيت للفرزدق من جملة آيات قالها مخاطب زوجته النوار وكان قد نكت زمانا لا يولد له فغيرته بذلك وأزل الآيات وقالت أراءه واحدا لأخاه • يؤمله ويملوا حوارد

وبعد فقلت عسى البيت وبعد

فان نجا قبل أن يلد الحسا • أقام زمانا هو في الناس واحد

(١٥٧)

(قوله بنى) أصله بنونى

حذف النسب للإضافة

واللام للتخفيف فصار

بنوى اجعقت الواو الياء

وسبقت احداها

بالسكون فقلت الواو ياء

والضمة كسرت لتأنيده

الياء ثم أذعمت الياء في

الياء كما قبل في مسلى

(قوله من رد) بكسر

الراء يقال حردوا يسكون

الراء وتحرك بها فهو

حارردوا لجمع حوارد فقلت

ليث حارردو ليوث حوارد

مثل صاهل وصواهل

وطالع وطوالع لان فاعلا

اذا كان صفة لغير عاقل

كان جمعه على فواعل

قياسا (قوله جملة اسمية)

فبنى مبتدأ والاسود خبر

(قوله من مفعول

تبصرني) أى وهو ياء

التسكم (قوله لم يحسن

(كقوله) عسى أن تبصرني كأنما • بنى حوالى الاسود الحوارد

من حرد اذا غضب فقلته بنى الاسود جملة اسمية وقفت حالاً من مفعول تبصرني ولو ادخل كان كأنما عليها لم يحسن الكلام الابالو وقوله حوالى أى فى كنفى وجوانى حال من بنى لمانى حرف التشبيه بعض الأحرف فى أصلها فيسمى معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعد ها فى كأن مبتدأ وتعليل ما قبلها بما بعد ها كقافى ان مثلاً فهذا اليم الحروف لورود حسن التركيب فليس فيه ذلك كلاً التبرئة كقافى قوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمه على أن هذا المعنى منتف عن هذه الأحرف حال كون جعلها أحوالاً لا لا يحق أن الجملة الحالية لا يشبهها وان عني أنها سدت مسد الواو أو أبطفت فكأنها بطلت فقد عاود ذلك فى التفتيح الى الابتداء بحرف عن الواو كراهية لا جتماعها فالتعليل الاول أقرب فاستشهد لما تركت فيه الواو استعسانا لوجود حرف الابتداء فقال (كقوله) أى قول الفرزدق (فقلت عسى أن تبصرني) حال كونه (كأنما بنى) حال كونهم كالتين (حوالى) أى فى جواني وفى كنفى للنصرة (الاسود) خبر عن بنى (الحوارد) أى الضارب لان أهيب ما يكون الاسود اذا غضب حوارد

كقوله فقلت عسى أن تبصرني كأنما • بنى حوالى الاسود الحوارد

فدخل كأنما على بنى وهو مبتدأ واجب الاستعسان ترك الواو لئلا يتوارد على الجملة حرفان وقد جعل منقوله تعالى كأنهم لا يعلمون ولعله ترك الاستشهاد به لانه قد لا تكون حالية بل مستأنفة وبنى هو مبتدأ أصله بنوى مثل أوخر جى هذا الاسود الخبر وحوالى ظرف مكان فى موضع نصب على الحال والعامل فيها مادل عليه معنى كأن كقافى قوله

كأن قلوب الظير رطبا وإياها • لى وكردا الغناب والحشف البالى

وجوز فيه أن يكون مفعلاً لاسودو بقدر العامل فيه اسم فاعل أى الاسود المستقر فى حوالى أحوالاً عن الاسود أى الاسود مستقر فى جواني أحوالاً فظن قدر العامل فاعلاً أى الاسود يستقر فى حوالى والحوارد من حرد أى غضب حردا وحردا بتسكين الراء وتحرك بها فهو حارردا

الكلام (الابالو) أى فدخل كأنما واجب الاستعسان ترك الواو لئلا يتوارد على الجملة حرفان زائدان وقوله لم يحسن الكلام الابالو أى لما مر من أن النقيض أن لا يجئ الجملة الاسمى حالاً لاعم الواو (قوله وقوله حوالى أى فى كنفى) أشار إلى أنه ليس المقصود من حوالى التشبيه وان كان ملحقاً بالمتنى فى الاعراب وفيما ذكره من التفسير إشارة الى أن حوالى ظرف مكان (قوله حال من بنى) جوز بعضهم أن يكون حالاً من الاسود أى الاسود مستقر فى جواني ويمكن أن يكون حالاً من الضعيف فى الحوارد وعليه فالعامل فى الحال وفى صاحبها واحد بخلاف ما سلمه الشارح (قوله لمانى حرف التشبيه) أى والعامل فيه كأنما لمانى الحوقولم الحال لا يأتى من المبتدأ عمله اذا لم يكن هنالك عامل غير ابتداء بآية شدة تعليمه ذلك بقوله لان العامل فيه هو العامل فى صاحبها والابتداء ضيف لا يعمل عليه اه ولا يعترض بمخالفة عامل الحال لعامل صاحبها لجوازه عند بعض المحققين أو يقال ببنى طلب حرف التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وان أعمل عنه

ثم قال وشبه هذا أن تقع حالا بعقب مفرد فيلطف بكما بخلاف ما لو افردت كقول ابن الرومي

والله ييقبك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم

(قوله من معنى الفعل) أي لان المعنى أشبه بنى بالاسود حال صكونهم حوالى فبنى مفعول به فى المعنى والعالم فى الحال وصاحبها مادل عليه معنى كأن من الفعل فائدة ما قبل انه يزعم على جعل حوالى حالا من بنى بجى الحال من المبتدأ والجمهور لا يميزونه لان الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل (١٥٨) فى معمولين فى الحال وصاحبها وان جعل كأنما عاملا فى الحال لكونه

بمعنى الفعل لازم مخالفة عامل الحال لعامل صاحبها (قوله بعقب) أى بأثر مفرد انظروا كان هناك فاصل وانظر هل يدخل فى المفرد الظرف والجار والمجرور ولما كان قول المصنف بعقب مفرد يشمل بظاهره النعت قبله الشارح بالخال يفتنيه المقام (قوله كقوله) أى ابن الرومي وهو من السريع وقبله فقل المالك ولو أنه قد جمعت فيه آقائهم (قوله برداك الخ) أى ييقبك الله سالما مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتغال البرد على صاحبه والمقصود طلب بقاءه على وصف السلامة وكونه مبيلا معظما وقوله برداك مبتدأ من فروع بالالف وتبجيل وتعظيم خبره والبردان الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين وثنى البرد باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم الخبر بهما عنه

من معنى الفعل (د) بحسن الترتيب تارة (أخرى لوقوع الجلة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب مفرد) حال (كقوله) والله ييقبك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم (قوله برداك تبجيل حال

جمع حاردم من حرد بكسر الراء إذا غضب بجملة بنى حوالى الاسود حوار دجلة حالية اسخس فها ترك الوالو وجود حرف الابداء هو كأنما ولولا دخول كأنما علم ما حسن ترك الوالو وقد تبين باقرانه قبل قوله حوالى إلى أنه طرف في موضع الحال من بنى والعالم فيه كأنما لافهم معنى الفعل اذ هو بمعنى أشبه (د) بحسن ترك الوالو وفى الجلة الاسمية تارة (أخرى) (ل) أجل (وقوع) تلك (الجلة الاسمية) الواقعة حالا (بعقب) أى بأثر حال (مفردة) وذلك (كقوله والله ييقبك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم) وحردان ولعله جمع لجماعة حاردة كما تقدم فى عوادل كذا قيل ولا حاجة الى التأويل فانه جمع حائر مثل صواهل ونجوم طوالع كاسبق وقد وردت الواو فى المصدرية بكان كقولهم جاءه وكأنه أسد قال بعضهم هذا بناء على أن كان مر كتمن كاف التشبيها لأن حيثئذ كالجار والمجرور وقد عرفت أن الترتيب فيه أكثر وان لم يقل به فلعن السبب ما تقدم من اجتناب حرفين * واعلم أن اطلاقاً أن الجلة الاسمية بحسن فيها ترك الواو يدخل فيها غير كأن من الحروف مثل ان كقوله ما أعطاني ولا سألتها * الاوائى خارجى كرمى

فقد استعملت الواو وبغيره او كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى والله يحكم لامعقب حكمه ص (وأخرى لوقوع الجلة الى آخره) ثم يستحسن ترك الواو اذا وقعت عقب مفردة تريد عقب حال مفردة فيلطف موقعها بخلاف ما اذا افردت وذلك كقول ابن الرومي

فالله ييقبك لنا سالما * برداك تبجيل وتعظيم

وقد جوز فى برداك أن يكون حالا متداخلة لا مترادفة فلا بد أن ما ذكره عبد القاهر وقوله وقعت عقب مفرد يدخل فيه ما لو عطف على حال مفرد فهو جارها بما سابا نائيا تادهم قائلون فاما عقب مفرد ولا اعتمادا بالعطف وليس ترك الواو حينئذ حسنا وقد قال الشيخ أبو حيان ان الواو فيه واجبة الا أن يقال الواو فاصلة فليس عقبه فظهر فان الاعتبار انما هو اعتقادها على القدر فتستغنى به عن الواو لعدم الاستقلال وهذا المعنى موجود وان فصل العاطف بينهما * تنبيه * قال المصنف فى الانصاح هذا كله اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة عليها بأن يكون معرفة أو نكرة وأخرافا كان نكرة مقدمة نحو جاءنى رجل وعلى كتفه سيف وجبت الواو لثابتية الحال بالعت (قلت) هذا لا يصح بناء على رأى الراغبى الذى تبعه المصنف فى من أن اللفظة لتعطف على الموصوف وقد تقدم الكلام عليهم وأنه غير صحيح * تنبيه * بنى فى الاقسام الجملة الشرطية نحو جاء زيد

مبالغة وان كان معناه واحدا كذا فى حاشية شيخنا الحنفى (قوله حال) أى من الكاف فى ييقبك سالما فى حال مترادفة أو من الضمير فى سالما فىكون متداخلة لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتى على الاحتمال الاول كفى المطول فليس لبيت نساق المقصود لوجود الاحتمال الثانى وإنما يحتمل أن يكون برداك فعلا سالما ويكون تبجيل بلا من برداك والاسم تبجيل والرجل وتعليقه فقدم الرجل كذا فى المطول

فانه لو قال والله يقيمك لنا برد التيجيل لم يحسن هنا كله اذ لم يكن صاحب انكره مقدمة عليها فان كان كذلك نحو جاه فدرجل وعلى كنهه سيف وجبال الوائل لا تشبه بالنعث وأما نحو قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فقال السكاكي الوجه فيه عندي هو ان ولها كتاب معلوم حال القرية بل كونه في حكم الموصوفة نازلة في قوله وما أهلكنا من القرية لا وصف وجهه على الوصف سهوا خطأ ولا عيب في السهول لأنسان ولا ذام والسهو ما يتبيله صاحب بأدنى تنبيهه وخطأ ما لا يتبيله صاحب أو يتنبه ولكن يمد الباب وكأنه غرض ما زعمش في حيث قال في تفسيره لها كتاب جملة واقعة صفة لقرية القياس أن لا يتوسط الوائينها كما في قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب نذرون ولما توسط لنا كيد لصوق المسفة قتل ووصف كما يقال في الحال جاء في زبد عليه توب وجاء في زبد عليه توب ثم قال السكاكي عن عرف السبب في تقديم الحال اذا رما يقاها عن النكرة تنبيه لجواز ايقاعها عن النكرة مع الوائ في مثل جاء فدرجل وعلى كنهه سيف ولما زعمش في قوله عازمه (١٥٩) وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على ما قدمت

وأعلم أن السكاكي بنى كلامه في الجملة الواقعة حالا على أصول مضطربة لا يخفى حالها على الفطن لاسيما اذا خاطعنا بما ذكرناه وأتقنه فآثرنا الاضرار عن نقل كلامه والتمرض لمخالفه من الخلل لئلا يؤول الكتاب من غير طائل

• (القول في الإيجاز والاطناب والمساواة) •
 (قوله لم يحسن فيها ترك الوائ) فترك الوائ في الجملة مناسبة لمقلبه ما أعنى الحال المقصودة اذ لا يؤتى بها بالوائ وقال الخليلي وجه حسن ترك الوائ لئلا يتوهم انها عاطفة لثلاث

ولم يتقدم بقوله سالم المالح يحسن فيها ترك الوائ
 • (الباب الثامن في الإيجاز والاطناب والمساواة) •
 فقوله سالم المالح مقروء من الكاف في يقيمك وقوله برد التيجيل وتعتظم جملة حالية توارده بعد حال مفردة فترك الوائ لئلا يتوهم أنها عاطفة لثلاث الجملة على مفرد والأقرب أن تركها مناسبة لما قبلها وهي المفردة اذ لا يؤتى بها معاً وأما عاطف الجملة على المفرد لأن كانت بتأويله فليس بممنوع ولا مستقيم وقوله بردك أي ميسلوا شئنا باعتبار لفظي التيجيل والتعتظم الخبر بهما عن المثلثين وقولنا نعمنا واحداً واستعاره لفظ الملبوس للوصف معروف للظهور في كل منهما
 • (الإيجاز والاطناب والمساواة) •
 وان يسأل يعطو الوافيه لازمة خلافاً لابن جني وهي ماثية على قاعدة المنصف فانه ليس فيها حصول ولا مقارنة لفظاً للثلاث الوائ بل بعدا عن المفردة والكل من خاصيتها وقد جزم الشيخ أبو جحان في الأرتشاف بأن الجملة الشرطية تقع حالا أو قال الزعمش في قوله تعالى فقله كمثل الكلب تحمل عليه يلهث الجملة الشرطية حالا أو قال المرزوق في قد يكون في الحال معنى الشرط كما يكون في الشرط معنى الحال نحو لا قتله كائن من كان انتهى وأحسن منه في التمثيل لأخر بنه مذهب أو مكن وبني تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما لا ذكرنا جواباً خبراً فاتها تكون حينئذ خبرية أما اذا كان جواباً انشاء فان الجملة الشرطية تكون انشائية أو انشاء لا يقع حالا وأما الإطلاق السكاكي في الجملة المفتتحة لكون المسند اليه جملة أن الجملة الشرطية ليست الاخبارية فممنوع بل هي بحسب جوابها ان كان انشاء فهي انشائية وأخيراً فهي خبر بوقائعه أعلم
 ص • (الإيجاز والاطناب والمساواة) •

الجملة على المفرد المتقدم ونوعه بأن عطف الجملة على المفرد اذا كانت في تأويله غير مستقيم قال الشيخ بنس تنبيه بقى من الأقسام الجملة الشرطية نحو جاه فدرجل وعلى كنهه سيف وجبال الوائل لا تشبه بالنعث على قاعدة المنصف السابقة ان ليس فيها حصول ولا مقارنة لفظاً للثلاث الوائ لفقد خاصية الحال المفردة وأفرق بين أن يكون الجواب في الجملة المذكورة خبراً أو انشاءً أما الأول فلهذا لأنه اذا كان خبراً كانت خبر بوقائعه فشكل لان الجملة الشرطية حينئذ تكون انشائية ولا انشاء لا يقع حالا وأجيب بأن الجملة الشرطية اذا وقعت حالا انسخت الاداة فها عن معنى الشرط فلا تكون الجملة حينئذ انشائية كما صرح بذلك العلماني

• (الإيجاز والاطناب والمساواة) •
 الإيجاز لفة التقصير يقال أو جزت الكلام أي أقصرته يستعمل لازماً متبدياً والاطناب لفة المبالغة يقال أطنب في الكلام أي مبالغ فيه وقدم الإيجاز في الترجمة تنبيه على أنه المختار في الكلام وأردف بالاطناب ليكون مقابلاً له في السأولة لا التأخير وقدم فيأتي المساواة نظراً لكونها الأصل المقيس عليها لانها الكلام المتعارف فإزاء عليه اطناب وما نقص عنه إيجاز لم يبق السابق

قال السكاكي أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التعقيق

(قوله قال السكاكي) أي اعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والاطناب بتعريفين فيه القدر لكل منهما من الكلام بحيث لا يزيد بقدر القدر ولا ينقص (قوله أما الإيجاز والاطناب الخ) إن قلت لم يذكر أن المساواة من الأمور النسبية مع أنها بما إذا لا تعرف إلا بالنسبة لأن الإيجاز والاطناب فإن كون الكلام مساواة إنما يعرف بكونه ليس فيه زيادة على التعارف ولا نقصان عنه قلت ذكر السديق شرح الفتح أنه لم يقرض للمساواة أن كان نسبة أيضا لأنه لا فائدة للكلام أو الساطع لا يصدق عليه ما يليه لا يكون بلفظا أليس فيه نكتة يستدعيها أه وبحث فيه بأن عدم الاء تداعيا يكون إذا قصد البلغ بغيره من الكتب وليس بتعريف لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لأربعها غير البلغ وأما البلغ فنحن حقه أن أربعها أو شيرها مع كون لفظها ما متطابقين وأجاب العلامة عبد الحميد بأن المراد بكونه ليس بلفظي من حيث أنه مسأل الكلام الأوسط وإن كان من حيث اشتراكه في المزايا والخصوصيات التي يقتضيها المقام بلفظا متطابقا (١٦٠) لانه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى التعارف أو ألى مقتضى المقام (قوله

فلكونهما نسبيين) الفاء داخلة على جواب أموهو قوله لا يتيسر الخ وقوله لكونهما نسبيين صلة للجواب مقدمة عليه لافتادة الحصر أو للاختصاص بها وفي الكلام حذف الأصل لكونهما نسبيين والمنسوب اليه مختلف القدر ولا بد من هذا الحذف حتى تنتج الدالة المعنى وهو عسدم إمكان التبيين فالنسوت اليه هو كل منهما بالنظر للأخرفكل منهما منسوب ومنسوب اليه (قوله أي من الأمور النسبية) أي النسوبة الى غيرها كالأولوية والنسوبة (قوله التي يكون تعقلا) أي ادراكها (قوله بالقياس) أي بالنسبة الى

قال (السكاكي) في الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص (أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) يعني أنهما من الأمور النسبية كالأولوية والنسوبة التي يتوقف تعقلا على تسفل غيرهما فإن الكلام الموجز إنما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز بالقياس إلى كلام آخر أكثر منه وكذلك المطناب إنما يدرك من حيث وصفه بالاطناب بالقياس إلى كلام آخر يكون أقل منه وأما قلنا من حيث كذا إلى آخره فيهما لانه لو نظر في كل منهما من حيث أنه جلة أو جلتان أو لمستعققات أو لم يكن نسبيا وهو ظاهر (لا يتيسر الكلام فيهما) أي أما الإيجاز والاطناب فلا يتيسر الكلام فيهما لكونهما نسبيين (الابتراك التعقيق) يعني التخصيص في التعريف على ما يبيد أن هذا القدر المخصوص هو (السكاكي) أما الإيجاز إلى آخره) ش هذا هو الباب الثامن والإيجاز والاطناب باب عظيم حتى نقل صاحب سرافضاحة أن منهم من قال بالبلاغة هي الإيجاز والاطناب كقيل مثل ذلك في الفصل والوصل اعلم أن إخراج الكلام على مقتضى الحال يكون نارة بالإيجاز ونارة بالاطناب ونارة بالمساواة على خلاف في المساواة فلا بد من بيان حقائقها أما في اللغة فالإيجاز التقيصر تقول أوجزت الكلام أي قصرته وكلام موجز من أوجز زيد الكلام متعديا وموجز من أوجز الكلام قاصر أو ويجز من وجز ووجز ووجز متطابقا مع وجزه ووجز ووجز أو جوزا والاطناب المبالغة أطنب في الكلام أي بالغ فيه بالمساواة واخته وأما في الاصطلاح فقال السكاكي (أما الإيجاز والاطناب فلكونهما نسبيين) أي اضافيين (لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التعقيق

تعقيل شيء آخر فتعمل الإيجاز يتوقف على تعقيل الاطناب بالعكس وذلك لأن الإيجاز ما كان من الكلام أقل بالنسبة لغيره والاطناب ما كان أكثر بالنسبة لغيره وحاشيتن فتعمل كل منهما متوقف على تعقيل ذلك الغير ضرورة توقف تعقيل النسوبة على تعقيل النسوبة اليه لأخذه في مفهومه (قوله فإن الموجز الخ) أي فإن الكلام الموجز وما صلة لكونهما نسبيين (قوله إنما يكون موجزا) أي إنما يدرك من حيث وصفه بالإيجاز (قوله وكذا المطناب) أي وكذلك الكلام المطناب وقوله إنما يكون مطنابا أي إنما يدرك من حيث وصفه بالاطناب وأما قيدنا بقولنا من حيث كذا إلى آخره فيهما لانه لو نظر في كل منهما من حيث أنه جلة أو جلتان أو لمستعققات أو لم يكن نسبيا وهو ظاهر كذا في ابن يعقوب والأحسن ما قاله العلامة عبد الحميد وحاصله أن قوله إنما يكون أي في الخارج والذهن موجزا بالنسبة إلى كلام آخر زائعا عنه ما حقق أو مقدر وكلمة من بعد أريد وأنقص ليست تقتضية بل هي صلة للفعل الذي تضمنه صيغة التفضيل بمعنى أسهل الفعل (قوله لا بترك التعقيق) استثناء من محذوف أي لا يتيسر التكلم فيهما بحال من الأحوال إلا بحال ترك التعقيق فوجب ترك التعريف ليعذر ثم إن المراد من التعقيق على ما فهمه المصنف من كلام السكاكي التعريف بالمعنى المعنى حينئذ لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التعريف بالمعنى المعنى

ولذا أورد على السكا في النظر الآتي على ما يتضح لك والشارح فهم أن المراد من التحقيق في كلام السكا كى تعيين مقدار كل واحد منها أى لا يتيسر الكلام فيها إلا بترك التعبد والتعيين لمقدار كل منه أو عليه فلا يتأتى إلا بذكر الآتي وقد حل الشارح كلام السكا كى هنا بما فيه حيث فسر التحقيق بالتعيين وأجاب عن النظر الآتي في كلام المصنف بما حل به هنا وكان الأولى أن يفسر التحقيق بالتعريف بجارة المصنف ثم يجيب عن النظر بما فهمه والحاصل أن ما أريد بالتحقيق في كلام السكا كى التعريف الذى يضبط كل واحد منهم أو لوفى في الجلة كما فهم المصنف فهذا يمكن ولذا اعترضه المصنف بما أتى وإن أريد بالتحقيق في كلامه تعيين مقدار كل بحيث لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وهو ما فهمه الشارح فهذا غير ممكن وعلى هذا لا يرد على السكا كى شيء (قوله والتعيين) أى تعيين القدر المخصوص لكل منها وهذا تنصير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكا كى غير ما فهمه المصنف وأورد عليه النظر الآتي (قوله أى لا يمكن إلخ) هذا تنصير لعدم التنصير إشارة إلى أنه ليس المراد أنه يمكن بغير كاد وظاهر من معنى هذا التنصير إشارة إلى أن المراد بالتحقيق التخصيص وأن الشيء منسوب على القيد أى ترك التحقيق (١٦١) وذلك لأن عدم ترك التحقيق والتخصيص عبارة عن التخصيص المذكور (قوله) على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز إلخ) ظاهره

والتعيين أى لا يمكن التخصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذلك لأن طاب ادرب كلام موجز يكون معنيا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس (والبناء على أمر عرّف)

الاجاز وهذا هو الخطاب ودخل في التعريف الرسم ولو بدكر مقدار يقاس عليه وأراد بنى التسمي في الامكان وفي الامكان أنما هو إذا أريد بالتحقيق ما ذكر هو تعيين مقدار لا يزد عليه ولا ينقص منه لأن ذلك موقف على كون المضاف إليه معد القدر فقال ما زاد على هذا القدر فهو طاب ومانقص فهو إيجاز والنسب إليه الإيجاز والاطاب غير مخصص في القدر فذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة إلى قدر إيجاز أو إلى قدر آخر طابا وهذا أصل أن مجرد كون ما نسبين لا يكفي في امتناع التحقيق المذكور بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب إليه كما ذكرنا فافهم وأما إذا أريد بالتحقيق ذكر ما يضبط أحد هاتين الجلتين فهو يمكن وهذا هو الذى يعرضه المصنف بما أتى وليس مراد السكا كى بذلك يعلم ضعف الاعتراض الآتي كما علم ضعف كلام السكا كى بدون زيادة كون المنسوب إليه مختلفا كما أثر فالبه وإذا كان مراد السكا كى ما تقدم فلا يمكن التحقيق الذى هو الذى يصح على ما تبين به القدر فوجب ترك ذلك التحقيق لتعذر ثم أنه لا محالة يصح أن شيء يضبط ما في الجلة وضبط المنسوب بضبط المنسوب إليه والمنسوب إليه المقدر فأنه غير منضبط على وجه التحقيق فليطلب أقرب الأمور إلى الضبط لتقارب أفرادها ولو تقرره في التفاوت أيضا وقد وجد هو الكلام العرفي فإن تفاوت أفرادها متقارب ومعرفة مقدار مع ما فهم من التفاوت أو الخفيف في كل نازلة لا تتعذر غالباً فليكن عليه وبه وأشار بقوله (والبناء على أمر عرّف) وهو معطوف على ترك أى لا يمكن الكلام فيها إلا بترك البناء على أمر عرّف

(٢١ - شرح التلخيص ثالث) زيدهو المنطلق ومطلب بالنسبة: يمتنع قول الشارح ادرب كلام موجز مثل زيد المنطق وقوله يكون مطلباً بالنسبة لكلام آخر وهو زيد المنطلق وقوله وبالعكس أى قد يكون الكلام معنياً بخوزيد المنطلق، وجز بالنسبة لكلام آخر يجوز زيدهو المنطلق أى وإذا كان الكلام الواحد قد يكون موجزاً بالنسبة لكلاماً معنياً بالنسبة لكلام آخر فكيف يمكن أن يقال على طريق التحقيق والتعبد أن هذا القدر إيجاز وهذا الطاب والحاصل أن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز أو للاطاب بحيث لا يزد عليه ولا ينقص عنه غير ممكن لأن ذلك، وقوف على كون المضاف إليه معد القدر بحيث يقال ما زاد على هذا القدر طاب ومانقص عنه إيجاز والنسب إليه الإيجاز والاطاب غير مخصص في القدر بل يختلف فذلك تجد الكلام الواحد بالنسبة إلى إيجاز أو إلى قدر آخر طابا ومن هذا علم أن مجرد كون ما نسبين لا يكفي في امتناع التعيين والتحقيق بل لا بد مع ذلك من اختلاف المنسوب إليه كما ذكرنا سابقاً (قوله على أمر عرّف) أى يتعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلافتة من غير اعتبار كل من الإيجاز والاطاب بالنسبة إليه فما زاد عليه طاب ومانقص عنه إيجاز كما قال المصنف بعد

مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للعاني فيها بينهم ولا بمن الاعتراف بذلك مقيسا عليه وتلسمه متعارف الأوساط وأنه في باب البلاغة لا يحمدهم ولا يذم

(قوله أي والابناء على) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف والبناء عطف على ترك أي لا يمكن الكلام فهما لا يترك التحقيق والابناء على أمر عرفي لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن بضبطهما المحتاج إليه لاجل تمايز الأقسام وإيضاح ذلك أن تعيين مقدار كل منهما وتحديد ما كانا غير ممكن وكان الأمر محتاجا إلى شيء يضبطهما في الجملة وضبط المنسوب بضبط المنسوب اليه والمنسوب اليه غير منضبط على وجه التعيين كما عرفت طلب أقرب الأمور إلى الضبط وهو الكلام العرفي لبنيان عليه وإنما كان أقرب إلى الضبط لأن أقراده وإن تفاوتت لكنها متقاربة فموضع تقديره لا تتغير غالبا بحيث كان المنسوب إليه وهو الأمر العرفي مضبوطا في الجملة كان المنسوب أيضا كذلك هو الإيجاز والاطناب مضبوطا في الجملة (قوله وهو) أي الأمر العرفي (قوله متعارف الأوساط) أي المتعامل به في عرف الأوساط من الناس (قوله ولا في غاية الفهاهة) أي المهجوز عن الكلام بل كلامهم يؤدي أصل المعنى المراد أعنى اللطائف من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال ولا اعتبار عدمه ما يكون صحيح الأعراب والحاصل أن المراد بالأوساط من الناس المعارفون باللغة وبوجود هذه الأعراب بدون الفصاحة والبلاغة فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الأعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال فإن قلت إن متعارف

(١٦٢)

من الأخرى من غير زيادة في المعنى وحيث قد القصر منهما وإن اعتبرنا المقاييس الأقسام قلت سيأتي رد هذا بأن الأوساط ليس في قدرتهم اختلاف العبارات بالطول والقصر لأنهم إنما يعرفون اللفظ الموضوع للمعنى فعبارةهم محدودة بذلك واختلاف العبارات بالطول والقصر إنما يكون من البناء بسبب تصرفهم في لطائف الاعتبارات (قوله أي كلامهم في مجرى

عرفهم) في معنى عندوا المجري مصدر بمعنى الجريان والعرف بمعنى العادة أي كلامهم عند جريانهم على عادتهم أو أن إضافة مجري للعرف من إضافة العفة للوصف أي كلامهم على حسب عادتهم الجارية في تأدية ما بلغ (قوله عند المعاملات) متعلق بمحذوف أي التي تعرض لهم الحاجة التي تأديتها عند المعاملات والمجارات أي المخاطبات أعني أن تكون تلك الخطبة في معاملة أولا (قوله أي هذا الكلام) أي المتعارف بين الأوساط (قوله من الأوساط) قيد بذلك لأنه قد يعمد من البليغ لأنه لو رده لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط (قوله في باب البلاغة) أي بحيث بلغنا (قوله لعدم مراعاة مقتضيات الأحوال) أعنى اللطائف والاعتبارات (قوله ولا يذم أيانهم) أي بحيث يذم بتخليه عن مقتضياتهم للاحتراز عن البناء فإن كلام الأوساط قد يذم بالنسبة لهم إذا لم تراعى مقتضيات الأحوال وتقييد الشارح بالأوساط اندفع ما يقال أن كلام أهل العرف إن كان رتبة وسطى بين الإيجاز والاطناب فإما أن يكون هو المساواة أولا فإن كان هو المساواة ففي محذور أن طابقت مقتضى الحال وسد موانع لم تطابقه لأن كل ما خرج عن أصل البلاغة الحق بأصوات البائس فكيف يقول المصنف أن كلام الأوساط لا يحمده ولا يذم وإن كان غير المساواة فهو محذور لا تحصل الكلام في الإيجاز والاطناب والمساواة وحاصل الجواب أن المراد لا يحمده ولا يذم من الأوساط لأنهم لا يشعرون الخواص وهذا لا ينافي أن يحمدهم من البليغ باعتبار اختلاف المقامات على مساق وتقسيم الكلام إلى الأقسام الثلاثة تخصص بالكلام البليغ وأما كلام الأوساط فلا يوصف بواحد من الثلاثة فمثل ذلك

فلا يجوز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الاواسط والاطناب هو أداءه بأكثر من عبارات سواء كانت اللفظة
أول الكلمة راجعة الى الجمل أو الى غير الجمل ثم قال الاختصار لكونه من الامور النسبية ترجع في بيان دعواه

(قوله ويجز تأليف) أي تأليف مجرد عن النكات وهو اما بالرفع عطف على تأديته أو بالجر عطف على دلالات (قوله يخرجها عن حكم
التعني) أي يسبب كونها مطابقة للفرق واللفظة والتعني مما شققت عليه (١٦٣) تأديته أصلها المعنى وأصل التعني

ويجز تأليف يخرجها عن حكم التعني (فلا يجوز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف والاطناب
أداءه بأكثر منها ثم قال) أي السكاكي (الاختصار لكونه ليس يرجع فيه

منهم عند البلاء أيضا لانهم يحولون لعموميتهم على عدم عانيتهم مقتضيات الاحوال وذلك ان العامة
تكثر حاجتهم للمعاني في تشبهون الطائفة اعمما يأتون من الكلام بما يؤدي أصل المعنى بالذلة الى وضعية
وأنه اذا كيف كانت في عدم المراجعة لاطنابها بما يشترطها اصال الفرض الوضعي اقتضاء الاوطار
وجود الدلالة المحترجة لعل عن حكم التعني وقوله ولا يذهب الاواسط يعلم انه يذهب البقاء ان لم تراخ
فيه مقتضيات الاحوال وقوله لا يحمدهم يعلم ايضا انه يحمدهم غيرهم عند المراجعة للعدل والسهو
لنكت تناسب ولكن حينئذ لا يكون متعارف الاواسط الذي يقاس به الايجاز والاطناب على ما أتى
في التعريف لان العدل الى ذلك القدر لنكتة تناسب ذلك القدر إما عملها أو أقل منه فيكون اطنابا
أو عموما وفوقه فيكون ايجازا أو يكون مساوفا بمتلفضي الحال بناء على أن العصور لما ذكر عن
غيره يوجب ايجازا والاطناب أو نصح معه المساواة وما ذكر يعلم أيضا أن الكلام اعمما يخص في
المعصوم والمعلوم بالنسبة الى صدور من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلاء فافهم ثم عرف
الاجياز والاطناب باعتبار المتعارف من بالله على ما تقدم فقال (فلا يجوز) يقال في تعريفه بناء
على انه لا يتيسر الكلام فيه الا بالبناء على ما عرف هو (أداء المقصود) أي ما يقصده المتكلم من المعنى
(أي عبارة) (أقل من عبارة المتعارف) السابق وهو متعارف الاواسط واضافة عبارة الى المتعارف
بإنيته أي أقل من العبارة التي هي متعارف الاواسط (والاطناب) يقال في تعريفه أيضا بناء على
ذلك أيضا هو (أداءه) أي المقصود (أي عبارة) (أكثر منها) أي من العبارة التي هي المتعارف وبهذا
علم أن السكاكي لا يمنع تعريف الامر النسبي مطلقا وما ينفعه على وجه مخصوص حيث يتعلق كما تقدم
لان النسبة لا تمنع تعريفها لانتفاء ذلك النسبي كما يقال في البنوة هي كون الحيوان متولدا من نقطة آخر
من نوعه من حيث هو كذلك ولم يذكر أن المساواة من الامور النسبية اقرب اليها منها اذ لا تعرف
الا بالنسبة الى نفي الاطناب والاجياز فان كون الكلام مساويا اعمما يعرف بكونه ليس فيه زائد
على المتعارف ولتضمن عنه ثم أشار الى كلام آخر للسكاكي في الايجاز فقال (ثم قال) السكاكي
(الاختصار) (التي هو نفس الايجاز السابق (ل) أجل (كونه نسبيا) كما تقدم (يرجع) في تعريفه
فلا يجوز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف) وفي هذه العبارة نظر لان المتعارف هو الكلام فكانه
قال عبارة الكلام ولا يصح أن يكون من قولهم مسجد الجامع لان المتعارف مذكرا لا يصح أن يوصف
به العبارة المؤنثة (والاطناب أدؤه بأكثر منها) قال بالربط والاجياز عند الزامه في التعبير عن
المعنى بأقل مما يمكن من الحروف مثل وأسأل اقرر يفهم الذي يسميه غيره المساواة ثم نقل المستفاد عن
السكاكي انه قال (الاختصار لكونه ليس يرجع

بعبارة أكثر من العبارة التي هي متعارف الاواسط وقد يقال ان الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة كما أتى وهذا لا يلائم الالهام الا
أن يقال ان هذا التعريف مبني على اصطلاح آخر اه فزى وقوله والاطناب الخ أي يقال في تعريف المساواة أي أداء المقصود بقدر
المتعارف (قوله ثم قال أي السكاكي) هذا إشارة الى كلام آخر للسكاكي في الايجاز (قوله الاختصار) أي الذي هو الايجاز لانها عند
السكاكي مترادفان وانما عبر بالاجياز وثانيا بالاختصار لتفننا وكان يني السكاكي عن هذا الكلام لو قال في الكلام السابق الا بالبناء
على أمر عرفي أو على ما يقصده المقام (قوله لكونه نسبيا) علة مقدمة على المأول أي الاختصار يرجع فيه تارة لمسبق الخ لكونه نسبيا
(قوله يرجع فيه) أي بنظره في أي ينظر في تعريفه

الى ماسبق تارة والى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر آخرى

(قوله تارة) أى فى بعض الاحيان (قوله الى ماسبق) أى الى التعميم الذى قد سبق وقوله أى الى كون الخ هذا بيان للتعريف الذى سبق وفيه أن الذى سبق كونه أقل من عبارة المتعارف لا كون المتعارف أكثر منه وأوجب بأى يلزم من كونه أقل من المتعارف أن يكون المتعارف أكثر منه فاذ كره الشارح سابق بطريق الالتزام والمالم يحمل الشارح كلام المصنف على ظاهره بحيث يقول أى الى كونه أقل من المتعارف لان هذا هو صريح معنى الاختصار فلا وجه للقول برجوع الاختصار الى لانه رجوع الى أى الى نفسه وهو باطل وليناسب قول المصنف بعد وأخرى الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام فعلى بيان ماسبق بما قال الشارح فربنى فى كلام المصنف وهو قوله بعد وأخرى الى كون المقام خليقا بأبسط منه حيث لم يقل خليقا بأقل مما يليق بالمقام هذا ويمكن أن يقال بقطع النظر عن كلام الشارح ان معنى كلام المصنف يرجع فى تعريفه تارة الى ما عتبر بارما سبق وهو متعارف الاوساط فيقال كالقديم الابهج اذا المقصود باقل من عبارة المتعارف (قوله ورجع تارة أخرى) أى ورجع فى تعريفه (قوله الى كون) أى الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز (قوله خليقا) أى حقيقة واجد براحمس الظاهر (قوله بأبسط) أى بكلام أبسط (قوله أى من الكلام الذى الخ) أى من الكلام الموجز الذى ذكره المتكلم سواء كان مذكرا المتكلم أقل من عبارة المتعارف (١٦٤) أو أكثر منها أو مساويا لها متلارب شفت و يارب شفت و يارب شفت

هذه الثلاثة أقل مما يقتضيه المقام كما رأى وأولها أقل من المتعارف والثاني مساو له والثالث أكثر منه وأشار الشارح بهذا التفسير الى أنه ليس المراد بكونه ذكر أكثر منه سبق له ذكر فيما تقدم (قوله) وتوهم بعضهم هو الشارح الخلفاى وحاصل كلامه أن المراد بما ذكر فى قول المصنف بأبسط مما ذكر ما ذكره أنا وهو متعارف الاوساط وهذا خطأ لانه تارة (أى فى بعض الاحيان الى) اعتبار (ماسبق) وهو متعارف الاوساط فيقال كالقديم الابهج أن يؤتى بالكلام بمعنى أو أقل من المتعارف فى ذلك المعنى (و) يرجع فى تعريفه تارة (أخرى الى) اعتبار (كون المقام) الذى أورد فيه الكلام الموجز (خليقا) أى حقيقة واجد براحمس الظاهر (ب) كلام (أبسط مما ذكر) أى من ذلك الكلام الذى فى المتكلم فى ذلك المقام بمعنى أن الكلام الذى أتى به المتكلم قد اقتضى المقام بحسب الظاهر أبسط منه أو أكثره الكلام الموجز على هذا وكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وأما قلنا بحسب الظاهر اشارة الى أن الكلام الموجز المأتى به فى ذلك المقام لا بد أن يقتضيه المقام بحسب التصديق ليكون من الابهج المتعريف بالاختلاف ان اقتضاء ذلك المقام لا وأبسط أمناهو بحسب ظاهر المقام لا بحسب الاعتبار الباطنى وقد تقدم ان تارة الى ماسبق) أى الى اعتباره بكلام الاوساط (وتارة الى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر

عليه نحل كلام المصنف لقول ارجع الابهج أيضا الى اعتبار كون المقام الذى أورد فيه الكلام الموجز أبسط من المتعارف وحصل ذلك أن الموجز ما كان أقل من مقتضى المقام لا بسطن المتعارف وهذا صادق ما اذا كان فوق المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منها ولا يشهد ما اذا كان مقتضى المقام مساويا للمتعارف أو أنقص ففيه قصور يلزم على هذا القول أن ما كان أقل من المتعارف أو مساويا له وقد اقتضاه اتمام لا يكون الاقل منه الابهج ولا يعرف لهذا فائل ادخول محض والتفسير الاول متعين ويلزم على هذا القول أيضا التكرار والتداخل فى كلام المصنف مع وجود من دونه عنه وهو ما ذكره الشارح فى تفسير ما ذكره وجه التكرار أن كلام من قسمي الابهج يرجع الى المتعارف وان اختلف المعنيين فالعنى الاول فيه الرجوع الى ما عتبر أن المعنى المتعارف أكثر منه كما قال الشارح والمعنى الثانى يرجع الى اعتبار أن المقام خليقا بأبسط من عبارة المتعارف وأيضا ردى على كلام الخلفاى هذا أنه لا معنى لقولنا من جمع كون الكلام موجزا كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف وذلك لان كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف لا يناسب أبى يكون على الابهج اذا لا معنى لقولنا هذا الكلام موجز لتكون المقام خليقا بأبسط من المتعارف بل المناسب فى التعليل أن يقال لكون المقام خليقا بأبسط منه أى من هذا الكلام وأيضا يلزم على هذا القول الذى قاله الخلفاى أن يكون قول المصنف مما ذكره اظهارا فى محل الاضمار ان المناسب بأبسط منه فقرر ذلك شيخنا العلامة العبدوى

(قوله على من يغلب) أن عقل وقوله أو ألقى السمع أي أصنى أو أمال السمع وهو شوب أدى حاضر ولا يخفى ما في كلام من الاقتباس من الآية العريضة (قوله بحسب الظاهر) أي بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه لأن باطن المقام يقتضي الاختصار على ما ذكرناه إنما عدل عما يقتضيه الظاهر لفرض كالتبعية على قصور العبارة أو لأجل التفرغ لطلب المقصود فلذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا (قوله وتحتها) أي وابطنا وهو ما منصوب على التخييل المحصول عن الفاعل أي لأن لو كان أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وابطنه (قوله لم يكن في ثمن من البلاغة) أي لعدم مطابقته لمقتضى المقام ظاهر أو باطنا وإذ لم يكن في ثمن من البلاغة فكيف يوصف بالاجاز الذي هو وصف الكلام البليغ (قوله مثله) أي مثال الموجز المضموم من الإيجاز إراجعه لكون الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (قوله قوله تعالى) أي حكاية عن سيدنا زكريا (قوله والمالم الشيب) من عطف الازم على المازم واللام لا نزول (قوله فينبني) أي لكون المقام مقام التشكيك (١٦٥) ذكر (قوله) أن يبسط فيه الكلام غاية البسط

البسط بناء على الظاهر كأن يقال وهن عظم اليد والرجل وضعت جرحه العين ولانت حدة الأذن إلى غير ذلك (قوله فلا إيجاز) أي الذي هو الاختصار

عند السكاك (قوله معنيين)

هما كون الكلام أقل من

المتعارف وكونه أقل مما

يقتضيه المقام بحسب الظاهر

ويزمن كون الإيجاز له

معنيين أن يكون الاطناب

كذلك لأنه ترك ذلك

لانساق الذهن إليه مما

ذكره في الإيجاز (قوله عموم

من وجه) أي وخصوص

كذلك وذلك لأن كون

الكلام أقل من متعارف

الواسط أهم من أن يكون

أقل مما يقتضيه المقام

بحسب الظاهر وألا يكون

على من يغلب أو ألقى السمع وهو شهيد يعني كأن الكلام يوصف بالاجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف بكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر واعتقنا بحسب الظاهر لأن لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهرا وتحققا لم يكن في ثمن من البلاغة مثله قوله تعالى رب اوهن العظم مني الآية فإنه اطناب بالنسبة إلى المتعارف أعني قولنا يارب شخت وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهر لأنه مقام بيان انقراض الشباب والمالم الشيب فينبني أن يبسط فيه الكلام غاية البسط فلا إيجاز معنيين بينهما عموم وجه

المقام يقتضي ظاهرا وابطنا مثله قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اوهن العظم مني واشتمل الرأس شيبا هو أكثر من المتعارف وهو يارب شخت فلا يكون إيجازا باعتبار التفسير الأول ولكنه إيجاز باعتبار الثاني لأن ظاهر المقام يقتضي أبسط منه إذ هو مقام التشكيك بانقراض الشباب والمالم الشيب وهو أشد شئ يشكى منه لم يدفع عوارضه الاستقبال فيوجد القوائت الماضية وذلك يقتضي ظاهرا أبسط مما ذكرنا بقال وهن عظم اليد والرجل وضعت جرحه العين ولانت حدة الأذن إلى غير ذلك لكن باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما ذكره ليقترغ لطلب المقصود فينبني التفسيرين عموم من وجه بمحققان فيما لو قيل يارب شخت فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكيك من المالم الشيب وانقراض الشباب على ما تقدم وأقل من المتعارف أي ما هو يارب شخت بزيادة حرف النداء وبإياه الأضافه فينبني الثاني وهو كونه أقل مما يقتضي المقام في قوله تعالى مثلاً رب اوهن العظم مني إلخ إذ يقتضي المقام كما تقدم أكثر منه والمتعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الأول وهو كونه أقل من المتعارف بصور قول المصنف غزال عند خوف غوات الفرصة فإنه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضي المقام لأنه يقتضي هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب وذلك ظاهر ولا يخفى عليه الجاء هذه النسبة أعني نسبة العموم من وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضا وقد علم بما قررنا من المراد بما ذكر في كلام المصنف الكلام الذي يذكره التكلم

الكلام أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر أعني أن يكون أقل من متعارف الواسط أو لاقتضائه فإن كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما إذا قيل بشتت محذوف حرف النداء وبإياه الأضافه فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه لكونه مقام التشكيك من المالم الشيب وانقراض الشباب وأقل من عبارة المتعارف أي ما هو يارب شخت بزيادة حرف النداء وبإياه الأضافه فينبني الثاني وهو كونه أقل من المتعارف بصور قول المصنف غزال عند خوف غوات الفرصة فإنه أقل من المتعارف وهو هذا غزال وليس أقل مما يقتضي المقام لأنه يقتضي هذا الاختصار وينفرد المعنى الثاني دون الأول في قوله تعالى رب اوهن العظم مني فإن المقام يقتضي أكثر منه كما هو المتعارف أقل منه كما لا يخفى فلا يخفى عليك اجراء هذه النسبة أعني نسبة العموم والخصوص من وجه بين الاطناب إلى التفسيرين له وكذلك بين الإيجاز والمعنى الثاني وبين الاطناب والمعنى الأول

وفيه نظر لان سكون الشيء نسبيا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التصديق والبناء على شيء عرّف ثم البناء على متعارف
الواسط والبسط الذي يكون المقصود جديرا به

(قوله وفيه نظر) أي فإما ذكره السكاكي أو لا وثانها (قوله لا يقتضي) تفسير بتحقيق معناه (أي لا يقتضي) تفسير ببيان معناه بالتعريف
أي والمتبادر من كلام السكاكي أن كون الشيء نسبيا يقتضي تفسير ببيان معناه بالتعريف (قوله وتعرف بتعريفات الخ) عطفه على
ما قبله عطف تفسير (قوله كالأبوة) أي ظاهرها عرفوها بكون الحيوان متولدا من لطفة آخر من نوعه من حيث هو كذلك لا شعور فوالأخوة
بكون الحيوان متولدا هو غير من لطفة آخر من نوعها (قوله وغيرها) كالبنوة ظاهرها عرفوها بكون الحيوان متولدا من لطفة
آخر من نوعه (قوله والجواب أنه) أي السكاكي وقوله لم يرد أي بتفسير التحقيق في قوله لكونهما نسييين لا يتيسر الكلام فيه ما لا يترك
التحقيق (قوله لتفسير ببيان معناه) (١٦٦) أي بالتعريف البسيط لكل واحد منهما كما فهم المصنف وضحه التثنية

(وفيه نظر لان كون الشيء أمرا نسبيا لا يقتضي تفسير بتحقيق معناه) إذ كثيرا ما تحقق معنى الأمور
النسبية وتعرف بتعريفات تلحق بها كالأبوة والأخوة وغيرها والجواب أنه لم يرد تفسير ببيان معناه
لان ما ذكره يبين لعناهما بل أراد تفسير التحقيق والتعيين في أن هذا القدر ليجاز ذلك أطنا بزم
البناء على المتعارف والبسط الموصوف بل يقال الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف

في ذلك المقام يأتي به على أنه موجز وقيل المراد به ما ذكرناه وهو المتعارف فكأنه يقول في الإيجاز
يرجع أيضا إلى كون المقام يقتضي أبسط من المتعارف فالإيجاز على هذا ما كان أقل من مقتضى المقام
بشرط أن يقتضي المقام أكثر من المتعارف ويلزم عليه ما كان أقل من المتعارف وقد اقتضى
المقام قدر المتعارف لا يكون الإيجاز أول يعرف لهذا قائل أذهو تحس محض فالتفسير لما ذكر بما ذكر
متعين (وفيه) أي وفإما ذكره السكاكي كمن أن كون الشيء نسبيا لا يقتضي تفسير بتحقيق معناه) بالتعريف إذ كثيرا
وعدم إمكانه (نظر) وذلك (لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تفسير بتحقيق معناه) بالتعريف إذ كثيرا
ما تحقق المعاني النسبية في التعاريف وذلك بأن تعرف تعريفات تلحق بها كما تقدم في تعريف البنوة مثلا
ومثله الأخوة والأخوة وغيرها والجواب ما تقدم من أن مراد السكاكي بالتعريف المنوع التعريف
المقتضي تعيين المقدار بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه وقد
تقدم أن عبارته لا تنفي بالمقصود والدليل على هذه الإرادة كما تقدم تعريف للإيجاز والأطنا بزم بحكمه
بالتعريف الذي هو الامتناع يقال التعريف لا يقتضي الامتناع فيكون التعريف لا قصاص ذلك التعريف
ويبقى نظر المصنف لا نقول المتعريف ما بين على أمر عرّف ولم يعرفه على غير ذلك البناء لان الواقع
عدم إمكانه كحرواه قبحه الجمل على ما ذكره في الجواب دفعه البحث وقد تقدم التنبيه على الحاصل
من الجواب (ثم) ما ذكره أيضا السكاكي وهو (البناء على المتعارف) في التعريف لها (و) كذا
البناء في التعريف لها على (البسط الموصوف) بما تقدم بأن يقال في البناء على المتعارف كما تقدم
ثم اعترض عليه بأن كون الشيء نسبيا لا يقتضي تفسير بتحقيق معناه وبأن البناء على المتعارف والبسط
الموصوف

تفسير التعريف المشتمل على تعيين المقدار لكل واحد فلا اعتراض والدليل على هذه الإرادة تعريفه للإيجاز
والأطنا بزم هو بين لعناهما بصدح حكمه بتفسير تحقيقتهما الذي هو الامتناع (قوله ثم البناء على المتعارف) أي على متعارف
الواسط أي على عبارته المتعارفة بينهما وهذا اعتراض ثان على السكاكي وحاصله أن ما ذكره السكاكي في تعريف الإيجاز والأطنا بزم
من بنائهما على متعارف الواسط ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم فيه بحيث لا نذا في الحقيقة
رد إلى الجاهل المطلوب من التعريف الآخر خارج من الجهل لا الرد إليها (قوله البسط) أي أو البناء على البسط أي على الكلام المبسوط
اللائق بالمقام لا تقتضيه إلا البناء إنما هو على الكلام البسيط لا على البسط أيضا الموصوف بكونه أز يدمن الكلام المذكور إنما هو
الكلام (قوله الموصوف) أي بأنه أبسط مما ذكره المتكلم (قوله بلان يقال) أي في البناء على المتعارف (قوله هو الأداء) أي إذا لم يكن
المقصود بأقل من المتعارف أي والأطنا بزم أذاؤه بأكثر من المتعارف

أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (رد إلى الجاهلة)

الاجتزاء أداء المقصود بأقل من المتعارف والاطناب أدائه بأكثر ويقال في البناء على البسط الاجتزاء أداء المقصود بأقل بما يقتضيه المقام والاطناب أدائه بأكثر منه فيه عتأ أيضا إذا ذك في الحقيقة (رد إلى الجاهلة) والمطلوب من المتعارف الاخراج من الجاهلة لا الرد إليها وأما الثاني الأول هو من الرد إلى الجاهلة لان تصور التعريف متوقف على تصور جميع أجزائه الاضافية وغيره والمتعارف المذكور في التعريف حينئذ لم يشور قدره ولا كيف من تقديم وتأخير وغير ذلك فزاد بذلك جهله ولو كان التكيف لا يتعلق بالفرض هنا الآن الجاهل به زاد به جهل الشيء فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا وكذا الثاني أعانقنا فيه انه من الرد إلى الجاهلة لان كون المقام يقتضي كذا وكذا لا أقل ولا أكثر مما لا يضبط فلا يكاد يعرف لتفاوت المقامات كثيرا ومقتضاها مع دقتها والجواب عن الاول اننا لنسلم ان المتعارف غير معروف بل يعرفه كل احسن البناء وغيرهم وذلك لان اللفاظ قوالب المعاني فهي على قدرها فن عرف الوضع عرف أي معنى يفرغ في هذا القالب من اللفظ وأي معنى يفرغ في ذلك المعنى بأن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو موضوع لمطابقة وذلك سهل مدرك لمركز الوضع ولو كان عاميان ادراك هذا المقدار شأن كل أحد بطريق المحاورات لانه لا دقة فيه بل انما يحتاج فيه إلى معرفة الوضع فقط نعم التصرف في اللطائف والدقائق الزائدة على أصل الوضع شأن البناء والمحققين ولا يتوقف المتعارف واستعمله على ذلك فالمتعارف معروف للفرعين عند كل حادثة فيقاس به ويصح التعريف به وقد تقدمت الإشارة إلى هذا والجواب عن الثاني اننا لنسلم

رد إلى جهلة أي البناء على المتعارف رد إلى تعريف شيء مجهول والبسط الموصوف في الاختصار رد إلى جهلة التخفيف المصنف خيرا أحدهما للدلالة الآخر أو أخيرا بالرد عنهما لانه مصدر أو عطف البسط على المتعارف وأراد البناء الأعم منهما وقد أعجب من السكاكي في السؤال الاول بان السكاكي أراد أن النسبي يتعمر حده لان الحد غير حقيقي بالنسبة إلى الامور الاضافية فان حقيقته يتوقف على حقيقة أخرى خارجة عنها وأعجب عنه أيضا بان صاحب المفتاح لم يجعل كل شيء نسبي لا يتيسر حده لانه مع كونه نسبيا لنسب إلى ما لا يتحقق له ولا انضباط وهو كلام جهول للناس وما جرى به عرفهم وقد اعترف المصنف بذلك في الاعتراض الذي سيأتي قال بعضهم وتقرر به شرط معرفة الاجتزاء والاطناب كلام لا اجتزاء فيه ولا اطناب ولا شيء من كلام كذلك موجود يتبع من الاول شرط معرفة الاجتزاء والاطناب ليس موجودا واذ لم يوجد الشرط لم يوجد المشرط (قلت) فيه فلهذا لان الصغرى ممنوعة ولا يلزم من قولنا شرط معرفة الاجتزاء والاطناب معرفة كلام الاساط ان تقولوا شرط معرفته معرفة كلام اجتزاء فيه ولا اطناب فيكون دور الان النسبيين وان توقف معرفة أحدهما على معرفة الآخر فذلك من حيث كونه اضافيا لمن حيث ذاته كما أن الأقل اضافي للأكبر يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر وقد فعل حقيقة الشيء الذي هو أكثر من حيث جنس موصوله وان لم تعلم أكثر شيء ثم أن الكبرى ممنوعة لان كلام الاساط قد غلظ من الاجتزاء والاطناب وأعجب عن الثاني بان كلام الاساط معروف لانه الذي يؤدي به أصل المراد بالمطابقة من غير اعتبار مقتضى الحال بل يكون صحيح الارباب وأعجب عن الثالث بان السكاكي يشبه بما ذكره في الاختصار إلى تفاوت مراتب الاجتزاء في المواد الجزئية لانه لا يستطيع اعتبار أصل دونه أن لا يكون اجتزاء باعتبار متعارف الاساط فلا اجتزاء يطلق على ما هو أقل من عبارة الاساط مطلقا يطلق على ما هو أخص منه وهو الادوية عبارة الاساط بالنسبة إلى كلام دون كلام فانه قد يوصف الكلام بالاطناب والاجتزاء معا ليعتبار أصليا كما يأتي

رد إلى جهلة فكيف يلحق التعريف

(قوله أو مما يليق الخ)

عطف على قوله من

المتعارف وهذا بيان للبناء

على البسط وحاصله أن

يقال الاجتزاء أداء المقصود

بأقل مما يليق بالمقام

والاطناب أدائه بأكثر

منه (قوله من كلام الخ)

بيان لما يليق بالمقام أي

الذي هو كلام أبسط من

الكلام الذي ذكره المتكلم

(قوله رد إلى الجاهلة) أي

والمطلوب من المتعارف

الاخراج من الجاهلة لا الرد

إليها وقوله رد إلى الجاهلة

أي إحالة على امر مجهول

فالجهلة مصدر بمعنى اسم

المفعول

(قوله اذ لا تعرف الخ) عليه تخدوفاً أي وانما كان البناء على الأول وهو متعارف الاطوار الى الجاهل لانه لا تعرف الخ وحاصله أن تصور التمر يف متوقفي على تصور أجزاءه الاضافية وغيرها والمتعارف المذكور في التعريف لم تصور قدره ولا كيف فزاد بذلك جهله فيكون التعريف المذكور في لفظ المتعارف مجهولاً والمراد بكمية متعارف الاطوار عدد كلمات عبارته هل هو أربع كلمات أو خمس (قوله وكيفيتها) أي ولا كيفية متعارف الاطوار وأنت الضمير باعتبار أن متعارف الاطوار عبارة وأزاد بكيفية متعارف الاطوار تقدم بعض الكلمات وتأخر بعضها ثم ان معرفة الكيف لا يتعلق بها الغرض الذي يخصنا هنا الآن الجمل به زداد به جهل متعارف الاطوار فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولاً ويصح أن يراد بكيفية متعارف الاطوار كون مكانه طويلاً أو قصيراً (قوله لا اختلاف طبقاتهم) أي لا اختلاف مراتب الاطوار فخيرهم من يعبر عن المقصود ببساطة قهقهرة منهم من يعبر عنه ببساطة طويلة وعدا عليه لقوله اذ لا تعرف الخ (قوله ولا يعرف الخ) عطف على قوله اذ لا تعرف وهذا بيان لكون البناء على البسط مفيد للجها لتوصله (١٦٨) أن كون المقام يقتضي كذا وكذا الأقل ولا أكثر مما لا ينضبط فلا يكاد

يعرف لثبات المقامات كثيرا ومتغيراتها مع دفنها فتقوله ولا تعرف أن كل مقام أي ولا يعرف جواب أن كل مقام والمراد بالمعرفة المنفية هنا وفيها من المعرفة التصورية وقوله أي مقدار مفعول مقدم ليعتني وقوله من البسط أي من ذي البسط وأصل التركيب ولا يعرف جواب أن كل مقام يقتضي أي مقادير من الكلام المبسوط (قوله حتى يقاس عليه) فيحكم بأن المذكور أقل منه أو أكثر وذلك ما عطف عليه وهو المبرق من قوله ولا يعرف وضمير عليه راجع للقدس الذي يقتضيه المقام (قوله ويرجع اليه) عطف تفسير (قوله والجواب أن اللفاظ الخ) هذا جواب عن الأول وحاصله أننا لنسلم أن المتعارف غير معروف بل يعرفه على أحد من البلاء وغيره وذلك لأن اللفاظ قوالب المعاني فهي على قدر ما يحسب الوضع عني أن كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فن عرف وضع اللفاظ ولو كان علمنا عرف أي معنى يفرغ في ذلك القلب من اللفظ ضرورة أن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة فإذا أراد تدبيرة المعنى الذي قصد عبرته باللفظ الموضوع علمه من غير زيادة ولا نقص فالتصرف في العبارة ما وجب طولها وقصر حام الطائفة والصدق الرائدة على أصل الوضع شأن البلاء والمحققين ولا توقف متعارف الاطوار واستعمله على ذلك وحيد فتصنف الاطوار معروفة بالبلاء وغيره ومحمود معين عندهم في كل حادثة وهو اللفظ الموجود للمعنى الذي اراد تأديته وحيث كان المتعارف محدودا معناه فقياسه يؤيد التعريف ولا يتكون في البناء علمه ولا ينجليه لا لوضوحه بالنسبة للبلاء وغيره (قوله اللفاظ قوالب المعاني) أي لها من حيث فهمها من أوزن حيث وضعت لها مناسباتها وعكس بعضهم نظرا إلى أن المعنى يستحضر أولا ثم يأتي اللفظ على طبقه موضح بين القولين بأن الأقل جليحار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله ولا واضط) مبتدأ خبره قوله لم حد الخ

على كل أحد من البلاء وغيره وذلك لأن اللفاظ قوالب المعاني فهي على قدر ما يحسب الوضع عني أن كل لفظ بقدر معناه الموضوع له فن عرف وضع اللفاظ ولو كان علمنا عرف أي معنى يفرغ في ذلك القلب من اللفظ ضرورة أن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة فإذا أراد تدبيرة المعنى الذي قصد عبرته باللفظ الموضوع علمه من غير زيادة ولا نقص فالتصرف في العبارة ما وجب طولها وقصر حام الطائفة والصدق الرائدة على أصل الوضع شأن البلاء والمحققين ولا توقف متعارف الاطوار واستعمله على ذلك وحيد فتصنف الاطوار معروفة بالبلاء وغيره ومحمود معين عندهم في كل حادثة وهو اللفظ الموجود للمعنى الذي اراد تأديته وحيث كان المتعارف محدودا معناه فقياسه يؤيد التعريف ولا يتكون في البناء علمه ولا ينجليه لا لوضوحه بالنسبة للبلاء وغيره (قوله اللفاظ قوالب المعاني) أي لها من حيث فهمها من أوزن حيث وضعت لها مناسباتها وعكس بعضهم نظرا إلى أن المعنى يستحضر أولا ثم يأتي اللفظ على طبقه موضح بين القولين بأن الأقل جليحار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله ولا واضط) مبتدأ خبره قوله لم حد الخ

والأقرب أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المعنى

(قوله على اختلاف العبارات) أي على الاتيان بعبارة مختلفة بالطول والقصر عند فائدة المعنى الواحد (قوله والتصرف) عطف على اختلاف عطف سبب على مسبب أي ولا يقصر وزن على التصرف في العبارات بمرعاة النكات الطليقة المعبرة التي هي شأنها أن تعتبر (قوله لم حد الخ) أي لم يكن على أن يضافدته عندهم حد أي عبارة محدودة أي معلومة أي وحينئذ فلا يكون في البناء على متعارف الاواسط رداً إلى الجها التوضيح للبناء وغيره يظهر لك ما قلناه أن الفكرة على تأدية المعنى الواحد بعبارة مختلفة في الطول والقصر إنما حوشاً للبناء بخلاف الاواسط فإن لم يضافدته كل معنى حمله ما من الكلام يجري مجرى غيره بل عليه بحسب الوضع ولا قدرة لهم على أن يبدل من ذلك ولا ينقص (قوله وأما البناء على البسط الخ) هذا جواب عن الاعتراض الثاني وحاصله أن البناء على البسط مقصور على البناء لا يجاوزهم إلى غيرهم ولا نسلم عدم معرفة البناء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه وحينئذ فيكون التعريف بما فيه البسط الموصوف ليس في رد الجها للعلم بالبسط الموصوف عند البناء (قوله الموصوف) أي يكونه أن بسط ما ذكره المتكلم (قوله فلا يجعل عندهم الخ) أي لا يجرى فون أي مقام يقتضى (١٦٩) البسط ويعرفون أن ذلك المقام

المقتضى البسط يقتضى أي مقدار منه وحينئذ فيكون التعريف به ليس في رد للجها (قوله والأقرب الخ) هذا يقتضى أن ما قلناه السكا قريب إلى الصواب مع أن غرض المصنف أن ليس بصواب لانه نظريه ولم يجب عنه وعدل إلى غير مقتضى أيضاً أن هذا الكلام الذي أتى به ليس بصواب بل أقرب إليهم من غيرهم وليس هذا إذا واجب بأن أقول ليس على باب به المراد القرب للصواب والمراد بقربه للصواب يمكنه من كثرة ما يجبر بالقرب من الشيء من كونه إليه كقوله تعالى

على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لم حمن الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات ما لوم للبناء وغيره فالبناء على المعارف واضح بالنسبة إليهما جملواً أما البناء على البسط الموصوف فأنما هو للبناء المعارف مقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجعل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والأقرب) إلى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد وفي ضمن ذلك المساواة أشار إلى ما رتضاه مما يشق على تعارف هذه الثلاثة فقال (والأقرب) إلى أنهم بما قال السكا أي (أن يقال) فيما يشمل بيان كل منها (المقبول من طرق التعبير عن المراد الحال) (الثاني) * الإيجاز المصطلح عليه هنا والاختصار وإن كان الإيجاز لفتحه وتقليل اللفظ مطلقاً ولا فرق عند السكا بين الإيجاز والاختصار كما صرح به الخطيب في شرح الفتاح وهو صريح في أن الإيجاز والاختصار في حذف الجمل فقط بخلاف الإيجاز فليس بشئ ص (والأقرب إلى آخره) ش ي رد الأقرب إلى الصواب يقال هذا أقرب إلى الصواب ي رد أنه يقتضيه الصواب والخطأ واحتمال الصواب فيه أظهر فيقول هذا أقرب إلى الصواب ي رد أنه صواب جز ما قال تعالى عدلوا وأقرب للتقوى وقال تعالى هم لك كفر ومثد أقرب منهم للبرهان أن لم يكن من باب التنزيل ويريد المصنف أنه أقرب من كلام السكا وفيه بعدلانه حينئذ يكون مقرباً لما تضمن اعتراضه الثاني فساده لأن أفضل التفضيل للشاركة أو يرد أنه أقرب من غيره مطلقاً يشير إلى أنه أقرب من قول ابن الأثير الذي سأق وهو أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

(٢٢ - شرح التلخيص ثالث) عدلوا هو أقرب للتقوى فإن العدل من التقوى داخل فيها لأن تقرب إليها فقط (قوله أن يقال) أعني ضبط الإيجاز والاطناب (قوله المقبول من طرق التعبير الخ) خرج الإخلاص والاطناب والخشوع من سداً من هذه وإن كانت طرقاً لتعبير عن المراد إلا أنها غير مقبولة وحاصل ما أشار إليه المصنف منطوقه وهو ما أن هنا خمس طرق لأن المراد أماناً يؤدي بلفظ المساواة أو لا والثاني أماناً يكون ناقصاً عنه أو زائداً عليه والناقص أماناً أو غير وافي وإلا زائداً لفائدة أو لافئده خمسة المقبول منها ثلاثة هي ما أدى بلفظ مسلو أو ينقص مع الوفاء أو زائداً لفائدة أو ما أدى بنقص بلا فاعوهو الإخلاص غير مقبول وما أدى بزائد لفائدة غير مقبول وفيه مفعان الخشوع والاطناب بل فيبارة الطرق ستة ثلاث مقبولة وهي المساواة والإيجاز والاطناب وثلاثة غير مقبولة وهي الإخلاص والاطناب والخشوع ثم المراد بتلك الطرق مقبولة أو غير مقبولة بالنظر لتعبير عن المقصود بقطع النظر عن حال المتكلم من كونه بليغاً أو من الاواسط فلا يرد أن أن يرد بقبول الطرق الثلاثة إلا أن المقبول مطلقاً أي سواء كان من البليغ أو من الاواسط فلا زائد والناقص الوافي غير مقبولين من الاواسط لأنها خارج عن طريقهم لغير دعاء أن يرد القبول من البليغ وليس المساوي والناقص الوافي مقبولين منه مطلقاً بل إذا كان ذلك لدعاء يمكن الجواب أيضاً باختيل الشق الثاني وأن المصنف استكمل في عدم التمسيد بالبليغ للعلم بمن كون الكلام في أساليب البلاغة التي هي مطابقاً للكلام للمقتضى الحال

هو تأدية أصل المراجعة لمساوئه أو ناقص عنه واف أو زاد عليه لفائدة والمراد بالمساواة أن يكون اللفظ مجرداً عن أصل المراد لا تأنيهاً عنه مخفٍ أو غيره كما سأل ولا زاداً عليه بصورة تكرير أو تعميم أو اعتراض كما سألني

(قوله تأدية أصله) أى أصل المراد أو الاضافة بيانية أى تأدية الأصل الذى هو المراد اذ يعقبه ويواظف اذ لفظ الأصل إشارة إلى أن المقبر فى المساواة والأبجاز والاطناب المعنى الاول أعنى المعنى الذى يفيد التسامك فإذ تفرغ للخطاب ولا يتغير بغير العبار أو اعتبار الخصوصيات فهو لنا حاهى الإنسان وحاهى (١٧٠) حيوان ناطق كلاهما من باب المساواة وإن كان بينهما تفاوت من حيث الأجل

تأدية أصله بلفظ مساو له) أي لأصل المراد (أو) بلفظ ناقص عنه واف أو بلفظ زائد عليه لفائدة)

هو (تأدية أصله) أى أصل المرادوا لاضافة نيابة أى الأصل الذى هو المراد (بلفظ مساو له) أى مساو
لأصل المراد وذلك بأن يؤدى مع وضع لأجزأ متطابقة وهذه التأدية هى المساواة فهى تأدية المراد
بلفظ مساو (أو) تأدية أصل المراد بلفظ (نقص) عن المراد بان يؤدى بأقل مما وضع لأجزأ
(داف) بذلك المراد وسيمى المحترض منه وهو لاف وهذ التأدية هى الإيجاز فهو تأدية أصل المراد بلفظ
نقص واف وتأتى أمثله (أو) تأدية أصل المراد (بلفظ زائد عليه) بأن يكون أكثر مما
وضع لأجزأ المتطابقة (لثالثة) أى بأتى محتر زو له لثالثة فهو تأدية أى الإطناب فهو تأدية أصل
المراد بلفظ زائد عليه لثالثة وتظهر أن المساواة الإيجاز لا يستيقان لثالثة وفي نظر لثالثة
حيث لا يكون ناسن البلاغة فالأولى تعقيد معابها أى اضربادها ما يسم كون المأتى بعده الأصل ولا
مقتضى للمد عنه كفى المساواة حيث لا توجد فى المقام مناسبة سواء وقء تقدم أن المدول عن

تأدية أصله أي معناه بلفظ مساو للراد أي منطبق على المراد بمعنى أنه دال عليه بالمطابقة أي ليس فيه حذف عن أصله ولا زيادة بتكرير أو تنقيح أو اعتراض أو غيرها وانقص عنه ما وإن بداه المراد وهو الإيجاز أو الدوام أو الإخلال أو أزيد ما لفائدة وهو الالطاب أو الالفائدة وهو الحشو والتطويل (قلت) فيه نظر فانه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا وإن كان المقام يقتضي الالطاب أو الإيجاز والذي يظهر من كلامه وهو الصواب أن قوله لفائدة يتعلق بالثلاث من جهة المعنى وإن كانت عبارته تقتضي أن لفائدة يتعلق بزيادة فليس كذلك بل يقال المساواة تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له لفائدة والإيجاز تأدية بلفظ ناقص واف لفائدة والالطاب تأدية بلفظ زائد لفائدة فخرجت المساواة حيث المقام يقتضي إيجاز أو الالطاب أو هي التي جعلها السكا في معيار الإيجاز والالطاب وقد خرج الحشو والتطويل عن الالطاب وخرج الإخلال عن الإيجاز والالطاب أخص من الأسباب فان الأسباب التطويل لفائدة أو الالفائدة كما ذكره المتن وحي وغيره وإعلم أن ما ذكره المصنف وما ذكره السكا كمتفق على ثبوت الوساطة بين الإيجاز والالطاب إلا أن المصنف يجعل المساواة تنقسم إلى مقبول وغيره والسكا في يجعل المساواة بأدغيم مقبولة بل هي باعتبار الإيجاز والالطاب المقبولان على ما يظهر من عبارته فإن أراد ذلك فكلام المصنف أقرب إلى الصفة (١) وإن أراد أن المساواة هي المعتبرة فإن اقتضاها المقام فلا عدول عنها وتكون حينئذ محجودة أو الافلا وعلى ما ذكره ابن الأثير لا واسطة بينهما فطمان الإيجاز عنده التعبير عن المراد بلفظ غير زائد عنه فانه

والتفصيل والقول بأن
أحدهما إيجاز والآخر
اطناب. وهم انتهى عبد
الحكيم (قوله بلفظ مساواة)
ذلك بأن يؤدى بوضع
لاجزائه مطابقة وحده
الثانية أعني تأدية المراد
بلفظ مساوى المساواة وقد
أعقد المصنف في معرفة أن
الاول مساواة وأن الثاني
إيجاز وأن الثالث اطناب
على اشعار الفهومات بذلك
كما ينبغي له أطول (قوله
أو بلفظ تلخيص عنه) أى
عن المعنى المراد بأن يؤدى
بأقل مما وضع لاجزائه
مطابقة فالتقصان باعتبار
التصريح (قوله ولف) أى
بذلك المعنى المراد اما باعتبار
الجزوم اذا لم يكن هناك
حذف أو باعتبار الحذف
الذى يتوصل اليه بسهولة
من غير تكلف فتخرج
الاحتمالات المتوصل الى
الحذوف فى يتكفى هذه
التأدية أعني تأدية المراد
بلفظ تلخيص واه

فالمسألة

الايجاز كنا قرر شطنا العدوي وعبارة المولى عبد الحكيم أو بلفظ ناقص

عنه أي عن مقدار أصل المرداء بما يبايق لفظ منه أو التعبير عن كله بلفظ ناقص عن ذلك المقدار فيشمل إيجاز القصير وإيجاز الحذف
فقولنا في قوله وشكر المسوا لأصل المرداء غير ناقص عنه لأن تقدير الفعل أعاده أو عا فاعلم فهو فهو أو أنه معلوم مطلق لا بد له من
نائب والعرب الفصح فهم أصل المرداء من ذلك وهو حذو ما لم ين غير تقدير وهو متعارف الأوساط أيضا فالقول بأنه إيجاز منه
المصنف ومساواة عند السكاك الخالفت مع السكاك لا يدعم بدون سند قوي من القوم اه كلامه (قوله أو بلفظنا عليه) أي
بأن يكون أنتم أو موضو لا جز الفعلا بوجه الفائدة أعني تأدب أصل المرداء بلفظنا زنا عليه لفائدة هي الأطلاب

(١) قوله وان أراد ان هكذا في الاصل الذي بيدنا وانظر الجواب كتبه مصدحه

وقولنا واف احتراز عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ قاصرا عن أداء المعنى فقولنا عرو ومان الورد
 عجبت لهم اذ يقولون نفوسهم * ومقتلهم عند الوحي كان أعزرا
 فانه أراد ان يقولون نفوسهم في السلم

(قوله فالمساواة أن يكون الخ) المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف لفائدة قيد الاطناب وهو صريح الاحتراز الآتي في المتن
 أيضا وفيه نظر لانه يقتضي أن المساواة والابحاز مقبولان مطلقا وليس كذلك اذ كيف يقبلان عند البقاء عند عدم الفائدة
 فالأولى تنبيههما أيضا وبراها ما يميم كون المأني به هو الأصل ولا مقتضى (١٧١) للملحوظ عنه كافي المساواة حيث

فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد والابحاز أن يكون ناقصا عن وافيها والاطناب أن يكون
 زائدا لفائدة (واحتراز بواف عن الاخلال) وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير وافي
 به (كقوله

الاطناب إليها يصيرها ابحازا وعن ابحاز إليها يصيرها اطنابا نظرا إلى أن المعبر فيه بمقتضى المقام
 وذلك عند اقتضائه للمقام أي اطنابا من لا يناسبه سواء وقد تقرر بعد ذلك السكاك والمصنف أن بين
 الاطناب والابحاز واسطة هي المساواة فيل الاطناب تأدية أصل المراد زائدا لفائدة وغير ذلك ابحاز
 وعليه فلا واسطة وانما قدّر تأدية قوله والأقرب قولنا إلى أنهم لا نواقدنا إلى الصواب كان احنافا فإل
 ما قاله السكاك كقرب إلى الصواب أيضا الآن هذا أقرب على أنه يلزم فيه ما أتى به ليس بصواب
 بل قريب منه اللهم إلا أن يراد بالقرى إلى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالقرى من الشيء عن كونه
 أي أنه كقوله تعالى اعدوا أو أقرب للتقوى فان المعدل داخل في التقوى وعليه فيصح تقدير إلى الصواب
 على أن تقدير إلى الفهم لا يتم إلا بهذا التأويل أيضا أو يراد الأقرب إلى القبول وحاصل ما أشار إليه
 المصنف منطوقا ومفهوما أن هنا خمس طرق لأن المراد إيمان يؤدي بلفظ مسارا والآخر الثاني ناقص
 أو زائد والناقص إما وافي أو غير وافي وإثبات لفائدة أم لا فلهذا خمسة المقبول مثلا نوهي ما أدى
 بلفظ مساو أو ناقص مع الوفاء أو زائدا لفائدة قويا أي ناقص بلا وفاء وهو الاخلال غير المقبول وما
 أدى زادا لفائدة غير مقبول وفيه ضمان الحشو والتطوير فمادت الطرق بتقسيم الخامس مناسطة
 ثلاثة مقبولة وثلاثة غير مقبولة فأشار إلى هذه الثلاثة وإلى إخراجها بما يقبده المقبول من ابحاز
 والاطناب فقال (واحتراز) قوله (واف عن الاخلال) وذلك لأن المراد بالوفاء أن تكون الدلالة على
 ذلك المراد مع نقصان اللفظ واضمحض ترا كيب البناء بادية لا خفاء بها والاخلال أن يكون اللفظ ناقصا
 مع خفاء الدلالة بحيث يحتاج فيها إلى تكلف وتفسير فلا بد أن يقال اذا وجدت قرآن الدلالة اعتبر
 فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دالة أصلا حتى تكون مقبولة أولا والواجب أن القرآن لا بد منها
 لكن قد يكون الفهم واختلافه قد يكون الفهم منها تعداوتكنا تخلفاها بعد الأخذ منها كما يشهد صادق
 الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار إليه بقوله (كقوله) أي الشاعر

يدخل في غير الزائد المساوي قال المصنف (واحتراز بواف عن الاخلال) وهو أن يقصر اللفظ عن أداء
 المعنى على وجه يطابق مقتضى الحال وان كان لنفوي كقول الحرث بن حنزة

واف به خفاء الدلالة حيث يحتاج فيها إلى تكلف وتفسير فان قلت اذا وجدت قرآن الدلالة اعتبرت وكانت مقبولة وان لم توجد فلا دالة
 أصلا حتى تكون مقبولة أو غير مقبولة لقلت القرآن لا بد منها لكن قد يكون الفهم منها واختلافه قد يكون الفهم منها تعداوتكنا تخلفاها
 وبعد الأخذ منها كما يشهد بذلك صادق الذوق في شاهد الاخلال الآتي قريبا (قوله كقوله) أي الحرث بن حنزة اليشكري بكسر
 الحاء المهملة وتشديد اللام وكسر هاءواي المجهمة المفتوحة واليشكري نسبة لبنى يشكر بطن من بكر بن وائل والبيت المذكور من
 قصيدته من مجز والسكامل المضمر المرفل وقوله

عشني بجسد لا يضر * لئلا نولثا وألث جدا

(قوله والعش) أراد به العيشة أي ما يتعش به من مأكل ومشرب وفي الكلام حذف الصفة أي الناعم والمراد بنعومة كونه تليذا وقيل المراد بالعيشة الحياتة والمراد بنعومتها كونه ناعم الراحة (قوله في ظلال النول) حال من ضمير خير وأمن المبتدأ على رأي سيبويه وإضافة الظلال للنول ضمن إضافة النسب به للشبه بجامع الاشتغال والظلال جمع ظلة بالضم وهي ما يتخلل به كالخيمة فشب النول الذي هو الجمل بالظلال بجامع الاشتغال وإضافة النسب به للشبه (قوله أي الحق والجهالة) تفسر النول بضم النون والمراد بالحق والجهالة نعم العقل الذي يتأمل في عواقب الأمور (قوله يمن عاش) أي من عيش من عاش كذا حالة كونه في ظلال العقل وذلك لأن الجمل الأحق يتنعم على أي وجه ولا يضيق على نفسه بشئ والماعز يتأمل في العواقب والآفات وخوف الفناء والميات فلا يجد العيش لذة قوله أي مكثودا امتعوا (١٧٢)

والعش خير في ظلا * ل النول) أي الحق والجهالة (من عاش كذا) أي مكثودا امتعوا (أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النول خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولقوله غير واف بذلك فيكون مختلفا لا يكون مقبولا

(والعش خير في ظلال النول) أي الحق والجهالة (من عاش كذا) أي مكثودا امتعوا (أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النول خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولقوله غير واف بذلك فيكون مختلفا لا يكون مقبولا

والعش خير في ظلا * ل النول يمن عاش كذا
فان مراد العيش الناعم في ظلال الجمل خير من العيش الشاق في ظلال العقل وفيه نظر لأن
الحذوف في هذا الكلام دلل على أنه اقرب من الذي عرفنا أن المراد الناعم وأن المراد في ظلال العقل
فان لم تكن قرينة حذف يفسد الكلام لفتولا كلام فيه إنما الكلام في كلام عربي وإذا كانت

الطريق في وقوع المصدر
حالا ومحق أن يكون
صفة مصدر محذوف أي
عيشا كذا وقوله امتعوا
تسبيل مكثودا (قوله أي
الناعم الخ) هنا بيان لما
أخبر به الشاعر وتوضيحه
أن البيت يفيد أن العيش
في حال الجهل سواء كان
ناجما أو لا خير من عيش
المكثود سواء كان عاقلا
أو لا مع أن هذا غير مراد
الشاعر بل مراد ما بين
العش الناعم فقط مع رذيلة
الجهل والجملة خير من
العيش الشاق مع فضيلة
العقل والبيت لا يفي بهذا
المعنى المراد لأن اعتبار
الناعم في الأول وفي ظلال
العقل في الثاني لا دليل
عليه فبينه المنصف على أن

في المصراع الأول حذف الصفة أي والعش الناعم وفي المصراع الثاني حذف الحال أي من عاش كذا في ظلال العقل وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا يدل عليه ولا تتوخاه إذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل في ظاهر الكلام فيجده غير صحيح لاقتضائه أن العيش ولوم العيش والتكدي في حالة الحق خير من العيش والتكدي في ظلال العقل وهذا غير صحيح لاستواء همتي التكدي في رذيلة الثاني بالعقل الذي من شأنه التوسعة وإطعامه بعض نكبات العيش فيصعب الكلام بالتقدير المذکور فجاء اختلالا لكونه غير واف لعدم تبادل المراد منه وقيل أن الكلام على ظاهره وأن المراد تفصيل عيش الحق مطلقا على عيش العقل مطلقا يزاد قوله كذا كائنا كيد بناء على أن عيش الحق ليس إلا ناعما وعيش العقل ليس إلا نكسا لأن الأول يتنعم بما يوجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثاني يتأمل في العواقب والآفات وخوف الفناء والميات فلا يجد للعيش لذة ولو كان بحسب الظاهر ناعما فكيف بالعيش المكثود صاحبه من العيش

(و)

في المصراع الأول حذف الصفة أي والعش الناعم وفي المصراع الثاني حذف الحال أي من عاش كذا في ظلال العقل وكل منهما لا يعلم من الكلام ولا يدل عليه ولا تتوخاه إذ لا يفهم السامع هذا المراد من البيت حتى يتأمل في ظاهر الكلام فيجده غير صحيح لاقتضائه أن العيش ولوم العيش والتكدي في حالة الحق خير من العيش والتكدي في ظلال العقل وهذا غير صحيح لاستواء همتي التكدي في رذيلة الثاني بالعقل الذي من شأنه التوسعة وإطعامه بعض نكبات العيش فاذا تأمل في ظاهر الكلام وجد غير صحيح فترماذ كرم الأمرين في البيت لأجل صحة الكلام ولا يقال إن الحذوف في هذا البيت دلل على أنه اقرب من الذي عرفنا أن المراد الناعم وأن المراد في ظلال العقل فان لم تكن قرينة حذف يفسد الكلام لفتولا كلام فيه إنما الكلام في كلام عربي وإذا كانت

وقولنا الفائدة آخر من شيتين أحدهما التطويل وهو أن لا يتعين الزائد في الكلام كقولهم * وألني قولها كذبا ومينا * فإن
الكذب والمين واحد

(قوله عن التطويل) أي وعن الاسهاب وهو أعم من الاطناب فإنه التطويل مطلقا لفائدة أو لغرضها كإدراك التلوخي وغيره كذا في
عروس الافراح (قوله نحو قوله) أي قول عدى بن زيد العبادي من قصيدة طويلة يتخاطب بها النعمان بن المنذر حين كان حاسبا له
ويذكره فيها حوادث الدهر وما وقع له من قول زلزل بابه من الخطوب يوم طعلها (١٧٣)

(و) احتز (بنفائده من التطويل) وهو أن زيد اللفظة على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعينا (نحو قوله) وقد تدت الاديم لراشيه * (والني) أي وجد (قولها كذبا ومينا) والكذب
والمين واحد قوله قد تدت أي قطعت

المعنى وكفى عن العيش الناعم والعيش الحزني ورد بان هذا التعب مع العقل مطلقا ولو تقرر في نفسه
عند العقله وأقر وأباحتها انما يصير من العقل النادر فلا يقصد في المحاورات لان الكثير أن العيش
الناعم يجمع العقل فالمقصود ما تقدم (و) احتز (ي) قوله (الفائدة عن التطويل) وهو أن يزيد
اللفظة على أصل المراد لا لفائدة بشرط ان لا يتعين المزيد وذلك (نحو قوله وقد تدت) أي قطعت
والضمر فيه يعود على الزبواهي امرأته ورثت الملك عن أبيها (الاديم) أي الجلد (لراشيه)
أي إلى ان وصل القطع للراشيه وهما عرقان في باطن الذراع يتدفق الدم منهما عند القطع (والني)
أي وجد (قولها كذبا ومينا) والضمر في (الني) يعود على المقطوع راحته وهو جذية الأبرش
والبرش في الأصل نقط تخالف شعر الفرس ثم نقل للأبرص وسعى بذلك الرجل ولعله لذلك المين هو
الكذب ولا شأن أن أحدهما كاف في المعنى ولم يتعين المزيد لصحة المعنى بكل منهما فزيادة أحدهما
تطويل لا فائدة له ولا يقال لفائدة التآ كيدان التآ كيدان ما يكون فائدة أن قصدا لاقتضاء المقام إياه
وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك كالأخفى لان المراد منه الاخبار بان جذية غشرت به الزباء
وقطعت راحته وسال منه الدم حتى مات وأنه وجد ما وعدته به من تزوجه كذباً وذلك ان جذية
الأبرش قتل بأها فكتكت حتى استوثق ملكها فبعث اليه بان لك النساء لا يتولن ضعف فأردت
رجلاً ضيف اليه ملكي وأزوجه فلم أجد كفواً غيرك فأقدم اليك فقدم مصداقاً لها وقد أعدت
لأخذه فرساناً فاحضر أحاطوا به فأدخلته بيتها وأمرت بشخصه كاذباً بل بالمقصود قطعت
راحته وأمرت باحضار طشت يسيل فيه الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغر ضافي موته بهذا الوجه
التمكن من اشتاء الضيط فيه بالوم وهو في سبل الموت وروى أنها لما عرفت أن تعمل بهذا كفتله
عن باطنها وهو مملوع مشرقاقت له ما ترى عانة عروس أو عانة أخذ بالثارق قال بل أخذ بالثارق فاستأس
من الحياة لها مصفى ذلك المشهورة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان لفظ
الكذب جاء في محله والثاني معطوف لان المراد بهم التعين كما تقدم أن أهما استعمل في موضع الآخر
قرينة تسوي الحذف فلا خلاف قال (بنفائده) أي احتز بقوله لفائدة (عن التطويل) أي عن الزائد
للفائدة وهو شيان أحدهما تطويل وذلك بأن لا يتعين الزائد في الكلام كقول عدى بن زيد العبادي
قد تدت الاديم لراشيه * وألني قولها كذبا ومينا

لاقتضاء المقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار بضمون المقصود وهو أن جذية غشرت به الزباء
وقطعت راحته وسال منه الدم حتى مات وأنه وجد ما وعدته به من تزوجه كذباً فان قلت ان الثاني وهو المعين متعين للزيادة لان الأول
واقع في مكره والثاني معطوف عليه قلت مدار التعين وعدم التعين انه ان لم يتغير المعنى باسقاط أهما كان فالزائد غير متعين وان
تغير المعنى باسقاط أحدهما دون الآخر فلا زائد هو الآخر ولا يصبر في ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا كذا ذكر العلامة
عبد الحكي

(قوله العرقان في بطن النراعين) ينفذ الدم منها عند القطع (قوله لجدية) هو يفتح الجيم بضمه المكسر وبضمه صيغة المنفر كل من العرب الأولى وتكنيته أوملا للثكان في أيام الطوائف وقال أبو عبيدة كان بعد عيسى صلوات الله وسلامه عليه بثلثين سنة وثلاثين المائتين بعد أبيض هو أول من ملك الحيرة وكان ملكه متسعاً على ما شاع في القرائن التي ماوراء ذلك السواد وكان يصر على ملك الطوائف حتى غلب على كثير مما في أيديهم وهو أول من أوقف الشع ونصب الجانيق للحرب (قوله البرش) البرش في الأصل نقط تخالف شعر الفرس ثم نقل للبرص وقيل لذلك الرجل البرش لبرص كان به فهايت العرب أن تصفه بذلك فقالوا البرش والوشار وقيل سمي بذلك لأنه أصابه حرق نار في أثر نقطت من سواد وجر (قوله لوفى قولها) أي وفى لفظ قولها (قوله لرباه) هي امرأة أولت المائتين أيها (قوله لوهي معروفة) وحاصلها أن جد مقتول أباها بالبرص غلب على ملكه وأما الجازي بأهالي أطراف مملكها وكانت عاقلة أديبة فبعت إليه بأن ملك النساء يغلولن ضعف في السلطان فأردت رجلاً أضيف إليه ملكي وأزوجه لم أجده كفو غيرك فاعدم في ذلك قطع في زواجها لاجل أن تبطل ملكه ملكها وقيل أنه بعث بخطها فكتبت إليه في رغبة في ذلك فإذا أشقت فأنصص إلى فاشاور وزراءه فأشاروا عليه بزواجها الأقصير بن سعد فانه قاله لها أيها الملك لا تفعل فإن هذه خديعة ومكر فصاه وأجابها إلى ما سألت فقال قصير عند ذلك لا يطاع لقصير أمر فصار ذلك متحلاً ولم يكن قصير أول لكن كان اسمها ثم قاله أيها الملك حييانه صيتي وتوجهت إليها إذا رأيت جنبها فادخلها أقبول إليك فان رجلاً وحيداً ثم ركبوا وتقدموا فقد كذب خفي وإن رأيتهم حيول وطافوا بك في معرضك الصاوي فرس بلدية لا تدرك فارها (٧٤) وفرها تاج وقد أعدت لآخذة فرساناً فاحضر غير مستعد للحرب في أبواب حنا

حيوه وطافوا به فغرب قصير إليه المصافى فغل عنها فركبها قصير فحاجها فطر جذية إلى قصير على الصاوي فسال دونه السراب فقال ما ذل من جرت به العاصف مثل فادخلته إلى أبي بيتها وكانت قد ربت شعرها حولاً وكشفت له عن بطنها وقالت له هذه عانة عروس أو عانة آخذ بالشار فقال بل آخذ بالشار فأيس من الحياة فأمرت بشد عضه به كما يفعل بالنعود وأجلس على ناع ثم أمرت برؤسها فقطعت وكان قد قيل لها احتفظي على دمه (٩) فانه إن ضاعت قطرة من غلب بشاره فقطرت قطرة من دم في الأرض فقالت لا تضعي وادم الملك فقال جذية دعوا ماضيها أمه فخرزل الدم يسيل إلى أن مات وانما اختارت هذا الوجه في موته لاجل اشتغاف غيظها منه بالآدم وهو في سبيل الموت ثم إن قصير أتى إلى حمرون بعد وهو ابن أخت جذية وقد كان جذية استأخذته على مملكته حين سار إلى بلادها فخر به ونظره وحضه على التاروا احتمال لذلك قطع أنه قد أنيهرق بالفر باموزع من حمرا فمل به ذات يوم أنه انهى على عماله لها على خاله يخذلها حتى اطعته لتوصرت لرسوله إلى العراق فمال فيأتى إلى حمرون فبأخذه منعه ويشتري به ما يطلبه ويأتي به إليها إلى أن تمكن منها ولما تمت فأتى الخائن وقال له خذني أحييت فاحمل به أحب من ملها وأتى حمرا فأنضم من عسكره فرساناً وألبسهم السلاح واتخذ غريراً وجعل شر أجهلهم داخل ثم جعل على كل ليعبر رجلين معها سلاحهما وجعل يسير في النهار حتى إذا كان الليل اعتزل عن الطريق فلم يزل كذلك حتى شارف المدينة فأمهم بلبس السلاح ودخلوا الثرائر ليلاً فلما أصبح دخل وسلم عليها وقال هذه العير تأتيك بمالكك مثله قط فصدمت فوق قصرها وجعلت تنظر العير وهي تدخل المدينة فأنكرت منبها وجعلت تقول

مال الجمل منبها لوئدا * أجنلا لمحمل أم جددا
أم صر فانا برداً شرددا * أم الرجال جفا قصودا

فلما دخلت العير في المدينة فتحوها شر أجهلهم وخرجوا بالسلاح وأتى قصير بعمره وفاقه على مرداب كان لها كانت إذا خرجت تخرج منه فأقبلت لتخرج من السرداب فوجلت حمرا على ما بمسملت تخص خاتماً وفيهم وتقول يدي لا يدعرو وفارقت الدنيا

(د) احترازاً أيضاً بقائده عن (الحشو) وهو زيادة معنية لا فائدة (المفسد) المعنى (كالتدري في قوله ولا فضل فيها) أي في الدنيا (لشجاعة والندى * وصبر الفتي لولا لقاء شعوب)

اليه للثقافة والوزن وانما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما (د) احترازاً أيضاً بقوله لفائدة من (الحشو) وهو أن يزدق الكلام زيادة فائدة بشرط معين تلك زيادة الفرق بين الحشو والطويل على هذا تعيين الزيادة وعدمها ثم الحشو لما تعينت فيه الزيادة تصور فيه شعبان أحدهما يسمى بالحشو (المفسد) إذا زاد بمعنى فاسد وذلك (كالتدري) وهو الكرم (في قوله) أي المتقي (ولا فضل فيها) أي في الدنيا (لشجاعة والندى * وصبر الفتي لولا لقاء شعوب) بفتح الشين وهو من أماء المتين سميت بذلك للشعب أي التفريق بها وهو علم على جنسها فهو محمى عن الصرف صرفه للضرورة وقد علم أن لولا حرفه ما منع وجود ما منع جوابها وجود شرطها وجوابها في الفضل في الدنيا المدلول عليه بقوله ولا فضل فيها والشرط وجود لقاء الموت فكأنه يقول لولا لقاء الموت ما كان فضل الشجاعة ولا الصبر ولا للكرم فيكون وجود لقاء الموت ما لمن نفي الفضل ونفي الفتي إثبات قول حاصل المعنى إلى أن وجود لقاء الموت يقتضى فضل الشجاعة وفضل الصبر وفضل الكرم ولو اتقى الموت لم يثبت فضل وهذا المعنى أعنى استزام وجود الموت لفضل الشجاعة ونفيه لنفي فضل الشجاعة صحيح لأن الإنسان متى علم أن لا يموت لم يبال بالأقسام الشدائد المنصر على الأعداء وهذا المعنى يستوي فيه الناس جميعاً فلا فضل على تقديره لأحد على أحد في الشجاعة بخلاف ما ادعى أنه يموت ومع ذلك يقسم فلا يكاد يوجد بهذا المعنى إلا أفراداً قليل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بالاطاعة لكل أحد عليه وكذا الصبر على شدائد الدنيا لو اتقى الموت لم يكن له فضل لأن الناس كلهم إذا علموا أن لا يموت مثلاً الشدة صبراً وحراً على فضيلة في الجزع إذا لم يقض إلى الموت الذي هو أعظم مصيبة وما دونها جليل ومع ذلك لا بد أن تزول عادة بخلاف ما ادعى أن الإنسان أن تلك الشدة ترفع المصيبة إلى الموت الذي هو أشد الشدائد ومع ذلك يصبر عليها وإن أدت إلى الموت فهذا لا يتصف به إلا القليل من الناس فيثبت له الفضل ولكن هذا المعنى في الشجاعة أي لأن هذا لا يتم في الشدة إلا على تقدير عدم دوامها وهو غير لازم من نفي الموت وذلك لأن الصبر على الشدة الدائمة مما لا يثبت إلا القليل تأمله وأما الندى فالمشاعر أن فضله في نفي الموت لا في وجوده لأن الإنسان إذا ادعى أنه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يتيقن بعلو العدم مما يؤدى إلى فضيلة ومقاسات شدائد دائمة فالكرم مع نفيه لا جليل ذلك ليس إلا التدارق فيثبت له الفضل وأما وجود الموت فهو الخامل على الكرم لكل أحد لأن المال الذي يترك من شأنه الماقل بله للتسليق لوارثه بعده فلا فضيلة وهذا كما يكثر تركه فلا فضل فيموت وجه ذلك بأن نفي الموت مما يجد رجاء الانتقال من عسر إلى يسر ومن فقر إلى غنى جسماً جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيموت ذلك مما يحمل على الكرم لكل أحد فينتفى الفضل عن الكرم على تقدير نفي الموت ويثبت له على تقدير وجوده بطريق المفهوم وورد بأن خوف الشدة أعظم من رجاء الخلف فلا يكون رجاءه سهلاً إلا لكرام عند انتفاء الموت لمصنوعه وذلك الشدة وهو ما يدعى أولى أن تراعى وأما الجواب بأن المراد بالندى الكرم بالنفس فهو ضعيف لعوده إلى الشجاعة فيثبت فيكون في الكلام تكرار مع أن الأصل عدم استعانة ذلك المعنى فتقرر بهذا أن زيادة الندى في هذا الكلام

فيما قبل الياء لا يمكن بخلاف ما رواه الجمهور والنظار أنه وهم والثاني يسمى الحشو وهو ما تعين أنه زائد وهو ضربان أحدهما مفسد المعنى كقول أبي طيب

ولا فضل فيها للشجاعة والندى * وصبر الفتي لولا لقاء شعوب

وثانها ما يشغل على الحشو والحشواً يتعين أنه الزائد وهو ضربان أحدهما مفسد المعنى كقول أبي الطيب ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتي لولا لقاء شعوب قوله في قوله) أي قول أبي الطيب المتني من تصديده التثني بها كما لا ترى غلام سيف الدولة وأولها في الحرم وهو حذف الحرف الأول من الوندان وهو ومطلعا لا يحزن الله لا يفرقني * لأخذ من حاله بنصيب ومن سر أهل الأرض ثم بكى أما بكى بيمين سرخا وفلوب وأنى وإن كان الدين حبيبه * حبيب إلى قلبى حبيب حبيبي وقد فارق الناس الأحبة قبلنا وأعباء الموت كل طيب سيقال الدنيا فلو عاش أهلها * منعها من جيتهم وذوب تلحها إلا نى تلح سالب * وفارقها الماضي فراق سلب ولا فضل فيها البيت وهى قميدة طويلة فسوه والندى) أي الإعطاء (قوله شعوب) بفتح الشين مأخوذ من الشعب وهى القرعة

فان لفظ الندي فيه حشو، فبفسد المعنى لان المعنى أنه افضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندي لان الشجاعة تلوح علم أن يتخلف في الدنيا لم يخش الهلاك في الاقدام فلم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل ماله ما نادا علم أنه يموت فان عليه بذله ولهذا يقول اذا عوتب فيه كيف لا يذل ما لا ينبغي له أن يثق بالتمتع بهذا المال وعليه يقول طرفة

(قوله علم للنية) أي: لم جنس فهو ممنوع من الصرف العلمية والتأنيب ومميت للنية لانها تستعجب وتفرق بين الاحبة أو لا يتفق لقاء المتين لم يكن للامور الذكورية فضل (قوله صر فيها) أي: جرى بالكسب من غير تنويع وقوله للضرورة أي: للضرورة موافقة للقواني وجعله الجرب بالكسب صر فها هو أحد قولين والثاني أن المتون وقوله صر فيها للضرورة أي: مع كونها ممنوعة عن الصرف لما ذكره بلواظر هل يقال يجوز أن يكون عفا على الموت وهو مذموم وحينئذ يفوز فيه الصرف وعلمه باعتباره كقيل في ذلك في أسما البلدان والا ما كان فلصر قاله يس والظاهر الجواز أنه لا فرق (قوله لعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت الخ) هذا بيان لمفهوم البيت وتفسير لما ورد على قوله والندى من كونه حشواً ومفسداً للمعنى والجواب عنه وذلك لان منطوق ثبوت الفضيلة للشجاعة مع ما على تقدير وجود الموت لان لولا حراف امتناع وجود بمعنى انها تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها وقوله لا فضل فيها هو الجواب في الحقيقة فكل من كون الجواب لا يتقدم حال فيه انه دليل الجواب وأصل التركيب لولا لقضاء شعوب لا فضل فيها للشجاعة والندى والصبر وهذا الجواب ينفي في ذاته فاذا نفي مقتضى لولا كان اثباتاً لنفي النفي اثبات فيصير مدلول الكلام ومنطوق ثبوت الفضل للامور الذكورية على تقدير وجود الموت ومفهومه (١٧٦) عدم الفضيلة لذلك على تقدير عدم الموت وهذا مسلم في غير الندي والحاصل أن

هذا البيت يفيد محسب المنطوق أن وجود الموت مقتضى لفضل الشجاعة والصبر والكرم ويفيد محسب المفهوم أن نفي الموت مقتضى لنفي الفضل عما ذكر واستلزام وجود الموت لفضل الشجاعة واستلزام نفيه لنفي فضلهما صحيح لان الانسان متى علم أنه لا يموت لم يبال بالقدم على المعركة وهذا المعنى يستوي فيه

هي علم للنية صر فيها للضرورة وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت انما يظهر في الشجاعة والصبر التيقن الشجاع بعدم الهلاك لا يتيقن الدابر والذكره بخلاف الباذل ماله اذا تيقن بالخلو وعرف احتياجه الى المال اذا كان ما كان به حينئذ أفضل مما اذا تيقن بالخلو وتخلف المال

حشو مفسد للمعنى ووردها أن الندي ليس بزيادة لفظ المعنى مدلول للضرورة حتى يكون حشواً بل إثبات بلفظه انه الا انه فاسد في المقام والحشون القليل الاول كالطوليل لا تقدم من ان لا يفرق بينهما الا في التعيين وعدمه وقد يجاب بان الراد بلان ياداً بالنسبة الى الحشون ان يؤتى بالاحتياج اليه شعوب النية لا تنصرف بقول لا خيرة في الدنيا للشجاعة والصبر لولا الموت وهو صحيح لانه انما تقتضى للشجاعة والصبر بالغيها من الاقدام على الموت والكره والنفس ولو كان الانسان يعلم انه مخد لما كان له في الشجاعة فضل واما الندي فبالعكس لان الموت سبب يسهل الندي ولا يجعل له فضلاً لان من علم انه يموت جدير بأن يعود بماله كما قال طرفة

الناس جميعاً فلا فضل على تقديره لا جد على أحد بخلاف ما اذا علم أنه يموت ومع ذلك يقصم المعركة فلا يكاد يوجد (وغاية) هذا المعنى لا لأفراد قليل من الناس فيثبت لهم الفضل باختصاصهم بما لا طاقة لكل أحد عليه وكذلك الصبر على شدة الدنيا استلزام وجود الموت لفضله واستلزام نفي الموت لنفي فضله صحيح لانه لو اتفق الموت لم يكن له فضل لان الناس كلهم اذا علموا انه لا موت بتلك الشدة صبروا حرصاً على تلك الفضيلة أعني فضيلة نفي الجزع اذ ليست تلك الشدة مقتضية نفي الموت الذي هو أعظم مصيبة وما دونها جليل ومع ذلك لا بد أن تزول عادة بخلاف ما اذا علم الانسان أن تلك الشدة ربما أقضت الى الموت الذي هو أشد الشدة ان لم يمت مع ذلك صبر على ما فيها لا يتصف به الا القليل من الناس فيثبت له الفضل باختصاصه بما لا طاقة لكل أحد عليه واما استلزام وجود الموت لفضل الكرم واستلزام نفي الموت لنفي فضيلة الكرم فغير صحيح لان التبادر أن فضل الكرم انما يكون عند نفي الموت لانه عند وجوده لان الانسان اذا علم أنه لا يموت ومع ذلك يتكرم حتى يبقى مدمماً والعدم مما يؤدي الى فضيلة ومقاساة شدة الدنيا فلا يكاد يوجد على حذم المالح الى النادر فيثبت له الفضل لا اختصاصه بما لا طاقة لكل أحد عليه واما اذا تيقن وجود الموت وتزول الى حال كان عليه بذله وعدم بقائه للموت بعده وهذا مما يكثر من تكبره فلا فضل فيه (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أي: فلا يكون له فضل باقتضائه الدخول في المعركة لاستواء الناس جميعاً في ذلك (قوله لتيقن الصابر والذكره) أي: بحسب العادة وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل فيه لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصاً على فضيلة عدم الجزع (قوله فان بذله حينئذ أفضل) أي: لان الخلو يوجب الاحتياز بآلة المال (قوله بما اذا تيقن بالخلو وتخلف المال) أي: لا تجد جديراً بأن يعود بماله

فان كنت لا تستطيع دفع منتهى * فذري بأدراجها ملكك يدي

وقوله ميار

فكل ان أكلت وأطعم أخاك * فلا زادي في ولا آل كل

فلو علم ان يخلد ثم يجد بما له كان جوده أفضل فالشجاع تولى الموت لم يحسب الموتى بالصد وأجيب عن بيان المراد بالندى في البيت بذل النفس لا بذل المال كما قال مسلم بن الوليد

يجود بالنفس ان ضن الجواد بها * والجود بالنفس أقصى غاية الجود

ورد بأن لفظ الندى لا يكاد يستعمل في بذل النفس وان استعمل ففي وجهه الاضافة تأمل طاف فلا يفسد الا بذل المال والثاني مالا

يفسد المعنى كقوله

فان لفظ الرأس فيه حصول فائدة فيه لان المصداق لا يستعمل الا في الرأس وليس بنفسه للمعنى

(قوله وغاية اعتذاره) الضمير عائده على الحشو والكلام من باب الحذف والايراد أي غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرج عن الفساد لحذف الجار واكمل الضمير بالصدر وقوله ما ذكره ابن جني أي في شرح ديوان المتنبى وحاصل ذلك الاعتذار أن نفى الموت مما وجب رجاءه لا انتقال من عصر إلى عصر ومنه قوله في غنى حسبا جرت بعبادة زمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه وذلك مما عمل على الكرم لكل أحد فتفي الفضل عن الكرم على تقدير نفى الموت لان الانسان اذا تبين ان الخلود لا يقوى فهو موقن بالخلف للكونه يعلم أن الله خلفه وينقذه من حالة العمر إلى حالة اليسر بخلاف ما اذا ايقن (١٧٧) بالموت فانه لا يقوى بالخلف لاختلال

وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيمن عصر إلى عصر ومن شدة الخراء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل (د) عن الحشو غير القصد للمعنى

(سواء كان ذلك المأني به مدلولاً على معناه بغيره أم لا) (د) ثانيهما أي ثاني قسمي الحشو هو ما يملئ بالحشو (غير القصد) للمعنى

فان كنت لا تستطيع دفع منتهى * فذري بأدراجها ملكك يدي

وقوله ميار فكل ان أكلت وأطعم أخاك * فلا زادي في ولا آل كل

وأجيب عنه بأنه أراد بالندى بذل النفس كقول مسلم بن الوليد

يجود بالنفس ان ضن الجواد بها * والجود بالنفس أقصى غاية الجود

(٢٣- شروح التلخيص ثالث) من الابتلاء بالشدة والضيقة حتى يكسب خوفه ذلك أعظم من رجاء الخلف وحسنه فلا يكون رجاءه أو الخلف سهلاً لا لا كرام عند انتقاله الموت فيكون لبذل حينئذ فضل . الثاني أن الشخص على تقدير الخلود يقوى احتياجه للآل فيكون لبذله مع احتياجه فضل الثالث أن الشخص على ذلك التقدير يشتهى تعلق قلبه بحوز المال ليكن ثمرها مهابت بصرفه فيها وأما رجاءه عود المال إليه بتقل الاحوال فهو في غاية الضعف لانه أمر متبادر يمكن تخلفه بل قد تخلف بالنفيل في بعض الافراد وحسنه فيكون في البذل على ذلك التقدير فضل وأملع الاعتبار وجود دللوت وعدم الخلود فيسهل بذل المال ليقين أنه يموت ويخلقه لوارثه ومن ثم كان ترك الشاب للآل وأعراضه عن أمور الدنيا أفضل من ترك الشيخ للآل في ذلك الشدة تعرض الشاب عليه فلهذه أطول الحياة المحتاج لكثرة المال بحسب المادوة ضعف تعلق الشيخ بالآل بترقب الموت كل لحظة اللهم الا أن يقال أن تفرج الكلام دلو على وجه ضعف أولي من حمله على الفساد بعضهم أجاب عن البيت بأن المراد بالندى الكرم بالنفس وفيه نظر لعدم دال الشجاعة حينئذ فيكون في الكلام تبركاً مع أن الأصل عدم استعماله لذلك المعنى كذا تعرض الشارح على هذا الجواب وقد يقال هذا الاعتراض اعترض اعترض اذا كان غرضه التحجب تصحيح كلام أبي الطيب بالسكينة ما إذا كان مقصوداً من إخراجهم عن رتبة الحشو والفساد فلا رد ذلك إذا غمنا من جملي ذلك الجواب كونه من التطويل واعترض ابن السبكي في عروس الافراح على الضعف في مثله البيت المذكور بأن الندى ليس زيادة لفظ فقط بل دللوت لغيره حتى يكون حشواً بل لا يمان بلطف لهناه الا انه قد فسد في المقام والحشون القليل الاول كما تطلو بل لا تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا في التبيين وعدمه . وأجيب بأن المراد من زيادة بالنسبة إلى الحشو أن يؤتى بما يحتاج إليه سواء كان ذلك المأني به مدلولاً على معناه بغيره أم لا وحسنه فلا اعتراض على الضعف في مثله بالندى في البيت

(كقوله) واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكنني عن علم ما في غد عني

وذلك (كقوله) أي زهير

(واعلم علم اليوم والامس قبله) * ولكنني عن علم ما في غد عني

قوله قبله حصول ان الامس يدل على القليلة اليوم وقد تدين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التقدير واعلم علم قبله بالاضافة الى بالتسقف وايضا بالناسب حيث اراد الجمع بين الثلاثة أعني القند واليوم وغيرهما أن يذكر الامس لأنه هو المستعمل كثيرا في مقابلة كل من القند واليوم لا لفظ القليل فيتمين للزيادة فلا يقال هو كالمين بالنسبة الى الكذب وهو غير مضر لاذلا يطل بوجوده المعنى وقد ورد هنا أن زيادته بمنزلة زيادة الاذن والبهام في قول القائل سمعت بأذني وكنت يبدى لان السمع ليس الا بالاذن والكتب ليس الا باليد فكالم يجعلها لوما أشبهما حشوا كذلك القليل وأجيب بما اشترى اليه فيا تقدم وهو أن زيادته ليست لقصد فائدة التأكيذ عند خوف الانكار وهذا الجواب نقله الخفاجي في سر الفصاحة عن الشريف المرتضى ورد بأن لفظ النسي لا يكاد يستعمل في بذل النفس وان استعمل فضاها أم مطلقا فلا يفيد الا بذل المال ورد أيضا بأنه يازم التكرار فان بذل النفس هو الشجاعة قال ابن جني معنى البيت أن في الخلود وتقل الاحوال من عصر الى عصر ما يسكن النفوس ويسهل البوس فعل في هذا يكون عدم الموت يقتضي الجود كما قال المتقي وقيل معناه لولا تبان الناس في التوطين على الموت لما فضل الكريم البخيل بقلة رغبته في المال الذي هو منافع الدنيا وتقل هذا ايضا عن الواحدى ثم اقول في جعل هذا القسم من أصلهم قسم الحشون لظلال لفظ النسي أقادسني زائدة اراد المتكلم قطعاً كونه لم يكن ينبغي له أن يزيد هذا المعنى أمراً آخر يلحق نقصاً بالكلام فلا يكون زائداً الا أن الحشون تادى المعنى بلفظ النسي المراد هنا انما يكون لو كان لفظ النسي أقادس لفظ الشجاعة (الثاني) أن يكون حشواً غير مفسد وما كان فيعزاً ثم يتبين ولكن ذكره لا يفسد المعنى كقول زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكنني عن علم ما في غد عني

فان قوله قبله لا فائدة فيه (قلت) وفيه نظرون أوجه الاول أنه يجوز أن يقال في قبله إن له فائدة كأنه يقول أعلم ما كان قبل هذا اليوم أي لا يشق اليوم عن علمي عن سابق فان قليلة الشيء وصف يؤذن بالافتقار بالخاضر عنه الثاني أنه يجوز أن يكون الضمير في قبله يعود الى العلم أي أعلم ما كان أمس قبل علمي بما كان اليوم الباقية في قوته المحافظة وانه يستصغر الماضي قبل استحضاره الحاضر الثالث أن قبله تأكيذ معنوي والوصف التأكيذى جائز وليس حشواً بل هو كقولهم أمس الدابر وشله في الابتاع بقوله

ذكرت أخى فعاودنى * صداع الرأس والوصب

فان الرأس حشولان الصداع لا يستعمل الا في الرأس وقد قيد ابن مالك في المصباح هذا الحشواً بما ليس فيه بديع فان كان فيه بديع حسن كقول المتقي

وخفق قلب لو رأيت لهيبه * يلجتي لرايت فيه بهينا

(تنبيه) مما يكثر حشواً الكلام به لفظ أصح وأمسى وعدوا أو خواتموا لفظ الاودق واليوم قال حازم الواجب اعتبار حالهما فان كان الامر الذي ذكرناه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه فليست حشواً والا فهو حشواً كقولك أصبح العمل حلواً والى ما أجاب عن قوله تعالى فاصبحوا خاسرين بأن العادة أن من به عمله تزداد عليه بالليل فيرجو الفرج عند الصباح فلم يستعمل أصبح لان الخمر ان حصل لم في

وقول زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله *

ولكنني عن علم ما في غد عني

(قوله كقوله) أي قول زهير

ابن أبي سلمى وهذا البيت من

آخر قصيدته التي قالها في

الصلح الواقع بين قيس

وذبيان وأولها

أمن أم أدنى دمنة لم تكلم

بحوماته البراج فللتلم

ودار لها بالرقتين كأنها

مر اصبح وثم في نوافر معصم

(قوله علم اليوم) مصدر

مبين للنوع أي أعلم علما

متعلقاً بهذين اليومين أو

مفعول به بناء على أن أعلم

يعني أجعل كذا في الغنرى

وقرر شعثاً ان جملة مفعولاً

به بناء على أن المراد بالعلم

المعلوم أي أعلم بالمعوم أي

الامر الواقع في حذير

اليومين وقوله ولكنني عن

علم أي عن الامر المعلوم

أي الذي شأنه ان يعلم وقوله

ما في غد أي الواقع في غد يدل

من علم وقوله هي أي جاهل

وغير عالم به فهي صفة

مشبهة بمعنى جاهل ومعنى

البيت أن علي يصط بما

مضى وما هو حاضر

ولكنني عن علم الاحاطة

بما هو منتظر متوقف يريد

لا أدري ماذا يكون غداً

فان قوله قبله مستغنى عنه غير مفسد وقول ابي عدا

نحن الروس وما الروس اذا ممت * في الجدل اقوام كالأذناب

فان قوله الاقوام خشو لا فائدة فيسمع أنه غير مفسد واعلم أنه قد تشبه الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته فيعدم من
الرائد على أصل المراد ليس منه كما يشبه بعض الناس بقول القائل

(قوله خشو) أي أرائد على أصل المراد لا فائدة لان الأسم يدل على القليلة لليوم له دخول القليلة في مفهوم الاسم لا اليوم الذي
قبل ويملك وهو متعين للزياة اذا لا يصح عطفه على اليوم كعطف الاسم بحيث يكون ١٧٩ التقدير وانعم علم قبله بالاضافة

لفظ قبله خشو غير مفسد وهذا بخلاف ما يقال أبصرته يعني ومعته بأدنى وكتبته يسدي في مقام
يفتقر الى التأكييد

أو وجوده أو نحو يزال الغلبة ونحو ذلك بخلاف زيادة اليد والاذن في المثال فلو قصد التأكييد في مقامه
وقيل إنه للتأكييد لا يتوهم ان علم اليوم قسم علم الاسم لضيقه في ان الماضي وعلم اليوم لا ينعمان
من علم الماضي بطريق التأكييد فها لهذا اليوم وفيه تكشف وانما المصنف من ذكر الابعاز
والاطناب والمساواة بما يفيد تعمر بكل مناهش عن تفصيل أمثلة كل منها وفي بيان تفصيل الابعاز
والاطناب والكثرة ولم يبين لكل منهما مقامه في كل مثال كقائه بما تقدمت مما يفيد ان مقام المساواة
هو مقام الاتيان بالاصل حيث لا مقتضى للدول عنه ومقام الابعاز هو مقام حذف أحد المسندين أو
المتعلقات ومقام الاطناب مقام ذكر ما لا يحتاج اليه في أصل المعنى لما يقتضيه قصد البسط حيث
الاضناء مطلوب ونحن نشير الى ما ينبغي ذكره في كل مثال منها فبدأ بالمساواة لكونها أصليا يقاس
الوقت الذي يرجون فيه المخرج فليست خشو وقد أشاء لقلنا ان الخافج وحاش وغيرهما (تنبيه)
قال الخفاجي في سر الفصاحة أصل الخشو ما يقصد به في الشعر اصلاح الوزن أو تناسب القوافي
وحرف الراء وفي النثر قصد السجع وتأليف الفصول من غير معنى يفيد ثم نقل عن أبي هاشم أن نزل
خالق الخشو الجيد بالراء فقال في البيت اديات في مسألة ذكرها في إيجاز القرآن ان الشاعر اذا
احتاج الى الوزن ذكر ما لا يحتاج اليه في النثر الا ترى الى قول امرئ القيس

* ورضت فذات صعبة أي اذلال *

فلو كان في النثر لا سقط صعبة وأسقط أي اذلال ثم أفيد الخفاجي كلام أبي هاشم وأبان فائدة ذكرها
واهتم من الخشو المحمود ثم قال وأبو هاشم وان كان العالم المقدم في صناعة الكلام فليس معرفته
بالجوهر والأعراض وكلامه في القدر والالطاف بما يفيد العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف وفهم
النظم والنثر كما أن في أهل هذا العلم من يجمل أول ما يجب على العاقل فضلا عما يجاوز وهو دونه من
تعاطي ما لا يحسنه قال ومن العجب أن الرمان تفض على أبي هاشم مسائله هذه بكتاب معروف
قصره على بعضها واعتمد فيه المناقشة لا في هاشم في لفظة لفظة فلما وصل هذا الموضوع يتعرض له
بنو ولا اثبات بل ظهر منه انه موافق مسلم قال ونبايعم السبب في خفاء مثله على الرمان مع مكانه
المشهور ومن الادب ثم جعل الخشو أقساما حسنا يفيد معنى حسنا مثل

لأن كيداً ألد في نوح أو انكار (قوله بخلاف الخ) أي فانه ليس من الخشو وهذا جواب ١٤ يقال ان زيادة قبله في البيت بمنزلة زيادة
الاذن واليد مثلاً في قول القائل معته بأدنى وكتبته يسدي لان السمع ليس بالالاذن والكتب ليس بالاليد فكما لم يحملوا ذلك ما شبه
خشو بل جعلوه تأكييداً كذلك قبله وحاصل الجواب أن التأكييد كما يكون عند خوف الانكار أو وجوده أو نحو يزال الغلبة أو نحو
ذلك ولا يصح حينئذ ذلك هنا فزيادة قبله ليست لقصد التأكييد لعدم اقتضاء المقام بخلاف زيادة اليد والاذن في المثال فاتها قصد
التأكييد وذلك لان الأبرار قد يكون القلب دفع بقوله يعني ارادته وقد علم السمع على العرف دفع بقوله بأدنى ارادته وقوله كنت
قد يستعمل معنى امرت بالكاتب دفع بقوله يسدي ارادته والحاصل أن التأكييد ان اقتضاء المقام كافي الامثلة المذكورة كان فائدة
لا خشو او الا كان خشو كافي البيت

ولما قضينا من منى كل حاجة * ومسح بالاركان من هوامع
وشدت على دهم المهارى رحالنا * ولم ينظر الفادى الذى هو راح
أخذنا بطراف الاحاديث بيننا * وسالت بأعناق المطى الاطباع

بين أليس منه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في شرحه قال أول ما يتقاض من محاسن هذا الشعر أنه قال ولما قضينا من منى كل حاجة
فمربع عن قضاء جميع المتكامل فراضا وسنابط ريق العموم الذى هو أحد طرق الاختصار ثم به بقوله ومسح بالاركان من هوامع على
طواف الوداع الذى هو آخر الامر ودليل المسير الذى هو مقصود من الشعر ثم قال وشدت البيت فوصل بذلك مسح الاركان ما ليس
ذم الركاب وركوب الركبان (١٨٠) ثم دل بلفظ الاطراف على الصفة التى تختص بها الرفاق في السفر من التصرف في
فنون القول وتجهيز

(المساواة) قدمها لانها الاصل

عليها الإيجاز والاطناب فقال (المساواة) قد تقدمت أنها لفظ أتى به ليدل على معناه بأنهم
غير أن يكون نقصا عن أجزاء المعنى المراد ولا زائدا وانما قلنا أنها أصل يقاس عليها أنها نسبة
أيضا يتوقف تعلقها على ثقل غيرها لأن تصور هلمن حيث ذاتها لا يتوقف على شيء بمعنى أن ادراك
أن هذا دل على مجموع ما وضعه فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شيء ومن هذا الوجه
يقاس عليها وانما يتوقف تعلقها من حيث وصفها بالمساواة للعسيرة قاصدا لاحتجاجها على أنها لفظ ليس
فيه إيجاز أى نقصان عن الأصل ولا اطناب أى زيادة عليها ولا يحتاج إلى القياس عليها من هذا
الوجه ولكن نقائل أن يقول ما أنكره المصنف على السكاكير جمع إليه كلامه لأن التأدية
بلفظ مساو يتعين أن يكون المراد مساواته المساواة الوضعية وهي أنما يعرف بالعرف النقيض الذى
يعلمه الاوساط لانهم انما يتجاوزون بمقدار ما يفيد الوضع فقد عاد الأمر إلى الحالة على العرف

ان الثمانسين وبلغتها * قد أوجت سمعى إلى ترجان

وما يؤرق تصاقى المعنى وينسد قول المتن

ترعرع الملك الاستاذ متهللا * قبل كهال أدب بابل تأديب

والاستاذ بعد الملك مفسود نقص المدح ثم اعتذر بأن الاستاذ صار لكافور كالقلب الذى لا يريد
تغييره لأنه كان إذا لم يدبر الأمر وله اختيار يفتقر بخصته ص (والمساواة إلى آخره) ثم شرع
في الكلام على الأقسام الثلاثة مقتصر في الغالب على الأمثلة فإن محال الإيجاز علمت مما سبق من
مقتضيات ذلك المسند والمُسند إليه أو متعلق أحد هماو محال الاطناب علمت مما سبق من أسباب
ذكر المسند من قصد البسط أو لرعاية الفاصلة أو تكرير الاستاذ وغير ذلك لا يسكونه الأصل فإن رعاية
ذلك مساواة لا اطناب إذا عرف هذا فالمساواة مثلها بقوله سبحانه وتعالى ولا يعجبك السكر السخى الإبداء
وأورد على المصنف أن فيه اطنابا لأن السخى يادقن كل مكر لا يكون الاستيوانة السكر السخى الإبداء
تعالى في قوله سبحانه وتعالى ومكر الله جاز للعبادة ولو وقع استعماله وحده فهو مجاز على الصحيح وسيأتى
ما علم على باب المجاز وقول النافعة الذهباني

الحديث وأما عودة
المتصرفين من الإشارة
والتلويح والرمز والأيام
وتأنيب ذلك عن طيب النفوس
وقوة النشاط وتفصيل
الاغتياب كما توجه ألفه
الاحصاء وأنة الاحجاب
وليقي بحالهم وفق لقضاء
العبادة الشر يفوت وجاء
حسن الاياب وتيسر روائح
الاحبة والاطمان واستماع
النهاى والتخايا من الخللان
والاخوان ثم زان ذلك كله
بأسعار لطيفة حيث
قال وسالت بأعناق المطى
الاطباع فتنبه بذلك على
سرعة السير وطاعة
الظهور في ذلك ما يؤكده
مقابله بالظهور إذا كانت
وطيئة تزل سيرها سهلا
سريرا زاد ذلك في نشاط
الركبان فيزد الحديث
طيبا ثم قال بأعناق المطى
ولم يقل بالمطى لأن السرعة

والبطء في سير الأبل يظهران غالباً في أعناق الوقيين أمرهما من هوادها وصورها وستر أجزائها تستند إليها
في الحركة وتبنيها في الثقل والخفة
(القسم الأول المساواة)

(قوله المساواة) أتى مثلها في شعره وفي الأمثلة بعد الكلام على تعاريف الحقائق الثلاثة ولم يبين مقام كل منها في كل مثال كنهه
بما تقدم مما يفيد أن مقام المساواة هو مقام الاتيان بالأصل حيث لا يقتضى للعدول عن مقام الإيجاز هو مقام حذف أحد المسندين أو
المتعلقات ومقام الاطناب هو مقام ذكر ما يحتاج إلى البصيرة في أصل المعنى كقصد البسط حيث الأصناف المطلوب وكرباية الفاصلة وقد تقدم
أن المساواة عبارة عن لفظ أتى به ليدل على معناه بأنهم غير أن يكون نقصا عن أجزاء المعنى المراد ولا زائدا على

(قوله ذوسعة) فيه نظران الموصوف بالسعة هما المسافة التي بين المخاطب وموضع البعد الذي هو مقام المتكلم فكيف يوصف بها ذلك المكان وأوجب بأن وصفه بما يعتبر وصف تلك المسافة التي لها به لفظ فهو من باب الجواز المرسل الذي علاقته التعلق (قوله شبهه) أي شبهه (١٨٢) الشاعر الممدوح وقوله في حال سقطه أي عليه وهو له أي تخوفه له وهذا

أي موضع البعد عنك ذوسعة شبهه في حال سقطه وهو له الليل قيل في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون كل منهما إيجاز الاساوة وفيه نظران لاعتبار هذا الحذف رعاية لأمري لفظي

شبه الثانية للماضي حال سقطه ودوله ليل في عومه الاما كن وبلوغه كل موطن في أسرع لحظة بحيث لا يغلب منه أجلسه لم يكو بسطة يد يولكونه في كل بلد طائون ودون اليه الحار بين فقال لا ينبغي من المثلث موضع نأى أي يدون توهه واسعا عن مكان المثلث وتقدير الجواب الشرط في نحو هذا التركيب لا يحتاج اليمن جهة افادة المعنى حتى يكون إيجاز لا تقدم ما يدل عليه وإنما يحتاج اليه بالنظر الى الصناعة اللفظية كما تقدم فلذلك أيضا كان تطويرا ورد على ما ذكر من كون الصناعة اللفظية هي التي اقتضت التقدير دون المعنى أن يقال ان أريد ان اللفظ يحتاج اليه في صناعة التركيب إنما يكون حذفه إيجازا ان لم يتبادر المعنى بدونه لم يعدم تبادر المعنى من الإيجاز كله وهو فاسد اذ من الإيجاز ما يتبادر منه المعنى بالقرينة وأن أريد أنما ما يكون حذفه إيجازا ان لم يمكن تحويل التركيب الى ما يتبادر منه المعنى بدونه فهو فاسد أيضا اذ من تركيب لا يمكن تحويله الى ما لا يحتاج فيه الى ذلك اللفظ ان أريد أنما ما يكون حذفه إيجازا ان وجب استعماله في التركيب بدونه القرينة وإنما يستغنى بعض الأحيان للقرينة فهو فاسد أيضا لان ذكر المستثنى من حيث يقصد ذكر الجواب كثير بل واجب بدونه القرينة وإنما يحذف للقرينة وان أريد شي آخر فلم يظهر بعد وجوب إيجاز

(قلت) في المثالين نظران الآية السكرة ان كان الاستثناء فيها مفرغا ففيه إيجاز القصص وان كان غير مفرغ ففيه إيجاز قصر بالاستثناء وإيجاز حذف بحذف المستثنى منه فان قدره باحد وقال الخطابي هنا استثناء فيه مفرغ فالمستثنى منه محذوف وجوده غلط فان الحذف لا يكون مع التفرغ وأورد أيضا ان فيها إيجازا فانها حادثة على كف الاذى عن جميع الناس بحذف عن جميع ما يؤدى الى الأذى وبأن فيها إيجاز تقدير لان الاصل يضرب صاحب مضرة بليغة فأخرج الكلام مخرج الاستعارة التبعية الواقعة على سبيل التخييل لان تحقيق بمعنى محيط فلا يستعمل الا في الاجسام بالنظر الى الكلام السابق فيه اطناب لانه تدليل لقوله تعالى ومكر السيء وأما البيت ففيه إيجاز لحذف جواب الشرط وان كانت الكاف حرفا ففيه إيجاز آخر بحذف خبر ان على القول الصحيح خلافا لمن ذهب الى أن الجار والمجرور نفسه هو الخبر خلافا لمن ذهب الى أن القول بذلك فياذا كان الجار الكف دون غيره وفيه الاطناب بذكر دليل الجواب فانما ادعى مدلول الكلام فان الاصل الاثنان بالشرط وجوابه الا ان يقال النظر للفظ ولا يذاد فيه والاول أظهر كاسمياً في كل ذلك تفرغ على أن الجواب لا يتقدم على الشرط كما هو منذهب البصريين ومن المساواة على ما يقتضيه كلام المصنف

أخذنا باطراف الآحاد بيتنا * وسالت بأعناق المطي الأطابع
على كلام ذكره في الايضاح مطول ومثل في الايضاح بقوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا

القبيل (قوله لان اعتبار هذا الحذف) أي في الآقوال البيت (قوله رعاية لأمري لفظي) المراد بالامر اللفظي مالا لا يتقرر بتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما الى تقديره مرعاة القواعد النحوية للموضوعه لسبب تراكيب الكلام وسعى ذلك أمرا لفظيا لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره

تقييد للشبه فهو بيان حاله أي شبهه السلطان حال كونه في تلك الحال وليس هذا ينافي الوجه الشبه لان وجه الشبه عموم الاما كن وبلوغه كل موطن في أسرع لحظة وأشار الشارح بما ذكره لفظ ما يقال ان المقام مقام مدح والمناسب له التشبيه بالأمر اللطيف فهل شبهه بالصبح وحاصل الجواب أن الشاعر إنما قصد تشبيه حال كونه في هذه الحالة وهذه إنما يناسبها التشبيه بالليل ولو قصد تشبيه حال كونه في غير هذه الحالة لقال كأنك كالصبح لأن المناسب للصبح التشبيه بالاشياء اللطيفة كذا أقر شفتنا العدوى (قوله حذف المستثنى منه) أي لان المعنى لا يبيح المكر السيء بأحد لا باهله (قوله حذف جواب الشرط) أي لان التقدير وان خلت أن التثني عنك واسع أي فأنت مدرك لى فيوم جعل جواب الشرط محذوفا بناء على منذهب البصريين من أن الجواب لا يتقدم (قوله وفيه) أي في هذا

في القسم الثاني الإيجاز وهو ضريان أحدهما إيجاز فسطو هو وليس يحذف كلمة تعالى ولك في القصاص حياة فإنه لا حذف فيه مع أن معناه كثير زيد على لفظة

(قوله لا يقتصر الباع) أي لأن معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام وكذلك الجزء معناه مفهوم من الصراع الأول (قوله أطنابا) أي أن كان لفائدة (قوله بل تطو بلا) أي أن يكن فيه فائدة أصلا والمراد بالتطويل التطويل بالمعنى القوي أي أن لا تزداد لفائدة وإن كان متعنا فائدة مع ما قاله الأول أن يقول بل حشوا لأن الزائدين متعين والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأني به يكون تقديره مراعاة لقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذف إيجاز أو المستثنى منه واجوبا مستغنى عنها في ذلك التركيب غير محتاج إليها في الأداة فلا يكون حذفه إيجاز أو ما جرى العرف به كرجحته لا يستغنى عنه في نفس التركيب إلا بقدرته خارجية يكون حذفه إيجاز للحاجة إليه في المعنى (قوله وبالجملة) أي وأقول فولا

لا يقتصر إليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان أطنابا بل تطو بلا بالجملة لا نسلم أن لفظة الآتية واليت ناقص عن أصل المراد (والإيجاز ضريان إيجاز القصر وهو ما ليس يحذف نحو قوله تعالى ولك في القصاص حياة فإن معناه كثير ولفظه يسير)

المراد أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأني به يكون تقديره مراعاة لقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجاز أو المستثنى منه واجوبا مستغنى عنها في ذلك التركيب وإنما يحتاج إليهما ويكون حذفهما إيجازا أن قصدا وما جرى العرف به كرجحته لا يستغنى عنه في نفس التركيب إلا بقرينة خارجة فيكون حذفه إيجازا للحاجة إليه في المعنى وقد تقدمت الإشارة لهذا المعنى فليتأمل ثم الإيجاز قد ينظر فيه إلى كونه بدلالة الالتزام والتضمن والحاصل بالعموم من غير أن يكون في نفس التركيب حذف ويسمى بهذا الاعتبار إيجاز القصر لوجود الاختصار في العبارة مع كثرة المعنى وقد ينظر فيه إلى أن التركيب فيه حذف ويسمى إيجاز الحذف وإلى ذلك أشار بقوله (والإيجاز) من حيث هو (على ضربين) الضرب الأول (إيجاز القصر) أي ما يسمى بإيجاز القصر (وهو ما) أي الكلام الذي (ليس) ملتصبا (يحذف) في نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاه بدلالة الالتزام أو التضمن وذلك (نحو) قوله تعالى ولك في القصاص حياة فإن معناه أي ما قصد أن يفيد ولو بالالتزام (كثير ولفظه يسير) وذلك لأنه لا محال بالمطابقة

وفيه نظر لأن فيه حذف موصوف الذين ص (والإيجاز ضريان إلى آخره) ش الإيجاز ضريان إيجاز القصر وإيجاز الحذف والفرق بينهما أن الكلام القليل إن كان بضمين كلام أطول منه فهو إيجاز حذف وإن كان كلاما يعطى معنى أطول منه فهو إيجاز قصر وقد يجهل أن في نحو قولك ما رأيت الأزيد إذا جعلت المفعول محذوفا فالأول إيجاز القصر وهو ما ليس يحذف ومنهم من قال هو كثير المعنى وتقليل اللفظ ورد عليه فلا يعطى ويتم فإن فيه ذلك كإصرح به السكاكي وليس إيجاز قصر بل إيجاز حذف وكذلك كل إيجاز حذف فيه هذا المعنى والتحقق أن فلانا يعطى ويتم أن أردت

وأما الفرق بين إيجاز القصر والمساواة بين مقاميهما فهو أن الإيجاز ما جرى به عرف الأوساط الذين لا يتبون لإدماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والإيجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون الخطاب بمن لا يفهم بالإيجاز أو لا يتفق غرضه بدمج المعاني الكثيرة ومقام الإيجاز كتمثيل الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاب بمن يتنبه لفهمها ولا يحتاج معه إلى بسط (قوله إيجاز القصر) أي ما يسمى بإيجاز القصر بكسر القاف على وزن عنب كإحقق بعضهم وإن كان المشهور فيه فتح القاف وسكون الصاد كشده (قوله وهو ما ليس يحذف) أي وهو الكلام الذي ليس ملتصبا يحذف في نفس تركيبه ولكن فيه معان كثيرة اقتضاه بدلالة الالتزام أو التضمن فالله لا يستوي أصح جعلها للسببية أي هو إيجاز ليس بسبب الحذف بل بسبب قصر العبارة مع كثرة المعنى (قوله ولك في القصاص) أي في نفسه ولا تغدر في مشروعيته ولا كان فيه حذف وسيأتي أنه لا حذف فيه وقوله لكم خبر أول وفي القصاص خبر ثان وحياة مبتدأ مؤخر (قوله فإن معناه) أي معاني وقصد أن يفيد ولو بالالتزام

لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعياله قويا الى أن لا يقدم على القتل فارتفع القتل الذي هو فاص كبر من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم

(قوله وذلك) أى ببيان ذلك أى (١٨٤) كون لفظة يسير او معناه كثيرا (قوله لان معناه الخ) زاد معناه ولم

وذلك لان معناه ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعياله الى أن لا يقدم على القتل فارتفع القتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض وكان بارتراف القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار العمل الذى يتعلق به الظرف رعاية الامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا

على الحكم بان القصاص كانت فيه الحياة للناس استقيده من ان الحياة الكاشفة في القصاص ليست اتفاقية والاساواه كل شئ في حجة اتفاق وجود الحيا فيه فتؤمل في وجه كون سببا للحياة فاستفيد من حقيقة التي هي أن يقتل القاتل ظاهرا ان ذلك اخلو لما جلبت عليه النفوس من أن الانسان اذا علم انه ان قتل قتل وحده ولا يقتل غيره فيعلم بترخص في أن يفعل ما يلقى به نفسه فينتد بكشف عن القتل فقص له الحياة وتحصل معه الذى يعزم على قتله والحياة الشابه هذا الوجه غالبة لا كلية لا يمكن الاقسام من السفيه على اتلاف نفسه ثم هذا المعنى يستوى فيه جميع العقلاء فيعلم بدوت الحياة جميع الناس وهذا المعنى كثيرا استفيد من لفظه وجز ويشير المصنف الى مطالب أخرى تستفاد منه فيكثر بها معناه ولكن انما يكون من ايجاز القصر اذا قدر أن المعنى ان لك في نفس القتل بالقتل عنه وجوده بشرطه تلك الحياة ويكون اعتبار نفس القتل لذلك لان به نظر اتر جاز كل الظهور وذلك لان الانسان اذا شاهد القتل بالقتل كان اتر جاره أشد مما اذا لم يشاهده فيه بعد وكذا اذا أريد بالقصاص الحكي به مجازا وأما اذا أريد ولكم في مشروعية القصاص حياه وهو التبادر فهو ما فيه ايجاز الحذف ثم الفرق بين ايجاز الحذف الآتي والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجاز القصر والمساواة بين مقاميهما فهو أن المساواة مجرى به عرفا والوسطا الذين لا يشتهون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون المخاطب ممن لا يفهم بالايجاز ولا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة وألكون المعنى نفسه لا بفعل الكثرة ومقام الايجاز كنه في الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون المخاطب مع من يتنبه له بها ولا يحتاج معه الى بسطه وقد تقدمت أيضا الإشارة الى هذا في قوله في صدر الكتاب وكذا خطاب الذى سمع خطاب النبي وقد أطنبت في هذا المقام لانه من السهل المنتع وقوله (ولا حذف فيه) يعنى ليس في قوله المعنى ولكم في القصاص حياة حذف شئ يقتصر التركيب اليه في تأدية معناه وأما تقديره متعلق المجرور من فعل أو اسم فاعل فاعل لفظي كما تقدم أى لمراعاة القاعدة العوية المتعلقة بالتركيب وهو أن المجرور جعل الفعل فيه قاصر فهو ايجاز قصر وان أردت جعله متديا فخذت فمفعول لا لارادة العموم فهو ايجاز حذف ومن أبلغ الايجاز قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فان لفظه يسير ومعناه كثيرا فلم يمتد مقم قولنا الانسان اذا علم أنه اذا قتل يقتص منه كان ذلك داعيا قويا لانه ان القتل فارتفع القتل الذى هو فاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم (وقوله ولا حذف فيه) فيه نظرا لان متعلق الطرفين محذوفان على رأى الجمهور وكذلك معناه فان التقدير فيه مشروعية

(قوله وذلك) أى ببيان ذلك أى لان الانسان الخ الإشارة الى أن ما ذكره مملول قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فلفظه يسير ومعناه كثير ولو قال لان الانسان الخ لكان المتبادر منه أنه دليل على دعوى تضمن القصاص للحياة فيقتضى أن كل دعوى لمساويل ايجاز وهو ممنوع وقوله لان معناه أى الاتراى وذلك لان المملول المطابق لهذا الكلام الحكي بان القصاص فيه الحياة للناس فيستفاد منه أن الانسان اذا علم الخ (قوله حياة لهم) أى ابقاه لحياهم (قوله ولا حذف فيه) هذا من تمام المعنى بيان لتطبيق المثال على القاعدة الكلية (قوله أصل المراد) أى هو وقوله سابقا لان الانسان الخ (قوله واعتبار النعل) المراد به النعل القوي على حذف مضاف أى واعتبار ذال الفعل أى الحديث فيشمل الاسم ان قدرتم متعلقا وهذا جواب عما يقال ان في الآية حذفاً وحذف فلا يصح التني في قول المتن ولا حذف فيه (قوة الظرف)

يحفل أن أراد به الجنس فيشمل الطرفين أو أنه أراد الاول والثاني تابع في التعلق (قوله لامر لفظي) أى قاعدة (وقوله) نحوه موضوعة لاجل سبيل تركيب الكلام وهي أن كل جار مجرور لا بد له من متعلق يتلوه لان اتر جاز ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى (قوله كان تطويلا) الاحسن أن يقول حشوا لان الزائمتين وأجاب بعضهم بان مراد الشارح بالتطويل التطويل العتوى وجوز الزائمتان المتعقوان كان متعينا فيشمل الحشو والتأويل يعبر بالمشورعاية للادب في اللفظ القرآنى

وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أنى للقتل من وجوه أحدها أن عدة حروف ما ينظر منه وهو في القصاص حياة عشرة حرف في التلفظ وعدة حروف أربعة عشر

(قوله وفضله) مبتدأ خبره قوله بقله الخ وقوله على ما كان عندهم يفضله (١٨٥) وقوله أوجز خبر كان وقوله عندهم

طرف لأوجز وحاصل ما في القام أن المعنى المشار إليه في الآية وهو كون القتل بالقتل منع القتل فثبت به الحياة قد لظقت العرب بكلام قصد الإفادة على وجه الإيجاز وأراد المصنف أن يسرق بين الكلام القرآني والكلام الذي جرى في السنن وإن كان كل من إيجاز القصر فذكر أوجه سبعة يتبين بها الفضل بين الكلامين والفرق بين الباريين (قوله أي رجحان قوله ولكم الخ) أعظم إيجازاً وقوله ولكم مع أنها لا تدخل لها في افتاد ما في المراد ليستقيم كلام المصنف في قوله ما ينظر منه (قوله على ما كان عندهم) أي على الكلام الذي كان عندهم أي في اعتقادهم ولعل نكتة التقيد به أنه ليس كذلك في الواقع لأن أوجز شيء في هذا المعنى في الواقع القصص حياة وقوله في هذا المعنى أي حياة وقوله في هذا المعنى أي وهو كون القتل بالقتل منع القتل فثبت به الحياة (قوله وهو) أي الكلام الذي هو أوجز كلام عندهم

(وفضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو) قولهم (القتل أنى للقتل بقله حرف ما ينظره) أي اللفظ الذي ينظر قولهم القتل أنى للقتل (منه) أي من قوله ولكم في القصاص حياة

لا بد له من متعلق ولم يحجج بتقديمه لمحتاج افتاد ما في العرف باليه وهذا ظاهر فإنه لو قيل زيد كان في الدار كان تطو يلا في عرف الاستعمال لأن الواجب ما لم يوفق تقتضت الإشارة لهذا أن المعنى المشار إليه في الآية السكرة فلفظت العرب بكلام قصد الإفادة على وجه الإيجاز فأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآني والكلام الذي جرى في السنن ليبين الفضل بين الكلامين والفرق بين الباريين فقال (وفضله) أي فضل قوله تعالى ولكم في القصاص حياة يعني الإوجه التي يحصل بها فضله (على ما) أي على الكلام الذي (كان عندهم أوجز) كلام (في هذا المعنى) وهو كون القتل بالقتل منع القتل فثبت به الحياة (وهو) أي وذلك الكلام الذي هو أوجز كلام عندهم في هذا المعنى قولهم (القتل أنى) أي أكثر نفيًا (للقتل) من تركه أو من غيره (بقوله) خبر قوله وفضله أي فضله حاصل بقله (حروف ما ينظره) أي ما ينظر قولهم القتل أنى للقتل (منه) أي من قوله تعالى ولكم في القصاص حياة فالضرب في ينظر معائد لقولهم وفي منه عائد لقوله تعالى وأعماله المنه لأن قوله تعالى ولكم في القصاص حياة لا يقابل كله قولهم القتل أنى للقتل وإنما يقابله منه قوله تعالى في القصاص حياة وأما لكم فوجئ في قولهم القتل أنى للقتل ما يقابل به إلا لو قيل مثلاً القتل أنى للقتل عن الناس وإذا عدت الحروف المنطوق القصاص الآن قال أريد بالقصاص شرع فيكون مجازاً قال (وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو) قولهم (القتل أنى للقتل) من وجوه بل قال ابن الأثير أنه لا نسبة بين كلام الخالف عز وجل وكلام الخلق وإنما الملهة يقدمون أذهانهم فيما يظهر لهم من ذلك الأول أن ما ينظر من كلامهم وهو قوله تعالى ولكم في القصاص حياة أقل حروفاً من كلامهم فلحرفه عشرة وقولنا الخطي أن التثنية حرف فيكون أحد عشر ليس بمجيد لأن التثنية إنما تأتي إذا وصلت بما بعد أو الكلام فيها وحدها موقوفاً على ما لو قرئت موصولة لقصد من نقصان حرفها حاصل فإن القتل أنى للقتل حروفه أربعة عشر ووقع في كلام الإمام غير الدين في نهاية الإيجاز وكلام العسكري في المنتقى أن الذي يؤدي معنى كلامهم في الآية السكرة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة وفيه نظر لأن القصاص حياة مخالف معنى لما ذهنته الآية السكرة من جعل القصاص نظراً للحياة فالصواب أن يقال في القصاص حياة (ثم أقول) في ذلك من أصله نظر لأن الإيجازية دليل الحروف بالنسبة إلى كلام آخر ليس ما نحن فيه بل هو نوع أخره المصنف في الذكر آخر البابين نحن إنما نتكلم في هذا الباب على كلامين متساويين المعنى أحدهما أقل حروفاً من الآخر وإنما الآخرة هذا الكلام بينهما تفاوت في المعنى كما ستره وقولهم لا يمكن في قولهم ما هو أوجز منه وهو أن يقال القتل أنى له ليس يصحح لأنه يصير

(٢٤ - شرح التلخيص ثالث) في هذا المعنى (قوله القتل) أي قصاص قوله أنى للقتل أي أكثر نفيًا للقتل ظناً من غيره ومجمل أن أفضل ليس على ما به أي القتل قصاصاً للقتل ظناً لما تير تبخيل من القصاص (قوله أي اللفظ) تفسير لما قوله قولهم بيان المرجع ضمير ينظره البارز وأما المستر فهو عائدة على ما (قوله) أي حال كون المناظر لقولهم منه (قوله وما ينظر منه) أي اللفظ الذي ينظر قولهم القتل أنى للقتل من جمل قوله تعالى ولكم في القصاص حياة هو قوله في القصاص حياة

وثانيا ما فهم من التصريح المطلوب الذي هو الحياة بالنص عليها فيكون أجزء عن القتل بغير حق لكونه أدى الى الاقتصاص وثالثا ما يفيد من تنكير حياة من التعظيم

(قوله لان قوله الخ) علة لقوله وما يناظر منه هو قوله الخ (قوله فخر و الخ) أي لان حره فالح وهذا بيان لعله حر وما يناظر قوله (قوله مع التنوين) قيل الاولى ترك لعد التنوين لانه تابع لحركة الآخر فان حر لا يوجد التنوين وان سكن للوقف سقط وسيند فلا اعتبار للتنوين لثبوته في حال دون حال حره والمقولة الثانية لا يوجد الا في وقت واحد (قوله أدنى الخ) جواب عما قيل ان حر وفى القصاص حياة ثلاثة عشر باعتبار التنوين لان من جملة حر وفى في دمه وأل وسيند فلا يتم قولكم أن حر وفى أحد عشر باعتبار التنوين (قوله ادخل الخ) اذ تعليلية وقوله بالمعبرة تتعلق بقوله تنه أي لان الاجزاء انما يتعلق بالمعبرة لا بالكناية حتى يكون حروف قوله في القصاص حياة ز يدما ذكر (قوله والنص على المطلوب) أي التصريح به لاجل أن يرغب العام والخاص فيه ويحافظون عليه لان النص على المطلوب أعون على القبول بخلاف قولهم المذكور فانه يدل على المطلوب وهو ثبوت الحياة بالز ومن جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة (١٨٦) وقد يقال أن هذا الوجه معارض يكون كلامهم فيه سائلا لظريق البرهان وهو

لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم القتل أن نفي القتل فخر وفى في القصاص حياة مع التنوين احد عشر وحر وفى القتل أن نفي القتل أربعة عشر أعني الحروف المسلوطة اذ بالمعبرة يتعلق الاجزاء لا بالكتابة (والنص) أي بالنص (على المطلوب) يعني الحياة (وما يفيد من تنكير حياة من التعظيم لمنه) أي منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد) فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم أعني القصاص حياة عظيمة

بما يقابل قولهم وجدت فيه عشرة بدون التنوين لانه لا يثبت الا في الوصل فلا يعتبر في المقابلة وان اعتبر كانت احدى عشر وعدد ما في قولهم أربعة عشر وأما الحروف المكتوبة فلا معبرة بها لان الكلام في النطق وبه يكون الكلام موجزا أولا (و) حاصل فضله أيضا (بالنص على المطلوب) وهو ثبوت الحياة بخلاف قولهم القتل أن نفي القتل انما يدل على المطلوب بالز ومن جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (و) حاصل فضله أيضا (بما يفيد من تنكير حياة من التعظيم) بيان لما أي يحصل الفضل أيضا بما يفيد من التنكير الذي هو التعظيم المقيد لعظمة الحياة في القصاص وانما عظمت الحياة الخاصة بالقصاص لراجل (منه) أي منع القصاص اياهم (عما كانوا عليه من) الاقدام على (قتل جماعة) نظرا (بواحد) بخلاف قتل الجماعة القاتلين بالقصاص معناه القتل قاصا أي نفي القتل قاصا وهو فاسد الثاني النص على المطلوب الذي هو الحياة فيكون أجزء عن القتل المدون الثالث أن تنكير حياة يفيد تعظيما منهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد

هذا الجنس الذي هو القصاص حياة عظيمة (قوله من التعظيم) بيان لما (قوله لمنه الخ) علة لعظم (او) الحياة الخاصة بالقصاص أي وانما عظمت تلك الحياة الخاصة بالقصاص لمنه الخ (قوله أي منع القصاص اياهم الخ) أشار بهذا الى أن اضافة المصدر في معناه الى الفاعل والمفعول محذوف لأنهم اضافة المصدر للمفعول والفاعل محذوف (أي في الجملة من قتل جماعة أي عصبة القاتل فكانوا في الجملة اذا قتل واحد من القاتل والقاتل والقاتل وقوا واعتبفه لشرع القصاص الذي هو قتل القاتل فقط كان في القصاص حياة لا ولياء القاتل لان القاتل اذا قتل وحده كان فيه حياة عظيمة لا يحاسبه بعدم قتله معه وكذلك بسبب اشتراط الكفاية وأما قبل مشروعتا وتابعهما كانت عليه العرب من قتل الجماعة بواحد كان فيه امانة عظيمة لانه اذا قتل واحد قاتل فيه وواحدها فيه امانة لا يحاسبه (قوله بواحد) أي بسبب قتل مقتول واحد قاتله قاتل واحد (قوله فحصل لهم) أي لاجتماع الذين كانوا يقتلون وهم أولياء القاتل وقوله في هذا الجنس في سببه وقوله من الحكم أي المحكوم به بيان لهذا الجنس وقوله أعني أي بالحكم وقوله فاعل حاصل والمعنى فحصل لأولياء القاتل حياة عظيمة بسبب القصاص ويصح أن يراد بالجنس مطلق الحياة وقوله من الحكم من فيه تعليلية وقوله أعني أي بالحكم رحيما فالعنى فحصل لهم حياة عظيمة من مطلق الحياة من أجل القصاص وعليه في معنى من كذا قرر شيخنا العلوي

أو النوعية كما سبق ورأينا اطراده بخلاف قولهم فإن القتل الذي بنى القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره وخامسها إسلامه من التكرار الذي هو من عيوب الكلام بخلاف قولهم

(قوله أو من النوعية) أشار بتقدير من إلى أن قول المصنف أو النوعية عطف على التعظيم يقال إن الحياة العظيمة نوع من الحياة وحينئذ فلا تصح المقابلة في كلام المصنف لأن قول حيثة النوعية غير حيثة التعظيم وإن كانت الحياة العظيمة نوعا والحاصل أن الحياة العظيمة وإن كانت نوعا الآن نوعيتها حاصلة غير مقصودة فصحت المقابلة بهذا الاعتبار (١٨٧) (قوله نوع من الحياة) انما قال نوع لأن هذا ليس حياة

حقيقية بل المراد بقولهها واستقرارها فهو نوع من الحياة لا حقيقة الحياة بمعنى ابتدائها بعد علم (قوله الحاصلة) هو في كلام المصنف بالجر صفة للنوعية والشرح غير اهراب المصنف كما رأى الآن يقال ان قول الشارع وهي الحياة محل معنى لاجل اعراب (قوله أي ائق) يقصد به أشار الشارع بهذا إلى أن معنى المصنف بالمقتول المقتول بالقتل لا بالفاعل لأنه لم يحصل له حياة (قوله أي الذي يقصد بالقتل أي فهو قاتل بالقتل لا بالفعل (قوله لكان العلم بالانقصاص) هذا على أن ارتدادا وكان مصدره معنى من كان التهمة أي وإنما ارتداد وجود العلم بالقصاص فالقاتل إذا علم بالقصاص حين بهم بالقتل كف عنه فيسلم هو وصاحبه من القتل فصار القصاص سببا في استقرار حياتهما (قوله واطراده)

(أو) من (النوعية) أي ولكم القصاص نوع من الحياة وهي الحياة (الحاصلة للقتل) أي الذي يقصد به (والقاتل) أي الذي يقصد بالقتل (بالارتداد) عن القتل لكان العلم بالانقصاص (واطراده) أي ويكون قوله ولكم في القصاص حياة مطردا إذ لا تقصص مطلقا بسبب الحياة بخلاف القتل فإنه قد يكون أني للقتل كالذي على وجه القصاص وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما (وخاؤه عن التكرار) فليس ظلما لتبليغ منة الواحد في المأثرة وحصول الموت عنهم فلا يمنع منه القصاص إذ ليس ظلما وإنما يمنع من قتل الجماعة ظلما فيحصل لهم بهذا الحكم عن القصاص حياة عظيمة هي حياة الجماعة التي كانت تقتل ظلما بواحد وذلك بجازر القاتل عن القتل وبمحصول قتل جماعة بواحد بأن لم تنزجر فنعيم من قتل جماعة غير قاتله بخلاف ما كان في الجاهلية قبل القصاص (أو) من (النوعية) فهو معطوف على التعظيم أي يحصل الفضل بما يقيد به التكرار من التعظيم أو بما يقيد به من النوعية بناء على أن التثنية في الحياة يصح فيه التعظيم والنوعية ثم بين معنى النوعية بقوله (أي) ولكم في القصاص نوع حياة وذلك النوع هو (الحياة الخاصة للقتل) أي الذي يقصد به القتل الذي حصل فيه القتل لأجل الحياة لا حينئذ (و) الحاصلة (للقاتل) أي الذي يريد القتل لا الذي حصل منه القتل لأنه يقتل قصاصا فلا حياة له وإنما المراد أن الإنسان إذا عرف أنه يقتل انقضى عنه نوع القتل لأنه يخطئ بالهلافة فيحصل (بالارتداد) الواقع منه حين علم أنه يقتل من نوع من الحياة وهي حياة هذا السكاف والمكفوف عنه بخلاف قولهم القتل أني للقتل فليس مما يمايل على عظمتها ولا على نوع الابتكاف لالة الالتزام في النوعية (و) حاصل قوله أيضا (واطراده) أي باطراد ولكم في القصاص حياة وذلك بأن يقرر معناه دائما لا ينشروا عية القصاص تكون سببا من غير السفيه بخلاف قولهم القتل أني للقتل قد يكون مقرر المعنى بأن يوجب القتل في القتل كما إذا كان على وجه القصاص المتشروع وقد يكون أدعى للقتل كما إذا وقع ظلما كقتلهم غير القاتل وذلك لأن ظاهر العبارة يحتمل المعنيين بخلاف القصاص (و) حاصل قوله أيضا (وخاؤه عن التكرار) إذ ليس

أو النوعية أي الخاصة للقتل أي بالكف عنه والقاتل بانكفائه وقولنا يفيد نظما أو نوعية ليس معناه تقديم موصول محذوف كما قاله الطيبي وقد تقدم الكلام عليه في التكرار الرابع اطراده فإنه ليس كل قتل بنى القتل بخلاف القصاص فإنه حياة بدأ (قلت) هذا إن كانت الأداة في القصاص جنسية فإن كانت للشعول فليس صحيحا لأن عدم اطراده يكذب الخلف من تكرار لفظ القتل فإن التكرار من عيوب الكلام (قلت) وليس التكرار من عيوب الكلام مطلقا بل ربما استحسن قوله تعالى فإن مع العسر يسرا مع العسر يسرا وغير ذلك لأسباب يطول

أي عوبه لافراده (قوله ولكم في القصاص) الأولى حذف لكم إذ لا دخل لها في المناظرة (قوله مطردا) أي عاما لكل فرد من أفراد (قوله مطلقا) أي في كل وقت وفي كل فرد من أفراد المكاتبين (قوله بخلاف القتل) أي في قولهم القتل أني للقتل فإنه لا اطراد فيه إذ ليس كل قتل أني للقتل بل نارة يكون أني له وتارة يكون أدعى له وجعل كلامهم هنا غير مطرد بالنظر لظاهره وإن كان يحسب المراد منه وهو القتل قصاصا لا بالارتداد لأن المراد بالانقصاص أن ترجع الآية على كلامهم بالاطراد في الآية وعدمه في كلامهم بالنظر لظاهر كلامهم وهذا كاف في الترجيح

وسادسها استغناؤه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فان تقديره القتل أنفي للقتل من تركه

(قوله بخلاف قولهم فانه يشتمل الخ) هذا يشعر بأن المعنى هنامته وجوع كذلك من جهة أن كلا معني ازهاق الروح وان كان الاول على جهة القصاص والثاني على جهة الظلم فهو تكرار في الجملة (قوله أفضل من المشغل عليه) أي لان التكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام (قوله وان لم يكن خلا) أي وان لم يكن التكرار خلايا بالقصاص والاول بالفتو وقال لها والكتابة أي هذا اذا كان التكرار خلا بالقصاص بل وان لم يكن (١٨٨) خلاها وذلك لان الكلام الذي فيه التكرار قد يكون فصحا كما هو قد

يكون غير فصيح كما بين في قوله فان قلت في هذا التكرار رد الجيز على المصدر وهو من المحسنات قلت ان الترجيح من جهة لانافي المرجوح من جهة أخرى فتكلامهم اشغل على التكرار وعلى رد الجيز على المصدر فانظر الى الجهة الاولى معيب وبالنظر لجهة الرد حسن فحسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد الجيز على المصدر ولهذا قالوا الاحسن

في رد الجيز على المصدر ان لا يؤدوا الى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين معني الاخر ولا يقال ان كلامهم قد تماثل فيه فكنتا العيب والحسن فيتماثلان وصار حيثئذ لا عيب فيه لانا نقول نكتة الرد ضمنية فلا تماثل التكرار تأمل قر ر مشغنا العدوى (قوله فان تقديره القتل أنفي للقتل من تركه) جعل كلامهم محتاجا للتقدير اذا كان أفضل في معني بابوا الظاهر أنه ليس على بابو حيث قد يكون مستغنيا عن تقدير محذوف والمطابقة كالآية على انه اذا كان على بابو في جملة محتاجا للتقدير فظن لان اعتبارها الحذف رعاية الامر لفظي أي مراعاة القواعد العوبة الموضوعية لسبب ترا كب الكلام وليس اعتبارها للاقتدار البقي تأدية أصل المعنى المراد باعتبارها الحذف كاعتبار في الآية والبيت السابقين وأوجب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد لان تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف فالتقدير المذكور يتوقف عليه افاذا لمعني المراد بخلاف التقدير فاجمهم من الآية والبيت لكن مقتضى ذلك ان من ايجاز الحذف يظهر كلام المصنفات من ايجاز القصص قائل (قوله من تركه) لا ينبغي ان الترك لا ينبغي القتل حتى يصلح لان يكون منفصلا على المراد أنفي من كل زاجر اه أطول

والمطابقة

والمطابقة

والمطابقة

وسأبها أن القصاص صدأ الحياة فاجمع بينهما أطباق كسائي وتامها جعل القصاص كالمسح والمعدن الحجة بأدخال في عليه على ما تقدم ومنه قوله تعالى هدى للتقين أي هدى للمؤمنين الصادقين إلى الهدى بعد الضلال وحسنه التوصل إلى نصيحة الشيء باسم ما يؤل إليه وإلى صدور السورة بذكر أوليائه الله تعالى وقوله أتتوبن الله أعلم أي عالتبوتن ولا علم الله متعلق بقبولته نفيا للزوم منفي للارزوم وكذا قوله تعالى ما للظالمين من حجب ولا شفيع يطاع أي لا شفاعة ولا طاعة على أسلوب قوله * على لأحب لأهتدى تناره * أي لأمنار ولا إنداء وقوله * ولا ترى الضب بها يجمر * أي لا ضب ولا إبحار ومن أمثلة الإيجاز أيضا قوله تعالى في ما يخاطب به نبيه صلى الله عليه وسلم خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض

(١٨٩)

(والمطابقة) أى وباشاعة على صفة المطابقة وهى الجمع بين معنيين متقابلين
 متعلق اسم التفضيل لا يستغنى عنه فى اداء المعنى فى التركيبا لا بدليل (و) حاصل فضله اينا
 بوجود النوع المسمى فى البديع (المطابقة) وهى أن يجمع بين معنيين بينهما تقابل فى الجملة

في قوله سبحانه وتعالى ولكم الرابع عشر سلامة الأيتام لكم عن تكبر رققتك القاف الموجب للضغط والشدة وبما عن غنة النور الخامس عشر اشغالها على تكبر الرصاد المستهبل باستقلالها وأطباها مع الصغير للقصاحة السادس عشر أهدار دعة عن القتل والجرح قاله أقام نحر الدين وغيره والضرب قاله الطيبي (قلت) يعني الجرح التي يمكن القصاص فيها المرادة بقوله تعالى والجروح قصاص وفيه نظار لنظر الحياة تصرف القصاص المذكور في الآية الكريمة إلى القصاص في النفس فان مشروعة القصاص في الطرف ليس سببا للحياة بل لبقاء ذلك الطرف لأن يقال بقاء العضو حيوانه أو يقال قطع الطرف بامرى إلى النفس فأول الحياة فشرع القصاص في الطرف فيه حياة للنفس وأما الضرب فلا قصاص فيه أصلا في مذهبنا السابع عشر سلامة الأيتام لكم عن لفظ القتل المشعر بالوحشة وعكس الحياة الثامن عشر إمانة العدل بلفظ القصاص التاسع عشر الاستعداد بالرغبة والرغبة بحكم الله به العشرون سلامة الجرح وفيها أن الجرح من القاف إلى الصاد أعذب من الجرح من اللام إلى الهمز وتليد اللام من الهمز والجرح من اللام من اللام إلى الحاء أعذب من الجرح من اللام إلى الالف ذكر الأوجه الثلاثة التي أتت في ترتيبها أذكر في بيان شأنا الله أنواعا من الجراح القصر وما ينبغي أكثرها ضباب القصر بالاسواء كان الاستثناء مفرغا نحو ما قام أحد الأزيد ما تملأه ما قام أحد لا زيدان الأول موجب فقط والثاني موجب من وجه مطلب من وجهه والقصر بانه نحو ما زيد ما قام أو بالتقديم نحو ما قامت لان في كل منها نائب الجملتين جلتين حكم في أحدهما على المستثنى وفي الأخرى على المستثنى منه وكذلك جميع أنواع القصر وليس شيء من ذلك بإيجاز حذف لان الكلام مستوفى الأجزاء لم ينقص منه شيء ومنها نحو ما قام زيد ودعمر فانه في معنى وقام عمرو وحصل بالواو الإيجاز والافتناء عن تقدير الفعل على مذهب البصريين ومنها الافتقار على المبتدأ لوطح الخبر لفظا ومنه نحو ما قام زيدان لان قام مبتدأ لا خبر له وكذلك زيد ودعمر وقام على القول بأن قام خبر عن أحدهما واستغنى عن

الأمام حجر الدين وغيره الصرب والاطبي (وف) يعنى الجروح التي عن القصاص فيها المارده
بقوله تعالى والجروح قصاص وفيه نظر لان لفظ حجة تصرف القصاص المذكور في الآية الكريمة
وتسهل وقوله وأعرض

إلى التماس في النفس فإن مشروعية التماس في الطرف ليس سببا للحياة بل لبقاء ذلك الطرف لأن يقال بقاء العضو حياه أو يقال قطع الطرف بما سرى إلى النفس فأزال الحياة فتمزع التماس عن الجاهلين أمر باصلاح قوة النضب أى عرض

في الطرف فيه حياة للنفس وأما الضرب فلا قصاص فيه أصلاً على مذهبنا السابع عشر سلامة
 الآلة السر عمن. لفظ القتل المشع بالوحشة وعكسه الحباثة الثامن. عشر إبانة العدل لفظ القصاص

التاسع عشر الاستعداد بالرغبة والرهبة بحكم الله به العشرون سلامة الحروف فيها لان الخروج

من العافى الى الصاد اعذب من الخروج من الدم الى الدم وبعد الدم من الحمة واخرج من الصاد الى الحما اعذب من الخروج من الدم الى الدم الى الف ذ كر الالوجه الثلاثة الرمانى ﴿ تبيين ﴾ اذ كر بالعرف أى بالمعروف

فيه ان شاء الله انواعا من ايجاز القصر بما يحق لها كثيرا منها باب القصر الاسواء كان الاستثناء
مفرغا نحو مقام أحد الازيداء لمّا نعو مقام أحد الازيداء لأن الأول موجز فقط والثاني موجز من

وجه مطنب من وجه أو القصر بانه أو ما زيد قائم أو بالتقديم نحو أنا فت لان في كل منها نابت
الجملة مناب جلتين حك في احداهما على المستفي وفي الاخرى على المستفي منه وكذلك جميع

أنواع القصص وليس شيء من ذلك بإيجاز حذف لأن الكلام مستوفي الأجزاء لم ينقص منه شيء
منها نحو قوله: يدور، وفاته في، معه، وقام، و، وحصل، بال، أو الإيجاز والإغناء عن: تقدر، الفعل

على مذهب البصريين ومنها القصار على المبتدئ وطرح الخبر لفظا ومنه نحو أقام الزيدان لان

ما له إلى شعبه حال وأستبوا * أدي الطعان إلى قلوب فتخفق

مالوا الى شعب الرحل واسندوا * أيدي الطعان الى قلوب تخفق

فانه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجعان في أثناء وصفهم بالثبات بالغرام عرعن ذلك بقوله «أدى الطعام لهن ما لم يكن عروهن مسعدة عن المؤمن لرجل يعني به إلى بعض العمل حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن كتابي إليك كتاب واثق عن كتب إليه معنى عن كتب لولده» فنضم بين التثنية والعناية حاصله

(قوله متقابلين) أي سواء كان التقابل في وجه التعاد أو السلب والاحباب أو بغير ذلك كما سيأتي شرح ذلك في غير هذا المتقابلين
أولاً في معارضة في الطول حيث قال وهي الجمع بين المعنيين المتضادين كلفصا والحياة لأن الفصا ليس ضد الحياة بل سبب الموت
الذي هو ضد الحياة بناء على أنه أمر وجودي فموجود بالحياوان عند مفارقة روحه

والضرب الثاني إيجاز الحذف وهو ما يكون محذوف والمحذوف ما جزمه جلة أو جمة أو أكثر من جمة

(قوله في الجلة) متعلق بقوله المتقابلين والمعنى على المبالغة أي لو في الجلة أي هذا إذا كان تقابلهما بحسب ذاتهما بل ولو كان تقابلهما في الجلة أي بحسب ما استزماه وذلك كالقصاص والحياة فإن القصاص إنما كان مقابلا للحياة ومضادا لها باعتبار أن في مقتلا والقتل يشتمل على الموت المقابل (١٩٠) للحياة فعمل ما يشتمل على القتل مقابلا في الجلة (قوله وإيجاز الحذف) أي وإيجاز

الحاصل بسبب حذف شيء من الكلام فهو من إضافة المسبب إلى السبب (قوله ما جزمه جلة) المراد بجزمه الجلة ما ليس مستقلا كالمشروط وجوابه وبالجملة ما كان مستقلا (قوله عدة خبر كان أوفضة) عدة خبر

كان مقصدا وأشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بجزمه الجلة هنا ما يعم الجزء الذي يتوقف عليه أصل الافادة وغيره فدخل العدة كالمبتدأ والخبر

والفاعل والصفة كالمفعول والدليل على أن المصنف أراد بجزمه الجلة ما ذكره بعد ذلك وهذا انفع ما اعترض به على المصنف

حيث أبدل المضاف من جزمه الجلة ومثله بالأفصح أن المضاف المحذوف في الآية مفعول لا جزمه جلة لأن الجلة والكلام مترادفان فلا يكون جزءا لها

الاما كان عدة من مسند أو مسند إليه وماعداها من التعلقات فخارج عن حقيقته (قوله بدل)

أي بدل كل من كل لا بد لبعض لعدم الضمير فيه الزايلة بالكل المبدل منه وأما جعله لثلاثه وإن كان مشتقا وكذا ما بعده لكن عطف عليه لا يصح جعله لثلاثه لأنه لا يجوز لثلاثه اشتقاقه من فعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها

جميعا ولا يقال بجعل قوله مضاف أو موصوف صفتين لكونهما مشتقين وقوله أوفضة أو موصوف بدلين وإذا اجتمع البدل والصفة قبلت الصفة والصفة هنا مقدمة لانا نقول لا يصح ذلك لأن المعطوف على البدل بدل وعلى التعت لعت وقوله إذا اجتمعت التوابع تقدم منها التعت ثم كذا معناه إذا لم يكن هناك عاطف

لا يذهب إلى أن الاسم في قام وقعدز يدعم عمل للفتلين مما ومنها طرح المفعول بمعنى استعمال المتعدي لازما وهذا القسم هو الذي يسميه النحوي الحذف اقتصارا ويعبر عنه بالحذف للدليل والمبارتان مختلفتان والتعريض لا حذف فيه بالكلية ومنها جميع باب أسماء الاستنهام وأسماء الشرط فان كم مالك يعني عن عشرين أو ثلاثين ومن يقيم كرمه يعني عن زيد وعمرو قاله ابن الأثير في الجمع ومنها الألفاظ الملازمة للعموم مثل أعددو يار قاله ابن الأثير أيضا ومنها لفظ الجمع فان الزيد يعني عن زيد وزيد ص (وإيجاز الحذف إلى آخره) ش

الضرب الثاني من ضرب في الإيجاز الحذف وهو ما يكون محذوف شيء من أصل الكلام لا يقال إيجاز القصص فيه أيضا حذف لكلام كثير لأن إيجاز القصص يؤتى فيه بقليل قليل يؤدى معنى لفظ كثير غيره وإيجاز الحذف يترك في شيء من الألفاظ التركيب الواحدا بقاء غيره بحال المحذوف لإما جزمه من جلة أو جمة أو أكثر وجزمه الجلة ما مضافا ولا

أي بدل كل من كل لا بد لبعض لعدم الضمير فيه الزايلة بالكل المبدل منه وأما جعله لثلاثه وإن كان مشتقا وكذا ما بعده لكن عطف عليه لا يصح جعله لثلاثه لأنه لا يجوز لثلاثه اشتقاقه من فعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها

جميعا ولا يقال بجعل قوله مضاف أو موصوف صفتين لكونهما مشتقين وقوله أوفضة أو موصوف بدلين وإذا اجتمع البدل والصفة قبلت الصفة والصفة هنا مقدمة لانا نقول لا يصح ذلك لأن المعطوف على البدل بدل وعلى التعت لعت وقوله إذا اجتمعت التوابع تقدم منها التعت ثم كذا معناه إذا لم يكن هناك عاطف

لا يذهب إلى أن الاسم في قام وقعدز يدعم عمل للفتلين مما ومنها طرح المفعول بمعنى استعمال المتعدي لازما وهذا القسم هو الذي يسميه النحوي الحذف اقتصارا ويعبر عنه بالحذف للدليل والمبارتان مختلفتان والتعريض لا حذف فيه بالكلية ومنها جميع باب أسماء الاستنهام وأسماء الشرط فان كم مالك يعني عن عشرين أو ثلاثين ومن يقيم كرمه يعني عن زيد وعمرو قاله ابن الأثير في الجمع ومنها الألفاظ الملازمة للعموم مثل أعددو يار قاله ابن الأثير أيضا ومنها لفظ الجمع فان الزيد يعني عن زيد وزيد ص (وإيجاز الحذف إلى آخره) ش

الضرب الثاني من ضرب في الإيجاز الحذف وهو ما يكون محذوف شيء من أصل الكلام لا يقال إيجاز القصص فيه أيضا حذف لكلام كثير لأن إيجاز القصص يؤتى فيه بقليل قليل يؤدى معنى لفظ كثير غيره وإيجاز الحذف يترك في شيء من الألفاظ التركيب الواحدا بقاء غيره بحال المحذوف لإما جزمه من جلة أو جمة أو أكثر وجزمه الجلة ما مضافا ولا

أي بدل كل من كل لا بد لبعض لعدم الضمير فيه الزايلة بالكل المبدل منه وأما جعله لثلاثه وإن كان مشتقا وكذا ما بعده لكن عطف عليه لا يصح جعله لثلاثه لأنه لا يجوز لثلاثه اشتقاقه من فعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها

والأول اماضاف كقوله تعالى واسأل القرية أي أهلها وكقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي تناولها لان الحكم الشرعي بما يتعلق بالأفعال دون الاجرام وقوله وحرمت عليهم طبيا أكلت لهم أي تناول طبيا أكل لهم تناولها وتقدر تناول أول من تقدر الاكل ليدخل فيه شرب البان لابل فانهم من جملة ما حرمت عليهم وقوله وأكلت لهم حرمت ظهورها أي منافع ظهورها وتقدر المنافع أولى من تقدر الزكوة لانهم حرور موكروا وتوصلهم وكقوله تعالى لمن كان رجوا الله رجاء الله وقوله يخافون ربهم أي عذاب ربهم وقد ظهر هذان المضافان في قوله برجون رجوت وخافون عذابوا وإماما وصف كقوله * أنا بن جلا وطلاع الثنايا * أي أنا بن رجل جلا (قوله نحو واسأل القرية) ههنا مثال لما فيه حذف الجزء المضاف وهو مفعول والتمثيل (١٩١) لما ذكره بالابتداء على أن القرية

لم يرد بها أهلها مجازا مسلا لملاقة الحالة والخطبة والافلا حذف وكذا على ما قاله داود الظاهري من أن اسم القرية يشتركون في المكان وأهله (قوله نحو أنا بن جلال) هذا البيت من كلام العرجي يسكون الزاء (قوله وطلاع الثنايا) بالجر عطفا على جلا ويجوز رفعه عطفا على ابن (قوله متى أضع العملة تعرفوني) بمحمل أن المعنى متى أضع عملة الحسب على رأسي وهي البيضة الحديد التي يلبسها المحارب على رأسه تعرفوني أي تعرفوا شباغتي ولا تنكروا تقدي وغضاي عنكم ويحتمل أن المعنى متى أضع العملة التي فوق رأسي على الأرض تعرفوني شباغاتي عند وضعها أثمر للحرب والبس البيضة وهي مائنة الرأس من الحديد فيظهر

(نحو واسأل القرية) أي أهل القرية (أو موصوف نحو أنا بن جلا) وطلاع الثنايا * متى أضع العملة تعرفوني الثنية العقبية وفلان طلاع الثنايا أي ركب لسحاب الامور وقوله جلا جلة وقعت صفة لحذف (أي) أنا بن (رجل جلا) (نحو) قوله تعالى (واسأل القرية) فان هذا الجلة حذف منها جزء وهو المضاف والتقدير واسأل أهل القرية وهذا بناء على أن القرية لم يرد بها أهلها مجازا مسلا ولا فلا حذف (أو) جزء جلة (موصوف) فهو معطوف على مضاف وكلاهما بدل ولم يجعلنا اثنين لثلاثين لم جعل ما عطف بعد ما هو وقوله صفة وشتر اثنين لان المعطوف على التثنية وذلك لا يصح فيها لعدم اشتقاقها فجعل الكل بدلا ليصح الاعراب فيها جميعا مثل ما حذف منه الموصوف بقوله (أنا بن جلا) وطلاع الثنايا * متى أضع العملة تعرفوني فقوله جلا جلة لموصوف وحذف (أي) أنا بن (رجل جلا) الاول جزء الجلة المضاف كقوله تعالى واسأل القرية أي أهل القرية لحذف المضاف كذا قال المصنف وفيه نظر ان الاول ان هذا ليس بجزء جلة لانه مفعول فهو متعلق بالجلة لا جزؤها وكذا غالب ما ذكر في هذا الباب فيجب حمل قولهم جزء الجلة على ما به المعلق الثاني أنه قيل ان القرية عبر بها عن أهلها والتأنيث فيها على الفلغة لا على المعنى فيكون مجازا ولا حذف فيه وقيل أريد الحقيقة على سبيل المجزأة وقيل القرية اسم مشتركة بين المكان وأهله نقله داود الظاهري عن بعض أهل اللغة ومثله المصنف بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي أكلها لان الحرمة لا تتعلق بالاجرام وقد سلم هذا المثال من السؤال الاول ولمسلم من الثاني جواز أن يكون عبر بالبيضة عن أكلها وينقل عن الحنفية أن الحرمة تتعلق بالذوات والأحسن التمثيل بقوله تعالى ولكن البر من اتقى فانه لا يمن تقديرذا البرأور من اتقى الا أن يكون من قوله فانها هي اقبال وادبار الثاني جزء جلة موصوف فقوله المصنف أو موصوف معطوف على قوله مضاف كإقتضاء كلام الايضاح ومثله بقوله أنا بن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العملة تعرفوني التقدير أنا بن رجل جلا وعليه ما على الاول فان رجل ليس جزء جلة بل فضة على أنه قيل

بذلك جماعتي وقوي وتبين بذلك صدق في الانتساب ويحتمل أن المعنى متى أضع العملة التي سترت بها وجهي لاجل النكارة واخفاء الحال تعرفوني أي بزل الأبهام واخفاءه والفرق بين هذا المعنى الاخر والذي قبله أنه لم يتقدم للمخاطبين معرفة التكميم على المعنى المتقدم بخلاف المعنى الاخر فانه يقتضي أن سبق لهم بمعرفة ولكن خفي عليهم حاله بوضع العملة على وجهه وستره بها (قوله الثنية) أي التي هي واحد الثنايا وقوله العقبية أي الحمل المرتفع (قوله وفلان طلاع الثنايا الخ) أشار بهذا الى أن المراد يكون نطلاع الثنايا ركو به لسحاب الامور لقوته ورجوليته ورفعة همته وشدة شككته فلا يميل الى الامور المفضلة لان المعالي لا تكتسب الا من الصعب وحيث تدفع في قوله وطلاع الثنايا يجوز حيث شبه صعب الامور بالثنايا أي الاماكن المرتفعة كالجبال واستعار اسم المنسب به للشبه على طريق الاستعارة المصروفة لطلاع رشح (قوله جلة وقعت صفة لحذف) اعترض بان الموصوف بالجلة والظرف

وإما صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي كل سفينة حبيصة أو صلحة أو نحو ذلك بدليل ما قبله وقد جاء ذلك مذكورا في بعض القرآن قال سعيد بن جبير إن عباس رضي الله عنهما يقرأ وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا لا يحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن نحو مناظرة من أي منافرة يقظ من وغو منهم تكلم أي مدتهم أحد تكلم أو بعض اسم مجرور بفي نحو ما فهم نجا أي ما فهم أحد نجا وكافي قوله لو قلت ما في قومها لم يتيم * يفضلها بحسب ديمس أي ما في قومها أحد يفضلها والموصوف هنا ليس كذلك وأجيب بأن هذا الشرط ليس متوقفا عليه بل هو طريقة لبعض بل قضية كلام الطول عدم ارتقاء (١٩٢) هذا الشرط لحكاية به قبل بعد أن أقر كلام المتن على ظاهره وفي شرح

التوضيح في باب النعت
تقديم هذا الشرط بما إذا
كان المنعوت مرفوعا ولا
يحتج أن المنعوت في البيت
مجرور ثم إذا بيننا على اشتراط
ذلك الشرط مطلقا فيقال
إن رجلا علم منقول من الجملة
لأن صفة لهذوف (قوله
أي انكشف أمره) أي
ظهر الواقع أمره بحيث
لا يحجب وعلى هذا المعنى
فيكون جلا فضلا لازما
(قوله أو انكشف الأمور)
أي يتناول على هذا فيكون
متديا ومفعولا مخوف
وأشار الشارح بذلك إلى
أن جلا يستعمل لازما
يفسر بالمعنى الأول
ومتديا فيفسر بالمعنى
الثاني (قوله هنا) يعني
في البيت وعلى هذا القول
يكون لا شاهد في البيت
لعلم الحذف فيه (قوله
باعتبار أنه منقول عن
الجملة) أي العالم المنقول
عن الجملة يحكي (قوله

أي انكشف أمره أو كشف الأمور وقيل جلا من علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة
أعني الفعل مع الضمير لا عن الفعل وحده أو صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا
(أي) كل سفينة (حبيصة أو نحوها) كسليقة وغير معينة (بدليل ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعياها
لذلك لا تعلى أن الملك كان لا يأخذ المعية
أي ظهر وانكشف أمره واقع بحيث لا يحجب أو كشف ما في الأمور وبينها فعل الأول لا يكون
متديا وعلى الثاني لا يكون لازما للشايع فيتعلم في العبارة والمراد بكونه طلاع التنايل كونه صواب
الأمور اقوة جولته ورفعة همة وشدة شكبه فلا يميل إلى الأمور الغفظة لأن المعالي
لا تنكسب إلا من الصواب يقال هذا رجل طلاع التنايل أي ركب صواب الأمور وقوله متى أضع العامة
لنرفوني محذوف متى أضع على رأسي عمامة الحرب وهي البيضة أو المنقر ترعوني ونجاعتني ولا تنكروا
تقدمي وغشائي عنكم ويحتمل متى أضع العامة عن وجبي الساترة ترعوني ولا تحجبوا وجبي
الشرقي وهذا بناء على أن جلا حذف موصوفه بناء على أن حذف الموصوف بالجمله
يجوز من غير اشتراط كون الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بفي كقوله ما منهم تكلم
أو ما فهم نجا أي ما منهم أحد تكلم وما فهم أحد نجا كشرط به منهم وأما إذا بيننا على اشتراط جلا
يؤول كقيل على أنه اسم رجل نقل مع ضميره المستكن وسعى به إذ لو نقل لاضمحصر لفرق لأن الوزن
لا يختص بالفعل وفيه على الوجه الأول أيضا ما يدل على أن الموصوف بالجمله لا يشترط كونه مرفوعا
كقيل (أو) جزء جملة (صفة نحو) قوله تعالى (وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا)
فقوله سفينة موصوف بصفة مخوفة (أي) يأخذ كل سفينة (حبيصة ونحوها) أي ونحو هذه
الصفة بمعنى أن المقدار ماصحة وأما حذف التنوين في هذا المعنى كصالحه وسالمة وغير معينة
وجيدة ونحو ذلك وأما هنا فإن الوصف محذوف (بدليل ما قبله) وهو قوله فأردت أن أعياها لا يدل
على أن تعييبها مانع من أخذ الملك أياد فيفهم أنها مأخوذة بالسالة لا أن تكون يأخذ كل من المعية
أن جلا اسم علم فلا حذف حيث أنه هو مستند عيسى بن عمر في أن فصل عنه موزن يمنع من الصرف
فذلك لم ينون جلا وقال سيبويه قال أنابن الذي جلا ففعل هذا الوجه يكون حذف الموصول
الثالث جزء جملة موصوفة كقوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا أي كل سفينة حبيصة
أو صلحة بدليل فأردت أن أعياها وقيل إن ابن عباس قرأ كل سفينة صالحة

مع الضمير) أي المستتر (قوله لا عن الفعل وحده) أي ولا التنوين إذ ليس في موزن الفعل المانع من الصرف (أو)
ولاز يادة كزيادة الفعل والحاصل أن الفعل المنقول للعامة إن اعتبر منه ضمير فاعله وجلا الجملة تعالاهم وحكي وإن لم يترجمه
الضمير فحكمه حكم المرفد في الانصراف وعدمه فإن كان على وزن يخص الفعل أو في أوله يادة كزيادة الفعل فإنه يمنع من الصرف وإن
لم يكن كذلك فإنه يصرف غير فاعله فوضعت بالضمير بحذف الكسرة حال كونه منسوبا (قوله وكان وراءهم) أي أمامهم على
بعض التاويل (قوله بدليل الخ) أي وأما هنا فالوصف محذوف بدليل الخ (قوله لا تعلى أن الملك كان لا يأخذ المعية) أي فهم
منه أنه إنما كان يأخذ السليقة ولو كان يأخذ المعية والسليقة لم يكن (أ) لا باعتبارها فائدة (أ) المناسبة لمعناها لأن فعله لا ينافي ما كتب معصمه

وإما شرط كاسبق قد إما جواب شرط وهو ضربان أحدهما أن يحذف الجرد الاختصار بقوله تعالى وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحون أي أعرضوا بدليل قوله بعده لا كلا واعظهم مرضين

(قوله وأمر شرط) أي أو جزء جلة شرط (قوله كاسم) أي في آخر باب الانشاء أي من تقدير الشرط في جواب الأمور الاربعة التي والاستعظام والامر والنهي قال المصنف في تقدم هذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها كقولك لعلك لا تنفق أي إن أرزقه أنفق وإن يبتلك أرزأك أي إن تعرفته أرزأك كرمي كرمك أي إن تكرمي كرمك لا تنكمن خيرا أي إن لا تنكمن يكن خيرا كرمك لا تنكمن يكن خيرا (قوله أو جواب شرط) أي جازم أو غير جازم بدليل ما يأتي (قوله إما مجرد الاختصار) أي لا اختصار الجرد عن النكتة المعنوية يعني أن حذف الجواب قد يكون لنكتة لفظية فقط وهي الاختصار كما هنا بخلاف الحذف لما يأتي فإنه لكنتين وإنما كان الاختصار نكتة موجبة الحذف فرارهم من البعث لظهور المراد وانظر لذكر المصنف نكتة الحذف هنا دون غيره مما قبله ولم يقتصر هنا على ما ذكر من النكتات مع أن الفلاح أمره أن تكون غير ماذ كراختيار تنبيه السامع أو مقدار تنبيه أو تخييل العدول إلى أقوى الدلائل وقد يقال خص هذا النوع بذكر نكتة الحذف دون ما قبله لأنه تام به لأن فيه حذف (١٩٣) كلام برأسه اقتصر على ما ذكره

أو شرط كاسم في آخر باب الانشاء (أو جواب شرط) وحذفه يكون (إما مجرد الاختصار نحو وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحون) فهذا شرط حذف جوابه (أي أعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتئهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين

والسألة لم تكن فائدة لعلها (أو) جزء جلة (شرط) فإن حذف الشرط جائز (كاسم) في آخر باب الانشاء في قوله وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها فيكون الفعل بعدها مجزوماً بذلك الشرط المقدر كقولك في القتي من البليت إلى ما لا أنفق أي إن أرزقه أنفق وفي الاستعظام أي إن يبتلك أرزأك أي إن تعرفته أرزأك فهذا حذف فيه الشرط (أو) جزء جلة (جواب شرط) ثم حذف جواب الشرط (إما) أن يكون (المجرد الاختصار) فرارهم من البعث لظهور المراد وذلك (نحو قوله تعالى) وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم مما يحصّل من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم (وما خلفكم) مما يكون وراء موتكم ووراء بغيركم من عذاب الآخرة (لعلكم ترحون) بأنحائكم من العذاب فهذا الشرط حذف جوابه (أي أعرضوا) وإنما قلنا أن أعرضوا جوابه (بدليل ما بعده) وهو قوله تعالى وما الرابع جزء جلة وهو شرط كاسم في آخر الانشاء نحو لعلك لا تنفق أي إن أرزقه أنفق الخامس جزء جلة هو جواب شرط ويسمى الشرط في الأول والجواب في الثانية جزء جلة وإن كان جلة كاملة باعتبار أنه غير مستقل وكان الأحسن أن يقول جزء كلام فإن الشرط جزء كلام وإن كان جلة كاملة وحذفه إما مجرد الاختصار نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحون أي أعرضوا بدليل قوله تعالى بعده ذلك معرضين

(٢٥ - شرح التلخيص ثالث) يكون الحذف فهما من القسم الثاني أي كالأية الثانية يكون حذف الجواب إشارة إلى أنهم إذا قيل لهم ذلك فعلا شيئا لا يحيط به الوصف وما قصد أن تنهت نفس السامع كل مذهب يمكن فلا يتصور مطاوعا أو مكرها أو ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء مما خفى أمره عنه اه وقد يفرق بين هذه الآية والآية الثانية بأن هذه الآية قد ذكر ما يدل على جواب الشرط المذكور فبها بخلاف الآية الثانية لا يجد جوابا يتقدر الجواب فيها أمرها فظلم لا يحيط به وصف بقرينة السياق ومعونة القام بخلاف هذه الآية بدليل ما بعدها (قوله فهذا) أي قوله وإذا قيل لهم شرط الخوفه أن الشارح تقدمه في المساواة في قول الشاعر فانك كالليل الذي هو مديرك الحاقه قال ما حصله ان حذف الجواب في ينظر رعاية الأمر لعل من غير أن يقتصر المقي تأدئة أصل المراد حتى لو صرح به كان الظن بالانطلاق لا يه في فلا يكون من إيجاز الحذف في شيء وهذا قد حكم هو والماتن على أن الآية المذكورة من إيجاز الحذف فقد جعل حذف الجواب هنا من إيجاز الحذف وفهم من المساواة من الإيجاز وهذا تناقض وأجيب بأن جواب الشرط في البيت المتقدم تقدم ما يدل عليه فأنشئ عفا عن عادته لأنه لا تقدم عليه فكأنه ذكر في الآية المذكورة تعادل عليه مستأخر فلهذا تأخر الدليل ضعفت دلالة عليه فكأنه لم يذكر تأمله

وقوله تعالى ولو أن فراتسير به الجبال أوقطعت به الأرض أو كلم به الموتى أي لكن هذا القرآن وكقوله تعالى خذ إلهم أن كل من عند الله وكفرهم وبشده شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم أي الستم ظالمين بدليل قوله بعد ان الله لا يهدي القوم الظالمين والثاني أن حذف الدلالة على أن شئ لا يحيط به الوصف أو لذهب نفس السامع كل مذهب يمكن فلا يتصور مطلوباً أو مكروماً إلا بجو زان يكون الامر اعظم من ملو عين شئ اقتصر عليه ورعاً خف أمره عنده كقوله وسبق الذنبا تتواربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاءوا وقتت أو أباهل وقال لهم ختمت إسلام عليكم طمتم فادخلوها خالدين وكقوله ولوترى اذ ذوقوا على النار ولوترى اذ وقفوا على ربه ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم قال السكا كرحه الله وهذا المعنى حذفت الصلة من قولهم جاء بعد التلويح والتي أي المشار اليه بها وهي المحنة والشدائد فبقت شدتها وفضاعة شأنها لم يلغها بيت الوصف مع حتى لا يجبر بيت شدة

(قوله لا يحيط به الوصف) أي لا يحصره (١٩٤) وصف ووصف بل هو فوق كل ما يد كرفيه من الواصف وذلك عند

قصد المبالغة لكونه أمراً وهو بانته في مقام الوعيد أو مرغوباً فيه في مقام الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم كونه بهذه الصفة ذهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب فأمس شئ بقدره فيه الا يحتمل أن يكون هناك أعظم من ذلك وهذا المعنى أعنى كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب يمكن مفهومهما ممدوقهما متحد قد يقصدهما البالغ معاً وقد يخطئ بباله أحدهما فقط وتبينهما مفهومهما عطف الثاني بأو فقال (أو لذهب نفس السامع) في تقديره (كل مذهب يمكن) فصل الغرض من كمال الترغيب والترهيب ولا تنافهما مصدوقهما قائل لهما بما عتال واحذفنا (مثالهما) قوله (ولوترى اذ ذوقوا على النار) فهذا شرط حذف جوابه اظهارا لكونه لا يحيط به الوصف أو لذهب نفس السامع كل مذهب يمكن وتقديره لا يأت أمر افضلها مثلاً وهو يحتمل ذلك أن تقول يمكن أن يكون من القسم الثاني بأن يكون حذف اشارة إلى أنهم اذا قيل ذلك فعلوا شيئاً لا يحيط به الوصف إما لقصد أن يذهب السامع كل مذهب يمكن فلا يتصور مطلوباً ولا مكروماً أو بجو زان يكون الامر اعظم من خلافه ما لو اقتصر على ذكر شئ فر بما خف أمره عنده ومنه المصنف بقوله تعالى ولوترى اذ ذوقوا على النار وقول المصنف مثالهما يحتمل أن ير يدها المثال من كمال الترغيب والترهيب

ولا تنافي ممدوقهما مثل لهما بما عتال واحد (قوله كل مذهب يمكن) أي في كل طريق ذهاب فكل منصوب على أو الظرفية أو كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية والمراد أن تتعلق نفس السامع ان تصدى لتقديره بكل ما كان يمكن أن يكون جواباً لذلك الشرط فإذا سمع السامع ولوترى اذ ذوقوا على النار ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق يمكن وجهته جواباً كسقوط لهما وأحرفهم أو ضربهم الخ (قوله تعالى) أي المثال الصالح للملاحظة كل من معالي البذل أو معاً (قوله حذف جواب الشرط) أي بناء على أن لو للشرط فإن كانت للثنى فلا جواب لها وعلى أنها شرطية فيفسد الجواب لا يأت أمر افضلها مثلاً فان قلت تقدير الجواب بما ذكر كرفيه شئ لان عطلة الجواب وفضاعته موجوداً ولم تصرح بعبارة قلت أن الجواب شئ مخصوص حذف لاظهار فضاعته وتوهيل به السامع أو ما ذكر كرفيه تقدير معنوي فإن السيد اذا قال لعبد والله ان قت اليك يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذي يقدره السيد عذاب مخصوص حذفه لما ذكر

وإما غير ذلك كقوله تعالى

لا يستوى منكم من أنفق
من قبل الفتح وقابل آى
ومن أنفق من بعده وقابل
بدليل ما بعده

(قوله أو غير ذلك) عطف
على مضاف أى المخزوف
إما أن يكون جزء جملة هو
مضاف أو كذا وكذا أو

يكون بجزء جملة غير ذلك
وماقى المطول من أن قوله
أو غير ذلك عطف على قوله

جواب بشرطى على أن
المعطوفات إذا تكررت
كان كل واحد عطفا على

ما يليه والصحيح أن المعطف
على الأول (قوله المذكور)
أى الذى هو المضاف والصفة

والموصوف والشرط وجوابه
(قوله والمفعول) أى غير
المضاف والأفوف قد سبق

(قوله أى ومن أنفق من
بعده وقابل) فالمعطوف
عليه المذكور هو من أنفق

من قبل الفتح والمعطوف
المخزوف مع حرف العطف
هو من أنفق من بعده كما

قدرة المصنف (قوله بدليل
ما بعده) أى ما بعده هذا
الكلام (قوله وأنتك) أعظم

(أو غير ذلك) المذكور كالسند إليه والمسنود والمفعول كما مر في الأبواب السابقة وكالمعطوف مع
حرف العطف (نحو لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقابل آى ومن أنفق من بعده وقابل
بدليل ما بعده) أى قوله وأنتك أعظم درجتم الذين أنفقوا من بعده وقابلوا

أن يكون مثالا للحماء على السبلية أو مثالا للاجتماع حيث تقصد إقادتهم معا ثم تقدير الجواب
بما ذكر فيه ثم ينبو أن عظمة الجواب وقطاعته موجودة ولومع التصريح وقد يجاب بأن الجواب مثنى
مخصوص حذف لاطهار وقطاعته هو بل السامع وأما ما ذكر فهو تقدير بمعنى فإن السداد قال

لبيده والله أن يفتى اليك يا فاجر وسكت عظم عليه الأمر وذهب نفسه كل مذهب فى التقدير ومعلوم
أن الجواب الذى يقدره السيد عذاب مخصوص حذف لما ذكر ثم ما ذكر المصنف من أن حذف
الجواب يكون لأجله لا يختص به بل يحذف لتبريد ذلك كاختبار تبه السامع واختبار مقدار تبه ونحو

ذلك كتحصيل المدلول إلى أقوى الدليلين كما تقدم أو لئلا الكتاب بالنسبة إلى أحد الركنين (أو غير ذلك)
هو عطف على مضاف أى المخزوف إما أن يكون جزء جملة هو مضاف أو كذا وكذا أو يكون جزء جملة
غير ذلك وقد تقدم أن المراد بجزء الجملة هنا ما من اللفظة وأحد المصنفين وغير ما ذكر كالسند إليه والمسنود

والمذلول غير المضاف كما مر ذلك فى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف (نحو) قوله تعالى
(لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقابل) فهذا الكلام ذكر فيه المعطوف عليه وحذف
المعطوف (أى ومن أنفق من بعده وقابل) والمعطوف عليه هو من أنفق من قبل الفتح والمعطوف

المخزوف هو من أنفق من بعده كما قرر (بدليل ما بعده) أى ما بعده هذا الكلام وهو قوله تعالى وأنتك
أعظم درجتم الذين أنفقوا من بعده فانه دليل على أن الذى لا يساوى الاتفاق قبل الفتح هو الاتفاق
صالح للمعاني البدل وما هو لا حاد ما هو يحفل أن يكون ذكر هذين المعنيين لانهما غرض واحد

أو بتلازمان ولك أن تقول الناصحة هنا حصلت من حذف متعلق الجواب لا من حذف الجواب
نفسه لاننا لو قلنا رأيت وحذف المفعول لحصل هذا المعنى قال السكاكى ولهذا المعنى حذف
الصلة من قولهم جاء بعد التثنية والى أى بعد الشاهد التى بلغت فطاعتها مبلغا يثبت السامع
فلا بدرى ما يقول السادس أن يكون حذف جزء الجملة لغير ذلك كقوله تعالى لا يستوى منكم

من أنفق من قبل الفتح وقابل أى ومن أنفق من بعده وقابل بدليل ما بعده وما كان هذا جزء
جملة لان الموصول وصلته فى حكم المفرد ومن هذا الباب أيضا حذف الموصول كما قبل فى قوله تعالى
ومن هو مستغف بالليل وسار بالهار وقول حسان رضى الله عنه

أمن بهجوم رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء
على ما ذكره النحاة وفيه نظر ومنه حذف المضاف إلى كقوله
* وقد جعلت من جذبة أصعبا *

أى داسافة أصعب وكذلك من أثر الرسول أى ما فرس الرسول وحذف المضاف إليه فقط نحو
قوله تعالى كل فى فلك يصحون وكذلك كل ما قطع عن الإضافة بما وجبت إضافة معنى لا لفظا وحذف
الصلة مثل جاء من بعد التثنية والى وهو كثير وحذف المفعول تقدمه الجار والمجرور نحو قوله تعالى

خلطوا عاصلا خاى بسى وأخرى نياى إلى صالح ومن بعد أفعل التفضيل كقولك الله أكبر أى من كل
شئ قال الزمخشري فى المفصل أفعل التفضيل لمعنيين أحدهما أن يراد أنه زائد على المضاف إليه
فى الخسلة التى هو هو فيها مكرهه والآخر أن توجد مطلقا له الزيادة فيها إطلاقا ثم يضاف لا للتفضيل
على المضاف إليه لكن لجره التخصيص كالمضاف الاتفضل فيه نحو قولك الناقص والاشبع أى لا بنى
مر وإن كانك قلت عاد لا بنى مر وإن انتهى بهذا يقتضى أنك إذا قلت زيدا أفضل فقد قطع عن متعلقه

ومن هذا الشرب قوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيلا ن أصلي رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس مني شيلا وعده السكا حمن القسم الثاني من الايجاز على ما فسرناه ذاهبا الى أنه وان اشتعل على بسطان انقراض الشباب والمالم المشيب جدير ان بأبسط منه ثم ذكر ان في لطائف يتوقف بيانها على النظر في أصل المعنى وهي تبه الأولى ثم أضاف أن من تبه الأولى يربى قد شخت فان الشوخ خمسة شقة على ضعف البدن وشيب الرأس ثم تركت هذه المرتبة لتوخي من بد التفرير الى تفصيلها في ضعف بدني وشاب رأسي ثم ترك التصريح بضعف بدني الى السكتاية بوهنت عظام بدني لما سيأتي أن السكتاية مأخوذة من التصريح بضعف مرتبة رابعة أبلغ من التقرير بنيت السكتاية على المبتدأ فحصل أن لو هنت عظام بدني ثم قصدم مرتبة خامسة أبلغ أدخلت ان على المبتدأ فحصل اني وهنت عظام بدني ثم طلب تقرير أن الوهن عظام بدني قصدم مرتبة سداسية وهي سلاو لطريرق الاجال والنمكيل فحصل اني وهنت النظام من بدني ثم للطلب من بدا خصائص النظام بضعف مرتبة سابعة وهي ترك توسط البدن فحصل اني وهنت النظام مني ثم طلب تحول الوهن العظام فردا فردا قصدم مرتبة ثامنة وهي ترك الجمع الى الافراد لمصلحة حصول الوهن المجموع بوهن البيض دون كل فرد فحصل ما ترى وهكذا ترك الحقيقة في شابر رأسي الى الاستعارة في اشتعل شيب رأسي لما سيأتي ان الاستعارة أبلغ من الحقيقة ثم تركت هذه المرتبة في نحو دل الاسناد الى الرأس وتفسيره بشيلا أنها أبلغ من جهات احداها اسناد الاشتعال الى الرأس لأفاده حول الشيب (١٩٩) الرأس اذ وزان اشتعل شيب رأسي واشتعل رأسي شيلا وزان اشتعل الثاني يبق

واشتعل بيتي فلاروا الفرق تير
وانابتها الاجمال واتمصيل
في طريق النجيه وثابتها
تكرر شيلا لأفاده عالما لفة
ثم ترك اشتعل رأسي شيلا
لتوخي من بد التفرير الى
اشتعل الرأس مني شيلا
على نحو وهن العظم مني
ثم ترك انفسا مني لقرينة
عطف واشتعل الرأس
على وهن العظم مني لزيد
التقرير وهو ايهام حوالة
تأدية مفهومه على العقل

وإما جلة (عطف على اما جزء جلة فان قلت ملجا أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط والجزء جلة
قلت أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءا من كلام آخر
من بعده ليان ان الانفاق الاول أعظم (وإما جلة) عطف على قوله اما جزء جلة أي المحذوف اما
جزء جلة وإما جلة ثامنة وأراد بالجملة ما يستقل بالأفاده بحيث لا يكون جزءا من كلام آخر لا ما يتركب
من الفعل والفاعل والمبتدأ واخبر مطلقا ولو كان في تأويل المفرد الدليل على هذه الارادة كونه
من أجزاء جملة الشرط والجزء فانها يتركبان من الفعل والفاعل والمبتدأ واخبر ومع ذلك جعلها
جزء جملة فدل ذلك على أن مراده ما يستقل بالأفاده ويحسن السكوت عليه ولو عرض له في الحالة
قصدا لنفس الزيادة كقولك فلان يعطى ويمنع فيكون كالفعل المتعدي اذا جعل قاصر الجلالة فعلى
هذا لا يكون ذلك ايجاز حذف بل يكون ايجاز قصير ويحمل أن يراد أن تقدر زيدا افضل من كل أحد
فألبالة في تعميم المنفعل عليه فيكون حينئذ ايجاز حذف كاحتد بدي فلان يعطى ويمنع من
وإما جلة أخرى (شئ أي قديكون الايجاز بحذف جلة

دون اللفظ ثم قال عقب هذا الكلام وادلم أن الذي فتق أكام
هذه الجهات عن أواخره القبول في القلوب حوان مقدمة ما تين الجملتين وهي رب اختصرت ذلك الاختصار بأن حذفته كلمة البناء
وهي يا وحذفت كلمة المضاف اليه وهي يا المتكلم واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهي المنادي والمقدمة
للكلام كالا يخفى على من لم يقدم صدق في نهج البلاغة فإزاحة الالاس للبناء فكأن البناء الحاذق لا يرى الالاس البشير ما يقدم من
البناء عليه كذلك البليغ يصنع بمبدأ كلامه فتي رأته اقتصر المبدأ فقد أدرك باختصار ما يورد انتهى كلامه وعليك أن تتبه
لشئ وهو أن ما جعله سببا للعدول عن لفظ النظام الى لفظ العظم فظرا لا ناسم صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل
فرد فالوجه في ذكر العظم دون ساير ما تركب منه البدن وتوحيد ما ذكره الخشمرى قال لما ذكر العظم لم يذكر عمره البدن
وبه قوامه هو أصل بنائه وادواهن تدعى وتساقطت قوته ولأنه أشد ما فيه وأصله فاذا وحن كان ساورا مدها وهن ووجده لان الواحد
هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى أن هذا الجنس الذي هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد فقد أصابه الوهن ولو جمع لكان
قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يركب منه بعض نظامه ولكن كلها واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن أي جملة حتى لا يبق من
السواد شئ أولا يبق منه الا ما لا يمتد به

(قوله حيث لم يعد الشرط والجزء جلة) بل عدل واحد منهما من أفراد جزء الجملة مع أن كل واحد منهما جلة (قوله الكلام المستقل) أي بالأفاده تالذي لا يكون جزءا من كلام آخر ولو عرض له في الحالة الرائحة ترتيبه بالفاء وترتب شئ عليه وليس مراده هنا الجملة

والثاني أعني ما يكون جملة أماسيب ذكر مسيبه كقوله تعالى ليعق الحق ويبطل الباطل أي فاعل مفعول وقوله وما كنت بجانب الطور إذ نادينا ولكن رحمتن ربك أي اختراكت وقوله ليدخل الله في رحمتهم من يشاء أي كان الشخص منع التعذيب ومنه قول أبي الطيب

أي فضاء أو بالأمس كقوله تعالى فتوبوا إلى ربكم فافتلوا أنفسكم ذلك غير لم عند ربكم فتاب عليكم أي فماتم فتاب عليكم وقوله فقلنا اضرب بعصاك الحجر

متركب من الفعل والفاعل والمبتدأ والتعجب ولا يقال هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقا من أن الكلام جملة أجزاء وأن الشرط قيدية وأما يناسب قول من قال أن الكلام مجموع الشرط وأجزاءه لا تافق قول المصنف أراد بالجملة هنا المعنى لا يتفق عامر فقول الشارح قلت أراد أي هنا وإن كان الذي سبق له أن الكلام المقصود هو أجزاء الشرط وقوله والدليل على أن المصنف أراد بالجملة هنا المعنى عدة الشرط وأجزاءه فيهم من أجزاء الجملة مع تركبها من المبتدأ والتعجب والفاعل فإن هذا يدل على أنه أراد بالجملة هنا ما ذكره الشارح لا الكلام المركب من الفعل والفاعل (١٩٧) أو المبتدأ والتعجب (قوله مسيبه)

بدل من جملة ولا يصح أن يكون صفة لها لأن الأصل فيها الاشتقاق وثم ما هو غير مشتق ولا تفعل عما تقدم في قوله مضاف والمراد مسيب مضمونها وكذا يقال فيما يأتي (قوله نحو ليعق الحق) أي ومنه قول أبي الطيب

أي الزمان بنوه في شيبته فسرهم وأتينا على الحرم أي فضاءنا (قوله ليعق الحق) المراد بالحق الاسلام ولاحقاً إثباته وإظهاره والمراد بالباطل

(مسببة عن) سبب (مذكور نحو ليعق الحق ويبطل الباطل) فهذا سبب مذكور - حذف مسيبه (أي فعل مفعول أو سبب لمذكور نحو) (قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر

الراشدة ترتيبه بالفاء وترتيب على (سبب) نعمت جملة أي إذا كان المحذوف جملة فذلك الجملة إما أن يكون مضمونها مسببا (عن) سبب (مذكور) وذلك (نحو قوله) تعالى (ليعق الحق ويبطل الباطل) فاحتماق الحق وإبطال الباطل المذكور سبب حذف جملة فمضمونها سبب عنه (أي فعل مفعول) من تقوية المؤمنين ونصرهم وقضيم الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية التي هي إحقاق الحق أي إثبات الحق الذي هو دين الاسلام وإبطال الباطل الذي هو دين الكفر (أو سبب لمذكور) أي وإما أن يكون مضمون تلك الجملة المحذوف سبب المذكور فهو عطف على قوله مسببة فهو نعمت أو هو في تأويل سبب بكسر الباء يعني أن الجملة المحذوفة إما أن تكون مسببة عن مذكور كما تقدم أو تكون مسببة لمذكور (نحو) (قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر

مسببة عن مذكور كقوله تعالى ليعق الحق ويبطل الباطل أي فعل مفعول ويصح أن يقال في مثله أيضا أنها جملة سبب لمذكور لأن الفعل سبب لحقمة الحق وإبطال الباطل وكل علة غائبة يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لأنها علة في الإذهان معلول في الاعيان أو تكون الجملة مسببة لمذكور نحو فقلنا اضرب بعصاك الحجر

الكفر وبإبطاله يحوه واعداً أي ليثبت الاسلام ونظيره محو الكفر ويعلمه (قوله حذف مسيبه) أي وهذا المسبب مقتر قبل هذا السبب كما في اليعقوبي وفي عروس الافراح أن هذا المسبب يجب أن يقدم متأخر عن قوله ليعق الحق ليفيد الاختصاص المراد من الآية (قوله أي فعل مفعول) الضمير في الفعلين له تعالى وما كناية عن كسر قوة أهل الكفر مع كثرتهم وبغلبة المسلمين عليهم ففتحهم وحيث ذمى مجموع الكلام كسر الله قوة الكفار وجعل لأهل الاسلام الغلبة عليهم لاجل إثبات الاسلام وإظهاره ومحو الكفر واعداً والدليل على أن جملة ليعق الحق الحسب حذف مسببه أن اللام فيها لتعليل وهو يقتضى شيئاً معطلا وليس مذكوراً حيث لا يقدر وما ذكره المصنف من أن هذه الجملة سبب محذوف أحداهما لأنهم إنما قالوا ليعق منعاً لقطع قلبه من قوله يريد الله أن يعق الحق بكتابه و يقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية معاً عن فيه هذا ويصح في الجملة المذكور أنه أي قوله ليعق الحق الحسب يقال أن المحذوف في جملة سبب لمذكور لأن قال الله الذي فعله سبب لحقة الحق وإبطال الباطل لا كل جملة غائبة يصح أن يقال فيها أنها سبب وانها سبب لانها علة في الإذهان معلولة في الاعيان تأمل (قوله لمذكور) أي لسبب مذكور

(فانفجرت ان قدر فضر به بها) فيكون قوله فضر به بها جملة محذوفة هي سبب القول فانفجرت
(ويجوز أن يقرر فان ضربت بها فقد انفجرت)

(فانفجرت) أي فضر به بها فانفجرت فتقوله تعالى فانفجرت جملة مذكورة حذفت قبلها جملة مضمونها
سبب لمضمون هذا المذكورة وهذا (إن قدر فضر به بها) كقدر نافيكون قوله فضر به بها جملة مضمونها
سبب لمضمون فانفجرت وهو مذكور وهو جازي فيصح التمثيل (ويجوز أن يقرر) الكلام على
وجه آخر فلا يكون مما نحن فيه وذلك بأن يجعل فانفجرت جوابا للشرط محذوف فيكون التقدير
(فان ضربت بها فقد انفجرت) وعلى هذا التقدير يكون هذا الكلام محاذ فيه شرط وهو

فانفجرت قال المصنف ان قدر فضر به بها فانفجرت وطوى ذكر فضر به بها إشارة لسرعة الامتنال
حتى ان أثر وهو الانفعال لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فضر به بها محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب
وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه قال الشيخ أبو حيان
وفيه تكلف (قلت) لكنه أقرب إلى البطيئة التي ذكرناها في الحذف (قوله ويجوز أن يقرر فان
ضربت بها فقد انفجرت) هو تقدير جوزة الزخمشى هنا وفي قوله تعالى فتاب عليكم وأمثاله وفيه نظر
من وجوه الأول أن حذف أداة الشرط وفعله مما جازوه ونظروا وقد تقدم الكلام عليه حيث ذكره
المصنف في باب الانشاء الثاني أنه يلزم أن يكون جواب الشرط ماضيا للفظا ومعنى لأن فقد انفجرت
ماض لفظا ومعنى لأن الفاء وقد لا أجل قوله تعالى قد علم كل أناس مشرهم وجواب الشرط
لا يجوز أن يكون ماضى المعنى ومن ذهب إلى جواز كون الجواب ماضى المعنى إنما هو حيث كان المعنى
يلجئ إليه والمعنى هنا على الاستقبال لأن الانفجار ترتب على الضرب المستقبل بأداة الشرط وأما
قول ابن مالك ان فعل الجزاء قد يكون ماضى المعنى مع كون فعل الشرط مستقبل المعنى فقد تقدم
أن ذلك مما لا يتعلق الآن برده أن الجواب محذوف ويكون معنى المذكور جوابا مجازا لسد مسد
الجواب ثم إن الزخمشى أورد هذا السؤال بسببه في قوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك وقال من حق الجزاء أن تعقب الشرط وهذا سابق وأجاب بأن التقدير وإن يكذبوك فأنس
فوضع فقد كذبت موضع فأنس استغناء بالسبب عن المسبب أعني بالتكذيب عن التأسى وهذه
العبارة منه يحفل أن يردها أن الجواب محذوف وفيه نظر لأن الجواب لا يحذف إذا كان فعل الشرط
مضارعا ويحتمل أن يردها أن فقد كذبت ضمن معنى نأس وفيه نظر لأن الفعل الماضى لا يستعمل
في الانشاء إذا كان معه فعل ماضى لظهورنا وعلى كل من التقديرين لا يصح ذلك فانفجرت لان ان
أراد أن الجواب محذوف صار التقدير ان ضربت فقد انفجرت وهذا بمجه الطبع السليم لانه تقدير
مالا داعى إلى الدليل عليه وفيه حذف جلتى الشرط والجواب وتكلف مالا حاجة إليه وان أراد أن حذف
الشرط والفاء وقد سبق فانفجرت وهذا الجواب يلزم أن يكون الجواب ماضى المعنى فان قال ان فقد
انفجرت فام مقام انفجرت وضعن معناه فليت شعري كيف يجعل انفجرت في تقدير فقد انفجرت
ثم يلزم قد انفجرت معنى انفجرت الماضى لفظا والمستقبل معنى ونحن اذا وجدنا نافية الصارفة لفظى
نحتاج أن نتكلف لها وكيف نقدر هائم نحتاج إلى الاعتذار عنها فهذا كلام عجيب ألا يكون
الزخمشى أراد نفسه معنى لا تفسير صناعته ويكون غير ماضى بل تقدير قد فصيح كلامه حيث
الثالث أن المصنف بعد أسطر يسيرة في الايضاح أنكر أن يكون الجواب المصاحب لقد جوابا كما ستره

وتنبه قال الزخمشى بعد تجوزة أن يكون التقدير فانفجرت أو فان ضربت فقد انفجرت وهي
على هذا فاضحة لا تقع إلا في كلام بليغ (قلت) والفاء الفصيحة هي الدالة على محذوف قبلها هو
سبب لما بهما سميت فصيحة لا فصاحا عما قبلها وقيل لا تهايد على فصاحة التكلم بها فوصفت

فانفجرت أي فضر به بها
فانفجرت ويجوز أن يقرر
فان ضربت بها فقد انفجرت
(قوله ان قدر الخ) هنا

شرط في كون هذه الآية
من هذا القبيل أعني كون
الجملة المحذوفة فيها سببا للمسبب
مذكور ثم انظر أنه ان الفاء
مقدرة أيضا وان الحذف
للمعاطف والمعطوف معا
وقيل ان حذف ضرب وفاء
فانفجرت والفاء الباقية
فانفجرت به ليكون على
المحذوف دليل قال أبو حيان
وفيه تكلف وضعيها للمصنف
(قوله جملة محذوفة) إنما
حذفت إشارة إلى سرعة
الامتنال حتى ان أثر وهو
الانفعال لم يتأخر عن الأمر
(قوله هي سبب) أي
مضمونها سبب لمضمون
قوله فانفجرت (قوله)
ويجوز أن يقرر الخ هذا
مقابل لقوله ان قدر الخ
(قوله فقد انفجرت) تقدير
قد لا أجل الفاء الباقية على
الماضى الماضى الواقع
جوابا لا يقترن بالفاء الأمع
قد

(قوله فيكون المحذوف جزء جملة) أي وحيتذ فلا يكون هذا المثال مما نحن فيه من حذف الجملة (قوله هو الشرط) أراد به فعل الشرط وأداته وظاهره أن المذكور على هذا الاحتمال هو قوله فأنفجرت جواب الشرط وأن الشرط والقائه حذف كل منهما وبقي فأنفجرت الذي هو الجواب ويرد عليه أن كون الجواب ماضياً في استقبال الشرط أخفقت في كون الجواب معقلاً على الشرط أن يكون مستقبلاً بالنسبة لكونه ماضياً يقتضي وقوعه قبله لا سيما مع اقتضائه (١٩٩) بقدره يجب أن الماضي يؤول

فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصية قيل على التقدير الأول وقيل على الثاني وقيل على التقديرين (أوغرهما) أي غير المسبب والسبب

جزء الجملة كما تقدم لأجله تامة ولكن كون الجواب ماضياً في استقبال الشرط الذي هو الأصل فالأمر أن يؤول على معنى المضارع في مضمونه بنفسه أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتيب الجواب على الشرط إما باعتبار معناه كأن قامز بدقم عمرو وأما باعتبار الحكم كأن لتدعي باكرامك الآن فقد أكرمك بالأمس أي فاحكم الآن بما كرامك أمس أي فأثبت أكرامك لمعتدا به ولهذا قالوا في تحقيق مضمونه قوله تعالى أن يسرق فقد سرق أخ له من قبله أنه على تأويل فهو يساوى أخاه من قبل أي فصم مساواة أخيه في السرقة الكائنة من قبل وهذه الفاء أعني الفاء في نحو فأنفجرت بما يقتضي الترتيب تسمى فصية لافصاحها بما يقدر قبله فيجب أن سميت فصية أن تكون عاطفة على محذوف كالقائه أو الأولى وقيل أنها تسمى فصية على تقدير الشرط لافصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أعني تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه (وأوغرهما) معطوف على قوله مسببة أي أمان تكون الجملة المحذوفة مسببة أو سبباً وتكون غير المحبة والسبب

بالفصاحة على الاستناد المجازي ونسب الطيبي هذا إلى خواص القسوة بقا إلى زخشرى واختلقوا هل شرط ذلك المحذوف ألا يكون شرطاً حتى تكون هي عاطفة لاجزائية أو لا فاشترط الطيبي فيها ذلك وقال أن كلام صاحب الفتاح يشعر به وأنه يعمده قول الزخشرى أنها لا تقع إلا في كلام يبلغ فاه الجزء ويكدر وقوعها في الكلام المعالي (قلت) ليس في الفتاح ما يشعر بما ذكره نهاية أنه ذكر أن التقدير فضر بوقال أن الفاء فصية قولم يذكر تقدير الشرط بالكيفية فلا عن أن يقول أنها تكون حيث تذ فصية أو لا وقوله أنه يعمده قوله لا تقع إلا في كلام يبلغ فيه نظر لأنها على التقديرين لا تقع إلا في كلام يبلغ فاه البلاغة فيمن جهة حذف جملة سابقة شرطية كانت أو غيرها والأشعار بأن الأمور لم تتوقف على امتثال الأمر فكان المطلوب الانفجار لا الضرب ثم قول الزخشرى على هذا ظاهره العود إلى تقدير الشرط ولا حاجة أن تأويله وأعادته إلى الأولى والأحسن أن يجعله عائداً إلى ما سبق من مطلق التقدير ليصلح للتقديرين معاً فثبت أن الفاء هذه فصية على التقديرين على ما راه عاطفة فيهما معنى السببية على القول الأول جزئية على الثاني وعلى ما قاله الطيبي فصية على الأول لا الثاني وبما يدل لما قلنا من أن الزخشرى لم يشترط في الفاء الفصية أن لا يكون المقدر قبلها شرطاً أنه قال في قوله تعالى أعجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهوه وفيه معنى لشرط أي أن صم هذا فقد كرهوه وهي الفاء الفصية فهذا كالصريح في أن الفاء الفصية يجوز أن بقدر الشرط قبلها لأن قوله أي أصح الظاهر أنه يريد تقدير الضميمة (قوله أو غيرهما) أي أن يكون

المقدرة قبلها ولا تلحقها وهذا يقتضي أنها تسمى بذلك على كل من التقديرين أي تقدر كونها عاطفة وكونها رابطاً للجواب أو لا أنها لاتدل على المحذوف قبلها إلا عند الفصح أو لا أنها لا ترد إلا في الفصح لعدم معرفته بمرادها (قوله قيل على التقدير الأول) أي فهي المنصعة عن مقدار بشرط كونه سبباً يدخلها وهو ظاهر كلام الفتاح (قوله وقيل على الثاني) وعله فيقال في تعريفه في المعصية عن شرط مقداره هو ظاهر كلام الكشف (قوله وقيل على التقديرين) وعلى هذا تعرف بأنها لم تفصمت عن محذوف سواء كان سبباً أو غيراً وهذا القول هو الذي رجحه السبكي في شرح الفتاح وجعل كلام الكشف وكلام الفتاح راجعاً إليه (قوله أو غيرهما) عطف على مسببة أي أمان تكون الجملة المحذوفة مسببة أو سبباً وتكون غير المسبب والسبب

كقوله تعالى ففهم الماهدون على ما مضى والثالث كقوله تعالى ففاناضر يوه بعضهما كذلك يحيى الله الموتى أى ففضر يوه بها يحيى ففنا
كذلك يحيى الله الموتى وقوله أنا أنبئكم بتأويله فارسلون يوسف أى فارسلون الى يوسف لاستتبعه الى رؤى فافارسلوه اليه فافارسلون
له يا يوسف

(قوله ففهم الماهدون) أى فان هذا الكلام حذف فيه جملة ليست مسبقة ولا سبباً للتقدير فهم نحن ونظيره حذف الآية فى حذف الجملة التى
ليست سبباً ولا مسبقة لقوله تعالى فانرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان انه بين
فلازمها جوبولاً بناء على أن المراد بالجل تحمل التكليف فيكون التقدير وحمل الإنسان ما كلف به ثم خان فيه ونعترف بؤده أنه كان ظاهراً
جهولاً لأن مجرد تحمل الأمانة (٢٠٠) الشاقلة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة وأما على ما قاله بعضهم من أن معنى وحملها الإنسان

نسبها وغدر فيها فهو دما فلا

(نحو ففهم الماهدون على ما مضى) فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من
يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (وإما أكثر) عطف على ما جله أى أكثر (من جملة) واحد
نحو أنا أنبئكم بتأويله فارسلون يوسف أى فارسلون الى يوسف لاستتبعه الى رؤى فافارسلوه اليه فقال
له يوسف والحذف

حذف فى الآية لأن منع
الأمانة والفسد فيها يعد
أدائها بناسب الوصف
بالظلم والجهالة (قوله فى
بحث الاستئناف) أى
من باب الفصل والوصل
(قوله على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ)

(نحو) قوله تعالى (ففهم الماهدون) فان هذا الكلام حذف فيه جملة ليست مسبقة ولا سبباً
والتقدير فهم نحن (على ما مضى) فى بحث الاستئناف من أنه حذف فيه المبتدأ والخبر على قول من
يجعل المخصوص باللاح خبر مبتدأ محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص
مبتدأ والجملة قبله خبراً فالكلام محذوف فيه جزء الجملة (وإما أكثر) أى المحذوف إما جزه
الجملة أو الجملة وأما أكثر من جملة الواحدة من جزئها فهو معطوف على قوله إما جزه الجملة ومعطوف
أن كونه أكثر من جملة يستلزم كونه أكثر من جزئها ونعتمد ذكرنا زيادة لبيان (نحو) أى دما
ما حذف فيه أكثر من جملة واحدة لقوله تعالى حكاية عن صاحب السجن لما ذكر المأثر وقيل ذكر
صاحب السجن يوسف وأنه يعبرها أنا أنبئكم بتأويله فارسلون يوسف) فإن هذا
الكلام حذف فيه أكثر من جملة واحدة لا يستقيم المعنى إلا به ثم أشار الى تقديره بقوله (أى)
فارسلون (الى يوسف) الاستعارة. ويافعلوا فانه فقال يا يوسف) فقد ظهر أن حنا جلا عذبة
بعلقها ودليل المحذوف ظاهر لأن نداه يوسف يقتضى أنه وصل اليه وهو متوقف على فعل
الارسال والابناء اليه ثم النداء يحكى بالقول والارسال معلوم أنه انما طلب للاستتباع الحذف كل
ذلك للاختصار العلم بالمحذوف فلا يكون ذكره تطويلاً بل لعدم ظهور التائيد فى ذكر مع العلم به ثم
أشار الى أن الحذف لأمم قيام ثم مقام المحذوف وأما بدون ذلك قتال (والحذف) يبنى جزه
جملة غير سببية ولا مسبقة محذوف معنى من المعاني كقوله سبحانه ففهم الماهدون أى هم نحن على
أحد القولين السابقين ص (وإما أكثر الى آخره) ش وقد يكون المحذوف أكثر من جملة
نحو فارسلون يوسف التقدير الى يوسف لاستتبعه الى رؤى فافارسلوه اليه فانه فقال للمؤمنين كثيرة

أى وكذا على قول من يجعله
مبتدأ حذف خبره والتقدير
نحو هم وانما ترك هذا
القول لبيان المعنى من رده
بأن الخبر لا يحذف وجوباً
إذا ما سدنى مسده وأما
على قول من يجعل المخصوص
مبتدأ والجملة قبله خبراً
فالكلام مما حذف فيه
جزء الجملة فالتقدير بقوله
على قول الخ مما هو للاختار
من هذا القول قطعاً بل
(قوله عطف على إما جلة)
الاولى جملة معطوفة على

قوله إما جزه جملة المعاطيف إذا تكررت وكان العطف يعرف غير معنى تب كانت كلها
معطوفة على الاول على التحقيق من أقوال ثلاثة (قوله أنا أنبئكم بتأويله فارسلون يوسف) أى فهذا الكلام حذف فيه جمل
خمس مع ما لم ينسب المتعلقات لا يستقيم المعنى إلا بها أشار المصنف الى تقديرها بقوله أى الى يوسف الخ فالجملة الاولى لا تستعبر الى رؤى بالى
لاطلب منه تعبيره لوتفسيرها والثانية ففهمنا لوتأويلها والثالثة فافارسلوه اليه فانه فقال له والخامسة فافانها ثابتة عن جملة ادعو وأما قوله الى يوسف
فهو متعلق بالجملة المذكورة أعنى ارسلون وقوله يوسف الذى هو المندادى هو المذكور رقال العبقري ويدل على ذلك المحذوفات فظاهر لأن
نداه يوسف يقتضى انوصل اليه وهو متوقف على فعل الارسال والابناء اليه ثم النداء يحكى بالقول والارسال معلوم أنه انما طلب
للاستتباع الحذف كل ذلك للاختصار العلم بالمحذوف فلا يكون تطويلاً بل لعدم ظهور التائيد فى ذكر مع العلم به (قوله والحذف) يبنى
جزءه الجملة أو الجملة

وقوله قلنا اذبح الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فصرناهم تميرا أي فأتيناهم فبلغناهم الى الساتة فكذبوهما فصرناهم وقوله ثانيا فصرناهم
 قولا يا ناسو رب العالمين أن أرسل معنا بني اسرائيل قال أم زريك أي فاتناه فأبلغنا ذلك فقام معه قال أم زريك ويجوز أن يكون
 التقدير فأتاه فبلغناه ذلك ثم بعد فادخل فيقع قوله قال أم زريك استنابوا ونحوه وقوله اذهب بكتباي حذافا لقله اللهم ثم تول عنهم فانظر ماذا
 يرجعون قالت يا أيها الملا أي ففعل ذلك فاخذت الكتاب فقرأ أنه ثم كان سائلا لقال قال فاذنات فقبل قالت يا أيها الملا وأما قوله
 تعالى ولقد اتينا داود وسليمان علما وقالوا لا اله الا الله فقال لا تخشع في تفسيره هذا موضع الفاتحة قال اعطيت فسخر ومنتهى صبره وعطفه
 بالواو اشار بأن ما قاله بعض ما أحدث فيها العلم كأنه قال فعملوا به وعلمه (٢٠١) وعرفوا حق النعمة فيه والفضيلة
 وقالوا الحمد لله وقال

السكاك يحفل عندي
 انه تعالى آخر مما صنع بها
 وعاملا كأنه قال نحن فلنا
 ابتاه العلم وهما فلا الحمد
 من غير بيان ترتبه بجمه
 اعتيادا على فهم السامع
 كقولهم يدعوك بل قد
 فانه يدعوك واعلم أن
 الحذف على وجهين
 أحدهما أن لا يقام شيء مقام
 المحذوف كما سبق والثاني
 أن يقام مقله ما يدل عليه
 كقوله تعالى فان تولوا فخذ
 أبلغتكم ما أرسلت به اليكم
 ليس الا بلاغ وال جواب
 لتقدم على توليهم والتقدير
 فان تولوا فخذوا لم على لا في قد
 أبلغتكم أو فلا فخذوا لكم عند
 ربكم لا في قد أبلغتكم

وقوله على وجهين أي
 يأتي على وجهين أي انه
 نكرة يكون مع عدم قيام
 شيء مقامه ونكرة يكون مع
 قيام شيء مقامه واعتراض
 بعضهم على المصنف بأن

على وجهين أن لا يقام شيء مقام المحذوف بل يكتب بالقرينة (كأمر) في الامثلة السابقة

الجملة بدليل المثلث أن يقام الشيء مقام غيره يستدعي أن المحذوف علما (على وجهين) أي يكون
 ذلك الحذف على وجهين أحدهما الوجهين الذين يكون الحذف علما وهو (أن لا يقام شيء مقام
 شيء) (المحذوف) بأن لا يوجد شيء يدل عليه ويستلزمه في مكانه بل يكتب في فهم المحذوف
 بالقرينة الغلطية والحالية (كأمر) في الامثلة السابقة مثل قوله تعالى لا يستوي منكم من أنفق
 من قبل الفتح وما قبل اذ لم يعط عليه شيء يدل على المطفوف المحذوف الذي هو ومن أنفق
 فلا نطيل بذكرها * (تنبيه) * اذكر فيه ان شاء الله تعالى تقسيما لا يجاز الحذف فنقول
 المحذوف اقسام الاول جزء كلمة مثل حذف التنوين في لم يك فانه حذف للتعريف والحذف
 في والليل اذ ليس حذف الياء للتعريف ورعاية الفاصلة وحكي عن الاخفش أن المروج السدوسي
 سأله فقال لا أجيبك حتى تعلم على بالي لا أفضل فعله قال انه عادة العرب أنها اذا عدلت بالشيء عن
 معناه نقصت حرفه والليل ما كان لا يسرى وانما يسرى فيه نقص منه حرف كما في قوله تعالى وما
 كانت أمك نبيا الأسفل بنية فلما حول ونقل عن فاعل نقص منه حرف انتهى ورأيت الطيبي
 ذكر هذا الجواب من غير أن يذكر هذه الحكاية ولكن أن يحمل فعولا وفيما لا حيث كانا مؤثرا مطلقا
 من باب اليجاز الثاني حذف كلمة أو أقر فشي إما اسم أو فعل أو حرف الاول الاسم فنه حذف
 البتة فقط وحذف اخر فقط ومنه حذف المضاف والمضافين والثلاثة وحذف الصفة وحذف
 الموصوف وحذف المطفوف مع حرف المطفوف مثل لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل
 وحذف الحال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين سلام وحذف التمييز
 مثل كم صررت أي كم ميسلا وحذف المستثنى مثل ليس الا واختلوا في حذف المبدل منه
 وخرج عليه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم بالكذب وأما حذف الفعل فكثير حيث دل على
 قرينة وحذف الحرف كثيرا أيضا جواز جماعة حذف الواو العاطفة وتخرج عليه وجوده ومثله ناعمة
 وحزمة الاستفهام تحذف كثيرا وحذف الفاء في جواب الشرط لا يجوز الاضرب وتو حذف لام
 الامر جوزه بعضهم الثالث الجمل فعند جواب لو لا نحو فلولا فضل الله عليكم ورحمته وجواب
 لما نحو فلما أسد سواته للجبين ويحذف الشرط بل نحو اذن الذهب كل اله بما خلق وجواب ما لخص
 فأما الذين اسودت وجوههم كما تمرد وجواب اذ انهم واذا قيل لهم اتقوا ومنها حذف القسم ومنها

الحذف الحديث عن ليس هو عدم القيام أو القيام فلا بد من تقدير

(٢٦ - شرح التانيص ثالث)
 مضاف أي ذوان لا يقام ودوان يقام ساقط لأن الاعتراض المذكور لا توجه على المصنف الاول قال والحذف وجهان تأمل (قوله)
 أن لا يقام شيء مقام المحذوف أي بأن لا يوجد شيء يدل عليه ويستلزمه في مكانه كلمة القضيبة (قوله بل يكتب) أي في فهم المحذوف
 (قوله بالقرينة) أي الغلطية والحالية الداعية (قوله كأمر في الامثلة السابقة) أي لحذف جزء الجملة مثل قوله تعالى لا يستوي
 منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل اذ لم يعط عليه شيء يدل على المطفوف المحذوف الذي هو ومن أنفق من بعد موكلنا أنا ابن جلاذ
 لم يذكر موصوف بتركه مثلا الموصوف المحذوف

وقوله وان يكذبوا فقد كذبت رسل من قبلك أي فلا تحزن واصرر فانه قد كذبت رسل من قبلك وقوله وان يعودوا فقد مضت سنة الأولين أي فيصير مثل ما أصاب الأولين

(قوله وان يقام) أي يقام مقام (٢٠٢) المحذوف مما يدل عليه كالملة والسبب وليس المراد شيئا أجنبيا لا يدل

عليه ولا يقتضيه لان هذا لا يقام مقام المحذوف (قوله متقدم على تكذيبه) أي والجواب يجب ان يكون مضمونه مترابعا لمضمون الشرط (قوله بل هو) أي تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف أي وهو

عدم الحزن والاصرر وانما كان سببها لان المكره اذا علم ان مكانه قيل فلا تحزن واصرر لان قد كذبت رسل من قبلك وانت مسالوهم في الرسالة فكذلك هم اسوء (قوله أقيم مقامه) صفة لسبب أي أقيم ذلك السبب مقام الجواب لا يقال الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط متراجعا فلما عمل هذا المالم يقم مقام الجزء شيء والا فلا ضرر في حذفه كما في بس تقاضم الشئ (قوله ثم المحذوف) أي الذي لم يقم فيه شيء مقام المحذوف فهو راجع للقسم الأول فان قلت قد قسم الصلة المحذوف الى حذوف

الحذف الى حذوف اقتصار وحذف اختصار وقصر والمحذوف اقتصارا بأن يحذف لا لا يدل فقد من بعده وكذا أنا ابن جلاذ لم يذكر موصوف ينزل منزلة الموصوف المحذوف (و) الوجه الثاني بما يكون معه المحذوف (و) (أن يقام) شيء مقام المحذوف مما يدل عليه ويستزمع متعلقه ومضمونه وذلك (نحو) قوله تعالى (وان يكذبوا فقد كذبت رسل من قبلك) فقولته تعالى فقد كذبت رسل من قبلك أقيم مقام الجواب واقتصر بالغامض الجواب وليس جوابا لان الجواب يرتب مضمونه على مضمون الشرط وتكذيب الرسل سابق على التكذيب الذي هو مضمون الشرط هنا وانما هو نائب عن الجواب لدلالة عليه لكونه نسبيا في متعلق مضمون الجواب أي (فلا تحزن واصرر) فان في الحزن والاصرر متعلق الشيء والأمر الذي أحدهما هو الجواب وفهم من قولنا مما يدل عليه ويستزمع متعلقه ومضمونه أن الذي يقام مقام المحذوف لا يكون أجنبيا بحيث لا يدل عليه ولا يقتضيه وهو حذف جوابه قال القاضي التنوخي وكل ذي جواب يجوز حذف جوابه ومنها باب الاغراء وباب التعذيب وباب نعم وبس وباب التنازع والاختصاص والتعصب على المدح (تنبيه) من تأمل ما سبق علم أن الإيجاز ليس من شرط إمكان المساواة فيكون جائزا بل فيكون واجبا بحيث لا يجوز خلافه فهو حينئذ قسمان قسم مفوض الى المستعمل وقسم مومن أصل الوضع وهو أن يضع الكلام على اقتصار وحذف مثل البدئات التي يجب حذفها وغير ذلك مما هو واجب الحذف كالمعامل في الأغراء والتعذيب وفي مصدر يدل من اللفظ بمنه واخبر في باب نعم وبس على أحد الأقوال في خبر المبتدأ بدلا وغالبا وغير ذلك (تنبيه) واعلم أن الذي ذكر المصنف من تقسيم الإيجاز الى إيجاز قصر وإيجاز حذف وتقسيم تقليل اللفظ الى إخلال وغيره وتقسيم زيادته الى تطويل وغيره تتبع فيه جميعه الرمان قال الرمان والإيجاز على ثلاثة أوجه الإيجاز يسلك الطريق الأقرب دون الأبعد والإيجاز باعتماد الفرض دون سعة من الإيجاز بظهور القائد مما يستحسن دون ما يستقبح ثم قال الإيجاز تهذيب الكلام بما يحسن به البيان والإيجاز تصفية اللفاظ من الكسر والإيجاز إظهار المعنى الكثير باللفظ اليسير قال عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة انه واقع في المعنى لا في اللفظ وقال هي ستقار واج متعاقبة البسط وهو أن يعبر بقول مما يمكن أن يعبر عنه باسم أو بقول كثير الاجزاء مما يمكن أن يعبر عنه بقول قليلها ويقابله القصر وهو عكس ذلك والاختصار وهو أن يقتصر من أشياء بقصد التعبير عنها على ما اذا صرح بلفظهم به الباقي ويقابله التطويل وهو أن يصرح بجميع اللفاظ التي يلزم بعضها بعضا أو يذكر بعضها ببعض والاحمال وهو أن يعبر عن الأشياء الكثيرة باسم ويقابله التفصيل وهو أن ذكر تلك الأشياء واحدا واحدا والتكرار ما بإعادة اللفظ ليعينه أو بلفظ مرادف للاول أو بذكر ميسوطا مرة ومرة بوضا أخرى أو بذكر جملة مرة ومفصلا أخرى ويقابله الأفراد والاضمار أو يسكت عن أشياء ما استكالا على أن السامع يأتي بها من قبل نفسه وليضيفها الى التي نطق بها القائل لوضوحها أو لقرينة حاله والفرق بينه وبين الاختصار أن يتوهم حذفا لا لدليل قلت أحاب ابن السكيت في العروس بأن عبارة المذكرة

عبارة مختلة أو اصطلاح لا مشاحفة والحق انه لا حذف فيه بل صار القمل قاصرا وانما يسمونه حذفا اعتبارا بالفعل قبل جملة قاصرا اه كلامه

وأدلة الحذف كثيرة منها أن بدل العقل على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الآية وقوله حرمت عليكم أمهاتكم الآية فان العقل يدل على الحذف لما هو والمقصود الاظهر يرشد الى أن التقدير حرم عليكم تناول الميتة حرم عليكم نكاح أمهاتكم لان الغرض الاظهر من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن (قوله وأدلتها كثيرة) اعلم أن كثرتها من حيث الدلالة على تعيين المحذوف وأدليل الحذف فتنى واحتمو العقل وحيث قد يعلى المصنف أن الكلام في دليل الحذف لا في دليل التعيين فلا وجه للجمع (٧٠٣) والوصف بالكثرة قرره شيخنا المدعى

(وأدلتها كثيرة منها أن بدل العقل عليه) أي على الحذف (والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرم عليكم الميتة) فالعقل دل على أن هنا حذفاً فإذا الأحكام الشرعية

ظاهر من المثال (وأدلتها) أي أدلة الحذف (كثيرة منها) أي من أدلتها (أن يدل العقل عليه) أي على الحذف (و) بدل (المقصود الاظهر) أي يكون الشيء مقصوداً أظهر (على تعيين المحذوف) وهو لفظ ذلك المقصود الاظهر وذلك (نحو) قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة) فان بدله لا يحرم ذوات الميتة والعقل يحكم بأن الناهي لا يراد ما علم أن الأحكام الشرعية لا تتعلق ان الذي يشبهه على الشيء في الاختصار هو شيء من نفس القول والمنبئ في الاضمار شيء من خارج والتصريح عكسه والابحاز الاقتصار على المعاني الضرورية في بلوغ الغرض وعلى أقل المناظر الدالة عليها عددا والتذييل أن يضيف الى المعاني الضرورية مسائل الاشياء التابعة للترتيب والتفصيل من (وأدلتها كثيرة الى آخره) ش لما كان الحذف لا يجوز الا لدليل احتاج الى ذكر أدلتها لم يتركها بل حذف من أحدها فان قلت قد قسم الصاعدا الحذف الى حذف اقتصار وحذف اختصار وفسروا الحذف اقتصاراً بأن يحذف للدليل فقد استوفى الحذف للدليل (قلت) هي عبارة مختلة وأصطلاح لا مشاحة فيه وأحقاً أنه لا حذف فيه اذا ثبت ذلك فالدليل تارة يدل على محذوف مطلق وتارة على محذوف معين فالحذف يدل على أصل المحذوف من غير دلالة على تعيينه بل يستفاد التعيين من دليل آخر كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة العقل يدل على أنها ليست المحرمة لان الحرمة لا يضاف الى الاجرام فتعين حذف شيء (قلت) وقد تقدم أنه ينقل عن الحنفية أنهم يرون أن التحريم والتحليل يضافان الى الذات وأما المعين ذلك المحذوف وأنه تناول فاستقيم دليل آخر وهو أن تناول هو المقصود الاظهر أي الأغلب في الميتة ارادة كلها وكذلك حرمت عليكم أمهاتكم في ارادة النكاح وهذا الذي قاله بناء على مذهب الجمهور وأما من جعله مجزئاً فلا ظهور ولا تعيين الا بدليل خارجي وأما من قال الميتة عبر بها عن كلها فلا حذف (قلت) وبقائه المصنف نظراً من وجهين أحدهما أن الدليل المسوغ للحذف لا بد أن يكون دليلاً على تعيين المحذوف إما لفظياً كالمعين أو خارجياً كما في الجمل لا على أصل الحذف فان أراد أن العقل دل على أصل الحذف فليس ذلك دليل مسوغاً للحذف الا لغير الإبهام وان أراد أن العقل دل على أصل الحذف والظهور دل على تعيينه الدال حيث تدل على المحذوف المعين وهو الظهور فالأولى أن يقال ظهور ارادة المحذوف دليل عليه وتارة يجوز العقل مع ذلك ارادة المنطوق وهو تارة لا يجوز بأن يدل العقل على استحالة ارادته الثاني أن قوله أدلتها كثيرة

وقد عجب بأنه لما كان كل ما دل على التبيين يدل على الحذف وان كان العقل وحده قد يدل على الحذف ولو لم يوجد الدليل الاخر المقتضي اليه في الدلالة على التبيين صح التعبير بالجمع والوصف بالكثرة (قوله) منها أن يدل العقل الخ) إنما أتى بمن شارة الى أن هناك أدلة أخرى لم يذكرها كالقراين اللفظية وهي الأغلب وقوعها والاكثر وضوحاً ولهذا لم يشك عليها (قوله والمقصود الاظهر) أي وأن يدل المقصود الاظهر أي وأن يدل بكون الشيء مقصوداً بحسب العرف في الاستعمال ظاهر أعني غيره من المرادات لتبادره للفتن على عين ذلك المقدر بالدال في الآية على خصوص تقدير لفظ تناول ككون تناول مقصوداً بحسب العرف في استعمال هذا الكلام

وكونه ظاهر التبادر للذهن والدلول هو لفظ تناول فاختلف الدال والمسلول ولم يؤول الكلام بل جعل الدال على تعيين المحذوف نفس المقصود الاظهر لم اتحاد الدال والمسلول لان المقصود الاظهر في الآية نفس تناول قرره شيخنا المدعى (قوله فالعقل دل الخ) ظاهره أن العقل هو الدال على الحذف وليس كذلك بل المراد يكون العقل دالاً على الحذف انه مدرك لذلك بالدليل القاطع من غير توقف على قرائن وحيث قد قال العقل مستدل لدليل والدليل عدم تصور تعلق الحرمة بالاعيان لان الحرمة عبارة عن طلب التزكوا معنى للطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة تناولها ونحوه (قوله على أن هنا حذفاً) أي شيئاً نحو فاقوه ومحملاً لان يقدر حرم عليكم كلها والا لا تتعاقبها وتناولها أو قر بأنها والتبس بها

(قوله) (بما يتعلق بالافعال) أى أفعال المكلفين وهو الحق اذ لا معنى لتعلق التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله (دون الاعيان) أى دون الذوات كادوية طاهر الالة فإن مدلولها تخرج بمذوات الميتة ولملمها وماذا كرم من أن الأحكام بما يتعلق بالافعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة وما على مذهب الحنفية فتشترط في الأحكام بالاعيان حقيقة فان: على من ذهب فلاحذف في الكلام (قوله) (المقصود) (٢٠٤) الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الالية) وهى الميتة والممولىم الخنزير (قوله)

[illegible]

لكن في هذا الثاني نظر لان المقصود تقسيم الادلة لانه لا يتأهل وانما على الشارح بكان ولم يحزم بأن حذف (ومنها) المضاف هو المصحح لعبارة المصنف اشارة الى عدم ثبوت الاحتال أن يكون قوله أن يدل على صحها والا اصل منها العقل أو يجعل قوله أن يدل العقل من باب اضافة الصفة للوصف بدتأويل المصدر المتسلخ من أن يدل بمعنى الماعل فكأنه قال من ادل العقل أي العقل التال بجر دقطة فتأخر خلق ثياب أي قطعة جرد ثياب أخلاق لا تخفى ما في هذا الحيوان من التصف

ومنه أن يدل العقل على الحذف والتعيين كقوله وجاء ربك أي أمر ربك أو عذابه أو بآسؤه وقوله هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام أي عذاب الله أو أمره

(قوله أن يدل العقل عليهما) أي معاً يعني أنه يستقل بأدراك الأمرين بالدليل القاطع من غير توقف على فرائض في العبارة أصلاً وقد عبت أن الدلالة على تعيين المحذوف تستلزم الدلالة على مطلق الحذف دون العكس (قوله فالعقل يدل على امتناع جعي الرب) أي يدل ذلك الدليل القاطع من غير توقف على فرائض في العبارة وحيث دل العقل على ذلك فلا بد من حذف حتى يستقيم معنى الكلام وألقى العقل للكل إذا المدرك لما ذكرنا نحو العقل الكامل فخرجت الجمحة القائلون بأن الله جسم (قوله فالامر المعين الخ) هذا جواب عما يقال أن أوفى قوله أو عذاب للارهاق وحيث فلا تعيين المحذوف فلا يصح القول (٢٠٥) بدلالة العقل على التعيين وحاصل

الجواب أن المراد أنه يعين
الاحد الدائر بين الامر
والعذاب والاحد العائدين
الامر من المذكورين معين
بالنظر لعدم ثالث وان كان
مهما بالنسبة فهو تعيين
نوعياً لا شخصياً وعلى هذا فراد
المصنف بالتعين ما يتعلق
التعين النوعي بقي شيء آخر
وهو أن الامر والعذاب
يقتضي مجيئهما والجواب ان
المراد بأمره وعذابه الأمور به
والعذب بمن يمتدح ونار
وغيرهما لكن لما كان اسناد
الجمي لله فهو من التقداته
بحسب احتياج الدليل العقلي
بخلاف اسناد الجمي للامر
أو العذاب فإنه لا يشاع فيه
وان كان مجازاً لم يجز الدليل
العقلي قتائل فرره شيخنا
العدوي قال العلامة
العقوبي وفي جعل العقل
دلالة على التعيين هنا ظن من

(ومنه أن يدل العقل عليهما) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع جعي الرب تعالى وتقديس ويدل على تعيين المراد أيضاً (أي أمره أو عذابه) فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الامرين لا أحدهما على التعيين

في الامرين على ما في ذلك من البحث ثم هذا بناء على الحق وهو أن التحريم إنما يتعلق بالأفعال لانه تكليف والتكليف لا معنى لتعلقه بالذوات وان بنى على أنه يتعلق بالذوات كما يقول الخفية فلا حذف في الكلام ولا يعني ما في عبارة المصنف من التسامح وهو جعل الدلالة من الأدلة فلما ان يكون قوله أن يدل مقحماد الأصل منها العقل وأما أن يقدر ودلالة أدلة كثيرة ولكن تقدير الدلالة قبل الأدلة في معنى الحشو أيضاً بل هو عاقل في البرودة لان المقصود تقسيم الأدلة لادلالها كما لا يخفى وأما أن يجعل المصدر المنسب من أن يدل بمعنى الفاعل فكانه يقول نه دليل العقل فتكون اضافته الى العقل من اضافة الصفة الى الموصوف ولا يخفى ما فيمن التعسف أيضاً ومن أجل الاحتمال الآخر والاول لم يجز بما نه على التقدير (ومنه) أي ومن أدلة الحذف الخالص (أن يدل العقل عليهما) مما أعني على مطلق الحذف وتعيين المحذوف يعني أن العقل استقل في ادراك الامرين وقد علمت أن ادراك الثاني يستلزم الاول دون العكس وبخفاك ما في هذا الكلام مما تقدم وكذا ما في ما بعده ثم مثل لما دل فيه العقل على الحذف والتعيين فقال (نحو) قوله تعالى (وجاء ربك) والمالك مضافاً للعقل يدرك امتناع الجمي من الرب تعالى وتقديس بالدليل القاطع من غير توقف على فرائض في العبارة أصلاً ويدل على تعيين المحذوف المراد أيضاً (أي أمره أو عذابه) لان العقل اذا تأمل أن ذلك في يوم القيامة لم يجد ما يناسب يوم القيامة الموعود به للحساب عليه وسلم أنا أكرم على القس أن يعذب بذات الجنب ثم قال ومنها أي من أدلة الحذف أن يدل العقل عليهما أي على الحذف والتعيين نحو قوله تعالى وجاء ربك أي أمره أو عذابه لان العقل دل على أصل الحذف لاستحالة جعي الربارى سبحانه وتعالى عقلاً فان ذلك يستلزم الجمعية ودل العقل أيضاً على التعيين وهو الامر أو العذاب (قلت) فإذا كان عقلاً فما بين التعيين الآن يكون

وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدّر أحد الامرين لا يستلزم دلالة بل يحتاج الى قرآن مثل كون هذا اليوم يوم القيامة الذي لا يناسبه الا ما ذكر لكونه موعوداً به بالحساب والعقاب والرحمة فتقدر العذاب والامر الشامل للعذاب مناسباً له لان العذاب هو الموجب له وبه التصويب بالمعصية ومن لا يتوجب كانت الدلالة على أحد الامرين يحتاج فيها العقل الى قرآن كان الدال غير العقل وذلك لان المدرك للامور هو العقل لكن ان كانت دلالة مستقلة نسبت للدلالة لموان كانت دلالة غير مستقلة نسبت للدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا فانها انما يجوزنا تقدير الاخص في مقابلة الاعم لان الامر أعظم من العذاب لم ينحصر المقدّر فيأذكر لصفة أن يقدر وجاء نه ربك أو جاء جند ربك الفائم بتعذيب العاصي أو جاء عبيده القاشمون بذلك كلاً لا شك وأيضاً تقدير الامر أولى وأظهر لشعوره كافي أن يحرم عليك الميتة فان تقدير التناول لشعوره أظهر انتهى وانما كان الامر لأفعل لانه واحد الامور فيشمل التي والعذاب وغير ذلك فتأمل

ومن هنا يدل العقل على الحدف والمادة على التعيين كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز فذلكن الذي لمتني فيه

(قوله أن يدل العقل عليه) أي على الحدف (قوله والمادة) أي تدل المادة أي المقررة لا المادة في استعمال الكلام بخلاف ما سبق في المقصود لا يظهر والحاصل أن المراد بالمادة العرف الذي تبين به المقصود لا يظهر كون الشيء يفهم من الاستعمال كثيرا وقد خصوصية فيه بخلاف المادة هنا (٢٠٦) فإن المراد بها تقررها لأخر في نفسه من غير نظير للدلالة على الكلام عليه عرفا كقول كون الحب الغالب لا يلام عليه

(قوله نحو فذلكن الخ) أي (قوله نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في خطابها النساء الذي لمتني يوسف وذلك لأن يوسف لما خرج عليهن ودخل من جهه قطعن أيديهن وقلن حاشنك ما هذا بشرنا أن هذا الملاك كرمي فقلن لمتني امرأة العزيز فذلكن الذي لمتني فيما عليه في بمعنى على كإبرشادي ذلك قول الشاعر إذا لمعني اليوم على ذات الشخص حيث عبر بعلى دون في معناه المطابق لقوله فيه (قوله لا لمعني اليوم على ذات الشخص أي لأن اليوم لا يتعلق عرفا بالذوات وإنما يلام الإنسان عرفا على أفعاله الاختيارية فإن قلت حيث كان عدم تعلق اليوم بالذوات وتعلقه بالأفعال الاختيارية أمرا عرفيا رجح الأمر إلى أن الدال على الحدف هو العرف والمادة لا العقل كما يأتي في ترك اليوم على الحبفت المراد بالادراك العقلي ما يستقل فيه الدليل العقلي كقبي المحي

والتعويض المقصود من الآية فقد دل العقل على أن أحدهما لا يمتنع هو المقدر وذلك هو المراد بالتعيين هنا وفي هذا الكلام شيء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل لكون المقدرا أحدهما لا يستقل فيه دلالته بل يحتاج إلى قرائن مثل كون هذا يوم القيامة الذي لا يناسب إلا ما ذكره فيهما من دل فيه غير العقل لما تقدم لنا أن المدرك هو العقل في الكل لكن إن كانت دلالة لا تستقل نسبت الدلالة للثلاث الشيء المستعان به لا يخفى عدم استقلال العقل هنا ولا آخرنا إن جوزنا تقدير الاختصاص في مقابلة الأمر لأن الأمر من العذاب لم ينصر المقدر في ذات كرمه أن يقدر وجاءه نهي ربك أو جاءه جند ربك القائم بتعذيب المعاصي أو عبيده القائمون بذلك كالأشياء أو ياتنا تقدير الأمر أولي أو ظهر لشهوه كافي بفساد علم الميته فان تقدير التناول لشهوه لا يظهر كما تقدم (ومنها) أي من أدلة الحدف الخاص (أن يدل العقل عليه) أي على مطلق الحدف (و) تدل (المادة) المقررة لا المادة في استعمال الكلام كما تقدم (على التبيين) أي تعيين المحذوف وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في خطابها النساء التي لمتني يوسف (فذلكن الذي لمتني فيه) فإن يوسف لما خرج عليهن ودخل من جهه قطعن أيديهن وقلن حاشنك ما هذا بشرنا أن هذا الملاك كرمي فقلن لمتني امرأة العزيز فذلكن الذي لمتني فيه) فإن يوسف لما خرج عليهن ودخل من جهه قطعن أيديهن وقلن حاشنك ما هذا بشرنا أن هذا الملاك كرمي فقلن لمتني امرأة الكلام ولا بد فيه من تقدير لا يستقيم إلا به وذلك المدرك للعقل من جهة ادراكه أن اليوم لا يتعلق بالذوات وإنما يلام الإنسان على فعله من أفعاله كما أدرك أن الضرب لا يتعلق إلا بالفعل فلما قيل ادراك العقل لعدم تعلق التحريم بالذات ظاهر بالاستدلال العقلي بعد العلم بأن التحريم من جنس التكليف بل قديدي أنه ضروري أو أمالادرا كه لعدم تعلق اليوم بها فاما ذلك من جهة أن العرف جار على أن الإنسان لا يلام إلا على أفعاله فيعود الادراك إلى المادة كما يأتي في ترك اليوم على الحب (قلت) بل هو ضروري أيضا فلا يصدر غيره إلا من الاحق فالمراد بالادراك العقلي ما يستقل فيه الدليل العقلي كقبي المحي عن الرب تعالى أو يكون من الأمور التي يقر بها كل أحد بلا دليل ولو كان مستنده عمل العرب بخلاف ترك اليوم على الحب الغالب فاما يدركه الخواص باعتبار عادة المحبين أراد بقوله الأمر الذي بمعنى العذاب أو العذاب وذلك اختلاف في العبارة فقط لا في المعنى واعلم أن الزمخشري قال إن هذه الآية كرمية تمثيل مثلثه سبحانه في القهر بحال الملك إذا حضر بنفسه فعلى هذا الحدف في الآية كرمية عن أن أراد التبيين فيما بمعنى عدم الثالث فذلك ليس بتعيين فهو ممنوع لأن العقل لا ينبغي تقدير عباد ربك أو جنود ربك وغير ذلك فهذا كالقسم الأول ومنها أن يدل العقل على أصل الحدف وتدل المادة على تعيين المحذوف كقوله سبحانه فذلكن الذي لمتني فيما العقل

الرب تعالى أو يكون من الأمور التي يعترف بها كل أحد بلا دليل وإن كان مستنده عمل العرب كما في تعلق اليوم بالافعال الاختيارية بتوعد تعلقه بالذوات فإن كل أحد يدرك ذلك من غير دليل عقلي بل من عرف العرب بهذا بخلاف ترك اليوم على الحب الغالب فاما يدركه الخواص باعتبار عادة المحبين (قوله وما تبين المحذوف الخ) الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضمير في فيه حدفا لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة لمعين لا حدها هو المادة

دل العقل على الحذف في ان الانسان انما يلام على كسبه فيحصل ان يكون التقدير في حبه لقوله قد شغفها حبا وان يكون في مرادته لقوله تراود فتقاتها عن نفسه وان يكون في شأنه امر فيشعلها او المعادة دلت على تعيين المرادة لان الحب المفرط لا يلام الانسان عليه في العادة لقهره صاحبو غلبته وانما يلام على المرادة الداخلة تحت كسبه التي يقدر ان يدفعها عن نفسه ومنها ان تدل المعادة على الحذف والتعيين لقوله تعالى لو نعلم قتالا لاتبعناكم مع انهم كانوا اخيرا الناس بالحرب فكيف يقولون بانهم لا يعرفونها فلا يبدن حذف قدره مجاهد رحمه الله تعالى انكم قاتلون في موضع لا يصلح للقتال ويحصى عليكم منه قوله فانه) أي قوله فيه يحصل ان يقدر أي المحذوف فيه (قوله لقوله (٢٠٧) تعالى) أي حكاية عن اللوام (قوله

(فانه يحصل) ان يقدر (في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مرادته لقوله تعالى تراود فتقاتها عن

نفسه وفي شأنه حتى يشعلها) أي الحب والمرادة (والعادة دلت على الثاني) أي مرادته (لان الحب المفرط لا يلام صاحبو عليه في العادة لقهره) أي الحب المفرط (اليه) أي صاحبه

فاذا تقرر أنه لا بد من تقدير قبل الضمير فيه ولا بد من العقل وحده ما ورد ذلك فالقدر فيه احتمالات (فانه) أي الكلام الذي وقع فيه الحذف (يحصل) ثلاثة احتمالات لان اللوم تقرر أنه لا يقع الا على فعل الانسان والكلام الذي وقع بالوم وهو قولن امر آفة العزير تراود فتقاتها عن نفسه قد شغفها حبا انما لثرا في ضلال مبین مستعمل من أفعال المالموع على فطن أحد هم امر اودتهوا لا تخرجها فيحصل ان

يقدر (في حبه لقوله تعالى) حكاية عن اللوام (قد شغفها حبا) أي أصاب حبه شغاف قلبه او غشاؤه كناية عن احاطة حبه له بقلبه حتى احاط بشغافه وقيل المعنى أصاب بطن قلبه او قيل وسطه (و) يحصل ان يقدر (في مرادته لقوله تعالى) حكاية عن اللوام أيضا (تراود فتقاتها عن نفسه) يحصل ان يقدر (في شأنه حتى يشعلها) أعني الفعلين المذكورين في اللوم وهما الحب والمرادة (و) لكن (العادة) المتقررة عند المحبين (دلت على) التقدير (الثاني) وهو في مرادته وذلك لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة) عند المحبين (لقهره اليه) أي لقهر الحب صاحبو انما يلام عليه عند غير المحبين

دل على أنه لا بد من محذوف لان الشخص لا يلام الا على الفعل واحتمل ان يكون التقدير في حبه لاجل شغفها حبا وفي مرادته لاجل تراود فتقاتها وان يكون في شأنه امر وهما العادة دلت على ارادة المرادة لان الانسان لا يلام على الحب المفرط لانه يقهر صاحبو انما يلام على المرادة التي يقدر على دفعها (قلت) كلامه مناهة لا نه قال العقل دل على الحذف لان الانسان لا يلام الا على ما هو من كسبه ثم جعله محتملا لثلاثة امورا أي يجوز حال العقل منها ارادة الحب ثم قال ان الحب ليس من الكسب فيلزم ان يكون

احتمال الحب متنفيا عما لم يرد ان يكون المراد الحب والمرادة أو الامر المطلق واقام الدليل على عدم ارادة الحب فثبت المرادة وقد دلت الاحتمالات الاخرى وهو ارادة الامر الذي يشعلها فمذكور ما يدفع وهذا الاحتمال يرحبه القول الناهب الى ان مقتضى عام وهو أحد قول الشافعي ومنصوص في الامور ان كان مرجوحا عند الاصوليين ومنها العادة بان تدل على أصل المحذوف وعلى التعيين وذلك بان يكون العقل غير مانع من اجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف كقوله سبحانه لو نعلم قتالا لاتبعناكم أي يمكن قتال والمراد كما نالها للقتال وانما كان كذلك لانهم كانوا اخبر الناس بالقتال والعادة تمنع ان يردوا لو نعلم حقيقة القتال فدل ذلك قدره مجاهد يمكن قتال

لا يتعلق الا بفعل الانسان والكلام الذي وقع بالوم وهو قولن امر آفة العزير تراود فتقاتها عن نفسه قد شغفها حبا انما لثرا في ضلال مبین مستعمل على فطن أحد هم امر اودتهوا لا تخرجها فيحصل ان يقدر في حبه يحصل ان يقدر في مرادته ويحتمل ان يقدر في شأنه التام لكل من الحب والمرادة (قوله والعادة) أي المتقررة عند المحبين (قوله المفرط) أي الشديدا الغالب (قوله لا يلام صاحبو عليه في العادة) أي في عرف المحبين وفي عادتهم المتقررة عندهم انما يلام عليه عند غيرهم فغفلة من كونه ليس ينقص فان لا عليه احل الحب فلا جل لوزمه وامر من كف عن لزامه الردي شغلا لوم عليه (قوله لقهره اليه) أي والامر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه لان الانسان وانما يلام على ما دخل تحت كسبه كالمرادة

(حبا) غير محمول عن القتال
أي قد شغفها حبه أي
أصاب حبه شغاف قلبها
وشغاف القلب غلافه
وغشاؤه أي الجفلة التي
دونه كالجباص اصابة الحب
لشغاف قلبها كناية عن
احاطة حبه له بقلبه حتى
أحاط بشغافه وقيل المعنى
أصاب بطن قلبه وقيل
وسطه وفي الاطول أي خرق
شغاف قلبها (قوله وفي
مرادته) أي ويحتمل
ان يقدر المحذوف فيه في
مرادته (قوله لقوله تعالى)
أي في حكاية عن اللوام أيضا
(قوله تراود فتقاتها عن نفسه)
أي تخادعه وتطالبه مرة
بمراة اخرى برقى وسهولة
لتنال شهوتها منه (قوله
وفي شأنه) أي ويحتمل ان
يكون المتعلق المحذوف فيه
في شأنه وقوله حتى يشعلها
أي لاجل ان يشعلها وانما
كان المقدر في هذا الكلام
محتملا لهذه الاحتمالات
الثلاثة لان اللوم كما تقدم

وبدل عليه أنهم أشاروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها ومنها الشرع في النعم كقول المؤمنين بسم الله الرحمن الرحيم كما ذكرت عند الشرع في القراءة بسم الله فإنه يبدآن المراد بسم الله أقرأ وكذا عند الشرع في القيام أو القعود أو أي فعل كان فإن المحذوف يقدر ما جعلت التسمية مبدأه

(قوله فلا يجوز أن يقدر في حبه) أي لعدم المطابقة إذا التسوية لم تلها في الحب لكونه مفعولاً لا متعلقاً بالمرادة ناشئة عن ذلك الحب ولازمة فلا يلام عليه لزومها بالانحياز للملازمة ممنوعة إذ قد يوجد الحب من غير مرادة ثم إن ما ذكره من عدم جواز تقدير الحب إذا ربه بنفسه وأما تقدير مراديه ولو أزمه وأثاره التي يقتضيها فهو أغبر ممنوع لا لوم على ذلك عادة (قوله) ولا في شأنه (الخ) قال العلامة يعقوب عدم الجواز ظاهر في تقدير الحب وأما عدم الجواز في تقدير الشأن فغير ظاهر لصفة تقديره باعتبار الشق الصحيح مما يتقبل عليه (٢٠٨) وهو المرادة فالحاصل أن شموله لا يمنع من جهة تقديره لا نه يكتفي في جهة احتجانه

للقصود وقول الشارح ولا في شأنه أي به اصطلاحاً لقائه كان ينبغي أن يتعرض في المتن لمنع ارادة ذلك لانه لا يظهر تعيين تقدير المرادة الذي هو الاحتمال الثاني في كلامه الابنبي صحة كل من تقدير الحب وهو الاحتمال الاول وتقدير الشأن الذي هو الاحتمال الثالث فتأمل (قوله الشرع في الفعل) (الخ) ادخله في الاقران الاتي لكان أولى لانه منه (قوله) يعني من أدلة تعيين المحذوف أي بعدد لاقول العقل على أصل الحذف وكذا يقال فيما بعده والحاصل أن العقل لا بد منه فهو البالد على أصل الحذف في الجميع وأما تعيين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لا بد عليه

فلا يجوز أن يقدر في حبه ولا في شأنه لكونه شاملاً وتعين أن يقدر في مرادته نظراً إلى المادة ومنها الشرع في الفصل) يعني من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف لأن دليل الحذف هنا هو أن الجار والمجرور لا بد من أن يتعلق بشئ والشرع في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شرع في (نحو) بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأه (في القراءة يقدر بسم الله أقرأه

غفله عن كونه ليس ينقص فإن لأم عليه المحبوب فلا وزمه وأما من كتب عن لوازمه الزدية فلا لوم عليه وإذا امتنع تقدير نفس الحب لم يقدر بخصوصه ولا بما يشمله كاشئاً فتعين تقدير في مرادته وهذا ظاهر في عدم تقدير الحب وأما عدم تقدير الشأن فليس بظاهر لصفة تقديره باعتبار الشق الصحيح مما يتقبل عليه وهو المرادة (ومنها) أي من أدلة تعيين المحذوف بعدد لاقول العقل على أصل الحذف (الشرع في الفعل) وذلك (نحو) قولنا (بسم الله) فإن الجار يدل بالعقل بعد ادراك الأصل وضمائه لا بد منه يتعلق والشرع في فعل من الأفعال يعين المحذوف (فيقدر) خصوص لفظ (ما جعلت التسمية مبدأه) فإذا أراد الأكل قدراً كل بعد بسم الله وإذا أراد القراءة قدراً أقرأ بعد بسم الله وهكذا وتقدر خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأه هو الأقرب لقريئة ابتداء بخصوصه ونسب إلى البيانين وقيل يجوز تقدير رأيت في الكل ونسب النحويين وكون ادراك الجار والمجرور

وبدل على ذلك أنهم أشاروا على النبي صلى الله عليه وسلم بأن لا يخرج من المدينة (قلت) وتعيين المحذوف هنا دل عليه السياق والقراءة بسم الله ما هيصة ذلك عادة ففيه نظراً وإيضاحاً لمراد لو لم أعلم أي تعرض لك قال ما ولو لم أعلم ما أتت متوجهون إليه قتال لكنه ليس بقتال بل هو لقاء النفس إلى النفس ففصل هذين لا حذف ومنها الشرع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأه فإن كانت عند الشرع في القراءة قدرت أقرأ أو أكل قلت أكل كذا قال المصنف وقد اختلف الناس هل يقدر في مثله الفعل أو الاسم المصدر واختلفوا أهل بقدر عام كالأبتداء وأخص كإذ ذكره

(قوله من أدلة الحذف) أي خلافاً يقتضيه ظاهر كلام المصنف لأن السياق في بيان أدلة الحذف وعلى ولذا عبر الشارح بالعناية (قوله) لأن دليل الحذف هنا هو أن الجار (الخ) في الكلام حذف والاصل لأن دليل الحذف هو العقل بسبب دراكه أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشئ فإذا لم يكن ذلك المتعلق ظاهر احكم بتقديره وكون ادراك أن الجار والمجرور لا بد من متعلق بالتصرف العقلي لا بناءً في كون التقدير لا مفعولاً في نحو ولكم في القصاص حيلة لأنه ليس المراد بكونه لاهم لفظي أن العقل لا يقتضيه أصلاً بل المراد أن التقدير مراداً لقاعدة لصورة الموضوع لسبب الكلام وهذا لا ينافي أن العقل مدرك لتلك المتعلق وأن كان لا يحتاج للتصريح به في إعادة المعنى لتبادره (قوله على أنه) أي ذلك المتعلق المحذوف وقوله ذلك الفعل أي اللفظ البالد على ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أي فيقدر خصوص لفظ ما جعلت الذي جعلت التسمية مبدأه أو ما قدراً في كلامه لفظاً قبل ما جعلت (الخ) لأن التقدير هو الفعل النحوي وما جعلت التسمية مبدأه هو الفعل الحقيقي وهو لا يقدر ولأن لا تقدر المضاف في أول الكلام وتقدر في آخره والمعنى حينئذ فيقدر ما أي الفعل الذي جعلت التسمية مبدأه

وهنا اقتزان الكلام بالفعل فإنه يفيد تقديره كقول الشن أعرس بالرافع والبين فإنه يفيد بالرافع والبين أعرست القسم الثالث الاطباب وهو اما بالانصاح بعد الاجهام

(قوله وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر وألقياس مفعول المحذوف أي وأجر القليس على هذا فإذا أريد بالكل فترا كل والقام قدر أقوم وهكذا ثم انظر أنه لا يجوز تقدير المتعلق علما كأنتى في الكل (٢٠٩) ونسب هذا البيانين فبين

وعلى هذا القياس (ومنها) أي من أدلة تعيين المحذوف (الاقتزان كقولهم العرس بالرافع والبين) فإن مقارنتها الكلام لا عراس المخاطب على تعيين المحذوف أي أعرست أو مقارنته للمخاطب بالاعراس وتلبيه بعد دل على ذلك والرافع أو الاتحاق والباء للابلاسة (والاطناب اما بالانصاح بعد الاجهام لا بدله من متعلق بالتصرف العقلي لا ينافي كون التقدير أمرا لفظيا في نحو قولنا لك الاجران المراد بكونه لفظيا كما تقدم أدرا كذا يحتاج في تبادره الى ذلك التقدير لا أنه لا يقتضيه العقل أصلا (ومنها) أي من أدلة تعيين المحذوف بعد دلالة العقل على أصل الحذف (الاقتزان) أي مقارنته الكلام الذي وقع فيه الحذف طالع من الاحوال وذلك (كقولهم للعرس) أي المتزوج (بالرافع) أي الاتهام والاتفاق (والبئين) فإن الجار يحكم العقل بعد دلالة وضعه بأنه لا بدله من متعلق ومقارنتها الفعل لا عراس بدله على ان المتعلق به المجرور وأعرست والباء بالرافع للابلاسة أي أعرست ملامسا للاتهام معز وجئت ملامسا لولادة البين معهما ولفظ هذا الكلام إخبار والمراد به الدعاء أي جعلك القسم وجئت ملامسا للبين ولا يخفى ان المقارنة أعين جعل السمة مبتدأ الذي فلو اقتصر على المقارنة جعل جملة البسمة من أمثلتها كان أرفع (والاطناب) الذي تقدم أن من جملة أسرارها بسط الكلام حيث لا يصح ما مضى وبأنه هو أن يضاف الى الكلام على أصل المراد وهو المساواة لفائدة يحصل بأوجه (اما بالانصاح بعد الاجهام) أي يبين شي يملن الاشياء بعد ما به يكون

وهنا ان بدل الاقتزان على المحذوف المعين كقولهم لمن أعرس بالرافع والبين أي بالرافع والبين أعرست قلت وهذا الدليل يعني عن ذكر الدليل السابق فإن السابق داخل في هذا فليكن بحاجة لذكر الشروع قال الخطيبى ومنها أن يدل عرف اللفظ على الحذف والقرينة الحالية على التثنية ثم ذكر كمال المشهور أن لا حظية فلا يلى أي ان لم توجد حظية فلا تترك البينة والحظية ذات الخطوة عند زوجها والالية بمعنى الآلية اسم فاعل من اذا أقصر وأصله أن رجلا تزوج امرأه فلم تحظ عنده ولم تكن بالمقصرة فبإحطى النساء عند أزواجهن فقالت له ان لا حظية فلا يلى أي لم يكن لك حظية لان طبعك لا يلزم بالانتماء فى غير مقصرة فبإحطى لمز وج حظية مرفوع لانه فاعل المضمر الذى هو يكن من كان التامة والية خير مبتدا تقديره فانا لا يلى أي غير الية ويجوز نصب حظية والى على تأويل ان لا كن حظية فلا أكون الية وهو مثل يضرب في مداراة الناس والنود لهم قال ذلك الخنجرى فى الامثال وفيما قاله الخطيبى نظرا لان المراد عرف اللفظ بالحذف ليس دليلا على الحذف بل هو حذف مطرد يحتاج لدليل وهو القرينة ثم ذكر من مواضع الحذف ما لا حاجة لذكره لدخوله في كلام المفسر وغيره من أطلق القرينة اللفظية أو الحالية فهم من أعظم الأدلة على الحذف اللفظية وذلك مثل قولك ضربت فان اللفظة خاطفة فان الفعل المتعدي لا بدله من مفعول فالسمة دلت على أصل الحذف لا تعيينه وكذلك المبتدأ المحذوف واظفر والقاعل عندهم أجاز حذفه ص (والاطناب اما بالانصاح بعد الاجهام الى آخره) ش الاطناب يكون بأحد أمور اما بالانصاح

(٢١ - شرح التخصيص ثالث) تعيين المحذوف أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف لان العقل بعد العلم وضع الجار يحكم بأنه لا بدله من متعلق (قوله أو مقارنته الخ) إشارة لاحتمال أن كاهم وقوله وتلبيه بعطف على قوله مقارنته المخاطب بالاعراس بمسره والمخاضل أن فى معنى الاقتزان وجهين لا نهما بين الكلام وحال المخاطب أو بين المخاطب وحاله فى عامرى بعض التسع اذ مقارنته الخ وحى لا تناسب (قوله أو الاتفاق) عطف تفسير (قوله والاطناب اما بالانصاح الخ) أي يحصل اما بالانصاح الخ

ليرى المعنى في صورتين مختلفتين أوليهن في النفس فضل يمكن فان المعنى اذا اتى على سبيل الاجال والا بهام تشوقت نفس السامع الى معرفة على سبيل التفصيل والايضاح فتسوق جلال ما يرد به ذلك فاذا اتى كذلك يمكن فها فضل يمكن وكانت شعور رها به ثم وسياً في مقابلة في قوله واما بعد كرا الخاص الخ فذكر امور السامع بمقتضى بها الاطباء آخرها قوله واما بعد ذلك فذكر كرا خاصة امور تصير بها التام اجالاً في احوال عليه وتقدم من جهة اسرارها بسط الكلام حيث الاصنام مطلوب وان حقيقته ان زادت في الكلام على أصل المراد لفائدة والردا بالايضاح بيان شي من الاشياء بعدا بهامه (قوله ليرى المعنى) أى ليرى السامع المعنى أى ليرى كمال المراد بالزينة الادراك كذا في بن يعقوب وهو يقتضى أن يرى معنى الفاعل وهو غير متعين لجواز كونه معنياً للفعول أى لاجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى في صورتين (٢١٠) مختلفتين وهذا أمر مستحسن لانه كمرض الحسنة في لباسين (قوله

ليرى المعنى في صورتين مختلفتين) احداهما مهمة والاخرى موحنة وعلمان خير من علم واحد (أوليهن في النفس فضل يمكن) لما قبل الله النفوس عليه من أن الشئ اذا ذكرهما بين كان أوقع عندها

(ليرى) أى ليرى السامع (المعنى) والمراد بالزينة الادراك (في صورتين مختلفتين) احدي الصورتين ما أوجب فهمه على وجه الابهام والأخرى ما أوجب فهمه على وجه الوضوح كما يظهر من التعليل وادراك الشئ من جهة الابهام ثم ادراكه من جهة التفصيل ادراكا كان والا ادراكا علمان وعلمان خير من علم واحد وأصل هذا الكلام ان رجلا نبأ به على شأن الطريق لما سلك به بطريقا غير ما ينبغي فقلنا ابنه انى عالم فقال ذلك الرجل وعلمان خير من علم واحد أى اضافة علم الى علمك ثم صار مثالا للتشاور وانها تاتى بالمفاهيم اجتماع علمين وكذا البعث في كل شئ بحيث لا يستقل في ذلك الشئ ليعلم واحد فان قيل حاصل هذا أن الاجال ثم التفصيل فيه الابهام علمين مع أن المعلوم واحد لتضمن التفصيل الاجال وهذا بعد ما يستطرف كالبديع المعنوي فكيف بعد من المعاني قلت فديكون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة بجوانبه كقيام الافتقار بالمعنى ومقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجوه ملوا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعلق علمين من جهتين أو الابهام علمين انقلنا بخلاف ذلك لو ليس هذا من باب التحسين ولا من باب كمال اللفظة الاتيين على ما يتبين (أوليهن) أى لا يضاع بعد الابهام يكون ليرى المعنى في صورتين أوليهن المعنى الموضوع بعدا بهامه (في النفس) أى في نفس السامع (فضل يمكن) وذلك عند اقتضاه المقام ذلك التحسين لكون المعنى ينبغي أن يبنى على علا به القلب رغبة أو لهية وأن يحفظ التعظيم وعدم استهزاء أو عمل به وأن يحفظ التشوق له والشئ كان في الايضاح بعد الابهام فضل التحسين لان الاشعار باجلا يقتضى التشوق له والشئ بعد الابهام أى ما يافقد الايضاح والباقى قوله لا يضاع للسببية أى اذا أردت أن تهم ثم نوضح فانك تطلب وفائدة امارقة المعنى في صورتين مختلفتين بالابهام والايضاح أوليهن المعنى في النفس فضل يمكن أى يمكن ان اذا

والاخرى موحنة) أى ظاهرة وجعل الايضاح بعد الابهام لهذه النكتة بقطع النظر عما يلزمها من التحسين في النفس وكما اللفظة والارجعت تلك النكتة للتحسين بعدها (قوله) وعلمان الخ) هذا مريب بضمير وفو الاصل وادراك الشئ من جهة الابهام ثم من جهة التفصيل علمان وعلمان خير من علم واحد وهذا اشارة الى ضرب من مثل سائر وأصل هذا الكلام ان رجلا نبأ به بسلك طريقا فقال الرجل لابنه يا بنى ابحث لنا عن الطريق فقال له انى عالم فقال يا بنى علمان خير من علم واحد أى اضافة علم الى علمك ثم صار مثالا للتشاور وانها تاتى بالمفاهيم اجتماع علمين وكذا البعث في كل شئ بحيث لا يستقل في ذلك الشئ ليعلم واحد فان قيل حاصل هذا أن الاجال ثم التفصيل فيه الابهام علمين مع أن المعلوم واحد لتضمن التفصيل الاجال وهذا بعد ما يستطرف كالبديع المعنوي فكيف بعد من المعاني قلت فديكون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة بجوانبه كقيام الافتقار بالمعنى ومقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجوه ملوا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعلق علمين من جهتين أو الابهام علمين انقلنا بخلاف ذلك لو ليس هذا من باب التحسين ولا من باب كمال اللفظة الاتيين على ما يتبين (أوليهن) أى لا يضاع بعد الابهام يكون ليرى المعنى في صورتين أوليهن المعنى الموضوع بعدا بهامه (في النفس) أى في نفس السامع (فضل يمكن) وذلك عند اقتضاه المقام ذلك التحسين لكون المعنى ينبغي أن يبنى على علا به القلب رغبة أو لهية وأن يحفظ التعظيم وعدم استهزاء أو عمل به وأن يحفظ التشوق له والشئ كان في الايضاح بعد الابهام فضل التحسين لان الاشعار باجلا يقتضى التشوق له والشئ بعد الابهام أى ما يافقد الايضاح والباقى قوله لا يضاع للسببية أى اذا أردت أن تهم ثم نوضح فانك تطلب وفائدة امارقة المعنى في صورتين مختلفتين بالابهام والايضاح أوليهن المعنى في النفس فضل يمكن أى يمكن ان اذا

صطف على قوله ليرى أى أن الايضاح بعد الابهام يكون ليرى السامع المعنى في صورتين أوليهن ذلك المعنى الموضوع (أو بعدا بهامه في نفس السامع) ياد يمكن وذلك عند اقتضاه المقام ذلك التحسين لكون المعنى ينبغي أن يبنى على علا به القلب رغبة أو لهية أو أن يحفظ التعظيم وعدم استهزاء أو عمل به وقوله أوليهن الخ أى مريب بضمير وفو الاصل وادراك الشئ من جهة الابهام ثم من جهة التفصيل علمان وعلمان خير من علم واحد وهذا اشارة الى ضرب من مثل سائر وأصل هذا الكلام ان رجلا نبأ به بسلك طريقا فقال الرجل لابنه يا بنى ابحث لنا عن الطريق فقال له انى عالم فقال يا بنى علمان خير من علم واحد أى اضافة علم الى علمك ثم صار مثالا للتشاور وانها تاتى بالمفاهيم اجتماع علمين وكذا البعث في كل شئ بحيث لا يستقل في ذلك الشئ ليعلم واحد فان قيل حاصل هذا أن الاجال ثم التفصيل فيه الابهام علمين مع أن المعلوم واحد لتضمن التفصيل الاجال وهذا بعد ما يستطرف كالبديع المعنوي فكيف بعد من المعاني قلت فديكون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته والاحاطة بجوانبه كقيام الافتقار بالمعنى ومقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل بوجوه ملوا خطأ من المتكلم أو السامع فيناسبه تعلق علمين من جهتين أو الابهام علمين انقلنا بخلاف ذلك لو ليس هذا من باب التحسين ولا من باب كمال اللفظة الاتيين على ما يتبين (أوليهن) أى لا يضاع بعد الابهام يكون ليرى المعنى في صورتين أوليهن المعنى الموضوع بعدا بهامه (في النفس) أى في نفس السامع (فضل يمكن) وذلك عند اقتضاه المقام ذلك التحسين لكون المعنى ينبغي أن يبنى على علا به القلب رغبة أو لهية وأن يحفظ التعظيم وعدم استهزاء أو عمل به وأن يحفظ التشوق له والشئ كان في الايضاح بعد الابهام فضل التحسين لان الاشعار باجلا يقتضى التشوق له والشئ بعد الابهام أى ما يافقد الايضاح والباقى قوله لا يضاع للسببية أى اذا أردت أن تهم ثم نوضح فانك تطلب وفائدة امارقة المعنى في صورتين مختلفتين بالابهام والايضاح أوليهن المعنى في النفس فضل يمكن أى يمكن ان اذا

أولئك لذة العلم به فان الشيء اذا حصل كمال العلم بمعرفة لم يتقدم حصول اللذة به ألم واذا حصل الشعور بمن وجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم بالجهول بفصل لما بسبب المعلوم لذة وبسبب حرمانها عن الباقي ألم ثم اذا حصل لها العلم حصلت لها لذة أخرى ولذة عقيب الألم أقوى من اللذة التي لم يتقدمها ألم أولئك في الامور لم ينظمه كقولهم تعالى قال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري فان قوله اشرح لي

(قوله أولئك لذة العلم به) يعني السامع بسبب اتمام الحرمان الحاصل بسبب عدم علمه بتقصيه وذلك لان الادراك لذة والحرمان منه مع الشعور بالجهول وجعاً ألم فاذا حصل له العلم بتقصيه لذة ثانية حصل له لذة كاملة لان اللذة عقب الألم ثم من اللذة التي لم يتقدمها ألم اذا كانت لذتان لوجدان ولذة خلاص عن الألم (قوله من أن نيل الشيء) أي حصول الشيء للشخص وقوله بعد الشوق أي بعد الشوق الحاصل من الاشعار بالشيء اجبال وعطف الطلب عليه من عطف اللازم (قوله أنه) أي من يلهيه بذلك لان في لذة نيل اللذة الحصول ولذة الراحة بعد التعب (قوله تحور رب اشرح لي صدري) هذا المثال صالح لكل من النكات الثلاثة فلا ينحصر فيه بعد الإهام على ما بينه المصنف ما يرى المعنى في صورتين مختلفتين أوليها أن نيل الشيء في قلب السامع أولئك لذة العلم به وبنيان الخطاب بهذا الكلام حوال رب تعالى وتقدس ولا يصح أن يقال ان موسى خاطب بما يقده عليه من النكبات الثلاثة فلا يصح أن يقال انه خاطب بما فيه تمكن المعنى في ذهن السامع ولا انه خاطب بما يقدر لذة العلم (٧١١) للخطاب وجاب القنري بان جعل

(أولئك لذة العلم به) أي بالمعنى لا بالشيء من أن نيل الشيء بعد الشوق والطالب (لذ) تحور رب اشرح لي صدري فان اشرح لي

اذا جاء بعد الشوق يقع في النفس فضل وقوعه ويمكن أي تمكن وهذا مقتضى الجلبة (أولئك لذة العلم به) أي يكون الايضاح بعد الإهام لما تقدم ويكون لتكميل (لذة العلم به) أيضا لان الاجال يشعر به فيقع الشوق كما تقدم فاذا نيل بالشوق والشوق كان لذت بخلاف ما اذا نيل بلاشوق وطلب والفرق بين التمكن واللذة في العلم بحسب مفهومهما واضح ولو كان الشوق بالاجال سبب كل منهما ومقام الاول كما تقدم ومقام الثاني كاملة نفس السامع الى ما يليق به المتكلم حيث يأتي به بهذا الطريق فيكون حديث المتكلم بما يراود ورغب لا بما يكره وينفر عنه فتأمل هنا فان المقام سهل متنع ثم مشتمل لما يحتمل المعاني الثلاثة بقوله (تحو) قوله تعالى حكاية عن موسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (رب اشرح لي صدري فان اشرح لي) أي ووجه الاجال فيه ثم أولئك لذة العلم به لان الشيء اذا علم من وجه ما تشوقت النفس له لم يبق في وجوده (١) دفعة واحدة ومثال الايضاح بعد الإهام رب اشرح لي صدري فان قوله اشرح لي

تلا فادع قطع النظر عن خصوصية الخطاب له كلامه ورده العلامة اليه فيقول قال لا هذا الجواب لا يصح لان أصل الكلام أن يؤتى به لما أراد المتكلم به والا لم يوفق بمقاد الكلام لا يمكن تحو اليه المقصود آخر بل الجواب ان المراد لازم ما تقدم لعدم إمكان ظاهره وسوق الكلام لمعلمين من لازمه الإهام بالمستمرز لتأكيده في السؤال والالفة في الاجابة وكذا سؤله للفكر واللذة من لازمه الإهام بالمستمرز لكل الرغب في الاجابة وكل الرغب والتأكيده في السؤال مناسب في المقام لأن الاجابة يتسكن السائل من الامتنال على كل وجه كما لا يخفى (قوله فان اشرح لي) هذا الكلام يشعر بأن قوله لي طرف مستغرق صفة تحذوف أي اشرح شيئاً كأنني ثم فسر الشيء بالبدل منه بقوله صدري وعلى هذا جعل الآية من قبيل الاجال والتفصيل واضح لا نطلب ألا اشرح شيئاً على وجه الاجال من حيث بعد ذلك ويحتمل وهو الظاهر لان الاول يستدعي تقدراً والاصل عدمه ان الجور متعلق بشرح أي اشرح لاجلي صدري وعلى هذا فيحصل أن يعمل المقصود بأداة لا أي أصل الكلام اشرح صدري ثم زيدت الألف بأداة لا اشرح بنفسه والتأكيده على هذا الاجال فلا جال ويحتمل أن يجعل من قبيل الاجال والتفصيل وذلك لان قوله اشرح لاجلي يفيد طلب شيء بشيء لان الشرح يستدعي مشروءاً كما كتبه ثم فسر ذلك بالشرح بقوله صدري ويرد على هذا التحليل أن الاجال والتفصيل حاصلان بمجرد اشرح صدري بدون زيادة على لان الشرح يستدعي مشروءاً كما كتبه والجواب أن قولك اشرح ليس فيه تعرض لذكر المفعول أصلاً ولا بد في الاجال والتفصيل من التعرض في العبارة للمعلم الذي يراد تفسيره وتقصيه والا لم

يفيد طلب شرح لشيء ماله (أي الطالب) (وصدرى يفيد تفسيره) أي تفسير ذلك الشيء

التفصيل أن قوله أشرح على (يفيد طلب شرح شيء ماله) أي الطالب وذلك لأن الجورور نصت لحذف
 أي أشرح شيئاً كأنك على هذا فطلب شرح شيء على وجه الاجال واضح ومجمل وهو الظاهر لأن
 الاول يستدعي تقديرا والاصل عنده ان الجورور متعلق بالشرح فيفيد أيضا أن ثم شيئاً يشرح له لأن
 الشرح له يستدعي مثير وحا أيضاً فلا قيل فحينئذ يكون ذكر كل فعل متعلقين باب الايضاح بعد
 الابهام فإذا قيل اضرباً أعاد أن مضر وبما ثم أذيل زيد أعاد ايضاح لهذا الابهام ولا قائل بفنا
 طلب المتكلم الفعل لنفسه المستفاد من ذكر الجورور يقتضي انه طلب فصلا بخصوصا متعلقين عند
 المتكلم لأن القائل ادراك الانسان المصالح الخاصة بنفسه بخصوصا فيستفاد من ذكر الجورور أن
 ثم مفعولا بخصوصا عند المتكلم من أجله ومصلحة طلب الفعل لنفسه فيستفاد من ثم مهيأ بين بقوله
 صدرى فهو من باب ذكر مهم ينتظر بيانه بخلاف ما اذا طلب مطلق الفعل لنفسه فيقتضي أن يجعل
 لازما لعدم تعلق الفرض بمفعول خاص لأن الفعل غير المتخصص بأحد لا يشترط فيه ادراك المصلحة
 فيه الخاصة بالمفعول ولا يحتمل أن يجعل متعديا فيكون ذكر المفعول بعد من باب ذكر شيء فحينئذ
 قبل ايهامه لا من باب بيان شيء بعدهما والمحصل أن تخصيص المطلوب بالطالب يفيد تعيينه عنده
 وانما تعيينه متعلق هو المفعول لعدم الاشارة بأحواله نفسه غالبا وطلق غرضه بمصلحة الخاصة غالبا
 فيكون ذكره بعد ايضاحا بعد ايهام وعدم تخصيصه بالطالب لا يفيد ذلك لاحتمال لزوم أو التعدي
 المنتظر وذلك نحو قول القائل افعل لي يتبادر منه ان ثم مفعولا لا مفعولا فاعل بدون في لا يتبادر منه ذلك
 وهذا مذوق وقايد يد مقررناه فليأمل فان فيه دقما فاذا اقرر ان أشرح على يفيد شرح شيء
 مالم الطالب (و) في ذلك ايهام للمطلوب بقوله (صدرى يفيد تفسيره) أي تفسير ذلك الشيء المهم
 فكان فيما يوضح بعد ايهام لما يرى المعنى في صورتين مختلفتين أو ليفتن المبين في قلب السامع
 أو لتكتمل لغة العلم به على ما تقدم وفي هذا شيء فان الخطاب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس
 ولا يناسبه أن يخاطب لمسلمين على أنهم بالنسبة اليه كما تقدم خبر من علم واحدا وان الخطاب بما فيه
 التمكن في قلب السامع ولا بما فيه كمال لغة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خوطب به غير
 الرب تعالى لم يكن فيه ما ذكر لأن أصل الكلام أن يؤتى به لاراد المتكلم به والالم يؤتى بفناء الكلام
 لا مكان تحوله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد هنا لا مازم ما تقدم لعدم إمكان ظاهره فان من
 لازم سوق الكلام لمسلمين الابهام بالمستزم للتأكييد في السؤال وكال الرغبة في الاجابة وكذا
 سوفه للتمكن والذم من لازمه الابهام المستزم لكال الرغبة في الاجابة وكال الرغبة والتأكييد
 في السؤال المناسب في المقام لأن بالاجابة يمكن السائل من الاستئصال على كل وجه كالا يخفى فليتهم
 يفيد طلب شرح شيء ماله وقوله صدرى يفيد تفسيره ويانه وكذلك يشرح أي والمقام يقتضي
 التأكييد لارسال المؤذن بتقوى الشهادته وكذلك قوله وسبحانه أي ثم شيء كذا صدر لك فان المقام يقتضي
 التأكييد لا من مقام امتنان وتبجيل وكذلك وقضينا اليه ذلك الأمر ان دبره ولا مقطوع بمعين
 (قلت) وفيه نظرم وجهين الاول أن حذا يستلزم أن يكون كل مفعول بيانا بعد ايهام ويكون
 الاطناب موجودا حيث وجه المفعول وهذا لا يتخيله أحد الثاني أن الاطناب مالم زال الرجوع
 الكلام الى المساواة والمفعول حثا ولم يذكر رجوع الكلام الى الابهام فدل ذلك على أن أشرح على صدرى
 مساواة واذا ذكر المفسر ذلك في قوله وسبحانه ولكن من شرح بالكفر صدر افعال كثير منهم انهم منسوب
 على التميز (ا) لاشعار الكلام الذم على ما يقع به من شرح من الكفر كيف كان الذم بالقول وغيره فحسن

يفيد طلب شرح لشيء ماله
 وقوله صدرى يفيد تفسيره
 يكن من الاجال والتفصيل
 وان ذكر ما يستلزمه ولذا
 لم يكن في قام زيدا جمل
 وتفصيل وان استلزم الفعل
 الفاعل وكذا اشرحت زيدا
 وان كان الفعل متعديا
 يستلزم مفعولا به بخلاف
 قولك اشرح على أي لاجل
 اذ يفهم منه أن المشرح
 أمر متعلق به في الجملة
 فيقع صدرى تفسيره
 وسر ذلك انه اذا وقع في الكلام
 تعرض للمهم تشوقت
 النفس الى بيانه بخلاف
 ما اذا لم يقع له تعرض العلم
 بأن سيجيء فلا يحصل في
 النفس زيا فطلبه اه
 يس (قوله أي للطالب)
 هو موسى عليه الصلاة
 والسلام

(ا) قوله لاشعار الكلام الخ
 كذا في أصله وهو مستقيم
 ولتقرر العبارة اه كتبه
 مصححه

ويبانه وكذلك قوله يسر امرى والمقام مقتضى التأكيد لئلا رسال المأذون بتلقى المكارة والسنداد وكقوله تعالى وقبنا اليه ذلك الامر ان دار هؤلاء مقطوع مصحين وفي ايامهم وتفسره تنصيح للامر وتنظيم له ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم وبس على أحد القولين اذا لم يقصد الاطناب لتعليل نعم زيد وبس عمرو

(قوله أي من الايضاح بعد الابهام) لم يقل أي من الاطناب لئلا يوضح بعد الابهام نعم انه لا نسب للسباق اختصارا (قوله باب نعم) أي أفعال المدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبس المرأة حاتمة الخطب ولا يخفى أن عدم باب نعم منه على ما هو الغالب والافتقار يقدم المخصوص (قوله أي قول من يعمل الخ) أي والجملة مستأنفة للبيان وكذلك على قول من يجعل المخصوص مبتدا أعذوف انظر وكلام المصنف صادق بهذا القول كما أنه صادق بما قاله الشارح لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول لضعفه عندهم ما هو معلوم في محله والخاص ان الكلام يكون على كل من القولين جملتين احدا منهما مبتدا والاخرى موصولة على قول من يجعل المخصوص مبتدا فقدم خبره فلا يكون من الايضاح بعد الابهام لان الكلام عليه (٧١٣) جملة واحدة والمخصوص فيها مقدم

في التقدير والى في الفاعل حينئذ للمعتمد أعلم أن الايضاح بعد الابهام على القول الذي ذكره الشارح آياتا اذا كان المقصود مدح زيد بمدح الجنس من أجله أما اذا قلنا ان المقصود مدح الجنس وزيد منه فلا يأتى ذلك (قوله اذلو أريد الاختصار) أي في قولهم مثلامن الرجل زيد وهذا على كون باب نعم من الاطناب التي فيه ايضاح بعد الابهام (قوله أي ترك الاطناب) هذا جواب عما يقال الاول أن يقول اذلو أريد المساواة لان نعم زيد مساواة لا أنه اختصار وبما جاء من

(ومنه) أي من الايضاح بعد الابهام (باب نعم على أحد القولين) أي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا أعذوف (اذلوار يدالاختصار) أي ترك الاطناب (كفي نعم زيد) وفي هذا اشعار بأن الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا

(ومنه) أي من الايضاح بعد الابهام (باب نعم) فشمعل ما هو المدح كنم الرجل زيد وما هو للذم كبس الرجل أوبوجمل لان الباب صادق عليهما وانما يكون باب نعم مضافا لايضاح بعد الابهام (على أحد القولين) وهو قول من يجعل المخصوص جزء جملة على أنه خبر مبتدا أعذوف وأبستدأ خبره أعذوف وأما على قول من يجعله مبتدا والجملة قبله خبر فليس مانع في هذا لانه لا يمتنع ان التقدير زيد نعم الرجل وهو واضح (اذلوار يد) أي وانما كان باب نعم من باب الاطناب الذي فيه ايضاح بعد الابهام لانه لو أريد (الاختصار) أي عدم الاطناب الصادق بالمساواة (كفي) أن يقال (نعم زيد) فلا يكون اطنابا بل مساواة وقد علم هذا أن الاختصار يطلق على المساواة وأراد بقوله نعم زيد أن يبين أصل المساواة لو أريد تأن هذا الكلام يجوز أن يقال في العربية وهذا الايضاح بعد الابهام الكائن من باب نعم يصح ان يقصد به اراءه المعنى في صورتين مختلفتين في مقامه وان يراد به زيادة تمكين المدح في القلب وذلك من زيادة مدح وان يراد به كمال لذة العلم حيث يراد به اتمام السامع لهذا الكلام فتم بحبه للذم والأقرب فيه الابهام الشرح ثم يتبين بالصمد ثم مثل الايضاح بعد الابهام باب نعم وبس على القول بأن المخصوص خبر مبتدا (قلت) أو مبتدا خبره أعذوف والافعال اللام في الفاعل الجنس فانه حصل التبيين بقوله زيد بعد الابهام بقوله نعم الرجل اما اذا قلت نعم الرجل خبر مقدم فانه يحصل الابهام ثم تبين لانه كلام واحد مبين غايته أن فيه تقديم المسند على المسند اليه قال اذلوار يدالاختصار لكفي نعم زيد مراد المصنف بالاختصار ترك الاطناب الشاذ بالمساواة والمراد هنا بشهادة قوله نعم زيد اذا ايجاز فيه بل هو مساواة (قوله كفي نعم زيد) أي كفي أن يقال ذلك بالنسبة إلى المتعارف الاوساط وان كان هذا التركيب في نفسه متنعنا لانه يجب في فاعل نعم أن يكون بال أول أو ثانيا فاعليه آل أو ضميرا مفسرا بغير كذا قال الشيخ يس وفيه ان الاطناب اما يكون بعد اذلة فاعليه بالنسبة للاوساط وتقدم أن المراد بهم الذين يقيدون المعنى بتركيب موافقة للمعنى من غير ملاحظة النكات التي تراعىها اللغاة في ابن يعقوب ان المراد بقولهم كفي نعم زيد أي كفي أن يقال ذلك في تأدية أصل المساواة لو أريد وان كان هذا الكلام لا يجوز أن يقال في العربية وتأمله وأعلم أن الايضاح بعد الابهام الكائن في باب نعم يصح اعتبار النكات الثلاثة المتقدمة فيه فيصح أن يقصد به اراءه المعنى في صورتين مختلفتين وأن يقصد به زيادة تمكين المدح في القلب وذلك من زيادة مدح وان يراد به كمال لذة العلم به حيث وادامالة السامع لهذا الكلام فتم بحبه للذم (قوله في هذا) أي قول المصنف اذلوار يدالاختصار (قوله بأن الاختصار) أي بان لفظ الاختصار (قوله قد يطلق) أي كما لا يخفى لان نعم زيد لا ايجاز فيه بل هو مساواة وقوله على ما يشمل المساواة أي على ترك الاطناب الشامل للمساواة أي ولا ايجاز وقوله ايضا كما يطلق على ايجاز المقابل للاطناب المساواة

ووجه حسنه سوى الايناح بعد الابهام امران آخران أحدهما ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصار من آخر وهو حذف المبتدأ في الجواب والثاني ايهام الجمع بين المتنافيين

(قوله ووجه حسنه) أي حسن الاطناب فيه (قوله سوى ما ذكر) حال من وجهه أي حالة كون ذلك الوجه غير ماهر من الايناح بعد الابهام القيله العلل الثلاثة المتقدمة (قوله من الايناح) بيان لما ذكر (قوله ابراز الكلام الخ) هذا مع ما به سوى ما ذكر فيكون باب نم مشتملا على ثلاثة امور ركها وجبه حسنه وقوله ابراز الكلام أي اظهار الكلام السكت من باب نم (قوله) معرض الاعتدال (أي في صورة الكلام المعتدل أي المتوسط بين الابهام والحض والاطناب المحض فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ويصح ايهام المصدر وهو الاعتدال (٢١٤) على حاله وقد مر صاف أي الاعتدال أي الكلام صاحب الاعتدال (قوله من جهة الاطناب) أي

(ووجه حسنه) أي حسن باب نم (سوى ما ذكر) من الايناح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال من جهة الاطناب بالايناح بعد الابهام والابهام يحذف المبتدأ (وابهام الجمع بين المتنافيين) الابهام والاطناب وقيل الاجال والتفصيل ولأن ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور

الثاني (ووجه حسنه) أي حسن باب نم وهو ما يراد به مدح عام للتوصل به لخلاص أو مذم كذا (سوى ما ذكر) أي ووجه حسنه حسننا نأخذ على ما ذكر من الايناح بعد الابهام السكت من لحد الاسرار السابقة (ابراز) أي اظهار (الكلام) السكت من باب نم (في معرض الاعتدال) أي في زى الاستقامة من غير أن يكون في ميلان لحض الايناح ولا لحض الابهام والاعتدال السكت في باب نم اعلم من جهة ما ليس من الايناح الصرف لما فيه من الابهام ولا من الابهام الصرف لما فيمن الاطناب بذكر الخصوص الذي وقع به الايناح وان شئت قلت الاعتدال من جهة انه ليس من الابهام ولا من الاطناب بل من الايناح بعد الابهام ولا من الاطناب المحض للابهام بل من الابهام المحض لوجه الثاني أقرب لان الاول يمكن اجراؤه في كل ما فيه ايهام بعد الابهام اذ ليس من الايناح الصرف ولا من الابهام الصرف نم يزهدا الباب بكون عدم الايناح الصرف فيه بسبب زوم الابهام فيه الحاصل بل حذف (و) وجه حسنه أيضا سوى ما ذكر (ابهام) أي ما فيه من ايهام (الجمع بين المتنافيين) وهو الابهام والاطناب وهذان الوجهان أعني برو والكلام في معرض الاعتدال (قلت) نم يزهدا ولا اختصار ثم قال (ووجه حسنه) أي حسن الايناح بعد الابهام في باب نم (سوى ما ذكر) من القوائد أمران أحدهما ابراز الكلام في معرض الاعتدال أي المتوسط فان نم الرجل زيد متوسط بين الاطناب والزائد بأن تقول هو زيد والابهام بأن تقول نم زيد الثاني ايهام الجمع بين متنافيين وهما الاطناب والابهام فر بما أوهم ان يجمع بين متنافيين وليس كذلك فان قلت الابهام والاطناب متنافيان قطعاً قلت نعم ولكن جمع بينهما في محله فلماذا ينبغي أن يقول ايهام الجمع بينهما في محل اعتبار واحد اما جمعهما في محل واحد باعتبار واحد فحال وقد رد على المصنف أن

المستقيم الذي ليس فيه ميلان لحض الايناح ولا لحض الابهام أما كونه ليس من الايناح المحض فلما فيه (المستقيمة) من الابهام بل من جهة المبتدأ وآخر وأما كونه ليس من الابهام المحض فلما فيه من الاطناب بذكر الخصوص الذي وقع به الايناح (قوله وابهام الجمع الخ) هذان الوجهان أعني برو والكلام في معرض الاعتدال وابهام الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف مثلا زائد صفاً وكل منهما مما يستغرب وتستدبه النفس (قوله وقيل الاجال الخ) أي وقيل ان المراد بالمتنافيين الاجال والتفصيل وحكاه قبيل لما رد عليه أن الاجال والتفصيل يرجع للايناح بعد الابهام فيكون عين ما تقدم فلا يصح قول المصنف سوى ما ذكر اللهم الا ان مراد المصنف اجال وتفصيل بغير الوجه السابق من الوجهة الثلاثة المتقدمة والايناح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غيره باعتبار ما فيه من الامور الثلاثة المتقدمة ولك أن تقول هو على هذا القبيل أيضا غير ما تقدم لان ايهام الجمع بين الاجال والتفصيل غير نفس الاجال والتفصيل كذا في سيم

(قوله المستقرقة) أي المستقرقة لفرأينا وذلك لأن الجمع بين متنافيين كإشباع الحال وهو مما يستعرب والامر التريب تستلذه النفس فإن قلت هل الجمع المذكور من البديع أو المعاني قلت يمكن الأمر أن نناسنا المقام وعدمه فإن كان الاتيان به مناسباً للمقام بأن اقتضى المقام ضرباً ثانياً كيدفي ما قبل السام كان من المعاني وإن قصد السكت بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن كان من البديع (قوله أن يصدق) أي أن يحقق (قوله من جهة واحدة) أي الوجهة هنا ليست كذلك وذلك لأن الإيجاز من جهة حذف المبتدأ والأطبا من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انتفكت الجهة (قوله وهو حال) أي والصدق المذكور حال أي لا يصدق العقل بوقوعه لما فيه من اجتماع الصديق المؤدى إلى اجتماع

(٢١٥)

(قوله لف القطن) أي وما في معناه على الظاهر والمراد بلفظه جمع في لحاف أو نحوه ووجه مناسبة المعنى الاصطلاحي الاتي لهذا المعنى القوي ما بينهما من المشابهة وذلك لأن الاتيان بالثنائي أو الجمع شبيه بالندف في شيوعه وعدم الانتفاع به انتفاهاً كلياً لأن التثنية والجمع فيما من الإبهام ما يمنع النفع بالفهم أو يفقه والتفسير بالاعمين شبيه باللف في عموم الشيوع والانتفاع فكأن القطن ينتفع به كال الانتفاع بلفه في لحاف أو غيره فكذلك بيان التثنية والجمع يحصل به كال الانتفاع والحاصل أن اللف بجزئية التفسير بجمع كمال الانتفاع والندف بجزئية الاتيان بالثنائي بجمع علم كمال الانتفاع فاندفع بهذا

المستعرب التي تستلذه النفس وإتمام الإبهام الجمع لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفات متباعدة اجتماعاً على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهو حال (ومنه) أي من الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع وهو) في النكت لقطن المندوف في الاصطلاح (أن يؤتى في مجز الكلام)

وابهامة أن فيه الجمع بين متنافيين مفهومهما مختلف ولو تلازم ماصداً ولاشك أن كلا الوجهين مما يستعرب وتستلذه النفوس إذاً الجمع بين متنافيين كإشباع الحال فهو مما يستعرب والاعتدال بما يستحسن فإن قيل فما جئنا من البديع أو المعاني قلت يمكن الأمر أن نناسنا المقام بأن اقتضى من مزيد التأكيد في ما قبل السام للاصغاء أو قصد مجرد الظرافة والحسن وإتمام الإبهام لأن حقيقة الجمع بين متنافيين أنما تكون بأن يصدق أمران متباعد اجتماعاً على ذات واحدة من جهة واحدة وذلك حال لا يقع والمعاني الكلام إبهاماً لا بقا عاذاً البيان متعلق بالمخصوص وهو جزء جلة والإبهام متعلق بفعل لم فقد انتفكت الجهة وان شئت قلت لأن الإيجاز بحذف المبتدأ والأطبا بد كر الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انتفكت الجهة أيضاً وهذا المقرر في باب ثم وهو أنه من الإيضاح بعد الإبهام بظاهر أن كان المعنى على أن المندوح الجنس من أجل المخصوص فقد أهمهم ذكره وإن كان على أن المندوح جميع أفراد الجنس الذين منهم المخصوص فالتبادر خرفه في سلكه كراخص بعد العام بغير عطف والمعنى الأول أقرب بل أوجب لأن الثاني لا يتخلو عن مرعاة معنى الأول ولكننا يظهر فيه الإيضاح بعد الإبهام إذاً يدام الجنس واحتمن ذلك الجنس هو المخصوص كما قيل (ومنه) أي ومن الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع) أي ما يسمى بالتوشيع وهو في اللفظ لقطن المندوف وشبهه تثنية الاسم وأوجهه بندف القطن من جهة عدم كمال الانتفاع لأن التثنية والجمع فيما من الإبهام ما يمنع النفع بالفهم أو يفقه وشبهه البيان بعد ما بلفه كمال الانتفاع بلفه في لحاف أو غيره والبيان لتثنية أو لجمع يكمل به الانتفاع فيما على هذا لأغلب في التوشيع اصطلاحاً وهو كما نرى في (أن يؤتى في مجز الكلام

إبهام الجمع بين متنافيين دخل في قوله ليري المعنى في صورتين مختلفتين قال (ومنه) أي من الإيضاح بعد الإبهام (التوشيع) وهو في اللفظ لقطن المندوف وفي اصطلاحهم أن يؤتى في مجز الكلام أي آخر

ما قبل المعنى الاصطلاحي على عكس المعنى القوي لأن الاتيان بالثنائي بجزئية لقطن بجمع المضم والجمع وتفسيره بالاعمين بجزئية الندف بجمع التفريق والندف في المعنى القوي مقدم على الفهم والاتيان بالثنائي الذي هو بجزئية الفهم المعنى الاصطلاحي مقدم على التفسير الذي هو بجزئية الندف فيكون في المعنى الاصطلاحي قلب بالنظر للمعنى القوي وحاصل الجواب من اعتبار القلب بما ذكرناه من الاعتبار وكتب بعضهم ما عوجه المناسبة بين المعنى القوي والاصطلاح في أن الاصطلاح لثاوند فأي تفرقة وتعميلاً وإن كان فيه الفهم سابقاً على الندف عكس القوي (قوله أن يؤتى) أي بظهوره أن التوشيع نفس الاتيان وعليه فقولهم نحو شيب الخ فيه حذف والأصل نحو الاتيان في قوله شيب الخ قال يس والأقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصري وعلى الكلام وأما حذف الشيب على المعنى المصري لأن المصنف جعل من الإيضاح بعد الإبهام والإيضاح مصدر كلاً يعني (قوله في مجز الكلام)

بمضى مفسر باسمين أحدهما معطوف على الآخر كما جازى الخبر يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل وقول الشاعر

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبهت خد بها بغير رقيب

فأزلت في ليلين شعر وظلته * وشعبين من جزو وجه حبيب

لما شين بنى الأرائك شابهت * أعطاف قضبان به وقود

في حلتى خبر وروض ظلتني * وشبان ورثى رثى ووشى برود

وسفرن فاضلت عصيون رافقا * وردان ورد جنى وورد خدود وإما يذكر الخالص بعد العلم

قال المعقري بنيتي أن يزداد أوفى أو أقل في وسطه لأن تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه لأن الإيضاح بعد الإبهام حاصل بما ذكر أولاً وسطاً وآخر أو كأن المصنف إياه أن كثيراً يقع في تركيب البقاء الأتيان بما ذكر في عجز الكلام ولا يخفى جريان الأسرار سابقة في هذا التوشيع (٢١٦) من تقرير علمين فأكثر والتشكك في النفس وكما لا لمة العلم (قوله بمضى) أي أوجع كقولك إن في فلان ثلاث خصال جيدة

الكرم والشجاعة والحلم (قوله مفسر) أي ذلك المسمى باسمين أو مفسر ذلك

الجمع بأسماء (قوله نحو

يشيب الخ) ليقول نحو قوله عليه السلام

يشيب الخ لأنه لا روية

لحديث بلعني ولفظ الحديث

كما قال في جامع الأصول

يهرم ابن آدم ويشب معه

اثنان الحرص على المال

والحرص على العبر وعبرة

السيوطي في عقد الجمان

كقوله صلى الله عليه وسلم

يكبر ابن آدم ويكبره اثنان

الحرص وطول الأمل

رواه البخاري من حديث

انس (قوله يشب) بكسر

الشين وتشديد الباء بمعنى

يقول يقال شب الغلام شب بالكسر إذا نما فأوردها اختصاراً لقل وشب فيه الحرص وطول الأمل ومن أمثلة التوشيع أيضاً قوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبهت خد بها بغير رقيب

وقوله

أمنى وأمنى من تذكر كموصيا * يرفى المشفقان الأهل والولد

قد خذد المبح خدى من تذكر كم * واعتاد في المضنان الوجد والكد

وفا ب عن مقلتي نوى لنيتكم * وخاني المسعدان العبر والجد

لا غر وللنعم أن تجرى غواربه * ونحسه الطافان القلب والكد

حكا بما مهجتي شلو بمسجة * يتأها النار يان الذهب والاسد

لم يبق غير خفي الروح في جسدي * فداكم الباقان الروح والجسد

اه سيوطي

(قوله والمراد) أي يذكر الخالص بعد العام في كلام المصنف وقوله الذكر على سبيل العطف أي ذكره بعده على سبيل العطف لا على سبيل الوصف أو لا بد الأول قال المصنف ولما يصف الخالص على العام لكان أوضح وأعلى منه ذكره بعد بكونه على سبيل العطف لا على

للتنبية على فضله حتى كانه ليس من جنسه تنزيلا للتعارف في الوصف منزلة التعارف في الذات كقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وجبريل وميكائيل وقوله تعالى ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقوله حافظوا على
الصلاة والصلاة الوسطى

أن يفار ما تقدم في الإيضاح بعد الإلهام وعلى هذا فلا بد أن يقيد ما سبق بما لا يكون على سبيل العطف لئلا يكون هذا تكرارا مع ذلك
لندخوله فيه على تقدير عموم ذلك وقد يقال لأجاجة التقسيم ما تقدم لا يلبس في (٧١٧) ذكر الخاص بعد العام بطريق

العطف الإيضاح بعد الإلهام
إذا لا يقصد به ذلك فلا
يكون داخل في ما سبق حتى
يحتاج لتقييده بخلاف
ما هنا فإن ذكر الخاص
بعد العام صادق بما لا يكون
بطريق العطف بما فيه إيضاح
بعد الإلهام كما في الأمثلة
السابقة فإنها هو المحتاج
للتقييد دون ما سبق ولهذا
عرض الشارح هنا للتقييد
ولم يتعرض له فيما سبق
والخاص أن التقيد هنا
للاحتراز عن ذكر الخاص
بعد العام لأعلى سبيل
العطف فإن هذا من قبيل
الإيضاح بعد الإلهام
بخلاف ذكره بعده على
سبيل العطف فإنه ليس من
هذا القبيل إذا لا يقصد به
ذلك فتأمل (قوله للتنبية
الخ) فثبت أن التنبية
على الفضل إنما يكون مع
العطف ووجهه أنه مع
الوصف أو بالأبدان يكون
ذلك الخاص هو المراد من
العام فليس في ذكره بعد
أفراد العام تشبيه على فضله
لجمل العام بجزء الجنس

(للتنبية على فضله) أي منزلة الخاص (حتى كانه ليس من جنسه) أي العام (تنزيلا للتعارف في
الوصف منزلة التعارف في الذات) يعني أنهما امتاز عن سائر أفراد العام بعلامهم الأوصاف الشريفة لجعل
كانه في آخر مفار العام لا يشعله العام ولا يعرف حكمه منه (نحو حافظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى)

يعني على سبيل العطف وإنما ذكر الخاص بعد العام على سبيل العطف (للتنبية على فضله)
أي فضل الخاص المذكور بعد العام لأن ذكره منفردا بعد دخوله فيه لا يمكن أن يكون منزلة
فيه (حتى كانه ليس من جنسه) أي ليس من جنس العام تنزيلا أي أنما جعل كالغفار العام
(أ) تنزيل (التعارف في الأوصاف) السكينة في الخاص وبها حصلت المنزلة (منزلة التعارف في
الذات) يعني أنما امتاز عن سائر أفراد العام بعلامهم الأوصاف الشريفة أو الرذيلة صار كانه
شي آخر مفار لأفراد العام بحيث لا يشعله ذلك العام ولا يعلم حكمه منه وبذلك مع ذكره على
سبيل العطف المقضي للتعارف وقيد ناد كره بكونه على سبيل العطف لأنه هو المفتقر لما على به
من اعتبار التعارف وأما ذكره على سبيل البديهة وأغريها ما ليس بعطف فلا يفترق ذلك لأنما تمثل
بما قبله على ينطرح الأول ولا فكيف يتميز فيما لو وجب كونه جنسا آخر ثم مثل ذكر الخاص
بعد العام على الوجه المذكور فقال (نحو) قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى

للتنبية على فضل الخاص حتى كانه ليس من جنس العام تنزيلا للتعارف في الوصف فيها حصل به
للخاص التميز عن غيره بمنزلة التعارف في الذات على الأسلوب الذي سلكته المتنبى في قوله
فان تقى الأنام وأنتمهم * فان المسلك بعض دم النزال

وهذا بناء على الأرجح عند الأصوليين من أن عطف الخاص على العام ليس بتخصيص وقيل هو
تخصيص فان العطف عليه بين أن هذا الخاص لم يرد بالاول ومثله المصنف بذكر جبريل وميكائيل
عليهما الصلاة والسلام بعد ذكر الملائكة صلى الله عليهم وسلم في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته
ورسله وجبريل وميكائيل تنبيه على زيادة فضلها وعبارة المصنف أحسن من قول غيره في الآية أنه
عطف فيها الخاص على العام لأن جبريل ليس معطوفا على الملائكة بل ما على لفظة الجلالة أو على الرسل
والمرادهم رسل بني آدم والمثال الثاني قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ومثله في
الإيضاح أيضا بقوله تعالى ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف فان الأمر بالمعروف
خاص بالنسبة إلى الدعاة إلى الخير وفيه نظر لأن من ذكر الخاص الذي هو الجزء الإضافي بعد الأعم
الذي هو الكل لا من ذكر الخاص الذي هو فرد بعد العام الذي هو متعدد وقد قدمنا ذلك في شرح خطبة

(٢٨ - مخرج التلخيص ثالث)
جنسا آخر (قوله للتنبية على فضله) أي فضل الخاص وذلك لأن ذكره منفردا بعد دخوله فيها قبله إنما يكون منزلة تقيده (قوله تنزيلا
الخ) أي أنما جعل كالغفار العام تنزيلا للتعارف في الوصف أي الكثر في الخاص الذي حصل به المازن (قوله يعني أنما) تفسير لقوله
تنزيلا للتعارف الخ (قوله من الأوصاف الشريفة) لعل التقييد بالشريفة نظر المثلث والمثلث هو الأوصاف التي تكون الأوصاف حيث نحو
لن الله الكافرين وأبأجل (قوله لا يشعله العام ولا يعرف حكمه منه) أي وإن كان مع ذكره على سبيل العطف المقضي للتعارف

واما بالاشكر لنكتة كذا كيد الانذار في قوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون

(قوله أي الوسطى من الصلوات) من معنى بين أي المتوسطة بين الصلوات وهذا أحد احتمالين في معنى الوسطى في الآية وقوله أو الفضلى احتمال ثان ويدل لكونه من معنى بين في الاحتمال الاول أنه وقع التصريح بين في بعض نسخ المطول كذا قرر شريعتنا المدوى (قوله وهي صلاة العصر عند الاكثر) وذلك لتوسطها بين نهاريتين وليليتين وقبل المغرب لتوسطها بين صلاتين بقصران وقبل العشاء لتوسطها بين صلاتين لا يقصران وقبل الصبح لتوسطها بين نهاريتين وليليتين أو بين نهار بقولية يقصران وقبل الظهر وذكر بعضهم أنها إحدى الصلوات الخمس لا يبينها أيهما الله تعالى ليعلمنا على المحافظة على أداء جميعها تكاملاً في ليلة القدر وساعة الجمعة (قوله يكون الخطأ) (٧١٨) علة المحذوف أي أن عقيد المنصف التكرار بالنسبة لا جلياً أن يكون

الخطأ لان التكرار اذا

أي الوسطى من الصلوات أو الفضلى من قولهم لا أفضل الاوسط وهي صلاة العصر عند الاكثر (واما بالتكرار لنكتة) ليكون الخطأ لا قلو ولا تلك النكتة كذا كيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون (قوله كذا كيد الانذار) عن الانهماك في الدنيا وتبنيها وسوف تعلمون انذار ونحوه أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه ادعائتم ما تقدمكم من هول المعشر وفي تكرره تأكيده للردع والانذار

أي الفضلى من قولهم هو أوسط القوم أي أفضلهم وهي صلاة العصر عند الاكثر وقيل الصبح هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كأي المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المخطوف بالبدلة كان يقال جاء في رجل وزيد أو رجل وزيد وعمرو وغافل يكون من هذا الباب أو لا يفي نظر وقد مثل ابن المالك ذلك كراخا بعد العلم بقوله تعالى ولكن منكم أمة بدعون إلى الخير وبأمر من بالمعروف وينهون عن المنكر فإن الدعاء إلى الخير أو أيضاً الدعاء إلى الخير محصور شيء فإن الجلة في معنى النكرة فتأتي بما يتحقق منها مطلق الدعاء إلى الخير وأيضاً الدعاء إلى الخير محصور في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن العموم الآن يكون باعتبار كل منهما على الانفراد وهو خلاف ظاهر كلامه فليتأمل (واما بالاشكر) أي الاطناب اما بالايضاح بعد الاجاهوم اما بكذا اما بتكرار المذكور (لنكتة) واما قال لنكتة لان التكرار متى كان لغیر نكتة كان خطأ ولا فظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار نية عليها فيه والا فلا يوضح بعد الاجاهوم ذكر الخالص بعد العلم لا بدني كل منهما من نكتة ثم مثل لنكتة الموجودة في التكرار بقوله (كذا كيد الانذار في) قوله تعالى (كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فلا للردع والازجره في هذا الردع والازجره عن الانهماك في الدنيا وتبنيها على الخطأ في الشغل بها عن الآخرة وقوله سوف تعلمون انذار ونحوه أي ستعلمون ما أنتم طمعون من الخطأ اذا علمتم ما أنتم من لقاء الله تعالى وأحوال المعشر وتكرار بالمعطف انما هو لتأكيد كيد الانذار المناسب تأكيداً لدليل الازجره والشغل بالآخرة بالدعوى يقع بعقل الفوائد الكتاب ص (واما بالتكرار في آخره) ثم من أسباب الاطناب ارادة التكرار لنكتة أي فائدة تلك الفائدة ما تأتى كيد الانذار كقوله سبحانه وتعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون

عبادة الله حتى زاروا المقابر أي أو اوزجرهم الموتى على الانهماك في تحصيل الاموال ونهيمهم على أن اشتغالهم بتعصيلها واعراضهم عن الآخرة خطأ منهم بقوله كلا وخوفهم على ارتكاب ذلك الخطأ بقوله سوف تعلمون (قوله وفي تكرره تأكيد الخ) فيه ان بين الجنتين حينئذ كمال الاعمال فكيف تملط الثانية على الاولى وجواب هذا قد مر هناك فراجعه ان شئت وقول الشارح تأكيده للردع والانذار هذا يشبه لقائلنا من أن قول المنصف كذا كيد الانذار في حذف الواو مع املطت ويمكن أن يكون دخلاً في كلامه بمتضمن الكفاية في قوله كذا كيد الانذار وعلى كل من الاحتمالين يمكن أن يقال ان الردع لما كان استناداً من معنى الحرف لم يمتن المنصف بالنص عليه وإن كان مراداً

فوق في دلائل على أن الانذار الثاني ابلغ وأشد منكر بآية التمسك على ما بين في الحزمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول في قوله تعالى ، وقال الذي آمن يا قوم ان دعون أحدكم سبيل الرشاد فاعلموا أنا جاهدنا الحياة الدنيا ما نأكل وقد بكر الفظط لطول في الكلام كما في قوله تعالى ثم ان ربك الذين عملوا السوء هم التي تهاؤا فمن بعد الله لأصلحوا إن ربك لمن بعدها لغفور رحيم وفي قوله تعالى ثم ان ربك الذين هاجروا ومن بعد ذلك فاعلموا وصبروا إن ربك لمن بعدها لغفور رحيم وقد بكر ليعتد (٢١٩) التعلق كما ذكره الهناتلي

(وفي ميم دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) من الاول

(وفي المصنف) : ثم دلت على أن الإنذار الثاني الذي اعتبره المتكلم أو كدهو في رعابته وقصده
 (أبلغ) كما يقول القائل أقول لك لا تفعل ثم تتقوى فرحمته على النبي بأبلغ من الأول فيقول ثم أقول
 لك لا تفعل وبيان ذلك أن أصل ثم فادة للتراخي والبعد الزماني وقد استمر للتراخي والبعد المعنوي
 بمعنى أن المظوف قد تكون من تبة أعلى أو أدنى مما يحمله فتستعمل فيه تباين للفتاوت في الرتبة منزلة
 الفتاوت في الزمان كما تقول في الأول مثلاً أحب يداه ثم ما هو أعلى وفي الثاني ههنا
 زيد من ههنا عمرو تعني ما هو أدنى وقد استعملت ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء والانحطاط
 ومنه الحديث ثم من أولى الناس بالبر يا رسول الله فقال أمك فقيل ثم ماذا قال أمك فقيل ثم ماذا قال
 أمك لأن المراد أن من تبة البر الأب أدنى من من تبة البر بالألم لأنه بعده في الزمان كما لا يخفى وإذا
 كان كذلك فدخل هو على الجملة المذكورة يؤذن بأن مفعولها أعلى عند المتكلم فذلك دلل
 الآية على البلية الإنذار المضمون للجملة الثانية لأن البلية علوي المرتبة في قصد المتكلم ووجه
 التشبيه بين البعدين الفتاوت بين مشتركين في أمر خاص في الجملة وهو ظاهر ومن نكت التكرار

يقول ثم تنبيه على أن الانذار الثاني المبلغ من الاول كذا فانه الزمخشرى وسره ان فيها تنبيه على أن ذلك
شكر مرمو بعد آخر وان تراخي الزمان ينهب ما من شأن ذلك ألا يكون الا في شيء لا يقبل أن يتطرق
إليه تغيير بل هو مسفر على تراخي الزمان وذو كر الانذار هنا بحسب المثال والاقتا كيد كل شيء كذلك
كقوله سبحانه وتعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدر المايوم والدين وقد قفنا عند باب الفصل والوصل
تعالى فلان ذكرهما ووصفها على طريق
الزجر عن المعاصي والتغيب
في الطاعات من الآله
تعالى ونحو قوله وب
يومئذ للكافرين لانه تعالى
ذكر قصصا مختلفة وأنبع
كل قصة بهذا القول
فسار كأنه قال عقوب كل
قصص يقول يومئذ للكافرين
بهذه القصة

(قوله في ثم) أي وفي العطف بضم الخ و هذا جواب عما قال كيف يكون الكلام تكريراً من أن العاطف يستغنى عن كون المراد الثاني غير الأول فإن قلت إذا كان الانذار الثاني أبلغ لم يكن تكريراً قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة مقام المنذر به لا باعتبار أن زادت شأني في القهوم (قوله دلالة على أن الانذار الثاني أبلغ) أي دلالة على أن الانذار الثاني الذي اعتبره المتكلم أبلغ من الأول أي أؤكد وأقوى منه.

وما بالايقال واختلاف في معناه فتبين هو ختم اليت بما يفيد نية المعنى بدونها

(قوله تزيلا) علة لكون المطف بشم فسه دلالة على ما ذكر أي ما عاقل على ما ذكر لاجل التنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا
نزل بعد المرتبة بعد الزمان واستعملت فيه دل على أن ما بعدها أعلى وأبلغ وقوله تزيلا أي لاجل تنزيل بعد المرتبة التي
استعملت فيها ثم هو بصمغوى منزلة بعد الحسى الموضوع عنه وهو التزاخي في الزمان وتوضيح ذلك أن أصل ثم مفادة التزاخي
والبعد الزمان وقد تستعار التزاخي والبعد المعنوي بمعنى أن المعطوف قد تكون مرتبة أعلى مما قبله فتستعمل فيه تزيلا للتفاوت
في المرتبة منزلة التفاوت في الزمان واذا استعملت بشم كذلك لاجل التنزيل بل المذكور كانت مستعملة في مجرد التدرج في درج الارتقاء
واذا كان كذلك فدخل على الجملة المذكورة يؤذن بأن مصحوبا أعلى عند المتكلم فذلك دلالة الآية على ألبسة الانذار الذي هو
مضمون الجملة الثانية لان الالبسة (٢٢٠) علوي في الرتبة في قصد المتكلم (قوله واستعمالا) عطف على تنزيلا

عطف مسيب على سبب
(قوله في مجرد التدرج
من اضافة الصفة للموصوف
أي واستعمالا ثم في التدرج
والاقتفال في درج الارتقاء
المجرد عن اعتبار التزاخي
والبعد بين تلك الدرج
في الزمن أي المجرى عن
اعتبار كون تاليا أي تالي ثم
بعدم توالي الزمان ولا
يقال ان قوله واستعمالا
للفظ ثم في مجرد التدرج
ينافي قوله تنزلا بعد المرتبة
أي المستعملة فيه ثم هنالكا
نقول المراد بعد المرتبة
بعدها في المسافة والقدر
لا في الزمان واعتبار التزاخي
والبعد المعنوي التزاخي والبعد
زمانا فأما له سم قوله
اذا ابعدها أي قطع كثيرها
وعلى هذا فتسمية المعنى
الاصطلاحي ايضالا لان

زيادة تأكيضا تنفي به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون يا قوم انتم
أهدم سبل الرشاد يا قوم اعلموا هذه الحياة الدنيا ممتع فتنكار يا قوم لما كانت فيه اضافة الياء للنفس
أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كأفاد وهو مومنه فلا ير يدلم الامار يد لنفسه فتضمن
تكراره تأكيذا لنفي التهمة ومن نكتة أن يكون معنى متعلق الفعل التكرار عطفًا واللفظ البالي على
ذلك المتعلق واحد لان في تكرار ما افادة للتنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأي
آلاء ربك تكذبان فانه كر ذلك لئلا ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضيه
التنبيه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد كرجهم وإرسال الشوا من النار
فبالنظر إلى انها أعاد كرا للرجوع المعصية فعاد انعم من حيث الأجر بما لو انك عبقا بقوله
تعالى فبأي آلاء ربك تكذبان كسائر النعم (وإما بالايقال) عطف على الايناح أي الاطباب يحصل ما
بالايناح وإما بكذا وإما بالايقال وأصله من أوغل في البلاد إذا أسرع السير فيها حتى ابعدها لو ادخلها
مداخلة لقطع كثيرها واختلاف فيه اصطلاحا (فقييل) ومخصوص بالشر فليقل يقال في تعريه
(هو ختم اليت بما) أي جملة أو غيرها مما (يفيد نكتة) لا يتوقف أصل المعنى عليها بل (ثم)
أصل ذلك (المعنى) المراد (بدونها) أي بدون تلك النكتة واما قال في آخره إشارة إلى أن
النكتة في الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على بعض
الفضلات وهذا التعمير يدل على أن الايقال اسم لنعني المصدرى لللفظ المختوم بموقد يطلق عليه
أكثر من ثلاث فلا يجتمع ص (وإما بالايقال) ش أي يقع الاطباب بالايقال من أوغل إذا أمن
واختلف فيه فقييل هو ختم اليت بما يفيد نكتة في المعنى بدونها

المستكم قد تجاوز حد المعنى المراد ببلغ زيادة عنه ويحتمل أن ما خذ من توغل في الأرض سافر فيها وعلى
هذا فيكون تسمية المعنى الاصطلاحي ايضالا لكون المتكلم أو الشاعر توغل في الفكر حتى استخرج سجة أو قافية تنبذ معنى
زائدا على أصل معنى الكلام (قوله بما يفيد الخ) أي سواء كان ذلك المقيد للنكتة جملة أو مفردا وقوله ختم اليت بما
المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم بموقد له الآتي في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن سعي التذييل المعنى المصدرى أيضا
لكن قوله هنالك وهو صريح بان أنسب يكون معناه الكلام المذيل به والظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين وكذا بقية الأقسام
والتعسير باعتبار المعنى المصدرى والتعجيل باعتبار الكلام وفي قوله وهو صريح بان استخدام قال في الاطول وقوله ختم اليت بما
التعريف ذكر النخلص بعد العام والتكرار اذا كان ختم اليت بل سائر أقسام الاطباب اذا كانت كذلك (قوله ثم المعنى) أي يتم
أصل المعنى بدونها واما قال في الخ إشارة إلى أن النكتة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف أحيانا على

كزيادة المبالغة في قول الخنساء
لم ترض أن تشبه العلم الذي هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت في رأسه نار
قف العيس في أطلال مية وأسأل * رنمو كأخلاق الرادع المسلسل
أظن الذي يحمدي عليك سؤلها * دموعا كتدبر الجان المفضل

بعض القضاة قاله العقوف ورواه (قوله كزيادة المبالغة) أي في التشبيه وهي تحصل بتبشيره الشيء بما هو في غاية النكال في وجه
الشيء الذي أريد مدح التشبه بعمقه فيه (قوله كقول الخنساء) اسمها غمض بنت عمرو بن الحارث بن الثميرة وخنساء لقب غلب
عليها (قوله في مائة أخياصخر) ويطلع تلك المرتبة

فندي يمينك أو بالعين عوار * وأدرفت أذخلت من أهل الدار (٢٧١)

كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء في مائة أخياصخر (وان صخر التأم) أي تقتدى
(الهداية * كأن صخر) أي جبل مرتفع (في رأسه نار) فقولها كأنه علم واف بالمقصود أعنى
التشبيه بما يهتدى به إلا أن في قولها في رأسه نار زيادة مبالغة

ولذلك يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة يقال ثم مثل تلك التكلفة بقوله (كزيادة المبالغة) في التشبيه
الحاصلة بتبشيره الشيء بما هو في غاية وجه التشبه الذي أريد مدح التشبه بعمقه فيه وذلك كما (في
قولها) أي قول الخنساء في مائة أخياصخر مدح - تلهي تحقيق الاقتداء به في المعالي (وان صخر
تأتم) أي تقتدى (الهداية) أي الذين يهتدون الناس إلى المرشد والمعالى فكيف بالمهتدين
(به) أي بصخر ثم يثبت كما في وصف الهداية بلحاقه بما هو النهاية في الاقتداء حسا بقولها (كأنه)
أي صخر (علم) أي جبل مرتفع ولا شك أن في لحاقه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات
في الاقتداء به مبالغته في ظهوره في الاقتداء ثم زادت المبالغة في وصف العلم بقولها (في رأسه) أي
في رأس ذلك العلم (نار) لأن وصف العلم المتهتدى به بوجود نار على رأسه يطلع في ظهوره في الاقتداء بما
ليس كذلك فتجبر المبالغة إلى التشبه المدحج بالاقتداء به وعلى هذا فتكون الإضافة في قوله كزيادة
المبالغة على أصلها ومجمل أن تكون بيانية أي إلى زيادة التي هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة
كزيادة المبالغة في قول الخنساء

وان صخر التأم الهداية * كأنه علم في رأسه نار

فإنها لم ترض أن تشبه بالعلم الذي هو الجبل الذي تأتم الهداية به حتى جعلت في رأسه نار (قلت) وفيه
نظر لأن الأطناب تأدب المراد من زيادة لفظ المراد من التشبيه بعمقه فوقع نار غير المراد من التشبيه بالعلم
فقط فلم يحصل قوله نافذة نار الأطناب ولو كان هذا اطنابا لكان ذكر الصفة المخرجة في قولك
أكرم رجلا عالم الأطنابا لأن يقال لم رد الاطلاق الهداية وفيه بعد وهذا قريب مما سبق
في قول المتن * ولا خير فيها للجماعة والندى *

صخر الجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاقتداء به مبالغة في ظهوره في الاقتداء به ثم زادت في المبالغة في وصف العلم بكونه
في رأسه نار فان وصف العلم المتهتدى به بوجود نار على رأسه يطلع في ظهوره في الاقتداء به ليس كذلك فتجبر المبالغة إلى التشبه
المدحج بالاقتداء به وظاهره إقناعه أن الإضافة في قول المنصف كزيادة المبالغة حقيقة ومجمل أن تكون بيانية أي كزيادة
هي المبالغة في التشبيه بنا على أن التشبيه لا مبالغة فيه أذهو حقيقة لا مجاز فالمبالغة في التشبيه ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد كون
التشبه به غاية في كمال وجه التشبه الكمال إلى التشبه المدحج بوجه التشبه (قوله أعنى) أي بالمقصود وقوله
التشبيه أي لصخر (قوله بما يهتدى به) أي بما هو معروف في الاقتداء به وهو الجبل المرتفع ولا شك أن في تشبيه صخر بذلك المبالغة
في ظهوره والاقتداء به (قوله زاد متباعدة) أي لانهما أراد أن تصف أحدهما صخر الأشهر لم تقتصر في بيان ذلك على تشبيه
بالعلم بل جعلت في رأس العلم نار المبالغة في ذلك البيان

كأن عيني لذكر إذا خاطرت
فيض ليس على الخدين مندرار
تبكي خنساء على صخر وحق لها
* إذا رجا الدهر أن الدهر
صخر * فان صخر الوالينا
وسيدنا * وان صخرنا إذا
نفسوا لصخر * وان صخر التأم
الهداية * البيت بعده
لمزه جارية غشى لساحتها *
لربن حين حتى يشه الجار
ولا تراه وما في البيت بأكله
* لكنه بارز بالصخر ممدار
طلق البدن بهل الخيرة ونفر
* صخر السيف متباخرات أمار
(قوله الهداية) أي الذين
يهتدون الناس إلى المعالي
وإذا اقتصدت به الهداية
فالمهتدون من باب أولى
(قوله كأنه) أي كأن صخرنا
في قولها رأسه أي في رأس
ذلك العلم (قوله فقولها
الح) حاصله أن في تشبيهها

وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس

كان عيون الوحش حول خبائنا * وأرحنا الجزع الذي لم ينقب
فانه لما أتى على التشبيه قبل ذكر الغاية وحاج الابهام به زيادة حسنة في قوله لم ينقب لان الجزع اذا كان غير متقرب

(قوله وتحقيق التشبيه) أي بيان التساوي بين الطرفين في وجه التشبيه وذلك مذكرفي الكلام ما يدل على أن التشبيه مساو للتشبيه في وجه الشبه حتى كأنه هو والحاصل أن المبالغة في التشبيه كما تقدم ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد أن التشبيه به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فيعبر ذلك الكمال إلى التشبيه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما تحقق التساوي بين التشبيه والتشبيه به حتى كأنه هو واحد (٧٧٢) لظهور الوجه فيها بتأنيب بسبب تأخر الزيادة فصار من ظهوره فيها كأنه

حققتها وما سواه عوارض من غير اشعار بكونه التشبيه به غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في التشبيه به ليعبر ذلك إلى عظمتها في التشبيه (قوله في قوله) أي قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

خيل لي مرأى على أم جندب * لنقضي حاجات الفؤاد المذهب
فان كانا ننظر إلى ساعة * من الدهر تنفتح لي لدى أم جندب

لم ترني كلما جئت طارقا * وجدت بها طبيا وان لم تطيب
عقيلة أخذت لها لأذنية * ولا ذات خلق ان تأملت جانب

(قوله كأن عيون الوحش) أي المصادفة لنا والمراد به الظلما وقر الوحش (قوله خبائنا) واحدا لأخيه وهو ما كان من ذرأوصوف ولا يكون من

(وتحقيق) أي وكتحقيق (التشبيه في قوله كأن عيون الوحش حول خبائنا) أي خيامنا (وأرحنا الجزع الذي لم ينقب) الجزع بالفتح الحزنا لما أتى الذي فيه سودا وبياض شبه بعيون الوحش وأتى بقوله لم ينقب تحقيقا للتشبيه لانه اذا كان غير متقرب

فيه اذ هو حقيقة لا يحجز والخطب في مثل هذا سهل فالباغت في التشبيه ترجع إلى الاتيان بشئ يفيد كون التشبيه به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فيعبر ذلك الكمال إلى التشبيه الممدوح بوجه الشبه وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما تحقق التساوي بين التشبيه والتشبيه به حتى كأنها هي واحد لظهور الوجه فيها بتأنيب بسبب تأخر الزيادة فصار من ظهوره فيها كأنه هو حقيقة وما سواه عوارض من غير اشعار بكونه التشبيه به غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في التشبيه به ليعبر ذلك إلى عظمتها في التشبيه (قوله في قوله) أي قول امرئ القيس من قصيدة من الطويل مطلعها

وذلك تكون النكتة تحقيق التشبيه في قول امرئ القيس

كان عيون الوحش حول خبائنا * وأرحنا الجزع الذي لم ينقب
(قلت) وفيما النظر السابق فان المعنى لا يتم بدونه لان الذي لم ينقب لم يتم المعنى بغيره لانها مقصودة في التشبيه أو يقال أريد بقوله الجزع غير المتقرب فيكون قسم من الايضاح بعد الابهام لا قسما

شعر وهو على عودين أو ثلاثا وما فوق ذلك يقال بيت (قوله وأرحنا) جمع رحل عطف على خبائنا عطف تفسير لان كان المراد بالخباء جنس الخيام المصدق بالكثر (قوله الجزع) خبر كان وقوله لم ينقب بضم الباء وقع التأنيب في القاف وكسر الواو (قوله بالغيم) أي بفتح الجيم وحتى أيضا كسر حاو لئلا على حال فلا يأتى ما كنهوا بالجزع بفتح الجيم والزاى فهو ضد العبر (قوله الخبز الجاني) أي وهو دقيق فيه وذات البياض والسود (قوله شبه بعيون الوحش) أي بسدسوها (قوله تحقيقا للتشبيه) أي لبيان التساوي في وجه التشبيه وتوضيح ذلك أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجن في اللون والشكل ظاهر لكن الجن اذا كان متعبا يختلف الميرون في الشكل بخلافه لان الميرون لا تتعب فيها فزاد الشاعر قوله لم ينقب ليعقق التشابه في الشكل بتأنيب أي لبيان أن الطرفين متساويان في الشكل الذي هو جوهره لا بمساواة تامة فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أي لبيان التساوي في وجه الشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد توهم اذ لم يقصد بذلك علو التشبيه به في وجه الشبه ليعاو بذلك التشبيه المعقوب به فقد ظهر لك الفرق بينهما كما تقدم

كان أشبه البيون ومنه قول زهير

كان فئات العمن في كل منزل • تزلن بمحب الفنا لم يحطم
فان حب الفنا أحر الظاهر أيضا المباطن فهو لا يشبه الموصف الا حرا لا يحطو ولا يقول امرئ القيس
جلت ردينا كان سنانه • سألهم لم يصل بدخلن

(قوله كان أشبه البيون) لعل الاولى كانت البيون أشبه بلان الجرع اعتبره الشاعر مشبها بواقع البيون مشبهة (قوله الظلي)
أي الغزل وقوله والبقر أي الوحشية (قوله كلبا سواد) أي بحسب الظاهر وان كانت لا تخفى نفس الأمر من بياض لظنير الابد
الموت (قوله يدا) هو بالقصر بمعنى ظهر أي ظهر بياضها الذي كان غملي بالسواد من حيث انها شئت الجرع وفي كلامه اشار الى
أن البياض في حال الحياطة موجود ففي الواقع إلا أنه خفي كقولنا (قوله واعاشبه) أي البيون (قوله وفيه سواد بياض)
جلة حالية (قوله بعد موت) أي مات وهذا طرف لقوله مشبها أي تشبيه البيون بالجرع والحال أن فيه السواد والبياض
لا يصح الابدالموت لاجل أن يتم وجه التشبه وقر بعض الاشياخ أنه يصح قراءة (٧٧٣) مؤنث بفتح الميم والواو على صيغة المني

للفاعل بمعنى صارت سمنة
ورضم الميم وكسر الواو على
صيغة المني للمفعول أي
موتها والغير وأما قول بعضهم
انه على وجه الاول يكون
معناه كرموتها لان صيغة
التفصيل تأتي لشكر فيه
تأمل (قوله يدا) كأنها
متعلق بقوله بعد ذلك كرت
وحاصلها أنهم كانوا يسطادون
الوحش كثيرا وأيا كانوا
يطرحون أعينها حول
أعينهم فصارت أعينها
بتلك الصفة (قوله كذا في

كان أشبه البيون قال الاصمعي الظلي والبقرة اذا كانا حين فعيونهما كلبا سوادا فاما ثابدا بياضا
واعاشبهما بالجرع وفيه سواد وبياض بعد الموت والمراذكة للصيدين هما • كأننا كرت
البيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس فلي هذا التفسير يخص الايتان بالشعر
لتعقوب التشبيه أي التساوي في وجه التشبه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو
المشبه في وجه التشبه لمعلو بذلك الشبه المحقق به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم والمراد من هذا
الكلام أنهم كانوا يسطادون الوحش كثيرا وكذا كلهم تلك الوحوش ورت كهم أعينها حول
أعينهم فصارت بتلك الصفة كذا في شرح ديوان امرئ القيس وفيه يدعي من زعم ان المراد ان
الوحش ألقهم لطلول سفرهم واستقرارهم في الفياض فلا تفرق منهم فظهر أعينها بتلك الصفة حول
أعينهم وها هنا أمران لابد من التنبية عليهما أحدهما ان زيادة قوله الذي لم ينقب وقوله فرأه نار
لا فادة معنى كل منهما على انه وصف لما قبله كسائر النعوت التي زاد لها ناهيا وليس معنى كل منهما استفاد
مما قبله فان كان الايتان بالنعوت عند الحاجة اليه مساواة فهنا منه والازم كون النعت اطنبا ان كان
لثائفة أو لظوبلا ان لم يكن بل ويزم كون سائر الفضلات والآخر انه على تقدير كونهما
ليسان المساواة ففادهما بنبني أي يبين وجه كونهن المعاني لا البديع فان تحقيق التشبيه
ثم نقول ليس ايضا حاجدهما لان الايضاح بعد الاجام أن يقصد الاجام أو لا ثم يقصد الايضاح لغرض
الابراز في صورتين وهذا أريد بالجرع فيه غير المنقب ثم اقتصر عليه فكان ايجازا فلما قال لم ينقب

شرح ديوان امرئ القيس
أي خلا فلن زعم ان المراد
من البيت أن الوحش الفهم

لطلول سفرهم واستقرارهم في الفياض فلا تفرق منهم فظهر أعينها بتلك الصفة حول أعينهم رد هذا القول بأن عيون الظباء حال
حياتها سود فلا تشبه اخر زاعم أي الذي في سواد وبياض في شيء آخر لا بد من التنبية عليه وهو أن قوله فرأه نار وقوله الذي لم
ينقب كل منهما كرماد كرماد لا فادة معناه على انه وصف لما قبله كسائر النعوت التي زاد لها ناهيا وليس معنى كل منهما استفاد مما قبله فان كان
الايتان بالنعوت عند الحاجة اليه مساواة فهنا منه والازم كون النعت اطنبا ان كان لثائفة أو لظوبلا ان لم يكن لثائفة ويزم كون
سائر الفضلات كذلك وأوجب بأن النعت وشبهه من سائر الفضلات أن أي بلا فادة المعنى الذي وضعه فقط وكان مدركا للأوساط
من الناس كان مساواة وان أي بلعني دقيق مناسب للقيام لا يدركه الا خواص ولا يستشعره الا أهل الرعاية لمقتضيات الاحوال
كالبالغة في التشبيه المناسبة في قوله فرأه نار كان اطنبا ولا نسلم أن ما أتى به الاطناب يجب أن يكون مستقدا مما قبله بل اذا أتى
بالتي لمعناه وفيه دقيق المقام مناسبة لا تأتي به لاجلها الاوساط من الناس وانما يتقطن به البقاء واهل الفطنة قصد الايتان بذلك
كان اطنبا ولو أوجبتنا الاطناب أن يكون معناه مدلول لما قبله خرج كثيرا إما أو ردوه في هذا الباب عن معنى الاطناب وهذا ايجاب
عن كل ما كان من هذا الخط مما يذكره المصنف بعد (قوله فعل في هذا التفسير) اعني قول المصنف ختم البيت بما يفيد نكتة
المعنى بموتها

كيسياً وقيل لا يختص بالنظم ومثل بقوله تعالى اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون

(قوله وقيل لا يختص بالشعر) الباء (٢٢٤) داخلة على المقصور عليه أي أن اليتال ليس مقصوراً على الشعر بل

(وقيل لا يختص بالشعر) بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير الشعر (بقوله تعالى قال يقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون) فقوله يوم مهتدون بما يميم المعنى بدونه لأن الرسول مهتد لأعماله إلا أن يزيد فإدح على الاتباع وزغب في الرسل

مثلاً على إتيان در منزه يادة الحسن في معنى الكلام وطرافته فهو بالسيد أعجمي ويقال مثله في المبالغة في التشبيه والجواب عن القول أن النعت وشبهه من سائر الفضلات أن أي به المعنى الذي وضعه فقط ويكون سدرجاً للوسط من الناس كان مساواة أن أي به المعنى دقيق يناسب المقام لا يتركه إلا الخاص ولا يستمره إلا أهل الرعاية لمقتضيات الأحوال كالمبالغة في التشبيه المناسبة في قوله في أمره أن كان أطناباً ولا نسلم أن أي به للأطناب يجب أن يكون مستقداً بما قبله بل إذا أي بالشئ لعنه وفيه مدقة في المقام مناسبة لا تأتي به إلا جملها الأوسط من الناس وإنما يتقطن له البقاء وأهل الفطنة وقد التابن بذلك كان أطناباً ولو أوجبت في الأطناب أن يكون معناه ملولاً لما قبله خرج كثيراً ما أورد في هذا الباب معنى الأطناب بهذا يجب على كل ما كان من هذا الخط بما ذكره المصنف بعدد الجواب عن الثاني أن مناسبة المبالغة في المقام ظاهر فلا نازع في يادق مدح المرئي وذلك مناسب لرائته وزيادة التوجع عليه وأما تحقيق التشبيه ففسن الكلام وبطرافته يناسب مقام المفاخرات والرياب على الأرباب في الشعر والنثر ويناسب مقام المبالغة في مدح الشاعر وأما أن على شعره ونثره فن هذا الوجه وما يشبهه يكون من المعاني وبه يعلم أن الديد يصاب إذا قصد بها مناسبة الأحوال التي أوردت لأجلها عادت معاني والمعاني إذا دخلت عن تلك المناسبات فيها أو أي بها لأجل نظرائها فقط كانت بدعيات وقد قدم التشبيه على مثل هذا غير مارة فليتنبه ليقبض على عبار من مثل هذا فيما يأتي ثم يقال إذا كان هذا اليتال من المعاني التي يرى فيها مقتضيات الأحوال فلا وجه لتخصيص بالشعر فهذا قيل بعدم الاختصاص وهو القول الثاني واليه أشار بقوله (وقيل لا يختص بالشعر) وعليه يقال في أمر يفهمه ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير الشعر (بقوله تعالى قال يقوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون) فقوله يوم مهتدون بما يميم المعنى بدونه للعلم والقطع بأن الرسل المأمور باتباعهم مهتدون ولكن فإدح على الاتباع وزغب في الرسل من جهة التصريح بوصف عداهم فإن التصريح بالوصف المقتضى للاتباع فيه من بدلتا أثر على ذكره ضعنا وزيادة الحث على الاتباع لا غنى مناسبتة بل نقول أن قوله اتبعوا من لا يسألكم أجراً من هذا المعنى للعلم بأن الرسول لا يسأل أجراً فيكون أطناباً لنكتة صار مساواة وقيل أن اليتال لا يختص بالشعر كذا عبارة المصنف والصواب لا يختص بالشعر فلي هذا يرسم بأنه ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كقول سجعاته اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون لأن المقصود حث السامعين على الاتباع وفي وصفهم بالشئ يادة مبالغة على اتباع الناس لهم من ذكر كونهم مرسلين (قلت) وإذا كان اليتال أماً يادة المبالغة أو تحقيق التشبيه في الموجب للقول بأنه لا يكون إلا في الشعر وعلا فليكون في الشعر والنثر لأن في القرآن من ذلك ما لا يكاد ينصرف إلا أن هذا اصطلاح لا مشاحة فيه

يتعداه لغيره (قوله بل هو ختم الكلام) أي سواء كان شعراً أو نثراً (قوله بما يميم المعنى بدونه) أي بدون التصريح به كما هو المناسب للتعليل وليس المراد أنه يتم المعنى بدونه رأساً (قوله لأن الرسول مهتد لأعماله) أي هو حثيذ فيكون قوله وهم مهتدون نصريح بما علم التزاماً وقد يقال كما أن الرسول مهتد غير طالب للسير لأعماله ينبغي أن يجعل المثال مجموع قوله اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون (قوله لأن فيه) أي على التصريح به (قوله ز. يادة حث على الاتباع) أي فالتنكية في اليتال الكائن في هذه الآية يادة الحث على الاتباع وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله اتبعوا المرسلين لدلالة على اهتمامهم وطلب اتباعهم وإنما كان قوله وهم مهتدون مقبلاً لزيادة الحث على الاتباع من جهة التصريح بوصفهم الذي هو الاهتمام فان التصريح بالوصف المقتضى للاتباع فيه من بدلتا أثر على ذكره ضعنا (قوله وترغب في الرسل) أي ز. يادة ترغيب في الرسل

هو عطف على حذو وجه الكلام ذلك أن الرسل إذا كانوا مهتدين واتباعهم الإنسان فلا ينصرف معهم شيئاً لا من دينه (ولما) وقلاً من دنياه بل ينضم لهم خير الدنيا والآخرة

واما بالتذليل وهو تعقيب الجملة بجملة تشغل على معناها لتوكيدها وهو ضرب

قوله بالتذليل (ولغة جمل الشيء ذلالته) (قوله تعقيب الجملة بجملة) أى جمل الجملة عقب الأخرى وقوله بجملة أى لا على هامش لا عراب كما صرح بذلك الشارح في جمل الاعتراض الاقربيا (قوله تشغل على معناها) صفة للجملة المجمولة عقب الأخرى أى تشغل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة ولو لمع از يادة فالمراد بانها على معناها اذادها بنحو ما لما هو المقصود من الأولى وليس المراد اذادتها لنفس معنى الأولى بالمحافظة الا كان ذلك تكرارا وحيداً فلا يكون على هذا قوله تعالى كلا سوف نقول لهم كلاسوف تعلمون كلاسوف تعلمون تذيلا ولا نقال العلامة السقوي لا بد أن يقع اختلاف بين نسبي الجملتين فيخرج التكرار كما تقدم في كلا سوف تعلمون ثم كلاسوف تعلمون فان قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه أن الساجز احم الله تعالى بكفرهم ومعلوم أن الجزاء بالكفر عقاب كذا بدلت عليه القصة ومضمون قوله تعالى وحل يجازى الا الكفور أن ذلك العقاب مخصوص لا يقع الا للكفور وفرق بين قولنا جزيتهم بسبب كذا وقولنا ولا يجزى بذلك الجزاء الا لمن كان بذلك السبب (٢٧٥) ولتغارب ما يصح أن يجعل الثاني

للاول فيقال جزيتهم بذلك

السبب لان ذلك الجزاء

لا يشغله الا من الصف بذلك

السبب ولكن اختلاف

مفهومهما لا يمنع تأكيده

أحدهما بالآخر للزم بينهما

معنى (قوله لتأكيده) أى

لنقصد التوكيد بتلك الجملة

الثانية عند اقتضاء المقام

للتوكيد والمراد به هنا

التوكيد بالمعنى الثانى وهو

التقوية (قوله فهو أعين

الايغال) أى عروما وجعنا

وحاصله أن الايغال والتذليل

بينهما من النسب العموم

والخصوص الوجهى فيصغران

فيما يكون في ختم الكلام

لنكتة لتأكيده بجملة كما يأتى

في قوله تعالى جزيناهم بما

كفروا وحل يجازى الا الكفور

واما بالتذليل وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى تشغل على معناها) أى معنى الجملة الأولى (لأن كيد) فهو أعين من الايغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التوكيد (وهو) أى التذليل (ضربان ضرب

الحث المذكور (واما بالتذليل) أى الاطراب يحصل اما بالاينصاح بعد الايهام واما بالكنا واما بالتذليل وهو فى الأصل جمل الشيء ذلالته (و) فى الاصطلاح (هو تعقيب الجملة بجملة) أى جمل الجملة عقب (أخرى) وسواء كان لما عمل من الاعراب أم لا وسأى فى الشعر ما يقتضى ان الجملة التى جلت تذيلا لا يشترط أن لا يكون لما عمل من الاعراب ثم وصف الجملة المجمولة تعقب أخرى بقوله (تشغل) أى من وصف تلك الجملة المذيل بها أنها تشغل (على معناها) أى تشغل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة (ل) قعد (التوكيد) بتلك الجملة الثانية وذلك عند اقتضاء المقام لتأكيده فيه ومن الايغال عروم وجه فيصغران فيما يكون فى ختم الكلام لنكتة لتأكيده بجملة كما يأتى فى قوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وحل يجازى الا الكفور فهو ايفال من جهة أنه ختم الكلام بما فيه نكتة ثم المعنى بدونها وتذليل من جهة أنه تعقب جملة بأخرى تشغل على معناها لتأكيده وينفرد الايغال فيما يكون بغير جملة ولغير التأكيده كما تقدم فى قوله الجزع الذى لم يتعقب وينفرد بالتذليل فيما يكون فى غير ختم الكلام لتأكيده بجملة كقول الله حدث زيداً أنبت عليه بما فيه فأحسن الى ومحدث عرا أنبت عليه حتى بما ليس فيه فأساء الى (وهو) أى التذليل المذكور (ضربان) أى نوعان (ضرب) أى نوع منهما ص (واما بالتذليل الى آخره) ش يكون الاطراب بالتذليل وهو أن يأتى بجملة عقب جملة والثانية تشغل على معنى الأولى وهو ضربان ضرب منه لا يستقل بنفسه باعادة المراد

(٢٩ - شرح التلخيص ثالث) فهو ايفال من جهة أنه ختم الكلام بما فيه نكتة ثم المعنى بدونها وتذليل من جهة أنه تعقب جملة بأخرى تشغل على معناها لتأكيده وينفرد الايغال فيما يكون بغير جملة وفأحسن الى كما بسواء كان بجملة أو مفرد كما تقدم فى قوله الجزع الذى لم يتعقب وينفرد بالتذليل فيما يكون فى غير ختم الكلام لتأكيده بجملة كقول الله حدث زيداً أنبت عليه بما فيه فأحسن الى ومحدث عرا أنبت عليه بما فيه فأساء الى (قوله من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره) أى بخلاف الايغال فإنه لا يكون الا فى ختم الكلام (قوله وغيره) أى غير ختم الكلام يعنى فى الاثبات وقصدهم بضمهم المراد بالكلام الذكر وأن قول الشارح وغيره بأن يكون فى الشعر وهو مفرد فأساء عند التأمل لما سأتى فى الشارح صريحان التذليل يكون فى انشاء الكلام (قوله وأخص من جهة أن الايغال) الانسب أن يقول لأخص من جهة أنه لا يكون الا بالجملة لتأكيده بخلاف الايغال فإنه قد يكون بغير جملة كما فر دوق يكون لغير التأكيده كما وانما كان هذا انسب لان الكلام فى التذليل اذ هو الحديث منه لا فى الايغال (قوله وهو ضربان) الضمير للتذليل لا بالمعنى المتقدم وهو المعنى المصدرى بل بالمعنى الحاصل بالمصدر فيه استعماله هذا فيقال بالمعنيين

لا يخرج خرج المثل لعدم استقلاله باعادة المراد وتوقفه على ما قبله كقوله تعالى ذلك جزاءهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفوران
فلنا ان المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء

(قوله لم يخرج خرج المثل) (٢٧٦) هو مبنى للفعول بدليل قوله بعد ذلك وضرب اخر ج الخ (قوله بأن لم يستقل الخ) أى

لم يخرج خرج المثل) بأن لم يستقل باعادة المراد بل يتوقف على ما قبله (نحو ذلك جزئناهم بما كفروا
وهل يجازى الا الكفور على وجه) وهو أن يراد وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص الا الكفور
فيستلحق بمقابله وأما على الوجه الآخر

(لم يخرج خرج المثل) وذلك بأن لا يستقل باعادة المراد بل يتوقف على ما قبله وأما لم يخرج الموقوف
خرج المثل لان المثل وصفه الاستقلال لا نه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال
الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التخييلية كقولهم الصيف ضيقت الابل فانهم مستقل في اعادة
المراد وهو مثل يضرب لمن فرط في الشيء أو انه وطلبه في غير أوانه ثم مثل لهذا النوع وهو التذييل
غير المستقل بقوله (نحو) قوله تعالى ذلك جزئناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور) وأما يكون
هذا المثال من هذا الضرب (على وجه) وهو أن يجعل المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص
وهو راسل سيل العرم وتبديل الجنتين الا الكفور مثل آل سبيلانهان أو قول على هذا الوجه راسل بطنعني
وهل يجازى الا الكفور حيث أريد الجزاء المعين بمقابله فلا يجزى مجرى المثل في الاستقلال ولا بد
أن يقع اختلاف بين نسبي الجملة فيخرج التكرار كما تقدم في كلا سوف تلهون ثم كلا سوف تلهون
فان قوله تعالى جزئناهم بما كفروا مضمونه أن لا يساخرهم ألقه تعالى بكفرهم ومعلوم ان الجزاء
بالكفر عقاب كإدليل عليه القصة ومضمون قوله تعالى وهل يجازى الا الكفور ان ذلك العقاب
المخصوص لا يقع الا للكفور وفرق بين قولنا جزئناهم بسبب كذا وبين قولنا لا يجزى بذلك الجزاء الا
من كان مصنفاً بذلك السبب ولتأثير ما يصح أن يجعل الثاني على الاول فيقال جزئناهم بسبب ذلك السبب
لان ذلك الجزاء لا يستحقه الا من اتصف بذلك السبب ولكن اختلافه فهو مما لا ينافي تأكيده
أحد هاهنا الآخر لزوم بينهما معنى والتأكيده الواقعي جعل الكفر سبباً لذلك الجزاء مناسب جداً
فيمين الزجر عنه المناسب للتقبيح لشأنه على وجه التأكيده وأما على وجه لانهان أو قول على
وجه آخر وهو أن يراد وهل يجازى أى يعاقب مطلق العقاب الا الكفور لا يفيد كونه عقاباً مخصوصاً
جرى مجرى المثل في الاستقلال فيكون من الضرب الثاني الاى لعدم ارتباطه بمقابله لا يقال
فيحتسب لا يكون مقابله لعدم دلالة الى معناه لان الاول تضمن عقاباً مخصوصاً والثاني مطلق العقاب
لاننا قد لاحظنا حقيقة ان لعقاب الا الكفور مطلقاً فيصير هذا بالعقاب المتقدم ولولم يتقيد به
وصدقه به وجب تأكيده في الجملة قيل ان الوجه الثاني مبنى على ان الجزاء يطلق على المقابلة بالفعل
ان خبرنا وغيره وشرافه ولو كان في معنى مقابلة الكفر كان هلا كما هوذا يقتضى ان الوجه الاول
بل يتوقف في اعادة على ما قبله كقوله تعالى ذلك جزئناهم بما كفروا وهل يجازى الا الكفور
(قوله على وجه) أى انما تكون هذه الآية مثلاً على وجه وهو أن المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء
الا الكفور وقيل في الايضاح وذكر العنشر في قبورها آخر ان الجزاء فيه عام لكل مكانة كما تستعمل
تارة في معنى العقاب وأخرى في معنى الاتابة فلما استعمل في معنى العقاب في قوله سبحانه جزئناهم
بمعنى عقبتناهم قيل وهل يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني

على وجه (قوله المخصوص) أى هو المذكور في قبل وهو راسل سيل العرم عليهم

وتبديل جنتهم (قوله فيستلحق بمقابله) أى فإذا أريد هذا المعنى صار قوله وهل يجازى الا الكفور مستلحقاً بمقابله وهو قوله
فأرسلناهم وحيث لا يجزى مجرى المثل في الاستقلال

وقال الزعشمي وفيه وجه آخر وهو أن الجزء عام لكل مكافأة تستعمل تارة في معنى المعاقب وتارة أخرى في معنى الإثابة فلما استعمل في معنى المعاقب في قوله جز بنهم بما كفر واجمع عاقبتهم بكفرهم قبل وهل يجازى إلا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني وقول الجاهلي
وقول أبي الطيب
وفوه أيضا
وقول ابن نباتة السعدي
فيل نظرفيه إلى قول أبي الطيب وقد رآه عليه في المسح والادب مع المملوح حيث لم يجد له في جزمه نفي شأه وضرب يخرج مخرج المثل

(قوله وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور أي يطلق عقاب لا يعاقب بخصوص فإن قيل يلزم من هذا أن تكون الجلة الثانية غير مشتملة على معنى الأولى لتضمن الأولى عقابا بخصوصا وتضمن الثانية إطلاق عقاب حيث لا يفسد عقابها تعريف التذييل قلت المقصود من الجلة الأولى أنها مكافأة لهم على كفرهم بالمعاقب وذكر فرد من أفرادها يعاقب به لا ينظر إليه كذا أجاب يس أو يقال إن إطلاق العقاب الذي تضمنته الجلة الثانية يصدق عليه المقاب المتقدم ولم يتقدم به (٢٧٧) وصده به وجوب تأكيده في الجلة

(قوله بناء على أن المجازاة هي المكافأة أي مطلق المكافأة الشاملة للثواب والعقاب وتبعين المراد منهما من القرينة كقوله هنا إلا الكفور وقوله بناء الخ أي وأما على الوجه الأول فليس بناءه على ذلك بل بناءه على أن الجزاء بمعنى العقوبة كما في المطول والحاصل أن الجزاء يطلق بمعنى العقاب ويطلق بمعنى المكافأة الشاملة للثواب والعقاب فجعل الآية من الضرب الأول بمعنى على الإطلاق الأول وجعلها من

وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة فإن خير انقباض وان شرافته فهو من الضرب الثاني (وضرب أخرج مخرج المثل) بأن يقصد بالجلة الثانية حكم كل من فصل عما قبله جار مجرى الامتثال في الاستقلال ونفس الاستعمال
بني على أن الجزء يراد به العقوبة فقط وهذا البناء لا يظهر له محتملة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الأول أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثاني ولصحة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به المكافأة في الجلة وهل يكافؤ بذلك المكافأة بخصوصا إلا الكفور فيكون من الأول أيضا أو يكون المعنى وهل يكافؤ بالشتر مطلقا إلا الكفور فيكون من الثاني وعامة أن المكافأة على الثاني تنقيح بالشتر وتدل عليه المقابلة بالكفر ولا عذور في ذلك ولا تتوقف إرادة العقاب بهام على الجلة الأولى متى تكون من الأول جز ما لا ذكر الكفور يدل على تلك الإرادة فصيح الاستقلال فليتمل (وضرب) أي نوع آخر (أخرج مخرج المثل) (قلت) فإيهام المصنف نظرا وهل يجازى إلا الكفور على التقديرين من الضرب الأول لأنها لا تستقل بنفسها إما لا المراد وهل يجازى ذلك الجزاء أي العقاب لا الشد على الأول وإما وهل يجازى ذلك الجزاء الذي هو العقوبة فالذي قاله المصنف لا وجه له وهذا قال الزعشمي به وذكر الوجه الذي إذا أراد الجزاء اختصاص وهو العقاب والضرب الثاني ما خرج مخرج المثل لاستقلاله بنفسه

الضرب الثاني بمعنى على الإطلاق الثاني وهذا محمل كلام الشارح هنا وفي المطول وهذا البناء لا يظهر له محتملة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب فيكون من الضرب الأول أو يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب إلا الكفور فيكون من الثاني ولصحة أن يكون المعنى على أن الجزاء يراد به المكافأة وهل يكافؤ بذلك المكافأة بخصوصا إلا الكفور فيكون من الضرب الأول أيضا أو يكون المعنى وهل يكافؤ بالشتر مطلقا إلا الكفور فيكون من الضرب الثاني والجواب أن كلا من الاطلاقين يصح أن يكون التذييل في الآية مع من الضرب الأول وأن يكون من الضرب الثاني خافه المصنف بما أوجهه (قوله فهو من الضرب الثاني) أي الذي أخرج مخرج المثل لعدم توقف المراد حيث لا يعلل بمقابلة فصيح أن يكون مثلا وأورد أن الجزاء وإن فسر بالمكافأة الشاملة للثواب والعقاب إلا أن المراد منه خصوص العقاب وتخصيصه بالعقاب بما بينهما قوله جز بنهم الذي هو معنى عاقبتهم وحيث يشترط فيكون قوله وهل يجازى إلا الكفور غير مستقل بإفادة المراد فيكون من الضرب الأول وأجيب بأن كون جز بنهم قرينة على المراد لا ينافي الاستقلال بالأداة على أن ذلك بينهم الكفور أيضا (قوله منفصل عما قبله) أي بأن يكون غير متقيد بالجلة الأولى (قوله ونفسوا الاستعمال) أي شيوخ استعمال اللفظ الدال على كل مقام قال ابن مقرب هو الحقان المشترط في جزمه بانه مجرى الامتثال هو الاستقلال وأما نفسوا الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه حيث لا فائدة للشارح حذفه

كقوله تعالى وقد جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقول النذيات

وليب يستيق أحبا لآلئنه • على شعث أي لرجال المهذب

زورفتي يعطى على الحد ماله • ومن يعطى أمان المكارم بمحمد (٢٧٨)

وقول الخطيئة

وقد اجتمع المضر بان
في قوله تعالى وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد
أفان مت فهم الخالدون
كل نفس ذائقة الموت
فان قوله أفان مت فهم
الخالدون من الاول وما بعده
من الثاني وكل منهما نذيل
على ما قبله وهو أيضا

(قوله جاء الحق) أي
الاسلام وقوله وزهق
الباطل أي زال الكفر
(قوله ان الباطل كان
زهوقا) لا يخفى أن هذه
الجملة لا توقف معناها على
معنى الجملة الاولى
مع تضمنها معنى الاولى
وهو زهوق الباطل أي
اضمحلاله وهذابه ومفهوم
النسبتين مختلف لان
الثانية اعمية مع زيادة
تأكيد فيها فصدق
عليها ضابط الضرب
الثاني وتأكيد زهوق
الباطل مناسب هنا لما
فيه من مزيد الزجر عنه
والا يأس من أحكامه
الموجبة للاغترار به
وقد اجتمع المضر بان
في قوله تعالى وما جعلنا
لبشر من قبلك الخلد أفان

(نحو وقد جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أي التذييل بنفسه
قصة أخرى

بان لا يقصد بالجملة الثانية الدليل بها حكم موقوف على الجملة الأولى بل يقصد بها حكم كل أي غير مقيد
بالجملة الاولى حتى يكون كجزئي معين لتعلقه بشئ يشار اليه كالشخص بل يكون منفصلا عما قبله جاريا
بجري المثل في وصفيه وما الاستقلال كما بينا وفشو الاستعمال لان ذلك شأن الامثال هذا هو المتبادر
من الحاق هذا الضرب بالمثل والحق ان المشتراط في جريانه يجري المثل هو الاستقلال كما بينا عند
التفريق بينه وبين القسم الاول بالتوقف على ما قبله وعدمه وأما فشو الاستعمال فلا دليل على
اشتراطه فيه ثم مثل لهذا القسم بقوله (نحو) قوله تعالى (وقد جاء الحق وزهق الباطل ان
الباطل كان زهوقا) ولا يخفى ان الجملة الثانية هي وان الباطل كان زهوقا لا توقف معناها على الاولى
وقد تضمنت معنى الاولى وهو زهوق الباطل أي اضمحلاله وهذابه ومفهوم النسبتين مختلف لان
الثانية اعمية مع زيادة تأكيد فيها فصدق عليه اسم الضرب الثاني من التذييل وتأكيد زهوق
الباطل مناسب هنا لما فيه من مزيد الزجر عنه والا يأس من أحكامه الموجبة للاغترار به وقد اجتمع
المضر بان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
بجملة كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني لاستقلالها بذلك ظاهر ووجه أفان مت فهم الخالدون
من الاول لا ارتباطها بما قبلها لان الفاء لترتيب على ما تقتضيه الاولى اذ كأنه يقال أنتني ذلك الحكم
الذي هو ان لا خلود لبشر بالنسبة اليهم فيرتب أنك ان مت فهم الخالدون والاستغناء للانكار أي
لا يتنفي ذلك الحكم فلا يرتب أنك ان مت فهم الخالدون (وهو) أي التذييل مطلقا ينقسم (أيضا)
قصة أخرى يدل على أن المراد التذييل الاصل دون القسم الثاني منه ولو كانت الائمة الآية
انما جرت عليه لفظة أيضا لانها تدل على الرجوع الى القصة وانما تقدمت في مطلق التذييل وهذا هو
المتبادر ولو كان يمكن بالكشف أن يكون المعنى وهو أي القسم الثاني ينقسم أيضا بادة على قصة
التذييل مطلقا لكن المعنى الاول هو المراد لتبادر من لفظة أيضا من نوع المعنى الثاني نظرا الى المثال
ورأى الاحتال المذكور وانما انقسم مطلق التذييل قصة أخرى لانه تقدم أن نكتته التأكيد
كقوله تعالى وقد جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا (قلت) وقد يقال ليس هذا
اطنابا لان في الثانية شيأ مراد لم تضمنه الاولى وهو كون الباطل زهوقا وهو يعطى بالمبالغة لكونه
اسما يدل على الثبوت وامسقت وهو قول الدالة على المبالغة فنداشت على معنى زائد لا على معنى
الاول فقط قال المصنف في الايضاح وقد اجتمع المضر بان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد أفان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فان أفان مت فهم الخالدون من الاول وكل
نفس ذائقة الموت من الثاني ثم قال (وهو أيضا) أي والتذييل أو الضرب الثاني وفيه يدل ان الضرب
الاول تطرق هذا التقسيم أيضا

وأي

مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت بجملة كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني لاستقلالها

وذلك ظاهر ووجه أفان مت فهم الخالدون من الاول لا ارتباطها بما قبلها لان الفاء لترتيب على الاولى فكأنه قيل أنتني ذلك الحكم
الذي هو أن لا خلود لبشر بالنسبة اليهم فيرتب أنك ان مت فهم الخالدون والاستغناء للانكار أي لا يتنفي ذلك الحكم فلا يرتب أنك
ان مت فهم الخالدون

اما التأكيد منطوق كلام قوله تعالى وقول جاحل الحق الآية واما التأكيد مفهومه كبيت النافذة

(قوله وأنى لفظه أيضا الخ) قصد شارحا العلامة بهذا الكلام الدعي الشارح الخلق حيث قال قوله وهو أيضا أى والتذييل أى الضرب الثانى فقوله أو الضرب الثانى وهم لا يدره لفظه أيضا وهذا الوجه ثلثه من كون اللفظة التى مثل الله منقسم القسم الثانى وهو ما يستقل قال الفخرى فان قلت ماذا ذكره الشارح من أن لفظه أيضا يقتضى التقسيم المطلق للتذييل تحكى لادليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع فيه هو الى الضرب الثانى لكان المعنى والضرب الثانى ينقسم الى قسمين كان مطلقا للتذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد أن يقال لفظا أيضا مذكرا للضمير يدل على أن التقسيم للضرب الثانى والاوجب أن يقدم هو على الضمير كما لا يخفى على الترقى السلم (قلت) أجب عن ذلك العلامة القامسى بمنع الضمير وذلك لان معنى أيضا الرجوع لما تقدم كالنقسم هنا والرجوع الى التقسيم مع اتحاد القسمين بل فى معنى الرجوع وأظهر وإن أمكن أنه تقسيم للثانى ومعنى أيضا كما انقسم التذييل المطلق وحينئذ قسم مائة شارحا من التبيين (قوله لنا كيد منطوق) أى لنا كيد منطوق بالجهة الاولى والمراد بالمنطوق هنا المعنى الذى نطق به المراد بالمفهوم المعنى الذى ينطق به المراد بغيره ليس المراد بهما هنا اصطلاحا عليه اذ صوليين ولذا قال العلامة يعقوبى المراد بتأكيد المنطوق هنا ان تشترك اللفظة الجلتين فى مادة (٢٢٩) واحدة مع اختلاف النسبة فيما بان تكون احداهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية لان يكون لفظا للجهة الاولى

نفس لفظ الثانية كفى كلا سوف تملكون ثم كلا سوف تملكون لان هذا ليس تذيلا فضلا عن كونه مؤكدا للمنطوق والمراد بتأكيد المفهوم هنا أن لا تشترك أطراف الجلتين فى مادة واحدة مع اتحاد صورة الجلتين فى الاسمية والفعلية أو لا ذلك بأن

وأنى لفظه أيضا تنسبها على أن هذا التقسيم للتذييل مطلقا للضرب الثانى منه (اما) أن يكون (لنا كيد منطوق كنهه الآية) فان زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل (ولما لنا كيد مفهوم قوله حيث يقتضيه المقام فهو حينئذ (اما) أن يعنى (لنا كيد منطوق) الجهة المقسمة والمراد بالمنطوق هنا ان تشترك اللفظة الجلتين فى مادة واحدة ولو كانت النسبة فى نفسها مختلفة بل تكون فى احداهما اسمية مؤكدة وفى الاخرى فعلية لان يكون لفظا للجهة الاولى نفس لفظ الثانية حتى يقال ليس هنا لنا كيد منطوق وقد تقدم ما يدل على أن هذا هو المراد ويدل على ذلك ما أشار الى التخييل به هنا أيضا بقوله (كنهه الآية) وهو قوله تعالى وقول جاحل الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع فى الجلتين واحد والموضوع لمادة واحدة وهو الزهوق فقوله ان الباطل كان زهوقا منطوق فى الجهة الاولى على هذا (واما) أن يعنى (لنا كيد مفهوم) أى مفهوم الجملة الاولى بان لا تشترك أطراف الجلتين فى مادة واحدة مع اتحاد صورة الجلتين فى الاسمية والفعلية أو لا ذلك بان تقيس الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة أخرى مخالفة فى الالفاظ والمفهوم للاولى وذلك قوله اما لنا كيد مفهوم قول النافذة الديبائى

تفيد الجملة الاولى معنى ثم يعبر عنه بجملة أخرى مخالفة للاولى فى الالفاظ والمفهوم (قوله كنهه الآية) أى كالتذييل فى هذه الآية وهى قوله تعالى وقول جاحل الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فان الموضوع فى الجلتين واحد وهو الباطل والموضوع لمادة واحدة وهو الزهوق (قوله فان زهوق الباطل) أى الذى دل على هذه الجملة الثانية قوله منطوق أى معنى منطوق مطروف فى قوله وزهق الباطل من ظرفية المدلول فى الحال والى ما لم يقل فان زهوق الباطل المؤكدة اشارة الى ان المنظور له فى التذييل مجرد المعنى لا مع الخواص الملاحضة كالتأكد لان المنطوق الجملة الاولى مجرد زهوق الباطل فلو جازمنا التأكيد فتدلى كذا فرفضنا العدوى (قوله واما لنا كيد مفهوم) أى مفهوم الجملة الاولى (قوله كنهه الآية) أى النافذة الديبائى من قصيدة من الطويل مخاطبها بالنعمان ابن المنذر ومطلعا

أمرها جديدا من سعاد تجنب * عفت روضة الاجاد منها قيت قب
عفاية تسع الجنوب مع الصبا * وأمعهم دان مزنة تصوب

الى أن قال

فلا تتركنى بالوعد كائننى * الى الناس مطلى بالقرار أجرب
ألم تر أن الله أعطاك السورة * رى كل ملك دوتها يتدبذب
كأنك شمس والجوم كواكب * أفاطلعت لم يلمعنن كوكب

فان صدره دل بمفهومه على نفي الكمال من الرجال فحق ذلك وقرره بهجته

ولست بمستيق الخ ولعمري

فان انك تظلموا فاصبر لحلمته * وان تك ذاعيتي فثبات يعتب

أنا في آييت العن انك لتني * وتلك التي اهتم منها وأصب

(قوله على لفظ الخطاب) على بمعنى الباء (قوله بمستيق أنا) السين والتاء رايتان فهو اسم فاعل من الا بقاء أي لست بمستيق للشود أنا
أولست بمستيق أنا لتفكك تدوم للشود تهزني في المواساة (قوله لاتله) بفتح التاء وضم اللام من لم الشيء جمع لبعثه أي بعض أي
لا تضعه اليك لعدم رضاك ليعوم بوصفاته النعمة الموجبة للتفريق (قوله حال من أنا) أي لا صفقه لا تليس مود الشاعر أنا معنا
بل مطلق أنا والوصفية تعيد أن المعنى انك لا تقدر على ضامودة أنا موصوف بك في غير مضموم اليك مع انصافه بالخالص النعمة
(قوله لعمري) أي لوقوعه في حيز (٣٣٠) التي فعموم موعو غني الحال منه وان كان نكره والمعنى حينئذ لست

بمستيق مود أنا في حال كونه
غير مضموم اليك مع
شعته وخصاله النعمة
(قوله في لست) أي حينئذ

فالمعنى لست بمستيق مود أنا

في حال كونك غير مضموم

اليه مع شعته قبل لا وجه

لتخصيص الضمير في است

لجواز الخالية من ضمير

الخطاب في مستيق الهم

الآن بيني الكلام على

الاتحاد الذي بين الضميرين

أو يقال ان زوج التخصيص

ان الفعل أقوى في العمل

من الاسم فتأمل (قوله

على شعته) على بمعنى مع

والشعته بفتح العين هو في

الاصل انتشار الشعر وقعره

لقلة قعره بالتسريح

والدهن فتكثر وأساخه ثم

استعمل في لازمه وهو

ولست على لفظا خطاب (عسيت أنا لاتله) حال من أنا لعمري أو من ضمير الخطاب في لست (على
شعته) أي تفرق وضم خصال فهذا الكلام دل بمفهومه على نفي الكمال من الرجال وقد أكد بقوله
أي الرجال المذهب استقهام بمعنى الانكار أي ليس في الرجال منفع الفعال مريض النحال

(ولست) بفتح التاء على أنه ضمير الخطاب (بمستيق) أي لست تني (أنا) لنفسك تدوم لك

مودته تني في المواساة حال كونك (لاتله) من لم الشيء جمع بعضه إلى بعض (على شعته) أي

لا تضع ذلك إلا في اليك على ما فيه من الشعته وهو في الأصل انتشار الشعر لعدم تعاده بالأصلاح

والدهن فتكثر وأساخه واستعبرنا للاسما المعنوية وهي الأوصاف النعمة الموجبة للتفريق والتترك

ووجه الشبه الاستقباح وعدم الجريان على الخط المستحسن فخطو هذا الكلام على ما أمرنا بوجه

لاتلمه من أها حال من التاء أن الانسان اذا كان على هذا الحالة وهو لا يرضم اليه من يطلب مودته

واخوته على ما فيه من الخصال النعمة فلا يبقى لنفسه أخاف الدنيا وأما خلف في الدنيا لان النكرة في

سياق التي فهم ومعلوم أنه لو وجد في الدنيا مهذون كثير وذو وأخلاق طيبة من ضيق لم يقصد هذا

الكلام على عموم لانه بعد أن يكون هذه الحالة بأن لا يرضم اليه أخابشت بعد أنا آخر مهذب فلا

يصدق أن يكون هذا الوصف فلا يبقى لنفسه أخاف من معنى هذا الكلام انه لا مذهب إلا خلق من

أهل الدنيا اذ ليس الحديث عن أهل الاخرة ثم أكد هذا المعنى اللازم للمفهوم من هذا الكلام بقوله

(أي الرجال المذهب) والاستقهام لانكاره فانه لا مذهب إلا خلق في الدنيا من الرجال وتأكد

ولست بمستيق أنا لاتله * على شعته أي الرجال المذهب

لان صدر البيت دل بمفهومه على نفي الكمال فحق ذلك بقوله أي الرجال المذهب لانه استقهام بمعنى

النفي (قلت) وفي دعوى أن صدره دل على نفي الكمال بالمفهوم نظر لان معنى النصف الاول لا يدوم لك

ودمن لاتلم شعته سواء كان له شعته أو لم يكن بل كان كماله فكانه قال من لم يرض ببعونه لا يحصل

الاسما الحسية فهو مجاز من سل علاقته الزور ثم استعبر اللفظ المجازي للاسما المعنوية وهي الخصال النعمة (وأما

بجامع التقي فهو استعارة مبنية على مجاز (قوله أي تفرق) أي موجب تفرق أي افتراق وقوله بضم خصال من اضافة الصفة

للموصوفين وعطفه على ما قبله أعني موجب التفرق للتفسير كذا ذكر بعضهم بمجمل ان المراد بالتفرق حال الاختلاف وعدم

انفصاطه (قوله فهذا الكلام دل إلخ) أي لان معنى البيت أنك اذا لم تضع أخا اليك في حال عيبه وتتعاين عن زلت لم يبق لك أخ في الدنيا

ولا يعاين لك احدا من الناس لا تليس في الرجال أحد مذهب منفع الفعال مريض النحال ولا شك أن الشطر الاول يدل بحسب ما يفهم

منه على نفي الكمال من الرجال قوله بعد ذلك أي الرجال المذهب تأكد لذلك المفهوم لانه في معنى قولك ليس في الرجال مذهب ومن

الجيد في هذا المعنى قول ابن الحداد

واصل أخاك ولو أنك منكسر * فخلوص شيء فقلنا يمكن * ولكل حسن أقيم جودة * ان السراج على سنه يدخلن

(قوله على نفي الكمال من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان كان هذا الوصف لم يبق لنفسه أنا (قوله وقد أكد) أي أكد ذلك

المفهوم لا الكلام الدال بمفهومه كما قيل

وأما بالتكميل ويسمى الاحتراز أيضا وهو أن يؤتى في كلام بوجه خلاف المقصود بما يدفعه وهو ضربان ضرب يتوسط الكلام

(قوله وأما بالتكميل) أي تكميل المعنى بدفع الإجماع عنه (قوله ويسمى) أي هذا النوع من الطناب (قوله الاحتراز أيضا) أي زيادة على تسميته بالتكميل فله إيمان أوجه تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع إجماع خلاف المقصود عنه وأما وجه تسميته بالاحتراز فلأن حرص الشيء حفظه وهذا النوع فيه حفظ للمعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود فقول الشارح لأن فيه إجماعا لوجه تسميته بالاحتراز (قوله لأن فيه التوقي) أي لأن به يحصل التوقي أي الحفظ وقوله والاحتراز أي العز عن التباعد فهو عطف لازم في ما رزم (قوله وهو أن يؤتى إلخ) ظاهره أن التكميل عبارة عن المعنى المصدري أعني الاتيان المذكور والظاهر إطلاقه على المعنى الحاصل بالمصدر أيضا وهو ما يؤتى به بدفع توهم خلاف المقصود كما سي (قوله في كلام إلخ) في معنى مع فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره وليست للظرفية والافلا تمل (٣٣١) ما كان في آخره (قوله بما يدفعه)

وأما بالتكميل ويسمى الاحتراز أيضا) لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى في كلام بوجه خلاف المقصود بما يدفعه) أي بدفع إجماع خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول

في الكلام من الرجال مناسب في المقام لأن فيه من بد الخ على الصبر على الجفاس من الاخوان ثلثا يبقى الانسان بلاخ وذلك ثلاث توهم ان ترك الصبر على الجفاس عما كان معه موجودا خ فيكون مذهبنا في الاول فلا يحتاج معه الى الصبر وانما جعلنا هذا المفهوم الذي يدل على قصده قوله أي الرجال المذهب مترتب على ما عر بناه جلة لا تنفع على شئت لا نال جعلنا هذا المذهب لا خ وأما لانه لو رده بعد في لم يضر من الكلام ذلك المفهوم لانه يصير المعنى حينئذ كل خ، ووصف بأنه على شئت أو كان في حال كونه على شئت لا يبقيه لنفسك ان لم تلمه على شئت ولا شك ان هذا المعنى لا يقتضي ان لا مذهب وانما يقتضي ان غير المذهب لا بد من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولو لم يبق غير المذهب أن يبقى المذهب وانما قلنا غير واضح لا نقديدي انه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الحال لكن دلالة العادة على العموم أي لا مذهب من الرجال لا تنفع في كون غير مفهوم من اللفظ وكلامنا في انهم من اللفظ لا يكون ما بعده تأ كالم قد جعل الماده قرينة في هذا ما ذكر على بدو عدم وضوح (وأما بالتكميل) أي يكون الطناب اما بالانصاف واما بكذا واما بالتكميل (ويسمى) هذا النوع من الطناب (الاحتراز أيضا) أي زيادة على تسميته بالتكميل أما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه وأما تسميته بالاحتراز فهو من باب حرص الشيء حفظه وهذا فيه حفظ للمعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لأن ما أتى به يجتزأ بمن خلاف المقصود (و) لهذا يعرف بانه (هو أن يؤتى في كلام بوجه خلاف المقصود بما) أي قول (بدفعه) أي بدفع ذلك الإجماع سواء كان ما أتى به في وسط الكلام للشدة وذلك لا يلزم منه أنه لا وجود للتكميل ص (وأما بالتكميل الى آخره) ش التكميل ويسمى الاحتراز أيضا وهو أن يؤتى في كلام بوجه خلاف المقصود بما يدفع ذلك التوهم وهو ضربان

لجاء عما فيها يكون في الختم لدفع إجماع خلاف المقصود وانفراد الا يقال فيها ليس فيه دفع إجماع خلاف المقصود كما في قولنا ان صخر الخ وانفراد التكميل بما في الوسط كما في قوله فسق ديرك الخ فينبغي ان التذليل عموم وخصوص من وجان صرح أن التوكيد الكائن بالتذليل وقد بدفع إجماع خلاف المراد وذلك لا تنفراد التكميل بما يكون بغير جلة وانفراد التذليل بما يكون بغير دلالة كيد الخلق عن دفع الإجماع وأما ان كان التوكيد الكائن بالتذليل لا يجمع دفع الإجماع فلهما بيان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما يوجه الكلام وبين دفع توهم السامع أن الكلام مجاز أو دفع غفلة عن السامع أو دفع السهو وحينئذ فلا يستلزم التذليل التكميل بل هو أهم من التذليل مطلقا فينبغي ان التكرير والانصاف المباشرة كباينة الا يقال والتذليل لهما (قوله فالاول) وهو اذا كان الدافع في وسط الكلام أي هو مفرد

كقول طرفة

فسيق ديارك غير مفسدها • صوب الريع ودمعة تهمي

وقول الآخر

لوان عزة خاصمت شمس الضحى • في الحسن عذمو فوق لقضي لما

اذ التقدير عندهما كم موفق فقوله موفق تكميل وقول ابن المعتز

صيناعيا ظالمين سياطنا • فطارت بها أيدسرا وأرجل

(قوله كقول) أي قول طرفة بن العبد من قصيدة مدح بها قتادة بن مسعدة الخنفي وكان قد أصاب قوموه شدة فأثروه فبذل لهم وقيل البيت المذكور أبلغ قتادة غير مثله • نيل التواب وعاجل الشكر
 ألقوا البك بكل أرملة • شنهات حمل منقع البرم
 فسق ديارك الخوجه للجلسة خبرية (٧٧٧) لفظا قصد بها الدعاء لذلك الممدوح (قوله ديارك) مقول لمقدم

(كقوله فسق ديارك غير مفسدها) نصب على الحال من فاعل سق وهو (صوب الريع) أي نزول المطر ووقوعه في الريع (ودمعة تهمي) أي تسيل فلما كان المطر قد نزل إلى خراب الديار وفسدها أو في آخره وسواء كان جلة أو غير جلة فيكون بينه وبين الارتفاع عموم من وجه لاجتماعهما فيا يكون في الختم لدفع خلاف المقصود وانفراد الارتفاع في ليس فيه دفع خلاف المقصود كقوله وان صخر الخ وانفراد التكميل على الوسط كقوله فسق ديارك الخ ويكون بينه وبين التذييل عموم من وجهان صرح بجملة التأكيد الكائن بالتذييل لدفع الإبهام بزيادة التكميل بما يكون بغير جملة وز بزيادة التذييل بما يكون بغير التأكيد الخاطئ عن دفع الإبهام وأن لم يجعل التوكيد جماعا لدفع الإبهام فهم متباينان والحق ثبوت الفرق بين دفع ما هو الكلام وبين دفع توم السماع أن الكلام مجاز أو دفع غفلة من السماع أو دفع السهو فلا يستلزم التذييل التكميل فالتكسية بأعهم التذييل مطلقا أو يقال فسر بما يقتضيه عموم الإطلاق للتذييل لاستغنى به عنه وهو بيان التكرار والإيضاح مباينة الأفعال والتذييل لها وقد مثل لما فيه دفع خلاف المقصود وهو غير جملة في وسط الكلام فقال (قوله) أي كقول طرفة

(فسق ديارك غير مفسدها • صوب النعام ودمعة تهمي)

فقوله صوب النعام أي نزول المطر فاعل سق وقوله غير مفسدها على منه مقدمة على صاحبها ولما كان نزول المطر قد يؤدي إلى الفساد بدوامه كما يؤول لذلك قوله دمة لانها هي المطر الدائم زاد قوله غير مفسدها فعلا لذلك وقوله تهمي معنى تسيل ثم هذا أمّاها إذا أريد بالصوب النزول وأمّا إذا أريد

ضرب يتوسط الكلام أي يقع بين المستند والمستند إليه فهو قول طرفة مدح قتادة

فسق ديارك غير مفسدها • صوب الريع ودمعة تهمي

لان قوله فسق ديارك صوب الريع يفهم منه أن المراد سقامها بالافساده ولكن الإطلاق قد يوهم ما هو أمر أدناه دعاء عليه فصرف هذا الوهم بقوله غير مفسدها ولهذا عيب على القائل الأيا سلسي ياداري على البلى • ولازال ينهل بجرعائه القطر حيث لم يأت بهذا القيد والعيب عليه عيب لان البيت موافق لقوله سبعنا نعتاني يرسل السماء

لسق وهو يفتح الكاف كما علمت فكسرها خطأ وقوله صوب الريع فاعل (قوله أي نزول المطر) هذا تفسير لصوب الريع فالصواب معناه النزول والريع منه المطر كذا قرر بعضهم وفيه نظر فقد ذكر ابن هشام في شرح باني سعد أن الصوب في البيت معنى المطر وذكره تقي الدين في التلخيص نقلا عن أئمة الفقه أربعة معان ليس منها النزول وأيضا لو كان مراد التارح أن الريع معناه المطر لم يكن لقوله بعد ذلك ووقوعه في الريع معنى فالحسن أن قول الشاعر أي نزول المطر من إضافة الصفة للوصف أي المطر التازل وهو تعبير للصوب وقوله ووقوعه عطف بتفسير وقوله في الريع إشارة إلى أن المراد

بالريع في البيت الزمن وأن إضافة صوب للريع فيمن إضافة المنظر وف إلى الظرف فلاضافة على معنى في كذا قرر شيخنا المدي (قوله ودمعة تهمي) الديمة تكسر الدال المطر المسترسل وأقوله ما بلغ ثلث النهار والدليل وأثره ما بلغ أسبوعا وقيل المطر الدائم الذي لا يرد عليه ولا يرق وتهمي يفتح التاء من همي الماء والجمع إذا سال ولم يقيد الديمة بزمن الريع كما قيد الصوب ليكون المعطف من قبيل عطف العام (قوله فلما كان المطر قد نزل إلى خراب الديار) أي فرما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب وقد يقال إن الدعاء بالسقي وقربة للمح تدل على أن المراد بالما يضر وحيث فلا يكون ذكر المجرم موافقا لخلاف المقصود على أن مجرد كون المطر قد نزل إلى الخراب لا يكفي في إبهام خلاف المقصود بل لا ينسب سبق النعم اليه ولا يسبق للنعم من السقي إلاصلاح لشبوعه في ذلك وأوجب عن الأول بأن الكلام يستحسن فيما لا احتباس في الجملة ولو بالنظر لاصح من غير تمويل على القرائن فيناسب

أي

وضرب يرفع في آخر الكلام كقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين

الآتيان بما يدفع مقتضاهم لاسيما ذكر الدعة والديار يزيد الإيهام لأن السقي النافع هو ما يكون للزرع وأجيب عن الثاني بأن سقي الزرع إلى الخراب حصل من قوله ودعة تهبط فإن الدعة المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق ولا يقال أن تقديم غير مفسدها يمنع هذا التوجيه لأننا نقول غير مفسدها وخروج قوله ودعة تهبط تقديرا أو أنه حصل من تقديم دليلك لأنه يسبق إلى ذهنك منه الخراب للمادة بأن السقي المصلح إنما هو للزرع (قوله أي بقوله غير مفسدها) أي في وسط الكلام بين الفعل وفاعله (قوله دعة) أي لإيهام خلاف المقصود ولهذا عيب على القائل

ألا إسماعيلي يدارى على البلى * ولا زال المنهلا بجر عائلك القطر

حيث لم يأت بهذا التمدد أي غير مفسدها لعل السقوط في عقد الجان وأجيب عنه بعدمه بأن الدعاء والمدح قرن بتعليق أن المراد بالأيض فإن قلت هذا القدر موجود أيضا في بيت الاحتراس وحيد فلا إيهام قلت أهم نارة يعلون على القمر فلا يتوهم بالاحتراس ونارة لا يعلون عليها فتون به كذا ذكر شيخنا الحق في حاشيته (٧٣٣) وأجيب ابن عصفور بجواب غير هذا وحاصله

أن يقول غير مفسدها فدلك (و) الثاني (نحو أذلة على المؤمنين) فإملا كان مما يؤمن أن يكون ذلك لضعف دفعه بقوله (أعززة على الكافرين)

بأن يكون على قدر النفع فكيف كان الكلام من التميم وسيأتي إذا إيهام ولكن هذا خلاف المعالم المشهور في الصوب ورد على هذا الكلام أيضا أن الدعاء بالسقي وقرينة المدح تدل على أن المراد لا يضربونهم خلاف المقصود ورتبة أن الكلام يستحسن فيه الاحتراس في الجملة ولو بالنظر إلى أمه نظرا إلى عدم التعويل على القرائن فينباسب الآتيان بما يدفع مقتضاهم لاسيما ذكر الدعة والديار يؤيد الإيهام لأن السقي النافع هو ما يكون للزرع وأخطب في مثل هذا سهل لأن ذلك يترفعه ما يعرض في الحال ولذلك إذا اعتبر المراد في مثله لم يثبت بالاحتراس كافي قوله ولا زال المنهلا بجر عائلك القطر ثم مثل لما يدفعه وهو في غير وسط فقال عاطف على قوله (نحو) قوله تعالى في مدح فريقي من المؤمنين وهم قوم أي موسى الأشعري كما روي الحديث فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه (أذلة على المؤمنين) فإن الوصف بالذلل للمؤمنين ولو كان المقصد المدح بما يدل على موالاته المؤمنين ومعادتهم بما رتبهم لكن ربما يتوهم نظرا إلى ظاهر لفظ الذلل من غير مراعاة قرينة المدح أن ذلك لضعفهم وانتفاء قوتهم فدفع ذلك اتوهم بقوله (أعززة على الكافرين) فأخذه بالقوة والعز وتوذلك يستلزم أن ذلتهم للمؤمنين لتواضعهم لهم ولم يزلهم ضعفهم وفي قوتهم والتواضع إنما يكون عليهم كمداراً وضرب يرفع في آخره كقوله سبحانه أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين لنفي ذلك لا يقال أعززة على الكافرين أذلة على المؤمنين أو العكس بل هو الطنباب لمقبله من حيث رجع قوم غير هو وأن كان

(٣٠ - شرح التلخيص ثالث) الكلام (قوله أذلة على المؤمنين) هنا صفة لقوم أي موسى الأشعري

المشار لهم بقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أي أذلة لهم فالقصد مدحهم بما يدل على والآن المؤمنين وبما ملئهم بما رتبهم فآذلة لهم التذلل والخضوع لا من الذل والهوان (قوله فانه) أي وصفهم بالذلل وقوله لا كان مما يؤمن أن يكون ذلك أي الوصف لضعفهم والإيهام نظرا إلى ظاهر لفظ الذلل من غير مراعاة قرينة المدح أو نظرا إلى أن شأن التذلل أن يكون ضميما (قوله أعززة على الكافرين) أي أقوياء وأشداء عليهم وحيث قد ذللهم للمؤمنين ليس لضعفهم وعدم قوتهم بل لتواضعهم للمؤمنين والتذلل مع التواضع إنما يكون عن رغبة فإن قلت قوله أعززة على الكافرين يدل على معنى مستقل جديد لم يستفد بما قبله فكيف كان الطنباب قلت هو الطنباب حيث دفع قوم غير هو وأن كان المعنى مستقل في نفسه لا تقدم أنه لا يشترط في الطنباب أن لا يكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الطنباب إذا استقل لفظه فاذا المعنى وكان في أخاه دقة مناسبة لإبراعها بالإيهام دون الأوساط من الناس ودفع ما يتوهم من زيادة وصف العززة على الكافرين من هذا القبيل لا بما يدركه الأوساط حتى يكون مساوفا على أن الوصف بالذلة حث عديت بعلى شرا إلى أن لم عززة نوعا فلو وصف بالعززة فاذا مد قبله نوع فاذا تأمل

فانه لو اقتصر على وصفه بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلهم لضعفه فلما قيل أعز على الكافرين على أنهم منهم فوضع لهم ولهذا عدى الذل على التضحية بمعنى العطف كأنه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز أن تكون التضحية بعلى لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجضهم ومنع قول ابن الرومي فيما كتب بعلى صديق له أي وليك الذي لا يزال تتقاد اليك مودته من غير طمع ولا جزع وإن كنت لدى الرغبة مطالبا لذي الرتبة مبرا وكذا قول الجاسي رهنبت بدى بالعجز عن شكره * وما فوق شكرى للشكور من يد

وكذا قول كعب بن سعد النخعي

حلم اذا ما الحلم بن أهله * مع الحلفي عين العموم

فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لآوهم ان حليمه من عجز فلم يكن صفة مدح فقال اذا ما الحلم بن أهله فزال هذا الوهم وأما بقية البيت فذا كيد للزم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم بن أهله من كونه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لأهله فان لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم لأهله يكون مبهيا في عين العدو ولا محلة في عين الليث ليست تكسبها كرامة بعض الناس ومنع قول الجاسي وملمات مناسيل في فراشه * ولا طل مناصيت كان قبيل (٢٣٤)

تنبها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل على لضعفه معنى العطف ويجوز أن يقصد بالتضحية بعلى الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجضهم من رفعة وانما يكون بدونها الضعة لا التواضع وإذا كان التواضع عن رفعة فالذلة التي وصفوا بها ناشئة عن العطف والرحمة لأن الذلة الصادرة (١) عن الرفع ليست كذلك إن كانت مدحا ولا كانت مكررا وخد يعقولا استأزمت هذه الذلة معنى العطف ضمنت معناه فصدت بعلى لأن العطف يتعدى بعلى وعلى هذا يكون العجز في تضمين الفعل وعلى ما بها ويجوز أن لا يرى التضحية في الذلة بل تبقى على معناها وانما فهم من القرآن انها عن رحمة من يجوز في استعماله على موضع اللام للإشارة إلى معناها الذي اقتضته القرآن وهو أن ذلك عن رفعة لأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض والمعنيين الجوزان متلازمان محققا للفرق بينهما وجود التضحية في الفعل على الأول وانتفاءه على الثاني وانما استعمل الحرف في موضع آخر فلما قيل قوله تعالى أعز على الكافرين يدل على معنى مستقل لم يستفد مما دل على أصل المراد مما قبله فكيف كان اطنا بلنا ليس شرط الاطنا أن لا يكون فيه معنى مستقل بل يجوز وجود الاطنا اذا استقل لفظه وكان في افادته مناسبة لراعيه الا ليلقاء دون الاوساط من الناس ودفع ما يتوهم زيادة وصف العز على الكافرين من هذا القبيل لا بما يدركه الاوساط حتى يكون مساواة وقد تقدم مثل هذا وأيضا قد بينا ان الوصف بالذلة خست عديت بعلى فيه إشارة إلى أن لهم عزية بالنسبة لغير المؤمنين فالوصف بالعمة بأفاده ما قبله نوع افادة قبلنا بل

لمعنى في نفسه

فانه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتلى أيام لأوهم ان ذلك لضعفهم وفضلهم فزال هذا الوهم بالانتصاف من قاتليهم وكذا قول أبي الطيب أشد من إلحاح الهوى بطننا وأسرع في التدي منها هبوا فانه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش لأوهم ذلك انه ضعف كله والطف عنده فزال هذا الوهم بوصفه بالسباحة ولم يجاوز في ذلك كله صفة الرجحان التي شبه بها وقوله وأسرع في التدي منها هبوا كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه

(واما)

وسلم أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان كان كالرجح المرسلة

(قوله تنبها) معقول قوله دفعه وقوله على أن ذلك أي ما ذكر من الذل وقوله منهم أي من القوم المدحجين (قوله ولهذا) أي لاجل كون ذلك الذل تواضعا منهم (قوله بعلى) أي مع أنه يتعدى باللام يقال ذل فلان (قوله لضعفه معنى العطف) أي فكأنه قيل فسوف يأتي الله بقوم يحكمهم ويحيونه عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل والتواضع وعلى هذا فيكون التسرع بضم الذل معنى العطف وعلى بقية ما بها (قوله ويجوز أن يقصد بالح) حاصله انه لا يرى التضحية في الذلة بل تبقى الذلة على معناها وان فهم من القرآن انها عن رحمة وانما التجوز في استعماله على موضع اللام للإشارة إلى أن لهم رفق واستعلاء على غيرهم من المؤمنين وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز والحاصل أن كلامنا من الأمرين الذين جئوا الشارح صحيح والفرق بينهما وجود التضحية في الفعل على الأول وانتفاءه على الثاني وانما استعمل الحرف في موضع آخر كما ذكرنا وأيضا لفظه على صفة لغيره كور على الأول وعلى الثاني صلة للذكور (قوله الدلالة) نائب فاعل بقصد وقوله انهم أي القوم الموصوفين بالخبة (قوله خافضون لهم أجضهم) أي يملئون لهم جانبهم (١) كذا في الأصل وفي العبارة نقص فراجع التلخيص المصححة

(قوله وإما بالتسميم) تسمية هذا التسميم وما قبله بالتكسبيل مجرد اصطلاح اذ مماثل واحد لفة (قوله في كلام) أي مع كلام في أثناءه أو في آخره (قوله لا يوم الخ) هذا استخراج لتسميم ذكر في كلام يوم خلاف المقصود فان الفرق بين التسميم والتكسبيل بأن النكتة في التسميم غير دفع يوم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون في كلام يوم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التسميم والتكسبيل اذ أطول (قوله بفضلة) أي ولو كان معنى الكلام لا يتم إلا بها (قوله أو نحو ذلك) أي لا يجوز والتمييز (قوله لما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة لتأولها بمجرد وانما كان كلامه شاملا للفرق والجملة الغير مستقلة لان السالبة تصدق عندئذ في موضوعها ومجموعها (قوله ومن زعم الخ) أي لا جلد حول الجملة اذ التسمية على أصل المراد (قوله فقد كذب الخ) أي حيث مثل له فيه مما يحبون من قوله تعالى لن تتأوا البر حتى تنفقوا مما يحبون (٣٣٥) ولا شك أن قوله مما يحبون ليس فضلة

بهذا الاعتبار فلا يكون تسميا والمصنف جعله من التسميم وصاحب البيت أدرى بالذي فيه وأما لم يكن فضلة بهذا الاعتبار الذي ذكره الزاعم لان الانفاق مما يحبون الذي هو المقصود بالخبر لا يتم أصل المراد بدون في هذا الأصل الذي يقال حيث أر بهذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما يحبون فمعين أن مراده بالفضلة بعض الفضل المذكورة سواء توقف تمام المعنى عليه أم لا ولا شك أن مما يحبون بعضها لا يجوز وفان قلت اذا كان قوله مما يحبون لا يتم أصل المعنى بدونه لم يكن الطنابا أصلا بل مساواة فيكون تمثيل الصنف به للطنابا فاسدا من أصله فلا يشتبه به

(وإما بالتسميم وهو أن يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذب به كلام المصنف في الإيضاح وأنه لا يخصيص لذلك بالتسميم

(وإما بالتسميم) أي يحصل الطنابا بما يكاد أو ما يكاد ما يسمى بالتسميم (وهو) أي التسميم (أن يؤتى في كلام) من وصف ذلك الكلام أنه لا يوم خلاف المقصود بفضلة (وهو) ما ليس أحد المستند من الفضلات المعاملة كالمفعول والحال والجور والتمييز والتوابع وليس المراد ما يتم أصل المعنى بدونه حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد كما قيل وانما لم يكن هذا هو المراد لوجهين أحدهما أن كون التسمي ما يتم أصل المعنى بدونه ونعني بالمعنى متعارف الاوساط لا يخص اشتراطه بالتسميم حتى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لان كلام الطنابا كله أي فيه بفضلة بهذا الاعتبار وثانيهما أن المصنف مثل في الإيضاح للتسميم بقوله تعالى لن تتأوا البر حتى تنفقوا مما يحبون فقوله مما يحبون ليس فضلة بهذا الاعتبار فلا يكون تسميا والمصنف جعله من التسميم وانما لم يكن فضلة بهذا الاعتبار لان الانفاق مما يحبون الذي هو المقصود بالخبر لا يتم أصل المراد بمونه اذ لا يصح أن يقال حيث أر بهذا المعنى حتى تنفقوا فقط دون مما يحبون فمعين أن مراده بالفضلة بعض هذه الفضلات ولا شك أن مما يحبون بعضها لا يجوز ولكن هذا الوجه الثاني لا تخلو عن بحث لانه اذا لم يجعل مما يحبون ما يتم أصل المعنى بدونه لم يكن الطنابا أصلا فيكون التمثيل به فاسدا من أصله فلا يشتبه به فيجب حيث جعل الطنابا ان يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم اتفاق و زيادة مما يحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لان ما زاد لاجله من النكتة لا يدركها الاوساط وقد تقدم أن ذلك هو مناط الطنابا وانما قلنا أن المقصود به أمر لا يدركه وراعيه الا اللغاة لان فيه الإشارة الى أن قيل البر لا يكون الا بفضلة النفس وتحملها الشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى (ص) وإما بالتسميم (آخره) ش التسميم أن يؤتى في كلام لا يوم خلاف المقصود بفضلة تعبد

قلت حيث جعل الطنابا يجب أن يدعى أن أصل المعنى حتى تنفقوا أي يقع منكم اتفاق و زيادة مما يحبون ولو كان باعتبار القصد محتاجا اليه لا تكون من المساواة لانتمز بدلا لعل نكتة لا يدركها الاوساط وانما يدركها برأيها البلاء وهي الإشارة الى أن فعل البر لا يكون الا بفضلة النفس وتحملها الشاق بالانفاق من المحبوب المشتهى لا علق اتفاق لانوان كان فيه أجر لا يبلغ لهذا المعنى وقد تقدم أن هذا هو مناط الطنابا ومن هذا تلم أن كون الشيء مقصودا في الكلام بحيث لا يتم المراد من حيث انه مراد للتسميم الا بدلا بانفي كونه الطنابا فأم (قوله وأنه لا يخصيص الخ) عطف على كلام المصنف أي وكذا بعد من يخصص ذلك بالتسميم لان جميع أقسام الطنابا ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه فلا خصوصية للتسميم بذلك فذكر القصة فيه ان كان هذا المعنى يكون مستدركا وأيضا الفضلة بهذا المعنى الذي قاله الزاعم تصدق بالوجه الثاني لا لعل لها من الاعراب المشتركة في الاعتراض فحفظه أن يكون التسميم أهم من الاعتراض وقد نص الشارح في سياقي على تباينها حيث قال فلا اعتراض ببيان التسميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب

نكتة كالمبالغة قوله تعالى ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه والضمير للطعام أى مع اشتهاؤه والحاجة إليه ونحوه وآتى المال على حبه وكذا إن تناولوا البرحتى تنفقوا معاصيرون وعن فضيل بن عبيص على حب الله فلا يكون بمناخن فيه وفى قول الشاعر
أتى على ما ترون من كبرى * أعرف من أين تؤكل الكتف
من لم يلق يوما على علاتهما * يلقى السباحته والهدى خفا

وقوله زهير
(قوله لنكتة) هذا زيادة بيان (٣٣٩) لأن النكتة شرط فى كل ما حصل به الاطناب والا كان أظن يلاحظ العلامة المعقوفة وقد علمنا

حالات التميم انمبأين للتكميل
لانه شرط فى التميم كون
الكلام مع غيره موهم خلاف
المراد بخلاف التكميل وأنه
مبأين للتذييل أن شرطنا فى
الجملة أن لا يكون لها محل من
الاعراب لأن الفظة لا بد
أن يكون لها محل من الاعراب
وإن لم نشترط فى الجملة
أن لا يكون لها محل من
الاعراب كان بينه وبين
التذييل عموم وخصوص
من وجه لا جتماعهما فى
الجملة التى لها محل من الاعراب
وانفراد التميم بغير الجملة
وانفراد التذييل بالتي
لا محل لها من الاعراب وأن
بينه وبين الاينال عموما
وخصوصا من وجه
لا جتماعهما فى فصلة لم
تدفع إبهام خلاف
المقصود وانفراد الاينال
بالجملة التى لا محل لها وما
فيه دفع إبهام خلاف
المقصود وانفراد التميم
بما يكون فى أثناء الكلام
مما ليس بختم شعرو لا يجم

(لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه) (وأن يكون الضمير فى حبه الطعام
(أى) يطعمونه (مع حبه)
بخلاف سطلق الاتفاق ولو كان فيه أجر لا يبالغ للمعنى وبه يعلم أن كون الشيء مقصودا فى الكلام
بمعنى لا يتم المراد من حيث إنه مراد له تشكيك الا به لا ينافى كونه مبطنا باظنيهم وقد تبين بجهة التميم أنه
مبأين للتكميل لانه شرط فى التميم أن لا يوهم الكلام معه خلاف المراد بخلاف التكميل ومبأين
للتذييل أن شرطنا فى الجملة أن لا يكون لها محل من الاعراب لأن الفصلة لا بد أن تكون فى
محل من الاعراب وإن لم نشترط فى الجملة أن لا يكون لها محل من الاعراب كان بينه وبين التذييل عموم
من وجه لا جتماعهما فى الجملة التى لها محل من الاعراب وانفراد التميم بغير الجملة والتذييل بالتي
لا محل لها من الاعراب وأما الاينال فينبه وبين التميم عموم من وجه لتشمل ما ذكر لانهما
يختمان فى فصلة لم تدفع إبهام خلاف المقصود وينفرد الاينال بالجملة التى لا محل لها وطايقه دفع
إبهام خلاف المقصود وينفرد التميم بما يكون فى أثناء الكلام مما ليس بختم شعرو ولا تختم كلام وقوله
(لنكتة) نموروز زيادة بيان لانه كما يشترط فى الفصلة المأثرا أن تكون لنكتة كذا كما حصل
بالاطناب والا كان أظن يلاحظ مثل لنكتة فقال ذلك لنكتة (كالمبالغة فى المدح الموسوقة الكلام
وذلك) (نحو) قوله تعالى فى مدح الأبرار باطعام الطعام (وطعمون الطعام على حبه) (وأنما يكون
زيادة الفصلة التى هى الجوررو هنا من المبالغة المذكرة (فى وجه) مذكورة فى الآية الكريمة وهو
أن يكون الضمير فى حبه عائدا على الطعام فيكون المعنى ويطعمون الطعام على حبه الناشئ عن الحاجة
(نكتة كالمبالغة فى نحو قوله سبحانه وتعالى ويطعمون الطعام على حبه فى وجه) أى مع حبه
والضمير للطعام أى مع اشتهاؤه وكذلك آوى المال على حبه وقيل المراد على حب الله فلا يكون
بمناخن فيه لأن الاطعام على حب الله ليس أبلغ من الاطعام لا هذا القصد (قلت) فيه نظر أن أحدهما
أنه قد يقال أن على حبه فميدفة زائدة وهى الاطعام مع الحب فالما أن يقال ليس هذا مبالغة بل
تضعف فائدة جديده لأن سطلق الاطعام لم يفقه بهذا التقييد الا أن يجاب بأن اعادة تافاده جديده
لا ينافى أنه اطناب لما قبله وأما أن يقال سطلق الاطعام بمحتمل أن يكون مع حبه أولا فهو يومه أن
لا يكون مع الحب بهذا احتمال مساو والوهم يحصل بالمساوى بل بالرجوع وحينئذ فيكون من قسم
التكميل ولست شمرى أى فرق فى الفظة بين التكميل والتميم ومما تى واحوالنا أن حذاق ريب من
الاينال وأوهو هو على أنه يمكن أن يقال فرق بين التكميل والتميم به لفظة التكميل استيعابا لاجزاء

كلام واعلم أن التميم ضربان تتميم المعانى وهو ماد كره المصنف وتسم اللفظ ويسمى حشا وهو ما يقوم به والاحتجاج
الوزن ولا يحتاج اليه المعنى والمستحسن منهما اخوى على نوع من البديع كقول أى الطيب المنثي
وخففوق قلمي لورأت لهيبه * يا جتنى لو جئت فيه جهنا
فحصل بقوله يا جتنى وزن القافية مع اشتهاؤه على الطابق الحسن ولو قال يلمننى لكان مستهجن (قوله كالمبالغة) أى فى المدح الذى
سبق لاجله الكلام (قوله ونحو ويطعمون الخ) أى نحو قوله تعالى فى مدح الأبرار بالكرام والاطعام الطعام (قوله فى حبه) أى إذا
يكون زبادة الفصلة التى هى الجوررو هنا من المبالغة فى وجهه مذكورة فى الآية (قوله مع حبه) أى مع حبه واشتهائه يابو ظهروا على
بمعنى مع

وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل

(قوله (والاحتياج إليه) من عطف العلة على المعلول أي الناشئ ذلك الخب عن احتياجه إليه ولا شك أن الطعام الطعام مع الاحتياج إليه أتبع في المدح من مجرد الطعام الطعام لا نهيل على النهاية في التزعم البطل المذموم شرعا (٣٣٧) والحاصل أن القسم من الآية

والاحتياج إليه وأن جعل الضمير لله تعالى أي يعلمونه على حب الله تعالى فهو مبتدأ بفاعل المراد (وإما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الإبهام)

المعنى هذا أتبع في المدح من مجرد الطعام الطعام ولو كان مدحا أيضا وذلك لأن الطعام مع الحاجة بدل على النهاية في التزعم البطل المذموم شرعا وما أن أجزبت الآية على وجه آخر وهو أن يكون الضمير عائدا على الله تعالى ويكون على التحليل فيكون التقدير ويطعمون الطعام لأجل حب الله تعالى فلا يكون الجرمور بما يفيد نكتة المبالغة بل لاصل المراد إذا مدح بالطعام الطعام أن لا يكون لله تعالى فهو بما يكدر أصل المراد هذا أروى المسح الكائن بالنظر إلى أهل الدنيا بل يقال فيه نكتة مطلقا لأن اطعماه حيث وجدت الفلفة بأن لم يحدد بل يأمل بأهله الله تعالى بما مدح به شرعا لم يقبل أن الكرم الطيبى مما يترتب عليه الثواب ولو بلا نية فتأمل (وإما بالاعتراض) أي يحصل الاضطراب لما يكدر أوما يكدر أوما يبعثى الاعتراض (وهو) أي الاعتراض (أن يؤتى في أثناء الكلام) وبني بالكلام مجموع المسندين مع المتعلقات والفضلات ولو بالعطف لا ما يتركب من المسندين فقط (أو) يؤتى (بين كلامين متصلين معنى) أي متصلين من جهة المعنى ويعنى بالتألفهما أن يكون الثاني بيان للاول أو تأكيدها أو بدلائمه أو معطوفا عليه كإني عن ذلك التمثيل الآتى (بجملة) واحدة وهو متعلق بأن يؤتى أي هو أن يؤتى بجملة واحدة في أثناء الكلام أو بين الكلامين (أو) يؤتى فها ذكر (بأكثر) من جملة واحدة من وصف تلك الجملة أنها (لا محل لها من الاعراب) وكذا من وصف تلك الجملة حيث تعدد أن لا محل لها من الاعراب جزما وإنما قلنا جزما ليعلم أن ما يقال من أن الاعتراض من حيث أنه نعت متلا يكون له محل من حيث أنه اعتراض لا محل له كلام فاسد (لنكتة) أي يشترط أن تكون تلك الجملة والجملة لنكتة (سوى دفع الإبهام) التي لا توجد المادية المركبة الإبهام التي قد يكون عوارا الأجزاء من زادات تأكيدها ذلك الشيء الكامل ويستأنس لذلك بقوله تعالى تلك عشرة كلمة أي لم تنقص أجزاء وهو قوله وأتموا الحج والعمرة لله وأقامها أن يخرج من دوره أهلا وهو وصف فيه بادة على الأجزاء فإن ما يلقى الحج والعمرة فوجدان دونه وقد جمع بينهما في قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت وليكم نعمي لما كانت أن كان الدين وجمعها الخزانة إذا كان استعمال فيه لفظ التكامل كما كانت نعم الله تعالى حاصله للمؤمنين قبل ذلك اليوم غير ناقصة استعمال فيها لا تمام لا تنزى فيدعى نعم الله التي كانت قبل ذلك كلمة فإن تم هذا ظهر وجه نكتة الاول بالتكميل لأنه يدفع إبهام غير المراد ذلك كالجزء من المراد لأن الكلام إذا وهم خلاف المراد كان كالتدليل لانه ناقصة بخلاف التسميم ص (وإما بالاعتراض إلى آخره) من الاضطراب يكون أيضا بالاعتراض في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى أي يكون اتصالها معنويا سواء كان لفظيا أو بجملة أو أكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الإبهام أي

الله لا يكون محمولاً على غير ما عطفه على ذلك لانه التقرب لا يشترط في حصول الثواب الا في الترك لا في الفعل وحيداً فإقالة الشارح لا يتم (قوله في أثناء الكلام) اخرج الاعراب لا نهيل لان نكتة لا يتم المعنى بدونها كما في (قوله) متصلين معنى أي اتصال المعنى بأن كان الثاني بيان للاول أو تأكيدها أو بدلائمه أو معطوفا عليه كإني عن ذلك التمثيل الآتى (قوله لا محل لها من الاعراب) أخرج التسميم لوجود الاعراب فيه وهذا يشترط في الجملة الاعتراضية وكذا الجمل إذا تعددت أفعالها أن يكون لا محل لها من الاعراب جزما (فولسوى دفع الإبهام) أخرج التكميل فخرج ثلاثة أمور وفعل التعريف بعض صور

كالتزيم والتعظيم في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولم يباشهون

التذليل وهو ما اذا كانت الجملة المتضمنة شاملة على معنى ما قبلها وكانت النسبة التأكيد لان سوى دفع الابهام شامل للتأكيد ولا يقال جعل الاعراض للتأكيد بخلاف لاد كره الشارع قدس سره في حواشي الكشف عند قوله تعالى أنذرهم أم لم تنذرهم حيث قال أن اشترط كون الاعراض للتأكيد (٣٣٨) فلما لا نسمع له نأقول لا مخالفة بين الكلامين لان كلام الشارع في تفسير الآية

لم رد بالكلام بمخوفاً المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراذبات اتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للاول أو تأكيداً له (لا كالتزيم في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولم يباشهون) فقوله سبحانه لا منه مصدر بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولم يباشهون

نخرج بعض صور التكميل وهو ما يكون جملة أو أكثر في اثناء الابهام لا نه دفع الابهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخره وخارج من كون هذا في اثناء ومثل النسبة التي هي غير دفع الابهام فقال وذلك (كالتزيم) لله تعالى المناسب (في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولم يباشهون) فقوله تعالى سبحانه لا هو مصدر منصوب بفعل مقدر من معناه أي أنزهه تعالى تزيهاً وهو في اثناء الكلام لان قوله ولم يباشهون معطوف على ما قبل قوله سبحانه وقد تقدم ان اثناء الكلام يشمل ما بين المتعاطفين أي يجعلون لله تعالى البنات ويجعلون لأنفسهم يباشهون من الذكور أي يثبتون ذلك وتعدي فعل الفاعل المتصل الى ضميره المتصل جائر إن كان بحرف الجر ولو كان من غير أفعال القلوب ومحمل ان يتأول الجمل بما رجم به الى أفعال القلوب والتزيم هنا غاية في المناسبة لانه يأتى تأكيداً في عظمته تعالى وبعده عما أتى به افتراء ذاهب الشائعة في قولهم المقصود بيانها في نسبة البنات اليه تعالى ونسبة البنين لأنفسهم لان سوق الكلام لبيان هذه الشائعة والتزيم الواجب بكونه

الذي ذكر في التكميل وقول المصنف لاجل هامن الاعراب اعتراض وتقرير كلامه بجملة لاجل لها من الاعراب أو أكثر كذلك كون الواقع بين الكلامين المتصلين معنى لا لفظاً جملة اعتراضية هو اصطلاح أهل المعاني انظرهم الى المعنى أما القاطعة فلا يسمونها اعتراضية حتى يكون ما قبلها وما بعدها بينهما اتصال لفظي والزم عشرى يكثر منه ذكر الاعراض في شيء بين كلامين بينهما اتصال معنوي فيعرض عليه النسخة بأنه ليس ذلك باعتراض ولا اعتراض عليه لانه لا يمتنع على اصطلاح أهل هذا العلم ما أمكنه وقول المصنف أو أكثر هو صحيح فيما وقع بين كلامين بينهما اتصال معنوي فقط فان كان بينهما اتصال لفظي فكذلك عند الجمود خلافاً لا على دليل الجواز قول زهير

لمعرك واخطوب مغيرات * وفي طول المعاصرة الثاني

لقيد باليت مطعن أم أوفى * ولكن أم أوفى لا يتأني

هنا عند الصلة وستكلم عليه آخر الكلام ان شاء الله تعالى وإما البيانون فاعتراض أكثر من جملتين عندهم اذا لم يكن بين الكلام اتصال لفظي (١) فانه الاعتراض عنده ثم أخذ المصنف في تفصيل نكت الاعتراض فقال كالتزيم أي اراءة تزيه الله سبحانه وتعالى في قوله ويجعلون لله البنات سبحانه ولم يباشهون فسيحانه هنا تضمنت تزيهاً لله تعالى عن البنات

يفيد أن الاعتراض لا يكون للتأكيد وحده وهذا لا يتأني انه يكون له وغيره سوى دفع الابهام وهذا هو المأخوذ من كلام المصنف

وعمن صرح بأن من فوائد الاعتراض التأكيد العلامة ابن هشام في من المعنى (قوله لم يرد بالكلام) أي المذكور في التعريف قال للعهد الذكري (قوله مجموع المسند اليه المسند فقط) أي والألم يشمل المثال الا في قوله من الفضلات والتوابع أي المفردة ولو تأويل كاف في قوله تعالى

لله البنات ولم يباشهون فان كلامهما في قوة المفرد وانما قيدنا ما ذكر بالمفرد ليغير ما يأتي في بيان اتصال الكلامين من قوله أن يكون الثاني بياناً للاول أو تأكيداً أو بدلاً أي أو عطفًا فان المراد بذلك الجملة التي ليست في قوة

المفرد كما سيظهر من التمثيل كذا في حاشية شيخنا الحنفى (قوله بياناً للاول) فقيته أن عطف البيان يكون في الجمل وبوافقه ما مر في الفصل والوصل وفي المعنى في الباب

الراجح فيما افترقه عطف البيان والبدل أن البيان لا يكون جملة بخلاف البدل (قوله أو بدلاً) أي أو نحو ذلك كأن عطف يكون الكلام الثاني معطوف على الاول كما في قوله تعالى اني والله أعلم بموضعك وليس الذي ذكر كالآتي وانى معيته امرهم فان قوله والله أعلم بموضعك وليس الذي ذكر كالآتي اعتراض بين قوله اني وضعته أني وبين قوله وانى معيته امرهم وفي بعض النسخ ثبوت قوله أو نحو ذلك (قوله كالتزيم) مثال للنسبة التي هي غير دفع الابهام والاعتراض في الآية المذكورة واقع في اثناء الكلام لا بين كلامين كما يتأني بيان (قوله ويجعلون) أي المشركون (قوله بتقدير الفعل) أي بفعل مقدر من معناه أي أنزهه سبحانه أي تزيهاً

والدعاء في قول أبي الطيب

وتحتقر الدنيا احتقار عرج * يرى كل ما فيها لو حاشاك فانيا

فان قوله لو حاشاك دعاء حسن في موضعه ونحوه قول عوف بن علم الشيباني

(قوله عطف على قوله لله البنات) أي من قبيل عطف المفردات فظهر عطف على الله وما يشتهون عطف على البنات وقد تقدم أن إنشاء الكلام يشمل ما بين المتماطين ثم إن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه فالضمير الجارور بالأمر معمول بـعطف على أنه مفعول وفاعله الوار والضمير ان الثاني واحد أي يعاون الله البنات ويعملون لهن ما يشتهون من الذي كورن فقلت عمل الفعل في ضميرين شيء واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول ممنوع فلا يقال ضربتني وذلك لأن عمله فيما عني أن أحدهما فاعل والآخر مفعول يومهم فصار ما ظنرا للغاليل من عبارة الفاعل لا مفعول إلا في أقوال القلوب فانه يجوز فيها ذلك لعدم الإيهام السابق لأن علم الانسان وظنه بأسور نفسه أكثر من علمه وظنه بأسور غيره فقلت بأجوبة ثلاثة الأول أن هذا انما أراد إذا جعل الظرف ليعملوا ليعملوا بالجمع بمعنى الاختيار فإن جعل مستقرا واجل بمعنى التصبر أي يصبرون البنات مستعينة لله وما يشتهون من البنين مستعينة لهم فلا لأن الامتناع إذا كان الضمير ان معمولين لفعل واحدا إذا كان أحدهما معمولاً لمعمولاً وكذلك إذا كان الجمل بمعنى الاعتقاد لأن الفعل حينئذ قلبي الثاني أن عمل الامتناع فيه إذا لم يكن أحد الضميرين جارورا فان كان جارورا ذلك بدليل قوله تعالى ومزى اليك لانه توسع في الجار والجارور والظرف ما لا يتوسع في غيره الثالث أن عمل الامتناع في غير المعطوف (٣٣٩) فإن كان أحد الضميرين معطوفاً جاز ذلك لانه

يعتبر في التابع مالا يخفى

في التبوع وأحد الضميرين

حنا مجرور ومعطوف

واعتراض الجوابان الآخرين

بأن تعليل المنع السابق

يقتضي المنع مطلقا حتى في

حالتين السورتين لوجوده

المنع فيها وأجيب بأن

وجوده المنع فيها

لا يستلزم المنع لانهما

مستثنىان للغي السابق

فان قلت لم تجمل جملة ولهم

عطف على قوله لله البنات (والدعاء في قوله

مع ان التنزيه عند ذكر النقص مناسب مطلقا ولو لم يكن لتأكيده الشناعة ولو أعرب ولهم ما يشتهون جملة حالية بأن يكون التقدير ويجعل لله البنات والخال أن لهم ما يشتهون من البنين لم يلزم مرة فائدة هذه الشناعة المستفادة من العطف المؤكد للتنزيه وذلك لأن المعنى حينئذ أنهم اعتقدوا النقص حال كونهم موصوفين بالكآل وليس فيه إلا أنهم ما قاموا بحق الشكر حيث تكلموا بالباطل مع ان سيدهم جعلهم بحال الكآل في الاول فليس فيمن الشناعة ما في نسبتهم ما هو غير كامل لسيدهم ونسبتهم ما هو كامل لانفسهم وجعلهم البنين لانفسهم يعني نسبتهم لانفسهم استحقاق البنين أو نسبهم تخفى وجود البنين لهم وقد علم من تفسير هذا القبح كغيره مما يأتي وما تقدم أن أصل تلك الاقارب المعاني المصدرين أو الاقارب المعاني بالاتباع وقد تقدم التنبيه على مثل هذا في أول الاقارب (و) كالدعاء المناسب للحال (في قوله) أي في قول عوف الشيباني في شكه وضعفه

والدعاء في قول عوف بن علم الشيباني

ما يشتهون حالية بأن يكون التقدير ويجعل لله البنات والخال أن لهم ما يشتهون من البنين وحينئذ فلا تكون الالة من قبيل الاعتراض قلت جعلها حالية لا يفيد انتساع عليهم المستفاد من العطف المؤكد للتنزيه وذلك لأن المعنى حينئذ أنهم اعتقدوا النقص في حال كونهم موصوفين بالكآل وليس فيه إلا أنهم لم يقوموا بحق شكر سيدهم حيث تكلموا بالباطل ونسبوا الله ما هو غير كامل مع انه جعلهم بحال الكآل من الاول وليس في هذا من الشناعة ما في نسبتهم ما هو غير كامل لسيدهم ونسبتهم ما هو كامل لانفسهم لان المراد بجعلهم البنين لانفسهم نسبتهم لانفسهم استحقاق البنين (قوله والدعاء) أي المناسب للحال (قوله في قوله) أي قول عوف ان علم الشيباني يشكو انضعف في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فسمع فاعلم بذلك فدنا منه وأثنته هذه القصيدة وأولها

يا ابن الندى ان له المشرقان * طراوق قد ان له المغربان

أن الخائن البيهت بعده

وبلغني بالخطاط الخنا * وكتبت الصعدة تحت السنان
وانشأت بيني وبين الوري * معابة ليست كمنع العنان
أدعوه به الله وأثنى به * على الامير المصطفى الهجان
ففسرني يا أبي أنما * من وطني قبل اصفر البنات
سقى قصور الشاذل أخ الحيا * من بعدهدي وقصور الميان
وقرأت عن خطالم تكن * مغاربات وثقت من عنان
ولم تدع في المستقبح * اللساني وبجسي لسان
وهمت بالوطن وجنابها * وبالغواني أي بنى العوان
وقيل معاني إلى نوسة * مستكبرا حرا والرقان
فكم وكمن دعوة بها * أن تنظما عاصروا الزمان

(قوله: ان الذين آمنوا واتبعتهم اهليهم فلانهم آمنوا ايضا وما هم كفار) (قوله: ان الذين آمنوا واتبعتهم اهليهم فلانهم آمنوا ايضا وما هم كفار) (قوله: ان الذين آمنوا واتبعتهم اهليهم فلانهم آمنوا ايضا وما هم كفار)

ولا يقال في هذا البلاء
دعاء على الخاطب بالهم
وضعف السمع فلا يناسب
ما سبق من أجله وهذا داخل
المرور على الخاطب لا لنا
يقولون البنية في طول
العمر يفترق منها ذلك
الضعف لعدم مكانه الآية
(قوله ولا حالية) اعلم أن
الواو الاعتراضية قد
تلبس بالحالية فلا يصح
حداها إلا التقيد فإن
تصدكون الجملة قيداً
للعامل في حالية والواو
اعتراضية بمتصلها قوله
لما لم تأخذتم الجبل من
بعده وإن ظالمون ثم
يقومونكم فان فتران
المتن الختم الجبل حال

فكونكم ظالمين بوضع العبادة
في غير محلها كانت لتقييد
العامل فكانت واو الحال
وان فسر واو اتم قوم عادكم
الظلم حتى يكون تأكيد
ظلمهم بأمر مستقل ثم
قصد ربطه بالعامل
لا كونه في وقته كانت

ان الثمانين وبلغها * قد اوجبت معي الى ترجمان
 اعمسمر ومكرر فقوله وبلغها في أثناء الكلام قصد الدعاء والوقوف مثله تسمي وارا
 اعتراضه ليست بماطقة ولا حالة (والثمن في قوله

(إن الخنثيين) سنأتي مصنفين عمرى (وبلغنها) أى وبلغت ألبانها (فأحوجت معي) لما قبل
 منها (إلى ترجان) وهو من يفسر لسمع ما يقال بأجهر من الصوت الأول والترجان يجمع على ترجام
 زعفران وزعفران وهو يقع التامور بأخصم لضعف الجيم وقوله وبلغنا دعاء الخاطب بالبلغه ثمانين سنة
 وألوا وقدموا أو الاعتراض وليست عاطفة ولا حالية وربما تتبسبس بالحالية لصحة معني كل منهما في المقام
 ويكون الفرق بينهما بقصد التقيد للعامل في الحالية والتنبيه على أمر مستقل مناسب في الاعتراض كما
 في قوله تعالى ثم اتخذتم الجبل من بعدهم وأنتم ظالمون ثم عفو عنكم فإن قدر أن المعنى اتخذتم الجبل
 حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت التقيد العامة في فكانت أو أو حال وإن قدر وأنتم
 قوم عاكس الظالم حتى يكون تأكيذا للظلم به أيام مستقل بقصد بطله بالعمل لا كون في وقته كانت
 اعتراضا للفرق بينهما فادق كما لا يخفى من التركيب فجعلته وبلغنا اعتراضية وهي دعاء والتكثيف في
 الحقيقة كون الدعاء للخاطب مما يسره ويستحب إقباله حيث دعاه بما يقتضيه كل أحد من طول
 العمر وازدادت مناسبة ابتجاده عند ذكر الخنثائيين التي هي من طول العمر مع مناسبة إن مآلذي
 من نقل المعاد إليها الخاطب صدق في ذلك قصد قاصحا أو لاقال في هذا الدعاء دعاء الضف
 فلا يناسب ما سبق من أجله من إدخال السرور على الخاطب لأننا نقول إن العبقة في طول العمر
 يتروى مع هذا الضف لعدم إمكانه إلا به (و) (كالتنبيه) للخاطب على أمر يؤكده الأقبال على
 الأمر به بما فهمت من (في قوله) أي الشاعر

ان الثمانين وبلغها * فدا حوجت معي الى ترجان
و ينبغي ان يذكر نكتة اقتضت الاطناب رادة التزني في سببانه فتتضي بشناعة جعل النبات لله تعالى
فخفه تا كيدوسديد والدعاء الثمانين فيه تا كيد لتحقين مقالته لان اذ بلغ الثمانين صدقه في احتياج
سمعه الى ترجان وان كان قبل ان هذه الجملة ليس فيها تسديد للكلام الابهذه للطريق الموهمة
للدعاء علبه بالصبر ورة الى ضعف سمعه واحتياج تدا ترجان وهذا في ذكره الشيخ عز الدين بن
عبد السلام ورايت التوخي في سبيله والوجه بالحقه ما اقتصر المصنف عليهم ان ارادة التزني والدعاء
لا يغني بالاعتراض الابهذه النعمة وكالتنب في قول الشاعر

واعلم
 في الانبعاث انه يكون لخصيص أحد المذكورين زيادة تامة في أمره
 فماله في عين أن اشكره ولو ابدى الاستعفاف والطاعة كما في قول أبي الطيب
 وخفوق قل لي أو أبت لمسه • يا حبيبي أبت فمهما

فقوله يا حنّتي اعتراض بين الشرط والجزاء المطابقة بين الجنة وجنّهم والاستعطف محبوه بالاضافة الىاء وتسميته جنة ليرقه فيجب من جنّهم التي في فؤاده بالوصل

واعلم فعل المرء بنفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

وتخصيص أحد المذكورين زيادة التأكيدي في أمر علق بهما كقوله تعالى وصينا الإنسان بالدين جنته أمه وهنا على وهن وفعله في علمين أن أشكرى ولو لا ذلك والمطابقة مع الاستطاف في قول أبي الطيب

وخفوق قلبه لو رأيت لهيبه * يا جنتي رأيت فيهما

والتيه على سبب أمر في غير أمة كافي قول الآخر

(٢٤١)

فلا هجرة يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصال يبدو لنا فنعكره

ولا وصال يبدو لنا فنعكره

(قوله واعلم الخ) هذا البيت

أنشده أبو علي الفارسي لم

يمزله أحد (قوله هذا

اعتراض) أي قوله فعل

المرء بنفعه اعتراض لأجل

تبيينه المخاطب على أمر

يؤكده كدأله على ما أمر به

وذلك لأن هذا الاعتراض

أعاد أن علم الإنسان بالشئ

بنفعه وهذا مما يزيد

المخاطب اقبالا على طلب

العلم والفاء في قوله فعل

المرء بنفعه اعتراضية

وسم ذلك لأخضوهنا عن

شبهة السببية إذ كأنه

يقول وإنما أمرتكم بالعلم

بسبب أن علم المرء بنفعه

وقد استقيم من قول

الشارح هذا اعتراض

أن الاعتراض يكون مع

الفاء كما يكون مع الواو

وبدونهما (قوله وضع

الشأن محذوف) هذا على

مذهب الجمهور ومجوز أن

يكون المحذوف ضمير

واعلم فعل المرء بنفعه * هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله هو (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أي نحن المتخفتم من الشبهة وضمر الشأن محذوف يعني أن المقدورات البتة توافقه تأخيرها وفي هذا تسهيل للأمر فالاعتراض بيان التقييم لأنه بما يكون بنفعه

(واعلم فعل المرء بنفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا)

فإن في قوله أن سوف يأتي تخفيف من الشبهة وضمر الشأن مستكن بعدها أي واعلم أن الشأن هو هذا وهو أن كل ما قدرا سوف يأتي وأمر المخاطب بهذا العلم وهو أن المقدور لا بد منه طال الزمان أو قصر لأن ذلك مما يسهل عليه الصبر والتواضع وترك منازعة الأقدار في أمره حيث علم أن ما قدرا الله يأتيه ما لم يطلبه وما لم يقدره لا يأتيه وإن طلبه وهذا الأمر المأمور به كدالما لا يتبناه بالجملة الاعتراضية وهي قوله فعل المرء بنفعه لأن هذا مما يزيد تنبيهه على طلب العلم حيث أعاد أن علم الإنسان بالشئ بنفعه فها في غاية المناسبة فالنكتة فيه التنبيه على أمر يؤكده كدالما لا يعلم على ما أمر به بتقديم الفاء فإما اعتراضية مع ذلك لأخضوهنا عن شبهة السببية إذ كأنه يقول وإنما أمرتكم بالعلم بسبب أن علم المرء بنفعه واذ علم أن الاعتراض هو ما يكون بجملة لأجل العلمين الأعراب في الاعتراض علم أن بيان التقييم لأن التقييم إنما يكون بنفعه والفضلة لا بد من العلمين المحل والاعتراض لأجل أنه في بيان أن الواو هو مؤذن بالتبيين في المزامات وبين التكميل أيضا لا تفسرنا في التكميل أن يكون لدفع ما يوم خلاف المقصود وفي الاعتراض أن يكون التبريد ذلك الدفع فبيان أن ما قدرا تبيينا وبيان أن الاعتراض لا ينافي أن لا يكون إلا في آخر الكلام وشرط في الاعتراض أن لا يكون إلا إنشاء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام انتهى

واعلم فعل المرء بنفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا

ويبين أن يقال النكتة أن الأخبار بأن علم المرء بنفعه فيه تأكيد لا تمثال الأمر في قوله علم زاد الصنف في الإيضاح أنه قد يكون تخصيص أحد المذكورين زيادة التأكيدي في أمر علق بهما نحو وصينا الإنسان بالدين جنته أمه وهنا على وهن وفعله في علمين أن أشكرى ولو لا ذلك والاستطاف كقول المتن

وخفوق قلبه لو رأيت لهيبه * يا جنتي رأيت فيهما

والتيه على سبب أمر غريب كقول الشاعر

فلا هجرة يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصال يبدو لنا فنعكره

(٣١ - مروج التخصيص ثالث)

وجاء على قوله تعالى أن يا إبراهيم قد صدقت الرضا (قوله يعني أن المقدور الخ) هذا تبيين لمحصل المتن (قوله وفي هذا تسهيل الخ) وذلك لأن الإنسان إذا علم أن ما قدرا الله يأتيه ما لم يطلبه ولا بد من العلمين المحل والاعتراض لأجل أنه في بيان أن الواو هو مؤذن بالتبيين في المزامات وبين التكميل أيضا لا تفسرنا في التكميل أن يكون لدفع ما يوم خلاف المقصود وفي الاعتراض أن يكون التبريد ذلك الدفع فبيان أن ما قدرا تبيينا وبيان أن الاعتراض لا ينافي أن لا يكون إلا في آخر الكلام وشرط في الاعتراض أن لا يكون إلا إنشاء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام انتهى

فان قوله فلا هجره يبدو يشعر بان هجر الحبيب أحتمط لوييه وغرب أن يكون هجر الحبيب مطلوباً للحب فقال وفي اليأس راحة
لينبه على سببه وقوله تعالى لو تعلمون في قوله فلا أقسم بمواقع العيوم وأنه لنقسم لو تعلمون عظيم أنه لقرآن كريم اعتراض في اعتراض
لأنه اعتراض بين الموصوف والصفة و اعتراض بقوله بأنه لنقسم لو تعلمون عظيم بين القسم والقسم عليه

(قوله والفضلة لا بد لها من اعراب) أي الالفاظ اعراباً بما يكون جملة لا عمل لها وهذا بيان في الواو من هو يؤذن بالتباني في المزمومات
وقد يقال لأجله لقوله والفضلة لا بد لها من اعراب في بيان التباني لأن ذلك يكفي في قوله لأنه لا يمكن أن يكون بفضل أي والفضلة تفرد
ولو حكاه الاعتراض أنما يكون جملة وتباني الواو من يشعر بتباني المزمومات (قوله لأنه لا يمكن أن يقع لدفع إيهام خلاف المقصود) أي
بخلاف الاعتراض فإنه أنما يكون لتدفع ذلك الدفع فتباني لازماً ما فافهم تبانيهما (قوله لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام) أي الاعتراض
أنما يكون في أثناء الكلام وأبين كلامين متصلين (قوله لكنه يشمل الخ) الأولى أن يقول وتعمل بعض صور الخ إذا لعل للاستدراك
ولا يقال إن النكتة في الاعتراض (٢٤٧) لا بد أن تكون غير دفع الإيهام والنكتة في التذييل لا بد أن تكون هي التأكيد والتأني

دفع الإيهام لا نأقول إن التأكيد أعين من دفع الإيهام
لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون جملة لا عمل لها من
الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه أن لا يكون بين كلامين فمثلاً حتى يظهر لك فساد ما قيل أنه بيان

ختمه لا يقال (٣) لا بد أن يرتبط بما بعده ما يرتبط كل شيء الاعتراض ويشمل بعض صور التذييل
لأن الشرط في التذييل كونه جملة عقب أخرى بقية كونها للتأكيد من غير اشتراط كون تلك الجملة
العقب بها لجعل أولها من غير اشتراط كونها بين كلامين متصلين أم لا فقد دخلت فيه الصورة
التي تكون فيها الجملة لا عمل لها وجاءت بين كلامين والاعتراض يشملها لأنه لا يكون بين كلامين
متصلين لا عمل له والنكتة يجوز أن تكون هي التوكيد في الاعتراض فيكون بينهما التذييل
عوم من وجه لا جناحهما في هذه الصورة وانفراد التذييل بما لا يكون بين كلامين متصلين
وانفراد الاعتراض بما لا يكون للتأكيد وبعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون
بين كلامين متصلين اختص بكونه لا بين كلامين متصلين في بيان الاعتراض لاختصاصه بكونه بين
كلامين متصلين وهذا غلط فاحش لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو بأشراط لعدمه فقوله التذييل
لا يشترط فيه كونه بين كلامين متصلين ليس شرطاً لكونه في غير المتصلين كالأغني فهو كما لم يشترط
فيه الكون بين المتصلين لم يشترط فيه الكون بين غيرهما وهو واضح ويكون بينه وبين الإيضاح
والتكثير عوم من وجه أيضاً إذ لم يشترط في نكتته كونها غيرهما ولا اشترط فيها كونها غير الجملة

دفع الإيهام لا نأقول إن التأكيد أعين من دفع الإيهام
لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام لكنه يشمل بعض صور التذييل وهو ما يكون جملة لا عمل لها من
الاعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه أن لا يكون بين كلامين فمثلاً حتى يظهر لك فساد ما قيل أنه بيان
ختمه لا يقال (٣) لا بد أن يرتبط بما بعده ما يرتبط كل شيء الاعتراض ويشمل بعض صور التذييل
لأن الشرط في التذييل كونه جملة عقب أخرى بقية كونها للتأكيد من غير اشتراط كون تلك الجملة
العقب بها لجعل أولها من غير اشتراط كونها بين كلامين متصلين أم لا فقد دخلت فيه الصورة
التي تكون فيها الجملة لا عمل لها وجاءت بين كلامين والاعتراض يشملها لأنه لا يكون بين كلامين
متصلين لا عمل له والنكتة يجوز أن تكون هي التوكيد في الاعتراض فيكون بينهما التذييل
عوم من وجه لا جناحهما في هذه الصورة وانفراد التذييل بما لا يكون بين كلامين متصلين
وانفراد الاعتراض بما لا يكون للتأكيد وبعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون
بين كلامين متصلين اختص بكونه لا بين كلامين متصلين في بيان الاعتراض لاختصاصه بكونه بين
كلامين متصلين وهذا غلط فاحش لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو بأشراط لعدمه فقوله التذييل
لا يشترط فيه كونه بين كلامين متصلين ليس شرطاً لكونه في غير المتصلين كالأغني فهو كما لم يشترط
فيه الكون بين المتصلين لم يشترط فيه الكون بين غيرهما وهو واضح ويكون بينه وبين الإيضاح
والتكثير عوم من وجه أيضاً إذ لم يشترط في نكتته كونها غيرهما ولا اشترط فيها كونها غير الجملة

فان قوله فلا هجره يبدو يشعر بطلب هجر الحبيب وهو مستغرب حتى ذكر سببه وهو اليأس
راحة فهي المطالبة لأن الهجر نفسه مقصود وفيه نظر قد قال إن هذا من قسم التشكيل لأن فيه دفع

المدح كورة من صور التذييل وحيث كانت الصورة المدح كورة من صور التذييل وشعلا ضابط الاعتراض تعلم التذييل
أن بينهما عوماً وخصوصاً من وجه لا جناحهما في هذه الصورة وانفراد التذييل بما لا يكون بين كلامين متصلين وانفراد الاعتراض
بما لا يكون للتأكيد (قوله فاقبل) أي ما قلناه من ثبوت الاعتراض البعض صور التذييل المفيد أن بينهما عوماً وخصوصاً
(قوله فساد ما قيل) أي لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو بأشراط لعدمه فقوله التذييل لا يشترط أن يكون بين كلامين ليس
شرطاً لكونه ليس بين كلام أو كلامين وحاصله أن بعض الناس فهم أن التذييل لما لم يشترط فيه أن يكون بين كلامين متصلين ولا في
أثناء كلام اختص بأنه لا يكون بين كلامين متصلين في بيان الاعتراض لاختصاصه بكونه بين كلامين متصلين ووجه فساد هذا القول أنه
لا يزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده وانما يزم المباشرة في التذييل أن لا يكون بين كلامين ولفظها
بين عدم اشتراط الشيء واشترط عدم الشيء وذلك لأن الأول جامع وجوده وعينه فهو أعم من الثاني ويمكن الجواب بان هذا القائل نظر
إلى تبانيهما بحسب المفهوم ثم على ما ذكر وإن كان هذا لا يوجب التباني بحسب الصدق

وإجماعاً بين كلامين متصلين معنى قوله فأقنوه من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسألوكم حرث لكم فأتوا حرثكم

(قوله بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون الخ) أى أشرط ذلك في الاعتراض وترك الشراح بيان النسبة بين الاعتراض والاعتراض وبين الاعتراض والتكرير ولأن ذلك تقييداً للفائدة بالنسبة بينه وبين كل واحد منهما العموم والخصوص الوجهي وذلك لأنه لا يشترط في نسكته الاعتراض أن تكون غير نسكته ولم يشترط فيها كونها بغير الجملة التي لأجل لهما من الاعراب لا كونها في غير الوسط الشرط ذلك في الاعتراض وحيداً فيجتمع الاعتراض مع الاعتراض في الجملة التي لأجل لهما من الاعراب الواقعة في الالتئام وينفرد الاعتراض فيها بكونه بغير الجملة وأبالي لها على ألا عمل لها لكونها في الآخر وينفرد الاعتراض (٢٤٣) فيا يكون لغیر بیان الاعتراض

التذييل بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى (وإجماعاً) أى ومن الاعتراض الذي وقع (بين كلامين) متصلين (وهو أكثر من جملة أيضاً) أى كان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأقنوه من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لأنه كلام يشغل على جملتين وقع بين كلامين وألحقا قوله فأقنوه من حيث أمركم الله بالتأنيب ما قوله (نسألوكم حرث لكم)

التي لأجل لها ولا كونها في غير الوسط المذكور في الاعتراض فيجتمع مع الاعتراض فيها بكونها في الالتئام بالجملة التي لأجل لها ونفرد الاعتراض فيها بكونه بغير الجملة أو أبالي لها على أوفى الآخر وينفرد الاعتراض فيها بكونه لغیر بيان الاعتراض ومع التكرير فيها يكون للتقرير والتوكيد بالجملة التي لأجل لها في الالتئام وينفرد الاعتراض فيها بكونه لتوكيد والتكرير فيها لا يكون في الالتئام فتأمل لنتبه بالنسبة بين الاعتراض وبين جميع ما تقدم ثم أشرألى مثال من هذا الاعتراض وهو ما كان أكثر من جملتين بين كلامين متتابعين بعض اختلافه فقال (ومن) جملة (ما جاءته) أى من الاعتراض حال كونه واقفاً (بين كلامين) وقد تقدم أنه لا بد أن يكونا متصلين (وهو) أى والاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين (أكثر من جملة) واحدة (أيضاً) يعني أنه أكثر من جملة كان الواقع ذلك الاعتراض في إثنائه أكثر من جملة واحدة (قوله تعالى) هو مبتدأ خبره المجرور الذي هو قوله وإجماعاً أى ومن جملة الاعتراض الآتي في الوصف المذكور ما جاء في قوله تعالى فأقنوه من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسألوكم حرث لكم (قوله تعالى أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) اعتراض بين كلامين أحدهما قوله فأقنوه من حيث أمركم الله وتأنيب ما قوله نسألوكم حرث لكم وهما متصلان في مسنيين الآية وهذا الاعتراض أكثر من جملة لأن الله يحب التوابين جملة ويحب المتطهرين جملة أخرى بناء على أن المراد بالجملة ما يشغل على المسند والمسند اليه ولو كانت الثانية في محل المفرد هذا إذا قدر كما هو الظاهر أنها مبطونة على جملة يحب التوابين وأما إذا بني على أن المراد بالجملة وهو الأقرب ما يستقل بالأداة فاعلمتيتين كونه أكثر من جملة إذا قدر إجماعاً أن يكون المجرر لنفسه مقصوداً ثم قال المصنف وإجماعاً بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضاً قوله تعالى فأقنوه من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسألوكم حرث لكم

(قوله قوله تعالى) هذا مبتدأ خبره قوله تعالى فأقنوه من حيث أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نسألوكم حرث لكم (قوله قوله تعالى) أى قوله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض (قوله يشغل على جملتين) أحدهما يحب التوابين والآخر يحب المتطهرين بناء على أن المراد بالجملة ما يشغل على المسند والمسند اليه ولو كانت الثانية في محل المفرد هذا إذا قدر كما هو الظاهر أن الثانية مبطونة على جملة يحب التوابين التي هي خبر إين وأما إذا بني على أن المراد بالجملة ما يستقل بالأداة فهو الأقرب فاعلمتيتين كونه أكثر من جملة إذا قدر ذلك وظف ويحب المتطهرين على مجموع أن الله يحب التوابين وإجماعاً بغير الضمير في أنه مبتدأ أى وهو يحب المتطهرين أو بدون هذا برفاها ليسب على محل المفرد حيث أن كانت محتوية على ضمير عائد على ما في الآول ولما إذا قدر على هذا البناء عطفاً على يحب التوابين فلا يخفى أن ليس هنا جملتان وحيدتان فليس الفصل هنا تأنيباً أكثر من جملة بل واحدة فقط

فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث أمركم الله

(قوله والكلامان متصلان معنى) (٢٤٤) أي لكون الجملة الثانية معطف بيان على الأولى حقيقة بناء على جواز وروده

والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوم فاتوهن من حيث أمركم الله)

عطف ويجب المتطهرين على مجموع ان الله يحب التوابين إما بتقدير الضمير على أن مبتدأ أي وهو يجب المتطهرين أو بدون تقديره لأنه ليس في محل مفرد حيث دلوا احتوت على ضمير عائدي على ما في الأولى وأما إذا قدر على هذا البناء عطف على محب التوابين فلا يخفى أنه ليس هنا جملتان وإنما قلنا ان جملة فاتوهن من حيث أمركم الله تقع نساؤكم حرث لكم كلامان متصلان لأن الثانية بيان للأولى وإلى ذلك أشار بقوله (فان) أي إنما كانا متصلين لأن (قوله نساؤكم حرث لكم) يفيد الاخبار عن النساء بأنهن ملحقات بمحل الحرمة المحسقة طلب ما ينمو منهن بإقامة ما هو كالبدن وفي كونهن أصل لذلك الخوف وتلك الشبهة وفي ذلك تنبيه على الفرض الأصلي منهن وهو طلب الغلة منهن وهو النسل كما تطلب الغلة من الحرث الحسي فإذا فهمت الحكمة الأصلية تهي طلب النسل الذي هو أمر الأمور منهن لما فيه من بقاء النوع إلا أنما في المرتب عليه تكثير خير الدنيا والآخرة فهمت أن الموضوع الذي يطلب منه ذلك النسل هو الذي يطلب الاتيان منه شرعا لتلك الحكمة فإز من هذا الكلام فاتوهن من مكان الحرث وهو أي مكان الحرث معلوم وهذا المفهوم من هذا الكلام (بيان لقوله) تعالى (فاتوهن من حيث أمركم الله) لما فيه من الاجال لأن حقيقة الاتيان فيه مهمة فيكون تعلق الأمر بالاتيان من تلك الحقيقة مبهما وقد فسر بهذا الا لازم وهو فاتوهن من مكان الحرث فهذا الكلام باعتبار هذا الا لازم بيان للأول فيكون متصلا معه وهو حيث دلوا إما أن يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده الجمل التي لا عمل لها أو يجعل مثله في أفادتها نفيها كقد تم في باب الفصل والوصل وإذا كان متصلا معه كان ما بينهما وهو قوله تعالى ان الله يحب التوابين ويجب المتطهرين اعتراضا أو التكتة فيه التزبيب فيما أمروا به الذي من جلته الاتيان من مكان الحرث والتزبيب عما هو اعتمد الذي من جلته اتيانهم من غير ذلك لان الاخبار بمحبة الله للتائب ممانه عن الله ما أمر به والمتطهر من أدرا ان الاتيان بالثبوت بسبب فان قوله تعالى نساؤكم حرث لكم متصل بقوله فاتوهن لأنه بيان له (قلت) وفي قول المصنف ان فيه اعتراض أكثر من جملة نظر لان المراد بقولنا أكثر من جملة أن لا تكون احداها معمولة للآخرى والا فها في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يجب التوابين يجب إن (١) فلا يكون مع ما قبله جملتين معبرتين وكذلك قوله تعالى يجب المتطهرين معطوف على الخبر وقيل ذكره المصنف شبه من قول الزمخشري في قوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا وتولوا الفضا عليهم ربك من السما والارض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون ان في هذه الآية لسكر يقسم على معترض جملة الشرط وتقولوا وقصنا وكذبوا وأخذناهم وكانوا يقولون كذا نقل عنه أبو حيان وابن مالك ثم أرفى في كلام الزمخشري وفيه نظر أما على قواعد هذا العلم فينبغي أن يعد هذا كله جملة واحدة لا يتباطع به بعض وإما على رأى العامة فينبغي أن يكون ولو أن أهل القرى آمنوا وتولوا جملة واحدة لأن جملة وتولوا معطوف على خبر أن ولنفسنا جملة ثانية ويقال هاجلة واحدة لا يتباطع شرطها بل جزءا لفظا ولكن كذبوا ثانية أو ثالثة وأخذناهم تلك أورا بعنوعا كانوا يكسبون متعلق بأخذناهم ولا بعد اعتراضناهم جواز في قوله تعالى متكتين على فرض بطائنها من استبرق وان تكون سالما من قوله تعالى ولن نخاف مقامهم به جناح فيزيم أن يكون اعترض فيه بسبب جعل مستقلات ان كان ذواتا أو أفتان خبر مبتدأ محذوف والافيهون جعل وهذا مثال حسن لا غير عليه من أحسن ما يمثل باعتبار أن أكثر من جملة على قاعدة هذا

في الجمل التي لا عمل لها أو لكون الجملة الثانية مماثلة للأولى في أفادة ما تفيده فقول المصنف فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان الخ يحتمل أن يكون مراد البيان عطف البيان ويحتمل ان يكون مراده بما ذكرنا (قوله) نساؤكم حرث لكم أي حرث لكم أي موضع حرثكم وفي كونهن موضع الحرث تنبيه على أن الفرض من اتيانهن طلب الغلة منهن وهو النسل كما تطلب الغلة من الحرث الحسي فإذا فهمت أن الحكمة الأصلية من اتيانهن طلب النسل الذي هو أمر الأمور منهن لما فيه من بقاء النوع الانساني المرتب عليه

تكثير خير الدنيا والآخرة فهمت أن الموضوع الذي يطلب منه النسل هو المكان الذي يطلب منه الاتيان شرعا لتلك الحكمة (قوله بيان لقوله الخ) وذلك لان المكان الذي أمر الله باتيانهم منه مبين فينبى بأنه موضع الحرث بقوله نساؤكم حرث لكم وإذا علمت ذلك فاعلم أن قول المصنف بيان لقوله فاتوهن الخ الأولى ان

وهو

يقول بيان حيث أمركم الله أن يقول ان في الكلام حذف أي بيان لحيث من قوله فاتوهن من حيث أمركم الله (١) له مقدم عن غله والظاهر أنه لم يدعي ان خبر اه كتبه مصححه

ومثل هذا شائع في كلامهم

يعني أن المأثم الذي أمر به هو مكان الحرث دلالة على أن الفرض الأصلي في الاتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأوهن
 الام حيث يتأذى فيه هذا الفرض وهو ما جاء أكثر من جملة أيضا ونحوه في كوننا أكثر من جملة قوله تعالى قالت رب اني وضعتها أنثى
 والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالاتى وانى معينها مريم فان قوله والله أعلم عاوضت وليس الذكر كالاتى ليس من قوله أم مريم
 وكذا قوله ألم ترائى الذين أوفوا نصيبا من الكتاب يشرون فضلا ويريدون أن ينزلوا السيليين والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى
 بالله نصيرا من الذين هادوا يجرّفون الحكم عن مواضعه ان جعل من الذين بينا الذين أوفوا نصيبا من الكتاب لانهم يهود ونصارى أو
 لأعدائكم فانه على الاول يكون قوله والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا اعتراضا على الثانى يكون وكفى بالله وكفى بالله
 اعتراضا على وزان يكون من الذين صلة نصير أى نصيركم اللهم الذين هادوا كقولهم نصيرنا من القوم الذين كذبوا وان يكون كلاما
 مبتدأ على أن يجرّفون صفة مبتدأ محذوف تقديره من الذين هادوا قوم يجرّفون كقولهم

(٢٤٥)

وماله من التأتان فما

أموت وأخرى أتت العيش

١٥ كبح

وقد علم بما ذكرنا أن

الاعتراض كما أتى بغيره أو

ولا فاعقداً بآى لحدّها

وروجه حسن الاعتراض

على الإطلاق حسن الفائدة

مع أن محمداً يحى ما لمعول

عليه في الافاد فيكون مثله

مثل الحسنه تأتكم من

حيث لا ترتقبها

١٥ كبح

(قوله وهو) أى حيث

أن المكان الذى أمرنا

الله بآتيان منه مكان

الحرث (قوله فان الفرض

الاصلى) أى الحكمة

الاصلية والا فاقص الله

لا تطل بغراض وهذا

تعلييل محذوف أى وانما

كان قوله لنا أو حرث لكم

بيننا لقوله فأتوهن من حيث

وهو مكان الحرث فان الفرض الاصلى من الاتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة ولشكته في هذا
 الاعتراض الترغيب فيها أمر وابوه والتنفير عما نهوا عنه

التبليس بالثبوت الى المأمور بما يؤمر كذا في غريب الاوامر وترك التواهي ومن جملة تلك الاعتراض زيادة
 تأكيد في أمر متعلق بالشيئين بالنسبة لأحد المأثور أو لو بزيادة لا احدهما كما في قوله تعالى
 ووصينا الانسان بوالديه جلته أمه ونحوه في عاين أن أشكر لى ولو الله لكان أشكر لى
 ولو الله لم يكن اعتبار الوالدين بيان وتفسير لوصينا الانسان بوالديه ووجه جلته أمه ونحوه في عاين أن أشكر لى
 في عاين اعتراض بغير تأكيد كيدش كرا الوالدوهي أحد الامور المتعلقة بهذا التوسيع في الشكر لانه
 على أن الولد لماز بدالتعلق به وشدة الارتباط عميقة القيام به فاستحق بذلك اأولو نبال الشكر قضاء
 لحقها وأداء لشكر فعلها وفى عطف شكر الوالدين على شكره تعالى اعاء الى أن شكر الوالدين متأكدا
 على حقوق سائر العبادة وان شكره تعالى أو كمن كل حق وأحق أن يقدم حتى على الحق الذى
 يحمل عليه غالب الشفقة والرحمة من نكث الاعتراض الاستعطف والمطابقة كقوله اى الطيب

وخقوق قلب لو رأيت شبيهه * يا جنتى لرايت فيه جهمنا

فان يا جنتى اعتراض بين الشرط والجواب المطابقة بين الجنتى وجهم ولا استعطف بحجبه بالاضافة
 الى الباء وتسميته جنة ليرى فيه جحيم من جهنم التى في قوادها بالوصال ثم ان النسبة المبينة للاعتراض
 باعتبار الألقاب السابقة اعلم على النسبة لمقالة قوم في تفسيره وهو الذى مر عليه المصنف آنفا وأما
 ان اعتبرت نسبتها بمقالة في تفسيره قوم آخرون فلا يكون الامر كذلك واليه أشار بقوله

المع قوله تعالى وغيض الماء وقضى الامر واستوت على الجردى فانها ثلاث جمل معترضة بين وقيل
 يا أرض ابلى ماءك وقوله سبحانه وتعالى وقيل بعدا وفي الاعتراض في اعتراض فان وقضى الامر معترض
 بين غيض الماء بين استوت ولا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض عند البيانين بل على قواعد
 النجاة أيضا قال تعالى وإنه لاقسم لو تعدون عظيم فهذا اعتراض في اعتراض نحوى والنسبة

أمر كالتنال الفرض الحى أى حيث فلا تأوهن الامن حيث يتأذى هذا الفرض (قوله طلب النسل) أى لانه أهم الامور المترتبة
 على آتيانهم لما فيه من بقاء النوع الانسانى المترتب عليه كثرة الخسور والديون والآخرة ويوجب كان الفرض من آتيانهم طلب
 النسل والنسل لا يحصل الا بالآتيان من القبل لان الدر فيكون ذلك الموضع هو المكان الذى طلب آتيانهم منه فاعلم ما ذكره
 المصنف من دعوى البيان (قوله الترغيب فيها أمر رابه) أى الذى من جملة الاتيان فى القبل وقوله والتنفير عما نهوا عنه أى الذى من
 جملة الاتيان فى الدر ووجه كون الاعتراض هنا مرغبا ومنفرا عما ذكرنا الاخبار بحجة الله للثابت ما نهى عنه الى ما أمر به
 ولتظهر من أدران التبليس بالمثني عنه بسبب التو بتوا الرجوع للمأمور به مما يؤكده الترغيب فى الاوامر التى من جملتها آتيان الدر
 القبل والتنفير عن التواهي التى من جملتها آتيان الدر

ومن الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه بل يجوز أن تكون دفع توهم مخالف المقصود هو لا فرقان فرقة لا شتر تطافه الله
يكون واقعيا إنشاء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل بمعنى
وهذا يشعر كلام الزمخشري في (٢٤٦) مواضع من الكشاف الاعتراض عنده ولا يشمل التذييل

وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أى فى الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الإبهام حتى إنه
قد يكون لدفع إبهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الإبهام اقترافاً
(جوز بعضهم وقوعه) أى الاعتراض (أخرجها لتليها جملة متصلة بها) وذلك بأن
لا يلى الجملة أخرى أصلاً فيكون الاعتراض فى آخر الكلام أو ليها جملة أخرى غير متصلة به بمعنى
وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشف فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى فى أثناء
الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين جملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب
لنكتة سواء كانت دفع الإبهام أو غيره (فيشمل) الاعتراض هذا التفسير (التبديل)

(وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أى فى الاعتراض (غير ما ذكر) أنشأوا المذكور أنشأوا أنها تكون غير دفع إياهم خلاف المارد وغير دفع الإيهام إنما يباريه نفس دفع الإيهام فالتكته فيه على أنها تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره (ثم) القائلون بتسميم النكتة فيه بمعنى أنها تكون دفع الإيهام كما تكون غيره انفرقا فرفقتين (جوز بعضهم) أى فرقه منهم (وقوعه) أى وقوع الاعتراض (آخر) أى فى آخر (جمله) من وصف تلك الجملة أنها (لأنها جملة متملة بها) أصلاً بأن لا يؤق بعد الاعتراض بحمله على أنها بدل أو بيان أو أنها كيد لما قبله أو عطف عليه فيكون الاعتراض على هذا فى آخر الكلام بحيث لا تكون بعده جملة أصلاً أو تكون بعده ولكن ليس بينها وبين ما قبلها اتصال معنوى أو لفظى كما يكون بين كلامين متصليين معنى أو لفظاً وهذا الاصطلاح كاقبل مذكور فى مواضع من الكشف فلا اعتراض على مذبح هذه الفرقة يقال فى تعريفه معوان يؤق فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصليين أو غير متصليين بحمله أو أو كتر على لهما من الاعراب لتكته سواء كانت دفع الإيهام أو غيره وز ياد قوله لتكته حتى هذا التصور لا الإخراج لأن الاطنباء كل نكتة بخلاف التعرىف السابق فز ياد خصوص نكتة غير دفع الإيهام أملاً إخراج ما ليس كذلك من أنواع الاطنباء وذلك ظاهر وعلى هذا التعرىف تكون نسبتها لما تقدم مخالفة لنتبته السابقة فأشار إلى بيان بعض تلك الخاطئة فقال (فيشعل) الاعتراض بهذا التفسير المتخفى لصده على ما لا على لمن الاعراب من أجل ما ذكره كقولها سواء كانت فى آخر الكلام أو فى أثناءه (التدليل) بحمم صورة

اعتراض في الاعتراض يأتى ثم قال المصنف وقال قوم قد تكون النكتة فيه أى الاعتراض غير ما ذكر
بلن وادابه فهو نوع من تخالف المصنوع ثم هو لا فرقان حوز بعضهم وقوع آخر الكلام أى فى آخر
جمله لا يبالجه أخرى متصلة به أى الما هنا ليس به حاشى أولان بسدها ما لا يتصل بعقلها قال
المصنف وبهذا يشرح كلام الزحشرى فى مواضع من كشافه فالاعتراض عنده هو لا يشمل التذيل
(قلت) قوله لا يشمل التذيل فيه نظر فإنه أعيا يشمل من التذيل على هذا ما لا محل له من الاعراب
والتذيل قد يكون له محل فإن المصنف مثل له فى الإفصاح بقوله أى الطبيب
وم حاجة الأطلعان حولك فى الدجى * الى قر ما واجدك عاده

(قوله غير ما ذكر) الاوضح
ان يقول قد تكون النكتة
فيه دفع الایهام (قوله
عماسوى دفع الایهام) هذا
بيان لما ذكر فكان قال
قد تكون النكتة فيه غير
مسوى دفع الایهام وغير
ذلك السوى ودفع الایهام
لان في النفي اثبات فالنكتة
على هذا القول تكون نفس
دفع الایهام وتكون غيره
وقوله حتى انه الخ حتى
تتم رمية بمعنى الفاء وضهر
انه لا اعتراض فكان قال
فيكون الاعتراض لدفع ایهام
خلاف المقصود (قوله
آخر جملة) أى فى آخر
جملة أى بعدها (قوله بأن
لا يلى الجملة) أى الى آخر
بمدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤتى
أتمنا الكلام) هذا محل وفاق
وقوله أو فى آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأخیر متصلين محل
خالفه وقوله محبة متعلق

فيه دفع الایهام) قوله
بحسوی دفع الایهام هذا
بیان لما ذکر فکأنه قال
قد تكون النکتة فيه غیر
بحسوی دفع الایهام وغیر
ذلك السوی مدعوف دفع الایهام
لان فی الذی اثبات النکتة
على هذا القول تكون نفس
دفع الایهام وتكون غیره
وقوله حتی انه الخ حتی
تمریسة یعنی الفاء وضعی
انه لا اعتراض فکأنه قال
فیكون الاعتراض لدفع ایهام
خلاف المقصود) قوله
آخر جلة) أى فی آخر
جلة أى بعدها (قوله بأن)
لا یلی الجلة) أى التي اعترض
بعدها (قوله لفيكون) أى
بحسب بكون الاعتراض
فی آخر الكلام) قوله أو
یلینها) أى الجلة المعترض
بعدها (قوله ان یؤتی فی
أینما الكلام) هذا محل وفاق
وقوله أو فی آخره محل
خلاف وقوله أو بین کلامین
متصلین هذا محل موافقة
وقوله وأغیر متصلین محل
خالفه وقوله محبة متعلق

عما سوى دفع الإيهام) هذا بيان لما ذكر فكأنه قال قد تكون النكتة فيه غير سوى دفع الإيهام وغير ذلك سوى دفع الإيهام لأن النفي اثبات بالنكتة على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره وقوله حتى انه الخ حتى تمر بيسة بمعنى الفاء وضهير انه للاعتراض فكأنه قال فيكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود (قوله أخرجه) أى فى آخر جلة أى بعدها (قوله بأن لا يلى الجلة) أى التى اعترض بعدها (قوله فيكون) أى بحيث يكون الاعتراض فى آخر الكلام (قوله أو يلها) أى الجملة المعتراض بعدها (قوله أن يؤفى) أى أننا الكلام (هذا محل وفاق وقوله أو فى آخره محل خلاف وقوله أو بين كلامين متصلين هذا محل موافقة وقوله وأغزر متصلين محل مخالفة وقوله محبة متعلق

بيان لما ذكر فكأنه قال
قد تكون النكتة فيه غير
سوى دفع الابهام وغير
ذلك سوى دفع الابهام
لان في التي اثبات النكتة
على هذا القول تكون نفس
دفع الابهام وتكون غيره
وقوله حتى انه الخ حتى
تقرية بمعنى الفاء وضبط
انه لا اعتراض فكأنه قال
فيكون الاعتراض لدفع ابهام
خلاف المقصود (قوله
آخر جلة) أى في آخر
جلة أى بعدها (قوله بأن)
لا يلى الجمله أى التي اعترض
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
في آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجمله المعترض
بعدها (قوله ان يؤقفي)
أثنا الكلام (هذا محل موافق
وقوله أو في آخره عمل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأغزر متصلين عمل
غائلة وقوله محبة متعلق

قد تكون النكتة فيه غير
سوى دفع الإيهام وغير
ذلك سوى دفع الإيهام
لأننى أتينا إثبات النكتة
على هذه القول تكون نفس
دفع الإيهام وتكون غيره
وقوله حتى أنه الخ حتى
تقر بنية معنى الفاء وضرب
أنه للاعتراض فكأنه قال
فيكون الاعتراض لدفع إيهام
خلاف المقصود (قوله
آخر جملة) أى فى آخر
جملة أى بعدها (قوله بأن)
لا بلى الجملة (أى التى اعترض
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤتى
أئنا الكلام) هذا محل وفاق
وقوله أو فى آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأغزر متصلين على
غالبه وقوله محبة متعلق

سوى دفع الإيهام وسوى ذلك سوى دفع الإيهام لأننى أثبتت بالنسبة على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره وقوله حتى أنه الخ حتى تقرسية بمعنى الفاء وضهير أنه للاعتراض فكانه قال فيكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود (قوله آخر جملة أى فى آخر جملة أى بعدها (قوله بأن لا بلى الجملة) أى الذى اعترض بعدها (قوله فيكون) أى بحيث يكون الاعتراض فى آخر الكلام (قوله أو يلها) أى الجملة المعترض بعدها (قوله أن يوقفى أننا الكلام) هذا محل وفاق وقوله أو فى آخره محل خلاف وقوله أو بين كلامين متصلين هذا محل موافقة وقوله وأغبر متصلين محل مخالفة وقوله محملة متعلق

لان في الذي اثبات فالتسكة
 على هذا القول تكون نفس
 دفع الابهام وتكون غيره
 وقوله حتى انه الخ حتى
 ترمية بمعنى الفاء وضهر
 انه لا اعتراض فكان قال
 فيكون الاعتراض لدفع ايهام
 خلاف المقصود (قوله
 آخر جملة أي في آخر
 جملة أي بعدها (قوله بأن
 لايلي الجملة) أي التي اعترض
 بعدها (قوله فيكون) أي
 بحيث يكون الاعتراض
 في آخر الكلام (قوله أو
 يليها) أي الجملة المعترض
 بعدها (قوله أن يؤتى
 أثناء الكلام) هذا محل وفاق
 وقوله أو في آخره محل
 خلاف وقوله أو بين كلامين
 متصلين هذا محل موافقة
 وقوله وأخير متصلين على
 مخالفة وقوله محبة متعلق

على هذا القول تكون نفس
دفع الإيهام وتكون غيره
وقوله حتى انه الخ حتى
تقرية بمعنى الفاء وضهير
انه للاعتراض فكأنه قال
فيكون الاعتراض لدفع إيهام
خلاف المقصود (قوله
آخر جلة) أى فى آخر
جلة أى بعدها (قوله بأن)
لايلى الجلة (أى التى اعترض
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلينها) أى الجملة المعتراض
بعدها (قوله ان يؤقضى)
أننا الكلام (هذا محل وفاق
وقوله أو فى آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأغفر متصلين محل
غائفة وقوله محبة متعلق

دفع الإيهام وتكون غيره
وقوله حتى أنه الخ حتى
تمر رتبة بمعنى الفاء وضهير
أنه للاعتراض فكأنه قال
فيكون الاعتراض لدفع إيهام
خلاف المقصود (قوله
آخر جملة أي في آخر
جملة أي بعدها (قوله بأن
لا يلبس الجملة أي التي اعترض
بعدها (قوله فيكون) أي
بحيث يكون الاعتراض
في آخر الكلام (قوله أو
يلبسها) أي الجملة المعتراض
بعدها (قوله إن يؤخري
أثنا الكلام) هذا محل موافق
وقوله أو في آخره عمل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأخير متصلين عمل
غائلة وقوله محبة متعلق

وقوله حتى انه الحق
تتميمية بمعنى الفاء وضهير
انه لا اعتراض فكأنه قال
فيكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود (قوله
آخر جملة) أى فى آخر
جملة أى بعدها (قوله بأن
لا يلى الجملة) أى الى اعتراض
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤتى
أئنا الكلام) هذا محل توافق
وقوله أو فى آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأخير متصلين محل
غائلة وقوله محبة متعلق

تقرية بمعنى الفناء وضريح
انه للاعتراض فكأنه قال
فكون الاعتراض لدفع ايها
خلاف المقصود (قوله
آخر جلة) أى فى آخر
جلة أى بعدها (قوله بأن
لايلى الجملة) أى الى اعتراض
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤتى
أثنا الكلام) هذا محل وفاق
وقوله - أو فى آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأخير متصلين محل
غائبة وقوله محتمل متعلق

انه لا اعتراض فمكانه قال
فيكون الاعتراض لدفع ايهام
خلاف المقصود (قوله
آخر جملة) أى فى آخر
جملة أى بعدها (قوله بأن
لا بلى الجملة) أى الى اعتراض
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤتى
أثنا الكلام) هذا محل وفاق
وقوله - أو فى آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأخير متصلين محل
غائفة وقوله محبة متعلق

فيكون الاعتراض لدفع اليهام
 خلاف المقصود (قوله
 آخر جلة) أى فى آخر
 جلة أى بعدها (قوله بأن
 لا يلى الجلة) أى الى آخره
 بعدها (قوله فيكون) أى
 بحيث يكون الاعتراض
 فى آخر الكلام (قوله أو
 يلها) أى الجلة المعتض
 بعدها (قوله أن يؤفى
 أننا الكلام) هذا محل وفاق
 وقوله أو فى آخره محل
 خلاف وقوله أو بين كلامين
 متصلين هذا محل موافقة
 وقوله وأخير متصلين محل
 مخالفة وقوله محبة متعلق

خلاف المقصود (قوله)
آخر جلة (أى فى آخر
جلة أى بعدها (قوله بأن)
لا يلى الجلة (أى التى اعترض
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجملة المعتض
بعدها (قوله إن يؤقضى)
أننا الكلام (هذا محل موافق
وقوله أو فى آخره عمل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأغزر متصلين عمل
غائلة وقوله محبة متعلق

الخرجة) أي في آخر
جمله أي بعدها (قوله بأن
لا يلي الجملة) أي التي اعترض
بعدها (قوله فيكون) أي
بحيث يكون الاعتراض
في آخر الكلام (قوله أو
يلينا) أي الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤتى
أئنا الكلام) هذا عمل وفاق
وقوله أو في آخره عمل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا عمل موافقة
وقوله وأخير متصلين عمل
غائلة وقوله بحيلة متعلق

جمله ای بعدها (قوله) من
لا یشی الجمله (أى الى آخره) من
بعدها (قوله فيكون) أى
بحيث يكون الاعتراض
فى آخر الكلام (قوله أو
يلها) أى الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤخى
أئنا الكلام) هذا على وفق
وقوله أو فى آخره على
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا على موافقة
وقوله وأخیر متصلين على
عكس وقوله جملة متعلق

بإحدى الجملة إلى أي اعتراض
بعدها (قوله فيكون) أي
بحيث يكون الاعتراض
في آخر الكلام (قوله أو
بإحدى) أي الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يؤتى
أنتما الكلام) هذا محل وفاق
وقوله - أو في آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأخير متصلين محل
خلافه وقوله جملة متعلق

بعدها (وقوله متعلقون) أي
بحيث يكون الاعتراض
في آخر الكلام (قوله أو
يلها) أي الجملة المعترض
بعدها (قوله أن يوقف)
أثنا الكلام (هذا محل وفاق
وقوله أو في آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله وأخير متصلين محل
علاقة وقوله جملة متعلق

في آخر الكلام) قوله أو
يلها) أي الجملة المقترنة
بها) قوله أن يؤقفي
أنا الكلام) هذا على وفاق
وقوله أو في آخره على
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا على موافقة
وقوله أو غير متصلين على
خالفه وقوله محتمل متعلق

يليه) أي الجملة المنقضية
بعدها (قوله أن يؤتى في
أئنا الكلام) هذا عمل وفاق
وقوله - أو في آخره عمل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا عمل موافقة
وقوله وأغبر متصلين عمل
خالفه وقوله محملة متعلق

بقوله (قوله أن يؤتى
أئنا الكلام) هذا عمل وفاق
وقوله أو في آخره عمل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا عمل موافقة
وقوله أو غير متصلين عمل
خلافه وقوله محتمل متعلق

أثنا الكلام) هذا عمل وفاق
وقوله: أو في آخره عمل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا عمل موافقة
وقوله أو غير متصلين عمل
خالفه وقوله محتمل متعلق

وقوله: أو في آخره محل
خلاف وقوله أو بين كلامين
متصلين هذا محل موافقة
وقوله أو غير متصلين محل
مخالفة وقوله بحملة متعلق

خلاف وقوله أو بين كلامين متصلين هذا محل موافقة وقوله أو غير متصلين محل مخالفة وقوله بحملة متعلق

متصلين هذا محل موافقة
وقوله أو غير متصلين محل
مخالفة وقوله بحملة متعلق

وقوله أو غير متصلين محل
مخالفة وقوله محمولة متعلق

يؤيدون وقوله لا عمل لمن الاعراب هذا لما يقع فيه خلاف فيكون اشتراط عدم الجملة باقيا محال (قوله لستة) مطلقا
 زادها للتصوير والتصریح بالعمل لا للاخراج لان الاطناب كملئكة (قوله فيشعل لنا) كان الاضرار على هذا الشعر يف
 نسته لما تقدم مخالفة لستة على التعريف السابق أشار المصنف الى بيان بعض تلك المخالفة (قوله بهذا التفسير) أى الصادق
 على ما لا عمل لمن الاعراب من الجملة المؤكدة لما قبله سواء كانت في آخر الكلام أو في أثنائه

زاداً للتصوير والتصریح بعدم الإخراج لأن الأطناب كلنكتة (قوله فيشمل إلخ) لما كان الاعتراض على هذا التعريف
نسبته لما تقدم مخالفة لنسبة التعريف السابق أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفة (قوله بهذا التفسير) أي الصادق
على ما أعمل لمن الأعراب من الجملة المؤكدة لمقابل سواء كانت في آخر الكلام أو في أثنائه

علي ما اعل لمن الاعراب من الجملة المؤكدة لما قبلها سواء كانت في آخر الكلام أو في أثناء

(قوله مطلقاً) أي شعولاً مطلقاً فيمتنعان فيما إذا كانت الجملة المعترضه متشقة على معنى ما قبلها وكانت النكتة التأكيدية ومنفردة الاعتراض فيما إذا كانت النكتة غير التأكيدية كدو يحتمل أن المراد بقوله مطلقاً أي بجميع صور لقول المصنف بعد وبعض صور التكميل ولا فرق في التذييل بين أن يكون في الآخر أم لا لأن التذييل قد (٢٤٧) يكون في الوسط كما تقدم قريبا

مطلقاً لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب وان لم يذكر المصنف (وبعض صور التكميل) وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة التكميلية

لأن التذييل يشترط فيه أن يكون بجملة لا محل لها من الاعراب ولو لم يذكر المصنف صراحة فيها تقدم وقد أشار إلى اشتراطها بالمثل لأن جملة لا محل لها من الاعراب فيكون متناهية على هذا التقيد جملة باخرى لا محل لها من الاعراب للتأكد كيدوا اعتراضاً على هذا صادق عليه إذا لم يخرج عن ما يكون في آخر الكلام لعدم اشتراطه فيه بل عليه ما ليس للتأكد كيدوا عليه يكون ذكر التذييل مع معمول الاعتراض لا يخرج ديان أن بعض صور الاعتراض وهي التي تكون النكتة فيها التوكيد تسمى بأسمين والافكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه وأما الذي ينبغي على ما اقتضاه ظاهر تفسير المصنف للتذييل فإنه يكون بين الاعتراض وبينه عموم من وجه لا جناعها فيها لا محل لها من الاعراب وهو للتأكد كيدوا اعتراضاً على ما ليس للتأكد والتذييل على عمله قد تقدم مثلاً في التفسير الأول (و) يشمل هذا التفسير أيضاً (بعض صور التكميل) وقد تقدم أنه يباين على التفسير الأول فيكون بينه وبين الاعتراض على هذا عموم من وجه لا جناعها في الصور المشمولة بالاعتراض وهي ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب فان التكميل كما تقدم يجوز أن يكون بجملة وبغيرها والجملة فيه تكون محتملة على محل لا محل لها إذا لم يشترط في الاعتراض أن تكون النكتة بغير دفع الإبهام صدقاً فيها بغير دفع الإبهام وهو جملة لا محل لها ويندرج الاعتراض بما يكون بغير دفع الإبهام من الجمل والتكميل بغير الجملة وعلى ما لمحل وأما النسبة بينه وبين سائر الألقاب وهي التسميم والأيغال والإفصاح والتكرار على هذا التقدير فمقتضى عدم تسميها كلها التي بينه وبين التسميم فالتسميم فالتسميم كما تقدم لا يكون إلا بفضلة والفضلة لا بد أن يكون لها محل من الاعراب بان تتركب لفظاً أو تقديرًا والاعتراض على هذا التقدير لم يزل يشترط كونه جملة لا محل لها من الاعراب فبأنها لا تستلزم التسميم عليه الاعراب والاعتراض عندها وأما الأيغال والنسبة بينه وبين الاعتراض العموم من وجه لأنه لا يشترط في الاعتراض كونه في الانتهاء وبين كلامين متصلين ولا كونه في غير الشعر ولم يشترط في الأيغال كونه بغير جملة لا كونه محتملاً على جملته أن يستغنى عنه وختم الشعر والكلام بجملة لا محل له قول ما وجد ذلك حاصمه جملة لا محل لها على الجرم على التبع لعمرو وأما قوله تعالى إن الباطل كان زهوقاً فلا راع لها اعتبار الكلام المحكي وإن كان لها محل بالنسب بالقول فلا اعتبار بذلك فيها نحن فيه ثم قال المصنف وبعض صور التكميل أي يشمل من التكميل ما لا محل له من الاعراب ولا يشمل ما له محل لأن الاعتراض لا محل له قال في الأيغال ويظهر من التسميم لأن التسميم كما سبق فضلة والفضلة لا بد أن يكون لها محل من الاعراب وان شرطنا في التسميم أن لا يكون جملة ما وضع لكن ليس في كلامه تصريح بامتناعه عن التكميل

لأن كيداً كيمه فهو أجمع من عموم مطلقاً ولا يقال له حاجة لتكرره التذييل مع معمول الاعتراض على هذا القول لأننا نقول ذكره إشارة إلى أن بعض صور الاعتراض وهي التي تكون النكتة التأكيدية تسمى بأسمين والافكان ينبغي الاستغناء بالاعتراض عنه (قوله وهو) أي البعض ما يكون بجملة لا محل لها من الاعراب أي المدح الإبهام سواء كانت تلك الجملة في الآخر أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين (قوله وقد يكون بغيرها) أي بغير الجملة بان يكون بغيره وهذا لا يكون اعتراضاً

وقوله تشتط في ذلك المحسن لا تشتط أن يكون جملة أو أكثر من جملة

(قوله فتكون ذات أعراب) أي هذه لا تدخل في الاعتراض وقوله فتكون أي وهذه تدخل في الاعتراض وهي المشار لها بقوله المتن وبعض صور التكميل وعلى هذا فيكون بين التكميل والاعتراض على هذا القول العموم والخصوص الوجهي لاجتماعهما في الصورة المشعولة للاعتراض وهو ما يكون جملة لأجل لهما من الأعراب لدفع الإبهام إذا لا يشترط في الاعتراض على هذا القول أن تكون النكتة بدفع الإبهام وينفرد الاعتراض بما يكون من الجمل لغير دفع الإبهام وينفرد التكميل بغير الجملة وبالجملة التي لها محل وقد قدم أن بين التكميل والاعتراض على القول السابق فيه التباين (قوله لكنها) أي الاعتراض وأنت الذي نظر إلى كونه جملة أي لكن الجملة المعترضة تبين الجمل ولو ذكر الضمير لكان أوضح بل لو قال وهو أي الاعتراض مابين للتميم لكان أولى إذ لأجل الاستدلال وحاصل ما ذكره الشارح في وجه المبالغة أن التتميم إنما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من أعراب والاعتراض إنما يكون بجملة لأجل لهما من الأعراب فقد تنافى لزامهما وتنافى اللوازم يقتضى تنافى اللوازم فتقول الشارح لأن الفضلة أي المشتطة في التتميم (قوله وقيل لا نه الخ) أي وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق وضمير لأنه الحال والثاني (قوله وهو غلط) أي هذا القول المثل (٢٤٨) بقوله لا نه الخ غلط نسأمن عدم الفرق بين عدم الاشتراط والاشتراط لعدم

الحاصل أن عدم اشتراط الجملة في التتميم بجامع كون التتميم جملة فلا يكون منافيا لاشتراط الجملة في الاعتراض نعم اشتراط عدم الجملة في التتميم منافيا لاشتراطها في الاعتراض فعدم الاشتراط أهم من اشتراط عدم (قوله كما اشترط) تشبيه في المتن وهو يشترط وقوله كما يقال أي كالمفاد الذي يقال أي نقول أن الإنسان الخ ما مصدرية

قد تكون ذات أعراب وقد لا تكون لكنها تبين التتميم لأن الفضلة لا بد لها من أعراب وقيل لأنه لا يشترط في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط كما يقال أن الإنسان بيان الحيوان لأنه لا يشترط في الحيوان النطق فافهم (و بعضهم) أي وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإبهام (كونه) أي الاعتراض (غير جملة) فلا اعتراض عندهم أن يوثق في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة

لها وينفردا بالفضل والفضلة غير الجملة وبالجملة التي لها محل وينفرد الاعتراض بما ليس خبا بل هو في الأثناء والابتن وأما الإيضاح والتكرير فكذلك لاجتماع معهما في الجملة التي لأجل لها وهي الإيضاح أو التاء كيد وينفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغير التاء كيدوا الإيضاح وينفردان عنه بما يكون مفردا أو له محل من الأعراب (د) جوز (بعضهم) أي بعض القائلين بأن الاعتراض لا يشترط في نكتة أن تكون غير دفع الإبهام بل يجوز أن تكون نفس دفع الإبهام كونه أي جوزه ذلك البعض كون الاعتراض (غير جملة) يعني من غير نحو ز كونه آخر فيكون الاعتراض عند هؤلاء هو أن يوثق في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة سواء كانت دفع الإبهام يكون مفردا (قوله وبعضهم) أي وبعضهم جوز أن يكون الاعتراض غير جملة كذا أطلقه هنا وقيل

أو وجه التشبيه أن كلا غلط بقى شئ آخر وهو بيان النسبة بين الاعتراض على هذا القول وبين الأفعال وينمو بين الإيضاح والتكرير ما بين النسبة بينه وبين الأفعال فالعموم والخصوص الوجهي لأنه لا يشترط في الاعتراض كونه في الأثناء ولا بين كلامين متصلين ولا كونه في غير التتميم ولم يشترط في الأفعال كونه بغير جملة ولا كونه محال على حيث تدفع في جملة لأجل لها وقت آخر الكلام أو التتميم وينفرد الأفعال بالفضلة وبالجملة التي لها محل وينفرد الاعتراض بالجملة التي ليست خبا بل في الأثناء أو بين كلامين متصلين ولأجل لها وأما النسبة بينه وبين الإيضاح والتكرير فكذلك للعموم والخصوص الوجهي لاجتماع معهما في الجملة التي لأجل لها وهي الإيضاح أو التاء كيد وينفرد الاعتراض عنهما بما يكون لغير التاء كيدوا الإيضاح من الجملة التي لها محل لها وينفردان عنه بما يكون مفردا أو جملة لها محل لتأ كيد والإيضاح (قوله وبعضهم كونه غير جملة) أي من غير نحو ز كونه آخر أو قال المصنف غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لأجل لهما من الأعراب لكان أحسن ليحمل كونه جملة لها محل من الأعراب كما حمل كونه مفردا قاله في الأطول (قوله فلا اعتراض عندهم الخ) أي فهم لم يخالفوا الجمهور إلا في التتميم في النكتة وفي كون الاعتراض جملة لها محل أو غيرها بأن يكون جملة لها محل أو مفردا (قوله في أثناء الكلام) فلا يكون في الآخر على هذا القول كالأول بخلافه على الثاني (قوله متضمن معنى) فلا يقع على هذا بين كلامين لا اتصال بينهما كما تقول الأول بخلافه على الثاني

فالأعراض عنده ولا يشغل من التسميم ما كان واقفا في أحد الموقعين ومن التكميل ما كان واقفا في أحدهما ولا على من الأعراب
جلة كان وأقل من جملة أو أكثر

(قوله أو غيرها) يشمل ما هو أكثر من جملة ويشمل المفرد أيضا بخلافه على القولين الأولين فإنه لا يكون مفرد عليهما (قوله لنكتة ما)
أي سواء كانت دفع الإبهام أو غيرها وإذا أحقت النظر وجدت النسبة بين الأعراض بالمعنى الأول وهذا المعنى الأخير العموم
والخصوص المطلق وبينه بالمعنى الثاني والمعنى الأخير العموم والخصوص الوجه (قوله فيشمل بعض صور التسميم) وهو ما كان
بفريقة في أثناء الكلام ولا يقال إن التسميم لا يكون إلا بفضلة ومن لازمها (٢٤٩) أن يكون لها محل من الأعراب

أو غيرها لنكتة ما (فيشغل) الأعراض بهذا التفسير (بعض صور التسميم) بعض صور (التكميل)

أما (فيشغل) الأعراض بهذا التفسير الأخير (بعض صور التسميم) بعض صور (التكميل) وهي
الصور التي يقع التسميم أو التكميل فيها بين كلامين متصلين أو في أثناء الكلام فحينئذ يكون بينه
وبينها هموم من وجه لا يجتمع معها في هذه الصورة المشمولة لها وانفرادها عنها بما يكون لفرد دفع
الإبهام وغيره فضلة وانفرادها عنه بما يكون آخرها وجه لا دفع الإبهام بالنسبة للتكميل أو فضلة
بالنسبة للتسميم وأما نسبتها على هذا التفسيرين سائر الألقاب وهي التذليل والإيضاح والتكرير
والإيغال فهي ظاهرة مما تقدم من تفاسيرها أيضا أما الإيغال فينبغي بين الأعراض على هذا
التفسير التباين لا تماثلها فيه أن يكون في الأثناء أو البين وشرط أن لا يقال أن ضم بالكلام
أو الشعر وهما لا يجتمعان وأما التذليل فينبغي بينه هموم من وجه فيجتمعا فيها يكون في البين
أو الأثناء وهو جلة لا على لها على تفسير التذليل بذلك وأطلقا إن لم يفسر بذلك على ظاهر تفسير
المصنف كما تقدم وبشر الأعراب بما يكون لفرد التوكيد أو يكون فضلة وينفرد التذليل بما
لا يكون في أثناء الكلام ولا بين الكلامين بل يكون آخرها وكذا بين الإيضاح والتكرير فيجتمع
معها فلا يكون في البين أو في الأثناء للإيضاح أو يكون تكرارا للتأكيدهما بشرط في التكرار
كون آخرها كما لم يشترط في الإيضاح وينفردان عنه بما لا يكون في البين ولا في الأثناء وينفرد بها
بما يكون غير إيضاح وتأكيدهما لا يظهر فهذا تفسير عام الكلام في تفسير الألقاب السبعة وفي
بيان النسبة بينها وهي الإيضاح والتكرير والإيغال والتذليل والتكميل والتسميم والأعراض
ولم أعرض فيما تقدم لذكر الخاص بعد العام لظهور أهمي بالنسبة إلى سائر ذلك لظهور
غالبته غير التسميم والإيغال والأعراض وملاقاته لهذه الثلاثة في بعض الصور وأما تزلزلا لبيان
النسبة بينها جميعا يعلم ما يصح الاستقناء به عن غير ما اعتبار المعاني وتزاد البصيرة في فهمها وتشهد
القرينة في تفصيلها وأثبت التوفيق ثم أشار إلى أن الألقاب يقع بعضها فاعلم على ما تقدم
في الإيضاح بأن يكون في أثناء الكلام وعلى هذا القول يشمل الأعراض بعض صور التسميم وهو
كان واقفا في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين ويشمل بعض التكميل وهو الضرب الأول ولعله إذا لم يكن
له على جلة كان أم أقل أم أكثر قال في الإيضاح ويان التذليل وفيه نظر لأن التذليل ليس من شرطه

(٣٢ - شرح التلخيص ثالث) صور التكميل) اعترض بأنه يشمل بعض صور التذليل فكان على المصنف
أن يبيحه عليه وأجيب بأنه مضمون من أصل تفسير الأعراض والنقض بيان ما مضى هذا البعض فإن قلت قد ذكر بعض
صور التكميل مع كونه مشمولاً للأعراض عند البعض الأول قلت بعض صور التكميل المشمولة للأعراض عند البعض غير بعض
الصور المشمولة للأعراض عند البعض الأول لأن المشمولة عند البعض الأول ما كان محبة لا على لها من الأعراب والمشمولة
عندها البعض ما ليس بمحبة فظهر الاختصاص إذ ما ليس بمحبة لا يشمله قوله ذلك البعض فلو كانت المصنفين قوله وبعض صور
التكميل تورهم أن تشمل الأعراض له عند البعض الثاني كشمولة البعض الأول مع أنه ليس كذلك وهذا بخلاف بعض صور
التذليل فإنه مشمول على كل قول كذا قرر شيخنا المصنف (١) قوله قال في الإيضاح ويان التكميل فغايه نلن نسخ

واما بغير ذلك فهو لم يأت به بمعنى ومنه قوله تعالى ان تلقونه بالستكم وتقولون يا فواكهكم ما ليس لكم به علم أي هذا الافك ليس الا
قولا يجري على الستكم و يدور في افواهكم من غير ترجع عن علم في القلب كما عوشان المعلوم اذا ترجم عنه اللسان وكذا قوله تعالى
عشرة كلمة لا تالاهم الاباحة كما في نحو قولنا جالس الحسن وابن سير بن وليع العدد جملة كما علم تفصيلا لما طبع من جهتين فبينا
المعنى في أمثال العرب علمان خير من علم وكذا قوله كلمة تأ كيدا آخر وقيل أي كلمة في وقوعها بدلا من الهدى وقيل أي يد به
تأ كيدا لكيفية لا لكيحية حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور لم تكن كلمة وكذا قوله الذين يحملون العرش ومن حوله
يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فأنه لو لم يقصد الاطناب لم يذكر ويؤمنون به

(قوله وهو ما يكون) الضمير راجع للبعض بقسمه التسميم والتكميل وقصدت أن الاعتراض على القولين السابقين مبين
للتسميم وقوله ما يكون واقفا في أثناء الكلام الخ أي سواء كان مفردا أو جملة وحيث شمل الاعتراض بالمعنى المذكور عطفنا
البعض بعض صور التسميم والتكميل كان بين الاعتراض بالمعنى المذكور وبينهما عموم وخصوص من وجه لا جتماعهما فإذا ذكر
وانفراد الاعتراض عنهما بما يكون لفرد دفع الإبهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخراهو جملة لدفع الإبهام بالنسبة
للتكميل أو فضلة بالنسبة (٢٥٠) للتسميم فبقى شيء آخر وهو النسبة بين الاعتراض على هذا التفسير وبين التذييل

وهو ما يكون واقفا في أثناء الكلام أو بين الكلامين المتصلين (واما بغير ذلك) عطف على قوله اما
بالايضاح بعد الإبهام واما بكذا وكذا (قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد
ربهم ويؤمنون به فأنه لو اختصر) أي ترك الاطناب فإن الاختصار قد يطلق على ما يميز
والمساواة كما مر (لم يذكر ويؤمنون به

والايضاح والتكرار والابغال
وحاصلها أنا نقول بين
الاعتراض على هذا
التفسير والابغال التباين
لأنه شرط في الاعتراض
أن يكون في الانتهاء أو البين
وشرط في الابطال أن يتعم
بالكلام أو التعم وما
لا يجتمعان وبينه وبين
التذييل العموم والخصوص
الوجهي فيجتمعان فيها
يكون في الانتهاء أو البين
وهو جلة لأجل لها على
تفسير التذييل بذلك أو
مطلقا إن لم يفسر بذلك كما

(واما بغير ذلك) أي الاطناب يجعل إما بتقديم معاني الاطناب السبعة واما بغير ذلك فهو
معتوف على قوله اما بالايضاح بعدم الإبهام ثم حمل لما كان الاطناب فيه بغير ذلك فقال (قوله
تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم) أي يسبحون ملتبسين بالجد بان يقولوا
سبحان الله بحمده (ويؤمنون به) أي برهم (فانه) أي فان الشأن والامر هو هذا الكلام وهو
قوله (أو اختصر) أي لو وقع الاختصار والمراد بالاختصار هنا المساواة لأنه يطلق عليها كما تقدم
(لم يذكر) قوله تعالى (ويؤمنون به) ولو لم يذكر كان مساواة ولهذا قلنا ان المراد ابدالاختصار هنا
أن لا يكون بعده كلام آخر له اتصال بمعنى ما قبله ص (واما بغير ذلك) ش أي يكون الاطناب
بغير المذكور كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به

هو ظاهر تفسير المصنف سابقا ونفرد الاعتراض بما يكون لفيرا التوكيد أو يكون فضلة ونفرد التذييل بما
لا يكون في أثناء الكلام أولا بين كلامين بل آخرها وكذلك النسبة بينهما بين كل من الايضاح والتكرير فيجتمع معهما فيما يكون
في البين أو في الانتهاء للايضاح أو يكون تكرار اللتأ كيدا ونفرد عنهما بما يكون لفيرا الايضاح والتأ كيدا ونفردان عنه فعلا
يكون في البين وفي الانتهاء بل في الآخر للايضاح أو يكون تكرار اللتأ كيدا ونفرد عنهما لبيان النسبة بين هذه الامور السبعة
وهي الايضاح والتكرير والابغال والتذييل والتكميل والتسميم والاعتراض لاجل ازدياد البصيرة في فهمها وتسهيل القرينة بحذف قطعها
ولم تعرض لبيان النسبة فيما تقدم بين ذكر الخصاص بعدم العام وبين غيره من هذه الامور السبعة لتظهر أمره بالنسبة إلى سائرها
وكذا ظهر وربما ينته لغير التسميم والابغال والاعتراض وبجملته لهذه الثلاث في بعض المسور (قوله واما بكذا وكذا) لاجل
التمهيد لا دل في حذف (قوله الذين يحملون العرش) مبتدا والجملة بعد الموصول صلة وقوله ومن حوله عطف على المبتدا والحوال
يشتمل جهة الالو والسفل كما يشتمل جهة العالين والشمال على الظاهر كذا قرر شيخنا المعدي وقوله يسبحون بحمد ربهم خبر المبتدا
أي يسبحون ملتبسين بالجد بأن يقولوا سبحان الله بحمده (قوله ويؤمنون به) أي برهم (قوله فانه) أي الحال والشأن
وقوله أو اختصر أي ارتكب الاختصار (قوله على ما يميز الاجياز والمساواة) أي والمراد هنا الثاني لأنه لم يذكر ويؤمنون به
كان مساواة

لان ايمانهم ليس بما ينكره أحسن مثبتهم وحسن ذكره اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه وكذا قوله اذا جاءك المنافقون قال انتم هذا نزل رسول الله والله يعلم انزل رسول الله فبما ان الله قد علم انزل رسول الله لان مساق الآية لتكذيبهم في دعوى الاخلاص في الشهادة كالمسح وحسنه دفع توهم ان التكذيب للشهود به في نفس الامر ونحوه قول البلاء لا ولا صلحت الله كذا قوله تعالى اخبر ابي عصى اوكا عليها واهش بها على غنى ولي فيها ما ربي اخرى وحسنه انه عليه السلام فهم ان السؤال بعقبه امر عظيم بحمد الله تعالى في العاصفين ان يقبض لهفاتنا حتى يظهره التقاوت بين الخالين وكذا قوله نبدأ احسانا فنقل لها عا كفن وحسنه اظهار الانباج بعبادتها والاقصار عما يطلبه الزداد غيظ السائل

(قوله لان ايمانهم الخ) أي وانما قلنا ان زيادة يؤمنون به المطلب لان ايمانهم الخ وانما يقتضيهم وحسنه المستفاد من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى (قوله أي لا يجبهه) لما كان في الانكار لا يستلزم العلم المراد فسر به ما يستلزم وهو في الجمل قاسم وقرر بعضهم ان هذا التفسير منظور به لسان والمعادن من أن ما لا يجبهه لا ينكر وان كان يمكن انكار الشيء معاندة (قوله لا ينكره من بينهم) أي هو الخطاب بهذا الكلام بل ذلك امر معلوم عنده وقوله لا يكون معاملا أي عند الخطاب (قوله اظهار شرف الايمان) أي المدلول لجهة ويؤمنون به لانها سقت مساق المدح (٢٥١) فأي بها لاجل اظهار شرف

مدلولها (قوله ترغيبا فيه) أي حيث مدح به الملائكة الحاصلون للعرش ومن حوله وهذا كما في صف الانبياء بالصلاح لقصد المدح بمع العلم بصلاحهم (قوله رغيبا في الصلاح) (قوله وكون) هو بالرفع مبتدأ خبره قوله ظاهر وقوله بالتأمل فيها أي في الآية أوفى الوجوه السابقة وهو الظاهر وذلك لان ما حصل بالاطناب في الأنواع السابقة اما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض

الساواة وانما قلنا ان زيادة يؤمنون به المطلب لان ايمانهم معلوم (لا ينكره) أي لا يجبهه من يخاطب بهذا الكلام وهو (من بينهم) فلاحاجة الى الاخبار به العلم به عند الخطاب (و) لكن (حسن ذكره) أي ذكر قوله تعالى ويؤمنون به (اظهار شرف الايمان) المدلول لجهة يؤمنون به لانها سقت مساق المدح فأي بذلك الجهة لاظهار شرف مدلولها (ترغيبا فيه) حيث مدح بالملائكة الحاصلون للعرش ومن حوله كما كانت فيه هذه النكتة لان المطالب لا تقطع ولا وهذا كما يوصف الانبياء بالصلاح لقصد المدح بمع العلم بصلاحهم ترغيبا في الصلاح قيل يجمل أن يكون لردي الجملة لان المدح يشعر بخروجهم عن الايمان بالمعاد فكانه يقال هم مدحون بالايمان بكما ينبغي من كونهم زهروهم عما اتاداد ليس على الأوضاع الجمية القريبة الى الادراك كما آمن به على ذلك الوجه الفاسد من لم يهتد بهم وانما قلنا ان الخطاب بهذا الكلام لمن يشتمه ليس يكون ذكر الايمان اطنا بالالفائدة السابقة لا غيرهم لا ينتفع بهذا الخطاب فلا قصدون به اذ لا يجملهم ذلك فان ايمانهم ليس بما ينكره أحد وحسن ذكره اظهار شرف الايمان ترغيبا فيه

وعطف اختصاص على العام أومعه ذلك ولم يقد العطف كالاعتراض أو قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام كقوله تعالى حافظوا على الصلوات الخ وهذا المثال قصد فيه العطف على مقبله ولم يكن من عطف الخاص على العام فظهرت الغاية المذكورة كذا قرر شيخنا العدوي ولك ان تعرض الآية على كل من الامور السبعة حتى يتبين لك أنه لم يوجد فيها ما عاتر في كل منها أما كونها ليست من الاضاح ولا من التكرار فواضح لان قوله ويؤمنون به ليس لفظه تكرارا ولا اضافيا لاهم قبله وأما كونها ليست من الانفال فلان قوله ويؤمنون به ليس خيا للشعر ولا للسلام كما هو الايصال اذ هو يستغفرون الذين آمنوا وعطف على مقبله فليس خيا وأما كونها ليست من التذييل فلم يمتثل اشبال جلتة وهي ويؤمنون به على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها وأما كونها ليست من التكميل فلان قوله ويؤمنون به ليس لرفع الابهام المتبر في التكميل وأما كونها ليست من التعميم فلان قوله ويؤمنون به ليس فتحة وهو ظاهر وأما كونها ليست من الاعتراض فهو مشكل اذ ينبغي ان يفتقر من أن من جملة الاصل بين الكلامين ان يكون الثاني معطوفا على الاول ولا شك ان جلتة يستغفرون للذين آمنوا معطوفا على جملة يسبحون فيكون ما بينهما اعتراضا والتخلص من ذلك الاشكال يجعل الوافق ويؤمنون به للعطف لا للاعتراض لان الادب بين كونها كذلك وهو غير متعين لاجتبال كونها اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فتخرج الآية عن كونها من قبيل الاعتراض

واعلم أنه قد وصف الكلام بالابحاج والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلها بالنسبة إلى كلام آخر مساو في أصل المعنى كالشطر الاول من قول أبي تمام

(قوله واعلم الخ) يحتمل أن هذا استئناف ويحتمل أنه عطوف على مقدر أي يتبين ماذكرنا واصل الخ وأنه قد علم أن وصف الكلام بالابحاج يكون باعتبار أنه أدى

(٢٥٧)

بالاطناب يكون باعتبار أن المعنى أدى بمعز يادة عن المتعارف لفائدة وأشار هنالي أن الكلام بوصفهما باعتبار قلته الحروف وكثرة بالنسبة لكلام آخر مساو لذلك الكلام في أصل المعنى فلا تكرر حروفه منهما اطناب باعتبار ما دونه والاقل منهما حروفا ابحاج باعتبار أن هاتك المعلو أكثر منه (قوله قد بوصف الكلام) أي في اصطلاح القوم (قوله بالابحاج والاطناب) أي بالشتق منهما بدليل قول الشارح بعد فيقال لا تكرر حروفا اطناب الخ (قوله باعتبار الخ) بالمبالغة يخالف الباء الاولى في قوله بالابحاج فانها المتعدية فاندفع ما يقال ان فيه تعلق حرفي جو متدلى المعنى بعمل واحد (قوله بالنسبة إلى كلام آخر الخ) يعني بوصفهما باعتبار تأدية المراد لفظ ناقص عنه واف بهما باعتبار لفظ زائد عليه لفائدة وقوله بالنسبة الخ راجع للكثرة والقلّة (قوله فيقال لا تكرر حروفا

(واعلم أنه قد وصف الكلام بالابحاج والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له) أي في ذلك الكلام (في أصل المعنى) فيقال لا تكرر حروفه اطنابا لمعنى (قوله) على الرغبة في الاقتداء به في التسبيح والابحاج على وجهه والاستغفار لمن في الارض بخلاف من يشتم في غلظ بملقديهم فيجاء ذكر وكون هذا الاطناب من غير الالوجه السبعة ظاهر ان جعلت الواو للعطف في يومنون بل ان كل ما تقدم لم توجد فيه واو عطف الا في عطف الخاص على العام وليس هذا منه ويبنى لأننا نعرض على كل من المعاف السبعة حتى يتبين ما فيه في اعتبار كل منها أما ان ليس من الايناح ولا من التكرار فواضح اذ ليس لقلته تكرار المتعاقبة ولا ايضا لاحكام قبله وأما ان ليس من الاينال فلانه ليس خفا للشعر ولا الكلام كما هو الاينال اذ قوله تعالى ويستغفرون لمن في الارض عطف على ما قبله فليس في الختم وأما ان ليس من التذييل فليس اشمال جلته وهو يومنون على معنى ما قبله بل بمعناها لازم لما قبله ومقتضاه أن ذكر اللازم بعد المازوم من الاطناب ولأن التزمية حيث يكون اللازم ظاهر التكنة كافي هذا المثال وأما ان ليس من التكميل فانه ليس لدفع الاحكام كافي التكميل وأما ان ليس من التقيم فلانه ليس فضلة وهو ظاهر وأما ان ليس من الاعتراض فشكل اذا بنينا على ما تقدم من أن من جلة الاتصال بين الكلامين أن يكون الثاني معطوفا على الاول ولا شأن بجلة يستغفرون لمن في الارض معطوفة على جملة يستغفرون فكيف ما بينهما اعتراضا والاتصال عن ذلك لبيان الواو للعطف لا يتم الاتبعين كونها كذلك وليس يتعين لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عنها كما تقدمت ناليسه انما فاهم ثم انه قد تقدم أن وصف الكلام بالابحاج يكون باعتبار أنه أدى بالمعنى حال كونه أقل من عبارة المتعارف مع كونها موافيا للمراد ووصفها بالاطناب يكون باعتبار أن المعنى أدى بمعز يادة تيسر على المتعارف لفائدة وأشار هنا إلى أنه يوصف بهما باعتبار قلته الحروف وكثرة وان كان كل منهما مساو لجريان العبارتين معاني المتعارف فلا تكرر حروفهما اطنابا باعتبار ما دونه عند البقاء والاقل منهما ابحاجا باعتبار أنهما هو أكثر منه عند البناء وإلى أن الاطناب والابحاج يوصف بهما الكلام بهذا الاعتبار أشار بقوله (واعلم) أي الطالب للعلم (أنه) أي الشأن هو قوله (قد يوصف الكلام) في اصطلاح القوم (بالابحاج والاطناب باعتبار كثرة حروفه) بالنسبة إلى كلام آخر (وقتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له) أي في ذلك الكلام (الاقل والاكثر حروفا) (في أصل المعنى) فيقال لا تكرر منهما اطنابا ولا اقل ابحاجا وان تساوى في أصل المعنى وذلك (قوله) ص (واعلم أنه قد وصف الكلام إلى آخره) ش قد يوصف الكلام بالابحاج والاطناب معا باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر يحتمل أن يريد بالنسبة إلى كلامين آخرين مساوين له في المعنى حتى يكون موجزا بالنسبة إلى أحدهما مطنبا بالنسبة إلى الآخر كقول أبي تمام

(الخ) أي وان كان كل على التسير الا لمساواة أو ابحاجا أو اطنابا (قوله كقوله) أي قول أبي تمام من قصيدته (يصد التي ترى بها أبا الحسين محمد بن المهين وأولها) فوجا جده وامن عهد كالمعاد • وان لم تكن تسمع لشهادات ناشد لقد أطرقت ربيع المحيل لفتحهم • وبينهم اطرقت شكلا نفاقد وأقول الضيف الشوق حتى يبدعهم • قرى من جوى سار وظيف معاذ إلى أن قال يصد عن الدنيا ليس بصد • اذا المرء لم يزد وقد صبغته • بصمغها الدنيا فيليس بزايد فوا كبدى الخراوا كبدى التوى • لا يلهى لوكن غير واثد • وهما تمارى بالزمان بمثل • غربيا ولا ريب الزمان بخالد

وقول الآخر
ومنه قول الشيخ

يصدق عن الدنيا اذا من سودد * ولو رزقت في زى عن ذرا ناهد
ولست بنظر الى جانب الفنى * اذا كانت الطيباء في جانب الفقر
اذا ما رايت رفعت نجد * تلقاها عرابه باليمن
اذا ما المكرمات رهن يوما * وقصر مبتغوا عن مداها
وضاقت افرع المثرن عنها * سما اوس لها حواها

وقول بشر بن أبي حازم

(قوله يصد) بضم أوله وكسر ثامنه لانه هو الذى يعرض وهو لازم وأما بضم الصاد فهو بمعنى منع الغير فهو مبتغى كذا فرشنا
العدوى (قوله أى يعرض) يضم الياء من أى يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التى فيها الراحة والنعمة التى (قوله اذا من
سودد) أى اذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة (٢٥٣) (قوله ولو رزقت) أى ظهرت تلك الدنيا

(قوله الهيئة) أى الصفة
(قوله واليهود الخ) أى
فانها قد وافقتهم
ومعنى البيت ان هذا
الممدوح يعرض عن
الدنيا طلبا للسيادة ولو
كانت الدنيا على أحسن
صفة تشبه بالان المرأة
أقوى ما تشبه اذا كانت
عذراء ناهد وفى هذا
البيت الطنباب بنصفه الثانى
وفيه إيجاز بنصفه الاول
(قوله رفوه) أى قول
المعدل بن غبيلان أحد
الشعراء المشهورين
روى ذلك عنه الاخفش
عن المبرد ومحمد بن خلف
المرزبان عن الربيع وتنبه
في الدرر يريد لابي سعيد
الغزوى (قوله بنظر)
في شرح الشواهد ان
الرواية غيلا خلافا لما في
التلخيص ونظائر مبالغة
في فائز وينبغي ان يكون

(يصد) أى يعرض (عن الدنيا اذا من) أى يظهر (سودد) أى سيادة ولو رزقت في زى عن ذرا ناهد *
الزى الهيئة والعذراء البكر والنهود ارتفاع الثدى (قوله ولست) بالضم على أنه فاعل المسك
بديل ما قبله وهو قوله

وانى لصبار على ما يوتنى * وحسبك أن اللبأ تبنى على الصبر
(ولست بنظر الى جانب الفنى * اذا كانت الطيباء في جانب الفقر)

يفيه دليل الى المعنى يعنى أن السيادة مع التعب أحب اليمن من الراحة مع الخمول

أى كقول أبي تمام (يصد) أى يعرض (عن الدنيا) التى فيها الراحة والنعمة بالفنى (اذا من) أى
عرض وظهر له (سودد) أى سيادة ورفعة في غير تلك الدنيا وتلك الراحة والنعمة وتوكله ولو رزقت
أى ظهرت تلك الدنيا في زى أى في صفة عذراء ناهد أى واقفة اليدين أى يعرض عن الدنيا
طلبا للسودد ولو كانت الدنيا على أحسن صفة تشبه بالان المرأة أقوى ما تشبه أن تكون عذراء
ناهد (و ك) قوله أى كقول الشاعر الآخر (ولست) بضم التاء على أنها المسك بديل ان ما قبله
للمسك وهو قوله

وانى لصبار على ما يوتنى * وحسبك أن الله أنى على الصبر

(بنظر) أى بنظر لان فعلا اراد به فاعل كنهنا دلائل ما قبله أمثلة ما قبله (الى جانب) أى
الى جهة (الفنى) وأراد بالفنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر الى جهة الفنى أبغ في
التباعد من مجرد الاخبار بالترك (اذا كانت الطيباء) أى لا التفت الى الفنى اذا رأت العز والرفعة
(في جانب الفقر) وأراد بالفقر عدم المال ولازمه من التعب والمشقة لاشك ان حاصل النظر الاول

يصدق عن الدنيا اذا من سودد * ولو رزقت في زى عن ذرا ناهد

فان البيت فيه اطناب بنصفه الثانى وفيه إيجاز بنصفه الاول لانه يعطى معنى ما قبله بأوعى الحسن
الكتابى في بيت وهو

ولست بنظر الى جانب الفنى * اذا كانت الطيباء في جانب الفقر

التي هنا وادعى القيد على القيد حتى يكون أصل النظر موجودا والمراد بالصيغة هنا النسبة أى ذى نظر أو ان المبالغة راجعة
لننى لا لنى أى ان نظره الى جانب الفنى منف انتفاء مبالغة وكلا الوجهين قيل بهما في قوله تعالى ولم يركب ظلام لم يعبد (قوله
الى جانب الفنى) أى الى جهته وأراد بالفنى المال ولازمه من الراحة والنعمة وعدم النظر الى جهة الفنى أبغ في التباعد من
مجرد الاخبار بالترك (قوله اذا كانت الطيباء) أى العز والرفعة (قوله في جانب الفقر) أراد به عدم المال ولازمه من التعب
والمشقة وقرر شيعنا المدعى أن اضافة جانب الفقر ياتى توقى معنى مع أى صاحبة للفقر أى لسيده وهو التعب أو ان اضافة حقيقة
والمراد بالجانب المسبب بمعنى البيت لا لا التفت الى المال والراحة والنعمة مع الخمول اذ لا رأت العز والرفعة في جانب التعب والمشقة
(قوله يصفه) أى يصف الشاعر نفسه وقوله يعنى أى لانه يعنى وانما أى بالمانية لانه يحمل الفنى على سيده وهو الراحة والفقر على سيده
وهو التعب وهذا خلاف التبادر وقوله مع الخمول أى عدم السيادة

ويقرب من هذا الباب قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحامسي

(قوله فهذا البيت الخ) وذلك لأن حاصل المصراع السابق أنه لم يوصف يطلب الرفعة والسيادة ولم يوصف مشقة عدم الدنيا وقضاءها فالسيادة ولوم التبع أحب اليه من الراحه والنعيم مع ان تحول وهذا المعنى هو حاصل معنى هذا البيت فالشطر الاول اعجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت الاطنب بالنسبة اليه وان كان يمكن أن يدعى أن كلاهما مساواة باعتبار ما جرى في المتعارف وان مثل العبارتين معا مجرى في المتعارف (قوله أي من هذا القليل) أي وهو الايجاز والاطنب باعتبار فقه الحروف وكثرتها (قوله لا يسئل عما يفعل) أي لا يسئل عن فعله سواء (٢٥٤) انكار بحيث يقال لم فعلت أو المراد لا يسئل عن دلة فعله الباعثة

عليه لعدم وجودها وان كان قد سئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه

ويدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال لم حكمت وأما اللة الباعثة عليه لأن الحكم تعلق القدرة بظاهر مدلول الكلام الأزلي وتعلق القدرة بما ذكر فعل من أفعاله تعالى لأن أفعاله تعالى عبارة عن تعلقات القدرة التجريبية (قوله وهم يسئلون) أي من جانبه تعالى سؤال انكاراذ السيدان ينكر على عبده مشاء أو وهم يسئلون عن اللة الباعثة لهم على فعلهم (قوله وقول الحامسي) ينكر السيدان وتشديد الياء أي الشخص المنسوب إلى الحامسة وهي الشجاعة لتعلق شجره بها والمراد به هنا البغوال ابن عادي اليهود مات قبل البعث وتطلع تلك القصيد

فهذا البيت الاطنب بالنسبة الى المصراع السابق (ويقرب منه) أي من هذا القليل (قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحامسي وهو قوله يصعدن الدنيا اذا عن سود انه يطلب الرفعة وان مع ترك الراحة للفني ونعمته الى مشقة عدم الدنيا ولوم تبعه قدما ثم المعلومه وتطلبه للعالم وميله للسيادة والشهرة وهي مع التبع أحب اليه من الراحة والنعيم مع التحول وهو حاصل هذا البيت فالشطر الاول اعجاز بالنسبة لهذا البيت والبيت اطنب بالنسبة اليه وان كان يمكن أن يدعى أن كلاهما مساواة باعتبار ما جرى في المتعارف وان مثل العبارتين معا مجرى في المتعارف ومثل هذا الاجاز يجوز أن يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة بل وأن يكون اطنابا وكذا الاطنب بهذا التفسير يجوز أن يكون ايجازا بالتفسير السابق أو اطنابا أو لمساواة هذا اذا نظر الى هذا الحاصل فيستوى المقصود من الشطر والبيت وان اعتبر بمثل ما أثرنا اليه من كون البيت دلت على عدم الالتفات وعدم النظري جانب الثاني عند عرض الطياء في جانب التفرد هو ابلغ من مجرد الصد والتك باللفظ عند طلب المعاني مع أن البيت فيه نصير مما لفق في الاول اذا اعتبر قوله ولو برزت الخ كان فيه ترك الدنيا عند ذلك وان مع أحسن زى كان في المعنيين خلاف ما كن مثل هذا الاختلاف ضعيف لا يخرج أصل المعنى عن الاتحاد استلزام ما في كل منهما ما أشير اليه في الآخر مع أن الائد على الشطر في الاول لا يقابله شيء من الثاني صراحة ولذلك جعل الشطر والبيت من هذا القليل فافهم (ويقرب منه) أي من هذا القليل وهو ما حصلت فيه المساواة في المعنى مع كون أحدي العبارتين ايجازا فيه لقله الحروف والآخرى اطنابا لكثرتها لان زاد فيه لفائدة (قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون) أي لا يسئل عن فعله سواء انكارا بأن يقال لم فعلت ويدخل في عدم السؤال عن الفعل عدم السؤال عن الحكم بأن يقال لم حكمت لأن الحكم تعلق القدرة بظاهر مدلول الكلام الأزلي وهم يسئلون من جانبه سواء انكارا وتقية اذ السيدان ينكر على عبده مشاء (وقول الحامسي) أي الشخص وعقل أن يرى أن الكلامين معتبرا أحدهما بالآخر من غير اعتبار كلام الاوساط بل الأقل وكان المصنف مستتبعا عن ذكر هذا بقوله فيما تقدم عن السكاك ان الاختصار قد يكون باعتبار أن الكلام خلق بأبسطه ثم قال المصنف ويقرب منه قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون بالنسبة الى قول الحامسي وهو الجلاج عبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي

إذا المرء لم يدس من اللوم عرصة * فكل رداء يرتد به جيل * وان هو لم يعمل على النفس ضيمها وتترك فليس الى حسن التناهي سبيل * تميزنا أنقليل عددينا * فقلل لها ان الكرام قليل وملاق من كانت بقايلهمتنا * شباب تأسفت للملاز كهول * وماضنا أنانقليل وجزائنا عز زواجنا أكثر من ذليل * وانالقوم لأثر القتل سبة * اذ امرأته عامر وسؤل يقرب حب الموت آجالنا * وتكرهه آجالهم فطول * ومما تناسف في فراشه ولا يطل منها حيث كان قبل * تسيل على هذا الظبية نفوسنا * وليس على القبر السيوف تسيل ونحن كالمرن ملق معابنا * جهام ولا يقينا يدعجيل * وتكرنا سنكنا البيت وبعده

ونشكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول

وكنا ما ورد في الحديث الحزم سوء الظان وقول العرب الثقة بكل أحد عجيز

اذ سببنا خلا قام سيد * فقول لما قال الكرام فعول وما احدث نزلنا دون طارق * ولا تمنافي التازلين نزيل
وايضا مشهود في عدونا * لها غير مشهورة وحجول واسانافي كل شرق ومغرب * ههنا قراع الدارين قول
مؤدة ان لا تسلم نصالها * فتعدي حتى يستباح قيل على ان جهل الناس عنا عنهم * فليس سواء علم وجهول
(قوله ونشكر ان شئنا على الناس قولهم) أي لو لم يظهر موجب لا نكره لنفاذ حكمنا فيهم ونعمار يستأعلم (قوله ولا ينكرون
القول حين نقول) أي ولو ظهر في قولنا ما لا يوافق أهولهم وفي ختم المصنفين هذا البيت تورية بأنه سلك في هذا الكلام
للاعتراض عليه فيه (قوله أي نحن غير مبالغ) أي نحن نياسر على غير ما ورد قوله بحيث لا ينفذوا لم يظهر موجب لتغييرنا
لنعمار يستأعلم (قوله أي نحن غير مبالغ) أي نحن نياسر على غير ما ورد قوله بحيث لا ينفذوا لم يظهر موجب لتغييرنا
لنعمار يستأعلم (قوله أي نحن غير مبالغ) أي نحن نياسر على غير ما ورد قوله بحيث لا ينفذوا لم يظهر موجب لتغييرنا

(٢٥٥)

اختلف اللفظ اختلافا

بمعدا وتفاوتا

بينا فلذا كانت الآية

لإيجاز بالنسبة الى البيت

كما قال الشارح (قوله

وإنما قال يقرب) أي

ولم يقل ومنه قوله تعالى

أو تسئل وكقوله تعالى

(قوله ولا الخ) علة

لحذف أي لعدم تلاوي

الاية والبيت في تمام

أصل المعنى لان الخ ويدل

على ذلك الحذف تفرجه

الاي فان قلت لان لم

عدم تساويهما اذ يزم

من انكار الاقوال انكار

الافعال قلت لان لم ذلك

لان الافعال أشد قد

يرخص في انكار الاقوال

ونشكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول

يسفر باستهم ونفاذ حكمهم أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا أو لا يجسر على الاعتراض علينا
فلا يمايزنا بالنسبة الى البيت وإنما قال يقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول
فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى وكيف لا والله أعلم *
ثم الفن الاول بعون الله وتوفيقه وإياه أسأل في تمام الفنين الآخرين هذا ينظر به

المنسوب الى الحاشية وهي الشجاعة (ونشكر ان شئنا على الناس قولهم) ولو لم يظهر موجب لا نكره
لنفاذ حكمنا فيهم ونعمار يستأعلم (و) الناس (لا ينكرون القول) أي قولنا (حين نقول)
ولو ظهر فيما لا يريدون ولا يوافق أهولهم وحاصله ان راينا نواضع تناعي الناس أوجب أن نشكر
قول من شئنا على أي وجه قاله بأن نياسر عليه فزاد قوله بحيث لا ينفس ولا يياسر أحد على قولنا
ولا يقدر على انكره ورد علينا بمعنى البيت يشبه ان يكون معنى الآية ومع ذلك اختلف اللفظ
اختلافا بعيدا وتفاوتا بيننا فكانت الآية إيجازا بالنسبة الى البيت وإنما قال يقرب ولم يقل منه لعدم

ونشكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين نقول

وفدعى هذا البيت للسؤال ان عاديا قيل ولا يصح لانه ورد في هذه القصيدة قول ما تسانيد حث
أنه وقد أجمعوا على أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسبق الى قوله حث أنفه والمعوالم جاهلي
فان الآية الكريمة وجيزة وإنما قال يقرب منه لان الآية الكريمة في السؤال والبيت في الانكار فلما
لم يشوارد على شيء واحد ولكن كان عدم السؤال يستلزم عدم الانكار كانت الآية الكريمة على ما بلغ في
الشأن استزاهما تركنا الانكار من باب أدنى والله أعلم

دونها سادنا ذلك لكن النص على الشيء أبلغ (قوله لان ما في الآية الخ) أي لان الذي في الآية يشمل كل فعل لان ما في الآية صمدية
أي لا يسئل عن فعله والمراد بالفعل ما يشمل القول بدليل قوله بعد ذلك والبيت مختص بالقول فاندفع ما قيل اذا كان البيت قاصرا
على الاقوال والآية قاصرة على الافعال فلا قرب بينهما فان قلت ما وجب شعول الافعال في الآية لا قوله تعالى سمع أن فعله عبارة عن
تعلق قدرته بالقدور ان لا تناقل الاقوال المدركة من جانب الحق عبارة عن تعلق القدرة بظاهر مدلول الكلام الا ترى وهذا يشمل من
أفعاله كما فاد ذلك العلامة البيهقي فتأمله (قوله بل كلام الله سبحانه وتعالى أجل وأعلى) اضرب على ما يتوهم من قربهما في المعنى من
اتفاقهما في العلو والبلاغة وإنما كان كلام الله المذكور أبلغ لأن الموجود في الآية في السؤال وفي البيت في الانكار وفي السؤال
أبلغ لان ما كان لا يشكر ولو بلغ السؤال فكيف يشكر جهرا بخلاف في الانكار فقد يكون هو المستعظم المتر ولذا دون الانكار
بصورة السؤال ومع ذلك ما في الآية صدق وما في البيت دعوى وخرق (قوله وكيف لا والله أعلم) أي وكيف لا يكون كلام الله
أجل وأعلى من غيره والحال أن الله أعلم بكل شيء ومن شأن العالم الحكيم أن يأتي بالشيء على ما بلغ وجهه اذ راعه مطلق لا يشترط
تمام الفن

• (الفن الثاني في علم البيان) •

• (الفن الثاني علم البيان) •

الفن عبارة من اللفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبة على مقدمة ما كان جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتج لتقدم مضاف أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال على البيان وان جعل علم البيان عبارة عن المسئلة أو الإدراك احتج لتقدم مضاف آخر (٢٥٦) وهو متعلق (قوله قدم على البديع) أي أي بمقدما عليه لأنه كان موثرا عنه ثم قدمه وتقدم

• (الفن الثاني علم البيان) •

فقسم على البديع للاحتياج اليه في نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع

تساوى الأية وقول الجاسي في تمام أصل المعنى لأن الأية نصت على جميع الأفعال والبيان بما فيه الأقوال ولو لم يكن من عدم القطر على انكار الأقوال عدم اقتد رفعلى انكار الأفعال لكن النص في الشيء أبلغ على أن تقول لا يزم من عدم انكار الأقوال عدم انكار الأفعال لأن الأفعال أشد قسمة بترخص في ترك انكار الأقوال دونها ولا يقال ولا يثبت فيها إلا الأفعال لا ناقول تقدم فعمل الأفعال للأقوال لأن الأقوال المستدركة من جانب الحق أفعال لانها عبار عن تعلق القدرة بظاهر مدلول الكلام الأثرى كما تقدم فتشمل الأقوال أيضا الموجود في الآية في السؤال وفي البيت في الانكار وفي السؤال أبلغ لأنه إذا كان لا ينكر ولو لفظ السوء فكيف ينكر جهرا بخلاف في الانكار فقد يكون هو المستعظم المتروك دون الانكار بسورة السؤال ومع ذلك مافي الآية صدق وحق ومافي البيت دعوى وخرق فقد تبين أن معنى الآية أخصواعم وأعلى وكيف لا يكون كذلك والله عز وجل أعلم فكلامه يقتضيات الأحوال أخص وأدنى • وقدم الفن الأول وهو علم المعاني وثقلنا على التوفيق والتيسير والتسديد وهو المسؤل بفضلته المسد دان يعين ويسد ثغما للفن الثاني على أكل وجه مجوده وكرمه صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

• (الفن الثاني في علم البيان) •

قد تقدم أنه آخره عن علم المعاني لأن مفاد علم المعاني من مفاد البيان بمنزلة المفرد من المركب وان شئت قلت لأنه بالنسبة اليه ككيف يقع المكيف أو الخاص به عام وبان الأول أن يراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الذي هو من جمع علم البيان انما يتيسر بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي مرجع علم المعاني وتوقف المراد من البيان على المراد من المعاني كوقف الكل على الجزه وفيه نظر تقدمت الإشارة إلى أنه يراد المعنى الواحد بطرق من الطرق التي يقبلها لا يستزم المطابقة لأنه لا تغلق وان أردنا أن الإراد لا عبرة بباب البلاغة الآن تكون بمطابقة لمقتضى الحال برعاة أحوال الكلام المذكورة في علم المعاني والآن تكون في مطابقة برعاة كون ذلك الطريق نفسه مطابعا بأن يوفق بالطريق الواضح عن نسبة الواضح مثلا وما دونه عند مناسبة مثلا فبهذا لا يستفاد

• (الفن الثاني في علم البيان) •

علم البيان يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجمله لأنه لا يتم بلاغة كلام بدون أعمال علم البيان إذا الكلام المركب من اللفاظ المطابقة لا يحتاج في تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعاني إذا حاجته إلى علم البيان في الدلالة المطابقة كما ستعرف وليس بشئ لأن المقصود احتياج بلاغة الكلام إلى علم البيان لا إلى أعماله ولا شك أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي لا يمكن إلا بعلم البيان (قوله وتعلق البديع بالتوابع) أي توابع البلاغة وذلك لأن البديع علم يعرف بوجوده تحصيل الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة كإتيان فلا جرم أنه لا تعلق له بالبلاغة وأما فيقده حسنا عرضيا الكلام البليغ وكلام الشارح المذكور يشير إلى أن البديع من توابع البلاغة وهو ما جزم به بعضهم خلافا لمن قال أنه من تنفع علم المعاني ولن قال أن من تنفع علم البيان

في أول الفن الأول وجه تقدمه على البيان وحاصله أن تقدم المعاني على البيان لكونه بمنزلة المفرد من المركب لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان مع زيادة تقي آخر وهو اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة (قوله للاحتياج اليه في نفس البلاغة) الأنسب بما بعده أن يقول لتعلقه بالبلاغة وتعلق البديع بتوابعها وإنما كان علم البيان محتاجا اليه في نفس البلاغة لأنه

يحتز به عن التعقيد المعنوي كما سبق وهو شرط في النفاحة وهي شرط في البلاغة وقيل بالشرط طرطا وحاصل أن الاحتراز عن التعقيد المعنوي متأخرف في مفهومها بواسطة أخذ النفاحة فيه والاحتراز المذكور لا يتيسر لغير العرب العرباء لهذا العلم فلهذا بعضهم من أن

(قوله أى ملكة) هى كيفية راسخة فى النفس حاصله من كثرة ممارسة قواعد الفن (قوله يقتدر بها الخ) الايمان بهذا نظر الشأن الملكة فى ذاتها وان كان متروكاً للملكة الواقعة للتعريف ثلاثاً بزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله أو أصول وقواعد معلومة) عطف على ملكة أشارت الى أن المراد بالعلم هنا اما الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة لأن بها يعرف إيراد المعاني بطرق مختلفة فى لوضوح والخفاء واتخاذ القواعد المعلومة لانه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل وإنما كان المراد بالعلم هنا أحد الامرين المذكورين لأن العلم مقول بالاشارة على هذين المعنيين فيجوز إرادة كل منهما لولا انقال بزم على ذلك استعمال المشترك فى التعريف بالآخر ينتمى معنيون ذلك لا يجوز لانا نقول على منع استعمال المشترك فى التعريف إذا أريد أحد معنييه أو معانيه فقط وأما إذا صح أن يراد به كل معنى فانه يجوز كانه فانه يجوز إرادته كل من الملكة والأصول كما أشار اليه الشارح لأن علمه يمنع الوقوع فى الخيرة من جهة أنه لا يدرك المعنى المراد من المشترك وهذا ينافى الغرض من التعريف (٧٥٧) من البيان والكشف على أن علم منع استعمال المشترك فى

(وهو علم) أى ملكة يقتدر بها على إدراك جزئية أو أصول وقواعد معلومة

من البيان بل المعاني هو المفيد أن كل حال مناسب للقيام بحجب مرعاة سواء كان طريق وضوح أو خفاء أو غير ذلك ولو استفيد منه كان من المعاني وعلى تقدير استفادته كون الطريق المائى به لا بد أن يكون مطابقاً من هذا الفن لمطابقته المذكور فى المعاني حيث لا غير المطابقة المستفادة من البيان ولا توقف لاحد معاني الآخر بل المتبادر أن مفاد علم البيان هو الذى يستلزم من مفاد المعاني منزلة الجزء من الكل لانه هو للاحتراز عن التقيد المعنوى الذى تحقق به الفصاحات التى هى جزء من البلاغة فلينهم وأما الثانى وهو كونه كى فيمتن المكيف فالله لا على أصل المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بأن يراعى فيها الاحوال المناسبة المذكورة فى علم المعاني يصر فى تلك الدلالة لمفاد علم البيان وهو كونه بطريق خصوص دون آخرها ليس فيه التقيد وهذا أقرب مما أن تلك الكيفية لاتميز فى الحقيقة عن المطابقة لانها لا بد من مرعاة المطابقة فيها فليس للمطابقة تحقق بدونها حتى تكون كالمرغوض لئلا أن كونه بطريق خصوص (٣) متى كان ذلك الطريق غير مطابق بطل عروضاها لمضاده لها حيث أنه طريق خصوص وإن لم يعتبر أن يكون مطابقاً لأقرب اليه أن يكون معروضا للمطابقة لا عارضا لها وهو موصوفها فتأمل وأما الثالث فهو أن مفاده كذا كخاص بعد عام فلا أن إيراد بطريق خصوص دون غيره لا بد فيه من المطابقة والمطابقة توجد بدونها أيضاً قريباً غير أنه يرد عليه ما ورد على ما قبله لان مطلق الإيراد لا يستلزم المطابقة فكونه لا بد فيه من المطابقة لا يستفاد من هذا الفن فتأمل حتى تعلم أن ما أطبق عليه المحققون حنا من هذا التعليل لموجب الآخر ضعيف والله بهدنى يشاء الى صراط مستقيم (وهو أى البيان علم) ويعنى بالعلم هنا الملكة الحاصلة من طول ممارسة قواعد الفن بمعنى أن من حصلت له تلك الممارسة حصلت

(وهو علم)

(٣٣ - مروح التلخيص ثالث) واحد فكأنه لا اشتراك وحصل المقصود من التعريف لان المقصود منه حصول البصرة بالمعرف وقد وجدتم أن الشارح سوى بين إرادة المعنيين وإن رجح إرادة المعنى الأول فى الفن الأول لكن الأرجح المعنى الثانى لان الكتاب فى بيان المسائل والقواعد العلم المذكور جزئى منه فان قلت ان العلم كما يطلق على الملكة والقواعد يطلق على الإدراف لم يذكره الشارح قلت لا احتياج الكلام المعنى تقدير المتعلق بالضرورة داعية الى تقدير ذلك لو كان الذى اختاره العلامة السيد أن المراد بالعلم هنا الإدراك والتزم التقدير المذكور لان الإدراف هو المعنى الأصلى للعلم لانه مصدر واستعماله فى المعاني الاخرها حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور قال العلامة عبد الحكيم الملم حقيقة هو الإدراك والتوقف يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما عايناً مشهوراً أو حقيقة اصطلاحية على ما هو تابع له فى الحصول ووسيلة اليه فى البقاء وهو الملكة كذلك المراد الإدراف الحاصل عن الدلائل والمسائل المعلومة من الدلائل والملكة الخاصة عن التصديقات والمسائل المدللة المتقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يعنى تقليد الأعداء ولا يصح أن يراد بالعلم هنا اعتقاد مسائل الفن لان مجرد اعتقادها لا يعرف بأحكام الجزئيات عام يحصل الملكة

يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

(قوله يعرف به ايراد المعنى الواحد) أى على معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم فاللام للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته لأنه اذا لم يراع لا يعرف ايراد المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم بطرق مختلفة فخرج بتقييد المعنى بالواحد ايراد المعاني المتعددة بطرق موزعة على تلك المعاني مختلفة في الوضوح بان يكون هذا الطريق مثلاً في معناه أو وضوح من الطريق الآخر في معناه فلا تكون معرفة ايرادها كذلك من علم البيان وأعلم أن الفرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ في تأدية الكلام بحيث لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضاء دلالة خفية أو واضحة عند اقتضاء دلالة متوسطة في الوضوح وانخفاض أو متوسطة عند اقتضاءه أو وضوح أو أخفى (قوله أى المدلول عليه الخ) قيد بهذا الإشارة إلى أن اعتبار علم البيان اعلموه (٢٥٨) بمنا اعتبار علم المعاني وان هذا من ذلك بقية المفرد من المركب وذلك لأن علم المعاني

(يعرف به ايراد المعنى الواحد) أى المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال (بطرق) وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أى على ذلك المعنى

حالة بسيطة بها يكون صاحبها بحيث يتقن من ادراك الحكم أى جزئى من جزئيات هذا الفن بمعنى أى معنى يرد ايراد بطرق مختلفة في الوضوح وانخفاضه يتمكن له بتلك الملكة ايراده بما يناسب من تلك الطرق وعلى هذا تكون جزئيات هذا الفن هى المعاني التى يراد التعبير عنها وأحكامها كون هذا الطريق مثلاً أنسب من هذا بحيث ورد كل معنى يدخل تحت القصد بما يناسبه من الطرق المختلفة في الوضوح وانخفاضه ويحتمل أن تكون الاحكام مجرد كونه بحيث ورد به ذلك أو بهما من غير رعاية المناسبة وسياً أن شاء الله تعالى ما في ذلك ويحتمل أن يرد بجزئيات التراكيب التى يوردها المعاني وهو الاقرب وبراهاً أحكامها كون هذا التركيب صالحاً لهذا المعنى أى لا يرد مع ذلك التركيب وكون هذا أنسب مثلاً من ذلك هذا اذا ريد بالمعنى الملكة ويحتمل أن يرد بالمعنى القواعد والاصول المطلوبة اذ بها تعرف أحكام المعاني المؤداة ولا يصح أن يرد بالمعنى اعتقاد مسائل الفن لأن مجرد اعتقادها لا يعرف به أحكام الجزئيات كما سيذكره عالم يحصل الملكة أى ان هذا المدرك بهما اشترى اليقين أحكام جزئياته وأشار بقوله (يعرف به) أى يعرف بذلك العلم (ايراد المعنى الواحد) أى على معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم كما اشترى اليقين باللام للاستغراق العرفي وخرج به ايراد المعاني المتعددة بطرق تتوزع على تلك المعاني المختلفة في الوضوح بان يكون هذا الطريق مثلاً في معناه أو وضوح من الطريق الآخر في معناه فلا تكون معرفة ايرادها كذلك من علم البيان وقد تقدم أن الحكم المعروف عنها اما الايراد من حيث المناسبة لمقتضى الحال أو مجرد الايراد بلا مناسبة (بطرق) أى بتركيب (مختلفة في وضوح الدلالة) خرج به معرفة ايراد المعنى الواحد بتركيب متباينة

يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه) ش قال جماعة ان هذا العلم اخص من علم المعاني وان علم المعاني كالنقد والبيان كالركب فان صح على ما فيه من البعث فهو

علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال وعلم البيان علم يعرف به ايراد المعنى بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة مثلاً اذا كان المخاطب ينكر كون زيد مضطرباً قالذى يقتضيه الحال بحسب المقام جلة مفيدة رد الانكار سواء كان افادتها اياه بدلالة تواضعة أو اوضح او خفية أو أخفى نحو ان زيدا لمضطرباً أو لكثيراً لماداً ولمهزولاً التفصيل أو لجلان الكلب فافادتها بذلك المعنى بدلالة المطابقة كالتمثال الاول من وتطبيق علم المعاني وافادتها له بغيرها من وتطبيق علم البيان (قوله بطرق الخ) يستفاد منه أنه لا ينفى البيان بالنسبة لكل معنى

من طرق ثلاثة على ما هو مفاد الجمل ولا بد فيه لان المعنى الواحد الذى نحن بصدده مستند ومسنود بالنسبة لكل مفاد الجمل يعجز فيه المجاز فيحصل للركب طرق ثلاثة لا محالة واختلاف الطرق في الوضوح وانخفاضه كما يكون بناءً على اقرب المعنى المجازى ويعلم من المعنى الحقيقي يكون بوضوح القرينة المنصوص عنها فتقييد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا على تقدير أن يكون لبطرق مما لا حاجته له أطول (قوله ورا كيب) عطف تفسير (قوله مختلفة في وضوح الدلالة عليه) أى سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التسمية مثال ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح من الكناية أن يقال في وصف زيد مثلاً بالجوذرى يدهمزل التفصيل وزيد جبان الكلب وزيد كثير الزاد فهذه التراكيب تبيد وصفه بالجوذرى من طريق الكناية لانazol التفصيل انما يكون باعطاء دلالة أمثلة للصفات وجبن الكلب لا لقوله بالجوذرى من غير ان الإضاف بكثرة فلا يعمد إلى أحد أو كثرة الزاد من كثرة احراق الخطب للطنين من أجل كثرة الصفات وهذه الطرق مختلفة في الوضوح فكثرة الزاد أو وضعها فيضاطب بعنده المناسبة كأن يكون المخاطب لا يفهم بذلك ومثال ايراده بطرق مختلفة وضوح من الاستعارة أن يقال

بان

في وصفه مثلاً برأيت بحراً في الدار في الاستعارة الحقيقية يتوطن بذاته بالعلماء جميع الأنام في الاستعارة المستكنة لأن الطموح وهو الغمر بالماضي من أوصاف البحر فعند ذلك على أنما شعر تشبيهه بالعرفي النفس وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتي وحينئذ يتلاطم بالأمواج لأن اللجة والتلاطم بالأمواج من لزوم البحر وذلك مما يدل على أضرار تشبيهه بنفس النفس أيضاً وأوضح هذه الطرق الأول وأخفاها الوسط ومثال إرادته بطرق مختلفة الموضوع من التشبيه كالعرفي السفاهوزيد كالعريز بدجر وأظهرهما صريحاً في وجه التشبيه كاللاول وأخفاها ما حذف فيه الوجه والادعاء كاللاخير فضايل بكل من هذه الأوجه الكاشفة من هذه الأبواب بما يناسب المقام من الموضوع والخفاء في شيء آخر وهو أن قول المصنف مختلفة في موضوع الدلالة عليه فيه اشكال وهو أن الدلالة كما يأتي كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ولا معنى لوصف ذلك الكون بالوضوح والخفاء (٢٥٩) وأجيب عن ذلك بأجوبة منها

أن وصف ذلك الكون

بهمان وصف الشيء بما

تسلطه والمراد وضوح

المدلول أو خفاؤه بأن

يكون قريباً بحيث يفهم

بسرعة أو لا يفهم بسرعة

وكانه قيل بطرق مختلفة

الدلالة الواضح مدلولها

أو الخفي مدلولها ومنها أن

وصف الكون بذلك

باعتبار أن نبوت ذلك

الكون للفظ معلوم

بسرعة أو بدون سرعة

وعلمة ذلك سرعة

الاتصال من اللفظ إلى

المدلول أو بطوره (قوله

بأن يكون الخ) بمحتمل أن

تكون الباء للسببية

ويحتمل أنها للتصوير أي

واختلاف تلك الطرق

في وضوح الدلالة بسبب

كون بعض تلك الطرق

أوضح أو مصور يكون

بعض تلك الطرق أوضح

(قوله فلا حاجة الخ)

أي وإذا علمت أن المراد

بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه وبعضها أوضح والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء

في الموضوع ذلك بأن يكون اختلافاً في ألفاظه مرادفة أو اختلاف في الموضوع لا يتصور في اللفظ المرادفة لأن الدلالة لفظاً وضعية على ما يأتي إن شاء الله تعالى فإن عرف موضوعها تماثلت والالم يعرف منها أو من بعضها شيء والتوصيفي تصور معنى بعضها ليس اختلافاً في الموضوع إلا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفة ضرورية أنه لا يدرك شيئاً حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا يتفاوت ذلك كالتمثيل عن الحيوان المعروف بالسد والنمطر وما أشبه ذلك في تركيب واختلاف في الموضوع يقتضي أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الموضوع في الشكل ومعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي فلا حاجة إلى أن يزداد بدوله في الموضوع والخفاء من إسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الإيعاز إلى أن الخفاء الحقيقي وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق لا يضمن انتفاء عن تلك الطرق ولا كان فيلوجدياً بقصد معنوي وجعلنا الاندراج في الواحد للاستغراق إشارة إلى أن معرفة المتكلم أراد معنى كقولنا زيد جواد بطرق مختلفة لو كانت له الملكية في ذلك لا يكون بذلك عالماً بعلم البيان وتفسير العلم بالملكية والقواعد فهو لا يمكن إلا أبعاداً لكل معنى بالملكية أو تلك القواعد خيال أراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في باب الكتابة أن يقال في وصف زيد مثلاً بالجود زيد مهزول الفصل وزيد جبان الكلب وزيد كثير الرماذ فيه الترا كيب تقييد وصفه بالجود على طريق الكتابة متأخر عنه طبعاً فذلك آخره وضوحه وقوله علم جنس قال الشارح أي بالقواعد وفيه نظير للادنى أن يجعل معنى المعلوم وهي القواعد دلالة كلامه وكلام غيره عليه وقوله يعرف به غير يضمن غيره والمراد بالطرق الترا كيب والمراد بالدلالة العقلية لماسياً وقوله المعنى الجمهور على أن المراد المطابق لمتقضى الحال وقيل المراد جنس المعنى وقوله في وضوح الدلالة يتعلق بقوله مختلفة لا تقسم الموضوع إلى قوى وأقوى وغيره كاستزاده في قولنا زيد كالعري في السفاهوزيد كالعري وقولنا زيد بدجر وقولنا العري زيد وهنات بهات (الاول ينبغي أن يقيد بالكلام العري كما يفيد في جعل المعاني ودجر بهنات بهات بالكلام العري فالبيان الذي هو كيب كذلك ولعلهم سكت عنه حاله على ذلك (الثاني) (أورد على هذا الحداء المعنى الركب باللفظ الركب فالخبر ممانع وأجيب بأن المراد بالمعنى «والذي يقتضيه الحال» أو نقول ليس لنا علم يعرف بمضابط الركاب كذلك يعلم من هذا العلم أن الشيء يعرف

باختلاف الطرق في وضوح الدلالة كما ذكرناه بقولنا بأن يكون الخ تعلم أنه لا حاجة إلى مناقشة الخطأ حيث قدر الخفاء بدلوله المصنف في وضوح الدلالة عليه فقال وخفاها هو حاصل مراد به الشارح عليه أنه لا حاجة لقوله وخفاها وذلك لأن الاختلاف في الموضوع يقتضي أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الموضوع في كل ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي فلا اختلاف في الموضوع يستلزم الاختلاف في الخفاء ولا حاجة إلى أن انتفاء على أن إسقاط لفظ الخفاء فيه فائدة وهي الإشارة إلى أن الخفاء الحقيقي أعني الخفاء في نفس الأمر وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق لا يضمن انتفاء عن تلك الطرق ولا كان فيلوجدياً بقصد معنوي والخفاء الموجود فيها المأخوذ بحسب إضافة بعضها إلى بعض فكذلك واضحته والتفاوتات المأخوذة في شدة الموضوع وضعفه

(قوله وتقييد) مبتدأ وقوله ليخرج خبر (قوله ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد) أي ليخرجها عن كونها مشعولة لعل البيان وجزا من سبناه والألمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلاً لأن المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والارادة (قوله ايراد المعنى الواحد) أي ككرم يزود كالحيوان المقدس وقوله بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة أي مع كونها متماثلة في الوضوح وذلك كالتعبير عن كرم يزود كحيوان المقدس عن الحيوان المقدس بالاسد والفنضن فمعرفة ايراد هذا المعنى بهذه الطرق ليست (٢٦٠) من البيان في شيء وظف العبارة على اللفظ من عطف المرادف وحاصل

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة والام في المعنى الواحد للاستتراق العرفي أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المسكلم واداه فلو عرف أحد ارباد معنى قولنا يزود كحيوان بطرق مختلفة لم يكن

لأن دال الفصل إنما يكون باعطاء لمن أمهلاً ضايف وجب الكلب لانه الانسان الاجنبي بكثره الوارد من الاضبايف فلا يعادى أحداً ولا يتجاسر عليه وهو معنى جنبه وكثرة الزاد من كثرة الاراق للطنائخ من كثرة الاضبايف وهي مختلفة وضوحاً وكثرة الماد أو ضمايفها طاب بعنده المناسبة كان يكون المخاطب لا يفهم بغير ذلك ومثال ايراده بطرق مختلفة في باب الاستعارة ان يقال في وصفه مثلاً بأنه رأيت بحراً في النار في الاستعارة الحقيقية وطعن بدال انعام جمع الانام في الاستعارة بالكناية لان الطوم وهو القمر بالماء وصف البحر فدل على أنه ما اضر تشبيهه بالبحر في النفس وهو الاستعارة بالكناية على ما يأتي ولجئنا بتلاطم أمواجها لان اللجة والتلاطم للامواج من لوازم البحر وذلك مما يدل على اضرار التشبيه في النفس أيضاً ووضح هذه الطرق الاول وأخفاها الوسط ومثال ايراده في باب التشبيه ان يقال يزود كالبحر في السخاوم يزود كالبحر يزود ببحر وأظهرها ماصرفه بالوجه وأخفاها

بضايف مقابلة ثم يقول قوله في وضوح الدلالة يخرج لان المراد من رتب الوضوح وبشبهه قوله بعد ذلك لم يكن بعضها واضح من بعض وبهذا يعلم أن قوله في وضوح الدلالة ليس المراد وخفاها بل اخفاء ليس مجرد افعال الكلام في طرق واضحة بعضها واضح من بعض غير أنه يصدق على ما ليس أوضح أنه مخفي بالنسبة إلى الاوضح فذلك قال السكاكي الوضوح والخفاء أو غامضاً كما زناه بديل قوله قبل ذلك في وضوح الدلالة على والنقصان وبذلك أنه ما ليس واضحاً أصلاً ليس طري يقابلها فلا يكون مقامها بياناً ولا فصيحاً (الثلث) أورداً أيضاً علم الاعراب فانه كذلك فالحد غير مانع وجوابه أنه يخرج بقوله المعنى إنما علم الاعراب يعرف به ايراد اللفظ والمعنى تسع لعم بقوله بطرق مختلفة فان ذلك لا يطرد في الاعراب ولما ذكر السكاكي هذا الحد ذكره بغيره ليعتد بالوقوف على ذلك عن انطوائه مطابقة الكلام لتعلم المراد منه وقال الترمذي أنه يخرج به علم الاعراب وقال السكاكي إنه لا يجتزأ عن شيء وعلم الاعراب لا يرد لانه حال هذا الحد على حد المعاني الذي ذكر فيه لفظ التبع وهو غير حاصل العرب فانهم يتكلمون ببطايعهم (قلت) وهذا الجواب لا يصح لان الصلة يتبعون تلك التراكيب ثم لوصح لما كان جواباً عن المصنف لأنه لم يرض ذلك الحد فيقول الجواب بما ذكرناه (الرابع) قال جماعة كثيرة منهم السكاكي هذا العلم أخص من علم المعاني وهذا بمنزلة المركب

ما ذكره الشارح أن تقييد المصنف الاختلاف بوضوح الدلالة يخرج لمعرفة ايراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح وذلك بان يكون اختلافها باللفظ مترادفة اذ التقاوت في الوضوح لا يتصور في الالفاظ المترادفة لان الدلالة فيها وضعية فان عرفت المخاطب وضعها تماثلت والام يعرف منها أومن بعضها شيئاً والتوقف في تصور معنى بعضها ليس اختلاف في الوضوح اذ لا وضوح قبل تذكر الوضع ومعرفة ضرورة أن المخاطب لا يدرك شيئاً حتى يتذكر الوضع وبعد تذكره لا تقاوت (قوله للاستتراق العرفي) أي لا الحقيقي لان القوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني لانها لا تنتهي ولا يصح جعلها للمبدء اذ لا عهد ولا

للجنس للزوم كون من له ملكة الاقتدار على معرفة ايراد معنى واحد في تراكيب مختلفة في اللفظ والبيان ولا يقال جعل الاستتراق العرفي يقتضي أن كل من عرف علم البيان يتمكن من ايراد أي معنى أراد به بطرق مختلفة في وضوح الدلالة مع أنه ممنوع في السلب لانه لا يزود كحيوان لا نقول هذا لانه لا يرد باللازم ما يمنع انفساً كما هو مصطلح الناطقة وسيأتي أن المراد أعني من ذلك وجود ما ليس له لازم بالمعنى الاعجمي منوع (قوله أي معنى الخ) فان قلت المعاني التي يقصد المسكلم غير متناهية غير فلو كان الاحاطة بما ينتهي عقلاً محال كذلك الاحاطة بما لا ينتهي عرفاً فكيف بقدر بعلم البيان على احاطة قلت لا اصفاه في الاحاطة بما لا ينتهي اجلاً كما في سائر العلوم (قوله فلو عرف الخ) تقرر بع كون اللام للاستتراق وقوله فلو عرف أحد أي من ليس له تلك الملكة

بمجرد

يجوز ذلك عالم البيان ثم لما يمكن كل دلالة قابلاً للوضوح وانخفاه أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ماهو المقصود هنا فقال

وهو أن كل ما حاد في الوجه لا إذا تمعنا فاطلب بكل من هذه الأوجه في هذه الأواب بما يناسب المقام من انخفاه والوضوح يعرف ذلك هذا الفن ويأتي ما فيه ولا يضر في التشبيه كونه حقيقة لان الغرض فيه الا بما يشبهه الى الوجه والالهام المعنى من المعاني لا يستلزم كون اللفظ مجازاً والمرح به فيه أو صرح لان الدلالة فيه نصير بمحتصر اذ خلا في هذا الباب باعتبار ما لم يصح به معناه بحث وهو أن ما ذكر من كون هذا الفن يعرف به أراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح ان اراد به أن هذا الفن لما ذكر في شرط المقبول من التشديد والمجاز والكتابة وحقيقة كل منها وأقسامه كان في ذلك تشبيه على فائدة وهو أن يطلب من تراكيب اللفاظ واستعمالات العرب ما وقع ليقاس عليه غيره مما اراد استعمله ويعرف المقبول من ذلك من غير فيصح للالسان ان يحذر حذوهم وينسج على منوالهم فلا يقتضي ان هذا الفن يعرف بما ذكر بل يقتضي أن معرفة هذا الفن ربما كانت سبباً لتتبع تراكيب اللفاظ التي يحصل العلم بكيفية الالزام اذ عمارسة ذلك يتسبب الانسان قوة لاستعمال ما يراد به كإصنع اللفاظ فلامعني لتعرف به بما ذكر اذ هو تعريف بلازم غير محقق للزوم خفي ولو جاز لجاز تعريف النحو يعلم اللفظة اذ ربما حاد على طلب معاني الالفاظ اللفظية من الأفعال وغيره وهو ما قد وذلك بمنزلة المقر دوفيه نظرم وجوده منها الأعم موجود في ضمن الاخص فيلزم أن يذكر علم المعاني في علم البيان وليس الأمر كذلك قالوا ان معرفة متوقفة على معرفة علم المعاني فيبينها حيث تلازم لان أحدهما جزء الآخر ثم لا نعلم أن علم البيان يتوقف على معرفة علم المعاني لجواز أن يعلم الانسان حقيقة التشبيه والكتابة الاستعارات فوفى ذلك من علم البيان ولا يعلم تطبيق الكلام على مقتضى الحال فليس علم المعاني جزء البيان ولا لازمه ومنها أن لتطبيق الكلام على مقتضى الحال كالمادة وهذه الطرق كالصورة والمادة ليست جزء الصورة ومنها أن ما ساند كرم من الصور فيه تأكيد لتطبيق على مقتضى الحال فليس كذلك العلم من تلازم ذلك منزلة التاكيد من التأسيس لان منزلة الكل من الجزء ومنها أن المعنى الواحد إن أراد به أصل المعنى فهو حاصل في قولك جاف زيد سواء كان انكسر بأو ابتدأ أو طلياً أو ان أراد بالمعنى الذي يقتضيه المقام فقد يقال ان علم البيان يعرف به تطبيق الكلام على مقتضى الحال وان علم المعاني يقصد به اراد المعنى الواحد بطرق مختلفة اما الأول فلان ما بين قولك زيد قائم وان زيد قائم وان زيد قائم من التفاوت يضاف ما بين قولك زيد كالاسود زيد أسود والاسود من التفاوت المعنى في كل منها تفاوت بسبب التاكيد فكما اختلف حال المنكر وغيره في التاكيد باللام اختلف حاله من غير هذه الطرق المذكورة في البيان وأما الثاني فلان غالب علم المعاني يعلم بما يراد للمعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة فان المجاز الاستنادي أوضح في الدلالة من الحقيقة الاستنادية فان عيشتراضية دل على رضا صاحبها من قولك لترض صاحبها كأن زيد أسود دل من قولك زيد أسود كذلك كل واحد من مقتضيات ما يتعلق بالسند أو السند اليه من حذف ذكره وتقدم وتأخير وتابيع وغيره مما يطول ذكره وكذلك الإيجاز والاطناب والمساواة كما هي طرق مختلفة في وضوح الدلالة ولا شك أن الطرق البانية مختلفة بل بالتفاوت عدها مما حصلت المباعدة بالإيجاز دون الاطناب الذي هو أوضح (الخلاصة) قال السكاكي فلما كان علم البيان شعبتين علم المعاني لا ينقل عنه الا بزيادة اعتبار كان كالمر كوعلم المعاني كالمر قدم ان بعضهم قال معناه أن علم البيان باب من أبواب علم المعاني وفصل من فصوله وإنما أفرد بكافه دلهما الغرض عن التعمق وهذا الكلام فيه نظر لانه نصير بان علم البيان مركب وعلم

(قوله بجوز ذلك) أي بل
لا بد من معرفة اراد كل
معنى دخل تحت فصد
وارادته (قوله قابلاً) في
نسخة قابلاً للوضوح
وانخفاه أي بل منها لا يكون
الاراضا كالوضوح منها
ما يكون قابلاً للوضوح
وانخفاه وهو العقلية وقد
علمت أن وصف الدلالة بها
اما بحسب المدلول أو
بحسب سرعة الانتقال
من اللفظ وعلمه فعلى
الاول يكون وصف الدلالة
بهما مجازاً وعلى الثاني
يكون وصفها حقيقة
(قوله أراد أن يشير إلى)
أراد بالاشارة الذكر أي
أراد أن يذكر تقسيم الدلالة
والقصد من ذكر هذا
التقسيم التوصل الى بيان
التصود قوله وتعيين
عطف على أن يشير إلى
تقسيم عطفه مسبب على
سبب (قوله ماهو المقصود
هنا) أي في هذا الفن وهو
قوله الآتي والايراد
الذكر كوالج

(قوله ودلالة اللفظ) احترز
تفسير العالم على حدوثه
أو وضعية كدلالة الإشارة
على معنى نعم أو طبيعية
كدلالة الجر على الخجل
والصفرة على الوجل
والثياب على المسر
فانها لا تنقسم إلى الأقسام
الآتية ثم إن ما كان
المتبادر من المصنف أن
مراده بدلالة اللفظ هنا
الدلالة المنفردة ومن قوله
السابق في وضوح الدلالة
وهي اللفظية العقلية
دفع التشارح ذلك بقوله
يعني دلالة الوضعية
تفريج دلالة اللفظ العقلية
كدلالة الكلام على حياة
المتكلم واللفظية الطبيعية
كدلالة اح على وجع
الصدر فلا ينقسم
منها إلى الأقسام الآتية
وظهر للمصنف هذا أن في
كلام المصنف شبه استخدام
حيث ذكر الدلالة أولا
بمعنى ثم ذكرها ثانيا بمعنى
آخر واعتصر على التشارح
بأن الدلالة اللفظية
الوضعية خاصة بالمطابقة
في اصطلاح اليونانيين
وحيث قد فيز على تقسيمها
للأقسام الآتية تقسيم
الشيء إلى نفسه وإلى غيره
لكون القسم أحسن من

(ودلالة اللفظ) يعني دلالة الوضعية وذلك

وإن أراد أن هذا الفن يذكر فيه كل معنى يدخل تحت القصد بين أنه يورد هذه التراكيب المختلفة
مثلا فلهذا لا يصح ادعاء قياما ذكر في الفن كما أثرنا به حقيقة التشبيه وأقسامه والمقبول منه وغيره
وكذا الجاز والكتابة تذكر حقيقة كل منهما وشروطه والمقبول وغيره ليعتد بذلك من التعقيد
المعنوي الذي يشتمل عليه غير المقبول وهذا البحث مما لم يظهر جوابه بعد فليست أملا ثم لما اشتمل
التعريف على ما يشهد أن التراكيب اللفظية تختلف دلالتها على المعنى وضوحا وخفاءا أراد أن يشهد
على أن الدلالة اللفظية الوضعية لا تحتمل كلها للوضوح والخفاء حتى يجري الابراد المذكور في جميعها
بل منها ما يقبل ذلك الاختلاف ومنها ما لا يقبله بغير محل البحث ونحوه فالحال ذلك لا يراد لئلا يتوهم
جر يأنه في جميع أقسام الدلالة الوضعية فهذا ذلك تقسيمها فقال (ودلالة اللفظ) يعني دلالة الوضعية
وذلك بأن يكون الموضوع مدخل فيها سواء كان نفس العلم بالوضع كإفياها أولا بدع من انتقال على
المعاني فمرود الباب والألفصل من العلم كالنراض ليس مر كبالنسبة إلى العلم لان الفقه مشلان
كان اما لجمع أو بابه على سبيل الكل المجموع فالنراض جزء للفقه فالنراض مر كبا باعتبار
الاعم والالاخص بل باعتبار الجمع والمفرد بخلاف علم المعاني فانه عندهم مفرد كالجنس وعلم البيان
مر كبا كالنوع وإن كان الفقه مثلا كليا يصدق على كل باب منه ومنه ينفصل بعضه عن بعض
بخاصة فلا يصح أن يقال أن حد المعاني يخرج حد البيان كما فعلوه لان حد الجنس لا يجوز أن
يكون مخرجا للنوع كأن حد الحيوان لا يجوز أن يخرج الإنسان ولعل هذا القائل اغتر بقول
السكا في شعبته والشعبة كالباب وغفل عن قوله انه منفصل عنه بزيادة اعتبار فانه إشارة إلى أنه
ليس كالباب بل كالنوع فان الانسان شعبتين من الحيوان ينفصل عنه بزيادة النطق (السادس)
أورد بعض مراح المتنازع في قوله في وضوح الدلالة لا ينبغي فان الوجود ليس بمقصور بل المقصود
الخفاء فانه كما كان الكلام خفيا في الدلالة كان اللفظ خفيا في الدلالة كان أقرب إلى الإشارة إلى
اعتبارات اللفظ واعتصر على هذا المنع وبأن ذكر الموضوع يستلزم ذكر الخفاء لان كل واضح
خفي بالنسبة إلى غيره وبالعكس وبغير ذلك مما لا طائل تحته والسؤال قوي فلذلك عبر الطيبي
بالخفاء (السابع) لاشأن أن الابراد الواحد للمعنى الواحد بالطرق المختلفة لا يمكن فقول
المصنف باحدى طرق لشمل الابراد الواحد وكان أحسن لانه قوله بطرق لا يتأتى الا عند تعدد
الابراد وليس المقصد منصرفا في ذلك (الثامن) أورد الترمذى على هذا الحد أنه يلزم عليه أن
من عرف فعلى واحد طرقا مختلفة يكون يعرف علم البيان وليس كذلك لان هذا لأحد التوام
قال ولا ينبغي من ذلك أن تكون الأقسام للام للجنس لان الجنس يصدق في فرد واحد ولا للاستقرار
فانه مستحيل لان المعاني لا تنتهى فكيف تعلم كلها وأجيب عنه بأن الأداة للاستقرار ولا يلزم
الاحاطة بتفاصيل المعاني غير المتناهية فانها تعلم بوجه كلي (التاسع) كان ينبغي أن يقول
في إيضاح الدلالة انه هو في الطرق والوضوح عند السامع ص (ودلالة اللفظ إلى آخره) ثم وهي
كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه المعنى من كان عالما بالوضع وقيل هي صفة للسامع وهي

الأقسام وأجيب بأن المراد بالوضعية ما يدخل سواء كان العلم بالوضع كإفياها لانه كونه سببا تاما كافى
المطابقة أولا بدع من انتقال على كافي الضمنية والالتزامية وهذا وجه جعل المناطق الدلالات الثلاث وضعية كذا قرر شيخنا
المدوي (قوله وذلك) أي وبين ذلك أي بيان تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود منها هنا

(قوله لان الدلالة) أي من حيث هي لا خصوص دلالة اللفظ (قوله كون الشيء) ليس المراد بالشيء خصوص الموجود كما هو اصطلاح المتكلمين بل مطلق الاعم من ذلك كما أنه ليس المراد بالعلم ما قابل الفطن وهو الجزء بل مطلق الادراك والوصول في الذهن الاعم من ذلك (قوله بحيث) أي بحال التاليف واللباسة وضافت حيث لم يصبها شيئا يعني أي كون الشيء متبصرا بصلته أي بلزم الخ والتعريف بالشيء على حذف صنف أي بلزم من العلم بحال التاليف الموضوع على عالٍ معتمود لانه كون متبصرا بصلته وهي أن يلزم من العلم بوضعه ذلك المعنى العلم بذلك المعنى وكذلك تغير العلم فانه دال على حصوله ودلالتة كون متبصرا بصلته أي بلزم من العلم بشيئ العالم العلم بحدوثه وقوله يلزم الخ أي سواء كان للزوم بواسطة أولا (قوله والاول) أي الشيء الأول وهو ما يلزم من العلم بالعلم بالشيء آخر وأما الشيء الثاني فهو ما يلزم من العلم بالشيء آخر العلم به (قوله فالدلالة لفظية) أي وهي ثلاثة أقسام لانها اما عقلية بأن لا يمكن تغييرها كدلالة اللفظ على وجود لفظه واما طبيعية بأن يكون اللفظين المفعول والمفعول يقتضيه الطبع كدلالة اح على الوجع فان طبع اللفظ يقتضي التلطف عند عرض الوجع واما وضعية بأن يكون اللفظين المفعول والمفعول بالوضع كدلالة الاسد على الحيوان المفترس (قوله والافير لفظية) أي بالابا يكون الدال لفظا فالدلالة لفظية وهي ثلاثة أقسام أيضا لانها اما عقلية لا يمكن تغييرها كدلالة التغير على الحدوث واما طبيعية بأن يكون اللفظين الدال والمفعول يقتضيه الطبع كدلالة الحجرة على الخجل والصفرة على الوجع أي الخوف واما وضعية بأن يكون اللفظين الدال والمفعول بالوضع كدلالة الإشارة لخصوص متعلا على معنى ثم ادعى معنى لا (قوله كدلالة الخطوط) والمعقد والاشارات والنصب) أمثلة للدلالة لوضعية التغير العقلية وأدخل بالكل أمثلة العقلية والطبيعية التغير اللفظيتين كما تقدم والمراد بالخطوط الكتابة والخطوط والمنحنية كالثلث والمربع والنصب جمع نسبة كعرف جمع غرفة وهي العلامة المنصورة على الشيء كالعلامة المنصورة على عمل الطاهر من النجاسة (قوله اما أن يكون للوضع مدخل فيها) وهي اللفظية الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس وقوله اما ان (٢٦٣) يكون للوضع مدخل فيها أي دخول بل ان كان سببا تاما فيها كافي المطابقية أجزء سبب كما في التضحية والالتزامية (قوله أولا) بان كانت بالتضحية الصلح وهي اللفظية العقلية

لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بالشيء وآخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافير لفظية كدلالة الخطوط والمعقد والاشارات والنصب ثم الدلالة العقلية اما أن يكون للوضع مدخل فيها أولا فالاولى هي المقصودة بالنظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بوضعه وهذه الدلالة

أولها قضاء الطبع وهي اللفظية الطبيعية كدلالة اللفظ على وجود لفظه ودلالة اح على الوجع (قوله المقصودة بالنظر ههنا) أي من حيث تقسيمها الى مطابقة وقضية والتزامية كما يأتي وهذا لا يناقض أن المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية لان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية كما يتأتى في قول المصنف والابواب المذكورة لا يتأتى بالوضعية لان السامع الجاهل من هذا علم أن المراد بالدلالة السابقة في التعريف الدلالة العقلية (قوله وهي) أي الدلالة اللفظية التي للوضع فيها مدخل (قوله كون اللفظ الخ) جنس في التعريف خرج عنه الدلالة التبر اللفظية بقسمها الثلاثة وقوله بحيث أي متبصرا بصلته أي أن يفهم منه المعنى أي المطابق أو التضمني أو الاتزامي وقوله عند الاطلاق أي اطلاق اللفظ عن القران وتجرده عنها وقوله بالنسبة الخ متعلق بغيره وخرج به اللفظية العقلية وكذلك اللفظية الطبيعية فانها يحصلان للعالم بوضع اللفظ وتغيره ولم تعلم توقفهما على العلم بوضعه ولا يقال ان توقفهما على العلم بالوضع وان كان متبصرا عنهما الا انها لا يتأنيانها اذ كل منهما متحقق سواء وجد العلم بالوضع أو لم يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد لا نقول المتبادر من قول الشاعر بالنسبة الى العالم بوضعه احصر والقيود التي تذكر في التعاريف يجب أن عمل على المتبادر منها لم يمكن فلها صرح الاحتراز عن الطبيعية والعقلية اللفظيتين بهذا القيد كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهذه الدلالة) أي اللفظية التي للوضع مدخل فيها اما على عام الخ ان قلت هذا الكلام يقتضي حصر الدلالة المذكورة في هذه الاقسام الثلاثة وفيه نظر لان دلالة اللفظ الفصح على فصاحة التكلم خارجة عن الاقسام المذكورة لان فصاحة التكلم ليست تمام موضوع له اللفظ المذكور كما هو ظاهر وليس جزءا من الموضوع ولا يستخرج جاعته بل هي فرد من أفراد الفصاحة التي هي جزء الصحيح الذي هو جزء ما موضعه اللفظ المذكور مع مدخلية الموضوع فيها قلت لا مدخلية للوضع فيها لان المراد بمدخلية الموضوع ان يوضع اللفظ لنفس المعنى كما في الدلالة الوضعية ولما يتعلق بذلك المعنى من الشكل والزموم كما في دلالة التضمن والالتزام واللفظ المذكور لم يوضع لنصاحة التكلم ولا لملكه ولا للزموم بل يوضع لرب فصاحة التكلم فرد من جزء جزءه وفرد من اقسامه لعدم وجوده لقسما فيها والظاهر أنهم لم يقبل الدلالة العقلية لا يتيسر بل وجود لفظ فصيح بدون فصاحة التكلم فتكون كدلالة اللفظ على حياة اللفظ

اماعلى ماوضع له أو على غيره والثاني اماذاخل فى الاول ودخوله السقف فى مفهوم البيت أو الحيوان فى مفهوم الانسان أو خارج عنه خروج الحائض عن مفهوم السقف أو الفاضل عن مفهوم الانسان وتسمى الاولى دلالة موضوعية وكل واحد من الآخرتين دلالة عقلية (قوله على تمام) أى على مجموع ماوضع له والمرايد الجوع ما قابل الجزء فدخل فى ذلك المعنى البسيط والمركب فاندفع ما قبل الاول حذف تمام لانه يخرج دلالة اللفظ على المعنى البسيط الموضوع هو لما فان قلت خلاص قوله تمام وكفى بقوله اماعلى ماوضع له وهو شامل للمعنى البسيط والمركب قلت ذكر لفظة تمام لاجل حسن مقابلة الجزء وقد تبين لك مما قلناه أن تمام لا يحترز له وما قبل من أنما يحترز به عن دلالة اللفظ على (٢٦٤) نفسه بخو زيد ثلاثى فيه فظهر ذلك لانه على مذهب النحاة من أن

(اماعلى تمام ماوضع) اللفظ (له) كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (أو على جزئه) كدلالة الانسان على الحيوان أو الناطق (أو على خارج عنه) كدلالة الانسان على الناحك (وتسمى الاولى) أى الدلالة على تمام ماوضع له (موضوعية) لان الواضع انما وضع اللفظ لتعظيم المعنى (و) يسمى (كل من الاخيرتين) أى الدلالة على الجزء والخارج (عقلية) لان دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج

تنقسم الى ثلاثة أقسام لانها (اما) دلالة (على تمام) أى مجموع (ماوضع له) اللفظ كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق فان لفظ الانسان وضع لمجموع الجزأين أى الحيوان الناطق (أو) دلالة (على جزئه) أى جزء تمام ماوضع له اللفظ كدلالة لفظ الانسان على الحيوان فقط أو على الناطق فقط فان كلاهما جزء من الموضوع له (أو) دلالة (على) معنى (خارج عنه) أى خارج عن تمام ماوضع له اللفظ كدلالة لفظ الانسان على معنى الناحك فانها دلالة على معنى خارج عن المعنى الذى هو الحيوان الناطق اذ هو لازم لهذا المعنى لاجزه منه كالأجنحى (وتسمى الاولى من هذه الاقسام الثلاثة تنويع الدلالة على تمام ماوضع له اللفظ (موضوعية) لان السبب فى حصولها بشرط سماع اللفظ أو تذكرة وهو معرفة الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر وراء الوضع والذي كان الوضع سبباً له هو تمام ماوضع له جميعاً اذا الواضع انما وضع لذلك التمام لا للجزء ولا للزائد (و) تسمى (كل واحد من الاخيرتين) وهما الدلالة على الجزء والدلالة على اللزائد (عقلية) لان حصولها

اماعلى ماوضع له أو على جزئه أو على خارج هذا تقسيم صحيح ذكره والحصص أدله استحقره ودرأه على جميع ماوضع له بقوله على جزئه أى من حيث هو كذلك وكذا قوله على خارج فان اللفظ قد يوضع لشيء ولبعضه كالأمكن فانه مشترك بين العام والخاص والعالم جزء الخاص وتوزع فى هذا المثال وقيل انه كل ومثل بلفظ الحرف فانه اسم لشيء وبعضه كلفظ فان الحرف اسم له لبعضها ولشيء ولازمة كالشمس المكوك واضوؤه والفعل فانه اسم لصدر ولازمه المكان والزمان ولا يحتاج ان تقول فى المطابق من حيث هو كذلك كاصنع الخطيبى وجاء تلمذ كرافى شرح المختصر وحنا التقسيم يعم المقرد والمركب اذ افقنا ان المركبات موضوع وقد ذكرنا فى هذه المواضع مباحث شريفة فى شرح المختصر فقلنا بعمى ص (وتسمى الاولى موضوعية وبمن الاخيرتين عقلية) ش يريد أن الذى يدل عليه ماوضع هو دلالة المطابقة والاخران بالمعنى أى أن الواضع انما وضعه ليقيد جميع معان غير أن العقل اقتضى أن الشيء لا يوجد بدون جزئه ولازمه وهذه طريقة بعضهم وبعضهم يجعل الثلاثة وضعية وبعضهم يجعل الاولى والثانية دون الثالثة وهى طريقة الأمدى

دلالة اللفظ على نفسه وضعية وضاعوا على يكتفى بالتميزة بين السال والمندلول باعتبار تكون تلك الدلالة مطابقة فلم يكن تمام احترازاً عن شئ وعلى أن تلك الدلالة عقلية كما اختاره العلامة السيد كانت خارجة من المقسم وجود دلالة اللفظ الوضعية وحيث كانت خارجة عن المقسم فلا يكون تمام احترازاً عنها لعدم دخولها (قوله) أى المعنى الذى وضع أو معنى وضع واللفظ نائب فاعل وضع وجهه وضع صفة أو صله جرت على غير من هى له لان الموصوف بالموضع اللفظ لا المعنى وكان الواجب ابراز الضمير ولعل المصنف ترك الا ابراز جري على المذهب السكوفى الذى يرى عدم وجوب ابراز عند أمن اللبس كما هنا (قوله الناطق) الاولى والناطق بالمعنى (قوله) أى

جزء ماوضع له (قوله على الحيوان) أى فقط والناطق فقط اذ كل منهما جزء من الموضوع له (قوله أو على خارج عنه) أى عن تمام ماوضع له اللفظ (قوله كدلالة الانسان على الناحك) أى كدلالة الانسان على الناحك (قوله أى الدلالة على تمام ماوضع له) وضع اللفظ له (قوله موضوعية) مفعول ثان لتسمى (قوله لان الواضع انما وضع اللفظ لتعظيم المعنى) أى لاجزئه ولا للزائد من حيث هو فالسبب فى حصولها عدم سماع اللفظ أو تذكرة وهو معرفة الوضع فقط دون حاجة لشيء آخر بخلاف الاخيرتين فانه انضم فيها الموضوع أمران عقليان أو توقفهم الشكل على الجزء وامتناع انفكاكهم اللزوم عن اللزوم (قوله وكل من الاخيرتين عقلية) لتوقف كل منهما على أمر عقلى زائلى على الوضع

(قوله انما هي من جهة حكم العقل الخ) هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيها وليس كذلك اذهو جز ميب لان كلامن
 الضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين احدهما وضعه والاخرى عقلية وهما كلفهم اللفظهم معناه وكما فهم معناه فهم جزوه
 أو لازمه ينشأ أنه كلفهم اللفظهم جزء معناه أو لازمه والمقدمة الاولى متوقفة على الوضع لان فهم المعنى متوقف على العلم بوضع اللفظ
 لذلك المعنى والمقدمة الثانية متوقفة على العقل لان فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل الى الجزء ومن المزموم الى
 اللازم بواسطة حكم أنه كلا وجد الكل وجد جزؤه وكلا وجد المزموم وجد لازمه فمن نظر الى المقدمة الاولى سمى التضمنية والالتزامية
 وضمتين كالنطاق ومن نظر للثانية معهما عقليتين كالبيانيتين وأوجب بأن هذا حصر اضافي أي انما هي من جهة حكم العقل
 لان جهة الوضع وحده الجزء أو اللازم فلا ينافي أن من جهة العقل والوضع معداً أي اقتصر على العقل في بيان التسمية لانه سبب
 قريب بخلاف الوضع فانه سبب بعيد وهو غير ملتفت اليه عند أهل هذا القرن فرر ذلك شربنا العلامة المدوي وقوله من جهة حكم
 العقل أي من جهة هي منشأ حكم العقل المصور بأن الخسواء تحقق (٢٦٥) الحكيما الفعل أولاً كذا ذكر العلامة

عبد الحكم (قوله بان
 حصول الكل) أي وهو
 المعنى المطابق والمراد حصوله
 في الذهن أو في الخارج
 (قوله يستلزم حصول
 الجزء هذا راجع
 للكل وقوله أو اللازم
 يرجع الى المزموم (قوله
 والمنطوقون (أي أكرمهم
 والافعضهم كآثر الدين
 الابريي يسمى الاخريتين
 عقليتين كالبيانين واختار
 الآمدى وابن الحاجب
 أن التضمنية وضعية
 كالمطابقة وأن الالتزامية
 عقلية قال سم والظاهر
 أن كلامن الداليتين
 الاخريتين سواء قلنا انها
 لفظة وعقلية لا يصح
 عليها لها مجاز إذ ليس
 اللفظ مستعملاً في غير
 ماوضع له لمصلافة مع

انما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو المزموم يستلزم حصول الجزء أو اللازم والمنطوقون
 يسهون الثلاثة وضعية باعتبار أن الوضع مدخلها ويحسون العقلية بما يقابل الوضع والوضعية الطبيعية
 كدلالة الدخان على النار

بانتقال العقل الى الجزء أو اللازم من الكل أو المزموم وهذا الانتقال تصرف عقلي لا يتوقف فيه
 العقل الاعلى مجرد حصول المعنى لا على شيء آخر وراه وهذا معلوم لا يتوقف في تحقيقه ضرورة حكم
 العقل بأن حصول الكل أو المزموم يستلزم حصول الجزء أو اللازم فسميتا عقلية لذلك فان قيل
 استلزام المعنى اللازم بما يتصور فيه الانتقال وأما استلزامه لجزئه فهو حصول مع حصول لا يتصور
 فيه الانتقال وكذا اللازم في الزموم الذهني لا ندفعي فلنا ما اذا حصل الكل تمسكاً لا وحصل المزموم
 الذهني مع اللازم المزموم الذهني ان توسط الكل والمزموم في الجزء أو اللازم صار با في الرتبة الثانية كالانتقال
 البعدياً اذا حصل الكل اجمالاً أو المزموم بلازم ذهني فالانتقال الى الجزء تمسكاً لا وحصل اللازم الغير الذهني
 واضرباً لا يقال لا يصح الانتقال باعتبار الاختصاص العقلية عن التفصيل وعن الاطلاق الغير البين لا نا
 نقول لا بد من الانتقال عند الفرق بينه عادة وذلك كاف في الزموم العقلي في هذا الفن كما يأتي ولا يقال
 الانتقال من الجملة الى التفصيل انتقال في الحقيقة مقتمن وجمي من أوجه الكل الى غيره فيكون انتقالا
 اللازم الى الجزء فلا يتصور الانتقال الثاني في التضمن لا نا نقول التضمن فهم جزء مدلول
 اللفظ بأي وجه وقد حصل واللفظ لموضع لذلك الوجه الذي تصور به الكل اجمالاً فافهم وتخصيص
 اسم الوضعية بالدلالة على تمام الموضوع بدون الدلالة على الجزء واللازم اصطلاح غير المنطقة
 وابن الحاجب وصاحب البديع ولا خلاف أن الدلالات الثلاث لفظيات بمعنى أن اللفظ فيها مدخلا
 وهو شرط في استحداثها منه وانما الخلاف في ان اللفظ موضوع لها أو لا (قلت) وعندى ان هذا
 الخلاف لا تحقيق له لانه ان عني بوضع انه بقيد الاختصار فلا خلاف انه ليس كذلك وان عني بقيد
 الانضمام فلا خلاف ان الامر كذلك لم يبق الآن يقال موضوع للهيئة لا لاجتماعها من الاجزاء

(٣٤ - شروح التلخيص ثالث)

فريقته (قوله باعتبار أن الوضع مدخلها) أي سواء كان دخوله
 فيها كافياً للمطابقة لا نسبب ما فيها الا سبب لها سوى العلم به أو كان بعيداً كما في الاخريتين لانه جزء سبب فيها وذلك كل على واحدة
 منها متوقفة على امرن فالضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل وعلى انتقال العقل من الكل للجزء والالتزامية متوقفة على وضع
 اللفظ للزوم وعلى انتقال العقل من المزموم للزوم فقد اعتبروا في تمهيدها وضعتين السبب البعيد وهو مدخلية الوضع (قوله
 ويحسون العقلية) أي سواء كانت لفظية أولاً وكذا يقال في الاثنين يبعدها (قوله بما يقابل الوضع والطبيعة) أي فتكون
 الدلالة عندهم ثلاثة أقسام عقلية كدلالة الدخان على النار وضعية كالدلالات الثلاث وطبيعية كدلالة الحجرة على الخجل والصفرة
 على الوجع وقوله كدلالة الدخان مثال للعقلية وقوله ويحسون الخ أي بخلاف البيانيتين فان العقلية عندهم لا تقابل الوضعية اذ
 الوضعية تكون عقلية فتأمل

أضفيا لوصفها فيقال دلالة مطابقة بالاضافة لادلالة مطابقة بالوصف (قوله وتقبل الأولى) أي تقييما (٢٦٦)

المعنى الموضوع له وذلك المعنى هو مجموع الحيوان الناطق وحيث كان الجزء في ضمن المعنى الموضوع له فيفهم عند
فهمه وكلام الشارع هذا لئلا يشيرون أن دلالة اللفظ ضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك أنه إذا فهم
اللفظ ضمن اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء بل فهو فهم واحد

يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة نحو القياس إلى جزئه تضمناف يكون اللفظ مستعملا في الكل أعني مجموع الجزأين مثلا وماذا
استعمل اللفظ في الجزأين مجازا كان فهمه مستمطابقة لأنه تمام معانيه بالوضع التأوي المجازي يقال بعضهم ان التضمن فهم الجزء من
اللفظ مطلقا سواء استعمل اللفظ فيه أوفى الكل واختار العلامة السيد ضروري أن إذا استعملته في الجزء فعلامته الجزئية
فإن قلت الجزئية ملاحظة وأعلم أن هذا الاختلاف ينافي دلالة التزام أن يتأقيل انهم الالتزام في ضمن المزموم وقيل فهم الالتزام
مطلقا وقد علمت ما تبت على الخلاف فإن قلت ان الفهم وصف للشخص الفاهم وبالدلالة التضمنية والالتزام وصف للفظ الدال
فكيف تعرف دلالة التضمن بفهم الجزء في ضمن الكل أو بفهم الجزء مطلقا وتعرف الالتزام بفهم الالتزام في ضمن المزموم أو بفهم
الالتزام مطلقا وقد اعرى الفهم الشئ مما ينافر مقتضى المراد بالفهم ان يفهم أو هو مصدر المبني للفعول فالمراد انهم الجزء أو الالتزام في ضمن
الكل أو المزموم أو انهم مطلقا أو تكون الجزء أو الالتزام في فهم في ضمن الكل أو المزموم أو مطلقا أو يقال ان الدلالة لو كانت حالة
لفظ لكن لما كان يسبها بفهم الجزء في ضمن الكل أو مطلقا أو ينتقل من المزموم للالتزام تسمو في التعبير عنها بما ذكر تنبيه على
أن المخرطة المقصود من ثلث الحالات هي الفهم والانتقال فتأمل (قوله فان قيل الخ) الغرض من هذا الاعتراض افساد تعاريف
الدلالات الثلاث المستفادة من التقسيم المذكور بأنها غير مائة وذلك لأنه يستفاد منه (٢٧٧) أن المطابقة تعرف بأنها دالة اللفظ

فان قيل اذا فرضنا ان لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجرم
والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق على المجموع مطابقة واعتبر دلالاته على الجرم تضمننا والشعاع
اللزما فقد صدق على هذا التضمن والالتزام انهاد لالة اللفظ على تمام الموضوع وهو اذا أطلق على الجرم
أو الشعاع مطابقة صدق عليها انهاد لالة اللفظ على جزء الموضوع

انها تسمى دون غيرها بدلالة الالتزام وانما سميت بذلك لان المللول فيها للعي الموضوع له اللفظ
خارج عنه فقص من هذا أن المطابقة تعرف بأنها دالة اللفظ على تمام موضوعه والتضمن دلالاته
على جزء موضوعه وهو الالتزام دلالاته على خارج عن مسماه لازم ويرد على تعريفها البعث المشهور وهو
أن هذه التعاريف يخرم طرد كل واحد منها بالآخر لدخول فرد من أفراد كل منهما في الآخر اذا فرضنا
ان لفظا وضع على طرفي الاشتراك للكل والجزء والمزموم والالتزام كلفظ الشمس الموضوع كما قيل
لمجموع القرص والضوء وللقرص الذي هو أحد الجزأين والضوء الذي هو أحد الجزأين أيضا ولازم
لقرص فنأذا أطلقناه على مجموعهما وفهم منه أحد الجزأين ففهم الجزأين منه حيث قد تضمن لانه دالة
على جزء موضوعه اللفظ ويصدق عليه ان مطابقة لانه دالة على ما وضع له اللفظ أعني وضع آخر غير
هذا الوضع الموجود في هذا الاطلاق فقد دخل هذا الفرد من المطابقة في حد التضمن وكذا اذا أطلق
على الجرم وحده لانه وضع له وفهم منه لازم الجرم وهو الضوء كان التزاما لانه دالة على لازمه ما وضع له

لازم للمجموع قطعاً قاله سم وبني هذا الاشكال على رجوع ضمير لازم على المجموع وهو غير متعين إذ يصح رجوعه إلى جزء أو على
فلا إشكال اه (قوله المشترك) أي اشتراكا لفظيا (قوله بين الجرم) أي القرص وقوله والشعاع أي الضوء أي أن فرض أن لفظ شعس
موضوع لمجموع القرص والشعاع ووضع للقرص الذي هو أحد الجزأين ووضع للشعاع الذي هو أحد الجزأين ولازم للقرص
بوضع (قوله فاذا أطلق) جواب اذا وضع اذ أطلق راجع للفظ شمس (قوله والشعاع التزاما) أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع
للمجموع اذ هو باعتبار جزء لازم بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس بالجرم فقط فقولوه واعتبر دلالاته على الجرم تضمننا أي باعتبار
الوضع للمجموع وقولوه على الشعاع التزاما أي باعتبار الوضع للجرم فقط فاستقامت عبارة الشارح وان كان هذا التأويل بعيدا من كلام
الشارح لما فيه من الخروج من الموضوع وهو اطلاق الشمس على المجموع (قوله فقد صدق الخ) جواب اذا الثانية وقوله صدق
انهاد لالة اللفظ على تمام الموضوع أي وان كان ذلك الصدق بالنظر لوضع آخر وهو الوضع لكل واحد منهما على حدته أي واذا صدق
على هذا التضمن والالتزام أنه دالة اللفظ على تمام موضوعه صار تعريف المطابقة مقتضاه ما لدخول فرد من أفراد التضمنية
والتزامية فيه وهاتان صورتان (قوله واذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة) عطف على قوله فاذا أطلق على المجموع (قوله
صدق عليها) أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة وأعلى الشعاع مطابقة (قوله انهاد لالة اللفظ على جزء الموضوع) أي انظر الوضع
الشمس للمجموع

(قوله أو لازمه) أي بالنظر لوضع الشمس الجرم وحده أي وحيث صدق على دلالة الشمس على الجرم أو الشاع مطابقة انه دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له أو لازمه فتكون المطابقة داخلية تعرف كل من التضمن والالتزام فيكون تعريف كل منهما غير مانع لدخول المطابقة فيهما تارة صور تارة أيضا فمما ذكره الشارح من الصور أربع يعتمد انتقاص المطابقة بكل من التضمن والالتزام وانتقاص كل من التضمن والالتزام بالمطابقة وتوفي على الشارح انتقاص التضمن بالالتزام وعكسه فكان عليه أن يقول زيادة على ما تقدم وإذا أطلق الشمس على الشاع الزام بالنظر لوضع الجرم وحده فقد صدق عليه انه دلالة اللفظ على جزء معناه بالنظر لوضع الشمس للجموع فيكون الالتزام داخل في تعريف التضمن وإذا أطلق الشمس على الشاع فمعناه بالنظر لوضع الشمس للجموع فقد صدق عليه انه دلالة اللفظ على لازمه معناه بالنظر لوضع الشمس الجرم وحده فيكون التضمن داخل في تعريف الالتزام وهذا هو الصور الست (قوله رحيش) أي وحين إذ صدق ما ذكره على ما ذكره ينتقض الحرفية انه لم يستوف الصور الست حتى يتم ما ذكره من التفرع والذي يفرع على ما ذكره انما هو انتقاص المطابقة بكل من الأخيرين وانتقاص كل من الأخيرين بالاولى فقط الآن يقال انه علم بما مر أن دلالة لفظ الشمس على الشاع يكون بمطابقة تضمنه أو التزامه من أجل انها تكون تضمن أو التزاما ينتقض تعريف كل منهما بالأخرى (قوله ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث) أي الحاصل من التقسيم (قوله بالأخرين) أي بالدلالات الأخرى بين لا يتغير فيها كما قد يتبادر من البارية أي وإذا كان تعريف كل من الدلالات الثلاث متقوفا عما ذكره فيكون غير مانع وسكت الشارح عن انتقاص تعريف الدلالة لعدم جمعها مع انه يمكن بأن يقال إذا أطلق لفظ شمس على الجرم مطابقة لا يتبعه تعريف المطابقة لكونه دلالة (٦٨٨)

عن هذا أيضا باعتبار قيد الحية في التمر يفان اعتبر الدلالة على الجرم من حيث الوضع فهي المطابقة لا غير وان اعتبر الدلالة عليه من حيث انه جزء المعنى الموضوع له فهي التضمنية لا غير وكذا يقال في الباقي قرر ذلك شيئا

أو لازمه وحينئذ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأخرى فالجواب أن قيد الحية متأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات حتى ان المطابقة هي الدلالة على تمام موضوع لمن حيث انه تمام موضوع له والتضمن الدلالة على جزء موضوع له والالتزام الدلالة على لازم من حيث انه لازم موضوع له وكثيرا ما يتكون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك اللفظ بوضع آخر ويصدق عليه أنه مطابقة لانه دلالة على ما وضع له اللفظ بوضع آخر فقد دخل هذا الفرد من المطابقة في الالتزام أيضا فقد انخرم كل من التضمن والالتزام بدلالة المطابقة لدخول فرد منها في حد كل منهما وكذا إذا أطلق على الجرم وهو القصر موضوع له ففهم منه كان هذا الفهم مطابقة لانه دلالة على تمام موضوع له اللفظ ويصدق عليه أنه تضمن لانه دلالة على جزء الموضوع له

السلامة المدوى (قوله بالأخرين) يضم الهززة أخرى يضم الهزمة أتى آخر بفتح الخاء أقبل وأنساق تفضل إذا له الآخر همزة مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا ومنعاه مغاير وأقبل التفضل إذا كان بأل مطابق موصوفه وهذا الأخير من موصوفه مقدرة وثبت وهو الدلالة لثان ذلك مطابق فكان مضموم الهززة مقدره أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وأما لو كان الموصوف مدركا بأن بقدره بالأمير الآخرين لكانت الهزمة مفتوحة لا مقدره آخر بفتح الهززة مؤنث آخر بفتح الخاء وأما أيضا لا يصح أن يكون الآخر بين هاتين آخرى الضم بمعنى آخره بكسر الخاء لانه كذلك بمعنى مقابل الاول فيصير المعنى جيتد وينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بما لم تأخر منها وهو فاسد كما لا يخفى اه يس (قوله أن قيد الحية) الإضافات بيانية (قوله ما خوذ) أي معتبر وملاحظ (قوله الأمور التي تختلف) أي تتغير وتباين باعتبار الإضافات أي التنبؤ ذلك كدلالات الثلاث فانها تختلف بالنسب والإضافة لكل أو الجزء والألزام فدلالة الشمس على الشاع يقال لها مطابقة وتضمنية والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو جزؤه أو لازمه وأحرز بقوله التي تختلف باعتبار الإضافات عن الأمور المختلفة المتباينة لتأويلها الأمور لا تجتمع كالإنسان مع الفرس فانها لا يتصادقان باختصاص الاول بالناطقة الثانية لثابتها الصاحبة المختصة بالثاني فلا يحتاج الى اعتبار قيد الحية في تعاريفها الكفاية لتلك البيانات عن رعاية الحية في تعاريفها (قوله حتى ان الخ) حتى تفرعية أي وحيث كان قيد الحية معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات فتعرف المطابقة بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث انه تمام الموضوع له أي لا من حيث انه جزء الموضوع له أو لازمه فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها وأمر في التضمنية بأنها الدلالة على جزء موضوع لمن حيث انه جزء موضوع له أي لا من حيث انه تمام المعنى الموضوع له أو لازمه فلا تدخل المطابقة والالتزامية فيها بسبب اعتبار قيد الحية وتعرف الالتزامية بأنها الدلالة على لازم الموضوع لمن حيث انه لازم لازم من حيث انه تمام الموضوع له أو جزؤه فلا تدخل المطابقة والتضمنية فيها بسبب اعتبار قيد الحية

بوضع آخر فتضمن المطابقة بالتضمن لدخول هذا التضمن في المطابقة وأطلق على الضوء
 لوضعه كالمطابقة يصدق عليه أنه التزام لأنه لا دلالة على لازم ما وضع له لأنه كان موضوع الجرم الذي
 كان الضوء لازمه فينضم حد المطابقة للالتزام أيضا كما انخرم بالتضمن وكذا ينضم كل من التضمن
 والالتزام بالآخر فانه إذا أطلق على الجرم وفهم الضوء كان التزاما ويصدق عليه أنه تضمن لأنه
 فهم الجزء إذا الضوء كان جزأ من مجموع ما وضع له حيث فرض وضعه أيضا لمجموع القرص والضوء
 وإذا أطلق على المجموع وفهم الضوء في ضمنه كان هذا الفهم تضعضا لأنه فهم الجزء ويصدق عليه
 أنه فهم اللازم لما وضع له لا نافرضا أنه موضوع الجرم أيضا والضوء لازم مفقود تبين أن المطابقة
 تنضم بكل من التضمن والالتزام والالتزام والتضمن ينضم كل منهما بالمطابقة وينضم كل منهما بالآخر
 ففسد حد كل بعد الآخر وأجيب بان الأمور التي تصدق في شيء واحد وتجمع فيه حقائقها انما
 تتميز فيه بحيثيات صادقة عليه ترى تلك الحثيات في نور فيها ولكن مع ذكرها يشعر بتلك الحثيات
 وذلك كالمطابقة والضرورة والتضمن فانما يتحقق في دلالة الشمس مثلا على الضوء فهي مطابقة من
 حيث الوضع الموجود وفيها وتضمن من حيث الجزئية الموجودة فيها والالتزام من حيث اللازم الموجود
 فيها ولكن باعتبارات مختلفة واضافات من عية بخلاف الأمور المختلفة للثباتية لانها لا أمور
 لا يتحقق كالانسان مع القرص فانها لا يتبادر فان اختصاص الاول بالناطقة للثباتية لانها للصادقية
 المختصة بلثاني فلا يحتاج الى الحثيات في تعريفها لكفاية تلك الحثيات عن رعاية الحثية في
 تعاريفها وانما يحتاج في تعاريف الأمور المتصادقة المختلفة بالاعتبار فالحثية مرعاة في الحدود
 للامور التي بتلك الصفة ويستفي كثير عن ذكرها لاشعار اللفظ بها كما أشعرت الدلالة هاهنا
 حيث علفت في كل تعريف بما يناسبها انما من حيثية لان تعليق الشيء بما يناسبه يشعر بالعية
 فالدلالة تعلق في حد المطابقة بالوضع ففهم انهم من جهة لان الوضع معلوم أنه يكون مبنا لها فكانه
 قبله دلالة للفظ على تمام ما وضع لهم حيث انه وضع له أي بسبب الوضع فاذا أطلق لفظ الشمس
 على الجرم لوضعه له أو على الضوء لوضعه له لم يرد أنه دلالة على الجزء اللازم لان الدلالة من حيثية الوضع
 لان من حيث الجزئية والضرورة فلا تنضم المطابقة بهما وعلفت في حد التضمن بالجزئية المناسبة
 لكونها من حيثيتها وسببها العلم بان الجزء يفهم من الكل وعلفت في حد الالتزام بالضرورة ففهم انهم من
 حيثية الضرورة وسببها العلم بان الالتزام يفهم من فهم المزموم فكانه قبل التضمن الدلالة على الجزء
 الحاصلة من حيث انه جزء بسبب كونه جزأ والالتزام الدلالة على الالتزام من حيث انه لازم وسبب
 كونه لازما فاذا أطلق اللفظ على المجموع وفهم الجزء الذي هو الضوء لم يرد انها مطابقة لان التضمن
 حيث الجزئية لان من حيث الوضع ولا انها التزام لانها من حيث الجزئية لان من حيث الضرورة وكذا اذا
 أطلق على الجرم وفهم الضوء لزوما لم يرد انها مطابقة اذ ليست من حيث الوضع بل من حيث الضرورة
 ولا انها تضمن اذ ليست من حيث الجزئية بل من حيث الضرورة فقد انقل كل حد عن الآخر بمراعاة
 الحثية المستفي عن ذكره او ذلك ظاهر ولا يستفي في دفع البحث عن مراعاة الحثية المشار اليها
 في كل حد يجعل الدلالة لارادة بناء على أن الدلالة الوضعية موقوفة على الارادة الجارية على قانون
 الوضع يعني أن اللفظ المشترك الذي يورد البحث لسبب فرد من أفراده لا بد في دلالة على أن يراد به
 المعنى الواحد مما وضع له لانه لا معنى ليراد به كل معنى على حدة فاذا شربط الدلالة أن يراد المعنى
 على قانون الوضع فاذا أطلق لفظ الشمس مثلا على الجرم وحده والضوء وحده وأريد به كل منهما
 على حد علم ينضم حد المطابقة في هذا الاطلاق بحد التضمن والالتزام لانها لا تعلق على ما وضع مراد ارادة

(قوله والسياق الذهن)
 أي انقياده واهتدائه اليه
 وقوله وكثيرا ما يترك
 هذا التقيد أي من التعريف
 المذكور قصدا أو من
 التقسيم المشعر بالتعريف
 فان قلت كلام الشارح في
 المطول يدل على أنه يجوز
 ترك بعض القيود من
 التقسيم المشعر بالتعريف
 اعتيادا على الوضوح
 والسهولة ولا يجوز ذلك في
 التعريف بل لا بد من
 البيانة في رعاية القيود
 وكلامه هنا في المختصر
 يخالف ذلك قلت لعل
 ما ذكره في المطول بالنظر
 الى مطلق القيد وما ذكره في
 المختصر بالنظر الى خصوص
 قيد الحثية فلا تخالف
 بينهما كذا في عبدالحكيم

وشرط الثالث لزوم الذهني أعني أن يكون حصول موضوع اللفظ له في ذهن مازو ومحلصول الخارج فيه لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر لكونه نسبة الخارج إليه حيث ذكره كسب سائر المعاني الخارجة

(قوله أي الالتزام) أشار بذلك إلى أن تدكير الذمير في شرطه لئذ كبير لفظا للالتزام وإن كان معناه مؤنثا أي الدلالة ولا يقال شأن الشرط أن لا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه لأن تدكيره ليس كذلك إذ خفي تحقق لزوم الذهني تحققت دلالة الالتزام لا ناقول لا نسلم ذلك إذ قد يوجد اللزوم الذهني في نفس من غير لفظ بديل عليه يلزم من وجوده وجود ودلالة الالتزام لانها لفظية كالمعنى (قوله لزوم الذهني) اعلم إن اللزوم مازنه وخارجي كلزوم الزوجية للاربعة أودهنى فقط كلزوم البصر العلمي أو خارجي فقط كلزوم السواد القريب والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانيين والمنطقة اللزوم الذهني صاحب لزوم خارجي أولا ولا نقال المصنف وشرط اللزوم الذهني أي وأما الخارجى فليس بشرط لكن ليس (١٧٠) المراد شرطا تتفاضل المراد عدم شرطه فقط سواء وجد أو لا فوجوده غير

مضبر والمراد باللزوم الذهني عند البيانيين ما يشمل

اللزوم غير البين وهو ما لا يكتفى في جزم العقل به تصور اللزوم والمزوم بل توقف على وسائط كلزوم كثرة الرماد للكرم وما يشمل اللزوم البين بقسميه أعني البين بالمعنى الإحصاء وهو ما يكتفى في جزم العقول به تصور اللزوم وذلك كلزوم البصر العلمي والبين بالمعنى الأعم وهو ما يجزم العقول به عند تصور اللزوم والمزوم سواء توقف جزم العقول به على تصور الأمرين كلزوم الزوجية للاربعة أو كان تصور المزوم وحده كافيا وأما المنطقة فقد اختلفوا في المراد باللزوم الذهني المعتبر في دلالة الالتزام فالمتفقون منهم على أن

المراد بخصوص البين بالمعنى الإحصاء وقال بعضهم المراد به البين مطلقا سواء كان بالمعنى الإحصاء أو بالمعنى الأعم وليس (قوله الخارجى) أي المنسوب إلى الخارج عن معنى اللفظ من نسبة الجزئ إلى السكبي لا إلى الخارج بمعنى الواقع ونفس الأمر لا الالتزام قد لا يكون خارجا به المعنى ويقول ثمان من نسبة الجزئ إلى الخارج عن معنى اللفظ ولا جزم مدلوله كان خارجا عن مدلوله فجعله خارجا نسبة للخارج يلزم عليه اتحاد المنسوب والمنسوب إليه (قوله بحيث يلزم) أي متى سببهاجة هي أن يلزم من حصول الخ فلزوم الضميمة للأنسان عبارة عن كون الضميمة متبينة بمجتهى أن يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع وهو حيوان تانطق في ذهن حصوله فيه (قوله إما على الفور) أي فور حصول المزوم في ذهنه وذلك للزوم البين بقسميه (قوله أوله) التامل في القرائن أي الوسائط وذلك في اللزوم الغير البين كلزوم كثرة لا ماد للكرم ولزوم الحدوث للعالم لأننا إذا تصور العالم لا يجزم عقلا ولا يحصل فيه حدوثه إلا بعد التامل في القرائن كالتغير وعطف الأمارات على القرائن عطف تسبب

ولا يشترط في هذا الزوم أن يكون مما يشبه العقل بل يكفي أن يكون مما يشبه اعتقاد المخاطب بالعرف

(قوله إشارة الخ) أي ولو أطلق الزوم ولم يقصد بالذهني لا تنفع الإشارة المذكورة وصار صادقا بشرط الخارجى وعدم اشتراطه لصورة الزوم حيث أنه مطلقا أعني من الذهني والخارجي (قوله لا يشترط الزوم الخارجى) هو كون المعنى الالتزامى بحيث حتى حصل المعنى في الخارج حصل هو في الخارج والمراد لا يشترط الزوم الخارجى أى الاستقلال ولا منضملا للذهني (قوله كالمعنى) مثال للذهني (قوله لا نه عدم البصر الخ) أي فهو عدم مقيد بالاضافة للبصر لأن البصر جزء من مفهومه حتى تكون دلالة على البصر لفهمته (قوله مع التنافي) أي التعانوا المتضاد بينهما في الخارج فلو قلنا بأشراط الزوم الخارجى نخرج هذا عن كونهم دولا للالتزام مع أن المقصد دخوله (قوله ومن نازع) هو العلامة ابن الحاجب حيث قال في مختصره الاصولي ودلالته الوضعية على كمال معناه مطابقة وعلى جزئه تفهيمه غير الوضعية التزام وقيل أن كان اللازم ذهنيا فظاهر حيث قدم القول الأول أنه لا يشترط في دلالة الالتزام الزوم الذهني (قوله فكأنه أراد) أي فأظن أنه أراد أذ من معاني كأن الظن وحاصله أنه صر ادان الحاجب الزوم الذهني المنفى اشتراطه في دلالة الالتزام على القول الأول في كلامه مخصص للذهني البين بالمعنى الاخص وهذا لا ينافي اشتراط الزوم الذهني مطلقا وحاصله أن القول الأول في كلام ابن الحاجب يقول باعتبار الزوم الذهني مطلقا ولا يشترط خصوص الزوم الذهني البين بالمعنى الاخص والقول الثاني يقول لا بد من الزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فالزوم الذهني لا بد منه بالاتزام وانما الخلاف في النوع المعبر منه وعلى هذا فالقول الأول في كلام ابن الحاجب هو عين ما قاله المصنف وعلى كل حال فالزوم الخارجى غير معتبر كذا قرر شيخنا العلامة العبدوي وبذلك عليه كلام حواشي المحطول (قوله (٣٧٧) الزوم الدين) أي بالمعنى الاخص (قوله والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد بالزوم الذهني

الزوم البين) أي فقط بل المراد به ما شمل البين وغير البين (قوله ولو لا اعتقاد المخاطب) أي هذا إذا كان الزوم الذهني عقليا بأن كان لا يمكن انفكاكه بل ولو كان ذلك الزوم لا لاجل اعتقاد المخاطب أي لا بد بب عرف عام وغيره وذلك بأن يفهم المخاطب من اللفظ بواسطة عرف عام وأخاص أن بين معناه وبين معنى آخر لزوم بحيث صار استحضار

إشارة إلى أنه لا يشترط الزوم الخارجى كالمعنى فإنه يدل على البصر التزاما لا نه عدم البصر مما من شأنه أن يكون بصيرامع التنافي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط الزوم الذهني فكأنه أراد بالزوم للزوم البين بمعنى عدم انفكاكه تفهيمه عن تفعل المعنى والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد بالزوم الذهني الزوم البين المعبر عنه المتطابقين بقوله (ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف) أي ولو كان ذلك الزوم مما يشبه اعتقاد المخاطب الناس فهم ممن كلامهم أن المراد بالزوم الذهني المشتبه عن الزوم البين عند المناطقة فنزاع في اشتراطه لأن المشتراط كما تقدم مطلق الترتيب ولو وقع التأمّل في القرائن وما يدل على أن ليس المراد الزوم البين المشتري في دلالة الالتزام عند المناطقة قول المصنف (و) يشترط في دلالة الالتزام كون الزوم ذهنيا لا يشترط كون ال بطقا فقط سواء كان بينا أو لا بل يكون ذهنيا (ولو) كان الربط (أجل) اعتقاد المخاطب (الزوم بين ذلك الزوم واللازم) (ب) سبب إثبات (عرف) عام ذلك الربط (قوله ولو لا اعتقاد المخاطب بعرف)

أحدهما في ذهن مستلزما لاستحضار الآخر فيه فبدأ بكافي في الزوم الذهني فقال الزوم باعتقاد المخاطب بواسطة العرف العام لا استدلالا أهل العرف العام قاطبة يفهمون من معناه لازما وهو الجراءة والشجاعة وإن كان لازما لعقلايين تلك الجنة والجرأة فإذا قيل هل يشجع أو لا يشجع فاجب بقوله أو سادس فهم المخاطب منه أو تشجع وكيف يظن الإذن إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام أن صاحب ذلك الظن من مذكور فيجوز أن يقال لمن يمتد ذلك أن لفلا ظنينا في أدته ليفهم منه أنه مذكور واختلاف العين إذا فهم منه المخاطب بسبب العرف العام لقاء الحبيب فيجوز أن يقال لمن يعتقد ذلك اختلجت عين فلان ليفهم منه أنه لقي حبيبهم وإذا اعتقد أنسان بسبب العرف العام أن لم يتزوج فهو عين فيجوز أن يقال له فلان غير متزوج ليفهم منه أنه عين بسبب اعتقاده الزوم بينهما بواسطة العرف العام وإن كان الزوم العقلي متفتيا وظهر مما قرنا أن أضاف اعتقاد المخاطب في كلام المصنف من إضافة المصدر للفاعل وأن المفعول محذوف وأن المعترف بتحقيق الزوم ما عند المخاطب من ال بطلان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المخاطب أمر الازم عند التسكّم والال بما خلا الخطاب عن الفائدة ولذا قال المصنف ولو لا اعتقاد المخاطب ولم يقل ولو لا اعتقاد التسكّم (قوله مما يشبه اعتقاد المخاطب) اعترض بأن اعتقاد المخاطب متعلق بالزوم لا مثبت له والمثبت له إنما هو ذهن المخاطب وعقله فلا يثبت به عقله ثم بعد ذلك يعتقد فكان الأول أن يقول بما يشبه ذهن المخاطب وأوجب بأن الاعتقاد في كلامه مصدر بمعنى اسم الفاعل أي مما يشبه معتقد المخاطب هو ذهنه أو يقال إن المراد بالاثبات المتعلق على سبيل الجزاء المرسل من إطلاق اسم اللازم وأراد أن الزوم لأن تعلق الاعتقاد بالزوم يستلزم ثبوته في ذهنه بالوجود والنفى أي يجعله ثابتا فيه على وجه الظن

أولئك لا يمكن الانتقال حينئذ من المفهوم الأصلي الخارجي وموقعه في كلام بعض العلماء المتشددات في اشتراط لزوم الذهني في دلالة الالتزام وهو بعيدا وانصح فعل السببية توهم ان المبدأ بالزوم الذهني اللزوم العقلي لا يمكن الفهم بدون اللزوم الذهني هذا المعنى حينئذ كاسبق

(قوله بسبب عرف عام) اعترض بأنهم يظهر المراد به لأنه أن أراد به ما اتفق عليه جميع أهل العلم وأجمع العوام كاهو المتبادر منه فيه لعدله لا يبعدها اتفاق جميع أهل العلم وأل العوام على شيء وأوجب بأن المراد به (٧٧٣) ما لم يتعين واضحه كأكل الشرع

بسبب عرف عام اذ هو من اطلاق العرف (أو غيره) يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك

وهو أن يكون اللفظ فيهم منه أهل العرف المراد من معاصرين معنى آخر كلفظ الاسد فان أهل العرف العام قاطبة يفهمون من معناه لازمهوا الجراءة والشجاعة فتولد كان لازمه عقلايين تلك الحقن والجرأة وقد عجل لك قبل المطين في الاذن فانه يفهم منه أهل العرف ان صاحب ذلك المطين قد ذكركم فيوز أن يقال ان لفلان طيننا في أذنه ليفهم منه أنشد كوروكا لجلبان في العين فانه يزعم عرفا لقله الحبيب وفيه شيء لان حرف هذا الفاعل لا يسم ولا يتحمل من خصوص وفهم من قوله اعتقاد المخاطب ان المتسبر في تحقق المزموم ماعنه المخاطب من البطال ماعنه المتكبر هو كذلك والافر بما خلا الخطاب عن القائمة (أو) بسبب اثبات (غيره) أي غير العرف العام ذلك ليط ويدخل في غير العرف الخاص كالشرع كما يقال لا تفرق الماء قطين والثقله من الماس قد ار منه خصوص لفهم منه لازما في عرف الشرع وهو أن لا يحصل الخبث أي لا يقبل التنقيص بقليل التماسه ويدخل فيه اصطلاح أرباب الصناعات كخلق الخبث ليلس لفهم منه البطون ان اللازم له في عرف أهل صنعة الكلام

أَوْفَرِهِ أَيْ لَا يَسْتَرْطِ الزُّرْمُ الْعَقْلِيَّ الَّذِي لَا يَتَصَوَّرُ نَفْسًا كَمَا بَلَّ وَاقْتَضَى الْعَرَفُ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ
مُلَازِمَةً أَمْرًا لِأَخْرَاطِهِ وَكَذَلِكَ يَحْتَاجُ صَارَ اسْتِحْضَارُ أَحَدِهِمَا مَسْتَلْزِمًا لِلْآخَرِ كُنْ فِي ذَلِكَ فِي الزُّرْمِ
الْمُنْعِي قَالِ الشَّارِحُ كَانَ يُبْنَى أَنْ يَقُولَ لِعَقْدَادِ الْمُسْكَلِ لِأَنَّ الْمُلَازِمَةَ مِنْ جِهَتِهِ (قُلْتُ) لَيْسَ كَذَلِكَ
بَلِ الدَّلَالَةُ كَوْنُ الظَّاهِرِيَّةِ مَعَهُ مِنَ الْمُخَاطَبِ ذَلِكَ مِمَّنْ يَنْبَغِي لَنَا أَنَّهُ يَسْقِلُ الْمُخَاطَبَ بِكِسْرِ الطَّاءِ
الْأَنْ كَلَامُهُ فِي الْإِضَاحِ يَوْضَحُ ارَادَةَ السَّامِعِ * وَاعْلَمْ أَنَّ الزُّرْمَ الْعَرَفِيَّ هُوَ اصْطِلَاحُ الْبَيَانِيِّينَ
لِاحْتِيَاجِهِمْ إِلَى ذَلِكَ فِي الْاسْتِثْنَاءِ مِنَ الْكِتَابَةِ وَالتَّشْبِيهِ مَا لَا يَقْبَلُونَ عَرَفًا يَمْتَصِرُونَ الزُّرْمَ الْعَقْلِيَّ
* (تَبَيَّنَ) * أَعْلَمُ أَنَّ جِزْلَ الْإِلْزَامِ أَمَا قُلِيًّا أَوْ عَرَفِيًّا يُعْنَى إِلَى الْجُزْءِ بَلِ الْجُزْءُ لَا يَدْرِي أَنَّهُ يَكُونُ
عَقْلًا أَوْ لَوْحًا أَهْلُ الْعَرَفِ أَنْ شَيْءًا جُزْءًا لَشَيْءٍ وَلَيْسَ جُزْءُهُ فَهَذَا ظُلْمٌ كَاذِبٌ لِأَعْيُنِهِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لَا زَمَ
عَرَفِيٌّ هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَرَفَ حَقَّقَهُ بَلَّ اسْتِحْضَارَ هَذَا بِإِزْمِهِ مِنْهُ اسْتِحْضَارُ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ جُزْءًا الْعَقْلِ
يَقْتَضِي زُرْمَهُ فَمِمَّنْ يَكُونُ أَنْ يَقَالَ سَامِعُهُ أَهْلُ الْعَرَفِ جُزْءُ أَهْلِ الزَّامِ ذَهْنِي أَمَّا جُزْءُ عَرَفِيٍّ فَلَاوَمَا
نَهَيْتُ عَنْ هَذَا لِأَنِّي الْمُنَاقِحُ أَنَّ التَّلَقُّ أَمَا أَنْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْجُزْءِ وَالزُّرْمُ قَالِ لَا يَجِبُ فِي ذَلِكَ
التَّلَقُّ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى تَبَيَّنَ الْعَقْلَ فَمِنْهُ الْبَارِعَةُ رُبَّمَا تَوْهَمُ أَنَّ التَّلَقُّ بِتَوْعِيهِ يَكُونُ أَنْ يَكُونَ عَرَفِيًّا
كَأَوَّهِ ذَلِكَ الْخَطِيئَةُ بِجَعْلِ كَلَامِ الْمَصْنُفِ خِلَافًا لَوَيْسَ هَذَا مَرَادُهُ لِأَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ مَوْفُودٌ

(٣٥ - شرح التلخيص ثالث) الكلام فهمه أنه باطل وكزوم الرفع للفاعل فإنه خاص بالصاعقة فإذا قال إنسان جازما بالنصب قلت لمزدفع فهمه أنه إذا كان نحوياً أو شمر فوع (قوله أو صلاحتك الخ) عطف على الشرع لأن اصطلاح أرباب على صنعة من قبيل العرف الخاص وذلك كزوم القوم للتجار فإنه خاص بالبحرين فيبوزان يقال هنا قوم زيد ليغفهم المخاطب أن زما تجار وكذا ما تقدم من لزوم الرفع للفاعل والبطان للتسلسل فإن الأول خاص باصطلاح أهل صنعة النور والثاني خاص باصطلاح أهل صنعة الكلام (قوله وغير ذلك) عطف على العرف الخاص وذلك كقراءة الأحوال إذا كان النجاة مقام قدم الإنسان بالفضل فإن من لوازم أعضاء البخل استعسار الحكم فإذا قلنا أنه كرم فهم المخاطب غلظه وكالتعريض كقولنا ما أغلظت ربان وتو بدان غلظت

ثم إيراد المعنى الواحد على الوجه المذكور لا يتأتى بالدلالة الموضوعية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوسع دالة من بعض

زان لقريظة (قوله أي بالدلالات المطابقة) عبر بالجمع لأن الاختلاف في الوضوح انما يتأتى فيه وفسر الوضعية بالمطابقة لثلاثتهم أن المراد الوضعية بالمعنى الذي جعلهم مقسما للدلالات الثلاث فيما تقدم أعني ما للوضع فيما يدخل قد تدخل العقيلة الآتيه وفسد واعلم أن المطابقة يندرج فيها لثلاث سائر (٧٧٤) المجازات سبعة كانت أولا لانها دالة للفظ على تمام الموضوع عليه بالوضع التوحيدي

على أن المراد بالوضع في تعريف المطابقة أنهم الشخصي والنوعي كما صرح به الشارح في شرح التسمية حيث قال لا نسلم أن دالة المجاز على معناه تضمن أو التزام بل مطابقة إذ المراد بالوضع في الدلالات الثلاث أنهم الجزئي الشخصي كما في المسردات والكلبي التوحيدي كما في المركبات

لبقيت دالة المركبات خارجة عن الأقسام والمجاز موضوع بآراء معناه بالنوع كما تقرر في موضعه انتهى وإذ قد علمت أن سائر المجازات دالاتها بالمطابقة وأنها وضعية فكيف يتأتى قول المختلف تما

لفيه من أهل هذا الفن ان الإبراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقيلة اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط أو يقال ان أهل هذا الفن يعمنون أن

دلالة المجاز وضعية ويدل

لأن الإبراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقيلة اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط أو يقال ان أهل هذا الفن يعمنون أن

دلالة المجاز وضعية ويدل

لأن الإبراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقيلة اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط أو يقال ان أهل هذا الفن يعمنون أن

دلالة المجاز وضعية ويدل

لأن الإبراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقيلة اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط أو يقال ان أهل هذا الفن يعمنون أن

دلالة المجاز وضعية ويدل

لأن الإبراد المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقيلة اللهم إلا أن يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط أو يقال ان أهل هذا الفن يعمنون أن

(قوله أي أن الالم يكن عالما بوضع الالفاظ) أي بوضع جميعها وهذا صادق بأن لا يعلم شيئا منها أصلا أو يعلم البعض دون البعض (قوله لم يكن كل واحدنا دالا عليه) أي وما انتفت دلالته منها على ذلك المعنى لا يوصف بغناه الدلالة ولا بوضوحها (قوله لتوقف الفهم) أي فهم المعنى على العلم بالوضع أو رد عليه أن الموقوف على العلم بالوضع فهم المعنى بالتوقف والدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وهذا الحيثية ثابتة للفظ بعد العلم بوضعه وقبله ولا تكون متعينة على تقدير انتفاء العلم بالوضع وحينئذ فلا يلزم من نفي الفهم الموقوف على العلم بالوضع نفي الدلالة فبطل ما ذكر من التعليل وأجيب بأن المراد بالدلالة في قول المصنف والالم يكن كل واحدنا دالا عليه فهم المعنى من اللفظ بالفعل لا كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وحينئذ فالعلم والالم يكن كل واحد من الالفاظ مفهوما وبطل لهذا قول الشارح الأتي والالم يتحقق الفهم أي أن الالم يكن عالما بالوضع لم يتحقق فهم ذلك المعنى من المرادفات فقول الشارح هنا لتوقف الفهم أي المبرع عنه في كلام المصنف هنا لا بد لا لقوله على العلم بالوضع أي فيلزم من نفي العلم بالوضع نفي الدلالة لأن التوقف على الشيء يتوقف بانتفاء التوقف عليه (قوله ان كان) (٢٧٥) عالما بوضع المفردات) بأن علم

والا أي أن الالم يكن عالما بوضع الالفاظ (لم يكن كل واحد) من الالفاظ (دالا عليه) لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا خذته يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دالة أو وضع أو أخني لا بماذا أقيم مقام كل لفظ جازا دافه فالسامع ان علم الوضع فلا تفاوت في الفهم والالم يتحقق الفهم وإنما قال لم يكن كل واحد

في دلالته لوضوح ما حوينا (والا) أي أن الالم يكن عارفا بوضع جميع تلك الالفاظ وهيئتها ما بأن لا يعلم شيئا منها أصلا أو يعلم البعض دون البعض (لم يكن أي لم يعلم الجميع لم يكن (كل واحد) من الالفاظ وهيئتها (دالا) على ذلك المعنى وما انتفت دلالته على ذلك المعنى منها لا يوصف بغناه الدلالة ولا بوضوحها كالأوصاف بهما من ثبتت دلالة العلم بالوضع السابق وانما قلنا ان لم يكن عالما بالوضع لم يعلم الالم يعلم رده معنى غير النسبة لذلك السامع لما علم بالضرورة من توقف وجود الدلالة الوضعية على العلم بالوضع فإذا انتفى العلم بالوضع انتفت مثلاً إذا قيل خذ فلان يشبه الورد وفرضنا أن السامع يعلم هذه الهيئة يعلم موضوعات الالفاظ لا الأفراد في فهم المعنى منها بتمامها إذ بطل له كل لفظ بمراده والهيئة المعروفة به يحملها كان يقال بوجهه مماثل الورد وهو علم بوضع كل رديف كالأول فهم المعنى أيضا بتمامه من غير حاجة لتأمل كامل يعجز أول وكذا إذا قلنا فلان يشبه العرف السخاء وبدلنا كل لفظ برديف مساو في العلم بالوضع لم يتحقق الفهم أيضا فلا يخفاء ولا وضوح في أدلة خلاف ما إذا قلنا لا معنى الكرم مثلاً يستلزمه كفلان مهزول الفصل وجبان الكلب وكثير الزمادفانه

والالم يكن كل واحدنا دالا

من خذته يشبه الورد وأخني منه فقد حذف المفضل عليه (قوله لا نعلم) على لقوله امتنع الخ (قوله ما براده) أي كان يقال وجنته مماثل الورد (قوله ان علم الوضع) أي بوضع هذه المرادفات (قوله فلا تفاوت في الفهم) أي بل يكون فهم من الكلام الثاني كهم من الكلام الأول والمراد بالفهم الدلالة كالم (قوله والالم يتحقق الفهم) أي أن الالم لم يعلم هذه الالفاظ الجديدة المرافعة للالفاظ الأولى موضوعات لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا في كل التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحا وخفاء ومثل ما ذكره الشارح من المثال إذا قلنا فلان يشبه العرف السخاء وبدلنا كل لفظ برديف فان كان سامعا بالوضع لم يتحقق الفهم وان كان غير سامع لم يتحقق الفهم بخلاف ما إذا قلنا لا معنى الكرم مثلاً يستلزمه كفلان مهزول الفصل وجبان الكلب وكثير الزمادفانه يجوز أن يكون استلزام بعض هذه المعاني لمعنى الكرم أو ضمن من بعض تصرف الدلالة لتوضوح خفاء ما يأتي في الدلالة للعقلية (قوله وإنما قال لم يكن كل واحد) يعني بما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول لم يكن واحد منهما مما يدل على السلب الكلي وإنما كان الأول سلبا جزئيا لوقوع كل في حيز النفي المقيد للسلب العموم وهو سلب جزئي وإنما كان الثاني سلبا كلياً لأن واحدنا ذكر توافق في سياق مني ففهم عمومنا وليكون المراد عموم السلب وهو سلب كلي

(قوله لا نولنا) الاول ان يقول لان قوله بضمير الغيبة العائد على المصنف الا ان يقال انه لما ذكر عبارة المصنف للمعلم بنسبائه (قوله معناه) ان عالم بوضع كل لفظ أى فيكون ايجابا كذا وقوله معناه خبر أن (قوله فقيضه) مبتدأ وقوله يكون أى ذلك النقص وقوله سلبا جزئيا خبر يكون وجهة يكون خبر المبتدأ وانما كان نقصه ما ذكر لما تقرر في المنطق من أن الإيجاب الكلي انما ينقصه السلب الجزئي لا الكلي ولما لم يقل لم يكن أحد من هذا الذي هو سلب كلي ثم من المعلوم أن السلب الجزئي أهم من السلب الكلي وذلك لتعقّب السلب الجزئي عند انتفاء الحكم عن كل الأفراد الذي هو السلب الكلي وعند انتفاءه عن بعض الأفراد قال الشارح في بيان معنى قول المصنف والامكن لكل واحد ادا عليه أى وان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فاللزم عدم دلالة كل لفظ علمه هذا اللزم أعني عدم دلالة كل لفظ علمه صادق بان لا يكون اللفظ منه ادا لا تصلا صادقا بأن يكون لبعض منه ادا لا تقول الشارح ويحصل الخ الاول أن يقول فيفضل عدم (٧٧٦) كون كل واحد منه ادا لا ويحصل الخ كما قلنا واو اعلم ان ما ذكره الشارح من توجيه تغير المصنف

بقوله لم يكن كذا واحد من
لم يكن واحد انما يتم على
مذهب من يقول ان المسند
المالمسور بكل اذا خرج
أداة السلب فيقد سلب
العموم وأما على مذهب
الشيخ عبد القادر من أنه اذا
أخرج عن أداة النفي وما في
معناها فيد النفي عن الكل
مع بقا أصل الفعل فلا يتم
وهو ظاهر كذا في قرئ شيئا
العدوى (قوله لا نسلم الخ)
هذا وارد على قول المصنف
لان السامع ان كان عالما
بوضع الالفاظ لم يكن بعضها
أوضح دلالة من بعض (قوله)
بعض الالفاظ الخزونة)
مثل ليت وأسد وسبع
وغضنفر وقوله بأدى التفات
متعلق بمضمر (قوله لكثرة
الممارسة) أى ممارسة
استعماله في معناه وهو

لأن قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ فقيضه المشار إليه بقوله والى يكون سلبا
جزئيا أى ان لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللزم عدم دلالة كل لفظ أو يحتمل أن يكون البعض
منه ادا لا حق قال أن يكون عالما بوضع البعض ولقائل أن يقول لا نسلم عدم التفاوت في الفهم على
تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر في العقل معنى بعض الالفاظ الخزونة وتبقى الخيال بأدى التفات
لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة
أطول مع كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا ما نجد من أنفسنا والجواب أن
التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع
يجوز أن يكون استازام بعض هذه المعاني لمعنى الكرم أو ضمح من بعض فتختلف الدلالة لعلها وضوحا
واختفاء كما يأتي ان شاء الله تعالى في الدلالة العقلية فان لم يعلم بعض المراتب من الالفاظ لم يحصل من
ذلك البعض فهم أصلا فلا يتصور اختفاء الوضوح في الفهم الذي هو الدلالة لا تتقاه رأسا وانما حال
لم يكن كل واحد الاول قبل لم يعلم شي منها أصلا لان المراد يعلم السامع بوضع الالفاظ علمه بوضع جميعها
كما تقدم لا نه لا يفهم المعنى المراد بتأمله الا يفهم الجميع والزم المحقق عن نفي دلالة كل واحد هو نفي دلالة
الكل الصادق بنفي دلالة البعض وكل لفظا تنفذ دلالة انتفى عن الخفاء والوضوح وكل لفظ ثبت
دلالة انتفى عنه الخفاء والوضوح أيضا فالعرض حاصل بتقدير العموم في الاثبات وشكا بانه ما يصدق
من النفي بالعموم والجريئة وأيضا لو قبل بعموم السلب لم يحصل تناقض بين الاثبات العام الذي
أراد اذ لا وبين النفي المقابل له في قولنا لا فيتموه أن الفرض لا يحصل وهو انتفاء الخفاء والوضوح في
الوضعية الا اذا لم يعلم شي من وضع الالفاظ أو علم جميعها وليس كذلك لأشرفنا ليمس أن كل لفظ ثبت
علم وضعه فلا خفاء فيه ولا وضوح وكذلك لم يثبت ويرد على كون الدلالة الوضعية لا يتصور
فيها الخفاء والوضوح أن نتجس في أنفسنا الالفاظ اعفوفة لا ينافي خزانة الخيال معلومة الوضع جمعا
ومع ذلك يحضر لنا معنى بعضها بنفس الالتفات الى معناه لكثرة ممارسته وأقرب العهد باستعماله

متعلق بمضمر ففهم المعنى من أسد وسبع أقرب من فهم من ليت وغضنفر مع العلم بوضع هذه الالفاظ الاربعة
وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع لهدون الآخرين (قوله وقرب العهد بها) أى بالالفاظ أى باستعمالها في
معناها أو بالعلم بوضعها وقوله المؤانسة عطف لازم على ما زوم وكذا قوله وقرب العهد بها (قوله فانه يحتاج الخ) أى ويحتاج فقد وجد
الوضوح واختفاء دلالة المطابقة مع العلم بالوضع فقوله المصنف لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها أوضح من
بعض لا نسلم (قوله ومراجعة أطول) مراد قبله (قوله أن التوقف) أى والمراجعة (قوله من جهة تذكر الوضع)
أى المعنى أى ليس التوقف المراد ارجع خلفه لا لا بعد العلم بالوضع وحاصله أن المراد بالاختلاف في الوضع والخفاء ان يكون ذلك
بالنظر لنفس الدلالة ولا لا التزام كذلك انما لم يمس حيث انها دلالة التزام قد تكون واضحة كافي للوازم القريبة وقد تكون خفية كما
في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فهم المعنى الطابق واجب قطعاً عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من
جهة سرعة تذكر السامع للوضع ويطو هذا يختلف باختلاف الأشخاص والافاق

وله

(قوله بعد تحقق الخ) الاوضح وبمعنى كروالوضع المنسئ لمعنى من غير توقف لان الفرض انه عالم بالوضع لكنه غفل عنه الا ان يقال انه اراد بالعلم بالوضع تدكره وهو لم يحصل تفسير لتعقده وأورد على كلام المنصف أيضا أن التركيب الذى فيه التعقيد اللفظي بسبب تقديم بعض المعمولات على بعض لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم بوضع جميع ألفاظه فاذا أبدلت ألفاظه بما يراد فمن غير اشتغال على ذلك التعقيد بأن قسم في أحاد التركيبين (٢٧٧) ما أعرف في الآخر وذكر في أحدها

ما حلف في الآخر فقد
تصور الوضع والخفاء في
دلالة الالفاظ الوضعية بعد

وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل والفهم ضرورى (ويتأني) الابرار المذكور (بالعقلية)
من الدلالات

العلم بوضعيها من غير طلب
تذكر الوضع وأجيب بأن
الهيئة مختلفة والكلام
عند اتفاق الهيئة لانها
دخلت في الفهم الوضعي
على أن المراد أنه ليتأني
الاختلاف بالوضوح
والخفاء في الدلالة الوضعية
مع بقاء فضاة الكلام
وأورد عليه الاختلاف
الحده والمحدود في الدلالة
فان كلا منهما يدل على
المعنى مع العلم بالوضع في
الكل وكون الدلائل في الكل
مطابقة مع اختلافهما في
الدلالة عليها وضوح وخفاء
فان دلالة الحد أخص
لاحتياجها الى استخراج
الاجزاء وتمييز ألفاظها الدالة
عليها تفصيلا وأجيب بأن
الكلام عند اتحاد المعنى
من كل وجه حتى لا يبقى
الانفس الدلالة والحد
والمحدود معناه مختلف

في معناه أو لقرب العهد بغير وضعه وبعضها لا يحضر معناه الا بعد التوقف ومراجعات الاحضار
مرة بعد أخرى لطول العهد بغير وضعه عدم ممارسة استعماله في معناه فقد تحقق الخفاء والوضوح
في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع والدليل على العلم بالوضع في الكل أنها لا تحتاج في دلالتها الى تفسير
بل الى تأمل وتوقف وأجيب بأن التوقف والمراجعة لطلب تذكر الوضع المنسئ لا يخفاء الدلالة بعد
العلم بالوضع بدليل ان بنفس ما تذكر الوضع لمعنى من غير توقف ورد أيضا على ذلك أن التركيب
الذى فيه التعقيد اللفظي لا يفهم معناه الا بعد التأمل بعد العلم بجميع الالفاظ وضعا فقد تصور
الخفاء والوضوح في الالفاظ الوضعية بعد العلم بوضعيها من غير طلب تذكر الوضع المنسئ وأجيب بأن
الهيئة مختلفة والكلام عند اتفاق الهيئة لانها دخلت في الفهم الوضعي كما أشرنا اليه فيما تقدم
ورود أيضا على ذلك اختلاف الحد والمحدود في الدلالة فان دلالة الحد أخص عند تعرف المحدود
لاحتياجها الى استخراج الاجزاء وتمييز ألفاظها الدالة عليها تفصيلا مع العلم بالوضع في الكل وكون
الدلائل في الكل مطابقة وأجيب بأن المعنى مختلف اجالا وتفصيلا والكلام عند اتحاد المعنى من كل وجه
حتى لا يبقى الانفس الدلالة فاذا اختلف حينئذ تحقق ما ذكر وذلك غير موجود هنا وورد أيضا أن
المعنى قد يخفى نقصان لفظ ويدل على ذاته مع العلم بوضع جميع الالفاظ وأجيب بأن المعنى مختلف ان دل
المز يدعى معنى زائدا على ماضى به وان كان تفسيراً فقدم العلم بالوضع حينئذ وورد أيضا أن ذلك
الوضع لا يشترط فيه القطع بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف فيتأني الاختلاف في الوضعية
باعتبار ذلك ويجاب بان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار ظنون الخطاب مما لا ينضبط
ولا يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا فلم يختلف فهم
الموضوع وضوحا وخفاء وانما اختلف كون ما فهم هل هو كذلك في الوضع العبرى وأولا والكلام في
تصور المعنى لا يتحقق كون ما تصور منه هو الموضوع له أو لا فيتأمل (ويتأني) الابرار المذكور
وهو ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة (با) الدلالة (العقلية) من تلك الدلالات
الثلاث وتقدم ان العقلية هي دلالة اللفظ على جزء معناه وهي التضمن أو على لازمه وهي الاتزام

ويتأني بالعقلية

بالاجمال والتفصيل لان الحسنه المعناه الماهية المفصلة والمحدود معناه الماهية المجمله وحينئذ فالوضعية باعتبار التفصيل فرجع
الاختلاف في المدلول دون الدلالة وأورد عليه أيضا أن الوضع لا يشترط فيه القطع بل الظن كاف وهو قابل للشدة والضعف فيتأني
الاختلاف في الوضعية باعتبار ذلك وأجيب بان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة باعتبار ظنون الخطاب مما لا ينضبط ولا
يرتكب أصلا على أن تصور المعنى الموضوع له اللفظ يحصل مع كل ظن ولو كان ضعيفا فلم يختلف فهم الموضوع له وضوحا وخفاء
وانما اختلف في كون ما فهم هل هو ذلك في الوضع وأولا والكلام في تصور المعنى لا يتحقق كون ما تصور منه هو الموضوع له أولا
فتأمل (قوله ويتأني بالعقلية) المراد بها ما تقدم وهي دلالة التضمن والاتزام فالعهدية

(جواز أن تختلف مراتب الزوم في الوضوح) أي مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن

وأما تأتي أراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة العقلية (جواز أن تختلف مراتب الزوم) أي لزوم الأجزاء للكل في التضمن وزوم اللازم للزوم وفي الالتزام ولذلك عبر بالزوم ليشمل التضمن والالتزام معاً لأن في كل منهما لزوم الفهم لفهم ولو أراد خصوص دلالة الالتزام لعبر بالزوم (في الوضوح)

أي يجوز أن يكون الزوم في مرتبة أي في مادة أوضح منه في أخرى وذلك بسبب كون العلاقة والربط بين المنقول منه الذي هو الكل والمزوم وبين المنقول إليه الذي هو الجزء أو اللازم خفية فتحت دلالة لفظ المنقول منه على الجزء المنقول إليه أو واضعة فتظهر وسبب الوضوح في دلالة الالتزام إما كون الزوم ذهنيًا تستوي فيه العقول وإما لفظية كالوسط مع ضمنية الاستعمال العربي أو مع ضمنية ظهور الرقبة جدا حتى كأنها المشهود وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسائط عند ضمنية كثرة الاستعمال وسبب إخفاها ما وجب الحاجة إلى مزيد التأمل واكثر ما يكون ذلك عند كثرة الوسائط أما اختلاف مراتب الزوم في دلالة الالتزام عاذ كرم السبب فواضح لأنه إن استعمل لفظ اللازم لينقل منه إلى الزوم فيجوز أن يكون ثم لازم آخر أو أكثر يكون الانتقال منه إلى ذلك اللازم وأخفى من غيره كالوصف الموجود فإن له لوازم كالوصف بهزال الفصيل والوصف بجبن السكب والوصف بكثرة الرماد وليس الانتقال من هذه اللوازم إلى اللازم الذي هو الانصاف بالوجود مستويا فإن الانتقال من كثرة الرماد إليه وأضحه لكثرة الاستعمال ولو كثرت وسائطه على ما يأتي إن شاء الله تعالى وقد تقدم التمثيل بهذا أو ما عاصه الانتقال من اللازم إلى المزوم مع أن اللازم قد يكون أعم من المزوم لأن المراد باللازم هنا التابع الفرع والمراد بالمزوم المتبوع الذي هو الأصل فإن الوصف بالجود عنه تنفع هذه

جواز أن تختلف مراتب الزوم في الوضوح (ش أي أراد المعنى بالطر في المختلفة ليتأتى بالوضعية أي بدلالة المطابقة لأن السامع إن كان عالما بوضع اللفظ لم يكن بعضها أوضح من بعض والا لم يكن كل واحد إلا لأنك إذا قلت خذ شبه الورد في الحجرة لم يكن أي يكون ثم تركيب آخر يدل بالوضع على هذا المعنى إلا بأن توجد أنماطهم ادفهذه اللفاظ وإن وجدت لم تكن أوضح منها وإن لم يفهما السامع فلا وضوح فلا تفاوت ونحو العقار الخ إنما يقال لمن يعرف مدلول الخ لا يعرف مدلول العقار (قلت) ربما كان أحد التركيبين الوضعيين أوضح لشهرته وكثرة استعماله ولو كونه مفسرا بغيره أو لو كان أحد اللفظين المترادفين مشتركا بين المعنى المستعمل وغيره فيكون مرادفه أوضح منه فيتأتى حينئذ ذلك بالوضعية وقد يجاب بأن المفسر والمفسر مختلفان المفسر بالكمس يدل على المفردات والمفسر مدلوله الهيئة الاجتماعية فتوجب عن الوضوح بكثرة استعماله بأن ذلك اختلاف لا مر عارض وفي شرح الشيرازي أنه لا يقال بغيره إذا دل الوضوح وينقص زيادة اللفاظ ونقصه لأن اللفظ إذا زاد عليه فقد زاد المعنى وفيما قاله نظر بل التحقيق أن المدلول يختلف بالتفصيل والاحمال فاسبق ثم يرد عليهم ما ساقى أن شاء الله ثم الدلالة بالوضعية قد تكون نصا وقد تكون ظاهرا ورتب الظهور متفاوتة فلن مراتب الوضوح متفاوتة في قولك جئت لاجل آكرامك واكرامك للشواكر أم لباكرامك فالاول نص في الحقيقة والثاني ظاهر قوي والثالث ظاهر ضئيف

والرابع أضعف ودلالة كل منها على النسبة بالمطابقة ولهذا السؤال زائد الطبع في الحدق وضوح الدلالة أكثر كية قال لأن الدلالات الوضعية وإن اختلفت في الوضوح فحسب لفظه مع أخرى أما المعنى التركيبي بعدم المفردات فلا يتفاوت (قولهم يتأتى) أي اختلاف طرق الإبراد بالعقلية لجواز أن تختلف مراتب الزوم في الوضوح (أي) أي تأتي بالدلالات العقلية لجواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزومين وبعض وأما قال الدلالات وأما على دلالتنا الالتزام والتضمن باعتبار جزئياتها

جواز أن يكون للشيء لوازم بعضها أوضح لزومين وبعض

(قوله مراتب الزوم) أراد بالزوم ما يشمل لزوم الجزء

للكل في التضمن وزوم اللازم للزوم في الالتزام

ولهذا لم يقل مراتب اللازم لئلا يكون قاصرا على دلالة

الالتزام (وقوله مراتب لزوم الأجزاء) أي

كل حين ومن واجبه التامس والجسم المطلق والجوهر

فهذه كلها أجزاء للإنسان لكن بعضها بواسطة أكثر

وبعضها بلا واسطة فالربط بين المنقول منه

الذي هو الكل وبين المنقول إليه الذي هو الجزء قد يكون

خفيا لوجود الوسائط فتحت دلالة لفظ المنقول منه

على الجزء المنقول إليه وقد يكون الربط المذكور

واضحا لعدم الوسائط فتظهر تلك الدلالة

(قوله ويراتب لزوم اللوزم) أي التي هي الملوك لا التزامي لما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على الخارج اللازم مثلا الوصف بالكرم له لوازم كالوصف بكثرة الضيفان وبكثرة الرماذ والوصف بجبن المكب والوصف بهزال الضيفان وبعض هذه الوازم واضح وبعضها خفي فإذا كان الربط بين المازم والمنقول متوينا بذلك اللازم المنقول إليه خفيا كانت دلالة اللفظ المنقول منه على ذلك المنقول إليه خفية وإن كان الربط بينهما واضحا كانت تلك الدلالة واضحة والسبب في الوضوح في دلالة الالتزام إما كون اللزوم ذهنيا دينا تشوي فيه العقول وإما لغة الوسائط مع ضمنية الاستعمال العربي أو مع ضمنية ظهور القرب عندنا حتى كأنها الشهود وقد يكون الوضوح مع كثرة الوسائط عند ضمنية كثرة الاستعمال والسبب في الخفاء فيها كثرة الوسائط المحو جزئيا بدلالة التامل وذلك لقلة الاستعمال (قوله وهذا) أي اختلاف مراتب اللزوم في الوضوح (قوله للشيء) أي الذي هو اللزوم (٢٧٩) كالكرم (قوله لوازم متعددة) ككثرة الضيفان وكثرة

إحراق الخطيب وكثرة الرماذ (قوله بعضها) أي بعض تلك الوازم ككثرة الضيفان (قوله أقرب إليه) أي إلى ذلك الشيء (قوله منه) أي من ذلك الشيء (قوله) (أي إلى ذلك البعض) (قوله لقله الوسائط) أراد بالقله ما يشمل العدم بالنظر للبعض (قوله) فكيف تأدية المازم أي المعنى المازم كالكرم باللفاظ الخ بأن يقال زيد كثير الضيفان أو كثير إحراق الخطيب أو كثير الرماذ ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان للكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الخطيب للكرم لعدم الوسائط بينهما وانتقاله من كثرة إحراق الخطيب للكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماذ للكرم

و مراتب لزوم اللزوم في الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالا منه إليه لقله الوسائط فكيف تأدية المازم باللفاظ الموضوعه لغيره اللوازم المختلفة لقله عليه وضوح وخفاء (قوله) (أي) الأشياء فيصح أن يكون هذا الذي سميناه لاهنا مازما ما في المثال لا اللازم الأم ألا ينتقل من وأن استعمل لفظ المازم ليقول من أن يكون ثم مزموم آخر أو أكثر أيضا يكون الانتقال منه إلى ذلك اللازم أوضح فان الحار يعلو موات كالشمس والنار والحركة والانتقال من المازم إلى ذلك النار إليها أوضح كالأخفي وأما اختلافها في دلالة التضمن فلا من استعمال لفظ الكل ليقول منه إلى الجزء أقرب من استعماله ليقول منه إلى جزء جزئه فتكون دلالة اللفظ موضوع الجزء الذي هو كل باعتبار جزء الجزء أقرب من دلالة لفظ الكل الأول عليه مثلا دلالة الحيوان على الجسمية التي هي جزؤه أقرب من دلالة الإنسان عليه التي هي الجسمية جزء جزئه إذ هي جزء الحيوان والحيوان جزء الإنسان فتكون دلالة الإنسان على الجسمية أخفى من دلالة الحيوان عليه وكذا دلالة البيت على التراب أخفى من دلالة الجدار عليه لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه وورد على ما تقرر في التضمن من أن الانتقال من الكل إلى الجزء ثم إلى جزء الجزء فتكون دلالة لفظ الكل على الجزء أقرب من دلالة لفظ الجزء على أن لفظ الكل كالإنسان مثلا إذا سمع وتوجه العقل إلى فهم المراد منه فأول ما يخطر بباله من الاجزاء الأصلية منها الجسمية ثم ينتقل إلى ما يجمع الجسمية مع سائر الاجزاء الأصلية فهو ما تكون الجسمية جزءه الذي هو الحيوانية إلى ما يجمع تلك الحيوانية مع غيرها وهو ما تكون الحيوانية جزءا له وهو الإنسانية بما قلنا كذلك لانه إذا طلب فهمه ملول اللفظ وكان لا واجب فهم أجزائه ألا فان قلت ذكر حكم الدلائل واستدل دلالة اللزوم فقط (قلت) لان الجزء لازم للكل وذلك أن تجعل سؤالا في أصل التسليم وتقول ان دلالة الالتزام تشمل دلالة التضمن ولما وجدنا شارحون المصنف قال اغايبنا ذلك بالعقلية فذكرنا أنها تأتي في دلالة الالتزام فهو ما أن دلالة التضمن ليست كدلالة الالتزام وليس كذلك بل الذي يظهر أنها تأتي بالدلالة العقلية فضعنا كانت أم التزاما فان دلالة الإنسان الحطب واسطو ينه بين كثرة الرماذ واسطان وقوله لقله الوسائط أي أو كثرة الاستعمال كالكرم فله لوازم ككثرة الرماذ وكثرة الضيفان وجبن المكب فكيف تأدية الكرم باللفاظ الموضوعه لغيره اللزوم بأن يقال زيد كثير الرماذ أو زيد كثير الضيفان أو جبن المكب ولا شك أن هذه الوازم مختلفة في الدلالة على الكرم من جهة الوضوح والخفاء ليس الانتقال من هذه الوازم إلى الكرم مستويا فان الانتقال من كثرة الرماذ إليه أسرع من كثرة الاستعمال ولو كثرة وسائطه وانعزل على الشارح بأن الكلام في دلالة الالتزام وفي مؤدية لازم لفظ المازم لا العكس فكيف يقول الشارح فكيف تأدية الخ واجب بأنه أراد باللازم هنا التابع للمازوم المجموع معتبرا في كل منها الالتزامية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وهذا ذكر بعضهم أن هذا الكلام من الشارح إشارة إلى منبذ الكافي في الكفاية فان الانتقال فيها عندهم من اللازم إلى المازم بعكس المجاز

(قوله وكذا يجوز أن يكون للآزوم مازومات الخ) هذا إذا استعمل لفظ الآزوم ليعتدل منه إلى الآزوم كما في الجواز وكذا الكتاب على مذهب المصنف وقوله أن يكون للآزوم مازومات كالحرارة فإن لها مازومات كالشمس والنار والحركة الشديدة ولكن آزوم الحرارة لبعض هذه المازومات كالنار أوسع من آزومها البعض الآخر وهو الشمس والحركة وقوله فيمكن الخ أي بأن يقال زيد أحرقت النار أو الشمس أو في جسمه نار أو شمس أو حرقة وقوله مثل الحرارة فمما قلنا الكرم فإنه يصح جعله لازما موزومات ككرة الضيفان وكثرة أحراق الحطب وكثرة الطبخ وكثرة الرياء وآزوم الكرم لبعض هذه المازومات وهو كثرة الضيفان أوسع من آزومه البعض الآخر فيمكن تأدية ذلك للآزوم وهو الكرم بالألفاظ الموضوعات للآزومات بأن يقال زيد كثير الضيفان أو كثير الرماد أو كثير الطبخ أو كثير أحراق الحطب (قوله وأوسع منه أي من الآزوم) قوله المختلفة وضوح وخفاءه لا حاجة إلى ذكر الخلفاء كما يلزم من كلام الشارح سابقا ووجوده في بعض النسخ إسقاطي (قوله وما في التضمن) أي أو أما اختلاف مراتب الآزوم وضوحا في التضمن وجوابا عما عذف أي غير ظاهر ويحتاج البيان فنقول لانه لا يظهر مما دلت عليه وأما في التضمن الخ لقوله سابقا وهذا في الالتزام ظاهر (قوله فلا يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء) أي كالجسم مثلا بالنسبة للحيوان فإنه جزء منه (قوله وجزء الجزء الخ) أي ويجوز أن يكون ذلك المعنى بعينه وهو الجسم جزءا من الجسم (٢٨٠) شيء آخر كالجسم فإنه جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان (قوله

وكذا يجوز أن يكون للآزوم مازومات آزوم بعضها أوسع من البعض الآخر فيمكن تأدية الآزوم بالألفاظ الموضوعات للآزومات المختلفة وضوحا وخفاءه وأما في التضمن فلا يجوز أن يكون المعنى جزءا من شيء وجزءه جزء من شيء آخر فلا معنى الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوسع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزءه مثل دلالة الحيوان على الجسم أوسع من دلالة الإنسان عليه ودلالة الجدار على التراب أوسع من دلالة البيت عليه فإن قلت بل الأمر بالعكس لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل فلي حد تكون دلالة فلان إنسان على الجسمية التي هي جزء الجزء أقرب من دلالة على الحيوانية التي هي جزءه لأنها كل وفهم الجزء سابق على فهم الكل وأجيب بأن الأمر عند قصد فهم ما يراد من اللفظ كذلك لكن مقصود أهل الفن من دلالة التضمن أن يفهم الجزء على حدة ويشتت إليه بخصوصه بعد فهم الكل لا يفهمه في ضمن الكل الذي يقتضيه كون الجزء سابقا على فهم الكل وأما قلنا يقتضيه لأن ادراك الموضوع له أولا متوقف على تصور جميع أجزائه قبل تعريفه فاذا خطب العارف بالوضع والغرض أن نسق فهم جميع أجزائه الموضوع له على الحيوان أظهر من دلالة على الجسم وإن كانت دلالة على كله نهما قصدا وقد قصد المتكلم التشبيه بجامع جزء الحقيقة الواضح وأجزائه الخفي وأغبر ذلك من الاعتبارات ثم اعلم أن معنى كلام المصنف وغيره أن هذه الطرق لا تكفي بالوضعية فقط بل تكفي بالعقلية إما فقط أو مع الوضعية لأن

فدلالة الشيء (هو على حذف مضاف أي فدلالة دال الشيء أعنى لفظ حيوان وأما احتجنا لذلك لان الدال «واللفظ لا للمعنى» قوله ذلك المعنى) أي كالجسم وقوله جزء منه أي من ذلك الشيء كالحيوان وقوله على ذلك المعنى أي كالجسم (وقوله أوسع من دلالة الشيء أي كالإنسان وقوله الذي ذلك المعنى وهو الجسم وقوله من جزئه أي كالحيوان وفي الكلام حذف والاصل أوسع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه

على ذلك المعنى (قوله دلالة الحيوان على الجسم أوسع) وذلك لأن دلالة الحيوان على الجسم من غير واسطة لأن الجسم جزء من الحيوان لأن حقيقة الحيوان جسم تام حارس متحرك بالارادة ودلالة الإنسان على الجسم بواسطة الحيوان لأن الإنسان جزء من الحيوان والجسم جزء من الحيوان فالجسم بالنسبة إلى الحيوان جزء من الإنسان جزءا من الجزء ويشتد فلان إنسان بدل على الحيوان ابتدأ به على الجسم تأنيبا بخلاف الحيوان فإنه يدل ابتداء على الجسم فكانت دلالاته عليه أوسع من دلالة الإنسان فكان مراتب الآزوم للآزوم متفاوتة في الوضوح كذلك مراتب الآزوم للأجزاء المتفاوتة (قوله ودلالة الجدار على التراب أوسع وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت فتكون دلالة الجدار على التراب أوسع من دلالة البيت عليه لأن دلالة الأول بلا واسطة ودلالة الثاني بواسطة ومثل بمثالين إشارة إلى أن كون دلالة اللفظ على جزء المعنى أوسع من دلالة على جزءه لا فرق فيه بين أن يكون الجزء معقولا أو محسوسا (قوله فلان قلنا الخ) هذا وارد على قوله فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه الخ وحاصله أنه إذا كره من أن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوسع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى ممنوع بل الأمر بالعكس وهو أن دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه على ذلك المعنى أوسع من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه أم سم فدلالة إنسان على الجسم أوسع من دلالة حيوان عليه عكس ما ذكرتهم من أن دلالة حيوان عليه أوسع

(قوله فان فهم الجزء) أي من اللفظ الدال على الكل سابق على فهم الكل أي وما كان أسبق في الفهم فهو أوضح وأما كان فهم الجزء سابقا على فهم الكل لان الشخص اذا طلب فهم مدلول اللفظ الذي سمع وكان كلا وجب فهم أجزائه أولا فاذا سمع لفظ الكل كالإنسان مثلا وتوجه عقله الى فهم المراد منه فهم أولا الاجزاء الاصلية ومنها الجمعية ثم ينتقل الى ما يجمع الجمعية وغيره ما هو ما تكون الجمعية جزءا له كالحيوانية ثم ينتقل الى ما يجمع تلك الحيوانية غير هادوم تكون الحيوانية جزءا له وهو الإنسانية واعتصر على الشارح بان هذا الدليل مخالف للدلي من وجهين الاول انه اذا قيد ان دلالة اللفظ الذي دلالة المعنى جزءه أوضح من دلالة ذلك اللفظ على الكل كدلالة الإنسان على الحيوانية فانها أوضح من دلالة المعنى الإنسانية فاللفظ الدال ثانيا على هذا الدليل هو عين الدال أولا وهذا خلاف العكس المعنى وأوصيته فانه قد استتر فيه أن اللفظ الدال ثانيا معاير للدال أولا الامر الثاني أن المدعى أوصيته الدلالة على جزء الجزء من الدلالة على الجزء والدليل انما يقيد أوصيته بالدلالة على الجزء من الدلالة على الكل فلو قال الشارح لان فهم جزء الجزء سابق على فهم الجزء سلم من هذا الاخير وأجيب عن الاول بان المراد بقوله بل الامر بالعكس أي بعكس ما يفهم لزوما بما سبق وتوضيح ذلك انه يفهم بما سبق أن دلالة الشيء على جزءه أوضح من دلالة الشيء آخر على جزءه لوجود الواسطة كدلالة الحيوان على الجسم فانها أوضح من دلالة الإنسان عليه لعدم الواسطة في الاول ووجودها في الثاني وبازمنا الذي قد فهم أن تكون دلالة الشيء على جزءه أوضح من دلالة ذلك الشيء على جزءه كدلالة الإنسان على الحيوان فانها أوضح من دلالة الإنسان على الجسم لان كلا منهما دلالة الشيء على جزءه

فان فهم الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم

فهم المجموع دفعة واحدة وفي ضمن ذلك فهم كل جزء والدليل على أنهم قصدوا أن يفهم الجزء بعد الكل بان يلتفت اليه على حدة أنهم قالوا دلالة التضامن تستر تب على المطابقة وتنبى عليها بان ينتقل من المفهوم مطابقة الى جزء من أجزائه وهذا لا يمكن الا بما ذكرنا لا يخفى وغاية ما يعرض أن يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم أولا في ضمن الكل رأى محمرة في ذلك وأي انتقال هناك وجب بان هذا الاعتبار يظهر عند قصد احضار الجزء على حدة لغرض من الاغراض فان فهم الشيء على حدة خلاف فهمه مع الغير لا سيما حضور الكل دون أجزائه ممكن كإصص عليه في الشفاء وأنه يجوز أن يحضر النوع دون الجنس الذي هو جزءه فيقتصر الى الالتفات اليه فتظهر فائدة دلالة التضامن للكاشنة بهذا الاعتباره كذا قررنا هذا المحل وبسطنا هذا الاطناب ليتضح على عادتنا في بسط مسائل الشرح والكتاب وبازم عليه ان دلالة التضامن لا تنز في اللفاظ الموضوعية للركبات ضرورة عدم لزوم الالتفات الى جزء من الاجزاء على حدة لفصحة المغلة عن ذلك الجزء وقد نصوا على ان التضامن والركبات لازم للطابقة وقد يجب عن هذا بان المراد بازوم التضامن صلاحية اللزوم بمعنى انه يمكن اللزوم بالالتفات الى جزء الجزء وأما مراد

(٣٦ - مروح التلخيص ثالث)

النسبة للإنسان جزءه جزءا بالنسبة للحيوان جزءه وكالحيوان فانه بالنسبة للإنسان جزءه وبالنسبة للجسم كل قائل (قوله نعم) أي الامر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزءه جزءه أوضح من دلالة الشيء على جزءه كما ذكرتم لما قررنا أن الجزء سابق على الكل في الوجود والابطال الجزئية لكن الذي قلنا في ما قلنا سابقا ما صرح به القوم من أن التضامن تابع للطابقة في الوجود فيكون المقصود في دلالة التضامن انتقال الذهن الى الجزء وملاحظة شيء على حدة بعد فهم الكل فالإنسان اذا سمع لفظا وكان غاربا لم يفهمه وفهم الجميع أجزاء الموضوعه أول ما يفهمه المعنى الموضوعه للفظ الاحتمال ثم ينتقل لفهم جزء ذلك المعنى على حدة ان كان له جزء ثم ان كان لذلك الجزء جزءا انتقل اليه على حدة وهو جرافير تكتب التدي فصيح ما ذكرنا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة المعنى جزء الجزء لتأخر حدة فهم الجزء وما قبله من أن الامر بالعكس في منظور فيه جهة أخرى وهي جهة قصد ما يراد من اللفظ فيرتك في تلك الجهة التي هو حاصل أنه عند قصد فهم ما يراد من اللفظ يراى جهة الترتيب في التركيب بان يفهم أولا جزءا للجزء ثم الجزء ثم الكل وهذا ملخص السائل وأما اذا كان المخاطب فاما جميع أجزاء الموضوع له فيراى جهة التسليم والتعطيل بأن يفهم معنى اللفظ الموضوع له اجمالا ثم ينتقل لجزءه على حدة لا في ضمن الكل ثم ينتقل لجزءه على حدة لا في ضمن الجزء وهذا ملخص ما ذكرناه سابقا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة المعنى جزء الجزء

(قوله ولكن المراد هنا) أي لكن المراد بالتضمن هنا أي في مقام بيان تأني الإيراد المذكور بالدلالة العقلية (قوله انتقال الذهن إلى الجزء) أي المراد من اللفظ أي على حدة لا في ضمن الكل أي وحيد منفلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فهم ماذكره في البيان السابق وقوله وملاحظة عطف على انتقال مفسر الله وقوله بعد فهم الكل أي لا على أنه مقصود من اللفظ لا يقال كيف يفهم الجزء ثانيا وقد فهم أولا في ضمن الكل وأي ثمرة لذلك لا نقول يظهر هذا عند قصد احضار الجزء في حدة لغرض من الأغراض فان فهم الشيء على حدة خلاف فهمه مع الغير (قوله وكثيرا الخ) أي على أن كثيرا الخ وهذا جواب بالتمنع والاول بالتسليم (٢٨٢)

ولكن المراد هنا انتقال الذهن إلى الجزء وملاحظة بعدهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس

إلى الأجزاء على حدة ويلزم عليه أيضا أن يكون ذلك مبني على جواز حضور الكل كالنوع دون جزئياته والجنس فتصير دلالة التضمن الزا ما ضرورة أن حضور الكل من جميع أوجهه مقتض للحضور جميع الأجزاء فالتمس جميع الأجزاء فله يحضر من الكل الأوج من أوجهه فلا انتقال منه إلى وجه آخر انتقال من ملزوم إلى لازم في التحقيق وان كان جزأ موضوع اللفظ في الاصل وقد تستد الجواب عن هذا بان المقصود من التضمن هو فهم الجزء من موضوع اللفظ وبما أطلق عليه بأي وجه وفيه ضعف اذ لا يصدق أنه انتقل من الكل إلى الجزء بل من جهة الكل إلى الجهة إلى الجزء وهو خلاف ظاهر الاصطلاح فافهم ثم ان مما يجب ان يعلم هناك دلالة التضمن في هذا الفن ودلالة الالتزام بتعيين أن يكون كل منهما مقصودا من اللفظ أما في الجزأ فتعيين ان يراد باللفظ نفس الجزء أو اللزوم فقط بان توجد القرينة الصارفة عن ارادة المعنى المطابق على ما يأتي ان شاء الله تعالى وأما الكناية فتعيين أيضا ان يراد اللزوم أو الجزء لكن مع حصر ارادة المعنى المطابق بان لا توجد قرينة مالت عن ارادة كائنا بأي أيضا وأما اذ أطلق لفظ الكل والملزوم على معنى كل منها واتفق ان فهمهم الاول جزءه ومن الثاني لازمه فليس من الجزأ ولا من الكناية المبينين على التضمن والالتزام هنا فلا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد في هذا الفن وإما يكون كذلك عند المناطقة وحيث وجب في التضمن والالتزام هنا قصد الدلالة على الجزء أو اللزوم فمقدد استعمال اللفظ في أحدهما لا بد أن يلتفت المستعمل إلى التفصيل في الأجزاء واللوازم ليستعمل في أي أرادوا معلوم أن أول ما يسبق إليه عند الالتفات إلى أحد أجزاء المعنى ولوازمه الأجزاء القرينة وهي الأجزاء الحقيقية دون أجزاء أخرى واللوازم القرينة فان استعمال اللفظ في بعضها مع القرينة الصارفة أوسع القرينة المصعدة لارادة الاصل وكان ذلك البعض أو اللزوم قريبا كان انتقال السامع من سماع اللفظ قريبا تبع القصد المستعمل واعتقلا بوجود الانتقال لانه كان انتقال المستعمل عند قصد التفصيل واخراج اللوازم إلى الاقرب فالأقرب بعد تصور الاصل كذلك السامع أول ما يحتاج له الاصل باعتبار الدلالة الظاهرة لنفس اللفظ ثم يلتفت إلى فهم المراد باعتبار القرينة فيقرب عليه الفهم قرب المراد وبعد بعده ففي هذا يكون الجواب عما تقدم أن يقال انما يراد أن فهم الجزء سابق على فهم الكل فتكون الدلالة على جزء الجزء أقرب منها على الجزء ان أريد باللفظ معناه فيكون فهمه موقوفا على فهم أجزائه

على حدة خلاف فهمه مع الغير وحاصله أننا لنسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل اذ قد يخطر الكل بالبال ولا يخطر جزؤه فيه أصلا وحيث قد فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل فهم ماذكره سابقا من البيان كذا قرر شيخنا العمودي وفي سم أن قوله وكثيرا الخ دفع لما يرد على الجواب من أنه لا يمكن فهم الجزء وملاحظته بعدهم الكل بل فهم الجزء وملاحظته سابقة دائما (قوله أن يخطر النوع بالبال) أي على سبيل الاجال لا التفصيل اذ خطورة بالبال مفصلا بدون خطورة الجنس محال اه فنرى وقوله وكثيرا ما يفهم الكل أي ما يفهم الشيء الذي يصدق عليه انه كل في نفسه من غير ملاحظته كل واللازم تقدم معرفة أجزائه عليه (قوله أن يخطر النوع) أي كالانسان وقوله بالبال أي بالذهن (قوله الى

الجنس) أي الذي هو جزء من النوع كالحيوان وفي تفسيره أولا بالبال وبالذهن ثانيا تفتن واعترض هذا الجواب بأنه يلزم عليه أن دلالة التضمن لا تنزيم في الالتفات لموضوعه للرب كيات ضرورة عدم لزوم الالتفات إلى جزء من الأجزاء على حدة لمصلحة الفقه عن ذلك الجزء وقد نصوا على أن التضمن في المركبات لازم للطبيعة وقد يجب ان هذا بان المراد بالزوم التضمن للطبيعة في المركبات صلاحية للزوم بمعنى أنه يمكن اللزوم بالالتفات إلى الأجزاء على حدة فكل لفظ على معنى مركب بالمطابقة فهو صالح لأن يدل على جزء ذلك المعنى التضمن ولا بد وليس المراد بالزوم المذكور عدم الانفكاك حتى يراد الاشكال (ثم)

ثم اللفظ المراد به لازم موضح له

(قوله ثم اللفظ المراد به لازم موضح له) كلمة ثم الانتقال من كلام إلى كلام آخر فإن ما سبق كان في تعريف العلم (٢٨٣) وما يتعلق به وهذا في بيان ما يعث

عنه (قوله المراد به لازم

(ثم اللفظ المراد به لازم موضح له)

وأما أن يريد نفس الأجزاء بعد تحريكها من مجموعها فيكون الجزء أقرب ما يستعمل فيه اللفظ وفهم منه عند الاستعمال دون جزء الجزء ظاهر أذ ليس فيه هذا الاعتبار الا طلب أقرب الأجزاء وأقرب اللوازم ليستعمل اللفظ ويتبع ذلك سهولة الفهم على السامع بمعنى إن انتقال السامع إلى فهم الجزء من لفظ الأصل تبعاً لإرادته المستعمل قريباً أو طلباً بعد ما فتحت ذلك صوته على السامع فصحب فلنأمل فأنهم في هذا المحل ويمكن تأويل الجواب السابق بهذا المعنى ثم ما ذكرنا فيما تقدم مما يقتضي أن الانتقال في المفردات في قولنا زيد كثير الرماد ومهزول القنصل وجبان الكلب لا نافي بما تقدم من أن الانتقال لا بد معهما من المطابقة لمقتضى الحال التي لا تكون إلا في النسب التامة لأن تلك المفردات لا يسمعون نسبة تامة تضم فيها المطابقة بيني أن يعلم أن من سمي الجاز مطابقةً والكاتب كذلك لا يريد بذلك المطابقة التي تمنع من الاختلاف في الدلالة وهي الأصلية كما ذكر المصنف وإنما يعني ما صرح معه ما قررناه من صحة الاختلاف وما ينظر فيه دلالة التركيب على مناسبة أحوال القلمات كدلالة اللفظ المألوف في مقام الانكسار على مناسبة التأكيده على ثقيلة أو لا والصواب أنها عقلية واللام تقتضي أن الفرق وأنها من باب الكناية لأن اللفظ لم ينقل للنسبة (ثم اللفظ المراد به) أي الذي أريد به (لازم) أي لا معنى للمعنى الذي (وضع له) ذلك اللفظ أو أراد باللازم هنا ما يترتب من المدلول الوضعي فيها إحدى الدلالات المتفاوتة ص (ثم اللفظ إلى آخره) ش لما كانت الطرق تتعلق بالدلالة العقلية وهي لا بد فيهما من انتقال من لازم إلى لازم أو عكسه احتاج إلى ذكر تقسيم يعلم به ما حصل فيه الانتقال وهو الجاز والكناية أصل من تحقيق الفرق بين الكناية والجاز من أهم ما نحن بصدده في هذا الفن وقد رأيت غالب المصنفين في هذا الفن خطيئة ولم يحققوا أحدها أنا أذكر تحقيقه على ما يقتضيه النظر الصحيح ما بين كلام الوالد في تصنيف لطيفه ما استخرجته بالفكر اعلم أن مراد المتكلم يطلق على أمرين الأول المعنى الذي استعماله اللفظ الذي نطق به حقيقة كان أم مجازاً فإن استعماله في ما وضعته العربية فهو الحقيقة وإن استعماله في غير ما وضعته فهو مجاز الثاني معنى وراء ذلك فإن من تكلم بكلام وأراد به معنى تارة يكون ذلك المعنى مقصوداً لثبوت تارة يكون مقصوداً لغيره كالوسيلة بأن يكون وراء ما هو له كالملة الغالية ويكون ذكر ما ذكره توطئةً لذلك المقصود فكل من الحقيقة والجاز المذكورين أو لا قد يكون مراداً لنفسه وقد يكون مراداً لغيره فلا أقسام أربعة حقيقة مرادة لنفسها مثل جاء زيد مجاز مراد لنفسه مثل جاء أسد يرى بالشاب فخلول اللفظ الحقيقي غير الكناية والمجازي مراد لذاته وينبغي هذين القسمين إرادة الاستعمال مع إرادة إفادة حقيقة مرادة لغيره كما شل زيد كثير الرماد زيد حقيقة كثر الرماد فهو حقيقة مرادة لنفسه ما بل لما هو مزوم لكثرة الرماد من كثره طالبع لازم للكرم في الغالب فالكناية حقيقة لأنك استعمالك لفظها في موضعها والحقيقة كذلك سواء كان ذلك الموضوع مقصوداً لذاته أم لغيره ولا عبرة بما وقع في كلام المصنف من أن الكناية غير حقيقة والجاز ماسترى تحقيقه فتقلاو بحثاً عند الكلام على حد الحقيقة والجاز ولأن قول بحسب الاستعمال هو لفظاً أريد به ما وضع له وأن قول بحسب المراد بالذات أريد به غير ما وضع له في الكناية إرادة استعماله في موضع له وإرادة وهو غير

واتقوا فهم من الأول جزء وهو الثاني لازم فهم ليس من الجاز ولا من الكناية المبنيين على التضمن والالتزام متوالا يكون ذلك من التضمن والالتزام المراد في هذا الفن وإنما يكون كذلك عند المناطقة كما صرح بذلك العلامة البغوي (قوله المراد به لازم موضح له) أي إرادة جارية على قانون الفتوى لا فاعلاً كل لازم مراد باللفظ لا فاعلاً بل على الإبر والعكس كذلك يس

سواء كان اللازم داخلا في التضمن أو خارجا كافي الالتزام

وجود الشيء وجوده في الجملة ليدخل الجزء لا لازم للكل كافي دلالة التضمن وغيرها الجز وهو اللازم

ما وضع له والمعتبر في الحقيقة اللفظية هو ارادة الاستعمال في قسم رابع وهو مجاز مقصود لفسيه
مثل أن تستعمل كلمة في غير موضوعها ولا يكون ذلك المعنى المجازي مقصودا لذاته بل يرمي به في
القسم قد يقال بامتناعه لأن فيه الخروج عن موضوع اللفظ في التجوز بحسب الاستعمال
ثم الخروج عن ذلك المعنى المجازي بحسب قصد الذات وبدل عليه قول الجمهور الكناية حقيقة
خلافا للصنف ولو ثبت هذا القسم لا تقسم الكناية إلى حقيقة ومجاز وقد يقال بجوازهما ويحمل
قولهم الكناية حقيقة على لفظ استعمال في موضوعه ما داه غيره فعمل أن الكناية لفظ أريد به
موضوعه ليستفاد منه غير موضوعه غير الكناية من الحقيقة لفظا أريد به موضوعه ليستفاد منه ذلك
الموضوع والمجاز لفظ أريد به غير موضوعه فإذا قلنا يزيد كثير الرماح مستعملا كثيرا ما داه في الكرم
فهو مجاز وليس كناية ولنا استعمال في معناه من بدالك قصد أو افادة من غير ارادة افادة الكرم
كما إذا أردت الاخبار بأنه مخفم فهو حقيقة بمجرد أن أردت معناه ليستفاد منه الكرم فهو كناية فظهر
بهذا أنه يصح أن يقال الكناية لفظ أريد به غير معناه باعتبار ارادة افادته وأن يقال لفظ أريد
بمعناه باعتبار استعماله وأما اجتماع أمرين من هذه الثلاثة لمجاز لا يجمع مع الكناية قولهم
الحقيقة المجردة لا نعني مجوز استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز فحينئذ يجوز أن تقول يزيد كثير
الرماح من بدالك وهو كثر مراده المقصود لئلا تكون تيد كرمه وكثر مراده ليستفاد من كثر مراده كرمه
فكون الكرم مدلوله بالمجاز والكناية وأما الحقيقة المجردة والكناية فلا مانع من اجتماعهما
بأن تقول يزيد كثير الرماح وذلك الاخبار بكثرة مراده ليستفاد منه كرمه يستفاد حصول الرماح
بنفسه لغرض ما ولا تفصيل أن ذلك جميع بين حقيقتين فإن ارادة الاستعمال فيه واحد والمعدد
ارادة افادة وقد تستعمل الكلمة في معنى واحد لتصل أغراض لا تنافي فظهر بهذا أن الكناية
لفظ أريد به موضوع له استعمالا وغير موضوع له افادة والمجاز أريد به غير موضوع له استعمالا وافادة وعمل
أن بين الكناية والمجاز عمومًا وخصوصًا من وجهين فحقن في القسم الرابع ورتمه أن في الحقيقة المجردة
وجود المجاز فقط حيث استعمال اللفظ في غير موضوعه ما داه افادته مدلوله وتنفرد الكناية في استعمال
اللفظ في موضوعه ما داه افادته غيره إذا حصر ذلك فاعلم أن كل من المجاز والكناية اتصلا لا انتقال
تارة نعتي، به انتقال المتكلم عن لفظ إلى لفظ لا انتقال ذهنه إليه وتارة نعتي به انتقال ذهن السامع من
اللفظ المستعمل إلى غيره فإن أردت الأول فالمتكلم إذا أراد الاخبار بمعنى فقد ينتقل ذهنه إلى ما زوجه
فيستعمل لفظ المازوم في اللازم كقولك رأيت بحرا ماشيا تيد كرم ما قد ينتقل ذهنه إلى استعمال
اللازم من بدالك المازوم كقولك كثير الرماح من بدالك كرم وإن أردت انتقال ذهن السامع فالخلاف بالعكس
فلا انتقال في المثال الأول من المازوم إلى اللازم وفي المثال الثاني من اللازم إلى المازوم فظهر أن المجاز
يحصل فيه تارة لا انتقال ومن اللازم إلى المازوم وتارة بالعكس كقول العربي عينا غاشيا فيطلق المازوم
على اللازم وأعطرت السماء نباتا يطلق اللازم على المازوم وبدل على ذلك من علاقات المجاز إطلاق
السبب على السبب وعكسه والمتعلق على المتعلق وعكسه والجزء على الكل وعكسه وكل من الجزء
والسبب والمتعلق لازم للكل والسبب والمتعلق والسكاكي جعل الانتقال في المجاز أبدأ من المازوم إلى
اللازم فظهر إلى أنك إذا قلت أمطرت السماء نباتا فالنبات وإن كان ملازمًا للطرأ أنه باعتبار مساواته
صار ما زومًا وفي هذا الكلام مناقشات نذكرها في باب المجاز إن شاء الله تعالى ويلزم السكاكي أن يجعل

(قوله سواء كان الخ) أشار
بنك إلى أن من ادعى الصنف
باللازم هنما يترجم من وجود
المعنى الموضوع لوجوده
فيشمل الجزء لا لازم للكل
وغير الجزء وهو اللازم
الخارج عن المعنى

الكتابة أيضا انتقالا من المزموم لكنه تارة تساهل في إطلاق المزموم على اللازم المساوي وتارة يحقق
وأما الكتابة فكذا لا أنها تشارك المجاز في أنه ليس فيها انتقال الاستعمال بل انتقال الذهن فقط وإن
أردت انتقال ذهن المتكلم فالتكلم إذا أراد افادة الكرم انتقل ذهنه إلى لازم وهو كثره أو ما قد أخبر
بليسفادته مازوم والسامع إذا سمع اللازم انتقل ذهنه إلى المزموم فالانتقال فيها بحسب المتكلم من
الأخبار بالمزموم إلى الأخبار باللازم وبحسب السامع من فهم اللازم إلى فهم المزموم وهذا أحد قسميها
وهو الذي ذكره الناس وقد يقال في كل مجاز تنقسم إلى قسمين فرعاً أحدهما بالمزموم والآخر بالانتقال
فيه ليست إلا لازمة كقولك نزل الفيت زيدا فادة أن السنته بحسب قوله تعالى قل نازجهم أشد حرا
لأنه لم يقم فادة ذلك لأنه معلوم بل فادة لازمة وهو أنهم بنى أن يحضر وجاءوا بجاءوا وكذلك قوله
صلى الله عليه وسلم المرء مع من أحب المقصود بالفائدة أنما هو كون مخاطب مع النبي صلى الله عليه
وسلم وإعلم أن قولنا إطلاق اللازم على المزموم وعكسه جرى على عبارة المزموم وهي غير منقصة لنا إذا
قلنا ربنا أسدا يتكلم تطلق اللازم على المزموم لأن المزموم ذات الاسد ولازمها معنى وهو شجاعة
والذي أطلق عليه الاسد يضافاً إلى ما أطلق مازوم الشيء على مازوم الشيء بين اللازمين كتابة نعم قد
يطلق المزموم على اللازم في نحو قولك جاءني عدو لي يعني الإنسان وتر يدضكه وكتابه وكذلك
عكسه ومن أمثلتها ما طرقت السهابة تارو عينا غيتنا وكذا الكتابة يترجمها ما ذكرناه فلنأمل
وسأيت تحقيق ذلك وتكميله عند ذكر الكتابة وإنما عجلت ذكره هنا لتقسيم الذي ذكره
المصنف ولأن بين هذا المكان وذلك مفاوز لا قطعها بالتحقيق معناها إذا عرج هذا فترجع إلى
تبع كلامهم بقول المصنف اللفظ المراد به لازم موضع له مجاز إن قامت قرينة على عدم إرادة
موضوعه كقولك ربنا أسدا يرى بالشباب فان إلى قرينة قامت على عدم إرادة الحقيقة والمراد
بإرادة اللازم التي هي مورد الحقيقة إرادة الافادة سواء كانت متضمنة إرادة الاستعمال أم لا فإن أحد
قسميها هو الكتابة أي يده استعمال اللفظ في موضع له ليقيد غير موضع له فقد وجد هنا إرادة اللازم
الذي هو غير موضوع اللفظ فادة لاستعمالها وفيها الآخر وهو المجاز أي يده غير موضوع استعمالها
وافادة وإعلم أن المراد باللازم هنا ليس ما ذكره المنطقيون بل المراد اللازم العرفي سواء كان عقليا
خاصة أم عرضا عاما غير ذلك لما تقدم من أن المراد اللازم للفهم ولو عرفنا المراد باللازم المعارض
والمزموم المعروف وإن شئت قلت اللازم التابع والمزموم المتبوع غير أن الاعتبار هنا اللازم المساوي
فإن الأعم لا يتقبل الذهن منه إلى الأخص إنما يتقبل من اللازم المساوي قال في الفتح أوالأخص
وفي نظر فإن اللازم لو كان أخص من المزموم لوجد المزموم دون اللازم وهو محال وأجاب عنه الكاشي
بأن ذلك إنما يتحقق في اللازم العقلي أما اللازم الأعم من ذلك فلا يتحقق أن يوجد فيه المزموم دون
اللازم ويحسن ههنا أن يرد اللازم الاعتقادي مطلقا (قلت) يستحيل أن يكون اللازم أخص سواء
أ كان عقليا أم اعتقاديا لأن الذهن كيف يربط أمر بإمرأ أعم منه والفرض أنه لا يتقدم زوم لعرف
أو غيره فإذا كان في الذهن أخص من غيره استعمال أن يربطه الذهن بالأعم إذا تقرر ذلك فالسكاكي
قال الكتابة ينتقل فيها من اللازم إلى المزموم أي ينتقل ذهن السامع كما تقول فلان طويل التجاد
والمراد طول القامة يعني المراد بالافادة لا بالاستعمال ثم قال إن المجاز ينتقل فيه من المزموم يعني أن
السامع ينتقل ذهنه من المزموم وهو الحقيقة إلى اللازم وهو معنى المجاز وأما المصنف فانه جعل
كلام المجاز والكتابة أي يده باللازم ولا يربطه إرادة الاستعمال والأ كان مجازا فخطب بل يربطه إرادة
الافادة حيث قد كلامه لا يصح لأنه ليس كل مجاز فصل منه لازم موضوع اللفظ بل المجاز الذي حصل
فيه إطلاق اللازم على المزموم أي يده بالمزموم والذي قصده بعكسه أي يده باللازم وغيره من المجاز

(قوله ان قامت قرينة) أي دلت (قوله على عدم ايراده) أي من ذلك اللفظ (قوله فجاز) أي فسمى ذلك اللفظ مجازا مرسل وغير مرسل وذلك كقولك رأيت أسدا يدسف أو يتسكك فان قولك يتسكك أو يدسف قرينة على أن الأسد لم يرد به ما وضع له وانما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع واعتصر على المصنف بأن ظاهره أن المجاز مراد به لازم ما وضع له دائما وذلك لانه قسم اللفظ المراد به لازم ما وضع له الى مجاز وكناية ومعلوم أن القسم اخص من المقسم فيفيد أن المجاز بجميع أنواعه من أفراد اللفظ المراد به لازم معناه الموضوع له هو الامر ليس كذلك لان المجاز قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل وقد يكون غير ذلك وبالجملة فلكون الواجب في المجاز أن يذكر اسم المزموم يراد باللازم الا في قليل من أقسامه وهو المجاز المرسل الذي علاقته المنزوية ولا يظهر في غيره من الاقسام وقد يجاب بأن المصنف (٢٨٦) إنما أراد أن اللفظ المراد به لازم ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وهذا

ليس ناصيا أن كل مجاز يكون المراد منه لازم

ما وضع له لجواز أن يكون اللفظ مجازا انتقل فيمن اللازم الى المزموم مثلا ولا ضرر في كون قسم الشيء أهم منه عمومها جميعا كما اختاره العلامة الشارح أو يقال ان المجاز لا بد في جميع أقسامه مع العلاقة المصححة للانتقال ومرجع العلاقة الزوم وان كان الزوم قد يدكر في بعض الاوقات علاقتهما كان مرجع العلاقة الزوم لان مرجع المجازات دلالة التضمين والالتزام وكل منهما انتقال من المزموم الى اللازم ألا ترى أن مجازي الاستمارة التحقيقية

ان قامت قرينة على عدم ايراده أي ايراد موضوع له (فجاز والا فكناية) الخارج عن المعنى كافي دلالة الالتزام (ان قامت قرينة) أي ان وجدت ثم قرينة دالة (على عدم ايراده) أي على ان المعنى الذي وضع له ذلك اللفظ لم يرد بذلك اللفظ (ف) ذلك اللفظ الذي أريد به اللازم دون المزموم لصرف القرينة (ب) مجاز أي يسمى مجازا إذا كان جاز يجوز من الشيء الى الشيء لان ذلك اللفظ جعل مجازا يتجاوز منه الى ذلك اللازم وذلك كقولك رأيت أسدا يدسف فقولك يتسكك يدسف قرينة دالة على أن الأسد لم يرد به ما وضع له وانما أريد به لازمه المشهور وهو الشجاع وظاهره أن المجاز مراد به اللازم دائما وفي بحث لانه قد يكون اسم الجزء ويراد به الكل على ما سبأني فان مجاز الاستمارة الحقيقية هو المعنى عنها لا ترد ان الى اللازم لا يتسكك فان الأسد أريد به الرجل الشجاع والمنية في قول القائل أن ثبت المنية أطغافها فعلان أريد بها الاسد اعاء وليس الرجل الشجاع لازم للاسد الحقيقي ولا الاسد ادعائي لازم للمطلوب المنية وما يرد ان الى اللازم باعتبار مطلق الجرام في الاول ومطلق اغتيال النفوس في الثاني وهو تكافؤ خرج الكلام عما تحقق فيه وتقرر من أن كلام اللغظين له معنيان متعارف وغيره على ما يأتي ان شاء الله تعالى ثم لا يخفى كنايةه ان وجود دلالة التضمين والالتزام في المجاز الذي تقرر فيه ما بني عليه ما من وجود الخلفه والوضوح ليستأثر معناه المعلوم وهو ان يفهم من اللفظ جزء معناه أو لازمه في ضمن ايراده الكل أو المزموم ولكن كما كانت منشأ استعمال المجاز وانما قلنا ليست كذلك لان اللفظ الآن أريد به نفس الجزء أو اللازم واختلاف الدلالة فيه تقدم وجهها حيث أشرنا لهذا المعنى فيما تقرر في الاذهان (والا) تتم قرينة على عدم ايراده موضوع له بأن مراد ما وضع له مع ايراده اللازم (ف) ذلك اللفظ المراد به اللازم مع جهة ايراده المزموم الذي وضع له اللفظ (كناية) أي يسمى كناية من كنى عنه

لم يرد به واحد منهما وانما المصنف تبع السكا كيوما الكناية فكذلك منها ما أريد به افادة المزموم لا اللازم ومنها العكس وقوله (ان قامت قرينة على عدم ايراده) أي ايراده الحقيقة (فجاز) واضح ولغوي

أريد الرجل الشجاع والمنية في قول القائل أن ثبت المنية أطغافها فعلان أريد بها الاسد اعاء وليس الرجل الشجاع لازم للاسد الحقيقي ولا الاسد ادعائي لازم للمطلوب المنية وما يرد ان الى اللازم باعتبار مطلق الجرام في الاول ومطلق اغتيال النفوس في الثاني ولا شك أن هذا تكافؤ خرج الكلام عما تحقق فيه وتقرر من أن كلام اللغظين له معنيان متعارف وغير متعارف كناية في قائل (قوله والوا) أي وان لم يرد به قرينة على عدم ايراده موضوع له مع ايراده اللازم وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على ايراده اللازم لانها لم تنم عن ايراده المزموم وهو المعنى الموضوع له وليس المراد عدم وجود القرينة أصلا وان كان كلام المصنف صادقا بذلك لان الكناية لا بد منها من قرينة (قوله فكناية) أي فذلك اللفظ المراد به اللازم مع جهة ايراده المزموم الذي وضع له اللفظ يسمى كناية مأخوذة من كنى عنه بكذا اذ لم يصح باسمه لانه لم يصح باسم اللازم مع ايراده المزموم الذي وضع له اللفظ يسمى كناية القائمة فانه كناية لا قرينة تمنع من ايراده طول النجاء مع طول القائمة

لم يجازمه الاستعارة وهي ما تبتنى على التشبيه فيتعين التعرض له فاحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية

(قوله فعند المصنف الخ) أي أو ما عند السكاكي لا انتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم والمصنف رأى أن اللازم من حيث أنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم إلا لأشعار للأعم بالأخص والجواب عن السكاكي أن اللازم إنما ينتقل عنه لأن حيث أنه لازم بل من حيث أنه ملزوم وإنما ساء لازم من حيث أنه تابع مستند للغير والأفهم ملزوم من جهة المعنى وهذا أتم أن الخلف بينهما لفظي (قوله لا انتقال في المجاز والكناية الخ) أي والفرق بينهما عدم وجود الفرق بينهما فعدم إرادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية (قوله لا دلالة الخ) علة لخلاف أي (٢٨٧) لأن اللازم إلى الملزوم كما يقول

السكاكي إذ دلالة الملزوم

في دلالة اللازم على الملزوم

ما تقدم من أن اللازم يجوز

أن يكون أعم من الملزوم

والمعاملة لاشعاره بأخص

معين فكيف ينتقل منه

إليه (قوله من حيث أنه

لازم) حثية تعيد أي

إدالة اللازم على الملزوم

فيما إذا كان مساوياً

من حيث أنه ملزوم لأن

حيث أنه لازم لا يمنع التساوي

يكون لازماً ملزوماً (قوله

الآن إرادة الموضوع له

جائز في الكناية) فإن

قلت أي فرق بين الكناية

وبين اللفظ الذي أريد به

مضاهي الأصل مع لازمه

نفسه والالتزام فانه حقيقة

لفظاً والكناية عند

المصنف ليست حقيقة ولا

مجازاً مع أن كلامنا على

هذا قد أريد به اللازم

والمزوم معاً قلت أن المقصود

الأصلي في الحقيقة هو

فعدم المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى اللازم إذ دلالة الملزوم من حيث أنه لازم على الملزوم الآن إرادة الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز

بكذا ألم يصح باسمه لأنه لم يصح باسم اللازم مع إرادته فقد تقدم أن اللازم هنا يشمل الجزء واللازم الخارج وذلك لقوله فلا نطويل التجاد مراد به لازم طول التجاد وطول القامة فانه كناية إذ لا قرينة تمنع من إرادته طول التجاد مع طول القامة وقد تبين من كلام المصنف أنه سوى بين المجاز والكناية في أن الانتقال في كليهما من الملزوم إلى اللازم وإنما فرق بينهما بوجود القرينة الصارفة في المجاز عن إرادة الملزوم وعدم وجودها في الكناية وعند السكاكي أن الانتقال في الكناية من الملزوم إلى الملزوم والمصنف يرى كأي أن اللازم من حيث أنه لازم يجوز أن يكون أعم فلا ينتقل منه إلى الملزوم إلا لأشعار للأعم بالأخص وقد تقدم ما يدا الجواب عن السكاكي وإن اللازم وإنما ينتقل منه لأن حيث أنه لازم بل من حيث أنه ملزوم وإنما ساء لازم من حيث أنه تابع مستند للغير والأفهم ملزوم من جهة المعنى وما يقع فيه الالتباس الفرق بين الكناية وبين اللفظ الذي أريد به معناه الأصلي ليعلم بعض لوازم معناه نقصاناً والتزاماً فانه حقيقة قطعاً والكناية عند المصنف ليست حقيقة ولا مجازاً ولا في تقدير كونها حقيقة في الجائز إراداً باللفظ حقيقة مقصود مع ذلك أفهام ما يفهم منه كما يقول المناطقة في دلالة التضمين والالتزام لا على وجه الكناية وقد أوجب بأن الفرق بينهما أن الكناية إنما المقصود بها الذات اللازم وإرادة الملزوم تبع والحقيقة إنما المقصود بها قيام القرينة على عدم إرادة موضوعه استعمالاً لا على عدم إرادته فانه ذلك من قوله المراد به لازم موضوعاً ولو جعلنا مراداً ذلك لخرج عنه غالب الكنايات فلنسمعاً قرينة تصرفها عن إرادة إفادة موضوعها أي مع ما هو شرطاً للمجاز من العلاقة وغيره والمراد باللازم العرفي وإن لم تقم قرينة على عدم إرادتها وضع لفظ الكناية فالكناية حيث لفظاً مراد به لازم موضوعه ولم تقم قرينة على عدم إرادته موضوعه ونفي بقولنا أولاً إرادته إفادة موضوعه لناراد موضوعه إرادة الاستعمال فدخل في ذلك ما إذا لم تقم قرينة على شيء قامت قرينة على إرادته اللازم فإن الحقيقة لا تحتاج إلى قرينة إذا قامت قرينة على إرادة الموضوع فكل ما كان يقول الكناية في هذين القسمين حقيقة ولا يدخل فيه المجاز إذ قصد إفادته ملزوماً يجوزنا ذلك وجعلناه مجازاً وكناية كما سبق

المزوم واللازم مقصود بالتبعية والمقصود الأصلي في لكنايتي الملزوم والمزوم مقصود تبعاً فقول الشارح الآن إرادة الموضوع الخ أي بالتبع لا بالذات وقرينة الكناية وإن لم تناف الملزوم لكنايته ترجع اللازم عليه كذا أجاب العلامة القاسمي ادعاهت هذا فقول الشارح الآن إرادة الموضوع الخ أي بالتبع بالذات ومثال الحقيقة التي أريد بها اللازم والمزوم قولك فلان وجهه كاليد مثلاً فدلوه المطابق شبه وجهه فلان باليد في الاستدارة الاستدارة وهو مراد مع إرادته لازمه وهو أنه في الحسن وليس هذان للكنايتي في شيء ولصحة أن إرادتي التشبيه المعنى المطابق وهو أوصاف التشبيه وجهه التشبيه على وجه الكمال ألا لازمه فقطص وجود الخفاء والوضوح فيه مع أنه ليس من الكناية ولا من المجاز بل من المطابقة اتفاقاً وهذا ما قد حصر المصنف سابقاً وجود الخفاء والوضوح في دلالاتي التضمين والالتزام اللتين هما المعقبتان وأصل للمجاز والكناية دون المطابقة فتأمل اه يعقوب

وقدم التشبيه على المجاز لما ذكرنا من ابتداء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه وقدم المجاز على الكتابة لتزول معناه من معناها منزلة الجزء من الكل

(قوله وقدم المجاز عليها) أي في الوضع أعني في البحث والتبويب وهذا جواب عما قاله ابن ابراهيم المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضع الذي هو مرجع هذا الفن إنما يتأني بالدلالة العقلية وهي منحصر عنها في المجاز والكتابة فيكون المقصود من الفن يتصرف فيها ما وجدته فهم مستويان في المقصودة (٢٨٨) من الفن فلا شيء قدم المجاز عليها في الوضع وخلا عكس الامر (قوله يجوز أن

يكون هو اللزوم والمزوم جيبا) أي وان كان القصد الأصلي منها إلى اللزوم كما في قوله مقدم على الكل طبعا (قوله مقدم على الكل طبعا) لتوقف الكل على الجزء في الوجود بمعنى أنه لا يوجد الكل الا مع وجود طبيعة الجزء تركبه من حقيقة الجزء وطبيعته لا تكون الجزء علة تامة للكل اذ لو كان كذلك لكان كل واحد الجزء وجد الكل وهو باطل لجواز أن يوجد الجزء ولا يوجد للكل لصحة كونه أهم منه ولما توقف الكل على الجزء من الجهة المذكورة حكم العقل بأن الجزء من شأنه أن يتقدم في نفس الامر على الكل وذلك بمعنى التقدم الطبيعي أي النسب للطبيعة والحقيقة لتركب الكل من طبيعة الجزء وحقيقته (قوله يقدم الخ) أي فالناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكتابة وضعا لاجل مما كان وموافقة الوضع للطبع (قوله وأما قال بجزء معناها أي ولم يقل لأن معناها جزء معناها جزء) أي معناها الذي لا بد من ارادتها فلا منافاة بين ما دنا وبين قولنا فما معنى الكتابة يجوز الخ (قوله ليس هو مجموع اللزوم والمزوم) أي على وجه الجزم (قوله بل هو اللزوم مع جواز الخ) أي فالجزم فيه لا يخلو مع جواز ارادة اللزوم وأما المزوم فيجوز أن يراد أن لا يراد قطعا وإنما لم يعتبر وقوع هذا الحائر في بعض الاحيان حتى يكون معنى المجاز جزء حقيقة من معناها لأن الكتابة بمن حيث هي كناية لا تقتضي ارادتها فمالم يعتبر ما عرض من وقوع ذلك الحائر

(وقدم المجاز (عليها) أي على الكتابة (لأن معناه) أي المجاز (بجزء معناها) أي الكتابة لأن معنى المجاز هو اللزوم فقط ومعنى الكتابة يجوز أن يكون هو اللزوم والمزوم جميعا والجزء مقدم على الكل طبعا فيقدم بحث المجاز على بحث الكتابة موضعاً وإنما قال بجزء معناها لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة فإن معنى الكتابة ليس هو مجموع اللزوم والمزوم بل هو اللزوم مع جواز ارادة المزوم اللزوم و ارادة اللزوم تبع ولو قال قائل بأنه كلما أريد اللزوم مع المزوم كان كناية وإنما يكون حقيقة إذا لم يرد اللزوم وفهم اتفاقا ما بعد لكن يصح عليه ما ذكر بعض الفضلاء من أن ما إذا قلت وجهه كالبدر مثلا فخلوه المطابق أن الوجه يشبه البدر في الاستدارة والاستدارة وهو المراد مع ارادة لازم ذلك وهو أنه نهاية في الحسن وليس من الكتابة شيء ولمحة أن يراد في التشبيه المعنى المطابق وهو أنصاف المشبه بوجه التشبه على وجه الشكل أو لازمه صح وجود اختفاء والوضوح فيسمع أنه ليس من الكتابة ولا من المجاز بل من المطابقة اتفاقا وعلى هذا ينبغي أن يجعل من الحقيقة أيضا فهم خواص التراكيب ومناسبتها لمتن الحال الذي تقدم التنبه عليه فلا يكون من المجاز ولا من الكتابة أيضا وكل ذلك مما يفتقر في حصر وجود دالة الخفاء والوضوح في التضمن والالتزام اللذين هما العقليتان وأصل المجاز والكتابة دون المطابقة تأمل ثم لما أراد التمرع في أبواب الفن وهي ثلاثة أراد أن يبين وجه ترتيبها وضعا ووجه كونها ثلاثة فقال (و) لما تبين أن الابرار المذكور الذي هو مرجع هذا الفن إنما يتأني بالدلالة العقلية المنحصرة عن دالة المجاز والكتابة انحصر المقصود من هذا الفن في المجاز والكتابة فهما مستويان في الوصف بل المقصد ولكن (قدم المجاز عليها) أي على الكتابة موضعاً (لأن معناه) أي لأن معنى المجاز (بجزء معناه) أي بجزء ص (وقدم عليها لأن معناه بجزء معناها) أي قدم المجاز على الكتابة لأن معناه بجزء معنى الكتابة قال الخطيب لأن في المجاز ارادة اللزوم فقط أي مثل الشجاع وتوقف الاسد وفي الكتابة يجوز مع ارادة اللزوم أي الكرم من كثرة الرماد ارادة غيره أي مدلول اللفظ فيكون معنى المجاز بجزء معنى الكتابة (قلت) قوله يجوز مع ارادة اللزوم ارادة غيره من مقدار ارادة المزوم ولا بد عنه على وجه استعانهه فيفعل لصح لنا هذا أريد بالكتابة بغير اللزوم استعمالا كانت حقيقة لا كناية وان أراد أنه يجوز ارادة المزوم واللازم مع استعمالها فيها فليس الامر كذلك اذ يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز ثم يراعى أن يكون المجاز جزء معنى الكتابة لا كالجزء وان أراد أنه يجوز في الكتابة ارادة اللزوم والمزوم فأداة والمجاز لا يجوز فيه ارادة افادة غير مدلوله وهو اللزوم فذلك يقتضي بأن معنى المجاز إنما يكون بجزء معنى الكتابة في بعض الاحوال وهو ما إذا قصد به ارادة اللزوم والمزوم معاً لا مطلقا وإذا أريد به اللزوم والمزوم معاً فليس

(ثم) معناها جزء (قوله فان معنى الكتابة) أي معناها الذي لا بد من ارادتها فلا منافاة بين ما دنا وبين قولنا فما معنى الكتابة يجوز الخ (قوله ليس هو مجموع اللزوم والمزوم) أي على وجه الجزم (قوله بل هو اللزوم مع جواز الخ) أي فالجزم فيه لا يخلو مع جواز ارادة اللزوم وأما المزوم فيجوز أن يراد أن لا يراد قطعا وإنما لم يعتبر وقوع هذا الحائر في بعض الاحيان حتى يكون معنى المجاز جزء حقيقة من معناها لأن الكتابة بمن حيث هي كناية لا تقتضي ارادتها فمالم يعتبر ما عرض من وقوع ذلك الحائر

(ثمينة) أى من المجاز (ما يبنى على التشبيه وهو) الاستعارة التى كان أصلها التشبيه

معنى الكناية وذلك لان معنى المجاز على ما تقدم هو اللزوم فقط من حيث ذاته لا من حيث الاستعار
بوصفه باللزوم وقد تقدم التمثيل له بما بين بهما ذكر ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللزوم
واللزوم بعلم من حيث ذاتهما أو فاضلاو كان القصد الاصلى فيها الى اللزوم على ما قررنا أو فاضلاو كان
معناه كالجزء منها فالحال من مقدم طبع على الكل لتوقف الكل على الجزء فى الوجود بمعنى انه لا يوجد
الكل الا مع وجود طبيعة الجزء لا على وجه التأثير كتوقف المعلوم على السبلة والجزء يجوز أن يوجد
بدون الكل لصحة كونه أعز ولا توقف الكل على الجزء بل وجه المذكور حكم العقل بان الجزء من شأنه
أن يتقدم فى نفس الامر على الكل وذلك هو معنى التقدم الطبيعى أى من جهة الذات ونفس
الحقيقة التى هى الطبيعة التركيب الكل من حقيقة الجزء وطبيعته بخلاف تقدم السبلة ببلات تأثير
فلا يسمى تقدمها طبيعيا بهذا الاعتبار ناسب أن يقدم وضعها كاهل الطبع بالوضع ولم يقل معناه نفس
جزء معناها جز ما لان الكناية لا يراد بها اللزوم والمزوم على وجه الجزم وإنما الجزم بمعنى ارادة
اللزوم وأما اللزوم فيجوز أن يراد أنه أن يقطعوا ولذلك قلنا يجوز أن يكون معناها اللزوم والمزوم
معلوم بغير وقوع هذا الجزم فى بعض الاحيان حتى يكون جزء حقيقة لان الكناية من حيث
هى كناية لا تقتضى ارادتها فلو اعتبر ما يرضى من وقوع ذلك الجزم ثم أشار الى وجه زيادة باب آخر
ثالث الى وجه تقدمه على البابين فقال (ثم) لما أعصر المقصود من هذا الفن فى باب المجاز
والكناية وقد استحق المجاز التقديم وضعها لما ذكره (منه) أى من المجاز (ما يبنى على التشبيه)
وهو الاستعارة بقسميها أعنى الحقيقية والمكتى عنها بأى أن شاء الله تعالى تفسيرهما وذلك لان استعارة
اللفظ انما تكون بعد المبالغة فى التشبيه وادخال المشبه فى جنس المشبه بوجوب ضم التشبيه لهذا

الارادتان معاهما الكناية حتى يكون المجاز كجزءها بل الكناية من هاتين الارادتين هى احدهما
والاخرى ليست كناية واللفظ حينئذ كناية بوجه غير كناية باعتبارين وقيل انما كان كالجزء لان المجاز
فيه انتقال من المزوم الى اللزوم وهو واضح والكناية فيها انتقال من اللزوم الى المزوم وهو لا يتضح
بنفسه حتى ينضم اليه العلم مساواة هذا اللزوم لازومه فصار فى المجاز انتقال من شئ لثنى وفى الكناية
انتقال من شئ لثنى بقيد مطلق الانتقال جزء من الانتقال بقيد المساواة وفى نظر لان مطلق الانتقال
جزء من الانتقال بقيد فهو جزه لا كالجزء ولان المجاز ليس فيه انتقال مطلق بل انتقال بقيد يقابل
القيد الذى فى انتقال الكناية ثم المصنف يرى ان الانتقال فى كل منهما من اللزوم الى المزوم الذى هو
أقرب الى الصفة ان يقال فى الكناية ارادة شئين أحدهما مدلول اللفظ وتلك ارادة استعمال والثانى
لزم وموت تلك ارادة فاداة المجاز فيه ارادة شئ واحد وهو مدلول اللفظ فكان كالجزء ما لم يقل انه جزء
لان المجاز لفظ تستعمل فى غير موضوعه والكناية لفظ تستعمل فى موضوعه فكيف يكون جزء
وأحد مما عجزوا ولا آخر حقيقة نعم قد يرد على قوله انه كالجزء ان المجاز أيضا فيه ارادتان ارادة الاضافة
وارادة الاستعمال غيرهما تواردا على محل واحد بخلاف الكناية فان ارادة الاستعمال فيها فى
الموضوع و ارادة الاضافة فى متعلقه فلا تفاوت بينهما الا فى أن على الارادتين فى أحدهما واحد
وفى الآخر متعدد وذلك لا يقتضى بأنه كثرهما ان الأداة الاضافة كانت متحدة ب ارادة الاستعمال
لا ينظر اليها فان ارادة الاستعمال فى الاصل انما تقدم للاضافة ص (ثم من مابنى على التشبيه
فتمين التبرض له فاحصر فى السلافة) ش أى من المجاز ما يبنى على التشبيه وهو الاستعارة لان
مبتدأه على وأطلق الاستعارة والمراد الحقيقية لا التفسيرية لمساوى وقدم التشبيه على المجاز لان
المجاز يبنى عليه فهو مقدم على المبنى ولذلك قدم التشبيه على الجميع ونفى المجاز الاستعارة فان غيرها

(قوله ثم منه ما يبنى على
التشبيه) أى ومنه ملا
يبنى عليه وهو المجاز
ان مرسل (قوله وهو
الاستعارة) وجه بنائها
على التشبيه ان استعارة
اللفظ انما تكون بعد
المبالغة فى التشبيه وادخال
المشبه فى جنس المشبه
ادعاء فاذا افتتار آيات أسدا
في الجاهل فأولاً لشبه الرجل
الشجاع بالحيوان المفترس
وبالفن فى التشبيه حتى
أدعينا أنه فرد من افرادهم
استعملنا له اسم فالتشبيه
سابق على الاستعارة فهو
أصل لها ثم انه فى حالة
استعارة اللفظ يتسمى
التشبيه ومراد الشارح
بالاستعارة التى كان أصلها
التشبيه التصريحية
الحقيقية والمكتى عنها على
مذهب الجمهور بل وكذلك
التفسيرية على مذهب
السكاكى لان كلامنا مبنى
على التشبيه والتشبيه
أصله

(قوله فعين التعرض له) هذا يقتضي أن التعرض للتشبيه لآلذاته بل لبناء الاستعارة عليه فنأتي ماسياً أي من جهة مقصداً لآلذاته لا شأله على مباحث كثيرة فوائده جلة لانه يقتضي أن التعرض له لذاته وقدمت المناقاة ويجعل التعرض له لذاته من حيث أشأله على ما ذكرنا من غير من حيث توقفه عليه (قوله أيضاً) أي مثل التعرض للجواز والكتابة وقد أشغل كلامه على أمرين ييلان ذكر التشبيمين أصله في الفن وييلان كون مقصداً في الذكر على الجواز وكل منهما مفهوم من قول المتن ثم منما بينني على التشبيه فان المبنى يستلزم مبنياً عليه

يقال قضية كون التشبيه يبنى عليه أحد أقسام الجواز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله فكيف عدا بل من الفن ولم يجعل مقصداً للجواز (قوله لم يجعل مقصداً لبث الاستعارة بل جعل الخ) أي جعله باباً تشبيهاً بالمقصود من حيث كثرة الإيجاز وان كان هو مقدم في المعنى ويكر أن يقال انه باب مستقل لذاته لان الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه كما تقدم فهو من هذا الفن فصدوا ان توقف عليه بعض ابوابه لان توقف بعض الابواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن (قوله فانهصر المقصود الخ) المراد بالمقصود ما يشمل المقصود بالذات كالجواز والكتابة وما يشمل المقصود فالتابع كالتشبيه قال العلامة عبد الحكيم لما كان صغيراً نصر راجعاً لعلم البيان المحمول على الفن من الكتاب وكان مشغلاً على أمور سوى تلك الثلاثة من تعرف العلم وما بحث عنه مضطراً بوابه الى غير ذلك قال وبصر المقصود من علم البيان في التشبيه والجواز والكتابة (قوله في الثلاثة) أورد على المحصر فيها الاستعارة بالكتابة على مذهب المصنف فانها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا وليس جواز ولا كتابة وقول بعضهم انها داخل في التشبيه وان أفردها عنه للاختلاف في حقيقتها وأشأها على لطائف ودقائق رده قول المصنف فيها أي المراد بالتشبيه هنا الخ (قوله والجواز) آل للبعد الذكري والجواز المعهود في الذكر هو المرسل والاستعارة التي تنبئ على التشبيه والله أعلم

التشبيه
قال وبصر المقصود من علم البيان في التشبيه والجواز والكتابة (قوله في الثلاثة) أورد على المحصر فيها الاستعارة بالكتابة على مذهب المصنف فانها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا وليس جواز ولا كتابة وقول بعضهم انها داخل في التشبيه وان أفردها عنه للاختلاف في حقيقتها وأشأها على لطائف ودقائق رده قول المصنف فيها أي المراد بالتشبيه هنا الخ (قوله والجواز) آل للبعد الذكري والجواز المعهود في الذكر هو المرسل والاستعارة التي تنبئ على التشبيه والله أعلم

• (التسمية) •

(قوله أي هذاب التثنية) أشار الشارح إلى أن الترجمة خبر لمبدأ عكوف على حذف مضاف وأشار الشارح بقوله الاصطلاحى إلى أن ألقى التشبيه للعهد كرى لأنه تقدم له ذكر المراد بالتثنية الاصطلاحى الذى هو أحد أقسام المقصود الثلاث كما كان خليفا عن الاستمرار والتجربى بيان كل من شمل على الطرفين والأداة لفظاً وتقديراً (قوله المبني عليه الاستعارة) الضمير المجرور عائد على ال أى الذى تبنى عليه الاستعارة وذلك لأن استعاره اللفظ إنما تكون بعد المبالغة فى التشبيه وإذا خال المشبه فى جنس المشبه بكم أو وأعم أن البحث عن التشبيه اصطلاحى فى هذا الباب من جهة طرفيه وهما المشبه والمشبه به من جهة أداته وحى الكف وشبهها ومن جهة توجهه وهو المعنى المشترك بين الطرفين الجامع هاهنا من جهة الغرض منه وهو الأمر الخاضع على إيجاده ومن جهة أقسامه وسبب تحقيق ذلك فى عمله أن شاء الله تعالى (قوله أى مطلق التشبيه) أى ألقى التشبيه هنا للجنس أذهو المناسب لمقام التعريف ومطلق التشبيه هو التشبيه القوي ويوجد فى كلام المنصف شبه استخدام حيث ذكر التشبيه أى بمعنى ثم ذكره ثانية بمعنى آخر وإنما تعرض للتعريف مطلق التشبيه الذى هو التشبيه القوي مع أن الذين (٢٩١) مقاصد البيان أعادوا الاصطلاحى

(التَّسْبِيحُ)

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة (التشبيه) أي يطلق التشبيه أعم من أن يكون على وجه الاستعارة وعلى وجه تنبي عليه الاستعارة وأغري ذلك فمأب الضمير لئلا يعود إلى التشبيه المذكور

وقيل إنها أربعة الاستعارة والتشبيه الذي توقف هي: عليم وجرت له كالجرع والمجاز المرسل والكنية التي جرى لها المرسل كالجزء من الكل والخطيب في مثل هذا سهل وباقه تعالى التوفيق

(التبليغ)

أى إذا ما بحث التشبيه الاصطلاحي وهو الذى تبنى عليه الاستعارة وبحثت عن من جهرت فيه
وما التشبه والمنسب به ومن جهة أمانته وهى الكاف وشبهها ومن جهة وجهه وهو المعنى المشترك
بين الطرفين الجامع لهما ومن جهة الغرض منه وهو الأمر الخليل على إيجادها ومن جهة أقسامه
وساى إلى هذه الأشياء تفصيلها لتحقيقها فى علمها ثم عرف مطلق التشبيه بأنه لينجز الكلام منه إلى
تحقيق المصطلح عليه فقال (التشبيه) أى مطلق التشبيه سواء كان على ربه الاستعارة التحقيقية
والكنى عنها أو على وجه تبنى عليه الاستعارة وهو ما يكون بالكاف ونحوها أو على غير ذلك كالجهر
وساى أو مثلاً ببيان حقائقها فأنطلق بها هنا ولقد تفرع مطلق التشبيه إلى التشبيه المطلق
عليه أعاد معنى التشبيه لمفظ الظاهر بالأخبار لأن المتبادر لو أنى بالأخبار أن المراد هو التشبيه الملوب
وبخلاف الظاهر فى وفى جهة إرادة خلاف المتقدم أوفى من الأضمار ولو كان يصح فى الأضمار إرادة
خلاف أيضاً بأن يكون على طريق الاستخدام يصح فى الظاهر إرادة نفس المتقدم لكن إرادة

وأثبتت قرينة على المراد أصار استعماله بالفعل فظهر أن هذا منابر لبقه قاله السبكي خلافاً له سم من أن هذا
 تنويع في العبر وإن المعنى واحد بعينه هما بين العبارتين (قوله وأغبر ذلك) بأن كل التشبيه ضمناً كما في بعض صور التجريد
 غولقت من زبد أسدافاً في الأصل شبهت زبد الأسدم بالعتق يزدحمت انتزعته الأسدولما كان حاشيته ضحى
 لئلا كطرفين في هذا الكلام فمكن التحول في الطرفين إلى دشة التشبيه الحقيقي (قوله لئلا يودا لج) أن كل المراد لئلا يرم
 العودا لج فهو مجموع الأضغ قد يودا إلى بعض أفراد العام وقد يودا إلى المطلق ضمن المقدس في باب الاستخدام يودا إلى أحد
 المعنيين وإن أراد بقوله لئلا يودا على وجه الظهور والتبادر عادة العرف كنكته فلا فرق بينهما يمكن أن قال مراده لئلا يود
 إلى ما ذكره كواها الظاهر المتبادر وعودا إلى المطلق الذي ضمن المقيد خلاف الأصل والمأصل أشمل وأبشع لكان التبادر
 التشبيه الموجه بخلاف الأظهار فإنه في حجة أراد خلاف المتقدم أقوى من الأضهار وإن كان يرضى في الأضهار إرادة الخلاف أيضاً
 بأن يكون على طريق الاستخدام يصبح في الأظهار إرادة نفس المتقدم لكن إرادة خلاف في الأظهار أقوى من إرادته في الأضهار

(قوله الذي هو أخص) أي من مطلق التشبيه وهو اللغوي ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث يوضح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن اشتراك شيئين في معنى الذي هو مدلول الكلام أو الكلام الدال على اشتراك شيئين في معنى والتشبيه اللغوي كما يأتي عبارة عن فعل المتكلم فينبغي ما بينة فأين الأخصية وقد يجاب بأن المصنف لما فسر التشبيه الاصطلاحي أيضا بفعل المتكلم حيث جعل جنسه التشبيه اللغوي كان أخص من وجبته فني كون من مقاصد علم البيان أن البحث عما يتعلق بمن الطرفين ووجه التشبيه وأدواته والعرض من من مقاصده وأما فسر فعل المتكلم لانه المعنى الحقيقي عندهم وان كان التشبيه قد يطلق على الكلام الدال على المشاركة وانما كان فعل المتكلم معنى حقيقيا لهذا اللفظ لاطلاقه عليه اطلاقا شاعرا يستحقون من التشبيه لفاعله (٢٩٢) والمتشبه والمتشبه به الطرفين ووجه شبه والعرض من أدواته ولا يصح شيء من ذلك

الذي هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا أعيدت كانت عين الاول فليس على اطلاقه يعني أن معنى التشبيه في اللغة (الدلالة) هو مصدر قولك فلان على كذا اذا هدته له (على مشاركة أمر لأمر في معنى)

الخلاف في الظاهر أقوى من ارادته في الاضمار ولذلك أعاد التشبيه بلفظ الظاهر (الدلالة) أي التشبيه هو الدلالة وهي في الاصل مأخوذة من دلته على كذا اذا هدته له وأرى به ايمونه الدلالة على الطريق والمراد به هنا أن يأتي المتكلم بما يدل (على مشاركة أمر لأمر في معنى) والامر الاول تقديم كل واحد على أخويه ص (التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى) ش التشبيه في اللغة جعل الشيء شيئا آخر والتشبيه الاصطلاحي ليس فيه ذلك بل فيه ادعاء التشبيه وأعتقاده مجازا عن وصفه بذلك فهو قولك مثلا زيد كعمرو ونسبته تشبيها لاجل انه نقل اليه من اعتقاد التشبيه فلفظ التشبيه الاصطلاحي مجاز عن لفظ التشبيه اللغوي وقد حده المصنف فقال الدلالة ولا يصح ذلك بالتفسير المتقدم من ان الدلالة صفة اللفظ فان فعل المتكلم ولا يصح جواب الخطيبي بأنه عرف التشبيه بحسب الاصطلاح بحسب اللفظ لان التشبيه بحسب الاصطلاح ليس هو الدلالة لان الدلالة ان كانت صفة اللفظ فواضح أن التعريف فاسد وان كانت صفة السامع فكذلك لان التشبيه فعل المتكلم وان كانت صفة المتكلم فكذلك لان التشبيه في الاصطلاح لفظ ولذلك جعل اركانه المشبه والمشبه به والأداة والوجه وكل هذه ليست شيئا من كون المتكلم دل على المشاركة فلا يبقى الا ان التشبيه الدلالة الحاصلة من اللفظ وفيه نصف ويكون اللفظ معنى تشبيها لاجل ان التشبيه الحقيقية فعل المتكلم وقوله في معنى ير يدق مدلوله لانه في عمل العناية لا ما يقابل الجوهر ثم يقال عليه ان التشبيه الذي هو أصل الجميع التشبيه المعنوي الشامل للاستعارة وغيرها وقد قدم التشبيه الاخص ودرزوا الاداة لفظا أو معنى وجوابه ان التشبيه المعنوي كالفرع عن التشبيه بالأداة فانها

اذا أريد به الكلام الفال (قوله وما يقال الخ) هنا جواب عن سؤال تقديره ان الظاهر كالضمير في العود الى المذكور لان المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وحينئذ فلا يتم ما ذكر من التوجيه فقول الشارح وما يقال أي اعتراضا على ما تقدم (قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الاول قال ليس وانظر هل الاعادة بالمراد كذلك (قوله فليس على اطلاقه) أي وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى ألا ترى قوله تعالى وهو الذي في السما والارض وفي الارض اهم امتناع المناهية هنا

وقوله فليس على اطلاقه أي بل أكره لا كلي وذلك لان مقيد بما اذا لم يتم قرن على المناهية كما هنا فان القرينة وجبا هنا على المناهية وقوله والمراد الختم ان ظاهره أن عود الضمير الى ما قبله كلي وفيه بحث لانه يمكن حل الضمير على الاستعمال فم القالب في الضمير ارادنا على الاول فاستوى مع اعادة الظاهر فأصل له (قوله معنى التشبيه) أي الذي هو مصدر شبه بدليل تفسير الشارح الدلالة بما ذكر (قوله مصدر الخ) أفاد الشارح أن الدلالة المرادة هنا صفة للمتكلم كما أن التشبيه كذلك اذا المعنى التشبيه هو أن يدل المتكلم على مشاركة الخ لصفة الدال أعني انهم المعنى منه لا يصح جعلها هذا المعنى على التشبيه الذي هو فعل المتكلم وسيأتي أن التشبيه قد يطلق وصفه للكلام ولو اراد المصنف ذلك لقال هو مجموع الطرفين والأداة والمعنى وبما ذكره الشارح من أن الدلالة هنا مصدر دللت الخ المفيد أعني ما قال التشبيه فعل المتكلم فهو وصف له والدلالة توصف الدال وحينئذ فلا يصح جعلها عليه (قوله على مشاركة) أي اشتراك فالقاعدة بمعنى الفعل كسائر وتوعدت بمعنى سمرت ووعدت والمراد بالامر الاول التشبيه وبالتالي التشبيه (قوله في معنى) أي في وصفه وهو وجه التشبيه المشترك بين الطرفين الجاعل بينهما وأما الدال والمشبه بالكسر فهو

المشكوك واحترز بقوله في معنى عن المشاركة في عين نحو شارلز يد عمر في الدار فلا يسمى تشبيها (قوله وهذا) أي تعريف التشبيه
النفوي أي عائد كراشمل مثل قاتل زيد عمر فانه يدل على مشاركة زيد بعمره في المشاركة وجعل زيد بعمره فانه يدل على مشاركة كهما في
المجئ ومثل ما زيد أفضل من عمره فانه يدل على اشتراكهما في الفضل أي مع أن هذا كله ليس تشبيها لنحو ما كان الواجب أن يزيد
بالكاف نحوهما لفظا أو تقدير الأخر كما مثل هذا أو خالد زيد أسد ونحوه فقد اتضح لك أن المقصود بالشرح الاعتراض على تعريف
التشبيه النفوي كما هو مفاد كلام العلامة السيد خلافا لما قلناه من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف
وقد يجب بأن يعرف به المصنف من باب التعريف بالاعتراف وهو شائع عند أهل اللغة (٧٩٣) أو قال مراد المصنف بالدلالة

الصريح فخرج ما ذكره من
الدلالة في معنى المشاركة
غير صريحة وذلك لأن
مدلول الاول صراحة
وجود المقاتلة من زيد
وتعلقها بعمره وبزيد ذلك
مشاركتهما فيها ومدلول
الثاني صراحة ثبوت المجئ
ازيد ووجوده لعمره وبزيد
ذلك أيضا مشاركتها فيه
ومن البين انه قد قصد
وقوع المقاتلة من زيد
وتعلقها بعمره وغافل عن
مشاركتهما فيه وقد قصد
المجئ من كل واحد منهما
غافل عن المشاركة فيها أيضا
ولو كانت المشاركة لازمة
لكل من مدلولي الترتيبين
فبشرط كون الدلالة
صريحة لا يشتملها التعريف
وبالحقيقة فاشترط الاعتراض
على التعريف المذكور
عدم الفرق بين ثبوت حكم
لشئ وبين مشاركة

وهذا شامل لمثل قاتل زيد عمر فانه يدل على مشاركة زيد كالأسد في الشجاعة فقد دللت على
أي في علم البيان (ما لم تكن) أي الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بحيث لا تكون

المشبه والآخر الثاني المشبه به والمعنى هو وجه الشبه كقولك زيد كالأسد في الشجاعة فقد دللت على
مشاركة زيد للأسد في الشجاعة وهذا التفسير تكون وصفا للتشبيه الذي هو
وصف المشكوك وهذا الذي فسره التشبيه يشتمل بظاهره مثل قول القائل قاتل زيد عمر واجه
زيد وعمر فان الاول يدل على مشاركة زيد عمر في المقاتلة والثاني يدل على مشاركتها في المجئ
ولكن إنما يشتمل نحو المثالين ان لم تشترط في الدلالة بالصرحة أو القصد وهو الضاهر لان دلالة
الزوم معتبرة والقصد غير مشروط على الأصح في الدلالة مطنا والامر يشتمل لان مدلول الاول
صرحة وجود المقاتلة من زيد وتعلقها بعمره وبزيد من ذلك مشاركتها فيها ومدلول الثاني
صرحة وجود المجئ ازيد ووجوده لعمره وبزيد من ذلك أيضا مشاركتها في المجئ والمشكوك قد
يقصد وقوع المقاتلة من زيد وتعلقها بعمره غافلا عن مشاركتها فيه وقد يقصد وقوع المجئ
من كل واحد منهما غافلا عن المشاركة فيه أيضا ولو كانت المشاركة لازمة لكل مدلولي الترتيبين
فلي شرط كون الدلالة صريحة لا يشتملها وكذا على شرط قصدنا والفرض غفلت عنها فان قصدنا
على هذا الزمنا كونها تشبيهية فالرد الاعتراض ولاجل ورود الاعتراض بشمول نحو المثالين مع
أنهما ليسا منه بناء على ما تقدم زاد في التعريف لأخراج ذلك بكاف ونحوها اذ لم توجد فيها ما قد يدعى
خروج نحو المثالين بما تقرر فيها يأتي من أن المعنى المشترك في التشبيه يجب أن يكون له نوع
خصوصية والمجئ والتقاتل ليس كذلك أعمومها ولكن شرط الخصوصية في الوجه أنما هو في
حسن التشبيه لا في مطلقة على أن التاكيد في التعريف على أمر خارج عنه ليس من دأب التعريف
فالجواب هو ما تقدم ثم التشبيه ليس بما ذكر هو مطلق التشبيه الشامل للاستعارة والتجريد كما
تقدم وليس ذلك مرادنا في الاصطلاح (و) (أما المراد) بالتشبيه في الاصطلاح (ههنا) يعني
في علم البيان (ما) أي الدلالة على المشاركة المذكورة بشرط أن معنى تلك الدلالة التلقائية بالكلام (لم تكن

مرادة فيه في المعنى لا اللفظ) قوله والمراد ههنا ما لم تكن

أحدهما للآخر فيه والحق أنهم لم يفهموا من استعارة ان مثلا زمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين دلالة على الآخر وان استعارة
وليس دلالة المشكوك على أحدهما مستزمنة لدلالة على الآخر اذ بما لا يكون الآخر مقصودا عندنا أصلا (قوله المصطلح عليه) أي
وهو الذي ترجمه ههنا (قوله أي الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى) هذا تفسير لما قبله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن
وقد دل على أنها موصولة وتقدر بعبارة أي الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى التي بحيث لا تكون إلّا أنه أسقط التي ولو قال أي
تشبيه لم يكن إلّا كما قال في المطول كان أخصراً وأحسن (قوله بحيث لا تكون) أي الدلالة المقادة بالكلام في وجه الاستعارة
التشبيهية أي فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوى ذكر التشبيه وذكر لفظا المشبه بهم فربما تدل على إرادة
المشبه فذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح وقوله نحو رأيت أسدا في الحمام ان كان مثالا للشيء وهو الاستعارة الحقيقية فالعنى
نحو أسد في رأيت الحمام ان كان مثالا للتشبيه فالعنى نحو التشبيه المدلول عليه بقوله رأيت أسدا في الحمام كذا قبل فما بعد

(قوله ولا على وجه الاستعارة بالكناية) ساقى انها عند المصنف التشبيه المضرع في النفس المدلول عليه بلفظ يدل عليه عند السكاكي نفس لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه بآدم عند التعميم لفظا تشبيها بالمطوى من الكلام المرموز اليه كرازمه وعلى الاول يكون التمثيل لما يقول القائل أنشبت المنية أطفالا بفلان تميلا لا استفادته وعلى الثاني والثالث تمثيلا لما وجدت فيه يقول الشارح نحو أنشبت الخ أي نحو التشبيه المضرع في النفس المستفاد من قولنا أنشبت الخ (قوله ولا على وجه التجريد) كان المناسب للمصنف أن يقول ببذل التشبيه بالكناية نحوها ليخرج نحو قاتل زيد عمر أوجه فزيد وعمر ولا يقال أراد بالدلالة الواقعة في التعريف الدلالة الصريحة المقصودة فتخرج (٧٩٤) ما ذكر من المثالين لأن الدلالة على المشاركة فيها ليست صريحة في ذلك (قوله الذي يد كرفي

علم البديع) وهو ما كان المجرد غير المجرد منه كامل الشارح وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخل في الدلالة حتى يخرج على وجه الاستعارة الحقيقية) غور أبت أسدا في الحمام (و) لاعي وجه (الاستعارة بالكناية) نحو أنشبت المنية أطفالا (و) لاعي وجه (التجريد) الذي يد كرفي علم البديع من نحو لقيت يزيدا أسدا أو لقيتني منه أسدا فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيأنا

على وجه الاستعارة الحقيقية) فان كان معنى تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن يطوى ذكر التشبيه وكلف لفظ التشبيه بمعرفته قد دل على ارادته تشبيه بذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح وذلك كقولك رأيت أسدا في الحمام (ولا) كان (على وجه الاستعارة بالكناية) وهي عند المصنف أفعال التشبيه في النفس وعند غيره نفس لفظ التشبيه المستعمل في التشبيه بآدم عند التعميم وعلى الاول يكون التمثيل لما يقول القائل أنشبت المنية أطفالا بفلان تميلا لا استفادته وعلى الثاني يكون تميلا لما وجدت فيه (ولا) كان (على وجه التجريد) المذكور في علم البديع وهو أن يبالغ في تشبيه الشيء بالشيء حتى يصير التشبيه بحيث يكون أصلا متفرع عنه وتتفصل عنه وبسبب على وجه الاستعارة والاستعارة بالكناية والتجريد هذا كالفصل المخرج لماد على المشاركة وليس هو المراد هنا فالاستعارة وان دلت على المشاركة فيها التشبيه المعنوي فليست تشبيها لفظيا فليس مرادنا هنا الاستعارة بالكناية ليست تشبيها لمعنى السكاكي فليست تشبيها عند استعارة تشبيهه لمعنى وأما عند المصنف فلانها لو كانت تشبيها إلا أنها لما غلب عليها اسم الاستعارة قصد تأخير الكلام فيها وذكرها مع الاستعارة وأما التجريد فلانها ليس تشبيها على ماسيا في ذلك فلا ذلك آخره إلى علم البديع وقوله على وجه الاستعارة أطلقه هنا وقيد في الإيضاح بالعقبة واحتز عن التخصيص فأنها لا تدخل في التشبيه على رأيه لأن التشبيه الدال على المشاركة إنما هو الاستعارة بالكناية التي هي قرينة التخييل وأما التخييل فليس فيها إلا ذكر لازم التشبيه فالمشاركة بين التشبيه والتشبيه بلاين لازم التشبيه به وفي غير أنه ذكر في التخييل لازم التشبيه به فتقوى للتشبيه بالحاصل في المكتنية وهذا التقرير يعلم أنه لا حاجة لتقييدها بالتحقيقية لأنها خرجت بقوله مشاركة

لتجريد أسد من زيد أو أسد تشبيه به لا عن تشبيهه مضرع في النفس وهذا هو المختار عنه وإخراج التجريد لما ذكرنا كورنا معاه بناء على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا وهو الأقرب إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجهين عن التشبيه وقيل أنه تشبيه حقيقة الفكر الطرفين فيمكن القول فيها إلى هيئة التشبيه ولا قصد التجريد وعليه فلا يحتاج لإخراج (قوله لقيت زيد أسدا) أي لقيت من زيد أسدا أصله لقيت زيدا المبالغة للأسد ثم ولف في تشبيهه به حتى أنه مجرد من زيد ذات الأسد وجعلت منزلة منه وكذا يقال في المثال الذي بعده (قوله مع أن شيأنا الخ) أي مع أن لا يسمى شيئا تشبيها اصطلاحا فقدم معمول يسمى علمه أو آخره ليكون في جزائي لكان وأظهر وأعلم بسم شي من هذه تشبيها اصطلاحا لأن التشبيه بالاصطلاح ما كان بالكاف ونحوها لفظا أو تحديرا أو عدم تسمية واحد من هذه تشبيها لمذهب المصنف وخالفه السكاكي في التجريد فإنه صرح بأن نحو لقيت زيد أسدا أو لقيتني منه أسد من قبيل التشبيه وقد يقال إن الخلاف لفظي راجع إلى الاصطلاح قاله الخليلي

(قوله لا يسمي تشبها اصطلاحاً) أي وإن وجد فيها معنى التشبيه لم هو تشبيه لنوي وهو أهم من الاصطلاح في كل اصطلاح في لوي ولا عكس فيجب معان في زيد أسد ونفرد الفعوى في الاستعارة والتجريد (قوله وإنما قيد الخ) حاصله أننا قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكسب عنها لاكتفى بذكرها ولم يقل ولا على وجه الاستعارة التخييلية لأنها حقيقة عند المصنف فقط لا الظاهر مثلاً عند المصنف مستعمل في معناها الحقيقي وليس مجازاً أصلاً وإنما التجوز في (٢٩٥) أثباتها لثبته على ما يأتي وحيتشد

لا يسمي تشبها اصطلاحاً أي معناه الاستعارة بالتحقيقية والكتابة لان الاستعارة التخييلية كتابات الظاهر للثبوت في المثال المذكور ليس في شيء من الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى على رأي المصنف إذا المراد بالظاهر معناه الحقيقي على ما سيأتي والتشبيه اصطلاحاً هو الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى لا على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكتابة يقول التجريد

أفراد المشبه به كقولك الثقب زيد أسد أو لقيني من أسد أو ما خرجت هذه الثلاثة أعني الاستعارة الحقيقية والمكسب عنها التجريد مع اشتغالها كما يظهر من معناها نظر الأصل على مشاركة أمر لا مر في وجه لأنه لا يسمي تشبهاً في اصطلاح إلا ما كان بالاداء فقط أو تقديراً بما تقدم وسيشير إليه بقيد الاستعارة بالتحقيقية والمكسب عنها الفرض التخييلية لأنها حقيقة عند المصنف فقط لا الظاهر مثلاً عند المصنف التي أثبتنا تخيل أريد بمعناها حقيقة وليس مجازاً أصلاً وإنما التجوز في نسبتها إلى المنة على ما يأتي ومن ثلثنا التجريد بما يكون فيه تعبيراً عن التشبيه من التشبه ليخرج ما فيه تعبيراً عن التشبيه من نفسه كقوله تعالى لم فيها دار الخلد لا قدر فيه التشبيه وأخرج التجريد عما هو بهناه على أنه لا يسمي تشبهاً اصطلاحاً هو الأقرب إذ لم يذكر فيه الطرفان على وجه يبين عن التشبيه وقيل أن تشبيه حقيقة كذا كذا الطرفين فيمكن القول بل فيها إلى حيث التشبيه لا قيد التجريد وعليه فلا يحتاج لإخراجه فالتشبيه اصطلاحاً على هذا هو الدلالة على مشاركة أمر لا مر في معنى لا على وجه الاستعارة الحقيقية والمكسب عنها التجريد بذلك بأن يكون بالكسوف نحوها فقط أو تقديراً وأما تشبيهه في الاصطلاح فلهذا لا حقل أن يتوهم دخوله باعتبار أنها تدل على إثبات مثل لازم التشبيه بالتشبه وحاصله أن الاستعارة التخييلية لا تدخل في كلامه ما في الاصطلاح فقولوه الحقيقية وأما في التلخيص فلعدم المشار كالأول نحوها في إطلاق الاستعارة ولا استغنائها عن ذكرها بذكر فر بنها وهي المكينة لان التخييلية عنده لا توجد دون المكينة وأورد الخطيب عليه أن كلامه يقتضي أن الثلاثة ليست تشبهاً وهي تشبيه والذي قال لا بد لان المراد التشبيه اصطلاحاً وليست التحقيقية والتجريد تشبهاً عنده كما سيأتي وأما المكينة فهي وإن كانت تشبهاً فكلامه لا يقتضي أنها غير تشبيه بل أنها تشبيه يرد الآن الكلام فيه وقد حصل مجموع عبارة كره رسم حصل بغيره فالتشبيه المراد هنا هو الذي قلنا في هذا الحد فقلت قام زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وكذلك افتراضاً ما جابوا اجتماعاً وكلاهما كذلك جميع أفعال المتألفه فكل ذلك دال على المشاركة وكذلك زيد أفضل من عمرو وكذلك تشابه زيد وعمرو فانه تشابه لا تشبيه وأورد الجواز فأنك إذا قلت رأيت أسداً فقد ذلك على مشاركته للأسد المقترن في الشجاعة لا فرق بين قولك رأيت شخصاً من الأسد أو رأيت أسداً في الدلالة على المشاركة على ما سنذكره من شاء الله تعالى وهذا لا يرد على المصنف فقل المراد ما لم يكن على وجه الاستعارة والاستعارة مجاز فقصصه بخارج

ففيها ذلك (قوله إذا المراد) أي عند المصنف وحيتشد التجوز إنما هو في الاستناد للتخييلية على رأي مجاز عقلي بلنا لم يفرجوا ما عند السكاكي فالتجوز في نفس الظاهر فهي داخله في الجنس وهو الدلالة المذكورة فلو حذف قوله التحقيق بمناجعه وإقصر على قوله على وجه الاستعارة كان أخصر وأشمل لدخول التخييلية عند السكاكي (قوله على ما سيأتي) أي من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه اصطلاحاً) أي إعادة لجل إضاح بقوله فدخل الخ عابله وكان يكتبه أن يقول بالتشبيه الاصطلاحاً مأمراً فدخل الخ (قوله في معنى) سيأتي قريباً لا بد في المعنى الذي هو وجه التشبه أن يكون له زيادة اختصاص بهما وليس

فدخل فيهما يسمى تشبهاً بلا خلاف وهو ما ذكرت فيه أدلة التشبيه كقولنا زيد كالأسد أو كالأسد يحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبهاً على التناظر كما سأتى وهو ما حذف فيه أدلة التشبيه وكان اسم التشبه به خبر التشبه أو في حكم الخبر كقولنا زيد أسد ونحوه تعالى صم بكم أي صم ونحوه قول من مخاطب الجحاج
أسد لي وفي الخروب لعامة * قضاء تنفر من صغير الصافر

وكقولنا رأيت زيدا بحر أو ذق عرفت معنى التشبيه في الاصطلاح فاعلم أنه ما اتفق العقلاء على شرف قدره ونظامه أمره في فن البلاغة وان تعقيب المعاني لا يباين التثنية يضاف قولها في تحريك النفوس إلى المقصود بهما كانت أو دماً أو افتخار أو غير ذلك وإن أردت تحقيق هذا فاطر إلى قول المعتزى

دان على أبدى العفة وشاسع * عن كل ندى الذي وضرب كالبدر أفرط في العلو وضوءه * للعصبة الساربن جتقريب
أوقول ابن لنكث إذا أحو الحسن أضفى فعله معجبا * رأيت صورته من أقيع الصور
وهبه كالشمس في حسن أم ترنا * تفرمها إذا مالت إلى الضرر

أوقول ابن الروي بذل الوعد لا خلاص معجبا * وأبي بعد ذال بذل العطاء فقدنا كالخلاف ورق العين وبأبي الأثر كل الآباء
أوقول أبي تمام وإذا أراد الله نشر فضيلة طوبى أتاح لها لسان حسود لا اشتعال النار فيها جاورت * ما كان يعرف طبيب عرف العود
أوقوله أيضاً

وطول مقام المرفع إلى خلق * لذيابجه فاغترب فيجد قارى رأيت الشمس زيدت عبة * إلى الناس ان لبست عليهم بمرمد
وقس حال الشوائب في البيت الأول ولم يتنالى الثاني على حاله أنت قد انتهت إليه ووقفت عليه تأمل بعصا بين حالتك في تمكن المعنى
لديك وكذا العهد الفرق بين أن (٢٩٦) تقول الدنيا لا تنوم وتسكت وإن ذكر عقيه ماروي عن النبي صلى الله عليه

وسلم أنه قال من في الدنيا ضيف وما في يده عارية
والضيف من محل والعارية مؤداة أو تشبه قول البيد

وما المال والأهلان إلا ودعة * ولا بد يوماً أن ترد الودائع
وبين أن تقول أرى قوما
(فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد) يحذف أدلة التشبيه (و) نحو (قوله تعالى صم بكم أي) يحذف
الأداة والمشبه جميعاً أي صم
(فدخل فيه) ما ذكرت فيه أدلة التشبيه من الكاف ونحوها كقولنا زيد كالأسد أو مثله ودخل فيه
ما لم يذكر فيه أدلة التشبيه وذلك (نحو قولنا زيد أسد) يحذف تلك الأدلة لكن مع ذكر الطريف بها (و)
دخل فيه ما حذف فيه الأدلة والمشبه نحو (قوله تعالى صم بكم أي) فقد حذف فيه الأدلة والمشبه
ص (فدخل فيه نحو قولنا زيد أسد وقوله تعالى صم بكم أي) ش أي دخل في الحذف قولنا زيد كالأسد

لهم منظر وليس لهم خبر وتقطع الكلام وأن تتبعه نحو قول ابن لنكث
فإن شجر السرو منهم مثل * لعدواه وماله نمر

وأظن طرفي جميع ذلك إلى المعنى في الحالة الثانية كيف يزايد شرف فعله في الحالة الأولى ولذلك أسباب منها ما يحصل للنفس من الانس
باخراجهما من خنى إلى الجلى كالاتقال مما يحصل للحال المذكور إلى ما يعلم بالفطر أو باخراجهما عما تألفه إلى ما ألفته كما قيل
* ما المحبة إلا للحيب الأول *
أدعاهه إلى ما لم يعلم كالاتقال من المعقول إلى المحسوس فالتفقد تعبر عن المعنى بعبارة تؤديه وتبالغ نحو أن تقول لو أنت نصف
اليوم بالقصر يوم ناقص ما يتصور فلا يجد السامع لمن الانس ما يجده لتعوقهم أيام كاليوم القطار وقول الشاعر

فلنا عذباباً أي نعم * بيوم مثل سائلة الباب
وكذا تقول فلان أذا هم بالشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امتناع عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فلا يصادف السامع له
أربح حتى إذا قلت أذا هم ألقى بين عينيه عزمه امتلات نفسه سرور وأدركته مهرة لا يمكن دفعها عنه

أشراً كما فيه فيؤخذ منه أن نحو جاز به وعر ولا يسمى تشبهاً (قوله فدخل فيه) أي تعريف التشبيه الاصطلاحي نحو قولنا
زيد أسد أي كادخل فيه ما يسمى تشبهاً غير خلاف وهو ما ذكره في أدلة التشبيه نحو زيد كالأسد وكالأسد يحذف زيد لقيام
قرينة كاليوم قبل ما حال زيد فيقول كالأسد والمراد دخل نحو قولنا زيد أسد بما يسمى تشبهاً على القول المختار وهو ما حذف فيه أدلة
التشبيه وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه فالأول نحو قولنا زيد أسد والثاني نحو
قوله تعالى صم بكم وجعل المشبه به في حكم الخبر عن المشبه من حيث إفادة الاتحاد وتناسي التشبيه كما في الحال والمفعول الثاني في
باب علت والصفة والمضاف وكونه نعمة فهو ذلك نحو كر زيدا أسداً أي كالأسد وعلمت زيدا أسداً أي كالأسد وممرت برجل أسداً

كالأسد وماه الجبن أي ما هو العاجل ونحو قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيبا الأبيض من الخطيب الأسود من الفجر
فإن

فإن شجر السرو منهم مثل * لعدواه وماله نمر
وأظن طرفي جميع ذلك إلى المعنى في الحالة الثانية كيف يزايد شرف فعله في الحالة الأولى ولذلك أسباب منها ما يحصل للنفس من الانس
باخراجهما من خنى إلى الجلى كالاتقال مما يحصل للحال المذكور إلى ما يعلم بالفطر أو باخراجهما عما تألفه إلى ما ألفته كما قيل
* ما المحبة إلا للحيب الأول *
أدعاهه إلى ما لم يعلم كالاتقال من المعقول إلى المحسوس فالتفقد تعبر عن المعنى بعبارة تؤديه وتبالغ نحو أن تقول لو أنت نصف
اليوم بالقصر يوم ناقص ما يتصور فلا يجد السامع لمن الانس ما يجده لتعوقهم أيام كاليوم القطار وقول الشاعر
فلنا عذباباً أي نعم * بيوم مثل سائلة الباب
وكذا تقول فلان أذا هم بالشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امتناع عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فلا يصادف السامع له
أربح حتى إذا قلت أذا هم ألقى بين عينيه عزمه امتلات نفسه سرور وأدركته مهرة لا يمكن دفعها عنه
أشراً كما فيه فيؤخذ منه أن نحو جاز به وعر ولا يسمى تشبهاً (قوله فدخل فيه) أي تعريف التشبيه الاصطلاحي نحو قولنا
زيد أسد أي كادخل فيه ما يسمى تشبهاً غير خلاف وهو ما ذكره في أدلة التشبيه نحو زيد كالأسد وكالأسد يحذف زيد لقيام
قرينة كاليوم قبل ما حال زيد فيقول كالأسد والمراد دخل نحو قولنا زيد أسد بما يسمى تشبهاً على القول المختار وهو ما حذف فيه أدلة
التشبيه وجعل المشبه به خبراً عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه فالأول نحو قولنا زيد أسد والثاني نحو
قوله تعالى صم بكم وجعل المشبه به في حكم الخبر عن المشبه من حيث إفادة الاتحاد وتناسي التشبيه كما في الحال والمفعول الثاني في
باب علت والصفة والمضاف وكونه نعمة فهو ذلك نحو كر زيدا أسداً أي كالأسد وعلمت زيدا أسداً أي كالأسد وممرت برجل أسداً
كالأسد وماه الجبن أي ما هو العاجل ونحو قوله تعالى حتى يتبين لكم الخطيبا الأبيض من الخطيب الأسود من الفجر

ومن الدليل على أن الاحساس من التغير يكمل النفس وتبين المعنى ما ليس لغوه أننا إذا كانت وصاحب الشيء في أمر على طرف
 نهروا أنت تريد أن تقرره أن لا يحصل من سيم على طائل فأدخلت ذلك في الماء فقلت أنه نظر هل حصل في كتي من الماء شيء
 فذلك أنت في أمر كان لذلك ضربين من التأشير في النفس وتبين المعنى في القلب إذ على القول المجرد ومنها الاستغراف كما
 سيأتي ومن فضائل التشبيه أنه ياتلهم الشيء الواحد بشبه عدة نحو أن يعلين من الزبد ببار يشبه الجودا والد كالتنجيح في الأمور
 وباصلا يشبه البضيل والبلبل والخبية في السوى ومن القمر الكال عن النقصان قال أبو عجم
 لبي على تلك الشواهد فيها * لو أهملت حتى تصير ثعائلا
 لتداسكوتها حجي وصياها * حلما وتلك الأريحية نائلا
 ولا لعب الجسم المرذبة * ولعاذلكم الطلل جودا وبلا
 ان الهلال اذا رأيت نحوه * أيقنت أن بصير بدرا كسللا
 والنقصان عن الكال كقول أبي العلاء المعري

وان كنت تبني العيش فابغ توستا * فعدا التناهي بقصر المتناول
 توفى البور النقص وهي امة * وبكرها النقصان وهي كرامل (٢٩٧)

وتتفرع من حالتها وقعه
 فروع لطيفة كقول ابن
 بابك في الاستاذ أبي علي وقد
 استوزره وأبا العباس السبي
 فخر النبوة بملوفاة ابن عباد
 وأمرت شطر الملك ثوب لله
 والبسر في شطر المسافة يكمل
 وقول أبي بكر الخوارزمي
 أراك اذا لم يرت خيمت عندها
 مقصودا وان عسرت زرت لها
 فأنت لا للبدر انقل ضوءه
 هاغب وان زاد الفناء أظها
 المعنى لطيف وان لم تساعده

فان الحقيقة على أنه تشبيه بليغ للاستعارة لان الاستعارة ما أطلق حيث يطوى ذكر المستعارة
 بالكيفية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان براديه المنقول عنه والمنقول اليه
 اذا اصلهم كصم الخ حذفهم الذي هو المشبه والكاف وهذا بناء على ان ما حذفته فيه الاداة
 من التشبيه البليغ وهو مذهب المحققين لان التركيب يشعر بالتشبيه فلا يصح الجمل الاتقدير
 الاداة وانه ليس من الاستعارة اذا الاستعارة ما أطلق حيث يطوى ذكر المستعارة بالكيفية ويجعل
 فانه تشبيه بلا حذف ودخل نحو قولنا كالا سجد فزبد لا تقرينة عليه ودخل فيما يسمى تشبها
 على المختار على ما سذكره ان شاء الله تعالى وهو ما حذفته فيه اداة التشبيه وكان المشبه بغيره اوفى
 حكم انظر كقولنا زيد أسود قوله تعالى صم بكم عمي وقول عمران بن حطان مخاطب الجليل
 أسد على وفي الحروب لامة * فضاء تنفر من صير الصافر
 ولنا في ذلك نزاع منذ كان شاء الله تعالى وأطلق المصنف المشار كقوله طبعهم ان يكون الاعتراف
 في صفة ظارية وقيل في أخص صفات النفس وفيه نظر اذا لما منع من التشبيه في صفة خفية لكن

(٣٨) مخرج التلخيص ثالث) العبارة على ما يجب لان الغائب أن يقتل بين وقتي الحضور وقت صفوه فاما
 بليغ لان براد ان القدر انقص نور لم يوال الطلوع كل ليلة بل يظهر في بعض البالي دون بعض وليس الامر كذلك لانهم لقائه
 بطلع كل ليلة حتى تكون السرور وكذا ينظر الى بدموار نفاعه وقرب ضوئه وشاعه في نحو ملضي من بيتي البصري والى ظهوره في كل
 مكان كما في قول أبي الطيب كالبد من حيث التفت وجده * يهدي الى عينك نوراً ثاقبا الى غير ذلك
 (قوله فان المحققين الخ) علة ذلك قوله ما ذكر من المثال والابق التصرّف وخالف غيرهم فادعى ان ما حذفته فيه الاداة كقولنا زيد أسد
 من باب الاستعارة بناء على أن الجمل الاسدي يعقل زيد لا يصح الابد خلفه جنس الاسد المعلوم كافي الاستعارة وعلى هذا فلا يدخل في
 تعريف التشبيه وجوز الشارح ان يكون زيداً سمن باب الاستعارة ولكن ادعى أن المشبه ليس زيداً بل طبع وهو الرجل الشجاع
 (قوله على أنه) أي ما ذكر من المثال والاداة (قوله المستعارة) وهو المشبه كالرجل الشجاع في رأيت أسداني الحمام وطلى المستعارة
 انما هو بالنسبة للاستعارة التصريحية اذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف المكتنية فانه انما يطوى فيها ذكر المشبه بومها
 المشبه في ذكرها وانما تقتصر هنا على ذلك لان كلام المثال والابق يعقل فرض انهما المكتنية كما يكون نصريحاً لا مكتنية (قوله)
 بالكيفية) أي من اللفظ والتقدير (قوله ويجعل الكلام خلوا) أي خالي عن تعطف على قوله يطوى أي عطف تفسير أي والمكتنية في
 المثال الاول ملفوظ في الألفاظ والتقدير وما وظلا نمحبر لا يلهن مبتدا تقديرهم صم بكم عمي والقدر بمثلة الملفوظ في يلو ذكره بالكيفية
 فيها (قوله صالحا لان براديه) أي بالكلام المعنى المنقول عنه وهو المشبه بالمستعارة منه كالاسد وقوله والمنقول اليه أي والمعنى
 المنقول اليه وهو المشبه المشاره كزيد

(قوله لولا دلالة الحال) أي وهي القرينة الحالية فإذا قلت رأيت أسدا الآن في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي كان هذا الكلام لولا القرينة الحالية صالحا لأن براد بالأسد المعنى الحقيقي وهو الحيوان المفترس المنسب به وأن أراد به المشبه وهو الرجل الشجاع وقوله أو نحوى الكلام المراد به القرينة الحالية فإذا قلت رأيت أسدا في مدسيف كان هذا الكلام لولا في مدسيف صالحا لأن براد بالأسد المعنى الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع (٢٩٨) وتسمي القرينة المقابلة بنحوى الكلام على خلاف ما فسره الأصوليون فنحوى من أنها

لولا دلالة الحال أو قول الكلام

الكلام الذي حذف فيه لفظ المستعار له خالي عن ذكر المستعار له صالحا لأن براد به المنقول عنه وهو المستعار منه دون المنقول إليه وهو المستعار له لولا القرينة الحالية كقولنا رأيت الأسد الآن في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي فإن هذا الكلام لولا القرينة الحالية وجب حمل الأسد على ما تبين إرادته على الراجح وهو الأسد الحقيقي أو قرينة النحوى وهي القرينة اللفظية كقولنا رأيت أسدا في مدسيف فلول في مدسيف تعينت إرادته ما يحل عليه اللفظ وهو الأسد الحقيقي وإنما سميت نحوى لأن النحوى في الأصل ما يبين من الكلام على وجه القوة والذي يفهم من القرينة اللفظية فهم من بعض أجزاها الكلام على وجه القوة وإنما قلنا صالحا لأن براد المنقول عنه دون المنقول له ولم نقل صالحا لأن براد هذا وهذا لأن إرادته المنقول له ولو صرح عقلا أو نقلا باعتبار قصد الألفاظ بناء على جواز الجاز بلا قرينة خارجة عن الإرادة المعتبرة على الراجح فبينما الكلام على الراجح وأما إذا بنيان على أن ما حذف فيه أداة كقولك زيد أسد من الاستعارة بناء على أن حمل الاسدية على زيد لا يصح الإبداع في جنس الأسد المعلوم كافي الاستعارة فلا يدخل في التشبيه وهو ظاهر

إذا كانت خفية يشترط في التشبيه بيان وجه الشبه كقولك رأيت رجلا كالأسد في البر وأما متبوع الخفاء في العلاقة (تبيينه) فإذا كان طرفا التشبيه مذكورين والمشب به خبر مبتدأ أو في حكم مثل خبر كان وأن يتأخر مفعول عنه والحال قبل يكون ذلك تشبيها أو استعارة أو اختلافاً وأما إذا ذكر ما يتبع له أنه الضوابط ثم الحذف بكلام الناس في ذلك أما الذي يتبع له وثلاثة التوفيق فهو أن ذلك على قسمين ثمة يقصد به التشبيه فتكون أداة التشبيه مقصورة تارة يقصد به الاستعارة فلا تكون مقصورة ويكون الأسد مستعملا في غير حقيقةه ويكون ذكر زيد أو الأخبار عنه بما يطلع له حقيقة غير مقصورة في الإشارة إليه فحين قامت قرينة على حذف الأداة صرنا إليه وأن لم يتم فنحن بين أفعال واستعاره والاستعارة أولى بطبصرها والأصوليون يختلفون فيما إذا دار الأمر بين الجاز والأفعال أم لا وذلك في مطلق الجاز وفي عمل أصول الفقه أما الاستعارة التي هي أنصرف أنواع المجاز فأنما تقيمه على الأفعال ولا يوافق في علم البيان الذي الاستعارة فيه هي الأصل وهم مجمعون على أن الاستعارة خير من الأفعال وهذا الذي ذكرتم نحن يجوز الاستعارة لاحتياج فيه دليل لأنه محال سائغ وكما يجوز أن تقول جاءني أسد تريد الاستعارة بجوز أن تقول زيد أسد وهذا قياس على وما يظن من الفرق بينهما ما أجيب عنه أن شاء الله تعالى والذي ظهر لي وأما الذي قالوه بأنما أقوله ميتا ما فيه قال الزمخشري في قوله تعالى صم بكم عي فان قلت هل يسمى ماني الآلة استعارة قلت تختلف فهو المحقق على تسميته تشبيها بل على الاستعارة (قلت) أن أراد أنهم يسمونه تشبيها وأن

مفهوم الموافقة أي المنهزم الموافق حكمه حكم المنطوق وإنما سميت القرينة المقابلة نحوى لأن نحوى الكلام في الأصل معناه ومذهب كافى القاموس والقرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مخرج اللفظ الجازي يمنع من إرادة الموضوع له ثم أن قوله لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام راجع للقول أعني إرادته المنقول عنه فهو شرط فيه لأن القرينة سواء كانت الحالية أو مقابلة مانعة من إرادته المنقول عنه أعني المعنى الحقيقي فلو قدم الشارح ذكر المنقول إليه عن المنقول عنه لانسلف الشرط بشروطه ثم أن عبارة الشارح شذوذة لأنها تنفرد بأن الكلام المشتمل على لفظ المستعار صالح لأن براد به المنقول عنه والمنقول إليه عند عدم القرينة وليس كذلك بل هو عند عدم القرينة يتعين حله على المنقول عنه وهو المعنى الحقيقي فهو غير صالح لإرادته المنقول إليه لأنه لا يراد به المنقول إليه

الأوضاع القرينة ولا فرق بينوا جيب بأن عدم القرينة الحالية إنما وجبت عدم إرادته المنقول له لعدم احتمال إرادته توصلا حينئذ قد تقرر أن كل حقيقة تحمل المجاز وأن كان احتمالا من جوار غير ناشئ عن دليل وهذا لا ينافي أداة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كافي الأطول أنه فترى في عبادنا حكم ما حصله إذا انتفت القرينة الحالية أو مقابلة أتت أثرها وهو تعين إرادته المنقول إليه وإذا انتفى تعين إرادته المنقول له جاز إرادته على منتهى انتفاء الماشء أعني وجود القرينة المقابلة ووجود مقتضى وهو حمل اللفظ على حقيقة عند الإطلاق وأن كان بالنظر لوجود مقتضى يكون المنقول عنه متعينا إرادته

كان استعارته يكون ضم في الالة عازا ولكنه يسمي تشبها التقدير اسم التشبيه وذكر اسم التشبه بهما اذا
بهما التشبه مقرب وان اراد ان اداة التشبيه قد محذوفة ومع حقيقة نقل اسمها الدليل على
ذلك قال لان الاستعاره قد كوروه المنافقون (قلت) يعني يكونه كورا كوراه كورافا التقدير
فان تقدير الالة المنافقون ضم قالوا لما اطلق الاستعاره حيث يطوى ذكر الاستعاره ويجعل
الكلام خلو اعنه صالحا لان اربابه المنقول عنه والمنقول اليه لا دلالة الحال او يحوى الكلام
ومن ثم يرمى المنافقين المسمى منهم كاهم يتناسون التشبه يضر بؤن عن قوله صفحا (قلت) هذا
هو الذي عولوا عليه في أن يجوز به أساس تشبه وليس استعاره وزاده السكا كوضوحا بان قال
وانما عجز به أسدوفر بنه المحذوف المبتدأ تشبها لان الحذف وقع أساسا وهو مقرر دغبر جلة
خير لان بداستدعي أن يكون هو اياه مشابه في زيد منطلق في أن الذي هو زيد هو بعينه منطلق
والا كان زيد أسد مجرد قيد نحو خيل فرس لا إسناد الاكن العقل يأني أن يكون الذي هو
انسان هو بعينه أسد فيلزم لا امتناع جعل اسم الجنس وصفا للإنسان حتى يصح امتداده الى المبتدأ المميز
الى التشبيه يحذف كقوله البال بالانتهى وقدر زاده المصنف وضوحا بان قال الاسم اذا وقع
هذه المواقع فالكلام موضوع لا يثبت معناه لا يقع عليه أو نفيه عنه فاذا قلت زيد أسد
فقد وضعت كلامك في الظاهر لا يثبت معنى الاسد بل زيدا اذا امتنع اثبات ذلك على الحقيقة
كان لا يثبت تشبه بين الاسد فيه يكون اجتنابه لا يثبت التشبيه فكان خيل بانيان يسمي تشبها
اذا كان امحاجا لم يفده بخلاف الحالة الاولى فان الاسم فيها يجلب لا يثبت معناه لشيء كما
اذا قلت جاءني أسد فان الكلام في موضوع لا يثبت الحي واقعا من الاسد لا يثبت معنى الاسد لشيء
فلم يكن ذكر التشبه به لا يثبت التشبيه وصار قيد التشبيه مكتوفا في الضمير لا يعلم الا بعد الرجوع
لشيء من النظر وجهه آخر في كون قيد التشبيه مكتوفا في الضمير هو أنه لما يكن التشبيه كورا
جزان يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد اسم التشبه بهما هو موضوع فلا يعلم قيد التشبيه
الا بدعي من التأمل بخلاف الحالة الثانية فانه ينتج فيمع كون التشبيه كورا أو مقدر انتهى
وحاصل كلام الرخشي والسكاكي والمصنف من تبعهم أن يجوز به أسد اتعالم يكن استعارة
لا امتناع امكان حمل الكلام على الحقيقة وان من شرط الاستعارة امكان حمل الكلام على الحقيقة
في الظاهر وتامى التشبيه ولا حاصل لما قالوه ولا ناقول ليس من شرط الاستعارة صلاحية الكلام
لصرفه الى الحقيقة في الظاهر بل لو عكس ذلك وقيل لا بمن علم صلاحية لكان اقرب لان الاستعارة
جازا لا به من قرينه وان لم تكن قرينه امتنع صرفه الى الاستعارة فصرناه الى حقيقته وانما نصرفه
الى الاستعارة قرينه غير ان تلك القرينة تارة تكون معنوية بحاليتها تارة أيت أسداواته تكون
لفظية مثل زيد غير اهتبه بالاسد فانه قرينه نصرفه الى الاسد ان ارادة حقيقة ثم ان المصنف وكل من
تكلم في قوله تعالى فعملناها حسداً كان لم تكن بالاسد وقوله فأصبح هبائندروه الى اياح جعل
حسداً او حسبا استعارة وهو يناقض قوله انما اذا وقع التشبه به خيرا أو حالا لا يكون تشبها وقد
جعل الرمان وغيره من الاستعارة وآياتها والثالث تبصرة مع أن تبصرة حال وجعل الرمان
والامثال غير الدين والربحاني حقن قوله تعالى وسر اجنبتوا وان كان حالا حلت تبصرة كيف يصنعون في
الاخبار بالمصدر نحو زيد ضرب رجل يقرون على أن يقدر وامل ضرب وذلك لا دليل على الموضوع
فساده بهد من المقصود من الاخبار بالمصدر هو ان ذلك أيضا لا يلزم أحد اذهب في قوله فاما
حي اقبال وادباً أنه لا تشبه ببل قبل هو استعارة وقد عبد القاهر في دلائل الاعجاز وقال هو جاز
حكيمى وكان يدعى الجاز الاشياء فكان ذلك اتفاقا منهم على أنه ليس تشبها وقال عبد القاهر أيضا

في قول المتنبي * بدت قراومالت خطوط بان * انه ليس على تقدير مثل قبل هو من قبيل المجاز
الحكمي وهذا وارد عليهم ان كان قرا حلالا وما رد عليهم ما ذكره الصانع آخره في نحو زيد زهير
شعر افان له بوافق ما ذكره بل يشهدا لقتلهم ان استعاره وما يدل لما قلناه قول الزخشمري
في قوله تعالى نساؤكم حرث لكم ما فيهذا عجز شهين بالحارث فقول مجاز صريح في ان استعاره
ولا يكثر عليه قوله شهين بالحارث فان في كل استعاره تشبيها معنويا وكذلك قال جماعة في
قوله تعالى هن لباس لكم ثم ان الزخشمري قال في قوله تعالى ان الله يشر لك يصبي مصدقا بكلمة
من الله فهو سدا وحصورا ما فيه والحصور من لا يدخل في الميسر قال الاخطل
وشارب مريح بالسكن نادمني * لا بالحصور ولا فيها يسار

استعبر الحصور لان لا يدخل في اللعب فلما ان يريد ان الحصور في الآية استعاره فقد جعل المال
استعاره او يريد ان الحصور في البيت استعاره فقد جعل خبر المبتدا استعاره وهو يرى ان زيد بدأ
تشبيها من جزم بان قولنا زيدا استعاره التلوخي في الاقصى القريب وقال ابن رشيق في العدة
ان حجة في قول ذي الرمة

فلما رأيت الليل والشمس حجة * حياة الذي يقضي حشاشه نازع

استعاره وظاهر كلامه لسبب ذلك ان ابن المعتز الانه قد يقال انه لا دليل فيما يقول لما ساء وحده
أمره نقله من كلامهم تنقض أصلهم وما ينقض أصلهم قول السكاكي والمصنف وغيرهما بدورتين
ان من الاستعاره قولهم * تحية بينهم ضرب بوجيع * وقولهم عتاك السيف وما اخترناه من
أن زيد بدأ يصيح أن وقع استعاره صريح عبد اللطيف البغدادي فقال في قوانين البلاغة التشبيه
مصرح بحرفه والاستعاره أن يطلق على المشبه اسم المشبه به من غير تصريح بمادة التشبيه يقال زيد
أسد بجر وغيث أوز بدأ سدى شجاعته وما ينقض أصلهم هذا من جهة المعنى انما نجد اللفظ في
كثير من التراكيب لا يصلح للحقيقة فيسمونه استعاره لا يكفون بترددون فيه كقولك تكلم الاسد
ورب الاسد بالشباب الى غير ذلك من القرائن اللفظية الصارفة عن ارادة الحقيقة وهو استعاره عندهم
وكيف يمكن تسمية التشبيه في مثله مع أن الرى والكلام لا يصلحان من الاسد الحقيقي وليت شعري
أي فرق بين زيد أسد وبين تكلم أسد في عدم إمكان حل اللفظ في الظاهر على الحقيقة وفي كون الاول
تشبيها مع حروف الاداء والاسد فيه حقيقة والثاني استعاره ثم نقول ليس كل ما وقع خبر مبتدا بمنع
فيه حله على الحقيقة فانك اذا قلت هذا أسد الذي في داري أسد ونحو ذلك لم يذابدا فقد وقع
الاسد خبر مبتدا ومع ذلك لا يمنع حله على حقيقة فكان ينبغي أن يسمى استعاره قلنا الذي قالوه
لا يستمر لهم في كل خبر مبتدا لان كان مقيدا بذلك ونحو كونه لو ضوحه ثم ان الملة التي ذكرها وبها
موجود في السفلى لا تصلح أن تجري بالحقيقة على موصوفها نحو رأيت رجلا يجرأ ومررت
بزيدا لعمري ذلك هو عندهم استعاره لا تشبيه لانه ليس في حكم الخبر وحاصله أن ما ذكره لا يطرد
ولا ينكسر ثم رد عليهم نحو ما زيدا سدا فانه استعاره كما صرح المصنف في الكلام على أن الاستعاره
مجاز لغوي مع ذكر طرفي التشبيه ووجود ما ذكره ثم ان المصنف قال في قوله صلى الله عليه وسلم
وهم يدعى من سواهم انه استعاره وهو عكس ما ذكرهنا وجعل صاحب مواد البيان من المجاز
قوله تعالى أمهاتهم من قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم وقوله تعالى نساؤكم حرث لكم وقول النبي صلى
الله عليه وسلم التماس جبال الشيطان والشباب شعبين الجنون والمسلم مرآة أخيم وقول علي رضي
الله عنه السفريز ان القوم وما يشبه ذلك من الامور النقلية أن ابن مالك قال في شرح الكافية

إذا قلت مشيرا إلى شخص هذا أسد فيه ثلاثة أوجه أحدها تنزيله منزلة الأسد بالقدرة على الاداء
تسمية وأسند

لسان الفتى سبع عليه سداه * فلن يزعم عن غير، وهو آكله
والثاني أن ينوي اداء التشبيه أي زعمش للأسد في هذين الوجهين لضعف في أسد الثالث أن
يتأول أسد بصفة توافية بمعنى الاسد في مجرى مجرى مآلته به فيجعل الضمير أما إذا أضربت لم يوان
مفترس فلا يجعل ضميرا انتهى وهذا الذي قال هو الحق الذي لا يحصى له فظهر بذلك محتملنا
من أن زيد أسد يصح أن يكون تشبيها وان يكون استعارة بحسب المقام لا يقال لما جاز أن يملك
الاستعارة في هذا أسد لان اسم الإشارة لا يصرف عن الحقيقة كما أن زيد يصرف لانا نقول قد مثل
بقوله لسان الفتى سبع واللسان كزيد في صرفه عن ارادة الحقيقة ثم ان المصنف صرح في سياق
في التخصيص والامتناع بأن قولنا الخال فاطمة بكذا استعارة وهو مخالف لهذا الكلام وقد كره في
الاستعارة التبعية وأما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف مستدل بهما على أن زيد أسد تشبيه
فالذي يظهر أن الاول هو الثاني وأما قولهم أنه تشبيه بليغ فهو على العكس فان البلاغة لا تكون
عند تقدير اداء التشبيه والذي يظهر من كلامهم ان اذا جعلناه تشبيها كانت الاداء مقترنة مع اللفظ
وحيثذ كيف يكون بليغا والكلام حقيقة الاستعارة بل يطلع من الحقيقة بلا نزاع وانما البليغ ارادة
الاستعارة وادعاء أن المشبه فرد من أفراد المشبه به فم التشبيه المحذوف الاداء بل يطلع من المذكور الاداء
لما فيه من الانجاز وأما أنه يطلع من الاستعارة فلا وأما قول ان يملك أنه يجوز في زيد أسد أن يكون
تشبيها محذوف الاداء وان يكون مراد به الرجل الشجاع وأن يكون تنزيلا منزلة الأسد بما لا فقد
يستشكل الفرق بين الثاني والثالث فيقال اذا أردت به الرجل الشجاع فقد زلت منزلة الأسد وجوابه
باحد أمرين الاول أن يقول فرق بين قولك جاءني أسد تريد رجلا شجاعا وقولك جاءني أسد تنزيلا
له منزلة الأسد الاول مجاز صرف لا بميلته فيه ولا تشبيه استعارة بل هو اللفظ باسم المجاز المرمل والثاني
استعارة لان معناه ادعاء أن المشبه داخل في جنس المشبه به وفرد من أفراد أي يطلع في الشجاعة
حدابته ثم ناطره أنه نفس الاسد وسياق أن الادعاء لا يلزم منه ارادة الحقيقة كما هو رأي المصنف
وهذا معنى يطلع من الاول وهو الجدير باسم الاستعارة والى هذا الفرق يشير قول النصارى ان
الاسد على هذا المعنى لا يعمل ضمير لأنه لم يرؤول بمشتق على المعنى الآخر يعمل لانه مؤول ولا شاك
أنه مؤول على التقديرين غير أنه على تقدير الاستعارة يكون التأويل في ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به وعلى تقدير المجاز المرمل يكون التأويل في إطلاقه على المشتق فكان كالمؤول عليه وفي
الاستعارة أولاده على أسد وهو رجل فكان المؤول عليه جامدا فلم يعمل الضمير لكن هذا الذي قلناه
يقضى تخصيص قول المصنف ان المجاز اذا كانت علاقته مشابهة بمعناه فغيره يكون استعارة
وأن يقال اذا كانت العلاقة المشابهة فان قوى التشبيه يمكن ادعاء أن هذا هو ذلك كان استعارة
والا كان مجازا أمر سلا لا يشهد لصحة ما قلناه قول السكاكي في تفسير المجاز المرمل انه الخالي عن المبالغة في
التشبيه ولم يقل الخالي عن التشبيه فلم أن العلاقة اذا كانت المشابهة لم تقدم المبالغة لا يسمى ذلك
استعارة وهذا هو الذي يقتضيه كلام الاكبرين كما ستره ان شاء الله تعالى وان شئت أن تسمى القسمين
استعارة فاحداهما يطلع من الاخرى فلا بدع الثاني أن يقال ان زيد أسد عند تقديره تنزيلا منزلة الأسد
جواز الاسناد فيكون الاسد فيه حقيقة على الحيوان المقترن لكنك أسندت لما لا يصلح له حقيقة
فكان مجازا عقليا ويشهد لهذا ما تقدمناه من عبد القاهر من أن قول الشاعر فأتاهني أقباله إدباره
من المجاز العقلي وان كان الطيبي قد رد ذلك عن الكلام على قوله تعالى ليس البر أن تولوا وجوهكم

لا قليل بدكره وقد يستأنس له بقوله السكاكى يازم المبر الى التشبيه لا امتناع جعل اسم الجنس وصفا حتى يصح اسناده الى المبتدأ فكأن السكاكى اعاننى المجاز اللفظى بأن يراذى بولم ينف حجة ارادة المجاز الاسنادى ثم ان المصنف بعد ذكره لما سبق ذكره ان الخلاف فى هذا المسألة اللفظى راجع الى الكشف عن معنى الاستعارة وفيه نظر لان الخلاف معنى فعلى القول بالاستعارة يكون الاسد مجازا وعلى القول بالتشبيه يكون حقيقة قطعا وقوله انه راجع الى الكشف عن معنى الاستعارة صحيح لكن ليس الكشف عن معنى الاستعارة لفتيل بل معنى ان يمكن ان يقال ان هذين اصطلاحان لا يدافع أحدهما الاخر ثم قال المصنف ان كونه تشبيها اختيار المحققين كالقاضى أبى الحسن الخرجاى والشيخ عبد القاهر والبخارى والسكاكى (قلت) كلام أكثر هؤلاء ليس صريحا قبا ادعاء لانه يجوز أن يريدوا أنه استعارة تسمى تشبيها فيكون مجازا لا أنه تشبيه حقيقة ويشهد له تصريح أكثر هؤلاء فى مواضع سابقة بمعكس هذا وقد صرح الامام غفر الدين أيضا باختياره ان تشبيه ثم نقل المصنف عن عبد القاهر أنه وافق على أنه تشبيه ثم قال فلن أبيت إلا أن نطلق عليه لفظ الاستعارة فان حسن دخول أدوات التشبيه لم يحسن اطلاقه وذلك بأن يكون ناهى التشبيه معرفة مثل زيد الاسد فانه يحسن أن تقول زيد كالاسد وان حسن دخول بعض أدوات التشبيه دون بعض حال الخطب فيموز ذلك بأن يكون التشبيه نكرة غير موصوفة كقولك زيد اسد فانه لا يحسن أن يقال كاسد ويحسن أن يقال كان زيدا أسد وتبعه الامام غفر الدين (قلت) لا يظهر السبب فى امتناع حسن زيد كاسد وهذا المثال مثل المصنف للمسئلة التي نقل فيها عن عبد القاهر أنه تشبيه ليس استعارة وكيف ينقل عنه أن الخطب فيه عين وأنه لا يحسن اطلاق الاستعارة اذا كان الخبر معرفة وكأنه لاحظ فى امتناع حسن زيد كاسد أنه تشبيه بقر من أفراد الاسد وذلك غير مقصود انما المقصود تشبيه بحقيقة الاسد وجنسه فحسن أن يعرف فيقال كالاسد أى كهذا الجنس ولذلك قال الامام غفر الدين زيد كاسد بالتذكير كلام بارد بخلاف زيد كالاسد بالتعريف وان لم يحسن دخول شئ منها الا بتغيير لمسورة الكلام كان اطلاقه أقرب وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بما لا يلزم التشبيه كقولك زيد بدير يسكن الارض وشمس لا تعيب وقوله

شمس تألق والفرق غروبها * عناو بدير والكسوف صمد

فانه لا يحسن أن يدخل الكاف فى شئ من ذلك الا بتغيير صورة اللفظ كقولك هو كالدير لأنه لا يسكن الارض كالشمس الا أنه لا تعيب (قلت) انظر كيف جعل اطلاق الاستعارة على هذا القسم قريب لمع أن السماع لا يمكن صرفه الى حقيقة وهو موافق لما اخترناه غير أن فيها قالهم أن دخول أداة التشبيه فى شئ من ذلك لا يمكن الا بتغيير صورة اللفظ نظر الجواز أن يقال هو كدير يسكن الارض ويكون التشبيه بغيره لا حقيقيا كما تقدم فى تشبيه فم فيه جري به من مسلك موجاه الذهب ثم قال وقد يكون فى الصفات والصلواتى تحجى فى هذا النوع ما يحيل تقدير أداة التشبيه معه فيعرف اطلاقاً أكثر كقول أبى الطيب

أسد دم الاسد المهر بر خضابه * موت فريص الموت منه رعد

فانه لا يحسن أن يقال هو كالاسد والموت لان تشبيه بجيش الاسد دليل أنه دونه أو مثله وجعل دم الاسد الذى هو أقوى الجنس خضاب بدم دليل أنه فوقه (قلت) احاطة خزل الاداة هنا كيف تجتمع مع القول بقراب اطلاق الاستعارة وينبغى أن يكون موجبا لاطلاق الاستعارة ومجيلا لكونه تشبيها لما المانع أن يقال هو كاسد دم المهر بر خضابه فيكون التشبيه أسناب هذه الصفات لا بدع فى جعل فرد من مادة الاسد بديل الى أن صار دم غير من الاسد خضابه كسابق فى قوله

فان تقى الانام وانت منهم * فانقصه ان بعض افراد النوع يزعنه بشئ غايه ان هذا بعيد اما حال فلانسم ثم قال وكذا قول العتري

وبدر اضاء الارض شرفا ومفرا * وموضع رحلي منه اسود مظلم

ان يرجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر زم ان يكون البدر المعروف موصوفا بجليس له فظهر انه انما اراد ان يثبت من المدح بدر هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبنى على تخيل انه اراد في جنس البدر او خلف هذه الصفة فالكلام موضوع لالاباث الشبه بينهما ولكن لالاباث تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقم دلائل كونه رجلا بل اثبات كونه متصفا بما ذكرته فاذا لم يكن اسم المشبه في البيت مجتليا لالاباث التشبيه تبين انه خارج عن الاصل المتقدم من كون الاسم مجتليا لالاباث التشبيه فالكلام فيمبني على ان كون المدح بدر ارفى فداستقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة (قلت) مذكروا ماضى ولكنه لا يصل الى درجته فاستعالة تقدير الاداة بما المانع ان يكون المشبه به بدر بهذه الصفة فيكون المشبه به خاليا لا حقيقيا ثم قال وكما يتمتع في ذلك دخول السكاف يتمتع دخول كان ونحوه محب ثم قال وايضا هذا الفن اذا قلبت عن سره وجدت محسولا انه كذا تدعى حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه في معنى (قلت) كون تقدير التشبيه ليس له معنى صحيح ولكن لا نقول انه مستعمل ان يراد به تشبيه يستثنى من كلامهم ما اذا كان المشبه به المذكور خيرا عن المشبه به تمثيل كقولهم تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه فانه يصدق ان طرفي التشبيه مذكوران والمشبه به خبر وهو استعارة كما سيأتى وهنا مما يدلنا اخترنا من ان ذلك ليس لازما ان يكون تشبيها ويستثنى ايضا نحو زيد اسد يرعى بالشباب الا ان يجعل تشبيها خياليا وفيه بعد ومثال هذا قول ذي الرمة

فلما رأيت الليل والشمس حية * حية الذي يقضى حشاة نازع

ولعل ابن رشيق انما جعله استعارة لهذا المعنى تشبيه اطلق المصنف ان طرفي التشبيه اذا كانا مذكورين فهو تشبيه لا استعارة اذا كان المشبه به خبرا فدخل في ذلك ما اذا وقع خبرا عن مفرد كقولك زيد هو اسد وماذا لم يكن كقولك زيد اسد والى يظهر انه لا فرق لكن في المفتاح وانما عذر نحو زيد اسد تشبيها لانك حين اوقعت اسدا وهو مفرد خبر جلة خبرا زيد استثنى ان لا يكون اليه الى آخره فظاهر هذه العبارة توهم ان المشبه به قد يكون جلة وانما متى كان جلة لا يكون تشبيها لكن الظاهر انه لا يراد بذلك كيف يصور ان يرده ولفظ اسد يستعمل ان يقع جلة لا ان كان جلة تشبيها بوجه عتده عن زيد فالجمله تجميع السكتين لا الاسد فلم يقع المشبه به خيرا للبتدا الذي هو زيد وتقدر اداة التشبيه قبل هو اسد لا يحسن لان هو من هو اسد ليس مشبها به بل مشبه الا بقصد قلب التشبيه ولو كانت الاستعارة التمثيلية لا تكون الا بجملة لكننا نقول اخترنا عن زيد بقدره جلا وزعموا اخرى فان المشبه به وقع خبرا وليس تشبيها كما تقدم وسيأتى ولكنه ليس بهذا القيد لان من التمثيل والارض جميعا قبضته يوم القيامة كذا كونه وانما يراد ان الخبر اذا كان جلة لم يستدع ايقاع الجملة خبرا ان لا يكون هو ايادى بل المطلوب تعلق احدهما بالآخر فقول حين اوقعت اسدا وهو مفرد خبر جلة قيد ليكون الاسد هو زيد بلا تعقيد يخرج زيد هو اسد عن ان يكون اسد تشبيها ثم قيل في كلام السكاك ان نظر فان الحل بين المتبدا والخبر يستثنى ان يكون احدهما هو الآخر مفردا كان الكلام جملة (قلت) اخبر اذا كان مفردا كقولك زيد قائم فاقام هو زيد بلا تشبيه اذا كان جملة كقولك زيد هو قائم فالحكم به ليس القيام بل مضمون الجملة وهو ثبت القيام بداهة والحكم به

ثم النظر في أركان التشبيه هي أربعة طرفاء ووجه وأداة وفي الغرض منه وفي تسع هذه الاعتبارات

(قوله أي البعث) أشار الشارح بهذا إلى أن مراده المصنف بالنظر بالبعث على - يميل الجواز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادته المألوم وذلك لأن البعث اثبات المحولات للموضوعات أو نقيضها عنها وهذا يستلزم النظر وهو توجيه العقل لحوال المنظور فيه أما أن أريد بالبعث عن الشيء التأمل في أحواله كان متعديا وهو والنظر حينئذ (قوله المقصد) أي في هذا الباب أعني باب التشبيه (قوله طرفاء) هما اثنتان من ثلاث الأركان بعوا المراد بالمشبه والمشب به (قوله وجه) هو الركن الثالث والاداءة رابعها وإفراد بوجه المعنى المشترك للجامع (٣٠٤) بين الطرفين لا اللفظ الدال عليه والمراد بآداة إمامي الكف ونحوه ليلا مقلبه وأما نفس اللفظ الدال تزيلا للدال منزلة

(والنظر هنا في أركانه) أي البعث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه (وهي) أربعة (طرفاء) المشبه والمشب به (ووجهه وأداة) وفي الغرض منه وفي أقسامه (وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها خذوة في تعريفه أعني الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف ونحوه

(والنظر) أي البعث (هنا) أعني في هذا الباب الذي هو باب التشبيه المصطلح عليه (في أركانه) أي في أركان التشبيه المصطلح عليه أذهله كما تقدم وإطلاق النظر على البعث توسعا واضحا لأن البعث إنما يقع عن النظر والتأمل في أحوال المنظور فيه ويجوز أن يراد بالنظر معناه لاستزمام البعث في المنظور فيه إذا أريد بالنظر توجيه العقل لحوال المنظور وأريد بالبعث اثبات ما يقتضي النظر إثباته ونفي ما يقتضي نفيه وأما أن أريد بالبعث التأمل في أحواله الخمسة والنظر حينئذ (و) الأركان هي المقصود بالتأمل هنا (عني) أريد اثنتان من ثلاث الأربعة (طرفاء) وهما المشبه والمشب به (و) ثالثها (وجه) وهو المشترك للجامع بين الطرفين (و) رابعها (أداة) الدالة على التشبيه كالکاف وشبه (و) النظر أيضا إنما هو زيادة على النظر في الأركان في الغرض (منه) الحامل على إيجاده (وفي أقسامه) أي أقسام التشبيه الحاصلة بكونه تشبيه مفرد بمفرد أو مركب بمفرد أو مركب بمركب بكونه ملفوفاً أو مجموعاً أو مفروقاً إلى غير ذلك مما يأتي (قوله وإطلاق الأركان على الأربعة) أي مع كونها خارجة عن التشبيه المصطلح عليه الذي هو الدلالة وهذا جواب عما يقال إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو فصل الفاعل وكل واحد من هذه الأمور الأربعة ليس جزءاً له وحينئذ فلا وجه لجمعها أركاناً لأن ركن الشيء ما كان جزءاً لحقيقته وحاصل هذا

الجواب أن المراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء وإن لم يكن داخل في حقيقته وجزء منها وهذه الأمور لما أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفاً عليها (قوله إما باعتبار أنها خذوة في تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذة في تعريفه فهي جزء منه لأن التعريف نفس المعرفة بحسب الذات لا بالقول مراد الشارح إنها مأخوذة في التعريف فعلى أنها قيود خارجة لائ على أنها أجزاء المعرفة إذ المحول شيء آخر غير ما هو الدلالة لكن باعتبار ما يقع عليها ولنزيد كراهة في التعريف ذكر البصر في تعريف المعنى حيث يقال هو عدم البصر مما شأنه إلا بضارة بالبصر ذكر لاجل التشبيهاً على أنه جزء للمعنى أليس هو علم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعني) أي بترفيه (قوله ونحوه) كمثل وكان يميزونون منسدة

بالکاف :
أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفاً عليها (قوله إما باعتبار أنها خذوة في تعريفه) لا يقال إذا كانت مأخوذة في تعريفه فهي جزء منه لأن التعريف نفس المعرفة بحسب الذات لا بالقول مراد الشارح إنها مأخوذة في التعريف فعلى أنها قيود خارجة لائ على أنها أجزاء المعرفة إذ المحول شيء آخر غير ما هو الدلالة لكن باعتبار ما يقع عليها ولنزيد كراهة في التعريف ذكر البصر في تعريف المعنى حيث يقال هو عدم البصر مما شأنه إلا بضارة بالبصر ذكر لاجل التشبيهاً على أنه جزء للمعنى أليس هو علم وبصر على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية (قوله أعني) أي بترفيه (قوله ونحوه) كمثل وكان يميزونون منسدة

(قوله وما باعتبار الخ) حاصله أن الامور الاربعة أركان للتشبيه معنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة ولفظ التشبيه كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحاً على المعنى الأول بكثرة ولاشك (٣٥٥) أن الامور الاربعة أجزاء للكلام

وما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثير اما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة فتكونا زيد كالاسد في الشجاء قولاً كان الطرفان هما الاصل والعند في التشبيه كون الوجه معنى قائماً بهما والأداة آلة في ذلك تقدم بمحتمل فقال (طرافه) أي المشبه والمشبّه به بالكاف وشبهها ويرد ههنا أن يقال لم يسم هذه الاربعة أركاناً للتشبيه في كنه شيء حقيقة وليست هذه الاشياء أجزاء حقيقة التشبيه ضرورة أن معنى المشبه والمشبّه به اللذين هما مثلاً ذات زيد والاسد في قولنا زيد كالاسد في الشجاء ليس نفس التشبيه بل متعلقان له لأن الجزء الداخل في الماهية لا بد أن يصدق عليها وكذا الوجه الذي هو الشجاء في المثال والأداة التي هي الكاف لا بد أن يفتي أن واحد لا يصدق على التشبيه وأما ذكر هذه الاشياء في تعريفه فليس على وجه كونها أجزاء المعرفة بل ذكرها لتبين المعرفة بها نظير ذلك البصر في تعريف العمى حيث يقال هو عديم البصر عما من شأنه الإبصار البصر لتبينه لا جزء للعمى اذ ليس هو عديم وبصر ونظيره قولهم في البيع هو تقل ملكاً المعقود عليه لحد المتعاقدين عوضاً عن نقل ملكه مقابلته لا لا خرف فليست هذه أجزاء حقيقة البيع ولو كانت تسمى أركاناً تجوز أن أضاف إليها ما ورد على هذا ولا يقال لم تكون أجزاء مادية كاليد والرجل من الانسان فتكون أركاناً باعتبار أنها أجزاء أفراد الحقيقة وذلك ان الأفراد الخارجة للتشبيه لا تتخلو من هذه الاجزاء بل لا تتخلو أفراد حقيقة الانسان من الاجزاء المادية من يد ورجل ورأس وغير ذلك من مشخصات حقيقة الانسان لا نقول فرد التشبيه الخارج في الذي هو الدلالة الواقعة من هذا الشخص الخاص مثلاً ليست هذه أجزاء المادية بل متعلقاته كحقيقته وتلى تقدير تسليمه فالتى توقف عليه الوقوع الخارج في هو الالفاظ وقد تقدم أن المراد بالاركان المعاني الاقوى الالفاظ نعم يمكن جعلها أجزاء مادية أن أطلق التشبيه على نفس الكلام وأريد بالاركان الالفاظ ولكن المعرفة هو المعنى كدال عليه ما تقدم أحجب عن هذا البحث بتسليمه وأن نسجتها أركاناً توسع باعتبار ذكرها في تعريفه وان لم تذكر على أنها أجزاء المعرفة بل على أنها متعلقة به لتبينه ما فاشبهت حيث توقف التعريف عليها أجزاء المحدد الصادقة عليه أو باعتبار ان التشبيه قد يطلق على نفس الكلام المشتمل على الالفاظ هذه الاركان فلما كانت تلك الالفاظ أجزاء الكلام المادية فصارت توقف المفرد عليها في الوجود كما توقف الفهم عليها باعتبار التعلق كالاركان للحقيقة العقلية التي تصدق عليها سميت أركاناً للتشبيه الصادق على الكلام في الجملة وقد تعينت الاشارة الى معنى هذا الوجه في أثناء البحث فليتلأ ولما كان الطرفان من هذه الاركان هما الاصل والعمدة لقوتهما في التركيب وفي الخارج أم اقوتهما على الوجه فلا يتأخر وضمان الوجه القائم بهما والمعرض أقوى من المعارض لانه موصوف والوصف تابعه ولا ينفك عنه ذكرهما أو أحدهما بخلاف الوجه وما قوتها على الاداة فظاهر لانه آلة لبيان التشبيه وكثيرا ما يستغنى عنها في التركيب قدم البحث عنها فقال (طرافه) التشبيه مقدر ومع اللفظ فالوجه كيف ينبغي أن يركن وهو غير مذكور ولا مقدر مع اللفظ (طرافه)

ويعتبر أن التشبيه في الاصطلاح كثير اما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة فتكونا زيد كالاسد في الشجاء قولاً كان الطرفان هما الاصل والعند في التشبيه كون الوجه معنى قائماً بهما والأداة آلة في ذلك تقدم بمحتمل فقال (طرافه) أي المشبه والمشبّه به بالكاف وشبهها ويرد ههنا أن يقال لم يسم هذه الاربعة أركاناً للتشبيه في كنه شيء حقيقة وليست هذه الاشياء أجزاء حقيقة التشبيه ضرورة أن معنى المشبه والمشبّه به اللذين هما مثلاً ذات زيد والاسد في قولنا زيد كالاسد في الشجاء ليس نفس التشبيه بل متعلقان له لأن الجزء الداخل في الماهية لا بد أن يصدق عليها وكذا الوجه الذي هو الشجاء في المثال والأداة التي هي الكاف لا بد أن يفتي أن واحد لا يصدق على التشبيه وأما ذكر هذه الاشياء في تعريفه فليس على وجه كونها أجزاء المعرفة بل ذكرها لتبين المعرفة بها نظير ذلك البصر في تعريف العمى حيث يقال هو عديم البصر عما من شأنه الإبصار البصر لتبينه لا جزء للعمى اذ ليس هو عديم وبصر ونظيره قولهم في البيع هو تقل ملكاً المعقود عليه لحد المتعاقدين عوضاً عن نقل ملكه مقابلته لا لا خرف فليست هذه أجزاء حقيقة البيع ولو كانت تسمى أركاناً تجوز أن أضاف إليها ما ورد على هذا ولا يقال لم تكون أجزاء مادية كاليد والرجل من الانسان فتكون أركاناً باعتبار أنها أجزاء أفراد الحقيقة وذلك ان الأفراد الخارجة للتشبيه لا تتخلو من هذه الاجزاء بل لا تتخلو أفراد حقيقة الانسان من الاجزاء المادية من يد ورجل ورأس وغير ذلك من مشخصات حقيقة الانسان لا نقول فرد التشبيه الخارج في الذي هو الدلالة الواقعة من هذا الشخص الخاص مثلاً ليست هذه أجزاء المادية بل متعلقاته كحقيقته وتلى تقدير تسليمه فالتى توقف عليه الوقوع الخارج في هو الالفاظ وقد تقدم أن المراد بالاركان المعاني الاقوى الالفاظ نعم يمكن جعلها أجزاء مادية أن أطلق التشبيه على نفس الكلام وأريد بالاركان الالفاظ ولكن المعرفة هو المعنى كدال عليه ما تقدم أحجب عن هذا البحث بتسليمه وأن نسجتها أركاناً توسع باعتبار ذكرها في تعريفه وان لم تذكر على أنها أجزاء المعرفة بل على أنها متعلقة به لتبينه ما فاشبهت حيث توقف التعريف عليها أجزاء المحدد الصادقة عليه أو باعتبار ان التشبيه قد يطلق على نفس الكلام المشتمل على الالفاظ هذه الاركان فلما كانت تلك الالفاظ أجزاء الكلام المادية فصارت توقف المفرد عليها في الوجود كما توقف الفهم عليها باعتبار التعلق كالاركان للحقيقة العقلية التي تصدق عليها سميت أركاناً للتشبيه الصادق على الكلام في الجملة وقد تعينت الاشارة الى معنى هذا الوجه في أثناء البحث فليتلأ ولما كان الطرفان من هذه الاركان هما الاصل والعمدة لقوتهما في التركيب وفي الخارج أم اقوتهما على الوجه فلا يتأخر وضمان الوجه القائم بهما والمعرض أقوى من المعارض لانه موصوف والوصف تابعه ولا ينفك عنه ذكرهما أو أحدهما بخلاف الوجه وما قوتها على الاداة فظاهر لانه آلة لبيان التشبيه وكثيرا ما يستغنى عنها في التركيب قدم البحث عنها فقال (طرافه) التشبيه مقدر ومع اللفظ فالوجه كيف ينبغي أن يركن وهو غير مذكور ولا مقدر مع اللفظ (طرافه)

(٣٥٦ - شروع التلخيص ثالث)

التركيب وهذا علمه لاصالة الطرفين بالنظر للاداة ثم ان قوله هو الاداة الخارج عطف على الوجه باعتبار لفظه وأما رفع عطف عليه باعتبار علمه لأن علمه رفع على انما هو الكون والعطف على معنى فهي منصورة لتعلقها على خبر الكون ففيه العطف على معنوي عامل واحد وهو جازم ويحتمل رفع الاداة في الاستدعاء لانه بالرفع خبره والجملة مستأنفة وحال

أما حسيان كافي تشبيه الخلد والورد والقندل بالجليل في المصبرات والصوت الضعيف بالمهمس في السموعات

(قوله إيا حسيان) أي مدركان (٣٠٦) بأحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس وقوله طرفا فلان (إيا حسيان) كالخلد والورد في المصبرات (والصوت الضعيف والمهمس) أي الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء القم في السموعات

اللسان هما المشبه والمشب به ينقسمان إلى أقسام لهما (إيا حسيان) كأن يدرك بأحدى الحواس الخمس وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس وسياً في مقابل هذا ثم شرع في تسميته الحسيين فقال له المحسوسات بحاسة البصر (كالخلد والورد) حيث شبه الأول بالثاني في الحرمة والمراد بكون حقيقة كالخلد حقيقة الورد حسيين أن جزئيات كل منهما محسوسة وكذا ما سواه من هذه على مذهب المتكلمين من أن الأجرام تدرك بحاسة البصر وأدى فيه بعض المحققين الضرورة على مذهب الحكماء من أن المدرك هو اللون فكونهما حسيين باعتبار ما جرى عليه اللسان عرفاً حيث يقال: أصبرت الخلد والورد فذلك العرف أطلق عليهما أنها حسيان وعلى كل حال فلا حاجة إلى تقدير اللون لكون محل التشبيه فيها لحظة تشبيه تنفس كل منهما بالآخر وانصرف النفس إلى ذلك عند السماع مع إطلاق اللفظ عرفاً فلا يفترق إلى التأويل (و) المحسوسات بحاسة السمع (والصوت الضعيف والمهمس) حيث يشبه الأول بالثاني منها والمراد بالصوت الضعيف ضخم وهو الذي لا يبلغ إلى حد المهمس والمهمس هو الصوت الذي أخفى حتى لا يكاد يسمع فكأنه لم يخرج عن فضاء القم أي عن سمعة القم وسطه وأما قلنا المراد بالصوت الضعيف الخ لا نعلم أنه مطلق الضعيف الصادق بالمهمس لكن من

أي وأما تنفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيان لأنه تصديق وليس شيء من التصديق حسياً (قوله كالخلد والورد أي حيث يشبه الأول بالثاني نحو خلد يد كخلد الورد في الحرمة قوله كالخلد والورد أي الجزئيين إذا كانا غير حسيين بل عقليين لأن كل كلي عقلي وكذا اشتمال في غير الخلد والورد مما يأتي وإن جعل من تشبيه الكلي بالكلي وجعلها محسوسين من حيث انتزاعهم من الجزئيات المحسوسة كان في

جميع ما ذكرنا مع لافي أكثره فقط (قوله في المصبرات) من طرفية الجزئ في الكلي أو أن في معنى من وعلى كل حال فهو حال من الخلد والورد وكذا يقال فيما بعد (قوله والصوت الضعيف والمهمس أي حيث يشبه الأول بالثاني بأن يقال هذا الصوت الضعيف بالمهمس في الخفاء والمراد بالضيق الضعيف خصوص ودون الذي لم يبلغ إلى حد المهمس لا مطلق الضعيف الصادق بالمهمس والالكان من تشبيه الأعم بالأخص بمنزلة أن يقال الحيوان كالإنسان وهو لا يصح ولا يمين أن يوتي بلفظ الضعيف في عبارة

(إيا حسيان إلى آخره) ثم اعلم أن التشبيه لا يمكن أن يكون حسياناً تصديقاً على الصحيح خلافاً لما قاله هؤلاء والتدقيقات ليس شيء منها بحسي فان الحس انما يدرك المقدرات فليتبين لذلك أنما طرأه على أقسام جعلها ثلثان وتسعة وثلاثون ساد كرها أن شاء الله الأول الحسيان وبذلك من تحقيق قواعدهما فنقول الحواس الخمس لا تدرك إلا الصور الجزئية الحقيقية فالحسي بالحقيقة ما أدرك بأحدى الحواس الخمس وذلك لا يكون إلا جزئياً وقد يطلق الحسي على المادة التي تدرك الحاسة أفرادها وذلك على قسمين تارة تكون تلك الأفراد خارجة تارة تكون ذهنية فقط فلا يكون شيئاً من أفرادها موجوداً في الخارج فالقسم الأول المدرك بالحواس كقولك في المصبرات خلد يد كخلد الورد وفي السموعات سمعت كلاماً مثل هذا الكلام وفي المشعومات هذا القم كخلد النعير وفي الذوقات شربت ماء كخلد العسل وفي المدوسات جلز يد كخلد باخرير والقسم الثاني نوعان الأول أن تكون تلك المادة كخلف وجدت أفرادها كقولك ليجهني خد كالورد فان الطرفين كياناً وليس محسوسين لأن الكلي لا يحس إنما المحسوس كثير من أفرادها وقد يكون هذا القسم لم يوجد له الأفراد كخلف كقولك زيد قرفان الثاني أن تكون المادة كخلف لم يوجد شيئاً من أفرادها كالشبه في قولك شقيق كاعلام الباقوت فان اعلام الباقوت كلية غير موجودة لكنها تسمى حسيه باعتبار أن أحدهما أو أنه لو أدرك جزئ من جزئياتها لا أدرك بالحاسة والثاني أن أجزاء كل فرد من مفرداتها العلم والباقوت إذا أريد به معين كان حسيه وتسمية هذا حسياً لا بعد ما قبله لأنه لم يوجد من الخارج فرد هذا العلم أن كل حكم علقته بمشبه ومثبه باعتبار المستقبل وكان غير موجودين فان تسمية حسيه على نحو ما سبق كقولك اللهم ارزقني ولداً كالبدرة وأعطني في الجنة خورا كالباقوت والمراد بكل ذلك يسمى حسياً إذا تقرر ذلك فاعلم أن المصنف أطلق الحسي على أي من أحد هاتين المدرك بالحواس

والنكته

التشبيه بما قلنا بل يجوز أن يقال صوت زيد كالمهمس والحال أن صوتته في الواقع ضعيف (قوله أي الصوت الذي أخفى) تفسير للمهمس وقوله عن فضاء القم عن معنى من أي كأنه لا يخرج من فضاء القم أي من وسطه

(والنكهة) وهي ريح الليم (والعنبر) في المشعومات (والإريق) والخمر في المنوقات (والجلد الناعم والخمر) في الملموسات.

تشبيه الأعيان بالأص لا يصح بدون التعسف (د) المحسوسات بحاسة الشم كـ (النكهة) وهي ريح الليم (د) ربح (العنبر) حيث شبه الأول والثاني منهما وإنما قدر لريح العنبر لأن التشبيه به ريح الليم الذي هو النكهة هو ريح العنبر قطعاً في الاستطابة لأن نفسه لا ينبغي أن يشبه بالعنبر يتم الابتعاد به عن جزم ما يعود إلى ذلك الملقدر (و) المحسوسات بحاسة الذوق كـ (الريق) وهو ماء الليم (والخمر) حيث شبه الأول والثاني منهما وهو أيضاً بناء على أن الجرم المترك طعمه بالذوق أدركت

جرميته وخاصتها بالذوق أيضاً والأول المترك بحاسة الذوق أعادوا الطعم فاطلاق كون الإريق والخمر حسين من إعادة ما جرى به عرف التخاطب ولا حاجة أيضاً إلى جعل التشبيه بطعمه في فقر مضاف إليهما لتمام التشبيه في أنفسهما مع حذف طلاق الأحاسيس عليهما عرفاً كما تقدم في الحدس (الورد) (د) المحسوسات بحاسة اللمس كـ (الجلد الناعم والخمر) حيث شبه الأول والثاني وهذا بناء

والثاني ما أدركت مادته لا هو وأراد به القسم الأخير واقضى كلامه أن القسم الأول من أول نوعي الثاني حسي حقيقي وليس كما قال فيتمثل وإذا تأملت ما ذكرته علمت أنه لا تكاد تجد تشبيهاً فيه

الطرفان حينان حقيقيان إلا قليلاً الثاني اعلم أن الذي نذكره كالحواس هي الأعراض فالبريد يدرك اللون والشمع يدرك الصوت والشم يدرك الرائحة والذوق يدرك الطعم واللمس يدرك الحرارة واللين

مثلاً فلان أطلق المحسوس على ذات لا تريد أن يمتثل بل ربما منعناها العقلي كان ذلك حيث نعتد عقلياً لأحسائنا أن أطلقته على ذات تريد عرضها المترك بالحاسة كان فيه توسع فإذا قلت لون زيد كلون عمرو كانا محسوسين قطعاً وإذا قلت زيد كعمرو كان معناه تشبيه حقيقة ب حقيقة فيكونان عقليين

وإذا قلت زيد كعمرو وهي تبدأ تشبيهه لونه بأنه ساع ذلك بقرينة تصرف إليه كقولك زيد كعمرو وبإضا

والاطلاق حيث نجاز كاصريح به إلا فمخر الدين في المحصول والنظار أنه صار حقيقة عرفية لا يشاهده وهذا التفصيل الذي ذكرناه هو التحقيق وإن كان مخالفًا لكلامهم لأنهم جعلوا الطرفين حسين

وإن كان وجه التشبيه بينهما عقلياً كما ستر أم وهذا اصطلاح لهم لإساحة فيه فحين تشبههم فيه على اصطلاحهم والحق ماسبق وهذا البحث لم يزل يدور في خلدي إلى أن جزمتم به وكتبته ثم بعد

مدبراً بـ ابن الأثير قد وقع عليه فقال في كتاب البلاغة قولنا زيد أسد تشبيه معنى بمعنى لأن المقصود التماثل بينهما بـ ابن رشيقي في العمدة أشار إليه فقال إن التشبيه إما هو أو بداعي الأعراض لأعلى

الجواهر (الثالث) حيث قلنا في هذا الباب حسي أو خيالي أو عقلي أو وهمي أو وجداني فالمراد أن يكون أدرك السامع له بأحدى هذه الطرق أو نقول المراد أن يكون الإنسان يدرك ذلك بأحد أحوالها

فلنذكر احترازاً من التشبيهات الواردة في كلام الله تعالى فإن علمه عز وجل ليس بشئ من هذه الطرق إذا تقرر ذلك فخرج لكلام المصنف قوله (كان خلد والورد) مثال للبصرات فالتشبيه هو الورد مشبه به والواجب أن يقال كلون الخلد والورد أن يذكر مع ما يصرفه لغيره من وورد معين والافتيكون

غير مترك بالحاسة كما سبق وقوله (والنكهة هو العنبر) مثال للمشعومات وينبغي أيضاً أن يقال ريح العنبر والإبراد عليه أنها أشد لأنه جعل المشبه به في اللفظ العنبر والمشبه في اللفظ النكهة وهي رائحة الليم فلما أن يقول كالنكهة هو رائحة العنبر أو يقول كالليم والعنبر كما قال في الحدس (الورد) ثم عليه السؤال

السابق وقوله (والريق والخمر) مثال للذقاوت وفيه نظر لأن الإريق لا يشبه بالخمر في الطعم وإنما يشبه بها إذا زيد تشبيه الطعم بالحاصل بالريق بنشوة الخمر وهو فيما حئت يكون عقلياً وجدانياً لا حسياً فكان الأحسن أن يقل بالريق والنشوة ثم عليه السؤال لأن السابقان وقوله (والجلد الناعم والخمر) مثال

والنكهة بالعنبر في

المشعومات والإريق بالخمر

في المنوقات والجلد الناعم

بالخمر في الملموسات

(قوله والنكهة والعنبر)

أي حيث يشبه الأول

بالتالي بأن يقال نكهة زيد

كالعنبر في الميل النفس لكل

(قوله والإريق والخمر) أي

حيث يشبه الأول بالتالي

بأن يقال إريق زيد بالخمر

بجامع الأسكل أو اللذة أو

الحلاوة في كل (قوله والجلد

الناعم والخمر) أي حيث

يشبه الأول بالتالي بأن

يقال جلدي زيد بالخمر في

النعومة

(قوله وفي أكثر ذلك) أي في التشثيل (٣٠٨) للموسوات بأكثر ذلك تسامح والمراد بالاكتر ما عدا الصوت الضعيف والهمس والتكبة

وفي أكثر ذلك تسامح لأن المدرك بالبصر مثلاً عما هو لون الخلد والورد وبالشم رائحة العنبر والنزوق طعم الريق والخروج باللس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينها لنفس هذه الأجسام لكن اشترق العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولبست الحرير

أيضا على ادراك كهماع ادراك لينهما باللس والافتعاد الحكماء بما يدرك اللين فاطلاق الاحساس عليهم انظر العرف ولا حاجتنا أيضا إلى تقدير اللين لمعنى التشبيه فيه لقامه فيما مع حسنة الاطلاق عليهم اعرفا وقد علم مما قررنا أن كون الطرفين حسيين في غير التكبة على مذهب الحكماء عما هو على وجه التوسع والاطلاق العرفي حيث يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولبست الحرير وأما على من ذهب غيرهم وبأياه اعتد المصنف فالكلام على ظاهره من غير توسع وذلك واضح للموسوات وعليه السواء الآن السابقان وقوله (والصوت الضعيف والهمس) مثال للموسوعات قال الخطيب والصوت الضعيف ما كان ضعيفا في نفسه والهمس ما أسر من ذلك الكلام زأخني ولا أدري من أين له هذا وأكثر أهل اللغة قالوا همس الصوت الضعيف لكن قال الثعالبي في فقه اللغة همس صوت حركة الانسان وقال ابن سيده في المحكم الهمس الخفي من الأكل والضرب والوطء وهو قريب من كلام الثعالبي والآية ترشد اليه في قوله تعالى وخشعت الاصوات للرحن فلا تسمع الا همسا معناه أن الاصوات سكنت فلا تسمع الا حركة الاعضاء وبذلك يعلم أن قول المصنف الصوت الخفي أي من الكلام ونحوه يشبه بصوت الحركة فقوله (المراد بالحي ما أدرك هو أوماته فدخل فيه الخيل) يرد عليهم ما سبق فينبغي أن يقيد الخيل بما ذكره ومثله بقوله

وكان شجر الشقي * في اذا صوب أو تعد أعلام ياقوت نشر * على رماح من زبرجد

يعني بالادراك هو ولكن أدركت مادته ما أدركت أفراده ما حصى أي أجزاء كل جزئ منه ولم يدرك هو أي عينه لا اجقاعة فيكون مدحا بالحسي لا شراكا الحس واخيال في أن المدرك هما صورة لا معنى وبقي عن الوهمي بأن أجزاء كل فرد منه موجودة في الخارج بخلاف الوهمي وهذا فقيهه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فافراد المشبه به من العلم والياقوت والزجاج والزبرجد حسية الهيئة الاجقاعية الحاصلة منها خيالية فالمشبه مفرد حسي والمشبه به مركب خيالي كذا قاله الخطيب (قلت) قوله ان افراد المشبه به العلم والياقوت والزجاج والزبرجد كالحس ليس بجيد لان الافراد انما هي اعلام من ياقوت وزجاج من زبرجد وهما خياليان فليس له الامفرادان ثم أقول كان الشارع فهم أن المشبه بالاعلام والزجاج وهو المتبادر الى الذهن وفيه نظر لانه يازم تشبيه شجر الشقيق بالزجاج الاخرى وهو فاسد بل انما شبه شجر الشقيق بالاعلام من ياقوت وهي عالم المشبه به ولصحة هذا التشبيه شرطه هو كون الاعلام من الياقوت معها زجاج الزبرجد ولا يصح فهم البتين الا بهذا الوجه والافسد وعلى هذا فسد قول الخطيب والمصنف فيما سأتى أنه تشبيه مفرد بمركب بل هو تشبيه مفرد بمفرد على ما سأتى تحقيقه في تشبيه المفرد والمركب ان شاء الله تعالى وان جعل المشبه به مجموع ما ذكره فليعلم المشبه أيضا مجموع الشقيق وساعده وكونه للتقدير وكان شجر الشقيق وساعده الآن يقال اسم الشقيق شغل الورق والسواعد وقول الشاعر صوب أي مال الى جهة الميوط وتضد أي مال الى العبودية والعلو واذماتعلق بما في كان من معنى التشبيه وقوله أعلام كأنه يوم أن العلم هو المنشور فوق الزجاج وظاهر كلام المحكم خلافا لما قاله العلم الزايق فيقول هو الذي يقعد على الزجاج وهذا يقتضي ترجيح أنه الزجاج نفسه ويشبهه قولهم نار على علم فيلزم موضوع العلم وقالوا ان قوله

كان هذه الثلاثة لا تسامح فيها لان الصوت الضعيف والهمس معهودان حقيقة والتكبة مشهورة حقيقة (قوله ولينها) عطف على ملامسة عطف مغاير لان الملامسة العقالة وهي غير اللين (قوله لا نفس هذا مل) عطف على قوله انما هو اللون الخ وهذا التسامح مبني على مذهب الحكماء القتاتين المدرك بالحواس انما هو الاغراض وخواص الاجرام لا ذاتها ويمكن دفع هذا التسامح بتقدير الخفاف في كلام المصنف بان يقال كون الخلد ولون الورد والتكبة ورائحة العنبر وطعم الريق والخمر وملامسة الجلد الناعم والحرير وأما على من ذهب المتكلمين من ادراك الخواص للاجرام وخواصها فلا تسامح فالمراد المدرك بالذوق طعمه مثلاً أدركت جرمية وخواصيتها بالذوق وكذا يقال في الباقي (قوله لكن اشترق الخ) أي والمصنف ارتكب ذلك

التسامح نظر للعرف فليس قصد الشارع دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكابه هذا التسامح بأن العرف جرى به وفور بعض الخواص أي أن المراد بقوله لكن اشتر

الخ دفع التسامح حيث قال أي المصنف بنى كلامه على ما جرى به العرف بفعل هذه الامور حسية وجنت فلا تسامح ولا حاجة لتقدير المضاف (قوله وشممت) بالكسر ومضارع بالفتح وقال شمت بالفتح أشم بالضم والاقل اشم (او)

(قوله أو عقليان) مقابل بقوله إما حسيان أي أن الطرفين إما حسيان كما تقدم وإما عقليان بأن لا يدرك واحد منهما بالحواس بل بالعقل (قوله كالعلم والحياة) حيث يشبه الأول منهما الثاني بأن يقال العلم كالخيافة أن كلاجحة للادرالك (قوله ووجه التشبيه الخ) تعرض لبيان هتادون ما تقدم لم يكن خفيما مع الاشارة الى ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك (قوله جيتي ادراكك) أي طريق ادراكك وان كان العلم بمعنى الملكة كسبيلها والحياة تمرطلة كالق المطول (قوله ظلم ادراكك) هذا قول على ما ذكره من وجه التشبيه (قوله الملكة) هي حالة بسيطة تحصل من مجارسة من الفنون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك احكام جزئية كذا في تلك الفنون واحضار احكامها عند ورودها كالملكة التقوية فهاهنا قوة يمكن لمارف اصوله ودلائله أن يعرف حكم أي جزء (٣٠٩) من جزئياته عند ادراك ذلك الحكم من كونه مراما ومكرها

من كونه مراما ومكرها (أو عقليان كالعلم والحياة) ووجه التشبيه بينهما كونهما جيتي ادراكك كذا في المفتاح والايضاح المراد بالعلم هنا الملكة التي تقدر بها على الادراكات الجزئية لانفس الادراك ولا يخفى انها جيتي وطريق الى الادراك كالخيافة وقيل وجه التشبيه بينهما الادراك اذا العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الادراك فسادا وخر لا ان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك

(أو عقليان) هذا مقابل بقوله إما حسيان يعني أن الطرفين إما أن يكونا حسيين كما تقدم وإما أن يكونا عقليين بأن لا يدرك مفردا منهما بالحواس بل بالعقل وذلك (كالعلم والحياة) فلهما ليسا حسيين وإنما يدركان بالعقل فاذا قيل العلم كالخيافة والجهل كالموت فقد شبه مقول بمقول ووجه التشبيه بين الاولين كون كل منهما جيتي ادراكك وبين الثانيين كونهما ليسا جيتي ادراكك ولا يقال العلم نفس مجرد الشئ من اضافة الصفات الى موصوفها وانما بلغ من قولنا التقيد بالمجرد (قلت) لا حاجة لذلك بل فيه نظر لان في الشئ القيد المحمر والمسود والمبيض فيكون شبه احره بعلام اليقوت معقيد بتلك القيود واعلم أن الخيافة هنا ناعمو المشبه به والمشبه حسي فليس التشبيه هنا خياليا فقط بل يصدق عليه الخيال باعتبار المشبه به والحسي باعتبار المشبه فيشأ من الحسي والخيافة الى أربعة أقسام وأنشد في الايضاح لخصائي أيضا قول الشاعر

كلنا باسط اليد * نخونيو فوندي كدبايس غنجد * قضبان زبرجد

كذا هو في الايضاح ويروي فيها بالنون والصاد وهذا المقطوع أحسن من الاول الا أن النون في بلادنا لا يشبه السجدة وقوله (أو عقليان) أخرته وان كان المصنف قد علمه ليس في ما يتعلق بالحسي وقسمت العقليين بالعلم والحياة فان ادركت من المصدرين فصيح كقولك علم زيد كالخيافة وان أراد المشتق منهما وهو الظاهر لأن جماعة متاوا العقليين بقول العفيف البصري أخروا العلم على خاله بعد موته * وأوصاله تحت التراب رميم وذل الجهل ميت وهو ما على الترى * يظن من الأحياء وهو غديم

الزهد من المراد بمطلق الادراك الادراك المخصوص فكل ادراك مندرج تحت فليس هناك ادراك غير مندرج تحتها حتى يكون سبيلها (قوله انها) أي الملكة (قوله وطريق) عطف تفسير (قوله بينهما) أي بين العلم والحياة (قوله الادراكك) أي نفس الادراك لا كونهما جيتي ادراكك (قوله نوع من الادراكك) لان الادراك يفعل الفطن والاعتقاد والهم واليقين وعلى هذا المراد بالعلم الادراك لا الملكة (قوله مقتضية للحس) أي مستتمة للحاس الذي هو الادراك بالخاصة ولا شك أن الادراك المذكور نوع من الادراك (قوله فسادا) أي فساد ذلك القيل (قوله واضح) أي لا مرن بينهما التلوح بقوله لان الخ وأيضاً الخ (قوله لان كون الخ) هنا تشبيه لا دليل لان الامور الواضحة لا تقام عليها الادلة (قوله لا يوجب اشتراكهما) أي اشتراك العلم والحياة في الادراك لان الحال القائمة بالعلم وهو كونه ادراكا كالمعلم بالحياة وانما يوجد معهما كما كان يجب اشتراكهما في الادراك لا ان كان كالتشابه نفسها نوعان من الادراك كالعلم

على ماهو شرط في وجه الشبه أيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم بالحياة والجمل كالقول
أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبر فائدة كما في قولنا العلم كالحس

الادراك فكيف يجعل جهته لا نقول المراد بالعلم هنا الملكة وهي حالة بسيطة أعني قوة تحصل من
ممارسة من القانون بحيث يكون صاحبها يمكنه ادراك أحكام جزئيات ذلك الفن وأحكام أحكامها
عند ورودها كالملكة الفقهية فأنها قوة يمكن لعارف أصوله ودلائله أن يعرف حكم أي جزئ من
جزئياته فيعرف حكم هذا الفعل المخصوص مثلاً عند إدراكه ذلك الحكم وأنه حرام أو مكروه أو مباح أو
مندوب أو عاقلنا بسيطة لأنها ليست هيئة حاصلة من عدة أمور لا تتصور إلا باعتبارها وهوا لا نسية
بتوقف تعقلها على تعقل غيرها ولا شك أن العلم إذا أريد به هذا المعنى كان جهة للادراك لا لنفسه
وقد تقدمت الإشارة لهذا المعنى وكذلك الجهل هو ملكة ما تفهم الادراك ولوجول وجه الشبه بين
العلم والحياة حصول الانتفاع والآثار والملازمة الحسية والمعنوية كان صحيحاً أيضاً وكذا إذا جعل
الوجه بين الجهل والموت عكس ذلك وأما جعل وجه الشبه بين العلم والحياة كون العلم ادراكاً
وكون الحياة معها ادراكاً فيكون الوجه على هذا داخل في حقيقة العلم فلا يتم بل لا يصح لوجهين
أحدهما أن وجه الشبه لا بد أن يقوم بالطرفين معاً والحال القائم بالعلم وهو كونه إدراكاً يتم
بالحياة وإنما يوجد معها في محل واحد والثاني أنه على تقدير التأويل وجعل المشترك فيهما ملازمة
الادراك في الحياة يكون المعنى أن العلم ملابس لطلق الادراك كما أن الحياة ملازمة لطلق الادراك
فيكون التشبيه على هذا عديم الفائدة المقصودة وهي اظهار شرف العلم لأن وجود مطلق الادراك
لا يشرف فيه قطعاً اذ مطلق التميز لا يمدح به جز ما فانا لو قلنا العلم كالحس في مطلق الادراك كان
خطاً لمرتبة العلم وغضا لمعناه وإنما قلنا مقتضى التشبيه على هذا وجود مطلق الادراك لأن الحياة
أتمتعها مطلق الاحساس فان أريد ما يأتي من قبلها من حيث انها شرط طبع وهو الادراك التام
عاد إلى الاول فإن قيل فعلى الاول المختار يكون المعنى أن العلم الذي هو ملكة هو جهة الادراك
كالحياة في كونها جهة وليس في ذلك ما يدل على الادراك التام العلم الذي يتحقق به الشرف قلنا
المقام يقتضي قصر الادراك العام التام والحياة جهته فالحق بها العلم الذي هو الملكة فان قيل
إلحاق العلم بالحياة في ذلك الحاق الملا كل بالنقص فلا يفيد الغرض من مدحه بل العكس ويأنيان
الحياة شرط في الادراك والملكة سبب أو كالسبب المحصل له فالادراك أقرب للعلم منه للحياة
فالواجب أن يكون الوجه الانتفاع التام والشرف لا كون كل جهة ادراك قلنا كون الحياة جهة
الادراك أشهر عند النفوس لأنها أشمل محتاج اليقظة لا بانتفاعها بنعم رأساً وبذلك الشهرة
والحاجة إليها عادت أقوى من غيرها في ملازمة الادراك من جهة كونها جهة له وهذا أمر ذوق
والحق أن جعل الوجه حصول الآثار والانتفاع أولى من هذا لا يقال الآثار في العالم أقوى
والانتفاعات عنه أكثر من مطلق الحى فيعود التشبيه معكوساً لا نقول آثار الحى وانتفاعه
أول ما يسبق إلى البدنية لعمومها وظهورها في مقابلة الميت بخلاف العالم فقها باعتباره خفاهما
وكذلك الامام غفر الله عن مثلهما بالوجود والمعدم فصحيح أيضاً لا يقال إن العالم والحى ذاتان
مبصرتان لأن المقصود حقيقة العالم والحى العقليين لا ألوانهما كما سبق تقريره ووضعه قومه الامور
ونحوه من المشتق يدل على شئ به السواد لا على جسم فاذن يدل على جسم لم يكن حسيّاً غيراً أنسيّاً
في كلام المصنف ما يرد عليه هذا تقريراً وسمياً في الافتتاح في باب الاستعارة عند الكلام على الرجب
العتيم ما يقتضي خلاف هذا وقد يقال عليه أيضاً أن الحى ليس مشبهاً بل صفه لوصف محذوف
تقديره رجل حى ورجل حى ولذلك صرح عبد اللطيف البغدادي بأن هذا كله من مجاز الحذف

محذوف غاية في الشئ
أى لا يوجب اشتراكهما
في الادراك حتى يكون
الاشتراك المذكور جلياً
على ماهو شرط في وجه
الشبه من كونه مشتركين
الطرفين قائمهما أنه
في التشبيه أقوى وأشهر
منه في المشبه (قوله أن
العلم ادراك الخ) هذا خبر
ليس أى أن كون العلم
ادراكاً كما أن الحياة معها
ادراك ليس ذلك هو المقصود
من قولنا العلم كالحياة بل
المقصود من ذلك القول
أن العلم كالحياة من
حيث أن كلا سبب في
الادراك لأن الغرض من
هذا التشبيه اظهار شرف
العلم وهو حاصل على هذا
الوجه دون الاول (قوله
بل ليس الخ) هذا الاضراب
انتقال أى بل لو فرض
فصل يمكن فيه كبر فائدة
أى فائدة كبيرة وذلك
لانه يقتضى أن وجه
الشبه بين العلم والحياة
الملازمة لطلق الادراك
وملازمة مطلق الادراك
لا يشرف فيه لوجوده في
البهائم فلا ثبت شرف
الطبع كونه هو المقصود
من التشبيه (قوله كما في
قولنا) تشبيه في النفي أى
كأن الفائدة التي في قولنا

وإما يختلفان والمقول هو المتيب كما في تشبيه النية بالسبع أو بالعكس كما في تشبيه العطر بخلق كرم :

(قوله في كونهما ادراكا) أى في كون كل ادراكا كافيا جامع مطلق الادراك (قوله كالنية والسبع) أى حيث تشبه الاول بالثاني بأن يقال النية كالسبع في اغتيال النفوس أى والسبع حصى والسبع يفتح الباء وضعا وسكونها المفتوح من الحيوان باعتبار ادراك أفرادها بالخاس والافالسبع أمر كلى لم يكن فيكون معقولا أو جعل ذلك الأمر الكلى (٣١١) محسوسا باعتبار انزاعه من الجزئيات المحسوسة (قوله لا نعدم

في كونهما ادراكا (أو مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبّه حسيا (كالنية والسبع) فان النية أى الموت عقلى لا نعدم الحياة علمن شأنه الحياة والسبع حصى أو بالعكس (و ذلك مثل العطر) الذى هو محسوس مشعوم (وخلق كرم)

وان كانت فيه أتم باعتبار الحى المجهول وهذا أمر ذوقى ثم ظهور الأثر فى الحى أقوى من ظهور الادراك فيه ولذلك اخترنا كون الوجه الأثار والاتماع فليأمل (أو مختلفان) هذا مقابل كل من القسمين السابقين يعنى أن الطرفين إما حسيان معا وإما عقليان معا وإما مختلفان بأن يكون أحدهما حسيا ويكون الآخر عقليا وتقدم معنى الحسى والعقلى هنا وان الأول هو ماتدرك جزئياتها بحدى الخواص الحس والثنى ما يدرك بمجرد العقل وإذا اختلف الطرفان فالعقلى إما أن يكون هو المشبه والحسى هو المشبه به (كالنية والسبع) حيث شبهت به فان النية وهى الموت عقلية أذهى علم الحياة عن أنفسها وإمانتها علمن شأنها أن تصف بها ولولم يتصف بها بالفعل كنزها عن الحيوان قبل وجوده فالأقرب أن تسمية ذلك الذى موتا وقع ولو كان شاعرا كوصف الارض بالموت عند ذهاب خضرتها ولا شك أن هذا المدم أمر عقلى لا يدرك بالخواص والسبع حصى لشهوده بالعين فالشبه حيث ذهو النية عقلى والمشبّه حصى وإما أن يكون العقلى هو المشبه به والحسى هو المشبه (و ذلك) كالعطر وخلق (كرم) حيث شبه الاول بالثاني فان العطر وهو ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالسك والعود الهندى لا شك أنه حصى لشهوده ان قصد كون ذمة مشبهته وان قصد كون رائحته مشبهته ففى محسوس بالشئ أيضا وخلق الرجل الكرم وهى

وقوله (أو مختلفان) أى أحدهما حسى والأخر عقلى (كالنية والسبع) مثال المشبه عقلى وهو النية وهذا صحيح ومشبّه به محسوس وهو السبع وهذا حصى على اصطلاحهم وفيه البحث سابق لان تشبيه النية بالسبع من جهة الافتراض والسبع لم يقصد لونه بل قصد حقيقة العقلية لا يقال فهو حيث تد على مذاكرته فى الحى والعالم فان السبع ليس مشتقا والجامد لا شك أنه دال على الجسم فيكون حسيا كالعلم ونظيره وتشبيه العدل بالميزان وتشبيه القرينة بالدالة بالشخص الناطق كمثل بالثلاثة السكاكى والجمع قالوا ان القسطاس انما قصد حقيقة العقلية وجودهم الجور والناطق انما قصد به ذات لها النطق والاحسن تمثله بقولنا سكة كالتبج وقد يعترض على جعل الناطق حسيا بأنه لا يجمع جعل الحى عقليا ويحاج عنه بأن مراد السكاكى أن يكون المشبه جامدا ناطقا لا لفظ الناطق فكذلك قرينة كلسان ناطق وقد يمثل أيضا بقوله تعالى أعلمهم كرماد وتشبيه الحجة بالنور وبمثل الامام قال ولا يقال الحجة مسعوعة بل المعتبر هو المعانى العقلية وهو شبهه بمقلته فى الحى والعالم انهما عقليان قوله (والعطر وخلق كرم) مثال للعكس فان العطر المشبه حصى والخلق عقلى وقد يعترض عليه

الحياة لا يقتضى أن يكون ذلك معناه المحققى فانه قد يغل الكلى فى فرد من افراده (قوله أو بالعكس) بأن يكون المشبه به عقليا والمشبّه حسيا (قوله وذلك مثل العطر وخلق كرم) أى خلق رجل كرم فهو مركب اضافى فيه شبه الاول بالثاني بأن يقال العطر كخلق هذا الرجل المتصف بالكرم فى الواقع أو كخلق شخص كرم يجمع أن كلامنا لثى حين أن أسنطة النفس لكل واعى أن العطر ما يتعطر به من كل طيب الرائحة كالسك والعود الهندى ثم ان المشبه ان كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البصر وان كان للمتبّه رائحته كان محسوسا بحاسة الشم وهذا مراد الشارح بقوله مشعوم أى لا مشعوم فهو يشبه ان المشبه رائحة العطر لا ذاته

(قوله وهو) أى الخلق عقلى (قوله كيفية نفسانية) أى راسخة فى النفس فثبتته النفس من حيث فهمها وروسخه فيها وكان الأولى أن يعبر عنه بملكه صرنا على اجل افادة اشتراط الروسخ فى النفس لان صفات النفس لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة (قوله يصدر عنها) أى بسببها والافعال انما هو عن النفس أى يصدر بسببها عن النفس الناطقة بالافعال الاختيارية المدحوس بها كالاتعا والصفح عن الزلوم مقابلة الاساءة بالاحسان (قوله بسهولة) أى برفق من غير تكلف فى ايجاد تلك الافعال وأما لو كان اذا أراد فعل شئ ممدوح تنازع فيه نفسه فلا تسمى تلك الصفة خلقا والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقا الا اذا كانت راسخة وكان ينسبها الافعال الاختيارية المدحوة وكان صدورنا بسهولة (قوله الوجه) أى والطريق الخ لانه هذا جواب عما يقال من اقتضاد كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع لان المحسوس أقوى من المعقول لان المحسوس أقرب الإدراك وأحق لنهوض الوجه فيه الاقوى لا يشبه الاضعف (قوله أن يقدّر المعقول محسوسا الخ) أى يجعل الخلق كأنه أصل للعطر محسوس مثله والعطر المحسوس فرع وأضعف منه أى وحينئذ فالتشبيه واقع بين محسوسين لكن التشبيه محسوس حقيقى والتشبيه به محسوس تقديرى وإن كان معقولا (٣١٢) حقيقة (قوله على طريق المبالغة) أى ويكون من عكس التشبيه

وهو موجود فى باب التشبيه كذا نحو

وبدا الصباح كان غرته

وجه الخليفة حين يتخلى

فان وجه الخليفة أضعف

فى نفس الامر فى الضياء

من الصباح ولكنه جعل

أقوى ادعاء مبالغة فى

مدح وجهه فجعل تشبيهه

(قوله والا) أى والا يكن

الطريق مذكر فلا يصح

التشبيه لان المحسوس الخ

(قوله لان العلم العقلى)

أى المعلومات العقلية

أى التى تدرك بالعقل

كحدوث العالم وتخلق

بباض فالاول يدرك العقل

وهو عقلى لانه كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة ولو جوفى تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدّر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والا للمحسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبيه بالمعقول يكون جملا للفرع أصلا والأصل فرع وأول ذلك لا يجوز

كيفية نفسانية أى راسخة فى النفس تصدر عنها الافعال الاختيارية المدحوس بها بسهولة بحيث لا يستغنى عن ايجاد تلك الافعال كالاتعا والصفح عن الزلوم مقابلة الاساءة بالاحسان عقلى ضرورة عدم ادراكه بغير العقل فاما تشبيه العقلى بالحسى كما فى المثال الاول فواضح لان الحسى أقرب

يا من احد هما أن العطر لا يشبه الخلق انما تشبه راسخة بالخلق وأن العطر نفس الطيب لا راسخة الثاني أن هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكرم بالعطر تشبيه لا يجوز عند بعضهم تشبيه المحسوس بالمعقول به جزم الزنجافى فى معيار النظر والأمام فخر الدين انما تشبه به يجب أن يكون أنظهر من التشبيه ولكون المعقول فرع المحسوس لانه مستفاد منه وحيث جاء فى الأشعار

يؤول على أن يجعل المعقول محسوسا على سبيل المبالغة وهذا يستدرجك الى أن تجعل جميع هذا النوع من باب قلب التشبيه ولا يجوز عند بعضهم تشبيه واحد منهما بالاخر قال التنوخي فى الافعى

القرىب تشبيه المعنى بالصورة والصورة بالمعنى لا بد فيه من تجوز ومن عدم تشبيه المعنى بالصورة ولم يعد تشبيه الصورة بالمعنى لا معنى لترجيحه أحد ابدا بل الامر على الاخر إما أن يعد معا ولا يعد معا انتهى

من تغير العلم المدرك بالحس والثانى يدركه العقل من رؤية بياض خاص فاذا أصبحت بياضا جاز ثبات أدرك عقلك مطلق بياضا وإن لم يكن لك بصرا ما أدركت مطلق بياضا ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد ما معنى المستفاد من ذلك الحس فعلت من هذا أن الحواس أصل المتقوله وهو المحسوس وهو أصل للمعقولات فتقول الشارح مستفادة من الحواس أى بواسطة

المحسوس الذى تعلقت به تلك الحواس (قوله ومنتهية اليها) أى لان العمليات النظرية ترجع بالبرهان الى الامور الضرورية المستفادة من الحواس لئلا يلزم التسلل (قوله فتشبيه) أى المحسوس كالعطر مثلا وقوله بالمعقول أى يتخلق الرجل الكريم وقوله جملا للفرع أى فى الوضوح وهو المعقول (قوله والاصل) أى فى الوضوح وهو المحسوس (قوله وذلك لا يجوز) أى

بدون الطريق السابق أن قلت ليس كل محسوس أصلا لكل معقول فيجوز أن يكون بعض المعقولات أوضح وأقوى عند النقل بواسطة مثال وضوح أصله الذى هو محسوس مخصوص فثبت به محسوس آخر ليس أصلا ولا واضحا مثل وضوحه لا حاجة لادعاء ولا تنزيل قلت ان وضوح المعقول أى معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس أى محسوس كان فضلا عن أن يكون أقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل كما ذكر الشارح اذ لو قطع النظر عن ذلك وشبه المحسوس بالمعقول كان جعل

لما وفرع فى الوضوح أصلا فيه ولم يأت أصله فى الوضوح فرع عليه وهو غير جائز

(قوله لا يدرك بالقوة العاقلة الخ) فيسمي المنهج الحكماء ولا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمنزلة عند المتكلمين (قوله مثل الخاليات الخ) مثل زائدة لأن الذي لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحواس الظاهرة هو هذه الثلاثة وأعلم أن الخاليات جمع خيال والمراد به هنا المركب المعلوم الذي يخيل تركيبه أجزأه موجود في الخارج وليس المراد بالخاليات الصور المرتفعة في الخيال بعدد أركانها بالحواس المشتركة المتأدية اليهن الحواس الظاهرة لأن عدد داخل في الحسبان وليست من الخاليات بل هي المراد هنا الأثر في الأعلام بالقوة المنتشرة على رماح زرجية إلى سماء أهل هذا الذي خيلت لوجود لها خارج حتى تتقرر في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحواس الظاهرة وبأن الوهميات جمع وهي والمراد هنا صوراً يمكن إدراكها بالحواس الظاهرة لعدم وجودها كالتصاوير لو وجدت لم تترك إلا بالحواس المراد بالوهمي هنا كما نرى في الحافظة بعد انطباعه في الوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالخصوصات كمدقة (٣١٣) زيد الخصوصية وملاوة محرر

وكما كان من المشبه وبما لا يدرك بالقوة العاقلة ولا بالحواس الظاهرة مثل الخاليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشعلاها تسهيلاً للضبط بتقليل الأقسام فقال

أي الأدرأو أي بظهور الوجه فيه وشهر به فهو الآخر أن يشبه بالعقلي الذي ليس في تلك الفترة في وجه الشبه وأما تشبيه الحسي بالعقلي فلا يتم حيث تجري التشبيه على أنه من كون المحقق به وهو المشبه أقوى في الوجود كون المحقق وهو المشبه أضعف ذلك لما أثرنا ليس أن أدراك الحسي أقرب لأن علم المحسوس وعلم أحواله أقرب من علم المقول وأدراك أحواله ضرورة بل أصل العلم العقلي هو العلم الحسي غالباً ولهذا يقال من فاته حس فاته علم ويعني علم ذلك الحس الفات الأهم الآن أن يكون من عكس التشبيه بالمعكس أي بأن يجعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً بدعاء أن الذرع أقوى بمبالغة الأصل أضعف وهذا المعنى موجود في التشبيه كثيراً كما في قوله فيما يأتي

وبدا الصباح كأن غرت * وجه الخليفة حين مدح

فإن وجه الخليفة أضعف في نفس الأمر في الضياء من الصباح ولكن جعل أقوى ادعاء بما لفتق مدحه فجعل مشبهه قيل وفالأن أن يقول لا شأن أن الأدرأ العقلي مستند للأدرأ الحسي في غالب الإبر ولكن لا يزعم ذلك كون المحسوس أقوى بل في وجه الشبه وأشهر بما أعيا يكون كذلك حيث يكون الوجه أصله الحسي ونحن نجوز أن يكون أصله العقلي فيكون العقلي به أشهر وأظهر فتشبيه العطر بالخلق مثلاً في استطابة النفس يكون من عكس التشبيه كقيل لأن استطابة النفس للشعوم المحسوس أقرب من استطابة المقول وأما تشبيه الاستطابة من طريق التوهم والقياس على الحس وأما تشبيهه بغير الشرع عند المقول وفي الارتفاع والتلذذ الروحي فالخلق به أظهر وعلى هذا فلا حاجة إلى جعل تشبيه الحسي بالعقلي من عكس التشبيه دائماً وهو ظاهر ولا جعل المشبهين محصورين في العقلي والحسي حيث لم يذكر غيره كما أراد أن بين أن ما يدرك به القوة العاقلة وبغير وهذا قول ثالث يقتضي نفي تشبيه المقول بالمحسوس أي ينأى عن سبيل الحقيقة (تشبيه) إدراك الحواس

(٤٠ - شروح التلخيص ثالث) أي تشبها بحالة وتعرف (قوله يشعلاها) أي الأقسام الثلاثة (قوله للضبط) أي ضبط الطرفين في الحسي والعقلي (قوله بتقليل الأقسام) أي بسبب تقليل أقسام طرفي التشبيه فان قلت تسهيل للضبط حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أعني المذكر بأحدى الحواس وتفسير العقلي بمعامه فدخل فيه الخيال مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزاً في تفسير العقلي فقط بخلاف معاملة كذا فإنه في تجوزاً في تفسير كل منهما قلت الخامل به على ما ذكر أن إدخال الخيال في الحسي أنسب لقرينه من حيث أنه يدرك من حيث مادته بالحواس كذا قيل وقد يقال ادخله في الحسي نظراً للحقيقة المأذورة وليس بالوهمي من ادخله في العقلي من حيث نفسه فإن العقل يدرك نفس الخيال فعل الأولى في الجواب أن يقال الخامل للفتن على جعل الخيال من قبيل المحسوسات أشبهت الحواس والخيال في إدراك الصور وأن كان الحس يدركها بسبب حضور المادة والخيال يدركها بدون ذلك

والمراد بالحسي المدرك هو أومادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الخيالي كما في قوله

(قوله والمراد بالحسي) أى فى باب التشبيه وأى المصنف هذا المراد فقال يقال كان الأول له أن يقول وطرفاه اما حسيان أو عقليان أو خياليان أو وهميان أو وجدانان أو حسي وعقلي الخ فاقصر أقسام الطرفين خمسة عشر فالقسمة التي ذكرها غير حاصرة فأجاب عن هذا بقوله والمراد الخ (قوله المدرك هو) أى بنفسه وحالاته المخصوصة كالخرد والورد وأرز الضعير لاجل العطف على الضعير المشتر لا لاجل كون الوصف جاريا على غير من هو له اذهو جار على من هو له (قوله وأومادته) أى أعلم يدرك هو بنفسه ولكن أدركت مادته أى جميع اجزائه التي تركب منها وتحقق بها حقيقة التركيبية فان كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهما (قوله باحدى) متعلق بالمدرک (قوله أعنى) أى بالحواس الظاهرة ولا عمل لهذه العناية (قوله بسبب زيادة قولنا الخ) فنه أن قوله أومادته من مقول المصنف لان مقول الشارع فكان حقه أن يقول بسبب زيادة قوله لأن يقال أنه مقول للشارح من حيث كتابته لذلك (قوله وهو) أى فى هذا المقام بخلاف (٣١٤) الخيالي المتقدم فى الجامع الخيالي فان المراد به الصورة النطبعة فى الخيال بعد انطباعها فى الحس المشترك

(والمراد بالحسي المدرك هو أومادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة) أعنى البصر والسمع والشم والذوق واللمس (فدخل فيه) أى فى الحسى بسبب زيادة قولنا أومادته (الخيالي) وهو المعلوم الذى فرض محقق من أمور كل واحد منهما بما يدرك بالحس (كما فى قوله وكان يحجر الشقيق) هو من باب مجرد قطيعة

الحواس الخمس داخل فيما كان خيالياً والوهميات والوجدانيات وأى الآن ان شاء الله تعالى بيان المراد بالخيالي والوهمي هنا ثلاثياتهم عدم الحصر فى التقسيم وأن يبين أن هذه لم تجعل أقساماً على حقيقة بل أدخلت فى العقلى والحسى تقليلاً للتقسيم وتسهلاً للنسب فقال (والمراد بالحسى) هنا (المدرك هو) بنفسه كالخرد والورد فيما تقدم (أو) لم يدرك هو بحالته المخصوصة ولكن أدركت (مادته) أى أصله الذى حصل منه وتحقق به حقيقة التركيبية كما سيأتى فى المثال (بأحدى الحواس الخمس الظاهرة) متعلق بقوله المدرك أى أن المدرك بأحدى الحواس بنفسه أومادته هو المراد بالحسى والحواس الخمس هى البصر والشم والسمع والذوق واللمس وأى تفسيره ان شاء الله تعالى (فدخل فيه) أى فى الحسى (الخيالي) وأى ما دخل حيث لم يشترط كونه مدركا بالحواس الخمس بنفسه بل الشرطان يدرك هو أو تدرك مادته ولو لم يدرك هو بها قط بسبب زيادة أومادته دخل الخيالي وهو المركب من أمور وهى مادته كل واحد على حدة موجود يدرك بالحواس لكن حيثه التركيبية لم توجد وذلك (كما فى قوله) كالشبه به الوجود فى قول الشاعر (وكان يحجر الشقيق) المحرور وصف الشقيق فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف والاصل وكان الشقيق المحرور على حد قولهم مجرد قطيعة أى القطيعة الجرداء وهى التي ذهب خيلها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها والشقيق نور ينفخ كالورد أو أرافه جروفها بين تلك الاراق وهو وسطه سودا وكثير ما يثبت فى الاراضى الجبالية وضافته إلى النعمان فى قولهم شقائق النعمان لانه كان كثيراً فى أرض كان بعضها علم عند الاشعري وطائفة العلم عقلى فيلزم أن يكون الحسى عقلياً وجوابه أن المراد بالحسى المدرك

عند مشاهدتها بالحس
الظاهر لان هذا من قبيل
الحسيات هنا (قوله المعلوم
أى المركب المعلوم وقوله
الذى فرض أى تخيل وقدر
وقوله كل واحد منهما بما يدرك
بالحس أى لوجوده فى الخارج
فلو كان المدرك بالحس بعضها
فقط لم يكن خيالياً بل هو
وهى كإنياب الاغوال فان
الكتاب يدرك بالحس دون
النور واصله أن المراد
به المركب المعلوم الذى
أجزأه موجوده فى الخارج
واما معنى ذلك المركب خيالياً
لكون صور أجزائه
مترسعة فى الخيال أو لكون
المركب له القوة الخيالية
وهى المفكر وكلام الشارع
ألا وهو قوله وليس
المراد بالخيالي هنا ما كان

عجزونا فى التيسال الذى هو خزانة الحس المشترك لا بناق واحد من الاختيالى (قوله كما فى قوله) أى والشقيق كالشبه به فى قوله أى الصورى الشاعر كاذك ذلك بعضهم نظيره ما قاله قول أبى الفنائم الحصى خود كان بناتها * فى خضرة النقش المرود

(قوله وكان يحجر الشقيق) أى مع أصله دليل ما بعده وهذا البيت من السكلم المرفق المجزؤ (قوله من باب مجرد قطيعة) محتمل أن المراد بكونه من باب مجرد قطيعة أن أضافه محجر إلى الشقيق من باب إضافة الصفة إلى الموصوف والعنى كان الشقيق المحرور على حد قولهم مجرد قطيعة أى قطيعة جرداء أى ذهب خيلها أو يورها من طول البلى أو صنعت كذلك من أصلها ووصفه بالاجرام مع كونه لا يكون إلا احمر للبالغة فى اجرامه أو أنه قد يكون غير محمر ويحتمل أن المراد بكونه من باب مجرد قطيعة أن من إضافة الاعم إلى الاخص لأن المحمر أعم من الشقيق كما أن الجرداء أعم من القطيعة وتواضاعة الاعم إلى الاخص هى التي يسميها بعضهم بالاضافة اليبانية

أعلام ياقوت نشر * على رماح من زبرجد

كبابيس عمجد * قضيبها من زبرجد

وكا ن حجر الشقيق اذا تصوب أو تصعد

كلنا باساليب * مثل نيلو فرندى

وقوله

والمراد بالعقل ما عدا ذلك

(قوله ورد آخر) ويقال لشقائق النعمان قال في الصالح شقائق النعمان نبت معروف واحد وجهه سواه اه وحيتن قدومه الى المخرد في البيت لضرورة الشعر وفي كلام النارج جمر اقلو وقع في البيت واصافته الى النعمان لانه كثيرا ما يبت في الارض التي يحبها النعمان وهو كل من ملك الحيرة وأشهرهم النعمان المنذر وقيل وجهه اضافته للنعمان أن النعمان اسم للدم والشقيق يشابهه في اللون فالاضافة تشبيهية أي من اضافته المشبه للمشبه بعكس حين الماء ٣١٥ (قوله اذا تصوب) نظرف زمان

والشقيق ورد آخر في وسطه سواد نبت بالخيال (اذا تصوب) مال الى أسفل (أو تصعد) أي مال الى علو (أعلام ياقوت نشر على رماح من زبرجد) فان كلام من العلم والياقوت والزمج والزرجد محسوس لكن المركب الذي هذه الامور مادة ليس محسوس لانه ليس بوجوده الحس لا يدرك الا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة (و المراد بالعقل ما عدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته تدرك كاحدى الحواس الخمس الظاهرة

النعمان وهو ملك من ملوك الحيرة قبل والنعمان يعني به كل ملك في ذلك البلد أو أشهرهم النعمان المنذر (اذا تصوب) متعلق بمقتضى كان يشبه الشقائق حين تصوب أي مال الى أسفل (أو تصعد) أي مال الى أعلى ويميله الى العلو والسفل بصر بك الريح له (اعلام) خبر كان (ياقوت) يعني بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أجرو هو وأغلب الياقوت (نشر على رماح من زبرجد) الرماح معلوم والزرجد حجر نفيس أخضر فلهيئة التركيبية التي قصد التشبيه بها وهي هيئة نشر اعلام مخلوق من الياقوت على رماح مخلوق من الزبرجد تشاهد قطع الدم وجودها ولكن هذه الاشياء التي اعتبر التركيب معها التي هي مادة أي أصل تلك الهيئة هي العلم والياقوت والزرجد شوهة كل واحد منها لوجوده فهو محسوس وقسم من هذا أن ليس المراد بانتيالي هنا ما تقدم وهي الصورة المدركة بالحواس ثم يبق في خزنة الخيال بعد غيبتها عن الحس المشتز لان هذا المركب المسمى بانتيالي هنا ليس صورة مشاهدة قطع الدم وجودها وانما أحست مادته فالمراد بانتيالي هنا المركب من مادة مشاهدة وهو بنفسه ممدوم وأختر الحاقه بالحس دون العقل مع أن صورته الكيفية تدرك بالعقل نظر المادته المحسوسة فلما كانت مادته صورا خيالية بعد شوهها وغيتها عن الحس المبترك فأنسب جعله حسيا خياليا مع أنه لو جعل الحس ما يدرك بالحواس حقيقة والعقل ما سوى ذلك انضبط التقسيم أيضا وأطعم قلته (و المراد بالعقل ما عدا ذلك) لا الادراك الا ترى ان قولهم الحس ما يدرك ص (والعقل ما عدا ذلك) ثم أي ما عدا الحس وانتيالي

المعادن النفيسة (قوله نشر ن) الجمله صفة للاعلام الياقوتية وقوله من زبرجد صفة لرمح أي مأخوذة من زبرجد (قوله من العلم) أي الذي هو مفرد الاعلام وقوله الذي هذه الامور أي المحسوسة وقوله ليس محسوس خبر المركب بل الهيئة الحاصلة من تلك الامور خيالية فالتشبيه هنا مفرد حسى والتشبيه بمركب خيالى قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بأن يجعل اعلام ياقوت يعني اعلام كياقوت في الحيرة فيكون تشبيها بالتي لاورد بالزرجد خشب خضر كالزرجد فيكون استعارة (قوله الا ما هو موجود في المادة) أي الا المركب الموجود مع مادته (قوله عند المدرك) أي هو الحس (قوله على هيئة مخصوصة) أي من كونه غير بل من المدرك لا جدا والجار والمجرور متعلق بخاطر (قوله لا يكون هو ولا مادته) أي لا جميع مادته تدرك كاحدى الحواس الخمس الظاهرة وهذا صدق بما اذا كان بعض اجزاء تدرك كاحدى الحواس المذكورة كقبا أياب الاغوال فان التباين تدرك كاحدى الحواس دون القول وصانق بما ليس كذلك

فدخل فيه الوهمي وهو ما ليس مدركا بشئ من الحواس الخمس الظاهرة مع أنه لو أدرك لم يدرك إلا بها كافي قول امرئ القيس

(قوله فدخل فيه) أي في العقلي (قوله الذي لا يكون للحس مدخل فيه) أي بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس فليس منزعا عن كبريان أمور موجودة محسوسة كالتالي والعمومي من معتزعات المتصلة من قسم فيهما غير وجوده ولا جزائفي الخارج واحترق بقوله الذي الخ عن الوهمي بمعنى ما يكون (٣٦) مدركا بالقوة الواهية من المعاني الجزئية المتعلقة بغير المحسوسات كمداهنة زيد وعذاته فلا كلام في كونه عقليا

هذا المعنى (قوله أي ما هو غير مدركا بها) أي معنى جزئي غير مدركا بها لكونه غير موجود (قوله ولكنه بحيث الخ) أي ولكنه ملتبس بمحالة وهي أنه لو أدرك أي لو وجد في الخارج وأدرك لكان مدركا لكونه من قبيل الصور لا المعاني وقد ظهر لك أن المراد من الإدراك الواقع شرطا للإدراك حال كونه موجودا فاندفع ما يقال الإدراك المذكور في الشرط أن كان مطلقا للإدراك فاللازمة غير مسلمة لأن المحسوس كائنا بالحواس قد يدرك أدراكا عقليا بدون الحواس وإن كان المراد الإدراك في الخارج تجد الشرط والجزاء وحاصل الجواب أن المراد منه الإدراك حال كونه موجودا أو الإدراك بنفسه لا بصورته فترى (قوله وبهذا القيد) أي وهو قوله بحيث الخ وقوله يتميز عن العقلي أي عن العقلي الصرف كالعلم والحياة فلا يتنافى أن الوهمي من أفراد العقلي لكن غير الصرف (قوله كما في قوله) أي

(فدخل فيه الوهمي) أي الذي لا يكون للحس مدخل فيه (أي ما هو غير مدركا بها) أي بأحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يفر عن العقلي (كافي قوله) أقتلني والمشرق في مضاجعي *

وهو ما لا يكون هو ولا مادته مدركا بأحدى الحواس الخمس الظاهرة (فدخل فيه) أي في العقلي على هذا (الوهمي) وليس المراد بالوهمي هنا ما تقدم في باب الفصل والوصل وهو المعنى الخفي المحقق خارجا في المحسوس بشرط أن لا تتوصل النفس إليه من طريق الحواس كمداهنة صداقة في عمر ورواد ينفذ ثقب تدركها للشامق مثلا وإنما المراد به الذي لا يكون للحس مدخل فيه أي بأعتبار نفسه ومادته ولكن يكون له مدخل فيه بأن يكون شيا آخر (أي ما هو) معدوم (غير مدركا بها) أي بأحدى الحواس الخمس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو) وجوده أدرك لكن مدركا بها بتلك الحواس فهو يميز عن الخيال السابق بأن لا وجود له ولا يتوالت نفسه حتى يدرك هو ومادته بالحواس وبغيره عن العقل الصرف بأنه لو وجد وأدرك لا أدرك بالحواس بخلاف العقلي المحض فإنه يوجد ويدرك بغير الحواس كالعلم والحياة وإنما جعل هذا الوهمي من قبيل العقلي خناعا أنه لو وجد وأدرك لا أدرك بالحواس لا لعدم مدركا كمدرك المال يصح في الحالة الراحة فائق بالمقول الذي لا يحس وذلك الوهمي (كما) أي كالشبه به (في قوله) أي في قول امرئ القيس (أقتلني) والاستفهام للانكار أي كيف يقتلني زوج سلمي (والمشرق) أي أو الخال أن السيف المشرق أي المنسوب إلى مشرف ومشارف الأرض أعاليها قيل إن المقصود بها هنا قرى من أعلى أرض العرب تقرب من الر يه وهي أرض المياه والخضر والزرع كافي القاموس فالشارف جمع والنسبة إليه أفراد يغلب يقال والمشارف (مضاجعي) خبر المشرق في أو مبتدأ ومضاجعته (السيف عبارة عن ملازمته فدخل فيه الوهمي وهو ما ليس مدركا بشئ من الحواس الخمس الظاهرة مع أنه لو أدرك لم يدرك إلا بها كافي قول امرئ القيس (قوله فدخل فيه) أي الذي لا يكون للحس مدخل فيه (أي ما هو غير مدركا بها) أي بأحدى الحواس المذكورة (و) لكنه بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها) وبهذا القيد يفر عن العقلي (كافي قوله) أقتلني والمشرق في مضاجعي *

كالشبه به في قول امرئ القيس (قوله أقتلني) أي ذلك الرجل الذي توعدتني في حسبي وهو زوجها والاستفهام للاستبعاد (قوله والمشرق في مضاجعي) أي بالسيف المشرق فهو صفة تحذوف (أو) هو ضم الراء وقوله مضاجعي أي ملازمته حال الاضطجاع والمراد ملازمته مطلقا لأنه إذا لازمته في حالة الاضطجاع أي النوم فأولى في غير حاله لا بعد أن يراد بالمضاجع حقيقة (١) في القاموس يفتح الراء فافطره له مصححه

• ومسنون تزرق كآنياب أغوال • وعليه قوله تعالى طلها كآنياب السيلطين

فويشير إلى أنه لا يحاول قتله ولا يطعم فيه إلا في حال اضطرار جماعه وفي تلك الحالة المشرقة فلا يصل إليها جملة حالة (قوله) مسنونة) عطف على المشرقة أي وسهام أو رمح مسنونة أي حادة الاتصال وقوله كآنياب أغوال أي في الحدة (قوله) وأحال أن مضاجي الخ جعل الشارب مضاجعي مبتدأ والمشرقة خبر امتناع تقديم الخبر إذا كان معرفة كالمتبدلان محل المنع عند خوف اللبس وذلك إذا كانا معلومين ولكن يمكن ما عين المتبدلان الخبر وأما إذا أمن اللبس بأن كان أحدهما معلوماً والآخر مجهولاً كما في موز التقديم لا يضر بالمجهول عن المعلوم والمصاحف معلومة لا تستبعد للقتل ويعلم من استبعاده للقتل أنه ملازم مانع القتل ولو كان المصاحف مشرقة مجهولاً فالأثر أن يبين المصاحف المشرقة في تعيين المشرقة بالمصاحف (قوله) منسوب إلى مشارف أي بلاد بالبحر العربي قرية للري سميت بذلك لأثر إفراق عليه وإذا علمت أن المشرقة في نسبة مشارف تعلم أن الشاعر نسب لمفرد الجم كاهو القياس (قوله) عبودة النصال) تفسير بقوله مسنون وقوله صافية أخضع من قوله زرق (٣١٧) وقوله مجلوه أي مجلوه الاتصال هو

بمعنى ما قبله (قوله) لعمد تحقها أي لعمد وجودها في الخارج فالصغير للآنياب وذلك لأن القول أمر وهي فكنا آنيابها فكذا حدثنا (قوله) هم أهلوا أدرت أي لورجنت وأدرت (قوله) تترك الأبحس البصر أي لا بالعقل فلا زنيابها تترك بالغيراً إضافة لخصر اضافي (قوله) ويوجب الخ هذا نونته لقوله لو المراد بالخالي الخ كرمع أن يفهم بما تقدم لما فهم زيادة التصيق (قوله) في هذا المقام أي مقام الخيالي والوهمي (قوله) ما يسمى الخ أي قوة تسمى بذهن الأميين باعتبارين نفسي متضلة باعتبار استعمال الوهم لها وذلك بأن تأخذ مافي الخيال من الصور

• (ومسنون تزرق كآنياب أغوال) أي أيقنتي ذلك الرجل الذي نوعدني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف وسهام عبودة النصال صافية مجلوه آنياب الاغوال محلا بتركه الحس لعدم تحقها مع أنها لو أدرت لم تترك الأبحس البصر ويوجب أن يعلم في هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى بتخييل ومفكره من شأنه تركيب الصور والمعاني لان زوم محال الاضطجاع يستلزم لزوم في غير ذلك من باب أخرى ويجعل أن يكون المقصود نفس مضاجعته إشارة إلى أنه لا يحاول قتله ولا يطعم فيه إلا في حال اضطرار جماعه وفي حال الاضطجاع معه المشرقة فلا يوصل اليه (ومسنون تزرق) عطف على المشرقة أي كيف يقتلني والسيف والسهام المسنونة أي المجددة فتضاجعي ووصفها بزرقة إشارة إلى أنها مجلوه مقولة متعددة لتناولها واستعمالها وجمعها كإدراك عليه زرق دليل على إرادة السهام لا الرماح كإدراك لان العادة جرت بعدم استحباب الجماع من الرماح بخلاف السهام ثم شبه المسنونة بفعل وهي (كآنياب أغوال) ولا شأن أن المشبه به هنا وهو آنياب الاغوال ليس وهي ما لا اعتبار السابق في الفصل والوصل أدليس معنى جزئي ما يوجد في المحسوس بترك من غير طر في الحواس كالمواظفة في يدوا عملها بصورة مفردة متعصمة خارجاً ولو وجدت وأدرت لأدرت بالحواس فإن القول وآنيابها وصفها متعصمة بتعالها ذلك لم يكن خيالاً

• ومسنون تزرق كآنياب أغوال

والمشرقة في صفة السيف نسبة إلى مخرج فمفرد مشارف وهي قرى من أراضي العرب وإنما جعل ذلك من الوهميات لان القول لا وجود له كآنياب في الصبح قوله صلى الله عليه وسلم ولا غول وما في الصبح من قوله صلى الله عليه لا يرى هرير في الله نعمنا لك تكلم القول منذ ثلاث فهو الشيطان وجعل رؤس الشياطين من الوهمي إشارة إلى أن الشيطان لا رأس له وأصح ما ذكره في السلاطون قال لزوجه أن لم تكون أطول شعر من أيليس فأنت طالق قالوا أيعم الطلاق للشيطان وتسمي بالوهمي عن

ومافي الحافظة من المعاني الجزئية وتركها أو تأخذ المعاني الجزئية من الحافظة وتركها أو الصور من الخيال وتركها وتسمى مفكرة باعتبار استعمال العقل لها ولوم الوهم بأن يحكم على المعنى الخيالي الذي أدركه العقل بهذا الجزئي أو بأنه كذا من المعاني الجزئية المدركة بالوهم فليس عمل هذه القوة منتظماً بل النفس تستعملها في أي نظام تريد بواسطة القوة الواهمة أو العقل واعلم أن تصرفاتها بواسطة العقل قد تكون صواباً وقد تكون خطأ وأما تصرفاتها بواسطة الوهم فهي خطأ وفي قول الشاعر أن من قوى الإدراك الخ أن هناك قوى أخرى وهو كذلك وقد تقدم تفصيلها في معنى الفصل والوصل وقال لها الحواس الباطنة توفى قلبها إذا بعضها لا إحساس لها ولا إدراك كالمفكره والخيال والحافظة على ما هي أو قال قوله من قوى الإدراك أي من القوى التي تبهها أمر الإدراك (قوله) من شأنه تركيب الصور أي تأتي في الخيال أي تركب بعضها مع بعض مثل تركيب إنسانه جناحان أو رأسان (قوله) والمعاني أي المرتفعة في الحافظة أي تركب بعضها مع بعض بأن تركبها معاً ومعه حجة أو حلاوة مع مرارة أو تركب بعض الصور مع بعض المعاني بأن تتصور أن هذا المعنى يجب أو يفيض فلان

(قوله وتفصيلها) أي تفصيلها بأن تصور انسانا لارأس له (قوله والتصريفها) أي بالتركيب والتحليل وهذا عطف عام على خاص وقوله واختراع أشياء لا حقيقة لها عطف خاص وذلك كمثل ثمان تصور انسان برأسين أو جناحين أو بلارأس أو أن الحبل ثمان (قوله الذي تركيبته المتخيلة) من الامور التي أدركت الخ) أي بواسطة الوهم كالاعلام الياقوتية المشهورة على

الرماح الزبرجدية (قوله) ما اخترعته المتخيلة أي بواسطة الوهم على صورة المحسوس بحيث لو وجد كان مدركا بالحواس الظاهر وقوله من عند نفسها أي ولم تأخذ اجزا عن الخيال كانياب الاغوال والحاصل أن الوهم لا جود لهيته ولا لجميع مادته واختيالي جميع مادي موجود دون هيته (قوله في صورها) من اضافة المصدر لمفعوله والضهير للقول اذ هو مؤنث كما هي في قول الشاعر غالت ودعا غول ويصح أن يكون من اضافة المصدر لفاعله والضهير للتخيلة والمفعول محذوف أي تصورها القول (قوله) واختراع الخ) عطف لازم على مزود (قوله وما يدرك بالوجدان) عطف على الوهمي أي ودخل في العقلي الامور التي تدركها النفس بسبب الوجدان وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس مثل القوة التي يدرك بها الشبح والتي يدرك بها الجوع وكالقوة الغضبية التي يدرك بها الغضب والقوة التي يدرك بها

وتفصيلها والتصريفها واختراع أشياء لا حقيقة لها والمراد بخيال المحسوس الذي تركيبته المتخيلة من الامور التي أدركت بالحواس الظاهرة والتي هي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع أن القول شئ تهلك به النفوس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع نابها كما للسبع (وما يدرك بالوجدان) أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنية ويسمى وجدانيا لان مادة الخيال موجودة كما تقدم في اعلام ياقوت الخ ومرتبة أن يقال ان اعتبرت الانياب على حدة فهي موجودة وانما انتفت باعتبار نسبتها الى الاغوال وكذا اعلام ياقوت ورماح الزبرجد انما وجد كل منهما باعتبار قطعه مما نسب اليه والا فالاعلام المنسوبة الى ياقوت لا وجود لها أيضا وكذا رماح المنسوبة للزبرجد فيكونان على هذا وهما معدوم وجودهما معا لما نسب اليه كانياب الاغوال والجواب أن المنسوب اليه هنا لم تعلم قطعه المنسوب والمنسوب اليه فيها تقدم وهو ياقوت والزبرجد موجود ولا يقل موجودهنا أيضا باعتبار ما صورته كالسبع لا ناقول فرقي بين وجود الشئ بنفسه ووجوده ما صور بصورتهما على أن ناقول لا نسلم تعين تصويره بصورة السبع بل نقول صورته بصورته هيمية هي الخج وأطول وأهل فيكون التشبيه بالانياب في الحدة لاقى القدر فانه أعظم مما يقدر ثم ان هذه الصور الهيمية المنعقدة بنيتي أن يبين أصل اختراعها ومن أين صح في النفس انشاؤها بيان ذلك أن يعلم كما أثر ناليه فيها تقدم ان من القوى الباطنية قوة تسمى عقلية وتسمى مفكرة وهي الاصل في اختراعها وانشاؤها هي قوة لا ينتظم عملها بل تصرف بها النفس كيف شئت فان استعملتها بواسطة الوهم سميت متخيلة أو بواسطة العقل سميت عاقلة ومفكرة وهي ابدا لا تسكن بقطعة ولا منام ومن شأنها تركيب الصور المحسوسة وتفصيلها كتركيب رأس الحمار على جثة انسان واثبات انسان له جناحان وتفصيل أجزاء الانسان عنه حتى يكون انسانا بلا رجل ولا رأس ومن شأنها أيضا تركيب المعاني مع الصور بانباتها لها ولوعلى وجه لا يصح كنياب العداوة للحمار والعشق للصيحر والضلع للشجر وتفصيلها عنها لغيرها ولوعلى وجه لا يصح كنياب الجود عن الحجر والمالعة عن الماعون من أجل ذلك تختزع امور الاحقيقة لمحتا في الصور المعنى بصورة الجسم والعكس فادخلتها بواسطة تركيب صور مدركة بالحواس في ما اخترعته خيالها كما تقدم في اعلام ياقوت وان اختراعها بالمحس كما اذا سمع أن القول شئ يهلك فانتقل من الاهلاك الى مزوم حسا كالاستفصيص من ذلك بصورة عقترع بخصوصها كقطع انياب عقترع بخصوصها أيضا سمى وهما وقد تقدم وجه تحقق الفرق بين تعيين الخيال (و) دخل في العقلي أيضا (ما يدرك بالوجدان) والذي يدرك بالوجدان هو الذي يدرك بالقوى الباطنية مثل القوة التي يدرك بها الشبح والتي يدرك بها الجوع وكالقوة الغضبية التي يدرك بها الغضب وكذلك التي يدرك بها الألم والفرح والخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء توجد بقوى باطنية الخيال بأن المادة في الخيال مدركة أي أجزاء كل فرد منها والوهمي ليس مدركا لاهولا مادة (قلت) الصريح أن يقال اجزاء الخيال (قوله وما يدرك بالوجدان) أي دخل في العقلي لا نه مدرك بالقوة الباطنة

والتم والقوة التي بها الخوف والقوة التي يدرك بها الحزن فهذه الأشياء كلها وجدانيات لان النفس تدركها بواسطة تكيف تلك القوى الباطنية بها وتسمى تلك القوى وجدانا وتسمى الامور المدركة بواسطة تكيف تلك القوى بها والشبح وما معه وجدانيات نسبة للوجدان من حيث ان سبب ادراك النفس لها في قول الشارح وتسمى التي يدرك تلك القوى الباطنية توجد

(كالذئب)

(قوله كاللذة) هذا وما يندم مثال لما تسمى به النفس بسبب الوجدان (قوله ادر التوئيل) أي الدر ك بالقوى والمراد بتبيله حصوله والتكيف بصفته وتوابعها جميع بين الامرين ولم يقتصر على أحد هـ لان الالفة لا تحصل بمجرد ادراك الذيد بل لا بد من حصوله للسناء بالكسر وهو القوة الفاعلة أو قوة اللس أو غيرهما وما يحصل عند تصور المرآة الحسناء والتي الحلو فذاك انفعال الالفة لا عين الالفة بل يكف بالتبيل عن الادراك لان مجرد التبيل من غير احساس وشعور بالدر ك لا يكون (٣٩٨) التناذا والواو في قوله وتبيل

بمعنى مع أي ادراك النفس مما يحس لتبيل أي حصوله وتكيف لما هو في أي لاه لا في الدر ك بالكسر ككيف القوة الفاعلة بالحلاوة (قوله عند الدر ك) أي ككيف بذلك لان العبر كليت وخبرته بالقياس الى الدر ك لا بالنسبة لنفس الاخر لانه قد يستعد الكالية والخبرة في غير فيلته وان لم يكونا فيه وقد لا يتعداهما فيا محققا في فلا يتد به كادر ك الداء النافع مهلكا فهذا ألم للالفة وقوله ادر ك النفس يشعل سائر الادراك كانت الحسية والعقلية وقوله صاحب لتبيل فصل عيز السدقن الادراك الذي لا يجمع تبيل الدر ك أي مجرد تصور الدر ك فانه لا يكون من باب الالفة لما عرفت ان تصور الدر ك لا يكون لالفة الا اذا كان معه تبيل الدر ك أي اتصال به وتكيف بصفته تكيفا

(كاللذة) وهي ادر التوئيل لما هو عند الدر ك كالخبر من حيث هو كذلك (والألم) بسبب تكيف تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا والمدر كات بها وجدانيات وصحيت عقلية خلفا لها وعدم ادراكها بالخواس الظاهرة كالطعم الدر ك بالنزوق واللون الدر ك بالعين وليست من العقلية الصرفة لانها جزئيات موجودة في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعلم والحياة فان اعتبرنا من حيث انها كلية تصور بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها ثم مثل الوجدانيات بقوله (كاللذة) وعرفوها بأنها هي ادر التوئيل لما هو عند الدر ك كالخبر من حيث هو كذلك فقولهم ادر ك الجنس يدخل في سائر الادراك الحسية والعقلية وعطف التبيل عليه اشارة الى أن مجرد الادراك أي تصور الدر ك لا يكون من باب الالفة حتى يكون معه تبيل الدر ك والاتصال به بالتكيف بصفته تكيفا حاسيا كتبيل النفس من القوة الفاعلة للنزوق أو عقليا كتبيل النفس لشرف عليها القاتم بها والتناذا بذلك ولم يكف بالتبيل عن الادراك لان مجرد التبيل من غير احساس وشعور بالدر ك لا يكون التناذا والتبيل الذي يكون بعد الشعور بالدر ك وهو المراد هنا انما يدل على الادراك بالاتمام فغير بهما لعدم حضور عبارة نعمهما ماصرا حتى يخرج بقولهم لما هو كالخبر الا لم نادر ك لما هو غير زاده قولهم من حيث هو كذلك ليوضح ادر ك لما هو خبر من حيث انشراك ادراكه الواء نافع من اعتقاده انهما كذا فادراكه كالم لأنه ادر ك من حيث انشراكه فيكون ادراكا كالم (و) كالألم وهو ادر ك وتبيل لما هو عند (كاللذة) وهي ادر ك اللذات والألم وهو ادر ك المتنافر وفي اطلاق ذلك نظر قال في شرح البحر بذكر من الالفة الألم حسي وعقلي فالتنازع للمعارف وهي عقلية لا تعلق لها بالاحس والتدب بطعمه وشرب وتنازع بتقدما فعله هذا لا يصح تعميم أن كل لذة أو ألم عقلي ثم سياتي في كلام المصنف في الوجه ما يخالف هذا وانما أدخل الوهمي في العقلي والخيالي في الحسي تقريبا لوجوده التشبيه ما يمكن وأعلم أن اللوح الخيالي عبارة عن كون الجامع لا يكون موجودا في التشبيه بالانوار بل كاصح به في الاضاح وغيره والكلام في ذلك يحتاج الى تحقيق فتقول قمتنا الخلاف في جواز تشبيه الحسوس بالمعقول وان الجمهور على جوازها فالوجه ان كان خياليا في التشبيه حقيقيا في التشبيه بشلوجه تشبهه فانه ينضاه تشبيه الخيالي بالحسي أو العقلي وان كان خياليا في التشبيه بغيره فمقتضى الخلاف في تشبيه الحسي بالعقلي وأن المصنف والا كثر من على جوازها فقلنا به فلا بد في أن يكون الوجه خياليا في التشبيه حقيقيا في التشبيه

حسبا كتبيل القوة الفاعلة فاذا اوضح الشرح الحلو على الانسان تكيفت القوة الفاعلة بصفته وهي الحلاوة ثم تدرك النفس ذلك التكيف فهذا الادراك يقال له لذة حسية وتلك الالفة التي هي الادراك المذكور تحصل في النفس بسبب القوة الباطنية المسماة بالوجدان أو كان التكيف تقليا كتبيل النفس لشرف العلم بالقوة العاطفة تدرك الحس وتكفي به تدرك ذلك التكيف وادراكها كذلك التكيف يقال له لذة عقلية لا تشوقه ادر كها لتلك التكيف على وجدان بل تدركه بنفسه وقوله عند الدر ك متملق بكالخير أي لما تكون كالخبر من حيث هو عند الدر ك وهو النفس (قوله من حيث هو كذلك) أي كالخبر وانما قال ذلك لان الذي قد يكون كالخبر من غير ان وجدون وجهه لا لتناذبه انما يكون من ذلك الوجه

(قوله وهو ادرائك ونيل الماهو عند المذكر آفتوش) لا يخفى عليك مفاد قيود الالم من مفاد قيود اللذة ثم ان كلامنا يعرف اللذة والالم المذكورين بشغل عقلي كل منهما وحسبه فغفل بهما ما يكون المذكر فيه بالكسر مجرد النقل والمذكر بالفتح من المعاني الكلية وذلك كاللذة التي هي ادرائك الانسان شرف العلم والالم الذي هو ادرائك الانسان نقصان الجهل وقصه فشر العلم كمال عند القوة العاقلة لا شلت انها تتركه وتستلذه بنقصان الجهل آفة عند القوة العاقلة ولا شلت انها تتركه وتأنم به وحسبها كادراك النفس نيل القوة الذاتية لذوقها الخلو والمر أي تكيفها بنيل القوة الباصرة لمبصرها الجليل وألحيت ونيل القوة اللامسة لملموسها اللين أو انخس ونيل القوة السامعة (٣٧٠) لمسموعها المطرب أو المنكرو ونيل القوة الشامة لشموها الطيب أو المنفر فهذه الذات

وهو ادرائك ونيل الماهو عند المذكر آفتوش من حيث هو كذلك ولا يخفى أن ادرائك هذين المعنيين ليس بشئ من الخواص الظاهرة وليس أيا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الخواص بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك والمراد منها اللذة والالم الحسيان والا فاللذة والالم العقلاني من العقليات الصرفة المذكر من حيث هو كذلك ولا يخفى مفاد قيود الالم من مفاد قيود اللذة ثم ان حد كل من اللذة والالم يشغل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادرائك مجرد العقل والمذكر يشغل عض كاللذة التي هي ادرائك الانسان شرف علمه المحض والتأنم الذي هو ادرائك نقصان جهله الخاص كما تقدمت الإشارة الى ذلك ولكن المقصود اللذة والالم الحسيان لانهما هما المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة الحاصلة للنفس بنيل الذاتية لذوقها الخلو والمراد بها تقدم نيل الباصرة لمبصرها الجليل أو ألحيت بنيل اللامسة لملموسها اللين أو انخس ونيل القوة الشامة لشموها الطيب أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها حسية فالذوق مثلا عما يدرك به حلاوه والحواس ليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى حصل

وان منعناه وجعلنا ما ورد من من قلب التشبيه امتنع فان علم بان التشبه به لا بد أن يكون أوضح من للتشبه والمعنى فيه أهم لانه كالاصل المستلحق والتشبه كالفرع الملحوق اذا قرر هذا فاطمأن المنصف يرى جواز تشبيه الحسي بالخيالي وأنه ليس من لا قلب فيزيمه أن يجوز كون الوجه خياليا في التشبه فقط أو في التشبه به فقط أو فيهما فتفسره الخيالي بأن يكون الوجه بالتأويل في التشبه به فيه نظر لانه نفي المفهوم أن يكون خياليا فينبغي أو خياليا في التشبه فقط ولعله خلاف الاجماع الآن بوزول على أنه نص على هذا لفهم منه جواز آخر من باب الاطلاق الذي يظهر والله أعلم أن المنصف أراد التشبه بنفي اللفظ فإذ كره من الأمثلة فانه يرى أنها من باب قلب التشبيه كما جرت به في الإنصاح وكذلك السكاك ويكون مراده بالحقيقة أن يكون الوجه بالتأويل في التشبه ثم قلب التشبيه غير أنه يقع التنازع معه في أن ذلك من قلب التشبيه على ما سيأتي وقول المنصف تحقيقاً أو تخييلاً بعد أن يكونا منصوبين على المتعول من أجل أنها لم يشتركا من أجل ذلك ولا حالان مجئ الحال مفسرا لانقياس على الصحيح ولا يميز لان الاشتراك ليس من تحقيق ولا تخييل والأظهر أنها مصدران مؤكدان في النظر في أن قولنا اشتراكا تخييلاً هل حقيقة أن يحصل التضييل في الطرفين

والالام كلها مستندة للحس من حيث انه سبب فيها فالذوق مثلا عما يدرك حلاوة الخلو وليست الحلاوة هي نفس اللذة بل هي ادرائك النفس لتكثيف الذوق عن ذوقه الخلو (قوله ولا يخفى أن ادرائك هذين المعنيين أي اللذة والالم وقوله ليس بشئ من الخواص الظاهرة أي لان هذين المعنيين ادرائك كان والادراد المعنى من المعاني والخواص الظاهرة لا تدرك المعاني (قوله وليس)

أي هذان المعنيان من العقليات الصرفة أي حتى انها ما يدركان بالعقل وقوله الصرفة أي التي لا يتعلق بها الخيالات أصلا كالعلم والخيالة (قوله لكونهما من الجزئيات الخ) أي العقليات الصرفة التي تمر كالعقل انما هي المعاني الكلية وقوله المستندة لا واس يعني بالباطنية كما تقدم بيانه (قوله كالشبع الخ) أي كما ان الشبع وما بعده من

الوجدانيات متدركة بسبب القوى الباطنية (قوله الحسيان) أي لانها الذاتان تدر كهما النفس بالوجدان (ووجهه) وحصل الفرق بين اللذة والالم الحسيين والعقليين أن الحسيين ما يكون المذكر فيها بالكسر النفس بواسطة الخواص والمذكر بما يتعلق بالخواص وأما العقليان فهما ما كانا غير مستندين لحاسة أصلا لكون المذكر فيها العقل والمذكر من العقليات أي المعاني الكلية (قوله ولا فاللذة الخ) أي بوالا نقل المراد منها باللذة والالم الحسيان بل قلنا المراد منها اللذة والالم مطلقا حسيين أو عقليين فلا ينع لان اللذة والالم العقليين كادراك القوة العاقلة شرف العلم ونقصان الجهل من العقليات الصرفة أي وليس ان الوجدانيات المدركة بالخواص الباطنة لان الخواص الباطنة انما تدرك بالجزئيات والعقليات الصرفة التي ليست بواسطة نفس ليست جزئيات

وأما وجهه فهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان تحققة أو تخيلا

(قوله ووجهه) اعلم أن وجه الشبه لا بد وأن يكون فيه نوع خصوصية حتى يقصد التشبيه (٣٧١)

(وجهه) أى وجه التشبيه (ما يشترك فيه) أى المعنى الذى قد اشترك الطرفين فيه وذلك أن زيدا لا يدى يشترك فى كثير من الذاتيات وغيرها كالحوانية والجمعية والوجود وغير ذلك مع أن شيئا ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك يكون (تحقيقا أو تخيلا

عن ادراك الخلاوة قوة باطنية نفسا متوقفة تكون اللذة وهمية كما يوجد من استطابة صورة المرجع عند توهيم الاضافه وعلى هذا يقال الحسية كسائر الحواس ذات معنى كونها باطنية باطنية لا تاتى قولها معناها قائم بالنفس ولو كان سببا للحس وأما حيث فسرت اللذة بالأم لا بالدارك فليسا بما يدرى بالحواس ثم وجود القوى الباطنية إنما هو عند الحكماء أو أم المتكلمين من أهل السنة فالنفس هى المدركة بالقوة الواحدة هى العقل أما واسطة حس ظاهرى وأباطنى نأتى عن ظاهرى وأولاد يسمى وجدانا أو يدون واسطة أصلا وليس ثم قوة مشتركة على الاحساس فالغضب مثلا عندهم معنى قائم بالإنسان وجواب ارادة الانتقام ولو لا مانع يدرى الانسان من نفسه بالعقل بعد الاحساس الباطنى ولا يتفرقه إلى قوة أخرى وهكذا سائر وجداناته يمكن جعل القوى فى كلام الحكماء على الاحساس الباطنى أعنى انصاف على تلك المعاني بها يتحقق المنهاج وتفسير اللذة عما ذكر تبين له لا يوجب كون ذلك معناها الحقيقى وكذا الأم فان إذا اراد اجتناب وجدانا كدنا أن نجزم بأن اللذة لازمة لتلك الادراك لتلك النسل وهى معنى آخر يوجب بالضرورة عند ذلك النسل وذلك الادراك ويسر التميز عن كنهه فادراك ضرورى عند الوجدان وتحقيق كنهه يمكن ادعاء صعوبته وكذا الأم وهذا فى لغة المدقق مثلا فظاهر إذا راد بأدراك النفس طيبا الملتذ به أو قبيحا ضده وأما إذا أريد نفس المدرك عند اتصال الذائقة به وكثيرا ما تطلق اللذة على ذلك يقال وجدنا لما كونه اللسان والذائقة لسانى أو تالم بكذا لسانى فالأقرب أنهما حيث حسية محضة لا وجدانية لعود معناها حيث تالى نفس الخلاوة والمرارة بل أن ينشأ عن أن القوى الباطنية المعادة بالوجدان لا تدرى الا الحسوس بواسطة تكييفها بما أدرك بالحس والا الامور القائمة بها تقول اللذة ليس من هذا المعنى ادمدراكها بالحواس وعدم قيامها بتلك القوى لأن يراد بالوجدان ما تعلق بالنفس مطلقا وهو ظاهر ما تقدم تأمل (وجهه) أى بوجه التشبيه بين المشبهين الذى هو من جهة الاركان السابقة هو (ما) أى المعنى الذى (يشترك فيه) بأن يوجد فيه معا والمراد بالمشترك فيه فى باب التشبيه الامر الذى يختص به المشبهان فى قصد المتكلم فيقصد التشبيه المتحقق الفائدة به بخلاف ما ليس كذلك فلا يقصد لعدم تحقق الفائدة فيقفو لنا مثلا يزيد كالأمد ووجهه كالشمس يكون الوجه فى الأول بالجراءة المختصة بهما وبما ضاهى المشورة بالأسد وفى الثانى الحسن والهبة ولا يصح أن يكون الوجه فيها الجمعية ونحوها ككونها ذاتين أو حيوانين أو موجودين أو غير ذلك لعدم مواعده قائده اللهم إلا أن تعرض الفائدة لقصد المتكلم كالتعرض بين لانهم المشابهة فى وجوه الوجوده فيكون كالتخصص فى الأخادع المراد بوجود الوجه المدكور فى المشبهين أن يثبت فيهما (تحقيقا) بأن يتفرق كل منهما على وجه الصق كالقدم فى تشبيهه بالأسد (أو) يثبت فيهما (تخيلا) أى على وجه أوبكى أن يكون التخييل فى أحدهما وفي بحث شريف ذكرناه فى شرح المختص (ص) ووجهه ما يشترك فى حقيقة أو تخيلا إلى قوله الشديد الخفرة) ثم وجه الاستعارة هو العلاقة وهو

ولنا لا يكون من الذاتيات ولا من الاعراض العامة لان الكلام المقصد للتشبيه باعتبار ذلك لا يقصد ما يتعلق بهما عرض بأن قصد المتكلم أن هذا الامر مما ينبغي أن يشبه به فيكون فيه حيث مزيد اختصاص وارتباط من حيث ذلك النقص فيكون الكلام بذلك مفيدا وظاهر المصنف الاطلاق ولذا قيد الشارح كلامه بقوله أى المعنى الذى قصد الخ (قوله أى المعنى) أراد بالمعنى ما قبل العين سواء كان مما قبلها أو جزأ من معنى شيئا أو خارجا (قوله الذى قصد اشتراك الطرفين فيه) أى لا ما يقع فيه الاشتراك وان لم يقصد كنه ظاهر المصنف (قوله وذلك) أى وبما ذلك التقيد يقولنا الذى قصد الخ (قوله وغير ذلك) أى كالتدوير (قوله لم أن شيئا) من ليس وجه الشبه أى اذا كان القصد تشبيه زيد بالاسد فى الشجاعة أما ان قصدنا اشتراك الطرفين فى واحدنا كان ذلك الواحد هو وجه الشبه هذا هو المراد وليس المراد أنه لا يلحق أن يكون واحد منها وجه شبه أصلا فقد جعله وجه شبه أو قصد جعله غيره

(٤١ - مروح التلخيص ثالث) (قوله يكون تحقيقا أو تخيلا) أشار الشارح إلى أن تحقيقا أو تخيلا من موانى على الخبرة لكان الخدوة مع اسمها وليس ذلك لبيان ولو وضح أن يكونا مفسدين مؤكدين أن اشتراكا لتحقيق أو تخيلا أو حالين أى حال كون الاشتراك تحقيقا أى حقيقة أو تخيلا لكن هذا ضعيف لان معنى الاستعارة هو العلاقة وهو

والمراد بالتخييل أن لا يمكن وجوده في الشبه بالاعلى تأويل كافي قول القاضي التنوخي .
وكان النجوم بين دجاء * سن لاح ينهن ابتداء

(قوله الاعلى سبيل التخييل) أي فرض الخيالة وجهها ليس بمحقق محققا وذلك بأن يشبه الوهم ويقرره بتأويل غير الحق عقفا
(قوله والتأويل) مرادف لما قبله (٣٧٧) (قوله نحو ما في قوله) أي مثل وجه الشبه الكائن في قول القاضي التنوخي

والمراد بالتخييل أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أوفى كليهما الاعلى سبيل التخييل والتأويل
(نحو ما في قوله وكان النجوم بين دجاء) (جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل وروى دجاء والضمير
لنجوم) (سن لاح ينهن ابتداء)

التخييل والنجوم بأن لا يكون ثابتا فيهما وفي أحدهما حقيقة ولكن يشبه الوهم ويقرره بتأويل غير
الحق عقفا كمادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في التشبيه والالحاق هنا
والذي أشار بقوله (المراد بالوجه) (التخييل) هنا إلى المنسوب إلى التخييل والنجوم هو أن
لا يوجد ذلك المعنى المجعول وجه الشبه في أحد الطرفين أوفى كليهما ولكن يشبه الوهم فيهما على
طريقة المعلوم وهو تخيل ما ليس بالواقع في نفس الامر وأفعال السبب من الأسباب وذلك (نحو ما) أي
الوجه الذي (في قوله) أي في قول القاضي التنوخي (وكان النجوم) حال كونها لا تخفى (بين دجاء) أي
دجى الليل والوجه جمع دجية مرفوعة وغرف والديحة الظلمة مفعولها مفاعلة لليل باعتبار قطعها
الموجود في التواحي المتعارفة والمتابعة والافهى واحدة لعدم تغير أفراد مستقلة لها هذا على أن
الضمير في دجاء مذكرة كفي ذلك الراوي وروى بين دجاء بتأنيث الضمير فمفعول على النجوم وهو واضح
لان الاضافة بأدنى سبب (سنن) خبر كأن أي كان النجوم بين ظلم الليل سنن من وصفها أنها (لاح) أي
ظهر (ينهن) أي بين تلك السنن (ابتداء) أي بدعة وهي الامر الذي اتخذ مأمورا به شرعا وليس
كذلك كأن السننما تقرر كونه مأمورا به شرعا بقول الشارع أو بفعله أو بما يجري مجرى ذلك من
تقريره صلوات الله تعالى وسلامه عليه ثم إن الشبه هنا هو النجوم وصفها بكونها ظهرت بين أجزاء
ظلمة الليل ومعلوم أن الأجزاء من الشيء من مقتضى كونه لا تلتصقا كذلك كونه أضعف وأقل من
الذي أحاط به أجزاءه وأن الذي وقع اللوحان في جنبه كان ديانا ظاهرا لا يفتقر إلى أدبانت ظهوره وانما
المعنى الجامع بين المستعار والمستعار منه واشتراكهما فيه تارة يكون تحقيقا كشار كثير يد السجاع
للسد في معنى الشجاعة كذا قالوه وهو غير صحيح فان الشجاعة وصف مركب من العقل والجراحة
قال الامام فخر الدين في المباحث المشرقية في آخر الفصل السابع من الباب الثاني الشجاعة مركبة من
الاقدام والعقل انتهى وعلى هذا ليس في الاسد شجاعة كما شعر على الاسنة فاذا شبه الانسان بالأسد
فأوجه انما هو الاقدام لا الشجاعة ونحن وأن أطلقنا ذلك فهو متبع للجمهور وتارة يكون تخيلا ولو
معنى تخيلا لكان أحسن لان المستعبر متخيل لا تخيل لكنه معى تخيلا باعتبار تخياله لغيره وما حث
وقعت في الحدود نكرة موصوفة بمعنى شيء لكنها في هذا المحل لا تكون بمعنى شيء لان الشيء الموجود
على منجى محل السنن فيازم أن يكون وجه الشبه وجوده بالصفة فيكون عدما كسبائك في تشبه
الموجود الذي لا ينفع بالمعلوم والوجه عدم القائدة ثم اعلم أن المراد بالوجه هنا ما هو أعين من الواحد
والمعتد فان سيقسمه اليها وقسمت المصنف الخيالي بقوله القاضي التنوخي
وكان النجوم بين دجاء * سن لاح ينهن ابتداء

كونه مأمورا به شرعا بما يدل على القول الشارع أو بفعله أو بما يجري مجرى ذلك ثم تقرر صلى الله عليه وسلم
فالشبه النجوم بتأويله كونهما ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل والشبه به السنن المقيمة بكونها لا تحت بين الابتداء فهو تشبيه مفرد بغير ثم
لا يخفى أن هذا من تشبيه المسموس بالمفعول وحينئذ فنقدر أن السنن محسوسة وبجعل كأنها أصل على طريق المبالغة أو بجعل
من عكس التشبيه والاصل وكان السنن بين الابتداء نجوم بين دجاء

في جوانب شئ مظلم أسود فهي غير
موجودة في المشبه بالأعلى
طريق التخييل وذلك أنه
لما كانت البدعة والضلالة
وكل ماهو جهل

(قوله أي في هذا التشبيه)

أي الواقع في البيت (قوله

مشرقة) أي مضيئة (قوله

في جوانب شئ) أي جهات

شئ مظلم والمناسب لقوله

بين دجأه أن يقول بين الظلمة

كذا في الخندق وفي الأطول

في جوانب شئ مظلم هي

الطامات وقصد بجعل

الظلمة مظلمة لأنها مظلمة

بذاتها كأن الضوء مضيء

بذاته اه وكذا يقال في

أسود (قوله غير موجودة)

أي لأن السنن ليست

أجراما حتى تكون مشرقة

وكذلك البدعة ليست أجراما

حتى تكون مظلمة (قوله

أعني السنن بين الابتداء)

أني بالعناية إشارة إلى أن

في البيت قلبا ويصير حبه

(قوله الأعلى طريق التخييل)

الإضافة لبيان أي تخيل

الوهم كون الشيء حاصل

وهو ليس كذلك في نفس

الامر لأن البياض والاشراق

كالظلمة من أوصاف الأجسام

ولا توصف بها لأنهم من المعاني

(قوله وذلك) أي ويان ذلك

أي وجود الهيئة الواقعة

وجه شبه في المشبه بعلى

طريق التخييل (قوله

فان وجه الشبه فيه) أي في هذا التشبيه (هو الهيئة المحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض
في جوانب شئ مظلم أسود فهي) أي تلك الهيئة (غير موجودة في المشبه به) أعني السنن بين
الابتداء (الأعلى طريق التخييل وذلك) أي وجوده في المشبه به على طريق التخييل (أنه)
الضهير للشأن (لما كانت البدعة وكل ماهو جهل

يفتقر إلى إثبات ظهور ذلك اللازم وللشبه وصف النجوم جنباتها بالاحت لفتقوا وضعفها بالنسبة إلى قوة
الظلمة في جميع النواحي وان كانت أحوق بالوصف بذلك لأنها لان الموصوف باللوحن والظهور هو
المضي لا المظلم كالماء عند عدم اشراقه ولما أعتبر باللوحن في النجوم لما ذكر كان المطابق لهذا
الاعتبار في المشبه به أن يكون اللازم هو السنن المقابلة للنجوم والموضح في جنبه هو البدع المقابلة
للظلمة لكنه عكس وأوقع القلب في المشبه به فجعل اللازم هو الابتداء والموضح في جنبه هو السنن وكان
السفر في ذلك الإيماء إلى أن كون السنن أكثر والابتداء باعتبارها أقل دائما أفرد الابتداء مع ان
المطابق لمقابلة وهو الدجى الجمعية لما أثبتنا أنها وهو المطابق لقوله في جنب شئ الخ من كون الأصل
الأفرد اذا ظلمة الليل واحدة وإنما جعلا باعتبار القطع من الظلمة في النواحي وأجزائها بين وجه
الشبه متناع بيان سبب كونه غير متحقق في أحد الطرفين فقال (فان وجه الشبه) أي إنما قلنا
ان الوجه متناع غير متحقق لان وجه الشبه (فيه) أي في هذا التشبيه (هو الهيئة المحاصلة) أي
المتحققة والمقررة (من حصول أشياء مشرقة) أي مضيئة (في جنب) أي في جهة (شئ مظلم
أسود) بان تبين ذلك الأشياء في خلل ذلك المظلم الأسود وقولنا في تفسير المحاصلة أي المتحققة الخ
إشارة إلى أن تلك الهيئة هي نفس الحصول إلى آخره فحصل الهيئة بذلك الحصول فحصل الجنس
بالنوع بمعنى ان الهيئة تتحقق خارج هذا الحصول كما تتحقق وتقرر بغيره (c) لان هذا الحصول سبب
بيان لما جعل لخلق حده ويحتمل أن يراد بالهيئة المحالة للزمن تلك الحصول التي كون أشياء حصلت
في جنب شئ أسود فيظهر التباين بين الحصول والهيئة ومثل هذا يتقرر في كل ما كان مثل هذا الكلام
فليهم وإذا علم أن وجه حالت بهو الهيئة المذكورة (فهي) أي تلك الهيئة معلوم أنها (غير
موجودة في المشبه به) الذي هو السنن الكثيرة بين البدع ضرورة أن الاشراق لكونه حسيا لا تنصف
بالسنن لكونها: قليلة عضة أذهي عائدة إلى كون الشيء مأمورا به من عاروه وكذلك في نفس الامر
والحكم بذلك أصله العلم الموجب للهدى والاطلام لكونه حسيا أيضا لا تنصف به البدعة لكونها
عقلية عضة أذهي عائدة إلى الحكم بكون الشيء مأمورا به من عاروه ليس كذلك في نفس الامر وأصله الجمل
الموجب للهدى والضلال وإنما وجدت تلك الهيئة حقيقة في المشبه وهو ظاهر ولا يقال الحصول إلى
آخره ليس يحصى لانا نقول المراد بالحسي ما تقدم ما عاين بالحق يحصى فتفق بهذا الوجه جمل يوجد في
المشبه (الأعلى طريق التخييل) أي الأعلى السبيل الذي هو تخيل الوهم كون الشيء حاصل مع أنه
ليس كذلك في نفس الامر ثم أشار إلى بيان سبب التخييل المذكور فقال (وذلك) أي وكون وجود
الهيئة المذكورة في المشبه به حاصل على سبيل التخييل سببه (أنه) أي أن الشأن هو هذا وقوله (لما
كانت البدعة) التي أتمارت تكب بسبب الجهل بموجب تركها (و) كذا (كل ما) أي كل قول (وهو جهل)

فان الجامع بينهما الهيئة المحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شئ مظلم وليس ذلك في
السنن والابتداء الأعلى وجه التخييل هنا معنى عبارة الايضاح (قلت) ونحو العبارة أنه شبه النجوم
بالسنن والجامع حصول النور وهو خيالي في السنن وشبه الدجى بالابتداء وهو خيالي في الابتداء

وكل ماهو جهل (أي وكل فعل ارتكبه جهل ليكون من جنس البدعة التي عطف عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لانتها جهل
بنفسها وهذا هو أن العطف من قيل عطف العام على الخاص (c) كذا في غير نسخة وتوأمه كتبته صححه

بجعل صاحبها كمن عشى في الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن من أن ينال مكروها شئت البدعة (ها) أي صاحب تلك البدعة يسمى وكل ما هو جهالة (كمن عشى في الظلمة) وإذا كان صاحب الفعل الذي لا يرتكبه إلا الجاهل يجعل كالمعشى في الظلمة فالجهل نفسه أخرى أن يجعل صاحبه كذلك لأنه السبب في كون صاحب الفعل كذلك وأما جعلنا الكلام على ما ذكره ولم نحمله على ظاهره فلم يأن البدعة اصطلاحاً ليست هي نفس الجهل ولو كان ارتكابها عن جهالة وإذا كانت كذلك فالعطف

في مهواة أو يعضر على صدوقا تل أو أقصمكة شئت بالظلمة وزم على عكس ذلك أن يشبه السنة والهدى وكل ما هو علم بالنور وتعلما قوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور

(قوله يجعل صاحبها)

أي المصنف بها (قوله

ولا يامن من أن ينال

مكروها) أي من الوقوع

في مهلكة (قوله شئت

البدعة) جواب لما

واقصر المصنف على

البدعة من أن المناسب

تقدم أن يقول شئت

البدعة وكل ما هو جهل

لأن البدعة هي المقصودة

بالبذات لأن الكلام فيها

(قوله وزم) أي من ذلك

أعنى تشبيه البدعة

بالظلمة (قوله بطريق

العكس) أي المقابلة

والإضافة للبيان أي

بالطريق التي هي مراعاة

المقابلة والمخالفة الضدية

لأن ما يرتب على الشيء من

جهة أنه ضدا لا يرتب على

مقابله ولا لا تنفك الضدية

(قوله أن تشبه السنة)

أي المقابلة للبدعة

وقوله وكل ما هو علم أي

المقابل لكل ما هو جهل

وقوله بالنور أي لانها

تجصل صاحبها كمن عشى

في النور فهتدى للطريق

أي ارتكابه يسمى جهالة لمصلحة الجهل بموجب تركه (بجعل صاحبها) أي صاحب تلك البدعة يسمى وكل ما هو جهالة (كمن عشى في الظلمة) وإذا كان صاحب الفعل الذي لا يرتكبه إلا الجاهل يجعل كالمعشى في الظلمة فالجهل نفسه أخرى أن يجعل صاحبه كذلك لأنه السبب في كون صاحب الفعل كذلك وأما جعلنا الكلام على ما ذكره ولم نحمله على ظاهره فلم يأن البدعة اصطلاحاً ليست هي نفس الجهل ولو كان ارتكابها عن جهالة وإذا كانت كذلك فالعطف عليها ينبغي أن يكون من جنسها ومثل هذا يتقرر في السنة فيعلم أيضاً حكم محض العلم في التشبيه من باب أخرى (فلا يهتدى) أي بحيث كان كمن عشى في الظلمة فلا يهتدى أي فلا يتوصل (للطريق) الذي تقعه به النجاة (ولا يامن) في شبهة في تلك الظلمة (ان ينال) أي أن ياتي (مكروها) يتأذى به (شئت) جواب لما أي لما كان صاحب البدعة كالمعشى في الظلمة شئت البدعة (بها) أي الظلمة في عدم الأمن من لقاء المكروه وفي عدم الانتهاء للطريق النجاة ولا غنى مافي الكلام من شبهة اتحاد الجواب بالشرط إذ حاصله أن صاحب البدعة لما كان شبهة بصاحب الظلمة تشبهت البدعة بالظلمة ومعلوم أن العلم بتشبيهه صاحبها بالصاحب علم بتشبيهه المصاحب بالمصاحب والمطلب في مثل ذلك سهل لظهور المراد (وزم) من ذلك (بطريق العكس) أن تشبه السنة) أي أن يصح تشبيه السنة (وكل ما هو علم بالنور) وأداه هذا زم وقوعه إذا أراد الوقوع في المكروه ولذا قلنا بطريق العكس أي بالطريق الذي هو مراعاة المعاكسة والمخالفة الضدية لأن ما يرتب على الشيء من جهة أنه ضد يرتب عكسه أي خلافه على مقابله ولا لا تنفك الضدية وبذلك يحصل أن يراد بطريق العكس العكس المتقرر فيما ذكره في التعليل وهو انتفاء الحكم عند انتفاء العلم فإذا كانت الضدية الخاصة على جهة التشبيه بشيء كان انتفاء وفي ضده على خلافه أي لصحة التشبيه بمقابله والازم كون لازم الضدنا بالمقابل فينتفي التصادم والاحتلال متلازمان وهذا ينبغي أن يقال من أن تشبيه الضد بشيء لا يستلزم جهة تشبيه ضده بمقابل ذلك الشيء وقد تقدم أن السنة ليست هي نفس العلم كان البدعة ليست هي نفس الجهل لكن ارتكاب الأولى والعلم والثانية بالجهل فاما كان لا ظلام من لازم عدم الإصرار من لازم عدم الإصرار عدم تحقق الانتهاء للطريق ومن لازم ذلك عدم الأمن من لقاء المكروه تناسب تشبيهه بالبدعة بالجهل المزموم لعدم الأمن ولما كان النور بالعكس أي من لازمه الإصرار المزموم تعري الكارم وبذلك صار كالضد للظلمة ناسب تشبيهه بالسنة والعلم المزمومين لتوقر المكروه مقبين أن ما تقر في أحد الضدين من حيث أنه ضد وجب شمع في يقرر خلافاً في ضدهم بمقابل ذلك الشيء وقد جعل المصنف الأصل في التشبيهين المذكورين هو تشبيه البدعة والجهل بالظلمة والفرع تشبيه السنة والعلم بالنور ولو جعل كل منهما أصلاً وأعكس في التأصيل والتفريع صح ومن جملة ذلك إلى الاستعمال القديم والحادث فإن لم يشئت فالأقرب أن كلامهما أصل وقد بوجه ما ذكر على تقدير عدم تحقق السابقة بأن الأصل أي الكثير الجهل والظلمة وأطلب في مثل هذه الاعتبار تسهيل بعد تقرر تشبيه السنة والعلم بالنور والبدعة والجهل بالظلمة وحصل في ضمن ذلك تشبيه الهيئة بالهيئة وتشبيه الصريح أعمها الأول والثاني قد فيه ثم ذكر المصنف أن كون البدعة تجعل صاحبها في حكم من عشى في الظلمة جعلها مشبهة بالظلمة وزم من ذلك

رشاع ذلك حتى وصف النصف الاول بالسواد كما في قول القائل شاهدت سواد الكفر من جبين فلان والصنف الثاني البياض كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم أتيتكم بالحنيفة البيضاء ذلك لتضليل أن السن ونحوها من الجنس الذي هو اشراق أو أبيضاض في العين وإن البدعة ونحوها على خلاف ذلك

(قوله وشاع ذلك) أي التشبيه المذكور على السنة للناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيل الخ وقوله أي كون السنة الخ بيان التشبيه المذكور المشار اليه وكان المناسب أن يقول أي كون البدعة والجمل (٣٧٥) كالظلمة والنور والسواد والعلو كالنور والال

(رشاع ذلك) أي كون السنة والعلو كالنور والبدعة والجمل كالظلمة (حتى تخيل أن الثاني) أي السنة وكل ما هو علم (بملاء بياض واشراق نحو أتيتكم بالحنيفة البيضاء والاول على خلاف ذلك) أي وتخيّل أن البدعة وكل ما هو جهل بملاء السواد وإظلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان

(وشاع ذلك) التشبيه على السنة الناس أي كثر تداوله فباينهم (حتى تخيل) أي أي أن تخيل الوهم على قاعدته من إثبات الاحكام على خلاف ما هي بكثرة التقارن والمجاورة (أن الثاني) أي المذكور في كلام المصنف ثانيا وهو السنة وكل ما هو علم (بملاء بياض واشراق) لكثرة تقارن في التشبيه بالنور الحسي فتوهم ثبوت وصف المقارن الذي هو النور لذلك الثاني الذي هو السنة والعلو فإذا كان الوهم ثبت أحكاما غير متعقبة بدون افتتان كثيرا بل مجرد خطور شعاع مع غيره يكفيه في إثبات أحكام أحدهما الآخر فإثباتها مع كثرة المقارنة أخرى وهذا الحكم الوهمي يصح البناء عليه والخطاب به لغة وشعر لا لظهور المراد ويصح أن يكون الاستعمال فيها يمثل بملاءه من التجوز البليغ (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أتيتكم بالحنيفة) أي بالطريقة الحنيفة وهي دين الاسلام والحنيفة نسبة الحنيف والحنيف هو المائل عن كل دين سوى دين الحق وعني به إبراهيم صلى الله عليه وسلم (البياض) ولا شك أن وصف الطريقة الدينية بالبياض ليس على طريق التعقيق الحسي بل لافترانه بملاء بياض في التشبيه أعطى حكمهما فصاح أن يجعل البياض وجه الشبه بينهما وبين ملاء البياض الحسي لا لقائها بوعها (و) تخيل (أن الاول) في كلام المصنف وهو البدعة وكل ما هو جهل كائن (على خلاف ذلك) الثاني بأن يكون هذا الاول بملاء السواد وإظلام بالطريق المذكور فصاح وصفه بذلك الحكم الوهمي أول قصد المبالغة في التشبيه ليقع في الكلام (كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان) مع أن الكفر لا سواد له حقيقة بل تخيلا والجبين ما بين العين والاذن إلى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بشهود سواد الكفر منه من المراد شهود من الوجه اذ هو الذي يدعى ظهور أماراة الكفر عليه اذ هو الذي يظهر فيه العبرة والسواد المنبئان عن الكفر لانه أول ما يدعونه الالتفات حيث يقصد تتبع الشخص لظهور وجهه ويحفل على بعد أن يكون المعنى شاهدت سواد الكفر من جبين فلان أي من سواد شعر تشبيه الهدى بالنور أو أصل ذلك قوله تعالى يخرجهم من الظلمات إلى النور وشاع ذلك حتى وصف الاول بالسواد في قولهم شاهدت من جبينه سواد الكفر والثاني بالبياض كقوله صلى الله عليه وسلم أتيتكم بالحنيفة البيضاء وليس منه الظلمة ظلمات يوم القيامة لجواز أن يرتب على الظلم نفس الظلمة

لحذف أي بالظلمة والشرعة الحنيفة نسبة الحنيف وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق وعني به إبراهيم عليه الصلاة والسلام (قوله والاول) أي وحتى تخيل أن الاول في كلام المصنف وهو البدعة وقوله خلاف ذلك أي الثاني (قوله وإظلام) كان المتبادر أن يقولوا لظلمة فكأن مرادى قول المصنف واشراق (قوله أقول الخ) هذا تنظير فيما تخيل أن الشيء بملاء السواد (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن إلى جهة الرأس ولكل انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص الجبين بشهود سواد الكفر منه من المراد شهود من الرجل لأن الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده والشاهد في قوله شاهدت سواد الكفر فإن الكفر حجب ما علم عن النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة وقد وصف ذلك الانكار بالسواد لتضليله من الاجرام التي لها سواد

أن يقال لا تكتب ما صنعه
أهنا ما يشرف العلم والنسبة
بالنسبة للبدعة والنور
بالنسبة للظلمة (قوله
حتى تخيل أن الثاني) أي
في كلام المصنف وقمعه
على تخيل الاول اشراقا
أن المقصود بالثبات ههنا
(قوله بملاء بياض واشراق)
أي من الاجرام التي لها
بياض واشراق فهو من
أفراد المشبه به ادعاه
لكن يبالغ في ذلك الفرد
الذي تخيل أنه بملاء بياض
حتى يجعل أشد في البياض
من غيره لمصحح جملتها
به لأن المشبه به لا بد أن
يكون أقوى من المشبه في
وجه الشبه (قوله نحو أتيتكم
الخ) هذا تنظير فيما تخيل
أن الشيء بملاء السواد
الحنيفة هي دين الاسلام
وهو الاحكام الشرعية
وقد وصفها عليه الصلاة
والسلام بالبياض لتضليل
أنها من الاجرام التي لها
بياض والحنيفة صفة

فصار تشبيه الأجرام بين الدجى بالسنان ما بين الابتداء كتشبيه النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب وبالانوار مؤتقة بين النبات الشديد الخضرة

(قوله كتشبيها الخ) أى صار ذلك (٣٣٦) التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه

فصار بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سود وانظام (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنان ما بين الابتداء كتشبيها) أى النجوم (ببياض الشيب في سواد الشباب) أى أبيض في أسوده (أو بالانوار) أى الازهار (مؤتقة) بالقاف أى لامعة (بين النبات الشديد الخضرة) حتى يضرب الى السواد

ذلك الخجين والخطب في مثل ذلك سهل وأشرت بقولي أولا ويصح أن يكون الاستعمال لما بين التجوز والبلغو بقولي ثانيا أو لقصد المبالغة في التشابه الى أنه يصح أن يعتبر في مثل وصف الكثر بالسواد ووصف الخفيفة بالبياض كون الاطلاق حقيقة بلا تشبيه بناء على أن ذلك الاطلاق إنما هو لتوهم وجود المعنى في المطلق عليه كإقرار المصنف أو كونه مجازا من إطلاق ما للجور على مجاز في التشبيه أو كونه تشبيها بناء على تقدير حرف التشبيه في نحو ذلك فيكون التقدير في نحو ذلك الخفيفة التي هي كحقبة بياض أو كونه استعارة بناء على نقل اللفظ بعد التشبيه وان ذكر المشبه على هذا الوجه لا يناق الاستعارة على ما يأتي إن شاء الله تعالى ولكن على أن مجاز أو تشبيه لا يخفى انه لا تغيب حينئذ تأمل (فصار) أى بسبب تخيل البدعة مما له سود والسنه مما له بياض واعطاء حكم التخييل حكم المحقق صار (تشبيه النجوم بين الدجى بالسنان ما بين الابتداء) صحيحا وان كان وجود وجه التشبيه في أحدهما تخيلا لان حكم التخييل في باب التشبيه حكم المحقق فيكون تشبيه النجوم بين الدجى بالسنان ما بين الابتداء (كتشبيها) أى النجوم كذلك (ببياض الشيب) أى بما تحقق فيه التشبه حسا كالشعر الابيض وقت المشيب الكائن (في سواد الشباب) أى في الشعر الذي كان اسود وقت الشباب بمعنى فيما اسقر من على سواده وما لم يقلنا كالشعر الخ ضرر من أن النجوم لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالابيض الكائن في الاسود فانك اذا أردت تشبيه النجوم كذلك قلت النجوم في الدجى كالشعر الابيض في الشعر الأسود حاله ابتداء المشيب (أو) كتشبيها (بالانوار) أى بما تحقق فيه الوجه أيضا كالانوار جمع نور بفتح النون وهو الازهار حال كون تلك الانوار (مؤتقة) بالقاف أى لامعة ظاهرة اللون (بين) أجزاء (النبات الشديد الخضرة) حتى مال بشدة أخضراره

حقيقة قال فصار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنان ما بين الابتداء كتشبيه النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب أو بالانوار جمع نور بالفتح (بين النبات الشديد الخضرة) ووجهه أنه تخيل ما ليس بمثلون متلونا (قلت) يريد أنه صار متشبيلا كاللون تحقق في بياض الشيب وكونه جعل التشبيه أولا بين الابتداء والظلمة وأنزله عن تشبيه الهدى بالنور في نظر والاولى العكس كما هو نص البيت فان الذي دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدربان يجعل المقصود غيره لا زمعنه إلا أن يكون لا حظ في ذلك تقدم النظام في الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من الظلمات الى النور ثم قال كيف ازمع من تشبيه البدعة بالظلمة تشبيه الهدى بالنور ومن شبهة الحدادين بأمر لا يزمع تشبيه صده بده وليس كل ما ثبت لحد الصدين ثبت ضد له قدمه ولهدى يدانحدار النمن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنه بالنور وقوله فصار تشبيه النجوم الى آخره هو الموافق لنظام البيت ولكنه ليس موافقا سبق من قوله شبهت البدعة بالظلم والهدى بالنور فان مقتضى ذلك أن يقول فصار تشبيه الهدى بين الابتداء والنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه أنه أراد ألا التشبيه الاصلي ثم أراد هنا التشبيه

محقق كافي تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أى النجوم) أى بين الدجى (قوله) بياض الشيب أى الشعر الابيض الكائن في وقت الشيب وقوله في سواد الشباب أى الكائن بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم في الدجى لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالشعر الابيض الكائن في الاسود فيقال النجوم في الدجى كالشعر الابيض في الشعر الاسود حال ابتداء الشيب ولذلك قال الشاعر أى أبيض في أسوده (قوله أى الازهار) أشار به الى أن الانوار جمع نور بفتح النون (قوله لامعة) لم يقل بياضا لانه لا يزمع لماتها كونها بياضا فقد يحصل العنان في الاخضر مثلا (قوله بين النبات) أعني أصول الازهار وقد استترك تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ في كون وجه الشبه محققا في الطرفين لكن وجه

التشبيه في التشبيه بالشيب الخ الهية الحاصلة من حصول أشباه بياض في شيء أسود والوجه في الثاني الهية الحاصلة من حصول فيها أشباه لونها عالف اللون ما حصلت فيه لان الانوار لا تتحدد بوصف البياض (قوله حتى يضرب) أى يميل الى السواد فيترامى انه أسود

فالتأويل فيه أنه تخيل مالميس يتناولون متناول يحفل وجهاً آخر وهو أن يتأول بانها راضية قولهم إن سواد الظلام يزيد النجوم حسناً فإنه لما كان زوفاً بالمقابل على عوار الباطل زيد الحق بزيادة نفسه وحسناتى من أعفقه جعل هذا الأصل من المعقول مثلاً للسانه المبرهن الصغير أنه لا يخرج مع هذا عن كونهم على خلاف الظاهر لأن الظاهر أن يمثل المعقول في ذلك بالمحسوس كما فعل البصري في قوله وقد زادها أفرط حسن جوراً * خلأق أصفار من المخبيب وحسن دزاري الكواكب أن ترى * طوالع في داج من الليل غيب ومن التشبيه التخييلي قول أبي طالب الرقي

ولقد ذكرت لك والظلام كاه * يوم النوى وفؤاد من لم يشق فانه لما كانت أيام المحارة توصف بالسواد توسعاً فقال أسود الباهر في غيبى وأظلمت الدناعى وكان الغزل يدعى التسوية على من لم يشق والقلب القامى بوصف بالسواد توسعاً تخيل يوم النوى وفؤاد من لم يشق شيئاً له سواد وجعلها أعرف به أو شهر من الظلام فتشبه بهما وكذا قول ابن بابك وأرض كاه خلأق الكرام قطعها * وقد جعل الليل السماء فأبصرها فان الأخلاق لما كانت توصف بالساعة والضيقة تشبهها بالامكان الواسعة (٣٧٧) والضيقة تخيل أخلاق الكرام شيئاً له سواد وجعل أصلاً فيها فتشبه الأرض الواسعة بها وكذا قول المتنوخى

فانهض بنا رلى فقم كاهنهم * في العين ظلم وأنصاف قد انتقا فانه لما كان يقال في الحق انتمير واضح فيستعاره صفات الاجسام المنيرة وفي الظلم خلاف ذلك تخيلها شيئاً لها نارة والظلام فتشبه النار والفجس جمجمتين بهما جمجمتين وكذا ما كتب به صاحب الى القاضي أبي الحسن وقد أهدى له صاحب عطر القطر

يا أبا القاضي الذى نفسى له * مع قريب عهد لثاثة مشتاقه أعدت عطر امثل طيب ثنائ * فكما أهدى له أخلاقه فانه لما كان الشاه يشبع العطر ويشق بمنه تخيله شيئاً له رائحة عطرية وشبه العطر به ليوهم أنه أصل في الطيب وأحق به منه وكذا قول الآخر كان انتشاء البدر من تحت غيمه * نجاه من البأساء بعد وقوع فانه لما رأى الخلاص من شدة تشبه غروج النجم تحت الغيم بالحسار عنه قلب التشبيه ليرى أن صورة النجاة من البأساء لكونها مطلوبة فوق كل مطلوب أعرف من صورة انتشاء البدر من تحت غيمه

(قوله فهذا التأويل الخ) هذا تنقيحاً تقدم وقوله بين الدجى حال من العجوم كذا قوله بين الابتداء حال من السن (قوله ولا تخفى الخ) أى لم أعلم ذلك من قول المصنف فصار تشبيه العجوم بين الدجى بالسن بين الابتداء كتشبيهها الخ وإنما كان من باب القلب لانه جعل في جانب المشبه العجوم التى هي نظير السن في جانب المشبه بين الدجى فجعل السن في جانب المشبه بين الابتداء ليتوافق الجانبان والنتيجة في ذلك القلب الاشارة الى كثرة السن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة اليها حتى كان البدع الذى تلعب وتظهر من بينها لا جل هذه النسبة أفرد البدع عنوان كان مقتضى مقابلة الدجى أى جميعها (قوله ولا تخفى أن قوله لا تخفى بين ابتداء الخ) الأولى أن يقول ولا تخفى أن قوله لسن لا تخفى بين ابتداء من باب القلب زيادة سن كما هو ظاهر

(فعل) من وجوب افتراق الطرفين في وجه التشبيه (فساد جعله) أي وجه التشبيه (في قول القائل التصوف في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مملحا

بتملأون بتملأون بياض في انضمام على ما قرأناه فيما تقدم فإذا قيل النجوم في الدجى كالسفن في الابتداء صح أن يقال في تفسير الواجب كون كل منهما شيئا بياض بين أجزاء من دجى وسواد وان كان في الثاني تخيلا وتحقق أيضا أن قوله سفن لا يحين ابتداءه فيه قلب كما قررنا فيما تقدم وأشرنا إلى الاعتدال عنه وإن الأصل سنفن لأن بين الابتداء (٥) إذا حقق وجوب افتراق الطرفين في الوجه وأنه لا بد من وجوده فيها تحقيا أو تخيلا (علم) أن التشبيه إذا اعتبر فيه وجه لم يوجد في الطرفين تحققا ولا تخيلا فذلك الاعتبار فاسد فعمل بذلك (فساد جعله) أي جعل وجه التشبيه في ذلك كون القليل القائل العوف في الكلام كالملح في الطعام كون القليل (مملحا) لما وجد فيه وهو الكلام في الأول والطعام في الثاني من كل من العوف والمملح

وإذا علم أن وجه التشبيه هو ما يترك فيه الطرفان علم فساد جعله في قول القائل التصوف في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مملحا

(قوله فعل الخ) هذا تقييد على قوله سابقا ووجه ما يشترك في تحقيقه أو تخيلا أي فلا بد من وجوده في الطرفين تحققا أو تخيلا فإذا لم يوجد في الطرفين تحققا ولا تخيلا كان جعله وجه شبه فاسدا فعلم بذلك فساد الخ (قوله) وكون القليل مملحا أي لما وجد فيه وهو الكلام في الأول والطعام في الثاني

رب ليل قطعته كصدود * وفراق ما كان فيه وداع
موحش كالغليل يقضى به العين وتأ في حديثه الأسعاع
وكان النجوم بين دجاء * سنفن لاحت بين ابتداء

فهذا الرجل يذكر ليل مضى له ولها شدة السواد استولت ظلمته على نجومه فمترتها وتخلت وسطها فلم يبق في شيء من النور إلا ترى إلى قوله كمدود وفراق ما كان فيه وداع أي ليس فيه شيء من النور فلان نجومه باقية لكان في مثل الدواع الذي يتعل به فلما وصفه بأنه ظلمة فقط ليس فيه شيء من النور قال وكان اليوم بين دجاء من أي كان نجومه الكائنة بين الدجى أي التي استولى الدجى عليها واسترته إلا لاحت ابتداء بينها أي بين أجزاء كل نجم من نجومها فصارت السنفن طرنا والبدعة مطروفا لها سائر لها كما أن الظلمة تستر النجوم واستولت عليها استيلاء المطروف وبهذا ظهر أنه ليس من قلب التشبيه لأن المقصود تشبيهه ليله لا تشبيهه بدعته ولا يقدح في هذا قوله بعد

مشركات كآهن حجاج * قطع الخضم والظلام انقطاع

لأنه يريد أنهن مع كونهن مشركات غلبت عليها الظلمة فمترتها وقد ذكر المنصف في الأيناج أمثلة كثيرة للوجه الخيالي لم أر إلا طلبة يذكرها ص (فعل) فساد جعله في قول القائل التصوف في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مملحا

والكثير مفسدا لان القلة والكثرة أعما يتصور جريا بينهما في الملح وذلك بأن يجعل منه في الطعام القدر المالح أو أكثر منه دون أن هو فانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في السلام فقد حصل العوفيو اتني الفساد منه وصار منه ما يبقى فهم المراد منه واللام يحصل وكان فاسدا لا ينتفع به فالوجه فيه هو كون الاستعمال مصلحا والامال مفسدا لا شرا كما هي في ذلك وما يتصل بهذا ما حكى أن ابن شريف القير واني أنشد ابن رشيقي قوله

غيري جنى وأنا الملقب فيكي * فكانتني سبابة المتقدم

وقال له لعل سمعت هذا المعنى فقال ابن رشيقي سمعته وأخذته أنت وأفسدته أما الاخذ من النابغة الذبياني حيث يقول

حلفت فلم أتركك لنفسك ربة * وهل يا بني ذواته وهو طالع لكفتني ذنب امرئ وركنه * كذى العري بكوى غير وهو رائع وأما الافساد فلان سبابة المتقدم أقل شيء يتألم منه فلا يكون الملقب غير (٣٢٩) الجاني وهذا بخلاف بيت النابغة فان

المكوى من الابل يألم وما به عر القتب صاحب العر لا يألم جله

والكثير مفسدا لان المشبه أعنى النحول لا يشترك في هذا المعنى (لان النحول لا يحفل بالقلة والكثرة) ادلا على أن المراد به هنا رعاية قواعد استعمال أحكامه مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وهذا ان وجدت في الكلام بكالها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا ولم ينتفع به (بخلاف الملح) فانه يحفل بالقلة والكثرة

(والكثير منها) مفسدا لما وجد فيه ما فسد جعل الوجه بين النحول والملح ما ذكر لمدم وجود الوجه المذكور في النحول وهو المشبه فلم يشترك الطرفان في الوجه وأما قلنا لم وجد ذلك الوجه في المشبه الذي هو النحول (لان النحول لا يحفل) أى لا يقبل (القلة والكثرة) فبإقامة فيه من الكلام وان قبلها في نفسه بكثرة جزئياته لكن لا عرض لنا في كثرة جزئياته وإنما الغرض ما يستعمل منه وراعى في الكلام وهو الذي اعتبر في التشبيه وبذلك الاعتبار لا لعدده حتى يحفل بالقلة والكثرة ويان ذلك ان النحول قواعد معلومة فكل كلام اعتبر فيه فانه راعيت فيه ما يجب من النحول وصلى لفهم المراد وان لم تراعى ما يجب فيه فسد لم يصلح لفهم المراد كما ينبغي بل يكون فهمه كهم المعنى من غير العربية وليس في هذا النحول المخصوص المراهي في الكلام المخصوص جزئيات يمكن اعتباره بعضها دون بعض فيون اعتبار الكثير منها مفسدا والقليل مصلحا بل يجب رعاية كل ما يتعلق به وما لا يتعلق به ليس بنحو مثلا اذا قلنا ما قام زيد فالواجب من النحول في هذا الكلام ان يكون كذلك ان تقدم الفعل وتأخر الفاعل وبناء ذلك الفعل الماضي على الفتح ورفع ذلك الفاعل وهذا القدر واجب متى سقط شيء منه فسد الكلام واذا اعتبر صريح فلا فائدة لمصلحة ولا كثرة تقس بل كله واجب مصلح واسقاط شيء منه مفسد اللهم الا ان يجعل السلام على معنى ان رعاية الشواذ فيه هو المعنى بالكثرة كنصب الفاعل في المثال وهو بعيد لان رعاية الشواذ اذا سقطت لبعض الواجب فليست ثم كثرة زائدة على الواجب فافهم فبين ان القلة والكثرة المعبرة توجه لهما لم توجد في المشبه الذي هو النحول (بخلاف الملح) الذي هو المشبه به فانه يقبل القلة والكثير مفسدا لان النحول لا يحفل بالقلة والكثرة بخلاف الملح) ش أى ليكون وجه الشبه ما يشترك كان فيه لم يفسد جعل الوجه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا في قولهم الصوفي الكلام كاللحم في الطعام اذ

(قوله والكثير مفسدا) أى لما وجد فيه وهو الكلام في الاول والطعام في الثاني (قوله لا يشترك في هذا) المعنى أى لا يشترك مع الملح في هذا المعنى بل هذا المعنى بل هذا المعنى أى الكونية المذكورة خاصة للملح ولا وجود لها في النحول هذا كلامه وفيه ان قلة الملح ليست مصلحة للطعام دائما بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق منه وجود الوجه المذكور حتى في الطرف الآخر اللهم الا أن راد بالقليل القدر المحتاج اليه والتكثير ما زاد على ذلك (قوله لا يحفل بالقلة والكثرة) أى لا يتحمل شيئها أى بالنسبة الى

(٤٢ - شرح التلخيص ثالث)

كلام واحد بخلاف الملح فانه يتحمل ما بالنسبة الى طعام واحد (قوله

أن المراد به) أى النحول وقوله رعاية قواعد أى قواعد المراجعة (قوله واستعمل أحكامه) أى أحكامه المستعملة وهو عطف تفسير أى أن المراد بالتصو ما ذكرنا من الجزئيات المسماة بكونها نحو المحفة للقلة والكثرة لانه لا عرض لنا في كثرة جزئياته وإنما الغرض منه ما راعى في الكلام وهو الذي اعتبر في التشبيه وهذا لا يحفل بالقلة والكثرة (قوله وهنه) أى المذكور ان من رفع الفاعل ونصب المفعول (قوله وان لم توجد) أى كلاً أو بعضاً (قوله ولم ينتفع به) أى في فهم المراد منه فان قلت فضعف المعنى من الكلام الملحون قلت المعنى الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من الملحون ان وجد في واسطة القرائن كذا قرر وشيئا العلوي وفي عبد الحكيم ان المراد لم ينتفع به على وجه الكمال التحير

وهو اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج والاول اما تمام حقيقتها

(قوله بأن يحمل في الطعام) أي الواحد قوله القدر (٣٣٠) الصالح منه أو أقل راجع لقوله يحمل القلة وقوله أو أكثر راجع

بأن يحمل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه هو الصلاح باعمالهما والفساد باعمالهما (وهو) أي وجه الشبه (اما غير خارج عن حقيقةهما) أي حقيقة الطرفين

والكثرة باعتبار ما يحمل فيمن الطعام بأن يحمل فيه المقدار الكافي فيملح أو أقل أو أكثر فيفسد وعلى هذا ينسجمل الوجه ما ذكر لعدم تحقق وجوده في أحد الوجهين وهو النحو وان صح وجوده في الآخر على أن التقدير في الملح ليست مصلحة للطعام دائما بل ربما كانت مفسدة فلا يتحقق صحة وجود الوجه حتى في الطرف الآخر فان أريد بالقلة المقدار الكافي وأريد بالكثرة التعدد لما سوى ذلك كان الواجب تحويل العبارة الى ما يدل عليه فافهم وإذا فسد هذا الوجه وجب أن يحمل الوجه ما لم يتصل به ويصح اعتبارهما في الأفادة فيقال وجه الشبه بين النحو والملح فيأخذ كمال الصلاح باعمالهما وانفساد باعمالهما (وهو) أي وجه الشبه (اما غير خارج) أي أما أن يكون غير خارج (عن حقيقةهما) أي عن حقيقة الطرفين أعني التشبيه المشبه به وغير الخارج يشمل الداخل في الحقيقة فهو الجنس والفصل ويشمل ما ليس بداخل والخارج وهو نفس الحقيقة التي هي النوع ولذا قبل قوله بعد أو خارج بغير الخارج لا بالداخل ليدخل ما ذكر وهو ثلاثة أشياء تاذ كرنا النوع والجنس والفصل وذلك

القلة والكثرة أعني ما تصور جريا بما في الملح لأن قلة بل ينفق وكثيره يضر بالطعام دون النحو فانه لو وجد انتفع به كرفع الفاعل ونصب المفعول وان لم يوجد لم يوجد التحقوق فحينئذ ليس بوجه لعدم الاشتراك وتقريره على هذا الوجه يقتضي أن المانع من المشابهة كون النحول لا يتقارب بالقلة والكثرة ولكن يمنع ذلك لأن النحو متناوب قطعاً وقد يعرف النحوي ترا كيب كثيرة لا يعرف النحوي آخر ويحمل أن يراد أن التشبيه فاسد لأن النحو كثيره وقليله يملح بخلاف الملح وفساد القلة والكثرة وجه يحمل الوجه في هذا التشبيه كون الاستعمال مصلحا والترك مفسدا ليكون مشتركا بينهما والوجه ذهب عبد القاهر وقد تكلف للاول بأن كثرة النحو توجب الأقدام على ما لا يتوهم قليل النحو جواز من تقديم وتأخير واضمار فيقضي كبيت الفرزدق السابق ولعل هذا المراحمن قول السكاكوري بما يمكن تصحيح هذا ولكن ليس ما بهما الآن وقيل المراد أن البيت قد يكون له أعراب فعمله على المعنى المراد بتقليل للنحو واصلاح وجهه على تلك الأعراب الكثيرة كتر منشرة وقيل لأن النحو مقصود لغيره من العلوم فكثرة النحو المستفرقة للممر مفسدة لثمنها من العلوم المقصودة بالذات وقيل ليس المراد العلم بل استعمال أحكام في الكلام وفي الإتيان وما يتصل بهذا قول القرواني

غيري جني وأنا المعاقب فيكم * فكأنني سبابة المتندم فانه أخذ من الثانية في قوله

لكنني ذنب امرئ وتركه * كذا المروى بكوى غيره وهو رائع وأفسده لان سبابة المتندم أول ما يتألم منه فلا يكون المعاقب غير الجاني (قلت) وقوله أول ما يتألم منه يريد أن سبابة المتندم يتألم وهي جانية وفيه نظر لان سبابة المتندم فلا تكون جانية بأن يكون الغدوم وقع على فعل قلبي أو فعل عقو آخر وانما اتصال الأعضاء جعلها كالشيء الواحد سهل ذلك ثم يقع النزاع مع المصنف في جعله هذا بما يتصل بما قبله وليس منه لان المصنف يدعي فساد التشبيه هنا لعدم الجمع والتمسك قبله التشبيه فيه صحيح وانما بين له وجهاً غير ما يتوهم ص (وهو اما غير خارج الخ) من هذا تقسيم لأن وجه الشبه وهو أن يكون غير خارج عن حقيقتها أو لا والاول

لقله والكثرة ان قلت الاقل من القدر الصالح كيف يحمل من القليل الحكوم عليه بكون مصلحا مع وجود الفساد قلت الاصلاح بالنسبة اليه يعني تخفيف الفساد كذا قررشنا العدوى وجه الله (قوله بل وجه الشبه الخ) اضراب على ما قلنا بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسد في كل (قوله باعمالهما) أي باعمال النحو والملح على الوجه اللائق والفساد باعمالهما وحينئذ يغني قولهم النحو في الكلام كالمخ في الطعام بناء على هذا الوجه أن الكلام لا تحصل متلفه من الدلالات على المقاصد الا

بمراعاة القواعد النحوية كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية على وجه الكمال ما لم يملح بالملح (قوله وهو اما غير خارج الخ) لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه كما قسم الطرفين فيأمر الى أربعة أقسام قسمه الى ستة أقسام وذلك لان وجه الشبه اما غير خارج عن الطرفين واما خارج عنها وغير خارج ثلاثه أقسام لانه ما أن

يكون تمام ما بينهما أو جزأ منها مشتركا بينهما وبين ما هيأة أخرى أو جزأ منها مشتركا لهما عن غيرهما من الماهيات والاول النوع والثاني الجنس والثالث الفصل والخارج عنها اما أن يكون صفة حقيقية واما اضافية والحقيقة اما حسية أو عقلية

كافي تشبيه إنسان بالإنسان في كونه إنساناً وأجزؤهما كافي تشبيه بعض الحيوانات بالإنسان في كونه حيواناً والثاني صفة

وقسم الكلام على غير الخارج لانه الاصل في وجه الشبه ولم يقل وهو امدا دخل اواخره ليشمل النوع لانه كما انه غير خارج غير داخل لكونه عام الماهية والثاني لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها (قوله بأن يكون عامها بهما) أي ما بينهما التامة وهو النوع وقوله أوجز أمنا أي هو الجنس أو الفصل (قوله كافي تشبيه ثوب ما خفي نوعها) أوجزها أو فصلها (أوامنة خلوقه) أي ما يرجع إلى أوفي جنسها وفصلها معا أنت خير بأننا اذ قلنا لا كالفرس في الحيوانية أو كدمر وفي الانسانية أو في الناطقية فالانسانية والحيوانية والناطقية ليست هي النوع والجنس والفصل إذ النوع الانسان لا الانسانية أعني الكون انسانا والجنس هو الحيوان لا الحيوانية أعني الكون حيوانا والفصل الناطق لا الناطقية أعني الكون (٣٣١) ناطقا وكذا يقال في تشبيه ثوب بأخر

بأن يكون غامضاً هيئتها أوجز أنهما (كافي تشبيه ثوب بأخرفي نوعهما أوجسهما) وأفضلهما كما
يقال هذا القميص مثل ذاك في كونهما كتانا أو ثوباً أو من القطن (أو خارج) عن حقيقة الطرفين
(صفة) أي معنى قائم بهما

(كافي تشبيه ثوب باخرى نوعها) حيث يتعلق العرض بذلك لان ما يتعلق به العرض مفيد
كقولك هذا الملبوس كهذا كونهما فيصا لونه الثوب كهذا كونهما ثوبي كانا واما ان تقتصر في
المثال الثاني على قولنا في كونهما كئانا لانه يعود الى التشبيه بالفعل كما في المثال الاول انه لا يخفى ان بحث
لان الثوب به كورفونه كئانا هو المحصود في التشبيه ذكر الثوب بوظيفة الان البعث في المثال
أمره خفيف ومثل هذا ان يقال به كيمدروفي كون كل منهما انسانا ومثل هذا الكلام فيبدي حيث
يقصد مثلا تعريض من زلهمنا ثوبا لثوبين وان عرنا مثلا منهما جله من نوع الفرس والحمار في
إعداداه لمسايق الخلعة والاستدكاف عن حصته (أو) تشبيه ثوب باخرى (جنسهما) الذي هو
جزء الحقيقة الاعم منها كما قال هذا الثوب كذا في كون كل منهما ثوبا ومثل هذا الكلام أيضا
فيبدي عند التعريض مثلا عن استدكاف عن ليس أحدهما أو تشبيه ثوب باخرى فصلها كقولك
هذا الثوب كهذا كونهما في كون كل منهما قاطنا أو كئانا وقد عرنا أيضا التشبيه بالنوع والجنس
والفصل لا ينبغي ما تقر من كون وجه التشبه لا بله من نوع خصوصه ولا لم يعد لا نايبا ان معنى
الخصوصية كونه في قصد الحكم كما ينبغي ان يشبه به لافادته بخصوصه ولو باعتبار ما عرض في
الاستعمال كقوله وان علم ان احدهما قوله تشبيه ثوب باخرى الخ ان ليس المراد بالثوبية والجنسية
والفصلية تنابا بقصد الحكاء بكل منها بل ما يقتصر على مظهر (أو خارج) هذا مقابل قوله
ما غير خارج عن حقيقتها أي لمان يكون خارجا عن حقيقة الطرفين اذا كان خارجا فهو (صفة)
أي معنى قائم بالطرفين لا يجب اشرا كما في معنى الاشراك أن يكون قائما بهما والام يشتركا

أَنْ يَزَالَ حَقِيقَتُهُمَا فَإِنَّهُ لَيْسَ لِهَمَا حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ فَلْيَصِحَّ أَنْ يُقَالَ حَقِيقَتُهُمَا الْإِبْنَاوِيلُ إِنَّهُمَا جَنَسٌ
بَعْضُهُمَا بِالْأَصَافَةِ وَغَيْرِهَا خَارِجٌ أَمَّا عَامُ حَقِيقَتِهِمَا التَّوْحِيدُ كَأَنَّهُ تَشْبِيهُ ثَوْبٍ بِثَوْبٍ فِي الثَّوْبِيَّةِ وَالنَّاسِ
بِالنَّاسِ فِي الْإِنْسَانِيَّةِ وَلِهَذَا الْقِسْمُ قَالَ الْمَصْنُفُ غَيْرِ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا وَلَوْ قِيلَ إِخْلَافٌ لَانَ الْكُلِّ

الثوب في كونهما من كتان أو قطن قالوا لمثال النوع والثاني للجنس والثالث والاربع مثال للفصل وذلك لان هذا الثوب هو كمن الجنس وهو الثوب يتوحد للفصل وهو القطن أو الكتان والآخر أو الفصول مثلا وأما ما قاله الشارح فيه ترك مثال النوع كذا قرر شخشا العلامة المصنوع والآن نقول ان القطن والكتان في كلا الشارح مثال للفصل وقوله أو أو بمثال للجنس ان أر بدسطق ثوبية ويكون تاركا لمثال النوع ويجعل أو بمثال للنوع ان أر بدسطق ثوبية اقفية الكتان أو القطن ويكون تاركا لمثال الجنس واعلم ان التشبيه في الجنس وبمعنى النوع والفصل فيجب عند التعريض مثلا بن استنكح عن لبس أحدها وعند التقرع لمن يزلها من ثوبه المتباين كالقطن من الجوار واذا علمت هذا علم ان التشبيه بالنوع والجنس والفصل لا يتنافى ما تقر من كون وجه التشبيه به من نوع خصوصية والاول قبلنا اقدم أن معنى الخصوصية كونها قيد

أما حقيقة أو أصلية والحقيقة أم حسيته الكيفيات الجمعية مما يدرك بالبصر

التكلم بما ينبغي أن يشبهه لا فاد تولو باعتبار ما عرض في الاستعمال من تعرض أو تبرع وعلم ما ذكرناه من الأمثلة أنه ليس المراد بالجنس والنوع والتصل المعنى المصطلح عليه عند المناطقة بل ما يقصد منها في العرف (قوله ضرورة اشتراكها في أي لا اشتراك الطرفين في الضرورة وهذا على قوله قائم بهما (قوله مستقر فيها) أي ثابتة فيها بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها واحترز بذلك عن الإضافات فإنها لا توصف بانفك ولا بالتقرر بل حصولها بالقياس لغيرها (قوله وهي أم حسية) دخل تحتها قسمان من المقولات العشرة وهي الكيف والكم (قوله فيها يأتي) ولما إضافية دخل تحتها بعدة أقسام من المقولات وهي الإين والتي والوضع والمثلث والفعل والافتعال والاضافو في الجوهر وهو الماشر وهو لا يصح أن يكون وجسبه لا نه لا بد أن يكون معنى لا ذاتا كما هي (قوله بأحدى الحواس) أي الجنس الظاهر والحس هنا بالمعنى المشهور لأن الحواس عشرة فلهذا تعتبر بالطنية هنا (قوله كالكيفيات الجمعية) أي بالكم وما يأتي من جملة من الكيفيات ففيه تسامح كما قال الشارح (قوله أي المختصة بالجسم) أي من حيث قيامها به أو أراد بالجسم ما قبل المعنى (٣٣٧) فيشمل السطح لما يأتي من أن الشكل كما يكون للجسم يكون للسطح تأمل

(قوله مما يدرك بالبصر)

أي من الأمور التي تدرك

بالبصر وبالسمع وبالذوق

وباللس وبالشتم وهذا بيان

للكيفيات الجمعية (قوله

مرتبة) أي مثبتة من

ترتيبها إذا ثبت كذا في عي

الحكم (قوله في العصبين)

أي العرفين وعلمها مقدم

السامع وهو الجهة (قوله

الجوفتين) أي اللتين هما

جوف كالبرصه وحاصله

أن الطرف الأول من

البلغ قامت من جهته

اليسرى عصبة مجوفة

كالبرصه الصغيرة ومن

جهته اليمنى عصبة كذلك

ضرورة فاشتركا كما فيه تلك الصفة (أما حقيقة) أي هي متضمنة في الذات مستقر فيها (وهي أم حسية) أي مدركة بأحدى الحواس (كالكيفيات الجمعية) أي المختصة بالجسم (مما يدرك بالبصر) وهي قوة تيقن العصبين الجوفتين اللتين تتلاقيان فتفرقان إلى العينين

فيه وإذا كان الاشتراك يستلزم القيام وجب أن يكون معنى وصفه لاستعمال القيام ذات بغيرها وإذا كان الوجها خارجا لا بد أن يكون صفة فكل الصفة تنقسم إلى أقسام لانها (إما حقيقة) أي تحققت في الموصوف الواحد على حياها عقلا أو حكا بمعى أنها هي متضمنة في الذات مستقر فيها خلجا بقرار استقلت معه في ذلك الموصوف بالمفهومية واحترز بذلك عن النسبية فالنسبية لا تغفل الابن شيئين فليست مستقلة المفهومية في الموصوف على ما يأتي تحقيق ذلك في تفسيرها بل الحقيقة وهي أعنى تلك الحقيقة قسمان لانها (إما حسية) أي مدركة بأحدى الحواس الخمس التي هي البصر والشم والسمع والذوق واللس وذلك (كالكيفيات الجمعية) أي المختصة بالوجود في الجسم والكيفية عرض لا يقتضى قهولا عدمها لذاته اقتضاه أولياءه ولا يتوقف تغفلة على تغفل الغير وقد تقدمت محترزات هذه القيود في صدر الكتاب عند تفسير الملكية ثم الكيفية الجمعية حيث كانت حسية تترك بأحدى الحواس في حيث لا بد أن تكون (مما يدرك بالبصر) وهو معنى قائم

لا يقال انه داخل في الكل واليه أشار بقوله في نوعها وإما جزؤه الحقيقة الذي هو المشترك كشيء الفرس بالإنسان وهو المراد بقوله أو جنسهما وجزؤهما المميز كشيئين به بعمر في كونه ناطقا وهذا

(من

فتذهب العصبة اليسرى إلى العين اليمنى وتذهب العصبة اليمنى إلى العين اليسرى

فتتلاقى العصبين قبل الوصول إلى العينين على التقاطع فصار تاعلى هيئة الصليب ثم إن البصر الذي هو القوة متوحد في العصبين بقائهما ولا يختص بما اتصل منهما بالعينين أي الحدقتين ولا بما اتصل باله أفع ولا بسطحها بل هو مشوب في جميعها وليس في ذلك قيام المعنى بمحليين لأن ذلك محمول على أن كل محل مثل ما في الآخر ومحمل اختصاصه بمحل مخصوص من المصنوع ولكن جرت العادة الإلهية بأن العصبة إذا أصابها أنه في موضع منها ذهب البصر من جميعها فله العلامة العقبوية وذكر أن تفسير البصر بالقوة المذكورة قول الحكماء وأما المتكلمون فيقولون انهم في قائم بالحدة تترك به الألوان والا كوان التي هي الحركة والسكون والاحتجاج والافتراق اه وذكر بعضهم انهم في قول الشارح في العصبين الجوفتين أي اللتين على صورة دالين ظهر احدهما لاسق لظهر الاخرى ففوله بعد تلاقيهما أي تلاصقان بآظهما وقوله فتفرقان إلى العينين أي بأطرافهما مع تلاصقهما بآظهما والحاصل أن العصبين اللتين أودعت فيهما قوة البصر قيل انهما كدالين ملحق ظهر احدهما بظهر الاخرى وقيل انهما متقاطعتان فتقاطعا صليبا فوقعنا صفة حل كلام الشارح على كلا القولين

(قوله من الألوان والاشكال) بيان لما يدرك بالبصر فيقال مثلاً عند التشبيه في اللون خده كالورد في الخمر وشعره كالغراب في السواد ويقال عند التشبيه في الشكل رأسه كالطبع الشامي في الشكل واتخاذ كالمصنف الألوان وما معها لم يذكر كالأضواء مع أنها من البصرات بالذات أيضاً فكأنه جعلها من الألوان كما عرّفهم بقوله عبد الحكيم (قوله والشكل هيئة الخ) اعلم ان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار والمقدار ما يقسم اما في جهة الطول ويسمى خطاً أو في جهة العرض ويسمى سطحاً أو في جهة الطول والعرض والعمق ويسمى جسماً ونهاية الخط النقطة لانها مائة كمن نقطتين ونهاية السطح الخط سواء كان مستقيماً أو مستدير أو مستدير الانحناء كمن أربع نقطتين بجانب اثنين ونهاية الجسم السطح كان مستقيماً أو مستدير الانحناء مائة كمن سطحين فأكثر بعضها فوق بعض والسطح والجسم معرض لهذا الشكل دون الخط لانها مائة أن نهايته النقطة ولا تصور احاطة به بحيث تفقد لثاني تعريف الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار براد بالمقدار خصوص السطح والجسم دون الخط اذا عرفت هذا فقول (٣٣٣) الشارح والشكل هيئة احاطة الخ الاضافة على معنى من أي الهيئة الحاصلة من احاطة نهاية واحدة أو أكثر بقوله بالجسم أي الطبيعي وكان عليه أن يقول بالجسم والسطح لما علمت أن كلا من الجسم والسطح معرض لهذا الشكل أو يبدل الجسم بالمقدار ويراد بالمقدار خصوص الجسم والسطح دون الخط لانها مائة كمن الشكل لا معرض لان نهايته التي هي النقطة لا يتأتى احاطتها به وقوله كالدائرة أي كشكل الدائرة وهو راجع لقوله نهاية واحدة ونظامها مستدلل بالهيئة الواحدة المحيطة بالجسم وفيه نظر اذ الدائرة سطح مستوي محيطه خط مستدير في داخله نقطة

(من الألوان والاشكال) والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة

بالحقيقة يتعلق بالألوان والاشكال كون التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق ويسمى عند الحكماء على ما يقتضيه التشريح ما هو مائة مرتبة أي ممكنة في العصبين المجرئين اللذين هما متلاقضان فتنفردان الى العينين وذلك ان الطرف الاول من الدماغ قسّم من جهته اليسرى عصبه بحفرة كالقصبية الصغيرة ومن جهته اليمنى عصبه كذلك فذهب اليسارية الى العين اليمنى واليمينية الى العين اليسرى فتلاقفت العينان قبل الوصول الى العينين على التقاطع صار على هيئة الصليب وقام معنى البصر في العصبين وظاهر هذا التفسير ان البصر لا يخص بالاصل منهما العينين ولا بما اتصل بهما بل بالوسط ما بينهما من جوهر في ذلك قيام المعنى بمطين لان ذلك المجموع على أن في كل محل مثل ما في الآخر ومختلف اختصاصها بمحل مخصوص منها ولكن جرت العادة مطلقاً بان العصب اذا صاحبه آفة في موضع منها ذهب البصر من جميعها ثم يمد يدك بالبصر بقوله (من الألوان) كيباض وسواد وحرارة وبرد وغير ذلك يقال مثلاً عند التشبيه في اللون خده كالورد في جرت وشعره كالغراب في سواده (د) من (الاشكال) والشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار وضع اجزائه الانسانية بعضها بعض فيحدث من ذلك في ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص ودورة مخصوصة وما رجع لذلك فيكون اجزائه على ذلك الوضع الموجب لذلك الحالتين طول وعرض الخ والشكل ويسمى عند الحكماء بما رجع لهذا ويستازمه وهو انه هو هيئة احاطة يتعرض له المصنف وكأنه ذكر لان الاشتراك في النوع يلزم الاشتراك في الفصل لكنه قد يكون المرعي في وجه التشبيه المبرر فقولان كان التشبيهان مصاديقاً بالنوع تقول زيد كعمرو ونطقاً بقوله لانسانية وتقول حيوانية فان قلت كيف يشبه زيد بعمرو في الانسانية والتشبيه انما هو بالذات على مشاركة أمر لا آخر والاخبار عن انسان بأنه مشارك لا آخر في الانسانية لا فائدة فيه أو يضاف وجه التشبيه شأناً ان يكون في التشبيه أي بمعنى التشبيه الانسانية ونحو ما يخلص فيه التفاوت لان استخاص

لسمى بالمرکز جميع الخطوط اختار جنة من الاله مساوية في جهة النهاية الدائرة وهو الخط المستدري محيطه بالسطح لا بالجسم فقولاً كناية للكثرة يدل قوله كناية الدائرة كان أولى وذلك لان الكثرة جسم محيطه سطح مسدود في داخله نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها الى مساوية وذلك السطح محيطه وتلك النقطة مركزها فانه الكثرة هو السطح المستدري محيطه والجسم واجب العلامة عبد الحكيم بأن في العبارة احتجاباً كقوله تعالى جعل لكل القليل لتسكنوا في النهار بمصر أي جعل لكل القليل لمظالم لتسكنوا فيه والنهار بمصر التفتوا من فضله فيقدر هذا بالسطح بقرينة قوله بالجسم والاصل هيئة احاطة نهاية واحدة أو أكثر بالسطح أو بالجسم كالدائرة والكرة انتهى ويمكن أن يقال ان نهاية الدائرة وان كانت محيطه بالسطح أو بالذات محيطة بالجسم فتأنيب العرض فصح أن تكون الدائرة مثلاً في كالم الشارح والاعتراض لا يثنى بل كلام من الحسن يمكن ما فيه من الاشارة الى هذا التحقيق (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط

ونصف الدائرة والثالث والرابع وغير ذلك (المقادير) جمع مقدار

نهاية واحدة أو أكثر من نهاية واحدة فالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والثالث والرابع وغير ذلك كالخمس والمسدس والمثلث ونحوها ولكن التمثيل للشكل بالدائرة إلى آخرها يقتضي أن المراد بالشكل الشكل المقداري لا الجسمي المعلوم وعلى هذا فذكر الجسم في تعريف الشكل مستدركا وأما قلنا كذلك لأن هذه الأشياء هي كون الشيء دائرة ونصفا ومثلثا وهي إلى آخر ما ذكر كرهان عوارض المقدار المقدر الذي هو كمتصل قار الذات مبدؤة النقطة وهي في بالاجزاء فذلك المقدار إن اجتمع فيمن النقطتين يقتضي محقة قسمته من الأوجه الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق فهو الجسم التعليمي أو ما يقتضي قبوله القسمة في الطول فقط فهو الخط أو ما يقتضي قبوله لهما في الطول والعرض فقط فهو السطح وكل ما ذكر من المقدار ومبدؤه وعوارضه كلها أمور وهي مقترضة لاحقة لها من جواهرها الحكمية لتمام الأمور المحققة ويسمى الأول من المقدار جمعا لتعليمه لأنه يوضع فرضا لتعليم المسائل الهندسية وهو ما يناسبه فالنصف بهذه الأمور الأصل هو الشكل المقداري لأن الدائرة سطح أو خط كذلك نصفها والمثلث والرابع باعتبار خطوطها كل منها جسم تعليمي وكلها أمور اعتبارية عند المتكلمين لكن يتصف بها الجسم بتعالماته فالقدر الرومي على قاعدة تصانف الأحرار الخرجي بالاعتبار العقلي وليس لهذا هو الذي اعتبر حتى مع ذكر الجسم في تعريف الشكل وجعله موصوفا بكونه دائرة ونصفه وغير ذلك وكون الشكل محسوبا بناء على إرادة المقدار إنما هو تبعاً للحساس الجسمي المعلوم عند المتكلمين وإذا تم هذا فالمراد بالنهاية في قولهم أحاطة نهاية واحدة هو الخط المحيط بالشكل المقداري المقروص أو بالشكل الجسمي النصف بالمقدار والدائرة شكل أحاطت به نهاية واحدة أي خط واحد ويحققها كونها أحاطت بالخط فيه مكان لو وضعت فيه نقطة وفرض خروج خطوط مستقيمة للخط المحيط أسوت تلك الخطوط ويسمى موضع تلك النقطة مركز الدائرة فإن اعتبرت فرضية فهي من الأشكال الهندسية التعليمية وإن وجد جسم كذلك كانت حسيه موصوفاً لا اعتبارية وإنما قيل في الخط المحيط بها واحد لاتحاد وضع نقطتها وسواء في تنامي خطوط الدائرة الذائبة اليه من كل وجه بخلاف نصفها فله نهايتان المقوس والجامع لطرفي القوس كالوتر وإذا فرضت نقطة في وسط النصف لم تتساو الخطوط الخارجة من تلك النهايتين والمثلثة ثلاث نهايات تجتمع فيه نهايتان في زاوية واحدة أو منفرجة وتجتمع النهاية الثالثة طرفي المجمعتين والرابع له أربع نهايات تجتمع فيه كل نهاية باثنين وتسمى كل نهاية ضلعاً وهو والمثلث وغيرهما السمتساوي الأضلاع أو الأضلاع الدائرة كونه ذات أحاطة نهاية واحدة وشكل المثلث كونه ذات أحاطة ثلاث نهايات وقس على هذا فإذا أردت التثنية في شكل قلت مثلاً أنه كالطابع الشاي في شكله (و) من (المقادير) جمع مقدار وهو كون أجزاء الشيء على كثرة خصوصاً وقلة كذلك متصلة أو منفصلة ويعرف عند الحكماء بأنه كم أي صفة يسأل عنها بكم متصل قار ذات وتقدم أنه يشتمل الجسم التعليمي والسطح والخط وتقدم بيانها فخرج بالاتصال المعدل لأنه كم منفصل الأجزاء إذا تجميع الوحدة الاثنيتية ولا الاثنيتية الثلاثية وكذا غيرهما المراد بالاتصال أن يكون لاجزائه حد يتلاقى فيه النوع الواحد لا تقاوت فيها يقال يصح أن يقال إنسانية بدأ أكثر من إنسانية عمرو ولا المعنى بذلك ما يتفاوتان فيمن الصفات الخالرجية وليس الكلام الا في وجه غير خارج عن الحقيقة فقلت لعل المراد أن يكون التشبيه مجهول الإنسانية للسلم فيقول هذا كز يدق الإنسانية أي هو إنسان وإذا الضح لك الجواب في هذا فهو بالتسوية على المشابهة في الجنس والفصل وأضح على أن السكاكم يصح بذلك أعني قاله ما لم يسلل انحصار التشبيهين أن يكون الاشتراك بالحقيقة والافتراق بالصفة مثل جمعين

والمقادير

المجسمات كالكره ونصفها
(قوله ونصف الدائرة) أي
وكشكل نصف الدائرة وهو
وما بعده راجع لقوله أو
أكثر لأن نصف الدائرة
سطح أحاط به نهايتان أي
خطان أحدهما مستدير
والآخر مستقيم وقوله
والمثلث أي وكشكل
المثلث فالمثلث سطح أحاط
به ثلاث نهايات أي خطوط
وقوله والمرسح أي فهو
سطح أحاط به أربع نهايات
أي خطوط (قوله وغير ذلك)
أي كالخمس والمسدس الخ

(قوله هو كم) أي عرض قبل التجزئ لما تمخرج بقولنا قبل التجزئ النقطة فانها وان كانت عرضا لا تقبل التجزئ أيضا يقال لها كمخرج بقولنا فانها الألوان كالبيض والحمر فانها لا تقبل التجزئ لأنها قبل تعاطفها فليست من قبيل الكم (قوله متصل) أي لأجزائه حتم مشترك تلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء أو بداية لأخر مثلا الخط اذا قسم إلى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية لأحد هما مبدأ لأخر والآخر هو سطر لا نهائيا هي النقطة الوسطى لأنها نهاية لأحد الخطين وبداية لأخر واحتز بقوله متصل عن المعد فان كان عرضا الآن غير متصل لما اذا قسم فستين لم يكن نهاية أحدهما بداية الآخر والمراد بالعدد الكم الذي هو عرض قائم بالمعد وليس المراد بالعدد المحتر زعنه الشيء المعدود ولا لنظر المعد (قوله فغار الذات) أي ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه الفروضة ثابتة في الخارج واحتز بقوله فغار الذات عن الزمان فانه وان كان كم متصلا لا يمكن أن يكون له جزء هو الآن يكون نهاية للآخر وهو بعينه بداية للمستقبل الآن غير فغار الذات لانه عرض سيال لا يثبت لأجزاء لانه لا يحركه الفلك (قوله كالمخطو والسطح) ادخل بالكاف الجسم التعليمي وأشار بهذا إلى أن المقدار ينقسم إلى ثلاثة أقسام (٣٣٥) لانه قبل القسمة في الطول فقط نطا وان

قبل القسمة في الطول

والعرض فقط فسطح وان

قبلها في الطول والعرض

والعمق جسم تعليمي فقد

علمت أن المقادير أعراض

خارجة عن الجسم الطبيعي

قائمة به وهذا مذهب

الحكاه وأما عند المتكلمين

فالمقادير جوهرية هي نفس

الجسم أو أجزاؤه لان المؤلف

من أجزائه لا يتجزأ اذا

انقسم في الجهات الثلاثة

فالجسم وفي جهتين فالسطح

واعتباره بنصف بالعرض

وفي جهة واحدة فالخط

واعتباره بنصف بالطول

والمجهر الفرد الغير

المؤلف من النقطة اه يس

(قوله الخروج من القوة

والقوة الى الفعل)

وهو كم متصل فغار الذات كالمخطو والسطح (والحرركات) والحركة هي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات

عند التجزئة بمعنى أن المقدار الموصوف بالطول مثلا اذا جزأته وهما وجهته طرفين كان بين طرفيه حمو هو م يتلاقى فيه الطرفان وقد علمت أن المقدار هو م في أصله ولا يتصل فرض التجزئة والتلاقى الذي هو من خواص الاجسام في الامور الوهمية التي لا حاصل لها علمت أيضا أن كونه حسيا باعتبار الجسم الذي يفرض متصفا به اذا ارد به المقدار الحكي وأما ان ارد به كونه أجزاء الجسم على وضع مخصوص واتصال وانفصال لأجزاء ثم كم مخصوص فحينئذ واضحة خروج بقار الذات الزمان فان أجزاء مسألة التالى لا يجمع في الوجود بمعنى أن أي جزء يوجد منه فلو وجد حتى انعدم ما قبله ولا يعني أيضا أن هذا الاعتبار انما يصح في الزمن باعتبار الوهم وانما قلنا ذلك لانه على هذا عرض لا يصح فيه السيلان فاذا أردت التشبيه في المقدار قلت جهنم ترمى بشرير كالفقر في مقداره أعادنا انقسمنا تعالى برحمة (و) من (الحركات) والحركة هي حصول الجسم حصولا أولا في الجبر الثاني ويسمى النقلة وذلك لما عناه عند المتكلمين وتنقسم عند الحكماء باعتبارها هي الخروج من القوة الى الفعل على

أيض وأسودو بين أن يكون الاشتراك بالصفة والافتراق بالحقيقة مثل طولين جسم وخط والوصف بين أن يكون حسيا وغيره فظهر أن وجه التشبيه يحصل التفاوت اه ملخصا وهذه البسابة وان كان ظاهرا هان ما به الاتفاق بالحقيقة يكون وجه التشبيه فهي غير صريحة لاحتمال أن يرد ان من شأن طرفي التشبيه أن يتفقا بالحقيقة وتختلفا بالصفة لا أن الاتفاق بالحقيقة يكون هو وجه التشبيه ومن تأمل كلامه وتقسيمه الوصف بمد ذلك جوز هذا الاحتمال فليراجع وما يوضح أنه لا يصح تشبيه

الى الفعل) تخرج الانسان من شبابه الى الهرم فانه انتقال من الهرم بالقوة الى الهرم بالفعل وتخرج الزرع الاخضر من الخضرة الى البسوبة فانه انتقال من البسوبة بالقوة الى البسوبة بالفعل فخرج الزرع الاخضر بإيس بالقوة فاذا يس بالفعل قيل لذلك الانتقال حركة وقوله على سبيل التدريج أي وقفا وقفا واحتز بذلك عن الخروج دفعة كاتقلاب العناصر بعنفها إلى بعض مثل انقلاب الماء هواء وبالعكس فانه دفعة فبالا لذلك الانتقال حركة وانما يسمى تكون بنا يسمى أيضا كوننا وفسادا وما ذكره من التعريف فهو تعريف للحركة عند الحكماء وهو عرفها المتكلمون بأنها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني أنها عبارة عن مجموع الحصولين وتعرف بالحكمة أعني باعتبار الصدق وأما باعتبار الفهوم فانها عند الحكماء من قبيل لا تعاقب وعند المتكلمين من قبيل النسب والاضافات لأنها الابن المسبوق بأبى والمعنى الذي ذكره المتكلمون هو المناسب لما ذكره من حركة السهم والدواليب والرحى فاذا أردت التشبيه بالمعيار ذلك المعنى قلت كان فلان في ذهابه بالسهم السريع وان أردت التشبيه بالمعنى الذي قاله الحكماء قلت كان الانسان في حركته من شبابه الى الهرم الزرع الاخضر في حركته من الخضرة الى البسوبة

وما يتصل بهما من الحسن والقبح وغير ذلك أو بالسمع

(قوله تسامح) أي لان المقدار من مقولة لكم أعنى العرض الذى يقتضى القسمة ثلثاته والحر كمن الأعراض التسمية والكيفية لا تقتضى ثلثاتها قسمة ولا نسبة نعم المقادير عند (٣٣٩) بعضهم من مقولة الكيف وهذا كافى فى التخييل بل يكفى فيه فرض أن

المقادير والحركات من الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أى وما يحصل من اجتماع بعض منها مع بعض آخر (قوله التى هى مجموع الشكل واللون) أى مئة حاصلة من مجموع ذلك وحاصله أنه اذا قارن الشكل اللون أى اذا اجتمعا حصلت كيفية يقال لها الخلقة وباعتبارها يصح أن يقال للشيء أنه حسن الصورة أو قبيح الصورة واعلم أن كلام الشكل واللون قد يكون حسنا وقد يكون قبيحا وحينئذ قلارة يكونان حسنين وتارة قبيحين فالاول كالشخص الأبيض المستقيم الاعضاء والثانى كاتى شخص أسود غير مستقيم الاعضاء وتارة يكون الاول حسنا والثانى قبيحا وبالعكس فالحسن أو القبيح الحاصل لكل واحد منهما غير الحسن والقبح العارض للمجموع قال فى شرح التجر يدواعلم أن كلامهم متردد فى أن الخلقة مجموع الشكل واللون أو الشكل المنظم

للو أن كيفة حاصلة من اجتماعهما وهذا أقرب الى جعلها نوعا على حدة (قوله والمخالصين باعتبار الشكل) أى شكل الغير بالنسبة للضلع وشكل العين بالنسبة للبكا وقوله والحر كة أى حركة الغير للضلع والدين فى البكا (قوله ترتب) أى رتبا الله بمعنى أنه خلقها وجعلها فى المصعب المفروض بجله الطبل على سطح بلن الصباخين أى تعق الاذنين

(قوله يدرك بها الاصوات) يخرج هذا التيد القوة المترتبة في ذلك العصب لا يدركها الاصوات بل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فلا تسمى تلك القوة سمعاً بل سمعاً وهذا التيد معتبر في جميع القوى وان تركه الشارع في بعضها ثم ان التعريف لا يشمل القوة المودعة في العصب المفروش على سطح باطن صماخ واحد فيقتضي أن تلك القوة لا تسمى سمعاً وليس كذلك إلا أن تحمل إلى الصماخين للجنس (قوله من الاصوات القوية والضعيفة) بيان لما يدرك بالسمع والمراد بالاصوات القوية العالية التي تسمع من بعد المراد بالضعيفة المنخفضة التي لا تسمع الا من قريب وقوله والتي بين أي بين القوى والضعيفة وكما يدرك بالسمع الاصوات القوية والضعيفة يدرك بها أيضاً الاصوات الحادة واللتيفة والتي بين الحادة واللتيفة والفرق بين الصوت القوي والضعيف أن مرجع الاول إلى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعد مخرج الثاني إلى النمل وعدم النفوذ في (٣٣٧) السمع سريعاً كما في صوت الحمار مما تله من الاصوات الغليظة والحادة فيه راجعة إلى النفوذ في السمع بسرعة كموت المزامير والادتل والجرس ونحو ذلك من الاصوات الزقية قاله يعقوبي (قوله والصوت يحصل الخ) أي والصوت كيفية تحصل من التوج أي من توج الهواء وتحركه بسبب (١) اضطغائه وانحباسه فلذا ضرب شخص بكفه على كفه الاخر لتحرك الهواء بسبب اضطغائه فحصل الصوت الذي هو كيفية قائمة به الهواء ويوصلها الهواء المتكثف بها للسمع اما بخروقهما جوار من الاذن أو بخلق مثلهما في جواره (قوله الماول) أي النائم وهو بالجرصة للتوج

يدركها الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتي بين بين) والصوت يحصل من التوج الماول للقرع الذي هو اساس عنيف والقلم الذي هو تريق عنيف

الكيفيات الحسية اما ان تكون مما يدرك بالبرص كما تقدم أو مما يدرك بالسمع والسمع صفة تترك بها الاصوات قائمة بالباطن من الصماخين ويسرع عند الحكماء بأنه قوة مرتبة أي مستكنة في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين وهما ثقبان معلومان في الاذن وفي الطرف الاسفل من الاذن عصب جلدي عليه كالطبل فالسمع قوة مستكنة في تلك العصب تتركها الاصوات (من الاصوات القوية والضعيفة والتي بين بين) هذا بيان لما يدرك بالسمع وهي التلية والحادة والتي بين بين والفرق بين الصوت القوي والضعيف أن مرجع الاول إلى العلو والارتفاع بحيث يسمع من بعد الثاني إلى النمل وعدم النفوذ سريعاً في السمع والحادة في راجعة إلى النفوذ في السمع بسرعة ويتصور ذلك في اذنان المزامير والصوت معنى قائم بالصوت وعند الحكماء معنى قائم بهواء سببه التوج في ذلك الهواء وسدافة بعضه بعضاً كسج الماء ومصادمة بعضه بعضاً والتوج المذكور يشمل على سكونه بعد سكونه لان أحد المصطفيين ينتقل عن سكونه قبل الصدم ثم عرا سكونه بعد الصدم والآخر باعتبار مصادمة الثالث كذلك وسبب هذا التوج في الهواء القرع العنيف والقلم العنيف والقرع عبارة عن ملاقة جرمين والقلم عبارة عن تريق أحد هما عن الاخر فاه الاول وهو القرع الذي هو اساس عنيف بنوع وقد عجاب بان مراده ان يثب بهما جميع غير النوصية أو ان يثب النوع بالجنس فقد يستشكل لان النوع مشتمل على الجنس فكيف يشبه الكل بجزئه وقد عجاب بأنه قد يشبه الكل بالجزء لعدم الاعتماد بالجزء الى ان قد تقول الحيوان الناقص كالحيوان أي قد التيق فيه كالعدم لا يقال قد يشبه بحيوان غير ناقص وهو تنوع نوع لا ناقص بل هو مشبه بالحيوان لا بقيد النقص ولا عصب وكذلك تشبيه الجنس بالنوع فتشبيه الحيوان بالناقص بالانسان باعتبار أن الحيوانية لشرها كأنها مقيدة بالنطق واما ان يكون خارجاً عن حقيقة عموه صفة فهو اما حقيقة أو اضافة فالخاتمة اما حية

(٤٣ - شروح التلخيص ثالث)

(قوله اساس عنيف) أي اساس جسم لاخر اساساً عنيفاً أي شديداً وانما شرطي القرع كونه عنيفاً أي شديداً لا نكلاً ووضع حجر على آخر يميل لمحصل توج ولا صوت (قوله والقلم) عطف على القرع (قوله الذي هو تريق) أي بين متعلين وقوله عنيف أي شديد والتريق المذكور على وجهين تريق بين متعلين بالاصالة كتقطع الخيط وتريق قطعة خشب عن أخرى وتريق متعلين اتصالاً عارضاً كتدبير رجل غائص في الطين وجذب سمه من رز في خشب توجذب خشبته من رز في الارض فلذا وقع التريق في الوجهين بعنف توج الهواء وحصل الصوت وانما شرطه العنف أي كونه بشدة لا تلو وقع بهقل بل قطع الخيط شيئاً أو جذب الرجل بشدة لم يحصل توج ولا صوت

(١) قوله انتم انتم هكذا في النسخ بالثقل ولعله عرف عن اضططاط الطاء المهمة اه مصححه

(قوله بشرط مقاومة المقروع للقارع) أي مساواته (٣٣٨) له أي في القوة والصلابة وانما شرط في القرع أيضا المقاومة

بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقاوم للقارع وبخلاف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها (أو بالقوة)

أي ملاقة عنيفة فكأنما حجر على آخر فاذا الاقحام جرح الهواء متكيفا بالصوت فاذا صدم هوا آخر موج الاخر متكيفا به أيضا ثم لا يزال الموج كذلك الى أن يصل الى الهواء الاكثف الصماخ ففرق الحد فقدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بلهواء اذ لو قام بالقارع والمقروع لم كون تسمية ويحت في هذا بأنه يلزم فيه أن لا تدرج جهة الصوت وأجب بما ذكره في محله وانما شرط في القرع كونه عنيفا أي شديدا لا نك لو وضعت حجرا على آخر عمل لم يحصل موج ولا صوت وبشرط فيه أيضا مقاومة بين المقروع والقارع أي الملاقى يفتح القاف والملاقى بكسر هاءه بان يكون كل منهما قويا صلبا اذ لو كان ضعيفا غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب لم يحصل صوت وبخمس القوة والضعف في المقارعين يقرى الصوت ويضعف وأما الثاني وهو القارع الذي هو تفرق يقرى عنيف فهو على وجهين تفرق متصلين بالاصالة كتقطع مع انطباع الصمغ وتفرق بقطعة خشبية عن أخرى وتفرق متصلين اتصالا عارضا كتدبير رجل غائص في الطين منه فاذا وقع التفرق فيها انغرق موج الهواء أيضا على الوجه السابق وانما شرط فيه العنف أي كونه شديدا لا نك لو وقع سهل بان قطع المحيط شيئا فندبا وجذب الرجل بشرط لم يحصل موج ولا صوت وبشرط فيه مقاومة المقروع للقارع أي المقصوع عنه لفتح في القوة مع شدة الاتصال فلذلك لو قلعت ريشة خفيفة من طائر ولو وقع الاصل وعنف القلع لم يحصل صوت وبحسب تلك المقاومة وضعفها يقرى الصوت ويضعف فان قلعت رجل الصبي الناقص من الطين ليس كقلع الكبير وانما قلعت عنغبال اذا ضعف المتقارمان ولو اسنوبا ضيف الصوت أيضا كقلع خيط ضعيف وقولنا ان الموج سبب الصوت لا ينبغي ما عند أهل السنة من أن الاصوات تخلق الله تعالى لان التسبب عادي (أو بالقوة) أي من جهة الكيفيات الحسية الجسمية ما يدرج بحسبة الذوق وهي صفة قائمة باللسان تدرجها النفس طعم المطعومات ويعرف عند الحنفاء بما يرجع لذلك وهو انه قوة أي صفة ادراك الثبنتة أي منبسطة في العصب المفروش على جرم اللسان ووضفها بالانبات وان كان الانبات في أصله عضو صابا أجزاء الجرم اذ هو جعل الشيء منبسطة علما لاما كن اشارة الى أن تلك القوى وجودية في كل جرم من أجزاء العصب المفروش على جرم اللسان وانما لم يقل المنبته في جرم اللسان لان الواقع في التشريح على جرم اللسان عبادو محل تلك القوت وهي الكيفيات الجسمية المدركة بالبرص من الالوان والاشكال والمقادير والحركات ونحوها وما يتصل بها من حسن وقبح أو بالسمع من الاصوات الضعيفة والقوى التي بين أيدي القوة الضعف أو بالذوق من الطعوم أو بالشم من الروائح أو باللسان من الحرارة البرودة واليوسنوا خشنة ونوال طرية والاماسة واللين والصلابة والنفقوالثقل وما يتصل بالذوق من حسن وقبح وتوسط فيها وضعت تشبها والضعف في قوله بما في الاول والثاني الامثلة لا الكيفيات والالزام التكرار أو بغير ذلك من الكيفيات الجسمية لانها لا تنحصر فإذا ذكر أو تكون عقبة كالكيفيات النفسية من الذكاء والهم

في القوة والصلابة بين المقروع والقارع أي الملاقى بالفتح والملاقى بالكسر لانه لو كان احدهما ضعيفا غير صلب كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت كذا قرر شيخنا العدوي وقرر بعض الاشياخ أن المراد بالمقاومة المدافعة كتجحر على حجر بخلاف نحو القطن على الحجر لكن المقاومة بهذا المعنى لا تظهر في المقروع والقارع فدل المعنى الاول أحسن (قوله والمقاوم للقارع) أي وبشرط مقاومة المقروع منه للقارع أي للقراع أي مساواته له في الصلابة واحتراز بذلك عن نزعة ريشة من طائر فانه لم يحصل موج ولا صوت لعدم المقاومة بين المقصوع منه والمقاوم في الصلابة (قوله وبخلاف الصوت قوة وضعفا بحسب قوة المقاومة وضعفها) فاذا وضع حجر كبير على مثله بضعف كان الصوت قويا وان وضع حجر صغير

على مثله بضعف كان الصوت ضعيفا وان وضع حجر متوسط على مثله بضعف كان الصوت متوسطا بين القوة والضعف وهو وكذلك قلعت رجل الصغير الناقص من الطين ليس كقلع رجل الكبير بل الصوت الحاصل من قلعت رجل الكبير أقوى وانما قلعت عنغبال وبخلاف الصوت حدة وتغلا باعتبار صلابته لا قروعه وبلاسته كالوتر لم يحسب قصير المنفذ لعدم قصره وضيق نوعه منه شيئا فاذا كان المقروع صلبا كان الصوت ثقيلًا وان كان ألس كان حادا وان كان منفذ الصوت قصيرا أو ضيقا كان حادا وان كان مستطिला أو واسعا كان ثقيلًا

(قوله وهو قومية) أي سارية عبرتنا بقوله منبذون وهو رتبة أوسنة أشارة إلى أنه ليس محل مخصوص منه بل هو منبذ في العصب وسار فيه بخلاف غيره كما كتب شطنا الخفي وهو مخالف لما تقدم عن البقرة وفي البصر تأمل (قوله في العصب المفروض الخ) لم يقل في جرم اللسان لأن الواقع في التشريح أن محل تلك القوة العصب التي على جرم اللسان ولم يقل هنا كسابقه على سطح جرم اللسان تمننا وأعرض على هذا التعريف بأنه يدخل فيه القوة المودعة في العصب المذكور الغير المدركة للعلوم كاللازمة وأوجب بأن هناك مدحفة لظهوره وهو تدركها النفس طعم المعلومات (قوله من العلوم) بيان لما يدرك بالذوق والعلوم هي الكيفيات القائمة بالمعلومات فإذا أريد التشبيه باعتبارها قيل هذا كالعسل في الخلاوة وهذا كالصبر في المرارة (قوله كالحرارة) وهي طعم منافر للوقوع والذائقة فيه لذع متا كطعم القتل والقتل (٣٣٩) والزعجيل دون المرارة في المنافرة (قوله والمرارة) هي طعم منافر للذوق شدة المنافرة كطعم الصبر

وغير ذلك (أو بالشم)

بن ما يدرك بالذوق بقوله (من العلوم) يعني الكيفيات الموجودة في المعلومات ولها أوائل محانية منها الخلاوة وهي أقوى البواق ملاءمة للذائقة وأشبهها لهاؤها السوسمة وتلها في الملاءمة وذلك كطعم اللحم والشحم والأدهان الملائمة ومنها المرارة وهي أقوا لمنافرة للذائقة ومنها الحرافة ومنها أيضا منافرة للذائقة أذ هي طعم فيلذع تأوها الملوحة وهي في رتبة التنفير بين المرارة والحرافة وذلك تارة توجد مائة للمرارة تارة توجد مائة للحرافة ومنها العفوصة هي منافرة أيضا لذائقة وهي قريبة من المرارة بل هي نوع منها كطعم العنص المعلوم ولهذا قال في القاموس العنص المرارة والتقبض ومنها الملوحة وهي منافرة أيضا وهي معسومة ومنها التقبض وهو في منافرة الذائقة فوق الملوحة وتحت العفوصة ولهذا يقال إن العفوصة تقبض ظاهرا للسان وباطنه والتقبض يقبض ظاهر فقط فهذه ثمانية هي أوائل المعلومات وقد تبين أن غير الخلاوة والسوسمة أثرت في مطلق المنافرة للذائقة ولو تفاوتت فيها وتم لم تتفاوت فساد المزاج وأما عند التفاهة منها في مرضى أذ هو علم الاحساس بطعم المذوق لبعض الأجسام فاتها عند اتصال الذائقة بها لا يحس منها بطعم وكل ما سوى هذين المعلومات وهي أنواع لا تنتهي فخر كيمس هذه كاللزازة المركبة من الخلاوة والحوضة وكلما خطط مطعوم بأخر حدث طعم آخر وفيها أشير إلى من المعلومات أبحاث موكولة لخالها فإذا أريد التشبيه في المذوق قيل هذا الطعام كالعسل في الخلاوة وهذا كالصبر في المرارة وقس على هذا (أو بالشم) أي من جهة الكيفيات الحسية الجسمية ما يدرك بحاسة الشم وهو معنى قائم باطن الأنف تدرك به والغضب والخم وسائر الفرائز والأصافه كل آلة الحجاب في تشبيهه بحسبة الشمس فها إضافة لا تتعلق إلا بالإنسان إلى ما زال لها يومين الإضافي اعتبارا للشيء على دون محل ككون الكلام مقبولا عند شخص متروكا عند آخر (تشبيه) تشبيهه في الشيء من معاني هذه الألفاظ السابقة على إصلاح

الملاءمة كطعم اللحم والشحم واللين الحليب والأدهان والعفوصة طعم منافر للذوق قريب من المرارة كطعم العنص المعلوم والتقبض طعم منافر أيضا فوق الملوحة وتحت العفوصة ولذا قيل في الفرق بينهما إن العفوصة تقبض ظاهرا للسان وباطنه والتقبض يقبض ظاهره فقط والتفاهة لها معنيان كون الشيء لا طعم له كما إذا وضعت أصبعك في فمك وكون الشيء لا يحس بطعمه لشدته كثافة أجزائه فلا يغلط منها ما غلطه الرطب بآلة العافية فإذا احتسب في تحليله أحسن منه بطعم وذلك يفي الحد بدافنه إذا وضع على اللسان لم يحسبه الإنسان طعمًا فلو غلط من نحو القراضه وجده طعمًا آخر والمحدود من الطعوم التفاهة بالمعنى الثاني لا الأول وإنما كانت هذه التسعة أصول الطعوم لأن ما سواها من الطعوم هي أنواع لا تنتهي من كيمتها كاللزازة المركبة من الخلاوة والحوضة وكلما خطط مطعوم بمطعم حدث طعم آخر واستدل الحكماء على كون أصول الطعوم هذه التسعة لا غيرها بأن الطعم لا يتلصق فاعل وهو الحرارة والبرودة أو الكيفية المتوسطة بينهما ولا يتلصق قابل وهو الطيف والكثيف والمتوسط بينهما وإذا ضربت أقسام النافع في أقسام القابل حصلت أقسام تسعة فالحرارة إذا غلبت في الطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل بينهما حدثت الملوحة

من أنواع ال روائح وأبوالس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة

والبرودة إذا فعلت في اللطيف حدثت الجوصة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة إذا فعلت في اللطيف حدثت لنسومة (٣٤٠) وفي الكثيف حدثت الخلاوة وفي المعتدل بينهما حدثت التفاهة

وهي قوة رتبت في زائدتي مقدم الدماغ المشبهتين بمحلى التندى (من الروائح أبوالس) وهي قوسارية في البدن يدركها الملووسات (من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة) هذه الاربعة

الروائح وهذه هي المتبادر الجارى على الالس من معناه وبفسر عند الحكماء بناء على ما اقتضاه التشريح بأنه هو قوة أى صفة ادراك كائنتي زائدتي مقدم الدماغ حلتين زائدتين هنا للشيئين بمحلى التندىين فهما بالنسبة لمجموع الدماغ يخر يطعه كالحلتين بالنسبة الى التندىين فالقوة الشمية قائمة بينك الزائدتين كل منهما يقابل ثقبه من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف واعا هو واسطة بدليل انه اذا السمع داخل انقطع ادراك المشموم ولو لم نفس الانغمس الآفات ثم بين المدرك هذه الحاسة بقوله (من الروائح) الطيبة والمنافرة ولا تميز بينها الا بالآفة كرائحة المسك ورائحة الزبل وغير ذلك ولا تنضبط بعلام فاذا اريد التسمية في المشموم قبل هذا النبات كالورد في رائحته وهذا الدهن كالقطران فيها وعلى ذلك فقس (أبوالس) أى من جملة الكيفيات الحسية الجسمية ما يدرك بحاسة الس وهو في الاصل مصدر لمسه اذا اقبل به ففى من جسده وأطلق هنا على قوسارية أى عامتي في ظاهر البدن بها تترك الملووسات ولا يضرتفاوت أجزاء ظاهر البدن في الاحساس لاشتراكها في مطلق الادراك ثم بين بعض المدرك باللس بقوله (من الحرارة) وهي قوتين شأنها تفرق في مختلفات وجمع الملووسات ولهذا اذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكثف بصورة الدخان صاعدا اصله من الهواء والجزء الترابي وهو المتكثف بصورة الرماد مترا كما الى الارض وانفزل المائي والتاري وكل ذلك بالعلماء نوكدوا اذا أوقد على معدن حتى داب انفزل زبدته وخبثه عن صفيه (والبرودة) وهي قوة من شأنها جمع الملووسات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه ولأجل كونها في أصلها لهذا التأثير بعينها فليتين وان كان يقع منهما انفعال أى تأثر عند تأثر الاجسام العنصرية بها والتقاء أصولها لانها عند ذلك تسكن سرورة كل منهما بالاخرى فقصت هيئة اتحاد في الاجسام المركبة العنصرية وتسمى تلك الهيئة مزاجا لحصولها عن مزج الاجزاء البسيطة وبذلك الهيئة عند الاعتدال يصلح لكونه نباتا أو حيوانا بالفعل على حسب الاستعداد وكذا اذا ألقى الماء الحار على البارد انفلعت كيفية كل منهما بكسر الاخرى ولكن اعتبرتهما الحالة الاولى الاصلية قسمتهما فليتين (د) من (الرطوبة) وهي كيفية تقضى سهولة التشكل والاتصاق والتفرق في الجسم القائمة هي به (و) من (اليبوسة) وهي بعكسها أى كيفية تقضى صعوبة التفرق والاتصاق والتشكل ولأجل اقتضائهما تأثروا موصوفهما مبيتا لفعاليتين وان كانت الثانية منهما القوم والجنس كل مقرر على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو والنوع كل مقرر على واحد أو كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو والصفة بالحقيقة ما لا يقرر في ذات الموصوف والصفة الاضافية ليس لها تقرر في ذات الموصوف واعتبرها العقل في شئ بالنسبة لغيره والحسيما كانت مدركة بأحدى الحواس الخمس الظاهرة والاشكال جمع شكل وهي هيئة تعرض الشئ بواسطة عاظمة

هذه اذا كرر وأول الحق أنها مجرد دعوى لا دليل عليها كيف لا فيقول من يبرد والعسل حلو جار والازيت دسم حار (قوله رتبت) أى رتبها الله بمعنى انه خلقها وجعلها في زائدتي مقدم الدماغ وهما حلتان زائدتان هناك شيئين بمحلى التندىين فهما بالنسبة لمجموع الدماغ يخر يطعه كالحلتين بالنسبة الى التندىين فالقوة الشمية قائمة بينك الزائدتين كل منهما يقابل ثقبه من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا ادراك في الانف واعا هو واسطة بدليل انه اذا السمع داخل انقطع ادراك المشموم ولو لم نفس الانغمس الآفات ثم بين المدرك هذه الحاسة بقوله (من الروائح) الطيبة والمنافرة ولا تميز بينها الا بالآفة كرائحة المسك ورائحة الزبل وغير ذلك ولا تنضبط بعلام فاذا اريد التسمية في المشموم قبل هذا النبات كالورد في رائحته وهذا الدهن كالقطران فيها وعلى ذلك فقس (أبوالس) أى من جملة الكيفيات الحسية الجسمية ما يدرك بحاسة الس وهو في الاصل مصدر لمسه اذا اقبل به ففى من جسده وأطلق هنا على قوسارية أى عامتي في ظاهر البدن بها تترك الملووسات ولا يضرتفاوت أجزاء ظاهر البدن في الاحساس لاشتراكها في مطلق الادراك ثم بين بعض المدرك باللس بقوله (من الحرارة) وهي قوتين شأنها تفرق في مختلفات وجمع الملووسات ولهذا اذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكثف بصورة الدخان صاعدا اصله من الهواء والجزء الترابي وهو المتكثف بصورة الرماد مترا كما الى الارض وانفزل المائي والتاري وكل ذلك بالعلماء نوكدوا اذا أوقد على معدن حتى داب انفزل زبدته وخبثه عن صفيه (والبرودة) وهي قوة من شأنها جمع الملووسات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه ولأجل كونها في أصلها لهذا التأثير بعينها فليتين وان كان يقع منهما انفعال أى تأثر عند تأثر الاجسام العنصرية بها والتقاء أصولها لانها عند ذلك تسكن سرورة كل منهما بالاخرى فقصت هيئة اتحاد في الاجسام المركبة العنصرية وتسمى تلك الهيئة مزاجا لحصولها عن مزج الاجزاء البسيطة وبذلك الهيئة عند الاعتدال يصلح لكونه نباتا أو حيوانا بالفعل على حسب الاستعداد وكذا اذا ألقى الماء الحار على البارد انفلعت كيفية كل منهما بكسر الاخرى ولكن اعتبرتهما الحالة الاولى الاصلية قسمتهما فليتين (د) من (الرطوبة) وهي كيفية تقضى سهولة التشكل والاتصاق والتفرق في الجسم القائمة هي به (و) من (اليبوسة) وهي بعكسها أى كيفية تقضى صعوبة التفرق والاتصاق والتشكل ولأجل اقتضائهما تأثروا موصوفهما مبيتا لفعاليتين وان كانت الثانية منهما القوم والجنس كل مقرر على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو والنوع كل مقرر على واحد أو كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو والصفة بالحقيقة ما لا يقرر في ذات الموصوف والصفة الاضافية ليس لها تقرر في ذات الموصوف واعتبرها العقل في شئ بالنسبة لغيره والحسيما كانت مدركة بأحدى الحواس الخمس الظاهرة والاشكال جمع شكل وهي هيئة تعرض الشئ بواسطة عاظمة

لغيرها كرائحة حلاوة أو مرارة فان الرائحة مقارنة للحلاوة لا قائمة بها الا لزم قيام المعنى بالمعنى (قوله سارية) لم يقل منبهة كما عبر به في الذوق فتفننا وقوله في البدن أى في ظاهر البدن كله وهو الجسد كما هو معبر به في كتب الحكمة وهذا اندفع ما يقال ان هذه القوالم تخلف في الكبد والارثو الطحال والكيفية فكيف يقول الشارح ما رتبني البدن مع ان هنم من جعلته

(قوله أوائل الملوسات) أي لا تترك مجرد اللس أي أوله من غير احتياج لشي آخر وما عداه من اللطافة والكثافة والمهانة والزوجة والبلية والجفاف والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخنقة والثقل يدرك باللس متوسط هذا الاربعة فعي نوان في الادراك بالنسبة لهذه الاربعة وقيل انما سميت أوائل لحصولها في الاجسام العنصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات والمراد بالاجسام البسيطة العنصرية بقاء النار والهواء والتراب والماء في برودة ورطوبة وبوق النار حرارة وبوقه في البرودة وبوقه في الهواء حرارة ورطوبة وبذلك الكيفيات الاربعة تؤثر في الاجسام (٣٤١) العنصرية بعضها في بعض وتأثر بعضها ببعض

هي أوائل الملوسات والاوليان منها فليتان والآخران انفعاليتان (والخشونة) وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الاجزاء أخف وأخف وبعضها أرفع (والملاسة) وهي كيفية حاصلة عن استولوه وضع الاجزاء (واللين) وهي كيفية تقتضي

تأويل الصعوبة تأرا وانما هو في الحقيقة نقي الاثر ومن عاداتهم علماء جع التآثر انفعالاً وتسمى هذه الاربعة أوائل الملوسات لانها تترك مجرد اللس من غير حاجة الى توسط شي آخر فان الملوسات تترك حرارتها وبرودتها ورطوبتها في يوسه في أول اللس بخلاف غيرهما يأني فاعلم ان تترك اللس مع زيادة خصوصية أخرى في اللس فان الزوجة متلاصقة في ادراكها الى التشكل والجذب الزائدين على مجرد اللس لتعمل سهولة الادراك وصعوبة التفريق الثاني وكذا اخفوه والثقل يحتاج الى زيادة الاندفاع ليعمل باللس وأما الخشونة والملاسة فهما من صفات الوضع المدركة بالبصر فلم يعد من أوائل هذه مع ادراكها بأول اللس وبها يعلم ان الكيفية قد تكون منسوبة لحين والكلام فيما يخص باللس وأيضا تسمى أوائل لانها في الاجسام البسيطة التي هي أوائل المركبات (د) من (الخشونة) وهي كيفية حاصلة من كون بعض الاجزاء أي أجزاء الجسم أخف وبعضها أرفع وتلك الكيفية خروسة تترك عند اللس ويدرك بالبصر ملازم تلك الخشونة فهو كون الاجزاء على الوضع المخصوص من ثواب بعض وانخفاض الآخر على وجه مشابه بخصوص وبذلك الاعتبار تسمى وضعية (د) من (الملاسة) وهي كيفية حاصلة عن استواء الاجزاء أي أجزاء الجسم في الوضع مع الاتصال فهي أيضا باعتبار كونها على ذلك الوضع المخصوص الذي هو انبوضعية مشهودة بالبصر وباعتبار الاحساس عند اللس بسلاسة في مرور الماس على سطح المماس بحيث لا يذنب بما يمر به تسمى ملسوة (و) من (اللين) وهي كيفية تقتضي قبول الغمز أي التداخل الى الباطن ويكون للشيء القاعته في بقوام أي جواهر فيها عامل غير يسال فالملء على هذا ليس له لين لان قوامه أي حواضد كالكرة أو حدود كالثلث والمربع والمقادير جمع مقدار وهو السكر المتصل كالخط والسطح والجسم التعليمي والحركة هي عند المتكلمين حصول الجواهر في جزيئها كان في جز آخر وعند الحكماء الخروج من القوة الى الفعل على التدرج والرطوبة كيفية يكون الجسم بسببها سهل الاتصال والاتصال واليوسه واللين كيفية يكون الجسم بسببها غير متساوي الاجزاء في الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع واللين كيفية يكون الجسم بسببها ضعيف المعاوقه للمعاوقه الصلبة كيفية يكون الجسم بها اقوى المعاوقه للمعاوقه الخشنة التي تحس في الجسم عند قصده حركته على فوق

فتولد منها المركبات كالصناد والنسبات والحيوانات (قوله فليتان) أي تؤثرتان في موضوعها لانها يقتضيان الجمع والتفريق وكلهما فعل فالحرارة كيفية تقتضي تفريق الاختلافات باللطافة والكثافة وجمع المتشاكلات أما تسمى بها للاختلاف فلا في قوة معدلة فاذا أثرت في جسم مركب من أجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يمكن الالتصاق بين أجزائها انفعال اللطيف منها في تبادر للمعوقه اللطيف فاللطيف دون الكثيف فيزيم منه تفريق المتشاكلات مثلا النار اذا أوقدت على معدن انزل خبثه من صفاته واذا تعلقت بهودسالت الرطوبة المدة بالبرودة وخرج منها دخان وهو هواء شوب بنار ويرتفع للطاقة وتبقى الاجزاء الكثيفة فقد فرقت بين

الاجزاء اللطيفة والكثيفة وأما انها تجمع المتشاكلات فبمعنى أن الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية عملة الصم والحرارة معدة لذلك الاجتناع فينسب اليها كما تنسب الافعال الى عملاتها والبرودة كيفية تقتضي تفريق المتشاكلات وجمع المتشاكلات فتفرقها المتشاكلات كلات في الطين اللين اذا يس فانه ينشق لئلا البرودة وجميع المتشاكلات كالجم بين الرطب واليابس (قوله والآخران انفعاليتان) أي لانها يقتضيان تأثر موضوعها وذلك لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفريق والاتصال كما في العجين واليوسه كيفية تقتضي صعوبة بذلك في الحجر والخشب

(قوله قبول النعم) أي النفوذ والدخول إلى الباطن الموصوف بها كالعين إذا غرقت بأصبعك مثلاً وقوله يكون للشيء أي الموصوف وقوله بها أي معها أو بسببها وقوله قوام أي قوة تماسك بحيث لا يرجع بعض أجزائها موضع بعض منها إذا أخذوا حيزاً من هذا الموضع فهو ليس متصفاً باللبان بل بالصلابة وقوله غير سيال تفصيل لما قبله وأعلم أن قبول الشيء اللين للنعم بسبب ما فيه من الرطوبة وتوسعها بسبب ما فيه من اليوسفة فكل لبان في رطوبته يوسع والكيفية المر كبتن مجموع هاتين الكيفيتين هي اللين (قوله تقابل اللين) أي تقابل التضاد فهي كيفية تقتضي عدم قبول النعم إلى الباطن أو تقتضي النعم لكن لا يكون للموصوف معاً قوام وتماسك وذلك كما في الحجر والماء (قوله إلى ثوب المحيط) أي إلى جهة (٣٤٢) الماء وقوله لولم يعقها ثوب كالمسك الباليه أو تعلق ثقبيل بموذلك كافي الریش الخفيف فإنه لولا

قبول النعم إلى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال (والصلابة) وهي تقابل اللين (والخفة) وهي كيفية ياتقتضي الجسم أن يعرك إلى ثوب المحيط لولم يعقها ثوب (والنقل) وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يعرك إلى صوب المركز لولم يعقها ثوب (وما يتصل بها) أي بالذ كورات

جواهره فيها تماسك السيلان فيدخل في الصلابة وهو بعيد (و) من (الصلابة) وهي تقابل اللين فهي كيفية تقتضي قبول الانتهاز أي التداخل إلى الباطن فالأولى كيفية العين والثانية كيفية الحجر وانجز اليابس (و) من (الخفة) وهي كيفية تقتضي في الجسم أن يعرك إلى صوب أي جهة المحيط لولم يعقها ثوب كالریش الخفيف مثلاً فإنه لولا العائق لا ترتفع إلى العلو (و) من (النقل) وهي كيفية تقتضي في الجسم أن يعرك إلى صوب المركز لولم يعقها ثوب كالرصاص المحمول فإنه لولا حله لتزلزل السفلى وشبهوا العلو بمحيط الدائرة والسفل بمركزها لارتفاع المحيطين المركز في الجهة ولذلك قالوا في تعريفها خلقه لصوب المحيط أي إلى جهة العلو وفي الثاني لصوب المركز أي إلى السفلى وأيضا السماء للارض كاللأثره وهي في جهة العلو والارض كالمركز وهو بالنسبة إلى ما يظهر من السماء منخفض فاذا فرض التقليل والخفيف بينهما اندفع الأول إلى الارض التي هي كالرکز وان دفع الثاني إلى السماء التي هي كاللأثره لولا العائق في كل منهما ولذلك عبروا بالمحيط والمركز (وما يتصل بها) أي ما يلحق المذكور أن في كونه يترك باللس كالبه وهي اتصال المائع بسطح الجسم فإن داخله فهو ارتفاع وهذه في الحقيقة ترجع إلى إدراك المائعة في سطح جسم ما أو الجفاف وهو عدم اتصال المائع بسطح غير مائع والفرق وجوه من الزنج الذي هو اللزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق بل بمسند عند محاولة التفرق ك بعض أنواع الصنع المصنوع كالصمغ والمطكي والمشاشة تقابلها فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالنجز اليابس المجهون بالسمن والطلافة وهي رقة القوام أي الاجزاء المتصلة كالماء وقيل هي كون الشيء بحيث لا يحجب ما وراءه أو الكثافة ضدها وهي غلظ القوام أو حجب الجسم ما وراءه ولكن المعنى الثاني فيها لا يناسب المس وتطلقان على معان أخرى وغير ذلك مما ذكر في غير هذا المجل كاللذع الذي هو كيفية سار يتفي الاجزاء بحسب ما عند منس وانتقل الماونة التي تحس في الجسم عند فصد حركته إلى أسفل والذكاء كيفية نفسانية تقيه الانسان بها على الادراك بسر عقول حصول صورة الشيء في الذهن وان أردت التصديق فهو اعتقاد جازم بالمحيط والمركز قاله اليعقوبي وما ذكره المصنف من أن كلاماً الخفة والنقل كيفية محسوسة بحاسة اللس فيه نظر إذ كل منهما في الحقيقة كيفية مبدأ ومنشأ وسبب في مدافعة محسوسة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة فالوصوف بالمحسوسة إنما هو المدافعة النسبية عنها لا نفسها كما يجد الانسان من الحجر إذا المسك في الجو فسر فإنه يجد مدافعة طابطة ولا حركة فيه ولا يجد في الرق الذي ينزع فإذا اجسمه يبدع تحت الماء فسر فإنه يجد مدافعة مضادة ولا حركة فيه فالذي أوجب المدافعة الماعدة في الرق الخفة والذي أوجب المدافعة الطابطة في الحجر الثقل فهما بيان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللس (قوله وما يتصل بها) أي وما يلحق بها في كونه مدمر كاللس (١) قول ابن يعقوب تقتضي قبول الانتهاز الخ كذا في النسخ ولعل الصواب تقتضي عدم قبول الخ ك ما يعلم من عبارة السوفى فالنظرها كتبه مصححه

كالبه

بالحيط والمركز قاله اليعقوبي وما ذكره المصنف من أن كلاماً الخفة والنقل كيفية محسوسة بحاسة

اللس فيه نظر إذ كل منهما في الحقيقة كيفية مبدأ ومنشأ وسبب في مدافعة محسوسة توجد تلك المدافعة مع عدم الحركة فالوصوف بالمحسوسة إنما هو المدافعة النسبية عنها لا نفسها كما يجد الانسان من الحجر إذا المسك في الجو فسر فإنه يجد مدافعة طابطة ولا حركة فيه ولا يجد في الرق الذي ينزع فإذا اجسمه يبدع تحت الماء فسر فإنه يجد مدافعة مضادة ولا حركة فيه فالذي أوجب المدافعة الماعدة في الرق الخفة والذي أوجب المدافعة الطابطة في الحجر الثقل فهما بيان للمدافعتين وكل من المدافعتين محسوس باللس (قوله وما يتصل بها) أي وما يلحق بها في كونه مدمر كاللس (١) قول ابن يعقوب تقتضي قبول الانتهاز الخ كذا في النسخ ولعل الصواب تقتضي عدم قبول الخ ك ما يعلم من عبارة السوفى فالنظرها كتبه مصححه

وإما عقلية كالصفات النفسية من الذكاء واليقظة والمعرفة والعلم والقدرة والكرم والسخاء

(قوله كالبه والخنفاء) البه هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والخنفاء يقابلها السيد وفيه نظر اخذ قدس سره في حواشي التجربة بان البه بمعنى الرطوبة الجارية على سطوح الجسم المتبل جوهر فلا يصح عهدها بالكنيئات والاحسن ان يقال البه هي الكيفية المتضمنة لسهولة الاتصاف وقابل الخنفاء فهو كيفية متضمنة سهولة التفرق وعسر الاتصاف (قوله والخرزجة) هي كيفية متضمنة سهولة التشكل وعسر التفرق بل عند محاولة التفرق كما في اللبان واللاص والمصطكا والمهشمة تقابلها في كيفية متضمنة سهولة التفرق وعسر الاتصاف بعد التفرق كخيزر المهيون بالسنن والفطير الكائن من المذرة (قوله والبطاخة) هي رقة القوام أي الاجزاء المتصلة كافي الماء وقيل هي كون الشيء شفافا بحيث لا يجب مواراهه او الكثافة مضاهية غلظ القوام او يجب الجسم مواراهه ولكن المعنى الثاني فيها لا يناسب الادراك بحاسة اللمس (٣٤٣) وحيث قد علم ان مضمنا المعنى الاول فيما قاله في الحقوقي وقد يقال ان

كالبلة والجفاف والزلز وجنوا الحساسة والمطافئ والكثافة وغير ذلك (أو عقلية) عطف على حسية (كالكمييات النفسانية أي المختصة بذوات الانفس (من الذكاء) وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء (والعلم) وهو الادراك المنفرد

اللازم وجوب تفرقهما فإذا أردت التشبيه بالكيفية المتعلقة بحاسة السس قلت مثلاً في الحرارة أو البرودة هو المعلوم كالنار في حرارتها أو كالثلج في برودته في الرطوبة أو اليابسة هذا الطعام كالزبد عندها نفسا وعن اللبن في رطوبته أو دما الخبز كالخمر في يبو شعوي هذا نفس وقد أطنبت قليلا فلها يتعلق بهذه الكيفيات على حسب مفسر دمايه الشارح مما هو من تدقيقات الحكماء بعد تفسير بعضها بما هو أقرب إلى الفهم فصد الأيضاح وزاد في القائده وإن كان تفسيره كافيلا لا يناسب هذا القرن ولا يسهل على المتعلم بل يزيد حيرة ولكن حيث ارتكبت ذلك وجب بحار تمسح زيادة ما يوضح النرض من بيان اصطلاحهم ازالة للعبية عن المتعلم قيل ولعل ذلك من الشارح صغر متفهما لا اقتضاه اطلاعه على تدقيقات الحكماء أو أنا أقول بل لعله كان معنى تلك الكيفيات في متقدم العلم العرب ظاهرة لم يرق ما يقال فيها الآن يؤتى في تفسيرها بما يعلم به هذا في تدقيقات الحكماء فقد التزم في ربيعة المتعلمون زيادة لأفادته وأما الخبرة الغالب أنها اغتاتكون من اليد فيضانه طلب العلم فما ذكر فيها وأما ذرية العلماني المذكورة فيها غالبا فهمه إدراج فكره ووجدنا نوافقه أعلم (أو عقلة) هذا هو القسم الثاني من قسمي الحقيقية يعني إن الصفة الخارجية الحقيقية أمأن تكون حسة كالحس وما أن تكون عقلية فهو مغطوف على حسة والعقلية (كالكيفيات النفسانية) أي المختصة بنبوات الانفس الناطقة المتعلقة بالباطن وإنما أثرت في الظاهر ثم أشار إليها بقوله من الذكاء) والذكاء شدة قوة العقل المعدلة لكتساب النفس بها الأرا بالذيقه معتقولي في التشبيه بهو كافي حقيق في الذكاء (و من العلم) وهو الإدراك المفسر بمحول صورة الشيء عند العقل وتفسير العلم بالمحول يقتضي كونه مطابقا لوجوب العلم بكيفية نفسانية تقتضي العفوق عن الذنبع القدرة والعنكب كيفية نفسانية تقتضي ارادة الانتقام وقيل تثير يحصل عند غلبان دم القلب لقمه الانتقام والرائز جمع غريزة

تقسم الخارج فانه لا يستغنى عنه بتقسيم الطرفين (قوله أو عقلية) أي يدرك بالمثل (قوله أي المختصة بذوات الانفس) أي المختصة
بالاجسام وذوات الانفس الناطقة ومعنى اختصاصها بذوات الانفس أنها لا توجد الا في الالجابات وذوات الحيوانات الجسم فلان في
وجود بعضها كالعلم والقدرة والارادة في الواجب تعالى وفي المجرىات عندئذ كذا قال بعضهم وفيه انه لا داعي لجعل الاختصاص
اضافا لعل الواجب تعالى وقدر تواردهم كذا قال علم المجرىات عندئذ ليس من الكيفيات (قوله من الذكاء) بيان الكيفيات
النفسانية هو في الأصل مصدر ذك التار اذا اشتد عليها واما في العرف فقد اشار له الشارح بقوله لشد قوه الخ أي غوت قوه لشد النفس
فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله لشد لا ككتاب الآراء بكسر الهمزة اسم الفاعل أي لشد النفس وتبينها أو بقضها اسم مفعول
أي أعدها الله تعالى لا ككتاب النفس الآراء أي العلوم والمعارف واذا أراد بالتقسيم باعتبار ذلك قيل فلان كأي حقيقته في الذكاء أو في
العلم (قوله المفسر) أي عند الناطقة

(قوله بسهولة) متعلق بالنفس والبالد لا يسهل على أي لا يحركها الغضب المتبسط بسببها وإنما يحرك الحليم الغضب القوي ولذلك يقال انتقام الحليم أشد على قدر الغضب وإذا أر بد التثنية باعتبار الحليم والغضب خيل حو كمنه في غضبه وهو كما هو في حله (قوله ولا تعظم) أي بسهولة والعطف لازم (قوله وهي الطبيعة) أي السجية التي علم الإنسان سميت غريزة لأنها ملازمة لها لا تملكها الشخص صارت كأنها مفروضة فيه فهي فعلية بمعنى منقولة (قوله أعني) أي بالفريضة التي هي الطبيعة (قوله أصدر عنها صفات ذاتية) أي منسوبة للذات والمراد هنا بالصفات الذاتية الأفعال الاختيارية المعنى (٣٤٥) المصطلح عليه عند المتكلمين وهو الصفات الذاتية بالذات الموجبة لها

بسببها ولا تعظم بعند أسبابه المكروه (وسائر الفرائض) جمع غريزة وهي الطبيعة أعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية تمثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (وأما اضافية) عطف على قوله لها حقيقة ومعنى بالاضافية ما لا تكون حقيقة مقتررة في الذات بل تكون معنى

انتقام الحليم أشد في ذاتها في التثنية به وفي حله معاوية (د) من (سائر) أي باقي (الفرائض) مما سوى ذلك كاهو الحليم وملكة العلم أي العقل والفرائض جمع غريزة وهي الطبيعة التي تمكنها في النفس كأنها مفروضة فيها وهي ملكة متفككة في النفس تصدر عنها الأفعال الملازمة لها بسهولة تمثل الكرم النفس أي الذاتي لا البارض لغرض فصدر عنه إلا طاء ومثل القدرة فصدر عنها الأفعال الاختيارية بمن العقول بتوغيرها ومثل الشجاعة الذاتية لا العارضة فصدر عنها بسهولة انتقام الشدائد وغير ذلك مثل أضدادها البخل يصد عنه المنع ما يطلب وهو فضل والهجز يصد عنه تعذر الفعل عند المحاولة وهو فعل يسند لما حب الهجز واللين يصد عنه الفرائض من الشدائد الملقاة ونحو ذلك فيقال عند التثنية بها مثلا هو حاتم في الكرم وعند ترقى الشجاعة ومنه تعميم في القدرة وظاهره أن الفريضة تخص بما تصدر عنه الأفعال أو ما يجري مجرى الأفعال فلو فرضت طبيعة لافعل لها لم تكن غريزة كالبلادة لأن بلان لم تكن أن الغريزة لا تخلو من فصل أو ما يجري مجرى كعدم العلم بالذات في اليبس تأمل (وإما اضافية) هذا مقابل قوله لها حقيقة فهو معطوف عليه يعني أن الصفة خارجة عما أن تكون حقيقة وهي التي لها تقرر في الموصوف الواحد حال كونها مستقلة بالمفهومية وقد تقدم أنها شتان حسية ومعنوية وإما أن تكون اضافية أي نسبية بتوقف تعقلها على تعقل الغير فلم تسقط بالمفهومية وإذا فو بلت الحقيقة بالنسبية دخل في الحقيقة الصفة التي لها تحقق حاس كالبيض والسواد سواء كان لها وجود كهذه أولا وجود لها ولكن لو وجد موصوفها وجدت كمودة الانبساط للأغوال كالقدم ودخل فيهما لم تحقق عقلا بدون نسبة واصله سواء كان لها وجود في الخارج كلبلية أولا وجودها الأفي الاعتبار العقلي ولو وصف بها الموجود كالأمكن وعلى هذا يكون المقابل الحقيقي هو الاضافي النسبي ووجه المقابلة أن هذه الأقسام لها تحقق في استقلال المفهومية وقد أشرنا إلى هذا فيما تقدم واليه أشار بقوله وإما اضافية

لأنها زائدة ويكون له بقاء غير سيال فيتعقل من موضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة أو كما يقول الفيلسوف من الرطب يتوكمسه من البسوس والصلابة كيفية تقتضي مقابل ذلك ولما كان استعداد الجسم

(٤٤ - شروح التلخيص ثالث) يصد عنها الأفعال الاختيارية بمن العقول بتوغيرها (قوله والشجاعة) أي فاتها كيفية يصد عنها بذل النفس بسهولة وانتقام الشدائد (قوم وغير ذلك) أي كأضدادها وهي البخل وهو كيفية يصد عنها المتع لم يطلب وهو فضل والهجز وهو كيفية يصد عنها تعذر الفعل عند المحاولة وهو فعل يسند لما حب الهجز واللين وهو كيفية يصد عنها عنها الفرائض من الشدائد المتعلقة بقال عند التثنية باعتبار ما ذكرناه وكما في الكرم وهو كمنه في الشجاعة وهو كالمستمع في القدرة ثم إن ظاهر الشارح يقتضي اختصاص الفرائض بالكيفيات التي تصدر عنها الأفعال أو ما يجري مجرى الأفعال فلو فرضت كيفية لا يصد عنها فعل لم تكن غريزة كالبلادة فتأمل (قوله لا تكون ميتة) أي ما لا تكون صفة مقتررة في الذات أي مقتررة في ذات الطرفين المشبه والمشب به

(قوله متعلقا بشيئين) أى بحيث يتوقف تعقله على تعقلها وذلك كالأوتار البتوة فإنه ليس شئ منها لمقرر أى ذات بتقطع النظر عن الغير بل بالتماس إلى الغير وكان الله الحجاب فاما انما تصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس والحجاب والحجة (قوله فانها) أى الزالة (قوله ولا في ذات الحجاب) الأولى حقله لان الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين والحجاب ليس واحدا منهما واما هو متعلق الزالة والانتفاء لكون الزالة القائمة ومقررة فيه أولا والحاصل انك اذا قلت هذه الحجة كالشمس كان وجه الشبه بينهما ازالة الحجاب عما من شأنه أن يخفى الآن الشمس من جهة عن المحسوسات والحجة من جهة عن المدارك المعقولة واذا زال الحجاب ظهر المزال عنه والوجه المذكور ليس صفة مقررة في الحقيقة ولا في الشمس بل أمر نسي يتوقف تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزال (قوله وقد يقال له) هذا مقابل لما ذكره المصنف (٣٤٦) من مقابلة الحقيقة بالاضافي وتوضيح ما في المقام أن المتفقا أن تكون مقررة في ذات

متعلقا بشيئين (كزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس) فانها ليست هيته مقررة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب وقد يقال الحقيقة على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له لا يجب اعتبار العقل وفي المقام

ثم مثل هذه الاضافة بقوله (كزالة الحجاب) المعترضة (في تشبيه الحجة) الواضحة (بالشمس) فان هذه الازالة أمر اضافي يتوقف فيها بين المزال والمزال وليس هيته مقررة في الحجة ولا في الحجاب كما لم يتقرر في الشمس ولا في الحجاب المزال لما اذا قلت هذه الحجة كالشمس كان الوجه بينهما ان كلامهما أزال الحجاب عما من شأنه أن يخفى الآن الشمس ازالته عن المحسوسات والحجة عن المدارك المعقولة واذا زال الحجاب ظهر المزال عنه قليل وجه الشبه في الحقيقة هو ظهور ما خفى بكل منهما والازالة تستلزمه وذلك لان المقصود بالذات الظهور والازالة التواضعة والخطب في مثل هذا الاعتبار سهل وقد ظهر بهذا التقرر أن بعض أقسام الاعتباري داخل في الحقيقي ولم يخرج عنه منها الا ان النسبي ان قلنا ان النسبة اضافية وان قلنا ان الامور النسبية وجودية كما هو متعجب الحكام داخل الاعتباري ثم في الحقيقي فتكون مقابلة الاضافي بالحقيقي مقابلة ما يشمل الاعتباري والوجودي مما سوى ذلك الاضافي وقد ادخلنا نحن في الحسي ما لم يوجد ولكن لو وجد موصوفه صار محسوسا كصورة اعيان الاغوال بناء على ان الصورة حسيته جوعا الى هيئة الوضع وبعض الناس يجعله اعتبارا ببناء على انه لما كان محيا محلا لوجوده فلا يكون حسيا كجادل عليه كلام السكاك في ما يأتي ان شاء الله تعالى وعلى كل حال فخرج عن الحقيقي الانسي أى الاضافي المقابل له وقد يطلق الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا في اعتبار العقل دون الخارج فعلى من ذهب الحكام بدخل النسبي في الحقيقي لوجود النسبة عندهم وعلى مذهب المتكلمين من ان النسب والاضافات امور اعتبارية وقد تدخل النسب في الاعتباري وما يميل على هذا الاطلاق أعني للانهاء من الرطوبة ونحوها كماله الى حد الصلابة من اليابسة والرطوبة واليابسة من الملوحة والصلابة منها والصلابة منها

اشارة

البخيل وبخل التكرم وتسمى هذه اعتبار بوجهية فالاعتبارية أهم من الاضافية لان الاعتبارية اما النسبية وهي الاضافية واما ومعتقوها غيرها اذا علمت هذا فالمصنف قابل الحقيقة بالاضافة فتكون الاعتبارية بوجهية غير داخلية في كلامه اما عدم دخوله في الاضافية فظاهر واما عدم دخولها في الحقيقة فلازم فانه قسم الحقيقة الى حسية وعقلية وقد على انهما ارباد بالحقيقة كما كانت متحققة في ذات الموصوف بدون اعتبار العقل سواء كانت مدركة بالحواس أو بالعقل وحيث كانت الاعتبارية بوجهية غير داخلية في كل من الحقيقي والاضافية فيكون في حصر المصنف الصفة في الحقيقة والاضافة فصورهم لو أراد بالحقيقة مقابل الاضافة كانت الاعتبارية بوجهية داخلية في الحقيقة الا انه يمنع من ذلك تقسيم الحقيقة الى حسية وعقلية فقط وقول الشرح وقد يقال أى يطلق الحقيقي على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له لا يجب اعتبار العقل أى وهو الاعتباري الوهمي وعلى هذا الاطلاق يكون الحقيقي شاملا للاضافات فبراهنا الامر الذي له ثبوت في نفسه سواء كان متعلقا بالوجود الخارجى أو لا بالحقيق على هذا الاطلاق أهم منه على كلام المصنف حيث أريد بالحقيق متمم الوجود خارجي كما هو الظاهر من تنجيه

تقسيم آخر باعتبار آخر وجه الشيء إما واحداً أو غير واحد والواحد ما حسي أو عقلي وغير الواحد إما بميزة الواحد لكونه
مركباً من أمرين أو أموراً أو متعدد غير مركب

السابق للحسي والعقلي والأضافي من قبيل الحقيقي على الإطلاق الثاني وغير حقيقي على الإطلاق المصنف (قوله إشارة إلى أنه) أي
الإطلاق الثاني وهو أن الحقيقي مقابل اعتباري الوهمي وقوله مرادهما أي في مقام تقسيم الصفات الحقيقية وغيرها فيراد بالغير
الاعتبارية الوهمي غير راد بالحقيقية ما يشبه الاعتبارية الإضافية (٣٤٧) (قوله حيث قال) أي لأن قال الوصف العقلي أي

الذي هو وجه الشيء وقوله
منعصر أي متردد على وجه
المعصر (قوله كالكيانات
النفسانية) أي مثل العلم
والذكاء (قوله وبين
اعتباري) أي وهي وقوله
ونسي أي بين اعتباري
نسي وأعلم أن المفهوم
من عبارة المفتاح تقسيم
الوصف العقلي إلى ثلاثة
أقسام حقيقي واعتباري
ونسي وقضية ذلك أن
الحقيقي ليس باعتباري
ولأنه فلا يشمل النسبي
وهذا خلاف المفهوم من
قوله وقد يقال الحقيقي الخ
اذ قضيت تناوله للنسي
وأوجب بأن استدلاله
بكلام المفتاح مبني على
رأي المتكسبين من أن
الأمور الإضافية لا وجود
لها في الخارج وأنها
اعتبارية أي مما وجوده
بحسب اعتبار العقل
فيكون قوله اعتباري
ونسي من عطف اختصاص
على العام ويكون قوله على ما

إشارة إلى أنه مرادهما حيث قال الوصف العقلي منعصر بين حقيقي كالكيانات النفسانية وبين
اعتباري ونسي كالصاف الشيء يكون مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كإضافة شيء تصور
وهي محض (وأينما) لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه (أما واحد أو بميزة الواحد لكونه مركباً من
متعدد) تركبها حقيقياً
إطلاق الحقيقي في مقابلة الاعتباري مطلقاً كلاماً للسكا في المفتاح فانه قال الوصف العقلي منعصر
أي متردد على وجه المعصر بين حقيقي كالكيانات النفسانية وبين اعتباري ونسي ثم مثل للنسي
بقوله كالصاف الشيء يكون مطلوب الوجود أو العدم عند العقل أي لأن كون الشيء مطلوب الوجود
عند العقل يعني أن كان محجوباً أمر نسي يتعقل بين المطلوب والمطلوب الذي هو العقل فكان أنصافاً
وكذا الصاف الشيء يكون مطلوب العدم عند العقل يعني أن كان مكرهاً أمر نسي أيضاً وذلك كقولك
في التشبيه هذا الأمر كأشياء يفتي أو كأشياء يكره ويشل للاعتباري الوهمي بقوله أو كإضافة شيء
تصور وهي محض يعني كصورة أتياب الأغوال التي لا وجود لها في الواقع كإضافة شيء
هذا الشأن كتاب القول فان هذا الكلام من السكا أن بني على ماهو المشهور عند المتكسبين من أن
الأمور النسبية باعتبارية تكون عطف للنسي في قوله ونسي على الاعتباري من عطف لخاص على
العام ويكون التمثيل الأول كما أثمرنا اليه هذا الاعتباري المخصوص والتمثيل الثاني لقسم آخر من
الاعتباري وهو الوهمي لا يتوهم عده من الحسي كإضافة رايهم على هذا البناء كون الحقيقي في مقابلة
الاعتباري وقد دخل في الاعتباري جميع أنواعه وان كان لم يغل في النوعين وأما أن بني على أن النسبي
موجود بل على أن الحقيقي قول بل بالاعتباري فقط بل على أنه قول بل بالاعتباري والنسي لأن
النسي ليس من قبيل الاعتباري على هذا البناء فبدل كلامه في أن الحقيقي إطلاق في مقابلة الاعتباري
فقط بل نقول بحقل كلامه كابدل عليه المثال أن يخص الاعتباري بالوهمي فيستخرج في الحقيقي
بعض أنواع الاعتباري كالإمكان فلا يدل بل مقابلي على وجه الإطلاق فتأمل جهنا حتى تعلم أن هذا
البسط والصبر يحتاج إليه في هذا المقام (و) تعود (أي أيضاً) إلى تقسيم آخر في الوجه فتقول (أما
واحد) أي إما أن يكون واحداً ونسي بالواحد ما يعني العرف واحداً الذي لا جزئية أصلاً وذلك
كقولك خدعة كالوردي في الحجرة فهنا واحد وان اشتملت الحجرة على مطلق اللونية ومطلق القبط البصر
(وإما بميزة الواحد) أي وإما أن يكون بميزة الواحد (الكون) اعتبر في التشبيه مجموع بحيث لا يكتفي
فيه بضعه وإن كان هو بنفسه (مركباً من متعدد) وهذا الذي بميزة الواحد لكونه مركباً من متعدد
ص (وأيضاً) أما واحد في قوله مدركة بالحواس ش هذا تقسيم ثالث لوجه الشبه وهو إما أن يكون

بقابل اعتباري الذي لا شاملاً للأضافي والوهمي وإجمالاً قال في المفتاح إشارة إلى أن قوله ونسي محتمل أن يكون معطوفاً على اعتباري
أي بين اعتباري غير نسي ونسي اعتباري أيضاً فيكون الوصف العقلي قسمين فقط بمحتمل أن يكون قوله ونسي عطفنا على حقيقي
فتكون الأقسام ثلاثة وحيث فلا دليل فيه اه (قوله) كالصاف الشيء يكون مطلوب الوجود (أي إذا كان أمر مرغوباً فبأنه محجوباً
للمطالب وهذا المعنى أي كون الشيء مطلوباً أمر نسي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب (قوله) أو العدم) أي كون الشيء
مطلوب العدم أي إذا كان مكرهاً أمر مرغوباً عنده (قوله) أو كإضافة (الخ) هذا تمثيل للاعتباري الوهمي وذلك مثل أنصاف السنة وكل
ما هو علم ما يشتمل فيها من البياض والأشراق والصفاء للصدمة وكل ما هو جهل ما يشتمل فيها من السواد والظلام (قوله محض) أي
خالص من الثبوت خارج الأذهان (قوله) أما واحد) أي إما أن يكون واحداً والمراد بالواحد ما يعني العرف واحداً الذي لا جزئية أصلاً

أصلا وذلك كقولك خد كالوردي الحرة فهذا واحد وان اشتملت الحرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر (بقوله بأن يكون) أي ذلك المركب (قوله ملتبس) أي مركب من أمور مختلفة والمراد بالجمع ما فوق الواحد وذلك كالحقيقة الإنسانية الواقعة شبه في قولك زيد كعمر وفي الإنسانية (٣٤٨) فهي حقيقة مركبة تركيبا حقيقيا من أمرين مختلفين وانما كان التركيب حقيقيا لان

الجزأين صار به شيئا واحدا في الخارج فتأثير هذا التركيب في تقريب المركب من الواحد أحق وأقوى والغرض من التركيب اعادة هذا المعنى فكان باسم التركيب

أحق وأولى (قوله انتمزعا العقل) أي استحضرها العقل وقوله من عدة أمور أي ملاحظة عدة

أمور أي وتلك الامور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي وحاصله

أن المركب تركيبا اعتباريا لا حقيقة له في ذاته بل هو هيئة يلاحظها من اجتماع أمور بحيث لا يصح التشبيه الا باعتبار تعلقها بمجموع الاجزاء أيضا ولكن ليس تركيب تلك الاجزاء بحيث يصدق كل منها على الآخر فيلزم من الكل حقيقة واحدة كافي القسم الاول وذلك كالوجه في قوله

كان منار النقع فوق رؤسا * وأسافنا ليل نهاري كواكب فان الوجه على ما يأتي هو الهيئة الحاصلة من حوى أجرام مشرقة على وجه مخصوص في جنب شئ

مظلم ومعالم أن تلك الاجرام المخصوصة لا يصدق عليها ذلك الشئ المظلم وانه لا تلتزم من المجموع حقيقة واحدة ولكن تلك الهيئة ولو اعتبر فيها متعدد كالشئ الواحد في عدم استقلال كل جزء منها في التشبيه (وكل منها) أي وكل من الواحد والذى بمنزلة الواحد ينقسم إلى قسمين لان الواحد اما (حسي)

كالجرة (أو عقلي) كالعلم والذي بمنزلة أيضا اما حسي كهيئة الحاصلة من وجود اشياء مشرقة على وجه مخصوص في جنب شئ مظلم فبا تقدم وسيأتي واما عقلي كعدم الانتفاع بأبلغ نافع مع تحصيل

التعريف استصحابه كإثباتي أيضا في الامثلة ودخل في العقل المنسوب للركب الذي هو بمنزلة الواحد ما بعضه عقلي وبعضه حسي كما يأتي ان يصدق عليه أن مجموعه ليس بحسي ولك أن تدخل في الحسي

لمثل هذا التعليل مع ان المميز باختصاص بالاحساس من حيث ان طرفه يجب ان يكون ناحيين اذ لا يقوم الحسي بالعقل والمصنف لم يعتبره فيما ثالثا في المركب لان حسيته أو عقلية باعتبار بعض

الاجزاء والمعتبر في التشبيه به هو الهيئة الاجتماعية لا بعض الاجزاء بخصوصها (واما متعدد) هذا مقابل قوله واما واحد أو بمنزلة فهو عطف عليه يعني ان وجه التشبيه اما ان يكون واحدا أو بمنزلة

واحدا أو بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد وكل منهما أي من الواحد ومن المركب الذي هو بمنزلة الواحد حسي أو عقلي واما متعدد كذلك أي حسي أو عقلي أو مختلف بأن يكون مركبا من حسي

وعقلي واقتضى كلامه ان الاختلاف لا يأتي في القسمين السابقين وأورد عليه الخطي أنه قد يأتي وجه خصوص في جنب شئ مظلم فان من المعلوم انه لا يلتزم من

المجموع حقيقة واحدة ولكن تلك الهيئة وان اعتبر فيها متعدد لكنها كالشئ الواحد في عدم استلال كل جزء منها في التشبيه ثم ان ماد كره الشاعر من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر المصنف يشعر به كلام المفتاح الذي هو اصل لهذا المتن قال في الطول وما يشعر به كلام المفتاح من التعميم فيه نظرا ستمر فوسا حله ان المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقة المتضمن عدة أمور من قبيل الواحد

لامن اقبل ما هو منزل المتلة والواحد الاول قصر المركب من متعدد على المركب تركبا اعتباريا (قوله عطف على قوله اما واحد اما
بئله الواحد) ظاهرا انه عطف على مجموع الامرين وذلك لانهما بئله نفس واحد فكانه قيل وجه الشبه اما غير متعدد اما متعدد وغير
المتعدد صادق بالامر من أعني الواحد والنزله لثبته فلما كانا بئله نفس الواحد صبح العطف على مجموعهما كذا قرر شيئا العدوى
والذي في المطول أن قوله واما متعدد عطف على قوله اما بئله الواحد وجئت قول ثالث المتفصلة ذات الاجزاء الثلاثة الى منفصلتين
ذاتي جزاين لان الحكم الانصالي لا يمكن أن يتحقق الا بين امرين فكانه قال وجه الشبه اما واحدا وغيره غير الواحد اما بئله الواحد
أو متعدد (قوله أن ينظر) أي ذوا أن ينظر (قوله الى عدة أمور) أي (٣٤٩) اثنين فأكثر (قوله ليكون كل منها وجه شبه)
أي وهذا إنما يكون اذا

كان التشبيه في أمور كثيرة
لا يتقيد بعضها ببعض
بل كل واحد منها منفرد
بنفسه أي بحيث لو حذف

البعض واقتصر على البعض

لم يحصل التشبيه كقولنا
هذه الفا كمة مثل هذه
الفا كمة في شكها ولونها
وحلاوتها وطعمها ورائحتها
وزيد كعمرو في علمه وحلمه
وأدبه وإيمانه وشجاعته
(قوله بل في الهيئة
المتزينة) أي اذا كان
مركبا تركبا اعتباريا
وقوله أو في الحقيقة الممتدة
أي فيها اذا كان مركبا
تركبا حقيقيا نحو زيد
كعمرو في الانسانية فالذي
قصد اشتراك الطرفين
فيه الانسانية وهي حقيقة
مركبة من الحواسنة
والناطقة (قوله كذلك)
خبر لبيدا محذوف كقائل
البعقوبي أي وهو كذلك

عطف على قوله اما واحد اما بئله الواحد والمراد بالتعدد أن ينظر الى عدة أمور ويقصد اشتراك
الطرفين في كل منها ليكون كل منها وجه شبه بخلاف المركب المتزل المتلة والواحد فان لم يقصد اشتراك
الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنزعة أو في الحقيقة الممتدة منها (كذلك) أي المتعدد
أي احاسي أو عقلي (أو مختلف) بعضه حسي وبعضه عقلي (والحسي) من وجه الشبه سواء كان
بنامه حسيا أو بعينه (طرفاه حسيان لا غير)

كأتقدم واما أن يكون متعدد اما بالعدد ان يد كرفي التشبيه عدد من أوجه الشبه شيئين أو
أشياء على وجه جهة الاستقلال بمعنى أن كل واحد مباد كرواقتصر عليه كفي في التشبيه بخلاف
المركب فانه يجب ان يكون بحيث لو أسقط جزء مما اعتبرت فيه الهيئة أو مما اعتبر جمعها حقيقة
واحدة بطل التشبيه في قصد الحكم كأتقدم في تسمية منار النقع الخ في الهيئة السابقة وفي تشبيه زيد
بعمرو في احياؤنا في الناطقة مثال التعددان يقال هذه الفا كمة كبهذه في لونها وفي شكها وفي
حلاوتها فالواحد ان من هذه لك في الباقي في التشبيه في قصد الحكم وهذا التعدد (كذلك) السابق
وهو الواحد أو بئله انه ينقسم الى كونه اما حاسي أو عقلي وقوله (أو مختلف) عطف على ما تضمنه
كذلك والتقدير التعدد اما حاسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي مثال الحاسي
كله ما تقدم في تشبيه الفا كمة بأخرى ومثال العقلي كله أن يقال زيد كعمرو في علمه وحبته وإيمانه
ومثال المختلف أن يقال زيد كعمرو في علمه وشكوه كلامه ثم أشار الى ما يقتضيه كون الوجه حسيا أو
عقليا في الطرفين بقوله (والحسي) من وجه الشبه سواء كان حسيا كله أو كان بعضه حسيا وبعضه
عقليا (طرفاه حسيان لا غير) أي يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه حيث تحققت حسية في
الوجه حسيًا فلا يجوز أن يكون لهما عقليان أو أحدهما وانما وجب كون الطرفين عند وجود الحسية
في الوجه حسيين معا

في الثاني باعتبار الاجزاء لا بطرفها فالنظر الى المركب انما الهيئة الاجنافية وهي اما حسية فقط
أو عقلية فقط والحسي لا يكون طرفاه الاحسين لاستحالة أن يدرك بالحس شي من غير الحسي
والعقلي طرفاهما عقليان أو حسيان أو مختلفان فالعقلي أعظم في كل واحد من الطرفين عقليا كان
الوجه عقليا لحواز أن يدرك بالعقل شي من الحسي ولذلك قال التشبيه بالوجه العقلي أهم منه بالوجه

أي مثل المذكور من الواحد وهو بئله في التقسيم الى حسي وعقلي وهذا هو الانسب بما قبله وجعله في الاطول مقالة لتعدد (قوله
أو مختلف) عطف على ما تضمنه قوله كذلك والتقدير التعدد اما حاسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي فهو
مرتبط بالتعدد وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين مع انه سأتى في الثاني وهو المركب المتزل المتلة والواحد باعتبار
الاجزاء التي انزعجت منها الهيئة لان يقال ما كان وجه الشبه في الثاني هو مجموع المركب وهو اما حسي فقط أو عقلي فقط لم يلتفت
الى تقسيمه كذا في العروس (قوله الحسي) أي وجه الشبه الحسي (قوله سواء كان بئله حسيا) أي كان واحدا أو مركبا أو
متعددا (قوله أو ببعضهم) أي أو كان بعضه حسيًا وذلك بأن كان متعددًا مختلفًا واحدًا حسيًا والأخر عقليًا وفي كلامه تشبيه على
أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الاعين من الحسي فيقابل لانه فيقابل بمقابل المختلف بخلافه فانه يشمل المختلف

لا متناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء* والعقلي طرفاه ما عقليان أو حسيان أو مختلفان لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء

(قوله أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا) أما إذا كان وجه الشبه بينهما حسيًا فظاهر لأن الحسي لا يقوم إلا بالحسي وأما إذا كان وجه الشبه متعددًا لمختلفات فلا نه لا بد من انتزاع كل واحد من ذلك المتعدد من الطرفين ويتبع انتزاع الذي هو حسي من العقلي بخلاف وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي فإنه عقلي وإن كان بعض أجزائه حسيًا فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليًا مركبًا من الحسي والعقلي فتدبر قوله عبد الحكيم (قوله بالحس) أي الظاهري كالسمع والبصر الخ (قوله من غير الحسي) أي من الطرف غير الحسي وهو العقلي وقوله شيء هو وجه (٣٥٠) الشبه (قوله من غير الحسي) من اللاتبة المتعلقة بـ يدرك على نفسه

معنى يوجد فلذا عده من أي لا متناع أن يوجد شيء

من غير الحسيات وهي العقليات مدركا بالحواس وليست من بيئات الشيء وقد أشار لذلك الشارح (قوله

والموجود) أي والوصف الموجود من وجه الشبه في الطرف العقلي (قوله لا يكون الاجسام) هذا بناء على قول أهل السنة وقوله أوقاها بالحس بناء على قول الحكماء أن

الحواس لا تدرك الاجسام بل الاعراض القائمة بها فأوفى كلامه لتتويع

الاختلاف ثم ان الجسم عبارة عن الجوهر المركب فيفيد أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس (قوله والعقلي

من وجه الشبه) أي سواء كان عقليا صرفا أو بعض أجزائه عقليا وبعضها حسي (قوله أهم) أي

من حيث الطرفين أوفى

أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لا متناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء) فإن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود وفيهما الموجود العقلي إنما يدرك بالعقل دون الحس إذ المدرك بالحس لا يكون الاجسام أوقاها بالحس (والعقلي) من وجه الشبه (أهم) من الحسي (لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء) أي لجواز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيًا والاخر عقليًا

(لا متناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء) يعني أن وجه التشبيه يجب أن يقوم بالطرفين ولا بد من ادراكه فيهما ليحقق التشارك فيه فإذا كان ذلك الوجه حسيًا أدركنا بحدسي الحواس إذا لمعنى للحسي ألا يدرك بالحواس حال وجوده خارجا فلو صح أن يكون أحد الطرفين عقليا لمع كون الوجه حسيًا لمع أن يدرك الوجه الحسي في ذلك الطرف العقلي لأن الوجه الحسي عند وجوده يدرك بحدسي الحواس والألم يكن حسيًا لكن ادراك الأمر العقلي بالحواس حال فادراك أوصافه بالحواس حال لأن أوصاف العقلي لا تكون إلا عقلية إذ لا يصح أن تصف العقلي بالحسي ضرورة أن الاوصاف المدركة بالحواس أوصاف الجسم ولا يصح أن تكون لغيره والجسم حسي لا عقلي وهذا المعنى أعني كون الحسي لا يكون قائما بالعقلي يكفي في التعليل بل هو أوضح ولكن لما كان يستلزم عدم ادراك الحس من العقلي شيئا علل به أشاؤنا إلى تأخر ادراك الوجه على ادراك الطرفين أذهو المطلوب فأدفع التشبيه فهو المجهول المطلوب بعد تصور الطرفين فإن قلت كيف يصح أن يحصل الجسم الموصوف بالحسوس محسوسا حتى لا يصح أن يقوم الحسي بالعقلي مع ما تقرر من أن المدرك بالبصر مثلا اللون لا الجسم فقد صح أنصف العقلي وهو الجسم بالحسي وهو اللون قلت هذا تقرر فيلسوفي وليس عليه مذهب المحققين فإن الضرورة ما كفة بادراك الجسم بحاسة البصر فلا يصح قيام الحسي بغير الجسم المحسوس فالحسوس ما جسم أوقاها به وهو ظاهر (و) أما (العقلي) من وجه الشبه فيجوز أن يكون طرفاه عقليين معًا وإن يكونا حسيين معًا وإن يكون أحدهما حسيًا والاخر عقليًا فخل العقلي (أهم) من الحس بالحسي وذلك (لجواز أن يدرك بالعقل من) الأمر (الحسي شيء) معقول يقع التشبيه به وادراك المعقول من الحسوس يتوقف على صحة أنصف الحسوس بالمعقول الحسي وأما عقلا لجواز ولم نقل لوجوب لأن الحسي قد يدرك حيث لا عقل كادراك الحيوان معنى ذلك أن من شبه بوجه حسي فقد شبه بوجه عقلي لأن كل وجه حسي عقلي بل لأن من ضرورة التشبيه

اذ

العبرة مناض خذوف والتقدير وطرف العقلي من وجه الشبه أهم من طرفه

الحسي وأما جعلنا العموم وانحصر فيما باعتبار علمه أي طرفيهما لا باعتبار ذاتيهما لئلا يتصور تصادق بين حسي وعقلي لأن الوجه الحسي هو الذي لا يدرك ألا بالاحس والوجه العقلي هو الذي لا يدرك ألا بالعقل وليس المراد بالعقل مطلق المدرك بالعقل أدلوا بذلك لمع تمس مقابله بالحسي في التقسيم ضرورة أن كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا يعكس فيكون العقلي على هذا أهم فلا يقابله الحسي (قوله وعقليين) أي حرفين أو مركبين من الحسوس والمعقول (قوله لجواز الخ) علة قوله أهم أي لجواز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر الحسي كما يجوز أن يدرك بالعقل شيء من الأمر العقلي

ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أهم من التشبيه بالوجه الحسي قال الشيخ صاحب المفتاح وهما نكتة لا بد من التنبه لها وهي أن
 التحقيق في وجه الشبه يأتي أن يكون غير عقلي وذلك لانه متى كان حسيا وقصير فأنه يجب أن يكون موجودا في الطرفين وكل موجود
 فيه تميز فوجه التشبيه المشترك متعين فحينئذ هو إما يكون هو عينه موجودا مع التشبيه لا امتناع حصول المحسوس المعين ههنا مع كونه
 عينه هناك بحكم الضرورة ويحكم التشبيه على امتناعه أن ثبت هو استزاده اذ لم يمت جرة الخلد من جرة الورود أو بالمعكس كون
 الجرة معلومة موجودة معارفه كذا في أحواله بل يكون مثله مع التشبيه بل يمكن المثلين لا يكون شيئا واحدا ووجه التشبيه بين
 الطرفين ما عرفت واحد فيسازم أن يكون أمرا كليما أو خادما للمثلين بتجريد ههنا عن التعيين لكن ما هذا شأنه فهو عقلي ويتمتع أن
 يقال فالمراد بوجه التشبيه حصول المثلين في الطرفين فإن المثلين متساويان في وجه التشبيه فإن كان عقليا كان المرجع في وجه التشبيه
 العقلي في المال وإن كان حسيا استزاد أن يكون مع المثلين مثلا من آخران (٣٥٩) وكان الكلام فيما كان كالقلام فيساويناها
 ويترجم التسلسل هذا القطة

اذلا امتناع في قيام المقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك يقال التشبيه بالوجه
 العقلي أهم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه
 العقلي من غير عكس (فان قيل هو) أي وجه الشبه (مشارك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه
 (فهو كل) ضرورة أن الجزئي يتمتع بوقوع الشراك فيه
 وهو محقق كاتصاف الانسان بالعلم والابن بالجهل وغير ذلك (ولذلك) أي لاجل كون وجه
 التشبيه العقلي أهم محلا (يقال) موافقة لذلك (التشبيه بالوجه العقلي أهم) محلا من التشبيه بالوجه
 الحسي وذلك لان صحة التشبيه تابعة لوجود وجه الشبه في الطرفين فإذا كان يوجد في العقليين
 والحسيين والمختلفين والحسي لا يوجد الا في الحسيين كان محل الاول أهم لمعومه الاقسام الثلاثة
 واختصاص الحسي واحدتها وانما جعلنا العموم والخصوص في المثلين أعني محل الوجه الحسي
 ومحل الوجه العقلي لان نفس التشبيين متباينان اذ معنى التشبيه بالوجه الحسي التشبيه بالوجه
 الذي لا يدرك أولا والا بالحس ومعنى التشبيه بالوجه العقلي التشبيه بالوجه الذي لا يدرك أولا الا
 بالعقل وذلك لان ما لا يدرك بالعقل مطلقا المدرك بالعقل لم يصح مقابله بالحسي في التقيس ضرورة
 ان كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلي على هذا أهم فلا يقابله الحسي فافهم
 ثم أورد بحثا على كون وجه الشبه قد يكون حسيا فقال (فان قيل هو) أي وجه الشبه لاجل
 اشتراط وجوده في الطرفين معا (مشارك) فيه ضرورة لان غير المشترك فيه لا يوجد في الطرفين معا
 وانما يوجد في أحدهما واذا كان مشتركين في الطرفين (فهو كل) لصدقه على الوصفين المعنيين
 الموجودين في الطرفين وما يصدق على اثنين فأكثر كالتشراك في وجود معناه فهما بخلاف
 أن يكون ذلك الحسي قد علم وقصده وان كان الجامع في نفسه قد يكون حسيا لا عقليا كادراك
 الحيوانات غير الانسان فقول المصنف العقلي أهم فيه نظر الا باعتبار الصدق في الواقع على ما ذكرناه
 (قوله فان قيل) إشارة الى سؤال ذكره في المفتاح وهما نكتة لا بد من التنبه عليها وهو أن التحقيق

بالوجه الحسي (قوله اذلا امتناع في قيام المقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيئا) (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أهم) من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي من غير عكس (فان قيل هو) أي وجه الشبه (مشارك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه (فهو كل) ضرورة أن الجزئي يتمتع بوقوع الشراك فيه وهو محقق كاتصاف الانسان بالعلم والابن بالجهل وغير ذلك (ولذلك) أي لاجل كون وجه التشبيه العقلي أهم محلا (يقال) موافقة لذلك (التشبيه بالوجه العقلي أهم) محلا من التشبيه بالوجه الحسي وذلك لان صحة التشبيه تابعة لوجود وجه الشبه في الطرفين فإذا كان يوجد في العقليين والحسيين والمختلفين والحسي لا يوجد الا في الحسيين كان محل الاول أهم لمعومه الاقسام الثلاثة واختصاص الحسي واحدتها وانما جعلنا العموم والخصوص في المثلين أعني محل الوجه الحسي ومحل الوجه العقلي لان نفس التشبيين متباينان اذ معنى التشبيه بالوجه الحسي التشبيه بالوجه الذي لا يدرك أولا والا بالحس ومعنى التشبيه بالوجه العقلي التشبيه بالوجه الذي لا يدرك أولا الا بالعقل وذلك لان ما لا يدرك بالعقل مطلقا المدرك بالعقل لم يصح مقابله بالحسي في التقيس ضرورة ان كل مدرك بالحس مدرك بالعقل ولا ينعكس فيكون العقلي على هذا أهم فلا يقابله الحسي فافهم ثم أورد بحثا على كون وجه الشبه قد يكون حسيا فقال (فان قيل هو) أي وجه الشبه لاجل اشتراط وجوده في الطرفين معا (مشارك) فيه ضرورة لان غير المشترك فيه لا يوجد في الطرفين معا وانما يوجد في أحدهما واذا كان مشتركين في الطرفين (فهو كل) لصدقه على الوصفين المعنيين الموجودين في الطرفين وما يصدق على اثنين فأكثر كالتشراك في وجود معناه فهما بخلاف أن يكون ذلك الحسي قد علم وقصده وان كان الجامع في نفسه قد يكون حسيا لا عقليا كادراك الحيوانات غير الانسان فقول المصنف العقلي أهم فيه نظر الا باعتبار الصدق في الواقع على ما ذكرناه (قوله فان قيل) إشارة الى سؤال ذكره في المفتاح وهما نكتة لا بد من التنبه عليها وهو أن التحقيق

الحق (أشار بهذا الى أن العموم باعتبار التحقيق أي أن كل طرفين يصدق فيه التشبيه بوجه حسي يصدق فيه بوجه عقلي وليس كل طرفين يصدق فيه التشبيه بوجه عقلي يصدق فيه بوجه حسي (قوله ان كل ما يصح) أي كل موضع يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي بأن يكون الطرفان حسيين (قوله من غير عكس) أي بالمتى القوي وأما عكس ذلك عكسا منطقيا فهو صحيح (قوله فان قيل) هذا وادعى قوله وكل منهما حسي أو مقلي وحاصل ما ذكره المصنف قياس مفصول النتائج من كبري قياس أولها من الشكل الاول مؤلف من موجودتين كلتاهما بنتج موجه كلية وثانيتها من الشكل الثاني مؤلف من موجه كلية صغرى بنتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى تنتج سالبة كلية هي المطلوب وهي أنه لا شيء من وجه التشبيه بحسبي وهي منافقة لما تقدم من أن وجه الشبه يكون حسيا وقرر السؤال أن تقول كل وجه شبه فهو مشترك فيه وكل مشترك فيه فهو كل شيء ينتج كل وجه شبه فهو كل شيء ثم قسم اليها كبرى القياس الثاني وتقول ولا شيء من الحسي بكل شيء لا شيء من وجه التشبيه بحسبي وهو المطلوب (قوله مشترك فيه) أي يحكم عليه بالاشتراك فيه وقوله ضرورة اشتراك الطرفين فيه أي في الواقع فلم يترجم تعليل الشيء بنفسه لاختلاف المقتول والمقول وقوله ضرورة الخ الاول دليل الصغرى والثاني دليل الكبرى

ويمكن أن يقال المراد بكونه نحسياً أن تكون أفراده مدركة بالحس كالسواد فان أفراده مدركة بالبصر وان كان هو في نفسه غير مدرك به ولا يفهم من الخواص

في القياس الأول وقوله ضرورة أن كل حسي الخ هذا دليل للكبرى في القياس الثاني القائلة ولا شيء من الحسي بكلي وتقرير دليلها الذي ذكره كل حسي فهو موجود في المادة مخلص عند المدرك وكل ما هو موجود في المادة مخلص عند المدرك فهو جزئي ينتج كل حسي فهو جزئي (قوله فهو موجود في المادة) أي في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك بأحدى الخواص موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالجزء القائمة بالحد والقائمة بالورد (قوله فالخ) (٣٥٢) حاصله جواب بالتسليم أي أنه بما قلنا وهو أن وجه الشبه

لا يكون حسياً ولكن (والحسي ليس بكلي) قطعاً ضرورة أن كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الاجتزياض ورد فوجه الشبه لا يكون حسيًا بل (فلنا المراد) يكون وجه الشبه حسياً (إن أفراده) أي جزئياته (مدركة بالحس) كالجزء التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد فالحاصل أن وجه الشبه ما لواحد أو مركب أو متعدد وكل من الأولين ما حسي أو عقلي والاخير ما حسي أو عقلي أو مختلف فليس سبعة والثلاثة العقلية طرفاها ما حسيان أو عقليان أو الشبه حسي والمشب به عقلي أو بالعكس صارت ستة عشر قمياً

الجزئي فإنه لا يصح صدقه على اثنين فأكثر بوضع واحد فلا يقع التشارك فيه وذلك لأن المراد بالاشترائك ههنا ما ذكر من جهة الصدق على التعدد بوضع واحد لان ذلك شأن وجه الشبه لا التشارك في مطلق لسبب تبيين شيء واحد كاستدراك يد وعمر في أيهما فانه يصح في الجزئين وإذا كان وجه الشبه كله كلياً تحت لئنا ناقضية صادقة كلية وهي قولنا كل وجه شبه كل قسم في الحقيقة أخرى كلية مسلمة الصدق والها أشار به قوله (والحسي ليس بكلي) اذ هي في قوة قولنا لا شيء من الحسي بكلي ودليل صدقها أن ما يدرك بأحدى الخواص الحس أنما يدرك في مادة معينة أي في جسم معين فسيكون جزئيات ضرورة أن كل معنى خارجاً جزئياً وذلك ظاهر لا خلاف أن لا تدرك كليات بالخواص فننظر لثلاثي القعتين قياس من الشكل الثاني هكذا كل وجه شبه كل ولا شيء من الحسي بكلي ينتج كلية لكلية مقدمة وهي قولنا لا شيء من وجهه بحس وهذا يناقض ما تقرر من أن وجه الشبه يكون حسياً أجاب عن ذلك بقوله (فلنا المراد) يكون وجه الشبه حسياً (إن أفراده) أي جزئياته وجه الشبه (تدرك بالخواص) الحس الظاهرة فالجزء متشاكل في شبيهه عند الورد حسية لا بمعنى أن المعنى الكلي المفهوم منها الصادق في الجزئيات حسي بل بمعنى أن أفراده ذلك الكلي الذي وقعت فيه التركة حسية فنية الحسية إلى الوجهات بما هي باعتبار نسبتها إلى أفراده في الكلام على هذا البعض وأما العقلي كالعالم فلا يدرى شيء من أفراده بالحس أو لا فلا فذلك لسمي عقلياً وحاصل السؤال أن الاشتراك المشترك في الوجه يقتضي لئى الاحساس لاقتضائه كونه كلياً والكلي لا يتعلق بالحس وحاصل في وجه الشبه يأتي أن يكون غير عقلي وذ كرو ما أثرنا به فاسق من أن الحسوس متشخص فلا بد أن يكون جزئياً ووجه الشبه لا بد أن يكون أمراً يشترك الطرفان فيه فلو كان حسياً والحسي موجود متعين في محل لازم أن يكون لكل من الطرفين صفة يخصهما فلا اشتراك حيث لا تسامحاً لوجوده

أو عقلي بجميع جزئياته وأختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي (قوله) (الواحد) تفسير سبعة أي حاصلة من مجموع الأول والثلاثة الأخيرة (قوله والثلاثة العقلية) وهي الواحد العقلي والمركب العقلي والمعدد العقلي واحتراز بالعقليات عن الحسية لوجوب كون الطرفين فيها حسيين وعن المختلف أيضاً لانه يقتضي حسية الطرف بالتمام وقوله طرفاها ما حسيان الخ أي فاذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الاربعة صارت اثني عشر ويعتبر في ذلك الاربعة الباقية من السبعة وهي وجه الشبه الواحد الحسي والمركب الحسي والمعدد الحسي والمعدد المختلف بعضه حسي وبعضه عقلي وهذه الاربعة لا يكون طرفاها الاحسين كما تقدم فصار المجموع ستة عشر كما ذكره الشارح

الجواب تسليم البعث وتأويل أن المطلق الاحساس على المعنى السككي ليس على ظاهره بل إنما أطلق عليه نظر الأفراد فسمى بما يمرض لأفراده لانها هي الموجودة خارجا في الطرفين حقيقة لا السككي وإن كان هو المشترك فيه والذي يوصل من أقسام الوجه بالنظر في الطرفين مما يتوحد مشرونا فيها وذلك لان الوجه اما واحد واما بمنزلة الواحد والعدد المتعدد والواحد الذي بمنزلة اما ان يكونا حسيين أو عقليين فلهذه أربعة أحوال المتعدد اما ان يكون حسياً أو يكون عقلياً أو يكون بعض عقلياً وبعض حسياً فهذه ثلاثة في المتعدد الى الأربعة التي في الواحد والذي بمنزلة مجموعها سبعة وكل من هذه السبعة اما ان يكون طرفاه عقليين أو حسيين أو المتشبه به حسياً والمتشبه عقلياً والعكس مجموع ذلك ثمانية وعشرون من ضرب سبعة أحوال الوجه في أربعة أحوال الطرفين ثم ان الثلاثة أعني الواحد الذي بمنزلة والمتعدد اذا كانت عقلياً فهي تجري في أربعة أحوال الطرفين لما تقدم أن الوجه العقلي يجري في الحسوسين والمفولين والمختلطين فتكون أقسام العقل اثني عشر حقيقة واما الأربعة الباقية أعني الواحد والذي بمنزلة اذا كانا حسيين والمتعدد اذا كان كله حسياً أو بعضه فلا يجري في واحد منهما في غير الحسيين وإنما تجري هذه الأربعة في الطرفين الحسيين فقط لما تقدم أن الحسي طرفاه حسيان فهذه أربعة تقسم الى اثني عشر التي العقلية فتكون ستة عشر والباقي تسككي لتسكيد الثمانية والعشرون ساقطة وهي اثني عشر ففصل ان الأقسام التي أشار المصنف الى اثنا عشرة عشر فشرع في التمثيل لبعض هذه واحداً على غير فلا يوجد في الطرف الآخر المثلان ليس بشياً واحداً وجه الشبه لا بد أن يكون واحداً يحصل الاشتراك فيه كلباً أو خوداً من المثلين فيجرد هما عن التبيين ثم قال ينتفع أن يقال وجه الشبه حصول المثلين في الطرفين لان المثلين متشابهان ولا بالتشابه من وجه فان كان قلباً صريحاً لقلب وإن كان حسياً لم أن يكون متقسماً فيما يقسم حتى أن يكون مع المثلين مثلان آخران وبتسلسل وهو محال وفي نظر لان السككي وان وجد في الخارج فليس حسياً وقال المصنف في الإيضاح المراد بكونه حسياً أن يكون أفراداً مدبرة بالحس وهذا في الحقيقة سلم لكلام السكاكي واعتبر أن وجه الشبه عقلي غير أنه يسمى حسياً ثم رد عليه أن هذا في الاصطلاح لا يسمى حسياً لأن ما تقدم من المصنف في الخيال وإنه ملحق بالحسي لاحتجوا وان كانت أفراداً مدبرة بالحس فالحس كما يقول كما سلم اسم الحسي عن الخيال وإنما لم يقصده فليعلم أن تسليو اسم الحسي عن الوجه بدأ وتصريحاً بإرادة ذلك منه وقد أورد على قولهم أن وجه الشبه لا بد أن يكون واحداً كلياً موجوداً فيها أنه يستلزم حصول العرض الواحد في وقت واحد بمطابقين وأجيب بأننا لا نعبر بوجه الشبه نوعاً ونقصد بل نأخذ مجرداً واعتراض بأنه اذا أخذ مجرداً امتنع أن يكون موجوداً فيها ما اذا الوجود فيها بزمه تعيينه في كل منهما فالوجود فيها غير كلي فليس وجه الشبه بوجه الشبه غير موجود فيها فليس وجهها وأجيب بأن التبيين غير ما نعلم من فرض العقل إياه مشتركا بين كثيرين بمعنى أنه يمكن من مطابقة لما يشغل عليه كل واحد منهما وأورد على السكاكي أن هذا تسلسل اعتباري فلا حاجة فيه وإنما أقول أصل الاعتراض الذي أورد له السكاكي على نفسه وأجاب عنه فاسد الوضع لان القول بأن وجه الشبه حصول المثلين يقتضي بأنه عقلي لان حصول المثلين أيضاً عقلي لا حسي فان عني به ان الوجه لا يشترط أن يكون واحداً مشتركاً بينهما فلا حاجة الى المدلول عن الحسي * وأعلم أن أقسام وجه الشبه على ما ذكره المصنف سبعة واحداً حسي وواحداً عقلي ومركب حسي ومركب عقلي ومتعدد حسي ومتعدد عقلي ومتعدد مختلف أي بعض حسي وبعض عقلي ولما أن يقول المتعدد وجهان لوجه واحد مختلف فهنا التسميم ليس بصحيح ولا يخفى أن الخيال أهم في هذا الباب لدخوله في الحسي والوهمي والوجداني أهملنا دخولها في العقلي على ما سبق والسكاكي قسم

الواحد الحسي كالحمرة والخفاء وطيب الرائحة وتولقة الطعم ولين الملمس في تشبيهه الخد بالورد والصوت الضعيف بالمهمل والنكتة بالخير والريق بالخر والجلد الناعم بالحرير كالسبح والواحد العقلي كالمرء من الفاتحة

(قوله الواحد الحسي) أي وجه التشبيه الواحد الحسي وهذا شرح وفي تمثيل الأقسام المذكورة وقد علمت أن الواحد الحسي لا يكون طر فاه إلا مفرد من حسيين ويتشبه فتنه أن (٣٥٤) يقتصر في التمثيل على مثال واحد لكن المصنف مثل له بأربعة خمسة

نظر التعدد الخواص
وكونها خمسة (قوله من
المبصرات) حال من الحجرة
أي حالة سكوتها من
المبصرات وكذا يقال في
نفائره الآية (قوله
فيما مر) أي في تشبيهات
مرت بينها الشارح قوله
أي في تشبيه الخد الخ
فيقال خده كالورد في

(الواحد الحسي كالحمرة) من المبصرات (والتخفاء) يعني خفاء الصوت من المسموعات (وطيب الرائحة
من المشعومات (ولذة الطعم) من المذوقات (ولين الملمس) من الملموسات (فيما مر) أي في تشبيه الخد
بالورد والصوت الضعيف بالمهمل والنكتة بالخير والجلد الناعم بالحرير وفي كون الخفاء
من المسموعات والطيب من المشعومات واللذة من المذوقات تسامح (و) الواحد (العقلي كالمرء من
الفاتحة والجراة) على وزن الجرعة
الأقسام مع ما يتعلق بها فقال (الواحد الحسي) من وجه التشبيه هو (كالحمرة) فيما مر من تشبيه
الخد بالورد فانه يحسوسه بحاسة البصر (و) كالتخفاء أي خفاء الصوت فيما مر من تشبيه
الصوت الضعيف بالمهمل فانه محسوس بحاسة السمع وبما تأمل فيه كون الخفاء مسموعا والذي يتبادر
أن الخفاء من حيث انه عدم الجهر لا يحس وانما يدرك بالعقل عند سماع الصوت بمحاله الخاصة
بمن الضعف لكن عبر به عن حالة الصوت الخفي لأن من حيث مجرد الخفاء بل من حيث انه حال لا ينقل
الصوت عن ادراكه (و) كالأذلة الطعم) فيما مر من تشبيه الريق بالخر فانه يدرك بحاسة الذوق وفيه
أيضاً أن المدرك هو الطعم بحالته واللذة سكوتها لا إدراكه فغلبة تكلم ولكن عبر بالذلة عن مازرهما وهو
الطعم بحالته الخفاء عن الخلاوة عليه وإدراكه بالطعم المنصف اليه الطعم (و) كالتب (الرائحة) فيما مر
من تشبيه النكتة وهي ريح النهر ريح العنبر فانه مدرك بحاسة الشم وفي جعل الطيب مدركاً بالشم
أيضاً في أن المدرك بالشم هو نفس الرائحة بحالته الخاصة وأما الطيب فمدرك بالعقل ولكن انما
يظهر هذا أن فسر طيب الرائحة باستطاعة النفس أيها في ادراكها الطيب من حيث هو طيب وان
فسر بالحالة الذاتية للرائحة التي باستطاعة النفس فهو مدرك بالخالصة إذا ادراك الشيء يقتضي
ادراك خاصته النفسية (و) كالتب (لين الملمس فيما مر) من تشبيه الجلد الناعم بالحرير وقد علمت مما ذكرنا
أن قوله فيما مر مقترع جميع المذكورات كقوله نولان المصنف تسامح في جعل الخفاء والطيب واللذة
من المحسوسات بالخواص التي هي السمع في الأول والشم في الثاني والذوق في الثالث إلا أن جعل على
ما أمرنا عليه والله أعلم هذه أمثلة الواحد الحسي (و) أما الواحد (العقلي) فأمثله (كالمرء)
أي الخلو (عن الفاتحة) كالجراة أي الشجاعة بمعنى التجاسر والعداء على ما راد قتله وانما لم يعبر
بالشجاعة في مكان الجراة لأن الحكاء فصرها الشجاعة بما يقتضي اختصاصها بذوات الانفس
الناطقة وهي أنها هي الجراة الصادرة عن ربه وبه بصيرة بخلاف الجراة فهي أعم وفيها لغات الجراة

نظر التعدد الخواص
وكونها خمسة (قوله من
المبصرات) حال من الحجرة
أي حالة سكوتها من
المبصرات وكذا يقال في
نفائره الآية (قوله
فيما مر) أي في تشبيهات
مرت بينها الشارح قوله
أي في تشبيه الخد الخ
فيقال خده كالورد في
الحجرة وصوت زيد كالسبح
في الخفاء ونكتة كالنهر
في طيب الرائحة وريحه
كالنهر في لذة الطعم وجلده
كالحرير في لين الملمس (قوله
تسامح) وجه أن الخفاء
والطيب واللذة أمور عقلية
غير مدركة بالخواص وانما
المدرك بالسمع الصوت
الخفي لا الخفاء وبالشم
رائحة الطيب لا الطيب
وفي الذوق طعم الخمر لا لذته
فقد أثبت ما لا توصف
للصفة أو عبر باسم اللازم
عن المازوم فأطلق الخفاء
وأراد الصوت الخفي
وطيب الرائحة وأراد
الرائحة الطيبة ولذة
الطعم عن العلم بالذيد
(قوله الواحد العقلي)
أي وجه التشبيه الواحد

المركب إلى ما هو حقيقة مثبته وإلى ما هو أوصاف قصدهن مجموعها حقيقة واحدة وتوسا في مثالها
* وأعلم أن المراد بالتركيب تركيب الأجزاء غير المحمولة وليس المراد بما يحصل في الأنواع من
تركيب الفصول على الأجناس فان الحسي كالحمرة ونحوها مركبة ثم أخذ المصنف في أمثلة ذلك
فقال ص (الواحد الحسي في قوله والمركب) من مثال القسم الأول وهو الوجه الواحد الحسي
الحمرة في تشبيه الخد بالورد والخفاء في تشبيه الصوت الضعيف بالمهمل والطيب الرائحة في تشبيه النكتة

العقلي وتحت أر بعان طرفه ما حسيان أو عقليان أو تشبيه بنحى والمشبه عقلي
أوعكسه فلذا أمثل له المصنف بأربعة (قوله كالمرء) بالمد أي الخلو (قوله على وزن الجرعة) يضم الجيم كسوة وزن نوسنى
وهو مل الفهم الماء والجراة تمدد جرو كلفر فيقال في مبدئه أيضاً جراة بالذوق الجيم كقوله الشارح ككرهه يقال فيه
أي جراثية ككرهه فيقال فيه أيضاً جرة ككرهه وأما جرة يضم الجيم والمد فهو لحن

في تشبيه وجود الشيء بعدم النفع بعدم وجهة الادراك في تشبيه العلم بالحياة فياطرفاه معقولان والجرأة في تشبيه الرجل الشجاع بالاسد ومطلق الاهداء في تشبيه اصحاب النبي صلى الله عليه ورضي عنهم بالنجوم فياطرفاه محسوسان

(قوله أي الشجاعة) تفسير الجرأة الشجاعة مبنى على اصطلاح اللغويين من ترادفهما وان اقتحام الممالك سواء كان صادرا عن روية أو بالاقبال لجرأة وشجاعة وهذا خلاف اصطلاح الحكماء من أن الجرأة أهم من الشجاعة لأن الاقتحام المذكور ان كان عن روية فهو شجاعة وأما الجرأة فهي اقتحام الممالك مطلقا وأعلم أن الشجاعة كما تطلق (٣٥٥) على الملكة كما تقدم تطلق على آثارها من

اقتحام الممالك وحيثئذ أي الشجاعة وقد يقال جرؤ جرأة بل قد (وهداية) أي الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب (واستطاعة النفس في تشبيه وجود الشيء القديم النفع بعدمه) فياطرفاه عقليان اذ الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيا طرفاه حسيان

على وزن الجرعة كما مثل المصنف والجرأة كالكرهية والجرأة كالكرهية والجرأة كالكرهية وقيلها جرؤ بضم الزاء (و) ك (لهداية) وهي الدلالة على الطريق الموصل الى المقصود حسا أو معنى (و) ك (استطاعة النفس) أي ملاءمة الشيء واستحسانها له فهذه أمثلة للواحد العقلي وعددها باعتبار تعدد الطرفين لهما اما عقليان أو حسيان أو المشبه عقلي والمشبه به حسي والعكس فأما الاول وهو المراءى على الفائدة فهو وجه شبه فياطرفاه عقليان وذلك في تشبيه وجود الشيء القديم النفع أي الذي لا نفع له يعني ولا ضرر (بعدمه) كرجل هرم ولا عقله فيقال وجود هذا كعدمه في المراءى من الفائدة ولاشك أن الوجود والعدم عقليان اذ المراد بالوجود والحال النفسي لا النبات ونفعه أو عدمه باعتبار متعلقه فتبين بهذا حقيقة تشبيه الوجود بعدمه فيا ذكر وأن ما قيل من أنه اذا قلنا لا يد كعدمه ليس من باب التشبيه بل هو من باب نفي الوجود ليس بظاهر لا مكان الظاهر من التشبيه بالوجه المذكور (و) أما الثاني وهو الجرأة فهو وجه شبه فياطرفاه حسيان وذلك في تشبيه الرجل الشجاع بالاسد حيث يقال مثلا لا يد كالاسد في الشجاعة

بالعبر وقد تقدم ما بر عليه ولغة الطبع في تشبيه الطريق بالجر كذا قال المصنف تبعا للسكاكي وهو مخالف لما قاله المصنف سابق من أن اللذة وجدت على حصى وموافقا لاعتراضنا عليه وقد تقدم ما بر عليه أيضا ولين المس في تشبيه الخلد الناعم بالخر وروحه أمثلة للواحد الحسي الذي طرفاه معقولان وأما الواحد العقلي الذي طرفاه معقولان كالمرءى من الفائدة في تشبيه وجود الشيء القديم النفع بعدمه وجهة الادراك في تشبيه العلم بالحياة فان قلت الادراك هو العلم فكيف يكون جهة مشتركة بين العلم والحياة قلت المقصود هنا بالعلم هو الصفة الموجبة للتشبيه الذي لا يحتمل التضيض وأما العقلي الذي طرفاه محسوسان فكما لجرأة في تشبيه الرجل الشجاع بالاسد ومطلق الاهداء في تشبيه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالنجوم هذه عبارة الايضاح والاحسن أن يقال في الهداية لان الهداية وصف دائر بينهما يشتركان فيه والاهداء وصف قائم بالمتقدميها والعقلي الذي المشبه فيمعمول والمشبه به محسوس كطابق الهداية في تشبيه العقل بالنور وأما قلنا مطلق الهداية في الاول لان هداية النجوم وهداية الصباغة رضوان الله عليهم مختلفا النوع للدلالة لا لعل على الحسيات والثاني على العقليات والعقلي الذي المشبه فيمعمول والمشبه به محسوس ما يحصل من الزيادة والنقصان في تشبيه العدل بالقسطن والعقلي الذي المشبه فيمعمول والمشبه به معقول كاستطاعة النفس في تشبيه العطر بخلق كرم كذا قالوه وهو مخالف لما سبق من المنع من أن اللذة أمر وجداني لحصى

فيقال وجود هذا كعدمه في المراءى من الفائدة قال الشيخ ليس القديم بمعنى فاعل فهو من عدم كرم بمعنى انعدم والاعتماد لم لم يثبت في اللغة والمشكلون يستعملونه مع عدم ثبوته وإن كان بمعنى معقول فهو من عدمه كعدمه أي فقده اه (قوله بعدمه) متعلق بتشبيه (قوله فياطرفاه) أي في تشبيه طرفاه المذكورين في نظائره الالائية (قوله اذ الوجود والعدم من الامور العقلية) أي سواء كان العدم عامرا يعين الفائدة لا (قوله وتشبيه الرجل الشجاع بالاسد) أي فيقالين يستلزام كلاهما في الجرأة

والهداية في تشبيه العلم بالنور وتحصيل ما بين الزيادة والنقصان في تشبيه العمل القسطاس في التشبيه فمعمول والمشيبه بحسوس واستطابة النفس في تشبيه العطر بخلق كرم وعدم الخفاء في تشبيه النجوم بالناس في المشبهه بحسوس والمشيبه بمعقول قال الشيخ صاحب المفتاح وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وحدتها تسامح والمركب الحسى

(قوله وتتشبه العلم بالنور) أى يقال العلم بالنور (٣٥٦) في الهداية به (قوله العلم يوصل الى المطلوب) أى وهو السلامة

في الدنيا والآخرة وذلك لانه يدل على الحق و يفرق بينه وبين الباطل فاذا اتبع الحق وصل الى المطلوب الذى هو السلامة المذكورة فقد صدق على العلم انه يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وكذلك النور يفرق و يميز بين طريق السلامة والهلاك فاذا سلك الطريق الاول حصل المطلوب الذى هو السلامة فقد ظهر ان كلا من العلم والنور يدل على الطريق الموصلة للمطلوب وتلك الدلالة هي الهداية كما هي (قوله و يفرق أى لانه يفرق الخ وقوله و يفصل أى يميز) قوله وتتشبه العطر الخ) أى يقال العطر يخلق شخص كرم في استطابة النفس لكل أى يسيل لكل أو عدها لكل منها طيبا بالتشديد (قوله كالعرا عن الفائدة أى واستطابة النفس وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقيد الاول بالظرف والثاني بالمضاف اليه وفي دعوى الشارح

(و) تشبيه (العلم بالنور) في المشبهه عقلى والمشيبه بحسى في العلم يوصل الى المطلوب و يفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه التشبيه بينهما الهداية (و) تشبيه (العطر بخلق) شخص (كرم) في المشبهه حسى والمشيبه بعقلى ولا يخفى ما في الكلام من اللف والتشمر وما في حدة بعض الأمثلة من التسامح كالعرا عن الفائدة مثلا (والمركب الحسى) من وجه التشبه طر فاه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب (و) أما الثالث وهو الهداية فهو وجه شبهه في طر فاه الاول وهو المشبهه عقلى والثاني وهو المشبهه حسى وذلك في تشبيه (العلم بالنور) حيث يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة فان وجه التشبيه بين العلم والنور الهداية الى المقصود فان العلم يفصل بين الحق والباطل فقد دل على الطريق الذى هو الحق لينبع فيتوصل به الى المقصود من السلامة في الدنيا والآخرة والنور يفصل بين طريق الهلاك وطريق السلامة ليركب الثاني دون الاول فقد دل أى هدى كل منهما الى طريق السلامة والاتقان فوجه التشبه بينهما ما اشتركاه وهو الهداية بان كانت في الاول معنى وفى الثاني حسية باعتبار المتعلق (و) أما الرابع وهو استطابة النفس فهو وجه شبهه في طر فاه الاول وهو المشبهه حسى والثاني وهو المشبهه بعقلى وذلك في تشبيه (العطر) وهو ما يتعطر به بماء الرائحة طيبة كالسلك (بخلق) أى طبايع رجل (كرم) ولا يخفى كما قررنا أن قوله في تشبيه الرجل الخ هو مع ما قبله من باب النقص التشر المرتباز تشبيه وجود العديم النفع بعديمه يتعلق بالعرا عن الفائدة وتشبيه الرجل الشجاع بالاسدي يتعلق بالجرأة وتشبيه العلم بالنور يتعلق بالهداية وتشبيه العطر بخلق الرجل الكريم يتعلق باستطابة النفس ثم لا يخفى أيضا أن العرا عن الفائدة واستطابة النفس من باب التقيد وقيل ان المقيد من قبيل المفرد فاقبل من أن عدها من المفرد فيه تسامح لما فيها من شائبة التركيب انما هي من كون الكلام في المفرد المقيد بكونه حصافى الافراد وليس كلالنا فيه بل في مطلق المفرد فصح عدها منه فلا تسامح وسيأتى البحث في التفريق بين التقيد والمركب ثم شرع في بيان أمثلة المركب فقال (والمركب الحسى) الذى هو من جملة أوجه التشبه لا ينقسم باعتبار الطرفين الى ما طر فاه قليلان أو حسيان أو مختلفان لان الحسى لا يكون ومخالف للتفصيل الذى خدمناه فيها فإنه يقتضى بأن اللذة بالخلق عقلى فان الاستطابة استلذا هذا كلام مخالف لما تقسم فر ياولما سبق قبله وكل من الثلاثة لا يجمع مع الآخر وعدم الخفاء في تشبيه النجوم بالناس قال في المفتاح وفي أكثر هذه الأمثلة في معنى وحدتها تسامح يريد أن فى أكثرها نوع تركيب اضافى كخفاء الصوت ولذة العلم واستطابة النفس واعترض عليه في قوله في معنى وحدتها بأن التسامح في معنى وحدة وجه التشبه لا فى الأمثلة قلت وجوابه ان هذه الأمثلة المذكورة هي وجوه التشبه فوحدها وحدها من (والمركب الحسى) ش لما فرغ من وجه التشبه اذ كان واحدا شرع

التسامح نظرا لان المراد بالواحد ما ليس هيئة مترع من عدة أمور ولا أمور كل واحد منها وجه شبهه لما ليس فيه تركيب أصلا وحينئذ فالتقيد بأمر لا يقتضى التركيب ولا يخرج المقيد من كونه شيئا واحدا كذا في السبأى (قوله والمركب الحسى من وجه التشبه) قد علمت ما سبق أن وجه التشبه متى كان حسيًا سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددًا لا يكون طر فاه الاحسيان فلذا قسم الشارح الطرفين هنا الى المفرد والمركب ولم يقسمهما الى الحسى والعقلى اذ لا يكونان الاحسيان كما قدم ولم يتعرض الشارح لهذا التقسيم فى وجهه بل هو الواحد الحسى لكون الطرفين المركبين لا يتأنيان فيه وكذلك المفرد والمركب وذلك

لان تركيب الطرفين هو ان يقصد الى متعددين فينتزع منهما هيتين ثم يقصد اشتراك الهيتين في هيئة لجمعهما وانما يكون ذلك اذا كان وجه الشبه مري كما يمكن ان نزاع الهيئة التي لجمعها من بتي في آخر وهو ان تقسم وجه الشبه الى واحد مري كيتوقف على تقسيم الطرفين الى مفردين مريين ويختلفان وسيأتي ذلك في كلام (٣٥٧) المصنف فلها قدمه على الكلام على وجه الشبه

وتقسيمه وذكره عند تقسيم الطرفين الى حسين وعقلين ومختلفين خصوصا وفي ذلك جمع يشمل تقسيمات الطرفين

تأمل (قوله هنا) أي في الطرفين اذا كان وجه الشبه مري كما (قوله ان تقسم الخ) أي فالمراد به هنا أحدهم مري وهو المفرد وهو الذي تركبه باعتبار أن المقادير مختلفة لا يسدق كل واحد فيها على غيره فتنزع منها هيئة تتركب من وجه الشبه أن يؤخذ من عدة أوصاف ذلك المركب هيئة اجتماعية تكون هي الجامع بين الطرفين لا القسم الذي تركبه ان يجمع بين شيئين أو أشياء على أن يكون المجموع حقيقة واحدة معبرا عنها بلقط واحد ويدل على أن المراد اذ كانهم جعلوا الشبه في قولنا زيد كالاسد من قيل المفرد مع أن زيد مذهب حيوانية وناطقية وغيرهما والاسد مذهب حيوانية ومفترسية وغيرهما وجعلوا أيضا وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا مع اشبال الانسانية على الحيوانية والناطقة ولم يجعلوا الانسانية وجه لمراد لانها لا واحدة حتى يمكن فيه التركيب مع مافي ذهنه من التركيب المعنوي وقولنا مري عنها بلقط واحد احتراز اعمال قولنا زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة معا وقد اشار كما في المجموع فانه منزل منزلة الواحد كما تقدم ولكن التفرق بين مابعد عنه بلقط واحد ومالم يبعد له لا يحل من صنف لانه امر لفظي اذ المعنى مقدم ثم هذا القسم أعني المنزل منزلة الواحد للتعبير فيه بمشدد عن حقيقة واحدة يتدافع فيه مفهوم تخصيصهم المركب بنى الاجزاء التي لا تنتم منها حقيقة واحدة وتخصيصهم الخارج عن ذلك بالذى لا ينزل منزلة الواحد هو المركب المبر عنه بلقط واحد على أنه حقيقة واحدة لا قضاء الاول كونه غير مري كيتوقف على كونه مري كيا والا فرب اخراج ذلك القسم من التركيب فالواجب أن يقال بدليل أنهم لم يجعلوا المركب قولنا زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة اذ ليس هنا هيئة فتنزع من عدة أشياء بل حقيقة واحدة ملتبسة من شيئين وانما لم يجر هذا التقسيم أعني تقسيم الطرفين الى افرادهما وتركيبهما معا او مختلفين في المفرد المراد هنا هو المفرد حقيقة أو المنزل منزلة الذى هو المركب مما جعل مجموع حقيقة واحدة لانه لما أريد في القسم الثالث وهو ماذا كان مري كما في حكم الواحد وقد قسمه الى اقسام وكان ينبغي أن يقسم ما قبله أيضا اليها أحدها أن يكون طرفاه مفردين وعند التصديق الادراك واحد ليس مري كيا وانما هذه الاجزاء التي يظن أنه تركب منها أطرافها التي نشأت عنها الهيئة المركبة هي شي واحد ومثله المصنف بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستندة الصغار المقادير في الرأى على كيفية مخصوصة الى أي مع أو بمعنى المنبهة الى مقدار مخصوص في قوله

هنا أن يقصد الى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة ومجعلها لهما هذا صريح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالركب بأن كلان المنسوب والمشتبه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعدل الى عدة أوصاف لشيء فتنتزع منها هيئة وليس المراد بالركب هنا مري كيا يكون حقيقة مري كيتن من أجزاء مختلفة بدليل أنهم لم يجعلوا المنسوب والمشتبه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مري كين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا

طرفاه الاحسين كما تقدم ولكن تقسم باعتبار آخر وهو أن طرفيه إما مفردان أو مري كيان أو المنسوب مري كيا والمنسوب بمفرد أو بالعكس والمراد بالركب هنا أحدهم مري وهو المفرد وهو القسم الذي تركبه أن يمتزج اجتماع عدة أشياء مختلفة لا يسدق كل واحد فيها على غيره فتنزع منها هيئة تذكر هي المنسوب به أو المنسوب كما تقدم وسيأتي في بيت بشار وقد صرح صاحب المفتاح بذلك كذا المراد بتركيب وجه الشبه أن يؤخذ من عدة أوصاف ذلك المركب هيئة اجتماعية تكون هي الجامع بين الطرفين لا القسم الذي تركبه ان يجمع بين شيئين أو أشياء على أن يكون المجموع حقيقة واحدة معبرا عنها بلقط واحد ويدل على أن المراد اذ كانهم جعلوا الشبه في قولنا زيد كالاسد من قيل المفرد مع أن زيد مذهب حيوانية وناطقية وغيرهما والاسد مذهب حيوانية ومفترسية وغيرهما وجعلوا أيضا وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا مع اشبال الانسانية على الحيوانية والناطقة ولم يجعلوا الانسانية وجه لمراد لانها لا واحدة حتى يمكن فيه التركيب مع مافي ذهنه من التركيب المعنوي وقولنا مري عنها بلقط واحد احتراز اعمال قولنا زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة معا وقد اشار كما في المجموع فانه منزل منزلة الواحد كما تقدم ولكن التفرق بين مابعد عنه بلقط واحد ومالم يبعد له لا يحل من صنف لانه امر لفظي اذ المعنى مقدم ثم هذا القسم أعني المنزل منزلة الواحد للتعبير فيه بمشدد عن حقيقة واحدة يتدافع فيه مفهوم تخصيصهم المركب بنى الاجزاء التي لا تنتم منها حقيقة واحدة وتخصيصهم الخارج عن ذلك بالذى لا ينزل منزلة الواحد هو المركب المبر عنه بلقط واحد على أنه حقيقة واحدة لا قضاء الاول كونه غير مري كيتوقف على كونه مري كيا والا فرب اخراج ذلك القسم من التركيب فالواجب أن يقال بدليل أنهم لم يجعلوا المركب قولنا زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة اذ ليس هنا هيئة فتنزع من عدة أشياء بل حقيقة واحدة ملتبسة من شيئين وانما لم يجر هذا التقسيم أعني تقسيم الطرفين الى افرادهما وتركيبهما معا او مختلفين في المفرد المراد هنا هو المفرد حقيقة أو المنزل منزلة الذى هو المركب مما جعل مجموع حقيقة واحدة لانه لما أريد في القسم الثالث وهو ماذا كان مري كما في حكم الواحد وقد قسمه الى اقسام وكان ينبغي أن يقسم ما قبله أيضا اليها أحدها أن يكون طرفاه مفردين وعند التصديق الادراك واحد ليس مري كيا وانما هذه الاجزاء التي يظن أنه تركب منها أطرافها التي نشأت عنها الهيئة المركبة هي شي واحد ومثله المصنف بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستندة الصغار المقادير في الرأى على كيفية مخصوصة الى أي مع أو بمعنى المنبهة الى مقدار مخصوص في قوله

هنا) أي في الطرفين ووجه الشبه (قوله ما يكون حقيقة مري كية من أجزاء مختلفة) أي كحقيقة زيد الحسية وهي ذاته فانها مري كية من اجزاء مختلفة وهي أعضاء أو عقلة وهي ماهية فانها مري كية من اجزاء مختلفة وهي الحيوانية والناطقة (قوله مفردين لا مري كين) مع أن زيد مذهب حيوانية وناطقية وتخصص والاسد مذهب حيوانية ولا فتراس فلوا زيد بالركب ما يكون حقيقة مري كية من اجزاء مختلفة مبالغ جعل هذين مفردين

طرفه أو لمفردان كالمهيئة الحاصلة من الجرعة والشكل الكرى المقدار المخصوص في قول ذي الرامة

ومسقط كعين الدليل عاورت صاحبي * أما دأوها فالنوقها وكرا

وكالمهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستدرة الصغار المقادير في المرأى على كيفة مخصوصة إلى مقدار مخصوص في قول أجمعة
ابن الجلاح أو قيس بن الأسلت وقد لاج في الصبح الثريا كاترى * كنعقود ملاحية حين نورا

(قوله لا منزلة الواحد) أي وإن كانت الإنسانية من كيمن أمور مختلفة وبما ذكره الشارح هنالك أن المركب سواء كان طرفا
أو وجه شبه لا يكون إلا حقيقة من كيمن أجزاء تعلم أن جعل الشارح سابقا عند قول المصنف أو منزلة الواحد
الحقيقة المنتهية من أمور مختلفة من قبيل المركب المنزل منزلة أو أحده نظر كأنها عليه سابقا (قوله كافي قوله) أي كوجه الشبه
الذي في قول أجمعة بن الجلاح بضم الهمز وبها من مهملتين مقعوتين بينهما ياء ساكنة كقول الجلاح بضم الجيم (١) وتشديد اللام وقيل
أن البيت لا يفسر بن الأسلت (قوله وقد لاج) أي ظهر (٣٥٨) وقوله الثريا باسم جملة أنجم مجتمعة (قوله كاترى) التكلف لتثنيه

مضمون جملة قد لاج

بضمون جملة ترى كافي

تثنيه مفرد بمجرد دولا فعل

يتعلق به الجار هنا كائن

عليه الرضى والمعنى الثريا

الشبيهة بنعقود الملاحية

لاحق في الصبح كاترى أي

لاحق على حالة شبيهة

بالحالة التي تراها عليها قطع

النفطر عن سفرها أو كبرها

ويصح جعل قوله كاترى

حالا من الثريا أو صفة لها

والكاف بمعنى على أي قد

ظهر في الصبح الثريا حالة

كونها كائنة على الحالة

التي تراها عليها كنعقود

الجوهري يشير إلى أن

التثنية بحسب الرؤية

لا بحسب الحقيقة لأنها

في نفس الامر كواكب

كبيرة ويصح جعل قوله كاترى صفة لمصدر محذوف أي قد ظهرت الثريا بظهور امتلما

تراه من المرئى المخصوص حالة كونها كائنة لنعقود الملاحية (قوله كنعقود ملاحية) الإضافة بيانية (قوله في وجه طول)

ليس المراد بحسب زهره بل المراد بحسب وحدانية كابل له قول القاموس الملاحية عنب أيض طويل (قوله وتخفيف اللام أكثر) أي وإن

كانت الرواية في البيت تشديد بقال ابن قتيبة لا عمل التشديد فيه ضرورة وألفقه فيه (قوله حين نورا) أي حالة كون النعقود

حين نور وفي هذا تنبيه على أن المقصود تثنيه الثريا بالعنب في حال صفوه لا نه في حال تنقعه نوره يكون صغيرا كذا قرر بعضهم وفيه

أنه حين تنقعه نوره يكون أخضر لا أيض فيأزم الغناء البياض في التثنية وقد اعتبره الشاعر وأيضاً يكون صغيرا جدا كالكرة أو الجص

وهو أصغر في المرأى بالنسبة للأنجم ولنا قرر شفيعة العدوي أن المراد بقوله حين نورا حين قارب الانتفاع به لا حقيقة كما يتبادر من الكلام

وعبر عن ذلك المراد بنورا أي تنقعه نوره لأن انتفاع النور يحصل معه الإسهال في الانتفاع بالجملة والنور الزهر نور العنب أيض مستدير

خلافاً في وهم وقال أنه لا نوره (قوله بيان لـ) أي الواقع على وجه الشبه كالمهيئة المذكورة في وجه الشبه المركب الحسى لا تنفع

تلك الهيئة محسوس وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين كما يأتي

لا منزلة الواحد فالكرب الحسى (فيا) أي في التثنية الذي (طرفا مفردان كافي قوله يور قد لاج في
الصبح الثريا كاترى * كنعقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام عنب أيض في وجهه طول وتخفيف
اللام أكثر (حين نورا) أي تنقعه نوره (من الهيئة)

بالمركب الهيئة المنتزعة من عدة أشياء وجب أن يكون وجه الشبه معتبرا فيه تلك الأشياء المختلفة
التي لها دخل في التثنية فلم يتصور أفراد الوجه فيها طرفا من كان بهذا الاعتبار فلم يجز فيه التقسيم
والتمايز مجرى في الوجه المركب الحسى كما تقدم فطرفاه إما مفردان أو مركبان أو المشبه بمفرد والمشب
بمركب والعكس فالمركب الحسى (فيا) أي في التثنية الذي (طرفا مفردان) بمعاً (كما) أي كالأوجه
(في قوله) أي في قول أجمعة بن الجلاح أو قول قيس بن الأسلت (وقد لاج في الصبح الثريا كاترى) أي حال
كون الثريا على الحالة التي تراها فهي حينئذ (كنعقود ملاحية) بضم الميم وتشديد اللام وهي عنب
أيض في وجهه طول وتخفيف اللام أكثر لكن ارتكبت التشديد مع قتلها استقامة الوزن ثم قيد المشبه
به بقوله (حين نورا) إشارة إلى أن المشابهة بين الثريا والنعقود إنما هي في حال التنوير أي إخراج النور
و يأتي الآن ما فيه فالثريا عنبود الملاحية مفردان لأن كل منهما اسم لمسمى واحد وإضافة العنقود إلى
الملاحية تميزه بمقيد أو التقييد لا ينافي الأفراد ولما كان كل منهما اسماً لمسمى واحد صارت أجزاء كل
منهما كالبينين زيدولما كانت تلك الأجزاء ملصقة بخصوص ولون مخصوص ومقدار مخصوص وكل
منها كالمتصل عن الآخر أدهى أجزام مفردة تأتي اعتبار هيئة مأخوذة من تلك الأجزاء تكون وجه
شبهتها في التركيب بهذا الاعتبار في الوجه ولوجود الأفراد في الطرفين وإلى تلك الهيئة أشار بقوله
(من الهيئة) هويان لما في قوله وقد لاج أي كالأوجه الذي هو الهيئة

وقد لاج في الصبح الثريا كاترى * كنعقود ملاحية حين نورا

بيان
تراه من المرئى المخصوص حالة كونها كائنة لنعقود الملاحية (قوله كنعقود ملاحية) الإضافة بيانية (قوله في وجه طول)
ليس المراد بحسب زهره بل المراد بحسب وحدانية كابل له قول القاموس الملاحية عنب أيض طويل (قوله وتخفيف اللام أكثر) أي وإن
كانت الرواية في البيت تشديد بقال ابن قتيبة لا عمل التشديد فيه ضرورة وألفقه فيه (قوله حين نورا) أي حالة كون النعقود
حين نور وفي هذا تنبيه على أن المقصود تثنيه الثريا بالعنب في حال صفوه لا نه في حال تنقعه نوره يكون صغيرا كذا قرر بعضهم وفيه
أنه حين تنقعه نوره يكون أخضر لا أيض فيأزم الغناء البياض في التثنية وقد اعتبره الشاعر وأيضاً يكون صغيرا جدا كالكرة أو الجص
وهو أصغر في المرأى بالنسبة للأنجم ولنا قرر شفيعة العدوي أن المراد بقوله حين نورا حين قارب الانتفاع به لا حقيقة كما يتبادر من الكلام
وعبر عن ذلك المراد بنورا أي تنقعه نوره لأن انتفاع النور يحصل معه الإسهال في الانتفاع بالجملة والنور الزهر نور العنب أيض مستدير
خلافاً في وهم وقال أنه لا نوره (قوله بيان لـ) أي الواقع على وجه الشبه كالمهيئة المذكورة في وجه الشبه المركب الحسى لا تنفع
تلك الهيئة محسوس وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين كما يأتي

(١) قول السوسي وتشديد اللام المصواب تخفيفها في القاموس وكتاب السيل الجرافة والدة أجمعة أم كتب مصححه

(قوله الحاصلة) أي الحقيقة قال العقوبى وفسرنا الحاصلة بالمعققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة معققة خارجا بالتقارن ثمحقق
الاعم بالخاص وأما نفس ذلك التقارن ويحتمل أن يحمل الكلام على ظاهر من كون التقارن سببا لمحصل هيئة أخرى وهي كون
تلك الأجرام متقارنة على الوجه المخصوص على قاعدة حصول الخلل لموجها (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية أي الحاصلة
حصولا ناشتا من الصور المتقارنة فهم من إضافة الصفة إلى الموصوف والمراد (٣٥٩) بالصور المتقارنة تصور الجيوم في الثريا

وصور جات العنب
في الصفود وقوله البيض
أراد الصائم بها مطلق
البياض أي الصفاء الذي

لا يشوبه بخر ولا سوداوان
كان بياض الجيوم في المرأى
أشد تأمل (قوله المستديرة)
فيه أن هذا بخلاف ما مر
من أن العنب الملاحى فيه
طوله وأوجب بأن الطول
يحدث فيه بعد طيبه وإما
في حال صفره فهو مستدير
والتشبيه به في حال صفره
أي من مقدار به الانتفاع
به لافي حال كبره بدليل
قوله حين نور (قوله الصغار
المقادير) أي إلى مقاديرها
صغيرة (قوله في المرأى)
في المقادير والتقارن والبيض
والمستديرة والصغار لانه
لا تقارن في الحقيقة ولانه
لا رن للكميات وأولانم
لونها ولا نعلم استدارتها
وهي في الواقع كبار فما
أشعر به قول الشارح وان
كانت الخس ان فيقيد في قوله
المصارف فهو قصور
قاله الصام في الاطول
(قوله حال كونها) أي
الصور كائنة على الكيفية

بيان لما في قوله (الحاصل من تقارن الصور البيض المستديرة المصارف المقادير في المرأى) وإن كانت
كبارا في الواقع حال كونها (على الكيفية المخصوصة) أي لا بمجموعة اجتماع النظام والتلاقق
ولا شديدة الاقتران

(الحاصلة أي الحقيقة (من تقارن أي اجتماع (الصور البيض) وهي الجيوم المتعددة في الثريا وأفراد
النور المتعددة في الصفود (المستديرة) استديرة مصاحبة للتساهل في تحقيقها (المصارف المقادير في
المرأى) أي في مرأى العين بآثار ما يدور وان كانت الجيوم من الكبر بحيث يقال أنها أعظم من جميع
الأرض بكثير إذا اعتبر في التشبيه ما يدور وما في نفس الامر إذا اخطأ بما يتبادر حال كون تلك الصور
البيض المستديرة كائنة (على الكيفية المخصوصة) وهي كونها لا بمجموعة اجتماع الانضمام والتلاقق
كما في أجزاء عقود غير الملاحية أعني الصفود المتراكم الأجزاء وكما في حبال الرمان ولا شديدة الاقتران
أي متباعدة ثم وصف الكيفية بقوله (إلى المقدار المخصوص) يعني أن أجزاء الطرفين كائنة على
الكيفية المخصوص المنضمة تلك الكيفية إلى المقدار المخصوص في مجموع الطرفين بمعنى أن الثريا كما
لكل جزء من أجزائه مقدار مخصوص في الصغر وروى في التشبيه كذلك لمجموعة مقدار مخصوص
فإن لم يكن ذلك المجموع كبراجدا ولا قليلا جدا وكذا في عقود الملاحية فالمراد بالمقدار الأخير هذا
المعنى ثم إن في هذا التشبيه شيئا وهو أنان اعتبرنا تشابه أجزاء الطرفين في المقدار باعتبار المرأى بحيث
لم تكن صغيرة جدا كبحر الدل بل وبحال الجس والقصور مثلا فاعلمت في ذلك في العنب بعد
كبره وبازم عليه امران أحاهما هو العنب في التشبيه وقد اعتبره لان حب العنب ولو مسمى أيضا
لكن ليس بياضه كرياض نجوم الثريا لانه في بياضه أنه ليس بأخضر جدا ولا أسودا ولا جردا ولا أصفر
مثلا والآخر كون التقييم بقوله حين نور ضاعا لان كبر الحب ليس حال التنوير وان لم يعتبر التشابه
في المقدار بل بمقدار الجيوم من حال التنوير حيث تدعى أن تنوير العنب ان كان كما يستدل بياض فيه
والأقرب ان المراد بالتنوير كمال ختمته الملائمة لوجود التنوير قبلها فالمراد حين قارب النفع وغيره
ذلك ينور رأى تتفتح لان اتساع النور يحصل معموم يلاسه الانتفاع في الجلة وباد بالبياض مطلق
الصفاء الذي لا يشوبه بخر ولا أسودا وشبه ذلك بهذا المعنى التشبيهه بناسي على التساهل وفسرنا
الحاصلة بالمعققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة معققة خارجا بالتقارن ثمحقق الاعم بالخاص وأما نفس

وطرفه التشبيه مما الهيئة الحاصلة لكل منهما ووجه حقيقة ثالثة فها ثلاث عيشت والتركيب هنا من
سبعة أشياء صور متقارنة بيض مستديرة صفار بكيفية مخصوصة بمقدار مخصوص وقول
للمصنف كما في خبر قوله والمركب الجسمي وقوله من الهيئة الحاصلة ينطق بقوله كما في وجه التشيين
وقوله من تقارن الصور من فيه ابتدائية وقوله في المرأى على الكيفية المخصوصة ينطق بالتقارن
وكذلك قوله إلى المقدار المخصوص لان ان يتعلق بمخونف تقديره المنبهة والصور البيض المستديرة

المخصوصة وأشار الشارح بهذا إلى أن قوله على الكيفية المخصوصة حال الصور (قوله أي لا بمجموعة الخ) تسبيل للكيفية المخصوصة
وعطف التلاصق على ما قبله عطف تفسير وقوله ولا شديدة الاقتران أي بل تلك الصور متقارنة بمجموعة اجتماعا متوسطا بين
التلاصق وشدة الاقتران

ولما لم يكن كالمية الحاصلة من هوى أحرار مشرفة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شئ منظم في قول بشر
 كأن؟ مشار النقع فوق رؤسنا * وأ- يا فنانا ليل تهوى كواكب

(قوله منضمة الى المقدار المخصوص) أى حال كون تلك الكمية السابقة منضمة الى مقدار كل منها القائم بمجموعتين الطول
 والعرض ولا يقال لاحاجة لها مع قوله أوالا الصغار القادران لأن ذلك باعتبار كل حبة وكل نجمة والمراد هنا المقدار القائم بالجمع
 وأشار الشارح بقوله منضمة الى تقدير متعلق الجبر والمجور وذلك أن نجمة الى معنى مع أى حال كون تلك الكمية مصاحبة للمقدار
 المخصوص ولا يحتاج حينئذ تقدير منضمة لهم الاضمار من المصاحبة وهذا أعنى قوله الى المقدار المخصوص تصريح بماعلم
 التزاما لان الكيفيتين لو ازمها مصاحبها المقدار تامل (٣٦٠) ولا يزم على جعل قوله الى المقدار حالاً من الكيفية بحسب الحال من
 الحال لان الكيفية في الجملة

الظرفية مفعول في الواسطة
 فصح بحسب الحال منها قاله
 العصام وما اقتضاه كلامه
 من أن الحال لا تأتي من
 الحال صحيح كما هو صحيح
 بدفعي. بن الكافية وكذلك
 التمييز والمفعول المطلق
 (قوله فقد نظرت) أى في
 وجه هذا التشبيه (قوله
 الى عدة أشياء) أى وهى
 الصفات القائمة بالثريا
 والمنقود من التتار
 والاستدارة والصفوان
 كان ذلك بحسب المراتب
 والكيفية المخصوصة
 والمقدار المخصوص (قوله
 والطرفان) أى المشبه
 والمشبه به وقوله مفردان
 أى حسان (قوله مقيدا)
 أى كما أن المشبه مقيد بكونه
 في الصبح (قوله بعد والتقدير
 أى في كل من المشبه
 والمشبه به) (قوله لا ينافي

الصغار القادر برى الثريا والحيات والكيفية المخصوصة تقارن أجزاء كل منهما والمقدار المخصوص
 هو قدر المنقود دون الثريا وهذا البيت أشبهه الدينورى * ولاح الترياء عند اخراجه
 ونسبه الى أحيحة بن الجلاح وأشبهه المرزبانى لقيس بن الاسد وروى * وقد لاح في الضرور
 الثريا لمن يرى * وقوله ملاحجة الملاححة بالتخفيف عنب طويل أبيض وشده وهو ضعيف
 وشمل في الإيضاح للهيئة الحاصلة من الجمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص بقول ذى الرية
 وسقط كمين الدليل عاورت صاحي * أباهاد ودياناً لموقعها وكرا
 فالوجه هو الهيئة الحاصلة من الجمرة والشكل الكرى والمقدار المخصوص وهذا مثال لأحد قسمي
 المركب وهو ما كان حقيقة ملثمة في الخارج كإصم حوايه (قلت) ولقال أن يقول ليس الوجه هنا
 هيئة حاصلة كما ذكر بل هذه أوجه متعددة كل مستقل والسقط ماسقط من النار عند الفدح
 وعاورت أى جاذبت وأما زندها أى جالنا الزند حتى وروى واستدل الفراء بهذا البيت على أن سقط
 النار يذكر ويؤنث ص (وفى طرفة مري كان كافي قول بشر) ش أى الوجه المركب فبا
 طرفة مري كان والظاهر أنه يريد بالقسم الثاني من المركب وهو ما كان أوصافاً يجمع منها يشفق
 الذهن كافي قول بشر بن برد كان مشار النقع فوق رؤسنا * وأسيا فنانا ليل تهوى كواكب

الافراد) أى أن المراد المفرد هنا ليس هيئة متفرقة من متعدد فيصدق حتى على مجموع المقيد
 والقييد خلافا لما يفهم من الشارح وأنى بقوله والتقدير لا ينافي ألم دفا لما يتوهم من أن المشبه به هو عقود الملاحة حين كان كذا
 فهو مركب لا مفرد (قوله أى المركب الحسى) أى بوجه الشبه المركب الحسى في التشبيه الذى طرفاه مري كان (قوله كافي
 قول بشر) أى كوجه الشبه الذى في قول بشر بن برد (قوله كأن مشار النقع) مشار يضم الميم اسم مفعول من أثار الفبار به
 وحركة النقع والفبار والاضافة من إضافة الصفة للموصوف أى كأن الفبار المثار أى المبعث والمحرث من أسفل لأعلى بحواف الخيل وقوله
 فوق رؤسنا أى المنقود فوق رؤسنا وأشبهه ابن جني في مجموع فوق رؤسهم وأسيا فنانا كذا أشبهه الخفاجي في سر الصالحين ابن شبيب

(١) أعلاه أى في التشبيه كذا في الأصل ولعل أعلاه من الناسخ كتبه مصححه

في العدة وهذه الرواية أحسن من جهة المعنى لأن السيوف ساقطة على رؤوسهم فلا بد أن يكون النفع على رؤوسهم ليحصل التشبيه كذا في عروس الأفراس وفي الأطول منار النفع اسم مفعول وأصافته بعده ما ينبغي لو جعل كأن التشبيه لم يكن المحذوف من أن كأن التشبيه إلا الوجه وأن جعل الظن كانت أداة التشبيه أيضا عنذوه ويكون كقولهم أظن زيد أسدا فيكون أبلغ وهكذا كل تشبيه مشتمل على كلمة كان أم (قوله وأسيفنا) الواو بمعنى مع فأسيافنا مفعول ومعها الماس في منار لأن في معنى الفعل وحروفه ولم يحمله منصوبا بكان عطفا على اسمها وهو منار تسلاتوهم أنهما تشبهان مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بغير دو أن المعنى كان النفع المنار ليل وكان أسيفنا كوا كبه وهذا لا يصح الجمل عليه ما صرحوا به من أنه (٣٦١) متى أمكن حل التشبيه على المركب فلا يدل عنه على الحل على المفرد لانه

تتوف مع الدقة التركيبية الموصفي وجه الشبه ولا نفع قوله تهوى كوا كبه تابع لليل لانه صفة له فتكون الكواكب مذكورة على سبيل التبع غير مستقلة في التشبيه باعتبار الصناعة قطعا فيكون مقابله الذي يتوهم كونه شبيها به تعاليمه أيضا (قوله تهوى كوا كبه) أي طائفة بعد طائفة لا واحدا بعد واحد قاله في الأطول (قوله حذف أحدى الثامن) وهل المحذوف الأولى أو الثانية خلاف وأما جعله فلا ماضيا مذكر الاستناد للاسم الظاهر المجازي التانيث لما يلائم عليه من الإخلاق بكثرة من اللطائف والأحوال التي قصدها للشاعر من الملو تارة والسفل أخرى وغير ذلك مما قاله الشاعر وتوضيح ذلك أن صيغة المضارع تدل

• وأسيفنا ليل تهوى كوا كبه) أي تساقط بعضها إثر بعض والأصل تهوى حذف إحدى التانيين (وأسيفنا) منصوب على المصيبة أي كان منار النفع مع أسيفنا قيل رواية فوق رؤوسهم أولى لأن السيوف إنما تساقط وتزلزل على رؤوسهم فهي مع القبار فوق رؤوسهم لا على رؤس أصحاب السيوف المناسبة لرواية رؤسنا وفيه أن السيوف فيما بين المعهود والتزلزل على رؤس أصحابها أي رؤس الأعداء فالرؤس من الذين يقين مشتركة في فوقية السيوف وضعية تبادل على المشاركة في رواية رؤسنا التي هي المشهورة أولى فليقل (ليل تهوى كوا كبه) أي تساقط كوا كبها شيئا فشيئا بان يتبع بعضها بعضا في التساقط من غير انقطاع ومن لازد ذلك بقائه الكواكب في السماء ليسر تساقطها فهوى مضارع حذف منه إحدى التانيين تاء المضارعة والتاء الموجودة في الماضي على المذهب المنعرجين في النحو وأما جعله على الماضي ليعيد أن التهوى قد وقع وانقطع وبقي الليل بلا كواكب تشبه بمنار النجوم السيوف فلا تناسب ما لو جفت الشمس من هيئة حركة السيوف فينوب بذلك دفع وجه التشبيه التي يقتضيه الاختلاف حركة السيوف كحركة الكواكب المسقرة كليسا في بيانه فممكن أن يراد هذا الوجه أيضا لهذا المعنى بمرعاة حال التهوى الفارغ ولكن الدال على الإخلاق بالاصالة هو المضارع فالحل عليه أبين وأما قلنا أن أسيفنا منصوب على المصيبة لم يحمله منصوبا بكان لثلاثتهم أنها تشبهان مستقلان إذ يتوهم حينئذ التباين وأن المعنى كان منار النفع ليل وكان أسيفنا مجعوم وهذا لا يصح الحل عليه لانه تتوف مع الدقة التركيبية الموصفة لوجه الشبه ولا نفع قوله تهوى كوا كبه تابع لليل فهو غير مستقل في التشبيه باعتبار الصناعة فطاف كان مقابله الذي يتوهم كونه مستقلا بالتشبيه تبعا لغيره أيضا كمقابله • ثم بين التركيب في وجه الشبه المقتضى للدقة التي تناسب بلاغة الشاعر قصدها بما اقتضاه صميمه وأن المقصود ما تشبهه دقة السيوف بأوصافها المخصوصة من القبار فوق الرؤس هيئة الكواكب المتهاوى بجمع الأيل بناء على أن الطرفين في التركيب هيئة المجموع فكيف قيل ولما قاله عبد اللطيف البغدادى قال بشاره مذمعت • كان قلوب الطير رطبا وإليسا • لم يقرى قرار حتى قلت هذا البيت ذكريان جنى في مجموع عنه نحوه ولشدان جنى في مجموع فوق رؤوسهم وأسيفنا وكذلك أشده انخفاج في سر الدماحق وابن رشيق في العدة وهو أحسن من جهة المعنى بل متعين لأن السيوف ساقطة على رؤوسهم فلا بد أن يكون النفع على رؤوسهم ليحصل التشبيه وقوله من المهيئة بيان لما في كذا في قوله من المهيئة لخاصة من حوى أجراءه ثمرة فمستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شئ منظم من كيم سبعة حوى وأجراءه ثمرة فمستطيلة ومتناسبة ومتفرقة

(٤٦) - (شرح التلخيص ثالث) على الاستقرار الجديد والتجدد الاستمرارى على يد كثره الخركات والتساقط في جهات كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداخل والتلاقي فيكون مشعرا باللطائف المنار فاقول الشارح وهو تملو وترسب بخلاف الماضي فانه يدل على وقوع التساقط من ذى الزمان الماضي ولا يشعر بكونه في جهات كثيرة فيكون بخلاف تلك اللطائف وأن كان حقيقا أيضا لأن التهوى يشعر بتعدد ما سقط بعضها إثر بعض فيؤخر خفها حيث هذا حصل ما في الأطول من توجيه عدم جعل الفعل ماضيا يرفى الأطول توجيه آخر وحاصله أن قوله ليل تهوى كوا كبه يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه منار النجوم والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تهوى كوا كبه فانه لا يفيد وصفه بكونه ذا كواكب تسقط

وكالمهنية الحاصلة من تفرق اجرام متلا تسمى سدرة صغار المقادير في المرأى على سطح جسم أزرق صافي الزرقة في قول أبي طالب الرقي
وكان أجرام الجيوم لولما ••••• درر ثخن على بساط أزرق

بالترجيع وهذا هو المطابق لوجود الليل والناسب للشبه (قوله من الهبة) بيان لما في قوله كافي قول بشار الواقعة على وجه الشبه
(قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشد البداء أي سقوط وأما الهوى يضم الهاء فمناه الصعود كافي الأساس وفي القلمون كل من
الفتح والضم للسقوط أو بالضم للسقوط وبالفخ (٣٩٢) للصعود وفي كلامه المناسب أن يقول يضم الهاء (قوله أجرام مشرفة)

(من الهبة الحاصلة من هوى) بفتح الهاء أي سقوط (أجرام مشرفة مستطيلة متناسبة المقادير مشرفة
في جوانب شئ مظلم) فوجه الشبه من كب كثر أي وكذا الطرفان لانه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والسكوا كب بالسيوف

وهي السيوف والنجوم
فان كلا منهما مشرق
بالبياض قال العمام

وتد تعرف اطلاق الجرم
على الجسم العلوي كما
تعرف اطلاقه على السفلي

وقد تعرف اطلاق الجرم
على الجسم العلوي كما
تعرف اطلاقه على السفلي

(قوله مستطيلة) الاستطالة
ظاهرة في السيوف وكذلك
الكواكب فانها تستطيل

ظاهرة في السيوف وكذلك
الكواكب فانها تستطيل
أشكالها عند التهاوي وان

كانت قبل التهاوي تكون
على الاستدارة في المرأى
(قوله متناسبة المقادير)

كانت قبل التهاوي تكون
على الاستدارة في المرأى
(قوله متناسبة المقادير)

أي بالنظر للشبه وحده
والشبه به وحده فالسيوف
متناسبة المقادير فيما بينها

أي بالنظر للشبه وحده
والشبه به وحده فالسيوف
متناسبة المقادير فيما بينها

وكذلك النجوم فيما بينها
وأما تناسب طول النجوم
مع طول السيوف أو

وكذلك النجوم فيما بينها
وأما تناسب طول النجوم
مع طول السيوف أو

العرض مع العرض فبني
على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف

العرض مع العرض فبني
على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف

فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في

فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في

النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف

النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف

فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في

فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في

فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في

فبني على التساهل لان الطول في
النجوم أكثر منه في السيوف
فبني على التساهل لان الطول في

كباراً يستوعبت من كلام المصنف (قوله وكذا الطرفان) لما بين المصنف

بل

وجه كون وجه الشبه في البيت من كمال بين وجه كون الطرفين فيه من كبر فرض الشارح لبيان ذلك (قوله لانه لم يقصد تشبيه
الليل بالنقع والسكوا كب بالسيوف) فيه قلب وكان من حق العبارة أن يقال لانه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالسكوا كب
وذلك لانه على تقدير أن يكون التشبيه في البيت من تشبيه المفرد بالمفرد يكون النقع مشبهاً بالليل مشبهاً بذلك تكون السيوف
مشبهاً بالسكوا كب مشبهاً بالوكن الجواب عن الشارح يجعل الباقي قوله بالنقع وفي قوله بالسيوف بمعنى مع

(قوله بل عمد) بانه ضرب وقوله الى تشبيه هيئة السيف الاولى الى تشبيه هيئة النعق والسيف في قوله قلت الخ لان التشبه الهيئة المترع من النعق والسيف الموصوفة تلك الاوصاف والتشبه الهيئة المترع من الليل والنجوم الموصوفة بما ذكره لان التشبيه بين هيئة السيف وهيئة النجوم من غير اعتبار النعق والليل لان صريح البيت خلافه يمكن الجواب بأن المراد عمد الى تشبيه الهيئة المشبهة على السيف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب الخ (٣٧٣) أى التي اشقلت عليها هيئة المشبه به (قوله وقد سلت) أى أخرجت

وقوله من أعادها جمع نعم وهو غلاف السيف بكسر اللين المحجمة (قوله وهي تسلب) أى ترتفع وقوله وترسب أى تنزل وتسفل من راسب الثمن في الماء أى سفل وجعله من راسب السيف أى معنى في الضرب لا يلائم قوله تسلب كما في الفريز وأما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ والماء لا فليس في نهاى النجوم استعلاء قاله إس (قوله ونجى) أى من العلو وقوله وتعب أى الى العلو وفوقه وراجع لما قبله وقوله وتضطرب أى في العلو والزول (قوله وعلى أحوال تنقسم) أى وتنقسم تلك الحركة على أحوال دائرية بين الخ أى انها تخرج عن تلك الاحوال الثلاثة التي بينها بقوله بين الأعوجاج والمراد بالأعوجاج الذهاب بمنزلة يسرة وخلفا والمراد بالاستقامة الذهاب (قوله مع التلاق) أى لما

بل عمد الى تشبيه هيئة السيف وقد سلت من أعادها وهي تسلب ونجى وتضطرب اضطرر بالابداء بتصرف يسيرة الى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الأعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاق والتداخل والتصادم والتلاحق وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب في نهاياتها واقعا وتداخلها واسطالة لاشكالها

مانينه ولم يلائم صنيع الشاعر ولا بلاغته كما تقدم وأما المراد تشبيه مجموع هذا الطرف بمجموع ذلك الطرف أو تشبيه هيئة المجموع بهيئة المجموع وهما متقاربان كما تقدم فليس المراد تشبيه النعق بالليل والسيف بالنجوم بل المراد كما أثر ناله تشبيه هيئة السيف مع الثبار والحال ان السيف في ذلك الجانب لها أحوال كثيرة مرادها الشاعر وربما يتأخر كثر تهادق التشبيه وتقرر الوجه وتلك الاحوال هي أنها العلو وترسب أى تنخفض ونجى عند ردها من المضرب ورفعا أو ترعا وتذهب عند ارسالها أو صبا عليه وتضطرب اضطر بالابداء بمعنى أنها تتحرك بيسرة في ذلك العلو والرسوب والذهاب والنجى الى جهات مختلفة من العلو عند ردها والسفل عند صباها واليمين والشمال والامام والوراء عند قصدها وقطع أو خروجها في تلك الجهات أو وقايتها وعند صحرها في تلك الجهات تكون على أحوال تنقسم تلك الاحوال بين الأعوجاج أى ترجع الى الأعوجاج في ذهابها أو ردها لقصد ارجاعها في مكان يوصل الى الغرض فيكون في ساو كمال أعوجاج والاستقامة كذلك والى الارتفاع والانخفاض (٣) ذكر العلو والرسوب والى التلاق مع مقابلها من الجهة الاخرى في استقامة أو أعوجاج في الذهاب والتلاق والى التداخل عند ما كس الحركتين بذهاب كل منهما الى جهة ابتداء الاخرى وقد يكون التداخل نفس التلاق والى التصادم والتلاحق والتصادم هو التلاق وكذا التلاحق وقد يكون التلاحق بمعنى النتائج كتاب سبعين في ذهابها والمضرب واحد نحو هذا الكلام الذي فسرنا عند الشيخ عبد القاهر ولا يخفى ما فيمن التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والنجى وغير ذلك كما في الحركة الى جهات مختلفة مع ما قبله وكما في التداخل والتلاق والتصادم والتلاحق وقد علم أن الأعوجاج والاستقامة حجران مع جميع الحركات والغرض منه المباعدة بين ما يرى في الطرفين فتكون جهة الوجه المتعلقة بذلك غاية في الدقة فان كل ماذ كرفي الطرفين يجب أن يرى مثله في الوجه وبه يعلم ان ينبغي أن يزيد في الوجه بعد قوله متناسبة المقدار مضطرب الى جهات مختلفة في أحوال متباينة من الأعوجاج والاستقامة الى آخر ما ذكر في تركيب الطرفين ومثل ما ذكر في تركب الكواكب عند نهاياتها في الليل فان للكواكب عند نهاياتها تداخلها وتوافقها بأن يذهب اثنان مثلا الى جهة واحدة كما قد يكون ذلك في السيف أيضا واسطالة منبهة في أشكالها المتخيلة على ما مرنا وغير ذلك ما ذكر في السيف الآن الارتفاع في النجوم لا ينتهي اليه كما قد يكون في السيف كواكب منهاوه والليل الذي نهاوت كواكبهم مظلم فسط ليس فيه شبه السيف وسواء في الكلام على هذا البيت وعلى تحقيق تشبيه المركب بالمركب في موضعه ان شاء الله تعالى

(قوله والتداخل) أى عند ما كس الحركتين بذهابهما الى جهة ابتداء الاخرى (قوله والتصادم) هو التلاق وكذلك التلاحق بمعنى النتائج كتاب سبعين في ذهابها والمضرب واحد فقد ظهر لك ما في عبارة الشارح من التداخل باعتبار العلو والانخفاض والذهاب والنجى وكذلك في التداخل والتلاق والتصادم والتلاحق والغرض المباعدة في الجامع (قوله وكذا في جانب المشبه به) أى ومثل ما ذكره قال في جانب المشبه به في الجملة فان للكواكب في نهاياتها تداخلها وتوافقها بأن يذهب اثنان السقوط فان من الليل والكواكب التي على هذه الصفات خيمت في رؤسها واتفاقنا في الجملة لانه قد عرفت في جانب المشبه الارتفاع

واما مختلفان كما في تشبيه الشاة الحلي بحمار أتر مشقوق الشفة والحوافر ثابت على رأسه شجر ناغض وكما في تشبيه الشقيق والنيروز
وهو لا يأتي في جانب المشبه به (قوله والمركب الحسي) (٣٦٤) أي ووجه الشبه المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مختلفان

(د) المركب الحسي (فيما طرفاه مختلفان) أحدهما فرد والآخر مركب (كافي تشبيه الشقيق)
بأعلام يلقوت نثرين على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نثر أجرام حمر مبسوطة على رؤس
أجرام خضرة مستطيلة فالشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو ظاهر وعكسه تشبيه نهار
شمس شابه زهر الزا بابليل مقمر على ماسبي

بل يشد أنه فذكره في السيوف لسهل إلا أن يكون المعنى بملوت تكون عالية ثم ترسب لأنها تلو
بعد الرسوب فيوجد في النجوم أيضا والجنى والذهب في النجوم باعتبار ما كسها في الجهة على وجه
الترتيب من غير قدام ولا لاحق فتأمل هذا (و) المركب الحسي (فيا) أي في التشبيه الذي (طرفاه
مختلفان) أحدهما مفرد والآخر مركب فمعنا لا نه أمان أن يكون معه المفرد وهو المشبه والمركب هو
المشبه به والاعكس فالاول (يامر) أي كوجه الذي (في) ضمن ما ذكر من (تشبيه الشقيق) بأعلام
ياقوت نثرين على رماح من زبرجد وانما قلنا في ضمن ما ذكر أعلا ما بأن الوجه لم يذكر في المتن وانما
وجد في ضمن ما ذكر من تشبيه الشقيق والوجه المتضمن لما ذكره هو الهيئة الحاصلة من نثر أجرام
حمر مقعوق في نثر حاد بسطها على رؤس أجرام خضرة مستطيلة وقد علم أن متعلق هذه الهيئة في
الشقيق محسوس حقيقة وفي المشبه به متخيل وكون الشقيق وهو المشبه مفردا ظاهر لأن الشقيق
اسم لمسمى واحد فجزأؤه التي اعتبر اجتماعها شاة كاليد من زبرجد أو ما كون أعلام ياقوت مركبا
لامر فردا مقيد بالان القصدي التشبيه بالجمع وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مقيداً بلبيل
أن المشبه به لم يعتبر به الجزء المناسب للأعلام فقط بل المعتبر بالجمع إذا ذهبت متعلقة بالمراد بالشقيق
الذي هو مجموع الأصل وفروعه وبأى الفرق بين المركب والمقيد فربما ينهض هذا وأما الثاني وهو
العكس أي أن يكون المشبه به مركبا والمشبه بمفردا فلما يأتي في تشبيه نهار شمس فشبابه زهر الزا
بابليل مقمر على ماسبي في أقسام التشبيه يانعه عند التخييل به وهذا المركب لكثره اعتباراً أنه غالباً

ص (وفيما طرفاه مختلفان كما في تشبيه الشقيق) ش هذا القسم الثالث من أقسام الجانح المركب
الحسي أن يكون طرفاه مختلفين وهو قسمان أحدهما أن يكون المشبه مفرداً والمشبه به مركباً قال
يامر في تشبيه الشقيق بشرا قوله وكان مجمر الشقيق إذا تصوب أو تصعد

أعلام قوت نثر • على رماح من زبرجد فان للشقيق مفرد والمشبه به الهيئة الحاصلة
المذكورة وجه المشبه به مركب وهو الهيئة الحاصلة من أجسام خضرة مستطيلة وعلى رؤسها أجرام
مبسوطة (قلت) وفيه نظر فان المشبه الشقيق والمشبه به أعلام ياقوت فقط والجامع هو الحرة
المستطيلة على الخضرة المستطيلة ويكون قوله نثرين الخ مقيداً للشبه بموسين لأن مع الشبه قيد
لم ينطق بموقف تقدم هذا ولا أمن أن يسمى الأعلام نهاراً كما بلغني السابق وهو تركيبة مع الصفة
بعد ما ثم أي قول أي فرق بين تشبيه مجمر الشقيق بأعلام ياقوت وبين تشبيه أجرام النجوم بالنذر
المنثورة وقد جعلت الأول تشبيه مفرد بمركب والثاني مركب بمركب كسابق ولو اعماليس قدام حصل
به تركيبة في التشبيه بل هو اطنا بمع ان زرة السها ليس لها ذكر في أجرام النجوم وخضرة أعضان
الشقيق ليس لها ذكر ويمكن الجواب بأن الشقيق اسم للورق والسوا اعلمنا مفرد مختلفاً لأجرام
النجوم فانها لا تصدق على الليل فاحتجنا إلى تقديره وكان أجرام النجوم مع الليل (تنبيه) الاختلاف أعم
من أن يكون المشبه هو المفرد كسابق أو يكون المشبه هو المركب وسأني تشبه يقول المتنب
بأصاحي قصيا فطر يكا • زبرجد هو الأرض كيف تصور

(قوله يامر) أي كوجه
الشبه الذي مر وقوله في
تشبيه أي ضمن تشبه
الخ وانما مقدرنا نحن لأن
الوجه لم يذكر في المتن
سابقاً في هذا التشبيه (قوله
الشقيق) أي المجمر (قوله
من الهيئة الحاصلة) بيان
لوجه الشبه الذي مر في
ضمن التشبيه المذكور
وقوله بمبسوطة أي فيها
انتفاع فهو غير المنشور
مع عدم الانتفاع كالخط
فلذا ذكر قوله بمسوط مع
قوله نثر أجراما يس
(قوله فالشبه مفرد) وهو
مجمر الشقيق لأنه اسم لمسمى
واحد وأجزاءه التي اعتبر
اجتماعها كاليد من زبرجد
(قوله والمشبه به مركب)
أي لأن القصدي التشبيه
بالمجموعة الحاصلة من مجموع
الأعلام لا ياقوتية المنشورة
على الرماح الزبرجدية
وليس للأعلام قصد ذاتي
حتى يكون مفرداً بلبيل
أن المشبه به لم يعتبر به الجزء
الناسب للأعلام فقط بل
المعتبر بمجموع الشقيق
الذي هو مجموع الأصل
وفروعه وسأني الفرق بين
المركب والمقيد بضم هذا
(قوله وعكسه) أي للمشبه
مركب والمشبه بمفرد
(قوله شابه) أي خالطه زهر
الزا بالمشبه هو الهيئة
الحاصلة من النهار الشمس الذي خالطه زهر الزا بفروهم مركب والمشبه به هو الليل المقمر فهو مفرد مقيد

* ومن يدع هذا النوع أعنى المركب الحسى مايجىء في الهيئات التي تقع عليها الحركة

(قوله من يدع الخ) البدع هو البالغ الثانية في الشرف والبلاغة (١) في القاموس البدع هو الغاية في كل شيء وذلك إذا كان علما أو شجلا أو ثمرنا وحاصل المعنى المراد هو وجه التشبيه للمركب الحسى بالبالغ الثانية في الشرف والبلاغة وهو مايجىء الخ (قوله مايجىء في الهيئات) ظاهر هذه العبارة يفيد أن وجه التشبيه يجىء في الهيئة لأنه نفسا مع أنه المراد كما صرح به الشارح في قوله أى يكون وجه التشبيه الهيئة فيبدأ أن يقال أنه من قبيل اعتبار يجىء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان يجىء في الإنسان أى أنه يتحقق فيه ويحتشد فعنى كلام المصنف ومن المركب الحسى البدع الوجه الذى يتحقق في الهيئات أى يكون هيئة (قوله التى تقع عليها الحركة) ظاهره أن الحركة تقع على الهيئة (٣٦٥) ولا معنى لذلك فلا بد من جعل تقع بمعنى توجد وعلى

(ومن يدع المركب الحسى ما) أى وجه الشبه الذى (يجىء في الهيئات التى تقع عليها الحركة) أى يكون وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها الحركة

لا تخلو من دقة وحسن (ومن يدع المركب الحسى) أى من جملة ما يدع أى يجيبا قليل المثل من الوجه المركب الحسى فإضافة البدع للركب من إضافة الصفة إلى الموصوف (ما) أى من البدع في ذلك المركب وجه التشبه الذى (يجىء) أى ما يؤول ويحصل (في الهيئات) أى في الحالات من أوجه التشبه (التي تقع عليها الحركة) يعنى أن الوجه هو الهيئة التى تقع عليها الحركة حيثما تقع هي عليها أما استقامة الحركة السهم وتركيبتها بوجود حركتين متعاكستين مثلا وإما استدارة الحركة الدوالة وتركيبتها بوجود دولابين مثلا متعاكسين أحدهما محيط والاخر مخاط به وإما غير ذلك كالأعواج وحركة الأعواج كلها قاطبة للثلاث مثلا وتركيبتها بوجود حركتها كسها أيضا ولا يخفى أن المتأخرين لا يأتين ليس فيما حركته الدورة المحضة بل المعوجة جمع غيرها كحركة السماع لأن عند الانبعاث عن وسط الشمس كأنه مضطرب كالذهب مع الارتماش فذهابه كالاستقامة وارتعاشه كالأعواج في الاستقامة وعند الرجوع من الجو انبعاثا لخلو من نقصان فحركته كحركة الرجوع من جهات متفاوتة فكأنها معوجة باعتبار مجموع الرجوع وأطراره أو المستقيمة مع كسها كحركة المصحف فإيدى نعم لا تخلو حركته في التحقيق عن أعواج فافهم ثم يجىء الوجه في الهيئة مع أنها نفس وجه الشبه هنا كجىء الجنس في النوع وحصوله به كما يقال باقى الحيوان في الإنسان وحصل خارجا به لأن مطلق الوجه أعم من الهيئة الموصوفة ووقوع الحركة على الهيئة كوقوع الجزء على الكل فعنى وقوع الحركة على الهيئة وجود مطلق الحركة في متعلق تلك الهيئة أى في فرد من أفراد ما تتعلق به تلك الهيئة وأوصف بها وهو كون أشياء متفاوتة أو تقارن أو أشياء أو ما قلنا كذلك لأنها كانت نفس هيئة الحركة فقط كما يأتى في الوجه الثاني فالمراد حالة حركة مخصوصة وإن كانت هيئة تروى فيها الشكل واللون والحركة المخصوصة فطلق الحركة في ضمنها أيضا وكان في الكلام قلبا والاصل مايجىء في الهيئة التى تقع على الحركة لأن المحقق أن تلك الحالة عرضت للحركت مع غيرها في الوجه الأول ولها وحدها في الثاني

زيانها را مشعسا قد شبه * زهر الربا فكأنما هو مقمر

ص (ومن يدع الخ) ش من يدع المركب الحسى مايجىء في الهيئات التى تقع عليها الحركة

حركات فقط أو من جرات وغيرهما من أوصاف الجسم فالأول كحركة المصحف فانه لم يعتبر معانيها من أوصافه والثاني وهو الهيئة الحاصلة بين الحركة وما قرن بها من صفات الجسم كالشكل واللون كإتي المرأة في كف الاشئ (قوله أى يكون وجه الشبه الهيئة الخ) أشار بهذا إلى أن وجه التشبه هو نفس الهيئة وإن ظرفيته فيها في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص بمعنى تحققه فيه وقوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها الحركة

(١) قوله في القاموس الخ الذى فسر في القاموس بذلك هو البدع بالكسر لا البدع كتحته مصححه

ويكون على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون

(قوله من الاستدارة) أي من استدارة الحركة واستقامتها كفي حركة الدولاب والسهم وهذا بيان للهئية التي توجد معها الحركة وقوله وغيرهما كالسرعة والبطء والحاصل أن الهيئة التي توجد معها الحركة مثل استدارة الحركة واستقامتها وسرعتها وبطئها (قوله وبغيرها) أي الهيئة التي تقع عليها الحركة التركيب أي بأن تكون منزعة من الحركة أوصاف الجسم كافي الوجه الاول أو من حركات مختلفة كافي الوجه الثاني كما يعلم ذلك مما يأتي في تقرير الشارح لكلام المصنف (قوله وبكون ما يجيء) أي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي توجد معها الحركة على وجهين وحاصل الاول منهما أن وجه الشبه هيئة هي كيم من حركة وغيرها وحاصل الثاني أنه هيئة هي كيم من حركات فقط (قوله أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم) أي هيئة أن يقرن أي هيئة اقتران الحركة بغيرها أي الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة بغيرها (٣٦٩) من أوصاف الجسم وهذا التأويل يحتاج له اذا جعلنا قوله على

وجهين بمعنى على نوعين وأن كلامهما قسم من الهيئة أما أن كان بمعنى أنه مشتمل على صفتين فلا يحتاج لذلك لان كلامنا اقتران والتجرد صفة للهيئات (قوله أن يقرن بالحركة) أي أن يوصل بهما أو خذ من قرنت الشيء بالشيء وصلته به والمراد أن يقرن في اعتبار العقل غير الهيئة بها أو ينتزع منهما هيئة (قوله كالشكل) أي الذي هو الهيئة الحاصلة من احاطة حد أو حدود به (قوله والواضح) وجه الواضحة أن المجهول وجه التشبيه الهيئة وتنقسم الى هيئة

من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب (و يكون) ما يجيء في تلك الهيئات (على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون) والواضح عبارة أسرار البلاغة اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما

(و يكون الوجه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة) (على وجهين) أي يرد ذلك الوجه على حالين يعقوبهما كونه على نوعين (أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها) أي أحد الوجهين اللذين يكون عليهما الوجه هو أن يقرن بالحركة غيرها أو كون الوجه أ يضاعى اقتران الحركة بغيرها ككون الشيء على نفسه لان الاقتران المذكور هو الهيئة أو كون تلك الاشياء مقترنة وهو قريب من مفهوم كون الجنس في النوع أيضا وذلك الغير المقترن بالحركة (من أوصاف الجسم كالشكل) الذي هو كما تقدم احاطة نهايتها بواحدة أو أكثر بالجسم (واللون) وهو معلوم ولا جل الاحتياج في تصحيح عبارة المصنف إلى تأويل بل يجيء الوجه في الهيئة يكون ذلك كيم الجنس في النوع إذا لاجيء الشيء في نفسه وأما الجائي في هذا الوجه التشبيه لان الوجه كالظرف للتشبيه كان الواضح عبارة مرامر البلاغة المفسدة لجيء التشبيه في هذا الوجه خاص حيث يقول اعلم أنه أن الشأن هو هذا وهو قوله بما يزداد به التشبيه دقة أي لطافتها مسحة وسحرا أي امالة الدلائل كما يعلم المسحور به الالباب أن يجيء ذلك التشبيه في الهيئات التي تقع عليها الحركات فتدق تلك الهيئة وتدقها يدق التشبيه الجائي فيلها التشبيه يتبع حسنه حسن الوجه المرعي فيه كما يأتي ثم قال والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين هما تصويرها عاكفا للآخر أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الأوصاف والثاني أن يقرن دهيئة الحركة ويكون على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها أي يكون الجامع هي وغيرها من أوصاف الجسم لتكون محسوسة كالشكل واللون كما في قول أبي النجم أو ابن المعتز

المقرونة بالحركة بغيرها والهيئة المجردة وبارقا سرار البلاغة أظهر في ذلك من عبارة المصنف لاهامها أن الهيئة متعققة في نفسها ووقعت عليها الحركة كعم أن الهيئة تعني هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة تختلف الحركة وأما قال أوضح إمكان أن يجاب عن المصنف بأنه من جيء العلم بالخاص كيم (قوله اعلم أن مما يزداد الخ) لفظا في قوله بما يزداد ليس عبارة عن وجه التشبيه بل يرمز فيه ما رقي عبارة المصنف بل عبارة من الأحوال أي من الأحوال التي يزداد بها التشبيه فدقوسه هذا الحالة وهي جيء التشبيه في الهيئات التي توجد معها الحركات سواء كانت تلك الهيئات أطرافا للتشبيه أو كانت وجهه فأتت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشغل على تلك الحالة أعني كون طرفيه أوجه هيئة بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه أيضا كلام الشيخ يفيدان الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن وكلام المصنف يفيدان الهيئة المركبة من الحركات أومنها ومن غيرها فلي كلام الشيخ لا تكون الهيئة الامن الحركات بخلاف كلام المصنف تأمل (قوله دقة) أي لطافتة وقوله وسعرا أي تميل للعقول (قوله أن يجيء) أي التشبيه وقوله التي تقع عليها الحركات سواء

كما في قوله * والشمس كالمرآة في كف الاشل * من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الانعراج

كانت طرفا التشبيه أو وجهاه (قوله أن تقترن) أي الحركات بنيرها من أوصاف الجسم فقد جعل الحركة مقترنة بأوصاف الجسم والظاهر أن أراد أن تقترن هيئة الحركة بنيرها بليل قوله والثاني (٣٦٧) أن مجرد هيئة الحركة فيكون حاصل كلامه أن

أن تقترن بنيرها من الأوصاف والثاني أن مجرد هيئة الحركة حتى لا يزداد عليها غير ما في الاول (كما في قوله

* والشمس كالمرآة في كف الاشل * من الهيئة) بيان لما في قوله (الحاصلة من الاستدارة مع الانعراج

حتى لا يزداد عليها غير ما في العبارة أوضح من عبارة المصنف لقلة التسامح فيها الموجع الى التأويل إذ

لا تسامح فيها الا في قوله تقع عليها الحركة لا يها من الهيئة متحققة في نفس الوقت عليها الحركة وقد علم

أن الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة والحركة بما يتعلق بها الهيئة في

العارضات للحركة مع غيرها أو وحدها بل هي جزء ما اعتبرت فيه الهيئة في فيما يتبادر في الهيئة أي في

متعلقها لا عليها وقد تقدم بيان ذلك فقولنا أي ما يكون ذلك على وجهين من باب كون الشيء على

نفسه فيصوح الى التأويل: كونه ككون الجسم على النوع فهو كقوله ويكون ما يجي في ثلاث الهيئات

على وجهين قلت لا شك أنه كقولك بجي الجسم في النوع التي اشتملت عليه العبارة الاولى ليس

ككون الجسم على نوعين الذي اشغلت عليه الثانية (١) كالا في فاته معهود في العبارات فكلام

الاسرار اوضح فافهم ثم أشار الى مثل الوجه الاول وهو أن يقترن بالحركة غيرها بقوله وذلك كما (أي

كأوجهه) في قوله والشمس عند طلوعها (كالمرآة في كف الاشل) والاشل ليس السد أو الشق كله

والمراد هنا الارض والشمس إذا نظر الانسان اليها فوق الافق وأخذ النظر اليها بجهة انحدار

الاضطراب والعرل وشكها استدارت ثم ظهر شعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى إذا كاد أن

يتمدق تالت الجوانب رجع الى وسط الدائرة في جرم الشمس المستدير حركة خيالية وفي شعاعها أيضا

حركة خيالية تدور أعلا خيالية لا تقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب الى

الشمال بالسوق المتسبل حتى انها لو ذلك الخيل لرئت كالناشئة والشمع أجرام لطيفة منضبة وهي

المعبر عنها بالاشراق وهي منبسطة على ما يقابل الشمس وهذا هو الحق في نفس الامور فاضطراب

النجوم خيالي لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتصديق صحيح كما تقدم ومن هذا يبدو في المرآة في كف

المرتعش الآن حركتها حقيقية واثرائها متصل بهما من شعاع الشمس لا يتحقق في الشعاع المتصل بها

اضطراب الى الجوانب والرجوع الى الوسط بل ثبوت واتصال في مضطرب تصديق وجه التشبيه في

المرآة على الوجه المذكور في الشمس مبني على التساهل والى تلك الهيئة أشار بقوله (من الهيئة) بيان

لما في قوله (الحاصلة من الاستدارة) الكائن في جرم الشمس والمرآة (مع الانعراج) الذي هو كاللون لها

* والشمس كالمرآة في كف الاشل * فان الجامع هو الهيئة الحاصلة من الاستدارة في المرآة والشمس

واشراقها وحركتها السريعة المتصلة مع توجع اشراقها حتى يرى الشعاع كأنهم ان ينسبط حتى

يفيض من جوانب الدائرة ثم بعد أن يمدق بذلك يبدو له فيجرب الى الانقياض وقد أطلق الناس على

استحسان هذا التشبيه الآن بعضهم اعترض عليه بأن الشل فساد اليفع فتمنع عن الحركة أو تحرك

بحركة غير متناسبة وكلامها لا يحصل به التشبيه إنما كان يحصل بالارتعاش بأن يقول

* والشمس مرآة بكف المرتعش * ثم قد يعترض بأن يقال هذا التشبيه بأوجه متعددة لا وجه

وتمامه لما تراه يتبادر فوق الجبل (قوله والشمس) أي عند طلوعها (قوله الاشل) الشل هو ليس البدأ وذهابها والمراد هنا الترعش

لان عدم البدأ يابسها لا يكون في كف مرآة لان المرآة دائما تؤدي الهيئة المقعودة في كف المرتعش (قوله من الاستدارة مع

الانعراج) أي من استدارة الجسم المصاحبة لاشراقه أي شعاعه وكان الظاهر أن يضم اليه توجع فيقول من الاستدارة والحركة

السريعة المتصلة مع اشراق التوجع لكنه أخوه عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه سبب منها

والحركة السريعة المتصلة وما يحصل في الاشتراق بسبب تلك الحركة من التوجع والاضطراب حتى يرى الشعاع كأنه بهم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدؤه فيرجع من الانسباط الذي بدله الى الانقباض كأنه مجتمع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدا لسان النظر اليها ليتين جرهما وجدها مودبة لهذه الهيئة وكذا المرأة اذا كانت في بدالاشل ومثله قول المهلب الوزر والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقه ليس لها حجب * كأنها بوقفة آجيت * يجول فيها ذهب ذات فان البوقفة اذا آجيت وذاب فيها الذهب تشكل بشكها في الاستدارة واخذ يصرك فيها بجملته تلك الحركة الهيبة كأنهم بان ينسبط حتى يفيض من جوانبها لما في طبعهم من التوجع ثم يبدؤه فيرجع الى الانقباض لما بين أجزائه من شدة الاصال والتلاحم وذلك لا يقع في غلبان على الصفة التي تكون في الماء ويحويها بظلاله الهواء كما في قول الصوري * كأن في غدرانها * حواجا ظلت تح * أراد ما يبدو في صفحة الماء من اشكال الماء كاصاف دوائر صفارت ثم تتدامت ادا ينقص من انحنائها فيقلها من التقوس الى الاستواء وذلك أشبه شئ بالخواجب اذا امتدت لان للحاجب كلاً يخفى تقويساً ومته ينقص من تقويسه

(قوله والحركة) أي ومع الحركة وقوله المتصلة أي المتتابعة (قوله مع توجع الاشتراق) أي الشعاع أي تدافع بعضه بعضاً كدافع الموج بسبب تلك الحركة (قوله حتى يرى الشعاع) (٣٧٨) أي المبرع عنه أو بالاشتراق فقد تقنن في التعبير والمراد بالشعاع

والحركة السريعة المتصلة مع توجع الاشتراق حتى يرى الشعاع كأنه بهم بأن ينسبط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدؤه (يقال بدله اذا تدوم والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانسباط الذي بدله (الى الانقباض) كأنه يرجع من الجانب الى الوسط فان الشمس اذا احدا لسان النظر اليها ليتين جرهما ورجعها مودبة لهذه الهيئة الموصوفة

(و) مع (الحركة السريعة المتصلة) القائمة بها فيما يبدو (مع توجع) أي اندفاع (الاشتراق) كالماء والمراد بالاشتراق الشعاع بنفسه لا المصدر (حتى يرى) ذلك الشعاع الذي هو الاشتراق كأنه بهم بأن ينسبط) يقال هم بكذا اذا قصد فعله فاستداهم الى الشعاع يجوز والمراد اقرب الى الانسباط (حتى يفيض) بذلك الانسباط (على) جوانب (الدائرة) للكاتبة للشمس والمرأة (ثم يبدؤه) أي يظهر لذلك الشعاع أن يرجع (فيرجع) عن الانسباط الذي هم به (الى الانقباض) الذي بدله الرجوع اليه يقال بدله مركب فان كل واحد من هذه الامور مستقل بنفسه يمكن أن يجعل وجهاً او قد رد على هذا ما ورد على الذي قبله من أن يقال هذه اوجه متعددة لا وجب مركب ومن هذا قول الوزير المهلب والشمس من مشرقها قد بدت * مشرقه ليس لها حجب * كأنها بوقفة آجيت * يجول فيها ذهب ذات فان البوقفة اذا آجيت وذاب فيها الذهب استدارت وتحركت بتلك الحركة السريعة الهيبة والوجه الثاني أن تجرد الحركة عن غيرها فتكون هي الوجه فلا بد من اختلاط حركات الى جهات لان الكلام

ما تر من الشمس كالخيل مقبلاً عليك أو مارة تمتد كالرمح بعيد الطلوع (قوله كأنه بهم) بفتح الياء وضم الهاء وبالمبرد يقال هم بكذا اذا قصد فعله وأرادهم واستداهم الى الشعاع تجوز أي كأن ذلك الشعاع يرد الانسباط لوفور توجع (قوله حتى يفيض) غاية للانسباط من أفاض اذا خرج قال تعالى فاذا أفنتهم من عرفات أي خرجهم منها أو من فاض الوادي اذا سال أي حتى يخرج من جوانب الدائرة أو يسيل من محله ويخرج

من جوانب الدائرة (قوله ثم يبدؤه) أي للشعاع وفاعل يبدو ضمير عائذ على مصدر الفعل أي البدء على الرأي المفهوم من قوة الكلام وهو عطف على قوله يفيض أو على قوله بهم أي كأنهم بأن ينسبط ثم يبدؤه فيرجع عنه الى الانقباض (قوله يقال بدله الخ) هذا التفسير للفظ بحسب أصل اللفظ وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول (فيرجع) من الانسباط الذي بدله (الى الوسط) أي وسط الدائرة (قوله فان الشمس الخ) بيان لكون تلك الهيئة حاصلها في الطرفين وأشار بقوله اذا أحد الخ الى أن الهيئة أعظم في الشمس بعد اعداد للنظر اليها بخلاف المرأة فاتها في الطرفين فتأخر فيها في بادي الرأي فلذا جعلت الشمس مشبهاً والمرأة مشبهاً بما قاله في الاطول (قوله ليتين) أي ليعلم (قوله وجدها مودبة لهذه الهيئة) أي لان جرم الشمس مستدير وفيه حركة سريعة خيالية وفي شعاعها أيضاً حركة خيالية وانما قلنا خيالية لانا نقطع بأن حركة الشمس ليست على الاضطراب بل هي من الجنوب الى الشمال على سبيل المنهل حتى انها لو اذلت التغييل رويت كالتاب والشعاع المبرع عنه بالاشتراق أجرام لطيفة تنسبط على ما يقابل الشمس هذا هو الحق في نفس الامر فلا اضطراب والتوجع خيالي لكن التشبيه بالوجه الثابت بالتخييل صحيح اهـ بقوي

والوجه الثاني أن نجد دهيته بالحركة عن كل وصف غيرها للجسم فهناك أيضا لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له
كان يتحرك بعضها إلى اليمين وبعضها إلى الشمال وبعضها إلى العلو وبعضها إلى السفل فحركة الرجال والدواب والسهم لا تتركيب فيها

(قوله وكذلك المرأة في كف الاشل) أي مودية لهذه الهيئة فاتها مستندة وفيها حركة دائمة متصلة سر وعفوية واشراق متصل
بها من شعاع الشمس الآن ذلك الشعاع المتصل بها لا يتحقق فيه اضطراب (٣٧٩) إلى الجوانب والرجوع للوسط بل المتحقق فيه

التبوت والاصال مع
اضطرابه وتوجع بدوام
الحركة وحيثه فحقق
وجه الشبه في المرأة على
الوجه المذكور في الشمس
مبنى على التساهل فلذا
جعلت مشها له بقوى
(قوله أن نجد الحركة عن
غيرها من الاوصاف) أي
وتتبع الهيئة من الحركات
فقط (قوله فهناك) أي
في القسم الثاني وجبر
بإشارة البعد لان المعنى
معدوم خارجا فهو بعيد
(قوله أيضا) لا يضيعة على
مقال الشارح في مطلق
التركيب لافي خصوص
التركيب من الحركات مع
الصفات لان الثاني إنما
فيه تركيب من الحركات
المختلفة فقط بخلاف
الاول فان التركيب فيه
من الحركة والصفات وفي
الاطول ان معنى قوله أيضا
أي كما أنه لا بد في هذا الثاني
من حركات لا بد من كونها
إلى جهات مختلفة قال
وهذا اظهرهما فسر به
الشارح وتأمله (قوله
يعني كما أنه لا بد في الاول

وكذلك المرأة في كف الاشل (و) الوجه (الثاني أن نجد) الحركة (عن غيرها) من الاوصاف (فهناك
أيضا) يعني كما أنه لا بد في الاول من أن يقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني (لا بد من
اختلاط حركات) كثيرة للجسم (إلى جهات مختلفة) له كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى
الشمال وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفل ليتحقق التركيب والالكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة
(بحركة الرحي والسهم لا تتركيب فيها)

إذا ندب المعنى ظهر له أي غير الاول فندم على الاول وقد علم أن اسناد البداء اليه يجوز والمراد عروض
الرجوع إلى الوسط بمقدرب الفيضان عن الباصرة وقد تقدم أن هذا المعنى غير متحقق في المرأة وإنما
يتحقق في الشجس عند احداث النظر اليها فانها تدعى هذه الهيئة كلها عند ذلك والمرأة تدعى ما يقرب
من هذه الهيئة في كف المرحس ولا شك أن هذا التشبيه في غاية الدقة كسما في بيانه (و) الوجه (الثاني)
الذي يكون عليه بدع المركب الحسي وهو الذي تعتبر فيه الحركة (أن نجد) الحركة (عن غيرها)
الموجودة في الطرفين (فهناك) أي في هذا الوجه (أيضا) وأشار بصيغة البعد لا بمعنى والمعنى يحكي له
بحكم البعد (لا بد من اختلاط حركات) أي لا بد أن يوجد في ذلك الوجه حركات مختلفة اعتبرتها
وكثرة حركات ذلك الجسم في أجزاءه أو في كلفه التي تزداد به الدقة فيه وان كان التمدد كافيا على
مقتضى ظاهر ما تقدم من أن وجود التركيب في الهيئة من أطراف الدقة فالتعبير بالحركات الكثيرة لا فائدة
الوجه الذي لا يتطرق فيه مقال وقوله أيضا إشارة إلى أنه كما اعتبر التعدد في الوجه السابق يعتبر هنا
كذلك وان كان التعدد هنا باعتبار اختلاف في الحركة تقسما وانما باعتبار اختلاف بين الحركة
وغيرها واعتقلا كذلك لان الأينية تقتضي الرجوع لشيء تقدم ولا يتأتى إلا بهذا الاعتبار من الوجه الذي
يكون عليه الوجه هنا خلاف الوجه في تقدم اذهو الاقران فيما تقدم والمبادر أنه نفس الهيئة المعتبرة
في التشبيه ولذلك احتجنا أن تأو بله عاقد وهو هنا التجرب بدع غير الحركة وليس نفس الهيئة بل
الهيئة تقارن الحركات المختلفة لكونها (إلى جهات مختلفة) وأما شرط اختلافها باختلاف الجهات
كان يتحرك بعض محل التشبيه إلى اليمين وبعضها إلى الشمال وبعضها إلى العلو وبعضها إلى السفل ليتحقق
التركيب في الهيئة المتعلقة بتلك الحركات اذ لو اعتبر هيئة حركة واحدة كالاستقامة فيها لو اعرج كان
وجه الشبه مفردا وهو هيئة تلك الحركة والكلام في المركب وقد علمت أن اجتماع الكثرة أكل لا
واجب على مقتضى ظاهر ما تقدم وإذا اشترط وجود حركات مختلفة لم يتحقق ذلك غالب الوجود اختلاف
الجهات (ف) هيئة (حركة الراح والدواب والسهم) لا تكون من بدع المركب الحسي اذ (لا تتركيب
فيها) جعلا وان كان حركة الراح والدواب هيئة الاستدارة ولحركة السهم هيئة الاستقامة وإنما قلنا
وبحق ذلك غالبا وجود اختلاف الجهات لان التركيب قد حققه كثرة الحركة في أجزاء محل التشبيه
وان كانت أجهت واحدة كان تشبه أرجل بعض الحيوانات الكثيرة الأرجل بمعنى (١) اجبا المتابع
في الوجه المركب فعلم أن حركة الرحي والسهم لا تتركيب فيها فلا بد من شيء يمكن تحركه بعضه إلى

(١٧ - شرح التلخيص ثالث) من أن يقرن بالحركة غيرها) لم يعتبر في الحركة هنا تعدد فاعلان الجع فضلا
عن الكثرة قاله (قوله لا بد من اختلاط) أي اجتماع (قوله كثيرة) أخذ الكثرة من تنوع حركات واعتبار الكثرة أعم لا زيواد
بالدقة ولا بغيره التمدد كاف في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة (قوله كأن يتحرك بعضه إلى) أي أو يتحرك تارة إلى اليمين وتارة
إلى اليسار كافي الأطول (قوله ليتحقق الج) علة لقوله لا بد من اختلاط حركات الج (قوله والالكان الج) أي والالكان الحركات المختلفة إلى
جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلفة كلها لجهة واحدة (١) قوله لعلها كذا في التنسخ وله عرف عن الخليل ونحوه كتب محصيه

لا اتحاد الحركة وحركة المصنف في قول ابن المعتز
فها تتركب لانه يتحرك في الحالتين الى جهتين في كل حالة الى جهة وكلما كان التنازل في الجهات التي تتحرك ابعاض الجسم اليها اشد
كان التركيب في جهة المتحرك أكثر ومن لطيف ذلك قول الاعشى يصف السفينة في البحر وتقاذف الامواج بها

(قوله لا اتحادها) أي لان حركة كل منهما لجهة واحدة جعل كل من الحركتين مفردة لا تتركب فيها اذ الميلا خطهما وما وصف الجسم من
الاستقامة والاستدارة وانتزاع الهيئة من المجموع (٣٧٠) والاكن وجهه شبه مركب كالمركب (قوله في قوله) أي قول القائل

وهو ابن المعتز وهذا البيت
من قصيدته من المديدا ولها
عرف الدار غياونا

بعدها كان معها واستراحا
نظرا لبعدها العذل ويأبى

في عنان العذل لإجماعها
عذو في كيف أسلو والا

نغذو من مقلتي الملاحا
من رأي برق يضيئ النما

ثقب الليل سناه فلاحا
وكان البرق البيت بعده

لم يزل يلمع بالليل حتى
خطفه نيه فيه صباحا

وكان الرعد غفل اقبح
كلما يحبه البرق صامحا

(قوله بحذف الهمزة) أي
بعد قلبها ياء فالاصل قارى

فأبدلت الهمزة ياء ثم عمل
احلال قاض كذا في الفري

قوله فانطباع الخ (الفاء
لتعليل التشبيه المستفاد

من كان أو اعتراضية لبيان
وجه التشبيه بين البرق والمصنف

والحاصل ما يفيد أنه وجه التشبه هو الهيئة
الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية في المصنف وتخييلية في البرق ثم ان

الانطباع والافتتاح للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فيلثم آخرها وأما البرق فلا افتتاح
فيه ولا انطباع الا ان يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباعه بانضمام أجزاءه بحيث يصنع من

الابصار بالكلية وبهذا ظهر الوجه التشبيهي في البرق وذلك لان الواقع فيه ظهور الوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل
أن اشراقه لا افتتاح أظهر بلمنه واذا انعدم تخيل أن ثم بلمنه اخفى لا انطباع فيه في المصنف تأمل (قوله فان فيها تركيب الخ) على لقوله
خلاف حركة المصنف

لا اتحادها خلاف حركة المصنف في قوله وكان البرق مصنف فار) بحذف الهمزة أي قارى (فانطباعا
مرة وانفتاحا) أي فينطبق انطباعا مرة وينفتح انفتاحا أخرى فان فيها تركيبا

أقراده في جهة تتابع الحركات وان كانت الى جهة واحدة واذا لم تكن حركة السهم والزحوا والولاب
من يدع المركب الحسى لم يعد التشبيه بها من هذا الباب لعدم تركيبها (بخلاف) التشبيه به بجهة حركة

المصنف حيث شبه به البرق (في قوله) أي في ابن المعتز (وكان البرق مصنف فار) ثم أشار الى أن
وجه التشبيه بينهما هو حركة الانطباع والانفتاح بقوله (في ينطبق المصنف) انطباعا مرة (وذلك في

حال جمع طرفيه لتقلب الورقة المقروءة صفحتها لقرأها في الصفحة الأخرى مع ما في قولها (د) ينفتح
(انفتاحا) مرة أخرى وذلك عند رد تلك الورقة الى الجهة المقروءة مضمومة مع الطرف المقروء وكثيرا

ما تكون قراءة المصنف بهذه الهيئة كان خفيفا يحرك طرفاه لاذكر ما ان كان ثقيلا فغالبا أنه
ليس فيه الا انفتاح أو لا انطباع آخر أو انما يوجد في أثناء القراءة لتقلب الورقات والمقصود في التشبيه

المتن الاول لان تكرار ما ينطبق والانطباع في البرق هو الموجود كثيرا فيها في المصنف
حركات لان طرفيه يتحركان عند الانفتاح الى جهتي اليمين والشمال فاطرف الى اليمين واليسار

الى الشمال وأعلى كل من الطرفين يتحرك من علواي سفلى وعند الانطباع يتحرك كل طرف الى جهة
الآخر فيتحرك الايمن الى الشمال واليسار الى اليمين فياتقيان في الوسط أعلى كل من الطرفين يتحرك

حيثئمن سفلى الى لو فتقرر بهذا أن الحركة في كل حالة الى جهة واحدة باعتبار العلو والسفل والى
جهتين باعتبار اليمين والشمال فن عبر بافراد اخية أو تشبيها في الاعتبار بن فلفهم وجهه التشبه هو هيئة

تقارن هذه الحركات مع تكررها هي حسية حقيقة في المصنف وفي البرق تخيلية وذلك لان الواقع
فيه ظهور الوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد وتظهر تخيل فيه أن اشراقه لا افتتاح فيه أظهر بلمنه

جهة اليمين وبعضه الى جهة اليسار مثلا تحركة المصنف في قول ابن المعتز
وكان البرق مصنف فار * فانطباعا مرة وانفتاحا

لانه يتحرك في الحالتين الى جهتين في كل جهة كذا قال المصنف والاحسن أن يقال في كل حالة
الى جهتين في حالة الانفتاح يتحرك اليمين الى اليمين واليسار الى اليسار وفي حالة الانطباع يتحرك اليمين

لان
وجه التشبيه بين البرق والمصنف وحاصل ما يفيد أنه وجه التشبه هو الهيئة
الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها وهذه الهيئة حسية في المصنف وتخييلية في البرق ثم ان

الانطباع والافتتاح للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فيلثم آخرها وأما البرق فلا افتتاح
فيه ولا انطباع الا ان يقال المراد بانفتاحه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباعه بانضمام أجزاءه بحيث يصنع من

الابصار بالكلية وبهذا ظهر الوجه التشبيهي في البرق وذلك لان الواقع فيه ظهور الوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل
أن اشراقه لا افتتاح أظهر بلمنه واذا انعدم تخيل أن ثم بلمنه اخفى لا انطباع فيه في المصنف تأمل (قوله فان فيها تركيب الخ) على لقوله
خلاف حركة المصنف

فمن السفين بجائته كما * كما يزوال باح خلاله كرم

قال الشيخ عبد القاهر الراح الفصل والكر من ماء النساء شبه السفينة في اتحادها وارتقاءها بحركات التفصيل في زوؤه فانه يكون له حيث ذكر كانت متفاوتة تصير لها أعضاؤها في جهات مختلفة ويكون هناك تسفل وتسم على غير ترتيب ويحيث يدخل أحد هافي الآخر فلا يتبينه الطرف من تفصلي رامتسلا وذلك أشبه شي بحال السفينة وهيئة حركاتها حين تتدافعا الأمواج ومنه قول الآخر

حفت بمر وكالقصان تلحفت * خضر الخمر على قوام معتدل

فكأنا والراح جله يعلما * تبني التعاقب ثم يمنعا الخليل

فان فيه تفصيلا دقيقا وذلك ان رأى الحركة كمن حركة التبرؤ للدنو والنفاد وحركة الرجوع الى أصل الانزاق وأدى ما يكون في الثانية من سرعة زائده تادى لطيفه فلان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها أسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة كمن يدرك الخليل فيرتفع أسرع من حركته من (٣٧١) بهما بالنول ان ازعاج الخوف أقوى أبادمان

ازعاج الرجا وما منهجه
السؤل الممتنع من هذا
الضرب قول امرى القيس
مكرم مرم قبل مدبر معا
بكلود صخر حطه السيل
من عل
يقول ان هذا القرس لفرط
ما فيه من لين الرأس وسرعة
الانحراف ترى كنهه في
الحال التي ترى فيها لبيه
فهو بكلود صخر دفعه
السيل من مكان عال فان
الحجر بطيهه يطلب جهة
السفل لانها مرم كره فكيف
اذا عاتته فوقع السيل
من عل فهو لسرعة قلبه
يرى أحد وجهيه حين
يرى الآخر

لان المصنف يترك في حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة

كظواهر باطن المصنف من لون الاوراق واشراقها واذا انقدم وحق تخيل فيه ان نهم باطننا خفي لانطباق فيه كما في المصنف وقد تقدم أن وجه الشبه يكتفي فيه تخيل الوجود ولا عاتظهور الانشراق الذي هو في معنى اللون في هذا التشبيه وورد أن الحركة هنا يشار ويصغر هلمن أوصاف الجسم وهو الاشراق والتلون وقد يجاب بان قوله انطباقا مرم وانفتاحا اشار به الى وجه الشبه كما ذكرنا ولم يدل صراحة الا على الحركات وان لم يجمع ذلك ظهور الانشراق فلا يبعد دخلا لعدم اعتباره اذ لم يدل

الى اليسار وعكسه (١) فشبها اختلاف اتمد حركته باختلاف حركة البرق فتارة يظهر وتارة يخفي بخلاف حركة الكارحي مثلها فلا تتغير عن جهة واحدة وقوله قار أصله قارى بالهمزة وانما خففه ولم يصح الباء لا تجعل الاحل نسبيا يجعله كقاض وقوله انطباقا منصوب بفعل أى فينطبق انطباقا وكذا انفتاحا أى وانفتاحا مرم وقيل المراد انفتاح السحاب عن البرق وانطباقه عليه وهو حسن الا أنه يازم ان يكون المشبه بالمصنف هو السحاب لا البرق (قلت) ولا أن تقو لوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا بمجموع الحركات المتعددة ومن ذلك أيضا قوله

فكأنا والراح جاء يعلما * تبني التعاقب ثم يمنعا الخليل

قال المصنف ومن السؤل الممتنع قول امرى القيس

مكرم مرم قبل مدبر معا * بكلود صخر حطه السيل من عل

يريد أن هذا القرس لسرعة انحرافه يرى كنهه في الحال التي يرى فيها رأسه فهو كصخر دفعه السيل

(قوله لان المصنف يترك)

أى يترك طرفا في حالتي الخ (قوله الى جهتين) أى جهة العلو وجهة السفل (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق يترك الى جهة العلو وفي حالة الانفتاح يترك الى جهة السفل ولم ينظر بطيهه العين والشم والبال في كل حالة الى ثلاث جهات وتوضيح ذلك ان المصنف في كل حالتي الانطباق والانفتاح يترك بعضه الى العين وبعضه الى الشمال ومجموعه متحرك الى العلو في حال الانطباق وإلى السفلى في حال الانفتاح وحيث يكون تحركه في حال الانطباق الى ثلاث جهات العين وجه السفلى وجه اليسار باعتبار أبعاض وجه العلو باعتبار مجموعه ويترك في حال الانفتاح الى ثلاث جهات العين وجه السفلى وجه اليسار باعتبار أبعاض وجه السفلى باعتبار مجموعه فقوله الشارح في كل حالة الى جهة أرى وجهة العلو في الانطباق وجهة السفلى في الانفتاح فقد اتفتت حركة مجموعه ولم يلتفت لحركة أبعاضه العين وجه السفلى وجه اليسار في الانطباق والانفتاح الأنا يقال انه أراد بقوله لجهة جنس الجهة أو أنه لاحظ اتحاد جهة السفلى وجهة العلو مع جهة العين والشمال وان اختلفا لبا اعتبار تأمل قرره شيخنا العدوى

(١) قوله فشبها اختلاف الخ كذا في الاصل ولعل في العبارة قباذا المشبك في البيت البرق والمشب به المصنف كتبته صححه

وكايقع التركيب في هيئة الحركة قد يقع في هيئة السكون فمن لطيف ذلك قول أبي الطيب في صفة الكلب * يقى

(قوله وقد يقع التركيب) أي البديع قال للمهد الذي كرى والمراد بوقوع التركيب في هيئة السكون تحققة فهل من تحقق الكلي في جزئية أي وقد يقع التركيب البديع في هيئة السكون كما يتحقق في هيئة الحركة * وأل في السكون للجنس الصادق بالواحد والمتعدد وسواء كانت تلك الهيئة طرقة للتشبيه أو وجه شبهة وأشار المصنف بقوله ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب في هيئة الحركة وأنه أعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضاً أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية منزعجة من السكون وحده مجردا عن غير من أوصاف الجسم ولا بدأ فليكن تعدد أفراد السكون والثاني (٣٧٧) أن يتصرف في تلك الهيئة مع السكون غيره ولا بشرط في هذا لتعدد

(وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب * يقى)

أفراد السكون وقدمثل المصنف للوجه الأول ومثال الثاني قول بعضهم يصف مسلوبا كأنه عاشق قد مدته يومه الدواعي توديع من نحل فقد اعتبر سكون عنقه وصفتة في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اضطرار الوجه للموت لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفتة لدواعي العشوق (قوله كما في قوله) قال في الطول أي كوجه التشبه في قول أبي الطيب انتهى ونزاعه الصام في الأطول بأن ملاوطة على التركيب بشهادة سوق الكلام وبيان المصنف للكلية فإنه ذكر في بيانه تركيب التشبه لوجه التشبه الهيئة الحاصلة من موقع

من مكان عال فهو يطلب جهة السفلى فكيف إذا أعانت قوة دفع السيل من عل فهو بسرعة تغلبه يرى أحوجه حيث يرى الآخر وقولنا دفعه السيل هي عبارة المصنف والاحسن حله كما في البيت لأن الدفع قد ينقطع فلا يحصل معه الحاصل (وقد يقع التركيب في هيئة السكون الخ) ش

كل عضو من الكلب في أفعاله هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوسه أي التشبه اه والحق أن كلام المصنف عام وكما والبيت ذكر على سبيل التمثيل فلا يخصص عموم الكلام (قوله يقى الخ) هنا أول البيت وهو مقول القول وتعلمه * بأربع مجلدات لم تجلد * أي على أربع قوائم وهي يداه ورجلاه وقوله بمجدولة أي بحكمة الخلق من جلد الله أي تقديره وقوله لم تجلد أي لم يجعلها ولم يقتلها الإنسان فلا تناقض لاختلاف الجهة لما عرفت أن الجلد المنبت جلد الله أي حكمه وإتقانه والجلد المنبت جلد الإنسان بمعنى قتله كذا في المأثور وقال في الأطول يحصل أن يراد بنبت الجلد في جميعها كما يكون للكلب في غير صورة الأفعاء وحشيشة فالحق وأربع مجموعة لا غير مجموعة والغرض من تشبيه الكلب في حال أفعاله بحالة البدوي المصطلي مدح الكلب بشدة لحراسته لأن جلوسه على هذا الخلق في الغالب أتمها وهو وقت الحراسة

جلوس البدوي المصطلحي * أما لطيف من حيث كان لكل عضو من الكلب في أفعائه موقع خاص والجميع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع ومنه البيت التاسع من قول الآخر في صفة مألوف

كان عاشق قلمه صفحته * يوم الوداع إلى توديع من تحل
أوقا لهم نفاص فيه لوتته * مواصل لم يطمئن الكسل

والتمثيل فيه أنه شبه بالمقطي إذا وصل تطبيع التعرض لبيد هو القوينة والكسل فيه فظن أن حذاء الجهات الثلاث ولو اقتصر على أنه كالمقطي كان قريب التناول لأن هذا القصر يقع في نفس الرائي المألوف ابتداء لا من باب الجلالة وشبهه هذا القول قول الآخر لم أر صفا مثل صفار الط * تسعين منهم صلوا في خط من كل حال جنعب الشط * كأنه في جنعب المشط

أخو نفاص جفت الخطى * فخلصها للنوم ولم ينط

والفرق بين هذا والاول أن الاول صريح في الاسقرار على الهيئة والاستدامة (٣٣٣) لمادون باوع الصفة بما يمكن أن يكون

عليها والثاني بالعكس قال

الشيخ عبد القاهر وشبهه

بالاول في الاستقامة قول

ابن الروي في المألوف

أيضا

كأن له في الجرح حلا

يبوعه

إذا ما انقضى جبل أنج له

جبل

فقوله إذا ما انقضى جبل

أنج له جبل كقوله

مواصل لم يطمئن الكسل

في التنبيه على استدامة

الشبه لا إذا كان لا يزال

يبوع جبلا لم يقبض باعه

ولم يرسل يده وفي ذلك بقاء

شبه المألوف على الاتصال

(قوله أي يجلس) أي

ذلك الكلب (قوله جلوس)

منصوب يبقى لموافقته

في المعنى فعدت جلوسا

أي يجلس بكالوس وبحقن

أي يجلس على أليته (جلوس البدوي المصطلحي) من اصطلح بالنار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي من الكلب (في أفعائه) فانه يكون لكل عضو منه في الأفعاء موقع خاص والجميع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاح بالنار الموقدة على الارض

أي يجلس على أليته (جلوس البدوي) أي يجلس جلوسا في أفعائه بكالوس الشخص المنسوب إلى البدوية (المصطلحي) بالنار وخص البدوي بذلك لانه في المألوف الذي يقع منه الاصطلاح على ذلك الوجه فاما إذا أوقد النار على وجه الارض لا يمكن له الاصطلاح الذي تبلغ فيه الحرارة داخله إلا بآفته ما دار كبيتة إلى السماء مستند على رجله ويده فقد شبهه أفعاء الكلب على أليته بجلوس البدوي المصطلحي ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارب سكنات الأفعاء حال وقوع كل عضو منه موقعه المخصوص به في أفعائه ويريد بالوقوع في الأفعاء الوقوع الثاني ليكون سكونا لا الحصول الاول فهو ابتداء فانه حركة ولكن غير محتاج للتنبيه على هذا لأن الأفعاء عرفنا هو ما كان معه التحمك لا الحصول الاول منه واليه أشار بقوله (من الهيئة الحاصلة) هو بيان لما في قوله تأي الوجه هو الهيئة الحاصلة (من موقع) أي من وقوع (كل عضو) كائن (منه) أي من الكلب موقعه الخاص (في أفعائه) وانما قال كل عضو إشارة إلى أنه اعتبر كل عضو ولو غير مجلوس عليه من ظهر ورأس وغير ذلك وبذلك كثرت السكنات المغترنة فاعتبرت حيث اقتراها الموجودة في الجلوسين وقد يقال الطرفان هما الكلب

يعني أن الوجه قد يكون حسيما كباقي هيئة السكون لامن الحركة ومنه قول أي الطيب في صفة الكلب * يعني جلوس البدوي المصطلحي * ولطف ذلك لان لكل عضو من الكلب في أفعائه موقعا خاصا والجميع ذلك صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وقوله جلوس منصوب على المصدرين يبقى وإن كان بغير فعله وألفعل محذوف تقديره يجلس وخص البدوي بالذكر لأنه في ذلك منه بقى أن

أن يقال ان التقدير يجلس جلوسا بكالوس خذف المشبه وأداة التشبيه للدلالة عليها وبقى المشبه بوخص البدوي بالذكر لطيفة الاصطلاح بالنار منه (قوله من اصطلح بالنار) أي استندأها (قوله من موقع كل عضو) أي في وقوعه وسكونه في موضع في حال أفعائه وليس الموقع هنا اسم مكان (قوله في الأفعاء) أي في حال الأفعاء وقوله موقع أي وقوعه وسكونه خاص (قوله والجميع) أي لجميع الأعضاء وقوله صورة أي هيئة وقوله مؤلفة من تلك المواقع أي الوقوعات والسكنات وهذا محل الشاهد فان الهيئة قد تركبت من سكنات (قوله كذلك صورة جلوس البدوي) أي فاعلم كبت من سكنات لان لكل عضو منه في حال اصطلاحه وقوعا خاصا والجميع أفعاءه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات

والمركب العقلي كالنظر المطمع مع الخبر المؤسس الذي هو على عكس ما قدر في قوله تعالى والذين كفروا أحلامهم كسراب بقيعة يحسبه الظالمون ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فواه حسابه شبه ما يحسبه من لا يقرب إلا بغير الاعتبار بالأعمال التي يحسبها تنفعه عند الله وتعيض من عذابه ثم يخيب في العاقبة أمه وبقى خلاف ما قدر بسراب برآه الكافر بالساهرة وقد غلبه عطش يوم القيامة فيسبها ماء قيا تبيها فلا يجدر بما وجد بآية الله عنده يأخذونه فيقتلونه إلى جهنم فيسقونه بالحجم والنساق فهو كما ترى منزوع من أمور مجموع عقرب بعضها إلى بعض وذلك أنبروحى من الكافر فضل غصوص وهو حسان الأعمال نافذة وأن تكون للأعمال صورة مخصوصة وهي صورة الأعمال الصالحة التي وعد الله تعالى بالثواب عليها بشرط الإيمان به ورسوله عليهم السلام وانها لا تنفصل في العاقبة شيئا عنهم بل يكون فيها عكس ما أملوه وهو العذاب الاليم وكذلك في جانب التشبه به وكتمان الانتفاع بالنعيم مع تحمل التعب في استصوابه كإتي قوله تعالى

(قوله والمركب العقلي) هذا هو القسم الثاني من (٣٧٤) القسم الثاني وهو المركب المنزلة منزلة الواحد وقد تقدم أنه لما حصى وقد تقدم الكلام عليه

(و) المركب (العقلي) من وجه التشبه (كتمان الانتفاع بالنعيم مع تحمل التعب في استصوابه في قوله تعالى

واما عقلي وهو ما ذكره هنا (قوله كتمان الانتفاع الخ) الحاصل ان تشبه في هذه الآية يمثل اليهود الذين حاولوا التوراة أي حالتهم وهي الهيئة المنزعة من جلهم التوراة وكون محمولهم وعاء العلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول يمثل الجار الذي يحمل الكتب الكبار أي بجهنم وهي الهيئة المنزعة من جمل الكتب وكون محموله وعاء العلم وعدم انتفاعه بذلك المحمول والجامع حرمان الانتفاع بالنعيم مع تحمل التعب في استصوابه وظاهر المصنف أن وجه التشبه وهو الجامع المذكور

والبدي في حالة الإقواء فيكون وجه التشبه هيئة السكون الذي أعف به كل منهما فالطرفان أما الجلووسان والوجه مجموع حيث تنفوق كل عضو موقعه الخاص فان لكل عضو موقعاً خاصاً بل مجموع المواقع هيئة خاصة وهذه الهيئة صفة الجلووسين وأما الجمالسان وصفة جلوسهم ماصفة لها والخطيب في مثل ذلك سهل والثاني أعني الهيئة التي يضاف إلى السكون فيها غيره من أوصاف الجسم كقول بعضهم بصف صلابا كأنه عاشق فلم يصفه في * يوم الدواعي إلى توديع من تحمل فتد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنه وصفته لوداع العشوق ولما فرغ من أمثلة المركب الحسي أشار إلى مثال المركب العقلي كما قدمناه فقال (و) المركب (العقلي) الذي هو من جهة أنواع وجه التشبه أي (كتمان الانتفاع بالنعيم مع تحمل التعب في استصوابه) فانه وجه التشبه مركب عقلي (في) التشبيه الكائن في (قوله

يقال كون الإقواء هيئة سكون فيه نظراً لان الجلووس حركة لان الحركة الكون في حين تبدل الكون في غيره والجلووس كذلك فم دوامه سكون ومنه قوله في صفة صلاب

كانه عاشق فلم يصفه في * يوم الدواعي إلى توديع من تحمل أوقاتهم من فاس فيه لوته * مواصلة لتطمين الكسول

ص (والعقلي كالنظر المطمع الخ) ش هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني وهو الوجه المركب الذي بمنزلة الواحد هو عقلي ومثله المصنف بقوله كالنظر المطمع مع الخبر المؤسس على خلاف المقدري قوله تعالى والذين كفروا أحلامهم كسراب بقيعة يحسبه الظالمون ماء حتى إذا جاءه لم يجده

مركب عقلي وفيه أن كون عقله مسلماً وكونه مركباً غير مسلماً لما تقدم أن المراد بالمركب في وجه التشبه أو الطرفين الهيئة المنزعة من عدة أمور والحرمان المذكور ليس هيئة وقد يجاب بأن قول المصنف كتمان الانتفاع على حذف مضاف أي كشيء حرمان الانتفاع إلى أي الهيئة الحاصلة من حرمان الانتفاع بالنعيم مع تحمل التعب والطرفان مركبان عقليان وكذا وجه التشبه بقر ذلك شيخنا المدوني وقد يقال لا داعي لذلك بل الحرمان المذكور هيئة منزعة من متعدد كما يأتي بيانه ثم إن الحرمان مصدر حرمة الشيء كالموضوع بمنع الشيء وهو مضاف لمفعوله الثاني وقوله بالنعيم صلة للانتفاع وقوله لم يتعلق بالحرمان وقوله في استصوابه صفة للتعبد أي الكائن في استصوابه والضمير بالنعيم نافع (قوله في قوله تعالى الخ) هو صفة الحرمان وفي الكلام (أ) حذف مضاف أي كتمان الانتفاع الواقع في التشبيه الكائن في قوله تعالى

(أ) قوله حذف مضاف لعل لفظة مضاف من زيادة النامع إذ ليس في تقدير مضاف فتأمل كتيبته مصححه

مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا فانه ايضا متزع من أمور مجموعته عن بعضه الى بعض وذلك انه روى من الجار فعل مخصوص وهو الحمل وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا وهي الاسفار التي هي أوعية العلوم ومن الجار جاحل بما فيها وصكنا في جانب المشبه

(قوله مثل الذين) أي صفة اليهود الذين حلوا التوراة أي تحملوها وكلفوا العمل بما فيها من أغلظ نعمته عليه الصلاة والسلام والايان باذناؤه وغير ذلك ثم لم يحملوها أي لم يعملوا بجميع ما فيها حيث أخفوا نعمته عليه الصلاة والسلام وقوله كمثل الجار أي كمثل الجار وصفت وجهه يحمل أسفارا حال من الجار والمحمل في حملها النص بمعنى المثل أو صفة للحمار أذ ليس المراد منه جار لميناعه عن عدم العمل بعدم الحمل مشاكلة أولا ثم لم يعملوا فيها كأنهم لم يحملوها (٣٧٥) فجعل حملهم كلا حل لعدم علمهم (قوله بكسر

السين) أي وسكون الفاء مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا (جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر على منزع من عدة أمور لا نرى من الجار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول أوعية العلوم وأن الجار جاحل بما فيها وكذلك في جانب المشبه

مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها) أي كلفوا يحمل التوراة علماء علموا ثم لم يحملوها لانهم وان وقع منهم حملها بدعوى الايمان بها والعمل ببعضها لكن لما لم يعملوا بجميع ما فيها صار حملهم كالعدم ولذلك يقال في تفسير لم يحملوها أي لم يعملوا بما فيها (كمثل الجار يحمل أسفارا) أي يحمل كتابا فلا سفر جمع سفر بكسر السين وسكون الفاء وهو الكتاب لا جمع سفر بفتح السين والفاء فليس المعنى يتحمل مشاق السفر والمثل يطلق على التفتة وقد يطلق على الصفة فعلى الاول يكون من تشبيه الصفة بالصفة وعلى الثاني يكون من تشبيه صفة مركبة بأخرى مثلها في التركيب في فصة الجار المرادة هنا وأوصفت المركبة كونه لفعل مخصوص هو الحمل وكون المحمول أوعية العلم وكون الجار جاحلا بما فيها أي ليس عالما بما فيها والافعل مخصوص بذوات العقل وبازم من عدم علمه عدم انتفاعه ومثل هذا في قصة أوفى صفة اليهود فانه روى في قصتهم أوفى صفتهم أنهم فعلوا فعلا مخصوصا هو الحمل المعنوي وكون المحمول أوعية العلم وكونهم جاهلين أي غير عالمين بما فيها علما نافعا وقد علمنا الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاءه وجه الشبه مركبا مريعا فيما يشير الى ما اعتبر في الطرفين فأخضعنا الطرفين هنا ما يجمع بينهما وتحمل اليهود لما كان معنويا واعتبر في حل الجار الحمل المعنوي وجب أن يكون الوجه الشبه معنويا جامعا للطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفين لان قضاء عدم العلم بوجوده فيها كون ما حرم الانتفاع بما يلحقه لا قضاء وجوده فيها كون ما حرم المحمول فيهما أوعية العلم التي هي أولى ما ينتفع به وكون من حرما لا انتفاع يحمل التعب في الاستصحاب

شيا وجد الله عنده وفاء حسابه فانه شبه عمل الكافر الذي يحسبه ينتفع في الآخرة ثم يجيب أملة بسر ابواه الكافر وقد غلب العيش يوم القيامة فيسبمها فيأثم فلا يجده ويجز بانتهر به يذبحون به الى النار فالوجه هنا متزع من أمور مجموع بعضها البعض لا نرى من الكافر تومعه نفع العمل وان يكون العمل صورة خصوصية هي صورة الصلاح وانه لا ينفيد المابقة شيئا وبلقون فيها عكس ما أموه وكذا في الشبه فالعلم كون الشيء على صفة تتوهم نفعه وهو في الباطن غير نافع بل ضار وهو وجه عقلي أحده طرفه وهو السراب عقلي وهي والآخرة والاعمال المنقضة الى حسي كاليلة والصدقة وعقلي كالاعتقاد وكل ما كان في طرفه حسي وعقلي كان وجهه عقليا كما سبق وقوله

متنعين بما فيها والماصل أي تفر دعي في كل من الطرفين ثلاثة أمور وقد تقرر أن الطرفين اذا كان فيهما تركيب جاءه وجه الشبه مركبا مريعا فيما يشير الى ما اعتبر في الطرفين فأخذ حرمان الانتفاع الذي اشترك فيه الطرفين من الجهل المعتبر فيها وأخذ كون ما حرم الانتفاع به أبلغ نافع من اعتبار كون المحمول فيها أوعية العلم التي هي أولى ما ينتفع به وأخذ يحمل التعب في الاستصحاب اعتبار حمل الأمر الصراخفيف فيها موجب أن يراد بالتعب مطلق المشقة على القوة الخيرية أمانة السادة بالمحسوسة كما في مشقة الجار وبالعبارة كما في مشقة اليهود فقد تقرر للثان حرمان الانتفاع بأبلغ نافع المصاحب لتحمل التعب في استصحابه مركب عقلي متزع من عدة أمور وحينئذ فلا داعي لتقديره فيقول حرمان في كلام المصنف تأمل

واعلم أنه قد تقع بعد اداة التشبيه أمور نظراً لأن المقصود أمر متزعم من بعضا فيقع الخطأ لكونه أمر متزعم من جميعا بقوله
كما أبرقت قوما عطاشا غلما * فلما رأوها أقشعت ونجلت

(قوله انه) أي وجه الشبه (قوله قد ينزع) (٣٧٦) أي بلا حظ وقوله وجوب انزاعه أي ملاحظته واستحضاره (قوله

واعلم أنه قد ينزع) وجه الشبه (من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انزاع من أكثر) من ذلك المتعدد
(كما اذا انزع) وجه الشبه (من الشطر الاول من قوله كما أبرقت قوما عطاشا) في الاساس أبرقت لي
قلنا اذا احسنت للثمة تعرضت للكلام ههنا على حذف الجار وإيصال الفعل أي أبرقت قوم عطاش
جميع عطشان (غلما * فلما رأوها أقشعت ونجلت) أي تفرقت وانكشفت

لما حرم الانتفاع بوجوده فيها كون المحمول غير خفيف التحمل فيها ويجب أن يؤخذ
التبعية على معنى مطلق المشقة على القوة الحيوانية الصادقة بالمحسوسة كافي مشقة الجار والمفعولة
أومع المحسوسة كافي مشقة اليهود والطرفان ان اعتبر كونها صفتين أو صفتين متغايرتين عن اعتبار
العقلية فيها كما أمر ناليه ويمكن أن يراد بالطرفين الجار واليهود موصوفا كل منهما بصفة المحسوسة
فيكون حينئذ أن يدعى حسنة الطرفين معا يكون ذكر المثل للثمة كيد في التشبيه ولا يتجاوز التقدير
عن بعد تركه واذا فهمت ما قررنا ظهر لك أن الكلام هنا يحتاج لهذا التحقيق وقد افصح بما ذكر
بحمد الله تعالى والله الموفق بمنه وكرمه ثم أشار الى أن وجه الشبه قد يقضى تمام التشبيه أو حسنة
انزاع من مجموع أشياء بحيث يكون هيئته مركبة ترى فيها جميع تلك الاشياء فيقع الخطأ من السامع
بانزاعه إياه في اعتقاده من أقل من مجموع تلك الاشياء أو من المتكلم بان يصح بهما أخذا من بعض
تلك الاشياء فقط فقال (واعلم أنه) أي ان وجه الشبه (قد ينزع) عند السامع أو المتكلم (من
متعدد) ولكن لا يكتفي انزاع من ذلك المتعدد في حصوله الفرض الذي يجب بقده لبعث المعنى
الذي ينبغي ان يراد أو الذي أريد (فيقع الخطأ) من المتكلم حيث لم يأت بما يجب أو من السامع حيث
لم يتحقق مقصده المتكلم بما يجب وذلك (لوجوب انزاع من أكثر) من ذلك المتعدد لأن
الاقصار على ذلك المتعدد في الأخذ يسلط بالمعنى الذي يجب ان يراد أو بصدق (كما اذا انزع)
وجه الشبه (من الشطر الاول) أي انزع عما اشغل عليه الشطر الأول (من قوله
كما أبرقت قوما عطاشا غلما * فلما رأوها أقشعت ونجلت

فيقع الخطأ) أي من المتكلم
حيث لم يأت بما يجب أو من
السامع حيث لم يتحقق
مقصده المتكلم بما يجب
(قوله من أكثر من ذلك
المتعدد) أي الاقتصار
على ذلك المتعدد في الأخذ
يسلط بالمعنى المراد (قوله
كما اذا انزع من الشطر
الاول) أي عما اشغل عليه
الشطر الاول (قوله كما
أبرقت) الكاف للتشبيه
والمصدرية وأبرقت بمعنى
ظهرت وتعرضت أي حال
هؤلاء القوم المذكورين
في الآيات السابقة كحال
ابراق أي ظهور غلما
لقوم عطاش (قوله عطاش)
في المختار عطش ضروري
وبابه طرب فهو عطشان

وقوم عطشى وزن سكرى
وعطاشي بوزن حبابي
وعطاش بالكسر (قوله
في الاساس) كتاب في
اللغة للزمخشري (قوله
اذا احسنت لك (أي تقول
ذلك اذا زنت لك (قوله
وتعرضت) أي ظهرت
وهذا على الشاهد (قوله
فالكلام هنا الخ) هذا
تترجم على كلام الاساس
أي اذا علمت ذلك فالكلام
ههنا الخ (قوله وإيصال

الفعل) أي للمفعول وهو قوما بلا واسطة حرف فان أبرق لا يتصل بالابلام كما علم من كلام الاساس
وقد حذفها الشاعر للضرورة وعدى الفعل للمفعول (قوله أي أبرقت) أي الغمامة تقوم أي ظهرت وتعرضت لم (قوله فلما
رأوها) أي وقصدها بالشرب منها كما يدل عليه معنى الكلام (قوله أقشعت) أي اضمطت وذهبت وهو معنى تجلت فهو مرادف

فانه ربما يظن أن الشطر الاول منه تشبيه مستقل بنفسه لاحاجة به الى الثاني على أن المقصود به ظهور أمر مطمع لمن هو شديد الحاجة اليه ولكن التأمل يظهر أن مغزى الشاعر في التشبيه ان ثبت ابتداء مطمعاً متصلاً بآثاره مؤسس وذلك بتوقف على البيت كله فان قيل هذا يقتضى أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زبد يصفو ويكدر تشبهاً واحداً لان الاقتصار على أحد الخبرين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض من وصف الخمر عنه بأنه يجمع بين الصفتين وان أحداً مما لا تدوم قلنا الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يثبت

لما قبله يقال فثبت الرجح المصاب أقشع أى صار ذا أقشع أى ذهب اه (٣٧٧) وفى يس أن تفرقت تفسيراً لاقتضت وقوله

وانكشفت تفسيراً لجلت
فيفيد أن المطف مغاير
قوله فانتزع وجه التشبه
الخ الحاصل أن الشاعر
قصده ما لحاله المذكورة
قبل هذا البيت وهي حال
من ظهر له شيء وهو في غاية
الحاجة الى ما يفي به بنفس
ظهور ذلك الشيء انفسه
وذهب ذهباً لأوجب الايس
مما يرجيه بحال قوم
فقرضت لهم غمامة وهم
في غاية الاحتياج الى العا
فيهم الماء المشتمل عطشهم
وبمجرد ما يشربوا تشرب منها
تفرقت وذهبت فاذا جمع
السام قول الشاعر كما
أبرقت قوماً غمامة
ونوم أن ما يؤخذ منه
يكفي في التشبيه كان ذلك
خطأ لان ما يؤخذ منه أن
قوماً ظهرت لهم غمامة
وأن تلك الغمامة رجوا
منها ما يشربونهم في غاية
الحاجة لذلك الماء لظهور
فإذا انتزع ذلك المعنى من
هذا الشطر كان حاصل

فانتزع وجه التشبه من مجرد قوله * كما أبرقت قوماً غمامة * خطأ (الوجوب انتزاعه من الجميع) أعني جميع البيت (هان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة في الآيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش ثم تعرفوا وانكشافوا بقامهم مضرب (بالصال) أى باعتبار اتصال خالها ههنا مثلاً

أى كإبراق غمامة لقوم أى تعرضها لهم فما في كإمبريق وقوم منصوب بالساطم الخاض يقال أبرقتى فلانة إذا تزيت وتمرنت وأما أبرق بمعنى صلد أبرق أو أبرق يسقه إذا ألمع به أو غرد ذلك فلا يناسب هنا شيء منها فداروها أقشعت أى أضطربت وذهبت وهو معنى تجلت يقال فثبت الرجح المصاب فأقشع أى صار ذا أقشع أى ذهب أو طوارع فيه فالشاعر شبه الحالة المذكورة بما قبل هذا البيت وهي كون الشاعر أو كونه من هوى ومنه ظهر له شيء هو في غاية الحاجة الى ما يفي به ذلك الظاهر هو بصفة الاطماع في حصول المراد ونفس ظهور ذلك الشيء واطماعه انفسه وذهب ذهباً أوجب الايس مما يرجيه منه بحال قوم فقرضت لهم غمامة أى تشبه في غاية الحاجة الى ما يفي به الما لمعطشهم ونفس ما طمعوا في نيل الشرب منها تفرقت وذهبت فاذا سمع السام كما أبرقت قوماً غمامة فربما يتوهم أن ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه لطلوه أذ فيه أن قوماً ظهرت لهم غمامة وكون تلك الغمامة رجوا منها ما يشربونهم في غاية الحاجة لذلك الماء الموجود لمعطشهم فاذا انتزع من هذا الشطر وحده كان حاصل التشبيه أن الحالة الأولى كالخالة التي هي إبراق الغمامة لقوم الخ في كون كل حالة فيها ظهور شيء لمن هو في غاية الحاجة الى ما يفي به كون ذلك الظاهر مطمعاً في حصول المراد فيقع خطأ من ذلك السام وكذا المتكلم لو فرض قصر معنى هذا التقدير لان المراد والفى يناسب أن يراد في التشبيه لم يتم إذ تشبيه المجموع بالمجموع يقتضى كالتقديم أن يؤخذ الوجه من كل ماله دخل في التشبيه لان كل جزء من طرفه لا يفي من الطرف الآخر فاذا أسقط ما يؤخذ منه في ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (فوجب أن يؤخذ من المجموع) (بان المراد) من هذا التشبيه كما قررنا (التشبيه) أى تشبيه الحالة بجميع ما اعتبر فيها كما أنمر ناله بالحالة الثانية بجميع ما اعتبر فيها وهي كون القوم ظهرت لهم غمامة وهم عطاش فاطمعت في حصول الماء لظهور ونفس الاطماع وذهبت فآيسوا من حصول المراد فيقو أمر من ولا يتم التشبيه لمحصله لدخول جميع ما اعتبر في الحالتين الا (باعتبار الصال) أى لا يكون الوجه هو الصال

فانه قد يتوهم ان النصف الاول تشبيه تام وليس كذلك بل وجه التشبيه هو وقوع ابتداء مطمع متصل بآثاره مؤسس (قلت) وهذا يتوقف على الوقوف على ما قبل هذا البيت ليعلم هذا التشبيه بما يلحق

(٤٨ - مروح التلخيص ثالث)

في كون كل منهما حالة فيها ظهور شيء لمن هو في غاية الحاجة الى ما يفي به وهذا خلاف المقصود للشاعر وكذا لو فرض أن المتكلم اقتصار على هذا الشطر كان خطأ منه لان معنى المفادته خلاف ما يناسب أن يراد في التشبيه لان كل جزء من طرفه لا يفي من الطرف الآخر فاذا أسقط ما يؤخذ منه ذلك الوجه بطل اعتبار المجموع (قوله أى باعتبار) أى بواسطة الصال ابتداء مطمع بآثاره مؤسس أى ولا شك أن انتهاء الشيء المؤسس إنما يؤخذ من الشطر الثاني وأشار الشاعر بقرنه أى باعتبار الخالى أن السام في قوله بالصال لا تشبهاً في قولك تجرت بالقدم أى بواسطته وحيث أنه في داخله في كلام المصنف على وجه التشبيه لا بهامه للتشبيه كفى قولك شربت بها

ابتداء مطمع متصل بانتهائهم ليس كالمركب وكون الشيء ابتداء لاخر اذ على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر كثر من الجمع بين الصفتين ونظير البيت قولنا يصفو ثم يكدر لا فاداهم الترتيب المقصود ربطا حال وصفين بالاخر وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات الحقيقة تشارك التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بأمرين أحدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني ان مادا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادته ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيدا كالا سدا بأسا والبصر جودا والسيوف معناه لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نفس مخصوص بل لو قسم التشبيه بالبصر أو بالسيف جاز ولو أسقطوا حذرن الثلاثة لم يتغير حال غيرهما في افادته معناه

بالسدا والا لا يقتضي أن اتصال ابتداء المطمع (٣٧٨) بانتهاء المؤس يشبهه بمعان التشبيه به حوال ظهور التسمية القوم

العطاش (قوله في قولهم) أي أهل هذا الفن (قوله) بالوجه العقلي) أي باعتاره وبواسطته وقوله أع أم أي من التشبيه بالوجه الحسي أي باعتباره وبواسطته وذلك لما مر من أنه متى كان الوجه حسيا فلا يكون الطرفان الحسنيين وأما إذا كان الوجه عقليا فإذارة يكونان حسيين وثارة عقليين وثارة عقليين قوله ابتداء مطمع أي ابتداء شيء مطمع وهذا مأخوذ من الشطر الأول وذلك كظهور السجاة للقوم العطاش في المشبه به وظهور الامر المحتاج لما فيه في المشبه وقوله بانتهاء مؤس أي شيء مؤس وهذا مأخوذ من الشطر الثاني وذلك كتنفر السجاة وانجذابها في المشبه به وزوال الامر المرغوب عنها فيه في المشبه همدوق الشيء المؤس تنسرق السجاة والمراد بانتهاء

في قولهم التشبيه بالوجه العقلي أع اذا الامر المشترك فيه ههنا هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهاء مؤس) وهذا بخلاف التشبيهات الحقيقة كما في قولنا زيدا كالا سدا بالسيف والبصر فان المقصود فيها إلى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادته (ابتداء مطمع) أي ابتداء شيء مطمع هو ظهور والسيوف في المشبه به وظهور المرغوب في المشبه وهذا على ان ابتداء معناه المطمع ويجعل أن ينون ويكون مطمع وصفا له وعلى كل حال قوله (بانتهاء مؤس) متعلق باتصال واعراب الانتهاء كما عراب الانتهاء والمعنى ان وجه المشبه كون ابتداء الشيء الظاهر المطمع متصلا بانتهاء واضمحلاله المؤس ويزاد فيه مع شدة الحاجة إلى ذلك المطمع فاذا انزع الوجه هكذا تحقق به تشبيه الحالة الاجتماعية بالاخرى وانتفى الخطأ اللازم على الاختلاف الأول المتأخر قاله في قوله باتصال داخله على الوجه اذهو المشترك فيه كفي في قولهم التشبيه بالوجه العقلي أع وليست داخله على المشبه به اذهو كما تقسم حالة القوم المعترف بها ما تقدم وقولنا الوجه هو اتصال ابتداء الموصوف بالانتهاء الموصوف ليس كقولنا هو اتصال ابتداء واتصال الانتهاء بالعطف لان حرف العطف ان كان وادالا يقتضي الاجراء للجمعة من غير توقف ولا توقف وهذا ايلم للفرق بين التشبيه المركب الوجه والتشبيه المتعدد الوجه وذلك لان الاول لا يصح فيه حذف بعض ما اعتبر والا اختل المعنى كما تقدم بيانه في هذا المثال ولا تقدم بعض ما اعتبر على بعض والا انعكس المقصود في قول الوجه اتصال ابتداء مطمع كان محتلا وقيل اتصال انتهاء مؤس بانتهاء مطمع اختل الواقع والقصد وان كان المعنى في نفسه صحيحا لان الواقع المقصود هو وجود الاطباع في المعنى بهذا النصف أولا والاية السابقة أحسن في التمثيل بها وهو قوله تعالى كمثل الحار لا أن عبارة المصنف قد ينزع عن متعدد فيقع الخطأ لوجوب انزاع عن أكثر وهذه العبارة لا يصلح تمثيلها بالاية الكريمة علانا اذا قصرنا المشبه به على الحار لم ينزع عن متعدد وبعبارة الايضاح قد تلغ بعد اداة التشبيه أمور يظن ان المقصود أمر متزعم من بعضها فيقع الخطأ لكونه متزعا من جميعها وهو أحسن من عبارة التلخيص لان البعض أع من المتعدد يحسن تمثله بالاية الكريمة (تشبه) قال في الايضاح فان قيل هذا يقتضي أن يكون بعض التشبيهات الحقيقة كقولنا زيدا يصفو ويكدر تشبهها واحدا لان الاختصار على احدا لا يبين بطلان الفرض من الكلام لان الفرض منه وصف بأنه يجمع بين الصفتين ولا بدوم على احدهما قلنا الفرق أن الفرض في البيت اثبات ابتداء مطمع

تمام ذلك للفرق واذ علمت أن التشبيه بواسطة الوجه المذكور أعني اتصال ابتداء المطمع بانتهاء المؤس معناه وجبا انزاعا من مجموع البيت وكان الانزاع من الشطر الأول خطأ لأنه لا يفيد ذلك المعنى يتأمد ذكر اتصال ابتداء الانتهاء إشارة للسرعة وقصر ما بينهما (قوله وهذا) أي التشبيه المركب المذكور بخلاف التشبيهات الحقيقة وحاصل ما ذكره من الفرق بينهما أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر والا اختل المعنى ولا تقدم بعض ما اعتبر على بعض بخلاف الثاني (قوله زيدا كالا سدا بالسيف والبصر) أي في التشبيهات الواضحة والوجود والمراد بالتشبيهات الحقيقة التي يكون الفرض منها مجرد الاجتماع في افادته معناه أعني التشبيه المستقل وقوات اجتماع الصفات في الخبر عنه ليس نصير في افادته التشبيه بل ذلك لأن عدم ذكر العطف كقوله عبد الحكيم (قوله حتى لو حذف) ترمي على ما قبله والمراد بالخطأ لازم وهو الترتيب وليس المراد أنه ذكره حنف

معناه بخلاف المركب فان المقصود منه يحتل باسقاط بعض الامور

بالابتداء أولا ثم الالاس بالانتهاء ثانيا ونظيره في العطف ما لو قيل الوجه هو الالابتداء ثم الانتهاء لان
ثم تقتضى الترتيب فلا يتقدم ما بعدهما على ما قبلها فالتعاطفان بها ولو صح الاستثناء بأحدهما عن
الآخر بحسب الظاهر لا يصح فيما تقدم المتأخر ولا اسقاط أحدهما لقوات افادة المعنى الذى هو
ترتيب أحدهما على الآخر بخلاف ما اذا قيل زيد كسرو في الشجاعة والكرم فيصيح للتقديم والتأخير
فيهما من غير تبدل في المعنى ولو حذف أحدهما من المعنى فان قيل اذا قصد الاستقلال في العطف
بالواو ظهر الفرق بين تعدد الوجه وتركبه وكان من التشبيهات المتعددة وأما اذا قصد اجتماعهما
فلا يظهر الفرق بين العطف بـم الذى جعلت الوجه فيه من باب التركيب والاتصال والعطف بالواو
لوجود اعتبار الاتصال فهما بل لا يتقرر الفرق بين العطف بالواو وحيدتين التركيب بدون عطف
أصلا فتدلول الواو ولو قصد هو مطلق الاجتماع في الوجود والاتصاف وهو أمر غير عام ليس فيه
خصوصية ترجح في الاعتبار على الاستقلال فماد المعنى الى الاستقلال والتعدلا مطلقا لاجتماعه في
الوجود والاتصاف يجرى حتى في غير العطف والالتصاف في العطف بالواو وجود جامع زائد على
مفادها واحصا فقرر بذلك الفرق بين تركيب الوجه وتعدده ويمثله يتقرر الفرق بين تركيب الطرفين
وتعددهما فاذا قلت حل زيدا في لقاء عمر وقصدت به مضاهية بنفس لقائه اعتذر له بموجب إياه
كحال قوم عطاش أرفقت لهم حمة فلما أروها أقسعت في أن كلاما من الحالتين أصل فيها ابتداء مطمع
بانتهاؤه ليس كان الطرفان مركبين كالوجه لعدم حصة الاقتصاري البعض من كل وعدم تمام المعنى
الاجموع واذا قلت زيد كالاسدي الشجاعة والعرف في الكرم والسيف في القطع كان من التعمد في
الكل وكان من التشبيهات المجتمعة لا تشبيه واحد في المركب لمسة الاقتصاري على كل واحد واستقلاله
مع تمام المعنى ولمسة التقديم والتأخير لا تبدل المعنى فالاول من تشبيه المجموع بالمجموع في مجموع
والثاني من مجموع تشبيهات في أوجه مجموع والفرق بين مفاد العبارتين واضح وقد أطنبت في هذا
الموضع قصدا لافادة الانصاف فليتهم ولما فرغ من أمثلة المركب وفدت بين الفرق بينهما وبين التعدد
شرح في أمثلة التعدد وقد تقدم أنه إما حصى كله أو عطف على كله أو بعضه حصى وبعضه عطف فقال

متصل بانتهاؤه ليس ويكون الشيء ابتداء لا خروا ثم على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكثر أكثر
من الجمع بين الصفتين ونظيره البيت قولنا يكثر ثم يصفو لافادة تمام الترتيب المقضى للربط وقد ظهر أن
التشبيهات المجتمعة تشارك التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين أحدهما أنه لا يجب فيها الترتيب
والثاني أنه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادتها ما كان يقصد قبل الحذف قلت فيما قاله نظير
أما قوله ان يصفو ويكثر تشبيه فلا نسلم وقد تكلمنا عليه وقتنا أن زيدا أسد ليس ملازم للتشبيه ولو سلمناه
فلا نسلم أن زيدا يصفو ويكثر مثل زيدا أسد سلمناه تشبيه فن أن لنا تشبيهات مجتمعة بل هو تشبيه
مركب ونحن نلزم أن الاقتصاري على احدا لا يلزم بطلان الفرض ونقول لا ينبغي الاقتصاري على وهل
ذلك الا قولك عن المزج وحلوله وتلوى قولك خلص وأما قوله الفرض في البيت اثبات ابتداء
وانتهاءه قولنا يصفو ويكثر ليس فيه غير الجمع بين الصفتين فسلم وغاية أن تركيب التشبيه في البيت
يزيد في تست في هذا المثال وقوله ان التشبيهات اذا حذف أحدها لا يتغير المعنى صحيح ولكن قولنا
يصفو ويكثر يتغير معناه بحذف أحدهما لان المراد الاخبار بأن صفاه ينتهي الى كثر وبالعكس
فليس من التشبيهات المجتمعة

والمتمدد الحسى كاللون والطعم والرائحة في تشبيهه فأكبر بأخرى والمتمدد العقلي كحدة النظر وكإل الحذر واخفاء الفساد في تشبيه طائر
بالغراب والمتمدد المختلف كحسن الطلعة ونباهة الشأن في تشبيه انسان بالشمس

(قوله والمتمدد) أى بوجه التشبه المتمدد الحسى وقدمر أن وجه التشبيه ثلاثة أقسام واحد هو كى ومتعدد ولما فرغ من الأولين فرغ
فى الثالث وهو ما حسى أو عقلى أو مختلف (٣٨٠) (قوله فى تشبيهه فأكبر بأخرى) أى كتشبيه التفتح الحامض بالسفرجل فى اللون

والطعم والرائحة وكتشبيه
التنبق بالفتح فهذا كرم
الامور الثلاثة ولا شك أنها
أما تذكر بالحواس فاللون
بالبصر والطعم بالذوق
والرائحة بالشم (قوله
كحدة النظر) أى الموجبة
لادراك الخفيات لانها
قوته وأسرعه أن يوجد
وعلى كل حال فهى أمر على
(قوله وكإل الحذر) أى
الموجب لكونه لا يؤخذ عن
غرة والحذر وزن نظر وهو
الاحتباس من العدو (قوله
أى نرى) أى كى على الأثر
أى يؤتى به عليه والتزويج
النون وسكون الزاى مصدر
زأ كعدا ويصح أن يكون
مصدر تزاى وزن الفصول
فهو كتنبيه العين المجبة (وقوله
فى تشبيه طائر بالغراب) أى
قال طائر ولم يقل فى تشبيه
انسان بالغراب لان الانسان
أخفى منه سفادا كذا قيل
وفيه بعد لان الانسان قد
يرى فى تلك الحالة والغراب
قيل انه لم يرى عليه طائر وفى
المثل أخفى سفادا من
الغراب حتى قيل انه لا سفاد
له معتاد وانما له ادخال
منقره منقر الاثر (قوله

(و) الوجه (المتمدد الحسى) كله (كاللون والطعم والرائحة فى تشبيهه فأكبر بأخرى) ولا شك
أن هذه الثلاثة إنما تذكر بالحواس المعروفة الثلاثة فاللون بالبصر والطعم بالذوق والرائحة بالشم وذلك
كتشبيه التفتح الحامض بالسفرجل (د) الوجه المتمدد (العقل) كله كحدة النظر (الموجب
لكونه يذكر بالخفيات (وكإل الحذر) الموجب لكونه لا يؤخذ عن غرة (واخفاء الفساد)
أى اخفائه الذى كرزوم على الأثر بحيث لا يرى فى تلك الحالة ولا شك أن حدة النظر وصف عقل النظر
اذ النظر فى نفسه عقلى ألا يرى وكإل الحذر عقلى اذا الحذر فى نفسه عقلى أيضا وانما ظهر آثاره
واخفاءه الفساد لا يخفى كونه عقليا وذلك (فى تشبيه طائر بالغراب) وانما قال طائر لان الانسان
أخفى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى فى تلك الحالة والغراب غيب ان لم يره عليه طائر
حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره منقر الاثر (وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحرك
أى طرف من الانسان ولو كان بفاعه السرعة وذلك من كإل حذر حتى انما اشتهر فى كإل حذر
الغراب ما يقال من انه أوصى ابنه فقال له اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطر اذله يأخذ
خبيرا يضرب بك فيه فقال له ابنه بل أظير اذا رأيت مقبلا من يميني أو يساري أن يكون أبى بالحجر معه وهذا
من مبالغة الناس فى وصفه بالحذر (و) الوجه المتمدد (المختلف) الذى بعضه عقلى وبعضه حسى (كحسن
الطلعة) أى حسن الوجه وقد تقدم أن الحسن يرجع الى الشكل واللون وهما عسوسان لحسن
الطلعة حسى (ونباهة الشأن) أى شرف الشأن واشتهاره وعلمه ولا شك أن الشرف والاشتهار
لا يحيد بالبصر ولا بغيره وانما الشرف والاشتهار فى العقول ولو كان سبب كل منهما قد يكون حسيا
فنباهة الشأن عقلى وذلك (فى تشبيه انسان بالشمس) فى حسن الطلعة والنباهة وقد تقدم
ص (والمتمدد الحسى الى آخره) ش هذا القسم الثالث وهو ما كان وجه التشبيه متعددا
حسبا كتشبيهه فأكبر بأخرى فى اللون والطعم والرائحة وقد تقدم الاعتراض بأن المتمدد ليس
وجهات مختلفة بل كل مستقل ص (والعقل) ش أى المتمدد العقلى كتشبيه طائر بالغراب فى حدة
النظر وكإل الحذر واخفاءه الفساد وفيه نظر لان حدة النظر قد يقال انه حسى لا عقلى لان النظر وهو
تصويب الحقيقة الى المنظور يذكر بالنظر وحده متصل به وكذلك اخفاءه الفساد قد يقال انه حسى
وأما الحذر فعقلى لان عمله القلب يستدل عليه بآثاره الظاهر ص (والمختلف) ش أى الوجه المتمدد
الذى بعضه حسى وبعضه عقلى كتشبيه انسان بالشمس فى حسن الطلعة وهو حسى ونباهة الشأن

كحسن الطلعة المراد بالطلعة الوجه (قوله الذى هو حسى) أى لان الحسن مجموع الشكل واللون وهو حسى لانهما (واعلم
مدر كان بالبصر فكذلك الحسن الذى هو مجموعهما (قوله ونباهة الشأن) مصدره مبتدأ كما رواه ابن طريف قاله ليس (قوله ما
شرف) أى الشأن وهذا تفسير للنباهة وقوله واشتهاره عطف تفسير بين المراد من الشرف هنا وقال سم فى حواشى المطول
الظاهر أن مجموع قوله شرف واشتهاره تفسير لنباهة الشأن فليس مجرد أحدهما هو التفسير ولأن الاشتهار تفسير للشرف خلافا لما تقدم

واعلم ان الطريق في كتاب وجه الشبه أن : معاده فإذا أردت أن تشبه جمعا بجم في هيئة حركتوجب أن تطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردتين عن الجسم وسائر أوصافه من اللون وغيره كفضل ابن المعتز في تشبيه البرق فإنه لم ينظر إلى شيء من أوصافه سوى الهيئة التي تبعها العين من انبساط يعقبه انقباض

من تقرير شيخنا القاني أدليس مجرد الاشهار بدون الشرف بنباهة إلا أن براد الاشهار بالشر فمحصل ذلك أن المجموع تفسير ولاشك أن الشرف والاشهار لا يدركان بالبصر ولا يغير من الخواص وإنما يدركان بالعقل ولا كان بسبب كل منهما قد يكون حسيا (قوله انه) أي الحال والشأن (قوله أي الخائل) أشار به إلى أن الشبه بفتح السين والياء اسم مصدر بمعنى التشابه والخائل (قوله أي تشابه) أي تماثل (قوله والمراد منها الخ) أشار به إلى أنه ليس المراد بالشبه هنا المعنى المصدري وهو التشابه بل ما يقع به التشابه من إطلاق المصدر على المفعول أذهو الذي يتعلق به الانزعاج (قوله من نفس التضاد الخ) حاصله أنا إذا قلنا ما شبه الحيوان بالاسد في الشجاعة أو زيد الجبان كالاسد في الشجاعة كان وجه الشبه منزها من التضاد أي من ذي (٣٨١) التضاد أي من المتضادين وذلك

لأننا نقول تضاد الجبين والشجاعة منزلة تناسبا لأجل التلميح أو التحكم فصار الجبين مناسبا للشجاعة وبخلافها لأن التناسب التزيلي مشترك بين الجبين والشجاعة ليكون كل منهما مناسبا للآخر وصار الجبان مناسبا للشجاع فأشبهناه بصار كما قام به شجاعة فإذا أخذ وجه الشبه منهما كان هو الشجاعة وإن كانت في الشبه حقيقة توقي المشبه ادعاء وأخذ وجه الشبه من المتناسبين تزويلا لا يخرج عن كونه مأخوذا من المتضادين في الواقع لأن التناسب تزيلي إذا

(واعلم أنه قد ينزع الشبه) أي الخائل يقال بينهما شبه بالتحريك أي تشابه والمراد منها ما به التشابه أعني وجه الشبه (من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه) أي في التضاد لكون كل منهما مضادا للآخر

أن التضاد يقصد فيه إلى اشتراك الطرفين في كل واحد والمركب بقصد فيه إلى الهيئة الإجماعية العقلية والجمعية فالتمدد من التشبيه في الجمع والمركب من التشبيه في المجموع ثم أشار إلى أن الشبه قد يكون من إثبات ما ليس بثابت على وجه التخييل بل على وجه القصد فقال (واعلم أنه) أي أن الشأن (قد ينزع الشبه) بفتح السين والياء معنى التشابه والخائل والمراد به هنا ما يقع به التشابه وهو وجه الشبه من إطلاق المصدر على المفعول أذهو الذي يتعلق به الانزعاج ويحصل أن براده بمعناه الأصلي الذي هو نفس التشابه والخائل في وجهه لا هذا أن انزع أي استخرج ما وقع به التشابه بعد استخراج وصف التشابه فيلا يس الانزعاج التشابه أيضا وهو ظاهر (من نفس التضاد) السكاكين بين شيئين ومعنى الانزعاج من نفس التضاد أن يجعل التضاد وسيلة لجعل الشيء وجهه لأن يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنزعة من أشياء فيما تقدم فإن هذا لا يصح هنا ما يصح أن يجعل التضاد وسيلة لوجه الشبه (لاشتراك الضدين فيه) أي في التضاد فإن كلا من الضدين موصوف بتضاده لا آخر وإذا كانت التضاد مشتركة فيه تناسب أن يعتبر ذلك الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد أن يكون وجه الشبه كالاشتراك في الوجه المشترك فيه المقصود للتشبيه في غير الضدين الذين هما الطرفان المرادان هنا المقصود بالضدين المتباينين في الجملة فيصح أن يتخيل التضاد كالتناسب فيزيل منزلته بواسطة أن وهو عقل ص (واعلم أنه قد ينزع الشبه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه

علمت هذا فقول المصنف قد ينزع وجه الشبه من نفس التضاد أي من ذي التضاد من غير ملاحظة أمر سوى التضاد بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه الشبه لأنه مبشر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنزعة من أشياء فيما تقدم لأن هذا لا يصح هنا والمراد بالتضاد الثاني سواء كان تضادا أو تافعا أو شبه تضاد وأما جعل التضاد وسيلة لما ذكر لاشتراك الضدين الذين هما الطرفان هنا فهما لما اشتركا فيصح أن يتخيل أن التضاد كالتناسب فيزيل منزلته بواسطة أن كلا منهما مشترك فيه فترتفع الضدية الكائنة بين الطرفين فإن قلت إذا كان الاشتراك في التضاد كافيا في أخذ الوجه المقصود لئني الضدية بواسطة تزويل ذلك التضاد منزلة التناسب صح أن يقال السهء كالارض في الانخفاض والارض كالسهما في الارتفاع والسواد كالبيض في تعريق البصر والياض كالسواد في عدمه ونحو هذا مما لم يصح وروده من البناء وأما قلنا يصح ضرر وإن كل ذلك وجد فيما لاشتراك في التضاد المصحح لئله بمنزلة التناسب على ما علمت قلت اعتبار الاشتراك لتصحح أخذ الوجه بواسطة التزويل المقصود للنسبة أتموها لزيادة توجيه المستدعي لاستغراب أخذ التناسب من التضاد والأفلاكي مجرد الاشتراك والألزم ما ذكر بل لا بد في صحة الأخذ من زيادة وجود تلميح أو تمهيم كما أشار إليك المصنف بقوله بواسطة الخ وما ذكر من هذه الأمور ليس فيه تلميح ولا تمهيم

(قوله ثم ينزل الخ) المتبادر أعطف على قوله ينزع الشبمن نفس التضاد وفي نظر فان التنزيل سابق على ان نزاع الوجه من التضاد لان التضاد ينزل منزلة التناسب ثم ينزع الوجه من الضدين لان التنزيل مفرغ على الانزع كما نومه عبارة المصنف وأوجب بان ثم للترتيب الاخبار فكانه قال قد ينزع الشبمن نفس التضاد ثم أخبرك أنه ينزل الخ وان كان التنزيل بمقدما على الانزع أو يقال المراد بالانزع قصد أي قد يقصد انزع الشب من نفس التضاد ثم ينزل الخ لا يقال هذا وان افاده جهة الترتيب لكن لم تقع ثم في موقعها ذلك الجمل للماء لانه لا تراخي بين القصد المذكور والتنزيل لا نناقول كما تكون ثم تراخي أول المعطوف عن المعطوف عليه تكون لتراخي آخره والتنزيل منزلة التناسب انما يتم بالتميم والتعليق كما اشار به بقوله واسطة تليح أو أنهم فهمون تفتة تراخي التنزيل بالآخره عن قصد الانزع أو يجاب بلن قوله ثم ينزل بالنسب بأن مضمره عطف على قوله لا تراخي ثم عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل فكانه قال لا تراخي والتنزيل وعبرتم لتبعاد بينهما فان الاشتراك حقيقي والتنزيل ادعائي محض (قوله أي اثبات بما فيه صلاحة وظرافة) أي من حيث ازالة (٣٨٧) السامة والكدر عن السليع وجلب الانشراح (قوله ملح الشاعر) بتسديد اللام ومسدده

(ثم ينزل) التضاد (منزلة التناسب واسطة تليح) أي اثبات بما فيه صلاحة وظرافة يقال ملح الشاعر اذا أتى بشئ مليح وقال الامام المرزوقي في قول الجاسي

أتاني من أبي ألس وعيد • فصل لفظة الضحك جسمي

ان قال هذه الايات قد قصدها المخرز والتعليق وأما الاشارة الى قصة أو مثل أو شعر فاما هو التليح بتقديم اللام على الميم وسبغى ذكره في الخاتمة والتسوية بينهما انما وقعت من جهة العلامة الشبرايزي رحمه الله تعالى

كلا منهما مشترك فيه والى هذا أشار بقوله (ثم ينزل) ذلك التضاد المشترك فيه (منزلة التناسب) والمقتل في جامع رفع الضدية للكائنة بين الطرفين وهذا التنزيل أعان عليه الاشتراك فذكر الاشتراك على هذا لبيان اذا بعد في هذا التنزيل المؤدى الى أخذ الوجه من التضاد فان قلت اذا كان الاشتراك في التضاد كافيا في أخذ الوجه المقتضى لنفي الضدية واسطة تنزيل ذلك التضاد منزلة التناسب في وجه رفع التضاد لتصحح الاشتراك ذلك التنزيل ضرورية الصف التضاد والتناسب بالاشتراك في كل منهما صرح أن يقال السواء كالارض في الانخفاض والارض كالجاه في الارتفاع والسواء كالبيض في تفرق البصر واليباض كالسواد في عدم وقوع هذا بما لم يصح وروده عن البناء وانما قلنا بصحة ضرورة أن كل ذلك وجد فيه الاشتراك في التضاد لتصحح التنزيل منزلة التناسب على ما قررت (قلت) اعتبار الاشتراك لتصحح أخذ الوجه المقتضى للناسبة انما هو لز زيادة توجيه الصحة دفعا لاستعراب أخذ المناسبة من التضاد والا فلا يكفي مجرد الاشتراك والالزام ما ذكر بل لا بد في جهة الاختمن زيادة وجود تليح أو تميم وإلى ذلك أشار بقوله (واسطة تليح

ثم ينزل منزلة التناسب) لان الضدين متناسبان مشتركان في الضدية لان كلامهما مسلول لا يخفى مضادة له (بواسطة تليح

التعليق كمرح بالتسديد
تفرحا (قوله وقال الامام
المرزوقي) (القسم من نقل
كلامه شيان الاول الاشارة
الى أن أوفى قول المصنف
بواسطة تليح أو تميم ففتح الخلو
فيجوز الجمع ووجه الاشارة
من كلام المرزوقي الى ذلك
أنه عبر بالواو دون أو والثاني
أفاد أن المقابل للهرز والتميم
هو التليح بتقديم الميم أعني
الاثبات بكلام فيه ملاحظة
وظرافة لا التليح الذي هو
الاشارة الى قصة أو شعر أو مثل
ووجه الاشارة من كلامه
الى ذلك أن جعل البيت من
قبيل التليح ومعلوم أنه ليس
فيه اشارة أو قصة أو شعر أو
مثل فعمد أن التليح خلاف
التليح المفسر عا ذكره وحجته
فتكون تسوية الشارح

العلامة الشبرايزي بينهما فاسدة والامام المرزوقي قدوة فيها يفهم من كلام العرب لما رسته له فلا يرسن أن ورد عليه جعل البيت من قبيل التليح (قوله أتاني الخ) البيت لشقيق بن سليك الاسدي والوجه التخييل في وصل عن صفة المني للجهول وجسمي نائب الفاعل أي ذاب أو ابلى بالسل وهو مرض خاص واللفظ الغضب الكامن وفي نسخة فصل تغير الضحك جسمي وعلى هذه النسخة فصل بالبناء للفاعل بمعنى اذا ابتوت تغير الضحك فاعل وجسمي مفعول والضحك اسم أي انس وعبر بالظاهر موضع المضمر سانا لعين المستهزاه بذكر الاسم العلم تحقيرا لشأنه وقيل أن الضحك اسم ملائم للملوك الماضية قتله الملك أفر زبون أطلق على أي أنس زيادة في التهم كضمته تشبهه بعلى وجه المخرز والسخرية والتليح فكانه قال فصل جسمي من غيظ هذا الذي هو كلكل الغلاف ولاخني ما فيهم من الاستهزاء والتليح (قوله قد بها المخرز والتليح) أي الاستهزاء بأي أنس وإحسان السبعين وازالة الملل عنهم (قوله في الخاتمة) أي خاتمة البدع (قوله بينهما) أي بين مقدم الميم ومؤخرها هنا حيث فسر التليح هنا بتقديم الميم بالاشارة الى قصة أو مثل أو شعر وجعل ما أسبها الاسد اذ قيل للجبان مثلا لا للهكم لا للتليح وجعل هو حاتم مثلا للتليح فقط

(قوله وهو سهو) أي من وجهين الأول أن الأشارت إلى قصة أو شعر أو مثل أو نحو ذلك لا يلزم تقديم القليل بقدم المرفوع
 الاتيان بما فيه ملاحظة أو فاعله لا يمتنع أن يكون الثاني أن قولنا للوجود هو حاتم ليس فيه اشارة لشي من قصة حاتم فلا جد من جهة القليل
 على ما قال (قوله صالح للخلق والبهيم) أي صالح لكل منهما (قوله والاقيهم) ظاهره والايك كذلك وهو صادق بان لا يمتنع الملاحظة
 والظرافة وان كانا حاصلين وقصداً لم يمتنع المزج والسفر بنوع ما ذكره بقصصنا أو عما لا قصد كلامه في الملاحظة والظرافة والاستزاه
 والسفرية مع ان لا يكون نهكاً في الاولى وأما في الاخرية فهو نهك وعلج (٣٨٣) ثم ان هذا الشرح يبين مفهوم

وهو سهو (أوتهم) أي سفر بقوله استزاه (فيقال للجبان ما شبهه بالاسد والفضيل هو حاتم)
 كل من المثالين صالح للخلق والبهيم والتميز في بينهما بحسب المقام فان كان القصد الى ملاحظة
 ونظرة دون استزاه وسفر. بدأ حذف مصلح والاقيهم وقسبوا الى بعض الاوامر نظراً الى ظاهر
 اللفظ أن وجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد والفضيل هو حاتم التضاد المشترك بين الطرفين
 باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظراً لما ذكرنا الجبان كالاسد في التضاد أي في كون كل منهما متضاداً
 للأخر لا يكون هذا من القليل والبهيم في شيء كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية أوفى
 التقابل ومعلوم أنا اذا أردنا التصريح بوجه التشبيه في قولنا للجبان هو اسد فليحاً أو بهيماً كما لم يأت لنا
 الا أن نقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضاداً مماثلة للتضاد
 وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل القليل والبهيم

أو نهيم أي انما هم تزيل التضاد من التناسب في الوجه الى الوجه في التضاد فيقول ذلك الى ارفع للتضاد هو
 الوجه لاجل وجود الاشارة في التضاد والتناسب في الجملة بواسطة القليل والبهيم أي انما أعان على
 صحة وقبوله قصداً للخلق والبهيم أو قصداً لهما (فيقال) مثلاً (الجبان) أي للشخص المعلوم الجبان
 (ما شبهه بالاسد) في الشجاعة (والفضيل) أي الشخص المعلوم بالفضيل (هو حاتم) في الكرم وكلما
 المثالين صالح للقصداً للخلق ولقصداً للبهيم ولقصداً لهما معاً اذا قامت القرائن على عدم قصداً للاستزاه
 بالشبه لقصداً لهما مثلاً وانما قصداً للخلق أي الاتيان بشيء مصلح يستدعي ويستظهر في عند السامع
 كانت الوساطة لقصداً لهما اذا قامت على قصداً للاستزاه بالخطاب لعداوتهم غضب غير أن يكون ثمين

أو نهيم فيقال للجبان ما شبهه بالاسد والفضيل هو حاتم ش وهذا يحتمل أن يكون لثاني لكل
 من القليل والبهيم ويحتمل أن يكون لهما ونشر الاول للاول والثاني للثاني لانه كما نشر في الف
 والنشر وعلى هذين فالتحليل بمعنى الاتيان بشيء مصلح لا المصطلح عليه وأن يكون لهما ونشر الاول
 للثاني والثاني للاول وهو التحليل المصطلح عليه وهو الاشارة في الكلام الى قصة أو مثل ونحو ذلك وهذا
 هو المتعين ويظهر أن كل مثال واحد اذا أخذنا قوله للفضيل هو حاتم الى التحليل فاقصده المشار
 اليهما استزاه كرم حاتم وأخباره ونوعيد الهم الى قولنا للجبان هو اسد لان الهم موجود فيه
 أي الاستزاه وقد امتنع عبد اللطيف بغداد في كتابه في البلاغة التضاد على وجه آخر فقال قد شبه
 أحد الضدين بالأخر اذا كانت أحدهما أظهر كما قال الفيلسوف في حلاله كالمصطفى ومرارة وكقول
 الحكم الموت في قلة مثل ساعة الزوال في شدة ما قلناه هذا به مخلق وهذا به مضم أنشد لابن
 المهدي مخاطب المأمون ويعتذر

لئن جحدتك معروفاً منت به • ان في القوم أحصى منك في الكرم

اذ قلنا (ال) نظير بما قبله (قوله وهو سهو) هذا رد آخر لمسبق لبعض الاوهام وحاصله أن وجه التشبيه لعم التصريح بالتضاد
 لا يصح التصريح به في قولك تلحقاً أو نهكاً للجبان هو كالاسد اذ لو قلنا في التضاد خرجت عن مقام القليل والبهيم وانما تقول في مقامها
 في الشجاعة وقوله لكن الحاصل المدح لما مر من أن وجه التشبيه مشترك في الطرافة والجبان ليس بشجاع فلا اشارة لتكليف صم
 جعل الشجاعة وجه الشجاعة حاصل المدح انما نزلنا تضاداً مماثلة تناسبها وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة فليجانب شجاع تزيل بلاهية
 الاشتراك (قوله تلحقاً) أي على وجه التحليل أو الهم

كل واحد على انفراد فلا
 ينافي اجتماعهما كما قلنا
 (قوله نظراً الى ظاهر
 اللفظ) أي لفظ المصنف
 وهو قوله اشتراك الضدين
 فيه ونظرنا منصوب على
 القيد وأعلى الحال من
 بعض المضاف أو من المضاف
 اليه لا مفعولاً لاجله لمدم
 الاعاد في الفاعل لان
 فاعل سبق أن وجه الشبه
 وفاعل النظر ذلك التوهم
 (قوله هو التضاد) الجملة
 خبران (قوله الوصفين
 المتضادين) وهما الجبان
 والشجاع والكرم والفضيل
 لا باعتبار تحقيق الوصفين
 (قوله لا يكون هذا من
 القليل والبهيم في شيء)
 أي راجعاً لا حاجة لقول
 المصنف ثم ينزل منزلة
 التناسب بل لا معنى له
 أصلاً لانه خلاف الواقع
 وكذلك لا حاجة لقوله
 بواسطة تلحق أو نهيم بل لا معنى
 له بل لا معنى لقوله قد ينزع
 التشبيه نفس التضاد
 لاتحاد المنزعة والمنزعة
 منه ولا معنى له (قوله كما

تقصير طرافة الكلام مع كانت الواسطة التكم واذا قامت على قصد هما معا العداوة والنسبة فقدت
ادانتها واذا تمتع وجود سامع بقصد ايجاد الكلام في غاية الظرافة والملاحقة كان كلامها واسطة
أما التلج فيأخذ كبر فلان فائدة نهاية الدم المقصودة في طي ما يفيد نهاية الملح بما يسقط وأما التكم
فلان الاتيان بعكس ما يطالب في طبعه وف تلك الاهانة كناية حجة عند طلب خبز مثلا ولهذا يقال
عند مناولته استهزاء خذ الخبز ولاجل قصد نهاية الاهانة تناسب التعبير في هذا التشبيه بصفة التعجب
والمبالغة كما في المثالين وانما ردنا ذكر الوجه نحن لقصد ايضاح المراد من الوجه ثم لا يخفى أن انزعاج
الوجه من التضاد مؤخر عن تنزيله منزلة التناسب على ما قررنا فالتميز يتم في التنزيل للترتيب المذكور
الآن اراد بالانزعاج قصد روائى في التنزيل نهاية فيوجد حينئذ الترتيب والمبالغة فتذكر ن ثم على
بأها تأمل فتبين بما قررنا أن التلج مصدر ملح الشاعر اذا أتى بشئ ملح وقصد التلج أى الاتيان بشئ
ملح في طي التعبير ما يدل في الاصل على خلاف المراد موجود في كلام العرب كما بينه الامام الرزقي
في قول الشاعر الحامي أى المنسوب الى الحاسية وحى الشجاعة كاد عليها شعره
أتانى من أبى أنس وميد • فصل لنقطة الفصل اجمعي

فانه قال هذا البيت قصد قلته التكم باي أنس والتلج أى الاتيان بشئ ملح يستظهره الامامون
والامام الرزقي قدوة فبانه من أشعار العرب لتدبر بها وبما رسته مقتضياتها بمعنى سل
ذاب وهو بصيغة المبني للجھول والجسم هو النسب في بعض الروايات بدل لنقطة تنقظ فيكون
بصفة البني القاعل والتنقظ طاعله والجسم مفعول والمراد بالضعف أى أنس نفسه وعبر بالظاهر
(قلت) ان وجه التشبيه هو التضاد بل هو مطلق القوة والشدّة الموجود في كل من الشدن كما تقول
السواد كالبياض في أن كلامهم ملون أو اللون كالتم في أن كلامهم عوس • (تنبيه) • ما تقدم من
الامثلة لوجه التشبه كل من الوجه الحقيقي وقد تقدم أن وجه التشبه يكون خياليا في الطرفين
أولى الاول أو في الثاني فاذا كان وجه التشبه واحدا حسبما لا فائدة يكون محققا في الطرفين
كشبهه خد بور وتارة يكون تخيليا في أحدهما كشبهه الامان بالشمس والسن بالجوم والجامع
النورانى هو خيالى في أحدهما كما سبق ولقد قد جئنا على هذا الوجه أنه مختلف لانه خيالى بحسب
أحد الطرفين حقيقى بالنسبة الى الآخر وهذا ما تقدم الوعد به من أن وجه التشبه سواء كان واحدا
أم مركبا أم متعدد اقد يكون حسبا أو نقليا أو مختلفا الا أن اختلافه في غير الاول على معنى أنه مجموع
أمرين أو أمور وفي الاول على معنى أنه كللى صادق على أمرين بحسب نوعين واذا أردت تعداد وجوه
التشبه على التصيل فقد علمت أن وجه التشبه قد يكون واحدا أو غير واحد أقسامه سبعة يدخل
الوهمى والوجدانى فى العقلى والخيالى فى الحسى فان لم يدخلها (٣) فالاقسام خمسة وثلاثون ١ واحد
حسى ٢ واحد خيالى ٣ واحد عقلى ٤ واحد وهمى ٥ واحد وجدانى ٦ مركب
حسى ٧ مركب خيالى ٨ مركب عقلى ٩ مركب وهمى ١٠ مركب وجدانى ١١
متعدد حسى ١٢ متعدد خيالى ١٣ متعدد عقلى ١٤ متعدد وهمى ١٥ متعدد
وجدانى ١٦ متعدد بعض حسى وبعض خيالى ١٧ متعدد بعض حسى وبعض عقلى ١٨
متعدد بعض حسى وبعض وجدانى ١٩ متعدد بعض حسى وبعض وهمى ٢٠ متعدد بعض
خيالى وبعض عقلى ٢١ متعدد بعض خيالى وبعض وهمى ٢٢ متعدد بعض خيالى وبعض
وجدانى ٢٣ متعدد بعض عقلى وبعض وهمى ٢٤ متعدد بعض عقلى وبعض وجدانى
٢٥ متعدد بعض وهمى وبعض وجدانى ٢٦ متعدد بعض حسى وبعض خيالى وبعض عقلى
٢٧ متعدد بعض حسى وبعض خيالى وبعض وهمى ٢٨ متعدد بعض حسى وبعض خيالى

(٣) قوله فالاقسام خمسة
وثلاثون الخ أسقط من
التصيل صورة ولعلها
عقلى وهمى ووجدانى
وكرره صورة فراجع
النسخ الصحيحة كتب مصححه

وأما أداته فالكاف في نحو قولك زيد كانه أسد

(قوله وادانه) أي آله لان الاداة لغة الأسمى هما يتوصل به الى التشبيه بها كان أو فعلا أو حرفا (قوله الكاف) قدسها لانها الأصل لبطاقتها اتفاقا وتكرار الكاف اذا دخلت في أن المفتوحة كلمة ما فيقال عمرو قائم (٣٨٥) كان زيدا قائما ولا يقال كان زيدا

قائم قائم لا يتبس بكلمة كان التي هي من أخوات أن

(قوله وكان) قيل هي بسيطة

وقيل مركبة من الكاف

ومن أن المشددة والاقرب

الاول لجود الحروف مع

وقوعها فيها لا يصح فيه

التأويل بالصدر لما سب

لان المفتوحة وإن كان

الناسي أشبه بحسب

ما يظهر من صورة كان

(قوله وقد تستعمل) أي

كان عند الظن أي ظن

المستكلم بثبوت غير وقهنا

للتقليل النسبي لأن

استعمالها للظن قليل

بالنسبة لاستعمالها للتشبيه

وان كان كثيرا في نفسه

(قوله سواء كان الخ) تعميم

في استعمالها للظن لان

استعمالها للتشبيه مقيدا

اذا كان خبرها جملدا على

هذا القول وحيث ذهب في

التأويل المذكورين للظن

لا التشبيه والا كان من

تشبيه الشيء بنفسه وما

ذكره الخارج من استعمالها

للتشبيه والظن مطلقا سواء

كان خبر جملدا أو مستقما

ذكر في المطول انه الحق

وأف استعمالها للظن

مطلقا كثير في كلام

(وادانه) أي اداة التشبيه (الكاف وكان) وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جملدا أو مستقما نحو كان زيدا أخوك وكأنه قائم

موضع الاشارة بينا لعين المستنزه به ذكر الاسم العلم تحقيرا شأنه وقيل الضحاك اسم الملك من الملوك ساه به زيادة في التحكم لنفسه تشبيها به على وجه المزج والخرقة فكانه قال فصل جمعي يتفقا

هذا الذي هو كالمثلث الثلاثي ولا يخفى ما فيه من الاستعزاء فالتفريق بتقديم الميم معناه ماد كرم الالتيان بالمليح وليس مراد بالفتح مع بتقديم اللام الذي هو الاشارة الى قصة كافي قوله

* ألفت بنام كان في الرب يوشح * أوشح كافي قوله * لعمرو مع الرضاء والترا تلتظي * على ماسيا في بيان ذلك أن شاء الله تعالى ومن سوى بينهما وجعل قوله هو حاتم اشارة الى قصة حاتم

فقد وعم لا نأخا لا يشعر بقصة وانما يشعر بالجد الذي هو كاللزام الذي يقصد ليعمل وجه التشبه عنا وتبين أيضا ما قررنا أن وجه التشبيه في هذا التشبيه هو الوجه الافرقتضاد الموجب للناسبة لان

التضاد المشترك للعددين فان ادادا قلناه ماضيين الى جبان كلاسد وقد نأنا الوجه التضاد الذي كان في وصفه ما لم يقصد لميلوا لا يها بل عذلة قولنا البياض كالسواد في تقابلها وتضادها وفي اللوئية

الكتنف في ما والى الكلام هذا فيما يفيد عليا أو نهكوا بما يفيد ادا قد نأنا يكون الوجه هو الامي الذي تقتضيه المناسبة الافرقتضاد وهو الشجاعة في المثال حتى انالوصر حنا به لثقتا في الشجاعة وكذا اذا

قلنا في يميل هو كاتم انما يجعل الوجه هو الكرم لا الاضاف بفضه في كل ولكن لما كان الحاصل في نفس الامر في التبيين ضمما ذلك لان الحاصل في التشبيه في الاول الجبن وفي الثاني البخل زنا التضاد

بين الوصفين كالنسبة والمثالة على ما قررنا فانما تقوينا بذلك ارجل الحاصل في التشبيه والشجاعة في الاول والكرم في الثاني على وجه التلميح باظهار المقصود في نفسه أو التهم بباطله الاذى

في نسكه ومن جعل الوجه هنا هو التضاد المشترك فيه حقيقة فقدسها لما ذكرنا ولا نه لامعنى حيث لا يكون الوجه منتزعا من التضاد اذ هو نفس التضاد ولا معنى لانتزاع الشيء من نفسه فليتهم

ولما فرغ من ثلاثة أركان التشبيه شرع في الرابع منها وهو اداة العقل (وأداته) أي اداة التشبيه الدالة عليه (هي الكاف) وهي الأصل لبطاقتها (وكان) قيل هي بسيطة وقيل أنها مركبة من

الكاف ومن أن المشددة والاقرب الاول لجود الحروف مع وقوعها فيها لا يصح فيه التأويل بالصدر

وبعضه جسداني ٢٩ متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي وبعضه وهمي ٣٠ متعدد بعضه

حسي وبعضه عقلي وبعضه وجداني ٣١ متعدد بعضه حسي وبعضه وهمي وبعضه وجداني

٣٢ متعدد بعضه خيالي وبعضه عقلي وبعضه وهمي ٣٣ متعدد بعضه خيالي وبعضه عقلي

وبعضه وجداني ٣٤ متعدد بعضه عقلي وبعضه وهمي وبعضه خيالي وهذه الاقسام كل منها قد

يكون وجه التشبيه فيه تحقيقا في الطرفين أو تخيليا فيهما أو تخيليا في المشبه فقط أو في المشبه

فقط أربعة أقسام تضرب فاسبق ببلغ مائة وأربعين وتضرب بحسب أقسام الطرفين مع ما سبق وما

سبأني الى شيء كتبريع علم عابدا عند استيفاء أقسام الطرفين أن شاء الله تعالى (وادانه الكاف) وكان

(٤٩ - شروح التلخيص ثالث) المولدين ومقابله قول الزجاج انها للتشبيه ان كان خبر جملدا نحو كان زيدا

أسد لولا ان كان الخبر مستقما نحو كان زيدا قائم وذلك لان خبرا التشبيه في المعنى هو المشبه والثاني لا يشبه بنفسه وقول بعضهم

انهم للتشبيه مطلقا ولا تكون لغيره ومثل هذا المعنى كان زيدا قائم على حذف الموصوف أي كان زيدا شخص قائم فلما حذف

الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر

ومثل في نحو قولك زيد مثل الأسد وما في معنى مثل كلفه نحو وما يشق من لفظة مثل وشبه ونحوهما (والاصل في الكاف ونحوها
(قوله وما في معناه) أي ومعناه (٣٨٦) فيه في الكلام قلب (قوله بما يشق من المائة) هذا بيان للمعنى مثل وذلك كقوله

(ومثل وما في معناه) بما يشق من المائة والمشابهة وما يؤدى هذا المعنى (والاصل في نحو الكاف)
أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان ومماثل وتنباه

المناسب لأن المفتوح وان كان الثاني أشبه بحسب ما يبدو من صورة كان وإذا دخلت الكاف
على أن فصل بينها وبينها بما يقال مثلا زيد قائم كان عمرا قائم ثلاثا يقع اللبس بينها وبين كان التي
هي من أخوات ان وكان هذه قيل أنها تكون مع الخبر المشتق للثبوت وتكون مع غيره التشبيه على
أصلها فإذا قلت كان زيد أسد فلو تشبيه زيد بالأسد أو قلت كان زيد قائم فلو على أنك تشك
في قيامه لأن قائم صادق على زيد وهو نفسه خارجا ولا معنى لتشبيه الشيء بنفسه وقيل أنها في مثل
ذلك التشبيه أيضا بتقدير موصوف أي كان زيد شخص قائم ولا يستغنى عن الموصوف ويرعى
الخبر الذي هو وصف في الأصل ما يناسب اسم كان لجر يانه عليه بحسب الظاهر ولذلك إذا أصل
بالتعريف روعي فيه الاسم فيقال كأنك قد كان زيد قائم ولا يخفى ما في هذا التقدير من التكلف
الخروج للكلام عما يفهم منه بانهة وإيضاح أن زيد بالشخص نفس زيد كان من تشبيه الشيء بنفسه كما
قال ذلك القائل وإن أريد شخص آخر لم يقدوصف زيد بالقيام لاعلى وجه الشك ولا على وجه آخر
بخلاف ما لو قلت كان زيد عمر والواقف فانه لا يفيد إلا أن زيد يشبه عمر الموصوف بالقيام ويجعل
أن يشبه في حال جلوس لطول قائمه والكلام لا يراه الأوصاف زيد بالقيام من غير تحقق فالحق
أن كان تكون للفظ القرب من الشك في المشتق بل وفي الجامد كقولك كان زيد أخوك وكأنه قائم
وهذا المعنى كثير وروده في كلام المولدين (و) من جملة أداة التشبيه لفظ (مثل) كقولك زيد
مثل عمرو (وما في معناه) أي معنى مثل مما يشق من المائة وما يؤدى هذا المعنى كلفاظها
والحكا كقولك زيد مثل كقولك زيد يشبه أو يحاكي أو مماثل أو مضاف أو مشبه أو حكاك عمرا فكل
ذلك يفيد التشبيه والتبادر أن هذه المشتقات إنما تقيد بالأخبار معناها فقولك زيد يشبه عمر الأخبار
بالمشابهة كقولك زيد يقوم فانهما أخبار بالقيام وليس هنا أداة داخلية على المشبه به ومثل هذا يزم
في لفظ مثل فعدها من الأدوات لا يجوز أن تسامح (والاصل) أي الكثير السامع (في نحو الكاف)
أي الأصل فعلا هو مثل الكاف مما يدخل على المفرد كالنحو ومثل ونحو وشبه ومماثل ونحو ذلك
بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كأن أو يكون جلة بنفسه مثل يشابه ومماثل ويشاهي ونحو ذلك
ومثل وما في معناه إلى آخره) ثم هذا الركن الثالث وهو أداة التشبيه وعبر بالاداة لانها لم الاسم
والفعل والحرف والكاف أداة تشبيه كقولك زيد كعمرو وكان كذلك كقولك كان زيد أسد سواء
أقننا له بسيطة أم مركبة كما سيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى ومن أدوات التشبيه لفظ مثل كقولك زيد
مثل عمرو على تفصيل سنذكره إن شاء الله تعالى وما في معناه أي معنى مثل مثل وشبه ونحو وغيرهما وما
اشتق من لفظة مثل وشبه ونحوهما كما تقدم في قولهم في الجبان ما أشبه بالأسد كقولك زيد يشبه أو
يمائل عمرا أو يشبه أو مماثل ورد عليهم التشابه فانه مشتق من هذه الأدوات وليس تشبيها اصطلاحيا
وقول المصنف وأدانه الكاف وكان إلى آخره هو كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله يشق لعله
يريد الاشتقاق النحوي لا النحوي فانه إنما يكون من المصادر وهذا الكلام من المصنف يقتضى أن
قولك زيد يشبه الأسد تشبيه وقبه نظر قال في شرح ضوء المصباح أنه ليس تشبيها فانه كلام
بضمن الوصف للمثالة بين زيد والأسد لا بواسطة أداة تمييز ذلك الوصف بل بوضع الجملة الخبرية
دالة عليه انتهى وهو حسن ويلزمه إجراءه في مثل ونحو وغيرهما (قوله والاصل في نحو الكاف

زيد وعمرو ومماثل وزيد
عمرا وزيد مماثل لعمرو
(قوله والمثابهة) أي تشابه
زيد وعمرو وشابه زيد عمرا
وزيد مشابه لعمرو وزيد
يشبه عمرا (قوله وما يؤدى
هذا المعنى) عطف على
المائة أي وما يشق مما
يؤدى هذا المعنى أي التشبيه
وذلك كالمشتق من المصاحفة
والمقاربة والمراد من المصاحفة
والمحاكاة فإن المشتقات
من هذه المصادر تفيد هذا
المعنى الذي هو التشبيه نحو
زيد يشاهي أو يحاكي أو
يقارب أو يعادل عمرا قال
العلامة البيهقي والتبادر
أن هذه المشتقات كلها سواء
كانت من المائة أو مماثلها
أنما تفيد الأخبار بمعناها
فقولك زيد يشبه عمر الأخبار
بالمشابهة كقولك زيد يقوم
فانهما أخبار بالقيام وليس هناك
أداة داخلية على المشبه به
ومثل هذا يزم في لفظ مثل
فعدها من الأدوات التشبيه
لا يجوز أن تسامح (قوله
والاصل) أي الكثير السامع
(قوله أي في الكاف ونحوها)
يريد أن الكلام على طريق
الكتابة كما تقرر في قولك
مثلك لا يدخل لأن في الكلام
تقدرا وذلك لأن الحكم إذا
ثبت لمماثل الشيء ولما دوى على
أخص أوصافه كان ثابتا به

فإذا كان ما هو مثل الكاف حكمه كذا فالكاف الذي هو الأصل فيه حكمه كذا بطريق الأولى (قوله كلفظ نحو) أي من (إن)

أن يليها المشبه به وقد يليها مفرد لا يتأى التشبيه به وذلك إذا كان المشبه به مركباً كقوله تعالى

كل ما يدخل على الفرد كشاب وماتل بخلاف ما يدخل على الجملة مثل كان أو يكون جملة بنفسه كشاب وماتل وينتهي فان هذه لا يلحقها المشبه به بنى المشبه فاذا قيل زيدا ماتل عمرا كان الضمير المستر الى اللفظ هو المشبه به عمرا المتأخر (قوله لفظا) عاين من المشبه بدأ حالة كونه لفظا بيا وافترا (٣٨٧) (قوله على تقدير أو انتمثل ذوى صيب) أى فالمشبه به

وهو مثل ذى الصبب قد
 (أن يليه المشبه) لفظاً نحو زيد كالاسد أو تقديره نحو قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير
 أو كمثل ذى صيب (وقد يليه) أى نحو الكاف (غيره) أى غير المشبه به (نحو)

(أ) يلحق المشبه أي الأصل في نحو الكاف أن يلحقها المشبه بخلاف أن يفتدخل على الجله وكذا نحو يشابه و يدعوا وإذا اعتبر الصغير المرفوع و لم يابد أنكن يلزم منه في المشتق وإذا كان هو الأصل في مثل الكاف كان هو الأصل في الكاف أيضا لأن الحكم إذا ثبت لمثل الشيء و هو له وعلى أخص وصفه كان ثابتا له فثبت ما ذكره لغير الكاف يدل على إقرئ الكنا يعنى بوجه الكاف كاستخدام في قوله مثلنا أيضا و هو الأصل في الكاف بخلاف ما افترضه كذا: بدل لا بد من ما يتعدا

قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ص. بكم غي عنهم لا يرجعون أو كسب من النباهة في ظلمات ورعد

ورق الكاف في كيميت تدخل على المشبه لفظا بقدر اذا مراد وكشده ويصيب من الماء
وأما غير المشبه ولم يكتف منه بجعل المشبه به القصة المأخوذة من مجموع الكلام بحيث يحتاج
المتقن كافي إلى معرفة الأصل في كل واحد من هذه الأقسام

من السماء وإن أمكن ذلك بحسب المعنى في هذا المثالان الضامير في قوله تعالى يجمعان أو أصابعهم في
أقدامهم أوجوبه إلى تقدير المعاد وهو ذوي فالفاتحة باب التقدير قدر المثال فله المعبر به مما يستفاد من

مجموع الكلام لمناسبه قوله تعالى كمثل الذي استوقد ناراً وهذا طريق هذا الكلام ما يأتي في فكاتبه
فيه الكاف وما وليها المشبهه به تقدير اخلاف ما يأتي الى الاحتجاج الى تقدير فدخل فيه على غير المشبهه به
فيما لا الكاف وما وليها المشبهه به تقدير اخلاف ما يأتي الى الاحتجاج الى تقدير فدخل فيه على غير المشبهه به

المشبه به بحيث لا يكون محتلف مفرد هو المشبه به أصلاً وذلك حيث يكون المشبه به تارة تجميعية قول
بهرعنا مفرد لعدم اقتضاها المقام لذلك التعبير فيستغنى عن ذلك المفرد إذا خالها التارة كقوله:

مجموع صافي المظن المركب فلا يكون ثم لفظ هو المشبه به محقق ولا مغسر واحترزنا بقولنا ولم يصبره
بمفر دعن مثل قوله تعالى مثل الذين جلاؤا التوراة ثم لم يعملوا كما كتل الجار يحمل أسفار امان المشبه
في الجاهل وفيما فيه أيضا

به فيهمر كبر عنه باق المثل فولى المشبه به الكاف بخلاف ما مر عنه بالمرد ولا أقصى الحال
أي غير المشبه به أي أماله

أن يتبين المسببه) قيل لا ما دُخِب عليه الكاف مثلا كاضاف اليه أي اللحي به والمسببه كاضاف أي الملحق فلو ولها غيره لا تنس وفيه نظر والاولى أن يقال المسببه خبر عنه بلحق غيره محكوم عليه فلو دخلت الكاف عليه لامتزج الآخر عنه (قوله قد مله غير المسببه به) وذلك منزهة ذكره بعد الكاف

فيا اذا كان الشبه به مـ كما كـ قوله تعالى

من بحوقله تعالى مثل الذين حلوا التوراة فلم يملوا كما كتل الخار يحمل أسداً فإن المشبه به كلب لكن عبر عنه بقوله ذي الكف هو المثل أعنى الحالة والصفة الجيبة الشان طالما أن المشبه به إذا كان مكرهاً فإن عبر عنه بلفظ مفرد كالغف المثل فقدرني المشبه

الكاف وان لم يعبر عنه بفرد ولا اقتضى الحال تقديره بل استغنى عنه بما في مجموع اللفظ فلا يكون النسبة بهوياً للكاف

وأضرب لهم مثل الحياة الدنيا كاه أنزلنا من السماء طخيطا نبات الأرض فأصبح هشيما تذروه إلى ياخذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بغيره آخره يشمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها و بهيتها وما يتعقبها من الهلاك والفساد بحال النبات يكون أخضر وارقا ثم يهيج قطيره إلى ياخذ ثم يكن وأما قوله عز وجل يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصارا لله كما قال عيسى بن مريم للحوار بين من أنصاري إلى الله فليس منه لأن المعنى كونوا أنصارا لله كما كان الحوار بين أنصار عيسى حين قال لهم من أنصاري إلى الله .

(قوله واضرب لهم مثل الحياة الدنيا) أي بين لهم حال وصفة الحياة الدنيا فمثل مقعول واضرب وقوله كاه خبر مبتدأ محذوف أي هي كاه وهو استئناف ياتي كأنه قيل هم أي أنه قيل هي كاه وقيل ان اضرب بمعنى اجعل وصبر وحيدته فله مقعولان ثانیه ما قوله كاه أي صبر لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء الزمان الخ (قوله بالماء) أي حتى يكون مائل الكاف المشبه به لفظا (قوله ولا بغيره آخره) يحصل أي يتكشف بتدبره بحيث يقال ان الاصل نبات ماء و لا يوافق الكاف المشبه به تقديرا (قوله بل المراد تشبيه حالها الخ) أي ووجه التشبه وجود الهلاك (٣٨٨) والتضاريف الالهية والاستحسان والانتفاع في كل (قوله في نضرتها) من طرفية

الكلبي في الجزئي أو في معنى من بيان حالها وقوله و بهيتها تفسير ما قبله (قوله بحال النبات) أي صفته ولا شك انه غير وال الكاف لفظا ولا تقدير أو قوله يكون اخضر حال من النبات وقوله شد يدان خضرة تفسير لقوله ناضرا وقوله ثم يهيج تفسير لهتها في الآية وقوله قطيره تفسير لنوره فيها أيضا (قوله ولا حاجة الخ) أي حتى يكون المشبه به والماء الكاف تقديرا وعبارته فهم ان هذا التقدير جائز وان كان لا حاجة اليه للاستغناء عنه بما ذكر من ان المعبر الخ وفيه نظيران المشبه به حيث ذصف الماء الموصوف بتلك الصفات

(واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كاه أنزلنا من السماء) الآية أي بين لهم صفة الحياة الدنيا أو صبر لهم صفة الحياة الدنيا في التقدير الاول يكون كاه في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي هي كاه لان اضرب تم تدليه وعلى الثاني يكون في موضع المقعول وعلى كل تقدير فليس المراد تشبيه حال الحياة بما موصوف بما ذكر ولا بغيره آخره يشمل تقديره لان تشكف التقدير انما يتكسب لوجب واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كاه أنزلنا من السماء فان الماء ليس مشبها به بل المشبه به الحقيقة الحاصلة قال بعضهم بالكاف هنا دخلت على بعض المشبه به لا على كد وفيه نظر فان الماء ليس بعض المشبه به بل المشبه به الحقيقة الحاصلة أو النبات الثاني عن الماء ولو كان الماء بعض المشبه به لما صدق أنه في هذه الآية الكريمة ولي الكاف غير المشبه به فان مجموع المشبه به هو لها شيئا وهذا كما تقول حمزة الاستهزام يليها المستهم عنه وقد تلها الجملة ومن المعلوم أنه يتعين أن يليها الجملة انما يليها أحد طرفيها نعم كما أن تقول المصنف قال في الايضاح شبهت حال الدنيا بحال الماء آخره فيمكن أن يكون مضاف محذوف التقدير كحال الماء فلم يلى الكاف الا المشبه به وهو الحال الخالف في الايضاح وليس منه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصارا لله كما قال عيسى بن مريم للحوار بين من أنصاري إلى الله لان المعنى كونوا

فيه خلاف قوله سابقا بل المراد تشبيه حالها أي الدنيا بحال النبات فانه نص في ان المشبه به حال النبات لا حال الماء فجد والجواب ان حال الماء الموصوف بما ذكر في الآية يتول إلى صفة النبات التي ذكرها الشارح وحيث ذفلا أشكال (قوله الكيفية) أي المتعقوا حاله وقوله الحاصلة من مضمون الكلام أي من مجموع الكلام الواقع بعد الكاف وهو النبات الثاني من الماء واخضراره ثم يهيج ثم يظير إلى ياخذ (قوله مستغن عن هذا التقدير) أي لفهمها من ذلك المضعون فوجود التقدير وعسمسيان (قوله أن التقدير) أي في الآية لا كمثل ماء أي وان المشبه بمثل الماء (قوله وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به) أي لان المشبه به هو مثل الماء والوا إلى الكاف نفس الماء فقوله بناء على انه ما المشبه به في الآية محذوف وهو مثل راجح لقوله وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به والحاصل أن هذا الزعم فهم أن المراد بقول المصنف والاصل في الكاف نحو هو أن يليه المشبه به أي في اللفظ وقوله قد يذهب غير ما في اللفظ وان كان واليه في التقدير وجعل الاية من هذا القليل فقد ر فيها مثل وجهه المشبه به وحيث فهو وال الكاف في التقدير لا في اللفظ وقد ظهر لك من قولهم وأن هذا مما يليه قوله من زعم الخ بقوله ولا حاجة الخ

وقد يتركف بنى عن التشبيه كملت في قولك علت زيدا أسدا ونحوه هذا اذ قرب التشبيه :

(قوله فقتلها) أي من وجهين الاول اننا لنسم ان التشبيه مثل الماء وصفته بل مثل النبات الثاني من الماء الثاني اننا اذا سلمنا ان التشبيه مثل الماء كقَالَ هذا الزاعم فلان لم أن الكاف في هذه الاية قدولها (٣٨٩) غير التشبيه بل الوالى له على كلامه هو

التشبيه لان المقدر عندهم

كالمقنوط وجئت بالتشبيه

الذى على الكاف قد يكون

مقنوطا وقد يكون مقنوطا

والشارح اقتصر في بيان

السوء على الوجه الثاني فان

قلت هذا الثاني لا يراد على

الزاعم الا اذا كان يوافق

على التعميم من قول

المصنف ان بابه التشبيه به

بما يشعل المقدر ولم يخصه

بالمقنوط وهو قد خصه

بالمقنوط فلا رد عليه قلت

تخصيصه لا يصح مع

تصرع المصنف في الايضاح

الذى هو كالشارح لهذا

المتن بأن موالاة التشبيه

للكاف أهم من ان تكون

لفظا أو تقديرا (قوله وقد

يذكر كرفل بنى عنه أى يدل

عليه من غير ذكر اداة

فيكون الفعل قائما مقامها

والمراد فعل غير الافعال

الموضوعه من أصلها للدلالة

على التشبيه كلافعال

المشتق من الماشية والمشابهة

والمشاهة الى آخره ولو كان

الاولى المصنف أن يقول

وقد يذكر ما ينبي عن

التشبيه ليقنوا أنا عالم

أن زيدا أسد وزيد أسد

فقتلها سبوا بنا لان التشبيه بالذى على الكاف قد يكون مقنوطا به وقد يكون مقنوطا على ما صرح به في الايضاح (وقد يتركف بنى عنه) أى عن التشبيه (كافى علمت زيدا أسدا ان قرب) التشبيه وادعى كمال المشابهة لما في علمت من معنى التحقيق

وحيث وجد في الكلام ما ينفي عنه ألفى وهنا الحال المفهوم من مجموع اللفظ أغنت عن التقدير وهي كون النبات بعد نزول الماء من المعاش يد الاخضرار والنضارة ثم بذلك الاخضرار ييس قطره الى اياخ فيصير المسكان خالينا منه ويكون منعدها كأن لم يكن وهذه الحالة المفهومة من مجموع اللفظ من غير حاجة لتقدير أى حال النبات المضمحل بعد النضارة والاخضرار هي التي شئت بها حالة الذنب في نهجها وامالة الغلوب لها في عقبها الحلال لوجه التشبيه وجود التلف والمهلاك باثر الإعجاب والاستعسان والانتفاع والعقل من لا يفتر بما كان يتفكك مقتواذا كانت هذه الحالة هي التشبيه بما وقد استقيدت من مجموع اللفظ صحت التشبيه باعتبار جمل من غير مبالاة بأى لفظ على الكاف من مجموع اللفظ المفيد لمجموعه لما من زعم ان هذا تقدير المثل أيضا أى كمثل ماء أرز لنا ماء أى نوان الكاف مع ذلك التقدير بما لم يلب التشبيه به فقتلها لان المصنف في الايضاح صرح بان الموالاة أعنى موالاة التشبيه بدالكاف أهم من أن تكون لفظا أو تقديرا وبذلك ما تقرر في عرف الناس من أن المقدر كالدكور وانما القسم الذى لا يؤلى فيه الكاف تشبيهه بما لم يقدر فيه ولا لفظ به نعم انه ذهب الزاعم الى تخصيص الموالاة اللفظية صحت كلامه اذا جهر في الاصطلاح ولا يقال تقدير المثل هلا بد منه كافي قوله تعالى أو كسب أى كمثل ذوى صيب فاتهم قدره ولا نأقول قد تقدم أن إعادة الضمائر هناك أحوجت لتقدير لفظ ذوى صيب فباب التقدير قدر المثل أيضا ليطابق قوله تعالى كمثل الذى استوقد ناراً ولو لا ذلك لاستغنى عن التقدير الذى علمه هو الاصل في تركيبه ما يمكن وههنا ما يقع باب التقدير المرجوع عن علمه فأبقى اللفظ على ظاهره لاستفادة التشبيه منه بلا تقدير كما قررنا في فهم (وقد يتركف بنى عنه) أى عن التشبيه بالذى علمت على التشبيه لاشتمالها بما يدل عليه كالمشابهة والمماثلة كما تقدم (بنى عنه) أى عن التشبيه بالذى علمت على التشبيه بالذى علمت (ق) أى كالتفعل (ق) قولك (علمت زيدا أسدا) وانما يستعمل علمت لافادة التشبيه (ان قرب) ذلك التشبيه بأن يكون وجه التشبيه قريب الادراك فيحقق بأدى التفات اليه وذلك لان العلم معناه التحقق وذلك يناسب الامور الظاهرة البعيدة عن الخفاء فلذلك افاد علمت حال تشبيه زيدا بمدواه على وجهه قرب أضارا كما كان الحوارون أضار عيسى حين قال لهم من انصارى الى الله (قوله وقد يتركف بنى عنه التشبيه) كملت من قولك علمت زيدا أسدا ونحوه هذا من صيغ القطع وفيما قلنا نظر أما أولافلانه رأى أن زيدا أسد تشبيهه من علمت فالتشبيه بما هو بالكاف الا أنهم لم تذكر لفظ علمت لم يفتشيهوا وأما ثانيا فلان لفظ علمت لا اشارته بالتشبيه أصلا وانما الذى يحصل بعلمت قرب التشبيه وتقوية لكونه تشبيها لكونه مضمون الجمله المذكورة بعد علمت قوله (ان قرب) أى

حقا وبلا شبهة وكان زيد أسدا اذا كانت كلمة كأن الظن انه الطول (قوله ان قرب التشبيه) بشرطى مقدرا أى وانما يستعمل علمت لافادة التشبيه ان قرب التشبيه أى أن اراد افاد قرب التشبيه (قوله وادعى كمال المشابهة) عطف تفسير على قوله ان قرب والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله لما في علمت من معنى التحقيق) الاضافة ما ياتى والمراد بالتحقيق التيقن أى لما في علمت من الدلالة على تيقن الاتحاد وتحقيقه فيفيد المبالغة في التشبيه لتيقن الاتحاد وهذا يناسب الامور الظاهرة البعيدة عن الخفاء

فإن بعد ادنى تبديل خلت حوسبته ونحوهما وأما الفرض من التشبيه فيعود في الأغلب إلى المشبه وقد يعود إلى المشبه به أما الأول فيرجع إلى وجوه مختلفة.

(قوله إن بعد التشبيه) أي أريد (٣٩٠) افادة بعده وضعفه بأن تكون مشابة المشبه للشبه به ضعيفة لتكون وجه الشبه خفيا

(وحسبت) زيدا أسدا (إن بعد) التشبيه لما في الحساب من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن وفي كون مثل هذه الأفعال منتزعة عن التشبيه نوع خفاء والأظهر أن الفعل ينبيء عن حال التشبيه في القرب والبعد (والفرض منه) أي من التشبيه (في الأغلب يعود إلى المشبه وهو) أي الفرض العائد إلى المشبه

المشابهة (و) كذا الفعل في قولك (حسبت) زيدا أسدا فإنه يستعمل لإفادة التشبيه بين زيدا والأسد (إن بعد) ذلك التشبيه بعد الوجه من التحقق وخفاء من الإدراك العلمي وذلك لأن الحساب ليس فيه الرجحان والإدراك على وجه الاحتمال ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون ادراكه كذلك دون التحقق المشعر بالظهور وقرب الإدراك أفاد حسبت حال التشبيه وإن فيه بعدا والتشبيه الموجود في نحو هذا التركيب لم يظهر كونه من الفعلين كما هو ظاهر عبارة المصنف لأن مدلول العلم والحسبان لا يشعر بالتشبيه أصلا فلا لاجل الأسد على زيد بعد هما فمفهم التشبيه منهما مفهم بعد تحقيق التشبيه بحمل الأسد على زيد فيقتضي العلم به كونه أمرا واضحا ومن لازم ذلك الجأ بقوة التشبيه بحيث يدرك أدراكا علميا وبقيد يتعلق بالحسبان به العكس على مقررنا فلو جعل الفعلان متبنيين عن حال التشبيه في قربه وظهوره وفي بعده وخفائه كما أثر نثاليه بتقدير لفظ الحال قبل التشبيه فيها كان أظهر من جعلها متبنيين عن أصل التشبيه الذي هو ظاهر عبارة المصنف بل نقول لا يصح أنبأوها عن أصل التشبيه أصلا ولكن المنى عن حال الشيء كلني منه فيمكن جعله على معنى أنبأها عن حاله كما قدمنا في التفسير عن هذا المعنى بما ذكره خفاء لا يخفى ولا يقال يتعلق العلم والحسبان بالشب الضمف والقوى فمن أن يخص الأول بالقرب والثاني بالبعد لا تافق قوله بئسنا على ما هو شأن المدرك وعلى الغالب فيه وإن لم يكن فيهما ذكر فليتهم ولم يفرغ من أن كان التشبيه مضمرا في الفرض منه وهو الأمر الخامل على الاتيان به فقال (والفرض منه) أي من التشبيه (في) استعمله (الأغلب يعود إلى المشبه) لأنه هو المحكوم عليه وهو القيس الذي يطلب في التركيب ما يتعلق به فانك إذا قلت هذا كذلك فمرر الاستعمال في الغالب يقتضي أن الذي أريد بيان حكمه وما يتعلق به هو المشار إليه هذا وهو المحكوم عليه بخلاف المشار إليه بذلك وأشار بقوله في الأغلب إلى أنه قد يعود للشبه بمعنى غير الأغلب كما يأتي (وهو) أي وذلك الفرض الذي يعود إلى المشبه أقسام ثلاثة

أ) إن قرب التشبيه وقوله (وحسبت إن بعد) أي إذا كان التشبيه بعيدا تقول حسبت زيدا أسدا وكذلك خفته ونحوهما هذا في حسبت إذا استعملت في الثن المصحح والغالب استعمالها في الثن المخلط * (تنبيهات) * الأول أعلم أن المصنف قال الأصل في الكفاي ونحوها أن يليه المشبه به واحتج بقوله الأصل عن أن يليها بضم المشبه به على ما قالوه واستعمل على ما حققناه كما سبق قالوا أو أراد بقوله ونحوها مثل وشبه ونحوها أن كلامها يليه المشبه به كقولك زيدا يمثل عروا وشبهه أو نحوه قالوا واحتج أيضا عن المشتقات من شبه ومثل من فعل وغيره (قلت) وفيما قالوه فظهر لنا أنك تقول زيدا يشبهه الأسد فقوليه المشبه به والعقير أن يقال أداة التشبيه كان كالمحمولات لقسمة ما تقتضي العربية تعديبه

عن الإدراك قوله لما في الحساب من الإشعار بعدم التحقيق والتيقن أي وعدم التيقن لأنه أعاد على علي الثن والرجحان فهو يشعر بأن تشبهه بالأسد ليس بحيث يتيقن أنه هو بل يظن ذلك ويتبين ومن شأن البعيد عن الإدراك أن يكون ادراكه كذلك (قوله وفي كون الخ) هنا اعتراض وارد على قول المصنف وقد ذكر فعل ينبيء عنه وحاصله أنا لا نسلم أن الفعل المذكور ينبيء عن التشبيه للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك بل المنى عنه عدم هذه الجمل لا نخرج من الأسد لا يصح جعله على زيد وأنه إنما يكون على تقدير إدراك التشبيه سواء ذكر الفعل أو يذكر كما في قولنا زيدا أسدا (قوله والأظهر الخ) أي وحيثما فيصاحب عن المصنف بأن في كلامه حذف ضائف أي ينبيء عن حال التشبيه هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنا فلان عن فلان فإن المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله لأنه تصور كذا قبل وصفه فظهر أن

الكلام هنا صمد ما ينبيء عن التشبيه لا ما ينبيء عن حاله فلو كان مراد المصنف ذلك لأخبره إلى الكلام في بحث مشبه أحوال التشبيه تأمل (قوله في الأغلب) أي أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتداءه على آخره كان الوجه أن يكون الفرض منعا عائدا إلى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده إليه أغلبا كما ذكره قوله في الأغلب مقابلة ما يأتي في قوله وقد يعود إلى المشبه به فإن قلت ما يأتي في عيدها قبل وتعبيره هنا بالأغلب فيفيد أن في غالب قلت القلة بالإضافة لا تثنائي التلية

مشبهاً كان أو مشبهاً به فتقول كأن زيد أسد فليها التشبيه لا تخبر عنه والخبر عنه هو اسم كأن لا خبرها
فليس تقديمه لكونه مشبهاً بل لكونه اسماً لها وخبراً نعمان قلت كأن في البارز يدا كأن على خلاف
الاصل وجعلناه تشبيهاً لا تحقيقاً وتقول شاهز بذا الأسد ومثله قولها المشبه لا نه فاعل ووضعه
التقدم على المفعول وتقول ز يدببه الأسد فليها التشبيه لا نه فمير متصل وان كأن لها مفعول واحد
ولها في اللفظ التشبيه به تقول ز يد كمر وأو، مثل عمر وأوشب عمر ﴿الثاني﴾ جعل المصنف كأن
أداة غير الكاف فاحتمل أن تكون عنده بسيطة وليست الكاف أصلها وهو مذهب بعض البصريين
واحتمل أن تكون عنده ميم كيمن كاف التشبيه وأن وهو اختيار شيخنا أبي حيان ومذهب الخليل
وسيبويه والجمهور ولا بدح أن يقال أداة التشبيه الكاف أي فقط أو الكاف مع غيرها وهي كأن
﴿الثالث﴾ أقدمنا من أن المشبه على كأن هو جري على كلامهم وفيه نظر يتوقف على تحقيق معناها
ونظراً بعد القول بالتركيب والذي نخلص من كلامهم في ذلك أن فيه قولين أحدهما أن الاصل
أن ز يدا كالأسد فلما قدمت الكاف قصت الهززة فلما لم يبق في الكسر والفصل بين وبين الاصل
أنك هم بيان كلامك على التشبيه من أول الأمر ثم بعد مضي صدره على الإثبات هذه عبارة
الزخشي في المنفصل قبل وخبره أن فولك أن ز يدا كالأسد تحقيقاً لاثبات الحاق الناقص بالكليل
وقولك كأن ز يدا أسد اعلام بأن تحقيق الاسدية على ز يدا تام وهو بطريق التشبيه لا غيرها وقال ابن
جنى في صر الصناعة أصل كأن ز يد عمر وان ز يدا كمر وفالك تشبيه صريح كأنك قلت أن ز يدا
كأن كمر ثم أرادوا الإهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسطها وقسموها
إلى أولها لفرط عنايتهم بالتشبيه فلما أدخلوها على أن وجب فتح أن لأن المكسورة لا يتقدمها حرف
الجر لولا فتح الأول أو بقي معنى التسمية الذي كان فيها وهي متوسطة بحالة قبلها وهي متقدمة وذلك
فولهم كأن ز يد عمر والأنا الكاف الآن لما تقدمت ليل أن تكون متقدمة بفعل ولا معنى الفعل
لأنها فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بحذوف وتقدمت إلى أول الجملة وزالت عن الموضع
الذي كانت فيه متعلقة بخبر أن المحذوف من الما كان لها من التعلق بمعنى الأفعال وليست رائدة لأن
معنى التشبيه موجود فيها بقي النظر في أن التي دخلت عليها هل هي مجردة أو لا وأقوى الأمرين
عندي أن تكون أن في كأنك ز يد عمر وبالكاف فان قلت الكاف الآن ليست متعلقة بفعل فليس
ذلك مانعاً من الجر ألا ترى أن الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء غير متعلقة بشئ وهي مع ذلك جارة
ويؤكد أنها جارة قصه الهززة بعدها كما يغضونها بعد العواجل الجارة نحو مجبت من أنك قائم فكذا
فتت أيضاً في أنك قائم لأن قبلها عملاً قبلها فاعرف ذلك انتهى (قلت) إذا تأملت كلام الزخشي
وعبرت عبارة ابن جنى علمت أن مقصودهم أن كان ميم كيمن أن المكسورة والكاف أو أنها قدمت
وصارت بعد الفتح على حالها من الدلالة على تأكيد الجملة غير متعلقة مع ما بعدها إلى مصدر وان هذه
المتنوعة المتصلة بالكاف غير أن المفتوحة في قولك مجبت من أنك قائم وقست ووضعت في غير عملها
مسار على تباين ذهن السامع للتشبيه ولها أنما قصت لها بها في الصورة لتجبت من أنك قائم يجمع
ما بينهما من اتصال كل منهما بحرف كراهية أن يقع في الصورة اتصال أن المكسورة بحرف جر أو اتباعاً
لحركة الكاف ألا ترى أن قول الزخشي في قصتها الهززة لفظاً والمعنى على التكمير وقول ابن جنى أن
الكاف ليست الآن متعلقة بشئ ولو كانت مصدرية لمتعلقت بشئ سواء كانت أم لا فلما لم تكن متعلقة
مع ما بعدها في تأويل المفرد وهذا المقرر لا بد له أن يتعلق بشئ ثم يازم أن يكون في الكلام محذوف
كلام بالجملة وابن جنى لا يقول أن في الكلام محذوفاً كما سيأتي نقله عنه وقول ابن جنى أن المكسورة
لا يتقدمها حرف الجر ثم قوله أن الكاف عنده جارة لعل الجمع بينهما أن المكسورة لفظاً ومعنى لا يتقدمها

حرف الجر اما المكسور بمعنى فيقدمها اذا كانت مفتوحة حتى اللفظ فان قلت الفتح اللفظي لا اثره
في منع حرف الجر اذا كان المعنى على المكسر بل المانع معنى المكسر لما فيه من عدم الانحلال بمقد
قلت معنى المكسر يمنع من أن يصل بأن حرف حال في موضعه أما حرف على فنية التأكيد لموضوع
في غير موضعه فلا مانع منه غير أنه باب سماع فلا يقاس عليه مثله وقول بعض البصريين القول
بالتركيب خطأ لانه يلزم قوله أن يأتي بحرف الكاف ليس يصحح لانه يوم أن ان عنده مصدر به القول
الثاني واليه مذهب الزجاجة أن الكاف جارة في موضع حرف فاذا قلت كأي أخوك فقيه حذف التقدير
كأخوك أي لا وجود لان أن وما لمت فيه بتقدير مصدر ولا تكون الكاف على هذا مقسمة
تأخير قال ابن عصفور وما ذهب اليه بالفتح أظهر لان العرب لم تذكر وجودا مع هذا الكلام
فهو هذا الكلام من ابن عصفور يقتضي أنه فهم عن ابن جني ما فهمه عنه من كون أن في كأن
غير معلقة لمقدومه لوقال بذلك لا تحذف منه وهو مذهب الزجاج (قلت) فإذا علمت ذلك اتجه أمر أن
أحدهما النزاع في أن كان يليها التشبيه لا إذا قلنا بقول الزجاجة الذي يليه أو ما هو أو ليس التشبيه
جزء مما يصل إلى التشبيه به الثاني لك أن تقول أي تركب في كأن حيث غابته أن الكاف ان كانت
مقدمة من تأخير فهي حرف وضع في غير موضعه جاور حرفا آخر وكذلك ان كانت غير مقدمة
وبما ذهبه مصدر فلا يصدق في قولك عجبت من أن زيد قائم أن يقال من أن مركبة بشأن التركيب
أن يجعل للكلمتين عند التركيب معنى ثالثا لم يكن قبل التركيب أو يحدث لهما أمر الفظا **الرابع**
ما تقدم من أن كان التشبيه على الإطلاق هو المشهور وذهب الكوفيون والزجاجة وابن الطرارة
وابن السيد إلى أنها ان كان خبرها اسماء تدفع إلى التشبيه وإن كان مشتقا فهي الشك بمنزلة
ظننت ونوهت قال ابن السيد اذا كان خبرهما فعلا أو جملة أو صفة فهي فين للظن والحسبان ولا
تكون التشبيه الا اذا كان الخبر مما يمثل به فان قلت كان زيد قائم تشبيه حاله غير قائم بحالته قائما قال
نفسه وأكثر الناس على الاول فصيل ان معنى كان زيد قائم تشبيه حاله غير قائم بحالته قائما قال
ابن ولا دعنه تشبيه هيئة حال عدم القيام بهيئة حال القيام **الخامس** اذا ثبت أنها التشبيه
فقد تخرج عنه فتستعمل في غيره قال ابن الأنباري في قولهم كأنك بالشقاء مقبل معناه أظن وجعل
الكوفيون هذا وقولهم كأنك بالفرح أنت للتقريب بكونك تقول الحسن كأنك الدنيا لم تكن وبالأخرة
لم تزل والجمود يؤولون ذلك على تأويل يرجع إلى التشبيه لا لتليل بذكره وزم الكوفيون والزجاجة
أن كان المتعقبات في قوله

فأصبح بطن مكة مقشرا • كأن الارض ليس بها هشام

وقال ابن أبي ربيعة

كأنني حين أمسى لا تكلمني • متهم بشئني ما ليس موجودا

والجمهور يؤولون ذلك **السادس** في تعداد صيغ التشبيه على ما ذكره المصنف من أن كل ما كان
بمعنى مثل وشبهه اداة تشبيه فمن أدوات التشبيه الكاف وكان وياه النسب ومثل وشبهل وشبهه وشبهه
ونحو ذكره جماعة منهم ابن القاسم الصولي الحلبي وقيل من صرح به من أهل اللغويين كان مشهورا
في الاستعمال ومثيل وضرب وشكل ومما هو وساو وعماك وأنظير وعبدل وعبدل وقيل ومثيل ومثالي
دموازي وموازي ومضارع وتندوسو وما كان بمعناها أو كان مشتقا منها من فعل أو اسم وأشار الطيبي
إلى أن من أدوات التشبيه أفضل التفضيل مثل زيد أفضل من عمرو وفي بعدوان كان يشبهه لما يأتي
من كلام ابن النجاشي ومن أدوات التشبيه لعل في البخاري في قوله تعالى وتنفذون مصلحنا لعلكم
تخلدون عن ابن عباس معناه كأنكم وفي الكشف معناه ترجون الخلود في الدنيا أو تشبه حالكم حال

من يظن في مصحف أي كأنكم تظنون وقال الطيبي فعل هذا واراد على الاستعارة التمثيلية وجعل
عبد العفيف البندادي من أدوات التشبيه كلمة سواء كقولهم رأيت رجلا سواء هو والقدم ولا يخفى
أن هذه الالفاظ بعضها يصلح للتشبيه وبعضها يصلح للشبه ولكن اسم التشبيه قد يطلق على الجميع
السابع لم يحرم البيانون معنى هذا الأدوات فظاهر كلامهم أن معناها واحد وليس كذلك فان
الكلام كان وكذلك مثل التشبيه في أي شيء كان لا يخص بنوع دون آخر كما صرح به الراغب في مادة
الندوح حيث وقع في كلامه أو كلام غيره أنها هامة في كل شيء فهو ولي ارادة العموم البدلي لا الاستغراق
قال ولند المشارك في الجودر بقطع قوله في موضع آخر في الجنسية والشكل لما شارك في القدر
والمساحة كذا ذكره في مادة المثل وقال في مادة شكل في الهيئة والصورة وهو قريب من الاول والضرب
هو الشكل والشبه المشارك في الكيفية كاللون والطعم كالعدا والواظم كذا ذكره الراغب وفيه نظر
لمساوي والمساواة المشارك في الكمية بالرفع والوزن والكيل وقد تعتبر بالكيفية نحو هذا السواد
مساهل هذا السواد وان كان تحقيقه راجعا إلى اشتراكه بكون ذاته والمنازع في المشابهة والنظر
المثل مطلقا والاخ حقيقته المشارك في معنى أب أو أم ثم أطلق على المشارك في القليلة أوق الدين
ثم استعمل في كل مسلو ومنقول ابن الزبير كان عمر رضى الله عنه إذا حدث النبي صلى الله عليه وسلم
بعديث حدثه نأخى السرار قال الزمخشري في الفائق أي كلاما كمثل المسارعة والمخاض المشابه مطلقا
وأما المنوف فتعارف به بدل على أنه المشارك لغيره في الأصل الذي خرجت فلا لسان صنوا أخيه
لاشرا كهما في أب أو أم وصنوعهما وأبيه لا شرا كهما في الجد والقصان الخارجان من شجرة صنوان
والسكو والنظر وقال عبد العفيف البندادي في قوانين البلاغة ان قولك زيد كعمرو وأمثله وأشبهه
أو نظيره موضعه الأمور العلمية والمعارف فنظروا بقوله تستعمله الخطباء والبلغاء لا شرا كهم في معناه
كما يقال هذا المربع مثل ذلك المربع وهذا الظهير ذوا الارز كالخطة في تحريم التفاضل وأما به النسب
فقاله عبد العفيف أيضا وعلم من التشبيه ما قولهم لون آخرى ووردى **في التام** في ذكر ما بين هذه
الصيغ من التفاوت لم يتعرض المصنف ولا غيره للفرق بين ماذ كرم من هذه الصيغ بل يقتضى
كلامهم أن معناها واحد وأن بينهما مساوية والتعقيب في ذلك أن يقال ان كان شيء من هذه الصيغ
يدل على الشابهة من كل وجه فهو أبلغ بالصيغ والذي قد يفضل فيه ذلك كلفا أحداها كلمة المساواة
فان الأصوليين اختلفوا في أن فصل المساواة في حال الإتيان للعموم أو الخصوص والشافعية تكثر
الأصوليين على أنها للخصوص ويشهد كلام الراغب المنقول عن الحنفية أنها للعموم بالمادة بمعنى
أنه لا صدق حقيقة المساواة الا من كل وجه غير ما يقع بالامتياز وعليه اصطلاح المتكلمين وعلى ذلك
تمى حالة التي قد لا يستوى تقتضى العموم عندنا ولا تقتضيه عندهم والثانية كتمثل فان هذا
الخلافا في عموم المساواة لاشك أنه يجري في المائة بل هو أدل على ذلك من نغلا المساواة وقال
الشيخ في الدين ابن دقيق العيد في شرح العمدة عند الكلام على قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
يتوضأ نحو وضوئي هذا وفي شرح الامام أيضا لفظ التسوية والمثل ليسا مترادفين فلفظ المثل دال على
المساواة بين الشيئين الأفعال تقع التعدد الا بهذا حقيقة ويستعمل مجازا فيادون ذلك ولفظ
التسوية يدل على المتماثل في الفعل لا على المائة وان استعمل في المثل فعلا حقيقته في آخر هذه عبارته
في شرح الامام فان كان رحمه الله أخذ ذلك تعلقا عن اللغة فلا كلام وان كان أخذ كون المثل كذلك
من كلام المنطقيين ففيه نظر لان الظاهر أن ذلك اصطلاح لهم يؤيد به كثرة ما ورد عن التشبيه بمثل
ذلك في شيء واحد لا من كل وجه كقوله تعالى انكم اذا متم وفو له تعالى فأنا يا يسور من مثله فأنا يا يسور

سورته مفرجات نأت بخير منها أو مثلها فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولهن مثل الذي عليهن
 أما البيع مثل الربا ففي كل من هذه الآيات الكريمة قصد نوع من المماثلة لا كل نوع قال ابن رشي
 في العدة التشبيه هو أن كان بالكاف أو كان أو غيرهما لا يكون من جميع الجهات بل من جهة أو جهات
 ومما يدل على أن كلمة مثل لطلق المشابهة قول العامة أنها لا تعرف بالاضافة لتوغلها في الإبهام
 لأنك إذا قلت ز بمثل عمر واحقل أن يكون مثله في جنسه أو صفته الظاهرة أو الباطنة فهي صادقة
 على كل عائلة في شيء ما فلا تكون معرفة نعم إذا ز يد بكلمة مثل المشابهة من كل وجه ينبغي أن يقال
 تحريف بالاضافة الثالثة كلمة المشابهة فإذا قلت يد بشبهه عمر وكان معناه أنه شابهه من كل وجه بمماثلة
 ولذلك تعرف بالاضافة بخلاف مثل ذكره في شرح التوسيل وينبغي أن يلحق بهما مثل إذا تقرر ذلك
 فنقول إما أن يثبت في شيء من هذه الأدوات أنه يعم جميع أنواع الشبه ولا فإن ثبت فيه ذلك فلا
 اشكال أنما بلغ على التشبيه علم يثبت وما لم يثبت فيه ذلك ان اختصاص شيء منه بنوع من أنواع الشبه
 كما زعم الرابع فلا فضل لصفة على أخرى إلا أن ما دل على التشابه في الجوهر يعم جنس أو نوع
 أو فصل أقوى في التشبيه بما دل على المشابهة في صفة أو الشبه في الصفة الذاتية أقوى من الشبه في
 الخارجية وإن لم يثبت ذلك فالذي يظهر أن الأدوات الاربعة كلها سواء وإن اختلفت باختلافها
 بشهرة استعمال البعض وأنها مساوية للكاف لغيره فكان لا يقال دلالة مثل ونحوه على المشابهة
 أصح فتكون أقوى لأن قوة هذه الاسماء باعتبار الدلالة على التشبيه لا ان التشبيه المستفاد بها بل بلغ
 من التشبيه المستفاد من الحرف وأما الكاف وكان المطلوب أن الدهن أن كان أو بلغ وكذلك صرح به
 الامام غير الدين في نهاية الإيجاز وكذلك حازم في سناج البلغاء وقال هو إنما تستعمل حيث يقوى
 التشبيه بكاد الرائي يشك في أن المشبه هو المشبه به أو غيره ولذلك قالت بلقيس كان هو وعندى
 ذلك تحقيق وهو بناء هذا على أن كان بسيطة أو مركبة فان قلنا أنها بسيطة استقام هذا فلان كلمة
 الحروف غالباً دليل على المبالغة في المعنى كما سبق في أول هذا الشرح وإن قلنا أنها مركبة فلا لأنك
 أن فرحت على رأي ابن جني فأداة التشبيه بالحقيقة إنما هي الكاف وإن تأكد للجملة أو تأكد للجملة
 المنخرقة بالاشبه لا يدل على المبالغة في التشبيه والاعتناء بالتشبيه في تقديم الكاف المشبهة بالتشبيه
 من أول وحلة ليس فيه ما يدل على أن المشابهة أبلغ بل فيه تأكيد للدلالة على مطلق التشبيه والاعتناء
 به سواء كان هو أبلغ أو لم يكن فيكون مساوياً فهو كقولك إن زيدا كاسدوز ياد كان زيدا الصدى
 زيد لا سداً باعتبار مقدار الشبه بل باعتبار كيمضون الجملة وهو الأخبار والخم على ما سبق
 وفرق بين تأكيد الحكم بالتشبيه وبين الأخبار بتشبيهه مؤكداً أن فرعت على رأي الزجاج فأوضح
 لا متصل في المعنى إلى قولك كاخونى للموجود فلا مبالغة في التاسع قبل يستثنى من كون مثل
 أداة تشبيه نحو قولهم مثلك لا تفعل كذا فليست تشبيهاً وفيه نظراً لأن المراد من هو على مثل صفته
 لا بفعله فليست بمثل هازن المستقيمة كقيل بل هو نقي للقول عن المخاطب بطريق ربهاني وفيه بحث
 سبق في موضع الماشي ملاذ كز لمن أن كان للتشبيه لافرق فيه بين أن تخفف نواهاً ولا ولا فرق
 فيه بين أن تصل بالكلمة أو لا فإن ما لا يخفى عليها لا تغير معناها كما صرح بشيخنا أبو جرحان وصاحب
 البسيط فإذا قلت كاتماز يد أسدفر يشبهه وأسدفر يشبهه به وإذا قلت كاتماز يد كان كقولك كان
 زيداً قام سبب التشبيه بتمامه في مواضع من كلام المصنف الحقيقة على ذلك المعنى فالقول على ذلك
 إلى دعوى أن شيئاً آخر يشبه ذلك الشيء في هذا المعنى أو أن هذا الشيء له شيء آخر يشبهه أمر على
 خلاف المهود فلو ذلك تسكوا عليه وهو قيمان أحدهما أن يكون غرضاً يعود إلى المشبه وذلك

منها بيان أن وجود المشبه يمكن وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعي امتناعه كما في قول أبي الطيب

فان تقى الأنام وأنت منهم * فان المسلك بعض دم الغزال

(قوله بيان امكانه) أي بيان أن المشبه أمر يمكن الوجود (قوله وذلك) أي والسبب في ذلك أي في بيان امكانه وقوله اذا كان أي المشبه (قوله ويدعي امتناعه) أي امتناعه الوقوع من أجل غرابته فيؤلف بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته (قوله كافي قوله) أي كيان امكان المشبه الذي في قول أبي الطيب المتني من قصيدته التي رثي بها والشيخ سيف الدولة بن جردان ومطلمها فمد المشرق فيقول العوالي * وتقتلنا النون بلاقتال (٣٩٥)

وربط الموابق مقرنات *

وما ينجين من خيب الليالي

ومى طوبى وقيل الليث

قوله بخاطب سيف الدولة

نظرت الى الذين اري ملوكا *

كانك مستقيم في محال

فان تقى الانام الخ وقد

احسن بعضهم في فهمين

هذا البيت حيث قال

وقالوا بالعدار لمل هنه *

وما نلن غزالا الحسن سالي

وان ابدت لناخذاه مسكا *

فان المسلك بعض دم الغزال

(قوله فان تقى) أي فعل

بالشرف والنام قبلهم

الانس والجن وقيل جميع

ما على وجه الارض وأراد

الشاعر الانام للوجودين

في زمانهم فقيم الانام

يستفاد أنه صار يكونه

فاتعلم جنسا آخر واسطة ان

الداخل في الجنس لا بد أن

يساويه فرد منه غالبا

(قوله وأنت منهم) جملة

حالة أي والحال أنك منهم

أي بحسب الاصل لانك

(بيان امكانه) أي المشبه وذلك اذا كان أمر غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعي امتناعه (كافي قوله

فان تقى الانام وأنت منهم * فان المسلك بعض دم الغزال)

اما (بيان امكانه) أي أمكان المشبه كما اذا كان حالة غريبة بما تدعى الاسمات فيها فتلحق بحالة

مسئلة الامكان لوقوعها في وجه جامع لهما وهو منشأ تلك الغرابة فيسمل امكان المدي اذلو استعمال

انتي معناه الكلي عن كل فرد فيذكر انتشاء ذلك الواقع وهو محال فيثبت المدي وذلك (كأي) أي كاليان

الكافي (قوله) أي في قول أبي الطيب (فان تقى الانام) جميعا لهم الانس والجن يعني اهل زمانهم ومن

تعميم الانام يستفاد انه اربكونه فاقالم جنسا آخر واسطة أن الدا داخل في الجنس لا بد أن يساويه

فرد منه غالبا (و) الحالة ثالث (أنت منهم) لانك أدى بالاصالة وجواب أن عنوف أقيم مقامه علم وهو

ما أشار اليه بقوله (فان المسلك) في أصله (بعض دم الغزال) وقد صار بأوصافه الذاتية له خارجا عن جنسه

مثلك والجواب الذي قلناه انه اقيم المقام مقامه قولنا فلا بد أن يخرج عن جنسك بكال أوصافك

فلا يستغرب ذلك لان المسلك بعض دم الغزال وقد خرج عن جنسه بكال أوصافه فأنتم مثله فالتشاعرا

ادعي أن المدحوق فاق الناس فوقا صار به جنسا آخر بنفسه وأصلا مستقلا برأيه كالحققتاه وكان

فوقا انه الانام على الوجه المذكور كما يمكن أن تدعى اسمعته اخيه لمعناه بأن الخلق حالته بحالة

مسئلة الامكان لوقوعها في وجه جامع لهما وهو منشأ تلك الغرابة فيسمل امكان المدي اذلو استعمال

التي هي التشبيه ما أشار اليها بقوله فان تقى الانام الخ فهي كون المدحوق من أصل هو الانام مع

خروجهم فصار جنسا آخر كقمتنا والمشبه ما هي الحالة المسئلة هي كون المملكن اصل هو الدم

مع كونه حار شيئا آخر خارجا عن جنسه والوجه الجامع للزم للمحالتين وهو منشأ الغرابة في الحالة الاولى

قبل التفطن للثانية كون الشيء من أصل وكونه ميانا له بذاته كاله فلهذا تشبيه من باب تشبيه مركب

بمركب كبرأيت ولما كان هذا الوجه مستقدا دائما أشار اليه من الطرفين كان في ذلك اشعر بالوجه

المشعر بالتشبيه بين المحالتين المربوطة احدهما بالآخرى وانما قال المصنف بيان امكانه ولم يقل بيان

وقوعهم ان الملقوبه واقع للشارة الى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم في النقص من أن يدعي

لاحد أمور منها أن يتصديق امكان وجود المشبه وذلك في أمر غريب يمكن أن يدعي اسمعته

كافي قول أبي الطيب

فان تقى الأنام وأنت منهم * فان المسلك بعض دم الغزال

أدى بالاصالة فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأيه (قوله فان المسلك الخ) ليس جوابا للشرط الذي هو قوله فان تقى الأنام لعدم

الارتباط المعنوي وإنما هو عليه للجواب أقيم مقامه والاصل فلا بد في ذلك لان المسلك الخ أي ان خرجت عن جنسك بكال أوصافك

فلا بد في ذلك ولا استغراب لان المسلك بعض دم الغزال وقد صار بأوصافه فالتشاعرا كما قال المسلك فالتشاعرا لا بد أن المدحوق فاق

الناس فوقا صار به كانه جنس آخر وأصل مستقل برأيه وكان فوقا تعلم على الوجه المذكور كما يمكن أن تدعى اسمعته اخيه لمعناه

بأن حالته مماثلة للحالة المسئلة الامكان لوقوعها في وجه جامع لهما بتلك الحالة فبين أن حالته ممكنة

أراد أنه فاق الانام في الاوصاف الفاضلة الى حد يطل بمه ان يكون واحدا منهم بل صار نوعا آخر رأسه أشرف من الانسان وهذا
أعنى أن ينتهي بعض أفراد (٣٩٦) النوع في الفضائل الى أن يصير كأنه ليس منها أمر غير يفتقر من يدعيه الى

فانه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنبا بنفسه ولكن هذا في الظاهر
كالممتنع احتج لهذه الدعوى وبين امكانها بأن شبه هذا الحال بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه
لا يضمن الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم وهذا التنبيه

عدم وقوعه بل الايق به أن بنى امكانه على وقوع المستزاد للمكان وأشار بذلك اثبات كون المسك
من دم الغزال دون أن يقول وقد فاق أصله الذي سم به الاستدلال بذلك مجموع المشبه به الى ان الذي ينبغي
أن يقع النزاع فيه المنسبة للمستدل عليه هو كونه من الانام بأن ينظر هل هو منهم أم لا وانه هو الذي ينبغي
أن يشك فيه وما كونه خارجا عن جنس الانام فأمير معلوم لا ينبغي التعرض لما يناسب في المستدل به وفي
هذا الاعتبار من المبالغة والدقما لا ينبغي وقد علم عابضنا أن الذي بين امكانه هو وجه المشبه ليتوصل به
فانه اذا ادعى أن الممدوح تناهى في الصفات الفاضلة الى حد يصير به كأنه ليس من الانام وتنتهي بعض
النوع الواحد في الفضيلة الى حد يصير به كأنه نوع آخر يفتقر من يدعيه الى اثبات امكانه فذلك قال

إن المسك بعض دم الغزال ومع ذلك قد تناهى في الصفات الشريفة الى حد يتوهم لاجله انه نوع
غير الدم واعترض على المصنف بأن البيت لا تشبيه فيه وأجب بأن التقدير فانت كالمسك ثم ذكر
حال المسك فقال إن المسك بعض دم الغزال والمشبه في قولنا أنت كالمسك لا يقصد اثبات امكانه
فالصواب في العبارة أن تقدر غالت حال المسك لان حاله من كونه بهذه الصفة هو المستغرب والظاهر
أن جواب الشرط فلا بدع فليس هنالك التشبيه المقتضى في شيء فم هو تشبيه معنوي ثم أقول
بيان امكان المشبه لم يحصل من التشبيه لأن التشبيه من التشبيه بيان امكان المشبه كما زعم المصنف
ومثله السكاكي بقول ابن الرومي

قولا وألصق من شيان قلت لهم • كلال عمري ولكن منه شيان

كهن أب فلعلا ياب ذرى شرف • كما علاب رسول الله عدنان

وكذا قول بعض المخاريق

فان كنت قد أنسيت بعض قصائهم • فان البياض بضمة اليه الفخر

وقد ذكر جماعة أن هذا المعنى لم يسبق أحد المتنبى اليه قال ابن وكيع لا أعرفه منظوما
لكن وجدته في منشور وهو انه قيل للناس يتفاضلون تقاضل الدماء منهمسك يباع ومنها على
يناع وقد اعترض بعض الفضلاء على المتنبى بأن التشبيه ليس محصيا فان نوع الانسان ليس
مما يقارن الذي فيه زفرة وردامة وهو فانه اما أراد أن يعيب غير ممدوحه من أهل زمانه
فان قيل هذا البيت

رايتك في الذين أرى ملوكا • كأنك مستقيم في محال

وقد اعترض بعض من حضر مجلس سيف الدولة على المتنبى قوله مستقيم في محال بأن المستقيم لا يناد
المحال وانما يضاد الموعج فقال سيف الدولة هب أن القصيدة جعجة فاصنع البيت الثاني فقال
يقول فان البيض بعض دم البجع فقال سيف الدولة ان رجلا حسن الا أنه يطلع ان يباع في سوق الطير
لأن يدع به الملوثة ومنها ان قصديان حال المشبه كافي تشبيه ثوب باخر في السواد كما اذا جمل
الانسان لون ثوب فيقال هو كذا ودخل في الحال قصديان الجنس أو النوع أو الفصل كما اذا

اثبات جواز وجوده على
الجهة التي يحى الى اثبات
وجوده في الممدوح فقال
فان المسك بعض دم الغزال
اي ولا يعدم في السماع لما فيه
من الاوصاف الشريفة
التي لا يوجد شيء منها في
الدم وخلاوه من الاوصاف
التي لها كان الدم دائما بأن
ان لما ادعاه أصلا في
الوجود على الجهة

(قوله فانه) أي الشاعر
وهذا لغة لصحة التمثيل
بالببت لكون الفرض من
التشبيه بيان امكان
التشبه (قوله حتى صار
أصلا) أي كأنه أصل
(قوله وجنبا بنفسه) أي
وجنبا مستقلا بنفسه
وهذا مرادف لما قبله
(قوله وكان هذا) أي ما ذكر
من فوقان الممدوح جميع
الانام فوقا ناصره كأنه
جنس مستقل بنفسه
(قوله في الظاهر) أي في
بإحدى الرأي قبل التأمل
في الدلالة بل والاتفات
للتظان (قوله احتج لهذه
الدعوى) أي أقام الحجة أي
الدليل على اثبات هذه
الدعوى وهي فوقاته لم
على الوجه المذكور لدفع
انتكارها لغرابتها (قوله
شبه هذه الحال) أي

الميتة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس حتى صار كأنه أصل رأسه وقوله
بحال المسك أي بالهيئة المأخوذة من فوقاته جميع الدماء التي في الغزال فهو من تشبيه المركب بالمركب والجملع فوقان الاصل في كل
ضعف

ومنها بيان حاله كافي في نفسه ثوب شوب آخر في السواد إذا علم لون المشبه بدون المشبه ومنها بيان مقدار خاله في القوة والضعف والزيادة والنقصان كافي قوله * مدامثل خافية الغراب * وعليه قول الآخر
فأصبحت من ليل اللئاه كقايض * على الماء خاتمه فزوج الاصابع

(قوله خفي) أي مدلول عليه باللازم لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه وهو وجه الشبه (٣٩٧) أعني فوقان الاصل وأراد المزموم

وهو التشبيه فقوله ومكنى عنه تفسيره لما قبله والحاصل أن التشبيه لم يذكر صراحة بل كتابته بذلك لانه مودد كرم لبعضه في قول المطول وليس هذا التشبيه ضمنا ومكنى عنه أنه انما مضمي ضمنا لانه يفهم من الكلام ضمنا ومضى مكنى عنه لا يمكن أي خفي واستتر وتأمله (قوله حال المشبه) أي صفته (قوله بأنه على أي وصف من الاوصاف) أي هل هو يشبه بالبياض أو الاسود أو الأحمر قمتلا وهو متعلق ببيان أي بيان حاله بجواب أنه على أي وصف الخ (قوله كافي تشبيه الخ) أي تشبيه كيان الحال الذي في تشبيه ثوب الخ (قوله في السواد) أي وفي غير من الالوان (قوله إذا علم الخ) بشرط في مقدار أي تأملا يكون هذا التشبيه لبيان حال المشبه إذا علم الخ وأما لو كان حال المشبه معلوما قبل التشبيه لم يكن ذلك التشبيه لبيان حال المشبه لانها مبنية ومعلومة وتبين المبنى عتب (قوله أو مقدارها) أي إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه وأما ترك

خفي ومكنى عنه (أوحاله) عطف على امكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الاوصاف (كافي تشبيه ثوب آخر في السواد) إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه (أو مقدارها) أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان (كافي تشبيه) أي تشبيه الثوب الاسود (بالغراب في شدته) أي شدة السواد

إلى امكان المشبه فيهم (أو) بيان (حاله) فهو معطوف على امكانه لا على بيان ولذلك قدرنا قبله بيان ومعنى بيان حال المشبه أن يبين الوصف الذي هو عليه للجهل به عند السامع من لون أو غيره بأن يقرر بذلك التشبيه أي حاله توصفه كان عليها المشبه عند سؤال المخاطب ذلك بلفظه أو محال ذلك (ك) أي كالبياض الكائن (في تشبيه ثوب) مجهول اللون (يا آخر في السواد) إذا علم السامع لون الثوب الخاص مثلا وهو المشبه به وجه حال المشبه وهو الثوب الغائب مثلا فقال ما لونه فالتك قول لبيان الحالة المسؤول عنها ذلك الثوب الذي تسأل عن لونه كذا في لونه الذي هو السواد مثلا فالسواد في هذا التشبيه من حيث أنه حصل العلم بوجوده في المشبه الذي أهاده الخلقه هذا العلوم يصح أن يكون غرضنا ليعي حينئذ حال المشبه ولانها مبنية بين كون الشيء وجه الاعتبار وغرضنا حينئذ بعد التشبيه باعتبار آخر وان شئت قلت بعد أن وجهه ببيان السامع وعلمه بغرض فلا تدخل بين الغرض (والوجه حينئذ لا رد أن يقال حاصلة أن الغرض ببيان وجه التشبه وقد تقدم كوجه المشبه فافهم (أو) بيان (مقدارها) أي مقدار حال المشبه أي صفته إذا عرف صفته ولكن جهلت مرتبة تلك الصفته من قوة وضعف وزيد ونقص والزيادة والنقص أعين القوة والضعف إذا عرف الإنسان لون ثوب مثلا وأنه اسود ولكن جهل مرتبة ذلك السواد فدل بدهل هو شديد أم لا لأنه بما قبل الشدة والضعف اذ هو من قبيل المشكك فيقال كيف لون ذلك الثوب المسمى مثلا فالتك تبيين له ذلك بالخلافه بذي سواد هو في مرتبة معلوم له وذلك (ك) أي كالبياض الكائن (في تشبيه) أي تشبيه الثوب المجهول مرتبة سواده (بالغراب في شدته) أي في شدة السواد حيث تقول هو أي ذلك الثوب المسؤول عن حال سواده ومقدارها في الشدة أو الضعف كالغراب في موادها فالسواد الذي يمد من حيث وجوده في الطرفين أيضا جملعا مصححا للتشبيه يسمى وجهه من حيث أنه بعد وجود التشبيه فيحقق بمقدار ما في المشبه من جسده يسمى غرضا أو تقول هو نفس وجهه وبناه بخصوصية المجهولة وهو المعنى غرضا خاصا لصاحبه التشبيه لوجود العلم قبل ما عندك فتقول شئ كزحويانة أو أنسانة أو نطقا ومنها قصد بيان مقدارها أي مقدار حاله كافي تشبيه أي تشبيه الثوب الغراب في شدته أي شدة السواد كقولك هذا الاسود كالغراب ولك أن تقول تبيين مقدار الحال ينافي كون وجه المشبه في المشبه به أم كما سيأتي لأنه اذا كان أبدا أتم التشبيه لا يفتقد غير نقصان وجه المشبه في المشبه معني المشبه به وأنتد المصنف في الايضاح قوله * مدامثل خافية الغراب * وجعل منه أيضا قوله

فأصبحت من ليل اللئاه كقايض * على الماء خاتمه فزوج الاصابع

الشارح هذا التعليل لظهوره مما ذكره أولا (قوله أي بيان مقدار الخ) أي كينها وقوله كافي تشبيه أي كيان المقدار في تشبيه (قوله أي تشبيه الثوب الاسود) أي المعلوم أصل سواده لا كان التشبيه لبيان أصل الحال لبيان مقدارها في قول الشارح أي تشبيه الثوب الاسود اذ اشار إلى أن الصغير في قول المصنف تشبيه راجع للثوب الاسود المفهوم من قوله في السواد

أى بلغت في روار سمي في الوصول اليها وان امتح بها أقصى الغايات حتى لم أحظ منها باقل ولا بما كثر ومنها تقرر حاله في نفس السامع
كافي تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل عن رقم على الماء وعليه قوله عز وجل واذنقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة فإنه بين ما لم نجرب به
العادة بما جرت به العادة

(قوله مرفوع) أي لا يجوز عطفنا (٣٩٨) على مدخول البيان وهو الامكان لان التقرر أخص من مطلق البيان اذ هو بيان على

(أوتقرر بها) مرفوع عطفا على بيان امكانها أي تقرر بحال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه
(كافي تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل عن رقم على الماء)

بتلك الخصوصية بعده فلا تدخل هنا أيضا بين الوجه والفرض كما تقدم (أوتقرر بها) هو برفع
معطوفا على قوله بيان أي الفرض اما بيان ما ذكر واما تقرر بحال المشبه في ذهن السامع وتقوية
شأنها عنده بتحقيق فكيفها في نفسه بسبب اظهارها فيها هي في أظهر وأقوى وانما لم يعطف بالجزم
على مدخول البيان فيكون التقدير أو بيان تقرر بها لان التقرر أخص من مطلق البيان اذ هو
بيان على وجه التحسك فلو كان التقدير كذلك كان المعنى أو بيان اليبان الخاص وتازم فيه مجرمة

لان مدخول البيان أو لا مفعول به وهذا لا يكون مفعولا به الاشتغال والرفع يفني عن ذلك فارتكب
وذلك (كا) أي كالتقرر بالكائن (في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل) أي على قائمة
وفضل وهو من طائل طولاً فهو طائل أي صار له فضل وامتنان وفائدة ثم أطلق على مطلق الفائدة
والفضل (عن رقم) أي بخط كتاب أو ترديقا (على الماء) فإن حال السامع من غير حصول فائدة

واضح ولكن اذا أردت تقرر بها في نفسه والتأثير الموجب لتفسيره أو تفرده عما هو فيه شبهته بالراقم
على الماء في عدم حصول فائدة فإن عدم الحصول على شيء في الرام أم حسي متحقق بالشهود بقوى
ذلك كونك تره الرق حساباً برقم يسدك على الماء بحضرة ثم تقول له أنت في عدم حصولك على
طائل متى في هذا الرق لان النفس بالحسي أكثر الفانما بغيره ومن هذا المعنى أعني ظهور المقول في
المحسوس فيمكن في النفس لانها المحسوس قول الله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم خليل الرحمن على
ينبأ عليه أفضل الصلاة والسلام رب أرني كيف نجني الموتي فطلب شهود أثر الاحياء لان النفس
في الاطمئنان الى المحسوس أقوى منها في الاطمئنان لغيره قيل انما يطلب ذلك حق من يتبعه لانه

وفيه نظر وينبغي ان يكون من القسم بعده ومنها أن يقصد تقرر بحال المشبه في ذهن السامع وظاهر
عبارة الايضاح أن قوله أو تقرر به مرفوع عطفا على بيان لا يجوز عطفنا على امكانه وهو الصواب
كافي تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل عن رقم على الماء ومنه قول الاخفش الكسرة على الياء
والضمة على الواو كالكتابة على السواد ومنه قول الشاعر

إذا أنا عاتبت الملول كأنما * أعط باقلا على الماء أرقا

قال المصنف وعليه قوله تعالى واذنقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة فإنه بين ما لم نجرب به
العادة وفيه نظر وينبغي أن يكون هذا من الوجه الاول لان المشبه حال الجبل في ارتفاعه عليهم
والمشبه بحال الظلة في ارتفاعها الفرض من التشبيه بيان امكان المشبه فهو قوله * كما على رسول
التمتعين وهو الموافق لقول المصنف بين ما لم نجرب به العادة بما جرت به العادة وقول المصنف كشيء
من لا يحصل على طائل فيه نظر فينبغي أن يقول لا يحصل على شيء فإن من لا يحصل على طائل فيحصل

وجه التحسك فلو جزل كان
المعنى أو بيان البيان الخاص
ولا يخفى ما في ذلك من
المجرمة (قوله أي تقرر بحال
المشبه) أي يوصفه الذي هو
وجه التشبه القائم به (قوله)
وتقوية شأنه (أي المشبه
والمراد بشأنه حاله) وعطف
على تقرر بحال مفسر لمراد علم
أن تقرر بحال المشبه في نفس
السامع انما يفيد التشبيه
اذا كان المشبه به حسي كالبيان
المشبه كذلك أو عقليا كما
يستفاد من كلام الشارح
الآتي (قوله كافي تشبيه)
أي كالتقرر بالكائن في تشبيه
من لا يحصل النج وذلك كأن
يقال فلان في سعيه كالراقم
على الماء جامع عدم حصول
الفائدة في كل فهذا التشبيه
قرروبت حال فلان وهو
عدم الفائدة في ذهن السامع
(قوله من سعيه) أي عمله أو
كسبه (قوله على طائل) الطائل
هو الفضل أو الفائدة يقال هذا
أمر لا طائل فيه أي لا فائدة
فيه ولا فضل مأخوذ من
الطول بالفتح وهو الفضل
يقال فلان على فلان
طول بالفتح أي فضل

وامتنان وعلى محمل أن تكون زائدة في فاعل يحصل كافي قوله ان الكرهم ان لم يوجد يوما على من شكل فأنك
ويحصل انما غير زائدة وفاعل يحصل ضمير عائده على الموصول كما هو الظاهر وضم من يحصل معنى يطلع كذا في التثنية وفي
عيبنا الحكم من لا يحصل من سعيه على طائل بمعنى من لا يلقى لاجل سعيه على طائل فلي صلة يحصل كذا يستفاد من الاساس حيث
قال حصل علي من حق كذا أي بقي عليه من كذا اه (قوله من رقم) بانه نصر أي بخط على الماء وكان ذلك التضييق كتاباً أو زجراً

وهذه الوجهة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أم وهو بأشهر ولهذا ضعف قول البيهقي
على باب تفسيره والليل لاطح • جوانبه من ظلمة عداد فانه ربما عدا فدا اللون والليل بالسواد وشبهه بأحق وأحرى
ولهذا قال ابن الرمي
حبراً يفض لساب الليل • يسيل للأخوان أي سيل
فبالغ في وصف الحبر بالسواد حين شبهه بالليل فكانه نظراً في قول العامة في الشيء الأسود وهو كالتنس ثم تركه للفتاة إلى المباد

(قوله فانك تجد) أي لم وقوله فيه أي في هذا التشبيه المخصوص وقوله من تقر برعدم الفائدة أي من تقر بمتكلم عدم الفائدة
التي هو حال التشبه وقوله يتو بشأه أي شأن عدم الفائدة التي هو الحال (٣٩٩) (قوله لا تجد) بمعنى لا تجد أي شيئاً لا تجد في

فانك تجد فيه من تقر برعدم الفائدة يتو بشأه أي شيئاً لا تجد في غيره لان الفكر بالحسبات أم منه
بالعقلات لتقدم الحسبات وفرط الف النفس بها (وهذه) الاغراض (الاربعة) تقتضي أن يكون
وجه الشبه في المشبه به أم وهو به أشهر

وهذا فيما بين المحسوس والمقول نظار فانك لو قلت هذا اليوم مثلاً أطول من كل ما يقدر لم يكن في
تأثيره في النفس طول ذلك اليوم مثل قوله حيث شبه في المحسوس
ويوم كظل الرمح قصر طوله • دم الزرق عنا واصطكاك المزاهر

وقد يوجد هذا التقرر بين محسوسين اذا كان أحدهما أقوى في ظهور الوجه كما لو قلت لكاتب
عداد أحر في قرطاس أحر أنت في كتابك كالأرقم على الماء لان عدم ظهور الفائدة في الأرقم على
الماء أقوى ظهوراً منه في الكاتب المذكور وبجمل أن يكون هذا المثال أعني تشبيه من
لا يحصل على طائل بالأرقم على الماء من باب بيان المقدار لان عدم الفائدة مما يقبل الشدة والضعف
والتوسط باعتبار المطلق فيبين مقدار عدم حصوله وأنه يقع في حيث لا يحصل منه ما يتوهم فيه
أن فيه نوعاً أصلاً به يعرف أن ما فيه بيان المقدار انقص من حيث التقرر في ما فيه من قوة
الظهور والقيام كالمن التقرر وان نقص من حيث مجرد فهم الكيفية كالمن بيان المقدار تأمله
والوجه هنا أيضاً الذي هو عدم حصول الفائدة من العمل من حيث تقرر في ذهن السامع بالاثبات
بما هو في غاية القوة يكون غرضاً حاصل عن التشبيه من حيث أنه شيء موجود في الطرفين جامع
لهما يكون وجهاً أو نفسه جامع وتقر به في النفس غرض فلا تماثل أيضاً على ما تقدمت ولا
كانت هذه الاغراض متعلقة بالجامع كما أن جميع الاغراض كذلك أشار إلى ما يحق أن يكون عليه
الجامع لتعصّل تلك الاغراض معه حيث كان يدخل فيها بالتعلق المذكور ولو كان التعلق لا من
حيث أن يوجه جامع على ما تقدمت فقال (وهذه) الاغراض (الاربعة) وهي بيان الامكان
وبيان الحال وبيان مقدار الحال والتقرر بالحال (تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أم) (هذه)
أي اكمل وأقوى منه في المشبه (وهو به أشهر) يعني تقتضي أيضاً أن يكون المشبه به أشهر
على شيء ما وذلك لا يشبه الأرقم على الماء فان ذلك لا يحصل على شيء البتة ثم قال المصنف ان (هذه)
الامور الاربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أم وهو (أي المشبه به) أي بوجه الشبه
(أشهر) لان المشبه به كالعين العرف الشبه فيكون أوضح لان التمرض عما يكون بالوضع وهذه
طول ذلك اليوم مثل قول الشاعر حيث شبهه بالمحسوس

ويوم كظل الرمح قصر طوله • دم الزرق عنا واصطكاك المظاهر

وكذلك اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كبح البصر أو كأنه ساعة لم يكن في تأثيره في النفس قصر ذلك اليوم مثل قولك يوم كاهم القطة
حيث شبهه بمحسوس (قوله الاربعة) أي بيان الامكان والحال والمقدار والتقرر بر (قوله تقتضي) أي تستلزم وتوجب (قوله أم) أي
أقوى واعلم أن الأئمة والإشهر يقولون باعتبار ما عند المخاطب بالمشبه لان الأمر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات فقلنا يوجد وصف
لامر بهم اشتراك عند كل الناس قاله الفري (قوله أم) أي منه في المشبه وقوله هو به أشهر أي عند السامع وان لم يكن أشهر في الواقع
وقوله به يجهل انه حال من الضعيف في أشهر أي أشهر هو في حال كونه ملتباً به وأحوال كونه على أن الباء بمعنى في

(قوله أي وأن يكون الخ) أشار بهذا إلى أن قوله وهو به عطف على اسم يكون وهو وجه الشبه وأشهر عطف على خبر حال الضمير المرفوع راجع للشبه بقوله أيزد وليست الجنة المتداخلة والخبر واقف موقع الحال إذا المقصود أن هذا لا راض تنقضي الأمرين لا أنها تنقضي الأئمة في حال كونه أشهر من أن الأشهرية كناية عن الاعتراف بمعنى الاعتراف بالأشهرية أي أن كان المشبه معروفا بوجه الشبه يكون المشبه بأشهر معناه (قوله ظاهر هذه المبالغة الخ) ويمكن الجواب بأن مراد المصنف أن مجموع الأغراض الأربع مقيمة تنقضي الأمرين ويرتكب التوزيع فخرج الأشهرية لما يقتضيه وهو الجميع وترجع الأئمة لما يقتضيه وهو التقرير وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الأربع مقيمة تنقضي الأئمة بالأشهرية معاً كما هو مبنى الاعتراض (قوله أن كل من الأربع) أي أن كل واحد من هذه الأغراض (٤٠٠) الأربع (قوله لا يقتضيان) أي لا يستلزمان (قوله لا الأشهرية) أي شدة المعرفة

للائمة (قوله ليصح القياس)

أي أن يكون المشبه بوجه الشبه أشهر وأعرف ظاهر هذه العبارة أن كل من الأربع مقيمة تنقضي الأئمة والأشهرية لكن التحقيق أن بيان الامكان وبيان اخلال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس وبتم الاحتجاج في الأول وعلل الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأئمة بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا يزيد ولا أنقص

وأعرف بوجه الشبه من المشبه لأن حاصل تلك الأغراض كاتقدم تعريف حال المشبه الذي هو وجه الشبه وتعرف بمقداره وتعريف إمكانه وتقرير ثبوته في الذهن بواسطة الحال المشبه به فلو لم يكن المشبه أعرف بالوجود لم يكن أن يكون في التشبيه تعريف مجبول ومجهول وكون هذا الأغراض تنقضي الاعتراف جميعاً ظاهراً لا ذكر وأما كونها تقتضي أن يكون الوجه في المشبه به أتم فليس بظاهر في الجميع وأما يظهر في التقرير فقط وذلك لأن بيان الامكان إنما المطلوب فيه مجرد وقوع وجه الشبه في الخارج في ضمن المشبه به ليقيد عدم الاستحالة وغايتها يقتضيه ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجي ليس الامكان ألا يتوقف الامكان على الأئمة بل مطلق وقوع الحقيقة في فرد ما يمكن في إمكانها فإذا قلت أنت في خروجك عن أهل جنسك كالمسك فالمراد يعني فيه العلم بخروج المسلم من جنسه ولا يطلب كونه أتم منك في الخروج بل بما وجب ذلك تقصير في المدح فصيح التشبه ولو كنت أتم في الخروج وأما بيان الحال فالنظر في كاتقدم أن المخاطب جاهل بمطالب مجرد تصور ذلك يكفي فيه كون معروفاً في المشبه به ليقيد معرفته في المشبه كاتقدم فإذا قيل ما لون ثوبك المشتري قلت كذا فيحصل الغرض ضمن المشبه به ليقيد عدم الاستحالة وتغاييرها يقتضي ذلك مجرد العلم بالوجود الخارجي ليس الامكان ولا يتوقف الامكان على الأئمة لأن مطلق وقوع الحقيقة في فرد ما يمكن في إمكانها فإذا قلت أنت في خروجك عن أهل جنسك كالمسك كفي في

العلم بواضحة النسبة إلى شرط كونه أشهر أما كونه فيه أتم فلهذه العلة لا تقتضيه ثم كون وجه الشبه أتم يناق ما إذا قصد بيان مقدار حاله وهو أحد الأبرار الأربع ثم كون وجه الشبه في المشبه به أتم لا اختصاص له بهذه الأربع بل على تشبيه كان الغرض بمعاينة التشبه كذلك كما صرح به السكاكي بالنظر يقتضيه أيضاً ولهذا القاعدة قلنا المعري

ظننا كفي تشبيه صدغيك بالمسك • وقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى

ثم سيأتي من كلام المصنف ما يقتضي ذلك بخلاف ما ذكره من قواعد تعرض على هذه القاعدة بأن صلاة الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم شئت بالصلاة على إبراهيم صلى الله عليه وسلم في قوله

المراد العلم بخروج المسك عن جنسه ولا يطلب كونه أتم منك في الخروج بل بما وجب ذلك تقصير في المدح ليعين فصيح التشبه ولو كنت أتم منك في الخروج وأما بيان الحال فالنظر في كاتقدم أن المخاطب جاهل بمطالب مجرد تصور ذلك يكفي فيه كون معروفاً في المشبه به ليقيد معرفته في المشبه كاتقدم فإذا قيل ما لون ثوبك المشتري قلت كذا فيحصل الغرض بمجرد العلم بكون حذله سودا لأن ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كونه أتم في السودا لأنه لا نهائ على مطلق التصور والرائع على مطلق التصور غير مطلوب (قوله بيان المقارن) أي مقدار حال المشبه (قوله بل يقتضي أن يكون المشبه به) أي مع كونه أعرف وأشهر بوجه الشبه (قوله على حد) أي أنها بتقدير المشبه به أي أن يكون مساوياً للشبه في وجه الشبه لا أن ينقص ولا أن يتجاوز ولو قال الخارج على حد الخ وأن يكون أشهر لكان أحسن ليضع بقوله ليعين مقدار المشبه به كل الإيضاح ليرافق ضميمه هنا ضميمه وأقبله وصنعه ما به

(قوله ليشين) أي عند المخاطب وقوله مقدار المشبه أي في وجه التشبيه وقوله على ما هو عليه أي في نفس الامر وتوضيح ذلك أن التشبيه الذي قسده بيان مقدار حال المشبه بالمخاطب به إما في الحال في المشبه وطالب لبيان مقدار تلك الحال فلا بد أن يكون الوجه الذي هو الحال المطلوب بمقداره في المشبه على قدر في المشبهين غير زيادة (٤٠٩) ولا نقصان والازم الكذب والخلل

في السلام فانه اذا قيل كيف يبيض الثوب الذي

ليعين مقدار المشبه على ما هو عليه وأما تقرر الحال فيقتضي الأمرين جميعا لان النفس الى الالم والاشهر أميل فالتشبيه به زيادة التقرر والقوة أجدر

بمجرد الالم يكون هذا السواد لان ذلك هو المطلوب ولا يتوقف على كون هذا أتم في السواد لانه زائد على مطلق التصور والزائد على مطلق التصور لم يطلب بعد وهو ظاهر وأما بيان المقدار فالمخاطب قد عرف الحال في المشبه وهو طالب أو كالمطالب اقدار تلك الحال فلا بد أن يكون الوجه الذي هو الحال المطلوب بمقداره في المشبه به على قدره في المشبهين غير زيادة ولا نقصان والازم الكذب والخلل في السلام فانه اذا قيل كيف كان يبيض الثوب الذي اشتريت وهو في مرتبة التوسط في البياض أو مرتبة التسفل وقيل هو كالنلج ليكون وجه التشبيه في المشبه به أتم كان الكلام كنبولاً يعني ما في ذكر المقدار في الحال من التسامح لان في الاصل صفعا لجسم والمراد من تشبه من القوة والاضعف كما نشرنا ليهيها تقدم وأما التقرر فيقتضي الاتية والاشهر يتملان المراد تمكين ذلك الوجه في النفس وتقرر عند حاجتي تلمن اليه ولا يمكن لهامدا افعله بالوهم لغرض من الاغراض كالتمسيع من السبي بلا فائدة فان صاحبه بما يدافع وبهم عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول فاذا الحق لم يرقم على الماء الذي لا يمكن مدافعة عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهوره تحقق هذا النفس في الاول كما تحقق في الثاني فتقرر من ذلك السبي وقد تقرر أن تحقق الشيء بالاقوى الاظهر مرصد ذلك التحقق واجباله بالاضعف بسبيل التساهل فيه والتعاقب عن مقتضاه ودفاعه عن النفس بآيات ضده وهو بالاختي كذلك الرغبة في الموعظة كما في قولنا غفلنا فان موعظتك في غسل أدران القلوب كفسل هذا الوسخ بالماء مشيرا الى وجع حبش في زواج أو حجر أمس فتقع الرغبة في تلك الموعظة فانه تهاجرت فحقت بذلك الاتم الشاهد الاظهر فالآتم الاشهر هو أن يكون في النفس من غير لانه لا يميل اليه لعدم امكان دفاعه بالوهم والتسافل والفتنة فالتشبيه بالوجه الذي لا يكون كذلك أجدر وأحق وأوجب بل زيادة التي هي التقرر لتقصود لغرض من الاغراض ولا يخفى أن المراد بالاشهر بغيره مطلق المعرفة والاشهره والافلاو بمعنى اسم التفضيل لزم أن يكون الحال والامكان والمقدار مشهور في التشبيه لكان في المشبه به أشهر وهو فسدوان المراد بقوله لا أجدر مطلق الوجوب ليعيد توقف التقرر على الاتية والاشهر به لا كونهما أولى بهما من أحدهما فقط لا والافاداه محتتم على واحد منهما وذلك فلا بد لو كان في المشبه به أتم في نفس الامر فلا يلزم ولم يقرر قطعا لو كان أظهر مع منعه لم يحصل الغرض الذي هو التقرر على وجه زوجه النفس بلا دفاع وهو بالاشهره والافتنة هما القصد وان مثالا وقد تبين أن في عبارة المنصف

عليه الصلاة والسلام قولوا اللهم صل على محمد وأجيب عنه بأجوب بمشهوره تقتضي تسليم هذه القاعدة ولذا لم يوجب على البصري قوله

ولا يمكن لهامدا افعله بالوهم لغرض من الاغراض

على باب تفسيرين والليل لا طبع * جوابه من ظلمة بعداد فان الماد في يكون فاذا السواد التشبه بخلاف الليل فان سواد ألبق وهذا ليس تشبها الفظايل

(٥١ - شروح التلخيص ثالث) فائدة فان صاحبه بما يدافع وبهم عدم حصول الفائدة بتوهم الحصول فاذا الحق لم يرقم على الماء الذي لا يمكن مدافعة عدم الحصول فيه لقوته فيه وظهوره تحقق عند النفس في الاول كما تحقق في الثاني فتقرر من ذلك السبي وقد تقرر أن تحقق الشيء بالاقوى الاظهر مرصد ذلك التحقق واجباله بالاضعف بسبيل التساهل فيوالتعاقب عن مقتضاه ودفاعه عن النفس بآيات ضده وهو

ومناز تبه الترغيب فيه كافي تشبيه وجه أسود بمقلة الظلي ومنها تشويهه للتفريق عنه كافي تشبيه وجه مجبور بسلحة جامدة
نقرتها الديكة وقد أشار إلى هذين الفرعين ابن الروي في قوله

تقول هذا مجامع العمل تمدحه • وإن تعبقت ذاقه الزناير

(قوله أوتز بينه) أي جعله ذاتين بأن صورته للسامع بماز ينوع بحسبه فيقبل السامع حينئذ حسن المشبه فإذا تخيل كذلك كان ذلك
داعيا لثبته فيه (قوله عطفا على بيان أمكانه) أي لا بالجزم عطفا على أمكانه (قوله في عين السامع) أي لأجل ترغيبه فيه لكونه
بصورته بصورة حسنة تترك (٤٠٢) بالعين قال الصام وكان الأولى أن يقول أوتز بين المشبه عند السامع لأجل أن يعمل تشبيه

(أوتز بينه) مر فروع عطفا على بيان أمكانه أي ترين المشبه في عين السامع (كافي تشبيه وجه أسود
بمقلة الظلي أو تشويهه) أي تقيمه (كافي تشبيه وجه مجبور بسلحة جامدة) قد نقرتها الديكة (جمع ذلك

فسادان) حلت على ظاهرها من اشتراك الوجوه في الأمية والأشهر يتوهم أن تصحيحها يجعل الكلام
على التوزيع فتعذر الأشهر بما يقتضيهما وهو الجميع واللامد قبلها يقتضيهما وهو التقرر فافهم

(أوتز بينه) أي تحسبه بمعنى إغماز ينشئه وحسنة في ذهن السامع فيقبل أنه كذلك ترغيبا فيه
ولو لم يكن في نفس الأمي كذلك ذلك بسبب فرانه مع صورة حسن فيها وجه التشبه لمرض فيقبل

حسن المشبه فقوله ترينه وهو بالرفع معطوف على بيان لاعلى مدخوله حتى يكون مخفوضا لأن المراد
إيقاع ترينته بالضل لسان الزين الكائن فيمؤ ذلك (كا) أي كالترين الكائن (في تشبيه وجه أسود

بمقلة الظلي) فان السواد الكائن في مقلة الظلي أوجب لما حسان السواد في العين حسن بالجهة
وذلك لما يلزمه من الصفاء العجيب والاستدارة مع إحاطة لون مخالفه غالب لمن نفس العين أو من

خارجها إذا قصد التشبيه في رد السواد لتقبل الحسن على مقرر تام يلزم كون المشبه به هو المقلة
أشهر بالوجه وهو السواد ولا أقوى فان وجه الحبشي أشهر منه أقوى وإذا قصد الاختلاف في السواد

الخاص والمقارن للصفاء والاستدارة ليكون الزين حقيقيا كان التشبه به أعرف من المشبه فالصنف
رأى الاعتبار الأول ولذلك لم يدخله في الأغراض التي تنفي أن يكون الوجه أعرف من رأى

الاعتبار الثاني أمكنه دخاله فيه تأمل (أوتشينه) هو معطوف على ما عطف عليه ترينه وهو
بيان المراد بالتشبين إيقاع شين المشبه أي فيه في ذهن السامع لتفريقه عنه بالمخالفه بنى صورته أفترت

تقع فيه فيقبل شين المشبه حيث الحق بما تحقق فيه الشين وذلك (كا) أي كالتشبين المشبه
الكائن (في تشبيه وجه مجبور) أي صاب بالجرى وهو جبرج في الإنسان أو في غيره ممرضه

ويرأفها على حفر يتركها في الوجه أو في البدن (سلحة) أي ذرة (جامدة) أي يابسة (قد
نقرتها الديكة) في حال رطوبتها أو الديكة بكسر الدال جمع ذلك بكسرها أي نقرها وقد وردت وأما

حواستارة ومنها أن يصدر ترين المشبه في نفس السامع ترغيبا فيه تشبيه وجه أسود بمقلة الظلي
ومنها أن يقصد تشويهه كتشويه وجه المجبور أي الذي عليمًا نارا لجرى بسلحة جامدة قد نقرتها

الديكة وإلى الوجهين أشار ابن الروي بقوله

تقول هذا مجامع العمل تمدحه • وإن تعبقت ذاقه الزناير

صوت حسن بصوت داود
وتشبهه جلد ناعم بالحرير

وتشبهه نكهة شخص بريح
المسلو وتشبيهه طعم البطيخ

بالسل وعلى هذا فالمراد
بترينه تشويهه بصورة السامع بصورة

حسنة سواء كانت تتركب من العينين
أو بغيرها (قوله بمقلة الظلي)

أي التي سوادها مستحسن
طبعها وهي الشحمة التي تجمع

السواد والياض فالسواد
الكائن في مقلة الظلي أوجب

لما حسان السواد في
العين حسن بالجهة وذلك لما

يلزمه من الصفاء العجيب
والاستدارة مع إحاطة لون

مخالفه غالب لمن نفس
العين أو خارجها فلا يشبه

الوجه الأسود بالمقلة المذكورة
صاره صورة السامع بصورة

حسنة قال في الأطول
والتشبيه مبنى على ما قال

الاصمعي من أن عين الظلي
وبقر الوحش في حال الحياة

كلها سودا وأما يظهر فيها
الياض مع السواد بعد

الموت (قوله أي تقيمه) أي لأجل أن ينظر المخاطب عنه (قوله كافي تشبيه) أي كالتشويه الذي

في تشبه (قوله مجبور) أي عليمًا نارا لجرى (قوله بسلحة) بما هو عليه أي عذرة جلدة أي يابسة (قوله نقرتها) أي نقرتها بالمقار
في حال رطوبتها وقوله الديكة بكسر الدال وقع الياء جمع دلتها والديكة تطلق على البجاجة وفي النطق أشعار بأن أنقرت بالقي

السلحة لانه يزول بطول الزمان وأما شعر يبقاه لانه لا تنقر به وصف السلحة بالجو دليم التشبه به وزم ثلثا الخرف وتقرها كافي الوجه
المجبور والجامع بين الطرفين الهيئة الحاصلة من شكل الخرف وما أحاط بها ووجه تقيمه المشبه في هذا التشبيه أن المشبه به هو

السلحة المذكورة صورته في غاية التباين فخلقا لخلقها الوجه المجبور تخيل قصير لو كان فيه حسن باستقامة رسومه وأعضاءه وسار
مظهر أفي صورة لأجل التفريق عنه

ومنها استطرافه كافي تشبيهه فيه جرم موقد بحر من المسك موجه الذهب لابراره في صورة الممتنع عادة

(قوله استطرافه) بالطاء المهملة من استطرفت الشيء اتخذته مطر بها أي جديد والمال الطريق وهو المقابل للقديم وحيدته فالمراد باستطراف المشبه جديدا بديما لاجل الاستداز به لان لكل جديد دلالة وجه جديدا انه اظهر ملبا بوصف امر غريب مستحدث لم يعهد على ما يأتي ويحفل ان يكون بالفاء المشابهة وحيدته فالمراد باستطراف وجهه مطر بها أي جديلا حسنا بالوجه المذكور وكلام الشارح يشير الى الاول فقوله أي عدم المشبه مطر بها المراد بعدم مطر بها فجعله كذلك وقوله حديثا بمعنى جديدا تفسير لما قبله وكذا قوله بديما (قوله كافي تشبيه) أي كالا استطراف الذي تشبيه (٤٠٣) الخ (قوله) هو كنه زهر وكأثير الجمر الملقا (قوله في جبر موقد) في القادوس الجبر النار المتقدة وحيدته فلا حاجة الى قوله موقد والمراد تشبيهه بغير ممر النار فيه سر يانا يوم منه الاضطراب كاضطراب الموج (قوله بحر من المسك) أي الذائب وقوله موجه الذهب أي الذائب وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان البحر لا يتصور بصورة الجامد وجهه المشبه هو الهيئة الحاصلة من وجوده من مضطرب ما الى الجرة في وسطه شئ اسود (قوله لابراره) متعلق بفهوم ما فاته عبارة عن استطراف أو تشبيه والشارح جعله متعلقا بمحذوف حيث قال أي انما استطرف الخ وهو غير متعين قاله في الاطول (قوله لابرار المشبه) أي مع كونه مبتلا (قوله في صورة الممتنع) أي وهو

(أواستطرافه) أي عدم المشبه بغير حديثا بديما (كافي تشبيهه فيه جرم موقد بحر من المسك موجه الذهب لابراره) أي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابرار المشبه (في صورة الممتنع عادة) وان كان يمكن عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة مستطرف غريب

وصفها بالجو دل على ان المشبه بازوم تلك الحفرة وتقرر ما كافي الوجه المجذور فالتشبيه هنا وهو الساحة قام بوجه التشبيه وهو الهيئتين شكل الحفرة وما أحاط بها فان قصدها أيضا مجرد الهيئة المقترنة في المشبه بغيره لا الاستقدار وقبح الارتفاع لئلا يخل في وجه الوجه المجذور ولو كان معه حسن باستقامته رسمه وأعضائه حيث أحق بالمستقيم لم يقض كون المشبه به أعرف فان تلك الهيئة في الوجه أكثر دورانا وأكثر شهوا وان روعيت تلك الهيئة مع ما أوجب القبح من اللون القبيح وفوانيس استقلته على سطح الطريق الموجب للقبح وغيره من موجبات القبح كالغروشة فهي في المشبه به أعرف فالمصنف رأى أيماننا الاعتبار الاول فبعد التشبيه بما يقتضي الاعتراف في الوجه من رأى الثاني امكنه خروجه في سلكه ما يقتضي الاعتراف وقد تبين هذا البسط أن الأمر بين التشبيهين منشؤها أيضا أما وجه التشبيه أو هو ما يلزمه بنفس الوصف من حيث انه موجود في الطرفين وجه شبهة بين أول التشبيهين به غرض فلا تدخل أيضا هنا كما تقدم (أواستطرافه) هو بالرفع أيضا مطلق على ما عطف عليه ترينه هو بيان أي الغرض اما بيان ما تقدم وما التقرير وما التشبيهين وأما استطراف المشبه وهو بالطاء المهملة من استطرفت الشيء اتخذته مطر بها أي جديد والمال الطريق وهو المقابل للقديم وذلك ان لكل جديد دلالة فالمراد جعل المشبه مستحسنا لكونه أظهر في وصف امر غريب مستحدث لا يعهد على ما يأتي في المثال ويحفل ان يكون بالفاء المشابهة فالمراد باستطراف وجهه مطر بها أي جديلا حسنا بالوجه المذكور وذلك (كما) أي كالا استطراف الكائن في المشبه (في تشبيهه فيه جرم موقد) أي سمرت النار فيه سر يانا يوم فيه الاضطراب كاضطراب الموج (بحر من مسك موجه الذهب) وانما استطرف المشبه في هذا التشبيه (لابراره) أي لاظهار المشبه (في صورة الممتنع) وذلك ان المشبه به وهو البحر من المسك الذائب وأما وجه الذهب الذائب الممتنع عادة وان امكن عقلا وقد ابرز التشبيه في صورته أي في وصفه حيث الحق به لا شك ان ابرار الشئ المتبدل في صورة الممتنع يتصل أنه كجواب غاية الاستطراف وانما كان كذلك لان الفهم يتصل فيه صورة المسك ولو لم يكن ذائبا لاجر ومنها أن يقصد استطراف المشبه كافي تشبيهه فيه جرم موقد بحر من المسك موجه الذهب لابراره أي ابرار المشبه في صورة الممتنع عادة وهذا من المصنف يقتضي أن كل تشبيه كان

البحر من المسك الذي موجه الذهب والمراد بابراره في صورته ابراره بصفة حيث الحق به لا شك ان الحق به نقل وصفه وهو الامتناع اليه ولا شك ان ابرار الشئ المتبدل في صورة الممتنع يتصل أنه كجواب لوجه الذهب لانه لا يتم فيه صورة المسك الذائب وان كان غير ذائب والجر وان لم يكن ذائبا يتصل فيه صورة الذهب الذائب الممتنع وانما قلنا المسك الذائب والذهب الذائب لان ذلك هو التشبيه كما علمت وعماز به استطراف المشبه كونه شأنا فاقبحا اظهر في وصفه شئ يرفع لامل اليه الايمان (قوله وان كان يمكن عقلا) بأن ذوب المسك كثر تجد احق منه جعرا وذاب الذهب ويجعل فيه يكون موجه (قوله ولا يخفى أن الممتنع عادة) أي ان صورته في الواقع المتبدل عمتعا عادة مستطرف وقوله غريب تفسير لما قبله

وللاستطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور اما مطلقا كإبراهيم وأما عند حضور المشبه

(قوله ولا استطراف) أي المطلق (٤٠٤) لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور ولذا لم يأت بالصبر لتيقن النهر منه

الى الاستطراف في المثال المذكور والحاصل أن الاستطراف من حيث هو له وجهان الاول ابراز المشبه في صورة المتنتع في الخارج والثاني ابراز في صورة النادر الحضور في الذهن وهما مفهومان مختلفان والثاني أهم فيزمن من كون الشيء مجتمع الحصول في الخارج ندرة حضوره في الذهن دون العكس فكما ابراز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف (قوله نادر الحضور في الذهن) أي لان ندرة الحضور موجبة لثبات ذلك النادر ولكل غريب الذوق أداسه غير النادر بالنادر المستطرف انتقل وصف النادر لتلك المشبه وصار بمنزلة في صورته أي بصفته فينبز الاستطراف اليه (قوله أما مطلقا) أي ندورا مطلقا من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن أي عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه (قوله كما مر في تشبيه الخ) من هذا تلم أن الاستطراف في تشبيه الفهم الذي فيه جرح موقد بالبحر من المسك الذي موجه الذهب له جيتان ابراز المشبه في صورة المتنتع

(ولا استطراف وجه آخر) غير الابرار في صورة المتنتع عادة (وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن أما مطلقا كإبراهيم) في تشبيهه في جرح موقد (وأما عند حضور المشبه) ولو لم يكن ذاتيا تخيل في صورة الذهب الذائب المذوق فصار مجموع صورة الفهم والخارج باعتبار مقدار كل منهما وتواضعه فيحصل في مجموع صورة البحر من المسك وصورة ذهب هو مجموعا فاعلمنا المسك الذائب والذهب الذائب لان البحر لا يتصور في صورة الجلمد وجه التشبيه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل للمحيرة في وسطه أي أسود ومائل لزيادة استطراف المشبه هنا كونه شيا ناهيا عن اعتقار أظهر في صورة أي في وصف شيء رفيع لا تصل اليه الايمان وهذا الاستطراف لما كان توجه التشبيه في هيئة اعتبرت في المتنتع عادة لم يقتض كون الوجه أظهر وأعرف لان هذه الهيئة في المشبه اعرف اذ هو بنفسه أظهر وأقرب ادراك المشبه به ولكن لما كان المشبه به أجنبي ومعلوم انه لا يزمن خلفه خفا وصفه كان التشبيه أشد استطرافا على ما تقرر في جميع الغرائب وليس وجه التشبه هنا هو منشأ المتنتع عادة كما كان منشأ الاستطراف في بيان الامكان بل منشأ المتنتع ذات المشبه به فمأخذ ثم أن كون الشيء قد أظهر في صورة المتنتع وكونه نادر الحضور في الذهن مفهومان مختلفان والثاني أهم من الاول وكلاهما خطر أحدهما للسامع من حيث هو حصل الاستطراف أشار الى أن الاستطراف قد يكون بحضور الوجه الثاني عند السامع وقسمه عند المتكلم أيضا وان كان الانتفاع المعادي يستتزم ندرة الحضور خارجا لا قصورا فقال (ولا استطراف وجه آخر) بوجه في المشبه غير الوجه السابق وهو ابراز في صورة المتنتع عادة (وهو) أي وذلك الوجه الآخر (أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن) فان ندرة الحضور مما يستطرف الغريب لئلا يسل غريب لندته فاذا كان المشبه به كذلك ابراز المشبه في صورة أي في وصف الغريب المستطرف يجر الاستطراف اليه ثم ندرة الحضور الذي تقدم أن مفهومها مخالف لمفهوم الانتفاع المعادي وأن حضور كل منهما يوجب الاستطراف (أما) أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به (مطلقا) أي من غير تقييد بحالة حضور المشبه بل بندر سواء حضر المشبه أو لا (كإبراهيم) في تشبيهه في جرح موقد به من المسك موجه الذهب فان البحر الموصوف للمنتع عادة صار حضوره نادرا لا يكاد يحصل الا لندرة من له اتساع في تقدير المفروضات فحصل الاستطراف فيه السامع من جهة الانتفاع المعادي وتكني تلك الجهة في الاستطراف ان خطر توجهها من جهة الندور ان خطر توجهها أيضا من جهة الندور متفك عن الاخرى وان استازمت الثانية الاولى خارجا كما تقدم (وأما) أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به (عند حضور المشبه) لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا متادا لا يمتعا ولكن موطنه غير موطن المشبه لكون كل منهما من وادي وأغبر وادي المشبه به في خياله أو وهما من هذا القسم ثم قال المصنف (ولا استطراف وجه آخر وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن أما مطلقا كإبراهيم) في التشبيه به من مسك فانه نادر مطلقا لكونه لا وجوده في الخارج لا يقال هنا هو القسم الاول لاننا نقول هو سبب آخر يجمع السبب السابق في مثاله فحينئذ يكون القسم السابق مستطرفا باعتبار ابراز المشبه في صورة المتنتع عادة وندرة حضور المشبه في الذهن (وأما) لندرة حضور المشبه في الذهن (عند حضور المشبه) أي لندرة

وأبرازه في صورة النادر الحضور ولا منافاة بين الجهتين وتقدم الوجه ثالث للاستطراف في التشبيه المذكور (قوله وأما عند حضور المشبه) أي وأما ان تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا

متادا لكن موطنه غير موطن المشبه لكون كل منهما من وادي وأغبر وادي الآخر فيعبد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر

كافى قوله

ولازوردية زهو زرقها • بين الرياض على جري الواقيت
كانها فوق قلمات ضعفن بها • أوائل النار في أطراف كبريت

(قوله كافى قوله) أى كثر حضور المشبه عند حضور المشبه فى قول أبى العتاهيه ليل البنفسج كذا فى الطولوفى شرح الشواهد
أن هذين البيتين لابن الروى وقبلهما

بنفسج جعت أروافه فمك • كلما تشرب دمعاً وم تمنت

(قوله ولازوردية) الواو اذ ورب ولا من بنية الكلمة لا نافية فهو بكسر الزاى المجهدة المضمومة معرب بلازوردية بفتح الزاى المضمومة وهى المشرية
شبنالها لاستعمل فى لغة العرب وفتح الواو وسكون الراء الملهمة واللازوردية بضم اللام وفتح الدال وهى المشرية بفتح الدال وهى المشرية
نسبها الشاعر الجعفر المعروف باللازوردى لكونها على لونه فى نسبة تشبيهه (قوله بين البنفسج) هو بوزن سفرجل كاضطه شبننا
المدوى (قوله زهو) أى تشبه ونسبة التشكر للبنفسج تجوز والمراد أن (٤٠٥) لها عواواز تقاعا فى نفسها (قوله)

كافى قوله ولازوردية) بين البنفسج (زهو) قال الجوهري فى الصحاح زهى الرجل فهو مزهوا إذا
تشكر وفيه لغة أخرى حكاهما ابن دريد زهوا زهو زها (زرقها) • بين الرياض على جري الواقيت
بين الازهار والشقائق الجرح (كانها) فوق قلمات ضعفن بها • أوائل النار فى أطراف كبريت
الأخرى بعد حضور أحد هما عند حضور الآخر وذلك (كا) أى كثر المشبه عند ذكر المشبه
الكائن (فى قوله ولازوردية) بكسر الزاى المجهدة وفتح الواو وسكون الراء الملهمة معرب بلازوردية
بكسر الراء الملهمة والموجود بكتابة القلم بدلالة الهمزة كاللفظ كذلك معرب ولم يعرض له فى القاموس
والمراد به البنفسج وهو ممنون مجرور بتقدير رب أى ورب بنفسج (زهو) بضمه المبنى للفاعل أخذ
من زها كذا عند تشكر وفيه لغة أخرى وهو أن يكون بضمه المبنى للفاعل منه زهى فهو
من زهو ولا يخفى أن نسبة التشكر للبنفسج تجوز والمراد أن لها عواواز تقاعا فى نفسها (بعضها بين
(الرياض) جمع روض وهو البستان كقول بوناب (على جري الواقيت) متعلق بزهو أى تشكر
على الواقيت الجرح والواقيت بضم الواو أى رادها الواقيت المعالمة ويحتمل أن رادها الازهار
المخصوصة وهى شقائق النعمان ومعها الواقيت تشبيه لها فى الحجرة بالواقيت المعلوم وهو المناسب
للبنفسج لكن لا يناسب قوله بين الرياض لأن الشقائق إنما يكون غالباً فى الجبال كذا أشير إليه وفيه
ضعف لكثرة وجوده فى غير الجبال أيضاً وفى رياض الخيال والتعطيل سهل (كانها) أى كان
البنفسج وعنى بها رأسها من الأوراق وما أحاطت به لأمع الساق بدليل قوله (نوق قلمات)
أى فوق ساقاتها وجعها باعتبار الأفراد (ضعفن بها) أى ضعفن عن تحملها لأن ساقها فى غاية
الضعف واللين (أوائل النار فى أطراف كبريت) فقد شبه نور البنفسج بأوائل النار عند أخذها

استحضار المشبه به حال استحضار المشبه كقوله فى تشبيهه بنفسج

ولازوردية زهو زرقها • بين الرياض على جري الواقيت
كانها فوق قلمات ضعفن بها • أوائل النار فى أطراف كبريت

بين الرياض) حال من ضمير زهو والرياض جمع روض وهو البستان قال الصام لا يعد أن يكون قد شبه بمعنى علانية أى أنها زهو
علانية لا على وجه الخفاء (قوله على جري الواقيت) صلة لزهو وهو من إضافة الصفة للوصف (قوله بين الازهار والشقائق) أى
شقائق النعمان وعطف الشقائق على ما قبله من عطف الخاص على العام والجرحمت للازهار والشقائق وأشار بهذا إلى أنه استعار
للبواقيت الجرح للازهار الجرح كالورد والشقائق والمعنى أنها زهو وتشكر على الازهار الجرح تشبيهاً للبواقيت الجرح وهذا غير متعين اذ يجوز
أن يكون أراد البواقيت الجرح نفسها أى أنها زهو على البواقيت الجرح الحقيقية الآن المناسب للبنفسج المعنى الاول ولذا اقتصر
الشراح عليه (قوله كانها) أى اللازوردية بمعنى البنفسج وعنى بها رأسها من الأوراق وما أحاطت به لأمع الساق بدليل قوله فوق
قلمات (قوله فوق قلمات) أى ساقات ودخول حلى اسم كان وجعلهم أن البنفسج فوق ساق واحد باعتبار الأفراد (قوله ضعفن
بها) أى ضعفن عن تحملها لأن ساقها فى غاية الضعف واللين أضعفن بسبب ثقلها وطول حملها فوقه وأما قل ضعفن لأن الساق
التي عليه البنفسج اذا طال الخشى (قوله أوائل النار) خبر كانها أى النار الممتدة بالكبريت التي تضرب بالازرق لا الشبهة المرتفعة

فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الفهن ندره صورة مجرم من المسك موجه الذهب وأما النادر حضورها عند حضور صورة البنفسج فإذا أحضر مع حصة الشبه استطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتراعى ناراهما وما يؤيد هذا ما يحكى أن جررا قال أنشدني عني * عرف الديار توها عنداها * فلما بلغ الى قوله * ترجى أغنى كأن أبرة روقه * رجته وقلت قد وقم معاه يقول وهو اعراي جلف خاف فلما قال * فلم أصاب من الدواة مداها * استحالة الترجمة حسدا فهل كانت رجته في الأولى والحد في الثانية إلا لأنه راحين أفتح التشبيه فذكر ما لا يحضره في أول الفكر شبه وحين أعجم صادف قد غفر بالقرب صفتين أبعد موصوف وذكر الشيخ عبد القاهر رحمه الله الاستطراف في تشبيه البنفسج بنار الكبريت وجه آخر

وأما عبد الباقيل لان التار في طلال (٤٠٦) مقامها في الكبريت وتمكنت منه واشتعلت اجرت وصفت وزال سافها من الزرقه

فان صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الفهن ندره حضور مجرم من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى التشبه به بأطراف الكبريت في الهيئتها الحاصلة من تعلق أجرام صغيرة لطيفة على شكل مخصوص ولون الزرقه مجرم أصغر وتعلق أوائل النار بأطراف الكبريت موجود كثيرا عند الناس وقت الحاجة الى ذلك والهيئة المذكورة واضحة في ذلك لان النار الكبريت بزرقاء وأما على أوائل لتحقيق احاطتها بالصغرة لانها عند تمكنها واشتعالها مجموع الكبريت لا يتبقى صغرة لكن أغرب في الحاق البنفسج بها لان البنفسج جسم ندى نور يضي وأما يتقل منه عند ارادتها فيه التشبيه لما هو من جنس الازهار الرياضية دون النار لاسيما في أطراف الكبريت فانها جرم حار يابس ديارى متعلق بوقود الاشتعال فيه نادر باعتبار وقود آخر فينبغي غاية البعد عند حضور البنفسج يبعد حضور النار المذكورة فاحضارها معان غاية في الندور ولولم يمتنع وجودها كما في مجرم المسك موجه الذهب فثبت الاستطراف في التشبيه حيث حقق فيه العناق بين صورتين بينهما غاية المباعه مع تشابهها هيئت العناق بكسر العين من عانق عناقا ومما نفع كقاتل قتالا ومقاتله وسبب الاستطراف في المشبه اظهارها في صورة أى في وصف النادر وان كان ندور مقيدا بوجود المشبه والنادر يستغرب ويستطرف كما تقدم ولك أن تقول المستطرف حينئذ في الحقيقة هو القران بين صورتين متباعدتين لا المشبه اللهم الآن يقال لما تعلق بالمشبه كالشبهه نسب اليه تأمل ثم لما ذكر أن الغرض يعود الى المشبه في الأغلب أشار الى أن الغرض قد يعود الى المشبه به ونعني به مدخول الكلف ونحوه سواء كان مشبها في نفس الامر أو مشبها به فقال (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به) لفظا وان كان مشبها معنى كلف الضرب الاول من الضر بين المشار اليهما بقوله

فان اتصال النار بالكبريت لا يندر في الفهن انما يندر حضوره عند حضور صورة البنفسج فإذا أحضر مع حصة التشبيه استطرف ومنه قول ابن الرقاق

ترجى أغنى كان أبرة روقه * فلم أصاب من الدواة مدا
وكذلك كل تشبيه غير يصب (وقد يعود الى المشبه الى آخره) ش أى قد يكون الغرض من التشبيه عائدا الى المشبه به وهو صورة البنفسج بسبب

ولهذا قيد أيضا بقوله في اطراف ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت لافى أطرافه لا زرقه فيها قاله يس (قوله لا يندر حضورها في الفهن) أى لان الناس يستعملون في الغالب الكبريت في النار عند ابتادها (قوله لكن يندر حضورها) لان الانسان اذا خطر البنفسج بياله لا يخطر بياله النار لاسيما في أطراف الكبريت بل بينهما من غاية البعد لان البنفسج جرم ندى ونور يضي والنار جرم حار يابس ديارى فإذا خطر البنفسج في الفهن فاما يتقل منه عند ارادة التشبيه لما يضاهاه من جنس الازهار لانه هو الذي يخطر بالبال عند حضور البنفسج (قوله فيستطرف) أى المشبه به وهو صورة البنفسج بسبب

مشاهدته أى بسبب ندره مشاهدة المعانق والاتصال والجمع بين صورتين متباعدتين وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت والحاصل أن بين صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت غاية البعد عند حضور أحدهما في الفهن يبعد حضور الآخر فاحضار أحدهما مع الآخر في غاية الندور وحينئذ لا الاستطراف في التشبيه المذكور من حيث إنه حقق فيه المعانقة بين صورتين بينهما غاية المباعه لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بل الطرفين لا نأقول لما كان الكلام المشغل على التشبيه مسوقا للتشبه كان المتدب هنا استطرافه (قوله عناق) بكسر العين المهمة بمعنى المعانقة والضم فال في المبالغة * لفضل الفعل والمبالغة *

وهو أنه أثار الشبهة الثابت غض رفق وأوراق طبع من لخب ثار في جسم مسئول عليه اليس ومبنى الطباع وموضوع الجيلة على أن الشيء إذا ظهر من مكان لم يظهر منه وخرج من موضع ليس بمكان كانت صباية النفوس به أكثر وكان الشغب به أجدر وأما الثاني فيكون في الغالب إيهام أن المشبه أتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو أن يكون الأمر بالعكس كقول محمد بن وهيب

(قوله وهو ضربان) الضمير للعرض المائد على المشبه به (قوله أحدهما) أي وهو الكثير الشائع (قوله إيهام الخ) أي إيقاع التكلم في وهم السامع أي ذهنه أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه أي مع أنه ليس كذلك في الواقع (قوله وذلك) أي الإيهام الذي هو العرض (قوله الذي يجعل الخ) تفسير للتشبيه المقلوب (قوله الناقص) أي في نفس الأمر مشبها به أي ويجعل فيه الكمال في نفس الأمر مشبها فإذا جعل كذلك وقع في وجه السامع أن المشبه به الناقص أتم من المشبه في وجه الشبه لأن مقتضى أصل تركيب التشبيه كمال المشبه به عن المشبه في وجه الشبه (قوله قصدا) غلبة لعل الناقص مشبها به وقوله أكل أي من المشبه الذي هو أكل في نفس الأمر وليس من التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره كشكاة وإن كان نوره أتم من المشكاة لأن المقصود تشبيهه بالشمس لا تشبيهه بالشمس كونه المشكاة في الدهن أوضح والقوة في المشبه به قد تكون باعتبار الموضوع (٤٠٧) (قوله كقوله) أي قول محمد بن وهيب

وهو ضربان أحدهما إيهام أنه أتم من المشبه في وجه الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب) الذي يجعل فيه الناقص مشبها بقصدا إلى ادعاء أنه أكل (كقوله وبدا الصباح كان غرته)

(وهو) أي العرض المائد على المشبه به (ضربان أحدهما) أي أحد الضربين (إيهام) أي أن يوقع لتكلم في وهم السامع (أنه) أي أن المشبه به لفظا (أتم) في وجه الشبه (من المشبه) لفظا وإن كان مشبها بمعنى (وذلك) الإيهام الذي هو العرض إيهام بوجد (في التشبيه المقلوب) وهو الذي يجعل فيه المشبه الذي هو الناقص بالاصالة مشبها به ويجعل فيه المشبه الذي هو الكمال بالاصالة مشبها وإذا جعل كذلك صار مقتضى أصل تركيب التشبيه الناقص كاملا وهو المشبه به لفظا والكامل ناقصا وهو المشبه لفظا وذلك (كقوله) أي محمد بن وهيب (وبدا) أي ظهر (الصباح) محتمل أن يراد به الضياء التام عند الاسفار ومحتمل أن يراد بها ما كان قبل ذلك من الضياء والظلمة المخلوطة به وذلك قبل الاسفار فلي الأولى تكون الاضافة في قوله (كان غرته) اضافة لليمان أي كان الفترة (وذلك شيان أحدهما) وهو الغالب (أن قصدا إيهام أنه) أي أن المشبه به لفظا وهو الذي كان في الأصل مشبها (أتم) في وجه الشبه (من المشبه وذلك في التشبيه المقلوب) والمعنى يكون مقولاً بأن جعل ما الوجه به أتم مشبها ليتم السامع أن المشبه به أتم في الوجه من المشبه اعتمادا على القاعدة من كون الوجه في المشبه به أتم ويكون الأمر بالعكس والتشبيه المقلوب معناه أن الاتيين كقوله بالغة غلبة الفروع على الأصول كقول محمد بن وهيب

للعنران انصفت متضخ
• وشهو حبك أدمع سفع
فضحت ضميري عن ودائع
• إن الجفون نواطق فصيح
إذا تكلمت العيون على
• أعجابه فالسرقة متضخ
مها أيت معاني قر
• للحسن فيه غرائب قضع
نشر الجبال على عحاسنه
• بدعا وأذهب همه الفرج
يختال في حلل الشباب
• مرص ودأوك أنه مرص
مزال يلشني من أشفه
• ويعلني الأبرق والقدرح

حتى استرد الليل خلطته • وفشا خلل سواده وضع
نشرت بك الدنيا عحاسنها • وترينت بصفتك المديح
وإذا سلكت فكل حلقة • جلل فلا يؤس ولا ترح

وبعد البيت

(قوله وبدا الصباح) أي ظهر الصباح بمعنى الصبح قال العلامة السقوي محقق أن يراد به الضياء التام الحاصل عند الاسفار ومحتمل أن يراد به الضياء المخلوطة بالظلمة آخر الليل وذلك قبل الاسفار فلي الأولى تكون الاضافة في قوله كان غرته اضافة لليمان أي كان الفترة التي هي الصباح وذلك لأن الفترة في الأصل يابض في جهة الفرس فوق الدرهم استعارها الشاعر للضياء التام الحاصل عند الاسفار فيكون المراد بالفترة نفس الصباح وعلى الثاني تكون الاضافة على أصلها لاحاطة الظلمة في ذلك الوقت بشرقها وهو كالفترة المخلوطة بالمشبه بذلك الاغلام له وربما كان كلام الشاعر محتمل للأول وذلك لأن الشاعر قد جعل المشبه الفترة لا نفس الصباح وقد قال الشاعر بعد ذلك فان قصدا إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح ولم يقل من غرة الصباح مع أنها هي التي جعلها الشاعر مشبها به. لذا يشر إلى أنهم لشي واحد وإن كان يمكن أن يقال أن في كلامه حذف صاف وظاهر من هذا أن الصباح ليس أطل النهار وفي الأول إن الصباح

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمدح

فانه فصدابهم أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوجود والبقاء وألم أن هذا وإن كان في الظاهر يشبه قولهم لأدري أرجو
أنور أم الصبح وغرته أضوأ أم الليد وقولهم إذا أفرطوا نور الصباح يخفى في ضوء وجهه أن نور الشمس مسروق من نور جبينه ونحو
ذلك من وجوه المبالغة فان في الاول خلابة وشأمن الصبر ليس في الثاني وهو أنه كان يستكثر الصباح أن يشبه بوجه الخليفة ويوم أنه
احتشده واجتهل في تشبيهه بفخر به أمره فوق المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر ويفيد كما من غير أن يظهر ادعائه لها لانه وضع
كلامه موضع من يقبس على أصل متفق عليه لا يتفق من خلاف مخالفتهم من حيث لا يتحسب وفي قوله حين يمدح فائدة غريبة
نوع من الضرورة عجيب فكانت (٤٠٨) كالنعمه التي لا ينكرها المنة والفتنة من حيث لا يتحسب وفي قوله حين يمدح فائدة غريبة

وهي الدلالة على انصاف
الممدوح على الوجود الاقيم
هو كامل في الكرم من معرفة

حق الملاح على ما احتشد
له من ترينه وقصده من
تنعيم شأنه في عيون الناس
بالاصفاء اليه والارتياح له
والدلالة بالبشر والطلاقة
على حسن موقعه عنده
ومن قوله تعالى حكاية عن
مسئلي الرب انما البيع
مثل الربا فان مقتضى
الظاهر أن يقال انما الربا
مثل البيع اذ الكلام
في الربا لا في البيع فخالفوا
لجلهم الربا الحل أقوى
حالا من البيع وأعرف به
ومنه قوله عز وجل ان
يخلق كن لا يخلق ذنان
مقتضى الظاهر العكس
لان الخطاب للذين يبدوا
الاوثان وسعوا آلهة
تشبه بالنسبته وتعالى
فقد جعلوا غير الخالق مثل

هي بياض في جهة القوس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح (وجه الخليفة حين يمدح) فانه قصد
ابهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوجود والبقاء

التي هي الصباح وذلك أن القوس في الأصل هي بياض في وجه القوس فوق الدرهم واستعيرت للاشراق
في ذلك الوقت فاذا رددنا الصباح الاصغر فهو كله بياض فيكون المراد بالفترة نفس الصباح وعلى الثاني
تكون الاضافة على أصلها لاطلة الظلمة في ذلك الوقت بانراق هو كالفترة بالنسبة لذلك الاظلام
والخطيب مثل هذا سهل وانما تنازلنا له على عادات في قصد بيان ما قد يتعلق ببيان غرض الناظر
فيه (وجه الخليفة حين يمدح) هذا هو المشبه بالاصلة ضرورة أن اشراق الصباح أقوى ضياء

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمدح

فانه قصد أن الخليفة أتم نوراً من الصباح وانما كان هذا التشبيه مقابلاً له علم أن مقصود الشاعر منه
تشبيه الخليفة بالصباح لا العكس فلا ينافي هذا ما قلناه من أن تشبيه الليل بالبدعة ليس مقابلاً اذا كان
المتكلم قاصداً الوصف البليد دون ما اذا كان قاصداً وصف البدعة فانه يكون مقابلاً فليس من
التشبيه المقابول قوله

وأرض كأن خلق الكرام قطعها وقد كحل الليل السماك فابصرها

وليس منه قوله تعالى مثل نوره كشكة وان كان نوره أتم من المشكاة لان المقصود تشبيهه بعمامة
البشر على عمومهم لكون المشكاة في النهر أوضح وقد تكون القوة في المشبه به باعتبار الوضوح
ويؤيده أنه ليس بين نوره تعالى وبين نور المشكاة اشتراك في القوة والضعف يقتضي أن أحدهما
أتم في نفس الحقيقة فخالفوا باعتبار الوضوح ومن التشبيه المقابول قوله تعالى ذلك بأنهم قالوا انما
البيع مثل الربا فان المقصود في الأصل أنهم جعلوا الربا كالبيع فقلب مبالغة فيزعمان أن الربا
أولى بالحل من البيع وقال الامام غفر الله في تفسيره انه لما تساوى عندهم البيع والربا كان البيع
مثلاً للربا وعكسه سواء معنى هذا أنه مما صلة التشابه واستعمل فيه صيغة التشبيه كسأى في فلا يكون
مما نحن فيه واختار ما بين المنبر في الاتصاف وكذلك قوله تعالى ان يخلق كن لا يخلق ذنان فلو كان المقصود الزجر
عن تشبيه غير الخالق بالخالق وآي بن في قوله تعالى كن لا يخلق امالساكلة وان كان المراد الاصنام

اخلاق فضول في خطاهم لانهم بالعقوبات عبادتها وغلوا حتى صارت عندهم أصلا في العبادات والخالق سبحانه فرعا لجأه وفي
الانكار على وفي ذلك وقال السكاك عندي أن المراد عن الخلق الخلق الى العالم القادر من الخلق ثم لما انكار تشبيه الاصنام بالله
عز وجل وقوله أفلا تدرون تبييه توبيخ عليه ونحوه قوله تعالى أرايت من اتخذ الهه معواه بطل أرايت من اتخذوا الهه

أول الظاهر أني الوقت الذي يخط فيه ضوء الشمس نقطة آخر الليل وأن مراد الشاعر بغيره الضياء التام الحاصل عند الاسفار وجبت
فلاضافة حقيقة وعلى هذا فيقدر مضاف في قول الشارح أتم من الصباح أي من غرته (قوله لبياض الصبح) أي الضياء التام الحاصل
عند الاسفار وقت الصباح (قوله فانه قصد لي اتمام الخ) أي قلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبهاً لان جعله مشبهاً بيوم أنه أقوى
من غرة الصباح على قاعدة ما يقيده التشبيه بالاصلة من كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه (قوله والفتنة) عطف تفسير

وقوله حينئذ دلالة على انصاف المدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين
بالانصاف اليوا لا ريب له وعلى كماله في الكرم حيث تصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح
وأظهر من اشراق وجهه الخلق لكن عكس التشبيه بفعله مشبهاً بليوهمان هذا المشبه به لفتنا
وهو وجه الخليفة أقوى من المشبه لفتنا وهو الصباح أو غرتم على قاعدة ما يفيد التشبيه بالاصالة
من أن المشبه بما أقوى من المشبه في الوجود فداشتر أن المشبه لا أقوى قوة المشبه به وقد عرفت
أن هذا القوة أن حلت على كون الوجه أتم في المشبه به على ما قررنا لم يطرده وإنما تازم في غرض
التقرير كما تقدم وإن حلت على كونه أقوى في المعلومية اطردت في غالب الاغراض أوفى كماله على
ما نبينه بعد وإذا أراد يدكر قررنا بالمشبه به ما كان كذلك لفتنا وإن كان مشبهاً بالمعنى صح قوله قد
يعود الغرض إلى المشبه به فلا يقال الغرض هنا عائداً إلى المشبه به في المعنى في التشبيه المقلوب وذلك لما
قلنا من أن آثاره يدلنا به بما كان كذلك لفتنا والغرض هنا تقرير اشراق وجه المدوح في الذهن حتى
لا يتوهم فيه نقصان زائد في مدحه فناسب هذا القلب الذي هو أكتدر را لا بهمانه أي أقوى
أولاً راد ذوى العلم من عبد يعلم غير من باب الأولى وأولاهم للمعبد حازوا حكمة العاقل قال المنصف
أما قلب لانهم غلوا في عبادتها إلى أن وصلت عبادتهم أصلاً وعبادة الله عندهم فرغوا فيه فثار لقوله
لعمري حكاية عنهم ما نسبهم إليه ليقربونا إلى الفخرفي والاحسن أن يقال انهم للمعبدوا وغير الله كانت
حالتهم في القبح كالحسن في شئ غير الله بالتألف عبارة لا يخشى من أنهم حين جعلوا غير الله مثل الله في تشبيته
باسموا لعبادته وسواً وبينوا بينه فقد جعلوا أن من جنس الخلق وشبهها به فأنكر عليهم ذلك بقوله
أفمن يغفل أنبي وجوز الطيبي فيه في شرح الكشف أنه يريد أنهما المتساويان يصح أن يشبه كل بالآخر
وأن يكون من قلب التشبيه قال المنصف ومنه قوله لعمري أن أقرب من اتخذ الله هو الله ممكن قوله
هو الله فان أراد أنتمثل في قلب الأتية كما صرح به الشيرازي وجعله ظاهر كلام صاحب المتفاح
لقوله إن هذه الآتية صفة في هذا القلب فيه نظر فان هذا ليس بتشبيه لأن قولك اتخذ هو الله
ليس معناه مثل الله بل معناه اتخذ هو الله معبوده فهو كقولك اتخذت زيدا مكرماً فليس تشبيهاً
ولا استمارة سواء قلنا أن قولك اتخذت زيدا أسداً تشبيهاً قلنا استمارة وجعل ذلك ظاهر كلام
السكاكي فيه نظراً لأن الظاهر أن السكاكي أراد أنهما صوب في قلب مطلق القلب الصادق على جعل
المفعول الأول ثانياً والثاني أولاً فان أراد أن يميز هذا وإن مثله في كونه مفعولاً فليس هذا موضع
الكلام على القلب وذلك الباب قد سبق في علم الجمالي وذكر الوالد في تفسيره أنه بما قيل الله هو الله
إشارة إلى أنه جعل الالام معلوم الثابت كقوله وهذا غير معنى اتخذ هو الله انتهى فلي هذا ليس
ذلك مقبول لكن يكون هو استمارة وتشبيهاً على الخلاف فما ذكره الوالد في تفسيره ورأيت
بعضه في بعض المتألفين أنه تأمل ما قيل بهذه الآية وهي قوله تعالى وإذا أولئك إلى قولهم أن كاد
ليضلنا عن الحنفاء فممن أن المراد الاله اليهود الباطل الذي عكفوا عليه وصبروا واشفقوا من آخر رج
عنه فجعلوه هواماً ومن التشبيه المقلوب فيها زعم ابن زلمكا في البرهان قوله تعالى وليس الذكر
كالأنثى وليس كماله فان المعنى ليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وضعت لان الاتي أفضل منه
وسواء أكان من كلام الله غير محكي والتقدير وليس الذكر الذي طلبت أو من كلامه والتقدير
ليس الذكر الذي طلبت وتكون عمت ذلك لما رأيت من حسن أوصافه ففهمتها فيها أنها خير من
الذكر الذي طلبته ومن التشبيه المقلوب قوله تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقين
ويمكن أن يجعل من قلب التشبيه قوله صلى الله عليه وسلم ذكراً الجنين ذكراً ماعلى رأي من قدره مثل
ذكاة أو كني بذكاة لام عن ذكاة الجنين وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام والبكر كستأمر وإذا نها

(قوله انصاف المدوح)

وهو الخليفة وقوله بمعرفة حق
المادح أي بمعرفة ما يستحقه
من التعظيم وغيره أي بآلة أن
أن من عرف شيئاً علمه بقوله
وتعظيم شأنه عند الحاضرين
تفسير حق المادح وقوله
بالانصاف اليمتعلق بتعظيم
أي بالانصاف من ذلك المدوح
للمادح وقوله والاشراق أي
الاطمئنان لذلك المادح
(قوله وعلى كماله في الكرم)
عطف على انصاف الضمير
للمدوح (قوله حيث) أي
لأنه يتصف بالبشرى بطلاقة
الوجود عدم عبوسه والمراد
بالمدح المدح وحاصل ما ذكره
الشارح أن تعظيم الشاعر
اشراق وجه المدوح
على وجه يقتضي أكليته
على الصباح حين الامتداح
يدل على معرفته حق المادح
وعلى كرمه وذلك لان اشراق
الوجه حال الامتداح يدل
على شين أحدهما قبول
المسح والاعبس وجهه
وهذا مستزهم معرفة حق
صاحبه بمقامته بالشعر وراتام
والثاني كون المدوح طبعه
الكرم لان الكرم هو الذي
يزهوا الانبساط حال المدح
حتى يظهر أثره على وجهه
ولو كان لشعاً لابس وجهه

وقد يكون القرض العائد الى المشبه به بيان الاهتمام به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرخيف انظارا للاهتمام بشأن الرخيف لا غير وهذا يسمى اظهر المطلوب

(قوله بيان الاهتمام به) أي (٤١٠) انظار المتكلم السامع انهم هم بولاد في هذا من قرينة تدل على قصد المدلول مما يناسبه الى غير مع قرينة الحال (قوله)

كتشبيه الجائع) من اضافة المصدر لقاعله وجها مفعوله أي كأن يشبه الجائع وجها وقوله كالبدر صفة لوجهها أي وجها كأنها كالبدر وقوله في الاشراق أي التضياء وقوله بالرخيف متعلق بتشبيه أي كأن يشبه الجائع الوجه المذكور بالرخيف في الاستدارة واستلذاذ النفس بكل فعلول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذي هو المناسب الى تشبيهه بالرخيف يدل على اهتمامه بالرخيف ورغبته فيه لوجهه وأنه لم يزل عن خاطره (قوله)

على هذا النوع) أي بيان الاهتمام وقوله من القرض أي الذي هو من أفراد القرض فهو بيان لهذا النوع (قوله اظهر المطلوب)

أي إذا اظهر المطلوب وأنها تسمية اصطلاحية ووجه تسميته بذلك أنما عدل عن تشبيه الوجه بالبدر الى الرخيف علم انه انما شبه الوجه به ليكون الرخيف في خياله مطالبا له العادة انه لا يطلبه الا الجائع قال

السكاكي ولا يحسن المبر الى الا في مقام الطمع في حصول المطلوب كما يحكى أن قاضي سبستان دخل

على صاحب بن عباد فوجهه سمعنا أي حالنا بفنون العلوم فأخذ يمدحه حتى قال • وعالم يعرف بالسجزي هنا • • بيان أراد بالسجستاني نسبة الى غير قياسي فأشار الى ندمائه أن يقوموا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا الى آخرهم فقال أشهى الى النفس من الخبز • فأمر المصاحب أن يقدم له سائمة (١) • كنف في الاضل ولعله يول بان يستمرها وتامل اده مصححه

من الصباح ولو شبه وجهه بالصباح أفاد القرض لكن العكس أقوى وقيداً اشراق وجه المدحوح على وجهه يقتضي أكليته على الصباح يحين الامتناع ليدل على معرفة حق المادح وعلى كرم المدحوح وذلك لان من المعلوم أن اشراق لوجه حال الامتناع يدل على شيتين أحدهما قبول المدح وذلك يستلزم معرفة حق صاحبه مقابلته بالسرور والتام الواضح والا كان مقتضى الحال مقابلته بالعبوس والاضغاض (١) ولو بأن يسترجل ان كان المدحوح كرم عاوا الآخر كون المدحوح طبعه الكرم لان الكرم هو الذي تزهه الاربعة أي الانبساط حال المدح حتى يظهر أثرها على وجهه الا كان المناسب

لحالته حيث كان ثمة العبوس الذي هو مقتضى طبعه فأفاد الشاعر بذلك معرفة المدحوح حق المادح وتعلمه بين يدي الحاضر بن بالاصفاء اليه والارتياح أي الاطمئنان اليه والموافقة وافاد كمال كرم المدحوح حيث تصف بالشمر والطلاقة حال المدح والا لكان مقتضى العبوس والكبح ولوع اظهر القبول للمدح والانبساط له وليس من التثنية المتقارب كافي هذا المثال قوله تعالى مثل نوره كشكاة وان كان النور لا مناسبة بين المشكاة في قوته لان المشكاة هي المعلومة عند المخاطبين بحساسها فالتثنية في ذلك من باب الالحاق بما تقر رعله عند المخاطبين لامن باب القلب وهو ظاهر (و)

الضرب (الثاني) من القرض العائد الى المشبه به (بيان الاهتمام به) أي اظهر المتكلم للسامع أنهم هم بالمشبه بولاد في نحو هذا من وجود قرينة تدل على قصد المدلول مما يناسبه الى غير مع قرينة الحال في (تشبيه الانسان) الجائع وجها) منه ول تشبيه أي كأن يشبه الجائع وجها هو (كالبدر في الاشراق) أي في التلون (والاستدارة) أي في الشكل (بالرخيف) متعلق بتشبيه أي كأن يشبه الوجه المذكور بالرخيف فان المشبه لم يعدل عن تشبيهه بالبدر الذي هو المناسب

دل كلامه مع مصاحبة بعض القرائن الحالية ايضا على أنه جائع جوعا أو جبه كونه بحيث اذا التفت الى ما يشبه بهذا الوجه لم يجد أقرب من الرخيف لشدة الرغبة الموجبة لعدم زواله عن الخاطر (ويسمى) هذا التشبيه الذي فيه هذا القرض الخاص وهو بيان الاهتمام بالمشبه به (اظهر المطلوب) صحتها ان قدرت فيه اداة التشبيه ويمكن أن يجعل منه قوله • لعاب الاقاي القاتلات لعابه •

يق هنا سؤال وهو أن قلب التشبيه كيف يكون محصلا للباقي في التثنية والاستهتام في نحو آخر يخلق وفي نحو آخر لا يخلق في التثنية في قولنا في التثنية (تشبيه) قال حازم في النهاج شرط في جواز عكس التشبيه أن يجتمع في المتشابهين أوصاف ثلاثة أو اثنتان منها وهو المقدار اللون والهيئة وهو غير ريب وورد عليه بعض

المثل السابقة وقال أيضا انه اذا استوفى وجه التشبيه واحد ما في نفسه عظيم والاخر حقير شبه الحقير بالعظيم عند ارادة التعظيم وشبه العظيم بالحقير عند ارادة التقدير • الثاني بيان الاهتمام بالمشبه بنظرا ومعنى كأن يشبه وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرخيف ويسمى هذا الوجه اظهر المطلوب

على صاحب بن عباد فوجهه سمعنا أي حالنا بفنون العلوم فأخذ يمدحه حتى قال • وعالم يعرف بالسجزي هنا • • بيان أراد بالسجستاني نسبة الى غير قياسي فأشار الى ندمائه أن يقوموا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد حتى انتهوا الى آخرهم فقال أشهى الى النفس من الخبز • فأمر المصاحب أن يقدم له سائمة (١) • كنف في الاضل ولعله يول بان يستمرها وتامل اده مصححه

قال السكاك في ولا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في نفس المطلوب كما يحكى عن صاحبان قاضي سبستان دخل عليه فوجد
 صاحب متفتنا فآخذ به حتى قال * وعالم يعرف السجزي * وأشار الى التهمة أن يتناول على أسوأ به فبعضوا واحدا بعد
 واحد إلى أن انتهت التوبة يقال شريف الدين فقال * أشهى إلى النفس من الخبز * (٤١١) فأمر صاحبان

هذا الذي ذكر من جعل أحد الشيتين مشبهاً والآخر مشبهاً به إنما يكون (ادار بالخلق
 الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كإثبات الغرض العائد إلى المشبه (أو ادعاء) كإثبات الغرض العائد
 إلى المشبه في وجه الشبه

بالزائد

(قوله كإثبات الغرض العائد
 إلى المشبه) أي كإثبات التشبيه
 الذي يعود الغرض منه
 إلى المشبه وكذا يقال
 فيما بعد وقد تقدم أن
 الغرض العائد إلى المشبه
 بيان مكانة أو حاله أو مقدارها
 أو تقريرها أو زينه أو
 تشويهها أو استطرافها
 والعائد إلى المشبه به إتمام
 أنه أم أو بيان الإتمام به
 (قوله بالزائد) متعلق
 بالخلق ومراعاة بالزائد
 حقيقة أو ادعاء كامل من
 وصفه الناقص بذلك
 وكلام المصنف محل نظر
 كما قال في الطول وحاصله
 أنه يقتضى أن التشبيه
 المنفصل لأغراض المتقدمة
 كلها يقصد فيها الخلق
 الناقص بالزائد في وجه
 التشبيه وليس كذلك
 إذ لا يقصد الخلق الناقص
 بالأكمل في وجه الشبه
 إلا إذا كان الغرض من
 التشبيه تقرير حال المشبه
 فقط كما تقدم للشارح
 وأوجب أن المراد بالتقصير

وذلك لبيان صاحبه بما يدل على أنه جاع وأن الغرض مطلوب عنده حتى لا يجد في خلطه عند قصد
 التشبيه غيره كما يتناولها محسن المصير إلى هذا وجهه مما فيه ما يظهر المطلوب في مقام الطمع في حصول
 المطلوب كإثبات بعض المسائل قبل البعض نعمته كمل قولنا * وعالم يعرف بالسجزي *
 فقال ذلك التديم * أشهى إلى النفس من الخبز * ففهم مراده فقد تقدم اليه ما تقدم وقد تبين من قولنا بحيث
 إذا التفت إلى ما يشبه به هذا الوجه لم يجد أقرب من الخبز إلى ذلك الخبز في ادعاء الجامع أظهر في
 وجه التشبيه من المشبه فاندفع ما قبل من أن أظهر المطلوب لأعرف فيه الوجه بل لا وجود له حقيقة
 أصلاً وذلك لأن الجامع زعم أنه أكثر فواجب لاشك لا حاجة إلى أن الوجه المشبه فعل هذا قوله
 (هذا إذا أراد بالخلق الناقص بلزائده حقيقة وادعاء) يتناول ما فيه غرض اظهار المقصود كما
 يتناول غيره مما تقدم فالخلق الناقص بلزائده حقيقة يتناول ما فيه غرض التقرير لما تقدم أن الوجه
 يجب أن يكون فيه أم أو يتناول ما فيه بيان الحال أو مقدارها وما فيه غرض التزيين أو التذليل
 بناء على ما تقدم فيه فلو كان كل الظاهر من كلام المصنف عدم اعتباره كما أكثر تأليه وجه الزيادة
 في الجسيم أن الوجه في الشكل أعرف من المشبه بمعنى أن المشبه فقصر إذا المشبه به على المشبه بالاعرفية
 في الوجه والمحاولة بالزائد ادعاء يتناول التشبيه بالقبول كما تقدم أن المشبه به لفظاً جعل على سبيل
 الادعاء أقوى ويتناول اظهار المقصود بالوجه الذي قرر لئلا ما فيه غرض الاستطراف فقد تبين
 أن الوجه فيه أخفى لندرة حضوره وعلى فلا يتناول الكلام ويكون هذا الحكم للأغلب باعتبار
 ما يتبادر من التشبيه يعني وما لم يكن كذلك ظنني به لقصر من التأويل والتسامح ويحتمل أن يتناوله
 قال السكاك ولا يحسن المصير اليه الا في مقام الطمع في نفس في حصر الإتمام في الطمع واظهار
 المطلوب نظر وانما جاز ذلك في نحن فيه بخصوص المادة قال السكاك كالمصنف وهذا كما يحكى في
 قول شخص حين سمع

وعالم يعرف بالسجزي * أشهى إلى النفس من الخبز

وذكر الحكيم بنو قد يعرض عليه بأن هذا أفضل تفصيل لا تشبيه وقد يجاب بأميرين أحدهما أنه ليس
 المراد أنه تشبيه بل تمثيل لأن الإنسان يرى ذهنه ما فيه والثاني أنه قد يجعل أفضل التفصيل كله
 تشبيهاً كما تقدم عن الطيبيص (هذا إذا أراد بالآخر) شرباً بأن ما تقدم كله مفروض فيها
 إذا أراد بالخلق الناقص حقيقة في التشبيه المستقيم أو ادعاء في التشبيه المقلوب بلزائده يعني أن تقول
 فيه أي حقيقة أو ادعاء ولو أخر المصنف حقيقة أو ادعاء عن قوله بالزائد لئلا يكون عائداً لاحدهما
 ويقدر في الآخر لكان أحسن وفي الكلام مخالفة لما سبق لأنه يقتضى أن من شرط التشبيه
 أن يقصد الخلق الناقص بلزائده وقد تقدم أن المصنف إنما شرط ذلك في بعض ما سبق لا في كله
 ويرد عليه ما تقدم أن وجه الشبه لا بد أن يكون في المشبه به أشهر فبذلك أن يشرط في التشابه

والزائد في وجه الشبه ما يتمل ما كان بحسب الكم كإثبات صورة التفرير أو بحسب الكيف كإثبات غيرهما فإن في غيرهما لا بد أن يكون
 المشبه به أعرف وأشهر بوجه الشبه كذا فرشنا العلامة المدوى فمرد أن يقال بيان الإتمام غرض عائداً إلى المشبه به ولا حاجة
 فيه إلى ادعاء الكم فطعوا لا يزم الكم كالحقيقة وهو ظنهم

فان أراد مجرد الجمع بين شيئين في أمر فلا حسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه

(قوله فان أراد الجمع) أي فان لم يرد الحاق الناقص بالكل وأراد بالجمع الخ (قوله في أمر من الأمور) أي سواء كان مفردا أو مركبا حسيما أو عقليا واحدا أو متعددا (٤١٧) (قوله من غير قصد الخ) أي بل بقصد استواء أو تماثل ذلك الأمر من غير التفات إلى

التقدير الذي زاد به أحدهما على الآخر إن كان في أحدهما يصدق الواقع إما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي وإما لأن الفرض أفاضة أصل الاشتراك فيلزم الزائد إن كان (قوله سواء وجدت الزيادة) أي في أحدهما (قوله نقصان في الآخر كما في قولك تشابه وجهه وخلفه والصحيح وقوله لم يوجد أي المذكور من الزيادة والنقصان وكان الأوضح أم لم يوجد وكذلك كما في قوله تشابه دمي ومدمتي (قوله فلا حسن ترك التشبيه) أي ترك الحكم التشبيه حال كونه ذاهبا إلى الحكم على الشيئين اللذين قصد تساويهما في الأمر بالتشابه فلم يدر منافع للقول وقوله الى الحكم متعلق بمحذوف حال من الفاعل وقوله ترك التشبيه أي المعروف وقوله الى الحكم بالتشابه أي الذي هو تشابه غير معروف فلا يشافي ما تقدم من أن تشابه من أدوات التشبيه والتشبيه المعروف هو ما قصد فيه التفاوت في وجه التشابه وغير المعروف الذي هو التشابه هو ما قصد فيه التساوي بين الطرفين في أمر من الأمور وكان الأولى للمصنف أن يقول لإفاضة التشابه لأجل أن يشعل قولك تشابه دمي ومدمتي بالاستفهام فان هذا لا يحكم فيه كذا قال العصام قال السبكي في المروسي وبنيني أن يلحق بلفظ التشابه ما أوزنه من المتماثل والتساوي والتضارع وكذا كلامهما سواء لاما كان له فاعل ومفعول مثل تشابه مساوي وضارع فان في الحاق الناقص بالزائد ما تبي

فان أراد مجرد الجمع بين شيئين في أمر) من الأمور من غير قصد الى كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد (فلا حسن ترك التشبيه) ذاهبا (الى الحكم بالتشابه) باعتبار الفرض لأنه نشأ الاستطراف لندرة حضوره وامتناعه عادة فترك التشبيه كما كانت في التشبيه فيكون الاستطراف الثاني عنها بالتشبيه به أنزوا على هذا يكون المراد بالاكسبة والزيادة الاكسبة فيما يتعلق بالتشبيه من غرض أو وجه ولما كان في تناول هذا الكلام لجميع ما تقدم خفاء كما أثر في الميورد البعث عليه بأن التشبيه ليس من مقتضىة الحاق الناقص بالكل دائما حتى انه اذا لم يرد زم الصدول الى التشابه كإقتضاء كلام المصنف على ما ذكره بعد والجواب ما تقدم فتأمل منه والى ما ذكره وهو انه اذا لم يرد الحاق الناقص بالكل عدل عن التشبيه الى التشابه وأشار بقوله (فان) لم يرد الحاق الناقص بالزائد كما هو أصل التشبيه والمشار منه بل (أراد بالجمع بين شيئين في أمر) مامن الأمور وقصد من ذلك الأمر التقدير الذي اشترك كلفه واستوى فافيه ولم يقصد ما زاد به أحدهما على الآخر في ذلك الأمر وان كانت تلك الزيادة موجودة في نفس الأمر اما لاقتضاء المقام المبالغة في ادعاء التساوي وإما لأن الفرض وجود أصل الاشتراك فيلزم الزائد ان كان يتحقق التساوي في المراد بين الطرفين (فلا حسن) حيث كان التصديق المذكور (ترك التشبيه) بأن يعدل عن صيغته (الى الحكم بالتشابه) بأن يوفق بما يدل على التشابه والتساوي وذلك بأن يعبر بالفاعل المقضي لحصول مدلوله من الجانبين فيكون كل من الأمرين مشبها ومشبه به فلا يكون من التشبيه السابق المقضي لتعني المشبهين التشبيه فيلزم شرط ذلك كون الفعل لازما لكتابتها وغائلا واما أن كان منعيا فإذا التشبيه كيشبه كذا وبمثل كذا واما يعدل الى الحكم بما يدل على شرطا آخر وهو عدم شهرة أحدهما عن الآخر (قوله فان أراد الجمع بين شيئين في أمر الخ) عبارة قاصرة فان أراد الجمع بينهما لانا في إرادته الحاق الناقص بالزائد والاحسن عبارة في الإيضاح حيث قال فان أراد مجرد الجمع فانها تعطى ما يقصد من أنه لا يقصد الحاق الناقص بالزائد ومع ذلك هي قاصرة لان التشابه على ما يقتضيه كلامه لا يقصد فيه مجرد الجمع بل يقصد به الجمع بقيد التساوي وبنيني أن يقال التساوي حقيقة أو ادعاء والتحقيق أن ما سيأتي ينقسم الى قسمين تشابه يقصد به التساوي وتشابه يقصد به مجرد الجمع قال (فلا حسن ترك التشبيه) لان الفرض انه لم يقصد الحاق الناقص بالزائد فلا يوجب لصفة التشبيه المقتضية لذلك احترازا عن ترجيح أحد المتساويين على الآخر فان التشبيه ترجيح المشبه على المشبه أو عاقلنا ان التشابه يقتضي التساوي لان تشابه زيد وعمرو قضية تنحل في المعنى الى قولنا زيد يشبه عمرو وعمرو يشبه زيد أو أنت لو صرحت بهاتين القضيةين لكنا متماثلتين إلا بأن تجعل التشبيه في أحدهما مقولوا والحكم على أحدهما بالقلب دون الآخر تحك وترجع لاحد المتساويين على الآخر فصارا كاللذين المتعارضين في شيء فيسقطان في محل التعارض وهو ترجيح أحدهما على الآخر يعمل بهما في مجرد المشابهة فيكونان متساويين فيصير مضمون التشابه التساوي هذا تحقيق هذا الموضوع لا يقال لانسداد

لكنون

غير المعروف الذي هو التشابه هو ما قصد فيه التساوي بين الطرفين في أمر من الأمور وكان الأولى للمصنف أن يقول لإفاضة التشابه لأجل أن يشعل قولك تشابه دمي ومدمتي بالاستفهام فان هذا لا يحكم فيه كذا قال العصام قال السبكي في المروسي وبنيني أن يلحق بلفظ التشابه ما أوزنه من المتماثل والتساوي والتضارع وكذا كلامهما سواء لاما كان له فاعل ومفعول مثل تشابه مساوي وضارع فان في الحاق الناقص بالزائد ما تبي

ليكون كل واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً بآخرهما من ترجيح أحد المتساويين على الآخر كقول أبي إسحق الصابي

تشابه دمي أذ جري ومدامتي * فن مثل مافي الكاس عيني تسكب

فوالله ما أدري أبا نحر أسبلت * جفوني أم من عبرتي كنت أشرب

(قوله ليكون) أي في المعنى وهذا على المحكم التشابه (قوله احترازاً) على ترك التشبيه أي ترك التشبيه لاجل الاحتراز والتباعد عن ترجيح أحد المتساويين في قصده على الآخر في وجه التشبيه يعني من غير مرجح وذلك لأن السابق إلى الذهن في التشبيه ترجيح التشبيه به في وجه التشبيه على المشبه ولا ترجيح هنالكان الفرض أن الطرفين متساويان في وجه التشبيه فكذلك التشابه ليس كذلك على واحد من الطرفين مشبهاً ومشبهاً به وقوله من ترجيح أي من إهمام ترجيح أحد المتساويين والواجب ترك التشبيه فمثل قوله فلا حسن ويبتل نحو ترك التشبيه (قوله أحد المتساويين) أي بحسب القصد لا بحسب معنى نفس الامر (قوله كقوله) أي قول أبي إسحق إبراهيم الصابي اليهودي كان يحفظ القرآن حفظاً جيداً ولم يشرح الله صدره (٤١٣) للإسلام كما عدها الحسن الكاظم

ليكون كل من الشئين مشبهاً ومشبهاً به (احترازاً من ترجيح أحد المتساويين) في وجه التشابه (قوله تشابه دمي أذ جري ومدامتي * فن مثل مافي الكاس عيني تسكب فوالله ما أدري أبا نحر أسبلت * جفوني)

الغائل لكونه هو المسمى والمراد (احترازاً من ترجيح أحد المتساويين) في ذلك الأمر المشترك فيه حتى صار به كل منهما مشبهاً ومشبهاً به فلا مرجح وهو باطل والاحتراز عن الترجيح الباطل يقتضي ترك صيغة التشبيه كاذكراً إذ لو أتى بصيغة التشبيه أفاض ترجيح أحدهما فهو يناقض المدعى المقصود فلذلك يعدل إلى ما يلائم على التساوي والتشابه (قوله تشابه دمي أذ جري) أي وقت جري يانه من عيني (ومدامتي) والمدا من الخمر (فن مثل ما) أي الخمر الذي (في الكاس) وهو أنه يشرب فيه الخمر (عيني) تسكب وتسكب الدمع رسالة وأرسال العين من مثل ملق الكاس يحتمل أن يكون على معنى التنازل الحقيقي فيطابق قوله تشابه دمي ومدامتي وقوله (فوالله ما أدري أبا نحر أسبلت جفوني) التشابه على التساوي بل الأمر صافي بالدلالة على التفاوت ارتفع دليل التفاوت وصار الكلام مجرد الجمع الذي هو أهم من التفاوت والتساوي لا يتناول إذا حصل التعارض في التفاوت عدل لما وراءه وهو المساواة فان قلت إذا كان التشابه يقتضي التساوي لدلالة الفعل على وقوعه من الجانبين فيلزم ذلك في نحو شارب دمع الدلالة فاعل على المشاركة (قلت) فاعل وتفاعل وان اتفاقاً في الدلالة على المشاركة فهي مختلفة فلان بوجه آخر وهو أن تفاعل في أساسه الفعل لاثنين وتفاعل أخبار بوقوع الفعل من أحدهما على الآخر المستلزم لوقوعه من الآخر ومثل المصنف التشابه بقول أبي إسحق الصابي

تشابه دمي أذ جري ومدامتي * فن مثل مافي الكاس عيني تسكب

فوالله ما أدري أبا نحر أسبلت * جفوني أم من عبرتي كنت أشرب

الكاس بحذف مثل إشارة إلى أن مثل مافي الكاس كائن عنده والدمع الآخر مسكوب عنه وفيه من المبالغة لا يخفى وقوله عيني مفرد مضاف ليعر وليس منقياً والواجب أن يقول عيني لأن المتي المرفوع المضاف إليها المتكلم لا يتقلب ألفه بما يتناقض يقال لا نعوى في قول ابن مالك والناس إن ذلك المتي والمحقق باتفاق في المقصود على المشهور وعن هذا نقلناه بإجماع حسن وعيني مبتدأ ووجه تسكب خبره ومفعول تسكب محذوف كافر (قوله فوالله ما أدري أبا نحر أسبلت) أي ما أدري جواب هذا الاستفهام بالجر والجرور متعلق بأسبلت أي ما أدري أسبلت جفوني بالخمر الحقيقي وفي العبارة حذف كنت شربت منه ليكون مقابلاً لقوله أم من عبرتي كنت أشرب بأن قوله أم من عبرتي الخ فيه حذف والاصل أم أسبلت جفوني بالدمع فكنت أشرب منه ليكون مقابلاً لقوله أولاً أسبلت جفوني بالخمر وحذف في البيت احتياجاً حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضوع الآخر وحاصله أنه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر (١) في الخمر تظهر أنها مختلطة عليه حالاً وأنه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر أو كان يشرب من عبرته فعينه تسكب دمعاً وهذا من مجالس العارف إذ هو لم يقطع أنه يشرب خمر أو أن الذي تسكب عيناه دمع آخر

وكقول الآخر **رقا زجاج ورافقت الخمر • وتشابهتسا كل الامر** فكما عاخر ولا قدح • وكأما قدح ولا خمر
(قوله قال) الخ الغرض من هذا بيان أن أسيل فعل لازم لا يصل للفعل بنفسه وحيث قدح الباء في حيزه التعدية لازائدة اذا لا تكون
كذلك الاول كان متعديا بنفسه (٤٩٤) (قوله اذا دخل) أي سال كثيرا وياه ضرب (قوله وأسبلت السماء) أي بالطر

يقال أسبل السمع والمطر اذا هطل وأسبلت السماء الباء في قوله أيا خمر للتعدية وليست بزائدة على
ما هو مع بعضهم (أم من عبري) أي دمي (كنت أشرب) ويحتمل أن يكون على معنى
تشبيه السمع بالخمر لأن المفعول إلى التشابه بعد قصد التسامع لا يجب كماله عليه قوله فلا حسن ترك
التشبيو مسيا في وجه ارتكاب التشبيه فيا كان كذلك فالشاعر هنا لما اعتقد التساوي بين السمع
والخمر لادعائه كثرة السمع حين قصد الشرب وصفاء الخمر كالمصفا لمدحها فإراد ان يظهر الالتباس في
المشروبين من كثرة السمع وصفاء الخمر عدل على التشبيه المقضي للتجميع ونفي الالتباس إلى التشابه
المفيد للالتباس المدعى من كثرة السمع وصفاء الخمر وقوله بالخمر متعلق بأسبلت والباء فيه للتعدية لأن
أسيل يكون لازما فيتمتع بالاشربة يقال أسبل السمع والمطر اذا هطل أي سال كثيرا وأسبلت السماء
كذلك من قالها زائدة جعل أسيل بمعنى أرسل فان أراد أن يعجز يادتها فهو وهم وإن أراد
احتمال يادتها فارتكاب يادتها مع امكان جعل الفعل لازما فيكون التعدية مما لا ينبغي أيضا ولكن
بيان كونها التعدية بمجرد لزوم الفعل لا يحتاج من حيث لان نسبة الاسيال إلى غير السائل من المطر والسمع
بحال فاذا قيل سالت العين فالمراد سيلان دمعها فينفي نسب السمع على الخبز الذي هو الاصل فاذا خال
الباء عليهم يادة أيضا اللهم الا أن يضمن الفعل معنى امتلا مثلا أو يحقق فيه السيلان بمالفة وتكون

وأسبلت الجفون بالسمع
فهو اذا تعدى بتدلى بالباء
(قوله الباء في قوله أيا خمر
للتعدية) أي لزوم الفعل
(قوله على ما هو مع بعضهم)
فيه انه ورد استعماله متعديا
بنفسه واستعماله لازما في
القاموس أسبل السمع معنى
أرسله وفي الصحاح أسبل
السمع معنى هطل فلي الاول
الباء الواقعة في حيزه زائدة
وعلى الثاني للتعدية بفعل
الشارح الزيادة وهما وهم
منه وأجابهم بأن غاية
الامر أنه استعمل لازما

وروى عينا نكسب من قوله بها العنان تهل فكانه أراد أن المداصة والسمع متساويان في الخمر
أو الخمر يان قلن اذا كان التشابه يقتضي التساوي والتشبيه يقتضي التفاوت فكيف جمع بينهما
في قوله تعالى كلارز قواه نامن ثم مرز قالوا هذا الذي رزقنا من قبل قال الزخشرى معناه مثل الذي
رزقنا ثم قال تعالى وأتوا به متشابها فقد جمع بين يصيقي التشبيو والتشابه (قلت) ليس عن ذلك جواب
الا أن يقال التشابه هنا المراد به التساوي في مقدار ووجه التشبيو والتشابه باعتبار أن وجه التشبه في التشبه
بهم وصف وكذلك لوقوله تعالى كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم فان تشابه القلوب
بازمة تشابه الاقوال التابعة لها في القلب فقد جمع بين التشبيو والتشابه وجوابه كالاول وقد يشكل
على هذا قول الشاعر تشابه دمي مع قوله فمن مثل فكيف جمع بينهما ولا سيما والفاء تشير إلى تسبب
ذلك عن التشابه ولولا قول في البيت الثاني فوالله ما أدري لكنت أقول التشابه بخر دالجم والتشبيه
بعده لا يوضح التشبه الناقص والتشبيه بالزائد ولو صح ما دعاه بعضهم أن مثلنا من قولهم مثلك
لا يفعل كذا لا يمكن الجواب به لكن الظاهر أن مثلك لا يفعل كذا لا يستعمل في حشو الكلام
وكذلك قال الامام غير الدين في نهاية الايجاز وغيره ان ذلك محاصر تقديمه كالزاد من التشابه قول
الساحب بن عباد

ومتعديا لم يتعين زيادة الباء
سواء الاصل عدم الزيادة
وحيث قدح فليز يادوهوم
على أن زيادة الباء في غير
النفي والاستفهام وفي غير
خبر البشدا مع ما ولا
ثبت السماع بالبيت مع
احتمال التعدية فتأمل
(قوله أم من عبري) أم هنا
متصلة لوقوعها بعد حمزة
التسوية والجملة بعدها
مؤولة بمصدر عطف على
الجملة السابقة والمؤلف وقع
حمزة الاستفهام بالصدر
والعبرة بالفتح المدعوع وأما
بالكسر فمصدر بمعنى
الاعتبار (قوله لما اعتقد
التساوي بين السمع والخمر)

رقا زجاج ورافقت الخمر • وتشابهتسا كل الامر
فكأما خمر ولا قدح • وكأما قدح ولا خمر
وعلى هذا الشاعر من السؤال ما على الذي قبلهم من اجماع التشبيو والتشابه الا أن يقال ان كان فيه
لشك للتشبيو يشبه لفقوله ولا قدح ولا خمر أو يقال التشبيوان المصرح بهما متارضا لفظا كما

أي في الجملة ولم يقصد أن أحدهما زائد فيلوا الآخر فخلص بطريق ترك التشبيه إلى التعبير
بالتشابه وتظير ما تقدم من البيتين قول صاحب بن عباد

رقا زجاج ورافقت الخمر • وتشابهتسا كل الامر فكأما خمر ولا قدح • وكأما قدح ولا خمر
(و عجوز)

(قوله ويجوز الخ) مقابل لقوله فلا حسن الخ وقد استفيد ذلك من قوله فلا حسن وكانه تعرض له لوضعه بالتمثيل ولا يخفى أن البيت كما اشغل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشغل على تمثيل الجائز الذي هو التشبيه حيث اشغل على قوله في مثل الخ وبالجملة فلا داعي لذكر هذا الكلام لمعلمه ما تقدم (وقوله بين شيئين) هما المشبه والمشيبه به وقوله في أمر هو وجه الشبه (قوله أيضا) أي كما يجوز الحكم بالتشابه بل هو الاحسن كما تقدم (قوله لا يهملون تساوي يافى (٤١٥) وجه الاستدلال) أي بأن لم يرد المتكلم أن أحدهما زائد فيه ان كان هناك زائد بل قصد اشتراك الطرفين فيه على حد سواء وان كان في أحدهما زيادة في الواقع ولان اداة التشبيه قد تستعمل مجرد قصد التشبيه بل كما في الاطول (قوله لغرض من الاغراض) أي غير داخل في وجه الشبه الذي قصد تساوي الطرفين فيه ان قلت مقتضى كون التشبيه لغرض أن يكون واجبا وهو ينافي الجواز ويناقض أحسنية المدلول الى التشابه قلت المراد بالجواز هنا في الاستمتاع الصادق بالوجوب ولا ينافي الاحسنية لانها أيضا للوجوب لان الاحسن في باب البلاغة الواجب وعلى هذا فاختدم من دلالة الاحسنية على الجواز في مقابلة لا يجوز ان يسمح له باليقين (قوله زيادة الاتهام) أي لجهة كما اذا شغب بفرسه فقال غرة فرسي كلو لوق في كف هبد

(ويجوز) عند ارادة الجمع بين شيئين في أمر (التشبيه أيضا) لانها وان تساوي في وجه التشبيه بحسب قصد المتكلم الا لا يجوز أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاتهام وصكون الكلام فيه (كتشبيه غرة الفرس بالصبح الياء للاستعانة عليه تأمل (ويجوز التشبيه أيضا) في الطرفين اللذين أراد الجمع بينهما في أمر قصد تساويهما فيه بأن لا اراد ان يثبت منفى أحدهما ان كان بل أراد بنفس القدر الذي اشترك فيه وحصل في كل منهما أو ما جازا الجمع بينهما بطريق التشبيه هذا قصد المقضي للمدول الى التشابه كما تقدم لان المدلول لا يجب أن أشار اليه بقوله فلا حسن ترك التشبيه وانما لم يجب لان المتكلم قد يكون أحد الطرفين عنده أمما لم يكن له أول خاطر لجمته فيه أو لكونه هو المخير عنه فيقدم لكونه يجب أن يكون مبتدأ حيث قد مضى عنه بكونه كالآخر وذلك كمن لقي فرسه أو سئل عن ماله في الجملة أو شغب به فآراد الاخبار عنه فيقول غرة فرسي كياقوت في كف سبط وليس غرضه تركه ولا تقرير كمال الثروة لانها عنده أعظم من أن تزين أو تقرير بل الغرض مطلق تميزه بما ذكر وانما قصده للاتهام بحجة وأذكر ان كان ثم شيء آخر فهو غير مقصود وقد يكون حديثه أو لا في أحد الطرفين فانجز الكلام الى وصفه فيناسب تشبيه وجهه مشبها لان أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا من معنى الاهتمام لان اجزاء الشيء على المناسب الاسمي من التقديم بما يقتضيه الاهتمام بذلك التقسيم فيكون المقدم أهم باعتبار ذلك التقديم وذلك كما اذا كان يصف ليلا سرى فيه أو فرسا سرى عليه فاتى به الحديث الى وصف ما تعلق بكل منهما فيجعل غرة الثاني كالصبح وأصح الاول كالغرة في مجرد ظهور أو اشراق في ذي سواد من غير قصد قوله ولا ضعف لغرض من الاغراض كاظهار الواقع في نفسه واطهار قوة العارضة على ايراد التشبيه فانهما يتفاوت في البناء فيقول اذا اتى في وصف الليل الى الذجر وكأن غرة فرس وفيما اذا كان يصف في الفرس حتى اتى الى غره وكأنه ضياه العجور والى هذا أشار بقوله (كتشبيه غرة الفرس بالصبح) يعني فيا اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة تعارض معنى في لفظ التشابه فنتساق بطريق أصل التشبيه وقد يسلط هذا بأن يقدر من مثل ماجرى من دعي في السكس وقد يسلط في الآتين البكرتين بأن يقدر تشبيه مخوف يسلط عليه مقابله وأهم أن هذا هو القسم الذي قصد به التساوي بين أمرين (قوله ويجوز التشبيه أيضا) أي يجوز استعمال صيغة التشبيه عند ارادة التشابه وذلك ابر به مجرد الجمع بين أمرين وهذا هو القسم الذي قصمت أن المقصود فيه مجرد الجمع لا التساوي وهذا القسم يستعمل كل من المشبه والمشيبه به في موضع الآخر كتشبيه غرة الفرس بالصبح

قاصدا اخذه ظهور منير في أسود أكثر منه فليس غرضه من التشبيه ترك الثروة ولا تقرير كمالها لانها عنده أعظم من أن تزين أو تقرير بل الغرض من تقديم الغرة وجعلها مشبها بالادهم بها (قوله ويكون الكلام فيه) كما اذا كان حديثه في أحد الطرفين أو لا فينجز الكلام الى وصفه فيناسب تشبيه وجهه مشبها لان أصل تركيب الكلام أن يكون كذلك وهذا معنى الاهتمام لان اجزاء الشيء على المناسب الاسمي من التقديم بما يقتضيه الاهتمام وذلك كما اذا كان يصف ليلا سرى فيه أو فرسا سرى عليه فاتى به الحديث الى وصف ما تعلق بكل منهما فيجعل غرة الثاني كالصبح وأصح الاول كالغرة في مجرد اظهار اشراق في ذي سواد من غير قصد قوة ولا ضعف (قوله كتشبيه غرة الفرس بالصبح) أي فيا اذا اقتضى الحال تقديمها وجعلها مشبهة لكون الكلام انجز ليلا أو للاتهام بها

وتشبه الصبح بفرقة الفرس متى أر يدظهور منبر في مظلم أكثر من تشبيه الشمس بالمرآة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة كقائل
 وكان الشمس المنيرة دينا * وجهه حذائذ الشراب
 وتشبيه المرآة المجلوة أو الدينار الخارج من السكة بالشمس متى أر يد استدارة متلا في متضمن الخاص في اللون وان عظم التفاوت
 بين بياض الصبح وبياض الغرة وتور الشمس وتور المرآة الدينار وبين الجرمين فإنه ليس شئ من ذلك بمنظور إليه في التشبيه وعلى
 هذا ورد تشبيه الصبح في الغلام يعلم أبيض (٤١٦) على ديباج أسود في قول ابن المعتز

والليل كالخلة السوداء لا حبه
 من الصباح طراز غير مرقوم
 فانه تشبيه حسن مقبول
 وان كان التفاوت في المقدار
 بين الصبح والطراز في
 الامتداد والانسياط شديدا
 (قوله وعكسه) يعني تشبيه
 الصبح بالغرة لثقل ما ذكر
 من كون الكلام المنجر إليه
 أو للاهتمام به (قوله متى
 أر يد) راجع لقوله كتشبيه
 غرة الفرس بالصبح وعكسه
 أي متى قصد اعادة ظهور راجح
 وقوله منبر أي كالغرة بياض
 الصبح وقوله في مظلم أكثر
 منه أي كالليل والفرس
 والحاصل أنه متى قصد اعادة
 أن وجه الشبه ما ذكر
 جاز أن تشبيه الغرة بالصبح
 والصبح بالغرة لحصول
 المقصود بكل من التشبيهين
 (قوله من غير قصد) متعلق
 بأر يد وقوله قصد أي من
 التكميم المشبه أي من غير
 أن يقصد التكميم ما ذكر
 بل إنما قصد مجرد اعادة
 ظهور منبر في مظلم
 أكثر منه مع ملاحظته
 والتساوي (قوله ولا انسياط) أي الاتساع وقوله وفرط التلاؤل أي
 شدة الالمان (قوله ونحو ذلك) أي نحو المبالغة في وصف الفرس بما ذكر
 الفرس بالصبح لاجل المبالغة في الضاء والتلاؤل لا لاجل اعادة ظهور منبر في مظلم فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه وحينئذ فيتعين
 جعل الغرة مشبها بالصبح ومشبهها لأنما أر يد في ذلك ولا يصح العكس فيها لأن فرض يمد إلى المشبه بمن إيهام كونه أهم من المشبه على
 ما عرفت فقول الشاعر لوجب الخ أي إذا ار يد التشبيه على سبيل التحقير ولو ار يد على سبيل الادعاء تعين العكس كما عاهد عبد الحكيم

(وهو)
 شدة الالمان (قوله ونحو ذلك) أي نحو المبالغة في وصف الفرس بما ذكر (قوله أر يد) أي قصد ذلك (الخ) يعني لوقد تشبيه غرة
 الفرس بالصبح لاجل المبالغة في الضاء والتلاؤل لا لاجل اعادة ظهور منبر في مظلم فإنه لا يكون حينئذ من باب التشابه وحينئذ فيتعين
 جعل الغرة مشبها بالصبح ومشبهها لأنما أر يد في ذلك ولا يصح العكس فيها لأن فرض يمد إلى المشبه بمن إيهام كونه أهم من المشبه على
 ما عرفت فقول الشاعر لوجب الخ أي إذا ار يد التشبيه على سبيل التحقير ولو ار يد على سبيل الادعاء تعين العكس كما عاهد عبد الحكيم

وأما تقسيم التشبيه باعتبار طرفيه أربعة أقسام الأول تشبيه المفرد بالمفرد وهو ما طرأ مفردان أما غير مقيد

(قوله وهو إلخ) المفرد من الكلام على أركان التشبيه والفرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه وهو ما باعتبار الطرفين أو باعتبار الوجه أو باعتبار الأداة أو باعتبار الفرض وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب (قوله باعتبار الطرفين) أي أفراد وتركيبا وتعمد تقسيمه باعتبارهما حسية وعقلية (قوله أربعة أقسام) هي في الحقيقة تسعة أقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لأن الطرفين إما مفردان أو مقيدان أو مركبان أو تشبيه مفرد والمشبّه به (٤١٧) مقيد أو بالعكس أو التشبيه مفرد

(وهو) أي التشبيه (باعتبار الطرفين) المشبّه والمشبّه به أربعة أقسام لأن (أما التشبيه مفرد ومفردا) أي المفردان (غير مقيد

أن يبقى الكلام على ظاهره فيكون العلول إلى التشابه هو الأول مطلقا والفرض المذكور يجوز لا موجب وذلك لأن السبب في الشيء لا يقتضي الوجوب دائما لعمدة أن يكون للارحمة أو للجواز وهو هنا للجواز وفيه نصف لما عدا ذلك لما تقرر في علم البلاغة من أن رعاية مقتضى الحال واجب والحسن فيه من قيل الواجب لا يقال المراد الحسن البديعي لأننا نقول بهذا لا لغرض المقررة هنا معنو يقتضيه الحال تأمل ولا فخر من ذكر أقسام الفرض من التشبيه شرع في تقسيم التشبيه وهو إما باعتبار الطرفين أو باعتبار الوجه أو باعتبار الفرض أو باعتبار الأداة وقد أتى به المصنف على هذا الترتيب فقال (وهو) أي التشبيه ينقسم (باعتبار طرفيه) إلى أقسام وذلك لأن طرفيه هو المشبّه والمشبّه به أما أن يكون مفردا من مفرد أو مقيد من مفرد أو تشبيه مفرد والعكس أو مركبان معا أو التشبيه من مركب والثاني مفرد والعكس أو المشبّه بمركب والثاني مقيد والعكس فهذه أربعة أقسام من ضرب ثلاثة أحول الأفراد والتركيب والتقدير في نفسه طائفة المشبهان كان من كمال التشبيه أما مركب أو مفرد أو مقيد فهذه ثلاثة أن كان من مركب أو مقيد أو تشبهان كان مقيدا أو تشبهان كان مفردا المجموع تسعة وقد تقدم قوله طرفاه أما تحسين إلى آخره وذلك تقسيم فيه باعتبار طرفيه أيضا فربما عدا على أن بعض أقسام الأفراد والتركيب مأخوذة من قوله فيما تقدم والمركب الحسي فيا طرأ مفردان إلى آخره لأن الأخر هنالك لا مسمى فصرح به هنا في عمله ثم هذه التسعة صيرها المصنف أربعة بأن جعل التقييد من جزئ الأفراد فجعل أقسام المقيد والمفرد في مقابلة ما فيه التركيب وجعل ما فيه التركيب ثلاثة أقساما أنفرد فيه التركيب وما اجتمع فيه مع مفرد سواء كان المفرد مقيدا أم لا وجعل ما اجتمع فيه مع مفرد مقيد من ما تقدم فيه التركيب وما تأخر فيه وإلى ذلك أشار بقوله (أما تشبيه مفرد مفرد) أي التشبيه باعتبار الطرفين أربعة أقسام لأنه إما تشبيه مفرد مفرد (وما) أي وإلحال أيهما (غير مقيد) بمجرور وإلحال وصف وغيره مما يكون له تعلق وضارح فإن فيه إلحال ناقص بلزائد ص (وهو باعتبار طرفيه إلى آخره) ش لما انقضى الكلام في الطرفين والوجه والأداة والفرض شرع في الأقسام فأولها الكلام على أقسام التشبيه باعتبار الطرفين وذلك أن تقول من أقسام التشبيه باعتبار الطرفين كونها تحسين أو لا وقد تكلم على ذلك فإن قلت إنما تكلم عليه استطراد حين ذكر الطرفين في أركان التشبيه قلت فهلا استطرذ لهذا أيضا وأما فخر بين التقسيم إلى حسي وغيره حتى يجعل في الكلام على الطرفين وبين التقسيم إلى مركب وغيره حتى يجعل من أقسام التشبيه وقد قسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى تشبيه

(٥٣ - شرح التلخيص ثالث) ذلك الإشارة بتقدير خبر لقوله هو لأن مجرد قوله أما تشبيه مفرد مفرد لا يوضح أن يكون خبرا فإن الخبر في الحقيقة أعلاه مجموع قوله أما تشبيه مفرد مفرد وما عطف عليه من بقية الأقسام وإنما ظهر الأعراب في كل واحد لاجتماع الأعراب المحرر من حيث هو مجموع متعذر وأعراب واحد دون آخر تحكى اه يس (قوله وما غير مقيد) أي وإلحال أيهما غير مقيد بمجرور وأضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه التشبيه فايدكر من التصو لا حد الطرفين لكن لا تعلق به بوجه التشبيه لا يكون فيه الطرف مقيدا

كشيتيه الخد بالورد ونحوه وعليه قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن فان قلت فلو جله الشبه في الآلة قلت جعله الرغشري حسيا فانه تالما كان الرجل والمرأة يتغفان ويشتمل كل واحد منهما على صاحبه في عناق شبه اللباس المشتمل عليه قال الجعدي اذا ما الضجيج نفي عطفا * تثنت فكانت عليه لباسا (٤١٨)

كشيتيه الخد بالورد أو مقيدان كقولهم (من لا يحصل من سعيه على طائل (هو كراقم على الماء) فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقه على الماء

وجه التشبه واحترازنا بقولنا ما يكون له تعلق وجه مما يذكرون من القيود لأحد الطرفين لكن لا تعلق له بوجه التشبه فلا يكون به الطرف مقيدا كما تشبه عليه عندنا ثباتنا بقوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن غشلا للفردين بلا تقييد وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى في التركيب (صكتشيه) أي وبمثال التشبيه في المفردين غير المقيدين تشبيه (الخد بالورد) في الجمرة والجمرة وجه مفرد وقد تقدم أن المفرد طر فامفردان أدلا لا يمكن تعلقه بتعدد مادام مفردا حقيقة واخذ بالورد لا يخفى أفرادها ومن تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد قوله تعالى هن لباس لكم أي كاللباس لكم وأنتم لباس لهن أي كاللباس لهن ووجه التشبيه بين اللباس والرجل والمرأة أن كلا منهما يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يستر صاحبه بالزوج مما يكره من الفواحش كما يستر الثوب الموردة حيث اختبر في الوجه كونه أشتا لا أوسترا عما لا ينبغي استعمله باللباس لأن كل لباس موصوف بكونه بحيث يشتمل ويستتر به من غير توقف على كونه للرجل ولا على كونه للنساء فإذا أفاده المجرور وهو كونه للنساء والرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف عليه الوجه لا بعد في التقييد ولا في التركيب إذا دخل في التشبيه إلا ما يتوقف عليه ويؤخذ باعتباريه فلها قلنا إن هذا التشبيه من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد ولم نعد المجرور في الطرف الذي هو اللباس قييدا وهو لكم ولهن قلنهم (أو) هما أعنى المفردين (مقيدان) مجرور وأغريه ما يتعلق به وجه الشبه كما تقدم فوجعل المصنف المقيد من المفرد كما أشرنا إليه في تقدم وذلك (كقولهم) فحين لا يحصل من سعيه على طائل أي على فائدة (هو كراقم على الماء) وقد تقدم بيان هذا

مفرد مفردا ومركب بمركب أو مفرد بمركب أو عكسه الأول تشبيه مفرد بمفرد وهو أربعة أقسام أن يكونا غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد والمراد بالقيدهما ما كان قبلا لم يدخل في التشبيه محترز بذلك عن قولنا خذ يد كهذا الورد وكذلك كل تشبيه كان طرفاه حسين فان المفرد فيه غير مقيد بقيد تشبيه الخاص وكذلك قولنا هذا الخد كهذا الورد تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد غير مقيد وان قول المصنف تشبيه الخد بالورد لا يعني به ما إذا كانا كليين بل أعظم ذلك ومثله المصنف في الإيضاح بقوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن لا يقال المشبه بمقيد بقوله تعالى لكم ولهن لا نقول هو قيد لفظي لأنه في وجه التشبه كما سبق نعم قد قال المشبه هنا مقيد والمعنى في وقت المضاجعة لا مطلقا وبه يشير ما نقله المصنف عن الرغشري أن ذلك تشبيه محموس محصور وأن المراد أن كلا يكون لصاحبه كاللباس والثاني أن يكونا مفردين مقيدين والفرق بين المقيد والمقيد والمركب أن المركب كل واحد من أجزائه جزء الطرف والمفرد المقيد يكون الطرف فيه ذلك المقيد والقيدهما طر جزء ومثله المصنف بقولهم هو كراقم على الماء وعبارته في الإيضاح كقولهم لن لا يحصل من سعيه على شيء هو كالتعاقبض أو الراقم

وقيل قبل كل واحد منهما باللباس لأن آخر لانه يصونه من الوقوع في فتنة الفتاحه كاللباس السائر للمعورة وامامقيدان كقولهم لن لا يحصل من سعيه على شيء هو كالتعاقبض على الماء والراقم في الماء فان التشبه هو الساعي لا مطلقا بل مقيدا بكون سعيه كذلك والمشبه به هو التعاقبض أو الراقم لا مطلقا بل مقيدا بكون قبضه على الماء أو رقه فيه

(قوله كشيتيه الخد بالورد) بأن يقال الخد كالورد في الجمرة فالمراد تشبيه الخد الغير المصنف لأحد وجعل في المثل من تشبيه المفرد بالمفرد بلا تقييد قوله تعالى هن لباس لكم أي كاللباس لكم وأنتم لباس لهن ووجه التشبيه بين اللباس والرجل والمرأة حسى وهو الملاصقة والاشتمال لأن كلا من الزوجين يلاصق صاحبه ويشتمل عليه عند المعانقة والمضاجعة كما يلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه كذا قال صاحب

الكشاف وقيل إن وجه التشبه عطف وهو الاستر مما يكره لأن كلا من الزوجين يستر صاحبه مما يستكره من الفواحش لأن كما يستر الثوب الموردة لا يقال هن لباس لكم ولهن ولكم وصف اللباس فيكون التشبيه في التشبيه مقيدا لا نقول لأنوا كان وصفا لكن لا دخل له في وجه التشبه لانه اعتبر في الوجه والاشتمال والاستر مما يكره ولشأن أن اللباس في حد ذاته وصف بكونه يشتمل به يستر به من غير توقف على كونه للرجل ولا على كونه للنساء حيث شئت فإذا المجرور من كون اللباس للنساء والرجال لا يتوقف عليه الوجه وما لا يتوقف

بل بقيد كونها في كذا الاشـ (٤٧٠) اذ على عكس ذلك كتشبيه المرأة في كذا الاشـ بالشخص الثاني تشبيه المركب بالمركب وهو مطلقا

متقدمة بكونها في كذا الاشـ بخلاف التشبيه أعني الشخص (وعكسه) أي تشبيه المرأة في كذا الاشـ بالشخص فالتشبيه متقدمة بكون التشبيه به (ولمنا تشبيه مركب بمركب) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تلتصقت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا

طردى لأن التشبيه صحيح فيها دون ذلك الاعتبار والمراد هو التشبيه بمقتبذة بكونها في كذا الاشـ اذ الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وتوحيج الاشراق على الوجه السابق التي هي الوجه لا تتحقق الا باعتبار قيد كونها في كذا المرتض وما يتوقف عليه الوجه قيد التوقف هنا ضروري اذ المرأة في كذا الثابت اليد لا يتصور فيها ما ذكر وإما أن يكون أعني غير المقيد هو التشبيه بمقتبذة هو التشبيه وهو العكس المشار اليه بقوله (وعكسه) أي أن تشبيه المقيد بغيره كقول في المرأة في كذا الاشـ كالشخص عن قصد التشبيه المقلوب مثلا وقد بينا أن المرأة مقيد هو الشخص غير مقيد وذلك واضح (واما تشبيه مركب بمركب) هو معطوف على قوله امام فرد بمجرد يعني أن التشبيه امام فرد بمجرد وهو ثلاثة اقسام كالقديم واما تشبيه مركب بمركب وقد قسم أن المركب هو الهيئة الحاصلة من أشياء تضافت وتلاصقت في اعتبار المتكلم حتى صارت شيئا واحدا بحيث اذا انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم وهو أعني تشبيه المركب بالمركب ثلاثة اقسام لا يظهر فيه لكل جزء من الاجزاء المنضعة تأثير لصح تشبيهه في المقابل لا يتكافئ بل يراد المجموع هو الهيئة من غير ظهور المقابل من الاجزاء وذلك كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا الآية فان المراد تشبيه قصدة المنافقين بقصدة من استوفد نارا فلما أضاع ما حوله ذهب الله بنورهم وفي وجود ما يكون تافضا الحين ويطلع في حصول المراد بما شرته ثم يعقبه انقطاع الموجب للهلاك والا بأس من كل نفع ولم يقصد به مفرد يقابله مفرد من تلك الجهة الأخرى فان أريد أن يتكفى في ذلك جعل المنافق كالاستوفد نارا وانظاره للاركان الذي انتفع به في الدنيا كوجوده من النار المنفعة به حيث ذر وانقطاع انتفاع المنافق بالاركان التي أظهره بسبب الموت مع عقوبته الهلاك في النار والحجاب كالنفاذ النار للستور وقوعه في ظلمة لا يبصر ولكن هذه تكلفات والمنهج في مثل ذلك تشبيه الهيئة المشقة بالقصة بالقيمة كإدله عليه ذلك هنا وأوجه صريح ذكر المثل وما يظهر فيه المقابل من كل طرف لكن عند الضرر لا يصح تشبيهه اعم صحت المعنى في التال السابق عند اعتبار المقابلة التكيفية وذلك عند الفاء لفظ المثل في غير القرآن العظيم مثلا فاته لأمعني تشبيه المنافق وحده بمستوفد النار وحده ومثاله من غير قوله

كأنما المريج والمشتري * قدامه في شامخ الرقبة
منصرف بالليل عن دعوة * قداسرحت قدامه متعنه
فان تشبيه المريج والنجم المعلوم بالرجل المنصرف عن الدعوة والى الطعام في ولية مثلا لأمعني له منفردا وما يصح تشبيه كل مقابل بأخيه حتى يكون من تشبيه المتطد ولكن منع منه وجود الحسن في التركيب الذي لا يوجد في المتطد وذلك كقوله

وكان أجرام النجوم لو امسا * در ثخن على بساط أزرق
فان مقابل النجوم من الطرف الآخر هو الدر ومقابل السماء الفوم ومن ذكر النجوم بساط أزرق وذلك ظاهر وضح التشبيه في كل منهما على الانفراد بان يقال اليوم كالدر والسماء كسباط أزرق واليه أشار بقوله وعكسه تقدم الثاني تشبيه مركب بمركب وهو ما طراه كترتان بحفقتان ومثاله بيت بشار السابق وقد تقدم في تقسيمات وجه التشبيه فلو اخرج المصنف ذلك الى هناك الأولى وهو قوله

كترتان حفقتان كان في قول المشتري
رأى حلاله نعم من فيه *
صعود البرق في الغيم الجاهم لا يريد به تشبيه يابض الجبل على الانفراد بالبرق بل مقصوده الهيئة الخاصة الحاصلة من غاطسة أحد اللونين بالأخر
فوله بمقتبذة بكونها في كذا الاشـ أي لان الهيئة الحاصلة من الاستدارة والحركة وتوحيج الاشراق على الوجه السابق التي هي الوجه لا تتحقق الا بقيد كونها في كذا الاشـ وما يتوقف عليه الوجه قيد التوقف هنا ضروري اذ المرأة في كذا الثابت اليد لا يتصور فيها الوجه المذكور (قوله أعني الشخص) أي فاته لا تقيد فيها فان قلت التشبيه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة لما كانت لازمة للشخص غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها وليست بقيد خارج (قوله وعكسه) عطف على قوله (قوله أي تشبيه المرأة الخ) أي تشبيها مقولوا (قوله وتلاصقت) تفسير لما قبله وقوله حتى عادت أي صارت شيئا واحدا بحيث لو انتزع الوجه من بعضها اختل التشبيه في قصد المتكلم

فقد المتكلم وعي تشبيه المركب بالمركب أن يكون وجه التشبيه كما أي هيئة كما اتفق تشبيه (كا
المفرد بالمركب لا بد أن يكون الوجه كذلك وأما في تشبيه المفرد بالمفرد فتارة يكون الوجه من كذا وتارة يكون مفردا

وكذلك المقصود في بيت بشار ولذلك وجب الحكم بأن أسيافنا في حكم الصلة للمعد ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيه بمعنى مع قولهم ولو تركت الناقة وصلها لرضعها وما ينمى على ذلك أن قوله تعالى كواكب جلة وقبض صفه لليل فان الكواكب جمة كورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبعدة بشأنها لقال ليل وكواكب وأما بيت امرئ القيس

كان قلوب الطير رطبا وباسا * لئلا يكرها الغناب والحشف البالي

فهو على خلاف هذا لان أحد الشئين فيهما في الطرف من مصطوف على الآخر أما في طرف المشبه به فين وأما في طرف المشبه فلان الجمع في المتن في كالمطفي في المختلف فاجتماع شئين أو أشياء في لفظ تنبيه أو جمع لا يوجب أن أحدهما أو أحدهما في حكم التابع للأخر كما يكون ذلك اذا جرى الثاني صفه للول أو ما لانه أو ما أشبه ذلك وقد صرح (٤٧٩) بالمطفي أجراه بياناً لمن قوله

رطبا وباسا وهذا القسم ضربان أحدهما ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله

غدا والصبح تحت الليل باد * كطرف أشهب على الجلال فان الجلال فيه في مقابلة الليل ولو شبه به لم يكن شياً وكقول الآخر

كأما المريج والشترى * فنامه في شامخ الرضة منصرف بالليل عن دعوة * قد أسرجت قدماه شععه فان المريج في مقابلة المنصرف عن الدعوة ولو قيل كأن المريج منصرف بالليل عن دعوة كان خلفاً من القول والثاني ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من أجزاء الطرف

(كأن في بيت بشار) كان مثار النقع فوق رؤسنا وأسيافنا على مسبق تقريره (وَأَمَّا تَشْبِيهٌ مُفْرَدٌ بِمَرْكَبٍ كَأَمْرٍ مِنْ تَشْبِيهِ التَّشْقِيقِ) وهو مفرد بأعلام باقوت فشرى على رماح من زبرجد وهو مركب من عدة أمور

ولكن يقوت الحسن الذي اقتضاه التركيب المقصود للشاعر فان الحلق حيث ظهر النجوم على السماء الأزرق حيثة الدرر على البساط الأزرق أحسن وأرذوقاً من الحلق النجوم المجردة بالدرر والسماء بالبساط على انفراد كل واحد بصاحبه: نفعه تمدد التشبيه والذوق السليم شاهد بذلك وبما ظهر في المقابل لكن قصدت فيه الهيئة لا نهارق ولان فيه ما فاعلم التجريد كما قدمناه ما أشار إليه المصنف بقوله (كأن في بيت بشار) أي كالتشبيه الكامل في بيت بشار السابق وهو قوله

كان مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل نهوى كواكب

فانه شبه هيئة السيوف المسلوقة بالقتال بجمع القبار المنار فوق رؤسهم هيئة النجوم مع الكواكب والمقابل للسيوف هنا الكواكب والمقابل للقبار الليل ولكن المقصود الهيئة فلان قوله نهوى كواكب ساقصاً للوصف لليل فلا يستقل في التشبيه كما تقدم مع أن في اعتبار الهيئة الاجشافية من الحسن مما لا يوجد في التجريد وقد تقدم بيان ذلك وسبق هنا في تحقيقه فلما راجع (وأما تشبيه مفرد بمركب) هو مصطوف على ما عطف عليه ما قبله أي التشبيه المأمور به بمفرد بأقسامه أو ما مركب بمركب واحد مفرد بمركب وأريد به المفرد هنا ما يقابل المركب الشامل للقيده لا ما يقابل القيد لما تقدم أن المصنف ادخل القيد في المفرد وتشبيه المفرد بالمركب (كأمر من تشبيه التثنية) لما تقدم

كان مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل نهوى كواكب

فانه لم يرد تشبيه مثار النقع بالليل فانه غير طائل ولا تشبيه السيوف بالكواكب فانه غير طائل بل قصد تشبيه الهيئة الخاصة من اجتماعها على هذه الصورة بالهيئة الخاصة من الليل والكواكب المناهضة الأخرى أن نهوى كواكب جلة هي صفه لليل بخلاف قول امرئ القيس

كان قلوب الطير رطبا وباسا * لئلا يكرها الغناب والحشف البالي

الأخر غير ان الحال تغير ومثاله قوله

وكان أجرام النجوم لوامعا * درر ترقن على بساط أزرق

فانه لو قيل كان النجوم درر وكان السماء بساط أزرق كان تشبيهاً صحيحاً لكن أين يقع من التشبيه الذي يربك الهيئة التي تلا القلوب سروراً وعجباً من طواع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء وهي زرقاء وزرقها الصافية الثالث تشبيه المفرد بالمركب كما مر من تشبيه الشاة الجليلي والتشقيق والتمايوفر

(قوله كأن في بيت بشار) الاضافة لعمد أشير بها لما تقدم (قوله كان مثار النقع الخ) يلزم من بيت بشار قصد شبهت الهيئة المتفرقة من السيوف المسلوقة بالقتال بجمع القبار المنار فوق رؤسهم الهيئة المتفرقة من النجوم وتسايفها في الليل إلى جهات مستعدة

(قوله والفرق الخ) اعلم أن الفرق بينهما من حيث المفهوم واضح لا خفاء فيه لأن المركب حيث تمتزج من أمور متدة اثنان فما كثر كالاعلام الياقوتية المشورة على الرماح الزرجية والمفرد المقيد كما لا يقيد بقيد كالمركب المقيد يكون رقة على الماء المرآة بقيد كونها في كمال الشئ في المركب (٤٧٧) يكون المقصود بالذات المستعلا اجزاء المتزج من مباحث لتوصل بها إليها بخلاف المقيد فان

والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شئ إلى التأمل فكتبر ما يقع الالتباس

الذي هو مفرد لعدم تقييده بوصف أو غيره بأعلام باقوت لثرت على رماح من زرجيد وهو مركب من عدة أمور فهية تلك الأمور الاجتماعية المعترية في التشبيه لأن وجه التشبيه في التشبيه كونه ذات اجرام حرة مبسوطة على ساق طويل أخضر ولا يمت هذا الوجه في تلك الأمور الا باعتبار مجموعها ويدل على اعتبارها مجموعة وأنه لم يمتد أرواق الشقيق مع الاعلام ذكره لوصف الاعلام على وجه لا يصح أن يكون مشباهه وحده فإن قيل هذا مقيد لأن الاعلام قيدت بالاضافة للمقتضية لكونها من الياقوت ووصفت بكونها لثرت على رماح من زرجيد فليس هذا من تشبيه مفرد بمركب بل بقيد (قلت) لو كان التقيد الهوى يخرج عن التركيب لعدم التركيب أو قل قال قوله فيما تقدم ليل نهاي كواكب هذا من المركب مع أن غاية ما فيه وصف الليل بنهاي الكواكب ولكن اذا قيل الشئ بشئ من المقدمات الصورية من مفعول أو وصف أو ظرف أو مجرور أو غير ذلك فإن كان المقصود بالذات في قصد المتكلم هو المقيد والتقدير تبع كل من باب القيد وان كان المقصود الهيئة الاجتماعية وتوصل بها بتلك القيود ولا ترجع لما يوجد من اجزاء ذلك الطرف بعضها على بعض كان من قبيل المركب فالفرق بين المقيد والمركب قصد الراجح في شئ مخصوص وعمداً ما لا رجحان باعتبار المتكلم أو عدمه فيكون باعتبار ذوقه المقضي للاهتمام بشئ أكثر من غيره وأول عدم الاهتمام بالجمهور وأما الرجحان باعتبار السامع فيكون باعتبار القرائن الدالة على قصد المتكلم أو باعتبار ما لو استعمل ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطبيعته الا ذلك الرجحان المقضي للتقيد وأعمده المقضي للتركيب والحاصل أن التفرقة بين المقيد والمركب لا يكون باعتبار التركيب اللفظي لاستوائه في الشكل غالباً وانما يكون باعتبار قصد الهيئة بالذات والاجزاء تبعاً وأباعتبار قصد جزء من الاجزاء والربط بغيره تبعاً والحاصل على أحد القصدتين وجود الحسن فيه دون الآخر وهذا الاعتبار أعني أدراك وجود الحسن المقضي لأحد الأمرين انما الحالك فيه الذوق الجارى على استعمال البلغاء سليقة أو طباعاً ولهذا قيل أن هذا الفن اذا التبس فيه باب بياض لم يفضل بينهما الا الذوق فهو أحوج كل فن إلى الذوق والاذواق تختلف ولا تنضبط فلا تجري على نسق واحد في كثير من الأمور بخلاف المعقولات الصرفة فمن ثم قيل أن الفرق بين المقيد والمركب أحوج شئ إلى التأمل يعني في تفسيره والتعبير عنه وفي ادراكه أخذ حقيقته من كلام البلغاء مع اسم التقيد والتركيب وأما ادراك كهي نفس الامر لا يقيد اسم التقيد والتركيب وهو من شأن الصعو بفعله وأحوج شئ إلى الذوق وانما صعب في التعبير لأن التعبيرات عن النوقيات أصعب من ادراكها من التعبير كذلك ولذلك يقال من وصفه البلوغ قبل الاحتلام لم يفهمه الا بدوه وكذلك هو أصعب شئ في الادراك حيث يدعى التركيب فان ذلك تشبيه مشبهه متعددان كيميائي وأعلم أن المصنف قال في الايضاح أن المقصود في بيت بشار البيت الخاصة ولذلك وجب الحكم بأن أسيافاً في حكم الملة المصدر وصفه الا سيافاً لا يمنع من

أحد الاجزاء مقصود بالذات والباقي بالتبع وحينئذ لا احتياج للتأمل اعلموا بالنظر للتركيب والمواد المختوبة على التشبيه الواردة على الانسان وأن تميز يكون هذا التشبيه الذي فيها او التشبيه بام من قبيل المفرد المقيد او من قبيل المركب يحتاج لتأمل لأن القيد معتبر في كل من الامرين ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاه الطبع وصفاء الفريجة والحاصل أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظي لاستوائه فيهما غالباً وانما يكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والاجزاء تبعاً وأباعتبار قصد جزء من الاجزاء والربط بغيره تبعاً والحاصل على أحد القصدتين وجود الحسن فيه دون الآخر فادراك وجود الحسن المقضي لأحد الأمرين انما الحكم فيه الذوق السليم وصفاء الفريجة وهذه التفرقة بينهما باعتبار المتكلم وأما السامع فيفرق بينهما باعتبار القرائن الدالة على أن المتكلم

قصد الهيئته أو قصد جزء من بياضه وأباعتباراً لو استعمل ذلك التشبيه لم يطابق ذوقه وطبيعته الا ذلك الوجه المقضي للتقيد أو عدمه المقضي للتركيب ومن المعلوم أن الاذواق لا تجري على نسق واحد لعدم انضباطها فلا تقبل ان التفرقة بين المركب والمقيد أحوج شئ إلى التأمل أي احتياجها للتأمل أشد من احتياج غيرها إليه لدقتها واحتياجها للتأمل بالنسبة للمتكلم والسامع أما المتكلم فمن حيث التعبير عنها وأما السامع فمن حيث ادراكها من كلام البلغاء وانما كان التعبير عنها أصعباً لأنها من النوقيات والتعبير عن النوقيات أصعب من ادراكها من التعبير كذلك فغافل

تقدير الأفعال لأن الواو فيها بمعنى مع فهو كقولهم لو زكت الناقة وفصيلها قال المصنف في الإيضاح وهذا القسم ضربان الأول ما لا يصح تشبيه كل جزء من أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله غدا والصبح تحت الليل باد * كطرف أشبه بخلق الليل

فإن الجلال فيه في مقابلة الليل فلو شبه به لم يكن شيئا وقد أورد أن تشبيه الليل بالجلال صحيح بجامع منطلق الستر فلم يصح مائة وأوجب بأن المصنف لم يمنع محضه بل منع حسنه وقول القاضى التنوخي

كأنما المرج والمشتري * فقدمه في شامخ الرفعه

منصرف بالليل عن دعوة * قد أسرجت قدمه شععه

فإن المرج في مقابلة المنصرف ولو قيل كأنما المرج منصرف عن الدعوة كان خلفا من القول وعلى سياق ما سبق يتعين أن يكون المرج والمشتري قدما بجهة واحدة ليكون التشبيه كما هو الثاني ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الآخر غير أن الحال تتغير كقول أبي طالب الرقي وكأن أجرام النجوم لو أمعا * درن تنر على بساط أزرق

فلو قيل كأن النجوم درر وكان السماء بساط أزرق لم يحل لكن أين يقع من التشبيه الذي يراد به الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وتعجباً من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في أديم السماء وهي زرقاء زرقها صافية قلت تشبيه المركب بالمركب والمفرد بالمفرد المقتضى لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر في اللفظ بل في المعنى فحيث كان المقصود الهيئة الحاصلة من مجموع أمرين أو أمور فهو تشبيه مركب بمركب لأن كل واحد من أجزاء الطرف الواحد ليس مقصودا وإن صح تشبيه بجزء الطرف الآخر وحيث كان المقصود أحد أجزاء الطرف الآخر ولكن بقيد فيه وليس ذلك القيد مقصودا لنفسه بل للطرف فهو مقيد بمقيد وإذا وجدت في أحد الطرفين قيد الفظا فلا تقرر في المعنى فإن وجدت المقيد هو المقصود والقييد تبع لم يؤثر فيه شيئا فهو مقيد ومقيدان وجدت تشبيه ما إلى الهيئة الحاصلة في ذهنه على السواء فهو تشبيه مركب وإن أردت تشبيه أشياء متفصلة بأشياء متفصلة فهو تشبيه متعدد متعدد وإذا أثبت بالعطف وقلت زيد ثوبه كيكرو ثوبه أحقل ذلك تشبيه زيد بكيرو وثوب زيد بثوب بكر فيكون لهما ونشرا فهذا حيثما تشبهان متفاضلان متعددان وليس الكلام فيه وأحقل أن يبرز زيد كعمرو في حال كون كل منهما مع ثوبه والثوبان شرطان في تشبيه أحدهما بالآخر فيكون تشبيه مفرد مقيد بمقيد ومقيد وتكون الواو اللمية وليس من شرط الواو أن لا يتصبا أن لا يكون معنى الهيئة ما معها وأحقل أن يربد تشبيه الهيئة الحاصلة من مجموع ذلك الهيئة الحاصلة من مجموع هذا فيكون تشبيه مركب بمركب والواو اللمية كما سبق وكذلك إذا قلت النجوم والجمالكالسنه والابتداء والتركيب في هذا الباب هو جعل التشبيه بأمر أحاصل من مجموع أمرين أو أمور والتقدير أن تشبه شيئا بشرط الفهم شيء البه والتركيب في هذا أعين التركيب التصوي فإن التركيب عند التصوي كتركيب الاسناد كزيد قائم أو المزدج مثل بطلك أو الأضافة مثل غلام زيد والتركيب المقصود هنا أمر يرجع إلى المعنى أعين أن يكون القيد أضافة أو مفعلة أو حالا أو ظرفا أو غير ذلك وأعين أن يكون مفعولا بآية أو مقدر أو هذا تحقيق لم تعرض له قليلا إذا تقرر ذلك فحيث يشترك بمركب بمركب لأن المقصود تشبيه الهيئة الحاصلة من أحد ما بالهيئة الحاصلة من الآخر وإن كان قوله تنهاوى كواكب قيدا في اللفظ ولم يدخل عليه حرف التشبيه ولكنه مقصود على أنه جزء لا يشرط فذلك جملنا من كبار أمجل أسيا فتلعمولا مع فلا يصح شرطاً كما سبق وأما قوله غدا والصبح تحت الليل باد * فيظهر أنه تشبيه مقيد بمقيد فإن المقصود تشبيه الصبح بقيد كونه بهذه الصفة لا الهيئة الحاصلة

الزابع تشبيه المركب بالفرقة قول أبي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكا * تريولوجه الارض كيف تصور

(قوله كقول) أي قول أبي تمام (٤٢٤) من قصيدته من الكامل مدح بها المعتمد وأهلها

رف حواشي الزهر في غمر

* وغد الثرى في حلية يتكسر

نزلت مقدمة المصيف حديدة

وبدلت الشتاء جديدا لا يتكسر

لولا الذي غرس الشتاء بكته

كان المصيف حشا لا يتكسر

كإبله أسي البلاد بنفسه

فيها يوم وبه متغير

مطر ينوب الصخر منه بعده

* محو يكلمن الغضارة عطر

غيثان فالأوغايت ظاهر

لأوجوهه والصعوغايت

مضمر (قوله تقصيا) أمر من

التقصي وهو بلوغ أقصى

والغاية وهو مبنى على حذف

النون والالف عاقل

ونظريكا بقوله أي بلغا

أقصى نظريكا وغايتيه

بالبالغة في تحديد النظر

(قوله في الأساس تقصيته)

أشار بهذا إلى أنه يتعدى

بنفسه وفي القاموس

تقصيت في المسئلة بلغت

الغاية فيها فهو يفيد جواز

تعديه في (قوله أي اجتهدا

في النظر) إشارة إلى أن

التقصي يدل على التكلف

(قوله تريولوجه الارض)

أي الاماكن البادية منها

كالوجه وفي الكلام حذف

أي فاذا تقصينا في نظريكا

واجتهد تخافيه ونظريكا

أي ما قابلها من الارض

(واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصيا نظريكا) في الأساس تقصيت بلغت أقصاه أي اجتهدا في النظر وبلغا أقصى نظريكا (تريولوجه الارض كيف تصور)

أو التقصيد لم يطابق النون ذلك المدي تأمله (واما تشبيه مركب بمفرد) يعني بمفرد مقيد بدليل المثال وهو معطوف أيضا على ما عطف عليه مقبلة يعني أن التشبيه إما تشبيه مفرد بمفرد فقد تمت أقسامه وإما تشبيه مركب بمركب وإما تشبيه مفرد بمركب وإما تشبيه مركب بمركب مقيد كقوله (يا صاحبي تقصيا نظريكا) أي بلغا أقصى نظريكا كما بلغا في عقد النظر يقال تقصيته بلغت أقصاه وإذا تقصينا نظريكا فانظر أمانا قبلها من الارض واجتهد تخافيه ولا تقصر عليه بأن تلاحظا ملاحظة لا تقتضي المطالع على خبر الشئ فكأنما (تريولوجه الارض) أي الاماكن البادية منها كالوجه (كيف تصور) أي زيا كيف تبدو صورتها أي زيا كيفية صورتها بنبوت

وكذلك قوله كالغالب المخرج والمشتري وأما قوله وكان اجرام النجوم فظهر فيه أنه مركب بمركب لأن المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة كما قال المصنفون كان يحل أن يكون تشبيه مقيد بمقيد وإنما يصح ذلك بناء على أن قوله وكان اجرام النجوم فيه تركب من قسمة قدر المعنى اجرام النجوم في السماء الزرقاء ولقائل أن يقول جعلت في الكلام قسما مطولا وهو كون النجوم في سماء زرقاء وهي حالة دائمة كدوام الارض لحركة الشمس وجعلت قوله والشمس كالمرآة في كفا الاشئ تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد مقيد ولم تعتبر الارض كاشد الدائم للشمس لكونها لا تختلف حالها فاجعل زرقة السماء مقيدا دائما للنجوم ويكون تشبيه مفرد غير مقيد بمفرد مقيدا يقال كيف تتغير حركة الشمس قسما قدر وجه التشبيه لانا نقول هو واراد على المصنف حيث جعل وجه التشبيه في قولنا در ثرين في سباط أزرق من جلته وقوع أشياء بيض في جوانب شئ أزرق القسم الثالث تشبيه مفرد بمركب قال المصنف كما مر في بيت الشقيق يشير إلى قوله

وكان حجر الشقيق اذا صوب أو قصعد

أعلام يقولون لشم * ناعلى رماح من زبرجد

فان قلت فسبق الاعتراض على هذا بأن وضع هذين البيتين كوضع قوله وكان اجرام النجوم لوأما فانه ليس مع واحد منهما من الشقيق واجرام النجوم قيد لنظريكا ولوأما لا تشبيه فمعنى فاما ان يقدر لهما قيد ويجعل تشبيه مركب بمركب أو يجعل لا تشبيه مفرد بمفرد وكيف يمكن أن يشبه مفرد مشغل على صفة واحدة بمركب مشغل على صفتين ملحوظتين في التشبيه فان قيل المراد الشقيق وساعده قلنا فهو تشبيه مركب بمركب قلت المراد بالمركب ما كان هيئة حاصله من حقيقتين متماثلتين بحجمان والشقيق مراد به هو وساعده فالجوع منهما حقيقة واحدة لاحقة متماثلت ركب احدا ملامح الاخرى بخلاف اجرام النجوم فانها لا يطلق على مجموع النجوم والدماء أنها نجوم لانها حقيقةتان مختلفتان نعم قد يقال هلا جعلت الاعلام برما حقا حقيقة واحدة لان الجميع يسمى علما وينبغي أن يعلم أنه ان صح تشبيه المفرد بالمركب لا يكاد يتم الا بأن يكون المفرد مقيدا بالمعنى القسم الرابع تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي تقصيا نظريكا * تريولوجه الارض كيف تصور

أي

أي

تبدو صورتها أو كيف تبدو صورتها حادثة بازهار الربيع فهو من الصورة أو كيف تتصور وتشكل فهو من التصور وأنه بدل اشتغال من جوه الارض أي كيفية صورتها بنبوت الاشئ التي لها ما قبله عليه ما بعده

تريانهارامعسا قد شابه * زهر اليا فكتاها هو مقمر

يعني أن النبات من شدة خضرته مع كثرة وتكاثره قد صار لونه الى الاسوداد فنقص من ضوء الشمس حتى صار كضوء القمر

(قوله أي تصور) أي تمثيل وتشكل وأشار الشاعر الى أن تصور بفتح التاء مضارع تصور المطاوع لمصور وقوله حذف التاء أي تالمضارعة أومابعد ما على الخلاف في ذلك (قوله قصور) أي يقبل التصور وبدت تصور تعني الوجود (قوله تريانهار) بدل من ترياجوه الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان وكأنه يقول ترياً كيفية تلك الوجوه وهو كونه ذات اشراق مخلوطا بسواد وقوله نهار مشعا أي ضوءه هار لان الزهر لا يرى من حيث أنه زمان (قوله لم يستر غم) بيان لقائمة وصف النهار بكونه مشعا (قوله أي خالطه) أي خالط ذلك النهار أي خالط ضوءه (قوله زهر اليا) الزهر بفتح الزاء والهاء وقد تسكن هاءه واليا باجرع روة بضم أوله وفتححه المكان المرتفع وفي السلام حذف صاف أي لون زهر اليا بأوراد بالزهر (٤٧٥) النبات مطلقا وأطلق عليه

أي تصور حذف التاء وقال صور الله تصور حسة قصور (تريانهار مشعا) فانه من لم يستر غم (قد شابه) أي خالطه (زهر اليا) خصا لانها النضر وأشد خضرة ولانها المقصود بالنظر (فكتاها هو) أي ذلك النهار المشمس الموصوف (مقمر) أي ليل ذو قمر لان الأزهار باخضارها قد تفتت من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد فالمشبه مركب والمشبه به مفرد وهو القمر الاشراق لها كادل عليه ما يدققه كيف تصور بل من وجوه مضارع سقطت منه تاء المضارعة يقال صور الله تصور رأى يقبل التصور وبدت تصور تعني الوجود (تريانهار) أي تر يا ضوء نهار والافلاكي لا يرى من حيث إنه زمان (مشعا) أي ذا شمس لم تستر بضم واو نهار لونه مشعا وأراد بالشمس ضوءه والناظر (قد شابه) أي خالط ذلك النهار أي ضوءه (زهر) أي لون زهر (الريا) جمع روة وهي المكان المرتفع وأراد بالزهر النبات مطلقا وأطلق عليه الزهر لانه أحسن ما فيه مجاز (فكتاها هو) أي النهار بمعنى الضوء المشوب بلون النبات (مقمر) أي ليل ذو قمر أي ضوءه قمر قد شبه النهار بالشمس الذي شابه زهر اليا وهو مركب بالقمر أي الليل القمري وهو مفرد مقيد بالان القمر وصف في التقدير ليل للعلم بأن الموصوف بالقمر هو الليل وسبب ذلك ان الضوء لما وقع على اخضرار

تريانهارامعسا قد شابه * زهر اليا فكتاها هو مقمر

بريدان النبات لشدة خضرته وتكاثره صار لونه الى الاسوداد فنقص من ضوء الشمس حتى صار كأنه ليل مقمر وفيه نظر فقد يقال المشبه النهار بقيد كونه مشعا أي لم يستر لغم شمس وكونه كثرة الزهر لا مجموع النهار والزهر وكون المشبه بمفرد واضح إلا أنه مفرد مقيد ولا يكاد التشبيه يقع بين مركب ومفرد إلا المفرد مقيد كسابقه تنبيه القيد قد يكون الجار والمجرور مثل هو كالراقم على الماء أو مفعولا صريحا كقولهم هو كمن يجمع سيفين في غمد وقد يكون حالا كقول الطرماع يا نبي السهل والأجبال موعدكم * كتبني الصليبي عريسة الاسد

(٥٤ - مروح التحصيل ثالث)

المقصود بالنظر) أي لان الشخص بحسب الشان يبدأ بالنظر للمعاني ثم بما دونها ذكر بعضهم أن قوله ولاها المقصود بالنظر أي في قول الشاعر تعصيا نظرا يكتر يا وجوه الارض الخ (قوله أي ذلك النهار) أي ضوء ذلك النهار المشمس وقوله الموصوف أي بأنه قد خالطه لون زهر اليا (قوله لان الاحرار الخ) علته قوله فكتاها هو مقمر (قوله قد تفتت) بتشديد الفاء وتخفيفه مفعوله مخوف أي شأ من ضوء الشمس (قوله حتى صار) أي الضوء يضرب الى السواد أي يميل اليه فصار بذلك النهار المشمس كالليل القمري لا اختلاط ضوءه بالسواد (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذي شابه زهر اليا أي الهيئة المنتزعة من ذلك (قوله وهو القمر) أي الليل القمري قال في المطول ولا تخلوا الخيل بينا المثال تشبه المركب المفرد عن تسامح لان قوله مقمر بتقدير ليل مقمر وجه تنقي المشبه بتعدد شأه ترك والجواب أن الوصف والاضافة لا تنعم الا فرادها سبق أن المراد بالركب الهيئة الخاصة من عدة أشياء والمشبه به هنا ليس كذلك بل مفرد مقيد وقد وجدنا فلا تسمع على أن صاحب القلموس ذكر أن القمر والقمر لية فيها قرفليس في الكلام يمدح الموصوف حتى برد الاعتراض

وأينا ان تعدد طرفاه فهو إما مقفوف أو مفتوح والمقفوف ما لى فيه بالمشبهين ثم بالمشبه بهما

(قوله وإينا) أى ونعود أيضا إلى تقسيم آخر أطلق التشبيه وقوله باعتبار الطرفين أى باعتبار وجود التعدد فيها أو فى أحدهما أو علم أن هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات (٤٧٦) الأخرى لأنها كانت تحسب تشبيهات واحدها تقسيم لتشبيهات متعددة اذ لا يتعدد

(وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو أنه (ان تعدد طرفاه فاما مقفوف) وهو أن يوفى أولا بالمشبهات على طريق العطف وأغبر ثم بالمشبه به كذلك

النبات كسر ذلك الآخر خضارته فكأنه نصف حتى صار كأنه ضوء مخلوط بالسواد حتى لا تبدو فيه الاشياء البادية فى النهار صار كالليل المظلم فى ضعف اشراره حتى لا تبدو فيه الاشياء الخفية بسبب غطاطة السواد وقوله نراها هاتين مركبتين في وجود الارض فهو بدل أو عطف بيان فكانه يقول نراها كيفية تلك الوجود وهى كونه ذات اشرار مقنولت بالسواد وخص الزا بالروية لانها أظهر ما يتحقق فيها تلك الكيفية فكانها أشد خضرة لظهورها فيها كثيرا ولانها أول ما نطلع عليه الشمس وذلك مناسب لان الضوء فى ابتداء الطلوع ضعيف يناسب نقصانه بالاختصار اولانها أفسر وأجل من الأغوار لارتفاعها وطهارتها وتحرك حسن التسم فيها أولا نهائى المقصود بانظر غالب النصارى عولها وبدوها وهذا الوجه يرجع الى الوجود السابق لان بقية ما فيها باعتبار ما هو قيل المراد بالازهار الاشجار التى لها أزهار اذ التفت فى الرافلا يسد وما تحتها الا كاييسو فى القليل وهو يسد وقد مثل المصنف لسبعة أقسام مما ذكرنا المفردان والمقيدان والمفرد مع المقيد وعكسه والمركبان والمفرد مع المركب والمركب مع المقيد بناء على أن المقدم من المقيد كما تقدم وبقي مثالا مثال المقيد مع المركب ومثال المركب مع المقيد فالاول كشبيه الليل القمر بالنهار الشمس الذى شابه زهر الزا بالواتانى كشبيهه أعلام ياقوت نثر على رماح من زبرجد بالنفق وأقطعهم بالظهورهما ولا يدخل الا فرادى التقسيم أشار أيضا الى تقسيم آخر فى مطلق التشبيه قسمه الى ملفوف ومفروق ان تعدد طرفاه مع ما لى تسوية وجع ان تعدد أحدهما وهذه الاشياء فى الف والف والتفريق والجمع والتسوية يقولون كان الاقرب فيها أنهما من البديع على ما بآنى فى الف والنثر وغير ذلك ساقا فى التشبيه تكملا لا قسام مع أن فى بعضها شبه تركب مفرد مركب والعكس فتناسب بعض أقسام التشبيه فقال (و) نعود (أيضا) الى تقسيم آخر فى مطلق التشبيه وهو تقسيمه بمرتبه باعتبار وجود التعدد فى طرفيه أو فى أحدهما فتقول (ان تعدد طرفاه) معافاضا لتشبيهات لا تشبيهات واحدا (ف) ذلك التعدد الطرفين الذى هو تشبيهات (المملوف) أى ما أن يكون هو المسمى بالمقوف اصطلاحا وهو الذى يوفى فيه بمشبهات متعددة منفصلة أو بمشبهين على طريق العطف المرفق بين الاشياء وأغبره بما يقتضى الانفعال والتباين ثم يوفى بالمشبهات بها أو المشبهين بهما كذلك وذلك

ص (وأيضا ان تعدد طرفاه الى آخره) ش هذا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين فاما أن يكونا متعددين أو المشبه فقط متعدد أو المشبه به فقط متعدد أولا يكون واحدا منهما متعددا وإعلم أن كلامنا هذه الاقسام أعين من كل من الاقسام السابقة لا كل واحد من المفرد المقيد وغير المقيد المركب قد يتعدد وقد يتحد وهذا غالب أقسام التشبيهات القسم الاول أن يتحد كل واحد منهما تركه المنفصل ووضوحه لا سابق يكفى فى مثاله والثانى أن تعدد طرفاه أى المشبه والمشبه به معا فهو قسبان الاول يعنى للمقوف وهو ما ذكر فيه المشبهات ثم ذكر المشبه بهما

طرقا تقسيم واحد لم يعد تشبيه التعدد بالمعدد فيها من الاقسام السابقة فى قوله وهو باعتبار ما فيه أمان تشبيه مفرد يقدر الخ بان يقال واما تشبيه متعدد بمعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجملة قسبها وإيضا هذه الامور المنقسم اليها التشبيهات غنى الفصول التفريق والجمع والتسوية الاقرب فيها انهما من البديع لانها من أفراد الف والنثر الذى هو من الصنائع البديعة وكان وجه التعرض لها وسيانها فى التشبيه تكميل أقسامه مع أن بعضها وهو المقوف يشبه تشبيه المركب بالمركب وبعضها وهو التسوية يشبه تشبيه المركب بالمفرد وبعضها وهو الجمع يشبه تشبيه المفرد بالمركب وان كان لا لباس فيها ولا يحى ان المرفوق والمقوف لا بعض بالطرف بل يجرى فى الوجها أيضا فأنمله (قوله ان تعدد طرفاه) أى كل منهما بحيث صار تشبيهات لا تشبيهات واحد (قوله فاما ملفوف) يعنى بذلك الف التشبهات فيه أى ضم بعضها الى بعض وكذلك التشبهات بها (قوله

بالمشبهات) أراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله على طريق العطف) أى الفارق بين الاشياء كما فى البيت الآتى وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالمقربين زيد وعمر وإذا أردت تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر أو أطول (قوله ثم بالمشبه به) أراد بالجنس أى المشبهين أو المشبهات وقوله كذلك أى على طريق العطف وأغبره

كقول امرئ القيس

كان قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب والخشف البالي

(قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو امرئ القيس (قوله في صفة) أي في وصف والعقاب بكثره أصليا والطير أي بجمع في القلة على اعتق بالانفلا
يخص به جمع الاناث نحو عناق وأعق ودرع ووجه كون البيت وصفا للعقاب بكثره أصليا والطير أي بجمع في القلة على اعتق بالانفلا
عند وكرها بعضا رطبا وبعضا يابسا كثره أصليا وهذا البيت من قصيدته التي أولها

الأعم صباحا أيها الطلل البالي • وهل يعمن من كان في العصر الخالي

(قوله قلوب) القلوب هو المشبه والمقابلة فحين كان متعددافنا عن التشبيه المتعددا من الواحد وقوله العناب والخشف
البالي مشبه به وهو متعدد أيضا والطير اسم جمع لطيور وألفه الجنس المذكر بديل جمع القلوب (قوله رطبا ويابسا) حالان
من القلوب والعامل فيهما كان تضمينا معنى التشبيه أي أشبه قلوب الطير حال كونها رطبا ويابسا ورد عليهما أن الحال يجب
مطابقتها صاحبها في التذكير والتأنيث وقد اندمجت المطابقة هنا حيث لم يقل رطبة (٤٧) وبإسقاط الشرح يدفع ذلك بقوله

رطبا وبعضا يابسا بعضا

وحاصل ذلك الدفع أن الضمير

في رطبا ويابسا راجع

للقلوب باعتبار بعضا لأن

بعض القلوب قلوب فلذا

ذكر رطبا ويابسا وليس

الضمير فيهما راجعا للقلوب

باعتبار كل واحد في

والآخر في عود الضمير على

الاسرار العام باعتبار بعضه

اذ عموم المرجح لا يقتضي

عموم الراجع كما في قوله تعالى

وبسوتن أحق بردهن بعد

قوله والمطلقات يتر بمن الخ

الشامل للرجيمات وغيرهن

وعلى هذا فقول الشارح

بعضها يمد رطبا ويابسا بديل

من الضمير المستتر فيهما أو

تفسيره على حذف أي لأنه

فاعل رطبا ويابسا لأن

حذف الفاعل وإبقاؤه

(كقوله) أي في صفة العقاب بكثره أصليا والطير (كان قلوب الطير) أراد بالطير الجنس
(لدى وكرها العناب والخشف) هو أراد النمر (البالي) شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب
البابس العتيق منها بالخشف البالي

وكقوله) أي امرئ القيس وصف عقابا بكثره أصليا والطير (كان قلوب الطير) أراد بالطير الجنس
(المذكر) بديل جمع القلوب (رطبا ويابسا) حالان من القلوب والعامل هو كان تضمينا
معنى التشبيه أي أشبه قلوب الطير في حال كونها رطبا ويابسا ولما كانت الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان
في محل واحد علم أن كلاهما وصف لغير ما ثبت له الآخر فلم يرد ضميرها على التوزيع في الضمير في
كل منهما يود أن يوصف وهو البعض المشعول للقلوب فلذا أفسر الضمير بأن قيل يابسا بعضها
ورطبا بعضها ولم يرد تأني ذلك لأن لفظ البعض فيها هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر ولم
يوجد في الكلام التصريح وإنما أراد تفسير الضمير من العائدتين إلى ما قبله الجمع المتقدم فيهم
ولما تنافا الوصفان أفاد أن هاتحين منفصلين في جانب المشبه بهما الرطب واليابس فقد أتى فيه
بمعددين هذه الخفية (لدى) أي عنده (وكرها) أي عش العقاب (العناب) هذا أحد
المشبه بهما وهو المقابل للقلب الرطب وهو حار مائل للكثرة على قدر قلوب الطير بوفرة السدر
البيضاوي وهو الحمضي في العرف بلزق وقوله والخشف البالي هذا هو المشبه به الآخر وهو المقابل

كقول امرئ القيس يصف عقابا يمد الطير

كان قلوب الطير رطبا ويابسا • لدى وكرها العناب والخشف البالي

والضمير في قوله وكرها يمد إلى العقاب لأن المشبهين القلوب الرطبة والقلوب اليابسة والمشبه
بهما العناب والخشف البالي شبه القلب غير أن المشبه موقوف باعتبار ذكر المشبهين أولا والمشبه
بموقوف لأنه لا ينف مع مشبه به آخر وإن كان لم يفصل بين أجزاء المشبه به فيمبشروا علم أن ما ذكره

لا يجيز البصر بول ولا بعض الكوفيين والحاصل أن الرطوبة واليبوسة لا كاذبا لاجتماع في محل واحد علم أن كل واحد منهما موصوف
لغير ما ثبت له الآخر فلم يرد ضميرها على التوزيع في الضمير في كل منهما يود أن يوصف وهو البعض المشعول للقلوب فلذا أفسر
الشارح الضمير بأن قال رطبا بعضها ويابسا بعضها ولم يرد أن لفظ البعض فيها هو الفاعل حتى يلزم حذف الفاعل الظاهر وهو
غير موجود في فصيح الكلام (قوله لدى وكرها) أي العقاب والوكر عش الطائر وإن لم يكن فيه ثم إن الظرف يحفل أن يكون حال من
قلوب ولا يصح أن يكون حال من رطبا ويابسا لأن الحال لا يفي من الحال نعم يمكن أن يكون حال من الضمير المستتر فيهما ومحفل
أن يكون حال من العناب والخشف مقدما عليهما ومحفل أن يكون صفتا رطبا ويابسا علاق قاعدة أن الظرف بعد التكررة صفة لها
قوله في الاطول (قوله العناب) يرتفعان وهو حار مائل للكثرة قدر قلوب الطير نمر السدر البيضاوي وهذا هو الأول من المشبه
بهما وهو المقابل للقلب الرطب لأنه يشابه كالذي اللون والقدر والشكل (قوله والخشف) يرتفعان وهذا هو الثاني من المشبه بهما
وهو المقابل للقلب اليابس لأنه يشابه كالذي اللون والشكل والقدر والتكليس ووصف بالبالي تأكيد لا يوصف كالتحسين

وغير القلوب خلاف ذلك كقول المرفش الأكبر

(قوله اذ ليس الخ) على تحذوف أى وليس هذا من المركب المتعدد وحاصل ما ذكرناه انما جعل من تشبيه المقرد المتعدد ولم يجعل من التشبيه المركب بالركب لانه ليس لانضمام الرطب من القلوب الى اليابس منها هيئة يقصد كرها ولا لاجتماع العناب مع الحشف بالي هيئة حتى يكون من تشبيه المركب ولذا لوفرق التشبيه وقيل كان الرطب من القلوب عناب وكان اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفاً في القائل على الآخر فالتشبيه على هذا الوجه انما يستحق الفضيلة من حيث الاختصار فقط محذوف أداة التشبيه من أحد التشبيهين (قوله بعدتها) (٤٧٨) أى من حيث استحسان النون لها أو استطراف السامع لها (قوله لانه الخ) هذا

قد فهم من قوله اسما بقاوه وان يؤتى لكن ذكره هنا غرضه ان يقال بعد تقرير الكلام

والحاصل انما الحذف وهو انهم ان الاقرب انما راجع لقوله شبه الرطب الخ (قوله وهو ان يؤتى الخ) سمي مفروقاً لانه فرق بين المشبهات بالمشبهات بهاء لوفرق بين المشبهات بها بالمشبهات (قوله كقوله) أى كقول المرفش الأكبر

وصف نسوة والمرفش من الترفيش وهو التزين والتصين يقال اغالقت بالمرفش هذا البيت واسمه حجر وأوعوف بن سعد من بني سدوس واحتز بالأكبر عن المرفش الأصفر وهو من بني سعدالة الفزري وفي شرح الشواهد أن الأصغر ابن أخى الأكبر واسمه ببيعة أو عمرو أو هو عمر طرقت بن العبد وذكر فيها أيضاً أن هذا البيت من من يتيم له وأما

هل بالدار أن يحب حماماً لو أن حياناً طفاً كلم الدار وحش والرسوم كما رقص في ظهر الاديم قم ديار اساء الى سلبت قلى فميت ماذا يسقم أخخت خلاه نثها تته تور في زهرة فاعتم (كقوله بل هل شجك الظنن باكرة كاهن النخل من ملهم لسا كأقوم خلاثهم نسا لحدث ونهكة الحرم ان يحسبوا يعبوا بحسبهم أو يجدوا فهم به الآم

وهو متعد باعتبار انه جع لان ذلك يقضى بأن يكون قولنا أيلد كالبحر تشبيه متعدد بمتعدد فيازم أن يكون وكأن اجرام النجوم البيت تشبيه متعدد بمتعدد وليس كذلك لئلا يفرق بينهما بل على ما قلناه صريحاً والثاني يسمى المفروق وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه به ثم ذكر مشبه ثان ومشبه به كقول المرفش الأكبر

وهو متعد باعتبار انه جع لان ذلك يقضى بأن يكون قولنا أيلد كالبحر تشبيه متعدد بمتعدد فيازم أن يكون وكأن اجرام النجوم البيت تشبيه متعدد بمتعدد وليس كذلك لئلا يفرق بينهما بل على ما قلناه صريحاً والثاني يسمى المفروق وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه به ثم ذكر مشبه ثان ومشبه به كقول المرفش الأكبر

وهو متعد باعتبار انه جع لان ذلك يقضى بأن يكون قولنا أيلد كالبحر تشبيه متعدد بمتعدد فيازم أن يكون وكأن اجرام النجوم البيت تشبيه متعدد بمتعدد وليس كذلك لئلا يفرق بينهما بل على ما قلناه صريحاً والثاني يسمى المفروق وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه به ثم ذكر مشبه ثان ومشبه به كقول المرفش الأكبر

وهو متعد باعتبار انه جع لان ذلك يقضى بأن يكون قولنا أيلد كالبحر تشبيه متعدد بمتعدد فيازم أن يكون وكأن اجرام النجوم البيت تشبيه متعدد بمتعدد وليس كذلك لئلا يفرق بينهما بل على ما قلناه صريحاً والثاني يسمى المفروق وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه به ثم ذكر مشبه ثان ومشبه به كقول المرفش الأكبر

قد فهم من قوله اسما بقاوه وان يؤتى لكن ذكره هنا غرضه ان يقال بعد تقرير الكلام والحاصل انما الحذف وهو انهم ان الاقرب انما راجع لقوله شبه الرطب الخ (قوله وهو ان يؤتى الخ) سمي مفروقاً لانه فرق بين المشبهات بالمشبهات بهاء لوفرق بين المشبهات بها بالمشبهات (قوله كقوله) أى كقول المرفش الأكبر وصف نسوة والمرفش من الترفيش وهو التزين والتصين يقال اغالقت بالمرفش هذا البيت واسمه حجر وأوعوف بن سعد من بني سدوس واحتز بالأكبر عن المرفش الأصفر وهو من بني سعدالة الفزري وفي شرح الشواهد أن الأصغر ابن أخى الأكبر واسمه ببيعة أو عمرو أو هو عمر طرقت بن العبد وذكر فيها أيضاً أن هذا البيت من من يتيم له وأما هل بالدار أن يحب حماماً لو أن حياناً طفاً كلم الدار وحش والرسوم كما رقص في ظهر الاديم قم ديار اساء الى سلبت قلى فميت ماذا يسقم أخخت خلاه نثها تته تور في زهرة فاعتم (كقوله بل هل شجك الظنن باكرة كاهن النخل من ملهم لسا كأقوم خلاثهم نسا لحدث ونهكة الحرم ان يحسبوا يعبوا بحسبهم أو يجدوا فهم به الآم

وهو متعد باعتبار انه جع لان ذلك يقضى بأن يكون قولنا أيلد كالبحر تشبيه متعدد بمتعدد فيازم أن يكون وكأن اجرام النجوم البيت تشبيه متعدد بمتعدد وليس كذلك لئلا يفرق بينهما بل على ما قلناه صريحاً والثاني يسمى المفروق وهو ما ذكر فيه المشبه والمشبه به ثم ذكر مشبه ثان ومشبه به كقول المرفش الأكبر

وهي قصيد طمو بله ليست بصحبة ألون ولا حسنة ولا ولا متخيرة اللفظ ولا لطيفة المعنى قال ابن قتيبة ولا أعلم فيها شيئاً يستحسن الاقوله الشعر مسك البيت ويستجاء منها قوله أيضاً

التشمرسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف عنم
ومنقول أي الطبيب بنت قراوملت خوطبان * وناحت عنبر اورنت غزالا
وان تعدد طرفه الاول أعني المشبه دون الثاني مع تشبيه التسوية كقول الآخر
صدغ الحبيب وحالي * كلاهما كالليالي

ليس على طول الحياة نعم * ومن وراء المرأة ما يحل
(قوله التشمرسك) أي التشمر من هؤلاء التسوية تشمرسك أي الرضخ الثانية كراثة المسك في الاستطابة المشبه بالرائحة الفاتية
لنساء والمشيبه بالرائحة المسك على حذف صناف كعلفت (قوله الطبيب والرائحة) (٧٧٩) في القاموس التشمر الرغ الطبية أو أعم
أورع في المرأة والمكمل

مناسب للقام وأما تفسير
الشارح للطبيب فان أراد به
أن الطبيب الذي تستعمله تلك
النساء مسك فلا تشبيه فيه
وان أراد أن طبيب تلك النساء
غير المسك كالمسك فمع كونه
بعيدا ليس فيه كبير مدح
فالصواب حذف لفظ الطبيب
والانتمار على الرائحة قاله
عبدالحكيم (قوله والوجوه)
أي سنن وقوله دنا نير أي
كالدنانير في الاستدارة
والاستدارة مع مخالطة الصفرة
لان الصفرة مما يستحسن في
ألوان النساء والدنانير في البيت
مصر وقلة لضرورة (قوله
واطراف الاكف) أي سنن
وأراد بأطراف الاكف
الاصابع (قوله أطراف
البنان) على هذا ما رآه
الاضافة بيانية (قوله عنم)
أي كمن يقرأ بالسكون لما
علفت من ان روى القصيدة
ساكن والمحال أن في هذا

كقول

(كقوله أي المرقش الا كبر في وصف نساء (التشمر) سنن (مسك) أي الرائحة اللطيفة من كراثة
المسك في الاستطابة فيقول أن يريد التشمر التشمر المشهور للطبيب فيكون تشبيه المسك في الرائحة
الطبيقتون السواد (والوجوه) منن (دنانير) أي كاللذان من الذهب في الاستدارة والاستدارة
مع مخالطة الصفرة لان الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء (واطراف) أي أصابع (الاكف عنم)
والعنم شجر لين الأغصان محترق به باغصانه أصابع الجوارى الخضبة فقد شبه التشمر بالمسك والوجوه
بالدنانير وأصابع الاكف العنم جعلها كل شبيه مع مقابلة فافتقرت المشبهات ولذلك معي مفرقا
كما تقدم ثم أشار إلى ما إذا تعدد أحد الطرفين دون الآخر بقوله (وان تعدد طرفه) أي أطرف
التشبيه (الاول) وأراد بالطرف الاول المشبه لانه هو المقدم في التركيب ولو كان المشبه به مقدما
في الاعراف كما تقدم يعني اذا تقدم المشبه دون المشبه به (ف) بذلك التشبيه الذي وجد فيه هذا التعدد
هو (تشبيه التسوية) أي بمعنى بذلك لوجود التسوية بغيره بين المشبهين في المقابلة وهو المشبه به
مع تساويهما في الوجه أيضا وذلك (كقوله صدغ الحبيب) أي الشعر البادي من رأسه فيا بين
الأذن والعين وهو المسمى بالصدغ (وحالي * كلاهما) أي على مثلها (كالليالي) * وبعبه

التشمرسك والوجوه دنا * نير واطراف الاكف عنم

شبه التشمر وهو صفر الرائحة بالمسك وكذلك ما بعده والعنم شجر لين يشبه به أكف الجوارى وقيل
هو ورق وضبطه العين المحببة تصحيف وهو تشبيه خفيف الاداة واعلم ان في تشبيه هذا القسم
تشبيها تعدد طرفه نظرا لأن هذه تشبيها متعددة لا تشبيه واحتمل تعدد الاطراف القسم الثالث
أن يتعدد طرف التشبيه الاول أي المشبه دون المشبه بغيره تشبيه التسوية لانك سويت بين
أشياء متعددة في التشبيه بشئ واحد وهو كقوله

صدغ الحبيب وحالي * كلاهما كالليالي

البيت ثلاث تشبيها كل منها مستقل بنفسه ليس بينهما امتزاج يحصل منفي واحدا لا تشبه تشمر من رائحة المسك في الاستطابة
وجوده من بالدنانير في الاستدارة والاستدارة أو أطراف الاكف معي الاصابع والعنم الذي هو شجر لين الأغصان آخر تشبيه أصابع
الجوارى الخضبة (قوله وان تعدد طرفه الاول) أي يطفأ أو يغيره (قوله تشبيه التسوية) بمعنى بذلك المسك من سوي شيئين أو أكثر
بواحد في التشبيه (قوله كقوله) قال في شرح الشواهد البيت من المختصر لا أعلم قاله (قوله صدغ الحبيب) يضم الصاد وهو ما بين الأذن
والعين ويطبق على الشعر المتدلي من رأسه في هذا الموضوع وهو المراد هنا (قوله كلاهما كالليالي) أي على كل منهما كالليالي في السواد
الا أن السواد في حالة تحصيل فقد تعدد التشبيه وهو شعر صدغ حوله واحد المشبه به هو الليالي وما كان المشبه به مستحدا لان المراد
بالتعدد هنا وجود معينين مختلفي المفهوم والمصدق لاجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي في بعض الخواشي أنها راد بل بالجنس
المتحق في متعدد أي أو حوالى وحيد فيصير جملة لها والصدغ كالليالي فكل من صنفه كليل وكل حال كليل وبعد البيت المذكور

ونفره في صفاء * وأسمى كاللآتي

وان تعدد طرفه الثاني أعنى المشبه به دون الأول سمي تشبيه الجمع كقول البحرى

ونفره في صفاء * وأسمى كاللآتي

أى ونفره وأسمى كاللآتي في الصفاء فيه شاهد أنما حيث شبه نفره أى مقدم أسنانه ودموعه باللآتي أى الدرر في الصفاء والاشراق قال في الاطول ووصف جمعه (٤٣٠) بالصفاء بنى عن كثرة بكانه لانه اذا كثرت الماء المنبع يسفون السكدر لانه يفسل

وان تعدد طرفه الثاني (يعنى التشبه به دون الاول) فتنبيه الجمع كقوله
بات نديلى حتى الصباح * أغيد مجدول سكران الوشاح

ونفره في صفاء * وأسمى كاللآتي

في البيت الاول شبه شعر الصغد بالليالي وشبهه بها فقد تعدد المشبه وهو الصغد وحاله واتحد المشبه به وهو الليالي وأما قلنا بالتحاده لان المراد بالتعدد هنا وجود معينين تحتل المفهوم والمصدق لوجود أجزاء الثنى مع تساويهما كإلى الليالي فسوى بين المشبهين في الخلق بالليالي في الاسوداد الآن السواد في حالة تحصيل لاحقى ومجمل مع ذلك أن براد في الوجه اقتضاء كل منهما التفرق بين اللاحقة كما هو اقتضاء الليالي بناء منه على أن حاله موسومة بشؤم اقتضاءها البعد عن الحبيب وصغد الحبيب من نية صاحبه يقتضى المجانبة وشبه في البيت الثانى نفر الحبيب أى لله يعنى الانسان ودموعه باللآتي أى الدرر في القدر والصفاء والاشراق وأما كان التشبيه من المتعدد لصفة المعنى بالخلق كل من المشبهين وحسب التشبه به في هذا الوجه وليس لاجتماع المشبهين هنا أيضا هيئة تعتبر في الاستحسان حتى يكون من المركب وأما الفضيحة في الاختصار والجمع في شئ واحد جمع تباينهما (وان تعدد طرفه الثاني) وهو المشبه به دون الأول الذى هو المشبه كما تقدم (ذلك التشبيه الذى تعدد طرفه الثاني هو) تشبيه الجمع (أى يسمى بذلك لوجود اجتماع بين شئين أو أشياء في مشابهة شئ واحد والتفرق بين الجمع والتسوية اصطلاح والافتيان أن يعتبر في كل منهما ما اعتبر في الآخر كالآتي وذلك (كقوله بات نديلى) أى ونسلى بالليل (حتى) أى الى (الصباح) أغيد) فاعل بات والغيد هو الناعم اللين (مجدول سكران الوشاح) أى ضامر الخالصين والبلن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلدة ترصع بالجواهر أو ما يشبهها تشد

ونفره في صفاء * وأسمى كاللآتي

فالمشبه بتعدد وهو الصغد والحال والمشبه به واحد هو الليالي وكذلك المشبه بالنفر والدمع والمشبه به اللآتي ويعلم من هذا والنسب قبله في بيت المرفش ما يشهد لان الجمع ليس مقصودا في تسمية أحد الطرفين متعددا كما سبق الا ترى أن جعل الليالي واللآتي مفردا وكذلك عليه (قوله وان تعدد طرفه الثاني) أى التشبه به إشارة الى القسم الرابع (فتنبيه الجمع) أى يسمى تشبيه الجمع لانك شئت واحدا بجمع ولو عكست وصعبت الاول تشبيه جمع لانك شئت جمعا بواحد وصعبت هذا التشبيه تسوية لانك سويت بين المشبه بها لكان حبيبا الآن التشبيه لما كان حكا على التشبه والحاقاله اعتبر حله في الجمع والتسوية فكانت التسمية بحسبه ومثله بقول البحرى

المنبع ويدفع عنه الكدورات
التي تنزع بالماء بخلاف
ما إذا جرى أحيانا فانه يكون

مكدر باكثر من المنبع
(قوله فتنبية الجمع)

سمى بذلك لان المتكلم جمع
فيه للمشبه بوجه شبه أو
لانه جمع له أمور ما شبهها بها
(قوله كقوله) أى البحرى

من قصيدة من السمر

بحسبها أنما نوح عيسى بن

أبراهيم أولها بات نديلى

حتى الصباح وبعديتين

نحية لشوان إمارنا

للفتر من اجفانه وهو صاح

بت أفديه ولا أرعوى

أنهى ناهضه أولى لاح

أمرج كاسى بجنى ريقه

وأما أمرج راحا براج

يساقط الورود حينا وقده

تبجل الصبح نسيم الرياح

أغضيت عن بعض الذى

يتقى *

من خرج في جبه أوجناح

سهر السون التجل مستلث

* لى وتور بداخلود

الملاح

(قوله نديلى) خبر بات والتدريج هو التمرير بالراح ولكن المراد هنا المؤانس بالليل وحتى غايته بمعنى

كأما الى وأغيد اسم بات وقوله مجدول سكران الوشاح بإضافة مجدول لما بعده والمجدول فى الأصل المطوى للمعج أى المدخل بعنه في بعض غير المسترخى والمراد هنا لانه أى ضامر الخالصين والبلن لان ذلك موضع الوشاح وهو جلدة ترصع بالجواهر وما يشبهها

تشد في الوسط أو جعل على المنكب الا يسر مقصود تحت الايط الايمن للقرن

كأنا بيسم عن لؤلؤ • منفذ أورد أواقح

(قوله كأنا بيسم) بكسر السين من باب ضرب وحكي بعضهم ضحيا أي كان ذلك الأغيد مبتم وما أملت ما الكفاة بكان صلحت للدخول على الفعل والتبسم أقل الضمك وأحسنه موضع بيسم معنى يكشف فصداه بعن (قوله أي الناعم البدين) في الصحيح يقال امرأته غدا وفاداة فناناهم ورجل أغيدوسنان مائل الرأس من الناس وهو مخالف لتبسم الشاعر وأنسب بقوله بات ندبنا إلى حتى الصباح تأمل (قوله أورد) الظاهر أن أؤلؤلؤ وأؤلؤلؤيع والبرد يفتح الراء ولم يصفه بالمتدلساق النعم البهمن وصف اللؤلؤة في الاطول (قوله حب النعم) أي الحب النازل من النعم أي السحاب مع للطر كاللح (قوله أواقح) يفتح الهزئة وكسرهما لمن وهو البانويج كما في الاطول وهو نور يفتح كالورد (٤٣٦) وأوراقه في شكلها أشبهت بالاسنان

في اعتدالها ومنه أيضا
الاوراق وهو المراد هنا
ومنه الاصفر وثلاث
الاوراق البيض المشككة
بشكل الاسنان المعتدلة
هي المتبرقة في التشبيه ولا
عبرة بما أحاطت به من
الصفرة لأن المراد تشبيه
الاسنان لا لجموع الثغر
حتى يقال بما يستقيم
كون مثبت الاسنان أصفر
التي هو هيئة الاقحوان
لأن الاوراق فيه نابتة في
صفرة فلا يحسن التشبيه
به فافهم أنه يعقوى
(قوله أقحوان) بضم الهزئة
وقوله هو ورده نور لعل
الاول وهو نور يفتح كالورد

كأنا بيسم (عن لؤلؤ منفذ) منظم (أورد) هو حب النعم (أو) بيسم عن (أقح) جمع أقحوان بضم الهزئة وهو نور يفتح كالورد وأوراقه في شكلها أشبهت بالاسنان في اعتدالها ومنه الابيض الاوراق وهو المراد هنا ومنه الاصفر وثلاث الاوراق البيض المشككة بشكل الاسنان المعتدلة هي المتبرقة في التشبيه ولا عبرة بما أحاطت به من الصفرة لأن المراد تشبيه الاسنان لا لجموع الثغر حتى يقال بما يستقيم كون مثبت الاسنان أصفر الذي هو هيئة الاقحوان لأن الاوراق فيه نابتة في صفرة فلا يحسن التشبيه به فافهم فقد تضمن هذا الكلام تشبيه اسنان ثمره بثلاثة أشياء اللؤلؤ المنفذ والبرود الاقحوان قد اجتمعت هذه الثلاثة في تشبيه الاسنان بها في الشكل وأقر به في بعضه وفي اللون ولا عيب لجموعها تميزتها أيضا حتى يكون من التركيب بل القضية في أجناسها في تشبيه واحد على وجه الاختصار ولو شبه كل واحد بعلى حدة صحت فلذلك كان من المتعددا ما قلنا تضمن هذا الكلام تشبيه أسنانه لأن

كأنا بيسم عن لؤلؤ • منفذ أورد أواقح
وقد أورد على الاحتشاد بهذا البيت أن هذا ليس فيه تشبيه بل استعارة واجيب عنه بأنه مثل قولك
لقيت منه أسدا وهو تشبيه فكذلك هذا والتقدير كأنا بيسم عن اسنان كأنه كاللؤلؤ وفيه نظر لأن هذا
نجر يدور المنصف يرى أنه لا يسمى تشبيها بل الجواب أن كان صيغة تشبيه سواء أدخل عليها أم لا
كما سبق عند الكلام على اداء التشبيه تحقيقه كأنا بيسم هل منبشعة عن اللؤلؤ فهو كقولك هذه
مثل المتبسم عن اللؤلؤ ويزعم ذلك أن تكون الاسنان كاللؤلؤ بقي على المصنف اعتراض وهو
أن التشبيه بهما ليس جعلا بل هو واحد لانه شبيها بأحد هذه الامور لا بكليها لأن أو ثمر

الثمر هو الهمزة وانه وحيدته في كلام الشاعر حذفت صاف أي شمس ثمره أو أنه مجاز من اطلاق اسم الكل على الجزء في جعل
هذا البيت من باب التشبيه نظر لأن المشبه أعني الثمر غير مذكور لا لفظا ولا تقديرا وحيدته فهو من باب الاستعارة لا من باب التشبيه
الذي كلامنا فيه وقد يجاب بأنه تشبيه ضمني لا صريح وذلك لأن أصل اللفظ كأنا بيسم تعبيرا كشمس المذخورات مجازا أو تشبيه
التبسم بالتبسم يستلزم تشبيه الثمر بالذكور راتو يدل على أن المقصود التشبيه بوجوده لأن المجاز يجب أن لا يشتمل فيه راحة التشبيه
لفظا ولا تقديرا ولا لفظا كأن لا يمكن أن يكون مجازا بقي شيء آخر وهو أن الظاهر من تعبيره بأوا تشبيه الثمر واحد دائر بين الثلاثة
الآن يقال أن أوفي البيت معنى الواو أو أن معناها من واحد مخصوص بل هو دائر بين الثلاثة كأن كاشبهه بثلاثة كذا كتب شغنا
الحسن في الاطول شبيه ثمره بثلاثة أشياء لأنه أورد كلمة أو تشبيه على أن كلامه به على حدة وكلمة أو للتوسل باللامح حتى يرد أنه
ينبغي الواو فيولج بها أو بمعنى الواو وكيف يجعل أو بمعنى الواو مع أنها أحسن من الواو خلوه عن وصفها بل جعل المجموع شبيها به

كان الدمام وصوب النعام * وريح الخزامى وفشر القطر

يعمل به برد أنيابها * اذا طرب الطائر المستصر

الا أن فيموسلمن القصد الى (٤٣٧) هيئة الاجتماع * وأما اعتبار وجهه فله ثلاث تقسيمات تمثيل وغير تمثيل ومجمل ومفصل

(وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما) أي التشبيه الذي (وجهه) وصف (مستخرج من متعدد) أي امرئ أو أمور (كما مر) من تشبيه الثريا وتشبيه منار النعم مع الاسياف

وقريب وبعيد التمثيل ماوجه وصف مستخرج من متعدد امرئ أو أمور

التشبيه متناهي لا صريح اذ صرح اللفظ أن جعلت كأن للتشبيه انه شبه الاخذين يتسم عن نفس المألوف والبرد والافلاج مجازا أو حقيقة وان جعلت الظن فالمعنى تظنه متبعا عن هذه الاشياء لكن الغرض تشبيه اسنانه بما ذكر على كل حال وبمرجع ذلك تلك العبارة المتضمنة لا فائدة الغرض ويدل على قصد التشبيه وجود كان لان المجاز يجب فيه كيانا أي أن لا يشبه في عبارة التشبيه لفظا ولا وجودا لفظا كأن لا يمكن أن يكون مجازا كقوله يفترأ يتسم عن لؤلؤ وطبعون برده وعن أقاح وعن طلع وهو جار القفل وعن حب وهو ما يطلع على الماء عند افراغه على ما آخر مما يشبه الزجاج في الاثر اراق لاقى القدر وقوله يفترأ يدل على التشبيه بل هو قرينة المجاز ويتضمن هذا المجاز أيضا تشبيه الجمل لمحتجب صبح المجاز فلا يعد التمثيل بله ثم أشار الى تقسيم التشبيه باعتبار اوجهه وهو أنه اما تمثيل أو غيره واما مجمل أو مفصل واما قريبا أو بعيد فقال (وباعتبار الوجه) معطوف على قوله باعتبار الطرفين أي الذي يميز باعتبار الوجه يتقسم انقسام آخر وهو أنه (اما تمثيل) أي اما أن يكون مسمى بالتمثيل (وهو) أي التمثيل (ما) أي التشبيه الذي (وجهه) وصف مستخرج أي مأخوذ (من) متعدد أي مما له تعدد في الجملة سواء كان ذلك التعدد متعلقا بجزء الشيء الواحد أو لا يدخل فيه على هذا أن بعد انقسام ما كان طرفا مفردا وما كانا مركبين وما كان الاول مفردا والثاني غير مركب والعكس وذلك (كما) أي كالوجه فبا (مر) من تشبيه الثريا باعتبار الملاحة فانها مفردان والوجه هيئة اتزان متضمن أجزاء كل ومن وصفه ووصف جزئه كما تقدم تحقيقه ومور تشبيه منار النعم مع الاسياف بالليل مع الكواكب فانها مركبان اذ ليس ما اعتبر في كل طرف جزأ أو كل جزئ لمجوع مسمى باسم واحد كما في الثريا والعنقود حتى يكونا مفردين والوجه هو الهيئة المنزعة عما اعتبر في كل طرف

(قوله وباعتبار وجهه) يعني انما باعتبار وجهه ثلاث تقسيمات أوليات الاول تقسيمه الى التمثيل وغير التمثيل والثاني تقسيمه الى مجمل ومفصل والثالث تقسيمه اقريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير تمثيل) اعترضه العصام بأن تقسيم التشبيه للتمثيل وغيره من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان التمثيل رادف التشبيه كما يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمل استعمال التشبيه وأوجب بأن التمثيل مشترك بين مطلق التشبيه وبين ما هو أخص منه فاهو مقسم المعنى الاعم والاقسم هو المعنى الاخص وحينئذ فلا اشكال (قوله وصف مستخرج) أي مستخرج من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردا والآخر مركبا وسواء كان ذلك الوصف المنزوع حسبا بأن كان منزوعا من حسي أو عقليا أو اعتباريا وحميا هذا

في اللفظ لا في المعنى الا أن يقال ان وفيه معنى الواو أو يقال ان والتمزيع ومثل المصنف أيضا بقوله أي امرئ القيس

كان الدمام وصوب النعام * وريح الخزامى وفشر القطر

يعمل به برد أنيابها * اذا طرب الطائر المستصر

وفيه فطر لان الدمام وما عطف عليه يشبهه في المعنى لاقى اللفظ وهو اما تشكيك في التشبيه اللفظي واما قلنا ليس مشبا به لفظا لان الدمام وما عطف عليه هوامم كأن وهو التشبيه لا التشبيه بالمعنى الدمام وما عطف عليه يشبه حال المعامل ببرد انيابها فهو كقولك كأن زيد يا يقوم في ان حاله زيد يشبه حال من يقوم وان كانت كأن هنا للشك فليس من التشبيه اللفظي في شيء من (وباعتبار وجهه) أي آخره (ش) شرع في تقسيمات التشبيه باعتبار وجهه فذكر ثلاث تقسيمات الاول انه ينقسم الى تمثيل وغيره والتمثيل ما كان وجهه التشبيه فيوصفا متميزا من متعدد امرئ أو أمور

مقسم المعنى الاعم والاقسم هو المعنى الاخص وحينئذ فلا اشكال (قوله وصف مستخرج) أي مستخرج من متعدد سواء كان الطرفان مفردين أو مركبين أو كان أحدهما مفردا والآخر مركبا وسواء كان ذلك الوصف المنزوع حسبا بأن كان منزوعا من حسي أو عقليا أو اعتباريا وحميا هذا

مذهب الجمهور ولصغيتهم التشبيه الذي وجهه ما ذكر تمثيلا لجمعية اصطلاحية (قوله امرئ أو أمور) وتشبيه فيه إشارة الى نكتة اختيار متعدد دون أمور (قوله كما مر من تشبيه الثريا) أي بنقود الملاحة المنور فالطرفان مفردان (قوله وتشبيه منار النعم مع الاسياف) أي بالليل الذي تهاوى كواكبه من سائر الجهات فالطرفان في هذا مركبان

وفيه السكاكى يكون غير حقيقى ومثل بصور مثل ما غيره أيضا منها قول ابن المعتز

اصبر على مضى الحسو * ذفا صبرك قاتله * فانارتا كل نفسها * ان لم نجد داتا كله

فان تشبه الحسو المتردك متولد مع تطلب اياه الى الابد فانتهى صدور بالنار التي لا تعد بالحطب في امر حقيقى منترع من متعدد وهو اسراع الفناء لا تقطاع عافيه بعد البقاء ومنها قول صالح بن عبد القدوس

وان من اذبة * في السبا * كالعود ليسى للماعق غرسه حتى تراه موقنا ناضرا * بعد الذى ابصرت من بصره

فان تشبه المزدب في صبا العود المسقى او ان غرسه في بازم كل واحد من كون المزدب في صبا مذهب بالاخلاق جيد الفعل لتأديه المصادف رفته وكون العود المسقى او ان غرسه موقنا باور فغير نفعه المصادف وقتن تمام الليل وكما الاستصناع بعد خلاف ذلك ومنها قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما اضاءت (٤٣٣) ماحوه ذهب الله بنورهم وتركهم

في ظلمات لا يبصرون
فان تشبه حال المنافقين
بحال الموصوف بسلة
الموصول في الآية في امر

وتشبه الشمس بالمرأة في كف الاشل وغير ذلك (وفيه) أى المنترع من متعدد (السكاكى يكونه غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منترعا من عدة أمور خص باسم التمثيل (كافى تشبيه مثل اليهود بمثل الجار) فان وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعصب استصحا به فهو وصف مركب

حقيقى منترع من متعدد
وهو الطمع في حصول
مطلوب بل بامرة أسبابه
القرينة مع تعقب الحرمان
والخيلة لا انقلاب الاسباب

من السبوف والتعابر في الاول والليل والكواكب في الثانى ومن اوصاف ذلك وقد تقدم تحقيق ذلك أيضا من تشبه الشمس بالمرأة في كف الاشل فان الاول مفرد والثانى غير مفرد والوجه هو الحقيقة المنترع من عدة اوصاف كل منهما الى هي عتلة الاجزاء وقد تقدم بيان ذلك أيضا من تشبه المرأة في كف الاشل بالشمس فان الاول غير مفرد والثانى مفرد وعلى ما ذكر من دخول تشبيه الافراق في التمثيل يكون التشبيه أعم لحرمان جاز التمثيل بناء على ما اقتضاها ما بالى للصف وفسر كلامه هناك من أن الاستعارة في المفرد لا يوجد فيها تمثيل ويحتمل أن يراد بالتشبيه من المتعدد ما لا أفراد في طرفه فيطابق ماسيا في والله أعلم وعلى كل حال فالتشبيه التمثيلى عند الجمهور أعبر عما كان الوجه فيه حقيقيا بأن يكون حسيا كافى تشبيها منترعا مع الاسيا بالليل مع الكواكب فنهما مركبان وبما كان غير حقيقى كافى تشبيه حال المنافقين بحال الذى استوقد نارا فلما اضاءت ماحوه ذهب الله بنورهم في قوله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية وأما السكاكى فنقص التمثيل بغير الحقيقى والى هذا أشار بقوله (وفيه) أى وفيد (السكاكى) الوجه المنترع من متعدد الذى يسى تشبيهه تمثيلا (بكونه) أى بكون ذلك الوجه (غير حقيقى) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منترعا من عدة أمور خص ذلك التشبيه الذى وجهه على الوصف المذكور باسم التمثيل وذلك (كما) أى على الوجه الموجود (في تشبيه مثل اليهود) أى حال اليهود وقتنهم (بمثل الجار) بعمل أسفار فان وجه التشبيه وفيد السكاكى يكونه غير حقيقى وكان المصنف لا يرى هذا القيد بل يكون تمثيلا سواء أ كان حقيقيا أم لا قال كافى تشبيه مثل اليهود بمثل الجار يشير الى قوله تعالى مثل الذين جلاوا

قوله وتشبه الشمس
بالمرأة في كف الاشل
فالتشبيه مفرد والمشب به
مركب (قوله وغير ذلك)
أى تشبيه المرأة في كف
الاشل بالشمس فالتشبه
مركب والمشب به مفرد
ووجه التشبه في الجميع
هيتمتة زعم من عدة أمور
والمراد بالتعدد مله تعدد
في الجملة سواء كان ذلك
التمتع متعلقا بأجزاء الشيء

(٥٥ - شرح التلخيص ثالث) الواحد أو لاف دخل فيه على هذا أربعة الأقسام المذكورة أعني ما كان طرفه مفردين أو مركبين أو لاف مفردا والثانى مركبا أو بالعكس وقسمت أمثمتها في الشارح على هذا الترتيب (قوله بكونه) أى الوصف المنترع من متعدد (قوله غير حقيقى) أى غير متحقق حسا ولا عقلا بل كان اعتباريا وهما فنحصر التمثيل عنده في التشبيه الذى وجهه مركب اعتباريا وهما حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتمثيل عند السكاكى أخص منه متغيرا بالجمهور وذهب صاحب الكشاف الى ترادف التشبيه والتمثيل فكل تشبيه عنده يمثل حتى لو كان وجه التشبيه مفردا وذهب الشيخ عبد القاهر الى أنه يشترط في التمثيل أن لا يكون الوجه المركب حسيا بأن كان عقليا أو اعتباريا يلوها وأعم هذه المذهب الاربعة مذهب صاحب الكشاف وبله في العموم مذهب الجمهور وبله مذهب الشيخ واعلم أن الهمة من حيث انها هيئة اعتبارية فجعلها حسية أو عقلية أو روحية انما هو باعتبار الأمور المنترعة عنها (قوله كافى تشبيه مثل اليهود بمثل الجار) أى في قوله تعالى مثل الذين جلاوا التوراة الآية

وغير التمثيل ما كان بخلاف ذلك كاسبق في الامثلة المذكورة والمجلد ما لم يذكر وجهه

(قوله من متعدد) لان ما أخذ من الجار واليهودا محل وكون المحمول اوعية العلوم وكون المحمول جاهلا أي غير متنعج بما فيها (قوله عائد الى التوهم) أي الاعتبار قال سم وفي قوله عائد الى التوهم دلالة على انه أراد بكونه ليس بحقيقى الاعتبارى لا غير الموجود في الخارج (قوله مالا يكون وجهه من متعدد) (٤٣٤) متعدد) أي بل كان مقردا (قوله وعند السكا كى الخ) قال في الاطول مظهره ان

قول المصنف وهو بخلافه بيان لقب التمثيل على المنهين وليس بمعنى بل يمكن ان يقال انه بيان له على مذهب الجمهور ويلم منه غير التمثيل على مذهب السكا كى وهو ما كان وجه الشبهه ليس من متعدد من متعدد وكان من متعدد على وصف حقيقى أى حصى او خلقى (قوله مالا يكون من متعدد) أي بأن كان مقردا وقوله ألا يكون الخ أى أو كان من متعدد من متعدد لكنه ليس وهما ولا اعتبار بابل كان وصفا حقيقيا بأن كان حصى أو عقليا وتقدم أن كونه حصىا وعقليا باعتبار مادته المتزعزع منها والا فالحقيقة الاتزاعية أمر اعتبارى لا وجوده (قوله واعتبارى) عطف تقدير (قوله تمثيل عند الجمهور) أي لان وجه الشبهه من متعدد ولا يشترط كون الوجه غير حقيقى (قوله دون السكا كى) أي لان وجه الشبهه وان كان من متعدد الا انه حصى فكل تمثيل عند

من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم (واما غير تمثيل وهو بخلافه) أي بخلاف التمثيل يعنى مالا يكون وجهه من متعدد وعند السكا كى مالا يكون من متعدد من متعدد أولا يكون وهما واعتبار بابل يكون حقيقيا فتنبيهه اثرى بالاعتقاد للنور تمثيل عند الجمهور دون السكا كى (وايضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه)

في ذلك كاتقدم رومان الانتفاع بالنعج الكسوف والتعجب في استحبابه ولا شك ان هذا وصف متزعزع من متعدد وهو عائد الى التوهم ولا يخفى أن الكسوف المرعى في الوجهه هنا أن يده الكسوف الحصى لم يكن مجموع الوجه غير حقيقى وعليه يكون المراد بغير الحقيقى ماهو شبهه متعلق باليس مجموع حقيقى لا أن تتعمل على الكسوف المعنوى وعليه فلا يفتقر لما ذكره والتقسيم العقلى في الوصف هو اما أن يكون حصىا تاريجا أو يكون عقليا وجوديا وكلاهما حقيقين أو يكون اعتباريا يحصى لا وجوده الا فى الاذعان والافهام والمشتق المركب من حيث انها ليست اعتبارية بحسب كايون خدما سر نافع ماضى فيجب أن يراى بكونها حصىا فكلها بالحسوس كفى في بيت بشار كما اثرنا اليه في تقدم وراد بالوهى هنا ما يتعلق بمقول مطلقا لا ما يتعلق بالاعتبارات المختصة لان ما ملأه بالوهى ليس كذلك كالا يخفى والذات فسرنا الحقيقى بالحصى هنا وقد تقدم التمثيل هذا الوجهه أعنى رومان الانتفاع بالنعج نافع الى آخره للعقل ففى تقدير السكا كى لا يكون من التمثيل تشبيهه اثرى بالاعتقاد بناء على دخوله فى كلام المصنف كالا يدخل فيه بيت بشار فقول المصنف (واما غير تمثيل وهو بخلافه) يكون معناه بالنسبة الى مذهب الجمهور ان غير التمثيل هو ما كان بخلافه بان لا يكون من متعدد من متعدد بل مقرد محض فلا يخرج عنه الا نحو تشبيهه بالنور والنجباء الورود يكون معناه بالنسبة الى مذهب السكا كى وغير التمثيل هو ما كان بخلافه بان لا يترزع من متعدد كالنارين أو من متعدد لكنه حصى كافي بيت بشار وقد ظهر بذلك ان التمثيل عند الجمهور أعنى مطلقا منه عند السكا كى ثم اشارة الى التقسيم الثانى في التشبيه بالنسبة الى الوجهه فقال (و) (نمود) (أيضا) الى تقسيم آخر باعتبار الوجهه فنقول التشبيه باعتباره (أيضا) (اما مجمل) (وليس المراد بالمجمل هنا ما يحتمل شيئين أو أشتاء على التساوى بل المراد (هو ما) أى التشبيه الذى لم يذكر وجهه) فهو من الاجمال الذى هو عديم ذكر الشيء صريح محمول فهم معنى ثم هذا المجمل النوراة ثم لم يعملوها كمثل الجار يحمل أسفارا كاتقدم في الوجهه المركب العقلى أن وجه الشبهه رومان الانتفاع بالنعج نافع من التعجب في استحبابه وهو أمر غير حقيقى لانه ليس له تقرر في ذات الموصوف لانه ليس فيه بالحققة اعدم العمل بل هو أمر ضرورى متزعزع من أمور متعددة (قوله واما غير تمثيل وهو ما لم يكن كذلك) وهو ما لم يكن وجهه من متعدد على رأى المصنف وعلى رأى السكا كى كما لم يكن من متعدد اذ كان وصفا حقيقيا * التقسيم الثانى باعتبار وجهه الى تشبيه مجمل وتشبيه مفصل فالمجمل ما لم يذكر وجهه بشئ ويسمى مجملا لاجال وجهه فوفيه نظر لان التشبيه حينئذ ليس بمجمل اما المجمل

السكا كى تمثيل عند الجمهور وليس كل تمثيل عند الجمهور تشبيها عند السكا كى فبين المنهين (هذه) عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق (قوله اما مجمل) سياق مقابله وهو المفصل بعد ذكر أقسام المجمل وكان المناسب أن يقدم المفصل لان مفهومه موجودى ولاجل أن يندفع طول الفصل بين المجمل ومقابله بتقدمه (قوله وهو ما لم يذكر وجهه) أى ولا ما يستتبعه ولا بد من هذا لما ساقى أن المفصل من جهة أقسامه مالا يذكر وجهه استثناء عنه به كرايستجه فلو لم يقده هنا ما قلنا لكان تصرف المجمل غير مانع من دخول بعض أفراد المفصل وفي تصرف المجمل بما ذكره اشارة الى انه ليس المراد بالمجمل هنا المجمل

فنه ماهو ظاهر فيهمه كل أحد حتى العامة كقولنا زيدا أسدا لا يخفى على أحد أن المراد به التشبيه في الشجاعة دون غيرها ومنعنا هو خفي لا يدركه إلا من لهذهن يرتفع بعين طبقة العلمة كقول من وصف بنى المهلب بالحجاج لما سأله عنهم وأن أهم أن يجد

عند الأصوليين وهو ما لم تضح دلالة موافق كلام المصنف واقعة على تشبيه قوله ماهو ظاهر أى تشبيه ظاهر هو أى التشبيه أى وجهه في العبارة حذف صنف وأوان وجهه بدل من الضعيف في ظاهر لأن المتصنف بالظهور وجه التشبه لا تنفس التشبيه وليس مراد الشارع أن وجهه فاعل بظاهر لأن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفاعل وحاصل ما في المقام أن الضعيف في منتهى كان راجعا للجميل في استناد الظهور إليه لتسلخ إذا المتصنف بالظهور وجهه ولكن يؤيد هذا الاحتياط أن ساق الكلام في تقسيم الجمل وإن كان ضعيفا من راجع إلى الصنف فلا تسامح في استناد الظهور إليه لكنه خرج عن سوق الكلام ولو كان كل من الاحتياط من مشددا على خلاف الظاهر من وجسوى الشارع بينهما (قوله يفهمه كل أحد) أى فهم ذلك الوجه كل أحد وهذا تصدير لقوله ظاهر وقوله من له مدخل في ذلك أى في استعمال التشبيه لا مطلق أحد كظاهر المصنف (عوز زيد كالأسد) أى فانه يظهر لكل أحد أن وجهه التشبه الشجاعة في كل (قوله لا يدركه) أى لا يدرك وجهه (٤٣٥) (قوله إلا الخاصة) أى فانه يدركونه بالبداهة

أو بالتأمل والمراد بهم من أعطوا ذهنا بكونهم به الدقائق والامرار (قوله ذكر الشئ الخ) قصد بذلك بيان ذلك البعض (قوله من وصف) أى قول الشخص الذى وصف بنى المهلب وهو كعب بن معدان الأشعري قال المراد فى الكلل فانه ذكر أنه ما ورد على الحجاج قال له كيف تركت جماعة الناس فقال له كتب تركهم ضيرا أدركو ما ملأوا أمنا وما خافوا فقال له فكيف بنو المهلب فيهم فقال حاة المرح نهارا وأدا أليوا فمرسان البيات ومعنى أليوا دخلا في الليل كما أصبحوا دخلا

فنه) أى فى الجمل ماهو (ظاهر) وجهه أو فى الوجه الغير المذكور ماهو ظاهر (يفهمه كل أحد) من له مدخل في ذلك (عوز زيد كالأسد) ومعنى لا يدركه إلا الخاصة كقول بعضهم (ذكر الشئ الخ) عبد القاهر أى قول من وصف بنى المهلب بالحجاج لما سأله عنهم وذكر جارا لقائه بقول لا تغارية فاطمة بنت الخرشب وذلك أنها سئلت عن بنى المهلب أفضل فقالت عارة لابل فلان لابل فلان

أقسام (فنه) أى فى ذلك الجمل (ظاهر) أى ماهو ظاهر الوجه فنسب الظهور إليه يجوز لأن هذا التقسيم باعتبار الوجه الملبس وهو يحتمل أن يكون وصف الوجه على الأصل أى فى الوجه الذى لم يذكر وباعتبار عدم ذكره يسمى التشبيه بمجلا به وظاهر (يفهمه كل أحد) من له مدخل في استعمال التشبيه سواء كان عاميا في المستعملين أو خاصا وذلك (مثل) قول القائل (زيد كالأسد) فان كل أحد ممن يفهم معنى هذا الكلام يدرك أن وجه التشبيه هو الجرامة (ومن) أى ومن التشبيه الجمل (خفى) أى ما خفى وجهه ومن الوجه الذى لم يذكر وجهه خفى على ما تقدم في الظاهر حتى لا يدركه إلا الخاص الذين أوتوا ذهنا ارتقوا بعين العامة يدركون به الدقائق والامرار ويتوسعون في الموصوفات وأوصافها ذلك (كقول بعضهم) قيل هو كعب بن معدان الأشعري سأله الحجاج فقال له كيف تركت جماعة الناس فقال له كتب ضيرا أدركو ما ملأوا أمنا وما خافوا ثم قال فكيف بنو المهلب فيهم قال حاة النرح نهارا وأدا أليوا فمرسان البيات ومعنى أليوا دخلا في الليل كما أصبحوا دخلا في الصباح ثم قال له وجهه لكنه لا مانع من تسمية التشبيه أيضا بحال لا نه لغناه وجه لا تضح دلالة على المقصود منه وهو ما أن يكون وجهها ظاهرا يفهمه كل أحد كقولنا زيدا أسدا أى كالأسد لأن كل أحد يعلم أن المراد في الشجاعة لكنه أشهر أوصاف الأسد وأكون خفيا لا يدركه إلا الخاصة أى الذين لهم أذهان صحيحة

في الصباح ثم قال فافهم كما تجد فقال لهم كالخففة المقرغة لا يدري أين طرفها (قوله لما سأله عنهم) أى حين سأله الحجاج عنهم ذلك الواصف بقوله أهم أن يجد أى أتيهم (قوله وذكر جارا لله) أى جارى بيت القوم المراد به العلامة محمود بن خثري ولقب بجارا لله لأنه كان مجاورا في بيت القتل الحرام ولاتفاق بين القولين لاجتماعهما على الصدق بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم وأن ذلك من توافق الآراء (قوله إلا تغارية) نسبة لا تغارية (قوله فاطمة) بدلا وعطف بيان من التغارية وخرشب يضم الخاء والسين وينهما راء ساكنه واطمة حسنة كانت من جملة الأسماء (قوله وذلك) أى بسبب ذلك القول (قوله عن بنينا) أى لربعة الذين زرعهم من زوجها ز ياد العيسى بكسر الزاي وتخفيف الياء وهم يسع الكلل وعمارة القواب وقيس الحنظل وأنس القوارس وعمارة بكسر العين كما ضبطه شيخنا الحنفى في نسخة بالقر ومعتصم شيخنا العلوي يضمها والحفان يضم الحاء وتشد يد الفاء كالتعصم شيخنا العلوي ومعتصم شيخنا الشيخ عطية الأجهوري بكسر الحاء وتخفيف الفاء (قوله عمارة فلا) لما ذكرنا وألا عمارة مع تدانته أفنهم ثم ظهر لها ما ليس أفضل أضر بتعمدنا يقال فيا بعد وللم يعلم عن الذى أتت به ثانيا ذلك قال الشارع فلان وكان المناسب ليكون الأول أدار بعة أن زيد الشارح لابل فلان فلان كما عبر به العلامة اليعقوبي

كانوا كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها أي تناسب أصولهم وفروعهم في الشرف يتمتع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم
أفضل منه كأن الخلة المفرغة تناسب أجزائها يتمتع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا هكذا نسبة الشيخ عبد القاهر إلى من
وصف بني المهلب ونسبه الشيخ جابر الله الصلاة إلى الأعمار يقل هي فاطمة بنت الخرب سلت عن بنينا أيهم أفضل فقالت
عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت تكلمتم إن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها

(قوله ثم قالت) أي في الجواب (قوله تكلمتم) بفهم المثلث وكسر الكاف أي فقدتم بالمرتبة (قوله إن كنت أعلم أيهم أفضل) يحفل
أن أيا استهلامية معر بمقتدا وأفضل خبر والمعنى إن كنت أعلم جواب هذا الاستهلام وهي معلقة لأعلم عن العمل في الجزآن
وجله أيهم أفضل في محل نصب سادسة المفعولون ويحفل أن تكون موصولة منبئة على الضم في محل نصب مفعول أول وأفضل
خبر لمبتدأ محذوف وبالجملة صلة لأي (٤٣٦) والمفعول الثاني محذوف أي إن كنت أعلم الذي هو أفضل كانتم

ولكن المتناسب الأول لأجل
التطابق بين السؤال والجواب
لان السؤال هابط لفظ أيهم
الاستهلامية فيناسب
أن تكون الواقعة في
جوابها كذلك (قوله
المفرغة) هي التي أذيب
أصلها من ذهب أو فنت أو
نحاس أو نحوسد لا تفرغت
في القلب فلا يظهر لها
طرف بل تكون مصمتة
الجوانب أي الانعراج فيها
ثم أنه لا يلزم من نفي الانعراج
نفي التربع والتثلث مثلا
ولكن المراد ما كان كالدائرة
ليتحقق التناسب في الشكل
والوضع قصير بذلك ذات
احاطتها بنواحدة كالدائرة
وهذا قل أنه ليس المراد
بكونها مصمتة كونها
لا جوف لها وإنما قد
الخلة بكونها مفرغة لان
المضروبة يعمل طرفاها

ثم قالت تكلمتم إن كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها) أي هم متناسبون
في الشرف يتمتع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه (كأنا) أي الخلة المفرغة (متناسبة
الاجزاء في الصورة) يتمتع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا كونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
فأهم كان أجدا فقال (هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها) وقيل أنه قول فاطمة بنت خرب
الأنصارية لما حدثت عن بنينا وألا يزيد العيسى وهم عمارة ألواح وقوس الحفاظ وأنس الفوارس
وربيع الكامل أيهم أفضل فقالت عمارة ثم قالت لا بل فلان ثم قالت لا بل فلاتم قالت لا بل فلان
ثم قالت تكلمتم أي عدمتم بالمرتبة إن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالخلة المفرغة إلى آخره ثم أشار إلى
الوصف المتضمن لوجه الشبه في الطرفين معا بقوله (أي هم متناسبون في الشرف) بمعنى أنهم
متشابهون فليس كما يتمتع تعيين بعضهم بالأفضلية وبعضهم بالقصور بل لا سواءا بمعنى الشرف
فيهم (كأنها) أي الخلة المفرغة (متناسبة الاجزاء) أي متناسبة القطع المفرغة وفي (في
الصورة) الشكلية والصورة تناسبا يتمتع تعيين بعض تلك القطع طرفا وبعضها وسطا والخلة المفرغة
يرتفعون بها عن درجة العوام (كقول بعضهم هم كالخلة المفرغة لا يدري أين طرفاها) أي لتناسب
أصولهم وفروعهم في الشرف الذي يتمتع معه معرفة الطرف والوسطا أن الخلة متناسبة الاجزاء
في الصورة فوجه الشبه التناسب الذي يتمتع معه التفاوت لكنه في الشبه في المعنى وفي الشبه في
الصورة وإنما قد الخلة المفرغة لان المضروبة يعمل طرفاها لا ابتداء ولا انتهاء فكان ذكر الوصف
(٣) حيث كان وجه الشبه مذكورا وهو قوله لا يدري طرفاها لان وجه الشبه هو تناسب الاجزاء عدم
دراية الطرفين لزوم من التناسب ولان عدم دراية طرفي الخلة ليس وجهان الوجه أم صادق على
الطرفين وطرفا الخلة أم لا يصدق على الشبه اذا لا يصدق على الشبه أن يقال لا يدري طرفاها ولولا
ضهر الخلة المأثرت التي لا يمكن عود على قوله هم لكانت أقول هو عائد إليها فكيف حينئذ أن يعمل
وجه الشبه لا نلو قالهم كالخلة المفرغة لا يدري الطرفان لصدق ذلك في الشبه والشبه به معانهم قد
يقال هب أن وجه الشبه لم يذكر كيف يدعي هذا مجازا وقد أشير فيه إلى وجه الشبه بذكر هذا الوصف

بلا ابتداء والانتها لا متفاوت فلا تناسب أجزاؤها (قوله لا يدري أين طرفاها) فيه أن هذا يقتضي أن الدائرة وإنما
المفرغة لطرفان لكن لا يعلمان في أي محل مع أنه لا طرف لها أصلا وأجيب بأننا لا نسلم أن في دراية طرفها يستلزم وجود الطرفين
لان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله أيهم متناسبون في الشرف) هذا إشارة لوصف المتضمن لوجه الشبه لكان في
الطرفين وذلك لان وجه الشبه المشترك بين الطرفين التناسب الكلي الخالي عن التفاوت وإن كان ذلك التناسب في الشبه تناسبا في
الشرف وفي الشبه به تناسبا في صورة الاجزاء وما ذكره المصنف من التناسب في الشرف يخص بالشبه بهو كنه يتضمن وصف كل
منهما للتناسب الخالي عن التفاوت بواسطة الانتقال من تناسبه في الشرف إلى تناسب أجزاء الخلة ولا يخفى أن هذا الوجه الذي بين
الطرفين في غاية البعد لا يدرك الا بالانحواض (قوله مصمتة الجوانب) أي لا انعراج فيها بل متصلة كل جانب (قوله كالنار) فيه
أن الخلة من أفراد الدائرة فكيف تشبه بها وأجيب بأن المراد كالدائرة التي ليست حلقة بل المتداورة في الاشكال عند الحكمة

(وأينما منه) أي من الجمل وقوله من دون أن يقولوا أيضا اما كنا واما كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات الجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه أي من الجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء الى وجه التشبه

هي التي اذبح أصلها من فصفة أو ذهب أو نحاس أو حديد أو نحو ذلك ثم افرغ في القالب فصار فيه كالماء المنحصر فاذا جدل يظهر في الحلقة الناشئة عنه طرف بل تكون مصعقة الجوانب أي لا تترجح فيها ولا يزم من نفي التفرع نفي الترتيب والتلبيث مثلا ولكن المراد ما كان كالدائرة ليعتق التناسب في أجزائها في الشكل والوضع فصار بذلك ذات احاطة نهاية واحدة كاللائرة وهذا علم ان ليس المراد بكونها مصعقة كونها لا جوف لها مثل نفي دراية طرفها لا يستلزم وجود الطرفين بل نفيها لغيرها لان التقضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع واتفاقنا أشار الى الوصف المتضمن لوجه التشبه لان الوجه يجب ان يكون في الطرفين معا والتناسب في الشرف مختص بالتشبه والتناسب في الاجزاء مختص بالتشبه به ولكن نعمن وصف كل منها للتناسب المانع من وجود التفاوت وهو محقق في الطرفين وهو الوجه المشترك ولا يخفى على ذي ذوق سليم ان الاتقال من تناسب في الشرف الى تناسب في اجزاء الحلقة غاية في البقعة فالوجه بين الطرفين لا يدركه الا الخواص ثم أشار الى تقسيم آخر في الجمل فقال (ومنه) أي من الجمل ما فيه تقسيم آخر باعتبار وجود الوصف المشعر بالوجه وعلمه وفيه أربعة أقسام ما يوجد فيه الوصف في الطرفين وما لا يوجد فيه فيها وما يوجد فيه في الاول دون الثاني والعكس بخلاف قوله ومنه الخ معطوف على جملة قوله ومنه ظاهر واعلم بقوله وأيضا اما كذا واما كذا للإشارة الى زيادة ثبوت كيدفي بيان ان هذا تقسيم في الجمل لا تقسيم في مطلق التشبيه واتفاقنا الى زيادة ثبوت كيدفي بيان الخ لانه يعلم كون التقسيم في الجمل بالنظر الى المعنى أيضا اذا مقابل للجمل هو الفصل فتتبع أسلوب أصل التقسيم لا يتوقف عليه فهم المراد ولكن يزبدوضو حافن هذا القسم الذي قلنا ان فيه أربعة أقسام (مالم يذكر فيه) أي التشبيه الذي لم يذكر فيه (وصف أحد الطرفين) وذلك بان يؤتى فيه بالطرفين مجردين عن الوصف الدال على الوجه كما كنا مجردين عن نفس

الذي يصير به وجه التشبه ظاهرا فيهمه أكثر الناس وقوله لا يدري طرفا هاذيرد عليه ان الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوبا بها سبالة محض لا تستلزم وجود موضوعها كقوله تعالى لا يسألون الناس الخافا وقول الشاعر

● على لا حباله شتى عناره ●

فبيد أن يقال كل من هذين الطرفين لا يعلم طرفاه أما في التشبه فلان له طرفين غير معلومين وأما في التشبه بفلا ن له طرفان ولينظر بعد ذلك ان لفظة طرفاه في هذا المثال جمع فيه بين الحقيقة والجاز وأولا هذه العبارة ذكر الشيخ عبدالغفار أهيا قبل الصياح حين سأل عن بني المذهب أيهم أعجب ونسبه الزخشمري في سورة الزخرف الى الامار يغيب هي فاطمة بنت انخرشب تصف ابنتها حين سئلت أيهم أفضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت تكتمهم ان كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري أن طرفا هاذيرد المارد في الكلهم نحو وأولادها ربيع وعمار فرئيس وأفس وبق في هذا المثال اعتراض سند كرهه بيا ان شاء الله تعالى (قوله وأيضا منه) أي من التشبيهات الجمل (مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين) أي لم يذكر فيه وصف المشبه ولا وصف المشبه به كقولنا لا يد كالأسد واعلم ان قول المصنف مالم يذكر فيه وصف أحد الطرفين قد ينزاع في دلالته على ما قصد من أنه لم يذكر فيه وصف المشبه ولا التشبه به يقال هذا يصدق بأن يذكر فيه وصف أحد ما فاننا اذا قلتم أ ضرب أحد هذين قد يصدق بضرب أحد ما هو قهره أن أحد الرجلين ليس نكرة فيم كل واحد منهما

(قوله وأيضا منه مالم يذكر فيه وصف المشبه به كالمثال الاول) الخ هذا عطف على قوله من ظاهر ومنه خفي وأيضا معمول لمخوف والجملة معترضة بين العاطف والمعطوف أي ومنه أي الجمل نثني ورجع لتقسيمه أيضا وقائده ذكر أيضا افادته استئناف تقسيم للجمل وليس تقريبا للخفي اذ ذكر الوصف المشعر بوجه التشبه أنسب بالخفي وهذا التقرير تعلم أن جملة المعترضة تقع بين العاطف والمعطوف قاله في الاول (قوله دون أن يقولوا وأيضا اما كذا) أي وحذف منه (قوله اشعار الخ) أي ويقوى هذا الاشارة تأخير مقابل اما بجمل عن قوله وأيضا منه الخ فلو كان تقريبا لمطلق التشبيه لأخره عن قوله الآتي واما مفصل الذي هو مقابل لقوله اما

ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده كالمثال الثاني ونحوه قول زيلاد الأعجم
ولما وما تلقى لنا إن هجوتنا * لكأبجرهما تلقى في البحر بفرق
وكذا قول النابغة الذبياني
فانلثنمسم والمولوك صواكب * إذا طلعت لم يبد منه كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصف كل واحد منهما (٤٣٨)

نحو زيلاد (منه) أي المجل (ما ذكر فيه وصف المشبه وحده) أي الوصف المشهر بوجه المشبه
كقولهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أي طرفاها (منه) ما ذكر فيه وصفهما) أي المشبه والمشبه به كليهما
ذكر الوجه وليس المراد الوصف مطلقا بل الوصف الدال على الوجه كقولنا إذا قلنا زيلاد الفاضل كالأسد
كان مجازا في ذكر فيه الوصف لأن الفاضل لا يشهر بالوجه الذي هو الجراء وإن كان وصفا لأحد الطرفين
(منه) أي من هذا القسم من المجل (ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده) دون وصف المشبه وقد تقدم
الآن أن الوصف المراد هنا هو الوصف للشعر بوجه المشبه لا مطلق الوصف ومثال التشبيه الذي
فيه وصف المشبه به فقط قول القائل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أي طرفاها فقول لا يدرى أي
طرفاها مضمون وصف المشبه به وهو نفي دراية الطرفين المتقين وهو يستلزم التناسب المانع من تميز
يصح معه التفاوت الذي هو وجه التشبه كما تقدم بيانه وأما وصفها بالفراغ فلتعقيب ما رآه من المشبه
بأن المشبه به هو الحلقة المفرغة لا مطلق الحلقة والانتقال من الفراغ إلى التناسب الذي هو الوجه
فيه خفاء فلم يصبر في الوصف المشهر بالوجه ولو اعتبر مثل هذا في هذا القسم كان ذكر المشبه به بمثابة
الوصف المشهر دائما إذ لا يتخلو المشبه به عن مطلق الأشعار ولم يذكر أحد أنه بمثابة وقد تقدم أن المفرغة
لا طرفين لها وإنما تصور الطرفين المتقين في المنوعة بلا فراغ فذكر الطرفين في أشعار مطلق الحلقة
بهما وقد ثبتنا على أن نفي درايتهما لا يتلزم وجودهما لأن القضية السالبة لا تقتضي وجود الموضوع
(منه) أي من هذا القسم من المجل (ما ذكر فيه وصفهما) أي وصف المشبه به والمشبه معا
عموم التكررة في النفي كقوله ألم يرقوا حمن الرجلين فلم يبق له عموم لكونه معرفة لا يمكن أن يدعى
عموما لأنهم جنس أضيف إلى الرجلين لأن اسم الجنس أغايم بالإضافة إذا لم يدل بالمادة على
التخصص أما إذا دل فلا كقولك أكلت بعض الخبز أو ثلثه لا يعم إلا ثلاثا ولا بعض وكذا أحد
الشيئين لا يعمها ولو سلمنا أن أحدهما يعمها فوقع بعد النفي كوقع صائر صغ العموم وهي بعد
النفي للتخصص لأنها سلب عموم لا عموم سلب كاسبق الآن يدعى أن أحد الأتبعين بالإضافة تعرف
ويؤيد ما قلناه قوله تعالى ما يلبث عندك السكبر أحدهما المراد منه ما ذكرناه بدليل قوله أو كلاهما
والشرط كالنفي وأما قوله صلى الله عليه وسلم إلى لست كأحدكم فالنفي يقتضي أنه تعالى على إرادة العموم وبعد
أن كتبت هذه السطور وقتت على كلام الزعترى قال في قوله تعالى ولا تطعمهم إنما أو كقولهم
معناه لا تطعم أحدا ثم قال فان قلت لمعنى أو لا تطعم أحدهما فلا يجزى بالواو ليكون نهيان عن طاعتها
قلت قول لا تطعمها لجاز أن يطعم أحدهما وإذا قيل لا تطعم أحدهما علم أن الناهي عن طاعة
أحدهما عن طاعتها أي كما هي أن يقول الأيوبي أفعل أن معني عن ضربها انتهى وهذا
يدل على أن لم أضرب أحدهما معناه لم أضرب واحدا منهما وفيه نظر للمبني (قوله ومنه ما ذكر
فيه وصف المشبه وحده) أي لم يذكر وصف المشبه وسكت عن مثله لأن مثله سبق عن قريب
وهو قولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أي طرفاها ومتلها في الأيض بقول النابغة

(قوله نحو زيلاد هذا
تمثيل لما لم يذكر كإي
ونحو زيلاد الفاضل أسد فان
الظاهر أن وجه التشبه فيها
الشيء عظيم يذكر في كل
من التشبيهين وصف أحد
من الطرفين المسمى بالوجه
التشبه المذكور لأن الفاضل
في التشبيه الثاني لا أشعار
له بالشجاعة أي لا دلالة
عليها بخصوصها إذ لا دلالة
للعام على الخاص وإنما أتى
بالشراح بالعناية إشارة إلى
أن ليس المراد مطلق الوصف
كما هو ظاهر وقد تقدم بعض
الشرح لكلام المصنف على
ظاهره (قوله ومنه) أي
من المجل ما ذكر كإي اعترض
بأن ذكر الوصف يشعل
المجل والمفصل فلا وجه
لتخصيصه بالمجل وأجيب
بأن وجهه إذا لا يذكر
الوصف المذكور رأى المشهر
في التشبيه المفصل لأن وجه
التشبه فيمذكور وفلوقر
الوصف المشهر به كان تكرارا
وهو مستقيم في نظر البلغاء
(قوله كقولها) أي خاطمة
الأنثى به هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى أي طرفاها فان
مضمون قولها لا يدرى أي

طرفاها وصف المشبه به وهو نفي دراية الطرفين وهو يستلزم التناسب الخالي عن التفاوت والذي هو وجه التشبه كما
تقدم وأما وصف الحلقة بالفراغ فلتعقيب المشبه به لأن الحلقة المفرغة لا مطلق الحلقة وحيث دخل لفي الأبناء لوجه التشبه
(قوله ومنه ما ذكر فيه وصفهما) ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط ولمه لعدم الظاهر في مثال في كلامهم ومثله فلان
تكررت أيدي بهي ووصلت مواهبه إلى طلبت منه أولم أطلب كالتيث وكأني قولك إن الشمس التي إذا طلعت لم يدرك كوكب مثلك

كقول أبي تمام

صدفت عنه ولم تصدف مواهبه * عني وعالوده ظني فلم يحجب
كالنيت ان جنته واذك ريقه * وان ترحلت عنه ليج في الطلب

(قوله كقوله) أي قول أبي تمام مدح الحسن بن سهل كذا في المطول وفي شرح للشواهد الحسن بن ربهان بن النعمان واليستان من قصيدة

من البيت مطعما

أبدت أسمى أن تراتني مجلس الغضب * وآل ما كان من عجب إلى عجب
ستصبح العيسى والليل عند فتي * كثير ذكر الرضا في ساعة الغضب

إلى أن قال

صدفت عنه الخ وقوله والليل أي وسر الليل ومعنى البيت ستدخلني الليل والليل صباحا عند فتي يعفد الغضب (قوله)
أعرضت عنه (أي تجر بيا لشأنه أو خطأني وقلة فناء بحقه (٤٣٩) (قوله ولم تصدف مواهبه) أي ولم

(قوله صدفت عنه) أي أعرضت عنه (ولم تصدف مواهبه * عني وعالوده ظني فلم يحجب
كالنيت ان جنته واذك) أي أذاك (ريقه) يقال فعله في روقه وشبابه وريقه أي أوله وأصابه
ريق المطر ويرى كل شيء أفضل (وان ترحلت عنه ليج في الطلب) وصف المشبه أعني المدحوح بأن
عطايه فالتفت عليه

(قوله) أي كقول أبي تمام مدح الحسن بن سهل ستصبح العيسى أي الليل والليل يعني وسر الليل
عند فتي * كثير ذكر الرضا في حالة الغضب (صدفت عنه) أي أعرضت عنه تجر بيا لشأنه أو خطأني
وقلة فناء بحقه (فلم تصدف) أي لم تعرض عني بمعنى لم تنقطع (مواهبه) أي عطايه (عني وعالوده
ظني) أي عاودته بمواصلته طلبا للاحسانه ظناني أي أجديه المراد فنتية المعاداة إلى الظن تجوز
(فلم يحجب) ظني فيه بل وجده عنده معاودة طلب الاحسان كما أظن وكيف يحجب فيه الظن وهو هوب
عند الاعراض فيه عند الاقبال من باب أخرى فهو في اخاضة في الاقبال والادبار (كالنيت) أي
كالمطر الواسع المقبل الذي يبيت أهل الأرض (أن جنته) أي أن جنت النيت حالة اقباله (واذاك)
أي جاءه ولا قال (ريقه) أي أوله وأحسنه يقال فعل فلان هذا الأمر في روق أو ريقه شباب أي أوله
وأحسنه ويقال أصابع ريق المطر أي أوله وأحسنه ويرى كل شيء أفضل وجعل أول المطر أحسنه
لأنه من معمن الفساد وانما يخشى الفساد بدوامه (وان ترحلت عنه) أي فررت من النيت (ج) بالميم
المهجمة أي بالتح (في الطلب) وأدر كم مع فراركم منه وأصل اللجاج المبالغة في الكلام والاشتغال به

فأنك شمس والمولوك صكبه * اذا طلعت لم يبدنهن كوكب

ومنه ما ذكر فيه وصفهما معا ومثله المصنف بقول أبي تمام

صدفت عنه ولم تصدف مواهبه * عني وعالوده ظني فلم يحجب

كالنيت ان جنته واذك ريقه * وان ترحلت عنه ليج في الطلب

التقدير وهو كالنيت فان البيت الاول مشغل على وصف المشبه والثاني مشغل على وصف المشبه به
وهو النيت كذا قال المصنف وهو الظاهر ويجعل أن يكون الفه ثري البيت الثاني عائمة إلى المشبه
و يكون استعمال الريق وما به استعار تزيين يصف باليا ومواهبه معقول من صدفه صفا

ولا قال أحسنه وان ترحلت عنه وفررت من تلج والنج في طلبك وأدرك كم مع فراركم منه (قوله كالنيت) هو المطر الواسع المقبل الذي
يرحمه أهل الأرض (قوله ان جنته الخ) هذا في مقابلة قوله وعالوده ظني وقوله وان ترحلت النيت في مقابلة قوله صدفت عنه الخ فيه
لفظ ونشر مشوش (قوله ريقه) أصغر ريق من الريق وقوله يقال أي لفته (قوله أي أوله) تحسب الأمر من قبله وهو روق الشباب ويريقه
(قوله ويرى كل شيء أفضل) إشارة إلى أنه يسقم في الريق ويسعمل بمعنى الأفضل لعلقة التروم كما هنا فرق الشباب وريقه
أفضله وأحسنه لأنه يزعم من كون الشيء أولاً أن يكون أفضل وأحسن في الغالب قال العلامة اليقوي وجعل أول المطر أحسنه لأن من
معمن الفساد وانما يخشى الفساد بدوامه (قوله وان ترحلت عنه) أي ارحلت وفررت وتباعدت عن النيت (قوله ليج) بالميم
اللجاج وهو الخصومة أو بالحاء المهملة من الإلحاح وهو في الأصل كثرة الكلام أو بدنه بنجر الاستغفار والمعنى على كل حال بالنج

والفصل ما ذكر وجهه يقول ابن الرومي يا شبيه البدر في الحسن وفي جمال النال جددت فخر الصنعة الملاء الزلال
يا شبيه البدر حسنا * وضياء * ومنا * وشبه النقص لنا * وقواما واعتدالا
أنت مثل الورد لونا * ونسبا * ومللا
زارنا حتى إذا ما * سرنا بالقرب زالا

(قوله أعرض) هو معنى صدف عنه وقوله أول معرض هو معنى قوله وعأوده غنى (قوله أعنى الثيب) من ذلك يعلم أن الضمير
في قوله في البيت أن جثته راجع للثيب (قوله يصيبك) هو معنى قوله واناك (قوله والوصفان) أي الاخصان وهما كون عطاي المدوح
خالفة أعرضت عنه وألاكون للثيب (٤٤٠) يصيبك جثته أو ترحت عنه (قوله بوجه الشبه) أي الذي هو معنى

أعرض أول معرض وكذا وصف المشبه بأعنى الثيب بأنه يصيبك جثته أو ترحت عنه والوصفان
مشران بوجه الشبه أعنى الأفاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالي الإقبال عليه والأعراض عنه
(واما الفصل) عطف على اماجمل (وهو ما ذكر وجه كقوله
وتفره في صفاء * وأدمى كاللآلى

بقوة فاستعمل في اسراع المطر وادراكه من فرضه بقوة المشبه وهو المدوح وصفه بأنه يعطى
المعرض والمقبل وبقض على الحالتين أعنى حالتي الأعراض والإقبال ولكن لعمري أن هذا
الوصف لا يصلح إلا لله تعالى الذي يعطى بلا عوض ويوجد بلا غرض وهو أكرم الأكرمين
والشبه به أيضا وصفه بأنه يصيبك جثته أو ترحت عنه وأعطاه المعرض والمقبل الذي هو وصف المشبه
يتضمن الوجه الذي هو الأفاضة في الحالتين أيضا بقي مثال ما ذكر في وصف المشبه دون المشبه به
وكان المصنف لم يجد في كلامهم ومثاله ما قيل في عكس قوله

فانك شمس والمولوك كواكب * إذا طلعت لم يبد منها من كوكب
فان الشمس التي إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك يعني بالنسبة إلى المولوك (واما الفصل) هذا هو المقابل
لقوله اماجمل فهو مطوف عليه يعني أن التشبيه اماجمل هو ما لم يذكر فيه الوجه سواء ذكر فيه ما يشعر
به أو لا كما تقدم (و الفصل) هو ما ذكر (في وجهه) أي وجه الشبه وقد علم من هذا كما بيناه فاما
تقدم ان المراد بالاجال هنا عدم الصراحة بالوجه والتفصيل ان يذ كر الوجه صراحة وذلك الفصل
(قوله وتفره) أي استبان ثمره أي بقاء (في صفاء وأدمى) في صفاء أيضا (كاللآلى) أي كالجواهر

فهو متعدي وروى بالتام من فوق ومواهبه فاعلم من صدف صدف وواف صدف أيضا أي انصرف واعلم
أن المصنف سكت عن القسم الرابع وهو ما ذكر في وصف المشبه فقط وكان ينبغي ذكره والقول
بأن ذلك لا يمكن لان وصف المشبه يقتضي أن يكون وجه الشبه فيه أتم منه في المشبه به والبال العكس
منوع لا تناقوله ذكره في المشبه لا يستدعي أن يكون فيه أتم فقد يكون طوي ذكره في المشبه بل أنه
فيه أشهر وأتم (قوله والفصل) هو قسم قوله في اسبق اماجمل (وهو ما ذكر وجه كقوله
وتفره في صفاء * وأدمى كاللآلى

وقيل بالمطرفة الواو والمجد بالتفصيل (قوله وهو ما ذكر وجهه) أعنى من أن يكون المذكور وجه الشبه
حقيقة وذلك كقوله البيت الذي ذكره أو يكون المذكور مزوم وجه الشبه فيطلق على ذلك المزوم وجه الشبه تسامحا وان كان وجه
الشبه حقيقة هو اللازم الذي لم يذكر كما أشار لذلك بقوله وقد يتسامح الخ وهذا غير ما تقدم أنه يذ كر وصف الطرفين أو أحدهما
المشعر بوجه الشبه لان ما هنا فإذا ذكر الوصف في مكان وجه الشبه على طريقة ذكره بخلاف ما هناك (قوله وتفره) أي واستبان
ثمره أي أنه وهو مبتدأ وأدمى عطف عليه وقوله كاللآلى خبر وقوله في صفاء هو وجه الشبه وقسمثل بهذا في تقديم التشبيه التسوية
باعتبار تعدد البيرف الأول وهو المشبه ومثل بهذا للتشبيه المقصود باعتبار التصريح بوجه الشبه فبالاعتبار بالاعتبار بن ووصف
الموع بالشفاء أشعرا بكثيرها لاقتضاها كقوله غسل المنبع وتنقيته من الاوساخ التي تنزع بالملح خلاف ما أجازى أحيانا فانه
يكون بكثير ما ذكر المنبع فقط قول بعضهم أن المنبع العائى لا يدل على الحزن والمقصد بالمنبع المشوب بالدم

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه كقولهم في وصف الالفاظ اذا وجعها لا تنقل على اللسان لتنافر حرفها أو تكرارها ولا تكون
 غريبة وحشية تستكره كقولنا غير ما ألوف ولا ناعمة دلالتها على معانيها كالعسل في الخلوة والاماء في السلاوة كالشمس في الرقة
 وقولهم في الحجة اذا كانت معاملة الاجزاء حبيبة التأليف بينه الاستزام للطوبى كشمس في الظهور والجامع في الحقيقة لازم
 الخلوة وهو ميل الطبع ولازم السلاوة والرفق وهو اعادة النفس نشاطا لروحها ولازم الظهور وهو ازالة الحجاب فان شأن النفس
 مع الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات كشأنها مع العسل الذي يلذ طعمه فشمس النفس فهو ميل الطبع اليه ويجوز ودمعها كشمسها
 مع الماء الذي يسوغ في الخلق ومع التسميع الذي يسرى في البدن فيتخلل السالك للطفقة منه فيفقدان النفس نشاطا لروحها وشأنها
 مع الشبهة التي تغلق القلب ادراك ما هي شبهة فيه كشأنها مع الحجاب المحس الذي يمنع أن يرى ما يكون من وراءه ولذلك توصف
 بأنها عترت دمع الذي روم القلب ادراكه قال الشيخ صاحب المفتاح (٤٤١) وتسامح هذا لا يقع الا بصح

يكون التسميع في وصف
 اعتباري كالذي نحن فيه
 وأقول يشبه أن يكون
 تركهم التحقق في وجه
 التسميع على ما سبق الفقيه
 عليه من تسامح هذا
 انتهى كلامه

(قوله وقد يتسامح) أي
 يتساهل في ذكر وجه الشبه
 فيستغنى عنه بسبب
 ذكر ما روم يستتبعه أي
 يستزعم (قوله بأن يذكر
 مكان الخ) أشار بهذا إلى
 أن مكانه نظر فهو متعلق
 بذلك لأنه نظر فلو مستقر
 حاله ما وأن الاستيعاب
 معناه الاستزام وأشار
 بقوله أي يكون الخ إلى أن
 الضمير المستتر في يستمع
 عائدا إلى ما قبل زعمه على
 وجه الشبه أي قد يتطمع
 ويدكر في مكان وجه
 الشبه أمر يستزعم ذلك

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستزعم أي يكون وجه الشبه
 ناعما لا زائفا في الجملة (كقولهم السلام الفصيح هو كالعسل في الخلوة فان الجامع فيه لازمها) أي
 وجه الشبه في هذا التسميع لازم الخلوة (وهو ميل الطبع) لانها مشتركة بين العسل والكلام
 الصافي وقد مثلنا بهذا تشبيه التسميع بقوله الطرف الاول ومثل بهنا لتصرغ فيه الوجه فماسب
 الجلبان بالاعتبارين وهكذا كل ما فيه اعتباران أو أكثر يصح التمثيل به فلهذا هو ظاهر وصف الدموع
 بالصفاء شعارا بكثرتها لاقتضاء السكره تفصيل المنع وتقيته من الاوساخ ومن لازم ذلك صفاء الدمع
 بخلاف القليل فيصح مع بقاء تذكر المنع بالاوساخ فلا يصح (وقد يتسامح) أي بـ جاهل في ذكر
 نفس الوجه فيستغنى عنه (١) سبب (٢) ذكر ما يستتبعه أي يستزعم مكانه متعلق بذكر أي يتسامح
 بأن يذكر في مكانه ما يستتبعه ويستزعم والمراد بالاستزام هنا الحصول في الجملة وان كان
 عاديا لا عقليا بمعنى ذكره في مكانه أن يؤتى به على طريقة التركيب وأخرج بذلك ذكر الوصف الشعر
 بالوجه لاحد الطرفين أو لكليهما كقديم فانه لا يذكر على طريق ذكر وجه الشبه بان يقال كذا مثل
 كذا مثلا في كذا بخلاف المستمع هنا في هذا الطريق (كقولهم في الكلام النصيح هو
 كاله في الخلوة) وفي الحجة الواضحة كشمس في الاشراف (فان الجامع فيه) أي في قولهم
 هو كالعسل في الخلوة (لازمها) أي لازم الخلوة بمعنى ان الوجه المشترك فيه في هذا التسميع لازم
 الخلوة (وهو) أي لازم الخلوة (ميل الطبع واستحسانه للكلام لانفس الخلوة كما ان الوجه
 فوجه التشبيه وهو الصفاء مذكور وفيه نظر لجواز أن يكون المراد نفي صفاته كلامي ويكون
 فيه ذكر صفاته الشعر. صفاته الشعر ليس هو وجه الشبه بما الصفاء الذي هو أهم من صفاته الشعر وصفاته
 الا لا وجه الشبه ومحمل أن يكون نفي صفاته لا وفي صفاته خبر ولا تشبيه فيه لكنه بعيد (قوله
 وقد يتسامح) أي يتسامح التسميع (بذكر ما يستتبعه) أي ما يستتبع وجه الشبه ويستزعمه ومثله المنع
 بقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الخلوة فان الجامع فيه لازمها أي لازم الخلوة (وهو ميل الطبع)
 البها وليس الجامع الخلوة لان الكلام ليس فيه خلوة حقيقة بل فيه مزيج ميل الطبع اليها

(٥٦ - شرح التلخيص ثالث) الامر وجه الشبه بمعنى ذكره في مكانه أن يؤتى به على طريقه من ادخال في عليه يخرج
 بذلك ذكر الوصف الشعر بالوجه لاحد الطرفين أو لكليهما كقديم فانه لا يذكر على طريقه فوجه الشبه بان يقال كذا مثل كذا في كذا
 بخلاف المستمع هنا فانه يذكر على هذا الطريق (أي بـ في الجملة) أي بـ في الجملة بأن يكون التلازم عاديا ولا يشترط أن يكون عقليا
 وحاصل ما أشار اليه الشارح أن المراد بالاستزام هنا مزيج الحصول مع الحصول سواء كان عاديا أو عقليا ولا يشترط خصوص التلازم
 العقلي الذي لا يختلف أصلا لجوار التخلف هنا الأثر في الخلوة في المثال الآتي فانها لا تستزعم ميل الطبع للشئ الجلو اذ قد تكون
 موجبة لغرفة الطبع من الشئ الجلو في بعض الطباع المفضلة من غيره (قوله للكلام) أي في شأن الكلام وقوله النسخ أي أو البسغ
 وهو الأنسب لانه لاحق بالتسميع بالعسل (قوله فان الجامع فيه) أي فان وجه الشبه في ذلك التسميع (قوله لازم الخلوة) أي فانه كور
 في العبارة كالخلوة لازمها كما هو ظاهر (قوله وهو) أي لازمها ميل الطبع أي محبة واستحسانه (قوله لانه) أي ميل الطبع

(قوله لا الخلاوة) عطف على (قوله التي هي من خواص المعلومات) أي وحيد فلا

لا الخلاوة التي هي من خواص المعلومات (وأيضا) تقسيم ثالث للتنبيه باعتبار وجهه وهو أنه (ما قريب مبتمل

المشتق في قولهم الحجة كالشمس في الاشراق لازم الاشراق وهو ان الحجاب فان أريد بعبارة الطبع عدم المناقضة كان اعتبارا كإحليل وان أريد به محبة واشتهار والمقترح به كان حقيقيا ثم ما ذكر من ان المذكور هنا ما يستتبع الوجه هو المتبادر بحسب الظاهر ويحتمل أن يكون بما ذكر فيه الوجه بنفسه ويكون وجود الخلاوة في الكلام على وجه التحليل ووجود الاشراق في الحجة كذلك وهو الاقرب فان الوجه الاول برده ليعان يقال ان كان ذكر الخلاوة مثلا من التعبير عن المازوم باللازم كما هو ظاهر كلامهم كان من الجواز ولا تسامح فيه لا تعقد ذكر الوجه الا انه عبر عنه بلفظ ماز وموان كان غير ذلك فهو خطأ اذ لا واسطة بين الجواز والحقيقة الا الخطأ ولا ينبغي حل الكلام الفصيح على الخطأ فافهم (و) نمود (أيضا) الى تقسيم آخر في التنبيه باعتبار الوجه وقد تقدم ان فيه ثلاث تقسيمات وهذا هو الثالث منها فنقول للتنبيه باعتبار الوجه أيضا (ما قريب مبتمل) والابتداء والامتنان وذلك يقتضي كثرة الاستعمال ويشعر هنا باعتبار التصرف العقلي أن يكون الوجه في باب التناول بحيث يمكن لكل أحد التنبيه به ولكن اتفق أنه لم يكثر استعماله فلا يكون مبتملا وان يكون غير باب التناول وكثر استعماله فيكون مبتملا وان يكون بعيدا عن كثير من الادراك بحيث لا يفوز بالتنبيه به الا القليل من الاديان والبلغاء وهذا يتصور فيه هذا المعنى ابتداء واما بمعنى ان كذلك هو في جميع الاوقات ويشور فيه ان

المصنف يشير الى أن هذا معدود من قسم ما ذكر فيه الوجه وان لم يذكر لانه كرمز ومه فهذا وجه التسامح لان التسامح لا يكتفي باللازم عن اللازم قال الخطيب المراد قد يتسامح علماء البيان وبهم صرح في الفتح ولعل المراد قد يتسامحون في جعل هذا التنبيه مفعلا مذكورا للوجه وان كان وجهه ليس مذكورا في هنا أسئلة الاول ان قولهم ان الخلاوة ليست وجه المشبه فيه فظهر ان الخلاوة ان لم تكن موجودة بالحقيقة في الكلام فهي موجودة بالتحليل فهو من الجامع اختيارا لا بتقديم في السنن والابتداء الثاني أنه أي فرق بين هذا وبين قولهم لا يدري أين طرفها فإنه ذكر ما فيه ما يستلزم وصف التنبيه اذ يلزم منه الاستواء الذي هو وجه المشبه فيه فلا ينبغي جعل ذلك مجازا وهذا مفعلا الثالث أن الخلاوة تستلزم الميل اليها والميل اليها وصف خاص بها فهو يستلزم وصف المشبه به لا الوجه نفسه وهو مطلق الميل كما ان طرفي الحلقة انما يستلزم استواءها لا استواء المشبه (قلت) الظاهر ان المراد بالوصف هو الوصف المعنوي لا المعنوي ان المراد ذكر وصف التنبيه سواء كان في جملته أو لم يعلق لفظي أم لم يكن لا ترى أن لا يدري أين طرفها لا يصلح صفة تحويه لان الحلقة متفرقة ولا يدري نكروته وان البيت الاول في قوله صدف عنه ليس له يعلق لفظي بالمشبه به وهو وصف معنوي له وان ان جتبه في البيت الثاني لا يصلح صفة لثبته كونه وهذا ظاهر الجواب عما أورد على ذلك ولا ينبغي أيضا من نحوى كلامهم ان المراد بالوصف وصف وقع التنبيه به أو بلازمه لا وصف للمشبه أو المشبه به لا يعلق بالتنبيه فلذلك ظهر الوجه لذكرها القسم في قسم المجل الذي لم يذكر وجهه ولم يذكر في قسم ما ذكر وجهه وهو المفضل لان مع ذكر الوجه لا حاجة الى ذكر الوصف المتبني عنه والذي يظهر ان الوصف لاحاطة الطرفين هو حصة من وجه المشبه وأن الوجه المذكور ذكر المعنى الكلي الثابت للطرفين (وأيضا) إما قريب الى آخره (ش) هذا تقسيم ثالث للتنبيه وهو باعتبار وجه الشبه اما تنبيه قريب أي وهو الممتن المستعمل للعامة وبعيد أي غير مستعمل

تكون موجودة في الكلام لان ليس من المعلومات ولا بد في الجامع أن يكون متحققا للطرفين هذا وما ذكره في هذا المثال من أن المذكور قسما زوم وجه المشبه لا أنه نفسه هو المتبادر بحسب الظاهر ويحتمل أن يكون المذكور في هذا المثال وهو الخلاوة هي وجه الشبه نفسها ويكون وجودها في الكلام على وجه التحليل كما في تنبيه السنة بالنجم والبيضة بالظلمة وهذا هو الاقرب فان الوجه الاول برده عليه أن يقال ان كان ذكر الخلاوة مثلا من التعبير عن المازوم باللازم كما هو ظاهر كلامهم كان من الجواز ولا تسامح فيه لانه قد ذكر الوجه غاية الامر أنه عبر عنه بلفظ ماز ومه وان كان ذلك الخلاوة لغير ذلك فهو خطأ اذ لا واسطة بين الحقيقة والجواز الا الخطأ ولا ينبغي حل الكلام الفصيح على الخطأ فافهم (و) يقول (قوله بموانه) أي التنبيه (قوله اما قريب) أي مستعمل للعامة ولغيرهم وقوله مبتمل أي متداول بين الناس تفسير لقوله قريب والابتداء في الاصل الامتنان أطلق وأريد به التداول وكثرة الاستعمال من باب اطلاق اسم اللازم واردة المازوم لان الشيء المتداول بين الناس يكون ممتنا وهو

وهو ما ينتقل فيمن التشبيه إلى التشبيه من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي بسبب ظهوره أحرار

(قوله وهو ما) أي التشبيه الذي ينتقل إلخ كما كان التشبيه

(٤٤٣)

مسووقا لبيان حال التشبيه وجعله كالتشبيه كان

فيه انتقال الفهم من

التشبيه إلى التشبيه به فان

كان ذلك الانتقال حاصلًا

من غير تدقيق نظر بأن

كان كون أحدهما مشبهًا

والآخر مشبه به ظاهرًا

لظهور وجه الشبه فيها

كان التشبيه مبتدأ نحو

زيد كالقمح فان القمح

أعرف فشيء بالسوادوان

كان ذلك الانتقال بعد

تأمل وتدقيق نظر لعدم

ظهور وجه الشبه فيها

كان التشبيه بعبارة (قوله

ينتقل فيمن التشبيه) أي

ينتقل من التشبيه

من التشبيه إلى التشبيه به

لأجل بيان حال التشبيه

(قوله من غير تدقيق نظر)

أي من غير نظر وفكر

دقيق (قوله لظهور وجه)

علة الانتقال من غير تدقيق

نظر (قوله أي في ظاهره)

وعلى هذا فالغنى لظهور

وجه التشبيه كونه من

جمله المراتب البادية أي

الظاهره وذكر بعضهم أن

قوله في بادي الرأي على

حذف صافين أي في وقت

حدوثه بادي الرأي وأنه

ظرف تنزيهي (قوله وهو ما)

أي في الحال أو بحسب

الاصل بأن تكون الهمزة

قلت ياء لا نكسر ما قبلها

(قوله في أول الرأي) وعلى

وهو ما ينتقل فيمن التشبيه إلى التشبيه من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي أي في ظاهره
إذا جعلته من بدال الآخر يبدو أي ظهر وإن جعلته موزنا من بدال ضما في أول الرأي وظهر وجهه
في بادي الرأي يكون لأحرار

يكون في أصله كذلك ولكن جرى استعماله كثيرًا حتى صار ظاهره اعتدال استعماله مبتدأ عند من له
غناة لعل كلام الناس وهذا يستلزم كون ابتدائه خصوصًا ببعض الناس دون بعض لان ابتدائه ليس
من ظهوره حتى يستوى الناس فيه بل من ممارسة كلام البناء وهذا لا يخرج عن الغلبة المقابلة
للافتدال على ما صرح به وقد دخل في البعد الغريب الذي أصله أن لا يذكره الا نحو الواصل الوجه الذي
إذا حضر الطرفان ظهر الوجه بينهما وإذا غاب أحدهما أو اريد التشبيه لم يذكره الا نحو كشيء إبرة
رواق الزنار بالقلم الذي أصاب من الدواة إذا فانه لا يذكره عند غيبة أحد الطرفين الا إذا دل عليه وعند
حضورهما يكون مدر كإسبوة فإذا تم هذا فنقول ينبغي أن يدخل في الابتدال القسمين الأولين
وهما سهل فيهما الانتقال لان الغالب في الذي يتوهم في عدم الابتدال وهو الذي يسهل الانتقال فيه
ولم يتفق استعماله كثيرا لعدم وجوده اذ كل ما صحت التشبيه فيه لا يحول من أن يقع فيما فعل فيكثر وإن
ظهر وعلى تقدير صحة عدم الاستعمال فن شأنه ذلك الاستعمال فهو في حكم المبتدل فعلى هذا يكون
الوصف بالابتدال ليس للاختراجه ويكون المقابل له وهو العجيد مدخلا لمسوى القسمين فتكون
القسمه حاصرة ويدل على هذا قوله في تفسير المبتدل (وهو) أي التشبيه المقرب المبتدل
(ما ينتقل فيمن التشبيه إلى التشبيه) والمنتقل هو مراد التشبيه وبازم من قرب انتقاله إلى التشبيه به
عن دروم التشبيه به (من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي) فهم السامع الوجه أيضا عند
سماع الكلام وقوله في بادي الرأي محذوف أن يكون من البدو وهو الظهور فيكون المعنى لظهوره في
جمله الأمور التي تبدل للرأي ويحذف أن يكون من البدء فيكون المعنى لظهوره في أول ما يبدأ الرأي
أي يأتيه أولا ومعنى تدقيق النظر انظر معانها ومعاودة التأمل في استخراج ما يكمل به المقصود وهو يشغل
معنيين أحدهما أن يكون بعد احضاره الطرفين يحتاج إلى التأمل في الوجه ما مقداره وسيله وهل تم
وحسن فيهما أولا وهذا يستلزم خالبا الحاجة عند احضار أحدهما إلى التأمل والتضع لما يشبه به
الحاضر منهما اذ لو كان كثيرا لكان الحضور غائلا المعنى ظهر ما فيه والآخر أن يحتاج إلى استعمال الفكر في
استخراج ما يلحق للتشبيه من المعاني الخزوة ونفى الخيال وبعد احضار ما يشبه به يكون الوجه ظاهرا كما
تقدم في تشبيه إبرة الرق بالقلم الذي أصاب السواد وقد علم أن الأول أخص من الثاني على حسب
النائب فان تشبيه بنى المهلب بالهقة يحتاج إلى التأمل في أحضار الهقة المفرغة ثم إلى التأمل في
استخراج وجه التشبيه بينهما بعد حضورهما كما لا يخفى فان قلت الشاعر البليغ أو الكاتب المصيح
تدقيق على لسانه التشبيهات الثرية بل الاستمارة بلا تأمل قلت على تقدير تسليم ان ذلك التدقيق
لم يسبق يتأمل فالعاني التي أبدعها من شأنه الحاجة إلى التأمل وذلك يكفي في نفي الابتدال ويدل على
كونه يحتاج إلى التأمل عدم تسماع الناس فيها وأيضا قد يسمع تشبيه فيطلب السامع استخراج الوجه
التام فلا يجد ان لم يصح به الا بعد اتمام النظر وذلك شاهد على التأمل موجود في بعض المعاني دون
بعض فليقيم فان قيل قال الفرق حيث يبين الظاهر والمبتدل وبين مقابله الآتي وهو الغريب البعيد
للخاصة (فالقرب ما ينتقل فيه) أي الفهم (من التشبيه إلى التشبيه من غير تدقيق نظر لظهور وجهه
في بادي الرأي) وهو علة قوله ينتقل

هذا فالغنى لظهور وجه التشبيه حاله كونه من جملة المراتب البادية (قوله وظهر وجهه) أي التشبيه في بادي الرأي إلخ أشار بهذا إلى أن

الاول كون الشبه أمر اجليا فان الجلة أسبق أبدا الى النفس من التفصيل لأن ترى أن الزوية لا تعمل في أول أمرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجلة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظره الاولى حقاء وفلان ينعم النظر وكذا سائر الخواص فانه يدرك من تفاصيل الصوت واللون في المرة الثانية مالم يدرك في الاولى فن روم التفصيل كن بيتي الشيء من بين جلة يريد تمييزه بما اختلط به ومن يروم الاجال كن بر بدأ خذ الشيء جزا فلو كان حكم ما يدرك بالعقل ترى الجلى أبدا أسبق الى الفهم والتفاصيل مغشوة فيها لا تخفى الا بعد أعمال الزوية

(قوله امالكونه) علة ظهور وجه الشبه فهو علة لعله (وقوله أمر اجليا) يسكون الميم نسبة الى الجلة أى لكونه أمر اجليا المجمل يطلق على مالم يتضح معناه وعلى المركب وعلى ما لا تفصيل فيه وأشار الشارع بقوله لا تفصيل فيه الى أنه ليس المراد بالجلل هنا مالم يتضح معناه ولا المركب بل الأمر الذى (١٤٤) لا تفصيل فيه سواء كان أمر او احدا لا تركيب فيه كقولك زيد كعمرو في

الناطقية أو زيد كالفحم في السواد أو مركبا لم ينظر فيه الى أجزائه نحو زيد كعمرو فى الانسان (قوله فان الجلة) علة لعل أى وانما كان الامر الجلى اظهر من التفصيل لان الجلة أى ان الامر المجمل أسبق للنفس من التفصيل أى من ذى التفصيل أو من المفصل وقوله أسبق الى النفس أى من حيث الحصول فيها أو

أن فى الكلام حذف منافع أى الى ادراك النفس وانما كان المجمل أسبق الى النفس من المفصل لان المجمل يحتاج الى ملاحظة واحدة بخلاف المفصل فانه يحتاج الى ملاحظات متعددة فكما كثرت التفاصيل كثرت الملاحظات والاعتبارات وكلما كثرت الاعتبارات شئ لشئ زادت خصوصياتها كذا التفصيل فى الشئ قلت أفراده فقل ملا يتصور وجوده فيكون غربيا أو لبعده عن الجلة أتى لسبق الى النفس لعمومها وكثرة أفرادها ولذا كان العام أعرف من الخاص ووجب تقدمه عليه فى التعريفات للكمال وهو المركب من الجنس والفصل وكان التعريف بالخاص تعريفًا بالاختصاص (قوله من حيث انه شئ) هو أعم من جسم وجسم أعم من حيوان فهذه الثلاثة كلها مجتمعة لكنها متفاوتة الرتبة فى الاجال (قوله اسهل وأقدم) أما كونه أسهل فانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم أى أسبق فلان التفصيل بتفصيل أمر مجمل فالجلة أسبق منه (قوله حساس) أى يدرك بالخواص وأحرز بهن الجماد (قوله ناطق) أعهد ذلك للكليات واذا علمت أن الجلة أسبق الى النفس من التفصيل فوجه الشبه اذا كان أمر اجليا كان أمر اظهر اسهل للتناول فيزوم أن يكون التشبيه متبذلا على ما تقدمه فاذا فرض أن انسانا شبه زيدا وعمرو فى الانسانية وآخر شبهه فى الانسانية لموصوفه بشرف الحسب وكرم الطبع وحسن العشرة ودقة النظر فى الامور فان نظر الثاني أخفى من نظر الاول وهذا تعلم أن التشبيه الواحد يكون متبذلا بما اعتبر فيه من جلة الوجه وغير مبتذل بما اعتبر فيه من تفصيله

وبين الخفى الذى هو المقابل للظاهر لانك اذا دخلت فى المبتذل ما يقدر كل احد على استعماله بسهولة وتولم يقع كثرة استعماله بالفعل فان كان الظاهر هو المبتذل والبعيد هو الخفى وجب اسقاط الحد البين قلت لاشك أن يمكن ادخال أحد البابين فى الآخر فقلت لكن حيث ذكر كل منهما على حدة وجب التفريق بينهما وذلك بان يعتبر أن الظاهر أعم من المبتذل لان الظاهر هو ما قرب ادراك كل شئ أحده عند قصد التشبيه أو قرب بعض احضار الطرفين ولو كان احضار أحدهما يحتاج الى تأمل واذا علم الفرق بين الظاهر والمبتذل علم بين مقابلتهما تأمله ثم علم ظهور الوجه الموجب للابتدال بعلتين فقال وظهر الوجه (امالكونه أمر اجليا) نسبة الى جلة يسكون الميم ومعنى كونه جليا انه لا تفصيل فيه والتفصيل هنا ادراك الخصوصيات وادراك كثرة الاعتبارات وادراك الجلة ادراك العمومات وقلة الاعتبارات (فان الجلة) أى انما قلنا ان الامر الجلى اظهر من التفصيل لان الجلة (أسبق الى النفس) عند توجهها للادراك من التفصيل وذلك لان ادراك الجلة كما تقدم ادراك العمومات مع قلة الاعتبارات والامر العام يكثر وجوده فى الافراد فيكثر التلبس به فيسهل ادراكه وكذا يقال لاعم اظهر من الخاص ومن ثم يقال تقدمه فى التعريف ووجب وقال التعريف بالخاص نعرف بالاختصاص ويقرر ذلك خفاء التفصيل وظهر امر الجلة انك لو توجهت الى ادراك الانسان وجدت أسبق ما يدرك منه واسهل ادراكه من حيث انه وذلك لظهور ما ان يكون يسكون وجه الشبه أمر اجليا فان الجلة أسبق الى النفس والحس وأظهر عندهما من التفصيل فان الشئ يدرك أولا ثم اذا أمن النظر أدرك تفصيله كان ادراك الانسان من حيث هو شئ ما أوجسم أو حيوان أسبق الى الفهم وأظهر من ادراكه من حيث كل واحد من أجزائه لان الثاني يشغل على الاول وزيادة وكان امره اجليا بالجلل ادراك الشئ مجتمعا لا مفصلا بمعنى

مع غلبة حضور المشبه به
في الذهن اما عند حضور
المشبه لقرب المناسبة بينهما

(قوله) أولكون وجه المشبه

قليل التمثيل (هنا

معتوف على قوله اما لكونه

أمر اجليا وهو العلة الثانية

لتأثير الوجه يعني أن

ظهور الوجه اما لكونه

أمر اجليا واما لكونه ليس

جليلا بل به تمثيل ولكنه

قليل (قوله مع غلبة الخ)

أي حاله كون قلت التمثيل

مصاحبة لقبه الخ وهذا

مبب اللة (قوله عند

حضور المشبه) ظرف

لقبة حضور المشبه به (قوله

لقرب المناسبة) علة

للقبة حضور المشبه به عند

حضور المشبه (قوله اذ

لا يخفى الخ) علة لليلة أي

انما كان قرب المناسبة

موجبا لقلبة حضور المشبه

به عند حضور المشبه لانه

لا يخفى الخ وقوله ان الشيء

أي المشبه به وقوله مع

ما ينبغي أي مع المشبه

الذي يناسبه بأن كان من

واو واحد كالأول والأخير

وقوله اسهل حضوره

أي من نفسه مع المشبه

الذي لا يناسبه لانهما اذا

كانا متساينين اقتربا في

التخيل فسهل الانتقال في

التشبه لظهور الوجه

غالبا ما يحضر كثيرا مع

(أو) لكون وجه المشبه (قليل التمثيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه
لقرب المناسبة) بين المشبه والمشب به اذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه اسهل حضوره من غير ما يناسبه
فمن ثم حيث انه جسم فمن حيث انه حيوان لان هذه عموما أكثر وجودا فراحدا فبقدر ما يتماثل
في الانسان وغيره فالاعينها أسبق من الاخص وهو الذي يليه بخلاف ادراك من حيث انه جسم
حساس مقترن بالارادة تاطق فانه حتى لانه أقل وجودا مما قبله فاذا تحقق أن الجملة اسهل على النفس
من التمثيل فالوجه ان كان أمرا جليا كان ظاهر اسهل تناول فيزعم كون التشبيه بمبتدأ على ما تقدم
فاذا فرضت انسا ناشبه يدا بعمر وفي الانسانية وآخر شبهه في الانسانية الموصوفة بشرف الحساب
وكرم الطبع وحسن المشورة وقد انظر في الامور وبجراح المسيح فيها كان نظر الثاني اخفى من نظر الأول
وأدق و بهذا يعلم أن التشبيه الواحد يجوز أن يكون مبتدأ بما اعتبر فيمن جهة الوجود غير مبتدأ بما
اعتبر فيمن تشبيهه وكون الجملة أسبق من التمثيل متقرر حتى بالنسبة للحواس فان من نظر في شيء
ادرك منه جلتا ما يتوهم بهذا ذلك المظاور على خلاف ما هو فاذا امن النظر ادرك فيه تمثيلا يظهر
بما فيه ولهذا يقال النظر الأول حقا وكذا في السمع فان اول ما يقرع السمع قبل تمكن الخاطمين
السموع بالجملة التي يصح معها التلط ولذلك يقال اختطف سمع فلان كذا فافظنه كذا وانما كثر الغلط
مع الجملة داخلها مالا يوجد في المدرك لعدمها ولكن انما تكون الجملة أظهر من التمثيل ان اعتبرنا
في محل واحد فتسقط الجملة فيتم اذا امن النظر ظهر ما خفي من التمثيل فيه وأما ان اخفى المحل
جاز أن يكون التمثيل أظهر لتكرره عند المدرك في ذلك المحل دون الجملة في محل آخر لعدم تكرره
لكن هنا لا يرد فاعين بسده لأن المراد بالحقاقي شيء يوجد بجملة أو تفصيل كائنين فيه (أو لكونه
قليل التمثيل) هذا معتوف على قوله اما لكونه نأمر اجليا وهو اللة الثانية فظهور الوجه يعني ان
ظهور الوجه اما لكونه نأمر اجليا واما لكونه ليس جليا بل فيه تفصيل ولكنه قليل التمثيل ثم قوله
التمثيل لا يتسكن في ظهور الوجه بل لا بد أن تكون (مع غلبة حضور المشبه في الذهن) ثم غلبة
حضور المشبه به أي كثرة حضوره اما (عند حضور المشبه) وذلك (لقرب المناسبة) بين المشبه والمشب
به فان من المعلوم ان الاشياء المناسبة التي هي من واد واحد تحضر كثيرا بجمعة كالاداني والازهار
فتقرن في التخيل فاذا حضر بعضها في التخيل حضر غيره فسهل الانتقال في التشبيه لظهور الوجه غالبا
بما يحضر كثيرا من غير لان ما يدرك من أحدهما يدرك غالبا من الآخر فتأمر نأمر انما قلنا غالبا لانه يمكن
ان يكثر حضور الشيء ويخفى الوجه المعترف به فله صلة بدقة النظر كما اثرنا ليه في تشبيهه بغيره وفي
الانسانية وهذا التفريق الذي أوجه كثرة الاجتماع في الوجود هو الجامع الخيالي كما تقدم والمراد
بنقبة الحضور الموجبة لظهور الوجه غلبته قبل رم التشبيه وليس المراد اننا اذ ارنا التشبيه غلب
حضور المشبه به في غلب حضور الوجه فانه يؤ ول المعنى لو ار بعدنا الى ان الوجه يظهر لانا اذا اردنا
التشبيه غلب ظهوره وما المعنى ان الغلبة السابقة على التشبيه أوجب ممارسة الوجه فاذا ار يد التشبيه
ظهر الوجه حيثئذ بسبب ما كان في الاصل فليس من تقليل الشيء بنفسه كما قيل ثم مثل لهذا
القسم وهو ما ينبغي حضوره في ماضى لكن مع حضوره لظرف الآخر في ماضى أيضا فخررنا وذلك
أدراك جمعه أوصفة صادقة عليه على غيره واما أن يكون ذلك لكون الوجه مفعلا لكونه
قليل التمثيل (قوله مع غلبة حضور المشبه في الذهن) قال الخطيب هو قيد في نوع قرب الوجه
أي انما يكون قرب به لكونه جليا مع حضور المشبه به أو لكونه قليل التمثيل مع حضور المشبه به
ثم قسم حضور المشبه به الى قسمين تارة يكون حضوره عند حضور المشبه لقرب المناسبة بينهما

غيره وهذا التفاوت الذي أوجه كثرة الاجتماع في الوجود هو الجامع الخيالي كما تقدم

كشبه العنة الكبيرة السوداء بالأجاص في الشكل وفي المقدار والجرة الصغيرة بالكوز كذلك وأما مطلقا لتكرر مدعى الحس

(قوله كشبه الجرة) أي أن التشبيه المبطل لظهور وجه الشبه لا يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن عند حضور المشبه كشبه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل وكذلك تشبيه الأجاص بالسفرجلة في اللون والشكل والطعم في بعض الأحيان وتشبيه العنة الكبيرة بالبرقوقة في الشكل واللون والطعم فإن وجه التشبيه في هذه الأشياء فيه تفصيل أي اعتبار أشياء لكن تلك الأشياء ظاهرة لتكرار مدعى فاتها على الحس عند احضار ما زاد احضار تشبيهها فيزعم ظهور أوصافها ثم امراد المصنف بجره المشبهة بالكوز الجرة الصغيرة التي في حقها اتساع ولها أذن ان ادعى المشابهة للكوز في الشكل والمقدار وليس مراد المصنف الجرة الكبيرة التي ليس في حقها (٤٤٦) اتساع فاندفع ما قيل انه لا مناسبة بين الجرة والكوز في الشكل ولا حاجة

للجواب بأن المراد مطلق

الشكل مع مطلق التصور

والافتتاح لجهة خصوصية

(قوله والشكل) أي فإن

شكل كل منهما كرمع

استطالة (قوله الا أن

الكوز غالب الحضور) أي

في الذهن عند حضور الجرة

هذا عند من يشرب بالكوز

من الجرة كما هو عادة بعض

الناس يفرغون من الجرة

في الكوز ويشربون فاذا

حضرت الجرة في الذهن

حضر الكوز فيه واعترض

بأن الكوز متكرر على

الحس وخيتئذ فهو غالب

الحضور في الذهن حضرت

الجرة فيه أولا وحيثئذ

فلا يصح التمثيل بهذا المثال

لوجه الشبه القليل التفصيل

المصاحب لغلبة حضور

المشبه به في الذهن عند

حضور المشبه وأجيب

(كشبه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما انتهى المقدار والشكل الآن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون (لتكرره) أي المشبه به (على الحس) فان التكرار على الحس

يوجب ظهور الوجه في التشبيه بقوله (كشبه الجرة الصغيرة) وهي اناء من خزف أي طين مخصوص على شكل مخصوص (بالكوز) هو اناء يشرب منه في المقدار والشكل) ومثل ذلك تشبيه الأجاص بالسفرجلة في اللون والشكل والطعم في بعض الأحيان والعنة الكبيرة بالبرقوقة في الشكل واللون والطعم فإن الوجه في هذه الأشياء فيه تفصيل أي اعتبار أوصافها لكن تلك الأشياء ظاهرة لتكرار مدعى فاتها على الحس عند احضار ما زاد احضار تشبيهها فيزعم ظهور أوصافها ولكن قيل ان الجرة لا مناسبة بينها وبين الكوز في الشكل وقد يجاب بان المراد مطلق الشكل مع مطلق التصور أيضا الافتتاح لجهة خصوصية وورد أيضا ان الكوز غالب الحضور مطلقا لا يقيد حضور الجرة وأجيب بان الذي يقبل مطلقا حضور مدعى كوز العرب لانهم يشربون من الخشب والادم والمراد بهذا الكوز الخزف وهو نادر الحضور عند العرب الامع حضور الجرة وهذا تكلف وأجيب أيضا بأن فيه غلبة الحضور مع الجرة وعلى الإطلاق فخل به باعتبار الاول وفيه ضعف لان مدة الحضور المطلق كما يذكروه تعنى على المعنى فيجب ان يؤتى بمثل يخص به والا لو قد فهم من أمثلة التفصيل انه لا يشترط في التفصيل مع הראية أو بعدها كون الوجه حيثما كبره بل اذا اعتبر أشياء ولو صبح ان يستعمل كل واحدا لتشبيه كان من التفصيل فافهم (أو مطلقا) هذا معطوف على قوله عند حضور المشبه يعني ان غلبة حضور المشبه به الموجب لظهور الوجه اما ان تكون عند حضور المشبه واما ان تكون مطلقا أي لا يقيد حضور المشبه واما تحصل غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا (١) أجل (تكرره) أي المشبه به (على الحس) الذي هو البصر أو المصنع أو الذوق أو الشم فيستغنى بتكرره على الحس في تشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل في قليل التفصيل وتارة يكون حضور المشبه به في الذهن غالب مطلقا أي سواء كان مع حضور المشبه أم لا وحضور الشيء مطلقا يكون لتكرره على الحس

بأن في الكوز غلبة الحضور مع الجرة فغلبة الحضور على الخلاف فخل به بما لا اعتبار الاول والمحال ان الكوز كصورة المرأة المجلوة في المثال الاتي كل منهما بما ينطبق حضوره عند حضور المشبه كالجرة في المثال الاول والشمس في المثال الثاني ومطلقا لتكرار كل على الحس فيصح التمثيل بأما غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وكذلك يصح التمثيل بأما غلبة حضور المشبه به مطلقا فتقبل كل قسم بأحدهما خاصة على سبيل الاتفاق (قوله عطف على قوله عند حضور المشبه) أي والمعنى حيثما أول كون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة مطلقة أي غير مقيدة بحضور المشبه واعترض على المصنف بأن هذه المقالة لا تحسن لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تتجمع غلبة حضور المشبه به مطلقا وأجيب بأن أولئك انما لا يمنع الجمع كما افاد ذلك المعاصم (قوله لتكرره على الحس) غلبة لغير حضور المشبه بمطلقا كما أشار لذلك التارك في قوله ثم غلبة الخ وقوله على الحس أي على أي حس من الحواس الخمس والمراد بالبصير القوة الحاسية فقول لتكرره على الحس أي وألكونه لاننا لما يتكرر على الحس

كصورة القمر غير منصف أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منصف (كالشمس)
أى كتنبيه الشمس (بالمرآة المجوفة في الاستدارة والاستدارة) فان في وجه الشبه تفصيلا لكن
المشبه به أعني المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا

غلبة حضوره عن غيره فلا توقف تلك الغلبة على حضور المشبه واذا غلب حضوره مطلقا تحققت سرعة
الانتقال اليه عند روم التنبيه وذلك لان المتكرر على الحس كثرت مبائمه توترادرا كقيل
ما فيه من الاوصاف غالبا فاذا أريد تنبيه شيء في وجهه انتقلت النفس بسرعة الى ما ألقت ذلك
الوجه فيه فيكون مبتدلا بسرعة للانتقال وبما يدل على أن النفس تنتقل بسرعة الى المألوف المتبادر
قبل غيره انما هو فرضنا اسم المعنى واحده حالتان كتر احساس احدهما وقل الاحساس الاخرى وسمع
ذلك الاسم فان اول ما ينتقل اليه النفس ويتسارع اليه من ذلك الاسم الحالة الكثيره لا ترى الى القمر فانه
اسم لشيء واحد كاحساس به بصورة كونه تاما غير منصف وقل الاحساس به بصورة الاختلاف
فاذا سمع لفظ القمر فالى ما يتسارع الى الفهم الصورة الكثيرة فكذلك المشبه به الكثير الدوران على
الحس اذ استحضر المشبه بوصف ارباب الاطلاق بسبب ذلك الوصف تسارعت النفس الى المألوف
فيه ذلك الوصف وانما قلنا غالبا لما تقدم ان الكثير الاحساس اذا استخرج منه وجه دقيق لم يكن
مبتدلا لتوقفه على التأمل ولكن قد يقال لا يحتاج الى التنبيه بالنسبة لان المراد التكرار على الحس من
حينية مخصوصة كما يدل عليه المثال بعد فانه اذا دقق النظر في شيء واستخرج منه وجه مفقود لتأمل فلم
يتكرر المشبه على الحس من ذلك الوجه ثم مثل ما ذكر فيه التكرار على الحس مطلقا فكان الابتدال
فقال وذلك (كتنبيه الشمس بالمرآة المجوفة) أى المصقولة (في الاستدارة والاستدارة) فان وجه المشبه
بين الشمس والمرآة فيه تفصيل لا اعتبار بشيئين فيه وهما الشكل والاستدارة لكن لما ذكر شهود المرأة
وتكررت على الحس واستانرتا واستادرتا أحسبان لازم ابتداء سرعة الانتقال الى التنبيه بهما
فيها الظهور كما قررنا فهذا يستعسر أن التكرار على الحس لا يكفي في الابتدال حتى يكون الوصف
منه كانه بلا تأمل وانتهى كان الوصف في المشبه بالمتكرر على الحس يحتاج الى تدقيق النظر كان
غيره كما لم يركب العقلي والوهمي واخيرا كما يأتي اذ عاها ان المتكرر على الحس يتمتع وجودا ووصاف فيه
يصح التنبيه به بل هو مع ذلك فلا يحتاج فيه الى التأمل بما يقتضيه الى الدليل ولم يبق بعد اللهم الا ان يدعى
ان المرأة الحسية أي المتكرر من حيث انه مشبه به لان ذلك يستلزم تكرار الوجه وظهوره كما أمرنا
اليه قبل فحينئذ يتقوى بذلك عدم الحاجة الى تذكره وهو قولنا غالبا الا ان يكون لتأكيد البيان فافهم
ثم أشار الى غلبة الابتدال في القسمين وحي ما يبيانه من أن قرب الشيء مناسب يقتضى سرعة الانتقال
وتكرار الشيء على الحس كذلك فيقع الابتدال وان لا يمنع الابتدال المعصيا وجود مطلق التفصيل لان
و ينبغي أن يقال أعني الفكر والتكرار سبب الاقوال السكاكى التوفيق بين حكم الالف وحكم
التكرار أخرج شيء الى التأمل يعني فان التكرار مكر ولا نه على وجبت القلوب على معادة
المعاد او الالف يحتاج الى التكرار فلو كان التكرار يورث السكرامة لكان المألوف كره شيء
عند النفس وقد أجيب عنه بان التكرار المكروم مالم يرتب على اعادته فائدة اما اذا ثبت فانه غير
مكر وهو مألوف كالطعام الذي يروى بالمحجوب والذي لا فائدة فيه كتكرار الاخبار بشي واحد
من شخص واحد وقل الشراى التكرار اوجب للالف مالم يكن للانسان منه بد كالاشياء الستة
الضرورية بالمذكورة في الطب والذي يوجب الكرامة التكرار في الافسان منه بد وأورد عليه أن من
الضرورية باليس مألوف ولكن يفعل الضرورية كالاستغفار واثبات مثل المصنف للجن فيه تنبيه
الشمس بالمرآة المجوفة للاستدارة والاستدارة فان كل واحد من قرب المناسبة يقتضى الحضور المشبه به

كأمر من تنبيه الشمس
بالمرآة المجوفة في الاستدارة
والاستدارة

(قوله كصورة القمر غير
منصف) أى فلها تتكرر
على الحس لان الانسان
كثيرا ما يراه غير منصف
وأما صورته منصف فانه
لأمره الانسان لا يبعد
كل حين وحينئذ عند سماع
لفظ القمر كما في قولك وجه
زيد كالقمر تحضر في الذهن
صورته غير منصف
لا متصفا مع ان لفظ قمر
اسم للشيء الجرم في حالته
وكذلك صورة المرآة عند
سماع لفظها تحضر في
الذهن مجوفة لا غير ذلك لان
التكرار على صورة الحس
يفلب حضوره مطلقا واذا
غلب حضوره مطلقا تحققت
سرعة الانتقال اليه عند
سماع لفظه وتظهر وجه
الشيء وزم ابتدال التنبيه
(قوله في الاستدارة) يرجع
الى الشكل والاستدارة
ترجع الى التكيف (قوله
تفصيلا) أى باعتبار
شيئين فيه وهما الشكل
والاستدارة (قوله غالب
الحضور في الذهن مطلقا)
أى لكثرة مشهود المرأة
وتكررها على الحس

فلان قرب المناسبة والتكرار كل واحد منهما يعارض التخصيص لاقتضاء المعركة لا انتقالاً ولا بعيداً عن قرب وهو لا يتقبل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر

(قوله لمعارضه كل من القرب إلخ) أي لمعارضه مقتضى كل من قرب المناسبة الذي هو سبب الغلبة المقصدة بحضور المشبه والتكرار على الجنس الذي هو سبب الغلبة مطلقاً مقتضى التخصيص وذلك لأن مقتضى قرب المناسبة والتكرار على الجنس ظهور وجه الشبه ابتداءً لمرحلة الانتقال مع ما من المشبه إلى المشبه به مقتضى التخصيص عدم ظهور وجه الشبه للاحتياج معه إلى التأمل فقول المصنف من القرب أي من مقتضى قرب (٤٨٨) المناسبة كافٍ في الجرة والكوز وقوله والتكرار أي تكرر المشبه به على الجنس كما

(لمعارضه كل من القرب والتكرار التخصيص) أي وإنما كانت قوة التخصيص في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الجنس سبباً لظهور ما يؤدي إلى الابتدال مع أن التخصيص من أسباب القرابة لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الجنس في الثانية يعارض كل منهما التخصيص بواسطة قضاياه أسرعاً لانتقال من المشبه إلى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه أمر جلي لا تفصيل فيه فيصير سبباً لابتدال (وأما بعيداً عن قرب) عطف على قوله ما قرب مبتدل (وهو بخلافه) أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر

الابتدال من لازمه ما بين فيمقطع حكم التخصيص الذي هو القرابة عند تعارضهما لأنه لا يستلزم القرابة الاعتدال بينهما فقال (لمعارضه كل من القرب يعني قرب المناسبة كافٍ في الجرة والكوز) (والتكرار) أي تكرر ذكر المشبه به على الجنس مطلقاً كافٍ في الشمس والمرأة المجولة (التخصيص) معمول قوله معارضة يعني أن قرب المساواة والتكرار على الجنس يعارضان مقتضى التخصيص بمقتضاها وذلك أنها يقتضيان كما بينا أن تعارضه الانتقال من المشبه إلى المشبه به مندر وم التشبيه دائماً بالتخصيص وإن كان مقتضى القرابة في أصله للاحتياج فيه إلى التأمل ينقطع مقتضاه عند قلته بوجودهما فقرر بهذا أنها أي قرب المساواة والتكرار إذا تعارض مع التخصيص القليل بأن وجودهما معاً محل واحد سقط مقتضاه وإن كونه التخصيص من أسباب القرابة دائماً هو عند عدم وجود قرب المناسبة أو التكرار على الجنس مع قهوه فهم من هذا الكلام أن التخصيص القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار يعارضه لا يكون من أسباب القرابة هو ظاهر (وأما بعيداً عن قرب) تقدم أن القرب البتدال يقابله البعيد الغريب تقابلاً حقيقياً وعليه يكون الوصف الغريب لا للاخراج كما تقدم في وصف القرب بالبتدال فقوله وأما بعيد معطوف على قوله ما قرب مبتدل (وهو) أي البعيد الغريب (بخلافه) أي جار على

في الذهن عند حضور المشبه ومن التكرار مقتضى لحضوره في الذهن مطلقاً يعارض التخصيص مقتضى لبعده يعني أن التخصيص كان مقتضياً للبعد يفرضه كل من هذين الأمرين فيبقى الآخر مرجحاً فصار التشبيه قرباً وقوله يعارض التخصيص يعني التخصيص القليل أم الكثير فلا يعارضه هذان كما بينا في بلوغ اللحن هذه العلامة أن هذا القيد ليس في الوجه الجلي أيضاً كما زعم الخليلي بل في الوجه القليل التخصيص فقط (قوله وأما بعيد) معطوف على قوله ما قرب أي التشبيه قد يكون بعيداً عن قرب وهو بخلاف ما سبق فيكون القريب ما يحصل من غير تدقيق نظر والبعيد ما كان كثيراً التخصيص وأقله إلا أن المشبه فيه غير غالب الحضور وقوله غير بمقابل لقوله في القريب مبتدل والمراد

في الشمس والمرأة المجولة وقوله التخصيص معمول لمعارضه وفيه حذف مضاف أي مقتضى التخصيص (قوله أي وإنما كان إلخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لمعارضه الجرة لحذف وهو جواب عما يقال كيف جعل التخصيص القليل على ظهور وجه الشبه مع أن التخصيص في ذاته يقتضي عدم الظهور وحاصل الجواب أن مقتضى التخصيص قد عورض بما يقتضى الظهور وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الجنس في الصورة الثانية فكان التخصيص غير موجود فلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التخصيص القليل بأن وجودهما معاً محل واحد فانه يسقط مقتضاه وأن التخصيص القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار المعارضين له يكون من أسباب القرابة (قوله)

بسبب) متعلق بنسبة وقوله قرب المناسبة أي في التشبيه الأول وقوله أو التكرار أي في التشبيه الثاني (قوله) (العلم) سبباً) خبر كان وقوله لظهوره أي وجه الشبه (قوله مع أن التخصيص) أي مطلقاً ولو كان قليلاً (قوله في الصورة الأولى) أي وهي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) أي وهي غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً حضر المشبه أم لا (قوله يعارض) خيبر أن (قوله وأما بعيد) بمقابل لقوله سابقاً ما قرب يبرر قوله غير بتفسير القليل لا للاخراج وهو في مقابلة قوله سابقاً مبتدل (قوله عطف إلخ) أي وبالطالع الواعى إلى صحح لا سيما كما هو مبين في النحو (قوله وهو بخلافه) أي بخلاف القريب أي مقبوس بمخالفته في المفهوم فبالإضافة متعلق بمحذوف كالمات وأما المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم

لغناه وجهه في بادي الرأى بسبب خفاءه أمر أن أحدهما كونه

(٤٤٩)

كثير التفصيل كالسبق من تشبيه الشمس

بالمرآة في كفا الاش فأن

ما ذكرناه من الهيئة

لا يوافق نفس الرائي للآرة

المائنة الاضطراب الا أن

بستأنف تأملا ويكون

في نظره مقهلا

فقوله بخلاف متعلق بيسرف

المفهوم من المقام (قوله

لعدم الظهور (أى في

وجه التشبه وهذا علة

لخالفته للتقريب (قوله

أعنى عدم الظهور اما

الح) أى أن عدم الظهور

يكون لأمرين اما لكثرة

التفصيل أى في أجزاء وجه

الشبه وظاهره ولومع

الغلبة وامتدور حضور

الشبه في ذهنه والاول

وهو كثر التفصيل عجز

عدم التفصيل وقلة

التفصيل المعارضة بالنامية

والتركيز على الحس العللي

بهما ظهور وجه التشبه

في البتدول وأشار الشارح

بقوله وذلك ان قوله اما

لكثرة الخ علة لعل (قوله

من التفصيل) بيان لما

سبق مقدم عليه وفيه

خبر مقدم وما قد سبق

مبتدأ مؤخر والذي سبق

هو الهيئة المحالة من الحركة

السريعة مع الاشراف

فكانه يهيم الخ فهو هيئة

مشقة على كثر التفصيل

(لعدم الظهور) أى اخفاء وجهه في بادي الرأى وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل

كقوله والشمس كالمرآة في كفا الاش) فان وجهه لا يشبه فيمن التفصيل ما قد سبق وذلك لا يقع

في نفس الرائي للآرة المائنة الاضطراب الابدان يستأنف تأملا ويكون في نظره مقهلا

خلاف البتدول فاذا كان البتدول ما يتقبل فيمن المشبه الى المشبه به من غير نظر فالترتب هو

مالا يتقبل فيمن المشبه الى المشبه بالبعد فكر ونظر دقيق ونفى بالانتقال الى المشبه بالانتقال

اليمن حيث انهم يشبهه فلان في ذلك أن يحصل الغرابة في تشبيه المزموم باللازم البين حيث يحتاج

في استعراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم بسرعة وذلك لانه لم ينتقل

اليه بتلك السرعة من حيث التشبيه بل من حيث المزموم وذلك كتشبيه الرجل الاعمى عماء البصر

في كون كل منهما متعاقبا للآخر في محل مخصوص هو الحادث المقابل لما عند قصده رغم النقص

بما آه . لكن فان العمى ينتقل منه الى فهم البصر سريرا اذهوني البصر عما شأه أن يكون

بصيرا لامن حيث التشبيه بل من حيث المعنى فقط ثم بين علة الحاجة في الغريب الى التأمل وان

كانت ظاهرة ليقع التفصيل فيها بقوله (لعدم الظهور) أى وأما افتقر الى التأمل عند

ارادة التشبيه فما يخالف البتدول لعدم ظهور الوجه فيه بين الطرفين أى خفاءه ومعلوم أن

الظاهر في بادي الرأى لا يتغير في التأمل ويكون عدم الظهور للوجه (اما لكثرة التفصيل فيه)

أى لكثرة الاعتبارات فيه فان كثرة الاعتبارات في الشيء تزيد خصوصاً كلما كثرت التفاصيل في

الشيء قلت افرادة فتقل ملازمة وجوده فيكون غريبا لبعده عن الجلة التي تسبق الى النفس

لمعومها وكثرة افرادها والتركز على الحس اعينني الحاجة الى التأمل ان كان الوجه فيه بادي لا يغلب

ليكون كما لو حذا أدرك فيه الوجه او قد تقدم ما يفهم منه أن بذلك يكون الابتدائي الحسوس

وأن النظار بالمعين يكون فيه ادراك الجلة أو ما يكون فيه ما هو كصور الجلة بالغة والظهور وما

عند وجود الكثرة فلا ولنك لو رأيت المرآة في كفا المرتش دائرة الاضطراب وتكرر عليك

احساسها لم يوجب النظر التكرار ابتداء لافها الا ما يبدو من الاستدارة والاستدارة ما هو مثلها

وأما ما سوى ذلك من الحركة وتوابع الاشراف فيهم للفيضان على اطراف المائنة ثم يبدو بغير حرج

فأما يدرك بيزد تكرر للنظر واحدا مرة بعد أخرى مع مصاحبة التأمل في هيئة اجتماعها وهل

كانت كذلك في الطرفين مما أم لا فلهذا مثل لهذا بقوله وذلك (كقوله والشمس كالمرآة في كفا

الاشل) ولا يخفى ما يفهم من التفصيل في وجه الله الذي لا يدرك الابد امعان النظار والتأمل

في تحقيق مجموع الكيفية في الطرفين وقد تقدم بيانها بما أشرنا اليها أن تفادى كون الحاجة الى الامعان

والتأمل غريبا لان الامعان والتأمل ليس الا للخواص دون العامة أدل الجواز فأن قبل الحاجة الى

امعان النظر في مثل هذا ظاهرة لان النظر الاول أو ما يجري مجراهما لامن فيه ولو تكرر انما

يدرك الجلة أو ما هو كالجلة في الوضوح كما تقدم وأما الحاجة الى التأمل فاعلم في العقليات لا في

الحسيات (قلت) ينبغي في ابتداء الحاجة الى تدقيق النظار زيادة ذكر التأمل في مثل ما ذكره لان

بالترابفة الاستعمال وقوله لعدم الظهور علة البعد والمراد عدم ظهور الوجه وقوله لكثرة التفصيل

تدلي لعدم الظهور وهو اشارة الى النوع الاول (كقوله والشمس كالمرآة) يشير الى قول الشاعر

• والشمس كالمرآة في كفا الاش • فان الوجه فيه كثير التفصيل لما فيه من الاشراف والاستدارة

والفرج وغير ذلك بخلاف كون الشمس كالمرآة من غير أن تقول في كفا الاش فان التفصيل فيه

٥٧ - شروح التلخيص ثالث) تشبيه الشمس بالمرآة (قوله لا يقع) أى لا يحصل ذلك الوجه وهو الهيئة المستعربة التفصيل

لذكر في السابق (قوله المائنة الاضطراب) الخافيد بذلك لان وجه التشبه المذكور سابقا لبيان الاعم دوام الحركة وقوله الابد

والثاني ندور حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لبعده المناسبة بينهما كما تقدم من تشبيه البنفسج بنار الكبريت
ولما مطلقا (٤٥٠)

(أونور) أي أولندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعده المناسبة كما هي في تشبيه البنفسج بنار الكبريت) (ولما مطلقا) وندور حضور المشبه به مطلقا يكون

تحقيق تلك الهيئة الأجاعسة في الطرفين وفي احتمال أن تكون في أحدهما أنقص أمر عقلي وان اسند الى الحاسة فيسمى الحكم به تاما لتوقفه على الامعان بالحاسة كتوقف غيره على نظر فليس تأمل (أونور) عطف على قوله لكثرة أي خفاء الوجه الموجب للغرابة اما للمفهم من كثرة التعميل واما لندور رأي في (حضور المشبه به) في ذهن المتكلم فان ندور الحضور تستلزم عدم ادراكه تقرر الوجه في المشبه به على وجه الكثرة بمعنى أن اتصاف المشبه به لا يتصور حيث ندر حضوره الاندرا ان ادراك فيه واذ المتصور اتصاف بالوجه الاندرا أولم يتصور أصلا منع الانتقال بسرعة عند مرموم التشبيه بذلك الوجه الى المشبه به واذ امتنع الانتقال بسرعة لم يكن التشبيه معتبلا وذلك لما هو ظاهر من أن ما يحصل الانتقال فيه بسرعة لتأثيره لذاته تشارك فيه العامة الخاصة وبالا سرعة فيه لعدم ظهوره لذاته تختص به الخاصة فلا يكون مبتدلا وقد تقدم نحو هذا غير ما عظم ندرة حضور المشبه به (اما) أن تحصل (عند حضور المشبه) وذلك (لبعده المناسبة) بين المشبه والمشبه به لكونهما من جنسين بعيدي الالتقاء في مكان واحد فانه أخص في الذهن من معنى تسارعت النفس الى استحضار ما يصادق عليه في المعاني ومما تألف اجاعا عظمه في التخييل لتقاربها فيها كما تقارنا خارجا أو زاحم ذلك الحاضر المعتاد غيره فلا يتقبل الذهن الى ذلك الغير الا بعد اتساع في الافكار فتتفي سرعة الانتقال الموجبة للابتدال فيكون التشبيه غريبا وذلك (كأمر) أي كالتشبيه الذي هو في قوله

ولا زوردة تزهو بزرقها * بين الرياض على حرى البواقيت
كانها فوق قلمات ضعف بها * أوائل النار في أطراف كبريت

فان لا زوردة وهي البنفسج شبهت بالنار في أطراف الكبريت ومعلوم أن الذي يتقبل اليه بسرعة عند حضور داهي الازهار والرياحين التي هي من جنسها الا النار في أطراف الكبريت وان كانت بنفسها كثيرة الوقوع وقد تقدم تحقيق ما في هذا التشبيه ولما كان الانتقال من البنفسج الى النار المذكورة بعد التأمل والاتساع في الممارك كان التشبيه غريبا فان قيل لعل الشاعر حضا اعنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة اليه (قلت) المراد بعد الانتقال الموجب للغرابة أن يكون الشأن كذلك في الشيء ولو اتفق الانتقال بسرعة لما راض فيه مع التشبيه لذلك لانه لا يصح الانتقال فيه من لم يعرض له ذلك العارض الا بوقته وبصورة وقد تقدم ما يشبه هذا فافهم (واما) أن تحصل تلك الندرة أعني ندرة المشبه به حصولا (مطلقا) أي من غير

قليل فهو مثال للشمع السابق كما تقدم (قوله أونور حضور المشبه به) هذا هو النوع الثاني أي بأن يكون الوجه قليل التعميل الا أن حضور المشبه به نادر وفيه نظار ينهني أن يقول غير غالب لان القر يربما كان غالب والبعيد غلا فمخلاف الغالب أهم من النادر والكثير الذي لا يلب والمتروسط وقوله اما عند حضور المشبه أي اما أن تكون ندرة حضوره عند حضور المشبه (لبعده المناسبة) بين الطرفين (كما هي) في تشبيه البنفسج بطراف الكبريت واما أن يكون ندور المشبه به مطلقا

أن يستأنف أي يحدث ولو قال الابد ان يتأمل لا يجرد نظره اليها كان أوضح (قوله أي أولندور) (الخ) أشار بذلك الى ان قوله أو ندور عطف على كثره أي أولقة التفصيل مع ندور حضور المشبه به وهذا اعتراف التلبه فيا تقدم (قوله) اما عند حضور المشبه أي فقط وقوله لبعده المناسبة أي بين المشبه والمشبه به وحيث فلا يحصل الانتقال بسرعة وهذا لعل أي واما ندر حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعده المناسبة بينهما (قوله في تشبيه البنفسج بنار الكبريت) أي فان نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في

الذهن لكنها تندر عند حضور البنفسج فان قلت يمكن أن الشاعر حضر عنده حال التشبيه فلا يكون الانتقال غير سريع فيكون التشبيه غير غريب بالنسبة اليه قلت المراد بعد الانتقال الموجب للغرابة أن يكون الشأن في ذلك الشيء ولو اتفق الانتقال بسرعة العارض فيه مع التشبيه لذلك لانه لا يتضح الانتقال فيه من يعرض له ذلك العارض الا بوقته وبصورة (قوله واما مطلقا) أي واما أن يكون ندور مطلقا أي سواء كان المشبه حاضرا في الذهن أو غير حاضره فيه

الابر ويقو بصيرة (قوله واما مطلقا) أي واما أن يكون ندور مطلقا أي سواء كان المشبه حاضرا في الذهن أو غير حاضره فيه

لكونه هيميا أو مركبا خياليا أو مركبا عقليا كالمضي من تشبيه نصال السهام بأنساب الاغوال والتشبيه بالعمام ياقوت
منشور على رماح من الزرجدون تشبيه مثل أجبار اليهود بمثل الحمار يحمل أسفارا فان كلاً سبب لندرة حضور التشبيه في الفن
أولاً تكرر على الحس

(قوله لكونه) أي التشبيه بأمر أو هيميا أي بذكره الانسان بوجه (٤٥٩) لاجدى الحواس الظاهرة لكونه

لكونه هيميا (كأنساب الاغوال) (أو مركبا خياليا) كعلام ياقوت نشر على رماح من زرجد
(أو مركبا عقليا) كمثل الحمار يحمل أسفارا وقوله (كأمر) إشارة الى الامثلة التي ذكرناها
أخيراً (أولاً تكرر) أي التشبيه به (على الحس)

تقييد يوقت حضور التشبيه وتحصل اندرة على وجهه الاطلاق (لكونه) أي التشبيه به (أو هيميا)
كأتقدم في تشبيه السهام المسنونة الزرق بأنساب الاغوال فان أنساب الاغوال كأتقدم وهيميا أي
بفرسها ألوهي اذ لا وجود لها خارجا ومعلوم أن ما لا وجود له خارجا لا يستغنى عنه الا لتسعى في المدارك
في بعض الأحيان فيكون ادراك لخلق وجه التشبيه نادرا غير ألوف فلا يتنقل عند روم التشبيه اليه
بسرعة وان كان لثقله بالتشبيه ظاهرا لان المبرقة في القراءة وعلمها انما هو بسرعة الانتقال الى
التشبيه به وعلمها لا العلم بالوجه في التشبيه فاذا كان لثقله بالتشبيه به نادرا الادراك لندرة ادراكه بنفسه
جاء التشبيه غير بالعدم سرعة الانتقال من كل أحد وأولعها أصلا (أو) لكون التشبيه به
(مركبا خياليا) كأمر أي ان في تشبيه الحقيقة بعلام ياقوت نشر على رماح من زرجد فان التركيب
الخيالي لا وجود له صور غير خارجا بل هو فيكون الشأن في ادراكه التندور وبازم منه ندرة ادراك لخلق
الوجه به أو عدمها قبل التشبيه فيكون الانتقال بعد الاتساع واستعمال الفكرة فيكون غير ياعلى
ما قررناه في ألوهي (أو) لكون التشبيه به (مركبا عقليا) كأمر في تشبيه مثل أجبار اليهود بمثل
الحمار يحمل أسفارا فان المراد بمثل القصة كأتقدم والقصص اعتبر فيها كأتقدم كون الحمار حاملا لشي
وكون المجول أبلغ ما يتفق به وكونه ذلك محروم الانتقال به وكونه الحمار بمسقة وتعب وهذه
الاعتبارات المدلولات للصفة عقلية وان كان متعلقا حسيما ويجعل أن يكون معاهم مركبا عقليا
باعتبار الوجه كأتقدم وانما ندر حضور المركب مطلقا لان الاعتبارات المشار اليها فيه لا يكاد
يستغنى عنها مجموعة الا لخواص فيجوز في لخلق الوجه ما ذكر بما يوجب عدم سرعة الانتقال فيكون
غربا وقوله (كأمر) عائد الى ألوهي والخيالي والعقلي كآمرنا وأشار بذلك الى الامثلة التي
ذكرناها وقد جعل المصنف ندرة حضور التشبيه به موجبا للغة على الاطلاق ظاهرة ولو كان الوجه
جليا لاتصعب فهمه وكذلك لا يمكن علمه مسقة للغة وبهذا يعلم أن قوله فيها تقدم في الابتداء
لكونه أمر اجليا أكثرى لا على ولكن ينبغي تقييد غرابته بأن يكون الوجه خصوصا نادرا الحضور
مع التشبيه وأما ان كان يوجد في غير لم تقدم ندرة حضور غرابته كالاتي (أولاً تكرر) عطف على قوله
لكونه هيميا ينبغي أن ندرة الحضور إما لكونه هيميا الى آخر ما تقدم وإما لثقله (تكرره) أي تكرر
التشبيه به (على الحس) المتعلق به من بصر أو غيره ولم يقل لعدم تكرر على الحس لان التشبيه به فيها
لكون الوجه هيميا أو مركبا خياليا أو مركبا عقليا وكان ينبغي أن يكتفى بذكر العقلي عن ألوهي
كما صنع حين قسم الوجه الى عقلي وحسي ولم يذكر ألوهي اذ خلاه في العقلي (قوله كأمر) أي من
الامثلة فالوهي كتشبيه السهام بأنساب الاغوال والخيالي كتشبيه الشقيق بالعمام ياقوت والتشبيه
في قوله ثانيا كمثل الحمار يحمل أسفارا وتكون الندرة لثقله تكرر على الحس

وقفت قريب من وقتك (قوله أولاً تكرر) أي لكونه حسيما ولكن كان قليل التكرار على الحس فهو عطف على قوله لكونه
أمر أو هيميا أي من أسباب ندرة حضور التشبيه به في الفن فله تكرر على الحس أي على القوة الحسية وأول علمه لخلق الحس به كالعرض
والعرض ودار التوابع والمقاب وعكس ادخاله في قليل التكرار بأن يراد عدم كثرة الصادق بمسمى الاحساس به في قليل الاطوار

كأمر من تشبه الشمس بالمرآة في كذب الاشكال فانه ربما يقضى الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى امرأته في هذا التشبيه من وجهين

(قوله قوله) أي كندرة حضور المشبه في التشبيه الواقع في قوله والشمس الخ (قوله أن يرى امرأة الخ) أي على تقدير رؤيتها في كفه فلا يشكر وعلى تقدير التكرار (٤٥٧) فلا يكثر فالمحقق هو قلة التكرار (قوله فان قلت الخ) حاصله أن وجه

الشبه ينابر المشبه به فتدور أحدهما لا يقضى نور الآخر وكذا ظهور أحدهما لا يقضى ظهور الآخر (وقوله سبيل العلم ظهور وجه المشبه) أي مع انهما متفاران فلا يلزم من ندرة أحدهما ندرة الآخر (قوله قلت الخ) حاصله أن وجه المشبه من حيث أنه وجد بين الطرفين فرع عنها فلا يتقبل إلا بعد تعقلهما ومنها يتقبل اليك لكونه مشتركاً والجامع بينهما فلا بد وأن يحظر الطرفين ألا ثم يطلب ما يشتركان فيه وإذا كان أحد الطرفين نادراً كان الوجه نادراً أو كونه فرعاً عن الطرفين من حيث أنه وجد بينهما لا ينافي أنه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرها فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سبباً لاختفاء وجه الشبه لأن ذلك لا من حيث أن وجه الشبه يطلع بين هذين الطرفين فان قلت لم يلزم لوعدهم ظهور وجه الشبه بتدور حضور المشبه

كقوله والشمس كالمرآة في كذب الاشكال فان الرجل ربما يقضى عمره ولا يتفق له أن يرى امرأة في كذب الاشكال (فالمرآة فيه) أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كذب الاشكال (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة التكرار على الحسن فان قلت كيف تكون ندرة حضور المشبه بسبب العلم بظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك الذي بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين فإذا ندر حضورهما ندر التفات الذهن لما يجمعهما ويصلح سبباً للتشبيه بينهما مثله لا دليل على عدم تكرار على الحسن وهو المشار اليه بقوله (كقوله والشمس كالمرآة في كذب الاشكال فان المشبه به هو المرآة في كذب المرئش يجوز أن لا ترى أصلاً وعلى تقدير رؤيتها في كفه فلا يتكرر وعلى تقدير تكرارها فالمحقق هو قلة التكرار لا علمه ومجمل أن لا يرد بقلة التكرار على الحسن عدمه بمعنى أنه على تقدير وجودها لا يوجد لها تكرار أصلاً ولكن المحقق نفي الكثرة لا نفي مطلق التكرار وإنما قلنا إن ذلك المحقق لا يلزم بأن الكثير من الناس غشى أعمارهم ولا يتفق لهم شهودها في كفه أصلاً فلو كان ذلك التكرار فلو كثرة التكرار كذا المردكون اذ من لازم كثرة التكرار عادة كثرة المدركين للتكرار وهذا بخلاف الوهمي والخيالي والعقلي فاتها لا تحس أصلاً بهذا يعلم أن عطفه على مقابلة ليس من عطف اختصاص على العام وإنما قدم مقابلة عليه لأنها في الندرة أقوى لعدم احساسها أصلاً (٤) إذا كان التشبيه المتعلق بالمرآة في كذب الاشكال غير بالوجود التفصيل في الوجه فيه كما تقدم غير بالندرة حضور المشبه به في ذلك كانت (المرآة فيمن وجهين) وهما كثرة التفصيل وندرة الحضور وذلك ظاهر وقد قررنا وجه اقتضائه كثرة التفصيل لمرآة التشبيه وجه اقتضائه ندرة الحضور لما غشى عن اعادته وربما يتقبل عند الغفلة عما تقدم أن ندرة الحضور للشبه به لا تستلزم ندرة حضور الوجه مجزواً كونهما معاً ولا يلزم ندرة الآخر أصلاً حتى يلزم عدم سرع الانتقال في التشبيه عند تصور الوجه في المشبه إذا لم يلزم عدم السرعة لم يلزم التزام الغرابة ندرة الحضور والجواب ما قدمنا من أن ندرة حضور المشبه به إنما تستلزم الغرابة إن اختص بالوجود من ما يطلب أن يشبه به وأول يخص به ولكن إنما يوجد مثله في الغرابة فلا يقع التشبيه حتى يحصل التأمل وأما أن وجد فيها لا يندر حضوره كان المدلول إلى نادراً الحضور مع ابتدال الوجه ووجوده في غيره عديم الفائدة فلا يكون مما يحسن ولا يدخل في حيلة التريب فان قلت والشمس كالمرآة في كذب الاشكال في كونها جرمًا كليل في كونه جرمًا يمكن فرق بين التشبيهين في الابتدال والتجسس كالاخفى وأما الجواب بأن الوجه موزع عن الطرفين لانه هو الجامع لهما ولا يقال ما لجمع بين هذين حتى يتصورا فلا يطلب هو حتى يوجد أو يحضر فإذا حضرا أو كان المشبه به غير بينهما كان الاحتياط بذلك الوجه غربياً أيضاً لتبعيته للشبه به في طلبه لأن التابع لا دلالة التريب غريب الادراك فلا يتم إذا رد لمثل

الشبه ينابر المشبه به فتدور أحدهما لا يقضى نور الآخر وكذا ظهور أحدهما لا يقضى ظهور الآخر (وقوله سبيل العلم ظهور وجه المشبه) أي مع انهما متفاران فلا يلزم من ندرة أحدهما ندرة الآخر (قوله قلت الخ) حاصله أن وجه المشبه من حيث أنه وجد بين الطرفين فرع عنها فلا يتقبل إلا بعد تعقلهما ومنها يتقبل اليك لكونه مشتركاً والجامع بينهما فلا بد وأن يحظر الطرفين ألا ثم يطلب ما يشتركان فيه وإذا كان أحد الطرفين نادراً كان الوجه نادراً أو كونه فرعاً عن الطرفين من حيث أنه وجد بينهما لا ينافي أنه من حيث ذاته قد يوجد مع غيرها فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سبباً لاختفاء وجه الشبه لأن ذلك لا من حيث أن وجه الشبه يطلع بين هذين الطرفين فان قلت لم يلزم لوعدهم ظهور وجه الشبه بتدور حضور المشبه

كأعلمه بتدور حضور المشبه به مع أن مقتضى ما تقدم من الجواب أن ندرة كل من المشبه والمشبه به تقتضي عدم ظهور وجه الشبه قلت لأن المشبه به محتمل التشبيه الخاص بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعلمه ما يستند اليه كما قيل (قوله إنما يطلب بعد حضور الطرفين) أي فتنقله بعد تعقلهما (قوله فإذا ندر حضورهما) أي وأحضور المشبه به بل هو المدهى وأما ندر حضور الطرفين فأمر زائد على المدهى وقد يقال المراد إذا ندر حضورهما أي حضور محو صهما

والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر

(قوله والمراد بالتفصيل) أي في وجه الشبه الذي هو سبب غرابة التشبيه فالله المذكور (قوله أن ينظر) أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد لمن جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض كانت تلك الأوصاف ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر فالصور اثنتا عشرة صورة ولذا قل المصنف فيما يأتي ووقع التفصيل على وجوه كثيرة أي اثني عشر أي شاهد قبوله عند أولى العرفان أن يعتبر وجود البعض وعدم البعض أو يعتبر وجود الجميع فهاتان صورتان كل منهما ضرب في أحوال الموصوف الأربع تكون (٥٥٣) صوراً لا عرف ثمانية عشر في تفصيل

الأعراف أربعة وهي أن
تعتبر جميع الأوصاف من
حيث عدمها كان الموصوف

تلك الأمور واحد أو اثنين

أو ثلاثة أو أكثر (قوله

في أكثر من وصف واحد)

فيه أن الواحد ليس فيه

كثرة كما يقتضيه أفضل

التفصيل (قوله لشيء واحد)

أي أن لا أكثر من وصف

واحد إما أن يكون ثابتاً

لشيء واحد أي لموصوف

واحد كما في تشبيه المقرد

بالمقرد أو ثابتاً لا أكثر كما في

غير تشبيه المقرد بالمقرد

ودخل تحت أكثر ثلاث

صور ما إذا كان الأكثر من

وصف ثابتاً لموصوفين أو

ثلاثة أو أكثر (قوله

بمعنى أن يعتبر في الأوصاف

وجودها أي وجودها كلها

كتشبيه الثريا بمنقود

الملاحية المنور فاعتبر

في وجه الشبه وجود

أوصاف وهي التمام وتشكل

الاجزاء والفون ومقدار

المجموع (قوله أو عدمها)

(والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلا قال

ما ذكرنا بأن يكون المعنى أننا لا احتجنا إلى الشبه به فلا خصا صبه بل وجه دون ما يطلب التشبيه به ثابت

نذكره ثم لم يخصص به أو يختص به ما هو مثله في القراءات لا يفرده عليه أن يقال أول ما يخطر بالبال

المشبه به وعرضه معه الوجه الذي أرادت التشبيه بوجوده فإذا حضر تشبهها به غير ما يطلب وجود الوجه

فيه وبدون وجوده وكان ذلك الوجه موجوداً في غيره مما يتلزم قطعاً كون التشبيه متبذلاً فالحكم

بثبوته للطرفين ولو تأخر عنها لا يوجب القراءات ولو كان أحدهما غير ما يود المشبه به الذي اشتراط به

ذلك إلا أن كان الوجه عتقاً به كمثل ما لا كان أهم فلا يلزم من غرابته غرابة تابعة فلا يكون مما

لا قائمه للقراءة بل يزيد التشبيه نفرة وروءه كما ينافي في المثال السابق وليتأمل ولا يقال ادرا كفي

المشبه يزيل غرابته لا نأقول لا يلزم لها من حيث تعلقه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو

غير بمن ثلث الحيفية (والمراد بالتفصيل) المحكوم عليه هنا بما يحسن التشبيه ونحو الابتذال

أن بوجوده تعدد انصرفت حقيقة بعضه من بعض في نفس الأمر وإن اعتبر المجموع شيئاً واحداً

وذلك يتحقق (أن ينظر في أكثر من وصف واحد في جعل وجهه وشبهه وذلك لا كتران لمول وجه

شبه يكون وصفاً لشيء واحد وشبهه غيره كالوجه في الثريا لا المشبه بالمنقود فإنه أشباهه كاعتدال تشابهها

من شكل أجزاءها ولو لها ومقدار مجموعها وهو شيء واحد ويكون وصفاً متعلقاً كما أمر أنان

كالوجه في مشار التمتع مع الاسياف فقد اعتبر فيه أوصاف تضام وتام من لون الفبار

والسيوف وحر كات السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج على ما تقدم وأما أكثر من اثنين

ثلاثة شافوق كالوجه في قوله تعالى إذ أنزلنا الآية فانه متعلق بأكثر على ما بينه قريباً ثم ذلك

التفصيل يقع على أوجه كثيرة بمعنى أن لك أن تعتبر في الأوصاف وجودها كلها كما ذكر في المثالين ولك

أن تعتبر عليها كلها كتشبيه وجود عدم النفع بالمعنى في كل وصف نافع ولك أن تعتبر بوجود

البعض وفي البعض كاشبهه به في تشبيسان الرمح بسنابل ثم اعتبار الوجود داملي ما تقدم من

اعتبار أوصاف مختلفة من غير اعتبار شيء آخر وأما على معنى اعتبار جنس فأكتر مع اعتبار خصوصية

التفصيل ص (والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وجه واحد إلى آخره) ش المراد بالتفصيل

أن يكون المنظور فيه لتشبيه أكثر من وصف سواء كان وصفاً أم ثلاثة أم أكثر وسواء كان ذلك

أي أو يعتبر عدم الأوصاف كلها كتشبيه الشخص العديم بالنفع بالمعنى في كل وصف نافع (قوله أو وجود البعض وعدم البعض)

أي بأن يعتبر في وجه الشبه أكثر من وجود بعض أوصاف وعدم بعض أوصاف كتشبيسان الرمح بسنابل كما يأتي (قوله كل من ذلك) أي المذكور من الأحوال الثلاثة السابقة (قوله في أمر واحد) أي في وصف واحد كما في تشبيه مقرد بمقردين أو غير

مقدين كتشبيه الثريا بمنقود الملاحية المنور (قوله وأمرين أو ثلاثة) أي كما في تشبيه مركب بمركب كما في تشبيسان النفع مع

الاسياف بالليل الذي نهوى كواكبها كتشبيه الواقع في قوله تعالى يا أيها المنصور الحياة الدنيا كمال الخمر كبرفد أو فرفد بمركب

(قوله أو أكثر) أي ما جله اثنتا عشرة مصوره أي المراد بالوجود ما يتفق كلامه (قوله فلا قال) أي لا جل الاعتبار المذكر

وذلك يقع على وجوه كثيرة
والاغلب الاعراف منها
وجهاً أحدهما أن تأخذ
بعضاً وتدع بعضاً كما فعل
امرى القيس في قوله

جئت ردنيا كأن سنانه
سأله لم يتصل بدخان

(قوله أعرافاً) أى أعراف
الوجوه التى يقع التفصيل
عليها بمعنى أشدها قبولاً عند
اهل المعرفة حسنة (قوله

وعدم بعضها) أى وتعتبر
عدم بعضها وهذا تفسير

لقول المفسر وتدع بعضاً
إشارة إلى أن المراد بترك

بعضاً اعتبار عدم البعض
لعدم اعتباره وإن كان

كلام المصنف صادقاً بذلك
لان عدم اعتبار الارصاف

لا يعتبر في تشبيه من
التشبيهات (قوله الوردية)

هى امرأة كانت خطيب
تقوم الرماح أى تملأها

وتحس منتهواهى امرأة
الشعر بفتح السين وسكون

الميم وبداها ملام مفتوحة
فراء مهملة كان ايها

بحسن صنع الرماح (قوله
كان سنانه) أى حديثه

التي في طرفه (قوله سأله)
أى ضوه لرب أى لرب

معيه ويشرق فهو من
إضافة الصفة للموصوف كما

يؤخذ من كلام الشاعر
واللهب النار والمعنى كان

سنانه نار مضيئة ومشرقة
وقوله لم يتصل أى ذلك

اللهب بدخان وإذا كان كذلك كان شديد البهتان

(ويقع أى التفصيل (على وجوه) كثيرة (أعرافاً تأخذ بعضاً) من الاوصاف (وتدع
بعضاً) أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها (كفى قوله جئت ردنيا) يعنى رعمانسوياً الوردية
(كان سنانه) • سأله لم يتصل بدخان)

في جنس منها كفى تشبيه عين الديك بنظر النار في المقدار والشكل والحرارة فانك لا تريد جنس الحررة
فقط بل تعتبر فيها خصوصية باحسن التشبيه أو جنسها مع خصوصية كفى تشبيه الشمس بالمראה في
الاستدارة والاستدارة فانك لا تريد مطلق الاستدارة والاستدارة بل مع خصوصية كل منهما في المرأة
ثم اعتبار العلم المأمع كل وصف كالتقدم والمأعوم وصفين خصوصيين كتشبيه يد بهمر وفي عدم
الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد كتشبيه به في عدم النصح فقط وكذا اعتبار البعض علماً

وبعض وجوداً أما أن يكون العلم عدم وصف واحد أو عدم وصفين المأمع مطلق وجود الوصف
أو مع وجوده ووجود خصوصية إلى غير هذا مما يقدر في التفصيل وإلى هذا أشار بقوله (ويقع)

ذلك التفصيل (على وجوه كثيرة) ثم بين أحسنها بقوله (أعرافاً) أى أعراف تلك الوجوه بمعنى
أشدها قبولاً عند أولى المعرفة حسنة (أن تأخذ) فيها تعتبر (بعضاً) من الاوصاف (وتدع بعضاً)

منها بمعنى أنك تجعل وجه التشبه وجود بعض الاوصاف مع عدم البعض فتدخل العلم في الوجه
وذلك (كما) أى كالوجه (في قوله جئت ردنيا) أى رعمانسوياً بالردنية امرأة كانت تصنع الرماح

وتجيد صنعها (كان سنانه) أى حديثه (سنا) أى ضوه (لهب) وهى النار وإضافة السنا
إلى النار من إضافة الصفة إلى الموصوف أى كأنه اللهب المشرق بسناه أى المضي فأطلق السنا وأراد

بمعنى المتصف بالأشراق وما قلنا كذلك لان التشبيه بعدو اللهب باعتبار شركه ولو نهوا اللهال بالعود
وعدم أصله بلون سواء ولو قصد التشبيه بالسنا فاعتبار هذه الاوصاف الآن تكون تبعا ومع ذلك

يحتاج إلى تقدير المضاف في السنا أى كان أشراق سنانه والاصل عدم التقدير ثم لما تنبه الشاعر لكون
الاصل التشبيه بلا يتم التشبيه به لا باسقاط وصف كان فيعود بتحقيق التشبيه بين مابين سنان الرمح

وهو اللهال بدخان شرط عدم أصله بدخان فقال (لم يتصل) ذلك اللهب (بدخان) وبالطاحة
إلى هذا التنبيه كان هذا الاعتبار من أعراف وجوده التفصيل فقد اعتبر وجود الشكل واللون وعدم

الاتصال بدنى لون الاظلام وبرادتهما زيادة اللطافة ما ذكرنا من أصله بالعود فان فيه إشارة إلى أنه
في الطرفين لا يتعد وجودهما إلاه ولو زيدا أيضاً قوة تأثير كل منهما في تفرق الاجزاء واهلاك

ما يتصلان به كان زيادة في اللذة وظاهر كلام المصنف أن ما اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف كان
أعرف حتى اذا قيل متلازماً كمر في مجموع المجلين وعدم الكرم كان دقيقاً أعرف وليس كذلك بل

أنما يكون أعرف ان كان في أقصاه الشاعر قد يحتاج إلى مزيد تشبيه بآخر راء وحسنه يكون معنى
الكلام أن التفصيل المعتبر يزداد حسناً واعتباراً عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك

الاكثر لثني واحد ما أكثر (قوله ويضع) أى التفصيل (على وجوه) ينبئ أن يقول على أحد
وجوه أعرافاً وجهاً أحدهما أن تأخذ بعض الاوصاف وتدع بعضاً كقول امرى القيس

جئت ردنيا كأن سنانه • سأله لم يتصل بدخان
المراد رعمانسوياً المرأة تسمى رديتة فصل التفصيل باعتبار أنه لم يأخذ سنا اللهب بل اعتبره

بقيد كونه لم يتصل بدخان على خلاف المهور فان اللهب لا ينفك في المهور عن الدخان فالشاعر فصل
وأخذ اللهب منفصلاً عن الدخان واستحضره اللهب المنفصل عن الدخان لا يقع في الخطر الابتدقيق

الفكر وهذا ظهر أن مراده بأخذ بعض الاوصاف وترك بعض ان يأخذ الحقيقة مريداً بعض
فأعبر

فصل السنانين الدخان وأنتسفر دوا والثاني أن يعتبر الجميع كفضل الآخر في قوله
وقد لاح في الصبح الثريا كثرى • كمنقود ملاحه حين نورا
فانه اعتبر من الانجم الشكل والمقدار والقول واجبا مع ما على المسافة المخصوصة في القرب ثم اعتبر مثل ذلك في العنقود المنثور من
الملاحه وكلما كان التركيب من أمور أكثر كان التشبيه أبعد

(قوله فاعتبر في الذهب) أي وهو موصوف واحد وأشار بذلك إلى أن التشبيه هو الذهب كان التشبيه سنان الريح وحينئذ فقوله سنان
يعني لهب دوسنا فاضافة سنان الذهب من إضافة السفة للوصوف فقلناه (٤٥٥) والتشبيه المذكور باعتبار الشكل

فاعتبر في الذهب الشكل واللون والالمان وترك الالصال بالبدن ونقاه (وأن يعتبر الجميع كهم من
تشبيه الثريا) يعتقدو الملاحه المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك (وكما كان التركيب) خياليا
كان أوعقليا (من أمور أكثر كان التشبيه أبعد)

لان الأقرب مناسبة اجتماع وجودات لاجتماع وجود وعدم فليستأمل (ومن أعرفها أيضا) (أن يعتبر
الجميع) أي أن يعتبر الموجود في جميع الأوصاف وذلك (أ) أي الوجه (في تشبيه الثريا)
يعتقدو الملاحه المنورة فان الاعتبار فيه وجود اللون الكائن في الأجزاء والشكل الكائن فيها والوضع
لأجزائها وكون المجموع على مقدار مخصوص كاتهم وهذا أيضا إنما يكون أعرف ان اعتبر دقة
تحتاج إلى تبه وتدقيق نظر كافي المثال والأفلاعرية كقول قيل زيد كعمرو في جملة اجتناع الحيوانية
والوجود والانسانية ولكن هذا القصد يهزمه الباب بالمثال المشعر بأن الكثرة الموجبة للدقة في
التفصيل لا بد أن تكون كمثل عما يحتاج إلى تأمل وزاد غير المنصف الاعرفية أن تعتبر المخصوصة
في الجنس اذا كانت دقيقة كافي تشبيه عين الدليل بالشرر باعتبار الجرأة المخصوصة وظاهر أن غير
سذكر لاعرفية فيه والصواب وأن ينظر في الدقة فهي المرجح في الحسن والاعرفية حيث كانت
(وكما كان التركيب) سواء كان حسيا نادرا كافي المرأة في كنه الاشل أو كان خياليا كافي أعلام
ياقوت لشمرن على رماح من زبرجد أوعقليا كافي مثل الجار يحمل أسفارا (من أمور أكثر) أي وكما
ازداد تركيب وجهه شبه في تشبيه (كان) ذلك (التشبيه أبعد) عن الابتذال لبعدها وتلا حينئذ

أوصافها مشتركة طاهر ما غر بعض الأوصاف وهذا أخص من قولنا بدع بعضا (قوله وان يعتبر الجميع)
هو الوجه الثاني أي يعتبر جميع أوصاف ذلك الشيء كما سبق وفيه نظر لان اعتبار جميع الأوصاف
لا يمكن فينبئ أن قال جملة منها أوقال وجميع الأوصاف التي يحتملها تركبت في المعنى مثاله
تشبيه الثريا يعنقود ملاحه فانه اعتبرها سبعة أشياء كاتقدم وأورد على المصنف أنه ذكر أولا
وجوها ولم يذكر الا اثنين وهو غروراد كاتهم تصور قسم ثالث لانه ما ان تركد تركب بعض الأوصاف
أولا يراد فاعتبار الجميع وجوابه أن بين اراد طرق البعض واراد ما الجميع واسطو حوارادة البعض
مع قطع النظر عن البعض فلا يكون بقدر تركه ولا بقيد اتياته وهو أقل تفصيلا من القسمين فلذلك
كان أعرف منه ثم ذكر ما المصنف خالف لكلام الشيخ عبد القاهر فانه عد اعرفا كثر من ذلك
وكما كان التركيب أي تركيب وجه التشبيه من أمور أكثر من غيرها كان التشبيه أبعد أي أبعد عن

جملة الاراف وليس كذلك بل إنما يكون أعرف ان كان في اقصد الساهر دقة تحتاج إلى من تدبته كامي في البيت وحسنه يكون معنى
الكلام أن التفصيل المعبر بزاد حسنا واعتبار عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الأوصاف لان الأقرب مناسبة اجتناع حواراد
لا اجتماع وجود وعدم فليستأمل اه يعقوب (قوله وان يعتبر الجميع) أي وجود جميع الأوصاف وهو عطف على قوله أن تأخذ
بمعنا الخ فينبئ من جملة الاراف ان خلت ان جميع أوصاف الشيء ظاهرة ولطنة لا يطلع عليها أحسنى بتأي أن يعتبر هائي التشبيه
فلن ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة في التشبيه بحيث لا يشبهنا في بل المراد اعتبار جميع
الأوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والانتاب (قوله وغير ذلك) أي كاتجاءها على مسافة مخصوصة من القريب
وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص كاتهم (قوله وكما كان التركيب) لمصنفه يقتضي في تأمل وتنقن

وأبلغ كقولهم تعالى إن مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفاً وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمراً باليلاء وأنهارها فحملتها حصيداً كأن لم تغن بالأمس فأنها عشر مجل أوقات كون التركيب في وجه التشبيه وقوله خيالها كان الخيال خبر لكان مقدم عليها وذلك لأن كان هيئة معدومة مفروضا إحقاقها من أمور كل واحد منكم يدرك بالحواس كقوله وكان بحر الشقيق الخ وقوله وأعقبوا هو المركب المعلوم هو مادته كقوله مسنونة زرق كاتيا أحوال ولم يقل أو حصيداً لأن المقسم التركيب لا المركب والظاهر أنه لا يكون حصيداً ليس قال العلامة عبد الحكيم أقابل الخيال بالعلمي مع أن المقابل العقلي إنما هو الحسي لأن التركيب لا يكون حصيداً (قوله من أمور) خبر كان (قوله أبعد) أي عن الاشتغال (قوله لمكون) (٤٥٦) تفاصيله أكثر فيبعد تناوله لخلق الناس وأعمال تناوله حيث لا الزيادة

لكون تفاصيله أكثر (و) التشبيه (البلغ

عن مطلق الناس وإنما يتفطن الابد كالمودك بشرط كون التفصيل فيه مدقوعاً وبعبارة كما تقدم فإذا كان بهذا التقيد فكما كثر زاد غرابة كقوله تعالى كما أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفاً وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمراً باليلاء وأنهارها فحملتها حصيداً كأن لم تغن بالأمس فإن الوجه يؤخذ من هذا الجمل كلها فتتجاف إلى غير ذلك نظر في تنبيهها في كيفية أخذ الوجه منها فتكون هيئة تركيبة غاية في اللطافة والغرابة حيث يرى فيها أن مثل الحياة الدنيا شبهت بحال نبات كان له سبب هو المطر وإن ذلك النبات تم إلى حيث اختلط واشتبلت من كل نوع مما ينفع الناس والأنعام فصار بحيث ينال منه المقصود وبعبارة ذلك سبب عام سبب المادى وهو المطر وبلوغ النهاية في نفعه وكما أنه حيث أنزلت به الأرض وظن أهل الأرض أنهم يملكون المرام وأعجبهم وأنهم بعد تمامه وأعجابه فاجأ أنه أمر التفتين من ضرأ وغيره فصار باباً مضاعفاً كما كان لم يعب بالأمس في أخذها هيئته من مجموع ما ذكر على هذا التركيب وهو كون الشيء يتبدل أيضاً بسبب عاى ثم لا يزال يزداد حتى يكون معاً بحيث يتغير به من رآه يرى كمن الانتفاع ثم يطمئن إليه وأنه بعد الاطمئنان إليه يصيبه عاجلاً ما يقطعه ويحبته عن أصله بحيث يكون كالمدى في فهم أن الماقل لا يتغير بما كان مثل ذلك (و) التشبيه (البلغ) والمراد به هنا الذى يتخاطب به أذكى كمال البناء واستحسنونه فيما بينهم وليس المراد بالبلغ ما كان مطابقاً لمقتضى الذهن كقوله تعالى إن مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفاً وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمراً باليلاء وأنهارها فحملتها حصيداً كأن لم تغن بالأمس فأنها عشر مجل وقع التركيب من مجموعها بحيث لو سقط منها شيء اختل المقصود من التشبيه وكان المصنف أراد بالعمرة أنزلناه ٢ فاختلط ٣ مما يأكل ٤ حتى إذا أخذت ٥ وازينت ٦ وظن ٧ أنهم قادرون ٨ أتاها ٩ فحملتها ١٠ كأن لم تغن وفيه نظر لانه إذا اعتبر صورة الجلة وجعل أنهم قادرون عليها جلة مع كونها في حكم المفرد فليعد كأن لم تغن وحده جلة واحدة عشرة الا ان يفرق بأن ظن أهلها جلة وحدها بخلاف كأن لم تغن بالأمس فإن الجلة الصغرى فيه جزء من الكبرى وإذا قلنا أن الوقت على ما اختلط كما يجوز العشرى كانت اثنتى عشرة (قوله والبلغ) أى التشبيه

وذلك كقوله تعالى أتاها مثل الحياة الدنيا كمالاً الآية فأنها عشر مجل مرتبط بعضها ببعض قد انتزع وجه التشبيه من مجموعها وبيان ذلك يظهر بتلاوة الآية قال الله تعالى إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام حتى إذا أخذت الأرض زخرفاً وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمراً باليلاء وأنهارها فحملتها حصيداً كأن لم تغن بالأمس فالتشبيه به مركب من عشر مجل بعد وطن أهلها جلة وأنهم قادرون عليها جلة أخرى وتداخلت تلك الجمل حتى صارت كلها جلة واحدة ومعنى فاختلط به نبات الأرض فاشتد به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام من الزرع

والقول وقوله حتى إذا أخذت الأرض زخرفاً أى حتى إذا تزينت بزخرفها والزرع في الأصل الذهب وقوله ما كان وازينت أى تزينت تفسيره لعل وقوله وظن أهلها أى أهل النبات وأنت خبره لا اكتسابه التائب من الذنوب إلى وقوله قادرون عليها أى على حصيدها ورفع غلبا وقوله فحملتها أى النبات حصيداً أى شيئاً ما حصيد وقوله كأن لم تغن بالأمس أى كأنها لم تثبت ولم تكن قبل ذلك من زمان فرغ من غاية القرب يقال غنى بالمكان أقامه فقد شبه في أن يمثل الحياة الدنيا أى حالها الهيئة الشان وهي تنبها بسرعة وانقراض نفسها بفتنة بالكيفية بعد ظهور قوتها واختلال الناس بها وأما قوله عليها بزوال خضرة النبات فما هو ذهابه حطاماً بل يبق له أثر أصلاً ليسا كان غرضاً طرأ فالتفت بعضه ببعض وزين الأرض بأزواره وطراوته وتقوته بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا سلاسة من الجوانح ووجه التشبيه هيئة منزعة من تلك الأمور وهي حصول شيء يرتب عليها المنافع فيحصل السرور به وتسمى عاقبة أمره ثم ينهض ذلك الأمر بسرعة

إذا فصلت وهي وإن دخل بعضها في بعض حتى صارت كلها كأنها جلة واحدة قل ذلك لا يمنع من أن تشير إليها واحدة واحدة ثم ان الشبه منزه عن مجموعها من غير أن يمكن فصل بعضها عن بعض حتى لو حلف منها جلة أدخل ذلك بالقرى من التشبيه من تمام القول في حذو الآية نحوها ان الجلالة وقت في جانب المشبه به تكون على وجوه أحدها أن تنكر فتكون صفاتها كافي هذه الآية وعليه قول النبي صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها رحلة والثاني أن تنكر في معرفة هي أسم موصول فتكون صلة له كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استرف فنانا الآية والثالث أن تنكر في معرفة ليست بسم موصول فتقع استنفا كقوله عز وعلام مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا ومن أبلغ الاستقصاء في التفصيل وعجبه قول ابن المعتز كأننا وضوء الصبح يستعمل الدجى • لطير غراب إذا قوادم جون

شبه ظلام الليل حين يظهر فيه ضوء الصبح بأشخاص النيران ثم شرط أن يكون قوادم ر: هـ أيضا لان تلك القرى من الظلمة تقع في حواشيها من حيث تلي مظلم الصبح وعوده مع نور يتغير منها في العين كمثل قوادم بيض وعام التدقيق في هذا التشبيه أن جعل ضوء الصبح لقوة ظهور روده في ظلام الليل كأنه يحفر الدجى ويستعمله ولا يرى نهايات تفوق في حركتها ثم لما رأى ذلك في التشبيه بتدبيره آخر حيث قال لطير غراب لم يقل غراب يطير ونحوه لان الطائر إذا كان واقفا في مكان فأنزعج وأطير منه أو كان قد حوسب في بدأ وقص فأرسل كان ذلك لاعتلاله سرع لطير انه أدعى له أن يترك في الطيران حتى يصرى حيث لا تراه العيون بخلاف ما إذا طار عن اختيار فانه جئت دجى زان لا يسرع في طيرانه وأن يصرى إلى مكان قريب من مكانه الأول وكذا قول أبي نواس في صفة مقار البازي • كعطفة الجيم بكف أعصرا •

غير خاف ان الجيم خطان أولها الذي هو مبدؤه وهو الاعلى والثاني الذي يذهب إلى اليسار وإذا لم يوصل بها فلها تريق والمقتل إنما يشبه الخط الأعلى فقط فهذا قال كعطفة الجيم ولم يقل كالجيم ثم دقق بأن جعلها بكف أعصرا لان جيم الأعصر يقال انه أشبه بالقرى من جيم الاين ثم أراد أن يؤكد أن التشبه مقصور على الخط الاعلى من الجيم فقال

يقول من فيها بقل ففكرا
لو زادهاعنا إلى فاعورا
فاقلت بالجيم صارت جعفرا
فأبان انه لم يدخل التريق

ما كان من هذا الضرب) أي من البعيد التريب دون القريب المبتدل
الحال فان المبتدل يطابق مقتضى الحال ليسوفهم السامع (ما كان من هذا الضرب) الذي هو البعيد
القريب وتفاوت مراتبه في ذلك البعد لا ما كان من الضرب الذي هو القريب المبتدل وانما كان

(٥٨ - شروح التلميز ثالث) في التشبيه لان الوصل يسقطه أصلا ولا الخط الاسفل وان كان لابد منه مع الوصل لانه قال فاقصت بالجيم أي بالعطفة المذكورة ولم يقتصر على قوله لو زادهاعنا إلى فاعورا • ولأجل هذا التدقيق قال • يقول من فيها بقل ففكرا • فنه على أن المثلث حاجة إلى فصل ففكرا وأن يكون فكره ففكر من راجع عقله وأدفعه بحقق ما ذكرناه من التفصيل حيث أن قول امرئ القيس في وصف السنان أعلى طبق من قول الآخر يتابع لا يتبني غيره • بأبيض كالقيس التيب

نحو الثاني من التفصيل الذي تضمنه الأول وهو قصر التشبيه على مجرد السنان وقصوره مطوعا عن الدخان ومعلوم أن هذا لا يقع في الخاطر أول وهلة بل لا بد فيه من أن يشتبه بنظر في حال كل من التبرع والاصل حتى يقع في النفس أن في الاصل شيئا يقدح في حقيقة التشبيه وهو الدخان الذي يعلو رأس الشعة وكذا قوله

(قوله ما كان من هذا الضرب) لم يقل منه لان المتبادر من الضعيف عوده إلى خصوص ما كان التركيب فيه من أمور كثيرة فلهذا أظهر والحاصل ان بلاغة التشبيه ينظر فيها إلى كونه بعيدا غير يأسوا عن وجه التشبيه فيه تركيب من أمور كثيرة ولا وسوء ذكرت الاداة أو حذفت وحيث فاطلاق البليغ على التشبيه الذي حذفت اداته اطلاقا فالتاثير بقوله بعينهم والافهوى يسمى مؤكدا كإيائى وقول المصنف ما كان من هذا الضرب ليس المراد من افراد هذا الضرب بل المراد أنه نفس هذا الضرب كاعتبرت وحيث فاطلاق واضح أن يتولد التشبيه البليغ هو هذا الضرب ثم ان المراد بالبليغ هنا الواسل لدرجة القبول فهو من البلوغ بمعنى الوصول أو اللطيف الحسن مأخوذ من البلاغة بمعنى اللطف والحسن مجازا لان البلاغة المصطلح عليها لانه أما وصفها بالكلام والتكلم لا التشبيه ولا يقال يصح ارادة المصطلح عليها باعتبار الكلام الذي فيه التشبيه لانا نقول بلاغته حيث لا يتأخر الملاحظة لقتضى الحال ولا وجه لاختصاص التريب بالبليغ حيث ناذر ما كان القريب المبتدل لمطابقا انتهى الحال كما اذا كان الخطاب مع شخص يقتضى حاله تشبيها مبتدلا لبلاغة وسوء فهمه فلا يكون التريب بليغا بل القريب المبتدل حكما فر شينغا العنوى

وكان أجرام النجوم لو ابعث • درر نثر على بساط أزرق

• كأنها فتحة فقه ساهب •

أفضل من قول ذي الرمة

لان الاول ما يندر وجوده دون الثاني فان الناس أبداً يرون في الصياغات فتحة فقه موهبة بنحوب ولا يكاد يتفق أن يوجد درر قد نثر على بساط أزرق وكذا بيت بنسار أعلى طبقة من قول أبي الطيب

برور الأعادي في سباه عجاياة • أسنة في جانبها الكواكب

وكذا من قول الآخر تبني ستابكها من فوق رؤسهم • سقفا كواكب البيض المابتير

لان كل واحد منهما لو ان رأى التمثيل في التشبيه فانه اقتصر على ان ادراك الخيال الاسنة والسوف في أثناء الهجاء بخلاف بنسار فانه لم يقتصر على ذلك بل عبر عن هيئة السوف وقسلة من انما دهاوي تملو وترس ونجى وتنحوب وهذه اية ذادت التمثيل تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى أكثر من جهة واحدة وذلك أن للسوف عند احتدام الحرب واختلاف الابدى بها في الضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم تلك الحركات جهات مختلفة تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض من هي باختلاف هذه الامور تتلاقى يصدم بعضها بعضا ثم اشكالها مستطيلة فتنبه على هذه الحقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى لان الكواكب ذاتها لو اختلفت جهات حركتها ثم كان لها في التهاوى توافق وتداخل ثم استطالت اشكالها وكذا قول

• مداهن • ذهب فيها بقايا غائلة •

• ككاس عقيق في قرارها مسك •

(٤٥٨)

الآخر في الأذنين

أعلى وأفضل من قوله فيه

لان السواد الذي في باطن

الاذن بونه الموضوع بارائه

العالية والمسلك فيه امر ان

أحدهما أنه ليس بشمل

لهو الثاني أنه لم يستدر

في قعرها بل ارتفع منه

حتى أخذ شيئا من محكمها

من كل الجهات وله في

منقطعه هيئة تشبه آثار

العالية في جوانب الفخ

اذا كانت بقية بقيت عن

الاصابع وقوله في قرارها

(لغرائبه) أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل (ولان نيل الشيء بعد طلبه ألد)

ملعون وهذا الضرب الغريب بليغا (لغرائبه) فلا يطلع عليه الا الذكاء فلا يتعاطب به غيره الا أخذوا عنهم تقليدا والامر المختص بالخواص يمدح بليغا حسنا المدمع مشاركة العادة فيه وكان أينا ما ومن هذا الضرب بليغا الكمال لانه لا ينال الا بعد التأمل والطلب بخلاف المبتذل فهو لا يمكن كل أحد منه بل بالطلب وتأمل فلا يحصل الشوق اليه ولا يطلب بالشوق لا تامل لانه فيه (و) انما قلنا كذلك (ل) ما علم (أن نيل الشيء بعد الطلب ألد) من نيله بلا طلب وقوعه في النفس الطغصن وفي غير البليغ هو ما كان من هذا الضرب أي كثير التفصيل لا غيره (قوله لغرائبه) تعليل لكون الغريب بليغا فانه لا تدره الا اختصاصه بطل • فهو بلاغته أينا بأن نيل الشيء بعد طلبه ألد وكلما كثرت الاوصاف التي يقع بها التركيب كثرا الطلب ولذلك يقال الحاصل بعد الطلب أعز من المناسق بلا طلب لا يقل اذا كثر التركيب حصل التعقيد المتنافي للبلاغة كما سبق في مقدمة الكتاب لان المراد بعدم

مسك بين الامر الاول يؤمن من دخول النقص عليه كما كان يدخل لو قال فيها مسك ولم يشترط أن يكون وموقعه في التقرأة وتاما الثاني فلا يدل عليه كما يدل قوله بقايا عالية لان من شأن المسك والشئ اليابس اذا حصل في شيء مستدير لغزير أو يستدير في القصر ولا يرتفع في الجوانب الارتفاع الذي في سواد الاذن بونه بخلاف العالية فانها رطبة ثم يؤخذ بالاصابع فلا يدق في بقية منها أو يرتفع عن القرارة ذلك الارتفاع من هي لنعونها ترقيق تكون كالصبغ الذي لا يظهر له جرم وذلك أصدق للشئ والبليغ من التثنية ما كان من هذا النوع أعني البعيد لغرائبه ولان الشئ اذا نيل بعد الطلب لهو الاشتياق اليه كما نيله أحلى وموقعه من النفس الطغصن والمرة أولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لم يقصم موقعه يرد الملاء على النظم كما قال

وهن يبدنن من قول يمين به • مواقع الماء من ذي الفة الصادي

لا يقال عدم الظهور ضرب من التعقيد والتعقيد مضموم لاننا نقول التعقيد كما سبق ليسد ان سوء ترتيب الانفاذ واختلال الانتقال

(قوله لغرائبه) علة لتعقيد هذا الضرب بليغا لغرائبه موجبة للبلاغة فكل ما كان غريبا كان بليغا ادلا على أن المعاني الغريبة أبلغ وأحسن من المعاني المبتذلة (قوله ولان نيل الشيء) أي حصوله بعد طلبه ألد أي والغريب المذكور لا ينال الا بعد التأمل والطلب وهذا عطف على قوله لغرائبه (قوله ألد) أي من حصوله بلا طلب ثم ان هذا لا يتناقض ما تقدم في باب حذف المستحسن أن حصول النعمة الغير المترتبة ألد لكونه زائفا من حيث لا يحسن لان الطلب لا يتناقض الحصول الغير المترقب لانه يمكن الحصول المطلوب قبل وقت ترقيه أو من غير موضع يطلب به ويزيد فيه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ المرتبة العليا من اللذة

من المعنى الاول الى المعنى الثانى الذى هو المراد باللفظ والمراد بعدم الظهور فى التشبيه ما كان سببه لثاف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض كاشعمر بذلك قولنا فى احدى الراى فان المعانى الشريفة لا بد فيها من غالب الاخر من بناء ثنائى على اول ورتال السابق كما فى قول البحرى دان على ابدى العفة اليتيم فانك تحتاج فى تعرف معنى لثيت الاول معرفة وجه المجازى كونه دانيا وشاعرا ثم تعدوا ما يمرض البيت الثانى عليك من حال البدر ثم تقابل احدى الصورتين بالاخرى وتنتظر كيف شرط على العلو الافراط ليشاكل قوله ماسح لان الشوع هو الشديد من البعد ثم قابله بما يشاكل من مرعاة التناهي فى القرب فقال جده قريب فهذا ونحوه هو المراد بالحاجة الى الفكر وحل شيىء احدى من الفكر اذ صادفهم جاقوفا الى المراد قال الجاحظ فى اثناء فصل بل كرفيعا فى الفكر من الفضيلة وأين تقع لذة البهجة بالمعروفة ولذة السبع بطعم الدم وأكل اللحم من سرور الظفر بالاعداء ومن انتفاع باب العلم بعد ايمان قرعه

(١٥٩)

فوقه فى النفس أظف وأما يكون البعد القرب ببلينا حسنا اذا كان سببه لطف المعنى ودقته أو ترتيب بعض المعاني على بعض وبناء ثنائى على اول ورتال السابق فيحتاج الى نظر وتأمل المطلوب ولذلك يمثل بالهاء البارد على التلما الذى هو الله المحسوسات بجميع الاصل بعد الشوق وذلك لان حصول ما تقوى الشوق اليه فيه لذة محمولة حسنة لثاته ولذته دفع ألم الشوق اليه بخلاف ما يحصل بلا طلب وان كان شريفا يقاوم نفسه ليس فيه الا لذته وقولهم يستحسن كذا لكونه مكسول فممة غير ممتعة لا يقتضى كونه احسن من الحاصل بعد الشوق نعم ان كان حوله بعد الايس والطلب فهو اعظم لاشبهه على دفع ألم الايس والطلب وهو اعظم من الشوق فان ار بهذا كان أشد فى مقامه من المطلوب والطلبان متلازمان عرفان القرب لا ينال عرفا لا بعد الطلب والمنقول بعد الطلب لا يكون عرفا الا غير يبطلوا كل مفهوما مختلفا ومضى حضرا أحدهما دون الآخر صرح قليل البلاغة المرادة عنه بان قيل قد قررتم هذا أن التشبيه كلما كان فيهم من الحاجة الى التأمل عند قصد إيجاد من المتكلم والى التأمل من السامع في ادراك وجود الوجه فيه حيث ذكر أفى فهمه ان لم يذكر اذ اد حسنة وترقى في مراتب القبول وقد تقرر أن صعوبة الفهم من التعقيد اللفظى والمعنوى وكلاهما محل الفصاحة فكيف تصعب به الفهم من باب الحسن والقبول فالحجوبان الحاجة الى التأمل التى معينا يصعب به الفهم ان كان سببه دقة المعنى المراد كالوجه فى تشبيه منقار البازى بالجم الى وضعه الا عسر على شيطان تكون يصح لوز يد عليها العين والفناء والراء صار جفرا كالموقع فى شعر أبى نواس فانه غايبة فى اللطافة اذ يفهم من هذا التمرط أن المراد الجم الى لم ترق مع أن التفتن ظهور التشبيه قد تم ولطفه وترتيب بعض المعانى على بعض والتعقيد المذموم ما حصل بسبب تركيب الالفاظ أو اختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثانى المراد قبل المراد بالبلغ هنا ما بلغ القبول من القلوب والاه بالبلغ بالا صلا ح هو الكلام أو المتكلم والتشبيه دلالة المتكلم وليس منهما ما فيه نظر لجواز أن تكون الدلالة صفة اللفظ كسبب فيكون التشبيه صفة للذم بالبلغ

وهذا محقق للبلاغة وهو المراد هنا وتارة بنشأ عن سوء تركيب الالفاظ وعن اختلال الانتقال من المعنى الاول الى المعنى الثانى وهذا هو المحقق للتحديد المحل بالفصاحة (قوله اذا كان سببه لطف المعنى) أى لان كان سببه سوء ترتيب الالفاظ كفى قوله وما مثله فى الناس الا ملوكا * أو ما هم حتى أجوه يقاربه أو كلف سببه اختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود كفى قوله سأطلب بعد الدار عنكم لتقر بوا * وتكسب عنى الموع لتجندا

على ما تقدم تقرر به وقوله ودقته عطف تفسير والغرب الذى يسبب غرابته لطف المعنى ودقته كفى تشبيه البسج بأوائل النار فى أطراف كبرت وقوله أو ترتيب بعض المعانى على بعض أى كالترتيب فى واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كاه الايتان خضرة النبات مرتبة على الماء وليس مرتبة على الخضرة وقوله بناء ثنائى عطف على ترتيب بعض المعانى على بعض عطف تفسير أو لازم على ما زوم وكذا قوله وردت الى السابق وقوله وتأمل تفسير لنظر

لوجود الهيئة فيما بين مقدار البازي وثقل الجرم تظن لآخر دقيق فهذا لا يخل بالصحة لان سلوك العقل سبل الدقائق لفهمها ليس عندهم أحلى منه فكيف يستقيم ولو كان فيه مشقة ملودقة المعاني تتصور في الحقيقة كالتشبيه وتصور في المجاز على ما يأتي وكذلك اذا كان سببا رعاية الترتيب وفي المرتب بعدمحتاج العقل الى التمثل في ادراك المرتب على ما هو فيجعل الاول والاثنى والثالث الى آخرها فاذا اجتمعت تلك المعاني على ترتيبها رد اللاحق فيها الى السابق والثالث الى الاول ان احتاج اليه الحكمة اما لاختلاف الغرض منه كالوجه المركب كما تقدم في ترتيب جمل الآية انكر بعمق قوله تعالى كما انزلنا من السماء الى آخر الآية فان الترتيب كذلك ينبغي أن يكون فلسفة العقل لاحقا لها سابقها أى اعتبره معه على ترتيبها أخذت الهيئة التي هي الوجه على ذلك الترتيب كما تقدم ولو لا اعتبار ردمعنى بعضها الى بعض بضرب من المناسبة لاختلت الهيئة اذ لو أخذت من البعض لم تكمل الهيئة ولو رد بعضها الى بعض لاعلى طريق المناسبة كان يجعل الهيئة متبينة وأعلى حالة الماء لا النبات لم تحسن كما لا ينبغي وترتيب الآية لموافقة الواقع في غاية الحسن فأخرج ذلك الى تأمل في ابتداء الهيئة من جهة النبات لتكتمل وذلك لظاهر وإما لان المناسبة بنفسها بين تلك المعاني مطلوب بلذاها لا لاخشي منها فبرر فيها السابق لللاحق فان المعاني الشريفة اذا اجتمعت لا تخلو من حكمة المناسبة وانظر الى قوله

دان على أيدي العفات وشاسع * عن كل ندى التنى وضرب

كالبر أفرط في الصلو وضوءه * للعصبة السارين جد قريب

فانما وصفه بنهاية البعد وهو معنى الشوع وبالقرب الحق ما يظهر فيه الامر ان يظهر فيه حسنها لمناسبة بين المحبين وهو البدر يظهر شرف شوعه بافراط علو البدر وشرف دنوه ووصول ضوؤه للسارين وهذا الحسن انما ادرك بعد التأمل في البيت وعرض ما في الثاني على الاول ورد لاحتهما لسابقهما ليحرف مقتضى كل منهما في الآخر وهكذا المعاني الشريفة يعصدها بعضا وبعضا ويلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى التأمل ورد الآخر لمقبله وعرضه عليه لم يكن ذلك مما يخل بالصحة فان الآية القرآنية فيها مناسبة دقيقة وليس طلب ادراكها بما يعاب أصلا اذ ليس من التعميد وان كانت تلك الحاجة بسبب سوء الترتيب في اللفظ أو بسبب خلل في الانتقال من المزمع الى اللازم كان من التعميد المنهي عن ارتكابه فقد تبين بهذا ان الحاجة الى التأمل في رد السابق الى اللاحق والثالث الى الاول لحكمة ادراك حسن المناسبة مع جهة الترتيب أو لحكمة ما يترتب على المناسبة من أخذ هيئة لا تستقيم الا بفهم تلك المعاني على ترتيبها وتناسبها ورد بعضها الى بعض ليست من العيب في شيء وكذا لطف المعنى ودقته ومن المعلوم أن رعاية المناسبة من جزئيات دقة الادراك ولو شرط في الحسن انتفاء الدقة وانتفاء حسن الترتيب المخرج الى التأمل ما تناقضت البلغاء ومن الدليل على ذلك أنهم عدوا من محاسن الكلام ما فيه اللفظ والتشريع الحاجة في فهم المراد منه الى التأمل في رد اللاحق للسابق فيمورد الثاني وما جرى مجراه الى الاول وما جرى مجراه فيه اذ لا يفهم غالبا بلا تأمل لكن لما كان الترتيب فيه غير محتمل حسن وعد من البديع الذي لا يخل بالصحة بل يزدها حسنا كقول

كان قلوب الطير رطباً ويابساً * لى وكرها للعتاب والخشف الباني

وقوله كيف أسلو وأنت حقف وضغن * وغزال لحنا وقد وردنا

ولا أعظم شأهما في ذلك من قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله الى غير ذلك وكثيرا ما تنكسر العرب المعنى الى تأمل الاسم فليس كلما احتيج فيه الى تأمل كان

وقد يتصرف في القريب المبتدل بما يخرج من الابتدال إلى الغربة وهو على وجوه منها أن يكون كقوله
 لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * ألا بوجه ليس فيه حياة
 فردت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب انظر تطلع
 فوالله ما أدري أحلام نائم * ألبنا أم كان في الركب بوشع
 فان تشبيه وجوه احسان بالشمس مبتدل لكن كل واحد من حديث الخليل في الاول والتشكيل منع ذكر بوشع عليه السلام في الثاني
 أخرجه من الابتدال إلى الغربة وشبهه بالاول وقوله الآخر
 ان المصاحب لتسعي اذا نظرت * الى تلكا فقلنت بما فيها

(قوله بما يجعله) أي يتصرف يجعله غربيا وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا أو انتفاء وصف موجود
 ولو بحسب الادعاء (قوله ويخرجه عن الابتدال) أي إلى الغربة وهذا عطف لازم على مزوم (قوله كقوله) أي قول القائل وهو
 أبو الطيب المتني من قصيدة من الكامل يمدح فيها هرون بن عبد العزيز الادراجي وأولها
 (٤٦١)

أمن ازديادك في الدجى الرقبا
 ادحيث كنت من الظلام ضياء
 (قوله لم تلق هذا الوجه) الخ
 هذا الوجه مفعول وشمس
 نهارنا فاعل والمراد بهذا
 الوجه وجه الممدوح أي
 لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا
 في حال من الاحوال الا
 ملتبسة بوجه لاحياء فيه
 فقوله الا بوجه استثناء
 مفرغ من الحال يعني أن
 الشمس دائما وأبدا في حياء
 وخجل من الممدوح لما أن
 نور وجهه أتم من النور
 والاشراق الذي فيها فلا
 يمكن أن تلقى وجهه الا
 اذا انتفى عنها الحياء ما عتد
 وجوده كاهو حق الادب

(وقد يتصرف في) التشبيه (القريب) المبتدل (بما يجعله غربيا) ويخرجه عن الابتدال
 (كقوله) لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * ألا بوجه ليس فيه حياة
 تشبيه الوجه بالشمس مبتدل

منها عنه فافهم ولما بين المصنف أن المبتدل هو الذي يكون ظاهر الوجه عند كل احد وأن الغرب
 هو الذي لا يدركه ابتداء في الغالب الا لخواص أشار إلى أن الابتدال قد يتلف عن ظهور الوجه
 فيصير التشبيه به غربيا لما هو وجود تصرف فيه فأنشده بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف
 لم يكن أو انتفاء وصف كان ولو كان ادعاء بشرط أن يكون ذلك على وجه دقيق فيصير بذلك التصرف
 مخصوص بالادراك بالحواس فيخرج عن معنى الابتدال إلى الغربة فقال وقد يتصرف في التشبيه
 (القريب) المبتدل (بما) أي يتصرف (يجعله) أي يجعل ذلك المبتدل (غربيا) خارجا
 عن الابتدال (كقوله)

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * ألا بوجه ليس فيه حياة
 فان مضمون البيت أن وجه الممدوح بالشار إلى ان تصور من الشمس أن تقام بحيث يراها ورأها ولو كان
 وصح لم يمتدح بل يمايل لا غصوف فهو الكلام ثم أشار المصنف إلى أنه قد يحصل الخروج عن الأصل
 فيتصرف في التشبيه القريب بما يجعله غربيا فيصير بلينا كقول المتني

لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا * ألا بوجه ليس فيه حياة
 يريد أن هذا الوجه الحسن الذي أشار إليه لم تبرز الشمس لقابله الاول وجه ليس فيه حياء لها
 لو استصيت لما برزت في مقابلة تشبيه الوجه بالشمس مشهور مبتدل وأما قوله ليس فيه حياء جعل

مها فلا يمكن أن تقام ويصح رفع الوجه على الفاعلية وصف شمس نهارنا على المفعولية والمعنى أن الشمس لا يمكن أن يلقها
 وجه الممدوح الا اذا كانت مجردة عن الحياء الذي ينبغي لها أن لا ترتكبه اذ لو كان فيها حياء لامتنع عن أن يلقها وجه الممدوح
 لكونه أعظم منها (قوله تشبيه الوجه) أي بوجه الممدوح بالشمس مبتدل أي كثير المروض للاسباع غير ان السادة به فان قلت
 ان المقادير البيت أن الوجه أعظم منها في الاشراق والضياء فلا تقابله وتطوورها عند وجودها فله حياء ومن قبله أدها
 وحينئذ فلا تشبيه في البيت لا يصح به ولا مقدر قلت أن التشبيه في البيت ضمنى كما أشار في الشارح في الوجه الاول في لم تلق وذلك
 لأن وجه الممدوح اذا كان أعظم من الشمس في الاشراق والضياء يستلزم اشتراكها في أصل الاشراق فثبت التشبيه معناه فكأنه
 يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فقط من أجل الشارح الوجه شبهها بالنظر المقصود الشاعر وإن كان المقادير البيت بعد
 جعل التشبيه معناه أن المشبه الشمس بسبب ذكر عدم الحياء لأن الوجه أتم في وجه الشبه فيكون هو المشبه به والخاص أن المقادير
 البيت قلب التشبيه ولكن المقصود الشاعر تشبيه الوجه بالشمس كاتل الشارح فاعلم كذا غير شينا الممدوح

(قوله الآن حديث الحياه) أى ذكر (٤٦٢) نفى الحياه عن وجه الشمس فى لقيها وجه المحبوب (قوله وما فيمن البقه)

الآن حديث الحياء وما فيه من الحق والخفاء أخرجه إلى الترابية وقوله لم تلق إن كان من لقيته بمعنى أبصرته فالتشبيه ممكن غير مصرح به وإن كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل بئى عن التشبيه أى لم تقابله فى الحسن والهاء الابوجه ليس فيه حياء

لما عينان بالابتساق الحياء عنها وأما لو كان لها جمل لم تستطع أن تقام في هذا الكلام بتزليل الشمس
مثلة من يرى وجهي ولا شك أنه تقرر عرفاً أن قتيب الإنسان وجهه عن وجه غيره حياء يكون
لأحد أمرين إما القريب عنه فاستحيان الملائكة خوفاً للوم وإما الظهور وقبه بين أعين الناس عند
روئهم لوجه المحاضر لأنه لا مناسبة بينهما في الحسن فظهر وجه المستحي كالغورة بالنسبة إلى وجه
المستحيين يد به فيقال لائق فلانا إلا أن لم يكن في وجهك حياء لساواة تلك والظهور وجه وهلك عند
الحاضرين بالنسبة الحسن وجهه والمعنى الأول هنا وهو الاساءة منتف فيعين الثاني وهو أن حسن
وجه المحبوب فاق وجه الشمس المعالم الحسن وراذله زيادة أوجبت كونه وجه الشمس بين
يديه وعند ظهوره كالغورة إذ هي منه صاحبه بين يدي هذا الوجه ولما علم وجود الحسن في
وجه الشمس من العادة تشبيه الوجوه الحسن به استقيم الكلام أنه استعمر تشبيه الشمس
حيث ذكر حسن الوجه معه على العادة لكن منع من التشبيه شبهة البعد عن الشمس حتى صار
لو كانت بين يدي لم تظهر بين يديه فهذه كانت شبيهة منع من تمام مانع زيادة في الحسن زيادة بلغت
النهاية فكانه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل الحسن فيصح تشبيهه به لولا أنه زاد عليها زيادة
أوجبت لها كونه بحيث نسبي أن تحضر بين يديه ولا شأن هذا المعنى المستفاد من حديث
الحياء غايته في اللغة كالتشبيه على هذا معنى ويحتمل أن يكون المعنى لم تلحق ملاقة مقايستها
نفسها به ومعارضها إياها في الحسن بأن ندى أنه كهي وأنها كهي لا بعدد الحياء فيكون التشبيه
كالمصرح وقد شرط فيما انتفاء هذا المانع الذي هو زيادته عليها زيادة أوجبت كونها بحيث
لا يتصور لها ذلك لا ينبغي الحياء أن كانت عن يسرى ومثل ذلك بقوله

ان البصائب لتسفي اذا نظرت * الى ندائك فحاسته عافها

لوجعل التشبيه في الوجه معكوا هو أو الأسس هذه البالغة لأضع تلك البالغة هذا المعنى فمصل
من هذا أن تشبه الشمس بالوجه عكسا للتشبيه أو شبه الوجه بالشمس على الاصل وشرط في عمارة
وجهه انتفاء ما يقع لهذا التشبيه هو الزيادة الكبيرة الموجبة لكون المزيد عليه بحيث يستحي
أن يحضر بين يدي الزائد في الحسن وإذا فهم مقرراته ظهرت معطاة هذا الكلام المقرراته أو ما من
في هذا تشبيه بالوجه شرط في محضه وتمامه انتفاء وصف اعتبر فيه هو بوجه النهاية ولو كان اعتبره
دعاه وادراك الوجه على هذا الحالة غربا أي ادراك الحسن المشترك بين الشمس والوجه على شرط
تمام ما يمت التشبيه به لوفر في انتفاء من ذلك الوجه غربا فيكون نفس التشبيه غربا

هذا التشبيه القريب المشهور غربا فصار بليغا ولكن أن تقول أن التشبيه هنا أداة تشبيه ظاهرة
لا مقترن فإن أراد التشبيه المعنوي فليس الكلام في حواصل ما قاله أن الشمس لا تبطل أن تشبه
هذا الوجه فهو تشبيه معنوي المشبه فيه هو الشمس والمشب به هو الوجه وتشبيه الشمس بالوجه
الحسن ليس مبتدأ لا ما قبله بل عكسوه هذا ينحل إلى أن يكون كقولنا هذا الوجه أحسن من الشمس
فقد تقدم الكلام في كونه تشبيهاً ولا ثم ذكر المصنف فيها آخر ما يميز التشبيه القريب به يميزه بليغا
هو أن يشبه شيئين بشرط غنى ما قبلنا أو معنى وأشار إليه بقوله

أى من حيث آفاده المبالغة
فى الممدوح وان وجهه
أعظم اشراقا وضياء من
الشمس (قوله والخفاء)
عطف تقدير (قوله
أخرجه الى الغرابية) خبر
أن أى أخرج التشبيه
المذكور من الابتدأالى
الغرابية والحسن لان ادراك
وجه المحبوب فى غاية الاغراق
والضياء عن وجه الشمس
فيه غرابية (قوله بمعنى
أبصرته) أى والمعنى لم
تبصرها الوجه شمس
نهارنا والاسناد حينئذ
مجازى لان الشمس لا تبصر
حقيقة (قوله مكى)
أى لان قوله ليس فيه
حياء يدل على أن وجهه
الممدوح أعظم منها اشراقا
وضياء وهذا يستلزم
اشتراكهما فى أصل
الاشراق والضياء فثبت
التشبيه ضمنا لا صريحا
فقول الشاعر غير مصرح
به بتفسير لمكنى وليس المراد
الكتابة بالمعنى المشهور
لان المذكور فى البيت
مازوم التشبيه وهو نقي
الحياة المستلزم ليكون
الوجه أعظم اشراقا كذا
فى يس وتأملة (قوله
وعارضته) أى ماثلتوهو
مرادف لقابلته (قوله
فهو فضل بى) عن التشبيه
أى يدل على التثنية الواقع

بعد اذ اذ استثناء لان المعنى لم تقاله الا ووجه ليس فيه حياء فبقاله وعاله التشبيه حيث انما خوف من اللعل المتنى ^١ (وقوله المصرح به فيكون مصرحاً به على هذا اعتلاف الاول فليس فيه لفظاً في معنى التشبيه (قوله اى ام تقاله) اى ام تقاله فى الحسن

وهنا أن يكون مقوله

وقوله

وقوله

عزماته مثل النجوم ثوابيا * لو لم يكن للثاقبات أقول

مها الوحش الآن هاتأأوانس * قنا انط الآن ثلاث ذواب

يكاد يحكيك صوب النيت منسكبا * لو كان طلق الحيا عطر الذهب

واليد رولوم يغبر الشمس لو نطقت * والاسد لو لم قصد البحر لو عذا

وهذا يسمى التشبيه المشروط وهناك أن يكون مقوله

ألا يلز ياض الخزن من أرق الحنى * لتسلك مسروق وصفك منتمل

حكيت ألبه مقشرك نشره * ولكنك صدق الهوى والبال

وقد يصرح من الابتداء بالجمع بين عدة تشبيهات مقوله

(٤٦٣)

كأنما يسم عن أوله *

منشد أورد أو أفاخ

كما زداد بذلك لطفا

وغرابة كقوله

له أيطلاطي وساتا لعمامة

وارخاء سرحان وتقريب

تقل

والهاء الأوجه لحياء فيه

(قوله وقوله) أي أقول رشيد

الدين الوطواط بفتح الواو

(قوله عزماته) أي إراداته

المتعلقة بحال الأمور فهو

جمع عزمة وهي المرة

العزم وهي إرادة الفعل مع

القطع (قوله ثوابيا) حال

من النجوم لأن مثل النجوم

في معنى مجازة للنجوم فصح

جاء الحال من المضاف

اليوم الثوابي الثوابي

الظلمات بالمرأها مأخوذة

من التقوي وهو النفوذ

سمى لمان النجوم تقويا

(وقوله عزماته مثل النجوم ثوابيا) أي لو أملا (لو لم يكن للثاقبات أقول) فـ: يبيح العزم بالجمع مبتدأ لا أن اشتراط عدم الأقول أخرجه إلى الترابية (ويسمى) مثل (هذا) التشبيه (التشبيه المشروط)

باعتباره وظهرت موافقته لما يمد من أن التصرف فيه يرجع إلى شرط انتفاء وصف كان أو نبوت وصف لم يكن فلا يراد أن يقال الغراب بما يتكون من جهته وجه التشبيه وهو ما لم يكن ليس هنا تصرف في وجه التشبيه حتى يكون التشبيه بغربا وإنما ناداه هذا الوجه فاق الشمس في الحسن وأنها تسعي منه غابة ذلك أن يكون من التشبيه المقاب ثم هذا على أن هناك تشبها ونحن لا نسلم أن هنا تشبها أصلا إذ لا أداة لفظا ولا تقديرا وإنما يراد ما يبين أن التشبيه ضمنى هنا أو للمصرح به وأن الوجه كان ألا أنه مفرط في عام التشبيه به نقصان شيء من سواء كان التشبيه المعتبر في ذلك مقولوا أولا

فتأمل هان الموضوع من السهل المنع ثم أتى بمثل آخر لما فيه تصرف مخرج عن الاستدلال فقال (و) (قوله عزماته) أي عزماته الممدوح معنى إراداته المتعلقة بحال الأمور (مثل النجوم) حال كون النجوم (ثوابيا) أي توافذ في الظلمات بالمرأها من التقوي وهو النفوذ وسمى لمان النجوم تقويا بالظهور داه من وراء الظلمة فسمكنا انتقبا ولذلك فسرنا الثواب بالواو وتشبيه العزم بالجم

في التقوي الذي هو في العزم بلوغ المراد أمر مشهور معلوم ولكن ادعى أن مع تقوي الإرادة قصونا زائدا وهو عدم الأقول أي عدم الشيء بل هي دائمة الظهور فكانه قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا أن المشبه اختص بشئ آخر عن المشبه به أو أنه أشار بقوله (لو لم يكن) للنجوم (لثاقبات أقول) ويجوز

لوحذف أي لم يتم التشبيه ومن المعلوم أن التقوي في الطرفين تحصيل وأصله الجاز واختل في أحدهما بانتفاء الوصف اللازم في الحمل الآخر ولا شك أن ادراك هذا الوجه على هذا الشرط غريب

فالتشبيه به غريب (ويسمى) مثل (هذا التشبيه) التشبيه (المشروط) لتقسيد الوجه في المنه والاشبه به

(وقوله) عزماته مثل النجوم ثوابيا * لو لم يكن للثاقبات (أقول)

فان تشبيه العزم بالثوابي مبتدأ لا أن تشبها بشرط أن لا يكون لها أقول غريب وحاصل هذا البيت في التشبيه بالنسبة إلى مجموع الأوجه فان نصفه الأول في المعنى جواب لكانه قال لو لم يكن

لظهور ما به من وراء الظلمة فكانها انتقبا ولذلك فسرنا الثواب بالواو (قوله أي لو أملا) بالصرف عما كان ثوابيا المنسرح الواقع في البيت مصر وفا للضرورة (قوله لو لم يكن) الخ) جواب لو عذوف أي لم يتم التشبيه لكن لما أقول فلم يتم التشبيه لكون المشبه به ناقص

(قوله أقول) أي غروب وغيبه (قوله تشبيه العزم) أي إرادته النجم أي في التقوي وهو النفوذ الذي هو في كل ما مضى لانه في العزم بلوغ المراد في النجم فعدوه في الظلمات بالمرأها أمر مشهور معلوم لظهور وجه التشبيه وعدم توقفه على نظر وفكر دقيق ولكن ادعى أن مع تقوي الإرادة وصفان إذنا وهو عدم الأقول أي عدم الشيء فصار غريبا فكانه قال هذا التشبيه بين الطرفين تام لولا أن المشبه

اختص بشئ آخر عن المشبه به (قوله مبتدأ) أي لظهور وجه التشبيه وعدم توقفه على نظر وتأمل (قوله مثل هذا التشبيه) أي المحصر فيه بما يصره غريبا (قوله المشروط) أي المقيد بالشرط المحصر في الشرط المحصر بل مأمور

وَأَمَّا مَعْتَبَارُ أَدَاتِهِ فَهَإِذَا مَوْكِدٌ أَوْ هِيَ سِلٌّ وَالْمَوْكِدُ كَمَا حَذَفْتَ أَدَاتَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى

تقييد المشبه به ما تقدم من قوله عزماته مثل النجوم الخ فإنه قيد المشبه به

(واعتبار) أي والتسليم باعتبار (أداته الحلوكة وهو ما حذف أداته

أولها بشرط وجودى أو عدى يدل عليه بصرح اللفظ أو بسباق الكلام ومثال تقيد المشبه به ما ذكر المصنف وهو قوله عز ما مثل النجوم الخ فانه قيد الوجه بالمشبه به لعدم قوله فترى ثم التثنية بدونه ومثال تقيد المشبه ما عكس المثال قبل النجوم كعز ما تقولوا أنه لا أقول لها ومثال تقيدهما معاً ما قول زيد في علمه أو إذا كان غافلاً كعمر وفي علمه إذا كان يقظان ومثال الشرط بالصريح ما ذكر وغير الصريح ما قول هذه القبة كأنك في الأرض لأن المبنى كأنك في الأرض وكان بالارض وكقولهم هي بمرسكن الأرض أى لو كان البدر يمكن الأرض ولا يخفى أن المثال قبل هذا البيت قرئناه بما يضطر به في الشرط وكذا إذا كان على ذلك التقدير يقول الشمس كهذا الوجه لو لأن فيه زيادة خارجة عما يتاهن الحسن بحيث تستسي أن تقاس به فافهم ولما فرغ من تقسيم التثنية باعتبار الوجه أشار إلى تقسيمه باعتبار الأداة فقال (و) للتثنية ينقسم أيضاً (باعتبار أداته) انقساماً آخر وهو أنه (المؤكد وهو) أى المؤكد (ما حذف أداته) أى وهو المقيّد بحذف أداته حذفاً لا يعتبر معه تناسى التقدير وأما ما اعتبر معه التقدير كان المقدر كذلك مذكور فمكرر في الكلام يجوز الحذف فلا تنافي الكلام أن المشبه به جعل نفس المشبه صادقه عليه

للتأنيب أقول - كانت عزماته كالتأنيب وجواب لو منع فكأنه قال ليست عزماته كالتأنيب وفيه نظر لأن المبتذل إثبات تشبيه الآراء بالشبه أمانتي شبهها بالشبه بالعقبة فليس مبتذلاً لمعنى على أن المراد ليست التأنيب كالأراء فهو عكس المبتذل ولا يخفى أن مثل هذا لما قلتم كل وجه لانه لو لم تقسمه المناسبة من كل وجه يناسب المدح لكأن عزماته كالنجوم وان كان النجوم أقول لا شراً كما في غير ذلك من الوجوه وتقدمت الإشارة لهذا عند الكلام على الاداة (قوله ويسمى هذا التشبيه المشروط) لا تشبه شئ بشئ بشرط شئ آخر فيه والظاهر أن القارئ في هذا أن المقصود فيه التشبيه بالنجوم من كل وجه ممكن وقوله هذا الوجه انه إشارة للتأنيب الثاني لا الاول وجعله بعض الشارحين اليها تكلف لا حاجة فان كلام الانبعاث الصريح في عدم عودته الى الاول ولا يثبت المتني ليس فيه شرط لا لفظاً ولا معنى ومن التشبيه المشروط فيه قوله

مهما الوحش الا انهم اوانس * قنا الخط الا أن تلك ذوايل

ديحككك صوب الفيت منسكبا • لو كان طلق الحيا يعطر الذهب

قد يخرج من الابتدال بالجمع بين عدة تشبهات كقوله

کامایسیم من لؤلؤ • منضداورد اواقاح

كما
 قاله
 ابن رشتق في العمدة أن رواة أكثر أهل الاندلس والمغرب

كانما يسم عن لؤلؤ • أوفضة أورد أواح

فيكون المشبه به أربعة ص (وباعتبار أدانته إلى آخره) من التشبيه باعتبار إرادته وهو التقسيم

(قوله لتقييد المشبه الخ) من

بعدم الاول فلهن التسعة
 بدونه ومثال تعقيد المسبة
 ما لو عكس المثال بأن قيل
 النجوم كزمناتها ولا أنه
 لأقول لها ومثال تعقيدها
 معا ما لو قيل زيد في علمه
 بالامور اذا كان غافلا
 كعروفي علمه اذا كان يقظان
 ومثال الشرط المحلول
 عليه بصريح الفاعل ما ذكر
 ومثال الدلول عليه بسباق
 الكلام ما لو قيل هذه القبة
 كالفلك في الارض لان
 المعنى كالفلك لو كان في
 الارض وكقولهم هي بدر

يَسْكُنُ الْأَرْضَ أَي هِيَ
كَالْبَدْرِ لَو كَانَ الْبَدْرُ يَسْكُنُ
الْأَرْضَ (قَوْلُهُ بِشَرَطِ
وَجُودِي) كَقَوْلِكَ عَذَّةُ
الْقُبَّةِ كَالْفُلْكِ وَكَأَنَّ الْفُلْكَ
فِي الْأَرْضِ فَإِنْ عَذَا الشَّرْطُ
أَمْ وَجُودِي وَمَثَلُ الْعَدِيِّ
مَا سَبَقَ فِي الْبَيِّنَاتِ فَإِنْ قَوْلُهُ
لَيْسَ فِيهِ حِيلَةٌ وَقَوْلُهُ وَلَمْ
يَكُنِ الثَّلَاثَاتِ أَفْوَلاً كُلِّ مَعْنَاهَا
عَدِي (قَوْلُهُ يَلِدُ عَلَيْهِ)
أَي عَلَى الشَّرْطِ (قَوْلُهُ أَمَّا
مُؤَكَّدٌ) أَي لِأَنَّهُ أَكْبَدُ بَدَءًا
أَنَّ الْمَشْهُدَ عَنِ الْمَشْهُدِ بِهِ
(قَوْلُهُ مَا حَذَفَ إِدَاتُهُ) أَي

تركزت بالكلية وصارت ذاتياً
منسياً بحيث لا تكون مقدره
في نظم الكلام لاجل الاشعار
بأن المشبه عين المشبه به
خلاف ما لو كانت الاداة

مقدرة فلا يفيد الاتحاد فلا يكون التشبيه مؤكداً ففي قوله تعالى وهي تحرم السحاب ان قدرت الاداة كان التشبيه مثل
مرسلوا ان لم تقدر كان مؤكداً وتفسير الشارح بقوله أي مثل من السحاب بيان لحاصل المعنى كما افاد ذلك الصام وعبد الحكم

وهي تمر السحاب وقوله يا أيها النبي أنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وادعيا إلى الله بأذنه وتمر الجاهلي وقول الجاهلي

هم البصير عطاء حين تسألهم * وفي اللقاء إذا تلقى بهم
والريح تعبت بالتمصون وقد جرى * ذهب الأصل على لجين الماء

(قوله وهي تمر) أي الجبال يوم القيامة تمر السحاب أي أنها بعد النفخة الأولى تسير في الهواء كسحب السحاب الذي تسوقه الريح ثم تقع على الأرض كالقطن المنفود ثم تصير جبال (قوله بعد حذف الآداة) أي أو بتقديم الميم به على المشبه فإن قلت كيف يكون هذا من التشبيه المؤكك ثم توجه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به لا يتأق هنا أي فيها إذا أضيف المشبه به إلى المشبه قلت تجعل الإضافة فيه بياناً وهو يقتضي الاتحاد في المفعول (٤٦٥) (قوله نحو قوله) أي المقاتل قال في

مثل وهي تمر السحاب (أي مثل مر السحاب) ومنه) أي ومن المؤكك أضيف المشبه به إلى المشبه به حذف الآداة (نحو قوله والريح تعبت بالنصون) أي تميلها إلى الأطراف والجوانب (وقد جرى ذهب الأصل) هو الوقت بعد العصر إلى الغروب بعد من الأوقات الطيبة كالبحر وبوصف بالمعفرة كقوله وريح نهار الفراق أصله * ووجهي كلالو فيها متناسب فذهب الأصل صفرته وشعاع الشمس فيه (على لجين الماء) أي على ماء

وإذا لم ينفذ لم يتحقق التأكيده فإن من شأنه التأكيد جعل المشبه به نفس المشبه بالصدق عليه كقوله تعالى (وهي) أي الجبال (تمر) أي تذهب (مر السحاب) أي مثل ذهب السحاب لحذف المثل الذي هو المراد بالآداة وما جعل السلام كالتأني عن تقديره ليفيد أن مر هاتين مر السحاب فأداة التأكيده في التشبيه حيث اعتبره ما أوجب كون الملحق الذي هو الأضغف أصالة نفس الملحق به حتى صار صادقا عليه ولا يقال إذا اعتبر أنه أطلق عليه كان مجازا على ما يأتي لنا نقول شرط المجاز أن لا يكون الكلام على وجه يمكن معه التقدير وبغيره عن التشبيه وهنا يمكن التقدير إلا أنه جعل كالتناسي والمجاز لا يتأق فيه التقدير فحقق فيه التماسي ومن يعتبر أن ما فيه إطلاق المشبه به على المشبه لا فرق فيه بين ما يمكن فيه التقدير وما لا يمكن في تناسي اللاحق وفي جعل المشبه به عين المشبه به جاء جعل هذا من قبيل المجاز ويمكن أن يقال يكفي في التأكيده كونه في صورة المطلق على المشبه وكونه في صورة الذي جعل نفسه غائبا ليكون الشيء في صورة الشيء تأثيرا في كونه كيو فيصح (٣) التشبيه المؤكك ما حذف فيه الآداة جعل فيه المشبه بنفس المشبه به ادعاء حتى مع إطلاقه عليه كالأول فاضيف إليه بل هو أو كذا لأن الإضافة فيه تجعل بياناً وهو يقتضي الاتحاد في المفعول وما بخلاف مطلق الإطلاق فلا يقتضي الاتحاد في المصدق وذلك نحو قوله (والريح تعبت) أي تلعب (بالنصون) أي تميل النصون المنخفضة يميناً وشمالاً وأعلى وأسفل (و) الحال أنه (قد جرى ذهب الأصل) أي الأصل الذي هو كالتنبيه في المعفرة (على لجين الماء) واللجين يضم اللام وفتح الجيم هو النفخة الثالث قسمان مؤكك ومرسل فالمرسل ما حذف آداة كقوله تعالى وهي تمر مر السحاب أي تمر مر السحاب ومنه قوله

والريح تعبت بالنصون وقد جرى * ذهب الأصل على لجين الماء

(٥٩ - فروح التلخيص ثالث) يكون عبث الريح بالنصون فيه لا فوله وقد جرى حال من الضعيف في تعبت (قوله ووصف) أي ذلك الوقت بالمعفرة فيقال أصل أصفر لأن الشمس تضعف في ذلك الوقت فيمر شعاعها ويمتد على الأرض فتعبر صفرها فوصف الوقت بالمعفرة لا صفرار الأرض فيه (قوله كقوله) استشهدا لوصف بالمعفرة (قوله أمسية) مبتدأ أول ووجهي عطف عليه وقوله كلاماً مبتدأ ثان وهو منادى بولوليهما منادى إليه وقوله متناسب خبر المبتدأ الثاني وهو كلاً والوجه من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول وما عطف عليه والباطل الضعيف في لوليهما وقوله متناسب أي في المعفرة (قوله فذهب الأصل صفرته) أشار بهذا إلى أن ذهب الأصل في البيت مستعار لمعفرته استعاره مصرحة (قوله وشعاع الشمس فيه) جلة حالية أي والحال أن شعاع الشمس واقع في لوليهما صفراراً شعاعاً في هذا الوقت بوجه أصفرار وهو عبارة المطول وذهب الأصل صفرته الشمس في ذلك الوقت (٣) قول ابن يعقوب التشبيه المؤكك كذا في الأصول واصل في الكلام تقصيراً الأصل ومنه أي من التشبيه المؤكك فقامل كقوله

وقول الآخر كيف القدر لأخر الشهر قبل الفتراف
وقول الشريف الرضي

كأنما أدهم الأطلام حين مجا * من أشهب الصبح التي نمل حافره
أرسي النسيم واديك ولا برحت * حولمل المزن في أجدانك تفع
ولا يزال جنين التبت ترضه * على قبورك العواضة الممع

(قوله كاللجين) بضم اللام مصغرا (٤٦٦) وقوله في الصفاء الخ بيان لوجه الشبه (قوله وهذا تشبيه مؤكد) أي

كاللجين أي الفتحة في الصفاء والبياض وهذا تشبيه مؤكد ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام
ولجينة ولم يعرف هجانه من هجينة حتى ذهب بعضهم إلى أن اللجين تأملوه بفتح اللام وكسر الجيم يعني
الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه بوجه الماء بعضهم إلى أن الأصل هو الشجر الذي له أصل وعرق
وذهبوا إلى الذي أصغر ببدن آخر يف وسقط منه على وجه الماء فساد هذين الوجهين غنى عن البيان
والتقدير على الماء الذي هو كاللجين في الصفاء والاشراق وقد بينا أن التأكيده هاتين متفاد من جعل
أحدهما نفس الآخر بحيث يطلق عليه ويضاف إليه مضافة البيان ونفي المجازية عنه لعدم وجود
لزيد تأكيده ادعاء لدخوله في جنس التشبيه ولمحة تقدير الأداة هنا دون المجاز ولكن يقال
في هذا لا يتأتى تقدير الأداة الا بقلب التركيب فلو قيل في نحو هذا أنتم المجاز لكان قريبا إذ لم
يذكر التشبيه بهنا على وجهه بنية عن التشبيه وقد يجاب بأن معنى الإضافة على اللجين المنسوب للماء وقد
جرى الذهب المنسوب إلى الأصل ونسبة التشبيه إلى التشبيه أشعر بالتشبيه للعلم بأن النسبة
تشبيهية فيكون التأكيده من جهة كونه في صورة المطلق على التشبيه كما بيناه في الاحتمال الثاني
وتشبيه الأصل بالذهب ظاهر لأن المراد بالأصل الوقت بعد العصر إلى الغروب وهو من الاوقات
المستحسنة ويوسف بالصفرة كقوله

ورب نهار لفراق أصيله * ووجهي كلالونيها متنسلب

فان وجه مفارق الاحتكام لأن لونه الصفرة من الدهش والحيرة وصفه بالصفرة لاصفر اشعاع
الشمس فيه فيكون وجود وجه التشبيه فيه ينمو بين الذهب حيث أنه زمان أي مقدار يتحقق
في وجود الحوادث تخيلها ويكون من إضافة التشبيه إلى التشبيه كما في قوله على لجين الماء كما قرأته
آخرا ولما وصف بالصفرة نسب الجريان الحيوان كان الجاري في الحقيقة هو الشعاع المصغر الواقع
فيومحتمل أن يكون في الكلام استعارة بأن يستعار الذهب لنفس الشعاع المصغر وتكون
إضافة إلى الأصل من إضافة المظروف للمطرف على كل فقد أفهم التركيب أن الشعاع يكسو وجه
الماء ويجري عليه ولا شك أن جري الماء على التشبيه منه جازي بأن الذهب على الفتحة التي سقيت
به فيكون في الكلام طرافقة في تضعفه تشبها آخر لطيفا يحمل هذا البيت على هذا الذي هو المتبادر
منه يكون من لجين الكلام بضم اللام وفتح الجيم وهو حسنة زكريا لامن لجينة بفتح اللام وكسر
الجيم وهو خبيد وقبيصو يكون من هجانه بكسر الهاء وهو على موشر يف لامن هجينة بفتح الهاء
وهو ردي وضيعه من الناس من ذهب إلى أن اللجين في البيت بفتح اللام وكسر الجيم وأن المراد به
ورق الشجر الساقط وأن الشاعر شبه بذلك وجه الماء منهم من ذهب إلى أن المراد بالأصل الشجر الذي
له أصل وعرق فالمراد بالذهب الورق الساقط على وجه الماء وأصغر ببدن آخر يف ولا يخفى أن كلا
وفي جعل هذا من نظر لأن هذا استعارة لا تشبيه ولا ينبغي من ذلك قوله ومنه لأن الصغر عائذ
إلى التشبيه وأما هذا التشبيه معنوي ليس الكلام فيه والمراد بالأصل قريب الغروب فان الشمس

مقوى يجعل التشبيه عين
التشبيه بواسطة جعل
الإضافة بيانية (قوله)
من لم يميز بين لجين الكلام
بضم اللام وفتح الجيم أي
حسنه أو الثاني ففتح
اللام وكسر الجيم أي قبيحه
وخبيثه وقوله ولم يعرف
هجانه أي عالموشر يف
من هجينة وردت موضوعه
أي أن بعض الناس لم يميز
بين ما ذكره من البيت على
لجين الكلام بفتح اللام
وكسر الجيم وهجينة فقي
كلامه إشارة إلى أن الأصل
الاول الذي ذكره من لجين
الكلام بضم اللام وهجانه
وذلك لا شئال البيت على
ذلك الجمل على مراعاة
النظير أعنى الجمع بين
الذهب والفتحة بخلافه
على اللجين الأخير فإنه
من لجينة بفتح اللام وهجينة
كاسيأتى بيانه (قوله حتى
ذهب عنهم) هو العلامة
الخلقية والفتحة في اللجين
(قوله وقد شبه وجه الماء)
أي فالتن على هذا وقد جرى
ذهب الأصل وصفرته
على وجه الجاء الشبه

بالورق الساقط من الشجر (قوله بعضهم) هو الازني وخالفته في الأصل وذهبوا حاصل المعنى على كلامه وقد جرى (أو)
ورق الشجر الذي له أصل وعرق المصغر ذلك ورق ببدن آخر يف على ماء كالفتحة في الصفاء والبياض (قوله غنى عن البيان) أما الاول
فلازم لا معنى لتشبيهه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثاني فلازم لا اختصاص بالورق المصغر ببدن آخر يف
بالشجر الذي له أصل وعرق فلا وجلا مضافة الذهب للأصل على أن إطلاق الأصل على الشجر غير معر وفلفته وعرفا

والمرسل ما ذكرت أداته كقوله تعالى منهم كمثل النسي استوفد ناراً وقوله عز وجل عرضها كعرض السماء والأرض وقول
اصري القيس وتطو برخص غير شئ كأنه * أسارى نظى وأوساوك اسمل
(٤٦٧)

وقول البصري

واذا استنفذتها عليها اختلها *
فيها خيال كواكب في الماء
التي غير ذلك كما تقدم وأما
باعتبار الفرض فاما مقبول
أمرود المقبول الوافي
بإعادة الفرض كان يكون
النسبة به أعرف فشي وجه
النسبة إذا كان الفرض
بيان حال النسبة من جهة
وجه النسبة أو بيان المقدار
ثم الطرفان في الثاني أن
تساوي في وجه النسبة
فالتشبيه كامل في القول
والإفكار كما كان النسبة به
أسلم من الزيادة والنقصان
كان أقرب إلى الكمال أو
كان يكون النسبة به

(أومرسل) عطف على إماموك (وهو بخلافه) أي ما ذكر أداته فصار مرسل من التأكيد
المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن التشبيهين المتشبه به (كأمر) من الأمثلة
الذكرية فيها أداتة التشبيه (و) التشبيه (باعتبار الفرض) اما مقبول وهو الوافي بإعادته (أي إعادة
الفرض) (كان يكون) بالنسبة به أعرف فشي وجه التشبيه في بيان الحال (أو) كان يكون النسبة به
الوجهين فأسد وبكى في فسادهما ما يشهد به كل طبع سليم من أن كل منهما مادة في البرودة المتنافية لما
اشتمل عليه البيت من الظرافة التي تتبادر لأواضعها من البرودة مع وجود منافعها من أنواع الفساد على أن
تشبيه وجه الماء بالورق الساقط أن أراد به الورق المصغر فلا يصح لاتقاء الجامع المتعبر به وبين مطلق
وجه الماء وإن أراد به مطلق الورق الساقط كذلك أذا صير تشبيهه بمطلق النبات في الخضار ولو
جوز لنشأ هذا لجوز التشبيه بليل الأجر ونحو هذا التشبيه غير معدود في الكلام وأما الوجه الثاني
فيلزم فيزاد على البرودة الفسدة استواء كونه من إضافة التشبيه به إلى النسبة الذي هو المقصود أن
يستعمله في الإضافة وإنشاء إطلاق الجين على الورق في الوجه الأول والأصل على الشعر في الثاني
مما لا يعرف ولا يصح ولا عرف فلاجل هذا كان فساد هذا الوجهين غنيا عن البيان وفي المطول أن
كلامهما أبر من الآخر وذلك كقبي فسادهما ما ذكرنا (أومرسل) هو مقابل قوله إماموك كدوهو
معطوف عليه أي التشبيه باعتبار الأداة الملقية بعنفها يسمى مؤكداً كما تقدم وأما مرسل أي يسمى
بذلك لارسل من التقيد بعنف الأداة الملقية بالتوكيد وان شئت قلت لارسل من التوكيد (وهو)
أي والمرسل هو الكائن (بخلافه) أي على خلاف ما ذكر فيقال فيه هو ما ذكرت فيه أداتة التشبيه كقولك
زيد كالسدو حيث ذكرت صامر سلا من موجب التأكد الذي هو الحذف وقد تقدم أن الحذف
كقولك زيدا سد شعر بحسب ظاهره من غير رعاية مقتضى الأصل من تقدير الأداة أن النسبة به
صار نفس النسبة صدقاً وبذلك صار مؤكداً وقد بينا ذلك فيما مر من الأمثلة مع ما فيه بما أغنى عن
الاعادة ثم أشاري تقسيم آخر في التشبيه باعتبار الفرض بعد الفراغ من التقاسيم السابقة بقوله
(و) ينقسم التشبيه (باعتبار الفرض) منه إلى قسمين وذلك أنه (الملك المقبول) عند القوم (وهو)
أي المقبول عند القوم وهو (الوافي بإعادته) أي بإعادة الفرض المطلوب منه وذلك بأن يكون محله
مشتملاً على ما يفيد ذلك الفرض وقد تقدم أن الفرض مرجعه إلى وجه النسبة وإن كونه غرضاً يكون
باعتبار وجوده ونحوه وجهاً يكون باعتبار آخر فن حيث كونه وصف موجوداً في الطرفين يكون
وجهاً ومن حيث كونه مبنياً لا مكان النسبة أو حالاً أو مقداراً أو شيئاً لتقررها أو شيئاً
أو سطره يكون غرضاً بنفسه أو تقول نفس بيانه أو غير ذلك ذكر هو الفرض على ما تقدم
في بيان الفرض بأن يكون أي يحصل إعادته الفرض مثلاً بأن يكون (النسبة به أعرف) من
النسبة عند السامع (بوجه النسبة في بيان الحال) أي في التشبيه الذي يكون الفرض منه بيان
فيه يكون شعاعها أصفر كالذهب والجن يضم الألف الفضة وقول الخطيب في الجن في البيت بقع
الأدم وهو الورق المنتثر عند الخطيب حجباً ويسمى هذا القسم مؤكداً لأنه يحذف الأداة
كسأى والمرسل بخلافه أي ما ذكرت أداته كما مر ص (وباعتبار الفرض إلى آخره) ش هذا
التقسيم الرابع فالتشبيه باعتبار الفرض إما أن يكون مقبولا أو مردودا المقبول الوافي بإعادة الفرض

الاطول (قوله أعرف فشي وجه النسبة) الأول أعرف الطرفين وجه النسبة لأن الشرط الآخر في النسبة النسبة فقط قاله في الاطول
والمراد أعرف عند السامع ولا يشترط أن يكون أعرف عند كل أحد (قوله في بيان الحال) أي في التشبيه الذي يكون الفرض منه بيان
حال النسبة بأنه على أي وصف من الأوصاف فإذا جهل السامع حال توب من سواد أو غيره وعرف حال آخر قلت لبيان حال الجهول

أتم شيء في وجه الشبه إذا قلنا الحاق النقص بالكمال أو كان يكون المشبه بمسلم الحكم

ذلك الثوب كذا في سواده مثلا وكذا بيان المقدار فتقول لجاهل مقدار قامة زيد هو كسر وفي قامة حيث كان يعلم مقدار قامة عمرو وكذا في الزين والنشو فإذا بينا ما تقدم من أن الوجه هو الحالة المخصوصة فتقول في الأول وجه زيد كقطة الظلي لأن مقالة الظلي أعرف بالحالة المخصوصة من (٤٨) الوجه لا يطلق السواد وتقول في الثاني وجهه كالسلطة لجاهل المقدار

(أتم شيء فيه) أي في وجه التشبيه (في الحاق النقص بالكمال أو) كأن يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) أي في وجه التشبيه

الحال ولا يترط في آفاده هذا الغرض أن يكون المشبه به أعرف من كل شيء عندك كحدوث كان ذلك إن أمكن أو كذا ولذلك قدرنا بقوله أعرف قولنا لمن المشبه عند السامع فإذا جهل السامع حال ثوب من سواد أو غيره وعرف حال آخر قلت لبيان حال المجهول ذلك الثوب كذا في سواده مثلا وكذا بيان المقدار فتقول لجاهل مقدار قامة زيد هو كسر وفي قامة حيث يعلم مقدار قامة عمرو وكذا في الزين والتشين إذا بينا ما تقدم على أن الوجه هو الحالة المخصوصة فتقول في الأول وجهه كقطة الظلي لأن مقالة الظلي أعرف بالحالة المخصوصة من الوجه لا يطلق السواد وفي الثاني وجهه كالسلطة لجاهل المقدار كذا في وجهه كقطة الظلي لأن المشبه به أيضا أعرف بالحالة المخصوصة الموجبة للتعجب من المشبه لا يطلق الهيئة وقد تقدم تحقيق هذا وأما الاستطراف فالوجه فيه بأن يكون المشبه بالشيء وجودا أو يكون متمتعاً بالوجود والوجه فيه على تلك الحالة ولا يقتضي الاعتراف به كالتقدم ولو قيل في بيان الحال ثوبه كقطة فلان المجهول أو قيل في بيان المقدار وهو كقطة فلان المجهول وفي الزين وجهه كالتدبير في سواده وفي التشين وجهه كوجه البدر في قصه وفي الاستطراف هذا القسم الذي فيه الجبر قطع الحديد التي أخضت النار في أطرافها بطل الغرض وعاد التشبيه فاصدا كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع أصلا فيكون غير مقبول (أو أتم شيء فيه) أي ونصل ما ذكرناه أيضا بأن يكون المشبه به أتم في وجه التشبيه من كل شيء بقدره السامع في ذهنه (في الحاق النقص بالكمال) أي في بيان الغرض الذي يحصل عند الحاق النقص بالكمال وهو التفرق في ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير تلك الحال لينزجر مثلاً عما هو بصدده فتقول فحين لا يحصل من سعيه على طائل أنت كالأرقام على الماء فإن المشبه به هو أتم في التسوية بين الفعل وعينه في عدم الفائدة الذي هو الوجه فلو قيل في تقرير الحال أنت في عدم حصولك على طائل كزيد والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول زيد من سعيه على طائل كما في الأرقام على الماء لم يوف التشبيه بالغرض فيكون غير مقبول (أو) يحصل الغرض أيضاً بأن يكون المشبه به (مسلم الحكم فيه) أي في وجه الشبه بمعنى أن

للدقيقة لأن المشبه به أيضا أعرف بالهيئة المخصوصة الموجبة للتعجب من المشبه لا يطلق الهيئة ولو قيل في بيان الحال ثوبه كقطة فلان المجهول للسامع أو في بيان المقدار هو كقطة المجهول في قامة وفي الزين وجهه كالتدبير في سواده وفي التشين وجهه كوجه البدر في قصه وفي الاستطراف هذا القسم الذي فيه الجبر قطع الحديد التي أخضت النار في أطرافها بطل الغرض وعاد التشبيه فاصدا كما لو شبه الشيء بالشيء من غير جامع أصلا فيكون غير مقبول (أو أتم شيء فيه) أي ونصل ما ذكرناه أيضا بأن يكون المشبه به أتم في وجه التشبيه من كل شيء بقدره السامع في ذهنه (في الحاق النقص بالكمال) أي في بيان الغرض الذي يحصل عند الحاق النقص بالكمال وهو التفرق في ذهن السامع حتى لا يتوهم كون المشبه على غير ذلك

أما لكون المشبه به أعرف الأشياء بوجه الشبه في بيان الحال أي إذا كان المقصود بيان حال المشبه من جهة وجه الشبه أو بيان مقداره فلو شبهت شيئا بالمشك في الراتحة كان مقبولا لأن المشك أعرف بالأشياء في الراتحة ولو شبهته به في السواد كان مردودا قال (١) عم الفارسي ويجب في إرادة المقدار أن لا يكون المشبه به في وجه الشبه أزيد ولا تنقص من المشبه بحسب الامكان لأنه كلما كان أدخل في السلام من الزيادة والنقص كان أبلغ (قوله أو أتم شيء) معناه أو يكون المشبه به أتم شيء في الحاق النقص بالكمال أي يقصد ذلك عند إرادة الحاق النقص بالزائد مقتضاه أنه إذا قصد الحاق النقص بالزائد كان المشبه به أتم مطلقا وهو خلاف ما في أول كلامه من أنه إنما يكون أتم في أربع من تلك

الحال لينزجر مثلاً عما هو بصدده فتقول فحين لا يحصل من سعيه على طائل أنت كالأرقام على الماء فإن المشبه به أتم في التسوية بين الفعل وعينه في عدم الفائدة الذي هو الوجه فلو قيل في تقرير الحال أنت في عدم حصولك على طائل كزيد والمخاطب لم يتقرر عنده عدم حصول زيد من سعيه على طائل كالأرقام على الماء لم يوف التشبيه بالغرض فيكون مردودا (قوله مسلم الحكم فيه) أي أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى أن وجود وجه الشبه في المشبه به مسلم

معر وف عند المخاطب في وجه الشبه اذا كان الفرض بيان امكان الوجود والمردود بخلاف ذلك أي القاصر عن افادة الفرض
(قوله معر وفه) أي ويكون المشبه معر وفا بذلك الحكم الذي هو ثبوت وجه الشبه عند المخاطب لا عند كل أحد فلا يشترط وهذا
تفسير لما قبله (قوله في بيان الامكان) أي في التشبيه الذي أراده بين امكان المشبه وبين وجود وجه الشبه فيه كقوله
فان تحقق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الفeral
فان حاصله أن المشبه في قوته أنه أصل من الناس، وخر وجهه عن جسمهم هو (٢٦٩) في ذلك كالمسك في كونه من الدم

(معر وفه عند المخاطب في بيان الامكان أومرود) صلف على مقبول (وهو بخلافه) أي
ما يكون قاصرا عن افادة الفرض بأن لا يكون على شرط المقبول كما سبق ذكره

❦ خاتمة ❦

في تقسيم التشبيه

وجوده في المشبه به مسلم ويكون (معر وفه) أي معر وف الحكم الذي هو ثبوت وجه الشبه
عند السامع يعني أن يكون مسلما معر وفا عند المخاطب وذلك (في بيان الامكان) أي في
الفرض الذي هو بيان امكان التشبيه وقد قسم أن بيان امكانه وبين وجود الوجه فيه لأن
ما يتوهم من الاستحالة أصل ما يبدو من كون الوجه مخالفا لتناقضه في ذلك كقوله فما تقدم
فان تحقق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الفeral
فان حاصله أن المشبه هو في أصله من الناس وهو خارج عن جسمهم وهو في ذلك كالمسك في كونه من
الدم وهو جنس آخر لا منسب إليه بين وبين الدم فان ثبوت الوجه في المسك وهو كون الشيء من
أصل لا منسب إليه وبين ذلك الأصل مسلم في المسك فتنتفي الاستحالة في المشبه لأن وجوده
على تلك الحالة إنما يتوهم استحالة من توهم استحالة الوجه فيه وهو كون الشيء من أصل مع
كونه جنسا آخر خارجا عنه وقد تقدم تحقيق ذلك فلو قيل في بيان الامكان مثلا أنت في كونك
من الانام مع خر وجك عن جسمهم كزبد في كونه كذلك بطل افادة الفرض لعدم تسليم الحكم الذي
هو وجود الوجه في زبد فيكون غير مقبول (أومرود) هو معطوف على قوله امثلة مقبول أي
التشبيه امثلة مقبول وهو المقتضى للفرض المطلوب كإني وبين (وهو) أي المردود (بخلافه)
أي على خلاف المقبول فهو ما يكون قاصرا عن افادة الفرض وذلك بأن لا يكون على شرط القبول
الذي هو افادة الفرض المطلوب بنامه وقد تقدمت الآن أمثله كالمقبول ولا يخفى أن انقسام
التشبيه إلى المقبول والمردود يدرك بأدنى تنبيه مما تقدم من بيان الفرض لأنه إذا علم الفرض علم أن
الوافي به مقبول وغيره مردود ولكن ذكره استفاء للتقسيم وتكميلا له

❦ خاتمة ❦

ذكر فيها تقسبا للتشبيه باعتبار ضعفه وقوة بمالته وتوسطا وذلك اذا كانت تلك القوة أو ذلك
الاحوال أو يكون المشبه بمسلم الحكم معر وف عند المخاطب وذلك يستعمل عند ارادة امكان
المشبه كما سبق في قوله * فان المسك بعض دم الفeral * والتشبيه المردود بخلافه أي ما نقص عن
افادة الأغراض المذكورة وقد جعل السلامة من الابتدال من أسباب القبول ولا شك أن فمضى
القبول والارد مع فمضى القرب والبعد متفاوتان

جنس آخر بزبد في كونه كذلك أو تشبه ثوبا بثور دونه في السواد أو حالان الفرض بيان مقدار حال المشبه وكان ينزع وجه الشبه
من أقل ما حقه أن ينزع عنه كما تقدم في قوله كما أرفقت قوما عشا غلمة * فلما أروها أفتعت وتجلت
(قوله كما سبق ذكره) قال سمر حذلي أن بزبد ما فقه عند قوله كما أرفقت قوما عشا غلمة من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من
هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه من مقتضى المقصود (قوله في تقسيم التشبيه) الاول أن يقول في بيان مراتب التشبيه
في القوة والمنصف كما تامل عليه عبارة المصنف صرعا قال في الاطول وجعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والمنصف في المبالغة فلا

هو جنس آخر لا منسب
بينه وبين الدم فان ثبوت
الوجه في المسك وهو كون
الشيء من أصل لا منسب
بينه وبين ذلك الأصل مسلم
في المسك فتنتفي الاستحالة
في المشبه لأن وجوده على
تلك الحالة إنما يتوهم
استحالة من توهم استحالة
الوجه فيه وهو كون الشيء
من أصل مع كونه جنسا آخر
خارجا عنه فلو قيل في بيان
الامكان مثلا أنت في
كونك من الانام مع خر وجك
عن جسمهم كزبد في كونه
كذلك بطل افادة الفرض
لعدم تسليم الحكم الذي هو
وجود الوجه في زبد فيكون
مردودا (قوله صلف على
مقبول) فيمسح عنه والاولى
على أمثلة مقبول (قوله وهو
بخلافه) أي بخلاف
المقبول (قوله أي ما يكون
قاصرا) أي أي كان تشبيه
حال الذي لا يحصل من
سببه على طائل بحال من
يرقم على التراب مثلا أو
تشبه عرا في كونه من
الانام وأما حتى صار كأنه

خاتمة قد سبق أن أركان التشبيه أربعة المشبه المشبه به وأداة التشبيه ووجهه فالخاص من مراتب التشبيه

يبحث عن سائر التسميات لا تليق بمحض الطرف لا الوجه ولا الأداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والأداة والمجمل وعلم قدمه على التقسيم بحسب الفرض مع أنه لا مدخل للفرض فيعولان شذمتان سببت للاستعارة في تضعف المبالغة في التشبيه ضعف إلى عدم الفصل بينهما بين الاستعارة (قوله بحسب) أي بقدر القوة وهو متعلق بتقسيمه بأداة التعلية (قوله في المبالغة) تنازع كل من القوة والضعف وكان علمه أن يزد بالوسط (٤٧٠) لأن المستدكره وإن كان يمكن أن مراده بالقوى ما قابل الضعف

فيشمل ما فوقه فوفية نسبة

بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها وقد سبق أن الأركان أربعة بعقول المشبه به مذكور قطعاً والمشبه بالمدكور أعزوف وعلى التقديرين فوجه الشبه بالمدكور أعزوف وعلى التقديرين فإداة اللمد كورة أعزوفة نصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه

وهو الوسط (قوله باعتبار) متعلق بتقسيمه والباليه فيه للسببية فليس فيه متعلق حرفي جرمي معنى يعامل

الضعف بالنظر إلى حذف بعض أركان التشبيه وعدم ذلك الحذف والأركان تقدم أنها أربعة المشبه به والمشبه والأداة والوجه فالمشبه به منها يجب ذكره متى أراد إضافة نسبة التشبيه وتحققها بين الطرفين لا متعلق بالنسبة وهو المالحق به وغيره كالأصل المقيس عليه والأداة لا يخلو الحذف وذلك

وحداً وأنه متعلق بمحذوف أي الحاصل باعتبار الخ (قوله باعتبار ذكر الأركان

أن الخطاب في الخبر التشبيهي يصور المشبه أولاً فيطلب من يتناسب اليه ويتشبه به وهو مذكور في الأحكام القياسية لا يشك في ذلك إلا بدكر الأصل المقيس عليه وأما قول القائل زد في جواب من قال من مثل الأسد وقوله في طول القامة في جواب من قال في أي شيء يشبهه زيد عمر فلا يتنقص بهما ذكره لأنه عرف في القياس نسبة التشبيه فسال عن الوجه في المثال الثاني عن الطرف

أي كها وقوله تركها أي ترك بعض المراد به ذكر الوجه والأداة هنا ما يشك في التقدير ويجحفها تركها

الأولى في المثال الأول كذلك وفيه نظر لأن حذف المشبه أيضاً إنما هو أن عرفت النسبة باعتبار وجهات باعتبار المشبه به فلا فرق بين تركيب الذكر لأحد الطرفين وتركيب الذكر للطرف الآخر في أن المجمول بدكر والمعروف محذوف ومتى جهلنا ما باعتبار التشبيه ذكرنا إيجاب ذكر المشبه به دون المشبه بحكم وكذا الوجه إذا تعلق به الفرض وحده دون غيره ذكره وإن لم يتعلق به بل يتعلق

لفظاً وتقديره إرفاق مدار المبالغة في زيد بأدنى الشيعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجمع التقدير في النظم

بمحذوف وأما الجواب عن ذلك بأن ذلك أعني ذكر المشبه دون المشبه به وذكر الوجه وحده ليس من تركيب البهلاء فلا يتم أيضاً ضرورة أن الحذف والذات كرمي متعلق للفرض بأحدهما لاقتضاه المقام إياه تركيب كما تقدم في الفن الأول بل الجواب أن يقال لما كان اللازم على حذف

ومدار حاق في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه التشبه والادعاء لا يجمع التقدير في النظم والمراد بدكر المشبه الأتمان

أحد الطرفين في القوة والضعف هو اللازم على الآخر جعل المشبه في التقسيم دون المشبه له لكثرة حذف الأول دون الثاني لأنه بمنزلة الخبر المستفاد من الجملة كالمذكور دائماً فإذا تقرر أن المشبه به لا يراعى حذفه في التقسيم فالمشبه به أعزوف أو مذكور وعلى التقديرين أعني حذفه

به لفظاً ويجحف تركه لفظاً ثم لا يخفى أن ساذكر فيه جميع الأركان لأبالمقتضى فضلاً

وذكره إما أن يذكروا وجه التشبه أو يحذف هذه أربعة أحوال للجملة التشبيهية حاصل من ضرب حال ذكر الوجه وحذفه في حال ذكر المشبه وحذفه ثم كل تقدير من هذه التقادير الأربعة للجملة إما أن يذكروا أداة التشبيه أو لا يذكروا كرهذه ثمانية أحوال للجملة من ضرب حال ذكر الأداة

عن ضعف المبالغة اه أطول (قوله لمذكور قطعاً) ان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولنا زيد يمشي جواب قول القائل من يشبه

وحذفها في أربعة أحوال ذكر الوجه وحذفه وذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه التشبه وحذفه في التشبيه من هذه الأحوال وما يفيد التوسط وما لا يفيد أحدهما فقال (وأعلى مراتب التشبيه) ص (فصل أعلى مراتب التشبيه) ثم هذا الفصل يتبع من ما بين صيغ التشبيه من التفاوت

الأسد فإنه تشبه قطعاً ادعاء تشبه بالاسد بد قطعاً جاز حذف المشبه به لم تنحصر المراتب في الثمانية بل هي ستعشر في قلت ليس هذا تشبيهاً إذ لم يقصد بيان اشتراكهما في أمر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل ولولم قال الكلام في تشبيه البهلاء ولم يرد منه فيها قاله بالحكم وإنما وجب ذكر المشبه به لأن الخطاب بالخبر التشبيهي يصور المشبه به أولاً ثم يطلب من يتناسب اليه يشبه به فهو مذكور في الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بدكر الأصل المقيس عليه (قوله وعلى التقديرين) أي حذف المشبه بدكره (قوله وعلى التقادير) أي الأربعة حاصل من ضرب اثنين أعني ذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه التشبه وحذفه (قوله نصير ثمانية) حاصل من ضرب الأربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الأداة وحذفها وضرب اثنين فريء بالباليه التحية للحاصل

وان فريء بالفوفية كان عائداً على الأقسام (قوله أعلى مراتب التشبيه) أي أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجه الخ

جواب قول القائل من يشبه

الأسد فإنه تشبه قطعاً ادعاء تشبه بالاسد بد قطعاً جاز حذف المشبه به لم تنحصر المراتب في الثمانية بل هي ستعشر في قلت ليس هذا تشبيهاً إذ لم يقصد بيان اشتراكهما في أمر بل قصد بيان الفاعل جواباً للسائل ولولم قال الكلام في تشبيه البهلاء ولم يرد منه فيها قاله بالحكم وإنما وجب ذكر المشبه به لأن الخطاب بالخبر التشبيهي يصور المشبه به أولاً ثم يطلب من يتناسب اليه يشبه به فهو مذكور في الأحكام القياسية لا يمكنه ذلك إلا بدكر الأصل المقيس عليه (قوله وعلى التقديرين) أي حذف المشبه بدكره (قوله وعلى التقادير) أي الأربعة حاصل من ضرب اثنين أعني ذكر المشبه وحذفه في اثنين ذكر وجه التشبه وحذفه (قوله نصير ثمانية) حاصل من ضرب الأربعة المذكورة في اثنين وهما ذكر الأداة وحذفها وضرب اثنين فريء بالباليه التحية للحاصل وان فريء بالفوفية كان عائداً على الأقسام (قوله أعلى مراتب التشبيه) أي أقواها وهو مبتدأ خبره حذف وجه الخ

في القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانها كلها أو بعضها نمان احداها ذكر الاربعة كقولك زيد كالاسد في الشجاعة ولا قوة هذه المرتبة وثانيها ترك المشبه كقولك كالاسد في الشجاعة أي زيدوهي كالاولى في عدم القوة وثالثها ترك كلمة التشبيه كقولك زيد أسد في الشجاعة وفيها نوع قوة ورباعيتها ترك المشبه وكلمة التشبيه كقولك أسد في الشجاعة أي زيدوهي كالثالثة في القوة وخامستها ترك وجه المشبه كقولك زيد كالاسد وفيها نوع قوة لعدم وجه التشبيه من حيث الظاهر وسادستها ترك المشبه ووجه التشبيه كقولك كالاسد أي زيدوهي كالخامسة وسابعيتها ترك كلمة التشبيه ووجه كقولك زيد أسد وهي أقوى الجميع وثامستها افراد المشبه به بالذكرة كقولك أسد أي زيدوهي كالسابعة وأعلم (٤٧١) أن التشبيه قد يتخرج من نفس التشاد

لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل منزلة التناصب بواسطة تلخيص أو تهكم فيقال للجبان ما تشبه بالاسد وللخيل هوجانهم

في قوة المبالغة إذا كان اختلاف المراتب ولعمدها (باعتبار ذكر أركانها) أي أركان التشبيه (وبعضها) أي بعض الأركان بقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة وإنما يقيد بذلك

أي أشدها (في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانها) كلها (أو بعضها)

في المبالغة بحسب ذكر جميع الأركان أو ذكر البعض وقد علم أن التشبيه أربعة أركان كان المشبه والمشبه به والاداة ووجه التشبيه فالمتبع الممكنة في التصريح بذلك ثمان عشرة احداها أن تذكر الاربعة كقولك زيد كالاسد في الشجاعة الثانية أن تحذف المشبه فقط كقولك كالاسد في الشجاعة أي زيد إذا حذف المبتدأ في جواب استفهام وغيره وليس لواحدة من هاتين الصورتين شئ من القوة لعدم الموجب لها الثالثة أن تحذف الاداة فقط كقولك زيد أسد في الشجاعة وفيه نوع قوة لجعل المشبه في ظاهر اللفظ هو المشبه به بالاربعة أن تحذف وجه المشبه فقط كقولك زيد كالاسد وفيها نوع قوة ليس التي قبلها لأن وجه المشبه عند حذفه عام في الظاهر يعني به عموم بدل وصلاحي لا عموم استغراق كاسبق تقريره عند الكلام على الاداة لا يقال هو مجمل والمجمل ليس بأبلغ من المفصل بل المفصل فيمر يادة لا تقول قد يكون الاجال أبلغ لتذهب نفس السامع كل مذهب كاسبق في باب الإيجاز في نحو ولو ترى وقد عرف بهذا أن لكل من هذا النوع والنعقبه قوة ليست للأخر الخامسة أن تحذف المشبه به وهذا القسم لم يشر ضوالة توها منهم أنه متعذر وليس كذلك بل مثاله كقولك زيد يمثل في الشجاعة أي مثل الأسد بقرينة تدل على إرادة الاسد والظاهر أنه لا قوة لهذا السادسة أن تحذف اثنتان وهما المشبه وكلمة التشبيه كقولك أسد في الشجاعة أي زيد فهي كقولك زيد أسد في الشجاعة ولها نوع قوة هي كالنوع الثالث إذا فرق بين التصريح بذكر المشبه وتركه السابعة أن تحذف المشبه والمشبه به كقولك مثل في الشجاعة أي زيدوهي كالخامسة الثامنة أن تحذف وجه المشبه ووجه المشبه كقولك كالاسد وفيها نوع قوة كقولك زيد كالاسد في الشجاعة أي زيدوهي كالسابعة أن تحذف الاداة والمشبه به كقولك زيد في الشجاعة أي زيدوهي كالاسد في الشجاعة أي زيدوهي كالسابعة أن تحذف الاسد ولا قوة لهذا العاشرة أن تحذف الاداة والوجه كقولك زيد أسد وهو أقوى الجميع لاثبات المشبه به في الظاهر للتشبيه وحذف الوجه فقد اجتمع فيه القوتان الحادية عشرة أن تحذف المشبه به والوجه كقولك زيد يمثل وذلك يكون في الجواب عن الاستفهام عن مماثل الاسد أو عن حكم زيد مع الاسد فتقول مثل الثانية عشرة أن تحذف ثلاث وهي المشبه والاداة والمشبه به كقولك

وقوله في قوة المبالغة متعلق بأعلى (قوله ولعمدها) عطف تقسيم (قوله وقوله الخ) هذا تفرع على ما تقدم من قوله إذا كان اختلاف المراتب وهو جواب عما يقال أن المتبادر من المصنف أنه متعلق بقوله في قوة المبالغة ويجتنب فيقيد أنه إذا ذكرت أركانها كلها يكون هناك قوة مع أنه لا مبالغة فيه فضلا عن قونها (قوله متعلق بالاختلاف) أراد أنه متعلق بالاختلاف المقهور من قوله على المراتب والظرف يكتبه رابعة الفعل لأنها مقدره في النظم فهو ظرف لنوعه قاله عبد الحكيم وكأنه لم يجعلها مقدره فلما يلزم عليه من عمل المصدر محذوف لكن

بعضهم أجاز أعمال المصدر في الجار والمجرور ولو محذوف وقد يقال لا دلي على ما ذكره السامع من تعلق الظرف بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لجواز جعل الظرف مستقرا مستقرا متعلقا بمحذوف حال من المراتب أي أعلى المراتب كائنه باعتبار ذكر أركانها تحذف الخ والشرط في جبي الحال من المضاف اليه موجود وهو بعضه المضاف الآن يقال دعاه لما ذكره مقصد الدعي من زعم تعلقه بقوة المبالغة بما يؤخذ من قوله ليدقق توهم بعضهم الخ (قوله الدال عليه سوق الكلام) أي كلام المصنف والافعال شرح مصرجه (قوله) لأن أعلى المراتب الخ علة لقوله الدال عليه سوق الكلام أي لأن أعلى بشر بأن هناك مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى (قوله وإنما يقيد بذلك) أي بقوله باعتبار ذكر أركانها كلها أو بعضها

(قوله لان اختلاف المراتب) أى اختلاف مراتب التسمية بالقوة والضعف قد يكون باختلاف التسمية به وقد يكون باختلاف الاداة أى هذا الاختلاف غير مقصود بالجماعة لاستواء العامة والخاصة فيها المقصود بها تماها واختلافها باعتبار ذكر الاركان كلا أو بعضا فلذا قد بقوله باعتبار الخ (قوله باختلاف التسمية به) أى قوة وضعفا فاذا كان التسمية به قويا في وجه التسمية كان التسمية مرتبة أقوى من مرتبة ما كان التسمية به ضعيفا في وجه التسمية فهو لازيد كالاسد في الشجاعة أو يلزم قولنا زيد كالتب في الشجاعة لقوة التسمية به في وجه التسمية في الاول وضعفا في الثاني (قوله وقد يكون) أى اختلاف المراتب بسبب اختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكان زيدا أسدا فالتب أبلغ من الاول لأن كان للفظ وهو قريب من العلم أى أظن أن زيدا أسد لثلاثة المشابهة بينهما (قوله وقد يكون) أى اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان أى وهذا هو المقصود بالجماعة لان هذا هو الذى ينظر له البلغاء فهو متعلق بفننا (قوله بأنه اذا ذكر الجميع) أى بسببانه اذا ذكر الجميع فالجواب والجور متعلق بكون لا نه يدل من قوله باعتبار الضمير الشأن وقوله اذا ذكر الجميع أى لفظا أو تقديرا فيشمل ما حذف المشه لفظا فالاول نحو زيد كالاسد في الشجاعة والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقيل كالاسد في الشجاعة (قوله فهو) أى ذكر الجميع لفظا أو تقديرا أدنى المراتب أى مرتبة أدنى المراتب ولا قوة في هذا المراتب لتخصيص (٤٧٧) وجه التسمية وعدم ادعاء أن التسمية عين التسمية بمبالغة (قوله)

وان حذف الوجه والاداة أى سواء ذكر المشبه أو حذف فيها صورتان كالتقدم فالاول نحو زيد أسد والثاني كما اذا سئل عن حال زيد فقيل أسد (قوله فأعلاها) أى أعلى مراتب التسمية أى اقواها لا جناح موجب القوتين فيها أعنى عموم وجه التسمية وادعاء كون المشبه عين المشبه به (قوله والاختوسط) أى والا يحذف الوجه والاداة معا أى يترك حذف أحدهما فالتب راجع لحذف الوجه والاداة معا فقط لا لجميع ما سبق من ذكر

لأن اختلاف المراتب قد يكون باختلاف التسمية به نحو زيد كالاسد وزيد كالتب في الشجاعة وقد يكون باختلاف الاداة نحو زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها أو بعضها بأنه اذا ذكر الجميع فهو أدنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فأعلاها ولا اختوسط وقد تودم بعضهم أن قوله باعتبار متعلق بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة بمبالغة عند ذكر جميع لاركان فأعلى (حذف وجهه وأداته فقط) أى بدون حذف التسمية نحو زيد أسد

حذف وجهه وأداته بمعنى انه اذا شبه الشيء بالشيء فهناك مراتب مختلفة أى متعددة باعتبار ذكر أركان التسمية كلها كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة ويجرى مجراه أن يذكر مسمى التسمية لان حذفه لا يؤثر كما يأتى أو ذكر بعضها أى بعض الاركان دون بعض إيمان بذكر التسمية بدون في الشجاعة مريدا زيد كسد في الشجاعة في جواب من قال في أى شيء يشبه زيد الاسد الثالثة عشرة أن يحذف ثلاثة وهي التسمية والاداة والوجه كقولنا الاسد في جواب ما الذى يشبهه زيد الرابعة عشر أن يحذف التسمية والمشبه بالوجه كقولنا مثل في جواب من قال ما حكم زيدا مع الاسد الخامسة عشرة أن تحذف الاداة والمشبه بالوجه كقولنا زيد في جواب من شبه الاسد السادسة عشرة أن يحذف التسمية والمشبه بالوجه ويقتصر على الاداة كقولنا مثل في جواب ما شأن زيد مع عمرو وكذلك كان في نحو قوله تعالى كان لم تن بالامس قال عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة حذف التسمية ليس في الكلام مشبه به أصلا وحقيقته أن الفعل المنفى المشبه به مسكوت عنه

الجميع وحذف الوجه والاداة وهذا اسد فليح صور حذف الاداة ذكر المشبه وحذف الوجه ذكر (أو) المشبه أو حذف فالاول نحو زيد أسد في الشجاعة وكان اسد سئل عن حال زيد فقيل كالاسد (قوله فمتوسط) أى فترتبة متوسطة بين الاعلى والادنى لاشتمالها على أحدهما وجبى القوة في صورتين الاولين ادعاء كون التسمية عين المشبه به وفي صورتين الاخيرتين عموم وجه التسمية (قوله وقد تودم بعضهم) أى وقع في عمومهم والمراد بذلك البعض الشارح الخلفا (قوله فمتعلق بقوة المبالغة) أى وأن معنى الكلام أن أعلى مراتب التسمية فيها تقوى بالمبالغة باعتبار ذكر الاركان وحذف بعضها (قوله فاعترض بأنه لا قوة بمبالغة عند ذكر جميع الاركان) أى فكان الواجب على هذا أن يقال أعلى مراتب التسمية في القوة والحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان ما حذف منه الوجه والاداة معا (قوله) فالاعلى) أى القسم الاعلى مرتبة حذف الخ وانما قدر الشارح قوله فالاعلى للاشارة الى أن قول المنصف حذف الخ خبر عن قوله وأعلى مراتب الخ (قوله وحذف وجهه وأداته) أى تركها بالكلية لا أنهما مقدران بخلاف قولهم حذف المشبه أى لفظا لانه ملحوظ تقدره في نظم الكلام اذ لو أعرض عنه وترك بالكلية خرج من التسمية الى الاستمارة وقوله حذف وجهه وأداته فقط أوقع حذف المشبه هاتان صورتان متساويتان كافي الطول

بقوله أن يحذف المشبه والمشبه بالوجه ويقتصر على الاداة كذا في الاصل وهو مكرر مع الصورة الى ان يقتصر فغير المقام كتب

(أوسع حذف المشبه) نحو وأس في مقام الاخبار عن زيد

غيره كقولك أسد حيث دل الدليل على أن المراد زيد وأو بأن يذكر المشبهان دون غيرها كقولك زيد أسداً أو بأن يذكر المشبهان مع الوجه دون الاداة كقولك زيد أسداً في الشجاعة أو مع الاداة دون الوجه كقولك زيد كالأسد فإذا اعتبرت القوة في هذا المراتب ولا تأثير فيها لحذف المشبه كاتقدم بأي ما يدل عليه فأعلاها في القوة بالنسبة لما فيه قوة منها حذف وجهه واداته (فقط أي دون حذف المشبه كقولك زيد أسداً كاتقدم (أو) حذف وجهه واداته (مع حذف المشبه) كقولك كاتقدم أسد حيث دل الدليل على زيد بفلا فرق في القوة عند حذف الاداة والوجه بين ذكر الطرفين معاً أو ذكر المشبه به فقط لان حذف المشبه لا أثر له كاذكر قالقوله حذف وجهه خبر قوله أعلى وقوله باعتبار ذكر أن كانه متعلق بمختلفة كقوله نادر خص كون ما ذكر من حذف الاداة الوجه أعلى المستلزم لكون من بعده توسلاً وأدنى بالمراتب المختلفة أعنى المتقدمة باعتبار الذكر والحذف حيث ينظر إلى القوة باعتبارها للخرج ما إذا نظر إلى القوة باعتبار المراتب المتعددة بالذكر والحذف بل باعتبار الاختلاف في المشبه به كقولك زيد كالأسد أو بد كالتشبيه في الشجاعة أو باعتبار الاختلاف في الاداة كقولك زيد كالأسد أو كان زيد أسداً في القوة موجودة في اختلاف المشبه به لان الشجاعة في الأسد أقوى وباختلاف الاداة لدلالة كان على القوة والثأ كيد في المائلة والكاف على ما دون ذلك ولكن لا ينسب لذلك الاعتبار كون حذف الوجه والاداة معاً على كلاً على وجودها بدون ذلك الاعتبار ووجوده بدونها وحاصله أن القوة عديمة الشأن نظر اليها باعتبار الاختلاف الحاصل بالذكر والحذف فأعلى ما في تلك المراتب الحاصلة بالذكر والحذف حذف الاداة والوجه معاً وان نظر اليها باعتبار الاختلاف في المشبه به فأعلى ما تقوى فيه وجه المشبه كأي الاسمع الذئب وان نظر اليها باعتبار الاداة فأعلى ما فيه أداة التأكيد المقربين للقتال وفيه وجود الاختلاف قوة وضعفاً في جنس التشبيه بتعدد

السابعة عشر أن يحذف الجميع كالتشبيه المعلق على شرط فانه يحذف اكتماء بدليته في نحو قوله

عزما مثل النجوم نواقيا • لو لم يكن للثاقبات أفول

فان تقديره على مذهب البصريين لو لم يكن للثاقبات أفول لكانت عزما كالثاقبات وكذلك قوله

بلدنا شرف سواها مثلاً • لو كان مثلك في سواها يوجد

وكذلك محذف التشبيه في نحو قولك زيد أو كالأسد وعمر أو أي وعمر أو كالأسد الثامنة عشرة أن

يذكر المشبه ولازم المشبه به كالاستعارة بالكتابة والتخيل في قوله

• وإذا النية أنشبت أطفاها • على رأي المصنف ولكن هذا لا يرد عليه فانه لا يتم أنه لا يذكره

في هذا الباب بل يفرد بالذكر عند ذكر الاستعارة ثم إذا تقرر ذلك فاعلم أن المصنف وغيره لم يذكره من رتب التشبيه إلا بما يخصه وفيه العلم باعتبارهم حذف المشبه به والمواضع كراهه ثم اعلم

أن فوق التشبيه في هذه الصور مخصص في أمرين أحدهما أن تكون أداة التشبيه محذوفة والثاني أن

يكون وجهه محذوفاً حيث حصل حذفهما فهو أقوى الاقسام وحيث حصل حذف أحدهما حصل

نوع قوة وحيث اتنيا فلا قوة وتذاكر كلامهم استواء بقية الصور في الضعف فلنرجع لبيان المصنف

فقوله أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكره كانه منحصر بعن من انتم نسبة إلى الاقسام

السابقة فانه متفاوت محسباً من كون الوجه مكرراً أو مفرداً حسباً أو مقبلاً بالنسبة إلى اختلاف

آداته وغير ذلك وقوله حذف وجهه واداته فقط أوسع حذف للمشبه خبر المبتدأ أي حذفها

مع حذف المشبه لغير الاستواء ذكر المشبه به وحذفه في مبالغة التشبيه وان كانا مختلفين باعتبار

(قوله في مقام الاخبار عن

زيد) أي كما اذا كان ينك

وبين غلطك هذا كرقى.

زيد مثلاً كان قلت لخطيبك

ما طلع زيد فيقول لك أسد

أي زيد أسداً احتز به

عن خلافه فانه يكون

استعارة

(قوله ثم الأعلى) أي ثم القسم الأعلى أي المتصف بالعلو لا بالعلوية فاقبل ليس على بابه وذلك لأنه لا علو في قوة المبالغة بل بعدد
المراتب الأربع وقوله بعد هذه المرتبة أي وهي حذف الوجه والأداة كما ذكر الطرفان وأحذف أحدهما وهو المشبه وفي قول
الشارح بعد هذه المرتبة إشارة إلى (٤٧٤) أن ثم في كلام المنصف للتأخر في المرتبة لافي الزمان ولا أنها مجرد العطف

(قوله ثم الأعلى) أي ثم القسم الأعلى أي المتصف بالعلو لا بالعلوية فاقبل ليس على بابه وذلك لأنه لا علو في قوة المبالغة بل بعدد
المراتب الأربع وقوله بعد هذه المرتبة أي وهي حذف الوجه والأداة كما ذكر الطرفان وأحذف أحدهما وهو المشبه وفي قول
الشارح بعد هذه المرتبة إشارة إلى (٤٧٤) أن ثم في كلام المنصف للتأخر في المرتبة لافي الزمان ولا أنها مجرد العطف

(ثم) الأعلى بعد هذه المرتبة (حذف أحدهما) أي وجهه وأداته (كذلك) أي فقط أوسع
حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد عند الأخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة نحو
أسد في الشجاعة عند الأخبار عن زيد
الوجه كقولك زيد كعمر وفي العلم وهو في الدنيا إذا كانت ديانتها أضعف ولكن إذا اختلف الوجه
فلا ينظر في القوة وعندها لا يحتاج سمة وهذا اعتبار استلزامه لو كان فيها قوة وصف لم يعتبره لأن
التقسيم في القوة أعني تناسب أن ينظر اليه باعتبار مجموع الأركان ذكر أو حذف فاعلم الاتحاد لكونه
من مخطئ النظر في الأركان المعقود لها الباب وأما ما يقيد المشبه بالوجه والأداة فهو أمر معنوي
يرجع فيه إلى الدلول لئلا يأتى به البغاة فافهم ولما فهم بعضهم أن معنى الكلام أن أعلى
المراتب في التقوى باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها يصل قوله باعتبار متعلبا بالقوة اعترض
بأن كلامه يقتضي أن ما لم يحذف فيه ركن صدق عليه أنه تقوى باعتبار الذكر وهو فاسد إذ القوة
فكان الواجب على هذا أن يقال أعلى مراتب التشبيه في القوة الخاصة باعتبار حذف بعض الأركان
ما حذف فيه الوجه والأداة ما ذل لا قوة لما ذكر فيه الوجه والأداة والجواب ما تقدم من أن قوله باعتبار
ذكر الأركان الخ متعلق بالاختلاف الذي دل عليه بساكن في كلامه وهو قوله أعلى لا يشتر بأن
ثم مراتب مختلفة فيها أعلى وأدنى فخص الكلام بالمراتب المختلفة باعتبار الذكر والحذف على ما قرئناه
لخرج غير ذلك ووجه القوة في ذكر أن ذكر الأداة يدل على البانسية بين الملحق والمليق بسواء
ذكرهما أو حذف أحدهما وحذفها يشتر بحسب الظاهر بغير أن أحدهما على الآخر وصده
عليه فيتقوى الاتحاد بينهما ذكر أو حذف أحدهما فظهر بهذا أن حذف الطرفين لا تأثيره
مع الأداة وجودا وعدما وإن حذف الأداة يؤثر في الاتحاد بحسب الظاهر والوجه أيضا أن ذكر تعين
وجه الاتحاد وتبقى حيث ذل وجه الاختلاف على أصلها فيبعد الاتحاد فاذا قيل زيد أسد في الشجاعة
ظهر أن الشجاعة هي الجامعة وتبقى ما سوى ذلك من الأوصاف على أصل الاختلاف سواء ذكر
الطرفان أيضا وأحدهما وإن حذف أحداهما وحسب الظاهر كون جهة الاتحاد كل وصف وذلك يقوى
الاتحاد إذ لا ترجع لبعض الأوصاف على بعض في الخلق عند الحذف ولا فرق في ذلك أيضا بين ذكر
الطرفين أو حذف أحدهما لأن الأصل بينهما التباين ذكر أو حذف أحدهما وأما تقوى الاتحاد
حذف الأداة أو الوجه فافتا تقرر هذا فجمع فيه بين حذف الأداة والوجه فهو الأعلى لوجوده موجب
الاتحاد كما تقدم وما وجد فيه أحد الوجهين فمقتضى حذف الأداة أو الوجه فهو المتوسط وما لم يوجد
فيه أحداهما فلا قوة له تعالى تقيم هذا أشار بقوله (ثم) الذي يلي الأعلى السابق وهو حذف
الوجه والأداة كما (حذف أحدهما) أي الوجه فقط أو الأداة فقط (كذلك) أي ما تقدم من
أن ذلك الحذف الملمع حذف المشبه أيضا كقولك في حذف الوجه جمع حذفه كالاصحاح دليل البليل
على أن المشبه يذوق حذف الأداة أسد في الشجاعة دليل أيضا وما يبدون حذفه كقولك في حذف
الأجزاء وغيره لكن ذلك لا يرجع لقوة التشبيه وصفه فيها من صورته (قوله ثم حذف أحدهما) أي
ثم يليه في القوة حذف أحدهما أي حذف الوجه دون الأداة سواء أكان المشبه مذكورا أو مؤنثا
كالاسد ثم زيد كور نحو كالاسد أو حذف الأداة دون الوجه سواء أكان المشبه مذكورا أو مؤنثا

مع وجود ما يقتضي التباين ضعيف لأن المحذوف يحتمل الخصوص ثم لا يعني أن ما تقدم من أن ما حذف فيه
الأداة يعني ثم كما وما ذكرت فيه يعني من سلا يشتمل هذا التقسيم المذكور هنا على معناه في الكلام بعض تداعل نظرا لشي
وإغا فرما تقدم من هذا نظرا لبيان الاصطلاح والتسمية

(قوله لتغيرها) أى لتغير الصور الست المذكورة وفي نسخة لتغير أى لتغير ما ذكر (البقيان) أى تكلمة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق قريباً (قوله أعني) أى بالاثنتين الباقيين (قوله يزيد كالاسدي الشجاعة) مثال لما ذكر في الجمع من الطرفين وجه الشب والاداة (قوله ونحو كالاسدي الشجاعة) مثال لما حذف في المشبوه كرماعدا من المنب وهو وجه الشب والاداة (قوله خبرا عن زيد) أى كأن يقال لما حذف في كالاسدي الشجاعة (قوله ويان ذلك) أى بيان أن الأعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما لأنه لا قوة لتغيرهما (قوله أما يعموم) (٤٧٥) وجه الشب أى وذلك يحصل بحذف وجه

الشب لأنه إذا حذف الوجه أعاد بحسب الظاهر أن جهة الحلق كل وصف إذا ترجع لبعض الأوصاف على بعض في الحلق عند الحذف وذلك بقوى الاتحاد بخلاف ما إذا ذكر الوجه فإنه يبين وجه الحلق ويبقى حينئذ أوجه الاختلاف على أصلها فيبعد الاتحاد فإذا قيل زيد أسدي الشجاعة ظهر أن الشجاعة هي الجملة ويبقى ما سواها من الأوصاف على أصل الاختلاف (قوله ظاهراً) أى في ظاهر المثال وما في نفس الأمر فهو الصفة الخاصة التي فداشراك الطرفين فيها كالشجعة أو غيرها فإذا قلت زيد كالاسدي أعاد بحسب الظاهر أن جهة الحلق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وكثرة الجري وفي نفس الأمر هو صفة خاصة (قوله أو يحمل المشبه على المشبه) أى وذلك يحصل بحذف

ولا قوة لتغيرهما) وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الاداة والوجه جميعاً للمع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالاسدي الشجاعة ونحو كالاسدي الشجاعة خبرا عن زيد يبين ذلك أن القوة أما يعموم وجه الشب ظاهراً أو يحمل المشبه على المشبه منه وهو فاشد على الوجهين جميعاً فهو في غاية القوة وما خلا عنها فلا قوة لهما اشتغال على أحدهما فقط فهو متوسط والله أعلم

الوجه مع ذكر زيد كالاسدي في حذف الاداة مع ذكر زيد بأسد (ولا قوة لتغيرهما) أى لتغير المذكورين وهما محذوف في الاداة والوجه معاً وحذف فيه أحدهما وبغيرها ما ذكر في وجه والاداة معاً للمع حذف المشبه لما تقدم أن حذفه لا يؤثر كقولك كأسدي الشجاعة فتضى زيد الدليل وأما مع ذكره كقولك زيد كأسدي الشجاعة فتدبرنا أن ذكر الاداة يحقق الحلق المقتضى للتباين وذكر الوجه يبين وجه الحلق فتبقى الأوصاف الأخرى على أصل التباين سواء ذكر الطرفان في ذلك أو أحدهما لأنه إذا تحقق التباين اقتضى وجود التباينين ولو تقدير أحدهما وحذف أحدهما وأن حذفها يقتضى اتحاد المسدوق لها بحسب الظاهر وحذف الوجه يقتضى بحسب الظاهر التفاضل في كل وجه فدل على أن حذفها لا يوجب اشتغالاً في الحلق فاقطعوا له إلى حيثما يقتضى التفاضل من كل وجه بلا معارض فذلك كان فيه الحذفان اعلى وإذا وجد أحدهما عارضه مقتضى أسد ما غير مع كور نحو أسد دخل في أربع صور وقوله ولا قوة لتغيره دخل فيه بقية الأقسام وظاهر عبارة ما سواه زيد أسدي الشجاعة وزيد كالاسدي أن قوى القوة فيه على السوا مع على المصنف منقشة فإنه جعل حذف كلمة التشبيه وجهاً بلغ الصور الثان ثم جعل الثامنة وهي أفراد المشبه به بالذكر مساوية للسابعة في حذف كلمة التشبيه والوجه لا يقال مما صور وتوحد إذا فرقتين قولك زيد أسد وقولك أسد لا نقول المصنف جعل الصور ثمانية وحكم على اثنين منها بأنها أقوى فلا يكون غيرها كذلك ولا يخفى أن هذه الأقسام بعد التفرع على أن زيد أسد تشبيه لاستمراره وقد تقسم الكلام عليه وأعلم أن قوله أعلى من أتب التشبيه حذف كذا وكذا ثم حذف كذا عبارة ظاهره أن أعلى المراتب أن يقع فيه حذف أمرين ثم حذف أمر وهو غير المراد وجهه أن ثم قد تأتي مجرد بيان الترتيب في الدرجة سواء كان بين الصورين ترتيباً أم لا بل ربما كان الثاني في الزمان قبل الأول كقوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قدما بعد ذلك جده ومع هذا لا يحصل هذا الاعتدال عما تقتضيه ثم ليسكن الجواب أن التقدير ثم أعلى المراتب إلى الباقية حيث لم يحذفها وحذف أحدهما والله أعلم

الاداة وذلك لأن ذكر الاداة يدل على الباقية بين الملحق والمحقق وهو حذفها يشعر بحسب الظاهر بغير ما أحدهما على الآخر وصده عليه فتبقى الاتحاد بينهما مقولاً للشارح أو بحمل المشبه على المشبه أي ظاهراً وأما في الحقيقة فلا محل لحذفه من الثاني لعلالة القول (قوله فاشغل على الوجهين) أى حذف الوجه والاداة وتحت صوراً ما إذا ذكر الطرفان معاً وحذف المشبه (قوله وما خلاهما) أى عن الوجهين المذكورين وذلك بأن ذكر كل من الوجه والاداة تحت هذا صوراً ما إذا ذكر الطرفان أو حذف المشبه فقط (قوله ما اشتغل على أحدهما) وهو المشابهة بقول المتن ثم حذف أحدهما كذلك وفي أربع صور قد بينا الشارح

ذكر الآخر فكان متوسطا اذا اتنى الحذفان معا فلا قوة وظاهر هذا ان المتوسطين متساويان
وقيل ان حذف الاداة أقوى لظهور جريان احداهما على الآخر المقتضى للقائه بخلاف حذف الوجه
مع بقا الاداة فان عموم النائل مع وجود ما يقتضى التباين ضعيف لان المحذوف يحذف بخصوص
ولا غنى ان ما تقدم مما حذف في الاداة يسمى مؤكدا وما ذكر في بعضى مرسلاته قبل هذا
التقسيم على معناه في الكلام بعض الداخل نظر المعنى وانما افرق ما تقدم عن هذا البيان الاصطلاح
والتمعية ثم التشبيه المسمى فيما تقدم بالمو كد كقولك يز يدأ سدا ورا يتز يدأ سدا أو سدا فز يدأ سدا
قيل انه استعارة كما اثرنا اليه فيما تقدم فلما الى انه جرى التشبيه على غير معناه واستعمل باعتبار المبالغة
في التشبيه والاستعارة كذلك المشهور انه تشبيه مؤكدا تقدم لانه لا ذكر الطرفان وقد علم تباينهما
في الاصل وقد علم ان اجراء التشبيه على طريق التشبيه لانه حذف في الاداة مبالغة
في التشبيه فكان الكلام مسوقا للدلالة على المشاركة بالتمقنة فيكون تشبيهه بخلاف الاستعارة
على ما ياتي فلا المام فيه بذكر التشبيه فلا قوة لثبوت استعماله في معناه فلما لم يفهم التشبيه
بالانظر والتأمل في القرأتين من غير ان يفهم من الطرفين المشتركين معنى استعارة واختلف في نحو
هذا الفعلي لا تتفق على ان حذف الاداة في المبالغة المتعول يسمى استعارة نظر الاستعمال لفظ التشبيه
في التشبيه بحسب الظاهر وان لا يعتبر في مسمى الاستعارة عدم ذكر الطرف الاخر على وجه ينبي عن
التشبيه ولا يسمى نظرا الى ان الاستعارة يعتبر فيها ان لا يذكر التشبيه على وجه ينبي عن التشبيه
فهو اختلاف في الاصطلاح نظر للناسي مع الاتفاق على المعنى وقد اثرنا الى من يدعي في هذا فيما
تقدم عند ذكر التشبيه المؤكد ولكن قيل ان تشبيه التشبيه المؤكدا استعارة يتقوى بيقينه اذ اوصف
التشبيه بوصف لا يناسب في أصله كقولك هو بدر يسكن الارض فان سكنى الارض ليس وصفا
لبدر فتقديره لا لافعل ان يكون التشبيه لا يصلح لموجود البدر كذلك الابتاء بل الشرط ما تقدم
بان يكون المعنى الا انه يسكن الارض فالوجه ان يكون استعارة وان لم يسم التشبيه بدرا على وجه
الاستعارة فلما جعلت من جنس البدر أثبت له خصوصية فادخل على افراد جنسه وهو سكناء الارض
واما اذ لم يوصف كقولك يز يدأ سدا فرب تشبيهه لان تقدير الاداة لا يجوز ان يتأول بهذا اذا
ذكرت الطرفين وقدرى احدى على الآخر خبرا أو فعلا أو حالا ليتمكن تقدير الاداة بلا تحضو واما
اذا ذكرتهما لا على ذلك الوجه فلم يكن على وجه التبريد كان استعارة كقوله

• فدر زر رار على القمر • كما ياتي وان ذكر على وجه التبريد لا ياتي كقولك لقيت زيد بجرا
ولقيت منه أسدا فلا يسمى تشبيها مؤكدا ولا استعارة على المشهور اذ لم يسم تشبيهه استعارة فلا يلزم
يستعمل التشبيه بمنى في الآخر كما هو شأن الاستعارة وانما يستعمل في فرد آخر من المشبهات خارج
منه وامام عدم تشبيهه فلا نيل على طريق الدلالة على المشاركة بين امرين وهو ان يذكر
لجميع بينهما وليستفاد التشبيه من ذكر هاتين الآيتين أو تقديره ان ذلك شأن التشبيه ولم يوجد
فيه وانما استفيد التشبيه من التأمل في أصل المعنى فالتشبيه فيه لا باعتبار الصفة والسكانى بل بجمعه
تشبيها نظرا لما يفهم من أصل المعنى وغيره يصح مجر بدا ولا جرح في الاصطلاح ومن ثم كان الخلف
لفظيا ايضا للاتفاق على المراد من معناه وقد تقدم تشبيهه نحو على لبن الماء تشبيها نظرا لما يفهم
به نسبة الاضافة ولم يحمل ما يقتضيه النظر في أصل المعنى كافي الاستعارة والتبريد معناه اتمام الكلام

على باب التسمية الذي هو أصل مجاز الاستعارة التي هي نوع من المجاز
 ولما فرغ من شرح في مطلق المجاز وأضاف اليه ذكر
 الحقيقة كمال تمر يفهمه لا يتوقفه
 عليها كسنتين من شاه
 الله تعالى

تم الجزء الثالث (في رمضان المبارك سنة ١٣٤٤) وبه الجزء الرابع أوه الحقيقة والمجاز

﴿ فهرست الجزء الثالث من شروح التلخيص ﴾

صفحة	
٢	الفصل والوصل
١١٦	تذنيب
١٥٩	الباب الثامن: الإيجاز والاطناب والمساواة
٢٥٦	(أقمن الثاني في علم البيان)
٢٩١	التشبيه
٤٦٩	خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف

(تمت)

الجنة السراج

من شرح التلخيص

وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
﴿ ومواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ﴾
﴿ وعروس الأفراس في شرح تلخيص المفتاح لهما الدين السبكي ﴾
﴿ وهامشه ﴾

كتاب الأيضاح لمؤلفه التلخيص جعله كالشرح له وحاشية الدسوقي على شرح السعد
﴿ تنبيه ﴾

﴿ قد بدأنا في صلب الصحيفة بشرح السعد وثنيًا بمواهب المفتاح وثلاثًا بعروس ﴾
﴿ الأفراس وصدرنا الهامش بالإيضاح وبعده حاشية الدسوقي ﴾

﴿ ملاحظة ﴾

لما كانت هذه الشروح من أجل الشروح على تلخيص المفتاح صرفت النفس
والنفيس سابقا حتى جمعتها من أقاصي البلدان وطبعتها مرتبة ترتيبا بدعيًا لم يسبق لها
نظير حيث جمعت كلها في صحيفة واحدة * وفصلتها عن بعضها بمجاذيل مع موافقة إيجازها
فاشتهرت في المشارق والمغارب حتى مدت إليها الأيدي من كل الأمصار وطلبها العلماء
من جميع الأقطار فنفدت نسخها حتى صارت كالشجرة التي لا حرج لها
الشمس من الطلاب إعادة طباعتها طبعها طبق الأصل مع كل
الاعتناء بزيادة التصحيح وحسن الطبع وجودة الورق

كل من أراد هذا الكتاب وتجارب الأمم لا ينسكو به وكتاب آفات الاجتماع
للتستوى وشرح المضمون به على غير أهله للزنجاني وحواشي العقائد للتسليم
(وسلم الثبوت والمختصر والمنهاج) وفرايد الأكرام من رسائل الغزالي
وحواشي المطول وغيرها فليطلبها من ناشرها وملتزم طبعها

﴿ يعنون وستة ﴾
﴿ الأزهر بمصر ﴾

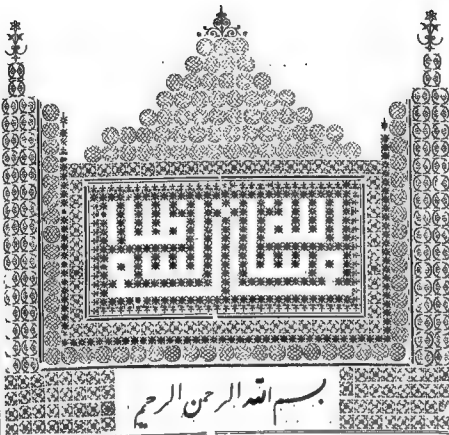


﴿ الطبعة الثانية ﴾
﴿ مطبعة السعادة بمصر ﴾
﴿ سنة ١٣٤٣ هـ ﴾

﴿القول في الحقيقة المجاز﴾

﴿الحقيقة والمجاز﴾

لما فرغ من التشبيه الذي هو أصل مجاز الاستعارة التي هي نوع من مطلق المجاز شريعت في الكلام على مطلق المجاز وأضاف إليه ذكر الحقيقة لكأن تعريفه بها لا يتوقف عليها قوله هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي والمقصد الأول التشبيه والمقصد الثالث الكتابة وذلك لأن في البيان مشغل على ثلاثة مقاصد باب التشبيه وباب المجاز وباب الكتابة ولما فرغ من المقصد الأول وهو باب التشبيه شرع الآن في المقصد الثاني وهو المجاز وقد تقدم وجه التشبيه مقصدا مستقلا ووجهه تقدم على المجاز (قوله أي هذا الخ) إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف إلى الخبر وأقيم المضاف إليه مقامه (قوله والمقصود الأصلي) أي من هذا البحث



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الحقيقة والمجاز﴾

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان أي هنا بحث الحقيقة والمجاز والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز إذ به يتأني

﴿الحقيقة والمجاز﴾

أي هنا بحث الحقيقة والمجاز قد تقدم أن في البيان أعترب فيه ثلاث مقاصد باب التشبيه وباب المجاز وباب الكتابة ولما فرغ من باب التشبيه شرع الآن في المجاز وقد تقدم وجه التشبيه بالاستعارة ووجه تقدمه على المجاز وإذا كان المقصود في هذا البحث هو المجاز لأن مقصد البيان وهو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بما يتأني بالمجاز والكتابة لا بالحقيقة وقد تقدم بيان ذلك مع ص (الحقيقة والمجاز وقد قيدان باللغويين) ش هذا هو القسم الثاني من علم البيان والمقصود به بالذكر أنما هو المجاز لفته احتاج إلى ذكر الحقيقة لأن المجاز فرع عن الوضع للحقيقة على قول وعن الوضع والاستعمال المستلزمين لوجود الحقيقة على قول ولا يهمل أن انتقال النظم في المجاز فاحتاج إلى الحقيقة وحاصله أن ذكر الحقيقة في هذا العلم تبع للمجاز بخلاف غيره من العلوم ولذلك يقال المجازي أم البيان أصل وأيضا فالجواز يشير تعريفه إلى تعريف الحقيقة لاشتمال تعريف الحقيقة على تعريف المجاز وهو قولنا غير ما وضع له واشتمال تعريف الحقيقة على الملكية وهو قولنا ما وضعت له وقولنا عدمه بزم منه تصور الملكية وإنما قدم تعريفها على تعريفه لأنها الأصل لغة ولتقدم تصور الملكية على تصور العدم (قوله الحقيقة والمجاز)

(قوله اختلاف الطرق) التي تؤدي بها المعنى المراد والمراد اختلافها في الوضوح والخفاء (قوله دون الحقيقة) أي فلا تأتي فيها اختلاف الطرق التي تؤدي بها المعنى المراد في الوضوح والخفاء وذلك لعدم التفاوت فيها لانها وضعت لشيء بعينه لتستعمل فيه فقط فان كان السامع عال بالوضع فلا تفاوت ولا فلا ينهم شيئا أصلا وفي قوله دون الحقيقة إشارة (٣) الى أن حصر تأتي اختلاف الطرق

في المجاز نسي فلا يتأني أن
الكتبة تأتي بها اختلاف
الطرق أيضا (قوله لا اله الا
الح) جواب عما قال حيث
كان المقصود الأصلي من
هذا الجنب بالنظر لعم البيان
انما هو المجاز فما وجه
ذكر الحقيقة مع مقتديها
عليه (قوله لا اله الا
للمجاز) أي الكفاية إشارة
الى أنها ليست أصلا حقيقة
للمجاز والالكان لكل مجاز
حقيقة وليس كذلك اذ
التصديق للمجاز لا يتوقف
على الحقيقة الا ترى أن
نحن استعمل مجازا في الميم
على العموم ولم يستعمل في
المعنى الأصلي الحقيقي أعني
ريق القلب فلننظر نحن
بما لم يتفرع عن حقيقة
لكن قول الشارح بعد
ذلك فرع الاستعمال الخ
يقضي أن المجاز فرع عن
الحقيقة وأنها أصل فبنافي
ما تقدم الآن يقال ان
في قوله فرع الاستعمال الخ
حذف مضاف أي فرع
قبول الاستعمال وليس
المراد فرع الاستعمال بالفعل

اختلاف الطرق دون الحقيقة لأنهما كانتا لا أصل للمجاز اذا استعمل في غير ما وضع لفرع
الاستعمال في موضع لجزء العادة بالبحث عن الحقيقة أولا (وقد يقيدان باللغو بين) ليتبرعا عن الحقيقة
والمجاز العقليين الذين هماني الاستناد والا كثر ترك هذا التقيد لثبوتهم أنه مقابل للشرعي والعرفي
ما يتعلق به فذكر الحقيقة مع المجاز مناسبة بينهما لانه اذا نظر الى مفهومهما وجد بينهما شبهة العلم
والمسكة اذا لحقته لفظا استعمل في موضع الخ والمجاز لفظا استعمل في غير ما وضع له الخ فقد اعتبر في
حدها ثبوت الموضوع وفي حده نفيه واذا نظر الى ذاتها ما خرجا فهو كالفرع عنها لان غالب المجاز له
حقيقة وانما قلنا غالب المجاز لان التحقيق عدم توقفه عليها كافي الرحمن فانه استعمل مجازا في الميم على
العموم والاطلاق ولم يستعمل في المعنى الأصلي والحقيقة بشرط فيها الاستعمال فهو مجاز لم يتفرع عن
حقيقة فلهذا قلنا كالفرع عنها ومجمل أن يقال أنه فرع عنها أي عن محتمل لانه لا يوجد إلا في
تقدم لوضع يصح أن يستعمل فيه حقيقة وانما كان كالفرع عنها باعتبار ذاتها كالعدم مع
المسكة باعتبار المفهوم والأصل سابق على الفرع والمسكة سابقة على عدمها جزأ العادة بالبحث عنها
أولا (و) الحقيقة والمجاز حيث ذكرنا كثيرا ما يذكران مطلقين كالتقدم وما (يقيدان
باللغو بين) ويراد بكونهما لغويين ثبوت الحقيقة والمجاز بقليها باعتبار الدلالة الوضعية لغيرها
بذلك من الحقيقة والمجاز العقليين الذين ثبتت في الحقيقة والمجاز باعتبار الاستناد الذي هو أمر
عقلي كالتقدم في صدر الكتاب وانما كثر إطلاقهما عن التقيد باللغو بين لآخرين أحدهما أن
ما ذكر من فائدة التقيد هو الاحتراز عن العقليين حاصل بالاطلاق لانها اذا أطلقت انصرفت الى
غير العقليين واذا ذكر بالعقليين قيد بالنسبة للعقل واذا حصلت الفائدة بالاطلاق فلا حاجة الى
التقيد والآخر أن التقيد يوم اختصاص البحث بغير الشرعيين والعرفيين ثم إن الحقيقة
لما كان المقصود إثبات غيرها واتخاذ كرت استطرادا لما تقدم اقتصر على تعريف الغالب منها
وذكر أقسامه وهي المفردة دون المركبة بناء على أن المركبة موضوعة فلهذا عرف المفردة

أي هذا باب الحقيقة والمجاز (قوله وقد يقيدان باللغو بين) يشير الى أن منهم من تكلم في هذا الباب
على الحقيقة والمجاز مطلقا فدخل اللغويان والعقليان ومنهم من تكلم على الحقيقة والمجاز اللغويين
ولم يسلك على العقليين بل جعلهما في علم المعاني كما فعل المصنف فالتقيد باللغو بين يخرج العقليين
قالا عظمي لا حاجة الى التقيد باللغو لان المعنى وقع الكلام عليه سابق بل التقيد باللغو
يخرج الشرعي والعرفي ولا يصح لان هذا الباب مقصود الكلام عليها أيضا كما سيأتي ولا يحسن
أن يجاب عن ذلك بأن يقال الشرعية والعرفية يدخلان في اللغوي باعتبار انهما نسبة الى اللغة
فيصيران حقيقتين لغويين أيضا لاننا نقول قولنا الشرعية حقيقة لغوية فمن المخالفة للمعاني المنطق
استثناء الحقيقة وتركيب الفصل وهو ما يصدق من القول مفردا ولا يصدق مركبا كقولك طيب

أو يقال قوله فرع الاستعمال أي كالفرع عن الاستعمال فهو على حذف الكلف والمراد أنه فرع عن الغالب اذ الغالب أن كل مجاز
يتفرع عن حقيقة فرميشة المسمى (قوله أولا) ظرف بالبحث أي قلنا اقتصر عليه (قوله وقد يقيدان) أي الحقيقة والمجاز
لا بمعنى الترجع في عبارته استخدام (قوله الذين هماني الاستناد) ظرفية للعقليين في الاستناد من ظرفية الجزئية في السكلي أو اختصاص
في العام (قوله ولا كثر الخ) أشار به الى أن فنق كلام المصنف لتقليل (قوله كثر لثبوتهم) أي المقيما ذا كرمقابل للشرعي
والعرفي أي فيض حان التقيد مع أن القصد احكامها وانما قال يوم لانه في التحقيق لا يتأني بالمراد باللغو مطلقا فيصير
والعرفي والشرعي يصدق عليهما ما بينهما كذلك وعوض بأن الاطلاق يقتضي دخول العقليين مع انهما خارجان وأوجب بينهما

لا يدخلان عند الإطلاق إلا يطلق عليهما حقيقة ويجاز الاعتدال التقيد بالحقى بخلاف العرفي والشرعي فانهما يدخلان عند الإطلاق لانهما اذا دخلتا عند التقيد فدخلوهما عند الإطلاق أولى (قوله في الأصل فعيل بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول) أى أن حقيقة في اللغة وصف زنة فعيل أى بمعنى اسم الفاعل (٤) أو بمعنى اسم المفعول فعلى أنها وصف بمعنى اسم الفاعل يكون مأخوذاً من حق الشئ

(الحقيقة) في الأصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ ثبت أو بمعنى مفعول من حقيقة أثبت نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي وللتأنيب النقل من الوصفية إلى الاسمية وهي في الاصطلاح وأنها بتقسيمها يقال (الحقيقة) هي في الأصل فعيلة بمعنى فاعل من قولهم حق الشئ بمعنى ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشئ بتصفيف القاف أى أثبتته نقلت إلى الكلمة الثابتة في معناها الأصلي بالتأنيب أو الأولى والمثبتة في ذلك المعنى بالاعتبار الثاني والتأنيب النقل من الوصفية للاسمية لان التأنيب أصلها نقل على معنى فرعى وهو التأنيب فاذار وحى نقل الوصف عن أصله الذي هو التذكير إلى ما كثر فيه استعماله فصار اسماً اعتبرت التاء فيه واتى بها اشعاراً بفرعية الاسمية كما كانت في الوصفية اشعاراً بالتأنيب وذلك كقولهم ذيمة فاتها بلاتاء وصفة في الأصل لكل مدحوح من ذبل أو بقراً وغنم كتراسمها في التاء واعتبر نقلها إليها فجعلت التاء في النقل من الوصفية للاسمية وكذلك النقل الحقيقة هنا لما اخص ببعض ما يوصف بموصار اسما جعلت النقل فيه وقيل ان التاء فيه الوصفية الأصلية وانه نقل من التانيب كذلك ما على الاعتبار الأول والتأنيب في تانيبه حقيقة لان فعلها اذا كان بمعنى فاعل يؤنب بالتاء كطر ضرطر فهو ما على الاعتبار الثاني فيكون نقله بالتاء عن المؤنث بقدر وغير تابع لموصوفه لان التاء انما تمنع من المؤنث فيمن تبع موصوفه ولا يؤخذ هذا الاعتبار من السكت ما هرز به ما عرف الشعر وكذلك حقيقة لنو ينمعنا اذا ريد بالشرعية لغوي أصلها من (الحقيقة الخ) ش شرع في حذل كل منهما حقيقة هي الكلمة المستعملة في اوضاعه في اصطلاح الضابط فقوله للكلمة جنس وأورد أنه يخرج عنها المركب فانه ليس بكلمة فغني أن يقول اللفظ يشمل المركب فانه ينقسم أيضاً إلى الحقيقة والجواز الآن يرد بالكلمة ما يقابل الكلام أو أعم فاتها حيث تناول المركب أيضاً أو يقال المركب ليس بموضوع قلت فيه نظر فان المركبات الاسنادية ولو قلنا انها موضوعة فقد يقال انما كسى حقائيق وجازات باعتبار العقل فهي عقلية لالتنو بل أن للعقل فيها نصير فاقاذا قلنا ان المركب موضوعة زيد قائم لافادة نسبة القيام زيد فكون ذلك حقيقة أو مجاز لا يعرف الا بتصرف العقل في تحقيق الاسناد وعدمه ثم قول الخطيب الآن يرد بالكلمة ما يقابل الكلام فيه نظر لانه اذا أراد ما يقابل الكلام دخلت المركبات الاضافية ونجرت المركبات الاسنادية والقائل بأن المركبات موضوعة قائل به في المركبات الاسنادية قطعاً وقوله المستعملة فصل أخرج الكلمة قبل الاستعمال فاتها لفظ موضوع وليس بحقيقة ولا جاز ومقتضى هذا الاحتراز أن يكون اللفظ قبل الاستعمال ويعد الوضع يسمى كلمة ويشبهه قولهم الكلمة لفظ وضع لحنى مفرد وفيه احتمال وفي كلام كثير ما يقتضى تقييدها بالمستعمل وقوله في اوضاعه قال المصنف هو احتراز عن شيئين أحدهما ما يستعمل في غير ما وضع لفظاً كما إذا أردت أن تقول له احبك خذ هذا الكتاب مشيراً إلى كتاب بين يديك فلفظت فقلت خذ هذا الفرس (قلت) فيه نظر لان اللفظ ليس بكلام لغوي فلا يسمى كلمة كيان

بمعنى ثبت وعلى انها ووصف بمعنى اسم المفعول يكون مأخوذاً من حققت الشئ بالتصنيف بمعنى أثبتته بالتشديد فحق الحقيقة على الأول الثابت وعلى الثاني المثبت (قوله من حق) باب ضرب ونصر (قوله نقل إلى الكلمة الخ) أى نقل ذلك اللفظ من الوصفية إلى كونه اسماً للكلمة الثابتة في مكانها الأصلي بالاعتبار الأول وهو أنها بمعنى المفعول فقول الشارح الثابتة أو المثبتة لف ونشر من تبو والمراد بمكانها الأصلي معناها الذي وضعت له أولاً وجعل المعنى الأصلي مكاناً للكلمة تجوز ثم ان الظاهر من كلام الشارح أن نقل هذا اللفظ من الوصفية إلى كونه اسماً للكلمة المذكورة بلا واسطة والذى في بعض كتب الأصول ان هذا اللفظ أعني لفظ حقيقة نقل أولاً من الوصفية إلى

الاعتقاد المطابق لثبوتها في الواقع ثم نقل القول بالدال عليه ثم نقل للكلمة المستعملة والظاهر أنه منقول إلى كل واحد (الكلمة) منهما بلا واسطة للمتن العلاقة بينهما بين المعنى الوضعي فتأمل (قوله وللتأنيب النقل) أى للدلالة على نقل تلك الكلمة من الوصفية للاسمية وتبين ذلك أن التاء في أصلها تدل على معنى فرعى وهو التأنيب فاذار وحى نقل الوصف عن أصله إلى ما كثر استعماله فهو الاسمية اعتبرت التاء فيه واتى بها اشعاراً بفرعية الاسمية كما كانت في الوصفية اشعاراً بالتأنيب فالتاء الموجودة فيه بعد النقل غير الموجودة قبله (قوله للنقل) أى وليست بالتأنيب باعتبار أن الحقيقة اسم الكلمة بدليل أنه يقال لفظ حقيقة ولو اعتبر كونه بالتأنيب حذفت

كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الكلمة المستعملة) الخ اعترض بأن هذا التعريف غير (ه) جامع لافراد المعرفة لانه لا يشمل الحقيقة

(الكلمة المستعملة فيها) أى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له) اصطلاح التناطيل أى وضعت له في اصطلاح به يقع التناطيل بالكلام المشغل على تلك الكلمة فالطرف أعنى في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة على ما هو عليه البعض

فالحقيقة في اصطلاح هي (الكلمة المستعملة) خرجت المهمة وتخرجت الكلمة قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجازا (فيها) أى معنى (وضعت) تلك الكلمة (له) أى ذلك المعنى (في اصطلاح التناطيل) أى وضعت لتلك المعنى في الاصطلاح الذى وقع به التناطيل أى التناطيل بالكلام الذى اشغل على تلك الكلمة فالجزء وهو قوله في اصطلاح التناطيل متعلق بلفظ المولى هو له وهو قوله وضعت تخرج به أعنى قوله فيها وضعت له الكلمة المستعملة فيها لموضع هو أى أعنى المستعملة فيها لموضع لقين * أحدها الكلمة المستعملة غلطاً في التلفظ المقصد لغير ما استعملت فيه فتقول خذ هذا الكتاب مشير الفرس فلا تسمى حقيقة لانه أعنى الكتاب لموضع للفرس واحتجزنا بقوله ولنا مع الفصل نحن اللفظ بدون المقصد لغير ما استعملت فيه كما ذكرنا ريت همرا ونظمتين يدا فقلت جازم فبأذا هو محرر واللفظ هنا في المقصد قد استعملت فيا وضعت له في أن يزعم

المسكوب وغلط في مقصده فى حقيقة لا يقال في الوجه الاول الاستعمال وضع فيحتاج إلى أن يراود فيا وضعت له مقصدا لاخراج اللفظ لانهما وضعت للمعنى الذى وقع الغلط فيه بذلك الاستعمال الآتية لم يقصد لا يقول الوضع اما المعين اللفظ للمعنى قبل الاستعمال وإما كثرة الاستعمال في الشئ حتى صار حقيقة فيه وكلاهما منقضى عن اللفظ بالمعنى الاول * والآخري من القمين المجاز المستعمل في غير مالم موضع لمطلقا أعنى لموضع له في اصطلاح التناطيل ولا في غيره فتقول رأيت أسداني الجام فان استعمال الاسد في الرجل الشجاع استعمال فيها لموضع له في اصطلاح ما ولا يقال الاسد استعارة وسأى فى أهمل موضوعه بناء على دخول الرجل الشجاع في جنس الموضوع فيصدق انه كلمة استعملت فيا وضعت له في الجملة لا نقول اذا أطلق الوضع ولم يقصد بتأويل ولا تحقيق انصرف الى الوضع بالتحقيق وهو الذى لا تأويل فيه فلا يتوهم دخول هذه الاستعمارة تخرج بقوله في اصطلاح التناطيل المجاز المستعمل فيا وضعت له لكن لا في اصطلاح التناطيل بل موضع له في اصطلاح آخر باعتبار اصطلاح التناطيل صار مجازا لانه فيه أعنى اصطلاح التناطيل مستعمل في غير ما موضع له كالصلاة اذا استعمالها الشارع في الدعاء فان مجازا لانه استعمال في غير ما موضع له في اصطلاح وان كانت موضوعة

كلام النائم لا يسمى كلاما قال والثاني أحد قسمنى المجاز وهو ما استعمله في لم يكن موضوعه لا في اصطلاح التناطيل ولا في غيره كلفظ اسد في الرجل الشجاع نعم قد تخرج بقوله فيا وضعت له الاعلام فانها مستعملة في غير ما موضع له فليست حقيقة ولا مجازا وقد صرح بهذا الاحتراز القشيري وغيره قال الشيرازى في شرح المختصر تخرج به ما استعمل فيها لموضع له كالوضع الجديد كما اذا قلت يا تخطيل هات السكين مشير الى الكتاب فان استعمال السكين في الكتاب وضع جديد غير مندرج تحته لان اللفظ في ابتداء الوضع ليس حقيقة ولا مجازا وفيه فظهر لان هذا القائل ان أراد وضعه جديدا وهو ممن أن يضع فقوله ذلك وضع واستعمال يكون حقيقة وان كان هذا القول غلطاً فقد تقدم الكلام عليه ونقول في اصطلاح التناطيل أخرج به القسم الثاني من المجاز وهو ما استعمل في موضع له لكن لا في ذلك الاصطلاح الذى وقع به التناطيل عند استعماله كالصلاة يعرف الشرع في الدعاء فانه كلمة مستعملة فيا وضعت له لكن لا في هذا الاصطلاح الذى وقع به التناطيل فهو مجاز شرعى وإن كان حقيقة

المركبة كقائم به فكان الواجب أن يسيل الكلمة باللفظ فيقول اللفظ المستعمل الخ واللفظ لم يفرد والمركب وأوجب بأن المركب وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لكنه لا يطلق عليه حقيقة ولو سلم اطلاق الحقيقة على المركب فنقول لما كان

تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن بل ذكر استطرادا اقتصر على تعريف الغالب

مها وذكر أسماء وهي المفردة دون المركبة (قوله) تلك الكلمة الاولى أن يقول أى تلك الكلمة بأى التفسير ليشير الى أن نائب الفاعل ضمير مستتر عائدا على الكلمة لا محذوف فان قلت حيث كان نائب الفاعل ضميرا عائدا على الكلمة لا على ما الواقعة على معنى كانت الصفة والصفة جارية على ضمير من حى له فكان الواجب الإبراز كما هو مذهب البصريين قلت لم يبرز لان الصفة فصل وهو يجوز فيه الاستئثار بانماق البصريين والكوفيين واختلف بينهما اذا كانت الصفة وصفا كذا قال بعضهم وقال بعضهم اختلف بين الفريقين في الفعل والوصف وعلى هذا قال

أنه لم يبرز باعلى المذهب الكوفي من عدم الوجوب عند أمن القسم كنهنا تأمل (قوله في اصطلاح التناطيل) المراد التناطيل التكم بالكلام المشغل على تلك الكلمة (قوله أى وضعت في اصطلاح به) أى لسيه يقع التناطيل أى التكم بالكلام المشغل المولى فى المثال بذلك الى أن إضافة اصطلاح التناطيل من إضافة السبب والسبب وجبتة لا إضافة على معنى لام الاختصاص لأن الاصطلاح فى المثال كان

فقولنا المستعملة احتراز عما لم يستعمل فإن الكلمة قبل الاستعمال لا معنى حقيقة وقولنا فيها وضعت له احتراز عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضعت له غلطاً كما إذا أردت أن تقول لصاحبك خذ هذا الكتاب سيرة إلى كتاب بين يديك فقلت خذ هذا القوس

سبباً في وقوع التضاغط كان غرضه ما المراد بوضع الكلمة لذلك المعنى في الاصطلاح أن يظهر ذلك على السنة أهل ذلك الاصطلاح بحيث يطقون اللفظ على ذلك المعنى إطلاقاً كثيراً حتى صار حقيقة سواء كانوا هم الواضعين للفظ لذلك المعنى أو كان الواضع غيرههم (قوله بما لا معنى له) أي بما لا معنى له صحيح لأن جهة اللفظ ولا من جهة المعنى آمن من جهة اللفظ فلا نه لا يجوز تعلق حرف جر معنًى اللفظ والمعنى بإعمال واحد (٦) وآمن من جهة المعنى فلا نه استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء

الاول ويراد ذلك الثاني عما لا معنى له فاحتراز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا معنى حقيقة ولا مجازاً وبقوله فيها وضعت له

في اصطلاح اللغة وانما خرج نحو هذا لانه لا يصدق عليه انها كلمة استعملت فيها وضعت له في اصطلاح التضاغط الذي هو اصطلاح الشارع لانه هو الخطأ الذي وضع له لفظ الصلاة هو الاركان المخصوصة من إحرام وكسوع وسجود وقراءة ولم يستعمل فيها وما استعمل في غيره الذي هو الدعاء فهي باعتبار اصطلاحه مجازاً وباعتبار اصطلاح الافتحيفة والمراد بنسبة الكلمة لاصطلاح التضاغط كون المتكلم بها كانت في لغته وتظهر على لسانه سواء كان هو الواضع لها أو كان الواضع لها غيره كما هو الراجح أن اللغة توقيفية لا اصطلاحية فلا ريد أن يقال نسبة الكلمة للاصطلاح يقتضي اقتدار التعريف على القول بأن الأوضاع اصطلاحية وانما جزمنا بأن قوله في اصطلاح التضاغط يعلق بقوله فيها وضعت له لانه لا يصدق عليه كقائل لانه لا يصح الابتكاف وذلك ان المعهود كون الاصطلاح ظراً للوضع أو سبباً له لا للاستعمال فيقال وضع هذا اللفظ في اصطلاحهم لكذا أي وضع في جملة ما اصطلاحوا على وضعه لكذا وسبب اصطلاحهم لكذا أو لا يقال استعمالهم في اصطلاحهم لكذا لأن يكون استعمال بمعنى وضع وآمان بقى على أصله وهو التاكيم والنطق بالمستعمل فلا معنى له إذ لا معنى لقولك نطق فلان بهذا اللفظ في اصطلاحهم لان النطق ليس به اصطلاح بل النطق بالقصد أصله اصطلاح على وضع المنطوق به وذلك الأصل سابق فلا يقال استعمالهم في إلا أن يراد استعمال بسببه وبعائنه فيعود إلى معنى أن الاستعمال الذي انما يحصل بحال النطق له تعلق بما وضع بالاصطلاح وأيضاً المتبادر أن اللفظ المستعمل في كذا معناه ان اللفظ أطلق على ذلك لكذا فيزعم أن الكلمة أطلقت على الاصطلاح ولا معنى لها أيضاً ذاعلق قوله في اصطلاح التضاغط بالمستعمل بقى الوضع علماً فيزعم دخول المجاز المستعمل في اصطلاح التضاغط أي في خطاب المتكلم فيها موضع له لكن في اصطلاح لغوية وقد يقال إذ استعملت الصلاة بعرف الشرع في الدعاء لم تستعمل فيها وضع له لأنها لو ان وضعت للدعاء فلم تستعمل فيه بالوضع الشرعي فلا توصف حال استعمالها بعرف الشرع انها استعملت فيها وضعت له بوجه ثانوا لا ريد أن يكون المجاز موضوعاً لشيء آخر غير موضوع وقد دخل في هذا الحد الحقائق الأربعة الأولى وبوالشرع غير العرفية العامة والعرفية الخاصة ويمكن أن يقال فيها وضعت له في اصطلاح التضاغط فصل يخرج المجازات كلها والكلام في اشتقاق الحقيقة للمجاز معروف في كتب

بالاول فلم يرد تعلق حرف جر ومعنى اللفظ والمعنى بإعمال واحد بل بإعمالين لان المطلق غير المقيد وتوقف في كفاية هذا عن جواب بعض من كتب على الأشعري وأجيب عن الاعتراض الوارد من جهة المعنى ومن جهة اللفظ بأن هذا الاعتراض انما يتوجه اذا أخرجت في فعل التظاهر المتبادر منها وأما إذا جعلت في معنى على أي استعمالاً لاجار ياعلى اصطلاح التضاغط أي جعلت لسمية أي بسبب اصطلاح التضاغط أوقد ريد أن المعنى المستعمل فيها وضعت له باعتبار اصطلاح التضاغط بالنظر إليه بحمل الظرفية مجازة فلا يرد ذلك المحذور لأننا صرف بالكلام عن المتبادر منه فالجمل عليه تكلف على أن وضعت فعل فهو أولى في العمل من الوصف الذي هو مستعمل خصوصاً وهو أقرب منه للعمل تأمل (قوله من الكلمة قبل الاستعمال) أي بعد الوضع

والثاني أحد قسمي الجواز وهو المستعمل فيما لم يكن موضوعه لاق اصطلاح به المتخاطب ولا في غيره كلفظة الاسدي في الرجل الشجاع وقولنا في اصطلاح به المتخاطب احتراز عن القسم الآخر من الجواز وهو المستعمل فيما وضع له لاق اصطلاح به المتخاطب كلفظة الصلاة يستعمله المتخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا

(قوله عن الغلط) أي كان اللفظية مستعمل في غير ما وضع له لا يرى أن لفظ فارس في المثال المذكور لموضع الكتاب فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطاً بحقيقة كما أنه ليس بمجاز لعدم العلاقة فإن قلت الوضع كما يأتي معناه تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واللفظ كذلك فكيف يخرج قلت القصد شرط في الوضع فهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى قصد اللفظ ليس بقصد وعلم أن المراد باللفظ الخارج بالقد المذكور لخطأ المتعلق باللسان أم المتعلق بالقلب فهو حقيقة أن كان الاستعمال فيما وضع له بحسب زعم المتكلم ولو غلط في قصده كن قال للكتاب الذي رأه من بعده أسد لا اعتقاده أنه حيوان مفترس وإن كان استعمال في غير ما وضع له بحسب زعم المتكلم فهو مجاز إن كان هناك ملاحظة علاقة كن قال للكتاب الذي رأه من بعده اعتقاده أنه رجل شجاع هذا أسد فإن لم يكن هناك ملاحظة علاقة فليس بمجاز كما أنه ليس بحقيقة كذا قرر شفاء العلامة الهدوي (قوله وعن الجواز المستعمل الخ) عطف على قوله عن الغلط وحاصله أنه احتز بقوله فيما وضع له عن شئين الأول ما استعمل في غير ما وضع له غلطاً فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز والثاني الجواز الذي لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات أعني (٧) اصطلاح اللغويين والشرعيين وأهل العرف وذلك

عن الغلط نحو هذا الفرس مشير إلى كتاب وعن الجواز المستعمل فيما لموضع في اصطلاح المتخاطب ولا في غيره كالاسدي في الرجل الشجاع لأن الاستعمال كان موضوعه

آخر كما في استعمال الشارع الصلاة في الدعاء وإن أراد المستعملة في اصطلاحه أي في المعنى المصطلح عليه عند صاحب الخطاب وهو ما موضوعه اصطلاحه عاد إلى المعنى بتكليفه ولذلك قلنا لا يصح إلا بتكليف وأيضاً ادخل في الاصطلاح وهو مجرور بالباليه وقد علق به في وضعت فهو مجرور بالباليه أي في المثل قلن حرفين لمعنى واحد يتعلق بواحد وهو مجموع وأوجب عن هذا بأن ما عمتع أن لم يشترخصمه بالتعلق الأول بأن يشترعوه بالنسبة للتعلقين وأما أن اعتبر خصوصه بالأول فيكون الأول متعلقاً به وهو عام يخصمو يتعلق به الثاني بعد خصوصه فتفتحه بالتعلق جاز كتحليل في قوله لعل كلار زفومانان ثم قرر زفان من ثمرة تعلق به بعد تخصيصه بكونه من الجنون الجنه متعلق به وهو عام وعلى هذا يكون التقدير هنا الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضع له وهذا المعيد باستعماله فيما وضع له استعمال في

النفقوا اصول وقوله في اصطلاح المتخاطب يتعلق بقوله وضعت له أي الكلمة المستعملة في شيء وهي موضوعه في اصطلاح المتخاطب لذلك الشيء في الاصطلاح الذي وقع به المتخاطب أي الاستعمال فإذا كان الخطاب بعرف الشرع وأطلقت على الدعاء فهي كلفه مستعملة في شيء وهي موضوعه في هذا الاصطلاح

استعماله فيما وضع له باعتبار اصطلاحهم ولا باعتبار اصطلاح غيرهم وهم اللغويون وأهل الشرع وكذا يقال في إذا كان المتخاطبان من أهل الشرع وأما الجواز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقد الذي بقي شيء وهو أن قوله فيما وضعت له كما أخرج الشين المذكورين أخرجه أيضاً للكتاب كما إذا قلنا قل حجج هذا ما من لا متعدد لذلك القول وليس ملاحظة لعلاقة وليس ثم فرق بينه من أراقة المعنى الحقيقي كان كتباً وصدقاً عليه انستعمل في غير ما وضع له فهو خارج بهذا القيد أيضاً لكن الشارع سكت عن إخراجها لأنه لا ينبغي أن يكون من مقاصد العلماء كذا قرر بعضهم هذا وذكر بعضهم أن السكتا به عجب أن يخرج عن حد الحقيقة ويخرج بما يخرج به الجواز ولم يتعرض الشارع لذلك فكانه أراد بالجواز ما يتناول السكتا به باللغويين أو اتفاقاً لمعريف الوضع القرينة المعتبرة أو ما ذكره مربي على أن السكتا بهن الجواز وقيل أنها حقيقة وحينئذ فيجب ادخالها في حدها وقيل أنها لا حقيقة ولا مجاز وهذا هو التحقيق وحينئذ فيجب إخراجها عن حدسها (قوله في الرجل) أي المستعمل في الرجل الشجاع (قوله لأن الاستعمال الخ) جواب عما يقال أن هذا الجواز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استمارة وسيأتي أنها موضوعه بالتأويل وإذا كانت موضوعه بالتأويل فكيف يخرج بقيد الوضع وخبر أن مخدوف دل عليه قوله إلا أن المفهوم بوجهة وإن كانت موضوعه بالتأويل بجهة مالية أي لأن الاستعمال حال كونه موضوعه بالتأويل غير موضوعه وضمانه به في الحقيقة فلما خرجت بجهة الوضع

(١) قول ابن ربيعة وباباً بموقوله بعد ما يليامك في النسخ وهو سبق فمواصا بني اه مصححه

(قوله بالتأويل) أى وهو كما بآي ادعاء دخول المسبب في جنس المشبه بكونه مفر دامن أفراده بعد اعتبار معنى التشبيه كما تقول فى الجامع أسد فتجعل أفراده جنس الأسد قديمين متعارفاً وهو الذى له غاية الجراءة وهى بقوة البطش فى ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذى له تلك الجراءة والقوة فى ذلك الهيكل المخصوص (قوله من اطلاق الوضع) أى من الوضع عند إطلاقه وعدم تبينه بتأويل أو تحقيق (قوله انما هو الوضع بالتحقيق) أى الذى لا تأويل فيه وهذا التقدير غير موجود فى الاستعارة أى والمنصف قد أطلق الوضع فيكون مراده الوضع بالتحقيق فصح آخر اجاب بهذا القيد (قوله عن المجاز المستعمل الخ) الاولى أن يقول عن الكسبة المستعملة فى موضع فى اصطلاح غير الاصطلاح الذى به الخطاب فانها ليست بحقيقة لكن عبر بما ذكره للتبيين من أول الامر على أن تلك الكسبة الموصوفة بما ذكره مجاز (قوله اذا استعملها المخاطب) بكسر الطاء أى التكلم بعرف الشرع والمراد بالتكلم بعرف الشرع المراد لا وضاح ذلك العرف فى استعمال اللفاظ (قوله فى الدعاء) متعلق باستعملها وذلك بأن قال ذلك المستعمل لشخص صل أى ادع (قوله فانها) أى الصلاة بمعنى الدعاء (قوله لاستعماله) أى المخاطب ذلك اللفظ وقوله فى غير ما أى فى غير معنى وقوله وضاح أى اللفظ وضحه عائداً على ما وقوله (أ) أعنى أى بما وضعه فى الشرع وكان هذا اللفظ مجازاً اذا استعمله

بالتأويل لأن المفهوم من اطلاق الوضع انما هو الوضع بالتحقيق واحتز بقوله فى اصطلاح الخطاب عن المجاز المستعملة فى موضع فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى به الخطاب كالمصلاة اذا استعملها الخطاب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازاً لاستعماله فى غير ما وضعه فى الشرع أعنى الاركان المخصوصة وان كانت مستعملة فيها وضعه فى اللغة (والوضع) أى وضع اللفظ

اصطلاح الخطاب فريد الى الصحة بأن راد بالاصطلاح المصطلح عليه عند الخطاب بكلامه أو تجعل فيه الدسيسة أى استعملت فى موضوع لها وذلك الاستعمال بسبب رعاية اصطلاح لهذا الخطاب بمعنى أن الاستعمال فى ذلك الموضوع له لولا الاصطلاح الذى للخطاب بهذا الكلام لم يصح أنها استعملت فيها وضعت له ولكن هذا التمعج تكلف كما تقدم بنى عنها لعلها بوضعت فتعين العدل اليه وقد أثبت هنا لما فى المحل من الحاجة الى مزج بدقيق وبسط فليتأمل ولما شئت قد رتب الحقيقة على الوضع الذى اذا أطلق انصرف الى الوضع بالتحقيق عرف الوضع بالتحقيق بقوله (والوضع) أى سلق وضع اللفظ وانما قلنا لغيره وقال بعض الشارحين ان قوله فى اصطلاح الخطاب متعلق بقوله المستعملة ثم قال ولو قل على اصطلاح لسلم من أن يرد عليه أن جازين متعين لفظاً ومعنى لا يتعلقان بشئ واحد وليس ما قلناه مراد المنصف لما ذكره ومن جهة المعنى أيضاً فإنه يلزم أن يكون اطلاق الصلاة على الدعاء باصطلاح الشرع حقيقة لانها كلمة مستعملة فى اصطلاح وضع به الخطاب مستعملة فيها وضعت له لفظه وهو عكس مقصوده ص (والوضع)

الخطاب بعرف الشرع فى الدعاء هو مجاز أيضاً اذا استعمله الخطاب بعرف اللغة فى الاركان المخصوصة لانه كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح الخطاب وان كانت مستعملة فيها وضعت له فى غير الاصطلاح الذى وقع فى الخطاب والحاصل أن الصور أربع استعمال اللغوى الصلاة فى الدعاء واستعمال الشرعى لها فى الاركان وهاتان حقيقتان داخلتان فى التصريف بقوله فى (١) اصطلاح به الخطاب واستعمال اللغوى

لها فى الاركان واستعمال الشرعى لها فى الدعاء وهما مجازان آخر جافى قوله باصطلاح به الخطاب بمعنى آخر وهو أن اللفظ قد يكون فى الاصطلاح مشتركاً بين معينين ويستعمل فى أحدهما من حيث انه ملابس للآخر لان حيث انهم موضوع له وهذا داخل فى التعريف انه مجاز كما لو استعمل الشرعى الصلاة المشتركة بين الأفعال المخصوصة وسجدة التلاوة لوقيل بالاشتراك فى سجدة التلاوة من حيث أنها بعض من المعنى الاول وقد يجاب بأن هذه السورة خارجة بقيد الحيفة للمعوضة فى التعريف اذا المراد الكسبة المستعملة فيها وضعت لمن حيث انها موضوعة واستعمال لفظ الصلاة فى سجدة للتلاوة من حيث انها بعض الافعال المخصوصة ليس من حيث انها موضوعة تأمل فقرة لك شئنا العدوى (قوله الوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته لاخذ المشتق منه فى تعريفها معرفة المشتق تتوقف على معرفة المشتق منه (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلق الوضع الشامل الوضع الكتابى والاشارة والنصب والمقدوالا لزوم التعريف بالاختصاص فيكون غير جامع لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك الشئ لفظاً أو غيره فبالقيد الذى ذكره الشارح صلت مساواة لفظه للحدود وفى كلام المنصف والمراد وضع اللفظ المقرد لأن الكلام فى وضع الحقائق الشخصية أعنى الكلمات لا ما يشتمل المركب لان وضعه نوى على القول

(١) قوله فى اصطلاح به الخطاب هكذا فى بعض النسخ وهى التى كتب عليها الطولون بنى الحشى عليها كلام معنا اه مصححه

بأنه موضوع فهو ترجع عن الموضوع وعقل أن يكون المراد باللفظ أعم من أن يكون مقردا أو مركبا يقطع النظر عن الموضوع (قوله تعيين اللفظ) أي دلوا بالقوة لتدخل الضمائر المستعملة والمراد بتعيين اللفظ أن يخص من بين سائر اللفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص (قوله على معنى الخ) فيه أن الأولى أن يقال للدلالة على شيء لأن المعنى إنما يصير (٩) معنى بهذا التعيين فطرعا للوضع اللفظ

والثاني للالفاظ والمعنى وقد يقال مسلم أن الوضع إضافة بين اللفظ والمعنى وأنها طرعا له لكن الإضافة إنما تتضح غاية الانضاح بتعيين طرفيها أن قلت لك أن تستعين عن ذكر هذا القيد في التعريف وتقتصر على ما تقدم قلت ذكره ارتكابا لما هو الأولى من اشتغال التعريف على الملل الأربع فإن التعيين لا بد منه من معنى فيدل عليه بالاتزام واللفظ والمعنى عبارة عن العلة المادية للوضع ولا تباط اللفظ والمعنى عبارة عن العلة الشكلية والدلالة على المعنى بنفسه هو العلة الغائية فتأمل (قوله على معنى) أي ولو كان لفظا بكتول كلمة (قوله أي ليدل بنفسه) أشار إلى أن قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في الجواز لأن دلالة بقرينة وليس متعلقا بالتعيين ولا لقصد على قوله للدلالة فصار للابتناس (قوله لا بقرينة تنضم إليه) أي بحيث تكون تلك القرينة محصة

(تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه) أي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه بمعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف أيضا

مطلق الوضع لكونه ما يندرج جالو الوضع بالتأويل وقد نال اللفظ ليعلم كاد عليه كلامه بعد أن المراد تعريف وضع اللفظ لا تعريف الوضع الشامل لوضع الإشارة ولا المراد نحو ذلك وهو (تعيين اللفظ للدلالة على معنى) خرج بقوله تعيين اللفظ تعيين نحو الإشارة باليد أو الرأس للدلالة فلا يراد هنا كما ذكرنا معنى تعيين اللفظ أن يخص من بين سائر اللفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص ليفهم منه عند ذكره العالم بالوضع (بنفسه) خرج بالتعيين للدلالة بواسطة القرينة وهو وضع الجواز كما صرحه المصنف وكون الدلالة على المعنى بالنفس لا بالقرينة فيفيد العلم بوضع ذلك اللفظ كاف في فهم معناه عند إطلاقه عليه فيشمل وضع الحرف كالاسم والفعل لأن وضع الحرف إنما هو على أنه اسم سمع حرق فهم معناه من غير توقف على قرينة إذ الوضع واحد ولم يصح فيه قرينة فلا يحتاج في فهم معناه إلى قرينة وإنما يحتاج إلى القرينة قياسا على غيره مما وضعه أولا كالجواز لكن براد أن يقال فاعني قوله ما إذا كان دلالة الحرف باعتبار مدخوله فإن هذا أمر مشهور في الحرف فيثبت فيصدق بذلك توقفه على غيره فلا يفهم معناه بمجرد الاسم بوضع فكيف يصدق عليه المد والجواب عن ذلك كما أشرنا إليه أن سماع الحرف كاف بعد العلم بوضع في فهم المعنى بالنظر إلى نفسه بمعنى أنه لم يصحب وضعه القرينة ولا جعلت شرطاً عند الوضع في فهم معناه وهذا هو المراد بالدلالة بالنفس وإنما جاء التوقف بالنظر إلى المعنى لكونه نسبيا لا ينضم إليه باعتبار ما قلنا به فيتم ذلك بأن يدعى أي معنى كونه نسبيا كونه ملحوظا للقرينة لا كونه ذاتية متعلق بين شيئين فقط والأمر أن يكون نحو البتة والأمر هو أن يقال ذلك أن يقال الحرف بوضعه الواضح للمعنى الملحوظ ليتوصل به إلى غيره فانه كما قرأ في وضع اللفظ للمعنى الملحوظ لذاته نسبيا كان بأن توقف فهمه على فهم غيره وأمر نسبيا بأن لم يتوقف كذلك يفتر على وضع اللفظ للمعنى النسبي الملحوظ لغيره فيثبت ذلك الحرف بالنظر إلى وضع نفسه كافي في الدلالة لأن الواضع لم يعتبر ذلك المعنى بالنفس الحرف دون قرينة ولا يصح كون نفس المعنى نسبيا لا يفهم إلا باعتبار معنى آخر يدل عليه لفظ سوى الحرف لأن ذلك أمر عارض لا يضر بالأمور عند الاستعمال فعدم كفايته عند الاستعمال لا يانظر إلى الوضع الأصلي لأن الحرف لم يوضع مقرونا بغيره وكما لم يضر في وضع الاسم للمعنى النسبي المتفق على ملازمة الإضافة لأشعاره من تأمله كون الاسم احتياج في فهمه عند الاستعمال إلى الإضافات وأما قلنا عند الاستعمال لأن واد الإضافة لا تقتضي وضع الاسم معها إذ غايتها تقتضي زوما أن الاستعمال لا ينفك عنها لأنه وضع كذلك يكون الفرق بينهما بين الاسم الموضوع للمعنى النسبي الملازم للإضافة

تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه

(٢ - شروط التخصيص رابع) للدلالة على المعنى وهذا أي قوله لا بقرينة تنضم إليه محصة للدلالة صادق بأن لا يكون هناك قرينة أصلا أو كان هناك لفرق بغير محصة للدلالة على المعنى بل مصنة للمعنى المراد عن حاجة المعاني كإحدى المشترك (قوله ومعنى الدلالة بنفسه) أي ومعنى دلالة اللفظ المقيدة بكونها بنفسه وقوله أن يكون العلم بالتعيين أي أن يكون علم المخاطب بتعيين اللفظ لذلك المعنى وقوله كافي في فهم المعنى أي من ذلك اللفظ وقوله عند إطلاق اللفظ أي عند ذكره مطلقا عن القرائن المذكورة في التفسير فمقتضى بقوله كافيا (قوله وهذا) أي تعريف وضع اللفظ الذي ذكره المصنف (قوله شامل للحرف) أي شامل لوضع الحرف كما يدل على وضع الاسم والفعل

(قوله لا تأتيهم معاني الحروف) أي الافرادية (١٠) كالأبشاء والاستفهام والتعريف وقوله عند إطلاقها أي عند كرمها

مطلقة وقوله بعد علمنا بأوضاعها أي بأوضاع الحروف لتلك المعاني مثلا اذا علمنا أن من موضوعه الابتداء فهناك معناها عند سماعها (قوله الآن معانيها) أي التي تستعمل فيها وقوله ليست تامة في نفسها أي ليست مستقلة بالمفهومية بل هي معاني جزئية (قوله بل محتاج) أي تلك المعاني المستعملة فيها إلى الغير أي إلى ذكر الغير وهو المتعلق مع الحروف لثمة تلك المعاني الجزئية والحاصل ان الحروف على مذنب الشارح موضوع لمفهوم كلي ولا يستعمل الا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم فهو يدل بنفسه على موضوع من المفهوم وذو كراته لثمة الجزئي الذي يستعمل فيه وهذا مبني على مقاله العلامة الرضي في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها أي كلمة دلت بنفسها على معنى ثابت في غيرها خالدا في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل أي متعلق به وفي قولنا لعل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة

لا تأتيهم معاني الحروف عند إطلاقها ليعلمنا بأوضاعها الآن معانيها ليست تامة في نفسها بل محتاج إلى الغير بخلاف الاسم والفعل لثمة لا يكون هذا مثلا موضع الحرف حتى صرح أن يجبر عن الاسم دون ما ذكر من كون معناه روعي ولو حظ لغيره لانداته فان الملاحظة لا يقدّر أن يحكم عليه ولا يصلح لذلك بما قال وهو ان البصر في ادر الثا البصرات كالصورة في المعاني المتركة فكأن الناظر إلى صورتي المرأة متوجها لتلك الصورة بخصوصها لا يقدّر أن يحكم على المرأة حال توجهها إلى الصورة ولو كانت المرأة متدركة في تلك الحالة فتوجهه في الصورة وثباته عليها وجهه المرأة مرة تلك الصورة وسيلة إليها فلا يستطيع أن يراعي جوانبها وأحوالها ليحكم عليها كذلك الناظر في حال الاسم والفعل مقبلا على شأنهما ليحكم معنى الحرف الذي هو الابتداء في من مثلهما إذ قيل سر من الدار وسيلة إليها وإلى عالمها لثمة السامع ان مضمون الاول ابتدئ من مضمون الثاني ولا يقال الابتداء هو الوسيلة وهو المتوسل اليه لا توسيع لثمة حيث أنها ابتدءت من شيئا ومتوسل اليه من حيث أنها ابتدءت السير من مكان مخصوص ولهذا لا يستطيع أن يحكم على معنى الحرف حيث أنه لو حظ لغيره ولو حظ لثمة لغيره بالاسم ولوجب صحة الحكم عليه كما يصح الحكم على المرأة إذا لم يحكم وسيلة بل جعلت مقصودة للاحاطة حيث بدأ بحال كل منهما حيث قصد بالثبات فتقول المرأة مجلوبة مثلا وابتداء السير البصرة أحسن من ابتداء من الكوفة ولثمة هذا لا يصح الحكم على الفعل فإذا قلت قام فهو من حيث دلالة على القيام لمحوظ لثمة ذلك فارق الحرف ومن حيث ان فيه نسبة مقصودة للفاعل لانداته لا يصح الحكم عليه اذا لا يستطيع الحكم على غير محوظ لثمة كما فهمت في المرأة ولما كانت دلالة الحرف الحقيقية هي دلالة على المعنى المتوسل اليه وهو الخاص لكون معناه الاصل في نسبية مقصود الغير ولا تحصل تلك الدلالة الا عند ذكر الدال على المعنى المقصود أحواله وهو الاسم والفعل قبل أن معنى الحرف مخصوص وهو في من مثلهما ابتداء سير من البصرة مثلا فاذا اُخذ الحرف هذا المعنى رذ بنوع من الاستزمام وهو استزمام الاخص للاعتماد على المستقل الذي هو مطلق الابتداء وفيه يقع التشبيه والاستعارة على ما سبقت وأما اعتبار هذا الخاص الذي لا يستغنى الا في وقت الاستعمال وان كان الحرف موضوعا للكل لانه لا احتياط الوضوح ليكون وسيلة لغيره صار كأنه لنوق البين لتوغل النفس في طلب المتوسل اليه فمعنى الحرف وعاء المعنى الاصل في الموضوع له كاللازم فقولهم ليس لا ابتداء في من مثلهما في الحرف والا كان اسما وانما هو لازم فيكون بذلك انه لموضع له استقلال بل مع ملاحظة المتوسل به إلى غيره وهذا اعني كون الحرف وضع بمعنى نسي كل ملحوظ لثمة الذي قصد خصوصه فاد المتوسل اليه بمعنى الحرف وصار هو كاللازم اعد لما يتكشف في بيان معنى الحرف وفي بيان كيفية وضعه اذهو اوفق لقاعدة الوضع وهي أن الموضوع يدل على الموضوع له كليا وجزئيا والافعال الحرف ان جعل لكلي فلا معنى لما يقال من أن الكل المتكامل لا لازم لثمة وان وضع للمسمى معناه وهو الجزئي لم يكن في غير ذلك الجزئي مجازا أو متوقفا وهو أيضا أتى الاشكال بان كان وضع كلياته الحكم عليه كالردف لمن الاسماء وكذا ان وضع جزئيا فيل ان الحرف يستغرق دلالة على معناه الافرادية ذكر متعاقبه بخلاف الاسم فانه انما يحتاج الى غيره في معناه التركيبي فان كون زيد في قولك قام زيد فاعلامه تركبي لا يستغنى عنه الا بالتركيب مع قام على أن هذا لا يحتاج الى الاحتراز عنه لان كونه فاعلام يستغنى الامن نفس التركيب فلا دخل لنفس الاسم فيه موقفا على التركيب حتى يحد عنه الان يقال له دخل في ذلك لانه متعلق بالتركيب

قام زيد ومن في قولنا سر من البصرة يدل على الابتداء الذي هو في البصرة وتحكما (قوله بخلاف الاسم والفعل) عند أي فان معنى كل منهما الذي يستعمل فيه تام في نفسه فلا يحتاج في فهمه إلى انضمام الغير له (قوله لا يكون هذا) أي تعريف الوضع

فقولنا بنفسه احترام من تعيين اللفظ للدلالة على معنى

(قوله عندهم يجعل الخ) أي وهو ابن الحاجب وحاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل في السببية في قولهم الحرف تقتدل على معنى في غير هأى بسبب غير هأى هو المتعلق فغنى ذلك دلالة الحرف على معناه مشروط فبذلك كرمته وتعلقه وحيد فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمناه كافيا في فهم معناه من قبل لا بمن ذكر المتعلق في هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذي ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف والحاصل أن الحرف فيه مذهبان أحدهما أنه يدل بنفسه والثاني أنه لا يدل إلا بصحبة غيره فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثاني ومنه أخذ الخلاف قول القضاة الحرف معادل على معنى في غيره فقال الرضائي في النظر في وإن المعنى ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره فالحرف دال على المعنى بنفسه لاجلا ولكن ذلك المعنى الذي دل عليه الحرف لا يتم ولا يتبين إلا بذكر المتعلق لتعيينه به وقال ابن الحاجب إن في سببية وإن المعنى ما دل على معنى بسبب غيره (١١) فهو لا يدل على المعنى بذاته بل حتى

بذكر المتعلق من مثاليهم
منها الابتداء ولكن لا يتم
تعيينه إلا بذكر السبب
والحرف مشتمل على الأول
وعلى الثاني الدال على
الابتداء من بشرط ذكر
السبب والحرف مشتمل
على معناه الأخرى أي
كدلالة على الابتداء
ولم على الثاني وحصل على
الاستخدام وقيد بالأفرادى
لأن اشتراط التعريف للدلالة
على المعنى التركيبي مشترك
بين الحرف والاسم الأخرى
أن الدلالة بقى قولك جاءني
زيد على القاعلية بواسطة
جاءني ودلالة الضمير على
المفعولية بواسطة ذكر
الفعل والقاعل والحاصل
أن اشتراط التعريف للدلالة
على المعنى الأخرى مختص
بالحرف وأما اشتراطه في

عندهم يجعل معنى قولهم الحرف معادل على معنى في غيره أنه مشروط في دلالة على معناه الأخرى
ذكر متعلق (نخرج المجاز) عن أن يكون موضوعا للنسبة إلى معناه المجازي (لأن دلالة) على ذلك المعنى
ويزعم على هذا القول خروج الحرف عن حد الوضع الحقيقي لعدم كفايته في الدلالة بالنظر لاصل وضه
ويزعم عليه محققا لآخر عنه عندهم متعلق إليه لا تعدل دلالة كدلالة الملازم بالإضافة يلزم كون الملازم
الإضافة شرطا لوجود توفيق دلالة على المعاني إليه فلا يقل ملازم الإضافة شرط فيه المعاني إليه
لمحة الاستعمال لا في أصل الوضع قلنا فكذلك الحرف إذا لم يرد عن الواضع فخص في كون الحرف مشروط
أعماله بدخوله في أصل دلالة ولازم الإضافة بشرط اتصاله بالمعاني إليه في حصة الاستعمال فهذه
دعوى بلا موجب ولا دليل عليها بخلاف اعتبار مدلول معنى كمال التوصل به لغيره فانه يدل عليه علم
حصة الحكم عليه وقد بينا وجهه المناسب حسا ومعنى وبه فهم ما ذكرنا في تأني عن عدم حصة
الاستعمارة والتشبيه في معنى الحرف لأن ذلك من الحكم عليه وهو لا يقبل الحكم لما ذكرنا وقيل إن معنى
قولهم يدل الحرف على معنى في غيره أنه يدل على معنى كائن في غيره فاللام مثلا يدل على معنى التعريف
السكان في لفظ رجل من قولنا جاءني الرجل وهذا أيضا بظاهره فاسد لأنه يلزم عليه أن الاستعمال من
قولنا جاءني بغيره دل على المعنى الذي هو بغيره ومعالم أن الاستعمال قائم بالتمام لا باللفظ
وإن أراد أنه متعلق به دخل فيه دلالة الفعل لا نأخذ قلنا ضربت دل ضربت على معنى متعلق بزيد
مثلا وإن أراد أنه يدل على معنى موجود في معنى لفظ آخر لم يرد نحو اليأس والسودا من الحروف
لأنه يدل على صفة موجودة في معنى لفظ آخر وهي ذات زيد فلا يتم الآن بذكر ما ذكرنا أنه يدل على معنى
ملحوظ لغيره فتأمل هنا فإن البس في شأن دلالة الحرف من دقائق إعجاز الوضع وفرد ذكرنا عنده
الانصاف عليه كفاية والله الموفق بمنه وكرمه (نخرج) عن الحاصل ذكر الوضع (المجاز) بمعنى أنه
إذا كان الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فخرج وضع المجاز لأن موضوع نوعه على
الصحيح وانما نخرج (لأنه) تعيين اللفظ للعلة على المعنى بواسطة القدر بتخييل جعل الواضع (دلالة)

نخرج المجاز لأن دلالة

الدلالة على المعنى التركيبي فهو مشترك بين الاسم والحرف فلذا قيل الشارح المعنى بكونه أفراديا أه فزى والمعنى التركيبي هو ما دل
عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله نخرج المجاز) هذا مقرر على التقييد بقوله بنفسه أي باعتبار هذا التقييد خروج اللفظ المجازي عن
كونه موضوعا للنسبة لمناه المجازي أي وإن كان موضوعا للنسبة لمناه الحقيقي وفي كلام المصنف مساعضة الخارج بالتقييد المذكور
في الحقيقة قائم بتعيين المجاز من كون موضوعا لقول المصنف نخرج المجاز على خلف منصف أي نخرج تعيين المجاز وقول الشارح
عن أن يكون موضوعا لجارة لظاهر المصنف من أن الخارج نفس المجاز قائل بذكر تعيين المجاز من كون موضوعا ج أيضا بتعيين
الكتابة بتعانيها غير حقيقة لأن كلام المجاز والكتابة إنما يدل على المعنى بواسطة القرينة وإن كانت القرينة في المجاز مألوفة
وفي الكتابة غير مألوفة

بقريته أعمى الجواز فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعا ودخل المشترك في الدلالة لان عدم الدلالة على أحدهما يعين بالقرينة لعارض اضني الاشتراك لا ينافي تعيينه للدلالة عليه بنفسه وفهم السكا كمال أن المشترك كالقرء معناه الحقيقي هو مالا يتجاوز معنيه الظاهر والخص غير مجموع بينهما قال فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منتسبا الى الوضعين أما إذا خصصته بواحد ماصري بها مثل أن تقول القرء بمعنى الظهر وإما استازا مثل أن تقول القرء بمعنى الخيض فأنه حينئذ يتعصب لدلالة الدلالة على الظهر بالتعيين كما كان الواضح عينه بإزائه بنفسه ثم قال في موضع آخر وأما ما ينظر في المشترك من الاحتياج الى القرينة في دلالته على ما هو معناه فقد عرفت أن منشأ هذا الظن عدم تحصيل معنى المشترك الدائر بين الوضعين وفيما ذكره نظر لأننا لا نسلم أن معناه الحقيقي ذلك وهو الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه ثم قوله إذا قيل (١٧) القرء بمعنى الظهر أولا بمعنى الخيض فهو دال بنفسه على الظهر بالتعيين وهو ظاهر فإن القرينة كما تكون

معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الظهر وقوله لا بمعنى الخيض قرينة

(قوله أن تكون بقرينة) أي بواسطة قرينة فالدال اللفظ بواسطة القرينة (قوله دون المشترك) حال من الجواز أي حاله كون الجواز مغايرا للمشارك (قوله فانه لم يخرج) أي فهو حقيقة ولو استعمل في معنيه بناء على جوازه وقال بعضهم أنه يكون مجازي في هذه الحالة فإن كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما إذا استعمل في أحدهما والمراد بالمشارك ما وضع للمعنيين أو أكثر وضعا متقددا اتحد واضحه أو تعدد (قوله لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أي لتعنيهما

أفتاتكون (بقرينة) لا بنفسه (دون المشترك) فانه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرء مثلا عين مرة للدلالة على الظهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الخيض بنفسه فيكون موضوعا وفي كثير من النسخ يدل قوله دون المشترك دون الكتابة وهو هو لانه أن أراد أن الكتابة بالنسبة الى معناها الأصلي موضوعا

أي دلالته الجواز على المعنى الموضوع هو له أعلم (١) شرط (قرينة) مقصورة في وضعه لا بنفسه خرج عن حد وضع الحقيقة وضع الجواز وإنما يحتاج الى إخراج بناء على أن الدال هو اللفظ والقرينة شرط الدلالة كما قررنا وأما ما ينشأ عن الدال في الجواز هو اللفظ والقرينة يستلزم فلا يحتاج الى إخراج مزيدا بقوله بنفسه لان اللفظ في الجواز لا يصدق عليه حينئذ انه دال بل هو جزء الدال وعلى أن المخرج هو وضع الجواز كما قررنا بكون اسناد آخر وجب الى الجواز مجازا ويحتمل أن يكون معنى نخرج الجواز من حد الحقيقة لا يشتهل على ذكر الوضع الذي لا يشتمل عليه مفهوم الجواز وعليه يكون اسناد آخر وجب الى الجواز حقيقة وكذا نخرج الكتابة لان تعيينه للدلالة على المعنى الذي صار به اللفظ كتابة أعلم بالقرينة فمعنى ما استعمل منها في المعنى الأصلي مع القرينة بالقرينة يصدق عليها بأنها كلمة استعملت في موضع لا يملك بشرط اختصاص بأن يقول في موضع لا يملك بشرط حتى يخرج ولعله لكون اللفظ لا يسميه كتابة بذلك الاعتبار وعلى إخراج الكتابة كما ذكرنا يكون المراد بالقرينة المخرجة عن الدلالة بنفس اللفظ القرينة المعينة لارادة غير الأصل لا المانع من إرادته واللام يخرج الى الجواز لانه هو المحسوب بالقرينة المانعة عن إرادته الأصل دون الكتابة فان قرينتها بقي معها جوازا إرادة المعنى الأصلي مع القرينة على ما يأتي ان شاء الله تعالى فتدبر على ذلك أن الجواز والكتابة يضرجان من أحد (دون المشترك) فلا يخرج لأن وضع موضعين فأكثر على وجه الاستقلال بمعنى أنه عين أو لا يدل

بقرينة دون الكتابة) ش الماحل الوضع في دال في الحقيقة احتاج لتعريفه فقال انه تعيين لفظ للدلالة على معنى وهذا حسن وقوله بنفسه يخرج تعيين اللفظ للدلالة على معنى بقرينة فهو الجواز فلذلك التعيين لا يسمى وضعا أو ورد أن المراد بالتعيين تعيين الواضع والجواز ليس فيه تعيين واضع بل فيه استعمال فلم يدخل في قوله تعيين فلاحاجة لآخر لانه قد عرفت ذلك أي ببناء السببية فقال يخرج

بدون القرينة حينئذ ففهم يشاء المعنى لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف الجواز فان القرينة فيمحتاج اليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله أحد المعنيين) أي على أنه مراد (قوله بالتعيين) أي حاله كون ذلك الاحتمال بتساو التعيين (قوله لارض الاشتراك) اضافته بيانية أي لعارض هو اشتراك المعاني في ذلك اللفظ الذي عين للدلالة عليها وهو عدم التفهم (قوله لا ينافي ذلك) أي تعيينه للدلالة على كل من المعنيين بنفسه والوجه آخر من قوله وعدم فهم الخ (قوله فيكون موضوعا) أي فيكون المشترك موضوعا لكل منهما بوضعي على وجه الاستقلال فإذا استعمل في أحدهما واحتج الى القرينة المعينة للمراد لم يضرب ذلك في كونه حقيقة لان الدال على القرينة بنفسه لتعيين المراد لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد (قوله وهو هو) أي من الناسخ أو من المصنف (قوله ان أراد أن الكتابة) أي اللفظ الكتابي

فكذا

(قوله فكذا المجاز) أي وحينئذ فلاوجه لخروج المجاز عن كونه موضوعاً للكتابة (قوله وأن أريد أنها) أي الكتابة بمعنى اللفظ الكتابي (قوله لأنه لا يدل عليه بنفسه) أي لأنه لو كانت الكتابة موضوعاً للكتابة لكانت الكتابة خارجة عن البيان لأن دلالتها حينئذ ليست عقلية بل وضعية (قوله بل بواسطة القرينة) أي (١٣) فالقرينة في الكتابة من جهة الدال

كالمجاز وحينئذ فلاوجه
لإخراج أحدهما دون
الآخر (قوله لا يقال) أي
في الجواب عن المصنف
على هذه التسمية أولاً يقال
في دفع السوء عليها وحاصله
جوابان تقرر الأول أن
يقال تخشع الاحتمال
الثاني لا نسلم ما ذكره من
الفساد ومضى قوله في
تعريف الوضع بنفسه أي
من غير قرينة مافقه عن
أرادة الموضوع له وليس
معنا من غير قرينة مطلقاً
كما تقدم وحيث كان معناه
ما ذكره فخرج المجاز دون
الكتابة لأن المجاز فيه
تعيين اللفظ للدلالة على
المعنى بواسطة القرينة
المافقه عن أرادة الموضوع
له وأما الكتابة ففيها تعيين
اللفظ ليدل بنفسه لا بواسطة
القرينة بل باللفظ لا
القرينة بل باللفظ لا
عن أرادة الموضوع له فيجوز
فيها أن يراد من اللفظ معناه
الأسلي ولازم ذلك المعنى
فقول المعترض لأن لا يدل
عليه بنفسه بل بواسطة
القرينة ممنوع وتقرر
الثاني أن يقال تخشع الثاني
ولا نسلم ما ذكره من الفساد
ومضى قوله في تعريف

فكذا المجاز ضرورة أن الأسدي قولنا رأيت أسدأرى موضوع الحيوان المقترى وإن لم يستعمل
فيه وإن أريد أنها موضوعة للتسمية لا معنى للكتابة أعني لازم المعنى الأصلي ففساد مظهر لأنه لا يدل
عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال المعنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مافقه عن أرادة الموضوع
له أو من غير قرينة عقلية فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكتابة لأننا نقول

على المعنى بنفسه أي بلا قرينة ثم عنيته غير الوضع الأول المعنى آخر ليدل عليه بنفسه أيضاً أو عنيته
وأضحه أولاً نسباً للأول أو بالإنسان فالقرينة مثلاً موضوع نارة ليدل بالاستقلال على معنى الخيض
ونارة ليدل كذلك على الظاهر فإذا استعمل في أحدهما احتج إلى القرينة المعينة للراد لم يضر ذلك في
كونه حقيقة لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين المراد لا لاجل وجود أصل الدلالة على المراد فقرينة
المشترك تشارك في قرينة المجاز في أن قرينة المشترك لا يبين دلالة العين لها اللفظ أولاً ولا يوضحها فخرت الحاجة
لتعيينها بمرجحاً موضوع آخر مستقل وقرينة المجاز لا يبين دلالة لم يكن اللفظ عين لها أولاً بل دون القرينة بل
عين للمعنى القرينة هذا في المشترك المستعمل في أحدهما معنيهما أو المستعمل في معنيهما معاً أو أكثر بناء
على جواز ذلك فإن قلنا أنه حقيقة فيما كاتيل فالقرينة أيضاً لا يبين دلالة كان اعتبارها أولاً ولا يوضحها
قلنا أنه بمرجحاً فيها فالقرينة ثانياً دلالة اعتبار الوضع للمعنى القرينة وعليه فلا يبقى في الخد جميع أفراد
المشترك بل بعضها فليتهم فتقرر بما ذكرنا أن إخراج عن الخد هو المجاز والكتابة دون المشترك كلاً أو
بعضاً أو ما يوجد في بعض النسخ وهو قوله فخرج المجاز دون الكتابة فهو سهو من النسخ أو من الأصل
لأننا أراد أن الكتابة يتناول الحد الذي كور الوضع وضما فيصدق عليها أنهم موضوعة وضما حقيقة
فيتناولها حد الحقيقة المشغل على الوضع في كلمة استعملت فيها وضعت له ولكن كونها موضوعة
كذلك إنما هو باعتبار معناها الأصلي فهو فساد لأن هذا الاعتبار يصح في المجاز إذ له وضع حقيق باعتبار
معناه الأصلي كما قال قولنا رأيت أسدأرى استعملت فيه اللفظ لا يدل على المعنى حقيقة
المجاز لأن دلالة بقرينة ولا رده عليه ما هو معناه كلاً في حد الحقيقة من أن المجاز موضوع لأن المعنى
هنا أنه موضوع في اصطلاح آخر واخطئ أي أن هذا الحد تدخل فيه الاستعارة وإنها موضوعة
وإن تعيين اللفظ للدلالة بنفسه ينقسم إلى وضع حقيق ومجاز وفيما به نظر وإنما لجأ إلى ذلك أنه
فقد أن يعمل هذا مقسمة للجواب عن اعتراض المصنف على السكائي الذي سياتي في أوائل الباب
واللاسلولين خلاف في أن المجاز موضوع أولاد كرام في شرح المختصر (قوله دون الكتابة) يريد أن
الكتابة لا يخرج عن الوضع فإنها وضعت لأنها تدل على معنى بنفسها لا بقرينة وتقرر به بظهر أن
راجع ما حققناه في الكتابة من أنها أريد بها موضوعها استعمالاً وأريد لازمه إضافة اللفظ
موضوعة لأن اللفظ عين فيها للدلالة على معناه الذي هو موضوع اللفظ بنفسه فكأن موضوعة
وكونها تدل على لازم ذلك المعنى بقرينة حالية كدلالة قطب على الجاد على طول القامة يحتاج إلى قرينة
لكن ذلك ليس المعنى الذي استعملت الكلمة فيه وقد علم كلامه أن الكتابة تنقسم من أقسام الحقيقة
لكونها قسم من أقسام الموضوع وهذا هو الحق وسيأتي في كلامنا ما يخالف هذا وتعيين اللفظ للدلالة
على المعنى بنفسه نارة يكون مع إضافة شيء آخر بقرينة فتكون حقيقة كتابة وطرفة لا يكون فيكون
حقيقة فقط وهذا التحقيق ظهر أن ما ذكره الخطيب من الاعتراض على المصنف والجواب وقوله أن

أوضع بنفسه أي من غير قرينة عقلية وحينئذ يخرج المجاز دون الكتابة لأن المجاز بقرينة لفظية والكتابة بقرينة تسمائية فقول
المعترض لأنه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ينقسم لكن المراد بالقرينة المعنوية لا اللفظية المعبرة في المجاز فقام (قوله فلي
هذا أي ما ذكره الجوابين (قوله لا نقول بل) هذا رد للجواب الأول وقوله وكذا جبري رد للجواب الثاني

قوله (أخذ الموضوع) أي اللزوم كون المراد قرينة متعلقة عن إرادة الموضوع له (قوله لزوم الدور) وذلك لتوقف معرفة الموضوع على معرفة الموضوع لاخذ جزء في ثم يفوق معرفة الموضوع على معرفة الموضوع لأن الموضوع مشتق من الوضع ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه نعم لو قيل أن معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة متعلقة عن إرادة المعنى الأصلي لا تدفع الدور لكن ذلك لا يفهم من عبارة التعريف كذا في الأصول قال العلامة القامعي التعريف المذكور لا يفهم منه بطريق الخلفية سوى بني الموضوع عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى لا بنفسه بل بانضمام شيء آخر إلى النفس وهذا المقدار لا أن تعبر عنه بصبارات شتى منها أن تقول معنى قوله بنفسه أي من غير انضمام شيء آخر إلى أومن غير انضمام قرينة متعلقة عن إرادة المعنى الأصلي أومن غير قرينة متعلقة بما عين له أو لا وتكون ذلك مما لم يصر فيه بالموضوع لهذا المعنى (١٤) عبر بالشراح اللزوم عليه الدور على أن لك أن تقول أن الدور مدفوع ولو صرح بالموضوع في التعريف

لأن المراد به ذات الموضوع لا مع وصف الوضع فالواجب لضرورة التعريف بالموضوع إذا كل لكن لئلا كما يمكن بغير وصف الموضوعية وهذا الدفع للدور نظير الدفع في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم (قوله وكذا حصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة لفظية لإخراج المجاز دون الكتابة فانه يقتضي أن قرينة المجاز دائماً لفظية وهو فاسد لأن قرينة المجاز قد تكون معنوية وحينئذ فيكون داخل في التعريف فكيف يخرجها أي بالكتابة فقد تكون قرينتها لفظية وحينئذ فتكون خارجة منه فكيف يدخلها فيه والحاصل أن الجواب الثاني يستلزم إحصاء قرينة

أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاستلزم الدور وكذا حصر القرينة في اللفظي لأن المجاز قد تكون قرينة معنوية فلا يقال المعنى الكلام أنه يخرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكتابة فانه أيضاً حقيقة على رأي المصنف لأن الكتابة على ما صرح به صاحب المفتاح لا تقول هذا فاسد على رأي المصنف لأن الكتابة وضع له وهو الحيوان المقتضى وإن لم يستعمل فيه إلا قلبه لا يخرج المجاز أيضاً معلوم أنه بذلك الاعتبار لا يعمى مجازاً فالكناية بذلك الاعتبار أيضاً لا تسعي كناية فاذ لم يصح دخوله باعتبارها هو به مجازاً فالكناية كذلك باعتبار ما هي به كناية وإن أراد أن الكتابة يتوقف موضوعها حقيقة بالنسبة للمعنى الذي باعتبارها كانت كناية وهو لا يصح منها الأصلية فهو فاسد لأن وضعها باعتبارها لا يقتل موضوع المحدود حتى يدخل ضرورة أن الوضع الحقيقي المحدود (١٥) وهو تعيين للدلالة بالتأثيرية إما التحمل في تصحيح ما ذكر بتفسير قوله بنفسه بأن يقال أي من غير قرينة متعلقة عن إرادة الموضوع له أو بأن يقال من غير قرينة لفظية فكانه قال في حصر الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير قرينة متعلقة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فخرج وضع المجاز عن هذا الحد لأنه هو الذي يكون بقرينة متعلقة على ما يأتي أو بقرينة لفظية ولا يخرج وضع الكتابة لأن قرينتها غير معلقة من إرادة المعنى الحقيقي بل يجوز مع إرادة المعنى الحقيقي وعلى هذا يكون حصر الحقيقة فاعلاماً لموضع يدل به اللفظ بقرينة أصلاً وماله وضع يدل به اللفظ بقرينة غير معلقة عن المعنى الأصلي أو بقرينة لفظية لأننا أخرجنا بالنفس ما يكون بقرينة متعلقة أو بقرينة لفظية فلذلك التحمل الكتابة لا حقيقة ولا عجزاً بيمين السوابب لا حاصل له وقد أورد على المصنف أن قوله بنفسه لا يصح أن يتعلق بالدلالة خروج الحرف فانه حينئذ ليدل بغيره على معنى لا بنفسه وأول على أنه يتعلق باللفظ على أنه حال التقدير تعيين اللفظ كائناً بنفسه أي مع نفسه أي لا يصح ذلك اللفظ بغيره وفيه تصحيح وقد يلزم الأول ويقال الحرف وضع لمعنى يصح ليدل بنفسه على معنى في غيره فإن الحرف دل بنفسه على معنى لا يميل الاستعلاء بغيره بخلاف المجاز فانه لا يدل بنفسه على معناه فاعلم على معناه بالقرينة وإلى ما ذكرناه بشر كلام ابن الجلبج في أماليه (١٦) وقد ورد على ما ذكرناه من حذو الوضع أنه يخرج عنه المشترك فانه حينئذ في اللفظ للدلالة على المعنى لا بنفسه بل بقرينته وهذا السؤال استشهد السكاكي

المجاز في اللفظ وكذا يستلزم إحصاء قرينة الكتابة في غير اللفظ وتوكل منهما ممنوع فقد تكون قرينة المجاز معنوية لم تكون داخل في التعريف فلا يصح إخراجها حينئذ متوقفة تكون قرينة الكتابة لفظية فتكون خارجة عن التعريف فلا يصح إدخالها حينئذ نفسه (قوله لا يقال) أي في الجواب عن المصنف على تسخير المجاز دون الكتابة بأن معنى كلامه أنه يخرج الحرف وحاصله أن معنى قوله يخرج المجاز دون الكتابة على التوجيه السابق أنه يخرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين الذي في الكتابة فانه لم يخرج وقتئذ فساداً وأمل على هذا التوجيه فتمت فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكتابة فانه لم يخرج من تعريفها لأنها من أفراد الحقيقة لا تستعمل في الموضوع له عند السكاكي وهذا الجواب مبني على أن قوله يخرج مفرغ على تعريف الحقيقة لا على تعريف الوضع بخلاف الجواب الأول (قوله على رأي المصنف) أي وإن كان صحيحاً على رأي السكاكي

(١٦) قول ابن يعقوب هو تعيين للدلالة كذا في الأصل وفي العبارة نقص ظاهر في رتبته مصححه

لم تستعمل فيما وضع به بل انما استعملت في لازم الموضوع مع جواز ارادة المزموع وبسبب هذا زيادة تحقيق
لا عبرة به لا وجه احدها ان فيه الدور في التعريف لا نأخذنا الموضوع وهو مشتق من الوضع في تعريفه
لانما لا الامر ان صار التعريف بذلك التحمل هكذا الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى من غير
قرينتها فمن ارادة الموضوع والموضوع المذكور في التعريف لا يفهم الا بالوضع وقد كرر لفهم
به الوضع فجاء الدور وهذا الوجه يجب عنه بان المراد صدقوا للتعريف بيان المعنى في الجملة ولا يتعين
التعريف بلفظ الموضوع واعلم به لانما لم يقصد للتعريف واذا اراد التعريف عبر عن مصاديقه
بعبارة اخرى فيقال مثلا الوضع تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير قرينتها معناه عن ارادة المعنى
الاصلي كالتعريف في الاصل هو ما وضع له اللفظ ولا معنى له غير ذلك فعاد الدور وتبين ان المفهوم
من قولنا دل اللفظ بنفسه انه دل بلاشئ آخر وراءه وليس فيه ما يشعر بان المراد بلاشئ هو القرينة
المعتمدة باعتبار ذلك في الحد يحتاج الى بيان فيقول يوجد * وثالثها ان قوله من غير قرينة لفظية
يقضي حصص قرينة المجازي في اللفظ فهو فاسد فانما قلنا قلت رأيت اسدا عند قول القائل كذا رايت اسدا
في مكان لا يشعر فيه الاسد الحقيقي فمهم المعنى المجازي بلا قرينة لفظية * واربعا ان غاية تصحيح هذا
التحمل ان تكون الكتابة حقيقة وهو فاسد على مذهب المصنف فلان معنى التحمل ما يطل مذهب فخله
على السهول واجب وهذا يعلم ان ما يقال لانهما دون المجاز لا يصح لانه لا يتم الا بنحو التحمل المذكور
وقد تبين فسادها واعتقلا كذلك لانه ان لم يتم التحمل بنحو ما ذكر خرجت الكتابة لانها من حيث معناها
التي صارت به كتابة لا تحمل بنفسها بل بقرينة كالتقدم وعلى تقدير تسليم صحة ذلك التحمل لا يرتكب
الاشتباه كونها حقيقة والمصنف لا يقول بذلك وان صرح بالسكك فلا يحمل كازمه على
ما يخالف مذهب بل يحمل على السهولة اورد الناسخ وذلك ان المصنف انما يقول بان لفظ الكتابة
استعمل فيما لم يوضع له وهو لازم معناه مع جواز ارادة المزموع وليس عندهم الحقيقة ويتحقق مذهب
فيما يأتي ان شاء الله تعالى والماعرف الوضع وعلوم ان الحاجة الى تعريفه انما هي بناء على الحق وهو
ان دلالة اللفاظ وصعوبة يصح تبديها وتختلف اللفاظ بحسب اوضاع تلك الدلالة اشار الى ما خالف
حين حد الوضع بانه تعيين اللفظ بازا معان بنفسها فقال ان المشترك كالقرء معناه الحقيقي ما لا يتجاوز
معنييه كالطهر والحيض غير مجموع بينهما قال فهذا ما يدل عليه بنفسه مادام منتسبا الى الوضعين اما
اذا خصصت واحدا ماصريا كقولك القرء بمعنى الطهر واما استزاما كقولك القرء بمعنى الحيض فانه
حينئذ ينتسب دلالة اللفظ بنفسه على الطهر بالتعيين كما كان الواضع عينه بان نفسه ثم قال واما ما يظن
بالمشتركين الاحتياج الى القرينة في دلالة على ما هو معناه فقد علمت ان منشأ هذا الظن عدم تحصيل
معنى المشترك الدائر بين الوضعين واعتراض المصنف عليه باننا لا نعلم ان معناه الحقيقي ذلك بل ان قوله اذا
فان القرء بمعنى الطهر أولا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهرا فان القرينة كما
تكون معنوية تكون لفظية وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة (قلت) اصل السؤال
انما هو جاذب اوقع الاشتراك واضع واحد امان واضعين لا يشعر احدهما بالآخر فلا وقول السكك
معنى المشترك ما لا يتجاوز معنييه معناه ان عند الإطلاق صلح لكل منهما فهو عند الإطلاق يدل
بنفسه على معناه الذي هو أحدهما وذلك بما كان مقصود القصد الا بهما وقد صرح بذلك ابن الحاجب
في الامالي وان كان كلامه في المختصر هو خلافه حيث قال اورد المشترك فان اجيب بأنه يتبادر غير
معين زم ان يكون المعين مجاز او قوله اما اذا خصصت واحد صريحا كقولك القرء بمعنى الطهر فانه دال
بنفسه بالتعيين كما كان الواضع عينه فظهر فان القرء في هذا التركيب ليس مشتركا فانك ذكرت كلمة
القرء وشرحت معناها بقولك الطهر ان اردت بالقرء الذي ذكره الطهر فليس فيه استعمال القرء بمعنى

(قوله لم تستعمل فيما وضع
له) أي عند المصنف
خلافا للسكك كما انه يقول
الكتابة لفظ استعمل في
معناه مما دامته لازم ذلك
المعنى فهي عنده حقيقة
لاستعمال اللفظ في معناه
وان اراد بنفسه لازم ذلك
المعنى واما عند المصنف
فهي واسطة بين الحقيقة
والمجاز (قوله مع جواز
ارادة المزموع) أي الموضوع
له من المصادم ان مجرد
جواز ارادة المزموع لا يوجب
كون اللفظ مستعملا فيه
(قوله وبسبب) أي في
باب الكتابة تحقيق ذلك
أي تحقيق ان ارادة المزموع
وهو المعنى الحقيقي في
الكتابة باثر لازم والمتاح
يفيد ذلك في خواص وفي
موضع آخر بقيد المزموع

وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته هو ظاهر الفساد لاقتضائه أن يمتنع نقله إلى المجاز وجعله علما ووضعه للمتنادين كالجون المارود والايض فان مبالاة لاتزال بالثير ولاختلاف الثبات باختلاف الامم

(قوله والقول الخ) (قال في الاطول لما عرف المصنف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك إثبات الوضع وبناؤه مذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لا نهى ليعرف الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى حاصل عقبه بقوله والقول الخ يقول الشارح في المطول هذا ابتداء بحث ليس كذلك حاصل ما في المقام أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا يدل على شخص لتساوي نسبة إلى جميع المعاني فذهب المحققون إلى أن الشخص لوضعه لهذا المعنى دون ذلك هو إرادة الواضح والظاهر أن الواضع هو الله تعالى على مذهب إليه (١٦) الشيخ أبو الحسن الأشعري من أنه تعالى وضع اللفظ ووقف عباده عليه تعليما

بالوحى أو بخلق الأصوات والحر وفى جسم واسماح ذلك الجسم واحدا وجامعة من الناس أو بخلق علم ضرورى فى واحد أو جلالة وذهب عباد بن سليمان الصيرى ومن تبعه إلى أن الشخص للدلالة على اللفظ على هذا المعنى دون غيره من المعاني ذات الكلمة يعنى أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة اللفظ على هذا المعنى فكل من مع اللفظ فهم معناه لما بينهما من المناسبة الذاتية ولا يحتاج فى دلالة على معناه الوضع للاستغناء عنه بالمناسبة الذاتية التى بينهما قال المصنف وهذا القول ظاهره فاسد وسأى تأويله (قوله بدلالة اللفظ) أى على معناه وقوله لذاته أى لا لوضعه له لا لوضعه (قوله ذهب بعضهم) أى وهو عباد بن سليمان

(والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد) يعنى ذهب بعضهم إلى أن دلالة اللفظ على معانيها الاحتجاج إلى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد مادام يحتمل على ما يفهم منه ظاهره أن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة على اللفظ لوجب أن لا تختلف الثبات باختلاف الامم

ذلك أن ظاهر ما قبل بما فيه مخالفته لكون الدلالة وضعية فاسد فقال (والقول بدلالة اللفظ) أى وقول القائل وهو عباد الصيرى من المعتزلة أن دلالة اللفظ (لذاته) لا يوضح الواضع بل اللفظ بينه وبين معناه ارتباطا تقتضيه مناسبة ذاتية قبله ادى ذلك المعنى (ظاهره) أى يظهر هذا القول (فاسد) يعنى أن هذا القول بما يتفق على فساد مادام يحتمل على ظاهره أن ظاهره أن اللفظ يفهم منه المعنى بالظن لذاته وبزعم حصول ذاتية السامع حصول المعنى لديه لأن الامر الذاتي لا يختلف عن الذات فاذ تصور العقل ذات اللفظ تصور معبولة فتكون دلالة عقلية كدلالته على وجود اللفظ به واذا كانت عقلية استوتب فيها العقلاء فيزعم أن يفهم كل واحد كل لفظ فى كل لغة فيترتب على ذلك أنه لا يختص بلفظ قوم على قوم واذا فرض نقل لفظا ليعنى مجازى بقرينة يفهم منه ذلك المعنى المنقول إليه بالقرينة لم يصح وكذا اذا نقل ليل بالقرينة لأن النقل عرضى فاذا أطلق ليقفهم منه المعنى المنقول الطهر بل هو اخبار عن المجهول بالمعلوم كما اذا قلت الانسان ناطق ليس ملوثة الناطق ناطق والا لا تحدا بل ان مدلول الانسان هو الناطق وأما اعتراض المصنف عليه بالانسان أن معناه الحيوانى ذلك فان أراد أن لا نسلم انه موضع ليفيد الإجماع بين المعنيين عند الإطلاق فهو موافق لكلام ابن الحارث فى التخصيص والحق بخلافه لأن المشترك يتبادر للنحن منه إلى أحد المعنيين ولا يلزم ما ذكره من كونه للمعين مجاز الاندائى بين معنيين بقيد التحسين اللهم كاحتماق فى شرح التخصيص فالقرينة انما يحتاج إليها التحسين أحد المعنيين عند السامع وهو ليس معنى المشترك من حيث هو مشترك لاعتراض المصنف الثانى كان مستغنيا عنه اذا كرر لمعنى الاعتراض فهم يصح أن يفترض به المصنف فى نحو قولك أعدت فلانة بقرعة مطهر فله أن يقول كلام السكاكى يقتضى أن هذا دل على الطهر بنفسه وليس كذلك بل بقرعة بوصفه بالطهر وأجيب عنه بأن الطهر هنا ليس قرينة بدلالة اللفظ على المعنى بل تعيين لدلالته على أحد معنيين بخلاف قرينة المجاز فانه يعينه للدلالة على معناه ص (والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد)

الصيرى من المعتزلة (قوله للاحتجاج للوضع) أى التحسين (قوله طبيعة) أى ذاتية (قوله على ما يفهم منه) أى هو عدم الاحتجاج للوضع لأن دلالة اللفظ لذاته (قوله كدلالة على اللفظ) أى على وجوده وحجته فان عبده الدلالة لذات اللفظ لا لها عقلية لا تتفك أصلا (قوله لوجب أن لا تختلف اللغات) أى فى معنى اللفظ الواحد لان مبالاة لا تختلف لكن اللازم بطل فبطل المزوم وبما يطلان اللازم أن لفظا هو معناه بالتركية ماء وبلقارسة آب وبالربية قيع فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذا المعاني مناسبة ذاتية فتفى من وضعه لا اختلفت اللغات فى معناه بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة

وأوله السكاكية الله على أنه تيمية على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصرّف من أن الحروف في نفسها خواص بها تختلف كالجرم والمهمس والشدة والخواص والوسط بينهما وغير ذلك مستدعية أن العالم بهذا أخذ في تعيين شيء من المعاني لا يحمل التناسب بينهما فانه حق الحكمة بالقسم بالفناء الذي هو حرف دخول كسر الشيء من غير أن يبين والقسم (١٧) بالقول الذي هو حرف شدة لكسر الشيء حتى

وبين أن التزيينات كالقملان والقمل بالصر بكلاهما وان والحيدي وفعل مثل شرف وغير ذلك خواص أيضا فيزوم فيها ما يزوم في الحروف وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكسب في اختصاصها بالمعاني

(قوله وان يفهم كل أحد) عطف على قوله أن لا تختلف

أي ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ أي بحيث أنه متى سمع إفسان أي لفظ كان فهم معناه ولا يتعسر عليه ولا يحتاج لسؤال التزك مثلا من معنى كلامهم لكن اللازم بطل بفعل المازم وقوله لعدم الخبان للأن متلقى احتوت عليها الشرطة (قوله لعدم انفسكاك

المدلول عن الدليل) أي لأن الدليل ما يزوم العلم بالمعنى بشئ آخر الذي هو المدلول (قوله ولا متمم) أن يجعل اللفظ الخ) يعني أن لفظ المازم القدر يتجتمع فهم المعنى الحقيقي منه فإن أسد لم يربى لا ينهسهم المعنى الحقيقي أصلا فلا كان اللفظ دالا بذاته فلا يكون أسد دالا لا على المعنى الحقيقي (قوله ولا متمم قل الخ) أي

(قوله بحث لانفهم الخ) كافي

وان يفهم كل أحد معنى كل لفظ لعدم انفكاك المدلول عن الدليل ولا متمم أن يجعل اللفظ بواسطة القربة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لأن ما بالذات لا نزول والغير لا متمم معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني (وقد تأوله) أي القول بدلالة اللفظ لذاته (السكاكية) إليه دون معناه الأصلي لم يصح لأنه يقتضي المعنى بذاته وما بالذات لا يتخلف العارض من نقل مجرد أو قربة ويزوم منه أن لا يصح وضعه للمدني لأنه وإن كان يناسب الشيء الضدين معا بجبهتين مختلفتين يزوم عليه اجتماعهما عند الأخبار باللفظ الموضوع لهما من شيء واحد فالجوز مثلا الموضوع للابيض والأسود إذا قيل هو جوهر فإنه أبيض وأسود معا والوازم كلها فائدة هذا إذا كان معنى قوله يدل بذاته أنه يدل بذاته الظاهرية أي من حيث أنه لفظ يدرك عند سماعه خصوصه وأما أن أريد أنه يدل بأي مرجع إلى حال في ذات اللفظ الخاص فيكون ظاهرا مبرا كاعند السماع أو خفيا فلا ترتب هذه الوازم ولكن يزوم عليه أن من أدرك ما صارت به ذات اللفظ دالة فهم المعنى فلا يتأتى النقل بغير هذا المدرك وإلى هذا الاعتبار يشعرون يقولون ادراك الدلالة الذاتية بغض الله بمن نشاء ويدرك غيره منه بالعلم ويناسب هنا ما يتكفى أن يفهم كان يزعم أنه يفهم معنى اللفظ بطبيعته فيلزم له ما معنى أذخا فقال أجديف يسأله الحجة وهو كذلك في لغة البريقيل أن هذا المعنى هو الذي صرح عن عباده أن أراد حيث تدان اللفظ على هذا اللفظ وأن الأصل في الإدراك الطبع بالمناصفة ثم يدرك ذلك المناسبين قلم المدركين غير صفات النقل كالشهادة تكذب ضرورة جهة نقل اللفظ وضما بحيث لا يفهم منها غير ما وضعت له كقائنا في الإزام الأول وإن أراد ذلك مع جهة النقل والوضع باعتبار غير المدرك لما للطبع يزوم معناه أيضا باعتباره إذا لفرق بين أفراد الإنسان في أن ما يصح باعتباره فردا منها يصح باعتبار الآخر مستعمل لكل تلك المناسبة فيزوم بطلان كون الدلالة الطبيعية لمسة تنقصها قطعها الوضعية وغاها بما يتجوز زعم النقل لبعض الأفراد لعارض والحاكم لتناثر العارض وإن أراد أن اللفظ لا بد أن تكون فيه مناسبة لا تنكفي في الدلالة قولك تحمل الواضع على الوضع دالا فزاختص هذا اللفظ بأن وضع هذا المعنى دون هذا حيث تدان كل من أدم منسبة غير موجهة للوضع بل هي جهة للوضع عند الواضع ولو شاء أهلها رجوع إلى نحو ما تأوله بالسكاكية أي كافي وهو خلاف الظاهر وإن أراد منسبة موجهة للوضع فهو فاسد ما تقرر في الحكمة أن المختار لا يجب عليه شيء والانتقي الاختياران كل الواضع هو الله تعالى وهو الواجب وإن كان المخالف من المعلوم أنه أتابع باختيار الله تعالى على أن المشاهدة تكذب فإن المخالف يقع الفناطير ينتقلها بالاختيار بلا رعاية مناسبة أصلا وإن أراد أن الاختيار من المخوف حال بلا مناسبة فهو فاسد فإن اختياره لا يتوقف بزما كأخذ أحد الغنمين ليكسر سور الجاوع بلا مرجع لأحدهما على الآخر فقد تبين أن هذا القول على ظاهره لا يصح (وقد تأوله) أي القول بأن دالة اللفظ إنما هي لذاته (السكاكية) أي حله السكاكية على غير ظاهره وذلك أنه قال معنى قوله يدل بذاته أنه فيه وضعا فانيا يناسب (وقد تأوله السكاكية) ش لا شك أن دالة كل لفظ على معناه مع استواء المعاني بالنسبة إليه لا يمكن لأنه يرجع من غير مرجع فاختصاص بعضها ببعض لا يهمل من مرجع وذلك إمادات اللفظ أو غيره وذلك الغير إما أن يكون موضع الله تعالى أو وضع العباد على أقوال حقاها بأدلتها في شرح المختصر

(٣ - مروج التخصيص رابع) لأنه يدل على معناه بذاته وطبيعته وما بالذات لا نزول (قوله بحث لانفهم الخ)

كافي بالأعلام المتقولة وغيرها من الختولات البصرية والعرفية كره والصلوات بالغا فلو كانت دالة اللفظ على المعنى لذاته لا تشع

تقل لفظ ز يعين المصدر بقوله يتوكل لفظ صلا من العباد الى الافعال والاقوال المخصوصة وتقل لفظ دابة من كل ملاب على وجه الارض لنوات الاربع السكن اللازم بلطف فكذلك المزدوم والحاصل أن دلالة اللفظ على معنائه كانت لذاته لازم عليه أمور أربعة كالميل الى واعلم أن اللازم الأول نظري لفظي والثاني نظري فيه للاشخاص وان كان لا ينال ما قبله والثالث نظري في القران والرابع نظري في الحقائق المتقوية اذا علمت أن اللازم أربعة متعلم أنه كان الاول للشارح اعاد اللازم في قوله وأن منهم كل أحد على كماله في بقية المطويات لان ترك اجاعادته يحرم بأن قوله وأن منهم الخ من تنقاصه تفسيره كقول اه سم قوله أي صرغاً من ظاهره أي حقه على خلاف الظاهر منه وذلك لان ظاهري قوله يدل لذاته أن فيه وصفاً ذاتياً يناسب أن يوضع بسببه معنى دون آخر لان المناسبة بينها يدل للفظ على المعنى دون كونه وهو ظاهر ومعلوم أن هذا التأويل خلاف الصحيح نقله عن مبادو المصحف في نقله عنوه من ظاهري كلامه قال في جمع الجوامع وشرح العلامة الحلي ماضيه ولا يشترط مناسبة للفظ المعنى خلافاً لمباد الصوري حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والاول اختص به فقيل بمعنى اجمال على الوجه الذي وقع فيه فصاح اليعقوبي على معنى انها كقصة في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك لمن سمع الله (١٨) تعالى به كافي التفات وهو في غيره منه قال القرطبي حتى أن بعضهم يدعي أنه

يعرف المسميات من الاسماء
فليس له مسمى آذخاف
وهو من لغة البربر فقال
أجد فيه بيا شديداً
وأراه اسم الجبر وهو كذلك
قال الاصمغاني والثاني
هو المصحف من عباداده
بقلتها فانت تراه كيف
تقل القولين وصحح الثاني
منها عن عباد وهو يخالف
ثاويل (السكاك) قوله
وقال أنه أي القول
للكور (قوله تبييه)
أي ذو تبييه أو المصدر بمعنى
اسم الفاعل (قوله على
الاشتقاق والتصريف)
هذا يدل على أن كلامهما
صحيح على حدته وهو الحق
لا يميز موضوع كل منهما

أي صرغاً من ظاهري قوله أنه تنبيه على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصريف من أن للحر وفي
أنفسها خواص بها تختلف كالجبر والمهمس والشدة والخالوة والوسط بينهما وغير ذلك

أن يوضع بمعنى دون آخر مناسبة لا تؤدي الى حد الاجزاء وقد تقدمت الإشارة لهذا فتأويل آتفا
فقول هذا القائل على هذا تنبيه على ما عليه أئمة علم التصريف للمشغل على الاشتقاق وهو ما ذكره ومن
أن للحر وفي أنفسها خواص وأوصافها تختلف اجناس الحروف كما اختلفت في مخارجها وذلك مثل
كون الحرف مجبوراً للقبول لكونه مبدوياً أي مضمخاً بطبيعي ومثل كونه شديداً للمقابل لكونه رخواً
ومثل كونه متوسطاً بين الشدة والرخوة وغير ذلك كالتصميم والاعلال والاعتدال وانخفاض واجناس
خوات هذه وأوصافها متوافقة في عملها اذا كانت الحروف كذلك فمن مقتضى حكمة الواضع أن لا يهمل
المناسبة عند الوضع ولو جاز عقلاً تركها فيضع مثلاً ما يشغل على ما يميز خالوة المعنى في رخوة ومقاربة
وسهولة كالقلم بالفاء الذي هو حرف رخو وقبوض لكسر الشئ بلا يتيونة لأنه أسهل مجافيه يتيونة
ولذلك وضع له القلم بالفاء الذي هو حرف شديد لأن الكسر مع اليتونة أشد لكونه أضعف ما في مستعمل
للمفيعلو وضده لضده وعلى هذا القياس وما ذكره وأيضاً من أن لتركيب الحروف في الكلمة معينة
ولما كانت مقاربة وكان الواضح في الفساد هو القول بأن دلالاتها ذاتها ذكره فقال والقول بدلالة
اللفظ أي على معناه ولذا أي لذات اللفظ ظاهره فادع انما قال بظاهره لأن له عنده تأويلاً وهذا
المنهج منسوب الى عباد بن سليمان المعنوي وتأوله السكاك على أن المراد أن للحر وفي خواص تناسب
معناها من شدتها وضعفها فان الحروف تنقسم الى مجبور وتوسطية وغير ذلك وجه فساد هذا

عن موضوع الآخر بالحقيقة المختص في موضوعات العلوم فعمل التصريف يصح عن مفردات الالفاظ من حيث اصالة
حروفها ووزن بذاتها وسميتها واعتلاها وهيبتها وعلم الاشتقاق يصح عن مفردات الالفاظ من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة
والقرعية كذا ذكره السيد في شرح المفتاح قال القزويني أنه من هذا منقوض بالكلمات المغيرة عن أصلها بالابدال ونحوه كما يقال
في قال أسهل قوله فان هذا من علم الصرف مع أن فيه البعث عن انتساب أحد ما الى الآخر بالاصالة والقرعية وأوجب بأن مراده
الاصالة والقرعية المخصوصان أي اللذان بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان في قال وقول وأملت وأملت لهما من حيث اختلاف
الفعل والمصدر تأمل (قوله من أن للحر وفي الخ) هذا بيان لما عليه أئمة الاشتقاق (قوله في أنفسها) أي باعتبار ذاتها (قوله خواص)
أي صفات وقولها أي بسببها (قوله كالجبر) هو خروج الحرف بصوت خوي ويمل ذلك بالوقف على الحرف ببدهة كاسم أو أو المهمس
هو خروج الحرف بصوت غير قوي والحروف المهموسة جميعها قولك فنهضت سكنت وما بعد اها مجبور (قوله والشدة والرخوة)
الشدة انحصار صوت الحرف عند اسكانه في خرجه انحصاراً تاماً لا يجري في غير ذلك خالوة عدم انحصار صوت الحرف في خرجه عند
اسكانه فيجري للصوت في غير خرجه جري تاماً بالوسط أن لا يتم الانحصار والجري والحروف الشديدة جميعها قولك أجد قط بكت
والمتوسطة بين الشدة والرخوة جميعها قولك نمر وما بعد اها جري وفخر خوي (قوله وغير ذلك) أي كالميل والاعتدال والاشتقاق والتصميم

والاعلال (قوله وثلاث الخواص) أي الأوصاف (قوله إذا أخذت قمين شئ) أي إذا أخذت موضع لفظ وقوله مركبها أي من هذه الحروف (قوله لمعنى) متعلق بشعيرين (قوله بينهما) أي بين الحروف والمعنى فيضع مثلاً اللفظ الجدير بحرف فيعرف ما هو المعنى فيعرف ما هو وسهولة كالقصر للفناء الذي هو حرف ر غر فانه قد وضع لكسر الشئ بلا ينون تواضعاً لانه أسهل ما فيه ينون موضع اللفظ الجدير بحرف يعرف فيشد المعنى فيشد كالقصر بالقاف الذي هو حرف ش د فانه قد وضع لكسر الشئ مع ينون لان الكسر مع الينونة أشد من الكسر بلا ينون فموضع ما في حرف استعلاء لما فعلوا وضده لفتحه وعلى هذا القياس (قوله قضاء لحق الحكمة) الاضافة بيانة أي آداة لحكمة أضاف الحروف بتلك الخواص وليست هذه الخواص علمة متقنية لأنها هذه المعاني فانه حرق للاجتماع قال العلامة القناري ولا يخفى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف (١٩) والتركيبات إنما يظهر في بعض الكلمات

وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذت قمين شئ من مركبها لمعنى لا يهلل للتناسب بينهما فانه لحق الحكمة كالقصر للفناء الذي هو حرف ر غر لكسر الشئ من غير أن بين والقصر بالقاف الذي هو حرف ش د لكسر الشئ حتى بين وان لم يكن تركيب الحروف أي أضاف الخواص كالفلان والفتى بالتركيب لكيفية حركة كالزوان والمجدي وكنا باب فعل الضم مثل شرف وكرم للاضلال الطبيعية اللازمة (والمجاز) في الأصل منعل

خاصة تناسب معنى مرفوعه تلك الكلمة تأتي للزوان فانه على هيئة حركته كانت متوليفة تناسب ما هو من جنس الحركة ولذلك وضع لضرب الابداء كوزوم على الأني وهو من جنس الحركة وكما في المجدي فانه على هيئة حركته كانت متوليفة موضع الضم المار الذي له تسلط في حركته وفتحت حتى انه يجيد ويرغم من ظله وكذا حيث فضل يضم العين للزوم بمعنى عدم التمديد للفعول لان الانضمام يناسب عدم الانبساط فغطت دالة على الاضلال الطبيعية اللازمة لتلوانها ككرم وجبن وشرف ويناسب ما ذكر من رعاة فخواص الحروف ما يقوله أر باهم الحروف من أن الحروف تورد وتورطو بقوسية تناسب ما هو وضده الانبساط المركبة منها ما يقوله المجموع من أن حروف الاسم تشغل على مناسبة قبل ما على أحوال منها ما يقع من الحوادث طول عمره وعند أهل الحق أن كل ذلك لله تعالى فلي تقدر وجود دلالة عادية في شئ من ذلك فهي الجمل من الله تعالى يمكن تحلفها لوكون الحرف متلاحراً أو بارداً حاراً وبرودة تقتضي برودة وأحرار في طبعه ما ليس بالذات بل بالجمل ويمكن أن يجعل ذلك اللفظ في حرف فساد له ولما عرف الحقيقة للمقابلة الجاز أشار إلى تقسيم المجاز ثم تعريفه فقال (والمجاز) في الاصطلاح

أقول أنه بغض إلى عدم نقله إلى المجاز وإلى عدم وضع اللفظ للشئ وضده وأما التقيدان فإحدى الامام غفر الدين أنه لا يجوز أن يكون اللفظ موضوعاً للمعاني لان ذلك لا يفيد غير تردد الذهن وهو حاصل قبل استعمال اللفظ وفيما قلناه من تراجم كنه في شرح المختصر (والمجاز)

ذلك الشئ (قوله حتى بين) أي ولا شأن أن كسر الشئ مع الينونة تأشيد وأقوى من الكسر التي لا ينونة فيه (قوله وان لم يكن الخ) عطف على قوله أن المعروف في أنفسها خواص فقوله أي أي تأ أن الحروف في أنفسها خواص وهذا بيان لما عليه أئمة التصريف (قوله بالتركيب) أي تحريك العين (قوله لكيفية حركة) أي فاتها وضدها في حركة (قوله كالزوان) أي فاته مشغل على هيئة حركته كانت متوليفة تناسب ما فيه حركة ولذلك وضع لضرب الابداء كوزوم على الأني وهو من جنس الحركة (قوله والمجدي) أي فاته مشغل على هيئة حركته كانت متوليفة تناسب ما فيه حركة ولذلك وضع لضرب الابداء كوزوم على الأني وهو من جنس الحركة (قوله حاد منه أي فرمته ليسه له تشاطوف في الفنى المجدي صفة مشتقة من حاد اذا مال يقال حار حديد أي مائل عن ظله لتسلطه (قوله وكنا باب فعل) عطف على قوله كالفلان (قوله للاضلال الطبيعية) أي الذي وضع للاضلال الطبيعية وذلك لان الضم يناسب عدم الانبساط فجعل الدال على أضلال الطبيعة اللازمة لتلوانها فابن يقوب في شرح السبل المتاح وقيل الضم يحتاج إلى انضمام الشئتين تناسباً ان يكون بينهما موضع ما مع الشخص أي لا يراه (قوله في الأصل منعل) أي لا يثبت له معناه بمعنى على وزن

كأن كروما اعتبره في جميع كلمات لغات واحدة فتعرف فلذلك باعتبارها في كلمات جميع اللغات قال الشيخ يس وعبارة الجويني في المسألة هل الحروف في الكلمات خواص تجعل على وضعها لمعانيها أو وضعت لمعانيها اتفاقاً فوضع الباب للمعنى والباب بالنون لمعنى آخر ولو عكس لم يمتنع وبني المسئلة على مسئلة حكيمية وهي أن الفعل المتأخر هل يشترط في اختيار وجود مرجح أولاً والظاهر لا كاختيار الخالق لدفع جوعه أحادي الغنيين (قوله لكسر الشئ) أي الذي وضع لكسر الشئ وقوله من غير أن بين أي ينصل

مفعل فأسفله مجوز نقلت حركة الواو الساكن قبلها ثم حركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجاز لأن المشتقات تتبع الماضي المجزى في المصنوع والاعلال وهم قد أعادوا فيه الماضي وهو جاز فلذلك أعادوا الجواز (قوله من جاز المكان) أي مشتق من جاز المكان وهذا الظاهر على أن الاشتقاق من الأفعال كما يقول الكوفيون وأما على مذهب البصر بين من أن الاشتقاق من المصدر فيقدر مصانفاً أي مشتق من مصدر جاز وهو الجواز لأن المصدر المزيد مشتق من الجوز وموصح أن بقدر ما عوف من جاز المكان ودائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق (قوله نقل) أي لفظاً مجازي في الاصطلاح إلى الكلمة التي حاصلة له أن لفظاً مجازي في الأصل مصدر معناه الجواز والتعدي به أنه نقل في الاصطلاح من المصدر إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت باعتبار أنها جازت وقد سبقت بها كتابها الأصلي فيكون اسم فاعل أو باهتار أنها مجوز به أو متعدى بها كتابها الأصلي فيكون اسم مفعول إذا علمت هذا أقول للشارح الجائز بيان النسبة بين المنقول والمنقول إليه لأن من ثمة المنقول إليه لأن المنقول إليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فرد الشارح أنه نقل إلى الكلمة باعتبار كونها جازت وقد سبقت بها كتابها الأصلي وكذا يقال في قوله الآتي أو المجوز بها أي أو نقل إلى الكلمة باعتبار كونها مجوزاً بها (قوله على معنى الخ) أي حالة كون الكلمة المجوز به ملتصقة بمعنى أهم الخ أو في الشارح بهذا إشارة إلى أن الباقي في قوله المجوز بها لتعدي لا النسبة (قوله يوزر للصف الخ) حاصلة أن لفظاً مجازي في الأصل مصدر معي بمعنى مكان الجواز والسلوك وهو نفس الظاهر بقا عوف من قولهم جعلت كذا مجازاً حاجتي أي طر يقالها ثم نقل ذلك اللفظ إلى الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها بطريق إلى تصور المعنى المراد منها لا صانها (٧٠) بمنحها الأصلي لأن الجواز بمعنى الكلمة المذكورة بطريق إلى تصور المعنى المراد منها والخاص

من جاز المكان مجوزاً ما إذا قلنا أنه نقل إلى الكلمة الجائزاً أي المتعدى بكتابها الأصلي أو المجوز بها على معنى أنهم جازوا به أو وعدوا بكتابها الأصلي كذا في أسرار البلاغ تعود ذكر المصنفان الظاهر أن من قولهم جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أي طر يقالها على أن معنى جاز المكان سلكه فان الجواز طريق إلى تصور معناه فالجواز (مفردومركب)

فكان (مفردومركب) وهو في الأصل من جاز المكان مجوزاً إذا قلنا أنه مصدر معي على وزن مفعل قلبت فيه الواو أو الفاء فنقل حركتها الساكن قبلها كعامهم نقل الكلمة أصف بمنحها وهي الكلمة المستعملة في غير معناه الأصلي لأنها متصلة بالجواز إما على أنها جائز أو مكنها الأصلي وهو ما (مفردومركب الخ) ش المراد بالجواز هنا ما ليس عقلياً فإنه سبق في المعنى فدخل فيه الجواز القوي والشرعي والعرفي ولم يذكر المصنف هذا الجواز الذي هو أهم من مفردومركب أملاً لأنها مختلفان

المعنى المراد منها والخاص أن لفظ جاز مصدر معي يصلح للزمان والمكان والحدث فاتفق المصنف والشيخ عبد القاهر على أنه لا يصح أن يكون الجواز المستعمل في الزمان منقولاً هنا لعدم النسبة بينه وبين المنقول إليه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت ثم اختلفا فقال

المصنف المنقول هنا هو المستعمل اسم مكان وقال الشيخ عبد القاهر المنقول هنا هو المستعمل في الحديث وإنما استظهر المصنف ذلك لأن استعمال المصدر الميمي بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول جاز بخلاف استعماله اسم مكان (قوله أنه) أي لفظاً مجازاً مشتقاً أو مأخوفاً من قولهم على مامر (قوله على أي معني) أي بناء على أن معنى جاز المكان سلكه ووقع جواز فيه لا يعني أنه جاز ومقتضاه وحيد فالجواز معناه على الجواز والسلوك وهو نفس الطريق (قوله فان الجواز الخ) علة محذوف أي ثم نقل الكلمة المستعملة في غير ما وضعت لأن الجواز بمعنى الكلمة المذكورة طريق الخ فهذا إشارة لبيان النسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه والمحصل أنه على هذا القول لم يمتد في الكلمة المنقول إليها كونها جائز أو مجوزاً بها بل كونها على الجواز بخلاف القول الأول لا يقال الحقيقة كذلك طريق إلى تصور معناه فتمسك بجوازها إذا اعتبر لا ما تقول ماذ كوجه للتميم توجب لهذا الاسم في هذا المعنى على غير ما هو لا يقتضي الطراد التسمي في كل ما يوجد فيه ذلك الوجه المختار لا أنه اعتبر للتميم على وجه مخصوص بالمعنى لا يلزم انتفاء أو اعتناء انتفاء ذلك الوجه بخلاف اعتبار المعنى في وصف شيء شيء فإنه يقتضي الطراد الوصف في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى ويقتضي وصفه بعد انتفاء ذلك المعنى لأن ذلك المعنى اعتبر لصحة الطلاق الوصف والحقيقة توافر وجهي المعنى المذكور وهو كونها بطريق إلى تصور معناه لا لاسمى جاز إذا لفظ الجواز على معناه ليس بالمعنى الذي اشتق منه فبمعناه تبتوا ونفيا كما في الأوصاف بل باعتبار المعنى فيتم ترجيح الاسم للتميمين غير قصد وضع المعنى الوضعي وبخاصه أن اعتبار المعنى في التسمية شيء يضار اعتبار المعنى في وصف شيء شيء كسمعة شيء لجمراً جرح وصفه بأجر فاعتبار المعنى في التسمية أبلغ لوجه ترجيح الاسم على غيره على وجه وضع المعنى وسنأول ذلك المعنى من غير موفى الوصف لصحة إطلاق الوصف على الشيء

تستعمل فيه بالاصالة الى غير هاتين تكون متصفة بجمعه على أنه وصف للفاعل فهو مصدر أطلق على
 الفاعل أو على معنى أنها يجوزها أي جازواها مكانها الأصلي وعدوها إليه فتكون متصفة بجمعه على
 أنه وصف للمفعول فهو مصدر أطلق على المفعول ونحو هذا ذكره الشيخ عبد القاهر في أسرار البلاغة
 في وجه تسمية الكلمة بالمجاز واستظهر المصنف أنه نقل من اسم المكان الى الكلمة ممن قولهم جعلت
 كذا مجازا لما جئني أي طرقتا لما جئني لان الكلمة جعلت طرقتا فلهذا معناها الذي نقلت اليه لم يتر
 فيها كونها جازئة ولا يجوزها بل كونها محلا للجواز وإنما استظهره لان استعمال المجاز في المكان
 أكثر ونقله لما يشبه المكان ونحوه في المحلة أنسب عليه فيكون في الأصل من قولهم جرت
 المكان لا بمعنى تجاوزته بل بمعنى سلكته ووقع جوازي فيه ولو كان مازوا بالمجاز أو أينما ذكره
 الشيخ عبد القاهر لا ينافي أن ينقل من المكان للفاعل أو للمفعول لوجود التأسيس بالنقل في كلا المكان
 نقل المكان الى ما يؤول بالمكان تأويل لا غير بعيد أنسب ولا يقال اذا كان المرعي في الكلمة على ما
 استظهره المصنف أنها جعلت طرقتا للمعنى الحقيقية جعلت طرقتا لمعناها أيضا فليس مجازا
 بهذا الاعتبار بخلاف اعتبار أسرار البلاغة إذ لم يتجاوز بالحقيقة عن أصلها فيكون من هذا جملان
 الاعتبار الاول وأن كان هذا الأخير قريب المناسبة لا نقول ماذكر ليان وجه التسمية بوجه
 ترجيح هذا الاسم في المعنى على غيره ولا يقتضي ذلك أطراف التعميق في كل مولوج في المعنى المختارة
 إنما اعتبرا لانشاء التسمية على وجه مخصوص بالمسمى كما يلزم انتفاء ما عند انتفاء المعنى فانك اذا
 سميت رجلا بخصوه بأجر لوجود الجر فيه لم يلزم تسمية غيره بالاجر لان التسمية الخاصة لا تستدعي
 ولو كانت لسبب كما لا يقتضي انتفاء السبب فيسمى أجرة ولو انتف الجر وما يلزم الاطراد او الانتفاء
 بالانتفاء في الاوصاف التي إنما يقسم بها الاشياء بالمعاني دون التوان بخصوصها فتشتمل من المعاني
 وتوضع مكانها كليا قائما والاجر مثلا اذا كان موضعين فياوضحا لوصف بالقيام والجر من غير رعاة
 خصوص الموصوف فينبغي وجود المعنى في الشيء جهة الاطلاق عليه وينبع عنه عدم جهة الاطلاق
 بالحقيقة ولو وجد في المعنى المذكور لا يسمى مجازا اذ لم يطلق المجاز على معناه بل سمي بالمعنى الذي
 اشتق منه فيبعضه ثبوتان في كافي الاوصاف وأسماها لا يمكن بل اعتبر المعنى لترجيح الاسم للتسمية
 من غير قصد وضع المعنى الوحي وكذا الحقيقة تختص بما لا يسمي المجاز باسمها لوجود معنى الحق
 والثبوت فيها باعتبار المعنى المنقول اليه ثم لما كان المجاز قسما من كذا كرم فروس كبرهاتين
 وجمع التباينين في حدوا حذير يمكن الا بما يشر واحد منهما بخصوصه والقصدوا لخصوص عرف

الموصوف ولهذا شرط
 بقا المعنى في الموصوف
 عند اطلاق الوصف عليه
 ولم يشترط بقا المعنى
 المسمى عند اطلاق الاسم
 عليه فنزول الجر
 لا يصح وصفه باجر حقيقة
 ويصح تسميته بذلك أي
 استقرار اطلاق ذلك الاسم
 عليه (قوله وهما) أي
 المجاز المنفرد والمجاز المركب
 مختلفان أي حقيقة كل
 منهما تختلف حقيقة
 الآخر

بالحقيقة فلا يمكن حدهما بحد واحد وكان يمكنه أن يحد الأعم منهما ثم يذكر لكل واحد حدوا
 المصنف يحد المجاز المنفرد فقال أما المفراد فهو الكلمة وهي جنس فلم يدخل المجاز المركب لا لاختلاف
 الخطيبي إنما خرج بها المركب فان الجنس لا يخرج به فمرد عليه الاستمرار ما قبل نحو فلان يقدم
 رجلا ويؤخر أخرى فان المجاز في مجموع الكلام لا الكلمة وأطلاق الكلمة على أعم من الكلام
 محال لا دليل يجوز دخوله في هذا الحد ولا يقال هنا كقولنا منافي المجاز المنفرد لا نأثره
 بالمجاز المنفرد ما يقابل مجاز الاسناد وليس في التمثيل مجاز اسنادي وقوله المستعمل يخرج في الكلمة قبل
 الاستعمال بعد الوضع وهو مراد المصنف بقوله يخرج غير المستعمل وقوله في غير موضع لا يخرج
 الحقيقة فانها مستعملة فيها وضعت وقوله في اصطلاح التناطب يخرج استعمال الصلاة للركان
 يعرف الشرع فانه لم يفتل استعمال في غير موضع فلهذا لم يفتل استعمال في غير موضع في عرف الشرع

(قوله فخرجوا كلاً على حدة) أي لأن الخلق المتباين لا يمكن جمعهم في أمر واحد على سبيل التفصيل لكلهم، فهما بحث بحمل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصه وأما على سبيل الاجال فيمكن كمن يبرهنه بادل الكلمة باللفظ أو القول وكان يقال في أمر هذا الإنسان والفرس الجسم الذي الحساس المتحرك بالارادة (قوله الكلمة) أي سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً خرج عنها المركب ولا يقال خرج بها لأنها حُسِنَ والجس لا يخرج به كذا (٧٧) قيل ولك أن تقول لا فرق بين خرج به وعنهما الشيء لا يناسب أن يخرج به بالجملة فتأمل (قوله احتز به)

أمر بالاستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال أي وبعد

الوضع كما احتز بهما عن الكلمة المهمة التي لم توضع أصلاً حتى أنها تستعمل (قوله فانها) أي الكلمة التي وضعت ولم تستعمل

لأن الوضع ولا من غيره ليست بمجاز ولا حقيقة (قوله في غير ما وضعت له)

أي في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت الكلمة له

فضمير وضعت ليس راجعاً لما فكان الواجب إيراد الضمير بربان الصلة على

غير من هي فهم إني أن أريد الوضع الشخصي خرج عن التعريف الجوز فيها

هو موضوع لمعناه الأصلي بالنوع كالاشتقاق وإن أريد الوضع التوحيي خرج

عن التعريف الجوز فيها كان الوضع في معناه الأصلي شخصياً كالاسد مثلاً

وإن أريد معناه أسم من الشخصي والتوحيي لم يشمل شيئاً من أفراد الجاز الآن

يجب أن المراد الوضعان وتركيب التوحيي مع أي في غير ما وضعت هو وضع شخصيات

الموضوعة بالوضع الشخصي وفي غير ما وضعت هو وضعها نوعياً في الموضوعات بالوضع النوعي فتأمل ويرد على التعريف اللفظي المشترك

إذا استعمل في أحكامها فإنه يصدق عليه أنه كلفتمستعمل في غير ما وضعت كالميل مثلاً إذا استعملت في الباصرة كان معناها مغايراً

لمعناها إذا استعملت في عين الشمس مثلاً اللهم الآن عمل على التعريف العمومي المعنى حيثما المستعمل في مغاير كل ملوئته

له حيثما فلا يرد المشترك فتأمل

مجيلاً

مجيلاً

(قوله من مجازا كان الخ) تعميم في الحقيقة فضعير كان المستر يعود على الحقيقة وقد كرر الضعير باعتبار أن الحقيقة لفظ والضعير المستر اسم كان ومنه مجازا خبر مقدم ومنقول لا يصف عليه والمزجج هو اللفظ الموضوع لمعنى ابتداء من غير نقل عن شيء كسعاد وأدود أسد والمنقول هو اللفظ الموضوع لمعنى يعدو ضعه لاخر مناسبة مع خبر ان المعنى الأول كالألف والملافة فان دأبنا من لكل مادب على الأرض ثم نقل الذات القوام والصلاة اسم للدعاء ثم نقلت للأركان المحصورة والمناصب موجودة فيها وقد حيز المعنى الأول (قوله أو غيرهما) أي ما ليس منقول ولا ولا من مجازا كالمشتقات فانه ليست من جهة محضة لتقدم وضع موادها ولا منقولة لموضعها بنفسها قبل ما اشتقت له أي وكالمشتراك فانه تعدد فيه وضع اللفظ من غير ملاحظة مناسبة بين (٧٣) المعنيين مثلا ولا يشترط فيه حيزان المعنى

الأول فهو مغاير للمزجج والمنقول كالمشتق (قوله في اصطلاح الخطاب) أي في

الاصطلاح الذي يقع بسببه الخطاب والتكلم (قوله متعلق

بقوله وضعت (يعني أن المعنى الذي وضع له اللفظ

في اصطلاح الخطاب بذلك اللفظ اذا استعمل

الخطاب ذلك اللفظ في غيره كان مجازا قال الفناري ليس

المراد من لفظه وضعت أن يعتبر حدوث الوضع في

ذلك الاصطلاح واللازم أن لا يكون لفظ الاصطلاح الذي

وضع في اللغة للحيوان المفرد وأقر ذلك الوضع

في الاصطلاح والعرف عندما استعمله القوي أو

غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل

لما راد بذلك كونه موضوعا في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك أولا وهذا ما دأب كرم من تلق الطرف بقوله وضعت غير متعين

بل يصح لفظه بالنسبة إلى معنى الفانريو بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير موضع له والمعنى حينئذ أن الكلمة المقيدة بكونها

استعملت في غير موضع له اذا استعملت في ذلك الغير بسبب اصطلاح الخطاب بمعنى أن صحح استعمالها في ذلك الغير والسبب

في كونه غيرا هو اصطلاح الخطاب تسكون مجازا ولكن هذا الوجه لا يتخلو عن محمل كالتقدم في تعريف الحقيقة (قوله ليدخل) أي في

التعريف على علم من الاحتمالات الثلاثة التي ذكرناها في متعلق الطرف وقوله المجاز المستعمل في موضع في اصطلاح آخر أي

غير اصطلاح المستعمل أعين الحالة أنه مستعمل في غير موضع في اصطلاحه (قوله الخطاب) بكسر الطاء أي المتكلم بهذه الكلمة

(قوله مجازا) أي أن الدعاء غير الهيئة المحصورة الموضوع لها لفظ الصلاة وعرف الشرع لاشباها عليه مكنو كذا اذا استعمله الخطاب

بصرف اللغة في الأركان المحصورة فانه يكون مجازا والحاصل أنه يصدق على كل منهما أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لموضعته في

اصطلاح الخطاب كما أشار لذلك الشرع بقوله أي فليس يستعمل الخ

من مجازا كان أو منقولاً أو غيرهما وقوله (في اصطلاح الخطاب) متعلق بقوله وضعت في ذلك ليدخل المجاز المستعمل في موضع في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله الخطاب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه

لم يوضعها بنفسه قبل ما اشتقت له وقوله (في اصطلاح الخطاب) متعلق بقوله وضعت (يعني أن المعنى الذي وضع له اللفظ في اصطلاح الخطاب بذلك اللفظ اذا استعمل الخطاب ذلك اللفظ في

غيره فهو مجاز ومجمل أن متعلق بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير موضع له فيكون المعنى أن الكلمة المقيدة بكونها استعمالها في غير موضع له اذا استعملت في اصطلاح أي بسبب اصطلاح

الخطاب بمعنى أن صحح استعمالها في ذلك الغير بسبب كونه غيرا هو اصطلاح الخطاب تسكون مجازا على ما تقدم في تعريف الحقيقة وقدينا أن هذا الوجه الثاني لا يتخلو عن محمل وكل تقدير لا يخاد

هذا التقييد لئلا يخرج المجاز المستعمل في موضع في غير اصطلاح المستعمل وقد استعمل في اصطلاحه في غير موضع كلفظ الصلاة اذا استعمله الخطاب بعرف الشرع في الدعاء فانه مجاز ولو لا هذا التقييد

لم يصدق عليه أن مستعمل في موضع له ولم يصدق عليه أنه مستعمل في غير موضع له على الإطلاق لأن الدعاء الذي استعمل فيه كان موضوعا في الجملة أعني في اللغة وليقيد باصطلاح الخطاب دخل لأن

الدعاء غير موضوع في اصطلاح الشرع فهو كلمة استعملت في غير موضع له في اصطلاح المستعمل وهو ظاهر ومثله ما اذا استعمله القوي في الأركان المحصورة لملاقاة مجاز لأن الأركان غير موضوع

لها في عرف اللغة وزا هذا التقييد أيضا أي بقوله في اصطلاح الخطاب يخرج عن التعميم ما هو من أفراد الحقيقة وهو اللفظ المستعمل في غير موضع له لكن ليس غيرا في اصطلاح الخطاب وإنما

هو غير باصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمل بعرف الشرع في الأركان المحصورة فانه حقيقة وتقولوا

مع قرينة عدم إرادة أي إرادة ما وضعه قال في الإتيان يخرج به الكتاب وقد تبين في ذلك السكاي وقد قدمنا ما يتبع به فساد قولهم وقد صرح جماعة كثيرة بأن الكتابة حقيقة وأشار إليه السكاي

لما راد بذلك كونه موضوعا في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك أولا وهذا ما دأب كرم من تلق الطرف بقوله وضعت غير متعين

بل يصح لفظه بالنسبة إلى معنى الفانريو بالمستعملة بعد تقييده بقوله في غير موضع له والمعنى حينئذ أن الكلمة المقيدة بكونها

استعملت في غير موضع له اذا استعملت في ذلك الغير بسبب اصطلاح الخطاب بمعنى أن صحح استعمالها في ذلك الغير والسبب

في كونه غيرا هو اصطلاح الخطاب تسكون مجازا ولكن هذا الوجه لا يتخلو عن محمل كالتقدم في تعريف الحقيقة (قوله ليدخل) أي في

التعريف على علم من الاحتمالات الثلاثة التي ذكرناها في متعلق الطرف وقوله المجاز المستعمل في موضع في اصطلاح آخر أي

غير اصطلاح المستعمل أعين الحالة أنه مستعمل في غير موضع في اصطلاحه (قوله الخطاب) بكسر الطاء أي المتكلم بهذه الكلمة

(قوله مجازا) أي أن الدعاء غير الهيئة المحصورة الموضوع لها لفظ الصلاة وعرف الشرع لاشباها عليه مكنو كذا اذا استعمله الخطاب

بصرف اللغة في الأركان المحصورة فانه يكون مجازا والحاصل أنه يصدق على كل منهما أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لموضعته في

اصطلاح الخطاب كما أشار لذلك الشرع بقوله أي فليس يستعمل الخ

علی وجهی صبح

(قوله وإن كان مستملا) جملة حالية معترضة بين اسم ان وخبرها وهو قوله فليس بمستعمل الخ والفاء فيه زائدة (قوله فإي أي في معنى (قوله في الجملة) أي في بعض (٢٤) الاصطلاحات وهو اللغة (قوله فليس بمستعمل) في الموضع في الاصطلاح الذي وقع

وان كان مستعملا في موضع في الجملة فليس بمشتمل في موضع له في الاصطلاح الذي وقع به الخطاب
أعني الشرع ولخرج من الحقيقة بما يكون معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعملة بحسب
الاشعر في الاركان المنصوصة فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير موضعها لكن بحسب اصطلاح
آخر وهو الالتماع بحسب اصطلاح الخطاب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة

هذا القيد لدخل في الجواز لأنه يصدق عليه أنه كلما استعمل في غير موضع إذا كان غير الموضوع
باعتبار اللغز ولما زاد في اصطلاح القاطب خرج إذا يصدق عليه أنه يستعمل في غير المعنى الذي وضع
للمعنى اصطلاح المستعمل ضرورته أن الأركان موضع لها في اصطلاح المستعمل فلا يكون مجاز باعتبار
اصطلاحه فيخرج عن التعريف ثم المراد بوضع ما يصدق عليه مطلق الوضع في الجملة الشامل للوضع
النحوي والشخصي لا تلوازم بده الوضع الشخصي لم يصدق الجدل القوي في المشتقات إذا لم يصدق
عليها أنها تستعمل في غير الموضوع الشخصي لما هو ذلك أن الجواز يقتضي تقدم الوضع فاذا قيد بالشخصي
لم يصدق أن لما هو ما خصه استعمل في غيره ضرورته أن اسم الفاعل مثلاً أو موضع نوعه لا كل شخص
من الفاعل التي يصح أخذها من الفعل وكذا إذا لم يصدق بده الوضع النحوي لم يدخل نحو الأسد مجازاً إذا
يصدق عليه أنه استعمل في غير موضوعه النحوي لأن تقدم الوضع شرطاً خاصاً بالنحوي لم يصدق
عليها أنه لموضع نوعي استعمل في غيره وإذا أطلق الوضع المنسي عنها فإن قلت يصدق على كل منهما
أنه استعمل في غير موضع له ولا يلزم منه تقدم الوضع لأن السالبة لا تقتضي وجود الموضوع فيصدق
على كل منهما الحدول يخص الوضع قلنا هذا الاعتبار على بعض ليس كثيراً في المعنى بل المدلول عرفاً
في قولنا استعمل في غير الموضوع عوله أن الموضوع نوعياً وشخصياً من ماذا كثرتم أو اعتبر ذلك
بمعنى أحد الجواز لأنه ذكر فيه ما يقتضي شرط العلاقة بين الموضوع له وأولاً وثانياً وذلك فيعقب
وضع فلو دخل على ما لا يقتضي وجود وضع سابق كان في الكلام تناقض وتحاذق إذ صير النقد والجواز
لما استعمل قبل أن يوضع لمن غير شرط تنعدم العلاقة بين الموضوع له وأولاً وثانياً لا يقتضي تحاذق
ليتم له وقدره على هذا الحد إذا دخل المشتك في الاستعمال في معناه الثاني إذا كان وضعه في
اصطلاح واحد لا يمكنه استعماله في غير موضع له أولاً في اصطلاح القاطب وأوجب بأن المراد
استعمال في غير كل موضع للموضوع حقيقة والاستعمال بهذا الاعتبار لم يستعمل في غير كل موضع
فما حقيقة بل استعمال في بعض مواضع للموضوع حقيقة ولا يقتضي ما في هذا الجواب من اعتبار التامة
لغاي الكلام عن دليلها وأوجب أنصاراً على حقيقة أن الجواز هو الكلمة المستعملة في غير موضع له
من حيث أنه غير ماضٍ له والمشتك في المعنى الثاني أنها تستعمل من حيثية الواجهة لا من حيثية
الموضوعية ولكن هذا الاعتبار إن تم أغنى عن قوله في اصطلاح القاطب لأن ما رآه بداخراً
أدخله بمبدل وبخرج الجيبية كما لا يقتضي فافهم (على وجه يصح) هذا فصل خرج به

أينما حيث قال بهذا الكلام ومن حق الكلمة في الحقيقة التي ليست بكتابة فافهم ذلك أن الكتابة حقيقة ولم يجرى قول السكاكوك كثير من شارحه وقد أشار إليه المحنف فباسق فانه مصر

في اصطلاح الضابطات واما غير باصطلاح آخر (قوله لا يحسب اصطلاح الضابط) يعني فلا تكون الصلاة المستعجلة في الاركان المخصوصة بحسب الشرع من الجواز اذ ترفع بليس مادقا عليها (قوله لعل وجيهم) يؤخضه ان لا يد في الجاز من ملاحظة العلاقة ان محض استعمال اللفظ في غير مواضعه توقع على ملاحظته وانما ص ترفع قوله لعل فلا يد على

مع قرينة عدم إرادته قولنا المستعملة احتراز عالم يستعمل لأن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازاً كما لا تسمى حقيقة قولنا
في اصطلاحه التغاطب ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب يعرف للشرع في الدعاء مجازاً فإنه وإن كان مستعملاً في
وضعه في الجملة فليس مستعمل فيما وضعه في الاصطلاح الذي موقع التغاطب

(قوله مقرر بن عدم إرادته) أي حال كون تلك الكلمة المستعملة في التبرص مباحة لقرينة الفعل على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع
لهو مباحة حقيقة لقرينة الجواز مأمنة من إرادته الأصل واشتراط لقرينة المذكورة في الجواز وإخراج للكناية بها في أي عالم هو عند من
لم يهوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالباينين آمن من جوزه كالأصوليين فلا يشترط في القرينة أن تكون مأمنة من إرادته للمعنى الحقيقي كما
صرح بذلك العلامة المحلى ففسد دلالة مجاز سقاط التقيد المذكور من التعريف لأجل سلاته وسدقه على المعرف وإذا سقط
التقيد المذكور لأجل إدخال المعرف دخلت الكناية أيضاً (قوله من (٧٥) العلاقة) المراد بها هنا الأمر الذي به الارتباط بين المعنى

(مقرر بن عدم إرادته) أي إرادة الموضوع له (فلا بد) للجواز (من العلاقة) ليحقق الاستعمال على وجه
يصح وانما يقيد بقوله على وجه يصح

اللفظ كما يأتي (مقرر بن عدم إرادته) أي المجاز هو الكلمة المستعملة على الوجه المذكور مع مباحة
قرينة الفعل على عدم إرادة المتكلم الموضوع لهو مباحة حقيقة لقرينة الجواز مأمنة من إرادته الأصل
وهو فصل خرج به الكناية كما يأتي ولما أعيد ذكر قيود الحقيقة على فهم ما أراد إخراجها بغير هذين
التعديدين الآخرين لم يتعرض للمبصر بغيرهما هو أنواع الحقيقة التي تقديم تسميتها ولما لم يقدم
ما يدل على ما يخرج بهذين التعديدين فرض للثالث مع بيان ما أفاده قوله على وجه يصح لأبهاه فقال
وحيث شرطنا في المجاز أن يكون على وجه يصح (فلا بد) له أعني المجاز (من العلاقة) وهي ما أوجب
النسبة والمقارن بما تقتضيه لصفة نقل اللفظ عن المعنى الأصلي إلى المعنى المجازي كالتأنيبه في مجاز
الاستعارة وكالسببية والسببية في المجاز المرسل ليحقق تلك العلاقة أن الاستعمال على وجه يصح عند
المقابلة جريان اعتبار ذلك الاستعمال بالذم به به يعلم أن العلاقة لا يكتفي في المجاز وجودها بل لابد مع
وجودها من أن يعتبرها المستعمل وبلاخطها وتكون هي السبب في الاستعمال لأن ذلك هو المرعى
عند العقلاء في كلامهم والمعتبر من العلاقة النوعية ولذلك صح إنشاء المجاز في كلام العرب والمولدين
يعني إذا ذكرنا أنهم استعملوا اللفظ في سبب معناه أو في سبب عن معناه جاز لنا أن نستعمل اللفظ
آخر مثل تلك العلاقة وألحقها بالوجود رابط في كليهما ولا تقتصر على ما استعملوه فقط فلم تكن
العلاقة واستعمل اللفظ في سبب معناه لا تنفاه هذا المعنى خارجاً فإن كان محمداً فهو كذب وهو ما لا يلتفت
لاخر اجتمع الحدوان كان حقيقة لأن المقوم من معناه الأصلي ولو كان غير مطابق وإن كان غلطاً فإن
كان اللفظ الاعتقاد كان يقول انظر هذا الاستدشيار للقرص معتقداً أنه رجل الشجاع صدق عليه
حد المجاز

في حد الحقيقة بأن الكناية موضوعه فكيف يقول هذا أنها غير موضوعه هذا تأنيبه فخرجها
من القسمين لا لتحقيق لوسيلتي في حد المجاز غير الأقوال في هذه المسئلة اهـ فإن قلت يجب أن
الكناية مستعملة في غير موضوعها فكيف يقال أنها خرجت بأشراط القرينة وتلاشك أن الكناية

(٤ - شروح التلخيص رابع) اللفظ الذي استعملوه ولو كان المعتبر من العلاقة لقرينة استعمال اللفظ في معناه
لجأزي على النقل عن العرب في تلك الصورة مع أنه ليس كذلك والعلاقة بفتح العين سواء كانت في المعاني كعلاقة المجاز والمحبة القائم
بالقلب والمحسوسات كعلاقة السيف والسطوح فيل أنها بالفتح في المعاني والكسر في الحسيات وإنما اشترط في المجاز ملاحظة
صلة بين المعنى المجازي والمعنى الأصلي ولما صح أن يطلق اللفظ عليه بلا علاقة تكتفي بالقرينة الفعلية المراد بالانطلاق اللفظ
على غير معناه الأصلي ونقله له على أن يكون الأول أصلاً والثاني فرعاً تشارك بين المعنيين في اللفظ فتزعم لحد الاطلاق على
الأخر وذلك يستدعي وجه التخصيص المعنى القريني التشارك في دون سائر المعاني وذلك الوجه هو المناسب ولا فلا حجة في
التخصيص فيكون محكماً في حسن التصرف في التأصيل والتفريع

وقولنا على وجه يصح احتراز عن اللفظ كالمسبق وقولنا مع قرينة عدم إرادته احتراز عن الكتابة كما تقدم

(قوله واشتراط العلاقة) يؤخذ من هذا أن المراد باللفظ الخارج من التعريف ما استعمل في غير موضعه لا للعلاقة من غير قصد لذلك الاستعمال وهو اللفظ اللساني كما إذا أشار إلى كتاب وأراد أن يقول خذ هذا الكتاب فسبق لسأله أن يقول خذ هذا القوس وأما اللفظ في الاعتقاد فإن استعمل اللفظ في معناه بحسب اعتقاده كان يقول انظر إلى هذا الاسم متقدماً أنه الحيوان المفترس المعلوم فإذا هو قوس فهو حقيقة لاستعماله في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصح وإن استعمل في غير معناه بحسب اعتقاده كأن يقول انظر إلى هذا الأسد مشيراً للقوس متقدماً أنها رجل شجاع صدق عليه (٧٦) هذا الجواز لأنه في اعتقاده الذي هو المعبر باستعماله في غير معناه

واشتراط العلاقة (لخرج اللفظ) من تعريف الجواز كقولنا خذ هذا القوس مشيراً إلى كتاب لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح (و) أنما قيد بقوله مع قرينة عدم إرادته لخرج (الكتابة) لأنها مستعملة في غير مواضع لمع جواز إرادته ما وضعت له (وكل منها) أي من الحقيقة

لأنه في اعتقاده الذي هو المعبر باستعماله في غير معناه علاقة وإن لم يصح في ثبوت العلاقة في المشار إليه ولهذا إذا استعمل في معناه في اعتقاده فقال انظر إلى الاسم متقدماً أنه هو الحيوان المعلوم فإذا هو قوس فهو حقيقة لاستعماله في معناه الأصلي في اعتقاده وإن لم يصح وإن كان اللفظ في اللفظ فهو خارج عن الجحد وهذا هو المراد بقوله واشتراط العلاقة التي اقتضاها كون الاستعمال على وجه يصح بأن يكون لا ينكر عند العقلاء وهو (لخرج اللفظ) عن تعريف الجواز وأراد باللفظ اللفظي كما بينا فإذا قال خذ هذا القوس مشيراً للكتاب وهو بالصدق عليه أنه استعمال في غير معناه لكن لا على وجه يصح لأنه بلا علاقة فخرج عن حد الجواز ثم أشار إلى ما يخرج بقوله مع قرينة عدم إرادته بقوله (و) اشتراط وجود قرينة ماله عن إرادته المعنى الأصلي لتخرج (الكتابة) حيث يصدق عليها أنها لفظ استعمال في غير معناه بقرينة يمكن ليست مالمع من إرادته المعنى الأصلي لأنها كإسائي لا بد أن يكون استعمالها في غير مواضع مقارناً للصدق جواز إرادته المعنى الأصلي والمراد بجواز إرادته المعنى الأصلي أن لا ينصب القرينة على انتفاء فعل هذا إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكتابة ولم ينصب علم الخطاب بانتفاء قرينة لم ينصف عنها اسم الكتابة وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلي معهما دائماً فأنك إذا قلت فلان طويل الجواد كناية عن طول القائمة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له الجواد وذلك حيث لا قصد جعل علم الخطاب بأن لا يجادله قرينة على عدم إرادته المعنى الأصلي لكن إنما تخرج الكتابة فقط بالقرينة المذكورة وبقي الحد سائلاً للجواز إن كان لفظ الجواز لاستعمال في معناه الأصلي والجواز مع ما عوان جواز ذلك لم يشمله الحد لأن القرينة فيه لا تمنع من إرادته المعنى الحقيقي ثم إذا سقط للحد المذكور داخله غلبت الكتابة أي تها هو ظاهر ثم أشار إلى أقسام الحقيقة والجواز فقال (وكل منها)

تحتاج إلى قرينة أنك لو قلت زيد كثير الماد ولم يكن مع قرينة تصرف إلى الكرم لم أفهمت الكتابة ولكن النعم يتدراى أنه غام أو طباخ أو فران قلت لأشك في احتياج الكتابة للقرينة لأن أشهر الكمية في الكتابة فتستغنى عن القرينة كالحقائق العرفية ولكنها ليست قرينة تصرف الاستعمال إلى غير الموضوع كالصرف الجواز بل تصرف قصد إعادة (قوله وكل منها) أي من الحقيقة والجواز منقسم فالحقيقة تنقسم إلى لغوية وتشرعية وعرفية خاصة وعرفية خاصة ومنهم من يسمي العرفية

لعلاقة وإن لم يصح في ثبوت العلاقة في المشار إليه كذا في ابن بقويوبه يتبين رد ما في الشيخ من نقل عن بعضهم أن اللفظ اختار من التعريف لا يقصر على اللساني أو غيره (قوله واشتراط العلاقة) تفسير لقوله قيد داخل بين به أن معنى قوله على وجه يصح أنه لا ينصب العلاقة فيكون فيه دفع لبث وهو أن يقدى على وجه يصح كما تخرج اللفظ يخرج مجازاً لم يلاحظ فيه علاقة لأن استعماله على هذا الوجه لا يصح وحاصل الجواب أن عرفهم تخصيص قولهم على وجه يصح في تعريف الجواز بما تحققت معه العلاقة فتأمل (قوله) ليس على وجه يصح أي لعدم ملاحظة العلاقة بين القوس والكتاب (قوله والكتابة) أخرجهما بناء على أنها واسطة لاحقة ولا عازماً أنها ليست حقيقة فلاها كإسائي للفظ المستعمل في موضعه والكتابة ليست كذلك وأما أنها ليست مجازاً فلاه اشتراطه القرينة المأمنة من إرادة الحقيقة والكتابة ليست كذلك ولهذا أخرجهما من تعريف الجواز (قوله مع جواز الخ) أي حالة كون استعمالها المذكور مقارناً لجواز الخ وذلك لكون القرينة فيها ليست مأمنة من إرادته المعنى الأصلي والمراد بجواز إرادته المعنى الأصلي في الكتابة أن لا ينصب المستعمل قرينة على انتفاء فعل هذا إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكتابة ولم ينصب المستعمل علم الخطاب بانتفاء فعل عدم إرادته لم يفت عنها اسم الكتابة وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلي معها دائماً فأنك إذا قلت فلان طويل الجواد كناية عن طول القائمة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له الجواد حيث لم قصد جعل علم الخطاب

والجواز

ليست حقيقة فلاها كإسائي للفظ المستعمل في موضعه والكتابة ليست كذلك

وأما أنها ليست مجازاً فلاه اشتراطه القرينة المأمنة من إرادة الحقيقة والكتابة ليست كذلك ولهذا أخرجهما من تعريف الجواز (قوله مع جواز الخ) أي حالة كون استعمالها المذكور مقارناً لجواز الخ وذلك لكون القرينة فيها ليست مأمنة من إرادته المعنى الأصلي والمراد بجواز إرادته المعنى الأصلي في الكتابة أن لا ينصب المستعمل قرينة على انتفاء فعل هذا إذا انتفى المعنى الأصلي عن الكتابة ولم ينصب المستعمل علم الخطاب بانتفاء فعل عدم إرادته لم يفت عنها اسم الكتابة وليس المراد أن يوجد المعنى الأصلي معها دائماً فأنك إذا قلت فلان طويل الجواد كناية عن طول القائمة صح على أن اللفظ كناية ولو لم يكن له الجواد حيث لم قصد جعل علم الخطاب

● والحقيقة لغوية وشعرية وعرفية خاصة أو عامة لان واضع اللغة فلتوية وان كان الشارع فشرعية والافريقية والعربية أن تعين صاحبها النسب اليه

بأنه لا يجادل في أن ينفعي عدم إرادة المعنى الأصلي والا كان مجاز لا كتابة (قوله والمجاز) أي المفرد (قوله تعين نفعه) أي يكون نفعه عن المعنى الفلوي طائفة مخصوصة من الناس ولا يشترط العلم بشخص الناقل والأقرب ان اختصاص أهل بلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفاً خاصاً وإنما يسميان كانوا طائفة منسوبين لحرفة سكانهم وأهل العلوم والادخول في جلة أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها ثم ان ظاهر الشارع أن النقل لا يمتنع في (٧٧) المرقى وأن كثرة الاستعمال دليل عليه أنه بنفسها

وقيل ان النقل هو كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد معناه لغة أو في معنى مناسب للمعنى الأصلي وذلك لان كثرة الاستعمال حتى يميز الأصل مهوراً هو الحق في معنى المنقول ولا دليل على وجود نقل مقصود أولاً (قوله وغير ذلك) أي ما عدا الشرعي كالتمكين بقرينة المقابلة وأما لم يجعل الشرعي من العرفي انحصاراً تشرى به حيث جعل فمستقلاً (قوله لا تعين نفعه) أي من اللغة أي أن نفعه من اللغة لا تعين بطائفة مخصوصة وان كان معنا في نفس الأمر فالتفصيح ما قبل أصل الناقل تعين كواحد أو ألف غير أنا جهنا عنه وحيث تعين فهو خاص فأن العام وحاصل الجواب أن المراد

والمجاز (قوى وشعرى وعرفى خاص) تعين نفعه كالصوى والعرفى وغير ذلك (أو عرفى عام) لا تعين نفعه وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع فان كان واضعها واضع اللفظ فلتوية وان كان الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما مضى

أي من الحقيقة والمجاز أقسام أربعة (قوى وشعرى وعرفى) ثم المرقى لما (خاص أو عام) ففي الحقيقة أربعة الفلتوية والشرعية والعرفية الخاصة والعرفية العامة وفي المجاز مثل ذلك فالحقيقة الفلتوية ما وضعها واضع اللغة والشرعية ما وضعها الشارع والعرفية الخاصة ما وضعها أهل عرف خاص كالصويين في لفظ مخصوص والعرفية العامة ما وضعها أهل العرف العام أي الذي لم يخص بطائفة مخصوصة من الناس وسأنا أمثلها ويقال في انحصار ما تعين نفعه في العلم ما لم يتعين والمراد بالتعين أن يكون غير خارج عن طائفة خاصة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل به بل أن ليس المراد اتفاق جميع أهل العرف أولاً ولا في العلم والخاص وظاهر هذا أن النقل لا يمتنع وان كثرة الاستعمال دليل عليه بنفسه لأنه نفس موقيل النقل كثرة استعمال اللفظ في بعض أفراد معناه أو معنى مناسب للمعنى الأصلي واشتراط النقل منطوريه إلى أصل دلالة اللفظ وعدم اشتراطه بل يجعل هو اتفاق كثرة استعمال حتى يبرأ الأصل مجهوراً منطوريه إلى أن ذلك هو المحقق في معنى المنقول ولا دليل على وجود نقل مقصود أولاً ثم النقل قيل لا بد فيه من المناسبة وقيل لا وقد تبين بهذا أن نسبها الحقيقة إلى الفلتوية والشرع والعرف عام وخاصة أي باعتبار الواضع فان كان الواضع واضع اللغة فلتوية أو الشارع فشرعية أو أهل العرف معرفة خاصة أو علموا الأقرب أن اختصاص أهل البلد بنقل لفظ دون سائر البلدان لا يسمى عرفاً خاصاً وإنما يسميان كانوا طائفة منسوبين لحرفة كأهل الكلام وأهل العلوم والادخول في جلة أهل البلد لا يتوقف على أمر يضبط أهلها ولان الغالب انتشار عرفهم في الكثير المقارب لمعوم أهل البلدان وأما نسبة المجاز إلى ساذكر من الشرع واللفظ والعرف عاماً وخاصة فتكون باعتبار الاصطلاح المنسوب إليه الشخص المستعمل في غيره بمعنى أن مستعمل اللفظ أن استعماله في غير ما مضى هو أو مقلده على وضعه فان كان ذلك

الخاصة اصطلاحاً للمجاز لقوى وشعرى وعرفى عام وعرفى خاص

بأنها ما كان نفعه طائفة مخصوصة كالصوى والعرفى والعلم بما كان نفعه ليس طائفة مخصوصة بل يكون الناقل من جميع الطوائف وقد أشار المحيد لهذا الجواب بعبارة الاشكال بقوله لو كانوا أرادوا بذلك أن لا يتبع النقل بجماعة مخصوصة كالصوى والعرفى وأهل الشرع بل يكون الناقل من الجميع (قوله وهذه النسبة) أي في لقوى وشعرى وعرفى وقوله في الحقيقة أي الكائنة في الحقيقة بأن يقال حقيقة لغوية حقيقة شرعية حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله بالقياس) أي بالنسبة والنظر إلى الواضع (قوله فان كان واضعاً) أي واضع الحقيقة (قوله فلتوية) أي فهي حقيقة لغوية (قوله وان كان الشارع) أي وان كان واضع تلك الحقيقة الشارع فهي حقيقة شرعية (قوله في هذا القياس) أي وان كان واضع تلك الحقيقة أهل العرف فهي حقيقة عرفية خاصة أو عامة (قوله وفي المجاز) عطف على قوله في الحقيقة أي وهذه النسبة الكائنة في المجاز في قولهم مجاز لقوى وشعرى وعرفى خاص أو عام وقوله باعتبار الاصطلاح أي باعتبار أهل الاصطلاح

كقولنا كلاميتوهو يقولوا بقيت مظلة مثال النعوى يلفظ أسد اذا استعمله المخاطب بعرف النعوى في السبع المخصوص ومثال الشرعية لفظ صلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في العبادة المخصوصة ومثال العرفية الخاصة لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النعوى في الكلمة المخصوصة ومثال العرفية العامة لفظ دابة اذا استعمله المخاطب بعرف اللفظ في ذي الاربع وكذلك المجاز المفرد لغوي وفشري وعرفي مثال النعوى لفظ أسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللفظ في الرجل الشجاع ومثال الشرعي لفظ صلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء ومثال العرفي الخاص لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النعوى في الحديث ومثال العرفي العام لفظ دابة اذا استعمله المخاطب بعرف العام في الشاة (٢٨) والخصيصة اما قيل بمعنى مفعول من قولك حققت الشيء احقته اذا ثبت

أو قيل بمعنى فاعل من قولك حق الشيء بمعنى اذا ثبت أي المتيقن أو الثابتة أو الثابتة في موضعها الاصل فاما التاء فقال صاحب المتناح هي عندي للتأنيب في الوجهين لتقدير اللفظ الحقيقية قبل التسمية صفة مؤنث غير مجرأة على الموصوف وهو الكلمة وفيه نظير وقيل هي لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية الصرفة كما قيل في الكلمة ولطبعه ان التاء فيها لنقلها من الوصفية الى الاسمية فلذلك لا يوصف بها فلا يقال شاة أو لفظه هو المجاز (قوله في ذلك الاصطلاح)

أو قيل بمعنى فاعل من قولك حق الشيء بمعنى اذا ثبت أي المتيقن أو الثابتة أو الثابتة في موضعها الاصل فاما التاء فقال صاحب المتناح هي عندي للتأنيب في الوجهين لتقدير اللفظ الحقيقية قبل التسمية صفة مؤنث غير مجرأة على الموصوف وهو الكلمة وفيه نظير وقيل هي لنقل اللفظ من الوصفية الى الاسمية الصرفة كما قيل في الكلمة ولطبعه ان التاء فيها لنقلها من الوصفية الى الاسمية فلذلك لا يوصف بها فلا يقال شاة أو لفظه هو المجاز

(قوله في ذلك الاصطلاح) من وضع الظاهر موضع الضمير والاصل فيه قوله والدعاء أي بغير قوله فانها حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء هذا اذا كان الذي استعمله

في ذلك الاصطلاح فان كان هو اصطلاح اللغة فالجواز لغوي وان كان اصطلاح الشرعي فشري والا فغير في عام أو خاص (كاسد للسبع) المخصوص (والرجل الشجاع) فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة) المخصوصة (والدعاء) فانها حقيقة شرعية في العبادة مجاز شرعي في الدعاء (وفعل للفظ) المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (والحدث) فانه حقيقة عرفية خاصة أي نحوية في اللفظ مجاز نحو في الحديث (ودابة لذي الاربع والانسان) فانها حقيقة عرفية عامة في الاول المستعمل في غير اصطلاح لغوي أو مجاز شرعي أو كان شرعيا أو مجازا شرعيا أو كان من أهل العرف العام فالجواز عرفي عام أو كان من أهل العرف الخاص فالجواز عرفي خاص وان شئت قلت النسبة فيما يعتبر العلاقة فان كان اللفظ باعتبار المعنى الذي نقل عنه اذ فيه العلاقة ولولاها حينئذ لم يسع إطلاقه لمعنى المجاز لغوي وان كان شرعيا فشري أو عرفيا فغير في خاص أو عام ثم أشار الى مثال الحقيقة والمجاز لكل نوع وبدا بآثارها لغويين ثم الشرعيين ثم العرفيين خاصين وعامين بقوله (كأسد) فانه وضع (السبع) وهو الحيوان المعروف لفظه فهو حقيقة لغوية (د) هو بالنسبة (لرجل الشجاع) مجاز لغوي للعلاقة بينه وبين المعنى الاول (د) كرملة فانه لفظ وضع (للمعبدة) المخصوصة ثم عرفها حقيقة شرعية فيها (و) هو بالنسبة الى (الدعاء) حيث يستعمل فيه للعلاقة بينه وبين العبادة مجاز شرعي (و) كعمل فانه موضع في عرف اللغويين (للفظ) المخصوص وهو ما دل على أحد الأزمنة الثلاثة فوجدت وقع أو وقع أو مطلق الوقوع فيه فهو حقيقة عرفية خاصة في ذلك (و) هو بالنسبة (للمحدث) الذي هو وصف قائم بالموصوف صادرة منه كالضرب أو غير صادر كحجرة مجاز عرفي خاص حيث يستعمل فيه للعلاقة بينه وبين المعنى الذي وضع له في النعوى (د) كدابة فانه في العرف العام (لذي الاربع) كالحمار فهو حقيقة عرفية عامة فيه (و) هو بالنسبة (للانسان) مجاز عرفي عام حيث يستعمل فيه للعلاقة بينه وبين ما وضع له في العرف العام والعلاقة (قوله كاسد للسبع) مثال للحقيقة اللغوية وقوله والرجل أي كاسد للرجل الشجاع مثال للمجاز اللغوي وقوله وصلاة للعبادة أي المبرورة مثال للحقيقة الشرعية وقوله والدعاء مثال للمجاز الشرعي والاحسن أن يمثل بمجاز ليس حقيقة لغوية وهو إطلاق العلاقة على الطواف في قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الآن الله قد أحل فيه الكلام بشهد لكونه مجازا شرعيا صالحة الاستئذان وهو مثال حسن عزيز الوجود لان الاستثناء عنه لذلك (قوله وفعل للفظ) هو مثال للحقيقة العرفية الخاصة قوله

في الامر من أهل الشرع وما اذا كان الذي استعمل لفظ العلاقة في الامر بنعوى أو كان مجازا لغويا في الاول مجاز حقيقة لغوية في الثاني (قوله وفعل للفظ والحدث) يعني أن لفظ فعل اذا استعمله المخاطب بعرف النعوى في اللفظ المخصوص وهو ما دل على معنى في نفسه واقترب زمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية وان استعمل في الحديث كان مجازا لغويا (قوله في الحديث) أي الذي هو جزئي من جزئيات مدلوله لفظه فعل مدلوله لفظ الامر والشأن والحاصل أن الفعل بالكسر في اللغة اسم بمعنى الامر والشأن نقل في النعوى للكلمة المخصوصة لانه لا مدلول له لفظه فعل مدلوله لفظ الامر والشأن والحاصل أن الفعل بالكسر في اللغة اسم بمعنى الامر التتم حقيقة لغوية في الحديث كابتوم (قوله لذي الاربع) أي لذي القوائم الاربع المهدود وهو الحمار والبلبل والفرس وقوله والانسان أي المهان كالحمار والبلبل (قوله فانها حقيقة عرفية عامة في الاول) أي أن المخاطب بعرف العام اذا استعمل لفظ دابة في ذي

قيل مفعول من جاز المكان يجوز إذا العادة أي قدمت موضعه الأصلي وفيه نظر والظاهر أن من قولهم جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أي طر يقاله على أن معنى جاز المكان سلكه على مفسره الجوهري وغيره فإن المجاز طريق إلى تصور مناه واعتبار التناسب بما اعتبر المعنى في الوصف كتمعية أنسان له حجرة أو حرم ووصفه بأجره فإن الأول لترجم الاسم على غيره حال وضعه لئولاً في لصمة الحلاقة فلا يصح نقض الأول بوجود المعنى في غير المسمى كإيليج به بعض الضعفاء (٧٩) * والمجاز ضربان مرسل وأستمرار لأن العلاقة

المصحة أن كانت تشبيه معناه بملحوظ موضوعه

مجاز عرفي عام في الثاني (والمجاز مرسل أن كانت العلاقة) المصحة (غير المشابهة) بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي

القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامة إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع وأما لو استعمل في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدب على الأرض مثلاً كان حقيقة لغوية كما هو ظاهر من كلامهم لبثناها في الاستعمال على موضوعها

(قوله مجاز عرفي عام في الثاني) قال ابن يعقوب

والصلاقة بين السبع

والشجاع في الأول المشابهة

وبين العبادة المخصوصة

والدعاء في الثاني أفعالها

عليه بين اللفظ المخصوص

والحدث في الثالث دلالة

عليه مع الزمان وبين

الإنسان المهان وذوات

الأربع في الرابع مشابته

لها في قلة التمييز (قوله

مرسل أن كانت الخ) معنى

مرسل لأن الإرسال في

اللفظ الإطلاق والمجاز

الاستعاري مقيد بأدعاء

أن المشبه من جنس المشبه

بما المرسل مطلق عن هذا

المجاز الاستعاري فامتقيد

بموضوعه (قوله المصحة) أي لاستعمال اللفظ في غير

موضوعه (قوله غير المشابهة) أي إذا كانت سببية أو سميكية على ما يأتي وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سيالتي أو سمينياعن

بين السبع والشجاع المشابهة وبين العبادة المخصوصة والدعاء اشتغالاً عليه وبين اللفظ المخصوص والحدث دلالة عليه مع الزمان وبين الإنسان وذوات الأربع مشابته لها في قلة التمييز حيث تعتبر تلك المشابهة ولفظ الباب في الأصل لكل ما يدب على الأرض فإن استعمل في ذات الأربع من حيث كونها مما يدب فهو حقيقة وإن استعمل فيها لمخصوصها وروى الديب تحقيق المناسبة الموجبة لتشبيهها بمخصوصها وكان ذلك من أهل العرف العام صار حقيقة عرفية عامة فتعلق به ذلك إلى الإنسان للثبته بمجاز عرفي عام وإن استعمل فيها لمخصوصها باعتبار اشتغالها على الديب كإطلاق لفظ الجوز على لكل من غير قصد التشبيه لمخصوصها وأما اعتبار الديب للجوز بحيث يصح أن يطلق على مخصص آخر باعتباره كان مجازاً فاستعمال الدابة في ذات الأربع قص في الاعتبار الثالث وذلك لوضوح * ولما فرغ من قسمة الحقيقة والمجاز وذكر أقسام كل منهما باعتبار النسبة إلى منشئه من الله والشرع والعرف العام وانحصر في عرفي بيان نوعي المجاز الذي هو المقصود بالذات في هذا الباب وهما المرسل والاستعاري في بيان أقدم كل منهما وقدم أقسام المرسل لقلة الكلام عليها فقال (والمجاز) قيمان (مرسل) أي أحد القيمان ما يسمى مرسل (أن كانت العلاقة) المصحة للجوز (غير المشابهة) أي إذا كانت سببية أو سميكية على ما يأتي وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سيالتي أو سمينياعن فينقل اسمه لذلك الشيء ومعنى مرسل أن رساله أي الحلاقة من التقييد بعلاقة المشابهة فيصير

والحدث مثال للمجاز بحسب العرفية الخاصة لأن الحدث أحسن لولي الفعل عند التصوي ومنه قولهم اسم الفاعل ما مشترك من فعل لم يأت به قال في شرح الحاشية أي من مصدر لا سيو به يسمى المصدر فعلاً واحداً لوجودنا ومثال العرفية العامة لفظ دابة لدى الأربع فهو حقيقة عرفية عامة والاحسن أن يقال لذات الأربع ثم أن القول بأن الدابة ذات الأربع فيه نظر فقد قال أصحابنا في الوصية أن الدابة الخيل والبعال والجور قد أورد على جعل الدابة حقيقة متحركة لأن الحقيقة المنقولة مخالفة للقول عنه فالخليفة العرفية أن كانت إطلاق الدابة على ذار الأربع فذلك الإطلاق حقيقة لغوية وإن كان عدم تشبيهه غير حاد أو اقتصر عليها فلا معنى للفظ والحقيقة العرفية لفظ والجواب أن موضوع الحقيقة العرفية ما يدب كونه ذا أربع فهي مستعملة في موضع بقيد كونه ذا أربع فهي من إطلان الكل على الجزء وقد بسط القول عليه في شرح المختصر والآن مثال لمجاز عرفي عام والمراد باللفظ ما كان واضعاً واضعاً للفظ والشرعية ما كان واضعاً للشارع والعرفية الخاصة ما اصطلاح عليها قوم دون قوم والعامة ما اصطلاح عليها العام والاصوليون في اثبات الحقائق الشرعية خلاف بطول ذكره والمجاز النثوي مجاز في معنى نثوي والشرعي عن معنى شرعي والعرفي عن معنى عرفي فظهر بذلك أن اللفظ لا يكون حقيقة مجازاً باعتبار وضعين (والمجاز المرسل الخ) ش شرع في تقسيم المبطر إلى مرسل وغيره * وأعلم أن السكاسكي

التقييد وقيل أنما يسمى مرسل لأن رساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بل رد بين علاقات خلاف المجاز الاستعاري فامتقيد بعلاقة واحدة وهي المشابهة (قوله أن كانت علاقته) أي المقصودة أخذها بما يأتي (قوله المصحة) أي لاستعمال اللفظ في غير موضوعه (قوله غير المشابهة) أي إذا كانت سببية أو سميكية على ما يأتي وذلك بأن يكون معنى اللفظ الأصلي سيالتي أو سمينياعن

في فنقل اسمه لذلك الشيء

فهو استعارة والافهرومرسل وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم التشبيه في المشبه

(قوله والافاستعارة) أي والابأن تكن العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي غير المشابهة بل كانت نفس المشابهة (قوله في القفاز) أي لأن المقسم المجاز هو لفظ (٣٠) وقوله في أي في معنى شبه ذلك المعنى المستعمل فيه بمعنى ذلك

(والافاستعارة) فلي هذا الاستعارة في اللفظ المستعمل فيها شبه معناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا رأيت أسدا يرمي (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) على فعل التكلم أعني (على استعمال اسم التشبيه في التشبيه) فلي هذا تكون معنى المصدر

بحر ياته في بعض من العلاقات كما يتضح ذلك فيما يأتي من أمثلة ما شاء الله تعالى (والا) بأن تكن العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي غير المشابهة بل كانت نفس المشابهة كما في إطلاق لفظ الأسد على الرجل الشجاع (ه) بذلك اللفظ الذي كانت العلاقة بين معناه الأصلي والمجازي المشابهة (استعارة) فالعنى بالاستعارة على هذا هو نفس اللفظ الذي استعمل في غير معناه الأصلي للمشابهة ولذلك تعرف الاستعارات بأنها هي اللفظ المستعمل فيها شبه معناه الأصلي للعلاقة التي هي المشابهة كلفظ الأسد في قولنا رأيت أسدا يرمي فانه استعمل في الرجل الشجاع للمشابهة بينهما وبين الحيوان المقترن بالمعروف في الجرا أو أطلق لفظ الاستعارة على اللفظ المستعمل في المعنى الأصلي للجاز من إطلاق المصدر على المفعول كالنسخ بمعنى التسويع وأصل الإطلاق التجويز ثم صار حقيقة عروية (وكثيرا ما تطلق الاستعارة) في العرف أيضا على غير اللفظ المستعار الذي هو المفعول وذلك بأن يطلق لفظها (على استعمال اسم التشبيه في التشبيه) وعلى هذا يكون مطلقا على فعل التكلم الذي هو المصدر وهو الاستعمال وذلك هو الأقرب إلى الأصل في الإطلاق وبراية هذا الإطلاق أعني العلاقة على المعنى المصدرى يصح الاشتقاق من لفظ الاستعارة كما هو شأن كل مصدر بخلاف إطلاق لفظ الاستعارة على نفس اللفظ المستعار فانه لا يصح فيه الاشتقاق لأن المفعول لا يشق منه أذهو بمثابة الجواب

قسم المجاز خمسة أقسام خالص الفاء وقد ذكره المنصف في الأيضاح قسمان المرسل وسنذكر عليه ومجاز في حكم الكلمة بل زيادة أو النقص وقد ذكره المنصف في آخر الكلام على المجاز وعنى وقد ذكره في علم المعاني والمرسل مفيد واستعارته ما المذكور ان هنا والالف واللام في قوله المجاز محذ أن تعود إلى المجاز بنوعه المفرد والمركب ومحل أن تعود إلى المفرد فقط وهو ظاهر عبارته لأنه يقدم هذا التقسيم على الكلام في المجاز المركب وسأني الكلام في تقسيم المجاز المركب هذين القسمين في موضع ما شاء الله تعالى وعلى تقدير أن يذهب المجاز المفرد قال انه ينقسم إلى مرسل وغيره فالمرسل ما كانت علاقته غير المشابهة وغير المرسل ما كانت علاقته المشابهة وغير المرسل يسمى استعارة وقيل المجاز والاستعارة مترادفتان على معنى واحد كما عاهد الطيف الجنداني والمهور الأول فالاستعارة مجاز مفرد علاقته مشابهة معناه بما هو موضوع له والمرسل مجاز مفرد علاقته غير مشابهة معناه بما هو موضوع له هكذا قال المنصف وهو مخالف الكلام السكاني وللعقيق فقد قدمنا أن التعيين وهو مقتضى كلامه كما سمي أن العلاقة إذا كانت المشابهة ولم تصد بالمبالغة فلا يكون ذلك استعارة وان عرفت المبالغة كانت استعارة وكثيرا ما تطلق الاستعارة على استعمال اسم التشبيه في التشبيه يقال الاستعارة استعمال اللفظ وهو توسيع فان المجاز هو اللفظ المستعمل لا الاستعمال وهذا ليس خلاصا للاستعارة بل كثير ما يطلق المجاز على استعمال اللفظ في غير موضوعه فلقد ذكر المنصف هذا التوسيع في المجاز بجملة كان أصوب (قوله فيها) أي إذا ردنا بالاستعارة الاستعمال فلا بد لها من

اللفظ الأصلي * وإعلم أن ما ذكره المنصف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسمه للمرسل منه هذا اصطلاح البيهقيين وأما الأصوليون فيملكون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل من يخالف الاصطلاحين كيلا يقع في الضل إذا رأيت مجازا مرسلأ أطلق عليه الاستعارة قاله القنري (قوله رأيت أسدا يرمي) كأنه نقل رأيت رجلا يشبه الأسد يرمي بالثياب فقد استعمل لفظ أسد في الرجل الشجاع والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة والقنري يته في قوله يرمي والإطلاق لفظ استعارة على اللفظ المستعار من المعنى الأصلي للمعنى المجازي من إطلاق المصدر على المفعول كالنسخ بمعنى التسويع وأصل الإطلاق التجويز ثم صار حقيقة عروية (قوله وكثيرا ما تطلق الاستعارة) أي وكثيرا ما يطلق في العرف لفظ الاستعارة والمراد أن هذا كثير في نفسه لا بالقياس إلى المعنى السابق حتى يكون المعنى السابق

أقل (قوله على فعل التكلم) أعني المعنى المصدرى لأعلى اللفظ المستعار وكذا ذكره قبل (قوله اسم التشبيه) أي لفظه يشمل استعارة الفعل والحرف فإدراج اسم ما قبل المعنى لا ما قبل الفعل والحرف

و يصح منه الاشتقاق (فهما) أى المشبه به والمشبّه (مستعار منه ومستعار له واللفظ) أى لفظ المشبه به (مستعار)

بغلاف المصدر وإذا صح الاشتقاق من لفظ الاستعارة على ارادة المعنى المصدرى به فيشتق منه متعلقاته
ومع المشبه به والمشبّه واللفظ والمستعمل لللفظ يقال المشبه بمستعار له لأنه هو الذى أتى باللفظ الذى هو
لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذى استعير له الثوب من صاحبه وألبسه ويقال المشبه به مستعار
منه أى كالإنسان الذى استعير منه ثوبه وألبسه غيره حيث أتى منه بلفظه وأطلق على غيره ويقال
لفظ مستعار لأنه أتى به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للإلبسه وبني أن يقال على
هذا الإنسان المستعمل لللفظ في غير معناه الأصلي مستعير لأنه هو الذى باللفظ من صاحبه كالاتى
باللباس من صاحبه ولكن هذا الاشتقاق أعنى الاشتقاق المستعمل لم يخرج به المعروف إلى هذا الأثر
بقوله (فهما) أى المشبه به والمشبّه يقال فهما (مستعار منه ومستعار له) تشبها للاول بصاحب الثوب
ولثاني باللباس من صاحبه كاتينا (واللفظ) أى لفظ المشبه به يقال في مستعار تشبها باللباس المستعار
من صاحبه لغيره كاتينا وهذا يعلم أنه في هذا الإطلاق أيضا عاز صار حقيقة عرفية فعلى هذا فهو مشترك
عرفى والاول أتم وهو الذى يجرى فى التعاريف من قبل ملوجب كون المعنى المجازى لا يبدف من
علاقة بينه وبين المعنى الأصلي ولم يصح أن يطلق اللفظ على غير معناه الأصلي بلا علاقة ويكتفى
فيه بالقرينة الدالة على المراد قلنا إطلاق اللفظ على غير معناه الأصلي وتقله على أن يكون الاول أصلا
والثاني فرعاً ثم يبين المعنيين في اللفظ وتفرع لاحد الإطلاقين على الآخر وذلك بسندى وجهها
لتعصيص المعنى القرين بالتشريف والتفريع يدون سائر المعاني وذلك الوجه هو المناسبة والإفلا
حكمية في التعصيص فيكون تحكما بنافى حسن التصريف في التاصيل والتفريع ولا يقال المشترك
لأنه مناسبة فيه فيكون تحكما لأننا نقول لا تفرع فيه ولا تفرع بك القيد الاول وإنما من حكمة الوضع
أمر أن أحدهما المرزى إلى المعنى باللفظ مع ضرب من الخفاء في الدلالة عند الحاجة للاختصاص الآخر
الإشارة إليه بجمع الوضوح فبعد اعتدائه المقام الموضوح وهذا المقصد إنما يكون في رعاية الانتقال
من معنى لآخر لأن فيه يتمو واختفاء تارة دون أخرى كاتقدم وأما ينتقل من معنى لآخر فينبغي مناسبة
والمناسبة هي العلاقة فوضع المجاز باعتبار العلاقة لا فائدة هذا المقصد فإن قبل الانتقال في المجاز
من معنى لآخر مناسبة قد بدى ظهوره في المرسل لأن فيه الانتقال من ملابس للملابه على ما أتى
وذلك بأن يتخلل في صدر السماع المعنى الأصلي عند اختطاف اللفظ ثم ينصرف بالقرينة
إلى غيره ويحدد أقرب الأشياء إليه ملاسية المعنى بالقرينة فالملابسة محضت الاستعمال
وأعانت على الفهم لأنه كثيرا ما يلتفت الذهن إلى ما في أطراف الشيء والقرينة أعانت أيضا
على الفهم وأكده وعينت المراد وأما مجاز الاستعارة بما معنى الانتقال فيه فالتك أن استعملت
الاسم ينتقل منه إلى الرجل الشجاع من حيث أنه رجل شجاع إذ ليس لازما للاسم ولا لباسا وإنما
ينتقل منه إلى وصف الشجاع ولم يقصد إذ لا مشابهة بينه وبين مروضه ولو قصد كان من
المجاز المرسل قلنا الانتقال من الاسم إلى لازمه الذى هو نفس الشجاع الذى هو عارضة
ولازمه ولا كان ملابساً أيضا وعارضا للرجل انتقل منه إلى الرجل الموصوف لأنه لا يراد هنا التروم

فيمعنى المشبه به مستعاراً
منه والمشبّه مستعاراً له
واللفظ مستعاراً وعلى
الاول لا يشتق منه لكونه
اسم اللفظ لا للحدث

(قوله ويصح منه
الاشتقاق) (أى ويصح
الاشتقاق من لفظ
الاستعارة على إطلاقها
بالمعنى المصدرى كإشارة
كل مصدر يقال التكم
مستعير والمشبّه بمستعار
منه والمشبّه مستعار له
ولفظ المشبه به مستعار
بغلاف إطلاق الاستعارة
على نفس اللفظ المستعار
فانه لا يصح منه الاشتقاق
لأن اسم المفعول لا يشتق
منه (قوله أى المشبه به)
وهو معنى الاسم مشبهاً
والمشبّه وهو معنى الرجل
مثلاً وقوله أى لفظ المشبه
به كلفظ الاسم مثلاً وقوله
مستعار أى معنى المشبه

مستعار ومستعار منه ومستعار له والمستعار منه المشبه والمستعار له المشبه والمستعار هو اللفظ ويشق
المستعار له منه أى من الاستعارة لأنه لم يعنى يصح الاشتقاق منه أما إذا أطلقنا الاستعارة على اللفظ فلا
يشق منه مستعار له ولا مستعار منه ولا مستعار لكونه اسم اللفظ لا للحدث كذا قال الصنف وأما فإن

١٠ الضرب الأول المرسل وهو ما كانت الافة بين ما استعمل فيه موضوعه ملازمة غير التسمية كأيضا إذا استعملت في النعمة لأن من شأنها أن تدع عن الجارحة ومنها أصل إلى المقصود بها أو بشرط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى خلافه يقال أنت في اليد في البلد أو أقتنت يداي فقال أقتنت النعمة في البلد وأقتنت نعمتها أو ما يقال جلت يده عندي وكثرت أيادي يده لي ونحو ذلك ونظيره هذا قولهم في صفة راعي الابل أن عليه أصبعاً أرادوا أن يقولوا له عليه أن تحرق فلو عليه بالاصبع لأنهم من حرق في عمل يدا وهو مستفاد من حسن تصرف الاصابع والطف في رفضه وأوصافه كما في الخط والنقش وعلى ذلك قيل في تفسير قوله تعالى يلي قدرين على أن نرى بناءً أي يجعلها تحفر العبر فلا يفتن من الأعمال اللطيفة فأرادوا بالاصبع الأثر الحسن حيث قصد الإشارة إلى حرق في نعمته لا مطلقاً حتى يقال رأيت أصابع الدار وله أصبع حسنة وأصبع قبيحة على معنى أن تحسن وأن تربع ونحو ذلك ونظر إلى هذا قولهم ضربته بسوط لا به غير واعين الضربة الواقعة (٣٧) بسوط باسم السوط فجعلوا أثر السوط وطاً وتفسيرهم بقولهم المعنى ضربته

ضربة بالسوط بيان لما كان الكلام عليه في أصله ونظيره قولنا على يد قول الذي صلى الله عليه وسلم لازواجه أسرعن لحوقاً و يروى لحاقاً أي أطولكن يدا وقوله أطولكن نظير ترشح الاستعارة ولا بأس أن يسمى ترشح الجواز والمعنى بسط اليد بالعطاء وقيل قوله أطولكن من الطول بمعنى الفضل يقال فلان على طول أي فضل فليد على هذين الوجهين بمعنى النعمة وعمل أن يريد أطولكن يدا بالعطاء أي أمكن تخفيف قوله بالعطاء العلم به (قوله لأنه) أي لفظة التسمية به وقوله من أحد هو المعنى المشبه به وقوله فليس غيره هو المعنى المشبه بالتسمية

لأنه منزلة لباس الذي استعمل من أحفاب ليس غيره (والمرسل) وهو ما كانت العلاقة غير التسمية (كاليد) الموضوع للجارحة المخصوصة إذا استعملت (في النعمة) لكونها لها معنى لا لكونها مجردة العقل بل مطلق الملازمة المصححة لمطلق الانتقال ولو في أحيان وذلك كاف في الأمانة على فهم المراد من القرينة فصار وجه شبه في التسمية المبني عليه الاستعارة كالألة الانتقال في مجاز الاستعارة فليتمثل ثم أشار إلى أمثلة المرسل وإلى أنواع علاقته فقال (والمرسل) الذي تقدم أنه هو المجاز الذي ليست علاقته التسمية (كاليد) التي وضعت في الأصل للجارحة المعنوية فانها تستعمل مجازاً مرسل (في النعمة) والعلاقة كون اليد كالألة الفاعلية للنعمة أن الة الفاعلية ترتب عليها المنعول وجوداً كما يرتب وصول النعمة إلى المقصود بها عن حركة اليد و يرتب وجودها بوصف كونها نعمة على الغير بالفعل ولا شك في تحقق الملازمة بين الة الفاعلية ومفعولها المقترنة بالانتقال وكذا ما هو مشاهد في الترتيب فإن المترتب على الشيء يتقبل النعم منه ليا ولا يحتاج إلى الة الفاعلية ولم نقل هي نفس الة لأن المترتب عليه وصف اليد هو نفس اليد والمترتب أيضاً وصول النعمة وأصافها بكونها نعمة لأن نفس وجودها في ذاتها لكن الملازمة للفهمية موجودة كما لا يخفى في الترتيب الوصفي كما في الذاتي وعمل أن تعتبر اليد للنعمة كالألة الصورية بأفعالها تظهر كإظهار المفعول بصورة أو كالألة المادية لترتبا على اليد كما يرتب الشيء من مادته وتدل كل حال على العلاقة هنا تعود إلى السببية الفاعلية أو المجاز لا يشق منه كما صرح به جاعف وإن كان لنا فيه نظر وإيضاحاً للفظ معينه استعارة فكيف نسميه مستعاراً (والمرسل كاليد الخ) ش شرع في تقسيم المرسل وهو ما بينه وبين موضوعه علاقة غير التسمية وينبغي أن يقال غير المبالغة في المشابهة كما سبق ومثله المصنف بإطلاق اليد على النعمة والقدرة أي على النعمة فارة على القدرة أخرى ولم يبين المصنف الافة في هذا الإطلاق ويظهر أنه إذا أطلق على القدرة من الإطلاق السبب على السبب وإذا أطلق على النعمة كذلك لأن السبب للنعمة أو من الإطلاق الحمل على الحال لأن اليد محل النعمة ومنها تحصل وهي سبب القدرة على البطش

بين المعاني والاستعارة فلا لفظ والحاصل أنك إذا قلت رأيت أسناري فقد شدة الرجل التسباع بالحيوان منزلة المفترس واستعمل اسم المشبه بالمشبه عليه وهو ذات الرجل التي جامع مستعار لانه هو الذي أي باللفظ الذي لغيره وأطلق عليه فصار كالإنسان الذي استعمله للتوبيخ من صاحبه واليسه ويقال للمعنى المشبه به وهو الحيوان المفترس مستعار منه أفعو كالإنسان الذي استعمله منه وبه واليسه غير من حيث أنه أي لفظه وأطلق على غيره ويقال للفظ أسلم مستعار لانه أي به من صاحبه لغيره كاللباس المستعار من صاحبه للباسه ويقال للإنسان المستعمل للفظ في غير معناه إلا في مستعمل لانه هو الذي باللفظ من صاحبه كالآتي باللباس من صاحبه (قوله كاليد في النعمة) أي كلفظ اليد إذا استعمل في النعمة مثل كثرت أيادي فلان عندي بولت يده ليدى ورأيت أي يده عمت الوجود فأطلق اليد على النعمة فذكر مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على مسببه لأن اليد سبب في صدور النعمة وصولها إلى الشخص المقصود بها (قوله لكونها) أي اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ ففهم استخدام

وكاليد أيضا اذا استعملت في القدر لان أكرمنا يظهر سلطانها في اليد بها يكون البطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والوضع والرفع وغير ذلك من الافعال التي تبي عن وجوه القدره وبكاتها وأما اليد في قول النبي صلى الله عليه وسلم المؤمنون تسكنونهم ويسكنونهم أي يد منهم أديانهم وهم يدعي من سواهم فهو استعاره للمعنى أن مثلهم مع كثرتهم في وجوب الانفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكلا يتصور أن يغلظ بعض اجزاء اليد بعناوان أو يختلف بها الجهات في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاملهم على الشكرين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وكلا رواة

(قوله بمنزلة الفاعلة الفعلية) أي لكون الاعطاء مصدرها واما تركن على فاعلة حقيقة لان الفاعلة الفعلية في الحقيقة الشخص المعطى واليدالة للاعطاء وكذا قرر بعض الاشياخ في ابن يعقوب ان العلاقة في اطلاق اليد على النعمة كون اليد كالملة الفاعلة للنعمة من جهة أن الملة الفاعلة يقترب عليها وجود الفعل كارتبب وصول النعمة إلى (٣٣) المقصود بها على حركة اليد وارتبب وجودها

بمنزلة الملة الفاعلة للنعمة لان النعمة من مصدر وقيل الى المقصود بها (و) كاليد في (القدره) لان أكرمنا يظهر سلطان القدره يكون في اليد بها تكون الافعال الدالة على القدره من بطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك (والرواية) التي هي في الاصل

الصورة أو المادة قيل ان العوز في البدن النعمة بشرطية الاشارة الى المنع فيقال زيد عندني ولا يقال في اليد بدور عليه ان الاشارة الى المنع ان كان لكونه في منقلم يخص ذكر المنع يكونه قريب وان كان لشيء آخر فلا وجه لصحة أن يقال عندني الايدي التي لا يقام لها بالشكر من غير ذكر المنع يكون مجازا قطعاً (و) كاليد ايضا اذا استعملت في (القدره) فانها في مجاز مرسل وذلك لان آثار القدره وسلطانها تظهر باليد كما يظهر البطش والقطع والضرب والاخذ وغير ذلك كاليد في المنع فينتقل من البدن الى الآثار الظاهرة يهلون الآثار الى القدره التي هي أصلها في مجاز عن الآثار والاثار يصح اطلاقها مجازا عن القدره ولا مانع من ان يتأخر مجاز على آخر تقدير العلاقة كون اليد كالملة الصورة في القدره ولا تراه اذا تظهر الابهام لا يظهر المصور الا يصوره أو كون القدره كالملة المادة لا تراه الا تراه أصلها كالملة للصورة ولا شك أن الملة تستلزم معلوما في الجملة ويفهم منها أنهم من غير ذلك ما هو بمنزلة أحد مما في الترتيب الحقيقي للانتقال والفهم وان لم تكن هنا على مادة ولا صورة لا استقلال كل من القدره واليد والاثار في حقيقة ذاته فقد عادت العلاقة هنا أيضا الى معنى السببية (و) ك(الرواية) التي وضعت في الاصل للبعير الذي يحمل المزاولة هي سقاء ونحوه قال في الايضاح ويشترط أن يكون في الكلام اشارة الى المولى لما يقال ان تمت اليد في البدن أو اقتنيت بدا كيقال ان تمت النعمة واقتنيت نعمة واما يقال جلت يده عندي وكثرت ايادي يدي وفيها

(٥ - مروح التلخيص رابع) بدأ في قدره فان استعمالها في مجاز مرسل وذلك لان آثار القدره تظهر باليد غالباً بطش والضرب والقطع والاخذ والدفع والمنع فينتقل من اليد الى الآثار الظاهرة بها ومن الآثار الى القدره التي هي أصلها فهي مجاز عن الآثار من اطلاق اسم السبب على المنع والآثار يصح اطلاقها مجازا على القدره من اطلاق اسم السبب على السبب لا مانع من بناء مجازي في مجاز آخر تقدير العلاقة في اطلاق اليد على القدره كون اليد كالملة الصورة في القدره ولا تراه اذا تظهر القدره لا تراه الا باليد كالملة المصور الا يصوره في جهة العلاقة هنا الى معنى السببية (قوله لان أكرمنا يظهر سلطان القدره) ما مصدرية أي لان أكرمنا يظهر سلطان القدره أي سلطانها وتأثيرها وقوة في اليد وأما اليد أي باليد تكون الافعال الدالة على القدره أي غالباً بدليل قوله السابق أكرمنا وحذف تفسير لما قبله وحاصله أن الافعال الدالة على القدره لما كانت لا تظهر الا باليد صارت القدره وتأثيرها على غيرها لا تظهر الا باليد وان كان ظهور أحد مما بغيره والآخر بواسطة وحيت كان كل منهما لا يظهر الا باليد صارت اليد كالملة الصورة في القدره كانه على أن المراد بالقدره الصفة التي تؤثر في الشيء عند تعلقه به واما إذا رآها بها أكرمنا يقال الكال بن أي شريف فالعلاقة حينئذ السببية في الجملة اذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد أو السبب وهو الآثار الدالة عليها (قوله وغير ذلك) كاليد في المنع

لزيادة مع كونها البعير الحمل للحمله ايها وكما خفض في البعير مع كونه لتماثل البيت للحمله وكالماء في التمثيل كقولهم اماتنا
 السماء لكونهم من جنس الخلقة وكلا لا في قول الشاعر * يا كلن كل ليلة كالا * أي علفا بقرن الا كاف وهذا الضرب من المجاز
 يقع على وجوه كثيرة غير ما ذكرناه * منها تسعة التي يسمي جزءه

(قوله اسم البعير الذي يحمل الزادة) الذي في الصحاح الراوية البعير والبعول والجار الذي يستق عليه والعلمة تسمى الزادة او بنو ذلك
 جائر على الاستعارة له قول الشاعر في اسم البعير لا مفهومه (قوله الزادة) بفتح الميم والجمع من افعال المراد بها كافي شرح السيد على
 الاقتراح نظير الماء الذي يستق به على الدابة التي تسمى راوية وقال أبو عبيد الزادة سقام من ثلاثة جلود تجمع أطرافها لطلب العمل
 ككرة الماء فهي سقاء الماء خاصة وأما المزود بكسر الميم فهو الطرف الذي يحمل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر ووجه من زود والراوية
 التي حواسم للدابة الحاملة للماء انما يستعمل عرفا في الزادة لافي المزود كافي سم وابن يعقوب فاذا عملت متباركة الزادة للمزود قلم أن تشير
 الشارح الزادة للمزود غير صحيح (قوله حاملها) أي مجاور لها عند الحمل فسميت الزادة او باللياقة والمجاورة ان يتقبل من أحدهما
 للآخر (قوله وعزلة العلمة المادية) عطف على (٣٤) قوله حاملها أي والعلاقة كون البعير حاملها وكونه عزلة العلمة المادية

لها وهذا إشارة إلى علاقة
 أخرى وهي مطلق السبيبة
 كقولها بأن يحمل البعير
 بمنزلة العلمة المادية الزادة
 لانه لا وجود لها بوصف
 كونها مزادة في العادة لا
 يحمل البعير لها فصار
 توقفها بهذا الوصف على
 البعير كتوقف الصورة
 على المادة في أن لا وجود
 لأحدهما إلا مع صاحبه
 والتوقف في الجملة يصح
 الانتقال والفهم وأما
 قال بمنزلة العلمة الخ لان
 العلمة المادية ما يكون
 الشيء بالقوة كالخشب
 للسرى ان الصورة السربية
 موجودة مع الخشب

اسم البعير الذي يحمل الزادة إذا استعملت (في الزادة) أي المزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ
 للسفر والعلاقة كون البعير حاملها وعزلة العلمة المادية وتولا أشار بالمثل إلى بعض أنواع العلاقة أخذ
 في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقات فقال (ومنه) أي من المرسل (تسمية الشيء باسم جزءه
 من ثلاثة جلود تجمع أطرافها لطلب العمل ككرة الماء فانها مجاز مرسل إذا استعملت (في الزادة) التي
 هي سقاء الماء ولا تستعمل الراوية إلا في الجمع من راية كسطيعة وسطاخ (١) وزنا ومعنى وأما المزود
 الذي هو رزاق الطعام للسفر ووجه من زود فلا يستعمل فيه الراوية بل التي حواسم البعير الحامل
 للماء والعلاقة كون البعير حاملها مجاور لها عند الحمل والمجاورة ان يتقبل من أحدهما إلى الآخر
 ويعمل أن ترده هذه العلاقة إلى مطلق السبيبة كقولها بأن يجعل البعير بمنزلة العلمة المادية الزادة
 لأن الزادة لا وجود لها بوصف كونها مزادة في العادة لا يحمل البعير لها فصار توقفها بهذا الوصف
 على البعير كتوقف الصورة على المادة في أن لا وجود لأحدهما إلا مع صاحبه والتوقف في الجملة
 يصح الانتقال والفهم هذا أشار بالمثل إلى بعض أنواع العلاقة وهي ما يكون كالعلاقة السبيبة
 في التوقف والبناء على مقررناه شرح في التصريح ببعض أنواع العلاقة السابقة فقال (ومنه)
 أي من المجاز المرسل ما كانت علاقته لاسية الجزء للكل وهو قيام أحدهما (تسمية الشيء
 باسم جزءه) وثانيهما العكس أعني تسمية الجزء باسم الكل ولا يخفى ما في العبارة من التسميع لان

ذكره نظرا لان كل مجاز فلا يله من قرينة كاسبق فلا حاجة إلى تقييدها النوع ثم الإشارة إلى المولى لها
 لا يتعين بل يذكر قرينة ما قبله فيحصل القرينة غير إشارة إلى المولى كقولك رأيت يداعب الوجود

بالقوة والبعير وان كان حمالا للزادة من حيث وصفها فهي من حيث هذا
 الوصف معه بالقوة لكن الزادة لم تجعل منه بحيث يكون جزءا لها (قوله بالمثل) ألجنسية (قوله إلى بعض أنواع العلاقة) قيل
 انها تعتبر وصف المتقول بعينه كافي الأمثلة وهو التحقيق وقيل تعتبر وصف المتقول اليه وقيل انها تعتبر وصفها بما (قوله أخفى
 التصريح ببعض الآخر) أي بان صرح في ذلك الآتي بما يشعل بعض ما ذكره أولا فان حاصل العلاقة في البداية استعملت في التسمية
 والقاعدة السبيبة في الجملة وهذا داخل في قوله الآتي أو باسم سببه الا أن يقال ان السبيبة الآتية غير المتقدمة لان المتقدمة سبيبة
 تزلية بخلاف الآتية فانها حقيقية

(١) قول ابن يعقوب وزنا هذا في الاصل ولا شبهة بينهما في الوزن فان زادة منعة ومنها فاعل وسطية فاعل وسطاخ فمثل
 كنه مصححه

كالمعين في الـ يشترك في الجارحة المحصورة على المقصود في كون الرجل يبتعد أداما لا يفتي شياع فقد انفصلت كانهما الشخص كله وعليه قوله تعالى قم الليل الا قليلا أي صل ونحوه لا تتم فيه أي لا صل وقول النبي عليه السلام من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه أي من صلى

(قوله في هذه البارة نوع من التسامح) أي لا نظاهره أن الجارحة نفس تسمية الشيء باسم جزء منع أن المجاز هو اللفظ الذي كان الجزء وأطلق على الكل للإسالة لكن لما كان السبب في كون ذلك اللفظ مجازاً التسمية للكل به مع كونه اسماً للجزء يجوز في جعل التسميتين المجاز (قوله والمعنى) أي المراد من هذه العبارة (قوله أن في هذه التسمية (٣٥) مجازاً) في معنى مع أي أن مع هذه التسمية مجازاً أي

في هذه العبارة نوع من التسامح والمعنى أن في هذه التسمية مجازاً مراد هو اللفظ الموضوع جزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء (كالمعين) وهي الجارحة المحصورة (في الـ بيته) وهي الشخص الرقيب والمعين جزء من موجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون لمن بين الأجزاء من مظهرها أن المجاز نفسه هو تسمية الشيء باسم الجزء وقد علمت أن المجاز هو اللفظ الذي كان الجزء وأطلق على الكل للإسالة ولكن لما كان سبب كونه مجازاً اعتباراً لتسمية الكل به فلو كونه اسماً للجزء يجوز في جعل التسمية نفس المجاز فالأول هو الذي جهة كونه مجازاً اعلم أي باعتبار كونه اسماً للكل كونه اسماً للجزء (كالمعين) انتهى هي الجارحة المحصورة في أصلها فانهما تستعمل مجازاً مراد (في الـ بيته) أي تسمية الشخص الرقيب والمعين جزء من مظهرها أطلق اسم جزء عليه ولكن لا يصح إطلاق كل اسم جزء على الكل وإنما يطلق اسم الجزء الذي له من اختصاص بقوم ماصار به ذلك الكل حاصل بوصفه الخاص فان الـ بيته ما تحقق كونه متضمناً رقيباً للمعين إذا لاها انتفت عنه الرقبة فذلك يقال فيجب قتل العين واخذوا الحذر من لا يقال يقتل بدولاً يقتل رجل من ادلهما الرقيب وقيل ان الاستدلال المعين لهذا المعنى من المجاز المعنى وإن جعل الكل ينسب إلى الجزء لكثرته وتفصيل الإشارة إلى المولى ولا قرينة تصرف إلى المجاز كقولك يجهني بذي بدو تسمى المصنف بقوله جلت به عندي فيه نظراً لأن ذلك ليس في معاني المجاز إذا ما منع أن تقول جلت به عندي هي يدا الجارحة وأما كثرة ما ياد به عندي فغير قرينة تصرف إلى المجاز ولكن ليست الإشارة إلى المولى بل لفظ كثرت الباء المقتضية لأن الجارحة لا تتكرر وكذلك لفظ الأيدي إذا قلنا ان اليد بمعنى التسمية جمع على أياد وبمعنى الجارحة على اليد قال المصنف وأما قوله على الله عليه وسلم المؤمنون تكافؤهم روعي بينهم إذا نام وهم يدعى من مواهبهم واستعاره أي مثل اليد وما هو الصواب على ما اختار ما لا لا يصح منه لأنه يرى أن مثل ذلك تشبيه الاستعارة إلا أن يد بقوله استعاره أنه ليس بمجاز فليس إطلاق اليد على القدرة إطلاق المعين وقد أدى ذلك في قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه وليس كذلك بل هو استعارة بالتشبيه إليه أشار الزمخشري بجمله ذلك خارج عن الحقيقة نوع المجاز أي المجاز المرسل والنرض من قوله تعالى والسماوات مطويات بيمينه إذا أخذ بجمله ومجموعه تصوير عظمته تعالى والتشويق على تشبيهه لا غير من غير ذهاب القصد ولا المعين إلى جهة حقيقة وأوجه مجازية فإن التسامح لذلك إذا كان لهم يقع على الـ بيته أو اختصاصه على الـ بيته لا على القدرة الباهرة وأن الأفعال العظيمة التي تتم فيها الأفعال حشيت عليها أو لا يصل التسامح إلى الوقوف عليه إلا بما تؤديه هذه الصابرين

حيث أنه إنسان بل من حيث أنه رقيب ومن المعلوم أن الـ بيته ما تحقق كونه متضمناً رقيباً للمعين إذا لاها انتفت عنه الرقبة وتعالى هذا أشار الشارح بقوله ويجب الـ (قوله وهي الجارحة المحصورة) أي بحسب أصل وضعها (قوله في الـ بيته) أي فانهما تستعمل مجازاً مراد في الـ بيته ما خوذ من رابذا أشرف (قوله وهي الشخص الرقيب) أي المسمى بالجزء الذي يطلق على عورات العدو (قوله والمعين جزء من) أي فقد أطلق اسم جزء عليه لانهما للجزء (قوله بما يكون) أي من الأجزاء التي يكون لها من اختصاص بالشيء الذي يقصد من الكل كالإطلاق في هذا المثال حاله كونه متجاوزاً عن الأجزاء

اختصاص بالشيء الذي قصد السلك مثلاً لا يجوز إطلاق اليد أولاً صعب على الرتبة (وعكسه) أي ومنعكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كلاً (كلا صاع) السعة (في الانامل) التي هي أجزاء من الأصابع

اللا يتوقف بعد (و) أما (عكسه) أي عكس ما كان في تسمية الشيء باسم جزئ فهو ما كان في تسمية الجزء باسم الكلف (كلا صاع) الموضوع للأعضاء المألوفة فها تستعمل (في) أجزائها التي هي (الانامل) مجازاً صريحاً كقوله تعالى يصيرون أصابعهم أي أنامل أي أصابعهم للعلم بأن جعل الأصابع يتألف من الأصابع في الآذان غير واقع وقيل إن هذا من باب نسبة الفعل (١) الشيء في نفس الأمر للكل لجزئه ولا يسمى مجازاً أقولك ضربت يداي سمعت بالنديل فلا يكون مجازاً أولم تضرب كلا ولا سمعت بالكل وفيه

• ومنها عكس ذلك نحو
يحيون أصابعهم في
آذانهم أي تأملهم وعليه
قولهم قطعت السارق وأما
قطعت يده

(قوله الذي يطلق على
السلك الخ) وأما إطلاق اسم
السلك على الجزء فلا يشترط
أن يكون الجزء فيه بهذه
الطائفة

التمييز ولا يرى بالفي علم البيان أدق ولا اللطف من هذا الباب ولا أنفع وأعون على تأويل المشتبهات وما أن من زلزال من قلعة غنائهم والبصير والتقدير حتى يملأوا في أعداد العالوم الدقيقة علماً لو قدر هو حق قدره ما خفي عنهم أن العلوم كلها مفقودة إليه لا يحل تقديم عقدها المور به لا يكف قيوماً المكرب بالاهور كمن آتاه أحد حديث قدسهم وميم الخسف والتأويلان البصيرة لأن من تأول ليس من هذا العلم في عيرون لا يقرب ولا يعرف قبيل المنمن من ديرة هذا ينقسم كلام الزخشي ذكر كثرته المنها غير انموقع في اثنتاهم فانه ذكر أن سبب زولها أن جبريل جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد إذا كان يوم القيمة جعل الله السموات على أصبع والأرضين على أصبع والماء والخضر على أصبع وجميع الخلائق على أصبع ثم يقول أنا الملك فخصك النبي صلى الله عليه وسلم بمدح قائمه فراء هذه الأقرهنا وهم من الزخشي وتوصيف وأما القائل ذلك حبر من أحبار اليوم قدس ذلك الجسم ولهذا راعه بقوله تعالى وما قدر والله حتى قدره وأما قوله في الحديث تصدقوا فهو مؤول إما على معنى التصديق بحسب اللفظ الذي لا يحمل صحح وإن لم يرد حقيقة التي أرادوها أم أو غير ذلك ومن إطلاق اليد بمعنى النعمة (إخبار النبي صلى الله عليه وسلم أن أسرع وأزوجه خوقاه أطول من يدافاً أخذوا قصة يرفعونها وفي البضاري كانت سودة أطول من يداي في مسلم فكانت أطولنا يداي يندرج بين يديها مجلسان فاجلس الذي حضرته يندرج غير المجلس الذي حضرته سودة وكانت سودة على الإطلاق أسرع من خوقاه على أدنى وجه مجاز انظر الجواز أن يكون كناية كذا قاله بعضهم وفيه نظر لأن طول اليد الجارية لا مناسبية لكثرة المسافة كالمناسبة في طول التمدد لطول الإقامة وتطلق أيضاً اليد على الانتقاد كما يقال تنزيهه من الطاعة وقوله تعالى حتى يعطوا الجز يفتن بدوهم صاغرون بحسب النعمة والقدرة والانتقاد أي يعطوهم ما قدر من نعمة حاصلة متك عليهم وحى أبقاه أرواحهم أو صاغرون قوة واستعلاء لكم أو عن قوة ظلم لأنهم إذا أعطوا الجز يفتن بطول الجز يفتن بدوهم صاغرون بحسب النعمة والقدرة وطاعة عنهم • ثم مثل المصنف أيضاً ليجاز المرسل بإطلاق الراوية على الزائدة فها حقيقة في الحمل لما فاطم عليها وهو من مجاز المجاورة وظاهر كلام السكاكي أنها من إطلاق السبب على السبب لأن الراوية سبب للحل الزائدة فتم أخذ المصنف في تعداد العلاقات وكان ينبغي أن يذكر هذه الانشائية في مواضعها فأشار إلى النوع الأول بقوله ومنه أي ومن المرسل تسمية الشيء باسم جزئ ثم أي إطلاق اسم جزء الحقيقة على الحقيقة كلها وقوله تسمية فيه نظر فإن المجاز الاسم لا التسمية ومثاله إطلاق الدين على الزينة فإن الزينة تسمى للخص الجاسوس معنى عينا وهو اسم جزئ فاطم الجز على الكل وفيه نظر أن أحدهما أن الدين اسم جزء الإنسان مطلقاً لا بقيد كونه زينة فإطلاق اسم جزء الزينة عليه بل أطلق اسم جزء الإنسان المطلق على الزينة إذ ليس في قولنا الزينة عين ما يميزها عن عين

(١) قوله الذي في نفس الأمر
للكل لجزئه هكذا في الأصل
ولعل السوابق من باب
نسبة الفعل الذي في نفس
الأمر للجزء الذي فيه فمثل
كتبه مصححه

* ومنها تسبعية السبب باسم السبب كقولهم (٣٨) أمطرت السماء نباتا وعليه قولهم «كجائدين ندان» أي كاتعمل بحجازي

وكذا لفظ الاسفة في قوله

يصف غيثا

أقبل في المسكن من ربابه

أسفة الآبال في سحابه

وكذا تفسير أنزال أزواج

الانعام في قوله تعالى وأنزل

لكم من الأنعام ثمانية

أزواج بأنزال الماء على

وجه لانها لا تفيض الا

بالنبات والنبات لا يقوم

الا بالماء وقد أنزل الماء

فكانه أنزلها ويؤيده

ما ورد ان كل مافي الارض

من السماء ينزل الله تعالى

الى الصخرة ثم يقسمه قيل

وهذا معنى قوله تعالى لم تر

أن الله أنزل من السماء ماء

فلسكه بنابيع في الارض

وقيل معناه وفي كل مكان

لان غيثاياه وقسمه موصوفة

بالزول من السماء حيث

كتب في اللوح كل كائن

يكون وقيل خلقها في

الجنة ثم أنزلها وكذا قوله

تعالى وينزل لكم من السماء

رزقا أي مطرا هو سبب

الرزق وقوله تعالى أنما

ياكلون في بطونهم نارا

وقولهم فلان أكل الم

أي الدية التي هي مسيبة

عن الم قال

أكلت دما ان لم أركل

بضرة

بعدة مهوى القرط طيبة

الشمس

(قوله الذي سبه الغيث)

جعله الغيث سببا في النبات

بالنظر للجملة والاف السبب في الحقيقة الماء مطلقا لم يكن مطرا

الذي سبه الغيث (أو) تسمية الغيث باسم (مسبب نحو أمطرت السماء نباتا) أي غيثا لكون
النبات مسببا عنه وأورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم فلان أكل الم أي
مذنب مريد ولا يخفى جهة الانتقال بملاقة الجزئية والكمية (وتسمية) أي ومن الجاز تسمية
(الغيث باسم مسبب) والتسامح هنا وفيما بعده كاتقدم ذلك (نحو) قولهم (أمطرت السماء نباتا)
تسمية اليدرة فان السبب القدرة وجعل منه في الإيضاح قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا
عليهم سى جزاء اعتداء اعتداه من اطلاق اسم السبب على السبب ومنه قوله تعالى ونوا أخباركم البلاء
بجاز عن العرفان ومنقول عروب كقولهم ألا لا يجمل أحد علينا • فقبل فوق جبل الجاهلينا
فالجبل الاول الحقيقة والثاني جاز وفي الآية لطيفة ليست في البيت وهي ذكر لفظ التشبيه ولفظ
الاعتداء فانهم انفران عن القصاص ومن غيان في العفو الذي هو مقصود الشارع بخلاف فقبل في
البيت فانه بخلافه مقصود من طلب الجمل والانتقام وبما أوضح الجوز في هذا كقوله تعالى ولن
انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين ظللون الناس فانه يشير الى ان الجازي
ليس ظالم انما أكد ذلك بقوله تعالى انما السبيل على الذين ظللون فحصل من مجموع الجملة ان الجازي غير
ظالم وجعل من ذلك قوله تعالى جزاء سيئتكم نعمتها فانه اطلق السبب الثاني هي سبب القصاص عليه
وقيل ليس بجازا فان السبب كل ما يسوئ الشئ من حق وباطل فتكون حقيقة كذا قال المصنف
وهذا الذي قاله هنا من كونه حقيقة جار بمعنى فاعتدوا عليه وفي فقبل فلا وجه لتخصه بالسبب
ثم تقول فقبل فوق جبل الجاهلين حقيقة ففعلا ان الجبل فوق جبل الجاهلين ليس مكافاة لانه
ليس مثله بل زائد عليه والزيادة على مقدار القصاص جعل بخلافه مثل ما اعتدى عليكم وبعد
أن خطري هذا السوء الرأيت في الانتصار في عجز القرآن للقاضي أي بكر الباقين ما يشير اليه وقد
يجاب عنه بان مقابلة التأديب باكثر منه عند الجاهلية كان محمودا عند مدحون بفليس جلا حقيقة
فصح أن تسميته جهلا بجاز • ثم اعلم ان ما ذكره المصنف هنا مخالف لما ساق في البديع لانه عد
قوله تعالى جزاء سيئتكم نعمتها كقولهم رعا ما يقتضي انها سيئتكم من جاز المقالة لذكرها
مع السبب قبلها لا للتشبيه ولو كانت للتشبيه لجاز تسمية الجزاء سيئتكم وان لم يذكر قبلها لفظ السبب
ثم بعد تسليم أن ذلك كله جاز قبل ان علاقته المضادة لان الاول عزم والثاني مشروع وقوله تعالى
ومكر او مكر التفتيل جاز كذلك من اطلاق السبب على السبب وقيل من جاز المقالة بنفسه قوله
تعالى فأفانوا مكر الله فانه لم يذكر قبله ولا بعده مكر الا دى فلم يقابله قال في الإيضاح وقيل بحمل
أن يكون مكر الله حقيقة فان المكر هو التدبير فبما يضرا الخصم وهذا محقق من الله باستدراج ايام
بنعمه مع ما اعلمهم من نعمة (قلت) لا يصح ذلك لان التدبير انما يسبيل نسبة حقيقة الله تعالى
قال الجوهري التدبير في الامر أن ننظر الى ما نزل اليه عاقبه وقال الراغب هو التفكير في دال الامور
وقال الغزالي هو جود تال وية في استباط الاصلح وهو على الله تعالى محال ولذلك فصر قوله تعالى بدر
الامر من السماء الى الارض بأنها قام بذلك من يد موقبل معناه يقضى وقيل رب رسول ان المصنف ترك
التبشير بالتدبير وقال المكر حقيقة في فعل ما يسوئ الشخص في عقابه ما لور عليه هذا لكنه
لا يوافق الفقه قال الجوهري المكر الاحتيال والتدبير وذكر الراغب نحوه فثبت انه في الآية جاز
ومن لطيف جاز التشبيه والمقابلة قوله تعالى فاعوان الاعلى الظالمين فان الجزاء معنى صدوانا
لمقابله للعدوان أو لتسببه عنه ولذلك أخرج من عموم بالاستئناف وجعل طنه ان المقالة لم تقع بين
كسرين بل بين مدلولات كلمة واحدة ويمكن أن يقال في مثل ذلك انه يخرج بين الحقيقة والجاز وهذا
كلما لا يمكن جعل أن يكون استعارة كسابق (قوله أو تسببه) إشارة الى القسم الرابع وهو تسمية

(قوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا) فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا
 نوح ربه أي أراد بقوله تعالى فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا أن يسمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا
 قبلهم من قريه أهلكتهم بقوله تعالى فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا (٣٩) بالاهلاك ألا يقع الانكسار فيهم يؤمنون
 في الغر لا يتقدير ونحن على أن نهلكهم

الدية المسببة عن الدم وهو سهو بل هو من تسمية المسبب باسم السبب

أي أمطرت غيثا ولو كان النبات مسبا عن الغيث سمعوا الغيث بالنبات الذي هو اسم مسبه وقد ذكر
 في الايضاح من أمثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم أكل فلان اللحم وهو محبب الظاهر
 سهو إذا الدم اسم السبب وأطلق على مسبه الذي هو الدية الحاصلة عن الدم وزاد ما شكلا بقوله في
 تفسيره أي الدية المسببة عن الدم فيمن أن الدية التي أطلق عليها الدم مسبه والكلام في العكس أي في
 إطلاق اسم السبب على السبب كما في أمطرت السماء نياتا لا في إطلاق اسم السبب على السبب كما ذكر
 في أكل اللحم وأجيب بأن المعنى على اعتبار العلة الحاملة وهي سبب فأطلق عليها اسم السبب لأن
 الدية جازها وهو السبب في الاقدام على الدم فأطلق الدم الذي هو المسبب باعتبار العلة الحاملة على
 السبب الدية كما هو في الدية وإن كان الواقع في الخارج ترتيب الدية على الدم لأن العلة الغائية بتأخر وجودها
 عن مسببها ولا يخفى ما فيه من التعسف لأنه اعتبار عقلي بين الزمان والاقسام وهو خلاف مدلول
 المقطع ما فيه من الترويج إلى الاعتبارات العقلية المحضة التي لا يراعى البقاء وأجيب أيضا بأن
 المعبر هو الأكل وأخذ الدية ولا شأن أن الأكل مسبب أطلق على السبب الذي هو الاخوان في التعسف
 كالاول مع زيادة أن الدم لم تعرض لوجه إطلاقه حيث ينبغي أن السبب على الكلام في ذلك لا في الاخذ

السبب باسم المسبب نحو أمطرت السماء نياتا فذكر النبات وأراد بالنبات لأن الغيث سبب النبات وهو
 عكس ما قبله وعليه قوله تعالى وأترلكم من الانعام ثمانية أزواج وجعل المصنف منه « كما ندب
 تدان » أي كما تفعل بجنازتي وكذا قوله تعالى وينزل لكم من السماء رزقا أي مطرا هو سبب الرزق
 وقد يقال ان المطر تقسم رزق لان الرزق يجمع الرزق وقد كلف قوله تعالى ما يكون في بطونهم نارا
 وقال الشاعر

أكلت دما ان لم اركب بضرة * بميدتهوى القروطية النضر

كذا في الايضاح والمراد أكلت الدية والذي يظهر أنه معكوس وانهم أطلقوا المسبب على السبب نظرا
 إلى ديموروثا المتقول وكان المصنف أراد دية القاتل كما من أكل الدية أكل دم القاتل لكن نقول
 الدية ليست سببا للدم بل مسببا له ومنه فإذا قرأت القرآن فاستمعوا له أي أردت هذا المشهور
 وعليه سؤال وهو أن الإرادة أن أخذت مطلقا لم استعاضة غير ارادة القراءة حتى لو أراد
 نعم من لأن لا يقر أي تعسبه الاستعاضة وليس كذلك وان أخذت الإرادة بشرط الصالحا بالقراءة
 استحصال تحقق استعاضة الاستعاضة قبل القراءة في الضاري أن معنى فإذا قرأت القرآن فاستمعوا له
 أي إذا استعذت فأقرأ وجعل المصنف منه ونادى نوح ربه أي أراد بقوله تعالى فاستمعوا له وأنصتوا
 قريه أهلكتهم أي أراد بقوله تعالى فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا بأسنا وفيه نظرا لأن الاصل من التعليل قد يعطف بالقاء
 على الامم تقولوا كرمي زيد لجاحدا على « تسميه » اعلم أنه دخل في قولنا إطلاق السبب على
 المسبب أو عكسه الأسباب الأربعة المادى يسمى التالي كإطلاق الخشب على السرير وسميته الامم

(قوله بل هو من تسمية السبب باسم السبب) أي وهو الدية
 المسبب أي وهو الدية
 وقوله باسم السبب أي الذي
 هو الدم فالدية مسبقه
 الدم والدم سبب لها وقد
 أطلقنا السبب الذي هو
 الدم على مسبه وهو الدية
 فصار المراد من الدم في
 قولهم فلان أكل الدم أي
 أكل مسبه وهو الدية وما
 يؤيد سهو المصنف في
 الايضاح تفسيره بقوله
 أي الدية المسببة عن الدم
 فانه قد بين أن الدية المطلق
 عليها المسببة والكلام
 في إطلاق اسم السبب على
 السبب ويمكن أن يوجه
 كلامه بأنه جعل الدية علة
 حادثة على القتل حتى لو لم
 يكن رجاء النجاة بالدية لم
 يقسم القاتل على القتل
 فهي سبب في الاقدام على
 الدم فأطلق الدم الذي هو
 المسبب عليها ولا تنافي بينه
 وبين تفسيره لان المصنف
 من وجهه يمكن أن يوجه
 من وجهه فالدم وإن كان
 مسببا عن الدية باعتبار
 التحمل إلا أنها في الخارج

مرتبة عليه لأن العلة الغائية بتأخر وجودها عن مسببها كدله ولا منظور فيه التحمل وتفسيره منظور فيه للترتيب الخارجى ولا يخفى ما
 في هذا الجواب من التعسف لأنه اعتبار عقلي وهو خلاف مدلول القضا وأجاب بعضهم بجواب آخر واصله أن المراد المصنف أن الأكل
 مجاز عن الاخوان هو سبب في الأكل فهو من تسمية السبب باسم السبب وأما قوله أي الدية المسببة عن الدم فقد أشار إلى مجاز آخر في الدم
 باعتبار آخر ولا يخفى بهذا الجواب عند صاحب الذوق السليم

• ومنها تسعة الشيء باسم ما كان عليه كقوله من وجل وآتوا الشيء أموالهم أي الذين كانوا يتأذى ذلك ثم بعد البلوغ وقوله أنه من بأثر به جرح ما به جرح ملاحظاً ما كان عليه في الدمين الأجرام • ومنها تسعة الشيء باسم ما بول إليه كقوله تعالى أني أراي أعصر خرا

(قوله أي تسمية الشيء) أي كالاولاد البالغين في المثال (٤٠) الآتي وقوله الذي كان هو عليه أي على صفته أو على معنى من وقوله

لكنه أي الشيء الأول ليس عليه أي على الشيء الثاني أي ليس على صفته أو ليس منه وقوله الآن أي عند الإطلاق • واعلم أن ما ذكر من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولاً مجاز هو مذهب الجمهور خلافاً لما قاله الإطلاق المذكور حقيقياً استصحاباً للإطلاق حال وجود المعنى فوجود المعنى فيما مضى كافٍ في الإطلاق الحقيقي عنده وقيل بالوقف فيه ثلاثة أقوال محكية في كتب الأصول لكن في المشتق كالمثال المذكور ثم إن قول المصنف أو ما كان عليه أو ما يؤل إليه ظاهراً أن العلاقة هنا هي الكينونة وفيها بعده الأيالة والمناسبات يقال إنها هنا اعتبار ما كان وفيها يأتي اعتبار ما بول إليه (قوله قبل ذلك) أي قبل دفع المال إليهم لأن إتياء المال إليهم أملاً هو بعد البلوغ وبعد البلوغ لا يكونون يتأذى ذلك ثم بعد البلوغ وحينئذ فإطلاق الشيء على البالغين أمراً

والأول (أو ما كان عليه) أي من المجاز المرسل عند الجمهور خلافاً لما في كافياً في الإطلاق الحقيقي تسمية الشيء باسم الذي أطلق على الشيء باعتبار الحال الذي كان عليه أولاً وليس ذلك الحال الذي باعتباره أطلق اللفظ موجود الآن وذلك (بحو) قوله تعالى (وآتوا الشيء أموالهم) فقد أطلق الشيء على البالغين لأن إتياء المال بعد البلوغ وإطلاق ذلك على البالغين أمراً هو باعتبار الوصف الذي كان عليه قبل البلوغ لأنه لم يعمل الشيء وليس موجوداً الآن إذ لا يتم بعد البلوغ ولا ينبغي أيضاً صحة الانتقال لعلاقة ما كان عليه المعنى كافي للسياسة لأن الوصف مشعر بالموصوف في الجملة والموصوف كالسبب المؤدي للشيء لأن الصغير يؤل إلى البالغ إلا لعرض (أو ما يؤل إليه) أي من المجاز المرسل تسمية الشيء بالاسم الذي يطلق على ذلك الشيء باعتبار ما يؤل إليه يتناول احتمالاً أو ما في الحال فهو يوجد سبب التسمية ولا شأن بالارتباط بوجودين الحال وما يؤل إليه صاحبه وذلك مصحح للانتقال المصحح للجزء وذلك (بحو) قوله تعالى حكاية (أن أراي أعصر خرا) أي أعصر عبداً يؤل إلى أن يصير خيراً بعد العسر فقد سمي بقوله حال الوادي وفيه نظر لأن الوادي ليس مادة للسيل ولا للسائل وهذا القسم أعنى السبب المادي يدخل في علاقة السببية ويدخل في علاقة إطلاق الشيء على ما يؤل إليه فإن المادة تؤل إلى مسبها ودخل السبب الصوري وهو أيضاً يدخل في إطلاق الشيء على ما يؤل إليه لأن المادة تؤل إلى الصورة ومثل الامام فخر الدين هنا بتسمية اليد بالقدرة واعتراض عليه الأصحاب بأن القدرة ليست صورة اليد بل لازمة لمورق اليد وجوابه أنه صورة بمعنى قاله القرافي انعكاس الأمر على الامام وصوابه كسمية القدرة باليد فإن اليد سبب القدرة وفيها قاله فخر الدين القدرة هي سبب اليد إذ لا يوضع إلا بها لأن الواضع أن المعنى باليد هنا أمراً هو المعنى الموصوف للتصرف لا الجارح قد دخل السبب الفاعلي سواء كان فاعلاً حقيقياً أم لا كسمية المطر بما هو قد ذكرنا أنه في شرح كلام المصنف ودخل السبب الثاني مثل تسمية العصر خراً وهي من تسمية الشيء بما يؤل إليه (قوله أو ما كان عليه) إشارة إلى القسم الخامس وهي تسمية الشيء باسم ما كان عليه كقوله تعالى وآتوا الشيء أموالهم أي الذين كانوا يتأذى لأن الرشيد لا يسمى شيئاً حقيقة ومنه أن من بأثر به جرح ما • واعلم أن قولنا تسمية الشيء باسم ما كان عليه عبارة تأملين لا أحصيه عدد أوهي عند التحقيق فائدة فإن اسم ما كان عليه الشيء والجرح اليم والأجرام لا يسمي والجرح وأصلاح العباد أن تقول باسم بالتبني وبما صنفه • واعلم أن في جعل هذا مجازاً في المشتقات المتأخر على أن الإطلاق اسم الفاعل باعتبار الماضي مجازاً أولاً وفيه خلاف محله كتب الأصول (قوله أو ما يؤل إليه) إشارة إلى السبب السادس وهو تسمية الشيء باسم ما يؤل إليه

هو باعتبار الوصف الذي كان عليه قبل البلوغ (قوله إذ لا يتم بعد البلوغ) علة المحذوف كما عرفت مآثره أي (قوله باسم ما يؤل ذلك الشيء إليه) أي حقيقة كافي أو قلنا كافي أي يؤوله الصغير للصغير لا احتمال كايولة الصغير للصغير فلا يقال للصغير هذا لأن الجرح يؤول إليه البالغين في المستقبل احتمالاً والمراد لكن والاحتمال باعتبار استبعاد الشيء وحله في نفسه فلا يرد أن يظن عتق العبد في المستقبل بنحو عدوان الصغير فيحصل اليأس من تخمره للعرض فيقتضي ظن تخمره

والنادي (الجنس) أي أن النادي اسم لكل الاجتماع ومجلس القوم وقد أطلق
 على هذا المكان مكان من القري فليدع أهل ثوبيا أهل ثوبيا لجلسه لجلسه من أجل لا يفترون في القليطوم (قوله الحال فيه) يفترون
 لا ولم وتشد يداه من أجل أي أشاء ذلك الرجل في ذلك النادي ويسمى قراة أشاء بالمر صفة للنادي حرت على غير من من الذين
 يفترون في القليطوم (قوله لفترون في القليطوم) أي يفترون في القليطوم أي يفترون في القليطوم أي يفترون في القليطوم أي يفترون في القليطوم

• ومنها أئمة الشيعة عليهم السلام أن قوله تعالى وما أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلٍ إِلَّا لِيُنذِرَ الْبَاطِلَ وَيُنْفِثَ الْبَرَّ، والباطل هو ما يعنى الفسق وهو ما هو موضع له تعلق قوله التشبيه قال صاحب الفتاح الآخر بن أبي ذكرية لا نؤمنه حسنا وكذا غير ذلك مما بين معنى الفسق وهو ما هو موضع له تعلق قوله التشبيه قال صاحب الفتاح والمتعلق بن الصارف عن فعل الشيء والداعي إلى تركه بحقل عندي أن يكون المراد عنك في قوله تعالى ما منعتك أن لا تنبذ أمرتك دعاء لا ولا غيرة قربنة الجواز وكذا ما منعتك إذا أتيهم صلوا الاستيعان وقال الراغب رحمه الله قال بعض المفسرين أن معنى ما منعتك ما حاله ولا جعل في منعة من في ترك السجود أي في معاقبة تركه وقد استبعد ذلك عنهم بأن قالوا لو كان كذلك لم يكن بحسب أن يقول أناخيرهم فإن ذلك ليس بحسب السؤال على ذلك الوجه وأما جواب من قبله ما منعتك أن تسجد يمكن أن يقال في جواب ذلك أن بليس لما كان الزمان ما لم يجد سبيلا إلى الجواب عنه أذ لم يكن لهم كل شيء معه ويحبه عمل عما كان جوابا كما فعل ما أخو به نكلمه في المناظرة انتهى كلامه بوقسم الشيخ صاحب الفتاح الجواز المرسل إلى حاله عن الفائدة وفيه جعل الخالي عن الفائدة الاستعمال في أهم مما هو موضوعه كالمرس في قول الهجاج • وطحا ومرسانسما • فإنه يستعمل في الالف لا بقيد كونه لمرسون مع كونه موضوعا لهذا القيد لا مطلقا كالشعر في نحو قولنا فلان غليظ المنافر إذا قامت تقر بنعلى أن المراد هو الشقة لا غير وقال معنى هذا الضرب غير مفيد لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو ليت وأسدوحس ومنع عند المصير إلى المراد منه أو أدا باليمين مع الخالي عن الفائدة والاستعارة هي والشيخ عبد التاخر رحمه الله جعل الخالي عن الفائدة استعمالا في شيء بقيد كونه موضوعا لذلك الشيء بقيد آخر من غير قصد التشبيه ومثله بعض مائة له الشيخ صاحب الفتاح ونحو مصر جابا بالشفة والالف موضوعا للضمون الخصوص من من الإنسان فان قصد التشبيه صار (٤٢) الفظ استعماله كقوله في مواضع الشرع المظالم في قوله تعالى فلا تكن

التي تحمل فيها الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آلته) عوا جعل لي لسان صدق في الآخرين أي
ذكرنا أحسننا) واللسان اسم لآلة الذكر

به بالانعام الذي هو الرحمة (أو) تسمية الشيء باسم (آلته فهو) قوله تعالى حكاية عن السيد ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم (واجعل لي اسان صدق في الآخرة نأى ذكر احسننا) فقد اطلق اللسان الذي هو اسم لآلة الكلام والذكر على نفس الذكر لان اللسان آله ولا يخفى ان الانتقال من

قوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكر احسننا فاطلق اسم الآلة وهو اللسان على الذكر ولان تقول هذا من باب اطلاق المحل على الحال لان الذكر حال في اللسان فهو كقوله تعالى فليقع ناديه (في تيميمه) فذكر الحنف نفس علاقته وذكر قبله الراوي بالزاد وهو من عجز الحاضرة

فروا جارك العبدان لجفوتنه * وقصص عن برد الشراب مسافره
فانه وان عني نفسه بالجار جاز ان يقصد الى وصف نفسه بنوع من سوء الحال ليزيد في التوبيخ بل يزعم ان ماضيه من ريمه باضاعة
الضيف واسلامه للضر والبؤس وكذا قول الآخر
سأمنها اوسوفاً جعل امرها * الى ملك اطفاله لا تنفق

(قوله في الأخيرين) أي في مجازية الأخيرين (قوله نوع خفاء) أي لان المعنى لا يظهر فيه ما هو مرفى في الامثلة السابقة لان استعمال
الرحق الجفوا للسان في الذكر ليس من المجاز العرفي العام ولذا حل الكشف الرحق على التواب الخلد والظرفية على الاتساع وقيل
في الثاني ان المعنى اجمل في لساننا ينطق بالصدق في الآخرة (قوله صريحه) (٤٣) أي بالغناء أي بمنزلة وهو ما يهدى (قوله في

ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صريح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان معنى
المجاز على الانتقال من المألوف الى المألوف وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها لا يفيد للزوم

الحال الى المحل ومن الآلة التي سألها آتة صحيح فصيح التصور في حيزين أيضا ولما كان فيه ما نوع خفاء
لان استعمال الرحمة في الجنة واللسان في الذكر ليس من المجاز العرفي العام فسر المراد به ما كان
قبيل قد ذكر المصنف في مقدمة هذا الفن ان معنى المجاز اعم هو على الانتقال من المألوف الى المألوف
كأن الكتابة بالعكس وبعض أنواع العلاقة على ما ذكرها المصنف لا يفيد للزوم بحيث يكون مدلول
اللفظ الاصل لا ينقل عن معناه المجازي بل أكثرها لا يفيد ذلك فان معنى الثاني لا يستلزم معناه
المجازي الذي هو اللفظون وكذا الغضب لا يستلزم الخمر وكذا النادى لا يستلزم أحده لصحة خلوه عنهم
وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها في غيرها كما في الدنيا وكذا اللسان لا يستلزم مطلق الذكر
لصحة السكوت هذا اذا اعتبر الزوم في الوجود الذي هو الاصل في الفهم وان اعتبر الزوم في اللفظ فيالمحقق
الافق نحو الكل مع الجزع مثلا فقد تقدم أيضا ان المعنى بالزوم هنا الزوم في اعتقاد المخاطب ولو لمعرف
ولو في بعض الاحيان للتلازم والتناظر والبعيد بين النقل منه والى لاشك ان هذا الزوم حاصل بين كل
شئيين بينهما لا تبا لمصلحة الانتقال في بعض الاحيان من أمر آخر بينهما الاتفاق ماوارتباطا ملولو
وكانه استثنى بمثاله عن ذكر مفاصل ما ذكره عشرة الا ان الاخرى منها هي السابعة كما سبق وقد زاد
غيره علاقات كثيرة تقارب هي وما ذكرناه أكثر من ثلاثين وبعضه يصدقها علاقات بعضها يصدق
أقسام المجاز بحسبها وما مجموعا بين العبارتين فأخطأ بأن يقولوا من العلاقات اطلاق الجزع على الكل
وهذه ليست علاقة بل العلاقة الجزئية منها العشر المذكورة ومنها مجاز اطلاق اسم المألوف على المألوف
كقوله تعالى أم اترنوا عليهم سلطانا فهو يتكبر بما كانوا يشركون أطلق الكلام على الدلالة لأنها
لازمة وفيه نظر لا نه دخل في اطلاق السبب على السبب ومنها مجاز اطلاق المألوف على المألوف
كقول الشاعر

قوم اذا حاربوا شتموا آرزهم • دون التماسه ولو يانت بأطهار

أطلق شتم المألوف على الاعتزال لان الاعتزال يازم شدة الازار وفيه نظر لان من اطلاق السبب على
السبب ومنها مجاز اطلاق المطلق على المقيد كقوله تعالى فصرر قبة المرامد مؤنت هو يرجع الى
التعبير بالجزع عن الكل لان المطلق جزءا من المقيد لأنه أخص منه لان الجزع اعم من أن يكون جليا
كالطلق أو غير جلي كسقف البارومنا عكسه وهو أن يرجع الى التعبير بالكل عن الجزع ومنها
الحال عن الفائدة وسنفرده بالذكرة ومنها مجاز اطلاق العام وأراد ان الخاص ومنه قوله تعالى وحسن
أولئكم فبقا ولا تبين لان نظرا فيق يستعمل الواحد والجمع ثم هذا القسم هو من التعبير بالجزع ومن
الكل ومنها عكسه وهو أن يضمن مجاز اطلاق الكل على الجزع ومنها مجاز تسمية المتعلق باسم المتعلق
كسمية المعلوم علما ومنها عكسه وهما يدخلان في سابق ومنها مجاز اطلاق أحد الشئين على
الأخر وان شئت قلت تسمية أحد المتقابلين باسم الآخر وهو اعم من الاول كسمية اللديغ سلبا

المألوف الى المألوف أي وذلك الانتقال بسبب العلاقة قوله بل أكثرها أي كالتالي فان معناه الحقيقي لا يستلزم معناه المجازي وهو
باللفظون وكذلك المعبر لا يستلزم الخمر وكذلك النادى لا يستلزم أحده لصحة خلوه عنهم وكذا الرحمة لا تستلزم الجنة لصحة وقوعها
في غيرها كما في الدنيا وكذا اللسان لا يستلزم الذكر لمصلحة السكوت (قوله لا يفيد للزوم) أي لو كان لا يفيد للزوم فلا وجه لجعلها
علاقات لان العلاقة أمر يحصل بسببه الانتقال من المعنى الحقيقي للمعنى المجازي لاستلزامه

فنا ليس معنى الزور منها امتناع الانفكاك في الذهن أو اختلاجه بل تلاصقه وأصله ينتقل بسببه
من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان وهذا متحقق في كل أمر بينهما علاقة وارتباط

جزئيا ولو لم يعرف ولو لا قول ذلك محتاج في الفهم في الجواز غالباً إلى معونة القرينة. ويقول لقد تقدم أيضاً
أن المعنى بالزور هنا الخ يعلم أنه تقدم ما ينفي عن هذا السؤال والجواب فافهم. ولما فرغ من القسم الأول
والرابعة إلى المهلكة مفارقة ومثله الأصوليون وكذلك المصنف فيما سيأتي من البديع بقوله تعالى
وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا وَهِيَ وَقَدْ تَعَدَّى تَحْتَمِلُ بِذَلِكَ لِمَعْلَقَةِ السَّبِيحَةِ وَتَقْدِمُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَحْمِيلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
وَمَكْرُوهٌ وَمَكْرُوهٌ ۝ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ جِزَاءُ الْمَقَابِلَةِ أَنَّ تَقْدِمَ الْكَلِمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ بَلْ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ
وَمَكْرُوهٌ وَمَكْرُوهٌ وَقَدْ تَأَخَّرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الصَّدَقَةَ تَقَعُ
فِي يَدِ اللَّهِ تَعَالَى قَبْلَ رُفُوعِهَا فِي يَدِ الْمَسْكِينِ وَلَيْسَ مِنْهُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ غَلَبَتْ أَيْدِيهِمْ لِأَنَّ يَدَ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ عَنِ
تَحْتَمِلُ لَمْ يَوْتِ بِالْمَقَابِلَةِ بَلْ قَدْ أَغْرَبَ الْخَفَاجِيُّ فَقَالَ فِي سِرِّ الصَّاحِقَةِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى فَشَرِّهِمْ بِذَابِ أَلَمٍ
مِنْ جِزَاءِ الْمَقَابِلَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَشَرَةِ فِي الْمُؤْمِنِينَ فِي آيَةِ أُخْرَى ذِكْرُكَ فِي الْكَافِرِينَ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ
جِزَاءَ الْمَقَابِلَةِ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ ذِكْرُ الطَّرَفِ الْحَقِيقِيِّ لِقَطَائِلِ بِسْمِ كُلِّ اسْمٍ بَدَأَ لِحَدِّ الْمَقَابِلَةِ حَقِيقَةً
أَسْطَقَ عَلَى مَقَابِلَةِ جِزَاءٍ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ نَظراً لِأَنَّهَا خَلْفَةٌ لِاصْطِلَاحِ النَّاسِ ۝ وَمِنْهَا جِزَاءُ تَسْمِيَةِ الْمُسْتَعِدِّ
لِأَسْمِ بِسْمِ تَسْمِيَةِ الْخَرَفِ فِي الدِّنِّ مَسْكُوراً كَذَا قَالُوا وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ هَذَا مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِأَسْمٍ مَا يَوَلُّوهُ أَلَمٍ
وَقَسْبِ ۝ وَمِنْهَا جِزَاءُ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِأَسْمٍ مَبْدَلِهِ وَمَثْلُهُ بِقَوْلِهِمْ أَكَلِ الدِّمِ أَيْ الدِّينَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّحْمِيلُ
بِذَلِكَ السَّبِيحَةِ وَمَثْلُهُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ

إِنْ لَنَا أَحْزَرَةٌ مِثْلُهَا ۝ يَا كُنْ كُلُّ لَيْلَةٍ لَكَهَا

ولايصح الأبتان تقول أطلق الألف على بدل به لأن عن الألف بدله والعطف المأ كقول بدل بالشئ
والأقبل الألف وهو الفم ليس مأ كولا لأن بيع الألف بالعطف تنسرح ويحل أن يقال يجوز بالألف
عن الثمن لمعلاقة البليغة ويجوز تقدير البائع عن المفسر من علاقة السببية وبه عمن أن يقال إن هذا
مثال لمعلاقة البليغة وأن يقال هو مثال لمعلاقة السببية ۝ ومنها جواز إطلاق المعرفة وإرادة المنكر كقوله
تعالى وادخلوا الباب جهداً لأن المراد ببلعن الأبواب كذا قيل وهو كلام ضعيف لأن الألف واللام تأتي
للمعبدالتهن ويؤيده أن مصحوب هذه نكر بمعنى وإن كان معرفة لفظاً ومنها جواز إطلاق النكرة وإرادة
العموم كقوله تعالى غلبت نفس ما غلبت وأخرت وقولهم امرؤ ما اختار أي كل نفس ودع كل أمرى
وفيه نظر لجواز أن تكون كل هذه ما غلبت وقولهم بل أن يقال أنه حقيقة للنفس التي هي أهم منها
بقيد واحد أو تعدد ۝ ومنها جواز إطلاق المعرفة بالألف وإرادة الجنس نحو الرجل خير من
المرأة وهو كلام ضعيف أيضاً لأن الأنثى والمرء الجنس حقيقة لأن يصرح بذلك على أنها حقيقة في
العموم فاستعملها في غيره مجازاً يلزم على هذا أن تكون الأداة المبهمة بطلقاً مجازاً وبفسده قول
صاحب المحصول وغيره الألف واللام للعموم عند عدم المنهود ومنها جواز النقص والزيادة وتوحياتان
في كلام المنصف يتبين أنهما السالجان في الحقيقة ومنها جواز المشابهة وهو الاستعارة وتوحياتان
بالذكر ۝ يتبين ۝ قسم السكاكي الجواز المرئى إلى مفيد وخالف عن الفاشد وجعل الخالف عن الفاشد
ما استعمل في ممن موضوعه كالمرس فانه مستعمل في الانقباض بقيد كونه لماز سون وهو في الإجل
موضوع له بقيد كونه سوناً كالمشفر في قولنا غلبت المشافر إذا قامت بقرينة على أن المراد الشفة
لا غير قال المصنف والشئ غير ظاهر جعل الخالف عن الفاشد ما استعمل في شئ بقيد مع كونه
موضوعاً لذلك الشئ بقيد آخر ممن غير قصد التسمية ومثله بعض ما مثل به بالاسم في نحو مصر جابان

(قوله قلنا الخ) حاصله أنه
ليس المراد بالزور هنا
الزور الحقيقي أعني امتناع
الانفكاك في الذهن أو
الخارج بل المراد به الاتصال
ولو في الجملة فينتقل بسببه
من أحدهما إلى الآخر
وهذا متحقق في جميع
أنواع الصلابة (قوله)
تلاصق أي تعلق وقوله
وأصله أي ارتباط وطعن
الأصل تفسير وقوله في
الجملة متعلق ينتقل وكان
الأولى أن يقول ولو في الجملة
وقوله وفي بعض الأحيان
تفسير للانتقال في الجملة
(قوله وهذا متحقق في كل
أمر بينهما علاقة
وارتباط) أي ثبت أن
أنواع الصلابة كلها تنبئ
الزور وبطل ما قاله السائل

(قوله والاستعارة) مبتدأ وقوله قد تدبيري خبره والجملة عطف على قوله والمرسل كاليد وأعاد الشارح فيها يأتي المبتدأ لطول الفصل وكسب شيئا للمعنى أن الظاهر حذفوا من قوله وهي مجاز ليكون مدخولها خبر الاستعارة لأن الشارح قد خبرها في المتن وهو قد تدبيري المبتدأ أعرف أنه ثم إن المراد بالاستعارة في كلام

(٤٥)

(والاستعارة) وهي مجاز تكون علاقته المشابهة أي قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة فإذا أطلق المشفر على شقة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الأبل في اللفظ والتدبير فهو استعارة وإن أراد أن يمدح من الإطلاق المقيد على المطلق

من قسمي المجاز وهو الذي ون علاقته غير المشابهة ويسمى المرسل كما تقدم أشار إلى الثاني وهو الذي تكون علاقته المشابهة ويسمى استعارة كما تقدم أيضا وهو أكثر التخصمين مباحث وذلك أنه ليتفرغ بسطه فقال (والاستعارة) قد تطلق تعرف بأنها مجاز أي لفظ استعمل في غير معناه الأصلي بشرط أن تكون العلاقة بين ما استعمل فيه الألفاظ وبين ذلك الأصلي المشابهة والمراد بكون علاقته المشابهة كون السبب الذي من أجله قصد له مستعمل هذا المعنى الذي ليس بأصل له نفس المشابهة بمعنى أنه لو لا المشابهة ما نقله مستعمله إلى هذا المعنى الثاني لأن وجود المشابهة في نفس الأمر إذا لم يقصد الوصول بها لا يكفي في تسمية المجاز استعارة ولذلك يكون المجاز مرسلًا ولو وجدت المشابهة إذا لم يقصد جعلها علاقة فإن المشفر الذي هو في الأصل شقة البعير إذا نقل عن هذا المعنى الذي هو الشقة المقيدة بكونها للبعير وأطلق على شقة أخرى من حيث أنها مطلق شقة كشقة الإنسان لا بقيد كونها للإنسان بل من حيث أنها شقة كان مرسلًا ولو وجدت المشابهة بينها وبين شقة البعير في اللفظ والأخلاق عن القصة مثلا وهو من باب الإطلاق اسم القيد على المطلق والقيد شقة البعير والمطلق شقة الإنسان لأن النقص

لشقة الإنسان موضوعا في العوض من الإنسان وإن قصد التشبيه صار اللفظ استعارة كقولهم في موضع اللحم غليظ المشفر فانه بمنزلة أن يقال كأن شفتيه في اللفظ مشفر البعير **تبيين** إذا كان للمجاز علاقتان أو أكثر واحتل الجوز عن كل فتقضى كلام الأصوليين أن أقوى العلاقات باعتبار الجزئية بأن يطلق الكل ويراد البعض لا ترى أنهم جعلوا التخصيص خبرا من المجاز والتخصيص من إطلاق الكل وإرادة البعض على ما ذكره الأمام فخر الدين وإن كان فيه خدش فإن دلالة العموم كلية لا كل ومرادنا بالتخصيص إطلاق الصام وإرادة الخاص ولا اشكال في أن إطلاق الكل على الجزء أولى من عكسه لاشمال الكل على الجزء فإن إطلاق السبب على المدب أول من عكسه لاقضاء السبب مسببا معينا بخلاف العكس وإن أقوى الأسباب السبب الثاني لا جناح السببية والمسبب فيكون إطلاق المزدوم على الأول من العكس لعدم اقضاء الثاني الأول لأن يكون لازما لمساواة الأول إطلاق الحال على أهل الأول من عكسه لاستعارة وجود الحال دون عمل **•** واعلم أن الحقيقة والمجاز مباحث تدبر بفحقيقات لطيفة ذكرتها في شرح المختصر فليكن مراجع خاص (والاستعارة قد تدبيري بالتحقيق الخ) ثم هذا هو القسم الثاني من قسمي المجاز وهو ما كانت علاقته تدبيري معناه بما وضعه كما قال المصنف وعلي ما حققناه ما كانت علاقته تشبيهية بشرط قصد المبالغة ومن الناس من يطلق الكلام على الاستعارة ومنهم من يقيدها بالتحقيقية وإنما كل كذلك لأن الاستعارة تنقسم إلى استعارة بالكتابة وغيره أو الاستعارة بالكناية تنقسم إلى الضمير بها وغيره فالصريح بها تنقسم إلى

وهي التي يدكرها المشبه بدون المشبه أو بالكتابة وهي التي لا يدكر فيها إلا المشبه فيأتي بفردا المصنف في فصل وبأنى حصة مذكور (قوله أي قصد الخ) أشار بهذا إلى أن وجود المشابهة في نفس الأمر بدون قصد لها لا يكفي في كون اللفظ استعارة بل لابد من قصد أن المطلق المقيد على المعنى المجازي بسبب التشبيه معناه الحقيقي لا بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحقيقها (قوله فإذا أطلق المشفر) بكسر الميم شقة البعير (قوله وإن أراد أنه من الإطلاق المقيد) أي اسم القيد وهو مشفر فانه اسم القيد وهو مشفر فانه اسم القيد وهو مشفر فانه وتوضيح المقام أن المشفر إذا أطلق أي مدح من قيده وهو إضافة للبعير واستعمل في شقة الإنسان من حيث أنها فرد من مطلق شقة كان مجازا مرسلًا عن تدبيره وهي التسمية بناء على التحقيق من اعتبار

عنه أماعلى القول باعتبار العلاقة وصف المقول إليه في الإطلاق وإن أطلق المشفر من قيده ثم قيل لا بيان كان مجازا مرسلًا بمرتين التسمية في الإطلاق لا استحالة القيد ولا في الإطلاق ثم استعمل في المطلق في قصد شرح قول الشارح وإن أراد أن يمدح من الإطلاق اسم القيد أي شقة البعير وقوله على المطلق هو شقة الإنسان باعتبار ما حقق فيها من مطلق شقة فشرط أطلق على شقة الإنسان باعتبار ما حقق فيها من مطلق شقة من حيث كونها شقة قيسية بالإنسان ولا كان من الإطلاق المقيد على القيد

(قوله) كطلاق المرسن على الانف) المرسن بفتح الميم وكسر السين وقصبا وإضاوا مضبط الجوهرى بكسر الميم فهو غلط والمرسن مكان الرسن من البعير والداء مطلقا وكان الرسن هو الانف لأن الرسن عبارة عن جبل يجعل في أنف البعير فالمرسن فى الأصل أنف البعير فإذا أطلق عن قديمه واستعمل فى أنف الإنسان (٤٦) باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا أمر سلاوا إذا استعمل فى أنف الإنسان للشبهة

كأن يكون فيه اتساع
وتسطيح كأنف الدابة كان

استعاره والمرسن كالشعر

يجوز فيه الأعراف

بالاعتبارين خلافا لما

وجهه كلام الشارح من

أن اطلاق المرسن على

الانف يتعين أن يكون

من الجاز المرسل (قوله)

فاللفظ الواحد) أى كاشفر

قد يكون استعاره لم يحدث

فيه بأنه مجاز مرسل بالشبهة

أى المفهوم الكلى وهو

مطلق شفة واستعاره

بالنسبة إلى خصوص شفة

الإنسان ولا شك في تعابر

المعينين ولقد دهموا حيثئذ

فلم يتم قول الشارح بالشبهة

لغنى الواحد وقد يقال

مراد الشارح أن اللفظ

الواحد اطلاقا فعلى المعنى

الأحد قد يكون سبيله

الشبهة وقد يكون سبيله

الشارح كاشفر

عامة على أن

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

الشارح كاشفر

لتعق معناها حساً أو عقلاً أي التي تتناول أمر اسما ويمكن أن ينص عليه

(قوله لتعق من التضييلة والمكتنى بها) لان معنى التعقبة حقيقة المعنى فتصرح التضييلة لانها عند المصنف كالسلف ليست لفظا فلا تكون حقيقة المعنى وأما السكاكى فهي وان كانت لفظا (٤٧) عنده الا انها غير حقيقة المعنى لان معناها عنده أمر

وهي وتخرج المكتبة أيضا عند المصنف لانها عنده التشبيه المضمر في

لتعق من التضييلة والمكتنى منها (لتعق معناها) أي ما عني بها واستعملت هي فيه (حسا أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه

فيه في نفس الأمر فتدبر من المكتنى عنها والتضييلة (لتعق معناها) حيثما أي حين استعملت فيه وعنى بها (حسا أو عقلا) دونها والمراد بالعقلى المحمى ان يكون معناها ما يدرك بأحدى الحواس الخمس فصرح ان يشار اليه اشارة حسية بلان يقال نقل اللفظ لهذا المعنى الحسى وبالتحق العقلى أن لا يدرك بالحواس ولكن يكون معقفا في نفسه بحيث يدرك العقل ثابتا بوثوق لا يصح للعقل نفسه والحكم بطلان معناه في نفس الأمر باعتبار نظره أي نظر العقل خاصة بخلاف الأمور الرومية فان العقل يحكم بطلانها دون الوهم فتصرح الاشارة اشارة عقلية بان يقال هذا الشيء المدرك الثابت عقلا هو الذي نقل له اللفظ وأما روج التضييلة بالتعق فظاهر على مذهب السكاكى كما يأتي ان شاء الله تعالى في قوله هوذا المنية أن ثبت أطوارها لان الاطوار عنده استعيرت لمورد وهمية لا حقيقة فلما واصل على مذهب المصنف فالمراد بالاطوار حقيقة فظاهر فلا يصح انزاجها الا أن يستبرأ الاستعارة تأملها باعتبار اثباتها لثنية فيكون وهما وأما روج المكتنى عنها فلانها عند المصنف هي اضممار التشبيه في نفس والأضمار أمر وهي كالتقدير فيه بحث لان الاضمار وان كان اعتبارا لانه عبارة عن عدم الاظهار لكن لا يخرج بذلك عن حقيقة عقلا وانزجت الاعتبار يات التي تصف بها المعلومات والحسوسات عن صحة الاستعارة الحقيقية فياقتضض بالأمور الوجودية ولا قائل به فان من جهة ما جرى فيه العدميات وأما عند السكاكى فالتبيين أربدها الطرف الآخر على ما يأتي وهو حقيق بل حسى فلا يصح انزاجها على مذهب ولكن هذا سبب على الأمر الثاني في مذهب التعقيل أنه أراذ ان المنية أربدها الطرف الآخر وهو الاسداداء حقيقة فتكون المكتنى عنها على مذهب وهمية لا حقيقة أيضا لان كون المنية أسدا غير محقق عقلا في كونها غير حقيقة ولو على هذا الاعتبار نظر لان المعنى الذي أطلق عليه اللفظ محقق وادخل في جنس الاسد ولو كان يكون به المعنى وهما كانت كل استعارة وهمية فان الاسد اذا أطلق على الرجل باعتبار الشجاعة لم يطلق على حيي أدخل في جنس الاسد فتكون

الاستعارة بالكناية فليست عنده استعارة في الحقيقة لان المنية عنده مستعملة في موضوعها كما يأتي وأما التضييلة وهما اذا كان المشبه وهما فلا تنها عنده لا تستعمل الاتباع للاستعارة بالكناية وسبب انفرادها بالذكرك فلذلك أطلق هذا الفصل ثم قال وقد تنقيد بالصقبة أي بناء على ان تسميها الى النوعين فيفيد حيثما التخصيص لافراد تلك الفصل أو بقية للايضاح ان مشيناعلى رأي يعلى القولين فبصل هذا الباب بمصو راعلى الاستعارة الحقيقية وانما تنقيد بالصقبة لتعق معنى الاستعارة فيها لان المشبه في غيرها ليس محققا وليس محققا ليس جذرا بان يستعمل لفظ موضوع غير فيه ويجعل أن يكون التقدير بعيت تحقيقا لتعق معناها أي معنى الاستعارة وهو المشبه وتحقق ذلك المعنى تارة يكون حسا وتارة يكون عقلا فليس كالمطلق الاسد على الرجل الشجاع في نحو قول زهير

وثبت في نفسه بحيث لا يصح للعقل نفسه في نفس الأمر والحكم بطلانها فتصرح الاشارة اشارة عقلية بان يقال هذا الشيء المدرك الثابت عقلا هو الذي نقل له اللفظ وهذا بخلاف الأمور الرومية فانها لا يثبت لها في نفسها بل بحسب الوهم ولذا كان العقل لا يدركها ثابتا بحكم بطلانها دون الوهم (قوله بأن يكون) أي بسبب أن يكون (قوله الى أمر معلوم) أي وهو المعنى المجازي

ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية فيقال ان اللفظ نقل من معناه الاصلى فيخلط اسمها على سبيل الاعارة للبالغة في التشبيه أما الحسي فتكون له رأي أسدا أو أنت زبد رجلا فجاء على قول زهير * لدى أسد شاكى السلاح مقذف * أى لدى رجل شجاع ومن لطيف هذا الضرب بما جمع التشبيه فيه في الحركات كقول أى دلالة يصف بلفظه

أرى الشهابا تعين اذ غدونا * رجلها ونحو بالدين

شبه حركة رجلها حيث ثبت على موضع فعدت هاما. وهو نفاها بين نحو يدى بها حركة يدى العاجين فانها لا تشبثان في موضع بل تزلان الى قدام راواهما وبين شبه حركة يدى بها حركة يدى العاجين فانه ينى يده نحو بطنه ويحدث فهاضرا ما من التقوى ليس كالجحد في يد العاجية اذا انظر بت في سيرها ولم تقو على ضبط يديها وان ترى بها الى قدام وان تشاهدتها حتى تثبت في الموضع الذى تقع عليه فلا تزول عنه ولا تنفى

(قوله ويشار إليه إشارة حسية) أى لكونه مبدرا كاحدى الخواص الخمس وكلام الشارح روى للقول بأن اسم الإشارة موضوع للجبوس مما لم يأت تقدمه اذ خلاف التحقيق ولحق أنه موضوع للجبوس بحجة البصر فقط وأن استعماله في الجبوس بغير تلك الحجة مجاز وقوله ويشار إليه الخ اعطاف تفسير لما قبله (قوله أو عقلية) أى لكونه له ثبوت في نفسه وان كان غير مبدرك باحدى الخواص الخمس الظاهرة بل بالعقل (قوله اقوله) أى (٤٨) كلاسدي قول زهير بن أبى سلمى يضم السين وسكون اللام

ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية فالحسي (كقوله لدى أسد شاكى السلاح) أى نام السلاح (مقذف أى رجل شجاع)

وقح السهم ونعام البيت * له ليد الظفارة لم تقلم * ويعده

ذمية وقد تقدم أنها حقيقية فافهم (كقوله) أى ومثال المحقق حقا قوله (لدى أسد شاكى السلاح) أى نام السلاح وهو مأخوذ من الشوك يقال رجل ذو شوك أى ذو أضرار فاصله شاكى ثم أنزل العين فصار مقنوعا فيل شاكى وفصرت شوك السلاح بانه لآ نام السلاح معناه كونه أهلا للأضرار بانه يكون معنى فاه. شدة حذو جوده أصله ونفوذ عند الاستعمال ويحتمل أن يكون تفسيره بانه نام لان طول السلاح ونعام يدل على قوة مستعمله فيفهم منه أنه ذو شوك ونسب إلى السلاح لاستلوا معناه المعنى في صاحبه والخطب في ذلك سهل (مقذف) اسم مفعول من قذفه بى به وهو محتمل معنيين أحدهما أنه قذفه بى الحروب ورمى به فيها حتى صار عارفا بها فلاتوله

سئبت تكاليف الحينة ومن يشي * فأنقذ عاملا بالآثاك يسأم ومهما يكن عند امرئ من خيفة وأن ظالمها يخفى على الناس تعلم

لدى أسد شاكى السلاح مقذف * له ليد الظفارة لم تقلم فان أسدا هنا استعملت تحقيقا لان معناه وهو الرجل الشجاع أمر محقق حتى وإنارة بكونه عقليا كقولك أتيت ثورا زبد حجة فان الحجة عقلية لا حسية فانها تدرك بالعقل وليست بالانطاطى الحجة فتكون

(قوله لدى أسد) أى نام عند أسد أى رجل شجاع فتفسير الرجل الشجاع

بالحيوان القفرس وادى ان يفر من أفرادهم واستمر اسم المشبه به لا يشبه على طريق الاستمرار بالتصريح الحقيقية لان المشبه به وهو الرجل الشجاع محقق حاله اذ كما جعله البصر (قوله أى نام السلاح) تفسير لشاكى السلاح فشاكى صفة نه أى سلاحه فاضافته لفظة لا تنبيه فمر بها فلما وقع صفة للتكررة وهو مأخوذ من الشوك يقال رجل ذو شوك أى رجل ذو أضرار فاصله شاكى فاب قداما كنا فصار شاكى فقلت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة وفصرت شوك السلاح بانه لآ نام السلاح عبارة عن كونه أهلا للأضرار فيكون معنى قلته شدة حذو وجوده أصله ونفوذ عند الاستعمال ويحتمل أن يكون تفسيره بانه نام لان تمام السلاح عبارة عن كونه أهلا للأضرار فيكون معنى قلته شدة حذو أنه ذو شوك أى أضرار ونسب إلى السلاح لاستلوا معناه المعنى في صاحبه والخطب في ذلك سهل انه يقوى (قوله مقذف) هو اسم مفعول من قذفه بى به وهو محتمل معنيين أحدهما أنه قذفه بى الحروب ورمى به فيها كثيرا حتى صار عارفا بها فلاتوله وثانيهما أنه قذفه بالبحر ورمى به أى بى البحر حتى صار له جملة أى سم ونسب إلى غلظ فعل المعنى الأول بكونه مقذف بحر بالملازمة المستتارة وعلى المعنى الثانى لا يكون مقذف بحر يدولا ترشها بالملازمة لكل من المستتار منه والمستتار له لمعنى أن يكون مقذف اسم فاعل ويكون المعنى أن هذا الاسم من الرجال قد قذف لبحر أعيا لثوبى به عند تطويع أجسامهم فصار من جملة المبدوين من أهل القوت والاسد به الذى بها أفضل ويمكن من تطويق الحيات ورميه به وعلى هذا لكونه مقذف بى البحر بالملازمة المستتارة بمفعول فقام

وأما العقلي فكقولك أيديت ثورا أو أنت جدي فحقان الحجة بما هو كالمقل من غير وساطة تحسن الخلف من الألفاظ هو الذي يتوارى القلب ويكشف عن الحق لا الألفاظ أنفها وعليه قوله عز وجل اهدنا الصراط المستقيم وأما قوله تعالى فأذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا فالحق في ظاهر قول الشيخ جاز الله العلامة استعارة عقلية لانه قال شبه باللباس لاشتهى على اللباس ما غشى الإنسان والتبس به من بعض الحوادث وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حسيه لانه جعل اللباس استعارة لما ليس بالإنسان عند جوعه وخوفه من انقطاع اللون وثبات الهيئة فالاستعارة ماضية في شيء معناه بوضعه والمراد بمعناه ما غشى به أي ما تستعمل فيه فلم يتناول ما تستعمل فيها ووضعه وان تضمن التشبيه به يجوز يدأدورا أي أنه أسد أو نحو رأيت به أسدا لفعالة تشبيهه بنفسه على ان المراد بقوله انما تضمن مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها (٤٩) والمجاز لا يكون مستعملا في بوضعه وهو ناشئ لا بد من التشبيه عليه وهو انما اذا أجرى في الكلام لم تغلظت القرينة على تشبيه شيء بمجناه فيكون ذلك على وجهين أحدهما أن لا يكون التشبيه مذكورا ولا مقدرا كقولك غشت لثا طيبة وانت تريد امرأة ولقيت أسدا وانت تريد رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا ليس بتشبيه وان الاسم فيه استعارة والثاني أن يكون التشبيه مذكورا أو مقدرا فظن المشبه ما كان خيرا أو قويا حكمه لغير تشبيه كان وان والمفعول الثاني لباب علمت

أي قذف به كثير الى القاتع وقيل قذف بالاحموري به فصار له جسامته ونباله فلا مدونه من استعمار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (قوله) أي والعلي كقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق) وهو قوله لا اله الا هو هذا أمر متحقق عقلا قال المصنف رحمه الله تعالى فلا استعارة

فيوصف بالنبالة في تلك الحروب وبجسامته أي قوة وعظمة خطر فيها من قولهم هذا الأمر جسم أي عظيم وثانها ما نفذ في تلك الحرب بسبب اللطم الذي فيه الدال على قوته بسبب حقه الدال على أنه أهل لها فصار من جملة من لجسمته بسببها قذف في الحرب وبنبالة يسببها يقوم لها وهذا الوجه يخالف الاول في معنى الجسمية وفي ترتيب النبالة والجسمية في الاول على القذف وتقدمها على الثاني ويجعل أن يكون اسم فاعل ويكون المفعول أن هذا الأسد من الرجال قذف بالاحموري به عند تقطيع أجسام الاعداء فصار من جملة المدعوين من أهل الجسمية أي القوة الاسدية التي بها توصل الى ذلك التقطيع فان القوة تقطيع لحم الحيوانات والرمي به عن يمين من أهل النبالة التي بها توصل الى ذلك التقطيع فان القوة تحتاج الى حيلة للتوصل الى الرمي ان الأسد يحتاج الى تحيل وتحيل يمكن به من المراد لذلك قيل ان الرجال الاول أي كونه مقذف ليس مقاسم المفعول بالحياتية الى ما تقدم ملائم للاستعارة فيكون نبحر بما هو الثاني أي كونه اصبغة اسم الفاعل على ما تقدم ملائم للاستعارة فيكون رئيسا ولا يتصلوا بخلو كونه تزيينا من جعل تلوذ قد علم فاعله ران الجسمية والنبالة لا تخص بتقدير كونه اسم فاعل ولا يكون باسم مفعول بل بجري في الاحتيال تأمله ولا شك أن الاسدي المثال مستعار لما يصدق عليه لرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسا (قوله) أي مثال المصنف قذافه لانه في تعليم العباد دعاه (اهدنا الصراط المستقيم) فان الصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذي لا عوج لاج به حتى يوصل الى المطلوب واعتبر لعلي متحقق عقلا وهو القواعد المطلوبة التي لو أخذ بمقتضاها اعتقادا وعملا ولا شك أن تلك القواعد أمر معنوي وهو المعنى الذي الحق ولهذا فاصر الصراط المستقيم بقوله (أي الدين الحق) ووجه التشبه التوصل الى المطلوب بكل منهما قال المصنف في الايضاح فلا استعارة ما تضمن تشبيها معناه بما حسيه بل الالفاظ التي على المحبة وكذلك قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم أي الدين الحق فان الصراط حقيقة في الطريق الجادة واختلوا في قوله تعالى فأذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحموا كلام

(قوله أي قذف) بكسر اللام غشقة في الخليل لا شدة كما قيل والا صار قوله كثيرا ضالما (قوله وري به) تفسير لما قبله أي زاد الله اجزأ لجه حتى صار له كثيرا فالباء

(٧ - شرح التلخيص رابع) التسمية (قوله جسمية) أي سمن ونباله أي غلظ وهو عطف لارم (قوله اهدنا الصراط المستقيم) أي فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذي لا عوج لاج فيه استعمل الدين الحق بعد تشبيهه باستعارة تصريحية بتحقيقه ووجه التشبه التوصل الى المطلوب في كل وانما كانت تحقيقية لان المستعارة وهو الدين الحق حقق عقلا وذلك لان الدين الحق المراد بمكة الاسلام بمعنى الأحكام الشرعية وهي لما تحقق وثبتت نفسها (قوله قال المصنف) أي في الايضاح والتقدم من قوله لكلام المصنف فإذ أن المصنف يجعل زيدا أسدا تشبيها لما لا استعارة لان هذا الاستعارة لا يصدق عليها الاعتراض عليه بما يأتي بقوله ربي بحث (قوله فلا استعارة) أي مطلقا من غير تشبيه بكونه تحقيقية بل لانه لم يذكر في هذا التعريف تحقيق المعنى حسا وعقلا

وخال فالأصح أنه يدعى تشبهاً وأن الاسم فيه لا يدعى استعاراً لأن الاسم إذا وقع في الظاهر كان موضوعاً لاثبات معناه لما يقصد عليه أو تقيمه عنه فإذا قلنا زيد أسد فقد وضعت كلامك في الظاهر لاثبات معنى الأسد: يدو إذا امتنع اثبات ذلك له على الحقيقة كان لاثبات تشبيهه لا لاثباته فيكون اجتراراً لاثبات التشبيه فيكون خلقاً بأن يدعى تشبهاً إذا كان أماً جامعاً لمفهومه بخلاف الحالة الأولى فإن الاسم فيها لم يجعل لاثبات معناه الشيء إنما إذا قلنا جاءني أسد ورأيت أسداً فإن الكلام في ذلك موضوع لاثبات المجاز واقعاً من الاسم والرد في واقعته من حيث لا لاثبات معناه في السند الذي لم يكن ذكر المشبه به لاثبات التشبيه وصار قصد التشبيه ممكن في الضمير لا يصلح إلا بعد الرجوع إلى الشيء من النظر ووجه آخر في كون التشبيه ممكن في الضمير وهو أنه إذا لم يكن المشبه به كوراجاً أن يتوهم السامع (قوله ما تضمن تشبيه معناه بما وضحه) أي لفظاً تضمن تشبيه معناه المراد منه حين إطلاقه وهو المعنى المجازي بمعناه الحقيقي الذي وضعه في الضمير في موضع راجع لما لا الأولى لا الثانية فالسمة جارية على غير من هي له والمراد بتضمن اللفظ تشبيه معناه بشئ آخر وذلك التشبيه بواسطة اللفظ بنظم حيث أنه لا يصلح أن يستعمل فيما لا يلائق المشابهة لعدم جهة الخل حينئذ قال في الاطول وقد أعاد هنا التمرين الذي ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار (هـ) من المعنى المجازي وإن كان مشهوراً في معنى مجازي آخر لأن المعنى المجازي

لم يوضع له اللفظ له أي وأما تشبيه المعنى المجازي بشئ آخر وإثبات لازمه له فهذا الأمر أرفيه كافي قوله تعالى فإذا قمنا الله لباس الجوع والخوف فإنه شبه ما غشى أهل تلك القرية التي كثر بهم الله عند جوعهم وخوفهم من الصفرة وانتفاع اللون والبول باللباس بجامع الاشتغال في كل واستبر اللباس لذلك استعارة تصريحية تحقيقية ثم شبه أيضاً ما غشىهم عند جوعهم وخوفهم بمعلوم

ما تضمن تشبيه معناه بما وضحه والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعل هذا يخرج من تعبير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت أسداً وهو رتب زيداً ما ما يكون اللفظ مستعملاً في موضع لفظي أو كان تضمن تشبيهه بشئ به وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له وضعه ومعنى تضمن اللفظ تشبيه معناه بشئ أخا فذلك التشبيه بواسطة القرينة وبالنظر إلى المعنى من حيث أنه لا يصلح أن يستعمل فيما لا يلائق المشابهة في تقدير صلاحية سواء فالقرينة ما تضمن ذلك ثم قال والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه يعني إلى المعنى الذي وضعه اللفظ وضماً مقيداً بكونه ما ضلوا ولا يضربان هذا الإرادة في التمرين لأن هذا هو المراد عند الإطلاق فالتشبيه عليه زيادة البيان ثم قال فعل هذا أي على ما ذكر من أن الاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضحه لم يخرج عن تعبيرها ما استعمل فيها وضحه نحو زيد أسد ورأيت أسداً وهو رتب زيداً أسداً لأن لفظ الأسد في هذه الأمثلة وإن تضمن تشبيه معناه بشئ بواسطة جازائه في غير معناه لا يصدق عليه على وجه يصح أنه تضمن تشبيه معناه بما وضحه وما قلنا لا يصدق عليه ما ذكر على وجه يصح فلا يدخل لأن المعتمد في دلالة الكلام ما يصح عدم محتمة أنه لو دخل والغرض أنه مستعمل في معناه الذي وضعه كان التقدير أن لفظ الأسد فيها تضمن تشبيه معناه الذي وضعه له بمعناه الذي وضع له فيكون معنى الأسد في تلك الأمثلة مشابهاً بنفسه ضرورة أن معناه هو المستعمل فيه اللفظ وهو الموضوع له ذلك اللفظ وفي ضمن ذلك أنه مشبه وهو في نفس الأمر شبه به وحاصله أن قولنا تضمن هذا اللفظ تشبيه ما وضحه

الزعمري أي أنها قليلة لأنه قال شبه ما غشى الإنسان من بعض الخواص باللباس لاشابهة على اللباس وظاهر كلام السكاكي أنها حسيّة لأنه جعل اللباس استعارة للباس الإنسان عند جوعه وخوفه من تخيل في الآية ثلاث استعارات تحقيقية ممكنة وتخييله (قوله والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه) يعني الآن حال إطلاقه أي وليس المراد بمعناه المعنى الذي وضعه له اللفظ وضماً مقيداً بكونه ما ضلوا ولا يضربان هذه الإرادة في التمرين وإن كان المراد بالمعنى عند الإطلاق ما ذكر لأن التشبيه عليه زيادة البيان (قوله فعل هذا) أي فإذا فرغنا من هذا الحد المذكور وهو أن الاستعارة لفظ تضمن تشبيه معناه بما وضحه لم يخرج من تفسيرها أسد ونحوه تكراراً وبدراً من قولك زيد أسد أو جازاً وبدراً فلا يكون استعارة ببل هو تشبيه ببلغ بحذف الأداة قول السارح نحو زيد أسد في حذف كاعتاد أي نحو أسد من قولك زيد أسد (قوله بما يكون اللفظ) بيان للقول وكان الأولى أن يقول من كل لفظ استعمل فيها وضحه (قوله وإن تضمن) أي ذلك اللفظ المستعمل فيها وضحه وقوله بأي معناه الموضوع له ولا شك أن لفظ الأسد في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذي وضعه وهو الحيوان المفترس وإن تضمن تشبيهه بشئ وهو زيد به ولكن ذلك الشيء ليس بمعناه بل اللفظ حينئذ فلا يكون ذلك اللفظ جازاً فلا يكون استعارة (قوله وذلك) أي بيان ذلك أي خرج لفظ الأسد في الأمثلة المذكورة عن حد الاستعارة (قوله لانه) أي الجمل والشأن وقوله إذا كان معناه أي معنى لفظ الأسد المستعمل فيه في الأمثلة المذكورة (قوله عين الموضوع) أي إلى المعنى المجازي

في ظاهر الحال أن المراد باسم التشبيه ما هو موضوعه فلا يلزم قصد التشبيه فيه إلا بعدئذ من التأمل بخلاف الحالة الثانية فإنه يتمتع ذلك فيه مع كون التشبيه كورا أو مقدرا * ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية استعارة لاجزائه على التشبيه حذف كلمة التشبيه وهذا الخلاف ينظر إلى الكسوف عن معنى الاستعارة التشبيهية في الاصطلاح وما اخترناه هو الأقرب لما أومضنا من المناسبة وهو اختيار المحققين كالفاضي إلى الحد الجرائي والتشيع عبد القاهر والشيع جبار الله العلامات والشيع صاحب المفتاح وجه التفسير أن الشيع عبد القاهر قال بعد تقرير ما ذكرنا بأن آيت الآن تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فإن وهو أجزال الشيع (قوله لم يصح تشبيهه معناه) أي المستعمل فيه وهو عين الموضوع له أي لا يصح أن يقال فيه تشبيه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له ما فيه من تشبيه الشيء بنفسه وتشبيه الشيء بنفسه محال والحاصل أن قولنا نقضن هذا اللفظ تشبيهه معناه بما وضع له يقتضي أنهما معنى استعمل في اللفظوا آخر وضع له تشبيه أحد هابا آخر فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له أحد التشبيه والمشيبه وهذا فاسد وجنود فؤادهم ثم من الاستعارة السابق أن نحو الاسدي الأمثلة المذكورة خارج بطريق اقتضاء التعريف الفاعلة فيكون هذا الخارج من قبيل التشبيه البليغ لأن (٥١) الاستعارة (قوله لاستعارة الخ) أورد عليه أن كون

اللفظ مستعملا في موضع له تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستعارة التشبيه الشيء بنفسه على أن ما في قولنا ما نقضن عبارة عن الجواز بقرينة تقدم الجواز إلى الاستعارة وغيره أو اسدي الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه تمتعلا في موضع له وفي بحث لا نال اسم أنه يقتضي إذا جعل على الصفة التي هي أصل العبارة أن هاتما معنى استعمل فيه اللفظوا آخر وضع له ليصح تشبيه أحد هابا آخر فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له أحد التشبيه والمشيبه وهو فاسد فاذن من التفسير السابق أن نحو الاسدي في هذه الأمثلة خارج بطريق اقتضاء التفسير الفاعلة فيكون هذا الخارج من التشبيه لأن الاستعارة وبهم من تعريف الاستعارة بما نقضن تشبيه معناه بما وضع له أنه لا يصح تشبيهه معناه بالمعنى المجازي إذ لم يوضع له فلا يصح معنى النقل في الاستعارة من الجواز وهو ظاهر أن لم يصح حقيقة عرفية بالشهرة ورد على ما قرر أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل في التشبيه صدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له منتفعا تشبيه بالمعنى الذي وضع له ضرورة أنه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه وأوجب بأننا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل بترك الحيلولة يصدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له منتفعا تشبيه بالمعنى الذي وضع له لأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة

لم يصح تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له لاستعارة التشبيه الشيء بنفسه على أن ما في قولنا ما نقضن عبارة عن الجواز بقرينة تقدم الجواز إلى الاستعارة وغيره أو اسدي الأمثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه تمتعلا في موضع له وفي بحث لا نال اسم أنه يقتضي إذا جعل على الصفة التي هي أصل العبارة أن هاتما معنى استعمل فيه اللفظوا آخر وضع له ليصح تشبيه أحد هابا آخر فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له أحد التشبيه والمشيبه وهو فاسد فاذن من التفسير السابق أن نحو الاسدي في هذه الأمثلة خارج بطريق اقتضاء التفسير الفاعلة فيكون هذا الخارج من التشبيه لأن الاستعارة وبهم من تعريف الاستعارة بما نقضن تشبيه معناه بما وضع له أنه لا يصح تشبيهه معناه بالمعنى المجازي إذ لم يوضع له فلا يصح معنى النقل في الاستعارة من الجواز وهو ظاهر أن لم يصح حقيقة عرفية بالشهرة ورد على ما قرر أن المشترك إذا شبه بعض معانيه ببعض واستعمل في التشبيه صدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له منتفعا تشبيه بالمعنى الذي وضع له ضرورة أنه وضع لهما معا وليس فيه تشبيه الشيء بنفسه وأوجب بأننا لا نسلم أن المشترك إذا استعمل بترك الحيلولة يصدق عليه أنه لفظ استعمل في معناه الذي وضع له منتفعا تشبيه بالمعنى الذي وضع له لأن المشترك موضوع بأوضاع متعددة

فهو من حيث وضعه لمعنى يكون ما عداه غير موضوع لمن حيث ذلك الوجه وإن كان موضوعا له بوضع آخر وحيث أنه مشترك المذكور داخل في الاستعارة تصدق حده عليه حيث استعمل المشترك بترك الحيلولة (قوله على أن المالح) هذه العلامة من تارة كلام المصنف مقوبلما ذهب إليه من إخراج الاسدي الأمثلة المذكورة عن الاستعارة وحاصلها أنه لا يحتاج في إخراج الاسدي تلك الأمثلة عن الاستعارة إلى اقتضاء تشبيه المفارقة للمعنى ومواضع له والزم تشبيه الشيء بنفسه لأن تشبيهاً لا ينبغي أن هذا التطويل المذكور وهو أن نقول أن لفظا الاسدي الأمثلة كلها خارج عن التعريف بقوله ما نقضن لأن ما واقعة على الجواز واسدي الأمثلة ليس بمجاز وليس واقعة على لفظي يحتاج للإخراج بما ذكرنا من إخراجها بمتأولها كانت ما واقعة على مجاز لاننا إذا قمنا بالمجاز آتينا إلى استعارة وغيرها ثم أوردنا تفسير الاستعارة من التشبيه بعد التقديم فلا نسب أن يؤخذ في تعريفها الجنس الجامع لقسمي المجاز دون ما هو له ثم رجوعه ثم في مطلق المجاز وإنما كان الأنسب أن يؤخذ المجاز جنسا لأنه هو الأقرب للمعنى الذي أراده بتميزه عن مقابله وحيث تكون ما عداه عنه (قوله لكونه مستعملا في موضع له) هذا آخر كلام المصنف في الإيضاح (قوله وفي بحث) أي في كلام المصنف بحث من حيث إخراج الاسدي الأمثلة المذكورة عن الاستعارة (قوله لا نسلم أنه) أي الاسدي الأمثلة المذكورة

حسن دخول أدوات التشبيه لا يحسن إطلاقه وذلك لأن يكون اسم المشبه بمعرفة كقولك زيد الأسد وهو نفس النهار فإنه يحسن أن يقال زيد بالأسد ولو خلت شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في إطلاقه وذلك كان يكون نكرة غير موصوفة كقولك زيد أسد فإنه لا يحسن أن يقال زيد بالأسد ويحسن أن يقال زيد بالأسد ووجهه أنه إذا وان لم يحسن دخول شيء منها إلا بتغيير لصورة الكلام كان إطلاقه أقرب لنموض تقدر أداة التشبيه فيه وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بملا يلزم المشبه كقولك فلان يدر يسكن الأرض وهو شمس لا تشبه وكقولك شمس تألق والفرار غروبها عناء يدر والعدو كسوفه

قوله مستعمل فيما وضحه أي الحيوان المقترس (قوله بل في معنى الشجاع) أي وحيث يكون لفظاً أسد له معنيين شبه معناه المراد منه وهو الشجاع الذي يفر من أفرادها المعنى الموضوع له وهو الحيوان المقترس واستبر اسم له فيكون أسد حيث جازا بالاستعارة لصدق أمر فيها الذي ذكره المصنف عليه (٥٧) وليس هناك جمع بين الطرفين لما علمت أن زيد السبع هو المشبه بالأسد

الحقيقي بل المشبه كل زيد المذكور وهو الشجاع وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يختار ويرجح أنه مستعمل في معنى الشجاع فالشرح لا يمنع جواز أن يكون مستعملاً فيما وضع له وأن يكون الترتيب من باب التشبيه البليغ بأن يكون سوق الكلام للأنباء تشبيه زيد بالأسد كما قيل وهذا يبيِّن عبارة الشرح المذكورة فتأمل هـ وأعلم أنه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وجسولها في الذهن إذ لا يصح تشبيهها بالأسد قطعاً مع أن التشبيه معتبر في الاستعارة بل المراد به الذات المهيئة المشبهة

مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة كما رأيت أسدياً بقر ينفعه على زيد ولا دليل لهم على أن هذا له تفريع تلك الأمثلة والأمر بتشبيه الشيء بنفسه لأن ما قل قولنا ما ضمن تشبيه معناه بما وضع له لا زيد به لفظاً تضمن حتى تحتاج إلى الإخراج عما ذكرنا من صرح الإخراج به أينما غار بده المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها هذا أردنا لتعريف الاستعارة من القسمين بعد التقسيم أخذ في حددها الجنس الجامع لقسمي المجاز دون مالهو أبعد غروجه عن تعريف مطلق المجاز وإذا كان المناسب أن يؤخذ جنس هو المجاز لأنه هو الأقرب للنوع الذي أراد بغيره عن مقابله فانتكون عبارة عنه فيخرج نحو الأسدي الأمثلة السابقة لا نهجقة أفهوه مستعمل فيما وضحه والمجاز مستعمل في غير ما وضحه وبدل على أنه مستعمل فيما وضع له أجزأه على ما لا يصدق عليه فوجب تقدير أداة التشبيه ليصح الكلام ولا كان كتاباً وحذف الأداة لأداة التشبيه البليغ وعلى هذا يكون معنى قولنا زيد بأسد أنه كالأسد فيكون المحلول كونه تشبيهاً بالأسد لا كونه ذاتاً هي نفس الأسد بالغة أرحق حقيقة تفرق بين المعنيين أنه كلامه بسلطوفه بحث لأن إخراج تلك الأمثلة مبني على أن الأسد فيها مستعمل في معناه الذي هو الحيوان المعروف وإن الأداة مقصورة قبل الأسد ونحن لا نسلط الأداة مقصورة حتى يكون المراد بالأسد معناه الحقيقي لأن المقدر كالذكر فيازم انتفاء المبالغة في التشبيه وحيث كان المراد بنحو هذا التركيب أجزأه الأسدي على زيد فضاء مقل المبالغة المقصودة وجب كون الأسد مقولاً بمعنى هو المشبه ثم أجزأه على زيد فضاء المراد بالأسد ذات صدوقه للشجاع ثم أخبر عنهم ومها عن زيد وإذا تحقق هذا صدق أن الأسد لفظاً ضمن تشبيه معناه وهو ذات صدوقه للشجاع بما وضحه أصالة وهو الحيوان المقترس ولا يقال فقد جمع بين المشبه وهو زيد والمشبه به هو الأسد المعروف والاستعارة يجب السكاي هـ وأعلم أن قولنا إن الشيء هنا على أوحى أثاره يدل على فيه أخص الحقيقي لا الخيالي فإن الخيال داخل هنا في حكم الوهمي فيكون من قسم الاستعارة التيسيلية وترد على عقلي أهم من

بالأسد وتعلق الجار بالاسم على هذا باعتبار أنه إنما يطلق على تلك الذات ما خوذت من ذلك على الوصف فكان الوصف جزء من مفهومه المجازي أه فترى (قوله فيكون مجازاً) أي لا نه مستعمل في غير ما وضع له وقوله واستعارة أي لا نه لفظاً تضمن تشبيه معناه المراد منه بالاسم الذي وضع له (قوله بقر ينفعه) متعلق بمستعمل المقترس في قوله بل في معنى الشجاع أي بل مستعمل في معنى الشجاع بقر ينفعه ويصح أن يكون متعلقاً بقوله فيكون مجازاً وحيث يكون جواباً عما حاشا المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة هنا وحاصل الجواب أن لا نسلط عدم القرينة هنا بل تنفعه هنا بقر ينفعه على زيد ولا يقال أنه لا دلالة للجميل على كون الأسد مستعملاً في معنى الشجاع جواز أن يراد به المعنى الموضوع له وتقدر الأداة لا تقول يكتفي في القرينة مالهو الظاهر ومع الكلام بالتقدير بما لا يلتفت إليه (قوله ولا دليل لهم) أي لا تقوم التاسع له المصنف أي لا دليل لهم صحيح من غير لهوهم من أن أسد في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة وعلى هذا فلا منافاة بين قوله ولا دليل لهم وبين قوله بعد واستند لهم الخ تأمل (قوله على أن هذا) أي يجوز به بأسد

فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة ونحوها الا بتغيير صورته كقولك هو كالبدرا لأنه يمكن الارض والشمس
 الا انه لا يتسبب والشمس المتألفة لأن الفرقا غروها كالبدرا لأن المدد كسوفه وقد يكون في الصفات والسلا التي يحث
 في هذا النوع ما يحيل تقدير أداة التشبيه فيه بقرب إطلاقاً أكثر وذلك مثل قول أبي الطيب

أسد دم الأسد الملهز رغبته • موت فريض الموت بهد

فانه لا سبيل إلى أن يقال المعنى هو كالأسد كالوقت ذلك لأن التشبيه بجنس السبع المعروف دليل أنه دونه أو مثله

(قوله على حذف ادخال) أي محمول على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كالأسد حتى يكون أسد مستعملاً في موضع (قوله
 واستدلالهم) مبتدأ خبره فاسد لأن وقوله على ذلك أي على ما ذكر من (هـ) ان أسداً ونحوه في الأمثلة المذكورة مستعمل في

على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كالأسد واستدلالهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد ومعلوم
 أن الانسان لا يكون أسداً فوجب المصير إلى التشبيه بحذف ادخاله فصار إلى المبالغة فاسد لأن المصير
 إلى ذلك إما يجب إذا كان أسداً مستعملاً في معناه الحقيقي وأما إذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحمله
 على زيد صحيح ويدل

فها بحذف التشبيه لا نقول التشبيه هو ذات الصفات بالشجاعة ولم يذكر لفظها وقد ذكر التشبيه مكانها
 فأخبر بمعناه فان زيداً لم يذكر فليس مشبهاً بالامن حيث كونهذا تصدق عليها الشجاعة وتلك الخبيثة
 أخبر عنه وأما من حيث أنه شخص عين بهذا العلم فليس مشبهاً وإنما قلنا ان المنقول له الأسد هو الصفات
 المدونة للشجاعة لا مفهوم الشجاعة لأنه بحسب الظاهر فاسد ضروره ان الاستعارة مبنية على تشبيه
 أحد الطرفين بالآخر في وجهه من نقل لفظ التشبيه إلى التشبيه ومفهوم الشجاعة وجسمه خارج عن الطرف
 المنقول اليه من طرف التشبيه ولو أدخل مفهوم الشجاعة في المنقول إليه لزم جهة الاستعارة في التشبيه
 مع عدم جهة التشبيه فيه ضروره أن التشبيه لا يصح مع ادخال الوجه في الطرف المشبه والاشتباه
 الحاجة إلى وجه آخر وهو باطل ولكن هذا إنما هو في جهو التشبيه وجهه ولا يفقد يكون الوجه
 داخل في مفهوم الطرفين فيزيد دخوله في المستعارة لكن تكون الدلالة عليه باللفظ المستعار بها إذا
 الأصل في النقل أن يكون الطرف يتصوره لامن حيث الوجه فافهم واذا تبين هذا ظهر ان الاستدلال
 على حذف الاداة يكون له الأسا جري على زيد ومعلوم لفظ ان الانسان لا يكون اسداً فعين تقدير الاداة
 مبني على أساس تبين انعدامه وهو ان راد بالاسم معناه الأصلي فعلى هذا اذا قلنا زيد أسد فهو بمنزلة
 رأيت أسداً يرى في كونه استعارته لانه لفظ نقل من التشبيه إلى التشبيه وأما تبين كونه تشبيهاً لو كان
 بحيث لو جعل في مكانه المشبه لم يصح فان اسناد التشبيه وان لا يصح ان يقع المشبه موضع لفظ التشبيه
 وسواء حذفت كان السطح بحيث يتأني فيه تقدير الاداة كونه تعالى هو يجرى صاحب ولا يمكن إلا
 بالتأويل والنظر إلى المعنى كقوله تعالى وما يستوي البحران اذ لو جعل مكان البحر من المؤمنين والكافرين
 الذين هما المشبهان أو قلهم ما وقع في غير القرآن مثلاً وما يستوي المؤمن والكافر لم يصح مع قوله ومن
 الوجداني الا ترى ان الجوع والخوف وجدانيان وقد سموا معقلين وزيد بالوحي أعمن الخبيات
 وهذا كله على خلاف الاصطلاح السابق في أركان التشبيه فانما هم الخلق الخبيات بالحقى والوحي

التشبيه وتنسب التشبيه واستعمل التشبيه في معنى التشبيه على سبيل الاستعارة لأن التشبيه هو ذات الصفات المتصفية بالشجاعة لم يذكر لفظه
 وقد ذكر التشبيه مكانه مخبراً به من زيداً لم يذكر فليس مشبهاً بالامن حيث كونهذا تصدق عليها الشجاعة وتلك الخبيثة أخبر عنه
 وأما من حيث أنه شخص عين بهذا العلم فليس مشبهاً وإنما قلنا ان المنقول له الأسد هو الصفات المدونة للشجاعة لا مفهوم الشجاعة
 ولا مبالغة في قولنا زيد رجل شجاع كالأسد فان الحكم يتحد بدليل رجل الشجاع والتشبيه بالأسد فبذلك تشبيه زيد بالأسد ولا مبالغة فيه
 بأنه إذا استعمل لفظ التشبيه في التشبيه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهه بمنزلة التشبيه بالأسد فالحكم بالأسد لا يتحد في رأيت أسداً
 يرى فان تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه والمقصود ان يقع التشبيه في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد فالحكم بالأسد لا يتحد في رأيت أسداً
 التشبيه فهو حلف داداعاً له فتأماً

وجعل دم الحزب الذي هو أقوى الجنس خناب بدمه دليل أنه فوقه وكذلك لا يصح أن يشبه الموت والمعروف ثم يجعل الموت بخلافه
وكذا قول البصري
انرج فيه الى التشبيه للساذج حتى يكون المعنى هو كالبدن لم أن يكون قد جعل البدن المعروف وصوفاً فالجالس فيه فظهر أنه إما
أراد أن يثبت من المدح بدمه هذه الصفة (٥٤) العجيبة التي لم تعرف بالبدن فهو مبني على تخيل أنه زاد في جنس البدن واحداً له

تلك الصفة فالكلام
موضوع لا لاثبات التشبيه
بينهما ولكن لاثبات تلك
الصفة فهو كقولك زيد
رجل كيت وكيت لم تقصد
اثبات كونه رجلاً لكن
(قوله على ما ذكرنا) أي
من أن أسداً مستعمل في
الرجل الشجاع لا في
الحيوان المفترس الذي
وضع (قوله في مثل هذا
المقام) أي في هذا المقام وما
ماثل من كل تركيب ذكر
فيه التشبيه والتشبيه
بحسب الصورة لم تذكر
الأداة (قوله كثير ما يتعلق
به الجار والمجرور) أي
وتتعلق الجار والمجرور به
دليل على أنه متناول بعشق
كشجاع ويجزى وهو محوما
فإن الشجاع مشتق من
الشجاعة والمجترى من الجرأة
ولو كان التشبيه مستعملاً
في معناه الحقيقي لما تعلق
به الجار والمجرور لكونه
جاسداً حينئذ والجامد
لا يتعلق به الجار والمجرور
(قوله كقوله أسد على)
أي أقول عمران بن قحطان

على ما ذكرنا أن التشبيه في مثل هذا المقام كثير ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله أسد على وفي الحروب
فأما *
كل تأكلون لحظاري إلى آخر الآية فحين أن يكون تشبيهاً من جهة المعنى لا استعارة أي المؤمن
والكافر كالعرب من هذا عذب الخوهنا أن جعل لفظ التشبيه مكان لفظ التشبيه بصح أن يكون التقدير
زيد مات صدقت عليه الشجاعة كالأسد يدل على أن الاسم نقول التشبيه هو المجزى وتعلق الجار
به لأن المنقول اليه مشتق بخلاف لفظ الأسد في الأصل وذلك كقوله * أسد على وفي الحروب
فأما * أي مجزى على كاجترأه لا أسد في الحروب هو نعمة أي جبان لأن النعمة من أجبن الحيوانات
ومثل هذا قوله والطير أغرب عليه أي باكية عليه فإن الأغرب به جمع غراب وهو جلد في الأصل وإنما
صح تعلق الجار به باعتبار المعنى المنقول إليه وهو باكية وإنما تعلق لفظاً لا غير بقا معنى الجا كيت لأن
الغراب يشبه البا كيت الخ من أذين عيون أن الغراب يعلم بالموت من لازم ذلك العزف فقد تقرر أن هذا
مثل زيد أسد يصح أن يكون استعاره وقد بينا كما بسطه في المطول أنه لا رد عليه أنه فيه الجمع بين طرفي
التشبيه لا باحقة نأن المنقول اليه لفظ الاستعارة وهو المعنى الخبر به لأن يوفقاً تقرر نظراً من وجهين
أحدهما أن ما ذكر في الاستدلال على أن أسداً في قولنا زيد أسداً مستعمل في غير معناه إلا أنه محل على
زيد ليكون استعاره وهو تعلق الجار به بل نقوله إلى المشتق وهو المجزى أو ذلوق بقى على أصله كان جامداً
فلا يصح التعلق به رد عليه أن الاسد استعمل في مفهوم المجزى على أن يكون المجزى هو التشبيه كاهو
ظاهر العبارة فهو ظاهر كما تقدم لأن المستعار هو الطرف التشبيه والمجزى هو تشبيهه ولا بدخلى في الطرف
حيث لا يكون داخل في المفهوم كما هنا والاطلب وجه آخر لصحة التشبيه فتشبيه الاستعارة ولا وجه
سوى الاجترأ وإذا بطل التشبيه على هذا الاعتبار بطلت الاستعارة البنية فعليه وإن استعمل في
معدوقه لم يتعلق به الجار والاعتبار بوصفه التابع المدلول عليه بالانضمام فينبذ يصح التعلق إذا ربه
المعنى الأصلي لوجود الوصف فيه بالتشبيه أيضا لا يقال أي ما نعلم أن يشتر الوجه ثالثا للطرفين
في التشبيه ثم يستعار لفظ التشبيه إلى التشبيه الوصف فلا يقال فهم الوصف بطريق الزوم لانا
نقول هو خلاف ما صرحوا به من أن المنقول هو الطرف من غير ادخال الوصف في الدلالة الأعلى
طريق الزوم والتبع حيث يكون داخل في مفهوم الطرفين وأيضا نقل اللفظ إلى مفهوم الوصف
من غير رعاية الموصوف لم كونه هو التشبيه وهو فاسد وأن نقل للمع الموصوف كما فرض في البعث لم
يصح التعلق بالجوع مجرد الطرف وإنما يصح التعلق حينئذ باعتبار يضعف الوصف والأسد في الوصف
يتضمنه أو يدل عليه بطريق الزوم الواضح فيصح التعلق بأيها وقد يجاب عن هذا بأن المراد بالتعلق
بالقلى ثم اعلم أن هذه الآيات في ذكرها عند الكلام على تحقيق معنى الاستعارة التخلية وسيأتي
على كون التشبيه هنا قسما لاشكال وعلى جعل هذا استعارة لاشكال وكلامها يناقض هذا فيطلب من

مفتي الخواص وزادهم خطابا بالحجاج نويضاه أي أنت أسد على وأنت فاعلم في الحروب
فعل يتعلق بأسد لكونه معنى مجزى في مسائل وفي الحروب متعلق بشعامة لكونه معنى جبان لأن النعمة من أجبن الحيوانات وتعالى البيت
* ففاه تنفر من صفة الصافر * والنصاب لما له مله والملاسترخية الجناحين عند الذلول والمراد من قوله تنفر من صفة الصافر أنه
يتزعج من مجرد الصدى وبعد البيت المذكور
هلا رزت إلى غزالة في الوغي * بل كان قلبك في جناحي طائر
اختطبت في رزت المحجاج وغزله أي أمر أقم شيب الخارجي وكان يضرب بالمثل بشجاعته انقل أنها هجمت الكوكبة ليلاني ثلاثين نارا

أثبت كونه متشابهاً ما ذكرت فاذ لم يكن أسم المشبه في البيت مختل بالاثبات المشبه تين أنه خارج عن الأصل الذي تشبههم محو
 الاسم مختل بالاثبات المشبه فالكلام فيه مبني على أن كرون المدحج برأمر قد استقر وثبت وأما العمل في إثبات الصفة الغير بيتوكا
 بمنع دخول التكلف في هذا ونحوه بمنع دخول كامن ونحوه بحسب لاقتنائها أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمرًا انتافياً الجلة لا
 أن كونه متعلقاً بالاسم والمفعول الأول مشكوك فيه كقولنا كامن بهما نطلق أو خلاف الظاهر فقولنا كامن زيدا أسد لا نكر متعباً
 نحن فيه غير ثابتة فدخل كان ونحسب عليها كالقياس على الجهور وأيضاً هذا التصو إذا قلنا من سره وجدت نحسوه انك تدعى
 وكانا لخصاج في الكوفة وعجبت ثلاثون ألف من مقاتل فخرج هار بأفضل صلاة المص فيهما وقرأت في تلك الصلاة سورة البقرة (قوله
 أي مجترى) تفسير للمعنى المجزأ المشبه بالاسد وذلك لأن أسدا يصح تعلق الجار والمجرور به لا إذا كان فيه معنى المفعول ولا يكون فيه
 معنى الفعل إلا إذا قصد منه الاجتراله والاجتراله لا يكون مقصوداً منه إلا إذا (٤٥) استعماله في مجاز وأما عند استعماله في المعنى

أي مجترى مسائل على وكوفه والطير أغر بعلي هـ أي بآية وقد استوفينا ذلك في الشرح هـ وأعلم أنهم
 قد اختلفوا في أن الاستمارة مجاز النوى أو مقلى
 التعلق المعنوي بالتهوى بمعنى أن الجور وأما بنسب المشبه إلى المشبه به فنقول أسد على لا يصح فيه
 أنه هو الاسد الحقيقي الذي كان مجترى على بل المعنى إنما لسان مجترى على وثانيهما أن هذا الاستدلال
 يفيد أن نحو زيدا أسد مختار فيه كونه استمارة لا تشبهاً بالمفارقة بين ذلك وبين الادعاء أن قدرت لم توجد
 المبالغة أن لم تقدر فقد جرد نقل اللفظ إلى معنى آخر تحقيقاً لحق المبالغة فيقال حبان فيه المبالغة
 فلا يقتضي ذلك كون الاستمارة المألوف نقل اللفظ لكن النقل المدي غير مسلم وإن أمكن
 بحسب الظاهر وذلك أن ضرورة الذي حينئذ تشبهاً بالمفارقة باب ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
 وذلك يكفي فيما أجراء اللفظ بصورة الظاهر وزعم مرتبة أخرى وهو سقمه سداً مدعى في قوله المشبه
 زيدا أسد في ادعاء دخول المشبه في المشبه به الصورة للظاهرة كافة في ذلك فقولنا رأيت أسد يرى
 فيه أنظار تسليم الدخول بواسطة تجميد المشبه في التركيب الكلية لا شأن للمرتبة الثانية أقوى من
 الأولى فهي أولى بالاستمارة والأولى ينبغي أن تسمى تشبهاً بلينا ولا يصح الاستدلال تكرر المرتبتين
 لذكر المشبه في الأولى على وجهه فيه فقد تقرر أداته لفظاً وذكر المشبه في الثانية على وجهه لا يصح فهم
 المشبه معاً بالاثبات في القرائن فكأنه مدخوله في الجنس ولذلك حذف ومصر الاستمارة على المرتبة
 الثانية لا يجهل معنى الأولى ولكن يرى أن الثانية أولى بالاستمارة وحيث تقرر الاستدلال إلى الصفت
 في المذهب الأصطلاحي ولا يجزى في المذهب الاصطلاحي لاسيما وقد ظهر وجهه فكان المستدل
 يقول لم يجعل من الاستمارة لاسكانها فيقال اقتصر على الثانية للأولوية فالمدح كونه جعل الاسد
 لغناه مع إمكان نقله في هذا التركيب وذلك أن حاصل التشبيه يبلغ الادعاء والادعاء لا يخرج الشيء
 موضعه هـ وأعلم أن ما جزم به المصنف من كون الاستمارة في البسب تحقيقاً لما علقه أوجه مخالفاً
 لما قاله السكاكي من أنها تخيلية والحق أنها عقلية لأن الضرر الحاصل بالجور والخوف محقق قال في

أودى قلب الحادثات كفاف هـ حال السيف وعندها المتألف
 ونعم البيت المذكور في الشرح هـ بأسرها فتح السرقة وسكت لساناً أودى أي هلك وفادته حال السيف وكفاف اسم معدول مثل
 قطام أي أليت الحادثات تكف الأذى واستأنف الرجل إذا ذهب إليه والفتح جمع فضاء من الفتح وهو اللين يقال عقاب قفله لانه إذا
 تحلقت كسرت جناحها وهذا لا يكون إلا من اللين والسرقة يفتح اللين المهمة جبالها يعني يكون فيها ذوا غيره ويضم الشين المحبة
 جبال الشام ولصاف جبل طي هو الشاهد في قوله والطير أغر بعلي فانه ليس المراد بالأغر بغير المألوف إذا لا معنى له هنا بل المراد
 الطير بآية عليه متعلق بأغر بقوم في الأصل اسم الطير المعروف وهو جامد لا يصح تعلق الجار به فاستعمله الشاعر في اليا كية
 فصح تعلق الجار به وإنما تعلق لفظ الأغر بالي بمعنى اليا كية لأن القرب يشبهه باليا كية الحزن إذ زعمون أن القرب يدل بالمرتبة من
 لازم ذلك العز من على ما قال المصنف فالعنى أن كل الطيور في الحزن على ذلك المرفى مثل الأغر بآية كية فصح (قوله وأعلم الخ) أشار
 الشارح بهذا إلى أن كلام المصنف مرتب على بخوف (قوله أو علق) أي لا معنى للاستدلال غير من هو بل للمعنى التي
 ملخصها

محبوبتي هوم من الجنس المذكور إلا أنه اخص بصفة محببة لم يوهبهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وإن لم يكن اسم التشبيه خبراً التشبيه ولا في حكم الخبر كقولهم رأيت فلان أسداً ولقيني منه أسداً معي يجر ما كسبياً في أن اسم التشبيه على اسم استعماله لا ناعاً بغير صور الحكم على الاسم بالاستعارة أجازى وجهه على ما يدعي إنه معار له إماتة له فيه أو أثبات معناه لهوا الاسم في مثل هذا غير جار على التشبه وجهه ولا ينبغي على هذا الطريق بقولنا تصور فيه التشبيه فنقلنا أنه استعاره كقوله تعالى
شهم فيها دار الخلد ادليس الله على تشبيه (٥٦) جهنم فيها دار الخلد اذهني ته سهادا رخلد وكقول الشاعر

علی قسبہ

ياخبر من ركاب المطي ولا
 يشرب كأسا بكف من خلا
 فانه لا يصور فيه التشبيه
 واذا العلى أنليس يغفل
 ولا ولا يسمى تشبيها أيضا لأن
 اسم التشبه به لم يحتجب فيه
 ولالات التشبيه كما سبق
 وعده الشيخ صاحب
 الفتح تشبيها واختلاف
 أيضا لفظي وهو الدليل على
 أن الإشارة مجاز لئلا
 تكونها موضوعا للتشبه به
 والتشبيه والأمر أهم منها
 لأنه لا لاد فانه موضوع للسمع
 عرض للرجل الخ جامع
 للشجاع مطلقا لا لو كان
 موضوعا لاحد المالكين
 فعلمه في رجل الشجاع
 من جهة التصق لا من
 جهة التشبيه وأيضا لو كان
 موضوعا للشجاع مطلقا
 لكان وصفا لاسم جنس
 فليس هو على أنها
 أي قوله

فالمجرب على أنها مجاز لغوي بمعنى أنها لفظاً استعمل في غير ما وضع له للعلاقة المشابهة (ودليل لها) أي الاستعمال مجاز لغوي كونها موضوعة للشبه به لا للشبه باللامع منهما) أي من المشبه والمشبّه به فافسد في قولنا رأيت أسدأري

عن اصله فروى فيه تقدير الادارة في نفس الامر واتى بالدعاء بالمودة الظاهر المفيدة لمطلق
المبالغة فأبقى كل لفظا على معناه فقدمنا بخلاف المرتبة الثانية فقد صرح فيه المشيتم بمسميات اللفظ
فروى في جعل اللفظة قولولا واخر في الاصطلاح واذا تبين أن الاصطلاح في رأى ادخال المرتبة
الاولى فذلك واجب عليه ان يزعم بانهم به دخوله لم يرد ذلك لأشارى الى اخراج ما ذكر ان شرط
الاستعارة ان لا يذكر التبعي على وجهه بكن التشبيه فيه ومن كان الخلف لفظيا فاصح ان هنا تزكيا
اخرى فيه التشبيه على المشبه بواحدى دخول التشبيه في جنس المشبه بهول يحمل فيه لفظ التشبه باستعارة
ولسمى بها نظر الادعاء ولا يسمى ولا يقدّر والنقل ولو أمكن نظر الى أن الاولى يهلما هو أعلى فقد
اتفق على المعنى واختلف في التسمية اصطلاحا يتقدر النقل وعسما والمخاض من المعنى في نفس
الأمر مسلم من الفريقين فلا ستدلال على هذا بحيث في أمر اصطلاحى تبين وجهه وعليه لا يبقى تشبيه بطبع
الابا اعتبار الصورة واقضية لا تقتسم الاعارة الى نحو ذلك في حذر هذا الفهم من غير اعتبار ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به أصلا فاقبل في هذا المقام والله بهذين شاء الى سواء السبيل ثم لما اختلفوا
في الاستعارة هل هي مجاز عقلى أو لغوى أشارى الى ذلك رأى توجيهه القولين فقال (ودليل انها مجاز
لغوى) أى ودليل كون الاستعارة مجاز الغويا (كونها موضوعية) أى كون اللفظ المعنى بالاستعارة
موضوعا (التشبه به لا) أنه موضوع (للمشبه به لا) أنه موضوع (للمشبه به لا) أى أى من

الايضاح ومن لطيف هذا الضرب ما يقع التشبيه فيه في الحركات كقول أي دلالة يصف بلفظه

أرى الشهباء تبين أن غدونا * برجلها وتخبز باليدن

[illegible]

موضوع

مشى العنفسا بقا حيث قال فيها وقد يقيدان أى الحقيقة والمجاز باللغويين ثم قسم المجاز اللغوي

أما استعماله ويجازى من غير ذلك في الاستعمال فيقتضى جواز التوقيف (قوله بمعنى الخ) أي به ما عناه دفعاً لغيره أن المراد باللفظ ما يقابل الشرعي والعمري والقضي فأجاب به أن المراد باللفظ - يقابل العمري فقط (قوله ودليل الخ) - حاصل ما ذكره من البليل أن تقول الاستعمال لفظاً استعمالاً في غير موضوعه للعلاقة وقرينة وكل ما هو كذلك فهو جواز لعمري والاستعمال لعمري ودليل كل من العمري والاكبري النقل عن أمثلة القصة وأما الموضوع فيقبله كونه موضوعاً للشبه، لا للشبه إلى العمري لأن هذا في قوة قولنا الاستعمال لفظاً استعمالاً في غير موضوعه لأنهم لا يفتقرون للشبه إلى الاستعمال في كل ظرف (قوله أي الاستعمال) يعني المصرح به لأن الكلام فيها (قوله الشبه به) أي كالأسد بالنسبة إلى السبع المنصوص وقلوله لا داعي في الظاهر (قوله لا داعي منها) أي وهو الشئاع مطلقاً جلالة وأساداً ولو كان اللفظ موضوعاً لا داعي منها لكان متواطئاً وشككنا فيه حقيقة الشبه لعل منها وإذا كان اللفظ موضوعاً للشبه لكان للصدر المشترك بين الشبهين المتماثل كون الإطلاق على كل منهما حقيقة كلفه امتناعاً في الشبه لعمري ولو كان اللفظ

موضوع السبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا للمنى أع من السبع والرجل كالحيوان المجترى مثلا
ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل

من المشبه والمشبه به فإذ وضع المشبه ولا للقدر المشترك بين المشبهين الذى هو أع من السبع منها المستزك لكون
الحقارة على كل منهما حقيقة كان استعماله فى المشبه مجازا لا يصدق عليه حيث أنه لفظ استعمال

فى غير ما وضع له وهذا هو معنى المجاز القنوى، مثلا لفظ أسد فى قولنا رأيت أسدا رأى السهم موضوع
السبع وإن استعمل الآن فى غيره فليس موضوعا لاستعمال فيه وهو مدوق الرجل الشجاع ولا لأمر

من مدوق الرجل الشجاع والسبع المعروف وهو القدر المشترك بينهما كالحيوان المجترى وإنما
قلنا كذلك لأنه لو وضع للقدر المشترك بينهما كان استعماله فى كل منهما حقيقة لاستعمال الحيوان

الموضوع القدر المشترك بينهما وبين غيرهما من أنواع الحيوانات فانه حقيقة فى كل منها حيث يستعمل
فيها من حيث الحيوانية بحيث لم يوضع لمدوق الرجل الشجاع ولا للقدر المشترك إلا من الرجل

الشجاع والأسد كان مجازا فى الرجل الشجاع إذ لم يوضع له عموما ولا خصوصا وكونه لم يوضع لما ذكره
بالاجماع من أهل اللغة وقد تقرر بهذا أن اللفظ الموضوع للعى الأعم إذا استعمل فيه يوجد فيه ذلك

الأعم من حيث ذلك الأعم أى يشعر فيه بذلك الأعم ويبدل عليه كالأرض فهو حقيقة فإذا قلت
رأيت انسانا رأيت انسانا زيدا ولكن من حيث أنه انسان لا من حيث أنه زيد أى شخص معنى

بهذا الاسم يستعمل على الانسان فانه يكون حقيقة فكذلك قولنا رأيت رجلا زيدا من حيث وجود
الرجولية فيه فانه يكون حقيقة ولو استعملت العام فى الخاص من حيث خصوصه أى للأشعر

بخصوصه وجعلت ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال وجعلت إطلاق اللفظ من
استعمال اللفظ الأعم فى الخاص بسبب ملازمة الأعم للاخص فى الجملة كان مجازا ومن ثم كان العام

الذى أريد به الخصوص مجازا عند الأصوليين قطعاً فكذلك المتواطئ إذا استعمل فى الفرد دل على
خصوصه أى من غير قصد إشار بالاعم فيه ولا يضر فى التجوز عدم إشار بالاعم بالاعم وعدم

استزاهه إياه من حيث خصوصه لانه تقدم أن الملازمة فى الجملة تكفى فى التجوز ولذلك يستعان على
الفهم بالقرينة وقد تقدمت الإشارة إلى هذا فى بحث التعريف باللام والحاصل أن استعمال الأعم

فى الخاص من حيث العموم أى ليهيئ منه فى ذلك الخاص معناه الأعم حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا
فى معناه العام الذى وضع له وصديق اللفظ عند الاستعمال على ذلك الخاص المفهوم بالقرينة لا يضر فى
كونه حقيقة لأن خصوصه لم يقصد نقل اللفظ له للعلاقة والاتباس بينهما وبين الأعم وإنما يكون مجازا

إذا قصد من حيث خصوصه ذلك القربى على قصد النقل بخصوصه للعلاقة تأمله ليندفع بما يتوهم
من أن إطلاق لفظ العام على الخاص مشكل إذ منه قولنا مثلاً رأيت رجلاً زيدا زيدا أو قد صدق
وسأى الكلام عليه إن شاء الله تعالى وحاصله أن الكلام إذا اشتمل على المشبه يقال له اسم
أيضاً كقولنا أو قد رأى أرفا كان لم يكن فالكلام استعارة وليس تشبيهاً بخلاف مثل أقيت أسدا
تريد شجاعاً كذا قال المصنف وليس كما قال فالخلاف فيه موجود قال أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم فى
كتاب نهج البلغاء ومراج الأدباء التثنية بغير حرف تشبيه بالاستعارة فى بعض المواضع والفرق بينهما
أن الاستعارة وإن كان فيها معنى التشبيه فقد يبر حرف التشبيه لا يسوغ فيها والتشبيه بغير حرف على
خلاف ذلك لأن تقدير حرف التشبيه واجب فيه ألا ترى قول الواو الممشق
فأمطرت لؤلؤاً من زجس وسمت * وردا وعشت على العناب بالرد
يسوغ لك أن تحذفه ودفعت على مثل العناب مثل البرد وكذلك أرماني البيت ولا يسوغ ذلك فى

عليه حيث أنه لفظ
استعمل فى غير ما وضع له
وهذا هو معنى المجاز القنوى
(قوله موضوع للسبع
المخصوص) أى والقرينة
الماتسمة أراد المعنى
الموضوع له كبرى فى المثال
لا تمنع من الوضع له وإنما
تتمع من أراد المعنى الحقيقي
الموضوع له (قوله كالحيوان
المجترى) مثال للعى الأعم
والمجترى مأخوذ من الجرأة
(قوله ليكون الخ) علة
للتنى أى الوضع للعى
الأعم وقوله عليهما أى على
السبع والرجل الشجاع
(قوله كإطلاق الحيوان
الخ) أى حيوان موضوع
للى الأعم من الأسد
والرجل وهو الجمل النابى
الحسن المعرك بالارادة
وحيث فاستعمله فى كل
من الأسد والرجل حقيقة

في وقيل الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أن التصرف

(قوله وهذا) أي كون الاسد موضوعا للسمع المخصوص وليس موضوعا للرجل ولا للعنق الامم منسوب السبع (قوله فاطلاقه) أي الاسد في قولنا رأيت اسدا رمي (قوله فيكون مجازا لغويا) أي لا عقليا (قوله وفي هذا الكلام) أي قول المصنف ولا للاعجمين (قوله بل باعتبار عمومته) أي تحقق العلم فيه وأما فرد من أفراد هذا شرطين الإطلاق والشرط طاعوا إطلاقه عليه من غير ملاحظة المخصوص كذا نظر يس والظاهر من اضراب الشارح الاول (قوله فهو ليس من المجاز في شيء) أي وأما لو أطلق عليه باعتبار خصوصه كان مجازا وبعبارة ابن يعقوب فقد قرر بهذا أن اللفظ الموضوع للعنق الامم إذا استعمل فيها يوجد فيه ذلك الامم من حيث أنه متحقق فيه فهو حقيقة فاذا قلت رأيت انسانا أو رأيت انسانا زيدا أو لسانا زيدا أو لسانا لا من حيث أنه لسان بل من حيث أنه لسان فيكون حقيقة بل استعمال العام في الخاص من حيث خصوصه أي للأشعار بخصوصه وجعل ارتباطه بمعنى العام الموجود فيه واسطة للاستعمال وجعل الإطلاق اللفظ من حيث استعمال اللفظ العام (٥٨) في الخاص بسبب ملازمة العام للخاص في الجملة كان مجازا ومن ثم كان العام الذي أراده

المخصوص مجازا عند الأصوليين قطعا ومثلا العام المتواطئ إذا استعمل في أحد أفراد من غير قصد اشعار بالعام فيه ولا يضر في التجوز عدم اشعار العام بالخاص وعدم استزائه اليمن حيث خصوصها تقدم أن الملازمة في الجملة تسكن في التجوز اه وما ذكره من أن استعمال العام في الخاص باعتبار عمومته حقيقة وأما استعماله فيمن حيث خصوصه تجاوز مثله في بحث المصنف بالأم في الطول حيث قال ما حاصله أن اسم الجنس وضم الجنس

وهذا معلوم بالنقل عن أئمة الفتن قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع إطلاقا على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادته لموضع له فيكون مجازا لغويا وفي هذا الكلام دلالة على أن اللفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته وليس من المجاز في شيء كما إذا لقيت زيدا فقلت لقيت رجلا أو أنا أحيوا أنا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له (وقيل انها) أي الاستعارة (مجاز عقلي بمعنى أن التصرف

المعيق قطع أناس استعمل في غير ما وضع له ووجه الدفع ظاهر لأنه استعمل في زيد بل فيهم منه معناه العام الموجود في زيد وفهم الخاص بالقرينة من غير قصد نقل اللفظة لا يضر في كونه حقيقة فتو ذلك ظاهر (وقيل انها) أي الاستعارة بمعنى أن الكلمة المسماة بالاستعارة قيل انها (مجاز عقلي) ولما كان في تحقق كونها مجازا عقليا محض أشار إلى ما يعينه القائل من سبب التشبيه العقلي بقوله (بمعنى أن التصرف)

الاستعارة نحو قول ابن نباتة

حتى إذا بهر الاباطح والريا * فخرت إليك بأعين النوار

لأنه لا يصح أن تقدر فخرت إليك على أعين النوار اه والتعقيق ان ان لم يصح تقديرا إذا التشبيه فهو استعارة وإن صح فعلى أن يكون استعارة وأن يكون تشبيها فاذا قلت رأيت اسدا جازا أن يكون تشبيها والمشب بهما على حقيقة على تقدير الحذف وأن يكون استعارة فلا تقدير وعليه أشد الأدباء بيت الواو لأنه مقصود الشاعر وذلك يفهم من كل مكان على حسبه والمالب عنه قصد المبالغة إرادة الاستعارة كقوله تعالى قد أنزلتكم ساعة وقوة تعالى فأذاقه التلباس الجوع والخوف وان كان المشبه مذكورا فالشبه به ان كان خبر مبتدأ أو نحوه مثل كان وان أو المفعول الثاني من باب علت

إذا أطلقا على الفرد باعتبار المخصوص كان مجازا وإذا أطلقا على الحقيقة في ضمن الفرد كان حقيقة ونقل في شفا الحنفى في حاشيته على رسالة الرضع عن الكمال بن الهمام أن استعمال العام في الخاص حقيقة مطلقا بناء على أن اللام في قولهم في ثمره الحقيقة الكلمة المستعملة فيما وضعت له لام الأجل أي في ما وضعت لاجلها واسم الكلى أعاوضه ليستعمل في الجزئي وتأمله (قوله بمعنى أن التصرف الخ) الاولى على أنها تصرف عقلي أي ذات تصرف عقلي وأما المصنف بقوله بمعنى الخ أي أنه ليس المراد بالمجاز العقلي هنا استنادا لشيء لغير من هو له لانها ما يكون في الكلام المركب المحتوى على استناد وهو غير متحقق هنا بل المراد هنا بالمجاز العقلي التصرف في أمر عقلي أي يدرك بالقل وهو المعاني العقلية والتصرف فيها بأدعاء أن بهتها وهو المشبه داخل في البعض الآخر وهو المشبه به وجعل الآخر شاملا على وجه التقدير ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر وحسن ذلك الإدخال وجود المشابهة بينهما في نفس الأمر ثم أنه يلزم من كون التصرف في أمر عقلي كون التصرف نفسه عقليا لأن جعل ما ليس بواقع واقعا في التقدير والإعتقاد بناء على مناسبة المشابهة أمر عقلي وعلم مما ذكرنا أن المجاز العقلي يطلق على أمرين أحدهما استنادا لشيء لغير من هو له والثاني التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع (قوله أن التصرف) أي هو الادعاء المذكور

فبأنى أمر عقلى لا تنوى لانه لا تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه لان نقل الاسم وحده لو كان استمارة
لكانت الاعلام المنقولة كيز بنو يسكر استمارة ولما كانت الاستمارة تلغى من الحقيقة لانه لا بلاغة فى إطلاق الاسم المجرد
عاريا عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسدا بنى زيد أنه (٥٩) جعله أسدا كالأبقال لمن سمى ولده

فى أمر عقلى لا تنوى لانه لا تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله أى دخول المشبه (فى جنس المشبه)

الواقع لمن تلقى تلك الاستمارة انما هو (فى أمر عقلى) ويزم من كون التصرف فى أمر عقلى كون
التصرف بنفسه عقليا وغيره كان أظهر والأمم العقلى التصرف فيه هو المعانى العقلية والتصرف
فيها هو جعل بعضها نفسا أو آخر ولو لم يكن كذلك فى نفس الامر وادخل به من تحت جنس غير ما على
وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه وجود المشابهة فى نفس الامر (لا فى أمر) (لنوى)
وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وانما استعمله فى معناه بعد أن تصرف فى تلك
المعنى وصبر بعضها نفس غيرها كما ذكرنا وبعد تغيير المعنى معنى آخر حتى باللفظ وأطلق على معناه
بالجمل ولو لم يكن معناه فى الأصل وجعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد المبني على مناسبة
المشابهة أمر عقلى واليه أشار بقوله (لأنها) أى لأن الكلمة المسماة بالاستمارة (لأنها) تطلق على
المشبه الذى لم يوضع له فى الأصل (الا بعد ادعاء دخوله) أى دخول ذلك المشبه (فى جنس المشبه)
بعينه تمير حقيقة المشبه بالموضوع له باللفظ المشابهة للمشبه بذكره فى جملة أفرادها بالادعاء العقلى
والاعتقاد التقديرى المبني على المشابهة فالاسم مثلا لم يطلق على الرجل الشجاع حتى جعل فردا من

فقد تقدم الكلام عليه ورأى أن المصنف انقسمه لمختار جواز الأمرين فيه فحسن ننازع في تعيين زيد
أسد لتعيينه كذا كراهه فها سبق وننازع في تعيين رأيت أسدا للاستمارة كذا كراهه لأن الأنوان لم يكن
للمشبه كذلك فهو يخرج بدوياً فى الكلام عليه اذا تقرر هذا فالاستمارة اختص فيها لعل حتى يجاز لنوى
أوعلى والشج عبد القاهر ورد القول بينهما بالجمهور على أنها مجاز لنوى واليه ذهب المصنف والخاص
شج السكاكى بمعنى أن أسدا من قولنا رأيت أسدا مستعمل فى غير موضوعه واستدل عليه بأن التقرينة
منصوبة معه ولو كان حقيقة نقلت إلخ إلى التقرينة موضوعه فان التقرينة قد تكون لازمة لادعاء الأسد
الذى هو أنسان بالادعاء واستدل المصنف عليه بأنها أى بأن لفظ أى اللفظ المستعمل فيها موضوع
للمشبه فان لفظ الأسد موضوع لحيوان المفترس للمشبه وهو الرجل الشجاع ولا لشيء له الشجاعة لا
أعم من أن يكون الرجل الشجاع أو الحيوان المفترس وإذا لم يكن موضوع الرجل الشجاع ولا أعم منه
ومن غيره كان مستعملاً فى غير موضوعه وحوشان المجاز وانما قال ولا أعم منه لأن اللفظ لو كان موضوعاً
لأعم منه لما كان متواطئاً أو شككاً كافيكون حقيقة بالنسبة إليهما وقد يفترض على هذا بأن يقال
الاطلاق التواطئ على أحد نوعيه مجاز على قول لمشهور لكن ليس هذا موضع تحقيق هذا البحث وقد
حققناه فى شرح مختصر ابن الحاجب وأيضاً فلفظ قال فى الإيضاح لو كان موضوعاً لأحدهما
لكان استعماله فى الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه وهذا الذى هو وزعم عدم
التشبيه لازم للتواطئ سواء كان استعماله فى أحدهما حقيقة أم مجاز لأن العوض فى إطلاق الأعم
على الأخص باعتبار زيادة قيد الشخص لا باعتبار تشبيه معناه بأصله فهو التحقيق أى ليس التشبيه
سواء أكان حقيقة أم مجاز وهذا يظهر الجواب عن قول الخطيب أناسم أنه التحقيق إذ الوضع لأعم
منها واستدل المصنف فى الإيضاح بأن لو كان موضوعاً للشجاع مطلقاً لكان وصفاً لاسم جنس وفيه نظر

معنا فى الأصل (قوله لانه لا تطلق) هذا دليل لكونه مجازاً لنوى لو حاصه أن الاستمارة مستعملة فيها وصحة بعد الادعاء
وكل ما هو كذلك لا يكون مجازاً لنوى يتن أن الاستمارة ليست مجازاً لنوى بل عقلاً لان الكلام فى المجاز لا فى الحقيقة وسند المعنى
قوله لانه لا تطلق إلخ (قوله لانه لا تطلق) أى الاستمارة بمعنى الكلمة كلفظ أسد وقوله على المشبه أى كاز رجل الشجاع

(قوله بأن جعل الخ) الباء السببية (قوله استعمالا) الظاهر أنه حل معنى ولا حاجته في حل الأعراب إذ يصح تعلق قوله فياوضع له بقوله استعمالا على أن كان تعلقا على أنها (٦٠) نافضة فاعبر الجدل والمجروح (قوله استعمالا فياوضع

بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أي الاستعمال في المشبه استعمالا (فيا وضعت له) وأما قلنا أنها تطلق على المشبه بالإبداعاء دخوله في جنس المشبه به لا نهالوم تكن كذلك

بأن جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الاسد (كان استعمالها) أي استعمال الكلمة المشابهة بالاستعارة في المشبه (استعمالا وضعت له) ضرورة أن العقل صير من أفرادها التي وضع حقيقتها صير مستعملة فيها وضعت له كإفراد الحقيقة الواحدة لا فيقال بوضع له وقد تقدم أن الجواز اللغوي هو ما استعمل في غير ما وضع له وهي على هذا التقدير مستعملة فيها وضعت له فهي حقيقة لنوبه لا استعمالا فيها وضعت له بعد الادعاء والادخال في جنس المشبه به فالجوز في الحقيقة إنما كان في المعاني يجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ فتعصبه مجازا علقيا ظاهرا فظهر السبب المطلق وأما تسميتها استعارة فيعطاه حكم المعنى للفظ لأن المعنى في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقته ما ليس حقيقة له وهو المشبه وما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمي استعارة وقد فهم مما تقرر أن ليس المراد الجواز العقلي هنا ما تقدم صدر الكتاب لأن ذلك تصرف في الاسناد التركيبي بنسبة المعنى لغيره من هو في ذلك التركيب وهذا تصرف في التصورات بادخال بعضها في بعض ثم يطلق لفظ التصور على المدخل الذي تصور أيضا وأما قلنا أن التشبيه الذي أنبت عليه الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وإن اللفظ يطلق على التشبه حتى جعل نفس المشبه به أطلق عليه اللفظ على ما من أفراد المشبه به الذي وضع له حقيقة لأن الإطلاق حقيقة لغوية فهو مجاز عقلي باعتبار ما نفي عليه من الجوز في التصرف العقلي لا نهالوم يكن الأمر كذلك لم يكن فيه العجز عن نقل اللفظ من معناه لغيره وذلك يقتضي نفي كونه استعارة إذ عجز عن نقل اللفظ من غير مبالغة في التشبيه حتى يغير المشبه نفس المشبه به لو حصر أن يكون اللفظ استعارة تلزم أن يكون الإعلام بالقول استعارة كتر مسمى به رجل بعد تسمية آخر به لوجود مجرد النقل فيه ولا فائل بهو يزعم أيضا لو لم يراع المبالغة الفتضية لادخال المشبه في جنس المشبه به الذي بنينا عليه كون الاستعارة مجازا عقليا أن لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة إذ لا مبالغة في عجز وإطلاق الاسم عاريا عن معناه بمعنى أن الاسم إذا نقل إلى معناه لم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في ذلك المعنى بقول اللفظ لم يكن في إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى القول إليه مبالغة في جعله كصاحب ذلك الاسم كالحق في الحقيقة الذي هو المثلث مثلا فانه لم يصحبه معناه الأصلي انتف المبالغة في الحق المعنى لأن الخصم بقول اسم الجنس موضوع حيوان فصاح ولعمري لقد كان المصنف مستغنيا عن الاستدلال على هذا فإنه لا ينازع أحد أن الاستعارة موضوعية في الأصل لمعناها الأصلي وأنها ليست موضوعية للأعم إنما التزم في نفي وراء ذلك كما سنبينه وأن كان المصنف قد أن يستوعب الأقسام الممكنة في نفي عليه أن يكون اللفظ موضوعا لكل منهما بالاشتراك قبل الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في نفي أمر عقلي لا لغوي لأنه لا تطلق على التشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به فلما لم تطلق الاستعارة على التشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به كان استعمالها فيها وضعت له فيكون حقيقة لنوبه

لوم تكن كذلك أي مطلقة على التشبه بعد الادعاء بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور وهذا الدليل الذي أشار له بقوله لا نهالوم من قبيل دليل الخلف وهو الثالث الذي يطال نقضه والوزان التي ذكرها الشارح ثلاثة فقوله لما كانت استعارة لازم أول أي لكن التالي لعل فكذلك القدم ثبت نقضه وهو الذي وكذا يقال في بقية الموازم الآتية

(قوله لما كانت استعارة) أي لان حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للاستعارة لا نقل مجرد اللفظ خالي عن المعنى (قوله لان مجرد نقل الاسم) أي لان نقل الاسم من معناه لمعنى آخر مجرد عن المبالغة والادعاء (قوله لما كانت الاعلام المنقولة) أي كى برسمعى بهرجل بعد تسمية آخر به استعارة مجرد وجود النقل فيولا تأكل ويرد بان نفي الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيها بمجرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لان النقل بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لا علاقة فيها أصلاً بلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه كون الاعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها (قوله ولما كانت الاستعارة تبلغ من الحقيقة) أي أنه يزعم لم تراعى المبالغة القليلة لادخال المشبه في جنس المشبه الذي ينبغي عليه كون الاستعارة مجازاً عقلياً لان تكون الاستعارة تبلغ من الحقيقة بل تكون مساوية لهم أنهم جازون بان الاستعارة تبلغ من الحقيقة (قوله اذ لم يبق في إطلاق الاسم المجرد) أي عن الادعاء وقوله عار ياعن معناه أي الحقيقي ولو بحسب الادعاء والمعنى أن الاسم اذا نقل الى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في ذلك المعنى المنقول اليه لم يكن في إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول اليه المبالغة في جعله كحاسب ذلك الاسم كما في الحقيقة المشتركة والمنقولة فانه لم يصحها (٦١) معناها الأصلي انتزعت المبالغة في الحاق المعنى المنقول اليه بالتبرير ورد ما

ذكره من أن نفي الادعاء
المذكور يزعم منه مساواة
الاستعارة للحقيقة في نفي
المبالغة بأنه أن أر بدني
المبالغة في المبالغة في
التشبيه فيصير كاصل
التشبيه أو كما لا تشبه فيه
أصلاً فقامد من وجهين
أحدهما أنه صادرة حيث
علل الشيء بنفسه لأن نفي
المبالغة في التشبيه يعود
الى معنى نفي ادعاء دخول
الشيء في جنس المشبه
والآخر أن نفي تلك المبالغة
لا يستلزم نفي كونها
الاستعارة بل من الحقيقة

لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لتلك الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت
الاستعارة تبلغ من الحقيقة اذ لا يبالغة في إطلاق الاسم المجرد عار ياعن معناه ولما صح أن يقال لمن
قال رأيت أسداً وأراد بدني يد أنه جعله أسداً كما لا يقال لمن معنى ولما أسداً

المنقول اليه بالتبرير والوجه الأول من هذين ينظر الى أن عدم الادعاء المذكور بوجوب صحة الاستعارة
فيلا تصح فيه ومن لازم ذلك مساواة تلك الحقيقة التي لا تصح فيها الاستعارة للاستعارة والثاني ينظر
الى التسوية بين الحقيقة والاستعارة في عدم المبالغة عند انتفاء تلك الادعاء ومن لازم ذلك صحة
الاستعارة في تلك الحقيقة المساوية للاستعارة في نفي المبالغة تماماً فكلنا كذلك لا يعني أن صحة كون
المنقول حقيقة مبنية على نفي المبالغة التي هي من الخواص التي تشارك في الاستعارة الحقيقية وان نفي
كون الاستعارة أن بلغ في التشبيه يقتضي التسوية بين الحقيقة والاستعارة فيصير كون احدهما نفس
الآخرى فالوجهان متساويان اختلافاً باعتبار ورود الأول بان نفي الادعاء لا يستلزم أن اللفظ لم يبق فيه
الاجمرد الاطلاق حتى يصح كون الاعلام المنقولة التي هي من الحقيقة استعارة وذلك لأن النقل
بواسطة علاقة التشبيه والاعلام لا علاقة فيها أصلاً بلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه
كون الاعلام المنقولة يصح أن تكون استعارة لعدم وجود أصل التشبيه فيها وأما الثاني وهو أن نفي
ليس فيها غير نقل الاسم وحده وليس نقل الاسم المجرد استعارة لانه لا يبالغ في مجرد نقل الاسم لان
الاعلام المنقولة تموز بدني تشكر ليست استعارة فليق بالأن يكون مجازاً عقلياً بمعنى أن العقل جعل

لان البلية الموجودة في الاستعارة دون الحقيقة هي البلية الموجودة في سائر أنواع المجاز وهي كون المجاز كادعاء الشيء بالبليل على
ما سياتي وذلك لتوحيق الحقيقة واه كانت تشبهاً أو غير هوان أر بدني المبالغة في آخر فليصور حتى يحكم عليه (قوله ولما صح أن
يقال الخ) يعني أنه يزعم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه في الاستعارة أن من قال رأيت أسداً يريد أن أسداً بل لا يقال
فيه أنه جعله أسداً كما لا يقال لمن معنى ولما أسداً أنه جعله أسداً لا يبالغ في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس
صاحب الاسم مع أن من قال رأيت أسداً يريد أن أسداً بل لا يبالغ في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس
باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه فثبت المدعى وهو أن الاستعارة لم تطلق الا بعد ادخال المشبه في جنس المشبه فكذلك مجازاً
عقلياً فان قلت يحذف هذا الوجه الثالث في كلام الشارح أن قولهم جعله أسداً مجري في زيد أسداً مع أنه لم يوجد فيه ادعاء للمذكور
ضرورة أنه تشبيه وليس باستعارة فوجوب أن الادعاء المذكور متحققاً يضاف في زيد أسداً فليس المعنى على تقدير ادعاء التشبيه السابق
تحقيقه بل جعله فرداً من أفراد الأسداً ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتفق في المرفع يعني في الادعاء بل المعنى على تقدير ادعاء التشبيه
مع أنه يقال لمن قاله أيضاً جعل زيد أسداً فليثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة كان مرادهم أنه جعله شيئاً بالاسد فهو على
حذف منافع ولا يجري هذا في الاستعارة اه فترى (قوله وأراد الخ) أي بالاسد بدا

(قوله انه جعله اسدا) أي صرده اسدا وانما كان لا يقال له ان قال ذلك انه جعله ز بدا اسدا لان جعل اذا كان بمعنى صر كما تسمى الى مفعولين وبنيته اثبات صفة ثلث فيكون مدلول قولك فلان جعله ز بدا اسدا انه أثبت الاسد قبله ولا شك أن مجرد نقل لفظ الاسد ز بدا والاطلاق عليه من غير ادعاء دخوله في جسده (٦٢) ليس فيه اثبات اسد قبله (قوله انه جعله اسدا) أي صيره (قوله اذا يقال جعله أميرا الا وقد أثبت فيه

انه جعله اسدا) الا يقال جعله اميرا الا وقد أثبت فيه صفة الامارة اذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه أثبت بمعنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا في موضع فلا يكون مجازا القوي ابل عقليا بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل الناس في الواقع عجا على (ولهذا) أي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به (صبح التهج

صفة الامارة) أي ومن معي وله اسد لم يثبت فيه الاسدية بمجرد اطلاق لفظ الاسد عليه (قوله واذا كان) هذا امر بيط بما أنجه الدليل السابق وحاصله أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستمارة ثلاثة لوازم وكل منها باطل فيكون ملزوما وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستمارة باطلا فثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستمارة واذا كان الإدعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبه به انما نقل للشيء تبعا لنقل معناه اليه واذا كان الخ (قوله بمعنى انما) أي لانك لما جعلت الرجل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلي وهو الحيوان المفترس معقلا فيه فثبت يكون نقل لفظ الاسد للرجل الشجاع بعد نقل معناه له فيكون استعمال اسم الاسد في الرجل الشجاع استعمالا

الادعاء المذكور بوزنهم مساواة الاستمارة حقيقة في نفي البالغة فردا أيضا بانها ان أردت بنفي البالغة في البالغة في التشبيه فيصير كاصل التشبيه أو كالا تشبيه فيها أصلا فلا سمن وجوب أحد هما أنه صادرة لان نفي البالغة يعود الى معنى نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والاخر أن نفي تلك البالغة لا يستلزم نفي كون الاستمارة ما بلغ من الحقيقة لان البالغة الموجودة في الاستمارة دون الحقيقة تقول انها في البالغة الموجودة في سائر أنواع المجاز وهي كون المجاز كادعا الشيء بالدليل على مساواة في تلك لم توجد الحقيقة سواء كان تشبها أو غيره فان أردت بنفي البالغة في آخر فلم تصور حتى يحكم عليه بوزن انما من عدم اعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به أن من قال رأيت اسدا رمي اراد بالاسد ز بدا لا يقال فيه انه جعله اسدا الا يقال له معنى وله اسد انه جعله اسدا وذلك لاستواء الاطلاق في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم وانما يقال فيه سبما اسدا فثبت المدعى وهو ادخال المشبه في المشبه به فأطلق عليه لفظه فكان مجازا عقليا وتوعد على هذا الوجه أيضا أن قول القائل فاذا قيل رأيت اسدا انه جعله اسدا ادعاء الاسد قبله لا يستلزم كون مجازا عقليا ز منه في نحو ز بدا اسدا يقال فيه جعله اسدا أيضا وهو حقيقة وليس بمجاز أصلا فضلا عن كونه عقليا واجب باننا نرى كونه مجازا كما تقدم فان قدرت الاداة لم يقل فيه جعله اسدا بل جعله شيئا بالاسد فلا يكون حيثنا الحقيقة فاذا قرر بما ذكرنا ز بدا جعل اسدا في قولنا رأيت اسدا رمي ز بدا نفي انما تقدم أن اللفظ حقيقة لنوعه لا يطلق على معناه وانما جعل الجو ز في كون الشيء غيره وهو امر عقلي وينبغي أن يعلم أن ما تقدم من الاستدلال على جعل المشبه به اذ بذلك يصح كون المجاز عقليا يضي عنه اطلاق البضا على رأينا في البالغة في التشبيه حتى يجعل المشبه نفس الآخر نعم ردأف يقال هذه البالغة وهذا الادعاء لا ينكر من جعله لنوعه لا يكون اللفظ أطلق على غير معناه الحقيقي لا ينكر من جعله عقليا وانما النزاع في أنه هل يسمى بالاول نظر الاطلاق على غير المعنى الاصل أو بالثاني فلما لذلك الادعاء فسادا اختلف لفظيا اصطلاحا تأمل ثم أشار الى ما يأتى كدبه كون الاستمارة انما أطلقت على معناه الاصل بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه فكان مجازا عقليا لا لنوعيا كما تقدم فقال (ولهذا) أي ولأجل أن اطلاق الاسم على المعنى بالاستمارة وهو اسم المشبه به انما هو بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به فصح بذلك كونه مجازا عقليا كما قررنا (صبح التهج) الذي أصله حقيقة الاسد أعظم من الرجل الشجاع وأطلق عليه فنقل الاسم تبع لنقل المعنى قالوا لنقل صبح التهج

وضع له ونظر لمن هذا أن المستعار في الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به يجعل حقيقة الماس في حقيقة له وهو المشبه والماتع ذلك اطلاق اللفظ معنى استمارة تبعا لاستمارة المعنى (قوله ولهذا) أي ولان اطلاق اسم المشبه به على ولاجل أن اطلاق اسم المشبه به المعنى بالاستمارة (قوله انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به) أي القرب عليه كون الاستمارة مستعملة في موضع وضع له وانما مجاز عقلي فهذا المدخل في جهة التهج عن هذا القائل وسيأتي الجواب عنه وما لا مدخل له في اللغة

في قول ابن العميد

قامت الظلال من الشمس * نفس أعز على من نفسى

قامت الظلال من عجب * شمس تظلال من الشمس

واللهي عنه

(قوله في قوله) أي قول ابن العميد في غلام جبل قام على رأسه يظله من حر الشمس وهو أبو الفضل محمد بن الحسين كاتب ديوان
الإنشاء والرسائل للثلاث نوح بن نصر مدحه صاحب بن عباد بقصائد كثيرة منها

قالوا ربيعك قد قدم * فلك البشارة بالنعم
قالوا الذي ينوله * ينفي الخلق من العدم
(قوله أي توقع الظل على) فسر بذلك لأن التظليل على ما في (٦٣) التاج إشباع الظل (قوله من الشمس) أي

من حرها وضمن التظليل

معنى المنع فلما عداه من

أي غنى من حر الشمس

(قوله نفس) فاعل قامت

ولذلك أصله ناه التائب

وان كان القائل غلاما

(قوله أعز على) صفة

لنفس ووجه تظليل في محل

نسب على الحال والتقدير

قامت نفس هي أعز على

من نفسي مظلة لأن

الشمس (قوله قامت)

فاعله فعبر بـ على

النفس والجملة موكدة لما

قبلها وقوله ومن عجب

مقدم وشمس مبتدأ مؤخر

والجاء حال والتقدير

قامت تلك النفس مظلة لي

وشمس مظلة من الشمس

من العجب (قوله أي غلام

كالشمس في الحسن والبهاء)

أي فقد شبه الغلام

بالشمس وادى أنفرد من

في قوله قامت الظلال أي توقع الظل على (من الشمس) * نفس أعز على من نفسى قامت تظلال
ومن عجب * شمس أي غلام كالشمس في الحسن والبهاء (تظلال من الشمس) فلولأ أنه أدى
لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجهه شمس على الحقيقة كان لهذا التعجب معنى إذا تعجب
في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنسانا آخر (واللهي عنه) أي ولهذا صبح النبي عن التعجب

أن يشاهد قوع امرغيب أو عروك (في قوله) في غلام قام على رأسه يظله من الشمس (قامت)
حال كونها في وقت تمام القيام (تظلال) أي توقع الظل على (من الشمس) وضمن التظليل المنع
من حر الشمس ولذلك عداه من أي غنى من حر الشمس (نفس) فاعل قامت ولذلك أصله ناه
التائب وإن كان القائل غلاما من وصف تلك النفس أنها (أعز على من نفسي قامت) تلك النفس
(تظلال ومن عجب * شمس تظلال من الشمس) فقد أطلق الشمس على نفس هذا الغلام ولو اعتبر
أن لفظ الشمس استعير في غير مكانه الأصلي وذلك الغير هو الغلام الحسن الوجه لم يدخله في هذه
النفس في جنس الشمس وأما اعتبر كون اللفظ أطلق على الغلام وهو لم يوضع لم يكن معنى التعجب إذ
لا غراب في تظليل إنسان حسن الوجه كالشمس إنسانا آخر بخلاف ما إذا جعل نفس الشمس فيستغرب
كون الشمس ومن شأنها طي الظل وإدخالها ووجب ظلالها على تقدير حيلائها بين الشمس وبين
الإنسان المظلل لا يرتسم ظل تحتها على ذلك الإنسان لأن الفرض أن لا ظل سواها وبه يعلم أن
التعجب من كون الشمس توقع عليه ظلالها موجه لتنبهه لاثبوتها لا من كون شمس تحول بين
إنسان وشمس أخرى وإن كان يمكن التعجب أيضا من ذلك من جهة أفرادها في الوجود (و) لهذا
أيضا (صح النبي عنه) أي عن التعجب

في قول ابن العميد قامت تظلال من الشمس * نفس أعز على من نفسى

قامت تظلال من عجب * شمس تظلال من الشمس

وصح النبي عنه أي عن التعجب في قوله

أفرادها وأن حقيقتها متعقبة ثم استعار لها منها (قوله وجهه شمس على الحقيقة) أي من حيثها أن يجعله فردا من أفرادها
وأن حقيقتها موجودة فيه (قوله إذا تعجب في أن يظلل إنسانا) أي لمدم القترية بخلاف تظليل الشمس الحقيقة فإسبا لمن
الشمس فانه يستغرب وذلك لأن الشمس لا يرتسم ظل تحتها على إنسان مثلا إلا إذا حال بينه وبينها شيء كتيق عجب نورها وأما إذا
كان الحائل بينهما شيئا نور فارتسم ظل تحتها على الإنسان المظلل لأن النور لا يصعب النور فإذا جعل ذلك الغلام ممسا حقيقتها
استغرب إيقاع الظل على من ظله الاستغرب كون الشمس التي من شأنها طي الظل وإدخالها ووجب ظلالها على تقدير حيلائها بين
الشمس وبين الإنسان المظلل (قوله لما كان هذا التعجب معنى) قال المصنف فيه ظلالا لا يجوز أن يكون التعجب من استنداس من
بلغ في الحسن درجة الشمس أو من اتقياده وختمته

في قول الآخر
وقوله

لا تعجبوا من بلي غلاته • قد زر أزواره على القمر
ترى الثياب من الكتان يلبسها • نور من البدر أحياناً قبلها
فكيف تشكر أن تبلى معابها • والبدر في كل وقت طالع فيها

(قوله في قوله) أي في قول الشريف أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم طباطبائي بن اسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو شاعر مفق وعالم بحقوق مولده بأصبهان وبهامات والبيت من المصر حرقه
يلمن حتى الماء فطرته • وقبلة في قسوة الحجر • البلى حتى كخط ثوب لمن • جسمك يا واحد من البشر لا تعجبوا الخ
(قوله لا تعجبوا من بلي غلاته) البلى بكسر الهمزة مقصوراً من بلى الثوب يبلى بالثوب يبي إذا فسد أي لا تعجبوا من تسارع بلى وفساد غلاته في الكلام حذف مضاف (قوله هي) أي الغلات لشعار أي ثوب صغير يضيئ الكمين كالقميص يلاقي البدن يلبس تحت الثوب الواسع ويلبس أيضاً تحت الدرع مع شعار الالة بلى الثمر (قوله قد زر) أي لا تغدز رأيت وهو بالبناء للفاعل والفاعل ضمير المحبوب وضعير أزواره المنسوب على المنعول تراجع للحبوب أيضاً (٦٤) أول الغلاة وذكره باعتبار أنها فيص أو شعار شبه المحبوب الذي

هو مرجع الضمير المستتر في الفعل بالقمر واستعار اسم المشبه به للشبه استعارة تصريحية والتي زرع ويحتمل أن زرا البناء للفصول وأزواره نائب فاعل والضمير للخلأ وقول هذا فاعل شبه هو المحبوب الذي هو مرجع الضمير في غلاته (قوله تقول الخ) أعاد هذا أن تغدز رأيت الأزوار فيه ضرب من التسامح لانه بما يتعدى للقميص ويتضمن الدلالة على الأزوار ولا يتعدى إلى الأزوار والشاعر قد عاده لها (قوله فلولا أنه جعله الخ)

(في قوله لا تعجبوا من بلي غلاته) أي لا تعجبوا من تسارع الفساد والبلى إلى غلاته وهي شعار تليس تحت الثوب ضيقة الكمين كالقميص والثمار ما يلبس الجسم تليس أي تحت درع الحديد (قد زر) أي شد (أزوار) خيصه (أي غلاته) (على الثمر) يقال زورت القميص عليه أزره إذا شدت أزواره عليه وبه يعلم أن تغدز رأيت الأزوار فيه ضرب من التسامح لانه بما يتعدى إلى القميص ويتضمن الدلالة على الأزوار والقمر في البيت استعارة للشخص صاحب الغلاة بعد أن صبره نفس القمر فنبى عن التعجب من سرعة بلاكها لما تقر أن ثياب الكتان تسارع إليها البلى عند بروزها للقمر وبشارة ضوئها وذلك أن ما خشى أن يتوهم أن صاحب الغلاة إنسان تسارع

لا تعجبوا من بلي غلاته • قد زر أزواره على القمر

ومنه قوله ترى الثياب من الكتان يلبسها • نور من البدر أحياناً قبلها

فكيف تشكر أن تبلى معابها • والبدر في كل وقت طالع فيها

الح) حاصله أنه الخشي أن يتوهم أن صاحب الغلاة أنه إن تسارع البلى لغلاته فيتعجب من ذلك لان العادة أن غلاة الإنسان لا تسارع إلى البلى قبل الابد المستاد بل لاهته الشاعر عن ذلك التعجب وبين سبب التنبؤ وهو أنه لم يبق في الإنسانية بل دخل في جنس القمر يقول القمر لا تعجب من سرعة بلي ما يباشر ضوءه لان هذا من خواصه متى ظهر السبب بطل العجب ولكون ما ذكر من خواص القمر قبل أن من جملة عيوب القمر أنه يهدم العمرو يعل الدين ويوجب أجرة القتل ويضن المأمونية المحرم ويقرض الكتان وبين السارق وينفع الماشق الطارق (قوله لان الكتان) أي الذي كانت منه الغلاة (قوله لا نسلم أن الله ذكر على هذا الوجه بيتاً في الاستعارة) أي لانه لا ينبغي عن التشبيه والمناق لها إنما هو الجمع بين الطرفين على وجه ينبغي عن التشبيه بحيث يكون التشبيه واقفاً خراباً عن المشبه كقوله يباشر آزاله من أوصفة له نحو مرتب زيداً أو يباهي رجل أصدقك فلان الجمع بيني عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح صدقه على ما جرى عليه فقدر أداة التشبيه تفصيلاً يراه من فساد الصدق كما تقدم على ما فيه وما إذا ذكر المشبه لا على وجه ينبغي عن التشبيه كقوله البيت لمعمر يان المشبه بعلمه حتى يسهل تقدير الادة انظر اللحن فهو استعارة وقد سبق كل من هذا البحث رجوا بديع بحث المجاز العقلي وأن خير بأن هذا الجواب يقتضي أن نحو على لجان الماء استعارة قومه صرحوا بكونه تشبيهاً الا أن يقال تصريحهم بكونه تشبيهاً لا ينافي صحة كونه استعارة فتأمل

والجواب عنه أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له

(قوله كما يقال) أي نقولنا أي كعدم المناخاة في قولنا سيف يذيق أسدا المراد في بدنه قد شرب بدلا لاسد وأدعى أنه فرد من أفراده واستعير اسم المشبه بالأسد على طريق الاستعارة التصريحية فتدغم بين المشبه وهو الأسد على وجه لا ينبغي عن التشبيه لأن هذا التركيب نحووه لا يتأتى فيه تقدير الاداء إلا زيادة في التركيب وانقص منه بحيث يقول الكلام على أصله كأن يقال رأيت في بدر رجل كلاسديفا (قوله وهذا الدليل) حاصله منع الصغرى (٦٥) القاطلة الاستعارة لفظي مستعمل في موضع لا بد

الادعاء أي لا نسلم ذلك وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له فلو قد غلب من مضمون الكلام أو لا آخر أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه مسلم عند القائل بأن الاستعارة مجاز لغوي ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غيره معناه الأصلي في نفس الأمر مسلم عند القائل بأنهم مجاز عقلي وبقى النزاع في أن الاستعارة هل تسمى مجاز لغويانظرا لما في نفس الأمر أو عقليا نظرا للبالغة والادعاء كالخلاف على هذا ما تدبر إلى اللفظ والتسمية فتدبر (قوله مستعمل في الرجل الشجاع) أي وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الاسد بدلتشبيه به إذ بتقدير الشئ نفس الشئ لا يقتضي كونه باله حقيقة (قوله وتحقيق ذلك) أي تحقيق أن ادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة

كما يقال سيف يذيق أسدا ثم بعد ادعاء عدم الاستعارة صادق على ذلك (ورد هذا الدليل) بأن الادعاء أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيها وضعت له) للعلم الضروري بأن أسدا قولنا رأيت أسدا يرمي مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع الخصوص وتحقيق ذلك أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه بمعنى على أنه جعل أفراد الاسد البلي لثلاثة فيجب من ذلك أن الادعاء أن غلالة اللسان لا يتسارع إليها البلي قبل الاسد المعتاد بلها هي عن ذلك وبين سبب التهيؤ أنه يريق في الانسانية بل دخل في جنس القمر بقوله القمر لا يتجسس من بلى ما يافى موضعه فلو لا أنه صيره نفس القمر ثم أطلق عليه اللفظ مرعاة لكونه مفرقا حقيقة ليركن معنى التهيؤ عن التجسس من بلى غلالته لأن من جهة التجسس منه بلى غلالة اللسان قبل ادعاء بلها المعتاد وانما يتبقى التجسس من بلى الكنان إذا لاسه القمر الحقيقي لا الانسان ورمي بما يتوهم أن القمر هنا لا يصح أن يكون استعارة لذكر طرفي التشبيه في التركيب الذي وجد فيه لأن ضمير التشبيه عائدا إلى الشخص الذي أطلق عليه الأمر والجواب أن ذكر الطرفين إنما يناق الاستعارة بناء على ما تقدم من كون نحو قولك زبد أسد من باب التشبيه ان جرى لفظ المشبه به على المشبه على أنه خبر كائنا لا ألفت أو حال لأن ذلك ينبى عن التشبيه ضرورة أنه لا يصح مدقه على ما جرى عليه فتقدم ادعاء التشبيه نفيها لما يرمي في الدال على كونه مدقه على ما فيه وأما إذا ذكر المشبه لا على وجه ينبى عن التشبيه كافي البيت لعدم جريان المشبه عليه حتى يسهل تقدير الاداء نظرا للعلم ولما جرى به العتاب كثيرا من وجود هذا الظاهر استعارة كقولك سيف يذيق أسد وكذا قولك لقيني زبدرا يت السيف في بد أسد فان نحو هذا التركيب لا يتأتى فيه تقدير الاداء إلا زيادة في التركيب وانقص منه بحيث يقول الكرم من ظاهره كأن يقال رأيت في بدر رجل كلاسديفا وما يكون كذلك لا يتقدر الاداء فيه فيكون لفظا للمشبه بمطلقا على المشبه قصد على حقيقة الاستعارة بخلاف ما ينبى عن التشبيه فتدبر في الاداء على الأصل فيبقى كل لفظ على أصله فلا يصدق عليه حد الاستعارة ولم يستعمل فيه المشبه به في غير معناه وقد تقدم أن هذا لا يقتضي كون نحو على بلين الماء استعارة وقوم صرحوا بكونه تشبيها فانظر (ورد هذا الاستدلال الذي حاصله ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه بعينها استعمال لفظا للمشبه به في معناه الأصلي بذلك الادعاء (أن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حاصله الجائز في التشبيه حتى يفرض الأول نفس الثاني وذلك لا يقتضي كونها مستعملة) أي كون اللفظ المسمى بالاستعارة مستعملا (فما وضعت له) حقيقة لأن تقدير الشئ وتسميتهما هذا يجب انظر إلى اللفظان قولهم ليس نجبا اصطلاحا وهذا البيتان أحسن مما قبلهما فإن الذي يقال أنه يبلى بنور القمر هو الكنان لا مطلق الغلالة ووجه التجنبان الشخص

(٩ - شرح التلخيص رابع) فيها وضعت له وحاصل ما ذكر من التحقيق أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة في موضعها فلو كانت مستعملة في موضعها لم يكن ادعاء ثبوت التشبيه به حقيقة حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمالا لموضع له والجواب في أمر عقلي وهو جعل غير المشبه به متشابهة بل بمنزلة جعل المشبه به موزنا ولا وصف مشترك بين المشبه والمشبه به وادعاء أن لفظا للمشبه به موضوع لذلك الوصف وأن أفرادهما متعارفان غير متعارفان فلو خاف أن الإدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها مستعملة في موضعها لكان الموضوع هو المفرد المتعارف والمستعمل فيه هو المفرد الغير المتعارف

(قوله بطريق التأويل فمعين) متعلق بجعل ان (٦٦) قلت ان الذي بطريق التأويل انما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف وأما

الآخر وهو المتعارف
فبطريق التحقيق فكيف
يقول الشارح على انه جعل
أفراد الابد قسمين بطريق
التأويل قلت جعل الافراد
قسمين مبنى على كون
الاسد موضوعا للقدر
المشترك بينهما المصدق
على كل منهما وهو يجتزى
وكونه موضوعا لذلك ليس
الاي طريق التأويل وأما
بطريق التحقيق فهو
متمم في قسم واحد وهو
المتعارف اهدس (قوله
في مثل) أي المودعين في
مثل الخ قوله والمبطل
المخصوص) عطف تفسير
(قوله) القربى مائة من
ارادة الخ) أي لان ارادة
الجنس بقسميه (قوله
وهذا ينفع الخ) أي
يبين أن القربى مائة
عن ارادة المعنى المتعارف
لثمين غير المتعارف
فينفع ما يقال ان الاصرار
على دعوى الابدية للرجل
ينافي القربى مائة
من ارادة الابدية ووجه
الانفصال ان الاصرار على
دعوى الابدية ينافي
الغير المتعارف ونصب
للقربى مائة ما منع من ارادة
الاسد بالمعنى المتعارف
وحيث قلنا مائة (قوله
الذبح المخصوص) الانصب
أن يقول من ارادة الاسد
ويحذف قوله المخصوص
لان ذكره في السؤال يشير

بطريق التأويل فمعين أحدهما المتعارف وهو الذي غاية الحجة ونهاية القوة في مثل تلك الجنة
المخصوصة والثاني غير المتعارف وهو الذي تلك الجرامات كن لاق تلك الجنة لمخصوصة والمبطل
المخصوص ونفلا الاسد اعلموا. ووجه لتعارف طمس تلك في غير المتعارف استعمال في غير موضع
والقربى مائة من ارادة المعنى المتعارف لثمين المعنى الغير المتعارف وهذا يدفع ما يقال ان
الاصرار على دعوى الابدية للرجل الشجاع ينافي نصب القربى مائة لثمين ارادة الذبح المخصوص
نفس شي آخر لا يقتضي كونها مائة حقيقة فتقدر الرجل الشجاع اسدا بالاصرار على ادعاء كونها اسدا
لا يصير اسدا حقيقة فاطلاق الاسد على الرجل الشجاع بدعاء المذكور لا يقتضي أن لتلفظ الاسد
أطلق على السبع الحقيقي ضرورة انما أطلق على الرجل الشجاع لعل في موضع وهو السبع ولو أدى
أن الرجل الشجاع صار اسدا لو هربنا شيء يحتاج الى تحقيق يدفعه وهو أن ما ذكر من كون لفظ
الاستمارة لا يدفعه عنه انما يكون نصب القربى مائة ونصب القربى مائة على ارادة ملغى وضع لفظ القربى مائة
ما يشير اليه من الادعاء والاصرار على أن اللفظ لا يدفعه ولا التحقيق الذي يدفعه بذلك أن يقال
ليس المراد أن الجنس نفسه الذي قد ادعى دخول الشبيه فيه وأصر على ثبوته للشبه فنصب القربى مائة
عدم ارادته وانما المراد أن المسمى بنى ادعاءه على أن الاسد مثلا جعل له بطريق التأويل والابانة
فردان متعارف وهو الذي له الجرامات المتناهية والغاية في القوة في جنة ذى الانظار والانياب والذبح
المخصوص وغير متعارف وهو فرد آخر له تلك القوة والجرامات بنفسها لكن في جنة الأدي وكان كمالها
على هذا موضوع القدر المشترك بينهما كالتواطى وادعاء وجود حقيقة في ضمن أفراد غيرهما وجود
في كلهم كقول المتن في عدة نفس وجاءت من جنس الجن وعدها من جنس الطير
نحن جن برزق في زى ناس • فوق طير لها من وصى الجبال

ولما بنى الادعاء على هذا التأويل الذي اشتهر به الدخول في الجنسية لا في نفس المتعارف منه تحقيق
عمل الاستعارة تشيآن أحدهما وهو المتعارف هو الذي وضع له الاسد مثالا في الاصل ولو اقتضى هذا
التأويل في الوضع لم يخصه وثانيه وهو غير المتعارف هو الذي لم يضع له اللفظ لمخصصه ولا بالعموم
وان اقتضى التأويل كون موضوعه بالعموم فانه يقع ما هو من أن الاصرار على ثبوت الابدية مثلا
لشبه ينافي نصب القربى مائة انه لا يدفعه باللفظ ثبت له الابدية وذلك لان الذي نصب القربى مائة
عدم ارادته هو الفرد الذي ثبت له الابدية بشرط أن يكون هذا المتعارف والذي ادعى له هو اصر على
ثبوته هو الفرد الغير المتعارف ولم تنصب القربى مائة على نفس الجنس الذي ادعى الدخول

الحقيقة لا تظلم من الشمس لانها تحتاج الى ما يظلم منها النور والبرهان الحقيقي يتجلب من عدم تأثره
في قلب الكتان فلو لم يكن حقيقة لما نصب ورد على هذا القائل في الاحتج به ما قوله انهم أطلقوا على
المشبه الابد ادعاء دخوله في جنس الشبه بذلك لا يخرج اللفظ من كونهم مستعملين في غير ما وضعه
فان قلت كيف لا يخرج (١) وادعاءه أنه حقيقة كقوله هذا أد حقوقي وذلك يصير حقيقة قلت لأن
ادعاء ذلك ليس حقيقيا بل ادعاء مجاز يوجب لظفر ان الادعاء المجازي مضمون الجملة لا مضمون
الاستعارة فقط أما التجب والنهاي فليست على تناسل التشبيه فقلنا الحق المبالي وتوفيها بانواع مجوز
ويحتمل أن يقال الاستمارة أصلها التثمين من كل وجه بل التثمين هو كالتثمين المشروط في حق قوله
آراؤه مثل النجوم نوافيا • لو لم يكن لالتفات أقول

فان المراد انهم امثل النجوم من كل وجه فذلك هو طعمه الا قول فنقد والكلام هنا في التجب كيف
لا تبلى غلاته وهو كالبر من كل وجه وحيث في التجب لا ينافي المجاز اذا كان قولنا كالبدر من كل

قوله بطريق التأويل فمعين) متعلق بجعل ان (٦٦) قلت ان الذي بطريق التأويل انما هو أحد القسمين وهو غير المتعارف وأما
الآخر وهو المتعارف
فبطريق التحقيق فكيف
يقول الشارح على انه جعل
أفراد الابد قسمين بطريق
التأويل قلت جعل الافراد
قسمين مبنى على كون
الاسد موضوعا للقدر
المشترك بينهما المصدق
على كل منهما وهو يجتزى
وكونه موضوعا لذلك ليس
الاي طريق التأويل وأما
بطريق التحقيق فهو
متمم في قسم واحد وهو
المتعارف اهدس (قوله
في مثل) أي المودعين في
مثل الخ قوله والمبطل
المخصوص) عطف تفسير
(قوله) القربى مائة من
ارادة الخ) أي لان ارادة
الجنس بقسميه (قوله
وهذا ينفع الخ) أي
يبين أن القربى مائة
عن ارادة المعنى المتعارف
لثمين غير المتعارف
فينفع ما يقال ان الاصرار
على دعوى الابدية للرجل
ينافي القربى مائة
من ارادة الابدية ووجه
الانفصال ان الاصرار على
دعوى الابدية ينافي
الغير المتعارف ونصب
للقربى مائة ما منع من ارادة
الاسد بالمعنى المتعارف
وحيث قلنا مائة (قوله
الذبح المخصوص) الانصب
أن يقول من ارادة الاسد
ويحذف قوله المخصوص
لان ذكره في السؤال يشير
الى الجواب تأمل (١)

وأما التهب والنهي عنه فإذ كرر فلنا الاستعارة على تناسي التشبيه فحق المبالغة فلن قبل اصرار المتكلم على ادعاء الاسدية للرجل بنا في فصحيه يرتفعان من أن يراد به السبع المخصوص قلنا لا منافاة وجه التوفيق بما ذكره السكا كرهوا أن يني دعوى الاسدية للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الاسد قد ين بطريق التأويل (٦٧) متعارف وهو الذي غايته الجرمية نهاية قوة

(قوله وأما التهب والنهي)

هذه الإشارة إلى جواب عن

سؤال لنشأ من الجواب

المتقدم وهو أذا كان

الادعاء لا يقتضي استعمال

الاستعارة فيما وضعت له

فلا يصح التهب والنهي

عنه في البيتين السابقين

لأنهما لا يمتنان الإجمال

المشبه من أفراد المشبه به

حقيقة وحاصل الجواب

الذي أشار إليه المصنف أن

التهب والنهي عنه

لتناسي التشبيه وجعل

الفرد الغير المتعارف مساويا

للتعارف في حقيقته حتى

أن كل ما يترتب على

التعارف يترتب عليه وما

تقرر من جعل كلام المصنف

إشارة لجواب سؤال المفسر

أن دفع ما ذكره الصلابة

المعاصر من أن التهب

والنهي لم يحل دليل على

كون الاستعارة مستعملة

فيما وضعت له بل استدل

بمسائل الادعاء فطاسم

الموجب الادعاء ومنع

اقتضاه كون الاستعارة

مستعملة فيما وضعت له فلا

حاجة إلى المنازعة في

مكون التهب والنهي

(وأما التهب والنهي عنه) كافي البيتين المذكورين (فلينا على تناسي التشبيه فحق المبالغة) ودلالة على أن المشبه بحيث لا يميز عن المشبه بأصل حتى أن كل ما يترتب على المشبه به من التهب والنهي من التهب يترتب على المشبه أيضا

نحته وصدق اللفظ ببقائه ولا غراف في أن يدعي أن ما أطلق عليه الاسد مثلا لا يثبت له الاسدية الجنسية ويعشبر بحسب ملق نفس الامر نقل اللفظ عن غيره الذي وضع له ولا تنصب القرين بتدعي عدم ارادة ذلك الاصل التخصي ثم ما كان التأويل السابق حاصلا المبالغة المقترنة لكون اللفظ كالوضع والقدرا المشترك للطرفين شمل التأويل للطرفين لان المتعارف منها يقتضي كون غير مختص بالوضع وغيره اقتضى كونه موضوعا له بالموم فعل هذا لا يقال التأويل اعماق في كون الغير المتعارف داخل في الجنس تأمله ثم انشأ في دفع اعتراض على هذا الروم أن خالاد الم يقضى ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كون اللفظ قد استعمل في معناه فطر إلى أن الادعاء قد لا يطابق في الجلة فالتهب والنهي عنه فيقدم يقتضيه لا يباينها عن الاعتقاد والتساوي في الحقيقة الجامعة للطرفين فقال (وأما التهب والنهي عنه) أي عن التهب بمعنى الموجود في البيتين السابقين (٥) انماها (البناء على تناسي) أي رعاية تناسي (التشبيه) وذلك يرجع في الحقيقة إلى ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به (قضاء) أي انما تنويسي التشبيه لاجل القضاء أي الاداء (لحق المبالغة) في التشبيه حيث أبدي الخاطي بسبب ذلك التناسي أن ما يني على أحد الطرفين ينبي على الآخر فكان المشبه به لا يوجب من ذلك الحكم باعتباره كافي البيت التأويل يتعجب من الحكم عليه بذلك الحكم كافي البيت الاول كذلك المشبه لان المبالغة تنهي إلى الاتحاد اذا ادعاء التهب والنهي عنه إلى المبالغة في التشبيه يلزم استعمال لفظ المشبه في معناه لحيث كالم يلزم في الادعاء له ودعا لم فرض واحد هو البالغة والحقيقة التي في نفس الامر لا يتبدل بذلك لا يقال اذا كان تسليم الادعاء لا يستلزم إطلاق

وجلا ينكر التهب بما ذكرنا الاستعارة التي هي الخلق منه أولى الآن يقال بل التلافة ليس من الأوجه التي يقصد أن يشبه بها المستعار له لانه ليس وصفه مقصودا ومعنى قولنا هو كالبدر من كل وجه أي كل وجه حسن مقصود ثم أورد السكا أن الاصرار على ادعاء الامدية للرجل الشجاع يناقض نصب القرينة المنفعة من ارادة السبع المخصوص كقولك جاسد بري بالشباب وجاب عنه المناقاة لان معنى دعوى الاسد بقر يدعي ادعاء أن أفراد جنس الاسد قد ينقسم متعارف وهو الحيوان المعروف وغيره متعارف وهو الذي تلك القوة والجرأة لا مع تلك الصورة بل مع صورة أخرى على نحو ما ارتكب المتني في عد نفسه ورجاعه من جنس الجبن وعد جالته من جنس الطير حيث قال

نحن قوم ملجن في زى ناس * فوق طير لمانتصوص الجال ومنه قولهم * تحية بينهم ضرب مجوع * وقوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم وقول الشاعر * ولئن ليس بها أنيس * الا ليعاير والاليس كذا قال السكا كوفي فطر لان البيت والآية على أحد القولين الاستثناء فيهما منقطع واذا كان منقطعا

مبين على الادعاء اذ بناهما عليه لا يناقض كونها مجازا لغويا فالأولى اسقاط قوله وأما التهب والنهي عنه (قوله وأما التهب) أي من المشبه وقوله والنهي عنه أي عن التهب (قوله فلينا) أي فلينا الاستعارة وقوله على تناسي التشبيه أي اظهار التناسي والمراد بالتانس النسيان أي غي اظهار نسيان التشبيه (قوله فلينا) أي وانما تنويسي فيه التشبيه توفيق الحق المبالغة في دعوى الاعتقاد (قوله ودلالة) عطف تفسير على قوله فله الحق المبالغة

البطش مع الصورة والنحو صغير متعارف وهو الذي له تلك الجسامة وتلك القوة لا مع تلك الصورة بل مع صورة أخرى على نحو ما
ارتكبت الخبيثة هذا الادعاء في عذ نفسه وجماعته من جنس الجن وعد جلاله من جنس الطير حين قال
نحن قوم ملحين في زى ناس * فوق طيرها شصوص الجبال
مستشهد بالدعواهات تلك الخيلات المعرفية قنوان (٦٨) تخص القرينة بنفها المتعارف الذي يسبق الى الفهم ليعين الآخرين

البناء على هذا النوع
قوله نحية بينهم ضرب
وجميع * وقولهم عاتيك
السيف وقوله تعالى
يوم لا ينفع مال ولا بنون
الا من آتاه الله قبل سليمان
ومنهم قوله
و بلدة ليس بها أنيس
الا الجافر ولا العيس
* واذ قد عرفت معنى
الاستعارة وانها مجاز لقوى
فاعلم أن الاستعارة تتعارف
الكذب من وجوبين بناء
الدعوى فيها على التأويل
ونصب القرينة على أن
المراد بها خلاف ظاهرها
فان الكاذب يتبرأ من
التأويل ولا ينصب دليلا
على خلاف زعمه
(قوله والاستعارة تتعارف
الكذب) أي والكلام
الذي فيه الاستعارة
يفارق الكلام الكاذب أي
لا يشبهه به بسبب ما ذكر
من الأمرين في قولك جاني
أسد يشبه بالكلام
الكاذب لولا الوجهان
فاندفع ما يقال ان
الاستعارة تكون في المفرد
لانها الكلمة المستعملة

(الاستعارة تتعارف الكذب بالبناء على التأويل) في دعوى دخول المشبهة جنس المشبه به بأن يجعل
أفراد المشبه بعضهم متعارفين غير متعارف كإسراء ولا تأويل في الكذب (ونصب) أي أو بنصب (القرينة
على إرادة خلاف الظاهر) في الاستعارة لماعرفت أنه لا بد للجائز من قرينة ما تفهم إرادة الموضوع
له بخلاف الكذب فان قائله لا ينصب قرينته على إرادة خلاف الظاهر
اللفظ على معناه والتعجب والذهي عنه لا يمتاز مان فلا حاجة الى اعتباره عنهما بقدر البحث فيه لان
الادعاء كما تقدم على فيه ما فاذ لم يوجب العلة شيئا لم يوجب المعلوم لا نأقول لا يلزم من التعليل بالشي
ان لعله للعلول سوى تلك العلة لجواز تعدد العلل للشي الواحد في حال متعددة كالتهيب والهي ووجها
الادعاء ووجبهما تناسي التشبيه يجوز أن وجبهما غيرهما كالنساء الحقيقيتين فيجب الجواب أن
بناءهما على الادعاء كالا بوجوب المدعى لا بوجوب بناءهما على غيره حتى يكونا أقوى من الادعاء كما ينص
به لفظ كل منهما كما شرنا اليه لصفة بنائهما على التناسي دون ما يكونان به أقوى كالنساء الحقيقيتين
لا تنعاقض في نفس الامر وقد علم من مضمون الكلام أولا وآخر أن ادعاء دخول المشبهة جنس المشبه به
مسلم عند القائل بان الاستعارة مجاز لقوى ومعلوم أن كون اللفظ أطلق على غير معناه الا على نفس
الامر مسلم عند القائل بانها على وبقى الزعم في أن الاستعارة هل تسمى مجازا فليانظر الما في نفس الامر
أو عقليا فليانظر الباطل انقول الادعاء فاختلاف على هذا عائدا الى اللفظ والسمعة الاصطلاحية وقد تقدم ما يفيد
ذلك تأمله ولما كان ظاهر الكلام الذي فيه الاستعارة بوجه البطلان والقصد فانك اذا قلت رأيت أسدا في
الحمام أوم أنك تخبر برؤية الأسد المعلوم في الحمام وهو فاسد أعشاري ما يشبه به الفرق بين
الاستعارة والكلام الباطل وهو ما خذوها تقدم وتمامي به يز يدق البيان فقال (والاستعارة)
أي وبالجملة التي فيها الاستعارة (تعارف الكذب) سواء كان ذلك الكلام الذي سمعناه كتابا لعلم
مطابقته لما في الخارج على وجه الادعاء وقد صحت أو على التعمد للباطل (بالبناء على التأويل
ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر) أي يفارق كلام الاستعارة الكلام الذي هو كذب
فلا تفتقر أن المستثنى فرد من أفراد المستثنى منه اذ لو قدرنا ما أطلقنا المستثنى منه على أعين المستثنى
لكان الاستثناء متصلا ولذلك كان الاستثناء المنقطع يتقدر لكن وما بعده جملة كما صرح به الاكثرون
فلو قدرنا المستثنى داخل في المستثنى منه جاز كان متصلا وقول الصادق أن الاستثناء المنقطع لا يفيد
من المناسبة لا ينعون به انما يطلق المستثنى منه على أعينه مجازا قبل الاستثناء بل يعنون أن المناسبة
شرط لصحة استعمال إلا معنى لكن فالصور في المنقطع انها عموما في استعمال المعنى لكن لا في المستثنى منه
وان كان قد وقع في كلام بعض المتأخرين ما وافق كلام السكاكي والعقبي ما قلناه ويدل لصحة افتقاره أن
الزمخشري ذكر هذا الوجه ثم قال ولك أن تجعل الاستثناء منقطعاً على تقدير ما مضى (والاستعارة
تعارف الكذب الخ) ثم شرع في أحكام الاستعارة فالاول منها انها ليست بكذب لأمري أحدهما

في غير موضع له والكذب يكون في الحكم فالتعريف الكذب الكلام المركب
المستعمل في غير موضع فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج للفرق (قوله البناء على التأويل) أي بسبب بنائهما على التأويل وعدم بناء
الكذب عليه (قوله في دعوى الخ) متعلق بمحذوف صفة للتأويل أي التعقيد في دعوى الجن من عقق العام في الخاص أو أن في معنى
من البيانة

وأما التدخل في الاعلام لمسبق من أنها لحد ادخال المشبه في جنس المشبه والعلمية تنافي الجنسية أيضا لان العلم لا يدل الاعلى
 تعين من غير اشعار بأنه انسان أو فرس أو غيرهما فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض العامة التي
 لا يكتفي مني منها علمي الاستعارة

(قوله بل يبدل المجهود الخ) يقال بل يبدل كنصر ينصر والمراد بالمجهود (٦٩) الجهد والوسع والطاقة والمراد بترويج ظاهره

اظهار صفة عند السامع
 وعمل كون الكذب يبدل
 المتكلم وسمه وطاقته في
 ترويج ظاهره اذا عرف
 عدم مطابقتها وقصد
 اظهار حجة لا إن لم يقصد
 ذلك واعتقه الصحة (قوله
 ولا تكون علما) أي
 شصيا لأن المتبادر من
 اطلاق العلم ولان علم
 الجنس تجري فيه الاستعارة
 كالم الجنس بخلاف علم
 الشخص فلا يصح أن
 يشبهه بغيره وفي الشكل
 والهيئة مثلا ويطبق عليه
 اسمه وتخصيص المصنف في
 الاستعارة بالذكري
 الامتناع يفهم منه أن
 الامتناع في العلمية
 مخصوص بها وأما المجاز
 المرسل فهو في العلمية
 اذ لا مانع من كون المجاز
 المرسل عاما لصحة أن
 يكون العلم لازم ولو غير
 مشتهر يستعمل فيه لفظ
 العلم كما اذا أطلق قيار علم
 فرس على زيد مراد منه
 لازمه وهو شدة الملوأى
 الجري ثم ان جملة ولا
 تكون علما عطف على

بل يبدل المجهود وترويج ظاهره (ولا تكون) الاستعارة (علما) لمسبق من أنها تقتضي ادخال
 المشبه في جنس المشبه به يجعل أفرادها مضمين متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم (لما فاته
 الجنسية لأنه يقتضي التخصيص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم

بوجهين أحدهما ان الاستعارة في الكلام مبنية كما تقدم على التأويل أي تأويل دخول المشبه في جنس
 المشبه به ثم أطلق لفظ المشبه به على المشبه والكذب أبقى فيه اللفظ على أصله لعدم التأويل فكان فاسدا
 لعدم مطابقته وثانيهما ان الاستعارة لا يبدلها كاستعمال المجازات من نصب القدر ينص على ارادة خلاف
 الظاهر التي هو الأصل والكذب لا تنصب فيه القدر ينص على ارادة خلاف الظاهر بل ان عرف المتكلم
 عدم مطابقتها وقصد اظهار حجة لا بل هو مجرد في ترويج ظاهر الكلام أي توسيع صفة عند
 السامع وان لم يقصد او اعتقد الصحة فهو لا يمدن نصب القدر ينص على التفرقة منظور فيه إلى ما هو
 ظاهر اللفظ في بادية الأري ولا يحتاج إليه بعد ما يتواجد النقل الذي هو حاصل الفرق المذكور
 والاستعارة من حيث هي لا وجود لها الا بالنقل تحقيقتها تنفي فهم الكذب كما أثرنا إليه في تقدم وأما
 كذب الاستعارة فانه لا يوجد النقل مع اظهاره أو ينفي الحكم عن المنقول إليه فافهم وبقولنا جملة
 التي فيها الاستعارة تنافق في الكذب يندفع ما يقال من أن الاستعارة من قبيل التصور وليس مر وضا
 للكذب حتى يحتاج للفرق وهو ظاهر (ولا تكون علما) أي لا يكون اللفظ المسمى بالاستعارة علما
 يعني أن حقيقة ذلك اللفظ لا يصور فيها كونه علما في الأصل لان الاستعارة مازمة للوضع السكبي
 والعلم مازوم للوضع الجزئي وهما متنافيان وتنافي الوازم يؤذن تنافي الماز ومات ذلك لا تقدم هو أن
 المشبه يعتبر دخول جنسه أي حقيقته في جنس المشبه به أي حقيقته ودخول الشيء تحت الشيء
 يقتضي عموم المدخول فيه فإزاد اعتبار شيئين لذلك الأعم تحقيا للمعنى العموم ولذلك جعل المشبه به على
 طريق الدعوى فردان متعارف وغير متعارف ومعلوم أن العموم المعترف في المشبه به ينافي العلمية فيه
 وإلى هذا أشار بقوله (لما فاته) أي لما فاته كون الشيء علما (الجنسية) المعترف في الاستعارة العلمية

خفي معنوي وهو البناء على التأويل لان الكاذب غير متأول والمستبرح متأول فظهر الى العلاقة الجامعة
 وقد تنبذ ذلك على الظاهرة فادع وأن المجاز كذب ونحوه أو فوع في كلام المصوم وهو وهم منهم
 الثاني أمر ظاهر لفظي أو غير لفظي وهو كالتفرع عن الاذن أن المجاز ينصب قائلة فريقة تصرف اللفظ
 عن حقيقته وتبين أنما زاد غير ظاهر الموضوع له ص (ولا يكون علما) ش لما قرر المصنف
 أن الاستعارة لا بد لها من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به علم أن المشبه به لا بد أن يكون جنسا
 فاستحال أن يكون اللفظ الاستعارة علما لا ليس موضوعا لجنس يمكن أن يدعى دخول المشبه فيه ورد
 على المصنف أمران أحدهما أن هذه علم تستأزم أحد نوعي المدعى وهو علم التخصيص أما علم الجنس
 فادكره لا يقتضي أن يتمتع بالتعوز به إلى غيره فيقال رأيت أسامة يعني زيدا لشجاع والظاهر أن ذلك
 جائز وقد قرر في شرح المختصر أن علم الجنس كلي وأن ما أطلقه قوم من أن الاعلام جزئية محمول على

قوله والاستعارة تنافق الكذب عطف جملة قلبت على إسمية وذلك أن جملة عطف على قوله تنافق الكذب فيكون التناسب مرعا
 (قوله ولا يمكن ذلك في العلم) أي الشخص وقوله لما فاته الجنسية أي التي تقتضيها الاستعارة وقوله لأنه أي العلم وقوله يقتضي
 التخصيص أي أن تخصص معناه وتضمنه خارجا لهذا ظاهر في علم الشخص لا في علم الجنس لان مكان العموم في معناه لكونه ذهنيا والمعنى
 الذهني لا ينافي تعدد الأفراد

الهم الا اذا تضمن نوع وصفية لسبب خارج

(قوله وتناول الافراد) عطف تقدير وما ذكره العلامة الشارح من أن الاستعارة تقتضي ادخال المشبهة في جنس المشبه به يجعل أفراد قسمين متعارفا وغير متعارف وذلك غير ممكن في العلم الشخصي هو طرقة صاحب المفتاح حيث قال فيه والى قرع سمع من أن سبني الاستعارة على ادخال المستعار له في جنس المستعار منه هو السرف امتناع دخول الاستعارة في الاعلام الشخصية الا اذا تضمنت نوع وصفية وقال السبني في شرحه للفتح ان نسلم أن الاستعارة تعتمد على ادخال المذكور لان المقصود من الاستعارة المبالغة في حال المشبه بأنه يساوي المشبه فيه وذلك يحصل بجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان اسم جنس أو جعله عنه ادعاء أو كان علم شخص فان المقصود من قوله رأيت اليوم حاتما أنه رأى عين ذلك الشخص لا أنه رأى فردا من أفراد الجوارح أو قال العلامة عبد الحكيم وفيها قاله السيد بحيث أمّا أولا فلاز ان القول بلا ادخال (٧٥) في اسم الجنس عملا ادعى اليه فان المبالغة تحصل فيها ايضا بانداء

وتناول الافراد (الاذا تضمن العلم نوع وصفية) بواسطة اشتهاره بوصف من الاوصاف

تقتضي التشخص والتعين والجنسية تقتضي العموم وتناول عدة أفراد وهذا الظاهر في علم الشخص وأما علم الجنس فلا لا يمكن العموم في معناه لكونه ذهنا راديا بالذهن في معناه كما تقدم لا ينافي تعدد الأفراد فهو تخصيص الاستعارة بالذكري في الامتناع بما فيه منه أن الامتناع في العلمية مخصوص بها وأما الجواز المرسل فيصير في العلمية تعريفا للسكاكي ولا يكون أي الجواز في الاعلام خلافا للفرق في متابع الصفة وما اقتضاه كلام المصنف من صحة كون العلم عازا امر سلا لا مانع منه لصحة أن يكون العلم لازم يشتمل فيه العلم بل نقول اذا كان سبني الاستعارة على تأويل ما ليس بالواقع واقفا على ما علم من أن يشترط العلم لازم يقع به التشبيه فيقدر وضع العلم له ولو لم يوضع له ويكون في الموضوع الاول أقوى فيعتبر لفردان متعارف وغيره فاذا كان التشبيه بمعناه الجزئي فكأن الموضوع كلياً انما كان التشبيه بذلك المعنى الشكلي وحول في التقدير الى ما هو أعم فان الاسد اعلم بوضع الحيوان المعروف المشرع بخواصه المعلومة قد تم وضعه للحيوان المجترى فكذلك العلم كقياس مثلا الموضوع للقرس المعين ثم يشبه به الانسان معين المجري مثلا يمكن أن يقترن قوله الى ذلك اللازم للقرس فيصير له فردان هذا الانسان وذلك القرس فتصح الاستعارة فياهو علم بطريق التأويل ولا يقال هذا هو قوله (الاذا تضمن نوع وصفية اعلام الاشخاص الثاني أنه لو كانت العلاقة امتناع أن تكون الاستعارة صلا ما ذكره الجواز في الاعلام بالجواز المرسل لانه ليس فيه مشبه ولا مشبه به ولا ادعاء والظاهر أن ذلك لا يجوز فلا تقول جاء زيد تعزى رأسه وقد صرح بذلك الامام فخر الدين في المحصول حيث قال أن يجوز أن يتصور أن زيد او ضربا عجزا على لان الاعلام لا يتصور زعنها ويشهد لذلك ايضا أن الجواز فرع الحقيقة والعلم ليس حقيقة ولا جواز فكيف يجوز عنه واستدل المصنف في الايضاح على أن الاستعارة لا تدخل في الاعلام بأن العلم لا يدل على تعيين شيء من غير اشارة بأنه انسان أو غيره فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعمين ونحوه من العوارض العامة التي لا يكتفى عن معناها في الاستعارة (قوله الا اذا تضمن نوع وصفية

الاتحاد وأما ثانيا فلا نجله عينه فيها اذا كان علم اشتمال على كل الاعرن قصد فهو غلط وان كان قدما فان كان باطلا فله عليه ابتداء فهو وضع جديدة وان كان مجرد ادعاء من غير تأويل فهو دعوى باطلة وكذب محض وخيطة فله من التأويل وهو لما يكون باذخاله فيه والحاصل أن استعمال اسم المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع الحقيقي وهو ظاهر فلم يقصر الوضع التأويلي لم يصح استعماله فيه (قوله الا اذا تضمن العلم نوع وصفية) استثناء من مجموع الاحوال وقوله تضمن أي استتزم نوع وصفية وليس المراد أنه دلالة تضمنية على

نوع من الاوصاف الكسوم (قوله نوع وصفية) الاولى نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج في اعادة المعنى المصدرى الى الحاق الباء كذا في الاطول (قوله بواسطة) متعلق بقسمين وقوله اشتهاره أي العلم أي اشتهار مبدوله وهو الذات فاعلم التضمن نوع وصفية وعوان ونحوه مبدوله شهو وراوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذکور بهذا الحالة جعل كأنه موضوع للذات الملائمة لذلك الوصف فيكون كليا تأويل لا اذا أطلق ذلك العلم على غير مبدوله الاصل صرح جملته استعارة بسبب ادعاء من أن أفراد ذلك الشكلي مثلا محتم موضوع للذات العلمية ثم أنه بواسطة اشتهارها بالكسوم بحيث متى أطلق علم يفهم منها الجواز صرح بأن كنه موضوع للجواز وهو معنى كلي فيصح أن يطلق انفتاحا على من بالكسوم بأن تقول عند رؤيتك زيد رأيت اليوم حاتما بسبب تشبيهه يدعيهم في الجود ملاحظة أن حاتما كأنه موضوع للجواز أو دان في يد فرد من أفراد مذكور كما يقال في غيره

(قوله كتضمن التضمن الاضاف الجلود) أى المستلزم للاضاف به فيقول ذلك (٧١) الوصف لازماله وهو وجه التشبيه فى الاستمارة

(كحاتم) المتضمن الاضاف بالجوود وما در البخل وسبحان بالفصاحة وبقول النهاية في التذم يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود وبأنه في حاتم فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المهود أو غيره كما مر في الاسد فهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المهود والفرد المتعارف ويكون المطالع على المهود أى حاتم الطائي حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجوود استمارة تصور رأيت اليوم حاتمًا

لأننا نقول العلم المتضمن نوع وصفية معناه أن يكون صاحب مشهورا بوصف حتى يصير معنى أطلق فهم منه الوصف وما قررناه أعم من ذلك فبالوجه الذى صحت في متضمن الوصفية تسبح بالشهرة في غيره بما لا يلزم وصف يقع التشبيه به ولو لم يكن تهربه بولا يقال العلم - حيث تدعى كلا الاعتبارين - من الشهرة وقومها إذا وقعت فيه الاستمارة صارت نكرة والعلم إذا صارت نكرة كقولك لمن عرود الادهو شجاع لم يسم حينئذ بعد ما خرجت المسئلة فاعلم من بعده من العلم فلا حاجة الى استثناء المصنف إذا الشهرة ولا الى التمايز كرت لا نقول التذكير في الاعلام بما عدا بوصف اعتبار تمدد الوضع في رأى فيها مطبق المعنى ويمر نكرة والاستمارة قسبية على التشبيه وإذا فرض في الجزأين فتقدير الاسم بحول الادعوى لا يبره نكرة تأد ليس حاتم تذكير حتى بل معناه الاصل معتبر فيه كأن تقديره في اسم الجنس موضوعا لاعماله لا يجر جسم من كونه مستمرا من معناه الاصل فانهم مثل الذى تضمن نوع وصفية بقوله (كحاتم) الموضوع لرجل معين ثم أشهر بوصف الجواد حتى صار لازماله بينا ومنه ما در في رجل معين مشهور بالبخل وسبحان في رجل معين مشهور بالفصاحة وبقول في رجل معين مشهور بصف الفصاحة وهو النهاية فحتم الشهير بوصف صار اللفظ ولو كان القصد فيه ألا الشخص المدعى مشعر بالوصف على طريق الدلالة للزومية فيجوز أن يشبه الشخص الذى وضع له شخص آخر في ذلك الوصف لاشارة لموضوعه لفظ حاتم بذلك الوصف وقوم فيه اعتقاد الخطأ ثم يتأول ان اللفظ موضوع لصاحب وصف الجواد المستعمل لأن حيث انشخص معين فإن كان الوضع انما هو أو لا يفرض له بهذا

التأويل فردان كما تشبه في الموضوع الكلي أحد هاتين طرف وهو الشخص الطائي المعلوم المشهور بذلك الوصف والاخر غير متعارف وهو ذلك المشبه فيطلق اللفظ على غير المتعارف ووجه هذا المشبه يتأويل أنا من أفردا وما احتج الى هذا التأويل في الاستمارة مطلقا ليصح إطلاق اللفظ على مالم يضع له في الاصل وإذا كان لا فرق بين التشبيه والاستمارة ان يبقى على معناه وكان كاللفظ والكتب ان نقل بلا ذلك التأويل وقد تقدم ان التحقيق في مستند هذا الادعاء من الكتب البليغة والافيعان ان يدعى ان مجرد التشبيه كافى في نقل اللفظ لغير معناه الا على من غير عاين داخله في جنس المنقول عنه ثم الذى بين ان نحو حاتم يمكن كاتقدم ان رأى في ذى الوصف الاقوى ولولم يكن حاتم في الشهرة فعلى ما قرر إذا قلت كان حاتم جوادا كان حقيقة حيث رأيت الطائي المعروف فوإذا قلت رأيت حاتم مرربا شخصا شبه حاتم كان - معناه - وتصدق حتمه بما ذكرنا كانت الاستمارة من المجاز والمجاز لا يلبس من قرينة

(كحاتم) يشترى ان العلم اذا تضمن وصفا حكايا باسم حاتم تضمن وصف الجواد ثم به بوصف الجواد تضمن وصف البخل وما شابههم ما فيجوز ان يقال جاء حاتم فعنى زيد (قلت) ولا حاجة لهذا الاستثناء بل هو منقطع لان ذلك انما يبعد بعد تذكير العلم وتذكير العلم قد يكون تقدير او هذا منه ومنه قول ابى سفيان لا فريش بعد اليوم فلا استمارة حيث لم تلاق العلم بل لاقت النكرة ويصح هذا حيث

نوع وصفية يجوز ان (قولوا يتأول في حاتم) أى فالتأويل بعد التشبيه ولا يتوقف هو على التشبيه بهذا لانضم ما يقال ان اذا كان فردا من افراده فكيف يصح التشبيه حيث

وحاتم في الاصل اسم فاعل من الختم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرع الطائي (قوله وما در البخل) أى وما در المتضمن الاضاف بالبخل وهو رجل من بني هلال بن عامر بن صمصمة قيل انما سعى ما در الانتم في ابلا له من حوض فلما فرغت الابل من الشرب بقي في أسفل الحوض ما يظليل فطلع فيه ومدر الحوض به أى حركه ما در بخلاخوفا من أن يسقط من حوضه أحد (قوله وسبحان) هو في الاصل صياد يصيد ما به ثم جعل علما للبلغ المشهور والمناسبة ظاهرا ه أطول (قوله وبقول بالنهاية) أى وبقول المتضمن الاضاف بالنهاية أى الجزء من الاضاح مما في الضعيف وهو اسم رجل من العرب كان شديدا في النطق وقد اتفق ان كان اشترى ظبيا بأحد عشر درهما فقبله بكر اشترته ففزع كعبه وفزع أصابعه وأخرج لسانه ليسير بذلك الى أحد عشر فأنفلت منه الظبي فغضب به المثل في الى (قوله في التذم) أى حين اذ تضمن العلم كحاتم بهذا لانضم ما يقال ان اذا كان

• وقربة للاستعارة إمامي واحد كقولك رأيت أسد ارمي أو أكثر كقول بعض العرب
فلن تافوا العدل والأيمان • فان في أعانتنا نيرانا

(قوله وقربتها) أي والقربة ثلثا تملوا ما ثبت لها لكونها مجازا كما أشار له الشارح قال العلامة عبد الحكيم وأشار الشارح
بهذا الدليل العام الجاري في كل مجاز سواء كان مراد أو استعارة إلى أن تخصيص قربة الاستعارة بالبيان انما هو للاعتناء بشأها
والافتقار قربة لازمة في كل مجاز وفي الاطول (٧٢) أن مذكروا المصنف من التقسيم غير مختص بقربتها بل يجري في قربة

المجاز المرسل والمكتنية ولا
دأى إلى جعل قربة
المكتنية واحدا والزائد
عليه ترشيحا اه (قوله
اما أمر واحد) أي من
مسلّمات المشبه في
المصرحة كبرى ومن
مسلّمات المشبه في
المكتنية كالظنار (قوله
يرى) أي بالسهم وليس
المراد مطلق رمي لانه يكون
حتى في الاسد الحقيقي
تأمل (قوله يكون كل
واحد مقربة) أي
وليس واحد منها ترشيحا
ولا تجريد لعدم ملائمة
للطرفين ملائمة شديدة
وما ذكره المصنف مبنى
على جواز تعدد القربة
وهو الحق وقال بعضهم
لا يجوز تعدد قربة
الاستعارة لانه كان

وقربتها) يعني أن الاستعارة لكونها مجازا لا بد لها من قربة متعانة عن ارادة المعنى الموضوع له
وقربتها (أما أمر واحد) أي رأيت أسد ارمي أو أكثر) أي أمران أو أمور يكون كل واحد
منها قربة (كقوله فلن تافوا) أي تكبروا (العدل والأيمان • فان في أعانتنا نيرانا)

منه من ارادة المعنى الموضوع له أشار إلى تفصيل قربة تافا (وقربتها) أي وقربة الاستعارة
(أما أمر واحد) أي ما أن تكون القربة أمر واحد أو المراد بالامر الواحد المعنى المحد الذي ليس
حقاق متعدد مساو له عليه بلفظ التركيب أو بلفظ الافراد وذلك (كقوله رأيت أسد ارمي)

بالسهم مثلافان حقيقة الرمي بالسهم قربة على أن المراد بالاسد الرجل كجامع اذ منه يمكن الرمي
دون الحقيقي (أو أكثر) أي أو تكون تلك القربة أكثر من أمر واحد أي معنى واحد بأن تكون
أمرين أو ثلاثة أو أكثر بشرط أن يكون كل واحد مستقلا في الدلالة على الاستعارة وذلك (كقوله فلن
تافوا) أي تكبروا (العدل) أي الذي جاء به شرعنا المظهر وهو ضد الجور (والأيمان) بشرعنا

وجواب الشرط رد تكبروا إلى الجأئكم إلى العدل والأيمان كرهاو دل على هذا الجواب قوله (فان في أعانتنا)
أي في أيدنا التي (نيرانا) أي سيوفنا كالنيران في المعان والاهلاك لها نلجئكم إلى الاذعان جريان
أحكامنا المدلية فيكم الجزية والايمان بالله تعالى وبشرعنا فتعلق الفعل الذي هو تافوا بالعدل
يدل على أن المراد بالنيران السيوف وكذا تعلقه بالأيمان وكل منهما يكفي في الدلالة ولو حذف أحدهما
ينحج للأخر واتحد كل واحد منهما لما أشرنا اليه من أن اناية العدل أيا غير ترتب عليه القتال للرجوع

استعارة تبعية كإسائي وقيل انما اتصل بالضمير وما لقوله ان نحو حاتم تضمن وصفا ليس كذلك
فان لفظ حاتم يتضمن الجود ولم يدل عليه لاقبل العلية ولا معاولا لا بعدا وما عساهي العلم موصوف
بوصف شهرته وصارته نوه أن المراد الاعلام المتقولة من الصفات كالفضل مثلا فلا نوه وأشتهر

شخص معنى الفضل بفضل جازان تقول صرت بالفضل مریدا اشتهر به في الفضل فذلك واضح
ويمكن ادعاء دخول الاستعارة فيه كقيل انه يصح ضمير الكن ليس هذا المراد بدليل التثني بجامع وما
دروقه تضمن الوصية يوم هذا وحاتم الطائي خبرني بالجو المشهور ومدار رجل من حلال بن عامر

أين صمعة يضرب بالمثل في الفضل تقول العرب بأجل من مادرن لا يسبق إليه في في أسفل الحوض
ما قليل فسلح فيمومر به في حوض غلانا يضرب من فضله ص (وقربتها) أي أمر واحد (العدل) من
لأقدم ان الاستعارة تغلق الكذب بنصب القربة نعم أن القربة فلازم لها تلك القربة نقد تكون

أمر واحد وقد تكون أكثر والمراد بالقربة بما تنضم معه صرف الكلام إلى حقيقة فالأمر الواحد
مثل رأيت أسد ارمي أو أكثر من وصفه لرمي بالثياب قربة أنه ليس الحيوان المقدس ولا كرمه المصنف
يقول بعض العرب فلن تافوا العدل والأيمان • فان في أعانتنا نيرانا

المراد مطلق رمي لانه يكون
حتى في الاسد الحقيقي
تأمل (قوله يكون كل
واحد مقربة) أي
وليس واحد منها ترشيحا
ولا تجريد لعدم ملائمة
للطرفين ملائمة شديدة
وما ذكره المصنف مبنى
على جواز تعدد القربة
وهو الحق وقال بعضهم
لا يجوز تعدد قربة
الاستعارة لانه كان
للعرف عن ارادة المعنى
الحقيقي بجميع تلك
الامور فلا سلم لتعدد
القربة وان كان بكل
واحد فلا حاجة لما عدا
الاول وحينئذ فيجعل

ترشيحا أو تجريدا (قوله كقولك فلن تافوا إلخ) قال في معاهد التخصيص هذا البيت لبعض
العرب ولم يمتعه وقوله فلن تافوا فلان أو خذ من عاف يضاف بمعنى كرم وأصل عاف يضاف معوف يعوف كعم يعلم يقال عاف الرجل طعناه
وشربه أي كرمه أي أن تكبروا العدل والأيمان وتجاوزوا الجور وتكبروا التصديق بالتي فان أي بد ينسبوا فاتهم كالنيران تحاربكم
وتلجئكم إلى الطاعة بها والعدل هو وضع الشيء في محله فهو مقابل للنظم والأيمان الاول في البيت بكسر الهمزة تصديق الذي عليه
الصلاة والسلام فيما جاء به عن الله والأيمان الثاني بفتح الهمزة جمع بين يطلق على القسم وعلى الجارحة المعلومة وهو المراد ويصح أن

أي سيوفاً تسمى كأنها شعل نيران كما قال الآخر
فقله نأفوا باعتبار كل واحد من ثمانية العدل وتلقه بالآيمان قرينة لذلك لئلا تلته على أن جوابه أنهم يحاربون ويقسمون على الطاعة
بالسيف أو معان من يوط بعضها بعض

يقر الأيمان في الموضعين بنفخ الهزيمة جمع بين والمراد منه القسم في الأول والجارحة في الثاني (قوله أي سيوفاً تسمى الخ) أي قسبه
ال. يوف بالزيران بجاء اللعان في كل والاستمرار اسم المشبه بالشبه على طريق الاستعارة (٣٣) المصراحة (قوله تعلق أي ارتباط قوله

أي سيوفاً تسمى كمثل الزيران تعلق قوله نأفوا بكمل من العدل والآيمان قرينة على أن المراد بالزيران
السيوف للدلالة على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلبسون على الطاعة بالسيف (أو معان)
ملتزمة من يوط بعضها بعض يكون الجميع قرينة لكل واحد وهذا ظهر فساد قول من زعم أن
قوله أو أكثر شامل لقوله معان

العدل القتال المراد على العدل أن يكون بالسيف بالزيران الحقيقية ولم يحمل على الزحاح لأن القتال
غالباً إنما ينسب للسيوف يقال قاتلناه بأسيافنا وغلبناهم بالسيف لأنها أعم في القتال وأزعم فكانه
يقول كأنهم قدموا استقامتكم من العدل الجائزكم إليه كرها وقائتكم عليه بالسيف وكذا الآية
الآيمان تعلق الفعل بكل منه على حدة يشعر بالجواب الدال على أن المراد بالزيران السيوف وذلك
الجواب هو قوله تحاربون أو تقاتلون وتلبسون على الطاعة ولا دعان للعدل أولى الطاعة لله تعالى
بلا آيمان ونحو ذلك كأنهم (أو معان ملتزمة) أي من يوط بعضها بعض بحيث يكون المجموع قرينة لكل

أي سيوفاً تسمى كأنها نيران فقله نأفوا باعتبار كل واحد من ثمانية العدل وتلقه بالآيمان قرينة لذلك
لئلا تلته أن جوابه تحاربون بالهيف كذا قال المصنف وفيه نظر لأن نأفوا العدل
والآيمان إذا كانا قرينة في حصول التفرقة فهو لا يستلزم بالسيف بل يستلزم مطلق العقوبة فقد
تكون الزيران لأن النار أحد أنواع القتال فإن قيل الغالب القتال بالسلاح قلنا فالقرينة مستحذرة
ليست ما ذكره قطع بل هي منضعة إلى هذا وقول الطيبي لأن العذاب بالنار لا يكون إلا بالواحد القهار
كلام صحيح إلا أنه استدلال عجيب لأن ماثل هذا البيت أن لم كونه مؤمناً لذكره الآيمان من أين لئلا تلته
يتوعد النار وقد يقع من المؤمنين عصياناً ونحوه فاستلذه اليس التوصل إلى الكفار بالصرح بجائزاً
عنده الحاجة إليه بلا إشكال ولو لم يكن جائزاً أن يذللوا لآخره ولغا لا ينفى ذلك على معنى أن أيدي
المؤمنين كان فيها نار الأخرى من سلة على الكفار لئلا تلته قرينة تصرفه إلى السلاح في أن له أن المراد
السيوف جائزاً براد أسنة السلاح بل أسنة الرماح هي المشبهة في الغالب بالنار لأنها أشبه بالهزيمة
النار لا ترفعهم أو مستحق كقولهم أو ليس مجموع ذلك في السيف ثم قد يقال القرينة من الأمر واحد
له تعلقات لا أمور متعددة ولو كانت القرينة مأمورة واحدة ذلك كانت قرائن لا قرينة هي أكثر من
واحد فإن ذلك إنما أتى في الشيء الملتزم من عدم أمور وذلك قسم سيأتي والذي يظهر في البيت أن
القرينة مجموع فإن نأفوا مع قوله بماذا أجمع بين لأن الأول دل على العقوبة والثاني دل على عدم إرادة
النار الحقيقية فإن الذي هو في الآيمان السلاح لا النار فإن الغالب أنها توجب ولا يطول مكنتها في الأيدي
وقول المصنف أو أكثر ينبغي أن يكون معطوفاً على أمر ليكون تقديره أنها أكثر من أمر واحد فيكون
أمر واحد دونه لا يكون معطوفاً على قوله واحد فإنه يأم أن يكون التقدير أو أمر أكثر من واحد فإن
ذلك لا يصح إلا بأن يكون الأكثر من أمر واحد يصدق عليه وفيه يصدق الأمر ظاهر الوحدة
وأما يقال أمر واحد زيادة إيضاح أو لا حتماً عن الآية إلا جاعية (قوله أو معان ملتزمة) أي معان

(١٠ - مروح التلخيص رابع) الخلاصة * و بعد ما مضى رفق الجزاء حسن ورفعه بعد معار عوهم * فإن قلت إن الجارة ب تكون
أيما بالنار الحقيقية في لاجات الزيران على حقيقتهما فيكون التمدنحو بهم بالآخر قلت أن القتال يرى الاختيالي يمتنع وليس فيها
أحق كاره العدل والآيمان بل تعديهما بالسيف (قوله من يوط) تفسير للتمتمة وقوله يكون الجميع أي المجموع وقوله لكل واحد أي

(١) قوله إلا عاقبة هكذا في النسخ وصوابه العيانة بكسر العين كما في المصباح أهم محمده

كأن في قول البصري

وصاعقة من لصله تنكفي بها • على أروس الاقران خمس مصائب

عني خمس مصائب لأن الممدوح فذكر أن هناك صاعقة ثم قال من لصله فبين أنهم من لصل سيفه ثم قال على أروس الاقران ثم قال خمس فذكر عدد أصابع اليد اليمنى من مجموع ذلك غرضه

فظهرت مقابلة لقوله أو أكثر (قوله فلا يصح جله مقابلا له) أي لانه من أفراد (قوله وفسما) عطف م ادف (قوله قوله) أي البصري من قصد من الطويل وبعد البيت تكاد اندامها يفيض على العدا • لدى الحرب تنفي في قناوقواضب
التي مصدر تنبت الشيء أي ضاعفت والقناوقاضب القواطع (قوله وصاعقة) يروي بالجر على أضارب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من لصله وخبره قوله تنكفي بها والصاعقة في الأصل نار صاوية وبها وقته ما أصابته تحدث غالباً باند الرعد والبرق (قوله من لصله) بيان لصاعقة أي صاعقة هي لصله فجعله صاعقة أو المراد صاعقة ناشئة من لصله فكان لصله صاعقة تحرق الاعداء والاول أظهر والى الثاني ذهب الشارح (قوله أي من لصل سيف الممدوح) أشار به إلى أن ضربه لصله الممدوح في الكلام حذف ما فوجوز أن يرجع الضمير للمدح (٧٤) ولا حذف ولا إضافة لادنى ملايسة قال في الاطول والنصل هو حد السيف كأن الصالح

أو نفس السيف الخال عن المقبض كما في القاموس فقد اخفى المقبض في يده اه وكلام الشارح ظاهر على الاول لا على الثاني الا أن يجعل إضافة لصل للسيف للبيان وعليه فيصالح لتقديره حد تأمل (قوله رب نار) هذا تفسير للصاعقة وقوله من حسيه فيه إشارة إلى أن النصل هو حد السيف وقوله يقتلها أي تلك النار وهي نفس السيف ولنا لم يقل يقبأ أصله الذي هو السيف وقوله يقتلها فوجز ليكون الباء التعلبية (قوله) على أروس الاقران

فلا يصح جله مقابلا له • (قوله وصاعقة من لصله) أي من لصل سيف الممدوح (تنكفي بها) من انكفا أي انقلب والباء للتعدية والمعنى رب نار من حسيه يقتلها (على أروس الاقران خمس مصائب) أي أن لصله الخمس التي هي في الجود وجوم المطايا كالصائب أي يصاعلها أي تكافئ في الحرب فيهلكهم بها لول استمار المصائب لأن لصل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة بين أنهم من لصل واحد منها على حدة بوصف المعاني بالاشتراك للدلالة على تخيل قوله أو أكثر بقوله لعافوا العدل والامان القنضي لاستقلال كل منهما بالدلالة وتخييل المعاني الملتزمة بما كانت فيه الدلالة لمجموع يعلم أن قوله أو أكثر لا يدخل فيه قوله أو معان لان المراد بالاول ما يتقدم ودل عليه ما ذكر أن يكون كل واحد بحيث يستقل بالدلالة والمراد بالمعاني أن يكون المجموع هو الدال على هذا الصع القابلة والعلف بأوا مؤذنة للتعار لتبيان المخطوفين (قوله) أي وشال المعاني للثمة قوله (وصاعقة) أي ورب صاعقة وهي في الأصل نار صاوية تهلك ما أصابته تحدث غالباً باند الرعد والبرق (من لصله) أي تكون تلك الصاعقة من لصل سيف الممدوح والنصل حديدة السيف وحدوث الصاعقة منه إما على طريق البحر يد كما يأتي في البدع بأن يجعل لصل السيف أصلاً تحدث منه هوائ على حد قولك لقيني منه أسداً وعلى طريق الاستعارة بأن تستعير الصاعقة إلى ضرب السيف الذي يقع به الأهللاك وعلى كل حال فهو بقيد الترشيح باعتبار أصله لانه يلائم المصائب المستعارة لأن لصل الممدوح في قوله (تنكفي) أي تنقلب (بها) أي تلك الصاعقة والباء في هذا التعلبية (على أروس الاقران خمس مصائب)

مر تبطنها ببعض يري أن تكون القرية بقاها امر كباومثله يقول الصنري وصاعقة من لصله تنكفي بها • على أروس الاقران خمس مصائب

الاروس جمر أس والاقران جمع قرن وهو المكافئ والمائل وكلاهما جمع قلة أو فرقة جمع الكثرة لما فيه من الإشارة إلى قلة أو كثرة في الحرب وقلة أمثاله فيها وإلى الاستغفاف بامرهم وتقليلهم في مقابلته ولا يخفى ما فيه من اللطف والمراد بأروس الاقران جمع الكثرة قرينة للدخا كل من الجعين يستعار للدخا كقيل هذا مبني على أن جمع الكثرة موضوع للمقوف العشرة أما على انه موضوع لما فوق الاثني وان الجعين إنما يغترفان في الغاية لا في البداية فلا يستعار جمع الكثرة للقلة نعم يستعار جمع القلة للكثرة كما هنا (قوله خمس مصائب) فاعل تنكفي بها وجوم من إضافة الصفة للموصوف كما أشار به الشارح بقوله أي أن لصله الخمس والمراد العليا فقط والاول لا لصل كثيره وعبر الشارح بالانامل دون الأصابع مع أن الذي يقبض على السيف وينقلب به على الاعداء الأصابع لا الانامل بل باللفظ في صاعقة الممدوح أي أنه لشجاعته وقوته لا لكفعله ولا مشقة في قلب السيف على الاقران بالانامل وهذا إذا أراد بالانامل حقيقة ما يحتمل أن أراد بالانامل الخمس الأصابع مجازاً وعلى هذا فلا مبالغة (قوله فاني هي في الجود لم) أشار بهذا إلى أن البيت فيمن المحسنات البدئية والاستيعاب حيث ضمن الشاعر مدح الممدوح بالثجاعة مدحه بالضاعة (قوله وجوم المطايا) أعني المومون من المصائب

* ثم الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة (٧٥) وباعتبار اللفظ باعتبار أمر خارج عن ذلك كله

سيفه ثم قال على أن رؤس الاقرا ن ثم قال خسر فذكر العدد الذي هو عددا لامل فظهر من جميع ذلك انه أراد بالسحاب الانامل (وهي) أي الاستعارة (باعتبار الطرفين) المستعار منه والمستعار له (فسميان لان اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين (في شيء لما يمكن

ومعنى البيت ان المدح كثيرا ما يحدث لنهر من حديثه بقلبه على أن رؤس الاقرا ن ليلكم بها والمراد بقلب النهر قلب السيف الذي هو أصل تلك النار وأما قلبها بألمة التي هي بالسحاب في عموم المتعاطيا وكثرة النفع فقد استعار السحاب لانامل المدح ثم ذكر الصاعقة على وجه التبريد والاستعارة ترسها باعتبار أصلها كالتقدم وذكر أن تلك الصاعقة من فصل سيفه وذكر أن تلك الصاعقة بقلها بقلب ألمها الذي هو السيف على أن رؤس الاقرا ن ليلكم بها وذكر لفظ الخس عددا لانامل فدل بمجموع ذلك على أن المراد بالسحاب الانامل وأعماله يقل بدل الانامل الاصابع الإشارة إلى أن قلب السيف على الاقرا ن لقوة المدح يحصل بالانامل والمراد بالميل فقط بديل ذكر ما يدل على أن عددها خمس فقط ووجه الأرو س بصيغة القلة إما لاستعارة صيغة القلة لكثرة ما هو موجود في كلامه وإلا لبراء إلى أن أقران المدح في الحرب غاية في القلة وإلا لاستخفاف بأمرهم وتقليلهم في مقابلته ثم كون مجموع ما ذكره هو الدال فيه أنه لو أسقط بعضها كانه ظاهرا ورؤس الاقرا ن بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد اللهم إلا أن يراد بالدلالة الواضحة البالغة ويمكن أن يراد بكونها معاني متممة أنهار بعلى لادعى وجه العطف المؤذن بالاستقلال بل على وجه الابدال لما مؤذن بعدم الاستقلال حتى لو حذف بعضها أفاد التركيب تقدرا المحذوف (وهي) أي والاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار آخر غير ما ذكره في (باعتبار الطرفين) أي المستعار منه والمستعار له (فسميان) القسم الأول الواقعي وهي التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء واحد والثاني العنادي وهي التي لا يمكن اجتماعهما والى هذا أشار بقوله (لان اجتماعهما) أي أعانقلنا أنها تنقسم إلى قسمين باعتبار الطرفين لان اجتماع طرفيها (في شيء) واحد (لما يمكن) بأن يكون المعنى المنقول أراد انامل المدح فذكر أن تلك الصاعقة ثم قال من فصله فين أهم من فصل سيفه ثم قال على أن رؤس الاقرا ن ثم قال خسر فذكر عددا اصابع اليد بيان من مجموع ذلك غرضه كذا قال المصنف وفيه نظر إما قوله أراد انامل المدح فالاحسن أن يقال الاصابع كذا ذكره هو آخر أو السكا كذا ذكر الانامل والاولا وأما وكان مقصودهما أن تشبيه الانامل بالسحاب المتبع من تشبيه الاصابع لكن قد يعكس لان الانامل على الإطلاق أكثر من خمس وأرادة الأعملة العيان كل اصبع تكلف لاجلته وأما القرا ن فإن كان المراد استعارة الصاعقة للسيف فالقر ينقله في قوله من فصله وذكر السحاب فإن السحاب ليس من شأنها أن تأتي بالصاعقة ويكونان فرقتين متعاضتين لا حقيقة فقلته شمة منها وأما على أن رؤس الاقرا ن فليس قر ينلان الصاعقة الحقيقية تتكفي على الرؤس إلا أن يقال المعنا على رؤسهم دون غيرهم والصاعقة من شأنها أنها تعصم من واجهته فإن سلمنا هذا فهي قرينة ثلاثية منفصلة وأما قوله ثم قال خسر فظاهره أن ذكره العدد قرينة وليس كذلك (لان هذا العدد ليس مصر وغان ينسب إلى السحاب والخس وإن لم يكن لها خصوصية بالسحاب وليس لها خصوصية بالمصر وقد معناها بل القرينة ذكر السحاب فينبغي أن يقال ثم قال خسر سحاب وحاصله أن القرينة تعادل حقيقة ملتزمة وإن كان المراد استعارة السحاب للاصابع كذا ذكره الطيبي فالقر ينقله ذكر الصاعقة لان السحاب الحقيقية لا تتكفي بها الصاعقة وكذلك قوله من سيفه فإن السحاب لا تتكفي بها السيوف فهما قرينتان متعاضتان ص (وهي باعتبار الطرفين قتيان الخ) الاستعارة تنقسم إلى اقسام

أما باعتبار الطرفين فهي قتيان لاث اجتماعهما في شيء لما يمكن (قوله فذكر العدد) بخفيف الكاف أي ولا شأن بذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحاب الانامل اذ السحاب الحقيقية ليست خسا فقط (قوله فظهر من جميع ذلك) أي من ذكر الصاعقة ومن كونها ناشئة من حديثه ومن انقلابها على أن رؤس الاقرا ن ومن كون المنقلب بها خسا وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسحاب الانامل المدح فظروا أن أسقط بعضها كلفظ الخس وأرؤس الاقرا ن بأن يراد بالقلب تحريك السيف باليد فهم المراد على أن إضافة الصاعقة لتصل السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها بعض يكون الجميع قرينة اللهم إلا أن يراد الدلالة الواضحة البالغة في الوضوح والحاصل أن الدلالة الواضحة على المراد متوافقة على الجميع وهذا لا ينافي كتابة بعضها في أصل الدلالة على المراد وحجته فقول الشارح

سابقا مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة ناطرة للدلالة الواضحة بالفتى في الوضوح لاصل الدلالة لاختلافها

والمجتمع وتسمى الأولى وفريقية والثانية عنادية أمّا الوافقية فمكتوبة تعالى أحييناه في قوله أومن كان ميتاً فأحييناه فان المراد أحييناه
هديناه أي أومن كان ضالاً فهديناه والهداية والحياة لا شئ في جواز اجتنابهما في شئ وأمّا العنادية فقها ما كان وضع التشبيه فيه على
ترك الاعتداد بالصفوة وان كانت موجودة لم يلزمها مجامعها والمقصود منها وما اذا خلت عنه لم تستحق الشرف

(قوله استعاره الاحياء) أي استعار هذا المصطلح وله الهداية بمقتضى ما استعاره أي استعاره لها بمقتضى الهداية بمعنى الدلالة على طريق
توصل الاحياء بمعنى جعل الشئ حياداً معاداة من فرض من أفرادها ووجه التشبيه بين الاحياء والهداية ترتب الانتفاع والمأثر على كل منهما
كأن وجه التشبيه بين الامانة والاضلال ترتب في (٧٦) الانتفاع على كل منهما وانما قال استعاره الاحياء مع أن المستعار الفعل

أعني أحييناه لان استعارته
تبعية لاستعارة المصدر
أعني الاحياء (قوله ما
يمكن اجتنابهما) أي من
الشئين اللذين يمكن
اجتنابهما في شئ أي فقد
اجتماع في الله سبحانه وتعالى
فانه حي وهادي (قوله
وهذا) أي قولنا والاحياء
والهداية مما يمكن
اجتنابهما (قوله أولى
من قول المصنف) أي في
الانصاح (قوله لان المستعار
منه هو الاحياء والحياة)
ان قلت مقتضى هذا
التعليل أن يكون ما قاله
المصنف خطأ وأن ما قاله
المشارح هو الصواب قلت
انما قال المشارح وهذا
أولى لا مكان أن يقال مراد
المصنف بالحياة الاحياء
لكن كما أثر له (قوله وما
قال نحو أحييناه) أي
ولم يقل نحو أومن كان ميتاً
فأحييناه حتى يكون ميتاً
داخل في التخييل أيضاً

نحو أحييناه في أومن كان ميتاً فأحييناه أي ضالاً فهديناه) استعاره الاحياء معناه الحقيقي وهو جعل
الشئ حياً لله في الشئ في الدلالة على طريق توصيل الى المصالح والاحياء والهداية بما يمكن اجتنابهما
في شئ واحد وهذا أولى من قول المصنف ان الحياة والهداية مما يمكن اجتنابهما في شئ واحد لان
المستعار منه هو الاحياء والحياة وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين في استعارته المبتدأ والمفعول لا يمكن
اجتنابهما في شئ إذا لم يوصف بالاضلال (ولتسم) الاستعارة التي يمكن اجتناب طرفيها
في شئ (وفريقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (ولما مجتمع) عطف على ما يمكن

اليومونه لا تتأني بينهما فيصير كونها وصفين لشئ واحد وذلك (نحو) أي المصدر المشتق منه
(أحييناه في) قوله تعالى (أومن كان ميتاً فأحييناه أي) كان (ضالاً فهديناه) قوله أحييناه
مأخوذ من الاحياء وهو ايجاد الحياة في الشئ واعطائه حاله وقد استعير لاجداد الدلالة على الطريق
الموصلة الى المقصود ووجه التشبيه بين اعطائه الحياة ويجادها لموصوفها وبن ايجاد الدلالة على الطريق
الموصلة الى المقصود ترتب الانتفاع والمأثر على كل منهما كأن وجه التشبيه بين الامانة والاضلال
ترتب في الانتفاع ولاشك أن الاحياء والهداية يمكن اجتنابهما في موصوف واحد وقد اجتمعا في
جانب الله تعالى لانه أحياء هادي وقولنا الاحياء والهداية يمكن اجتنابهما أولى من قول المصنف في
الانصاح والحياة والهداية مما يمكن اجتنابهما وذلك لان أحياء فعل مأخوذ من الاحياء لا من الحياة
فالاحياء هو المستعار حقيقة وان تضمن استعارة الاحياء استعارة الحياة أيضاً وانما قلنا المصدر
المشتق منه أحييناه ولم ندع اللفظ على ظاهره لان الاستعارة في أحييناه تبعية فكل من فعلها في
المصدر أولى لا صالته ولم يعتبر المصنف في هذا القسم استعارة الموت للضلال ولذلك قال نحو أحييناه لان
الطرفين أعني الموت والاضلال لا يمكن اجتنابهما اذا اضلال سأل طريق يؤدي الى العطب كالسكر
والموت لا يجتمع ذلك للضلال أعني الكفر اذا يقال في الميت ضال وأما كون الكافر بدمونه كافراً
فذلك باعتبار اعطائه حكم الكافر وتسميته بملصق والا فلا يجوز به الموت (ولتسم) هذه الاستعارة
التي يمكن اجتناب طرفيها في شئ واحد (وفريقية) لاتفاق طرفيها أي موافقة كل من طرفيها صاحب
في الاجتناب مع في موصوف واحد (ولما مجتمع) معطوف على قوله ما يمكن أي اجتناب معنى طرفي
واقسامه انارة يكون بحسب اعتبار الطرفين أي طرفي التشبيه المضمر في النفس وهما المشبه والمشبّه به
ونارة باعتبار الجامع ونارة باعتبار الثلاثة جميعاً أي الطرفين والجامع ونارة باعتبار اللفظ ونارة باعتبار

(قوله بما لا من اجتنابهما) أي فقد اجتمع في الآلية الاستمراران الوفاقية والعنادية (قوله اذا لم يوصف) (كاستعارة
بالضلال) أي لان الموت عدم الحياة والاضلال هو الكفر والمبتدأ المعاد للحياة لا يتصف بالكفر لا باعتبار ما كان لا حقيقة فلا ان الكفر
مجد الحق والمبعد لا يقع من الميت لا تتفاء شرطه وهو الحياة (قوله وتسم وفريقية) أي تسميه وهو وفاقية لا انتفاعية لان وفاقية أنسب ببنادة
واللام في قوله ولتسم لأم الامر أي ادع الى تسخير الوفاقية وانما لم يقل وتسمى اشعار بان هذه التسمية من جهة المصنف لا قديراً (قوله)
لما بين الطرفين من الاتفاق) أي الاجتناب وعدم البينة وكان الأولى أن يقول لما بين الطرفين من الوفاق لان المعاقلة على بابها اذا
كل من الطرفين وافق صاحب في الاجتناب مع في موصوف واحد

كاستعارة اسم المعلوم للوجود اذا لم تحصل منه فائدة فمن الفوائد المطالب بمن مثله فيكون مشار كالمعروف في ذلك أو اسم الموجود للمعروف اذا كانت الآثار المطالب بمن مثله موجودة حال عدمه فيكون مشار كالموجود في ذلك أو اسم الميت لشيء الجاهل لانه عدم فائدة الحياة المقصود بها أعني العلم فيكون مشار كالميت في ذلك ولذلك جعل النظم موتا لان النظم لا يشعر بما يحضره كما لا يشعر الميت أو الحى العاجز لان العجز كالجمل يحطون فدر الحى ثم الضدان ان كانا قائلين للعدم والضعف كان استعارة اسم الاشياء للضعف أولى وكل من كان أقل علما أو ضعف قوة كان أولى بأن يستعارة اسم الميت ولما كان الادراك أقدم من العقل في كونه خاصة للحيوان كان الأقل علما أو أولى باسم الميت أو بالجمادى من الأقل قوة وكذا في جانب (٧٧) الاشتغال كل من كان أكثر علما كان أولى بأن

يقال له انى وكذا من كان اشرف علما عليه قوله تعالى أو من كان سينا فأحييناه فان العلم بوحدة الله تعالى وما أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم اشرف العلوم

(قوله كاستعارة اسم المعلوم) أى وكاستعارة الميت للضال اذا لا يجمع الموت والضلال فى شئ ثم ان اضافة استعارة للاسم بيانية وأما اضافة اسم للعدم فيصح جعلها بيانية أيضا ويصح جعلها حقيقة بأن يراد بالمعروف الامر الغير الموجود ويراد باسمه اللفظ الدال عليه وهو لفظ معدوم وذلك بأن نقول فى زيد الذى لا نفع به رأيت اليوم معدوماً فى المسجد أو نقول جاء المعلوم ونحو ذلك فنبه الموجد الذى لا نفع فيه بالعدم واستعارة العلم

(كاستعارة اسم المعلوم للوجود لعدم غناؤه) هو بالفتح النفع أى لا تنفعا للنفع فى ذلك الموجود كالمعروف لا شك أن اجتماع الوجود والمعدم فى شئ يمتنع وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عدم وقد لكن بقيت آثاره الجلية التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه (ولتديم) الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ (عنادية)

الاستعارة إما يمكن وإما يمتنع لكونها متنافيين (كاستعارة اسم المعلوم للوجود) أى كاستعارة اجتماع الطرفين فى الاستعارة التى هى اسم المعلوم اذا نقل وأطلق على الموجود (لعدم غناؤه) بفتح الغنى أى لعدم فائدته فان الموجود المديم الفائدة هو والمعروف سواها فنقل ذلك الموجود لفظ المعلوم وهذه المشابهة ولا شك ان معنى الطرفين أعنى الموجود والمعدم لا يجمعان فى شئ واحد بأن يكون موجودا معدوماً فى ان واحد لان المعدم والوجود على طرفي النقيض وكذلك عكس ما ذكر أعنى استعارة اسم المعلوم للوجود لعدم غناؤه وذلك العكس هو أن يستعارة اسم الموجود للمعروف لوجود فائدته وانتشارها ثم فان ذلك لا يوافق الواقع لانواع المستبعدات وكان مفقودا هو والموجود سواها فى وجود الآثار عنهما وابقاها لادعوى فى الناس ذكره وتديم فيهم اسمه فتكون حياة ذكره كحياته فاذا نقل لفظ الموجود وأطلق على المعلوم المفقود لوجود ما ثم حتى كأنه حاضر تحصل عنه الآن لكونه سافها كانت استعارة لفظا للوجود ذلك المعلوم عنادية كالعكس واليه أشار به قوله (ولتديم) هذه الاستعارة التى لا يجمع طرفاها فى شئ لتنافيها (عنادية) لان طرفيها يمتدان ولا يجمعان

أمر خارج عن جميع ذلك في التقسيم الاول باعتبار الطرفين فهى تنقسم باعتبار اعتبارها قسمين أحدهما ان يكون اجتماعها أى الطرفين فى شئ يمكننا كقوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أى ضالا فهديناه فالاحياء والهداية يمكن أن يجمعان فى شئ (ولتديم) أى تسمى الاستعارة اذا كان طرفاها يمكن اجتماعهما وفاقية توافق طرفيها الثانى ان يكون اجتماعهما فى شئ يمتنع والمعادى ما كان وضع اتشبيه فيه على ترك الاعتدال بالصفة وان كانت موجودة خلواهما معا ثم تبا كاستعارة اسم المعلوم للوجود بواسطة عدم غناؤه أى نفعه فان الموجود والمعدم لا يجمعان وتسمى هذه الاستعارة عنادية لتعاد طرفيها فى الاجتماع وكان المصنف مستغنيا عن هذا المثال بأن يجعل أو من كان ميتا فأحييناه مثلا لافاقية العنادية فان ميتا الاستعارة فيه عنادية لا يشبه فيه الموجود الضال باليت والضلال والموت لا يجمعان لان الضلال هو الكفر الذى يشرطه لحياته لمثل فى الانبعاث للعنادية بالاطلاق

لوجود واشتق من المعدوم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه فهو استعارة قصيرة نسبة عنادية لان من المعلوم أن الوجود والمعدم لا يجمعان فى شئ قال فى الاطول ولا يتوقف استعارة اسم المعلوم للوجود على عدم نفعه أصلا بل يمكن الاستعارة للنافع فى أمر غير نافع فى آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح) أى المدوم أو بكسر التين مع المدوم والترتيم بالصوت سر التين مع القصير فاسم ليسر والاستثناء وأما بالفتح مع القصير فهو لفظه ممل (قوله ولا شك أن اجتماع الموجود) وهو الاستعارة لاصالة توفر له والعدم أى وهو المستعار منه أصالة (قوله وكذلك استعارة اسم الموجود) هذا عكس مثال المصنف فيشبه عدم الشيء مع بقائه آثاره الجلية بوجوده ويستعار الوجود للمعروف يسبق من الوجود موجود بمعنى معدوم بقيت آثاره الجلية فهو استعارة قصيرة عنادية لان اجتماع الوجود والمعدم فى شئ يمتنع

ومنها ما استعمل في ضمه معناه أو تقيضه بتزليل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة حكم أو عليه على ما سبق في التشبيه كقوله تعالى فبشرهم بعذاب أليم ويخص هذا النوع بامم التكمية أو التملية

(قوله لتعاند الطرفين) أي تنافهما (قوله وامتناع إحداهما) عطف تفسيران قلنا أن الواقع بين الطرفين والعناد بينهما كما يتأصلان في الاستعارة بتأنيث في التشبيه فلم يذكر هناك أحجب بأن المقصود المبالغة لقولنا يخفى أن جعل أحدا المتعاند من جنس الآخر متعاده به أشد من العتوة وغرابته من تشبيه أحدهما بالآخر (قوله التكمية) أي كما كان النقص منها التكم والتكم والسخرية (قوله والتملية) أي ما كان النقص منها إيراد التكميل لصورة شيء مبالغ للاستغراف (قوله أي الاستعارة التي استعملت الخ) أشار بهذا الضابط على كل من التكمية والتملية وحاصله أن يطلق اللفظ الدال على وصف شيء يقع عليه كإطلاق التكميل على البديل والاسد على الجبان ولا يصح فيها إطلاق البديل (٧٨) على الكريم ولا إطلاق الجبان على الاسد وقد علمت من هذا أن التكمية

والتملية بمعنى الآن الفارق بينهما من جهة أن كان النقص الحامل على استعمال اللفظ ضد معناه الهزء والسخرية بالمقول فيه كانت تكمية وإن كان النقص الحامل على ذلك بسطاً للمعنى وإزالة السأمة عنهم بواسطة الاتيان بشئ مبالغ مستطرف كانت تملية فإذا أطلق الاسد على الجبان فقد نزل التضاد منزلة التناسب كما هو أليفاً وشبه الجبان بالاسد بجامع الشجاعة الموجودة في الثوب وهو الجبان تنزيلاً والموجودة في التشبيه وهو الاسد حقيقة واستعير اسم الاسد للجبان استعارة مصرحة (قوله في ضد معناها الحقيقي أو تقيضه التضاد) أي أن

لتعاند الطرفين وامتناع إحداهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التكمية والتملية) وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضدها معناها الحقيقي (أو تقيضها) أي تنزيلاً للتضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تعليم أو تنهك على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الأخبار

في شئ واحد أو ما يخص على العناد في الاستعارة دون التشبيه لأن العناد في الاستعارة المقصودة للاتحاد أغرب بخلاف التشبيهين (ومنها) أي ومن العناد نوعي التي لا يجمع مفهوم طرفيها الاستعارة (التكمية) وهي التي يقصدها الهزء والمضرة بالمستعارة (والتملية) وهي التي يقصدها التلطفة والاتيان بشئ مبالغ يستطرفه الحاضرون وقد تقدم في التشبيه ما يفهم منه صحتها في مثال واحد أو ما يختلفان في القصد ففسرهما باعتبار صورتهما الاستعمالية بقوله (ومها) أي التكمية والتملية ما استعمل في ضده أي ما الاستعارة التي استعملت في ضدها معناها الحقيقي (أو تقيضه) أي أوفى تقيض معناها الحقيقي ومن تفسيرهما ما يبيّن واحد يعلم أيضاً كما تقدم أنهما إنما يختلفان بالقصد لاقى الصورة الاستعمالية وانما يحقق الاستعارة التكمية والتملية (لـ) أجل (ماض) أي بسبب ما مر في التشبيه من أنه نزل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تعليم أو تنهك يقال للجبان ما أشبه بالاسد في تنزيل التضاد ولتنقيح الوجود ما أشبه بالوجود في تقاعه وقد علم أن اعتبار التضاد والتناقض بحسب الوصف في هذين المثالين إذا لا تضاد ولا تناقض في الموصوف ويبان ذلك على ما سبق في التشبيه أن أظهر الشئ في صورة ضده مما يستلطف تفصيل به النظر أفعند قصد ما هو غاية السمع بضما يتعلق به لاشك أن ذلك بما يفيد عدم المبالاة به وتوحيشاً شأناً وتزداد بهاته تفصيل بذلك تنهك به عند قصد وقد تقسمز ياد تحقيق لذلك هناك فليراجع من مثل التكم في الاستعارة فقال (نحو) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب أليم) أي أنذرهم فقد استعيرت البشارة أي لفظ البشارة التي هي الميت على الحى الجاهل (قوله ومنها) أي من العنادية التكمية والتملية وهما لم يفسر استعمال في ضده أي ضدهم ضدها أو تقيضه كما مر في التشبيه أن التقيض قد ينزع من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل

الوجوديان اللذان لا يجتمعان وقد رتفعا والنقيضان الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعا واحدهما موجودى والآخر معدى (قوله أي تنزيلاً الخ) تفسير لما مر (قوله بواسطة تلميح) أي الاتيان بشئ مبالغ مستطرف وقوله أو تنهك أي استنزه أو سخرية (قوله فبشرهم بعذاب أليم) نزل التضاد منزلة التناسب فبشره الاتذار بالبشارة بجامع ادخال السرور في كل وإن كان تنزيلاً بالنسبة للتشبيه واستعير اسم البشارة للأنذار بسبب ادخال الأذى في جنس البشارة واشتق من البشارة بشر بمعنى أنذر على طريق الاستعارة التكمية والتملية وهما لم يفسر استعمال في ضده أي الشارح استعيرت البشارة للأنذار أي بعد تشبيهه للأنذار بالبشارة لفتنهما ليعص صفها بقوله التي هي الجوان أو بدعناها لم يصح الحكم باستعارة البشارة إذ الاستعارة أعلمها اللفظ وقد يجب أن المراد الثاني لكن في الكلام حذف صيغ والاصل استعير اسم البشارة الذي هو لفظ البشارة

(قوله بما يظهر) أي بخبر يظهر سرور أو قوله به الخبر به أي بوجه الشخص المخبر بذلك الخبر (قوله للأنذار) متعلق باستعيرت وقوله الذي هو ضده أي فهو الأخبار بما يظهر عبوساً في وجه الشخص المخبر به (٧٨) (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة وتذكر الضمير

لفظ الكونها أخباراً أو ضد الأخبار (قوله بآذخال) (الأنذار) متعلق باستعيرت أي بسبب آذخال الأنذار في جنس البشارة لتزويل التضاد منزهة للتناسب بواسطة التهمك أو التملج (قوله على سبيل التهمك) والاستسزاه) العطف

للتفسير وكان عليه أن يزيد التملج وكذا قوله بعد على سبيل التملج والتطرافه العطف فيه للتفسير وكان عليه أن يزيد والاستسزاه لان كلا من مثال المتن ومثال السارح يلعب التهمك ولتلمج كما علمت (قوله ولا يخفى إلخ) هذا بيان لتكون الاستعارة في وجههم

عنادية (قوله من جهة) واحدة) بحيث يكون البشر به هو المنسربه والمبشر هو المنسربه وأما من جهتين فيأتي بأن يضربك خبراً فلا يزيد ضربك وكسوتك بعد ذلك (قوله وكذا الشجاعة

والجبن) أي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة وأما من جهتين فهو ممكن الأثرى قول

الشاعر أسد علي وفي الحرب نعلمة (قوله وباعتبار الجامع فبان) قد يقال ينبغي أن تكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام لانها داخل في مفهوم الطرفي أو خارج عنهما أو داخل في مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم الآخر يمكن أن يقال أن المصنف

أثر الاختصار فعملها مقامين يندرج فيها الأقسام الأربعة الأولى أن يكون داخل في مفهوم الطرفين والثاني أن لا يكون داخل في

مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم أحدهما أو داخل في مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم الآخر يمكن أن يقال أن المصنف

أثر الاختصار فعملها مقامين يندرج فيها الأقسام الأربعة الأولى أن يكون داخل في مفهوم الطرفين والثاني أن لا يكون داخل في

مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم أحدهما أو داخل في مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم الآخر يمكن أن يقال أن المصنف

أثر الاختصار فعملها مقامين يندرج فيها الأقسام الأربعة الأولى أن يكون داخل في مفهوم الطرفين والثاني أن لا يكون داخل في

مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم أحدهما أو داخل في مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم الآخر يمكن أن يقال أن المصنف

أثر الاختصار فعملها مقامين يندرج فيها الأقسام الأربعة الأولى أن يكون داخل في مفهوم الطرفين والثاني أن لا يكون داخل في

مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم أحدهما أو داخل في مفهوم أحدهما أو خارج عن مفهوم الآخر يمكن أن يقال أن المصنف

فهو قسبان أحد هما ليكون الجامع فيه داخل في مفهوم الطرفين كاستمارة الطيران للعدو كما في قول امرأته بنى الحرث ترثي قتيلاً
لويشاطر لم يذويمة • لاحقاً لأطال نهذ وخصل

مفهومها هو شامل لما يكون خارجاً عنها وما يكون داخل في مفهوم أحد هـما خارجاً عن مفهوم الآخر ولعله لذلك عبر في الثاني بغير
داخل لا يخرج عن مفهومها (قوله أي ما قصد اشتراك الخ) وهو الذي يسمى في التشبيه وجه الشبه لا بسبب التشبيه وسواء هنا
جامعاً لأنه داخل في التشبيه تحت جنس التشبيه به ادعاء وجميعهم أفراد التشبيه تحت مفهومه وأعلم أن الجامع في الاستمارة متعلق
بالعلاقة وذلك لأن العلاقة في قولك رأيت أسداً الإنسان هو المشابهة في الشجاعة فالجامع هو الشبه لأن بسببها أدخل التشبيه في جنس
التشبيه به ادعاء وجميعهم أفراد تحت (٨٠) مفهومه (قوله أمداد داخل في مفهوم الطرفين) أي بأن يكون جزءاً من مفهومها

أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسبان لأنه) أي الجامع (أمداد داخل في مفهوم الطرفين) (المستعار
له والمستعار منه (نحو قوله) صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل عسك بنان فرسه) (كلام مع هـمة
طار إليها) أو رجل في شعبة في غنيمته يبعد الله تعالى حتى يأتيه الموت قال جابر الله الجمعية الصيحة التي
يغزو عنها وأصلها من هاع يسع اذاجين والشعقة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بنان
فرسه واستمد الجبل في سبيل الله أو رجل أعزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غنم لغيره قليل
يرعاه أو يكتفي به أي أمر معاشه ويبعد الله تعالى حتى يأتيه الموت استمار الطيران للعدو والجامع داخل
في مفهومها

لكونه جنساً أو فصلاً لذلك
المفهوم (قوله بنان)
هو بكسر الباء العين الجاهل
قوله طار إليها أي عدا
إليها فثبه العدو الذي هو
قطع المسافة بسرعة في
الأرض بالطيران الذي
هو قطع المسافة بسرعة في
الهواء واستعاره اسم التشبه
به لتشبه واشتق من الطيران
طار بمعنى عدا والجامع
قطع المسافة بسرعة وهو
دأخل في مفهوم كل من
المستعار له وهو العدو
والمستعار منه وهو الطيران
لأنه جنس لكل منهما
وفصل العدو عنه وعن
الطيران كونه في الأرض
كأن الفصل الميزان الطيران
كونه في الهواء واستناد
الطيران في الحديث للرجل
بجاء عقل ولا يصل طار
فرسه بسعيه إليها (قوله)

التشبيه وجه شبه كما يسمى في باب الاستمارة جامعاً (قسبان) وذلك (لأنه) أي لأن الجامع بين
المستعار منه والمستعار إليه (أمداد داخل في مفهوم) ذينك (الطرفين) أعني المستعار منه وإليه
بأن يكون جنساً أو فصلاً الجنس لهما وذلك (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل
أسك بنان فرسه (كلام مع هـمة طار إليها) أو رجل في شعبة في غنيمته حتى يأتيه الموت قال
الزخشمي الجمعية الصيحة التي يغزو عنها وأصلها من هاع يسع يعني اذاجين كان الصيحة لما
أوجب جينا سميت جامعاً لذلك الشعقة رأس الجبل والفنية بدل أنشأ من الشعقة بتقدير في غنيمته
فيها والمعنى خير الناس رجل استمد الجبل أو كنى عن الاستعداد للجهد بأخذ عنان الفرس لاستزاده
أي به بقرائن الأحوال أو رجل أعزل الناس وسكن في رؤس بعض الجبال في غنم له فيقال يركعها
ويكتفي في أمر معاشه بما يبعد الله تعالى حتى يأتيه الموت فقوله صلى الله عليه وسلم طار إليها استمارة
تبعه للطيران وهو مستعار العدو والجامع بين العدو والطيران داخل في مفهومها

فقط وذكره بذلك الاعتبار قسمين وهما أشار بقوله ومهما فها وأشار إلى الأول بقوله لأنه أي لأن
الجامع بين التشبيهين أمداد داخل في مفهوم الطرفين بربان يكون الجامع أمر أعم مما في كل من الطرفين

أورجل الخ) أول التقسيم تغير الناس مقسم لذين القسمين وليست للترديد (قوله في شعبة بنشمع الشين المحضة
وتحريك العين المهملة وادخاها (قوله في غنيمته) في بمعنى مع وهو حال من الضمير المستتر في الطرف أو أنها باقية على حالها بدل من
شعبة بدل أشدال والرابح محذوف والتقدير (قوله قال جابر الله) أي جاري بيت الله احترام والمراد به العلامة محمود الزخشمي (قوله
الصيحة) هي الصوت الملقى عن أي الموجب للفرع والخوف فقوله التي يغزو عنها أي يخاف من أجها (قوله اذاجين) أي الجمعية في
الأصل معناها الجدين واستعمالها في الصيحة مجاز من استعمال اسم السبب في السبب وذلك لأن الصيحة أوجب الخوف
الذي هو الجبن بسببها وهو الجمعية (قوله واستمد الجبل) أي بحيث إذا جمع أصوات المسلمين المجاهد بن عند الحاربة
والحاقة قسم لهم بسرعة أو أخذوا واستمد الجبل هاجدين قوله أسك بنان فرسه فهو كناية عن الاستعداد للجهد لاستزاده أي به (قوله
أخذ بنان فرسه) يصح قراءته بصيغة المفاعلة ورسمه قوله في الحديث بمسك أو يصح قراءته فعلا ماضياً ورسمه قوله بعد واستند
للجهد (قوله في بعض رؤس الجبال) أخذ العنق من المعنى لأن قوله في الحديث في شعبة المرامنة في أي شعبة وليس المراد منه
في كل شعبة لاستعماله ذلك (قوله ليل) أخذ القلب من التصغير (قوله العدو) أي عدو الفرس وهو ذهابها للحرب بسرعة

وكما جاء في الخبر كلما جمع هيئة طارها فان الطيران والعدو يشتركان في أمر داخل في مفهومها وهو قطع المسافة بسرعة ولكن الطيران أسرع من العدو ونحوهما قول بعض العرب

فطرت عنصلي في يعملات * دواي الأبد يحطن السربا

يقول إنه تام بسيفه مسرعا إلى فوق فمخرجه وسدته أي يهين تحطن السربا المشددة على أرجلها واستمارة الانضباط لا ينساق الفجر في قوله * كالنجر فاض على نجوم النهب * فإن النض، موضوع لحركة الماء إلى وجه مخصوص وذلك أن يفارق مكانه دفينة فينبسط للفجر بانسلاطه بذلك واستمارة التقطيع لتفريق الجماعة وإبعاد بعضهم عن بعض في قوله تعالى وقطعه ناههم في الأرض أعماكان القطع موضوع لازالة الاتصال بين الأجزاء التي بعضها يلتصق ببعض فالجمع بينهما لازالة الاجتماع التي هي داخلية في مفهومها وهي في القطع استمارة الخيط لفسد الدرع في قول القفاي

لم تلق قوما هم شر لا خوتهم * مناعية يجري الدم الوادي تقوم لهم ذنوب نقدتها * ما كان خاطعهم كل زراد (قوله فان الجامع بين العدو أي الذي هو المستمار له وقوله والطيران أي الذي هو المستعمل منه (قوله وهو) أي قطع المسافة بسرعة داخل فيها أي لا أنه جنس من مفهوم كل منهما لأن الطيران قطع المسافة بسرعة في الهواء والعدو قطع المسافة بسرعة في الأرض (قوله) إلا أنه) أي ذلك الجامع الذي هو قطع المسافة بسرعة في الطيران أقوى (٨٦) منعتي العدو فلذا جعل الطيران مشبهًا به والعدو

أشبهًا له لوجوب كون المشبه به أقوى من المشبه به في وجه الشبه الذي هو الجامع (قوله ولا أظهر الخ) فيقيد الشرح المناقشة في قول المصنف فان الجامع هو قطع المسافة بسرعة حيث جعل السرعة جزأ من الجامع الواقع جنس للطرفين (قوله والسرعة لازمة له) أي للطيران وقوله في الأكثر أي بالنظر للبالغ ومن غير البالغ يكون الطيران قبله المسافة بالجنح من غير سرعة

الآن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة داخل فيها) أي في العدو والطيران إلا أنه في الطيران أقوى من في العدو والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الأثر لا داخلية في مفهومه فلا يرى أن يمثله باستمارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الأجسام المتلفة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعه ناههم في الأرض أيما والجامع ازالة الاجتماع

(فان الجامع) أي أعما قلنا ان الجامع داخل في مفهومها لأن الجامع (بين العدو) أي اللهاب بسرعة (والطيران) هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهومها إذ هو جنس لها فالعدو قطع المسافة بسرعة على وجه الأرض والبارز قطعها بسرعة في الهواء والقطع في الطيران أقوى منه في العدو ولذلك شبه العدو به وأعما فسر العدو باللهاب لينا بالركوب الذي دل عليه الكلام ولا فالعدو عرفا لما يكون على الرجلين فلا يناسب الركوب هذا إذا كان يمشي بالطيران متعلقا للقطع في الهواء بسرعة وكثيرا ما يلتصق الطيران على ذلك بالجنح كما يقال طارت بالراح ولكن الأظهر أن الطيران وصف فهو داخل في مفهومهما كتشبيه ثوب بالخرق نوعه ما أو في جنسها قال حكايب كلما جمع هيئة طارها والذى في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم في النازي كل جمعة أوقرة طار عليه هذا لفظه عليه أي على الفرس فان الجامع بين طار وعدا هو قطع المسافة بسرعة وهو أمر موجود في

(٨٦ - فمروح التلخيص رابع) (قوله لا داخلية في مفهومه) أي وليست السرعة داخلية في مفهوم الطيران بحيث أنه لا يوجد بدونها بخلاف العدو فان السرعة لازمة له فهو بخلافه عن قطع المسافة بسرعة بقوامه وحيث كانت السرعة لازمة للطيران وداخلية في مفهوم العدو فلا يكون الجامع داخل في مفهوم الطرفين لأنه في أحدهما لازم لا جنس وحيث فلا يثبت ما في مائة المصنف من التمثيل ولا ما ذكره بعدوا أعما بالشرح لا يظهر لا يمكن الجواب بأن المتفصلة في الجامع قطع المسافة في كل لائق السرعة ولا شك أن قطع المسافة داخل في مفهوم الطرفين أو لا إشارة إلى أن كون الطيران ما ذكر ليس قطعيا (قوله فلا يرى الخ) غير الأولى لما مر من أن معنى الاعتراض ليس قطعيا ولا يمكن الجواب عنه بما مر ولا أن المشاحقة لا يمكنه ليست من دأب المحققين لأنها ذكر لا يضاع القاعدة على تقدير حتمها لكن الأولى أن تكون جمعة (قوله أن يمثله) أي الاستمارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله باستمارة التقطيع) أي باستمارة هذا الخط وقوله الاتصال بين الأجسام المتلفة بعضها ببعض المناسب لقوله بعد والجامع ازالة الاجتماع الخ أن يقول الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الأشياء الجمعة متلفة بعضها ببعض لا لاجل أن يظهر كون الجامع المذكور داخل في مفهوم التقطيع وإن كان لازالة الاتصال هو التي ازالة الاجتماع تأمل من تقرير شيخنا العدوي (قوله لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض) أي الموضوع لازالة الاجتماع بقيد كون الأشياء الجمعة غير ملتصقة ببعضها ببعض والسطف في قول الشرح وإبعاد بعضها عن بعض بالتفسير

فإن الجماعية تضم فرق القمص والسرد يضم حلق الدرغ فالجميع بينهما الضم الذي هو داخل في مفهومها وهو في الأول أشد وكاستعارة النثر لاسقاط المنهزمين وتفرقهم في قول أبي الطيب

نثرهم فوق الاحسب نثرة * كما نثرت فوق العروس الدرهم

لان النثران جميع اشياء في كتبها وعاء يتم فصل بتفرق معه دفعت من غير ترتيب ونظام وقداستعاره لما يتضمن التفرق على الوجه الخصوص وهو ما اتفق من لسان المنهزمين في الحرب دفعت من غير ترتيب ونظام فبقاى المصوح لانه مبني

(قوله الداخلة في مفهومها) أى في مفهوم التقطيع والتفرق وذلك لما علمت أن مفهوم التقطيع ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء الحقة متميزة بعضها ببعض وأن مفهوم تفرق الجماعة وإياد بعضها عن بعض ازالة الاجتماع بقيد كون الاشياء الجمعة متميزة بعضها ببعض فملا في الاول من المنهزمين الثاني وقيد كونها متميزة فصلا في الثاني عجزا له عن الاول (قوله هو) أى ازالة الاجتماع في القطع أشد أى أقوى لئلا يخاف ان اتصال الاسود تفرق الاستعارة في الآية المذكورة أن يقال اعتبر تشبيه التفرق بالقطع مع جماع ازالة الاجتماع في كل واستعارة التقطيع للتفرق واشتق من التقطيع قطعنا معنى فرقنا ففى استعارة قصر محبة تبعية (قوله والتفرق الخ) هذا جواب عما يقال انهم جعلوا اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة استعارة وجعلوا اطلاق المرسن الذي هو اسم لحل الرسن أعنى أنف الدابنيل أنف الإنسان مجازا من سلامه أنه قد اعتبر في كل من (٨٧) المعنى الحقيقي للتقطيع والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا

الداخلة في مفهومها وهي في القطع أشد والتفرق بين هذا وبين اطلاق المرسن على الانف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفرق الجماعة هو أن خصوص الوصف السالكين في التقطيع مرمى في استعارته لتفرق الجماعة بخلاف خصوص الوصف في المرسن

الطير وهو مخصوص بكونه بالجنح واطلاقه على غير ذلك نحو زفاطيران على الأظهر هو قطع المسافة بالجنح وليس من شرط اطلاق الطيران على ذى الجنح وجود السرعة بل على لزامة غلبا على هذا لا يكون القطع بسرعة داخل في مفهوم الطرفين لانه في أحداهما لازم الجنس وقيل ان من شرط اطلاق الطيران على الطير كون القطع بسرعة عليه بدخل الجامع في المفهوم ولكن يتوقف ذلك على تحققه لقلة ما اقرب كونها غير شرط اذ يقال طار الطائر حيث لم ينزل على غصن وشبهه ولو كان متها في الطرفين الذين هما العدو والطيران لانه أعم منهما قال الجوهري والمهمة كل ما أفرغ على من صوت أو فاحدة تشاع قال الشاعر ان يسمعوا هيعة طارواها فرما * بنى وما سمعوا من صالح دفنوا

وفذلك لان المرسن اعتبر في المعنى الذى وضع له ذلك اللفظ خصوص كونه أنفا لهجة يجعل فيه الرسن والتقطيع اعتبر في المعنى الذى وضعه الالتزاق فى الاشياء التى زال اجتماعها وحيث اعتبر فى المعنى الحقيقى لكل من اللفظين وهو خاص به لم يوجد فى

معناه المجازى فلم يجعل اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة استعارة واطلاق المرسن على أنف الإنسان والخاص مجازا من سلاوة علاج كل منهما مجازا من سلاوة استعارتهما اللفظ بينهما (قوله والتفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفرق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله هو) بين اطلاق المرسن على الانف) أى على أنف الإنسان حيث جعل مجازا من سلاوة (قوله خصوص وصف) أى وصف خاص وقوله ليس في الانف أى ليس في أنف الإنسان وهذا راجع لقوله في المرسن وقوله وتفرق بالجماعة راجع لقوله والتقطيع وأصل الباربع أنف المرسن وصف خاص ليس في أنف الإنسان وكذلك في التقطيع وصف خاص ليس في تفرق الجماعة وقد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنفا لهجة يجعل فيه الرسن ولا شك أن هذا غير موجود في أنف الإنسان والوصف الخاص في التقطيع الالتزاق الأجسام التى زال اجتماعها ولا شك أن هذا غير موجود في تفرق الجماعة لما علمت أن التفرق ازالة الاجتماع بين الأجسام غير المترفة (قوله هو أن خصوص الوصف الخ) هذا خبر عن قوله والتفرق وتوضيح ذلك أن الاستعارة تمعد التشبيه والتشبيه الذى تنبى عليه الاستعارة يقتضى قوة التشبيه عن المشبه في وجه التشبه فالوصف الخاص السالكين في التقطيع لما روى ولو حظ صار التقطيع عرعا عنه أقوى من التفرق في ازالة الاجتماع فصحت أن تشبه التفرق الذى هو أضعف بالتقطيع الذى هو أقوى ويبدى أنه من أفراده واستعارة أمعه وأما الوصف الخاص الذى في المرسن لما روى بلا حظا وما لاحظ لاطلاق والتشبيه يمكن استعارة بل مجازا من سلاوة التشبيه فلو حظ ذلك الوصف الخاص بحيث يجعل المرسن مشبهاه لأجل ذلك الوصف لكان أيضا استعارة كما كان الوصف في التقطيع اذ لم يلاحظ كان مجازا من سلاوة فأور بما أورهم كلام الشاعر أن كون المرسن مجازا من سلاوة كون التقطيع استعارة أمر لازم وليس كذلك

(قوله والحاصل) أي وحاصل الفرق بين التقطيع والمرس (قوله أن التشبيه) أي أن المشابهة التي هي علاقة الاستعارة فاندفع ما يقال أن الاستعارة مبنية على تشبيه (قوله ههنا) أي في استعارة التقطيع لتفريق الجماعة (قوله منظور) أي ملحوظا ضمنا فكان استعارة (قوله بخلافه) أي بخلاف استعمال المرس في الأنف فإن التشبيه غير ملاحظ فيه وأما لفظ في الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيّد المطلق فكان مجازا مرسلا (قوله فإن قلت) أي هذا وأردع قول المصنف لأن الجماع إمداد داخل في مفهوم الطرفين وحاصله أن الحكم يدخل بالجامع في الطرفين بخلاف ما تقرر في الحكم من أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف ويعلم أن الجامع في الاستعارة يجب أن يكون في المستعار منه أي في الاستعارة فلا دخول في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت وكونه جامعا يقتضي التفاوت وهل هذا إلا وجه بين متناقضين والجمع بينهما باطل فأدّى إلى ذلك وهو كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل (قوله في غيرهه الفن) المراد بذلك التفريق الحكمة (٨٣) وقوله أن جزء الماهية أي كالمهوية والذاتية بالنسبة للإنسان

وقوله لا يختص الخ أي لامتناع التشكيك في الذاتيات فالمهوية التي في زيد ليست أقوى منها حالة كونه في عمرو وكذلك الناطقة بل التي في زيد مساوية لتي في عمرو (قوله والجامع يجب الخ) جملة حالية وقوله أقوى أي من نفسه حالة كونه في المستعار وإنما وجب ذلك لتكون الاستعارة مفيدة وقيد بالمستعارنه ليعرج التشبيه فإنه لا يجب فيه كون الجامع أقوى في أحد الطرفين لأن التشبيه قد يقدّم به بيان الحال وهذا يكفي فيه مساواة الطرفين في الجامع (قوله) قلت امتناع الاختلاف الخ حاصل هذا الجواب أن امتناع الاختلاف

والحاصل أن التشبيه من منظور بخلافه فمما قلنا قد تقرر في غيرهه الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف أعماه في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمر امر كيان أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيمحص كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الأسود

طيرا ولا لاجل إمكان الاشتراط فلنا الأقرب والأظهر ولم تقطع بذلك التفسير يقتضي لمدخل الوجه في حقيقة الطرفين وعلى الأظهر فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازلة الانصال بين الأجسام المترتبة بعضها ببعض لتفريق الجماعة أعني إبعاد بعضها عن بعض وذلك قوله تعالى وفصلناهم في الأرض أمما والجامع لازلة الانجاء وتلك لازلة القداخلة في مفهومها لا في مفهوم التقطيع أزلة الانجاء يقيد كون الأشياء الجمجمة مترتبة بعضها ببعض ومفهوم تفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض أزلة الانجاء يقيد كون الأشياء الجمجمة غير مترتبة فقد خالفنا الجامع الذي هو أزلة الانجاء في حدك منها على أن جنسهما وثباته لا في التشبيه بأقوى باعتبار أثرهما المترتب عليها وهو صعب بالانتماء بعده وباعتبار السبب الموجب له عادة لأن التقطيع يقتضي انفصال المعاني والمخالفات المترتبة عاده بخلاف مجرد التفريق للجماعة وإن كان في الإبعاد صعوبة متعلقة بالأفراد لأنها لا تتعلق بالمفروق ههنا الصمت من كلمة أو نحوها وبوجه التشبيه في الاستعارة يجب أن يكون أقوى في التشبيه وإن كانت القوة اعتبارا به لا حقيقة لتحقق الحاجة إلى معنى الماهية في إدخال التشبيه في جنس التشبيه بحيث يصح إطلاق لفظه عليه لأن البناء استقرت موارد كلامهم فوجدت جارية على إدخال الضعف في الجامع في الأقوى فيه بخلاف التشبيه فقد يكون لبيان الحال وشبهه ولا يشترط فيه كون أحد الطرفين أقوى وقدور ههنا بحث وهو مقتضى أن ما تقرر أن الجزء الداخل في الماهية يصح أن يكون في بعض أفرادها أقوى منه في بعض آخر لكونه جمعا يجب أن يكون في المستعار منه أقوى كذا في الصحاح والليث لم يوردوا به في شعره أن يسموا رتبة

بالشدة والضعف في أجزاء الماهية ليس مطلقا بل بالنسبة للماهية الحقيقية وهي المركبة من الذاتيات لا الاعتبار به أي التي اعتبرها لها مفهوم امر كيان أمور غير ذاتيات لها الماهية المفهومة من اللفظ لا يجب أن تكون ماهية حقيقية بل نارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاء بالشدة والضعف فلا يصح أن يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد وأما اعتبارية مركبة من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيمحص كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحدهما أشد (قوله في الماهية الحقيقية) أي وهي المركبة من الاجناس والفضول التي تظهر وأما خارجا لالحقائق النوعية الراجعة إلى حقائق الجوهر فقط أو الأعراض فقط إلى أجزاء في الذهب مختلفة وفي الوجود داخل في متحدة كحقيقة الانسان والفرس وحقيقة البياض والسواد (قوله) والمفهوم أي الماهية المفهومة من اللفظ (قوله بل قد يكون) أي مفهوم اللفظ وقوله أمر كيان أي أمر الاعتبار به أي أمر الاعتبار به أي كيان الأمور الخ مفهوم الأسود المركب من الذات والسواد

أعني المركب من السوداء والحل مع اختلافه بالشد والضعف

وأجزاء الماهية تقرر في علم الحكمة أنها لا تتفاوت وأجيب بأن عدم التفاوت إنما تقرر في الماهيات الحقيقية المركبة من الاجناس والنصول التي ظفر بها خارجا لا الحقائق النوعية الراجعة الى حقائق الجواهر فقط والأعراض فقط التي أجزاؤها في الفهم مختلفة وفي وجودها خارجا منصفة تحكيمة الانسان والفرس والماهيات التي تفهمهم اللفظ لا يجب أن تكون كذلك لصحة أو وضع اللفظ المفهوم من كسب من حقيقتين كالجواهر والعرض مثل الاسود فانه موضوع للمفهوم مركب من الذات وصفه السوداء حيث صح تركيب الماهية المفهوم من اللفظ من حقيقتين جاز أن تكون إحدى الحقيقتين من قبيل المشكك وانما يمتنع كون الجزء الذي لا يستقل في الحقيقة أقوى بجزءه الناطقية أو الحيوانية في الانسان بخلاف الجزء المستقل بكونه حقيقة مستقرة خارجا بنفسها فيصح أن يكون أقوى في أفرادها لا يمتنع تفاوت الحقيقة الثابتة وانما يمتنع تفاوت جزئها الذي لا يستقل وهذا الجواب قيل أنه على خلاف ما اختاره المحققون من المتأخرين لأن عدم تفاوت أجزاء الماهية فيهم دليله ولكن هذا القيل لا عبرة به لأن التحقيق أن تفاوت المشكك لا يصح فكيف يتفاوت الاجزاء وذلك لأن ما به التفاوت ان اعتبر في الوضع فاللفظ مشترك لوان لم يعتبر فلا تفاوت فالذي ينبغي أن يجاب به من البحث كما أمرنا به أن التفاوت في الماهية أو في الجزء يمكن فيه حصوله بأي يتعلق بالجزء أو بالماهية وان كان خارجيا وان خرج من هذا دخول في مضيق لا ينفصل عنه ادما كل الجواب الاول أن التفاوت انما يقع في الحقائق المشككة اذا دل عليها اللفظ مع غيرها وليس حقيقة التقطيع من ذلك وانما يقع التفاوت باعتبار المتعلق كما تقدم فافهم ثم مأمثل بمن التقطيع انما يتم إن سلم أن ازالة الاجزاء جنس له ولتقرر بقا في كافرنا أو ما نرى وهي كابتداء عرفنا أن ازالة الاجزاء لا تتقال في الزنق فلا يتم بل لو قيل في الجامع بين التقطيع وتفرق الجامعة في الارض انه هو عدم إمكان الرجوع الى الحالة الاولى في الالتئام ما يدعى بكون الجامع حيث شذ خارجا وعليه فيكون الاقرب في التمثيل استعارة الخفاطة الموضوعية لضم الخرق الى السرد الموضوع لضم الخلق بجامع ضم أشياء بعضها الى بعض كما في قوله « ما كان خاط عليهم كل زراد » فتأمل ثم ان حاصل ما ذكرنا للفظ من نوع الى نوع آخر يشاركه في الجنس لاجل ذلك الجنس فان الطيران مثلا نقل على ما تقدم من قطع المسافة بسرعة بالجنح الى قطعها بسرعة بغيره وان كان الامر كذلك فلم لا يقال هو مثل نقل المرسل الى الانطلاق المرسل فيه خصوص كونه أنفا غليظا لهجة يجعل فيه الرسن فنقل الى أنف الانسان من حيث وجوده مطلق الانفخ هو اذا كان المرسل كالطيران في أن كلامها لفظ نقل من أحد المشتركين في الجنس المختلفين في خصوص الوصف فيكون كل منهما مجازا مرسلا لاستعارة والا فالفرق واجب بأن خصوص وصف كون القطع بالجنح المصح لقوة الوجه روي في النقل بمعنى أنشئنا المدونة في أو جسيم الوصف القوي فنقلنا اللفظ اليه وهو الطيران فكان استعارة المرسل لم ينقل بعد تشبيه أنف الانسان به في كونه أنفا واسما يجعل فيه الرسن لعدم وجدان مثل هذا التشبيه وهو في أنف الدابة أقوى (١) كان استعارة والحاصل أن خصوص كون القطع بالجنح الموجب السرعة الشديد يروى في التشبيه فالحق بالمدونة تلك السرعة فكان الطيران استعارة واللفظ والابطاح مع استعمال المرسل لم يراع في نقل لفظ المرسل اذ لم يشبه أنف الانسان به بل نقل لفظ ذلك الخاص الى عامه وأعم من غير تشبيه فكان مجازا مرسلا وبالجملة فالطيران والتقطيع مثلا فيما نقل اليه من باب تشبيه نوع مخصوص بنوع مخصوص في وجهه هو في أصله خاصين أقوى والمرسل فيما نقل اليه

(قوله أعني المركب) أي
أعني مفهوم الأسود المركب
من السوداء والحل أي
الذات فهو أي مفهوم
الأسود مركب من امرين
الجوهر الذي هو الذات
والعرض الذي هو وصف
الأسود وقوله مع اختلافه
أي السوداء بالشد
والضعف

(١) قوله كان استعارة
هكذا في الأصل ولعل قبل
هذا سقطا فامل وحور
كتبه مصححه

والثاني ما يكون الجامع فيه غير داخل في مفهوم الطرفين كقولك رأيت شعسا وتريد اناسا يتلوى وجهه فالجامع بينهما التلوى وهو غير داخل في مفهومهما وتنقسم باعتبار الجامع ايضا الى عادية (٨٥) وخاصة فالعامة المبتدئة لظهور الجامع فيها

(قوله ولما غير داخل أى) في مفهوم الطرفين وهذا صادق بأقسام ثلاثة بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا كإني مثالي الفارح أو يكون خارجا عن مفهوم الشبه به فقط كقطع المسافة بسرعة في استمارة الطيران بناء على دخوله في معنى الحدود ولزومه لسمي الطيران أو يكون خارجا عن مفهوم الشبه فقط كالواستيعاب العدو الطيران في الهواء بسرعة بناء على أن السرعة أخطر في مفهوم العدو وغير داخل في مفهوم الطيران (قوله التلوى أى التلاني المتنور في المختار تلاولا السحاب يبرقه تلا'لوا وهمل وجهه الرجل من فرجه تلا'لوا تنهد (قوله عارض للاند) أى تظاه عارض للرجل الشجاع لان المشبه مختلف الرجل المقيد بالشجاعة والمتشبه به الحيوان المقيد بها أيضا والمقيد خارج عن المقيد (قوله وكذا التلوى الشمس) أى والوجه فالجامع في التلاني خارج عن الطرفين (قوله اماطية) أى يدركها

(وإما غير داخل عطفا على ايراد داخل (كأمر) من استمارة الاسد للرجل الشجاع والشخص للوجه التلوى ونحو ذلك لظهور أن الشجاعة عارض للأسد لا داخل في مفهومه وكذلك التلوى الشمس (وأيضا للاستمارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (إماطية وهي المبتدئة لظهور الجامع فيها من باب نقل الخاص الى الأعم بحيث لا يشعر فيه بالخصوص الذي كان في المنقول عنه المقصود لا اعتبار وجهه عادية أقوى فظنا لم وليس من هذا القبيل نقل الاسد للرجل لان الشجاعة التي هي الوجه لم تعتبر في حقيقة المنقول اليه اذ هو الرجل المقيد بالشجاعة لا الرجل والشجاعة ولا في المنقول عنه لانها فيه قيد يتأخر وقد تقدم ما يفيد هذا (وإما غير داخل) هو مطوف على قوله ايراد داخل أى الجامع بين الطرفين في الاستمارة فاما أن يكون داخل في مفهومهما واما أن يكون غير داخل وغير الداخل يشمل ثلاثة أقسام القسم الاول ما يكون خارجا عنهما (كأمر) في استمارة الاسد للرجل الشجاع في الجراءة فانها لازمة للطرفين معالان المستمارة منه الاسد لم يشبه الجراءة والمستمر اليه هو الرجل المقيد بها والقيد خارج عن المقيد كاتقدم ومثل ذلك استمارة الشمس لوجه التلوى في الاستمارة والاشراق لظهور خروج الاستمارة والاشراق في حقيقة كل منهما يظهر خروج الجراءة عن الرجل والاسد ذلك لتعقيق كون المستمارة منه في الاستمارة والاشراق ليس هو الشمس مع تلك الاستمارة والاشراق كأن المستمر اليه فيها ليس هو الوجه مع ما بل المستمارة هو الوجه المقيد بها والمستمر منه هو الشمس المقيد بها وذلك ظاهر بناء على ما في الايناح والقسم الثاني ما يكون خارجا عن المشبه فقط كقطع المسافة بسرعة في استمارة الطيران بناء على دخوله في معنى العدو ولزومه لسمي الطيران والقسم الثالث ما يكون خارجا عن المشبه فقط كالواستيعاب العدو الطيران في جوف الهواء مباشرة بناء على لزومه العدو ودخوله في الطيران ولا يخفى التلاني عن بحثنا لغيره في لان المقصود الايناح (و) لعدم (أيضا) لتقسيم الاستمارة باعتبار الجامع تقسيما آخر وهو أنها (اماطية) يدركها عامة الناس ويصح منهم استعمالها (وهي المبتدئة) لا يتلها أي منها بتناول كل أحد لها في كل ما أريدت وذلك (لظهور الجامع) بين الطرفين (فيها)

(قوله ولا غير داخل) عطفا على قوله داخل يعني أولا يكون الجامع داخل في مفهوم الطرفين بأن يكون وجهه الشبه صفة على ملابح كتشبيها بل على الشجاعة والوجه التلوى والشخص في قولك رأيت أسدا وشعارا فلهذا إشارة الى التقسيم الثاني من نوعي تقسيم الاستمارة بحسب الجامع وأعمال مجمله من الاصل أربعة أقسام لان كل من القسمين السابقين ينقسم لكل من القسمين اللاحقين وعكسه (قوله اماطية) أى الاستمارة تارة تكون عامية أي منسوبة الى العوام وهي المبتدئة لتكون الجامع فيها ظاهر انحورأت أسد يرى ويصر انشكركم وقد تقدم ذكره في التبيين ولم يرد لانه كان المنصف مستتبنا بذكر كثير مما هنالك عن كثير مما هنا وعكسه فان الاستمارة تشبيه في المعنى وتارة تكون خاصة أي لا تستعملها الا جماعة خواص الناس وهم أصحاب الاذن السليط وهي التريبة لانها لا يدركها الا من ارتفع عن درجة العوام ثم المراتبة تكون من نفس التشبيه أي يكون التشبيه غريبا كإني تشبيهة لعماد في موضع من قريوس السراج بيته الثوب عامة الناس ويصح فهم استعمالها تشبيهة للمعلومات ما بل الخاصة (قوله وهي المبتدئة) من المبتدئة هي المبتدئة فكان الاستمارة لما بلغت الى حلت عملها العادة صارت من تشبيهة

كقولك أسد اوردت عروا والخاصية الغربية التي لا يظفر بها إلا من ارتفع عن طبقة العامة كجاسي من الاستعارات الواردة في
 للتزبد وكقول طفيل الغنوي
 وجعلت كوري فوق ناجية * فتأت شحم سملها الرجل
 وموضع اللطف والغربة منه أن استعار الأتقيات لأذهاب الرجل شحم السنام مع أن الشحم بما تقتات وقول ابن المعتز
 حتى إذا ما عرف الصيد الفار * وأذن السبع لنا في الأبرار
 لما كان تغذر الأبرار من الليل جعل إمكانه عند ظهور الصباح إذ تلمنم وقول الآخر

يمرض ثنوفة للريح فيه * نسيم لا يروع الترب وان

يناجي الاخلاف من تحت مطلة * قفصتم الآمال والياس في صدرى

وقوله

ثم الغربة قد تكون في الشبه نفسه كافي تشبيه هيئة (٨٦) العنان في موقع من قروبس السرج هيئة الثوب في موقعه من ركة

الحسي في قول يزيد بن
 مسعدة بن عبد الملك يصف
 فرسا له بأنه مؤدب

قوله نحو رأيت أسدأرى

أى فان الأسد مستعار

للرجل الشجاع والجامع

بينهما وهو أجراءه أمر

واضح يدرك كل أحد

لاشهر الأسد بها (قوله

أو خاصة) أى لا يعرفها

الاغصاوس من الناس

وهو اسم الذين أتوا ذهنا به

ارتفعوا عن طبقة العامة

(قوله وهي الغربية)

أى البعيدة عن العامة

أما الخاصة فأنهم يدركونها

لسرعة سيرهم (قوله التي

لا يطلع الخ) بيان للغربة

فهو خبر محذوف لأنه

وصف مخصص أى هو

التي لا يطلع عليها أى على

نحو رأيت أسدأرى أو خاصة وهي الغربية) التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أتوا ذهنا به ارتفعوا
 عن طبقة العامة (والغربة قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غربة (كأى
 قوله) في وصف القروس بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنه في قروبس مرجوه فف مكانه إلى أن
 يعود إليه (وإذا احتج قروبس)

نحو رأيت أسدأرى) بالسهم فان الأسد استعارة للرجل الشجاع والجامع بينهما وهو أجراءه أمر
 واضح يدرك كل أحد لا شهر الأسد به فكل ما أدرك في الشجاع انتقل من ألى وجوده في الأسد فيزيم
 جهة الاستعارة يسببه لكل أحد فكانت مبتدلة (أو خاصة) عطف على عامة أى أمان تكون
 الاستعارة عامية لوضوح وجهها وأما أن تكون خاصة (وهي الغربية) لتربية الجامع فيها فلا يطلع
 عليه إلا الخواص وهو الذين أعطوا أذهانهم تقسم في المدارك والدقائق وفي التقطن للأمور التي من
 شأنها الخفا وبذلك الأذهان ارتقوا من رتبة العامة في اعتباراتهم ومداركهم (والغربة) التي تشب
 بها الاستعارة إلى الخواص على قمعين لأنهما (قد تكون) حاصلة (في نفس الشبه) بين الطرفين وذلك
 بأن يكون أصل تلك الاستعارة تشبيها في وجه غربة من ذاته ليكون الانتقال من المشبه به بعد
 استحضار المشبه ليس ممكنا من كل أحد خلفاء الجامع بينهما بحيث لا يدرك إلا المتسع في الدقائق
 والمدارك المحيط عامية لا يمكن لكل أحد هذا أمر قل بأن يكون تشبيها فيه غربة أن الوجهان
 كانا واحدا يمكن التشبيه غريبا (كأى قوله) أى والتشبيه الغربي كالتشبيه الكائن في قول يزيد بن
 مسعدة ابن عبد الملك يصف القروس بأنه مؤدب أيا كانه يعلم بهما آدمته حتى أنه إذا نزل عنه وألقى عنه
 في قروبس مرجوه فف مكانه كالتنظر لرب لا يرجع عن ذلك المكان كما يريد أيا حتى يعود إليه

في موقع من ركة الحسي كقول يزيد بن مسعدة بن عبد الملك يصف فرسا بأنه مؤدب

وإذا احتج قروبس بئانه * علف التشكيم إلى انصراف الزائر

أى

قوله والغربة قد تكون الخ) أشار بهذا

إلى أن الغربة في الاستعارة كانتكون بخلاف الجامع بين الطرفين بحيث لا يدرك إلا المتسع في الحقائق والدقائق المحيط علما لا يمكن
 لكل أحد تكون أيضا الغربة في نفس الشبه أى أيقاع المشابهة بين الطرفين فقوله في نفس الشبه أى في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه
 كما يدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيها فيه نوع غربة (قوله بأن يكون الخ) أى وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع
 غربة كأن يكون تشبيها هذا الأمر بهذا الأمر غير بائنا داراوان كان كل واحد من المشبهين كثر في ذاته كما في المثال الآتي فان أيقاع
 العنان بالقرس وبوس وجه الرجل ظهره وساقه بالثوب وأيقع بكثرة والثوب بالقرس تشبه أحدهما بالآخر (قوله كما في قوله) أى قول
 يزيد بن مسعدة بن عبد الملك (قوله قروبس) القروبس يقع الزملاء لا يخفف بالسكون الآتي في الشعر لأنهم لا يفلوا نادرا لم بات عليه غير مفعول
 وهو اسم عجمي غير منصرف العامة والجمجمة وأما زروب يقع الخايع هو نائب تدلوى به ضعيف والضميع الضم وكذا محلول وهو أول
 الريح اه فزى ثم لم يحصل أن يكون قروبس طلع أحسن يتنزل بالقرس من ركة الرجل الحسي فكان القروبس ضم في القروس إليه
 بالعنان كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره بثوب مثلاً يحصل أن يكون قروبس مفعول أحسن مضمنا على جمع والمعامل على هذا

وإذا احتج فر بوجه بعثته * عليك الشكيم إلى الصراف الزائر

ضهيراً على الفرس فكانه يقول وإذا جم هذا الفرس فر بوجه بعثته إلى بكايض المحتج ركبته ليعمل الأول ينزل وراءه لا فر بوس في هيئة التشبيه منزلة الظاهر من المحتج وجم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني بالعكس أي ينزل القفر بوس في الهيئة منزلة الركبتين وجم الفرس منزلة الظهر والوجه الأول وأن كان فيه منقسمين جهتان الركبتين فيهما شأنا أن تكفي في الفرس مع التفاوت في المقدار والقفر بوس منجذب كوسطا لأنسان وخطفه كظهره ولكن فيه بعد من جهتان القفر بوس في الهيئة أعلى وكذا الركبتان والقمر أسفل وكذا الظهر وحيدته فالوجه الثاني لهذا الاعتبار أولى لأنه أدل عليه فهو أسفل في تحقق التشابه (قوله أي مقدم سرجه) كتب شيئاً الخفي أن هذا تسمية مراد والافترس هو باقي الصحاح هو السرج وعليه قوله في البيت فر بوس من المطلق الكلال وأداة البعض على طريق المجاز المرسل لكن الذي ذكره العلامة عبد الحكيم أن الذي في النسخ الصصح من الصحاح أن القفر بوس مقدم السرج كما قال الشارح (قوله بعثته) أي بلجامه وقوله إلى الصراف الزائر أي من عند من وراءه (قوله المعترض في فم الفرس) أي المدخلة في فم الفرس يجعلها في ثقبها الخلق الجامعة الذنق الفرس إلى تلك المدخلة (قوله أراد بالزائر نفسه) أي نفس القائل لا فم من آخر والأصل إلى الصراف في ضربين نفسه بالزائر لا على كمال تأد محبت في نفسه مكانه وإن طال مكنه كإحسان الزائر له محبت ويدل على ذلك البيت الذي قبله وهو

عوتدها أزور حياثي * إلهه وكذا على خاطر
أي عودت ذلك الفرس الإله والترك عتده زيادة الاحبة وعند فعل كل أمر خطير بهم (قوله شبهه من وقوع الخ) أي شبهت الهيئة الحاصلة من وقوع العنان في موضع من فر بوس السرج الهيئة الحاصلة من (أص) وقوع الثوب في موضع من ركبتي المحتج ووجه

الشبه هو هيئة احاطة شئ
لشيئين ضاماً أحدهما إلى
الآخر على أن أحدهما
أعلى والآخر أسفل واستعير
الاحتباء وهو ضم الرجل
ظهره وساقيه بثوب
وشبهه لاقائه العنان
ووقعه في كروب السرج
لأجل ضم رأس الفرس
إلى جهته واشتق من
الاحتباء احتجى بمعنى وقع

أي مقدم سرجه (بعثته) * عليك الشكيم إلى الصراف الزائر * والشكيم والشكيفة هي المدخلة المعترضة
في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبهه من وقوع العنان في موضعه

وإذا احتج فر بوجه بعثته * بفتح الزاير بما كتبت للتخفيف وهو مقدم السرج
* عليك الشكيم إلى الصراف الزائر * وأراد الشاعر بالزائر نفسه كادل عليه ملقبه والشكيم بمعنى
الشكيفة وهي المدخلة المعترضة في فم الفرس المدخلة فيه يجعلها في ثقبها الخلق الجامعة الذنق
الفرس إلى تلك المدخلة وقوله فر بوس معتل أي يكون هو الفاعل باحتجى ينزله منزلة الرجل المحتج
فكانه القفر بوس ضم إليه فم الفرس كايض الرجل ركبته إلى ظهره بثوب وشبهه لا يحفل أن يكون
مفعولاً باحتجى مفعلاً من جمع والقاع على هذا هو الفرس فكانه يقول وإذا جمع الفرس
والقفر بوس بفتح القاف والراء لا يجوز تسكين الزاء الأضرورة لأن ضلوا ليس موجوداً

على طريق الاستعارة التصريحية التبعيه هذا حاصل كلام الشارح قال العلامة بس ما حصله لا يخفى أن السكلام في الاستعارة التي
هي مجاز مفرود فهي أن تكلان طرف التشبيه إذا كان مبدية كانا هم كين وحيداً يجب أن يكون المستعار أينا من كانت تكون
الاستعارة تمثيلية لا مجازية السكلام على أن المثال أيتا ليس كذلك إذ لم يقل الشارح واستعاره هيئة الاحتباء لهيئة وقوع العنان في
فر بوس السرج بل جعل كلام المستعار والمستعاره مفرداً فالأولى للشارح أن يقول شبهه ويقام العنان بالقفر بوس بجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب ونحوه واستعير الاحتباء لوقوع العنان بالقفر بوس واشتق من الاحتباء احتجى بمعنى وقع وحاصل الجواب أن التشبيه بين
الفعلين للماترك باعتبار ذاتهما بل باعتبار الهيئة بين قال الشارح شبهة من إشارتي أن التشبيه ما هو من حيث الهيئة لكونها
جامعاً لرد الاستعارة المركبة. فهو أتم أن قوله واستعار الاحتباء لوقوع الخ هو المطابق لما قبله وأوافق المرام انتهى والحاصل أن التشبيه في
المطول الأولى واستعار هيئة الاحتباء لوقوع العنان في القفر بوس لمطابق ما قبله لاوافق المرام انتهى والحاصل أن التشبيه في
الحقيقة هو الاحتباء وهو ضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه كالحبل والمشبه الذي نقله أنفاً للاحتباء هو القاء العنان على القفر بوس
لأجل ضم رأس الفرس إلى جهته متوقفاً أشغل كل منهما على هيئة تركيبة لاقتضائه محيطاً بما وضعه نال مع كون أحد المضمومين
أرفع من الآخر وهذه الهيئة نشأت في الفعل من إيقاع العنان أو الثوب في موضع الذي هو القفر بوس وضع الفرس في الأول
والظهر والساقين في الثاني بحيث ظلت شبه القاء العنان على القفر بوس لأجل ضم فم الفرس لجهته بضم الساقين للظهر فذلك التشبيه
انما هو باعتبار الهيئة المذكورة والتي تضمنها كل منهما إلا أن إظهار التشبيه وماذا أفعل من غير اعتبار فلا ينضم فيه التشبيه
فالتشبيه هنا واقع بين مفردين باعتبار ما تضمنه كل منهما من الهيئة لا أنوافق بين هذين كما هو السائل ومعلوم أن تضمن كل من

الطرفين المرددين حيث لا يخرج عن كونه مفردا (٨٨) كما تقدم في تشبيه العقود بالترابيا بخلاف ما إذا كان كل منهما هيئة فانه يكون
مركبا فظهر كون المثال
من قبيل الاستعارة
الافرازية لا التخييلية
فوقول الشارع شبه هيئة الخ
على حذف مضاف أي
شبه لازم هيئة الخ فخال
(فوقهم فربوس المخرج)
يجوز أن تكون من بيان
لموقعه لأن القربوس
موقع العنان وأن تكون
بعض القربوس والأول
انظر (قوله لفرابة الثانية)
وجه الفرابية في هذا التشبيه
أن الانتقال إلى الاحتياج
الذي هو التشبيه به عند
استمرار الفاء العنان على
القربوس فالقربوس في غاية
النور لأن أحدهما من
وادي القعود والآخر من
وادي الكروب مع ما في
الوجه من دقة التركيب
وكثرة الاعتبارات الموجبة
للفرابية أدر الوجه التشبيه
ويبدو من الأدعان (قوله)
وقد يحصل الخ عطف
على قوله سابقا قد تكون
أي أن الفرابية قد تكون
في نفس التشبيه وقد حصل
الخ (قوله تصرف الخ)
أي ذلك التصرف هو أن
يشتمل إلى تلك الاستعارة
تجوز آخر لطيف اقتضاه
الحال وحجته المناسبة

قربوسه بعنانه إليه كأيض المحتى ركبته فعلى الأول منزل ورأى القربوس في هيئة التشبيه بوزن
الظهر من المحتى وقم القربوس بمنزلة الركبتين وهذا الوجه ولو كان فيه مناسبة لمن جهة أن الركبتين
فيهما شيئا كفتكي قم القربوس مع التقارب في المقدار والقربوس منعذب كوسطا لأنسان وخلفه
كظهره فكيف به بعد ورود دعوى وفيه مخالفة لمقتضى الوجه الثاني الذي يقتضيه قوة الماهية في
الهيئة ونظر اقتضى الاعتبار وذلك أن الوجه الثاني اقتضى كما أثرنا نال به أن القربوس في الهيئة بمنزلة
الركبتين والقربوس بمنزلة الماهية وأعلى وكذا الركبتان والظهر فيهما أسفل وكذا
الظهر والوجه الثاني لهذا الاعتبار أولى وأصدق في تحقق الثاني ما وكفى في الخلق من الاحتياج
المشبه به وهو أن يضم الرجل ظهره وساقيه بثوب وشبهه والذي نقل إليه لفظ الاحتياج هو الفاء العنان
على القربوس لضم رأس القربوس إلى وجهه وقد أشكل كل منه على هيئة تركيبة لا تقتضاه عينا
مرابعا وضموها جميع كون أحد المضمومين أرفع من الآخر ومعلوم أن التركيب في الهيئة لا يتزم
تركيب الطرفين كما تقدم في العقود والفرابية يوجب ذلك الاحتياج فلا بد أن يقال للكلام في
الاستعارة الآخر أدق الهيئة تقتضي تركيبا في الاستعارة وهذه الهيئة نشأت في التعلق عن إيقاع
البيان أو التشبيه لا في موقعه الذي هو القربوس وقم القربوس في الأول والساقان والظهر في الثاني
فحينئذ قلنا في بيان الظرفين شبه هيئة وقوم القربوس وموقع من الظهر والساقين هيئة وقوم الأجسام
موقع من القربوس وقم القربوس فباستمرار التضمن الذي هو الهيئة لا بها يظهر التشبيه وأما نفس
الإيقاع العام من غير اعتبار حافلا يتضح فيه التشبيه وما يظهر باعتبار ما تضمنه واقتضاه وحيث قلنا
شبه قم القربوس إلى القربوس يضم الساقين إلى الظهر فباستمرار أصل الهيئة المقررة بالمعنى
المصدرى الناشئة هي عن موجه التشبيه هو هيئة حاطة شيء خارج لشئين ضمنا أحدهما إلى الآخر
فقلنا أن أحدهما أعلى والآخر أسفل وهو إيقاع شيء محيط بالآخر ما كرووجه الفرابية في هذا التشبيه
أن الانتقال إلى الاحتياج الذي هو التشبيه به عند استمرار الفاء العنان على القربوس فالقربوس في غاية
النور لأن أحدهما من وادي القعود والآخر من وادي الكروب مع ما في الوجه من دقة التركيب
وكثرة الاعتبارات الموجبة لفرابة لذلك جاءت الاستعارة بغير يتغير بأدراك التشبيه (وقد حصل)
حوم مطروق على قوله قد يكون أي (الفرابية) قد تكون في نفس التشبيه بعد ادراك التشبيه بين
الطرفين وقد حصل تلك الفرابية لا بعد ادراك التشبيه بين الطرفين لذاته بل (تصرف في) الاستعارة
(العامة) بما أوجب أنه على ذلك الوجه لا يدركها إلا الخواص وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك
الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وحجته المناسبة بقوله ذلك (كافي قوله)

ولما قيل في بيان من كل حاجة • ومصحح بالركان من هو ماصح

(وقد حصل) أي الفرابية (تصرف في العامة) بأن يكون التخصيص مشهورا ولكنه يذكر على وجه غير
مشهور وكافي قوله • ولما قيل في بيان من كل حاجة • ومصحح بالركان من هو ماصح

* وسالت بأعناق المظلي الاباطح * أراد أنها سارت سيرا حثيثا في غابة السرعة وكانت سرعة في لين وسلاسة حتى كأنها كانت
سويلا وقعت في تلك الاباطح فجرت بها ومثله في الحسن وغلو الطيقة في هذه اللفظة بينما قول ابن المعتز
سالت عليه شعاب الخي حين دعا * أنصاره * وجوه كالذنان

أراد أنه مطاع في الخي وأنهم يسمعون إلى نصرة وإنه لا يدعوهم لطلب الآتوه وكرهوا عليه وازدجوا حواله حتى تجدهم كالسول نجح
من ههنا ههنا وتصبغ من هذا المسيل وذلك حتى يفصح بالوادي ويطنح منها وحاشبه معروفا ظاهرا ولكن حسن التصرف فيه
أعاد اللطف والقرابة

وشدت على دهم المهاري رحالنا * ولم ينظر القادي الذي هو رائج (٨٩) أخذنا البيت وقوله كل

حاجة أحسن رى الجمار
وغيره واللهم جمع دهماء
وهي السوداء والمهاري
بفتح الراء وكسرهما جمع
مهريه وهي الناقة المنسوبة
إلى مهريه بن حبيد بن
بكر كسر الحاء وقصها بطن
من قضاعة هذا معناها في
الاصل ثم صارت المهريه
تطلق على كل نجبية
من الابل وينظر بمعنى
ينظر والقادي هو السائر

من الصباح للظهور والرائح هو
السائر من الظهر للغروب
وقوله أخذنا بأطراف الخ
أي شمرنا في أطراف الخ
وأطراف الاحاديث فنونها
وأواعها فهو جمع طرف
بالعريك بمعنى الناحية
والاباطح جمع أبطح وهو
عمل سيل الماء الذي فيه
الحصى البقيق ضد الغليظ
وحينئذ قالعتي لما فرغنا
من أداء المناسل في الحج
ومسحنا ركان البيت

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق المظلي الاباطح)

جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استمر سيلان السيل الواقعة في الاباطح لسيل الابل سيرا
حثيثا في غابة السرعة المشقة على ابن وسلاسة والشبه فيها ظاهر على لكن قد تصرف فيه بما أعاد
اللطف والقرابة

وشدت على دهم المهاري رحالنا * ولم ينظر القادي الذي هو رائج

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق المظلي الاباطح)

والدم جمع دهماء وهي الناقة السوداء والمهاري جمع مهريه وهي الناقة المنسوبة إلى مهريه بن
حبيد بن بطن من قضاعة هذا معناه في الاصل ثم صار يطلق على كل نجبية من الابل والاباطح جمع
أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى والذقاق يضم الدال هو البقيق ويحتمل ان يكون بالكسر
جمع دقيق يقول لما فرغنا من أداء المناسل في الحج ومسحنا ركان البيت لطواف الوداع وغيره وشدنا
الرحال وهي ما يجعل على المطايا من الاخبية وغيرها وأرنحنا الرنحال الاستبجال بحيث لا ينظر
السائرون في القداة السائرون في الروح لا لاشتياق إلى البلاد أخذنا حينئذ بأطراف الاحاديث بيننا أي
بكرائم الاحاديث أخذنا من قولهم فلان من أطراف العرب أي من كرائمها ويجوز ان يراد بأطراف
الاحاديث فنونها وأواعها على عادة المتكلمين في التصديق وفي حال أخذنا بأطراف الاحاديث أخذت
المطايا في السرعة في سيرها للعلوم السلس المتتابع الشبه بسيل الماء في أطراف الاحاديث أخذت
خفاء صوته في الحصى وقد استعار لهذا السير السيل الذي هو في الماء أصالة هذه الاستعارة أعني
استعارة سيل الماء لير الابل في الحصى بحيث لا ينظر رفة كتر استعجالها السكن أضاف البهائي البيت
ما أوجب غرابها وهو يجوز أن رد ذلك بأن أسند ذلك للسيلان الذي هو وصف للابل في الاصل أي أنه
من باب اسناد ما لا حال إلى المحل اعلاما بكثرته فان الواقع في المحل ان كتر استدال ذلك المحل لكثرة

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا * (وسالت بأعناق المظلي الاباطح)

فانه استعمل سالت بمعنى سارت بسرعة وسلاسة ولين حتى كأنه يسيل وأصل تشبيه السير السريع
بالسيل معروف وانما حسن التصرف فيه أعاد القرابة فانه أسند الفعل إلى الاباطح دون المطايا وأعانها
والأنصار أو وجوههم حتى أعاد ان الاباطح امتلائن من الابل كذا قاله المنصف وقد يقال الكلام في

(١٢ - شروح التلخيص رابع)

المطايا وأرنحنا الرنحال الاستبجال بحيث لا ينظر السائرون في القداة السائرون في الروح لا لاشتياق إلى البلاد أخذنا حينئذ بأطراف الاحاديث بيننا أي
بكرائم الاحاديث أخذنا بأطراف الاحاديث أخذت المطايا في سرعة السير السلس المتتابع الشبه بسيل الماء في أطراف الاحاديث أخذت
وسرعة (قوله دقاق الحصى) الذقاق يضم الدال بمعنى البقيق فهو اسم مفرد لا يجوز ان يكون بكسره على أن جمع دقيق ككسرهم وكرام
كثليل لان جمع فيل على فعال خاص بالمثل كقوله عبد الحكيم (قوله حثيثا) أي مسرعا يقال في حثيثا أي مسرعا على سرعة الفيل
(قوله وسلاسة) أي سهولة (قوله والشبه) أي وجهه الشبه وهو قطع المسافة بسرعة (قوله عا) أي يمرر الخاصة والعامة

وذلك أن أسند الفعل إلى الأباطم والشعاب دون المظلي أو اعتاقه أو أنصار أو وجوههم حتى أفاد أنه امتلاط الأباطم من الأبل والشعاب من الرجال على ما تقدم في قوله تعالى واشتمل الرأس شيبا وفي كل واحد منهما معنى غير الذي في الآخر يؤكد أي البقاء والزيادة أما الذي في الأول فهو أنه أدخل الاعتاق في السير فإن السرعة والبطء في سير الأبل يظهران غالبا في اعتناقها على ماضي وأما الذي في الثاني فهو أنه قال عليه فمدى الفعل إلى خبر الممدوح بعلی فلي كما تم مقصود من كونه مضافا إلى المحي وكذا في قوله

فرعاه ان نهضت لحاجتها * عجل القضيبي وأبطأ الدعص
اذ وصف القضيبي بالهجرة والدعص بالبطء وهو قد حصل الترابية لمجئ بين عدة استعارات للحاق الشكل بالشكل كقول امرئ القيس
قلته لما عطي بصله * وأردف أعجازا وناه بكسل

أراد وصف الليل بالعلو فاستعاره صليبا بطل بهاذ كان كل ذي صلب يزيد في طوله عند تحريكه شيء وبالغ في ذلك بأن جعل له أعجازا أردف بعضها بعضا ثم أراد أن يصفه بالثقل (٩٠) على قلب ساهره والمتعطل كما به فاستعاره كسل كما بينوه به أي يتقل به وقال الشيخ

عبد القاهر لما جعل الليل

صليبا قد عطي به ثني ذلك

لجعل له أعجازا قد أردف

بها الصلب وثقل بجعل له

كسل كما قدناه به فاستوفى

لهجة أركان الشخص

(قوله إذا أسند الفعل)

يعني المجازي وهو سالت

المستعار لئلا يرت وهذا

معه المحذوف أي وإنما كانت

الاستعارة العامة هنا

متصرفا فيما عاصرت به

غريبة لأنه أسند الفعل

(قوله دون المظلي) أي

الذي حقه أن يسند إليه

(قوله واعتاقها) أي ودون

اعتاقها (قوله حتى أفاد)

أي ذلك الاستناد وقوله أنه

أي الحال والشأن أي حتى

(إذا أسند الفعل) أعنى سالت (إلى الأباطم دون المظلي) واعتاقها حتى أفاد أنه امتلاط الأباطم من الأبل
الأبل كان في قوله للمظلي واشتمل الرأس شيبا (و أدخل الاعتاق في السير)

تليسه حتى صار كأنه موصوفه حيث قال وسالت بأعناق المظلي الأباطم أي وسالت الأباطم بأعناق المظلي وضمن ذلك كون الاعتاق في الحقيقة هي السائلة لأن مقدم تلك الاعتاق وهو المسمى بالهوادي فيه تظهر سرعة السير وتبطئه وبقية الأعضاء تابعة له واستناد السير إلى تلك الهوادي التي تضعه كلامه يجوز أن أراد هومن استناد الشيء إلى ما هو كالسبب فيه إذ الهوادي سبب فهم سرعة السير وعدها فكأنها سبب وجودها ما قلنا ضمن نسبة السير إلى الاعتاق لأن أصل الكلام وسالت الأباطم أعناقا على حد واشتمل الرأس شيبا والتمييز في نحو هذا الكلام هو الفاعل ولكن ربما جرباه للملازمة لأن المستند إليه أو موصوف بذلك والوصف بسبب ملازمة تلك التميز فانك تقول سال الوادي ماء وسال بالماء فلما أن أضاف إلى استعارة السيلان هذين الجوزين وهما استناده إلى ما كان له فلفظ واستناده إلى سببه ضمنا وكل ذلك مناسب تقتضيه حال قصد الكثرة لأن ذلك هو الواقع وقصد الأشعار بما يظهر بذلك الوصف كانت الاستعارة غريبة إذ لا يأتي بجمع هذين التعريفين إلا من فذهن ارتقى به عن العامة فوالى هذا أشار بقوله (إذا أسند الفعل إلى الأباطم) أي وما قلنا أنه قصر في العامة عاصرت به غريبة لاجل أنه أسند في البيت إلى الأباطم الفعل الذي هو سالت وفيه وقعت الاستعارة العامة حيث تضمن نقل السيلان إلى السير واستناده إلى الأباطم من استناده للحال إلى الحمل لكثرة الملازمة كما قررنا (و أدخل) معطوف على أسند أي لاجل أنه أسند وأدخل (الاعتاق في السير) لأن التركيب استعارة سالت لسارت وأما استناد الميل إلى الأباطم فذلك مجاز آخر استنادي لا يتصل بتلك الاستعارة السابقة وقول المصنف وأدخل الاعتاق في السير يشير إلى أن البياء في قوله بأعناق المظلي المتعدي لهم

لان

أفاد ذلك الاستنادان الأباطم امتلاط من الأبل وذلك لأن نسبة الفعل القدي هو صفة

الحال إلى الحمل تشعر بشيوعه في الحمل وإحاطته بكما هو توضيح ذلك أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند للمظلي لانها هي التي تسيب فأسند الشاعر للأباطم التي هي محل السير فهو من استناد الفعل لمحله أشار إلى كثرة الأبل وأنها ملات الأباطم لأن نسبة الفعل الذي هو صفة الحال إلى الحمل تشعر بشيوعه في الحال في الحمل وإحاطته بكما فلا يستدل الجربان للسر إلا إذا امتلاط النهر من الماء وكذا الأقال سارت الأباطم إلا إذا امتلاط بالسائر فيها لا يتعد جعل كل محل مناسرا للإشارة على ما هو سائر فيه فلو كان في الأباطم محل خال من الأبل لمصدق عليه أنه غير سائر لعدم احتياجه على ما يسيب فيه (قوله واشتمل الرأس شيبا) أي انتشر شيب الرأس ونظير ظهور أنما فأسند الاشتغال الذي هو وصف الشعر الحال في الرأس إلى محله وهو الرأس إشعارا بأن ذلك الحال هو الشعر ملا للحمل من أجل أن وصف الحال انتقل للحل وصار وصفه فكل جزء من الرأس أعنا موصوف بالاشتغال لا اشتغال ما فيه فلو كان جزء منها خاليا من الشعر لمصدق عليه أنه غير مشتمل لعدم اشتغاله على المشتمل (قوله وأدخل الاعتاق في السير) أي أراد بادخالها في السير جربا به الملازمة المتقتضية للملازمة الفعل لها أو أنها سائرة لان مرجع الملازمة إلى الاستناد وحيد فتدفع كون السيل مستندا للإعتاق تقديرا وذلك الاستناد مجاز عقلي وحين تدفع في الكلام مجازان عقليان فلفظي وهو استناد السيل إلى الأباطم وتقديره وهو استناده إلى الاعتاق

ورأى مراه الناظر من سواده اذا نظر قدمه واذا نظر خلفه واذا رفع البصر ومنه في عرض الجو • وباعتبار الثلاثة أعني الطرفين والجامع فسته أقسام

فأليت مشغل على ثلاث مجازات أحدها مجاز بالاستعارة والآخران مجاز ان عقليان فلما أن أضاف الى الاستعارة هذين المجازين صارت الاستعارة غريبة (قوله لان السرعة والبطء الخ) علة لحذف أي وانما أدخل الاعناق في السير واسند لها تقدير الان السرعة السير وبطء يظهر ان غالبها هي سبب في فهم سرعة السير وبطء فلما كان سببا في فهم (٩١) ذلك وادرا كصارت كأنها سبب في وجود السير وحيث أنه

لان السرعة والبطء في سير الابل يظهر ان غالبها في الاعناق ويتبين أمرهما في الهوادى وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتبينها في الثقل والخفة (د) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعارة والجامع (سته أقسام) لان المستعار منه والمستعارة اما حيان أو عقليان أو المستعار منه حسي والمستعارة عقلي أو بالعكس فمما رجع والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير

يقضى كونها هي السند اليها في الحقيقة كحجرتنا ولو كانت مجردة لمعلاو محتمل أن ير بمن ادخلها في السير وجها لباله المتضمنة للباسه الفعل لما وقد تقدم أن تلك الملازمة هي جها الى الاسناد وقد تقدم أيضا ان سبب ادخالها في الميركون هو ادخالها في مقدها في تظاهر الميركون وحوا سائر الاعضاء نابعة لها فيكون ادخالها في السير باعتبار كون التركيب اقتضى أصالة الاسناد لها لاجل كونها كالسند للذات في حال الحركة والبال سبب لفهم المدلول فنزل ذلك منزلة السبب في الوجود فيه الاعتبار والجل ان كتمت الاستعارة الملازمة فهو بهذا يعلم أن المراد بالتصرف ان يضم اليها شيء آخر دقيق فيكون استعمالها في حقيقة مدق غير ييا ثم أشار الى تقدم الاستعارة باعتبار ان ثلاثة فقال (د) الاستعارة تنقسم أيضا (باعتبار الثلاثة) أعني المستعار منه والمستعارة اليه والجامع بينهما انقسام آخر وذلك أن المستعار منه والمستعارة إما يكونا حسيين معاً أو يكونا عقليين معاً أو يكون المستعار منه حسياً والمستعارة عقلياً أو العكس أعني أن يكون المستعار حسياً والمستعارة منه عقلياً وقد فصل عما تقدم في التشبيه وهو أن يمتي كل الطرفين أو أحدهما عقلياً لم يكن الجامع العقلي لا سبباً لقيام الحسي بالعقل لان وجه التشبيه المسمى هنا جامعا لا بد أن يقوم بالطرفين فلا كانا أو أحدهما عقلياً امتنع قيام الحسي بذلك العقلي منهما أو من أحدهما والثلاثة الأخيرة من هذه الأقسام قد تحصل الترابة لا ادخال الاعناق في السير لان سرعة سير الابل أكثر ما تظهر في اعناقها وقد كان في الإيضاح قد حصل الترابة لجامع بين عدة استعارات لاحقا لك كل الشكل كقول امرئ القيس فقلت له لماعلى بصلبه • وأردف أعجازا وناب بكل شكل

أردف وصف الابل بالطول فاستعارة حلياً بطى يذ كان كل صلب يطول عند التقطى وبالمع أن جعل لها أعجازا يردف بعضها باعتبار أن أراد أن يضم بالثقل على كل قلب ساهر لمكابدة فاستعارة لكل كل بنوه بما يينقل قال عبد اللطيف البندادى ان لا تبعد الاستعارة جدا فتعزب عن الفهم ولاتقرب جدا فتستبدد وخير الأمور أوسطها ص (وباعتبار الثلاثة الخ) ش أي الاستعارة باعتبار الثلاثة وهي الطرفان والجامع ستة أقسام وانما كان باعتبارها وان كان التقسيم بالحقيقة للجامع لان اختلاف الجامع كان باعتبارها للطرفين من حسي وغيره والتمت تسمية حسي شيء بحس شيء بوجه حسي أو عقلي أو مختلف أو عقلي بعقل أو مختلفان والحسي المستعار منه والعكس هو الثلاثة لا تكون إلا بوجه عقلي

استعارة السيلان هذين الجوزين وهما اسناده الى مكانه لفظا واسناده الى سببه فصارت الاستعارة غريبة (قوله ويتبين أمرهما) أي أمر السرعة والبطء (قوله في الهوادى) جمع هادى وهي العنق يقال أفلت هادى الخيل اذا تمت أعناقها وسعت الاعناق هادى لان البهيمة تهدي بعنقها الى الجهة التي تميل اليها وقيل ان الهادى تقدم العنق وهو مافى الضعاف وعلى الاول وهو أن الهوادى هي الاعناق يكون قول الشاعر ويتبين أمرهما في الهوادى من قبيل الاظهار في عمل الاخبار إشارة الى أن الاعناق تسمى بالهودادى (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته

استأوه محسوس لمحسوس بوجه حدى أو بوجه عقلى أو بامتناع حسى وبضمنه عقلى واستأوه عقلى لمقول واستأوه محسوس لمقول واستأوه محسوس لمحسوس كل ذلك بوجه عقلى لما هو أما استأوه محسوس لمحسوس بوجه حدى فمكثوله تعالى فاتح جرم محجلا جسمه الله خو فان الاستأوه متولد القبول والاستأوه بالحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلى القبطا لى سبكتها بار السامى عند القائه فيها التربة التى اخذها من موطنه حيزوم فرس جبرائيل عليه السلام

قوله (لما سبق في التشبيه) أي من أن (٩٢) وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معاً فإذا كانا أو أحدهما

الماسوق في التهمة لكن في القسم الاول اماحى واعقل واختلف نصيرته والى هذا اشار بقوله (لان الطريق ان كانا حيين طالع اماحى نحو فانت جلم عجاج جسده خواران المستعاز منه والى المقرة والمستعاز الخوان الذى خلف الله تعالى من حل القط) التى سبكتها نار السامى عند القائه في تلك الحلى الثرة التى اخذها من موطى فرس جبريل عليه الصلاة والسلام

الاربع فيها طرف عقلي فتعين كون الجامع فيها عقلياً أما القسم الاول وهو ما يكون طرفاه حسيين
فما يمكن أن يكون الجامع فيه عقلياً كله أو حسياً كله أو يكون بعضه حسياً ويكون بعضه الآخر
عقلياً فتصور فيه ثلاثة أقسام آخر وقد تقدمت أمثلته في التثنية فإذا كان في القسم الاول باعتبار
الجامع ثلاثة أقسام والاقسام بعده ثلاثة لمجموع ستة أقسام وإلى وجه وجود ذلك الاقسام كما بينا
والى أمثلته أشار بقوله (لأن الطرفين) أى أعانقلنا هنا ستة أقسام لان الطرفين (ان كانا حسيين
فالجامع أحاسي) أى اما ان يكون حسياً لماعلم أن الحسى يقوم بالحسيين (نحو) قوله تعالى
فأخرج لهم) أى لبني اسرائيل (عجلاً جسداً له خوار (فان المستعار منه) لنظراً للجل (ولد
البقرة) المعروفة (والمستعارة) وهو الذى أطلق عليه لفظ الجمل فى الآية هو (الحيوان الذى
خلقته الله تعالى من حلى القطع) وهم قبيلة فرعون والحق يضم الحاجب جمع حلى فبعضها وسكون اللام

لمسابق في التشبيه وعلى كونه هامة يتضمن ذكر التشبيه فقال لان الطرفين ان كانا حسيين فالجمع على اقسام * الاول ان يكون حيلة الله قوله تعالى فأخرج لهم جلاجله الخوار فان المستعار منه حقيقة العجل وهو له البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط والجامع والشكل والجمع حسي كذا قاله وفيه نظر لان الجامع ليس مجرد الشكل بل الشكل والخوار إماكل منها على انفرادهما أو مجموع الأمرين ومثله قوله تعالى وزكنا بعضهم وموضع مجموع في بعض فان المستعار منه حركة الماء على الوجه المسمى مؤا واستعار له حركة الانس والجبن أو بأجوج وبأجوج وما

حسان والجامع ما شاهد من شدة الحركة والاضطراب قال السكاكي ومن قوله عز اسمه واشتمل الرأس شيئا من المستعار منه النار والمستعار له الشيب والجامع بينهما هو الانبساط والاشلالة حسية (قلت) فزاد السكاكي ان الشيب هنا استعاره بالكتابة استعاره لفظ الشيب والمعاد النار بمعادها من الشيب فزاد من أفراد النار ثم ذكر اشتغال استعاره تخيلية لان الاستعاره الضميمة تقتضي بالاستعاره بالكتابة وقد أعترض عليه المصنف بأن قال ليس ذلك مما نحن فيه لان فيه تشبيها تشبيه الشيب بشواظ النار في بياضه والنار تشبيهه انتشاره في الشعر باستعاره في سرعة الانبساط فقد تلافاه

عقليا وجب كون الجامع
عقليا وامتنع كونه حسيا
لانضاة قيام الحسى بذلك
اللفظي منها ومن أحدهما
(قوله لكنه) أى الجامع
وقوله أو عتذرت أى بعضه
حسى وبعضه عقلى (قوله
تعبيرة) أى لان القسم
الاول باعتبار الجامع ثلاثة
أقسام والاقسام بعده ثلاثة
فالجميع ستة وحاصلها
أن الطرفين أن كانا حسيين
فالجامع امحسى أو عقلى
أو اضعف حسى وبعضه
عقلى فهذه ثلاثة وان
كانا غير حسيين فطالأن
يكونا عقليين أو المستعذر
منه حسيا والمستعذر له
عقليا أو بالعكس فهذه
ثلاثة أيضا ولا يكون
الجامع فيها الا عقليا (قوله
والى هذا) أى الى وجود
تلك الاقسام الستة والى
أمنها أشار بقوله الخ (قوله
فالجامع امحسى) أى لان
الحسى يقوم بالحسيين
(قوله فأنجز به) أى

أمر إيل (قوله جسدا) أي بدنا بلحم ودم وقوله خوار أي له صوت البقرة وهذا (والجامع
أمرنه والبقرة) أي فلان استعير منه لفعل البقرة ولذا لم يوضع له (قوله والمستأجرة)
في الآية (قوله الذي خلقه الله تعالى) أي على شكل الجبل (قوله من حلي القبط) بضم الحاء وكسر
بضم الخاء وكسر اللام كشى وندى والقبط بكسر القاف وسكون الباء قبيلة فرعون من أهل مصر
التم على غير قياس كذا في الاطول (قوله التي سبكتها) صفحا لحلي لأنها من جنس والسامري كان رجلا
عليه الصلاة والسلام ذاك الرجل أي ناموسي منسوب لساير قبيلة من بني إسرائيل (قوله

والجامع لهذا الشكل والجميع حصى وكقوله تعالى وتربنا بعنهم ويشذجوج في بعض فان المستعار منه مركب الماء على الوجه المخصوص والمستعار له مركب الانس والجن وأجوج وما جوج وما حسيان والجامع لهما ما يشاهد من شدة الحركة والاضطراب وأما قوله تعالى واشتمل الرأس شيئا فليس بمأخوذ فيه وان عد من ان فيه تشبيها تشبيه الشيب بشوا الظن لان في بيان شوا نوارته تشبيه انتشاره في الشعر باشتعالها في سرعة الانبساط لعدم تلافيه والاول استعاره بالكتابة (٩٣) والجميع في الثاني عطف وكلامنا في غيرها

(قوله من موطن فرس جبريل) أي من محل وطه

فرس جبريل الأرض

بعضها فرس واسم تلك

الفرس حيزوم كافي شرح

الانماض وكانت اذا ولطنت

الأرض بحوافها فاختصر

عمل وطها باليات في

الحال فكشف السامري

عن جبريل وهو راكب

تلك الفرس ورأى

اختصارا محل وطها في

الحال فصولته نفسه ان

التراب الذي وطنته تلك

الفرس يكون روحا لما تلقى

فيه فأخذ منه شيئا وقد

كان بنو اسرائيل استعاروا

حيانا من القبط لفرس

عنده يقال لهم اثنوني

بالحي اجعل لكم الاله

الذي تطلبون من موسى

يعني حين قالوا اجعل لنا

الها كالهم آلهة آتوه بذلك

الحى وصنع منه صورة

الهل والى فيه ذلك التراب

فصار حيوانا بالبحر ودمه

خوار أى صوت كصوت

الهل فقال هو وأتباعه

لبنى اسرائيل هذا الحكم

(والجميع الشكل) فان ذلك الحيوان كان على شكل ولدا البقرة (والجميع) من المستعار منه والمستعار له (حصى) أى مدرئ بالبحر

وذلك أن السامري وهو حداثا غنم وبالسمر وهو اسم قبيلة كشفه عن أثر فرس جبريل عليه السلام فصولته نفسه أن تراب ذلك الأرض يكون روحا لما تلقى فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليما من القبط لفرس لديهم فقال لهم اثنوني بالحي اجعل لكم الاله الذى تطلبون من موسى يعنى حيث قالوا اجعل لنا الها كالهم آلهة آتوه بذلك الحى وصنع منه صورة العجل والى في فيه ذلك التراب فصار حيوانا بالبحر ودمه خوار كالعجل فقال هو وأتباعه لبني اسرائيل هذا الحكم والله موسى الذى تطلبون من موسى فتسبه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طيلار لرون الله تعالى فوفعت هذه الفتنة باثرة كائن الله تعالى في كتابه العزيز قيل أن سبب اختصاص السامري بعقرة ذلك أن أمه كانت القته عام ولد في كهف ليجوم من ذبح فرعون اذ كانت ولادته في سنة تذييع أبناء بني اسرائيل فبعث الله عليه في ذلك الكهف جبريل ليعرفه أثر فرسه وذلك لما قضى الله تعالى عليه من الفتنة فالستعار منه هنا هو ولدا البقرة المعروفة والمستعار له هو الحيوان المخلوق من الحى (والجميع) بينهما هو (الشكل) أى الصورة في الحيوان وولد البقرة إذ شكها أى صورتهما المشاهدة واحدة (والجميع) أى المستعار منه والى والجميع بينهما (حصى) أى مدرئ

والاول استعاره بالكتابة والجميع في الثاني عطف وكلامنا في غيرها قلت في قوله نظر أمانه وليس كلامنا في الاستعاره بالكتابة فصحيح بالنسبة إلى المصنف فإنه لم يشك في الاستعاره بالكتابة في هذا الباب أما للسكاكى فإنه ذكر جميع أقسام الاستعاره ثم عقبها بتسمية الاستعاره على الإطلاق إلى هذا التقسيم فكلامه أعين من ذلك لم المصنف لا يصح منه هذا المثال لان الاستعاره بالكتابة عنده مستعملة في موضعها حقيقة فلا يدخل له في هذا القسم إذ الحقيقة ليس فيها مستعار ومستعار منه وجميع وأما قوله الجميع في الثاني عطفى فليس كذلك لان الجميع في الثاني مركب من عطف وحى لان الانبساط حصى ولعذر التلاق عطف لا يقال هذا لا ينبغي السكاكى من الاعتراض لأنه جعل الجميع حيا لانا نقول السكاكى لم يجعل لعذر التلاق في جزأ من الجميع بل قال الجميع هو الانبساط ورأى الطبيعي في الجواب عن هذا السؤال أن التشبيه هنا على سبيل التمثيل وليس من شرط التمثيل رعاية جميع الانبساط بل ان يكون التشبيه متزعا من هذه أمور متوهمة سواء حصل ذلك من كلمة واحدة أم من كلمات وقال أنه لم يرأى الزحمرى لا يكون فيه تشبيها كافي الانماض بل ثلاثة تشبيه بالكتابة واشتمل بالتمثيل والرأس أي أبنائها كما خطب بالنسبة إلى النار وأشار إلى القسم الثاني بقوله

والله موسى الذى تطلبون من موسى تسبه هنا وذهب يطلبه وكان ذلك وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للنجاة وسبقهم موسى طيلار لرون الله تعالى فوفعت هذه الفتنة باثرة قيل أن سبب اختصاص السامري بعقرة ذلك أن أمه كانت القته عام ولد في كهف ليجوم من ذبح فرعون اذ كانت ولادته في سنة تذييع أبناء بني اسرائيل فبعث الله عليه في ذلك الكهف جبريل ليعرفه أثر فرسه وذلك لما قضى الله تعالى عليه من الفتنة فالستعار منه هنا هو ولدا البقرة المعروفة والمستعار له هو الحيوان المخلوق من الحى (والجميع) أي الصورة الخاصة في الحيوان وولد البقرة إذ شكها أي صورتهما المشاهدة واحدة قل أن كون الأبن من قبيل الاستعاره فيه بحث إذ قوله جسده خوار صريح بأنه لم يكن مجلا لا لا يقال البقرة جسده صوت البقر وقد أبدل بدل الشكل فظهر أنه ليس عين العجل فالمراد من العجل مثل العجل فهو نظير ذلك قوله تعالى حتى تدبين لكم انبساطا لا يرض من

• وأما استعارة محسوس بحسوس بوجه عقلي فمكذوبة تعالى وأيقظهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كسط الجلود والنمف
القاذور وهو الاستعارة لآلة الضوء عن مكان الليل وملق ظله ومما حسيان

الخط الاسود من الفجر فان البيان أخرجه من الاستعارة الى التشبيه قلت أن البدل إنما أخرجه من كون المراد به الليل الحقيقي وبين
أن المراد منه الجهل الادعائي أعني الحيوان الخلق من الخلق فالبديل يمتنع على الاستعارة كبرى فريأت أسدأرى بخلاف قولهم
الفجر فأنما أخرج الخط الأبيض عن أن يكون المراد به الخط الحقيقي وهو ظاهر وأخرجه عن أن يكون المراد به الخط الادعائي أعني
الفجر اذ لا بين الشيء نفسه فلا يمتنع تقدير المثل (قوله نحو وآية لهم) أي بوعلايتهم على قدرته وقوله نسلخ منه النهار أي نكشف
وتزيل عنه أي عن مكان ظلمته أي عن المكان الذي فيه ظلمته فمن معني عن التي للجواز على حد قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم
من ذكر الله وفي الكلام حذف مضامين وقوله النهار أي ضوء النهار فب حذف مضامين الكلام هكذا وآية لهم الليل نكشف
وتزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فاذاهم مظان فب حذف مضامين النهار عن المكان الذي فيه ظلمته الليل بكسط الجلود واستعارة النسخ
للازالة واشتقاق النسخ من تزيل والجامع ترتيب (٩٤) أمر على آخر كترتيب ظهور النسخ عن السانخ وترتيب حصول الثالثة

على ازالة ضوء النهار عن
مكان ظلمة الليل (قوله
معني النسخ) أي معني
لفظ النسخ فلاضافة
حقيقية ويصح جعلها
بيانية ولا تقدير (قوله
عن نحو الشاة) أي عن
الشاة ونحوها (قوله
والاستعارة كشف الضوء)
أي ازالته واتزاعه وقوله
عن مكان الليل المراد بكان
الليل الهواء النقي بين
الماء والارض وقيل
سطح الارض وعلى كل حال
فالمراد بكون ماذ كرمكانا
للسل أنه مكان لظله أي
لظلمته أي أن مكان تظلم فيه
ظلمته والا فالليل والنهار

(وإما عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه) معني النسخ وهو (كسط الجلود) نحو
الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل) وهو موضوع القاء لظله (ومما حسيان

بالمصر كما عني وإما عقلي) هو معطوف على قوله إما حسي أي إذا كان الطرفان حسيين فالجامع إما
حسي كالتقدم وإما عقلي وإنما صح أن يكون عقليا فالحسين لما عمن جواز انصاف المحسوس بالمعقول
وذلك (نحو) قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) فاذاهم مظالمون (فان) لفظا نسلخ مشتق من
النسخ وهو مستعار من محسوس بحسوس لأن (المستعار منه) لفظا النسخ هو معناه المعروف وهو (كسط
الجلود عن لحم الشاة والمستعارة) أي والذي استعير له لفظا النسخ لما عورته نسلخ هو (كشف الضوء) أي
ازالته (عن مكان) ظلمة (الليل) والمراد بكان الظلمة الهواء أو المقدار الذي يتكون فيه الظلمة من الزمان
وأما قدرنا الظلمة قبل الليل لأن الليل عبارة عن الزمان المخصوص وهو الذي يتوهم كونه مكانا للظلمة
ولا يتوهم لهم حيث أنه زمان مكان آخر لا يتكلف ويحتمل أن يكون أطلق الليل على الظلمة نفسها
(ومما) أي المستعار منه وهو كسط الجلود وكشف الضوء (حسيان) باعتبار متعلقهما وذلك كاف

(وإما عقلي) أي تشبيه محسوس بوجه عقلي نحو قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار والمستعار منه
كسط الجلود عن لحم الشاة والمستعارة كشف الضوء عن مكان الليل ومما حسيان والجامع بينهما
ما يعقل من ترتيب أمر على آخر أي على آخر يضاده ويقع به وقد يقال الجامع خروج شيء من شيء (قال
المصنف) وقيل المستعارة ظهور النهار من ظلمة الليل وليس يسددها لأنه لو كان كذلك لقال فاذاهم
مبصرين ولو قال فاذاهم مظالمون أي أدخلون في الظلام) قلت عبارة السكاكي هي عبارة الامام

عبارتان عن زمان كون الشمس فوق الأفق وتحت ولا معني لكون أحدهما المكان في الزمان الذي تكون
فيه الشمس فوق الأفق يقوم الضوء بذلك المكان المتقدم وزال الظلمة عنه ففصل الأماز في الزمان الذي تكون فيه الشمس تحت
الأفق تقوم الظلمة الحاصلة في ذلك الزمان المكان المتقدم زال الضوء عنه ففصل الاظلام وعدم الايضار (قوله وهو موضع القاء
ظله أي نزل الليل والمراد بالقاء الظل ظهوره والمراد بظلمة نسلخ وأشار الشارع بهذا الى أن قول المصنف عن مكان الليل على حذف
مضاف أي عن مكان ظله أي ظلمته أي عن المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته وقع علمت أن ذلك المكان الذي يظهر فيه ظله وظلمته لما
الهواء أو سطح الارض على ما عني من اختلاف وأما قال الشارع القاء لظله ولم يقل القاء لظلمته فبما لا نزاع والكشاف أشار الى أن
الظلمة أمر وجودي كاذنها ليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى وجعل الظلمات والنور وجبت فصح القول بظهورها بعد زوال
الضوء (قوله ومما حسيان) أي مدر كان بجاسة البصر إن قلت أن كلامن كسط الجلود وآلة الضوء أمر عقلي لا وجود له في الخارج
لأنه ما مصدران والمعني المفسري لا وجود له في الخارج وجبت فلا يكون محسوسين قلت جعله الكشط والاز المحسوسين باعتبار
الهيئة المحسوسة الحاصلة عندهما أو باعتبار متعلقهما وهو اللحم والضوء وذلك كاف في حسيتهما ولا يقال أن الترتيب اذ انظر لظلمته
أي أن كان محسوسا فلان لظلمته وجبت الاستعارة في الآية المذكورة فطرهاها وجامعها حسيان لا نقول ترتيب أمر على آخر منها

والجامع لهما ما يبعد من ترتب أمر على آخر وقيل المستعار لظهور النهار من ظلمة الليل وليس بسد لانه لو كان ذلك لقال فاذهم مبصر ونحوه ولم يقل فاذهم منطلعون أى اذا خاف في الظلام قيل ومنه قوله تعالى اذ ارسلنا عليهم الرج العقيم فان المستعار منه المرأة والمستعار له الرج والجامع للتعين من ظهور النتيجة والاثر فالطرفان حسيان والجامع عقلي وفيه نظر لان العقم صفة المرأة اسم لها وكذلك جعلت صفة الرج لاسم والحق ان المستعار منه ماق الرأى من الصفة التي تمنع من الخلل والمستعار له ماق الرج من الصفة التي تمنع من انشاء عطر وإلقاء شجر والجامع لهما ما ذكر

كل صادق يرتب محسوس على محسوس وترتب معقول على معقول كترتب العلم بالنتيجة على العلم بالمقدمات فتعلق الترتب ليس دائما محسوسا وان كان في خصوص ما نحن فيه محسوسا فلاننا لم ننظر لتعلقه بخلاف السالنج وأما القول بوجه ثم ما قلنا منه ان الضوء محسوس هو مبني على القول بأنه اجرام لطيفة تتصل بمحسوس فوجب إظهاره عاده وان الظلمة اجرام لطيفة تتصل بالاجرام الحسية فوجب عدم الاضرار لما اتصلت به عادة وأما ان قلنا ان الضوء كون الاجرام بحيث ترى الاتصال (٩٥) الاجرام اللطيفة الاضراقية بها والظلمة

الجامع ما يبعد من ترتب أمر على آخر أى حصوله بتعقيب حصوله دائما أو غالبا كترتب ظهور اللحم على الكشط وترتب ظهور النافذة على كشف الضوء عن مكان الليل والترتب أمر عقلي وبيان ذلك أن الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غرقت الشمس فقد سلب النهار من الليل أى كسح وأزيل كما يشكك عن الشيء الشيء الطارى عليه السائر له

في حجبها والافهام صمدان كل منهما عبارة عن تعلق القدرة بالقدور وهو أمر عقلي ثم حسية الضوء والظلمة بناء على ان الاول اجرام لطيفة تتصل بحجر الهواء أو بجميع الاجرام الحسية بحيث فوجب إظهارها دون الثاني اجرام كذلك فوجب عدم الاضرار لما اتصلت به وعليه يكون المراد بالمكان الهواء كما تقدم والاجرام الموجودة في زمن الليل والنهار على وجه التوسع وأما ان قلنا ان الضوء كون الاجرام بحيث ترى الاتصال الاجرام اللطيفة الاضراقية بها والظلمة رفع ذلك الظلمة ثقلية وإنما حسيت باعتبار ان مقابلها محسوس تدرك عند انتفاء إظهاره فكما هالنا اذا ادركا عند انتفاء الاحساس محسوسة ومقابل في الظلمة يقال في الظل على أن كون الضوء مبصر بنفسه لا يخلو من توسع ضرر ووقا انك لا تستطيع أن تزم أنك ابصرت الاجرام اللطيفة بنفسها بل ابصرت بها كما تبصر باشة العين في زمم المتعلقين غير رؤيتها بنفسها (والجامع) بين الطرفين المذكورين الحيين عقلي اذ هو (ما يبعد من ترتب أمر على آخر) فان في كل منهما ترتب أمر على آخر اذ في الاول ترتب ظهور اللحم على

نحو الدين والزخافى وليس ما ذكره من ادراك السكا كبيل مراده بظهور النهار من ظلمة الليل والنهار وبما ان الظلمة غير انجوى رقى اطلاق ظهور النهار على زواله وهذا يستعمل كثيرا كما تقول ظهور فلان من

العلم على الكشط راجع لقوله غالبا لان ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما لا نقض بكشط الجلد عن اللحم بس عود ونحوه بينهما بحيث لا يضر لزوما بمن غير ازالة عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم وقوله وترتب ظهور الظلمة الخ راجع لقوله دائما فهو لف ونشر مشوش وقال العلامة السيد هذا الترتيب لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر بخصوص المقام وحده فنقول دائما لئلا يشترك المذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للقدمتين ز وما عتقلا فيكون حصولها تعقيب حصولها دائما وقوله وأغالبا إشارة الى المذهب المتأخر من أن زوالها معا عاوى طريق التعقب وجري العادة من الله تعالى والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض فيكون حصول النتيجة تعقيب حصول المقدمتين غالبا لانه لا اعتبار لادائها (قوله عن مكان الليل) متعلق بكشف (قوله وبيان ذلك) أى وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وفي سم أى وبيان النتيجة من كسح الظلمة عن مكان ظلمة الليل (قوله في الاصل) أى في كل حادث اذ مر بها العلم بالظهور وعدم ظهوره ما صلها بما يظهر اذا طر الضوء عليه وبذلك لفظه قوله عليه السلام لا يخلق الله خلق من ظلمة ثم عرش عليهم من نوره (قوله والنور) أى والضوء طار عليها وقوله بضوئه الا لا يخلو من حجب الضوء سائر الظلمة بمعنى على أن الظلمة موجودة فتوجب كل الوجود طار على الظلمة يسترحا كان كالجلد الطارى على غطاء الشاة ولما فيسترها (قوله فتدسلح النهار) أراد به النور والضوء لا الزمان المقدس بحركة الفلك من طلوع الشمس لغروبها والامر اذ قد قيل في قوله

الدخول في الظلام (قوله على القلب) فسبق أن السكاكى قبل القلب مطلقا وان لم يظهر فيه اعتبار لطيف فانه قد يقال أن القلب إذ لم يتضمن اعتبار الطيف فهو كالمطلوع ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وحسب فلا يصح جعل كلام السكاكى عليه لقبه (قوله أي ظهور وظلة الليل من النهار) هذا قابل لقول السكاكى في ظهور النهار من ظلمة الليل ثم أن قوله من النهار يجعل التضييق أي ظهور وظلة الليل من ظلمة الليل من النهار أي بمرأه أو من لا ابتداء أي ظهور وظلة الليل مبتدأ ذلك الظهور من مكان النهار أي من مكان ضوئه عند ما ذكره من الجواب القلب بشكل على المفاجأة لأن ظهور الظلمة يكون مع الاظلام لا عقبه حتى تنأى المفاجأة الآن أراد بظهور الظلمة ابتداءها بالاظلام التوغل في الظلام والاستمرار فيه وهو ألم أن جعل المستعاره ظهور وظلة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب في كلام السكاكى يؤدي لارتكاب القلب في الآية أيضا لأن المعنى حينئذ يعلم الليل لاسمته من النهار أي تظهر ظلمته بانتماسه من النهار فاذم مظهره من تامل (قوله أو بأن المراد من الظهور التخييل) أي من في كلام المفتاح بمعنى عن واما نحن أن المستعاره تمييز النهار عن ظلمة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام وروى هذا الوجه الثاني أنه أن أراد بديان التخييل أن الظاهر من مكان الليل بعد ما ذكره من أي العين فهذا يستلزم الوجه الذي ذكره بعد قوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال والخروج أو بديانهم عن مع بقا وجوده في مكان الليل فهو فساد الضوء والظلمة لا يجتمعان في محل لتضادهما وان أراد بتمييزه حال كونه موجودا في مكان آخر وهو تحت الأرض فهو فسادا من قبيل نقل الاعراض من محل الى محل آخر فيبقى لهذا الوجه الثاني في كلام البعض معنى مستقل صحيح فأمثل اه يقوى

(قوله أو بأن الظهور) أي في كلام المفتاح (قوله بمعنى الزوال) أي وحششه فالغنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل
ولاشك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام فقد عدا (٩٧) كلام المفتاح لكلام المصنف (قوله كما في قول

أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحامسي * وذلك عار يابن ربطة ظاهر * وفي قول أبي
ذؤيب * تلك شكاة ظاهرا

معناه حصول أمر عقب حصول آخره اثناء أو غلبة أو لا ينافي أن يكون حسيان الحاصل أن كان
موجودا حاسيا كالجرم قبل هذا المحلول فخصوله بمنزلة أن يكون معناه حصول سكونه أو سكونه بعد
سكون أو سكون آخر والسكون والحركة حسيان وإن كان ممددا وخصوله وجوده والوجود باعتبار
متعلقه حسي وذلك كاف في الحسية وكونه عقليا باعتبار كونه كليا لا يوجب الخروج عن الحسية لأن

الجامع بهذا الاعتبار حسي كل وجهه عقليا باعتبار أن الحاصل ظهور للحم عن الكسب وظهور
الثلمة عن كشف الضوء والتأثير يرجع إلى الإحصار وهو عقلي برده عليه أن الظهور حسي باعتبار
التأثير فمثل ثم قوله ترتب أمر على آخران روعي في الترتيب مطلق من غير رابة نسبة إلى الجامع بين
الكسب والكشف كما قولنا دائما وأغلبا الإشارة إلى المذهبين في ترتب النتيجة على الدليل إذ قيل أن

الترتيب فيها عقلي لا يغفل فيكون ترتيبا دائما وقيل ليس ترتيبا عقليا فيكون غالبا ولكن هذا خروج
عما يناسب الحال الزائفة أن المذهب الثاني لا ينافي الدوام كالأغني وإن روي فيه الحاشية الزائفة
كان الدوام والثلمة إشارة إلى أن الكسب لا يمتزج ترتب ظهور اللحم كالذا أزيل التزاق الجلبود
متلاحم بقائه سائر بناء على أن الكسب طاز القالات التزاق أو كسب ليل لائم أن مقتضى ما ذكر المصنف بل

صريحه كالقدوم أن المشبه الذي استعير له السطح هو كشف الضوء عن الليل والمستعار منه هو كسب
الجلد عن الشاة ومقتضاه أن الساتر هو الضوء المستور والظاهر هو الضوء هو الظلمة كما كان
الساتر في جانب المشبه هو الجلد المستور هو اللحم وبيان ذلك التشبيه المقتضى لما ذكر أن الظلمة كما

تقدم هي الأصل لأن مرجعها إلى عدم الظهور وعدم ظهور الحادث سابق على ظهوره والنور طارئ
عليها فهو يسترها أي يزيلها بظهوره أي بإشراقه وهو كونه بحيث يظهر بهما اتصل بالنور سببه
المادى هو الشمس فإذا وجدت وجودا وطرا على الظلمة وإذا غربت ذهب النور عن الظلمة ووجدت
الظلمة فصار ذهابه لاستقباله ظهور مستور بمنزلة كسب الجلد عن الشاة إذا جلس سارو ولجها مستور

ستمعظ ظهوره بعد الاختفاء كسب الجلد عنه كحجاب الضوء إذا كانت الظلمة هي الآتية عقب
ذهاب نور النهار المستعار له كسب الجلد عن الشاة لأنه كنه في استقباله مستور وخم الشاة في الثاني
والظلمة في الأول صم بعده فاذم مظلوم ولا يقال ذهاب الضوء لا يتأخر عنه ظهور الظلمة حتى

يكون عقبه لا نقول ذهاب الضوء وظهور الظلمة متفهمان مختلفان وهما حاصلان في وقت
فقول سلخت النهار عن الليل كما تقول سلخت الجلد عن الشاة والسكاكي بناء على أن الظلمة طرف
للنور ألا ترى أنه قال المستعار له ظهور النهار وظلمة الليل والمستعار منه ظهور الملوخ من جلده

فلا بد أن تقتضيه أن الظلمة طرف للنور ليكون الملوخ منه مشبها بالملوخ من الملوخ
مشبها بالملوخ ولكل من القولين مرجع أما كلام المصنف في شبهة أمر أن أحدهما العقلي وهو
أن كلام الضوء بين يشهد أن الملوخ هو الجلد الملوخ عنه الشاة ونحوها والشاة وإن سميت مملوخة
فلا اعتبار أنها مملوخة عنها الجلد كذا يقتضيه كلام جماعة من اللغويين فلا يشك أن النهار هو
الملوخ لا أنه مقول لسلخ فلنكن هو الظرف والثاني مضمون وهو أن الظلمة سابقة على النور لبق
الليل على النهار والطارئ على الشيء المستور عليه هو الجلد بالظرف وأيضا فإن النور هو الكسب

(١٣) - شروع في التخصيص رابع) وتقرى بها في المحتاجين إليها احسان فذلك عار ظاهر أي زائل لا يثبت (قوله وتلك
شكاة) بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاة مصدر اليت وعبرها والاشون في أحبا * وتلك شكاة ظاهرا عنك عارها :

كأنه يقول وتلك مكانة نزل عنك عارفاً بذلك مجاز كمرج دأى لا عار عليك فيه (قوله عنك عارها) هو بكسر الكاف (قوله دأى
 العلم الخ) هذا إشارة إلى وجهه الرابع لمصحيح كلام المفتاح ودفع الإشكال الولد علمه من غير احتياج لدوى لثبتي كلامه ولا
 تأويل الظهور في كلامه بالتميز والازوال لأن الكلام إنما هو مسوق لهذا صرح بها (قوله بمنزل سلخت الأهاب عن الشاة) أى نزعته
 عنها (قوله سلخت الشاة عن الأهاب) أى أخرجهما منه (قوله فذهب صاحب المفتاح إلى الثاني) أى وعليه فغنى الآفة وأتم الليل
 نخرج منه النهار فالمنع مستلزم لأخراج النهار من ظلمة الليل يقول صاحب المفتاح المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل من أدم الظهور
 الأخرج وفيه أنه لا يصح حينئذ التعبير بقوله بعد فاذم من ظلمة لأن أخرج النهار من ظلمة الليل بطوع الفجر والاطلام عند الغروب
 وحينئذ لا يصح إلا أن يقال الفجاءة وقبوا جاب الشاوس عنه بقوله ووصح قوله الخ (قوله فذهب صاحب المفتاح إلى الثاني) أى وذهب
 المصنف إلى الأول لا قال فان المستعار منه كسطط الجأدى نزع من نحو الشاة ومعالم أن الذى يناسب أن نقل اليعاصم وهو السنج
 إزالة الضوء ولذا قال والمستعار له كشف الضوء أى (٩٨) نزعته تأمل (قوله ووصح قوله الخ) خالصه أن الليل لما كان عموه

جميع الاقطار أمره يستعمل
كان الشأن انه لا يحصل
الا بعد مضي مقدار
النهار بأصناف ولما جاء
عقب ظهور النهار وفي
زمانه فقط ولم يحصل بعد
ما ينبغي له فيما يقدر زل
لزلة مالم يحصل بينه وبين
ظهور النهار شيء وعبر
بالقاء الموضوعه لما يندفي
العافه مرتبا غير مترخ
قوله مما يختلج باختلاف
الامور والعادات) أى
فقد يطول الزمان بين
أمرين ولا بعد ذاك
الزمن مترخا لكون
المادة تمتضي الطول منه
فيستغنى التكم ويالحقه
بالعدم ويجعل الامر الثاني
غير مترخ فيستعمل اللقاء
كأى قولك تزويج بدو فل

عنه عارها * أجزاؤه وذكر الصلابة في شرح المفتاح أن السليخ قديم يكون بمعنى الترخيم سليخت
الاحاب عن الشاة وقدي يكون بمعنى الاخراج نحو سليخت الشاة عن الاحاب فذهب صاحب المفتاح الى
الثاني وضع قوله فاذا هم مظلون بالفاء لان الترخيم وعينه مما يختلف باختلاف الامور والاعداد
وزمان التبرار وتوسط بين اخراج النهر من الليل وبين دخول الفلام لكن لقيام شأن دخول الفلام
بعد اضاءة النهر وكونه مما ينبغي أن لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان

واحد ومحققا مما كنعق في القدم مع وجود الحادث لكن لما تعقل أحدهما تعقل الآخر تريا عليه في الادور النزول ذلك منزلة الترتيب الزماني ولما لم تكن هناك سهولة لصحة الفناء في الترتيب ولا قال ذهاب الضوء يشعر بوجود انظمة فذهب أن ينهمر تار عقلا يصح بوجود الفناء ولو احدث ما من جاني الخارج لكن اشهد الذهاب بالظلمة بنافي المفاءة لاقتضائها عدم خطور المفاجأة كما تقتضي أنه مما لا خطر لانها تقول فن البلاء غميتي على تحقق أن أول منزلة المحقق فظومة أمر الليل وهوبه أوجب تتر يله منزلة لا لا خطير بالبال فلان الشيء اذا عظم خطره يقال به انه مأمي لا خطير بالبال على وجه المبالغة ولو خطر ذلك الامر بالبال فالعاجزة تقول على هذا استسلمت فيما من شأنه أن خطير تتر يله منزلة لا لا خطير لعظمته وعز شأنه فبقارة انصف فيا اقتضته على هذا الورد عليها في لان الواقع بعد المستعاره هذا الاطلام وهو صحيح عليها المستعاره عندهم ذهاب الضوء عن مكان الليل والواقع بسببه هو الاطلام على ماطر ناولا ما عابره السكاي حيث قال ان المستعاره هو ظهور النهار من ظلمة قال الفراء الاصل الظلمة والظلمة على وهو الذي يشهد له اصول علم الهيثم أن غمر الظنون الحاصل من وقوع شعاع الشمس على وجه الارض وانكساره محيطا بخروط ظل الارض احاطة الجلك الاسود بالمشوخ فاذا زال الضوء الشمس من وجه الافاق بواسطة (١) غمر وظل الليل فهو زمان الليل وأما كلام السكاكي فربما محموله على ما منه فان الجبل ماوان كان مسلوفا والشمس لو خرجت عنها الان الشاة

لهم أن بين التزويج والوعدة
 ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء
 فولد جاء الشجر ثم الطلبة فتأ
 آخر بعد قوله فكسونا العظام
 بين اخراج النار من المائل
 بالغروب (قوله لكن لعظم
 نهارات متعددة صار حمله
 ذلك الزمان أي وهو النهار

(١) قوله بواسطة مخروط كذا في الاصل ولعل في النكلام سقطا والاصل بواسطة ميل مخروط الخ كتبته منصفه

عد الزمان قري بيا وجعل الليل كأنه يفاجئهم فبأجواج النهار من الليل بلا مهلة وعلى هذا حسن إذا
المفاجأة كما يقال أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل

الليل فنهبا اشكال لان السطح على هذا هو المستعار قد أطلق على ظهور النهار من ظلمة الليل والواقع
بمدنظور النهار بعد خفائه من ظلمة الليل هو الابصار لا الاظلام وقد يزول التوفيق بين كلام
الاسكاكي والمنصف بأوجه (أحدها) أن ظهور النهار إنما يحصل بظهور جميع أجزائه ولا يكون
ذلك الا بظهور آخر جزء منه ويوجد لحظة يقع الغروب فيكون الواقع بمدنظوره جميعاهو الاظلام
فيعود كلام المنصف وفيه ان النهار هو انتشار جميع اجزاء الضوء المنصوص وقد وجد ذلك عند
الطلوع ولم يوجد اظلام والمقدور الذي اسقر فيه ذلك الضوء كازمان كل حادث فان الحادث يوجد
بجميع أجزائه فاذا القدم بعد استقراره لا تجعل لحظة عدمه من أجزائه فكمثل هذا في حادث غير
النهار فكذلك النهار وهذا يظهر على أن المراد بالنهار الضوء وهو الاقرب (وثانيها) أن الكلام على
وجه القلب والتقدير بظهور ظلمة الليل من النهار والواقع بمدنظور الظلمة بعد خفاها من النهار وهو
الاظلام وفيه ان القلب لم تضمن اعتبار الطيف فهو كالطفا ولم يظهر هنا اعتبار لطيف وذلك كاف في
نفسه (وثالثها) ان المراد بالظهور التمييز ومن معنى من والمعنى ان المستعار لتمييز النهار عن
ظلمة الليل والواقع بعد تمييز النهار عن ظلمة الليل هو الاظلام ويرد عليه أنه ان أراد بالتمييز إزالة
النهار عن مكان الليل باعدامه في أي العين فهو الوجه الرابع على ما سنذكره وان أراد تمييزه عن
بقائه وجوده في مكان الليل فهو فاسد لا وجه مان تمييزه عن حال كونه موجودا في مكان آخر هو الذي
نقضي بعده في مكان الليل فلا يبقى لهذا الثالث معنى مستقل صحيح تأمله * والوجه الرابع أن المراد
بالظهور والوال كافي قول أي ذو بيب

وعبرها الواشون أي أجهبا * وثلاث كانت ظاهر عنك عارها

أي زائل عنك عارها والشكاة الشكية يقال شكى شكيت وشككتا اذا توجع بعنوص من أعدائه فكأنه
يقول وتأديك عاذرك واجرد أذى لعار عليك فيه وكذلك قوله * وذلك عار يابن رطة ظلمه

مسبوخة من الجلد فيخففان حنائه على الاول لم تأويل من فيه معنى عن وتكون المجاوزة كما قيل في
قوله تعالى فويل للقاسية قلوبهم من ذكر انقاذ أي عن أو تأويل لنسخ بخرج وبشهادة قول الواحد في
الآية لنسخ يخرج منه النهار استرجاعا وكذلك قال الزماني وبالجملة ما ذكره المنصف اقرب والقولان
محتملان على أن المراد زوال النور ووجود الظلمة بضر وبالشمس قال اسكاكي ان عاراد بظهور
النور تخرجه وزواله بالكية بالغروب فلا يبقى سوى الظلمة قال الشبراوي السطح يستعمل بمعنى التزعج
تقول سلخت الاحباب عن الشاعري زعمته هنا يستعمل بمعنى الانزعاج تقول سلخت الشا من الاحباب
فهما صحيان وتقدير الآية على الاول زعمنا النهار وكان كالليس قمار لئلا فاذاهم داخلون في الظلام
على الفور كما هو موضوع المقابلة وتقديرها على الثاني أخرجنا النهار من الليل فلم يبق شيء من الليل
وذلك بطريق الشمس ثم ورد على نفسه انه لو كان كذلك لما قال تعالى فاذاهم يظلمون وفناءه للتعقيب
وأجاب بأن الفناء قد تستعمل مجرد الترتيب فالرأ فاذاهم يظلمون بعد انقضاء النهار ولما كان النهار
الموسط بينهما مازول فطعا جعل كالأثر واستعملت الفناء اذا الفجائية قال ولا تستقيم اذا الفجائية
الا اذا كان السطح بمعنى الانزعاج ادلا يستقيم أن تقول زعمت ضوء الشمس فجاء الظلام كالإقبال
كسمرت الكون فجاء الانكسار بخلاف قولك أخرجت النهار من الليل فجاء الليل فاستمدا كرم من
أنه لا يقال غابت الشمس فاذا الظلام منوع وقد قال تعالى حتى اذا جاءوا به بقوله تعالى وسبق الذين

(قوله عدد الزمان قريبا)
أي فلما أتى بالهاء (قوله)
وجعل الليل كأنه
يفاجئهم الخ) أي فلما أتى
بأذا المفاجئة وقوله كأنه
يفاجئهم عقب الخ أي
يحصل لهم من غير توقع
له فيحدث (قوله وعلى هذا
أي ما ذكر من قوله لكن
لنظم الخ) (قوله حسن اذا
المفاجأة) أي لان دخول
الظلام غير خروج النهار
ومفاجئ لهذا الاعتبار
(قوله ففاجأ أي الخروج
المفهوم من أخرج

ولو جملنا الملتح معنى التزعوف فلنزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام

أي زائل وريلة اسم امرئ أو إذا كان الظهور معنى الزوال فالواقع بعد زوال النهار عن الليل هو الاظلام وهذه الوجوه كلها إذا تمت ردت كلام السكاكي إلى كلام المصنف كالأبغني والشارح العلامة وجه كلام السكاكي بالاحتجاج به إلى رده لكلام المصنف بما يقتضي أن عدم رده لكلام المصنف يرجع فذكر أن الفقيه يكون معنى التزعوف قول القائل ملحت الأحاب عن الشاة أي زعته عنها وهو الذي اعتبر المصنف النقل عنه لأنه قال استعير من كسط الجلد أي زعه ومعلوم أن الذي ينسب أن ينقل إليه حينئذ هو الزال للظن وولذلك قال استعير لكشف الضوء وأما قلنا هو المناسب لأن متعلق كل منهما سائر ما يخرج بعد زوال الهواء يناسب بقية الظهور بعد إخفاء كالأبغني ثم قال وقد يكون معنى التزعوف كما يقال ملحت الشاة عن الأحاب والذي يناسب أن ينقل إليه اظهار ما تبرزه وهو الذي اعتبره السكاكي في هذه الاستعارة ولا ينبغي أنه لا يناسب أن ينقل لآلة الآلة أثره وأذا جاب بل لاخراج المستور وما ذكره العلامة يتم أن صحيح لفظة في كل منهما على الأصل والافيدى أنه في أحد معاني باب القلب وأنه مثلا لا نزاع دائما بقول القائل ملحت الشاة عن الأحاب قلب في الأول بقية ظهور الاظلام فاسب الغناق فإذ هم مظلون حقيقة فعلى الثاني يحتاج إلى إبداء لطيفة في صحة الفناء لأن الذي يكون عقب اظهار النهار من الليل واخر اجتهاده الذي شبه ما خرج الشاة من الأحاب هو الإصرار ووجه ذلك أن الليل لما كان هو موه جميع الاقطار أمر استعطف كان المتبادر أن لا يحصل إلا بمضي مقدار النهار بأضواء وإجماء عقب ظهور النهار ومضي زمانه فقط ولم يحصل بهما ينبغي في ما يتبادر من زوال الظلمة بل بينه وبين ظهور النهار في وجوده ما لا يكون شأنه أن يحول كعدمه بالنسبة لتلك الحيلولة فغير بالظلمة ولا شأن أن اعتبار التعاقب كما لم يحصل فيه للأشعار بعلقة أمره وأنه مما ينبغي أن لا يكون إلا بعد أضعاف أوقات ذلك الشيء كما في الليل مع النهار مما يستتبع فحسنت الفاء المشعرة بالمعاقبة المشار بها لهذه اللطيفة وقد علم اقوار بهم إلى الجفزة من ادان كان محيطهم عقب سوقهم إليها والذي الجأ الشيرازي إلى هذا الكشف أنظر أن ظهور النور من الظلمة لا يكون إلا ببقاء النور طاهر أو طلع الشمس وليس كذلك فاعلم بريد السكاكي بخروج النور وظهوره من وجهه عن الأفق فلا يبقى منه شيء عند غروب الشمس وزوال الشمع والله أعلم • بقي على الجميع اعتراض وهو أن قولهم أن الطرفين حسيان والجامع عقلي متعدي محتمل أن يقال أن ترتب أمر من حدين على الآخر حسي فان نزع الجلد وانصراف النهار وظهور الظلمة والشاة كله محسوس مشاهد فهو حسي ويمكن أن يقال كشف الضوء وهو زائعه غير محسوس بل متعلق وإنما المحسوس الضوء نفسه وقد يجاب عنه بأن الزوال والنور هو إغارة الشمس وهو مشاهد وبروز الظلمة مشاهد وذلك ترتيب لا ترتب والجامع ليس ذلك بل هو الترتيب والترتيب حسي والترتيب الذي هو أثره عقلي وكذلك كشف النور عن الظلمة حسي وانكشاف المرتب على الكشف عقلي لكن هذا الحقيقي يجر إلى فساد أن يكون الترتيب هو الجامع ويقضي أن يكون الجامع هو ترتب شيء على آخر فيثبت يصح الاعتراض ويرجع حاصله إلى أن الجامع ليس بالترتيب بل بالترتيب والترتيب حسي ومثل السكاكي استعارة ما طرفة حسيان ووجهه عقلي بقوة تعالى إذا أرسلنا عليهم إلهم إلهم العقيم فالاستعارة إلهم والمستعارة منه المرأة والجامع المنع عن ظهور النبتة والارتفاع طرفة حسيان والجامع عقلي قال المصنف فيه نظرا لأن العقيم صفة للمرأة لا اسم لها ولذلك جمعه صفة للرجل لا اسماء لأنه يردان العقيم هو المستعارة منه وهو صفة فهو عقلي وقد تقدم لنا في باب التشبيه الكلام على المستعارة من اسم الفاعل ونحو موافقها عقلي وان كانت واقعة على ذات كقوله * أخوالهم

(قوله ولو جملنا الملتح معنى
التزعوف) أي كإدخاله إليه
المصنف (قوله عن الهواء)
أي الذي هو مكان الأيسل
أي المكان الذي يلقى ظلمته
فيه

لم يستقم أولم يحسن كما إذا قلنا كسرت الكوز

(قوله لم يستقم أي لان
الدخول في الظلام
مما يحل لزج الضوء
وحينئذ فلا يقل الترتيب
الذي تنميه المفاجأة فان
قلت انه مستقيم نظرا
لكون لزج الضوء علة
في دخول الظلام ودخول
الظلام مسلول له والعلة
والمسلول مترتبان في
التفصل من حيث
اختلافهما في الرتبة فالعلة
تلاخذا أولا والمسلول
بلاحظا ثانيا قلنا الاستقامة
وان حصلت فذلك لكن
الحصل على ذلك لا يحسن
لان المتبادر من قولنا لزج
ضوء الشمس عن الهواء
فمفاجأة الظلام ان الترتيب
بينهما باعتبار الزمان والمعنى
عليه غير مستقيم كما علمت
والحاصل أن قولنا لزج
ضوء الشمس عن الهواء
فمفاجأة الظلام إما غير
مستقيم ان اعتبارا ان الترتيب
الذي تنميه المفاجأة
زمانا وإما غير مستقيم
ان اعتبارا ذلك الترتيب
رتبي

أن هذا الوجه يقتضي أن الاطلاق بعد الفعل الذي هو اظهار النهار ولا شك أن اظهار النهار لا يشعر
بالليل ولا يترتب عليه بلا ملة لوجود الملهة حسا وانما انتفت بالاعتبار السابق ومعلوم أن ما قلناه هو
الآن من غير ترتيب يستعمل أمره غالبا والاطلاق هو الذي أتى به لا ترتيب وهذا مستعمل وانما لم يترتب
الليل لان اظهار النهار لا يشعر به فحينئذ ان النجاسة تحتل على هذا الوجه لاقتضاها أن الاطلاق يما من
غير ترتيب وحسن الفاء مع ذلك كما تقدم وأما الوجه الاول فالفاء فيه تظهير أمره باعتبار القرب
المعنى كما تقدم والمفاجأة محتاج أيضا الى تأويل وقد بيناه فيما تقدم وانما احتاجت لان ازالة النوع
يعلم منه وجود الاطلاق فلا يؤول في غير ما يقتضي المفاجأة الا ترى ان ذلك كسرت اللبنة لا يصح
أولا يحسن فيه ان يقال فاذ هي منكسرة لان الانكسار يشعر بالكسر لا بمطووع وهو حاصل
بحصوله فكذا اذهب الضوء يشعر بالاطلاق حتى كأنه مطووع ويجعل معه فلا يحسن فيه المفاجأة
وأعالم نقل لا تصح لما كتبها التأويل السابق الذي قد عني فيه أنه تكلف فقد ظهر بهذا صحة كلام
السكا كمن غير حاجة للرأى الى كلام المصنف وزججه بصحة المفاجأة فيه بلا تكلف والفاء فيه للاعتبار
حيث خالفه بدوته • وكلام المصنف واعتراضه ما شاع على هذا لان المقيم صفة لازمة وقد قسمنا
الاعتراض على ذلك بأن قولنا أخو الدلم حتى معناه رجل حتى صفة جارية على ذات محسوسة وذلك
الذات هي المشبه فيكون المشبه محسوسا وهذا السؤال الجار بينهما وفيه تأييد لما يقوله السكا كى
بل عقم أقرب الى أن يكون محسوسا من نحو الحى والعالم لان الحى مدلوله شئ له الحياة لا يدل على
خصوص جسم أو غيره وعقم ليس مدلوله على ما ذكره وشأنه العقم بل هو خاص بالمقيم عن الولادة
مدلوله لئلا له العقم فقد يقال أنه من هذه الحلية أقرب للذات على الذات فيصح ما زعم السكا كى
وإصح بذلك قوله المستعار المرء المقيم في ذلك ولما لا تليس المشبه بمعنى العقم بل بالمشبه
بالمراء العقم والمعنى اذ ارسلنا عليهم الرج المشبه المرء العقيم • واعلم ان هذا المكان أشكل على الشراى
فمن بعده حتى قالوا ان هذا عند السكا كى استمارته بالكتابة فانه ذكر المشبه وهو الرج ولم يذكر المشبه
به وهو المرء بل ذكرت صفته وهو العقيم وهو غلط فان الاستماره بالكتابة أن راد بالمشبه المشبه به
لادعاء أنه فرد من أفراد المشبه به كإحدى بلينية المبيع لادعاء أن المشبه فرد من أفراد السباع تنبث بذلك
اعتبارها الذي هو صفة جنس السباع وهذا المعنى لا يتأتى هنا لانه ليس القرض اثبات أن الرج فرد من
جنس النساء فان ثبوت ذلك الرج لا يبدأ بأفعلي لان العقيم ليست صفة ثابتة لهن مطلقا ولا قالها
والذي وقعهم في ذلك القول السكا كى أن المشبه بالمرء هو لا ريدان المشبه غير مذكور بل ريدان
المشبه بالمرء المتعار من لفظ العقيم على ما سبق فليتأمل ثم قال المصنف الحق أن المستعار منه مافى
المرأة من الصفات التي تقع الجمل والمستعاره مافى الرج من الصفات التي تقع النساء المطر والفتح الشجر
والجامع لهما ما ذكر وهو المتع من ظهور الشجره وفيه نظر لان المستعار منه هو اللفظ المجازى المسمى
بالاستماره وهو هنا لفظ عقيم فكيف يجعل المستعاره الصفه وهي لم تذكر والاستماره عبارة عن ذكر
أحد طرفي التشبيه وقال بعضهم المشبه والمشبه به هي الرج والمرأة وهما حيوان والاستماره هنا
مكنه تكون المذكور وهو المشبه وهو الرج دون المشبه به وهو المرأة العقيم استماره تشبيه هو اعلم ان
جميع ما تقدم هو موبى على ان استعمال عقيم في الرج مجاز وقد قال الجوهري يقال رجل عقيم ورج
عقيم لا تنفع سحابولا شجرا فيقول أن يكون العقم الرج حقيقة وقال الراغب أصل العقم ليس
المعنى قبول الأثر يقال رج عقيم يصبح أن يكون بمعنى فاعل ومضى الى لا تنفع سحابولا شجرا

ونبأه الشأن وأهل السكاكى هذا القسم وأما المستعار فيقول المعقول فكقوله تعالى من يمشى من مرقدان المستعار منه الرقاد (قوله ونبأه الشأن) أى شهرته ورفسته عند النفوس وعلو الحال فى القلوب للإشغال على أوصاف جديدة فوجب شهرته الذى كالكرم والعلم والنسب وشرف القدر (قوله وهى عقلية) أى لا تهاجر مع الاستظام النفوس لصاحبها لو كونه بحسب بيانى وبهذا أمر غير محسوس ومن اعتبر أن نقل اللفظ يسم بكل من حسن الطلعة ونبأه الشأن على الأفراد كالسكاكى جعل هذا القسم استعارتين أحدهما بجامع حسى والاخرى بجامع عقلى فأسقط عنه هذا القسم من (١٠٣) هذه الأقسام لعموده على الجامع الحسى وأول المعلى (ونبأه الشأن) وهى عقلية (والا) عطف على قوله وان كانا حسين أى وان لم يكن الطرفان حسين (فهما) أى الطرفان (إما عقليان نحو من يمشى من مرقدان المستعار منه الرقاد) أى النوم على أن يكون المرقد مصدرا وتكون الاستعارة أصلية أو على أنه بمعنى المكان

واللون ومما حسبان فيكون حسن الطلعة المعنى فى التشبيه حسبا (ونبأه الشأن) أى ارتفاع الشأن عند النفوس وعلو الحال فى القلوب بهذه النبأة يحفل أن يراد بها العزازة التى تحبذ فى النفوس بسبب حسن الطلعة ومجال النظر فتكون لازمة لرفع قلبها ويحفل أن يراد بها العزازة الخاصة بأوصاف أخرى فوجب ارتفاع الميت وشهرته الذكر والوضع عند العام والخاص والارتفاع على الاقربان وتلك الأوصاف مثل الكرم والعلم والنسب وشرف القدر فتكون مستقلة عن حسن الطلعة وبكل تقدير نفى عقلية إلا على أنها بمعنى استعظام النفوس لصاحبها لو كونه بحسب بيانى برفسته وذلك أمر غير محسوس فجميع هذا الجامع لبعده الأول حسى وبهذه الثانى عقلى ومن اعتبر أن نقل اللفظ يسم بكل منهما على الأفراد جعل هذا القسم استعارتين أحدهما بجامع حسى والاخرى بجامع عقلى فأسقط عنه فى هذه الأقسام لعموده على الجامع العقلى وأول الحسى ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما عده كالمصنف وهو الحق فاعطف التشبيه (والا) يكن الطرفان حسين فهو وجوابه معطوفان على قوله فان كانا حسين عطف الجمل وجوابه قوله (فهما) أى إذا لم يكن الطرفان حسين فذلكا الطرفان حينئذ (إما عقليان) معا بوزم أن يكون الجامع بينهما عقليا لعدم صحة قيام المحسوس بالمعقول كاتقدم ثم مثل للعقولين فقال (نحو) قوله تعالى حكاية عن قول الكافرين يوم القيامة (من يمشى من مرقدان) والمرقد يحفل أن يكون مصدرا معيا بمعنى الرقاد ويحفل أن يكون اسم مكان أى مكان الرقاد فان أريد الأول فلا شك أن المستعار منه الرقاد وتكون الاستعارة أصلية وان أريد الثانى فلا استعارة فى المشتقات لصادرها وان كانت اسماء لا ما كن لان تلك المعانى المشتقة من ألفاظها هى القيود المهمم بها فى المشتقات وأما الذات الملبسة لها فقد أخذت فيها على وجه العموم وسأى زيادة بيان لهذا فى المشتقات وإذا كانت المصادر هى المقصودة بالذات فى المشتقات فالتشبيه فيها يبنى أن يكون هو المصدر فعليه أيضا تكون الاستعارة من المصدر أصلا وان كانت فى المرقد الذى هو اسم المكان على وجه التسمية وتشتبها قوله (فان المستعار منه الرقاد) أى النوم فان أريد المرقد المصدر فاصلة كاتقدم وان أريد المكان فقد جاعلنا فى مقدمتهما التتام حقيقة واحدة (قوله والا) أشار على القسم الرابع أى وان لم يكن الطرفان حسين (فهما عقليان) نحو قوله تعالى قالوا يا ويلتس يمشى من مرقدان) فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والثلاثة عقلية وقد يقال المرقد اسم مكان الرقاد كالمصنف

عدم ظهور الفعل مع كل منهما واستعير اسم الرقاد للموت استعارة كصريح أصلية وان أريد الثانى فيكون المستعار منه محل الرقاد والمستعار له القبر الذى يوضع فيه الميت وحينئذ فلا يجرى قول المصنف فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت وأجاب الشارح بقوله الا انه لم يحصله أن المنظور لى هذا التشبيه هو الموت والرقاد لان المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالمكان والذات كالرقاد والموت حنا لنفس المكان والذات والتشبيه فى المقصود الأهم أولى وحينئذ فعلى هذا الاحوال الثانى يشبه الموت بالرقاد وقد استعار اسم الرقاد للموت تشبيها من الرقاد معى فعل الموت أى المحل الذى يقر فيه نوم معنى الموت وهو القبر على طريق الاستعارة التصريحية التسمية فحصل مما ذكر أن المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت على كل من الاحتمالين إلا أنه على الأول

والمستعاره الموت والجامع لماعدم ظهور الافعال والجامع عقلي

المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت واصالة وكذا على الثاني باعتبار الاصل واعتبار التسمية فالمستعار منه على الرقاد والمستعار له القبر الذي هو المكان الذي يتقرر فيه دوام معنى الموت (قوله لا أنه اعتبار التسمية في المصدر) أي أو لا وفي المشتق تبعاً (قوله إنما هو المعنى القائم بالذات) أي هو المصدر (قوله ويستعمل لهذا) أي لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان والمشتقات انما هو المعنى القائم بالذات (قوله والجامع) أي بين الموت والنوم وقوله عدم ظهور الفعل أي مع كل منهما فكل من النائم والميت لا يظهر منه فعل وقد يشكك بأن النائم يصر منه أفعال الآن يقال ليس المراد بالظهور الوجود بل الكثرة والوضوح أو المراد الافعال الاختيارية المعتد بها (قوله والجامع عقلي) أراد بالجميع الموت (١٠٤) والنوم وعدم ظهور الفعل أما الموت وعدم ظهور الفعل فكأن كل

منهما عقلياً واضح وأما النوم فالمراد به انتباه الاحساس الذي يكون في اليقظة لا أكثر ذلك من النعيط ولا شك أن انتباه الاحساس المذكور عقلي (قوله وقيل الخ) هذا إشارة لاستراض وارد على قول المصنف والجامع عدم ظهور الفعل مع كل واحد من أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر ولا شك أن عدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى منه في الرقاد الذي هو المستعار منه وحينئذ فلا يصح جامعا فالخ (قوله أقوى) أي لان في الموت زوال الروح ولا ادراك بالحواس بخلاف النوم فانه وان أزيل معه الادراك بالحواس لا يزال معه الروح فعدم ظهور الفعل لازم للوَبَ عَيْت لا يظهر فعل

الأن أنه اعتبار التسمية في المصدر لان المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات انما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات واعتبار التسمية في المقصود الامم أولى فاستمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التسمية (والمستعاره الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور الافعال في المستعار له أي الموت أقوى من شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى فالخ أن الجامع هو البحث الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى

اعتبر أصلها المتقدم ولهذا خبر بالرقاد وان كانت في المراد تبعاً (والمستعاره الموت) على الاول اصالة وعلى الثاني باعتبار الاصل وباعتبار التسمية فالحق الذي هو المكان لتقرر دوام معنى الموت (والجامع) بين الموت والنوم وعدم ظهور الفعل مع كل منهما (والجميع) من الموت والنوم وعدم ظهور الفعل (قيل) أما الموت وعدم الظهور فأمر مما اوضح وأما الموت فالمراد انتباه الاحساس الذي يكون في اليقظة لا أكثر ذلك من النعيط وانتباه العين مثلاً ولا شك أن انتباه الاحساس المذكور عقلي وورد على كون الجامع عدم ظهور الفعل أنه في الموت الذي هو المستعار له أشد بمعنى أشد في عدم زومه للوَبَ عَيْت وهو في الافعال بحيث لا يظهر فعل معه أصلاً ومن زومه أنكر ضعفه القول صحة أصل الافعال بعد الموت وهو الحياة بخلاف النوم فان الفعل معه موجود في الجملة وإنما تسلط عدم فعل في الافعال التي يعتد بها وهي الاختيارية فالتقي قصد لاغراضها ولم يتدبر فيه عدم الفاعل فمع فعلها ولذلك صح في الافعال من النوم ولم يمتدبر الفعل للملازم للنوم كالنفس فاذا علم أن عدم الافعال في النوم ولو صح باعتبار الاختيارية المذكورة هو في النوم الذي هو المستعار منه أضعف بل يصح أن يكون جامعا لما تقرر وتقدم من أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وشرط كون الجامع في المستعار منه أقوى هو المشهور نظر إلى أن الاسم المنقول انما ينقل بتأويل أن المشبه داخل في جنس المشبه

فيكون مستعار الأمان موضع الموت أن كان يطلق عليه أو لا مدبر في الاول يكون استعاره محسوس محسوس بجماع عقلي ومثل السكاكي لهذا القسم بقوله تعالى وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا فاستعاره التقدم والمستعاره الاخفاق اجزاء بعد الامهال والجامع وقوع الهدى في العين وفيه نظر لان قدوم المسافر محسوس وكون قدومه بعد مدة لا يفتي أن يكون حسيبا بعيدا على وكذلك مثل بقوله تعالى سنفرغ لك بها لانتقال استمع نفرغ للضياع وهما عقليان وقد يقال النفرغ من شغل

لكنه معه أخلاق والروح بخلاف النوم فان الفعل معه موجود في الجملة وإنما تسلط عدم فعله في الافعال التي يعتد بها وهي الاختيارية فالتقي قصد لاغراضها ولم يتدبر فيه عدم الفاعل فمع فعلها ولذلك صح في الافعال من النوم ولم يمتدبر الفعل للملازم للنوم كالنفس فاذا علم أن عدم الافعال في النوم ولو صح باعتبار الاختيارية المذكورة هو في النوم الذي هو المستعار منه أضعف بل يصح أن يكون جامعا لما تقرر وتقدم من أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وشرط كون الجامع في المستعار منه أقوى هو المشهور نظر إلى أن الاسم المنقول انما ينقل بتأويل أن المشبه داخل في جنس المشبه

(قوله لمكونه، لا شبهة فيه لأحد أي بخلافه في الموت فقد أنكره قوم وهذا لكونه أشهر في النوم) (قوله وقرينة الاستعارة) أي في هذه الآية أي القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى (١٥٥) الحقيق وأن المراد الموت وقوله هو كون

هذا الكلام ككلام الموتى أي بعد بعثهم ولا شك أن الموتى لا يرمون الرقاد بمعنى النوم لأنه لم يكن حاصلًا لهم (قوله مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) أي أحد الطرفين حمى والآخر عقلي

به فيكون هنا فردان متعارف وغيره المعنى المعبر للدخال هو الذي يجعل للجفنس لها وكان الاسم وضعه ولا عريفة به أحد الفردين تقتضي أن يكون له أقوى ولو في تلك الاعريفة به وعلى هذا ينضح ورود ما ذكره الآن من إيجاب بشرة عدم الفعل في النوم لكثرة شهوه كذا قبل وفيه ضعف لأن عدم الفعل في الموت كالضرورة بخلاف النوم وقيل بشرط كونه أقوى نظرًا إلى أنه ينبغي في أعريفة أحد الفردين كونه بالاسم أشهر وإن كان الجامع الذي جعل للجفنس لها متساويًا بأواضع في المشهور بالاسم كما لا يشترط كون الوجه في التشبيه أقوى عليه فينبغي ورود البحث لكن هذا ينافي ما اشترطنا الاستعارة مبنية على المبالغة في التشبيه حتى كان الأول نفس الثاني في المعنى فإن هذا يقتضي أن المعنى المحقق به هو في أحد الطرفين أقوى ليعتاج إلى المبالغة في الإلحاق والتسوية في المعنى لأننا لما يقال في كذا إذا أنما إلهامه أو كماله، فالبحث في التشبيه فوجب إلباغ لمثله إلهامه أو كماله مبالغة به يراد المعنى الذي ذكرنا لا مبالغة يحصل بغير اعتبار المعنى المحقق به وبغير اعتبار كماله في المشبه به وإيضًا لا يقع نقل الاسم حتى يعتبر الجامع كماله في التسمية وإلهامه في المنقول عنه أقوى وأشهر فتأمل وعلى ورود جعل الجامع بين الرقاد والموت هو البحث بناء على أنه موضوع للقدر المشتركين لا يقاظوا الشعر بعد الموت وذلك للقدرة ورد الاحساس المعهود في أحيائنا وماذا قيل أنه مشترك أو هو في الأحياء بعد الموت حقيقة شرعية فلا يصح كونه جاهًا لعدم وجود مناهي الطرفين معا على أنه هو الجامع بناء على ما ذكرنا لا يرد في البحث السابق لأن في النوم أقوى في الشهرة وأظهر أدرا كالأول لك لا ينكره أحد وأن كان مناهي الموت أقوى في المتعلق لأن رد الحيات أو احساسها في النوم رد الاحساس فقط وإذا كان الجامع هو البحث لوجوده في الطرفين لم يجعل قرينة على الاستعارة كما قيل بناء على أن الجامع عدم الفعل لأن الجامع لا يكون قرينة لا شرا كعامة القرينة كون هذا كلام الموتى بعد البحث مع قولهم هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون لأن الذي وعد الرحمن وصدق فيه المرسلون وأنكره القائلون أولا هو البحث من الموت لا الرقاد الحقيقي (وأما اختلافان) عطف على قوله أما قبلان أي إذا لم يكن الطرفين حسيين فهو جاه إيمان يكونا عقليين معهما كما تقدم وإيمان يكونا مختلفين بأن يكون أحدهما عقليا

البدن حسي (قوله) (وأما اختلافان) إشارة إلى القسم الخامس وهو استعارة محسوس لمقول كقوله تعالى فأصعد عاتقهم فإن الاستعارة كسر الإجابة وهو حسي كذا قال المصنف في قوله أن الصدع كسر الإجابة نظر فإن الصدع في اللغة هو الشق سواء كان الإجابة جاهًا غيرهما والمستعارة التبليغ والجامع التأنيروهما عقليان كانه أبين الأمر إيمانه لا تنفي كالتبليغ صدع الإجابة كذا قاله وفيه نظر لأن التبليغ حسي فترك حساسة الصدع فهو معالي هذا حسيان ولو أن المصنف قال المستعارة إظهار الدين لكن أقرب بها فالإظهار قد يكون بغير حسي أو بطريق عقلي قال القراء أرادوا خدع بالامر أي أظهر ذلك ثم إن الآية لم ترد بها مطلق التبليغ بل التبليغ جهرا أو مطلق التبليغ كان واقعا قبل زوال الآية والتأثير في الإجابة حسي وفي التبليغ عقلي فالجامع بعينه حسي وبعينه عقلي

الموتى إذا أنشروهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالاستعارة له حيثئذ فتبين أن قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين في الجامع (قوله أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي) أي ويترد أن يكون الجامع عقليا كما

(١٤ - شرح التلخيص رابع) الموتى إذا أنشروهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالاستعارة له حيثئذ فتبين أن قرينة الاستعارة ما ذكره الشارح هنا على كلا القولين في الجامع (قوله أي أحد الطرفين حسي والآخر عقلي) أي ويترد أن يكون الجامع عقليا كما

فكقولته تعالى فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه صدع الزاجحة وهو كسرهما وهو حسي والمستعار له تبليغ الرسالة والجامع لها التأثير وما عقليان فانه قيل ابن الامر اياته لا تنصى كالا بلتم صدع الزاجحة وقوله تعالى ضربت عليهم الذلة جعلت الذلة محيطة بهم مشقة عليهم فهم فيها كما يكون في القبة من ضربت عليه أو ملصقة بهم حتى زمتهم ضربت بالزاجحة كضرب الطين على الخاطو فانه المستعار منه ما ضربت القبة على الشخص (١٠٦) وما ضرب الطين على الخاطو كلاهما حسي والمستعار له حاسم مع الذلة

(والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزاجحة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وما عقليان)

والآخر حسيان حيث قد ثبت لانها اذا اختلفا فاما ان يختلفا (والحسي) أي والحال ان الحسي (هو المستعار منه) والمقلى هو المستعار له (نحو) أي كالطرفين في الاستعارتين نحو قوله تعالى (فاصدع بما تؤمر) لان الصدع استعاره طر فها اعتققتان والمستعار منه حسي (لان المستعار منه) لفظ الصدع الذي اشتق منه اصدع هو (كسر الزاجحة) ونحوها بما لا يتم بعد الكسر (وهو) أي وذلك الكسر (حسي) باعتبار متعلقه وانما قلنا كذلك لان الكسر عبارة عن تعاق القدرة فالفعل الذي هو يقرق الاجزاء على الوجه المذكور والتفرق حسي في موصوفه بخلاف تعلق القدرة به فهو عقلي ولكن يدور الوصف سيا باعتبار متعلقه (والمستعار له هو التبليغ) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم ما أمر به بالابلاغ ما يباعه للمبعوث اليهم ببيانهم (والجامع) بين الكسر والتبليغ (التأثير) في متعلقه ما وذلك ان التبليغ في الحقيقة بيان المبلغ والكسر تفريق اجزاء المكسور وهو في الزاجحة مصحوب بمعنى هو عدم محالة الالتئام وقد اشتهر في التأثير امانى التبليغ فلان المبلغ أنرف العلوم المبلغة ببيانها واما في الكسر فظاهر والمراد بالتأثير تأثير خاص وهو الموجب لكون المؤثر فيه لا يعود الى الحالة الاولى وهو أمر مشترك بين الطرفين أعني تأثيره لا يعود معه الا في الحالة الاولى وهو في كسر الزاجحة أقوى وأبين وبيانها ففهم ان التبليغ فيه تأثيره وبيان لا يعود اليه مع الارتفاع بوجه والكسر فيه تأثيره هو كسر لا يعود المكسور معه الى الالتئام ولذلك يقال في تفسير اصدع ابن الامور اياته لا تنصى أي لا تعود الى انخفاه كأن كسر الزاجحة لا يكون معه الالتئام والا فرب ان هذا الجامع داخل في الماهية لدخول التأثير في مفهوم كسر منها ما لا ينفق للتبليغ تأثيره البيان المذكور وفي الكسر تأثيره هو التفرق في المذكور فتأمل فان الموضوع سهل دقيق (وهما) أي الطرف الذي هو التبليغ والجامع الذي هو التأثير (عقليان) فان قيل التبليغ اسماع فهو حسي باعتبار المتعلق قلت المراد بتبليغ المعاني ببيانها والبيان هو الاثبات بما يتبين من غير تشبيه يكون حسيا ومعلوم ذلك الاثبات عقلي لانه عبارة عن إعجاز حق بين من عبارة أو إشارة أو فعل فهو في أصله عقلي وان كانت مصادقة حسية لان المصادق اذا تعددت وقصد القدر المشترك بينهما لا يكون ذلك المقصود بها حسيا اذا لم يقصد القدر المشترك لثبات الجمع بينهما من حيث انه كلي كافي سائر الجوامع وانما قيل لانه ضار عقليا تأمله ثم الصدع بمعنى النقص لا يتعدى بالباء فالباء في اصدع بما تؤمر والسكاكى أخذ في التبليغ قيد يدل الامكان وهو قيد عقلي فهو اقرب من كلام المنصف ومنه قوله تعالى ضربت عليهم الذلة أي جعلت كالقبة المضروبة عليهم أو ملصقة بهم حتى صارت منهم ضربا

(قوله والحسي هو المستعار منه) أي والمستعار له عقلي (قوله فاصدع بما تؤمر) أي بلغ الامانة الاحكام التي أمرت بتبليغها لهم بليغا واهضا فبشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشيء الصلب واستعير اسم الشيء به للشبه واشتق من الصدع اصدع بمعنى بلغ والجامع التأثير في كل أم في التبليغ فلان المبلغ اثر في الامور المبلغة ببيانها بحيث لا يعود لحالتها الاولى من انخفاه واما في الامر فلان فيه تأثيرا لا يعود المكسور مع الارتفاع وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين ولذلك قال الشاعر في تفسير اصدع ابن الامور اياته لا تنصى أي لا تعود الى انخفاه كأن كسر الزاجحة لا يعود معه الالتئام وقوله كسر الزاجحة (الخ) في القادوس الصدع كسر الشيء الصلب حيث ذكر الزاجحة على سيد التمثيل فالمراد كسر

الزاجحة ونحوها بما لا يتم بعد الكسر وجعل الكسر حسيا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته وذلك لان الكسر مصدر والمعنى المصدري لا وجوده في الخارج لان مقارنه القدرة للحادثة للفعل وأما متعلق الكسر (١) وهو تفرق الاجزاء فهو أمر وجودي يدور بالحاجة (قوله والمستعار له التبليغ) أي تبليغ النبي صلى الله عليه وسلم ما أمر به بالابلاغ للمبعوث اليهم أي ببيانهم في القاموس التبليغ الايمان وهو أمر عقلي يكون بالقول والفعل والتقرير فرب قال ان التبليغ تكبير قول مخصوص فهو حسي لما ثبت بشي اياه عبد الحكيم (قوله وهما عقليان) أي المستعار له الذي هو التبليغ والجامع الذي هو التأثير عقليان (١) وهو تفرق الاجزاء الخ من اضافة الصفة الى الموصوف والا فالتفرق مصدر والمعنى المصدري لا وجوده في الخارج كتبسمه

والجامع الاحاطة أو الزم وهما عقليان وأما استعارة معقول محسوس فكقوله تعالى انما الماطني الماء فان المستعارة لكثرة الماء وهو حسى والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المانع طوعهما عقليان

(قوله والمعنى أن الأمر) أي أظهره ووجهه وأشار إليه هذا أن الباقى مما عاين من التعميد بمصدر أى بأمر وأن المصدر
مصدر المبني للفعول قل في الكشف فاصدع عاينهم به وما ظهر به يقال صدع بالجدة أنكم بهما جارا ويجوز أن تكون ما
موصولة والعائد محذوف أى عاينهم بمن الشعر ائع حذف الجار كقولكم أى تلك الخبر كذا في عبد الحكيمة في المعنى نقلان ابن
التجوى أن في قوله تعالى فاصدع عاينهم حصة حذف والاصل صاينهم بالصدع به فحذف الباء فصار بالصدع فحذف ال
لا متناع إحقاقها مع الإضافة فصار بسدعهم حذف المضاف كافى وأصل القر به فصار بأمر حذف الجار كإل عمرو بن معدى
كرب أى أمر تلك الخبر فاعمل ما أمرت به فصار تومر به حذف الباء (١٠٧) كالحذف في هذا الذي بعث الله رسولا

والمعنى أن الامر بانه لا ينبغي كلاً بل يتم مدح الحاجة (وأمعكس ذلك) أي الطرفان مختلفان
والحسنى هو المستعار له (والمعنى أن الماء جلت في الجارية فأن المستعار له كثر الماء وهو حسنى
والمستعار منه التكبر والجحام الاستعلاء المفرط وهو عاقلان

لا تخلو من تجوز بان ضمن الصعد معنى شمدي بالياء كالجهر الشيء والبعض بيانه التصريح بما هو
أشبه ذلك (وأما عكس ذلك أي اذا اختلفا فلما كان مختلفا والحسي هو المستعار منه كما تقدم أو يكون
المعكس وهو أن مختلفا والحسي المستعار له (نحو) أي وذلك كالطرفين في الاستعاره في نحوه قوله تعالى
انا لما طغى الماء جعلنا في الجارية) فان طغى مشتق من الطغيان وهو استعاره أحد طرفيها فعقل
وهو المستعار منه والآخر حسي وهو المستعار له وذلك لأن الاستعاره (أي أن الذي استعير
له لفظ الطغيان وأخذ منه طغى هو) كثرة الماء (كثرة الماء هو) جملة ما يوجد أجزاء كثيرة وهي
مشابهة (فيها) أي في ذلك الطرف الذي هو كثرة الماء (حسي) فإذا كانت الكثيرة وجودا أجزاء
كثيرة للماء فالوجود لا اجرام حسي باعتبار ذاتها (والمستعار منه) أي والذي استعير منه لفظ الطغيان
هو (التكبر) والتكبر عبارة عن عدم التكبر نفسه كبر إذا رفعة إلى مع الاتيان بمقابل عليها أو
باعتقادها ولو لم تكن (وهو) بهذا الاعتبار (عقل) بخلاف ما إذا اعتبرت آثاره (والجامع)
بين التكبر وكثرة الماء (الاستعلاء المرط) أي الزائدة على الحد (وهي) أي هذا الطرف الذي
هو التكبر والجامع (عقليان) أماعقلية التكبر فظاهر من تبينه وأما عقليا الاستعلاء عقيل لان
لازبا يكسر بطنين على الحائط فيزعم فاستعلاء من إم اضرب بالقبة على التخصيص أو ضرب بطنين
على الحائط والمستعار له الماء مع ذلك والجامع الاستعلاء والزرع وحما عقليان وقد يتعرض على هذا
بأن بعض أهل اللغة وهو صاحب ابراداقا فيس ذكر أن الصعد الاظهار ففي هذا يكون اصعد في
الآية الكريمة حقيقة (قوله وإما عكس ذلك) إشارة إلى ما في السادس وهو ان يكونا مختلفين والحسي
مستعار له والعقل مستعار منه كقوله تعالى انا لما طغى الماء جعلنا في الجارية قال مستعار له كثرة الماء

أن الوجود للأجرام حسي باعتبار ذاتها قاله المعلقون فادفع قول بعض أرباب الحواشي في كون كثرة الماء حسياً بحيث لا ينكسر عقلية كونها نسبة بين شيئين (قوله والمستعار منه التكرار) أي والذي استعمرته لفظا لفظيان هو التكرار وهو عند المتكبر بنفسه كبيرة ذات رتبة إمام الأتباع بما يدل عليها وأبو اعتقادها هو لم تكن ولا شأن بالتكرار بهذا المعنى عقل (قوله والجامع) أي بين التكرار وكثرة الماء الاستعلاء المفرط أي الزائد في الحد لمعظمه (قوله وما حلقان) إمام عقلية للتكرار فظاهر من تفسير المتقدم وأما عقلية الاستعلاء فقبل لأن المراد بطلب الملوود وعقل وأما لو أريد به الملوود على الارتقاء والذهاب في الجو فهو حسي وبوجود في الماء دون التكرار فلا يشتركان فيه وفي نظر أن الطلب الحقيقي في الماء فائد فلاولى أن يقال إن عقلية الاستعلاء من جهة أن المراد به الملوود المفرط في الجلة أي كون الشيء بحيث يظم في النفوس إما بسبب كثرته كافي الماء وإما بسبب وجوده لرفض ادعاءه أو حقيقة كفاي التكرار ولا شأن إن الاستعلاء هذا المعنى عقل مشترك بين الطرفين أم لا يقول

(قوله والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قصمان الخ) فيه ان الاستعارة هي اللفظ المستعار وحينئذ فتقسم باعتبار اللفظ الذي هو نفس الاصح لانه يزم عليه ان يكون المعنى والاستعارة باعتبار الاستعارة قصمان ولا يحصل لذلك واجب بان الاستعارة تطلق على استعمال اللفظ في غير مراضعه لعلاقة الشائبه وتطلق على اللفظ المستعار أى المستعمل في غير مراضعه لعلاقة الشائبه فيهرز أن يراد بالاستعارة المنقصة للقصمان الاستعارة بالمعنى المصدرى وهو الاستعمال فيكون الاستعمال أصلياً وتبعياً باعتبار اللفظ المستعار ويجوز ان يراد بالاستعارة اللفظ المستعار ويكون قوله باعتبار اللفظ المستعار من وضع الظاهر موضع الضمير وكأنه قال باعتبار نفسها أو يراد باللفظ المستعار المفهوم الكلى ويراد باللفظ في قوله باعتبار اللفظ ماصداقته وجزئياً وحينئذ فيض المعنى ان جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ماصداقته (١٠٨) الى أصلى وتبى أى الى ما يعنى بذلك فمثل ثمن هذا التقسيم للصرحة

تأبى قال القنارى ولا مانع من جريانه في المكنية وعمل للصليمة منها بأطفاً

المثنية تثنى بقلان يعثل للتبعية منها بقولنا أراى الضارب دم فلان فثبته الضرب بالقتل واستحبر القتل في النفس للضرب واشتق من الضرب الذى استعبره القتل ضارب بمعنى قاتل وطوى ذكر المشبه به وهو القتل ورمى اليه ذكرين من لوازمه وهو الازالة ولهم لم يترسوا الجريان التبعية في المكنية لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء (قوله ان كان اسم جنس) المراد باسم الجنس هنا كافى المطلوب ما دل على ذات صالحة لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف في الدلالة اذ هو ارباب الذات الصالحة لان تصديق على كثيرين الماهية السكية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والاستعارة بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات واسماء الاشارة فانها كلها جزئيات لايجوزى الاستعارة فيها لقوله من غير اعتبار وصف الخ تخرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل لانها لا ماضع باعتبار الاوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه فانه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من اوصافه لانه لا موضع الحيوان المفترس من حيث هو ولا باعتبار كون شياها وذاجره حتى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد واحتزت بقول حنا عن اسم الجنس بالمعنى الصلح عليه عند العامة وهو النكرة الشاملة للمشتقات والجوامد لانه يزم على ارادته أن يخرج من الاصلية كحور أيت اسماء نرى وفي الجماع مع أن ذلك لا يوافق ويدخل فيها الاستعارة في المشتقات كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزماني والمكان والآلة مع أن الاستعارة فيها تبعية

(و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قصمان لانه) أى اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) حقيقة أو تأويلاً

المراد بطلب الملو هو عقلى وأما لو أريد به العاقل فهو حسى في الماء فلا يشترك فيه وفيه نظر لان الطلب الحقيقى في الماء قد يستعمل ان يراد به القهاب في الاتعاق في الجو وهو حسى بل كونه عقلياً من جهات المراد به الملو المفرط في الجلبة أى كون الشئ بحيث يعظم في النفوس بما يجب كثره كقافى الملو إما بسبب وجود الرقعة المعنوية ادعاء حقيقة كقافى التكرير ولا ذلك ان الاستعمال بهذا المعنى عقلى مشترك بين الطرفين وأما لو أريد به الملو المشاهد في الجو فليس قائماً بالتكرير وكذا اذا أريد به علو النس في الباطن فليس في الماء تأمل ثم أشار الى تسمية الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار فقال (و) الاستعارة (باعتبار اللفظ) المستعار (قصمان) فان قيل الاستعارة نفس اللفظ فكيف صح تقسيمها باعتبار اللفظ الذى هو نفسها قلت يحتمل أن يفرض هذا التقسيم في استعمالات اللفظ فيكون الاستعمال أصلياً وتبعياً على ما أتى في التقسيم ويحتمل أن يفرض في اللفظ فيكون التقدير ان جنس اللفظ المستعار ينقسم باعتبار ماصداقته الى أصلى وتبى أى الى ما يعنى بذلك باعتبار خصوصه فصح التقسيم على الوجهين تأمل (لانه) أى انما كان فيها باعتبار اللفظ قصمان لان اللفظ المستعار (ان كان اسم جنس) والمراد باسم الجنس هنا ما دل على الذات الصالحة للتكرير بان كانت كلمة كالاسد وهو حسى والمستعار منه التكرير فان الطغيان حقيقة في التكرير والجامع الاستعمال المفرط وما عقلياً وفي الخلق ان الجامع عقلى نظر لان استعماله الماء حسى واستعماله التكرير عقلى وقد مثل السكاكى وابن المثلثى المصباح لهذا القسم بقوله تعالى فتذبذبه وراء ظهورهم وهو وهول لانه استعارة عروس لمعقول على العكس مما ذكره فان التذبذب حسى والتعرض للغة عقلى ص (وباعتبار اللفظ قصمان الخ) في الاستعارة تنقسم باعتبار اللفظ فقصمان أصلياً وتبعياً فالأصلية ما كان التميز به بطريق الاصلة والتبعية ما كان التجوز به بما واصلها لفظ الاستعارة ان كان اسم جنس ففى أصلياً ولا التبعية والمراد باسم الجنس ما وضع للذات امثال اللذان كاسد ورجل وألما في التقيام والقعود وانما كانت الاستعارة أصلياً لاسماء الاجناس لانها تعمد التشبيه والتشبيه يحقد كون المشبه موصوفاً

السكية سواء كانت ماهية معنى أو عين كالضرب والاستعارة بقوله الصالحة الخ الاعلام والمضمرات واسماء الاشارة فانها كلها جزئيات لايجوزى الاستعارة فيها لقوله من غير اعتبار وصف الخ تخرج به المشتقات مثل ضارب وقاتل لانها لا ماضع باعتبار الاوصاف بخلاف لفظ أسد ونحوه فانه دال على الماهية من غير اعتبار وصف من اوصافه لانه لا موضع الحيوان المفترس من حيث هو ولا باعتبار كون شياها وذاجره حتى لو وجد أسد غير شجاع صدق عليه اسم الاسد واحتزت بقول حنا عن اسم الجنس بالمعنى الصلح عليه عند العامة وهو النكرة الشاملة للمشتقات والجوامد لانه يزم على ارادته أن يخرج من الاصلية كحور أيت اسماء نرى وفي الجماع مع أن ذلك لا يوافق ويدخل فيها الاستعارة في المشتقات كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الزماني والمكان والآلة مع أن الاستعارة فيها تبعية

(قوله كافي الاعلام المشهورة) أي المشهيرة مدلولها بنوع وصفية كاستعاره لفظ (١٠٩) حاتم لرجل كريم في قول الثراث

اليوم حاتم فان حاتم علم
لكنه اول باسم جنس وهو

رجل يزره الكرم والجود
بحيث يكون الجود غير
مستغرق في مفهومه وانما
قلنا ذلك لتناول الجود
لدخل في دلالة وصف
الجود فيكون مثل كريم
المنشقة من الكرم
والاستعارة فيه تبعية
الاصلية والحاصل ان
اسم الجنس بالتفسير
المتقدم لا يتناول العلم
الشخصي اذ ليس مدلوله
ذات صالحة لان صدق
على كثيرين والالكان
كلها لو تضمن نوع وصفية
لان الوصف الذي اشتهرت
بذات الشخص خارج من
مدلوله كاشتهار الاجناس
بأوصافها الخارجة عن
المدلولات الاصلية
لاسماها بخلاف الاسماء
المنشقة فان المعاني
المصدرية المتصورة فيها
داخلة في مفهوماتها
الاصلية فلذا كانت
الاعلام المشهيرة بوصف
ملحقة باسماء الاجناس
دون الصفات والمخاطبة
بأسماء الاجناس بمجمل
الوصف المتضمن وسيلة
لتأويلها بكل واحد
ذلك الوصف وجه شبه
على أنه لازم لادخال في
مفهوم اللفظ كالمنشقة
ومجمل ما زوده الكلي

كافي الاعلام المشهيرة بنوع وصفية

من غير اعتبار وصف في الدلالة فخرج المشتق لان الاسد انحاد على الذات والوصف بالخبراء لازم
في نطاق على الذات ولو اتفنى وصف الجرم بخلاف القتال يستعمل في الضارب بخلاف القتل وأما
نحو حاتم فهو من هذا القبيل باعتبار تأويله بكل واحد يستلزم أي الرجل الذي يزره وصف الكرم وانما
قلنا كذلك لانه لو دخل في دلالة وصف الكرم على أنه كالمنشقة من الكرم كان لنفس الكرم ويكون
من قبيل ما يمد من التبعية كأي شيء فاقبال هنا من أن الجنس اما أن تكون جنسية حقيقية أو
بتأويل كافي الاعلام المشهيرة المتضمنة نوع وصفية يراد بذلك جعل الوصف المتضمن وسيلة لادخاله
كليا بان يجعل وجه شبه على أنه لازم لادخال في مفهوم اللفظ كالمنشقة فيجعل ما زوده كماله فردان
أحدهما هو المستلزم لذلك الوجه في غابة وهو متعارف والآخر كذلك غير متعارف وقد تقدم
بمشاركته للشيء في وجه فلا بد أن يكون المشبه به أيضا موصوفاً لان المشاركة تستدعي شيئا من الطرفين
قال المصنف وانما يصلح للوصف الحقائق كقول الجسم أبيض وبياض صاف دون معاني الاطفال
والصفات المنشقة عنها والحروف فان قلت فقد قيل في نحو شعاع بسبل وجود فياض وعالم بحر
أي بسلا وصف لشعاع وفياض وصف لجواد بحر را وصف لما لم قلت ذلك تأويل بان التواني لا تقع
صفات الاما يكون موصوفاً بالاول انتهى كلام المصنف وهو معنى كلام المتعلق الا أنه لم يقل انما يصلح
للاوصفية الحقائق بل قال الاصل في الموصوفية هي الحقائق وانما قلنا الاصل ولم نقل لا بهل الوصف
الا للحقيقة قصر السالف حيث يقولون في نحو شعاع بسبل وذكر السؤال والجواب واقفهما الخطيبي
وزاد ان قال لان معنى الموصوفية كون الشيء قائما به غيره ومعنى الوصفية كون الشيء قائما بغيره
فالاصل في الموصوف أن يكون جوهر او ذاتي الصفة ان تكون عرضا (قلت) قولهم ان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يستلزم كون المشبه موصوفاً لم لكن ليس من شرط التشبيه أن يكون
المشبه موصوفاً بوصف قائم به بل ان يوصف وصفه بأمر داخل فيه أو خارج عنه حقيقي أو اضافي
وقوله انما يصلح للوصفية الحقائق أن اراد قيام الصفة بالموصوف فلم يل أن يكون ذلك الا للجواهر
فيلزم أن لا يجوز بأسماء الاجناس الموضوع على المعاني كالعلم والجهل لانها لا تقوم بها الصفات فان
العرض لا يقوم بالعرض عند الجمهور وان اراد الصفة المحتاج لها في التشبيه فلذلك لا يستلزم فيها
ما ذكره ثم قوله ان الوصف انما يكون للحقائق يقال عليه مسلم ذلك ولكن ما الذي صرف الصفات
المنشقة عن أن تكون حقائق ومدلولها ليس هو الصفة بل الذات باعتبار الصفة قال ابن الحاجب
في النحو الصفة ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وقال في مختصره في الاصول الاسود ونحوه
من المشتق يدل على ذات متضمنة بسلا وقال الامام في المحصول في باب الاشتقاق مدلول المشتق
مركب والمشتق منه مفرد وقال البصري المشتق ما دل على ذات صفة فلا شأن بمدلول الضارب
ذات متضمنة بغيره واعتبار الوصف بمدلوله واعتبار الزمان لا ينبغي كونه مدلوله الذات كان اعتبار
النطاق في مدلول الانسان قيد في كونه حيوانا لا ينبغي كونه اسماء الذات لا يقال المراد بالحقائق الذات
المتقررة والصفات غير ثابتة لاننا نقول الذات بقية الضرب المسماة بالضارب حقيقة متقررة في الذهن
لا يقول فيها غير ثابتة وانما الضرب اذا اخذت للانسان والذي يقال فيه صفة غير ثابتة فلقائل أن
يقول كل كلى بعده الحجاز واطبق الاصوليون على قولهم اسم الجنس اذا دخله الاسم والادخل به
واسم الجنس كلى وغير ذلك لا يريدون باسم الجنس المطلق عليه في العربية بل الكلي مشتقا كان أم غيره
وليت شعري اذا كان الرجل اسم جنس يصح ان يوصف بالضرب القائم به باسم جنس يصح ان يوصف

فردين أحدهما الفرد المتعارف والآخر غير المتعارف فالحال

(فأصلية) أي فالاستعارة أصلية (كأسد)

تحقيق ذلك وما فيه (فأصلية) جواب إن أي إن كان اللفظ اسم جنس فذلك الاستعارة أصلية وذلك (ك) لفظ (أسد) إذا استعير للرجل الشجاع فإن ذلك اللفظ اسم جنس وهو حقيقة الحيوان

فأصلية كأسد

(قوله فأصلية) أي فذلك

الاستعارة أصلية نسبة

للاصل بمعنى الكثير

لغالب أن قلت إن الأكثر

هو التبعية لوجودها في

الصفات والأفعال والحروف

بخلاف هذه فإنها إنما

تكون في أسماء الأجناس

قلت المراد بالكثرة كثرة

الافراد لا كثرة الأنواع ولا

شأن إن الأصلية وإن كانت

لا تجري إلا في نوع واحد

إلا أن الموجود من أفرادها

في الكلام أكثر من الموجود

من أفراد التبعية ويدل

على ذلك أن كل استعارة

تبعية معها أصلية ولا

عكس ومحمّل أن أصلية

نسبة للأصل بمعنى ما كان

مستقلا وليس مبنيا على

غيره ولا شك أن هذه

الاستعارة تعتبر أولًا من غير

توقف على تقدم أخرى

تبنى عليها بخلاف التبعية

أو بمعنى ما يبنى عليه غيره

ولا شك أنها أصل للتبعية

لبنائها عليها

فالتركيب من هو ضارب بمعناه من أن يوصف فيستعار منه بحسب المعنى التركيب منهما أو بحسب أحدهما * وأعلم أن المقتضى للمعنى غير الصفات في اللفظ فانت إذا قلت مررت بزيد القائم فصفته بانيق تضمنها كلامك في المعنى هي التقييم وصفته في اللفظ هي لفظ قائم وإنما ينبغي أن يسم الفاعل ليدم أمكان وصف الذات بالصحة لا يصح أن تقول مررت بزيد القيام فاحتجنا إلى الاتيان بالاسم الدال على الذات باعتبار الصفة وإما أن الصفة لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بوصفها كذلك المقتضى لللفظ لا يمكن إخراجها على موصوفها إلا بدكر ما يدل على ذاتها إذا تقرر هذا فالحقيق هو الجواز فدعنا أنهما لفظان فالجوزم يكونه جواز أنما هو اللفظ والكون المقصود أنما هو المقتضى بأن اللفظ يستعمل مدلوله أصلًا لغيره فقد وضع بلفظ استشكل ما ذكره من أن المشتق ليس مجزأ بالاصالة بل يبقى إلا أن قال الناطق مثلاً إذا كان مشتقاً من النطق فلا بد أن يكون فراغه لأن المشتق فرع المشتق منه ولا بد أن يكون مشتقاً من نطق الحقيق لأن المشتق شرطه أن يوافق أصله بالمعنى والحروف فحين أن يكون مشتقاً من لفظ مجازي لتكون استعارته تبعية بهذا الاعتبار وقد يعترض على هذا يمنع اسمثال المشتق على جميع معني المشتق منه بل يكون فيه شيء من معناه وقد يكون بين الضارب المجازي والضارب الحقيق اشتقاق في جزء المعنى بقى إن قال إذا كان مدلول المشتق مر كبا فتجاوز فيه يكون باعتبار المصنف فقط كما إذا أردت أن تكون الصفة التي اشتق الاسم منها هي الجامع وهذا هو الذي يستدل به الذين نكروا أن المشتق زيد بالقائم فالظاهر أن تشبيهه في القيام لا بد أن ترتب الحكم على الوصف شعر بالعلية فإن كان المصنف يعني بكون الاستعارة فيه تبعية أن المقصود أنما هو المقتضى في الغالب فحين نكروا ذلك وقد يكون التشبيه باعتبار الذات والمقتضى فيكونان مقصودين بأن يجعل الجامع تلك المقتضى أو آخر يشتركان فيهم جنس أو نوع أو غير ذلك على ما سبق في التشبيه بمحمّل أن يكون الجامع هو أمر ذاتي فقط ولا ينظر إلى المصنف جواز هذا بعيد ولا يكاد يقع وقد يكون التشبيه في المشتقات والاستعارة فيها بحسب الزمان كالطلاق الضارب على من وقع منه ضرب مض لا باعتبار إطلاقه عليه لأنه كان عليه فإن ذلك مجاز مرسل بل باعتبار تشبيه حاله بعد الضرب بحاله ضارباً فهو استعارة باعتبار الصفة وأما قولهم في جواد فياض إن فيا خاضعة لجواد فالجواب عنه جميعاً أنما قاله بولاً بيا خاضعة لجواد هو أحد القولين وقيل إنها مضافتان للجامع قبلهما وعلى القولين فليس مما نحن فيه لأن ذلك في الصفة المنحوية وتوكلنا في الصفة المنحوية وما تقرير الخطيبي لما قلناه المصنف وأتباعه بقوله لأن الموصوفة فيه للجواهر لا للمرصّ فلام عجيب لأنه يقتضي أن لا يجوز بأسماء الأجناس الموضوعه للمعاني وقد مثل هو ما قبل ذلك في هذا الكلام والمصنف والسكاك لم يقلوا أنما تكون للجواهر وأما قالنا أن تكون للحقائق والحقائق أهم من الجواهر والأعراض وقول المصنف بحر وباسل لا يصح أن يكون مثلاً للشيء من الاستعارة لأن بإسلام معنا شجاع ليس حقيقة في الاسد حتى يستعار لغيره والظاهر أن بحر في حقيقة قال الجوهري البحر في العالم ثم رد على الجميع في علم الجنس فإنه يجوز بقطعوا كذلك برده على الأسماء التي أصلها صفات واستعملت استعمال الأسماء فإنها لا اشكال أن الاستعارة فيها أصلية حتى أن منها ما لا يحتاج إلى تقدير موصوف قبله بل مباشر العوامل بنفسه كقوله تعالى وله الجوارى المتشاد في البحر كالاعلام فإن الجوارى هنا لا يحتاج لموصوف قبلها كما صرح به جواهراً فإذا سلمت ما ذكرناه فانتقل من وإلى الأفعال

(قوله اذا استعير للرجل الشجاع) أى فى نحو قولك رأيت أشدا فى الحمام (١١١) أى جلا جلا عا فنهب الرجل الشجاع والجواهر

اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل) اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثانى اسم معنى (والاقبعية) أى وان لم يكن النظم المستعار اسم جنس فلا استعارة تبعية (كالفعل وما يشتق منه) مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة

المعلوم المشهور فاللزم الذى هو الجراء فى أصلية (و) كقولك اذا استعير للضرب الشديد بجمع نهاية الاذيان فانه اسم جنس لفعل سبب خروج الحياة فقتل للضرب فهذه أصلية ومعبت هذه أصلية لجريها واعتبارها اولامن غير توقف على تقدم أى تنبى عليها واصالة التثنية كونه لا ينبنى على غيره بخلاف التبعية كما بأتى لانها ما على استعارة المصدر ولكنها وكثيرا ما يطلق الاصل على الاكثر فان التبعية خصوصية بما يترخص المصدر على ما بأتى وهذه أكثر من ذلك (والا) أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس وقد تقدم المراد منه (ف) تلك الاستعارة التى ليس اللفظ فيها اسم جنس (تبعية) وذلك (كالفعل وما) أى كوالوصف الذى (يشتق منه) (أى من الفعل مثل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

والحرف ما يمكن نقله بالجملة نحو ما شتر على ما ذكره الاثمة (قوله والا) أى وان لم يكن اسم جنس يعنى والنرض انها استعارة حتى لا يرد عليه الاعلام فاما ليست مجازات هو وأعلم أن الاستعارات الواقعة ضائرا أو أسماء اشارات لاحكام ما يطلق به من مضمرة كانت ضائرا وشرا إليه أن كانت أسماء اشارت وانظر انما كلها داخله فى التبعية فان الاستعارة فيها باعتبار الاستعارة فترجع اليه أو يقال انها لا يجوز بها فان وضعها أن لم يعد على ما راد بها من حقيقة مجازا فإذا قلت رأيت أشدا يرى فأكرمته فمضمرة المفعول حقيقة لم يعد على مفسره وذلك وصفه وإذا قلت يا به الأسدا لارى بالنبيل مشبرا الى الانسان فالضمر فى قولك لارى حقيقة (قوله كالفعل) يشير الى أن الافعال استعاراتها تبعية فانها انما استعار باعتبار استعارة المصدر فإذا قلت نطق الحال فقد استعرت أولا النطق لئلا تلزم الحلقف فالتفت فالتسبب الدلالة والمشببه به بالنطق والجامع حصول الفائدة وتورد عليه ما سبق من أن المجاز لفظ المصدر الذى هو النطق ولم يلفظه حتى يكون هو المستعار أولا ثم اشتق منه النطق وجوابه أنه المستعار أولا تقديره لا تحته ويقام بزم أن يكون نطق الفعل المفعول مستعارا من النطق المجاز والنزاع فى طائفة من الأصوليين يقولون ان المجاز لا يشتق منه وهو ادا المصنف استعارة الفعل بحسب مصدره ولا شأن له الفعل بل على حدث زمان ودلالتة على كل منهما بالتضمن وعلى مجموعهما بالمطابقة وقيل بدلى على الحديث بالمطابقة وعلى الزمان بالانتماء وقيل بدلى على كل منهما بالمطابقة كما شتره وفيه ما بحث ذكر نطقا شرح المختصر فالفعل اذا تجوز به طارة بتغير حده فقط مثل نطق الخال بمعنى دلت وهو الذى ذكره المصنف وليس اللفظ فيه مستعارة لغيره موضوع بالكلية (٣) فى بعض مدلوله وهو الزمان وغير مدلوله وهو الحدث وتارة بتفريزه فانه فقط كقولك أزيد يعنى أنه بأتى فالمدلول لم يجوز به بل يجوز التعبير بالماضى عن المستقبل وهذا أشبه بالمجاز المرسل وقوله تعالى أى أمر الله بحمل أن يكون المراد قارب الايمان أو تأتت محققاته فيكون من نحو بل المصدر ويحتمل أن يكون المراد بأتى فيكون من نحو بل الزمان وتارة بقصد نحو بل مدلول الفعل فتقول فلفت الخال يعنى انها متدله فودائر بين الاستعارة والمرسل بحسب مدلوله (قوله وما يشتق منه) يشير

المفترس بجمع الشجاعة فى كل واحد عيانا للرجل المذكور فرد من افراد الحيوان المفترس واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق الاستعارة التصريفية لا اصلية لان اللفظ المستعار وهو لفظ أسد اسم جنس (قوله اذا استعير للضرب الشديد) أى فى نحو قولك هذا قتل أى ضرب عظيم فحسه الضرب الشديد بالقتل بجمع نهاية الاذيان فى كل واستعير اسم المشبه به للتبعية على طريق الاستعارة التصريفية لا اصلية لان القتل اسم جنس للفعل الذى هو سبب الذهاب الحياة (قوله الاول اسم عين الخ) هذا اشارة لتسكتة تعدد المصنف المائل للاستعارة الاصلية (قوله أى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس) أى بعد تحقق كونه صالحا للاستعارة فلا يتقضى بما يكون معناه جزئيا فلا علام والمضمرات وأسماء الاشارة والموصولات (قوله كالفعل) خبر الخوف أى وذلك كالفعل أى ذلك اللفظ المستعار الذى هو ليس اسم جنس

كالفعل الخ وظاهره ولو افترن يعرف مصدرى وفيه خلاف فقيل انها تبعية لفظ الفاعل وقيل أصلية لفظ التأويل والحق الاول لان الاستعارة ينظر فيها للفظ لا للتأويل كذا قيل وانظر مع ما فى الاعلام المشبهة بتبوع وصفية فانه قد نظر فيها للتأويل لانات اللفظ المستعار أو ل نظر له فقط ما جرت الاستعارة فيه فتأمل (قوله وما يشتق منه) أى من الفعل بنامعى أن الاشتقاق منه كاهو المذهب

وغير ذلك (والحرف) إنما كانت تبعية لان الاستعارة تمقد التشبيه

وغير ذلك كاسم التفصيل واسم المكان واسم الزمان والآلة وإذا علم مما تقدم أن المراد باسم الجنس الذي كانت الاستعارة فيه أصلية ما دل على معنى من غير اعتبار وصف في ذلك في الدلالة علم أن الفعل وكل ما يشق من المصدر تكون الاستعارة فيه تبعية (و) كذا (الحرف) إذ ليس اسما فضا عن كونه اسم جنس ووجه كونها تبعية في الحرف والفعل وسائر المشتقات أن الاستعارة تمقد التشبيه أي تنبني على التشبيه ما ذهبي إعطاء اسم المشبه به للمشبه به ما دخال الثاني في جنس الاول وإذا كانت الاستعارة تمقد التشبيه بين الطرفين لم يصح أن يكون الاستعارة في مفاد الحرف وفي مدلول الفعل أصلية لان التشبيه يقتضي الأوصاف وجه التشبيه بحيث يصح الحكم بذلك للأوصاف يقتضي المشاركة بين الطرفين في وجه التشبيه بحيث يصح الحكم بتلك المشاركة أما افتضاؤه ذلك في التشبيه فلأنك إذا قلت ز يد كعمرو في الشجاعة فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة ووجدت فيه كما وجدت في عمرو وأنه مشارك للعمرو في تلك الشجاعة وأما في التشبيه فلاجل أنه لو لم توجد فيه الشجاعة لم يصح الحكم على زيد في المثال بأنه ملحق بعمرو والذي هو المشبه في تلك الشجاعة ولم يصح الحكم بمشاركته لعمرو فيها وإذا اقتضى ذلك وجود الوجه في التشبيه به صرح الحكم به عاين التشبيه حالة يقتضي وجود درجة التشبيه في الطرفين بحيث يصح الحكم به عليهما الآن ثالث الصفة في التشبيه كالمصرح به في التشبيه به على طريق الزوم الاقتضائي الضمني الذي هو (١) مثل ما كان كالتنصيص وذلك كاف في الصفة وان كانت ليست بالافتضا في التشبيه وعلى هذا لا رد أن قال التشبيه إنما يقتضي الاتصاف في التشبيه وأما التشبيه به فليس في الجلة حكم بالاتصاف لأننا نقول هو في التشبيه كالمصرح في التشبيه به صرح في التشبيه به بطريق الزوم ولو لم يكن كالمصرح وإذا كان التشبيه يقتضي صحة الحكم بشروط وجه التشبيه والمشاركة صحة الوصف فهما فدخلوا الحرف والفعل لا يصح أن يحكم عليهما فلا يصح التشبيه فيه فلا تصح فيه الاستعارة الأصلية المبنية على التشبيه إذ كون الشيء موصوفا بحكموا عليه إنما يصح فيه أن كل من الحقائق أي الأمور الثابتة المتقررة كالجسم والبياض بخلاف ما لا تقرره كونه شيئا ثابتا كالتشبه على الزمان فالجسم مثلا متقرر فيوصف فيقال فيه جسم أبيض أو أسود وكذا البياض فيقال فيه بياض صاف وناعم بخلاف الفعل كقام ظلا لأنه على الزمان السبيل الذي لا قرار له لا يصح مدلوله الوصفية المصممة لأنه لا يصح للاستعارة الأصلية بخلاف الوصف كقام فإنه ولو لم يدل على الزمان فيستعمل لكن يعرض اعتبار فيه كثيرا فبعضهم المتقرر وكذا الحرف من باب آخر لأنه لا يستعمل بالمفهومية على ما تقدم في وضع الحرف وإنه إنما وضع لمعنى نسي لا للهم ذاته بل ليتوصل به لغيره فكون غيره هو المقصود في الآفة يمنع من الحكم عليه وإذا كان الفعل لا يشبه على ما لا ثباته واستقلاله في الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية فأحرى الحرف الذي لا يكون معناه لا غير ثابت الاستقلال بالمفهومية أصلا على ما سطره وضوحا فلا تصلح الاستعارة في الفعل والمشتقات والحروف ألا تابعة له لثبات واستقلال وهذا الدليل على لزوم التبعية فيا ذكر لا يتم لأوجه ثلاثة الوجه الاول أنه إن ارد أن الذي يستعمل بالموصوفية اللازمة للتشبيه هو الذات دون اللغات لما تقرر أن الذي لا يقوم للمعنى لم يصح كما اعترف به المستدل في قوله بياض صاف فإنه معنى وقد وصف أن زيدا أن ما يستعمل بالموصوفية هو مجرد ما يصح أن يقوم به وجه التشبيه لم يتوقف على كونه ثابتا بغير سبيل بل على الصفات كالناطق فهو مستعار للدال وكقوله تعالى في ذلك أن انت العزيز الكريم وقوله تعالى أنك أنت العظيم الرشيد فالستعار في الأصل هو المصدر وما قاله صيف فان الصحيح ان الصفات مشتقة من

والحروف لان الاستعارة

تمقد التشبيه

الكوفي أو أن في الكلام حذف من أضاف أي وما يشق من مصدره بنا على مذهب البصريين (قوله) وغير ذلك أي كالفعل التفصيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة نحو حال زيد أطلق من عبارته ونحو يقتل زيد لزمان ضربه بامكانه ونحو يقتل زيد لآلة ضربه (قوله) وإنما كانت تبعية أي وإنما كانت الاستعارة في الحروف والفعل وسائر المشتقات تبعية (قوله) تمقد التشبيه أي تمقد عليه وتنبنى عليه أخفى إعطاء اسم المشبه به للتشبيه بعد ادخال الثاني في جنس الاول

(١) قوله الذي هو مثل ما كان التنصيص كذا في الأصل ولعل وجه الكلام الذي هو كالتنصيص فتأمل كتبه مصححة

والتي شبه به تكون المشبه موصوفاً بما يصلح للموصوفه الخلقان كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال
والصفات المشتقة من الحروف

(قوله يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه) أي بحيث يصلح الحكم به عليه وكان التشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه
قوله يقتضى أيضاً أن يكون المشبه موصوفاً بحيث يصلح الحكم به عليه أما اقتضاه ذلك في المشبه فلا تلك إذ ذات زيد كمعرو
في الشجاعة فلا يولد أن زيد موصوف بال شجاعة وأما وجدت فيه كوجدت في عمرو وأما في المشبه فلا أنه لم توجد فيه الشجاعة
لصح الحكم على زيد في المثال أن يملحن بعمرو في الشجاعة أو أن يشارك فيه أو إذا كان التشبيه مقتضى الوجود درجة الشبه في الطرفين
صح أن يحكى على كل منهما (قوله أو يكون الخ) اعتماداً على لفظة وأشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على القعود فهي
للتوسيع في التعبير فانت خفي التعبير بكل من العبارتين لأنهما متلازمان (١١٣) إذ يلزم من كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه

أن يكون مثلاً كالشبه به
في وجه الشبه بالمعكس
(قوله أو بما يصلح للموصوفه
أي لكونه موصوفاً بوجه

والشبه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أو بكونه مشاركاً للشبه به في وجه الشبه وأما
يصلح للموصوفه الخلق أي الأمور المتقررة الثابتة كقولك جسم أبيض وبياض صاف دون معاني
الأفعال والصفات المشتقة لكونها مجردة غير متقررة

الاشبه مدلول الفعل المضارع علول الماضي في تحقق الثبوت فنطلق اسم الماضي عليه من الزمان
موجود فيه ما هو موصوف به وكيف يستقيم أن الموصوفه لا تصح في الأتقررة كالزمان والحركة مع جهة
أن يقال الزمان ماضٍ والحركة كثرية والوجه الثاني أن مفارقتنا للحدث بالزمان لا تقتضى تجديد ذلك
الحدث بتجده كقولك أبيض الجبر فلي تقدر كون عدم الاستقرار والسبالية وجا في الموصوفه
الموجبة لعدم الاستمرار فيتم أن لا تصح بنى تلك الموصوفه لا يلزم عدم صحتها باعتبار الحدث لصحة
دوامه مع تجديد أجزائه زماناً المقارن له والوجه الثالث أن هذا الدليل على تقديره ما لا يشعل أم الآلة
واسم الزمان والمكان إذ لا يصح نفي الموصوفه فيها مع الاتفاق على أن الاستعارة فيها نتيجة فالدليل
لا يشعل الصحة الموصوفه فيها بالدعوى أي أنها لا تشعلها لقولهم أن المراد بالمشقات هو الصفات دون
أسمائها لا مكن والازمان والآلة فلا يكتفى بإدخالها في الدليل بل فعل ما بعد هذا التصريح بخروجها
عن الدعوى فليس لأحد التزام عدم صحتها لمجرد وفيتها بما لا يحمل كان لا من أحد ما حجة كونها
موصوفة نفس الأمر والدليل أن ما لا يصح فيه الموصوفه في الآخر أن المراد بالمتدل بأن المتدل
عليه هو المشتق المفسر بالوصف دون الآلة والزمان والمكان فإذا كانت الاستعارة في اسم الآلة
والزمان والمكان لا يصح أن تكون أصلية للقطع بأنك إذا قلت هذا مقتل فلان للوضع الذي ضرب فيه
ضرباً شديداً أو زماناً وهذا مرفد لمرفد موصوف مرفده لوقت موته وهذا مقتله لا أنه ضرب بضرباً شديداً
فالتشبيه في ذلك إنما هو في المصدر أولاً أعني الموت والنوم والضرب الشديد والقتل ثم تبع ذلك
اسم الآلة والزمان والمكان وجب المدلول على الدليل الذي لا يشعل الخ ما يقتضى التبع في جميع
ما يؤخذ من المصادر فلا كان أروصاً وآلة أو طر فلولو بأن بوجه بعضها فيبر ما وجهه الآخر فقول
أن التحقيق في كون الاستعارة في الفعل تبعية كونه لا يصح فيه الموصوفه اللازمة لثبته الذي هو
بشيء الاستعارة في اللازم يقتضى نفي المزمود تحقيق ذلك على ما شئت باللفظ بحيث وضع الحرف أن
إفعل وإن دل على الحدث الذي يصح أن يحكم به بوصف به لا يصح أن يحكم عليه لا وصفه أعني
المصدر لأن الفعل وقد تقدم للكل على كون استعارة المشتقات تبعية وقوله والحروف تشير إلى أن
استعارة الحروف تبعية قال السكاكي الاستعارة تقع في متعلقات ما يتألف من يسمي فيها أو في متعلقات

(١٥ - مخرج التلخيص رابع) بين اسم العين واسم المعنى وأن الإدار على ثبوت المدلول وتقرر فعل كل من الجسم والبياض
مدلوله متقرر أي ليس سبباً متجداً شيئاً وإنما في نفسه لاستعارة بالقبومية فلذا صح وصف الأول بالبياض والثاني بالصفاء
والتمثيل بالبياض لاحتياق المتقررة بتأمل الضيق من فناء العرض زمانين (قوله دون معاني الأفعال والصفات الخ) هذا بيان لحذف الأول
أعني قوله المتقررة توصله أن الفعل كتمامه لأنه على الزمان السبيل لدخوله في مفهومه لا لتقرره فلا يصلح مدلوله للموصوفه فلا يصح
التشبيه فيه فلا يصح الاستعارة الأصلية في المنية على التشبيه والوصف كتمامه فإما أن يدل على الزمان بصفته لكن يعرض اعتبره
فيه كثيراً فيقنعهم بالقرار فلا يصح مدلوله للموصوفه المحمودة للاستعارة الأصلية (قوله غير متقررة) تفسير بتجده

(قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال) أي لا نهجز مفهومها فلا يتأهل به دلالته فنعينه بخلاف الصفات فإن دلالته على دلالة التزمية (قوله وعروضه للصفات) أي لدلالتها على ذات ثبت لها الحدث والحدث لا بد منه من زمان فمع (قوله ودون الحروف) أي ودون معاني الحروف وهذا محترز الفيد الثاني وهو قوله الثانية (قوله وهو) أي عدم صلاحية معاني الحروف للصوفية ظاهر أي لان معانيها وبالاولالات المختلفة غيرها في غير متعلقة بالمفهومية ولا مقصود لانها بل لتتوصل بها لغيرها كون غيرها هو المقصود بلا فائدة منع من وصفها من الحكم عليها في الحروف بمنزلة المرآة للصورة المقصودة بها فانك ما دمت قاصدا للصورة في المرآة لا تستطيع الحكم على تلك المرآة ولو أدرتها (١١٤) لشغل النفس بغيرها وكذلك معنى الحرف وإذا كان الفعل لا يتأهل

مالاتقرر له ولا استقلاله في الثبوت يمنع من الموصوفية مع استقلاله بالمفهومية فأحرى الحرف الذي لا يكون معناه الا غير مستقل بالمفهومية وحينئذ فلا صلح الاستمارة في الفعل والاشتقاق والحروف لعدم صحة التشبيه فيها الا اذا كانت بتأهيلها ثبات واستقلال الفرق الظاهر بين التشبيه والاستمارة المقصودين والتشبيه والاستمارة الحاصلين ههنا بطريق السراية (قوله كذا ذكره) أي كذا ذكره القوم في وجه كون الاستمارة في الافعال والاشتقاق والحروف تسمية لاصلية (قوله وفيه بحث) أي وفي هذا الدليل الذي ذكره بحث وحاصله اننا لنسلم أولا استقامته لان قوله انما صلح للصوفية الخ ممنوع اذ هو منقوض

بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات ودون الحروف وهو ظاهر كذا ذكره ويبحث لان هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لا يتأهل للصوفية

فيه نسبته الى الفاعل لا لتأهل بل لتتوصل بها الى حال الفاعل المخصوص فلم يمكن الحكم عليه كما أن الحرف لا موضوعه الواضع ليفيد معنى نسبته نحو الابتداء من مثالا يتوصل بها الى حال مستقته المخصوص كالكونية والبصرية في ابتداء السير من أحدها لا يصح الحكم على مدلوله لقصد لغيره وانما يحكم على الابتداء عند قطعه مما اعتبر في الحرف لا لانه لازم للقصد بالحرف فزوم لاعم للاخص ولذلك يقال المراد بمعنى الحروف التي تجري الاستمارة فيها ما اذا تأدت الحروف معاني ردت لها بنوع استلزام وتوصل الحكم على معاني الحروف عادة أمما وقد تقدم نحرير ذلك في وضع الحرف وان ذلك بمنزلة المرآة للصورة المقصودة بها فانك ما دمت قاصدا للصورة في المرآة لا تستطيع أن تحكم على تلك المرآة ولو أدرتها حينئذ لشغل النفس بغيره وكذا الحرف والفعل لما كان الفرض من معناه التوصل الى معنى خاص لم يحكم على معناه ولا بما دام كذلك لعدم استقلاله بالمفهومية لان الفرض في لغيره وهذا يقتضي ان ذببة الفعل الى التأهل لما كان التقيد به في أصل الوضع استباح حال الفاعل لم يصح الحكم عليها وبالاصلح كذلك لا تجري فيه الاستمارة المقصودة لصحة الحكم بوجه التشبه وهو كذلك وكان القياس أن لا يصح الحكم به أيضا ولكن صرح الحكم بإعتبار الحدث المقصود بالدلالة عليه على وجه الاستقلال وأما قولهم ببقاء أمم فهو في تأويل قائم الا بغير في الحقيقة بالنسبة الفعليه بل بالموصوفية فلا يتوهم انه مما أخبر به بالنسبة فقطاذ الحدث ليس له بد فقد تبين بهذا أن الحاجة الى شيء آخر تجري فيه الاستمارة أولا في الحرف والفعل انما هي لعدم استقلالهما بالمفهومية حيث قصد الواضع معناه لغيره وقد تقدم هناك تحقيقه وذلك لان عدم الاستقلال يستلزم عدم صحة الحكم والاستمارة تستلزم الصحة فتناويا ما الوصف فالمقصود بالذات فيه اعادة ذات موصوفة في الجلة واعادة حدث خاص فاقلت قائم فمنا ذات ما وحدث انصفت به وهو القيام فمن دلت على الذات المطبقة بالقصد صرح الحكم عليه وعلى الحدث المنسوب صرح الحكم به وانما نسبته الى الفاعل فهو عرضي لتقيد به تلك الذات فلم يمنع من الحكم عليه كما في الفعل فالوجه في كون الاستمارة فيه معانيها ما يبرهن عنها عند تفسيرها كقولنا من لا يتأهل بالخفاة فليس الابتداء معناها اذ لو كان معناها لكانت اسما وانما هي متعلقة بمعانيها فاذا تأدت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام

بقولهم حركة سر يعنونه كطبيعة وهذا زمان صعب فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع حقه وصف كل منهما ولا في قوله بواسطة دخول الزمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات يقال عليه ان دخول الزمان في مفهوم الفعل انما يقتضي تجدد مجموع مفهومه لا تجدد الحدث الذي هو المقصود منه بتجدد زمان ويقال عليه ايضا ان عروض الزمان اذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر لمروض الزمان لمفهوما أيضا لان المصدر يدل على الحدث والحدث لا بد منه من زمان فمع فيه لدلالة المصدر عليه بالانضمام كالصفات مع ان الاستمارة في المصدر اصلية سلبا استقلال ذلك الدليل يقال عليه انه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة لا يتأهل للصوفية فهو مقام واسع وليس فيصح ومثبت طيب ومفتاح مستدل وزمان صعب أو متبدل وحينئذ فقصه ذلك الدليل ان الاستمارة فيها اصلية مع انها بمنزلة تلك

(قوله وهم أيضا صرحوا الخ) أي أنهم كاصرحوا بالدليل المذكور صرحوا بأن المراد بالمشقتات من الفعل التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وهذا ترقى في الاعتراض على القوم فخلصه أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم أيضا لا يتناولها الدليل وحاصل ما في المقام أن القوم ادعوا دعوة وهي أن الاستعارة في الحروف والأفعال وما يشق منها تبعية وقالوا المراد بما يشق منها الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة واستدلوا على تلك الدعوة بما تقدم للشارح نقله عنهم فاعترض للشارح عليهم بأن دليلهم هذا قاصر لا يشمل جميع الأمور التي تكون الاستعارة فيها تبعية لانه لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة فكان مدعاهم أيضا قاصرا لا يتناولها فلا اعتراض الأول من منظور في المقصود والدليل والترقي منظور في المقصود الدعوى وقد يقال للشارح أن نصريحهم بأن المراد بالمشقتات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض عن دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لانه حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم والقصور عما هو في مدعاهم فكأن الأولى قصرا الاعتراض على الدعوى الصريحة باخراج الأسماء الثلاثة دون الدليل كذا قرر شذنا العلامة المدعى رحمة الله عليه (قوله فيجب الخ) هذا تفرع على عدم تناول الدليل لما ذكره على ما صرحوا به (قوله ونحوه) المراد باسم المكان (١١٥) والآلة (قوله وليس كذلك) أي وليس الواجب كذلك أي كونها أصلية بل الواجب كونها تبعية

وهم أيضا صرحوا بأن المراد بالمشقتات هو الصفات دون اسم المكان والزمان والآلة فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن قدر التنبيه فيه نفسه لا في مصدره وليس كذلك لقطع ما إذا اقتضاه قتل فلان للوضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا ومرفق فلان لغيره فان المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالزاد وأن الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال لجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم بالذات

تبعية مع صحاح الخ عليه وما عدا خبر الامرين المقصود من الذوات في وضعه هو أن الذات فيه في غاية الإبهام وإنما الخصوص الحديث فاعتبر التشبيه فيه لأن التشبيه في المخصوصات أمكن وأسود ذلك لان الأمور المبسطة العامة لا يطلب التشبيه فيها الجهل بأوصافها كالموصوف وأما أسماء الأماكن والزمان والآلة فهي ولو دلت على خصوص هو المكان والزمان والآلة لكن المصدر فيها أخص فهو الأولى ان يقصد في التشبيه لأجل خصوصه لان المكان والزمان والآلة لا يتناول كل مناس العموم المتأني طلب الوجه بينه وبين غيره الجهل بوصفه حتى لو أريد المكان أو الزمان والآلة من حيث هي لأنى بأسائها الخاصة وبالجملة فأهمية المصدر لو انتفت فان كانت الذات أهم أي بلغناها الخاص وإن كانت مساوية في الأهمية فهما تشبهان فيجب الاتيان بلفظ كل منهما فثبت كون المصدر أهم فأعترض له الاعتبار لما ذكره وأيضا اذا اتخذ الشيء على قيد القرض ذلك القيد كقوله عبد القاهر فاذا أردت استعمال لعل لغير معناها قدرت الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت هناك لعل وهذا

أي واستعارة القتل للضرب
واشقت من القتل مقتل
بمعنى مكان الضرب أو زمانه
فهي تبعية لجريانها في
المصدر أو لأقل جريانها
في اسم المكان والزمان
بجريانها فهما بطريق
التبعية لجريانها في المصدر
وليس المعنى على تشبيه
الموضع الذي ضرب فيه
ضربا شديدا بالقتل أي

بجعل القتل واستعارة القتل أي جعل القتل للضرب أي جعل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية (قوله والموت بالزاد) أي واستعارة الزاد لموت تشق من الزاد صرفة بمعنى مكان الموت وهو القبر (قوله وان الاستعارة في المصدر) أي والأولى لا في نفس المكان فلا يتأني جريانها في اسم المكان بهذا ليعبر في التبعية للمصدر (قوله بل التحقيق الخ) هذا ضارب انتقالي وقوله وجب المشتقات يشمل اسم الزمان والمكان والآلة من المشتقات حقيقة قولنا يتأني ذلك لما تقدم للشارح من أن المشتقات الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة لان ما تقدم بحسب المراد لا بحسب الحقيقة والحاصل أن القوم قصروا المشتقات التي تجري فيها التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة وان كانت في التحقيق من المشتقات واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب للشارح عن ذلك قصوره الى أن التحقيق خلافه وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية وذلك لان القصد الأهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لان نفس الذات فاذا كان المستعار صفة واسم مكان مثل ثيابي بنى أن يمتد تشبيهه فيها هو المقصود الأهم أولا وحينئذ تكون الاستعارة في جميعا تبعية فتقول للشارح بل التحقيق أي في الدعوى والاستدلال لانه ما حقق الدليل بقوله لان المصدر الخ حقق الدعوى بقوله ان الاستعارة في الأفعال لجميع المشتقات الخ فأتى بالدليل شيئا لا يلام الزمان والمكان والآلة وأي بالدعوى كذلك

فان قلت فقد قيل في نحو مباح باسل وجودا فياض وعالم بحر بان باسلا وصف الشجاع وفياضا وصف لجواد وبحر باوصف لعالم قلن ذلك متأول بأن التوازي لا تقع صفات الا لما يكون موصوفا بالاول فالتشبيه في الافعال والصفات المشتقة منها المعاني مصادر وفي الحروف لمتعلقات سمانيها

(قوله هو المقصود الاحم) أي لان الشيء اذا امتثل على قيد فالفرض ذلك التقيد (قوله والاول كرت الخ) أي والا يكن المقصود الاحم من المعاني المشتقة القائمة بالذوات بل المقصود منها نفس الذوات لذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعاني القائمة بها بان يذكر زيد او عمرو بدل اللفظ الدال على مقامهما من الصفات كضارب وقتل وضرب ومقتول وأن يذ كر مكان فيه اذ قال يذ كر الضرب بدل مرقدا وضرب عمرو وهكذا فالمدول عن مكان فيه اذ قال مرقدا مثلا دليل على أن المقصود الاحم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفعل أو بالمفعول أو بذات (١١٦) المكان أو الالفاظ لنفس الذات (قوله لمعنى المصدر) أي منصرف للمعنى

المصدر كما يدل عليه قوله بعد فيقدر التشبيه في نطق الخلال والحال ناطقة للدلالة بالناطق وانما تعرض للشبهة فقط ولم يقل لمعنى المصدر بمثل لان المتشبه هو المقصود في التشبيه والاضافة في قوله لمعنى المصدر بيانية ان أريد بالمصدر الحدث أو من اضافة المدلول للدال ان أريد به اللفظ على هذا الثاني فيصم في المصدر أي الحقن أو المقدرك في الافعال التي لا مصادر لها بل ذكر بعضهم أن الاستمارة في أسماء الافعال تبعية لتبعية الاستمارة المصدر المندرج من المعنى لان اللفظ لو ذكر الظاهر من اطلاقهم أن

هو المقصود الاحم الجدير بان يعتبر فيه التشبيه والالذكر الالفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم به من الصفات (فالتشبيه في الاولين) أي الفعل وما يشتق منه (لمعنى المصدر وفي الثالث) أي الحرف (متعلق بمعناه)

ووصى بالمحافظة عليه والتقيد به هو المصدر فيه يبنى أن يجري التشبيه ومقتضى ما تقرر أن التبعية تجري في المرسل اذا كان فعلا أو حرفا أو مشتقا لانه يستلزم صحة الحكم بالزمومية فلا يستل بالحكم لا يجوز فيه الاتباع والمشتق انما يفرض منه المصدر كما تقدم فيكون المرسل فيه تبعيا ل ان هذا لم ينقل عنهم ثم ان هذا في التصريح بما للمعنى عنها كقولك دلت بلسان فصيح عند قيام القرينة على أن المراد الحال وان المراد بالدلالة النطق على وجه الكتابة فلم يذ كر واما الثاني وادام تصح الاصلية فيما ذكر (فالتشبيه) الواقع (في الاولين) أعني الفعل وما يشتق منه ينصرف (لمعنى المصدر) أي للحدث المشمول للفعل وغيره دون الزمان في الاول والذات في الثاني وأعني بالذات ملابس الحدث من موصوف أو زمان أو مكان أو اذ ذلك لما تقرر أن تأتي للفعل من كونه لا يستقل بالمفوضية باعتبار نسبة الفاعل فلا يصح الحكم عليه بما يقع فيه التشبيه يصح أن يصح حكمه على غير من كونه الذات المدولة فيها بالاهم فلا ينصرف لم التشبيه المقضي لادراك خصوص في التشبه بخلاف المصدر الذي هو الاصل فيهما (د) التشبيه (في الثالث) أعني الحرف ينصرف (لمتعلق بمعناه) أي لما يتعلق به معنى الحرف وقد تقدم ان الحرف يبنى أن يجعل معناه مفاده عند الاستعمال وهو أمر جزئي فيكون المعنى الذي لازم ذلك المعنى في مثل ما لموضع اطلاق ابتداء لغاية ما مع اعتبار التوصل بها الى كل ابتداء مخصوص جعل الابتداء بخصوص كالاتداء من البصرة الى الكوفة هو معنى الحرف لانه هو المال وجعل المعنى السكلي لازم مع قطع النظر عما اعتبر فيمن معنى قول المصنف (فالتشبيه في الاولين) يعني الفعل والصفات (لمعنى المصدر وفي الثالث) أي

الاستمارة فيها أصلية فلا تفتل هل تجري الاستمارة في ذنب الافعال تبعاعا على قياس الحروف قلت ذكر العلامة السيد أنها لا تجري لان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول نسبة الفعل لم تشهر بوصف صلح أن يجعل جامع بينهما وبين نسبة أخرى مطلقة كنسبة الظرفية والآلية والعلية والجامع لا بد أن يكون أخص أوصاف التشبيه وأشهرها اه كلامه ومقتضى العلامة الفخري بأن المعنى الكلي الذي يرجع اليه ذنب الافعال ليس مطلقا لانه نسبة بل النسبة على جهة القيام ولها خواص وأوصاف يصح بها الاستمارة فاذا أسند الضرب الى المحرض للدلالة على قوة نسبه اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التعرض نسبة الى من ينسب اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستمرار في الافعال باعتبار نسبته بان يش ما رجع نسبته اليه بنوع استمرار كملكي الاضاف والقيام مثلا عارجع اليه نسبة أخرى كذلك كملكي الآلية مثلا فيقال تفتي السيف أو السوط على هذا فالتبعية في الاعمال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر (قوله وفي الثالث الخ) فيه العطف على معصوف عامل واحد وهو جائز (قوله لمتعلق) أي منصرف لمتعلق بمعناه

(قوله أي لما تعلق بمعنى الحرف) أي العلى الكلى الذى تعلق به معنى الحرف لا ابتداء المخصوص والظرفية المخصوصتين تعلق الجزئى بالكلى (قوله ما يعبر بها) أى معانى كلية يعبر بها المعانى الحروف التى هى معانى جزئية وقوله عند تفسير معانيها أى معانى الحروف واعلم ان ما ذكره الشارع ليس نص كلام المفتاح بل كلامه وأما معانى المتعلقة بمعانى الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها فظاهره يفيد أن تلك المتعلقة بمعبر عنها لا يعبر بها معناه خلاف الواقع فكأن الشارع أشار بأحكام لفظها إلى توجيه عبارة الافتتاح بأن المائدة مخدوف والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل أنه أراد بيان حاصل المعنى (١١٧) لأن فى العبارة تحذير اضطر إلى أن اللفاظ

الذى ذكره عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقة فهى بهذا الاعتبار معبر عنها (قوله مثل قولنا)

أى على سبيل التسهيل وقوله ابتداء الغاية أراد بها الفيل وهو المسافة لأن

الغاية هى النهاية ولا ابتداء لها (قوله الترض) أى الملة الباعثة (قوله فهذه) أى الابتداء والظرفية

والترضى المطلقات ليست معانى الحروف أى ليست معانيها بالاستقلال بحيث

تعيينها على ذاتها فى ذاتها (قوله والامكانات حروف بل أى والامكانات

لو كان الابتداء والظرفية والترضى المطلقات معانى مستقلة بل وفى ذوى الكائنات

من ذوا كى أسماء حروفها (قوله انما هى باعتبار المعنى) أى فإذا كان معنى الكلمة مستقلا

بالمفهومية ملحوظة لذاته ولم يكن رابط بين امرين فان اقترن بأحد الإزمنا

أى لما تعلق بمعنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسيرها معانيها مثل قولنا من مناهل ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وفى معناها العرض فهذه ليست معانى الحروف والامكانات حروف بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما هى باعتبار المعنى وانما هى متعلقات لانها معانى إذا أضافت هذه الحروف معانى ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع امتزاج فقول المصنف فى تحتمل متعلق بمعنى الحرف

التوصل به إلى غيره وان كان هو الموضوع له لكن على أنه مفعول فيه وتقدم ان قصد ذلك المخصوص هو الذى منمن معناه الحكم عليه أربى لان ما يقصد للغير لا يستطاع الحكم عليه أربى كما أرشدنا قدسها للمصنف فلا استطاع الحكم عليها ولا يلقى تلك الحقيقة وتقدم أن الخليل على ذلك لزوم أحد الأمرين فى غير ذلك الاعتبار اما كونه متوقفا على غير المخصوص ان وضع له واما كونه كالاسماء فى جهة الحكم عليه ان وضع لكلى حال كونه يقصد لذاته واما من قال معنى وضعه كونه مرصدا للدلالة وليس دالا بالفضل حتى يستعمل مع مدخوله فيلزمه خروجه عن حقيقة الوضع باعتبار ذاته ووجه الحكم عليه عند ذكر متعلقة فاختر فيه الاعتبار السابق ولذلك قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسيرها معانيها مثل قولنا من مناهل ابتداء الغاية وفى معناها الظرفية وكى معناها العرض فهذه ليست معانى الحروف بل هى ليست معانيها على الاستقلال بحيث لم يجر معها حالة فى ذاتها بل هى معانيها على ان يتوصل بها إلى المعانى المخصوصة قال والامكانات حروف بل أسماء يعنى لو وضعت لها لتفيدها استقلالان غير قصد التوسط بها للغير وذلك الغير هو المعنى الخاص كما ذكرنا لصح الحكم عليها كالاسماء لان الاسمية والحرفية ليستا مختلفين باعتبار اللفظ فقط لصحة أن يكون اللفظ الواحد حروفا واسما للعينين واما مختلفان باعتبار المعنى أى باعتبار أن معنى كل منهما مناهل لمعنى الآخر اذ لو كان مافسر به أحدهما مافسر به الآخر من كل وجه لم يفرق فيه ملازم فى الآخر لكن يمنع جهة الحكم على معنى الحرف فلم أنه اعتبر فيه التوسطية لغيره لان ذلك هو المانع من الحكم كما ذكرنا فى مثال المرأة قال (وانما هى) أى تلك الأمور التى تسمى بالحروف فتسمى بالظهور بانها موضوعات علم غير اعتبارها لآخرى تشارك بها الاسماء فى معانيها (متعلقات لمعانيها) أى تلك المتعلقة أى لا يسهل لمعانيها التى اعتبر التوصل إليها التى هى المخصوصة تعلق الخاص بالعام بمعنى أن الحروف اذا أضافت معانى عند الاستعمال وهى التى قصد التوصل إليها عند الوضع ردت تلك المعانى إلى هذه بنوع من الامتزاج وهو امتزاج الاختصاص للاختصاص مثلا وضع لطلق الابتداء من غايته ليتوصل بذلك إلى كل الحرف (متعلق بمعناه)

الثلاثة فتلك الكلمة فعل وان لم يقرن واحدا لمعناها ذلك كالكلمة باسم مثل مطلق ابتداء ومطلق ظرفية ومطلق غرض وان كان المعنى غير مستقل بالمفهومية ملحوظا لم يكن رابطا بين امرين كانت الكلمة الدالة على ذلك المعنى حروفا وذلك كابتداء السير من البصرة بظرفية الماء فى الكوز (قوله وانما هى) أى تلك المعانى الكلية التى تسمى بالمعاني الحروف على وجه التسهيل (قوله أى اذا أضافت هذه الحروف معانى) وهى الابتداء المخصوص والظرفية المخصوص والترضى المخصوص وهكذا (قوله إلى هذه المتعلقة) أى الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والترضى المطلق وبذلك (قوله بنوع امتزاج) أى باستزاج نوعى وهو امتزاج الخاص العام لا العكس والحاصل أن من مثلاً موضوعه لا ابتداء الخاص والابتداء الخاص لما كان بذاته متعلقا بابتداء أى يستزجم

كان مطلقاً ابتداءً استعماله إلا ابتداءً الخاص وهكذا (قوله كالمجرور) أي بمعنى المجرور لأن تقدير التشبيه في معناه (قوله ليس بصحيح) أي لأن المجرور ليس هو المتعلق بل المتعلق هو المعنى الذي استازم معنى الحرف كالمجرور في قوله تعالى في الحرف في المثال المذكور الظرفية المقتضية للنعمة فقد اتبس على المصنف اصطلاح العلماء البيان باصطلاح علماء الوضع فإن المجرور متعلق بمعنى الحرف عندهم وأما البيانون فقد علمت اصطلاحهم بمعنى (١١٨) الحرف قال بعض الخواص وقد وجه كلام المصنف للمعير إلى حذف

(كالمجرور في زيد في نعمة) ليس بصحيح وإذا كان التشبيه للمعنى المصدر والمتعلق معنى الحرف

ابتداءً مخصوصاً فنبدأ الاستعمال في قولنا مثلنا سرته بن البصرة إلى الكوفة فيبدأ ابتداءً سيرته بن البصرة إلى الكوفة لأنه هو المقصود ليتوصل إليه أو إلى مثله من الخصوصيات فيرد هذا المعنى إلى مطلق الابتداء بأن قال هو لا ابتداءً لانه لا ذلك الآخر يستلزم هذا الأعم وقد تقدم تحقيق هذا غير ما مره كزنا فليضعه لأن هذا عمله في هذا القول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف (كالمجرور في) نحو قولك (زيد في نعمة) ليس بصحيح لأن النعمة ليست متعلق معنى الحرف بهذا الاعتبار ضرورة أنه هو الظرفية والنعمة ليست نفس الظرفية فوجهه على معنى كالمطلق متعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وذلك أن هذا المجرور له متعلق خاص وهو ملاس به أعني وصف النعمة أي ملاس به إذا يكون مطلق المتعلق مطلق ملاس به شيء ولا شك أن تلك الملاس به هي التشبيه بالظرفية التي هي متعلق معنى الحرف في وجهه اختصاص شيء بشئ وإشغاله عليه في الجملة فيعود الكلام إلى ما تقدم من أن التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أو لا تم تبع ذلك استعمال الحرف في المعنى الخاص بصفته على المعنى الذي يشترطه أصالة الحقيقة غاية التأكيد يتألف قوله العداوة والحزن وينافيه ظاهر قوله كالمجرور لأن المجرور هو نفس النعمة لا متعلقه بهذا الاعتبار وإنما جعل متعلق معنى الحرف الذي وقع فيه التشبيه ما ذكره دون المجرور نفسه وإن كان يصدق عليه أن معنى الحرف متعلق به بمعنى أن النسبة التي وضع لها الحرف لها لافق بذلك المجرور واختصاص به ما سنده حكره بعد في قوله في لام التعليل الخ وهو أن نفس المجرور لو جعل هو محل التشبيه لكان هو محل الاستمارة وهذه الاستمارة نصرحة عند المصنف فيبقى اعتبار الاستمارة في المجرور أولاً لأن يذكر المشبه به هنا هو الظرف كالدائر مثلاً ولم يذكر هنا وإنما ذكر المشبه به ليصح جعل الاستمارة الأصلية في المجرور بل في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق وسيأتي تحقيق ما في ذلك من البحث نعم لو جعلت الاستمارة تمكيناً عما صحت اعتبار الاستمارة في المجرور وتكون استمارة الحرف تخيلية يتوابع الآن تحقيق ذلك كما اعتبره السكاكي وإذا تحقق بما تقدم أن التشبيه في الفعل وما يشق منه لمعنى المصدر في الحرف المتعلق معناه

قوله كالمجرور في زيد في نعمة مثال للاستمارة في الحرف قال الخطيب وفيه نظر لأن المجرور هو قولنا نعمة وليس متعلق معناه وهو مطلق الظرفية ومعناه هو ظرف النعمة للاستقرار فيها وقرره غير الخطيب بأن المعنى أن في معانها الظرفية والظرفية متعلق بالفتح فام ذلك المعنى وهو الدائر مثلاً في الطرف الحقيقي فهو نافع تشبيه النعمة المشبهة على زيد بالدائر المثبتة عليه واستعمل في النعمة كالمعنى التي من حقها أن تستعمل في الدائر فلا استمارة في الحرف استعماله فيها لا يكون متعلق معناه بل هو شبهة بمتعلق معناه

المضاف أي كالمطلق متعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وذلك أن هذا المجرور له متعلق خاص وهو ملاس به وصف التمتع به فيكون مطلق ذلك المتعلق مطلق ملاس به شيء لشيء وهذه الملاس به هي المشبهة بالظرفية التي هي متعلق معنى الحرف في وجهه هو اختصاص شيء بشئ وإشغاله عليه في الجملة فيعود الكلام إلى ما تقدم من أن التشبيه في متعلق معنى الحرف بالمعنى السابق أو لا تم تبع ذلك استعمال الحرف في المعنى الخاص بصفته على المعنى الذي وضع له أصالة وتوضيح ذلك أن مقتضى قولنا زيد في نعمة كون النعمة ظرفاً لزيد جمع أنها ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقةه فحمل على الاستمارة بأن يشبه مطلق ملاس به شيء بالظرفية المطلقة فسمى التشبيه بالجزئيات فاستمر له ظلي

الموضوعة للظرفية الخاصة للملاسة التمتع به فلا يستعمل في نعمة مستمارة هو الظرفية الخاصة مستمارة منها (فيقدّر) وللفظ مستمارة فلا خلل في كلام المصنف على هذا له وأنت خير برهان حل كلام المصنف على ما ذكره من ما فيمن التكلف بنافه سياق كلام المصنف الآتي فإنه اعتبر التشبيه في العداوة والحزن الذي هو نفس المجرور فلا يوجب كلاماً مبالغياً على ظاهره (قوله إذا) كان التشبيه لمعنى المصدر أي وإذا كان التشبيه في الأولين منصرفاً للمعنى المصدر في الثالث منصرفاً للمعنى الحرف فيقصد إلخ وأشار الشارح بهذا إلى أن الغالب في المصنف فيقدّر وإقنعه في جواب بشرط مقدير

فيقدر التشبيه في قولنا نطق الحبال بكذا والحال ناطقة بكذا للدلالة على التلحق وعليه في التسمية قوله تعالى فيشرهم فيذاب
أليم بدل فاندرهم وقوله تعالى نالنا الحليم الرشيد بدل السفيه النوى

(قوله في نطق) أي في قولنا نطق الحبال في قولنا الحبال ناطقة بكذا (قوله للدلالة بالنطق) أي واقعها بين الدلالة والنطق (قوله
أي يجعل دلالة الحبال) أي يجعل دلالة حال إنسان على أمر من الأمور مشبها (قوله إضاح المعنى وإضاحه إلى الذهن) الأول للشرح
أن يجعل وجه الشبه إضاح المعنى إلى الذهن ويحذف إضاح المعنى لأنه نفس التشبه الذي هو الدلالة الإلهام لأن يجعل وجه التشبه
داخلا في مفهوم التشبه وخارجا عن مفهوم التشبه بتكليف بأن يجعل التشبه (١١٩) إضاح المعنى بالحال وجه التشبه جنسه

(فيقدر التشبيه) (في نطق الحبال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة الحبال مشبها ونطق
لناطق مشبها به وجه التشبه إضاح المعنى وإضاحه إلى الذهن ثم يستمر للدلالة لفظ النطق ثم يشق
من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان
أطلق النطق على الدلالة باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلًا وقد عرفت
أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلًا باعتبار
العلاقة بين

(فيقدر التشبيه) لأجل ذلك (في) نحو قولك (نطق الحبال) بكذا (و) قولك (الحال
ناطق بكذا للدلالة بالنطق) أي فيقدر التشبيه فيذكر واقعها بين الدلالة والنطق وذلك بأن
يجعل دلالة حال إنسان على أمر من الأمور مشبها ونطق لناطق مشبها به وجه التشبه بينهما
لا يس كلاً منهما من إضاح المدلول والمعنى للعين بكل منهما لم يجعل الوجه إضاح المعنى لأنه نفس
الدلالة فلا يصح الابتساح بأن يجعل وجه التشبه داخلا في مفهوم الدلالة وخارجا عن مفهوم النطق
فيكون إضاح المعنى بالحال هو التشبه وجه التشبه جنسه وهو مطلق إضاح المعنى والنطق الذي
هو التشبه به لزوم للإضاح أكثر وجهه كما يكون خارجا عن العارفين فالحال عليه سمع الامكان
أقرب ثم إذا قدر أن التشبيه كان أولاً بين الدلالة والنطق قدر أن لفظ النطق استمر أولاً للدلالة بذلك
التشبيه ثم يشق من النطق المستعار الفعل وسائر المشتقات فتكون الاستعارة في المصدر أصلية
لأوليتها وفي الفعل وسائر المشتقات تبعية لتأخرها وفيها واعتقلا قدر أن لفظ النطق استمر لأنه
لأدليل على أنه لا بد أن يستعار لفظ المصدر أولاً لفعل المحقق حو تقدير الاستعارة لجواز أن لا يصح
إطلاق المصدر على غير معناه مجردا عن الفعل فلا قيل الدلالة تخفرت لازمة للنطق فكيف جعل
الدلالة مشبها للنطق مع أنه لزومها إلا فائدة في تشبيه الشيء بغيره مولاً في إدخال اللازم في جنس
الزوم الذي هو معنى الاستعارة بل إطلاق النطق على الدلالة من إطلاق اسم الزوم على اللازم مجازا
(قوله فيقدر) أي التشبيه في قولنا نطق الحبال بكذا وهو مثال للفعل في قولنا الحبال ناطقة بكذا وهو
مثال للصفة للدلالة بالنطق جامع بينهما من الإضاح ثم يعبر عن ذلك بالفعل وألوصف فتقول نطق
الحال وهي ناطقة بكذا قلت وقولنا الحبال ناطقة بكذا كيف يصح عدم الاستعارة وهو عند المصنف
تشبيه فهذا عطف الكلام الماضي وموافقا لحقناه

مرسلا علاقته الزوم الخاص أعني لزوم المسبب للسبب لا مطلق الزوم فلا يقال أن الزوم لازم لكل مجاز سواء كان استعارة أو مرسلًا
معتبراً كمر الزوم وإرادة الزوم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها وتوصل بما ذكره للشرح أن
النطق إذا استعمل في الدلالة بطريق التشبيه بحيث يكون الانتقال من المزموم إلى اللازم بواسطة التشبيه وجعل وجه التشبه وسيلة
الزوم بين المتعلق وعموله كان استعاراً بزم أن تكون تبعية في الفعل وما يشق منه أن استعمل في رعاية علاقة الزوم بلا تشبيه
ولا جعل وجه التشبه وسيلة كان مجازاً مرسلًا بزم أن تكون تبعية في الفعل وما يشق منه (قوله وقد عرفت) أي بما ذكره سابقاً
المشعر (قوله اللفظ الواحد) أي كالنطق وقوله بالنسبة إلى المعنى الواحد أي كالدلالة وقوله بالعلاقة أي كالتشابه والزوم العاري
عن التشبيه

وفي لام التعليل كقولهم ثانياً فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالغة الثانية
للالتقاط وما يشي هذا أن يارفع موضع في أصله لئلا يعمد استعماله في مناداة القريب بـ (شبهه) بالعبادة بل أمر أجمع إليه
أولى المنادى أما الأول فكقولهم سهل ونخل وإن قرب يافلان وأما الثاني فكقول الداعي في جوار يارب يا الله وهو أقرب اليمن
حبل الورد فانه استقامته لنفسه واستعدادها لمن مظان الزلف وما يقرب إلى عرضوان الله تعالى ومنازل المقر بين هضما لنفسه وإقرارا
عليها بالتفرط في جنب الله تعالى مع فرط اليأس على استجابة دعوتها والاذن لئلا تدانها وباتله

(قوله وفي لام التعليل) أي في استمارة لام التعليل (١٢٠) للعاقبة الثانية فقولته في لام التعليل ليس مستغما بالتشبيه لئلا يس

(و) يقدر التشبيه (في لام التعليل نحوه لتقطه) أي موسى (آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة) أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن) الحاصلين (بعد الالتقاط بملته) أي بعد الالتقاط
(الثانية) كالحجب والتمني في الترتيب على الالتقاط

مر سلا فلا يكون من الاستمارة التسمية قلنا لا ندري أن النطق استعمال في لازمه الذي هو الدلالة به بل في
دلالة الخصال بخصوصها ووجه التشبيه بينهما معق كالتقدم وهو انصاف المعنى بكل منهما وإن كان انصافا
في النطق بواسطة مطلق الدلالة في قولنا لا نحال بنهس دلالتها فيكون اللفظ استعماله وعلى تقدير تسليم
أنه معتمد على مطلق الدلالة فلا نسلم عدم صحة تشبيهه لأن الشيء به عند وجود وجه ملائمة لكل منهما
يصح به التشبيه فنقول اعتبر التشبيه بين معنى النطق والدلالة في ملائمة الانصاف لانه بالخطق أشهر
فاستعمل اللفظ وغاية ما في الباب أن لفظ النطق تصح أن يستعمل في الدلالة بطريق التشبيه فيكون
الانتقال فيه من المألوم إلى اللازم بواسطة التشبيه ووجه التشبيه وسببه لزوم بين المنتقل عنه وإليه
كالتقدم فيكون استعماله وان يستعمل فيها بعبارة علاقة اللازم بلا تشبيه ولا جعل وجه التشبيه وسببه وهو
صحيح إذا لفظ الواحد يجوز أن يكون استعماله وبجاء أمر سلا باعتبار علاقته التشبيه ومطلق الزوم
الحار من التشبيه وإذا كان الانتقال بالزوم في كل منهما فلفظ النطق ان استعماله في مطلق الدلالة
لكونها لازمة لدلوله فهو مجاز مرسل بلزم كونه مجازا من سلا بتبعي القبول وما يشق منه ولولم
يذكره كما تقدم وان استعماله في الدلالة لكونه تشبيها في انصاف المعنى بكل منهما لكونه الانصاف في
النطق أشهر وكذا هو المراد هنا على ما قرر كان استعماله بيزم كونه استعماله تبعية في المشتقات وإذا فهمت
ما قررنا انصاف المراد وانكشاف الانتقاد والله اوفق به (و) كذا يقدر التشبيه حيث وجدت الاستمارة
التبعية (في لام التعليل) وذلك (نحو) الاستمارة في قوله تعالى (فالتقطه) أي التقطه موسى (آل
فرعون ليكون) أي ليكون (لهم) موسى (عدوا وحزنا للعداوة والحزن) أي يقدر في استعماله اللام
في الآية (العداوة والحزن الحاصلين) (بعد الالتقاط) شبه (بملته) أي بعد الالتقاط (الثانية) وهذه

(قوله وفي لام التعليل) أي يقدر التشبيه في لام التعليل في نحوه لتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط في ارادة اللفظ الثانية لالا لتقاط لترتيب وجودهما على
وجود الالتقاط وليست اللام هنا لفرض لان حقيقة الفرض ترتب أمر على أمر ومما طوبى ولا
ذلك أن العداوة والحزن لم يكونا ملطوبين بالالتقاط وقول المصنف للدلالة على التشبيه للدلالة يعني أن
الدلالة هي التشبيه وكذلك قوله للعداوة أي العداوة هي المجموعة كاللغة الثانية التي يجوز وقوع في الالهام

منصرفا للام بل لتعلقها
كالتقدم (قوله للعداوة
والحزن) أي منصرفا
للعداوة والحزن أي يقدر
التشبيه في استعماله للام
التعليل في الآية وقام بين
العداوة والحزن الحاصلين
بعد الالتقاط وهو متعلق
بمعنى انصرف على كلامه
وبين دلالة الالتقاط وهي
الحجة والتبني وحاصل
تقرر الاستمرار في هذه
الآية في هذا المذهب المنصف
بناء على ما ذكره الشارح
أن يقال قدر تشبيه العداوة
والحزن الحاصلين بعد
الالتقاط بالغة الثانية
كالحجة والتبني في جميع
الترتيب على غلى الالتقاط
واستدراك اسم التشبيه
لشبهه ثم استمرت اللام
الموضوعة لترتيب اللفظ
الثانية على معالها كترتب
الحجة والتبني على الالتقاط
لترتيب غير اللفظ الثانية
كترتيب العداوة والحزن
عليه فلا استمارة في اللام
نابهة للاستمارة في الجور

الذي هو متعلق بالحرف عنده (قوله بملته الثانية) لغة لشيء يأتي على التحمل على تحصيله
لتصل بمدح هو ذلك تحصيله موسى آل فرعون وتبنيه أي اتحادهم إياها فانه إنما جعلهم على ضلعهم هو كمالهم بعد الالتقاط
مأرجوه في موسى من أنه يجهل بكونه منهم فربح به فلما كان الحاصل بعد فهمه ضد ذلك من العداوة والحزن شبه ذلك بالغة
الثانية جامع ترتب كل على الالتقاط وان كان الترتيب في لغة الثانية ترجيا في العداوة والحزن فلما اه يعقوب ومن كلامه يعلم
أن قول الشارح كالحجة أي حجة الملتقط بالفتح وهو موسى عليه السلام لأحبه الملتقط بالكسر وهو آل فرعون لانها تمتد على
الالتقاط وليست حاصلة بعد مو الذي في عبد الحكيم أن المراد بالحجة محبة الملتقط بالكسر وتبنيه لانهم متقدمان في الزمن وترتيب

على الالتقاط في الخارج وما قيل أنه أراد بالجمعة موسى أو آثاره لا محبة المتقط وهو الفرقون لأن علمه متقدمة عليه ليس بشئ
(قوله والحصول بعده) عطف تفسير إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتيب الارتباط والزم من ذلك لزوم حنا (قوله ثم استعمل في العداوة) أي
في ترتيب العداوة وقوله ما كان حقه أي اللام وقوله في العلة أي في ترتيب العلة (قوله فيها) الضمير لما كان أو أثبت الضمير نظر إلى أن اللام
يعني الكلمة (قوله تبعاً للاستعارة في المجرور) أي الذي هو متعلق بمعنى الحرف على ما قال المصنف ولا يخفى ما في قوله تبعاً الخ من
المساعدة واستعارة اللام تابعة للتشبيه على ما قاله الآن يقال أن في كلامه هذا كدل عليه ما حنا والاصل قدر تشبيه العداوة والخزن بعلمه
الناشئة كالجمعة والتبني واستعارة التشبيه وهو المحبة والتبني للشبه وهو العداوة (١٢١) والخزن ثم استعمل في العداوة والخزن
اللام التي كان حقه أن

والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والخزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة النائية فتكون الاستعارة
فيها تبعاً للاستعارة في المجرور وهذا الطريق ما خوذ من كلام صاحب الكشف وبني على أن متعلق
معنى اللام هو المجرور على ما سبق ولكنه غير مستقيم على مذهب المصنف في الاستعارة المصرة لأن
المتروك يجب أن يكون هو المشبه سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية وعلى هذا الطريق

التبني النائية فهي ما يجعل على محصله ليعمل بعد حصوله وذلك كجمعة موسى لآل فرعون وتبنيه له
أي اتخاذهم له ابتداءً بما جعلهم على ضمهم وكما تلهمه بعد الالتقاط لجوه في موسى من أيهم
ويكون إنزالهم بفرعون مفعلاً كان الخصال بعد فعلهم ضد للضم العداوة والخزن شبهت العداوة
والخزن بالجمعة النائية المذكور في المحبة والتبني أياً على طريق التكميل إشارة إلى أن ذلك فعل الجاهل
بالمواقف ويكون وجه التشبيه متعاضداً بأن يجعل كالفعل بواسطة أنهمكم وأعلى طريق
التشبيه الحقيقي ويكون وجه التشبيه مطبقاً للترتيب بأن كان في العلة النائية تقدر يا وفي العداوة والخزن
حصولها بواسطة تخمين أن الحاصل كقدر الحصول وتخمين أن المقدراً أقوى في الترتيب لكونها أشهر
وأثباتها على اعتبار أصلها ولو لم يقرر تشبيه العداوة والخزن بالمحبة والتبني في ذكر استعارة اللام من
أصلها هي المحبة والتبني فاستعملت في العداوة والخزن وقد كان حقه أن تستعمل في المحبة والتبني
الذي هما العلة النائية فلا استعارة الأصلية بين المحبة والتبني والعداوة والخزن اللذين حصولهما
المجرور فكانت الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور لأن اللام لا تستقل فيكون ما اعتبر فيها
بما جاز المجرور. وهذا الطريق أعمى جعل التشبيه للعداوة والخزن بالجمعة النائية في ذكر ما خوذ من
كلام صاحب الكشف وقرضه المصنف بناء على مذهبه في الاستعارة للتصريح به لأن التبعية عنده
من التصريح فوجبه متعلق معنى الخزن هو المجرور ليسكون التشبيه فيه موافقة لصاحب المقتض
وذلك حيث قال أعمى صاحب الكشف معنى التعليل في اللام وأراد على طريق المجاز لأنه لم تكن
داعية إلى الالتقاط أن يكون له عداوة وخزن ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم
له وغيره شبه بالذي الذي يفعل الفاعل له لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف
من أن الاستعارة في ذلك تصريحاً وذلك لأن المذكور في التصريح يجب أن يكون هو المشبه
بسواء كانت تبعية أو أصلية لأن التبعية لا يكون التشبيه في نفس المفهوم من اللفظ المستعمل بل
في ملابسه كالصدر المشتق منه الفعل والوصف مقتضى ذلك حيث قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
باعتبار أن ما استقرت عليه عاقبة الالتقاط من العداوة صير الالتقاط كانه علة النائية مجامع ما بين العلة
النائية والعداوة التي صار إليها الالتقاط من شئ مرتب على فعل كان غايته في الواقع أن لم يكن غايته
في الزمن عند وجدان الالتقاط والعداوة والخزن حشبهان والعلة النائية وهي الانتفاع منه به وقال

النشئة الثانية فهي ما يجعل على محصله ليعمل بعد حصوله وذلك كجمعة موسى لآل فرعون وتبنيه له
أي اتخاذهم له ابتداءً بما جعلهم على ضمهم وكما تلهمه بعد الالتقاط لجوه في موسى من أيهم
ويكون إنزالهم بفرعون مفعلاً كان الخصال بعد فعلهم ضد للضم العداوة والخزن شبهت العداوة
والخزن بالجمعة النائية المذكور في المحبة والتبني أياً على طريق التكميل إشارة إلى أن ذلك فعل الجاهل
بالمواقف ويكون وجه التشبيه متعاضداً بأن يجعل كالفعل بواسطة أنهمكم وأعلى طريق
التشبيه الحقيقي ويكون وجه التشبيه مطبقاً للترتيب بأن كان في العلة النائية تقدر يا وفي العداوة والخزن
حصولها بواسطة تخمين أن الحاصل كقدر الحصول وتخمين أن المقدراً أقوى في الترتيب لكونها أشهر
وأثباتها على اعتبار أصلها ولو لم يقرر تشبيه العداوة والخزن بالمحبة والتبني في ذكر استعارة اللام من
أصلها هي المحبة والتبني فاستعملت في العداوة والخزن وقد كان حقه أن تستعمل في المحبة والتبني
الذي هما العلة النائية فلا استعارة الأصلية بين المحبة والتبني والعداوة والخزن اللذين حصولهما
المجرور فكانت الاستعارة في اللام تبعاً للاستعارة في المجرور لأن اللام لا تستقل فيكون ما اعتبر فيها
بما جاز المجرور. وهذا الطريق أعمى جعل التشبيه للعداوة والخزن بالجمعة النائية في ذكر ما خوذ من
كلام صاحب الكشف وقرضه المصنف بناء على مذهبه في الاستعارة للتصريح به لأن التبعية عنده
من التصريح فوجبه متعلق معنى الخزن هو المجرور ليسكون التشبيه فيه موافقة لصاحب المقتض
وذلك حيث قال أعمى صاحب الكشف معنى التعليل في اللام وأراد على طريق المجاز لأنه لم تكن
داعية إلى الالتقاط أن يكون له عداوة وخزن ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم
له وغيره شبه بالذي الذي يفعل الفاعل له لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف
من أن الاستعارة في ذلك تصريحاً وذلك لأن المذكور في التصريح يجب أن يكون هو المشبه
بسواء كانت تبعية أو أصلية لأن التبعية لا يكون التشبيه في نفس المفهوم من اللفظ المستعمل بل
في ملابسه كالصدر المشتق منه الفعل والوصف مقتضى ذلك حيث قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف
باعتبار أن ما استقرت عليه عاقبة الالتقاط من العداوة صير الالتقاط كانه علة النائية مجامع ما بين العلة
النائية والعداوة التي صار إليها الالتقاط من شئ مرتب على فعل كان غايته في الواقع أن لم يكن غايته
في الزمن عند وجدان الالتقاط والعداوة والخزن حشبهان والعلة النائية وهي الانتفاع منه به وقال

(١٦) - شروح التخليل رابع) أن يكون لهم عداوة وخزن ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك أي العداوة والخزن
لما كان نتيجة الالتقاط وهو شبه بالذي الذي يفعل النازل الفعل لاجله (قوله لكنه) أي ذلك الطريق غير مستقيم على مذهب
المصنف أي لا على مذهب الجمهور وإنما هو التصريح على المصنف ليكون الكلام معه وحاصل ما عارض الشارح أن سياق كلام المصنف
يقتضي أن يدخل اللام هنا استعارة أصلية وأنه بدعي أن المذكور هو لفظ التشبه وذلك ما عارض من الجدل على الاستعارة الأصلية لأنه
يجب فيها لفظ التشبه

(قوله المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك) أي وحيث لا استعارة في اللام تعاد إلى الجور واصله قال العلامة عبد
الحكيم أقول مفاد كلام المصنف هنا في الاستعارة في اللام تابعة لتشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية وليس
في كلامه أن الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في الجور وإنما هي زيادة من الشراح وتقول على المصنف وحاصل كلام المصنف أنه
يقدر التشبيه أولاً للعداوة والحزن بالعلة الغائية ثم يصرى ذلك للتشبيه في تشبيهها على الالتقاط بترتيب العلة الغائية عليه فتستلزم
اللام الموضوع على ترتيب العلة الغائية لترتيب العداوة والحزن من غير استعارة في الجور وهذا التشبيه كتشبيه الريح بالمقدار المختل
ثم استناداً لآيات الآية وهو الاستفاد من الكشف حيث قال بعد ما يصرى نقله من كلامه فاللام هنا حكمها حكم الأسد حيث استعيرت لها
بشبه التعليل كما استعير الأسد لنسبه الأسد وهو الحق عندي لأن اللام لما كان محتاجاً لذكر الجور كان اللائق أن تكون الاستعارة
والتشبيه فيها مع التشبيه الجور ولا تبعاً للتشبيه معنى (١٧٧) كلى بمعنى كلى معنى الحرف من جزئياته كاذ كره السكك كى تبعه

المشبه أعني العداوة والحزن مذكور لا متروك بل تحقيق الاستعارة التبعية معنا أنه شبه ترتيب العداوة
والحزن على الالتقاط بترتيب علة الغائية عليه ثم استعمل في التشبيه اللام الموضوع على التشبيه أعني
ترتيب العلة الغائية عليه

وأريد به الجور أن يذكر المشبه به وهو العلة الغائية في المثال والظرف كالدار في نحو زيد في فعة ولم
يذكر بل هو المتروك هنا نعم يستقيم على مذهب السكاكي الذي يجعل التبعية مكياً عنها وسواد
أعترفي كونها مكياً عنها لما اعتبر المصنف في الكناية وهو أن يضر التشبيه في النفس ثم يذكر لوازم
التشبيه بهما المتبر السكاكي فيها وهو أن يطلق التشبيه على المشبه به ادعاء إذ يصرح أن يعتبر أنه
أضهر تشبيه العداوة والحزن بالعلة الغائية في النفس ثم ذكر ما لم يلزم التشبه به وهو اللام وأنه
اطلمت العداوة والحزن على العلة الغائية ادعاء ثم ذكر ذلك اللازم فإذ ينبغي أن يعقد في استعارة
الحرف والفعل وشبه أن التشبيه حيث جعل في الجور تكون به الاستعارة تكتبيها كما في قوله ولا
يستقيم حينئذ جعلها تبعاً لأنها أصغر جمعة على مذهب المصنف وقد علم أن يجب أن يذكر فيها التشبيه
وهو متروك في المثالين فإن أريد جعلها تبعية على مذهب وجب أن يجعل التشبيه في مطلق معنى
الحرف على ما قررناه في المراتب فمعنى الحرف في تقدم فيصير التشبيه في يكون لهم عدوا
وحزن في مطلق معنى اللام وهو ترتيب العلة الغائية بل يقدر تشبيه ترتيب العداوة والحزن بترتيب
تلك العلة على طر يق الحكم يجعل التفاضل كالمثل كالمقدم والوجه هو حصول مطلق الترتيب لأن
كل في العلة الغائية ترتباً في العداوة والحزن فليكن كما تقدم أو هو حصول بعد طلب التبع على
التقدير أو الفعل أيضاً فلما شبه الترتيب بالترتيب جرت الاستعارة أولاً في ذلك الترتيب اللازم العلية
أولاً يكون الشيء على مذهب ما يشبهه وتبع ذلك نقل الحرف فيكون نقله واستعماله نظيراً للأسد حيث نقل إلى
التشباع لنقل الحرف إلى ترتيب تشبيه الترتيب العلي الذي هو الأصل في الحروف وذلك كما في نقلت
الحال وهو أن الاستعارة جرت في المصدر ثم تبع ذلك استعارة الفعل لما أخذ عنه في تأخر هذا جريان
بعضهم أن الاستعارة في اللام أو أسند ذلك بأن ما نقلت به هو الكون المستفاد من أن
ويكون لا العداوة والحزن قال بل الاستعارة في عدوا وحزن لا هي ثم كسبه أي ليكون لهم حبيبا وفرعا

الشارح اه ومثل ما
قيل في الاستعارة في الآية
المذكورة على مذهب
المصنف يقال في قوله تعالى
لا ملينكم في جذوع
النخل فيقدر تشبيه الجذوع
المستعمل عليها بالظروف
فيصرى ذلك التشبيه إلى
تشبه تلبس المستعمل
بالجذوع تلبس الظرف
بالظروف فاستعيرت في
الموضوع تلبس الظرف
بالظروف تلبس المستعمل
بالجذوع المستعمل عليها
وكذا يقال في نحو زيد في
فعة تشبه النعمة بالظرف
الحسنى فصرى التشبيه
لتلبس زيد بالنعمة تلبس
الظرف بالظروف
فاستعيرت في الموضوع
تلبس الظرف بالظروف
لتلبس زيد بالنعمة وهكذا
يقال في أمثال ما ذكر

(قوله بل تحقيق الاستعارة التبعية معنا) أي في هذه الآية والمراد بتحققها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم فصرحت
(قوله شبه ترتيب العداوة) أي ترتيب مطلق عداوة وحزن سواء تلقا عوى أو غيره فالمراد العداوة والحزن السكاكيان وقوله على الالتقاط
أي على مطلق الالتقاط (قوله بترتيب علة الغائية عليه) أي بانه المطلق عليه جميع مطلق الترتيب في كل وفي الكلام حذف الأصل
ثم استعير ترتيب العلة الغائية على الالتقاط لترتيب العداوة والحزن عليه فصرى التشبيه الجزئيات ثم استعمل الجور وأما احتجنا بذلك لاجل
قوله بعد جرت الاستعارة ولا في الآية والفرصية أي في ترتيبها وتبعها الخ فأن دفع ما قال أن الاستعارة في الحرف على كلامه غير
تابعة لاستعارة أصلاً وهذا مخالف قوله بعد فجرت الاستعارة ولا في الآية الخ (قوله ثم استعمل في المشبه) أي جزئياً المشبه وذلك الجزئ
ترتيب العداوة والحزن الخاصين أي المتعلقين عوى وقوله الموضوع للتشبيه به أي الجزئ المشبه به وقوله أعني ترتيب العلة الغائية الخاصة
وهي علة المتعلقين وتنبه أي لم هذا بيان للجزئ المجذوف وهذا الذي قررناه كلام الشارح هو مقرر به بشيئا العداوة

(قوله غيرت الاستعارة أولاً في العلة والقرينة) أي في ترسها وقوله وتبعيتها أي تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتيب العلية والقرينة الاستعارة في اللام لا في نسخها وتبعيتها في اللام أي جرت في اللام بسبب تبعيتها أي تبعية الاستعارة في ترتيب العلية والقرينة وقوله كما هي في نطق الحال أي فسكان الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في (١٣٣) المصدر كذلك الاستعارة في اللام تابعة للاستعارة العلية والقرينة للعداوة

والخزن وهذا الكلام يقتضي أن التبعية في الحروف تابعة للاستعارة لفظ قبلها أو بالتشبيه معني كلياً متعلق بمعنى الحرف الذي هو معنى كلي ثم نستمر اسم التشبه بالتشبيه فيسمى التشبيه الجزئيات فتستمر الحرف الموضوع الجزئي من جزئيات التشبه به الجزئي من جزئيات التشبه وهو طريقة لا يعضهم وقال بعض أن الاستعارة في الحرف تابعة للتشبيه فأولاً التشبيه المعني الكلي متعلق بمعنى الحرف الذي هو معنى كلي فيسمى التشبيه للجزئيات فتستمر الجزئي الموضوع الجزئي من جزئيات التشبه به الجزئي من جزئيات التشبه والحاصل أن الاستعارة التبعية في الفعل وما يشق منه هي أن يقدر نقل المصدر أو ينقل بالفعل غير معناه الأصلي ثم يشق منه الفعل وشبهه فهي تابعة للاستعارة في المصدر بلا خلاف وأما الاستعارة التبعية في الحرف فمضي مذهب المصنف تابعة للتشبيه كما عرفت وأما على

غيرت الاستعارة أولاً في العلية والقرينة وتبعيتها في اللام كما هي في نطق الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت للتشبيه العلية ونحوها متعلق بمعنى اللام هو العلية والقرينة لا الجور على ما ذكره المصنف سهواً وفي هذا المقام زيادة تحقيق أو ردناها في الشرح

التبعية على طريق التصريح حيث صرح باللفظ المنقول عن أصله من حرف أو فعل ثم استعمل في غير ذلك الأصل وهو ما شبهه بمعناه فيجب أن يراد بمتعلق معنى الحرف العلية أي كون الشيء علة ترتب على غيره لأن ذلك معنى الحرف الذي إليه يراد بطريق الاستزمام على ما تقدم لا الجور كما ذكره المصنف سهواً هكذا يقرر هذا الحمل ولكن يجب أن يتبين في هذا المقام الفرق بين التبعية في الفعل وشبهه وبين التبعية في الحرف فإن التبعية في الفعل وما يشق منه هي أن يقدر نقل المصدر أو ينقل بالفعل لا بمرعاه الأصلي ثم يشق منه الفعل وشبهه لا يمكن تصور مثل ذلك في الحرف إذ ليس هناك لفظ استعير أولاً وتبعه استعارة الحرف وأما هناك فقد رد التشبيه بين شيئين إما أن يكونا هذين أحدهما الكلي الذي رد إليه معنى الحرف الجزئي والآخر شبه ذلك المعنى على ما اخترناه في متعلق معنى الحرف فيه ما تقدم وسأولم أحد خذ من لم ينقل الآخر أو يكونا هذين أحدهما الذي ينبنى أن يحرف الحرف في الأصل والآخر هو الجور الآن ولم ينقل أحدهما إلى الآخر إضافة مية في الحرف رعاية أن ما كان التشبيه في معناه مادام معنى لا معتدراً اعتبر فيما يمكن فيه فتح ذلك الجور في الحرف على هذا فقد عذرت الاستعارة التصريحية فيه باعتبار ما وقع فيه التشبيه إلا أصبح نقل التشبه به إلى التشبيه كلاً يعني وإذا تقرر هذا فحمل الاستعارة في الحرف ممكناتنا غير أقرب وأليس هناك لا إضمار التشبيه في نفس وجعلها في نفس الحرف على ما تقرر أنما يعني إذا جرت الاستعارة على أصلها من بناء على التشبيه إلى جهة التشبيه في معناه وهو معتدراً باللام الآن يكون ذلك على طريق التسامع وتسمية مطلق الجور استعارة وإدعاء أن المراد بالاستعارة الأصلية التسمية فلا حرج في كون الجورين مشبهين أو الملعين كذلك فاسمق ملابس الحرف نقل اللفظ فيه وتبع ذلك نقل الحرف لغير أصله لا بمجرد كون الاستعارة تصريحية لا في الحرف ولا في المتبوعين أما في الحرف فلا أن التشبيه لم يقع في معناه لعذره كما تقدم وأما في الجورين أو الملعين فلا أن الحاصل وجود التشبيه واضعاً له وتصريحه ثم لا ينقبز بل يصح نقل لفظ الجور أو نقل لفظاً أحدهما إلى الآخر لا لأنه عن التبعية في الحرف وما لا يصح لا تبني التبعية عليه فلا يتعين في الحرف كون الاستعارة ممكناتنا على أن يكون التشبيه في الجورين فما قيل وقررنا ما يفي به فها تقدم من أن التشبه أن قدر في متعلق معنى الحرف بالمتن السابق كانت الاستعارة تصريحية وأن قدر في الجورين كانت ممكناتنا مستقيم في الجورين غير واضح في غيرها إذ ليس هناك استعارة حقيقية تبعها استعارة الحرف وأما هناك تشبيه فقط لم يفرق حال الاعتبارين في أن متعلق معناه باعتبار السابق أقرب ما استعمل فيمن الجور فكل مفيد الأصل مصرح به الحرف ماداً الأصلي والتابع معا فربما إلى التصريحية بذلك الاعتبار فامل في هذا المقام وكذلك حالهم فربما لهذا المعنى ولأنه حقيقة العداوة لا قيل عليهم ولا كانت التبعية لا بدالها من

سده الجور فقبل أنها تابعة لاستعارة أصلها وهو ظاهر كلام الشارح وقيل أنها تابعة للتشبيه إلا حاجة لاستعارة اسم التشبه به لكي لا تشبه ولا تتوقف استعارة الحرف على ذلك وقد ارتضى العلامة المعاصم هذه الطريقة (قوله حكم الاسد) أي حيث استعير لما يشبهه لحيوان المفترس (قوله حيث استعيرت) أي بدس يان التشبيه للجزئيات (قوله هو العلة والقرينة) أي المطلقة

• واعلم أن مدار فرقة التبعية في الأفعال والمعاني المستقيمة على أنها في الفاعل كما في قولك نطق الحمار أو إلى المفعول كقول ابن المعتز
 جمع الحق لنافي امام • قتل البغل وأحياء السمحاح

(قوله ومدار فرقتها الخ) أي دوران فرقتها على الفاعل والمراد بدورانها على الفاعل رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل لكون الاسناد الحقيقي لغیر محتمل كما في المثال المذكور (١٢٤) (قوله في الأولين) أي أقوال في الأولين لأن قرينة التبعية في المرفوع

غير منبذة (قوله نحو)
 نطق الحمار فان قلت حاصل القرينة في هذه الأمثلة استعانة قیام المسند بالمسند اليه وقد تقدم أن استعانة قیام المسند بالمسند اليه من فرائض الجواز العقلي قلت لا يضر ذلك لأن المقصود بالقرينة ما يصرّف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وإن صلحت للجواز العقلي (قوله لا يسند الى الحمار) أي لا يستعانة وقوع النطق منه فعل استعماله وقوع النطق من الخمار على أن المراد بالنطق ما يصح اسناده للحمار وهو الفاعل نفس الخمار

المحمّل فيه بالنطق على أن المراد بالنطق ما يصح اسناده له أو لموه انه هو الدلالة الشبيهة بالنطق في فهم المراد ولما كان دوران الشيء لا يقتضي الملازمة الابدية عرّفنا بل أكثر بالصحة أنكفك الدوران كما يقال مدار عيش بن فلان البرويص أن يتعشوا بغيره معبر بالمدار ليفيد أن ما ذكر من القرينة أكثر لصحة كونها حالية كأن يقال نطق فلان بالمراد حيث بدل الخمار على أن الفاعل المحذوف هو لا ينطق بل يدل (أو المفعول) أي تدور فرقتها على الفاعل أو على المفعول بأن يكون تسليط الفعل أو ما يشق منه على المفعول غير مناسب فدل ذلك على أن المراد عنها ما يناسب وذلك (نحو) قوله

جمع الحق لنافي امام • قتل البغل وأحياء السمحاح
 فان أخطأ القتل على نفس البغل وأحياء على السمحاح وهو الجواب لا يصح فدل ذلك على أن المراد بكل منهما ما يصح تسليطه على متعلقه بما يناسب والمناسب الأول أن يراد به إزالة البغل والجامع بين الإزالة والقتل امتضاء كل منهما اعداها فاعلم بقبح لا يظهر ذلك لتعلق والمناسب الثاني أن يراد به إكثار السمحاح والجامع بين إكثار السمحاح وأحياء ما في كل منهما من ظهوره وشبهه

القرينة كسائر الاستعارات أخفى بيان فرقتها فقال (ومدار فرقتها في الأولين) أي في الفعل والصفة المشتقة منه (على الفاعل) أي بأن لا يكون صالحاً لأن ينسب الفعل أو الوصف إليه على سبيل الحقيقة نحو نطق الحمار بكذا فان الحمار ليست بما ينطق حقيقة وهذا مثال للفعل ومثال الوصف رأيت رجلاً ملحقاً حاله بكذا وكذلك الحمار ملحق بكذا فان الفاعل هو الضمير وهو فرقة على الاستعانة (أو) على (المفعول) بأن لا يكون الفعل أو الوصف قابلاً لأن ينسب إليه حقيقة كقول ابن المعتز

جمع الحق لنافي امام • قتل البغل وأحياء السمحاح
 أي أزال البغل وأظهر السمحاح فالقرينة في هاتين الاستعارتين جعل البغل والسمحاح مفعولين وقد تكون القرينة كلام من الفاعل والمفعول كقوله تعالى بكاد الرق يخطف إصمير كما قيل وفي لفر لان وقوع الخطف على الإصمير ليس هو متعذر على سبيل الحقيقة هذا في المفعول الأول وتارة تكون

بالخلافة بعد خلع المعتز بالله ولقب بالمرتضى وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادر كتمه مرة
 الادب فاضرب أمره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من نهار ومذا البيت من قصيدة مدحه بها أباه حين خلع المعتز من الخلافة لفساده وقول هو أرى المعتز مقام بالخلافة كما ينبغي ويميل اليه

ان عفا مافات لله حقاً • أو سطر الخ من شخص منه جناحاً
 (قوله السمحاح) هو بالفتح والكسر الجود والكرم كما في القاموس

ألف الهجاء فلا ذكراً • تحسب السيف عليه شاماً
 لا

وقوله كعب بن زهير
والفرق بينهما أن الثاني مفعول ثان دون الأول ونظير الثاني قوله
أولاً المفعولين الأول والثاني كقول الحريري
تقرهم لهذين تقدبها * ما كان خاط عليهم كل زراد
وأقرى السامع لما نطق * بيانا بقود الحرون الشموسا

(قوله لا يتعلقان بالضل والجود) أي لا نهما من المعاني لا روح لهما والقتل والاحياء إنما هما لقان بالجمد الذي الروح فقدم جهة لسلط
القتل على الضل والاحياء على الجود دليل على أن المراد بالقتل معنى يناسب الضل وأن المراد بالاحياء معنى يناسب الجود والمناسب
للأول الأثر الثاني أزال الضل فشبّه بالاحياء بالامتناع من اقتضاء كل منهما اعدا لما تعلق به بحيث لا يظهر ذلك التعلق في كل
واستعيراس المشبه بالمشبه واسحق من القتل قتل بمعنى أزال والمناسب الثاني الأكثر أي وأكثر السامع فيه لاكثر بالاحياء بجمع
ظهور المتعلق في كل واستعيراس المشبه بالمشبه واسحق من الاحياء ما جاعني أكثر على طريق الاستعارة التصريح بالجمعية (قوله
ونحو تقرهم الخ) هذا البيت للقطامي بالضم من قصيدة أولها (١٢٥) ماعتاد حب سليمي حين

معتاد
ولا تقتفى بواق دينها العادى
بيضاء محطوطه للتئين
بهكئة
وبلر وادف لم تمحل بأولاد
ماليك وعب ودعسن
الحياة كما
ودعنى وانضدن الشيب
ميمادى

أبصارهم إلى الشبان مائة
وقد أراهم عن غير صداد
(١) بانو وكانت حياتي في
اجتماعهم
وفي تفرقهم نثلى واقصادى
الى أن قال

لا يتعلقان بالضل والجود (ونحو)
تقرهم لهذين (تقدبها) * ما كان خاط عليهم كل زراد

وانتشار آثاره (ونحو) أي وبما كانت فيه القرينة هي المفعول قوله (تقرهم) أي
تجعل قراهم وهو الطعام المقدم للضيف أول نزوله (لهذين) وتسمى قوله تقرهم اسم الى
اللهذيات التي هي عنة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال تقرهم الطعام ولا يخفى من وجود تأكيد
مضمون الفعل لأن القرى هو الطعام المقدم للضيف وفي القاموس قراءه أضافه وهو يدل على عدم
تعبه بنفسه وكأنه على اسقاط الجار والهاء هذيات نسبة الى اللهذم وهو القاطع من الاستعارة والنسب
الى اللهذم هو الطعنات أي تجعل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهذم يحذف أن راء اللهذم
نفس الاستعارة وتكون ياء النسبة زائدة البالغة كما يقال رجل أحرى أي أحر فرقت ياءه لافادة

القرينة المفعول الثاني نحو قوله
تقرهم لهذين تقدبها * ما كان خاط عليهم كل زراد
قال في الإيضاح أو الأولى المفعولين الأول والثاني كقول الحريري
وأقرى السامع لما نطق * بيانا بقود الحرون الشموسا

نيرهم الخ
لم تلق قوما لهم شر لا خونهم * مناعشيرة يجري بالدم الوادى
والنظر في معنى قوله مناعشيرة بشر والعشيرة ما بين المغرب والشام والوادى هو منصوب على الظرفية ومضافة ناجحة
بعد ما هو الوادى فاعل يجري على طريق الاسناد للجاري والمراد بجري الوادى بالدم في العيشة ظهور الشر وكثرة القتل وضرب تقرهم
للأخوة بمعنى الأعداء ووجه تقرهم استئناف متعلق بقوله لم تلق والمعنى لم تجد قوما أقوى من أن يسل الشر لاخوتنا أي أعدائنا في
عشيرة جري الدم في الوادى لا نأثرهم لهذيات أي تجعل قراهم ذلك الشر والقرى الطعام الذي يقدم للضيف عند نزوله وتسمى قوله تقرهم
الى اللهذيات التي هي عنة الطعام يدل على أنه يصح أن يقال تقرهم الطعام ولا يخفى من وجود تأكيد كيد مضمون الفعل أو ارتكاب
التعريض لأن القرى هو الطعام المقدم للضيف كما علمت وفي القاموس قراءه أضافه وهو يدل على عدم تعبهم للفعول الثاني بنفسه وكأنه
على اسقاط الجار والهاء يقرهم باللهذيات (قوله تقرهم) بفتح التاء من قرئت الضيف قرى وقراءه إذا كسرت القاف قصرت وإذا
قصتها مددت (قوله لهذيات) بفتح الذال (٢) وكسر حا وكذا يقال في فردم وهو هذى وضعن خاط معنى قدر فدهاء بلى وأن على
التعليل والمعنى نقد وقطاع بالزرد وباتى خاطهم لولا هيا لاجلهم كل زراد أي نساخ

(١) قوله بانوا الخ الخ الخ فبشيئين هما ينظم هذا البيت اذ فيه ما سر جع شائره كما علم بجمع ما عدا التميمي (٢) قوله
وكسر هاء لا وجه للكسر فإن المنسوب اليه كجسر فقط كافي القاموس وغيره وليس في الصحاح أنه كزج كالمب اليه الخ فبها
بأن كتبه مصححه

أولى الجور كقوله تعالى فبشرهم بعباد الهم قال السكاكي أو إلى الجميع كقول الآخر
تقرى الرياح رياض الخزن منزهرة • إذا سرى النوم في الاجفان يقاطا وفيه نظر

(قوله اللهم) أي المنسوب إليه الذي مفرد له منيات وفي القاموس لهدم كحفر وفي الصحاح لهدم كز برح (قوله فأراد بله منيات
طعنات) أي ظلمني يجعل قراهم عند اللقاء الطعنات بالهدم أي بالاسنة القاطعة (قوله منسوب إلى الاسنة) أي من نسبة الشيء
لأكثر الاسنة جمع سنان وهو نصل الرمح (قوله أو أراد) أي بالله منيات نفس الاسنة أي ظلمني أنا جعل تقديم الاسنة عليهم قرأهم
(قوله والنسبة) أي على الثاني للبالة وهذا جواب عما يقال إذا كان المراد بالله منيات الاسنة كان فيه نسبة الشيء إلى نفسه وهي
ممنوعة وحاصل الجواب أن النسبة هنا للبالة في النسب وكما أنه لم يوجد ملاحاً إلى منته حتى ينسب إليه فنسب إلى نفسه كما يقال
للرجل شدة يدا حجره أخرى فزبدت المياه فيه (١٣٦) لا فائدة للبالة في وصف الحجرة وقوله من نسبة الشيء إلى نفسه ممنوعة

الهم من الاسنة القاطعة فأراد بله منيات طعنات منسوبة إلى الاسنة القاطعة أو أراد نفس الاسنة
والنسبة للبالة كاحجرى والتد القطع وزرد الدرع وسرد هاجباً فالمفعول الثاني أعني له منيات
قرينة على أن تقرهم استعارة (والجور نحو فبشرهم بعباد الهم) فإن ذكر العذاب قرينة على
أن يشر استعارة تبعية تهكمية

المبالغة في الوصف بالحجرة فيكون المعنى أنا جعل تقديم الاسنة إليهم قراهم والمحال في المعنى واحد
فالقول الثاني وهو قوله له منيات لا يصح تعلق القرى به إلى أصله اذ هو تقديم الطعام فعمل المراد به
ما يناسب وهو تقديم الطعنات عند اللقاء أو الاسنة ووجه التشبه إعطاء ما يصل من خارج لداخل عند
أول اللقاء فكان تقر بهم استعارة تبعية لكونها مفلا وقد كانت أصلية للصدور ثم البت قوله بعباد الهم
ما كان خاطئ عليهم كل زرد والتد القطع وزرد الدرع هو سرد هاجباً أي تدعى به والدروع مثل القمصين
ينسج من حلقات الحديد (والجور) أي مدارق يرتفع إلى الفاعل والمفعول والجور لكون تعلق
ذلك الجور به لا يناسب (نحو) قوله تعالى فبشرهم بعباد الهم) فإن التبشير إخبار بغير فلا يناسب
تعلقه بالعذاب فعمل أن المراد به ضده وهو الأخبار بالخزن ووجه التشبه منزع من التضاد بواسطة التهم كما
تقدم في التشبيه فصار ذكر العذاب الذي هو الجور قرينة على أنمار بدلت التبشير ضده فإن كان
التبشير إخباراً بفروجه والعذاب هنا بمنزلة المفروجه به تضمن الكلام نوعاً من التكرار اذ لم يعمل
في المفروجه وقيل بفسره بقدم أي به كان التقدير آخره بفروجه به بقدم أي به فيكون كالنكرار أو كالبديل

(قوله أو الجور) أي قد يكون الجور قرينة في صرف الفعل للاستعارة وهو فبشرهم بعباد الهم
فذكر العذاب قرينة في صرف فبشرهم بعباد الهم إلى الاستعارة التهكمية وكان المصنف مستثنياً عن
ذكر هذا لأن الجور قد علم في المعنى قال السكاكي أو تكون القرينة للجميع قال الشرازي يعني بالفاعل
والمفعول الأول والثاني والجور كقوله

تقرى الرياح رياض الخزن منزهرة • إذا سرى النوم في الاجفان يقاطا

قال المصنف وفيه نظر قيل وجه النظر أن مجموع ذلك ليس قرينة بل كل واحد منهما قرينة مستقلة ورد

تقدم لهم الطعنات أو الاسنة على طريق الاستعارة التبعية (قوله أو)
الجور أي أولى الجور بأن يكون تعلق الفعل أو اشتقاق منه بالجور غير مناسب فيلزم ذلك على أن المراد به ما يناسب ذلك
الجور (قوله نحو فبشرهم بعباد الهم) أي فإن التبشير إخبار بما يضر فلا يناسب تعلقه بالعذاب فعمل أن المراد به ضده وهو الأذى
أعني الأخبار بما يضر ينزل التضاد من التنااسب كما يشبه الأذى بالتبشير ووجه التشبه منزع من التضاد بواسطة التهم كما في
التشبيه واستعمال التبشير للأذى واشتقاق التبشير بغير معنى أنفع على طريق الاستعارة التصريح بالتبعية التهم كقوله فبشرهم
العذاب الذي هو الجور قرينة على أنمار بدلت التبشير ضده (قوله تبعية تهكمية) فيما ذكر العذاب بما يدل على أن يشر استعارة أو ما
كونه تبعية تهكمية فاعلموا معلوم من خارج فكونها تبعية إنما علم من كون بشره فلا كونها تهكمية فمن تنزيل التضاد من التنااسب
وضع البشارة موضع الأذى

• وأما باعتبار الخارج فثلاثة أقسام أحدها المطلقة وهي التي لم تنفرد بصفة ولا تفرع بكلام

(قوله وإنما قال ومدر فر يتناهي كذا) أي ولم يقل وفر يتناهي للفاعل والمفعول والمجرور (قوله لأن القرينة لا تنصرف) أي يلو قال فر يتناهي للفاعل والمفعول والمجرور لا تقتضي أن فر ينقل التسمية منصرفاً فإذ كان الجمله المرفوعة للقرينة تنصرف لمختلفة فقولها ومدر فر يتناهي كذا فإنه لا يبعد انحصارها في ذكر لأن دوران الشيء على الشيء لا يقتضي ملازمة أي بدعها لمصلحة انفسك والدوران كما يقال مدار عيش بين فلان والرو يمح أن نعيش وبغيره فقولها ومدر فر يتناهي كذا بمنزلة قوله والا أكثر فر يتناهي والاصل في فر يتناهي أن تكون كذا (قوله غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ) بل (١٧٧) باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدم

وجوده (قوله لأنها إيماناً بوجوده) (قوله لأنها إيماناً لا تقتدر بشئ يلائم الخ) أي بعد علم القرينة إذ هي بما يلائم المستعاره فلو اعتبرتم لم توجد مطلقة كذا قيل وفيه أنه لا حاجة لذلك لأن القرينة من جملة الاستعارات فيدونها لا يقال لها استعاره (قوله يلائم المستعاره أو المستعار منه) أي يناسبه بـ (اللفظ أو المعنى) كما قال سم (قوله الأقسام) أي (ثلاثة أقسام) (مطلقة وهي مالم تقتدر بصفة ولا تفرع) أي تفرع كلام بما يلائم المستعاره والمستعار منه

وجعل ما ينزل تفرعاً يتبدل على تروجه عن معنى الفعل فلما التبشيراخبار يعرف الجمله والمتعلق وهو المجرور خاص زائد على ذلك فاذ قيل مثلاً بشره فمعناه أوقع له السرور في خبرك وقولك بعده يقدم أمه زائد على هذا المعنى فصح كونه خارجاً عن معنى الفعل فصح كونه ما يجزئ تفرعاً زائداً عن الفعل ولو سلم فلا مانع من قولنا المتعلق كذا كيد للفعل وما يجزئ تفرعاً يكون فر يتنقل كذا جزأً أو الأول أظهر وقد قدم أن قوله ومدر فيبدأن القرينة فقد تكون غير الفاعل والمفعول والمجرور فلذلك عبره بكثرة الحالة فكذلك تفتل زبداً بعدد لا يقل التكميل على أن المراد بفتل ضربت ضرباً بشد يلائم أشاري إلى تقسيم آخر في الاستعارات فقال (و) الاستعاره منظور فيها (باعتبار آخر) غير اعتبار الطرفين والوجه الجامع واللفظ المستعار وإذا نظر فيها بذلك الاعتبار وهو وجود الملائم لأحد الطرفين وعدمه فهي (ثلاثة أقسام) إيماناً لا تقتدر بشئ يلائم أحد الطرفين وهما المستعار منه واليه أو تقتدر بما يلائم المستعار منه فهذه ثلاثة أقسام أولها (مطلقة) أي التي تسمى مطلقة لا إطلاقاً عن وجود قيد الملائم (وهي) أي المطلقة (ب) أي الاستعاره التي (لم تقتدر بصفة) ثلاثاً أحد الطرفين (ولا تفرع) يلائم أحدهما ولا عبرة بوجود صفة أو تفرع في الكلام لا يلائم أحدهما والمراد بالتفرع كذا حكم يلائم أحد الطرفين

عليه بأن السكا كى مقصده الأذلى لا يحفل أن يكون مراد المصنف بالنظر إلى أن في الأجناف هو فر يتناهي لا نه ليس مجرد معلوم الاستعاره التي هي تفرع بل هو مفعول لقوله تفرع واعتراض على المصنف في قوله ومدر فر يتناهي للفاعل الخ بأن سادراً على الشيء غيره فيقتضي أن مدار القرينة يتغير للفاعل والقرينة انه هو وأجيب عنه بأنه غير يدك أنه جردن للفاعل حقيقة جعلت مداراً وإن كان الفاعل نفسه هو المدار والاحسن في الجواب أن مدار القرينة هو الفاعل لا الفاعل إنما الفاعل شئ تكون القرينة تحوله والقرينة مسبب على الفاعل ونحوه وقد أسعس الطيبي ذلك من وباعتبار آخر ثلاثة أقسام الخ ش هذا هو التقسيم الخامس والمراد ما كان باعتبار غير الطرفين والجامع واللفظ أي باعتبار أمر خارج عن ذلك وفيه نظر لأن تقسيم الاستعاره الثلاثة هو باعتبار

ضعف الأقسام الثلاثة (قوله وهي مالم تقتدر) أي وهي الاستعاره التي لم تقتدر بصفة أي بصفة ثلاثاً أي تناسب أحد الطرفين ولا تفرع بكلام ينسب ويلائم أحد الطرفين ولا عبرة بوجود صفة أو تفرع في الكلام لا يلائم أحد ما فقولها بما يلائم الخ بيان لسلك من الصفة والتفرع والمراد لم تقتدر بصفة ولا تفرع حقيقة أو كما في شئ ما إذا شئت الاستعاره التي تجر بدو ترشيع والفرق بين الصفة والتفرع في أن الملائم أن كان من بقية الكلام الذي فيه الاستعاره فهو صفة وإن كان كلاماً مستقلاً في نفسه بعد ذلك الكلام الذي فيه الاستعاره متباعد عليه كقوله تعالى فما رعت خبرهم بعد قوله أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فهو تفرع يسوؤه كما عرفت لتفرع أو لا قال الشارح في شرحه فالتفات في قولنا رأيت بحرماً كذا معلوم أن جعل صفة في تقدير القول وإن جعل تفرع بكلام

والمراد المعنوية لا اللفظية وثانيها المجردة وهي التي قرنت بما يلائم المستعارة كقول كثير

كان كلاما مستقلا وكذا محور أيت أسد يرى جعله ترى مستأنفه كأنه قيل ما شأنه فقيل يرى كان تفرعوا وان جعلت لئلا صد
كان صفة (قوله نحو عندى أسد) هذا مثال للاستعارة التي لم تقترب بشئ وعندي قرينة (قوله والمراد بالصفة) أى والمراد هنا بالصفة
التي قلنا ان الاستعارة قد لا تقترب بها ولا بالتفريع فتكون مطلقة (قوله الذى قائم بالغير) أى سواء كان مدلولها لفظية نحوى أو لا
وقوله لا اللفظية النحوى أى فقط وأعلم أن بين ذاتيهما (١٧٨) التباين لأن النحوى من قبيل اللفظ والمعنوية من قبيل المعنى وبين

دال المعنوية والنحوى
وكذا بين المعنوية ومدلول
النحوى عموم من وجه
لتصادفهما فى أعجبي هذا
القائم وتصارفهما فى العلم
حسن فالحسن صفة معنوية
لأنه نحوى وفى صيرت
بهذا الرجل فان الرجل
لنت نحوى لاصفة
معنوية (قوله والثاني)
أى من أقسام هذه

نحو عندى أسد (والمراد) بالصفة (المعنوية) التى هى معنى قائم بالغير (لا اللفظية) النحوى الذى هو
أحد التوابع (و) الثانى (مجردة) هى ما قرنت بما يلائم المستعارة كقوله

سواء كان بصفة التقريع والترتيب بالفاء أو لا مثال ما لم يقترب بأحد مما قولك عندى أسد عند قيام
القرينة الحالية على أن المراد بالأسد الذى عندك الرجل الشجاع (والمراد) بالصفة الحالية التى قلنا
أنها قد لا تقترب بالاستعارة بما لا يتفرع فتكون مطلقة المصفاة (المعنوية) أى ما دل على معنى
من شأنه أن يقوم بالغير (لا) للصفة التى هى (اللفظية) النحوى فقط الذى هو أحد التوابع وقد
تقدم مثل هذا الكلام فى باب القصر وتقدم بسطه ويانه (و) الثانى من أقسام هذه الاستعارة
المنظورة إليها باعتبار وجود الملائم وعنده (مجردة) أى التى تسمى مجردة لتجردها عما يقوم به من
إطلاق أو ترشح (وهى) أى المجردة (ما) أى الاستعارة التى (قرن) (لفظها) بما يلائم المستعارة
(له) وهو المشبه سواء كان الملائم تفرعا كقولك شرايت أسد ترى فلجأت الى نذر ربحه أو كان صفة
جسمية كقولك شرايت أسد اربابها ملكا أقرانه أو صفة معنوية (كقوله

الاستعارة المنظورة إليها
باعتبار وجود الملائم
وعنده (قوله مجردة) أى
تسمى مجردة لتجردها عما
يقوم بها من إطلاق أو
ترشح لأن التشبه الذى هو
الاستعارة صادر بغير
ملائمه بعيدا من دعوى
الاتحاد التى فى الاستعارة
ومنها نشأ البالغ (قوله)
وهى ما قرنت بما
يلائم المستعارة فذكر
اللفظ نظرا للفظ ما أو
فطرا الى أن الاستعارة
لفظ والمراد أنها قرنت

الطرفين لأن المزشيجة باعتبارها المستعارة نحو المجردة باعتبارها المستعارة والمطلقة لم يستبرأ واحد منهما
وحاصله أن الاستعارة ثلاثة أقسام لأن الاستعارة إما أن تقترب بشئ أو لا وإذا اقتربت بما يلائم
المستعارة أو المستعار منه وسأقضى نظري أن هذا التقدم حاصر * الأول تسمى مطلقة وهى ما لم يقترب
بصفة ولا تفريع وكلام والمراد بالصفة هنا المعنوية لا اللفظية كقولك شرايت أسد أو مثل له الطبعي
بقولك شرايت أسد ترى بالثياب قال وإن كان يرى صفة ملائمة للاستعارة فلا يجرها ذلك عن كونها
مطلقة لأن يرى قرينة صادقة عن الحقيقة ولو لا ما لما حصلت الاستعارة والتفريع والتعقيب أما
يكونان بعد تمام الاستعارة (قلت) وفيها قاله نظري أن القرينة لا مانع أن يحصل بها التجريد بقوله إنما
يحصل التفريع بعد تمام الاستعارة صحيح ولكن تمام الاستعارة ليس بالقرينة لأن القرينة
كاشفة عن الاستعارة لا جرمها لبقا لبقا فيلزم أن تكون لفظية فقد تكون صالحة فتكون الاستعارة
من قرينة لا تقول ليس من شرط القرينة أن تكون لفظية فقد تكون صالحة فتكون الاستعارة
مطلقة فتبقى كانت القرينة لفظية كانت الاستعارة غير مجردة ويحتمل أن تكون لفظية والاستعارة
مجردة بأن تكون القرينة ليست من أوصافها المستعارة ولا المستعار منه * الثانى تسمى مجردة وذلك
ما قرنت بما يلائم المستعارة كقول كثير

غمر الرداء إذا تبسم ضاحكا * علفت لفتكته رقاب المال
المستعارة هنا هو الرداء استعير للعرف بجميع الصون والستر فان العرف والستر عرض صاحب ستر الرداء

ذلك الملائم زيادة على القرينة إذ يدونها لاسمى استعارة وسواء كان ذلك الملائم تفرعا نحو شرايت
أسد ترى فلجأت الى نذر ربحه أو كان صفة نحوية نحو شرايت أسد اربابها ملكا أقرانه أو كان صفة معنوية كإي مثال المصنف (قوله)
كقوله) أى أقول كثيره من عبد الرحمن الخزاز الشاعر المشهور أحد عشاق العرب وأما صفة لشد قصرة قال الواقص
رأيت كثيرا يطوف بالبيت فن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أسيار فلا تصدقه وكان إذا دخل على عبد الملك بن مروان أو على أخيه عبد
العزيز يقول له ما طغر رأسك لا يصيب السقف

غمر الزاد اذ تبسم ضاحكا • غلقت اضحكتم رقاب المال

فانه استعار الزاد المعروف لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الزاد ما بقي عليه ووصفه الضحك الذي هو وصف المرفق لا الزاد فغظن الى المستعاره وعليه قوله تعالى فاذا قال الله لباس الجوع والخوف حيث قال اذ انهم لم يقل كما قال فان المراد بالاذقة اصابتهم بما استعيره للباس كانه قال فاذا صاحب الله لباس الجوع والخوف قال الزعشمري اذ اذقت عندهم جري الحقيقة لئيبسوها في البلايا والشدائد وما يس الناس من ايقولون اذ اذقت فلان البؤس والضمر واذقة العذاب شيئا ما يدرك من أثر الضمر والام بما قدر من طعام المر والسبح فان قبل الترشع ابلغ من التجرد بل لا قيل فكساها الله لباس الجوع والخوف قلنا لان الادراك الذي هو يتقدم الادراك باللباس من غير عكس فكان في الاذقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة فان قيل لم يقل اذ اذقتهم بل الجوع والخوف قلنا لان الطعام وان لام الاذقة فهو ميت لما يغيبه لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف هما أثرهما جميعا لا عين عوم الملابس

(قوله غمر الزاد) بفتح الغين خبر مبتدأ حذف تقديره هو أي المدحوف في الآيات السابقة غمر الزاد (قوله أي كثير العطاء) أراد بالعطاء الاعطاء الذي هو بئس المال فهو اسم مصدر بمعنى المصدر وليس المراد بالعطاء الاخذ لال (قوله لانه يصون الخ) بيان الجاهل وحاصله ان وجه التشبيه مطلق الصون عما يكره واذ هو مشترك بينهما حالان الزاد يصون ما بقي عليه من كل ما يكره حسابا ولا اعطاء يصون عرض صاحبه (قوله لم وصفه أي الزاد وما وصفه معنويا (قوله الذي يناسب العطاء) أي اذا (١٧٩) كان من غمر الله غمرا وتغور غورا اذا

غمر الزاد) أي كثير العطاء استعار الزاد له لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الزاد ما بقي عليه ثم وصفه بالضم الذي يناسب العطاء دون الزاد تجريدا للاستعار وقولهم يتسلى الكلام أي قوله (اذا تبسم ضاحكا) أي شارعا في الضحك اخذناه فيه وتعلمه • غلقت اضحكتم رقاب المال • أي اذ تبسم غلقت رقاب أمواله في أي السائلين يقال غلقت الرقبة في أي الممر من

غمر الزاد اذ تبسم ضاحكا • غلقت اضحكتم رقاب المال

فان الزاد وهو الثوب يستعار للعطاء وجه التشبيه يصون كل منها صاحبه عما يكره فثوب يصون ما بقي عليه من كل ما يكره حسابا ولا اعطاء يصون عرض صاحبه ومطلق الصون عما يكره مشترك بينهما ما وجد أصناف اليه الضمير للمال الذي هو المستعار له الضمير هو المحيط بالثوب المتراكم عليه كونه بلازم العطاء يقتضي كون اهتمامه في العطاء أرجح ولو كان قد يستعمل في الثوب أيضا لولا كان مشترك بينهما

لما بقي عليه والصفه هي قوله غمر لا تبسمه تلازم المعروف لا الزاد ثم فرغ على ذلك قوله اذ تبسم ضاحكا فانه صفة صاحب الزاد وليس صفة لواء • قال المصنف وعليه قوله تعالى فاذا قال الله لباس الجوع والخوف حيث قال اذ انهم لم يقل • كما قال ان المراد بالاذقة اصابتهم بما استعيره للباس كانه قال فاذا صاحب الله لباس الجوع والخوف قال الزعشمري اذ اذقت عندهم جري الحقيقة

(١٧٩ - شرح التلخيص رابع)

(قوله أعني قوله) أي أعني سياق الكلام قوله اذ تبسم أي انه اذ تبسم ضاحكا أخذ الفقهاء له فهدوا على أن المراد بالزاد الاعطاء لا حقيقة التي هي الثوب الذي يحصل على التفتين وقال العلامة عبد الحكيوم بن محمد من انه كان في الكلام ملائمتا للاستعارة كل ما بين المعنى المجازي يجوز أن يكون كل واحد منها قرينة وتجريدا إلا أن اعتبار الاول قرينة أولى لتقديمه وبالقيد ثقة للاستعارة في هذا كون الضمير مجرما وادى سياق الكلام قرينة على نظره (قوله أي شارعا في الضحك) لما كان التبسم دون الضحك على ما في الصحاح ولم يكن الضحك بجاء ماله فسر به بشارها في الضحك فجاءها حالا مقارنة لان الشرع فيه عبارة عن الأخذ في مبادئه ومقارن التبسم في الرفع وقوله أخذنا تفسير لقوله شارعا وصرح حل الضحك على حقيقة فتكون الحالة منتظرة وفي قوله تبسم ضاحكا سجد بأن وقوله لا يفقهها واما بشار سلم بالسائلين (قوله غلقت اضحكتم رقاب المال) غلقت بفتح الغين المعجمة وكسر اللام كطرب بمعنى تمكن والضحكة بفتح الضاد المرفوعة من الضحك (قوله أي اذ تبسم غلقت رقاب أمواله في أي السائلين) أي تمكنت من أيديهم ولا تقدر على زعمائهم وحاصل المعنى على ما قاله القرني أن السائلين يأخذون أموال ذلك المدحوس من غير علمه أو يؤول إلى حشره فيتمس ولا يأخذها منهم فتضحكهم وجب لتكتمهم من المال بحيث لا ينفلت من أيديهم فكانه يباح لهم فتحكمه قال العلامة عبد الحكم وفي قوله غلقت أشار إلى أن المدحوس يعلم أن السائلين حفا عليه واسطة صارت الأموال مروهنة عندهم وأنه عاجز عن أداء ذلك الحق فلذلك لم يقدر على انشكاك الأموال عنهم

• وثالثها المرشعوهي التي قرنت بما يلائم المستعاره قوله

في الشر الذي ملكت يعني • ودونك فاعجز منه بشرط
اشترى الضلالة بالهدى فارجعت تجارتهم فانه استمار الاشراء واختيار وقفا بل يرجع التجارة الذين هم امن متعلقات الاشراء فخطر الى

(١٣٠)

المستعارنه

اذا لم يقدر على انفسك كـ (د) الثالث (مرشعوهي ما قرنت بما يلائم المستعارنه نحو اولئك الذين
اشترى الضلالة بالهدى فارجعت تجارتهم) استيعار الاشراء للاستبدال والاختيار

على السوية لم يكن فصلا لما يلائم المستعارنه والارضية بكثرة الاستعمال في دون الثوب وهي تقع مع
كونه في الاصل جازا فيه كالادقة في الشدائد ولما كان ملائما للعداء صار مجرعا للاستعارة عما هو بها
من ترشح واطلاقا ما القا به في الترشيح فظاهره ما في الاطلاق فطعمه نظور ما يشعر بالاصل لفتنا
والقرينة على الاستعارة مسبق في الكلام وهو قوله اذا تبسم ضاحكا • غلفت لمحتكر قابا المال
لان معناه اذا تبسم ضارعا في الضحك عرف السائلون أنهم يتكلمون • اخذ المال كيف اراد فكونه
صار من عادته انه اذا تبسم فقد اذن في ماله بالتحجير يقال غلق الزهر اذا لم يمكن انفسك كـ جعل ضحك
موجباً للضحك من المال بحيث لا يتفك من أيدي السائلين وقولنا في تفسير ضاحكا ضارعا في الضحك
بحقل أن راد الضحك فيه ما زاد على التبسم فتكون الحال مؤسسة وتوسع في التفكر بين التبسم
والضحك بأن يجعلنا متقاري الوقوع في الزمن الواسع ومحقق أن راد التبسم نفس التبسم والا خفي
مبادي الضحك فتكون الحال مؤكدة ومعلوم أن الضمير ليست صفة لفتية في التركيب (د) الثالث
من هذه الاقسام (مرشعة) بفتح الشين (وهي ما قرنت بما يلائم المستعارنه) دون ما يلائم المستعاره
وسميت بذلك لان الاستعارة مبنية على تناسي التبسم حتى كأن الموجود في نفس الامر هو المشبه به
دون المشبه وان اسمه هو الذي يطلق على معنى الطرفين لكونهما من حقيقة واحدة وذكر ما يلائم التبسم
بدون المشبه يزيد في عادة قوة ذلك التناسي فتقوى الاشعارة بتقوى مبنائها لوقوعها على الوجه الاكمل
أخذا من قول المرشع الصبي اذا ربيت بالين قليلا قليلا حتى يقوى على المص ومنه المرشح للوزارة
أي المربي لها حتى تقوى عليها والترشيح أيضا كما تقدم في التجريد ما أن يكون به كرسية كقولك رايت
أسدا ذا ليدري وإيمان يحصل بتقرع (عج) قوله تعالى (أولئك الذين اشترى الضلالة بالهدى لها
رجعت تجارتهم) وما كانوا يهتدون فان الاشراء مستعار من استبدال الحال بالتمسك الى استبدال الحق
لشيوعها في البلايا وما سمى منها يقولون ذاق فلان البؤس وأذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضر
والالام ما يدرك من طعم المر فقل الترشيح بالتمسك التجريد فهاهنا كسهاهنا لباس الجوع قلنا لان
الادرالك بالذوق يستلزم الادراك باللسان من غير عكس فكان في الادقة اشعار بشدة الاصابة فان قيل
مال الحكمة في أن لم يقل فأذاقه الله طعم الجوع قلنا لان الطعم وان لاء الادقة فهو مفوت لما يشبه
لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن هجوم الملابس اه وحاصله أن تجريد
الاستعارة عنها احتاج الى إيضاح لان الادقة لا تلائم المستعاره وهو ازال العذاب اذ الذوق حقيقة في
الطعم فلذلك احتاج الى أن يجعل الذوق استعارة عن اصابة المذايب ثم أوقع على اللباس فصار

(قوله اذا لم يقدر على انفسك كـ) أي اذا لم يقدر
الراهن على انفسك كـ لفي
أجل الدين وحاصل ان
عادة الجاهلية اذا حل أجل
الدين الذي لهن ولم يوف
فان المرهن يثقل الزهر
ويقهر منه ولا يباع
قوله في الاصول (قوله
مرشعة) من الترشيح وهو
التقوية سميت الاستعارة
التي ذكر فيها ما يلائم
المستعارنه مرشعة لأنها
مبنية على تناسي التشبيه
حتى كأن الموجود في نفس
الامر هو المشبه به دون المشبه
فإذا ذكر ما يلائم المشبه به
دون المشبه كان ذلك موجبا
لقوة ذلك المبني فتقوى
الاستعارة بتقوى مبنائها
لوقوعها على الوجه الاكمل
أخذنا من قولك الترشيح
الصبي اذا ربيت بالين قليلا
قليلا حتى يقوى على المص
(قوله وهي ما قرنت أي
وهي استعارة قرنت بما
يلائم المستعارنه أي
زيادة على القرينة فلا تعد
قرينة المكتبة ترشما

وسواء كان ما يلائم المستعارنه التي قرنت به الاستعارة مصفة كقولك رايت أسدا ذا ليدري وجاورت
اليوم بحر انزاعه لاطلام الواج أو كان تقريرا كما في الآية التي مثلها المصنف (قوله استيعار الاشراء للاستبدال) أي تشبه
استبدال الحق بالباطل واختيار عليه الشر الذي هو استبدال مال آخر بجميع تركه مرغوب عنه عند التنازل والتوصل لبذل
مرغوب فيه • عند واستيعار اسم المشبه به للشبه والقرينة على أن الاشراء ليس مستعملا في حقيقة اسمها لتبوت الاشراء الحقيقي
للضلالة بالهدى

ثم فرع عليها يلازم الاشتراك في الربح والتجارة

بالبطل واختياره عليه بدليل تعلقه بالضلالة والهدى بجمعه ترك ما هو أعص بالتارك للأصل ببدله
المغروب عند التارك ولنا استمير الاشتراء للاستبدال المذكور فرع عليها يلازم الشراء من نفي الربح
في التجارة ونفيه يلازم المشبه به وذلك بما يزيد في قوة تناسي التشبيه حتى كامن المشبه به هو الموجود
فكان ترشيعاً أي تنويعاً للاستعارة فتكون الاستعارة من شدة ثمن الربح المنفي عنهم ينفى أن يعلم
أنه استعارة للشباب والانتفاع الأخرى وأن التجار ما سميت لتأخذهم ارتكاب الضلالة بل لأن الهدى
دأباً فكونهم ما ترشعوا أعما هو باعتبار أصل إطلاقهما لا باعتبار المعنى المراد في التركيب وهذا إما أن
الترشيع وكذا التجريد قد يكونان باعتبار المعنى المراد في الحين كما في قوله غير الراداة بالنسبة للتجريد وقد
يكونان باعتبار الأصل كما في هذا المثال بالنسبة للترشيع ثم إن هذا التقسيم أعما هو بحدوده لا بقرينة
الدالة على الاستعارة واللام توجد تجريد بدون الترشيع وبإزاء أن لا توجد مطلقة أصلاً وذلك
لأن الاستعارة لا بد لها من للقرينة والقرينة تلازم المشبه به فلم يعتبر التقسيم بحدودها كانت
ترشعة دائماً الملمع وجود التجريد أم لا وبإزاء عدم وجود المطلقة بحيث أن لا يترتب لها حقيقة المطلقة
انحالية من التجريد والترشيع هي التي قرينتها غير غريبة بل تكون خالية كمثلها لهما بذلك فيما تقدم
ولا يشرط كون التفرع بصيغته كما ذكرنا فلا بد أن نحو قولك اشتري فلان حصبة الظلمة بصحبة
المساكين ولا ربح له فيما خارج عن التفرع والوصف مع أنها مخصصة لأن ذلك تفرع ولو لم يكن
الربح استعارة تجريدية لا نهاناً وإن كان ما قرنت به لا يلازم المستعارة على سبيل الحقيقة فانه يلازم على
سبيل الاستعارة فعمل بذلك أن نوافي في الاستعارة التجريدية والترشيعية الاقتران ما مناسب المستعارة
أو المستعارة مناعاً تجريد ما يلازمه سواء كانت معلومة حقيقة أم مجازاً ونظيراً الآية الكريمة في أن
تجريد الاستعارة وقع بما يلازمه مجازاً ثبت كثير السابق فإن الفهم حقيقة في الماء الكثير فإطلاقه
على الكثير من العروق وتجريده لاستعارة الراداة للعروق تجريده بما يلازم المستعارة مجازاً لا حقيقة
* والقسم الثالث المرشعة وهي المقرونة بما يلازم المستعارة منه كقوله تعالى أولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فخرجت تجارتهم فانه استعارة الشراء للاختيار فرشح بالربح والتجارة للذين هم لهم
منفعات الشراء وقال الطيبي انه اجتمع في هذه الآية الكريمة للترشيع والتجريد والترشيع في قوله
تعالى اشتروا والتجريد في قوله تعالى وما كانوا مهتدين وفيه نظر ومنه قول الشاعر
ينازعي ردائي عبد عمرو * رويدك يا خاعرون بكر
لي الشطر الذي ملكت يميني * ودونك فاعجب من به بشر
فقد استأثر الراداة للسيف ووصفه بالاعتبار الذي هو وصف الراداة رعاية الاستعارة وقوله وفيه مجتمعان
أي مجتمع التجريد والترشيع كما في قول زهير
لدى أم سنان السلاج مقذف * له ليد أنظار لم تقم
(تنبيهات) أحدها علم أن الراداة قولنا الوصف للملام في هذا الباب كما كان مناسباً سواء أكان بالحقيقة
أم بالمجاز يمكننا أمهتياً لأن التفسير قد وصف به باعتبار التخييل وغير الملام علم بكن مناسباً سواء
أكان ممكناً أم مستحيلاً وأدعى بالنسب ما يدع كرمه غالباً وعخص به إذا تقرر ذلك فاعلم أن الوصف
المذكور مع الاستعارة على أقسام الأول ما لا يلازم واحداً من الطرفين لا حقيقة ولا مجازاً مثل رأيت
أمداعراً فاعلم عراً استعارة ثانية لا يحصل بها ترشيع لقولك أمدأ لأن العريس مناسباً للشفاع ولا
مناسب للصون لأن العرس الثاني ما لا يلازم واحداً من اعتبار الحقيقة وبلازمهما باعتبار المجاز كقوله

(قوله ثم فرع عليها) أي على
الاستعارة المذكورة
(قوله من الربح والتجارة)
الأول من نفي الربح في
التجارة أي ولا شك أن نفيه
يلازم المشبه به وذلك بما
يزيد في قوة تناسي التشبيه
حتى كأن المشبه به هو
الموجود فكان ترشيعاً أي
تنويعاً للاستعارة فتكون
الاستعارة من شدة ثمن
يبنى أن يعلم أن الربح
المنفي عنهم مستعارة للانتفاع
الأخرى وأن التجارة
مستعارة لارتكابهم الضلالة
وتأخذهم إياها بدلاً
الهدى فكونهم ما ترشعوا
هو باعتبار أصل إطلاقها
لا باعتبار المعنى المراد من
التركيب وهذا إما أن
الترشيع وكذا التجريد قد
يكونان باعتبار المعنى المراد
في الحين كما في قوله غير
الراداة بالنسبة للتجريد وقد
يكونان باعتبار الأصل كما
في هذا المثال بالنسبة
لترشيع

(وقد يجتمعان) أي التجريد والترشح

بصفته ثم أشار إلى أن التجريد والترشح لا مانع من اجتماعهما بقوله (وقد يجتمعان) أي التجريد والترشح في استعارة واحدة بأن ذكر معها ما يلائم التشبيه فقط وما يلائم التشبيه فقط أو ما ذكر ما يلائمها

غمر الزمان لفظا غمرا لا يلائم باعتبار الحقيقة الزدنا الحقيقي والمعروف واعتبار المجاز يناسب كلامها فتقول نوب غمر ومعروف غمر على سبيل المجاز وبهذا يتبين لك أن ما ادعاه المصنف وغيره من أن قولك كبير غمر الزمان متعين لأن يكون مقرونا بما يلائم المستعار فيه نظر فمقد تكون ملازمة ذلك الوصف المجازي المستعار له والمستعار منه وأضح من ملازمة ذلك أن تحثه شذير ترجع ذلك مثل قوله تعالى فأذا هم الليل الجوع وانخوف فإن استعارة الأذافة لحوادث والذواهي أوضح من استعارة الليل الجوع والثلث أن يكون الوصف يلائم كل واحد منها حقيقة كقولك رأيت أسدا قويا وبأسلافها وصف يلائم كل منهما فيصدق عليها استعارة مجردة من شدة ولفظ التقوى وبالسبب حقيقة والمراد بهما الرجل الشجاع

الزابع أن يكون الوصف ملائما للمستعار حقيقة ولا يلائم المستعار منه كقولك رأيت أسدا برى بالثياب تريد حقيقة الرى فهذا الاستعارة مجردة لا هي شدة خلافا للطبي فإن زعم أنها ملطفة وفردنا عليها سابق * الخامس أن يكون الوصف ملائما للمستعار حقيقة ولكنه يجوز فيه فذكر على وجه يلائمها معا كقولك رأيت أسدا برى حينه القلب بالليل فهذا وصف يلائمها أيضا لكن على سبيل المجاز فيها فقد يقال إن هذه تسهي هي شدة مجردة أيضا السادس أن يكون الوصف ملائما للمستعار بأن يكون وصفا حقيقيا ولا يلائم المستعار له حقيقة ولا مجازا فهذا القسم معتذر لأن ذلك الوصف مالم يلائم المستعار له لا يدخل في الكلام لأن المراد بالاستعارة أعمها المستعار له فالأوصاف لا بد أن تكون له معنى إذا لا يصح أن تقول رأيت أسدا يمشي على أربع يريد حقيقة المشي على أربع ومن هذا بالأسد الرجل الشجاع السابع أن يكون الوصف ملائما للمستعار منه حقيقة ويلائم المستعار مجازا وهذه هي المرشدة فلا يمكن أن يراد بقوله تعالى ربح تجارتهم حقيقة الربح والتجارة الموجودين في حقيقة الشراة بل المراد بهما الربح والتجارة الواقعتان في الاختيار على سبيل المجاز فليتبين لذلك ولا يمكن أن يراد في قوله وهو دونك فاعبر منه بشطر حقيقة الاعتبار وقد ائضح بهذا أن الأوصاف في قوله لدى أسدا لبيت كلها يلائم المستعار له فبعضها يلائم المستعار حقيقة ويلائم المستعار منه مجازا كقوله شاكى السلاح غير أن تقول استعمله حقيقة لأن شاكى السلاح لا يمكن أن يراد به الحيوان المفترس حتى يكون مجازا بل هو وصف واقعه على المستعار له فكان حقيقة وانما أرادنا بملامتها المستعار منه جواز استعماله في الحيوان المفترس مجازا ورويه عنها يلائم المستعار منه حقيقة ويلائم المستعار له مجازا كقوله أنظاره لم تقم فإن المراد به المستعار له ولم يقصد حقيقة أنظاره ولا حقيقة الظهور انما يقصد شجاعته فهو وصف يلائم الشجاع مجازا لا يقال هو وصف يلائمها باعتبار الحقيقة لأن الشجاع أنظارا لا تقول حقيقة تخليص الأنظار لا تقتضي الشجاعة أصلا وهو واضح قولهم إن لدى أسدا من شدة مجردة لاها قرنت بما يلائم المستعار منه حقيقة ويلائم المستعار له حقيقة المجاز أو بما يلائم المستعار له حقيقة وإذا تأملت ما ذكرناه ظهر لك أن كلام المصنف وغيره في هذا الباب غير غمر وأن غالب ما أطلقوه يحتاج إلى تفسير في كثير من منع وأما قول الخطيب إن لدى أسدا يلائم المستعار منه فغير بعيد لأن أسد نفس الاستعارة لا ملائمها * التنبيه الثاني وهو كالفرع عما قبل قدم على ما ذكرناه أن التحقيق خلاف ما ذكره المصنف وغيره من وجوه منها قوله إن الاستعارة بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام وانما هي أربعة مطلقة ومجردة وهي شدة مجردة فمما قال قيل إذا ثبت أنها تكون من شدة تكون مجردة ثبت

وقد يجتمع التجريد والترشح

(قوله) وقد يجتمعان أي

في استعارة واحدة بأن

يذكر معها ما يلائم التشبيه

فقط وما يلائم التشبيه فقط

وأما ذكر ما يلائمها معا

فليس من قبيل اجتماعهما

كما قاله هم قيل والأقرب

أن هذا القسم أي قسم

اجتماعها لا يسمي بأحد هما

ولا جمعا وأنه في مرتبة

الاطلاق لتسا قطعهما

بطارعهما

(قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى (قوله شاكى السلاح) أي تلمه (قوله لهبدا مجرد) أي لان إضافة لهبدا إلى الأسد قرينة وقوله لهي أسد مجرد مخوف تقديراً ما تالاهي أسداً خبر لكان المحذوف مع اسمها أي أنا كنت لهي أسد (قوله مقتطف) يحتمل أن المراد مقتطف بهورى به في الواقع والحروب كثيرة ولا شك (١٣٣)

بالمستعار له فيكون مجرداً
مثل الوصف الذي قبله
وهو شاكى السلاح ويحتمل
أن يراد به قذف بالسم وري
به فيكون ملائماً لهبداً
يكون مجرداً ولا ترشيعاً بل
هو في معنى الإطلاق وقوله
لهبدا جمع ليدعوا بتأنيده
وقضام من شعر الأسد
الطريق على منكب ولا
شك أن هذا من ملائمة
المستعار منه وهو الأسد
الحقيقي فيكون ترشيعاً
قوله أنظاره لم تقبل يحتمل
أن المراد ليس ذلك الأسد
من الجنس الذي تقبل أنظاره
فيكون ترشيعاً أيضاً لان
الأسد الحقيقي هو الذي ليس
من شأنه تقليم الأنظار ويحتمل
أن المراد مجرد دني تقليم
أنظاره وحيداً فيتمثل
أن يكون النفي نتمساعاً
بالمالفة لان التقليم بالمالفة
لتم أي أن أنظاره انتفعت
بالمالفة في تقليمها ولا شك
أن هذا ملائم للأسد
الجزى وهو الرجل الشجاع

(قوله لهي أسد شاكى السلاح) هذا مجرد لان وصف يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع
(مقتطف لهبدا أنظاره لم تقبل) هذا ترشيع لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي
واللهب جمع ليدعوا ما تلبس من شعر الأسد على منكبها والتقليم بمالفة القلم وهو القطع
معاقب من أرادوا سنده ذلك (كقوله لهي أسد شاكى) أي تلم (السلاح) ولا شك أن تمام
السلاح مما يلائم المشبه وهو المستعار له الذي هو رجل الشجاع فهو أعني شاكى السلاح مجرد
(مقتطف) أي مرى به في الواقع والحروب ولا شك أن المقتطف بهذا المعنى مخصوص بالمستعار فيكون
مجرداً أيضاً ويحتمل أن المراد به مجرد الوقوع في المقاتلة أو القذف بالسم والري به فيكون
ملائماً لهبداً معاقباً ليدعوا مجرداً ولا ترشيعاً بل هو في معنى الإطلاق (لهبدا) جمع ليدعوا ما تلبس وقضام
ونظراً من شعر الأسد على منكبها ولا شك أن هذا يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقي في ترشيع
(أنظاره لم تقبل) أي ليس ذلك الأسد من الجنس الذي تقبل أنظاره فعلى هذا يكون هذا التقيد ترشيعاً لان
الأسد الحقيقي هو الذي ليس من شأنه تقليم الأنظار ويحتمل أن يراد مجرد دني تقليم الأنظار فيكون
مستعاراً ولا يكون ترشيعاً وإنما قلنا مستعاراً كالمقتطف في بعض أفراد الأسد المجازى وهو الرجل
الشجاع والتقليم بالمالفة في القلم ونفي البالفة ورد كثيراً في كلام العرب بالمالفة في النفي الذي لا يبيح
شئ من النفي كقوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فإنه لا بالمالفة في نفي الظلم لاسمائه في حقه تعالى لأن في
المالفة فيه الذي يصح معه ثبوت شئ منه ثم أن إثبات البالفة لرجل الشجاع أن استعمل في معنى صحيح
كان استعاره فيه وكان الترشيح فيه باعتبار الأصل كما تقدم في الريح والبارق وان لم ينقل المعنى كان ترشيعاً
باعتبار معناه لا بالنقل فيؤخذ منه جواز الترشيح بلا معنى معتبر سوى مجرد البالفة بذكر لوازم المشبه
جواز كونها مجردة من ترشيع مجردة لا مالفة لخلو لا تمنع الجمع لمطابقات الا كذلك ولكن هذا فعل ذلك
في انقسام الاستعارة بحسب الطرفين ولم ينقل بل ذكر أن الجامع حسي وعقلي وبعضه حسي وبعضه عقلي
مراداً بما بعضه حسي وبعضه عقلي ما كان له جامعاً من أحد هاتين الحسنيين والآخر عقلي وأورد على السكاك
كونه أسقطاً لهذا القسم فأورد على السكاك ما ورد على نفسه والحق أنه لا رد عليه ما لا على الطريق
السابق ومنه قوله أن المطلق لم تقترب بوصف وليس كذلك مطعناً لم تقترب بوصف ملان للمعنى
الذي به الاستعارة بالنسبة إلى أحد الطرفين احتراماً من قول الشاعر أسد مجرد افان الاستعارة الأولى
قترت بوصف لم تخرج بذلك عن كونها مطلقاً مقرونة بملان أخرى ومنها أن قوله في بيت كثير وهو
غمر الرءاء البيت أنها مجردة قد يمنع على سابق ومنها أن اجتماع الترشيح والتعريف ليس من شروطه
تذكر أوصاف بعضها يلائم المستعار له وبعضها يلائم المستعار منه بل قد يكون بوصف واحد بلائهما
النتيجة الثالث قول المصنف في هذا الباب الاقتران بما يلائم المستعار له والمستعار منه أحسن من

فيكون مجرداً ويحتمل أن يكون هذا من قبيل المالفة في النفي لان في المالفة بذكر كثيراً في كلام العرب مراد منه المالفة في
النفي ويحتمل أن نظارها ما تنقي تقليمها انتفاعاً بالمالفة ولا شك أن هذا مما يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقي نظارها قيل في قوله
تعالى وما ربك بظلام للعبيد أن هذا من قبيل المالفة في النفي أي اتفق الظلم على أن انتفاعاً بالمالفة لان في المالفة لا لا تقتضي ثبوت
أصل الظلم لغيره محال فيكون هذا ترشيعاً إذ علمت هذا قول الشاعر هذا ترشيع المشار إليه بالمعنى مقتطف قرينة عدم تمثيله بما جعل
لهبدا ترشيعاً نظارها وما جعل قوله أنظاره لم تقبل ترشيعاً بالنظر لاحتمال الأول أو الاحتمال الأخير أو ما هو مقتطف فقد علمت أنه

والترشح أبلغ من التجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة ولأنه كان مبناه على تناسي التشبيه

لا يصلح أن يكون ترشحاً بل هو ما يجردوا ويشترط فلا يجعل تجريدا ولا ترشحا (قوله والترشح) أي الذي هو ذكر ملائم المستعار منه (قوله أبلغ) أي أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى الحال وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه لأنه معلوم من ذكر حقيقة فلا يحتاج للنسب عليه وإنما كان أقوى في البلاغة لأن مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة في التشبيه والترشح أقوى تلك المبالغة فيكون أنسب بمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك (١٣٤) المقضى من الإطلاق ومن التجريد لعدم تأكيدهما بنسبهما للحال

(والترشح أبلغ من الإطلاق والتجريد) ومن جمع التجريد والترشح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لأن في الاستعارة تميل الف في التشبيه فتشبه بما يلائم المستعار منه تحقيقاً لذلك وتقوية (ومبناه) أي معنى الترشح (على تناسي التشبيه) وإدعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء يشبهه كما يأتي في الاستعارة التخييلية وتناسي التشبيه يقتضي الاعتبار الثاني كما يأتي في قوله وصعد على تأمله فقد ظهر أن استعارة الأسد في البيت مقارن للتجريد والترشح قيل والأقرب أن هذا القسم لا يعمي بأحدهما ولاهما وإن في مرتبة الإطلاق لتساوقهما بشارتهما كالسقين لأن كلامهما يشهد في أمر تناسي التشبيه بخلاف ما يشهد به الآخر وأخطب في مثل هذا سهل (والترشح) الذي هو ذكر ما يلائم المستعار منه (أبلغ أي أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى الحال وليس المراد به أقوى في المبالغة في التشبيه لأنه معلوم من ذكر حقيقة وإنما كان أقوى في البلاغة لأن مقام الاستعارة هو حال إيراد المبالغة في التشبيه والترشح أقوى تلك المبالغة كما لا يخفى فيكون أنسب لمقتضى حال الاستعارة وأحق بذلك المقضى من التجريد والإطلاق لعدم تأكيدهما بنسبهما للحال الاستعارة وكذا يكون أبلغ من الجمع بين الترشح والتجريد لأنه في مرتبة الإطلاق كما تقدم (ومبناه) أي وبناه الترشح بمعنى إيجاده وتقريره أنما يكون (على تناسي) أي إظهار نسيان (التشبيه) ولو كان موجوداً في نفس الأمر وحصل ذلك لتناسي إيداعه أن المستعار له هو نفس المستعار منه لا شيء يشبهه فإن هذا الإدعاء يقتضي أن الموجود في الخارج هو المستعار منه فيترفع على ذلك لوازمه لا وازم المستعار له المقضية لبقائه في الخارج وباد كرم المصنفين ببناء الترشح على التناسي لا يقتضي أنه لا ينبغي على التناسي غيره بل ينبغي عليه أيضاً غيره كما تقدم في التجريد والتجريد على نفس الاستعارة مبنية على التناسي وإنما خص الترشح بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي كما بينا وأن كان التجريد والنسب هو قول السكاكي فإنه جعل المرشحة والتجريد معا عقب بما يلائم وهو يقتضي أن الوصف للملائم لا بد أن يكون متاخراً وهو فاسد فإنه لا فرق بين أن يتأخراً أو يتقدم فقولهم غير الزداء ولم أر الشيرازي هذا الكلام ظاهر الفساد وأولى على أن المراد بالتعقيب الزيادة على معنى الاستعارة سواء كان المعقب قبل المستعار أم بعدهم كان بعضه يسد بعضه فله قال كلامه التي ذكرها المصنف فأنها كلها من هذا القبيل فلف جميع الأمثلة التي ذكرها السكاكي كلها ليس فيها ترشح أبداً الاستعارة بخلاف معاقلة الشيرازي ص (والترشح الخ) ش الترشح أبلغ من التجريد بدفكون الاستعارة المقرونة بما يلائم المستعار منه أبلغ من المقرونة بما يلائم المستعار له وإنما كان الترشح أبلغ من التجريد لاشتماله على

الاستعارة أنه يقتوى وحاصله أن الترشيح أقوى في بلاغة الكلام بمعنى أنه هو جليل زيادة بلاغته لأنه أنسب بمقتضى الحال على ما بينه وهذا معنى قول بعضهم الترشيح أبلغ كلامه أي أنه هو جليل زيادة بلاغة الكلام المثلى عليه فكلامه بالجر باضافته لا يبلغ لا لا رافع يدل من الضعيف في أبلغ كما قيل فتأمل ود كر بعضه أن المراد بكون الترشيح أبلغ أنه أعظم بلاغة ووصولا للقصود الذي هو اتحاد المستعار منه والمستعار له (قوله لا شتماله على تحقيق المبالغة) أي تخونها فاصل المبالغة جاعل من الاستعارة يجعل المشبه فرداً من أفراد المشبه به وتقريرها حلت بالترشيح (قوله لذلك) أي لما ذكر من المبالغة وقوله وتقوية لتفسير للمحقق

(قوله ومبناه) أي والأمر الذي ينبغي عليه الترشيح تناسي التشبيه الكشفي في الاستعارة وأن كان موجوداً في نفس الأمر وما ذكره المصنف من بناء الترشيح على التخلي لا يقتضي أنه لا ينبغي على التناسي غيره بل ينبغي عليه أيضاً غيره كالاستعارة فأنها مبنية عليه أيضاً وإنما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي ولو قال المصنف ومبناه على كمال تناسي التشبيه أي كمال إظهار نسيان كان واضحاً (قوله وإدعاء) عطف تفسير للتناسي لأنه عطف سبب على مسبب أي وحصل ذلك التناسي بسبب إدعاء الخ ولا شك أن هذا الإدعاء يقتضي ترفع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباته (قوله نفس المستعار منه) الأولى جزئي من جزئيات المستعار منه ومن أفراد المستعار منه لكنه نظر لعلق الماهية في أفرادها فلا يجعله نفس المستعار منه تأمل

حتى انه يوضح الكلام في علو المراتة وضعه في علو المكان كما قال أبو نعيم

ويصعد حتى يظن الجوهول * بأن له حاجة في السماء

فلولا أن قصده أن يتناسى التشبيه يصعب على انكاره فبجمله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه وكما قال ابن الرومي

ان صبح علم الجوهول كان لكم * حقا اذا لمسوا كم اتعلا

أعلاكم في السماء بعدكم * فاستم غيهم لولم ما جهلا

وكما قال بشار * أتتني الشمس زائرة * ولم تلك تريح الغلطا (١٣٥)

وكما قال أبو الطيب

كبرت حول ديارهم لما بدت

منها الشمس وليس فيها

المشرق

وكما قال غيره

ولم أرق لي من مشي البدر نحوه

ولا رجلا قامت تعاقبه

الاسد

(قوله حتى انما بلغ حتى)

تقرية وضعها له لئلا

والشأن وقوله يني أي

يجري وصيغة المضارع

لحكاية الحال الماضية

أي فان الحال والشأن

لاجل ذلك التناهي يني

وأجرى على علو القدر الذي

يستمر له لفظ علو المكان

ما يني على علو المكان الذي

يستمره والغاصل أنه

لا يوجد تناسي التشبيه

الاستعارة صرحك الاتيان

بالترشيح كما صرح أن يني على

علو القدر المستمر له علو

المكان ما يني على علو

(حتى انه يني على علو القدر الذي يستمر له علو المكان) ما يني على علو المكان كقوله

ويصعد حتى يظن الجوهول * بأن له حاجة في السماء

استمرار الصعود لعلو القدر والارتفاع

فربين منه * ثم أشار إلى جزئيتين جزئيات مافية الترتيب لظهور البناء فيه على تناسي التشبيه بقوله

(حتى انه) أي فان الشأن لا لاجل ذلك التناهي هو هذا وهو أنه (ييني على علو القدر) الذي يستمر له لفظ

علو المكان (ما يني على علو المكان) المستمر منه معنى ذلك (قوله ويصعد) ذلك المدح

ومعلوم ليس المراد بالصعود معناه الاصل وهو الارتفاع في المدارج الحسية والطولوع في الجو اذا لامنى

له هنا واما المراد به الطولوع في مدارج الكمال والارتفاع في الاوصاف الشريفة فهو استمرار من الطولوع

الحسي إلى الطولوع المعنوي والجمع مجرد الارتفاع المستطرد في النفوس أي كون الشيء في أي

بعبارة التوصل إليه ثم ترتب على هذا العلو المستمر لما يني على الارتفاع الحسي تناسي التشبيه بذلك

الحسي وأنه ليس ثم الا لا ارتفاع الحسي الذي وجه التشبيه به أظهر فقال (حتى يظن الجوهول) أي يصعد

في تلك المدارج إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجوهول (بأن له حاجة في السماء) لبعده عن الارض وقربه

من السماء ولا شك أن التقرب من السماء وظن أن له حاجة فيها يختص بالصعود الحسي فقد

تحقق المبالغة ولهذا كان منبها على تناسي التشبيه قال المصنف حتى انه يني على علو القدر ما يني

على علو المكان كقوله هو أبو نعيم

ويصعد حتى يظن الجوهول * بأن له حاجة في السماء

فانه فقد تناسي التشبيه والتصميم على انكاره فبجمله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية متوسمه

فولان الرومي

شاقهم البدر بالسؤال عن الـ * أمر إلى أن بلغت رجلا

أتتني الشمس زائرة * ولم تلك تريح غلطا

وكقول بشار * ولم أرق لي من مشي البدر نحوه * ولا رجلا قامت تعاقبه لاسد

المكان المستمر منه صرح التهج والي هن في البيتين الاتيين فلولا وجود التناهي ما صحت في ذلك (قوله كقوله) أي تقول

أي تمام من قصيدة برقي هائل بن يزيد الشيباني ويذكر فيها مدح أيوه هذا البيت فمدح أيوه ذكره علو قدره (قوله ويصعد)

أي يرتقي ذلك المدح في مدارج الكمال فليس المراد بالصعود هنا معناه الاصل الذي هو الارتفاع في المدارج الحسية اذا لامنى

له هنا واما المراد به الطولوع في مدارج الكمال والارتفاع في الاوصاف الشريفة فهو استمرار من الارتفاع الحسي إلى الارتفاع المعنوي

والجمع مطلق الارتفاع المستطرد في النفوس بحيث يبعد التوصل اليه إلى هذا أشار الانارح بقوله استعراخ (قوله حتى يظن) أي

إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجوهول وهو الذي لا فناء عنده أن له حاجة في السماء لبعده عن الارض وقربه من السماء

(قوله في مدارج) أي مراتب (قوله ثم بنى عليه) أي ثم رتب عليه أي على علو القدر المستعار له وقوله ما بيني على علو المكان أي وهو الارتفاع المحسوس الذي هو المستعار منه وذلك البناء بعد تنامي تشبيه علو القدر بالعلو المحسوس وأدعاه ما ليس ثم الارتفاع المحسوس الذي يوجد تشبيهه أظهر (قوله من ظن الجوهل الخ) (١٣٦) بيان لما لا شك أن القرب من السماء وطن له حاجة فيها ما

في مدارج السالكين ثم بنى عليه ما بيني على علو المكان ولا ارتقاء إلى السماء من ظن الجوهل أن له حاجة في السماوية لفظ الجوهل زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشارة إلى أن هذا أعظم من الجوهل وأما المائل فيعرف أنه لا حاجة له في السماء لا لصفه بآثار السالكات وهذا المعنى مما غفل على بعضهم فتوهم أن في البيت قصيرا في وصف علو حيث أثبت هذا الظن للكمال الجهل بعمدة الاشياء (ونحوه) أي مثل البناء على علو القدر ما بيني على علو المكان لتنامي التشبيه (ما من من التجب) في قوله

بنى على علو القدر والمراد ما بيني على علو المكان المحسوس المستعار منه لفظ الصعود وذلك المبني هو قربه من السماء وظن الجوهل أن سفره نحو الله بحاجة لأن السفر أصله قضاء الأوطار ومعلوم أن ظن الجوهل أن له حاجة في السماء لم ينقل معنى في المستعار وإنما ذكر لازم من لوازم التشبيه بظاهره أنه الموجود في التركيب لا تشبيه به وبهذا يعلم أن الترخيع قد يستعمل في معنى الأصلي للملائم ليسطر منه وليس ذلك من الكذب لأن الفرض إعادة المبالغة تقويها الاستعارة بذكر اللازم وذلك كمنفى نفسي الكذب عما لا يقدّر ينقل من معناه الأصلي المعنى ملائم للمستعارة (قوله) أي كونه له حاجة في السماء (قوله) أي لانه أعظم من الجوهل (قوله) أي لا يخلو العقل له (قوله) لا لصفه بآثار السالكات أي فلم يكن هذا كمال تشبيهه بحق يحتاج له في طلبه من جهة السماء وحيث كان المائل يعرف أنه لا حاجة له في السماء لا لصفه بآثار السالكات كان عالما بأن إفراطه في

يختص بالصعود المحسوس وترتب عليه لأعلى علو القدر ثم أن ظن الجوهل أن له حاجة في السماء لم ينقل من معناه الأصلي للملائم ليسطر منه لفظ ملائم للمستعارة وإنما هو ذلك لازم من لوازم التشبيه بظاهره أنه الموجود في التركيب لا تشبيه به وبهذا يعلم أن الترخيع قد يستعمل في معنى الأصلي للملائم ليسطر منه وليس ذلك من الكذب لأن الفرض إعادة المبالغة تقويها الاستعارة بذكر اللازم وذلك كمنفى نفسي الكذب عما لا يقدّر ينقل من معناه الأصلي المعنى ملائم للمستعارة (قوله) أي كونه له حاجة في السماء (قوله) أي لانه أعظم من الجوهل (قوله) أي لا يخلو العقل له (قوله) لا لصفه بآثار السالكات أي فلم يكن هذا كمال تشبيهه بحق يحتاج له في طلبه من جهة السماء وحيث كان المائل يعرف أنه لا حاجة له في السماء لا لصفه بآثار السالكات كان عالما بأن إفراطه في

(وقوله ونحوه) أي في البناء على تنامي التشبيه ما من (من التجب) في قوله

فأنت البليغ لمجرد التعليل على الاقراء في قوله لا لصفه بآثار السالكات إلى أن المراد بالمبالغة تشبهتها المعتادة للطلب في الأرض فلا يرد أن في حاجة السماء سواء أدب ما فيه من في الحاجة إلى الرحمة السماوية والتوجه لها بالدعاء بالصعود (قوله) وهذا المعنى) أي التضمين بين المائل والجاهل (قوله فتوهم أن في البيت الخ) منشأ ذلك التوهم أن القدم من البيت الأشبه بذكر صعود المشارة بقوله حتى ظن إلى علو قدره وإذا كان من بالصعود أعظم حتى ظن كمال الجهل لا للعرف بالاشياء فلا يملك

فأنت

والتي عنه غير أن مذهب التهيج على عكس مذهب النبي عنه فإن مذهب أنبياء وصف مجتمع بوثه للستار منه ومذهب النبي
هنا أنبياء خاصة من خواص المستأمنة

ثبوت فلا يحصل كبير مدح بذلك وحاصل الرّد أن من يدعى المعبود مجزوم به وسلم من كل أحد وأما النزاع في أنه هل له ما في السماء
ألم لا فذكر أن كثيرا من أهل الجبل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة وأما المعلق ذو النظر الصحيح فيعلم أن ذلك لا يفي إلا على
مجرد التعالي على الأقران لا حاجة له في السماء لا تصافه بآثار الكائنات واستغناء عن جميع الحاجات (قوله) قامت ظفلي ومن عجب
الح) إنما كان هذا التهيج عموما ذكر من البناء لأن إيجاده هذا التهيج (١٣٧) لولا تناسي التهيج لم يوجد له مساح كان إيجاده

ذلك البناء لولا التناسي
لم يكن له معنى وتعقيقه في
التهيج ما تقدم من أنه لا
عجب من ظفيل إنسان
جبل كالشمس من الشمس

الحقيقية وأما تحقق
التهيج من ظفيل الشمس
الحقيقية من الشمس
المعلومة لأن الأضواء مانع
من الظل فكيف يكون
ضاحيه موجبا للظل
ومعلوم أنه لولا التناسي
ما جعل ذلك الإنسان الجبل
نفس الشمس ليتعجب من

ظفيله بل شيء بها (قوله)
لا تعجبوا (الخ) من المعلوم
أن القمر الحقيقي هو المتعاد
للبل الغلاة فلا يتعجب من
بلاها معه إلا الإنسان
المشبّه بالقمر وكونه جعل
المستعاره قرا حقيقيا إنما
هو لتناسي التهيج حتى
كل من الموجود في الخارج
والخاطر في القلب هو القمر
الحقيقي والأفانتهيه مادام
متذكرا بنبي النبي عن

قامت ظفلي ومن عجب * شمس ظفلي من الشمس

(والتي عنه) أي عن التهيج في قوله

لا تعجبوا من بلي غلاته * فقدر أزراره على القمر

اذلوم بقدم تناسي التهيج وإنكاره لما كان للتهيج والتي عنه جهة على ما سبق ثم أشار إلى زيادة
تقر بلها الكلام فقال

قامت ظفلي ومن عجب * شمس ظفلي من الشمس

وأما كان هذا التهيج عموما ذكر من البناء في وجهه وأن إيجاده هذا التهيج لولا تناسي التهيج لم
يوجد له مساح كان إيجاده ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى ما تقدم بيانوه وتعقيقه في التهيج
ما تقدم ما علم من أنه لا عجب في ظفيل إذ أن كالشمس من نفس الشمس الحقيقية وأما تحقق
التهيج في ظفيل الشمس الحقيقية من الشمس المعلومة لأن الأضواء مانع من الظل فكيف يكون
ضاحيه موجبا للظل ومعلوم أن لولا التناسي ما جعل ذلك الإنسان نفس الشمس ليتعجب من ظفيله
بل شيء بها (و) عموما ذكر من البناء أيضا أمر من (النبي عنه) أي عن التهيج في نحو قوله

لا تعجبوا من بلي غلاته * فقدر أزراره على القمر

فإن القمر الحقيقي هو المتعاد لبلي الغلاة فلا يتعجب من بلاها معه إلا الإنسان المشبّه بالقمر وكونه جعل
المستعاره قرا حقيقيا إنما هو لتناسي التهيج حتى كان الموجود في الخارج والخاطر في القلب هو
القمر الحقيقي والأفانتهيه يبقى الأصل المنافي للنبي عن التهيج لأن من جهة ما يتعجب منه بلي غلاته
إنسان كالقمر إن كان ذلك من بلاها معنى للنبي عن التهيج مادام التهيج متذكرا لا يناله عن
الأصل الذي تقر فيه التهيج ثم أن التهيج هنا شبه أنبياء مالا يناسب الفرع الذي هو المستأمنة
والنبي عنه شبه كون المذهب مناسبه لا فاختلاف في ثبوت المناسبة ونفيه بل هو ظاهر ولما كان هذا مذهبنا
يقال حاصل ما ذكر بناه الفرع على الأصل وبناءه الفرع على الأصل من باب جعل الملبس بالواقع واقعا
وهو كالكذب فوجه حتمته احتياج إلى من يقرر بل يقرر هذا الكلام فأشار إلى أن البناء اعتبره
لصمد المبالغة أنه أصرى بالنسبة إلى ما وقع لهم من تقرير مع ما هو الفرع على الأصل وهو المشبه

قامت ظفلي ومن عجب * شمس ظفلي من الشمس

لا تعجبوا من بلي غلاته * فقدر أزراره على القمر

وقوله

(١٨ - مروح التلخيص رابع) التهيج هو أعلم أن مذهب التهيج هنا عكس مذهب النبي عنه لأن التهيج هنا شبه أنبياء
ما يناسب المستأمنة والتي عنه شبه أنبياء ما هو مناسب للمستأمنة الأخرى في الأول قد أثبت الظفيل للشمس وهو مجتمع
فلا تعجب من ظفيلها وفي الثاني قد أثبت لبلي الغلاة للقمر وهو من خواصه فلا يصح حثه أن يتعجب منه فلذا فهم من التهيج من
ذلك (قوله وإنكاره) عطف لازم وقوله لجهة أي وجه وقوله على ما سبق أي من أنه لا معنى للتهيج من كون ذات جبهة ظفيل ضماضم
الشمس ولا معنى للنبي عن التهيج من كون ذات جبهة تبلي غلاته (قوله ثم أشار إلى زيادة تقر بلها الكلام) أي قوله زمينه على تناسي
التهيج حتى أنه يبنى على محاولة رمايني على علو المكان وقوله لهذا الكلام فيه حذف أي لما فهمته هذا الكلام وهو صحة البناء على
تناسي التهيج

وقول سعيد بن جريد • قلت زوري فأرسلت • أنا أتليك حصره
فأجاب بحجة • زادت القلب حصره
فلان يجوز مع جمعي الاستعارة الأولى ومن هذا الباب قول الفرزدق

(قوله فلان تستطيع الخ) أي لا نلنا لاستطيع الوصول إلى تلك الشمس اذهي في السماء الممتنع الوصول إليها عادة (قوله هو المصدر
بدهما) أي وهو الصعود والتزول (قوله ان جواز تقديم الظرف على المصدر) أي على عامله المصدر وهو الحق على ما سبق في
شرح الخطبة عند قوله أنهما لا يصلحان معاً (قوله والاخضوف) أي وان لم يجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل
في الباب وفي البك عذوفاً والتقدير فلن تستطيع أن تعدلها الصعود ولن تستطيع الشمس أن تنزل اليك التزول ويكون المصدر
المذكور مفسر لذلك العامل المخضوف (قوله تشبيه) أي يبلغ بحذف الاداة والاصل هي الشمس تخففت الاداة اليك في التشبيه
بعمل المشبه عن المشبه به (قوله لا استعارة) أي لانه يشترط فيها أن لا يذكر (١٣٩) الطرفان على وجه ينبي عن التشبيه وما
هنا من كوران كذلك

المشبه بضمير والمشبه به
بلفظه الظاهر (قوله
اعتراف بالمشبه) أي
ذكر له (قوله ومع ذلك) أي
ومع الاعتراف بالمشبه
(قوله قد بني الكلام على
المشبه به) أي ذكر
ما يناسب موقفه ولمسكتها
في السماء وقوله أعني أي
بالمشبه به قال الفرزدق
ان قلت الاستعارة على ما
ذكره من جواز ذكر ما
يناسب المشبه مع ذكر
المشبه بهذا البيت ممنوع
لجواز أن يعمل الضمير
المتفصل أعني هي على
ضمير القصة على المحبوبة

فلن تستطيع) أنت (البا) أي إلى الشمس (الصعود) • ولن تستطيع الشمس (اليك التزول)
والعامل في الباب اليك هو المصدر بدهما ان جواز تقديم الظرف على المصدر والاخضوف يفسره
الظاهر وقوله هي الشمس تشبيه لا استعارة وفي التشبيه اعتراف بالمشبه ومع ذلك قد بني الكلام على
المشبه به أعني الشمس وهو واضح فتوجه واذا جاز البناء من طجوا به قوله (فمع جمده) أي جمداً لاصل
كما في الاستعارة البناء على الفرع (أولى) بالجواز لا بقدر طوي فيه ذكر المشبه أصلاً

عدم إمكان الوصول بسبب كونها في السماء بقوله (فلن تستطيع اليك الصعود) أي فانك لا تستطيع أنت
الصعود إلى تلك الشمس اذهي في السماء الممتنع الوصول إليها عادة فتوجه اليك الجواز من متعلق بالمصدر
(وهو الصعود بناء على جواز تقديم المرجور على المصدر وان ينشأ على امتناعه فيمتنع على تقدير
ان تستطيع ان تعدلها الصعود ويكون المذكور مفسر للاخضوف) (ولن تستطيع) تلك الشمس
(اليك التزول) والجور في رتبة تلك على الفرع ما تقدم فاذا جاز البناء على الفرع مع ذكر
الاصل محبوس فقد اعترف بالاصل بان ذكره في بني عليه البناء (فمع جمده) أي جمداً لاصل الذي هو
المشبه بان يذكر المشبه به فقط وذلك الاستعارة (أولى) بالجواز لانه عند الاعتراف بالاصل بعد

فلن تستطيع اليك الصعود • ولن تستطيع اليك التزول

فمع جمده أولى) أي اذا جاز البناء على تناسي التشبيه بذكر التفرع على المشبه بقي التشبيه في
الاستعارة التي فيها جمده جواز أولى وقد يترض على هذا بأن يقال البناء على المشبه بقي الاستعارة

قلت قوله فمن العادة أن جعل لا بد على أن الضمير راجع للحبيبة لا لها المأمور بالزعماء عنها وانما ضمير القصة أن يكون ما بعده من
النسب المشكوك في الجمل حتى يفيد لنا كيد كون الشمس الحقيقية في السماء على لكل أحد وجوباً أيضاً بان الرض القليل وهو
يكن في الاحتمال (قوله مع جمده أولى) مع ظرف مخضوف أي فالبناء على الفرع مع جمداً لاصل وانكراه وسد مذكراً على الجواز
ووجه الادوية أنه عند الاعتراف بالاصل قد وجد ما ينافي البناء لان ذكر المشبه مع تناسي التشبيه يقتضي البناء على الفرع ومع
جمداً لاصل يكون الكلام قد نقل للفرع الذي هو المشبه بلطى ذكر المشبه في تناسبه التناسي الحقيقي أنه لا خطور للتشبيه في العقل ولا
وجوده في الخارج وذلك مناسب لما ذكرنا من ذلك الفرع فاذا جاز البناء في الاول مع وجود ما ينافي في جواز مع عدم المتنافي أخرى
وأولى فان قلت اذا كان البناء على الفرع أي ذكر ما هو له موقفاً على تناسي التشبيه كما تقدم و التماسي بنافيه الاعتراف بالاصل كما
قررت كان البناء على الفرع عند ذكر الاصل متعاف كفيدي جوازه قلت تناسي التشبيه عند جمداً لاصل ظاهر وأما عند ذكره
فنقول المتنافي للبناء على الفرع هو ذكر المشبه الاعتراف بانافي على اصله وهو أنه لم يوفقوا للمشبه به مجرد ذكر الطرفان لا لاشعار فيه
بما ذكرنا في تناسي التشبيه بان يعمل الطرفان ولو ذكرنا بعد بنويهم ما بقي واحد في الحقيقة وما الاختلاف العوارض
لني لا ينافي بناؤها هذا التناسي لاصل التشبيه وهذا الظاهر في التشبيه خالي عن الاداء وأما عند ذكر ما فيه بعد لان الاداء تشبه

أي أجناس اثنين مصعقة الفئ * متى تخلف الجوزاء والبلو عطر
أجار بنات الواثين ومن بجر * على الموت فاعلم أنه غير مختصر
ادعى لايه اسم الغيث ادعاء من سلم له ذلك ومن لا يخطر بباله أنه متناول لمن طريق التشبيه وكذا قول صدي بن الرغامى
حاربن وحشيين
يتعاوران من الفبار ملاءة * يضاء حكمة هما تسجها (١٤٠) تطوى اذا ورمكنا كعزنا * واذا السنا بك أسهلت فشرها

وجعل الكلام خلو عنه ونقل الحديث الى المشبه به وقد وقع في بعض أشعار الجهم التي عن التشبيه
مع التصريح بأداة التشبيه وحاصله لا يقبوا من قصر ذواتها كالليل ووجهه كالرياح والليل في
الرياح مائل الى القصر وهذا المعنى من التراب والملاحة بحيث لا يخفى
التناسي المقصود لعدم خطوره وان الموجود القرع فينبى عليه ما يناسب ومع حجيده يكون قد نقل
الكلام للفرع وهو المشبه به حيث طوى ذكر المشبه فاناسبه التناسي المقصود أن لا يخطر ولا وجود
للمشبه في الخارج والعقل وذلك مناسب لذكر ما لا يمكن ذلك الفرع في ذاتها من البناء في الاول ومع وجود
ما يناسب بحسب الظاهر فلا من يجوز في التناسي لعدم المنافي في آخرى وأولى قوله فمع حجيده أولى جواب
إذا كما قدرنا بقرع بلعديمانه وبين الاول فقلت إذا كان البناء أعني ذكر ما هو للفرع معوقاً كما
تقدم على تناسي التشبيه والتناسي فيقرر تنافيه الاعتراف بالأصل متنع البناء على الفرع عند ذكر
الأصل فكيف يدعى جواز قلت تناسي التشبيه عند حجيده الأصل ظاهر وأما عند ذكره فنقول المنافي
للبناء على الفرع هو ذكر التشبيه مع الأشعار بأنه باق على أصله وهو أنه لا يقوى المشبه قوة المشبه
ويجوز ذكر الطرفين للأشعار فيه بما ذكر في تناسي معه تناسي هذا التشبيه الأصلي بأن يجعل الطرفين ولو
ذكر لمعدين ويدي أهمائى واحداً في الحقيقة وإنما اختلها بالعارض التي لا تنافي البناء فيها
تناسل الأصل التشبيه أيضاً ونقول المشبه به ذكر عند ذكر الطرفين معاً لازم ولكن هذا في معز
لان ذلك لا يقتضى النزاع عن المشبه في المثال إذ يمكن الوصول اليه حيث نزل وإنما متنع الوصول الى المشبه
بأن كان يمكن تمحيصه بتكلف لا يقال تقدم ما يقتضى أن مثل ما ذكرنا في بناء المشبه به على
المشبه في قوله حتى أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان وهذا الكلام يقتضى أن الواقع
بناء للفرع وهو المشبه به على نفس ذلك الفرع لا نأقول ما تقدم باعتبار ما في نفس الامر لان المراد
في الحقيقة هو التشبه وما نأعلى الادعاء لان المشبه به هو المراد أعاد فأنامل وهذا الذي تقرر قد ظهر أنه
مبنى على أن المراد بالضمير هو المحبوبة وأما لو أراد به القصة والجملة بعد خبر لم يكن هذا البيت شاهداً على
المدعى وأما العمل على ارادة القصة في تنافي الاستشهاد في البيت بل جعل على ارادة المحبوبة بل هو جين
أحدهما أن قوله فمز القواديين ارادة المحبوبة بل أنه انتهى الأمور بالفرع عنها والآخرة ما ذكر وأن أن
ضرب القصة تكون الجملة بعدها مما يشك فيه ليقيد الاخبار تأكيد الأثبات والجملة كانت متينة المعنى
أولى من البناء على المشبه به في التشبيه أما البناء على المشبه في التشبيه فلا بد على جواز البناء عليه
في الاستعارة وما ذكر من الدليل هو شامل لصوري البناء على كل منهما فلا يصح ذلك بل التماثل
على جواز البناء على المشبه به في الاستعارة بما يلائم المستعار منه

بضع المشبه عن المشبه
به وقد يقال يمكن دعوى
الاتحاد فيه أيضاً إذا لا مانع
من تشبيه أحد المصدين
في الحقيقة بالآخر بما لا
التشبيه وتحصل بما تقدم
أن الاعتراف بالأصل
المنافي للبناء على الفرع
بحسب الظاهر فقط وأما
عند جحد الأصل فليس
هناك مناف للبناء على
الفرع لا بحسب الظاهر
ولأنى الواقع فتأمل (قوله)
وجعل الكلام خلو عنه
أى لانه تنوعى التشبيه
وادعى دخول المشبه فى
جنس المشبه وأنه فرد
منه (قوله وقد وقع الخ)
هذا ما مر لما سبق
المتن لان ما سبق فيه البناء
على الفرع وهو المشبه به
مع الاعتراف بالأصل من
غير ذكر لأداة التشبيه وما
هنا فيه البناء على الفرع
مع الاعتراف بالأصل
والتصريح بأداة التشبيه
وهنا ما يقرر الكلام

المذكور (قوله لا يقبوا من قصر ذواته) أى شعره وقوله كالرياح أى في البهجة والنارة (قوله والليل في
الرياح مائل الى القصر) من المعلوم أن المائل الى القصر في الرياح الليل الحقيقي والذى لا يتجيب من قصر ليله هو الرياح فلما
تنوعى التشبيه وادعى أن الذوات نفس الليل الحقيقي وأن وجه المحبوبة نفس الرياح الحقيقي نهي من التجيب من قصر الذوات
التي هي الليل الحقيقي الكائن في زمان الريع فقد نبى على الفرع ما يناسب مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة فتأمل (قوله وهذا
المعنى الخ) اسم الإشارة مبتدأ وقوله بحيث الخ خبر أى بهذا المعنى وهو البناء الواقع في كلام بعض الجهم ملتبس بحالة كائن من الغربة
والملاحة لا يخفى

• وأما الجواز المركب فهو اللفظ المركب المستعمل في شبهه بمعناه الأصلي تشبيهاً

(قوله وأما المركب) عطف على قوله أما المفرد من قوله سابقاً والجواز إما مفرداً أو مركباً أما المفرد فهو الكلمة المألوفة قال وأما المركب فهو اللفظ المألوف (قوله فهو اللفظ) أي المركب على الإيضاح تركب المصنف تشبيهاً اعتداعاً على أن تشبيهاً المألوف بالتركيب يفهمه فخرج عن الجنس وهو اللفظ الجواز العقلي (قوله المستعمل) (١٤١) خرج به اللفظ قبل الاستعمال وقوله

في أي في معنى شبه ذلك

المعنى بمعنى اللفظ الأصلي

أي من حيث أنه شبه بمعناه

الأصلي فخرج الجواز

الموسل الذي ليس بمعناه

مشبهاً بمعناه الأصلي قبل

الاستعمال لعدم وجود

الشبه بين المعنيين وكذا

الموسل الذي استعمل فيه

شبه بمعناه قبل ذلك لوجود

الشبه لكن إنما استعمل

لعلاقة غير الشبه لأنه لم

يستعمل من حيث الشبه

(قوله أي بمعنى الذي يدل

عليه ذلك اللفظ بالمطابقة)

أي بالوضع وهذا بيان

للرأى بمعنى اللفظ الأصلي

وما ذكره الشارح فنهله

في الأصول ثم قال بقرى أن

كون الصورة المنزعة معنى

مطابقاً للفظ المستعار غير

ظاهر (قوله بالمطابقة)

هذا يقتضي أن دلالة

اللفظ على المعنى الجازي

ليست بالمطابقة وهو

خلاف ما صرح به

الشارح في شرح الشعبية

وفيه وأوجب بأن مراد

الشارح بالمطابقة المطابقة

التي لا يحتاج معها إلى

نوعاً من نوعه وهذا إنما

وأما الجواز (المركب) فهو اللفظ المركب المستعمل في شبهه بمعناه الأصلي أي بمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة (تشبيهاً العقلي) وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحد تركب هذا

لا يجري فيها شك لا أحد هو أن سكن الشمس السماء ثم هذا حيث حذف أداة التشبيه على المثال

لأن الاتحاد الذي ذكرناه منشأ تشابه أصل التشبيه ظاهر فيه وأما عند ذكر الأداة ففيه بعد لأن

الأداة تشعير بنصف التشبيه من مرتبة التشبه بولكن يمكن الاعتبار المذكور فيه أيضاً وهو ادعاء

الاتحاد إذا ما منع من تشبيه أحد المتضمنين في الحقيقة بالآخرية التشبيه وقد وقع في كلام الجهم

الذي عن التجب بناء على الاتحاد مع التصريح بالأداة واصل معناه النبي عن التجب من قصر ذوايب

أي شعر شخص شعره كالليل ووجهه كالربيع والليل في البيع مائل إلى القصر ومعلوم أن المائل

إلى القصر في البيع هو الليل الحقيقي والذي لا يتجيب من قصر له هو الربيع الحقيقي وقد غاص

هذا الجمع على معنى لطيف قل من يشبه له لغيره فمفهوم الحسن والملاحه يمكن أن لا يفتي ثم

لما كانت المسائل المتقدمة في الجواز وأمثالها جاز على الأفراد أشار إلى جواز التركيب فقال هذا الجواز

المفرد (وأما) الجواز (المركب) فهو اللفظ خرج العقلي عنه (المستعمل) خرج به اللفظ قبل

الاستعمال (في شبهه بمعناه الأصلي) أي من حيث أنه مشبه بمعناه الأصلي فيخرج الموسل الذي ليس

بمعناه مشبهاً بمعناه الأصلي قبل الاستعمال لعدم وجود التشبه بين المعنيين وكذا الموسل الذي استعمل فيه

شبه بمعناه قبل ذلك لوجود التشبه لكن إنما استعمل لعلاقة غير الشبه لأنه لم يستعمل من حيث الشبه

وأراد بالمعنى الأصلي المعنى الذي يدل ذلك اللفظ عليه بالمطابقة ثم زعمه بدلالة المطابقة هذا الدلالة التي

لم توصف في حصولها بالترتيب أصلاً لأنها لا نسب بالمطابقة فتخرج دلالة الجواز مطابقة لآصلها

كما تقدم الانتقال من المزموم إلى اللازم على الوجه الذي قررناه في أول هذا الفن لم يزد بالمطابقة ما يستفاد

من اللفظ حال الاستعمال ولو بالوضع الثاني المتوصل إليه بالزوم ووجهه القربة إذ لو لم يزد ذلك لم يصح

اختصاص المطابقة بالمعنى الأصلي فإن الدلالة بعد رعاية ذلك يصح أن تكون مطابقة أيضاً لأن المنهج

الصحيح أن لفظ الجواز يدل بالمطابقة أيضاً وإنما تنفي عنه باعتبار رعايته بسبب دلالة أولها على ذلك

تكون لزومية بالوضع الثاني فيفهم (تشبيهاً العقلي) خرج به جواز الأفراد تشبيهاً العقلي ما

يكون وجهه منتزعا من متعدد وجاز الأفراد كالاسد للرجل الشجاع ليس وجهه وهو الشجاعة

منتزعا من متعدد كما تقدم وفي ذلك أن لا يشق أن عقود الملاحه تورط استعارته التي لا يمكن

جواز مفرداً ولا وجهه منتزعا من متعدد فلو كان أصل جواز التركيب كون الوجه منتزعا من متعدد

كان نحو المنفرد في التي لا يجوز التركيب ولا قائل به بقصر في جواز التركيب بما ذكره لا يحلوم في سماع

ص (وأما المركب الخ) ش لما فرغ من الجواز المفرد شرع في الجواز المركب وهو المعنى بالتشبيـ

وحقيقة التشبيـ أن زيد العبارة من معنى فتدبر عن المعنى والعبارة التالية على معنى آخر يكون

مثلاً للعدول عن مورد مع المصنف بأنه اللفظ المركب المستعمل فأخرج الماهل واللفظ قبل الاستعمال

يكون في الحقيقة (قوله تشبيهاً العقلي) معمول لقوله تشبيهاً أي المصنف بذلك لتشبيهه على أن التشبيه الذي بيني عليه الجواز المركب

لا يكون لا تشبيهاً لا يمكن بقوله تشبيهاً لأن التشبيـ مشترطين التشبيه الذي وجهه منتزعا من متعدد وإن كان الطرفان مفردين

تأني تشبيه التي لا يعتقد الملاحه بين الاستعارة التشبيـ فخرج عن أخذ اللفظ المشترك في التصريف (قوله واحترز بهذا) أي

بقوله تشبيهاً العقلي

للبالغة في التشبيه أي تشبه إحدى صورتين متزعتين من أمرين أو أمور بالآخرى ثم تدخل المشبهة في جنس المشبه بها مبالغاً في التشبيه فتذكر بلفظها من غير تغيير بوجه من الوجوه

(قوله من الاستعارة في المفرد) أي لأن وجه الشبه لا يكون فيها من متعدد واعتصر بأن مقدم في مبحث التشبيه أن تشبيهه لا ينفق الملاحقين فيقول تشبيها المفرد بالمفرد ووجه التشبيه من متعدد وحينئذ فيجوز أن يطوى التشبيه بذكر المشبه به ويتقاسم التشبيه ويكون استعارة في مفرد ووجه التشبيه من متعدد فيكون التعميم صادقا تلك الاستعارة وحينئذ فلا يصح إخراجها من التعميم وأجاب العلامة عبدالحكيم بما حاصله أنا لا نفسر جواز بيان الاستعارة في مفرد ووجه الشبه فيها من متعدد لأن الاستعارة لا ينفصل فيها جملة الكلام خواص المستعاره والجمع فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه التشبيه من متعدد في الواقع كالقول رأيت عنقودا لاحقني السهبا لا بدري هل وجهه التشبيه من متعدد أولا فيعبر بالكلام لتوا وهذا بخلاف التشبيه فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به كان المفرد فإنه قد يدرك العقل تركيب وجه الشبه من مجموع أوصاف لها إذا لم يكن وجه الشبه كوزا وبالجملة فليس كل تشبيه يجري فيه الاستعارة قلنا علمت أن تشبيها المفرد بالمفرد مع كون وجه التشبيه من متعدد محتملا لا يجري فيه الاستعارة والأركان الكلام (١٤٢) لتوافق ما ذكره الشارح من الاحتراز والحاصل أن قول المصنف

ثنية التثنية خرج به
عجاز الافراد لان الثنية
التثنية ما كان وجهه
متنظما من متعدد وعجاز
الافراد لا يكون وجهه
متنظما من متعدد ولا كان
الكلام لغوا هذا حصل
كلام الشارع فان قلت
ان تعقيد المعرف بالتركيب
يفيد ان المراتة بقول
المصنف فهو اللفظ أى
المركب وأننى الكلام
خفف الصفة فتكون تلك
الصفة المحذورة للليل
مخرجة للمجاز المقرد
استعارة أو غير استعارة
وشارحا قد أخرج

من الاستعارة في المفرد (للبالغة) في التشبيه

لأنه جعل قوله تشبيه الغنيل لمن في الخارج به دخل جاز الأفراد كل وان اعتبر دخل قسم الغنوق وهو مفرد وقد جباب بأنه معتبر ولكن تشبيه الغنيل لا يسمى ذواللفظ المفرد بل هو كان الوجه من غير تشبيه متعدد وفي نظر التقدم خلافه أو يقال يخرج نحو الغنوق بل المثال فكأنه يقال ما وقع فيه تشبيه الغنيل بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وفيه محمل وقوله (للبالغة) متعلق بقوله المستعمل أي هو اللفظ المستعمل فإذا ذكر لاجل المبالغة في التشبيه بان بدى دخول المشبه في جنس المشبه به كالتقدم وهو يؤكد انجاء أخر جازناه بقوله شبه بمناء وهو الجاز المرسل وقبل الوضع وخرج الجاز المفرد بقوله المركب وقوله فباشبه بمناء الاصلية يحترز عن الحقيقة فانها مستمدة لا فاشبه بمناء وقوله تشبيه الغنيل للبالغة أي تشبيهها على أساليب الغنيل بالشيء لغيره أي تشبيهه على صورته من تشبيه من أمرين أو أمور بالآخرى ثم تدخل المشبه في جنس المشبه بها مبالغة من غير تغيير بوجه من الوجوه كالتب بالولد بنز يدماويع إلى هي وان بن محمود بلفظه بأنه متوضعي البيعة أو ما ينافي أو التقدم جاز توخر أخرى فإذا أتاك كتابي هذا فاعطني أي أهبها شئت والسلام شبه صورة زهده بصورة زهد من قام لينسب قناريه بالذهب فيقدم بجلالته لا بديف توخر أخرى ومنه قولهم لن يعمل في غيري عمل أو التفتيح في غيرهم وتخطي المعزومة قوله تعالى والمعو اسطويان بينهما وذلك أن الكلام في نفسه

الاستعارة في المفرد قوله تشبيه الغنبل قلب الشارع لم يلفت لتلك الصفة لكونها محذوفة من التعريف (كما) وأما يجوز بالنسول المصريح بأولو الغنبل تلك الصفة لجعل الجواز المردود خارجا بها أو لكون قوله تشبيه الغنبل يماثلا لها لا للاحتراز من شيء كما هو الأصل في القيود المذكورة في التعارض فوعلم عاذا أن تشبيه الغنبل عبارة عن التشبيه الذي وجهه من غير من أمور تتدقق سواء كان الطرفان من صكين أو الفردين وأما اللفظ الاستعمل فاشبه بهما الأصل تشبيه الغنبل للمشي الجواز المركب وبالأستعارة الغنبلية لا بد فيهم كونهما كما كان وجه التشبه لا بد فيهم كونهما كما يتم المراد بالتركيب المعبر في الجواز المركب أي تركيب كان ولا يشترط خصوص الاستناد ولا غيره من عمل بشرط التصريح بنهاج اللفظ المركب أو يكفي الاقتصار على بعض خلاف بين الشارع والعلامة السيد بقوله لا بد في الجواز المركب من التصريح بتمام اللفظ المركب أو يكفي الاقتصار على بعض خلاف يقول بكني التصريح ببعضه (قوله بالصفة في التشبيه) عليه لقوله المستعمل في شيء إلى أي وأما استعمال اللفظ المركب فاشبه بهما لأجل المبالغة في التشبيه وأما الاستعارة في الاستعارة في المفرد المركب وحاصل الجواز المركب أن يشبه إحدى الصورين المتخيلتين من منعها لآخرى ثم يدعي أن الصور المشبهة من جنس الصور المشبهة بها فطبق على هذه الصورة المشبهة باللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة

كاتبه الوليد بن يزيد اوسع الى امرى وان بن محمد قد بلغه ان متوقف في البيعة اما بعد فانى ارا التقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا
 انما كتابي هذا فاعتد على ايها شئت والسلام فيه صورة تردده في البايعة بصورة ترددهن قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فقدم
 رجلا ولا يريد فتؤخر اخرى وكذا يقال يعمل في غير معدل ارا التفتن في غير فهم بخط على المواعين انك في ذلك كن بفعل ذلك
 وكذا يقال ان يعمل الحيلة حتى يميل صاحبه الى ما كان يمنع منه مزال يقتل منه في الضرورة والغراب حتى يلج منه ما ارادوا مني انه لم يزل
 يرفق بصاحبه رفقائشه حلة في حال من يحسنى الى البعير المعصب فصبه ويقتل للشر في ذرره وغار به حتى يسكن ويستأنس وهذا
 في المعنى فتأخر قولهم فلان فردد فلانا في شاماف بفصل من يترج القتر ادهن البعير لئلا يذلل فيسكن ويشت في مكان حتى يتمكن من
 اخذه وكذا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وابتعدوا عن الله وسو له فاما كان التقدم بين يدي الرجل خرا عن سعة المتابعين
 صار اليه عن التقدم متعلق باليدن مثلا فلهي عن ترك الاتبع وكذا قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة فاذا علمني والله
 اعلم ان مثل الارض في نصر فانهت امر الله تعالى وقدرته مثل الشيء يكون في قبضة الاخذ له انوا للجامع بده عليه وكذا قوله تعالى
 والهوات سطويات بيمنه اى خلق فيهما صفة الطي حتى ترى كالكتاب المطوى بين الواحد من شخص الامن ليكون اهل على وانهم للكل
 لانها امر في الدين واوقاها ما الى لا غناء لا اخرى دونها فلا يش انسان للشي الا بدأ بيمنه فيها هالكه وتسمى قصد جعل الشيء في جهة
 الغناء جعل في اليد اليمنى وتسمى قصد خلاف ذلك جعل في اليسرى كقوله ابن مباد

أم تلك في معنى يديك جعلتني • فلا تجعلني بعده في شهاكا
 الشريف منك فلا تحط في المنزل الوضع وكذا اذا قلت للمخلوق الامر (١٤٣) بيدك أردت المثل أى الامر كالشيء يحصل في

بك فلا تمنع عليك وكذا
 قوله تعالى ولا تكن
 عن موسى القنبل قال
 الزخري كان القنبل
 كان يفر به على الفصل
 وقوله لعل لقومك كذا
 وألقى الاوابع وجرب رأس
 أعينك اليك فرك النطق
 بذلك وقطع الاغراء ولم
 يسمن هذه الكلمة ولم
 يستصحبها كل ذي طمع

(كما يقال للزدد في امر اى ارا التقدم رجلا وتؤخر اخرى) شبه صورة زدد (في ذلك الامر)
 ثم اشار الى المثال الذي قلنا انه اخرج به ما فيه التثنية الى تيل مع افراد اللفظ بقوله كقائل للزدد (في
 امر) فيتوجه اليه يقدم عليه العزم نارة ويصعب العزم على غيره اخرى (اى ارا التقدم رجلا وتؤخر
 اخرى) واصل هذا الكلام ان بعض هؤلاء بنى مروان بلفه ان بعض من راء ليس أهلا للبيعة توقف
 في بيئته وامتنع منها فكتب اليه اما بعد فانى ارا في بيئتنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك
 كتابي هذا فاعتد على ايها شئت فتقول القائل ارا التقدم رجلا وتؤخر اخرى مجاز من كب لا يتناه
 حقيقة باعتبار مفرها ولو كانت جعل مثلا لغيره فلا استمارة تقع في مجموعه فخر مخالف جاز الافراد لان
 التجوز فيه يقع في الكلمة المفردة في مخالف الجاز العقلى المعنى بالجاز المركب ايضا فان التجوز يقع
 فيه في الاسناد واما التثنية فالمفردات في حقائق وكذلك حقيقتها من اسناد بعضها لبعض والتجوز يقع

سلم وذوق صحيح الا ذلك ولا نمن فيقبل شعب البلاغة ولا اخالفرا ان معاين من قولك ليسكن عن موسى القنبل لا يجد النفس عندها
 شامان تلك الجزر توطر فامن تلك الروعة واما قولهم اتممت مع له فقال الزخري ايضا عوز ان يكون مختلا لاستظهاره وروثه
 بحاشية بالمتساوى المتساوى من مكان من تقع جبل وثيق بأمن انقطاعه وان يكون الجبل استمارة لقيده والاعتماد لوقوفه بالهداوى
 ترشيعا لاستمارة الجبل بما يناسبه وكذا قول الشماخ
 الشبه فيه ما خوف من مجموع التلق واليمين على حد قولهم تقيم بكتة اليدين ولها الا يلمح حيث قصد التجوز فيها رجلا فلا يقال
 هو عظيم اليمين معنى عندهم القتر فلا عرفت يملك على هذا معنى هو قترت على عليه

(قوله كما قال) اى قال قول الذى يقال وقوله للزدد في امر اى قبل امر وعدم فعله بان يتوجه اليه العزم عارقه بتوجهه الى اجسام عنه
 العزم نارة اخرى وقوله اى ارا ان لا يولى ليس بقول القول تأمل (قوله اى ارا التقدم رجلا) اى ان يقول له فتؤخر فمفعوله مخوف
 اى تؤخره حتى تلك الرجل المتقدمة وقوله اخرى نعمت لمررت التقدير اى ارا التقدم رجلا مرة وتؤخره مرة اخرى وانما يحصل
 اخرى لئلا تجل اى وتؤخر رجلا اخرى لئلا يسهل الكلام ان الرجل المؤخره غير المقدمة وليس هذا صورة للزدد في الذهاب وعدمه
 لان الانسان اذا اراد الذهاب يري رجلا اما لو اذ اجم عنده تلك الرجل الى موضوعه لوسمى رجلا موضوعها تأخيرا باعتبار ما انتهت اليه
 أولا (قوله صورة ما) اى انما كان هذا القول مجازا من كتابنا على تشبيه الغنيل لانه شبه صورة تردده في ذلك الامر اى اليه
 الحاصل من زدد في ذلك الامر فتارة تقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يصعب عنه

ومثله قول الآخر

وكذا ما روي أبو عمر مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١٤٤) أنه قال إن أحداكم إذا صدق بالقرن من الطيب ولا يقبل الله إلا

بصورة ترد من قام لينذهب قارة يريد الذهاب فيقدم رجلا ونلة لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل في الصورة الأولى للكلام البالي بالمطابقة على الصورة الثانية وتوجب الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام أخرى متفرغ من عدة أمور كآري (وهذا الجواز المركب) (يسمى التخييل)

على تشبيه التخييل لا تشبه الصورة التي هي كون الانسان مترددا في أمر فيقدم الغنم عليه تارة فيجبن عنه بالاشارة فمرة أخرى بالصورة التي هي كون الانسان القائم للذهاب حسا فيقدم رجلا تارة لإرادة الذهاب ويؤخر أخرى لعدم إرادته ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية فالجامع بينهما ما يعقل من الصورة التركيبية التي هي كون كل منهما لمطلق الاقدام بالانبيات لا مفر في الجملة تارة والاحجام الحاصل بترك الانبيات أخرى وهو أمر عقلي قائم في الصوتين من مركب كآري باعتبار تعلقه بتمعدله هشة اعتبر فيها اقدم تقدم وإحجام مستعقل ولما اعتبر التشبيه بين الصورتين في الوجه المذكور قبل اللفظ الذي أصله أن يستعمل في الصورة الحسية واستعمله في الصورة العقلية لمطابقة في التشبيه بان ادعى المستعمل دخول العقلية في جنس الحسية وذلك اللفظ هو قوله أو لا يتقدم رجلا وتؤخر أخرى وهو الدال على الحسية بالمطابقة وقد تقدم ما يؤخذ منه أن تخصيص الحسية التي وضع لها بالاصالة بالمطابقة أعماها بالنظر إلى أن وضعها لا يتوصل اليه بواسطة اللزوم بخلاف العقلية التي كان اللفظ فيها مجازا فلم تسم الدلالة قبلها بواجبة نظر إلى أن أصلها اللزوم الذي به الانتقال من المعنى الأصلي إلى الثاني وإن كان مجموع المعنى المطلوب عليه بالوضع الثاني مطابقا عند المحققين أيضا وقوله تقدم رجلا يعني تارة وقوله وتأخر مفعول تأخر محذوف أي تأخرها يعني تلك الرجل القسمة وقوله أخرى ليست لمرة والتقدير أو لا يتقدم رجلا مرة وتؤخر مرة أخرى فاعلم تحمل أخرى لمتا للرجل ثلاثا في الكلام أن الرجل المؤخرة غير المقدمة وليس ذلك صورة التردد لأن الواقع إذا أراد الذهاب يري رجلا أو أملا وإذا أجمع عنده تلك الرجل إلى موضعها وسعى ردعها إلى موضعها فاعتبار منهاها ولا فاتهم فإن قلت قوله أو لا أهل له دخل في الجوز ولا نقل أم هو حقيقة فالجوز فيأجله قلت الظاهر أن لا دخل له لأننا قلنا فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى حصل التخييل أيضا ويجعل أن لا دخلا في خصوص المثال لأن أصله الرؤية الحسية ولم يوجب في المنقول إليه تأميل (ويسمى الجواز المركب المذكور) (التخييل)

في مجموعها فإن قلت إذا كان التخييل حقيقة فقد قصد مفرداته فكيف يكون مجموعها مجازا قلت قد عرفت في الكلام على الكتابة فيأجسق وسعرت فيأجسق أي أن الإرادة على فعين إراد امتثال وإراداة فاعرف التخييل قريب منه فإن قلت زيد يقدم رجلا ويؤخر أخرى حقيقة لأنه قصد مدلوله استعمالا ولم يقصد إفاضة بل المقصود بالافادة ما عاين معناه التركيب من التردد لأن الفرق بينهما أن الكتابة يكون مدلول لفظها واقفا فإذا قلت زيد كثيرا إذا فانت تعدد الاخبار بكثرة زياده لغيرهم لازمه وتكرر مادها واقف التخييل لا يشترط وقوع ذلك الخبر وفي كلام الطيبي في شرح التبيان ما يقتضي أنك إذا قلت زيد كثيرا إذا فإلزام أن يكون ذلك بنفسه واقفا عليه فظهر ويحتاج إلى شاهد (قوله (١) ولها) أي لو كان المقصود بالافادة ليس من معنى التخييل بل صور تشابه (يسمى التخييل)

الطيب جعل الله ذلك في كفه فبربها كآري أحكم فلو حتى يبلغ بالقرنة مثل أحد والعنى فيمأ على انزعاق الشبه من المجموع وكل هذا يسمى التخييل (قوله بصورة ترد داخ) أي بالهيئة الحاصلة من تردد من قام لينذهب ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية وهذا التقرر لم أر التشبه ليس هو التردد في الامر والتشبه ليس هو التردد في الذهاب بل كل من التشبه والتشبه به حيث يازمها التردد ويحتمل فلاضافة في قوله صورة ترددا لا مية وليست بيانية والاورود عليه أن التردد ليس معنى مطابقا لفظ المدكور بل لازم لغناه المطابق الذي هو الصورة المتفرغ من التردد وقد صرح الشارح سابقا بأن التشبيه إنما يكون معنى مطابقا (قوله) وهو الاقدام تارة (أي) وهو الوثيقة المركبتين الاقدام والاحجام وحاصل أن وجه الشبه هو الجامع بين الصورة المشبهة والصورة المشبهة بها

يعقل من الصورة التركيبية التي هي كون كل واحد منهما لمطلق الاقدام بالانبيات لا مفر تارة والاحجام عن ذلك الامر بذلك الانبيات تارة أخرى وهذا أمر عقلي قائم بالصورتين من مركب باعتبار تعلقه بتمعدله هشة اعتبر فيها اقدم مستعمل وإحجام مستعقل في شيء آخر وهو أن قوله أو لا أهل له دخل في الجوز ولا نقل أو حقيقة فالجوز فيأجله قلت ذكر العلامة (١) قوله ولها كذا في الأصل وهو مخالف لعبارة التلخيص كآري كسبه مضححه

المعنى أن الظاهر أنه لا يدخل له لا بالوقت فلا ينقدح رجلاً ونحوه أخرى حصل التمثيل على وجه الاستعارة ويحتمل أن لا يدخل في خصوص المثال لأن أصله الزينة الحسية ولم يوجد في المنقول إليه مقارن (قوله لكون وجهه منتزعاً) فنتج أن التمثيل لا يدخل فيه من انتزاع وجهه من متعدد وهو كذلك ووجد أن التمثيل في الأصل هو التشبيه بقوله مثلاً إذا جعل مثلاً أي شيئاً من جنس التشبيه المنتزع وجهه من متعدد لا أجبر أن يكون صاحبه مثلاً وشبهه أكثر ما اعتبر به إذا ذكرنا ما اعتبر في التشبيه مما يجب غرابته وكل ما أكثر ما اعتبر به ازدادت غرابته فهو أحق بالمثالة لأن (١٤٥) المثالة الحقيقية لا تكون إلا بوجود أشياء

ووجود أشياء أصعب من وجود الجملة (قوله لأنه قد ذكر في المثلث) أي لفظة (قوله وقد يسمى) أي المجاز المركب (قوله) ومجاز (قوله) حاصله أن المجاز المركب يسمى تمثيلاً على سبيل الاستعارة ويسمى أيضاً تمثيلاً مطلقاً والتسمية الأولى لا تنسب بتشبيه التمثيل وهو التشبيه بالكاف ونحوها المنتزع وجهه من متعدد كقولك للزبد في أمر أنت كمن يقدم رجلاً ونحوه أخرى وتشبيه الشرا به نفود الملاحية وتشبيه الشمس للمرأة في كنف الليل للتمثيل فيها بقولهم على سبيل الاستعارة وكذلك التسمية الثانية لا تنسب بتشبيه التمثيل لأنه لا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقاً بل مقيداً بقول الشاعر ومجاز أي التمثيل عند الإطلاق وقوله عن التشبيه أي

لكون وجهه منتزعاً من متعدد (على سبيل الاستعارة) لأنه قد ذكر في المثلث به وأورد التشبيه كالمعنى أن الاستعارة (وقد يسمى التمثيل مطلقاً) من غير تشبيه بقوله على سبيل الاستعارة ويختار عن التشبيه بأن يقال له تشبيه تمثيلاً أو تشبيه تمثيلاً

على سبيل الاستعارة) أماليعته تمثيلاً فلا من وجهه منتزع من متعدد كما تقدم في أركان التقديم رجلاً ونحوه أخرى وأما التقييد بكونه على سبيل الاستعارة فلا حرج من الانسحاب بتشبيه التمثيل ضمن الجائز التساهل بأعقل لفظ التشبيه وبق لفظ التمثيل وقد يقال زيادة قيد في لفظ التمثيل على سبيل الاستعارة لطابق الاسم المعنى لأن الواقع في هذا المجاز كالتصنيف أن تشبيهه حالة أخرى على وجه المثالة بإدخال جنس الأولى في الثانية ثم يستعمل لفظ الثاني في الأولى وذلك شأن الاستعارة فزيد لتبين مطابقة الاسم المعنى ولكن هذا التوجيه في التسمية بما يتبين أن ظهر وجهه تشبيه التشبيه الذي انتزع وجهه من متعدد بتشبيه التمثيل ووجهه أن التمثيل في أصله هو التشبيه يقال مثله تمثيلاً جعل مثلاً أي شيئاً من جنس التشبيه المنتزع وجهه من متعدد لا أجبر أن يكون صاحبه مثلاً وشبهه أكثر ما اعتبر به إذا ذكرنا ما اعتبر في التشبيه مما يجب غرابته وهو أحق بالمثالة لأن المثالة الحقيقية لا تكون إلا بوجود أشياء وموجود أشياء أصعب من وجود الجملة وخص المجاز المذكور باسم المثل والتمثيل لذلك الإجدرية ولغرابته بنقل اسم المثل المشعر مدقوقة الغرابة والأعجاب إلى الصفة الزينة يقال تعالى والله المثل الأعلى أي الصفة الزينة الهيبة تعالى القصة الهيبة كقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون أي هيبة الهيبة مما يتلى عليكم وهو قوله تعالى فيها ثم أرا الآية وإلى الحالة الهيبة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا إلى آخر الآية أي حالهم الغربة ثم أشار إلى أن هذه التسمية قد تخص بقوله (وقد يسمى) المجاز المركب المذكور (التمثيل) أي بمعنى هذا اللفظ حال كونه (مطلقاً) من التقديم بقوله على سبيل الاستعارة أماليعته الأولى فلا ينسب فيها كالتقسيم وأما هذه فقد يقال تنسب بالتشبيه المعنى بالتمثيل وأجب بأن الاصطلاح على أنه إذا أطلق انصرف للاستعارة وإذا أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل وهو إما أن ما تقدم في التشبيه في قوله خص باسم التمثيل ينبغي أن يكون على تقدير مصنف أي خص باسم تشبيه التمثيل ولكن يقال فيتميز لا يقال إن زيادة قيد قولنا على سبيل الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقاً أي ولا يسمى استعارة وكان ذلك اجتناباً للفظ الاستعارة فإنه يومه الجوز في المفرادات

(١٤٩ - مخرج التخصيص رابع) التمثيل وقوله بأن يقال له أي التشبيه تشبيه تمثيلاً أي فلا يطلق اسم التشبيه عليه مطلقاً بل مقيداً بعبارة قوله ومجاز الجواب عما يقال أن تشبيه المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة طاهرة لا لاس فيها وأما تسمية التمثيل من غير تشبيه فقد يقال أنها تنسب بالتشبيه المعنى بالتمثيل وحاصل الجواب أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف للاستعارة وإذا أريد التشبيه قيل تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلاً (قوله في مخرج المخرج) التخصيص مستفاد من تعريف الطرفين بالأمر وحاصله أن قول المنصف تبعاً للقول في تعريف المجاز المركب هو اللفظ المستعمل في تشبيهه الأعلى يقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما يشبهه منه لا متناع صدق العرف على غير التمرين ويكون المجاز المركب لا يوجد في غير ما يشبهه منه

يشقق انتمتص بالاستعارة ومتممها فوجهه منحصرا في ابعاد دل على الصواب ووجهه ان الواضع كخوض الفردات لاعتبارها بحسب
الشخص وضع المركبات التركيبية بحسب النوع وقد انتقوا على أن المفرد اذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك
الاستعمال لعلاقة فان كانت تلك العلاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل والاستعارة فكلنا المركب اذا استعمل في غير ما وضع له فلا بد
أن يكون ذلك استعمالا لعلاقة فان كانت هي (١٤٦) المشابهة فاستعارة تمثيلية وان كانت غير المشابهة كالزوم كان مجازا

وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظرا لانه فان المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات
موضوعة بحسب النوع فاذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد أن يكون ذلك لعلاقة فان كانت هي
المشابهة فاستعارة والا غير استعارة وهو كثير في الكلام

الاستعارة قللا احتراز لانه لا يذكر الخليل في التشبيه الا مقيدا ويجاب بما أشعر باليمن أن الاحتراز
عن أمر مجوز لا واقع واخطب في مثل هذا سهل وانما احترازنا لئلا نسطعها حيث ظهر منهم الاهتمام
بهذه التسمية وقوله في تعريف مجاز التركيب هو اللفظ المستعمل في ما يشبهه بمعناه الاصلى يقتضي أن
المجاز المركب لا يوجد في غير ما يشبهه بمعناه لا متنازع صدق المعرفة على غير التعمير وفيه بحث لان
ما تحقق في المفرد باعتبار الوضع الشخصي يتحقق في المركب باعتبار الوضع النوعي فان مجاز المفرد
انما يتحقق بنقله عما وضع له بالشخص فالاستعمال وضع المعين انما هو العلم بقله انما يشبهه بغيره
استعارة والعين مثلا وضع بالشخص المعين الباصرة فقلنا ان الرتبة لكون وصفه بها قوامه وكونه
كلها والعين جزء بغيره مما سلافاذا تحقق هذا الوضع الشخصي في المفرد فليتحقق مثله في الوضع النوعي
في المركب فقولنا ان الرتبة لم تقدم بجلالاته اخرى نقله لما يشبهه الحالة التي وضع لها نوعه واعني
بنوعه هيئة ان واسمها مع كون خبره مفعلا متعللا بالمثل ما ذكر بغيره استعارة وقوله • هو ان مع
الركب اليانين معمد • نقله عما وضع له نوعه وهو هيئة المتداخير منه بما يتعلق به بالظرف
المضاف للمل ما ذكر ان العزرن والتعسر اللازم لمضمون القول المذكور وهو كون المحبوب معمد ما مع
الركب أي بمبدأ فانه يستلزم تحزن المحبوب وتحسر بغيره مجاز امر سلا مر كبا تخصيص المجاز
المركب بما استعمل في ما يشبهه بمعناه مع ورود ما يصح أن يكون من المرسل في المركب ومع جهة جريان
قاعدتي المجازين في اعتبار الوضع النوعي كجرانها في المفرد بالوضع الافرادى لا يظهر له وجه فقال
ما المانع من أن يقال حيث صح فيه الوضع النوعي الذي يتضمنه استعمال الشخص ان نقل لفظة
ما وضع له للعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وان نقل لفظة ما وضع له للعلاقة اخرى كالزوم كان مجازا مرسل
تركيبا وهذا مما أهملوا تسميته والتعرض لمع أن الوجه الذي صح به التمثيل يصح بغيره من المجاز
فلم يظهر وجه للاعمال نعم لو كان التجوز المذكور لا باعتبار النقل عن امنى الموضوعه لوما
بل باعتبار التركيب العقلي كافي الاسناد العقلي يمكن أن يقال لا يتصور فيه النقل الذي في المرسل
خلاف المفرد لوضع لكن هذا التجوز باعتبار النقل المستلزم للوضع فكأنه بواسطة التشبيه يصح
بواسطة غيره كافي المفرد فالخصم من تحكم لا يقال المركب المنقول لاجل الزوم بدخل في باب
الكتابة لاننا نقول لا ما نقل من نصب القرينة الملائمة فيها يصح أن يكون كتابا فيكون مجازا وقد ذكرنا
أن الكتابة قد يتفرع عنها المجاز كافي قوله تعالى ولا ينظر اليهم يوم القيامة فانه عندنا عشرين مجازا متفرع
عن الكتابة فان نفى النظر المتضمن لصوره هذا التركيب كتابا باعتبار من يصح منه النظر الحسي عن
الغضب على الذي لا ينظر اليه ومجاز متفرع عنها باعتبار من لا يصح منه النظر الحسي كافي الآية وما حصل

تركيبا وهذا مما أهملوا
تسميته والتعرض لمع
أن الوجه الذي صح به
التمثيل يصح بغيره من
المجاز المذكور فلم يظهر
لاهمال وجه قوله بحسب
الشخص أي الشخص
والعين بأن يعين الواضع
اللفظ المفرد للدلالة على
معناه وان كان كليا (قوله
بحسب النوع) أي من
غير نظر لخصوص لفظ
يلتفت الواضع لقانون كلى
كان يقول وضعت هيئة
التركيب في نحو قائم زيد
من كل فصل استدلالا
للدلالة على ثبوت معنى
الفصل لذلك التماس
ووضعت هيئة التركيب
في نحو زيد قائم لثبوت
التجربة للخبر عنه فالهيئة
التركيبية المخصوصة في
زيد قائم موضوع لثبوت
القيام لزيد كذا غيرهما من
الهيئات التركيبية
المخصوصة تبع الوضع نوعها
(قوله فلا بد أن يكون فلان
أي الاستعمال) وقوله
لعلاقة أي بين المعنى
المنقول عنه والمنقول اليه
والا كان الاستعمال فاسدا

(قوله فان كانت هي المشابهة) نحو اني أرا التقدم جلا
وتؤخر اخرى فانه نقل لما يشبهه الحالة التي وضع لها نوعه ما عني بنوعه هيئة ان واسمها مع كون خبره مفعلا متعللا (قوله والا) أي
وان لم تكن العلاقة للمشابهة بل كانت غيرها كالزوم (قوله في استعارة) أي فهو مجاز مرسل كغيره استعارة (قوله وهو كثير) أي
استعمال المركب في غير ما وضع له للعلاقة غير المشابهة كثير

(قوله كالجلل الخيرية التي لم تستعمل في الاخبار) أي وذلك نحو قوله

هو أي مع المركب الجاهل بمصدره * جنيب وجداني بعمق

فان هذا المركب موضوع للاخبار يكون هو أو أي فهو به وجوبه بمصدره أي بمصدره مع المركب الجاهل بمصدره ومقتضى قوله لكن ذلك المركب لم يستعمل في ذلك المعنى بل القرض منه اظهار التصبر والعزم على مفارقة المحبوب للارزوم ذلك الاخبار بالان الاخبار بوقوع شيء مكرره وبازمه اظهار التصبر والعزم في العلاقة للارزوم فيصدق على ذلك المركب انه نقل لغير موضوع له للعلاقة غير المشابهة فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية فحين أن يكون مجازا أمر ملا تركيبا وهذا مما حمل القوم التعرض له ولم يظهر لامه له وجه قال العلامة الفارسي وقد عتذر عنهم بأنهم لم تعرضوا لهذا القسم الاخير من المجاز المركب أعني ما ليس استعارة تمثيلية فلهذا عطفه على ما قبله وأجاب بعضهم بأن المركب المنقول لاجل الزوم كالكيفية المذكورة من قبيل الكناية فهو مستعمل فيها موضع لينقل الى لازمه وحينئذ فهو حقيقة فلذا تركوا التعرض له فقول المعترض اللفظ المركب ان استعمل في (١٤٧) غير ما وضع له لعلاقة المشابهة فاستعارة تمثيلية وان استعمل لعلاقة

كالجلل الخيرية التي لم تستعمل في الاخبار (ومتي فشا استعماله) أي المجاز المركب (كذلك) أي على سبيل الاستعارة

ذلك أن اللفظ الذي يراد به للارزوم مع هذه ارادة المزوم كناية واذا عرضت لذلك اللفظ قربته مما عطفه عن ارادة الاصل كان مجازا متقرا على ان الكتابة فلا يتم ما ذكر محتم في ترك التعرض لما ذكر وقد اوجب عنه بل كل تركيب نقل الى غير اصله كقول الاخبار الى الانشاء لا يغلو بالاستعارة من التجوز في مقوله ومنه نشأ التجوز فيه فاكفى بما في ذلك المفرد من استعارة أو ارسال عن أن يصر في المركب بخلاف التخصيل لا يمتد فيه التجوز في مفرداته بل هي على أصلها وانما التجوز في المجموع وورد بيان الاستعارة لانهم كيف يتم مع هذه نقل ما يستخبره لا نشأته كالمسألة الجيب من غير رعاة فتي من مفرداتها لا يقال التسمين حيث هي منه متواعا الاختلاف في المفردات لا نأقول لمعلوم بالضرورة الخلف بين الانشائية والتخبرية وكلاهما لا يستفاد الا من التركيب لان المفرد وأما بالنسبة ما عطفه السكونت عليه منها ولا تعنيها من حيث تصورهما حيث يمكن التجوز في المفردات لعلها فتم النسبة الخبرية التي هي الوجودي وأن لا وقع منه صدق في مفهومه فنقل امثلة معنية منها الى أخرى ليس الا باعتبار بعض المفردات لا اتحادها تأمل (ومتي فشا استعماله) أي استعمال المجاز المركب حال كونه (كذلك)

(واذا نشأ) أي نثر (استعماله كذلك) أي على سبيل الاستعارة (فانه يسمي مثلا) فعمل ان المثل تشبيه مجبى واكون الامثال واردة على سبيل الاستعارة لا تثير لانه مستعملة في معناها لاصلي وانما يستعملها للانسان

الكناية وحينئذ فلا يتم ما ذكر محتم في ترك التعرض بقى هنائي وهو الاستعارة التمثيلية هل تكون تبعاً أم لا فظاهر كلام القول أن التبعية انما تكون في المجاز المفرد وفي الكشف ما يقتضي جواز كون التمثيلية تكون تبعية فانه قال هو معنى الاستعارة في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم انما مثل لم يكن منهم الهدى واستقرارهم عليه وسكهم فيه فثبت حالهم بحالة من اعطى الشيء وركبه قال الشارح في حواشيه يعني ان هذه استعارة تمثيلية تبعية اما التبعية فلجبر بانها اولاً في مثل معنى الحرف وتبعيتها في الحرف وما التمثيل فليكون كل من طرفي التشبيه حالة متزعة عن عدة أمور واردة السيد بان معنى الحرف في مفرد ذلك المعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد وان كان ذلك المعنى هو كافي نفسه بدليل أن تشبيهاً بالاسد تشبيه مفرد مفرد وان كان كل منهما أجزاء والمصاحح بأن كل واحد من طرفي التشبيه هو حالة متزعة عن عدة أمور واردة ان يكون كل واحد منهما مركباً وجنثاً لا يكون معنى الاستعارة مشبهة بأصالة ولا معنى مشبهة بتعاقب هذا التشبيه المركب الطرفين لانها معنيان مفردان وإذا لم يكن شيئاً منهما مشبهاً بسواء جعل جزءاً من التشبيه أو خارجاً عنه لم يكن شيئاً منهما مستمراً منه فكيف يرى التشبيه من أحد هاتين الآخر فتأمل (قوله كذلك) حال من الضمير المتعاقب أي فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أي مما تلاها واعترض بما حاصله أن الاولى حذف قوله كذلك لانه ان احتز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصلى ووجدته أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أدق المعنى الاصلى غير داخل في فشا المجاز المركب حتى يحذف عنه بقوله كذلك غير يتم عليه تشبيه الشيء بنفسه لان المجاز المركب

سمى مثلاً ولا نقول لا تغير الامثال ومما يبنى على التمثيل بحوقله تعالى ان في ذلك لآية لمن كان له قلب يعقل فان كان له قلب فانظر في
 بني ان ينظر في وواع ما يحب ويكره ولكن هذا عن هذه العبارة نحوها الى ما عليه الثلاثة لغرض البناء على التمثيل لئلا يضر بان
 التفسير وذلك انما كان الانسان حين لا يتفهم قلبه فلا ينظر في ما يبنى ان ينظر في ولا يفهم ولا يبي جمل كانه قد عدم القلب جلة
 كما جعل من لا يتفهم بسببه وصورة فلا يفكر فيما يؤيد اليه من الامثلة لعدم فهم ما هو على هذا ان لا يقال فلان له قلب الا اذا كان يتفهم
 بقلبه فينظر فيما يبنى ان ينظر فيه ويرى ما يحب ويكره فكان في قوله تعالى ان كان له قلب يخبره ان من لم يتفهم بقلبه كالعدم
 للقلب جلة بخلاف نحو قوله تعالى ان كان له قلب فانظر فيما يبنى ان ينظر في وواع ما يحب ويكره وفي نظم الآية فائدة اخرى شر يفهم

لا يكون الاستعارة وان احترز به من مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة فهذا لم يذكره ولم يشر به كما تقدم فلم لو وجد
 واعتبراً يمكن تصحيح الكلام بجعل الضمير في فضاءه على مطلق المجاز المركب من باب الاستخدام لكن لم يشر به في كل حال قوله
 كذلك لم يظهر له ذكره وجه مستقيم اذا جعل (١٤٨) المشارة الى الاستعارة كافي للشرح والوجه ان المراد بقوله كذلك عدم

(سمى مثلاً ولا نقول) أي ولكون المثل تمثيلاً فاستعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان
 الاستعارة يجب ان تكون لفظاً متشبهه المستعمل في التشبه

أي كناية على حسب الاستعارة (سمى مثلاً) فالمثل هو المجاز المركب الفاضل الاستعمال فهو اخص
 من التمثيل على سبيل الاستعارة وقوله كذلك ان احترز به من تشبيه الشيء بنفسه لان المجاز المذكور هو
 الكلام في المجاز فلامعني للاحتراز عن التشبيه بل من فيه تشبيه الشيء بنفسه لان المجاز المذكور هو
 ما كان على حسب الاستعارة وان احترز به من مجاز التركيب الذي ليس على حسب الاستعارة
 فلم يذكره ولم يشر به كما تقدم وأيضاً الضمير في فضاءه على المجاز المركب على سبيل الاستعارة فلا
 معنى لتشبيهه بالمجاز على سبيل الاستعارة بل يخرج مجاز آخر اذ هو تشبيه الشيء بنفسه وخراج ما لم يشر
 لديهم أولاً ووجوده أصلاً ولو وجد واعتبر يمكن تصحيح الكلام فجعل الضمير في فضاءه على مطلق
 المجاز المركب من باب الاستخدام لكن لم يشر به في كل حال قوله كذلك لم يظهر له ذكره وجه مستقيم
 ومثل هذا في عبارة الايناح (ولهذا) أي ولا جل ان أصل المثل تمثيل على سبيل الاستعارة
 يقال (لا تغير الامثال) وذلك لان اصل المثل الذي هو الاستعارة انما حقيقة تأن بنقل نفس لفظ
 التشبه الى التشبه من غير تغيير اذ الاستعارة مأخوذة من استعارة الثوب من صاحبه ولا شك ان
 الثوب المستعار هو الذي كان عند صاحبه لا غيره ومتى غير اللفظ فصار غير المستعار ولان اللفظ
 يختلف بالتغيير ولو في المثل وتولد ألقاها أخرى فاذا كان هذا طريق الاستعارة والمثل فرد من
 الاستعارة فالأمر بخصوصه بالقصور يجب ان يكون على سبيلها فلو غير خرج عن كونه لفظاً متشبهه
 به فيخرج من كونه استعارة فيخرج من كونه مثلاً لان رفع الاعم يستلزم رفع الاخص
 استعارة على سبيل المثال فتعمل في المقدور والجمع وان كانت جماعاً أو تثنية وفي المذكر وان كانت
 مؤنثة وعكسهما

التفسير أي متى فضاء استعماله
 حالة كونه كذلك أي بقايا
 على هيئة في حالة المورد
 بحيث أنه لم يغير في حالة
 مضر به. ن هيئة في حالة
 المورد تأنيثاً ولا تذكريا
 ولا افراد ولا تثنية ولا جماعاً
 والمراد بنفسه استعماله
 كذلك ان يستعمل كثيراً
 في مثل ما استعمله فيه
 الناقل الاول مع عدم
 التغيير مثلاً (١) الضمير
 ضمت الين أصل مورده
 أن دسوس بنت لقيط بن
 زرارة تزوجت شيئاً كبيراً
 وهو عمرو بن عيسى وكان
 ذمال فكرهته وطلبت
 منه الطلاق في زمن الضمير
 فطلقها وتزوجت شاباً
 فقبر او هو عمرو بن معدين
 زرارة ثم أصابها جرب

وقطع في زمان الشتاء فسلت للشيخ الذي أطلقها لطلب حنثياً من الين فقال الرسول قل لها الصيف
 صنعت الين أي ما طلبت الطلاق في زمن الصيف وأوجب لها ذلك أن لا تملي لبناً فقال له الرسول ذلك فوضعت يدها على رزدها
 الشاب وقالت صدق هذا خير من الين ذاتي أي هذا القليل الخلو طلاء على جمالها وشبابها مع فقره خير من الشيخ ولبنه الكثير ثم نقله
 الناقل الاول المضرب وهو قضية تضعنت طلب الشيء بعد تشييعه والتفريط فيه ثم فضاء استعماله في مثل تلك القضية مما طلب
 فيه الشيء بعد التشييع في ضاعه في وقت آخر من غير تغييره في حالة المضرب عن هيئة في حالة المورد (قوله سمي) أي التمثيل
 (قوله لا تغير الامثال) أي لا تغير بتدري ولا بتأنيث ولا بأفراد أو تثنية أو جمع في حال مضر بها عن حال موردها (قوله لان
 الاستعارة) علة لكل عمل مع عدم أي بوجه هذا المحرك وهو عدم تغير الامثال لهذه العلة لان الاستعارة لا

(١) قوله الصيف الخ هكذا ذكره في الصحاح بنصب الصيف على الظرفية ويرى أيضاً في الصيغ بالصبغ كقوله الفري وبالله
 يعني في فتيه ثلاث ربايات كلها صحيحة مقبولة كما يؤخذ من الخبر به

تقليل اللفظ مع تكرار المعنى ونقل الشيخ عبد التاخر عن بعض المفسرين أنه قال المراد بالقلب العقل ثم شد عليه التكرار في هذا التفسير وقال لو كان المرجع فيما ذكرناه عند التعميل إلى ما ذكره ولكن ذهب عليه أن الكلام مبنى على تخيل أن من لا يتفهم بقلبه فلا ينظر ولا يبي عن تزامن عدم قلبه بجهة كما تحول في قول الرجل إذا قال قد غاب عني قلبي أو ليس يحضر في قلبي أنه يريد أن يضل إلى السامع أن غاب عنه قلبه بجملة دون أن يري الأخبار أن عقله لم يكن هناك لو كان المرجع عند التعميل إلى ذلك وكذا إذا قال لم أكن ههنا بذهبت عن الشيء فهو يفتح كلامه على التخييل هذا معنى كلام الشيخ وهو حق لأن المراد بالآية الحش من النظر والتقريع على تركه فإن أراد هذا المفسر بتفسيره أن المعنى لمن كان له عقل مطاقه وظاهر الفساد وإن أراد أن المعنى لمن كان له عقل يتفهم به عمله فيما خلقه من النظر فتفسير القلب بالعقل ثم تقييد العقل بمفاده عري عن الفائدة لصح وصف القلب بذلك دليل قوله تعالى لم يلق بقلوب لا يفقهون بها • وأعلم أن المثل السابق (١٤٩) كان فيه غرابا استعمل لفظه المثل للحال أو المصفة

أو القصة إذا كان لها شأن وفيها غرابا وهو في القرآن كثير قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا أي حطس الهيبة الشأن كمال الذي استوفد نارا وكقوله تعالى وثله الشل الأعلى أي الوصف الذي له شأن من العظمة والجلالة وقوله تعالى مثلهم في التوراة أي صفتهم وشأنهم التهج منه وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون أي فيها قصصنا على من العجايب قصة الجنة الهيبة ثم أخذ في بيان عجائبا إلى غير ذلك

(قوله فلو غير المثل) أي بأن قيل في مثل التقديم مثلا صنعت اللبن بالصف على لفظ التكلم أو الخطاب (قوله لا كان) أي التل لفظ التشبه به (قوله

فلو غير المثل) لما كان لفظ التشبه به عينه فلا يكون استعاره فلا يكون مثلا وهذا لا يلتفت في الأمثال إلى معيارها تارة كروا تأنيسا أو أفرادا وتانية وجماعا بل إنما ينظر إلى مورد ما يقال به لفظ الرجل المصيف ضيعة اللين بكسر تاء الخطاب لأنه في الأصل لا مرأة

فتقدير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظا التشبه به ورفع لفظ التشبه به يستلزم رفع الاستعارة لأنها أخص منه إذ كل استعارة لفظ التشبه به وليس كل لفظ التشبه به استعارة فياز من رفعه رفعها من رز من رفعها رفع ما هو أخص وهو المثل وذلك ظاهر ولما وجب أن لا يغير المثل وجب أن لا يلتفت إلى ما استعمل فيه وهو ما يقتضيه الحال من تذكر وتأنيس أو أفرادا وجمع فيؤتى أن كان كذلك في أصله وإن استعمل في مقام التذكير وكذا العكس ويورد أن كان أصله كذلك وإن استعمل في مقام التثنية واجمع وكذا العكس وأصل لفظ المثل هو المعنى بمورد المثل وما استعمل فيه بعد ذلك هو المعنى بمصر به فلا يلتفت إلى مقام الضرب وإنما اعتبر المورد للوجه الذي ذكرناه وهو التصاقل على كونه استعارة لا للخطا على غرابا لأن الغرابية فيه فلا ينافيها بعض التفسير وهو في شوا الاستعمال أن يستعمل كثيرا في مثل ما استعمله فيه القائل الأول مثلا فوله المصيف ضيعة اللين كان أصله ومورده أن امرأته تزوجت فيها كبير إذا مال فكرهته فطلبت منه الطلاق فطلقها فنزجت شابا فقبراهم أصابته استغفرت إلى الشيخ الأول فطلب منه اللبن فقال الرسول قل لها المصيف ضيعة اللين أي لما طلبت الطلاق في المصيف أوجب لها ذلك أن لا تلبي لبنا فإذ قال لها الرسول ذلك وضعت

بدها على زوجها الشاب وقالت منقذ هذا خير أي لبنه الخلو طيبا على جلاله وشبابه مع فقره خير من الشيخ ولينته ثم نقله الناقل الأول لمضرب هو قضية تضعنت طلب الشيء بعد تضييعه والتعريض فيه ثم فشا استعماله في مثل تلك القضية مما طلب فيه الشيء بعد التسبب في ضياعه في وقت آخر فصار مثلا لا يبر بل يقال ضيعة بكسر التاء والأفراد ولو غوطب به المذكور أو التي أو المجموع ثم لما كان قولنا أن ثبت النية أنظارها بغفلان قد أتفق على أن فيه الاستعارة المكنى عنها والاستعارة التخييلية

فلا يكون مثلا) أي لأن الاستعارة أعم من المثل فإن المثل فرديها لأنه مخصوص بالشواذ لم يكن استعارته يمكن مثلا لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص والحاصل أن تغيير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظا التشبه به ورفع لفظ التشبه به يستلزم رفع الاستعارة لأنها أخص منه إذ كل استعارة لفظا التشبه به وليس كل لفظا التشبه به استعارة فياز من رفعه رفعها من رز من رفعها رفع ما هو أخص منها وهو المثل وذلك ظاهر (قوله لو هذا) أي لأجل كون الأمثال لا تثير (قوله إلى معيارها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظه وهو المستعار لذلك كالمثل طلب شيئا بعد ما تسبب في ضياعه وأما المورد فهو المستعار لفظا المثل وذلك كالمثل ألقى طلب اللبن بعد تسبب في ضياعه والحاصل أن المثل كلام استعمل في مضربه بعد تضييعه بمورده فصر بما استعمل فيه الكلام الآن وموردهما استعمل فيه الكلام أولا (قوله لأنه في الأصل لا مرأة) أي خطاب لامرأة وهي دسوس بنت لقيط بن زبارة

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية﴾

أي على مذهب المصنف وأعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا أظفار المنيث نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة التخييلة لكن اختلفت في تعيين المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان وحصل الاختلاف في المكنية يرجع إلى ثلاثة أقوال أحدها ما يفهم من كلام القدماء وهو أن المكنية اسم المشبه المستعار في النفس للشيء وأن إثبات لازم للشيء استعارة تخييلة والثاني مذهب الياسكا كما من أن المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به لموردته متخيلة شبيهة به أثبتت للشبه والثالث ما أورده المصنف (١٥٠) من أن المكنية للتشبيه الضعيف في النفس المدلول عليه بآيات لازم للمشبه به للشيء وهو الاستعارة التخييلة

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية﴾

ولما كانت عند المصنف أمر من معنيين غير داخلين في تعريف الجواز أوردهما فصلا على حدة ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة فقال

واختلفت في تقرير الاستعارتين وفي تحقيق معنهما فإيه على أوجه ثلاثة أحدها ما يفهم من كلام الأقدمين وثانيها ما اعتراه السكاكي وسأيتان وثالثها ما ذهب إليه المصنف وكان مقتضى مذهب المصنف أنها ليست من الاستعارة السابقة أذ هما عنده فلان من أفعال النفس لا لفظ كافي الاستعارة المتقدمة جعل لهما فصلا على حدة بخالفهما ما تقدم عنده فقال

﴿فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقد تقدم أنها عند المصنف فلان من أفعال النفس أحدهما ضمائر التشبيه والآخر إثبات الواو من على ملبس كرم المصنف ومعلوم أنها بهذا الاعتبار غير داخلين في تعريف الجواز أذ هو لفظ الاستعارة الداخلة في تعريف الجواز السابقة ما أطلقت عليه ما على سبيل الاشتراك اللفظي ولأراد المصنف استيفاء ما يطلق عليه لفظ الاستعارة بئول كان الإطلاق على سبيل الاشتراك اللفظي أي هذا الفصل ليس لهما كإثباتنا أنفاً أشار إلى بيان ما يقوله

ص ﴿فصل قد يضرر التشبيه في النفس الخ﴾ ش لأن فرغ من الاستعارة الحقيقية شرع في الاستعارة بالكناية فيتحقق معنى الاستعارة بالكناية أي في الفصل الثاني أن شاء الله تعالى وحاصل أن المصنف يرى أن الاستعارة بالكناية حقيقة لغوية أو أي تكونها حقيقة لغوية فإنها تستعمل في الشيء بل أنها يرمز أن تكون حقيقة بل يجوز أن يجوز ما عمن معنى ينمو بين معناها علاقة كإثباتي ذكر في بيت زهير وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثمانية لهذا الكلام فليراجع قال وإنما سمي الاستعارة بالكناية استعارة مجاز اصطلاحاً لذلك قال قد يضرر التشبيه في النفس فسمي تشبيهاً باعتبار حقيقة الاصطلاح فلا يصح بشئ من أركانه سوى المشبه أي ويطوى بقية الأركان وهي المشبه به والادوات والوجه وقد قدمنا الاعتراض على المصنف عند ذكر صور التشبيه الثمانية لهذا الكلام فليراجع قال ويدل عليه ما ثبت للشيء المذكور أمر يخص بالمشبه به أي يثبت له لازم مساو أو لا غير طرأ أن يكون مساو أو لا يطلق الجهور للآلزم لأن الآلزم غير المساوي لا يدل به على الشيء به إلا يفهم منه قوْلهم أمر يخص بالمشبه به معكوس وصوابه أن

لازم للمشبه به للشيء وهو الاستعارة التخييلة

وحصل الخلاف في التخييلة يرجع إلى قولين أحدهما مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشف

أنها أثبتت لازم التشبيه للشيء والثاني للسكاكي وهو أنها اسم لازم للشيء

به الاستعارة للصورة الوجيه التي أثبتت للمشبه ثم أن

صاحب الكشف كما وافق القوم في التخييلة من أنها

أثبتت لازم التشبيه للمشبه به بعلينهم أن غريزة المكنية كما تكون تخييلة تكون

أيضا استعارة تخييلة ففهم من هذا كله أن في المكنية

ثلاثة مذاهب وفي التخييلة مذهبان وفي قرينة

المكنية ثلاثة مذاهب (قوله أمر من معنيين)

يعني فعلان من أفعال التكلم القائمة بنفسه

(قوله غير داخلين في تعريف الجواز) أي وهو

اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لملاقعة قرينة ما تضمنت إرادته

ووجه عدم دخوله ما فيه أن الجواز من عوارض الالفاظ وما عند المصنف ليس بالمتعين بل فلان من أفعال النفس أحدهما التشبيه

المضمر والآخر إثبات لوازم المشبه بالمشبه (قوله ليستوفي المعاني الخ) أي وهي ثلاثة تعني الاستعارة المعروفة ومعنى الاستعارة

المكنية ومعنى الاستعارة التخييلة لفظ استعارة يطلق على هذا المعنى الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظي لكن بعضها داخل في تعريف الجواز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف وأعرض بأن هذه الثلاثة لا تتجوز إيراداً للمكنية والتخييلة في فصل ثم تنج إيرادها

لا بقيد أن يكون في فصل مستقل فلو قال الشراح أوردهما فصلا على حدة لكانت في نفسه كأن يظهر إلا أن يقال إن هذا لتلبيس

للررراد لا قيد كونهما في فصل تأمل

(قد)

وجه عدم دخوله ما فيه أن الجواز من عوارض الالفاظ وما عند المصنف ليس بالمتعين بل فلان من أفعال النفس أحدهما التشبيه المضمر والآخر إثبات لوازم المشبه بالمشبه (قوله ليستوفي المعاني الخ) أي وهي ثلاثة تعني الاستعارة المعروفة ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة التخييلة لفظ استعارة يطلق على هذا المعنى الثلاثة بطريق الاشتراك اللفظي لكن بعضها داخل في تعريف الجواز وبعضها غير داخل فيه عند المصنف وأعرض بأن هذه الثلاثة لا تتجوز إيراداً للمكنية والتخييلة في فصل ثم تنج إيرادها لا بقيد أن يكون في فصل مستقل فلو قال الشراح أوردهما فصلا على حدة لكانت في نفسه كأن يظهر إلا أن يقال إن هذا لتلبيس للربراد لا قيد كونهما في فصل تأمل

فصل محمد في ضمير التشبيه في النفس فلا يصح إثبات من أركان سوى لفظة المشبه ويدل عليه بأن ثبت التشبه أمر مختص بالنسبة
به من غير أن يكون هناك أمر ثابت حساً وعقلاً جرى عليه اسم ذلك الأمر

(قوله قد يضر التشبيه في النفس) أي في نفس المتكلم أي قد يضر المتكلم في نفسه تشبيهه بشئ على وجه البالغ أو ادعاءه في
نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه (قوله من أركانه) أي من أركان التشبيه المضمرة في النفس (قوله سوى المشبه) أي
البا للمشبه وإنما اقتصر على التصريح به لأن الكلام يجري على (١٥٩) أصله والمشبه هو الأصل ووضح معه المشبه به

أو لاداءه لم يكن التشبيه مضمراً إلا لا يخفى (قوله) وأما جواب (الخ) جواب عما يقال قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر

(قد يضر التشبيه) أي قد يضر المتكلم تشبيهه بشئ على وجه المبالغة وادعاءه في نفسه أن المشبه داخل في جنس المشبه به ويجعل أن ادعاء بالاضمار استحضاراً لفظة المشبه نفساً مشبهه بغيره على وجه المبالغة فيكون الاضمار متعلقاً بالفظوه في التحقيق عائداً لاحتمال الأول كما لا يخفى إلا أنه معنى للاضمار في اللفظ الاستحضار أن معاً مشبهه بغيره والاستحضار نفساً وإذا اضمر التشبيه في النفس على الوجه المذكور أبق الكلام على أصله (فلا يصح إثبات من أركانه) أي من أركان التشبيه المضمرة في النفس (سوى المشبه) أي لا يصح من الأركان إلا بالمشبه لأن الكلام يجري على أصله والمشب هو الأصل إذ لو صرح مع ذلك بالمشبه به أو لاداءه لم يكن التشبيه مضمراً إلا لا يخفى وما تقدم

من أنه يجب في التشبيه أن يذكر المشبه به دائماً وفي التشبيه المصطلح عليه وهو ما يدل عليه بالاداء ظاهراً ومقدراً وهذا التشبيه المضمرة المعنى بالاستمرار قالنا بئس من قيل التشبيه المصطلح عليه لأن الاضمار والدلالة بالاداءات المنفردة أو المقدرة في المشبه به متنافيان مع زيادة أن التشبيه المضمرة يتعرفه البالغ أو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بخلاف التشبيه الاصطلاحي ولما كان التشبيه المضمرة خفياء والكلام يحتاج فيه إلى بيان المقاصد فصيح إلى ما يدل إليه ويصحي إثبات ذلك الدال فضيلة كإثباته في ذلك أشار بقوله (ويدل عليه) أي توقع الدلالة من المتكلم على ذلك التشبيه المضمرة (ز) أمر وهو (أن يثبت) ذلك (المشبه) الذي لا يذكر من الأطراف غيره (أمر مختص بالمشبه به) بأن يكون من لوازم المساوية فإذا اضمر تشبيهه بالمشبه مثلاً أثبت النسبة التي هي المشبه به من خواص الأسد الذي هو المشبه به ويجب أن يكون ذلك اللازم مما يكون به كمال وجه المشبه في المشبه به وأقوامه على ما ذكره المصنف ومثال ما به الكمال الظاهر في الأسد فان تشبعت والجراحة فيه التي هي الوجه لم تكمل مقتضاها الذي هو الافتراض إلا بتلك الظواهر كما قيل

• وما الأسد إلا بطش الإهائم • ولا بطش بدون الظنار ومعلوم أن الذي أثبت التشبه على هذا نفس خاصة المشبه به ولم توجد في المشبه فيكون ثابتاً بالتدليل على التشبيه لأن إثبات خواص الشيء لغيره يدل على أنه الحق لا يؤول من تركه في نفسه التشبيه ولا كان الكلام بها افتواً إذا كان مثبتاً يقال أمر مختص به المشبه به يظهر بالتأمل

التحارج وقد عرفت أنه أي التشبيه المصطلح عليه غير الاستعارة بالكناية أي غير التصريح بالتحقيقة وغير التعبير بها أيضاً (قوله) (ويدل) الواو بمعنى مع أي مع الدلالة عليه من الحكم بأمره وأن ثبت التشبه الذي لم يذكر من الأطراف غيره (قوله) أمر مختص بالمشبه به) أي بأن يكون من لوازم المساوية ومن الذين أن إثبات خاصة الشيء لغيره يدل على أنه الحق لا يؤول من تركه (قوله) من غير أن يكون هناك أي التشبه أمر متحقق حساً وعقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به كما في أظفار المنيث ثبتت فغلان فإنه ليس التشبه أظفار محققاً حساً وعقلاً يطلق عليه اللفظ الأظفار وأما لو جرد إثبات لازم المشبه بالمشبه لأجل الدلالة على التشبيه المضمرة

فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكتئباً عنها أو إثبات ذلك الامر

(قوله فيسمى الخ) الحاصل انه قد وجد على ما ذكره الله تعالى من فعلان اضعاف التشبيه في النفس على الوجه المذكور والآثر اثبات لازم المشبه به لشيء وكلاهما يحتاج لان يسمى باسم مخالف لاسم (١٥٢) الآخر فذكر المصنف أن الامر الاول وهو التشبيه

المضمر في النفس يسمى باسمين أحدهما استعارة بالكناية والاخر استعارة مكتئباً ذكر ان الامر الثاني وهو إثبات الامر

المختص بالمشبه به لشيء يسمى استعارة تضييعة (قوله أما بالكناية) أي أما تضييعة ذلك التشبيه المضمر بالكناية أي أما تضييعة بلفظ الكناية أو بلفظ المكتئب عنها وإنما قلنا ذلك لان التضييعة بجميع الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكتئب عنها (قوله فلا تلم بصرح به) أي فلان ذلك التشبيه لم يصرح به وقوله بل إنما دل عليه أي على ذلك التشبيه وقوله بذكر خواص المشبه أي خواص المشبه به فالضمر ليس على وتيرة واحدة وقوله ولوازمه عطف تفسير (قوله وأما الاستعارة) أي وأما تضييعة ذلك التشبيه المضمر بالاستعارة (قوله فجردت عن مخالفة) أي فجردت عن مخالفة ذلك التشبيه بالمشبه به لشيء وكلاهما يحتاج الى أن يسمى باسم مخالف للآخر (فيسمى الامر الاول وهو) المذكور المضمر في النفس (استعارة بالكناية أو) يعني استعارة (مكتئباً عنها) أما التضييعة بالكناية فإن تعبد التضييعة بلفظ الكناية أو يقال مكتئباً عنها فلان التشبيه المذكور لم يصرح به بل دل عليه بذكر خواص المشبه به المغيرة بنفسها لشيء أما أغفله بالمشبه به وجعلته في مرتبة أو ما تضييعة بالاستعارة فجردت عن مخالفة اصطلاحية عارية عن المناسبة وقيل في بيان المناسبة انه لما كرت اللوازم وإثبت التشبيه دل ذلك على أن المشبه ادعى دخوله في جنس المشبه حتى استحق خواصه وادعاء الدخول شأن الاستعارة فيسمى ذلك التشبيه لاجل ذلك استعارة (و) يعني الامر الثاني وهو (اثبات ذلك الامر) المختص بالمشبه به كالظن في المثال السابق

(قوله فيسمى التشبيه استعارة بالكناية أو مكتئباً عنها) وانما سميت استعارة بالكناية انما سمي بها الاستعارة بالكناية عافيه به المصنف لان فيها حقيقة الكناية المصطلح عليها لانه أطلق فيها اللفظ على شيء لا فائدة لازمة فأطلقت التضييعة على حقيقتها القوية بلا فائدة لازمة وهو ان لها اغتيال السبع الدلول عليه بقوله ان ثبتت أنظرها وكان الواجب على هذا عهدا من قسم الكنايات وتضييعة كناية لكنها كان هذا الالام الذي دل عليه لفظ التضييعة السبعة لا يرامطريق الادعاء لا يرامطريق الحقيقة فان حقيقة اغتيال السبع لا يوجد في التضييعة فسميت استعارة فأشهر الى المعنيين بقولنا استعارة بالكناية وأما على رأي السكاكي فيصنف ان يقال انما سميت بذلك من اعادتها للكناية والاستعارة المصطلح عليها على العكس بما سبق فان التضييعة استعملت في السبع فكان تسميتها استعارة حقيقة اصطلاحية ولا كان كونها استعارة غير مقصود بل فائدة قبل المقصود فاداة ان لها اغتيال السبع ذكر فيها لفظ الكناية لان اللفظ استعمل في شيء والمراد فائدة لازمة وفيه نظر لان ذلك يستلزم أن الاستعارة الحقيقية أي التضييعة استعارة بالكناية لانك اذا قلت رأيت أسدا لا تريد الاخبار بكون زيد من جنس الاسد بل تريد استعماله في ذلك لا فائدة لازمة فهو الشجاع وعجل أن ير بدل كناية الكناية القوية وأما تضييعة مكتئباً عنها في رأي المصنف واضح لان اللفظ ليس استعارة حقيقة بل هو حقيقة ولكن كني بعض الاستعارة أي لم يصرح بها لان جملة الكلام معناه استعارة والاستعارة غير مصرح بها على رأي السكاكي فلان الاجل انما هو استعارة فالسبع لانه لا استعارة التضييعة السبع فلما عكس في الصورة كانت استعارة مكتئباً عنها فان الاستعارة حقيقة الاصطلاحية استعارة السبع للتضييعة وهي غير مصرح بها بل كني عنها وما ذكره أحسن من قول من قال سميت استعارة بالكناية ومكتئباً عنها لان المشبه غير مذكور بل كني عنه بذكر لازمه (قوله وإثبات ذلك الامر)

سمى ذلك التشبيه استعارة فلا يشبه في حق وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله) وحاصل ذلك انه لما كرت اللوازم وإثبت التشبيه دل ذلك على أن المشبه ادعى دخوله في جنس المشبه حتى استحق خواصه وادعاء الدخول شأن الاستعارة فيسمى ذلك التشبيه استعارة لاجل ذلك

لشبه استعاره تخيلية والعلم في ذلك قول لبيد
 فانه جعل للشمال ما هو معلوم انه ليس بذلك أمر ثابت حيا وعقلا تجري البدعة كاجراء الاسد على الرجل الشجاع والصراطل على
 ملة الاسلام فيسبق ولكن لما شبه الشمال لتصر بها القرة على حكم طبيعتها في التصريف بلائذ ان المصروف لما زمانه يسلمه
 أثبت لها ما يدل على سبيل التخييل ما لم يفتق في تشبيهها به وحكم الزمان في استعاره تلك حركة اليد في استعارتها للشمال فعمل القرة زمانا
 ليكون أمر في اثباته بصرفه فاجعل للشمال بالكون أو يفتق في تمييزها منصرفه فوقي المبالغة حقهم في الطرفين فالصبر في أصبحت
 وزمانه القرة وهو قول الرعشري والشيخ عبدالقاهر جملة لفظة الاول أظهر • واعلم أن الأمر المختص بالشبه به المثلث للشبه
 منه ما لا يكمل وجه الشبه في التشبيه به بدونه كافي قول أبي ذؤيب الهذلي

(قوله لا نه استعبر) أي قد نقل وأثبت للشبه الخ وحاصل ما ذكره الشارح أن تسعة اثبات ذلك الأمر استعاره لاجل أن متعلقه
 وهو الأمر المختص بالشبه به قد استعبر أي نقل عما يناسبه ويلائم واستعمل مع ما شبه به مما يناسبه وأما تشبيهه تخيلية فلا من متعلقه
 وهو الأمر المختص بالشبه به لما نقل عن ملائمه وأثبت التشبيه صار يحمل للسمع أن التشبيه من جنس التشبيه (قوله به يكون كال
 التشبيه) أي كافي البيت الاول وقوله أو قومه أي كافي البيت الثاني فأو للتنوع والقوام مثلث القاف يعني الحصول والوجود
 وأشار الشارح بذلك إلى أن الأمر الذي يثبت التشبيه من خواص التشبيه (١٥٣) • بمجبب أن يكون به كالوجه للشبه في التشبيه

بأوجه قوام وجه التشبه
 ووجوده من أصله في
 التشبه به (قوله في وجه
 التشبه) تنازع كال وقوام
 وفي العبارة قلب أي وجه
 يكون كال وجه التشبه في
 التشبه به أو قوام وجه
 التشبه في التشبه به وقوله
 لا يخلل علاقة لقوله لا نه
 استعبر (قوله كافي قول
 الهذلي) أي كاضمار
 التشبيه واثبات ما يخص
 التشبه به للشبه في قول
 أبي ذؤيب الهذلي من
 قصيدة من الكامل قالها

(لشبه استعاره تخيلية) لأنه قد استعبر له بذلك الأمر الذي يخص التشبه به به يكون كال التشبه به
 أو قومه في وجه التشبه ليعمل أن التشبيه من جنس التشبه به (كافي قول الهذلي

(لشبه استعاره تخيلية) أي يسمى اثبات ذلك التشبه استعاره تخيلية وأما تشبيهه استعاره فلا لاجل
 أن متعلقه استعبر أي نقل عما يناسبه ويلائم واستعمل مع ما شبه به بأصله وأما تشبيهه تخيلية فلا من
 متعلقه وهو ذلك المتقول مختص بالشبه به بحيث لا يوجد في غيره وله خصوصية اذ به كال وجه
 التشبه به أو قومه على ما أثر عليه في المعنى واستعمل في كلام المصنف فكان استعماله مع التشبه
 ذلك الاختصاص وذلك خصوصية تشعر بأنه نفس التشبه به بحيث نسب لما يختص به ويحمل للسمع
 أن من جنس به حيث لا به ما يلائمه ثم لا كان الأمر المختص بالشبه الذي يكون اثباته تخيلا لا بد أن
 يكون به كال وجه التشبه في التشبه به أو قومه كاذ صكرونا احتاج إلى مثالين للاستعارة المتكسبة منها
 باعتبارها فإشار إلى مثال الاول بقوله ذلك (كما) أي كاضمار التشبيه واثبات ما يخص بالشبه به
 الكائنين (في قول الهذلي

(لشبه) أي يسمى اثبات ذلك الأمر الذي هو اللازم المساوي للتشبيه (استعاره تخيلية) لأنها ليست
 ثابتة للتشبه بالتحقيق بل بالتخييل وعدم ثبوتها للاستعارة بالكناية لا توجد دون الاستعارة التخيلية

(٢٠ - شرح التلخيص رابع) وقد ذكرنا خمسة بنين في علم واحد وكأولهم من هاجر إلى مصر فرأى منهم هذه القصيدة ومطالعا
 من الفنون ورأى بها تسويع • والبر ليس بمحب من يحزع
 أم ما يملك لا يلام مضجعا • الأفض عليك ذلك المصنع
 أودى بنى فأعقبوني حمرة • عند الرقاد وعيرة لا تقطع
 فقيمت بدمع ديش ناصب • وإخال أني لاحق مستمتع
 ولقد حسرت أن أدام عنهم • وإذا المنة أقبلت لا تدفع
 ويحلى لشاسنين أربهم • أي رب الدهر لا أنضع
 والبر لا يبقى على حدثاته • جون الميرة له جند أرب
 روى أن عبد الله بن عباس أول من روى عن علي رضي الله عنهما استأذن علي معاوية في من من موته لمعه فاده من معاوية واكمل وأمر أن
 يشعروا يسند وقال يا ذؤيب لو لم يولد ولوليس قائما لو نصر فله داخل عليه وسلم أن تشعروا به بقوله في هذه القصيدة ويحلى للشامتين
 أربهم البيت فأجابا بن عباس والحسن علي الفور وادا المنة أنشبت أنظرها البيت ثم ما خرج من داره حتى سمع الناعمة تلته
 • وأبو ذؤيب سمع خوي بن خالد بن عمر بن يحيى نسبه لزار وهو أحد الحضرة من الذين أذركوا الجاهلية والاسلام ولم يثبت له اجتماع

وإذا المنة أنشبت أظفارها • ألفت كل نعمة لاتنفع

فانه شبه المنة بالسبع في اغتيال النفوس والقهر والظلمة من غير تفرقة بين نفع وتر ضرار ولا رقة لرحوم ولا بقاء على ذي فضيلة فأثبت
المنة الاظفار التي لا يكمل ذلك في السبع

بلى صلى الله عليه وسلم حدث أبو ذؤيب قال بانصافى البادية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لي فبت بأطول ليلة خلت حتى قرب
الصفرة فارت حتى أتت البلد فوجدت بها ضيقا بالبقاء كضيق الحج لمرقة فقلت ما قالوا رسول الله فسمعت فبحثت في
المسجد فوجدته خاليا فأتيت بيت رسول الله فأصببت يده فمحا وقل حوسمي وقد خلاه أهله فقلت أين الناس فقبل في سقيفة بني
ساعدة صاروا إلى الأضار فبحثت السقيفة فخرت ببيعة عمر لا في بكر ومباينة الناس له أنصم رجعي أبو بكر ورجعت معه فشهدت
الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت (١٥٤) مدفوع عن الزبير بن بكرك قال حدثني عبي قال كان أبو ذؤيب الهذلي

خرج في جند عبد الله بن سعد بن أبي سرح أحد بني عامر بن لؤي إلى أفر بقة غازي في سنة ست وعشرين في زمن خلافة عثمان رضي الله عنه فالتفت عبد الله بن سعد أفر بقة وما والاها بعث عبد الله بن الزبير في جند بشيرا لعنان وكان من جلة الجند أبو ذؤيب فلما قدموا مصرمات أبو ذؤيب فيها كولا ده (قوله المنة) من منى الشئ اذا قدره الموت بها لانها مقدر اه فزى (قوله أى علفت أظفارها) أى مكنتها من حالها (قوله ألفت) أى وجدت كل نعمة لاتنفع لى عند ذلك الانشاب (قوله انلرزة) بفتح الخاء والراء المهملة وبمدادهاى بحجمة مفتوحة

• وإذا المنة أنشبت (أظفارها) • ألفت كل نعمة لاتنفع انجمة الحوزة التي تجعل معاذة أى تعوذا أى اذا علق الموت غلبه في شئ ليذهب به بطلت عنده الحيل (شبه) الهذلي في نفسه (المنة بالسبع في اغتيال النفوس والقهر والظلمة من غير تفرقة بين نفع وتر ضرار) ولا رقة لرحوم ولا بقاء على ذي فضيلة (فأثبت لها) أى لانة (الاظفار التي لا يكمل ذلك) (الاغتيال) (فيه) أى في السبع

وإذا المنة (أظفارها) أى علفت أظفارها المالك ومكنتها من (ألفت) أى وجدت عند ذلك الانشاب (كل نعمة) أى كل معاذة وهو الحوزة بفتح الراء تعلق على الصبي لتكون له حجابا من العين والمال والجنون في زعمهم (لاتنفع) أى اذا علق الموت غلبه بشئ ليذهب به وبهلكة بطلت الوقايت والحيل وأسباب النجاة ثم أشار إلى بيان التشبيه في ذلك وإلى بيان الوجه ومقتضى أن اثبات ما يخص بالمشبه به في المثال به كمال الوجه فقال (شبه) الهذلي في نفسه (المنة بالسبع في اغتيال النفوس) ولما تلافها وأخذها (بالقهر والظلمة بحيث لا يتصور عند نزوله مقاومتها ودفاعه بل تأخذها بسطوة القهر (من غير تفرقة) في الناس (بين نفع) أى كثير النفع منهم (وضرار) أى كثير الضرر أى لا يتألى بأحد ولا ترجع بل تأخذ من زلت به أيا كان بلارقة منها على من يستحق الرجوع ولا بقاء أى رجعت منها على ذي فضيلة يستحق أن يرى وذلك شأن السبع عند دفعه أو شربه على الاقتراس (قوله المنة بالسبع فياخذ) كذا (أثبت لها) أى لتلك المنة (الاظفار التي لا يكمل ذلك) الاغتيال والاخذ (فيه) أى في السبع

وأما عكس فظاهر كلام المصنف أنه كذلك فلا توجد له تنبيلية دون المكتبة وكلام السكاكي على خلافه وأشار إلى أن الاستعارة التضييلية معنى لا لفظ بقوله ويسمى اثبات ذلك تنبيلية ولم يقل ويسمى ذلك اللزوم استعارة توسيائية تحقيق ذلك وتحقق المراد بالاستعارة التضييلية في الفصل بعده ان شاء الله تعالى وقدمت المصنف في الايضاح للاستعارة المكتبة والتضييلية بقوله ليد وغدا من بعد كشف ورقة • ادا أصبحت بيد الشمال زملها (قوله معاذة) المعاذة والتعوذ في الوعد كذا معني وهي الشئ الذي يسبق على عنق الصبيان (بذوبا) صولناهم العين أو الجن على زعمهم (قوله أى تومنا) أى تحمينا (قوله في اغتيال) أى اهلا (قوله بالقهر والظلمة) الباء الملازمة أى اغتيال الملازمة بالقهر والظلمة بحيث لا يتأى عند نزوله مقاومتها ومدافعتها وقوله والظلمة عطف تقدير (قوله من غير تفرقة) أى في الناس وقوله بين نفع أى كثير النفع منهم وقوله وضرار أى كثير الضرر منهم أى أنها لا تتألى بأحد ولا ترجع بل تأخذ من زلت به أيا كان بلارقة منها على من يستحق الرجوع ولا تسبق على ذي فضيلة يستحق أن يرى وذلك شأن السبع عند دفعه (قوله لرحوم) أى لمن يستحق أن يرجع (قوله ولا بقاء) هي اسم من أقيمت على فلان اذا رجعت أى ولا رجعت على ذي فضيلة لعلهم يصلح (قوله التي لا يكمل الخ) فيه إشارة إلى ان اغتيال النفوس واهلاكها يتقوى يحصل من الشبع بدون الاظفار كالانياب لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها

بدونها تحقيقا للبالتفي في التشبيه ومنه ما به يكون قوام وجه التشبيه في التشبيه كما في قول الآخر
 ولئن نطقت بشكر ربك منصفحا * فلسان حال بالشكاية أنطق
 فانه شبه الحال الدالة على المقصود بانسان متكلم في الدلالة فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الانسان

(قوله بتحقيقا إلخ) - لانه لقوله فأثبت لها الانطباع إلخ أي لاجل تحقيق المبالة الحاصلة من دعوى أن التشبيه فرمن أفراد التشبيه
 (قوله وكذا في قول الآخر) قال صاحب الشواهد لا أعلم (١٥٥) تأمل ذلك البيت وقوله كما في الاطول

لا تحين بناشتي الشمن
 رضى

فوحى جودك اني أنطق
 (قوله ولئن نطقت إلخ)

جواب الشرط ع. ذرف
 أي فلا يكون لسان مقالي
 أقوى من لسان حال
 فحذف الجواب وأقام
 لازمه وهو قوله فلسان
 حال إلخ مقامه (قوله بشكر
 ربك) متعلق بمنصحا أي
 ولئن نطقت بلسان المقال
 منصفحا بشكر ربك وقوله

بالشكاية متعلق بأنطق
 أي فلسان حال أنطق
 بالشكاية من لسان
 أكثر من ربك ويحتمل
 أن المراد فلسان حال

ناطق بالشكاية من لسان
 مقالي حيث يهزم من أداه
 حتى تشرك فهو كلام
 موجه كذا قيل لكن

البيت الأول يمين هذا
 الاحتمال الثاني تأويل
 (قوله شبه الحال إلخ) فحذف
 على تقدير أن يكون لسان
 حال ليس من قبيل إضافة
 التشبيه للشبه كجانب الماء

فانه شبه الحال بانسان في تصرفه ما به فعل له ايدا بالتفصيل وكذلك الزم مع القرعة التي هي
 مراد بالضعيف في قوله زما به القرعة استعماله بالشكاية والزام التفصيل وسأى على التفصيل بهذا البيت
 بالنسبة إلى به الشكاه سؤالان ومثل المنصف ما هو مثال لا حقه فيها على ما سيأتي بقول الهذلي

(قوله الذي به قوامها) أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة أوصل قوام الشيء ما يقوم به وجوده من كالأجزاء التي ولذلك يقال للضوابط التي
 يضفر منها الجبل أنها قوامها والمراد به هنا وجوده متحققه فذلك أن الدلالة في الانسان المتكلم الذي هو التشبيه لا تقرر له بان حيث أنه
 متكلم حقيقة لا بالوجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا رد لان التشبيه به في ما ذكره المنصف والاشارة من حيث أنه
 متكلم لمن حيث انتمشيره ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أي منه ففي معنى (قوله ففي هذا) أي ما ذكره المنصف في بيان
 الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتشبيهية

نحيلية (وكذا في قول الآخر
 ولئن نطقت بشكر ربك منصفحا * فلسان حال بالشكاية أنطق

شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهو استعماله بالكناية (فأثبت لها) أي الحال (اللسان
 الذي به قوامها) أي قوام الدلالة (فيه) أي في الانسان المتكلم وهذا الاثبات استعماله تخيلية ففي هذا
 علم من لفظة الانطباع والمثنية حقيقة مستعملة في معناها للوضوح

(بدونها) أي لا يكمل بدون تلك الانطباع وانما قل لا يكمل لانه يمكن الاعتقال في السمع بالاناب وجود
 به اولكن تناسه بالانطباع التي يقع البطش بها وفيه بالاناب وذلك لان غيره يشارك السمع في
 الاعتقال والاخذ بالاناب لكن مع الضعف عن أفعال الاسد المتخصص بالانطباع ولهذا قيل لا يفتنه به
 وما الاسد لولا البطش بالاناب * والمراد بالانطباع انطباع مخصوص يقع به الاعتقال لا مطلق

الانطباع كما ينبغي ولما أثبت للبيئة الانطباع المخصوصة بالاسد كان في ذلك اشعار بالمبالغة في التشبيه
 وتحقيق أنه جعلها من جنس الاسد حيث أثبت لها ما هو من خواصه التي لا تثبت الا له فاختفى ذلك
 تشبيه المثنية بالسبع في نفسه على وجه المبالغة وهو المسمى عند المنصف استعماله بالكناية وصار اثبات
 الانطباع لها استعماله تخيلية أي يسمى بذلك لما تقدم ثم أشار إلى مثال الثاني وهو ما تكون فيه القرعة

به قوام الوجه بقوله (وكذا) أي كالتشبيه والتفصيل الكائنين (في قول الآخر) ولئن نطقت بشكر
 ربك) أي بشكر احسانك وعطفت حال كوني (منصفحا) بذلك لشكر ولما صرح أن يكون النطق
 على وجه الاحتمال كان قوله منصفحا حالاً مؤسفة وجواب الشرط مقدر أي فلا يكون لسان مقالي

أقوى من النطق من لسان حال فحذف هذا الجواب وأقام مقامه لازم وهو قوله (فلسان حال
 بالشكاية أنطق) هذه القضية متعاقبة لدفع ما يتوهم من كون النطق الحسي لا يجامه كون النطق
 الحائي أقوى منه فقوله فلسان حال أنطق بالشكاية (شبه) فيه (الحال بانسان متكلم) فأضمر التشبيه

في النفس ومع بولم أن التشبيه بين الحال وذلك لانسان انما هو (في الدلالة) أي وجه التشبيه فيهما هو
 دلالة الحاضر (على المقصودة) أضمر التشبيه في النفس استعماله بالكتابة كما تقدم (أثبت لها)
 أي أثبت للحال (اللسان الذي به قوامها) أي به حصل قوام تلك الدلالة أوصل قوام الشيء ما يقوم به

ويوجد منه كأجزاء التي ولذلك يقال في الحيوان التي يضفر منها الجبل انها قوامها والمراد به هنا وجوده متحققه فذلك أن الدلالة في الانسان المتكلم الذي هو التشبيه لا تقرر له بان حيث أنه
 متكلم حقيقة لا بالوجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا رد لان التشبيه به في ما ذكره المنصف والاشارة من حيث أنه
 متكلم لمن حيث انتمشيره ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أي منه ففي معنى (قوله ففي هذا) أي ما ذكره المنصف في بيان
 الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتشبيهية

فانه شبه الحال بانسان في تصرفه ما به فعل له ايدا بالتفصيل وكذلك الزم مع القرعة التي هي
 مراد بالضعيف في قوله زما به القرعة استعماله بالشكاية والزام التفصيل وسأى على التفصيل بهذا البيت
 بالنسبة إلى به الشكاه سؤالان ومثل المنصف ما هو مثال لا حقه فيها على ما سيأتي بقول الهذلي

(قوله الذي به قوامها) أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة أوصل قوام الشيء ما يقوم به وجوده من كالأجزاء التي ولذلك يقال للضوابط التي
 يضفر منها الجبل أنها قوامها والمراد به هنا وجوده متحققه فذلك أن الدلالة في الانسان المتكلم الذي هو التشبيه لا تقرر له بان حيث أنه
 متكلم حقيقة لا بالوجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا رد لان التشبيه به في ما ذكره المنصف والاشارة من حيث أنه
 متكلم لمن حيث انتمشيره ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أي منه ففي معنى (قوله ففي هذا) أي ما ذكره المنصف في بيان
 الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتشبيهية

فانه شبه الحال بانسان في تصرفه ما به فعل له ايدا بالتفصيل وكذلك الزم مع القرعة التي هي
 مراد بالضعيف في قوله زما به القرعة استعماله بالشكاية والزام التفصيل وسأى على التفصيل بهذا البيت
 بالنسبة إلى به الشكاه سؤالان ومثل المنصف ما هو مثال لا حقه فيها على ما سيأتي بقول الهذلي

(قوله الذي به قوامها) أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة أوصل قوام الشيء ما يقوم به وجوده من كالأجزاء التي ولذلك يقال للضوابط التي
 يضفر منها الجبل أنها قوامها والمراد به هنا وجوده متحققه فذلك أن الدلالة في الانسان المتكلم الذي هو التشبيه لا تقرر له بان حيث أنه
 متكلم حقيقة لا بالوجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا رد لان التشبيه به في ما ذكره المنصف والاشارة من حيث أنه
 متكلم لمن حيث انتمشيره ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أي منه ففي معنى (قوله ففي هذا) أي ما ذكره المنصف في بيان
 الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتشبيهية

فانه شبه الحال بانسان في تصرفه ما به فعل له ايدا بالتفصيل وكذلك الزم مع القرعة التي هي
 مراد بالضعيف في قوله زما به القرعة استعماله بالشكاية والزام التفصيل وسأى على التفصيل بهذا البيت
 بالنسبة إلى به الشكاه سؤالان ومثل المنصف ما هو مثال لا حقه فيها على ما سيأتي بقول الهذلي

(قوله الذي به قوامها) أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة أوصل قوام الشيء ما يقوم به وجوده من كالأجزاء التي ولذلك يقال للضوابط التي
 يضفر منها الجبل أنها قوامها والمراد به هنا وجوده متحققه فذلك أن الدلالة في الانسان المتكلم الذي هو التشبيه لا تقرر له بان حيث أنه
 متكلم حقيقة لا بالوجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا رد لان التشبيه به في ما ذكره المنصف والاشارة من حيث أنه
 متكلم لمن حيث انتمشيره ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أي منه ففي معنى (قوله ففي هذا) أي ما ذكره المنصف في بيان
 الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتشبيهية

فانه شبه الحال بانسان في تصرفه ما به فعل له ايدا بالتفصيل وكذلك الزم مع القرعة التي هي
 مراد بالضعيف في قوله زما به القرعة استعماله بالشكاية والزام التفصيل وسأى على التفصيل بهذا البيت
 بالنسبة إلى به الشكاه سؤالان ومثل المنصف ما هو مثال لا حقه فيها على ما سيأتي بقول الهذلي

(قوله الذي به قوامها) أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة أوصل قوام الشيء ما يقوم به وجوده من كالأجزاء التي ولذلك يقال للضوابط التي
 يضفر منها الجبل أنها قوامها والمراد به هنا وجوده متحققه فذلك أن الدلالة في الانسان المتكلم الذي هو التشبيه لا تقرر له بان حيث أنه
 متكلم حقيقة لا بالوجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا رد لان التشبيه به في ما ذكره المنصف والاشارة من حيث أنه
 متكلم لمن حيث انتمشيره ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أي منه ففي معنى (قوله ففي هذا) أي ما ذكره المنصف في بيان
 الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتشبيهية

فانه شبه الحال بانسان في تصرفه ما به فعل له ايدا بالتفصيل وكذلك الزم مع القرعة التي هي
 مراد بالضعيف في قوله زما به القرعة استعماله بالشكاية والزام التفصيل وسأى على التفصيل بهذا البيت
 بالنسبة إلى به الشكاه سؤالان ومثل المنصف ما هو مثال لا حقه فيها على ما سيأتي بقول الهذلي

(قوله الذي به قوامها) أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة أوصل قوام الشيء ما يقوم به وجوده من كالأجزاء التي ولذلك يقال للضوابط التي
 يضفر منها الجبل أنها قوامها والمراد به هنا وجوده متحققه فذلك أن الدلالة في الانسان المتكلم الذي هو التشبيه لا تقرر له بان حيث أنه
 متكلم حقيقة لا بالوجود الدلالة من الانسان بالاشارة فلا رد لان التشبيه به في ما ذكره المنصف والاشارة من حيث أنه
 متكلم لمن حيث انتمشيره ولا انسان مطلقا (قوله فيه) أي منه ففي معنى (قوله ففي هذا) أي ما ذكره المنصف في بيان
 الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتشبيهية

وليس في الكلام مجاز لقوى والاستعارة بالكتابة والاستعارة التخييلية فعلان من أفعال المتكلم

قوام الشيء أي وجوده ونحققه وذلك أن الدلالة في الإنسان المتكلم وهو الشبه به لا تقرر لها من حيث

أنه متكلم حقيقة إلا بالسان وأما وجوده من الإنسان بالاشارة فلا يرد لأن الشبه به على ما ذكر

المنصف هو الأنسان من حيث أنه متكلم لأن حيث أنه مشير ولما ثبت لها اللسان الذي به القوام

كان ذلك الأثبات استعارة تخيلية وقد تقدم وجه تسميتها تخيلية فتفصل عما تقرر عند المنصف أن

لفظي الأطفال والمنية كل منهما حقيقة لاستعمالهما في معناها الحقيقي وهو ما وضعه في الأصل

وكذا اللفظ الحال واللسان وليس في كلام البينين وكذا كل ما بينهما مجاز لقوى أصلا لفظا

والموجود فهما على ما ذهب إليه المنصف كما تقدم فعلان من أفعال النفس أو أحد الفعلين في الأول

أضمار تشبيه المنية بالأسد في النفس وذلك لأضمار كما تقدم فعل من الأفعال وتانيها في إثبات

الأطفال للنية وأحد الفعلين في الثاني أضمار تشبيه الحال بالإنسان المتكلم وتانيها في إثبات

اللسان لها يسمى الأول وهو الأضمار فهما استعارة بالكتابة ويسمى الثاني وهو إثبات ما به الحال الوجه

أو قواميهما استعارة تخيلية كما تقدم وهذا الفعلان متلازمان أعني أضمار تشبيه المنية المسمى

بالاستعارة بالكتابة وإثبات ما يختص بالشبه به المسمى بالاستعارة التخييلية لأن التخييلية تفرقة

المعنى عنها فلا تخلو المعنى عنها من فريتها والتخييلية يجب أن تكون مع المعنى عنها إذ لو وجدت في

التصريحية أو في مجاز آخر كانت ترشيداً للفرق بين الترخيع والتخييل من أن كلامه بالآثار للشبه

مخصوص به أن الترخيع في غير المعنى عنها والتخييل في المعنى عنها فإن قلت فهل يتصور بينهما فرق آخر

سوى كون الترخيع للتصريحية أو المجاز والمرسل وكون التخييل تفرقة بين المعنى عنها فقلت قد قيل أن التخييل

لا بد أن يكون به كمال الوجه وقوامه كما يؤخذ من كلام المنصف وتخييله والترشيع يكون مطلقاً للآثار

المختص وورد على ما ذكر من تلازم التخييل والمعنى عنها أن نحو قولنا أطفال المنية للشبه بالبيع

ثبت بعلان ليس فيه معنى عنها للتصريح فيه بالتشبيه والمعنى عنها يجب أضمار تشبيه فيها

والأطفال تخييل لأنها استعملت مع المنية على نحو استعمالها مع عند كون الكلام فيه الاستعارة

بالكتابة واجب بلان هذا الكلام على تقدير محتمته في كلام البلاء ووروده تكون الأطفال فيه ترشيداً

للتشبيه تخييل لأن الترخيع لا يختص بالاستعارة التصريحية بل يكون في التشبيه ويكون في المجاز

المرسل بل ويكون في المعنى عنها بعد وجود فريتها التي هي الخيالية مضابط الترخيع أن يذكر ما يلائم

المشبه به أو المتجوز فيه من غير اشتراط البالعقة في التشبيه وان كانت هي أنفس من غيرها لان ذكر ما يلائم

الأصل بقوى الإحتمال مناسبتة للفرع في الاستعارة يتم بمقدورها كذا المجاز المرسل وفي التشبيه

يعتبر مطلقاً أمثلة في التشبيه فالتركيب المذكور ان صرح وأمثلة في المعنى عنها على هذا فكان

يقال أن ثبت النية أطفالاً بعلان ولها البدور ثم تلاوا أمثلة في التصريحية فكما تقدم في قوله

وهو أبو ذؤيب الهذلي برى بنان له خمسة متوافق عام وأحلم طموين وكأوا من حاجر إلى مصر ومات

أبو ذؤيب في زمن عثمان رضي الله عنه وسهل القصيدة

أمن المنون وربي توجع • والعريس محبت من يحزم

أودى بنى وأعقبوني حمرة • عند الدقاد وعبرة ما قطع

فالعين يدمع كأن حذافها • مهلت بشوق في عورتهم

سبقوا هوى واعتقوا الهوام • قضموا لكل جنب مرمع

وقد حرم صبيان أدهم عنهم • وإذا النية أقبلت لا تدفع

(قوله وليس في الكلام

مجاز لقوى) لأنه الكلمة

المستعملة في غير ما وضعه

للفلاحة مع فريتها في

الكلام أعني قوله وإذا

المنية أنشبت أطفالها

لفظ مستعمل في غير ما وضع

له على كلام المنصف وإنما

المجاز الذي في ذلك الكلام

هو إثبات شيء لشيء ليس

هو له وهذا مجاز عقلي

كإثبات الأنياب للربيع

على ما سبق (قوله

والاستعارة بالكتابة الخ)

عطف على قوله كل من

لفظي الخ (قوله فعلان

الخ) الأول التشبيه المضمر

والثاني إثبات لازم للشبه

بالشبه وقوله فعلان أي

لأفئذان والمجاز للقوى

من عوارض الألفاظ وهذا

وإن فهم مما سبق لكثرة

أعاده توطئة لقوله متلازمان

واعلم أن المنصف إنما

خالف القوم في المكنية

وأما التخييلية فهو موافق

لهم فيها بخلاف السكاكي

فانه خالفهم في كل من

المكنية والتخييلية كما

يتضح لك مذهبه فيما يأتي

(قوله متلازمان) أي كل منهما لازمة للآخر فلا توجد أحدهما بدون الآخر (قوله يجب أن تكون قرينة للكنية) فلا توجد التفضيلة بدون الكنية أي لأنها الوصف مع التصريحية وأمع مجاز آخر كانت ترشيحاذا الفرق بين الترشيح والتفضيل وإن كان كل منهما لازم للشيء به خصوصاً به أن الترشيح يكون في غير المكنى عنها والتفضيل يكون في المكنى عنها. فان قلت فبعض تصور بينهما فرق آخر سوى كون الترشيح التصريحية والمجاز المرسل وكون التفضيل قرينة للمكنى عنها. قلت فدفيل أن التفضيل لابد أن يكون به كل وجه التشبه أو قوامه كما هو الترشيح يكون بمطابق لازم مختص. (قوله والكنية يجب أن تكون قرينة لتفضيلة) أي عند المصنف كالقوم خلافاً لمالك الكشاف كما يأتي (قوله فخل قولنا إلخ) الأول فخل الاختلاف في قولنا إلخ وهذا جواب عما يقال كيف تقول أن الكنية والتفضيلة متلازمان مع أن التفضيلة قد وجدت بدون الكنية في المثال المذكور لا نه صريح فيه بالتشبيه هو كما ينبغي في المصرة منع في المكنية وحاصل الجواب بالنسبة لان الاختلاف في المثال المذكور ترشيح للتشبيه لا تفضيل إذ كما ترشح الاستعارة ترشيحاً للتشبيه وكذلك المجاز المرسل كما في الحديث والحاصل أن الترشيح لا يختص بالاستعارة التصريحية بل يكون للتشبيه ويكون للمجاز المرسل والمجاز العقلي ويكون للمكنى عنها بعد وجود قرينتها التي هي التفضيلة (١٥٧) ويصح جعله في هذه الحال ترشيحاً للتفضيلة الواقعة

قرينة للكنية لأنها ما
مصرحة كما يقوله السكاكي
أو مجاز عقلي كما يقوله غيره
وكل منهما يجوز ترشيحه
فصايط الترشيح أن يذكر
ما يلائم التشبه به أو المجوز
عنه أو الأصل الذي حق
الاستناد أن يكون له في
الاستعارة والمجاز المرسل
يعتبر بعد قرينتها وفي
التشبيه والمجاز العقلي يعتبر
مطلقاً أما مثله في التشبيه
فكما في قولنا أظفار المنيعة
الشبيهة بالسبع أهلك
فلانا وأما مثله في المكنى
عنها فكان يقال أنشبت
المنيعة أظفارها بفلان ولها

متلازمان إذا التفضيلة يجب أن تكون قرينة للكنية البتة والكنية يجب أن تكون قرينة بتفضيلة
الشيء فخل قولنا أظفار المنيعة الشبيهة بالسبع أهلك فلانا يكون ترشيحاً للتشبيه كما أن أطول كن
في قوله عليه الصلاة والسلام أسرعن خوقاً في أطول كن يد أي نعمة

لدى أسد شائق السلاح مقذف • فليد أظفار لم تسلم
وأما مثاله في المجاز المرسل فتكوله صلى الله عليه وسلم لا زواجه الطاهر أن أسرعن خوقاً في
أطول كن يدان اليد مجاز مرسل عن النعمة لمصلحة لها عن اليد الأطول الذي هو الانعام والتفضل
الذي أخذ منه أطول يناسب اليد الأصلية لان الانعام باليد ولكن يرد على هذا أن الانعام يلائم النعمة
أينا لتعلقه بها فيكون مشتقاً من الأصل والقرع فلا يكون ترشيحاً ومعنى أطول كن أكثر كن طولاً
ينفع الطامأى في تفضله وعطاء موجه على الطول الذي هو ضد القصر ليناسب اليد الأصلية فيكون ترشيحاً
يؤدى إلى خلو الكلام من الأخبار بكثرة الجود المقصود اللهم إلا أن يقال استمر الطول لا لا تساع في
العطاء فيكون ترشيحاً باعتبار أصله على ما تقدم وسنقره ثم أقصر به المصنف الاستعارة بالكناية وهو
أضمار التشبيه في النفس شئ لا مستندة في كلام السامع ولا هو مبني على المناسبة للقوة ما نعدم
وإذا المنيعة أنشبت أظفارها • ألقبت كل عجمة لا تنفع
ويجلى للشامتين أربهم • أقراب الدهر لا أنقض
حتى كائن للحوادث مروة • بصفا المشرق كل يوم تفرع

ليد وزئير وأما مثاله في التصريحية فكما في قوله
وأما مثاله في المجاز العقلي فكما في قوله
فانه بعد ما شبه اليد بالسلطان وعبر به عنه أسنده إلى الأباطح جمع أبطح وهو المكان المقسم الذي فيه مدق الحصى استناداً لمجازاً أو اعتناق
المطى مناسب لما ثبت في السير حقيقة قومهم القوم فهو ترشيح للمجاز العقلي وأما مثله في المجاز المرسل فكما في قوله صلى الله عليه وسلم
لا زواجه الطاهر أن أسرعن خوقاً في أطول كن يدان اليد مجاز مرسل عن النعمة لمصلحة لها عن اليد أطول كن يدان اليد
لذلك المجاز لا نعلم ما خوف من الطول بالفتح وهو الانعام ولا عطاء وذلك للائم اليد الأصلية لان الانعام بما يكون بها. وقد يقال أن الانعام
والاعطاء كما يلائم اليد الأصلية لا يكون بها يلائم النعمة أي أنها متعلقة فيكون مشتقاً من كائين الأصل والقرع فلا يكون ترشيحاً ومعنى
أطول كن أكثر كن طولاً أي أفاضل اعطاء وجعل أطول كن ما خوذ من الطول بالضم وهو ضد القصر ليناسب اليد الأصلية فيكون
ترشيحاً يؤدى إلى خلو الكلام من الأخبار بكثرة الجود المقصود اللهم إلا أن يقال أنه استمر الطول بالضم لا لا تساع في النطاو كونه
فيكون ترشيحاً باعتبار أصله لا منقرين أن الترشيح يجوز ابتداءه على حقيقة لم يقصدها إلا القوم فهو مجاز باعتبار تملأ المكنى المجازي
المراد من اللفظ

(قوله ترشح المجاز أي المرسل كما علت (قوله هذا) أي افهم هذا (قوله بما ذكره المصنف) أي من أنها التشبيه المضعف في النفس (قوله لاستتدله كلام السلف) أي (١٥٨) لأنه لم ينقل عن أحد من السلف مثل ما ذكره المصنف (قوله ولا هو مبني على

ترشح المجاز هذا ولكن تفسير الاستعارة بالكتابة بما ذكره المصنف في لاستتدله في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية ومعناها ما أخوف من كلام السلف هو أن لا يصح بذكر المستعار بل بذكر رذيفة ولازمة الدال عليه فالمقصود بقولنا أنظر المنة استعارة السبع المنة كاستعارة الأسد للرجل الشجاع لأن المنة تصرح بذكر المستعار أعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازم وهو الانظار لثقل منتهى المقصود كما هو شأن الكتابة فالاستعارة ولعل السبع الغير المصريح به والاستعارة منه هو الحيوان المفترس والمستعار لهو المنة

بنشأ على المناسبة القوية فلان اضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظي لا غير معناه فيكون مناسباً لأن يدهى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز للقوى وما كونه لا مستدله في كلام السلف فلا يلم ينقل عن أحد منهم مثل ما ذكره المصنف نعم الشيخ عبد القاهر ذكر في معناه المصنف تخيلاً ما يناسب ما ذكره المصنف فقال في بدو السائل أن اليد ثبتت الشال مع أنها ليست من لوازمه لا لمعنى أطلقت عليه ونقلت بل لتدل على تشبيه الشيء بالمثلثة تصرف وبذلك لم يسم التشبيه الذي جعلت اليد لئلا عليه استعارة لا بالكتابة ولا بغيرها وإنما قال بالكتابة ولكن لا شيء يشار إليه إشارة حسية أو عقلية بل استعمل ليدل على التشبيه وأما السكاكى فيقول المنة في المثال السابق استعارة بالكتابة لأنها استعيرت السبع ادعاء وجعل التشبيه في الانظار على أنها تقلبت صورة وهيئة وسياق البصم مع ذلك المصنف فهذا من مذهبين في تفسير الاستعارة بالكتابة في عموها وإذا المنة أنشبت أنظارها والمذهب الثالث وهو أقدمها وأندمها بالتشبيه اللغوية ما يفهم من كلام السلف وهو أن إيجاد الاستعارة بالكتابة بان يكون ثم لفظة استعارة بعد المنة في التشبيه ولكن لا يصح بذلك اللفظ بل بذكر رذيفة الدال عليه المانزلة لينتقل منه إلى ذلك المستعار على قاعدة الكتابة في أن ينتقل من اللازم المسأوى إلى المانزوم فقوله أنظار المنة أنشبت بفلان يقصد بالانظار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارة المنة كاستعارة الأسد للرجل الشجاع فإذا استعمل هذا القصد فصح أن المنة تصرح بالمستعار المقصود الذي هو السبع بل كنيته عنه ونهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارة منه فيتحقق بهذا الاعتبار هنا مستعار منه وهو حقيقة الأسد الذي هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنة واللفظ المستعار وهو لفظ السبع الذي لم يصح به ولكن كنيته عنه برفعه لفظ السبع مناسب أن يدهى استعارة على هذا لأنه متقول حكما وكوه بالكتابة ومكنه بكنائه برفعه وأصح على هذا أننا وبهو هذا صرح صاحب الكشاف كما فهمه عن الأقدمين حيث قال ابن أسرار البلاغة ولما شاعنا في أن المقام إذا اقتضى الاستعارة

بمناسبة لغوية أي لأن اضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظي لا غير معناه حتى يكون مناسباً لأن يدهى بالاستعارة كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز للقوى وما كونه لا مستدله في كلام السلف فلا يلم ينقل عن أحد منهم مثل ما ذكره المصنف نعم الشيخ عبد القاهر ذكر في معناه المصنف تخيلاً ما يناسب ما ذكره المصنف فقال في بدو السائل أن اليد ثبتت الشال مع أنها ليست من لوازمه لا لمعنى أطلقت عليه ونقلت بل لتدل على تشبيه الشيء بالمثلثة تصرف وبذلك لم يسم التشبيه الذي جعلت اليد لئلا عليه استعارة لا بالكتابة ولا بغيرها وإنما قال بالكتابة ولكن لا شيء يشار إليه إشارة حسية أو عقلية بل استعمل ليدل على التشبيه وأما السكاكى فيقول المنة في المثال السابق استعارة بالكتابة لأنها استعيرت السبع ادعاء وجعل التشبيه في الانظار على أنها تقلبت صورة وهيئة وسياق البصم مع ذلك المصنف فهذا من مذهبين في تفسير الاستعارة بالكتابة في عموها وإذا المنة أنشبت أنظارها والمذهب الثالث وهو أقدمها وأندمها بالتشبيه اللغوية ما يفهم من كلام السلف وهو أن إيجاد الاستعارة بالكتابة بان يكون ثم لفظة استعارة بعد المنة في التشبيه ولكن لا يصح بذلك اللفظ بل بذكر رذيفة الدال عليه المانزلة لينتقل منه إلى ذلك المستعار على قاعدة الكتابة في أن ينتقل من اللازم المسأوى إلى المانزوم فقوله أنظار المنة أنشبت بفلان يقصد بالانظار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارة المنة كاستعارة الأسد للرجل الشجاع فإذا استعمل هذا القصد فصح أن المنة تصرح بالمستعار المقصود الذي هو السبع بل كنيته عنه ونهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارة منه فيتحقق بهذا الاعتبار هنا مستعار منه وهو حقيقة الأسد الذي هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنة واللفظ المستعار وهو لفظ السبع الذي لم يصح به ولكن كنيته عنه برفعه لفظ السبع مناسب أن يدهى استعارة على هذا لأنه متقول حكما وكوه بالكتابة ومكنه بكنائه برفعه وأصح على هذا أننا وبهو هذا صرح صاحب الكشاف كما فهمه عن الأقدمين حيث قال ابن أسرار البلاغة ولما شاعنا في أن المقام إذا اقتضى الاستعارة

والنفس راغبة في رغبها • وإذا رد إلى قليل تقدم تشبه المنة بالسبع في اغتيال النفوس والقهر والطمع من غير تفرقة بين نفع وضار فإن المنة لا توفّر أحداً ولا تتوى فيها مستحق النفع والضرر كأن السبع لا يعرف حقيراً ولا عظيماً بل يقتال من وجده فأنبت للينة الانظار التي لا يكمل ذلك أي الاعتقال في السبع بدونها تحبب بالكتابة في التشبيه وليس لمنة شيء موجود حساً أو عقلاً يكون شبهة بالانظار بل هو أمر موجود في المنة على سبيل التوهم فلذلك سميت تخيلية وقد قدم المصنف في الإيضاح الاستعارة بالكتابة إلى قديمين أحدهما كان الأسمي المذكور معها المختص به المشبه به أمر الأيكمل وجه الشبه في المشبه به وهو هذا البيت مثال لهذا

المقصود استعارة به وهو السبع (قوله كما هو شأن الكتابة) أي فإنه ينتقل فيها من اللازم المسأوى إلى المانزوم والمحالين أن قولنا أنظار المنة أنشبت بفلان يقصد بالانظار فيه أن تكون كناية عن السبع المقصود استعارة المنة كاستعارة الأسد للرجل الشجاع فإذا استعمل هذا القصد فصح أن المنة تصرح بالمستعار المقصود الذي هو السبع بل كنيته عنه ونهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارة منه فيتحقق بهذا الاعتبار هنا مستعار منه وهو حقيقة الأسد الذي هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنة واللفظ المستعار وهو لفظ السبع الذي لم يصح به ولكن كنيته عنه برفعه لفظ السبع مناسب أن يدهى استعارة على هذا لأنه متقول حكما وكوه بالكتابة ومكنه بكنائه برفعه وأصح على هذا أننا وبهو هذا صرح صاحب الكشاف كما فهمه عن الأقدمين حيث قال ابن أسرار البلاغة ولما شاعنا في أن المقام إذا اقتضى الاستعارة

كانستعارة الأسد للرجل الشجاع فإذا استعمل هذا القصد فصح أن المنة تصرح بالمستعار المقصود الذي هو السبع بل كنيته عنه ونهنا عليه بمرادفه لينتقل منه إلى المقصود استعارة منه فيتحقق بهذا الاعتبار هنا مستعار منه وهو حقيقة الأسد الذي هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنة واللفظ المستعار وهو لفظ السبع الذي لم يصح به ولكن كنيته عنه برفعه لفظ السبع مناسب أن يدهى استعارة على هذا لأنه متقول حكما وكوه بالكتابة ومكنه بكنائه برفعه وأصح على هذا أننا وبهو هذا صرح صاحب الكشاف كما فهمه عن الأقدمين حيث قال ابن أسرار البلاغة ولما شاعنا في أن المقام إذا اقتضى الاستعارة

(قوله فل صاحب الكشاف) هذا سندنا نقله عن السلف وحيث قال المراد بهم صاحب الكشاف ومن قبله ومن معه (قوله ان من اسرار البلاغة الخ) أي اذا كان المقام مقتضى الاستعارة دون الحقيقة بان كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في مدح أو ذم أو كان المقام مقام خطاب الذي دون النبي فان من لطائف تلك البلاغة التي هي الاثنان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار الخ) وانما كان ذلك من اسرار البلاغة لان التوصل الى المجاز بالكناية عذب واغنى عن ذكر نفس المجاز كالإغنى (قوله من ذكر الشيء) أي اللفظ (قوله ثم مرص وا الخ) أي يشيروا بانه مرص ونصر (قوله من روادف) أي لوزمه أي لوزم معناه (قوله على مكانه) أي فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضمر في النفس وادى أنه فر من أفراد واستدير اسمعه على طريق الاستعارة بغير من أقرانه أي فقد شبه الشجاع بالأسد تشبيها مضمر في النفس وادى أنه فر من أفراد واستدير اسمعه على طريق الاستعارة بالكناية وثابت الافتراض تخيل وهو عند صاحب الكشاف مستعار لاهلاك الأقران فهو استعارة تحقيقية قريبة للكناية (قوله فنيه تنبيه) أي في هذا الكلام تنبيه على أن الشجاع ثبت له الأسد به وأنه فر من أفراد وفتر من ذلك بشئ من روادف وهو الافتراض أن قلت المكى على هذا هو ثبوت معنى الأسد لا قلته فربكني عنه حتى يسمى استعارة بالكناية قلت الكناية لا الظاهر مثلا عن ثبوت معنى الأسد للكناية مثلا مسببة عن تبعه إطلاق لفظ السبع على النية فهذا الاعتبار كانت الألفاظ كناية عن اللفظ أيضا لاشاراه به (قوله وهو مرص في أن المستعار هو اسم المشبه بالمتروك) أي فصرح كلامه موافق لما هو مفقود من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكناية لانه مخالف للمعنى في قرنتها وذلك لانها عند السلف يجب أن تكون تخيلية وأما عند صاحب الكشاف فلا يجب أن تكون تخيلية بل قد تكون تحقيقية فضا بطرفتها عندها ان يقال ان لم يكن (١٥٩) المشبه لازم لشبه مرادف المشبه بكانت القرينة تخيلية كما في اظفار الخيل

قال صاحب الكشاف ان من اسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادف فينبهوا بذلك المرء على مكانه نحو شجاع بغير من أقرانه فنيه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا الكلام هو مرص في أن المستعار هو اسم المشبه بالمتروك صرحا المرء باليد كروا زمه دون الحقيقة لقصد التأكيد والمبالغة لمناسبة المدح أو يكون ذلك خطاب الذي دون النبي فان من لطائف تلك البلاغة التي هي أن يؤتى بالاستعارة المناسبة للمقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه أي يشيروا باليد كروا زمه من روادف فساووه فينبهوا بذلك المرء على مكانه أي على ثبوت القسم على ما قاله العصف هنا راسيا أي منه ما يقتضى خلافه والقسم الثاني ما يكون اللازم المذكور به بقول وجه الشبه في المشبه به ولما كان الوجهان متقاربين لم يصرح بهذا القسم في التخصيص بل اقتصر على التالين وأشار الى الثاني بقوله وكافي قول الآخر

المرء عالم في الثالث عند السلف تخيلية وهي اثبات النقص الذي هو من روادف الخيل للعهد واثبات الافتراض الذي هو من روادف الأسد للشجاع واثبات الاعتراف الذي هو من روادف المرء للعالم وأما صاحب الكشاف فيقول قد شبه العهد بالخيل في النفس بجمع (لأن كل فان العهد بطريق المتعاهد كإبراهيم بالاسماء بالخيل وادى أن العهد فر من أفراد الخيل واستدير اسمعه في النفس على طريق المكينة وشبه أبطال العهد بنقض طاقات الخيل واستعير النقص للإبطال واشتق من النقص ينقص بمعنى يبطلون على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية التسمية وفي المثال الثاني يقول أنشبه الشجاع بالأسد وادى أنه فر من أفراد واستعير في النفس اسمعه على طريق الاستعارة بالكناية وشبه بطش الشجاع وقلة لاقرائه بالافتراض الاسد واستعير اسم المشبه بالمشبه واشتق من الافتراض بغير من أقرانه بطل على طريق التصريحية الحقيقية التبعية وفي المثال الثالث شبه العالم بالمرء بجمع الانتفاع بكل وادى أنه فر من أفراد واستعير في النفس اسمعه على طريق الاستعارة بالكناية وشبه انتفاع الناس بالعالم بالاعتراض من المرء واستعير الانتفاع للانتفاع واشتق من الاعتراف بغير من أقرانه بطل على طريق الاستعارة التصريحية الحقيقية التبعية كذا قياس على ما ذكره قال العلامة الصغيرة السيد فان قلت اذا كان النقص واثبات من الافتراض والاعتراف على مذهب صاحب الكشاف استعارات مبهمة حارم اقتبس معانيها المراد بها المعصية فكيف تكون كتابات عن الاستعارات المكينة عنهما مع استعمالها في معنى هو لازم المشبه قلت هذه الاستعارات من حيث انها متفرقة عن الاستعارات الأخر المكينة بها جاءت كتابات منها فان النقص انما شاع استعماله في أبطال العهد من حيث تشبيه العهد بجلا فلا تزول العهد للخيل ومعوه بغير نزول البطانة مثلا تنقص بقولوا الاستعارة الخيل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقص للإبطال وقس على ذلك استعارة الافتراض والاعتراف فها تابت الاستعارة لا استعارة

وسيجي الكلام على ما ذكره السكاكي

السبع مثلا وتقرر معناه للتنبؤ به يعلم أن هذا الكتاب من قبيل الكتابات في النسبة للعلم بان الاظهار ليست كتابية عما تصور من السبع بل عن اثباته وان كان معناه تحققا بالدهوى المشبه وذلك نحو شجاع يقرئ أقرانه فان هذا الكلام فيه تنبيه على أن الاشباع بنقطة الاسدية وقرئ من ذلك بشي من رواد فهو الاقتراس المستعمل في اهلالك الاقران لا يقال المكتني عنه على هذا هو ثبوت معنى الاسد لالفظه فلم يكن عنده في سمي استعارة بالكتابية بل نقول انما كفي في الحقيقة فمعنى تشبيه المنية بالاسد فيعود لما ذكره المصنف من أن التخصيلة في اهل الدلالة على التشبيه لا نناقول كون الاظهار كتابية من ثبوت معنى الاسدية المنية يستدعي تبعية اطلاق اللفظ لا على معنى المنية بهذا الاعتبار كانت الاظهار كتابية عن اللفظ أيضا لا شعارها واما ذكر كلام المصنف في هذا فهو نهاية الكشف لان كون التخصيلة دليل على التشبيه كالموضوع مذهب لا يستلزم كونه دليلا على ثبوت معنى التشبيه بالشيء المستلزم لا اعتبار نقل اللفظ الذي هو مذهب غيره فظاهر مذهبه يتأني ما ذكرنا وان كانت الجملة في التشبيه تقتضي النقل لكن تصرع المصنف بالثبوت به بعد كون التخصيلة دليل على النقل لا يقال بصد ذلك كله لا يصدق أن اللفظ استعمل في غير معناه فلا يكون مجازا نحو ما يأتينا لا نقول المجاز القوي هو ما استعمل حقيقة أو تقدير فهذا المذهب احق من غيره واقرب لما تقرر تأمل فقد ظهر مما ذكرنا زخم شري أن فهم من كلام الاقدمين أن المستعمل في المثال لفظ السبع مثلا وقد ترك تصرع مجاز عن اليه بعض رواد فهو هذا الكلام ذكره في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقص في ابطال العهد بد تشبيه العهد باجل في كونه نوصة بين المتعاهدين كما يصل الجدل بين متطقيه ثم نظري شجاع يقرئ أقرانه وقد فهم من كلام الزمخشري أن قرينة الاستعارة بالكتابية قد تكون استعارة تصرع مجاز فان النقص على ما ذكره استعمل لابطال العهد وكذا الاقتراس استعمل لاهلاك الاقران ومع ذلك فكل منهما قرينة وذلك حيث يقتضي الخائن التشبيه في الاصل للمكتني عنه كاجل حنا فان استعارة النقص استعمال بد تشبيه العهد باجل اذ لم يستعمل النقص مستقلا عن العهد فكون صابطا لقرينة على هذا أن يقال ان كان للشب في المكتني عنها لازم يشبه ما يرادف الشبه كانت تلك القرينة منقولة استعارة حقيقة كافي ينقضون عهد الله وشجاع يقرئ أقرانه وان لم يكن للشب لازم يشبه الرديف كانت القرينة تخصيلة كافي اظهار المنية وانما حضم كون الاقتراس والنقص كتابية عن الاستعارة المكتني عنها مع استعمالهما في معنى هو لازم للشبه لانهما استعمال في ادى انه نفس اصلهما فكانا كتابيتين باعتبار الاشعار بالاصل وبه يعلم أن مذهب السلف لا يقتضي ملازمة التخصيلة للمكتني عنه الصمة كون قرينتها عندهم استعارة تصرع مجاز لا أن يدعي انها تصرع مجاز باعتبار المعنى المقصود في الحالة الزاهية وتخصيلة باعتبار الاشعار بالاصل وعلى ظاهر مذهب المصنف من التخصيلة استعملت في مناهضة حقيقة بقول نحو شجاع يقرئ أقرانه ليس من المكتني ولأن نطقه بشكر يركض فصحا • فلان حالي بالكتابة أطلق

فانه شبه الحالة الدالة على المقصود بالانسان سكنا في الدلالة على المقصود فثبت لها الانسان الذي بمقام الدلالة في الانسان وقد اورد على المصنف أن وقع فباري به السكاكي في أول الكتاب حيث قال هناك انه لو صح ما ذكره السكاكي من أن نحو أتب اليك بالكتابة لما صححت الاضافة في قولنا نهار صائم لبطان اضافة الشيء الى نفسه لانه صير المراد اليها الصائم فهذا لازم هنا لا نجعل الحلال استعارة بالكتابية والانسان استعارة تخيلية لانه شبه بالحال بان ان سكنا وذكر الانسان لانه

هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات المكتني عنها ولم تكن مقصودة في أنفسها بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الاخر كانت كتابية عنها وهذا لا ينافي كونها في أنفسها استعارة على قياس ما عرفت من أن الكتابة لا تنافي ارادة الحقيقة فلا اقتراس مع كونه استعارة مصرحا بها كتابة عن استعارة الاسد للرجل الشجاع • بقي في آخر وهو أن ما أفاده كلام صاحب الكشف من أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك مشكل وذلك أن اللفظ المستعار من أفراد المجاز القوي المعروف بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له والاسد المتروك أمر مضمرة في النفس لم يقع فيه استعمال في غيرها وضع له اللهم الآن يقال مرادهم بقولهم في تعريف المجاز الكلمة المستعملة تحقيقا أو تقدير فأتأمل (قوله وسيجي الخ) جواب عما يقال أن الشرح لم يتعرض في الاستعارة بالكتابة هذا المذهب السلف ولم يتعرض هنا المذهب السكاكي فيها فإجاب الشرح بأن مذهبه فيها سياتي الكلام عليه فلا حاجة للكلام عليهما

(قوله وكذا قول زهير) هذا إشارة إلى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخصيل فيها بما يكون به قوام الوجه الذى هو أحد القسمين السابقين وإنما فى الجمع تقدم مثال آخر له للإشارة إلى أن من أمثلة الممكنة فيها ما يصح أن يكون من النصير بحجة الحقيقة على ما يقرره تأويل سبزه كرفيه والمراد بزهير المذكور زهير بن أبى سلى يضم السين وسكون اللام والدمج صاحب بانه سعاد القصيد والمنصورة (قوله أى سلا) هذان بيان للمعنى المراد من اللفظ وقوله مجاز انصب على الحال والمعامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلفة التفسير أى أقصره بإحالة كونه مجازاً وقوله من المصوح خبر ليتدا محذوف أى وهو أى محاشق من المصوح وخلاف السكر وهذا بيان للمعنى الأصلي من اللفظ وحاصل ما أراد به الشارح أن محاشق من المصوح الذى هو فى اللفظ والسكر والا فاقصمنا أطلقه الشاعر وأراد به السالو الذى هو زال العشق من القلب والرجوع عنه فشببه السالو الذى هو زال العشق بالمصوح الذى هو زال السكر والا فاقصمنا بجمع انتفاء ما يشبه من المرائد والمصالح واستعار اسم المشبه به للشبه ثم اشتق من المصوح (١٦١) محاشق بجمع سلا فصحا بمعنى سلا كقوله الشارح

استعارة نصير بحجة تبعية
هنا والاولى للشارح
أن يقول من المصوح بمعنى

(وكذا قول زهير محاشق) أى سلا مجازاً من المصوح خلاف السكر (القلب عن سلبى وأقصر بطله) يقال أقصر من الشيء إذا أقلع عنه أى تركه وامتنع عنه أى امتنع بطله عن موزك به محاشق

عنه أى شيء وكذا نحو بقتنض عهد الله بل يكون الأفراس والنقض نصير بحجتين تعيينين والهدى
تجريد فى الثانية والأفراس والشباع تجريد فى الأولى وذلك يخالف مادقته الزخمرى فيها حتى ادعى
أن ذلك من لطائف البلاغة وإنما كان ذلك من لطائف البلاغة لأن التوصل إلى المجاز بالكناية أغرب
وأقصر من ذكر نفس المجاز كما لا يخفى ثم أشار إلى مثال آخر فيه الاستعارة بالكناية والتخصيل فيها بما
يكون به قوام الوجه الذى هو أحد القسمين السابقين وإنما فى الجمع تقدم مثال آخر فيه للإشارة إلى أن
من أمثلة الممكنة فيها ما يصح أن يكون من النصير بحجة على ما يقرره وتأويل سبزه كرفيه فقال (وكذا
قول زهير محاشق) من المصوح وهو الاقاصم من السكر استعير هنا للسلاور ارتفاع العشق والرجوع عنه
بجمع انتفاء ما يشبه من المرائد والمصالح فصحا بمعنى سلا (القلب عن) حب سلبى وأقصر بطله) يقال
أقصر من الشيء إذا أقلع عنه وتركه عدم القدرة عليه وقصر عنه إذا تركه عدم القدرة عليه وبطل
القلب إليه أى الهوى وبمعنى أقصر بطل القلب امتنع عنه تركه محال الأولى فملى هذا الاحتياج إلى أن
يجعل الكلام من باب القلب وأن الأصل أقصر القلب عن بطله وهو ما لم أن الاسناد إلى الباطل مجازى
لازم لأن لبان المتكلم وقد أضاف الانسان إلى الحال الذى هو مضاف الى انبسان فقد أضاف الشيء إلى
نفسه (قوله وكذا قول زهير

محال القلب عن سلبى وأقصر بطله * وعرى أفراس الصباور وراحله
أن المذكور فى الصحاح
وغيرهم كتب الأفعان
أقصر مشروط بكون فاتله
ذافقوة واختيار التعدية
بمعنى قال فى الصحاح

محال القلب عن سلبى وأقصر بطله * وعرى أفراس الصباور وراحله
(قد جعله فى المفتاح فصلاً ثالثاً وهو ما حذل أن تكون حقيقة أو تخيلية فلذلك جوز فيه فى
الإيضاح وجهين أحدهما هو الذى بدأ به فى كلامه فى النقض أن تكون استعارة تخيلية أى يكون
لفظ الصباور يراد به أن يكون له ما كان يركبه من الحب والجهل والى وأعرض عن معارضة فطلت

(٢١ - شرح)
قلت قصرت عن الشيء بالالف وبطل القلب إليه أى الهوى فهو ليس ذافقوة واختياراً وحيداً فكيف يصح اسناد أقصر إليه فى الكلام
الشاعر وأجاب بعضهم بأن فى قول الشاعر وأقصر بطله قلباً لا أصل وأقصرت عن بطله حق أقصر أن يسند لذى القدرة وتعدى
لنفسه كالباطل بمن قلب الكلام وجعل الباطل قاعاً بعد أن كان مجرداً والضمير مضاعف إليه وأجاب بجواب آخر وحاصله أنه لا حاجة
لذلك القلب لجواز أن يراد بالأقصر معناه المجازى وهو مطلق الانتفاع لا الامتناع مع القدرة كما هو معناه الحقيقى فقول الشارح يقال
أقصر أى فلان عن الشيء وقوله أى تركه وامتنع عنه أى مع القدرة عليه وهذا إشارة لبيان المعنى الذى هو الإشارة إلى أن
عنه أى تبنى بطل القلب بغير تعدى فقول الشاعر وأقصر بطله تفسير من ادشارة إلى أن المراد من الأقصر معناه المجازى وهو مطلق
الامتناع وقوله تركه أى تركه الباطل ذلك القلب ملتصقاً به لا على وهو الخلو من التعلق تفسير قوله أى امتنع بطله منه

فبمقتضى أن يكون استعارة تخيلية وإن يكون استعارة حقيقة أمّا التخييل فأن يكون أراد أن بين أنه ترك ما كان يرتكبه أو أن المحبة من الجمل والتي وأعرض عن معاودته فبطلت آلا نه كأي أمر وطنته النفس على تركه فانه لم يزل لا تفقط

(قوله وعري أفراس الصبا) يحفل أن يكون نائب الفاعل ضمير القلب وأفراس بالمتب معفولة الثاني أي عرى القلب أفراس الصبا ورواحل الصبا والرواحل جعر حله وهو البعير القوي في الاسفار ومعنى تسمية القلب بعن أفراس الصبا وعن رواحه أنه يحال بينه وبين تلك الأفراس والرواحل بحيث تزال عنه وبمقتضى أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سر وجها وعن رحالها التي هي آلات ركوبها لأعراض عن السير المحتاج إليها فيه (قوله أراد زهيرا) فبطلت أن البيت المذكور بمقتضى أن تكون الاستعارة المعتدلة بالكناية وأن تكون تحقيقية فآثار المصنف التي تحقق معنى الاستعارة بالكناية في البيت والبيان المراد به على تقدير وجود تافيه بقوله أراد الخ وأشار إلى تحقيق معنى الاستعارة الحقيقية فيمؤلى بيان المراد به عن تقدير وجود تافيه بقوله بعدد محط على الخ وأعم أنه عند حمل الاستعارة في البيت على التحقيقية ينفي الاستعارة بالكناية عند المصنف وكذا عند القوم لأنهم يقولون أن المكتبة والتخيلية فلتان لا توجد أحدهما بدون الأخرى وأما على مذهب صاحب الكشف من جواز كون فرينة المكتبة تحقيقية فلاتنى (١٦٢) المكتبة عند الحل على الحقيقة (قوله أن بين) أي هذا الكلام

(وعرى أفراس الصبا ورواحله أراد) زهير (أن بين أنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجمل والتي وأعرض عن معاودته فبطلت آلا نه) الضعيف عن معاودته وآلا نه لما كان يرتكبه

بناء على أن الأفعال ترك الشيء مع القدرة عليه (وعرى) القلب (أفراس الصبا ورواحله) أي ورواحل الصبا ومعنى تسمية القلب أفراس الصبا أن يحال بينهما وبين تلك الأفراس وزوال عنه وبمقتضى أن يكون نائب فاعل عرى هو الأفراس فيكون المعنى أن أفراس الصبا ورواحله عريت من سر وجها وآلات ركوبها ويكون ذلك كناية عن ترك الانتفاع بها في الاسفار وعلى كل حال فهو بما يلزم التشبيه فيكون تخيلا فآثار المصنف أشار إلى تحقيق معنى الاستعارة بالكناية في البيت وإلى بيان المراد به على تقدير وجود الاستعارة المذكورة فيه بقوله (أراد) زهير (أن بين) هذا الكلام (أنه ترك ما كان يرتكبه) أي بفضله (زمن) أي في زمن (المحبة والهوى لسلوى وأضرابها (من الجمل والتي) بيان لما المراد بالجمل والتي الأفعال التي بعد مرتكبا جاهلا بما ينبغي له في دينه أوفى آخرته وبعد بسببها أهل التي أي عدم الرشد لارتكابه ما يهوى عليه بالضرر من المعصية وما ينكره العقلاء (وأعرض) عطف على ترك أي ترك ما كان يتقدم من الجمل والتي وأعرض (عن معاودته) بالزعم على ترك الرجوع إليه (ف) لما أعرض عنه (بطلت آلا نه) التي توصل إليهم من حيث أنه توصل إليهم من الجمل والمحال والمأل آلا نه فبطلت الصبا بمحبة من جهات المسير كالخيل والتمارة وقد قضى من الوطى فاهملت آلا نه فاهملت لها الأفراس والرواحل على سبيل الاستعارة بالكناية فالصبا هي هذمان الصبوة بمعنى الميل إلى الجمل بالجمل والتي الأفعال التي

(قوله يرتكبه) أي يفعله (قوله زمن المحبة) أي في زمن المحبة فهو منصوب على التارضية وأعترضه المصام بأنه لا دلالة في الكلام على ترك ما كان يرتكبه من المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق وإنما يدل على ترك ما كان يرتكبه في حبس سلمى إلا أن يراد بسلمى جنس المحبوب كما قد يراد بحمات السخى أو بمجمل الذي المحبة للعداء أي محبة سلمى تأمل (قوله من الجمل والتي) بيان لما المراد بالجمل والتي الأفعال التي

يعدم تركها جاهلا بما ينبغي له في دينه أوفى آخرته وبعد بسببها من أهل التي أي عدم الرشد لارتكابه ما يهوى عليه بالضرر من المعصية وما ينكره العقلاء (قوله وأعرض عن معاودته) عطف على ترك أي أنه ترك ما كان يرتكبه من المحبة من الجمل والتي وأنه أعرض عن معاودته فبطلت آلا نه كأي أمر وطنته النفس على تركه فانه لم يزل لا تفقط (قوله) بطلت آلا نه أي فلما أعرض عما كان يرتكبه من المحبة من الجمل والتي بطلت آلا نه التي توصل إليهم من حيث أنها توصل إليه من الجمل والمحال والأخوان والأعوان والمراد بطلانها تعظم أفعالهم من بطلان الجبريل التي تعطل لأن بطل الشيء بطل ما بهي لأن المترتب على الأعراض عن الشيء أنعمها تعطل آلا نه لادهاها وليس قوله فبطلت آلا نه تفسير لقوله وعرى أفراس الصبا ورواحله كما فهم بعضهم والألزم وكون الأفراس والرواحل أوتربتها استعارة حقيقة كما تأي في الوجه الثاني باحثة عليه المقتضى خروج الكلام عن وجود الاستعارة المكتبة عنها فبطل ما كان ترك معاودته الشيء وهجرته استعارة بالظلال ما توصل إليهم من حيث أنه توصل إليه يرتب قوله فبطلت آلا نه على ذلك الترك وما الأفراس والرواحل وتربتها والتعري عنها فبطل حقيقة أنها تخيل والفضل عند المصنف على حقيقة كما تقدم

ففيه الصابحة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر فأملت آلائها فتمتعت فأنبت له الأفراس والراحل فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل إلى الجبل والتمتدح ولا بمعنى الفتاة

(قوله فتبهر الصبا الخ) أي أنه لما أراد أن يبين ما تقدم زعم أن يكون الصبا بالكسر مع قصر وهو الميل إلى الجبل الذي أمهله وأعرض عنه فتمطلت آلائه بمنزلة جبهة من الجهات أعرض عنها بعد قضاء الوطر فنبه على نفسه ذلك الصبا بجهة من الجهات التي يسار إليها لاجل تحصيل حاجة كتحية الحج ووجه الغزو وجهه التجارة الخ فقول المصنف كالحج الخ على حذف صنف كما علمت وهذا بناء على أن المراد بالجهة ما يتوجه إليه المسافر لاجل تحصيل غرض وقال سم المراد بجهة المسير الغرض الذي يسير السائر لاجله كالحج وطلب العلم والتجارة الخ وحيث فلا حاجة إلى تقدير (قوله الوطر) أي الحاجة إلحاحا على ارتكاب السفر تلك الجهة (قوله فأملت) أي فماتت من الوطر فأملت آلائها الموصلة إليها مثل الأفراس والراحل والأعوان والأقوات السفر بقوله القرب وغير ذلك (قوله ووجه التبع الخ) أي فهو مركب من عدة أمور وفيه إشارة (١٦٣) إلى أن وجه التبع في الممكنة قد يكون

مركبا قاله في الأطول (قوله الاشتغال التام) أي لاجل تحصيل المراد من الصبا والمراد من الجهة (قوله وركوب المسالك الصعبة) أي الصبا بعض ما يخص تلك الجهة أي (الأفراس والراحل) التي بها قوام جهة المسير والسفر ثابتات الأفراس والراحل استعارة تخيلية (فالصبا) على هذا التقدير (من الصبوة بمعنى الميل إلى الجبل والتمتدح) يقال صبا يصبو صبوة وصبوا أي مال إلى الجبل والتمتدح

والأخوان والأعوان فالصغير في معادته وآلائه عائدان على ما في قوله لما كان يرتكب وهو ظاهر وليس قوله فتمطلت آلائه تفسيراً لقوله وعرض أفراس الصبا والأعوان كون الأفراس والراحل أو تعرضها لاستعارة دقيقة كما في الوجه الثاني المقتضى لخرج الكلام عن وجود الاستعارة المعنى عنها فيه بل كان ترك المعادة والثمن وجعرا منه مستلزما لبطان ما وصل إليهم حيث أنه وصل إليه ترتب قوله فتمطلت آلائه على ذلك الترتل وأما الأفراس والراحل وقهرتها والتمتدح فإلى حقيقة أنها تخيل والتبديل عند المصنف على حقيقته كما تقدم فلما أراد زعمه ما تقدم لم يكن كون الصبا بكسر الصاد مع قصر وهو الميل إلى الجبل والتمتدح الذي بين أنه أعرض عنه أمهله فتمطلت آلائه بمنزلة جبهة من الجهات التي أعرض عنها بعد قضاء الأوطار (ففيه حيثئذ) ذلك (الصباحية من جهات المسير) أي من الجهات التي يسار إليها (كجهة الحج) كجهة (التجارة قضى منها) أي من تلك الجهة (الوطر) أي الحاجة إلحاحا على ارتكاب السفر إليها (فلماتت من الوطر) (أملت آلائها) الموصلة إليها طلبا قضاء الأوطار لان اتخاذها تلك الأوطار وقد قضيت وذلك مثل الأفراس فلا استعارة بالكناية هو لفظ الصبا وهو التشبه والمشبه بجهة السفر كالحج والتجارة فجميع ما بينهما من الجهد والمثقة والاهتمام لازم التشبه به وهذا السفر الأفراس والراحل فذكرها استعارة تخيلية

ما تقدم المسافات بدون الأفراس والراحل بل بالمشي وحيث قالنا سببها كماله لا قوامه قلت الكرم في السير المعتبر وهو الذي يشق به الوصول بسرعته وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والراحل ولو باعتبار جمل زاد المسافر ومنه أو أن قوله التي بها قوام جهة المسير بناء على الغالب لأن الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها إلى المشاق وهي التشبهها أقسام السفر فيها فاعلم أن الآلات فتعبر قضاء الوطر في عدم الوجه (قوله على هذا التقدير) وهو أن يكون هو التشبه بجهة المسير بها (قوله من الصبوة) أي مأخوذ منها فيفسر بمعناها وقوله لادن الصبا أي لا مأخوذ من الصبا بحيث يفسر بمعناه وهو الجمع بين الصبان ثم لما كان أخذه من الصبوة يصدق بأن يراد به الكون صبا فافهم السكاكي أي المصنف بقوله معنى الميل إلى الجبل الخ يراد عليه كذا في شرحنا العلامة عطية لاهوري (قوله بمعنى الميل إلى الجبل) أي إلى الأفعال التي يستمر تكملها فلا يفتني في دنياها وآخرته (قوله والتمتدح) أي والميل إلى الفتوة أي المروءة والكرم وتستعمل في استيفاء الذات وهو المراد هنا اه سيراى (قوله يقال صبا) بفتح الصاد والباء (قوله وهو صبا) بضم الصاد والباء وتثنية الواو

(قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد مفرّد بمعنى المصحح يقال صحّحه الله فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة لا كبرين كسر الصاد على أنه جمع صحيح كتر يفز طرفا وبعض الأدباء في استعارته هذا الكتاب مخاطب البعض الرّضاء مولاي وأفيت بالطلب بالهناك الصحاح فليس ذلك بمنكر (١٦٤) الصرائف وحل في لاقى سى * للبركي بلى صحاح الجوهر

(قوله بالفتح) أى بفتح كذا في الصحاح لا من الصبا بالفتح يقال صبي صبا بمنزل مع صبا أى لمب مع الصبيان (ويجمل أنه) أى زهرا (أراد) بالافراس والرواحل (دواى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات

والرواحل والأهوان وأوقات السفرية ومن ادتهوا وجه التشبيه بينهما الشغل التام بسبب كل منهما لاستيفاء مراد الصبا واستيفاء المراد من الجهة وركوب الماء الشغل الصعبة في كل منهما من غير ما لا في ذلك الشغل بما يمكنه تعرض فيه ولا احتراز عن معركة تتلحق حتى قضى بذلك الشغل الوطر فأهمل الآلات كل منهما فوجه التشبيه يدخل فيه قضاء الوطر والأهمل لأن التشبيه إنما هو باعتبار الفراغ والأهمل بعدمه محتمل أن يرد بالصبا ما يدعوى اليمين الجرائم فيكون الوجه الشغل لا استيفاء تلك الجرائم واستيفاء المراد من الجهة بل هو على كل ما شئت لغيره كون الشغل لطلق الاستيفاء فصار التشبيه المذكور استعارة بالكناية لا غير في النفس (ف) احتاج إلى قرينة من التفسير (ولذلك) أثبت (هـ) أى للصبا بالمعنيين السابقين بعض ما دونه خصص بذلك الجهة وأثبت (هـ) (الافراس والرواحل) التي بها قوام الوجه في جهة السير والسفر وإنما قلنا بها قوامه بناء على الغالب لأن الغالب في الجهة البعيدة التي يحتاج فيها إلى مشاق وهي التشبيه بالانعدام السفر فيها بالانعدام الآلات لينعدم قضاء الوطر فيعدم الوجه أو بناء على السير المعتبر المحقق به الوصول يسرع عتوا لا تفسير بوجوده إنما يكون المناصب أن بها كماله لا قوامه كما قال فصار إثبات الافراس والرواحل بناء على هذا التشبيه تحيلا لأنها من خواص المشبه به واستعملت على حقيقتها مع المشبه (فالصبا) على هذا التقدير وهو أن يكون هو المشبه (من) الصبوة بمعنى الميل إلى الجمل والفتوة وقد تقدم بيان ذلك بقول صبا بالصبا بالضم وكسر الصاد وصبوة وصبوا أى مال إلى الجمل والفتوة هو المراد بالفتوة الأفعال المرتكبة في حال الشباب وتفسير الصبا بما ذكره موجود في الصحاح للجوهرى وليس هو الصبا بفتح الصاد والماء بمعنى اللعب مع الصبيان يقال صبي صبا بمنزل كمنع صبا ما عاد اللعب مع الصبيان وأعماله يمكن كذلك لأن لا يتأتى فيه التشبيه المذكور إلا على تكلف ولم نحترز بقولنا على هذا التقدير عن الاحتيل الآتي فإنه لا يتأتى فيه التشبيه بالصبا بمعنى اللعب مع الصبيان إلا بتكلف أيضا كما لا يخفى وسنشير إليه (ويجمل أنه) أى زهرا (أراد) بالافراس والرواحل (دواى النفوس وشهواتها) من عطف المراد في هذا الجمل إذا دلواى هنا هي الشهوات (والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات) فإن أراد بالقوى الحاصلة في الاستيفاء ما يحمل على الاستيفاء في الشهوات والدواى المذكورة أيضا وإن أراد ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الرّوحاني والبدني كان من عطف الماين وعلى كل حال فوجه التشبيه بين الدواى وما ذكره وبين الافراس والرواحل كون كل منهما آلة لتفصيل ما لا يحل الإنسان عن المشقة في تحصيله وأشار إلى الاحتيل الثاني بقوله ووجه محتمل أنه أراد دواى النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات أو الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباعها في الأرباب الصبا كلال والاخوان فتكون استعارة الافراس حيث قد تحققت على التقديرين لكون المشبه المترادفا حقيقة قلبا على الأول وحسبا

لشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية عطف الشهوات على دواى النفوس أو في كلام المصنف من قبيل عطف المراد لأن الدواى هنا هي الشهوات (قوله والقوى الحاصلة لها) أى للنفوس في استيفاء اللذات إن أراد بالقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات ما يحمل على الاستيفاء في الشهوات والدواى المذكورة وتوحيدها فتكون العطف مما إذا لم يكن بينهما ما تستعين به النفوس من الصحة والفراغ والتدبير والجهد الرّوحاني والبدني كان من عطف المنابر

أوالاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع التي الأوان الصبا

(قوله أو أرادها) أي بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرة في اتباع التي مثل المال والأعوان فشبّه تلك الاسباب بالافراس والرواحل جميعاً أن كلّهم على محسب المقصود واستعاره اسم التشبيه للشيء على طريق الاستعارة التصريحية (قوله) تتأخذ (منبتاً) يشهد بالخطأ وبخفيها مع ما للمرة أي يتجمع وتنفق ما يؤخذ من قولك تتأخذ هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعدد بعض (قوله في اتباع التي) أي عند اتباع أفعال التي أي هذه الاسباب لأنّ بعض بعضها في ارتكاب المنفعة لا في أوان الصبا فانها تدعو الشخص لتلك (قوله وعنوان للشباب) أي أوله وأقواه (١٦٥) وهذا تفسير الصبا فهو يشير إلى أن المراد بالصبا في البيت على هذا الاحتمال

(أو أرادها) (الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع التي الأوان الصبا) وعنوان الشباب مثل المال والمال والأعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتصح منهاها عقلاً إذا أردها للدواي وحسب إذا أردها أسباب اتباع التي من المال والمال مثل المنصف بثلاثة أسئلة الأول ما تكون الضميمة اثبات ما به كمال التشبيه والثاني ما تكون اثبات ما به قوام التشبيه والثالث ما يحتمل الضميمة والتحقيقية

(أوالاسباب) أي يحتمل أن يردها ما ذكره ويحتمل أن يردها بالافراس والرواحل الاسباب الظاهرة (التي قلما تتأخذ) أي تتجمع من قولك تتأخذ هذه الأمور إذا أخذ بعضها بعدد بعض فاجتمعت أي لتتجمع غالباً (في اتباع) أي عند اتباع أفعال (التي الأوان الصبا) وتلك الأشياء التي لا يتجمع غالباً إلا في وقت الصبا وعنوان الشباب هي مثل المال والمال والأعوان لكثرة المساعدين من الافران حيث لا وجود لها لاكتساب المال إذا ذلّ وإذا أراد زهير هذا التشبيه (ف) حيثئذ (تكون) الاستعارة أي الاستعارة المستعارة في البيت وهي استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لأن المعنى الذي نقله لفظ الافراس والرواحل يحقق عقلاً إذا أردها للدواي لأنها وجوده وقولهم تحس ويحقق حساً إذا أردها أسباب اتباع التي من المال والمال والأعوان والافران لوجودها حسب الصبا والشمود وأما قلنا لا يصح على هذا الاحتمال ولا على الأول أن يراد بالصبا اللعب مع الصبيان لأن اللعب مع الصبيان لا يناسب قوله سلا القلب عن سلى ولا تناسبه الافراس والرواحل ولا استعارة المال أن يراد بالصبا فعل أفعال أهل الهوى وشبان فيقولون في التفسير الأول وينبغي أن يعلم أن كون الاستعارة تحقيقية لا ينافي وجود المكنى عنه أي ما تقدم في منذهب السلف وأما ذلك على منذهب المنصف وأما زاد هذا المثال مع كونه بناء على أن الاستعارة فيه بالكتابة داخلية في القسم الثاني للإشارة إلى أن من الأمثلة ما يمكن فيه اعتبار الأمرين أعني الاستعارة بالكتابة والتحقيقية ولذلك

على الثاني ويكون لفظ الصبا حقيقة تعزى التقدير في البيت استعارة تبعه ونظير البيت في نحو ز الوجين قوله تعالى واخضف لها محتاج النذل من الرحمة وقوله تعالى فأذا فها الله ليس الجوع والخوف على ما ذكره السكاكي وإن كان المنصف قد خرم بأنها حقيقية فإن قلت المنصف يرى أن الاستعارة بالكتابة حقيقة لغوية وقد جعل خلتها لفظ الصبا على الاحتمال الأول استعارة بالكتابة وجعله مجازاً عن الميل والجهل فقد جعل الاستعارة بالكتابة مجازاً قلته جواباً إن الصبا ليس مجازاً

والرواحل الشهوات ونسب الصبا بمعنى الميل بخلاف الاحتمال الأول فانه شبه الصبا بجميع جهات الميل فبالنسبة أن يراد بالصبا ما كان يرتكبه الافراس والرواحل على حقيقة (قوله مثل المال الخ) تمثيل للاسباب وقوله والمال بضم الميم أي ما يطلب ونال وعطنه على ما قبله من العطف العام على الخاص وعطف ما بعده عليه بالعكس (قوله ما تكون الضميمة) أي كلاماً تكون الضميمة فيمالج شاعر موصوفه والمائد تحذو على حدائقه أو بالهجزي نفس عن نفس ولا يصح أن تكون موصولة لأن المائد مجرور بحرف ليس الموصول مجرور به (قوله والثاني ما تكون اثبات الخ) أي والثاني كلاماً تكون الضميمة فيه اثبات الخ (قوله والثالث ما يحتمل الخ) أي والثالث كلاماً يحتمل الاستعارة فيه الضميمة والتحقيقية ففاعل يحتمل ضمير عائذ على الاستعارة والتحقيقية بالنسبة مقول

ذكرناه فلا يمتنع العرض
لها وليبان ما فيها منها أنه
عرف الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيها هي
موضوعة له من غير تأويل

في الوضع وقال إنما ذكرت
هذا القيد بمعنى قوله من
غير تأويل في الوضع ليعتز به

فصل عرف السكاكي الخ

(قوله من الحقيقة الخ من
بمعنى في وفي الكلام حذف
مضاف أي في أحكام
الحقيقة ونظرية الفصل
في الباحث من ظرفية
الكل في أجزائه لأن الفصل
اسم للألفاظ المخصوصة
الدالة على المعاني المخصوصة
والمراد بالباحث القضايا
لأن الباحث جمع بحث
يعني عمل البحث وهو ثوابت
المحمولات للموضوعات
وعمل ذلك هو القضايا
ونظرية الباحث في
أحكام الحقيقة وبمعناها
من نظرية الدال في المدلول
أو أن من باقية على حالها
وهي للتبعيض أي من جهة
مباحث الحقيقة الخ (قوله)

فصل في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وقعت في المتناح
مخالفة لما ذكره المصنف والكلام عليها (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) أي غير العقلية (بالكلمة
المستعملة فيما وضعت هي لمن غير تأويل في الوضع واحتز بالقياد الأخير) وهو قوله من غير تأويل في
الوضع

سماه بعضهم الاستعارة المحضة لأنه فالامتثال على هذا ثلاثة الأول ما تكون فيه التخييلة هي إثبات ما به كمال
وجه التشبه والثاني ما تكون فيه ما قوامه والثالث ما يحفل بالتخييلة على أنها أقوام وأكوار ويحفل
بالتحقيق والتأويل يقع به تمييز المراد قرائن الأحوال فإن قلت ما المانع أن تكون كل تخييلة تحقيقية
فيقدر في أظفار أنسية تشبيه سكرات الموت وموجعها بالالظفار وبقدري لخلق الحال تشبيه أفعالها
المراد بالخلق في بديهة التمثال تشبيه قوة الشئ باليدوعلى هذا القياس فليس يقال ما من مثال إلا
ويحفل فيخرج في فهم المراد إلى تخصيص المتكلم على مراده أقر قرائن الأحوال قلت تشبيه أنسية
والحال والتشابه بمقابلتهما والظواهر المذكورة الوجود وكثيرا واستخراج لوازم يشبهها بعد تلك
التشبهة والظهور فيه خفاء وتصف قسمنت المسكن عنها في أمثالها فافهم

فصل في تعرض فيه المصنف لبعض كلام السكاكي في الحقيقة والمجاز والبعث معه في ذلك وذلك
أنه ذكر الاستعارة بالكناية والتخييلة على خلاف ما ذكره المصنف وعرف الحقيقة والمجاز بمآرد
عليه فيما بحث تعرض المصنف لما ذكره ولما رد عليه فقال (عرف السكاكي الحقيقة اللغوية) (احتز
بهذا عن الحقيقة العقلية التي هي أسناد الفعل أو معناه ما هو فليس غرضنا أن التكلم عليه
بالكلمة) أي عرفها بالكلمة الخ وهي جنس خرج اللفظ الماهل عنه وغير اللفظ المعلقا (المستعملة)
فصل خرج به اللفظ الموضوع قبل الاستعمال فلا يسمى حقيقة ولا مجازا كما تقدم (نبا) أي في معنى
الذي (وضعت في) أي تلك الكلمة (له) فصل خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت به بكل اصطلاح
فانه مجاز قطعاً وأغلطوا كانت الاستعارة موضوعة قطعاً على كل قول وإنما الخلاف في أنها مجاز لنوى
أدعى على ما تقدم بأنه فليق أنها مجاز عقلية فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها وأما ما يخرج المجاز
المرسل على أنها مجاز لنوى يحتاج إلى إخراجها إذا خرج بالوضع للاتفاق على وضعها لكن وضعها
للتشبه بتأويل أي ادعاء أن من جنس التشبه بالذي وضع له اللفظ أهلة احتاج إلى زيادة قبل إخراجها
ذهي مجاز لنوى على هذا وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء ووضع الاستعارة فيه
تأويل وادعاء فذلك إذ قيد قوله (من غير تأويل في الوضع) الذي استعملت تلك الكلمة تشبيهه فخرجت
الاستعارة بهذا لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع لئلا وبلى ذلك الوضع ولا يصدق عليها أنها
استعملت فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع وإلى هذا أشار بقوله (واحتز) السكاكي (بالقيد
الأخير) وهو قوله من غير تأويل في الوضع

عن الصبغة بل حقيقة فيها أيضاً كما يشبهه كلام الجوهرى الثاني أنه إنما أراد بكون الاستعارة
بالكناية حقيقة أنها غير مستعملة في مازوم اللازم المذكور الذي هو من خواص التشبه وبالأمر هنا
كذلك فإن الصبغة يستعمل في السفر الذي يلزمه الأفراس أما كون لفظ الاستعارة بالكناية يجوز به
عن معنى من المعاني فلا يمتنع ذلك

ص * (فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية الخ) ش هذا فصل يتضمن اعتراضات على
السكاكي في تعريف الحقيقة والمجاز والاستعارة وفي أقسام الاستعارة فنقل عن السكاكي أنه حد

إلى أن المراد باللغو بمقابل العقلية التي هي أسناد الفعل أو معناه ما هو بحيث تقتضيهما العرفية والشرعية (عن)
وليس المراد باللغو بمقابلها (قوله بالكلمة) هي جنس خرج عنه اللفظ الماهل وغير اللفظ المعلقا وقوله المستعملة فصل خرج به

عن الاستعارة في الاستعارة كعدم الاستعارة مستعملة فيها هي موضوعة على أصح القولين ولا نعلمها حقيقة بل نعلمها مجاز التولية البناء
دعوى المستعار موضوعا له - تعار له على ضرب من التأويل كما مر

الكلمة الموضوعه قبل الاستعمال فلا تسمى حقيقة ولا مجاز أو قوله فيها أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك الكلمة فصل
خرج بهالكلمة المستعملة في غير ما وضعت بكل اصطلاح فانه مجاز قطعا ونظا لم من غير تأويل في الوضع أي الذي استعملت تلك
الكلمة بسببه فصل ثالث خرجت به الاستعارة لانها كلمة استعملت فيما وضعت به في التأويل في ذلك الوضع بخلاف الحقيقة فانها كلمة
مستعملة فيما وضعت لمن غير تأويل في الوضع وإلى هذا أشار بقوله واحترز أي السكاكي في القيد الأخير الخ (قوله على أصح القولين)
متعلق بالاحتراز أي وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين ويصح أن يكون حال من الاستعارة متحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعة
قطعا على كل قول واما الخلاف في أنها مجاز لغوي بمعنى أن التصرف في أمر لغوي وهو اللفظ لانه استعمل في غير ما وضعت له ابتداء أو على
معنى أن التصرف في أمر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا أو ما للفظ (١٦٧) فهو متعمل فيما وضعت له على ما سبق بيانه فعلى

أنها مجاز عقلي فهي حقيقة
لغوية لا يصح انزاجها
واما ما يخرج به المجاز المرسل
وعلى أنها مجاز لغوي وهو
الاصح محتاج لانزاجها
بقيد زائد على قوله فيها
وضعت له لا لا يخرج
بالوضع لا اتفاقا على وضعها
لكن وضعها للنسبة بتأويل
أي ادعاء أنه من جنس
المشبه به الذي وضع له
اللفظ أصالة فلما بني السكاكي
تعريفه على هذا القول
الاصح وهو أنها مجاز لغوي
احتاج لزيادة لا لانزاجها
وذلك القيد هو أن وضع
الحقيقة لا تأويل فيه ولا
ادعاء ووضع الاستعارة فيه
تأويل وادعاء وهو معنى
قوله من غير تأويل في الوضع
(قوله) واما على القول بأنها

(عن الاستعارة على أصح القولين) وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع
لها الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ متعمل في معناه اللغوي فلا يصح
الاحتراز عنها (فانها) أي اما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها (مستعملة فيما وضعت له
بتأويل) وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به يجعل أفراد معينين متعارفين غير متعارف
(عن الاستعارة) واما احتج إلى الاحتراز عنها بهذا القيد بناء (على أصح القولين) وهو القول بأن
الاستعارة مجاز لغوي كما ذكرنا لاهاول ولعل في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه
به على ما تقدم لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له حقيقة واما استعملت في غير ما وضعت
له بالاصالة فاحتج إلى الاحتراز عنها كما بينا بالترجيح اذهب مجاز لغوي فلو دخلت في الحقيقة فقد حدها
وأما ما بيننا على القول بأنها حقيقة لغوية بناء على أنها استعملت فيما وضعت له حقيقة لان التصرف
وقع أولا في أمر عقلي بان جعل المشبه نفس المشبه به فلما جعل نفسه أطلق اللفظ على ذلك المشبه
لا على أنه مشبه به على أنه نفس المشبه به فقد استعملت في معناه الأصلي فكانت حقيقة لغوية فلا
يصح الاحتراز عنها بل يجب ادخالها في تقديم بيان ضعف هذا القول ثم بين وجه خروجها كما ذكرنا
بقوله (فانها) أي انما خرجت بهذا القيد المحترز به عنها وهو قولنا من غير تأويل في الوضع لان
الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) ولكن لا يصدق عليها أنها استعملت فيما وضعت لمن
غير تأويل بل فيما وضعت له (بتأويل) أي بواسطة التأويل بمعنى أن المعنى الذي استعملت
لها اصح كونه موضوعا له بتأويل وهو ادعاءه فيما وضعت له بالادعاء والتأويل في الاصل أن يجعل الشيء
ما لا يؤلف اليه يوفق بطلق على نفس المالك ولما كان تفسير الشيء وجهه على غير ظاهره بديل حاصله
الحقيقة لغوية بأنها الكلمة المستعملة فيما وضعت لمن غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الأخير وهو
قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة فانها على أصح القولين الناهية إلى أنها مجاز لغوي مستعملة
فيما وضعت له وضعها للتأويل وهو ادعاء أن أفراد جنس المتضمنين متعارفين وغيره والتمسار له داخل في

مجاز عقلي) أي مجاز سببه التصرف في أمور عقلية أي غير الفاظ كعمل الفرد الغير المتعارفين أفراد المعنى المتعارف للفظ مثل جعل
الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس الذي هو معنى متعارف لا لا مدق ليس المراد بكون الاستعارة مجاز اعتقاد على هذا القول لانه من
أفراد المجاز العقلي المطالع عليه فيما تقدم وهو اسناد اللفظ أو ما في معناه من غير هو له (قوله مستعمل في معناه اللغوي) أي وهذا
الفرد الغير المتعارف كالشجاع مثلا على لغوي لا لا سبب في الادعاء وجعل الاسد شاملا له (قوله فلا يصح الاحتراز عنها) أي لو جوب
دخولها في التعريف لانها من جهة المحذور على هذا القول لو انما ضعف ذلك القول لان الاستعارة ولو في التشبيه فيها حتى ادعى دخول
المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء واما استعملت في غير ما وضعت له بالاصالة فتأمل (قوله
بتأويل) أي بواسطة تأويل في الوضع أو ان البناء لا لا يستعملت فيما وضعت له أي فيما وضعت له لوضعها لتأويل يصر في الوضع من
الظاهر فان الظاهر فيه ليس الادعاء بل على سبيل التعيين

ثم عرف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

(قوله وعرف المجاز اللغوي) أراد به ما قبل الحقيقة اللغوية التي عرفها أولا وحيدنا فلما اراد به غير المعنى فيجعل الشيء والعرفي (قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه) أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة (قوله بالتحقيق) الباء للاستدراك متعقبة بالموضوع أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة موضعها للاستحقاق أي لتحقيقه أي تشييده وتقريره في أصله بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة فيها وضعت له موضوعا حقيقيا وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيها وضعت له الموضوع حقيقيا والتأويل لانه انما أخرج المستعملة في المعنى الموضوع وضعت حقيقيا لتأويلها بأن تكون الكلمة مستعملة فيها موضوعا وضعت لها التأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيها أدخل بالادعاء في جنس الموضوع بالتحقيق (قوله استعمالا في الغير) مقول مطلق لقوله المستعملة وإنما صرح به مع فهم من قوله المستعملة في غير ما هي موضوعه لوطئته لذكر الغير ليدل على بقوله بالنسبة لما قبله وحذفه وعلق قوله بالنسبة بغير من قوله في غير ما هي موضوعه لما صرح (١٧٨) لكنه صرح بطول النفل (قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها) متعلق بالضمير كما قال الشاعر

وحينئذ فالنوع المجاز
اللغوي هو الكلمة المستعملة

(وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة) في غير ما هي موضوعه بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

جعل معنى لفظ غير أصله فتعمل فيه أن لم يبدأ هو أصله ولا هو المعنى المحمول عليه أطلق على ذلك الحمل وذلك التفسير لفظ التأويل مجاميع ما يستعمل في كل منهما من ملابس كون الشيء جعل له مبدأ واستقرار في غيره ثم توسع فيه وأطلق على مطلق العدول للشيء عن أصله الى غيره كما هنا فان معنى التأويل في الوضع أن الوضع عدل به عن كونه تمييز للفظ للدلالة على المعنى بنفسه الذي هو الأصل الى أن جعل هو كون اللفظ بحيث يدل على ما جعل داخل تحت حقيقة غيره بالادعاء لان ذلك يصير كالمطلق عليه بالوضع الحقيقي فاطلافة على المعنى الاول من الفرعين وهو حمل اللفظ على غير ظاهره لدليل فصار حقيقة عرفية عند الاولين وعلى المعنى الثاني فصار مشهورا كذلك أيضا وقد تقدم ان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه الذي هو حاصل التأويل هنا يقرر معه كون اللفظ في المشبه مجازا متوقفا لا يجعل المشبه به مفردا من متعارف وغيره فمع تبرق لفظه من المعارف الى غيره وأما لولا ذلك الاعتبار لم يمتنع نقل (وعرف) السكاكي (المجاز اللغوي) الذي هو المقابل للحقيقة اللغوية التي عرفها أولا (بالكلمة المستعملة) أي عرفه بأنه هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعه لجنس المستعار منه بهذا التأويل ثم ذكر عنه انه عرف المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح التغايب مع قرينه متاملة من ارادته واتى بقيد التحقيق المتعلق بالوضع لتدخل الاستعارة في قسم المجاز على ما صرح من انها مجاز لغوي فانها مستعملة في وضعت لكن

في معنى مغاير للمعنى الذي
وضعت له الكلمة وضعت
حقيقيا وذلك المتأخرة بين
المعنيين بالنسبة الى نوع
حقيقتها أي الكلمة عند
المستعمل وأورد عليه أن
الحقيقة هي اللفظ ويجب
ان يكون نوع اللفظ آخر
وحينئذ فيض كلامه الى
قولنا المجاز هو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت
له بالنسبة الى نوع أي لفظ
آخر هو حقيقة لفظ اللفظ
المجازي فأسد مثلا اذا
استعمل في الرجل الشجاع

كان مستعملا في غير ما وضعت له بالنسبة الى كلمة أخرى حقيقة للكلمة أعني لفظ أسد فيكون لفظ أسد له كلمة أخرى حقيقة في ذلك اللفظ فصار هو المعنى لذلك اللفظ الواحد لكن ان استعمل في معنى كالحيوان المقترس كان فيه حقيقة وان استعمل في معنى آخر كالرجل الشجاع كان فيه مجازا وأجيب بأن إضافة نوع الى حقيقتها إضافة يائنه أي الى نوع هو حقيقة عند المتكلم بما هو حاصله أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له وضعت حقيقيا وذلك المتأخرة بين المعنيين بالنسبة الى كونها حقيقة أي بالنسبة الى استعمال الموضوع عند المتكلم فلفظا أصلا إذا استعمله الشرعي في الدعاء صدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لمعنى موضوعه ومما ربه لذلك بالنسبة الى معناها الحقيقي عند الشرعي لان الدعاء مغاير للأقوال والأفعال وكذا يقال في الاسد اذا استعمله اللغوي في الرجل الشجاع فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالنسبة لمعناها الحقيقي عند ودانها في بقوله بالنسبة الى الان التعريف بدون غير ما وضعت له غير ما وضعت له أما كونه غير ما وضعت له فلا دخول بعض أفراد الحقيقة فيه ككلامه يستعملها اللغوي في الدعاء فإنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق ذات الاركان يائنه في الدعاء مستعملة في غير الموضوع لفظي الجملة هي ذات الاركان وكذا يقال في الصلاة اذا استعملها الشرعي في الاركان أي أنه يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعه بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق الدعاء يائنه في الاركان مستعملة في غير الموضوع

لأن الجمله ولما كان التعريف بدون ذلك القيد صادقا بما ذكره من انهم أفراد الحقيقة احتج الى اخراج مثل ذلك بقوله بالنسبة الى نوع حقيقة وذلك لان القوي اذا استعمل الصلافة في الدعاء لم يصدق عليه ان الصلاة كلفه مستعملة في غير ما وضعت له في الجمله وهو الاركان الا ان تلك الميزة ليست بالنسبة للعنى الحقيقي للصلاة عند المستعمل بل عند غيره وهو الشارع وأما بالنسبة لتلك المستعمل فالصلاة مستعملة في ما وضعت له لاقى غيره وكذا يقال في الشرعي اذا استعمل الصلافة في الاركان وأما كون التعريف غير جامع بدون ذلك القيد فلا نه لا هذا القيد يخرج مثل لفظ الصلاة اذا استعمله الشرعي في الدعاء لانه يصدق أنه كلفه مستعملة فيها هي موضوعه في الجمله أى في اللغة ولما زاد هذا القيد دخل في ذلك في التعريف لانه يصدق على الصلاة حينئذ أنها مستعملة في غير ما هي موضوعه بالنسبة لنوع حقيقتها عند المستعمل وأما كونها مستعملة فيها هي موضوعه فلا فذلك ليس بالنسبة الى نوع حقيقتها عند المستعمل بل عند غيره فظهر لك ان هذا القيد المذكور في التعريف للدخال والخراج (قوله لمع ١٦٩) قريب من ان يخرج الكتاب وقوله في ذلك النوع أى النوع الحقيقي عند

مع قرينة مائة عن ارادته معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالتعريف واللام في التعريف للعهد أى المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه في اللغة أو الشرع أو العرف غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها الذي يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها للقوي فتكون مجازا لقوي يار على هذا القياس ولما كان قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها بالمعنى استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مائة عن ارادته معناها في ذلك النوع وقوله بالتعريف يعنى وضعت له موضوعا مباحا للتحقيق أى تيسره وتقريره في أصله بان يبقى على معناه الذي هو تيسير النفع لا للدلالة على المعنى بنفسه فخرج بقوله في غير ما وضعت له الكلمة المستعملة في ما وضعت له حقيقة وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة في ما وضعت له بالذات لانها ما تخرج المستعملة في الموضوع التحقيق لا بالتأويل ولعن بالتأويل أى أن تكون مستعملة فيها هي موضوعه فوضعا مباحا بالتأويل الذي هو كون اللفظ بحيث يستعمل فيها أدخل بالادعاء في جنس الموضوع له التحقيق ولما كان هذا الكلام يشتمل على حقيقة كالصلاة يستعمل في عرف اللغة في الدعاء لا كما يصدق عليها كلمة استعملت في غير ما وضعت له بالتحقيق لانها وضعت بالتحقيق لذات الاركان أيضا فهي في الدعاء استعملت في غير الموضوع في الجمله وهي ذات الاركان احتج الى اخراج مثل ذلك بان يقيد الوضع المعنى بما يفيد معنى فى اصطلاح الضابط معنى أى ما استعمل فيها هذا التكميل غير المعنى الذي وضعت له في اصطلاحه ولا شأن حينئذ نحو الصلاة اذا استعملها القوي في الدعاء لا يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح القوي ضرورة أنها استعملت فيها وضعت له في هذا الاصطلاح أى اصطلاح اللغة وانما يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح آخر وهو اصطلاح الشرع ولو لا هذا القيد أيضا خرج مثل لفظ الصلاة اذا استعمله بالتأويل لا بالتحقيق ثم أورد المصنف عليه أمرين أحدهما ان الوضع اذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل فلا حاجة الى قوله في حد الحقيقة في ما وضعت له بتأويل ولا حاجة الى قوله في حد المجاز بالتحقيق

المستعمل لقوي كان أو شرعا أو من أهل العرف (قوله متعلق بالتعريف) محصل وجهين أحدهما أن يكون المتعلق على ظاهره فيكون التقدير هكذا استعمالا في معنى مغاير للاستعمال في ذلك النوع من الحقيقة التي عند المستعمل فأنهما أن يكون التعلق معنويا بأن يكون الجبر ورعنا للغير فيكون التقدير استعمالا في غير كائنه مغاير وحاصله بالنسبة الى ذلك النوع والى ما ذكر أشار العلامة سم بقوله قوله متعلق بالغير أى تعلقا معنويا أو نحو لانه معنى المغاير (قوله للعهد) أى والتعريف المعهود هو غير ما وضعت

(٢٢ - شرح التلخيص رابع) ثم ان الذين ادعوا بغير ما غاير أفراد الحقيقة أعنى القوي والشرعية والعرفية ولاتين واحدا من تلك الأفراد لهذا أى بقوله بالنسبة الى نوع حقيقتها هذا كانت الكلمة موضوعه في عرف الشرع لعنى ثم استعملت في شئ آخر كانت مجازا شرعا وان كانت موضوعه في اللغة لعنى ثم استعملها القوي في معنى آخر كانت مجازا لقوي فكذا اذا كانت موضوعه في العرف لعنى واستعملها أهل العرف في غيره كان العرف عا أو خاصا كانت مجازا عرفا وقوله بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة أى بالنسبة الى نوع كون تلك الكلمة حقيقة (قوله حتى لو كان الخ) أى اذا استعمل القوي الصلاة في الاركان فان حقيقتها عند الدعاء فيكون قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة فتكون مجازا لقوي (قوله) ولما كان هذا القيد أى قوله استعمالا في الغير بالنسبة الخ وان كان عطا القيد بقوله بالنسبة الخ أو ما قوله استعمالا في الغير فهو طوطئة ذكر القيد معلوم من قوله المستعملة في غير ما وضعت له وهذا جواب عما يقال إن السكتى لم يقل في اصطلاح بالضابط فاختاره عنه تقول عليه وحاصل ما يجب به الشارح أن المصنف نقل عنه ذلك عن المعنى فور دعيه أنه لم ينقل عنه اللفظ الصادر منه فأجاب الشارح بأن ما حصل

اليه المصنف أوضح وأدل على المقصود (قوله (١٧٠) بمنزلة قولنا في اصطلاح الحج) إنما كان بمنزلة لان معناه أن المجاز هو الكلمة

بمنزلة قولنا في اصطلاح به الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف سقاية أخذنا بالخاص من كلام السكاكي فقال

الشارع في الدعاء لانه يصدق عليه أنه كلمة استعملت فيها هي موضوعه في الجملة أي في اللغة ولما زاد في اصطلاح الخطاب دخل لانه استعمال في غير ما وضع في اصطلاح الخطاب وهو اصطلاح الشرع ولا احتياج الى اخراج أو ادخال مثل ما ذكره بالقياس المثار الى ما ذكره الحد بعد ما ذكر ما يفيد ذلك وهو قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقته لو كان بكيفية التعبير عما ذكرنا يقتصر على قوله بالنسبة الى نوع حقيقته ويجعل اليا من طهقة الغير في قوله غير ما وضع له لكن زاد لفظة الاستعمال ليتبين أن المجرور وهو قوله في الغير يتعلق به ما لول عهد ذكره من الغير الاول واعاد الغير ليقين أن قوله بالنسبة يتعلق بالغير وعرفه بالأدلة بالإشارة الى أن المراد بالغير المذكور أن يادة البيان ولم يحرز بالتعريف عن شيء لا يتوهم غير ذلك ضرورة أنه لا معنى لقولنا المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضع له استعمالا في غير آخر بالنسبة الى نوع حقيقته بقوله بالنسبة الى نوع حقيقته اشارة لمعنى قولنا في اصطلاح الخطاب لان معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي هي له موضوعه بشرط أن تكون تلك المفارقة انما هي بالنسبة الى النوع الذي كان له حقيقة عند استعماله لتلك لأن كانت حقيقة النوع الذي هو الشرع لكون هذا المعنى الذي استعملت فيه غير بالنسبة اليه عند استعماله الذي هو الخطاب بصرف الشرع كان مجازا شرعيا لوعلى هذا القياس أي أن كان النوع الذي هو حقيقته النغوية كانت مجازا شرعيا لأنواعها في غير ما وضع له بالنسبة الى نوع حقيقته على ما ذكرنا ثم لما فعل هذا الحد الكناية لانه قد تستعمل في غير معناه بالنسبة الى نوع حقيقته زاد في الحديث أيضا قوله مع قرينة مانعة عن ارادة الاصل في ذلك النوع من شرعي ولوى وعرف في ذلك عرفت بهذا أن ما أضافه قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقته حاصله هو ما أضافه قولنا في اصطلاح الخطاب مع كون هذا أوضح وأدل على المراد فذلك أي به المصنف بدلا عما ذكره السكاكي كما سنذكره وقولنا في قوله بالنسبة يتعلق بالغير يحفل وجهين أحدهما أن يكون التعلق على ظاهره فيكون التقدير هكذا استعمالا في معنى منابر الاصل بالنسبة الى ذلك النوع من الحقيقة ثانيهما أن يكون التعلق معنوي أي بأن يكون المجرور نفسا للغير فيكون التقدير استعمالا في غير كانه منابر نحو حاشية بالنسبة الى ذلك النوع وقولنا ان التقيد باصطلاح الخطاب غير به لانه أدل وأوضح على المراد لا اشكال فيه إلا أن غنى ما في قولنا بالنسبة الى نوع حقيقته من الأهم بل نقول ان فهم من البحث عند الاضاف ما يوجب المدلول منه فان قوله نوع حقيقته لا يفيد المراد إلا التكافؤ زيادة تقدير بيان ذلك أن العلامة فلاذ استعماله في الدعاء فهي فيه حقيقة باعتبار اللغة وهي اذا استعملت في الاركان المخصوصة حقيقة باعتبار الشرع فاذا استعملها الشارع في الاركان فهي نوع من الحقيقة واذا استعملها لغوي في الدعاء فهي فيه نوع آخر من الحقيقة فاللفظ الواحد هو الموصوف بكونه نوعا من حقيقة باعتبار بيان فاضاف النوع الى الحقيقة في قوله بالنسبة الى نوع حقيقته ما يجب أن تكون على لان لفظ الوضع والفعل المشتق منه إنما ينصرف عند الإطلاق الى الحقيقة وحقيقة الوضع بالتعقيب من غير ما يدل بل وأورد على السكاكي في هذا التقيد اذا صدق أنها مستعملة في غير ما وضع له بالعقيد صدق أنها مستعملة في غير ما وضع له لمطلقا لان صدق الاجمع يستلزم صدق الاصم قاله بعض

المستعملة في غير المعنى الذي يقع به الخطاب والاستعمال بمعنى أن المفارقة انما هي بالنسبة الى حقيقة تلك الكلمة عند استعماله فان كانت حقيقة ما شرعيه لو كان المعنى الذي استعملت فيه غير بالنسبة اليه عند استعماله الذي هو الخطاب بصرف الشرع كان مجازا شرعيا وان كانت حقيقة لغوية وكان المعنى الذي استعملت فيه غير بالنسبة اليه عند استعماله الاغوى كان مجازا لغويا وهكذا يقال في المجاز العرفي العام والخاص ولا شك أن هذا المعنى هو ما أضافه قوله استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقته ما علمت أن اضافة نوع لحقيقته اضافة بيانية وان المعنى بالنسبة الى حقيقته من كونه شرعية أو لغوية أو عرفية وهذا يرجع لقولنا بالنسبة عند استعماله من كونه لغويا أو شرعيا أو عرفيا فتأمل (قوله وأدل على المقصود) عطفه على ما لول أو سبب دلي مسبق وانما كان أدل لان قوله بالنسبة الى نوع حقيقته ما شرعي يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقته نوع مخصوص أي كونه حقيقة لغوية

أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أهم من ذلك بخلاف قوله في اصطلاح به الخطاب فانه لا توهم فيه لان المعنى بشرط أن تكون تلك المفارقة في الاصطلاح الذي يقع به الخطاب والاستعمال أعين أن يكون المستعمل لغويا أو شرعيا أو عرفيا

(في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التماثل مع قرينة ما لم تكن ارادته) أي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (بقيد التحقيق) حيث قال موضوعه بالتحقيق

معنى بالنسبة الى نوع هي كونها حقيقة خصوصية و به يدل أن الحقيقة أريد بها معنى الحقيقة بزيادة الباء الدالة على المصدرية و إضافة الحقيقة يجب أن تكون على معنى إضافة الصفة للوصف لا على معنى إضافة المنادى المراد بحقيقتها كونها حقيقة وذلك أن الحقيقة في أصلها اللفظ لا بقيت الإضافة على أصلها من المغارة كان المعنى بالنسبة الى النوع الذي حول لفظ آخر هو حقيقة لهذا اللفظ المجازي و لا معنى له لأن اللفظ واحد لكن إذا استعمل في معنى كان فيه حقيقة وفي آخر كان فيه مجازا باعتبار كونه حقيقة في ذلك الآخر في اصطلاح ذلك الاستعمال وإذا كان ذلك على معنى اللفظ لم ينهم منه مجازيته باعتبار كونه معناه غير المعنى الخصوص عند المستعمل بل غاية ما يلبس عليه أنه غير بالنسبة الى كونه حقيقة في معنى آخر خصوص ذلك المعنى يكونه كان فيه اللفظ حقيقة عند الشرع أو اللغة أو العرف وذلك لا يفيد أنه غير عند المتماثل المستعمل فعل هذا اللفظ الصلاة مثلا إذا استعمل اللغوي في الدعاء صدق عليه أنه استعمل فيما يفار معناه مغارة كائنه بالنسبة الى نوع من الحقيقة المتأخر له وهي كونه دالا على الأركان عند الشارع فيكون مجازا وهو فاسد فلا يميز بينه وبين قولنا عند المستعمل لم يثبت لا يصدق عليه أنه غير عند المستعمل فلا يكون مجازا فيخرج عن الحدوق لو لم عند المستعمل هو معنى قوله في اصطلاح المتماثل لم يثبت لم يوف بالمراد إلا بهذه الزيادة التي صرح بها المصنف ولا يقال المعنى أن اللفظ المستعمل في غير ما تحقق انتمنا في الأصل و عدم أن مجاز في ذلك الغير يكون باعتبار ذلك المعنى مجازا باعتبار ذلك الأصل فإن كان ما كان فيه حقيقة ونقل الى هذا شرعا فإجازا شرعا أو لغويا أو عرفيا فمعر في أن لا نقول هذا يقتضي أن مجازيته مملوئة وانما في النظر في تناسب اليه وكلامنا في تعريف أصل المجاز فلو كان المراد أن اللفظ المقيد بكونه مجازا هو كذا وكذا كان الحد خارجا عن المراد تأمل وقد تقرر بهذا أن الصواب في إفادة المراد هو ما أشار اليه المصنف عدو لا عن عبارة السكاكي لا تعبيراً عن معناه بقوله (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التماثل مع قرينة ما لم تكن ارادته) أي ارادته معناها الأصلي في ذلك الاصطلاح وقد تقدم في بيان كلام السكاكي ما خرج بقوله في غير ما وضعت له بالتحقيق ونقدم أن قولنا في اصطلاح المتماثل الذي لم يوف به عبارة السكاكي على ما ذكرنا لا يخرج نحو الصلاة يستعملها اللغوي في الدعاء فإنه حقيقة ولو استعمل في غير ما وضع له في الجملة لأنه ليس غير في اصطلاح المتماثل ادعوا معناه في اصطلاح المتماثل لما كانت زيادة قوله بالتحقيق لإدخال ما يستعمل مصاحباً لأوضاع التأويل كما ذكرنا وذلك المستعمل بمصاحبة الوضع والتأويل هو الاستمارة وكان في تلك الزيادة لذلك الإدخال بحث ينبغي بمقصوده بقيد الحقيقة ليرتب على ذلك ما ورد عليهم البحث فقال (وأي) السكاكي في حده لأجل اللغوي (بقيد التحقيق) حيث قال في غير ما يوضع له بالتحقيق

مع قرينة ما لم تكن ارادة
معناها في ذلك النوع
وقال قول بالتحقيق

(قوله في اصطلاح الخ) يجوز
تعلقه بغير وتعلقه بوضع
(قوله وأي السكاكي) أي
في تعريف المجاز

شرح المتأخر قلت ليس هذا من الإخص والاعم بل من العام والخاص لأن قوله في غير ما وضع في معنى التي فهو حقيقة عموم وقوله بالتحقيق تخصيص أدخل ما استعمل في وضع وتأويل الثاني أن التقييد باصطلاح المتماثل المذكور في حد المجاز لا يضمن ذكره في حد الحقيقة أيضاً لتدخل الحقائق الثلاث كما ذكره في حد المجاز أدخل الحقائق الثلاث الشرعية والعرفية والنوعية قال المصنف لا يقال قوله غير تأويل في الوضع يعني عن التقييد باصطلاح المتماثل فإن الحقيقة الشرعية إذا استعملت في معناها اللغوي كالطلاق الصلاة يعرف الشرع على الدعاء لا يصدق عليه أنه يستعمل فيها

احترازاً لا يخرج الاستعارة التي هي من باب المجاز نظراً الى دعوى استعمالها في موضوع على ماص وقوله استعمالاً في الغير بالنسبة الى نوع حقيقة بمنزلة قولنا في تعريف المجاز في اصطلاح بالخطاب على ماص وقوله مع قرينة الاحتراز عن الكتاب كما تقدم

(١) يكون المخرج عن الحدوم استعمال في الموضوع بالتحقيق للاستعمال في الموضوع بالتأويل وهو الاستعارة فحينئذ يجب أن ندخل الاستعارة في تعريف المجاز القوي اذ هي مجاز لغوي (على أصح القولين) (٢) (ما مر) من انها مستعملة في غير موضوع حقيقة وفي موضوع بآلتاؤ بل وان ذلك يحقق كونها مجاز لغوي بل اعم الى غير الاصح وهي انها حقيقة قلنمو بوجاز عتلى فلا يصح ادخالها في تعريف المجاز فلا زاد قيد التحقيق لا دخالها ووجه ادخالها زيادة قيد التحقيق هو ما اثرنا له من أن الخارج حينئذ هو اللفظ المستعمل في الموضوع بل التحقيق وهو الحقيقة لغوي وبما الكلمة المستعملة في الموضوع بل التأويل فلا يخرج لان المتني هو الوضع التحقيق لا التأويل وأما لو زيد قيد التحقيق كان المتني استعمال في مطلق الوضع والاستعارة فيها الاستعمال في مطلق الوضع الباقى بالوضع بالتأويل بل فخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد لانها لا يصدق عليها انها كلمة استعملت في غير موضوع بل صدق انها استعملت في موضوعت له في الجملة فكان زياة قيد التحقيق لا دخالها حيث خصص الخارج بالحقيقة لغوية كما بينا في عبارة السكاكي هنا فانها ظاهراً فاسد وذلك أنه قال وقول بالتحقيق احتراز عن أن لا يخرج الاستعارة فظاهر أن المحترز عنه هو عدم خروجها واد احتراز عن عدم خروجها كان مقتضى القيد خبر وجه الان المحترز عنه معنى عن التعريف واذ كان المتني عن التعريف عدم خروجها كان الثابت في التعريف خروجها اذا واسطة بين التقيض ومن المعلوم ان المطلوب زيادة التحقيق دخولها لآخر وجهها كما بينا في ما تقدم فقد ظهر فساد ظاهر العبارة الا أن يجب بعمل كلامه على أن لا زاد على حقه لعمالي لئلا يلزم أهل الكتاب اذ المقصود لم يمل الكتاب أن لا يقدر على شيء من فضل الله وان الفضل بيد الله أو يجب بأن المحترز عنه محض وضعه من غير تأويل بل هو مستعمل فياوضه بالتأويل لان وقوع هذا الاستعمال الشرعي يؤذن بأن اطلاقه على الصلاة بتأويل لا نأ نقول الدأويل بل بوضع لايم المجازات كلها بل انما يكون في الاستعارة على أحد القولين ولذلك قال انما ذكرت هذا الخارج الاستعارة بمعنى فقه أنه اخرج

وفيما نظر لان لفظ الوضع وما يشق منه اذا اطلق لا يفهم منه الوضع بتأويل وانما يفهم منه الوضع بالتعقيق لاسبق من تفسير الوضع فلا حاجة الى تفصيل الوضع في تعريف الحقيقة لعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتعقيق المهم الان راد زيادة البيان لا تعميم الحد

(قوله وما ذكره السكاكي) أي رد مقتضى ما ذكره السكاكي من الاحتياج الى زيادة قيد التعقيق ومن غير تأويل في الوضع وحاصله أن السكاكي ادعى أنما اعاز ادق في تعريف المجاز القوي قيد التعقيق لاجل دخول الاستعارة فيوزاد في تعريف الحقيقة القوية قيد من غير تأويل في الوضع لاجل أن تخرج الاستعارة عن مقتضى (١٧٣)

(ورد) ما ذكره السكاكي (بان الوضع) وما يشق منه كالوضع مثلا (اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل لان السكاكي نفسه

وجعل أن وما بعد هاته للاحتراز عن المحترز عنه ومن هذا جعل عن معنى لام التعليل ويكون المحترز عنه محذوف لانه عليه لفظ الاحتراز أو يحذف مجرور وختم تقدير لام التعليل بعد ما يكون التقدير والمعنى احتراز عن خروج هاته للاحتراز عن الخروج والحامل عليه هو طلب عدم خروجها وذلك بادخالها فانه يقول أو تمنا الاحتراز عن خروجها بذلك القيد لئلا تخرج وفيه من النصف والتقدير ما لا يخفى ثم أشار الى ما فيه رد مقتضى زيادة التعقيق ومقتضى زيادة قوله من غير تأويل بقوله (ورد) مقتضى ما ذكره السكاكي في التعريفين وهو أنما اعاز ادق في قوله بالتعقيق لئلا يدخل الاستعارة في قيد قوله من غير تأويل لتخرج عن حد الحقيقة وذلك أن مقتضى ذلك أن قيد التعقيق محتاج اليه في التعريف وأما ان لم يزد في تعريف المجاز خرجت عنه الاستعارة مع أنها مجاز لنوى قيد قوله من غير تأويل محتاج اليه في تعريف الحقيقة والادخل الاستعارة أي رد مقتضى ما ذكر من الحاجة الى زيادة قيد التعقيق ومن غير تأويل (بأنه لا يحتاج الى زيادة القيد من ادخال الاستعارة واخراجها بل ذكر الوضع مطلقا كاف في ادخال الاستعارة واخراجها) (أن الوضع) وما يشق منه كالوضع مثلا (اذا اطلق) ولم يقيد بالتعقيق ولا بالتأويل (لا يتناول الوضع بالتأويل) حتى يحتاج الى زيادة التعقيق ليكون المنفي عن التعريف هو التعقيق فينبغي التأويل وهو النفي للاستعارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لتخرج الاستعارة عن الحقيقة اذ هي موضوعه لكن بالتأويل لا تحاط بها لا يتناول التأويل بل عند الإطلاق لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع المطلق بتعين اللفظ اذ المعنى ليدل عليه بنفسه وقال قولي في تعريف الوضع المطلق بنفسه احتراز عن وضع المجاز فانه تعيين بازاء منها ولكن بقرينة ولا شك ان دلالة الادعاء على الرجل الشجاع على وجه الاستعارة أعماهي القريظة والتأويل فلم يدخل وضع الاستعارة في الوضع اذا اطلق حتى يحتاج الى تفصيل التعقيق لئلا تخرج عن التعريف فلا تدخل في وضع الحقيقة حتى يحتاج الى زيادة من غير تأويل لئلا تدخل في تعريف

الاستعارة فالذي يخرج بقية أنواع المجازات وأورد عليه في الانباح أيضا أن حد المجاز يدخل فيه اللطائف ما عارضه بان الوضع اذا اطلق لا يتناول الوضع بتأويل فصمم وقد قسم حد الوضع بما يخرج المجاز بجميع أنواعه قسمية المجاز موضوعا لان اطلق فهو مجاز فلا حاجة الى الاحتراز عنه

تعريف المجاز لان الوضع اذا اطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل بل ينصرف للفراد الكامل وهو الحقيقي وحيث تدفلا محتاج الى زيادة التعقيق لكون المنفي عن التعريف هو الوضع الحقيقي فينبغي التأويل وهو النفي للاستعارة فلا تخرج ولا الى زيادة قوله من غير تأويل لاجل خروج الاستعارة عن الحقيقة لان الاستعارة وان كانت موضوعا فكلن بالتأويل (قوله كالوضع) أي التي عبر بها السكاكي في تعريف المجاز وقوله مثلا أي كالنصف في قول السكاكي في تعريف الحقيقة فوضعت (قوله اذا اطلق) أي عن التفصيل بالتعقيق أو بالتأويل (قوله لا يتناول) أي لا يردب المعنى الاعمال المتناول لكل من التعقيق والتأويل بل يردب بخصوص الفرد الكامل من معوم التعقيق وقوله الوضع بالتأويل أي بواسطة المراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به

تعريف المجاز والتأويل يزد ذلك القيد في تعريفه لخرجت عنه الاستعارة مع أنها مجاز لنوى قيد من غير تأويل في الوضع محتاج اليه في تعريف الحقيقة وأنه لو لم يزد ذلك القيد في تعريفه لدخل فيه الاستعارة وحاصل الرده على السكاكي أن ما قضاه كلامه من الحاجة الى زيادة القيد من المذكورين في التعريفين مردود بأنه لا يحتاج الى زيادتهما أصلا وذكرهما محض حشو ودخول الاستعارة في تعريف المجاز وخروجها من تعريف الحقيقة لا يتوقف على شيء منها وذلك لان ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير تفصيل بالتعقيق ولا تأويل كاف في اخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وفي ادخالها في

(قوله فدفسر الوضع) أي المطلق (قوله بلزاه المعنى) أي في مقابلته (قوله بنفسه) أي ليدل عليه بنفسه من غير قرينة (قوله بقرينة) أي حالة كون ذلك التبيين متبسطاً بقرينة (قوله ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع) يعني على وجه الاستعمال وقوله إنما هو بالقرينة أي والتأويل أي وحينئذ يدخل وضع الاستعارة في الوضع إذا أطلق (قوله فحينئذ) أي حين أن كان الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل (قوله لا حاجة إلى تعقيد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل) أي لاخراج الاستعارة وذلك لأنه لا يقال أن الكلمة مستعملة في ما وضعته إلا إذا لم يكن هناك تأويل بل بان استعملت في موضعها تصحيقاً للاستعارة خارجة بقيد الوضع وقيد عدم التأويل بعده غير محتاج إلى إخراجها (١٧٤) (قوله وفي تعريف الجواز) أي ولا حاجة لتعقيد الوضع في تعريف الجواز بالتحقيق يعني

دفسر الوضع بتعيين اللفظ بآراء المعنى بنفسه وقولاً بنفسه احترازاً من الجواز المعين بآراء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة إلى تعقيد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف الجواز بالتحقيق وقول السكاكي أن الجواز فيه تعيين اللفظ لدلالة القرينة يقتضي ظاهره أن الجواز موضوع وإن وضعه شخصي إذ ظهر أنه كل متكلم بالجواز وضعه للشيء المنقول إليه بالقرينة وبواسطة تأويل يدخله في جنس الشيء به أن كان استعارة وفيه أن المقرر أنه موضوع بالنوع وإن التأويل يقتضي أن الموجود هو ادعاء انصباب الوضع الأول على المعنى المنقول إليه وهو التحقيق لأن موضوعاً أميناً إذا بعد ادعاء على إطلاق اللفظ على المعنى المجازي اللهم إلا أن يتسامح في إطلاق الوضع على الانصباب بالادعاء وعلى النقل بالقرينة فيكون مطابقاً لما تقدم من التأويل بل الوضع والالزام ثم وضعاً وتأويله فيأمر ليدل فيه عن أصله بل هو صحيح لكن مع القرينة فتأمل وحاصل البحث المثار إليه بالنسبة إلى تعريف الجواز بقوله ورد الخ أن الوضع مختص عند الإطلاق بالوضع التحقيق فلا حاجة إلى زيادة قوله بالتحقيق فقوله بالتحقيق زده

للاحتراز من الوضع بالتأويل بل لا يخرج الاستعارة لا يصح لأنه لا يجوز مما تناولته الفطرية لفظ الوضع لم يتناوله وأوجب بجوابين أحدهما أن زيادة قوله بالتحقيق زيادة الإيضاح وذلك أن السكاكي لاحظ كما ذكر أن الوضع المطلق ليس إلا الأعلى الوضع بالتحقيق ولكن زاد لفظ التحقيق ليتضح المراد كل الإيضاح عزلة أن يقال جاء الإنسان الناطق بالتصريح بفعله حتى لا يتطرق إليه إمكان حمل من غير معناه الحقيقي بأدعاء قرينة يجوز مثلاً وعلى هذا يكون قوله للاحتراز معناه بأنه ظهور الاحتراز الذي كان في لفظ الوضع والثاني أن تلك زيادة بلا حظها للسكاكي أن تكون قرينة على أن اللفظ أراد به أصله وهو أن يطلق الوضع المستعمل أريد به الوضع الحقيقي لا الوضع الذي قد يستعمل فيه اللفظ أحياناً وقول الخطيب أن ذلك موضوع عندهم يقول الاستعارة موضوع فيه نظراً لأن لفظة التحقيق لا يفتقر إلى موضوع إنكاره بدو ضامناً وليأقوله أدل أن كذلك لا يصح استتسار يقال عليه لا نسلم جهة الاستعمال بل إذا أطلق الوضع تبادر الذهن إلى الحقيقي وهذا الكلام منه هو الذي أجاباً أن يقول فبما سبق أن

الجواز بالتحقيق يعني لا إدخال الاستعارة فيه وذلك لأنه حيث قيل كلمة مستعملة في غير ما هي موضوعه لا ينصرف لغير الوضع الحقيقي فيكون الوضع الحقيقي متبسطاً في التأويل وهو الذي للاستعارة وحينئذ لا استعارة داخله في التعريف بقيد الوضع ولا يحتاج لتعقيد التحقيق بعده لا داخلها فيه (قوله السهم الخ) جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم وحاصله أنا لا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل لا يدل الأعلى الوضع بالتحقيق وأن السكاكي لاحظ ما ذكر لكنه زاد لفظ التحقيق وزاد قول من غير تأويل في الوضع لتتضح المسار من الوضع كل الإيضاح عزلة أن يقال جاء الإنسان الناطق بالتصريح بفعله حتى لا يتطرق إليه إمكان

حمله على غير معناه الحقيقي بأدعاء قرينة يجوز مثلاً وعلى هذا أقول للسكاكي وقولاً بالتحقيق للاحتراز من معناه بأنه ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع لأنه لا محل للاحتراز ولا كان ذلك التقييد تبعاً للحاجة إلى زيادة الإيضاح (قوله ويمكن الجواب الخ) هذا جواب ثان من طرف السكاكي يلمن عن اللائق بتقديمه على الجواب الأول لأنه بالتسليم وحاصل هذا الجواب أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من غير الاشتراك اللفظي فأما السكاكي في التقييد بقرينة في أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع الصادق بالتحقيق والتأويل وغير الشرار لا يمكن لعدم اطلاعنا على مقصود السكاكي قال العلامة محمد الحكيم وفي هذا الجواب نظراً لأننا لم نعروض الاشتراك اللفظي الوضع لا المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع بالتحقيق وإنما أطلق على التأويل وضع يجوزاً

لم يقصد أن يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرّض اللفظ
الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل على الاستعارة فقيده بالعقيق ليكون
قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور

حتى صار موصفاً للاشتراك بين معنيين أحدهما الأصلي والآثر بالتأويل فصار قوله بالعقيق ليس
للاخراج بل ليكون قرينة على أن يطلق الوضع المستعمل أريد به أصله لا أخرج المعنى الذي عرّض
مشاركته وهو الذي يؤدي لفساد الحد بقرينة ما في اللفظ المشتمل تركه لتعمل في الحد ذاته محتاج إلى
قرينة على أنه أريد بالمعنى الفلاني لا غيره فقل هذا ليكون قوله للاحتراز معناه الاحتراز وهو دفع
ما توهم إرادته لأن معناه الاحتراز الحقيقي الذي هو لاخراج ما دخل والفرق بين الجوابين أن الأول
لوحظ فيه الوضع الحقيقي وأنه هو المراد فيه بدلالة العقيق كالتفسير لئلا يتوهم نقله إلى المعنى المجاز
والثاني لوحظ فيه أن يطلق الوضع ربما يصرف لغير أصله من معنى مشاركته في ذلك لفظاً بالعقيق
ليبين به أن يطلق الوضع أريد به أصله لا ما عرّض له من المعنى المشاركتي ويكون قرينة على المراد
كذا قيل ومن أنصف جزم بأن الجوابين برهاناً لشيء واحد لأن الوضع مسلّم له أن ليس موضوعاً
للفرد المشتركين الوضعين حتى يكون متواطئاً ولا كان الجواب منع تسليم عدم تناول الوضع بالتأويل
فحينئذ أصبح فيه الاشتراك بالعقيق قرينة على أن المراد بالوضع المطابق للتعريف أحسنه
وهو الحقيقي فتكون زيادة لفظه بالعقيق ضرورية ليقض المراتب أفضاحتها إليه فقد استوى
الجوابان في هذا المعنى وعاد إلى أن الزيادة المذكورة لدفع الالتباس الموجود حقيقة وإن لم يصح فيه
الاشتراك فهو في التأويل مجاز فإن زيادة المذكورة لدفع الالتباس على المعنى المجازي بإدعاء القرينة فتكون
الزيادة لزيادة الوضع والاحتراز للاحتراز وتكون غير ضرورية فالجوابان يهودان شيئاً واحداً على
هذا الاعتبار أيضاً وحل الأول على تسليم أن مجاز في التأويل فيكون القيد زيادة الإيضاح للاحتراز
حل الثاني على ادعاء الاشتراك فيكون الإيضاح لدفع الالتباس للاحتراز بناء على أن الاحتراز أخرج
ما دخل فوحي كل من الجوابين لبقائه أحد الاحتمالين في كل منهما مع صحة العموم فيهما ما ينبغي
أن نحصل زيادة الإيضاح حيث ذكر على ما شمل دفع التجوز والاشتراكان صح فميرما أوجب
به واحداً والآخرين فلو دل بل وقصور في كل على حدة فلا يتم قيل ويخرج من هذا الجواب
أعني الجواب بأن الزيادة ليست لدفع ما دخل بل للاحتراز لدفع إرادة التجوز أولاً زالة الالتباس بنفي
الاشتراك بالقرينة جواب عن سؤال آخر ومعنى خروج الجواب بهذا عن جواب سؤال آخر أن يتوهم
ذلك الجواب بين جوابي ذلك السؤال فهو باعتبار ذلك السؤال جواب آخر وذلك السؤال هو أن يقال
أثبت السابق وجوابه مبنيان على أن الوضع المطابق لا يتناول الوضع بالتأويل ونحن نقول لو سلمنا تناوله
بالفهم الذي يادقيد العقيق في تعريف المجاز وذلك لأن قوله فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعه لو اقتصر عليه ولم يرد قوله بالعقيق لم يمتنع أن يرد بالوضع المنفي في تعريف المجاز الوضع
بالتأويل بل يقبل اللفظ أن يعمل على الوضع بالعقيق فيصير عليه ويقتد دخول الاستعارة في المجاز
كأنه لو حل على الوضع بالتأويل فيكون المعنى أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
بالتأويل فتخرج الاستعارة لأنها مستعملة فيما وضعت لها بالتأويل لا فيما وضعت له بالتأويل تحكم
المجاز موضوعاً ثم قال وإن زاد كونه بالتأويل لدفع ما توهم أن الاستعارة موضوعاً بالعقيق وهذا
الجواب فداً أشار إليه المصنف في الإيضاح ولا يصح لأنه لو كان كذلك لكان قوله بغير تأويل
للايضاح للاحتراز والسكافي قد صرح بأنه احتراز به عن الاستعارة على أصح القولين فهذا التأويل

(قوله لم يقصد أن يطلق
الوضع) أي لم يقصد أن
الوضع المطابق الذي لم يقيد
بقرينة وقوله بالمعنى أي
المعنى بالمعنى الذي ذكره
وهو تعيين اللفظ بازاء
المعنى بنفسه (قوله يتناول
الوضع بالتأويل) أي
بمحتمل يكون الوضع لمطلق
المعنى بما ذكره من قبيل
المتواطئ حتى يعترض
عليه بما تقدم من عدم
التناول (قوله اشتراك
أي لفظي بين الآخرين)
المذكورين بحيث أنه
وضع لكل منهما موضع على
حده (قوله قتيده
بالعقيق) أي في تعريف
المجاز بقيد عدم التأويل
في تعريف الحقيقة (قوله
ليكون قرينة الخ) أي
ليكون قرينة على أن
المراد بالوضع أي الواقع
في التعريف أحد معنييه
وهو الوضع الحقيقي لأن
المشترك اللفظي إذا وقع
في التعريف لابد له من
قرينة تعيين المراد منه
فقوله على أن المراد بالوضع
أي الواقع في التعريف
وقوله معناه المذكور أي
الذي ذكره السكافي وهو
تعيين اللفظ بما له المعنى
بنفسه الذي هو الوضع
الحقيقي

(قوله لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا) أى بطريق عرض الاشتراك اللفظى وقد يقال الواجب عند عدم التقيد ارادة جميع معاني الوضع الشاملة للمعنى المذكور للمعنى الذى يستعمل فيه أحيانا لا الثانى فقط وجنثا فلا بد للشارح أن يقول لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا أيضا (قوله وهذا) أى الجواب الثانى الذى هو بالمنع (قوله يخرج) أى يحصل الجواب عن سؤال آخر واراد على السكاكى من حيث تعبيره بالتحقيق فى تمر يف المجاز ومعنى خروج جواب السؤال الآخر من هذا الجواب أن يحصل هذا الجواب بعينه جوابا لذلك السؤال الآخر (١٧٦) وحاصل ذلك السؤال الآخر أن يقال لا نسلم تناول الوضع بالتأويل حتى

لا المعنى الذى يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل وهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلم تناول الوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة أيضا لأنه يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما مرصفت فى الجملة أعنى الوضع بالتحقيق

بحاج لتقيده بالتحقيق لأجل دخول الاستعارة وتولى سلم تناوله فلا نسلم خروج الاستعارة من تعريف المجاز

وحمل اللفظ على المعنى المرجوح ولا يقال حمله على المعنى الحقيقى لتدخل اذ بصير المعنى أن المجاز هو الكلمة المستعملة فى غير المعنى الحقيقى وهى مستعملة فى غير المعنى الحقيقى تحمك أيضا فصاعدا إلى زيادة التحقيق لا نقول المرجح لهذا الحل موجود وهو كون الوضع اذا أطلق يكون حقيقة فى الحقيقى وإذا قبل أن يحصل على ما ذكر وجد المرجح بأصل الوضع وأنه لا وجه لتخصيصه بالوضع بالتأويل مع وجود المرجح لتخصيصه بالوضع بالتحقيق لم يخرج التزاد لفظا بالتحقيق لثلاثا يخرج الاستعارة والجواب الخارج عما تقدم أن لفظا بالتحقيق لم ترد لأخراجه من دخل بل نقول الوضع كقولنا أى السائل يحول على الوضع بالتحقيق ولو حذف لفظا لما أعزيت لرفع التوهم ولتكون قرينة على أن اللفظ ناظر على أصله ولم يرد منه المعنى الذى قد يشارك كذا قرر هذا الكلام فى هذا الحل ومن تأمل وانصف علم أن هذا السؤال بنفس السؤال الأول كان الجواب هو نفس الجواب الأول وتحقيق ذلك أن قوله لو سلمنا أن الوضع يتناول الوضع بالتأويل اذا أراد أنه يتناول على سبيل التواطىء لم يكن معنى لقوله بل يحصل على المعنى الحقيقى لأنه لا أمل وهو الراجح وكذا أن المعنى أنه يتناول بالاشراك الحقيقى اذا دلجنا ترجع أحكام التواطىءين ولا أحد المشتركين فمعنى الحمل على ارادة أنه يتناول على طريق المجاز المحتاج إلى القرينة وأنه اذا أطلق لا يتناول وإذا جلى ذلك فهو السؤال السابق بعينه وحاصل الجواب فيه على ما سحرنا كما تقدم أن التعبير برفع توهم التجوز وإن أراد السائل أنفى التواطىء والاشراك يمكن الحمل على ما يصح فهو كلام فاسد لأن الوضع اذا كان متواطئا وقد نفي في تمر يف المجاز وجب فى جميع افراد ما يصدق عليه لأن اللفظ ناظر فى التعريف تؤخذ على العموم وتعتبر فافهم على العموم والأمزوفى بتمر يف الاحتمال أن يحصل على بعض ما يصدق عليه دون بعض وإذا كان مشتركا كانا فافهم الاختلال لأن فيكون التقيد محتاجا إليه أيضا ولا يسلم أنه يكون حيث دللنا حتراس اذ يصح هو دفع التوهم بل هو لا حتراس اذ يصح أن يراد بالمشتركة معناه وعلى تقدير أن لا يصح أن يرادها فمعنى الدس واجب فهو

أدلم بقيد الوضع بالتحقيق لأن قوله فى تمر يف هو الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعه لتوافقه بالتحقيق لم يتعين أن يراد بالوضع المتنى الوضع بالتأويل بل يقبل اللفظان يحصل على الوضع بالتحقيق فيحصل عليه ويفسد دخول الاستعارة فى المجاز نعم يخرج لو خصص الوضع بالتأويل لكنه لا وجه لتخصيصه وجنثا فلا حاجة لتقييد المذكور وحاصل الجواب عن ذلك السؤال أن يقال أن السكاكى لم يرد أن يطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال عليه ما ذكر بل اراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذى هو تعيين اللفظ بآراء المعنى ليسد عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل بغيره بالتحقيق

مصادم لصريح كلام السكاكى ثم أى أقول على كلام السكاكى والمعتزلين علمهم أن هذا القيد لا يحتاج له سواء كان الوضع أمه من الحقيقى أم لا لأن المجاز ليس موضع فرض بالتحقيق ولا بالتأويل أما بالتحقيق فظاهر وأما بالتأويل فلا الاستعارة لفظا مستعمل بالتأويل فى غير ما وضع له مطلقا فلا يستعمل فى غير الموضوع وقع مما حبالا بالتأويل أو بسبب التأويل وليس الاستعمال فى وضع لا بالتحقيق ولا بالتأويل وغاية ما فى الاستعارة ادعاء أن المستعارة داخل فى جنس المستعارة منه وهذا هو

ليكون قرينة على الراد منه (قوله لو سلم تناول الوضع) أى المتنى المذكور فى التمر يف وقوله للوضع بالتأويل أى بحيث يحصل الوضع من قبيل التواطىء (قوله فلا يخرج الاستعارة) أى من تمر يف المجاز أى على تقدير عدم زيادة التقيد لا خبر وقوله أى انما أى لا يخرج عند زيادة التقيد الا خبر أى بحيث كانت غير خارجة عن التعريف على تقدير عدم تناول الوضع للوضع بالتأويل وعلى تقدير تناوله فلا حاجة لتقييد الوضع بالتحقيق لأجل دخولها فى تمر يف المجاز لا دخولها فيه بدون ذلك التقيد (قوله فى الجملة) أى بالنظر لبعض الاوضاع وهو الوضع بالتحقيق لا باعتبار جميع الاوضاع لأنها مستعملة فيما مرصفت لها باعتبار الوضع بالتأويل

ثم تقييد الوضع بصطلوح التخاطب ونحوه إذا كان لا يمتنع في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمالها التخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فلا يمتنع في تعريف الحقيقة أيضاً ليعبر عن مجازها لفظاً نظمتها سابق وقد أمهل في تعريفها لا يقال قوله في تعريفها من غير تأويل في الوضع أعني عن هذا التقييد فإن استعمال اللفظ في موضع له في غير اصطلاح التخاطب إنما يكون بتأويل في وضعه لأن التأويل في الوضع يكون في الاستعارة على أحد القولين دون سائر أقسام المجاز ولذلك قال وأعاد كرت هذا القيد ليعتد به عن الاستعارة ثم تعريفه للمجاز يدخل فيه اللفظ كما تقدم

(قوله ادغابة مافي الباب) أي في هذا المقام وهذا لعل مع علته (قوله لكن لاجبة) أي لا وجه ولا سب وقوله لتخصيصه أي الوضع النقي الواقع في تعريف المجاز (قوله حتى يخرج الاستعارة) أي من تعريف المجاز وهذا تعريف على تخصيصه بالوضع التأويل أي لكن لاجبة لتخصيص الوضع في تعريف المجاز بالوضع التأويل فتخرج الاستعارة من التعريف لاجبة فتحتاج لتقييد التحقيق لا دخلها فيه بل الوجه بتخصيصه بالتحقيق وحيداً فقد دخل الاستعارة في التعريف ولا يحتاج لذلك القيد لا دخلها بأقل تخصيص الوضع بالتحقيق لا وجه له أي تأويل هو محكم كتخصيصه (١٧٧) بالتأويل لا تأويل المرجع لحل الوضع على التحقيق وتخصيصه به موجود وهو كون الوضع إذا أطلق يكون حقيقة في التحقيق (قوله ورد أيضاً ما ذكره) أي ورد مقتضى ما ذكره السكاكي في تعريف الحقيقة والمجاز من جهة تقييد استعماله في تعريف المجاز اصطلاح التخاطب وعدم تقييد الاستعمال في تعريف الحقيقة بذلك القيد فإن صنعه هذا يقتضي الاحتياج لذلك القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج في تعريف الحقيقة وحاصل الرصد أنه ما اقتضاه هذا المسبب من دود بل ذلك القيد يحتاج إليه في التعريفين معا وذلك لأن

ادغابة مافي الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل لكن لاجبة لتخصيصه بالوضع التأويل فقط حتى يخرج الاستعارة البتة (و) ردأيضاً ما ذكره (أن التقييد بصطلوح التخاطب) أو ما يؤدى معناه كلاً يمتنع في تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعماله الشارع في الدعاء مجازاً كذلك (لا يمتنع في تعريف الحقيقة) أيضاً للاحتراز أقرب منه للاحتراز الأول لوجه جد الخلل في التعريف فكون ما ذكره سؤ الاستقلال بما تقدم لم يظهر بعد وكذا كون لفظ التحقيق لا يحتاج إليه بعد تسليم الاشتراك غير مسلم به يعلم أن رد الجواب الثاني إلى الأول ليطابق السؤال اذ هو مبني على في التواطؤ والاشتراك واجب فأنه لم يمتنع (و) ردأيضاً مقتضى صنيعه في التعريف للمجاز (أن التقييد بصطلوح التخاطب) الذي ذكر معناه في تعريفه دون الحقيقة (لا يمتنع في تعريف الحقيقة) أيضاً لاقضاء صنعه في التعريفين من كون القيد الذي هو اصطلاح التخاطب محتاجاً إليه في تعريف المجاز حيث ذكر فيه غير محتاج إليه في تعريف الحقيقة حيث لم يذكر فيه ضرورة بأنه محتاج إليه في التعريفين معا وذلك لأن وجه الحاجة إليه في تعريف المجاز هو أنه لم يذكر فيه ضرورة بأنه محتاج إليه في التعريفين معا وذلك في الدعاء اذ يصح علم أنها مستعملة فيها وضعت في الجملة مع أنها مجاز ولو لم يذكر أيضاً دخل اللفظ التأويل والاستعمال يشاعتنه فإن سميت هذا التأويل وضعاً فلا مشاحة في الاصطلاح وأما السؤال الثاني من أن التقييد بصطلوح التخاطب لا يمتنع في حد الحقيقة فأجاب الخطابي عنه بأنه اكتفى عن ذكره فيها بد كره في المجاز لكون البحث من الحقيقة في هذا العلم غير مقصود بالذات وليس طائلاً والذي يظهر في جوابه ما ذكره المصنف ولم يرده وهو أن قوله من غير تأويل في الوضع يقتضي عن قوله في اصطلاح التخاطب لأن إطلاق الصلاة بعرف الشرع على الدعاء وإن كان استعمالاً في الموضوع لكنه

(٢٣ - شرح التلخيص رابع) وجه الحاجة إلى تعريف المجاز هو أنه لم يذكر فيه لكان غير جامع لأنه يخرج عنه نحو لفظ الصلاة استعماله الشرعي في الدعاء فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة فيها وضعت في الجملة باعتبار وضع اللغويين واصطلاحهم ثم أعجاز وعند ذلك القيد تدخل في حد المجاز اذ صدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له بصطلوح التخاطب وإن كانت مستعملة في وضعها باعتبار اصطلاح آخر مما يربط اصطلاح التخاطب ووجه الحاجة إليه في تعريف الحقيقة هو أنه لم يذكر فيه لكان غير مانع لأنه لم يذكر ذلك القيد في التعريف دخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعماله الشرعي في الدعاء فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى وضعت في الجملة مع أنها مجاز وعند ذلك القيد يخرج من حد الحقيقة لأنها لو كانت مستعملة فيها وضعت في الجملة أي باعتبار وضع اللغة إلا أنهم تمكن من تسمية في المعنى الذي وضعه اللفظ في اصطلاح التخاطب وهو اصطلاح أهل الشرع فظهر أن قيد في اصطلاح التخاطب محتاج إلى التقييد في التعريفين وحيداً اقتضاه صنعه السكاكي من احتياج تعريف المجاز لدون تعريف الحقيقة ضرورة (قوا وما يؤدى معناه) أي كالتأويل عبر به السكاكي

(قوله ليخرج عنه نحو هذا اللفظ) أي لفظ الصلاة إذا استعمل الشارع في الدعاء (قوله في الجملة) أي باعتبار بعض الاصطلاحات وهو اصطلاح اللغويين (قوله وإن لم يكن) أي والحال أنه لم يكن مستعملاً في المعنى الذي وضع له في هذا الاصطلاح أي الشرعي وحيد فهو مجاز فلا زيادة ذلك القيد لكان تعريف الحقيقة غير مانع من دخول هذه الصورة فيه (قوله ويمكن الجواب الخ) حاصله أن السكائي استثنى عن ذكر قيد اصطلاح التخاطب في تعريف الحقيقة لأن الحقيقة تنقد ما يفيد ذلك القيد والحقيقة من غير أن يكون لها قيد في تعريف الأمور الاعتبارية وهي التي يكون مدلولها واحداً وإنما اختلفت فيه بالاعتبار ولا شأن أن الحقيقة والمجاز واللكنائية من ذلك القيل فإن مدلول الثلاثة السكائية (١٧٨) المستعملة وإنما اختلفت بالاعتبار فإذا قيل المجاز هو الكلمة المستعملة في

ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن موضوع له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحقيقة

المذكور يستعمله اللغوي إذ يصدق عليه أنه استعمل في غير معناه في الجملة أي في اصطلاح الشرع مع أنه حقيقة ولو ذكر ذلك القيد لم يصدق عليها بالتقدير الأول أنها مستعملة فيما وضعت له بل فيقال موضع له في ذلك الاصطلاح فنخلت في حد المجاز ولم يصدق عليها بالتقدير الثاني أنها استعملت في التبريد أي مستعملة في الموضوع في ذلك الاصطلاح وهو اللغة فلم يدخل في حد المجاز بل بقي على أصله من كونه حقيقة أو إذا كان هو واجباً في ذلك القيد في حد المجاز فنكدل في حد الحقيقة لأنه إذا لم يذكر دخل في حد ما أدخل به كمن في حد المجاز وهو الصلاة ليستعملها اصطلاح الشرع في الدعاء ونخرج عن حد ما أخرج به كمن في حد المجاز كالصلاة أيضاً تستعمل في الدعاء باصطلاح اللغة أما دخولها على الأول مع أنها مجاز فلا به يصدق عليها أنها كلمة استعملت فيما وضعت لها باصطلاح التخاطب الذي هو الشرعي وأما الثاني فلا به يصدق عليها أنها كلمة استعملت في غير موضوع له في الجملة فيصح دخولها في المجاز بهذا الاعتبار ونخرجها عن حد الحقيقة فتأخر في اصطلاح التخاطب نخرجت من المجاز ودخلت في الحقيقة جزئياً لأنها ما فيها وضعت له في اصطلاح التخاطب الذي هو اللغة فقد تقرر بما يسطر أصطلاح التخاطب يحتاج إلى التقديم في التعريفين لثلاثة دلل على ساقطه في أحد التعريفين ما نرجع عن الآخر ونخرج عن أحدهما ما دخل في الآخر والمطابق عدم ذلك الدخول ونخرج وبني أن يعلم أن هذا القيد لا يبع بعبارة السكائي إذ لو قال في تعريف الحقيقة استعملت في الموضوع بالنسبة إلى نوع مجازها كان دوراً لأنه عرف المجاز بذكر الحقيقة والحقيقة بذكر المجاز وهو ظاهر ويمكن الجواب بأنه استثنى عنه في حد الحقيقة لأن الحقيقة تنقد ما يفيد هذه الحقيقة من غير أن يكون لها قيد في تعريف الأمور التي يكون مدلولها واحداً وإنما اختلفت فيه بالاعتبار فإذا عرفت تلك الأمور في ذلك الأمر الواحد فاما يكون نفس أحدها دون الآخر من حيث ما صدق عليه معارف به أحد تلك الأمور بتأويل في الوضع وهو استعمال الصلاة في الدعاء لملاقة بينهما وبين ذات الأمر كان لا يقال فكان يستثنى عن ذكرها في حد المجاز أيضاً لأننا نقول لملة ذلك كراهيها خارج المستعمل في غير موضوعها بالتعريف للملاقة فإنه يصدق عليها أنه مستعمل في غير موضوع بالتعريف لأن ما استعملت في وضع بالتعريف ولا بالتأويل يصدق عليها أنه استعمل في غير وضع بالتعريف فطاعاً اعتراض المنصف على هذا الجواب بأن التأثير في الاستعارة دون سائر أنواع المجاز فيه نظر فإن الذي ليس في سائر أنواع المجاز هو هذا

غير ما وضعت له فقط كان المراد هو الكلمة من تلك الحقيقة وهي كونها مستعملة في غير الموضوع له فقط وهي بذلك الاعتبار تختلف نفسها باعتبار آخر وإذا قيل الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له كان المراد أن الحقيقة هي الكلمة من تلك الحقيقة وهي كونها مستعملة في الموضوع له فقط وهي بذلك الاعتبار تكون غير المجاز والكنائية وإن كان الجميع شيئاً واحداً في نفسه وإذا قيل الكناية هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادة المعنى الموضوع له كان المراد أن الكناية هي الكلمة من تلك الحقيقة أي كونها مستعملة في غير معناه إرادة الموضوع له وهي بهذا الاعتبار تختلف نفسها حال كونها

موصوفة بغير معنى الكناية وإذا علمت أن قيد الحقيقة مسمى عرفاني تعرف الأمور الاعتبارية وأن الحقيقة والمجاز من ذلك القيل تعلم أن قول السكائي في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للراد من غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخاطب إذ مفاد ما خذنا أيها هي الكلمة المستعملة فيما وضعت لها من حيث أنها وضعت له فإن قلت هلا اكتفي بقيد الحقيقة بالنسبة للمجاز أيضاً قلت الأصل ذلك كقولنا أيضاً إذا اعتبرنا الحقيقة في تعريفها المعنى أن المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث أنه غير موضوع له أو استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث أنه غير الموضوع له بل من حيث أن يتعين الموضوع له نوع علاقة

(قوله مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف) احتراز بذلك عن المعايير الحقيقية التي تختص بالفصول وهي الامور المتباينة التي لا يجتمع في شيء واحد كالانسان والفرس فلس قبل الحديث معتبر في تعريفها اذ لا التباس فيها لعدم اجتماعها فاذا عرفت ان الانسان بالحيوان الناطق والفرس بالحيوان المعامل لم يخرج الى أن يرى في الانسان (١٧٩) من حيث انه ناطق لاخراج الانسان الذي

مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعية مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه من حيث انها موضوعه له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد

مثلا للفظ الواحد يجوز أن يصدق عليه أنه مجاز وحقيقة كتابة فكونه مجازا باعتبار كونه موصوفا باعتبار في المجاز وهو الاستعمال في غير موضوعه الذي هو اللزوم فقط وكونه حقيقة باعتبار كونه موصوفا باعتبار في الحقيقة وهو الاستعمال في نفس الموضوع وكونه كناية باعتبار كونه موصوفا باعتبار في الكناية وهو الاستعمال في غير الموضوع مع جهة اداة الموضوع فاذا قيل المجاز الكناية المستعملة في غير ما وضعت له فقط كان المراد هو تلك الكلمة من تلك الحقيقة وهي كونها في غير الموضوع له فقط اذ بذلك يخالف نفسها بالاعتبار الآخر وادقيل الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له كان المراد أنه تلك الكلمة من تلك الحقيقة أي من كونها استعملت في الموضوع له فقط اذ بذلك يكون غير المجاز والكناية وان كان واحدا في نفسه وادقيل الكناية هي الكلمة المستعملة في غير الموضوع له مع جواز اداة المعنى الموضوع كان هو تلك الكلمة بعينها من تلك الحقيقة أي من كونها مستعملة في التبرع مع الموضوع اذ بذلك يخالف نفسه موصوفا بمعنى غير الكناية فعلى هذا يكون قوله في تعريف الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له مفيد للمراد في غير حاجة لزيادة قيد اصطلاح التخاطب اذ مفاده حينئذ انها هي المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له ويؤيد ذلك تعليق الاستعمال بما يشعر بكونه على تلك الاستعمال لان الوضع مناسب للاستعمال ضرورة ان اللفظ بما يوضع لمعنى يستعمل فيه فان تعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعلمته كما اذا قلت الجواد لا يخيب السائل أي هو من حيث أنه جواد لا يتصف بالتخيب لان المنافي للتخيب هو الجواد فهو العلة في نفسه وأما الورع يصدق به بعد مفارقة الوصف وهو كونه انما ناصح أن يتخيب لمروض البخل فقلتم القضية انما هو باعتبار الوصف وكذا اذا قلت أطعم المسكين كان تعليق الامر بالطعام بوصف المسكين يشعر كالا يخفى بعلمة المسكنة واذا قرر رعاية الحقيقة في الامر الواحد الذي أريد به بيان تلك الامور المختلفة فيه باعتبارها كذلك في التعريف المذكور لتعلق الاستعمال فيه على وصف مناسب كونه له وهو الوضع وكان المعنى ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له خرج عن الحدزما مثل الصلاة التأويل الخاص وهو كون المشبه فردا من جنس المشبه به اما مطلق التأويل وهو باعتبار المناسبة بين الموضوع وغيره بالملافه فلا بد منه ولذلك ذهب جماعة من الاصوليين الى ان المجاز يجمع انواعه موضوع وقوله انه ذكر هذا القيد لاخراج الاستعمارة يجوز أن يريد لاخراجها وغيرهما من المجازات وذكره الاستعمارة لان المقصود بالكلام واجيب عن السكاكي انه ترك ذكر هذا القيد في حد الحقيقة كتماء بعد اقرارها وتقديرها الى الحقائق اللغوية والشرعية والعربية وأما المجاز فلما

من قوله وضعت وقوله لهذا المعنى أي المراد بالمشارة بقوله فالمراد الخ وهذا تأويل يدل على كرمه من أن مراد السكاكي ما ذكر من اعتبار الحقيقة كانه قال ويؤيد ما ذكر من أن مراد السكاكي أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له من حيث انها وضعت له انه على الاستعمال بما يشعر بكونه نفع له وهو الوضع لان الوضع مناسب للاستعمال لضرورة ان اللفظ بما يوضع لمعنى يستعمل فيه وتعليق الحكم على وصف مناسب يشعر بعلمته

موفر من حيث انه صالح ولا أن يراعى في الفرس من حيث انه صالح اذ لا التباس بين الصالح والناطق في المصداق (قوله والاضافات) عطف مراد في (قوله كذلك) أي مختلفان بالاضافة والاعتبار (قوله لان الكلمة الواحدة) أي كلفظ صلاته وقوله بالنسبة الى المعنى الواحد أي كالإعلاء وقوله قد تكون حقيقة أي باعتبار وضع الكلمة وقوله قد تكون مجازا أي باعتبار وضع الشرع وكذلك لفصلاته بالنسبة للأفعال المخصوصة فانه حقيقة باعتبار وضع الشرع ومجاز باعتبار وضع اللغة (قوله فالمراد الخ) هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور الاعتبارية وأن الحقيقة والمجاز هما أي واذا علمت ذلك فمراد السكاكي أن الحقيقة الخ (قوله لاسيما ان تعليق الحكم بالوصف) المراد بالمعنى المستعمل بالمأخوذ من مستعمله والمراد بالوصف الوضع بالمأخوذ

(قوله لا يجيب سائله) جوابه فاعل يجيب مخفيا أي أن سائله لا يريد أن يبين غير عطية أو أنه بالنسبة لمفعول يجيب مشدداً لا يريد سائله خائباً فعلى الحكم وهو عدم الرجوع إلى الوصف وهو جواد فيشعر بأن العطية في ذلك الحكم كونه جواد لا كونه إنساناً والأفهم من هذه الحقيقة فيجب سائله لروض البطل بعد مناقرة الوصف فليس المقضية عاملاً باعتبار الوصف (قوله وحيداً) أي وحيداً إذ كان قيداً للحقيقة من ادراكها في تعريف الحقيقة (قوله يخرج عن التعريف) أي عن تعريف الحقيقة (قوله بل من حيث ان الدلاء جزء من الموضوع) أي (١٨٠) وهي القيمة المجتمعة من الأقوال والأفعال أي إذا كان استعمال الصلاة

لا يجيب سائله أي من حيث أنه جواد وحيداً يخرج عن التعريف لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث أن الموضوع للدعاء بل من حيث أن الدعاء جزء من الموضوع وهو قد يجاب بأن القيد اصطلاحاً للتخاطب مراد في تعريف الحقيقة لكنه لا يكتفي بذلك في تعريف الجواز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن وبأن اللازم في الوضع للدعاء أي الوضع الذي وقع به التخاطب فلا حاجة إلى هذا القيد

تستعمل يعرف الشرع في الدعاء أذ لم تستعمل من حيث الوضع بل من حيث أن المعنى جزء الموضوع أولاً وهو غير الموضوع له فكانت مجازاً أو دخل فيها جزءاً منها يستعمل في الدعاء باصطلاح اللغة لا استعمل فيه من حيث الوضع فعلى هذا الاحتجاج إلى اصطلاح التخاطب لان الغرض منه الذي هو إخراج وإدخال مثل ما ذكر جزم ما حصل منه وإن لم يكف في حد الجواز بالحقيقة لان مقتضاه على ما ذكر في تعريفه أن الاستعمال فيه في غير الموضوع من حيث أنه غير الموضوع ولم يستعمل في القصد الأول في التبرير من حيث أنه غير بل من حيث أنه جزء أولاً ثم كاتمه في صدر الفن وإن كان الجزء أولاً لازماً غيراً أيضاً لكن الحقيقة التي يهاوئم التخالف بينه وبين الحقيقة بالاطابقة هو كونه في جزء أولاً ثم فريد في اصطلاح التخاطب لا إخراجاً مأمراً كما هو واضح وان كان يمكن الإخراج رعاية التبرير أيضاً والرفع توهماً أن التبرير يهيئ الحقيقة المرعية أصالة وذلك لان الباب باب الجواز فتأخر ارتكاب ما فيه تأكيد تحصيل المراد من التعريف ودمج توهماً أن التبرير يهيئ الحقيقة المقصودة لذات في الجواز وقولنا إن الحقيقة ترى في الأمور التي تختلف بالاعتبار في الشيء الواحد ليعبر كونه موصوفاً بأحدهما باعتبار الخاص به والاختلاف فيه بسبب صدقها فيه من حيث هو وإنما تمايزت فيه بالحيزات فيجب رعايتها واعتقادنا احتراماً من الأمور المتباينة التي لا يجتمع في الشيء الواحد بل حاجة فيها رعاية الحقيقة أدلاً للتباس فيها لعدم اجتماعها فإذا عرفت أن الإنسان بالناطق والفرس بالصادق مثلاً لم يحتج إلى أن يراى في الإنسان من حيث أنه ناطق لا إخراج الإنسان الذي هو فرس من حيث أنه صاقل ولأن يراى في الفرس من حيث أنه صاقل أدلاً للتباس بين الصاقل والناطق في المصدوق وذلك ظاهر فإن قلت رعاية الحقيقة في نحو ما ذكر من التعريف حالة على أمر في غاية التسليم أنه عرفى برأى ولولم يذكر كونه خفياً إلا على خواص أهل العرف في الحدود والمطالوب في التعريف البيان البالغ فيجب ذكر الحقيقة لم يقسمه احتياج إلى زيادة تدخل أقسامه وأما الاعتراض بأنه برده عليه لفظ فأجاب الخليلي عنه بأن اللفظ خرج بقوله مع قرينة عدم إرادته فإن الماطل لا ينصب قرينة على عدم إرادته فالوضع وفيه نظر لجواز أن يكون نصب القرينة أيضاً غلطاً بان تكون قرينة تصرف عن الحقيقة ولا تصرف في ذلك الجواز كقولك مشيراً إلى كتابها بالاسم الذي بالبين نعم قد يجاب بأمرين أحدهما أن

في الدعاء ليس من حيث أنها موضوعة له بل من حيث أن الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له فتكون مجازاً أي شيء آخر وهو أن رعاية الحقيقة في التعريف مسألة على أمر في غاية التقسيم أنه أمر عرفى برأى ولولم يذكر كونه خفياً إلى على الخواص أهل العرف والمطالوب في التعريف البيان البالغ فيجب ذكر الحقيقة في الحد ولا كان معنياً بالاحالة المذكورة وقد يجاب بأن الأمر وإن كان كذلك لكن الكلام مع من له دخل في العرف وأيضاً هذا نهاية ما يمكن من الاعتذار ولذا قال الشارح ويمكن الجواب ولم يقل هذا الجواب جزم على مقاله المعقول (قوله وقد يجاب) أي بجواب ثان وحاصله أن هذا القيد وهو في اصطلاح التخاطب وإن كان متروكاً في تعريف الحقيقة إلا أنه

من ادراكها فهو محذوف من تعريفه بالدلالة القيد المذكور في تعريف الجواز عليه (قوله ولكنه) جواب عما يقال وفي حيث أكتفى بذلك القيد في أحد التعريفين لدلالته على اعتبارها في الآخر فهلا عكس وذكر في تعريف الحقيقة وحذفه من تعريف الجواز لدلالة ذكره في تعريف الحقيقة على اعتبارها في تعريف الجواز (قوله وبأن اللازم إلخ) عطف على قوله وبأن يفتقد اصطلاحاً للتخاطب من ادخاله وجواب ثالث وحاصله أن اللازم في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لا مذهب ولا مذهب وهو الوضع الذي وقع به التخاطب والوضع الذي وقع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند التخاطب وحيداً فلا حاجة إلى زيادة قيد في اصطلاح

الخطاب في تعريف الحقيقة (قوله وفي كلهما انظر) أي في كل من هذين الجوابين الأخيرين وهما المتألفان نظراً لما انظر في الأول فهو أن التعريفات يجب أن يكون كل واحد منها مستقلاً منقطعاً عن غيره فلا دلالة لغيره على ما حذف من كمال الغناء فيها بين الماهية فلا يجوز أن يترك قديم تعريفه يشكل في فهمه على ما في تعريف آخر أو ما انظر في الثاني فحاصله أن الممهور هو الوضع المدلول لقوله فيها وضعت ولا شك أنه يدل على مطلق الوضع لأن الاستعمال إنما يقتصر لمطلق الوضع الذي هو أهم من الوضع الذي روي في اصطلاح الخطاط من غير هذا كان ذلك هو الممهور وهو (١٨١) أهم فلا تعمله إلا بالخاص الذي هو الوضع المرمي في اصطلاح الخطاط فلا

يخرج به ما ذكره معنى الكلام حيث دلالة الحقيقة هي الكفاية المستعملة في مطلق ما وضعت لهم غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها أنها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت لهم غير تأويل في ذلك الوضع المطلق والصدق باللفظ في الحقيقة العارضة فالهبة التي وجدت في التعريف ليس فيها هبة الوضع المختبر في الخطاط فلا بد من التصريح بها أو الالكلام على أصله فيبقى البحث أه يعقوب (قوله واغرض أي الخ) المختص هو المصنف في الإيضاح فقد اغرض فيه على تعريف السكاكي للجزء بأنه غير مانع لأنه يتناول اللفظ فكان على السكاكي أن يزبد قوله مع قرينه ما عمن أرادته على وجه يصح بأن يكون

وفي كلهما نظر واعتراض أيضاً على تعريف الجواز بأنه يتناول اللفظ لأن الفرس في هذا الفرس مشيراً إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضعه والاشارة إلى الكتاب في بقية على أنه لم يدلف الفرس معناه الحقيقي

في الحد والاكلام معيباً لاجل قلت وان كان الأمر كذلك لكن الكلام مع من له دخل في العرف وإيضاحها بما يمكن من الاعتذار ولذلك قلنا يمكن الجواب ولم نقل هذا هو الجواب جزئياً أو الجواب بأنها مسقط اصطلاح الخطاط في أحد التعريفين اتكالا على الآخر فهمي ودود بأنه لا يتكلى في التعريف على كلام مستقل عن ذلك الجواب بأن اللام في قوله في تعريف الحقيقة من غير تأويل في الوضع لا م الممهور والممهور هو الوضع الذي وقع فيه الخطاط من دود أيضاً بأن الممهور هو الوضع المدلول لقوله فيها وضعت ولا شك أنها تدل على مطلق الوضع لأن الاستعمال إنما يقتصر لمطلق الوضع الذي هو أهم من الوضع الذي روي في اصطلاح الخطاط أو من غير هذا كان ذلك هو الممهور وهو أهم فلا إشعار بالخاص الذي هو الوضع المرمي في اصطلاح الخطاط فلا يخرج بما كرا معنى الكلام حيث دلالة الحقيقة هي الكلمة المستعملة في مطلق ما وضعت لهم غير تأويل في ذلك الوضع المطلق ولا شك أن الصلاة إذا استعملت في عرف الشرع في الدعاء صدق عليها أنها كلمة استعملت في مطلق ما وضعت لهم وهو اللفظ من غير تأويل في ذلك الوضع المطلق والصدق باللفظ في الحقيقة العارضة فالهبة التي وجدت في التعريف ليس فيها هبة الوضع المختبر في الخطاط فلا بد من التصريح بها أو الالكلام على أصله إذ لا دليل على غير أنه فيبقى البحث أه يعقوب (قوله واغرض أي الخ) المختص هو المصنف في الإيضاح فقد اغرض فيه على تعريف السكاكي للجزء بأنه غير مانع لأنه يتناول اللفظ فكان على السكاكي أن يزبد قوله مع قرينه ما عمن أرادته على وجه يصح بأن يكون السكاكي صرح في اتناهما البحث بالانterior في عرفنا استعملت الكلمة في بدل عليه أو في غيره حتى يكون الفرض الأصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه فيض اللفظ الثاني أنه يخرج بقوله كلمة فانه ليس من كلمات العرب كما يدعي بقى على المصنف والسكاكي معارض هو أقوى من جميع ما سبق وهو أن قول السكاكي في حد الحقيقة من غير تأويل احتراز عن الاستعارة فانها مستعملة في موضوعها على أصح القولين يقتضي أننا إذا قلنا أن الاستعارة حقيقة لا يكون محترزاً عنها بهذا القيد بل تكون داخلية في حد الحقيقة وفيه نظر لانها حيث تكون خارجة عن حد الحقيقة فيكون الخديج جلع فان القائل أنها حقيقة لا تطعم النظر عن التأويل وأيضاً فان مفهوم قوله أنها مستعملة في موضوعها على أحد القولين يقتضي أنها على الآخر غير مستعملة في موضوعها وليس كذلك بل هي على القولين مستعملة في موضوعها أو استعمالها في موضوعها على القول بأنها حقيقة أوضح

القرينة لتلاجه لاجل إخراج ذلك وأجيب عنه بأن قوله مع قرينه حذف صفات أي سم نصبر بنقولاً لأن أصب المتكلم قرينه يستدعي اختياره في المنصوب والشعور بل لأن النسب قبل اختياري مسبوق بالقصد لا أراد ذلك فقد في اللفظ لا الغلط لا بقصد نصبر قرينه بتدليل على عدم إرادته معنى الفرس يتلائم أن كان المعنى مع وجوده قرينه بما عمن أرادته لفظاً قطعاً في تعريف الجواز أو علم أن الاعتراض يتناول تعريف الجواز لفظاً ما برادان كان المراد باللفظ سبق اللسان لأن الغلط حيث قد استعمل لفظ الفرس في الكتاب وإن كان المراد به الخطأ في الاعتقاد فلا يراد به أن اللفظ موضوع المعنى الذي لأن الغلط إنما أطلق الفرس على معناه اللهم

• ومنها أنه قسم المجاز الى الاستعارة وغيرها

(قوله وقسم المجاز إلى آثر قوله وعد التمثيل هنا) التقسيم نقل هذا التقسيم قوله بعد وعد للتمثيل من أنه لا عطف الاعتراض عليه ما قبله كله تمهيد له وأثره زينة قوله القوي من العقبى وقوله الإجماع إلى معنى الكلمة الإجماع إلى حكمها كما في قوله تعالى وجوابك فالأصل وجاء أمر بك فانكسر الأصل في الكلام لقوله بك والجر وأما رفعه فبجاء زمار المجاز الإجماع لحكم الكلمة على اكتفاء اللفظ حركة لأجل حذف كلفا بدين معناها وأول اثبات كلمة مستغنى عنها استغنوا بها كالكاف في قوله تعالى ليس كنهه شئ (قوله المتضمن للفائدة) بالنسب لمت المجاز اللغوي بأن استعملت الكلمة في معنى غير ما وضعت له فتلك الكلمة التي هي مجاز فيها فائدة وهي المعنى المستعملة فيه وأثره بذلك (١٨٢) عن اللفظ الدال على المقصد إذا استعمل في المطلق كالمرس فإنه

أَفَ الْعَبْرِيّ سَتَعْمَلُ فِي
أَفَ الْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ
أَنَّهُ مَطْلُوقٌ أَفَ لَا مِنْ حَيْثُ
تَشْبِيهِهِ بِفِي الْإِنْبَاطِ فَأَنَّهُ
بِجَارِزٍ يُضَمَّنُ فَأَنَّهُ لَا
الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّ لِلْكَلِمَةِ
مَوْجُودٌ فِي مَعْنَى
الَّذِي اسْتَعْمَلَتْ فِيهِ الْآنَ
قَالَ الْعَلَمَةُ الْعَقُوبِيُّ
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَا عَلَى فَائِدَةٍ
مُخْصِصَةٍ كَالْبَالِغَةِ فِي
التَّشْبِيهِ عِنْدَ اقْتِضَائِهِ الْمَقَامَ
أَيَّاهُ كَافِيٍّ لِاسْتِعَارَةِ
وَكَمَا طُلِقَ اسْمُ الْجُزْءِ عَلَى
الْكُلِّ حَيْثُ أُرِيدَ أَقَامَتُهُ
مَقَامَهُ لِلشَّاعِرِ بِأَنَّ لِنَظَائِرِ
الْجُزْءِ مَخْصُوصَةَ الْكُلِّ وَأَنَّهُ
لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِهَذَا الْعَيْنِ تَقْلُوقُ
بِجَارِزٍ أَمْ سَلَا عَلَى الرِّبْثَةِ
فَهُوَ مُسْلَمٌ وَلَا يَفِيدُ نَفْيَ
مَطْلُوقِ الْفَائِدَةِ حَتَّى يَكُونَ
قِسْمًا لِكُلِّ مَا يَفِيدُهَا بَيْنَ
الْفَائِدَتَيْنِ أَوْ غَيْرِهَا وَإِنْ
أُرِيدَ أَنْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ أَسْلَا
لَمْ يَرْسُمْ خَالِ الْجَزْءِ مُطْلَقًا لَا

(وقسم) السكاكى (المجاز النعوى) الرجوع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة (الاستعارة وغيرها) فانه ان نقصن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فاستعارة

ارادة الموضوع له تلك القرينة هي الاشارة لتعيينه وأجيب بأن قوله مع قرينة على اسقاط
المضاف أى مع نصب قرينة ولا شك ان النصب يستدعى تقديم الاختيار في المنصوب والمشعوره
وهذا لا يمتنع وقد نعم ان كان المعنى مع وجود قرينة مائة دخل القطع قطعا في ثم ايضا الجواز فيلزم ثم
أشارا ايضا الى تقسيم في الجواز للسكاكي تمهيدا لاعتراض عليه فقال (وقسم) السكاكي (الجواز اللغوي)
الى اى الراجع الى حكم الكلمة الى اى اعرابها كما وسأل القرينة أى اهلها واستمرأى الى الراجع الى
معناها وهو اللفظ المسعمل في غير معناه ثم قسم الراجع الى المعنى الى قسمين أحدهما ما تضمن
الفائدة والآخر ما لم يتضمنها وعنى بلم يتضمنها الفائدة القطع الدال على القيد اذ اطلق على المطلق
كالمرس فانه أقرب التعبير يستعمل في أنف الانسان من حيث انه مطلق أنفلا من حيث تشبيهه
بفى الانبساط فان اطلاق القيد على المطلق لا فائدة له وفيه نظرا لانه اعنى فائدة مخصوصة
كالمبالغة في التشبيه عند انقضاء المقام اياه بخفى الاستعارة وكما اطلاق اسم الجزء على الكل حيث أريد
اقتضاه مقامه للاشعار بان لذلك الجزء خصوصية في الكل وان لا يتم الا به كالذين يطلقون مجازا مر سلا
على الرتبة فهو موسم ولا ينفصل في مطلق الفائدة حتى يكون قسم الكل ما يفيد هاتين الفائدةين أو
غيرهما وان أر بانه لا فائدة فيه أصلا لم يسلم ان الجواز مطلقا لا محذور فائدة ولو كانت تلك الفائدة
هي أن الدلالة على معناه كدعوى الشيء الدليل القيد للتعريف في الذهن حيث تضمن ملاحظة
الاصل اذ بذلك يحصل مع القرينة والعلاقة الانتقال منه الى لزم قسم المعنوي المتضمن للفائدة
وقد عرفت أنه يشمل بعض الجواز المرسل وغيره (الى الاستعارة وغيرها) حيث قال ان تضمن ذلك
المعنوي الذي فيه الفائدة بالمبالغة في التشبيه كالاسدي يستعمل في الرجل الشجاع فهو استعارة وان لم
يتضمنها ولكن في فائدة أخرى كما تضمن في اطلاق المين على الرتبة فهو غير الاستعارة وهو
بعض أنف

ص (وقسم الجازي إلى الاستمارة وغيره الخ) ش هذا اعتراض آخر على السكاكي وهو انه قسم الجازي إلى الاستمارة وغيره فافهم ان يكون كل استمارة جاز او عرف الاستمارة بل ان ذكر أحد طرفي التشبيه وزيد بالظرف الآخر عند عداول المشبه في جنس المشبه به (وقسمه) أي الاستمارة

مخولون قائدة ولو كانت تلك الفتنة هي أن دلالة على معناه كدعوى الشيء بالدليل المقيد للقرار في الذهن وعرف حيث تضمن ملاحظة الأصل اذ بذلك يحصل مع القرينة العلاقة الانتقال من الشيء (قوله أي الاستشارة) أي إلى مطلق الاستشارة أعين التصريح أو المكتسبة (قوله بأنه) أي بسبب ما في الجواز القوي المتضمن لقائده أن تضمن البالغ في التشبيه بالأسد يستعمل في الرجل الشجاع فهو استعاره وأن لم يتضح ما هو لكن فيه قائدة أخرى كما تقدم في إطلاق العين على الرينة قائدة شعر بان العين الذي هو العضو المعالج حرز وروان الكلى الذي هو الرينة لا يتم فيه غير استعاره بل هو مجاز مرسل فالجواز المرسل عنده ما تضمنه قائدة غير البالغة في التشبيه أو ما لم يستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن الجواز المرسل عنده بسببه الجواز الخالي من القائدة

وَعَرَفَ

وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وترد الطرف الآخر مدخولاً في الجنس المشبه به

(قوله وعرف الاستعارة) أي التي هي أحد قسمي المجاز اللغوي المضمن لفائدته (قوله لن تذكر أحد طرفي التشبيه) لا تخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى وأن الموصوف بالذات حقيقة هو اللفظ وحده فيجب أن يحصل في الكلام حذف منافع أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه ولا يقال أن المراد أن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لأن هذا يقتضي أن المراد به معناه وليس كذلك بل المراد الطرف الآخر (قوله أي بالطرف المذكور) (١٨٣) أي باسم الطرف المذكور وقوله أي الطرف المذكور أي المتروك أو المترد عليه

(وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وترد به) أي بالطرف المذكور (الآخر) أي الطرف المتروك (مدخولاً في الجنس المشبه به) كما تقول في الحمام أمد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسماك فثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه

المجاز المرسل (وعرف) المسماة (الاستعارة) التي هي أحد قسمي ذي الفائدة باعتبار كونها مصدر الآن معرفة المشتق منه يعني عن قرب المشتق الذي أعيا به باعتبار المشتق منه فقال الاستعارة (باعتبار أنها مصدر) (ان تذكر أحد طرفي التشبيه) أي أن تذكر اسم أحد الطرفين (وترد به) أي باسم ذلك الطرف المذكور الطرف (الآخر) أي المعنى الذي هو الطرف الآخر المتروك اسمها باعتبار الاسم في الطرف المذكور وترد به الآخر بالمعنى لأن المذكور هو اللفظ والآخر الذي يراد باللفظ والمعنى (مدعياً) أي أن تذكر اسم الطرف محرراً به الآخر لاجل كونك تدعي بقربه حال حيث سميت التشبيه باسم التشبه به أو العكس (دخول) أي تدعي دخول ذلك التشبه في جنس (ذلك التشبه به) وبذلك الدعوى الخالية صرح المطلق الثاني على الأول وصرح المطلق اسم الأول على الثاني لاشترائهما بالدعوى في جنس المسمى وبذلك يعلم أن معنى وضع المجاز مع القرينة ادعاء انضمام حكم الوضع الأول على التشبه به لأن ثم وضاً أي تعييناً حيازاً لادعاء ذلك الادعاء دلالة على ما عطفنا على المجاز موضع نونا وشخصاً لأن النوع لا يضمن شخص ينفق فيه والذي حصل بالتعقيق في الشخص الذي حصل بوضع النوع هو ذلك الادعاء وقد تقدمت الإشارة إلى هذا فقلنا أمل ولما كان هذا الكلام يشتمل على ما إذا ذكر اسم التشبه به وأريد به المشبه وتعمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به التشبه به أحتج إلى مثالين فالأول هو أن تذكر اسم التشبه به وترد به التشبه كما تقول في الحمام أمد وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعياً أنه من جنس الأسماك ادعت دخول التشبه وهو الرجل الشجاع في جنس التشبه به وهو الأسماك فثبت له ما يخص التشبه به وهو اسم جنسه أي حقيقة الذي هو لفظاً لا مدق قد تقدم أنك تجعل لفظاً لا مدق بذلك الادعاء فدان متعارف وغيره والقرينة أعيا لني المعارف لاني الحقيقة عن المتعمل فيعولاً كان ذلك منافية للأصراً على أن تلك الحقيقة والتأني هو أن تذكر لفظ التشبه وترد به التشبه به كما تقول الشب المتنة أنظرها بفلان وأنت تريد بالمعنى التي هي اسم التشبه بمعنى السبع الذي هو التشبه به ولكن لا تريد بها السبع الحقيقي بل السبع الادعائي لأنك تدعي السبع بمعنى التشبه وهذا يعلم أن قول السكاكي أن تذكر أحد الطرفين وترد الآخر يعني الآخر حقيقة أو ادعاء فلماذا أطلقت لفظاً للتشبيه على

أي المصريح به أو المكتنى عنه أو في المصريح به أن يكون المذكور هو التشبه به وفي العبارة توسع لأن كون المذكور هو التشبه به ليس الاستعارة بل ذلك الكون متعلق بالاستعارة وكذلك القول أن تذكر لست الاستعارة الأصلية أن تذكر بل المذكور وجعل منها أن من المصريح بها تعقيلية وتحليلية

التشبه به على التشبيه في المصريح بوضع إطلاق اسم التشبه على التشبه به في الممكنة لاشترائهما بالجنس بالدعوى (قوله كما تقول الخ) لما كان قوله أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وترد الآخر يشتمل على ما إذا ذكر اسم التشبه به وأريد به التشبه كما في المصراحة ويشتمل ما إذا ذكر اسم التشبه وأريد به التشبه به كما في الممكنة عند مثل الشارح بمثالين الأول الأول والثاني الثاني (قوله فثبت له ما يخص التشبه به) أي فلما ادعت دخول التشبه وهو الرجل الشجاع في جنس التشبه به وهو الأسماك أثبت له ما يخص التشبه به وهو اسم جنسه أي حقيقة الذي هو أصل الاستعارة اسم جنسه وحقيقته التي هو الحيوان المفترس

(قوله) كما تقول أن ثبت المنية (الخ) فأن ثبت زيد المنية التي هي اسم الشبه، منها المحقق الذي هو الموت المعرج عن السبعة الأذهان بل أردت به معنى السبع الذي هو المشبه، ولكن لم ترد بها السبع المحقق بل السبع الادعائي وهو الموت الذي ادعت بسبعته ولا أطلق لفظ المنية على السبع الادعائي وهو الموت المدعى السبعة؛ أثبت لها مخصص السبع المشبه وهو الاظفار هذا حاصل كلامه وأنت خير بأن هذا لا يلزمه قول المصنف وتريده الآخر لا يلزم زيد المنية عنها الطرف الآخر الذي هو السبع المحقق الآن قال إن قول السكاكي أن تذكر أحد الطرفين وتريد الآخر (١٨٤) معناه وتريد الآخر حقيقة أو ادعاء وحاصل تقرير الاستعارة بالكتابة

وكما تقول أن ثبت المنية اظفارا أو أنت زيد المنية السبع بادعاء السبعة لها فثبت لها مخصص السبع المشبه وهو الاظفار ويسمى المشبه بسواء كان هو المذكور أو المترك مستعارا ونحوه يسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له

السبع الادعائي وهو معنى المنية المدعى لها السبعة أثبت لها مخصص السبع المشبه به وهو الاظفار ولما ثبت لها الاظفار التي هي للسبع المحقق صارت مع الاظفار كالسبع معها في أنها كذلك ينبغي أن تكون لأن كذلك ينبغي أن يكون فأرزت في الاظفار بروز المستعير في العارية كإرز الرجل الشجاع في لفظ الأسد بروز المستعير في العارية فإنه يساوي صاحبها في التلبس والمال فترافى أصل التلحم نحو هذا الكلام عند السكاكي وهو يشعر بأن الاظفار في المثال الثاني الذي هو مثال الاستعارة بالكتابة هي المستعارة لأنه شبهها مع النية العارية بقوله أعنى السكاكي ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المترك مستعارا ونحوه يسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه أي المعنى الذي شبه به المشبه به مستعارا ليعتق أن المستعار هو لفظ المشبه به سواء ذكر كما في المثال الاول أو ترك كما في المثال الثاني ويكون معنى كونه مستعارا أنه ليس بق الاستعارة اللفظية وتركه مكتبا عنها بلاوزم كما فهم عن الافدين كما تقدم وسيأتي السكاكي ما يخالف مقتضى الكلامين وهو أن المستعار في الاستعارة بالكتابة هو لفظ المنية المعبر به عن الأسد الادعائي وهو مقتضى قوله أولاً لأن تذكر اسم أحد الطرفين وتريده الآخر وذلك لأن الاستعارة فسرهما بالذكر شتقا للذكر هو المستعار فقرر بجميع ما ذكر أن في كلامه النسبة للاستعارة بالكتابة خطا

وفيه توسع لأن المصريح بها كلها حقيقية وتخييلية وتغير العبارة أن يقال قسم المجاز إلى الاستعارة وغيرها يعرف الاستعارة بذكر أحد طرفي التشبيه مراد به الآخر وفهمها بالمصريح بها ممكن عنها ونحوي بالمصريح بها أن يذكر المشبه به مراد به المشبه وفهمها إلى تحقيقية وتخييلية وفسر التحقيقية بأمري أي ما كان المشبه فيه حسيما أو عقليا أو بعد التمثيل منها أي من الاستعارة الحقيقية فزعم أن يكون التمثيل فصلا من التحقيقية التي هي قسم من المصريح بها التي هي قسم من الاستعارة التي هي قسم من المجاز الذي هو كل قول بالكلمة مفرد فليزم أن يكون التمثيل مفردا وذلك لأن التمثيل مستلزم للتركيب لأنه مركب والتركيب منافي للافراد فليزم أن يكون التمثيل مفردا ومركبا وذلك جمع بين الضدين وهو محال وأجاب الخطيب بأن المركب يطلق عليه كلفه يكون مراده الكلمة في حصد المجاز ما هو أهم من المفرد والمركب وفيه نظر لأن إطلاق الكلمة على الكلام مجاز وأيضا فإنه يستلزم أن يكون المركب موضوعا لأنه وصف المجازين له موضوعا يستعمل في غيره والاكتفاء على خلافه وأجاب أيضا بأننا لنسلم أنه بعد التمثيل من المصريح بها الحقيقية فجاز أن يكون ذكر طرفي فصلها

في أثبت المنية اظفاراها
بقلان على مذهب
السكاكي أن تقول شبهت
المنية وهي الموت بالسبع
وادعينا أنها فرد من أفرادها
وأن له فردين الفرد المعلوم
وهو السبع الحقيقي أعنى
الحيوان المنقسم والفرد
الادعائي وهو الموت المدعى
سبعته ثم اطلقنا لفظ المنية
على السبع الادعائي ولما
اطلقناه عليه أثبتنا له
ما يخص السبع وهو
الاظفار (قوله) ويسمى
بالبناء للخاص وبفعله
ضمير عائدي للسكاكي
وكذا يقال فيما بعد (قوله)
سواء كان هو المذكور
أي كما في المثال الاول
وقوله أو المترك أي كما في
المثال الثاني والمراد سواء
كان مذكورا أم لا أو
متركا أم لا كما ثبت (قوله)
ويسمى اسم لانه به
مستعارا أي سواء كان
اسم المشبه به هو المذكور
كما في المثال الاول أو المترك
كما في المثال الثاني ومعنى
كونه مستعارا مع أنه مترك

أنه يسبق الاستعارة اللفظية لكنها تركت مكتبا عنها بلاوزم المشبه به هذا كلام السكاكي وهو دال على أن (وقمها)
المستعار في قولنا اظفار المنية ثبت بقلان هو لفظ السبع المستعار له بالكتابة ذلك وهو أن المستعار في الاستعارة
بالكتابة هو لفظ المنية المعبر به عن الأسد الادعائي وهو مقتضى قوله أولاً لأن تذكر اسم أحد الطرفين وتريده الآخر وذلك لأنه فسر
الاستعارة بالذكر ومتعلق بالذكر هو المستعار فصحت مما ذكر أن في كلام السكاكي بالنسبة للاستعارة بالكتابة تناقض لأن كلامه
في بعض المواضع يقيدان الاستعارة بالكتابة لفظ المشبه به المترك وفي بعض المواضع يفيد أنها لفظ المشبه بالذكر

وقدم الاستعارة الى المصريح بها والمكتنى عنها وعنى بالمصريح بها أن يكون المذكور من طرف التشبيه هو المشبه به وجعلنا ثلاثة أضرب تحقيقاً وتخييلاً وعقلاً للتحقيق والتخييل

(قوله وقدمه الى المصريح بها والمكتنى عنها) يستفاد منه أنها محال اجتماعان وهو كذلك من حيث المعلوم وأما من حيث الصدق في مادة فقد اجتماعان كما في قوله تعالى فأذاقهم الله لباس الجوع والخوف فقد اجتمع الاستعارة في لباس فانه شبه ما غشي الإنسان عند الجوع من أثر الضرر بالهول والاصفرار من حيث الالذ باللباس واستعبره ما هو من حيث لا كراهة بالعلم المراد به فكأن الاستعارة مصرحة نظر المادول وسكنة نظر الثاني وتكون اذا ذقت خيلاً (١٨٥) (قوله أن يكون الطرف المذكور)

أي المذكور اسم هو المشبه به أي المكتنى عنها وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف (المذكور) من طرف التشبيه (هو المشبه به وجعل منها) أي من الاستعارة المصريح بها (تحقيقية وتخييلية وأعمال) يقل وقسمه اليها لان التبادر الى الفهم من الحقيقية والتخييلية ما يكون على الخرم وهو قد ذكر قسماً آخر معناه المحتمل للتحقيق والتخييل

(وقسمها) أي وقسم السكاكي الاستعارة (الى المصريح بها والمكتنى عنها) أي قسمها قسمين أحدهما ما يبيح استعارة مصرحاً بها والآخر ما يبيح مكتناً عنها وعنى بالمكتنى عنها أن يكون اسم الطرف المذكور هو لفظ التشبيه كما تقدم في أنشئت المنية أطفالها (وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف أي اسم الطرف المذكور من طرف التشبيه (هو المشبه به) أي هو اسم التشبه به ولا يخفى في نتيجة السكون بالمصرحة والمكتنى عنها من التسامح لان المصريح به والمكتنى عنه واللفظ لا كونه (وجعل) السكاكي (منها) أي جعل من الاستعارة المصريح بها قسمين (تحقيقية) وبأي ذكر ما مضى رهاه (وتخييلية) وسماي أيضاً فمصرحاً به ولم يقل المصنف قسمها الى قسمين المصريح بأصعاده في القسمين بل عمل الى قوله جعل منها كذا وكذا المصنف بقاء شيء آخر وراء التخييلية والتعريفية وذلك أن السكاكي ذكر أن للاستعارة المصريح بها قسمين آخر معناه المحتمل للتحقيق والتخييل فبعبارة يشرب بقاء شيء آخر وهو ذلك القسم ومثل ذلك المحتمل بيت زهير المتقدم وهو قوله

عهد القلب عن سلى وأقصر باطلة • وعري الأفراس القبا ورواحله

فقد وجبه وجهين كما تقدم أحدهما أن يكون شبه الصبا بالحب المفضى منها والوطر وأضر التشبيه في النفس استعارة بالكناية تعيلية تكون الأفراس والزواجل تخيلاً لا تكون من رتبة المكتنى عنها والآخر أن يكون شبه أصبا استفادة للذة أو أن الصبا بالأفراس والزواجل فتكون الأفراس والزواجل تعيلية وذكر الصبا في هذا الجرح به فهذا عذلة للحقيقية والتعيلية فتكون قسمين خارجاً عما لا يقلل في داخله في الحقيقية أو التعيلية لا ما إذا قلنا تنقسم الاستعارة التعريفية لمشاكلة لها من جهة تحقيق معنى التشبيه المتروكة لا بد كالمشبه به فقط واجب أيضاً بان السكاكي لم يفرق في التشبيه أن يكون مركباً بدليل أنه جعل من قوله وعاقة من لعله وعبدته الأرض جمعاً فضته واجب أيضاً ما عدا المحتمل من الاستعارة الحقيقية لا في كونها مركباً بل في جهات آخر تظهر بالتأمل في أنها ليست هي الاستعارة المصريح بها فنحن الى الحقيقية وتخييلية ولم تقسم المكتنى الى ذلك في الخارج من تقسيم المكتنى أيضاً في الحقيقية وهو ما كان المشبه به فيها ثابتاً في الجنس

(٢٤) شرح والتخصيص رابع الموت المدعى بهيته فلما كان المشبه به فيها عندنا لا يكون الانحطاط متعقبا الحقيقية والتخييلية وأما في رأى المصنف في المكتبة فاستعان بقسمها اليها بظاهر (قوله وأعمال) أي المصنف وقسمها اليها المصنف بأصعاده في القسمين بل عمل الى قوله جعل منها كذا وكذا المصنف بقاء شيء آخر وراء الحقيقة والتعيلية لأن التبادر الى الفهم من الحقيقة (أخ) أي من إطلاق لفظ الحقيقة وإطلاق لفظ التعيلية وقوله ما يكون على الجزم أي ما يكون استعارة حقيقة جزئية وما يكون استعارة تخييلية جزئية لا على سبيل الاحتمال وإنما كان التبادر الى الفهم ما ذكر لان الأصل إطلاق اللفظ على ما يوجد في معناه فتكون لهية به جزماً وإطلاقاً على ما يجعل أن يوجد في معناه فتكون التسمية به احة لا خلاف المصادر (قوله وهو قد ذكر) أي

السكاكى أى الحال أنفذ كمر للصراحة فما آخر (قوله كاذب كفى بيت زهير) أى هو قوله سابقا
صلى القلب ن سلمى وأفسر باله • وعمرى أفراس السباور وأحله

فدوجه فيه وجهين كاتقدم أحدهما أن يكون شبه الصبا للجملة المقضى منها لوطر وأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وعليه
تكون الأفراس والرواحل تخميلة فزينة للكنية والآخر أن يكون شبه أسباب استيفاء اللذة وأن الصبا الأفراس والرواحل فتكون
الأفراس والرواحل تخميلة وذكر (١٨٦)

الحقيقية والتخييلية
لاقتضى أن السكاكى
حصر هاتى التسمين
وهو لا يصح له نذكر
للصراحة قعما آخر
وهى المحتملة للحقيقية
والتخييلية فلها عدل
عن قوله وقسمها الى قسمين
وجعلها نأخ المقضى
أن ثم قسمها آخر وهو قسم
الاحتمال ولا يقال قسم
الاحتمال داخل في
الحقيقية والتخييلية لانا

كاذ كفى بيت زهير (وفسر الحقيقية بما مر) أى بما يكون المشبه والمتروك لتحقيقا حقا أو عقلا
(وعده التمثيل) على سبيل الاستعارة كما مر في قولك أرا التقدّم جلا توخر أخرى
الى التحقيقية فتناه الى الحقيقية جزأ واحدا فالاولى التخييلية جزأ واحدا لانا تقول
المتبادر من إطلاق لفظ التحقيق والتخييل ما يكون كذلك جزأ واحدا لانا أصل إطلاق اللفظ
وجوده عندنا وتسميته به جزأ واحدا على ما عطل أن يوجد معنى فتكون التسمية به احتمالا
خلاف المتبادر فلها عدل الى ما يقتضى أن ثم قسمها آخر وهو قسم الاحتمال رعاية لاصل ما ينفذ
بالتبادر إطلاق اللفظ فلا يفهم خلاف ذلك الا بقرينة أى وقسمه الى قسمين فلو لم يقل ما ذكر فإن التسمية على
وجود قسم زائد ثم يرددها أن يقال هذا التقسيم أعنى قولنا هذا الاستعارة مجزوم بتحققها وهذه
مجزوم بتخييلها وهذه محتملة للتخييلية والتحققية تتقسم في الامثلة لان المحتملة مثال بيت وزهير
كذلك وليس كلامنا في تقسيم الامثلة الى ما يجزى فيه بان استعارته تحقيقية والى ما يجزى فيها تخيلية
والى ما يحتمل كلامها وانما كلامنا في تنوع نفس الاستعارة التصريحية وهى منهصرة في نوعي
التخييل والتحقيق والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فافهم وما ينظر فيه هنا اجتماع التصريحية
والمكينة عنها في مثال واحد هل يمكن باعتبارين كاصح وجود التخييلية والتحقيقية باعتبارين قبل أنه
موجود في مثال واحد كافي قوله تعالى فاذا ذاقها لباس الجوع فان اللباس نقل الى لباس الانسان
من الاوجاع فلهو المولى بن شبه اللباس فكان استعارة تصريحية من حيث أن تلك الاوجاع فيها أذى
شبهت بشئ من اذى فاضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وذكر الاذاقة تخميلة وعلى هذا يكون
اجتماع التصريحية بالمكينة عنها أقوى من اجتماع التحقيقية والتخييلية لان الجمل على احدهما
ينافى الجمل على الاخرى بخلاف التصريحية والمكينة عنها كافي المثال تأمله (وفسر) السكاكى
الاستعارة (الحقيقية بما مر) أى بالاستعارة قالى هى لفظا المشبه به ينقل المشبه المتروك للفظه وبالجملة
أن معنى المستعارة مستحق حصار كآيت أسدافى الجمادى ومشتقق عقلا كوقع في فلي نوراضان
أرجاء الحواس فان المنقول اليه لفظا لاسد وهو الرجل الشجاع محسوس والمنقول اليه لفظ النور
وهو عالم معقول محقق وذلك ظاهر (ونذكر) السكاكى (التمثيل) أى الاستعارة التخييلية وقد تقدم
أنها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وذلك كافي قوله أرا التقدّم جلا توخر أخرى فانه تقدم
أو العقل وتخييلية وهو عالم يكن ثابتا في الحس والعقل بل في الوهم كاذب ذكره بعض شراح المفاتيح
بجواب بأن المكينة لا يكون المشبه به فيها لتخييلها لان المشبه به هو الفرد المدعى دخوله في حقيقة المشبه
مجزوم بتخييلها وهذه

محتملة للحقيقية والتخييلية تتقسم في الامثلة وليس كلامنا في تقسيم الامثلة
الى ما يجزى بان الاستعارة تحقيقية أو تخيلية أو محتملة وانما كلامنا في تقسيم مفهوم الاستعارة المصرح ولا شك أنه منصرف في نوعي
التحققية والتخييلية والمثال المحتمل غير خارج عن النوعين فتأمل (قوله أى بما يكون الخ) لا يخفى ما في هذا الكلام من المسامحة لان
الاستعارة الحقيقية ليست كون المشبه المتروك لتحقيقا حقا أو عقلا ولم تقدمه بهذا أصلا فكان الأولى أن يقول أى لفظ المشبه
بما المنقول للمشبه المتروك للفظه المحقق حقا أو عقلا والاول كل لفظ أسد المنقول للرجل الشجاع في قولك أرا أسدافى الجمادى
والثاني كل لفظ الصراط المستقيم المنقول للدين القيم بمعنى الأحكام الشرعية في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم (قوله وعد التمثيل) أى

منها وفيه نظر لان التخييل على سبيل الاستعارة لا يكون الا مبركا كما سبق فكيف يكون خياليا من الجازم الفرد ولو لم يقبل الاستعارة بالافراد وعرفها بالجازم الذي اراد به مشابه بعنانه الاصلى مبالغة في التثنية يدخل كل من الحقيقة والتخييل في تعريف الاستعارة الاستعارة الحقيقية وتقدم انها تسمى التخييل على سبيل الاستعارة وتسمى بمشابهة مطلقا وحسب فلا تلحق لتقدير الشارع وقوله على سبيل الاستعارة قلة في الاطوال وقد قال فقد الشارح يزادته على سبيل الاستعارة الايضاح ذكر الاسم الاعرف (قوله اى من الحقيقة) اى التي هي قسم من اقسام الجازم الفرد ولذا جاء الاعتراض الاى (قوله مع القطع) اى لا الحقيقة مع الاحال (قوله ومن الاثر) اى من امثلة الحقيقة على القطع وهذا قول القول (قوله الحقيقة مع القطع) صفة للاستعارة (قوله الاستعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (١٨٧) فيه بحث لان المستلزم

أبدلوه اللفظ بالمال على الصورة المثلية بالوصفها كابدل عليه ظاهر العبارة فان تولد ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على أن المعنى فلا يأتى هذا التأويل في قوله لوصف صورة أخرى لان المستعارة نفس المنسبة لافلاكه اللهم الا ان يقدّم مضاف وهو بيان فكانه قال ومن امثلة استعارة لفظ احدى صورتين منتزعتين من أمور لبيان الصورة الأخرى فتكون اللام في قوله لوصف صورة أخرى للفرض لاصلة لاستعارة اه فنرى أو يقال المراد بالوصف البيئة وتكون اضافته لما بعده بيانية ويجعل في الكلام مضاف محذوف والمعنى استعارة دال حيث هي احدى هذين منتزعتين من عدة

(منها) اى من الحقيقة مع القطع قال ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) اى التخييل (مستلزم) التركيب المتألف للأفراد أنه يستعار مجموعه خلال الفرد في أمر وقد تقدم بيان ذلك (منها) اى عند التخييل من الاستعارة الحقيقة وذلك أنه لما ذكر القسم الذي هو الاستعارة المصريح بها الحقيقة على سبيل القطع بناء على ما ذكر من أن ثم قسمان التمر يحسب ليس هو على سبيل القطع قال ومن الامثلة يعني من امثلة الحقيقة على سبيل القطع استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى ومعنى بالوصف الاول اللفظ لانه هو المستعار به يتعلق الاستعارة ومعنى بالوصف الثاني البيان لان الوصف يطلق عليه وهو التاسب هنا والتقدير ومن امثلة استعارة لفظا احدى صورتين منتزعتين من أمور لبيان صورة أخرى ومن المعلوم أن الاول أن يقول لبيان الصورة الأخرى بالتمر فلا بد التذكير بوم أن السعار لها غير احدى صورتين المنتزعتين والفرض أن لفظا احدهما سمير لاخرى لا لتمر هاو ذلك كما تقدم في استعارة اللفظ الدال على حالة الذي يريد الذهاب فيقدم رجلا ثم يرد الرجوع فيؤخر هاو ذلك اللفظ هو قولنا أيا المتقدم رجلا وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليه لوقد تقدم أن تلك الحالة في الطرفين انزعجت من تعدد وذلك ظاهر (ورد) عده التخييل من الاستعارة التي هي قسم من الجازم الفرد (بأنه) اى مدى ما ذكر بان التخييل المحدود من الاستعارة (مستلزم للتركيب) اذ التخييل كما تقدم أن ينقل لفظا حكاية الى حالة أخرى مثلها كما في أيا المتقدم رجلا وتؤخر أخرى اذا كان التخييل مستلزما للتركيب (المتألف للأفراد) فلا يصح عده اى التخييل من الاستعارة كما فعل السكاكي وذلك لان الاستعارة من اقسام الجازم الفرد فهي مستلزمة للأفراد اذ هو وصف غير مفارق لمر التخييل يستلزم التركيب اذ هو وصف الذي لا يفارق فلو كانت الاستعارة تمثيلا لزم كونها موصوفة بالافراد والتركيب معا ومما ينبغي ان يسأل من تنافي هذين اللذين تنافي موزومهما اى الاستعارة والتخييل فلا يجتمعان في شيء واحد وان يكون استعارة وتمثيلا كما اقتضاه عده التخييل استعارة اذ لو اجدهما اجدهما لازما معا المتألفين وذلك ظاهر وأجيب عن هذا بان السكاكي اعتمد التخييل من مطلق الاستعارة الشاملة للأفرادية والتركيبية بكان المنية مشبهة بالسبع الذي هو مجازي فالتشبيه المنية والمثبه به الذي هو مجازي السبع الذي هو

أمور بهيمة هي الهبة الأخرى فتأمل هذا وكان الاولى للسكاكي أن يقول لوصف الصورة الأخرى بالتمر فلا بد التذكير بوم أن السعاره غير احدى صورتين المنتزعتين والفرض أن لفظا احدهما سمير لاخرى لا لتمر هاو ذلك اللفظ الدال على حالة الذي يريد الذهاب فيقدم رجلا ثم يرد الرجوع فيؤخر هاو ذلك اللفظ هو أيا المتقدم رجلا وتؤخر أخرى لبيان حالة المتردد بين فعل الامر وتركه ومعنى بيانها الدلالة عليه لوقد تقدم أن تلك الحالة في الطرفين انزعجت من تعدد وذلك ظاهر (قوله ورد ذلك) اى عند التخييل من الاستعارة الحقيقة التي هي قسم من الجازم الفرد (قوله مستلزم للتركيب) اى لان التخييل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالتين موزومهما حالة أخرى (قوله المتألف للأفراد) اى الذي هو لازم لاستعارة الحقيقة وذلك لان الاستعارة من اقسام الجازم الفرد فهي مستلزمة للأفراد اذ هو وصف غير مفارق لها كما ان التركيب وصف لازم للتخييل لا يفارق

قوله فلا يسمع (ج) أعوذ! كان التركيب الذي هو لازم القنيل متنافيا للأفراد اللازم الاستعارة فلا يسمع (ج) (قوله لا تنافي اللوازم) أي كالأفراد والتركيب وقوله يدل على تنافي المزومات أي كالتخيل والاستعارة الحقيقية فلا يجوز أن يكون في شيء واحد بأن يكون استعارة حقيقية مع تخيل أو جوب أن التخيل لا يكون استعارة حقيقية (قوله ولا لازم (ج) أي والابدل تنافي اللوازم على تنافي المزومات، بأن كان يمكن اجتماع المزومات مع تنافي اللوازم لزوم اجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب ضرورة وجود كل لازم عند وجود مزومه واجتماع اللازمين المتنافيين كالأفراد والتركيب محال بالبداهة لادائه لاجتماع النفيين وهو أفراد ولا أفراد وتركيب ولا تركيب (قوله والجواب (ج) هنا شروع في أجوبة خمسة أي في التنازع انتماء للسكاكي وحاصل الأدلة أن السكاكي عدا التخيل فسلمه، طلق الاستعارة والتصر يحال الحقيقة السالبة للأفراد ولا يتركيب ولا يتركيب ولا يتركيب الاستعارة الحقيقية يكون تشابها للاستعارة التركيب ولم يحد التشابه، من الاستعارة الحقيقية الأفرادية حتى يراد البحث (قوله وقسمه الجز المفرد (ج) جواب عما قال السكاكي في قدم الحجاز المتضمن للفائدة كما في استعاره وغيره ما يدعي أن سماعه لم يوافق ما يعرفه القوي كما تقدم بأنه الكلمة المستعملة (١٨٨) في غير ما وضعت فلمزم أن يكون المتضمن للفائدة قسما، المفرد إذا

(قوله وغير استعاره) أي وهو المجاز المرسل (قوله وظاهر الخ) هذا من تارة الدليل الذي استدلل به على أن القسم في كلام السكاكي مطلق المجاز لا خصوص المجاز المفرد المشار به بقوله لأنه قال الخ وحاصل كلامه أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام المجاز المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة والضرورية أن كلامه ما خرج عن المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ما كون العقل خلويا عنه فلا نه وساند الفعل أوافق معناه إلى غير ما هو عليه فليس داخل في جنس الكلمة وأما كون الراجع إلى حكم الكلمة ليس داخل في ذلك المعروف بما ذكر فلان الأعراب التي هو محل التجوز سواء قلنا أنه معنوي أو لفظي غير داخل في جنس الكلمة قطعا أما على القول بأنه معنوي فظاهر وأما على القول بأنه لفظي فلان المراد باللفظ تعريف الكلمة وهو لفظا ووضعا معني مفرد للفظا المستقل لا محقق له لا يتحقق لفظا آخر كونه إذا كان هذان القسمان أعني المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة ليسا داخلين في المجاز المعروف بالكلمة فالجواب قد أدخلهما السكاكي في أقسام المجاز وجب أن يراد بالمجاز المقسم أعني الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره (١٩٠) كلة أو غير هال أجل حصة حصص المجاز في القسمين العقلي واللفظي وحيث كان المراد بالمجاز المقسم مطلق مجاز وجب أن يراد بالراجع إلى حكم الكلمة أيضا لأن المراد بالكلمة ما يستقل والاعراب لا يستقل ولوقيل أنه لفظي فلا يصدق عليه لفظ الكلمة أيضا لأن المراد بالكلمة ما يستقل والاعراب لا يستقل ولوقيل أنه لفظي وإذا كان هذان القسمان أعني الراجع إلى حكم الكلمة والعقلي ليسا داخلين في المجاز المعروف بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكي في تقسيم المجاز وجب أن يراد بالمجاز ما هو أعم من المفرد المعروف بما ذكر إذ لو أراد بالمعرف لزم إدخال أقسام في الشيء وليست منه جميعا وإذا يراد بمطلق المجاز فالجاري على أصل التقسيم والذي يعمل عليه التقسيم متى أمكن استيفاء جميع الأقسام بالمعوم أو بالخصوص ومن جملة أقسام المجاز المركب والذي يناسب إدخاله فيه هو القسم المتضمن للفائدة كما لا يخفى لأن المركب فيه فائدة المباعدة في التثنية فيجب أن يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما هو أعم من المركب لاستيفاء أقسام مطلق المجاز حيث يراد بأجزاء التقسيم على أصله الممكن ألا وجه له لدول عنه ولا يرضى ذلك تعريف المجاز اللفظي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لأن التعريف قد به ما ينصرفه اللفظ عند الإطلاق كثيرا والأفانجاز اللفظي لنا أن نطلقه على ما به الحكمي والأفسر ادى والتريكي والأفسر ادى لأن ذلك كله مجاز وأصله اللفظا فذا اعتبر لا العقل المحض وإذا اقرر ما ذكر لم يرد البحث لأن المجاز المتضمن للفائدة لا تنوف في أقسامه والاستيفاء مطلوب في أصل التقسيم إذا أقسم إلى مطلق الاستعاره الشاملة للأفراد بقول التريكية لا إلى الاستعاره الخاصة بالمفرد حتى يرد البحث إذ لو لم يرد مطلق الاستعاره فاختل التقسيم أذهي فصة الأخص إلى معناه وغيره وهو فاسم أعني أصل التقسيم بأي التخصيص فحصل من هذا أن الجواب باحد أمرين إما أن يلزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فتعمل الاستعاره مرادها مطلق بناء على أنه فذ يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينهما وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو يجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فتعمل التقسيم

وغير استعاره وظاهر أن المجاز للعقل والراجع إلى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور أنه لفظي فلا يصدق عليه لفظ الكلمة أيضا لأن المراد بالكلمة ما يستقل والاعراب لا يستقل ولوقيل أنه لفظي وإذا كان هذان القسمان أعني الراجع إلى حكم الكلمة والعقلي ليسا داخلين في المجاز المعروف بالكلمة الخ وقد أدخلهما السكاكي في تقسيم المجاز وجب أن يراد بالمجاز ما هو أعم من المفرد المعروف بما ذكر إذ لو أراد بالمعرف لزم إدخال أقسام في الشيء وليست منه جميعا وإذا يراد بمطلق المجاز فالجاري على أصل التقسيم والذي يعمل عليه التقسيم متى أمكن استيفاء جميع الأقسام بالمعوم أو بالخصوص ومن جملة أقسام المجاز المركب والذي يناسب إدخاله فيه هو القسم المتضمن للفائدة كما لا يخفى لأن المركب فيه فائدة المباعدة في التثنية فيجب أن يراد بالمجاز المتضمن للفائدة ما هو أعم من المركب لاستيفاء أقسام مطلق المجاز حيث يراد بأجزاء التقسيم على أصله الممكن ألا وجه له لدول عنه ولا يرضى ذلك تعريف المجاز اللفظي بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لأن التعريف قد به ما ينصرفه اللفظ عند الإطلاق كثيرا والأفانجاز اللفظي لنا أن نطلقه على ما به الحكمي والأفسر ادى والتريكي والأفسر ادى لأن ذلك كله مجاز وأصله اللفظا فذا اعتبر لا العقل المحض وإذا اقرر ما ذكر لم يرد البحث لأن المجاز المتضمن للفائدة لا تنوف في أقسامه والاستيفاء مطلوب في أصل التقسيم إذا أقسم إلى مطلق الاستعاره الشاملة للأفراد بقول التريكية لا إلى الاستعاره الخاصة بالمفرد حتى يرد البحث إذ لو لم يرد مطلق الاستعاره فاختل التقسيم أذهي فصة الأخص إلى معناه وغيره وهو فاسم أعني أصل التقسيم بأي التخصيص فحصل من هذا أن الجواب باحد أمرين إما أن يلزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فتعمل الاستعاره مرادها مطلق بناء على أنه فذ يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينهما وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو يجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فتعمل التقسيم

المجاز العقلي والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة ويكون المراد باللفظي ما ليس يعقل أي أي المجاز الذي له اختصاص بكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو في حكمه بخلاف العقلي فإن اختصاصه بموضع الأصلي بحكم العقل كإحدى المفتاح واللفظي بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمة أي إلى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا كالصريح المحصر بينهما وبين الراجع إلى حكم الكلمة والراجع إلى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعاره وغيره واستعاره لكل من الاستعاره وغيره والاستعاره قسمان راجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكي بأحد أمرين إما أن يلزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فتعمل الاستعاره التي جعلت قسمان المجاز المفرد مرادها مطلق الاستعاره الشاملة للأفراد بقول التريكية بناء على أنه فذ يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينهما وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو يجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فتعمل التقسيم على أصله من الاستيفاء لا لأقسام فيلزم أن يراد بالمجاز

فصيح

المجاز العقلي والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة ويكون المراد باللفظي ما ليس يعقل أي أي المجاز الذي

له اختصاص بكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان في معنى اللفظ أو في حكمه بخلاف العقلي فإن اختصاصه بموضع الأصلي بحكم العقل كإحدى المفتاح واللفظي بهذا المعنى قسمان راجع إلى معنى الكلمة أي إلى معنى اللفظ مفردا كان أو مركبا كالصريح المحصر بينهما وبين الراجع إلى حكم الكلمة والراجع إلى معنى اللفظ قسمان متضمن للفائدة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعاره وغيره واستعاره لكل من الاستعاره وغيره والاستعاره قسمان راجع إلى معنى اللفظ المتضمن للفائدة مفردا كان أو مركبا فلا يكون المجاز المركب قسما من المجاز المفرد انتهى كلامه وتحصل من كلام الشارح أن الجواب عن اعتراض المصنف على السكاكي بأحد أمرين إما أن يلزم أن المراد بالمجاز المتضمن للفائدة الراجع إلى معنى الكلمة هو المجاز المفرد فتعمل الاستعاره التي جعلت قسمان المجاز المفرد مرادها مطلق الاستعاره الشاملة للأفراد بقول التريكية بناء على أنه فذ يعبر عن قسم الشيء بما يكون بينهما وبين المقسم عموم من وجه وهو الجواب الأول أو يجعل المراد به مطلق المجاز كما هو صريح عبارة المفتاح فتعمل التقسيم على أصله من الاستيفاء لا لأقسام فيلزم أن يراد بالمجاز

المتمم للفاصلة ما لم المركب فيكون تقسم الاستعارة الى التمثيل والمركب وغيره لا يتناقض (قوله فيجب أن يريد الخ) فترجع على ما لم من قوله ونظائر الخ من وجوب كون المقسم أعما أو يظهر أن المجاز العقلي والراجع إلى الكلمة خارج عن المجاز المعنى المذكور فيجب كون المقسم أعما من المجاز بالمعنى المذكور وإذا وجب كون المراد بالمقسم أعما من الكلمة بأن راد به مطلق المجاز أعما من أن يكون لفظا وغيره كلمة وغيره ما وجب أن راد بالراجع لمعنى الكلمة (١٩٩) أعما من المفرد والمركب ليصح

فوجب أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعما من المفرد والمركب ليصح الحصر في القسمين وأوجب نوجوه آخر الأول أن المراد بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله الثاني أن لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة

على أصله من الاستعفاء فيلزم أن راد بالمجاز المتمم للفاصلة ما لم المركب فيكون تقسم الاستعارة الى التمثيل والمركب وغيره لا يتناقض فافهم والله الموفق بمنه وكرمه وقد أوجب عن هذا البحث بأجوبة أخرى أحدها أن المراد بالكلمة في تعريف المجاز اللفظ الشامل للمفرد والمركب نحو كلمة الله أي كلامه وإذا راد باللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم ورد بأن إطلاق الكلمة على اللفظ من إطلاق الإخص في عرف العربية على الأعم وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة ثانياً أن لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي فيحتمل صحت ذلك التشبيه صحت الاستعارة التمثيلية لا نبتأها عليه إذا منع من الاستعارة فصح التشبيه إلا أن الموضوع وكونها في ذلك التشبيه كالاعتزال الأصل عدم ذلك في كل فرد من أفراد التشبيه وإذا صحت الاستعارة المذكورة فصح فيه التشبيه المذكور بناء على الأصل والتشبيه يجوز أن يكون طرفاه مفردين كما يقوم في تشبيه التراب بالفضة وقد كان قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا لأن المثل لفظ مفرد وقد شب بالمثل وهو مفرد فيصح في نحو ذلك مما كان طرفاه مفردين والتشبيه فيه تمثيل أن ينقل لفظا من به الى التشبيه فيكون استعارة تمثيلية تكون تشبيها تمثيلا وقد تقدم أن الاستعارة التمثيلية هي ما يكون تشبيها تمثيلا فلي هذا يصح عدم الاستعارة تشبيها لأفرادها لا يستلزم التركيب حيث ورد بأن غايته أن الاستعارة لا تستلزم أبداً التمثيل المركب لصحة أن تكون تمثيلا لمفردا كما لا يصح اتفاقاً أن تكون تمثيلا لمركباً كما يظهر التقسيم أن كل تمثيل من أقسام المجاز المفرد ولا يصح ذلك في المركب فتمثل التقسيم على ظاهره وذلك كاف في الصحة وحله على تمثيل المفرد وحله على نارد يحتاج الى قرينة إذا لا تنفي التمثيل للمركب نعم يصح هذا الجواب دفعا لكلام المصنف لانه عند المأخذة فظايره يقتضي أن التمثيل لا ينفك عن التركيب لقوله مستلزم للتركيب والجواب يقتضي انك كما عموما قلنا انه عند المأخذة فظايره أشارت الى أنه يمكن حله على غير الظاهر بأن يجعل على معنى أنه بعد يستلزم التركيب المنافي للأفراد إذا جعل على ذلك لم يتدفق بمآذ كره بل بقي الغش كاهو وهذا كله إذا سلم أن مجاز التمثيل تابع التشبيه التمثيل داعيا وسلم أن ذلك التشبيه يجري في المفردين وأما أن أدي أن مجاز التمثيل إخص من التشبيه المذكور أو أن مجازا يجريان معاً في المفردين فلا يصح هذا الجواب أصلاً وكونها لا يجريان في المفردين هو الذي نسب الى المحققين وعليه فاقدم مما قرره تشبيه التمثيل وأنه يجري في التمثيل المعنوي لا في المثل ضيف قيل ولم ينقل عن أحد من المحققين أنه تشبيه تمثيلي أم قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا فثبت اتفاق على أنه تشبيه تمثيلي يحمل على أن القسميتين المقصودتين المشبهتين على أشياء متعددة اعتبرت هيئاتها فبين فشببت أحدهما بالآخر ولا يضر في التركيب صحة التعبير عن ذلك بمفرد لا

على الأعم وهو مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة نعمنا نمل عليه والتعاريف يجب صونها عن المجازات الخالصة عن القرينة العينية على أن التنظير بكلمة الله لا يناسب لأن المراد منها الكلام لا اللفظ الشامل للمفرد والمركب فالتنظير بها يقتضي تخصيصها في التعريف بالمركب وقد يقال أن التنظير يمل من حيث الكلمة لم يرد في كل من الآفة والتعريف معناه الحقيقي وهو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى تأويل (قوله أن التمثيل) أي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب لأن الصورة المتفرقة من متعلقات لا تدعي الاستعدادا

حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللفظي
أذ لو أريد بالراجع لمعنى الكلمة المفرد فقط كان حصر المجاز في القسمين المذكورين باطلا لأن اللفظي حيث لا يشمل الراجع لمعنى الكلمة إذا كان مركبا فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين وهو اللفظي الراجع لمعنى الكلمة المركب (قوله وأوجب) أي عن هذا البحث الذي أورده المصنف على السكاك (قوله ان المراد بالكلمة) أي الواقعة في تعريف المجاز وقوله اللفظ أي وحيث أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم وحيث سقط الاعتراض (قوله نحو كلمة الله) أي من قوله تعالى وكلمة الله هي العليا فإن المراد بكلمته تعالى كلامه لأن قوله هي العليا أي في البلاغة والبلاغة لا تكون في الكلمة بل في الكلام قاله ليس ورد هذا الجواب بأن إطلاق الكلمة على اللفظ من إطلاق الإخص

ينزع منه ولاعين الدلالة على الظاهر كب فيوز أن يعبر عن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل (قوله مبنية على التشبيه
 الخشبي) أي وهو ما كان وجهه منتزعا من متعدد فخشبة ذلك التشبيه هي الاستعارة التخييلية لا متناهية لانه اذا اقتصر
 التشبيه الخشبي على اسم المشبه به صار استعارة تخيلية مفردة (قوله وهو) أي التشبيه الخشبي قد يكون طرفه مفردين أي
 فكذلك الاستعارة المبنية عليه (قوله كما في قوله تعالى) أي كالتشبيه في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا فمثل بمعنى
 اصفه لعلنا مفرد وقد شب حالة الكفار بحالة من استوفد النار أي كشيء التراب بمقدور الملاحة في قول الشاعر

وقد لاح في الصبح التراب كما ترى • كنهته وملاحة حين نورا

واذا حبست الاستعارة التخييلية فصار فيه التشبيه المذكور والتشبيه المذكور يجوز أن يكون طرفاه مفردين فيوز أن ينقل لفظ
 المشبه به المفرد إلى المشبه به حذف لفظه فيكون لفظا المشبه به استعارة تخيلية فصح عد الاستعارة التخييلية من أقسام المجاز المفرد
 واندمقا الاعتراض على السكا في ورد هذا الجواب بأمر منها وإن كان مطلقا كذا المعتبر وهو المصنف القائل باستزاد التركيب
 للتخيل لكنه لا نفع السكا في الجواب عنه لأنه مثل للتخيل ع ك وهو أي أو المتقدم رجلا الخ لكونه يرى اشتراط التركيب في
 التخيل ومنها أن هذا الجواب مبني على أن مجاز التخيل تابع لتشبيه التخيل دائما وأن ذلك التشبيه يجري في المفردين والذي نسب
 للحرفين أن كلام مجاز التخيل وتشبيه التخييل لا يجريان في المفردين أصلا عليه فاقدم أن أن تشبيه التراب بالنار ومن تشبيه التخييل
 فهو خلاف الحقيقي و لا رد الآية المذكورة لا محالة أن المراد بمثل البيت واعلم أن الخلاف في كون التخيل يستلزم التركيب أولا
 يستلزمه حاصل بين الشارح (١٩٢) والعلامة السيد أيضا قد ذهب الشارح في حاشية الكشف إلى عدم الاستزاد وأنه أي التخيل

قد يكون تبعية كما في قوله

تعالى أولئك على هدى من

ربهم قال صاحب الكشف

تمثيل الخالم من تبسهم

بالهابة فقال الشارح في

حاشيته يريد أنه استعارة

تخييلية وقده السيد بأن

التبعية لا تكون الا في

المفردات ضرور انها

لا تكون الا بمعنى الفعل

ومتعلق معنى الحرف

مبنية على التشبيه الخشبي وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوفد نارا الآية

مناط التركيب في الطرفين والوجه هو اعتبار أشياء ليست بأجزاء لها كنهها وضعت وتلاصقت حتى صارت
 كالأجزاء وهو موجود فهاذ كرو عليه يكون المثل ليس أحد الطرفين في الحقيقة وإنما دخلت أداة
 التشبيه عليه توسعا من حيث أنه يصدق على الهيئة وأن كان مفهومه مخالفا فإذ أنه التعبير بالاشعار
 بالتركيب وإن المعتبر هو الهيئة المتضامة لأنه بنفسه أعنى المثل لا يصح فيه التشبيه من حيث المفهوم
 كما عني إذا معنى قولنا مثلهم كمثلهم فالحرف في أن الطرفين هما الهيئةان المعترتان في أشياء عديدة
 مخصوصة إذ لو لم يأت أداة التشبيه لفظا آخر فربما توهوا المشبه به أو ألبه بخلاف المثل فهو من
 حيث ذاته ومفهومه لا يملح لذلك فأذا كان المقصود الهيئة والاصل في الهيئة المشبه بها أن ينقل

والتخييلية لا تكون الا في المركب فيهنما تناف وأجاب الشارح بأن لا لأنه أن الاستعارة التخييلية لا تكون الا المركبة بل الثالث
 مدارها على كون وجه المشبه منتزعا من متعدد السيد بأن وجه المشبه منتزع من الطرفين وإذا كان كذلك فلا بد فيه من التعدد
 وأجاب الشارح بأنه بعد نزاع وجهه منها لا مانع من اعتبار التمام والاتصاف حتى تعبر به جميع الأشياء كالتي هي أو حدود السيد بأن
 هذا بعيد من تقريره في الاستعارة التبعية من أن، في الحرف لا بد أن يكون جزئيا وتعتبر الاستعارة فيه بعد اعتبارها
 في المطاقات والاشياء الجزئية لا ينتزع من متعدد والاشياء المتنافي لان الجزئي مفرد يوجد دفعه والمنتزع يوجد شيئا بعد شيئا قال العلامة
 عبد الحكيم والحرف أن هذا تعالى من السيد على الشارح والزام بما لا يزم إذ معنى الحرف نسبة جزئية وهي لا تقل الا بين متعدد
 أعني المنسوب والنسب المفهوما دخلا في الموضوع له معنى الحرف فلا مانع من انتزاع معناه من متعدد على أن لو سلمنا
 ذلك فيؤخذ أنه لا بد بطريق الأمر وان كان، في رد في حد ذاته، لذكر العلامة أيمقوي أن قوله تعالى أولئك على هدى من
 ربهم يحمل ثلاثة أوجه من البوز فإن قدر تشبيه الهدي بمر كوب بوصول المقصود تشبيهه بمرافق النفس وأق، منه بلوازمه
 الباطنة وهو لفظ على كان ذلك التجوز من باب الاستعارة بالكناية وإن قدر تشبيهه بمسكهم بالهدي وأخذهم به بلورا كب مر كوبا
 هو والساق، ثم استعملت في معنى من حرف الجر تبعه لا لا تشبيه كان ذلك التجوز من باب الاستعارة التبعية وإن قدر أن
 فيه تشبيه بجمع، منه المتهدي والهدي بمسكهم به بيشرا كب ومر كوب فنقل لفظ أحدى الهديين إلى الآخرى كان من التخيل
 وكان الأصل أن ينقل مجموع العاطل الهيئة المشبه بها كما من قال في غير القرآن أولئك على مر كوبهم الموصول المقصود أو نحو ذلك
 لكن استغنى عن تلك اللفاظ لميل إلى لاهتائي عن ركب ومر كوب وقد يرتكز اللفاظ في نظم الكلام بل في المعنى انتهى

(قوله الثالث أن إضافة الخ) المراد بالإضافة القوم به فقولوا فترأفنا عطف تفسير وحاصله أن الالف أن التثنية فيه استعارة مركبة وأما فيه استعارة مفردة وكل واحد وحيد فلا تنافي بين الاستعارة التي (١٩٣) هي قسم من الجاز المعنى بالكلمة

الثالث أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تعيينها أو إفرادها بالفاء لا يخرجها عن أن تكون كلمة فلا استعارة في مثل أن تقدم رجلا وتؤخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الرجل المحذوف بتأخير أخرى والمستعار له هو التردد وفي كل كلمة مستعملة في غير ما وضعت هو في الشكل نظرا أرذناه في الشرح

لفظها التركيبي جميعا إلى المشبه وقد يستغنى ببعض ألفاظ تلك الهيئة لكونه أخص دلالة من غيره وذلك كما في قوله تعالى على هدى من ربهم فإن فيه ثلاثة أوجه من الجوز الأول أن يقدّر أن فيه تشبيه الهدى بكونها توصي إلى المقصود فأعزّز التشبيه بالنفس وأتى معه بلازمه مما يدل على الركوب وهو لفظ على وهذا الوجه صريح في هذا التركيب من الجوز من باب الاستعارة الكتابية والثاني أن يقدر أن فيه تشبيه تسخيرهم بالهدى وأخذهم به بغير ركوب كونه باله والتصاقه بهم استعملت فيه على التي هي من حروف الجر تبعاً لذلك التشبيه وعلى هذا تكون الاستعارة فيه تبعية في الحرف والثالث أن يقدر أن فيه تشبيه مجموع هيئة الهندي والهدى وتسميته به بهيئته ركوب ركوب فنقل لفظ إحدى الهيئتين إلى الأخرى فيكون من التثنية وكان الأصل أن ينقل مجموع ألفاظ الهيئة المشبهة بها كان يقال في غير القراءت مثلاً وذلك على مرهم الموصل إلى المقصود أو نحو ذلك لكن استغنى عن تلك الألفاظ بلى لأنها منتزعة عن ركوب ركوب وتقدر تلك الألفاظ في نظم اللفظ بل في المعنى كما تقدم نظيره في التشبيه وهو أنه يجوز حذف الشبه لافي نظم اللفظ كما في قوله تعالى وما يستوى البحران فإن التقدير المؤمن كالبحر العذب والكافر كالبحر المر ولا يوجد في نظم التركيب إمكان هذا التقدير والفرق بين هذا التشبيه وبين الاستعارة إذ في الأول نظم في المعنى المشبه أيضاً في التشبيه لا يصح جعل المشبه مكانه إذ لا يصح هنا أن يجعل مكان البحرين المؤمن والكافر يدل قوله تعالى ومن كل ثأكلون لظاهر إلى آخر الآية لا يشك في أن البلاغة بخلاف الاستعارة وإذا تحقق على ما ذكر أن التثنية يستلزم التركيب دائماً فنضيل لهذا الجواب صحتاً أصلاً والثالث أن الالف أن التثنية فيه استعارة مركبة وأما فيه استعارة مفردة وكل واحد فتقدم رجلا وتؤخر أخرى المستعار فيه هو التقديم والمستعار له هو التردد والتقديم كل واحد فلا تنافي بين الاستعارة التي هي قسم من الجاز المعنى بالكلمة وبين كونه تمثيلاً لأن التثنية كلمة على هذا وإنما إضافة هذا التقديم من جهة المعنى إلى الرجل واقتران ما أضفته بكون الرجل تؤخر هي أخرى وإلى تلك الكلمة بما اقترنت به أي موافقتها ومقلتها بما ذكر لا يخرجها عن تشبيهها كلمة فان اللفظ المقتبل لا يخرج بتعيينه عن تشبيهه الأصلية فأصل التشبيه أن التردد كالتقديم الرجل مع تأخيرها ثم استعيرت هذه الكلمة المقتدة للتردد وأخذتها بالفعل تبعاً وهذا بأن فيه سد باب التثنية الذي هو استعارة مركبة لحدوث موافقته هذا الاعتبار إلى استعارة المفرد وكيف يصح هنا مواقع كلام العرب في الاستعارة وتراكيب اللغات فهاذا القابل للاستعارة كما فهم من ذلك ذوق في الفن وهو صحيح النقل عن اللغات فيه على أن مجموع اللفظ المركب هو النقول عن الحالة التركيبية إلى حالة أخرى مثلها من غير أن يكون لبعض المفردات اعتبار في الاستعارة دون بعض وهذا مما لا يخفى وهو المسمى بالتثنية فقد تبين أن جميع الوجوه مفردة ومؤهلة أو ردوهي المذكرة في المطول أو ردناه على زيادة بيان وإضافة ما يحتاج إليه والله الموفق عنه وكرمه ثم أشار إلى ما ذكره السكاكي في الاستعارة التخييلية

(٢٥ - مروح التلخيص رابع) ظاهر عندهم لمعرفة بله البيان بقي شيء آخر وهو أن هذا الجواب الثالث بتسليم أن الكلمة الواقعة في التعريف باقية على حقيقتها والجواب الأول من هذه الثلاثة الأخيرة مع ذلك فكان الأولى تقدم هذا الثالث على الأول كما هو عادة لفظ (قوله في الشكل) أي وفي كل من الأجوبة الثلاثة الأخيرة

ومنها أنه فسر التخييلية بما يستعمل في صورته وهمية محنة فقدرت مشابهة لتصوره حقيقة هي معناه كلفظ الانطفاق في قول الهذلي فإنه
 لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال على ما تقدم أخذ الوهم في تصويرها بصورة

(قوله بما لا يحقق لعناه) (١٩٤) أي بلفظ لا يحقق للمعنى منه عند التجوز لا في الحس لعدم ادراكه

(وفسر) أي السكاكي الاستمارة (التخييلية بما لا يحقق لعناه حسا ولا عقلا بل هو (أي
 معناه (صورة وهمية محنة) لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسي (كلفظ الانطفاق في قول
 الهذلي)

وإذا المنية أنشبت أظفارها • أثبتت كل نعمة لا تنفع
 (فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها) أي المنية (بصورة) أي
 السبع

تهدية للاعتراض عليه بما فسرهما به فقال (وفسر) أي السكاكي الاستمارة (التخييلية
 التي تقدم هي أن تذكر لوازيم الشبه بمضادة للشبه لتدل على أنك أخذت تشبيهه بنفس (بما)
 أي فسرهاباتها لفظ نقل المعنى (لا يحقق لعناه) أي لا يثبت لذلك المعنى الذي نقل اليه اللفظ
 المسمى بالتخييل (حسا) أي ليس بمعنى محسوس كلفظ الاسدادا نقل للرجل الشجاع
 (رلاعلا) أي ليس ذلك المعنى بأمر متحقق عقلا كلفظ لفظ النور ينقل للعلم فإنه ثابت في نفس
 الأمر والعقل ولم يحس (بل هو) أي بل ذلك المعنى الذي نقل اليه لفظ التخييل (صورة وهمية محنة)
 أي معنى صورة الوهم وفرض ثبوته فرضا وهو ما يحس أي خالص الفرصة لا تتقائه في نفس الأمر
 فهي الخالص أنه لا يشوب ذلك المعنى شيء من الثبوت بالحس أو العقل الذي شئت الأشياء على
 وجه الصحة في نفس الأمر بل تلك الصورة وثبوتها أمر وهمي توهمها محضا في كونه باطلا في
 نفس الأمر والخالص النسبة إلى الوهم الذي يثبت ما لا يثبت له وذلك استمارة للتخييلية التي فسرت
 بما لا يحقق لعناه (كلفظ الانطفاق) المنقول لما شبه الانطفاق من صورة وهمية محنة (في قول
 الهذلي)

وإذا المنية أنشبت أظفارها • أثبتت كل نعمة لا تنفع
 ثم أشار إلى مشأ ثبوت تلك الصور بالوهم وكيفية ذلك التصوير بالوهم بقوله (فانه) أي السبب في
 اثبات تلك الصور الوهمية أن الهذلي (لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال) أي أخذ النفوس
 وأحلاها بالقطر والغلبة انقذ بذلك التشبيه ارتباط بين الموت والسبع في ذلك الاغتيال فانقلبت
 النفوس من الثور بالاغتيال إلى الماز وماه التي هانت في الصورة المحموده لتلك المذرمات
 فلاجل ذلك الارتباط الموجب لأن ينتقل ويثبت لأحد المرتبطين ما ثبت للآخر (أخذ الوهم) الذي
 من شأنه فرض المستحيلات وتقرير الأباطيل (في تصويرها) أي طلق الوهم بصور المنية (بصورة)

ص (وفسر للتخييلية الخ) ش هذا اعتراض ثالث وهو أن السكاكي فسر الاستمارة التخييلية بما
 لا يحقق لعناه أي الراد منه هو التشبه إذا لا يكون التشبه تحقق في الحس ولا في العقل وبعبارة الصنف
 حسا وعقلا يعني أن يقول حسا ولا عقلا يكون تشبها لكونه لفظا مجموعا بل هو أي التشبه
 صورته وهمية محنة كلفظ الانطفاق في قول الهذلي • وإذا المنية أنشبت أظفارها •
 فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورة

(قوله بما لا يحقق لعناه)
 بأحدى الخواص الخمس
 الظاهرة ولا في العقل لعدم
 ثبوته في نفس الأمر
 ولما كان لا لا يحقق له
 حسا ولا عقلا شاملا لما
 لا يحقق له في الوهم أيضا
 أضر به من ذلك بقوله بل
 حوالج (قوله صورة
 وهمية) أي اخترعها
 التخييلية بأعمال الوهم
 أيها لأن الإنسان قوة
 لها تركيب المتفرقات
 وتزريق المركبات إذا
 استعملها العقل تسمى
 مفكرة وإذا استعملها الوهم
 تسمى متخيلة ولما كان
 حصول هذا المعنى المستعار
 به بأعمال الوهم أيها
 معنى استمارة تخيلية
 كذا في الأطول (قوله)
 محنة) أي خالصة من
 التحقق الحسي والعقلي
 فقوله لا يشوبها الخ تفسير
 لقوله محنة وليس كلامه
 في الفتح المراد بالتخييلية
 أن يكون التشبه المترددا
 شيئا وبما يحسن التحقيق له
 إلا في مجرد الوهم وهذا
 بخلاف اعتبار السلف
 فإن أظفار المنية عندهم
 أمر محقق شبه توهم الثبوت
 للنية فهنا اختلاط توهم وتحقيق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا يحقق له لا باعتبار ذاته
 ولا باعتبار ثبوته (قوله فانه) أي الهذلي (قوله في الاغتيال) أي أخذ النفوس وأحلاها بالقطر والغلبة (قوله أخذ الوهم)
 أي شرع الوهم الذي من شأنه فرض المستحيلات وتقرير الأباطيل بأعمال التخييل في تصويرها بصورة لا لأن ذلك مقتضى المشابهة
 والارتباط ولو لم يكن جميعا في نفس الأمر والمراد بالوهم القوة الواهمة

(واختراع)
 ولا باعتبار ثبوته (قوله فانه) أي الهذلي (قوله في الاغتيال) أي أخذ النفوس وأحلاها بالقطر والغلبة (قوله أخذ الوهم)
 أي شرع الوهم الذي من شأنه فرض المستحيلات وتقرير الأباطيل بأعمال التخييل في تصويرها بصورة لا لأن ذلك مقتضى المشابهة
 والارتباط ولو لم يكن جميعا في نفس الأمر والمراد بالوهم القوة الواهمة

واختراع مثل ما لا يتصور نؤمن به شككاهم ان الوثبات والجوارح وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفس به فاختراع للنية صورة مشابهة لصورة الانظار المحققة فاطلق عليها - جهلوفه نظرا لان تفسيره للتفصيلية بمذا كره بعيد

(قوله واختراع) عطف على تصوري في اختراع لوازم لها مثل لوازمها كالانظار (قوله وعلى الخصوص) على معنى الباء وهو متعلق بكون بعده وما يكون عطف على لوازم عطف وتفسير وقوله بمذخر من تقدم أي أخذ الوهم في اختراع لوازمه أي في اختراع ما يكون به قوام أي حصول اغتيال السبع للنفس بالخصوص وأشار بهذا (١٩٥) الى انه ليس المراد مطلق الوازم لان للسبع لوازم كثيرة

(واختراع لوازمها) أي لوازم السبع للنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفس به (فاختراع لها) أي للنية صورة (مثل صورة الانظار) المحققة ثم أطلق عليه (أي على ذلك المثل) أعني الصورة التي هي مثل صورة الانظار (لفظ الانظار) فيكون استعارته تصريحا لا نقدا فطلق اسم التشبيه به وهو الانظار المحققة على التشبيه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الانظار المحققة والقرينة اضافتها الى النية

أي بصورة السبع اذ ذلك مقتضى التشابه والارتباط ولولم يكن صحيحا في نفس الامر (و) أخذ في اختراع لوازمها أي لوازم تلك الصورة التي استثمرها وهي مازومات الاغتيال (لها) أي للنية بمعنى أن الوهم انتقل بسبب ذلك الارتباط التشبهي الى تصوير النية بصورة السبع واعطاه النية لوازم صورة جيمها واختراع لها بالخصوص ما يكون به قوام أي حصول وجه التشبيه الذي هو الاغتيال لان هذه الوازم أنسب بالانبات من غيرها اذ لم يدخل في تقرير وجه التشبيه فكأنها لو اختلفت الوازم الاخرى فاجمدا اختراعها وأثبتنا تبعا بواسطة شد الارتباط والا فلا يحتاج اليها في التشبيه (٢) لما صور النية كذلك ثبت لها بالتصور الوهمي انه قد (اختراع لها) أي لتلك النية صورة وهمية (مثل) صور (الانظار) المحققة للاستعارة التشبيه (ثم) لما اختراع لها صور التشبه في الشكل والقدر انظار الامد الحقيقية (أطلق) حيث قد (عليه) أي أطلق على ذلك المثل أعني مثل تلك الصور التي أشبهت الانظار الحسية (لفظ الانظار) أي أطلق على تلك الاشكال الوهمية لفظ الانظار الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه فعلى هذا تكون الاستعارة تخيلية تصريحية أما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل لمعنى متغير أي متوهم بلا ثبوت وألانه أثبت مدلوله لما ثبت له أصله بواسطة نقل ثبوت ذلك المدلول فالخييل معرض في الصورة وأول ثبوتها أو ما كونها تصريحية فلان نقاء الشكينة لا نه أطلق مراحلة لفظ التشبيه به وهو الانظار الموضوع لعانيه المحققة على التشبه الذي هو الصور الوهمية التشبيهية بصور الانظار المحققة حسا وكلا صرح بلفظ التشبيه به لمعنى التشبه سواء تحقق

الوثبات والجوارح وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتياله للنفس به فاختراع لها مثل صورة الانظار ثم أطلق عليها لفظ الانظار قلته وهذا لم يجر مقتضى أن الانظار يكون بها قيام وجه التشبه لا أنهم انقسم الاخره وما يكمل به وجه التشبه وقد تقدم عند الكلام في الاستعارة بالكناية عكسه فمذا مختلف لما سبق من كلامه في التخصيص تلو محاف في الإنصاح تصريحا والمذكور هنا أقرب الى الصحة فان الانظار يكمل وجه التشبه لا يكون به قوام فان الاغتيال يكون بالانبات أيضا وفي حاشا الى آخر على المتصور هو أن يقال لاسم ان النية ليس لها أمر عقلي من المقدمات ولا شك أن التحقق في العقل يكون مشبها بالانظار كما جعلتم الخوف والجوع لباسا متعاقبا في العقل فكانت استعارته تحقيقية

صورة وهمية مثل صورة الانظار المختصة بالسبع في الشكل والقدر (قوله ثم أطلق عليه لفظ الانظار) أي الموضوع للصورة الحسية بعد رعاية التشبيه (قوله فيكون الاستعارة تصريحية) أي وتخيلية فتعني بالاستعارة التصريحية التفصيلية أما كونها تخيلية فلان اللفظ نقل من معناه الأصلي لمعنى متغير أي متوهم بلا ثبوت وفي نفس الامر وأما كونها تصريحية فلانه قد أطلق اسم التشبيه به وهو الانظار المحققة على التشبه وهو الصور الوهمية (قوله وهو) أي التشبه به الانظار المحققة (قوله والقرينة) أي على أن الانظار نقلت عن معناها وأطلقت على معنى آخر (قوله اضافتها) أي الانظار الى النية فان معنى

لما فيه من التعسف وإيضا ظاهر تفسير غيره لما به ولم جعل الشيء كمثل لبيد لشعال يدا

الانظار الحقيقي ليس موجودا في المنية فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ ولا يكون الاوهما لعدم امكانه كما أوعظا
(قوله) والتبيلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكتابة) أي وأما عند المصنف والقوم فيها متسايزتان لا توجد احدهما
بدون الاخرى فالانظار في المثال المذكور عندهم ترشح للتشبيه أو بالكتابة فانه لا يكون بدون التبيلية كما يأتي عند السكاكي
وكذا عند القوم خلافا لمصاحب الكشف فانه جوز وجود المكتنية بدون التبيلية (قوله ولها) أي لسكون التبيلية وتوجد بدون
المكتنية (قوله مثل لها) (١٩٦)

والتبيلية عنده قد تكون بدون الاستعارة بالكتابة ولو لم يثبت لها نحو انظار المنية الشبهة بالسبع
فصرح بالتبيلية لتكون الاستعارة في الانظار فقط من غير استعارة بالكتابة في المنية وقال المصنف
انه بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام (وفيه) أي في تفسير التبيلية بما ذكر (تصنف)

أو توهم كانت تلك الاستعارة تصرح بها لا كتبها وهو القربى على أن الانظار نقلت عن معناها وأطلقت
على معنى آخر كون معناها لا يوجد فيها أصيغت هذه الانظار الى ذلك المضاف اليه وليس والضمي
الاصلي غير صحيح فيها فوجب أن يعتبر فيها معنى يطلق عليه اللفظ لا يكون الاوهما لعدم امكانه كما
أوعظا ولم يصرح بالتبيلية باللفظ المنقول من معنى محقق الى معنى موهوم صحيح عنده أن تستقل
هذه التبيلية عن المكتنية عنها بان لا تعتبر فيه المبالغة في التشبيه أصلا بل يصرح بها بالتشبيه فلها
مثل السكاكي للتبيلية بنحو انظار المنية الشبهة بالاسد فقد صرح بالتشبيه ولا استعارة مكتنية عنها
عند التصريح بالتشبيه والقربى على التبيلية يعني فيها إضافة القول الى غير ما لا يبلغ له أصله بل
وتنفي قربه عما يقتضيه مما ذكر أن التبيلية أعم مما عند السكاكي من المكتنية عنها بخلاف المصنف فانه
جعل التبيلية إثبات للوازم لتدل على التشبيه فاذا صرح بالتشبيه لم احتج باللفظ فيبطل عقل التبيلية
فتبطل عقل التبيلية فلا يوجد بدون المكتنية عنها كالمكتنية فتقرر بهذا أن نحو لفظ الانظار قد يكون تبيلية
بدون الاستعارة بالكتابة كما في المثال المذكور وعند المصنف اذا وجد نحو هذا التركيب تكون الانظار
ترشحا للتشبيه لا تبيلية وقد تقدم ذلك قال المصنف انما مأخوذة من كلامه من وجود نحو هذا التركيب
بعيد جدا لا يوجد له في كلام البلغاء مثال ويحتمل أن يراد ما ذهب اليه من تفسير التبيلية هو البعيد
وبدل عليه قوله (وفيه) أي وفي تفسير التبيلية بما ذكره (تصنف) أخذ على غير الطريق
السهل لادراك المناسبة لما تقرر من القواعد بسهولة ولما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها
دليل ولا تمس الحاجة إليها ذلك الاعتبارات هي تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهها بالحقبة ثم استعارة
اللفظ وقمع المكتنية عنها اعتبارا مشبهين ووجهين ولفظين وقد لا يتفق إمكان هذه ذلك في كل مادة
في قوله تعالى فاذا قمنا الله لباس الجوع والخوف فانكم نعلم أن الاستعارة فيه تحقيقها لان المشبهة
حصى ولا تفريق عليه أو مقل بأن يكون أر بلباس الشدة والادواهي فكما جعلتم لباس أر بده
لشدة الداء الحاصلة من الجوع وقمتم تحقيقه لان المشبهة بمحقق في العقل فاجعلوا قممات الموت
المحققة في العقل انظارا ولا يردها على السكاكي لان جعل الاستعارة في الآية خيا لينة فاعتراض
المصنف عليه بامور أحدها ان فجاذ كره تصفا لكثرة الاعمال المذكورة والثاني أن يخالف تفسير

في الانظار فقط من غير
استعارة بالكتابة في المنية
أي لانه عند التصريح
بالتشبيه لا يكون هنالا
استعارة فضلا عن كونها
مكتنية لبناء الاستعارة
على تناسي التشبيه
فالتبيلية عنده أعم مما
من المكتنية (قوله أنه) أي
وجود التبيلية بدون
المكتنية (قوله لا يوجد له
مثال في الكلام) أي
البلغ والافتقد وجد له
مثال في الكلام غير البلغ
كالنار المذكور وكقولك
لسان الحال الشبه بالكتك
وزمام الحكم الشبيه
بالناقة فان قلت بل قد
وجد له مثال في كلام
البلغاء كقول أبي تمام
لا تسقني ماء الإسلام فأنني
صب قد استعذبت ماء بكائي
فانه لما أضاف الماء للإسلام
أخذ الوهم في تصور شئ
للام يناسب الماء فاستعار
لفظ الماء الموضوع للحمق
للصورة المتوهمه التشبيه بل الماء الحمى
غير تابعة لكتبة قلت قال في الايضاح لا دليل في هذا البيت على انفراد التبيلية عن المكتنية جواز أن يكون أبو تمام شبه اللام
بظرف شراب سكره لا شفه على ما يكره الشراب لمرارته أو بشاعته فتكون التبيلية ببناء المكتنية عنها وأنه شبه اللام
بماء الكرهه نفسه لان اللوم قد يفسد حرارة الترام فكما أن الماء الكرهه يمكن قبل الايام ثم أضاف المشبه به للشبه
كأن في لبن الماء فلا يكون من الاستعارة في شئ ومعنى البيت لا تسقني ماء اللام فان ماء بكائي قد استعذبت وحصل لي بالرى
وانقطع به العطش

(قوله أي أذعن على غير الطربق) أي جرى على غير الطربق الجادة السبلة للادراك (قوله ما فيه) أي لما فيها ذكر من كثرة الاعتبارات وهي تقدير الصور الخيالية ثم تشبيهها بالحققة ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها وفيه مع الحكمة اعتبارا مشبهين ووجهين ولنظير وقد لا يتفق إمكان صحة ذلك في كل مادة أو قد لا يحسن بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التضييلة فإنه خال عن تلك الأمور لأنه فسر ما بينات الأمر المختص بالمشبه به التشبيه (قوله ولا عس إليها حاجة) أي ولا تدع الحاجة إليها (قوله قد يقال) أي في وجه التسف (قوله أن التسف فيه) أي فيما ذكره السكاكي في تفسير التضييلة وقوله أنه لو كان أي من جهة أنه لو كان الخ وقوله لو وجب أن تسمى توجيحية أي لأنها تقررت بالوهم لما تقدم من أن المصور للشيء أمور السمع والفتحة لها صور وأظفار مشبهة بالأظفار المحققة أعادها بالوهم أي القوة الواحدة (قوله وهنا) أي توجيحية التصف المشار بقوله وقد يقال الخ (قوله لأنه يكفي في التسمية) أي في تسمية شيء باسم (قوله أدنى مناسبة) أي بين الاسم (١٩٧)

وجوده وذلك لأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية شأنها أن تقررا لا يثبت له في نفس الأمر فهما مشتركتان في المتعلقة وحينئذ يجوز أن ينسب لأحد القوتين ما ينسب للأخرى للأنسب بينهما والحاصل أن تصور المشبه بصورة المشبه وافتراض لآزم للشيء بمثاله وآزم المشبه به وإن كان بالوهم لكن ينسب للخيال للأنسب بينهما كما عرفت كذا في سم ولا حسن ما تقدم عن الأطول وهذا إنما يحتاج إليه أن لم يتقرر في الاصطلاح تسمية حكم الوهم بخيلا لكنه قد تقرر ذلك وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السكاكي بأنه يقتضيه

أي أذعن على غير الطربق ما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا بد لها دليل ولا عس إليها حاجت وقد يقال أن التسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توجيحية لأنها إنما تقررت بالوهم لا بخياله وهذا في غاية السقوط لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة وهي موجودة بين الوهم والخيال إذ هما قوتان باطنيتان من شأنهما تقررا لا يثبت في نفس الأمر فيجوز أن ينسب لأحدى القوتين ما ينسب للأخرى للأنسب بينهما هذا إذا قلنا أن التصوير بالوهم وأما أن قلنا أنه الخيال نفسه فالترفع في قولهم وأخذ الوهم في تصور الرائية إلى آخره لا في التسمية وهذا أيضا لا يحتاج إليه أن لم يتقرر في الاصطلاح تسمية حكم الوهم بخيلا لكنه قد تقرر فلا يحتاج إلى الاعتذار عن السكاكي بأنه يقتضيه في ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة وأما احتياج الذي ذكر في وجه الاصطلاح ويدل على أنه قد تقرر ذلك قبل السكاكي اصطلاحا قول صاحب الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة يعني أنها هي الغالب غالبها كقول ما قلنا لا يثبت مثل الوهم وهي الحاكمة حكما غير عقلي أي غير صحيح ولكن حكما تخياليا قد تسمى صاحب الشفاء حكم الوهم بخيلا وهو لو أمكن أن يكون هو الذي اخترع التسمية أيضا لكن الأقرب أنه في مقام التعريف إنما يتكلم بالاصطلاح أو تقول ثبت بذكره اصطلاح يرتكبه السكاكي بعد فلا اعتراض عليه (و) فيما ذهب إليه السكاكي من تفسير التضييلة بما ذكره هو أنها تقلت الصورة وهي توجيحية آخر يعاب به ما ينشأ عنه (بخالف) في تفسيره التضييلة بما ذكر (تفسير غيره) أي بخالف السكاكي غيره تفسير ذلك الغير التضييلة

غيره فإن غيره فسر ما بينا بما جعل الشيء للشيء أي على سبيل المبالغة ومثاله يقول لبيد

في ارتكاب هذه التسمية أدنى مناسبة وإلى هذا أشار الشارح بقوله على أنهم يسمون الخ (قوله ذكر في الشفاء) أي ذكر الامام أبو علي الحسن بن عبد الله بن سينا في الشفاء وهذا دليل لما ذكر من المبالغة وأنه قال وما يدل على أن ذلك اصطلاح تقرر قبل السكاكي قول أبي علي في الشفاء أن القوة الخ (قوله هي الرئيسة) أي الغالبة على الحيوان كقول ما قلنا مثل الوهم (قوله غير عقلي) أي غير صحيح كان يحكم على أن رأسه بدراس حار (قوله ولكن حكما تخياليا) أي قد تسمى صاحب الشفاء حكم الوهم بخيلا (قوله وبخالف تفسيره الخ) عطف على قوله وفيه نصف أو أنه عطف على تصف ما براد من الفعل مجرد الحديث فيكون اسما أي وفيه مخالفة لتفسير غيره لها وحاصله أنه يعاب على السكاكي في ما ذهب إليه من تفسير التضييلة بأنها الظلال المشبهة بالمتقولات أمور وهي تخيل بثوب المشبهين وجه آخر وهو أن تفسيره التضييلة عما ذكره الشارح تفسير غيره لها جعل الشيء للشيء يقرر بثوبه شيء آخر غير صاحب ذلك الشيء بكمال اليد للشمال بفتح الشين وهي الريح التي تهب من الجهة المعروفة بالرياح على الحيوان المتصرف

أن يجعل للشمال صورة متوهمة مثل صورة اليد لأن يجعل لها بداً فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة وعلى تفسير غيره حقيقة والاستعارة أنبأها للشمال كإطلاق الجواز المعنى الذي فيه المسند حقيقة لتوينة وأيضاً فيزعم أن يقول بمثل ذلك أي أنبأت صورة متوهمة في رشح الاستعارة لأن كل واحتمل التضييلة والترشح فيما أنبأت بهض لوازم المشبه بالمتشبه به غير أن التعبير عن المشبه في التضييلة بلفظ الموضوع وفي الترشح بغير لفظه رد لا ينبغي فهاو القول بهذا

وقد جعلت الشيء آخر منابر لمحاب البدو والشمال (قوله يجعل الشيء) منطوق بتفسير أي يجعل الشيء الذي هو لازم للشبه به الشيء الذي هو المشبه (قوله يجعل البدل للشمال) أي في قوله

وغداة ربح قد كشفت وقرة • إذا أصبحت بيد الشمال زمامها

أي ربح غدائر قد أخذت برودته بإطعام الطعام للفرع أو كونهما وإعداد النيران لهم وقوله وقرة بكسر القاف أي ريشه بدعطف على ربح واذن طرفه لكشف زمامها (١٩٨) فاعل أصبحت (قوله والاطفار لانية) أي يجعل الاطفار لانية في قول الهندل

واذا المنية أنشبت أظفارها

• ألفيت كل حيلة لا تنفع
فعل تفسير السكاكي يجب
أن يجعل للشمال صورة

متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة نصريجية تخيلية واستعمالاً للفظ في غيرها وضعه ولعله غير الاستعارة أثبات البدل للشمال ولفظ البديهة لفظو باستعماله في معناه الموضوع له وكذا يقال في أظفار النسيه على المذهين (قوله قال الشيخ صيد القاهر هذا استدلال على ما أدعاه المصنف من أن التضييلة عند غير السكاكي جعل الشيء للشيء (قوله لا خلاف في أن اليد استعارة (أ) أي لا بد من حيث أضاقها للشمال أو أن في الكلام حذف صفات أي لا خلاف في أن أثبات اليد استعارة ليسوفاً في التفسير بالمجمل وقوله الآتي أدليس الخ فاندفع ما يقال أن قول الشيخ يحتمل المستعمل لأن كونه اللفظ استعارة ينافي ما دعاه من كون اللفظ حقيقة لفظو بدو العجز عما هو في أثبات الشيء للشيء من قلت قول الشيخ لا خلاف الخ لا يصح أن كيف ينبغي اختلاف مع وجود خلاف السكاكي (قوله ثم أنك لا تستطيع الخ) أي لا تتقدر على ذلك وهذا كتابة عن عدم قبول ذلك لأنه مسعيل والافتقار تركبه السكاكي وهذا الذي قاله الشيخ تقر بلذهب القوم وإبطال المذهب السكاكي وأن كان الشيخ لم يقصد رد عليه إلا السكاكي متأخر عن الشيخ ولا يتأتى أن المتقدم يقصد رد على المتأخر (قوله قد نقل عن شئ) كالمصراعين أو هبة للشبه باليد (قوله أدليس المعنى الخ) أي كما يقول السكاكي (قوله بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يد) أي أدليس ذلك على أنه شبه للشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيره المارص فلا استعارة في أثبات اليد للشمال لاللفظ اليد (قوله لبعضهم) أي وهو الشارح الخليلي

• إذا أصبحت بيد الشمال زمامها • فلان تفسيره يقتضي أن يجعل للشمال صورة متوهمة كمصورة اليد لأن يجعل لها بداً فإطلاق اسم اليد على تفسيره استعارة وعلى تفسير غيره حقيقة وإنما الاستعارة

كلمات

أي لا خلاف في أن اليد من حيث أضاقها للشمال أو أن في الكلام حذف صفات أي لا خلاف في أن أثبات اليد استعارة ليسوفاً في التفسير بالمجمل وقوله الآتي أدليس الخ فاندفع ما يقال أن قول الشيخ يحتمل المستعمل لأن كونه اللفظ استعارة ينافي ما دعاه من كون اللفظ حقيقة لفظو بدو العجز عما هو في أثبات الشيء للشيء من قلت قول الشيخ لا خلاف الخ لا يصح أن كيف ينبغي اختلاف مع وجود خلاف السكاكي (قوله ثم أنك لا تستطيع الخ) أي لا تتقدر على ذلك وهذا كتابة عن عدم قبول ذلك لأنه مسعيل والافتقار تركبه السكاكي وهذا الذي قاله الشيخ تقر بلذهب القوم وإبطال المذهب السكاكي وأن كان الشيخ لم يقصد رد عليه إلا السكاكي متأخر عن الشيخ ولا يتأتى أن المتقدم يقصد رد على المتأخر (قوله قد نقل عن شئ) كالمصراعين أو هبة للشبه باليد (قوله أدليس المعنى الخ) أي كما يقول السكاكي (قوله بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يد) أي أدليس ذلك على أنه شبه للشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيره المارص فلا استعارة في أثبات اليد للشمال لاللفظ اليد (قوله لبعضهم) أي وهو الشارح الخليلي

(قوله كلمات واحدة) زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكي حاصله أن تفسير السكاكي واعتباره الصورة الوهمية وتشيبيها باللام المشبه به واستعارته لفظه له ومخالفته لتعريفه في تفسير الاستعارة الضمنية لاجل أن يتحقق معنى الاستعارة في الضمنية ألا يتحقق معناها الأعلى من معناه على مذهب المصنف وذلك لأن الاستعارة كلمة استعملت فيما يشبه معناها ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء من غير توهم وتشبيه معناها الحقيقي ولا يمكن أن يخص تفسير الاستعارة بالذكور بتفسير الضمنية لأن تخصيص المذكور بخلاف لما أجمع عليه السلفين أن الاستعارة الضمنية قسم من أقسام المجاز النحوي وحيث فلا يمكن ذلك التخصيص وحاصله أن الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ تفسير لنوع من المجاز النحوي الذي هو الاستعارة في مثل كل استعارة تكون من المجاز النحوي والتفصيل استعارة مجاز لنحوي باعتبارها فلو خصص تفسير الاستعارة بالذكور بتفسير الضمنية لم يتم أنها ليست قسم من المجاز النحوي وقد أجمع السلف على أنها منه (قوله يناديها في التشرح) وحاصله أنها مختلر (١٩٩) تخصيص تفسير الاستعارة

الذكور بتفسير الضمنية وقولك اتفق على أن التخييل مجاز لنحوي باطل إذ لم يتفق على أن التخييلية مجاز لنحوي بمعنى أنها كلمة استعملت فيما يشبه معناها والاما تأني الخلف وانما اتفق على أنه مجاز كالمجاز العقلي إذ فيه إثبات شي للغير من هوله وأنه استعارة بالنحوي السابق وهو أن اللفظ المسمى بالتخييل منقول لتعريف من هوله وأثبت له تعريفه بروز المستعير في عبارته ولما كان هذا على الواقع تأني الاختلاف في أنه هل هناك أمر وهمي مفروض شبه بمعنى ذلك اللفظ المسمى بالتخييل فيكون التخييل أطلق عليه مجازا لنحويا أولا تشبيه فهو حقيقة لقوة وهذا

كلمات واحدة يناديها في التشرح لم يجه أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصاً في مثل هذه الاعتبارات ليس يصد التقليل لغيره حتى يعترض عليه بأن ما ذكره مخالف لما ذكره غيره مقتضى كلام الشرح من المجاز النحوي التفسير والكلمة المستعملة إلى آخر ما تقدم بل التخييل شبه بالمجاز العقلي ولكن إطلاق الاستعارة على الكلمة الخ أكثر وذلك يحتاج غيره إلى غير متوهم على الخلاف إنما هو في الإطلاق نحو الانقار هل هو على معناه فكان إثباته استعارة متفقة عليها وعلى أمر وهمي فكان إثباته كذلك أيضاً ولغيرهم كلام ضيف هنا حاصله أن مذهب السكاكي القائل بأن الضمنية اعتبر فيها تشبيه ما أطلقت عليه وهو وهمي بالحسي هو الجاري على ما سمرت به الاستعارة إذ هي كلمة استعملت فيما يشبه معناها ولا يمكن تخصيص هذا التعبير بتفسير الضمنية لوجهين أحدهما أنه لو خصص كان النزاع أفضى إذ يصير التخييل متفقا على أنه ليس استعارة من جهة المعنى إذ هي كلمة استعملت الخ والترض على هذا أن الكلمة التي أتم التعريف الذي هو للاستعارة لا يصدق على التخييل فليس التخييل استعارة قطعاً على هذا من جهة المعنى يبقى النزاع في أنه هل يعني بها أولا والآخر أنه لا يأتي ضمن الواضح أنه تفسير لنوع من المجاز النحوي الذي هو الاستعارة في مثل كل استعارة تكون من المجاز النحوي والتخييل استعارة مجاز لنحوي بالاتفاق وقد رد في المطول بما حاصله مع البطان المجاز النحوي المعسر بالكلمة المستعملة الخ مخصوص بتفسير الضمنية والمكسب عنها ونفى بالاختصاص أن غيرهما قطعاً بدخوله في التشرح وأما ما قيل فيتمثل أن يدخل بناء على أنها لا يدخل بناء على أنها من أفعال النفس والتخصيص على هذا الوجه لا ينافي وجود الخلاف المعنوي فيها كما سينبأ وما قولك اتفق على أن التخييل مجاز لنحوي فباطل إذ لم يتفق على أن التخييلية مجاز لنحوي قطعاً على معنى أنه كلمة استعملت فيما يشبه معناها والاما تأني الخلف اللفظ وهو معنوي كما سيأتي وانما اتفق على أنه مجاز كالمجاز العقلي إذ فيه إثبات الشيء لغيره وأنه استعارة بالنحوي السابق وهو أن اللفظ المسمى بالتخييل في إثباته للشعاع كما قلنا في المجاز العقلي الذي المشبه فيه حقيقة قلت هذا من المصنف بقبحه في المجاز العقلي استعارة الكتابية وهو لا يرى ذلك بل رد على السكاكي التناول بفهم مناقض لما قاله في أوائل

الاختلاف معنوي قطعاً إذ ما ترتب على كونه حقيقة خلاف ما يرتب على كونه مجازاً فقد تبين أن زيف كلام المصنف بما ذكره الخلفي فاسد (قوله الخ) هذا استمرار على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية بتفسير غير موصله أن اعتراض المصنف على السكاكي بأن تفسيره مخالف لتفسير غيره لا يتوجه عليه لأنه ليس مقلد غيره وإذا صرح بوجهه من جهة التقليد في هذا الفن كان له مخالفة غيره إذ صرح ما يقول لا سيما في الأمر الذي يرجع إلى اختلاف في اعتباره ولا يهمل قاعدة قوله كما لا يؤيد بحجج بأن مخالفة الاصطلاح القديم من غير ما جرت به عادة يعد باطلاً بعد بطلان بعضه على قول السكاكي ما إذا جع من المشبه والمشيبه به في الاستعارة بالكتابة كما تقول أظفار النملة والسبع نثبت فعلان فإن أظفار النملة نذ مجاز وأظفار السبع حقيقة فيتم الجمع بين الحقيقة والمجاز واليا سيئون يقولون مجازاً وما على قول المصنف غيره فلا يلزم هذا التحذول لأن الأظفار حقيقة وانما التميز في إثباتها للنملة وأضافه إليها قال القمري يمكن الجزأين عن السكاكي بأنه يقدري في مثل هذا التركيب أظفار أنثريان يقول التقدير

يقضي أن يكون الترشع ضرباً من التضيعة وليس كذلك وإنما تفسيره للتضيعة أنهم أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية كما في بيت الهدى وغيره تابعة للحقيقة والثانية بعيدة جداً ولعل على إرادته دخول الثانية في تفسير التضيعة أنه قال حسننا بحسب حسن المكى عنها

أظفار المنية وأظفار السبع كما تقرر في نظائره (قوله ويقضي ما ذكره السكاكي في التضيعة) وهو أن يؤتى بلفظ لازم المشبه به ويستعمل مع المشبه في صورة وهمية شبيهة بلازم المشبه به (قوله أن يكون الترشع أى ترشح الاستعارة المصرحة كما يدل عليه بيان الشارح وإنما قال ذلك لأن وجود الترشع للاستعارة المكتنية خلافاً والمتفق عليه إنما هو ترشح المصرحة (قوله للزوم مثل ما ذكره فيه) أى قائماً أن يلزمه فيلزمه من حيث التصنف ومخالفة الغير وإنما أن لا يلزمه فيلزمه النص وقد يقال إن هذا الاعتراض لازم للقول أيضاً فكما قالوا إن إثبات الأظفار تخيل يلزمهم أن يقولوا إن إثبات اليد ليد تخيل أيضاً لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للشيء مع أنهم جعلوه ترشحاً

منقول لفهم معناه وأثبت لفهم فيه بروز المستعير في البارية ولما كان هذا على الوفاق كما تقدم تأني الاختلاف في أنه هل شبه بضمي وهمي يفرض هناك معناه فيكون التخييل أطلق عليه مجازاً القويأ أولاً تشبيه فهو حقيقة لغوية وهذا الاختلاف معنوي قطعاً إذ ما يرتب على كونه حقيقة خلاف ما يرتب على أنه مجاز وعلى كل حال فقد اتفق على أن اللفظ قد استعير وأثبت بدلوله لما لا يناسب معناه الأصلي فقد تبين أن ترشح كلام المصنف مجاز كذا قدمه يقال إن اعتراض المصنف على السكاكي بأن تفسيره يخالف تفسير غيره محال أنه لم يفسره غيره وإذا صح خروج وجه من رتبة التقليد في هذا النص فلا مخالفة الغير إذا صح ما يقول لا يحاقق إلا ما الذي يرجع إلى اختلاف في الاعتبار ولم يدم قاعدة لغوية كما في هذا إذ أصله التصرف فيما اتفق على أنه ومعناه أنما زاد بهذا التصرف احتمالاً بقوله الوضع والمقصود بالذات أنه قد اتفق على أن الأظفار مثلاً ما أثبت لها صاحبها واختلاف هل يعتبر أمر وهمي بنقل اليه ولا مع الاتفاق على أن الأمر الوهمي عدمه لا حاصل له خارجاً وذلك لعدم قاعدة ولا بنفسه حاصل المعنى وهو تشبيه ما أصغيت إليه بغيره ولو كان الخلف بنفسه معنواً فلا ضرر فيه اعتبار المقصود بالذات قيل ولكن لا يخفى أن مخالفة الاصطلاح القديم من غير ضرورة مما لا ينبغي تأملهم أشار إلى اعتراض آخر على السكاكي في تفسيره للتضيعة فقال (ويقضي) ما ذكره السكاكي في التضيعة وهو أن يؤتى بلفظ لازم للمشبه به ويستعمل مع المشبه بصورة وهمية تشبه بمعناه الذي هو لازم المشبه به (أن يكون الترشع) أى يقضي صحة كون الترشع استعارة (تخييلية) بل وجهه كون التضيعة ترشحاً والى عليه المتصرون من أهل الفن التفرق بينهم إذ أفتان أن مذهبه يقضي ما ذكر (الزوم) صحة (مثل ما ذكره) السكاكي في التضيعة (فيه) أى في الترشع وإذا صح في الترشع ما ذكر في التخييل صح في التخييل ما ذكر في الترشع إذ ليس في أحدهما حيثما ما ينافي به الآخر والذي ذكره في التخييل هو كما ذكرنا أن ينقل لفظ لازم للشيء به إلى الصورة وهمية في المشبه وهذا صحيح في التخييل والذي ذكر في الترشع هو أن يذكر لفظاً لازماً مع المشبه أيضاً لا شأن إلا الوهم لكونه يفرض المسحلات لا يمنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ لازم المسمى ترشحاً والسبب في الصورة الوهمية موجود فيها مسمى بكل هو وهو المبالغة في التشبيه والربط بين المشبهين ربطاً يصح معاً أن يكسب الوهم أحدهما ما كسب الآخر وهذا المقدار استوى فيه وهو كاف في حصصه ما اعتبر في كل الكتاب فليتأمل الثالث أنه يلزم أن يكون ترشح الاستعارة استعارة تخيلية للزوم ما ذكره فيه لأن الترشع فيه إثبات بعض لوازمه المشبه بالمختصة بالشيء إلا أن التصريح بالمشبه في التضيعة بلفظ الموضوع هو في الترشع بغير لفظه وهذا لا يفيد فرقاً والقول بذلك يقتضي أن يكون الترشع ضرباً من التضيعة وليس كذلك الرابع ذكره المصنف في الإيضاح أن إطلاقه أن التضيعة ما يستعمل في صورة متوهمة مشابهة حقيقة يقتضي أنه لا يشترط في التضيعة اقتراثها بالاستعارة بالكناية لأنه أطلق

وحاصل اعتراض المصنف، مطالبة السكاكي للفرق بين الترشع والتخييل (قوله كذلك أثبت الخ) أى قد شبهه اختيار من الضلالة بالاشتراء واستعيره لاسمه واشتق من الاشتراء اشتروا بهي اختياروا وإثبات الخ والبيان في قوله غير محتمل تجارهم ترشح

مى كانت تابعة لها كما فى قولك فلان بين أنياب النية متفرعا لها . وقلمنا حسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استبعدت فى قول الطائى
 لانسقى مام اللام فانسى * صيد استعذب ما به كائى
 فان قيل لم لا يجوز أن يراد بغير التابعة لكنى عنها التابعة لغير المتكى عنها (٢٠١) فانسى المتكى عنها المصرح

من ارجع التجارة فكما اعتبر هذا الصورة وهى تشبيهه بالاطفار فليعتبر هذا أيضا أمر وهى شبه
 بالجارة وآخر شبهه بالرجح ليكون استعمال ارجع التجارة بالنسبة اليها استعمالين مختلفين اذ لا فرق
 بينهما الابان التعبير عن المشبه الذى أنشئت له ما يخص المشبه كالنسيئة مثلاً فى التشبيه بلفظه الموضوع
 له كلفظ النسيئة فى الترشيع بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذى هو المشبه
 مع أن لفظا الاشتراء ليس بموضوع له
 منها ما يكتفى فى الفساد أن يصح فى كل منهما ما صح فى الآخر لان ذلك يحقق الاختلاطين حقيقة كل
 منهما مع حقيقة الآخر والتفرق بينهما بان ما صح فى أحدهما اعتبر وقوعه فيه وما صح فى الآخر لم
 يعتبر وقوعه فى ذلك الآخر دعوى بلا دليل وتقرىق بما يصح ارتقاء فلا يوق بوجود الحقيقة فالخلفه
 والناس كلهم على اختلافهما ولا يقال الفرق بينهما أن الترشيع عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به كما
 تقدم فى قوله

لدى أسد شامى السلاح مقذف * له أسد أظفاره لم تقلم

أى باللازم المشبه به وهو البليغ المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الاسد والتخييل عبر فيه عن
 المشبه به كما تقدم فى قوله * وإذا النسيئة أنشئت أظفارها * فان الأظفار أى هاهو اسم اللازم للمشبه
 بهم المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه وهو النسيئة لانا نقول هذا تفرق بغير التذكير ولا عبرة
 بهاد المتكى الذى صح اعتبار الصورة الوهمية متوجود فيها كما يقررناه فكلا لا يمنع التعبير عن المشبه
 المماحب للصورة الوهمية بنفس لفظه فكذلك لا يمنع التعبير عنه بلفظه مما حجب لان التعبير ليس
 ضد الصورة الوهمية التى اقتضاها وجود المبالغة فى التشبيه المقضية لا اختراع القوازم فالباحث
 بقوله اداصح اعتبار الصورة الوهمية فى التخييل والترشيع فليقتدر فى كل منهما أو يقطع اعتبارها
 فى كل منهما فان سلم الختم المساواة فليعلم البيان اذ لا بيان بما ذكرنا دعى اعتبارها فى كل منهما
 الا أن أحدهما يسمى ترشيعا وهو ما عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به والآخر يسمى تخيلا وهو
 ما عبر فيه عن المشبه باسمه واهترفنا له لا تفرق من جهة المعنى وان التفرق اصطلاحى ودعبل
 بان الاصطلاح العكسى لا عبرة ببولان الترشيع حقيقة أو مجاز حقيقى فلا صورة وهى فيه انما
 اذن يجوز فى الترشيع المجاز كما تقدم بان يجعله مما أطلق فيه اللفظ على ما تحقق حسا أو عقلا يجعل
 اضافة ذلك اللفظ لترشيع باعتبار أصله فاذا تحقق أن ما اعتبر فى التخييل يصح فى معنى الترشيع فا
 وبدل انما على اراد بذلك أنه قال حسن الغضبية بحسب حسن المتكى عنها لمى كانت تابعة لها كما
 فى قولك فلان بين أنياب النية متفرعا لها وقلمنا حسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولذلك استبعدت فى
 قول الطائى

لانسقى مام اللام فانسى * صيد استعذب ما به كائى

وهذا لانه يقتضى أن التخييل قد تكون غير تابعة لكنية فلان فى قولك لا يجوز أن يراد بغير التابعة
 لكنية التابعة لغير المتكى فلان غير المتكى فى المصرح بها فتكون التابعة لها ترشيعا للاستعارة وهى

(٢٦ - شرح التلخيص رابع)

لدى أسد شامى السلاح مقذف * له أسد أظفار لم تقلم

فقد أى باللازم المشبه به وهو البليغ المشبه لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الاسد والتخييل قد عبر فيه عن المشبه باسمه كما تقدم
 فى قوله * وإذا النسيئة أنشئت أظفارها فان الأظفار أى هاهو اسم اللازم للمشبه بهم المشبه لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه

ترشح الاستعارة وهو من أحسن وجوه البلاغة فكيف يصح استهجانها وأما قول أبي تمام فليس له فيه دليل لجواز أن يكون أبو تمام شبه اللام بظرف الشراب لاعتداله على ما يكرهه المألوم كأن النظر قد يشغل على ما يكرهه الشراب لبشاعته أو أمرته فتكون التخييل

(قوله وهذا الفرق لا يوجب الخ) أعني كان هذا الفرق غير منع من الخاق أحدهما بالأخر لأن هذا تفرق بمجرد الترخيم لا عبرة بهاذ المعنى الذى صح اعتبار الصورة الوهمية موجود فيها معاً كما علمت فكذلك لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية التعبير عن المشبه بنفس لفظه فكذلك لا يمنع من اعتبارها (٢٠٧) التعبير عنه بلفظ ما حجب أن التعبير ليس ضد الصورة الوهمية لئلا تضاعف

وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى التوهمى في التخييلية لعدم اعتباره في الترشيع فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكى والجواب أن الأمر الذى هو من خواص المشبه به لا يقرن في التخييلية بالمشبه كلاً بل هو متوهم يمكن إثباته للمشبه وفي الترشيع لا يقرن باللفظ المشبه به بل يحتمل إلى ذلك لأن المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى بمقارن اللوازم مخصصه حتى أن المشبه به في قولنا رأيت أسداً غرس أفرانه هو الاسد الموصوف بالافتراض الحقيقى من غير احتياج إلى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراض

تقدم بما أتفق على أنه ترشح وهو قوله تعالى أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى خساراً كثيراً بحارهم وما كانوا بهدين ليقال أن مجله من باب التخييل بأن يجعل الريح والتجارة تخيلاً فيقول لما استعير الاشتراء لاختيار الضلالة على الهدى أثبت للمشبه به واختيار الضلالة على الهدى صورة وهمية حتى صورة الريح والتجارة الذين هما من لوازم المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى فاطلق لفظ اللازم على الصورة الوهمية المشبه به فيكون في الريح والتجارة تخيلية على حد ما قيل في الاطلاق من التسمية إذ لا مانع من ذلك فتوى على الحال الترشيع والتخييل والناس على اختلافهم وقد تقدم أن التعبير عن المشبه بلفظه في الترشيع وعنه بلفظ المشبه به في التخييل لا يمنع من اعتبار الصورة الوهمية فإن قبل الترشيع ليس الاحتمالية أوجهاً حقيقياً والتخييل لا يمكن فيه إذا الرى أن يكون مجازاً لا يالا باعتبار الصورة الوهمية فافتراضها ما علم فيه المجاز الحقيقى كفى الآية إذ في الريح في التجارة استعير لئلا يتفاد بالاعمال قطعاً كاهو للتبادر وعلى تقدير تسليمه بما يفيد أن بعض الحال يصلح للترشح دون التخييل وكل ما صلح فيه التخييل صلح فيه الترشيع والمطابق لما يتلوا العموم بالاطلاق على أن لا تسمى تعيين بعض الحال التجوز الحقيقى بل تقول لأن من أن لتبصر الصورة الوهمية في الآية كما فرنا ولا نراعى أتمارة اللفظ لئلا نحقق أى ضرورية تفصل عما ذكر أن تفسير السكاكى التخييلية يقضى

وجود المبالغة في التشبيه المتضمنة لاختراع اللوازم وحيث قد فاضح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيع والتخييل فلما أن يقدر في كل منهما أو يسقط اعتبارها في كل منهما واعتبارها في أحدهما دون الآخر تحكى (قوله والجواب) أى من هذا الاعتراض الوارد على السكاكى المثاره بقول المصنف ويتفق الخ وحاصله أن المشبه في صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه وقرن بما هو من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافية للمشبه ومناقفاً للفظه جعلنا لفظ اللازم المقصود عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه لأن إثباته متمايزاً عن حقيقة ظاهره أو باطنه عند التبادر مما يجب احتجابه وفي صورة الترشيع لما عبر عنه المشبه بلفظه المشبه به وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه لم يحتمل إلى اعتبار الصورة

من أحسن البلاغة فكيف يصح استهجانها نوراً المصنف أن التخييلية لا بد أن تكون تابعة للكنية وأجاب عن بيت أبي تمام بجواز أن يكون شبه اللازم بظرف الشراب لاعتداله على ما يكرهه المألوم كأن النظر قد يشغل على ما يكرهه الشراب لبشاعته أو أمرته فتكون التخييلية تابعة للكنى عنها وأولاهم أنفسه لأن اللوم قد يشغل حرارة الغرام كأن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيهها على حد قوله

والريح تلعب بالنصون وقد جرى * ذهب الاصطلاح إلى جلي الماء فيكون تشبيهاً كاصح به المصنف في التشبيه كما سبق ولا يكون استعارته ولا استهجان حاصل على

الوهمية لعدم الممازعة إمكان اعتبار نقل لفظ المشبه به مع لازمه للمشبه (قوله وفي الترشيع لا يقرن لى الأمر الذى هو من خواص المشبه به) (قوله لم يحتمل إلى ذلك) أى إلى مجله مجازاً عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه (قوله كأنه هو هذا المعنى) أى الحقيقى والكنية متضمنة على التقيد أى قوله بمقارن اللوازم المشبه به هو هذا المعنى الحقيقى قطعاً وعطف الخواص على اللوازم عطف مرادف (قوله حتى أن المشبه به) حتى لا تفرغ من عترة الغناء أى فالمشبه به في قولنا رأيت أسداً غرس أفرانه هو الاسد الموصوف بالافتراض الحقيقى فاستعير اسمه بمقارن اللازم للمشبه به والرجل الشجاع فلاحاجة إلى اعتبار أمر وهمى يستعمل فيه الافتراض الذى هو الترشيع

في قوله : ثابتة المكنى عنها أو الماء نفسه لان اللوم قد ليسكن حرارة للحرارة كان الماء يسكن لغيلل الاوام فيكون تشبيها على حدسجين الماء
فما هي الاستعارة والاستعارة على الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبه بنظر شراب مكرهه أو بشراب مكرهه ولهذا لم يستعمل
نحو قولهم : أغلظت لفلان القول وجرعتمته كأسا مرة أو سقمة أمر من الملقم

(قوله بخلاف ما اذا قلنا ان شجاعا يغترس أفراته) هذا التركيب فيه استعارة مكنية بغترس تخيل وقوله فان احتاج الى ذلك أي
لترجم صورة أو اعتبار مجاز في الأفراس لانهم يدركون المكنية المشبه به حتى يقال استعير أسعسقار الزلازم وانما ذكر فيه المشبه
وهو ان لا تباطل به بل لازم المشبه به بل همام متافران فاحتج الى اعتبار أمر وهي يكون لازم المشبه به مستعارة لا فيه هذا له وفي هذا
الجواب بحث وهو أنه مبني على انه لا ترشيح في المصريح ولا ترشيح (٢٠٣) في المكنية والحق جوازها وحسنه

فيشكل الامر لان الترشيح
فيها يقتضي بلقظ المشبه
نحو غالب المنة نسبت
بفلان فافترسته فتعنى
ما ذكر من الجواب أنه
لا بد من اعتبار أمر وهي
يستعمل فيه الترشيح
كالتمثيل الا أن يقال
التبعية تكسر صورة
الاستبعاد فلا يحتاج الى
اعتبار صورة وهي كذا
أجاب الفري وحاصله أنه
لما ذكر المشبه به لازمان
مع المشبه واعتبر في
أحدهما وهو التمثيل
استعمله في صورة وهي
خف أمر الترشيح فلم يجر
فيه ما جرى في الامر الآخر
الذي هو التمثيل فان قلت
اذا كان المشبه به قولنا
رأيت أسدا يغترس أفراته
الاسد الموصوف بالافتراس
والاستعارة أسمة القلارن
للزلم يلزم أن يكون الترشيح
غير خارج عن الاستعارة

خلاف ما اذا قلنا ان شجاعا يغترس أفراته فان احتاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتام
الى استوائها والترشيح والناس على اختلافهم وان وجه الاستواء الصورة الوهمية يصح اعتبارها في
الاستعارة التصريحية كاصح اعتبارها في المكنى عنها ذلك التعبير بلقظ المشبه لا يمنع من اعتبارها كما
اعتبرت في التعبير عن المشبه بلقظ المشبه وقد اوجب بان عند التعبير عن المشبه بلقظ وقراءه بما هو
من لوازم المشبه به وكان ذلك اللازم منافية للمشبه ومنافرا للفظه وهو صورة التمثيل جعلنا لفظ اللازم
لقرون صارة عن أمر متوهم يمكن اثباته للمشبه لان اثبات ما ينافر حقيقة قطاها او باطلا بالتبادر مما
يجب اجتنابه وعند التعبير عن المشبه بلقظ المشبه به وقراءه بما هو من لوازم المشبه به وهو صورة
الترشيح لم يخفى الى اعتبار الصورة الوهمية لعدم المنافر مع امس اعتبار نقل لفظ المشبه به مع
وهذا هو السر عند من يجعل الفرق بينهما هو كون التمثيل مع المكنية والترشيح مع التصريحية مع زيادة
ان الترشيح يدبكونه مع التوهم والتمثيل بخلاف التمثيل فان قيل نقل لفظ اللازم في الترشيح ان
كان لدخول معناه في التثنية فليس ترشحا من خروج الترشيح عن التثنية اذ هو تنوع وتلو ان كان مع
عدم دخول معناه في التثنية فقل مع معناه لا معنى آخر يميزه كالقول لعدم الفائدة وعدم صحته في
نفسه بل صورته ضرورة الكذب حينئذ لا يجوز بقى به الكذب فلنا بل يجب خروج معناه عن
التثنية ليكون تنوعا وكونه كالقول لعدم الفائدة غير مسلم بل فيه فائدة التقوى نحو كفى في معتنى
نفسه تلك الفائدة وفي نفي كونه كذا بل فائدة الظاهر فعلى هذا قول من قال اذا قلنا ان شجاعا يغترس أفراته
فالمشبه به هو الاسد الموصوف ونقل اللفظ قطارن لا لزما وهو خواصه اذ كان المجموع هو المشبه به
فلا يحتاج الى اعتبار صورة وهي بخلاف قولنا شجاعا يغترس أفراته فان احتاج الى ذلك ليصح اثباته
للشجاع يجب مجاه على معنى ان شجاعتها ذات الاسد من حيث هي وتلك اللازم جعلناها قبوله لتبين

لقد برن لانه كان ينبغي ان يشبه بنظر شراب مكرهه أو بشراب مكرهه ولهذا لم يستعمل
لفلان القول وجرعتمته كأسا مرة أو سقمة أمر من الملقم هذا ما ورد له اصناف على السكاى وأعلم ان
جعله لجن الماء وما الملام تشبه يقتضى جعل لباس الجوع والخوف تشبيها وقدره في أول الكلام
على الاستعارة استعارة واذا جرد القول في انها حقيقة أو تخيلية فهذا الكلام مخالف لما سبق
وأجاب الخطيب عن الأول والثاني بأن ما ذكره السكاى هو الموافق لاجماع الناس على ان الاستعارة
التبعية مجاز لا حقيقة وما ذكره المصنف يقتضى انها ليست حقيقة فلا تكون استعارة وعن الثالث
بأنه لا يلزم أن يكون الترشيح تخيلية لان الترشيح بالصفة في الاستعارة والتبعية حصول الاستعارة
وغير ذلك على ما علم أنهم صرحوا بأنه خارج عنها وانما قيل الفرق بين القيد والمجموع فاشبه به في المرفوعة الموصوف المقيد
بالصفة والصفة التي جعلت قيدا وهي الترشيح خارج عنه لان المشبه به هو المجموع المركب منهما كما في التمثيلية كذا اجاب الشارح
في المطول ورد العلامة السيد بأن المشبه اذا كان هو الموصوف المقيد بالصفة يكون الوصف من ثمة التثنية فلا يكون ذكره تقوية
للبالغة المستفادة من التثنية ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال ما اده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس
الامر بالصفة المذكورة لانه الموصوف من حيث أنه موصوف وليس بالظاهر أن خروج الوصف عن مدلوله المستفادة كاف في
كون ذكره تقوية للبالغة الخاصة من التثنية ومدلا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التثنية على ملاحظته لا ترى ان المشبه به في قوله

في الكلام دقة (وعني بالكنى عنها) أي أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها (أن يكون) الطرف (المذكور) من طرف التشبيه

ومنها أنه عني بالاستعارة المكنى عنها أن يكون المذكور من طرف التشبيه

رأيت بحراً تتلاطم أمواجه البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي وتطلق الرؤى بمنزلة بذات البحر ليس كملحقها بالبحر المقيد بالتلاطم الأمواج في إعادة المبالغة المطاوعة (قوله في الكلام دقة) أي في هذا الكلام المجابهة من الاعتراض الذي أورده المصنف على السكاكي دقة ما من جهة أن يكون حكم اقتراح ما هو من لوازم التشبيه به بلبس غير حكم اقتراحه بالتشبيه به يحتاج إلى تأمل (قوله أن يكون الطرف المذكور) أي الطرف المذكور اسمه هو التشبيه والمصنف لا يخالف في هذا وقوله ويراد به التشبيه به الصنف بخلافه فهو محل التزام ثم لا يخفى أن المكنى عنها هي نفس اللفظ وتسمية كونه المذكور استعارة مكنية عنها إنما هو باعتبار المصدر المتعلق باللفظ واخطأ في مثل ذلك سهل لزوم العلم بأحدهما من العلم بالآخر

بهالذات المشبه بها كما يدبر عن الشيء بلازمه من غير أن يدخل في التشبيه أصلاً فذكر هاليان مقارنتها التي هو التشبيه واعتبار حال اللزوم بتلطف نفس الأمر الكائن بينهما وبين ما هو موضوع قوله كان المجموع هو التشبيه به ويكون انبثاق الترتيب وليس معناه أن تشبها بهذا الموصوف من حيث أنه موصوف ولا كان الجواب يخرج بالمشقة عما نحن بصدده من الترتيب لأننا لا نثبت التشبيه بالمقيد من حيث أنه مقيد كان ذكر المقيد من عدم ذكر ما لا بد منه في الاستعارة لا من الترتيب فان قيل ففيه حينئذ إثبات الشيء لغير ما هو واقعه في نفس الأمر قلنا نعم وقد تقدم جوابه وهو أن ذلك لفائدة التقوية بعد ثبوت المراد فان قيل فلو كان الخصيل أحوج إلينا أن نثبت الصورة الوهمية كان فيها إثبات الشيء لغير ما هو له يقتضي أن كل ما كان شيئاً لغير ما هو لم يتكف به في إثبات يتنافى ما ذكر في الترتيب قلنا لا منافاة لأننا نثبت أن نفس إثبات الشيء لغير ما هو لم يتكف به في إثبات الصورة الوهمية بل مع زيادة وجود المنفرة فظاهر كما كانت باطننا حيث صرح بلفظ التشبيه فان قيل فلو كان الصورة الوهمية يمكن إثباتها للتشبيه بنافي ما قررتم فيما تقدم من أن الإثبات استعارة كالحال العقلي على كل قول فلنا معنى إمكان الإثبات إمكانه بالتوهم والافلا يخفى أن إثبات ما هو موصوف متصف في نفس الأمر لم يتحقق بحجوز فان النتيجة بمعنى متحقق وبسبوت الألفاظ الوهمية ليس بأمر كائن في نفس الأمر لفرض أنه توهم والتوهم حقيقة له في نفس الأمر فهو يحوز على كل حال ومع هذا كله فلنا أن يقول ما مانع من أن يبدى أي كل محل صرح فيه الترتيب صرح فيه التصيل والعكس ولا يقتضي ذلك اتحاد حقيقة متماثلين تقول إن اعتبرنا لازم التشبيه به مع معنى التشبيه حقيقة أو بحجاز التثبيت الاستعارة كان تخيلاً لا نثبتها إلا نثبت المكنى عنها إلا بالتصيل ولذلك اختصت بذكر اسم التشبيه وأن اعتبرنا لازم حقيقة أيضاً وبحجاز الترتيب الاستعارة وتقويتها بعد ثبوتها كان ترشيداً من هو موصوفاً بغير اختلاف فلو لا يضر احتمال الحال لكل منهما كما تقدم في المكنى عنهما للتصريح تأمله ثم أشار إلى ما أراد السكاكي بالمكنى عنهما بعبارة على نفسه الاستعارة بل تذكر أحد الطرفين وترد به الآخر ليكون عميد الاعتراض عليه في ذلك فقال (وعني) أي وأراد السكاكي (ب) الاستعارة (المكنى عنها أن يكون) الطرف (المذكور) من طرف التشبيه

وبينهما فارق وهذا الفرق الذي ذكره المصنف قال لا يحصل به فرق والظاهر مع الخطي لان مائة وى الشيء الحاصل هو الجدير باسم الترتيب وما لا يتم الاستعارة إلا به هو الجدير باسم الاستعارة وعن الرابع بان عدم وجدان استعارة تخيلية دون استعارة بالكنية لا يقتضي أن يكون اقتراحها بالكنية شرطاً أو يشهد ما لا نثبت السكاكي قال الاستعارة بالكنية لا تنفك عن الاستعارة بالتخييلية وستقف في آخر الفصل على تفصيل هاتم ذكر في آخر الفصل أن المكنية توجد دون التصيل فقد حصل انفكاك أحدهما عن الآخر وإذا صح انفكاك المكنية فكذلك يصح انفكاك التصيل ومن جهة المعنى أن الأصل عدم توقف إحدى الاستعارتين على الأخرى بقدر الاشتراط هو المحتاج الدليل ص (وعني بالمكنى عنها) ش هذا اعتراض آخر على صاحب المفتاح حاصله أن المصنف يرى أن الاستعارة بالكنية أن يذكر لفظ التشبيه مراداً به حقيقة وبذلك على أن القصد تشبيه بغيره بذكر شيء من لوازم ذلك الغير والسكاكي يرى أن المكنية عبارة عن ذكر التشبيه مراداً به التشبيه به بعد ادعاء دخول التشبيه في جنس التشبيه فان قلت يلزم أن تكون النية مثلاً في بيت المثل

هو المشبه على أن المراد بالبنية في قوله لا ينفك السبع بادعاء السبعة لها وانكار أن يكون شيئاً غير السبع بقرينة إضافة الاظفار إليها
(قوله على أن المراد) أي صرح ذلك بشأنه على أن المراد بالبنية هو السبع أي وأما هذا المصنف فالمراد به الموت حقيقة (قوله)
بادعاء الخ لما كان إرادة السبع الحقيقي من النية في نحو المثال لا تصح إشارته إلى ما يصح به إرادة الطرف الآخر الذي هو السبع من
النية بقوله وإنما صرح إرادة السبع من النية مع المراد منها (٢٠٥) الموت قطعاً بسبب اعتبار ادعاء نبوت

السبعة لها وانكار أن تكون النية شيئاً آخر غير السبع (قوله بقرينة) أي ادعاء نبوت السبعة لها كائن ومتحقق بقرينة هي إضافة الاظفار التي
(هو المشبه) ويراد به المشبه (على أن المراد بالبنية) في مثل أن ثبت النية لأظفارها وهو (السبع)
بادعاء السبعة لها) وانكار أن يكون شيئاً غير السبع (بقرينة إضافة الاظفار) التي هي من خواص
السبع (لها) أي إلى النية فقد ذكر المشبه وهو النية وأراد به المشبه وهو السبع فلا استعارة
بالكتابة لا تنفك عن التخصيلة بمعنى أنه لا توجد استعارة بالكتابة بدون الاستعارة التخصيلية لأن في
إضافة خواص المشبه إلى المشبه استعارة تخصيلية

(هو المشبه) أي لفظة الطرف المشبه ويراد به الآخر الذي هو المشبه ولا يخفى أن المكى عنها هو نفس
اللفظ وتسمية كونه هو المذكور استعارة تكتيكية إنما هو باعتبار المصدر المتعلق بالفظ والخطب
في مثل ذلك سهل المزوم لم أحد من علم الآخر ومجرى كلام السكاكي المذكور ويصح (على أن
المراد بالبنية) في مثل وإذا النية أن ثبت لأظفارها (هو السبع) وذلك لأن المشبه هو النية وهو
المذكور فيازم أن يكون المراد هو الطرف الآخر وهو السبع ولما كان إرادة السبع الحقيقي في نحو
المثال لا تصح إشارته إلى ما يصح به إرادة الطرف الآخر بقوله وإنما صرح إرادة السبع مع المراد الموت
قطعاً (باعتبار ادعاء) نبوت (السبعة لها) وذلك بسبب انكاره الدعوى الخالية أن تكون النية
شيئاً آخر غير السبع وادعاء نبوت السبع لها كائن ومتحقق (بقرينة إضافة الاظفار) التي هي من
خواص السبع (لها) أي إلى النية فقوله وإذا النية ثبت فبمعنى هذا أنه أطلق النية على السبع
الادعائي فصح بذلك أنه أطلق المشبه وهو النية الذي هو أحد الطرفين وأراد به المشبه الذي هو
السبع في الجملة وهو الطرف الآخر قوله بقرينة يفيد أنه لا قرينة لكني عنها إلا ما صرح به في قوله
أفاده ولو لم تكن هنا صفة حصر لا يعلم من مذهبه أنه لا قرينة لها إلا التخصيل حيث قال لا تنفك
المكى عنها من التخصيلة فمقرر بذلك ما يقوله بالاعتراض عليه ألا وهو أن الكتابة لا تنفك عن
التخصيلة في مذهبها وهو ضروري من أن إضافة له من خواص المشبه في الأصل لا بد منه ليكون
قرينة والقرينة المذكورة ليست عنده التخصيلة حيث قرر أنه لا يوجد لكني عنها بدون التخصيلة
أريد بها السبع لأنه المشبه به فيكون استعارة تحقيقية ولا يكون معنى النية مقصوداً والقطع
حاصل بخلافه قلت بل النية عبر بها عن السبع الذي هو الموت بعد ادعاء أن الموت فرد من أفراد
السباع فالمراد بالبنية السبع لكن ليس السبع الحقيقي بل السبع المجازي فلا استعارة في الأصل
للسبع كما عبرنا بالبيع عن النية ثم عبرنا بالبنية عن ذلك السبع فيصح أن يقال حينئذ المراد بالبنية
السبع وأن يقال المراد بها الموت وعلى التقديرين المراد المشبه به ووضع ذلك أن النية في البيت
مشبه أريد به المشبه به فالشبه للنية التي هي موت مطلق والمشبه به النية التي هي موت مقيد
بكونه له صورة السبع ولما كان الصف مخالفاً للسكاكي في ذلك يورى أن المراد بالمشبه الحقيقة المشبه
اعترض عليه فقال وعنى بالكني عنها أن يكون المذكور هو المشبه على أن المراد بالبنية السبع أي
السبع المجازي الذي ادعى دخوله في أفراد السبع الحقيقي بادعاء السبعة أي صفة السبع لها بقرينة

وذلك لأن قوله بقرينة إضافة الاظفار إليها يفيد أنه لا قرينة لكنية إلا ما صرح به في قوله
لأنه معلوم من مذهب أنه لا قرينة لها إلا التخصيل حيث قال لا تنفك المكى عنها من التخصيلة (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن
لا يوجد الخ أي لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر كما قدم أن التخصيلة عنه لا سكاكي قد تكون بدون الكتابة (قوله لأن في
إضافة الخ) أي لأن في خواص المشبه به المضافة للمشبه استعارة تخطيطية وإنما أولنا العبارة بما ذكرناه لأنه أناس يذهب الصفاكي

وفيه نظر للقطع بان المراد بالنسبة في البيت هو الموت لا الحيوان المقتصر فهو مستعمل فيها هو موضوع لعلى التحقيق وكذلك
ما هو محمول ولا يثنى من الاستعارات مستعملا كذلك أملا كذا في تفسير قوله هو أنا بدي هي أن اسم المنية اسم للسبح مراد للفظ
(قوله بان لفظ المشبه فيها أى في الاستعارة بالكناية) اعترض على المصنف بان لفظ المشبه نفس الاستعارة الكتابية على مذهب
السكاكي وحينئذ فلا يصح جعل الاستعارة ظاهرا فلولا قول بان لفظ المشبه الذي ادعى انه استعارة كان أحسن، وفي جواب كل بان جله
لفظ المشبه منظورا في الاستعارة (٧٠٦)

الأخص طرف الأعم صحیح
على وجه التوسع يقال
الحيوان في الإنسان بمعنى
أنه متفق فيهما وحاصل
ما ذكره المصنف من الرد
على المتن في قوله

(ورد) ما ذكره من تفسير الاستامرة المكتى عنها (بأن لفظ المشبه بها) أي في الاستامرة بالكتابة
كلفظ التيمشلا (مستعمل في موضع تحقيقه) للقطع بأن المراد بالكتابة هو الموت لا غير
(والاستامرة ليست كذلك) لا يقتضي فريها بأن نذكر أحد طرفي التشبيه وتزيد بالطرف الآخر
ولا كان معنا منظمة سؤال وهو أنه لو أريد بالتيمشعناها الحقيقي فامعنى إصابة الألفاظ اليها أشار إلى
جوابه قوله

خلاف المكس وهو انفكاك التضييلة عن المكى عنها لما تقدم أن كلامه يقتضى محتمله وإما ما قلنا
 لا تنفك في مذهبه لما تقدم أنها تنفك على مذهب السلف بخبر عن الزمخشري اللهم الآن تلقى
 التضييلة عندهم على ما يدل على المكى عنها في الجملتين كانت مجازا حقيقيا فصيح أنها لا تنفك عندهم
 أيضا فتأمل وهذا أيضا بما هو مؤاخذة ببعض كلامه والا فقدم صريح ما يقتضى وجود المكى عنها
 بدون التضييلة وبأن التبيين عليه (ورد) ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة المكى عنها وهو أن
 يطلق لفظ المشبه ويراد به الطرف الآخر الذى هو المشبه به (و) ما يؤخذ من كلامه الآخر وهو (أن
 لفظ المشبه) السكان (فها) أى فى الاستعارة بالكناية كلفظ النونية فى قول الهذلى وإذا النونية أنشئت
 أنظرها (مستعمل فيها) أى فى المعنى الذى (وضع له حقيقة) وهو الموت الحقيقى وهذا بما قطع
 به أن السكاكى بنفسه قال المراد بالنونية فإذا كرت الموت بأدعاء السبعية لهما فقد اعترف بأن المراد فى نفس
 الأمر الموت وأما ما ذكر من أدعاء السبعية لهما فلا خير جهن من معناه الحقيقى على ما بآتى تحقيقه ووجه
 لفظ المشبه مظهرنا للاستعارة التى هى لفظ المشبه أيضا كما اقتضاه كلامه باعتبار أنه أعين من الاستعارة
 بالكناية وإن كان منصوفا فمما تصدق فى المعنى المراد كون الأخص ظرفا للأعم صحح على وجه التوسع
 ما يقال الحيوان فى الإنسان (و) إذا كان المراد بالنونية فى نحو المثال الموت فلا تكون النونية فيها
 استعارة على مذهبه إذ (الاستعارة) على مذهبه (ليست كذلك) أى لا يصح أن تكون لفظا
 أطلق على معناه الأصلى وإما يصح لا نفرها بأن يذكر لفظا حاد طرفى التشبيه ويراد به معنى الطرف
 الآخر لا يقال قد تقدم فى بيان كلامه حيث فسر الاستعارة أن المراد أن يذكر لفظا حاد الطرفين
 ويراد معنى الآخر حقيقة وأدعاء فلا يراد بهذا البعث على السكاكى أصلا لا نأقول فسرنا ما تقدم
 بنفك رغبة الواقع فى نفس الأمر والأفصار تصريحا فى إرادة نفس الطرف الآخر وبديل على ذلك أن
 إضافة الأظفار إليها أيضا ضارفا لغيرها أى بمعنى نسبتها لها ورد المصنف هذا بأن لفظ المشبه فيها أى
 النونية ملامستعمل فيها موضع له تحقيقه وأدعاء فلا يراد بهذا البعث على السكاكى أصلا لا نأقول فسرنا ما تقدم
 وهذا استدلال بنفس الدعوى تألف الإيضاح لقطعان المراد بالنونية فى البيت الموت والحيوان

ما ذكره المصنف في كلامه على حقيقة معراج وهو مجموع لاسما في مقام التمارين وعلى تقدير جوازها (واضافة)
فلا يمين قرينة التعميم وهي متينة (قوله بان ذكر أحد الخ) أي يذكر أحد أي يندى ذكر أو يدور هو اسم أحد طرفي التسمية وراه
الآخر وأما احتجنا لذلك لانه جعلنا الجاز القوي الذي هو من الكمال المستعالي في غير ما وضعته (قوله منظمة سؤال) أي من طرف
السكاكي وأرد على قوله مستعمل فيما وضعه بحقيقة ما حصلنا انه اذا كان المراد بالنية نفس الموت لا السمع فما وجه اضافة الاظفار
اليها مع انها مأمومة الانتفاء عنها فلو لانه ان يربط بالنية معنى السمع لم يكن معنى ذلك الاظفار معها واذا كانت الالان ضم الشيء لغيره من هو
له مدبر ولو لم يحتاش عنه اللفظ اليلين

السبع ما تراكب تأويل وهو أن تدخل الميتة في جنس السبع للالتصاف في التشبيه ثم تذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين لحقيقة متواحدة ولا يكونان مترادفين فيتم هذا الطريق دعوى البعية للبيعة التصريح بلفظ الميتة فلا يفيد

(قوله) واصله نحو الاطفاقر بنية التشبيه أي لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ الميتة وإضافة الاطفاقر لها لأن إضافة نحو الاطفاقر في الاستعارة المستعارة كما كانت لها في بنية على التشبيه بنفسها لأنها تدل على أن الموت الحق في النفس بالسبع فافسح أن يضاف لها ما يضاف اليه من لوازمه إضافة الاطفاقر حيث أنه مناسبة لتدل على التشبيه بالضرر (قوله للضرر في النفس) أي على مذهب المنصف (قوله وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المنصف (٢٠٧) على السكاكي) لعل الشارح أخفق في

عند المنصف من حيث

اعتناؤه ببيان رده وكان في

كلام الشارح حجة التعقيب

والفنن (قوله) وقد يجب

عنه (أي عن رد المنصف

على السكاكي) وقوله بأنه أي

الاحمال والشأن (قوله

الآن المراد به السبع

إدعاء) أي وهو الموت

الذي سبغته وحنث

فليس لفظ التشبيه مستعملا

فيا وضعه لتحقيقا حتى

ينافي كونه استعارة فنثبت

الضرر (قوله من أنا)

بيان لما في قوله كما إضافة

اسم لنية ثانية (قوله

مرادها) أي جلة كون

اسم النية مرادفا لاسم

السبع (قوله) بأن تدخل

الح) هذا وما عطف عليه

بيان للردافة وأشار به

إلى أن جعل اسم النية

مرادفا لاسم السبع إنما

هو بالتأويل وليس بأحداث

وضع مستقل فيها حتى

تكون من باب الاشتراك

(وإضافة نحو الاطفاقر بنية التشبيه) الضمير في النفس يعني تشبيه الميتة بالسبع وكان هذا الاعتراض من أقوى اعتراضات المنصف على السكاكي وقد يجب عنه بأنه وإن صرح بلفظ الميتة الآن المراد به السبع إدعاء كما أشار إليه في الفتاوى من أن لا يتجمل ههنا اسم الميتة اسم السبع مرادف له بأن يدخل الميتة في جنس السبع للالتصاف في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفين وغير متعارفين ثم تخيل أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي الميتة والسبع لحقيقة متواحدة

الاستعارة الضمير بجهة المشمولة للضمير بأعنا أو بما لفظ فهما معنى الطرف الآخر حقيقة ولو جحد كلامه على ما ذكر من إطلاق الطرف المراد في كلامه على حقيقته ومجازيه بين الحقيقة والمجاز لاسيا في التمرع بمنوع وعلى تقدير جواز رده فلا بد من قرينة لتعميم وهي متشبهة وأينما كان نحو هذا الجمل مقبولا لجواب المبرر بحسب لفظه بمحل الكلام على ما لا يحد له ظاهر ما ذك كل كلام يمكن فيه ذلك لما كان حاصل هذا منع إرادة السبع بالنية في المثال وبيان أن المراد بها الموت الحقيقي وكان فيمنع ذلك أن يقال إذا كان المراد نفس الموت لا بالسبع فليال الاطفاقر أضيفت لها مع أنها مملوثة الانتعاع فلا يؤول إلى ما يدل على معنى السبع لم يكن معنى ذلك الاطفاقر معها وإضافتها لها لأن ضم الشيء لغير معناه حذر ولو بغشائي عنه اللفظ البالغ أجاب عن ذلك بقوله (و) لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ الميتة وإضافة الاطفاقر لها إذ (إضافة نحو الاطفاقر) في الاستعارة الممكنة عنها إنما كانت لأنها (قرينة التشبيه) الضمير في النفس لأنها تدل على أن الميتة ألحققت في النفس بالسبع فاصحقت أن يضاف لها ما يضاف له من لوازمه فإضافة الاطفاقر حيث أنها بقتل على التشبيه بالضرر وهذا الاعتراض كأنه من أقوى الاعتراضات على السكاكي وقد أجيب عنه بنحو ما أوردناه ودفعناه آنفا وحاصله مع البسط أن الميتة في نحو وإذا النية أن ثبت أظفارها مستعملة في غير معناه وهو السبع إدعاء لا بجعلها لنية نفس السبع وأكره أن تكون غير هافض لذلك الاعتبار أنا مستعملة لحد الطرفين في الآخر ولما كان هنا منع أن يقال جعل الميتة نفس السبع بل بالنية في التشبيه يقتضي إطلاق لفظ السبع عليها بالإطلاق لفظ الميتة عليه حتى يصح لنا أن نطلق لفظ النية الذي هو لحد الطرفين ولنفي به الآخر زاد أجيب بيانا يظهر به الأمران معا أعني وجه ثابت السبعية لها لئيم القدرين فثبت وهذا لا يدل لأن السكاكي لا ينسرك أن يكون المراد بالنية الموت ولكن أن تقول المراد بها الموت بقيد كونه على صورة السبع كحقيقة تأويله وهذا القدر هو الذي أوقع المنصف في هذا الاعتراض

اللفظي فخرج عن الاستعارة ثم إن حصل ما أفاده أن السبع تحت فردان والميتة اسم لفرد منهما وهذا لا يقتضي الترادف لأن المترادفين اللفظان المتحدان مفهومهما ومصادقهما الاسماء من الميتة لأن المراد منها فرد من فرد الأسماك الآن يقال مراده بالترادف المصدق فكانه قال من أن لا يتجمل اسم الميتة بالسبع الادعاء وضاد عليه كذا قال يس وهو غير وارد لأن هذا ترادف تخييلي كما أشار به بقوله ثم تخيل الح لتحقيق (قوله ثم تخيل) ينبغي أن يضبط بصيغة التسليم المعلوم عطف على تدخل أي ثم بعد إدخال التشبيه في جنس شبهه بذهب على سبيل التخييل أي على سبيل الاقتناع في الخيال أي لا على سبيل التحقيق إذ لا رادف على سبيل الحقيقة لا ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد (قوله لتحقيقواحدة) أي وهي الموت المعنى سبغته وقوله كيف يصح استعمالهم إنكري بمعنى التي أي لا يصح مصبه وقوله ولا يكونان مترادفين

لان ذلك لا يقتضى كون اسم المنية غير مستعمل فيها هو موضوع له على التحقيق من غير تأويل بل قد دخل في تعريفه للحقيقة ويخرج من تعريفه للجاز وكان له ان رأى علماء البيان يلقون لفظ الاستعارة على نحو ما نحن فيه وعلى أحد نوعي الجاز القوي الذي هو اللفظ المستعمل فاشبهه بهما الاصل ويقرنون الاستعارة تنافي ذكر طرفي التشبيه ظن أن مرادهم بلفظ الاستعارة عند الاطلاق وفي قولهم استعارة بالكناية بمعنى واحد يقضى على ذلك ما تقدم ونهاية قال في آخر فصل الاستعارة التبعية ما قلنا أمكن من قوله ولا يكونان مترادفين أى بالاحوال انهما لا يكونان مترادفين أى بل لا يقع الواضح اسمين لحقيقة واحدة الا وهما مترادفان فينبذ تبخيل ترادف النية والاسد (قوله فتأتى لنا بهذا الطريق) أى هو ادعاء دخول النية في جنس السبع وتبخيل أن لفظه مترادفان (قوله دعوى السبعة للبيعة التصريح بلفظ المنية) أى انه يتأتى لنا بالطريق المذكورة أمران أحدهما ادعاء ثبوت السبعة للنية لان ذلك لازم لادخالها (٢٠٨) في جنسه فصح بذلك أن لفظ المنية اذا اطلق عليها اعم اطلق على السبع

والادعائى فصار مستعلاني لا يكونان مترادفين فتأتى لنا بهذا الطريق دعوى السبعة للنية مع التصريح بلفظ المنية وفي نظر لان ما ذكر لا يقتضى كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق الاطلاق على السبع وتوان قد ما ينفي عن اعادته هذا الوجه مصحفا اطلاق لفظ المنية على السبع أنه لا يتم صحة الاطلاق المذكور بالاجمال معاقلا وذلك لاننا جعلنا اسم النية مترادفا لاسم السبع واكن جعلنا ايادى مرادفا ليس باحد الموضوع مستقل فيها إذ يكون من باب ابلاغ الاشتراك اللفظي فيها فنخرج عن معنى الاستعارة واعاد ذلك بالتأويل فانه صح لنا بطريق المبالغة في التشبيه أن نتناول معنى التشبيه فردا من أفراد التشبيه بالاسد غير متعارف بهذا الصرح لنأخذ نطلق عليه لفظ التشبيه بادعاء إشارة تعريفه ويجعل القرينة ما نعمن ارادة التعارف لا ما نعمن ارادة الحقيقة السبعة للغير المتعارف كما تقدم في اطلاق الاسد على الرجل الشجاع الذي هو غير التعارف مع نصب القرينة على عدم ارادة التعارف الذي هو الحيوان المعلوم اشتراكهما بسبب ذلك الادعاء في تشبيه النية بالسبع المحقق لها بثبوت السبعة وأن يجعل لفظ النية للموضوع في الاصل للفرد الغير المتعارف مستقلا للتمييز المشترك بينهما وبين الفرد المتعارف الموضوع له لفظ السبع بالادعاء السابق إذ كما صح نقل اللفظ الذي هو السبع عن الخصوص الى العموم فيطلق على الفرد الغير المتعارف بذلك للعموم فصح لنا ان نقل اللفظ الموضوع للغير المتعارف الخاص الى المعنى العام لم يصدق لفظ السبع الممكن نقله بالدعوى اذ تم موضوعه من المعنى العام فتم موضوع السبع من ذلك المعنى فكما صح لفظ السبع فليصح لفظ النية اذ وجه التعميم ادعاء دخول المعنى في غيره وذلك يزحزح أصل وضع اللفظين معالان لفظ النية مبان في الاصل لفظ السبع وقد صار اخر متباينين الآن بهذه الدعوى فكان الواضح بهذا الاعتبار وضع لفظ النية ولفظ الاسد للمعنى عام والمعنى المشترك بين الفردين واذا تبخيل وضع اللفظين بضم الالف والتوزج بين الفردين لمعنى بينهما يتباين على ذلك تبخيل أن ذلك لا يصح بالترادف فابتداء فتأتى لنا بهذا الطريق أعنى طريق ولم يتأمل أن قول السكاكي أن المراد بالنية السبع لا يتنى ما هو موقوف على من ارادة الموت وقول المصنف ان ادخال النية في جنس السبع للنية لا يقتضى كون اسم النية يستعمل فيما موضوعه على التحقيق

الادعائى فصار مستعلاني غير موضوع له لان النية انما وضعت للموت الخالى عن دعوى السبعة له فيكون استعارة ثانيهما صحة الاطلاق لفظ النية على ذلك السبع الادعائى لان ذلك لازم للترادف بين اللفظين فلا يراد ان لا ينامى لان ادخالها في جنس السبع انما ادسب اطلاق لفظ السبع عليها والحاصل انه بادعاء السبعية لها اطلقنا أحد الطرفين وعيننا الآخر في الجملة وبالترادف التبخيل صح لنا اطلاق النية على المعنى المراد وهو السبع الادعائى من غير تنافي ولا منافرة بين دعوى السبعة للنية وبين التصريح بالنية لان التصريح بها بعد دعوى المرادفة فصار النية

اسما للسبع فلا منافاة بين ما اقتضته الاستعارة من أن المنية من أفراد السبع وبين التصريح بالنية لان التصريح بالنية كالصريح بالسبع وحينئذ فالنية مستعملة في غير ما وضعت له ولا ينبغي أن حاصل ما ذكر أن النية أطلقت على الطرف الآخر ادعاء وهو ما نقل عن السكاكي تأني (قوله وفيه نظر) أى وفي هذا الجواب لنظر وحاصله ان ادعاء الترادف لا يقتضى الترادف حقيقة فكما اننا جعلنا اسم الرجل الشجاع من جنس مسمى الأسد بالتأويل لم يضر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل هو مجاز فكذلك اذا جعلنا اسم النية مترادفا لاسم السبع بالتأويل لم يضر استعماله في الموت المدعى سميته مجازا حتى يكون استعارة بل هو حقيقة وادعاء السبعة للموت الذي أطلق المنية له لا يخرجها عن اطلاقها على معناها حقيقة في نفس الامر اذ ادعاء لا يخرج الاشياء عن حقائقها وهذا حاصل ما ذكره المصنف من (الرد أو لا) (قوله لان ما ذكر) أي بين ادعاء السبعة للنية أي الموت لا يقتضى الخ

تلف من كلام الاصحاب في هذه الفعل ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة للشيء من قسم الاستعارة بالكناية بيان قولوا **بجعلوا في قولهم**
اطقت الخال بكذا الحال التي ذكرها عندهم فمنه الاستعارة بالتصريح باستعارة بالكناية عن التكلم بوساطة المبالغة في التشبيه
 على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق للمعمر بنسبة الاستعارة كما تراءى في قوله * **والذئبية أنشئت أنظفها** * **بمعجون النية**
 استعارة بالكناية عن السبع وبجعلوا ثواب الأظفار لها في نية الاستعارة وهكذا وجعلوا الفضل استعارة بالكناية عن حتى
 (قوله حتى تدخل الخ) **تقرع على كون المراد الخ** يعني أن كون المراد بالنية غير ما وضعت له المتقرع عليه دخولها في تعريف الاستعارة
 لا يقتضيه ما ذكر من أن المراد بالنية النية المدعى سبعينها (قوله لقطع ٢٠٩) **بان المراد بها الموت** أي وادعاء
 السبعية لذلك الموت

لا يخرجها عن إطلاقها
 على معناها الحقيقي في نفس
 الامراء الادعاء لا يخرج
 الاشياء عن حقائقها
 (قوله وهذا اللفظ) أي
 لفظية (قوله لا يقتضي
 الخ) أي لأن تحصيل الترادف

وادعاءه لا يقتضي الترادف
 حقيقة كما عرفت (قوله
 ويمكن الجواب) أي عن
 أصل الاعتراض الذي
 أورده المصنف على السكاكي
 (قوله مثله) أي مثل
 استعمال لفظ النية في
 قولنا دنت منية فلان فانه
 استعمال فيما هو مضموع
 بالتحقيق من حيث أنه
 موضوع له بالتحقيق
 والحاصل أنك اذا قلت
 دنت منية فلان فقد
 استعملت اللفظ الموت
 من حيث أن اللفظ الذي كور
 موضوع للموت بالتحقيق
 واذا قلت أنشئت النية
 أنظفها بفسلان قائما

حتى تدخل في تعريف الاستعارة لقطع بان المراد بها الموت وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق وجعله
 مراداً للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي أن يكون استعماله في الموت استعارة ويمكن الجواب
 بأنه قد سبق أن قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة أي هي الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه
 بالتحقيق من حيث أنه موضوع له بالتحقيق ولا يلزم أن استعمال لفظ النية في الموت في مثل أظفار النية
 استعمال فيما هو مضموع له بالتحقيق من حيث أنه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية فلان بل من
 حيث أن الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ النية موضوع له بالتأويل وهذا الجواب وإن كان
 محرراً عن كونه حقيقة إلا أن تحقيق كونه محرازاً

ادعاء دخول النية في جنس السبع وتأويل أن لفظه مما ترادفان اثبات المعنيين المتضمنين
 معاً أحدهما ادعاء ثبوت السبعية للنية لأن ذلك لازم الادخال في جنسها فصح بذلك أن لفظ النية إذا
 أطلق عليها إنما أطلق على السبع الادعائي وثانيهما صحة الإطلاق لفظ النية على ذلك السبع الادعائي
 لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين فلا بد أنه لا ينسب إلا ادخالها في جنس السبع إنما ينسب
 الإطلاق لفظ السبع عليها فقرر بادعاء السبعية لها أنها أطلقت أحد الطرفين وعينها الأخرى في الجملة
 والترادف المأمور صح لنا الإطلاق لفظ النية على المعنى المراد من غير تناف وتناقض ولا تضاد ولا يفتي
 أن حاصل ما ذكر أن النية أطلقت على الطرف الآخر ادعاءه وهو ما نقل عن السكاكي أن قاله بعبارة
 التحقيق ولا ينسب فيه إلا مجرد الدعوى وأوجب عنه نحو ما ذكر المصنف وزدناه نحن تأكيده
 وبإضافة تقدم وهو أن غاشية أنها أطلقت لفظ النية على غير معناها بالادعاء وذلك لا يخرجها عن إطلاقها
 على معناها حقيقة في نفس الامر إذا ادعاءه لا يخرج الاشياء عن حقائقها وصبر السكاكي الذي على
 أن المراد الطرف الآخر حقيقة كما تقدم فلا تدخل الاستعارة بالكناية في ما عرفت به الاستعارة
 وهو أنها هي اللفظ المنقول عن أحد طرفي التشبيه وأريد به الآخر اذ اللفظ منقطع بانها لا يريد بها
 حقيقة الموت وادعاء السبعية لها لا يخرجها عن معناها لأن الدعوى لا تؤثر في المعنى ولا يفتي أيضاً أن
 الجواب حاصله ما ذكره الله بنوزدناه باننا لو حمل ما ذكرنا جاعل المتن على أن المبالغة أفضت
 لترادف اللفظين ودفعه بان ذلك أيضاً لا يخرج المعنى عن أصله بتوقفه على أن السكاكي كلامه
 أحدهما لم تنفص فيه المبالغة للترادف والآخر أفضت فيصيح أن يؤتى ببعضين وجوابين والآخر في المتن
 هو ما ذكر في الرد في الشرح وما نقل عن السكاكي هو حاصل الجواب فليتأمل وقد تكرر أن حاصل

ليس صحيحاً لأن النية التي وضع اللفظ لها موت هو معنى والنية المراد في التكنية موت ضرورة السبع

(٢٧ - شرح التلخيص رابع) استعمالها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فرداً من أفراد السبع الذي لفظ
 النية موضوع له بالتأويل فلم يكن اللفظ مستعمل في ما هو مضموع له من حيث أنه وضع له وأنت خير بان هذا الجواب إنما يقتضي خروج
 لفظ النسبة في التركيب المذكور من كونه حقيقة لا تنفصاً في الحقيقة لا يقتضي أن يكون محرازاً فضلاً عن كونه استعارة مضافاً
 الطرف الآخر كما هو المطلوب لأنه لا يستعمل في غير ما هو مضموع له كالموت المعبر في الجواز عندهم وإنما استعماله في ما هو مضموع له وإن كان
 حيث أنه موضوع بل من حيث أنه فرد من أفراد التشبيه ولا يلزم من خروج اللفظ من كونه حقيقة أن يكون جازاً الأخرى أن اللفظ
 المهيول واللفظ ليسا بحقيقة ولا بجهل وحيث قد تم هذا الجواب ولنا قال الشارح وهذا الجواب الخ

ومراد به الطرف الاخر غير ظاهر بعد

الرد أن تعريف الاستعارة لا يصدق على المكنى عنها لانها نوع من الاستعارة المعروفة بأنها لفظ تنقل عن أحد طرفي التشبيه وأطلق على الآخر المكنى عنها لا يصدق عليها أنها لفظ تنقل عن أحد الطرفين وأطلق على الآخر ضرورة أن لفظها أطلق على معناه فنقل عنه وأطلق على الآخر وأما يصدق عليها تعريف الحقيقة التي هي أطلق على معناه الذي وضع له في الأصل لكن صدق تعريف الحقيقة عليها وخروجها عن تعريف الاستعارة إنما يصح إن لم تزع الحبيشة فاما أن روعيت بأن يكون المعنى في الحقيقة أنها كلمة استعملت في معنى موضوعه بالعقيد من حيث أنها موضوعه كذلك فلا يصدق تعريف الحقيقة على المكنى عنها فلا تدخل فيه الدلتة في المثال المذكور لم تستعمل فيها وضعت بالمعنى التي لها إنما استعملت في معنى حيث أنها تشبه بالبيع تشبه الذي فيه دخوله في جنسه وادعى فيه مرادة لفظها لفظه فلذلك قيل أنها استعارة والفرق بين الاعتبارين واضح فانك اذا قلت دلتمة فلان فانك استعملت الدلتة في الموت من حيث أن اللفظ المذكور موضوع للموت حقيقة واذا قلت أنتبت الدلتة لأطفالها بغلان فانما استعملت فيها معنى حيث تشبهها بالبيع على الوجه المذكور وبما من خروج نحو الدلتة بالوجه المذكور عن الحقيقة والكتابة كونها مجازاً لا لوسط بعد الاستعمال بين الحقيقة والكتابة وبين المجاز وهذا هو الجواب عما تقدم لكن لا يتم ادعاء أن نحو الدلتة استعملت في الطرف الآخر وإنما أعاد خروجها عن كونها حقيقة إلى المجازية بالظن الصادقة بالارسال وأما خروجها عنها إلى خصوص الاستعارة المقصورة يكونها كلمة تنقل من أحد الطرفين للطرف الآخر في نظرنا الآن إذ لا يصدق على نحو الدلتة في الشاهد للتقدم أنها استعملت بعد نقلها عن أحد الطرفين في الطرف الآخر من حيث أنها الطرف الآخر ضرورة أن حبيشة الطرف الآخر فرع ثبوت الطرف الآخر وأنه هو المستعمل فيه فاذا ثبت اعتبار أن الاستعمال في معنى حيث أنه نفس ذلك الطرف الآخر وللتبعية استعملت في معناه في الطرف الآخر فإن قيل إنما استعملت في الطرف الآخر ادعاء من حيث أنه هو الطرف الآخر ادعاء قلنا تقدم جوابه وهو أن الادعاء يخرج الأشياء عن حقائقها والتعريف بما أعاد على الطرف حقيقة لا ادعاء تقدم أن هذا التصرف لوضع لم يرد اعتراض على شيء من الكلام لا مكان حمل كل كلام بمعنى تعريض غير معناه بوجه يصح بالمعنى بالقرينة على أننا نقول لا تصدق الحبيشة في تعريف المجاز فلا يصدق حده على الاستعارة بالكتابة إذ المجاز ليس مستعمل في غير الموضوع له من حيث أنه ذلك التعريف بل من حيث تلفظ بالموضوع له وقد تقدمت الإشارة لهذا وجواب عنه أنه مستعمل في الغير من حيث أنه غير متعلق بالموضوع لأن التعلق يستلزم التبرية وكذا التبرية في الحالة الرائحة تستلزم التعلق بمجازاً تشبيه أحدهما بالآخر وتحقيق ذلك أعني كون الجواب المذكور لا يقيدان بنحو الدلتة أطلق على الطرف الآخر ولو اعتبر الحبيشة أن لفظ الدلتة مثلاً في ذلك الشاهد استعمل في معنى واحد معناه لكن لهجتان يصح الاستعمال بكل منهما أحدهما كونه موضع اللفظ الصادقة والآخر كونه شبه بمعنى الأسد تشبهاً أو جوب ادعاء دخوله في جنس ذلك المعنى فاستعمل بالوجه الثاني لا يوجب كون المعنى شيئاً آخر إذ يصدق أنه لم يستعمل في الطرف الآخر الذي لم يوضع له وإنما استعمل في الطرف الذي وضع له وإن كان السبب في الاستعمال حقيقة ادعاء كونه شيئاً آخر نعم لو كان مدلول اللفظ مطلقاً تلك الحقيقة تعارض مع المعنى الأصلي صح ما ذكر وليس كذلك القطع بأن المراد باللفظ الموت لكن مع اعتبار أنها تشبهت تشبهاً بغيرها فإما يتم الجواب هذا ثم رماذ كرهنا ويرى يقال الثالث من أن يقال لللفظ الذي استعمل في أحد الطرفين وما ذكره السكاك من كون الاستعارة بالكتابة مجازاً عليه لا يكون وصريحاً بل غرضي عند قوله

من حيث أنه فرد من أفراد التشبيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعمل في الموضوع له من حيث أنه موضوع للداخل في تعريفه لم يضر بذلك فاقبل

(واختار)

(قوله واختار رد التبعة الى المكنى عنها) لا بمن التقدير في أول الكلام أو في آخره أي وأختار رد قرينة التبعة الى المكنى أو واختار
رد التبعة الى قرينة المكنى هنا وأن الخذف في أول الكلام وفي آخره والاصل واختار رد التبعة وتوقف بتألي المكنى منها هو قرينتها
وهذا كلام يحمل بينه بقوله يجعل الخ والمخرج لا رتكاب ما ذكر أنه لم يره التبعة نفسها (٧١١) للمكنى عنها ولم يجعلها إياها كما هو

ظاهر عبارة الصنف ولص
كلام السكاكي في آخر
بحث الاستعارة التبعة
هذا ما لمكن من تلخيص
كلام الاصحاب ولو أنهم
جعلوا قسم الاستعارة
التبعة من قسم المكنية
بأن جعلوا في نطق الحال
بكذا الحال التي ذكروا
أنها قرينة الاستعارة
الصرحة استعارة بالكناية
من التكلم بواسطة البالغة
في التشبيه على مقتضى
القام وجعلوا النسق
اليه قرينة الاستعارة كما
ترامى في قوله وإذا التية
أنشبت أظفارها يجمعون
النسبة استعارة بالكناية
عن السبع ويجمعون
إضافة الأظفار الهاربة
الاستعارة لكن أقرب
الى الانقباض أنشأ كلامه
(قوله وما يشق منها) أي
من مصادرها تاسم الفاعل
واسم المفعول واسم
الزمان والسكان والآلة
(قوله يجعل) متعلق بـ
أي وهذا الرد بواسطة
جعل أو بسبب جعل
فقرنتها الخ وأنت خير
بأن جعل قرينة التبعة
مكتبا عنها إنما يمكن إذا
كانت قرينتها لفظا ما إذا

واختار السكاكي (رد) الاستعارة (التبعة) وهي ما تكون في الحروف والأفعال وما يشق
منها (الى) الاستعارة (المكنى عنها) جعل قرينتها أي قرينة التبعة استعارة (مكتبا عنها)
جعل الاستعارة (التبعة) جعل قرينتها أي قرينة الاستعارة المكنى عنها (على نحو قوله) أي قول
السكاكي (في المكنى وأظفارها) حيث جعل المكنى استعارة بالكناية
الذي هو غير أصل وضعه معنى استعماله في غير أصله الذي هو الطرف الآخر إياهما ياء في الجمع المقصد
التالي لذلك الإيهام ولو فهم مع غيره وحكي ذلك الغير لان الحينية هي المقصودة بالذات أعني حينية
الاسمية المكنية بواسطة التشبيه البالغ السبع في المثال قد فهم من إطلاق المكنية وإطلاق الاستعمال على
مثل هذا لا يبعد وليس المراد أن السمع في فهمه هو المحكوم عليه في نفس الامر وإن كان ذلك هو الأصل
بل إنه هو الذي يهيم به المقصد من حيث هو ولو كان المحكي في الحقيقة على غيره لان الحينية هي التي قصد
الامر بها في ذلك المحكوم عليه كما ذكرنا في هذا يكون لفظا المكنية مستعملا في الطرف الآخر أي في فهمها
لوقد فهم من حيث إيهامها لمن حيث وجوده بل لينقل من مالى ذلك الموجود فان قلت لفظا المكنية هنا
على هذا الجواب هل استعماله لاداة هذا الحينية بطريق التشبيه أو بطريق المجازية لا راسا قلت
بل بطريق التشبيه فإنا بعد أن شبهنا النية بالسبع وجعلنا المكنية ادفعه أنفسهم ما معنى السبعة
ولم يوجد في الخارج على حد إيهامها في النية عند التصريح بلفظ السبع في الاستعارة التصريح
لأن النية على هذا هي ادفعه السبع فكما يفيد السبعية في الرجولينا لزوم لكن بواسطة التشبيه فكذلك
لفظا المكنية المراد لهذا التأويل تأله ما هنا بما يمكن هنا ورد عليه أن نحو الاسد لرجل الشعاع
أفهم بالذات الاسدية فعله ما ذكر يكون حقيقة لا فهمه حيث هي أصله والله أعلم أشار الى
ما ذكره السكاكي في الاستعارة التبعة تمهيدا للاعتراض عليه في ذلك فقال (واختار) السكاكي
(رد) الاستعارة (التبعة) وهي التي تكون في الحروف والأفعال وما يشق منها تاسم الفاعل
واسم المفعول واسم الزمان والمكان والمشتق (الى) الاستعارة (المكنى عنها) أي اختار ادخال
التبعة في المكنى عنها وذلك (ب) بواسطة (جعل قرينتها) أي قرينة التبعة (مكتبا عنها) وقد
تقدم أن مدارق منها على الفاعل كما في نطق الحال أو على المفعول كقرينهم لمنهيات أو المخرج
كشهرهم بعد ما بالأم إذا كانت القرينة في التبعة هي الفاعل مثلا فيجعل ذلك الفاعل استعارة بالكناية
بأن يقدر تشبيه الحالب بالإنسان الناطق ومن المعالوم أن جعل القرينة في التبعة مكتبا عنها لا يمكن
أن كانت القرينة حالية وذلك بما يفهم ما ذكر السكاكي فإذا كانت لفظا لمكن ما ذكر (و) تكمل
يجعل الاستعارة (التبعة) التي هي الفعل في المثال (قرينتها) أي جعل الفعل في المثال الذي كان تبعة
على من فهمه هو قرينة المكنى عنها التي هي نفس الفاعل الذي كان قرينة للتبعة فينتج تجري التبعة
(على نحو قوله) أي على مثل ما قاله السكاكي (في المكنى وأظفارها) وقد تقدم الذي قال وهو أن الأظفار
استعملت في صورة وهي على أيها قرينة المكنى عنها والمنية هي الاستعارة بالكناية تجوز بان التبعة على
هذا أن يجعل الحال في نطق الحال استعارة بالكناية ويجعل نطق قرينتها على أن تكون الحال صورة
تعالى الذين يتقنون عهدا منهم بعصمتهم (و) وأختار رد التبعة الخ) في هذا الاعتراض على السكاكي

كانت قرينتها حال فلا يمكن أن ليس هنالك فليجعل استعارة بالكناية وهذا مما يضيف مذهب السكاكي وذلك كافي قوله تعالى لهم
يقولون فإن لم استعارة تبعة لا رادنه تعالى والقرينة استعارة التبعة لكونه معلوم النيوب (قوله على نحو قوله) أي حاله كون ذلك
الجبل أيتا على نحو طريقة قوله الخ

(قوله وإضافة الظفار اليها قرينة) المناسبة للذهب السكاكي أن يقال والظفار المضاف اليها قرينة لانها عنده استعملت في صورة رومية يامر، وكذا يقال فيما يأتي من قوله ونسبة النطاق إلخ من قوله ونسبة القرى إلخ أي المناسبة أن يقال فيها والنطق المنسوب اليها قرينة الاستعارة وبدل قوله ونسبة النطاق وأن يقال والقرى المنسوب اليها بدل ونسبة القرى (قوله استعارة عن دل) أي استعارة تبعية دللت وقوله بقرينة الحال أي بقرينة اسناد النطق للعالم وقوله والحال أي وجدوا الحال حقيقة (قوله استعارة بالكتابة عن المتكلم) أي المتكلم (٢١٢) الادعائي في شبه الحال بالمتكلم ويدي أنه عنه وأن للشك في فردين

متعارفا وغير متعارف
وأن لفظا لحال مرادف
لفظا للمتكلم فاستعمل لفظ
الحال للشك الادعائي
(قوله القرى) بالقاف
المكسورة والتعريف بالكتابة
قوله وعلى هذا القياس
أي في قوله تعالى فبشرهم
بعذاب آليم القوم جعلوا
بشرا استعارة تبعية لا انفار
بواسطة التشبيه التوكيدي
والعذاب قرينتها وهو
يجعل العذاب استعارة
بالكتابة عن الانعام بواسطة
التشبيه التوكيدي ويجعل
بشرا قرينتها في قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا
لقوم يجعلون الآدم استعارة
تبعية للعداوة والحزن
الجزئين بواسطة تشبيه
متعلقهما وهو مطلق عداوة
وحزن بالعلة الثابتة
للالتقاط كقطع محوئين
وقرینها العداوة والحزن
والسكاكي يجعل العداوة
والحزن استعارة بالكتابة
عن العلة الثابتة لا لالتقاط
بأن شبه العداوة والحزن
بالجبه والتشبيه مضرعا

النطق بلسان فيقول لفظا لنطق لها فتقرر بما ذكر أن ما جعله القوم تبعية جعله هو في نفعه المكنى
عنها على أنها تخيلية وما جعله هو قرينة التشبيه جعله هو استعارة بالكتابة في قولنا لفظت الحال بكذا
جعل القوم لفظت استعارة من دل كانت تبعية لان التشبيه في الاصل بين المصدرين أعني الدلالة
والنطق والقرينة على هذه التبعية اسناد النطق الى الحال فصار الحال في الحقيقة هي القرينة وهي
أعني الحال عندهم استعملت في معناها لان الدلالة المرادة في نفس الامر الممندة لها تفرقها وهو يجعل
لفظا لحال استعارة بالكتابة عن المتكلم الذي لسان ينطق به ويجعل نسبة النطق اليها قرينة وهي
بالكتابة الموجودة في الحال فالنطق في الحقيقة هو القرينة على نحو ما ذكرنا فأؤكد ذلك فقولهم بقرينة
لهذه القوم يجعلون بقرينة استعارة تبعية واللهذه القوم بقرينتها المقدم وهو يجعل اللهذهيات
استعارة بالكتابة عن الأطعمة الشبيهة بواسطة تشبيه للبهيم بها على طريق التلميح ويجعل نسبة القرى
اليها استعارة تخيلية ثابتة معنى وهي هنالك يشبه إعطاء الطعام للحيث عند نزوله الذي هو القرى
أو يجعلها قرينة بنقلها الى الضرب والملازمة بناء على أن القرينة تكون مجازا حقيقيا وكذا قوله تعالى
فبشرهم بعذاب آليم القوم جعلوا فعل التبشير استعارة تبعية لا انفار بواسطة التشبيه التوكيدي والعذاب
قرينتها وهو يجعل العذاب استعارة بالكتابة عن الانعام بواسطة التشبيه التوكيدي ويجعل التبشير
قرينتها على أنه تخيلي بتقدير صورة كصورة التبشير أو على أن ينقل الى الانذار بواسطة التلميح بناء على
أن قرينة الكتابة تكون مجازا حقيقيا على هذا القياس غير هذه الامثلة وإنما اختار السكاكي ذلك
إبتارا للضبط الطر ببتقليل الاقسام (ورد) ما اختاره السكاكي من ادخال التبعية في المكنى عنها
(بانه) أي بأن الشأن أو بان السكاكي (ان قدر) أي فرض وأثبت (التبعية حقيقة) فيجعل

وهو أنه اختار رد الاستعارة التسعة أي الواقعة في الحروف والمشتقات من المصادر الى المكنى عنها أي
أن التبعية قسم من المكنى أي بأن يجعل قرينتها أي ما أسنده من تلا ذلك التبعية مكنى عنها ويجعل
التبعية قرينتها أي تخيلية على نحو ما قال في المنية والظفار في بيت الهذلي فيكون معنى قولنا لفظت
الحال أن الحال عبر بها عن المتكلم بادعاء دخوله في جنس المتكلمين وقولنا لفظت تخيلية وقد رد

في النفس وأدعى أن العداوة والحزن عن الحب والتبني ثم استعمل العداوة والحزن للمحبة والتبني الادعائي ولان التعليل التي (لم
يكون مدحها باعتبار قرينة وكذا قوله تعالى لأصلين في جذور لاضل يجعل الجذوع استعارة بالكتابة عن الظروف الادعائية
واستعمال في قرينة ذلك والقوم يجعلون الآدم استعارة تبعية والجذوع قرينة (قوله وإنما اختار ذلك) أي رد التبعية وقرينتها
الممكنة وقرينتها (قوله لانتارا للضبط) أي لاجل أن يكون أقرب للضبط لما فمن تقليل الاقسام فتقوله وتقليل الح مصطفة على
معالم وإنما خلف اقسام الاستعارة على ما اختار له لا يقال عليه استعارة أصلية بتبعية بل أصلية فقط (قوله وما اختاره السكاكي)
أي من رد التبعية للمكنى عنها وجعلها ادعاء فيها (قوله بانه) أي السكاكي وقوله ان قصر التبعية حقيقة بالنسبة للفاعل أي ان جعل

لم تكن استعارة تخيلية لأن الاستعارة التخيلية عنده مجاز كامل ولولم تكن تخيلية لم تكن الاستعارة الكناية مستلزقة للتخيلية والأولم باطل بالاتفاق فيتمين أن يقرر هاجز أو أقرر هاجز الزم أن يقرر هاجز قيل الاستعارة تكون العلاقة بين المعنيتين هي المناسبة

وهو قد أن خبراً أنه الحال والشأن وقد البناء القول أي أن فرض أن التبعة قالها بل القوم بأدعى منها الحق بأن حصل
 نطق التي هي التبعة عند القوم في نطق الحال كما أن كلامه أداها منها حقوقي وهو الحق وحصل الحال استنارة الكتابة
 للكم الإدهائي ثم لا غنى فيه هذا القول بل أنه الحال وحصل التبعفقر ينهائي بحقوقه في التبعو أنظار حاله من أحفل تقديرها
 حقيقة والا لم يكن على بحقوقه في التبعو أنظار حافظ كان عليه أن يقول على (٧١٣)

(لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أى التخييلية (عجاز عند) أى عند السكاكى لانه جعلها من أقسام الاستعارة المصريح بالفسرة يذكر التشبيه باوراد التشبيه لان التشبيه فيها يجب أن يكون مما لا يحق للمعناه حصولا على اعتبار ولا مما يشكون استعماله في غير موضوعه بل بالتحقيق فنكون عجازا واذا لم يكن التبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المكتنى عنها استعارة للتخييل) بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لأن المكتنى عنها قد وجدت بدون التخييل في مثل لطف الحلال بكذا على هذا التقدير (وفلكن) أى عدم استزام المكتنى عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف في أن التخييل هل تستزام المكتنى عنها

نأخذ التي هي التبعيق نطق الحال بكذا مثلا م إذا به معنا الأمل وهو النطق الحقيقي والافتراض
 فلهذا ثبت المعيار مجرد التقدير والافتراض هو الذي لا يرتب عليه ما ذكرناه أشار بقوله (تكر) تلك
 التسمية حينئذ استعارة (تسمية) وانما قلنا لا تكون تلك التسمية على هذا التقدير تسمية عند السكاكي
 (لأنها) أي لان التسمية (بأن لقوى) عنده أي عند السكاكي لما تقدم أن جعلها من أقسام الاستعارة
 للمعرب بها التي هي من أجزاء اللقوى وهي المقصرة بذكر لفظ التسمية أدا به المشبه بالأن التسمية
 عند السكاكي يجب أن يكون مالا يحقق لغناه ما لا يقلل بل سور وتوضيح محتمل ما تقدم فلي هذا
 يكون المراد بنطق متلاف نطق الحال بكذا الصورة التي هي التسمية بالنطق الحقيقي فيكون لفظها
 مستملق في غير مواضع بالهاتين فيكون مجزا إذا لم ير معناه الذي هو النطق الحقيقي وأما في ذلك

التقدير وهو أن يراد باللفظ معناه الحقيقي فلا تكون التبعة مجازاً فلا تكون تخيلية لأنها ليست
الاجزاء عنه وما إذا لم تكن التبعة على ذلك التقدير تخيلية (فإن تكن) الاستعارة (المكينة هنا مستازمة)
أي على ذلك التقدير يلزم انتفاء التخيلية عن المكينة عما قبله كون المكينة هنا غير مستازمة (للتخيلية)
وما إذا لم تلزم المكينة هنا التخيلية مع وجود المكينة عابدة عن التخيلية كإحدى المثال السابق وهو لفظت
إخال بكذا حيث استعمل لفظت لفهماً حقيقياً. (وذلك) أي لم يكن عدم استازمة المكينة هنا للتخيلية
على هذا التقدير مستلزماً

(البلل بالاتفاق) من أهل القرن وأما وجد اختلاف في المكس وهو أن التضييعة هل تستزم المكس المصنف عليه بأما أن قدر التضييعة حقيقة بلزم أن لا تكون تضييعة لأن التضييعة عند السكاكي مجاز وإذا كانت حقيقة فلا تكون تضييعة فيلزم أن لا تكون المكس عنها تستلزم التضييعة وذلك للبلل الاتفاق يعني أن وجود المكس يدور التضييعة للبلل بالاتفاق بخلاف وجود التضييعة دون المكس فإنه جائز عند السكاكي أن يتمتع عند المصنف بكم سبق وقدر عليه الخطي بالاناسم الاتفاق على أن

ادعائي وجعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي لكن عدم استازام المكى عنها التضييع باطل باتان قبل هذا التقدير أى جله
بشيء مستعملا في معناه الحقيقي (قوله جنى أهلا لوجود) تقدير للمضى لا لائق لقيام المواب حذف لا وأشار الشارع بهذا إلى
ليس المراد هنا بالاستزام استعمال النكاح لغيره بل المراد بعدم الانفكاك بالوجود لانه ليس المراد أن كل زمنا لا يوجد
منه أو ما تقدم أن الضيعة عند السكاكى قد تكون من الممكنة (قوله وذلك) أى ومن ذلك أى بيان عدم استازام المكى عنها
ضيعة (قوله على هذا التقدير) أى تقدير كون التبعية حقيقة (قوله بالاتفاق) أى لاتفاق أهل الفن على أن التضييع لازمة
بمكينة (قوله هل يستزم المكى عنها) أى أو لا يستزما

(قوله فعد السكاكى لاستزام) أى وعنده غيره التخييلة تستزام المكتبة فإن المكتبة تستزام التخييلة فالاستزام عند غير السكاكى من الجانبين وأما عنده فالمكتبة تستزام التخييلة دون العكس على ما قال المصنف (قوله) كافى قولنا أظفار الميتة الشبيهة بالسبع أى فقد ذكر السكاكى أن الأظفار أطلقت على أمور ومهمة تخيلا وليس فى الكلام مكنى عن وجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعاره وأما التقوم فيه ولون هذا التركيب أصح من جعل من ترشح التشبيه وليس فى الكلام لا مكتبة ولا تخييلة (قوله وهذا) أى وباعتبار السكاكى التخييلة دون المكتبة فى قولنا أظفار الميتة الشبيهة بالسبع أهلك فلا (قوله ظهر فساد ما قبل) (٢١٤)

وحاصل ذلك الجواب أنا نسلم أن لفظا نطقت مثلا اذا استعمل فى حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلة وأما قولك لكن عدم استزام المكتبة للتخييلة أى عدم وجودها معها باطل اتفاقا فمضى على معنى قول السكاكى فى الفتح لا تنفك المكتبة عن التخييلة أن التخييلة مستزمنة للمكتبة حتى وجدت التخييلة وجدت المكتبة لا العكس وحاصل الرد على ذلك الجيب أن السكاكى بعد ما اعتبر فى التصريح الاستعارة بالكناية ذكر شئ من لوازم التشبيه والزم فى تلك اللوازم أن تكون استعارة تخييلة قال وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلة على ما عليه سياق كلام الاحتجاج وهذا صريح فى أن المكتبة تستزام

فعد السكاكى لاستزام كافى قولنا أظفار الميتة الشبيهة بالسبع وهذا ظهر فساد ما قبل ان مراد السكاكى بقوله لا تنفك المكتبة عن التخييلة مستزمنة للمكتبة على أنها لا على العكس كما فهم المصنف

عنها أولا معنى أن تفعل ان التخييلة يصح أن توجد وحدها بدون المكتبة عنها كما ذكر السكاكى فى محو قولك أظفار الميتة الشبيهة بالسبع أقد ذكر ان الأظفار أطلقت على أمور ومهمة تخيلا وليس فى الكلام مكنى عن وجود التصريح بالتشبيه ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذى يستعار له وقيل لا يصح وما ذكر ان صح فهو من ترشح التشبيه وقد تقدم ومن المعلوم أن هذا المثال الذى ذكره السكاكى لثبوت الاستزام الخاطيء التخييلة بدون المكتبة عنها فإلما تستزام التخييلة المكتبة عنها لم توجد فيه المكتبة عنها بدون التخييلة فيصح أن المكتبة عنها عند السكاكى وجدت بدون التخييلة فلم تستزام المكتبة عنها التخييلة فلا يصح جعل كلام السكاكى وهو قوله لا تنفك المكتبة عن التخييلة على معنى أن التخييلة لا توجد بدون المكتبة عنها ضرورة وجود واحد منهما فى المثال المذكور فوجب جملته على ظاهره كما فهمه المصنف عنه وهو أن المكتبة عنها تستزام التخييلة وهو المراد بالزم السابق دون العكس واذا وجب جملته على ذلك كان الجمل الذى هو حد ذلك كور الذى هو خلاف ذلك فسادا فاجت فى كلام المصنف من هذا الوجه نعم بعض فى كلامه فى حكاية الاتفاق على أن المكتبة عنها لا توجد بدون التخييلة وكيف يصح ذلك مع أن كلام صاحب الكشف مشعر بل يصح خلاف ذلك كما تقدم فى قوله تعالى ينقضون عهد الله وان النقص استعارة لصرحجة عن إبطال العهد وهى قرينة لمكتبة عنها التخييلة هى الهداهى كناية عن الجمل فقد وجدت المكتبة عنها فسد بدون تخييل لأن النقص الذى هو القرينة ليس بتخييل اذا التخييل أما اثبات حقيقة لغير معناها كاعتداد الجمهور وأما اثبات صورته وهى كاعتداد السكاكى على ما تقدم بيانه فان جمل الاتفاق على معنى اتفاق الخصمين أى السكاكى والمصنف لم يصح أيضا لأن السكاكى صرح أيضا بما يقتضى عدم الاستزام حيث قال فى باب الجواز العقلى قرينة للمكتبة عنها فإلما تكون أمرا وهى كالأظفار الميتة لثبوت تخيلا كما تقدم وقد تكون أمرا حقيقة كالانبات فى أنب الربيع البقل والهزم فى هزم الأمير الجند ومن المعلوم

المكتبة تستزام الخيالية لان المصنف يرى أن الجواز العقلى استعارة بالكناية وليس مستزما للخيالية قلت والجواب صحى وبرهانه أن السكاكى ذكره فى آخر الكلام على الجواز العقلى أنه عنده استعارة بالكناية وأن المكتبة عنها تنقسم إلى ما قرنتها أمرا وهى كالانبات فى قولنا أنياب الميتة أو أمر حقيق

التخييلة وقد صرح بما قبل ذلك بأن التخييلة توجد بدون المكتبة كافى قولنا أظفار الميتة الشبيهة بالسبع نسلم أهلك فلا نفصل من مجموع كلامه أن المكتبة تستزام التخييلة دون العكس وأن معنى قوله لا تنفك المكتبة عن التخييلة أن المكتبة عنها مستزمنة للتخييلة لا العكس كما فهمه ذلك الجيب (قوله أن التخييلة الخ) خبران (قوله لا على العكس) عطف على قوله أن التخييلة الخ بتقدير برأى لأن كلامه محمول على العكس وهو أن المكتبة مستزمنة للتخييلة كذا قرر بعضهم وقرر آخر أن قوله لا على العكس عطف على قوله مستزمنة للمكتبة أى لا كائنة على العكس ولو حذف على كافى بعض النسب كان أوضح أى لأن مراده العكس (قوله كائنه المصنف) الضمير راجع للعكس أى كائنه المصنف هنا بناء على أن مراده بالاتفاق اتفاق السكاكى وغيره من أئمة الفن

(قوله الخ) هذا استدراك على قوله ظهر فساد مقيل وذلك أن هذا القول القاسم اعتراض على الصنف وإذا كان فاسدا فلا اعتراض عليه من تلك الجهة ولا كان شوهما أنه لا يعترض عليه من جهة أخرى استدراك على ذلك بقوله لم الخ وحاصله أن كلام الصنف بحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المسكني عنها لا توجد بدون التخصيلة وكيف يصح ذلك مع أن صاحب الكشف مصرح بخلاف ذلك في قوله تعالى ينقضون عهد الله وأن النقص استعارة تصريحية لا إبطال العهد وهي قرينة للمسكني عن الثاني هي العهد أذهر مكانة عن الجبل فقد وجدت المسكني عنها عنده بدون التخصيلة لأن النقص الذي هو القدر ينقص تخيلا لا تضييلا أما إثبات الشيء ليس مأهولة كما عند الجمهور وأما إثبات صور فهميه كما (٢١٥) عند السكاكي على ما تقدم بيانه

والنقص ليس كذلك بل استعارة تصريحية لتحقيق (قوله) لأن كلام الكشف سيذكره بعد (قوله) (شمر) أي مصرح (قوله) وقد صرح في الفتح الخ جواب عما يقال نعم الاتفاق في كلام الصنف على اتفاق الخصمين السكاكي والصنف لأعلى اتفاق القوم التام لمصاحب الكشف وحينئذ فلا توجه ذلك الاعتراض الولود على الصنف من جهة حكاية الاتفاق وحاصل الجواب أن هذا أيضا لا يصح لأن السكاكي صرح أيضا بما يقتضي عدم الاستزام حيث قال في بحث المجاز العقلي قرينة المسكني الخ (قوله) فقد تكون أمروها أي فتكون تخيلة وقد تكون أمرا عققا أي فلا تكون تخيلية إذا لا تخيل في الأمر المحقق عنده فقد أثبت للفتي عنها بلا تخيل

فهم يمكن أن ينزع في الاتفاق على استزام المسكني عنها التخصيلة لأن كلام الكشف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في الفتح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المسكني عنها قد تكون أمروها كأطفال الميتة وقد تكون أمرا محققا كالآيات في أنبت الربيع البقل والحزم في حزم الأمير الجندل أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لأنه قد صرح في المجاز العقلي بأن لطف في لطف الحال بكذا أمر وهي جعل قرينة للمسكني عنها

أن لا تخيل في الأمر المحقق عنده فقد أثبت المسكني عنها فلا تخيل فلان قلت قد قدرت عنه ما ذكرت أنفأ أن المراد بعدم انفكاك المسكني عنها عن التخصيلة أنها تستزام التخصيلة لأن التخصيلة تستزام المسكني عنها فانه نفاه كما في أطفال الميتة الشبيهة بالأسبع وبه ردت على من حمل كلامه على استزام التخصيلة للمسكني عنها بل رد به اعتراض الصنف حيث الزم وجود المسكني عنها بدون التخصيل فرد على ذلك القائل بأن قوله لا يقتضي إلا أن المسكنية تستزام حتى ينقض وجودها بدون لازم على ذلك التقدير الذي هو كون نحو لطف من لطف الحال حقيقة وعلى ما سكت عنه في المجاز العقلي يصح كلام ذلك الحامل ويطل اعتراض الصنف الحامل على خلاف ذلك بطلان الاتفاق بالوجهين حينئذ قلنا قلنا اعتراض الصنف مبني على مؤاخذه به يظهر تلك البارة وهو الأقرب لأن تأويله على العكس يتوقف على أنه يقول يستزام التخصيلة لأنني عنها وهو باطل يقال في أطفال الميتة الشبيهة بالأسد وهذا المثل صرح به في باب وما ذكره من عدم استزام المسكني عنها للتخصيلة صرح به في باب آخر والاعتراض إنما هو على ما صرح به من عدم انفكاك المسكني عنها عن التخصيلة بمعنى أنها تستزام التخصيلة إذ يناقضه ما ذكره من إدخال التسمية فيها بناء على إرادته الحقيقة ما جعله قرينة للمسكني عنها والحاصل أنه لا يصح في هذا الباب بعدم الانفكاك وصرح فيه بعدم استزامه التخصيلة للمسكني عنها وجب جعل عدم الانفكاك على ظاهره الذي صرح به لا يصح مع الحمل على العكس فحمل الجمل عدم الانفكاك على استزام التخصيلة للمسكني عنها باطل عما ذكر في المثال وهو أطفال الميتة الشبيهة بالأسد ذكر معه في باب والصنف يقتضي في البحث أن قوله لا تنفك المسكني عنها عن التخصيلة يلزم عدم صحته بعلام على ذلك التقدير وأما ما ذكر في المجاز كآيات في قولنا أنبت الربيع البقل لا يقال فقد قال السكاكي أن الاستزام كالسكناء تنفك عن التخصيلة لا تنفك على تفصيل سنذكر في آخر الفصل وهذا هو التفصيل الموعود بوقول الخطابي في شرح الفتح أنه يمكن أن تكون التخصيلة موجودة في أنبت الربيع فيكون تشبيه الآيات على سبيل

(قوله) كآيات في أنبت الربيع البقل فقد شبه فيه الربيع بالفعل المحقق تشبيها مضاعفا في النفس وفرق بين الآيات (قوله) والحزم في حزم الأمير الجندل أي شبه الأمير بالجنس استعارة بالكناية وإثبات الحزم الذي هو من نواع الجيش قرينتها (قوله) الآن هذا أي ما صرح به في الفتح في بحث المجاز العلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي أي لا يدفع الاعتراض عليه مطلقا وإن دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستزام باطل باتفاق لا يدفع الاعتراض الذي عليه وهو لزوم القول بالتسمية (قوله) أمروها أي فيكون لطف مستعملا في غير ما موضع لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له فيكون مجازا ولا شك أن علاقته بالشاهب لفتق فيكون استعارة ولا شك أن لفعل والاستعارة في الفعل لا تكون التسمية فقد اضطر إلى اعتبار الاستعارة التسمية

وأيضا فلما جوز وجود المكني عنها بدون التضييلة كافي أنبت الر بيع البقل ووجود التضييلة بدونها كافي أنظار المنية التضييلة بالسبع فلاحية لقوله أن المكني عنها لا تنفك عن التضييلة (والا) أي وان لم يقدر التضييلة التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا (تكون) التضييلة كتقطط الحال مثلا (استمارة) ضرورة أن مجاز علاقته المشابهة والاستمارة في الفعل لا تكون الاتبعة

العقل قوي رد على هذا الكلام نقضه أيضا ولا يضرب اعتراض المصنف في شيء إذ هو منصرف لهذه العبارة التي صرح بها في باب الاستمارة المكني عنها لو رد على ذلك الحامل معهم حيث تأول عبارة على خلاف ظاهر جامع وجود ما ينافي معها في بابها نعم لو أمكنه أن يقول عدم الانفكاك أرا دبه السكاكي غير الاستزام أصلا تأتي تصحيحه كلام السكاكي لكن لا سبل اليغلا بحث على أنصف الأفي حكاية الاتفاق وأمره على السكاكي مقتضى هذه العبارة فهو وارده على حال اما بالزام السابق بما أزمه المصنف واما ما صرح به وهو في المجاز العقل ولو لم يقدره المصنف فذلك سكاكي رد على اعتراض المصنف لا تمام أن يقول في شيء من أمانة التبعة بالمجاز كما صرح بان لقطت في لقطت الحال بكذا استعير لامي وهي جمل قرينة لكن عنها فيلزمه أحد شي الاعتراض وهو الآتي إذ لقطت على ما صرح به بمجاز وهو فعل فيكون تبيعة للمصدر المنقول للصورة الوهمية فيلزم وقوعه فيها فمنه من إسقاط التبعة عن التقسيم وان لم يقل في شيء من الامثلة بالمجاز أصلا ورد عليه بطلان قوله لا تنفك المكني عنها عن التضييلة فكلام السكاكي المذكور باطل اما إذا كرر المصنف واما ما قاله خارجا عنه صرح بأنه يجوز وجود المكني عنها بدون التضييلة كافي أنبت الر بيع البقل كما تقدم وجوز وجود التضييلة بدون المكني عنها كافي أنظار المنية التضييلة بالامد كما تقدم وأيضا فلما جوز وجود كل منهما بدون الآخر فلا معنى لقوله لا تنفك المكني عنها عن التضييلة سواء حل على ظاهره وهو الذي فهم المصنف وأزم بطلانه على أحد شي الاعتراض كالزم بما قاله في المجاز العقل وحل على عكسه كما قال ذلك القائل ورد عليه ما تقدم بهذا الكلام وحق قوله لا تنفك إلى آخره لوجه اما إذا كرر المصنف في التبعة الزام له أو ما يذكر هو من انفكاك كل منهما عن الآخر فليتأمل فإن المقام سهل ومتنوع وقد افصح والله الموافق ومنه ورد على تعميم كلام السكاكي في رد كل تبيعة إلى المكني عنها أن ذلك إنما يصلح أن قامت قرينة على قصد التشبيه في قرينتها وأما أن قامت قرينة على أن المقصود باليات نفس المصدر المشتق منه جعلها كتابة لوجه لان التضييلة يجب أن تكون في القصد تابعة للسكاكي عنها لا تقرر فيها ويمكن أن يجاب عن السكاكي كتحليل بان مقصوده الزام تقليل التقسيم على مذهبه وأنه لا يلزم به حيث جعلوا التضييلة حقيقة لغوية لأهل مذهبه أو أوجب من مذهبه الذي اقتضاه ما عاده شدة المناسبة لشي الاستمارة لان نقل معنى التضييلة كلامي الوهي أنسب بالاستمارة إلى كونها حقيقة لغوية فليصنعنا نسبة تقليل التقسيم فانظره (والا) أي وان لم يقدر التضييلة التي جعلها قرينة للسكاكي عنها حقيقة بل قدرها مجازا وتقدم أن الرد بالقدرة الحقيقي والتشبيك تكون تلك التضييلة التي جعلها مجازا حيث (استمارة) لان المجاز يأتي شيئا في هذه القرينة بحمل علاقته المشابهة على مجاز علاقته المشابهة استمارة وإذا كانت استمارة بقرنها مجازا كانت استمارة تبيعة لان الاستمارة في الفعل لا تكون الاتبعة لما تقدم أن المقصود باليات في المشتق مطلقا هو المعنى الذي يرد به يؤخذ بالمعوم ولا يتعلق بالارض التخييل وهو فاسد فان ذلك مجاز اسنادي ونحن انما نتكلم في الاستمارة للتضييلة التي هي قسم من مجاز الافراد قوله (والا) أي وان لم يقدر التبيعة حقيقة بل جعلها تخيلية مجازا فليكن ما ذهب إليه من باب

(قوله وأيضا الخ) هذا اعتراض على السكاكي لازم من كلامه أنه لا يصف وحاصله أن السكاكي صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكني عنها عن التضييلة وصرح فيه أيضا بعدم استزام التضييلة للسكاكي عنها حكما في أنظار المنية التبيعة بالسبع وصرح في المجاز العقل بجواز وجود المكني بدون التضييلة كافي أنبت الر بيع البقل فلما جوز وجود كل منهما بدون الآخر فلا وجه لقوله ان المكني عنها لا تنفك عن التضييلة لانها قد انفكت عنه في أنبت الر بيع البقل وهو من الأمير الجند

فلا يكون مذهبهم مغنيا عن قسم الاستعارة إلى أصلية وتبعية ولكن يستفاد عما ذكره التركيب في التبعية أن تركيب الاستعارة بالكتابة على ما فسرناه هو بصيرة التبعية حقيقة واستعارة تخيلية لمساكن التعليلية على ما فسرناه حقيقة لا مجاز

(قوله من رد التبعية) أي من رد قريته (قوله لا ما اضطر الخ) أي وأما يمكن ما ذكره مغنيا عما ذكره لا ما اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية فقد فرغ من شيء وعاد إليه لا ما اضطر لاسقاط الاستعارة التبعية (٢١٧) ثم آل الأمر على هذا الاحتمال

(فلم يكن مذهبهم) السكاكمين رد التبعية إلى السكاكمين (مغنيا عما ذكره) من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيره لا ما اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية وقيل يجب بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن يكون له

بالفوات وما يقع فيه التشبيه الذي ينبغي عليه الاستعارة يجب أن يكون هو الأعم والمطلوب أو حواله في المعنى فقول القائل نطقنا لخال أن جعل نطقنا تخيلا والحال استعارة مكنيا عنها فإن جعل نطقنا حقيقة استدفعنا أصله كما يفعله الجمهور وحسن المعنى عن بدون التخييل لأن التخييل عند مدلس الأ بصورة الوهمية وأن جعله مجازا كان استعارة تبعية لما تقرنا (٢) يلزم حينئذ أنه (لكن مذهب

إليه) السكاكمين رد التبعية إلى السكاكمين (مغنيا عما ذكره) من أنها تبعية فإن الاستعارة تقسم بسبب ذلك إلى التبعية وغيره وأما الثالث ليعني ما ذكره عما ذكره غيره لا ما اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية على تقدير كونها مجازا وخاصة ما في ذلك أن ما ذكره وما ذكره غير محتمل في معان في شيء واحد وهو ما يفهم من مختلفات أعني كون نطقنا تبعية من حيث أنها فعل وكونها تخيلا من حيث أن النطق نقل على مذهبه بصورة وهمية ولا يجب ذلك إسقاط التقسيم الذي فرمته فقد فرغ من شيء وعاد إليه لا ما اضطر لاسقاط الاستعارة ثم آل الأمر على هذا الاحتمال أن ما ذكره غير مذهبهم وقيل يجب أن يلزم

القول بالاستعارة التبعية بأن ذلك إنما يلزم لو كان السكاكمين يقول بأن كل مجاز يكون قريته لا يعني عنها يجب أن يكون استعارة فليزمن كونها استعارة في الفعل كونها تبعية وإذا صح أن يكون ذلك المجاز الذي جعل قريته السكاكمين عنها مجازا أخر غير الاستعارة لم يلزم القول بالاستعارة التبعية ولو قال بأن القرينة المذكورة مجاز ففسكا أي أن يقول هب أن نطقنا في قولنا نطقنا الحال بكذا مجازا يلزم أن يكون استعارة ولو صح كون علاقته المشابهة لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقة

الزوم مثلا كما في دلالة الحال فله يجوز كما تفهم أن يعتبر أن النطق يستلزم الدلالة أي الإفهام المقصود فينقل اللفظ دلالة الحال لا من إطلاق الدلالة الصادقة على الألفة للنطق فيستعمل في معنى حيث كونها دلالة في الجملة فيكون مجازا مرسل ويجوز أن يعتبر تشبه النطق بالدلالة في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود ولا يضري في الاشتراك كون التوصل في الدلالة من جهة كون التوصل بالمعطوع معناه لأن الإفهام الذي هو الدلالة يطأه فهم التوصل إليه وكون التوصل في النطق بواسطة مطلق الإفهام لمصدر أنهما مشتركان في التوصل في الجملة وإذا جاز في المعنى الواحد أن يتصور فيه بعلاقة المشابهة عند قصد المبالغة في التشبه وأن يتصور فيه بعلاقة الزوم كما في النطق مع الدلالة

سكاكمين أي في نطقنا أنه مجاز علاقته الزوم فلا يصدق أنه استعارة تبعية نعم يصدق أنه مجاز تبعية عما ذكره غيره أي لم يكن تقسيم الاستعارة إلى مصرح عنها ومكنى عنها مغنيا عن تقسيمها إلى تبعية وغيره لأن نطقنا استعارة تخيلية معروفة بالكتابة فهي مجاز وإذا كان كذلك فهي تخيلية تبعية بخلاف اللفظ في قوله أنشئت ألقافا فإنها تخيلية أصلية ثبت أن تقسيم الاستعارة إلى أصلية

عما ذكره غيره أي لم يكن تقسيم الاستعارة إلى مصرح عنها ومكنى عنها مغنيا عن تقسيمها إلى تبعية وغيره لأن نطقنا استعارة تخيلية معروفة بالكتابة فهي مجاز وإذا كان كذلك فهي تخيلية تبعية بخلاف اللفظ في قوله أنشئت ألقافا فإنها تخيلية أصلية ثبت أن تقسيم الاستعارة إلى أصلية

(٢١٨ - شروح التلخيص رابع) بعلاقة الزوم مثلا كما في دلالة الحال فله يجوز أن يعتبر أن نطقنا نطقنا لفظه لها ويجوز أن يعتبر تشبه النطق بها في وجه مشترك بينهما وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود فيكون نطقنا على الأول مجازا مرسل وعلى الثاني استعارة (قوله بأن كل مجاز يكون علاقته المشابهة الخ) اعترض بأن المجاز الذي تكون علاقته المشابهة منصوص في الاستعارة فكيف يقول لا يجب أن يكون استعارة والجواب أن مراده كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتملا لآله

ولقد هادبل بقية الكلام وليس المراد علاقته المشابهة بالفعل واللام يصح قوله لا يجب الخ تأمل (قوله علاقة أخرى) أي الكليزية
(قوله فأنها لازمة للناطق) أي فطقت إذ اقتضاه غير مستعمل في حقيقة بل في مجاز وهو الالة تقول ان استعماله فيها على جهة
المجاز المرسل لعلالة المزمومة لا على جهة الاستعارة وحينئذ تقول المصنف فيكون استعارة ممنوع فلم يأن السكا في القول
بالتبعية (قوله وفيه نظر) (٢١٨) أي في الجواب المسذ كور نظر وحاصله أن هذا لا يصلح أن يكون جوابا

علاقة أخرى باعتبارها واقع الاستعمال كما بين النطق والالة فأنها لازمة للناطق بل إنما يكون
استعارتها إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه وفيه نظر لان السكا في
قده صرح بأن فطقت ههنا أمر مقدر وهي كاطفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالاطفار
ولو كان مجازا مرسلان الالة لكان أمر المحققا عقليا على أن هذا لا يجزى في جميع الأمثلة ولو لم
حينئذ يعود الاعتراض الأول وهو وجود المكنى عنها بدون التفضيل

في الفعل ولم يجز الاصطلاح عليه كما تقدم لأنهم يذكروا في أقسام المجاز ولم يشتر بذلك لكن هذا
لا يضر في الجواب لان كلامنا الآن في ما ينسقط به الاستعارة التبعية وذلك كلف فيه ولو لم يذكروا
ولكن يرده على أن ذلك لا يغدو لا يطرد فيصير أن يكون محتمل لا تصلح فيه الا الاستعارة لاقتضاء المقام بالمبالغة
في التشبيه وعلى تقدير صلاح كل عمل فذلك فأنما زام أحداهما من وهو كون اللفظ مجازا مرسل مع
الآخر مجردا سقاط مالا موجب لاسقاطه وهو تحكم على أن السكا في لا يصلح هذا جوازا لانه صرح
بأن فطقت أطلق على أمر وهي كاطفار المنية فأنها استعارة لأمروهي شبيهة بالاطفار الحقيقية ومن
العلوم أن مقتضى هذا الكلام كون فطقت استعارة من النطق الحقيقي إلى الوهمي لوجهين أحدهما أنه
شبيه بالاطفار وهي استعارة عندموالاتر أن النطق بعد فرضه مجازا في أمر وهي لا يصح إلا أن يكون
استعارة إذ لو كان مجازا مرسلان كان مستعلا في أمره علاقة غير المشابهة تنفرد بينه وبين أصله
وبالضرورة أن الصورة الوهمية لا علاقة بينها وبين النطق الحقيقي إلا التشبيه ولو سلمت صحة كون فهو
فطقت محتمل على مذهبه قرينة المكنى عنها مجازا مرسلان في كل صورة وألغى النظر عن اقتضاء قولهم
فطقت فنقل الصورة الوهمية فحاصله التزام أن قرينة المكنى عنها تكون مجازا مرسلان فأنما فطقت عليه
حينئذ أن المكنية خلت عن التفضيل لان التفضيل عند فطقت الالتيه الصورة الوهمية بالحسية
فإذا كان فهو ما ذكر مجازا مرسلان فلا تفضيل إذ لا صورة وهمية شبيهة بالمعنى الأصلي وإذا انتفى التفضيل
بقت المكنى عنها بدون التفضيل وهو عين الاعتراض الأول فلم يخرج كلامه عن أحد الاعتراضين
أذنى وجه مما سلم به عن أحدهما دخل عليه الآخر ويمكن الجواب عن عود الاعتراض الأول
على تقدير التزام كون القرينة في المكنى عنها مجازا مرسلان بأن نقول قول السكا لا تنفك
المكنى عنها عن التفضيل معناه أن التفضيل لا يوجد بدون المكنى عنها بمعنى أنهم استأنزوا المكنى
عنها ففصل تقدير كون المعنى بالتبعية مجازا مرسلان تكون قرينة المكنى عنها بناء على ما اختار
السكا في أنما بين فيه وجود المكنى عنها بدون التفضيل فنقول السكا في يقول بوجهه إذ لا نقول
بإستتمام المكنى عنها التفضيل والالزام على ذلك التقدير وجود المكنى عنها بدون التفضيل وهو صحيح
وتبعه لانه سواء كانت التبعية داخلية في المكنية أم لا قال بعضهم لا يأن ذلك لان التبعية
والأصلية قسمان للتحقيقية وإذا كانت ههنا خيالية لا يسمي تبعة وأعلن في عبارة السكا في وقوله
التبعية من جنس المكنية فظهر أن يبغي أن يقول من جنس الخيالية كما هو مقصود فأنه أن التبعية إذا
مرسلان في جميع الأمثلة

عن السكا في لانه صرح
بأن فطقت أطلق ههنا على
أمر وهي كاطفار المنية
فأنها استعارة لأمروهي
شبيهة بالاطفار الحقيقية
ومن العلوم أن مقتضى
هذا الكلام كون فطقت
استعارة من النطق الحقيقي
للامروهي لأنه مجاز
مرسل ولو كان مجازا
مرسلان الالة كما هو
مقتضى ذلك الجواب لكان
مطابقا لأمروهي على
لا على أمر وهي كما صرح
به وبالمجالة فأنتم السكا في
أن قرينة المكنية إذا لم
تكن حقيقة تكون مجازا
مرسلان لا يصح امتناعه
ذلك لما صرح به (قوله)
على أن هذا) أي كون
قرينة المكنية إذا لم تكن
حقيقة تكون مجازا
مرسلان لا يجزى في جميع
الأمثلة لان بعضها لا يوجد
فيه علاقة أخرى غير
المشابهة (قوله ولو لم)
أي جوابه في جميع الأمثلة
يعود إلزام وحاصله أنه لو سلم
أن قرينة المكنية إذا لم
تكن حقيقة تكون مجازا
مرسلان في جميع الأمثلة

وألغى النظر عما اقتضاه قوله ان فطقت فنقل الصورة الوهمية يلزم عليه حينئذ أن المكنية خلت عن التفضيل لان
التفضيل عند فطقت الالتيه الصورة الوهمية بالحسية فإذا كان ما ذكر من القرينة مجازا مرسلان فلا تفضيل إذ لا صورة وهمية شبيهة
بالمعنى الأصلي وإذا انتفى التفضيل بقيت المكنى عنها بدون التفضيل والمصنف قد رد هذا حيث قال سابقا وهو باطل باقيا وأعلم أن
الشارح قد جرد المصنف في ذلك وإن كان قد قلنا فأنه في ذلك سابقا

(قوله وعين الجواب) أي عن قوله ولوسلم يعودا الاعتراض الأول لأن أصل الاعتراض لا مفسر ح بأن نفقت مستعمل في أمر وهي فقد اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية وسامحه أنا لأنسلم أن وجود المكتبة بدون التخصيلة ممنوع عند السكاكي بل هو قائل بصدقها يمكن إشارته إلى أن هذا الجواب من عنده (قوله بأن المراد) أي مراد السكاكي بقوله لا تنفك المكتبة عن التخصيلة وهذا فوطنة العيوب وبسط الجواب قوله وأما وجود الخ (قوله أن التخصيلة لا توجد بدونها) أي فتكون التخصيلة هي التي حكم عليها بأنها لا توجد بدون المصنعي عنها وأنتخبه بأن هذا الجمل يعكر على ما تقدم (الشرح من أن قول القائل إن قول السكاكي المذكور (٢١٩) معناه استلزام التخصيلة للمكتبة

عما تبين فساد فقد جعل ذلك الجمل فاسدا فبما تقدم ذكره عليه هنا (قوله فمما شاع) إشارة لجواب عما قال كيف تقول إن التخصيلة لا توجد بدون المكتبة مع أنها وجدت في قولك أظفار

النسبة الشبيهة بالسبع أهلك فلانا وما حصل الجواب أن المنى الوجود الشائع الفصيح لا مطلق الوجود (قوله لا تتراع) أي وانما يدعى بقولنا فيما شاع أنه لا تتراع ولا خلاف في عدم شوع الخ (قوله وانما الكلام في العصة) أي وانما الخلاف في صحة ذلك المثال فنقد السكاكي هو صحيح وعند القوم لا يصح إلا إذا جعل الأظفار تشبيها تشبيها لاعتبار تشبيها تشبيها لاعتبار تشبيها (قوله فاشتمل) أي وحشده فلا يصح الاعتراض

ويمكن الجواب بأن المراد بعدم أنه كالمعتادة بالكناية عن التخصيلة أن التخصيلة لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء إذ لا تتراع في عدم شوع مثل أظفار النسبة الشبيهة بالسبع وانما الكلام في العصة وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخصيلة فتشاع على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الذين يقضون عهده الله وصاحب المفتاح في منبأ أنبأ الربيع البقل فصار الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل أظفار النسبة ونطقت الحال وقد تكون استعارة حقيقية على ما ذكر في قوله تعالى يا أرض ابلعي ماءك إن البليغ استعارة عن غور الماء في الأرض والماء

فلا راد الاعتراض الأول على السكاكي بناء على ما أحسب به أو لأن التزام كون القرينة مجازا مراملا ولكن هذا يتوقف على بيان كيفية دلالة قوله لا تنفك المكتبة عن التخصيلة على معنى أن التخصيلة تستلزم المكتبة عمام أن المتبادر منه هو العكس المعترض وبأن ذلك أن قول القائل هذا لا تنفك عن هذا محتمل أن يكون معنى الانفصال المنفي فيه أن الأول لا يتعزل عن الثاني أي لا يوجد وحده بدون الثاني كما تقول هذه الغنم لا تنفك عن تلك والآنسان لا تنفك عن الحيوان فيلزم كون الأول الذي أسند إليه الانفصال أخص أو ما يجري مجراه لأن الآخر هو الذي لا يتعزل عن الآخر على هذا فافهم الكلام أولا ولا يستلزم كون الثاني وهو مدخول عن أخص أو ما يجري مجراه بل يصح أن يكون أعم فيصح أن يوجد بدون الأول ويصح أن يكون المنفي لا يتنفي عن الثاني كما تقول لا تنفك الحلم والحياء عن زيدا لا يتنفيان عنه ومن المعلوم أن الذي لا يتنفي هو الأول والذي لا يتنفي عنه غيره هو الثاني وبالضرورة أن الذي لا يتنفي عنه غيره ما أخص أو ما يجري مجراه فيلزم أن الثاني وهو مدخول عن هو الذي لا يتعزل أي لا يوجد وحده دون الأول فهو ما أخص أو ما يجري مجراه فيصح على هذا كون الأول الذي أسند إليه الانفصال المنفي أهم وعلى هذا أتوزل في هذا الجواب قول السكاكي لا تنفك المكتبة عن التخصيلة أي لا تتنفي عن التخصيلة فتكون التخصيلة هي التي حكم عليها بأنها لا توجد بدون المكتبة عنها ولا العنين تستعمل مثل تلك العبارة ولو كان الاستعمال في الأول أقرب فاذا تأملت عبارة السكاكي بهذا لزوم الاعتراض الأول فانه بعض من تكلم على هذا الكتب ورده عليه فيما تقدم لأن قوله يلزم خلو كانت خالية والقرض إنما لا تحسن الامع المكتبة أطلق عليها مكتبة لا قرضها بما وافق نقل المصنف أنه اختار رد التبعية إلى المكتبة نظر لأنه لم يصرح باختيار ذلك بل قال وجعل التبعية من المكتبة

وجود المكتبة بدون التخصيلة (قوله يقضون عهده الله) أي نقضوا صكوكا أن العهد مشبه بالجل على طريق المكتبة ويقضون يستعملون استعارة حقيقية قرينة المكتبة فقد وجدت المكتبة بدون التخصيلة (قوله أنبأ الربيع البقل) فنقد كران الربيع شبهه بالفعل الحقيقي على طريق المكتبة وأن الأساطير قرينة لها وهي حقيقة فقد وجدت المكتبة بدون التخصيلة (قوله فصار الحاصل من مذهبه) أي من مذهب السكاكي في قرينة المكتبة باعتبار ما ذكره في أما كن متضمنة (قوله ابلعي ماءك) أي غوري ماءك (قوله من غور الماء) أي لغور الماء وهو منقول عن إدخال الطعام للبهائم من اللبن

استعارة الكتابة عن الغذاء وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع

المكتبي عنها عن التخييلة بناء على أن نحو ونظمت مجاز مرسل تقول على هذا مسلّم ولا تقول أن المكتبي بها
أخصر حق رد الربيهذا الإلزام وإنما نقول بالعكس ولم ير عليه شيء وهذا تعلم أن هذا نزوع لما دعى
فساده أو لأنك أن الذي ينبغي حيث أن يقال هكذا ويمكن الجواب بما تقدم من تفسير عبارة السكاكي
بعكس المعنى المعترض فإن قيل ومع هذا فلا يصح لما تقدم أن السكاكي صرح بأن التخييلة لا تستلزم
المكتبي عنها كما في قوله أطفال المنية الشبه بالسبع فكيف يصح حل كلامه على أن التخييلة تستلزم
المكتبي عنها فلما جعل على معنى أنها تستلزمها في القصص من الكلام وفي الشائع منه إلا خلاف أن
مثل هذا الكلام ليس بشائع وإنما النزاع في صحته وبشبه هذا الجمل أن الوجه الآخر وهو أن يكون
معنى لا تستلزم المكتبة عن التخييلة أن المكتبة تستلزم التخييلة إذا جعل الكلام عليه كان جمل على
ما خلاه شائع فإن عدم استلزام المكتبة للتخييلة بأن توجد دون التخييلة أمر شائع وقد قررره
صاحب الكشاف في قوله تعالى بنفوذون عهد الله وقد تقدم بيانه وقرره صاحب المفتاح في قول
الفاصل أنبت الربيع البقل وقد تقدم بيانه أيضا ولكن هذا التوجيه في هذا الجمل لا يخفى أنه ينعف
ما تقدم من أن قول الفاضل أن قول السكاكي معناه استلزام التخييلة للمكتبي عنها دون العكس مما تبين
فساده ويرى عايدترو حصار فرأيه فيما تقدم ما قد يكون عذرا في ادعاء الفساد فإن قلت فما حاصل
مذهب السكاكي في قرينة المكتبي عنها ما اعتبر ما تقر في كلامه مفرقا قلت حاصله أنه قرينة الاستعارة
بالكتابة قد تكون استعارة تخيلية مثل أطفال المنية ونظمت الحلال لأنه قرر في المثالين أن القرينة لفظ
مستعار من معنى حقيق إلى معنى وهمي فكانت تخيلية فيهما وقد تكون استعارة تحقيقية كما ذكره في
قوله تعالى ونبل بأرض بلقيس ما ملأ ذلك أنه قال البالغ استعارة عن غور الماء في الأرض وهو منقول
من ادخال الطعام من الخلق إلى الحروف وقال إن الماء استعارة بالكتابة عن الغذاء الذي بأكاه الحيوان
لأن البالغ إنما تناسب بحسب أصله الطعام ووجه الشبه في الاستعارة من ظاهر أمان في البالغ فهو ادخال
ما تكون به الحياة إلى مفرغ في أي من ظاهر إلى باطن من مكان معناه لا ادخال أي من أعلى إلى أسفل
وهذه الاستعارة في غاية الحسن لكثرة التفصيل في وجهه الشبه فيها فقد رويت جهة توجب حسن
الاستعارة وأمان في الماء فهو كون كل من الطعام والماء مما تقوم به الحياة ويتقوى به فالأرض يتقوى في
نباتها وأنصارها بالماء والحيوان يتقوى بالغذاء ويدخل كل منهما بالتدريج غالبا وقد تكون حقيقة كما
في أنبت الربيع البقل ولا شك أن كونها استعارة حقيقية أو تخيلية على ما قرر يدفع في وجهه الجواب
بالإلزام كونها مجازا أمر سلاذنا وما يحقق قوة التوجيه بعد ما تقر به أنه تعسف باطل فلم يمكن الجواب
على تأويل بعيدا تقدم وهو أنه ينبغي على مذهبهم إسقاط التقسيم وأما أنه رجع عن القول بالاستعارة
التخييلة فلا يدفع لزوم قوله بالتبعية لبقاء ما قال من التصريح بتاسل والقبول في تنه وكرمه هذا
تمام ما ورد من المصنف من المباحنة مع السكاكي وقد بينت فيها القول لتبين ادفع غرض محتاج لهذا
السطر ثم ختم باب المهازيل حسن الاستعارة وفصل المجاز في الأعراب وآخر الثاني منها منقطة أمره
ولكون الأول كالحكم على ما تقدم فقال

(قوله استعارة بالكتابة عن الغذاء) أعمالنا كلها
الحسنة وإن لأن البالغ إنما
يناسب بحسب أصله
الطعام ووجه الشبه في
الاستعارة من ظاهر أمان في
البالغ فهو ادخال ما يكون
به الحياة إلى مفرغ في أي
من ظاهر إلى باطن من
مكان معناه لا ادخال من
أعلى إلى أسفل وهذا
الاستعارة في غاية الحسن
لكثرة التفصيل في وجه
الشبه فيها وأمان في الماء فهو
كون كل من الطعام والماء
مما تقوم به الحياة ويتقوى
به فالأرض يتقوى نباتها
وأنصارها بالماء والحيوان
يتقوى بالغذاء ويدخل كل
منهما بالتدريج غالبا
والحاصل أنه شبه الماء
بالغذاء مجامع أن كلاهما
تقوم به الحياة وتنبه في
على طريق الاستعارة
بالكتابة وأما على مستعار
لغوري يجمع أن كلا ادخال
ما يكون به الحياة إلى مفرغ
ينبغي استعارة تحقيقية
وهي قرينة المكتبة

كان أقرب إلى الضابط وليس ذلك صرحا في اختياره هذا قال في الإيضاح لكن يستفاد هذا ذكره
رد الترتيب في التبعية إلى تركيب الاستعارة بالكتابة على ما فسرناها وتفسير التبعية حقيقة واستعارة
تخييلة لما سبق لأن التخييلة على ما فسرناها حقيقة لا مجاز

فصل واذا قدرتم معنى الاستعارة الحقيقية والاستعارة الخيلية والاستعارة الكناية والتشبيه على سبيل الاستعارة فاعلم أن
للمشائير وطان لم تصادفها من عن الحسن وربما تكتسب فجاء في كل من الحقيقة والتشبيه رعاية ما سبق ذكره من جهات
حسن التشبيه

فصل في شرائط حسن الاستعارة (قوله في شرائط الخ) أطلق الجمع على ما فوق الواحد والشرط في حسن شرائط رعاية جهات
التشبيه وعدم شهرها لاحتها لفظا وقوله في شرائط حسن الاستعارة أي في بيان ما به أهل الحسن وما من يدق حسنها ويدور عليه
مراتبها الحسن ولا يقتصر على ما ذكره بل يخرج عن الحسن إلى التبع فله في الأطول (قوله الحقيقة) فقد تقدم أنها هي التي تحقق
معناها خاصا وعقلا وهي ضد الخيلية (قوله والتشبيه على سبيل الاستعارة) زاد الشارح ذلك لأجل الإيضاح لا للاحتراز عن
مجرد التشبيه التشبيهي لما عرف من أن التشبيه التشبيهي لا يسمى التشبيه (٢٢١) على الإطلاق وقد تقدم أن

الاستعارة التشبيهية هي
اللفظ المنقول من معنى
مركب إلى ما شبهه عنه
فإن خصصت الحقيقة
بالأفرادية كان عطف
التشبيه على الحقيقة
من عطف المباني وإن
كانت التشبيهية من الحقيقة
بان لم يخص الحقيقة
بالأفرادية كان عطف
التشبيه عليها من عطف
الخاص على العام (قوله
رعاية جهات حسن التشبيه)

فصل في شرائط حسن الاستعارة (حسن كل من) الاستعارة الحقيقية والتشبيه على
سبيل الاستعارة (رعاية جهات حسن التشبيه) كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين

فصل ذكر فيه شروط حسن الاستعارة بماليس من باب حسنها بما يدلنا كذا قد تقدم في
الترجمة إنه لا بد أن يكون تشبيهه أو حسن الاستعارة يكون باهرين مع ما يتعلق بهما الأول
حسن أصلها وهو التشبيه والثاني أن لا تشبه معها التمثيل ولما ذكر في التشبيه ما به يشبهه
وفيه وهو ما أشق عليه ما ذكره من أن لا تشبهه ما لا تشبهه في الوجود على الشرط وجوده
بل إما أن يكون مما يحسن به فيكون شرط حسنه أو يكون مما لا يحسن به فيكون موجب قصه
وذكر فيه أحد المعنيين فيما تقدم بإدراك ذاته لأن العقل يتدبر بأدراكه إلى كونه بما ينبغي أو
بالتنصيص على حسنه أو قصه كما تقدم في المبتدل والغريب أحال حسن الاستعارة على التشبيه تنبها
على الأمر الأول وإنما أحال عليه لتقدم حسنه أو أخذوا وتنصيصا كما ذكرنا فقال (حسن كل من)
الاستعارة الحقيقية وقد تقدم أنها هي التي تحقق معناها خاصا وعقلا وهي ضد الخيلية (والتشبيه)
على سبيل الاستعارة وقد تقدم أنها هي اللفظ المنقول من معنى مركب إلى ما شبهه عنه فأن خصصت
الحقيقة بالأفرادية اصطلاحا كما هو ظاهر عبارة المصنف في تخصيص التشبيه بالجمعية والذكر كان
عطف التشبيه على الحقيقة من عطف المباني وإن جعلت من الحقيقة بأن لم يخص الحقيقة
بالأفرادية كما هو ظاهر عبارة السكاك كان عطفها من عطف الخاص على العام (رعاية) خبر
حسن أي حسن الاستعارة في رعاية (جهات حسن التشبيه) فإذا رويت تلك الجهات في

(فصل حسن كل من الحقيقة الخ) ش لما استوفى أقسام الاستعارة والمجاز المركب شرع في شرائط
حسن كل منهما فقال حسن كل من الحقيقة والتشبيه وهو المجاز لما ركب وعطف على الاستعارة
وإن كان منه لا يلائم لا ريبا للاستعارة التي هي قسم من المجاز للفرادية وما رويت وجدها حسنت ولا عريت
عن الحسن بل رعبا كتبت فجاء رعاية جهات حسن التشبيه أي الجهات المقتضية لحسن التشبيه
الذكر في باب فأن الاستعارة تشبيه معنوي مثل كون وجه الشبه كثير التفصيل وكون حصول

حسن أصلها (قوله كأن يكون وجه الشبه شاملا للطرفين) هذا بيان للجهات التي يحسن التشبيه بها أعطاء والمركب يكون
وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون حقيقيا فما وذلك كالشعاع مثلا في ذوال الأسد فذا وجد وجه الشبه في أحد هذين الآخر
فإن الحسن كانت عبارة اسم الأسد للبيان من غير قصد التهمك بعد تقرر تشبيهه وقد يقال إن هذا الوجه من شروط الصحة لأن
شروط الحسن إذا لا تشبه مع انتفاء الجامع فالأولى إسقاط هذا أعني قوله كأن يكون التشبيه شاملا للطرفين وجواب بعض أرباب
الخواص عن ذلك بأن المصدر الشمول الحسي أذهب الشرط في الحسن وأما الذي يكون شرطاً في الصحة لمطلق الشمول الصادق لا لا تافى
لا وجهه لأن الشمول الاتفاقي أن كان مقبولا كما في التهمك فأنما قيل لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة والافق فاسد
لانتفاءه عن حكم الحسي فكيف يجعل الحسي من شروط الحسن مع أن الصحة أعني باعتبار كذا في ابن عقوب وقرشنا العلامة
العبدوي أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون مصقفا فمما على المبرزين مفهوم كل منهما ولازم لهما فأن وجهه

أحد هاتين كان جزأ من مفهومه دون الآخر بأن كان لازماً له فأت الحسن وذلك كإحدى استعارات الطيران لقعود في قوه عليه الصلاة
والإمام كلما سمع رجة طارها (٢٢٢) والجامع قطع المسافة بسرعة في كل وهو داخل في مفهوم أحد هاتين

والتشبيه وأيضاً باخذ ما علق به من الغرض ونحو ذلك (وأن لا يشم راجحة لفظاً)
التشبيه وأوقت الاستعارة بعد رعاية تلك الجهات حصل حسن الاستعارة والإفات حسنها بوقوت حسن
أصلها وهو التشبيه وتلك الجهات تمثل أن يكون وجه التشبيه شاملاً للظرفين معاً وأما أن وحيد
أحد هاتين الآخر فأت الحسن كاستعارة اسم الأسد لجان من غير قصد التشبيه بعدة ترشيد به
ولكن هذا الوجه انما هو من شروط الصحة لا من شروط الحسن إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع فالأولى
استقامته في هذا المثل والجواب عن ذلك بأن المراد الشمول الحسي أذهب الشرط في الحسن وأما الذي
يكون شرطاً للصحة فمطلق الشمول الصادق بالاتفاق لا وجه له لأن الشمول الادعاء أن كان مقبولاً
في الحكم فالحاصل لكونه في حكم الحسي فيكون شرط الصحة والأفوه فاستدل انتفاءه عن حكم الحسي
فكيف يجعل الحسي من شروط الحسن مع أن الصحة انما هي باعتبارها ومثل أن يكون التشبيه وأيضاً
بإفادة الغرض المقصود منه كإذا كان الغرض ترين وجه أسود فتشبيهه بجملة الظبي ثم يستعاره لفظ
القطب فهذا أوفى بالغرض ولوشبهه لإفادة ذلك الغرض بالغراب أو القدر الأكثر استعمالاً أو البهجة
الجامدة قد تنفر بها البهجة أو نحو ذلك ثم استعبروا بحد من هذه الألفاظ فأت الحسن وكذا نحو ذلك مثل
كون الوجه غير مبتذل بأن يكون غريباً لطيفاً لكثرة التفصيل أو لندرة الحضور كتشبيه الشمس بالمرآة
في كفا الأمل وتشبيهه بالنفسج بأوائل النار في أطراف كبريت ثم يستعاروا واحد منهما المشابه
بمختلف تشبيه الوجه بالشمس ثم تستعاره وتشبيه الشجاع بالأسد ثم يستعاره فان ذلك مما فاته فيه
الحسن لقوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتدال ثم أشار إلى الأمر الثاني الذي يتعكس
الاستعارة عطفها على الأول بقوله (وأن لا يشم) أي حسن كل من التصفية والتشليل حاصل بما تقدم
وبأن لا يشم في الاستعارتين (وراجحة) أي راجحة التشبيه (لفظاً) أي لم يلفظ التركيب الذي فيه
الاستعارة بشئ من التشبيه معني أنه لا راجحة من جهة اللفظ فلفظاً يتميز بجمول عن المصاف التي تقدر
أن لا تشم راجحة لفظ التشبيه أما لوجه أو التشبيه أو الأداة ويحتمل أن يكون منصوباً بإسقاط
الظرف فأن أي لا يشم راجحة التشبيه بلفظ يدل عليه وانما قال لفظاً لأن راجحة التشبيه موجود
بالفرقة في معنى الاستعارة أذهب لفظ أطلق على المشبه بجمونة القرينة بعد نقله عن المشبه وبأسطة
المباينة في التشبيه فلا يمكن في إشمام الراجحة ولو معني وغير الإشمام إيعاء إلى أن شرط الحسن هو انتفاء
الإشمام الذي حدد به لا يخرج به الكلام عن الاستعارة كإحدى قوله قد زار روعى القمر فانه ولو
ذكر فيه ضمير المشبه ليس على وجه بئى عن التشبيه وقد تقدم ما فيه فثبت الحسن لا للصحة وأما انتفاء
نالمس في هذا الحد وهو الذي يضج الكلام عن الاستعارة فهو شرط الصحة لأنه تشبيه أعاضاً كإحدى
قوله تعالى حتى شئت لكم أنيط الأبيض من الخط الأسود من النجس فان من النجس هو المشبه بالخط
المشبه تادراً ونحوه وجعل منه الخطي كون وجه التشبيه في المشبه بآتم وفيه نظر لأنه إذا كان كذلك
بأن التشبيه لا بالاستعارة بل ينبغي أن يعكس فيقول وبأن يساوى الطرفين حتى يأتي بالتشبيه وأن لا
أعوضهما أيضاً بأن لا يشم راجحة أي التشبيه لفظاً وذلك أي لأجل أن من شرط حسن أن لا يشم

لا آخر على ما مر للشارح
وعلى هذا يذوق الاعتراض
فتأمل (قوله) والتشبيه
وأيضاً أى وأن يكون
التشبيه موفياً بالغرض
الذى علق به أى قصد
إفادته به كيان إمكان
المشبه أو تشويهه
أو ترينه وكغير ذلك
مما مر في بيان الغرض من
التشبيه فإذا كان الغرض
ترين وجه أسود فيشبه
عقود الظبي ثم يستعاره
لفظ العقود فهذا أوفى
بالغرض ولوشبهه لإفادة
هذا الغرض بالغراب
واستعبر لفظ الغراب
فأت الحسن وإذا كان
الغرض إفادة تشويه وجه
منقب بالجدوى فيشبه
بالسحابة التي تنفر بها البهجة
ثم يستعاره لفظها فهذا
أوفى بالغرض ولوشبهه
لإفادة هذا الغرض بشئ
آخر منقب واستعبره
لفظه فأت الحسن (قوله)
ونحو ذلك أى مثل ذلك
كون وجهه المشبه غير
مبتذل بأن يكون غريباً
لطيفاً لكثرة ما فيه
من التفصيل أو نادر

الحضور في ذهن كتشبيه الشمس بالمرآة في كفا الأمل وتشبيهه بالنفسج بأوائل
النار في أطراف كبريت ثم يستعار كل واحد منهما المشابه بمختلف تشبيه الوجه بالشمس ثم يستعاره وتشبيه الشجاع بالأسد
ثم يستعاره فان ذلك مما فاته فيه الحسن لقوات حسن التشبيه فيه لعدم الغرابة لوجود الابتدال (قوله) وأن لا يشم راجحة (الخ) يشم
بضم أوله مبنياً للقول من أشم وراجحة نائب الفاعل وأما قول الشارح أعبر بأن لا يشم الخ فهو بفتح أوله وضم ثانيه مبنياً للفاعل

أى

(قوة أي وإن لا يشم الخ) أشار بهذا إلى قول المصنف وأن لا يشم عطف على رعاية أي حسن الاستعارة حاصل رعاية الجاهات
 الحصة لحسن التشبيه وحاصل بعدم شمار راحة التشبيه وأشار بقوة من جهة القاطن إلى أن لفظاً في كلام المصنف نصب على التميز
 وهو محمول على المضاف إليه أي وأن لا يشم في شئ من شمار راحة لفظ التشبيه ويحصل نصبه على نزاع الخافض أي أن لا يشم راحة التشبيه
 بلفظ يدل عليه وإنما قال لفظاً لا يشم التشبيه معنى موجود في كل استعارة واسطة القرينة لأن الاستعارة لفظ أطلق على التشبيه معونة
 القرينة بدلتها عن التشبيه واسطة المبالغة في التشبيه فلا يمكن في اشتمام راحة مطلقاً من جهة اللفظ والمعنى لأن المعنى على
 التشبيه قطعا وإعلان شمار راحة لفظ التشبيه إما أن يكون بيان المشبه كما في قوة تعالي حتى يتبين لك الخط الأبيض من تلطح الأسود
 من القمر فإن قوله من القمر هو المشبه بلفظ الأبيض والكلام وأن لا يشم على صورة التشبيه لكن لما قصر الخط الأبيض القمر
 كان التشبيه مقدر أنه وفي تقدير حتى يتبين لك القمر الذي هو شبه بالخط الأبيض وإما أن يكون بد كروية المشبه فخوراً بأنت أسدافي
 الشجاعة لأن ذكر الوجه بني عن التشبيه ويهدي السه في التركيب وإما أن يكون بد كراة لا تحوز بد كراة وإما أن يكون بد كرا
 المشبه على وجه لا بني عن التشبيه كما في قوة قدس دوزار واد على القمر فإنه ذكر فيه ضمير المشبه وهو المحبوب لكن ليس على وجه
 بني عن التشبيه كما تقدم بيانه فاشتمام راحة لفظ التشبيه في الثلاثة الأولى بطل (٣٣٣) للاستعارة وأما اشتمام راحته على
 الوجه الرابع فلا يبطلها

الأنها تكون قيصاً إذا
 علمت هذا تعلم أن شرط
 الحسن هو انتفاء اشتمام
 الذي لا يخرج به الكلام
 عن الاستعارة كما في القسم
 الرابع وأما ما يخرج به
 الكلام عن الاستعارة فهو
 شرط في الصفة أو راد المصنف
 الأول لا الثاني (قوة أي
 وإن لا يشم) والمتاب
 لقول المتن حسن كل أن
 يقول أي وإن لا يشم كل
 من الصفة التي لا يفسد
 شئ بكل (قوله لأن ذلك
 الخ) أي شئ راحة

أي وإن لا يشم شئ من الحقيقة والتأمل راحة التشبيه من جهة اللفظ لأن ذلك يبطل الفرض
 من الاستعارة أعني إذا دخل المشبه في جنس المشبه كما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه
 أقوى في وجه الشبه
 فهو ولو لم يكن على صورة التشبيه لكن لما قصر بالخط الأبيض كان من التشبيه لا من الأصل المراد
 فهو في تقدير من القمر التي شبه بالخط الأبيض وأما صريحاً كهذا أصح في الشجاعة ويجري مجراه
 رأيت أسدافي الشجاعة لأن ذكر الوجه بني عن التشبيه ويهدي التركيب إليه بخلاف دوزار واد
 على القمر كما تقدم وأما شرط في حسن الاستعارة أن لا يشم راحة التشبيه كما في قوله قدس دوزار واد
 على القمر لأن اشتمام راحته يبطل كمال الفرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الفرض من إيجاد الشيء
 هو حسنه ونقصه فقصه في الجاه وإما يبطل كمال الفرض لأنه أعني الفرض من الاستعارة
 اظهار المبالغة في التشبيه ويحصل ذلك بالظهار بأداة دخول المشبه في جنس المشبه هو ادعاء أنها
 مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة لأن أحد الطرفين متعارف
 والاخر غير متعارف ومقتضى هذا الفرض استراؤها في ذلك الجامع الذي هو غير ذلك المجموع
 كالحقيقة الجامعة لأن استواء الأفراد في الحقيقة هو الأصل ولا شك أن اشتمام راحة التشبيه فيه
 راحة التشبيه يوصي أي يوصي العلماء أن يكون التشبيه بين الطرفين جليلاً وذلك إما بنفسه أو بكونه

التشبيه لفظاً أي وإنما شرط في حسن الاستعارة عدم نهال راحة التشبيه لأن ذلك يبطل الفرض من الاستعارة وفيه أن هذا يقتضي
 أن من شرائط صحتها الأمن شرائط حسن تالاه إذ انقل الفرض من الاستعارة انتفت وطاد الكلام تشبهها إلا أن يقال أن في الكلام
 حذف مضاف أي لأن ذلك يبطل كمال الفرض من الاستعارة ومعلوم أن كمال الفرض من إيجاد الشيء حسنه ونقصه
 قصه (قوة أعني) أي بالفرض من الاستعارة (قوله لما في التشبيه الخ) علة لعلها أعني قوله لأن ذلك يبطل الخ أي وإنما كان شئ
 راحة التشبيه مبطل لكمال الفرض من الاستعارة لما في التشبيه الخ وحاصل ما ذكره أن شمار راحة التشبيه إنما يبطل كمال الفرض
 من الاستعارة لأن الفرض منها اظهار المبالغة في التشبيه ويحصل ذلك بالظهار بأداة دخول المشبه في جنس المشبه هو ادعاء أنها
 مشتركان في الحقيقة الجامعة لهما وأن اللفظ موضوع لتلك الحقيقة لأن أحد الطرفين متعارف والاخر غير متعارف وهو مقتضى هذا
 الفرض استراؤها في ذلك الجامع الذي يجعل كالحقيقة الجامعة لأن استواء الأفراد في الحقيقة هو الأصل ولا شك أن اشتمام راحة
 التشبيه فيه اشعاراً بأصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الإيعاز إلى ما علم من الأصل في التشبيه والكسوف وهو كون المشبه أقوى
 من المشبه في الجامع وكونه أقوى منه منافي الاستواء فيه الذي هو مقتضى الفرض فتقوله لما في التشبيه أي الذي أشارنا إليه من
 الدلالة على أن المشبه أقوى من المشبه في وجه الشبه أي الفرض من الاستعارة يقتضي مساواتهم وأما بقوله لأن استواء الأفراد
 في الحقيقة هو الأصل يتدفع قول سم لا تسل أن الفرض المذكور يقتضي مساواة المشبه والمشبه في الجامع الذي هو جعل كالحقيقة

ولذلك يوضح فيه أن يكون التشبيه من طرفها جلياً بنفسه أو يعرف أو غيره والأصابع لجمية والغاز الاستعارة وتوضيلاً

الجامعة دليل للمشكك فإن بعض أفراده أقوى من البعض مع قبول الجنس لجمعها وسنشدقاً لما نفاة بين التفاوت في القوة وبين
الاشترائك في الجنس قاتل (قوة أي ولا بشرط حسنة) أي ولا لاجل ما قلنا من أن من شروط الحسن في كل من الاستعارتين أن لا يشترط
رائحة التشبيه لفظاً فمضمر حسنة (٢٣٤) راجع لكل من الاستعارتين (قوله يوصي) بالبناء للفعول أي يوصي بالبناء بعضهم

(ولذلك) أي ولا بشرط حسنة أن لا يشترط رائحة التشبيه لفظاً (يوصي) أي أن يكون التشبيه (أي ما به المشابهة
بين الطرفين جلياً) بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص (للتأصيص) الاستعارة (الغاز)
وتعنية

اشعارنا بأصل التشبيه والاشعار بأصله يتضمن الإيعاء إلى ما علم من الأصل في التشبيه والكثير فيه وهو
كون التشبيه أقوى من المشبه في الجامع وكونه أقوى ينافي الاستواء فيه الذي هو مقتضى الغرض
ومضنه واغفلنا ينافي كمال الغرض لأنه لو كان منافياً لأصل الغرض بأن لا نفهم الماتعة على الوجه
الذي كورنا لتفتت الاستعارة وعاد الكلام تشبيهاً فان قيل التجريد فيه اشتمال الرائحة فيلزم قبح الاستعارة
معها قلت كلهم خصوا الاشياء بذكر المشبه والوجه لا على وجه التشبيه ويحتمل أن يقال بالقرين في
التجريد حيث كان فيه الإيعاء إلى المشبه ويؤيده أن الترتيب يبلغ منه وأنته ثم أشار إلى ما ينطبق
بهذا الحسن فقال (ولذلك) أي ولا لاجل ما قلنا من أن شروط الحسن في الاستعارة أن لا يشترط رائحة
التشبيه لفظاً أي وبسبب ذلك (يوصي) من جهة البقاء عند تحقق حسن الاستعارة بوجود هذا الشرط
(أن يكون التشبيه) أي ما به المشابهة وهو وجه التشبيه (بين الطرفين جلياً) بنفسه لكونه بريئاً كما
في تشبيهه بالبعث فيقول الملاحية أو بواسطة عرف كما في تشبيهه بدملاً فأنسان عن بعض القفا في البلادة
فان العرف حاكم بما أن غرض القفا مع البلادة كما في تشبيه الرجل بالأسد في الشجاعة فان وصف
الرجل أنه ظاهر في الأسعرة فأو بواسطة اصطلاح خاص كما في تشبيهه بالناب عن الفاعل في العبدية
وحصول الفائدة بالفاعل في حكم الرفع فان الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح الصور فبشبهه به عند
ما يحتاج العلم إلى التشبيه به مثلاً وانما يوصي بكون وجه التشبيه جلياً في الاستعارة التي فيها عدم اشتمال
رائحة التشبيه (للتأصيص) تلك الاستعارة (الغاز) بكسر الهمزة لأنه مصدر الغفر في كلامه إذا
عنى مراده وأخفاه فالغاز مأخوذ من المصدر أطلق على المفعول أو هو على إسقاط المضاف أي ذات الغاز ومنه
الغفر بضم اللام وفتح الغين وهو المعنى المرفوض وألفظ المستعمل فيه وجهه أنما ناز بفتح الهمزة ومثل
رطب وأرطاب وأصل الغفر بحر البروع وذلك أنه يهجر بحر إلى أسفل داخل بجره على استقامته ثم
يحول فيه بحيث يميناً وشمالاً فيسمى الخفق في الغفر أو مضي ذلك تسجيلاً للاختلاف فيها فالغاز أنه أخذ
ما ذكر أو كما تكون الاستعارة الغاز اعتد عدم اشتمال رائحة التشبيه لأن شرط الحسن أن لا يشترط
وروي من جعل ما عدم اشتمال الرائحة كانت الاستعارة في غاية البعد عن فهم المراد لأن عدم اشتمال رائحة
التشبيه بعدد عن الأصل وخفاه الوجه يزيد بعداً فإذا تقوى التبديد عن الأصل لم يفهم المراد وأنما نزع
جميعاً بأن اتفق عدم اشتمال الرائحة بوجود اشتمالها فذلك مما عرفت إلى الأصل لكن بقيت الحسن
مشهوراً بسببه إلى المشبه كالشجاعة فلا بد من أن كان مشهوراً بالاحتياج إلى ذكره يدل على التشبيه
فحينئذ ينعكس التشبيه ويبطل حسنة التلا أي أن لم يكن وجه التشبيه جلياً فان الاستعارة تصير الغازاً كذا
قالوه واقتلنا أن يقول وماذا يصير إذا صار الغازاً ولا شك أن الغاز من أنواع البديع المستحسنة وله مواقع

بعضاً عند تحقق حسن
الاستعارة لوجود هذا
الشرط وهو عدم اشتمال
رائحة التشبيه لفظاً (قوله)
أي ما به المشابهة) أي
وهو وجه التشبيه فكأنه
قال وبذلك يوصي البقاء
ببعضهم بعضاً على جلاء
وجه التشبيه وانما يرب
التوصي المذكور على ذلك
الشرط وهو عدم اشتمال
رائحة التشبيه لفظاً لا بشرط
وعايات حسن التشبيه
لأن التوصي انما يحتاج
إليه لأنه الذي يدخل في
انقضاء ومبررة الاستعارة
لغرضها بخلاف رعاياتها
حسن التشبيه فإنه لا دخل
في ذلك كما يعلم مما يأتي
(قوله جلياً بنفسه) أي
لكونه بريئاً مثلاً كما في تشبيه
الرجل بالأسد في الملاحية (قوة)
أو بواسطة عرف أي علم
كما في تشبيه زيد مثلاً فأنسان
عريض القفا في البلادة
فان العرف حاكم بأن
عريض القفا مع البلادة
وكما في تشبيه الرجل بالأسد
في الشجاعة فان وصف الرجل بأنه
ظاهر في الأسعرة (قوة)
أو اصطلاح خاص أي
أو بواسطة اصطلاح خاص

كما في تشبيهه بالناب عن الفاعل في حكم الرفع فان الرفع في الفاعل ظاهر في اصطلاح الصورة فبشبهه به
عندما يحتاج العلم إلى التشبيه به مثلاً (قوله للتأصيص) أي وانما يوصي بكون وجه التشبيه جلياً في الاستعارة التي فيها عدم اشتمال رائحة
التشبيه (للتأصيص) تلك الاستعارة (الغاز) بكسر الهمزة لأنه مصدر الغفر في كلامه إذا عنى مراده وأخفاه
أطلق بمعنى اسم المفعول أو على حذف مضاف فجعلت وذلك لأنه إذا لم يكن وجه التشبيه ظاهر إيل كان خفياً وانضم ذلك لخفاء التشبيه

کا اذقل رأیت اُسدا و اُر مد انسان اُبخر

وأما عدمه، فمراعاة لاجتماعه على خفاءه فتكون الاستعارة لغزاً كما قال (قوله ان دعوى الخ) شرط في قوة الاستعارة
 (قوله ولما تم رائحة التبيين) من عطف المبيان ان أريد بشرائط الحسن بشرائط حسن التبيين لان عدم أصحاح رائحة التبيين
 ليس من شرائط حسن التبيين كما لا يخفى لكن المقصود (٢٣٥) بالذات تلك المعطوف وغيرها

ان روى شرائط الحسن ولم تسم واثمة التشبيه وان ابراع فت الحسن يقال العرقى كلامه اذا عى
مراده ومنه العرق وسبعة الفا من رطب وأرطاب (كأنوفيل) في التفتيقية (أبنت أسد أو أريد
انسان أجبر) فوجه التشبيه بين الطرفين حتى

وقد انما انتفى عدم اشباع الراتحة بوجود اشباعها اشارة الى أن الشرط الذي تكون معه التسمية
وتتبن بانفاته هو الاشباع وأما الشرط الاخرى فلا تدخل له الا لعدمها في التسمية وعدمها واما اذا
بشرط الحسن هنا شرط التشبيه ليكون ذكر عدم اشباع الراتحة بعد ما علم عطف اللذان وقدرت
أنه المقصود بالذات وغيره لا مدخل في التسمية ويحل أن يراد بها شرط حسن الاستعارة فيكون
ذكر عدم الاشباع بعد ما علم عطف الخاص على العام لاشباعها اشارة الى ذكر كماله في المنطق في التسمية
وعليه ما بعده فان قلتم شي لم يذكر الوجه ولو كان حليلا ولو كان في التشبيه كان مستغناء وتعمية
الاذليل عليه قلنا ما في التشبيه فالعرض حاصل من قولنا زيد كقولهم لو يذكر الوجه وهو ان الحفظ
بشي من امان الاشياء واما في الاستعارة فان الانتقال من وجه التشبيه الى المستعمل فيه فاذا كان الوجه
عليا في التشبيه حصل الانتقال بلا خفاء والاركان الفهم شرطها المتفق فيكون تسمية وتحقيق ذلك
أن العرض من الاستعارة افهام المستعارة من حيث وجه التشبيه او واسطته فاذا قيل مثلا رب أسد
في الجاه فالراد الانعاز بالاسد الا وهو لا ينقل منه الى لازمه المشهور وهو الشجاع وطرا ثم ينقل
واسطة القرية الى المن يشترك فيها وهو الرحل الشجاع لانتقل اليه استعارة الرحل من القيد بالشجاعة
ليطباع اعتبار استخراج مطلق الشجاعة عن الطرفين لتكون وجهها جاعلا ليدخل تحتها جميع الى آخر
وتسلسل ولا يغفل المقيدين فيه القيد فدخل الوجه في الانتقال الى المستعمل فيه فالحفظ
فاذا كان المستعمل فيه هذا الطرف التشبيه بقده الذي هو الوجه الكائن فدخل الوجه في ذلك الطرف
الذي هو التشبيه والمقرآن الوجه خارج عن الطرفين لا نقول الوجه مطلق الشجاعة والانتقل
اليه الرحل المقيدين ويكنى في مبانة الوجه والطرف بان لا يعتبر الوجه في طرف التشبيه الاطلاق
والتعديل لا المطلق خلاف المقيدين المطلق فاذا تم هذا التحقيق كما تقدمت الاشارة اليه اول
الباب فنقول متى كان وجه التشبيه متفعا لقطع الانتقال منه مطلقا الى الطرف الذي استعمل فيه اللفظ
بقده تنصير الفاعل اذا لفظهم من القرية الآن المعنى الاصلي لم يرد واما ان يفهم انما زاد الطرف
الآخر فلا وذلك (كالقول) في الاستعارة الحقيقية (رايت أسدا) في الجاه (دار دنانير
ببحر) أي خيبت راتحة الفم اذا ينقل من الاسد مع القرية التالفة على ارادة الاصل الا ان الانسان
لا يسلح في غير ما عايناه مواضع لا يستعمل فيها والجواز كيف وقع لانه من قرية فرما كان اللفظ
الجازع قرية فتمتعة امدادون القرية فلفظ استعارة ولا جازا وقوله ذلك وان كائن من مقاصد
الادب والمقصود من الاستعارة خلافه ممنوع بل كمن الالف وغيره يكون تارة بالحقيقة وتارة بالاستعارة
لفصل ذلك على ما اذا لم يقصد التعيم ومثال غيرا على أن تقول يا رب أسد تارة دنانير تارة وتقول

٢٩ - شرح التلخيص رابع) ومنه (الفرز) بضم الهمزة وفتح الفاء والعين المقترنة والقوة والقلة المستعمل في المعنى
للا كقولهم ومنه أي ومن هذا الفعل وهو العزف كلامه أي من مصدره (قوله وجعه) أي جمع القوم وقوة الغناز أي بفتح الهمزة
قوله مثل رطب وأرطاب أي مثله في وزن المفرد والجمع (قوله كالقوس في الضعيفة) أي التي تأتي في نهايتها الضمة (قوله وأريد
إنسان آخر) أي مثله في الضمة (قوله فوجه الضم) أي وهو الضم بين الطرفين أي الأسد والرحل المتن المخفوق أي وحسنه

وكذا إذا قبل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس أو قيل رأيت عوده مستقبلاً وأن القمر من وأريد أن مؤيد في مساء

فلا ينتقل من الأسد مع القرية المانعة من إرادة الأصل إلى الإنسان الموصوف عاد كذا لا ينتقل من الأسد مع القرية المانعة كورة
الآلاف الإنسان الموصوف بل لازم الأسد المشهور وهو الشجاعة والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا ينفذ في التجوز (قوله مائة لا تجد فيها
الخ) بمجمل أن تكون جملة (٣٣٦) استثنائية أعني مائة مائة لا تجد فيها راحلة فهي جواب عن سؤال المقدر كانه قيل على

(و) في التثنية (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وأريد الناس) من قوله عليه الصلاة والسلام
الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق الراحلة البعير الذي يرتحل به الرجل جلا كان وفاة يعني
أن المرضى

موصوف بل لازم الأسد المشهور وهو الشجاعة وأما إلى البعير فلا خلفاته والانتقال إلى الرجل بدون
الوصف لا ينفذ في التجوز (و) كما إذا قيل في الاستعارة التثنية (رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة
وأريد الناس) من حيث عز وجود الكامل مع الكثرة لولا أن وجهه الشبه المذكور حتى فلا ينتقل
إلى الناس من الأبل من هذه الحبيشة وانما قلنا أن هذه الاستعارة تخيلية لأن الوجه منترع من متعدد
لأنه اعتبر فيها وجود كثر من جنس وكون تلك الكثرة في نفسها وجود ما هو من جنس الكامل وهذا
شيء وهو أن الكلام إذا كان مكنياً فالخلفاء من عدم ذكر القرية المانعة عن إرادة الأصل لا يؤيد رأيت
يوم الجمعة في المسجد ابلا مائة لا تجد فيها راحلة تبين المراد لأن قوله مائة لا تجد فيها راحلة تبين الوجه
فالأولى في التثنية أن يقال رأيت يوم الجمعة في المسجد والامام بخطاب ابلا مائة لا تجد فيها راحلة فإن
هذه صورة التجوز مع الخفاء إذا المفهوم أن الناس المئين في المسجد كالأبل والمتبادر أنهم كالأبل
في البهيمة وقلة الفهم وكبر الأعضاء وطولها مثلها هذه هو المتبادر وقد ينتقل إلى أنهم في غاية الصبر
لأن الأبل مشهورة بالصبر على ما تستعمل وأما عز الكمال مع الكثرة فلا تفهم وانما قلنا هذا لأن
كل ما فيها تحقق فيه التجوز مع الخفاء ولا يتحقق إلا بالقرينة ولو ذكر القرينة في المثال مع الأعيان
إلى الوجه انتهى الخفاء وبه يعلم أن الوجه أن كان خفياً وأشير إلى ما هو عليه فالتثنية يرجع الكلام
إلى التثنية لم يكن الغارز والمجمل أن ما ذكر من التثنية ليس بظاهر لعدم القرينة وعلى تقدير وجودها
فإن كان من التشبيه فهو شارح عما ضمن بصدد فلا يصح التثنية وإن كان من المجاز فلا خلفاظهور
المراد فإن قيل لو قيل مثلاً الناس كالأبل كان الغارز خفاء وجه التشبيه المراد من التشبيه فكيف
الغارز أيضاً في هذا لا يختص الغارز بالمجاز بل يجري في التشبيه أيضاً وظاهر ما تقدم أن عدم ذكر الوجه
في التشبيه لا يصير الغارز وظاهره الإطلاق أعني سواه في الوجه وأظهر قلنا المقصود من الاستعارة كما
حررنا التوصل بالوجه إلى المراد متى حتى انقطع التوصل كما تقدم وأما التشبيه فإن كان الفرض مجرد
الخلق لم يضر الخفاء وإن كان الفرض الخلق بوجه خاص فلا يمن السان أن حتى في كافي الحديث
الشريفة أخذت منه هذه الاستعارة المثل بها فلذلك أشير إلى الوجه في التشبيه في قوله صلى الله
عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فكيف التشبيه الغارز أعني عدم ذكر الوجه مع خفاء
أمره عارض بخلاف المجاز وقوله صلى الله عليه وسلم مائة لا تجد فيها راحلة بمجمل أن يكون جملة
رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة تريد الناس بل حق مثل ذلك أن تأتي بالتشبيه كما قال صلى الله عليه وسلم
الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وكذلك تشبيهه صلى الله عليه وسلم المؤمنين بالذئبة والحمامة فإن قلت
رأيت نخلة وأنتامة كنت كما قال سيوطي ملحقاً أنار الكلام الناس نفسه الامام فخر الدين والنجاشي ورواه

في المسجد والامام بخطاب ابلا مائة لا تجد فيها راحلة فإن هذه صورة التجوز مع الخفاء إذا المفهوم أن الناس المئين في المسجد كالأبل والمتبادر أنهم كالأبل
في البهيمة وقلة الفهم وكبر الأعضاء وطولها مثلها هذه هو المتبادر وقد ينتقل إلى أنهم في غاية الصبر لأن الأبل
مشهورة بالصبر على ما تستعمل وأما عز الكمال مع كثر أفراد الجنس فلا تفهم وانما قلنا هذا لأن المثال مع الأعيان
تحقق فيه التجوز مع الخفاء ولا يتحقق إلا بالقرينة ولو ذكر القرينة في المثال مع الأعيان فالتثنية في المثال مع الأعيان لا
من قوله) أي وهذا المثال مأخوذ من قرعة عليه الصلاة والسلام لأن قصد المصنف التثنية بالخطبة (قوله يرتحل الرجل) أي يبعده

وهذا يظهر أنهم ما يجيبان في كل ما يجيب فيه التشبيه

لا ربحا له عليه كذا حال بعضهم وفي الأول أي بعده موضع رحله وجل الانتقال عليه (قوله المنتخب من الناس) أي المختار منهم بحسن خلقه وزهده وقوة في عزة وجوده ما في قوة وجوده مع كثرة أفراد جنسه وهذا وجه التشبيه (قوله المنتخب) أي المختار لجل الانتقال لقوته ما في مرادفة الراحلة وأشار بقوله التي لا توجد في كثير من الأبل إلى أن المراد من العدد الكثيرة (قوله وهذا) أي ما ذكره وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة لثلاث أصناف (٣٣٧) ونعمية تظهر أن التشبيه أعم أي

من الاستعارة أي عموما
المنتخب من الناس في عزة وجوده كالمنتخب في كثرة من الأبل (وهذا يظهر أن التشبيه أعم محلا) إذ كل ما يأتي فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس بل هو أن يكون وجه التشبيه غير جلي فصير الاستعارة الغائرا كافي المثلين المذكورين فإن قيل قد سبق أن حسن الاستعارة رباعية جهات حسن التشبيه ومن جعلها أن يكون وجه التشبيه بعيدا غير متبدل فاشترط جلالة في الاستعارة

استثنائية أي مائة منها لا توجد فيها راحلة إذ كل قبل لمعنى ذلك قبل مائة منها لا توجد فيها راحلة ويحتمل أن يكون مائة تحت الأبل وما بعده وصف المائة كابل معدود فيها القدر الكثير الموصوف بانك لا توجد فيها راحلة وعلى كل فقد ظهر أن فيه الإيعاظ لوجه التشبيه المقصود لظهوره وهو أن الناس في عزة وجوده الكامل كالأبل في عزة الكمال مع الكثرة في كل منهما إلا أن مصدر ذلك المثل في الناس هو المذهب من الضائع إلا أنه قد فاعل في الأبل التخصيص المحصل للانتقال الحسية وذلك أن الراحلة في القوة والبعير المقل قد رسل وجل الانتقال لقوته سواء كان جلا أو ثاقا فاعل أن المرضي شرعا وطبعه المختار أخلاقا وهذا هو في عزة وجوده مع كثرة جنسه كالمنتخب المعد للرحل التي لا تتركز مع كثرة الأبل وانما خص التحقيق والتشبيه بالتشبيه بما لا يكون الخفاء الغائرا أشار إلى أن المكشوف السبب في منزلتهما في الغائز عند خفاء لوجه وان كانت مثلها ما في مجرد الحسن وذلك أن المذكور فيها لفظا تشبيهيا لعنه وفرقة ذكر التوازي التي بها كمال الوجه أو قوامه بين التشبيه والوجه وتزويل الغائز كما أشرنا إليه في المثال المذكور من الحديث الشريف من أن ذكر ما يوصي إلى الوجه وإن كان شغافا بل الغائز وذلك ظاهر وإن كان يمكن أن يدعى أن الفرق بينهما في كونهما كذا كونهما كذا في الراحلة كان ثم إعادة تأمله (وهذا) المذكور وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة لثلاث أصناف الغائرا ونعمية (تظهر أن التشبيه أعم) من الاستعارة (محلا) بمعنى أن كل محل صحت فيه الاستعارة صحت فيه التشبيه ولا يصح العكس كما وهو أن كل ما صحت فيه الاستعارة صحت فيه التشبيه وذلك أن الغائز التي يكون فيه الوجه خفيا لا تصح فيه الاستعارة لثلاث أصناف الغائز كافي المثلين بل الواجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالأبل كافي الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في الضر بل ويوجب ذكر الوجه عند قصد خصوصه لئلا يبين المراد والانهم الإحاطة في النجاشي وكان تكافؤا في الغيب بل هو قبل ذلك أن يؤتى بالتشبيه كما قال صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تشبه فيها راحلة (وهذا) أي يكون التشبيه قد يكون جلي وغيره والاستعارة لا تكون إلا بالجلي (تظهر أن التشبيه أعم محلا من الاستعارة والتشبيه) حتى وجد محل الاستعارة وجد محل التشبيه من غير

العلم والنور والآن وبغدد التشبيه حيث انقطاعا وحيث فلا منافاة بين ما هنا وما يأتي (قوله إذ كل ما يأتي) أي إذ كل محل يتأتى فيه الاستعارة أي الحسنات تأتي في التشبيه وذلك حيث لا خفاء في وجه التشبيه ولم يقر بالشبه بين الطرفين بحيث يبين أن كل منهما متصان (قوله كافي المثلين المذكورين) أي في المتن وهما رأيت أسدا يربدها أنبسا لا يخرج روثا إبلان المنتخبتين فيما الاستعارة الحسنات ويجب أن يؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الناس بالأبل كافي الحديث الشريف ويؤتى بالتشبيه في صورة الحاق الرجل بالسبع في الضر وبغدد بأن التشبيه بصورته أجمال لما يتعلق القرص ببعض التراكيب والمجاز ليس كذلك وإن كان كالمصنوعين في الانتفاع عند الخفاء لتأنيذ كراهية في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه وإذا صح التشبيه فيما ذكر من المثلين دون الاستعارة

ومما يصلح به إذا قوی الشبه بين الطرفين بحيث صار الفرع كأنه الاصل لم يحسن التشبيه

كان أعجمي محملاً (قوله بنافي ذاك) أي لأن من لوازم كون وجه الشبه بعد اغتربته أن يكون غريباً في مكانه اشتراطاً في حسنها كون وجه الشبه محملاً كونه غريباً وهذه تناقض (قوله فغريب أن يكون) أي وجه الشبه متبجحاً من الجلاء أي أن لا يصير الغاراً وأن يكون متبجحاً (٢٣٨)

يكون متوسطا بين
المتنزل والحقى (قوله
وتصل به) أى وينسب أن
يذكر متصلا بما ذكرنا
وعقبه أنه اذا فوجئنا
وذلك للناسبة بينهما
حيث التقابل لأن كلا
منهما يجب عكس
ما يوجب الآخر وذلك
لأن ما ذكرنا باقمان خفاء
الوجه يوجب حسن
التشبيه وما ذكرنا
يجب حسن الاستعارة
دون التشبيه كذا فى
اليعقوبى وذكر بعضهم
أن قوله متصل به معناه
وياسب ذلك من حيث
قياسه عليه قياس عكس
(قوله أى بما ذكرناه
الح) فيه أنه لم يصرح
بقيام ذلك لكنه بينهم
من قوله وذلك لأن
الاستعارة لا تحتاج إلى أن
كان وجه التشبيها وإذا
لم تحسن تعين التشبيه
فالمسألة ما ذكرنا ضمنا
لا صريحا (قوله انا نحن
التشبيه) أى وجه
الشبه (قوله وتعين
التشبيه) أى عند اللغاة
لأنهم يحتملون غير

بنافي ذلك فقلنا الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصح
الغزاور من القرابة بحيث لا يصح مبتذلا (و يتصل به) أي عما ذكرنا من أنه إذا خفي التشبيه لم
تحسن الاستعارة وتعين التشبيه (أنه إذا قوى التشبيه بين الطرفين حتى اتحد
الجهة وقد تقدم التفرق بين جنس التشبيه والمجاز في ذلك فإن التشبيه بتصوره أجمال و بما يتعلق
الفرص به في بعض التراكيب والمجاز ليس كذلك ولو كان مستويين في الامتناع عند الخفاء لما ذهب ذكر
الوجه في التشبيه وذلك عند قصد خصوص الوجه في ذلك التشبيه فإذا صرح هذا التشبيه فيما ذكر
الاستعارة كان أعم مجلا وورد على الأعمه المذكرة أن أنزل الاستعارة والتشبيه الحسنان كان
بينهما عموم وجه لتصادقهما حيث لا خفاء ولا اتحاد وانفراد الاستعارة حيث الاتحاد كافي مسئلة
العلم والتوالي أتمية وانفراد التشبيه حيث الخفاء كافي مسئلة الأهل والناس وان أرادوا عموم قبح الاتحاد
مخالفة التشبيه مع التبع في العلم والتورود وجه الاستعارة مع القبح في الخفاء وعلى هذا يكون الإيهام
السابق وما يتصل به إيهامه ذكر المندوب لا إيهامه واجب غير أن المندوب في البلاغة كالأجواب عليه
يكون بينهما عموم وجه ثم ان مقتضى ما ذكرناه إذا أراد الحسن اجتنب كون وجه التشبيه مبتذلا
واجتنب كونه خفيا أما اجتنب الابتذال فلا شرطه في حسن الاستعارة حسن التشبيه وحسن
التشبيه باجتناب وجه الابتذال وأما اجتنب الخفاء فلقرا من الالغاز والتجمة وذلك الابتذال إذا ما
يحصل بالقرابة المقضية لضعفها وترك الخفاء رجوع عن القراءة إلى الابتذال فجاء مقتضى الشرطين
سواء قلنا أهمشترط أحسن أو شرطاً صاعداً وتناف وتدافع ويجب أن القرابة تقبل الشدة والضعف
فيجب أن يكون الوجه من القرابة بحيث لا يصل إلى المرتبة المقضية لضعفها ويكون من حيث لا يصل
إلى مرتبة الابتذال فالطالع على الوجوب والحسن هو الغريب المتوسط بين البتذال والخفي وهما طرفا
غاية القبح والألمع وقد تقدم غشيل كل واحد من هذه الأقسام فافهم ثم أشار إلى ما ناب عنه ذكر
وهو أنه خفي التشبيه منع أو فحش الاستعارة وحسن التشبيه بقوله (ويتصل به) أي بما ذكره وبغني
الاتصال بما ينبغي أن يذهب كرمصلا عما ذكره لئلا يمتدح بالانفعال لإيجاب كل منهما مأكس ما بالوجه
الآخر لأن ما ذكره بوجه حسن التشبيه دون الاستعارة وهذا واجب حسن الاستعارة دون التشبيه
وهذا المتصل بما ذكره (أنه) أي الشأن هو ما أشار إليه بقوله (إذا قوى التشبيه) أي ما وقع
بالتشابه بين الطرفين) لكثرة استعمال فكرته لا ملاحظة ما وقع به التشابه (حتى اتحد) أي صار
عكس كذا قال وفيه نظر فإن الذي ظهر مما سبق أن محل حسن التشبيه أعم من محل الاستعارة لأن محل
التشبيه على الإطلاق أعم ومن أسباب حسن الاستعارة أن لا تكون مطلقة بل تكون مرشحة
والأفقره من (ويتصل به) أي (تور) ش أي متصل بهذا البحث أنه إذا قوى التشبيه أي وجه التشبيه بين
الطرفين حتى اتحد أي بدى صارا كأنهما شيء واحد فهو أصوب الالفاظ وان كانت عبارة الإيضاح حتى
صار الفرع كأنه الأصل وليست بجديدة لأنه يفرض شيء وهو التشبيه فيقع في التعبير به لأنه لا يحسن

الحسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون منافيًا لما تقدم من أن كل ما أتى فيه الاستعارة تأتي فيه التشبيه (قوله أنه) أي المثل والشأن (قوله إذا قوى التشبيه) أي وجه التشبيه وقوله تكون بكثرة الاحتغال التشبيه ذلك الوجه (قوله حقًا) أي صلا كالتقيد في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر وليس المراد أنهما يتحدان حقيقة والكلام محمول على المبالغة

وتعنت الاستعارة وذلك كالنور اذا شبهه العلم به والظلة اذا شبهت الشبه به فاعلم ان ذلك قول الرجل اذا فهم المسئلة حصل في قلبه نور ولا يقول كان نوراً حصل في قلبي ويقول ان واقعته في شبهة او وقعتني في ظلة ولا يقول كان ذلك واقعتي في ظلة

(قوله كالعلم والنور والشبه والظلة) أي فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهداء والشبه بالظلة في التصريح صابر كل المشبهين بنادر منه المعنى الموجود في التشبيه ما انفصلا كالتصدين في ذلك المعنى (٢٣٩) فيجمل الاتحادهما في الحقيقة

كالعلم والنور والشبه والظلة لم يحسن التشبيه وتعنت الاستعارة) للتأصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول علم كالنور واذا وقعت في شبهة تقول قد وقعت في ظلة ولا تقول في شبهة كالظلة

كالتصدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر (كالعلم والنور) كرا التشبيه والظلة) فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهداء والشبه بالظلة في التصريح صابر كل المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في التشبيه بما انفصلا كالتصدين في ذلك المعنى بحيث يرى أن أحدهما ليس به أقوى من الآخر اذا روي الاتحادهما في ذلك المعنى فيجمل الاتحادهما في الحقيقة فيصير كتشبيه الشيء بنفسه (لم يحسن التشبيه) أي اذا قوى التشبيهين الطرفين على الوجه المذكور لم يحسن التشبيه بينهما لاشعاره بأن أحدهما أصل والآخر فرع (وحيث لم يحسن التشبيه) تعنت الاستعارة) ينقل لفظ التشبيه إلى التشبه وذلك عند ارادة الاتيان بالمحسن لان التشبيه يمتنع وتجب الاستعارة وقد تقدم مقتضى هذا الكلام وادعى الكلام السابق وهو أن التشبيه أعم محلاً والذي تقدم هو أنه ان اراد التشبيه والاستعارة المحسنين فيهما عموم من وجه وان اراد مطلقهما فهما متصدان وانما حانت الاستعارة عند سقوط التشبه لئلا يصير الحاق أحدهما بالآخر كتشبيه الشيء بنفسه المنوع وما يقرب من المنوع لأقل من أن يكون فيهما فعل هذا تقول اذا فهمت مسئلة حصل في قلبي نور مستعرا لفظ المحاصل في قلبي لفظ النور ولا تقول حصل في قلبي علم كالنور مشبه العلم بالنور واذا هو كتشبيه الشيء نفسه لقوة المشابهة بطور الاهداء كما في النور واذا وقعت في قلبك شبهة تقول

التشبيه وتعنت الاستعارة وذلك كتشبيه العلم بالنور والشبه بالظلة فيصن أن تقول في قلبي نور وليس فيه ظلة ولا يحسن أن تأتي بالتشبيه فتقول كان نوراً في قلبي وكان ذلك واقعتي في ظلة قبل ان هذين المثالين غير مطابقين لمقصود لان لفظ النور والظلة فهما استعارة والمعنى كأن مثل التور مستغرق في قلبي وقد يجاب عنه بالمتع فان قولك كان نوراً في قلبي تشبيه قطعاً ذكر الطرفين وانما جاء الالتباس فيه من جهة أنه تشبيه مغاوب فان أصله أن المستغرق في قلبي نور فقل قبل كان نوراً في قلبي لأن الذي يلي كان هو المشبه فهذا اعتراض والقول بأنه استعارة لا يصح نعم كان ينبغي أن يجعل تشبيهه لالظ فيه لانا لا نوافق على أن التشبيه المغاوب دون الاستعارة في المبالغة وأما دعوى الاستعارة في كلنا واقعتي في ظلة فمفسد أيضاً بل هو تشبيه المعنى أنت مثل موقع في ظلة والظلة حقيقة بلا شك فتقبل المصنف بالاعتذار عليه قوله (لا يحسن التشبيه) قريب وقوله (تعنت الاستعارة) قد ردد عليه أنه تقدم بما اذا وصل الامر إلى ذلك بأن يلفظ التشابه لا التشبيه وهو مخالف لقوله هنا تعنت الاستعارة وقد يجاب بأن قوله تعنت الاستعارة انما قصده في التشبيه لا انحصار التعبير في الاستعارة ولذلك قد تحصل المبالغة التي في الاستعارة وأكرمها بقلب التشبيه كقولك الأسد كزبد نملين

المصنف سابقاً به فظهر أن التشبيه أعم محلاً قائل كذا أو رخصنا العدوى (قوله حصل في قلبي نور) أي مستعرا لفظ المحاصل في قلبي لفظ النور (قوله ولا تقول علم كالنور) أي ولا تقول حصل في قلبي علم كالنور مشبه العلم بالنور بجماع الاهداء في كل ان هو كتشبيه الشيء نفسه لقوة الوجه في العلم وهو الاهداء كما في النور (قوله واذا وقعت في شبهة) أي واذا وقع في قلبك شبهة (قوله وقعت في ظلة) أي وقع في قلبي ظلة مستعرا لفظ الظلة للتشبه (قوله ولا تقول في شبهة كالظلة) أي شبهة لظلة لقوة وجه التشبيه في الشبه وهو عدم الاهداء والتصير كالظلة فيصير ذلك التشبيه كتشبيه الشيء بنفسه

وكذا الكتي عنها حبر رعاة جهات حسن التشبيه وأما التخصيلة فحسبها بحسب حسن المكي عنها لما بينا أنها لا تكون إلا تابعة لها
(فدله رعاة جهات حسن التشبيه) لم يقل وأن لا تتم راحة التشبيه لفظا لعدم تأنيه لأن من لوازم الاستعارة بالكتابة ذكر كراهي من
خواص التشبيه وذلك يدل على التشبيه فلا ضرر في خفاء وجه التشبيه هناك وأما القرينة الموجودة في الاستعارة مطلقا فهي وإن
ظهر بها قصد التشبيه لكن خفاء وجه التشبيه يسره وزنها لا يقال بلزم أن يكون في ترشح الحقيقة استعمال راحة التشبيه لأنها من
لوازم التشبيه فلا يكون أبلغ (٢٣٠) لا تقول الفرق أن المذكور في المكية لفظ التشبيه فذكر خاصية التشبيه يدل

(و) الاستعارة (المكي عنها كالتحقيقية) في أن حبر رعاة جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه
مضمرة (و) الاستعارة (التحقيقية) حبرها بحسب حسن المكي عنها لأنها لا تكون إلا تابعة للمكي
عنها وليس لها في نفسها تشبيه

وعت في قلبه كلمة مستعارة لفظ الظلة التشبيه ولا تقول وقعت في قلبه شبهة كالظلة مشبهة بالظلة
أقوة الوجه في التشبيه وهو عدم الازدواج والتعريف كافي الظلة ولما كان الكلام السابق ظاهرا في حسن
الاستعارة الحقيقية والتخصيلة أشار إلى ما به حسن المكي عنها والتخصيلة فقال (و) الاستعارة
(المكي عنها) كقولها

لدي أسدنا كي السلاح مقذف • له لبيد أظفاره لم تقم
حسبها (كم) حسن (التحقيقية) والتخصيلة في أن ذلك إنما يحصل رعاة جهات حسن التشبيه بل هي
أمر وأظهر في ثبوت حسن الرعاة عائد كرا لا سباعي مذهب المصنف أذ ليس ثم لفظ منقول حسان
الشبه إلى التشبيه وإنما هناك تشبيه مضمرة أما بتقدير لفظ أو بدونه مع المبالغة فيه فكونها كالتحقيقية
في هذه الرعاة واضح على كل مذهب وأما كونها كهي في أن لا تتم فيها راحة التشبيه لفظا ظاهرا عبارة
المصنف اعتبارا وفيه بعد لأن إشمامه يذكر التشبيه مع التشبيه به من غير أن يكون ذلك على وجه باني
عن التشبيه أزيد كالأللا لا يكاد يتصور لأن الذي يذكر لفظ التشبيه قطع وأما تشبيهه بالاشارة إلى الوجه
فلا يتخلو عنه إلا الوازم لتعريف بالوجه اللهم إلا أن يقال الحسن فيها بعدم الإشمام الذي يحصل بذكر
الوجه على وجه لا يبي عن التشبيه كان يقال إذا أثبت الشبهة أظفارا عند اغتيال النفوس بالظهر
والظلمة بطلت الحيل فإن صح أن نحو هذا التركيب من الاستعارة المكية لا من التشبيه وهو المتبادر
أذ لا يبي الوجه عن التشبيه أمكن أن يدعى أن الحسن بعدم نحو هذا الإشمام تأمله هذا حسن الاستعارة
المكي عنها (و) أما الاستعارة (التحقيقية) فربحسبها) يكون (بحسب) أي في حساب (حسن المكي
عنها) يعني أنه بعد تعدد حسن المكي عنها تأمله وإذا حصل عذب حسنها بعد تعدد حسن المكي عنها كان
حسبها ما حالها إلا ما يقال فيها معه ودعى كذا أو بعد كذا إنما كان ذلك إذا كان ذلك كذا ذلك الشيء
عند تعدد معنى عنه الكذا ومن لازم هذا المعنى عرف التبعية وهي المرادة هنا بهذه العبارة فالحسب
على هذا بمعنى الحساب والعد ويحتمل أن يكون إشمام من الاحساب وهو الكفاية فيكون المعنى أنه
يستغنى عن ذكر حسن التخصيلة بكفاية حسن المكي عنها ولا شأن أن كفاية الثانية عن الأولى تغيب
التبعة فالمعنى أن التخصيلة تابعة في الحسن والقيح إلى كتي عنها أما على مذهب المصنف فواضح أنه
شروط حسن الحقيقية والتشبيه قال (والمكي عنها) أي حسن الاستعارة المكي عنها بحسب حسن
التحقيقية والتشبيه وحسن الاستعارة التخصيلة بحسب حسن المكي عنها أما عند المصنف فلا

على التشبيه والمذكور في
التحقيقية لفظ التشبيه
فذكر كراهي من خواصه
بعد التشبيه فضلا عن
كونه يدل عليه ويماثلت
من أن حسن المكية
انما هو رعاة جهات حسن
التشبيه فقط بخلاف
التحقيقية والتخصيلة فإن
حسبها رعاة جهات حسن
التشبيه وعدم راحة
التشبيه لفظا كما ظهر
لك حكمه تكلم المصنف
على إحسن الاستعارة
التحقيقية والتخصيلة
ثم تشبيه المكية الحقيقية
تأنيلا ولم يذكر المكية
معها ولا تلو كان ثابتا
للتحقيقية من استطراد
الامر من المذكورين في
حسبها إنما المكية يمكن
لما نصح المصنف وجهه
وكان الأولى أن يذكرها أولا
مع الحقيقية والتشبيه
(قوله لأنها تشبيه مضمرة)
هذا على مذهب المصنف
كما لا على مذهب القوم
من أنها لفظ التشبيه
المضمرة في النفس المرموزة

الشيء كروا زعم (قوله حسبها بحسب حسن المكي عنها) أي حسبها في حساب حسن المكي عنها يعني أنه
يعتد بعدد حسن المكي عنها تأمله وإذا حصل عذب حسنها بعد تعدد حسن المكي عنها كان حسبها تأملها الحسن إلا ما يقال فيه أنه
معدود في عذ الشيء الغلاني أو بعد الشيء الغلاني إنما كان ذلك الأمر عند قصد معنى عنه الشيء الغلاني ومن لازم هذا
المعنى عرف التبعية وهي المرادة هنا بهذه العبارة فالحسب على هذا معنى الاحساب والعد ويحتمل أن يكون إشمام من الاحساب وهو
الكفاية فيكون المعنى والتخصيلة يستغنى عن ذكر حسنها بكفاية حسن المكي عنها ولا شأن أن كفاية الثانية عن الأولى تغيب التبعة

فصل في وأعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كما مضى وصفت به أيضا لنقلها عن أعراسها الأصلية إلى غيره

فالله في التخصيلة تابعة في الحسن والقيح للكنى عنها اه يعقوب (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف لأنها مستعملة في الموضوع وأما عند صاحب المفتاح القائل بعدم وجوب تبعيتها للكنى عنها فيقول أن كانت تابعة لها كما في أفعالها للنسبة ثبتت بقرائن حجت يعمدها وقبحت بقبحها وإن كانت غير تابعة لها فقبلها نفس وهو محتمل لأن يكون المعنى فلا تحسن قلبها في كلامه الثاني ويحتمل أنه أشار بذلك لقلة على الأصل ليقيد أنه لا يمتنع أن تحسن إذا تاسب المقام (٢٣١) إتمام الصورة الوهمية لتذكر

الأصل كأن يكون في احضار صورته التاكيد لمسايقته من التشبيه مثلا وقائل أن يقول إذا كانت التخصيلة عنده استعارة مصرحة مقصودة في نفسها منه على تشبيه الصورة الوهمية بالحقيقة فينسى أن يكون حسنها برباطة جهات حسن التشبيه وكبرها في بعض الصور تابعة ليكني عنها لا ينفي أن يكون حسنها تاما لها حسنها تام يقتضي أن يكون حسن للكنى عنها ما جبا لنفسها فتامل

فصل وقد يطلق المجاز الخ

(قوله في بيان معنى آخر) أي وهو الكلمة التي تغير أعراسها الأصلية (قوله على سبيل الاشتراك) أي القليل بأن يقال أن لفظ مجاز وضع موضعين أحدهما للكلمة المستعملة في غير ما وصفت له علاقة وقرينة والثاني للكلمة

بل هي حقيقة حسنها تابع لحسن متبوعها
فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه (وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم أعراسها) أي حكمها الذي هو الأعراب على أن الأضافة لليسان أي تغيير أعراسها من نوع إلى نوع آخر

أعي التخصيلة حقيقة سبقت للدلالة على المكنى عنها فإن حسن مبدؤها لحسن من حيث دلالاتها عليه التي سبقت لأجلها أذ لا يثبت لنا عن حسن من حيث أصل وضعها وأما على مذهب السكاك فلفظها منقول للصورة الوهمية التشبيهية بمعنى ومن المعلوم أن الصورة بمنزلة المعنى الأصلي ولا يثبت لنا عن من تلك الحقيقة وانما غرضنا الدلالة بتلك الصورة الوهمية نظرا للأصل على المكنى عنها فيكون حسنها بحسن مبدؤها المقصود بالذات وهو المكنى عنها فهي في حسنها تابعة لحسن ما دلت عليه أيضا فبعد تبعيتها للكنى عنها تقيم شخصها وتحسن بحسنها لأن الغرض من هذا التشبيه جعلها وأما الصورة الوهمية والأصل فلا تدفع فيه والاستعارة زائعا تحصل بدقة التشبيه وحسنها فلها ذلك السكاك وقلنا تحسن غير تابعة لها أي لا تحسن غير تابعة للكنى عنها بمعنى قلنا في كلامه الثاني ويحتمل أن يشير بذلك لقلته على الأصل ليقيد أنه لا يمتنع أن تحسن إذا تاسب المقام إتمام الصورة الوهمية لتذكر الأصل كأن يكون في احضار صورته التاكيد لمسايقته من التشبيه مثلا وفيه تكلف تأمله

فصل ذكر فيه معنى يطلق عليه لفظ المجاز ولا يشبهه الحد السابق إماما للتشابه بينه وبين معناه السابق فيكون لفظ المجاز فمجازا كرهنا مجازا وإماما بالاشتراك اللفظي وسينوجه التشابه وإلى ذلك المعنى الذي يطلق عليه المجاز أشار بقوله (قد يطلق المجاز) أي قد يطلق اللفظ الذي هو المجاز (على كلمة تغير حكم أعراسها) أي تغيير حكمها الذي هو أعراسها الأصلية بأن تأتي ذلك الأصل وحصل محله

لا تكون الاتبعالها وأما عند السكاك فلا يمتنع أن لا يتابعها لم يحسن حسنها تابعة بالاستعارة
ص فصل قد يطلق المجاز الخ ش هذا النوع الآخر من أنواع المجاز وقوله قد يطلق إشارة إلى أن تسمية هذا النوع مجازا ليس على التصديق لأن المجاز لفظ مستعمل في غير موضوعه وليس في النفس لفظ استعمل في غير موضوعه والزائدة أيضا لم يستعمل إلا زائدة في غير موضوعه وفي الثاني نظرا لأن استعماله لنا كاستعماله في غير موضوعه لا يشال شرط المجاز للعلاقة بين الموضوع وما استعمل فيه والعلاقة لا تقول العلاقة بين ما كيدا معني وتأسيسه حيلة وقد بالغ الجرجاني عبد القاهر في الرد على من سمي هذا مجازا وقال السكاك رأيت أن يقال هو مشبه للمجاز ولمن بلا شرا كهماني المتعدي عن الأصل قوله (على كلمة) دخل فيه الاسم والفعل والحرف (تغير حكم أعراسها) أي نقل

التي تغير حكم أعراسها الأصلية فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة التي تغير أعراسها لكلمة المستعملة في غير معناها الأصلي وذلك بأن شئت الكلمة المنقولة عن أعراسها الأصلية بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلي جميع الاتفاد على الأصل في كل واستعراس المشبه وهو لفظ مجاز تشبهه وعلى هذا الاحتمال فالإطلاق لفظ مجاز على الكلمة التي تغير أعراسها الأصلية مجازا الاستعارة (قوله وقد يطلق المجاز) أي قد يطلق هذا اللفظ بمعنى على سبيل الاشتراك أو التشابه كما علمت وأشار بقوله ذلك لإطلاق لأن الإطلاق الشائع هو ما مر (قوله على أن الأضافة لليسان) هي تسمية من لجواز أن تكون الأضافة حقيقة فيروادجكم الأعراب ما يترتب عليه من ظاهلية ومفعولية ويجوز ذلك (قوله أي تغير أعراسها من نوع) أي من أنواع الأعراب

الحذف لفظ أوز يادلفظ أما الحذف فكقوله تعالى وإسأل القربة أى أهل القربة فاعراب القربة فى الأصل هو الجر حذف المضاف وأعطى المضاف اليه اعرابه ونحو قوله تعالى وجاهر بك أى أمر ربك وكذلك أقولهم بنو فلان بطوهم الطريق أى أهل الطريق

التي نوع آخر من أنواعه وذلك بأن زال التوابع الأصلية التى تسحقه الكلمة قبل محله نوع آخر (قوله بحذف لفظ الخ) الباسية متعلقة بتغير أى أن ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ لو كان مع تلك الكلمة لاستحققت نوعاً من الأعراب فلما حذف حدث نوع آخر وأو بسبب زيادة لفظ كانت الكلمة استحققت قبله نوعاً من الأعراب فحدثت زيادة نوع آخر من الأعراب وتخرج بقوله بحذف لفظ الخ تغير أعراب غيرى جافى لقوم غير زيد فان غيراً كان مرفوعاً مفعلة فقضى التثنية على الاستثناء بالحذف ولا زيادة بل بتثنية غيرين الوصفية إلى كونها أداة استثناء وتخرج أيضاً ما ذالم بتفسير حكم الأعراب بالزيادة كقوله تعالى فبما رحمة من الله وما ذالم بتفسير بالنقص كقوله تعالى أو كصيب من السماء أى كذى صيب فلا تسمى الكلمة مجازاً وقد دخل في تعريضه المذكور ما ليس بمجاز نحو ما نماز يد قاتم فله تغير (٣٣٣) حكم أعراب يزيد بن يادقما الكافة وان زيد قاتم فله تغير أعراب يزيد بن

النسب إلى الرفع بحذف إحدى نونيه ودخل فيه أيضاً نحو ليس زيد بمنطق وماز يد قاتم مع أن هذه ليست بمجاز كما صرح به في المفتاح فهو تعريف بالأعم بناء على جواز (قوله فالأول) أى وهو التفسير الذى يكون بنقص تسمى الكلمة بسببه مجازاً (قوله والثاني) أى وهو التفسير الذى يكون بزيادة تسمى الكلمة بسببه مجازاً (قوله لاستحالة) علة لذلك أى وأنما يحصل على ظاهره القطع باستحالة الجيء على الله تعالى وذلك لأن الجيء عبارة عن الانتقال من حيز إلى آخر بل رحل وهو مخصوص بالجسم الحى الذى له رجل ومطلق الجوهريه مستحيلة على الله تعالى فضلاً عن الجسمية خصوصاً فإذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجوب حمله على وجه يصح فقد رتب المضاف وهو الأمر ليصح هذا الكلام الصادق والقربة على ذلك المقدار الانتفاع العقلى فان قلت كما يستحيل الجيء على الر بدستحيل أيضاً جيء أمره لأن المراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى وقد علمت أن الجيء مخصوص بالجسم الحى قلت الأمر وان كان الجيء محالاً عليه أيضاً لأنه يصح اسناد الجيء إليه مجازاً لكونه كتاباً عن بلوغه الفاعلين فغال على وجه الكثرة بل أمر السultan التناهى للفتاوان كان الجائى فى الحقيقة حمله وهذا الأسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفة بخلاف اسناد الجيء إليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازاً الاستحالة بلوغه بناقوسه أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصير الكلام ولو بالتعويض فى المقدار أيضاً كذا قال بعضهم وأورد عليه أن انتفاع وجهه من التعويض وهو كون الاسناد إليه تعالى كتاباً عن البلوغ لا يقتضى انتفاع بتعويض آخر فلا يتعين الإضمار إذ عني أن يقال أسند الجيء إليه تعالى لكونه أمراً بالأمري وبإبلاغه فهو كالاسناد إلى السبب الأمر فيكون من المجاز

للفتح
آخر بل رحل وهو مخصوص بالجسم الحى الذى له رجل ومطلق الجوهريه مستحيلة على الله تعالى فضلاً عن الجسمية خصوصاً فإذا لم يحمل هذا الكلام على ظاهره لاستحالة وجوب حمله على وجه يصح فقد رتب المضاف وهو الأمر ليصح هذا الكلام الصادق والقربة على ذلك المقدار الانتفاع العقلى فان قلت كما يستحيل الجيء على الر بدستحيل أيضاً جيء أمره لأن المراد بأمره حكمه المحكى عنه وهو معنى من المعانى وقد علمت أن الجيء مخصوص بالجسم الحى قلت الأمر وان كان الجيء محالاً عليه أيضاً لأنه يصح اسناد الجيء إليه مجازاً لكونه كتاباً عن بلوغه الفاعلين فغال على وجه الكثرة بل أمر السultan التناهى للفتاوان كان الجائى فى الحقيقة حمله وهذا الأسناد كثير حتى قيل انه حقيقة عرفة بخلاف اسناد الجيء إليه تعالى فانه لا يصح حقيقة ولا مجازاً الاستحالة بلوغه بناقوسه أن يكون الكلام بتقدير المضاف ليصير الكلام ولو بالتعويض فى المقدار أيضاً كذا قال بعضهم وأورد عليه أن انتفاع وجهه من التعويض وهو كون الاسناد إليه تعالى كتاباً عن البلوغ لا يقتضى انتفاع بتعويض آخر فلا يتعين الإضمار إذ عني أن يقال أسند الجيء إليه تعالى لكونه أمراً بالأمري وبإبلاغه فهو كالاسناد إلى السبب الأمر فيكون من المجاز

وأما زيادة فتقوله تعالى ليس كمثلته على القول بزيادة الكاف أي ليس مثله شيء فاعراب مثله في الأصل هو النصب في يثبت الكاف فصار جوازا كان الحذف أو أزيد لا يوجب تغيير الأعراب كما في قوله تعالى أو كمبين السماء أصله أو كمثل ذوى صيب فحذف العنقلى وعليه فخرج الكلام عما نحن بصدده يعقوبى (قوله للقطع الخ) أي وإنما جمل على تقدير المضاف للقطع بأن المقصود من الآتي سؤال أهل القرية لا سؤال المانتهسها لأن القرية عبارة عن الأبنية المجتمعة وسؤالها جازا بها ثم العادة أن كان يمكن التكرار ليس مراد في الآتي بل المراد فيها سؤال أهلها للاستئذان منهم فقصوا (٣٣٣) بما صدق أو يكذب لا سؤالها لأن الشاهد لا يكون جادا (قوله لم يكن من حسنا القليل) أي بل من قيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وصفته لعلامة مع قرينة لأنها حثثت مجاز مرسل من الإطلاق اسم المحل على الحال (قوله) لأن المقصود الخ) صلة لخذف أى أو إنما جمل على زيادة الكاف لأن المقصود الخ (قوله لا في) أن يكون شيء مثل مثله أي لا نه لا مثل له تعالى حتى ينفي عن ذلك المثل من كونه مثله (قوله لانه) كغير شيء أي وثق اسمها وانما سمع الأخبار بمنزلة التكرار مع أنها متناقضة للضعف لا مثيل تولعها في الإبهال لا تتعرف وحيث فلاخبار حاصل بكرة عن مثلها فاندفع ما يقال أي يانز على هذا الأعراب التي ذكره الشارح لاخبار المعرفة عن التكرار لأن اسم ليس نكرة وخبرها معرفة بالزيادة للضمير وهو مفعول (قوله وقد تعبر إلى الجوز

القطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية بتوان جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل (وليس مثله) شيء لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لأن في أن يكون شيء مثل مثله فالحكم الأصلي في تلك القرية يعطى الجوز وقد تعبر في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الأصلي في مثله هو النصب لا نه خبر ليس وقد تعبر إلى الجوز بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة المجاز باعتبارها معناها الأصلي كذلك وصفت باعتبار نقلها عن أعرابها الأصلي وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الأعراب

والعبارتي قبلنا فيها (د) الثاني وهو التخيير الذي يكون بزيادة تقسيم الكلمة بسببه مجازا (قوله) تعالى (ليس كمثلته شيء) وهو السمع البصر فتقوله تعالى وجاء بك على إسقاط المضاف (أي جاء أمر بك) وأعمال يجعل على ظاهره للقطع بما سألنا في على الله تعالى أذهو الانتقال من جزأ إلى آخر بالرجل وهو مخصوص بالجسم إلى النية بالرجل ويطبق الجوهرية مستعملة على الله تعالى فضلا عن الجسمانية المخصوصة فإذا لم يعمل على الظاهر لاستقامته وجب جعله على وجه يصح فقدر المضاف وهو الأمر ليضم هذا الكلام الصادق والأمر لو كان الجني عليه محالاً أيضا فهو الحكم المنضم للكتاب وأما الحكمي عن الأمر يصح استناد الجاني إليه مجازا ليكون كتابة عن البلوغ فيقال على وجه الكثرة جاء أمر الملك النبا أي بلغ وأن كان الجاني في الحقيقة حادله وهذا الأسناد كثير حتى قيل أنه حقيقة تعرفه بخلاف أسناد الجاني إليه تعالى لا يصح حقيقة ولا مجازا إلا استعماله البلوغ فوجب أن يكون الكلام بتقدير المضاف لصح ولو بالجوز في المقدر أيضا كذا قيل وورد عليه أن استناع وجمن التجوز هو أن يكون الأسناد المذكور كتابة عن البلوغ لا يقتضى استناع تجوز آخر فلا يتعين الأضمار إذ يمكن أن يقال أمنت الجاني إليه تعالى لكونه تعالى أمرابه وبالإبلاغ فهو كالأسناد إلى الباب الآخر فيكون من الأسناد العقلي وعليه فخرج الكلام عما نحن بصدده وأما قوله تعالى واسئل القرية فهو وعلى إسقاط المضاف أيضا أي واسئل أهل القرية بزيادة الكاف على تقدير المضاف للقطع بأن المراد في الآية سؤال أهل القرية لا سؤال المانتهسها

في باب الإيجاز ورد على المصنف أنه ليس من شرط مجاز الحذف أن يتغير الأعراب فقد جحد المضاف ويقي المضاف إليه على جزء كالأمر وحيدى العتبت ومنه قراءة بعضهم والله بعد الأخرى بالجوز ويكون من مجاز الحذف والزيادة فتقوله تعالى فان أمونا بمثل ما ملتئم به فان الأمام يقرأ الذين اختارنا مثل زائدة وهو أحد القولين والمشهور عنه بل يقوله تعالى ليس كمثلته شيء أي ليس مثله شيء فالكاف زائدة وكان مثله منصوباً بفتح كمرأى أو بصار جازا فتدكر الوالقي تبسره كلاما حسنا في هذه الآية ألقاها أذكره بنعمه لما فهم من القوائد كقولهم الناس في الجمع بين الكف ومثل واحد منهما يتنفي في هذا المعنى وتصل من ذلك على حصة أجوبه فأذكرها بعد تقرير الاشكال وهو أن الجمع بينهما هو مظهر

(٣٠ - شرح التلخيص رابع) بسبب زيادة الكاف أي لأن الكاف إما حرف جر أو اسم بمعنى مثل معناه إما بهد وكلاهما يقتضى الجوز (قوله كذلك لوصفت به الخ) هذا مرصع في أن المسمى بالمجاز هو كثر بل ولا نظر في تولغا مثل وليس المسمى بالمجاز هو الأعراب المتبوع وهو ما قاله المصنف (قوله هو نفس الأعراب) أي المستعمل في غير محلها الأصلي فالنصب في القرية بوصف عنده بأنه مجاز لا نه تجوز فيه ينقله لغير محل لأن القرية بسبب التقدير محل الجوز وقد وقع فيها النصب وقوله وظاهر عبارة المصنف أي لانه قال في قوله تعالى وجاء بك الحكم الأصلي في الكلام بل هو الجوز وأما الرفع فجازا وصرح أيضا بأن النصب في القرية في قوله تعالى

وماذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء أخذ بالظاهر وبحمل أن لا تكون زائدة بل يكون نفيًا للثل بطل بقية الكتابة

وان كان يمكن الجمل عليها عند قيام القرينة على إرادته كما إذا قال الإنسان لصاحبه اعتبر هذه القرينة الخالية نواسألها عن أهلها أن ذهبوا وكيف كانوا فإتهم اضمحلوا فإن اقصودنا بسؤالها عما عليها للاعتبار كخاطبة الاطال والتصبر والتعز بنزى لاهلنا من الجيب في الملاحة على المراد اذ يشرع حالها بالجواب هو هنا أنهم كانوا فافهموا او كما قيل من جانب من العنانية من أولياء الله تعالى أسأل هذا المكان اوهذه القرية لتجيبك عند قصد انظار خرق العادة بانطافها اذ هو أمر يمكن فلا يمنع حمل السؤال حينئذ على حقيقته ومحو حذبن التقدير بن متع في الآية فوجب الحمل على ما يصح ومنه بتقدير الضاف وهو الاقرب وبحمل أن تكون القرية مجازاً عن أهلها من باب اطلاق اسم الحمل على الحال فخرج المثال عما نحن بصدده من أن التجوز بغير حكم الاعراب بالتقدير على هذا يكون معنى قولنا أصل هذا الكلام واسأل أهل القرية معناه أن هذا أصل قبل التجوز باطلاق اسم الحمل على الحال وما قوله تعالى ليس كمثل شيء المثل به للتصريح بأزى بزيادة فالأصل ليس مثله شيء القطع بأن المراد في المثل له تعالى لاني من يكون كمثل هذا المثل له تعالى حتى ينفى عن ذلك المثل من يكون مثله فالحكم الاصلى ان كان اللفظ مثله هو التصب على أنه خبر ليس ولما بدت الكفاية انتقل الى حكم الجزائها ما حرف جر أو اسم بمعنى مثل مضاف لما بعده وكلاهما يقتضى الجزاء ما صح كونه خبراً ليس مع كون اسمها منكرة وكونه مضافاً للضمير لان اضافة مثل وغيره لشيء ما هيما لا تعرف فصح كونه خبراً عن النكرة التي هي لفظي فلا رد أن الاخبار بالمعرفة عن النكرة تمتنع فعلى ما ذكر يكون لفظ بل هو المسمى بالمجاز لتشير حكم أعرابه بنقص المضاف الذي هو أمر ولفظ للقرية فهو المسمى بالمجاز كذلك للتصريح بالنقصان أيضاً لفظ لفظ هو المسمى بالمجاز كذلك لانه يرد بزيادة المذكورة وليس المسمى بالمجاز اعراب هذه الكلمات بل المسمى هو تلك الكلمات اما الثابتها بالمجاز المعرفة فيما تنقسم في نقل كل من اعرابها وأصل في غيرهما وسميها فيه بنقل المجاز من معنى الى آخر أو ما لا يشترط اللفظي بسبب وجود ما به التشابه المذكور كما تقدم وظاهر عبارة القفتاح أن الموصوف بالتجوز المذكور والمسمى بلفظ المجاز هو نفس الاعراب فالنصب في القرية مثلاً يوصف بأنه تجوز فيه بنقله لغير عمله لان القرية بسبب التقدير في محل ورودها وقع فيها النصب ويسمى ذلك الاعراب بنقمة مجاز الما وقع التجوز فيه وما ذكره المصنف من أن المسمى بالمجاز والموصوف بالتجوز هو الكلمة المعربة لا اعرابها هو الاقرب لو جبر أحدهما كون مدلول لفظاً بالمجاز في الموضوعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضى مخالفة في المدلولين اذ يكون لفظاً بالمجاز هنا كيفية ان اللفظ في الخلف لا في المقدر كالذكر في الاعراب فانتقل اعراب المقدر للذكور أو ما لا يزيد فلا يظهر فيها كون الاعراب واقفاً في غير عمله لانه ليس هناك لفظ مقدر كالذكر وله مقتضى أوقع أعراباً آخر في محل مقتضاه وانما هناك زيادة شيء لا يقتضى موجوده ومقتضاه واقع في عمله فتدبر المقضى للنصب هو ليس الا لا ساقط وليس لا يستبره لمقتضى يكون غيره مجازاً مع وجود سبب ذلك الغير (قوله وبحمل أن لا تكون) أي التي

واسئل القرية والجرف كمثل مجاز وانما قال ظاهر عبارة القفتاح لا يمكن تأويل الرفع بالرفع فرفع وهكذا (قوله وما ذكره المصنف) أي من أن الموصوف بكونه مجازاً في هذا النوع هو الكلمة التي تميز اعرابها أقرب مما ذكره السكاكيني أن الموصوف بكونه مجازاً في هذا النوع الاعراب المستعمل في غير عمله وذلك لو جبر أحدهما أن لفظ بالمجاز مدلوله في الموضوعين هو الكلمة بخلاف اطلاقه على الاعراب فانه يقتضى مخالفة مدلوله في الموضوعين هنا وما تضمن لان مدلوله في أحد الموضوعين الكلمة ومدلوله في الموضوع الآخر كيفية الكلمة وهو الاعراب والثاني أن اطلاق المجاز على الاعراب لكونه قد وقع في غير عمله الاصلى انما يظهر في الخلف لا في المقدر كالذكر في الاعراب فانتقل اعراب المقدر للذكور أو ما لا يزيد فلا يظهر فيها كون الاعراب واقفاً في غير عمله لانه ليس هناك لفظ مقدر كالذكر وله مقتضى أوقع أعراباً آخر في محل مقتضاه وانما هناك زيادة شيء لا يقتضى موجوده ومقتضاه واقع في عمله فتدبر المقضى للنصب هو ليس الا لا ساقط وليس لا يستبره لمقتضى يكون غيره مجازاً مع وجود سبب ذلك الغير (قوله وبحمل أن لا تكون) أي التي

ان التشبيه ليس من صفة المناقذين العجيبة الشأن وذوات ذوى صيب وكقولهم فبا رحمتم الله لعنت لهم وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب الكافي في قوله تعالى ليس كمثلهم شي زائدة وقوله بل يكون أى الكلام تقياً (٢٣٥) أى مستوفى المثل (قوله تعالى)

التي هي أبلغ من الله تعالى موجوداً فاذناني مثل مثله

الكاملة لانهم اولدوا له فصار تقدم نفس الكامة ثوابهم أن اطلاق لفظ الجاز على الاعراب كاهو ظاهر كلام السكاكي سببه كاتقدم أن الاعراب واقع في غير أصله وذلك بما يدعى ظهوره في النقصان لان المقدر كالمذكور فالتعريف في قوله تعالى أو أوالا السؤال ألقى به حكمه الجبر بتقدير المضاف فتدبر في النصب في محل الجبر الذي هو الأصل بسبب التقدير الذي هو كالمذكور فصيح أن الاعراب في النقصان الذي يستدعي التقدير واقع في غير محله فيسمى مجازاً أو أوالا زيادة كافي قوله تعالى ليس كمثلهم شي فلا يظهر فيها كون الاعراب وأصناف غير محله وهذا النوع من المجاز يشمله وأما فلا يظهر في الزيادة لانه ليس هناك لفظاً مقدر كالمذكور ولا مقتضى أو وقع امرأ آخر في محل مقتضاه وأما هنا كذا في زيادة مثله مقتضى موجوده ومقتضاه واقع في محله فتدبر المقتضى للنصب وليس الا لاسقاط وليس لا يستبر لها مقتضى يكون غيره مجازاً مع وجود سبب ذلك الغير وكذا لا يظهر ما ذكر في النقص في محسوس القربة بزيادة السؤال الى القربة لوجود الجبر بالأضافة الجبرها هو الأصل وتقدير آخر مخالفاً للجبر بزيادة أهل نصف بلا فائدة ثم هذا المثال أعني ليس كمثلهم شي إنما يكون من هذا النوع من التجوز بناء على الظاهر من أن الكافر من يده للتوقي بالمقابلة للاعتناء وذلك لان المتبادر أن الكلام لما سبق لفي المثل واسقاط الكافي عليه دل ذلك على زيادة الكافر ويحتمل أن لا تكون زائدة فيفيد الكرم في المثل بطريق الكتابة التي هي أبلغ من الحقيقة التي هي مقتضى زيادته او يتبين ذلك بوجهين أحدهما أن الشي اذا كان موجوداً متصفاً في وجهه مثل تبع ذلك أن هذا المثل لذلك المتحقق لمثل هو ذلك الموجود المتحقق لان المثلية أمر نسبي بينهما فاذناني هذا التاسع وهذا اللازم فقل لا مثل مثل ذلك المتحقق لمثل هو ذلك الموجود المتحقق ضرورة أنه لو وجد كان ذلك المتحقق مثلاً فله تبارك وتعالى موجود فلو كان له مثل كان هو أعني الله تعالى مثلاً لذلك المثل المفروض وجوده فاذناني مثل ذلك المثل لمثل في ذلك المثل له تعالى والألم يصح النفي لان وجود ذلك المثل حينئذ يستلزم أن له مثلاً هو الله تعالى المتحقق فلا يصح في مثل المثل الابني المثل اذا لا يصح في اللازم التابع الابني اللازم التبعية فان قيل نفي مثل المثل الذي هو معنى قولنا لا مثل مثله يشعر بوجود ذلك فكيف يكون كناية عن نفسه قلنا القضية السالبة لا تقتضى وجود الموضوع والمحمول اذا كان أمراً غير اعتباطي يقتضي عن الموضوع لعدم وجود ذلك الموضوع كاتبني عنه لعدم اضافة بهو هنا لو وجد لاضاف بالمحمول اذا موضوع القضية هنا هو المثل ومحموله لا يوجد للمثل لذلك المثل ولو وجد كان له مثل هو الله تعالى فني هذا المحمول لاني الموضوع والافلو وجد الموضوع استلزم المحمول فلا يصح نفيه اذا لا يصح في اللازم مع وجود اللازم وطريق اللازم أن ثم موجوداً متحققاً فلو وجد له مثل كان هذا المتحقق مثلاً ذلك

الثالث زيادة مثل وأشدوا عليه * مثلى لا يقبل من مثلك * الرابع وهو قرين من الثالث ويبنى تنزيل الثالث عليه أن لفظه مثل بكى بها عن الشخص نفسه اذا قصدوا المبالغة قالوا مثلك لا يثبت لانهم اذ انفقوا عن يسد مسدوعن هو على أخص صفاته فقد نفوه عنه وظهره قولا للمعرب لا تخفف الزم بكون أبلغ من قولك أنت لا تخفف ولك أن ترد الاربعة الى وجهين التأكيد والكتابة فالتخلص لبعض السكاكين أن في المثل لمطر بقان تقيمه ونفي مثله من لازم المثل أن له مثلاً في اللازم يدل على نفي اللازم فتحمل الآية على نفي المثل بهذا الطريق من غير زيادة

صحح وقوعه في كلام المولى قتيبة أن يكون المراد من نفي مثل المثل في المثل لمصح النفي فقد ظهر أن نفي مثل المثل توصل به الى نفي المثل وهو معنى الكتابة لا يمتنع في اللازم وأرى بدني اللازم (قوله لان الله تعالى موجود) أى لا يمكن في الموجود (قوله فاذناني مثل مثله) أى

هي أبلغ من الله تعالى موجوداً فاذناني مثل مثله التي هي مقتضى زيادتها ووجه الابلية أنه شبه دعوى الشي بالبنية فكأنه ادعى في المثل بدليل صحة نفي مثل المثل وتوضيح ما ذكره الشارح من الكتابة أن تقول ان الشي اذا كان موجوداً متحقفاً في وجهه لمثل لزم أن يكون ذلك الشي الموجود المتحقق مثلاً لذلك المثل لان المثلية أمر نسبي بينهما فاذناني هذا اللازم وقيل لا مثل لمثل ذلك المتحقق لمثل في اللازم وهو مثل ذلك المتحقق لانه يلزم من نفي اللازم نفي اللازم والا كان اللازم موجوداً بلا لازم وهو باطل فله تبارك وتعالى متحقق موجود فلو كان له مثل كان هو الله تعالى مثلاً لذلك المثل المفروض وجوده فاذناني مثل ذلك المثل لمثل في ذلك المثل له تعالى والألم يصح النفي لان وجود ذلك المثل حينئذ يستلزم أن له مثلاً هو الله تعالى المتحقق فلا يصح في مثل المثل الابني اللازم التبعية فان قيل نفي مثل المثل الذي هو معنى قولنا لا مثل مثله يشعر بوجود ذلك فكيف يكون كناية عن نفسه قلنا القضية السالبة لا تقتضى وجود الموضوع والمحمول اذا كان أمراً غير اعتباطي يقتضي عن الموضوع لعدم وجود ذلك الموضوع كاتبني عنه لعدم اضافة بهو هنا لو وجد لاضاف بالمحمول اذا موضوع القضية هنا هو المثل ومحموله لا يوجد للمثل لذلك المثل ولو وجد كان له مثل هو الله تعالى فني هذا المحمول لاني الموضوع والافلو وجد الموضوع استلزم المحمول فلا يصح نفيه اذا لا يصح في اللازم مع وجود اللازم وطريق اللازم أن ثم موجوداً متحققاً فلو وجد له مثل كان هذا المتحقق مثلاً ذلك

فلا توصف الكلمة بالجاز وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في التكرار على من أطلق القول بوصف الكلمة بالجاز الحذف أو الزيادة

التي هو اللازم (قوله لازم في مثله) (٧٣٩) أي الذي هو لازم من (قوله لم يصح في مثل مثله) أي على تقدير وجود

المثل لكن التي لمثل المثل
صحيح لوقوعه في كلام
الصادق فليكن المثل متفصلاً
وهو المطلوب (قوله كما
تقول) أي في شأن زيد
الذي لا أخ له قصداً لإفادة
نفي أخ له وتوضيح ما ذكره
من الكتابة أنه إذا فرض
أن لزماً لموجوداً أخاً لازم

ان يكون زيداً أخاً لذلك الأخ
المفروض وجوده فلما
استلزم وجود الأخ وجود
الأخ لذلك الأخ وهو زيد
لم يصح في الأخ عن ذلك
الأخ المفروض والأخ موجود

اللازم وهو الأخ المفروض
بدون لازمه وهو ثبوت
أخ له فظهر أن قولنا ليس
لأخ زيد أخ في المفروض
وهو أخو زيد بنفي لازمه
وهو أخو أخيه لأن في
المفروض لا زماً لثبوت أخ له

أر يدب اللفظ لازم معناه
فصدق حد الكتابة وأعلم
أن في تقرير الكتابة في
آية الشريعة طريقين
أحدهما ما ذكره الشارح
وحاصله أنه أطلق في المثل

المثل وأريد منه في المثل
ضرورة أن الله تعالى موجود
فلا كان له مثل لأن يكون
تعالى مثلاً لذلك المثل فإذا
اتفق أن يكون مثله مثل
لزم انتفاء المثل واللام يصح
التي وثابتهما أنه من باب
في الشيء عن هو مثلك

أو على أخص وأصاقل فيزم عرفاً فبمعنى عكس واللام التعكس في ثبوت الشيء لأحد المثلين دون الآخر فالمثل
المفروض في عنه الممثل فيزم أن يثبت الممثل عن الله تعالى كما في الممثل عن مفروض المماثلة تعالى وكلما الوجهين مذكورين في الطول

ولا عجز وهذا معنى صحيح غير أن العري الطبع معناه غير تام بل ويصان القسراً والكلام
القصص عنه فإن قلت كيف تحكم بصحته وقد أورد بعض المتكلمين عليه أنه يازم منه في الذات قلت
بناء على نظام الكلام أن المتنى مثل المثل ولم يتأمل تمام المعنى وهو أن المتنى مثل المثل عن شيء فإن
شيئاً في آياته لم ليس والكاف خبره حاله للدول في الخبر عن الاسم والذات يصح أن يبنى عنها أي لمثل
لذلك لأنه لا مثل لما لا يمكن هنا غير هذه الطريقة أي إذا تقينا شأنها أي مثل مثلها انتهى مثلاً ولا يمكن
ثبوت المثل وفي مقامها إلا أن ضرورة العقل تشبه بمماثلة كل من المثلين للآخر اهـ (تبيينه) قال
الحذف في الأيضاح فإن كان الحذف والزيادة لا توجب تغيير الأعراب كقوله تعالى أو كم يبين
السعاد أصد كمثل ذوى صلب لا تقايله عليه وكذلك قوله تعالى فبأرجحة من الله لنسأله

وقوله تعالى لتلا يعلم أهل الكتاب فلا توصف الكلمة بالجاز قلت إذا كان المعنى بالجاز تغيير الكلام
عما كان عليه لا تنقص أوزيade فأي فرق بين تغيير حكم الأعراب وبقيائه لم لا نسلم أن حكم الأعراب
لم يتغير في كسب فإن صيالوا الحذف لكاف مجرداً بالحدوف فصار مجرداً في اللفظ بالكاف ومن

● (الكتابة

• (القول في الكتابة) •

الكتابة لفظاً راد به لازم معناه مع جواز إرادته معناه حيث قد كقولك فلان طويل التجاد أي طويل القامة وفلاحة ثم الضمى أي مرفهة غنومة غير محتاجة إلى الشيء بنفسه في إصلاح المهيات وذلك أن وقت الضمى وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما يحتاج إليه في هيئة المتعولات وتدبير إصلاحها فلا تنام فيمن نائمهم الامن تكون لها خدم ينوون عنها في الشيء لذلك ولا يمنع أن يراد مع ذلك طول التجاد والنوم

(٣٣٧)

• (الكتابة) •

(قوله أو كنوت) أي بكنا عن كنا حذفة من هنا دلالة الاول عليه وأوفي كلامه للشك في الإحبال الاول تكون لام الكلمة ياء وعلى الثاني تكون واو والمضارع على الاول يخى فهو كرى برى وعلى الثاني

يكنو فهو كدعا بدعورده على الإحبال الثاني قولهم في المصدر كناية بول يمع كنوت يواو ولا يقال ان الواو قلبت ياء في المصدر لكسر فائه لانه يقول للكسرة في نحو ذلك لا توجب قلباً في المصدر بل على أن اللام ياء وإن الواو في كنوت قلبت ياء على أن اللام ياء وإن الواو في كنوت قلبت ياء على أن اللام ياء وإن الواو في كنوت قلبت ياء على أن اللام ياء

عنه ياء ماها فتأمل (قوله) إذا تركت التصريح به أي بمدخل من وهو راجع لكتبت وكنوت في لغة ترك التصريح به الثاني (قوله) وفي الاصطلاح لفظ الخ

المضارع أي اللفظ في الاصطلاح كثير وقد تطلق فيه أيضاً على المعنى المصدرى أي الاتيان بلفظ راد به

• (الكتابة) •

في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا أو كنوت إذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ راد به) لازم معناه مع جواز إرادته معناه أي إرادته ذلك المعنى مع لازمه عتقان باعتبار الزوم في الاول من جهة أن المثل لو وجد كان تعالى مثله فيستقر الزوم فزوم من ذلك كما قررنا انتهى في مثل المثل انتهى في المثل والواجب المزموم بل لازم وهذا الأخير طريق الزوم فيمستقر عرفاً وعنده العقل وهو أن في الشيء عن هو مثلاً وعلى أخص وصفك يستلزم الثبوت فاهم والله الموفق بتعظيمه ولمناغم من الجواز وهو الباب الثاني من هذا الفن الذي هو أعظم أبوابه شرع في الثالث الذي به تمام الفن وهو باب الكتابة فقال

• (الكتابة) •

وهو مصدر كنيت بكذا عن كذا إذا تركت التصريح به وعلى فلامه ياء وقد يقال كنوت به عنه بالواو فتكون لامه واو ولكن هذه اللفظة بنافيا المصدر إذ لم يمع كنوت بالواو ولا يقال له على هذه اللفظة قلت في المصدر ياء الكسرة في فائه لا نأقول الكسرة في نحو ذلك لا توجب قلباً فالزام الياء في المصدر يدل على أن اللام ياء وإن الواو في كنوت قلبت عن الياء سماعاً أو ما في الاصطلاح فتفسر على أنها مصدر بأنها أي الاتيان بلفظ راد به لازم معناه مع جواز إرادته معناه أي هذا المعنى أخص من معناها لغة وتطلق على ذلك اللفظ لما في به وهذا المعنى هو الذي كثيراً في استعماله وإن لم يمع فيها بذلك أشار بقوله في (لفظ) خرج عن معناه بماليس بلفظ كالإشارة (أراده) خرج به لفظ السامي والسكران (لازم معناه) خرج به باللفظ الذي يراد به بنفس معناه وهو الحقيقة للصرقة فتقدم أن المراد بالزوم هنا مطلق الارتباط ولو عرف فلا لزوم العقلي (مع جواز إرادته) أي إرادته معناه (معه) أي مع ذلك اللازم

الناس من جعل مجاز الزيادة والنقص من مجاز التركيب لأن مجاز الأفراد والجمع وعلى خلافه والحق معهم وعلى الجوز هو الكلمة التي قامت مقام المحذوف في الأفعال والكلمات التي يشار إليها الزيادة لا انتفاء كلام المصنف من أن المجاز هو الكلمة التي يدخلها وترطاسكا في مجاز الزيادة أن يكون الكلام مستغنياً عن تلك الكلمة استغناءً واضعاً كالياء في نحو حبسك ونحو كفي بالله دون ليس زيد بمنطق أو ما يزيد بقائهم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

• (الكتابة) •

ش تقدم أن مقاصد هذا العلم التسمية والاستعارة والكتابة وقد قسم الاول والثاني وهذا القسم الثالث قال (الكتابة لفظاً راد به لازم معناه مع جواز إرادته معناه) اعلم أن تحقيق معنى الكتابة

لازم معناه مع جواز إرادته معناه وهي بهذا المعنى أخص من معناها لغة (قوله لفظ) خرج عن معادل بماليس بلفظ كالإشارة والكتابة (قوله أراده لازم معناه) أي لاستعماله في المعاملات أن الكتابة لفظ على حقيق أطلق ولم ير منه ذلك المعنى الحقيقي بل أراده لازم معناه الحقيقي وخرج بقوله أراده بلفظ السامي والسكران والثاني وخرج بقوله لازم معناه اللفظ الذي يراد به بنفس معناه وهو الحقيقة للصرقة وقد تقدم أن المراد بالزوم هنا مطلق الارتباط ولو عرف فلا لزوم العقلي (قوله مع جواز إرادته معناه) أي مع جواز إرادته معناه الحقيقي مع لازمه في قوله أنها بعد إرادته اللازم بلفظها لا بد أن لا تصح بما قرينة تمنع من إرادته المعنى الحقيقي وحيث قد

فالفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه أي من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فان المجاز ينافي ذلك فلا يصح في نحو قولك في الجمل
أسدان تريد معنى الاسمن غير تأويل لان المجاز ملازم مقر ينتمى عنه ارادة الحقيقة كما عرفت ومازوم معانده الشيء معانده ذلك الشيء

فيعجز ارادته من القطع لازم وهذا القيد اعني قوله مع جهه اخرج الجواز اذا لجو زاراد المعنى الحقيقي فيسمى المعنى المجازي
غندم من مع الجمع بين الحقيقة (٢٣٨) والمجاز كالصنف لاشتراطه في قرينه ان تكون مانعة من ارادة المعنى

الحقيقي وقد علم مما ذكره
المصنفان الكناية واسطة
بين الحقيقة والمجاز وليست

كلفظ طويل التباد السراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول التباد أيضا فظهر أنها
تختلف المجاز من جهة ارادة المعنى (الحقيقي) (مع ارادة لازمه) كراداة طول التباد مع ارادة طول

القامة

فن قيودها بأنها بعد ارادة اللازم بلفظها لا بد أن لا تصح باقرينة تمنع من ارادة المعنى الاصيل مع ذلك
اللازم وذلك كطول التباد وهو جائل السيف اذا أطلق وأراده لازم معناه الذي هو طول القامة مع
جواز ارادة معنى طول التباد نفسه بأن لا توجد قرينة تمنع من ارادة نفس معنى طول التباد (فظهر)
ما ذكر وهو أن الكناية يصحها جواز ارادة المعنى الاصيل (انها) أي ظهر بذلك أن الكناية (تختلف
المجاز) السابق لا مطلق المجاز المقابل للحقيقة فانها مع قولها واسطة بينهما (من جهة) أي ظهر
أنها تبين المجاز من هذه الجهة وهي جهة جواز (ارادة المعنى) الحقيقي فيها (مع ارادة لازمه) أي لازم
المعنى الحقيقي بخلاف المجاز فانه ولو شارك الكناية في مطلق ارادة اللازم به لا بد منه مع قرينة مانعة
من ارادة المعنى الحقيقي مع ذلك اللازم وقد تبين أن الكناية والمجاز يشتركان في ارادة اللازم
ويفترقان من جهة أن الكناية تصحها قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصيل بل يبي مع جواز ارادة
المعنى الاصيل والمجاز لا بد أن تصحها قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصيل وهذا يخرج عن حد الكناية اذا
لا يبي مع جواز ارادة الاصل فقولها فظهر أنها أي الكناية تختلف المجاز من جهة ارادة المعنى
على تقدير مصاف أي من جهة جواز ارادة المعنى كإقراره به وذلك الوجهين أحدهما أن التقدير
الذكر هو الذي يطابق به الكلام ما قبله وهو تصرف الكناية لا لم يشترط في ذلك التعريف إلا
جواز الارادة لا وقوعها والآخر مطابقتها ما تقرر خارجا لان الكناية توجد هنا في الخارج كثيرا ما
تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي لقطع بأنه يقع صحبا فلو قلنا فلان طول التباد وجبان الكلب ومزول
الفصيل على أن يكون طويل

فسمناه في أول هذا العلم بما يفي عن عاداته وحاصله أن الكناية لفظا تستعمل في لازم معناه مرادا
بإستعماله في افادة معناه وبذلك تعلم أن قول المصنف الكناية لفظا أي رده لازم معناه أي رده افادة
لازم اللفظ وقد تقدم الاعتراض عليه في ذلك وأن الكناية في الغالب أريد بها افادة ملازم معناه
لا لازم وقد يكون الامر بالعكس وقوله مع جواز ارادته مع أي مع جواز أن يراد معناه مع ارادة
اللازم فاذا قلت زيد كثيرا مرادا فالمراد كرمولا يتمتع بذلك أن تراد افادة كثر مراد حقيقة لتكون
أردت بالافادة اللازم والملازم معا وقد تقدم أنه لا يزيل أن ذلك جمع بين حقيقتين مجازيتين
لان التعدد هنا ليس في ارادة الاستعمال بل في ارادة الافادة واللفظ يستعمل في موضوعه وقد
يستعمل اللفظ في معنى ويعمد به افادته معان كثيرة قال فظهر أنها تختلف المجاز من جهة ارادة المعنى
أي من جهة جواز ارادة افادة المعنى الذي هو موضوع القطع لازم فقلت هذا يقتضي ان

حقيقة لان اللفظ مرده
معناه بل لازم ولا مجازا
لان المجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة المعنى
الموضوع له وقيل أنها لفظ
يستعمل في المعنى الحقيقي
لينتقل منه الى المجازي
وعلى هذا تكون دلالة اللفظ
الحقيقة لان ارادة المعنى
الموضوع عليه باستعمال اللفظ
فيه في الحقيقة أمهم أن
تكون وحدها كما في
الصرح بأربع ارادة المعنى
تتأني الكناية وقوله مع
جواز ارادته مع أي من
اللفظ بحيث يسير اللفظ
مستعملا فيهما معا ولا راد
ان المصنف لا يجوز استعمال
اللفظ في حقيقته ومجازه
لان محل عدم التميز اذا
استعمل فيهما على أن كلا
مقصود لذاته وما هنا
أحدهما مقصود فيما هو
المعنى الحقيقي وإلى هذا
يشير قوله مع فأنادته
لتنبيه على أن ارادة اللازم

أصل و ارادة المعنى بتسمية ارادة اللازم كما يفهم من قولنا جاهز يد مع الامر ولا يقال جاهز الامر مع زيد
لان مع تدخلي على المتبوع لا على التابع (قوله كلفظ طويل التباد) الخاصل أن التباد جائل السيف فطول التباد ملازم طول
القامة فاذا قيل فلان طول التباد فالمراد أنه طويل القامة فقد استعمل اللفظ في لازم معناه مع جواز أن يراد بذلك الكلام الاخبار
بأنه طويل جائل السيف وطويل القامة بان يراد بطويل التباد معناه الحقيقي واللازم (قوله فظهر) أي بما ذكر وهو أن
الكناية يصحها جواز ارادة المعنى الاصيل (قوله من جهة ارادة المعنى الحقيقي) أي فيها وقوله مع ارادة لازمه أي لازم المعنى الحقيقي

(قوله خلاف المجاز) أي فانه وان شارك الكتابة في ارادته مطلق اللزوم لأنه لا يجوز معه ارادة المعنى الحقيقي وان وجب نفسه كالكتابة تصور المعنى الحقيقي لينتقل منه إلى المجازي المنفصل على المناسبة المصححة للاستعمال والحاصل أن الكتابة المجازية يشتركان في ارادة اللزوم وبغيره فان من جهة أن الكتابة يجوز فيه ارادة المعنى الأصلي والمجاز لا يجوز فيه ارادة ذلك لان الكتابة لا بد أن لا تصحبا قرينة تمنع من ارادة المعنى الأصلي والمجاز لا بد أن تصحبا قرينة تمنع من ارادته واعتراض هذا الصام بأنهم ان ارادوا أن المعنى الحقيقي يجوز ارادته في الكتابة لذاته بخلاف المجاز فهذا ممنوع (٣٧٩) ارادة المعنى الحقيقي لذاته كما لا يجوز

بخلاف المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة لما لمقتضى ارادة المعنى الحقيقي وقوله من جهة ارادة المعنى معناه من جهة جواز ارادة المعنى لموافق ما ذكره في تعريف الكتابة فلا ينزل في الكتابة كثيرا ما تلحق عن ارادة المعنى الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلا نطويل التباد

التباد كتابا عن طول التماسه ويكون جبان الكلب كتابا عن كثرة الوارد لان جبان الكلب أي عدم جواره على من يمر به ما يشأ عن كثرة ضرور الوارد به فينتقل منه إلى كثرة الوارد بالدلالة على كثرة الحساسية ويكون مهزول الفصيل كتابا عن السكر والحساسية لان هزال الفصيل يدل على عدم جدته لا بين في أمه وهو يدل على كثرة الاعتناء بخدا لا بين لقسمة الاضياف وهو يدل على الكرم والحساسية ومحمل أن يتوصل إلى المقصود في هزال الفصيل بأنه عدم الامن ذمها أو امتناعها من الامن من كثرة اضيافه والمال واحد وان لم يكن لاوصوف بهذه الارصاف ملزوماتها فكني بالاول عن ملازمه وان لم يكن لمصاحبه نجاد والثاني عن مزومه وان لم يكن لمصاحبه كلب والثالث عن ملازمه وان لم يكن لمصاحبه فصيل ومثل ما ذكر مما يكون كتابا عن لم يوجد فيه استعمال المعنى الأصلي أكثر من أن يحصى واذا صحت الكتابة بنحو هذه الالفاظ وقعت الكتابة باع انتفاء أصل معناها لمصدق أم اراد بها المعنى الحقيقي وانما صدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقي فلولم يراد الكلام إلى الجواز خرجت بنحو هذه الالفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف فان قيل عند انتفاء معانيها الحقيقة لا يصدق الجواز أيضا لا معنى صحة الارادة لشيء محقق الكلام في ذلك الشيء والصدق حالة الانتفاء وليس المراد صحة ارادة الالفاظ بل انتفاء شأن كان كذبا لوجود مثل هذه الصفة في المجاز فلنا نسلم عدم صحة الصدق عند الانتفاء وانما يحقق عند الانتفاء عدم الصدق على تقدير الارادة لعدم حتمه ضروره أن الموصوف بهذه الكتابيات يصح أن توجد له تلك الامور بمعنى أن هذه الامور يجوز في حقها اذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها واذا جاز الصدق جازت ارادتها يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعاني مسببة ورمذا كروا أيضا لوجوه الكلام على ظاهره من أن الكتابة الكتابية أرادتها اللزوم والمزوم معا وهو مخالف لقوله فبقوله ان الكتابة أرادتها اللزوم مع جواز ارادة الموضوع وما ذكره فبما سبق هو العيوب والذي ذكره هانس بسني وسياي ما يوافق في آخر الباب قال (خلاف ارادة المجاز) فان ارادته تنافي ارادة الحقيقة لان المجاز ملزوم قرينة بما لا يراد الحقيقة ومزوم معانها لشيء معانها لشيء كذا قال المصنف قلت لا يمنع استعمال اللفظ في حقيقة معناه جازه وإلى ذلك ذهب كثير منهم الشافعي والقاضيان أبو بكر وعبد الجبار وأبو علي الجبائي والنزدي وأبو الحسين وسائر المعتزلة منهم من قال يصح مجازا ومنهم من قال يصح حقيقة وما ذكره من أن القرينة بمعانها لارادة الحقيقة ان اراد من ارادتها فلفظا لم ينتج مقموده وان اراد أن القرينة ماله من أن تراد

أن في كلامه تنافيا بين التتبع والمفرع عليه وذلك لان المفرع عليه يقتضي أن ارادة كل من اللزوم والمزوم في الكتابة جائزة والتتبع يقتضي أن ارادته معناه الواقعة وهذا تناقض حاصل ما أجاب به المشرع أن في التتبع حذف مضاف والأصل بين جهة جواز ارادة المعنى منه لم يلزم (قوله لموافق الخ) أي انما يقتضي ذلك المضاف لاجل أن يوافق كلامه عند ما ذكره في تعريف الكتابة اذ لم يشترط في تعريفها الاجواز لارادة لا وقوعها (قوله طول التباد) كتابا عن طول التماسه لا يبرم من طول التباد أي حائل السيف طول التماسه

(قوله وجبان الكلب) كناية عن الكرم لان جبان الكلب أي عدم جراهة تعلى من جبره يستلزم تفرقة الوارد من عليه لان جبانه انما نشأ من ذلك وكثر ما وارد من عليه تستلزم كرم صاحبه (قوله ومهزول الفصيل) كناية عن الكرم أيضا لان مهزال الفصيل يستلزم عدم وجود دين في أمه وهو يستلزم الاعتناء بالضيقة لان أخذ الدين من أمه موسيق لهم وكثرة الضيقان تستلزم الكرم (قوله وان لم يكن له تجادل) أي وإذا احسب الكناية بنحو هذه الاعتناء وقعت به مع انتفاء أصل معناها لم يصدق انه أراد بها المعنى الحقيقي وانما يصدق أنه يجوز أن يراد بها المعنى الحقيقي فالقول يرد الكلام إلى الجواز خرجت بهذا اللفظ عند انتفاء معانيها عن التعريف فان قلت (٢٤٠) عند انتفاء معانيها الحقيقية لا يصدق الجواز أيضا لان معنى محنة

الارادة للشيء محنة صدق الصكلا في ذلك الشيء ولا صدق حالة الانتفاء قلت لا تسلم عدم محنة الصدق عند الانتفاء ضرورة أن الموصوف بهذه الكناية يصح أن توجد له تلك الأمور معنى أنها جائزة في حقه وإذا جازت جاز الصدق بتقدير وجودها وإذا جاز الصدق جازت ارادة ما يصح فيه الصدق نعم لو كانت هذه المعاني المشبهة ورد ما ذكر (قوله ومثل هذا) أي القول المتقدم في عدم ارادة المعنى الحقيقي لعدم وجوده (قوله وهما بحث) هذا جواب عما يقال ان التعريف غير جامع لانه لا يشمل الكناية التي تمتنع فيها ارادة المعنى الحقيقي وقوله وهما بحث أي قائمة بنفي التسمية عليها حاصلها اعتبار الحيثية في التعريف

وجبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له تجادل ولا كلب ولا فصيل ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى وهما بحث لا بد من التنبيه وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية تمتنع من حيث أنها كناية لا تنافي ذلك كان المجاز ينافيه

يراد بها المعنى الأصلي ولازم مع ما هو ظاهر عبارة السكاك في بعض المواضع كثيرة ليست محنة الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في الكناية وتظهر مذهب المصنف المنع أي منع الجمع بين المجازي والحقيقي مطلقا لقوله في المجاز مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي وانما قلنا ظاهر مذهب المصنف الخ لانه لا يمكن أن يحمل كلامه على معنى مع قرينة مانعة عن ارادة الأصل فقط فالمنوع ارادة فقط وأما أرادتها ما عا فلا يمتنع على خلافه بل يثبت ولكن عليه تدخل الكناية في حد المجاز لا يمتنع وجواب عن هذا بتقدير ورود هذان الذي لا يصح أن يراد به المعنى المجازي والحقيقي هو المجاز الخاص الذي هو غير الكناية اذ هو المشترك فيه صاحب قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لا مطلق المجاز الصادق بالكناية بناء على أنها ليست واسطة بين المجاز والحقيقة كما تقدم فان أحد معنيها على هذا المجازي جامع للحقيقي ويدل على ذلك مقابلة ذلك المجاز بالكناية وأما الجواب عن هذا بان المنوع الجمع على أن يستوى المعنى في الارادة لا على أن يكون المجازي أرجح في الارادة كما في الكناية فتم بحث ثلثة أوجه أحدها أن قوله مع قرينة مانعة لا يخرج الكناية عن تعريف المجاز حينئذ كما لم يمتنع العمل على غير الظاهر كما تقدم لانه على هذا يكون المعنى مع قرينة مانعة من ارادة الأصل على وجه التساوي فيكون الداخل في المجاز هو ما يصعب قرينة تمتنع من التساوي في الارادة بان تصعب قرينة ترجح المعنيين فإذا حجت قرينة للتساوي أو قرينة لا ترجح للتساوي فلا يجوز الخروج عن تعريف المجاز ومن المعلوم أن الكناية ليس في تعريفها الا حجة ارادة المعنيين وذلك صادق بذي القرينة المرجحة التي هو المجاز على ذلك للتعريف بغيره فتكون الكناية أعم ويلزم على هذا التقدير أن لا يصح الحقيقة مطلقا فمنع بيل القرينة تدل على ارادة المجاز ولا تمتنع ارادة الحقيقة معه وليس من شرط للقرينة أن تكون ذكر وصف لا يبلغ معه ارادة الحقيقة فقد تكون قرينة حالة لارادة المجاز لا لتفي الحقيقة م إذا جوازنا الجمع بين الحقيقة قلنا انه مجاز فلا بد من قرينة تصرف إلى الجمع بينهما وبذلك يتضح عدم المنافاة ثم نقول الكناية أيضا وان كانت حقيقة لا بد لها من قرينة تصرف إليها كان المجاز لا بد لها من قرينة فتم حجت القرينة الصارفة إلى المجاز مانعة من ارادة الحقيقة وتعمل للقرينة الصارفة إلى الكناية مانعة من ارادة معنى الكلام مما يدل على أن الكناية لا بد لها من قرينة

فقولهم في تعريف الكناية لفظا أريد به لازم معناه جواز ارادته مع أي من حيث أن اللفظ كناية وأما من حيث خصوص المادة فقد تمتنع ارادة المعنى الحقيقي لاسمائه والحاصل أن المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية تمتنع من حيث أنها كناية أي لفظا أريد به لازم معناه بقرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لا تنافي جواز ارادة المعنى الحقيقي نعم قد تمتنع تلك الارادة في الكناية من حيث خصوص المادة لا بسطها للمعنى فجواز الارادة من حيث أنها كناية ومنعها من حيث خصوص المادة بتعريف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله من حيث أنها كناية) أي لا بد من حيث خصوص المادة وقوله لا تنافي ذلك أي ارادة المعنى الحقيقي وقوله وكان المجاز ينافيه تنظير في المعنى

(قوله لكن قد يتجنى ذلك) أي أراد المعنى الحقيقي وهذا الاستدراك منهم والحشة السابقة فكان الانسب أن يقول وأما من حيث خصوص المادة فقد يتجنى في الكتابة ذلك ألا وجه للاستدراك (قوله من باب الكتابة) أي من حيث أن سلب الشبهة عن مثل مثله - نازم سلبها عن مثله والازم الحكم في الشبهة عن أحد المثلين دون الآخر (قوله كافي قولهم مثلك لا بطل) هذا الظاهر لا يمتنع من حيث أن كل كناية لا من حيث استتباع أراد المعنى الحقيقي مع لازم موجد له أن يكون نظيرها في ذلك أيضا لأن القدمين قولهم مثلك لا بطل في البطل عن المخاطب ولا يصح أن يراد في البطل عن مثله أيضا لأن (٢٤١) إثبات مثله للمخاطب نقص في المدح كذا في رسمنا العدوي (قوله لأنهم اذا نفوه) أي الضار قوله عن معائنه أي عن بمائس المخاطب (قراو عن يكون على اخس اوصافه) أي على اوصافه الخاصة أي

لكن قد يتجنى ذلك في الكتابة بواسطة خصوص المادة كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ليس كمثلهم أي أنهم من باب الكتابة كما في قولهم مثلك لا بطل لأنهم اذا نفوه عن معائنه وعن بمائس يكون على اخس اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون لا تاتوا بريدون بلوغ فقر البائس كالله شيء وقولنا ليس كمثلهم أي بارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفى المائنه عن ذاته لا فرق بينهم اما المعطية الكناية من المبالغة

أخرجها والمبالغة اوجع المبالغة أوجع المبالغة غير الكتابة لا يحمل أنواع المبالغة غير الكتابة لا يفهم من قرينة من جهة وجعل الكتابة عن مثله بالقرينة المسبوبة أدبالي هي لا من جهة ولا مسوبة ومعلوم أن هذا من الحكم الذي لا دليل عليه وثانيه أنه أن يرد بالترجيح الذي يكون في الكتابة كون المعنى المجازي هو المقصود والمقصود التصديق والتكذيب والحقيق واسطة فالجواز كذلك اذا تجتنج أن يقصد الاشعار به لينقل منه إلى المراد الذي نسبت القرينة عليه وأن أريد به كونه أهم ولكن يراد الحقيقي معه بحيث ينسب إليه التصديق والتكذيب فهذا محال لا يتحقق اذما يتحقق الصدق بانسانه لا يتحقق أهميته غير علمه وعلى هذا افتقدهم من أن الفرق بين ما يفهم منه بالازم ولا يكون كتابه وما يفهم منه ويكون كناية الأصل في الأول هو المقصود بالثاني والازم في الثاني هو المقصود بثنى أن يحمل على معنى أن الذي ينصرف إليه التصديق والتكذيب هو الأصل في الأول والازم في الثاني لأن ما ينصرف التصديق والتكذيب إلى المزمور والازم فهم لما لا أن أحدهما أهم تأمل وثالثه أن ذلك على تقدير تسلبه لا يدل عليه اللفظ ثم يف المبالغة في تعريف الكتابة بل يحتاج إلى وحى يسقرعه فبطل الجواب به: فهم وهما بحث لا بد من التنبه وهو أن المراد يجوز أراد المعنى الحقيقي في الكتابة هو أن الكتابة من حيث أنها كناية أي من حيث أنها اللفظ أريد به لازم معناه بلا قرينة ماله من أراد المعنى الحقيقي لا تتأني ذلك بمعنى أنهم من حيث اقتضاء حقيقة عدم نسب القرينة المانعة لا تتأني في جواز إرادة المعنى الأصلي كما أن المبالغة من حيث اقتضاء حقيقة عدم نسب القرينة المانعة نافية لكن قد تجتنج ذلك أي

كلام المصنف في آخر هذا الفصل يدل عليه أيضا قول الجرجاني في دلائل الإعجاز المعنى عنه لا يعلل من اللفظ بل من غيره لا ترى أن كثير الرماد لم يعلل منه الكرم من اللفظ بل لأنه كلام جاعدهم في المدح ولا معنى للحم كثر الرماد (٢) وكذلك لا يتابع الا قرينة الاحل لا معنى كثير رماده أحله فهذا الكلام صريح في أن المصارف إلى الكتابة غير تنويف ولا الكتابة على خلاف الأصل لأن الأصل في الكلام أن يراد به استعمال فيه وكل خلاف الأصل يحتاج إلى القرينة وقال الخشري في قوله تعالى ولا ينظر إليهم في سورة آل عمران وجوز عن الالتهام بهم يقول فلان لا ينظر إلى فلان زيد نفى الاعتداد به فان قلت أي فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه التنازع وفيمن لا يجوز عليه قلت أحله فيمن يجوز عليه

(٣١) - مبروح التلخيص رابع المعاقبة والبديلة في المائنة عن ذاته تعالى تارة يؤدي بالعبارة الأولى على وجه الصراحة وتارة يؤدي بالعبارة الثانية على وجه الكناية وذلك لأن مؤدعها بالمطابقة في أن يكون شيء مما لا يلائم لزمن في كون الشيء مما لا يلائم في كونه مثالا تعالى ادلوك كان مماثلة تعالى كان الله مماثلا للثلاثة ضرورة أن مثبت لاحد المثلين فهو ثابت للآخر والافتقار لوازم المثلين مثبت لأن معاد العبارتين واحد (قوله الاما عليه الكتابة) أي وهي العبارة الثانية وتوهم من المبالغة أي لا فادتها المعنى

(٢) قوله وكذلك لا إلى قوله فهذا) هو كذلك بالأصل وليرى من أصل صحيح اه معصحه

ولا يخفى هنا المتنازع ارادة الحقيقة وهو نفى الماتعة عن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه

قد تمتنع تلك الارادة في تلك الكناية لا من حيث أنها كناية لانها من تلك الحيشية لا تمنع لعدم أصب
القرينة بل من حيث خصوص المادة لا متعلها ولا يتناق ذلك كون اللفظ كناية فموزان أن يكون اللفظ
لا تنصب معه قرينة مائة من المعنى الاصل فيكون كناية لصحة المعنى الاصل في ثم يبرض له المنع
لا يكون الا في خصوص الجزئية المستعمل في اللفظ مستعملا ولا يتناق ذلك كونه كناية لان
مقتضى حقيقة هو أن لا تنصب القرينة على التعلق في الجازم بالمراد المستصحب كاذ كره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء انه من باب الكناية من حيث أن السلب أو الاثبات عن المتصل
يستلزم عرفا باخذ العقل السلب أو الاثبات عن مماثلة كافي قوله مثل لا يفضل فان نفى البخل عن
كان مثلك وعلى أخص وصفك يستلزم نفيه عنك والازم الحكم في نفى الشيء عن أحد المتلين دون
الآخر فيعتبرون أنهم اذا نفوا البخل عن مماثل الانسان وعن يكون على أخص وصفه فقد جعلوا
للمنفى لازما موزنا من كونه نفى البخل لازما لاحد المتلين كونه لازما لاخر لاستواء الأثبات
في الوزم وهذا كما يقال بلغت أترابه جميع ترب بكسر التاء وهو القرن أي بلغت أترابه بريدون بك
بلوغه لان البلوغ اذ ثبت لمن هو قرينه ومثله في السن وصار لازما لذلك القرن فقد ثبت له مساواة لذلك
القرن في السن والازم الحكم والخروج عن المعاد فليس كالمثل شيء وليس كمثل شيء عبارتان معا قبان
على معنى واحد وهو نفى الماتعة عن ذات الله العلي الكبير وان كان مضمون الاول بالمطابقة نفى أن
يكون شيء مماثله تعالى ومضمون الثانية أن يكون شيء مماثل له الا أنه يلزم من نفى كون الشيء مماثلا
للمثله بالمطابقة نفى كونه مماثلا له تعالى اذ لو كان شيء مماثل له تعالى كان مماثلا له ضرورة أن ما ثبت لاحد
المتلين ثابت لاخر والا فزعمت لوزم المتلين فهاد الباريين واحدا الا أن الثانية تستلزم نفى بطريق
الكناية التي هي أبلغ من الحقيقة لافادتها المعنى بطريق الزوم الذي هو كادعاء الشيء بئنه فاذا كان
قوله تعالى ليس كمثل شيء كناية ولا يخفى فيه أن المعنى الاصل هو أن يكون له تعالى مثل من هو على
أخص وصفه نفى عنه مماثل ليتقل من ذلك الى أنه تعالى نفى عنه مثل مستحيل في خصوص هذه
المادة التي استعمل اللفظ وهو نفى المائل عنه تعالى فانه لا يمكن أن يشبه معها مماثلة تنفي معها مماثلة
بخلاف ما لو استعمل مثل هذا الكلام في مادة أخرى كان يقال ليس كمثل شيء بل فانه لا يستحيل أن
يكون له بدمثل نفى عنه المثل ليتقل منه الى نفى المثل عن زيد وان كان اللفظ يعود الى نفى الماتعة أيضا
على كل حال لعموم النفى الا أنها لا تستعمل في ذات هذه المادة ولكن ما ذكر من أن الكناية لا يتناق النعم
من قبل المادة والمتمثل لذلك بقوله تعالى ليس كمثل شيء به بحث من وجهين أحدهما أن المتنازع
المادي من أقوى الامارات على عدم ارادة الاصل اذ لا تنخص قرينة الجازم بالامور اللفظية فلان قرينة
ماتعة من الارادة قالوا أن نحو ذلك من الجازم المتفرع عن الكناية بمعنى أن اللفظ قد يكون كناية
لصحة المعنى الاصل به كثيرا فاذا عرضت الاستعانة جعلت قرينة نفى من الارادة فعدت مجازا وهذا
هو المطابق لما أشرنا اليه فيما تقدم من أن عدم الوقوع بدون استعانة لا يمنع الكناية ادعاه الجواز

النظر الكناية فان من اعتد بانسان أعاره نظره ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد والاحسان وأن لم
يكن ثم نظر ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجر المعنى الاحسان مجازا عما وقع كناية عنه فيمن يجوز
عليه النظر انتهى فجعله الزخشرى في حق من لا يجوز عليه النظر مجازا وفي غيره أصله كناية ثم قد
فصار مجازا فدل على أنه حيث تمكن الحقيقة تصح الكناية والمجاز جميعا بحسب الارادة فان أردت
نفى النظر ليدل على نفى الاعتداد فكناية وتوان استعملت في نفى الاحسان كان مجازا وأشار الزخشرى

بطريق الزوم الذي هو
كادعاء الشيء بئنه
ولما كانت الكناية أبلغ
من الحقيقة كان قوله ليس
كمثل شيء أو كذا في نفى المثل
من ليس كالمثل شيء (قوله)
ولا يخفى هنا) أي في الآية
وهذا على الشاهد من نقل
كلام صاحب الكشاف
استدلالا على قوله لكن
قد تمتنع الخ والممتنع
في الآية ارادة الحقيقة
لاستعانة ثبوت مماثله
اه سم فان قلت حيث
كان تمتنع في الآية ارادة
المعنى الحقيقي لاستعانة
لها المانع من جعل الآية
من قبيل المجاز المرسل
وقرئته حاليتها استعانة
ارادة المعنى الحقيقي ولا
تكون من قبيل الكناية
قلت لعموم جعل الآية
من قبيل الكناية لا من
قبيل المجاز المرسل نظرا
الى أن الاستعانة بما تكون
قرينة له الجازم اذا كانت
ضرورية لا تفسره كما
هنا فتأمل

وفرق السكاكى وغيره بينهما وجه آخر أيضا وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللزوم إلى المزوم ومبنى المجاز على الانتقال من المزوم إلى اللزوم .
(٢٤٣)

(وفرق) بين الكناية والمجاز (بان الانتقال فيها) أى فى الكناية (من اللزوم إلى المزوم) كالانتقال من طول التباد إلى طول القائمة

بخلاف الاستدلال فقد مجاب عن هذا بأن الاستحالة لا تكون قرينة أن كانت ضرورة لا ما إذا كانت بالدليل لأن الدليل قد يخفى عن السامع فيصعب على الظاهر والقرينة لا بد من وضوحها ولجهة الثانية أن الاستحالة في المثال، بينة على أن مفاده هو أن ثم مثله وجودا نفي عن ذلك المثل الموجود مماثل له اذ من المعلوم أن وجود المثل له تعالى عال وهذا إنما يجري على أن السلب من الشيء يقتضى وجوده وليس مرضى بل المرضي أن السلب لا يستلزم وجود السلوب عنه ففي المثل عن مثاله تعالى لا يستلزم أن له مما لا يحتج به محال لا يستلزم فرضه ولا كان محالاً لهم من نفي المثل عنه فبقية عنه تعالى ففى هذا لا نفع مادة المعنى من حيث النفي فليقم فان هذا المعنى من التوامض على الأفهام . وا قدم الفرق السليم منه بين المجاز والكناية وهو أن الكناية معها جواز ارادة الأصل بعدم نصب القرينة المانعة والمجاز ليس معه ذلك بنصبها أشار إلى فرق آخر بينهما والى الاعتراض الوارد عليه فقال (وفرق) ع نى أن يكون مبنيا لأجوه وهو الأقرب لعدم تقدم الفاعل والمفعول بمسبكه وهو السكاكى وغيره ويحذف أن يكون مبنيا للفاعل والفاعل هو ضمير السكاكى كما علم من أن الكلام فى المباحة إنما هو مع غالباً (بان الانتقال) أى فرق السكاكى وغيره بين المجاز والكناية بان الانتقال (ففى) أى فى الكناية إنما هو (من اللزوم) إلى المزوم كما إذا قيل فلان طول يل التباد كناية عن طول القائمة فان طول القائمة هو المزوم والأصل وطول التباد هو اللزوم والفرع فقد انتقل فى هذه الكناية من اللزوم الذى هو طول التباد إلى المزوم الذى هو طول القائمة لا يستلزم طول التباد فى كلامه السابق إلى أن الكناية والمجاز قد يجمعان لأنه جعله فى حق من يجوز عليه الخلل أصله الكناية ثم صار مجازا وأعلم أن هذا الكلام من الزحمرى يوم أن الكناية قد تكون مجازا وقد صرح بذلك قال فى قوله ولا جناح عليكم فيما عرضتم من خطبة النساء للكناية أن تذكر الشئ بغير لفظة الموضوع والتعريض أن تذكر شئاً تبدل به على شئ لم تذكره وهذا مخالف لما يقتضيه كلام غيره وقد يقال أن الكناية قسمان نارة رادها المعنى الحقيقي ليدل به على المعنى المجازى فيكون حقيقة نارة رادها بالمعنى المجازى دلالة المعنى الحقيقي الذى هو موضوع اللفظ عليه فيكون من أقسام المجاز وقول من قال الكناية لا تنافى المجاز بر بدأنها قد تسمى كذلك لئلا يفتى بعض أقسامها على ما مجاز خاص أو حقيقة خاصتو يدينوننا خاص أن الحقيقة والمجاز برادها معناها من حيث هماها والكناية برادها المعنى الحقيقي من حيث كونه دالاً والمعنى المجازى من حيث كونه مدلولاً ولعله المراد من إطلاق الفقهاء الكناية على المعنى المجازى وسنكامله إن شاء الله تعالى وما يشهدان الكناية قد تكون نوعان المجاز قول عبد الطيف فى قوافى البلاغ وفيل المجاز اسم جنس تحت أنواع الاستعارة والتشبيه والكناية وتقرر بمذهب الأئمة رحمه الله فى هذا المسئلة قرناه فى شرح مختصر بن الحافظ وكان المصنف مستقنعاً بهذا الفرق بأن يفرق بين المجاز المستعمل فى غير موضوعه بخلاف الحقيقة فقد قررنا سابقاً أن الكناية حقيقة بخلاف المصنف فى زعمه أنها خارجة عن الحقيقة والمجاز قوله (وفرق) إشارة إلى فرق بينهما ذكره السكاكى وغيره وهو أن مبنى الكناية على الانتقال من اللزوم إلى المزوم ومبنى المجاز على الانتقال من المزوم إلى اللزوم قال وفيه نظر لأن اللزوم مالم يكن مزوما

معناه أن طول القائمة لازم لطول التباد وطول التباد لازم له وهو عكس ما فهمه كلامه هنا قلت كل من طول التباد وطول القائمة لازم للآخر ومزومه لأن كلامهما مسلول للإتزان وحينئذ التمثيل بهذا المثال هنا لا ينافى التمثيل بهما فبقية تقدم

المصنف لفظاً أو بديلاً لازم

المصنف لفظاً أو بديلاً لازم

وفيه نظر لان اللزوم مالم يكن ملازوما متنع ان ينتقل منه الى الزوم فيكون الانتقال

(قوله أى في المجاز) سواء كان مرسلا أو كان بالاستعارة ولذا تعدد الشارح الامثلة (قوله كالانتقال من الفيت الى النبت) أى فانه لازم للطير بحسب المادة والمطر ملازوم له وكذلك الشجاعة لازمة للاسد والاسد ملازوم له لكن لما تابعت الشجاعة الرجل أيضا انتقل من الاسد بواسطة القتر منتالى الرجل المقيد (٢٤٤) بالشجاعة فصار الاسد ملازما للرجل الشجاع لازما بالضرورة (قوله

مالم يكن ملازوما) ملصقة بـ (وفيه) أى فى المجاز الانتقال (من المزموم) الى اللزوم كالانتقال من الفيت الى النبت ومن الاسد ظرفية أى مده كونه غير ملازوم بأن على لازميته ولم يكن ملازوما لزومه لكونه

أعم من ملازومه (قوله من حيث انه لازم) أى من حيث أنه لازم من وجوده (قوله يجوز أن يكون أعم) أى من ملازومه ضرورة أن مقتضى لازميته أن وجوده لا يتخلو عنه فغيره مالمساو أو أخص وأما كون وجوده لا يتخلو عن وجوده حتى يكون هو مساويا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كان الحيوان بالنسبة للأنسان فلا يتخلو الإنسان من الحيوان وقد يتخلو الحيوان من الإنسان وإذا صح أن يكون اللزوم أعم فلا ينتقل منه إلى لزوم إذا لادلالة لا على الأخص حتى ينتقل منه اليه وأما ينتقل من اللزوم الى المزموم إذا كان ذلك اللزوم ملازوما لذلك المنتقل اليه بأن يكون مساويا أو أخص كالناطق بالنسبة للإنسان فانه وان كان يتبادر منه أنه لازم للأنسان هو ملازوم لمساواته له فيلزم من وجوده وجود

لمساو أن لا يكون له نحتاج أصلا فكيف يكون ملازوما لا يتقوله الزوم عرقى وذلك كاف مع وجود القتر بـ (وفيه) أى فى المجاز انما هو (من المزموم) الى اللزوم كذا الاستعمال لفظ النبت لينتقل من تصور معناه الذى هو المزموم الى معنى النبت الذى هو اللزوم حثا أيضا أعلى عرقى وهو كاف مع القتر بـ (وفيه) كذا الاستعمال لفظ الاسد لينتقل منه الى لازم به القتر فهو الرجل الشجاع وقد تقدم أن اللزوم فى الحقيقة هو معنى الجراءة لكن لما لم يأت الرجل أيضا انتقل من الاسد بواسطة القتر بـ الى الرجل المقيد بالجراءة فصار الاسد ملازوما للرجل الشجاع لازما بانضمام القتر بـ (ورد) هذا الفرق (بأن اللزوم) دام (لم يكن ملازوما) بأن يقى على لازميته (لم ينتقل منه) الى المزموم وذلك لما تقرر أن اللزوم من حيث انه لازم أى يزم من وجوده وجوده ويجوز أن يكون أعم من ملازومه ضرورة أن مقتضى لازميته أن وجوده لا يتخلو عنه فغيره مالمساو أو أخص وأما أن وجوده لا يتخلو عن وجوده حتى يكون هو مساويا أو أخص فلا دليل عليه فجاز أن يكون أعم كالحيوان للإنسان فلا يتخلو الإنسان من الحيوان وقد يتخلو الحيوان من الإنسان وإذا صح أن يكون اللزوم أعم فلا ينتقل منه إلى لزوم إذا لادلالة لا على الأخص وإنما ينتقل من اللزوم الى المزموم أن كان ذلك اللزوم ملازوما لذلك المنتقل اليه بأن يكون مساويا أو أخص كالناطق للأنسان فإنه لو كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان هو ملازوم لمساواته له فيلزم من وجوده وجود الإنسان أو بواسطة قتر بـ كقولنا كتابته عن المؤذن رأيت أنسا فلزم المنار فان الإنسان الملازم للأنسان فى ابتداء ملازم للؤذن ويصح أن يكون أعم منه لصحة ملازمة المنار للؤذن لكن قتر بـ العرف الدال على أنه المؤذن لأن ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فانه لازم أعم صار ملازوما بالقتر بـ وقد عيثل للزوم بالقتر بـ بصوف قولنا رأيت أمدافى الحمام لأن الاسد باعتبار القتر بـ التى هى كونه فى الحمام مساو للرجل الشجاع أو أخص منه وفى هذا التخييل مخالفا لما تقرر فى نحو هذه الاستعارة أن المزموم هو الا والرجل الشجاع لازمه باعتبار القتر بـ لا العكس وهو أن للرجل الشجاع يستلزم الاسدية العامة حتى تخصص بالقتر بـ وإنما يعتبر ذلك

بمتنع ان ينتقل منه الى المزموم لان اللزوم اذ لم يكن ملازوما لزومه كان أعم منه ولا بد أن يكون أخص فى المزموم والكلى واللازم وجود المزموم من حيث هو ملازوم بدون اللزوم وإذا كان أعم منه فلا يستلزم الاخص واللام ملازمه امتنع فهمه منه فيمتنع انتقال الذهن اليه قال فى الايضاح وقيل للزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها وهو أنه يدفع هذا الاعتراض لكن اتجهت الاختصاص والاشتراط وأجاب الخطيب بأن الاعوان لم يستلزم الاخص لكن لا يمتنع انتقال الذهن اليه بقتر بـ قلت لاشك أن المصنف يريد بقوله اللزوم مالم يكن ملازوما لم يكن لازما مساويا وحينئذ لا يجبه السؤال من أصله لا نتقول انما كلالنا فى اللزوم المساوى وقد أوضحت هذا فى

الإنسان أو بواسطة انضمام قتر بـ اليه كالعرف كقولنا كتابته عن المؤذن رأيت أنسا فلزم المنار فان الإنسان الملازم للأنسان فى ابتداء ملازم للؤذن ويصح أن يكون أعم منه لجواز أن تكون ملازمته للمنار لا لادان لكن قتر بـ العرف الدال على أنه المؤذن لأن ذلك هو الغالب المتبادر فيشكل على أنه المفهوم عرفا فانه لازم أعم صار ملازوما بالقتر بـ

(قوله ولهذا) أي لاجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف جزواً أي السكاكي كونه اللازم المنقول عنه لخصي الكنتاني أخص لان
اللازم بمعنى التابع في الوجود لوجود غيره أوفى الاعتبار لا اعتبار غيره يجوز أن يكون أخص بخلاف اللازم المتعارف فإنه لا يكون
أعم أو مساوياً ولا يكون أخص واللاكن المزوم أعم فوجد بدون اللازم وهذا محال (قوله الكتابية) مفسر على الجواب
المذكور أي فالكنتانية على هذا أن يذكر الخ (قوله وردف) عطفه على التابع إمامه معاف المراد فان أراد به نفس التابع
أومن عطف المغاير أن أراد بالتابع (٢٦٤) ما يتبع وجوده وجود الغير كطول العباد لعاول القائم فواضح بالفعل للأنسان

ولهذا يجوز كون اللازم أخص كالفاحك بالفعل للأنسان فالكنتانية أن يذكر من المتلازمين
ما هو تابع وجوده براد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر

لما قلنا هذا كرو هو أن اللازم الم يكن مزوماً لم ينتقل منه ولكن هذا الجواب ضعيف لان فيه جل
السكاكي على ما هو تحكم بعض الأدلة على الاختصاص وبعد ارتكاب السكاكي التحكم المحض
فخلص جواب آخر أقدم وقد أجاب أيضاً بأن مراده باللازم في قوله أن الكنتانية ينتقل فيها من اللازم
إلى المزوم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لوجود الغير وما يكون اعتباره فرعاً عن الغير كطول
العباد التابع وجوده في الغالب لطول القائمة والتابع اعتباره لا اعتبار طول القائمة وكذا مثل
التابع اعتباره وجريان في الألسن لنفي المثل فانهما ولو تلازم في نفس الأمر الا وهما أكثر اعتباراً
وأدق ملاحظة وبدل على هذا أمران اشتراط في اللازم أن يكون لزوماً فان ذلك يدل على أن اللازم
لا يقي على معناه ويجوز كونه اللازم أخص واللازم من حيث أنه لازم ليس إلا مساوياً وأعم وأما
يكون أخص ما يكون بالورد فيافي الوجود والاعتبار مثل أنه بالفاحك بالفعل للأنسان ففعله لازم
مع أنه أخص يدل على أن معنى لزومه تبعية في الوجود للأنسان فالكنتانية على هذا أن يذكر من
المتلازمين ما هو تابع وجوده براد به ما هو متبوع ومردوف والمراد بالمتلازمين ما بينهما لزوم في الجملة
لا ما بينهما التزام الحقيقي وهو ما يكون من الجانبين بدليل أنه قد ينتقل من الأخص إلى الأعم والمراد
بالردف نفس التابع ويحتدل أن يراد بالتابع ما يتبع وجوده وجود الغير كطول العباد لطول
القائمة والضاحك بالفعل للأنسان وبالردف ما يتبعه الآخر وتوحيق معناه مع الآخر كفي مثل
المثل لنفي المثل لان اعتبار الثاني واستعماله قبل الأول لأنه أصرح وأكثر دوراً على اللسان فيسمى
ردفاً لاستداده للاخر مع مساواته في المحنة والتحقق في نفس الأمر والحطاب في ذلك سهل وإذا كانت
الكنتانية ماذكر المجاز بالعكس وهو أن يقال أن المجاز هو أن يذكر أحد الذين بينهما لزوم وهو المتبوع
والمردوف والمزوم ورواده باللازم والتابع والردف وفي هذا الجواب أيضاً نظر لان نحو النبات ما
يكون تابعاً مع التزام قد يطلق على نحو النبات مجازاً مرسل كقوله عليه فواختصت الكنتانية بالتابع
كان مثل ذلك من الكنتانية وقد متلوا به المجاز ونصوا على أنتم وأجيب عن ذلك برعاية الحقيقة في نحو
لازم مساو ولا يقولون ساروم الكنتانية والمصنف مائة رعه أنه أن اللازم لا ينتقل ذهن فيه إلى
المزوم معاهمه وما جعل ذهن ينتقل منه (تنبيه) قبل في الفرق بين المجاز والكنتانية بأن
المجاز لا بد له من تناسب بين الحيل وفي الكنتانية لا حاجة لذلك فان العرب تكفي عن الجنس بأبي البهاء
وعن الضرب بأبي العتاه ولا اتصال بينهما بل تضاد وفيه نظر فان التناسب قد يكون بالتضاد كما تقدم

وبالردف ما يتبعه
الآخر ولو تحقق معناه مع
الآخر كفي مثل المثل لنفي
المثل لان اعتبار الثاني
واستعماله قبل الأول لانه
أصح وأكثر دوراً على
اللسنة فيسمى ردفاً لاستداده
للاخر مع مساواته في
المحنة والتحقق في نفس
الأمر وقوله أن يذكر من
المتلازمين المراد بهما ما بينهما
لزم ولو في الجملة لا ما بينهما
التزام الحقيقي فقط هو
ما كان التزام بينهما من
الجانبين بدليل أنه قد ينتقل
من الأخص إلى الأعم (قوله
والمجاز بالعكس) أي فقال
هو أن يذكر من المتلازمين
ما هو مردوف ومتبوع
يراد به بالردف والتابع
(قوله وفيه نظر) أي في
هذا الجواب نظراً للتبعية
لقوله والمجاز بالعكس لان
المجاز قد ينتقل فيه من التابع
في الوجود الخرج إلى
المتبوع فيه كاطلاق النبات
على النبات في أمطرت السماء
نباتاً والحاصل أن نحو

النبات مما يكون تابعاً مع التزام قد يطلق على نحو النبات مجازاً مرسل كقوله عليه فواختصت الكنتانية بالتابع
اختصت الكنتانية بالانتقال من التابع كان مثل ذلك من الكنتانية مع أنهم متلوا بالمجاز ونصوا على أنه أنه وقد حجاب عن ذلك برعاية
الحقيقة في نحو النبات يستعمل في النبات وذلك بان يقال إذا استعمل النبات في النبات مثلاً من حيث أن يردف النبات تابع في
الوجود غالباً كان كنهه وان استعمل فيمن حيث الأعم فالعالم كان مجازاً انظر ما تقدم من أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازاً
مرسلاً واستعماله باعتبارين ومع هذا لا اعلم الكلام من مطلق التحكم لان تخصيص الكنتانية بالتبع والمجاز باللازم مما لم يظهر
عليه دليل إلا أن يدعي أن ذلك تقرير بالاستقراء أو قرأ في أحوال المستعملين أنه يعقوب

ثم الكناية ثلاثة أقسام لان المطلوب بها ما غير صفة ولا نسبة أو نسبة والمراد الصفة المعنوية كالجلود والكرم والشجاعة وأمثالها لا ألغت الاولى المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فتنها ما هو معنى واحد

(قوله ولا يخفى الخ) جواب عما قيل كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التسعة لم يرفع إمكان انفكاكه عن غيره (قوله هنا) أى فى الكناية (قوله امتناع الانفكاك) أى الذى هو اللزوم العقلى بل المراد بالزوم من متطابق الارب تا ملو بل بقرينة أو عرف كاتقدم غير مرة (قوله هوى ثلاثة أقسام) أى بحكم الاستقرار (٢٤٧) وتتبع موارد الكنايات كذا فى شرحه

للفتح فاختصاص القسم الثاني بالقسمه الى القريبة والبعيدة والواحدة والخفية دون القسم الاول والثالث بالنظر الى الاستقرار او الا فالعقل يجوز قسمة كل منها للاقسام المذكورة (قوله تانيتها) أى هذه الكلمة وهى الاولى مع ان الظاهر تكبرها لان لفظ قسم مذكر (قوله باعتبار كونها عبارة عن الكناية) أى باعتبار كونها معيارها أى بلفظها عن الكناية قوله المطلوب بها غير صفة ولا نسبة) أى ولا نسبة صفة لوصف وذلك بان كان المطلوب بها موصوفا ولو قال المستصف الاول المطلوب بها الموصوف لكان أحسن والحاصل أن المعنى المطلوب بلفظ الكناية أى الذى يطلب الانتقال من المعنى الاصلى اليه أمان أن يكون موصوفا أو يكون صفة والمراد بها الصفة المعنوية كالجلود والكرم والشجاعة

ولا يخفى عليك أن ليس المراد بالزوم هنا امتناع الانفكاك (وهى) أى الكناية (ثلاث أقسام الاولى) تأنيها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها) أى فى الاولى (ماهى معنى واحد) التانيات يستعمل فى التثنية وذلك بأن يقال اذا اشتمل التثنية على شيئين حيث أن يردف المقيث وتابع لهما فى الوجود غالبا كان كناية وإن استعمل فى معنى حيث اللزوم التالى كان مجازا مثل ما تقدم وهو أن اللفظ الواحد يجوز أن يكون مجازا مرسلا واستعاريا لمعنيين ومع هذا كله لا يخفى على الكلا من مطلق التصريح لان تخصيص الكناية بالتثنية والمجاز بالزوم محال بظاهر الدليل عليه إلا أن يدعى أن ذلك تقرير بالاستقرار أو قرآن أحوال المستعملين ثم لا يخفى أن المراد بالزوم هنا كاتقدم غير عبارة مطلق الارتباط ولو لم يعرف بالزوم العقلى الذى هو امتناع الانفكاك ثم أشار الى أقسام الكناية بدت بربها فقال (وهى) أى الكناية من حيث هى (ثلاثة أقسام) ووجه القسمة أن المعنى المطلوب بألف الكناية أى الذى يطلب الانتقال من المعنى الاصلى اليه أمان أن يكون غير صفة ولا نسبة أو يكون صفة ولعى بالصفة الصفة المعنوية لا التثنية العوى أو يكون نسبة والقسمة صفة ولا نسبة (قوله) أى القسم الاول من هذه الاقسام وغيره بصيغة التانيات مع أن لفظ القسم مذكر نظرا الى أن المعبر عنه بهذه الصيغة الكناية وهى وثنية أو باعتبار القسمة أى للقسمة الاولى من هذه الاقسام المنسوبة للكناية (المطلوب) أى الكناية التى يطلب (بها) ما هو (غير صفة) وقد تقدم أن المراد الصفة المعنوية (ولا نسبة) هو عطف على صفة وزاد لان المطلوب بعد غير معنى ويجوز تأكيده بزيادة لا بمعنى كون الكناية يطلب بها ما ذكر أن قصد الانتقال من الشعور بمعناها الاصل الى الفرع الذى استعملت هى فيه وسأى معنى طلب الصفة وطلب نسبتها ثم أشار الى قسمي هذه الاولى بقوله (فيها) أى م أن الاولى المطلوب بها غير الصفة وغير الالفة منها (ما) أى قسم (هى معنى واحد) وأنت الضعيف باعتبار أن معناه الكناية والمراد بوجوده المعنى هناك لا توجد هنا للجناس من المعنى لا ما يقابل التثنية ان التضاد عبارة مقصورة ص (وهى ثلاثة أقسام الخ) ش الكناية أمان أن يكون المقصود بها أى المكنى عنه صفة أو نسبة أو غيرهما وقد يقال أمان أن يكون المكنى عنه الصفة أو الموصوف أو اختصاص الصفة بالموصوف الاول المطلوب بها أى غير صفة وليس المراد التثنية بل الوصف المعنوى قال الشيرازى المراد بالوصف هنا ما هو أعين من الوصف العوى كالجلود والكرم وفيه نظر فإن المراد بالوصف هنا المعنى والمراد بالوصف العوى اللفظ التابع بشرط فليس بينهما عموم وخصوص وذلك نوع الاول أن يكون معنى واحدا كقولك المضيف كناية عن زيد كذا أطلقه المصنف والسواب

يكون نسبة لوصف الموصوف والمصنف قسم القسم الاول الى قسمين والثاني الى اربعة قال ثالث قسمه والمرجع في ذلك كله للاستقرار كما علمت فى بعض الخواشي ثم يقل المطلوب الموصوف كاتفى المقتضى مع أنه أخضر لاجل أن يشعل ما إذا كان المكنى عنه غير الموصوف وغير الصفة وغير النسبة فالخاصل أن المراد بقوله غير صفة ولا نسبة الوصف وغير الثلاثة كاتفى قوله تعالى ليس كذلكهين فإن المكنى عنه فى التثنية هو ليس بموصوف لثني مثل التثنية فلا يمكن ادخاله (قوله هنا ماهى معنى واحد) أولى أن يقول وهى قسمان الاول كذا والثاني كذا اذ قوله فيها كذا هو كذا كذا لا يقتضى حصر أفراد الاولى فى حدين القميين وأن لها أفرادا أخرى ليس كذلك (قوله ماهى معنى واحد) أى فى اللفظ وكناية فى دال معنى واحد وهى مدلولها معنى واحد لان الكناية ليست عين المعنى الواحد بل دال عليه

كقولنا المضاف كتابة عن زيد ومنه قوله كتابة عن القلب
الضار بين بكل أبيض غنم * والطاعنين جماع الاضغان
ونحوه قول الجعفر في قصيدته التي يذكر فيها قتله للذئب
فأتيتها أترى فأضلت نملها * بحيث يكون القلب والرعب والحقد

والمراد بوحدة المعنى هنا أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعا كما في الاضغان في المثال الآتي وليس المراد بوحدة ما قبل
التنبيه والجمعية الاصطلاحية (قوله مثل أن يتفق في صفة من الصفات) أي كجماع في المثال الآتي وقوله اختصاص
بموصوف المراد بالاختصاص ما يعم (٢٤٨) الحقيق كالواجب والقديم وغير الحقيق كما إذا اشهر زيد بلطفه في مثله

مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فقد كرتك الصفة ليتوصل بها
إلى ذلك الموصوف (كقوله
الضار بين بكل أبيض غنم * (والطاعنين جماع الاضغان
المخدم القاطع والضن الحقد

والجمعية الاصطلاحية بدليل المثال الآتي ثم لا يخفى ما في كلامه من التسامح وهو إطلاق الكتابة على
المعنى الأولى وإنما لم يكتفم لفظ كان لمعنى حقيق أطلق لينتقل منه إلى لازمه ولكن لما كان
الانتقال من معنى اللفظ إلى معنى كناية وذلك كما إذا اتفق أن لشيء صفة اختصت به فذكر لفظ تلك
الصفة ليتوصل بتصور معناها إلى ذلك الموصوف أي إلى ذاته لا إلى وصف من أوصافه أو إلى نسبة من
النسب المتعلقة به فيصديق حيث أن المطلوب بلفظ تلك الصفة الذي جعلناه كتابة غير الصفة
والنسب هذه ذات الموصوف وإنما شرطنا في الصفة المكتن بها الاختصاص بالمخدم لأن الأعم لا يشر
بالآخر وإنما تسامح المطلوب ما يخص به بحيث لا يكون أعم وجوده في غيره وذلك (كقوله الضار بين)
أي أمدح الضار بين (بكل أبيض) أي بكل سيف أبيض غنم بضم الميم وسكون الخاء وقع الدال المعجمة
وهو القاطع (والطاعنين) أي أمدح الطاعنين أو الضار بين بالرفع (بجماع الاضغان) والجماع جمع
تقديمه كما فعل في المفتاح بأن يكون ذلك لعارض اقتضى الاختصاص به ثم عبارة المستفاد
لعارض اقتضى اختصاص المضاف بزيد أي لشره بذلك حتى صار كاللازم وهو مطلوب والصلوب
أن يقال لعارض اختصاص زيد بالمضاف فإن المراد اختصاص زيد بالمضاف ليسهم زيد من لفظ
المضاف لا اختصاص المضاف بزيد ولا كانت الكتابة ذكر المزموم والقرص أنها عنده ذكر اللازم
والمزموم يخص باللازم ولا يقال يخص باللازم سواء كان مساويا أم لا وكذلك قوله كناية
عن القلب

الضار بين بكل أبيض غنم * والطاعنين جماع الاضغان
كفي بجماع الاضغان عن القلوب والاضغان جمع ضغن وهو الحقد ونحوه قوله يذكر قتله للذئب
فأتيتها أترى فأضلت نملها * بحيث يكون القلب والرعب والحقد

وصار كمالا فيها بحيث
لا يتعد بمضايقة غيره ثم
الصفة من حيث هي صفة
لا تدل على معين بل على
موصوف ما فيكون
اختصاصها بموصوفها
لأسباب خارجة عن مفهومها
فيكون عارضا (قوله فتذكر
تلك الصفة) أي لفظ تلك
الصفة وقوله ليتوصل بها
أي يتوصل بتصور معنى
ذلك اللفظ الدال على تلك
الصفة إلى ذات ذلك
الموصوف لا إلى وصف من
أوصافه ولا إلى نسبة من
النسب المتعلقة به فيصدق
حيث أن المطلوب بلفظ
تلك الصفة الذي جعلناه
كتابة غير الصفة وغير النسب
أذ هو ذات الموصوف وإنما
اشرط في الصفة المكتن بها
الاختصاص ولو لأسباب
خارجة لماعلمت أن الأعم
لا يشر بالآخر وإنما تسامح

المطلوب ما يخص به بحيث لا يكون أعم لوجوده في غيره (قوله كقوله الضار بين الخ) قال في شرح الشواهد لا أعلم كائنه
(قوله بكل أبيض) أي بكل سيف أبيض والضار بين نصب على المدح أي أمدح الضار بين بكل سيف أبيض غنم أي قاطع والمخدم بضم
الميم وكسر الدال المعجمة وبنيها خاسا كنه ادخني (قوله والطاعنين) أي أمدح الطاعنين أي الضار بين بالرفع (بجماع الاضغان) بجماع
الاضغان كناية عن القلوب كانه يقول لوالطاعنين قلوب الاقران لا جل اخراج أو راحهم يسرع وجماع الاضغان معنى واحد أليس
أجساما لثمة أو أن كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفة معنوية تحتمل بالقلوب لا بمدلولها بجماع الاضغان ولا نك هذا المعنى يخص
بالقلوب إذ لا يجمع الاضغان في غيرها فان قلت ان مدح قوله نك جمع الضغن هو القلب وإطلاق اللفظ على صدوق حقيقة فليس هنا
من الكناية قلت ان بجماع وان كان مستقما لزمه الذات الموصوفة بالصفة بل المراد منه خصوص الصفة وهي جمع الضغن وهذه
قوله المخدم صواب ضبطه بكسر الميم كتبر وليس في كتب اللغة ما ضبطه المحض وان يعقوب أده مصححه

فقره بحيث يكون اللب والارب والخذ ثلاث كليات لا كتابة واحدة لاستقلال كل واحد منها بإفادة المقصود ومنها ما هو مجموع معان كقولنا كتابة عن الإنسان حتى مستوى القائمة عن ريش الاظفار

لا تلمن وجبت فكيف الشاعر أطلق المدة التي هي لازم واراد محلها وهو الموصوف كتابة (قوله هو مجموع الاضغان معنى واحد) أى أن الاضغان والمضغان اليه دال على معنى واحد وهو جمع الاضغان وهو مختص بالقلب فيصح أن يكتفى به عنه وأما مجموع وحده فالعنى النبال علم وهو الجمع غير مختص بالقلب (قوله ومنها ما هو) أى قسم هو مجموع معان وفى بعض النسخ ما هي أى كناية على مجموع معان أى على لفظ الدال على مجموع معان بأن تكون تلك المعانى جنسين أو أجناسا متعدي (قوله بأن تؤخذ صفة) أى كناية مثلا وقوله فتمضم الى لازم أى كستوى القائمة وقوله وأخرى أى الى لازم آخر مثل عن ريش الاظفار وتغييره أو بالصفة وتوابعها باللازم مجرد التفتن ولو عبر بالصفة أو لا وتانيا أو باللازم كذلك كان صحيحا (قوله لتصير ٧٤٩) جملتها مختصة بالموصوف أى وإن كانت

وإجماع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هو مجموع معان) بأن تؤخذ صفة تميم الى لازم آخر وأخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذلك الى (كقولنا كتابة عن الإنسان حتى مستوى القائمة عن ريش الاظفار) وهذا يعنى خاصة مركبة

جمع اسم سكان من الجمع والاضغان جمع منفر وهو الخلد فجمع الاضغان كناية عن القلوب فكانه يقول والطائنين قلوب الاقران لا جواز نفوسهم بسرعة وهو أغنى الجاهل معنى واحدا ليس أجناسا بل متعديا كان لفظه جمعا وذلك المعنى صفة معنوية مختصة بالقلب لأن مدلولها كون الشيء محلا تحققة فيه الاضغان ولا شك أن هذا المعنى مختص بالقلب إذ لا يجمع الاضغان في غيرها لا يقال بمدق قولنا يجمع الضغن هو القلب وإطلاق اللفظ على مدق حقيقة فليس هذا من الكناية لا نقول بل يطلق الجميع على القلب من حيث أنه يجمع الضغن أيضا قصد الأشعار بهذا المعنى فيه إذا المضروب ذاته لا من حيث هذا المعنى فال مفهوم من يجمع الضغن عند الإطلاق لم يرد وإنما أتى به لينقل منه الى ذات القلب فال مفهوم من اختصاصه جعل كناية عن ذات المقصود مثل هذا يتصور في كل صفة جعلت كناية عن ذات المقصود فلفظهم (ومنها) أى يومن الأولى وهي التي يطلب بها غير الصفة والنسبة (ما) أى قسم (هى) مجموع معان) وأنت الضمير لما تقدم والمراد بجمعة المعانى ما يقابل الوحدة السابقة وذلك بأن توجد أجناس أو جنسان من الصفات يكون ذلك المجموع هو المختص بالملكى عنه الموصوف فيتوصل مجموعها اليه بحيث تكون كل صفة لذكرت على حدة فتم نقل معناها الى الموصوف الملكى عنه لعدوها وكيفية ذلك أن يضم لازم الى لازم آخر أو الى لازمين فأقر فيذكر المجموع فينتقل من مفهومها للتغير المقصود بالذات الى ذات الموصوف (كقولنا كتابة عن ذات الانسان) بما لا تلام (حتى مستوى القائمة عن ريش الاظفار) فانه لو كنى عن الانسان باستواء القائمة وحده شاركه فيه بعض الشجر إذا المراد بليوتواه فلهذا ثلاث كليات كل منها مستقلة والنوع الثالث أشار اليه بقوله (ومنها ما هو) أى من الكناية ما فيه (مجموع معان) مطلوب بها غير صفة والنسبة (كقولنا فى الكناية عن الانسان حتى مستوى القائمة عن ريش الاظفار) فإن كل واحد من هذه الأوصاف الثلاثة ليس كناية عن الانسان ومجموعها كناية عنه لا يوجد في غير معنى خاصة مركبة كقولنا فى رسم الخفاف طائر مكيو به يدل أن قوله عند

(٣٧ - شروح التلخيص رابع) فاعلم حذف أى به الناحى مثلا فلو كنى عن الانسان باستواء القائمة وحده شاركه فيه الفعل ولو كنى عنه بالحي شاركه في الجار ولو كنى عنه بها سواء النسخ كقيل ولو كنى عنه بغير ريش الاظفار وحده أو بغير ريش الاظفار مع الحى سواء أجل بخلاف مجموع الأوصاف الثلاثة فقام بالمختص بها الانسان فكانت كناية عنهم عرض الاظفار مع استواء القائمة يعنى عن حى بل قيل الحى على استواء القائمة يعنى مع عرض الاظفار فلا يوجد حى كذلك (٧) خلاف ما قيل فى النسخ والتعبان لأن المراد بالقائمة ما كان عندنا الى على ما يجتمع على الأرض (وقوله وهذا) أى مجموع الصفات الخمسة بالموصوف الذى ينتقل منها اليه عند اصحاب العلوم العقلية خاصة مركبة كأن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف ينتقل منها اليه بمعنى خاصة بسيطة لعدم تركبها (٧) قول الحشى إذا لا يوجد حى كذلك كناية فى النسخ ولعل فيه سقطا والاصل ألا يوجد حى كذلك لا كذلك أى لا يوجد حى مستوى القائمة الاعراض الاظفار بخلاف ما قيل الخ تأمل له مصححه

(وشرطهما) أي وشرط هاتين الكتابتين (الاختصاص بالمكثي عنه) ليحصل الانتقال

وشرط كل واحد منهما أن تكون مختصة بالمكثي عنه لا تتعداه ليحصل الانتقال منها إليه

(قوله وشرطهما الاختصاص

بالمكثي عنه) أي أن يكون المعنى الواحد المكثي به مختصا بالمكثي عنه وأن يكون مجموع المعاني المكثي بها مختصا بالمكثي عنه وهذا

الشرط لا يختص بهاتين الكتابتين التين هما قسم الأولى بل كل كتابة كذلك

اذ لا يدل الاعم على الاختص ولا ينتقل منه إلى المعنى أن هذا الشرط مستدرك مع ما علم محاصر أن الكتابة الانتقال فيها من الملزوم

للزوم والملزوم مختص قطعا باللازم المكثي عنه ولعله

نص على ذلك الشرط فيها تذكرة لماعلم لئلا يفهل

فيشعر أن مجموع الاوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى

الموصوف مع عموم مفهومها (قوله ليحصل الانتقال) أي منهما للمكثي عنه

القائمة في الاعوجاج ولو كني عنه به وبالحى لسواء التماسح كما قيل ولو كني يعرض الاظفار وحده أو بمرض الاظفار مع الحى سواء الجمل مثلا لخلاف مجموع اوصاف الثلاثة يقتضيه بالانسان فكانت كتابة أهم عرض الاظفار مع استواء القائمة يعني عن حى بل قبل الحى مع استواء القائمة يعني عن عرض الاظفار اذ لا يوجد حى كذلك خلاف ما قيل في التماسح وكذا الانوعان لان المراد بالقائمة ما يكون الى أعلى ما يعتمد على الارض وشبهه والخطيب في هذا سهل ويسمى هذه الكتابة خاصة مركبة وتقدم ما نبذع به ما يتوهم من أن الاوصاف صادقة على المكثي عنه فتكون حقيقة لا كتابة (وشرطها) أي وشرط هاتين الكتابتين وهما قسم الأولى وافرادها محصورة فهي ما وان كان التعبير عن لا يفيد الحصر وانما تكلف في ذلك على ما علم من أن الافراد والجملة لا واسطة بينهما على مقدم (الاختصاص بالمكثي عنه) أي شرط كون القمعيين كتابة اختصاص المعنى الواحد بالمكثي به بالمكثي عنه كما تقدم في مجامع الاضغان وأختصاص المجموع من المكثي بالمكثي عنه كما في قوله حى الى كتابة عن الانسان وهذا لا يختص بهاتين الكتابتين التين هما قسم الأولى بل كل كتابة كذلك اذ لا يدل الاعم على الاختص ولا ينتقل من الأولى الى الثانية وإنما نص على ذلك فيما ذكره لماعلم لئلا يفهل فيشعر أن الاوصاف أو الصفة ينتقل منها إلى الموصوف مع عموم مفهومها فتخرج بذلك التوهم هذه عن قاعدة الكتابة والأولى من هاتين أهني ما هي معنى واحد ينتقل منها إلى الموصوف جميعا السكا كقوله ينة إلى سعادا قريبة بمعنى أنها سهلة المأخذ أي الأخذ بمعنى أن عراول الايتان بها يسهل عليه تناولها ويسهل على السامع الانتقال فيها كما يسهل على المتكلم الايتان بها بعد ادراك وجه الانتقال فيها وانما ساعا سهولة لبساطتها وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيها إلى ضم وصف أي آخر والتأمل في المجموع حتى يعلم اختصاص هذا المجموع بلا زبد ولا نقص وجعل الثانية بعبدة المأخذ لا انتقال لتوقفها بالنسبة الأولى بها على جمع اوصاف يكون مجموعها مختصا بلاز بدولا نقص وذلك يحتاج إلى التأمل في عموم وخصوص وتوقف الانتقال على ما ذكره وكما توقف الانتقال على تأمل أو الايتان عليه كان ثم بعد وفقه من هذا أن مراده بالقرب سهولة الانتقال والتناول لبساطة والبعد صعبو بهما للتركيب لان إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا وليس المراد بالقرب هنا انتهاء الوسائط والوسائل بين الكتابة والمكثي عنه والبعد وجودها كما سيأتي فالبعد والقرب هنا خلافا فيما هذا المعنى الآتي وان كان يمكن جماعتهما لما يأتي لصحة وجود البساطة بلا واسطة ووجود التركيب مع الوسائط وقولنا لبساطة للتركيب للإشارة إلى أن الصعوبة والسهولة نسبيتان يحصل كل منهما في الغالب بما لسهله وانما وان كانت ثم صعوبة أو سهولة للشيء آخر عارض فيما ندرج ان فيما يأتي على ما سيأتي تحقيقه معان لا يرد أن تكون ثلاثة بل أكثر من واحد قال الخطيب ويظهر من هذا أن الرسوم اذا ذكرت مجرد من الرسومات كانت كتابة تقول الخطيب أيضا في شرح المفتاح أن الحدود والرسوم كتابة قال وقد بينا أن دالة العرفات كلها على العرفات دالة التزام لا غير وفي قوله نظر لا نظيل يذكره ثم قال (وشرطها) أي شرط الكتابة سواء كانت معنى واحدا أم أكثر (الاختصاص بالمكثي عنه) أي لا يكون موجودا للمكثي عنه ولا لما انتقل اليه من الكتابة إلى المكثي عنه لان الاعم لا يشعر بالاختص والآن تقول كل كتابة لا بد فيها من هذا الاختصاص فكيف يشترطون ذلك في هذا النوع فقط وحيد في هذه العبارة مقابله والصواب أن يقال شرطها اختصاص المكثي به بالمعنى أو بالمعاني

وجعل السكّاء الأولى قرية والثانية بعيدة وفيه نظر * الثانية المطالب بهاصفة

(قوله وجل السكاني) أي سمى السكاني (قوله بمعنى سهولة المأخذ) أي الأخذ يعني أن حاول الاتيان بها يسهل عليه الاتيان بها ويسهل على السامع الانتقال، فالساطم وعدم التركيب فيها فلا يحتاج فيبالي ضم وصف آخر والتأمل في المجموع ليم الاختصاص هذا المجموع بلا زبولانقص (قوله وتلميق) أي تأليف بينهما والعطف مرادف (قوله والثانية بسبعة) أي وجل الثانية أعني ما هي مجموع عمان بسبعة أي سماها ذلك الاسم (قوله بخلاف ذلك) أي وهي ملتبة بخلاف ذلك أي أم البسطة معنى أنها أصعبة الأخذ ولا انتقال وذلك لتوقفها على جمع أوصاف يكون مجموعها مختصا بلا زبولانقص وذلك يحتاج إلى التأمل في عموم مجموع الأوصاف وخصوصه وسواته وكلما توقف الاتيان أو الانتقال على (٧٥١) تأمل كان بعدا (قوله غير البسطة للمعنى الذي

سبجيمى) أى وهى ما كان فيها وسائل والحاصل أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال والتناول لاجل النسيطة والمراد بالعدد

صعوبتهما لأجل التركيب

لان ايجاد المركب والفهم

منه أصعب من البسيط

غالباً وليس المراد هنا

بالقرب انتهاء الوسائط

والوسائل بين الكفاية

والمخني عنه وبالعبد
والمخني عنه وبالعبد

والله اعلم بما يخالف اناسا

سَيُفْعِلُكَ اللَّهُ فَتَكُونَ مِنَ الْغَالِبِينَ

وَمِنْكُمْ مَجَاعِدُهُمَا الصَّادِقَةُ

وجود البساطه وعدم

لواسطة وجود التركيب

مع الوسائط (قوله المطلوب

بها صفة من الصفات) يعنى

من يكون المقصود افادته

افهامه بطريق الكناية

وصفت من الصفات ونمي

بها المعنوية وهي المعنى

وجعل السكاكي الأول منهما أي ماضى معنى واحقراطية بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها البساطة واستغنائه عن ضرر لازم آخر وتلقف بينهما والثانية بعد ذلك تختلف ذلك وجوه غير المحددة بل انى الذى يجيى (الثانية) من اقسام الكناية (المطلوب بها صفة) من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك ان شاء الله تعالى فتأخذ (والثانية) من اقسام الكناية هي (المطلوب) أى الذى يطلب (بها صفة) من الصفات بمعنى ان ما قصد اذادته وافهام بطريق الكناية هو وصف من الصفات وبنيها بالمعنوية لخصوص النعت التحوي كما تقسم ومعنى طلب الصفة دون النسبة ان يكون المقصود بالذات هو افهام معنى الصفة في صفة أخرى أقيمت مقام ذلك فصار تصور المثبتة الكنى عنها هو المقصود بالذات لان من اثباتها كالعلم ومن وجوده نسبة المكنى بها لمطلب النسبة دون النسبة ففي ما ذكره صرح بالصفة وقصد الكناية بآياتها الثنى عن اثباتها للرد اذ ليس بالاثبات بسبب ذلك هو المقصود بالذات واذا قصدت النسبة والصفة معا فقدم وجود العلم باحدهما أو ما يقوم مقامه واخصل ان النسبة ان كانت معلومة أو كالمعلومة التعرض لها في ضمن صفة كنى بها عن أخرى فالمطلوب تصور الاخرى التي اثبتت في ضمن اثبات ما افهمها فتكون الكناية لطلب الصفة وان كانت الصفة معلومة أو كالمعلومة وكنى بآياتها الثنى لتسقط الى اثباتها للرد فالمطلوب ذلك الاثبات وتكون الكناية لطلب النسبة وان جهل ما بناه اعلى محضه وقصد الانتقال لهما فالمطلوب ما مامما تكون الكناية لطلب الصفة والنسبة

قال الخفيف وجعل السكائي الأولى قرية وثانية بعيدة فيه فظهر كانه يريد أن دلالة الوصف الواحد على الشيء ليست بأدلة لا على الأوصاف بل ربما كانا الحال بالعكس فإن الرسم الثام يفرغ عن الحقيقة مما لا يفرغ بالرسم الناقص والنزهة أوضح من الاجمال وقد يجب ان مراد السكائي أن الأولى قرية يمتنع حيث تناول والاستعمال لأن الأعم لا يشتر بالاختصاص قلت هذا القسم يجعله في عدمه من الكتابة فظروا ان الكتابة ما تقابل بالصرح والحد والرسم صريحان في المعنى وكذلك الغنى التي هي أحد أنواع الاعلام صرحوا بأنها كتابة وفيه نظر لان انية علم والعلم صريح في فساده فلا فرق بين دلالة أي عبد الله ودلالة زيد العلين عليه الكتابة (الثانية المطلوب بها) أي السكائي عنه (صفة) وهي قسبان قرية بعيدة لأنها لم يكن استقال الشعر من الكتابة إلى السكائي

فأقام الباعث كالمودود الكرم ودلول القائمة لأخصوص مدلول النعت النحوي ومعنى طلب الصفة بالكتابة دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفات أخرى أقيمت مقام تلك الصفة كما في تصور الشبهة التي ألقى فيها هو المطلوب بالذات لأنفسه أيتها لأن نفس إنبائها كالمعلوم من وجود نسبة المكشي بها وذلك كان يذكر حين السك أو كثره لا مراد فيقول منه الملاحظ وأما طلب النسبة بالكتابة دون الصفة فقبحاً لأدنى صراحة وقد استكنا بآياتها الشيء من إنبائها الإراد فيصير الذات بسبب ذلك هو المقصود بالذات وأما طلب النسبة والصفة معاً بالكتابة فقبحاً أيضاً لمرادها مقصد الانتقال لهما والحاصل أن النسبة إن كانت معلومة أو كالمعلوم المعرض لها في ضمن صفة كتي بها عن أخرى كان المطلوب تصور الأخرى التي أُنشئت في ضمنها إن أمّا إفهامها وحينئذ فتكون الكتابة لطلب الصفة وإن كانت الصفة معلومة أو كالمعلوم كتي بإنبائها لشيئ ليقبل لا إنبائها الإراد كان المطلوب ذلك الأنبات تكون الكتابة لطلب النسبة وإن جهل ما يعتا على جهة مقصد الانتقال لهما كان المطلوب معاً ما تكون الكتابة لطلب الصفة والنسبة

وهي ضربان قريبة بعيدة القريبة بما ينقل منها إلى المطلوب بها لا بواسطة وهي إما واحدة كقولهم كناية عن طول القامة
طويل تجاده وطويل التجاد

معاً على ماسياً في الصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلاف في الاعتبار والقصد الأول وعدمه فأنهم في المقام
دقة اه يعقوب (قوله في ضربان الخ) حاصل ما ذكر من الأقسام أن الكناية المطلوبة بهاصفة إما قرينة أو بعيدة والقربة
إما واحدة أو خفية والواضحة إما ساذجة أو مشوبة بالنصريح فجملة الأقسام أربعة (قوله إلى المطلوب) أي التي هو الصفة للمكي
عنها لأن الكلام في الكناية المطلوب (٢٥٧) بهاصفة (قوله بواسطة) أي بين المنتقل عنه والمنتقل إليه وإنما يكون الانتقال

للكنى عنه غير محتاج
لواسطة إذا كان ادراك
المكي عنه يعقب ادراك
المعنى الأصلي للفظ الكناية
المشعور به منه (قوله
فقرينة أي مثل الكناية
يسمى قرينة لانقضاء الوسيط
التي يعمدها غالباً من
ادراك المعنى عنه عن زمن
الشعور بالمعنى الأصلي
(قوله والقربة قسماً
واضحة أو خفية) قد علمت
أن المراد بالقرب هنا عدم
الوسائط لعدم الوسائط
يجتمع كون المعنى المكتنى
عنه خفياً بالنسبة للأصل
وبجماع كونه واضحاً فلذا
انقسمت القرينة الواضحة
واخفية كذا ذكر المصنف
(قوله يحصل الانتقال
منها بسهولة أي لكون
المعنى المنتقل إليه يسهل
ادراكه بعد ادراك المنتقل
عنه لكونه لازماً بما ينحجب
العرف أو القرينة) وحسب
ذاته (قوله كناية) حال من
القول مقدم عليه أي كقولهم

معاً على ماسياً في الصفة لا تخلو من النسبة والنسبة لا تخلو من الصفة ولكن اختلاف في الاعتبار والقصد
الأول وعدمه فأنهم في المقام دقة فإذا تقرر هذا فالمطلوب به الصفة كان بذكرين الكسب ليتقلبه
إلى الجود وكان بذكر كثر إذا لم يمتثل منه لثلاث وكذا ما أشبه ذلك وإنما كان هذا بما طلب به
الصفة على مقررناه لأن النسبة التي هي أتاب بالانتقال إليه ولو تقرر في نفس الأمر أنه المطلوب لما ناب
عنه أثبات المنتقل عنه وهو الأثبات من جنس ذلك صارت الفائدة والحاصل ادراك المعنى المثبت الذي
هو الكرم لأثباته (وهي) أعنى المطلوب بهاصفة (ضربان قريبة بعيدة) ثم أشار إلى هذا التفسير
فيها أعنى بيان قريبها وبصدها من تباله على ذكرها اجلا لا يقال (فإن لم يكن الانتقال) من
الكناية إلى المطلوب الذي والصفة المكتنى عنها لأن الكلام في الكناية المطلوبة بهاصفة (واسطة)
بين المنتقل عنه والمنتقل إليه بأن يكون الذي يعقب ادراك المعنى الأصلي والشعور به هو المكتنى عنه
(فإن الكناية (قربة) لانقضاء الوسيط التي يعمدها غالباً من ادراك المكتنى عنه عن زمن الشعور
بالمعنى الأصلي ولما كان معنى القرب هنا عدم الوسائط أمكن أن يكون المعنى المكتنى عنه خفياً بالنسبة
إلى الأصل وأن يكون واضحاً ولهذا انقسمت القرينة إلى الواضحة والخفية وإلى هذا أشار بقوله
والقرب به المذكورة قسماً لأنهما (واضحة) لكون المعنى المنتقل إليه يسهل ادراكه بعد ادراك
المنتقل منه لكونه لازماً بما ينحجب العرف أو القرينة أو بحسب ذاته (قولهم كناية عن طول القامة
طويل تجاده) أي كقولهم فلان طويل تجاده رفيع التجاد على أنه فاعل طويل والضمير المضاف إليه
عائد على الموصوف حال كون هذا القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول التجاد أشهر
استعماله عرفاً في طول القامة ففهم منه أن الزوم بالانكشاف إذا تعلق بالإنسان من التجاد المقادير
وليس يتبعه وبينه واسطة فكانت واضحة فربما كانت كناية عن صفة لأن النسبة هنا صريح بها وإنما
المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فكان كناية مطلوبة بهاصفة (ر) مثل هذا في كونه الكناية
مطلوبة بهاصفة هي قرينة واحدة حق قولهم فلا فلان (طويل التجاد) بإضافة الصفة إلى التجاد
عنه بواسطة فهي قرينة أو بعيدة أو قريبة أملاً واضحة أو خفية فالواضحة كقولهم في الكناية عن
طويل القامة طويل تجاده وذلك كناية ساذجة وكقولهم طويل التجاد وذلك كناية شتملة على

القول مقدم عليه أي كقولهم
فلان طويل تجاده حال كون ذلك القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول التجاد أشهر استعماله عرفاً والآن
طول القامة ففهم منه أن الزوم بالانكشاف إذا تعلق بالإنسان من التجاد المقادير وليس يتبعه وبينه واسطة فلذا كانت تلك الكناية
واضحة فربما كانت كناية عن الصفة لأن النسبة هنا صريح بها وإنما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية مطلوبة
بهاصفة (قوله طويل تجاده) رفيع التجاد على أنه فاعل طويل والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف والتجاد بكثر النون حال
السمي (قوله وطويل التجاد) أي كقولهم فلا فلان طويل تجاده فاعل طويل والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف والتجاد بكثر النون حال
التجاد بإضافة الصفة للتجاد وإنما كان مثله لأن الموصوف بالطول باعتبار المعنى في المثالين هو التجاد فلا فلان وإنما لم يمتثل للمثال لاجل أن

فلان طويل تجاده حال كون ذلك القول كناية عن طول القامة ولا شك أن طول التجاد أشهر استعماله عرفاً والآن
طول القامة ففهم منه أن الزوم بالانكشاف إذا تعلق بالإنسان من التجاد المقادير وليس يتبعه وبينه واسطة فلذا كانت تلك الكناية
واضحة فربما كانت كناية عن الصفة لأن النسبة هنا صريح بها وإنما المقصود بالذات صاحبها وهو الوصف فلذا كانت كناية مطلوبة
بهاصفة (قوله طويل تجاده) رفيع التجاد على أنه فاعل طويل والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف والتجاد بكثر النون حال
السمي (قوله وطويل التجاد) أي كقولهم فلا فلان طويل تجاده فاعل طويل والضمير المضاف إليه عائد على الموصوف والتجاد بكثر النون حال
التجاد بإضافة الصفة للتجاد وإنما كان مثله لأن الموصوف بالطول باعتبار المعنى في المثالين هو التجاد فلا فلان وإنما لم يمتثل للمثال لاجل أن

والفرق بينهما أن الأول
كتابة ساذجة والثاني
كتابة مستعملة على تصرع
مالتصن الصفة فيه ضمير
الموصوف بخلاف الأول
وهنا قول الجاسسي

أبت الروادف والتندي لقصمها

مس البطون وأن تمس ظهورا

يشير للفرق بينهما بقوله

والأول الخ (قوله ساذجة)

أي خالية من شائبة التصريح

بالغنى المقصود وهو المكى

عنه فقول الشارح لا يشربها

شي من التصريح أي بالغنى

المقصود تفسير لقوله

ساذجة وأما كانت طلبة

من شائبة التصريح بالغنى

المقصود لأن الفاعل بطول

هو التجادل لنتقل من مكى

طول قامة فلان (قوله)

تصرع ما أي نوع تصرع

بالمقصود الذي هو طول

القامة المكى عنه فلذا

كانت كتابة مشوبة بالتصرع

(قوله لتصنع الخ) أي وأما

كان فيها تصرع مالتصن

الصفة التي هي لفظ طول

الضمير الراجع للموصوف

لكونهما مشقة والضمير عائد

على الموصوف فكأن قيل

فلان طول ولو قيل ذلك لم

يكن كتابه بل تضرعا

بطوله الذي هو طول قامة

ولما لم يصرح بطوله لا ضاقته

للتجادل أو منى إليه بعمل

الضمير كانت كتابة مشوبة

بالتصرع ولم يحصل

تصرعاً حقيقياً

والأول) أي طول بل تجاده كتابة (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفي الثانية) أي طول
البياد (تصرع مالتصن الصفة) أي طول (الضمير) الراجع إلى الموصوف

الموصوف بالطول باعتبار المعنى في المثالين هو التجادل فلان وانما عدد المثالين يشير إلى الفرق بينهما

بقوله (والأول) أي والكتابة الأولى وهي قوله طول بل تجاده برغ التجادل كتابة (ساذجة) أي

خالصة لا يشوبها شيء من التصريح بل المعنى المقصود لأن الفاعل بطول هو التجادل لنتقل منه إلى طول

قامة فلان فإن قلت إذا كان الذي أنشئت له الصفة هو التجادل في تقدم الإتيان للموصوف الذي هو النسبة

فتكون هذه كتابة طلبت به صفة وأنبه معافنا الأخبار بالطول عن زبد الذي طلبت له الصفة أنشأت

له ولا يضر كون الإتيان في الحقيقة له لأنه لأن الإتيان اللفظي الحاصل بالأخبار مع كون التجادل

الذي أسند إليه سببه بزل من زلة الإتيان الحقيقي فأغنى ذلك عن طلب الإتيان الذي هو النسبة

(وفي الثانية) وهي قوله طول بل التجادل بصفة إلى التجادل (تصرع ما) بالمقصود الذي هو

طول القامة فكانت كتابة مشوبة بالتصرع وأما كان فيها تصرع ما (التصنع الصفة) التي هي لفظ

طول (الضمير) وأما تصنع الصفة الضمير لكونها مشقة فهي بنية الفعل لا تخول من الضمير

والضمير عائد على الموصوف وكان قيل فلان طول بل ولو قيل كذلك لم يكن كتابة بل تضرعا بطوله الذي

هو طول قامة فلما لم يصرح بطوله لا ضاقته إلى التجادل أو ما إليه يعمل الضمير كانت كتابة مشوبة

بالتصرع ولم يحصل تضرعاً حقيقياً كما جعل قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط

الأسود من الفجر تشبيهاً حقيقة كما تقدم لاستعاره قسوة بالانقباض لأن الموصوف في نفس الأمر

بالطول والمقصود نسبة الطول إلى التجادل فافتتحت قواعد المرثية وهو المضاف إليه وتعمل الصفة للضمير

انما هو رعاية الأمر اللفظي ونسب الأمر اللفظي هنا تركب ما حكمت بفوقه على الأعراب من أن

المشتق لا يلزم من الضمير ولو لم يكن الضمير هو المقصود بالوصف في نفس الأمر وصح لنا أن نجعله ضمير

غير الموصوف لقضاء ما افتتحت القواعد لأن موصوفة الحقيقة في سبي صاحب الضمير فكانت هو ولما كان

الموصوف حقيقة هو التجادل صار عن زلة طول بل تجاده فكانت مشوبة بالتصرع لا تضرعاً والدليل

على أن أفاضله الضمير وهو فاعله لفظاً لأنه مضاف لفاعل له فاعله معنى أنا تقول هند بطولة

التجاد بنا أنشئت الصفة نظراً إلى الهند والزيادة طولاً التجادل بقسيتها نظراً إلى الزيد والزيادة طولاً التجادل

بجميعها نظراً إلى الزيد فقد أنشئت الصفة وثبتناها وجعلناها لازماً لا سنادها إلى ضمير الموصوف

فوجب مطابقتها للموصوف ولو أخذنا لها عن ضمير الموصوف ما جرت عليه بالمطابقة لأن الصفة

المسندة لغير ضمير ما جرت عليه لا تطابق ما قبلها وقد قررنا ذلك في محله ولذلك نفردها مذكراً حيث

يكون ما أسندت إليه يقتضي فهاذا ولو كان الموصوف هو الفاعل أو منى أو مجموعاً وعافته ولهند

طول بل تجاده فذكر الصفة لا طولة لأنك أسندتها إلى التجادل لا إلى ضمير هند والزيادة طولاً التجادل

والزيدون طول بل تجاده لا أفراد بعد التثنية والجمع لا سنادها إلى المفعول وهو التجادل لا إلى ضمير المثنى

والجموع بخلاف ما إذا أسندتها للضمير ما قبلها فتجب مطابقتها ولذلك قلنا فيها شوب من التصريح

وقد تقدم وجه جعلها كتابة لا تضرعاً محضاً فإن قلت قد قرب بما ذكر أن نحو التجادل في نحو المثالين

هو الموصوف وتعمل الضمير رعاية حتى الاشتقاق والافتقار ليس هو المقصود بالوصف فتكون

تصرع مالتصن الصفة فيه وهي طول بل ضمير الموصوف بخلاف المثال فيه فإن قولك طول بل

تجاده ليس في لفظ الطول بل منه ضمير لا يمسند إلى الظاهر ومنها قول الجاسسي

أبت الروادف والتندي لقصمها * مس البطون وأن تمس ظهورا

(قوله ضرورة احتياجها إلى مفعول مستدله) أي لمساها الفعل في الاشتقاق والفعل محتاج إلى مفعول مستدله فإن كان موجودا في اللفظ والذوالا فهو ضمير مستتر فكذلك الصفة (قوله فيشغل على نوع تسريع بنبوت الطول له) أي وفي ذلك تسريعها بالمكي عنه وهو طول القائمة (قوله والدليل على تضمنه الضمير) أي تضمن طول ولو قال تضمنها أي الصفة كان أولى إلا أن يقال الضمير في تضمنه الصفة ذكر الضمير باعتبار أنها موصوفة أي والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير ونحو حملها لأنه فاعل لها لفظا لأنها مضافة لفاعلها لفظا بل فاعلها في المعنى أنك تقول هند طويلة للعباد بن ثابت الصفة نظر المحدث وإن كان طوليا النجد بتثنيها فنظر الزمردن وإن يكون (٢٥٤) طوال النجد بجميعها فنظر الزمردن فقد أنشأ الصفة وتثنيها وجعلها

زوما وجعلناها مطابقة للوصف وما ذاك إلا لاستنادها للضمير بخلاف ما إذا خلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه وأسندت لاسم ظاهر فأنها لا تطابق ما قبلها بل يجب فيها الإفراد والتجريد من علامة التثنية والجمع وتذكر لتذكير الفاعل وهو الاسم الظاهر الذي أسندت إليه وتوثت لتأنيسه وبالجملة فالصفة كالنعل إن أسندت لضمير ما قبلها وجبت مطابقتها لما قبلها في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإن أسندت لاسم ظاهر دخلت عن ضمير ما قبلها وجب فيها الأفراد ولو كان الموصوف بها لفظا مثنى أو مجموعا ذكرت لتذكير الفاعل ولو كان الموصوف بهامونا وأنشأت لتأنيث

الصفة كناية عما جعلناه في منزلة الموصوف للسببية بينه وبين الموصوف فقبحنا به حق الاشتقاق وصحح ذلك بسببه إذا لم يصح حمل المشتق ضميرا جني من شكل وجه غير معتبر الوصفية بحال من الأحوال والاكاف في التركيب بخلاف ومنافة فهل لأحد التركيبين محل يحسن فيه دون الآخر أو هما سواء وإنما كل منهما بالنسبة إلى الآخر تفن في التعبير قلنا التركيب الذي فيه الإضافة وفيه يوجد حمل الضمير ويوجد فيه شوب من التصريح عما يحسن إذا حسن جريان الصفة بنفسها على الموصوف بوجود السببية المحسنة للجر يان عرفا كقولك فلان حسن الوجه بالإضافة إلى حسن عرفا فمن حسن وجهه أن يقال هو حسن أو لا يحسن جرياتها بنفسها ولكن يحسن جريان ما نابت عنه كقولك فلان أبيض الوجه بالإضافة فإنه لا يحسن أن يقال إن أبيض لحيته أنه أبيض ولكن يحسن أن يوصف بما نابت عنه هذه الصفة وهو الشيوخة إذا يحسن أن يقال هو شيخ ومثل ذلك فلان كثير البنين أي متقو وأما إذا لم يحسن جريها على الموصوف عرفا فلا جريان ما نابت عنه لعدم نياتها عما يحسن لم يحسن تركيب الإضافة وإنما يحسن الاستناد إلى السببية لمد الصفة كقولك فلان أحر فرسه أو سود ثوره إذا لم يحسن أن يقال فعين جرفه أنه أحر ولا فعين سود ثوره أنه أسود فقد ظهر أن تركيب الإضافة محل لا يحسن فيه وتركيب غير الإضافة ظاهر كلام الصويين أنه يحسن في كل محل فكان أعمر خلافهم (أو خفية) هو معطوف على واخضة أي الكناية المطلوب بها صفة أن لم يكن الانتقال بها بواسطة فهي أما واخضة كما تقدم وما خفية وخفاؤها الكون الانتقال فيها بالابو اسطغنى أملا واخضة لا تحتاج إلى تأمل في المراد حتى يستخرج من خزانه الحفظا ويستخرج بالقرينة وهي خفية لا لا تقولك حيث يكون اللزوم بين المكنى وبوعنه فيه عوض ما فيحتاج إلى أعمال الروية في القرنين وفي سر المعاني

(كقولهم

الفاعل ولو كان الموصوف بهامذرا (قوله في

المعنى) أي في الحقيقة فتونس الأمر (قوله عطف على واخضة) أي أن الكناية المطلوب بها صفة لم يكن الانتقال فيها للطلب وهو السببية بواسطة فهي أما واخضة لا تحتاج في الانتقال المراد إلى تأمل أو خفية بتوقف الانتقال على المراد على تأمل وأعمال روية أي فكر وذلك حيث يكون اللزوم بين المكنى وبوعنه فيه عوض ما فيحتاج إلى أعمال الروية في القرنين وسر المعاني ليستخرج المقصود منها ليس المراد أنها خفية لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وساطة لفظ الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة

مقوله كتابة عن الابه عرض التفقا فان عرض التفقا وعظم الرأس اذا فرط فيها يقال دليل النبوة الأثرى الى قول طرفة بن العبد
أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه • خشاش كراس الحية المتوقد

(قوله عن الابه) أي البليد وقيل هو الذي عنده خفة عقل (قوله عرض التفقا) التفقا القصر مؤخر الرأس وعرضه يستازم
عظم الرأس غالباً والمقصود هنا العظم المفرط كما ينسب عليه الشارح لأنه يقال على البلاء أو ما عظمها من غير فراط بل مع اعتدال
فبدل على الهمزة والفتحة وكال عقل (قوله فان عرض التفقا) العرض هنا البقع لان السرد يمتد على الطول وأما العرض بالضم
فهو بمعنى الجانب وقوله وعظم الرأس من عطف اللازم على المزوم (٢٥٥) لا تنال آخر (قوله فهو) أي
العرض المزوم لهاى

(قولهم كتابة عن الابه عرض التفقا) فان عرض التفقا وعظم الرأس بالافراط عما تستدل به
على البلاء فهو مزوم لهاى بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاء تنوع خفاء لا يطلع عليه
على أحد

ليستخرج المقصود منها وذلك (قولهم كتابة الابه) فلان (عرض التفقا) والتفقا مؤخر الرأس
وعرضه يستازم عظم الرأس غالباً والمقصود هنا العظم المفرط لأنه يقال على البلاء أو ما عظمها بلا
افراط بل مع اعتدال فبدل على علو الهمزة والفتحة وكال العقل ولذلك وصف به على الله عليه وسلم فلاالة
عرض التفقا على البلاء فيه خفاء مالا لا يفهمه كل أحد ولكنه يفهم عندهم له اعتقاد في مسازمته
لله فان قلت من له الاعتقاد لا خفاء بالنسبة اليه ومن لا اعتقاد له لا كتابا يعتبره اذ لا يفهم المراد
أصلا قلت المراد بالخفاء هنا كثرة الجاهلين بالزوم فالعنى أنهم شأن أن تخفى لكثرة الجاهلين وعلى
المتكلمها أن لا يضطرب الامن بظن اعتقاده فان لم يصادف حمل خفاء ولكن هذا بينه وبين قولهم
فيهمها بأعمال الروية منافية مالا أن يحمل على أنه قد يفهم بالقرينة الآن ولو لم يتقدم له اعتقاد وحصل
أن يكون الخفاء على يابه وانما يعتبر الخطاب والمتكلم اذ لا يزم من تقدم اعتقاد الزوم حضوره حال
الخطاب فيجوز أن يكون بعض المعاني الخزانة يدرك لزومها بطلق الالتفات فلا تخفى الكتابة عنها
على المتكلم عند زوم ايجادها ولا تخفى على السامع عند سماعها ويجوز أن يكون نادر الزوم يحتاج
الى تصفح المعاني والدلالة بالقرائن الخفية الدالة فيحتاج المتكلم في ايجادها الى تأمل السامع في فهمها
الى روية فافهم ويكون عرض التفقا كتابا عن الابه بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان الزوم بينهما
متقرر به حتى قيل انه الآن لا خفاء به أصلا وان الخفاء المذكور فيه له في العرف القديم ولا عبرة بقول
الاطباء انما استازم البله لئلا تله قوة الطبيعة البقية المستزمنة مجرودة والمستزمنة للغة لان
تدقيقات الاطباء لا عبرة بها في الخطاب ويجوز أن يكون عرض التفقا بمرض الوساة فتكون الكتابة
عن عرض التفقا بمرض الوساة قريبة من الابه بلا واسطة ولا غرور في ذلك فانه يجوز أن تكون الكتابة
قريبة باعتبار بعيد باعتبار آخر والممكن الخفاء في الكتابة عن الابه بمرض التفقا من جهة الوسط
والحسنة الى لا يتقبل الذهن فيها بواسطة حكك قولهم في الكتابة عن الابه عرض مرض التفقا
الشاعر • عرض التفقا رانته في شماله فان عرض التفقا وعظم الرأس اذا فرط دليل على النبوة
ولذلك قال طرفة

أنا رجل الضرب الذي تعرفونه • خشاش كراس الحية المتوقد

هذا القيل فافهم ونظروا من هذا ان اعتقاد زوم البلاء لمرض التفقا ليس مشتركا بين الناس بل يخص بواحد من آخر اذ لا دليل
اليه الا بعد التأمل فان قلت كون عرض التفقا كتابة عن الابه بلا واسطة لا يظهر لان الاطباء يقولون انما استازم عرض التفقا
الابه لا نهيد على قوة الطبيعة البقية المستزمنة للبرودة المستزمنة للغة ولا الابه قلت ما ذكره فيقول لا يعتبره أهل العرف ولا
يلاحظونوا عما يتقنون منه أو لا الى الابه وحيد فتكون عرض التفقا كتابا عن الابه بلا واسطة واضح باعتبار العرف لان الزوم
بينهما متقرر حتى قيل انه الآن لا خفاء به أصلا وان الخفاء المذكور فيه له باعتبار العرف القديم (قوله لا يطلع عليه) أي لا يدركه
كل أحد وما يذكره من أهل فكر تدور وتسمى على المزموم واعتقدها

والجيدضا يتنقل منها الى المطلوب بها بواسطة كقولهم كناية عن الإبله عرض الوسادة فانه ينتقل من عرض الوسادة الى عرض القفا
ومنه الى المقصود وقبضه السكا كمن القربى على أنه كناية عن القفا وفيه نظر وكقولهم كثير الرماد كناية عن المضاف
فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطباخ ومنه الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان

(قوله وليس اخفاء الخ) دفعه ما يشعرون قوله لا يطلع عليه كل أحد أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط (قوله الى المطلوب بها
أي هو المصنف (قوله فيبعد) أي ذلك (٢٥٦) الكناية تسمى في الاصطلاح بعيدة وذلك لبعدها من ادراك المقصود

فيها لا يجتباها في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهره أنها تسمى بعيدة ولو كانت الوسائط واحدة وهو كذلك لان فيها بعدا ما باعتبار مالا واسطة فيها أصلا (قوله كناية) أي حاله تكون ذلك القول كناية (قوله عن المضاف هو كثير الضيافة التي هي القيام بحق الضيف فكثرة الرماد كناية عن المضيفية بسبب كثرة الوسائط والحاصل أنه يلزم من كون كثير الرماد كناية عن المضيف أن تكون كثرة الرماد كناية عن المضيفية وهذه الكناية اللازمة هي المقصود بالاختيل لان أصل الموضوع الكناية المطلوب بها صفة من الصفات فتأمل (قوله) فانه ينتقل الخ) أي أو بما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن المضيفية لكثرة الوسائط لانه أي الحال والشأن ينتقل من كثرة الرماد (قوله الى كثرة احراق الحطب تحت القدر) أي ضرورة

ليس بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة (وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها) بواسطة فيبعد كقولهم كثير الرماد كناية عن المضيف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها) أي ومن كثرة الاحراق (الى كثرة الطباخ ومنها الى كثرة الاكلة) جمع أكل (ومنها الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف لم تسم عرفا بعيدة وان كان فيها اخفاء فهي ولو كانت بعيدة باعتبار الفهم قريبة باعتبار في الوسائط أشار الى مقابل قوله ان لم يكن الانتقال بواسطة بقوله (وان كان) الانتقال من الكناية الى المطلوب بتلك الكناية الخ (بواسطة) تلك الكناية (بعيدة) أي تسمى بذلك اصطلاحا لبعدها من ادراك المقصود منها لا احتياجها في الغالب الى استحضار تلك الوسائط وظاهره أنها بعيدة ولو كانت بواسطة واحدة لان فيها بعدا ما باعتبار مالا واسطة فيها أصلا ثم مثل للبعيدة فقال (كقولهم كثير الرماد) جال كون هذا القول (كناية عن المضيف) أي كثير الضيافة التي هي القيام بحق الضيف فكثرة الرماد كناية عن المضيفية بكثرة الوسائط ثم أشار الى تلك الوسائط بقوله (فانه) أي بما قلنا ان كثرة الرماد كناية عن المضيفية بكثرة الوسائط لان الشأن هو هذا وهو أنه (ينتقل) من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر (ضرورة) ان الرماد لا يكثر الا بكثرة الإحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق لا يفيد هنا وليس يلزم في الغالب لان الغالب من العقلاء ان الاحراق لغاية الطبخ وما يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدر زاده لبيد الرماد وليستحق الانتقال (و) ينتقل (منها) أي من كثرة الطبخ (الى كثرة الطباخ) جمع طباخ أي ما يحتاج لأن غالب العقلاء ان الاحراق انما هو للطبخ فإدراكنا (د) ينتقل (منها) أي من كثرة الطباخ (الى كثرة الاكلة) أي ألا كلين لذلك المطبوخ فلا حاجة لجمع أكل وذلك لان العادة أن المطبوخ انما يطبخ لئول فاذا كثرت كثر أكله (د) ينتقل (منها) أي من كثرة الاكلة (الى كثرة الضيفان) بكسر الصاد جمع ضيف وذلك لان الغالب أن كثرة الاكلة انما تكون من الاضياف اذا الغالب أن الكثير أم اعظم (الزأس) ما لم يضر طافه دليل على غلو الهمة وقد جاء في وصف هندن بن أي حاله ترسلوا الله صلى عليه وسلم انه كان عظيم الهمة وأما البعيدة فهي ما كان انتقال الذهن منها الى المكى عنه بواسطة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضيف فانه ينتقل الذهن من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ثم ينتقل منها الى كثرة الطباخ ثم ينتقل منها الى كثرة الاكلة ثم من كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان الى المقصود كذا قال المصنف والسكاكي قال ينتقل من كثرة الرماد لكثرة الجرج ومن كثرة الجرج لكثرة احراق الحطب وينبغي أن يجعل المكى عنهما كونه كرمع لا كونه مضيفا والا فقولهم من كثرة الضيفان الى المقصود اذا جعلنا المقصود فيه كونه مضيفا فذلك يحصل بكثرة

أن الرماد لا يكثر الا بكثرة الاحراق ولما كان مجرد كثرة الاحراق لا يفيد وليس يلزم في الغالب لان الغالب من العقلاء ان الاحراق لا يصدر عنهم الا لغاية الطبخ وما يكون الطبخ اذا كان الاحراق تحت القدر زاده لبيد الرماد وليستحق الانتقال (قوله الطباخ) جمع طباخ أي ما يطبخ (قوله الى كثرة الاكلة جمع أكل) أي الى كثرة الاكلين لذلك المطبوخ وذلك أن الماداة أن المطبوخ انما يطبخ لئول فاذا كثرت كثر أكله (قوله الى كثرة الضيفان بكسر الصاد جمع ضيف) وذلك لان الغالب أن كثرة الاكلة انما تكون من الاضياف اذا الغالب أن الكثير المعصرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال

ومنها الى المقصود وتقولوه

ومايك في من عيب فاني * جبان السكب مهزول الفصل

فانه ينتقل من جبان السكب عن الهرير في وجه من يدنو من دار من هو بمرصد لان ليس دونها كون الهرير في وجه من لا يعرف طبيعة
له الى انه اراد تأديبه لان الامور الطبيعية لا تتغير بموجب لا يقوى من ذلك الى استقرار موجب بناحه وهو اتصال مشاهدته بوجودها اثر
وجوه من ذلك الى كونه مقصدا اذ ان واقص ومن ذلك الى انه مشهور بحسن قرى الاضياف وكذلك ينتقل من هزال الفصل الى فقد
الامومه الى قوة الداعي الى تحرها كالحال عناية العرب بالنوق لاسيا (٢٥٧) المثلثات ومنها الى صرفها الى الطائخ

(ومنها المقصود) وهو الضيفان وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء

المعتبرة المؤدية لما ذكر من كثرة الرماد لا تكون من العيال (و) ينتقل (منها) اعم من كثرة وجود
الضيفان للوصوف (الى المقصود) وهو الاضياف والفرق بين كثرة الضيفان والمضياف حتى ينتقل
من أحدهما الى الآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للاضياف والمضياف وصف للضيف اذ هي
القيام بحق الضيف كما تقدم وهما متلازمان وشدة الزوم بينهما بما يتوهم اتحادهما فيقال ليس
هناك الانتقال وقد ذكر المصنف أربع وسائط بين الكناية والمقصود زاد بعضهم بعد كثرة الرماد كثرة
الجرف كانت الوسائط بخسة وانحطت في مثل ذلك سهل ثم ان كثرة الوسائط من شأنها إخفاء الدلالة
وقلها من شأنها توضيحها واذ انتقلت راسطت هرت شائبة الوضوح لان أول ما يدرك في الغالب عند
الانتقال الى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة اذ اللوازم الملاصق للزوم أظهر وانما كانت الوسائط
موجبة للبعد لان الادراك حينئذ يتوقف على ادراك قبله وذلك مما ينفي الزوم ولا يخفى غالباً من
إخفاء ادراك بعض الوسائط فكل أجل هذا بمنزلة الادراك فيها بحيث يسهل وانما قلنا ان اللسان
في كل منهما ما ذكرنا اشارته الى أن كلامهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في المنفية الوسائط إخفاء
كما تقدم في عرض القفا وفي كثيرها الوضوح لمزور والذهن بسرعة الى المقصود ملمع احضارها
لظهورها واما بدون

الضيفان فهو صريح في لا يمكن به عن ومثل ايضاً للبعد بقوله عن الابه عرض الواسطة فانه ينتقل
من عرض الواسطة الى عرض القفا ومنها الى المقصود من البلب وجعله السكبي من القرية على انه
كناية عن عرض القفا ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لمدي بن أبي حاتم ان كان سادك لمريضا وذلك
حين زلت ذكوا او اضر بواحي تبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود فعد الى خطين ابيض
واسود فدار ينظر اليهما قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر انه لو كان كناية عن عرض القفا لكان
هو المقصود فلا يكون كناية عن البلب والقرية خلافه والحق انه يصح أن يكون متالهما فان
فصل الكناية عن البلب فهو مثال للبعيدة أو الكناية عن عرض القفا فهو كناية قريبة ومن البعيدة
قوله

ومايك في من عيب فاني * جبان السكب مهزول الفصل

فان الذهن ينتقل فيه في الاول من جبان السكب عن الهرير في وجه من يدنو من وجه السكب من طبعه
الخالف لتلك التي الى استقرار موجب بناحه وهو اتصال مشاهدته بوجودها اثر
للداعي والفاضي ثم الى كونه مشهوراً بحسن قرى الوجه من هزال الفصل الى فقد
الامومه الى قوة الداعي لصرها مع بقاء ولدها مع عناية العرب بالنوق ومنها الى الطائخ ومنها

(٣٣) ثم روح التلخيص رابع) لان أول ما يدرك في الغالب عند الانتقال الى اللوازم ما يكون منها بلا واسطة اذ اللوازم
الملاصق للزوم أظهر وانما قلنا ان اللسان في كل منهما ما ذكرنا اشارته الى أن كلامهما قد يكون على خلاف ذلك فيمكن في الكناية المنفية
الوسائط إخفاء كما تقدم في عرض القفا وفي كثيرها الوضوح لمزور والذهن بسرعة الى المقصود ملمع احضارها لظهورها واما بدون
الاحضار لكثرة استعمال فيسرع الانتقال ولا يقال اذ اسرع الذهن للانتقال بدون احضار فلا واسطة لا نقول بلكي في كون
الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الامر مع امكان احضارها مع فاعلم انه يعقوى

ومنه إلى أن مضى ومن هذا النوع قول نصيب

لعبد العزيز على قومه * وغيرهم من ظاهره

فيا بك أسهل أوابهم * ودارك أحوالهم

وكذلك أنس الزائرين * من الأم بالابتداء

فانه ينتقل من وصف كلبه بما ذكر إلى أن الزائرين معارف عنهم ومن ذلك إلى أنه المشاهدة بإيجاز لئلا ينهار أمره إلى زعمهم

ومنه إلى أن تسمى مباغيم لديه من غير انقطاع ومنه إلى وفور احسانه إلى الخاص والعالم وهو المقصود وتنبه مع زيادة لطف قول الآخر

يكاد إذا ما أيسر الضيف مقبلا * يكلمهم حين هو أعجم

لا أتم العود بالنفصال ولا * أبتاع الأقربة الأجل

ومنه قوله

فانه ينتقل من عدم امتناعه إلى أنه لا يبقى لها ضالما لتأنيس بها وحصل لها الفرح الطبيعي بالنظر إليها من ذلك إلى تحرها أولا يبقى

العود إبقاء على ضالما وكذا قرب الأجل ينتقل منه إلى غيرها ومن غيرها إلى أن مضى ومن ذلك إلى أن مضى

سقط في أيديهم أي لما اشتد ندمهم وحسرتهم على عبادة الجبل لأن من شأنه اشتد ندمه وحسرتهم أن بعض يدهن فاصبر به

مسقوطا فيها لأن فادعوق فيها وكذا قول أبي الطيب كناية عن الكذب

تستحي ما تشكيت من ألم الشوق * قالها والشوق حيث التوصل

إلى كم تر دارك على أواله * كلهمو فيها وهبت مسلام

وكذلك قوله

وأخره كناية عن السباحة وكذا قول أبي تمام

(٢٥٨)

(الثالثة) من أقسام الكناية (المطلوب بهانسة) أي إثبات أمر لا مر أو نفيه عنه وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام

الاحضار لكثرة الاستعمال حتى يسرع الانتقال ولا يقال إذا أسرع بدون احضار فلا واسطة لا تقول

يكفى في كون الكناية ذات وسائط وجودها في نفس الأمر مع إمكان احضارها فأمثل والله أعلم

(والثالثة) من أقسام الكناية هي (المطلوب بهانسة) والمراد بالنسبة كالمعرف إثبات أمر لا مر

أو نفيه عنه وقدر المصنف في هذا المقام كإثبات ذلك في غيره بالاختصاص ور ما يتوهم من ذلك أن

النسبة المطلوبة لا بد أن تكون على وجه الاختصاص الذي هو المحصر وليس كذلك والمراد

إلى أن مضى ومن ذلك قوله تعالى ولما سقط في أيديهم الثالثة الكناية المطلوبة بهانسة أي أن

ينسب شيء لشيء والمقصود نسبة غيره وجعله الجرحاني من قبيل المجاز الاستدلال على شيء فقول

يزيدن الحكيم مدح زبدن الملبى وهو في سجن الحجاج

أصح في قبلك الساقط * مجيد وفضل الصالح والحبيب

وجعل منه إلا أنه في النفي * يبيت بمقام من اللوم يثا * وسنكلم عليه إن شاء الله تعالى وأشهد

وكذا قول من يصف رأي ابل أو غنم ضعيف العما بادي العروق ترى له * عليها إذا ما أجذب الناس اصعبا (كقوله

وقول الآخر * صلب العما بالضرب قد مدحا * أي جعلها كالذي في الحسن والغرض من قول الأول ضعيف العما وقول الثاني

صلب العما وما وأن كان في الظاهر متضادين فهما كناية عن شيء واحد وهو حسن الرعية والعمل بما يصلحها وحسن

آثره عليها فأراد الأول أنه رقيق مشفق عليها لا يقد من جل العما أن وجعها بالضرب من غير فائدة فهو بغير مالا من المعنى

وأراد الثاني أنه يجد الخطب لها عرف بيساها في الرعي زرعها عن المرأى التي لا تحمدو بتوخيها ما تمنع عليه ويضعن

أيضا أنه يتعها من التثمد والتبدد وانها الماعز من شدة شكيمته وقوة عزيمته تتساق في الجمة التي يريد لها وقوله بالضرب

(قوله المطلوب بهانسة) ضابطها أن يصرح بالمقابلة ويقصد بإثبات الشيء الكناية عن إثباتها للرد وهو الموصوف بها (قوله أي

إثبات أمر لا مر أو نفيه عنه) أي إثبات صفة لموصوف أو نفي صفة عن موصوف (قوله وهو) أي إثبات أمر لا مر المراد

بالاختصاص في هذا المقام أي القسم الثالث وليس المراد بالاختصاص فيه المحصر والحاصل أن الاختصاص المعبر به في هذا القسم

في كلام المصنف وغيره المراد بمجرد ثبوت أمر لا مر على وجه المحصر أولا لا خصوص المحصر فقول المصنف فانه أراد أن يثبت

اختصاص الجرح بالمراد بالاختصاص مجرد الثبوت ولذا قال الثبوت أي ثبوتها لا نفيها فلا نيل في يثبات أو تحصر وأغما بالاختصاص

عن مجرد الثبوت وإن كان مجرد الثبوت أم لا من ثبت له شيء لا يخلو من الاختصاص به في نفس الأمر ولو لم يثبت له إلا أنه لا بد

من تحقيق من يثبت عنه ذلك الشيء في نفس الأمر

قدماها تور بحسنة ويؤكد أم حاقوله صلب العما * الثالثة المطلوب بها نسبة كقول ز ياد الأعجم
ان السباحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج

(قوله كقول) أي الشاعر وهو ز ياد الأعجم من أبيات من الكامل قالها في عبد الله بن الحشرج وكان ابراعلي نسابور وفد عليه
ز ياد فامي بازله وبث اليه ما يحتاجه فأشده البيت وبعده

ملك أغرتوج ذوائل * للعقبن يمنه لم تنزع

(٢٥٩) يا خير من سعد المنابر التي * بعدائي المصطفى المستخرج

لما تبتك راجبا لتوالك
التي باب توالم لم يرج
فامره بعشرة آلاف درهم
وكان عبد الله بن
الحشرج سيدا من سادات
قيس وأميرا من أمرائها
ولي حملة ترسان وفارس
وهذان (قوله ان السباحة)
هي بذل ما لا يجب بذله من

المال عن طيب نفس سواء
كان ذلك المبدول قليلا
أو كثيرا واليسى بذل
الاموال الكثيرة لاكتساب
الامور الجليلة العلية
كتناء كل أحد ويجمعها
الكرم والمروءة في العرف
سعة الاحسان بالاموال
وغيرها كالعفو عن
الجناية وتعمير بكال
الرجولية كما قال الشاعر
لكن برده له أنه يقتضي
اختصاصه بالرجل دون
للمراضع أنها تصف
بالمروءة الآن يقال المراد
بالرجولية الانسانية

(قوله ان السباحة والمروءة) هي كمال الرجولية (والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج
فانه أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أي ثبوته (فترك التصريح) باختصاصها
بالاختصاص مجرد ثبوت النسبة المقصودة سواء اراد اثباتها على وجه الحصر أم لا فقول به فترك
التصريح بالاختصاص الى الكناية في اده ترك التصريح بما يفيد مجرد الثبوت وأسلوبه سواء كان
ذلك على وجه الحصر أم لا وليس المراد ترك التصريح بما يفيد الاختصاص الذي هو الحصر لا نقد
يكنى من غير النسبة الحصر بقوامها غير بالاختصاص عن مجرد الثبوت وان كان مجرد
لثبوت أهم لأن من ثبت له الشيء لا يخلو عن الاختصاص بقى نفس الامر ولم تقصد الدلالة
عليه اذ لا يمتنع تحقق من يثبت عنه ذلك الشيء في نفس الامر ثم مثل الكناية بالمطلوب بها النسبة
فقال (كقوله

ان السباحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج

(فانه) أي لو كان هذا مثالا للكناية بالمطلوب بها النسبة لان الشاعر (أراد ان يثبت اختصاص ابن
الحشرج بهذه الصفات) الثلاث التي هي المعاحة وهي بذل ما لا يجب بذله من طيب النفس ولولم
يذكر على ظاهر تفسيره هو الندى وهو بذل الاموال الكثيرة لاكتساب الامور الجليلة العلية كالثناء
من كل أحد ويجمعها الكرم والمروءة وهي في العرف سعة الاحسان بالاموال وغيرها كالعفو عن
الجناية وتعمير بكال الرجولية وذلك يقتضي اختصاصها بالرجل دون المرأة الا ان تصير الرجولية
بالانسان لتعلمومها الذكر والانثى لا ينفق يقال للراثة رجولة وكما لها الاحسان المذكورة وتسمى بالرغبة في
العتاف على دفع ما يلعب به الانسان وعلى ما رجع على الاقران وهو قريب من الاول والدليل على أنه
أراد اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فهو في الخطاب ومفهوم الكلام على ما تقرروا وأراد اللفظ
بالاختصاص يقتضي مجرد الثبوت والدليل على ذلك ما علم من أن الكناية في النسبة لا يشترط فيها كونها
في النسبة الحصر بل تجري في المطلقة كما هاهنا هذا المثال اذ ليس فيه اداة حصر وكما علم مما يأتي
فماثل به في الفتح (٢) حين أراد اثبات الاختصاص الذي هو ثبوت الصفات لن ذكر (ترك التصريح)

المصنف على كتابة الاسناد قول ز ياد الأعجم

ان السباحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج

فانه أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات فترك التصريح بذلك والتصريح به أن يقول

الشاملة للذكر والانثى وتسمى أيضا بالرغبة في المحافظة على دفع ما يلعب به الانسان وعلى ما رجع على الاقران وهذا قريب مما قبله
(قوله في قبة ضربت على ابن الحشرج) في جعل هذه الصفات الثلاثة في قبضة ضربت على ابن الحشرج كناية عن ثبوته
لانماذا أثبت الامر فيمكن الرجول وحيزه فقد أثبت له (قوله فانه) أي الشاعر وهذا لكون البيت المذكور مثالا للكناية
المطلوب بها النسبة (قوله أراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات) أي أراد أن يفيد ثبوت ابن الحشرج لهذه
الصفات (قوله أي ثبوته) هو بالنسبة لتفسيره وأشار الشاعر بهذا التفسير الى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت
والحصول وان في عبارة المصنف وأما المراد منها أن الشاعر أراد أن يفيد ثبوت هذه الصفات الثلاثة لابن الحشرج (قوله
باختصاصه) أعني

فانه حين أراد أن لا يصرح بانبات هذه الصفات لان الحشر جمع في قية تنبيهها بذلك على أن عملها ذوق وتوحيدها مضروب بنفيل
لوجود ذوق في باب الدنيا كثيرين فأثبت انبات الصفات المذكورة بطريق الكتابة

(قوله بأن يقول الخ) تصور التصريح بالاختصاص بها وقوله انه أي ابن الحشر وقوله يخص بها أي هذه الاوصاف الثلاثة
(قوله عطف على أن يقول) أي فالعني ترك التصريح بالمصروف بذلك القول بنحوه (قوله عطف على أنه يخص) أي فالعني حيث كان
يقول أنه يخص أو يقول نحوه أي نحو أنه يخص به من الطرق الدالة على ثبوت النسبة للموصوف كإضافة بقدر الألف نحو
ثبتت سماعة ابن الحشر لان (٢٦٠) اضافتها لتقدير كونها ثابتة وكسنادها اليه في ضمن الفعل نحو سمع ابن

الحشر وكسنادها اليه
نسبة تشبه الاضافة مع
الاخبار بالمصروف كما
يقال حصلت السماعة
لابن الحشر أو السماعة
لابن الحشر حاصل
وكسنادها اليه على أنها
خبر في ضمن الوصف كما
يقال ابن الحشر سمع
يسكون الميم وكذا يقال
في النسي والمروءة (قوله
و به يعرف أي وما ذكر
من الامثلة يصرّف أنه
ليس المراد باختصاص
المصبر به في كلامهم
هنا أي في هذا القسم
الحصر بل المراد بالثبوت
للموصوف سواء كان على
وجه الحصر أم لا لقوله
بصرف الخ استدلال على
ما قدم من أنه ليس المراد
بالاختصاص في هذا القسم
الحصر ويحتمل فلا تكرار
بين ما هنا وما تقدم (قوله
وملا إلى الكناية) اثنان
الشراح بما لم يحفل أنه

باللفظ الدال على هذا الاختصاص وبعمل ذلك التصريح لو أتى به (بأن يقول) أن ابن الحشر
(يخص) بهذه الصفات (أو) يقول (نحوه) أي نحو عتس بما يفيد مجرد الثبوت بتقديم أن المراد
بالاختصاص هنا الثبوت لا الحصر فقوله نحوه على هذا منصوب عطف على معمول يقول كما مررناه
ويحتمل أن يكون جرور عطف على مدخول الباء أي يحصل ذلك بقوله يخص وبصرف ذلك القول ونحو
لفظ الاختصاص في هذا المعنى كل ما يفيد ثبوت النسبة للموصوف ما باضافتها اليهم الاخبار
بمصولها كان يقول سماعة ابن الحشر حاصل لان اضافتها لتقدير كونها أو كسنادها اليه في ضمن
الفعل كان يقول سمع ابن الحشر أو بنسبتها اليه نسبة تشبه الاضافة مع الاخبار بالمصروف كما
يقول حصلت السماعة لابن الحشر أو كسنادها اليه على أنها خبر في ضمن الوصف كما يقال ابن
الحشر سمع أو نحو ذلك هذا يجري في النسي والمروءة هذه الامثلة التي ليس فيها دلالة على
الحصر بل أن مرادهم بالاختصاص المثل في القفاح لثبوت للموصوف لا الحصر وقد تقدم وجه
التصريح به من مجرد الثبوت (إلى الكناية) يحفل أن يتعلق بترك مضننا معنى التعارض وما ينسب
بقوله ترك التصريح عادلا عنه إلى الكناية فحصلت تلك الكناية في المعدول بها (بأن جعلها) أي
جعل تلك الصفات لابن الحشر حاصلت وواقعة (في قية مضروبة عليه) أي مضروبة على ابن
الحشر والقبض على يشبه الخفية لا أنه فوقها في العظم والاكساع ووجه دلالة اثباتها في القبض على
ثبوتها لابن الحشر أنها لا جعل طرف حصولها في ابن الحشر ومعلوم أن تلك الصفات لا تخلو
من عمل تقوم به في تلك القبض فهي صاحبة القبة الخائز لها والاصل عدم مشاركة سواء في تلك

هو عتس بها أي ثابتة دون غيره إلى أن جعلها في قية مضروبة عليه فأخبر باختصاص القبة
المضروبة عليه بالسماعة ليفهم منه اختصاصه بالسماعة لانه إذا اختص بالسماعة لم يختص

اشارته إلى أن ترك في كلام المصنف ضمن معنى مال فيكون المطف في كلام الشارح تفسيره بأي ترك التصريح ومال
عنه إلى الكناية في محفل أنها اشارته إلى أن قول المصنف في الكناية يتعلق بمحذوف عطف على قوله ترك التصريح (قوله في قية) أي
جاءة وواقعة في قية (قوله تنبيه) على ترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الاوصاف المدح وبسبب الكناية بأن جعلها واقعة في قية
مضروبة على المدح أي لأجل التنبية على أن عمل تلك الصفات وهو المدح ذوقية وأن الرساء (قوله هو) تكون الخ (أي
والقبض على يشبه الخفية لأنها تكون فوق الخفية في العظم والاكساع وهي التي تسمى الآن بالصيوان (قوله فأما) أي الشاعر
يجعل الصفات في قية مضروبة على المدح اثباتها لخالص أن المصريح بنسبة الصفات للقبض جعلت فيها وهي صفات لا تقوم
بنفسها بل يبرها لولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبض فحين أن يكون هو المضرب عليه القبة لمصلاحيته لم يوجد عدم مشاركة غيره

ونظيره قولهم المجدين نوييهو الكرم بين رديه قال السكاكي وقد ظن هذا من قسم زيد بطول المجاده وليس بذلك فطو بل مجاده
بأنه أطول بل المجاده قصر عيانات الطول بل المجاده وطول النجاد كما تعرف تأثم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد عيانات النجاد
زيد بالاضافة كان ذلك قصر عيانات الطول بل المجاده وطول النجاد كما تعرف تأثم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد عيانات النجاد

والمجد يدعو أن يكون مجده • عقلمسماي ابن العبد نطلما

فانه شبه المجدين بالانسان بدفع الجبال في جبل النفوس اليه وأثبت له جيدا على سبيل الاستمارة التفضيلة ثم أثبت لجيده عقدا ثم شيحا
له في تلك التفضيلة يكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات (٢٦١) وثبوته بالمفهوم هو الحكيم عنه (قوله لانه

لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له (نحوه) أي مثل البيت المذكور
في كون الكناية نسبة الصفة الى الموصوف بأن تجعل في محيطه ويشمل عليه (قولهم
المجدين نوييهو الكرم بين رديه) حيث لم يصح بثبوت المجده والكرم بل كفي عن ذلك بكونهما
بين رديه وبين نوييه فان قلت ههنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بما صفة ونسبة عما قولنا كثر
المراد في ساحتها به

القبه كان ذلك دليلا على أن موصوفها هو الذي قامت به الاستمارة لقيامها بنفسها في إثباتها في قبه
تبيينه على أن صاحبها أو موصوفها هو ذو القبلان كون الشيء في حيز الانسان مع صلاحته والاصل
عدم ما هو يتبادر منه أن ذلك الشيء لمن حصل في حيزه فالصاحبة والندى والمرءة أو صاف صرح بها
فلا يطلب من ذاتها أو ما يطلب نسبتها أي ثبوتهما أن كانت له وقد كفي بثبوتهما في القبلة مقررنا من
ثبوتهما للموصوف فلهذا كنا نعطى لوبها النسبة أي الثبوت لصاحبها (نحوه) أي ومثل البيت
المذكور في كونه كناية مطلبها النسبة أي إثبات الصفة للموصوف بسبب إيقاع تلك النسبة فيها
محيط بالوصوف ويشمل عليه في الجمل فنتقل من ذلك الإثبات الى الإثبات للموصوف على مقررناه في
البيت (قولهم) في ممدوحها (المجدين نوييهو الكرم بين رديه) المجده والكرم معروفان والثوبان
والبردان متعاربان وثبوتها بالنظر الى أن الثالب في الملبوس قصده وهما على تقدير المضاف أي
بين أجزاء الثوبين والبردين وأما مقررناه كذلك لأن الشخص حل في بينة أجزاء البردين والثوبين لأن
قبتهما هو قريب من الجاز الاستدادي ولأن تقول كل كناية عن وصف كناية عن نسبة فلأنك
إذا قلت طو بل المجاده فمعناه طال مجاده فثبت الطول لمجاده وأما رديته فثبت لنفسه وأصل أن قول
المصنف اختصاص ابن الجشج بهذه الصفات هو المصواب وهو عكس عبارة السكاكي حيث معناه
اختصاص الصفة بالموصوف وتبعه الطيبي والمصواب الأول فإن المقصود أن المصاحبة ليست لتسب
ابن الجشج لانه ليس له ردها حال الطيبي وبقي قسم عكس هذا لم يذكره السكاكي وهو اختصاص
الموصوف بالصفة أي لم يجز أن الموصوف حقيقة هذا النوع إلى وصف كثر كقوله

أضحت يمينك من جود مصورة • لا بل يمينك عناصورة الجود

كأنال وهو على العكس وأما انعكس عليه في الاول فانه انعكس في الثاني والمصواب أن يسمى كلامه
القسمين باسم الآخر ونحو قول الشاعر المذكور قولهم المجدين نوييهو الكرم بين رديه أي لا يباو زهما

كلنا محيطا بكنهه أو بعنه على وجه الاشتمال (قوله حيث لم يصح) أي وأما كان هذا المثال محموا تقدم من لبيت في كون الكناية
نسبة الصفة للموصوف لانه لم يصح بثبوت المجده والكرم الممدوح بحيث يقال ثبت الكرم والمجده أو معا عتمان به بل كفي أن
فالمخيفة في كلامه التعليل (قوله بل كفي من ذلك) أي عن ثبوتهما بكونهما بين رديهو نوييه أي لأن من المعلوم أن حصول الكرم
والمجدين في الثوبين لا تخلو عن موصوفهما معانها لا وليس لأصاحب الثوبين لأن الكلام في الثوبين الملبوسين فأذا ثبت
للموصوف بطريق الكناية والكرم والمجده كوران فلا يلزم أن يطلب ثبوتهما للموصوفهما فكانت الكناية هنا طلبها
النسبة (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف سابقا وهي ثلاثة أقسام وقوله هي أي في الكناية (قوله كثر المراد في ساحة
زيد) الساجحة الفسحة التي بين ثبوت البار وقدم بالهاو المثال المذكور كناية عن الضيق أو إثباته زهدا أملا لاثبات فلا تأثم ثبت

وأنما ثبوت ذلك لأن الشخص
الممدوح حل في بينة
أجزاء البردين والثوبين لأن

للاستعارة ثم خص مساعي ابن العميد بأنها الغلبة فيه بذلك على احتسابه خاصة بقرينة وجوده على محضه وحده وهو على اختصاصه
وبنه بدعاء المجدان بعدم لجوده ذلك لعدم على طلبه وما من العميد بذلك على اختصاصه هو كقول أبي نواس

فأجاز جوده ولا حل دونه • ولكن لم يجد جوده حيث يسير

فانه كنى عن جميع الجود بأن تكرر موني أن يجوز عدم وجوده على وجهه فيكون متوزعاً فيقوم من شئ بهادوني هذا وعن اثباته بتخصيصه
بجوده بعد تفرعه باللام التي تعدل العموم وتظهر موقولهم مجلس فلان منقطة الجود والكرم هذا قول السكاكي وقيل كنى بالشرط الأول
عن اقصاف الجود والثاني عن لزوم الجوده ويحتمل وجهاً آخر وهو أن يكون كل منهما كناية عن اختصاصه به وعدم الاقتصر
على أحد هاتين كيد والتكرير كرم على الترتيب المذكور لأن الأولى بواسطة خلاف الثانية وكقولهم مثقال بفضل قال
الزنجشيري نسوا البخل عن مثلهوم يريدون نفهم عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا بهطر بقى الكناية لانهم إذا نقوه عن ربه
مسدود عن هو على أخص أوصافه (٧٦٢)

فولك أنت لا تحضر ومنه

فولهم أيقنت لباته وبلغت

أترابه يريدون أيقاضه

وبلوغه وعليه قوله تعالى

ليس كمثل شئ ذي أحد

الوجوه وهو أن لا يعمل

الكاف زائدة قبل وهذا

غاية لنفي التشبيه اذ لو كان

له مثل لكان لثلاثة وهو

ذاته تعالى فلما قال ليس

كمثل على أنه ليس لمثل

وأورد أنه يبرز منه نفيه

تعالى لا نه مثل مثله ورد

بمنه أنه تعالى مثل مثله

لأن صدق ذلك موقوف

على ثبوت مثله تعالى عن

ذلك وقول الشنفرى

الازدي في وصف امرأه

بالعفة

بيت بمنجاة من اللوم بينها

• اذا ما يوت بالملامة حلت

قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايةتان احدهما المطلوب بهما نفس الصفة

كلها معاً بحيث يكمل أوله ضمن على وجه الاشتغال ويحتمل على بعد أن يبقى على ظاهره بأن يقدر أن نوا
سترطوفان من غير احاطة والآخر ستر الطرف الآخر واخطب في مثل ذلك سهل وانما كان هذا نحو
ما تقدم لان هذا أيضاً دليل خطابه أن ثبت الجود والكرم للمدح فترك التصريح بذلك وكفى عنه
بجعل ثبوتهما حاصل في بينة للتوابع لأن المطلوب أن حصول الجود والكرم فيما بين التوابع لا يخلو عن
موصوف هنا لا وليس الأصحاب التوابع لان الكلافي التوابع الجودين فأما البشوت للوصوف
بطريق الكناية فالكرم والجوده كوران فلا يلبس انما طلب ثبوتهما للوصوف كما كانت الكناية
حتماً لطلبها بالنسبة على ما تقدم وما يتوهم أن هذا المثال من معنى طلب الصفة كما في قوله طويل
نجاهه لان في كل منهما اثباتاً بنسبوا إلى أصناف للوصوف فان الجود وقع في بينة مضافاً إلى أصناف
للموصوف والطول أثبت لتجديد المضاف للوصوف ولذلك أتى بهذا المثال ليعلم أنه ليس من معنى طلب
الصفة وذلك الوجهين احدهما ما أشرنا إليه من أن الصفة هنا وهي الجود مثلاً كرت وكفى بنسبتها
الموصوفة عن نسبتها للوصوف والصفة هنا كذا هو طول القائمة بصرح بها وانما صرح بما يستلزمها

فيل وفي المثال نظر لانه لا يقال كرم برده كما يقال طال نجاهه ليفهم منه كرم غسه كما يفهم طول قائمه
اذ لا تحقق الكرم البرد ولا مناسبة بينهما كرم النفس كما أن طولاً لتجد تحققاً ولا مناسبة بين طول
القائمة والمصنف أطلق هذا التقسيم والسكاكي قسمه الى قسمين فافصل فيما سبق إلا أنه ما هما
فيما سبق فربما يبعدا ونما هما الطيفوا لطفه فيل ويقيم كناية استنبطها الزنجشيري وهي
أن عبد الله جليل مناعاً على خلاف الظاهر فيأخذ الخلق الصفتين من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة
أو المجاز وهذا في الحقيقة من نوع الامعاء قلت وبني أن يكون من الاستعارة بالتمثيل كما تقدم
في قوله تعالى والارض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه قيل وقد بين أن من

فانه تبين في اللوم عن ينه على انتفاء أنواع العجور عنه وبه على براهتها من اوقال بيت دون نقل لزمدا اختصاص وهي
الليل بالقواش هذا على ما رواه الشيخ عبدالقاهر والسكاكي وفي الاغاني الكبير على منجاة فوق بطن أن هناك سياراً لهما هو أن يكون

كثراً لادماز بدو الاما أصناف لضمير كافي طويل لم يجد حتى تكون النسبة معلومة وانما أثبتناها في ساحتها لتقتل من ذلك إلى ثبوتهما
لهو اما الحقيقة فلا نلزم بصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة بل كينايتهما بكثرة الزماد (قوله) قلت ليس هذا كناية واحدة بل
كنايتان (الح) حاصله أن الالام أن هذا المثال كناية طلب بهما الصفة والنسبة معاً بل كنايتان احدهما طلب بها النسبة وهي اثبات
الكثرة في الساحة والآخرى طلب بها نفس المضافات وهي التصريح بكثرة الزماد لتقتل بها إلى المضافات لاستزادها لايها والآخرى لثبات
بجميع الكنايتين فصار آخر اذ لا حرج في الاصطلاح لكن لو فتحتنا هذا الباب لحدث لنا كناية خامسة وهي التي يطلب بها الصفة والنية
وغيرهما هو الموصوف تقولنا كثر الزماد في ساحة العالم حيث ذلك الدليل كالشهر على أن المراد العالم لا يفتكون كثر الزماد كناية عن
الصفة وهي المضافات لاستزادها لايها واثباتها في الساحة كناية عن نسبتها للوصوف بذكر العالم كناية عن الموصوف على ما تقدم

الطلوب بالكتابة الوصف والتسمية كما يقال بذكر المراد في ساحة عمرو في الكتابه عن أن عمرو اضيف وليس بذلك اذ ليس ماذ حر
بكتابة واحدة بل هو كتابتان احدهما من الضيفه عن اثباتها لعمرو وقد ظهر بهذا أن طرف النسبة للثمة بطريق
الكتابة يجوز أن يكون مكنية عنه أيضا كما في هذا المثال وعموم بيت الشنفرى (٧٣٣) المتقدم فان حلول اليت بمناهة

وهي كثرة الرماذ كتابة عن الضيفه والثانية الطلوب به ان نسبة الضيفه الذي زيد وهو جعلها في
ساحته لينفاد اثباته (والوصوف في هذين القسمين) يعني الثاني والثالث (فديكون) مذكورا
كأمر وقد يكون (غير مذكور)

وهو طول التباد واثباته أغنى عن طلب ثبوت الصفة الذي تاب هو عنه فصار الطلوب نفسها لا ثبوتها
والآخر وهو يرجع الى صورة التركيب وما له لهذا أن الطول في طول الجاد صرح بآبائه التباد
فصار حكا عليه ووصفاه وهو قائم مقام طول التامة ولما أضيف التباد الى الوصف ففهم منه المراد

بسرعة وهو طول التامة للعلم بان من طاب تجاده فقد طاب قائمه والثبوت أغنى عنه الثبوت ولا
أضيف للوصوف لقيام مقام الطلوب فكان الثبوت صرح به فلا يطلب بالنفس الصفة والمجمل يجعل
صفة للثبوت وانما جعل واقعا بين اجزائهما والممكن وصفه لم تقداضه كون المجمل باننا صاحبه

اللاسل له اعادة تكون كالصريح فتكون الكتابة لطلب الصفة لوجود الثبوت ضرورة أن للثبوت
لم يحصل للثبوت فضلا عن كونه كالصريح بثبوت المجمل للضاف اليه الذي هو الوصف كانت الكتابة
لطلب الثبوت الذي هو النسبة فهم لقال ما جدونه ما يمكن استواءهما على أن استزام طول التباد لطلوب

القائم واضح واستزام مجادة الثوب مجادة صاحبه غير واضح فلا تصح الكتابة والوجه الاول واضح
فلتأمل فان قيل ههنا قسم رابع لم يطلب به الصفة فقط ولا النسبة فقط بل طلب به الصفة والنسبة
مما وذلك قولنا كثرة الرماذ في ساحة زيد كتابه عن الضيفه واثباتها أما الاثبات فلا تالم تثبت

كثرة الرماذ (زيد) والى لما أضيف اليه كما في طول تجاده حتى تكون النسبة معلومة وانما اثباتها في
ساحته لينتقل من ذلك الى ثبوتها وانما المضافه فلا تالم صرح بها حتى يكون الملوب نفس النسبة
بل كتابتها بكثرة الرماذ قلنا ليست هذه كتابة واحدة بل هي كتابتان احدهما يطلب به التسبوي

اثبات الكثرة في الساحة والاخرى طلب بها نفس المضافه وهي التصريح بكثرة الرماذ ليتقبل منها
الى المضافه لاستزامها اليه على ما تقدم وان شئت أن تسمى المجموع كما آخر فلا يخرج عن الاصطلاح
ولو قلنا ذلك الباب حدث لنا خمسة وهي التي طلب بها الصفة والنسبة وغيرهما هو الموصوف

ققولنا كثر الرماذ في ساحة العالم حيث يدل الدليل على أن المراد العالم زيد فتكون كثرة الرماذ كتابة
عن الصفة وهي المضافه لاستزامها بالياء واثباتها في الساحة كتابة عن نسبتها للوصوف وذكر
العالم كتابة عن الموصوف على ما تقدم تقرر به في الكتابة بالصفة عن الموصوف فافهم (والموصوف

في هذين القسمين) يعني القسم الثاني من أقسام الكتابة وهو الطلوب به صفة وقد تقدم
تحقيقه والقسم الثالث وهو الطلوب به نسبة وقد تقدم بياناً أن الموصوف في أول هذين
القسمين هو الموصوف بالصفة المطلوبة والموصوف في ثانيهما هو الموصوف بالنسبة المطلوبة (فديكون)

ذلك الموصوف فيها (غير مذكور) لا لفظا ولا تقديران القدر في التركيب حيث يقتضيه
الكتابة فصار اجزاها وان يكون المقصود بالكتابة الوصف والتسمية كما قال بذكر الرماذ في ساحة
عمرو قيل وليس ذلك كتابة واحدة بل كتابتان احدهما عن المضافه والثانية عن اثباتها لعمرو
ثم قال المصنف الموصوف في هذين أي الكتابة الثانية والثالثة قد يكون مذكورا كما سبق

بها صفة قولهم زيد طوبى بل تجاده فالوصوف بالصفة المطلوبة به وهو زيد وقد كرر مثالا في الثاني وهو الطلوب به نسبة قوله ان
الساحق الرودة البيت فان الموصوف بنسبة الساحة والرودة اليه هو ان الحشر قد ذكر وأما ما لا عدم ذكره في الطلوب به صفة
والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة أن صفة النسبة لم ينسب اليه أي حكم على غير حكمه عليه مطلقا وقد قررنا حيث انتهى كان

كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده أي ليس المؤذي مسلما وعليه قوله تعالى في عرض المنافقين هدى للفتن الذين يؤمنون بالغيب إذ افسر الغيب الغيبة أي يؤمنون سم الغيبة عن حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم أي هدى المؤمنين عن إخلاص للأومنين عن تفارق

المطلوب ماصفة كانت النسبة موجودة فلا يمد ذكر الموصوف لفظا أو تقديرافذ كره لفظا كما في زيد كثير الرماد ذو كره تقديرا كما عن قال كثير الرماد في جواب (٧٦٤) هل زيد كريم وأما مثل عدم ذكره والنسبة غير مذكورة فوجوده

كقولك كثر الرماد في هذه الساحة فإن كره الرماد كتابة عن صفة الضيافة وإيقاع الكثرة في الساحة كتابه عن ثبوت الضيافة لصاحب الساحة وهو لم يذكر (قوله كما يقال) الأول كقوله عليه الصلاة والسلام لا نه حديث كما في البخاري وقوله في عرض من يؤذي العرض بالضم الناحية والجانب والمراد به هنا التعريض أي في التعريض عن يؤذي المسلمين (قوله كما يقال) مثال القسم الثالث وهو الكتابة عن النسبة والنسبة المكتنى عنها هنا في الصفة لا يثبتها لأن نسبة الصفة يكتنى عنها مطلقا سواء كانت ثبوتية أو سلبية وهي هنا سلبية ادمى سلب الاسلام عن المؤذي (قوله عن نفي صفة الاسلام) الاضائة للبيان وقوله وهو أي المؤذي غير مذكور في الكلام ووجه الكتابة

كالذ كور وأما قول الموصوف في هذين لأن الموصوف في القسم الاول من أقسام الكتابة هو نفس المطلوب بالكتابة فلا تصور الا كونه غير مذكور بخلاف هذين فقد يذ كور فلا خيال ذكره في القسم الاول من هذين وهو المطلوب ماصفة قولهم كما تقدم مذ بطويل مجاهد فالوصوف بالصفة المطلوب وتودر زيف قد ذكر ومثال ذكره في الثاني وهو المطلوب به نسبة قولهم كما تقدم أيضا ان الساحة والمرودة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشرج فالوصوف بنسبة الساحة والمرودة والندى وهو ابن الحشرج قد ذكر وأما مثل عدم ذكره في المطلوب به صفة والنسبة مذكورة فهو متعذر ضرورة استحالة النسبة لغير منسوب اليه أي حكم على غير محكوم عليه مطلقا ومقدر فالعقود كقولك زيد كثير الرماد والقدر كان يقال ما زيد هل هو كريم أم لا يقال كثير الرماد فكونه مذكور لفظا أو تقدير الا اشكال فيه وكونه غير مذكور أصلا متعذر نعم مثال عدم ذكره والنسبة اليه غير مذكورة أيضا وجود كقولك كثر الرماد في هذه الساحة فإن كثرة الرماد كتابة يطلب بها صفة الضيافة وإيقاع الكثرة في الساحة كتابه عن ثبوت الضيافة لصاحب الساحة ولم يذكر ولها ما يقال عدم ذكره في القسم الثالث من الأقسام وهو الثاني من هذه أعني المطلوب به النسبة فقد ذكرت الصفة فجوز وجوده بدون الثاني أعني المطلوب به صفة لست وجود الصفة المعنوية بلا نسبة أي حكم على أمر وذلك كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين

أي كما يقال في التعريض عن يؤذي المسلمين (المسلم) هو (من سلم المسلمون من لسانه ويده) فإن هنا كتابة عن نفي صفة الاسلام من المؤذي ولو ذكر لم توجد فيه الكتابة عن الصفة لذكرها وهي الاسلام فالكتابة عن النسبة مع عدم ذكر الموصوف لا تستلزم الكتابة عن الصفة كما في المثال لوجودها والنسبة هنا نفي الصفة لا يثبتها لأنه يكتنى عن النسبة للصفة مطلقا أعني ثبوتية كانت أو سلبية وهي هنا سلبية اذ هي سلب الاسلام عن المؤذي ووجه الكتابة أن مدلول الجملة حصر الاسلام فحين لا يؤذي ولا تبصر فيه الإبتاتة عن المؤذي وسياق وجه تسمية هذه عرضية والعرض يضم وقد يكون غير مذكور كما تقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فإنه كتابة عن كون المؤذي ليس مسلما وليس المراد بآيات وصف الوصف المذكور وهو المؤمن بل المراد نفي وصف عن مقابلة وهو المؤذي وقد يقال هذا ذكر المزموم لأفاده اللازم لا ذكر اللازم لأفاده المزموم وقد قسمنا ان الكتابة تنقسم الى نوعين: فلنقبل بل هو ذكر اللازم لأنه يترجم من المقصود وهو

هنا أن مدلول الجملة حصر الاسلام فحين لا يؤذي ولا تبصر فيه الإبتاتة عن المؤذي فمطلق المزموم وأريد اللازم (قوله أو أما القسم الاول) أي من هذين القسمين الآخرين وهو الثاني في الحان وليس المراد القسم الاول من الأقسام الثلاثة المذكورة في المتن كما هو وهذا ما قبل لمجدوف أي أما كون القسم الثاني من هذين القسمين تارة يكون الموصوف فيه مذكورا وتارة يكون غير مذكور فظالم في جميع أنواعه وأما القسم الاول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور في جميع أنواعه والمقيد بذلك أي بقوله أو أما القسم الاول في تنقيح كلام المصنف فإن ظاهره أنه

هنا أن مدلول الجملة حصر الاسلام فحين لا يؤذي ولا تبصر فيه الإبتاتة عن المؤذي فمطلق المزموم وأريد اللازم (قوله أو أما القسم الاول) أي من هذين القسمين الآخرين وهو الثاني في الحان وليس المراد القسم الاول من الأقسام الثلاثة المذكورة في المتن كما هو وهذا ما قبل لمجدوف أي أما كون القسم الثاني من هذين القسمين تارة يكون الموصوف فيه مذكورا وتارة يكون غير مذكور فظالم في جميع أنواعه وأما القسم الاول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا وتارة غير مذكور في جميع أنواعه والمقيد بذلك أي بقوله أو أما القسم الاول في تنقيح كلام المصنف فإن ظاهره أنه

وقال السكاكي الكتابة متفاوتة الى تعريض وتلويج ورمن وإيماء وإشارة (٢٦٥) فان كانت عرضية فالمناسب أن تسمى

تعريضاً والافان كان بينها وبين المكتنى عنصفاً متباعدة لكثرة الوسايط كما في كثير الرماد وأشباهه

اذا كان المطلوب هاصفة تارة يكون الموصوف مذكوراً وتارة يكون غير مذكور سواء صرح بالنسبة

أم لاسع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف فيقيسه كلام المصنف بالنسبة للقسم

الاول بما إذا لم يصرح بالنسبة (قوله وتكون النسبة مصرحاً بها) أي والحال أن النسبة المطلوب بها

الصفة مصرح بها وهذا إشارة الى قسم القسم الثاني لاي جهة القسم الثاني (قوله أي من جانب وناحية)

أي لو كان المعنى المعرض به مذكوراً من ناحية المعنى المستعمل فيه اللفظ

فيل لفظاً المستعمل في ذلك المعنى تعريض (قوله متفاوت) أي تتنوع (قوله وإشارة عطف مرادف

لان الرمز والإشارة في واحد وجنبت فلا أنواع أربعة لاخته (قوله وأمثلة) أي من التلويج

والرمز والإيماء (قوله بل هو) أي أماد كرم التعريض وأمثلة أعم من الكتابة لان هذه الامور لا تختص بالكتابة لان التعريض

وتكون النسبة مصرحاً بها فلا يخفى أن الموصوف بها يكون مذكوراً لاحتياج اللفظ أو تدبراً وقوله في عرض من يؤدي عنده في التعريض به يقال نظرت اليهم عرض بالضم أي من جانب وناحية قال (السكاكي الكتابة متفاوتة الى تعريض وتلويج ورمن وإيماء وإشارة) وأما قال متفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثلة أماد كرم ليس من اقسام الكتابة فقط بل هو أعم كذا في شرح المفتاح اليهم وسكون الراء ور بماضت الراء أي انما هو الجانب يقال نظرت اليهم عرض أي من جانب وناحية ومنه الحديث الشريف مثلت لي الجنة في عرض هذا الحائط أي في جانبه وناحيته والمراد به هنا التعريض أي الإشارة الى جانبه والمعرض به هنا أي أنه موصوف بخصيص لا مطلق المؤدى بل نفي الاسلام عن مطلق المؤدى يعني عنه وأما المعرض به فهو شخص معين يأتي الآن بتحقيق ذلك فقد تبين هذا الضرر أن القسم الاول من هذين القسمين اللذين أشار إليهما المصنف وهو الثاني من الاقسام الثلاثة أي المطلوب هاصفة لا يتصور فيه حذف الموصوف مع التصريح بالنسبة الى الحكم وإنما يتصور فيه ذلك مطلقاً وان ذلك كان حذف مع طلب الصفة مستلزماً لحذف مع طلب النسبة لعدم إمكان التصريح بالنسبة مع حذف المنسوب اليه أي المحكوم عليه ولا يلزم من حذف مع طلب النسبة حذف مع طلب الصفة لصحة وجود الصفة المعنوية مع حذف الموصوف بالنسبة فلا تذكر قطب بالكتابة كما في المثال القول في عرض من يؤدي المسكين عليهم ثم أشار الى تنوع السكاكي للكتابة بقوله (قال السكاكي الكتابة تتنوع) أي تتنوع (الى تعريض) الى (تلويج) الى (إشارة وإيماء) أي متفاوتة الى ما يعنى هذه التداخي واختاف في وجه عدوله عن أن يقال تنقسم الى قوله متفاوتة فقل إنما عبر بالتنوع دون الانقسام لان هذه الامور لا تختص بالكتابة لان التعريض مثلاً يكون كتاباً مجازاً كما يأتي والتلويج والرمز والإشارة يطلق كل منها على معنى غير الكتابة اصطلاحاً ولغة فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الاشياء لا يخرج عن الكتابة اذ اقسام الشيء أخص منه ونظر في هذا الوجهين أحدهما أن اقسام الشيء لا يجب أن تكون أخص منه لمحة أن يكون بعض الاقسام أكلها أي بينها وبين المقسم هو من وجه كما تقدم في تقسيم أن المؤدى ليس مسلماً أن يكون المسلم من سلم الناس منه قلنا إنما يلزم من كون المؤدى ليس مسلماً أن من سلم الناس منه مسلم وقرى بين قولنا من سلم الناس منه مسلم وقولنا كل المسلم من سلم الناس منه وأعلم أن المصنف لم يصرح بأن هذه الكتابة من القسم الثاني أو من الثالث لكن ظاهر كلام السكاكي أنها من الثالث والمطلوب بها نسبة سلبية كما ذكرناه ص (السكاكي الكتابة متفاوتة الى) ش قسم السكاكي للكتابة الى خمسة أقسام تعريض وتلويج ورمن وإيماء وإشارة قال الشبراوي إنما قال متفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وأمثلة أماد كرم ليس من اقسام الكتابة فقط بل هو أعم وفيه نظر لان انقسام الشيء الى اقسام بعضها أعم من المقسم لا يتمتع بتقدير أن يكون المراد تقسيم ذلك الشيء بقيد كونه أخص من حقيقته الى أخص من تلك الاقسام كما تقسم الحديد الى أبيض وأسود أي أبيض وأسود بقيد الحيوانية وله أنما يدل عن تنقسم الى متفاوتة إشارة الى أن ترتيب هذه الاقسام في الكتابة متفاوتة في القوة والصفة وقد أشار الى خشري في قوله فعلى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى التفرق بين الكتابة والتعريض بأن الكتابة أن يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع عليه والتعريض بأن يذكر شيئاً يدل على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للحاج اليه محيئاً لا لم يعلم ذلك قالوا * وحديثك بالسليم متى تقاضيا *

(٣٤ - شرح التلخيص رابع) مثلاً يكون كتابة مجازاً والتلويج والرمز والإشارة يطلق كل منها على معنى غير الكتابة اصطلاحاً ولغة فلو عبر بالانقسام أفاد أن هذه الاشياء لا يخرج عن الكتابة اذ اقسام الشيء أخص منه (قوله كذا في شرح المفتاح) أي للرازي

فانما نسب أن يسمى تلويحاً لان التلويح هو أن تشير الى غيرك لمن بعدك الا فان كان فيها نوع خفاء فالتناسب أن تسمى ومن الان الزم
هو أن تشير الى قريب منك على سبيل الخفية قال
رمزت الى مخافة من بعلمها * من غير أن تبدي عنك كلامها

(قوله وفيه نظر) أي من وجهين أحدهما أن تعدد التفاوت على التماثل مع تعدد معنى الانقسام فقد عاد الامر الى الانقسام
ثانيهما أن أقسام الشيء لا يجب أن تكون أخص منه لصحة أن يكون بعض الأقسام أو كلها بينها وبين المقسم عموم من وجه كما
في تقسيم الأبيض الى حيوان وغيره والخال أن بين الحيوان والأبيض عموم من وجه لعدم قسما في الحيوان الأبيض واختصاص
الحيوان بغير الفرس الأدهم (٢٦٦) واختصاص الأبيض بغيره والعاج وكذا غيره وإذا صح أن يكون قسم الشيء

أعم منه فلا ضرر حينئذ في التعبير بتقسيمه ولا نسلم أنه يقتضي أن هذه الأشياء لا يخرج عن الكناية لما علمت أنه يصح أن يكون قسم الشيء أعم منه هذا أصل كلام الشارع وهو مبنى على ما اختاره من جواز كون القسم أعم من المقسم والمحققون على خلافته لأن القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا أخص وعمومه إجماعه باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم (قوله قد تتداخل) أي يدخل بعضها في بعض فبعض اجزاء الجميع في صورة واحدة باعتباريات مختلفة لجواز أن يعبر عن اللزوم باسم اللزوم فيكون كتابة ومع ذلك قد يكون تعريفاً بالنظر لاسم يفهم أن إطلاقه على ذلك التعريف بالسباق وقد يكون تلويحاً

وفي نظره الأقرب أنه بما قال ذلك من هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وفيه الوسائط وكثيرها الأبيض الى الحيوان وغيره وقد علم أن الحيوان يبينه بين الأبيض عموم من وجه لعدم قسما في الحيوان الأبيض واختصاص الحيوان بغير الفرس الأدهم واختصاص الأبيض بغيره والعاج وكذا غيره وهذا لا يخرج عن صفه فان القسم من حيث هو قسم لا يكون إلا أخص وهذا هو الأصل وعمومه ما هو باعتبار مطلق ما يصدق عليه القسم مع أن وجود العموم من وجهه في الأقسام المتعبر مطلقاً مصدوقه قليل والآخر أن تعدد التفاوت على التماثل مع تعدد معنى الانقسام فقد عاد الامر الى الانقسام فان كان ذلك يقتضي خصوص الانقسام فربما من هذه التفاوت لتفهمه معناه وقيل إجماعه بالتفاوت لأن الأقسام تتباين وذلك أصلها وهذه الأشياء يجوز أن تتداخل قصد في صورة واحدة أو اثنين منها باعتبار عتقت لجواز أن يعبر عن اللزوم فيكون كتابة ومع ذلك تكون بالنسبة الى سماع يفهم بالسباق تعريفاً بالنسبة الى آخر من الخفاء اللزوم ولم يفهم المعرض بالسباق والنسبة الى آخر ثم يحل لفهم كثرة الوسائط كما تقدم في عرض القفا بالنسبة للطباء والنسبة الى إجماع وإشارة لعدم توسط الازم مع ظهور اللزوم في التفاوت ففرأى أن يفهم بالانقسام تتباين هذه الأقسام بحيث لا يصدق بعضها على بعض في صورة واحدة ويكون اختلافه بالاعتبار كما ذكرنا لأن ذلك هو أصل الأقسام فلما كان ما يتداخل بالصدق في صورة واحدة يكون اختلافه بالاعتبار كما ذكرنا لا ينبغي أن يسمى أقساماً لان الأقسام تتباينها لا تتداخل أي أن لا تتداخل في صورة واحدة غير التفاوت وهذا التلويح والاول على تقدير علمهما التماثل في وجه المدلول على التعريف بالانقسام وأما وجه التعريف بخصوص التفاوت المتعبر بالاختلاف في الرتبة مع التساوي في شيء يفهم فلم يظهر بعد على أن هذا التوجه الثاني يقال فيه أن الأقسام لا اعتبار به التي وقع بها الاختلاف يعني اعتبارها في كونها أقساماً متباينة لأن صدق كل منهما في تلك الصورة إجماعه باعتبار مخالفة بالآخر فهي أقسام مختلفة لا يصدق بعضها على بعض ولا يداخله بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد المدلول من غير عبارة أوجه اختلاف لم يصدق قال والوالد المتعبر بضم قد علم قسم راد به معناه الحقيقي ويشار به الى المعنى الآخر المقصود قسم إيراد معناه الحقيقي بل ضرب مثلاً للمعنى الذي هو مقصود التعريف فيكون من مجاز التخيل ومنه قول

بالنظر لاسم آخر لفهم كثرة الوسائط ولم يفهم المعرض بوقد يكون رمزاً بالنسبة لاسم آخر يخفى عليه اللزوم (والتناسب والحاصل أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات ويمكن إجمالها بأنها أقسام حقيقية مختلفة بالفصول لا يمكن إجمالها فبعد السداسي عن التعريف بتقسيمه لثلاثتهم أنها أقسام حقيقية متباينة كما هو الأصل فيها (قوله وتختلف الخ) عطف على تتداخل من عطف السبب على السبب لان دخول بعضها في بعض واجتماعه بسبب اختلاف الاعتبارات أي المتعبرات وبين الاعتبارات بقوله من الوضوح والخفاء الخ وبمدها كذا فيقال للعلامة الشارع أن هذا الوجه الذي استقر به إنما أعاد وجه المدلول التعريف بالانقسام وأما وجه التعريف بخصوص التفاوت المتعبر بالاختلاف في الرتبة مع التساوي في شيء فلم يظهر على أن هذا الوجه الذي استقر به قد يقال عليه أن الأمور لا اعتبار به التي وقع بها الاختلاف بين هذه الأشياء يعني اعتبارها في كونها أقساماً

متبانه لان صدق كلامها في صورة الاجماع المذكورة انما هو باعتبار مخالفتها الآخر فهي اقسام مختلفة لا صدق بعضها على بعض ولا يدخله بذلك الاعتبار وان اعتبر مجرد الصدق من غير
(٧٦٧)
رعاية أوجه الاختلاف لم يصدق

(والمناصب للعرضة التمر يض) أي الكتابة اذا كانت عرضة مسوقة لاجل موصوف غير عذ كوركان
المناصب أن يطلق عليها اسم التمر يض لانه

بالتفاوت أيضا فلو قيل انما هو بالتفاوت للاشارة الى أن هذه الاقسام وان استوت في كونها كتابة وقع
التفاوت فيها في الجمل أو في موقوع بعضها بعضها في رتبة قلة الوسايط وكثيرها
وذلك مما يؤدي الى التفاوت في الالبانية لان الخطاب بها يختلف فتناسب بعضها الذي وبعضها الذي
وما يكون خطاب الذي يفوقها يكون خطاب الغني في الالبانية وان كان كل منهما في مقامه يلينا
ما بعد فليتهم ثم لما ذكر هذه التسمية وقد تقدم في انواع الكتابة بما يقتضي مناسبة كل من التسمية
المخصوص من تلك الانواع أشار الى تلك المناسبة فقال (والمناصب لا) كناية (للعرضة) بضم العين
وسكون الراء وهي التي تساقط موصوف غير مذكور ويشار بها للنسبة لذلك الموصوف تقيم تلك النسبة
بالميلاني (التمر يض) أي المناصب للعرضة تسميتها بالتمر يض وانما المناصب لوجود معنى التمر يض
فيها وهو أن المال بالكلام الى عرض أي جانب وناحية يدل على المقصود وذلك الجانب الذي يفهم منه
التصور لا يعني أنه هو محل التمثال الا من القرائن والبياني ويحفل ان يقال التمر يض هو أن مال
بالكلام الى جانب يفهم بالسياق والقرائن وهو المقصود فاستعمال الكلام فيها يفهم المقصود من غير أن
اللفظ مستعمل في ذلك المقصود وهو لتمر يض فقال عرضة لعلان أو بفلان اذا قلت قولاً وانت تسميه
ومعنى عرضة لفلان بالكلام أنك توصلت الى نتيجة هي التمر يض الذي هو افهام المقصود ومعنى
عرضة به أنه ليس تمر يض بل هو يحفل أن تكون اللام والياء للتعليق أي وقت التمر يض
لاجل فلان أو بسبب فلان أي أفهمتم المقصود بالاستعمال اللفظية والسبب في ذلك هو انظار حال
ولان فالتمر يض ما عوذه من العرض الذي هو الجانب فاذا قلت قولاً للمعنى وأنت تريد معنى آخر
فكانك أشرت بالكلام الى جانب هو معناه الا أنه أنت تريد جانباً آخر والمقصود الذي أفهم القرائن
والسياق وذلك كاتقدم في قولنا المسلم من سلم المسلمون من لسانه فانه تمر يض بأن هذا المؤذي
المخصوص ليس بمسلم وهو لم يذكر في التركيب وانما خص اسم التمر يض بالمعنى كونه الموصوف
وان كان يصدق على الكتابة مطلقاً أنه أطلق اللفظ الذي له جانب هو أصله وأريد به جانب آخر
خلاف أنه لان اختلاف الجانب فيما لم يذكره الموصوف أظهر فخص باسم التمر يض الذي هو
ارادة جانب آخر وقولنا فكانك أشرت باداء التثنية ولم تقل أنك أشرت بالاثنية لانه لا بد أن
الجانب خالاً براد به أصله التي هو الحسي وانما أراد به منسبه به وهو المعنى وليس مراداً بأنه شيء لم يذكر
الموصوف كان تمر يض بالصفة أن لا يذكر ويكون الكلام كتابة كافي قولك المسلم من لا يؤدي كناية
عن كون المؤذي في الجملة ليس بمسلم ولم قصد تمر يض معين ولكن المراد التمر يض بينه وبين الكناية
مع عموم العلة أي على التسمية ما وان هذا هو الذي يجعل عليه الكلام وأنه هو المتبرجعي حسني ثم
التبادر من ظاهر العبارة أن المعنى المعرض به هو الذي في تسمية الكتابة تمر يض فاضاهو المعنى عنه
فلم يكن يكون التمر يض في باب الكتابة هو أن يعني غير مذكور موصوف وهو يظهر بها
يا في قوله والتمر يض قد يكون مجاز أن التمر يض في باب المجاز هو أن به عن اللزام بالمزود في
هنا يكون تفصيل التمر يض الى المجاز والكتابة أن المعنى المعرض به انصح أن يرد مع الأصل كان

ابراهيم صلى الله عليه وسلم بل فعله كبره وهذا لا يحتاج مع هذا الى تكلف جواب ثم قال (والمناصب

قلت المؤمن هو غير المؤذي وأردت في الايمان عن المؤذي مطلقاً من غير قصد لتمر معين (قوله لانه) أي التمر يض وهذا التعليل ليكون
تسمية الكتابة البزنية بالتمر يض مناسباً لو حاصله أنها انما تناسب لوجود معنى التمر يض فيها

(قوله أمالة الكلام) أي توجيحه وقوله إلى عرض بالضم أي جانب وناحية وقوله يدل أي ذلك العرض بمعنى الجانب على المقصود ويقوم بمنه ذلك الجانب هو محل استعمال الكلام وسياقه والقارئ كذا كتب بعضهم وقرر شيخنا الصدوق أن قوله أمالة الكلام إلى عرض أي جانب وهو المعنى المكتنى وقوله يدل أي ذلك العرض على المقصود وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام مثلاً قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده معناه الصريح حصر الاسلام في غير المؤذي وبزعم منه في الاسلام عن كل يؤذ وهذا هو المعنى المكتنى والمقصود من السياق في الاسلام عن المؤذي المعين كزيد وهذا هو المعرض به وليس اللفظ مستعملاً فيه بل مستعمل في المعنى المكتنى فالمعنى المعرض به ليس حقيقة اللفظ ولا مجاز ياراً كما قيلوا إذا علمت ما ذكرنا ظهر لك أن الكناية العرضية غير التعريض لأن المناسب كقول السكاكي لعميتها به لوجود معناها فيها (قوله عرضت لفلان) أي أرادت التعريض لاجل انظار حال فلان فاللام التعليل (قوله وبفلان) بالاسمية أي عرضت بسبب انظار حال فلان (قوله وأنت تعبه) أي تعني فلان لو قصدته فالقول ليس مستعملاً وإنما تعني من عرض ولهذا لم يقل وأنت تعنيه (قوله فكأنك أشرت إلخ) أي فكأنك أشرت للفتل قوله له معني أصلي وأردت معنى آخر (٢٦٨) وهو المعنى المعرض به المقصود من سياق الكلام الذي هو حال فلان أشرت بالكلام

إلى جانب حتى وأردت به
إلى جانب وهو المعنى الأصلي
الموضح له اللفظ وأردت
به خاباً آخر وهو المعنى
المعرض به الذي قصد من
سياق الكلام وقد يقال
فصية هذا التوجيه متعبة
لكنية تمر بها مطلقاً من
غير تقييد بكونها عرضية
أي مسوقة لاجل موصوف
غيره كقولنا وجود هذا المعنى
في الجعد إذا كل كناية أطلق فيها اللفظ الذي هو جانب وهو معناه الأصل وأريد به جانب آخر خلاف أصله وعنك الجواب (د)
بأن اختلاف الجانب فيه ما يرد كقوله الموصوف أظهر لأنه أشير بالكلام لتبريد كور ولا مقدراً فكان إطلاق اسم التعريض الذي هو
أرادة جانب آخر عليه أنسب وأعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لأن الحقيقة تهو اللفظ
المستعمل في معناه الأصلي والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل في اللازم مع جواز إرادة الأصل والتعريض
أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقارئ من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة
يكون مجازاً وتارة يكون كناية فالأول كما ذاقيل لست أن تكلم أنا بسوء فيمقتى الناس ويريد فهم أن فلان بمقتى لأنه كان تكلم بسوء
فالكلام حقيقة وليس في عنده تكلم فلان بالسوء كان فيه تعريض بمقتى ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع والثاني كما
ذاقيل للثرايت أسودا في الحمام غير كافين فهاهنا مقتولاً لا عيب عليهم تعريضاً عن كان حاضر أنه كلف عورته في الحمام فقت
وعيب عليه بالكلام مجازاً ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لأن المعنى المجازي والثالث كما ذاقيلت المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم وفيهم منه بطريق التعريض الذي هو الألفاظ بالسياق أن فلاناً

إلى جانب حتى وأردت به
إلى جانب وهو المعنى الأصلي
الموضح له اللفظ وأردت
به خاباً آخر وهو المعنى
المعرض به الذي قصد من
سياق الكلام وقد يقال
فصية هذا التوجيه متعبة
لكنية تمر بها مطلقاً من
غير تقييد بكونها عرضية
أي مسوقة لاجل موصوف
غيره كقولنا وجود هذا المعنى
في الجعد إذا كل كناية أطلق فيها اللفظ الذي هو جانب وهو معناه الأصل وأريد به جانب آخر خلاف أصله وعنك الجواب (د)
بأن اختلاف الجانب فيه ما يرد كقوله الموصوف أظهر لأنه أشير بالكلام لتبريد كور ولا مقدراً فكان إطلاق اسم التعريض الذي هو
أرادة جانب آخر عليه أنسب وأعلم أن التعريض ليس من مفهوم الحقيقة فقط ولا من المجاز ولا من الكناية لأن الحقيقة تهو اللفظ
المستعمل في معناه الأصلي والمجاز هو المستعمل في لازم معناه فقط والكناية هو المستعمل في اللازم مع جواز إرادة الأصل والتعريض
أن يفهم من اللفظ معنى بالسياق والقارئ من غير أن يقصد استعمال اللفظ فيه أصلاً ولذلك يكون لفظ التعريض تارة حقيقة وتارة
يكون مجازاً وتارة يكون كناية فالأول كما ذاقيل لست أن تكلم أنا بسوء فيمقتى الناس ويريد فهم أن فلان بمقتى لأنه كان تكلم بسوء
فالكلام حقيقة وليس في عنده تكلم فلان بالسوء كان فيه تعريض بمقتى ولكن فهم هذا المعنى من السياق لا من الوضع والثاني كما
ذاقيل للثرايت أسودا في الحمام غير كافين فهاهنا مقتولاً لا عيب عليهم تعريضاً عن كان حاضر أنه كلف عورته في الحمام فقت
وعيب عليه بالكلام مجازاً ولكن قد فهم هذا المقصود من السياق لأن المعنى المجازي والثالث كما ذاقيلت المسلم من سلم المسلمون من
لسانه ويده كناية عن كون من لم يسلم المسلمون من لسانه غير مسلم وفيهم منه بطريق التعريض الذي هو الألفاظ بالسياق أن فلاناً

المعين ليس عليه فقولهم ان الكتابة تكون تعريضاً لمعناه أن اللفظ قد يستعمل في معنى يمكن عنه ليلوح بمعنى آخر بالقرائن والسباق
كأن هذا المثال فان حصر الاسلام ضمن لا يؤدى من لازمه استنفاد من مطلق المؤدى فاذا استعمل هذا اللفظ في هذا الالزام كتابة فان
لم يكن ثم شخص معين أى كان اللفظ كتاباً والاجاز أن يعرض هذا الشخص المعين أن يعبر عنه بسبب المعنى الالزام الذى استعمل فيه
اللفظ وهو أن مطلق المؤدى غير مسلم (قوله بين الالزام) أى الذى استعمل لفظه بين المألوم أى الذى أطلق لفظه عليه كتابة وأما
فقرنا الالزام والمألوم بما ذكره على اصطلاح السكاك لان أصل الكلامه (قوله كائى كثير المراد) أى فان بين كثرة الرماد والمضيافة
المستعملة هى فيها واسطوى كثرة الاحراق وكثرة الطبايع وكثرة الالكة (٢٦٩) وكثرة الاضياف (قوله وجان

(الكب) أى فان بين جان
الكب والمضيافة المستعمل
هو فيها واسطوى عدم
جراه الكب وأنس الكب
بالناس وكثرة غلظة
الواردين وكثرة الاضياف

(د) المناسب (لغيرها) أى تغير العرضية (ان كثرت الوسائط) بين الالزام والمألوم وكفى كثير
الرماد وجان الكب من هول الفصل (التلويح) لان التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد (د)
المناسب لغيرها (ان قلت) الوسائط (مع خفاء) فى اللزوم كعرض القفا و عرض الواسدة
(الرمز) لان الرمز هو أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقة الاشارة بالشفة
أو الحاجب

(قوله ومن دل الفصل)
أى فان بين هزال الفصل
والمضيافة المستعمل هو
فيها واسطوى عدم الابن
وكثرة شاربيه وكثرة
الاضيف (قوله التلويح)

كتابة والاجاز أن يعرض هذا الشخص المعين انه غير مسلم بالمعنى الالزام الذى استعمل فيه اللفظ وهو
أن مطلق المؤدى غير مسلم واذا فهمت ماذا كر ظهر وجه قوله والمناسب للعرضية التعريض لان
العرضية خلاف التعريض لكن المناسب أن تسمى به والا كان ذكر المناسبة ضاراً فاما (د) المناسب
(لغيرها) أى تغير العرضية أن تسمى بتسمية أخرى غير التعريض من التسمية السابقة (فان كثرت
الوسائط) بين الالزام الذى استعمل لفظه وبين المألوم الذى أطلق لفظه عليه كتابة فالمناسب أن تسمى
به تلك الكتابة (التلويح) وذلك كائى كثرة الرماد المستعملة فى المضيافة فان بينهما واسطوى كثرة
الاحراق وكثرة الطبايع وكثرة الالكة وكثرة الاضياف وكفى من هول الفصل المستعملة فى المضيافة
أيضاً فان بينهما عدم الابن وموت الام واطعامها والجهل وكثرة طابعه وكثرة الاضياف وكفى جان الكب
المستعمل فى المضيافة أيضاً فان بينهما عدم جراه الكب وأنس الكب بالناس وكثرة غلظة الواردين
وكثرة الاضياف واما سميت الكتابة الكثيرة الوسائط كاذكر تلويحاً لان التلويح فى الاصل هو أن
يشير إلى الشيء من بعد كثرة الوسائط بعيدة الادراك غالباً (وان قلت الوسائط) فاحرى اذا قدمت
(مع خفاء) فى اللزوم بين المستعمل فيه والاصل فالمناسب أن تسمى به تلك الكتابة (الرمز) فاما
الاول وهو ما قبلت فيه الوسائط فكعرض الواسد كتابة عن البله اذ ليس بينه وبين البله الا عرض
القفا واما الثاني وهو ما لم نصمت فيه أصلاً فكعرض القفا إلى البله اذ ليس بينهما واسطة عرفاً وأما
سميت هنرمز لان الرمز ان تشير إلى قريب منك مع خفاء الاشارة كاشارة بالنفس أو الحاجب
فانه إنما يشار بهما غالباً عند قصد الاخفاء كما قال

رمزت الى خافته من بعليها * من غير أن تبين هناك كلامها

للعرضية (قوله ان قلت
الوسائط) المراد بقلها أن
لا تكون كثيرة وهذا
صادق بالبعد لها رأساً
ووجوده مع الفقه (قوله

العرضية (ان كثرت الوسائط) ينهوا بين المكتنى عنه اطلاق اسم (التلويح) لان التلويح الاشارة للشيء عن
بعد (وان قلت) أن الوسائط بين الكتابة والمكتنى عنه (مع خفاء) أى نوع من الخفاء فالمناسب لما سمى الرمز
وذلك محمول على عرض القفا كناية عن الابهو ووجه مناسبتها أن الرمز الاشارة إلى قريب منك خفية بالشفة

مع خفاء (فى اللزوم) أى بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الاصل للفظ (قوله كعرض القفا و عرض الواسدة) الاول مثال
لما سميت فيه الوسائط وذلك لانه يمكن عن البله يعرض القفا يقال فلان عرض القفا أى أنه ابله وليس بينهما واسطة عرفاً وذلك
لانه يمكن يعرض الواسدة عن البله وليس بينهما الا واسطة واحدة لان عرض الواسدة يستلزم عرض القفا و عرض القفا يستلزم
البله (قوله الرمز) أى اطلاق الرمز عليه ولتسميته به (قوله لان الرمز) علة لخدوف أى واما سميت هنرمز لان الرمز فى الاصل
الح (قوله لان حقيقة الح) أى واما عايدنا بقولنا على سبيل الخفية لان حقيقة الاشارة بالشفة والمناسب أن يشار إلى الاشارة
بهما إنما تكون عند قصد الاخفاء

والا فلاناسب أن تسمى ايماء وإشارة كقول أبي تمام يصف ابلا
 آيين فما يزرن سوى كريم * وحسبك أن يزرن أباسيد
 فانه في افادة أن أباسيد كريم غير خاف وكقول العتري
 أو ما رأيت الجدل في رحله * في آل طلحة ثم لم يقول
 فانه في افادة أن آل طلحة أجد ظاهر وكقول الآخر
 اذا انهم يسقوا الكرام * فسقى وجوه بني حنبل
 وكقول الآخر متى نخلفونهم من كريم * ومسلمة بن عمرو بن تميم
 ثم قال والتعريض كما يكون كتابة قد يكون مجازا

(قوله (والمناصب لغيرها) أي (٧٧٠) لغير التعريض ان قلت الوسائط بلا خفاء الايماء والاشارة أي المطلق

الاياء والاشارة دلها
 وتسميتها بما وذلك لان
 أصل الاشارة أن تكون
 حسية وهي ظاهرة
 ومنها الايماء (قوله
 كافي قوله أو ما رأيت الجدل
 الخ) وجه كون الوسائط
 فيه قليلة من غير
 خفاء أن تقول ان القاء
 الجدل رحله في آل طلحة
 مع عدم التصول هذا
 معنى مجازي اذا لرحل
 للجدل ولكن شبه برجل
 شريف له رحل يخص
 يزوله من شاء ووجه التشبه
 الرغبة في الاتصال بكل
 وأضمر المشي في النفس
 على طريق الممكنة
 واستعمل معه ما هو من
 لوازم التشبيه وهو القاء

(د) (الناسب لغيرها ان قلت الوسائط (بلا خفاء) كافي قوله
 أو ما رأيت الجدل التي رحله * في آل طلحة ثم لم يقول
 (الاياء والاشارة ثم قال) السكاكي (والتعريض قد يكون مجازا)

(و) ان قلت الوسائط أو انصدمت (بلا خفاء) فالناسب أن تسمى به تلك المكتوبة (الاياء
 والاشارة) فالتسمية بهما المعنى واحد فالأول وهو ما قلت فيه الوسائط مع وجود التوسط في
 الجملة بلا خفاء كقوله
 أو ما رأيت الجدل التي رحله * في آل طلحة ثم لم يقول
 فان لقاء الجدل رحله في آل طلحة مع عدم التصول معنى مجازي اذا لرحل للجدل ولكن شبه برجل شريف
 له رحل يخص يزوله من شاء ووجه التشبه الرغبة في الاتصال به فاضمر التشبيه في النفس كناية واستعمل
 معه ما هو من لوازم التشبه وهو لقاء الرجل أي الخفية والمزول ولما جعل الجدل مقيار رحله في آل طلحة
 بلا تحول لزمن من ذلك كون عمله وموصوفة آل طلحة لعدم وجودان غيرهم معهم وذلك واسطة أن الجدل
 ولو شبه بنى الرجل هو صفة لا بدله من عمل وموصوف بهذا الوسط بين بنفسه فكانت هذه الكتابة
 ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع الظهور وانما قد ناقضت لان المراد بالقلة هنا ما ينفرد
 الأكثر فصدق ذلك بالواحدة ومن أمثله عرض السواد بناء على أنه غير ظاهر في البه وليس بينهما الا
 واسطة واحدة هي عرض التقفوا أو الظهور بلا واسطة أصلا فكم عرض التقفوا في البه بناء على ظهوره
 عرفا كقيل وانما سميت هذه اشارة لان أصل الاشارة أن تكون حسية وهي ظاهرة ومنها الايماء
 (ثم قال) السكاكي (والتعريض قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم حصة اشارة المعنى
 أو الخائب أو المعين قوله والأي وان قلت الوسائط لم يكن نوع من انخفاء فلاناسب أن يسمى بالاياء
 أو الاشارة ثم قال) أي السكاكي (والتعريض) كما يكون كناية (قد يكون مجازا) كقولك أدبني فستر

كقولك

الرجل أي الخفية والمزول ولما جعل الجدل مقيار رحله في آل طلحة

بلا تحول لزمن من ذلك كون عمله وموصوفة آل طلحة لعدم وجودان غيرهم معهم وذلك واسطة أن الجدل بنى الرجل
 هو صفة لا بد له من موصوف وعمل وهذه الواسطة بينة بنفسها فكانت الكتابة ظاهرة والواسطة واحدة فقد قلت الوسائط مع
 الظهور ثم ان مراده بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواسطة الواحدة مع الظهور كما في البيت وكافي عرض السواد بناء
 على أنه ظاهر عرفا في البه وليس بينهما الا واسطة واحدة ويصدق بعدم الواسطة أصلا مع الظهور وكم عرض التقفوا في البه بناء على
 ظهوره عرفا فاقيل (قوله ثم قال الخ) أي انتقل السكاكي من الكتابة في التعريض الى تحقيق المجاز فيه فكانت ثم لتباين
 بين المعين والأفلاخ بين كالي السكاكي والحاصل أن السكاكي بمسمى أحد أقسام الكتابة فمرضا انتقل
 بعد ذلك لتعقيق الكلام التعريض فذكر أنه نارة يكون مجازا ونارة يكون كناية فقوله والتعريض أي الكلام التعريض أي
 المرص به (قوله قد يكون مجازا) وذلك بأن تقوم القرينة على عدم حصة اشارة المعنى الحقيقي

كقولك أدبني فستعرف وأنت لا تريد المخاطب بل تريد الإنسان لمعنا أن أردتها جميعا كان كتابة

(قوله وأنت تريد الإنسان المخاطب) جملة حالية أي وأنا يكون هذا الكلام التمرض مجازا في حال كقولك تريد بناءا مخاطب
إنسانا مخاطب أي تريد به هذا الإنسان مع صاحب الخطاب دون الخطاب فلا تريد به أي تخويفه (قوله بناءا مخاطب)
أي في قولك أدبني فستعرف (قوله مع الخطاب) صفة لأنسان أي حاضر مع الخطاب فهو صاحب في الحضور والسماع
لأي الإرادة (قوله لا تريد الخطاب) أي لا تريد به هذه (٧٧١) وحيث أردت بهذا الكلام تهديد

غير الخطاب فقط صارت
تلك الخطاب غير مراد بها
أصلها الذي هو الخطاب
وأما أردتها ذلك الإنسان
بمعونة أن التهديد له وإذا
تحقق أنك لا تريد بهذا
الخطاب مخاطب وأما
أردت غيره للعلاقة كان
هذا التمرض مجازا لأنه
قد أطلق اللفظ وأريد به
اللازم دون المزموم (قوله
وان أردتها كان كتابة)
أي وان أردتها بناءا
الخطاب بقرينة قوله قرينة

وأنت تريد بناءا الخطاب
يعني أن الكلام التمرض
قد يكون كتابة حيث لم
تقم قرينة على عدم صحة
إرادة المعنى الأصلي بل
قامت على إرادة الأصلي
وغيره وذلك كقولك أدبني
فستعرف والحال أنك
أردت تهديدا للخطاب
وإنسانا أتممه حيث
أردتها بهذا الخطاب كان
كتابة لأن الكتابة هي
اللفظ الذي يجوز أن يراد به

كقولك أدبني فستعرف وأنت تريد بناءا الخطاب (إنسانا مع الخطاب) أي لا تريد الخطاب
ليكون اللفظ مستملا في غير موضع له فقط يكون مجازا (وان أردتها) أي أردت الخطاب وإنسانا
أتممها جميعا (كان كتابة) لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغير معناه والمجاز ينافي إرادة المعنى
الأصلي (ولا بد فيها) أي في العمومين (من قرينة) دلالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان
الحقيقي (كقولك أدبني فستعرف وأنت) أي إنما يكون هذا الكلام التمرض مجازا والحال أنك أنت
(تريد) بهذا الكلام (إنسانا مع الخطاب) بمعنى أنك تهديدها ذلك الإنسان (دونه) أي
دون الخطاب فلا تريد به دون إرادتك بالخطاب تهديدها غير الخطاب فقط صارت بناءا خطاب غير مراد
بها أصلها الذي هو الخطاب وأما أردتها ذلك الإنسان بمعونة أن التهديد له وليس المراد أن تاء الخطاب
هي التي وقع بها الجوز باعتبار مدلولها فقط ضرورة أن لا مناسبة زمنية وغيرها بين الخطاب وإنسان
غيره وأما المناسبة على ما سبق بين التهديد والتهديد لا بين الشخصين ولكن لما نقل لفظ التهديد بـ
اشتغال التاء أيضا وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب مخاطب وأما أردت غيره للعلاقة التي ستعرفها
كان هذا التمرض مجازا لأنه أطلق اللفظ بمراد به اللازم دون المزموم (و) فديكون التمرض
كتابة حيث لا تقوم قرينة على عدم صحة إرادته المعنى الأصلي بل قامت على إرادة الأصلي وغيره كقولك
أدبني فستعرف (ان أردتها) أي ان أردت الخطاب وإنسانا أتممها جميعا (جميعا)
بهذا الخطاب (كان الكتابة) لأن الكتابة هي اللفظ الذي يراد به المعنى الحقيقي ولازمه والمجاز لا يراد به
اللازم كما تقدم وهذا بناء على أن الكتابة يراد بها المعنى الحقيقي ولازمها وأما على أن المراد بها
هو اللازم فذيقه يقع النفي والاثبات وأما على أن يفتور إرادته لأنه أريد بالفعل فيجب أن يحمل قوله
ان أردتها على معنى ان جاز أن تريد بها وقد تقدم أن لفظ الكتابة على الأول يلزم فيها اجتماع الحقيقة
والمجاز وتقدم ما فيه وأنه يلزم أن لا يصح خوف فلان طويل التجاذب كناية عن طول القامة حيث لايجاد
لطول القامة وتقدم بسط ذلك في أول الباب بما غنى عن إعادته (و) إذا كان التمرض يكون مجازا
ويكون كتابة (ولا بد فيها) أي في صورتين السابقتين وهما أن يقال أدبني فستعرف على أن يراد
غير الخطاب فقط فيكون اللفظ مجازا أو يقال أدبني فستعرف أي بأعني أن يراد بالخطاب وغيره فيكون
اللفظ كتابة (من قرينة) أي لا بد في صورتين المجاز والكتابة من القرينة المميزة حيث أريد لفظها وأما
اختلاف في الإرادة فإذا وجدت القرينة بالدلالة على أن المهدد هو غير الخطاب فقط كان يكون الخطاب

وأنت لا تريد الخطاب بل (تريد إنسانا) يسمع دونه (وان أردتها جميعا كان كتابة) قوله (ولا بد فيها)
من قرينة) ظاهر عبارته أنه لا بد في هذا الجواز وهذه الكناية من قرينة ومبشر الخطي كلامه وفيه نظر
لأن كلام المجاز والكتابة بجميع أنواعها لا يلبس من قرينة كما قدمنا قال الشيرازي وتبعه الخطيبي

المعنى الحقيقي ولازمه والمجاز لا يراد به إلا اللازم كما تقدم وأنت خير بأنه إذا أردت بناءا الخطاب الأمر أن معان اللفظ مستملا في المعنى
الحقيقي والمعنى المجازي وهو ممنوع عند البيانين الآن يقال إرادة المعنى الحقيقي هنا الانتقال للبره وان كان كل منهما
هنا يقصد بالاثبات والظاهر أنهم لا يسمعون بذلك كافي سم قوله ولا بد فيها من قرينة) أي إذا كان التمرض يكون مجازا
ويكون كتابة فلا بد في صورتين السابقتين وهما صورة المجاز وصورة الكتابة من قرينة يميز أحدهما من الأخرى حيث أريد
لفظها وأما اختلاف في الإرادة فإذا وجدت القرينة بالدلالة على أن المهدد هو غير الخطاب فقد كان يكون الخطاب صند بقاؤه

مؤذ كان اللفظ مجازا واذا وجدت القرينة الدالة على أنها محددا لمعا كان يكونا معا عدوين للكتابة ومؤذين له ويعلم عرفان ما يعمل به أحدهما يعمل به الآخر كان اللفظ كتابية (قوله وتحقيق ذلك) أي ويبان ذلك الكلام على الوجه الحق وهذا جواب عما يقال لاسم أن أدبتي فستعرف إذا أريد به غير الخطاب يكون مجازا وإذا أريد به الخطاب ومن معه يكون كتابية بل إذا أريد به غير الخطاب يكون على طريقة المجاز وشبهها بمن جهة استعمال ناه الخطاب فيما هي غير موضوعته وليس مجاز حقيقة لعدم العلامة التي يحصل بسببها الانتقال من المعنى الأصلي للمنى المنقول اليها لا مناسبة كزوجة وأغبر ما بين الخطاب والسان غيره وإذا أريد به الخطاب وغيره معا يكون (٧٧٢) على طريقة الكتابة وشبهها بمن جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوعه وغيره وليس كتابية حقيقة إذ لا يتصور في ذلك لازم ومزوم وانتقال من أحدهما

للآخر وحاصل الجواب أن ناه الخطاب ليست هي التي وقع فيها التجوز باعتبار مدلولها فقط حتى يقال ما ذكر من المنع بل العبر للتجاوز والكتابة مدلول التركيب المقصود منه وقولك أدبتي فستعرف مدلوله والمقصود منه هو تهديد الخطاب بسبب الأبناء وهذا المعنى يترجم

عنه فانه يد من كان مثل هذا الخطاب في الأبناء ضرورة أن السبب متحد فيها فان استعمال هذا التركيب في اللازم الذي هو تهديد غير الخطاب فقط القرينة ككون الخطاب صدقهما لعلامة الزوم الذي أوجبه الاشتراك في الأبناء كان هذا الكلام الذي هو تعرض مجازا في المعنى المعرض به وإن استعمل في المزوم واللازم معا القرينة

صديقا وغيره مؤذ كان اللفظ مجازا واذا وجدت الدالة على أنها محددا لمعا كان يكونا معا عدوين ومؤذين ويعلم عرفا أن ما يعمل به أحدهما يعمل به الآخر كان اللفظ كتابية فان قيل فاجوبه المدلول إلى خطاب أحدهما دون خطابهما معا حيث نقلت الكتابة بأن يطلق اللفظ لعلامة على أن يفهم منه لازمه لا بالانتقال أبغ من الحقيقة التي هي خطابهما معا ثم قد يكون المدلول لذلك أسباب كان يستكشف المتكلم أن غلب أحدهما في صورة لفظه أو بسبب أو يكره جوابا واعتباره مثلا دون الآخر ولا كانا مطلقا أن يقال ليس هذا التعريض مجازا حقيقة ولا كتابية بل هو على سبيلها في إرادته غير المعنى الحقيقي فقط فكان كالمجاز أو إرادته المعنى الحقيقي وغيره فكان كانه كتابية وأما ما قيل ليس أحدهما ضرورة أن التجاوز في ناه الخطاب واللفظ لاخرى على أصلها وليس بين الخطاب والسان آخر زوم مسمح للجواز أو الكتابة احتيج إلى تحقيق وجه كون هذا التعريض مجازا حقيقة وكتابية حقيقة كاهو ظاهر العبارة بنحو ما أشرنا إليه في تقرير كلام المصنف وتحقيق ذلك أن مدلول التركيب والمقصود منه هو التهديد بالتجاوز لانهما خطابا فكذا تقدم وقولك أدبتي فستعرف مدلوله المقصود منه هو تهديد

الخطاب بسبب الأبناء وهذا المعنى يترجم عنه فانه يد من كان مثل هذا في الخطاب الذي ضرورة أن السبب متحد فيهما فان قلت التهديد اللفظي لا يستلزم تهديدا آخر لفظيا وانتهى به المعنى بأن يكون في اللفظ تخويف غير الخطاب لم يظهر له لزومه قلت انه يد اللفظي كلفته المدعى صريح في الخطاب ولما كان أثره وهو خوف غير الخطاب حاصل عن تخويف الخطاب وتخويف غير الخطاب الذي هو المسؤول للخوف في ذلك الغير مستلزم لآثره ولم يوجد في اللفظ نصار اللفظي الذي هو تخويف الخطاب باللفظ كاستلزمه لإيجاده أثره فان مستلزم الأمر مستلزم للآثر على أن لانا نقول التهديد داخل في خوفه وهو موجود لغير الخطاب أثره سماع اللفظ وليس مدلوله فكان بنفسه لازما بلا حاجة إلى توسط التعريض على سبيل الكتابة أن تكون العبارة مشابهة للكتابة مشتركة في بعض صفاتها كإتيان المثال المذكور فانه ليس فيه لزوم ولا مزوم ولا انتقال من لازم المزوم إلا أن فيه سمة من الكتابة وهي أن ناه الخطاب يستعمل في معنى موضوعته كما هو إرادته من اللفظ وهو الإنسان الآخر قلت فيه أنظر بل هو حقيقة الكتابة وفيه الانتقال ولولم يحصل الانتقال لما حصل التعريض بل الانتقال موجود لان اللازم قد يكون لزومه بالقرائن الحالية وأيضا فان قوله أدبتي فستعرف ناطق بالوعيد جامعة لمعا كان يكونا عدوين مثلا صرح هذا الكلام الذي هو تعرض للمعنى المعرض به فظهر لك

أن العلامة إنما هي معتبرة بين التهديد وبين المان للفظ التهديد عن مدلوله المقصود منه زوم انتقال ناه الخطاب عن مدلوله إنما حصل كلام الشارح قال العلامة الموقوف لكن جعل التعريض على انه مجاز حقيقة باعتبار أو كونه حقيقة باعتبار المعنى المعرض به يقتضي لزوم كون التعريض أبدا مجازا أو كتابية لان المعرض به خارج عن الدلالة الأصلية قطعاً وحجته فلا يخرج عن المجاز أو الكتابة لخروجه عن الحقيقة فيترجم على هذا التقدير أن لا يتقرر التعريض مفهوم يختص به عن المجاز والكتابة أصلاً ضرورة أن المعنى المعرض به باستعمل فيه اللفظ لكون معنى خارج عن الدلالة الأصلية أن استعمال اللفظ في موحده كان مجازا وإن كان يسمى تعريضاً

أن استعمل فيمعن المعنى الأصلي كان كناية وان كان يسمى ثمر صانف يكون الثمر بضم فردامن كل منهما لا يخرج عنهما اوجمعن الوجود والمحققون على أن له مفهوم ما عدا المبالغة لا يخرج عن أحدهما خالف عليه المحققون وأن أبعدها بأنه أن لم يكن كذلك لزوم وجود لفظة على معنى دلالة صحيحة غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا جازا ولا كناية خالف مآلة الشارح العلامة في شرح القناع من أن معنى كون الثمر بضم جازا أو كناية انه يرد (٧٣٣) على طريق أحد هاتين أقدم معني

الأيذاء فان استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذن كان كناية وان أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الأيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الأيذاء ما تحققتا وادفراضا وتقدير اربع

أثره فله فيهم فصار المقصود من الكلام الذي هو تهديد للمخاطب بالأيذاء له لازم هو تهديد غيره بسبب الأيذاء فان استعمل هذا التركيب في اللازم الذي هو تهديد غير المخاطب فمباقر بنة كون المخاطب صدق ما تلا كما تقدم لعلاقة الزوم الذي أوجهه الاشتراك في الأيذاء كان هذا الكلام الذي هو تهديد بضم جازا في المعنى المرض به وان استعمل في المازوم واللازم معاقر بنة جامعة لما كان يكون نادون بها مثلا كما تقدم أيضا صار هذا الكلام الذي هو تهديد بضم كناية باعتبار المعنى المرض به ولا يتخلل أن اراد بها معا بان يكونا كناية على أن ينصرف لهما التصديق والتكذيب معا لا يتصور من المخاطبة

ذكر وان أن الفرق بين الكناية وما تنضم منها للوازم من الكلام الذي ليس بكناية أن اللازم في الكناية مقصود بالذات وكونه أهم من التركيب مع انضمامه صدق اللفظ بكل منهما لا يكاد يتحقق في الهمم إلا ان يدعى تحقيقه بتصفوا اعتبارا وهي لا ينبغي أن يلاحظ وذلك بأن يدعى أنه لا مانع من كون الكلام بكذب ابتداء كل من المعنيين مع كون أحدهما عند المتكلم أهم لشرف وتقدم مثلا وذلك هو

معنى كونه مقصود بالذات ولا ينبغي كونه تعسفا لذلك تركنا التوجيه فيما تقدم ولكن هذا الجمل أعني جمل التهديد بضم على أنه جاز حقيقة باعتبار المعنى المرض به يقتضي لزوم كون التهديد بضم جازا أو كناية لان المرض به خارج عن الدلالة الأصلية قطعاً فلا يخرج عن المجازية والكناية كما روجه عن الحقيقة فيازم عن هذا التقرر أن لا يتصور مفهوم التهديد بضم يخص بضم المجاز والكناية أصلاً لضرورة أن المعنى المرض به استعمل فيه اللفظ وكل معنى خارج عن الدلالة الأصلية أن استعمل فيه المفظور

كان جازا وان كان يسمى ثمر وان كان استعمل فيمعن المعنى الأصلي كان كناية وان كان يسمى ثمر صانف يكون التهديد بضم فردامن كل منهما لا يخرج عنهما ومن وجها وان الناس على أن له مفهوم ما عدا المبالغة لا يخرج عن أحدهما خالف عليه المحققون وأن أبعدها الجمل بأنه ان لم يكن كذلك لزوم وجود لفظة على

الترتب على الذي غلطنا به للمخاطب وترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعلية وذلك يقتضي بأن الذي يمازوم للعرفه فكان نوعه للمخاطب لازماً نوعاً مؤذياً لا اشتراكهما في الذي ثم قال الشيرازي أمافدا أردت غير المخاطب وحده فيكون المثال مثل المجاز لا استعمال التاء فيها هي غير موضوعه لأنه جاز حقيقة لتوقفه على الانتقال من المازوم الى اللازم ولا انتقاله ههنا من مازوم الى لازم قلت فيه فظهر

المسبق من أن اللازم والمزوم ههنا موجودا ولا حاصل انتقالا ولكن ذلك استعمالا للفظ في غير موضوعه للعلاقة فهو خارج عن لفظ العرب لكن قولنا انهم ان أرادوا جميعا كان كناية يقتضي أمرين أحدهما أن الكتابة والمجاز في التقسيم لا شبههما كما شرح به الشيرازي كلام السكاكي والثاني أن الكتابة أرب بديها المعنيين معا وقد تقدم كلامه ونظيره وليس يصح وأيضاً غلط الكلام في أول الباب حيث جعل الكناية أرب بديها اللازم مع جواز ارادة الموضوع فدل على أنه ليس يصح اربن معا

(٣٥ - شرح التلخيص رابع) لا يخرج به الكلام من أصله الآتري الى المجاز الذي صار حقيقة عرفية فان صبرته حقيقة في العرف لا يخرج عن كونه جازا باعتبار أصل اللفظ فكذلك التهديد بضم لا يخرج عن استعماله الأصلي من أن دلالة اللفظة على غير المرض به يكون دلالة الفرعة السابقة على المرض به بمعنى كونه كناية أن اراد الأصل والمرض به معا فيكون على طريق الكتابة في ارادة الأصل والفرع الألف ارادة الأصل لفظية و ارادة الفرع سياقية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليكن انتهى

قر بقدره على عدم ارادة المخاطب كان مجازا
فصل • أطبق البلفاء

معنى دلالة محضه وليس مجازا فيه ولا حقيقة أما كونه ليس بحقيقة فلان المعنى المعرض به وهو الملول عليه دلالة محضه لا بد أن يكون خارجا عن الدلالة الأصلية إذا تعرّض إشارة باللفظين جانب المعنى الأصلي إلى معنى آخر وأما أنه ليس مجازا فلان التعرض خروج من كل نوع من أنواع المجاز والكتابة ولكن التصديق الموافق لما قررنا أو أشير إليه في البحث السابق أن معنى كون التعرض مجازا أو كناية أنه يرد على سبيل أحدهما وطر يقفه في إغادة معنى كافدة ذلك الاحد أو أمانه المعرض به فليس التعرض فيه مجازا ولا حقيقة لانه لا يمدل عليه السياق والقارئ ولا يحجب في ذلك فان القارئ كتب كثيرا ما تنبذ المعاني التابسة لعانيها ولم تستعمل فيها لا حقيقة ولا مجازا كدلالة أن زيدا قائم مثلا على حال الانكار لمعنى كون التعرض مجازا على هذا أن قولك آذ بنى فستعرف بدل على نهد بالمخاطب مطابقة وبدل على نهد بغيره وكل مؤذو سامل زوماو يفيد بالتعرض نهد بدمعن عند المخاطب بقارئ الاحوال فما قامت القرائن على ذلك المعين فقط بمعنى أنه مالم تصود بالذات فقط دل على غير الأصل فكانت دلالة على طريق المجاز في دلالة غير الموضوع فقط وليس التعرض باعتبار ذلك المعنى المعرض به مجازا لان الدلالة عليه بالقرائن من غير اعتبار توسط نقل اللفظ إلى اللازم أو المألوم وكونها مقصودة فقط للقارئ لا يخرج بالكلام عن أصل كونه تعريضا لان ارادة المعنى الفرعى فقط لا يخرج بالشيء عن أصله الا ترى إلى المجاز الذي صار حقيقة تعريفية فان ذلك لا يخرج به باعتبار أصل اللغة فكذا التعرض لا يخرج عن استعماله الأصلي في أن دلالة اللفظية على غير المعرض به يكون دلالة الفرعية السابقة على المعرض به بمعنى كونه كناية أن يراد الاصل والمعرض به مما فيكون على طريق الكناية في ارادة الاصل والفرع الا أن ارادة الاصل لفظية و ارادة الفرع سياقية وهذا هو المأخوذ من كلام المحققين فليتهم

فصل • تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة في الجملته فقال (أطبق) أي اتفق (البلفاء) ولا يصح الجمع بينهما الا بان تحمل ارادتهما على ارادة أحدهما بالاستعمال وهو المخاطب و ارادة الآخر بلا فائدة وهو جليسه المؤذى (تنبيه) قال الامام نجر الدين قد تكون الكناية في الاثبات وقد تكون في النفي ومثل الثاني بقوله يصف امرأه بالفتوة والبيت للشنفرى كما أنشد الجرجاني

بيت غميعة من القوم بيتها • اذا ما بويت بالملا حلت

فتوصل إلى في القوم عنها بنفيمعن بيتها وقد قدما الكناية في جانب النفي في قوله تعالى ولا ينظر اليهم (تنبيه) ما ذكرنا من الكناية هو باصطلاح البيانين أمال الفقهاء فقد ذكروا الكنايات والظاهر انها عندهم مجاز فاذا قال الزوج أنت خلية مني بالطلاق فهو مجاز ويسميه الفقيه كناية فلو أراد حقيقة اللفظ لكانت لازما للطلاق في وقوع الطلاق فطرولا أعلم فيه تغلا ولم يتعرضوا للفرق بين الكناية والتعرض الا في باب المعاني فاتهم ذكروا التصريح والكناية والتعرض أقساما وذكروا في الخطبة على الخطبة التصريح والتعرض ولم يذكر الكناية وذكر كروا الذي شرح المنهاج الثلاثة واختار أن الكناية في الخطبة على الخطبة حرام لانها أبلغ من التصريح

ص (فصل أطبق البلفاء) ش لما فرغ من مقاصد هذا العلم شرع في ذكر ما بين أقسامه من الرتب في البلاغة فقال أطبق البلفاء على أن المجاز والكناية أي كلامهما أبلغ من الحقيقة والتصريح

تنبيه • أطبق البلفاء

فصل • تكلم فيه على

أفضلية المجاز والكناية

على الحقيقة والتصريح

في الجملته • قوله أطبق

البلفاء أي اتفق أهل فن

البلاغة الشاملة للمعاني

والبيان فالمراد بالاطباق

الاجماع والاتفاق مأخوذ

من قولهم أطبق القوم على

الامر القلائ أجمعوا عليه

والمراد بالبلفاء أهل فن

البلاغة لانهم الذين يظهر

منهم الاجماع ويمكن أن

يراد بالبلفاء جميع البلفاء

العامون بالاصطلاحات

وغيرهم من أبواب السليقة

وتكون اجماع أهل

السليقة بحسب المعنى

حيث يعتبرون هذه

المعاني أي الحقيقة والمجاز

والتشبيه في موارد الكلام

وان لم يصلوا بالاصطلاحات

أي بلفظ حقيقة ولفظ

مجاز ولفظ كناية ولفظ

استعارة

(قوله على أن المجاز والكنية) أي الوافين في كلام بلغاء العرب ومن تبعهم ويشمل قوله المجاز المجاز العقلي لأن العلة توجب قصره على المجاز اللغوي (قوله أبلغ من الحقيقة) قيل عليه أن أبلغ أن كان مأخوذاً من بلغ بضم اللام بلاغته فيه أن البلاغة لا توصف بها الفرد والكنية كل مفرده والمجاز قد يكون كله وأيضا الحال أن اقتضى الحقيقة كانت البلاغة في لاتبانها ولا عبرة بغيرهما من كناية أو مجاز وان اقتضى المجاز أو الكناية كانت البلاغة في الاتيان عاذ كروا عبرة بالحقيقة وان كان مأخوذاً من بلغ بمائنة ففيه أن أفضل التفضيل لا يصاغ من الرأي وقد يجاب باختيار الأول وأن المراد البلاغة اللغوية بقوى الحسن فقولنا أبلغ من الحقيقة أي أفضل وأحسن منها ويصح إرادة الثاني بناء على منذهب الأخفش والمبرد (٢٧٥) المجوزين لمعنى أفضل التفضيل من الرأي والمعنى أنهما أكثر مبالغة في اثبات المقصود (قوله من الحقيقة والتصريح) لف ونشر مرتب فقولنا من الحقيقة يعود إلى المجاز والتصريح عطف عليه وهو عائد للكتابة وحينئذ فالعنى المجاز أبلغ من الحقيقة والكتابة أبلغ من الحقيقة

على أن المجاز والكنية أبلغ من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فهما من المزموم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بسببه) فإن وجود المزموم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك المزموم عن لازمه أي أهل في البلاغة الشاملة للعاني والبيان (على أن المجاز والكنية) في كلام بلغاء العرب ومن تبعهم (أبلغ) أي أكثر مبالغة في اثبات المقصود (من الحقيقة) (من) (التصريح) فقولنا من الحقيقة يعود إلى المجاز والتصريح معطوف عليه وهو عائد للكنية فالمجاز أبلغ من الحقيقة والكنية أبلغ من التصريح وربما يؤخذ من مقابلة المجاز بالحقيقة والتصريح أن الكناية ليست من المجاز لأن التصريح حقيقة قطعا فلو كانت الكناية من المجاز كان في الكلام تناقض وعقل أن يكون الأمر كذلك ويكون ذكر الكناية والتصريح بعد المجاز والحقيقة من باب ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على الأهمية لأن السبب الموجب لأكثر مبالغة في الكناية مع التصريح فيخففه حيث قيل أن الكناية برادها المعنيان معافلا تنهض فيها العلة الآتية على وجهه الوضوح وعقل أن براد المجاز ماسوي الكناية من أنواع المجاز يدل على كراهة بعده وهو الأقرب ثم أشار إلى سبب المبالغة التي زادها المجاز والكنية عن مقابلهما فقال (لأن الانتقال) أي إنما قلنا أن المجاز والكنية أبلغ من مقابلهما لأن الانتقال (فهما) أي في المجاز والكنية أعانها (من) المزموم إلى اللازم) فلا يفهم المعنى من نفس القابل بواسطة الانتقال من المزموم إلى اللازم أما في المجاز فظاهر وأما في الكناية فلا لأن اللازم الذي قيل أن الانتقال فيه منه إلى المزموم قد تقدم انعدام غير مزموم لم يقتض منه فصح أن الانتقال فيه من المزموم أيضا وإذا كان الانتقال فيه من المزموم إلى اللازم (فهو) أي ذلك الانتقال الذي يحصل فهم المراد منها مجرد إثبات معناها لا جله (كدعوى) ثبوت (الشيء بسببه) ووجه كونها كدعوى بالينة أن تقرير المزموم يستلزم تقرير اللازم لامتناع انفكاك المزموم عن اللازم فصار تقرير المزموم مشعر باللازم والقرينة مفرقة أيضا فصار كانه مقرر من عين على ما تحققه وأما على كدعوى ولم يقل أن فيها نفس الدعوى بالينة للعلم بان وهو لفظ ونشر أي المجاز أبلغ من الحقيقة والكنية أبلغ من التصريح والسبب في ذلك أن الانتقال في الكناية والمجاز من المزموم إلى اللازم أي انتقال ذهن السامع وهذا بناء على رأى المصنف أما السكاكي فإنه جعل الكناية انتقالا من اللازم إلى المزموم وعلى التقديرين يصح الدليل لأن اللازم المساوي له

خفاء حيث قيل أن الكناية برادها المعنيان معافلا تنهض فيها العلة الآتية على وجهه الوضوح ويحتمل أن براد المجاز ماسوي الكناية من أنواع المجاز يدل على كراهة بعده وهو الأقرب (قوله لأن الانتقال فهما) أي في المجاز والكنية من المزموم إلى اللازم فلا يفهم المعنى المراد من نفس القابل بواسطة الانتقال من المزموم إلى اللازم أما في المجاز فظاهر وأما في الكناية فلا لأن اللازم الذي قيل أن الانتقال فيه منه إلى المزموم قد تقدم انعدام غير مزموم لم يقتض منه فصح أن الانتقال فيه من المزموم أيضا وإذا كان الانتقال فيه من المزموم إلى اللازم (فهو) أي ذلك الانتقال الذي يحصل فهم المراد منها مجرد إثبات معناها لا جله (كدعوى) ثبوت (الشيء بسببه) ووجه كونها كدعوى بالينة أن تقرير المزموم يستلزم تقرير اللازم لامتناع انفكاك المزموم عن اللازم فصار تقرير المزموم مشعر باللازم والقرينة مفرقة أيضا فصار كانه مقرر من عين على ما تحققه وأما على كدعوى ولم يقل أن فيها نفس الدعوى بالينة للعلم بان وهو لفظ ونشر أي المجاز أبلغ من الحقيقة والكنية أبلغ من التصريح والسبب في ذلك أن الانتقال في الكناية والمجاز من المزموم إلى اللازم أي انتقال ذهن السامع وهذا بناء على رأى المصنف أما السكاكي فإنه جعل الكناية انتقالا من اللازم إلى المزموم وعلى التقديرين يصح الدليل لأن اللازم المساوي له

وإن الاستعارة لا يلغى من التصريح بالانتسبه وإن التمثيل على سبيل الاستعارة لا يلغى من التمثيل على سبيل الاستعارة وإن الكناية لا يلغى من الإصاح بالذكر قال الشيخ عبد القاهر ليس ذلك لأن الوالح من هذا الأمر يفيد في يدق المعنى نفسه لا يفيد خلافاً بل لأنه يفيد تأكيد كيد الأتاب المعنى لا يفيد خلافاً فليست فضلة قولنا رأيت أسداً على قولنا رأيت رجلاً هو الأسد سواء في السجاعة أن الأول أقادراً يادق في مساواة له في السجاعة لم يفيد الثاني بل هي أن الأول أقادراً تأكيداً لكيد الأتاب تأكيداً لمساواة له في هذه الثاني وليست كرم لأنه كثير الرماد وأقلت رأيت أسداً في الجماع فكانت كقلت رأيت جماعاً (٢٧٦)

(و) أطبقوا أيضا على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه

المزوم فيهما يسبق ليستدل به على ثبوت اللزوم بعد تسليم المزوم وانما عثر كيب استعمل في اللزوم حيث يكون المجاز تمثيلا وحيث يكون غيره كما هناك حكم على لفظ المزوم أوحكم به لينقل منه إلى أن المحكوم عليه أوهو باللزام بمجوعة اللزوم والقرينة فمضمون الكلام المجازي والكثائي انما هو الدعوى بالاثبات بالدليل لكن لما كان ذكر الحكم الذي هو المزوم أوالحكم على لفظه أوهي اثبات الحكم في الجلة والقرينة تقتضي اثبات اللزوم أوالحكم للزوم أوهي بعبارة اللزوم صار كانه اثبت من ثبوت يكون فيه تأكيد كيد الاثبات من العلوم أن اثبات الشيء بالدعوى ثم اثباته بالدليل يغني اثباتين فصار للمزوم أوالحكم على لفظ المزوم أوهي مع القرينة المتضمنة لسكون المزوم انما المراد به اللزوم والحكم انما هو على اللزوم أوهي شبه الحكم بالدعوى والبينية في أن كلامها فيه الاشتر بالثبوت من ثبوت خلاف الحقيقة فليس فيها الاثبات الحكم لمدلول اللفظ فقط وقد تبين هذا أن أفضلية المجاز والكثائي على مقابلهما من جهة أن اثبات الحكم فيها كان على وجه التأكيد والقرينة من ملاحظة ما يشعر به الكلام من كونه كالاتبات من ثبوت ويجعل أن لا يرى الاثبات من ثبوت بل يكون سببا تأكيد الاثبات أن الانتقال من المزوم إلى اللزوم متيسر فيه انهم الانتقال إلى الدعوى من البينية فيكون مستندا للقرينة وأما الجاهل والخطيب في ذلك سهل لان اعادة التقرر وحاصل بقاء الاعتبارين والاخر منهما ليس هو بعبارة الا بالعبارة مأخوذة من المبالغة وان كان أخذ من التفتيل منها قليلا من البلاغة لان التركيب فيها هو في مقابلتها لا بد منه من المطابقة لمتقضى الحال فاما حصل ذلك حصلت البلاغة فلا تفاوت فيها وان كان اعتبارها في المجاز والكثائية أدق الفاهم من اعتبار المبالغة وشروط اعادة تكميل الحكم المجازي والكثائي الذي لوحظ فيه كونه مقرر للثبوت أكثر من الحكم الحقيقي يزيد بها كاشرا للثبوت في التقرر وحصول مضمون الكلام الذي هو نفس المجاز أو الكثائية والذي وجدنا فيه فلا رد أن يقال المجاز الأفراد والكثائية الأفراد لا يتصور فيها تقرر للثبوت وتأكيده لا اختصاص للثبوت والتقرر بالأحكام على أن لنا أن نقول تصور التقرر في المفردات فيستعمل اللزوم من المزوم من حيث هو وتقرر معنى اللزوم بالقرينة فتكاد من كرم ثبوت فيتقرر في ذهن من تقرر الذي بالدليل تأمله (و) أطبق البغاء على (أن الاستعارة) الحقيقية والتمثيلية (أبلغ من التشبيه) وخارج الحقيقة والتمثيلية المكتفى عنها والتمثيلية لانها ليست من المبالغة حكم المزوم فكان أبلغ لانه كدعوى الشيء ببيته وفيه نظر سياقي وان الاستعارة أبلغ من التشبيه وذلك لان الاستعارة نوع من المجاز والمجاز أبلغ من الحقيقة لما سبق والتشبيه حقيقة سواء أكان مذکور

بمعونه الأروم والقربى في شيء آخر وهو أن ماذكره المنصف من أن المجاز لا يلغى من الحقيقة للعلة المذكورة مراده بالمجاز لا التقيد بغير القيد وهو لفظا القيد المراد به المطلق فإنه اذا نظر إلى ما لديه هذا القيد من المجاز كان قائما مقام أحد الطرفين فكأن أن أحد الطرفين قد أقبل مقام الآخر لم تصد به معنى آخر بل ذلك المعنى هو ذلك المعنى بعينه فلا يصعب إذا كذلك المشفر أقبل مقام شقفه لم يصده إلا تلك الحقيقة أي الموضوع المخصوص وذلك القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كان بمنزلة أي خارج عن مفهوم المشفر فلا ترتب على قيام مقام الشقة فالتبعية بخلاف إطلاق الأصابع على الأنامل فإنه هي بالمتعة وكذا الإطلاق البدل التدرج في قيد تصور ما هو بوضوح يظهر له الصافي الأحوال (قوله وأطبقوا الصانع على الاستعانة بغيره من التنبيه) أراد

فنية قولنا كثير الزماد على قولنا كثير القري أن الاول أفاد زيادة لقراء لم يفدها الثاني بل هي أن الاول أفاد تأكيد الانبات كثر القري له لم يفده الثاني والسبب في ذلك أن الانتقال في الجمع من المازوم إلى اللازم فيكون انبات المعنى به كدعوى الشيء ينقولوا لا شك أن دعوى الشيء ينسب إلى انباته من دعواه بلا ينسب وقائل أن يقول قد تقدم أن الاستعارة أصلها التشبيه وأن الأصل في وجه التشبه أن يكون في المنسب به أم منه في المنسوب أو ظهور قولنا رأيت أسداً يفيد للرئي شجاعة ثم بما يفيدها قولنا رأيت رجلاً كالاسد لأن الاول يفيد شجاعة الاسد والثاني شجاعة دون شجاعة الاسد (٧٧٧) ويمكن أن يجاب عنه بجمل كلام

لانهما نوع من المجاز (وقدم على أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجب الحقيقة والتصريح

مذهب المصنف وأما قلنا أن الاستعارة أبلغ من التشبيه لانهما نوع من المجاز الذي هو أبلغ من الحقيقة وما يكون من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغهما يكون من جنس المزد على في المبالغة فإذا كانت الاستعارة من جنس المجاز الذي هو أبلغ من الحقيقة فإنه لا يتصل من المازوم إلى اللازم فكان دعوى بالدليل لما تضمنته من الأشعار والتقرر هي تين وكان التشبيه من الحقيقة التي فعلها المجاز في المبالغة لا يتفاد ذلك التقرر عنها لزم كون الاستعارة أبلغ من التشبيه لانهما من جنس الفاضل وهو من جنس المفصول وأما ذكرهما مع دخولهما بحسب الظاهر فيا قبلهما باليتين شأن الاستعارة مع خصوص ما قبلها العظم شأنها وكون أبلغها مخالفة لبلانية غير هذا وذلك أن الانتقال في المجاز المرسل واضح والأبلانية فيه ليست إلا من جهة تقرير المراد في الفن لا شعرا للزوم به بالزوم وسوق القريته إلى خصوصه فكانه قرر من تين وأما في الكناية فعند قصد اللازم فقط في الانتقال فيها أيضاً واضح وعند قصد ما لا المقصود بالثبات فيها هو اللازم وبسميت كناية وقد تضمنت طلب القريته في تفصيل بذلك الفن الذي هو كناية عن تين والدليل وليس فيها أيضاً بلانية إلا هذا الاعتبار وأما الاستعارة فبها أيضاً أن الانتقال إذا قلنا رأيت أسداً في الحام فأول ما يخطر معنى الاسد في الحقيقة والقريته تصرف عن ارادته فيطلب الفن المراد القريته الصارفة عن الأصل فيهم معرفة الزوم وذلك المفهوم هو الشجاع الذي حوله لزمه فيقرر في الفن لكونه بعد الطلب وكون الزوم من شأنه أن يشعر بالقريته وأضحت واسطة الزوم وقد عرفت أن المراد بالزوم هنا ما يصح معه الانتقال ولو يعرف أوفر بنة شارحاً فكانه ثبت من تين كالدعوى مع الدليل وإن شئت قرر التشبيه كالتقدم بين المدي

الأداة أو محذوفها إذا حذف منه شيء لا يكون فيه إلا جاز الحذف في إطلاق أن المجاز أبلغ من الحقيقة نظراً لأن الكناية حقيقة فهي أبلغ من كل مجاز من سبل ويحصل أن يقال أنها أبلغ من الاستعارة أيضاً وهو تترى على أن الكناية ليست حقيقة ولا مجازاً وينبغي أن يراد بالتشبيه وليس بتشابه أما التشابه فيساقى واختار الوافي تفسيره أن الاستعارة أبلغ من التشبيه حيث يكون المستعار أعلى من المستعار له وأن شرط التشبيه بكان أن يعزى التشبيه بقتل أو بكاد يقتل أن التشبيه عين التشبيه في هذا يكون التشبيه بكان أبلغ من زاد المصنف في الإيضاح أن التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيل على سبيل الاستعارة (تنبيه) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أن التفاوت بين هذه التبريس لأن الواحتمتها يفيض بأدق في المعنى نفسه لا يفيدها خلافاً فقلت فخطير رأيت أسداً على قولنا هو الاسد وساء في الشجاعة أن الاول أفاد زيادة في مساوانه لا تدفع في الشجاعة لم يفدها الثاني

الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك لأن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور أصلاً هذا آخر الكلام بالاستعارة الحقيقية والتشبيهية وأما الكناية والتفصيل فليس مراد من أنهما ليسا من المجاز القوي عنده (قوله) لأنها أي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة والضرورة أن ما كان من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغ مما يكون من جنس غير الأبلغ وأما أفرد المصنف هذا بالذكر وإن دخل في قوله أطبق لللفظ على أن المجاز أبلغ من الحقيقة اهتماماً بشأن الاستعارة لما فيها من الادعاء ولأن المقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه (قوله) وليس معنى (الخ) المناسب للشأن لأن هذا مفرع على ما ذكره المصنف من أن المجاز والكناية كدعوى الشيء ينسب بخلاف الحقيقة

والتصريح فانها كدعوى الشيء من غير بنة وحاصله أن السبب في كون المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه أن كل واحد من تلك الثلاثة الأول يفيد تأكيد الانبات وهذا لا يفيد خلافاً وليس السبب في كون كل واحد من الثلاثة الأول أبلغ من خلافاً أنه يفيد زيادة في نفس المعنى المراد كالكرم والشجاعة مثلاً لا يفيد خلافاً لقول الشاعر وليس معنى كون المجاز والكناية أو الاستعارة وقوله أبلغ أي من الحقيقة والتصريح والتشبيه وقوله أن شيئاً منهما أي يوجب أن يحصل أي يثبت في الواقع ونفس الأمر ولو قال إن شيئاً منهما يفيض بأدق في نفس المعنى لا يفيد الحقيقة والتصريح كإن أوضع

في المتن الثاني وذكر السكاكي بعد الفريغ منه تفسير البلاغة بما نقلناه عنه في صدر الكتاب ثم قسم النفاضة الى معنوية وتوليفية وفصل
المعنوية بملخص المعنى عن التعيدوي في التعميد الغنطلي على ما سبق تفسيره وفصل التوليفية بان تكون الكلمة عربية اصلية وقال
وعلمة ذلك أن تكون على السنة النفاضة من العرب الموقوف يمر بينهم أدور واستعملهم لها كتر لا مما أحدها المولودون ولا ما
أخلفت فيه العامة وأن يكون أجري (٧٧٨) على قوانين اللغة وأن تكون سليمة عن التنافر فجعل النفاضة غير

لازمة للبلاغة وحصر

مرجع البلاغة في الفنين
ولم يجعل النفاضة مرصعا
لشيئ منهما ثم قال وإذا قد
وقفت على البلاغة
والنفاضة المعنوية والغنطية
فأنا أذكر على سبيل
الامحوج آية كشف ذلك
فيها عن وجوه البلاغة
والنفاضة ما عسى
يستمرها عند ذكر ما أورده
الزحشمي في تفسير قوله
تعالى وقيل يا أرض
ابلي ماءك واسماء اقلتي
وغيض الماء وقضى الامر
واستوت على الجودي
وقيل بعد القوم الفناء ملين
وذاد عليه تكنا لا بأس بها
فرايت أن أورد تلخيص
ما ذكره جاريا على
اصطلاحه في معنى البلاغة
والنفاضة قال أما النظر
فيها من جهة علم

(قوله بل المراد أي من
كون المجاز والكناية
والاستعارة أبلغ من الحقيقة
والتصريح والتشبيه قوله
انه أعيا ذكر من كل من
المجاز والكناية والاستعارة
(قوله زيادة تأكيد) الاضافة
بيانية (قوله أن الوصف)

بل المراد أنه بعيد زيادة تأكيد لا ثبات وبهم من الاستعارة أن الوصف في التشبيه بالغ حد الكمال كما
في التشبيه وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة
أبلغ وهذا من ادراك الشيخ عبد القاهر بقوله

مع الدليل وبين هذه الأشياء فإن في كل منها انتقالا من مازوم للزوم فيتميل أن في هذه الاشياء الدعوى
والدليل ويتأكد ثبوت معنى كل منها وهو قريبي من الاول وأخصر فقد ظهر اشتراك الثلاث في هذا
المعنى وزيد الاستعارة بأن السامع لما سمع لفظا لاسم دلالة على انتقال بالقرينة إلى الالزام الذي هو الراجح
الشجاع على ما مر رناه فاقدم استعارة أنه يعبر بلمع الاسد عن هذا الرجل للشجاعة لان الاله لا يند
فهت وانها المشابهة فيستعمر من ذلك أنه لا يند في التشبيه حتى سوى بينهما صريحا من جنس
واحد بحيث يشعرا الاسم على ما تقدم في الاستعارة فيفهم من ذلك مساواة معانده التشبيه في
الشجاعة الجامعة لهما فهنا مباينة في النسبة أعادها التعبير عن التشبيه بلفظ التشبيه بلان ذلك
يشعر بتعادلهما وكونهما شيئا واحدا وهذا المبالغة لا توجد في الحقيقة التي هي التشبيه كما قال يزيد
كالاسد لان أصل التشبيه الاشعار يكون الوجه في التشبيه به أقوى فلا مساواة فقد ظهر أن الاستعارة
تفيد المبالغة في تسمية التشبيه في الوجه والمبالغة في تقرير الالزام في الذهن لا انتقال وذلك الالزام هو
التشبيه باعتبار الوجه على ما تقدم تحقيقه فلذا فصلهم عن مقابلهما عن الحقيقة والمجاز ثم ان الشيخ
عبد القاهر له كلام هاتفه المصنف على وجه اعتراضه ثم جاب جوابه عليه الشارح فله على
وجه آخر خطأ المصنف في فهمه ورد على الشارح بعض المحققين على ظهور أنه هو الحق فظهر دعواهم
به حاصل ما قل كنهم وذلك أن الشيخ عبد القاهر قال ليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية

بل الاول وأعاد تأكيد الاثبات تلك المساواة في هذا الثاني وليس فضيلة كثير المازدي قولنا كثر القري
أن الاول وأعاد زائد ثم يفهم في هذا الثاني بل لان الاول وأعاد تأكيد الاثبات كقوله القري لم يفهم في هذا الثاني والسبب
في ذلك أن الانتقال في الجميع من المازوم الى الالزام فيكون اثبات المعنى به كدعوى الشيء بينة ولا شك
أن دعوى الشيء بينة أبلغ في اثباته من دعواه بلا بينة قال المصنف لقائل أن يقول الاستعارة أصلها
التشبيه والاصل في وجه التشبه أن يكون في التشبيه بأمم فقولنا رأيت أسدا فيدل للرئي شجاعة أمم ما
يفهمه أرا يترجل كالاسد لان الاول يشبهه شجاعة الاسد والثاني شجاعة دون شجاعة الاسد ويمكن
الجواب عنه بجعل كلام الشيخ على أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك لان ذلك ليس بسبب في كل
شي من الصور أصلا قلنا ساذكره الشيخ بخلاف اتفاقهم على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة ولو
كان كما قال لما كانت الكناية والمجاز أبلغ بل كان أبلغ هو اثبات التشبيه وأما قوله ان التأكيد إنما
هو لتأكيد التشبيه فيه فظهر لان تأكيد التشبيه إنما يكون بما رد على الجاهل من أن الالزام مثلا
والتأكيد في الاستعارة لا يقع في لفظه فلو التأكيد يكون لعلنا كما أن المبالغة في قولك رجم تصويل
صيفتم فاعل أنا كما كان زيادة الرجة لالتأكيد بانها أو أمافولة الكناية ليست أبلغ من الصريح

أي الذي هو وجه التشبيه (قوله تعد الكمال) أي مرتبة الكمال (قوله وليس بقاصر) أي وليس الوصف بقاصر ليست
في التشبيه (قوله كما يفهم) راجع للنبي (قوله بلان يعبر) أي بسبب أن يعبر عنه بعبارة أبلغ كالجزالة والكناية والاستعارة
أي أن التعبير أعيا ذكر لأجل إعادة تغير المعنى في نفس الامر منتف (قوله وهذا) أي المراد المتقدم من ادراك الشيخ عبد القاهر بقوله
خلاف المصنف فانه جعل كلام الشيخ على محل آخر ثم اعترض عليه ما يجب عن اعتراضه انظر ذلك في المطول

ليست من يقولنا آيت أسداعيل قولنا آيت جلاهو واسدسوا في الشجاعة أن الأول أقاد زيادة
في مساواة الاساق في الشجاعة فهدا الثاني

في المعنى فيمكن الذهاب الحيوان يقال ليس كثير الزباد يدل على كرمه بل يدل عليه كثير القرى ثم كثرة القرى ليست المعنى عنه بل المعنى عنه الكرم وكثرة القرى من جملة الوسائل بين المعنى عنسوا المعنى به وما قولهم اننا كدبناه للتشبيه فهو على نحو من معمله وأما قوله تأكيد الاثبات في رد استلزامه فكان مراده اثبات وقوع الرتبة على الاسد والافتان كد الاثبات يكون في اثبات المسند للسند اليه فكان حقه ان مثل جمادى اسد وأما تشبيهه بقولك زيدا واسموا فحقه يقال هذا المثال اخص من المعنى فان زيدا والاسد سواء من قبيل التشابه المسند على استواء الطرفين لا من قبيل التشبيه المسند على عجم التشابه به فلا يزنهم ثبوت التماثل بين التشابه والاستعارة لان سنده ثبوت التماثل بين التشابه

فقال يا أرض واسماي واسموا كلتي كل واحد من ذلك حسب الكتبة أن تلك الأمور العظام لا تأتي إلا من ذرة لا تكنته قبل ولا شئ
فلا مجال لنهاب الوهر إلا أن يكون النفاذ لشيئين ذلك غيره ثم ختم الكلام بالترصص لاسم مسلكهم في تكذيب الرسل طعنا
لا تنقسم ختم اظهار لكان السطح ولجهة استعقاهم اليه وأما النظر فيها من حيث علم المعاني وهو النظر في قائم كل كلمة فواجبة
(قوله ليست مزية) أي فضيلة (قوله أن الأول الخ) هذا غير ليس المراد بالاول أماسا والمراد الثاني وأما ترصص جلاله والمراد
سواء في الشجاعة (قوله في مساواته) في معنى على أي ليست فضيلة التركيب الاول المشغل على الاستعارة على التركيب الثاني
المحصى على التسمية أن الاول أفاضل يادعى في مساواة الرجل الاسدي في الشجاعة لم يفد الثاني بل كل من التركيبين أعاد أقام بمساواة
الرجل للاسد في الشجاعة ولم يفد أحدهما في المساواة للذكورة

على تقديم وتأخير بين جملها فذلك أنه اختبر يادون سائر أخواتها الكونما أكثر استعلاء الأرض على الأرض الذي يستعمله
 اظهار العظمة وروذ بالهوان به ولم يقل الأرض الكسيرة بحسب الاضافة للتشريف تأكيد التهانول ولم يقل يايتها الأرض للاختصار
 مع الاحتراز عما في أيها من تكلف التسمية غير المناسب القام لكون الخطاب غير صالح للتسمية على الحقيقة واختير لفظ الأرض دون
 سائر أسماءها لكونه أخصر وأدور واختير لفظ السماء لئلا يخلط ذلك مع قصد المداينة واختير يا على أن يلقى لكونه أخسر ويحفظ
 التجانس بينه وبين أفعلى وأقرب وقيل ماء لا لأفراد دون الجمع لئلا يخلط ذلك مع قصد التكرار الذي يأتيه مقام اظهار التكرار وهو الوجه
 في أفراد الأرض والسماء ولم يحذف مفعولاً بل في ثلاثهم ما ليس بمراد من تعميم الانتفاع للجيال والقتال والصاروخ وغيرها نظر الى مقام
 ورود الأمر الذي هو مقام عظمت (٧٨) وكبريائه ثم اذ بين المراد اختصار الكلام على أفعلى فلم يقل أفعلى عن إرسال

الماء احترازاً عن الحشو المستغنى عنه من حيث الظاهر وهو الوجه في أنه لم يقل يا أرض ابلى ماوك قبلت ويلعبه أفعلى فألفت واختير غرض الماء على غرض الشدة لكونه أخسر وأخف وأوفق لقليل وقيل الماء دون أن يقال ماء طوفان السماء وكذا الأمر دون أن يقال أمر نوح للاختصار ولم يقل سو على الجودي بمعنى أقرب على بحوقيل وغرض وقضى في البناء للفعول اعتبار البناء الفعل للفاعل مع السيفية في قوله وهي تجري بهم مع قصد الاختصار ثم قيل بعد القوم دون أن يقال ليعبد القوم لطلب التوكيد مع الاختصار وهو نزول بعداً منزلة ليعبدوا بعداً فاعاد أخرى وهي استعمال اللام مع بعدا الدال على

بل القضية هي أن الأول اخذنا تأكيداً لاثبات تلك المساواة لم يفده الثاني والله أعلم * كل القسم والكتابة لانها لا بدلان على أزيد مما تامل عليها حقيقة القضية فيما في تأكيداً لاثبات الحاصل بكونهما كيدوى الشيء بينة فليس السبب في القضية فيما لا تنهيا على أكثر مما تامل عليها الحقيقة بل السبب أن المدلول فيما فيه تأكيداً لاثباته ولم تكن كدائباته في الحقيقة فصاراً بلغ من هو ان كان المعنى لا ينقص ولا يزيد على ما كان عليه فيها وكذا الاستمرار بالنسبة لما قبل وهو قوله رأيت رجلاً شجاعاً هو الاسد سواء في الشجاعة فان دلالة الاستمرار على المساواة كدلالة الحقيقة وإنما الاستمرار باعتبار التسمية كقول الشريد الاسد فان السبب في الابهامية يكون غير ما ذكره دلالة الاسعة على الاتحاد في الحقيقة المتزامنة للاتحاد في الشجاعة والمساواة فيها والتشبيه يشعر بان الشجاعة في الرجل أضعف منها في الاسد لما تقرر أن المشبه أضعف من المشبه به في وجه التشبيه بل تقول انها أقوى دلالة على المساواة من قوله هو الاسد سواء وإنما المقدم من الاتحاد في المساواة ويدل على هذا دلالة أقوى من التصریح بها لاشعار التصریح باحتمال كونها في بعض الوجوه وعلى تقدير تسليمه فيكون في الاعتراض أن الاستمرار تقييداً للمعنى فهو أقوى من إعادة التسمية ان تدعى الكمال في الوجود دون التشبيه وإنما قلنا بكونه لأن قوله ليست من في الجواز على الحقيقة أنه يفهموا أكثر أي بدلى ما هو أقوى عام بظهوره لكل مجاز من جملة المجاز الاستمرار فهو تقييداً أكثر وتدل عليه بالنسبة للتشبيه والاستمرار مطلقاً كادعاء بل الذي يظهر أن التشابه بلغ من الاستمرار أن في الاستمرار أصلاً فرغاً وليس ذلك في التشابه وأما قوله انه اثبات الشيء بينة فقد يقال ان هذا التحقيقه وينبغي أن يقال ادعاء الشيء بينة وحينئذ ينفتح أمقولاتنا اثبات الشيء بينة مع جعلنا التأكيداً بما هو للاثبات فليس في اخباره بكرة الرماد اثبات كثرة الرماد المستلزم للكرم ويعد أن كتب هذا الاشكال رأيت الامام غفر الدين وقع عليه غمدت الله تعالى ثم عقبه الامام غفر الدين باعتراض ثان وهو أن الاستدلال بوجوده للزم على المازم باطل لان الحادة لازمة للعلم ولا يمكن الاستدلال بوجوده للحاجة على وجود العلم وفيها قاله نظرو جوابه ان المراد اللزم المساوي ولا مفعول من الاستدلال به بمعنى العرف ولهذا شبهة قال المصنفان الانتقال في الكتابة من المازم الى اللزم وأما موافقة المصنف على هذه العلة وعقلته له في أن التأكيد للاثبات بل للاستمرار فيه فظهر لان البيئة لا تتميز بأداة في الحق انما هو كالمديته

الاثني معنى أن البعد حق فهم لم يطلق النظم ليتناول كل نوع حتى يدخل فيه بلهم بالنسبة بتكذيب الرسل هذا من حيث النظر الى الكلام وأما من حيث النظر الى ترتيب الجمل فذلك أنه قد غمدت النداء على الأمر فقيل يا أرض ابلى ويأباه (قوله بل القضية) أي قضية الأولى على الثاني (قوله لاثبات تلك المساواة) أي لا بأسد قوله لم يفده أي ذلك التأكيد التركيب الثاني ويان ذلك أن التركيب الأول أهد المساواة من حيث التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به لان ذلك التعبير يشعر بالاتحاد ودلالة الاتحاد على المساواة أبين من دلالة التمييز على المساواة في التركيب الثاني فإنه يحيط معه احتمال كونهم بعض الوجوه دون بعض الاتحاد الذي أضافه التعبير عن المشبه بلفظ المشبه به بقضى المساواة في الحقيقة المتضمنة للشجاعة وفيها تأكيداً لاثبات أنها من جهة أن الانتقال الى الشجاعة المفسر بطريق المجاز كاثبات الشيء باللبس وهذا أي إعادة تأكيداً لاثبات الانتقال من

أعلى دون أن يقال بل على الأرض وأعلى يساهم جراً على مقتضى اللازم فمن كان أموره حقيقاً من تقديم التنبيه ليتمكن الأمر الوارد حقيقته في نفس المنادى فمبدأ ذلك المعنى للترشيح ثم قدم (٢٨١)

الطوفان منها وزد ولما لذلك في القصة منزلة الأصل ثم اتبعها بقوله وغيض الماء اتبعه ما هو المقصود من القصة وهو قوله وقضى الأمر أي أعجز الوعد من أهلاك الكفرة وأجاء فوج ومن معه في السفينة ثم اتبعه حديث السفينة ثم ختمت القصة بما ختمت هذا كله نظراً في الأيمن جانب البلاغة وأما النظر فيها من جانب التفصاح المعنوي ففيه يجرى نظم لغائي لطيف وتأدية لها ملخصة مبنية على التقيد بعثر التفكير في طلب المنادى والتواء يشك الطريق إلى المرتاد بل ألفاظها تسابق معانيها ومعانيها تسابق ألفاظها وأما النظر فيها من جانب التفصاح اللفظية فالألفاظ على ما ترى عريّة مسجلة جارية على قوانين اللغة سلجة عن التنافر بسد عن الشناعة عذبة على العذبات سلسلة على الاسلات كل منها كالماء في السلاسة وكالمس في الخلاوة وكالتيسر في الرقة والله أعلم

المراد من ذلك هو الجارى في الكتابة والجزء المرسل

الثاني والحمد لله على جزيل نواله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

والقضية السكينة تنافسها الجزئية وأجاب المصنف بأن قوله ليس السبب أفادة لا زيادة أي الدلالة عليها ليس على عموم في كل مجاز بل يعني أن ذلك لا يكون سبباً تاماً وإنما يكون سبباً لا يفي في الاستعارة مع التنبيه وأما الجواز المرسل والكتابة والاستعارة بالنسبة إلى قولنا هو والأسد سواء السبب فيها هو الأمر العام وهو ما في كل من تأكيد الأبيات الحاصل من الانتقال إلى اللازم والمراد واعتراض الشارح المصنف رحمه الله تعالى بأن لم يفهم كلام الشيخ من حيث حمل قوله فيزيد يافدة على معنى أنه يدل على الزيادة قال وأما إيراد الشيخ بأفاده لا زيادة فخصصها في نفس الأمر بدليل قوله إن المعنى لا يتغير في نفسه وعدم أفادة اللفظ للمعنى في نفس الأمر صحيح كما تقدم أن الخبر لا يفيد المعنى في الخارج لا لاحتلال انتفاؤه ولذلك يحفل الصدق والكذب وأما باعتبار الدلالة والأفهام فلا يحسن القول بالصدق لأن المفهوم منه هو موضوعه يعني كون الجواز أبلغ أنه يفيد تأكيد الأبيات بآثار زائدة لا يفيد زيادة في المعنى في نفس الأمر فإنه لا يفيد أصل المعنى كما تقدم في باب الخبر لا يفيد زيادة في قولنا في ذلك أن يدل على أكثر مما يدل عليه الحقيقة فإن الاستعارة دللت على كمال الوجه والتنبيه يدل على ضعفه فلا رد الاعتراض على الشيخ لأن المعنى في نفسه هو دلل الاستعارة على الكمال فيه لا يقتضي ذلك أنها أثرت في زيادة في نفس الأمر قالوا كثيراً ما يقع فيه النطال المصنف من استنباط المعاني من كلام الشيخ لا حاجة إلى مزيد التأمل ورد بعض المحققين كلام الشارح بأن ما حمل عليه المصنف كلام الشيخ من تفسير أفادة بالدلالة التي ينبغي أن يصار إليه لأنه ما يشوه أن الجواز دائماً أقوى دلالة كما ردوا لأن الحقيقة أقوى دلالة من هذا البعث لبيان أن ذلك لا يطرده مثل ما ينتقض فيه الأضداد وهو قوله هو والأسد ومع الاستعارة وكذلك الكتابة والمرسل ووجه الإلتفات لوجه العام لكل ما هو خلاف الحقيقة

وأما تختلف حاله بالبيئة وعدمها في إثباته كما قال عبد القاهر لا في كثرة قوله فكان من حق المصنف كتمان كلام عبد القاهر أن ينعى دليله وينقل الدليل منه وأما قول المصنف في الرد على عبد القاهر فقد رد عليه بنفس دعوى مخالفته فكان من حقه أن يرد عليه بدليل صحيح وأما قوله الأصل في التنبيه أن يكون المشبه به أهم فهذا التعميم مخالف لقوله في السابق أنه يكون أهم في بعض الصور دون بعض ثم هذا القدر لا يحصل بمضمونه لأن عبد القاهر أن يقول والتنبيه المعنوي موجود في الاستعارة وبالجملة الذي قاله المصنف هو الحق ولكنكم يتوصل إليه بطريق (تنبيه) قولنا في هذا الفصل كله الكتابة والجواز أبلغ هو المعنى القوي كقولنا تفصيل أبلغ من فاعل وليس من البلاغة المصطلح عليها في هذا العلم لا من أحدهما أن تلك لا تكون في المفرد لا شك أن الجواز والكتابة يكونان مفردين غالباً ثم ما ذهب إليه عبد القاهر من أن الإلينية في الأبيات بمعنى معنى تسمية ذلك بلاغة اصطلاحاً الثاني أن أبلغ أفضل تفصيل فإذا حلت على المعنى المعنوي كان على ما بين من التفصيل لأن الحقيقة بلاغة لا تعزود بكل حال فالجواز أبلغ منها فافاداً لاجتماع المعنى الاصطلاحى كل من بلغ بالمفهوم وهو دليل على حصول البلاغة في الحقيقة وليس كذلك لأن الحقيقة المجردة بلاغة فيها فلا يكون من بلغ بالمفهوم بل من بلغ باللفظ (تنبيه) لم يعرض المصنف للتفاوت بين أنواع الاستعارة والكتابة يظهر أن الاستعارة بالكتابة أبلغ من التصريح به صريح الطيبي ولا إشكال فيه على رأي السكاك في أنها كالجملة بين الاستعارة والكتابة وأما على رأي المصنف فإن وافق على ذلك كان هذا وادعاه في قوله أن الجواز أبلغ من الحقيقة وإن الاستعارة

(٣٦ - شروح التلخيص رابع) كما هي فتب أن كلام الجواز المرسل والكتابة والاستعارة لا يدل على أنهما متماثلان عليه الحقيقة وأن القضية في كل واحدة من هذه الثلاث من جهة أفادته تأكيد الأبيات الذي لا تعيده الحقيقة وهذا هو المقدم الثاني

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

(وهو علم

وهو تأكيدها لاثبات وقوعه المعنى لا يتغير في نفسه باختلاف الطرق ومعناه أن الطرق لا تمثل في علم أكثر مما كان والمالم يصحح بالتفصيل ونظهر من كلامه العموم وأن كل مجاز لا يدل على أكثر مما تدل عليه الحقيقة وأورد عليه المصنف النقص بالاستمرار مع التشبيه ثم أجاب بأن مراده أن ذلك لا يطرد في كل مجاز قال وأما ما جعل عليه الشارح كلام الشيخ من أن المراد بالعادة الزيادة فإدتهاق أصل المعنى خارجا أي انشأوها في المعنى الخارجي وأجادهها فيه فهو أمر واضح للعلم بأن اللفظ لا تأثير له في المعنى إجمادا ولا زيادة كما أنه لا تأثير لغيره وإنما حفظ اللفظ من المعنى الدلالة لتفصيل كلام الشيخ على مقال الشارح نهاية الزكاة وارتكاب ما تزمه العقول عن التعرض للعلم به والاستغناء عن التشديد به ويدل على ذلك أنه مثل لما تحدث فيه الدلالة فإدتهاق حاصل كلامه إلى ما تقرر من أن المجاز لا يبلغ إلهاده التأكيد في المعنى ولا ينافي ذلك أنه ربما يكون معه الدلالة على أكثر كما في الاستمرار مع التشبيه فلا نافي أن الجمع المصنف وكلام الشيخ صحيح بتأويله فلا يتردد عليه وقد تم الكلام على الفن الثاني والحمد لله رب العالمين جدا لا يقوم بأدائه جميع الخلقين والملاة على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى من تبعه باحسان إلى يوم الدين والله تعالى المسؤول في آجال الثالث مع العافية

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

وهو علم

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

﴿ الفن الثالث علم البديع ﴾

أي العلم بالمعومات إضافة إلى البديع فالإضافة فيه عهدة والبديع في اللغة القريب من بدع الفنون يضم الدال إذا كان غاية فيها هو فيمن علم أو غيره حتى صار غرير بياض لطيفا ومنه أبع أي ثمن لم يتقنه لمثال هو ومنه اسمه تعالى البديع بمعنى المبدع أي الموجد للأشياء بلا مثال تقدم ولا تقتض مادته بالله تعالى كما قيل عرفها اصطلاحا كما يؤخذ مما تقدم بقوله (وهو علم) أي ملكة تحصل من ممارسة مسائله أو قواعد المقررة لأن كلامهما يتوصل به إلى معرفة أي جزئي أو بطن التشبيه لأن الاستعارة بالكناية عند المصنف تشبيه حقيقة لا مجاز لأن قول الاستعارة بالكناية إنما كانت أبلغ لاشتمالها على المجاز العقلي كما اقتضاه كلام المصنف في هذا الباب لا كما اقتضاه كلامه في علم المعاني حين تسكلم على المجاز العقلي وأما الاستعارة بالتمثيل فالظاهر أنها أبلغ منهما كما يقتضيه كلام الزمخشري عند قوله تعالى وما قدره الله حتى قدره والارض جمعها قبضته يوم القيمة والسموات مطويات بيمينه ثم تتفاوت كل واحد من هذه الاستعارات الثلاث إلى درجات تظهر بما سبق بالتأمل وأما الكناية والاستعارة فالظاهر أن الاستعارة أبلغ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة والظاهر أن أبلغ أنواعها ما كان المشكوك عنه فيه تشبيه ثم ما كان صفة ثم ما لم يكن واحدا منهما (تنبيه) الكناية والاستعارة قد يكون كل منهما انشأ وقد يكون خبرا وهذا واضح وأما التشبيه فلا يظهر أنه خبر لأن قولك زيد كعمرو له خارجي وهو المشابهة لكن فيه خلاف حكاه الوالقي في تفسيره المسمى بالدر النظيم واختاره أنه خبر معاني نفس المتكلمين التشبيه كما أن حسب خبر عن حسبه قال ولا يختلف الخالف ذلك بين كل والكاف غير أن كان صريحاً في ذلك لمن جهة أن موقعها أن تقوى التشبيه حتى يتصل أو يكاد يتصل أن المشبه هو المشبه به والكاف محبة له وللأخبار عن المائدة الخارجية كقولك مثل هذا آخر علم البيان محمد الله يومته فله النعمة وله الفضل وله الشاء الحسن

(قوله وهو علم) المراد به هنا الملكة لانها هي التي تكون آفة معرفة الوجوه المحسنة أي في تصورهما وفي التصديق بضبط أعدادها وتفاصيلها

ص. (الفن الثالث علم البديع)

وهو علم

يعرف به وجوه تحسين الكلام بمدرعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة

(قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام) أى يعرف به الأمور التي يصير بها الكلام حسنا (قوله أى تصور الخ) تفسير لقوله يعرف أشاره إلى أن المراد بالمعرفة هنا تصور معاني تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها فالمراد بالمعرفة هنا نطاق الإدراك الشامل للتصور والتصديق فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عندها كذا وأن الوجه القلاني يتصور بكذا وليس المراد بالمعرفة هنا الإدراك كات الجزئية المتعلقة بالفروع المنسخر جتمن القواعد (٧٨٣) كسبقي في المعاني والبيان

لأنه لا قواعد لهذا العلم حتى يستخرج منها فروع ومقاول ومن أن لكل علم مسائل فاعلم هو في العلوم

الحكيمة وأما الشرعية والادب فلا يتأذى ذلك في جميعها فإن الغلبة ليست إلا ذكر الأفعال وكذلك علم التفسير والحديث فعلت من هذا أن المراد بالعلم في قول المصنف علم المكتوب ليس المراد به القواعد والتأصيل بالقرآن الطر عبد الحكيم (قوله بقدر الطائفة) أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير مقتصرة على عدد معين لا يمكن زيادتها عليه (قوله والمراد بالوجوه مباح الخ) أشار بهذا إلى أن الأضافة في قوله وجوه تحسين العهد

يعرف بها وجوه تحسين الكلام) أى تصور معانيها يعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة والمراد بالوجوه مباح في قوله وبتبها وجودها آخر نورت الكلام حسنا وقبولا (قوله بمدرعاية المطابقة لمقتضى الحال (د) رعاية (وضوح الدلالة) أى الخلو من التعقيد للمعنى إشارة إلى أن هذه الوجوه

من جزئياته أى يعرف بواسطة تقرير الملكة أو القواعد في النفس أن هذا ما جزئية الخاصة متلائم عمل البديع وإلى هذا أشار بقوله (يعرف به) أى يعرف تلك الملكة أو تلك القواعد وقد تقدم في صدر الكتاب تحقيق الملكة بما أغنى عن أعاده فهو عبر بالمعرفة التي تتعلق بالجزئيات للإشارة بأن متعلق الإدراك بهذا العلم هو الجزئيات بمعنى أن أى وجه من الوجوه التي هي من علم البديع يد يعرف بهذا العلم الذي هو الملكة أنه من هذا العلم أى من جزئيات قواعده وإلى الجزئيات أشار بقوله (وجوده تحسين الكلام) أى يعرف به الأمور التي يباحسن الكلام بمعنى أن تصور تلك الملكة أو تلك القواعد أن هذا ما جزئية مما يحسن به الكلام وتذكر ذلك عند عرضه ويحفل أن يكون المعنى أن ما قرر من قواعدها الثمن يعلم في الكتب عند الاطلاع عليها ما في ضمنها من الوجوه التي يحسن بها الكلام فيكون المعنى هو المعروف معين خارجا عن معين بالاعتبار فهو من حيث انتهى فقره أهل الفن في الافتراض أو في غيرها يعلم بوم من حيث الاطلاع عليه مباشرة وهو المعروف هذا هو المناسب لقولهم تصور به أبعاد أوجه التحسين وقوله وجوده تحسين الكلام بمعنى أن ردها بالوجوه السابقة في قوله وبتبها وجودها آخر نورت الكلام حسنا فتكون أضافة الوجوه إلى تحسين الكلام أضافة عهدية فكانه يقول علم يعرف به الأوجه المشار إليها فيا تقسم وهي الوجوه التي تحسن الكلام ونوره قبولها بمدرعاية البلاغة مع الصلابة ويكون قوله على هذا (بمدرعاية المطابقة) لمقتضى الحال (د) بمدرعاية (وضوح الدلالة) تأكيداً على ما تقدم ومعنى وضوح الدلالة الخلو من

يعرف به وجوه تحسين الكلام بمدرعاية المطابقة ووضوح الدلالة) ش البديع في اللغة الثريب والبديع في أسماء الله تعالى الخالق لا من مثالي سبق فهو مفيد بمعنى مفضل وقد تقدم الاعتراض عليهم في تسميته بهذا الاسم وإن الإبداع لا ينسب لشئ له تعالى لا حقيقة ولا لاجزاع في ما قيل هذا العلم منزل من المدين السابقين من الخلق من الكل أو التبعين من المقسطين وقوله (علم) جنس قال الخطيب أى علم بالقواعد وفيه نظر فقد يكون المراد بالعلم المعروف هو مجازاً سمع مشهور في الحدود وقد تقدم مثله في حديثه البيان ويشهد لقوله (يعرف به الخ) وقوله (بمدرعاية المطابقة) إشارة إلى رعاية ما يجب اعتبار من علم الحاف من مطابقة الكلام لمقتضى الحال فالإلام فيه العهد وقوله (وضوح الدلالة) إشارة لما يجب اعتبار من علم البيان والمراد بوضوح الدلالة المتقدم ذكره وقوله (بعد رعاية تطبيقه) محتمل أن يراد به رعاية تطبيقه بوضوح الدلالة ويكون المراد هو قواعد يعرف

هذا العهد فكانه يقول علم يعرف به الأوجه المشار إليها فباقتصر وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورث قبولاً بمدرعاية البلاغة مع الصلابة وعلى هذا فتقوله بمدرعاية المطابقة ووضوح الدلالة تأكيداً على ما تقدم فقوله الشارح إشارة إلى أن هذه الوجوه الخ المراد زيادة إشارة وتنبيه على أن هذه الوجوه الخ لا يخلل الوجوه السابقة لما سبق فيه تنبيه على ما ذكره وإشارة أيضاً إلى تأمل (قوله بمدرعاية المطابقة) أى مطابقة الكلام لمقتضى الحال فالإلام في المطابقة لما قبله أو عرض عن المنافاة وقوله بمدرعا المطابقة أى المعلومة بعلم المعاني ولو قال بمدرعاية البلاغة كان أخضر وقوله ورعاية بوضوح الدلالة أى بمدرعاية وضوح الدلالة

المعروفة يعلم البيان وقوله أي الخلو عن التعقيد المعنوي لتفسير لوضوح الدلالة وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوة بعد رعاية المطابقة لأن المطابقة لا تعتبر إلا بعد النفاضة وهي تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظي وحاصل كلامه أن تلك الأوجه إنما تعد حسنة للكلام إذا

(٢٨٤)

أي بها بعد رعاية الأمرين من الأمر الأول مطابقة الكلام لمتن الحال وهذا يتضمن الخلو عن ضيق التأليف

الكلام

المبين في النحو والخلو عن النزابة المبين في اللغة والخلو عن مخالفة القياس المبين في الصرف والخلو عن التنافر المدرك بالنزق وذلك لأن المطابقة لا عسرة بها إلا بعد النفاضة والفصاحة تتوقف على الخلو عن هذه الأمور المبين بعضها في تلك العلوم والمدرك بعضها بالنزق والأمر الثاني وضوح الدلالة المبين في علم البيان وما كان المبين في الفن الثاني وهو ما يستقطبه التعقيد المعنوي فسرنا الوضوح بالخلو عن التعقيد المعنوي ولم نقل فيه الخلو عن التعقيد اللفظي وأدخلناه في ما توقفت عليه المطابقة من أمر النفاضة غير التعقيد المعنوي لعدم بيانه في الفن الثاني وعجل أن يرد وجوده تحسین الكلام ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخل في البلاغة أو خارجا عنها وأخرج مالا يدخل في الفنون السابقتين بقوله بعد رعاية المطابقة وضوح الدلالة وهذا الاحتمال وهو أن ما ذكر في النحو واللغة والتصرف وما يدرك بالنزق داخل في أوجه التحسين لأن المذكور في الفنون هو نفس أوجه المطابقة وما يستقطبه التعقيد المعنوي وما عجلنا وهم ولم نقل بذلك الأمور في الحسنات جزما لأنه يمكن ادخال تلك الأمور في مقتضى الفن الأول بطريق الزوم لأنه لا يعتبر ولا يرى الإبراءات ولكن التبادر الأول فلهذا قدمنا الاحتمال الأول وبكل تقدير فقوله بعد رعاية المطابقة الخ يتعلق بقوله تحسین اذ لا معنى لتعلقه بغيره بمعنى أنها تورث التحسين الذي إنما يحصل بـ يعتبر بعد رعاية المذكور ولا كانت تلك الوجوه كتعليق الدرر في أغناق اختناز برحم أشار إلى تفصيل الوجوه البديعية بها وجوه التحسين ووجوه التطبيق والوضوح ومعرفة التطبيق والوضوح سابقان على معرفة التحسين فيكون المعاني في البيان جزأين البديع وعجل أن يرد قوا عدم يعرف بها بعد معرفة التطبيق والوضوح وجوه التحسين فلا يكون المعاني والبيان جزأين البديع بل مقدمتين له وقد سر حوا بأن المراد هو الأول وفي استمرارهم منطوق عبارة الصفح عمر لا نكأ اذ قلت عرفت زيد بعد معرفتي لعمر وفخبره معرفة بدمية سبق معرفة عمر ولا معرفة بدمية وعمر وقوله بعد عجل أن يكون منصوبا بعرف وأن يكون منصوبا بالتحسين والحق النفي لا ينزاع فيه منصف أن البديع لا يشترط فيه التطبيق والوضوح الدلالة وأن كل واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال ومن الإبراد بطرق مختلفة ومن وجوه التحسين قد يوجد دون الآخرين وأدل رحان على ذلك أنك لا تجدهم في شيء من أمثلة البيان يتعرضون إلى بيان اشكال شيء مناعلي التطبيق ولا يجد في شيء من أمثلة البديع يتعرضون لاشكاله على التطبيق والإبراد بل تجد كثير منها على التسمية والاستمرار في الكناية التي هي طريق علم البيان هذا هو الانصاف وإن كان غالبها الكلام أكثرين ولا يخفى أن هذا التعريف

(وهي)

إن تحسین الكلام بهذه الوجوه إنما يكون بعد رعاية المطابقة وضوح الدلالة فالواقع بعد ما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود لأن التحسين مقارن لها في الوجود وما إذا جعل نظر المستقر الذي بعده ما هو المحصول فيقتضي أن متنازع عنها في الوجود والتقدير رحلة كون التحسين حاصل بعد ما

وهذه الوجود ضربان ضرب يرجع الى المعنى وضرب يرجع الى اللفظ

(نوم ضربان) أى نوعان معنوي ولفظي أى أو أمتوع لميز بدتعلق بكل من اللفظ والمعنى على وجهه الاصلية فبمعنى وجود (قوله معنوي) أى منسوب الى المعنى من حيث أنه راجع لتعيينه أولا وبالذات بمعنى أن ذلك النوع قد سدان يصكون كل فرد من أفراد معنا المعنى لذاته وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسین اللفظ أيضا لکن ثانيا وبالعرض أى التبعية لتعيين المعنى (قوله أولا وبالذات) أولا نصب على الظرفية بمعنى (٧٨٥) قبل وهو حيث أنه منصرف

ولا وصفية ولذا دخله التنوين مع أنه أفصل تفضيل في الاصل بدليل الاول والاوائل كاللفظي والا فاضل وهذا معنى قول الصماح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اول ومعناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام قاله يس والباء في بالذات بمعنى اللام وهو عطف على قوله أولا أى راجع لتعيين المعنى قبل رجوعه لتعيين اللفظ ورجوعه لتعيين المعنى لذاته (قوله وان كان قد يفيد بعضها) أى بعض الا وجه المندرجة في ذلك النوع تحسین اللفظ أيضا وذلك كما في المشاكاة وهي ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صعبته كما في قوله

(وهي) أى وجود تحسین الكلام) (ضربان معنوي) أى راجع الى تحسین المعنى أولا وبالذات وان كان قد يفيد بعضها تحسین اللفظ أيضا (ولفظي) أى راجع الى تحسین اللفظ كذلك

الحسنة فقال (وهي) أى وجود تحسین الكلام الحاصل بعد الرعاية السابقة (ضربان) أى تلك الالوجه في نوعان أحدهما (معنوي) أى منسوب الى المعنى لانه تحسین المعنى أولا وبالذات بمعنى أن ذلك التحسین قد سدان يكون تحسین المعنى وذلك المقصد متعلق بتعيين المعنى أولا ومتعلق بلذاته وأما تعلق المقصد بكونه تحسینا للفظ فيكون ثانيا وبالعرض أى لاجل عرض كون النرض فيه أيضا وانما اقتاد هذا لان هذه الالوجه قد يكون بعضها تحسینا للفظ لکن المقصد الاصلی منها انما هو الى كونها حسنة المعنى كما في المشاكاة ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صعبته ذلك الذي كقول

* قالوا اقترح شيئا يحل طبعه * قلت أطبوا الى جيتوقما * فقد عبر عن الخباطة بالطبع لوقوعها في صعبته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام الجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن النرض الاصلی جعل الخباطة كطبع المطبوع في اقتراحها لوقوعها في صعبته فان تعلق النرض بتعيينه اللفظي المشار اليه فهو بالعرض وعلى وجه المرجوحية وقبل أن الحسن فيها اللفظي لان متناه اللفظ وفيه فطر لوجوب عدما حيث تضمن البديع اللفظي فمثل وكافي العكس كما يأتي في قوله عادلت السادات سادات العادات فان في اللفظ شبه الجانس اللفظي لاختلاف المعنى فيه التحسين اللفظي والنرض الاصلی الاخبار بعكس الاضافه وجود الصفة (و) ثانيا بها (لفظي) أى منسوب الى اللفظ لانه تحسین اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسین المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعا وان شئت قلت في التحسين المعنوي أيضا لان كونها بالذات معناه أن ذلك هو المقصود بتعيينه تحسین اللفظ دائما لانه كلما أقيد اللفظ في حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه ثم قدم المعنوي لان المقصود الاصلی هو المعاني والالفاظ تابع وقوا البها لوما كانت المعاني المقاصد لانها موقوع الحقوق واذ بها تقع المواخذة ويحصل النرض اخذوا دفعوا امتالا وانتهوا واستغفروا ضراوا وانتهوا لاجل الالو المعاني ما كانت الالفاظ تحتاجه ولا يقال لولا الالفاظ ما كانت المعاني تحتاجه لانه كلما فوصل الى معنى أثنى

من الرسوم غير الحقيقة لما فيه من التعبد بقاى هي أى اضافى ص (وهي ضربان الخ) ش وجود تحسین الكلام البالغ ضربان ضرب يرجع الى المعنى أشار اليه بقوله معنوي وضرب يرجع الى اللفظ أشار اليه بقوله لفظي وقدم ما يرجع الى المعنى لانه أهم وأورد أن الاقسام ثلاثة فان منها ما يرجع اليها وقد يجاب عنه بان ما يرجع اليها يدخل في التحسين لانقسامه الى كل منهما أما المعنوي فهو عبارة عما يزيد المعنى حسنا وقمموه فمعين أحدهما ما يزد المعنى حسنا لانه يذاتيه

قالوا اقترح شيئا يحل طبعه * قلت أطبوا الى جيتوقما * فقد عبر عن الخباطة بالطبع لوقوعها في صعبته فاللفظ حسن لما فيه من إيهام الجانسة اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن النرض الاصلی جعل الخباطة كطبع المطبوع في اقتراحها لوقوعها في صعبته فان تعلق النرض بالذات سادات العادات فان في اللفظ شبه الجانس اللفظي لاختلاف المعنى فيه التحسين اللفظي والنرض الاصلی الاخبار بعكس الاضافه وجود الصفة (قوله لفظي) أى منسوب للفظ من حيث أنه راجع لتعيينه أولا وبالذات وان كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسین المعنى أيضا لکن ثانيا وبالعرض أى التبعية لتعيين المعنى (قوله أولا وبالذات) أولا نصب على الظرفية بمعنى (٧٨٥) قبل وهو حيث أنه منصرف

(قوله لان المقصود الاصيل والنرض الاوولى هو المعنى) أي فبينى حيث نذا لاهتمام بالوجوه المحسنة لها وقد عها على الوجوه المحسنة لغيرها (قوله والالفاظ اربع) أي من حيث أن المعنى يستحضر أو لا ثم يؤتى بالفظلى طبقه (قوله وقولها) أي من حيث ان المعنى يتلقى منها وتنهم منها (٢٨٦) وانما كانت المعانى هى المقاصد لان بها تقع الموازنة ويحصل النرض

أخذوا دفعا ولامتلا واوتاهما (أما المعنوى) فقدمه لان المقصود الاصيل والنرض الاوولى هو المعانى والالفاظ اربع وقولها لافته المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أينما هو في الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجمله) أي يكون بينهما متقابل

المتضادون العكس فقال (أي المعنوى) من تلك المحسنات والمذكور في الكتاب منها تسعة وعشرون (فلهذا المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا) أخذ من طباق الفرس اذا كان تقع رجليه في موضع يده في مشبه لانه وقعت رجليه يده المتقابلتان في موطن واحد كوقوع المتضادين المسمى بالمطابقة هنا في تركيبه بعد أو كالتصديق الاصل وقسر المعنوى المسمى بالمطابقة بقوله (وهو) أي المعنوى الذي هو المطابقة وذ كر الضمير رعاية انها معنوى (الجمع) أي هو ان يجمع (بين متضادين) في كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد في الاصل ولما كان المراد بالتضاد هنا وجود مطلق للتقابل والتناقى لا التضاد الذي هو ان يكون بين شيئين وجود بين غاية الاختلاف فسر المتضادين بقوله (أي معنيين متقابلين في الجمله) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتناقى بأن يعين مقدار من كونه فبين معنيين كالنقيضين أو الضدين أو غير ذلك فالمراد بالتضاد والتقابل هنا ان يكون بين الشيئين تناقض متقابل ولو في بعض الصور ومن المعلوم ان المتقابلين في بعض الصور انما يكون التناقى بينهما باعتبار ذلك البعض من العور فلهذا نقول لبيان عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقيا كتقابل القدم والحذوت أو اعتبارا بالتقابل الاحياء أو الامانة فلهذا لا يتقابلان الا باعتبار بعض الصور هو ان يتلقى الاحياء بحما جرم في وقت والامانة بامانة في ذلك الوقت والافلاقتقابل بينهما باعتبار انفسها ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت وسواء كان التقابل الحقيقي تقابل التضاد كتقابل الحركة والسكون على الجرم الموجود بناء على انها وجوديان أو تقابل الاعجاب والسلب كتقابل مطلق الوجود وسلبه أو العلم والملاكة كتقابل العلم والبصر والقدر والجهل بناء على أن الجهل في القسرة عن من شأنه الانصاف بالقدر والثاني ما بين هذه تاسيا والمصنف أطلق المعنوى ليدخل فيه النوعان ممنوع غير تميز بعضها عن بعض فذكر أقساما فقال فلهذا المطابقة وتسمى الطباق لانه من طباق الفرس اذا وقع رجليه مكان يده مصدر فاعل المتفاعلة والفاعل هو تحسين العلم بكثر فيسمع قاله المتنوخ وتسمى التضاد وفيه يجوز كسائي قال التبريزي وتسمى أيضا التطبيق والتكافؤ بقوله (وهي) أي المطابقة (الجمع) أي في الذكر (بين متضادين) أي معنيين متضادين والمراد بالتضاد المتقابلان في الجمله أي سواء كان التقابل من وجوه ما من كل وجوهه سواء كان التقابل حقيقيا أم اعتبارا يوسواء كان بين وجود بين كليهما حقيقة للتضاد أم بين وجودي بمعنى أو معنيين فان قوله تعالى ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهر من احياء الدنيا ليس فيه تقابل حقيقة بين العلم المنفى والعلم المثبت في الآلة ولكن بينهما تقابل في الجمله اذا أخذ على الإطلاق كذا قالوه وفيه نظر لانها اذا أخذ على الإطلاق كان بينهما تناقض لا تضاد ويمكن الجواب بانه اذا كان المراد بالتضاد التقابل فهو بين النقيضين اوضح وقد جمع بين الحقيقي وغيره في قوله

أخذوا دفعا ولامتلا واوتاهما واتقاعا واضرار اوتاهت يقال لولا المعانى ما كانت الالفاظ محتاجا لها (قوله فلهذا المطابقة) ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع اولها المطابقة وهي لغة الموافقة يقال طابقت بين الشيئين جعلت أحدهما حذو الآخر ويسمى المعنى الذي ذكره مطابقة لان المتكلم وفق بين المعنيين المتقابلين أو لموافقة الضدين في الوقوع في جله واحدة واستواءهما في ذلك مع بعد الموافقة بينهما وكون المطابقة من وجوه القسمين يعرف بالذوق وكذا يقال في بقية الوجوه الآتية (قوله وتسمى الطباق والتضاد) أي وتسمى أيضا بالتطبيق والتكافؤ لان المتكلم يتكلم بين القنطين أي يوافق بينهما (قوله الجمع بين متضادين) أي في كلام واحد أو ما هو كالكلام الواحد في الاصل وقوله بين متضادين أخذ بالاقل كما في قولهم الكلام

ما تضمن كلتن بالاسناد والا فاجل بين الامور المتضادة مطابقة ولو كثرت تلك المتضادات (قوله وتناف أي معنيين متقابلين) لما كان يتوهم أن المراد بالتضاد هنا خصوص الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما مقابلة اختلاف كالسواد والابيض وليس ذلك شرط بل المصنف أن المراد بالتضاد هنا ما هو أعين من ذلك أعني الامرين اللذين بينهما متقابل وتناف (قوله في الجمله) أي ولو في الجمله فليس التناقى في بعض الاحوال شرطا ليدل التعميم

(قوله وتناف) تفسير لما قبله (قوله ولو في بعض الصور) أي ولو في بعض الأحوال المعروفة المتعارفين في بعض الأحوال إنما يكون التناقض بينهما باعتبار ذلك البعض فذلك لا يلبس عموم التقابل سواء كان التقابل حقيقياً (قوله ولو في بعض الصور) أي كافي الاعتباري فإن التناقض فيه باعتبار المتعلق (قوله سواء كان التقابل حقيقياً) أي كتقابل الأمرين اللذين بينهما غاية الاختلاف لذهابهما كتقابل القدم والحدوث (قوله أو اعتبارياً) أي كتقابل الأحياء (٢٧٨) والامتناع فاهملاً بتقابلان

والتنافي ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً أو سواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل عدم والملكية أو تقابل التناقض أو ما يشبه شيأ من ذلك

أو تقابل التناقض كتقابل الأبوّة والبنوة وقيل إن الأبوّة والبنوة من باب مراعاة النظر ورد بأن مراعاة النظر فيما لا تنافي فيه كالشمس والقمر بخلاف ما فيه التناقض كالأبوّة والبنوة أو تقابل ما يشبه شيئاً محاذ كرمما يشعر بالتناقض لاشتراكهما على ما يوجب التناقض كما توافقت في قوله

مهما الوحش إلا أن هاتماً وأنس * قلنا الخطأ لأن تلك ذوابل لما في حاتم من القرب وتلك من البعد وكافي قوله تعالى أغرقوا فادخلوا النار لما يشعر به الاغراق من الماء المشتعل على البرودة وغالباً يشعر به ادخال النار من حرارة النار وفرضنا هذه الأقسام في التقابل الحقيقي لأن وجوده في الاعتبار إنما هو باعتبار المتعلق والمتعلق يعرف حكمه من هذه الأقسام وقد علم بما قررنا أن التقابل في بعض الصور يعود معناه إلى الاعتباري ومن ذكرنا لا اعتباري من غير تخصيص به صورة دون أخرى يعلم أن للمحقق هذا التقابل داخل في هذا الكلام ومياً في ذلك للمحقق ثم

يجزى من من ظلم أهل الظلم مغفرة * ومن أساء أهل الشرا حسناً

فتعاقب الاحسان بالاساءة حقيقة ومقابلته الظلم بالمتغرة غير حقيقية وإعلم أن المطلق المطابقة والطابق على الجمع بين المتقابلين واضح بمعنى أن الجامع في الفكر بين المتقابلين طابق بينهما أي قابل كأن جعل أحدهما منطبقاً على الآخر بمقابلته أولاً لهما متطابقاً أي توافقي التضاد فإن تناسب فيهما موافق كما أن التضاد يجعل علاقة تجسّق أو من باب تسمية الشيء باسم ضده وهو الشيء بمطابقة القرص الفرس إذا وضعت رجلها مكانه يدحاو إطلاق التضاد على الجمع فيه بعد لأن التضاد في نفس الأمر من مجموع أحد مضمع الآخر لأن نفس الجمع وهذا الاصطلاح لا مشاحفة والمجاز فيه سائق ثم اخذ المصنف في تقسيم الطابق فهو إنما يكون بلطفين كما اقتضاه كلام المصنف ولا رد عليه إلا أنه المشترك بين ضده كالجنون إذا ذكر مرتين بمعنى فانه لفظان بالخصوص ثم رد عليه إذا قلنا أنه يجوز استعمال المشترك في معنيين فاطناً الجون مثلاً من معنى فانه يصدق عليه الطابق وليس فيه لفظان لكن الجهور لا يجوز استعمال المشترك في معنيين فاهملاً من نوع واحد باعتبار الامعية والفعلية والحرفية أو من نوعين هذا رأى الجهور ونقل المطرزي وصاحب المصنف أنه لا معنى للطابق من مراعاة التقابل فلا يجزى باسم مع فعل ولا يفعل مع اسم وشرطه في الطابق اتحاد اللفظ أي اشتراك المعنيين المتقابلين في لفظ واحد قال وأما ذكر الشئ بوضه من غير اتحاد اللفظ فيسمى التكاثر كتناثله عن جعاعة منهم حازم وإن لا يرد بعد اللطف وغيره والله ما لبس الحاجب في المختصر في مسألة المشترك وشرطه في تقديمه في التكاثر أن يكون أحد الطرفين حقيقة ولا آخر مجاز فهو أحسن من الطابق وشرطه في بعضهم اتحاد المسند اليه وشرطه صاحب بديع القرآن أن يكونا ضدّين لا أكثر وشرطه أن يكون التضاد

والبنوة (قوله أو ما يشبه شيئاً من ذلك) أي أو تقابل ما يشبه شيئاً محاذ كرمما يشعر بالتناقض لاشتراكهما على ما يوجب التناقض كما توافقت في قوله

مهما الوحش إلا أن هاتماً وأنس * قلنا الخطأ لأن تلك ذوابل لما في حاتم من القرب وتلك من البعد وكافي قوله تعالى أغرقوا فادخلوا النار لما يشعر به الاغراق من الماء المشتعل على البرودة وغالباً يشعر به ادخال النار من حرارة النار

ويكون ذلك الملقطين من نوع واحد معين كقوله تعالى ونحسبهم أيقاظاً وهم رقوداً أو فليكن مقولته تعالى توفى الله الملائحة نساءً
وتزعم الملائحة من نساء وتزعم من نساء وتزعم من نساء وقول النبي عليه السلام لا أنصاراً لك لتكفرون عند الفزع وقت يقولون عند الطمع
وقول أبي بصير الهذلي أموال الذي أبكى وأضحك والذي * أمان وأجبا والذي أمه الأمل
وقول بشر إذا أقتلتك حر وب العدى * فنبه لها عراهم ثم
أو حرفين كقوله تعالى لهما ما كسبت وعليهما ما كتبتم وقول الشاعر
علي أنني راض بأن أحل الهوى * وأخلص منه لأعلى ولا ليا

(٢٨٨) المتقابلين المسمى بالطباق (قوله من أنواع الكلمة) أى التى هى الاسم والفعل والحرف

(ويكون) ذلك المجمع (بالظن من نوع) واحد من أنواع الكلمة (اسم من نحو وتحسبهم أبقاظاوم
فوقد أوفيلين نحو حي ويميت أو حرفين نحو لهما كسبت وعليهما اكتسبت) فإن في اللام معنى
الاتقاف وفي على معنى التضرر رأى لا نتفع بطاعته ولا تضرر بمصنعا غيرها

أشار إلى تفصيل في هذا التقابل وهذا الجمع باعتبار الفظتين الدالين على المتقابلين فقال (ويكون ذلك) الجمع بين المتقابلين المعنى (الطبايق (بلفظين) أى يبرع بما بلفظين كائنين (من نوع) واحد من أنواع الكلمة التي هي الاسم والفعل والحرف اللفظان اللذان هما من نوع واحد ما شأن يكونا (السمين معاً نحو) قوله تعالى (وتعسهم) أي قاطواهم (وقود) أى نيام فإن البقطة تشغل على الأدر الباطل أو السوء تشغل على عدمه فينهما شبه العدم والمكة باعتبار لزمهاو بينهما باعتبار أن نفسيهما فاندلان لنزوم عرض بمنع ادراك الحواس والبقطة عرض بقضي الأدر لهاوان فلنأنا البقطة في ذلك العرض كان بينهما عدم ومكة حقيقة فتوقد على كل منهما بالاسمة (أو) يكونا (فعلن) معاً (نحو) (وهو الذي يحيى ويميت) وله اختلاف الليل والنهار أقل فتقنوت فإن الأحياء والاماتة ولو صرح اجتماعهما في ذات الحي والميت بين متعلقهما العدم والمكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتفتا بينهما اعتباري وكأنه يجعلهما من الملقى الا في لشاعرهما من جهة اللفظ والحياة والموت بخلاف الملقى كما يأتي في أشعار على الكفار رجاء بينهم والليل والنهار في الآية المذكورة مما يشبه تقابلها متقابل التضاد لا لشاعر بالظلمة والنور الذين هما كالبياض والسواد (أو) يكونا (حرفين) معاً (نحو) قوله تعالى (لما مكسبت وعليها مكسبت) لان اللام تشير بالملك المأذنة

حقيقين والافهوكافزكاسيق فان كان اللفظان من نوع واحد فاما ان يكون النوع الواحد هو الاسم بان يكون اللفظان اسمين كقوله تعالى وتعبهم ايقاظا وهم رقود أو فويلن كقوله تعالى يبي ويوميت أو حرفين كقوله تعالى هما كسبت وعليهما كسبت لان الهاء على التثنية وعليها بدل على المعاقبة في هذا الكلام نوعان التثنية والتثنية بين معنى يتعلق الحرفين لا بين الحرفين ومنه قوله على اتني راض بان اجل الهوى * وأخلص منه لاجل ولايلا وان تان من نوعين فهو كقوله تعالى أو من كان مستافا حسنة فان أحدهما اسم والآخر فعل وكذلك

في الحي والميت لكن بينهما اعتبار متعلقهما بأعي الحياة والموت والعلم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالنفاي بينهما اعتباري وأما علم عمل من الملقى الاتي لأشعر حمن جهة اللفظ وأخيار الموت بخلاف الملقى كإبائي في أشداء على الكفار جاء بينهم الليل والنهار في الآية المذكورة مما يشبهه تقابلها ما تقابل التضاد للأشعر بالظلمة والنور والذن محال بالباطن والسواد (قوله لهما كسيت الخ) أي لنفس جزاء أو باس كسيتهم الطاعات وعلمها عقاب ما اكتسبتهم المعاصي (قوله فان في اللام يعني الانتقام) وذلك لان اللام تشير بالملكة الموقوفة لا لتنازع على تشعير بالعلو والشمع بالعمل أو النقل المؤذن بالضرر فصار تقابلها أي اللام على كسب النفع والضرر وما حذرن فكانت قبل لها أو باس كسيتهم الطاعات فلا يتبع بطاعتها غيرها وعليها عقاب ما اكتسبتهم المعاصي فلا يضر بمعصيتها غيرها كما قال الشارح وبين الشارح ذلك في تقابل اللام على من أخفاه بخلاف ما قبله فان التقابل فيمنظرون فلان ما بينه عليه (قوله أي لا يتبع بطاعتها الخ) أخفا حصر من تقديم الجار والمجرور

وأما بلظنين من نوعين كقوله تعالى أو من كان ميتاً فأحييناه أي ضالا فهديناه وقول طيف
 بإسمهم الوجه تم قطع أباجه * يسان وهو اليوم اربع بذيول
 ومن لطيف الطباق قول ابن رشيق
 وقد أطفوا نغمس النهار وأوقدوا * نجوم المصالي في سماء عجاج
 وكذا قول القاضي الارجاني
 ولقد نزلت من الملوك بما جسد * فقرار جال اليمع فتاح النقي
 وكذا قول الفرزدق

لعن الاله بني كليب انهم * لا يندرون ولا يفنون لجار
 يستيقظون الى نهيح جارهم * وتنام أعينهم عن الاوطار
 وفي البيت الاول تكميل حسن اذ لو اقتصر على قوله لا يندرون لاحل الكلام ضربا لمن الملح
 فقال لا يفنون ليقيد أنه لا يجوز كأن ترك الوفاء للموم وحصل مع ذلك (٢٨٩) ايضال حسن لانه لو اقتصر على قوله

لا يندرون ولا يفنون ثم
 للمعنى الذي قصده لكنه
 لما احتاج الى القافية
 أعاد هاهنا زائدا حيث
 قال لجار لان ترك الوفاء
 للجار أشد قصاصا من ترك الوفاء
 لغيره والطباق قد يكون
 ظاهرا كما ذكرنا وقد
 يكون خفيا فخرجناه
 كقوله تعالى ما خطي لهم
 أغرقوا فادخلوا نارا طابقي
 بين أغرقوا وادخلوا نارا
 وقول أبي تمام

أو من نوعين نحو أو من كان ميتاً فأحييناه) فانه قد اعتبر في الاحياء معنى الحياة والموت والحياة بما
 يتقابلان وقد دل على الاول بالاسم وعلى الثاني بالفعل

بالانتفاع وعلى أشهر بالموالاة والشعر والتصلب والنقل المؤذن بالنضر وفصل تقابلهما كتقابل النفع
 والنضر وهما ضدان ويصير بالاكتساب في جانب الشعر لان الاقتمال يؤذن بالتعمل والتكسب بالطلب
 والنفس في طلب المصيبة المتفانية للشعر لا تخلو عن شهوة فلهذا في المصيبة فعل وتطلب والمعنى
 أن النفس لا يتنفع بطاعتها غيرها ولا ينضر بمعصيتها غيرها ويؤيد أن التقدير لما تنفع أي ثواب
 ما كسبت من الطاعة وعليها نضر رأى عذابها ما كسبت من المصيبة (أو) يكون بلظنين (من نوعين)
 من أنواع الحكمة الثلاثة والمتصور عقلا في كونهم نوعين ثلاثة أقسام أن يكون أحدهما اسما
 والآخر فعلا أو يكون أحدهما اسما والآخر حرفا أو يكون أحدهما فعلا والآخر حرفا لكن الموجود
 من هذه الثلاثة واحد وهو ما يكون فيه أحدهما اسما والآخر فعلا (نحو) قوله تعالى (أو من كان ميتاً
 فأحييناه) فقد صبر عن الموت بالاسم وعن الاحياء المتعلق بالحياة بالفعل ولا يخفى أن التقابل هنا
 اعتباري وأن المعنى مجازي أي ضالا فهديناه فتقابل الاحياء الموت باعتبار تعلقه بالحياة التي هي ضد

قوله تعالى ووجد ضالا فهدى ووجد ضالا فأنى وهذا مثال للنوعين أحدهما اسم والآخر فعل
 وهو أحد الأقسام الممكنة الثاني أن يكون أحدهما اسما والآخر حرفا كقولك ثواب زيد حاصل
 وعليه وزره الثالث أن يكون أحدهما حرفا والآخر فعلا مثل أن يسيب زيد وعليه ما اكتسب

على عامله فلا انتفاع
 الحاصل من الدعاء
 والصدقة للغير انتفاع
 بشرة الطاعة لا بنفسها

(٣٧) فروح التلخيص رابع) عطف على قوله من نوعين تقسيمه العنصرية تقضي أن الجمع
 بين المتقابلين بنوعين من أنواع الحكمة ثلاثة أقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود من هذه الثلاثة واحد
 فقط وهو الاول كذا في المطول والمراد بقوله لكن الموجود أي في الوجود أي في الكلام البليغ والافتقار وجدت بقية الأقسام في غير مثال الاسم مع
 الحرف للمصحح كل مضى وعلى التسقيم كل ما نافع ومثال الحرف والفعل للمصحح ما يضى وعلى التسقيم ما ينفع كذا في الأطول
 والشاهد في الاول في مضى مع الاسم في الثاني في نافع مع على (قوله نحو أو من كان ميتاً فأحييناه) أي ضالا فهدى فانه قد صبر عن الموت
 بالاسم وعن الاحياء المتعلق بالحياة بالفعل ولا يخفى أن التقابل هنا اعتباري لان تقابل الاحياء الموت باعتبار تعلقه بالحياة التي هي ضد
 أو ملكة الموت والافلاحة لنفسه لا يقابل الموت وإنما يجعل هذا المثال من أمثلة الملحق الآتي لان المقابلة هنا باعتبار ما يدل عليه
 التفتة فان الحسنة المقابلة للموت عليها لفظ أحييناه لان معنى أحييناه أوجد نفيه الحياة بخلاف الآتي في الملحق فان قوله في المثال
 الاول رجاء لا يقابل قوله أشد باعتبار ما يدل عليه اللفظ لان الرجاء المدلول للفظ لا يقابل الشدة بنفسها بل باعتبار سبب ما دل عليه
 اللفظ لان الرجاء سببها اللين وهو يقابل الشدة (قوله والموت) أي المضى في ميتا

مهالوحش الآن هاتنا وألس * قنى الخطا الآن تك ذوابل

طابق بين هاتو تك والطابق ينقسم الى طباق الایجاب باقتدم والى طباق السلب وهو الجمع بين فعلی مصدر واحد مثبت ومنفی أو امر ونهی كقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا یعلمون یعلمون يظهر من الحياة الدنيا

(قوله وهو ضرب بان الخ) هذاتو یعم آخر للطابق باعتبار الایجاب والسلب (قوله طباق الایجاب) بأن يكون الفعلان المتقابلان معنهما موجبا (قوله كاسر) أى فى الامثلة كلها الأثرى الى ونحسبهم أبقاها وهم قود فان القطة والزقاة ذكرا یطریق الاثبات وكذا یقال فى باقى الامثلة التی مررت (قوله وطابق السلب) هو داخل فى التعمیم السابق فى التقابل (قوله بین فعلی مصدر واحد) ظاهره التقید به (۲۹۰) وانخرج غیر الفعلین وفصلی المصدرین (قوله فعلی مصدر الخ)

للفعلان یعملون ولا یعلمون

(وهو) أى الطابق (ضرب بان طباق الایجاب كاسر وطابق السلب) وهو أن یجمع بین فعلی مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفی وأحدهما أمر والآخر نهی فالاول (نحو قوله تعالى ولكن أكثر الناس لا یعلمون یعلمون) ظاهر من الحياة الدنيا

ومصدرهما العلم والتقابل بينهما تقابل الایجاب والسلب (قوله أحدهما

أولمكة لوت على ما تقدمت الإشارة اليه ثم أشار الى تنويع آخر فى الطابق فقال (وهو) أى الطابق باعتبار الایجاب والسلب (ضرب بان) أحدهما (طباق الایجاب) بأن يكون الفعلان المتقابلان معنهما ذكر أو موجدین (كاسر) فى نحو ونحسبهم أبقاها وهم قود فقد ذكرت القطة والزقاة یطریق الاثبات (و) ثانیهما (طباق السلب) وهو داخل فى التعمیم السابق فى القابل وذلك بان یجمع بین فعلی مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفی فیکون التقابل بین الایجاب والسلب لا بین مدلولی الفعلین أو یجمع بین فعلین أحدهما نهی والآخر أمر فان النهی دال على طلب الكف عن الفعل والامر دال على طلب الفعل والفعل والكف متضادان فیکون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلین لاستوائه وانما جعل هذا من السلب والاثبات لان المطلوب فى أحدهما من جهة المعنى سلب وفى الآخر اثبات فالاول وهو أن یجمع بین فعلی مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (نحو قوله تعالى ولكن أكثر الناس لا یعلمون یعلمون) يظهر من الحياة الدنيا فان العلم الاول منقضى والثانی مثبت وبن الاثبات والنقی فیما تقابل فى الجملة أى باعتبار أصلهما لا باعتبار الخلاله الزائدة فلان

مثبت والآخر منفی) أى فیکون التقابل بین الایجاب والسلب لا بین مدلولی الفعلین وقد تتبع للتسارع فبما ذكره من التعريف المنصف فى الايضاح وهو تعريف غیر جامع إلا انه ینخرج منه لست تعلم وأنما علم ونحو أحسبك انسانا ولست بالناسن ونحو ضرب

ص (وهو ضرب بان الخ) ش الطابق ینقسم باعتبار آخر وهو أن طباق الایجاب وطابق السلب فطباق الایجاب مثل الامثلة السابقة وطابق السلب هو الجمع بین فعلی مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفی أو حکمهما كالامر والنهی وقصده صاحب يدیع القرآن ثلاثة أقسام طباق ایجاب وطابق سلب (۲) وفرق بينهما بما لا حاصل له ومثل المنصف لطابق السلب بقوله تعالى ولكن أكثر الناس لا یعلمون یعلمون يظهر من الحياة الدنيا وقول الشاعر

زیدا وما ضرب عمرو ولا تضرب زیدا وقد ضربت بكر اولی أن یقول وهو أن یجمع بین الشیون والاتقاء قاله فى الاطول (قوله أو أحدهما أمر الخ) أى أو یجمع بین فعلین أحدهما أمر والآخر نهی فان النهی يدل

وتكران شتعا على الناس قولهم * ولا ینكرن القولین نقول وفى جعل الآیه من باب الطابق نظر لان الطابق أن اخذ بین الفعلین فهما فى الآیه غیر متضادین لانفعولا لا یسعون غیر یفعلون وان أخذ بین مطلق النقی والاثبات فیزم أن ینكون ماباء زید

على طلب الكف عن الفعل والامر يدل على طلب الفعل والكف والفعل متضادان فیکون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلین لاستوائه وانما جعل هذا من السلب والاثبات لان المطلوب فى أحدهما من جهة المعنى سلب وفى الآخر اثبات (قوله فالاول) أى وهو أن یجمع بین فعلی مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر (قوله ونحو قوله تعالى) أى ونحو ضرب ولم يضرب (قوله ولكن أكثر الناس لا یعلمون) أى ما عدهم فى الآخر من التعمیم ومن فى قوله من الحیلة الدنيا ما یبائیة أى یعلمون الظاهر الذى هو الحیلة الدنيا و یعلمون من الباطن الذى هو الحیلة الآخرة أو ابتداءیه أى یعلمون شیئا ظاهرا انما شئ من الحیلة الدنيا وهو التلذذ بالذات المحرمة لا باطنها وهى كونها من رمة لا شرة والشاهد فى قوله لا یعلمون یعلمون يظهر فان العلم الاول منقضى والثانی مثبت وبن النقی والاثبات تقابل فى الجملة أى باعتبار أصلهما لا باعتبار الخلاله الزائدة لنتقى علم ینفع فى الآخرة والتمتبع علم لا ینفع فیها ولا تنافی بينهما (۷) قول صاحب العربین ثلاثة أقسام الخ كذا فى الاصل وأین الثالث ینحرر اه

(و)

وقوله ولا تخشوا الناس واخشون وقول الشاعر

وننكر ان شئنا على الناس قولهم • ولا ينكرون القول حين نقول

يقبض لي من حيث لا أعلم النوى * ويسري الى الشوق من حيث أعلم

ولقد عرفت وما عرفت حقيقة • ولقد جهلت وما جهلت خسولا

خلقوا وما خلقوا لكرمة * فكأنهم خلقوا وما خلقوا

وَرِزْقُواوَمَا رَزَقُوا سَمَاحٌ بِهِ فَكَأَنَّهُمْ رَزَقُواوَمَا رَزَقُوا

قبل ومنه قوله تعالى لا يصون الله ما هم يفعلون ما يؤمنون أى لا يصون الله فى الحال ويعاون ما يؤمنون فى المستقبل وفيه نظر لان العصيان يضاف فعل المأمور به فكيف يكون الجمع بين تقييد فعل المأمور به فتناذا

(قوله والثاني) وهو أن يكون أحدهما أمر أو الآخر نهي (قوله نحو) (٢٩١)

(و) الثاني (تخوفه تعالى فلا تخشوا الناس واخشوا) ومن الطباق ما سمعاه بعضهم به بجامن ويج المطر الارض اذا زنها وفسر بيان ذلك في معنى من المفسر وغيره ان الالف لفتح الالكناة والواو لثورة

المتنى علم ينفع في الاخر والمثبت علم لا ينفع فيها فلا تلتقي بين الانبياء والنبي فيهما (و) الثاني وهو ان يكون احدهما امر او الاخر نهيما (نحو) قوله تعالى (فلا تخشوا الناس واخشوا) ومن المعلوم ان الخشية لا تؤثر بها ونهى علم من جهة واحدة بل من جهتين كما في الآفة فقد امر به فلما كان كونهما لله تعالى ونهى عنه اعتبار كونهما للناس فالتفتي بين الامر والايه انما اعتبار احكامه لا باعتبار مادة استعمالها فانه لا يوجد الا في شؤنا وقد را (ومن الطبايق) نوصيه به ليعلم انه قد تدرى به ما لا يدريه

قوله تعالى) أي ويوحى اربض عداولا
اقترب عرا (قوله فلا تخشوا)
الناس واخشوني) من
المعلوم أن الخشية لا يؤمر
بالوحي عنوام جهة
واحدة بل من جهتين
كما في الآية فقد أمر بها
باعتبار كونها لله وبهي عنها
باعتبار كونها للناس
فالتناقض بين الأمرين
المتماثلين لا يعتبر مادام
الاستعمالهما
فأما قولهم من الطباقي
ما سماه بعضهم تدبيرا
لما جعله من أقسام
الطباق ولم يجعله وجها
مستقلا برأسه من أوجه
المعنى المذكورة في تعريف
الطباق لما بين اللوين
أو الألوان من التقابل
قولهم تدبج المطر الأرض
إذا زنها أي بالوان

النبات فذكر الاوان في الكلام تشبيهه بما يحدث بالطير من اوان النبات أو انما ما يؤخذ من الدج وهو النش لان ذكر الاوان كالنقش على السطح (قوله وسره) أي وسره ذلك المصنع التعذيب (قوله وأغويه) تلجأه أو تامله أو قل (قوله فلهذا كناية أو تشويه) أي بالكلام المتخيل على تلك الاوان أو ما مائة خيال فهو الجمع كافي مثالي الخ يرأى واحترز بقوله لفصل الكناية أو تشويه عن ذكر الاوان لفصل الحقيقة فلا تكون من الحسنات لان الحقيقة بقصد منها فادع المعنى الاصيل ومن ذكرها القصد لما كان يذكر الاوان بتفسيره من منع من ارادها بحيث لم يتحقق الجمع بين الاوان الا في المفردون المعنى فلا يكون ذلك من الحسنات المعنوية بل اللفظية كذا ذكر العلامة عبد الحكيم وذكر بعضهم ان ذكر الاوان باقية على حقيقتها لا يتم التعذيب كافي قوله

ومنثور معي غدا أجرا • على أس عارضك الأخضر

وكلّف قول الصّلاح الصّفيّ ما أبصرت عينك أحسن منظر • فما رى من صائغ الاشياء

كالشامة الخضراء فوق الوجنة الـ • حمراء تحت المقلة السوداء

ومن الطباقي قول أبي تمام
وقول أبي جبر

تردى ثياب المسوت جراحاً في • لها الليل الاوهى من سندس خضر
طالما قلت للسائل عنكم • واعتادى هداية الضلال
ان تردعلم حالهم عن يقين • فالتهم يوم نائل أو زائل
تلق بيض الوجوه سودتار النقع خضر الأكتاف جر الثمال

(قوله وأراد) أي ذلك البعض وقوله بقرينة الامثلة أي كالنمل الاول (قوله نحو قوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام في مريثاً بن
نسل محمد بن حيد التي رثاه بها حين استشهدوا ولها

لذا فليصل الخطيب وليفسدح الامى • وليس لمعين لم يقض ما له اعذر
(قوله تردى ثياب الموت) أي جعلها (٧٩٧) رداء لنفسه والمراد أنه لبسها وأراد ثياب الموت الثياب التي كان لباساً

لها وقت الحرب وقتل وهو
لا يلبس لها على هذا فاضافة
ثياب الموت لادى ملايسه
وقوله جراحاً من ثياب
وهي حاله مقدرة اذ لا حرة
حين اللبس لتأخر تلطيها
بالبم عنه اه سم قال يس
وفيه نظر والظاهر ان
المراد ثياب الموت الثياب
التي كفن بها انتهى وفيه
انه يكفى في الثياب التي
مات فيها وهو كإن لا يسلمها
قبل حصول البم فتأمل
(قوله من سندس) هو
رفيق الحرير (قوله خضر
مرفوع على انه خبر بعد
خبر لا مجرور صفة لسندس
لان القوافي مضعومة
الروى فان قبله

المطر الارض زينها أصله الدبيب وهو الحر رشبه بما وجد بالمطر من الوان النبات وفسره ذلك
البعض بأن يذكر في معنى المدح وغيره الوان القصب ايجاد الكناية في تلك الالوان اذ في بعضها ولقصد
التورية كذلك وأراد بالالوان مافوق الواحد لان الامثلة اشقت على التديج باثنين ولا شك أن هذا
المسمى بالتديج داخل في الطباقي لان الالوان مور متعاقبة فهي جزئية من جزئيات الطباقي وخست
باسم التديج لتصل وجود الوان فيها كوجود الالوان بالمطر فالتديج الذي فيه الكناية (نحو قوله) أي
قول أبي تمام تردى جراحاً في الجهاد (تردى) أي لبس من تردى الثوب أخذ تدراده ولبسته (ثياب
الموت) أي ليس ثياب الموت (جراحاً) أي في حال كونه بجرحه بالمم وهذا هو الذي يدل على أن المراد
بالثياب الثياب المطبوعة بالمم لا الثياب التي تلبس للحال لان ذلك يحوي إلى جعل الحال الذي هو قوله
جراحاً مقدرة (فأنتي • لها) أي فماتت تلك الثياب ولم يدخل (الليل الاوهى) أي تلك (الثياب
من سندس) أي من حر تلك الثياب (خضر) تخضر خبر بعد خبر لان القصيدة مضعومة الروى
منها قوله

وقد كانت البيض القواضب في الوعى • بوار وهي الآن من بعده تر
ومعنى البيت أن المرئى لبس الثياب المطبوعة بالمم حين قتل ولم يدخل عليه الليل حتى صارت تلك الثياب

أخبره الوان لقصد الكناية أو التورية فالاول كقول أبي تمام
تردى ثياب الموت جراحاً في • لها الليل الاوهى من سندس خضر
فانه كنى بقوله من سندس خضر عن دخول الجنة وقد تهر بعض الشارحين أن قوله خضر مجرور واعتذر
عن وصف السندس المرفد بالبح وليس كذلك فان القافية في فوعه وخضر خبر وهي ولو كانت مجرورة
فليصرف الاو كانه الاجر
تردى ثياب الموت المم لو بعده

وكانت البيض القواضب في الوعى • فواطم وهي
الآن من بعده تر
غزاة غزاة والحدسج رداه •
فليصرف الاو كانه الاجر
تردى ثياب الموت المم لو بعده
كأن بني نهان حين وفاته • نجوم سماه خرمن بينا البدر
كذا قيل ولا ينبغي أن جعله خبراً بعد خبر لا بل قول الشارح في شرح البيت ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر
من ثياب الجنة فانه ظاهر في جعل الخضر صفة لسندس وهو الموافق للعرف من أنه اذا ذكر أصل الثوب يجعل اللون صفة لا لاصل
للاثوب فالوجه أن يجعل خضر في البيت خبر مبتدا أعرف أي هي خضر والجملة صفة لسندس هكذا في الاطول (قوله يعني ارئى
الثياب المطبوعة بالمم) أي لبسها (قوله وقصد بالاول) أي بالوصف الاول وهو حره ثياب يعني مع بقية الثياب المكتوبة عن القتل
لان التردى بثياب الموت حاله كونها جراحاً منهن للقتل

وبالتي

وقول الحريرى فذا زور المحبوب الاصفر واغبر العيش الاخضر اسود بوى الايض وايض فودى الاسود حتى رى فى البدو الازرق
فاحذا الموت الاحمر من الناس من سعى نحو ما ذكره تديباً وضمير بيان يذكر فى معنى من المدح واغبره ألوان بقصد الكناية
او التورية اما تديب الكناية فكيفت أى تأمروى بنى ابن حيوس وأما تديب التورية فمكتفيا الاصفى قول الحريرى

(قوله) بالثانى الكناية عن دخول الجلفة) أى بقصد بالوصف الثانى وهو خضرة الثياب الكناية عن دخول الجلفة لما علم أن أهل
الجلفة يلبسون الحرير الاخضر وصيرورة هذه الثياب الحرير تلك الثياب خضرة عبارة عن انقلاب حال القتل الى حال النعم بلجنة (قوله)
وتديب التورية) أى والتديب المشغل على التورية وهى أن يكون للفظ معنيين قريب (٧٩٣) ويصير اوده البعيد (قوله فذاغبر)

أى فى حين اغبر العيش
الاخضر والذى فى مقامات
الحريرى ذكره هذا بعد

قوله وازور المحبوب الاصفر
هكذا فذا زور المحبوب

الاخضر واغبر العيش
الاخضر واخضر العيش

كناية عن طيبه ونعمته
وكما لان اخضر العود
والنبات يدل على طيبه

ونعمته وكونه على اكمل
حال فيكى بعن لازمه فى
الجنة الذى هو الطيب

والحسن والكمال واغبر
العيش كناية عن ضيقه
ونقصه وكونه فى حال

التلف لان اغبر الثياب
والمكان يدل على الذبول
والتشير والزنازة فيكى به

عن هذا اللازم (قوله)
وازور المحبوب الاصفر

أى تباعد واغبر وصال
عن المحبوب الاصفر وفى
ذكر هذا اللون وقمت

التورية لان المعنى القريب
للمحسوب الاصفر هو
الانسان الموصوف بالصفرة

والثانى الكناية عن دخول الجلفة وتديب التورية كقول الحريرى فذاغبر العيش الاخضر وا زور
المحبوب الاصفر اسود بوى الايض وايض فودى الاسود حتى رى فى البدو الازرق

من السندس وصارت خضرة افقد جميع لونين فقط والاول وهو حرة الثياب كناية عن القتل
لاستقامه ايامه فرفع فى نفس السائق الثانى وهو خضرة الثياب كنى بعن دخول الجلفة لما علم أن أهل
الجلفة يلبسون الحرير الاخضر وصيرورة هذه الثياب تلك عبارة عن انقلاب حال القتل الى حالة النعمة
بالجنه فاما تديب المشغل على التورية فهو أن يكون للفظ معنيين قريب ويصير اوده البعيد
كقول الحريرى فذاغبر العيش الاخضر وصف العيش بالاخضر كناية عن طيبه ونعمته وكما
لان اخضر العود والنبات يدل على طيبه ونعمته وكونه على اكمل حال فيكى بعن لازمه فى الجنة
الذى هو الطيب والحسن والكمال والاغبر كناية عن ضيق العيش ونقصه وكونه فى حال التلف لان
اغبر الثياب والمكان يدل على الذبول والتشير والزنازة فيكى بعن معنى هذا اللازم وازور المحبوب
الاخضر أى علم عن المحبوب الاصفر وفى هذا اللون وقمت التورية فالمعنى القريب المحبوب الاصفر
هو الانسان الموصوف بالصفرة المحبوبة وازور به بعد عن ساحة الاتصال والمعنى البعيد هو الذهب
الاخضر لانه محبوب وهو المراد به فكان تورية اسود بوى الايض وبقوله اسود بطقى الحريرى على
اسود بوى الايض مذاغبر العيش الخ واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة المهوم لان
اسوداد الزمان كالليل تناسب المهوم وصفه بالياض كناية عن سعة الحال والفرح لان يياض النهار
يلابس ذلك ابيض فودى الاسود بقوله ابيض عطف على اودو والفود هو شر جانب الرأس مما يلي
الأذن وياض الشعر كناية عن كثرة الحزن والهم أو أريد به الحقيقة وأنه انصف شعره بذلك بسبب
الهم حتى رى فى البدو الازرق أى انتهى الى الحال من أجل ما حل من المهوم الى أن رى فى أى رضى
العدو الازرق ووصف العدو بالازرق كناية عن شدة العداء لان أشهر الناس بالعداوة وأشدهم فيها
الساميين الروم أو كثرهم زرق العين فاشتهروا وصفهم بالعداوة مزرقه أعينهم حتى صار كناية عن كل
عدو شديد العداء ويحتمل أن يكون كناية عن شدة العداء ووصفاتها من شوب خلقتها

كان الاحسن الاعتذار بأن من دنا سجع من دنا فاقبل بهو اما التورية فمكتفيا قول الحريرى فذا زور المحبوب
الاخضر واغبر العيش الاخضر اسود بوى الايض وايض فودى اسود حتى رى فى البدو
الازرق فياخذ الموت الاحمر فقله المحبوب الاصفر تورية بعن الذهب وانما كان تورية لان
المحسوب الاصفر معناه القريب للانسان والبعد الذهب ولا خلق كون الاصفر هنا مراد به الذهب

المحبوبة وازور به بعد عن ساحة الاتصال والمعنى البعيد الذهب الاصفر لانه محبوب وهو المراد هنا فكان تورية (قوله اسود بوى الايض)
منطقه بالحريرى بعد واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة المهوم فيه لان اسوداد الزمان كالليل تناسب المهوم ووصفه بالياض

كناية عن سعة الحال والفرح والسرور لان يياض النهار تناسب ذلك (قوله وايض فودى الاسود) عطف على اسود بوى والفود هو شر
جانب الرأس مما يلي الأذن وياض الشعر فود كناية عن ضيقه ونعمته وكثرة الحزن والهم (قوله حتى رى فى أى رضى وشوقه على

العدو الازرق أى اخلاص العدو الشد به فاقبل ان وصف العدو بالشد بالازرق لانه فى الاصل كان أهل الروم أعداء
الحريرى والازرق عتبة عليهم ثم وصف كل عدو شديد العداء به على طريق الكناية وان لم يكن أزرق

وبالحق والطباق شيان أحدهما هو قوله تعالى أشد على الكفار رجاء بينهم فان الرجعة مسيبة عن الذين الذين هو ضد الشدة وعليه
(قوله فياحبذا الموت الاخر) جرة الموت كتاب عن شدته أي الشدة يقال أحر البأس اذا اشتد قول الله ان اربط الموت الاخر القتل ويا
قوله فياحبذا زائدة للتعبيلا للنداء أي فحبذا الموت الاخر أي وأحب به ان جاء عاجلا (قوله لا يقتضي أن يكون الخ) أي بل قد يجمع
الاولان لقصد التورية بما أحسنها كما كانوا والحاصل ان الحرير يجمع بين ألوان من الاغبار والاخضر والاصفر والاسوداد
والابيض والزرقة والخرقونك ثلاث ألوان في كلامه كتابية الا الاصفر فان فيه التورية فقد علم من ذلك أن جمع الالوان لا يجب
أن يكون على أنها كلها كتابيات أو توريات بل يجوز أن يجمع على أن بعضها توريات وبعضها كتابية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو
قاسد (قوله يتعلق أحدهما) بما يقابل الآخر أي والحال أنه ليس بين هذين المعنيين الذين تعلق

أحدهما بما يقابل الآخر الموت الاخر فالمعنى القريب المحبوب الاصفر انسان له صفة والبعيد الذهب وهو المراد
هنا فيكون توريات يوجب على الالوان لقصد التورية لا تقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهم بعضهم
(وبالحق به) أي بالطباق شيان أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق
مثل السبيبة والزرع (نحو أشد على الكفار رجاء بينهم فان الرجعة لم تكن مقابلة للشدة كتبها
مسيبة عن الذين) الذي هو ضد الشدة

أحدهما بما يقابل الآخر تناف بل يجمعان
كل رجة والشدة فان الرجة
تكون شديدة وهذا
يتنازعان الطباق وما قيل
انما كان أحدهما لازما

لان الزرقة في الماء تدل على صفاته فكذلك بالزرقة عن مطلق الصفاء الصادق بصفاء العداوة الذي هو
شدتها فياحبذا الموت الاخر أي حذافيا زائدة للتعبيلا أي أحب بالموت الاخر وصف
الموت بالجرة كتابية عن شدته لان الجرة تدل على شدتها فقد جمع الحرير ألوان من الاغبار والاخضر
والاصفر والاسوداد والابيض والزرقة والجرة وقد تبين مما قررنا ان الالوان كلها في كلامه
كتابية الا الاصفر فان فيه التورية وذلك تبين أن جمع الالوان لا يجب أن يكون على أنها كلها توريات
أو كتابيات بل يجوز أن يجمع على أن بعضها توريات وبعضها كتابية وقد توهم بعضهم وجوب ذلك وهو
قاسد كما قرر (وبالحق به) أي بالطباق السابق شيان أحدهما ان يجمع بين معنيين ليس أحدهما
مقابلا للآخر ولكن يتعلق ذلك الاحد منهما بمعنى يقابل المعنى الآخر وتعلقه به اما لكونه بينه وبينه
زوم السبيبة أو لكونه بينه وبينه زوم آخر غير زوم السبيبة وذلك (نحو) قوله تعالى في وصف المؤمنين مع
الذين صلى الله عليهم وسلم (أشد على الكفار رجاء بينهم) فقد جمع في الآية بين الشدة والرجة ومن
المعلوم أن الرجعة لا تقابل الشدة (فان الرجعة) انما تقابلها النفاضة والشدة انما يقابلها اللين لكن
الرجة (مسيبة عن الذين) اذا اللين في الانسان كيفية فليست تقتضي الانطاف لمستحق ذلك الانطاف

لما قبل الآخر يتفق بينهما
التنافي في الجمله لان منافي
المزوم منافي للزوم
وحينئذ فهو طبق لا ملحق
بمذموم لان اللازم قد
يكون أعم حينئذ منافي
المزوم لا يجب أن يكون
منافيا للزوم والحاصل أن
الشي الاول من التبيين
المحققين بالطباق هو أن
يجمع بين معنيين ليس
أحدهما مقابلا للآخر

ومن عادة الحرير استعمال ذلك فيه كقوله أكرمها صرافته وقوله أصفر ذى وجين
كلنا نفق وولنازع أن ينزع عن ذلك توريات عن تبادر الذهن من المحبوب الى اضرأى الانسان وقد
يعترض على المنصف قوله ألوان وليس في البيت السابق ألوانا وليس التورية في كلام الحرير
الافى واحد منها جوابه عن الثاني أن المراد أن يذكر ألوان نعم التورية في بعضها وضوء عن الاول
انه أراد جنس الالوان لا حقيقة فالجمع (قوله وبالحق به الخ) يشير الى امرين يلحقان بالطباق أحدهما هو
قوله تعالى محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رجاء بينهم فان الرجعة مسيبة عن الذين الذين هو

لكن يتعلق أحدهما بمعنى
يقابل المعنى الآخر
وتعلق أحد المعنيين بالمعنى
المقابل للآخر انما لكونه
بينه وبينه زوم السبيبة
أو لكونه بينه وبينه زوم
آخر غير زوم السبيبة واما
لكونه بينه وبينه زوم

ليس بين المعنيين بل بين أحدهما وزوم الآخر (قوله فان الرجعة لم تكن الخ) حاصله أنه قد جمع في هذه الآية (د)
بين الرجعة والشدة ومن المعلوم أن الرجعة لا تقابل الشدة وانما تقابل الرجعة لفظا طاعة والشدة انما يقابلها اللين لكن الرجعة مسيبة عن
اللين المقابل للشدة وذلك لان اللين في الانسان كيفية فليست تقتضي الانطاف لمستحق ذلك الانطاف هو الرجعة فقد فو بل في الآية
بين معنيين هما الشدة والرجة أحدهما هو الرجعة تعلق بمقابل الشدة هو اللين والتعلق بينهما تعلق السبيبة أي كون الرجعة مسيبة
عن اللين وأصل الشدة هو اللين في المحسوسات فالشدة فيها الصلابة واللين فيها ضدها وهي صفة تقتضي همة الغنى الى الباطن والنفوذ فيه
والشدة بخلافها ولو قيل ان الشدة لها طلق بمقابل الرجعة وهو انطافه وعدم الانطاف لصح أيضا ان عدم الانطاف لازم للشدة التي
هي كيفية فليست توجب عدم الانطاف لمستحقه (قوله لكن مسيبة عن الذين) أي ومنا في السبب لا يجب أن يكون منافيا للسبب

قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول
عن انفاذ الحركة الى لفظا ابتغاء الفضل لان الحركة ضربان حركة لاصلة وحركة مقصورة لقصده والمراد الاولى والثانية ومن فاسد هذا الضرب قول
ابن الطيب
فان ضا الحجب هو المفضل والمجرم قد لا يكون مفضلا وجه بعيد الثاني ما يسمى اياهما المتضاد كقول دعبيل
لا تعجب يا سلم من رجل * ضحك المشيب برأسه فبكي

(قوله غير متقابلين) أي ولا يستلزم ما يريد باحدهما ما يقابل الآخر وهذا (٢٩٥)

فارق مقابلة (قوله نحو قوله)

أي الشاعر وهو دعبيل

بكسر الدال المهملة والياء

الموحدة بينهما عين

مهملة ساكنة وزن بروج

وضبطه بعضهم أينا

بفتح الباء في الباء وجان

وهو شاعر خزاعي رافضى

كما في الاطول (قوله

لا تعجب الخ) قوله

يا سلم يا بالشيخ منقصة

لاسوقة يبق ولا ملكا

لا تعجب يا سلم الشيخ بعده

قصر النواية عن هوى غير

وجد السيل اليه مستركا

قد كان ينسك في شيبته

والآن يصعد كل من ضحك

بليت شمرى كيف حالكا

باسماحي اذا دى سفكا

لا تأخذنا بطلائى أحدا

فلي وطرف في دى اشركا

(قوله يا سلم) ترخي سلى أو

المراد يسالة من العيوب

فيكون السلم بمعنى السلامة

المستعمل في المسألة (قوله

يعنى نفسه) عبر عن نفسه

(و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بالفتن يتقابل معناه الحقيقيان (نحو قوله

لا تعجب يا سلم من رجل) يعنى نفسه (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر ظهورا تاما (فبكي) ذلك الرجل

هو الرحمة فهي سمعية عن الكيفية التي هي العين وأصل الشدة قولان في المحسوسات الشدة ضد الضعف واللين ضد

واللين ضدما وهي صفة تقتضى حصة لا تمارى الى الباطن فقد قو بل في الآية بين معنيين هما الشدة

والرحمة وأحد ما هو الرحمة لعل يقابل الشدة وهو اللين والتعلق بينهما كون الرحمة سمعية عن اللين

ولقول ان الشدة لها لعل يقابل الرحمة هي اللفظة وتعدم الانطاف لعل أيضا لان عدم الانطاف

لازم للشدة التي هي كيفية فعلية توجب عدم الانطاف لستحقه ومن هذا القمى قوله تعالى ومن

رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المقابلة

للسكون وكذا قوله تعالى أغرقوا عاد فأدخلوا نار الان اذ دخل النار يستلزم الارواق المقابل للاغراق

لاستلزام احدهما قود النار والأخر اطفاءه لو قد تقدم فيمولوجه آخر من المقابلة وهذا الملحق يدخل في

التفسير السابق للطابق ضرور وجوده مطلق الثاني في طرفه وعلى تقدير دفعه للشئ من كلام المصنف

لخصه على ان المراد بالمقابلة في الجملة ان تكون باحدا الوجه الآخر بمتضايفه لئلا يعل على معنى يقابل

الآخر بنفسه من غير تعيين واحد منهما فلا يندفع عن كلام الشاعر لا دخلة في الجملة ما يكون باى

اعتبار فيدخل هذا القمى قطعا كما أثر ناليع فيما تقدم فافهم (و) الثاني أن يجمع بين معنيين

غير متقابلين ولا يستلزم ما يريد باحدهما ما يقابل الآخر ولكن عبر عنهما بالفتن يتقابل معناه

الحقيقيان (نحو قوله لا تعجب يا سلم من رجل * ضحك المشيب برأسه فبكي

ضد الشدة فلما ذكر المسبب من أحد الضدين كان مع ذكر الآخر كالطابق كذا قاله المصنف وفيه

لفظ لان الرحمة من الانسان ليست ممدية عن اللين بل هي نفس اللين لانها رقة القلب واللفظ هو كذلك

قوله تعالى لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله لان ابتغاء الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون قال

المصنف ومن فاسد هذا الضرب قول المتن

لمن طلب الدنيا اذا لم تردها * سرور عجب أو أساءه مجرم

فان ضا الحجب المفضل والمجرم قد لا يكون مفضلا وله وجه بعيد يد المصنف أن بين الاجرام والفض

تلازم بالادعاء كانه يشير الى ان المجرم لا يكون الا بمضاهة لما فات حلال المجرم وكذلك الصرور

والاساءة لا تقابل بينهما الا بهذا الاعتبار والقمى الثاني الملحق بالطابق ويعنى اياهما المتضاد كقول

دعبيل لا تعجب يا سلم من رجل * ضحك المشيب برأسه فبكي

رجل لا جل أن يتمكن من الوصف بالحركة وقوله المشيب هو كالشيخ عبارة عن بياض الشعر (قوله يظهر ظهورا تاما) أي فيقوم من باب
التعير بالازد من المازوم لان الضحك الذي هو هيئة للقمى معتبرة من ابتداء حركته وانما على شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور بياض
الانسان فبعض مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية الجاز المرسل ومجمل أن يكون شبه حدوث الشيخ بالازد
بالتعير بجماع أن كلامهم عامه وجودون بعد خفاء في آخر ثم قدر استمرار لفظ الضحك تلك الحدوث واشتق من الضحك ضحك
بمعنى حدث وتظهر فهو استعارة تبعية كذا في ابن مقوي وفي الاطول جعل الضحك كناية عن الظهور واتمام لان الظهور اتنام للشيخ
بجعل صاحب ضحكة للناس أولان الضحك يستلزم ظهور رمخني من مستور الشفتين (قوله فبكي ذلك الرجل) أي يذكر الموت أو

وقوله أي غام
وقوله أيضا في الشيب
وقوله

وتنظر في خيب الرقاب بنصها
بحي القريض إلى عمت المال
ودخل في المطابقة ما يخص
باسم المقابلة

للتأسف على زمان الشباب
(قوله فظهر الشيب
لا يقابل البكاء) بل يكاد
أن يبدى أن بينهما تلازما
(قوله ويسمى الثاني إيهام
التضاد) أي فهو محسن
معنوي باعتبار إيهام الجمع
بين الضدين أي باعتبار
أنه وقع في وصف السامع
أن التكلم قد جمع بين
معنيين متضادين فلا رد
أنه ج في اللفظ فقط فيكون
محسنا لفظيا وقوله ويسمى
الثاني إلخ أي بخلاف الأول
فانه ليس اسم خاص بل
هو عام وهو ملحق بالطباق
(قوله لان المعنيين) أي
الغير المتقابلين والفرق بين
التدبيح الذي فيه الكناية
وبين إيهام التضاد أن
في كل منهما المعنيين المرادين
لا تضاد بينهما ولكن يتوهم
التضاد من ظاهر اللفظين
باعتبار معنيهما الأصليين
أن الكناية التي في التدبيح
يصح بأن يراد بها معنعا
الأصلي فينابق مقابله بخلاف
إيهام التضاد فلا يصح

فظهر الشيب لا يقابل البكاء أنه قد عبر عنه بالضمك الذي معناه الحق في مقابل البكاء (و يسمى
الثاني إيهام التضاد) لان المعنيين قد ذكرنا بلفظين وهما ان التضاد نظرا الى الظاهر (ودخل فيه)
أي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يختص باسم المقابلة)

أي فبكي ذلك الرجل من مفارقة أو ان لذات الشيعة وقد كره عوارض الشيب وسلم منادى مرخو بهد
هذا البيت قد كان يمتلئ في شيبه وكان يمتلئ في شيبه وكان يمتلئ في شيبه وكان يمتلئ في شيبه
لا تأخذا بظلامتي أحدا قلبي وطرفي في دى اشتراكا

فقد جمع بين الضمك والبكاء والمراد بالضمك ظهور الشيب من باب التعبير باللازم عن المازوم لان
الضمك الذي هو هيئة لقم معتبر من ابتداء حركة وانتهاء الى شكل مخصوص يستلزم عادة ظهور
البياض أعني بياض الانسان فمير به عن مطلق ظهور البياض في ضمن الفعل فكان فيه تبعية الجاز
المرسى ويحتمل أن يكون شبه حدوث الشيب بالرأس بالضمك بجمع أن كلا منهما مع وجود لون بهد
خفاة في آخر جم قد استعاره لفظ الضمك لذلك الحديث وعبر عنه بالفعل فعليه يكون ضمك استعارة
تبعية ويكون المراد بالضمك موضع الشعر من الرأس ويحتمل على بهد أن يراد بالشيب الجلدة من
الرأس ويريد بالرأس مجموع الظلم والجلدة ويكون قد شبه انفتاح موضع الشعر عن بياض الشيب
بالضمك في وجود انفتاح عن لون خفي كما يقال ضمك ألون رد أي انفتح فتكون الاستعارة تبعية أيضا
وعلى كل تقدير والمراد بالضمك معنى لا يقابل البكاء لان حاصل المقصود ظهور الشيب وانما التقابل بين
الضمك والبكاء باعتبار معنيهما الأصليين (ويسمى هذا الثاني) وهو ما يكون التقابل فيه بين المعنيين
الأصليين دون المعنيين المرادين في الحالة (المراد في إيهام التضاد) لان المعنيين المرادين كما يتبين في المثال لا
تضاد بينهما ولكن يتوهم التضاد من ظاهر اللفظين باعتبار معنيهما الأصليين والفرق بين التدبيح الذي
فيه الكناية وبين إيهام التضاد مع أن المراد في كل منهما لا يقابل به الآخر في الحالة (المراد في الكناية الكناية
في التدبيح) يصح أن يراد بها معنعا الأصلي فينابق مقابله بخلاف إيهام التضاد فلا يصح فيه معناه الأصلي
تأمله تحببه على جزئي من جزئيات الطباق ويسمى باسم مخصوص وانما به عليه لافهم من خصوص
وتعقيل في أمثله والتنبية على أن من جعله قسما مستقلا من البدييات المعنوية فقد غسل فقال
(ودخل) أي دخل في الطباق لشمول التفسير السابق له (ما) أي قسمه منه (يختص باسم المقابلة) من

فانه لا تضاد بين الشيب الذي هو ضمك الشيب وبين البكاء بل هما متباينان الا انهما كان الضمك
الحقيقي معناه السرور وأوهما باستعارته للشيب أنه ضمك حقيقة فمقابله بضمك الضمك الحقيقي وهو
البكاء ومن الناس من زعم أن الضمير في فبكي يعود الى الشيب بتأويل ودعا الى ذلك توهم أن المقابلة
تستدعي اتحاد المسند اليه وليس كذلك وسيأتي مع عدم الاتحاد في قوله تعالى فألمن أعطى واتقى
الآية وقد جعل من هذا قوله

لقد ذقت برد ضابط مبهمه • يا حرام ملت أعضاءي التي تملت

فان من مع بحر توهم أنه ضد ردو كذلك لو قال يصاح للطبق قوله تملت وقد يترض عليها بأن
جارلا يوم المطابقة لا لو شددت راؤه وكذلك صاح أعان لو كان صاحي لان الموحه أعانها صاحي
باليامس (ودخل فيه ما يخص باسم المقابلة إلخ) أي دخل في الطباق ما يسمي مقابله وهي أي المقابلة

فيه معناه الأصلي (قوله نظر الى الظاهر) أي الى ظاهر اللفظ والجله على حقيقة الذي هو غير مراد (قوله ودخل
فيه إلخ) انما أخرجه من الملحق لانه قسم برأسه عند التفسير فتناسب تأخيره عن الاول وملحقته وانما به على دخوله تنبيه على أن من جعله
قسما مستقلا من البدييات المعنوية ففقه فقل (قوله بالتفسير الذي سبق) أي هو والجمع بين أمرين متباينين ولو في الجملة

وهو أن يؤتى بعينين متوافقتين أو معان متوافقتين بما يقابلهما أو ما يابلها على الترتيب والمراد بالتوافق خلاف التقابل وقد تركب المقابلة من طباق ولسحق بمقتضى مقابلة اثنين بل اثنين

(قوله وإن جعله الخ) الواو للحال (قوله متوافقتين) أى غير متقابلين (قوله على الترتيب) أى يكون ما يؤتى به ثانياً مسوقاً على ترتيب ما أتى به أولاً بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني (قوله فيفسل في الطباق) أى عما دخل هذا النوع المسمى بالمقابلة في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجلة أى على وجه مخصوص دون آخر إذ ليس التقابل بين كل اثنين من المعاني التي ذكرت الأثرى أنه لا تقابل بين الضحك والقلوب ولا بين البكاء والكفر في المثال الآتى (٢٩٧) وإن كان فيه مقابلة بين الضحك والبكاء والقلوب والكثرة

وإن جعله السكاي وغيره قمها رأسه من الحسنات للمعنوية (وهو أن يؤتى بعينين متوافقتين أو أكثر ثم يؤتى بما يقابل ذلك) المذكور من المعنيين المتوافقتين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) فدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجلة (والمراد بالتوافق خلاف التقابل) حتى لا يشترط أن يكونا متساويين

دون سائر أقسام الطباق والسكاي وغيره جملة ما قسمه قسماً مستقلاً من الحسنات للمعنوية وليس ذلك بصحيح كما يشهد به تفسير الطباق بالنظر إلى تفسير المقابلة وأمثالها وإلى ذلك أشار بقوله (وهو) أى ما يخص باسم المقابلة (أن يؤتى بعينين متوافقتين أو) يؤتى (بأكثر من) المعنيين (ثم) يؤتى بعد المعنيين أو المعاني (بما يقابل ذلك) أى بمن المعنيين المتوافقتين أو المعاني المتوافقة (على الترتيب) أى يكون ما يؤتى به ثانياً مسوقاً على ترتيب ما أتى به أولاً بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني إلى آخره وإنما دخل ما يدعى بالمقابلة في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في جلة أى من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى يمكن إخراج المقابلة عن الطباق فصدق حده عليها (والمراد بالتوافق) في قولنا في تفسيره ما يخص باسم المقابلة وهو أن يؤتى بعينين متوافقتين (خلاف التقابل) أى المراد بالتوافق في ذلك عدم التقابل لعدم التقابل في فعل المتساويين كما يأتي في مراعاة النظر وهو لذلك توجد المقابلة مع وشمل المتساويين في أصل الحقيقة فمقتضى عدم التناسب في المفهوم كمدق القائم والآنسان وشمل الخلافيين كالآنسان والطائر فالمراد بشرطيهما أن تناسب ولا تخالف

أن يؤتى بعينين متوافقتين أو أكثر بأن يكون معان متوافقة ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب بأن يكون الأول للأول والثاني للثاني وقال المطرزي في شرح المعاني المقابلة أهم من الطباق فإن المقابلة يدخل فيها هو أنت ابن الدنيا وضعت الجود فمقتضى التقابل في صاحب يدع القرآن شرط في المقابلة أن تكون باكثر من اثنين من الأربعة العشرة وعلى هذا المراد بالتوافق ليس التناسب بل خلاف التقابل مطلقاً سواء كانا متساويين أم لا ولا شك أن الطباق كله تقابل كما سبق في حده فاسم التقابل صادق عليه إلا أنهم اصطلاحاً على تسمية هذا النوع فقط تقابل وهو ما كان الطباق فيه مكرراً فإن قلت إذا كان التقابل المراد أخص من الطباق فكيف يدخل في الطباق والأخص لا يدخل في الأعم بل الأعم يدخل في الأخص قلت كثيراً ما قال عن الفردانه داخل في الجنس والمراد اعلام أنه فرد من أفراد الجنس غير خارج عنه لم ير بدوا دخول النوع بجميع أجزائه بل دخول ما فيه من حصص الجنس وذلك

(٣٨ - شرح التلخيص رابع) المتوافقتين لم ير في مراعاة النظر فاجاب بقوله والمراد بالتوافق في قولنا في تعريف المقابلة أن يؤتى بعينين متوافقتين الخ عدم التقابل وعدم التقابل فيشمل المتساويين كما يأتي في مراعاة النظر ولذلك توجد المقابلة معه ويذهل المتأملان في أصل الحقيقة فمقتضى عدم التناسب في المفهوم كمدق القائم والآنسان وشمل الخلافيين كالآنسان والطائر وكلاضحت والقلوب فانهما غير متساويين وغير متساويين فلما بشرط في المقابلة بمثل المعنيين ولا تناسبا بخلاف مراعاة النظر فإنه يشترط فيها ذلك جعلت داخل في الطباق باعتبار جمع المتساويين ولم يجعل داخل في مراعاة النظر باعتبار جمع المتوافقتين قال في الاطوار وهذا المراد وان رجح دخول المقابلة في الطباق لكن لا ينبغي كون بعضا من مراعاة النظر لانه لا يشترط في المقابلة التناسب لم يشترط عليه اه (قوله متساويين) أى بينهما مناسبة وإن اختلفا مصادقاً ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير وقوله أو غير اثنين أى

قوله تعالى فليضعوكوا قليلا وليكوا كثيرا وقول النبي عليه السلام ان الرقيق لا يكون في شيء الا زانه ولا يبيع من شيء الا شاهة وقول النبياني فتي ثم فيه ما يسر صديقه * على أن فيه ما يسوء الاعادي فواحبجا كيف اتفقنا فاصح * وفي وصف طوى على التل غادر فان التل ضد النصح والغدر ضد الوفاء ومثال مقابلة ثلاثة ثلاثا نقول أي دلالة ما أحسن الدين والدينا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل فلا الجود يفي المال والجسد قبل * ولا البخل يبي المال والجسد بعد وقول أبي الطيب ومثال مقابلة أربعة باربعة بقوله تعالى فاما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى

في هو أصل الحقية وان (٢٩٨) اختلافه فهو ما فقط ثا لثان وقائم (قوله المثلثين لهما) كذا

أومثالين مقابلة الاثنين بالاثنتين (خوف فليضعوكوا قليلا وليكوا كثيرا) أي بالضعك والقلّة المتوافقين ثم البكاء والكثرة للمثالين لهما (و) مقابلة الثلاثة بالثلاثة (خوف قوله ما أحسن الدين والدينا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) أي بالحسن والدين والتي ثم عا يقابلها من القبح والكفر والافلاس على الترتيب (و) مقابلة الاربعة بالاربعة (خوف فاما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ولا غيرهما تمعل الكل وقد عرفنا أن المقابلة بكفي في وجودها مطلقا لعدم الطرفين الشامل للاثنتية ولما فوقها فدخل في ذلك مقابلة الاثنين بالاثنتين (نحو) قوله تعالى فليضعوكوا قليلا وليكوا كثيرا) ففي أحد الطرفين الضحك والقلّة وهذا أيضا متوافقان كذلك وقد قابل الاول من الطرف الثاني وهو البكاء بالاول من الطرف الاول وهو الضحك والثاني وهو الكثرة من ذلك الطرف الثاني يقابل الثاني من الاول وهو القلة (و) دخل في ذلك أيضا مقابلة الثلاثة بالثلاثة (نحو قوله ما أحسن الدين والدينا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل) فالحسن والدين والفنا وهو المعبر عنه بالديانة متوافقة لعدم التناقض بينهما وقد قبلت ثلاثا وهي التقيم والكفر والافلاس الاول للاول والثاني الثاني والثالث لثالث وهي متوافقة أيضا لعدم التناقض بينهما وان كانت خلافية (و) دخل في ذلك أيضا مقابلة اربعة بالاربعة (نحو) قوله تعالى فاما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) فهنا طرف من المقابلة اجتمع فيه متوافقات خلافة أربعة وهي الاعطاء والتقى والتصدق بالحسنى وهي كلمة التوحيد التي هي لا اله الا الله والالتباس باليسرى اما أن يكون تقابل اثنين باثنين كقوله تعالى فليضعوكوا قليلا وليكوا كثيرا وتوافق الضحك والقلة كونهما لا يتقابلان وكذلك البكاء مع الكثرة ولم تقابل ثلاثة بثلاثة كقوله ما أحسن الدين والدينا اذا اجتمعا * وأقبح الكفر والافلاس بالرجل فتقابل أحسن بالدين والكفر والدينا بالافلاس والمراد بالدينا اليسار والواو في قوله والافلاس اما أن يجعل بمعنى المصيبة اما أن يكون الافلاس مفعولا لعمه وبذلك على ارادة العمة قوله فيا قبيله اذا اجتمعا واما تقابل أربعة باربعة كقوله تعالى فاما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى (قوله اذا اجتمعا) أي

بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمعا بالرجل في البيت أحباتك (قوله بالرجل) ويقاس عليه المرأة بالاولى أو غلب الرجل على المرأة أو أراد بالرجل الشخص مطلقا وانما كانت المرأة أولى لانها اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل رجوليته فكيف يدفع ذلك تقديرا المرأة بكونها امرأة (قوله والنسبي) أي المعبر عنه بالدينا (قوله فاما من أعطى) أي حقوق أمواله وقوله واتقى أي اتقى الله بعبادته وأمره ونواهيها واعتناها بخوفها منه تعالى أو بحبه في أوامره واتباع حرمات الله وتباعد عنها وقوله وصدق بالحسنى أي بالغسل بالحسنى وهي الأيمان أو بالماله الحسن وهي ملة الاسلام أو بالمنو به بالحسنى وهي الجنة أو بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد وقوله فسنيسره لليسرى أي فسنيسره للجنة بأن توفقه للاعمال الصالحة حتى يسر القوس للركوب اذا أمر بها أو لجهلها ومنه كل يسير لما خلقه

وأما من غفل واستغنى وكذب بالحسنى فليس يراد بالعسرى فان المراد باستغنى أنه زهد فيه عند الله كأنه مستغن عنه فلم يبق واستغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يبق قيل وفي قول أبي الطيب

(قوله وأما من غفل) أي النفقة في الخبر واستغنى عن ثواب الله عز وجل ولم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار (قوله والتقابل بين الجميع ظاهر) حاصله أن قولاً وأما من غفل واستغنى وكذب بالحسنى فليس يراد بالعسرى محتو على أربعة أمور مقابلة للأربعة الأولى على الترتيب فالخالف مقابل للاعطاء والاستغناء مقابل للاتقاء والتكذيب مقابل للتصديق والتيسير للعسرى مقابل للتيسير للعسرى لأن المراد بالتيسير للعسرى التهيؤ للجنة والتيسير للعسرى التهيؤ للنار فظاهر أن المقابلة الرابعة بين مجموع تيسير للعسرى ومجموع تيسير للعسرى لا بين الجزئين الأولين منهما إلا لعدم المقابلة بينهما ولا بين المجرورين في الجزئين من حيث نقل في الانصاف أنها تكون بين المستقبليين والمجرور هنا ليستقل فلا تقع به (٢٩٩) المقابلة والمراد باستغنى ما لا يكون

تحماسه كمن يكون وأما من غفل واستغنى وكذب بالحسنى فليس يراد بالعسرى) والتقابل بين الجميع ظاهر الآية الاتقاء والاستغناء فينبه بقوله (والمراعاة) أي أنه زهد فيه عند الله تعالى كأنه مستغن عنه أي عما عند الله تعالى (فلم يبق أو) المراد باستغنى (استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يبق)

وفي الجنة والطرف الآخر هو قوله تعالى وأما من غفل واستغنى وكذب بالحسنى فليس يراد بالعسرى) فبهذه أربعة أخرى تقابل الأولى على الترتيب البطل المقابل للاعطاء والاستغناء المقابل للتقوى والتكذيب المقابل للتصديق والتيسير للعسرى المقابل للتيسير للعسرى ومجموع مدلول التيسير للعسرى هو المقابل للمجرور فقط فلا ردة المجرور ولا يستقل فلا تقع بالمقابلة وقد نظرت المقابلة بين كل فرد وما يقابله الاستغناء مع التقوى فان التقوى إما أن تسمى رعاية وإما الله تعالى ونواهيها واعتناؤها بخوفها منه تعالى وأوجبته أو تسمى بنفس خوف الله وأوجبته الموجب لكل منهما الثالث رعاية والاستغناء أن كان معناه عدم طلب المال لكثرة فلا يقابل التقوى بذلك المعنى وإن كان معناه عدم طلب الدنيا للفتنة فكذلك وإن كان شيئاً آخر فمعناه فإراد بيان معناه لتوضيح مقابلة للتقوى فقال (والمراعاة) أي أنه زهد فيه عند الله تعالى (من الثواب الأخرى فصار بتركه طلبه) كأنه مستغن عنه أي لا يحتاج اليعصية حاجته اليه لو كان له من ذلك أن الماقل لا يترك طلبه شيء إلا أن كان مستغنياً عنه فغيره بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه إنكاراً له وترك طلبه كذلك كفر وإذا كان كافراً (فلم يبق) الكفر (أو) المراد باستغنى أنه (استغنى بشهوات الدنيا) المحرمة (عن) طلب (نعم الجنة) أما أن يكون ذلك على وجه يؤدى إلى أن كل النعم فيكون كافراً ويعود إلى الوجه الأول وأما أن يكون ذلك منها وشيئاً بالذمة المحرمة العاجلة عن ذلك النعم وأما أن كان (فلم يبق) أيضاً واعتقيد ناهية بالذمة المحرمة لأن كل من لم يرتكب المحرمة أصلاً لا يغلو غيرها

وأما من غفل واستغنى وكذب بالحسنى فليس يراد بالعسرى فقد قابل أربعة فلهذا أعطى مقابل غفل واستغنى وصديق مقابل كذب والعسرى مقابل العسرى والمراد باستغنى فلم يبق أي زهد فيه عند الله كأنه مستغن عنه فلم يبق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة إعلان هذا ليس فصار ترك طلبه كأنه استغنى عنه أي لا يحتاج اليعصية حاجته اليه وذلك لأن الماقل لا يترك طلبه شيء إلا إذا كان مستغنياً عنه فغيره بالاستغناء عن ترك طلب ما عند الله تعالى على وجه الترفع عنه إنكاراً له وترك طلبه كذلك كفر وإذا كان كافراً (فلم يبق) الكفر (أو) المراد باستغنى أنه استغنى بشهوات الدنيا المحرمة عن طلب نعم الجنة أما لا إنكاره إياه فيكون كافراً فلم يبق الكفر في وجهه الأول وأما أن يكون ذلك منها وشيئاً بالذمة المحرمة عن ذلك النعم فلم يبق المحرمات وإنما قد نالت الشهوات بالمحرمة لأن كل من ارتكب المحرمة أصلاً لا يغلو غيرها وعادة من طلب النعم الأخرى وإنما المستزيم لعدم التقوى هو الاستغناء بالذات المحرمة فعدم الاتقاء ليس هو نفس الاستغناء بالشهوات بل الاستغناء مازموه لأنه فمع الاستغناء بالتخل بمحرم والشغل بالمحرم يستزيم في التقوى التي هي الطاعة بخلاف تفسيره بالزهد فيه عند الله يعني الكفر بما عنده تعالى فهو أظهر في الدلالة

أزورهم وسواد الليل يشغمي • وأنثني وبياض الصبح يغري بي

مقابل خمسة خمسة عن أبي القابلة الخامسة بين يدي وفيه نظر لان الام والباء فيها صلتا العقلين فهما من تأمهما وقدر جمع
 بيتا في الطيب على بيت في الامة بكثرة القابلة مع سهولة النظر وان قافية هذا يمكن توقيفه ذات المستعداة فان ما ذكره غير مختص
 بالرجال وبيت في الامة على بيت في الطيب يعود القابلة فان هذا اللحن الحض هو النهار لا الصبح ومن لطيف القابلة ما حكي عن محمد
 ابن عمران الطليحي اذ قاله النصور بلغي أنك تجل فقال يا أبا المؤمنين ما أجدي حق ولا أدوب باطل وقال السكاكي القابلة ان
 نعيم بين شئين متوافقين أو أكثر وندمهما اذا شرطت هنا

(قوة فيكون الاستغناء مستتباً) (٣٠٠) أي ممتاز بالعدم الاتقاء وهذا مفرغ على الاحتمالين قبله وقوله وهو أي

فكون الاستثناء مستتباً لعدم الاتقاء هو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء
على الكفار رجاء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقالة قيدا أخر بحث قاله أن يجمع بين
شيتين متوافقتين أو أكثر وضدهما (وإذا اضطررنا هنا) أي فيما بين المتوافقتين والمتوافقات
وعادة من طلب النعم الاخرى وإتمام المستلزم لعدم التقوى هو الاستثناء بالشهوات المحرمة فعدم
الاتقاء ليس هو نفس الاستثناء بالشهوات بل الاستثناء ما زومناه نفس الاستثناء بالشغل بحرم
والشغل بالحرم يستلزم في التقوى التي هي الطاعة بخلاف تفسيره بزيادة دفعه عند الله تعالى بمعنى
الكفر بعينه تعالى فهو أظهر في البطلان وإن كان الكفر ما زومناه في التقوى التي هي الطاعة على
هذا النمط وإذا فادعوا تحقق أن الاستثناء ما زومناه في التقوى كان المقابل بينهما من الملحق الذي هو أن
لا يتأبلا بأنفسهما ولكن يستلزم أحدهما ما زومنا بالآخر كما في قوله تعالى أشدءاء على الكفار
رجاء بينهم هكذا قيل ولكن أن تقول في تفسير الاستثناء بالشغل بالشهوات المحرمة أو بالكفر كان
مصادم للتقوى فلا تضمن اللهم إلا أن يراد الشغل بملحق الشهوات بخلاف العادة أن الشغل بملحق
الشهوة يستلزم عابار نكاح محرم وذلك الارتكاب ضد التقوى ولكن المناسب لقوله تعالى وكذب
بالحسن تفسيره بملعبة التي معها الكفر أو راد بالاستثناء مجرد عدم الملح ولما كان سببه الشغل
بالشهوة المحرمة أو الكفر كان ما زومنا لعدم الطاعة التي هي التقوى تأمله ثم أشار إلى ما زاده للسكاكي
في تحقيق المقالة بقوله (وزاد السكاكي) في تعريف المقالة قيدا آخر لا يتقرر حقيقته بعنده إلا به
وذلك أنه قال أي المقالة أن يجمع بين شيتين متوافقتين أو أكثر وضدهما (وإذا اضطررنا) يعني
من الطابق كما زعم المصنف بل من الملحق به فإن استثنى ليس بمصاد لا يتبع إلى الغنى سبب لعدم الاتقاء
المصاد لا يتبع كما تقدم في قوله لتسكنوا فيه ولتؤمنوا من فضله هذا ما ذكر المصنف هنا وادعى الإيضاح
أنه قد يكون مقابلة خسة خمسة كقول المتن

أزورهم وسواد الليل يشفع لي * وأتني وبياض الصبح يغري بي

هَذَا قَدْ ذَكَرَ الْوَاحِدُ
فِي مَرْحَلَةِ الْوَحْدَانِ
مِنْ مَقَابِلَةِ الْخُصْمِ بِالْخُصْمِ

قوله أزورهم وسواد الليل يشفعلى * وانفق وبياض الصبح يقربى
وفيه نظر لانى بي صلاتن ليسفح يقربى فهمان بمحاسبها بخلاف الام وعلى قوله تعالى لهما كسبت
والقضاء بما يكون من المستطاع وفى الاشارة لهما بالسمة السابعة خذوه لغيره

علی راس عبد تاج عزیزینہ • وفی رجل سقیدل یشینہ

ولم يوجد في كلامهم أكثر من مقابلة الستة بنحو (قوله قيد آخر) أي لا يقرر حقيقة عائدته إليه (قوله وضدهما) الأولان زيد أو أضدادهما يصير الجملة لاجل قوله أو أكثر (قوله وإذا اضطر) أي وإذا اضيقبت المعاني الأول بقيد قيد أن قيد المعاني المقابلة بقيد يضاد القيد الأول والمراد بالضرورة هنا الإجماع في أم لا للضرورة المعروفة لأن التبيين والتعريف المثل هما لذلك ليسا شرطين وانحاضهما إلى أن اشتد لفي كل منهما أمور متوافقة (قوله وإذا اضطر الخ) أي أما إذا لم يضطر أم في الأول فلا يشرط في

والتمديد جعل ضده وهو التيسير مشتركا بين أضداد تلك وهي المنع والاستثناء والتكذيب ومنه مرعاة النظر وتسمى التناسب والائتلاف والتوفيق أيضا وهي أن يجمع في الكلام بين أمر وما يناسبه بالانضاد

(أمر شرطية) أي فإيمان ضدهما أو أضدادهما (ضده) أي ضد ذلك الأمر (كهاين الآيتين) فانه لأجل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاختاء والتمديد جعل ضده أي ضد التيسير وهو التفسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى (مشتراكا بين أضدادها) وهي البطل والاستثناء والتكذيب فعل هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين من المقابلة لانه اشتراط الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أي ومن المعنوي (مرعاة النظر) ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتوفيق أيضا (وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالانضاد)

في المتوافقين أو المتوافقات المأني بها أولا (أمر) يشترك فيه المتقابلان أو المتقابلات (شرطية) أي شرط في ضد المتوافقين أو أضداد المتوافقات المأني بها أو هاتان (ضده) أي شرط ضد ذلك الأمر والمشرط أولا وذلك (٧) مافي (هاتين الآيتين) الكبريتين وهما فأممن أعطى واتقى وصديق الحسن فسنيسره للعسرى وأمنن يغل واستغنى وكذب بالحسن فسنيسره للعسرى (فانه لأجل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاختاء والتمديد جعل ضده (أي ضد التيسير وهو التفسير المقاد بقوله تعالى فسنيسره للعسرى لان التيسير يتعلق بالعسرى والعسرى أر بده جعله ملحقا بالعسرى والعسرى والعسرى تضمنت التيسير الذي هو جعله يسير لكل ما يريد ولذلك فسرت بالجنة والعسرى تضمنت التيسير الذي هو جعله يتيسر عليه كل راحة ولطف ولذلك فسرت بالنار والتيسير على هذا فاجعل (مشتراكا بين أضدادها) أي أضداد الأمور المذكورة أولا وأضدادها المشتركة في التيسير هي البطل والاستثناء والتكذيب والمراد بالشرط هنا ما يجمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لان التيسير والتفسير المفضل هما لذلك ليسا شرطين كما لا يخفى وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكر طرفه بمعنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن ذكر مقابله كذلك في الطرف الآخر وعلى هذا لا يكون قوله

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا ٥ وأقبح الكفر والافلاس بالرجل

من المقابلة ضرورة أنه ذكر المتوافقين الأولين مباشرة كأداهو الاجتماع ولم يذكر ضده في مقابلتهما الذي هو الافتراق في التيسير كما يشترك في المتوافقات وجسم الوجوه بالشرط نوع خفاء لا يخفى وإنما آخر المقابلة الدخالة في المطابق عن اللحق بالمطابق مع أن المتبادر أن الذي ينبغي هو ذكر الدخال قبل اللحق بالخلاف في هذا الدخال بل هو من المطابق أولا فتناسب ذكر المتفق وما الخ بقوله ثم ذكر الخلف فيه (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (مرعاة النظر) أي ما يسمى بمراعاة النظر (ويسمى التناسب والتوفيق) والائتلاف والتوفيق (أيضا) ويؤخذ من معناه وجه التسمية كما سيذكر الآن (وهو) أي المسمى بمراعاة النظر (جمع أمر وما يناسبه) أي أن يجمع بين أمرين متناسبين أو أمور متناسبة (لا بالانضاد)

شرط ضده كقوله تعالى فأممن أعطى الآيتين فانه تعالى لأجل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاختاء والتمديد جعل ضده مشتركا بين أضدادها وفي هذا الكلام نظر لان التيسير ليس شرطاً لجعل في أحدهما فجعل في الآخر ضده بل هو مشروط بالأمور الأولية فجعل مشروط بالأمور الثانية ثم قوله لا جعل التيسير مشتركا بين هذه الأمور جعل ضده مشتركا بين أضدادها بقضى أنه جعل ضد التيسير في الآية الثانية وليس كذلك بل التيسير فيها مذكور مطلوب جعل كلياً صادقا على الطرفين ليس في أحدهما هذا الاخير غير أن متعلق التيسير الاول وهو الميسر ضده متعلق الثاني من (ومنه مرعاة النظر) ش أي هو من التحسين المعنوي قال (ويسمى التناسب والتوفيق أيضا) ويسمى الائتلاف وكان الاحسن تسعيته التأليف لواقعة التوفيق وهو جمع الحكم أمرامع ما يناسبه لا بالانضاد أي

في الثاني كما في قوله تعالى فليضعوا قليلا الخ قوله أو أضدادها كذا في نسق توصوا به أضدادها بضمير الجاعلة لانه راجع لقوله المتوافقات وما قبله أي ضدهما راجع للمتوافقين (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) أي وهو الافتراق بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضا والحاصل أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة ٥ السكاكي الاول قيل واقع الكفر والافلاس اذا تفرقا مع ان المقصود اذا اجتمعا في الشخص فتأمل (قوله) أي ومن المعنوي أي ومن البديع المعنوي (قوله) جمع أمر وما يناسبه أي أن يجمع بين أمرين متناسبين أو أمور متناسبة فاقصر المصنف على أمرين لان ذلك أقل ما يشقق فيه التناسبة (قوله لا بالانضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحته في ادراكه أو تناسبه

في شغل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئا من ذلك

كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقول بعضهم لأهل البيت أنت أم الويزر اسمعيلي الوعد شعبي التوفيق وسفي العفو حمدي الخلق وقول أسيد بن عقاء الغزاري
 كان الشرا يعقل في جيبه * وفي خده الشعرى وفي وجهه البدر
 من جلتا ناضر خده * وأذن من ورق الآس
 كالقسي المعطفا بل الآس * مهبيره بل الأوتار
 أقص وأقوى سامعنا في الندى * من الخبر المأثور منذ قدم
 أحاديث تروها السيول عن الحيا * عن الصرعن كف الأمير عجم

فانه ناسب فيه بين الصلوة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السبل والحيا والبروكف عجم مع باقي البيت الثاني من حصة السيرة في العنونة لاجل الرواية لخاصة عن كاري كيقع في سند الاحاديث فان السيول أصل المطر والمطر أصله البر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح أصلا للبر بلفظة

(قوله والمنااسبة بالتضاد الخ) هذا (٣٠٧) يشير بأن المتضادين متناسبان وهو كذلك من جهة أن الضد أقرب

خطورا بالبال عند ذكر ضده (قوله مقابلا للآخر أي منافاه (قوله وهذا التمدد (أعني قوله لا بالتضاد يخرج الطباقي لانه جمع بين أمرين متضادين وقد تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في هذا الجمع ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره شبه أو مناسبة سمي مراعاة النظير (قوله وذلك) أي يجرى ان بحساب معلوم المقدر في قطعه من الأبراج والادراج الفلكية لا يزيدان عليه ولا ينقصان ذلك تقدير العزيز العليم فقد جمع بين أمرين والشعر والقمر ولا يخفى تناسبا (و) قد يكون ذلك الجمع بين أمور ثلاثة (نحو قوله) في صفة الأبل المأز (بل كالقسي) جمع قوس وهي معلومة (المعطفا) أي المعنيتا وهو وصف القوس بالتعطيف من باب الوصف للكشاف والمؤكد كذا لا يكون الا كذلك (بل) هي ك (الاسهم) جمع سهم (مبيرة) أي مضوطة وهو ما بالعت أي التجارة كوصف القوس بالتعطيف (بل) هي ك (الأوتار) جمع وتر وهو انبط

تكون المناسبة بغير المضادة كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان فاهم ما متناسبان غير متضادين ومنه قوله وهو الصعري يصف الأبل الانفاء المأز بل وقيل الرماح (كالقسي المعطفا بل الآس * سهم مبيرة بل الأوتار) وكقول ابن رشيح أصبح وأقوى سامعنا في الندى * من الخبر المأثور منذ قدم أحاديث تروها السيول عن الحيا * عن الصرعن كف الأمير عجم

في سنة والقمر يقطع في شهر فهو أمر عمنها سيرا ذلك تقدير العزيز العليم (قوله جمع بين أمرين) أي وهما الشمس والقمر ولا يخفى تناسبا من حيث تقاربهما في الخيال لكون كل منهما مجسما أو زائما معا يأنم أنه لا حاجة لقوله جمع بين أمرين مع قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو ثابت كقوله (قوله ونحو قوله) أي الصعري وقوله في صفة الأبل أي المأزلة (قوله كالقسي) جمع قوس وقوله المعطفا أي المعنيتا لانه مأخوذ من عطف العود بتشديد اللام وعطفه بتخفيفه ما حذا وهو وصف القوس بالتعطيف من باب الوصف للكشاف والمؤكد كذا لا يكون الا كذلك فان قلت ان قوسا زينة فعل وفعل يجمع على فعول كقوس يجمع على قوس فكان مقتضاها أن يقال في جمع قوس قوس لا قسي قلت أصلا قسي قوسين بدل قوس الشخ واستقوس أي انحنى ورجل مقوس أي معقوس قدمت اللام إلى محل عين الكلمة فصار قوس وفوق الواو متطرفة فقلت يا صغار قسي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالساكن فقلت الواو واه وقلت الضمة كسر فلناسبة الياء وادغمت الياء في الياء فصار قسي يضم فاء الكلمة ثم الاستقلال الانتقال من الضمة للكسرة في مثل هذا كسر واء الكلمة للتحفة فصار قسي بوزن فليس بكسر الفاء (قوله بل الاسهم) أي بل هي

فان قوله وان تغفر لهم يوم أن الفصل الغفور الرحيم ولكن اذا أتم الظن علم أنه يجب أن تكون مغفرة الثلاثة لا يغفران
يسحق العذاب الا من ليس فوقه أحد وعليه حكمه فهو العزيز لان العزيز في صفات الله هو الغالب من قولهم عزه بعزه اذا
غلبه ومنه المثل من عز زاي من غلب سلب ووجبان وصف بالحكيم ايضا لان الحكيم من يضع الشيء على الله تعالى كذلك
الا أنه قد يخفى وجبا الحكمة في بعض أفعاله فيقوهم الضعفاء أنه خارج عن الحكمة فكان في الوصف بالحكيم احتراسا حسن أي وان
تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب (٣٠٤) فلامترض عليك لاحد في ذلك والحكمة في ما فعله وما يليق بالناسب

وعلى قوله وهو اللطيف فان اللطيف بناسب كونه غير مدرك بالابصار والتجسير بناسب كونه مدمر كالابصار لان المدرك
الحير أنه آخر تأمل قوله فان اللطيف بناسب كونه غير مدرك بالابصار (أي) فلامترض عليك لاحد في ذلك والحكمة في ما فعله وما يليق بالناسب
بناسب قوله اللطيف كونه مدمر كالابصار وهو مدلول الجملة الثانية بناسب قوله أخيرا ما لم يناسبه الخبير
لأدركه كالابصار فظاهرة لان الخبير من العلم بالخصيات ومن جهة الخفيات بل الظواهر الابصار فيدركها
وأما مناسبة اللطيف لكونه لا تتركه الابصار فلا تظهر إلا لو أريد باللطيف اللطيف العرف وهو أن يدق
الشيء بحيث لا يظهر فاته بناسبه أنه لا يرى لكن لا يراد ذلك هنا لانه تعالى تعالى وتعالى المراد باللطيف الرفيق
الموصل الانواع بالطف والطف اللطيف لان راد باللطيف لا يمتحيزا وهو كونه خفيا ذاتا أو يكون
معنى المناسبة ما يكون باعتبار الأصل على وجه الإيهام فافهم من لطيف الختم المناسبة وخصها
قوله تعالى ان تغفر لهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز بالحكيم فان المناسبة في بادى الزاى
وهو أن يقال فانك أنت الغفور الرحيم مكان أنت العزيز بالحكيم وعند التفتن والتأمل المناسب فهم
أن المناسبة هو ما ذكر وهو أنك أنت العزيز بالحكيم وذلك أن المحدث عنهم صفة يستحقون المغفرة
والغفران لمن يسحق العقوبة إنما يكون من العزيز زاي القاهر الغالب الذي لا يمترض على أمره إذا
العزيز ما عوذ من عز إذا غلب ثم لما ذكر أن المغفرة للذنوب إنما تكون من العزيز الغالب الذي
لا اعتراض على أمره ناسب زيادة الحكيم دفعا لما به من أن العقوب من المسحق خال عن الحكمة
فذكر الحكيم إشارة إلى أن فعله ذلك الحكمة وسرير على قواعده لا فداة يقال ان تغفر لهم ولأن المزمين
فأنت أهل لذلك فلا اعتراض عليك لعزيزك مع ذلك ففعل لا يخضع بحكمة ولو أخفيت عن الخلق
(ويلحق بها) أي ويلحق برعاية النظر أمر نسبتها لرعاة كسبة إيهام التضاد لللطيف وذلك الأمر هو
أن يجمع بين معنيين غير متناسبين في أنفسهم المدمر وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو علة
أودلانه أو نحو ذلك ولكن عبر عنهما بلطفين بينهما تناسب باعتبار أصل استعمالهما في معنيين ما ولولم
الابصار والخبير بناسب وهو يدرك الابصار وهكذا قاله وقد يقال اللطيف المناسب لعدم الادراك وهو
من اللطافة بمعنى صغرها الحجم وليس المراد هنا المراد اللطيف من اللطف الذي هو راحة فتيبي أن
يسمى هذا من باب إيهام التناسب التي سبقت لامن التناسب ومنه قوله تعالى له ما في السموات وما
في الأرض وان الله هو الغنى الحميد فنبه بالفتى على أن ما له ليس بحاجة بالحميد على أنه يجوز دفعه
وقد يقال الختم في الآيتين وقع عاينا بناسبه وسلك كلام لا يشاءه إلا أن المصنف جعل الختم بمجموع
الجملة ومنه قوله تعالى وان تغفر لهم فانك أنت العزيز بالحكيم لا نه لا يغفران يسحق العذاب الا من ليس
فوقه أحد ودركه فهو الغالب والعزيز هو الغالب والحكيم من يضع الشيء على الله (ويلحق بها)

وعلى قوله وهو اللطيف الحير أنه آخر تأمل قوله فان اللطيف بناسب كونه غير مدرك بالابصار (أي) فلامترض عليك لاحد في ذلك والحكمة في ما فعله وما يليق بالناسب
بناسب قوله اللطيف كونه مدمر كالابصار وهو مدلول الجملة الثانية بناسب قوله أخيرا ما لم يناسبه الخبير
لأدركه كالابصار فظاهرة لان الخبير من العلم بالخصيات ومن جهة الخفيات بل الظواهر الابصار فيدركها
وأما مناسبة اللطيف لكونه لا تتركه الابصار فلا تظهر إلا لو أريد باللطيف اللطيف العرف وهو أن يدق
الشيء بحيث لا يظهر فاته بناسبه أنه لا يرى لكن لا يراد ذلك هنا لانه تعالى تعالى وتعالى المراد باللطيف الرفيق
الموصل الانواع بالطف والطف اللطيف لان راد باللطيف لا يمتحيزا وهو كونه خفيا ذاتا أو يكون
معنى المناسبة ما يكون باعتبار الأصل على وجه الإيهام فافهم من لطيف الختم المناسبة وخصها
قوله تعالى ان تغفر لهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك أنت العزيز بالحكيم فان المناسبة في بادى الزاى
وهو أن يقال فانك أنت الغفور الرحيم مكان أنت العزيز بالحكيم وعند التفتن والتأمل المناسب فهم
أن المناسبة هو ما ذكر وهو أنك أنت العزيز بالحكيم وذلك أن المحدث عنهم صفة يستحقون المغفرة
والغفران لمن يسحق العقوبة إنما يكون من العزيز زاي القاهر الغالب الذي لا يمترض على أمره إذا
العزيز ما عوذ من عز إذا غلب ثم لما ذكر أن المغفرة للذنوب إنما تكون من العزيز الغالب الذي
لا اعتراض على أمره ناسب زيادة الحكيم دفعا لما به من أن العقوب من المسحق خال عن الحكمة
فذكر الحكيم إشارة إلى أن فعله ذلك الحكمة وسرير على قواعده لا فداة يقال ان تغفر لهم ولأن المزمين
فأنت أهل لذلك فلا اعتراض عليك لعزيزك مع ذلك ففعل لا يخضع بحكمة ولو أخفيت عن الخلق
(ويلحق بها) أي ويلحق برعاية النظر أمر نسبتها لرعاة كسبة إيهام التضاد لللطيف وذلك الأمر هو
أن يجمع بين معنيين غير متناسبين في أنفسهم المدمر وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو علة
أودلانه أو نحو ذلك ولكن عبر عنهما بلطفين بينهما تناسب باعتبار أصل استعمالهما في معنيين ما ولولم
الابصار والخبير بناسب وهو يدرك الابصار وهكذا قاله وقد يقال اللطيف المناسب لعدم الادراك وهو
من اللطافة بمعنى صغرها الحجم وليس المراد هنا المراد اللطيف من اللطف الذي هو راحة فتيبي أن
يسمى هذا من باب إيهام التناسب التي سبقت لامن التناسب ومنه قوله تعالى له ما في السموات وما
في الأرض وان الله هو الغنى الحميد فنبه بالفتى على أن ما له ليس بحاجة بالحميد على أنه يجوز دفعه
وقد يقال الختم في الآيتين وقع عاينا بناسبه وسلك كلام لا يشاءه إلا أن المصنف جعل الختم بمجموع
الجملة ومنه قوله تعالى وان تغفر لهم فانك أنت العزيز بالحكيم لا نه لا يغفران يسحق العذاب الا من ليس
فوقه أحد ودركه فهو الغالب والعزيز هو الغالب والحكيم من يضع الشيء على الله (ويلحق بها)

المناسبة له (قوله لان المدرك للشيء الخ) لعل الاظهر في بيان المناسبة عبارة ان
يعقوب ونفسا ما لم يناسبه الخبير لا أدركه الابصار فظاهرة لان الخبير من العلم بالخصيات ومن جهة الخفيات بل الظواهر الابصار فيدركها
تأمل (قوله غير متناسبين) أي في أنفسهم المدمر وجود شيء من أوجه التناسب من تقارن أو علة أو نحو ذلك (قوله بلطفين)
أي حالة كون اللطيفين المذكورين معرا عنهما بلطفين (قوله وان لم يكن مقصود من هنا) أي والخال أن مجموع المعنيين للتناسبين
لم يقصد في الحالة الراحنة وهذا صادق بأن لا يقصدوا أحدهما أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر كما في المثال المذكور في المتن

نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان و يسمى ايهام التناسب وأما يسميه بعض الناس التثنية فهو أن
يؤتى في الكلام بحمان متلانة في جمل مستوية المقادير أو متقاربا كقول من يصف سحابا
تسر بل وشيما من خز وزقنرت * مطار فها طراز من البرق كالنجم
قوسى بلارقم ونقش بلاد * ودمع بلاعين وضعتك بلا نقر
ان يلجقوا آكرروا ان يستلحقوا * أشدد وان نزلوا يفتنك أنزل
وكقول عنزة
نه أحفل واحتمك أصبر وعزأهن * ودل أخضع وقل أمع ومرا طلع (٣٠٥) وكقول ديك الجن
وكقول ابن زيدون

احل وامر وضر وانفع
وان واخشن ورش وارب
وانتدب العالي
ففعه من مراعاة النظير
وبعضه من المطابقة •
ومنه الارصاد و يسمى
التسميم أيضا

(نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم) أى النبات الذى ينجم أى يظهر من الارض لاساقه كاليقول
(والشجر) الذى له ساق (يسجدان) أى يتقادان لله تعالى فيما خلقه فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن
مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسبا لهما (و يسمى ايهام التناسب) لمثل
ما مر في ايهام التعداد (ومنه) أى ومن المعنوى (الارصاد) وهو فى اللغة نصب الرقيب فى الطريق
(ويسميه بعضهم التسميم) يقال برسمهم فيه خطوط مستوية

يقصد المعنيين التناسبا فى الحالة اذ ائنه وذلك (نحو) قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان والنجم
والشجر يسجدان) أما تناسب الشمس والقمر فظاهر وقد تقدم ولم يقصد التثنية بل اعتبارهما فقط
ولكن قصد التثنية باعتبارهما مع التجميد فى أصل معناه المتبادر يناسب الشمس والقمر لانه
يقترن معهما فى الخيال لكونه جمعا ثورانيا مابوا يفيد باعتبار معناه الاصلى المتبادر مناسبة وأما
باعتبار المراد منه فى هذا الاستعمال فلا يناسبهما اذ هو النبات الذى لاساقه والشجر له ساق ما بنيت
فى الارض والمراد بسجودهما اقتيادهما لما اراد منهما فكأنهما خاضعا مستسلما بالقول والفعل
لما اراد منهما (والاجل أن معنى هذا القسم فى الحالة اذ ائنه لا يناسب وانما يناسب باعتبار أصل المعنى
الغير مناسب (يسمى ايهام التناسب) لفضل الوهم فى المناسبة باعتبار ما يتبادر كمرى في ايهام التعداد
ولذلك قلنا ان نسبتهم من مراعاة كنسبة ايهام التضاد من المطابقة (ومنه) أى ومن الديد المعنوى
(الارصاد) أى ما يسمى بالارصاد والارصاد فى اللغة نصب الرقيب فى الطريق ليدل عليه وأول راقب
من أى ما يقال رصدت أى راقبت وأرصدته جعلته يرصد أى راقب الشيء (ويسميه) أى ويسمى
هذا الارصاد (بعضهم التسميم) والتسميم جعل البرد أى الثوب ذا خطوط كأنها فيه سهام وسيأتى

(قوله نحو الشمس والقمر
الح) التثنية بذلك بالنظر
للجمع الشمس والقمر
(قوله بحسبان) أى
بحرمان فى فكهم ما بحسبان
معادوم لا يزيد ولا ينقص
(قوله كالقول) مثل
التثنية والبعيل (قوله الذى
لساق) وقد يسمى ما لا يقوم
على ساق شجرا قال تعالى
وأنتننا عليه شجرة من
بطيخين والبطيخين وهو القرع
علا يؤم على ساق (قوله
وهو مناسب لهما) أى
لاقتراعهما فى الخيال
لكونه جمعا ثورانيا
سواءا والحاصل أن التجميد فى
الآية بالنسبة للشجر من
مراعاة النظير وبالنسبة

أى مراعاة النظير (نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان) وسمى ايهام
التناسب لانه لما ذكر لفظ الشمس والقمر ذكر للنجم والمراد به على أحد القولين النبات فذكر النجم
ببدء كمر الشمس والقمر يوم التناسب لان النجم أكثر ما يطلق على جسم السماء المناسب للشمس
والقمر بكونه فى السماء فهو كما تقدم فى ايهام التضاد لكونه مراعاة للنظير فى الغفلا المعنى من (ومنه
الارصاد الح) شمن أنواع الديد مع ما يسمى الارصاد لان السامع يرصد عنه ثقافة عابيل عليها
فيا فيها ويسمى التسميم من البرد المسهم أى المخطط الذى لا يختلف ولا يتفاوت فان الكلام يكون به
كالبرد المسهم المستوى الخطوط كذا قال الخطيبى والذى فى الصراح أن المسهم المخطط ولم يشترط
استواء خطوطه وقيل يسمى تسهيا لان المتكلم يصوب ما قبل بحز الكلام الى بحز والتسميم تسويب

(٣٩ - مروح التلخيص رابع) للشمس والقمر من ايهام التناسب ويسجدان مجاز عن اقتيادهما لله تعالى وقوله فيما خلقه أى
من الاقتناع بهما (قوله لمثل ما مر فى ايهام التعداد) أى انه وجه تخرج من التوجه الذى وجه به ايهام التضاد بقوله فيما خلق
المعنيين قد ذكرنا لفظين وهما التضاد فيقال هنا ان المعنى بفعل لكون المعنيين عبر عنهما بالنظير وهما التناسب فظرا لظاهر
وبالجملة فنسبة ايهام التناسب من مراعاة النظير كنسبة ايهام التضاد من المطابقة (قوله أى ومن الديد
المعنوى) قوله نسب الرقيب (الطريق) أى ليدل عليه أو على ما ياقنه كائن من نظرات الثقافة ليعرف قواهل وقاموهم
وعل معهم فنى أولا يقال رصدته أى نسبت لمرقبا وأرصدته جعلته يرصد أى راقب الشيء (قوله برسمهم الح) أى بالتسميم فى الأصل

هو أن يجعل قبل الجيز من الفقرة أو البيت ما يدل على الجيز إذا عرف الـ روى

جعل البرد أي التوب ذا خطوط كأنها فسهام ثم نقل لما قاله المصنف بجامع التزيين (قوله وهو أن يجعل قبل الجيز) أي سواء كان متصلاً بالجيز أو كان هناك فاصل بينهما ووجه تسمية ما يدل على الجيز رصداً أن الرصداً في اللغة نصب الرقيب في الطريق ليبدل عليه أو على ما يأتي منه وما يدل على الجيز نصب ليدل على صفته وحقه وأما وجه تسميته تسماً فلا أن ما جعل قبل الجيز ليدل عليه من يد في البيت أو في الفقرة لا يز به بدالته على المقصود من تجزئه فصار عبارة الخطوط في التوب المترتبة فيه التزيين أو لأن ما قبل الجيز من الجيز ككأنها خطان مستويان في البيت أو الفقرة (قوله عبارة البيت من النظم) أي عبارة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الـ روى واجبة فيها بخلاف المعراج لأن الفرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتاً واحداً والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى قاله عبد الحفيظ وفي ابن يعقوب الفقرة ما يكون من النثر عبارة البيت من الشعر في كونها مترابطة ما بعده عما التزم من الـ روى بالحرف المترتب في (قوله فقهه) أي الحرير وهو مبتدأ خبره فقرة وقوله هو

(٣٠٦)

أي أو زيد السر وحي (قوله) يطبع الاسماع يقال طبعت السيف والدرهم أي علمته وطبعت من الطين جرة علمها منه والاسماع جمع مع ودو الكلام المترتب في آخره حرف فهو قريب من الفقرة أو هو نفسها في المصدق وقوله بجواهر لفظة أي من لفظة الشبه بالجواهر (قوله) وبقرة الاسماع (الم) فرع الاسماع بز واجر الوعظ عبارة عن اسماع الموعظة على وجه محرك للمقصود (قوله بز واجر وعظه) أي باز واجر من وعظه أي بالامور المانعة للسمع من ارتكاب ما لا ينبغي (قوله فقرة أخرى) أي لأن

قرباً ووجه التسمية بكل من الاسمين (وهو) أي واليدع المسمى بالارصادا التسميم أن يجعل قبل الجيز من الفقرة أو من البيت ما يدل عليه) أي أن يجعل قبل الجيز ما ذكر ما يفهم منه ذلك الجيز فالد ثابت فاعل يجعل ثم لما كان ليس من شرطه أن يجعل هنالك ما يفهم به الجيز ولو توقف ذكر الفهم على معرفة الـ روى فأخرى إذا وجد هنالك ما يفهم به المقصود ولو لم يعرف الـ روى زاد قوله (إذا عرف الـ روى) أي الشرطي كونه رصداً هو أن يفهم ما جعل هنالك الجيز ولو توقف الفهم على معرفة الـ روى والبيت مع لوم الفقرة مظهر من النثر عبارة البيت من الشعر في كونه مترتب في ختم ما بعده ما التزم فيه والـ روى هو الحرف المترتب في ختم الآيات أو الفقر وأصل الفقرة عظم الظاهر ثم استعير على يصاغ على هيئة عظم الظاهر ثم استعير لكلام لوم البغية الزن في المضموم الحرف الآخر الكائن في المضموم البية ولذلك قلنا أنها عبارة البيت من الشعر وتسمى كل قطعة مما التزم آخره ذلك الحرف فقرة وقول الحرير هو يطبع الاسماع بجواهر لفظة فقرة وقوله وبقرة الاسماع بز واجر وعظه فقرة أخرى أو هو نفسها في المصدق شبه بجعل يطبع بالجواهر فأضمر التشبيه في النفس استعارة بالكناية وأضاف إليه الطبع الذي هو من لوازم التشبه بوقرة الاسماع بز واجر الوعظ اسما على وجه محرك للمقصود من أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك ما يفهم الجيز ولو لمع الحاجة إلى معرفة الـ روى كان من السهم إلى العرض (وهو أن يؤتى قبل الجيز من الفقرة أو البيت بما يدل عليه إذا عرف الـ روى) قال

كلامها من عبارة البيت فذكر أنهما (قوله والفقرة في الأصل) الفقرة بفتح القاء وكسر هاء والارصادا بالفتح وقوله فاعل حتى يضم الحاد وكسر هاء وكسر اللام وتشديد الباء وقوله يصاغ على شكل فقرة الظاهر أي فتكون الفقرة في الأصل مشتركة بين فقرة الظاهر وبين الحرف الذي يصاغ على شكلها ثم استعير لكلام لوم البغية الزن في المضموم الحرف الأخير الكائن في المضموم إليه هذا ما يشعر به كلام الشارح وذكره العلامة قسم والذي ذكره العلامة ما أن يعقوب أن الفقرة في الأصل اسم لفظ الظاهر ثم استعير على يصاغ على هيئة عظم الظاهر ثم استعير لكلام لوم البغية الزن في المضموم الحرف الأخير الكائن في المضموم إليه وعلى هذا فقول الشارح في الأصل أي الأصل الثاني والأصل الأول أحادي فقار الظاهر (قوله ما يدل عليه) أي قلته يدل على الجيز أي على ما تدور به فالأصل ما يدل عليه الـ روى فالأصل الثاني هو الـ روى فالأصل الثالث هو الصورة فقط (قوله آخره) أي الكلمة الأخيرة من الفقرة (قوله إذا عرف الـ روى) أي من حيث أنه روى ذلك القافية فقرة صينة القافية من الكلام السابق لا بد منها أيضاً فلا بد أن يعرف الـ روى وهو التوفيق الآتية لا عمل على أن الجيز يختلفون لجواز أن

يكون مختلفون ولو قال المصنف اذا عرفت الروي معرفة صيغة القافية لكان اوضح (قوله فاعل يحمل) أي نائب فاعل يحمل أو على رأي الزمخشري من أن نائب الفاعل عند مقابلة فاعل (قوله متعلق بقوله حمل) أي أن الارصاد هو أن يؤتى قبل الخبر بما يدل على شخصه أي اذا وجد ذلك الشرط وهو معرفة الروي وصيغة القافية فان فقد ذلك الشرط لم توجد تلك الدلالة وان كان ذلك يسمى ارصادا (٢٠٧)

فاعل يجعل وقوله إذا صرف فمتعلق بقوله يدل والروى الحرف الذي بنى عليه وأخر الإيثار والقصر
وجب تكرره في كل منهما فيدعي قوله إذا صرف الروى لأن من الارصاد ما لا يعرف به الجبر لعدم معرفة
حرف الروى في قوله تعالى وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلوا بالاولا كتسبب من ربك لقضى
بهم فيها فيختلفون فالروى يعرف أن حرف الروى هو النون في ما توهم أن الجبر فيها ما اختلفوا
أو اختلفوا فيه فالارصاد في الفقرة

الارصاد قوله تعالى وان كان للناس الالهة واحدة فاختلقوا ولولا كتب سبق من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون فقد عرف ان العجز هو مختلفون من معرفة الروى او نون بعد الواو كما كان ذلك قبل هذا الاية وفيما بعد اول تلك المعرفة ثم هو ان العجز هو فيما فيه يختلف الطابق قوله فاختلقوا لكن معرفة الروى اعانت على ذلك والحاد بالعجز حتى اليك القافية فيوهي الكلمة الاخيرة منه وقيل هي من الحرك السابق لسكتين وفيما آخرها وأما العجز من المفعلة فهو ما يتال القافيتين السعرون الارصاد قوله

أُحِلَّتْ دِي مِنْ غَيْرِ جَرْمٍ وَحَرَمَتْهُ بِلا سَبَبٍ يَوْمَ الْفِءَاءِ كَلَامِي

فليس الذي حلته بمحلل * وليس الذي حرّمه بحرام

فانه لو لامعرفة الروى ومعرفة ان القافية على وزن فعال لتوهم ان الجوز هو ان يقال بحرم ممكن الحرام
لانه المناسب لقوله محط ولقوله احط وحرم وهذا العلم ان المراد بمعرفة الجوز معرفة صفة وبما تضمن
بذلك هذا التلويح ان المعرفة قد لا يكفي فيها الروى لان الالهات لا تأمخ بمعرفة صفة القافية وما معرفة
مادة في اجلة فلا تكون اللهم الا ان يكون ثم صيغ يقبلها الخلل ولم يدل الدليل على خصوص منها فيكون
المشتريين تلك الصيغ واعتقانان القصد منها الصيغة لانه قد عرف من قوله كلام ان الروى ميم
وعرف من قوله احط وحرم وليس الذى رسمته ان مادة الجوز من الصم ولم يكد ذلك في كونه
ارصادا عندهم هتلا احفل ان تكون صيغة الجوز ان يقال بحرم وعينت صيغة القافية الاولى ان
الذى يقال هو بحرام لا بحرم فالصواب على هذا ان يقال اذا عرف الروى او معرفة صفة القافية او
ما يشبهه من الترتيد اقبل ولك ان تقول اقتصار المصنف في المعرفة على الروى صحيح لان معرفة
تستزم معرفة ما يلزمه وذلك كاف في معرفة الجوز لان المراد بمعرفة مادة الروى وما يلزمه كما تقدم في
كلام حرام لان الالف لازمة ما معرفة خصوص الصيغتين كل وجه فليس مطلوب على ما تنب عليه
بعد تأملها ووجه تسمية ما يدل على الجوز ارصادا ظاهر لان الارصاد كما تقدم نصب المراقب على الطريق
ليدلى عليه وعلى ما في منه وما يدل على الجوز نصب ليدلى على صيغته وخوجه واما وجه تسمية نفسهما
فلاجل ان اوضاع كذلك في البيت أو الفقرة ملازم له ليزنه بدلا لتعنى القصد من عجزه فصار
صاحب بديع القرآن هو ان يكون ما تقدم من الكلام دليلا على ما تأخر او العكس ومثل المصنف

أُحْتَدَى مِنْ غَيْرِ جُرمٍ وَحُرْمَةٍ • بِالسَّبَبِ يَوْمَ الْمَقَاءِ كَلَامِي

فليس الذي حلت به محمل ، وليس الذي حرمته محرام

غرمته ارضا بدل على أن العجز حرام اذا عرفت أن الروي الميم وأن القافية على وزن فاعل كسلام وكلام فلو لم يعرف أن القافية بمنزل سلام وكلام لزم اتهامه أن العجز محرم

قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله وما كان للناس الامة واحدة فاختلوا اولادك سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يتخفون وقول زهير

سئمت تكاليف الحياة ومن عيش * نمانين حولاً لا بالكم باسم (٣٠٨)

وقول الآخر

اذا لم تستطع شأ فقدمه
* وجاوزه الى ما تستطيع

وقول البصري

أبتكبا دعما ولو اى على
«قدرا اجوى أبكى بكتي كدما»
وقوله

أحلت دعى من غير حرم

وسمرت * بلا سبب يوم

اللقاء كلالى

فليس الذى حلت به يحمل

* وليس الذى سمرت به حرام

(قوله وما كان الله ليظلمهم

ولكن كانوا أنفسهم يظلمون)

أى فيظلمهم ارصاد لانه

يدل على أن مادة العجز من

مادة الظلم اذ لا معنى لقولنا

مثلا وما كان الله ليظلمهم

ولكن كانوا أنفسهم

ينفعون أرى نعمون من

الملاك أو نحو ذلك ويدين

كون المادة من الظلم

محتومة بنون بعد واو

معرفة الروى السكتان فيما

قبل الأتوهو قوله تعالى

الذين تتوفاهم الملائكة

طيبين يقولون سلام عليكم

ادخلوا الجنة بما كنتم

تمسكون (قوله نحو قوله)

أى قول الشاعر وهو

عمرون معد يكره (قوله)

اذا لم تستطع شأ انزع أى

قوله اذا لم تستطع ارصاد لانه يدل على أن مادة العجز من مادة الاستطاعة المنتهية اذ لا يصح أن يقال

اذا لم تستطع شأ فقدمه وجاوزه الى ما لا تستطيع أو جاوزه الى كل ما تشئى أو الى فعل ما تعرض لك ارادته وتوكلت لا تستطيعه

أو نحو ذلك والنوع السليم شاهد صدق على ذلك ومعرفة الروى تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وليس ذلك اللفظ

وهو ظلم

(نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) فى البيت (نحو قوله

اذا لم تستطع شأ فقدمه * وجاوزه الى ما تستطيع

بنحلة الخطوط فى التوب المزيده فيه لتزينة تمثلى للارصاد فى فقره فقال ذلك (نحو قوله تعالى

وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) فان مادة العجز دل على قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم

اذ ينهم منه بعد قوله ولكن كانوا أنفسهم أن العجز هو من مادة الظلم اذ لا معنى لقولنا مثلاً وما كان الله

ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم ينفعون أرى نعمون من الملاك أو نحو ذلك ويدين كون الماد من الظلم

محتومة بنون بعد واو معرفة الروى السكتان فيما قبل الأتوهو قوله تعالى

الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تملكون

فقد ظهر أن التفرور وهو نون قبله واو ياء وذلك يدل بعد معرفة المادة انها عتومة بنون قبله واو

أو ياء وبه يعلم كما تقدم أنه لا يمتنع خصوص صيغة العجز وأن الروى مع ما لا يمتنع بكفى فى فهم الصفة

وأنما قلنا لا يمتنع لانه لو قيل فى غير القرآن مثلاً بعد الفقره السابقه ولكن كانوا أنفسهم يظلمون لكننى

ولكن من المعلوم الارصاد لان الياء واو او تعاضلان فى القافيه وما يناسبهما فى اللفه * ومثل

للارصاد فى البيت فقال (و) ذلك (نحو قوله

اذا لم تستطع شأ فقدمه * وجاوزه الى ما تستطيع)

فان قوله اذا لم تستطع شأ فقدمه وجاوزه الى ما يدل على ان مادة القافيه من معنى الاستطاعة المنتهية اذ

لا يصح أن يقال اذا لم تستطع شأ فقدمه وجاوزه الى ما لا تستطيع أو جاوزه الى كل ما تشئى أو الى فعل ما تعرض لك ارادته وتوكلت لا تستطيعه أو نحو ذلك والنوع السليم شاهد صدق على ذلك والروى يدل على

أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وليس ذلك اللفظ لا يستطيع فلا يصح وجاوزه الى ما يطبق لعدم وجود

الروى قيمتين خصوص الصينهت من كل وجه لعدم وجدان غيرها وعدم صلاحية سواها فى المحل

للتسهم بقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون فان لو وقف القارى على أنفسهم

لنهم أن يفسد يظلمون وكذلك قول الشاعر

اذا لم تستطع شأ فقدمه * وجاوزه الى ما تستطيع

وفى اشراط العلم بحرف الروى نظراً فان ذلك قديم من حشاوييت الواحد أو صدره وان لم يعلم الروى

الآخرى انك لو وقفت فى هذا البيت على قوله وجاوزه الى ما لم أن تكيله تستطيع وكذلك ذكر ما بن

منقذ وغيره ولم يشترطوا فيه ذلك ولذلك جعل منه لطيف وان أو هن البيول بيت العنكبوت وقال

انه يدل على المنكبوت ومن شرف الارصاد قول ابن نباتة الخطيب

خندا اذا شئت فى القوم من طرب * صدرها عرفت فيها قوافها

وروى انه لما بلغت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ثم أنشأ له خلقاً أرزاقاً عبد الله بن أبى مرثد قتل

انك أحسن الخلقين فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذلك أنزلت فكان ذلك سبب رده المذكور

(ومنه)

اذا لم تستطع شأ فقدمه وجاوزه الى ما لا تستطيع أو جاوزه الى كل ما تشئى أو الى فعل ما تعرض لك ارادته وتوكلت لا تستطيعه

أو نحو ذلك والنوع السليم شاهد صدق على ذلك ومعرفة الروى تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وليس ذلك اللفظ

وهو ظلم

• ومنه المنا كتوهي ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في حصة

(قوله ذكر الشئ) أي كالمخاطبة في المثال الآتي وقوله بلفظ غيره أي كلفظ الطبع لوقوع المخاطبة في حصة الطبع وكالموصول لك أسبقك ما عقلت بل اسقني طعاما فقد ذكرت الاطعام بلفظ السقني لوقوعه في حصة السقني ثم ان المتبادر من الحذف أن المنا كتة مجاز لقوى لانها كلمة مستعملة في غير ما وصفت له لملاقفة بناء على أن اللام في قوله لوقوعه في حصة تليق وتوافق الوقوع المذكور من العلاقات المتصورة لوجوهها المجاورة كإسباني يأنه عليه مقوله ذكر الشئ بلفظ غيره شامل لجميع الجازات والكتابات وقوله لوقوعه في حصة مخرج لمسوى المشاكلة والقوم وان لم يتصا على أن الوقوع في الحصة متضمن للعلاقات فقد سلمنا على ما رجح اليه وهو المجاورة فان قلت ان وقوع الشئ في حصة غيره متأخر عن الذكر فكيف يكون عمله للذكر قلت المراد بالوقوع في الصحة قصد التكمال الوقوع في الصحة والقصد متضمن على الذكر وقيل المنا كتة قسم ثالث لا حقيقة ولا جاز أما كونها غير حقيقة فظاهر لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له وأما كونها غير مجاز فقدم العلاقة المتصورة لان الوقوع في الصحة ليس من العلاقات ولا يرجع الى المجاورة المتصورة فلعلاقة لانها المجاورة بين مدلول اللفظ المتجاوز به وبين مدلول اللفظ المتجاوز عنه أي تقارنهما في أحوال والمنا كتة ليست كذلك لان المنا كتة أن يصدق عن اللفظ الدال على المعنى المراد الى لفظ غيره من غير أن يكون هنالك مجاورة بين مدلولي اللفظين وتعارن بينهما (٣٠٩) في الخيال فلس فيها الاجمرد

ذكر صاحب بلفظ غير الاصطحابهما في الذكر ولو كان هذا القدر يكفي في التصور لمح التمييز نحو قولنا جاءه زيد وعمر بان يقال جاءه زيد وعمر اذ جاءه وعمر لوقوعه في حصة وهو لا يصح ويمكن حمل المنصف على هذا القول يجعل اللام في قوله لوقوعه في حصة توقيفية أي ذكر الشئ بلفظ غيره وقت وقوعه في حصة

(ومنه أي من المعنوي) (المنا كتة وهي ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه) أي ذلك الشئ (في حصة) أي ذلك الغير ولا اشكال في ذلك (ومنه أي من البدع المعنوي) (المنا كتة) أي النوع المسمى بالمنا كتة (وهو) أي ذلك النوع من البدع المعنوي المسمى بالمنا كتة (وذكر الشئ بلفظ غيره) أي ذكر المعنى المتضمن في ذلك الذكر باللاتيان بلفظ غير ذلك المعنى فالباقي بلفظ لا يسهل ولا يخفى أن لفظ الذكر المعنى كإنها مع من باب نسبة الدال للدلول وخروج بقوله بلفظ غيره الذكر المتعلق بالحقيقة ودخل فيه جميع أنواع المجاز لان الذكر فيها واقع في معانيها في ألفاظ غير هاعلى ما تقدم من البحث في الاستعارة بالكتابة وقوله (لوقوعه في حصة غيره) يشاع بذلك أي ذكره لاجل وقوعه في وقت وقوعه وذلك كما لو قيل لك أسبقك ماء فقلت بل اسقني طعاما فقد ذكرت الاطعام بلفظ السقني لوقوعه في حصة السقني ومعنى الوقوع في حصة الغير أن ذلك الشئ وجب صاحب الغير بمعنى أنه ذكره عند ذكره هنا كذا في المثال أو عند حضوره فعملت الصحة المذكورة بالصحة العلمية لانها في التقدير كالمذكور في ذلك آثار (ومنه المنا كتة فالج) ش المنا كتة ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في حصة ذلك الغير

وعلى هذا ان خروج الكتابات والجازات بهذا القيد فظاهر لان شيئا من ليس من شأنه أن يذكر وقت حصة الغير وعلى هذا القول نفس الوقوع في حصة الغير أن ذلك الشئ وجب صاحب الغير بمعنى أنه ذكره عند ذكره هنا وليس المراد وقوعه في حصة في قصد التكمال كما يفهمه الاول واعلم أن القول بأن المنا كتة ليست حقيقة ولا مجاز هو ما اقره السلامة ابن يعقوب وعبد الحكيم حيث قال قول القول بكونها مجازا ينافي كونها من الحسنات السديسة أو لابد في الجاز من اللزوم بين المعنيين في الجملة والمعنى في المنا كتة تارة يكون بينهما علاقات المتصورة في الجاز كاطلاق اسم السب على جزء الملب عنه المقرب عليه كإني قوله تعالى وجزا مستقيمة تمثلها فان السببة الاولى عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينما علاقة السببية فاطلق السبب وأراد السبب وتارة لا يكون بينهما علاقة كاطلاق الطبع على خاطئة الجلبة والقصد وان في المنا كتة نقل المعنى من لباس الى لباس فان اللفظ عزلة الالبس فيها اراد المعنى بصورة تحجب فيكون حسنا معنويا وفي الجاز نقل اللفظ من معنى الى آخر فلا يمنع علاقة مستقيمة للانتقال والتعليق أيضا من هذا القسم اذ فيه أيضا نقل المعنى من لباس الالبس لنفسه وتارة لا يكون اللبس عنده من وظيفة المعاني وان صرح الشارح فيما سبق بكونه من باب المجاز والحقيقة والجاز والكتابة أقسام للكتابة اذا كان المقصود استعمال الكلمة في المعنى وأما اذا كان المقصود نقل المعنى من لفظ لفظ آخر فهو ليس شأنا منها

(تحقيقاً وتقديراً) أي وقوعه عاقبة أو مقدراً

بقوله (تحقيقاً وتقديراً) أي ذكره بلفظ التبريل وقوعه في حصة ذلك الغير محقق بان يذكر عند ذكره أو حصة تدبر العلم به فصار مقدراً الذكر كالمذكور وإذا كان معنى الوقوع في الحصة ما ذكر خرج جميع أنواع المجاورة لأن شيئاً منها لا تكون غلة ذكره وقوعه في حصة الغير ذكر أو تقدير أما ما سوى الجوار الذي علاقته المجاورة كالطرف مع المظروف والملازمة كالجزء مع الكل فظاهر وأما الذي علاقته المجاورة أو الملازمة فليس العلاقة فيها حصة الذكر بل حصة مستقرة قبل الذكر كما ان جعلت اللازم في وقوعه للتعامل وان جعلت توفيقية كما تقدم أيضاً فالأخراجه حينئذ أظهر لأن شيئاً منها ليس من شرطه أن يذكر وقت حصة الغير ولهذا قيل المشاكلة ليست من الحقيقة ولا من الجواز وقيل أنها من الجواز لأن العلاقة الحاصلة بالصحة الذكر بتقديره يقول لم يذكرها القوم يؤخذ اعتبارها في المجاورة وكون علاقة الجواز لا يفيها لمن التقدم أي ما ذلك في الأغلب أو تقول سبقت هنا أيضاً فان قصد الأتيان بواقعه في حصة غيره سابق على ذكره بلفظ غيره مباحيل وهذا هو الذي رايعي من يقول إن فيه مجاورة المتقارن في الخيال والأفلاحي أن ليس هنالك لزوم خيال سابق عن القصد والذكر والتعقيب أن المشاكلة من حيث أنها مشاكلة ليست حقيقة قولاً بجواز الانجاء ذكر المصاحب بلفظ غيره لا صلحها بها ولو كان نحو هذا التقدير يفي في الجواز لصح التجوز في حقوقنا كما هو مدعى ورأى يقال جاءه زبون يدعى رادته محرو لو وقع في حصة الغير لا يصح بل المشاكلة أن يعدل من لفظ المعنى إلى لفظ غيره أي أما كن يستلزم فيها ذلك ولهذا قيل أنها يجوز أن يكون لفظها مجاز وأن لا يكون كذلك فيجاءه وليس نفسه وكونها مجازاً مباحياً باعتبار حكاية اللفظ المجازي عن المصاحب كما تقول لمن بدأ أن تلعب منتملاً وقد قال للشراب اليوم أسداً بليده في الحمام أعطني أسداً بليده من مالك ثم بدأ عطني شيئاً طائلاً من الماشح غير أن تعتبر أن المبرهن في لفظك أنت بالأسد شبهة يشع أو باعتبار تشبيهه بالمذكور كان تعتبر أن المال المطلوب غزاة الأسد في المباحية بالفتك في النفس والقلوب فيكون لفظ الأسد مجازاً باعتبار تشبيهه المال المراد بالأسد الحقيقي ومشاكلة باعتبار حصة من عبر عنه بالأسد وكذا لو اعتبر في المثال الآتي أن الطبع الحقيقي يشبهه التمتع في الرغبة والحاجة فإنه يكون مجازاً باعتبار التشبيه ومشاكلة باعتبار المصاحبة ولو لم تعتبر بجواز الم يكن حقيقة بل مجرد مشاكلة لا بد من قرينة أراد التجوز وقوعه في نفس المشاكلة كذكر الشيء بلفظ الغير لوقوعه في حصة ذلك الغير فظاهر اختصاص المشاكلة بذكر نفس لفظ المصاحب وليس كذلك بل تجري المشاكلة بلفظ المذكر وتجرى بلفظ مناسب مباحياً بها في التمتع فكذلك إن قال لك أنت سبط الشهادة أي مستمر حفظها أو قبولها ذاتاً لم تحم ذلك الشهادة عن أي حافظ للشهادة في ليست قاصرة عن ادراك كل روى أي التراضي ثم يحال مثل الكلام الأول رجل قال هو مثل الثاني فقد عبر بسهولة الشهادة التي أصله انطلاق الشعر وأمداده من استمرار الشهادة امتداد حفظها أو زمانها مطلق الامتداد الصادق بمتناده أمديقول الشهادة أو أمد حفظها لو عبر عن قصورها باند السبوبة وهي الجعودة لعبيراً باللازم من اللازم لأن الجعودة تستلزم القصور فلذلك قيل لولا مصاحبة السبوبة ما حسن ذكر الجعودة وأما جوازها في المناسبات فكأنه أن رجلاً قال لوهب أليس قد ورد أن لا اله الا الله مفتاح الجنة فقال لوهب بلى ولكن ما من مفتاح الا له أسنان فلان جئت بالأسنان فتح لك واللام يقع لك فقد عبر عن لا اله الا الله بالمفتاح ومير عن الشرائع والأعمال المعبر في الإسلام بالأسنان مشاكلة بالمناسبات حقيقة أو تقدير إذا المتعقب كقول

محبة أو تقدير أما الأول فكتوبه

(قوله تحقيقاً) أي بان ذكر ذلك الشيء عند ذكر الغير وقوله أو تقدير أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدراً والمقدر كالمذكور (قوله أي وقوعاً) دفع به ما يوهى أن قوله تحقيقاً راجع إلى الذكر

قالوا اقترح شيئا يجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقيما
 كان قال خيطوا لي وعليه قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وقوله لو جزا امتيتمت شئنا ومنه قول أبي تمام
 من مبلغ أنفاد يهرب كلها * أي نيت الجار قبل الفزع
 (٣١١)

وشهد رجل عند شريح
 فقال انك لسيط الشهادة
 قتال الرجل انهم محمد
 عن فالدني سوغ بناء الجار
 ومحمد الشهادة وهو مراعاة
 المشاكلة ولولا بناء الدار لم
 يصح بناء الجار ولولا بسوطة
 الشهادة دمت مجتهدا
 ومنه قول بعض الصرافين
 في قاض شهد عنده برؤية
 هلال الفطر فلم يقبل شهادته

(قوله فالأول أي القسم
 الأول من المشاكلة وهو
 ذكر الشئ بلفظه ولو وقوعه
 في حجبته وقوعا محققا
 (قوله إذا سألته) أي تقول
 ذلك إذا سألته لم يقل لمن
 غير رؤية أي تأمل في حال
 المسؤول وقوله وطلبت الخ
 تفسير وقوله على سبيل
 التكليف أي الإلزام (قوله
 والتكليف أي الإلزام
 تفسير وحجته فالعني
 الطلب ما شئت من المطبوع
 طلبا لرايها (قوله ابتدعه)
 أي حصله وأوجده أولا
 ومنه اقترح الكلام أي
 ابتدعه وابتكره على غير
 مثال (قوله غير مناسب)
 خبر عن قوله وجهه
 وإنما كان غير مناسب

(فالأول حقوقه قالوا اقترح شيئا) من اقترحت عليه شيئا إذا سألته إياه من غير رو بقطبته على سبيل
 التكليف والتكليف وجهه من اقترح الشئ ابتدعه غير مناسب على ما لا يخفى (نجد) مجزوم على أنه
 جواب الأمر من الجاد وهو محمد بن الشئ (لما) به * قلت اطبخوا لي جبة وقيما أي خطوا واذكر
 خياطة الجبة بلفظ الخياط لوقوعها في حجبته طبخ الطعام (ونحوه) تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك
 إذا استأنن تناسب الفتح وقد عرفت أن التعبيرين في الأولين مجاز وكذا في الثانيين ولذا قيل ان
 المشاكلة بالصد والمناصب لا تكون إلا مع مجزوم من أجل ذلك اقتصر في ذكرهما على الأمر
 الإجماعي الجاري مطلقا وهو المشاكلة بلفظ الماحب وقد أطنبت شيئا ما في هذا الوطن لقلة الكلام في
 المشاكلة على مثل هذه المباحث فيها والله الموفق بمنه وكرمه ولما قدم ان المشاكلة هي ذكر الشئ فقط
 غير ملصقة بمعنى من المعلومات ان اصطحاب المعنيين يستلزم اصطحاب اللفظين وقد ينهي اصطحاب
 اللفظين المعبرهما حقيقة تحقيق اصطحاب المقدور والمذكور اصطحاب تقدير فهمهما معان أراد أن
 يمثل لهما معا فإشار إلى مثال الأول بقوله (فالأول) أي القسم الأول من المشاكلة وهو ما تكون
 فيه الصعوبة الحقيقية (قوله قالوا اقترح شيئا) أي اطلب ما شئت من المطبوع ونحكهم
 فيه عند أخذنا من قولهم اقترح الشئ عليه إذا سألته إياه من غير رؤية أي تأمل في بقية المسؤول
 وعدم ما يلطيه على سبيل التكليف والتكليف على المسؤول وقيل إنما أخذ من اقترح الشئ إذا ابتدعه
 وأوجده أولا ولا يخفى أن هذا المعنى غير مناسب هنا لأن قوله (يجد لك طبخه) أي يحسن لك طبخ
 ذلك المسؤول مناف له ادعى تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع شيئا وأوجده محمد لك طبخه ولا معنى لإيجاد
 المطبوع لي طبخ وان جعل على معنى أوجد أصله لي طبخ فاف السباق أيضا لان المراد طلب ما تريد
 من الأطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد ابتناء طعام طبخه لك أن ابتداء أصل الطعام وإنشأه
 لا معنى له هنا (ونحوه) أي نحو هذا المثال في كونهما كلمة تحقيق فاقوله تعالى حكمة عن عيسى عليه
 السلام (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك) أي ما في ذاتك وأطلق لنفسك على ذات القديم تعالى

قالوا اقترح شيئا يجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقيما
 كان قال خيطوا لي فذكر الخياطة بلفظ ليس لها بل بلفظ المطبوع وقوعه في قوله يجد لك طبخه واستعمال
 اطبخوا هنا للقبالة وقوله نجد لظاهر أنها بضم النون من أجاد لكن قال بعض شراح هذا الكتاب أنها
 بالفتح من الوجدان والذي يظهر في قوله اطبخوا أنه ليس من مجاز القبالة بل من الاستعارة للشبهة
 الطبخ الضامة والطعام للسوق في النفع وأن هذا القسم من الضرب الثاني من أحدهما القول
 بالوجوب كما سبق أن شاء الله تعالى وهو بعينه الأسلوب الحكمي المذكور في علم المعاني ثم نقول مجاز
 المقابلة بالاستقراء يكون اللفظ المقابل والمقابل كلاما في كلام متكامل وهذا الطبخ في كلام شخص
 وطبخه في كلام آخر فقلت وهذا يقتضي أن هذان مجاز القبالة وقد قدم المصنف في المجاز المرسل
 أن هذه الآيتين مجاز إطلاق السبب على السبب وكذلك ان مجاز المقابلة ترعا قدم على مقابلة مثل
 فإن الله لا يمل حتى نعلموا ومنه قوله تعالى لم تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك فذكر نفسك والمراد الذات

لأنه يتبعه قوله يجد لك طبخه أي يحسن لك طبخ ذلك المسؤول وذلك لأنه على تقدير أن يكون اقترح ما أخذ من اقترح الشئ ابتدعه
 يصير المعنى ابتدع شيئا من الأطعمة المطبوخة وأوجده محمد لك طبخه ولا معنى لإيجاد المطبوع لي طبخ وان جعل على أن المعنى أوجد أصله
 لي طبخ فاف السباق أيضا لان المراد اطلب ما تريد من الأطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد ابتناء طعام طبخه لك أن ابتداء أصله (قوله
 نجد) بضم النون وكسر الجيم من خارج متكامل (قوله خيطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء التثنية (قوله ونحوه) أي نحو هذا

مافى ذاك والمحصل أن
النفس تطلق بمعنى الذات
وبمعنى الروح وحيث
فلا يجوز إطلاقها عليه
تعالى ولو بالضى الاول الا

على سبيل المشاكلة للإيهام
فان قلت فيقولون في الحديث
انت كائنيت على نفسك
وفى الآية وبخبركم الله
نفسه وكتب ربكم على
نفسه الرحمة قلت وان
أطلق من غير مشاكلة
في ذلك لا يجوز الاطلاق
من غير مشاكلة في غير ماورد
والحق أنه يجوز إطلاق
النفس على الذات من غير
مشاكلة وليس فى الآية
مشاكلة لان اللفظ أطلق
على معناه لا على غيره

لما حجبته لفظ اللفظ
من ابن يعقوب والثاني
تقول ان فى الآية مشاكلة
على كل من القولين بناء
على أن المراد من نفسه
تعالى علمه لا ذاته وأن
الظرفية مجاز يفتأ مل
(قوله فى حجة التبرير) أى
كسببتنا وصيغتك فى
حل الآية التى (قوله
صبغة الله) منصوب بإعمال
عنه فوجوبه بأدله عليه
قوله آمنا بالله تقديره صبغنا
الله بالآيمان صبغة أى

حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه فى حجة نفسى (والثانى) وهو ما يكون وقوعه فى
حجة الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما نزلنا من قبله (صبغة الله) ومن أحسن
من الله صبغة ويحمله عابدون (وهو) أى قوله صبغة الله (مصدر) لانه فعله من صبغ كالجسنة
من جلس وهى الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكد) لأن الله أى نظير الله

لا يصح الا المشاكلة لوقوعه فى حجة من له النفس حقيقة مع ذكرها لفظا وحذا بناء على أن النفس
خصوصة بالحيوان أو بالحادثة الخى مطلقا وبذلك عليه قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وقيل ان النفس
فى الآية عام مخصوص بمن يقبل الموت من الحوادث أو الاطلاق النفس تطلق على ذاته تعالى أو خدام قوله
تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة وعليه فلا مشاكلة لان اللفظ أطلق على معناه لا على غيره لما حجبته
لذى اللفظ ثم أشار الى مثال الثانى بقوله (والثانى) وهو ما يكون مذكورا بلفظ غيره لوقوعه
فى حجة ذلك الغير تقديرا (نحو) قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما نزلنا من قبله (صبغة الله) ومن أحسن
واسعق ويعقوب ولا سبطوما أو موسى وعيسى وما دوى النسيون من ربهم لا نفرق بين أحد
منهم ونحن له مسلمون فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وان قولوا آفأناهم فى شقاق فسيكفيكم
الله وهو السميع العليم (صبغة الله) ومن أحسن من الله صبغة ويحمله عابدون (وهو) أى قوله
صبغة الله (مصدر) على وزن فعله بكسر الفاء وسكون العين من صبغ كالجسنة من جلس ومعلوم أن
فعله بكسر الفاء لله أى حالة خصوصية يقع عام إطلاق المصدر فالصبغة مخصوص من مطلق المصدر
وسنين ذلك (مؤكد) ذلك المصدر الذى هو صبغة (أقوله) آمنا بالله) لئلا يسمع على لازم الآيمان (أى
نظير الله) بمعنى أن الصبغة أطلقت على التطهير بالآيمان من رذيلة الكفر وإنما كان التطهير لازما

ولكنها ذكرت بلفظ النفس لتقدم تعلم ما فى نفسى واعتز من يجوز أن يكون المراد بنفسك الذات
فتكون حقيقة من غير ملاحظة المشاكلة فقلت وعبرة الزعشمرى المعنى تعلم ما على ولا علم ما على
ولكنه سلك الكلام طريق المشاكلة والنسب ففهم من هذا الكلام أنه لا يردى النفس هنا غير الذات
بل ذكر الجمله التى لا جملها عن المعلوم معانى النفس فلا يكون ارادة الذات والحقيقة متساوية
لنفسا كلة ويمكن أن يقال النفس وان أطلقت على الذات فى حق غيره الله تعالى فلا تطلق فى حق ما فيه
من إيهام معناه الذى لا يليق بغير الخلق فذلك احتجج الى المشاكلة وقيل لا يضمن الاقرار بالمشاكلة
لان ما فى النفس أن يرد به المضمرات فلا مطابقة من جهة الله تعالى فوجب المشاكلة كون أن يمدح
الحقيقة والذات فالمشاكلة من حيث ادخله فى الظرفية ومنه قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها
أعد للقولين السابقين وجعل منفى الايضاح قول فى تمام

من مبلغ أنفاه يهرب كلها • أتى بنيت الجار قبل المنزل

وفيه نظر لان البناء المذكور لم يذكر نظيره فى المنزل تحقيقا بل تقديره ان تقدره قبل بناء المنزل فهو
من القسم الثانى لا الاول بل هو أجدر باسم البعد من الثانى لان هذا التقدير لفظى والتقدير فى القسم
الثانى معنى قوله (الثانى) أشار الى ما إذا كان وقوع ذلك الاسم فى حجة غير تقدير (نحو
قوله تعالى صبغة الله) فانه مصدر مؤن انتصب بقوله تعالى آمنا بالله ومقابل الصبغة مقدر تقديره

طهرنا بطهر (أقوله لانه فعله) أى لا وزن فعله بكسر الفاء وسكون العين (قوله وهى) أى الصبغة وقوله الحالة أى لان
الهيئة المختصة وقوله التى يقع عليها أى يقع فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من تحقق العلم فى الخاص (قوله لأننا
بالله) أى لامل دل عليه آمتنا (قوله أى علمه بالله) بإضافة تطهير الى الله تفسير لصبغة الله ليقول يقدم على قوله مؤكدا لئلا يكون

لان الايمان يظهر النفوس والاصل فيه ان النصارى كانوا يسمون اولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودين ويقولون هو تطهير لهم
 فيحصل بين الصفتين الموصوفين ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة لانه شبه التطهير من الكفر بالايمان
 يصبغ المعموس في الصبغ الخسبي بجماع ظهور اثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر اثر التطهير على المؤمن حاسمته بالعمل
 الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر اثر الصبغ على صاحبها ولا ينفك ذلك كونه (٣١٣) مشاكلة له بمقوف (قوله

لان الايمان الخ) علة
 لمؤكد (قوله مشتق على
 تطهير الله الخ) أى من
 اشتدال المزوم على لازمه
 (قوله لمضمون أى لما

تضمنه قوله آمنا بالله وهو

الفعل الذى قدرناه (قوله

ثم أشار الى وقوع الخ) أى

ثم أشار الى وجه وقوع

التطهير المعبر عنه بصيغة

الله في صفة ما يبر عنه

أى المعنى الذى يبر عنه

بلفظ الصبغ وهو الغمس

فقال والاصل فيه الخ ولو

قال المصنف بدل قوله

والاصل فيه وبين ذلك في

أى وبين المشاكلة في

هذه الآية كان أظهر

قوله تقديرنا أى وقوا

مقدرا (قوله يمسون)

أى يدخلون أولادهم فما

الغمس يصدق أن يقال

له صبغة لان الماء الأصفر

لان الايمان يظهر النفوس) فيكون أمنا مشقلا على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون
 صيغة الله بمعنى تطهير الله وكذا المضمون قوله آمنا بالله ثم أشار الى وقوع تطهير الله في صفة ما يبر
 عنه بالصبغ تقديرا بقوله (والاصل فيه) أى في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ (ان
 النصارى كانوا يسمون اولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودين ويقولون انه) أى النفس في ذلك
 الماء (تطهير لهم) فإذا فعل الواحد منهم ولده ذلك قال الآن

(لان الايمان يظهر النفوس) كذا كرنا من رتبة الكفر ونفى أسبابه عننا من الجهل والكبر والعبادة
 لاهله فلا كان الايمان المدلول أنما تضمنه أى استازمنا لالتطهير كان صبغة الدال على التطهير مؤكدا
 لآمننا لآمننا على لازمه البين وهو كذا لازم وكذا لازم وهو معمول حينئذ لآمننا لآمننا بالزوم
 معناه أو معمول لفعل من لفظه أى صبغنا الله صبغة ولا ينفك ذلك كونه مؤكدا لآمننا من جهة المعنى
 ثم ان اطلاق مادة الصبغ على التطهير من الكفر مجاز تشبيهي وذلك أنه شبه التطهير من الكفر
 بالايمان بصبغ المعموس في الصبغ الخسبي ووجه التشبيه ظهور اثر كل منهما على ظاهر صاحبه فيظهر
 اثر التطهير على المؤمن حاسمته بالعمل الصالح والاخلاق الطيبة كما يظهر اثر الصبغ على صاحبه
 وفعلنا ان أصل التطهير التفتيح من الاثر المحسوس لكن كثر استعماله في المعاني حتى صار حقيقة عرفية
 فباستعمال الاصل يكون اطلاق الصبغ على معنى آخر يعبر عنه رتبة الكفر مجازا بملحى مجازا باعتبار
 كثرة الاستعمال يكون مجازا اعتداعا من أصل لفظ الصبغة امام ما يعبر عنه معنى التطهير على وجه التميز
 ولا ينفك ذلك كونه مشاكلة بانتميار محبته ما يبر عنه حقيقة أو مجازا كاتهم والصبغة هنا
 تدبرية إذ لم يذكر لفظ الصبغة لمعنى آخر فيكون اللفظ المذكور لاشاكلة ذلك كونه مؤكدا لآمننا لآمننا
 التقدير يحتاج الى ما يدل عليها أشار الى ما يدل على المقدري بيان أصل النزول الصحيح لاصل هذا التعبير
 فقال (والاصل فيه) أى في قول الآء المشاكلة على التعبير بلفظ الصبغة أو الاصل في التعبير بلفظ الصبغة
 في الآية المذكورة لاقوال الاحقاليين واحد (ان النصارى) أى الاصل فيما ذكر ان النصارى (كانوا
 يمسون اولادهم) أى يدخلونهم (في ماء أصفر) بولك بالقسيس منهم ويضع فيه الملح ثلاثين
 بطول الزمان فتغمرهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من ركة القيس كما يفترون باظهار ما زهد فاعلوا
 استفقار موجبا للفرقة وقضوا اليه أمر النساء فيبائسوا منهن ان شاء وهم راضون بذلك آخرى
 القفله (يسمونه) أى يسمون ذلك الماء (المعمودين ويقولون انه) أى النفس في ذلك الماء (تطهير
 لهم) من غير تدبير المحمود عنهم لعنة الله عليهم فإذا فعل ذلك احدهم أى غطس ولده في ذلك الماء بين
 يدى القيس قال الآن صار نصرنا انحاقا وتطهير من سائر الاديان ولما كان التفتيس اسماء هو في الماء
 الأصفر الذى شأنه ان يغير لون التفتيس ناسب ان يسمى ذلك التفتيس بيمسقين الصبغ لكونه ماء
 صبغة الله لا صبغة غيره والمعنى تطهير الله (لان الايمان يظهر النفوس وأصله ان النصارى كانوا يمسون
 اولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودين) قال المطري وهو لغوية لم تسمع الا في التغير ويقولون

(و يمسون النفوس رابع) القيس منهم ويضع فيه الملح ثلاثين بطول الزمان فتغمرهم بعدم التغير ويقولون ان ذلك من
 ركة القيس كما يفترون باظهار ما زهد فاعلوا استفقار موجبا للفرقة وقضوا اليه أمر النساء فيبائسوا منهن ان شاء وهم راضون بذلك
 (قوله يسمونه) أى ذلك الماء المعمودين أى غسله على السلام ثالث ولادته ثم أنهم من جوه ماء آخر فاعلوا أخذوا منه
 شيئا صوبوا عليه ما أتوا به ما أخذوه وبقى الى الان (قوله ويقولون انه تطهير لهم) أى من كل دين يخالف عنهم أى أنهم يستقون ذلك

فأمر المسلمون بأن يقولوا ألم قولوا آمنا بالله وصيغنا الله بالآمان صيغة لا مثل صيغتنا وطهرناه تطهيرا لا مثل تطهيرنا أو تطهر المسلمون صيغة الله بالآمان صيغة ولم يصنع صيغتك وجئ بلفظ الصيغة للشأ كلوا أن لم يكن قد تقدم لفظ الصيغ (قوله صار نصرا نابحا) أي ٣٩٤ لانه تطهر من سائر الاديان الخالفة لدينهم (قوله فامر المسلمون الخ) امر

صار نصرا نابحا فامر المسلمون بأن يقولوا النصرارى يقولوا آمنا بالله وصيغنا الله بالآمان صيغة لا مثل صيغتنا وطهرناه تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قوله قولوا آمنا بالله لكافرين وان كان الخطاب للمسلمين فالعنى ان المسلمين أمر وأبأن يقولوا صيغة الله تعالى بالآمان صيغة ولم نصنع صيغتك أي النصرارى (فمبعر عن الايمان بالله بصيغة الله للشأكلة) لو قوع في محبة صيغة النصرارى تقديرها

المسلمين مهوم ومن السياق (قوله قولوا) أي النصرارى ان اردتم التطهيرا الحقيقي (قوله وصيغنا الله بالآمان) أي تحسننا في الايمان الذي هو كماله الطهور من صيغ يده في الماء غسما فيه (قوله بأن يقولوا) أي للكافرين (قوله ولم نصنع صيغتك) هذا هو اللفظ المقدس قوله فمبعر عن الايمان بالله أي عن التطهير الحاصل بالآمان بالله بصيغة الله لان المعبر عنه بالصيغة هو التطهير الحاصل بالآمان كما مر والحاصل أن الصيغ ليس بذكور في كلام الله ولا في كلام النصرارى ولكن لما كان مخموم أولادهم في الماء الاصفر يستحق أن يسمى صيغوا ولم يتكلموا بذلك حين التمس والاية نازلة في سياق ذلك الفعل صار كان لفظ الصيغ مذكور (قوله للشأكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه والمعنى الذي يستحق أن يمبر عنه بلفظ الصيغة أنه ليس وهذا مثل ما لو رأيت انسانا يفرس

مخصوص بصيغ لغرض مخصوص فكأنهم قالوا صيغة بذلك الماء والاطلاق للصيغة المقدر على التفتيس مجاز سواء أريد بنفسه لا يصنع حقيقة أو أريد لازمه عندهم وهو التطهير من سائر الاديان وكذلك التعبير بالصيغة عن التطهير بالآمان مجاز وهو هيئة مخصوصة لكونه تطهيرا مخصصا عن غيره مخصوص ولا كان هذا محله وزلت الآية للرذع عليهم في ذلك صار التعبير بالصيغة عن الايمان الحقيقي للرذع عليهم ايمانهم التفتيسى وتطهيرهم الكفر مشاكلة لانه بقدر هذا اللفظ كأنه صادر منهم بقدر بنة النزول في شأن الرذع عليهم فيما يستحق أن يسمى صيغنا فمما صاحبه المعين ومما صاحبه اللفظ ان الآحاد هم المقدر وهو كالمذكور كما بينا فالآية على هذا نزلت الى المؤمنين وأمر وأن يقولوا النصرارى قولوا مضمونها أي أن يتم التطهير الحقيقي والايان المعبر الذي يستأهل أن يسمى تطهيرا فقولوا صيغة الله أي قولوا أيها النصرارى آمنا بالله وصيغنا الله بالآمان صيغة لا مثل صيغتنا وطهرناه تطهيرا لا مثل تطهيرنا أي فأما قمت ذلك واعتقدت دعوه فقد أصبتم والافانتم في ضلال فيكون التعبير للشأكلة لتقدير المراءى فيهارولم يذكر كادل على ذلك كون النزول لاجل الرد في ذلك المعنى المناسب ان يذكر بلفظ الصيغ هذا على أن الآية نزلت لضابط المؤمنين الكافرين من مهاجعي أمر وأن يقولوا للكافرين قولوا مضمونها أو أمالي انها خطاب للمؤمنين فالعنى أن المسلمين أمر وأن يقولوا صيغة الله تعالى صيغة بالآمان الطهور لا مثل صيغتك أيها الكفرة بالله الاصفر التي سمية وهاتطهرنا من غير الدين المحمود ليس فيكون النزول لأمر المؤمنين بالرد على الكفرة بما حق الفين وغير من ذلك الحق بالصيغ للشأكلة للفظ قد وجد مناسبة التعبير به كما تقدم والحاصل أن النصرارى لما اقتضى فعلهم صيغوا نزلت الآية للرذع عليهم مبعر عن المراد بالصيغة للشأكلة لتقديره بحيث صاحب المعنى المستحق للتعبير بالصيغ ولو لم يقع أهو مقدر فهو كالمذكور فكأن كانت الصيغة تقديره فوهذا مثل ما لو رأيت انسانا لا يفرس شجرا أو قلت لاخر أغرس الى الكرام كهذا وتريد بأغرس اصنع المعروف الى الكرام وعبرت عن الصنع بالفرس لصاحبه بالفرس الحاضر ولو لم يذكر فكانت قلت هذا يفرس الاشجار فأغرس انشا الاحسان مثل ما قاله بقدره مجاز للتشبيه في رجاء النفع كان مجاز للتشبيه وشاكلة للصوت ان لم تقدره كان مشاكلة محضة وهذا معنى قوله (فمبعر عن الايمان بالله بصيغة الله) أي عبر في الآية بلفظ صيغة الله عن الايمان بالله كما تقدم (لشأكلة) أي مناسبة المعنى المعبر عنه المعنى الذي يستحق أن يمبر عنه بلفظ الصيغة وهو تفتيس النصرارى أولادهم أي لشأكلة هذا المعنى في اللفظ المقدر والمذكور لان المعنى صاحب هو تطهير لم فمبعر عن الايمان بالله بصيغة الله للمشأكلة) وان لم يتقدم لفظ الصيغ دلالة

شجرا أو قلت لاخر أغرس الى الكرام هكذا تريد بأغرس اصنع المعروف الى اهل المعروف وعبرت عن الصيغ (بفرس) بالفرس لصاحبه بالفرس الحاضر ولو لم يذكر فكانت قلت هذا يفرس الاشجار فأغرس انشا الاحسان مثله فان فمبعر مجاز للتشبيه في رجاء النفع كان مجاز للتشبيه وشاكلة للصوت ان لم تقدره كان مشاكلة محضة وهذا المعنى في كل مشاكلة لا ترى أنك لو اعتبرت في المثال السابق أن الطبع الحقيقي شبهه النسيج في الرغبة والحاجة فانه يكون مجاز باعتبار التشبيه ومشأكلة باعتبار الصاحبة

لان قرينة الحال التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر دل على ذلك كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس
 كما يفرس فلان يزيد خلاص مطيع الكرام * ومنه الاستطراد وهو الانتقال (٣١٥) من معنى الى معنى آخر متصل به

لم يقصد بذلك الاول
 التوصل الى ذكر الثاني
 فنقول الخامس

وانا لقوم ماري القتل سبة
 * اذ امراته عامر وسلول
 وقول الآخر

اذما لقي الله لقي واطاعه
 فليس به بأس وان كان من يوم
 وعلمه قوله تعالى يا اي آدم
 قد انزلنا عليك لباسا واري
 سواكم وربنا ولباس

التقوى ذلك خبر دلل من
 آيات الله لهمم بذلك
 قال الزعزعي هذا الآية

وارد على سبيل الاستطراد
 عقيب ذكر السوات
 وخفف الورق عليها اظهارا

للمنة فيما خلق الله من
 اللباس وما في الصبري
 وكشف العور من المانة

والنصحة واشعارا بان
 القسرة باب عظيم من ابواب
 التقوى هذا أصله وقد

يكون الثاني هو المقصود
 فيذكر الاول قبل ليتوصل
 اليه كقول أبي اسحق

(هذه القرينة) الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر
 ذلك لفظا

فكان الذي يستحق وهو الصبغة مذكور لاقتضاء المقام تقديره وانما قال ان هناعصبة الصبغة
 المذكورة للصبغة المتبردة (هذه القرينة) أعني قرينة سبب النزول أعني فعل النصارى وهو
 تطيبهم اولادهم لا يستحق كما تقدم أن يعبر عنه بلفظ الصبغة مجازا أو حقيقة ان صحفت ففران
 النزول لهذا الفعل لقصد الإذلال لهم فيه بقيد مصاحبة الصبغة المذكورة للقدرة لوجود المعنى الذي
 يقتضي ذكر له نظما فكان ذكر اذا قدر كذا كور وقد أثبت أن في تقرير المشاكلة التقديرية
 لان المنفرد بين جهنم لزمه البيان وتسمية المشاكلة سواء كانت لفظية أو تقديرية بدليل معنوي
 بالنظر الى أن ما نقلنا للمعنى المصاحبة اذ هي ذكر ذلك المعنى بلفظ غيره للصبغة بين المعنيين فتازم
 الصبغة بين اللفظين فالقصد بالذات الى تحسين المعنى للمصاحبة بالتعبير عنه بما يشاكل للتعبير عن

القرينة وغمس النصارى اولادهم عليه كما تقول لمن يفرس الاشجار اغرس كما يفرس فلا يزيد رجلا
 يسطع الكرام وهذا الكلام كله من الكشف ونقل عن الزجاج أن صبغة الله يجوز أن يراد به خاتمة
 الله الخلق أي ابتداء الله الخلق على الاسلام كقوله تعالى فطر الله الخلق فطر الناس عليها وقول الناس
 صبح الثوب انما هو تغيير لونه وخفته وقال القاضي صبغنا الله صبغة وهي فطرته كأنها حلية
 الانسان اذ هدانا هدايته وطهرنا بقله بطوره وسماه صبغة لانه ظهر أثره عليه ظهور الصبغ قال
 الطيبي فعلى هذا القول لا تكون مشاكلة بل استعاره مصرحة بحقيقة قلت وفيما قاله نظرا لان كل
 مشاكلة فهي استعارة فكونها استعارة لا بنافي المشاكلة فقولهم ان صبغة الله مصدر مؤن كدهو أحد
 الأقوال وقيل منصوب على الاغراء أي الزموا أو بعده ونحن له عابدين الآن بقدرنا القول وفيه
 تكلف والزعزعي ذكر هذا لأنه قدّر الاغراء بالجور ورأى عليكم ورد عليه بأن الاغراء اذا كان
 يظفر أو جرو ولم يجوز حذفه نعم لأن يكون تقديره عليكم تفسير معنى وقيل بدل من قوله
 ابراهيم ونقل عن الاخفش وهو بعيد لطول الفصل وقال أبو البقاء انما به فعل محذوف أي اتبعوا
 ولعله يريد الاغراء قال في الاباح بعد هذا النوع * ومنه الاستطراد وهو الانتقال من معنى لمعنى
 آخر متصل به لم يقصد بذلك الاول التوصل لذكر الثاني وقال بدر الدين ابن مالك ان الاستطراد قليل
 في القرآن الكريم وأثره ما يكون في الشعر وأثره في المجله ولم اظفر به الا في قوله تعالى الا بعبادين
 كما ثبت عمود وقول الحامي

وانا لقوم ماري القتل سبة * اذ امراته عامر وسلول

اراد مدح نفسه فاستطرد فلم يقل بل وعلمه قوله تعالى يا اي آدم قد انزلنا عليك لباسا واري سواكم
 وربنا ولباس التقوى ذلك خير من آيات الله لهمم بذلك ونقول الزعزعي وورد على سبيل
 الاستطراد عقيب ذكر خفف الاوراق وما معه اظهارا للنفعة فيما خلق الله من اللباس وقد يكون الثاني
 هو المقصود فيذكر الاول قبل ليتوصل به الى كقول أبي اسحق للمصنف

ان كنت خنتك في المودة ساعة * فذمت سيف المودة المحودا
 وزعمت ان له شريكا في العلى * وجهته في فضله التوحيدا
 قسا لو اتى حالف بنموسها * انسرهم دين ما أراد منيها

ولم تعتبر بجوزا كان مشاكلة بحسنة لكن عند ارادة الجوز فلا بد من قرينة ارادته فتأمل (قوله من غمس النصارى الخ) بيان
 لقرينة

ومنه المزاوجة وهي أن زواج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول المعتز
إذا ما نبي للنهي فلج في الهوى • أصاغت الى الواشي فلج بها المجر

(قوله وهي أن زواج بين معنيين) أصبح كمر الواو من زواج على أنه مبنى للفاعل وحيداً للفاعل لعدم دعي المتكلم ويصح فتح الواو على أن الفعل مبنى للمفعول وعليه فثائب الفاعل أمامه يمدد على المصدر المقوم من الفعل والمعنى هو أن زواج الزواج أي أن وقوع المزم واجتلاء الفعل المبني للمفعول إذا لم يكن له مفعول جمل المصدر ثائب للفاعل وأما الظرف على قول من قال إن بنظرف متصرف غير لازم للثائب (٣١٦) على الظرفية كما في قوله تعالى لقد تطلع ينكم رفع بين والاقتضى في الظرف

(ومنه) أي ومن المعنوي (المزاوجة وهو أن زواج) أي وقوع المزم واجبة على أن الفعل مستند الى ضمير المصدر أو الى الظرف أي قوله (بين معنيين في الشرط والجزاء) والمعنى يجعل معنيين واقعان في الشرط والجزاء من درجتي في أن ترتب على كل منهما معنى من ترتب على الآخر (كقوله إذا ما نبي للنهي) والمعنى عن جها (فلج في الهوى) لزمي

الآخر وتناسب الطابق وما أعاد النظر السابقين من جهة أن في كل مقابلة شيأ في الجملة ومن ينظر الى أن حاصلها اتيان بقسطاً من لا آخر مع اختلاف معانيها حيث بانها لفظية كالجاس بين اللفظين والتعريف ان للفي دخلها في الاول لا صاحبة المعنى للفي وقد تحسنت لم تصور وقد تحسنت الاشارة الى هذا (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (المزاوجة) أي النوع المسمى بالمزاوجة (وهي) أي المزاوجة (أن زواج) يقع الواو على صيغة المبني للمفعول ويحتمل أن يكون بكسر الواو على صيغة المبني للفاعل وعليه يكون الفاعل هو ضمير المتكلم أو اللانطق أو نحو ذلك وعلى أنه مبني للجهر يكون الثائب ضميراً يعود للمصدر المقوم من الفعل والمعنى هي أن زواج الزواج أي أن وقوع المزاوجة لان أنابة المصدر مما تفسد وقوع ذلك المصدر عند تعلق الغرض به كما قالوا جيل بين العير والزوان فان جيل فعل مبني للجهر من الحيولة بين لاصح انابته لعدم تصرف قدر الثائب هو ضمير المصدر والمعنى وقعت الحيولة بين العير يقع العين وهو الحمار والزوان وهو زور والذكر أي وقوعه على الاثني ويحتمل على قول أن يكون الثائب عن الفاعل هو الظرف وان كان غير متصرف وهو قوله (بين معنيين) أي المزاوجة هو أن يقارن ويجمع بين معنيين واقعين (في الشرط والجزاء) أي وقع أحد ذلك المعنيين المزاوج بينهما في مكان الشرط بان جى به بعد أدائه وقع الآخر في موضع الجزاء بل ربط مع الشرط وسبق جواباً للمعنى الزواج في المعنيين الواقع أحد هاتين الشرط والآخر جزء أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما قد ازدواجاً أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزء في ذلك المعنى ثم مثل المزم واجبة فقال (كقوله إذا ما نبي للنهي) أي إذا ما نبي للنهي عن جها وزجرى الزاجر عن التوغل في ودعا (فلج في الهوى) أي إذا ما نبي عن الحب فترتب على النبي لجاج الهوى أي لزوم أصل اللجاج كثرة الكلام والخسومة والالتزام وادماها ثم عبره عن مطلق الزوم الصادق بلزوم الهوى بجاز امر سلامن التعبير بالزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقتنعين

ص (ومنه المزاوجة الخ) ش وهو أن زواج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول المعتز إذا ما نبي للنهي فلج في الهوى • أصاغت الى الواشي فلج بها المجر

إذا وقع ثائب فاعل تصرفه ولما أن تكون بين زائدة ومعنيين ثائب الفاعل ولا يجوز قرأته على صيغة الخطاب كما في عبد الحكيم خلافاً لما في يس من اجزته (قوله) واقعان في الشرط الخ) أقادهما أن قول المصنف في الشرط والجزاء حال من معنيين أو صفته وأن ما وقعت فيه المزاوجة محذوف ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء فالشرط مبنى للنهي ونهيه هو المعنى الاول والجزاء أصاغت الى الواشي والمعنى الثاني الاضافة للواو وحيداً للفاعل في قوله واقعان في الشرط والجزاء من ظرفية المدلول في الدال كذا قرر شيخنا الصدوي وصبرة ابن يعقوب المراد يجعل المعنيين واقعين في الشرط والجزاء أن يقع أحد ذينك المعنيين في

مكان الشرط بان يؤتى به بعد أدائه وأن يقع الآخر في موضع الجزاء بان ربط الشرط وسبق جواباً له (قوله) (أصاغت من درجتي) أي مستوسقاً أن يرتبها وحاصله أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحد هاتين الشرط والآخر جزءاً من يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما فإذا نبي معنى على كل منهما قد ازدواجاً أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزء في ذلك المعنى الذي بني عليها (قوله كقوله) أي الشاعر وهو المعتز (قوله إذا ما نبي للنهي) أي إذا ما نبي للنهي عن جها وزجرى الزاجر عن التوغل في ودعا (قوله لزمي) أي صار الهوى لازماً لي ومن صفاته واصل اللجاج كثرة الكلام والخسومة والالتزام وادماها ثم عبره عن مطلق الزوم الصادق بلزوم الهوى بجاز امر سلامن التعبير باسم المقتنعين المطلق (قوله فلج) عطف على نبي وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج

بما عطف عليه (قوله) أصاغت إلى الواشي) قبل الصواب رواية ودرابة * أصاح إلى الواشي فليج به المجر * بالتذكير لأن قبله
كانت الترياعلت بجينه * وفي نحره الشعرى وفي خده بلبل

وفي شرح البيهقي أن في قوله فليج إلى الهوى وكذا في قوله فليج به المجر قلنا (٣١٧) لأن اللجاج من العاشق في العشق
لأن العشق في العاشق
ومن المعشوق في المجر
لأن المجر في المعشوقاه
فترى فالمعنى فليجبت في

المطوق (أصاغت أي استعنت (إلى الواشي) أي التمام الذي يشي حديثه أي بنو باني به على
وجه قبل حين ينقله على وجه الفساد بين الناس وبين الإحباء خصوصاً معنى استعانتها الحديث
الواشي قبوله لأنه لا يعبر بالاسماع عن القبول لاستزاماه غالباً عن عدم القبول لعدم الاسماع
لاستزاماه كذلك (فليج به المجر) أي استعنت فترتب على استعانتها وقبولها الحديث الواشي بلج
المجر بها أي لزوم المجر وهو التباعد عن الوصال فهي التامى شرط ترتب عليه لزوم الهوى وأصاغت
الواشي جواباً ترتب عليه لزوم المجر لها فقد صدق أن هذا الشرط الذي هو التامى وجوبه الذي
هو أصاغت الواشي معنيين وقفاً أي وقع أحدهما في مكان الشرط أي بعد أداة الشرط فصار شرطاً
ورفع أحدهما في مكان الجواب بربطه بالشرط فصار جواباً لوقد زواج أي جمع بينهما في معنى مرتب
عليهما معا وهو لزوم فيهما معا لانها مشتركة في هذا المعنى وهو كلف في الاجتماع والازدواج وإن كان
اللازم للشرط هو الهوى ولللازم للجواب هو المجر وقد تبين أن معنى المزاجعة بين المعنيين في الشرط
والجزء أن يجمع بين الشرط والجزء أي ترتب لازم من اللوازم عليه ما لم وليس معناه أن زواج أي
أن يقرن بين معنيين واقعين في الشرط وأن يقرن بين معنيين واقعين في الجزء كما هو ظاهر عبارة
المصنف بل أن يقرن بين معنيين وقع أحدهما في الشرط والآخر في الجزء أي لازم من اللوازم بمعنى أنه
يجمع بين الشرط والجزء في معنى واحد ذلك كانت المزاجعة على المعنى الأول بأن يكون معنى المزاجعة في
البيت أنه قرن بين معنيين في الشرط وهما التامى ولجاج الهوى بين معنيين في الجزء وهما أصاغت
إلى الواشي ولجاج المجر لزم أن قولنا انفاذاً في زيد فسلم على أجلسته وألصقت عليه من المزاجعة لأنه
قرن فيه بين معنيين في الشرط وهما جئ زيد وسلامو بين معنيين في الجزء وهما إجلسته وإلصقت عليه
لأنه يصدق الحذف حيث تدعى نحو هذا المثال ولا يقال بل نحو هذا من المزاجعة وجب الحل على
المعنى الأول أنه لو أخذ من كلام النحس من أهل البيان ولا يخفى ما في ترتب لجاج الهوى على
النهي من المبالة في الحب لاقتضائهما أن ذكرها ولو على وجه الغيب يذهبها ويثيره كما قال
أجد الملامة في هوذا القبيحة * جبال ذكرك فليسكني النوم

وما في ترتب لزوم المجران على وشي الواشي من المبالة في ادعاء كون جبالاً على شفا اذ يزيله مطلق
الوشي فكيف يكون الأمر لو مععت أو رأت عيباً كما قال
ولا أخبرني ودضيف ترتبه * سوابق وهم كلما عرضت جفا

وبرى أصاح إلى الواشي فليج به المجر فقد زواج بين معنيين هما لجاج الهوى ولجاج المجر في الشرط
والجزء فإن أحدهما معطوف على الشرط والآخر على الجزء وقد جعل الخطيبى جمع

لوصفت أو رأت عيباً كما قال
والبالغتان مما يستحسن في كل من الحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر من شأن المعشوق أن يوصف بالعكس
تحقيقاً للمعنى العشق والاك كان مكافئاً فوجازاً في الود فلا يكون من العشق في شئ

في ضعف جبالاً وأنه على
شفا اذ يزيله مطلق الوشي
فكيف يكون الأمر

لوصفت أو رأت عيباً كما قال
والبالغتان مما يستحسن في كل من الحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر من شأن المعشوق أن يوصف بالعكس
تحقيقاً للمعنى العشق والاك كان مكافئاً فوجازاً في الود فلا يكون من العشق في شئ

في ضعف جبالاً وأنه على
شفا اذ يزيله مطلق الوشي
فكيف يكون الأمر

لوصفت أو رأت عيباً كما قال
والبالغتان مما يستحسن في كل من الحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر من شأن المعشوق أن يوصف بالعكس
تحقيقاً للمعنى العشق والاك كان مكافئاً فوجازاً في الود فلا يكون من العشق في شئ

في ضعف جبالاً وأنه على
شفا اذ يزيله مطلق الوشي
فكيف يكون الأمر

لوصفت أو رأت عيباً كما قال
والبالغتان مما يستحسن في كل من الحب والمحبوب فن شأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكر من شأن المعشوق أن يوصف بالعكس
تحقيقاً للمعنى العشق والاك كان مكافئاً فوجازاً في الود فلا يكون من العشق في شئ

* ومنه العكس والتبديل وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر

(قوله من ظاهر العبارة) أي لا نلاحظ حالاً من قوله في الشرط والجزء ما طرف المزاج (قوله اذ لا قائل الخ) أي لا نه لا بد منها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعيين في الشرط والجزء أو أحداً أو كلاهما المرتب على المجيء غير المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءني الخ) أي فقد جمع هنا بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد وسلامه عليه ومعنيين في الجزء وهما جلوسه والاعلم عليه من جملة أمثله أقول الشاعر اذا حتربت وما فاضت دماؤها * تذكرت القربى ففاضت دموعها

احتربت بمعنى تحاربت والضمير في تحاربت وفي فاضت دماؤها وفي القربى السابق والمعنى اذا تحاربت هذه الفرسان وقتلتا فاضت دماؤها التي سكبوها في القتال ثم اذا ذكرت ما بينهما من القرابة الجارية ففاضت دموعها على من قتل اشفاقاً على قطعة الرحم أي أنهم هم كونهم (٣١٨) أقارب تحاربون وقتلتا ففاضت دموعهم وذكر القربى الواقعيين في الشرط والجزء في ترتب

من ظاهر العبارة أن المزاج وجهي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزء كما جع في الشرط بين شيى النهائي وبلج الهوى في الجزء بين أصاخم الى الزاوي وبلج الهجر وهو فاسد اذ لا قائل بالمزاج وجهي مثل قولنا اذا جاءني فزيد فسلم على اجلسه أو فعمت عليه وما ذكرناه المأخوذ من كلام السلف (ومنه) أي ومن المعنوي (العكس) والتبديل (وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر (ثم يؤخر) ذلك المقدم على الجزء المؤخر أولاً والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم هو أن تقدم في الكلام جزء ثم تفسد المقدم ما تأخر وتؤخر ما قدمت وتظهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات

فيضان شئ عليها وأن المترتب على الشرط فيضان اللماء والمترتب على الجزء فيضان الدموع (قوله والتبديل) عطف تفسير وأما كان العكس من المحسنات المعنوية لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولاً ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ بخلاف الفرد العجز على المصدر فانه أراد القلطين أحدهما في أول الكلام والثاني في آخره كما في قوله تعالى ونخشى الناس والله أحق أن نخشاه فلما كان من المحسنات اللفظية كذا ذكر عبد الحكم وحاصله أن الحسن في العكس باعتبار أنه يعمل

والمبالغات مما يستحسن في باب كل منها فنشأن العاشق أن يوصف بمثل ما ذكره المشوق أن يوصف بالعكس تحق المعنى العشق والا كان مكافأه وعجازه في الدفلا يكون من العشق في شئ قيل أن فيا بين الشرط المذكور والجزء أعني القلب أذ لجام الهوى في شئ العشاق وبلج الهجر سزم عكسه للعشوق في أحد الطرفين مامن العاشق للمشوق وفي الآخر مامن المشوق للعاشق ولا يخفى ما فيه من التكلف فلم يتبادر ثم أن الضمير في أصاخم في ج باهليل أن الأولى ذكره فيها المطابق البيت مقابله وهو قوله كان الرضا علق بجمينه وفي غيرهما الشعر وفي خده البدر بتذكير الضمائر (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (العكس) أي النوع المعنى بالعكس والتبديل (وهو) أي النوع المعنى بالعكس هو (أن يقدم في الكلام جزء) على جزء آخر كان في ذلك الكلام مع ذلك المقدم (ثم يؤخر ذلك) الجزء المقدم على ذلك الجزء المؤخر أولاً والعبارة المؤدية ما تقدم راجعاً الى اللفظ والمعنى معاقوله (ومنه) أي من المعنوي (العكس) وسما في الإيضاح العكس والتبديل (وهو أن يقدم في أول الكلام جزء ثم يؤخر) أي يؤخر الجزء المقدم ويقدم الجزء المؤخر

المعنى الواحد تارة مستحقاً للتقديم لفظه وتارة تسحقاً لتأخيره بخلاف فرد العجز على المصدر فإن الحسن وليس فيه اعتبار اللفظ صدر أو مجزأ من غير تصرف في معناه بالتقديم والتأخير (قوله أن يقدم جزء من الكلام) أراد بالجزء السكامة دون الحروف ففرض القلب الآتي نحو مودة تدوم لكل هول * وهل كل مودة تدوم لان فيه تقديم حروف ثم عكسها اه أطول (قوله والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم) أي يختلف عبارة المصنف فانها عطفة لتبرير المراد لان قوله ثم يؤخر ذلك المقدم محتمل لان يكون المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على ذلك الجزء المؤخر بمحتمل ان المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على غير الجزء المؤخر ومحتمل أن المراد ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الذي كان مؤخراً أو على غيره فذلك اقل الشارح وظاهر عبارة المصنف صادق لما أي يظهر ما يدون التأويل الذي قاله الشارح والافيات التأويل الذي قاله الشارح يخرج ذلك (قوله ما صدق على نحو الخ) أي أنه يقدم جزء من الكلام وهو عادات على جزء آخر وهو السادات ثم أتى ذلك المقدم لان ظاهره يؤخر ذلك المقدم سواء أمضى على الجزء الذي كان مؤخراً أولاً أو على غير مصادق أو يضاهي قوله تعالى ونخشى الناس والله أحق أن نخشاه لانه يقدم جزء من الكلام وهو نخشى على جزء آخر وهو الناس ثم أتى الأول وهو نخشى ومصادق على قول الشاعر مريع ابن العبد يلطم وجهه * وليس الى دعاي التدي بمرجع

ويقع على وجوه منها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه فنقول بعضهم عادات السادات سادات العادات

(قوله ليس من العكس) بل هو من رد العجز إلى الصدر والخاص

(٣١٩)

أنك إذا قسمت جزءا من الكلام

على جزء آخر ثم عكست

فقدمت ما آخرت وأخرت

ما قدمت كان هذا عكسا

وتبدل وهو يستلزم تكرار

الجزء أن الواقع فيها

العكس بالتقديم والتأخير

وان فصلت جزءا من

الكلام على جزء آخر ثم

أخرت المقدم على غير المؤخر

كان هذا من رد العجز على

الصدر وهو لا يقتضي

تكرار الجزآن مما (قوله)

ويقع العكس على وجوه)

أى يجرى من مجرى العام

في الخاص أى يتحقق في

تلك الوجوه (قوله أن يقع

بين أحد طرفي جملة وما

أضيف إليه ذلك الطرف)

وذلك بأن تعد إلى المبتدأ

مثلا وهو أحد طرفي الجملة

الخبرية إذا كان ذلك

المبتدأ مضافا لثنى

قبيله مضافا إليه ويجعل

المضاف إليه أولا والمضاف

على أن ذلك المضاف هو

الطرف الآخر الذى هو

الخبر فيصدق أنه وقع

العكس في أحد طرفي

الجملة باعتبار الآخر قوله

أن يقع بين أى أن يقع

العكس متعلقا به أى

بالطرف وما أضيف إليه

لأنه يقع بينهما قوله أحد

طرفي الجملة أى ويكون

وليس من العكس (ويقع) العكس (على وجوه) أنها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف إليه ذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولا العادات على السادات ثم السادات على العادات

لعمري على وجه الإيضاح قول بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزءا ثم عكس فتقدم ما آخرت وتأخر ما قدمت فان هذه العبارة مصرح بتجانس المقدم وتأنيها للذى لأن مؤخر أعلى ذلك المقدم عليه وهذا يقتضى تكرار الجزآن الواقع فيها العكس بالتقديم والتأخير بخلاف عبارة المصنف فإنه لما ذكر أن المقدم عليه صرا تليها مؤخر أعليه بمقتضى تكرار الجزآن أى على أن المقدم منها قد أخر والمؤخر قد مقدم فصدق كلامه على نحو عادات السادات أى أشرف العادات لأن الجزم في الكلام الذى هو العادات قدم أولا على

السادات ثم أخر تأنيها عنه من غير إعادة لفظ السادات وهذا الكلام ليس من العكس فى شيء وكذلك نحو قوله تعالى ونحشى للناس والله أحق أن نخشاه فنحشى جزءا ثم أخر وليس من العكس بل هو من رد العجز على الصدر وهو من البديع اللفظي كما أن بخلاف قول هذا ثم عكس فتقدم ما آخرت وتأخر ما قدمت فانه يقتضى أنك استأنفت المؤخر أولا فتدفع مقتضى تكراره وهذا هو المتبادر أن كان يمكن أن يقل عادات السادات أشرف العادات فقدمنا ما أخرنا أولا بمعنى أنما أخرنا لفظ العادات صار المؤخر أولا وهو لفظ السادات فقدمنا ما أخرنا أولا مؤخر الكنى ليس هذا هو المتبادر من

العبارة بل المتبادر أنه كراهه تأنيها قسمها لذلك قلنا أنها مروح (ويقع) هذا العكس (على وجوه) أى على أنواع (نها) أى من تلك الأوجه (أن يقع بين) أحد طرفي جملة وما أضيف إليه (ذلك الطرف بمعنى أنما بعد إلى المبتدأ مثلا وهو أحد طرفي الجملة الخبرية إذا كان ذلك المبتدأ مضافا لثنى قبيله مضافا إليه ويجعل المضاف إليه أولا والمضاف على أن هذا المضاف هو الطرف الآخر الذى هو الخبر

فيصدق أن موقع العكس في أحد طرفي الجملة باعتبار الآخر من لازم ما اعتبره في كل من الطرفين وذلك (نحو) قولهم (عادات السادات سادات العادات) بمعنى أن العادة صادرة من أفعال من هو سيد من الناس هى العادة الحسنى التى تتساهل أن تسمى سيدة الموائد فقط العادات أحد طرفي هذا الكلام وهو المبتدأ منه وقد أضيف إلى لفظ السادات وقد وقع العكس بينهما بأن قدم بينهما ما كان أولا مؤخر وأخر ما كان مقدما فتقدم العادات على السادات ولا ثم قدم لفظ السادات على العادات

ثانيا فصار الطرف الأول الذى هو المبتدأ مضافا إليه في الخبر وصار المضاف إليه أولا والمضاف الذى هو الخبر ولا يقال أن هذا العكس يبنى أن يعد من البديع اللفظي لأن حاصله أن يقدم لفظ على لفظ يؤخر ذلك اللفظ المقدم ومن ذلك المؤخر لا نأقول استتبع ذلك حدوث معنى آخر وذلك صح الأخبار به عن الأول وحدث معنى في عكس اللفظين يصح الأخبار به أو عنه أو التعلق به أى يستلزم

لكنه أى يكون مقصود المعنى بديع لا غلطاً (ويقع على وجوه) أنها أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه) هذه عبارة المصنف ولا يخفى أن قوله يقع على وجوه منها أن يقع فاسد الوضع فانه جعل الوقوع وجبا يقع عليه لثنى ووقع لثنى لا يكون وجبا يقع عليه لثنى (كقول بعضهم عادات السادات سادات العادات) وإنما قال بين أحد طرفي الجملة لا موقع بين المبتدأ وما أضيف إليه

العكس هو الخبر في تلك الجملة كالمثال لكون المطلق الجملة عليها باعتبار الأول لأن العكس إنما يقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجبا عليه عكسه صار المجموع جملة (قوله عادات السادات سادات العادات) يعنى أن الأمور المعتادة للسادات أى للأكابر أو العاين من الناس أفضل وأشرف من الأمور المعتادة لغيرهم من الناس

ومن أن يقع بين متعلق فعلين في جملتين كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وقول الحاملي

فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوهن البيض سودا

ومن أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين كقوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن وقوله لاهن حل لهن ولاهن يحلون لهن وقوله لما عيسى من حسابهم من شيء وما كن حسابكم عليهم من شيء وقول الحسن البصري أن من خوفك حتى تلقى الأمان خير من أن لا تخشى

تلقى الخوف وقول أبي الطيب (٣٧٠) فلا يجد في الدنيا لمن يفلح ولا مال في الدنيا لمن يفلح

وقول الآخر

إن الليالي للزناهم مناهل

* تطوى وتنتشر دونها الأعار

ففسارهن مع المهوم طوبلة

* وطولهن مع السرور ففسار

(ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين متعلق فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج

الميت من الحي) فالحي والميت متعلقان بخرج وقد قدم أولا على الميت ثانيا الميت على الحي

(ومنها) أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهن ولاهن يحلون لهن)

فقدم أولا لهن على هم وثانيهم على هن وهذا النظم وقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في

جانب المسند

وذلك ظاهر وقد تقدمت الإشارة لهذا (ومنها) أي من الأوجه التي يقع عليها هذا العكس الذي

هو نوع واحد من البدع المعنوية (أن يقع بين متعلق فعلين) كائنين (في جملتين) فالفاعل الواقع

في جملتين لم يقع فيه نفسه تقديم ولا تأخير ولكن وقع فيما بين متعلقيه في الجملتين (نحو) قوله

تعالى (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) ذلك فعل الذي هو يخرج وهو هو في الجملتين

وقد تعلق في الأولى بالحي الخارج من الميت ثم تعلق الخارج من البيضة أو الإنسان الخارج من

البيضة وتعلق في الثانية بالميت الخارج من الحي مثل البيضة الخارجة من البجاجة وقد تقدم في أحد

المتعلقين ما تأخر في الآخر والعكس إذ قدم الحي على الميت في المتعلق الأول وقدم ثانيا الميت على

الحي في المتعلق الثاني وقوله متعلق فعلين الصواب أن يقول متعلق عاملين يدخل في ذلك نحو قوله

تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي إذ يخرج عامل غير فصل (ومنها) أي من

الوجوه التي يقع عليها العكس الذي هو من البدع المعنوية (أن يقع) ذلك العكس (بين لفظين)

موجودين (في طرفي جملتين) أي أحد اللفظين موجود في الطرف الأول من الجملة الأولى

والثاني منهما موجود في الطرف الآخر منها ثم يقع عكس ذلك في الجملة الثانية فيوجد فيه أحد

اللفظين في الطرف الذي لم يوجد فيه في الأولى ووجد اللفظ الآخر في غير ذلك الطرف وذلك (نحو)

قوله تعالى (لاهن حل لهن ولاهن يحلون لهن) فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران

ويصح أن يقال بين طرفي جملة ومأضيف إليهما ومثله قوله هم كلام الامام أمام الكلام (ومنها) يقع

بين متعلق فعلين في جملتين كقوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي (قوله متعلق

فعلين فيه نظر لانه يخرج يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ولا معنى لأخراجه فالصواب

أن يقال متعلق عاملين ومنه قول الحاملي وهو عبد الله بن الزبير الأسدي

فرد شعورهن السود بيضا * ورد وجوهن البيض سودا

(ومنها) أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين كقوله تعالى لاهن حل لهن ولاهن يحلون لهن لا يقال فيه نظر

لانه ليس عكسا تاما لان في أحدهما حل بالاسم وفي الأخرى يحلون بالفعل لا نأقول المراد العكس

بين هن وهم فقط لاللفظان هما هن وهم وطرفا الجملتين هما الميتان ومنه قوله تعالى ما عيسى لك من

(قوله بين متعلق فعلين

أي أو ما في معناها نحو

يخرج الحي من الميت ويخرج

الميت من الحي ويخرج

الحي من الميت ويخرج

البجاجة من البيضة ويخرج

الميت من الحي ويخرج

البيضة من البجاجة (قوله

في طرفي جملتين) أي

موجودين في طرفي كل من

جملتين (قوله لاهن حل

لهن ولاهن يحلون لهن)

هاتان جملتان في كل منهما

ضميران أحدهما ضمير

الذكور والآخر ضمير

الاناث في الجملة الأولى

وجملا للاناث منهما في

الطرف الأول الذي هو

المسند إليه وجملا

لذكور في الطرف الثاني

الذي هو المسند من تلك

الجملة وعكس ذلك في الجملة

الثانية فوجد ما لذكور

في الطرف الأول منها وللاناث في الطرف الثاني منها فصدق أن العكس وقع بين لفظين كائنين في طرفي جملتين (ومنها)

(قوله وقع أحدهما في جانب المسند إليه) فبما أن هن في لاهن حل لهن ولاهن يحلون لهن نفس المسند إليه الآن واقع في جانبه

فذلك التعبير بوجه وقوع الشيء في نفسه وهو فاسد أو بضمير بان التعبير بذلك في جانب المسند إليه مشا كنه المسند والاحسن

أن يقال إن المراد بالوقوع بالنسبة للمسند إليه الصق من تحقق العام في الخاص أي وهما لفظان تحقق أحدهما في كونه مسندا

إليه ووقع الآخر أي ذكر الآخر في جانب المسند كما قبل

• ومنه الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لئلا نقول زهير

قفا بالديار التي لم يعنها التقدم • بلى وغيرها الارواح والبيم

(فوله وهو العود) أي الرجوع (قوله بالنقض) الباء للمصاحبة أي أن يرجع (٣٧١)

المتكلم الى الكلام السابق

مستصحباً في رجوعه اليه

بقضه وأبطاله وبحصل

أن تكون التعليل أي أن

يرجع اليه لاجل نقضه

وأبطاله بكلام آخر (قوله

لئلا) متعلق بالعود أي

أن الرجوع لنقض الكلام

السابق إنما يكون من

البدع إذا كان ذلك النقض

لئلا وأما إذا عاد المتكلم

لإبطال الكلام لأول ليجرد

كونه غلطاً فلا يكون من

البدع والعود بالنقض

لئلا لا مبرر لاجل

الغير والثواب أي الدخس

أولاً لجل أظهار التمسر

والتحزن على مفات إذا

كان الإنسان متولها بحب

شي صار كالمغلوب على

بقضه فربما أن الشيء

واقم وليس واقع فإذا أخبر

بشيء على خلاف الواقع

لكونه مرغوباً ثم عاد

لإبطاله بالأخبار الحقيقية

يظهر من ذلك أنه عاد الى

الصدق كرها وفي ضمن

ذلك التأني على فوات

لمرغبه فيه ثم أن العود

لإبطال الكلام السابق

تارة يكون بلطف بل وتارة

يكون بلفظ لا وتارة يكون

بلطف استغفر الله (قوله

(ومن) أي ومن المعنوي (الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض) أي بنقضه وأبطاله (لئلا) كقوله قفا بالديار التي لم يعنها التقدم أي لم يبلها أطول الزمان وتقدم العهد من عاد إلى ذلك الكلام ونقض بقوله

أحد ما يجمع الذاكور وهو هو والآخر ضمير الاناث وهو هن وقد وجدنا لاناث منهن في الطرف الاول الذي هو المسند اليه من الجمله الاولى ووجدنا للذاكور في الطرف الثاني الذي هو المسند من تلك الجمله وعكس ذلك في الجمله الثانية فوجدنا للذاكور في الطرف الاول منها والاناث في الطرف الثاني منها كما رأيت فصدق أن العكس وقع بين لفظين كائنين في طرفي جملتين وذلك ظاهر فان قيل مفهوم العبارة أن العكس وقع على أوجه تلك الأوجه فسر ما وقع العكس لقوله منها أن يقع وهل هو الا من باب وقوع الشيء في نفسه وهو فسد قلت لا بل وقوع العكس أعم فوقع مطلق العكس في وقوع مخصوص صحيح من باب وقوع الأعم في الأخص وقد تقدم غير ما مضى فافهم (ومن) أي ومن البديع المعنوي (الرجوع) أي النوع المسمى بالرجوع (و) يؤخذ

وجه تسميته من معناه (هو العود) أي الرجوع (الى الكلام السابق) من المتكلم (بالنقض) أي هو أن يرجع المتكلم الى نقض الكلام السابق وإبطاله في إساءة بالنقض للمصاحبة أي يرجع الى الكلام السابق مستصحباً في رجوعه اليه نقضه وإبطاله ويحفل أن تكون الباء للتعليل أي يرجع اليه لاجل قد نقضه بآتيه بكلام آخر فيبطله ويشرط في كون الرجوع الى نقض الكلام من البدع أن يكون ذلك النقض (لئلا) كان يفهم من السياق أن المتكلم لم يعد لإبطال الكلام الأول ليجرد كونه غلطاً واما ذلك لا يظهر التمسر والعزن وتكون العود دالاً على التمسر والعزن حتى يجعل لا فاداة وتكون تلك الافاداة هي لئلا فتحقق بما تقره شلال أن الانسان إذا كان متولها في الحب مغلوباً على عقله يما يظن الذي واقع وليس بواقع ثم أنه قد يستيق بعد الاخبار بضمير الواقع المرغوب المظنون فيه ودالاً بإبطاله بالأخبار بالحقيقة فيظهر من ذلك أنه عاد الى الصدق كرها وفي ضمن ذلك أنه متأسف على فوات ما رغب فيه وغيبه الحب عن ادراكه خلافاً إذا دل الدليل على أنه لم يفهم من عقله حقيقة فهم من عوده أنه في منزلة الغيب بلحلب المتأسف على مفات فيفهم منه أنه أراد أن يظهر التمسر والعزن على فوات ما أخبر به أولاً وذلك (قوله قفا بالديار التي لم يعنها) أي لم يستر آثارها (للقدم) أي قد عهدها بأربابها بالقرب وقت انتقامهم من تلك الديار وهذا مرغوبه لأن قرب الأثرع استنشاق منه رائحة المحبوب وقرب به وقت الوصال ثم أضرب عن هذا مظهر أنه نوله في الحب حتى أخبر بضمير الواقع للمرغبه في وفي ضمن ذلك التمسر والعزن على فواته وأنه عاد إلى كرهاه بدليل أن المتصور هو ذلك الاول المرغوب فهو المتأسف عليه فعاد إلى إبطاله حسابه من شيء وما من حسابك عليهم من شيء ولقد ثل أن يقول هذا القسم كل من رد العجز على أندروسياتي (ومن) أي ومن المعنوي (الرجوع) وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لئلا نقول زهير

قفا بالديار التي لم يعنها التقدم • بلى وغيرها الارواح والبيم

(٤١ -) شرح لتلخيص رابع (قوله) أي الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى يضم السين وسكون اللام وقم البيم (قوله) أي لم يبلها أطول الزمان من الاباء وهو التفسير وأصل بقوله أطول الزمان أي أن المراد بالتقدم في البيت القسم الزماني (قوله وتقدم العهد) أي عهد أربابها وهذا تفسير للمقابلة والمعنى قفا بالديار التي لم يغير آثارها فهدم عهد أربابها بالقرب وقت

فيل للوقوف على الديار تسلط عليه كآبة أذهلته فأخبر بما لم يتحقق فقال لم يعفها القدم ثم تاب اليه عقله فتدارك كلامه فقال بلى
وغيرها الأرواح والدم وعلى هذا بيت الحامسة
ونحوه * فأف لهذا الدهر لابل لاهله * ومنه التورية وتسمى الإبهام أيضا وهي

انتقالهم منها وهما في غيب الشعر لأن قرب الأثر ما يستشعر منه رائحة المحبوب ويوقر له وقت الوصال (قوله بلى) أي عفاها
القدم لأن نفي النفي أثبات قوله لم يعفها الأرواح عطف على المحذوف الذي دل عليه بلى (قوله وغيرها الأرواح) أي وغيرها آثارها
الرياح فالأرواح جمع ريح (٣٧٧)

الفتح عادت الواو كقولك
أرواح الماء وزوجت
بالمروحة (قوله والدم)
أي وغيرها آثارها الدم جمع
دنة وهي السحابة ذات
المطر الكثير سميت بذلك
لدوامها غالباً (قوله
فنفقض الكلام السابق)

أي لا جمل انظاره تحصره
وتحزنه على فوات ما كان
راغب فيه أولاً لظهور
التحسر والتوله كما قال
الشراح (قوله بلى عفاها
القدم الخ) أشار به لما
قلناه من أن قوله وغيرها
في البيت عطف على

محذوف أي بلى عفاها
القدم وغيرها الخ
فلا حاجة للقول بأن الواو
في قوله وغيرها زائدة
وعطف لتغيير الأرواح
والدم على عفو القدم من
عطف المتصل على الجمل
لأن عفو القدم إما يكون
غالباً بتغيير الأرواح والدم
ومثال العود لنقض الكلام

السابق بلاقوله * فأف لهذا الدهر لابل لاهله * ومثال العود باستغفر الله قوله
نزهت سرفى في تمايرك الفر * وجال بها فكري من السطر للسطر
فما ختها الأحداق بهجة * مكللة الأرجاء بالزهر والزهر
ولكنها استغفر الله نسخة * مزينة الأرقام بالدر والتبر
طربت بها لما فهمت نفوسها * كما يطرب العشوان من لثما الخ

(قوله التورية) منقولة من مصدر وري المنجز إذا ستره وأظهر غيره لأن فيها ستر المعنى البعيد بالقرب (قوله ويسمى) أي ذلك النوع
الإبهام لأن فيه خفاء المراد وإبهام خلافه

فيل للوقوف بالديار حصلت له كآبة أذهلته فأخبر بما لم يتحقق فقال لم يعفها ثم رجع اليه عقله فتدارك
كلامه فقال بلى وغيرها الأرواح والدم كذا قاله وليس مراده ما هو ظاهر العبارة من أنه غلط
استدرك لأن ذلك يكون غلطاً لا يدلح فيه بل المراد أنه توهم الغلط وأن كان قاله عن عهد اشارته إلى
تأ كذا لاخبار الثاني لأن الشئ المرجوع إليه بكونه محققاً أشد ونحوه

* فأف لهذا الدهر لابل لاهله * وقول الحامسى
أليس قليلاً نظرة أن نظرها * أليس وكلا ليس منك قليل
كذا ذكر في الأيضاح وفيه نظيران الأول المبتدأ هو باعتبار القلة الحقيقية والقيليل الثاني
النفي باعتبار النفي والسرف في تواردا على معنى واحد فالرجوع ص (ومن التورية الخ) ش أي
من المعنوية التورية وهي مصدر وريت أخيراً إذا سترته وأظهرت غيره كأنه ما خوف من وراءه الإنسان

أن
ومثال العود لنقض الكلام السابق بلاقوله * فأف لهذا الدهر لابل لاهله * ومثال العود باستغفر الله قوله
نزهت سرفى في تمايرك الفر * وجال بها فكري من السطر للسطر
فما ختها الأحداق بهجة * مكللة الأرجاء بالزهر والزهر
ولكنها استغفر الله نسخة * مزينة الأرقام بالدر والتبر
طربت بها لما فهمت نفوسها * كما يطرب العشوان من لثما الخ

أن يطلق لفظة المعنيين قرب يبعد وراده البعيد منهما وهي ضرب مجردة وهي شدة أما المجردة فهي التي لا تنجم شيئاً مما بلانهم المورى
بأعني المعنى القرب في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى
(قوله المعنيين) أى وأنت ربك فى الأطول فهو أخذ بالقل

(٣٧٣)

وسواء كان المعنيين حقيقيين
أو مجازيين أو أحدهما
حقيقاً والآخر مجازياً
لا يعتبر بينهما لزوم وانتقال
من أحدهما للآخر وهذا
تمتاز التورية عن المجاز
والكتابة ويعلم أن التورية
ليست من إيراد المعنى
بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة حتى تكون من
علم البيان فم إذا كان
المعنيان مجازيين أو
أحدهما مجازياً كانت
من علم البيان بالنسبة إلى
المعنى الحقيقي لهما
أو لأحدهما وأما بالنسبة
إلى المعنى الذى هو تورية
بالبيناس فيبفلاذلا علاقة
بينهما ولا انتقال من
أحدهما إلى الآخر فتدبر
فانه مما خفى على بعض
الاذكياء قاهه عبدالحكم
(قوله قرب يبعد) أى
قرب إلى أنهم لكثرة
استعمال اللفظ فيو بعد
عن التهم لقله استعمال اللفظ
فيه فكان المعنى القرب
سائر البعيد والبعد خافه
وبصارت التورية يمين
المستأنات المعنوية بفان
أراءه المعنى المقصود تحت
الستر كالصورة الحسية
فلو كان المعنيان متساويين

أن يطلق لفظة معنيين قرب يبعد وراده البعيد) اعتقاد على قرينة خفية (وهي ضربان) الأولى
(مجردة وهي) التورية (التي لا تنجم شيئاً مما بلانهم) المعنى (القرب بخوارج على العرش استوى)
فانه أراد باستوى معناه البعيد
هذا النوع للمسمى بالتورية ولا إلهام هو (أن يطلق لفظة معنيين) في نفس الأمر أحدهما (قرب يبعد)
الآخر (يبعد وراده) بحال الإطلاق (البعيد) من معنييه ولا بد أن تكون إرادة البعيد معتد فيها على
قرينة خفية وأما أن كانت ثم قرينة ظاهرة صار المعنى قريها وان كان بعيداً في أصله فيخرج عن
معنى التورية فان لم تكن ثم قرينة أصلاً لم يفهم إلا القرب فيسقط حكم الإرادة ويخرج اللفظ عن
التورية أيضاً لئلا يجوز لها بلا قرينة أصلاً يخرج لفظها عن قانون الاستعمال وهو أنهم المراد فان
فيل المعنى البعيد في التورية من وجع الاستعمال فلا يكون اللفظ فيه المجاز وهذا المعنى موجود
في كل مجاز فيشترك كل مجاز فيكون تورية وظاهر كلامهم التورية حقيقة بيان للجواز لا أن كل مجاز
من البديع قلت بعد تسليم أن المعنى البعيد لا يكون اللفظ فيه المجاز لا يلزم منه اتحاد المجاز
والتورية فيكون اللفظ مجازاً باعتبار إطلاقه على غير معناه مع وجود القرينة الصارفة عن الأصل
ويكون تورية باعتبار كون المراد بعيداً مع خفاء القرينة لما تقدم أن لا تنطبق كونه تورية بخفاءه
أن قرينة قتلا في التورية بالمجاز في مادة واحدة مع كونها غير ظاهرة ظهرت القرينة لم تلقها أصلاً على
القرينة نقول أى ما من أن يكون أحدهما معنى مشتركاً بعيداً باعتبار الاستعمال ووضوح النقل بأن
الفاظهم ماضية فيظهر كون التورية لا تثنين بالمجاز (وهي) أى التورية التي هي نوع من أنواع
البديع (ضربان) أى قسماً التورية (الأولى من القسمين) مجردة (أى القسم الأول منها) يسمي تورية
مجردة (وهي) أى المجردة هي التورية (التي لا تنجم) أى لم تنجم (شيئاً مما بلانهم) المعنى (القرب) الذى
هو غير ما ادو ذلك (نحو) قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) فان الاستواء معنيين قرب يبعد
وهو الاستقارح إحصاءى مطمح من المطروح وبعده هو الاستيلاء والارتفاع على الشئ بالظهر والغلبة
وهو مجاز فيه للزوم مطمح الارتفاع والاستقرار ومما لى الارتفاع صادق بالارتفاع القهرى الذى قد
براد من هذين المعنيين المعنى البعيد منهما وهو الاستيلاء والقرينة خفية لانها استعماله الاستقرار
حاصله على المعنى المتوقعة على أدلة في الجرمية وليست مما يفهمها على أحد بل تأمل فقط استوى
كأنه يجعله وراه حيث لا يظهر ليهى أيضاً الإلهام وهو أن يطلق لفظة معنيين قرب يبعد وراده
البعيد والمراد بقوله قرب يبعد قرب اللفظ وهو بعيد فان المعنى نفسه لا يوصف بيبعد ولا قرب المراد
بالمعنيين أكثر من معنى وإعلم أن قولهم لفظه المعنيين براد البعيد بتأتى بأن يكون اللفظة حقيقة
ومجاز فيراد مجازاً وان كان غير واضح حقيقة المرجوح أن كان مجازاً أو مرجحاً أو يكون مشتركاً ويطلب
استعماله في أحد ما بحيث يميز الذهن بتدابر البعدون الآخر ثم قسم المصنف التورية إلى قسمين
مجردة وهي شدة المجردة هي التي لا تنجم شيئاً مما بلانهم القرب المورى به وقله بقوله تعالى الرحمن على
العرش استوى فان معناه القرب بالمورى بهما يقتضي مظهر لفظ استوى ومعناه البعيد المراد المورى
عنه القدرة والمالك كذا قالوا وفيه نظر لان لفظ على بلانهم المعنى القرب بالمورى به عن المراد فان على

في الفهم لم يكن تورية بل احتمالاً لقوله اعتقاد على قرينة أى وان لم يكن هنالك قرينة أصلاً لم يفهم إلا القرب فيفرض اللفظ عن التورية
(قوله خفية) أى لاجل أن ذهب الوجه قبل التأمل إلى إرادة المعنى القرب فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية بل مجردة
المعنى القرب البعيد وان علم أن خفاء القرينة لا يشترط أن يكون بالنسبة للخطاب بل يكفي ولو باعتبار السامعين كما في الأطول

وأما المرحشة فهي التي قرن بها مائلا ثم المورى به أمثالها كقوله تعالى والسما بينناها بأيدى بقوة وأما المورعون فيل ومنقول
الحامسي فلنأت عنا العشيبة كلها • أنخاضنا القنا السيوف على الدهر

فأسلستنا عند يوم كرمية • ولا نحن أغضينا الجفون على وتر

فإن الاغضاء بمائلا ثم جنين العين لأن جفن السيف وإن كان المراد به اتحاد السيف لأن السيف إذا أعجمنا انطبق الجفن عليه وأذا جردنا فتحت
للخلاء الذي بين العينين وأما بعداها فكأننا الغزاة التي قول القاضي الامام أي الفضل عياض في صيغة باردة

(قوله وهو استولى) أي فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أي ملكه بالظهر واللبة كما
في قول الشاعر (٣٣٤) فداستوى بشر على العراق • من غير سيف ودم مهران

والمعنى الاول قرب
والثاني بعيد المراد منق
الآية المعنى البعيد أي
الرحن استولى على العرش
الذي هو أعظم المخلوقات

فأولى غيره والقربينة على
ذلك خفية وهي استعالة
المعنى القريب وهو
الاستقرار حسا على الله
تعالى فوق الجرم وإنما
كانت تلك القربينة خفية
لثوقها على أدلة نبي
الجرمية وليست بما يفهمها

كل أحد (قوله ولم يقرن
بشيء مما يلائم المعنى
القريب) أي فكيف
بجردة لتجردها عما شرح
خفاهها وهو ذكر ما يلائم
القرب وقد يقال العرش
الذي هو السرير يلائم
المعنى القريب الذي هو
الاستقرار الحسي فلعل
الآية من قبيل التورية
المرشحة (قوله وهي شحة)

وهو استولى ولم يقرن بشيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار (و) الثانية (مرشحة)
وهي أي تجميع شيئا مما يلائم المعنى القريب (بحر السماء بينناها بأيدى) أراد بأيدى معناها البعيد
وهو القدرة وقد قرن بها مائلا ثم المعنى القريب الذي هو في الجارحة المخصوصة وهو قوله بينناها إذ
البناء يلائم اليد

بجاز باعتبار استعماله في غير معناه القربينة وتوربه باعتبار إرادة المعنى البعيد بقرينة خفية ولم يقرن
بشيء مما يلائم المعنى القريب فيكون مجردة لتجردها عما شرح خفاهها وهو ذكر ما يلائم القريب كما يأتي
وقد يقال العرش الذي هو السرير يلائم القرب الذي هو الاستقرار الحسي (و) التورية الثانية من
قسمها (مرشحة) أي تسعى مرشحة وقد تقدم معنى الترشيح في باب الاستعارة ووجه التحفة ظاهر
من معناه فالمرشحة عكس المجردة فهي التي تجميع شيئا مما يلائم المعنى القريب الذي هو غير ما أود ذلك
(بحر) قوله تعالى (والسما بينناها بأيدى) وأما المورعون والأيدى جمع يد واليد المعنيين قرب وهو
الجارحة المعروفة ويدوه القدرة التي يطلق اليد عليها بجاز كما تقدم في باب المراد بها المعنى
البعيد الذي هو القوة والقدرة والقربينة استعالة الجارحة إليه تعالى وقد تقدم ما يفهم منه وجه
خفائها فيكون تورية وإن كانت مجازا وقد قرنت بمائلا ثم المعنى القريب الذي هو الجارحة وهو
البناء لأنه أعظم الجارحة والمعهود بالقوة الإيجاد والخلق فقد شرح فيها معنى التورية وأصلها
الذي هو انخفاء وجود ما يبعد عن المراد مع خفاء القربينة وهذا أعني كون اليد أطلقت على معناها
المجازي البعيد بقرينة خفية فكانت تورية على ما شهور بين أهل الظاهر من المفسرين الذين

حقيقته الاستعلاء الحسي الذي ليس بمراد والمرشحة هي التي قرنت بمائلا ثم المورى به أمثالها أو بعده
ومثله بقوله تعالى والسما بينناها بأيدى بقوة كذا قال المفسرون وشرحوه على أن المراد أن يأت
توربه في شحة بمائلا ثم هو البناء والظاهر أن المراد أن يأت جمع بمعنى القوة فيكون أراد باليد
القوى وهو معناها المراد البعيد ومعناها القرب غير المراد بالجارحة قلت وفيه نظر لأن قوله تعالى
بأيدى معنيين القوة فيكون مفردا وجمع يدوهما معنيين مستويان ليس أحدهما قريبا والآخر بعيدا
وكل منهما صالح لأن يراخا في البناء يكون باليد الذي هو القوة بالأيدى التي هي جمع يد ثم لو كان
أحدهما قريبا فلهذا ليست كلمة واحدة لمعنيين بل كلنا فان لا يد كلته غير الأيدى فقرر أن

وهذا

ترك المصنف ذكرها ليعلم من تمرر الجردة بطريق المقالة (قوله ما)

يلائم المعنى القريب) أي المورى به عن المعنى البعيد المراد على أن ترشيح التوربه يذكر ما يلائم المعنى القريب تارة يكون قبلها وتارة
يكون بعدا مثل المصنف بقوله نحو والسما بينناها بأيدى لترشيح الواقع قبلها وذلك لأن الأيدى جمع يد واليد تطلق على الجارحة
المخصوصة وهو المعنى القريب لها وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى بعيدا بقرينة خفية ومعناها البعيد وهو القدرة أعقادا على قرينة
خفية وهي استعالة الجارحة على الله تعالى وقد قرن بها مائلا ثم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بينناها إذ البناء الذي هو
الذي هو وضع لبنية على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة وما يلائم القدرة فهو الإيجاد والخلق لا يقال البناء بمعنى القدرة أضاف إليه
يلائم المعنى القريب يلائم البعيد أيضا لأننا قلنا طلب البناء واقتضاه لا بد أن تم وحينئذ قوله بينناها ترشيح للتورية بالكثرة في قوله

كان قانون أحمدي من ملامحه * لشهر نموز أنواعا من الخلال
وألفراة من طول المدي خرفت * فاشرق بين الجدي والجلجل

يأخذه وهو يقيم عليها أمثال ما إذا كان ترشح الثور يرفعها بعد ما يقول القاضي عما عاين في وصف فصله يوم وقعت البرودة ثم أن
شأن فصل الربيع الذي أوله الجمل الدفوع وعدم البرودة كان كآونة أهس من ملباسه * أشهر نموز أو نوعا من الخلال
أو الغز الذي طول الذي خرفت * فما تفرق بين الجدي والجمل
يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها وصارت خفة قليلة العقل فتزلت في برج الجدي في أوائل الخلال في برج الجمل فأد بالغازاة
معناها البعد وهو الشمس وقد فرق بينهما بالآدم المعنى القريب الذي ليس بمراءد أي الرأ الذي هو ولد الغنمية حيث ذكر انفرقة وهو
لهذا التورية وكذا ذكر الجدي والجمل في آدام معانها البعد (٣٧٥) وما البرجان والقريب للجدي

وهذا مني على ما اشتهر

يقصرون على ما يبدو ولم يظهرهم هنالك إلا في الاستواء الألفي العبد وما اعتن من توسع القصور
من جراس مقتضى تركيب البيان فالكلام تمثيل على سبيل الكناية والاستعارة وهو أن مجموع
بنائها ما يدل على أصله على طريق التشبيه وأصله وضع لبنه وما يشبهه على أخرى بقوة الأبدى
الاجتماع بالقولان النفس بالمحسوس أعرف أو لى طريق الكناية بناء على أن التمثيل يجري فيها
بمجموع اللفظ التركيبي عن معنى الاتحاد بناية القووى كلبان لا لا توقيف على مطلق فقد تكون
جلالة الذى يمكن أن يدرك وهو كنهه الجاني المتشغل على أنه في النهاية على نفس الامر فلا محل لفرق
من مفردات هذا التركيب حقيقة ولا مجاز لما تقدم أن لفظ التمثيل ينقل إلى المعنى كما هو في المنقول عنه
التورية ليست باعتبار الأبدى لا بدى بل باعتبار إطلاق الأبدى وإرادة القوى فان أراد المصنف بذلك
قوة أن الأبدى الآتية فقد لا يجاز فيلأن القوة مرادها حقيقة الآتية ولا يرتفع من قرب أحد
المعنيين من جهة وضع اللفظ وإن أراد جمع ما بمعنى القوة كالمجموع منه صرح أنها وترى مشقة
واستعارة مرشحة لكن لا نسب أن المراد بقوله تعالى بأبداً بل المراد القوة وإذا كان بالأبداً وقوة
الضمير رافى تأويل ما يدعى الأبدى المصوّر معاً عن القوة فجزم العنصري وغيره بأن المراد فى الآيات
الأبداً المفرد وهو القوة وإلا أن التورية المرشحة نوع من الاستعارة المرشحة فى الأصل والتورية
المجردة تدخل فيها الاستعارة فإن المجردة والمالقة والفرق بين الاستعارة المرشحة والتورية المرشحة هو
أن مع الاستعارة قوة لتصرف اللفظ لها وتمثيل المعنى العبدى بها والتورية ليست كذلك والغالب
أنها التورية بما يعبراداً المجاز ولذلك سميت تورية بها ما قال المصنف وقد يكون الترتيب
التورية كقول القاضى عياض

كان كانون أهدي من ملابسه * لشهر تموز أو أوعا من الحلال
وأول النذر القم. طول المدي خرفت * فافترق بين الجد والجل

فلان ظاهر جامع شيامن ملائكات البعيدة ولا وذلك كقول عماد الدين
أرى النقد في فغره عكبا * ربنا الصالح من الجوهر
وتكملة الحسن ايناسها * رويانه وجهك الازهر
ومشور دمي غدا أجرا * على آس عارضك الاخضر
وبعت رشادي بني الهوى * لاجلك يا طرفة المسترى
أنفوله في فغره منقلى أنه ليس المراد بالصالح كتاب الجوهرى الذى فى اللغة بل هو آدنه اسنان محروبه الشيعة بالجواهر الصالح
فهمون ملائكات المعنى البعيد (قوله وهذا) أى كون المراد من الاستواء الاستيلاء من الايدى القادرة على طريق التورية
(قوله على ماشتهر) أى وهو مذهب اختلف المؤثرين

(٢) قوله ولدا البقرة صوابه ولدا الضأن في السنة الأولى كما في كتب اللغة اهـ مصححه

وأعلم أن التوه ضربان ضرب يستحكم حتى يصير اعتقادا كما في قولهم

جلناهم طرأ على الدم بعدما • جعلنا عليهم الطعان ملاسا

وضرب لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شئ يجري في خاطر وأنت تعرف حاله كما في قول ابن الربيع

لولا التطير بالخلاف وأنهم • قالوا مريض لا يعود مريضاً

لقنيت نحى في فئاتك خدمة • لا كون مندوباً فغضى مفروضا

ولا بد من اعتبار هذا الأصل في كل شئ ينفي على التوه فاعلم وقال السكاكي أكثر تشبهات القرآن من التورية • ومنه الاستخدام

(قوله بين أهل الظاهر من المفسرين) أي الذين يقتضون على ما به ويظهر لهم من المعاني ولم يظهر لهم هناك إلا بدى واللاستواء
الا المعنى البعيد (قوله في التحقيق) (٣٧٦) أي أخذ من مقتضى تراكيب البيان (قوله أن هذا) أي قوله بيننا

بأيد وقوله على العرش

استوى تمثيل أي استارة

تمثيلية بأن شبهت هيئة

إيجاد الله السماء بالقوة

والقدرة الأزلية بهيئة

البناء الذي هو وضع لبنة

وما يشبهها على أخرى

بالأيد الحسية ثم استعير

مجموع بينها بأيد الموضوع

للهيئة المشبه بها للهيئة

المشبهة على طريق الاستعارة

التمثيلية وشبهت الهيئة

الحاصلة من تصرف المولى

سجانه وتعالى في المكتبات

بلايجاد والاعدام والقهر

والأمر والتهى بالهيئة

الحاصلة من استقرار الملك

على عرشه أي سريره ملكه

مجامع أن كلاً بني من

الملك التام واستعير على

العرش استوى الموضوع

للهيئة المشبه بها للهيئة

بين أهل الظاهر من المفسرين والافتا تحقيق أن هذا تمثيل ولصور له طمته وتوقف على كنه جلالة

من غير أن يتحمل للفردات حقيقة أو مجاز (ومنه) أي ومن المعنوى (الاستخدام

أن كان حقيقة في أصله يبقى كذلك وإن كان مجازاً فكذلك فكان البناء بالأيدى جعل هنا مضافاً للبناء

التوقي البناء ونهاية المظنة في تركيب الشئ وكذا على العرش استوى يجعل تمثيلاً للتشبيه أو

بالكتابة لله لا على ملكه كل شئ كأنه جعل مضافاً للثمن من غير أن يتحمل حقيقة أو مجازاً لفرد من

المفردات بل التجوز باعتبار التركيب فإن قلت فعلى هذا الذى جعل من التحقيق هل يصح أن يكون

التركيب تورية أو لا قلت لا مانع من ذلك مع خفاء القرينة لأنهم لم يشرطوا في التورية أفراداً للفظ فافهم

(ومنه) أي ومن البديع المعنوى (الاستخدام) أي ما يسمى بالاستخدام بالبناء والبناء المجمعين ورجع

يقال بالبناء المهمة وكلاهما بمعنى القطع ومنه الخدم السيف القاطع يقال خدمه قطعه وأما معنى هذا

النوع فبأن الضمير فيه قطع عما يستحق أن يعود لمن المعنى وجعل لغيره على ما يأتي تفسيره المشار

وكانه نظراً لنظائر الفرج جعل ترشيحه الجدى وهو بعده وادى مالك نظراً لنظائر الجدى والجل وجهه

تور به ترشحه بإقيلها وهو الفرج التوقال أن لفظ التور به مجرد تارة ليس قبله ولا بعده شئ من

أوزام المورى يقول ابن النحويتهما توريتان مجردتان ليست أحدهما ترشحا للآخرى لأن شرط

الموشح به أن يكون صريحاً وكل من الفرج والجدى والجل مشتركان ثم قال المصنف التوه ضربان

ضرب يستحكم حتى يصير اعتقاداً كقوله

جلناهم طرأ على الدم بعدما • جعلنا عليهم الطعان ملاسا

وضرب لا يبلغ ذلك كقول ابن الربيع

لولا التطير بالخلاف وأنهم • قالوا مريض لا يعود مريضاً

لقنيت نحى في فئاتك خدمة • لا كون مندوباً فغضى مفروضا

وقال السكاكي أكثر تشبهات القرآن تورية قوله (ومنه) أي من المعنوى (الاستخدام) قال

سمى استخداماً لأن الكلمة خيلت للمعنيين وقال الخطيب يسمى أيضاً الاستخدام بالبناء المهمة

المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية أو يقال أن الاستقرار على العرش وهو سرير الملك مما يردف

الملك يضم الم أى ملازمه فاطلق اسم المازم وهو الاستقرار على العرش وأريد المازم وهو الملك على جهة التكنية (قوله ولصور

لفظتمه) أي حيث شبه المقول بالمحسوس الذى هو أقوى عند السامع لأن البناء بالأيدى جعل كأنه مضاف لغيره على تركيب

الاشياء (قوله وتوقف على كنه جلالة) أي الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو الكنه بالاجال (قوله من غير أن يتحمل) أي من

غير أن يتكافى للفردات معنى حقيقى أو مجازى بل تبقى المفردات على ما كانت عليه لا تقدم لفظ التمثيل بنقل إلى المعنى مع ثقائه

على حاله في المعنى المنقول عنه فإن كان في الأصل حقيقة بقى كذلك وإن كان مجازاً بقى كذلك (قوله الاستخدام) معجمتين وبهية

ومعجمتين ومهملة وكلا (٧) بمعنى القطع يقال خدمه قطعه ومنه الخدم السيف القاطع وأما معنى هذا النوع بذلك الاسم لأن

الضمير منقطع عما يستحق أن يعود لمن المعنى وجعل لغيره على ما يأتي تفسيره (٧) صوابه الإبدال على القطع اه مصححه

وهو أن يراد باللفظ لمعنيين أحدهما ثم يضميره معناه الآخر أو يراد بأحد ضميره به أحد ضمير بالآخر الآخر فالاول كقوله
اذنزل السماء بأرض قوم • وعيناه وان كانوا غصبا

(قوله لمعنيين) أي حقيقين أو مجازين أو أحدهما حقيق والآخر مجازي ولا مفهوم للمعنيين بل الأكثر كذلك وقد جمع ابن
الوردى بين الاستدامين أي الاستخدام في اللفظ والمعنيين وذى المعاني في قوله

ورب غسر الطلعت • بقاى وهو مرعاها • نصبت لها شياكلن • لجين ثم صدناها
فقالن وقد صرنا • الى عين قصدناها • بذلت العين فالحلها • بطلعتنا وبجرها

(قوله ثم يراد بضمير معناه الآخر) أي بالضمير مستعمل في معنى آخر (٣٧٧) لكونه عبارة عن المظهر والضمير

القائب أي ما يقتضى تقدم
ذكر المرجح لاستعماله
في معنى يراد بالمرجح فلا
يلزم في الاستخدام استعمال
اللفظ في معنيين ولا الجمع
بين الحقيقة والمجاز إذا
أن بدل الضمير المعنى المجازي
على ما هو عليه عبد الحكيم
ثم نلاحظ قول المصنف
يراد بضمير معناه الآخر
أن الاستخدام قاصر على
الضمير وذكر الشهاب
الغفاري أنه يكون أيضا
بالاستثناء كما في قول
البيهقي
أما حديثي ليس بالـ
منسوخ إلا في الدفاتر
فانه أراد بالضمير الاول
الانزال أو أراد به الاستثناء
النقل أي الألفاظ فانه
يشخ ونقل ولكن
المعروف أن هذان شبه
الاستخدام ويكون أيضا
باسم الإشارة كما في قوله
رأى العقيق فأجرى ذلك فأنظره
هتيج في الاشواق خاطره

وهو أن يراد باللفظ لمعنيين أحدهما ثم يضميره (أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر)
أو يراد بأحد ضميريه أحدهما (أي أحدهما المعنيين ثم يراد بالآخر) أي بضميره الآخر معناه الآخر
وفي كلهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقين وأن يكونا مجازين وأن يكونا حقيقين (فالاول) وهو أن
يراد باللفظ أحدهما المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

اذنزل السماء بأرض قوم • وعيناه وان كانوا غصبا)
جمع غصبان أراد السماء الغيث وبضميره في عينه التنبؤ وكلتا المعنيين مجازي

إله بقوله (وهو) أي الاستخدام (أن يراد باللفظ لمعنيين أحدهما) أي يراد بأحد ذلك المعنيين
باللفظ (ثم يراد بضميره) أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر (أو يراد بأحد
بأحد ضميريه أحدهما) أي أحدهما المعنيين الذي لم يراد باللفظ بل رده غيرهما (ثم يراد
بالآخر) أي بضميره الآخر معناه الآخر (الذي هو من جهة المعنيين الذين لم يرادوا فطلق في
المعنيين في كلا وجهي التفسير فتناول الكلام ما كان فيه المعنيان المرادان معا باعتبار اللفظين
حقيقين وما كان فيه مجازين وما كان فيه أحدهما حقيقة والآخر مجازا وكذا إذا كان لهما معان
متعددة يجوز أن يطلق على أحدهما حقيقة ومجازا أو يعود على اللفظ معانير بعد دعاء اللفظ حقيقة
أو مجازا أو يكون إعادة الضمائر كلها استعمالا (الوجه الاول) من الوجهين المذكورين في التعريف
وهو أن يراد باللفظ أحدهما المعنيين ويراد بالضمير معناه الآخر (كقوله) يصفير يأسهم وتصرهم في
بلاد الناس كيف شاؤا

(اذنزل السماء بأرض قوم • وعيناه وان كانوا غصبا)

بمعنى أنهم يفعلون في بلاد الأقوام ما شاءوا من الرعي ولا يعترض عليهم أحد ولا يقدر على منعهم قوم بل
(وهو) قسم الاول (أن يراد باللفظ لمعنيين أحدهما) سواء كانتساو بين أم لا ثم يؤتى بعده بضمير
يعود على اللفظ عليه وفي المعنى على معناه الآخر مثله قوله سمعوا بيه مالك

اذنزل السماء بأرض قوم • وعيناه وان كانوا غصبا)

فانه أراد السماء المطر أو يراد بالضمير في عينه التنبؤ والنبات أحدهما السماء لانه مجاز عنه باعتبار
أن المطر شبه وسوغ عود الضمير على النبات وان لم يتقدم له ذكر كرسب وهو الماء التي

فانه أراد بالعقيق أو الماء السكان ثم أعاد اسم الإشارة عليه بمعنى الدم والتجيز كما في قوله

حكى الغزال طلعت ولفتة • من ذاراه مقبلا ولا اتقن
أعذب خلق الله بقا وفا • ان لم يكن أحق بالحنن فن

فان ذكر الطلعة مما يفيد المراد بالغزال الشمس وذكر الفتة بفيد المراد بالمحبوب (قوله أو يراد بأحد ضميريه) أي أو ضمائر
كأني الاول ولابد أن يراد بالاسم الظاهر غير ما دل الضميرين ولا كان أحدهما ليس استخداما كلاهما في اللفظ العائد على وجه
الاستخدام وهذا القسم مستزك للقسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضمير الاول فيحق استخدام باعتبار ضمير الاسم الظاهر
(قوله وان كانوا غصبا) أي وان كان يعمل لهم غصبن من عيننا للنبات الحاصل في أرضهم فقد وصف الشاعر قومها بالغبلة لن عداهم

أراد بالهاء الغيث وبضميرها التث والتاني كقول المعتزى

ففى القضاء الساكنه وانهم * شوه بين جوائع وضلوع

والساكنيه المكان وفى قوله شوه الشجر

(٣٢٨)

أراد بضمير القضاء قوله

(والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميره أحد المعنيين والضمير الآخر معناه الآخر (كقوله

فستى النضا والساكنه وانهم * شوه بين جوائع وضلوع)

أراد بأحد ضميرى النضا معنى المجزوف الساكنه المكان الذى فيه شجر القضاء الآخر أى المنصوب فى شوه النار الحاصلة فى شجر النضا وكلاهما مجازى

يرعون الكلاب رزهم وان غصوا فقد وصف رزهم بالتهاء والغلبة حتى انهم يرعون كلاب الناس من غير ضاعهم والهاء أطلقت على التثى مجازا لانه نازل من جهة السماء المعلومه أعاد الضمير على لفظ السماء فى قوله رزهم باعتبار معنى آخر مجازى أيضا وهو التثى لانه هو المرعى فقد أراد بلفظ السماء معنى وأراد بضميره معنى آخر فهذا من الوجه الاول (د) الوجه (الثاني) من الوجهين المذكورين فى التعريف وهو أن يراد بأحد ضميره أحد معنيينه وبضميره الآخر معناه الآخر وقد تقدم فى تفسير ما يفيد أنه لا بد أن يراد باللفظ غير مفاد الضميرين والا كان أحدهما ليس استخداما وكلامنا فى الضمير المعتمد على الاستخدام (كقوله) أى الوجه الثاني مثل ما فى قوله (فستى النضا) وهى نوع من الشجر دعاه بالسقى حيث يزل الاجاء فى ظله (والساكنه) الضمير فى الساكنه يعود على النضا باعتبار أنه مكان النضا اذ يلقى عليه النضا مجازا ثم بين أنه يطلب لهم الغيث وان غصوه فقال (وانهم) أى يطلب لهم السقى قضاء لحق الصلبة وان (شوه) أى وقوده والضمير فيه يعود على النضا باعتبار معنى آخر مجازى له أيضا وهو النار التى توقد لانها تتعلق بشجر النضا (بين جوائع) جمع جائع وهو الضمير على الصدر وهو كناية عن القلب وقوله (وضلوع) من عطف النفس وشرب النار فى القلب عبارة عن ابتداء شدة الحب اذ كانه تحرق به الاحشاء من شدته واذا يتلهى الحب بوصف يعذب كعذاب النار كما يوصف بالفاذ قال

ان هذا الهوى نعم وعز * ضعنا أبدا عذابا وذلا

فقد صدق أنه أطلق النضا على معنى هو الشجر ثم أعاد عليه الضمير معنى المكان مجازا ثم أعاد عليه آخر بمعنى النار مجازا أيضا لانها يتعلق بها الشب ويصح أن يعود عليه الضمير معنى المكان ويراد به نفس اللفظ

أريد بها المطر الثاني أن يراد بأحد ضميرى اللفظ معنى وبضميره الآخر آخر كقول المعتزى

فستى النضا والساكنه وانهم * شوه بين جوائع وضلوع

فانه أراد بضمير القضاء قوله والساكنه المكان وفى قوله شوه الشجر والشجر هو أحد معني النضا لانه معناه الاصل أى وقوده ولك أن تقول الاستخدام هنا إما كان يعود ضمير شوه على غير المراد بالنضا وتوسط ذكر الساكنه لآثره فى ضرب بالحققة ضرب واحد لا يختلفان فيما يتعلق بالاستخدام ولك أن تقول أيضا الضمير الثاني لا يعود على الشجر الذى ادعيت أنه أحد معني النضا مراد به الحقيقة بل يعود على النضا مراد به معناه المجازى وهو نار الشوق لانه يقال ان الشوق أحد معني النضا معنى النضا فلنأمل وقيل الاستخدام أن تقع الكلمة الحقة لعينين متوسعة بين لفظين أحدهما لها الواحد والاخر لعلها الآخر كقوله تعالى لكل أجل كتاب يجوز انشاء وشب فان كتاب محفل الواحد والاخر لعلها الآخر كقوله تعالى لكل أجل كتاب يجوز انشاء وشب فان كتاب محفل

من الاقوام بأنهم يرعون كلابهم من غير ضاعهم (قوله فستى النضا) هو بالعين والقاد المعجمين نوع من شجر البادية دعا الشاعر ان يبقى الله الشجر المسمى بالنضا بحيث يزل الحيا فى خلاله (قوله والساكنه) أى وسق الساكنين فى النار المراد به المكان الثابت فيه اذ قد يطلق النضا على المكان الثابت فيه ثم بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وان غصوه فقال وانهم شوه الخ أى طلب لهم الغيث قضاء لحق الصلبة وان شوه أى وقوده والضمير للنضا بمعنى النار التى توقد فيه اذ يقال لها غصا أيضا لتعلقها به والحاصل أنه ذكر النضا أولا بمعنى الشجر وأعاد عليه الضمير أولا بمعنى المكان الثابت فيه وأعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار المتوقدة فيه وأطلق النضا على كل من المكان الثابت فيه والنار المتوقدة فيه مجاز (قوله بين جوائع وضلوع)

(ومنه)

الجوائع الاضلاع التى تحت التراب وهى مما يلى الصدر وضلوع مما يلى الظهر الواحد جائعة قاله فى الصراح ثم ان قوله وضلوع هو الموجود جمع نسخ المصنف والصواب بين جوائع وقلوب وذلك لان البيت من صيغة لجزى بأيت مطعما

كما يكتب من اعتراض كتيب * وقوام غصن فى الشاير طيب

ثم ان شب نار القضاء فى عبارة عن تلهيه بالحب واذا يتلهى به فكان أحشاءه تحترق من شدته كتحترق بنار النضا

• وبهذا ألفوا التشرع وهو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الاجال ثم مالكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يردده اليه فالاول ضرب بيان
(قوله وهو ذكر متعدد) أفرد الضمير وان كان قد ذكر أمرين ألفوا التشرع نظرا لكونهما نوعا واحدا من المحسنات فقوله وهو أي
النوع المعنى باللف والتشرع وقوله ذكر متعدد أي ذكر معنى متعدد وقوله على التفصيل أي ذكرنا كائنا على وجه التفصيل بيان
بين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به
بين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به
(٣٧٩) أو على وجه الاجال بأن يعبر عن

المجموع بلفظ يجمع فيه
أفراد ذلك المجموع (قوله
ثم ذكر مالكل واحد) أي
ثم بعد ذكر التعدد على
الوجهين المذكورين يذكر
مالكل واحد من احاد
ذلك التعدد وهنا
التعريف لا يشمل ما إذا
ذكر ما لبعض وسكت عما
لبعض نحو جاء عبي
ومدوى ومن لأمره
فأكرمت وشمت فأفيد
أن المعبى مكرم وأن المدو
مشوم والثالث غير
ملقت اليه إلا أن راد
بذكر مالكل واحد أي
ما يكون غالبا لا ذكر فاه
في الأطول وأعلم أن ذلك
المعنى المتعدد أولا على
وجه الاجال أو التفصيل
هو اللف وذكر مالكل
واحد من احاد ذلك التعدد
ثانيا هو التشرع كان وجه
تسمية الاول باللف الثاني
فيه حكمه لانه اشتمل
عليه من غير تصريح به
ثم لما صرح به في الثاني
فكانه تشرع ما كان مطويا
فلما سعى تشرع (قوله من
غير تعيين) أي من غير ان
بين الحكم لشيء مما ذكر

(ومنه أي من المعنوي) ألفوا التشرع وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الاجال ثم (مالكل
واحد) من احادها المتعدد (من غير تعيين ثقة) أي المذكورين لتعيين لاجل التوثق
(بأن السامع يردده اليه) أي ذكر مالكل من احادها المتعدد الى ما هو له مله بذلك بالقرائن اللفظية
أو المعنوية (فالاول) وهو ان يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضريان)

المكان أيضا فصدق أن ما يريد بأحد الضميرين معنى وأريد بالآخر معنى آخر ولكن يكون الاستخدام
في الضمير الواحد هو الثاني كما تقدمت الإشارة اليه فلا يفرق الاول الا في تعدد الضمير في الجملة وثما
الاستخدام فليس الا في عمل واحد كالاول فلا فرق بينهما من جهة الاستخدام وظاهر العبارة أن
الاستخدام لا يتصور الا مع الاضمار قيل ويتصور في الاظهار بأن يذكر اللفظ شبه مثلا وجهان
باعتبار تعيينين كمال ذلك اللفظ كقوله • مثل الفزاة اشراقا وملقتا • فالفزاة تطلق على
الشمس وعلى الحيوان المعلوم فذهب بها يوجين أحدهما على أنها شمس وهو قوله اشراقا والآخر
على أنها الحيوان وهو قوله ملقتا ولكن الاقرب أن مثل ذلك من التوجيه المشرح معناه حيث
استويلاو بالقرينة (ومنه) أي ومن الديلج المعنوي (ألف والتشرع) أي النوع المعنى
باللف والتشرع (وهو) أي هذا النوع المعنى باللف والتشرع (ذكر) معنى (متعدد) ذكرنا
كائنا (على) وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص
به بفصله عما عداه (أو) على وجه (الاجال) بأن يعبر عن المجموع بلفظ يجمع فيه ذلك المجموع
(ثم ذكر) أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر (مالكل واحد) من احاد ذلك
المتعدد ذكرنا كائنا (من غير تعيين) أي من غير أن يبين لشيء مما ذكر أو لا مله مما ذكر ثانيا ويكون
ترك التعيين (ثقة) أي لاجل الثقة أي التوثق (بأن السامع يردده) أي ذكر مالكل (اليه) أي إلى كل
ملوه وإما يفعل ذلك حيث يعلم أن السامع يعلم مالكل بالقرينة اللفظية في كل عليها كان يقال رأيت
الشخصين ضاحكا وعابسا فتأنيت عابسا يدل على أن الشخص العابس هو المرء والضحاح هو الرجل
أو المعنوية كان يقال لقيت صاحب المدوفا كرمت وأهنت وما علم أن القرينة هنا معنوية وهو
أن المستحق للإكرام صاحب الأمانة المدوفا لما شمل كلامه ما يكون اللف فيه تصميلا وما يكون
اجابا أشار الى تفصيل الاول منها وما شمل الى المثال الثاني فقال (فالاول) أي فالقسم الاول
عما شغل عليه التعريف فهو أن يذكر المتعدد على التفصيل (ضريان) أي هو ان يعبر عما يوجد

الاداء المحموم ويحتمل المكتوب وأجل استخدام المعنى الاول ويحتمل استخدام الثاني من (ومنه)
اللف والتشرع (المش) ألفوا التشرع عبارة عن ذكر متعدد سواء كان اثنين أو أكثر لا مفصلا ولا مجملا
بأن يشمل ذلك التعدد لفظا بالاستعراق أو اللفظيا وهذا هو اللف ثم يذكر مالكل أي ما يخص به
كل واحد من ذلك المتعدد من غير تعيين واحتملها لآخر وثقا بأن السامع يردده اليه بقرينة حالة
واشترط عدم التعيين يشكل عليه ماسيا في واشترط أن تأثر التشرع في اللف بشكل عليه ماسيا في أيضا

(٤٧ - شرح التلخيص رابع) أو لا مله مما ذكرنا أو ما عدا ذلك لان لو عين لم يكن من باب اللف والتشرع بل من باب
التعيين (قوله ثقة) أي يكون ترك التعيين لاجل الثقة أي التوثق (قوله مله بذلك بالقرائن اللفظية) كان يقال رأيت الشخصين
ضاحكا وعابسا فتأنيت عابسا يدل على أن الشخص العابس هو المرء والضحاح هو الرجل (قوله أو المعنوية) كان يقال لقيت
الصاحب والمدوفا كرمت وأهنت وهذا هو القسم الثاني من القسمين (قوله أو المعنوية) كان يقال لقيت

لان النشر اماغلى ترتيب الف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وقول ابن حزم
فعل المدام ولونها ومذاقها * في مقليته ووجيته وريقتها
آراؤكم ووجوهكم وسوفكم * في الحادثات اذا جدجون نجوم
فيها معالم للهدى ومصاح * تجلوا الدجى والاخرى ايات رجوم

وقول ابن الرومي

(قوله لان النشر) أى هو ذكر (٣٣٠) مالكل واحد مما في الف (قوله وهو السكون فيه) أى الهدوء والنوم

وعدم التصرف (قوله)
وهو الابتغاء من فضل الله
أى طلب الرزق بالحركة
والتصرف في الامور
ومناسبة السكون لليل
وابتغاء الفضل للنهار
ظاهرة فقد صدق على
هذه الآية أنه ذكر فيها
متعدد على وجه التفصيل
ثم ذكر مالكل واحد من
التعدد على سبيل الترتيب
الاول للاول والثاني للثاني
من غير تعيين مالكل
للاكمال على رد السامع
ما ذكر في النشر لما ذكر
في الف بالمسابقة المعنوية
(قوله فان قيل الخ)
حاصله أنا ان لم انا هذه
الآية من قبيل الف
والنشر لاشتراطهم فيه
عدم تعيين شيء بما ذكر
ثانيا لما ذكر أولا وقد
وجه التعيين في هذه الآية
لان الضمير الجرمي في قوله
لتسكنوا فيه عائده على
الليل في نفس الامر قطعا
فقد تعيين ما يعود اليه
السكون الضميري فكان قيل
لتسكنوا في الليل لان الضمير

لان النشر اماغلى ترتيب الف (بأن يكون الاول من المتعدد في النشر للاول من المتعدد في الف
والثاني للثاني وهكذا الى الآخر (محو من رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ماليل وهو السكون فيه ومالنهار وهو الابتغاء
من فضل الله فعلى الترتيب فان قيل عدم التعيين في الآية ممنوع فان الجرمي من فيه عائده الى الليل
لا محالة قلنا نعم ولكن بانه تارة يحتمل أن يعود الى كل من الليل والنهار فيحقق عدم التعيين

الترتيب وعدم تعدد ذلك (لان النشر) وهو أن يذكر مالكل مما في الف (اما) ان يكون (على
ترتيب ذلك) الف (لان الفرض أن الف فيه تفصيل بذكر كل فرد فيمكن أن يجاء بالنشر على حسب
ما كان في الف بأن يكون الاول من المتعدد في النشر للاول من المتعدد في الف والثاني للثاني وهكذا
الى آخره ويمكن أن لا يجاء به كذلك فالاول من هذين الضربين وهو أن يؤتى بالنشر على ترتيب الف
(محو) قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقد ذكر
في هذه الآية الكريمة الليل والنهار ثم ذكر ماليل أولا لتقدمه على الليل وهو السكون فيه والهدوء
بالتمام وأبعد ترتيب الحركة والتصريف ومناسبة الليل ظاهر ثم ذكر مالنهار ثانيا لتأخره وهو الابتغاء
من فضل الله فيه أى طلب رزق الله فيه والمناسبة ظاهرة أيضا وعليه ان كل في عدم التعيين فسدقائه
ذكره متعدد على وجه التفصيل والتعويض على كل ثم ذكر مالكل من المتعدد على الترتيب الاول للاول
والثاني للثاني من غير تعيين مالكل للاكمال على رد السامع ما ذكر في النشر لما ذكر في الف بالمسابقة
المعنوية فان قلت ما معنى الف في هذا القسم لان الف هو الضم والجمع والالف للتفصيل أولا وبما

فالاول أى بما كان التعدد فيه مفصلا فبان لان النشر اما أن يذكر على ترتيب الف بأن يجعل الاول
لللول والثاني للثاني على هذا الترتيب أو لا مثال الاول ويسمى الف والنشر على السبيل وهو أحسن
القسمين كما صرح به التنوخي وغيره قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان تسكنوا فيه يعود على الليل ولتبتغوا من فضله يعود على النهار وقد يقال ان كلا منهما
يعود الى الليل والنهار كما ذكره الخشري احتيا في قوله تعالى ومن آياته منامكم بالليل والنهار
والتنويم فمن فضله وسند كرم في آخر الكلام واعلم أن المصنف مثل هذا القسم بقول ابن الرومي

آراؤكم ووجوهكم وسوفكم * في الحادثات اذا جدجون نجوم

فيها معالم للهدى ومصاح * تجلوا الدجى والاخرى ايات رجوم

وفيه نظر من وجوهه بأنه اشتراط فيما سبق أن لا يكون في النشر تعيين فرد منها لفر من أفراد الف
وهذا فيه تعيين الاخير للاخير بقوله والاخرى ايات رجوم فكأن من التقسيم الذي سبأ في لامن الف
والنشر فان الظاهر أن قوله والاخرى ايات رجوم لا تأتي آخر بالسر لا تأتي آخر بالفتح ومنها أنا

عبارة عن مخرج قولك كذلك لم يكن الكلام من باب الف والنشر قطعا وحاصل الجواب ان المراد بعدم التعيين (واما
كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا للضمير محتمل الليل والنهار بحسب ظاهره وان كان مصدوقا في نفس الامر هو الليل وليس
المراد به الاختيار في نفس الامر اذ لا معنى له لأنه لو أراد بذلك لم يتحقق لف ونشر بأدب التعيين المراد في نفس الامر في كل فرد من أفراد
النشر (قوله محذوف) أى فلا يصح التمثيل للآية قلنا والنشر لا يشترط فيه عدم التعيين وقوله عائده أى أى في الواقع وقوله لا محالة أى
قطعا وقوله قلنا لم أى سلم أن مراجع الليل فنظر الواقع واما بالنظر في اللفظ فيجوز رجوعه لغيره حيث لا تعيين فيه بحسب اللفظ

هنا رد مفصل لفصل التناسب فالتناسب أن يقال رد نشر إلى نشر لا رد نشر إلى نفس فالتناسباتي النشر بيان
بعض أحوال الفصل أولاً فبغير زيادة تفصيل لمطالعبار أحواله فناسب أن يسمى لانال الحال الممتدة
أولاً بقوّة أي لم تذكر ولم تنشر لعدم بيانها لو ناسب أن يسمى الثاني نشر أي بياناً فالأفطوى أولاً أي
انهم روى عنهم المنهملون فالأنا المعنوف منهم في دخيلاته ومعنى التبيين منشور الان المنشور تبين
دخيلاته فهو من باب تسمية اللزوم بالزوم وصارحة فقفرة فقفرة ثم إن الآية لا كثر عثر بما يتروم
فيها وجود التعيين لفظاً فإما سمى فيها نشر فلا يكون من هذا الباب لاشتراطنا فيه عدم التعيين وذلك
لان الضمير المحرور في قوله التمكنوا فيه عائد إلى الليل في نفس الامر قطعاً فعدم تعين ما يعود إليه السكون
بالضمير وليس كما تقدم في قولنا القمت الشخصين ضاحكاً وعابساً لان التائب عارض اللفظ فصار قرينة
واللفظ بنفسه محتمل بخلاف الضمير فهو عبارة عن معاده فكان قيل لتسكنوا في الليل ولو قيل كذلك
لم يكن الكلام من هذا الباب ولكن هذا التوهم ضعيف وقيل أجيب عنه بأن المراد بعدم التعيين كون
اللفظ محسب ظاهره محتملاً للواضعير بمحتمل الليل والناهار بحسب ظاهره وان كان مسدوداً في نفس
الامر نحو الليل وليس المراد به الاحتمال في نفس الامر اذا لا معنى له لانه لو اريد ذلك لم ينصق لفظ ونشر
أيد التعيين المراد في نفس الامر بكل من أفراد النشر ولاجل هذا قلنا ان هذا التوهم ضعيف فلا ينبغي
أن يلتفت اليه ولو أورد في هذا المقام عطف على قوله اما على ترتيب الف قوله (واما) أن يكون
أعني النشر (على غير ترتيبه) أي على غير ترتيب الف وهو أعني القسم الذي يكون فيه النشر على
غير ترتيب الف فبيان احد ما يما يكون نشره على عكس ترتيب الف بيان يكون الاول من النشر لاخر
من الف والناهي من النشر للذي يما لاخر من الف والثالث من النشر للذي يلي ما قبل الاخر من
الف وهكذا

لانتم ان هذا من الف والنشر لان المثاروف اذا كان في أحد أشياء فيها مناسبة ما يصدق أو
يقال هو فيها كما جعل الحجب واقفاً في أشهر معلومات وانما يقع في بعضها واذا ثبت هذا فلا يتعين أن
لكن واحد من المعالم والمباح في الاراء والوجوه والسيوف لانه اذا كانت
المعالم ثلاث في الآراء صدق أن المعالم في الاراء والوجوه والسيوف لان بين الثلاثة تناسب يسوغ
جعل الواقع في أحدها واقفاً في الجميع وهو أنها موصلة إلى المقصود الا ترى إلى الشاعر كريف
جعلها كلها نجوماً في البيت الاول ومنها اننا وان قلنا انه لا يصح ذلك فالمانع من أن يراى تحقيق
المعنى وبديهي أن في الآراء وحدها عالم للهدى ومما يباح للهدى ورجوعاً للعدي وذلك في الوجوه
والسيوف فلا يكون من الف والنشر في شيء منها سلنا أن هذا النشر نشر فليس هذا من القسم الاول
التي ذكر فيه الف مفصلاً كما ذكره المنصف بل من القسم الثاني الذي وقع الف فيه مجعلاً لا لا ضمير
فيها وهو الف فهو كقولك إن يدان قائم وقاعد وكقوله تعالى وقولوا لا يدخل الجنة الا من كان
هوذا أو اضربوا وإنما التمس ذلك عليه لانه نظر إلى التفصيل في البيت الاول وليس كذلك فان
النشر انما يقع للضمير في قوله فيها الا يقال قوله نجوم هو دال الآراء وقوله فيها عالم صفة نجوم وقوله
ومما يعطى عليه لان قوله والاخر يات رجوعاً لا يمكن أن يكون بقية الخبر لانه يصير تقدرة
وسوف في الاخر يات رجوعاً لان الاخر يات رجوعاً لا يصح أن يكون خبر وسوفكم ومثال الثاني
وهو النشر للمنفوف بالتفصيل على غير ترتيب بأن يكون أول النشر لاخر الف وعلى هذا الترتيب
قوله أي ابن حيوس

وأما على غير ترتيبه كقول

ابن حيوس

وعدم التعيين المشطاطاً

هو بحسب اللفظ وفلك

موجود في الآية لا بحسب

المعنى (قوله) واما على غير

ترتيبه أي واما أن يكون

النشر على غير ترتيب الف

قوله سواء كان معكوس

الترتيب أي سواء كان

نشره على عكس ترتيب الف

بأن يكون الاول من النشر

لاخر من الف والناهي

من النشر الذي يليه الاخر

من الف والثالث من

النشر للذي يليه ما قبل

الاخر من الف وهكذا

وهذا هو المشهور عند الناس

بالف والنشر المشوش

لكن الذي ساء بالشوش

في نشر الف الفتح هو القسم

الثاني وهو المختلط بالترتيب

وفي المصاحح المشوش

الخطيط وأنكر صاحب

القاموس ثبوته في اللغة

وقال به المجنوني وصوابه

التشوش

كيف أسلو وأنت تحف وغصن • وغزال خطا وقد أوردنا
لقد خنت قوما لو لمأت اليهم • طر يدم أوجلا تفل منرم
لا تيت فيهم مطيا أو مطاعنا • وراءك شربا بالوشع القوم

(قوله كقوله) أي الشاعر وهو ابن جوش بالحاء المهملة والماء المشددة والشين المعجمة على وزن تنوير كافي عبد الحكيم والذي في شرح الشواهد أن ببا السين المهملة واليت المذكور من بحر الخفيف (قوله كيف أسلو) أي كيف أصبر عنك وأتخلص من حيلك والاستفهام (٣٣٢) للأنكار والتي أي لا أسلو عنك (قوله وأنت تحف) بكسر

(قوله كيف أسلو وأنت تحف) وهو النقصان الرسل (وغصن • وغزال خطا وقد أوردنا) فالخطا للفر والخطا للنص والردف بالتحف أو مختلطا كقوله هو شمس وأسدو بحر جوداو بهاء وشجاعة

(قوله كيف أسلو) أي كيف أصبر عنك والاستفهام للأنكار والتي أي لا أسلو عنك (د) الخال انك (أنت تحف) أي مثل الخقف وهو المتر كمن الرمل ومثله النقاويل وهو الموائف لبعض أهل اللغة أن الخقف في الرمل ما فيه أعوجاج مع التزاك والناقا ما فيه تراكم في الجلة والمراد هنا المعنى الأول شبه برد المرأة أي عجزتها في العظم والاستدارة (وغصن) أي وأنت مثل النصن (وغزال) أي وأنت مثل الغزال ولما كان هنا تقدير مضاف أي كيف أسلو ورد فعل مثل الخقف وقوله مثل النصن وخطك مثل الغزال أي مثل خط الغزال ووقع الإبهام بحذف ذلك المضاف احتج إلى تميزه فأي بالخيريات على حسب هذه التقادير فقيل (خطا) هذا عائدا كالأيتني على الغزال وهو الآخر من ألف عاد إليه أول النثر (وقد) هذا عائدا كالأيتني إلى النصن وهو الذي يليه الآخر من ألف عاد إليه ما بعد الأول من النثر (وردنا) هذا كالأيتني أيضا عائدا إلى الخقف وهو الأول من ألف عاد إليه الذي يلي ما بعد الأول من النثر فكان هذا من عكس الترتيب الثاني ما يكون نشرة مخلوطا فيعود الأول مثلامن النثر للآخر من ألف ويكون الثاني من الأول من ألف والآخر منه للوسط من ألف كقولنا هو شمس وأسدو بحر جوداو بهاء وشجاعة ولا يتخفى اختلاطه لأن الجود وهو الأول من النثر عائدا إلى البحر وهو الآخر من ألف والباء وهو الثاني من النثر عائدا للآخر من ألف وهو النثر

كيف أسلو وأنت تحف وغصن • وغزال خطا وقد أوردنا

لخطا يمد إلى غزال وقد يمد إلى غصن وردنا يمد إلى تحف وقول المصنف على غير ترتيبه يقتضي بظاهره أن من ألف عود بعض إلى بعض مطلقا فيدخل فيه أن يكون أول النثر لا وسطا ألف أو الأول ثم الثاني والثالث ونحو ذلك وتقدم الكلام على ذلك في شرح خطبة هذا الكتاب وظهر كلام غير المصنف تقييد غير الترتيب بأن يكون على عكس ألفه به مصر في المصباح وعد في البرهان من ألف النثر ووزنوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه حتى نصر الله إلا أن نصر الله قريب قال بعبارة يقول الذين آمنوا حتى نصر الله فيقول الرسول إلا أن نصر الله قريب تميزه به بما يحذف أحدا جزاء ألفه لا أن النثر عليه كقولك في جواب من قال من الإنسان والفرس ناطق ومصل وقديح حذف أحدهما دون الآخر ومثل بقوله تعالى يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آتت من

النساء لأنه خطاب لأمرأة كافي المعنوي أي والحال انك أنت مثل الخقف

(قوله وهو النقا) أي المتر كمن المجمع من الرمل فالخقف والنقا بالقصر بمعنى واحد وهو الرمل العظيم المجمع المستدير كافي الأطول يشبه به ردف المحبوب أي عجزته في العظم والاستدارة وأما بالنسبة فهو التظاف

(قوله وغصن وغزال) أي وأنت مثل النصن ومثل الغزال ولما كان هنا تقدير مضاف إذا وصل كيف أسلو ورد فعل مثل الخقف وقوله مثل النصن وخطك مثل الغزال أي مثل خط الغزال ووقع الإبهام بحذف ذلك المضاف احتج إلى تميزه فأي بالخيريات على حسب هذه التقادير فقيل لخطا وقد أوردنا أي من جهة المبحوط من

(والثاني)

جهة التقدير من جهة الردف والمعنى كيف أترك حبل وداعي الموحى من حسن العينين

وأعتدل القامة وعظم الردف وجود ذلك والاختلاف في الأصل مؤخر العين والمراد بعنا العينين بسماعها تجازا (قوله أو مختلطا) عطف على قوله معكوس الترتيب أي أو كان نشرة مختلطا للترتيب بأن يكون الأول من النثر للآخر من ألف والثاني من النثر للآخر من ألف والآخر من النثر للوسط من ألف (قوله جوداو بهاء وشجاعة) لا يتخفى اختلاط ذلك النثر لأن الجود وهو الأول من النثر عائدا للبحر وهو الآخر من ألف والباء وهو الثاني من النثر عائدا للآخر من ألف وهو النثر عائدا للوسط من ألف وهو الأسد

اليهود والنصارى والمعنى
وقالت اليهود ان يدخل
الجنة الامن كان هودا
والنصارى ان يدخل الجنة
الامن كان نصارى فلهي
للقول ثقة بان السامع ربه
الى كل فريق وقوله وامنان
الابليس لما علم من التعاضد
بين الفريقين وتخليد كل
واحد منهما لصاحبه

(قوله الثاني) هذا مقابل
لقوله فالاول ضمير ان
والقسم الثاني بما اشغل
عليه نصرى واللف والنشر
(قوله) فذكر الفريقان على
وجه الاجال الضمير) أى
من حيث التعبير عنها
بالضمير هو الواو في قالوا
لانه عائد على الفريقين
(قوله ثم ذكر المالكل) أى
ثم ذكر ما يخص كلاهما
في قوله الامن كان هودا
أو نصارى (قوله بين الفريقين
أو القولين اجالا) أى
أن المذكور أولا اجالا
على طريق اللف يحتمل
أن يكون هو الفريقان
المعبر عنهما بالواو قالوا
كما حصل به الشارح أولا
ويحتمل أن يكون قول
الفريقين المستعاضد قالوا
ويكون اجال القول
باعتبار التعبير بالفعل
المستعمل ضميرهم فالاصل
وقالت اليهود وقالت
النصارى فبين القولين

(والثاني) وهو أن يكون ذكر التمدد على الاجال (بحقوله تعالى وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى) فان الضمير في قالوا اليهود والنصارى فذكر الفريقان على وجه الاجال بالضمير الماندا اليهم ثم ذكر ما لكل منهما (أى قالت اليهود ان يدخل الجنة الامن كان هودا وقالت النصارى ان يدخل الجنة الامن كان نصارى فلف) بين الفريقين وأقولين اجالا (لعدم الالتباس) والثقة بأن السامع ردى كل فريق أو كل قول مقوله (للمع بتخليد كل فريق صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة ولا صاحبه لا يتصور في هذا الضرب بالترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر وشجاعة وهو الآخر من النشر عائد الى الوسط من اللف (و) القسم (الثاني) بما اشغل عليه تعريف اللف والنشر وهو أن يكون ذكر التمدد على سبيل الاجال فاما مقابل قوله فالاول ضمير ان أى القسم الثاني من قسمي التمثيل والاجال وهو الاجال فيهما (بحق) قوله تعالى وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى) فقد ذكر الضمير الجملة لليهود والنصارى في قالوا لان ضمير الجملة عائد للفريقين أى النصارى واليهود والنصارى ثم ذكر ما يخص كلاهما في قوله الامن كان هودا أو نصارى (أى قالت اليهود ان يدخل الجنة الامن كان هودا وقالت النصارى ان يدخل الجنة الامن كان نصارى فلف) في قوله قالوا أى قالين اذ لم يميز كل فريق باسمه اختص بأدق قول لف بين قول الفريقين اذ لم يبين فيه مقول كل فريق فالاجال الموجب لف امبالنسبة الى الفريقين المذكورين بقوله تعالى وقالوا أى قول الفريقين ما ذكرنا تابعه في الاجال في اللف ثبوت التعاضد بين اليهود والنصارى فلا يمكن أن يقول احد الفريقين يدخل الفريق الآخر الجنة فوثق العقل في أنه مرد كل قول الى فريقه أو يرد كل مقول الى قوله (لعدم الالتباس) أى لأن الالتباس (للمع بتخليد كل فريق) من اليهود والنصارى (صاحبه) واعتقاده أن داخل الجنة ولا صاحبه مقوله تعالى وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وقائل ذلك يهود المدينه نصارى نجران وهودا جميعا هائد كائن ذو خدع وحاسم كان وهو الضمير المستتر في لوجع خبرها مائة لفظين ومعناها ولا يتصور في هذا الضرب وهودا ذكر التمدد على سبيل الاجال بالترتيب وعدمه ومن غريب اللف والنشر أن يذكر تمدد أو أذ تفرق في التمثيل ثم يذكر المالكل في نشر واحد وفي بعده يذكر ذلك

قبل أو كسبت في آياتها خبرا على أحد النسخ في قوله (والثاني) يشير الى ما كان الفقيه يذكره كتمدد على جهة الاجال ويسمى المشوش (كقوله تعالى وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى) فالضمير في قالوا لاهل الكتاب من اليهود والنصارى فتقدمه وقالت اليهود والنصارى ان يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى أى قالت اليهود ان يدخل الامن كان هودا والنصارى ان يدخل الامن كان نصارى قال الزمخشري فلف بين القولين لعدم الالتباس قوة (للمع) بلفظ قوله لعدم الالتباس فان العلم حاصل بتخليد كل فريق لصاحبه ونحوه وقوله تعالى وقالوا كونا هودا أو نصارى وأعلم أن ما ذكره في هذه الآية كثر في غلو من أشكال فان أوفى قوله تعالى ونصارى اما ان يقدر بعدها قول أولا فان قدر بان يكون تقدمه وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان نصارى لم يصح لأن ذلك حينئذ موضع الواو لا ثم ان الواو قد رافقوا ولا يجوز أن يخرج عن اللف فانه يصير الضمير الاول لليهود فقط وهذا ليس من ادعى قطعا الا ترى قول الزمخشري فلف بين القولين وان لم تقدمه قولاً بسدا أو فكيف ينسب الى أهل الكتاب على الإطلاق هذا القول وهو يحتمل تغييره من أحد منهم بل خلفه لقول كل من الفريقين والذي يظهر في الآية السكر بمناهجها ليست من اللف والنشر

وفيل وقالوا (قوله لعدم الالتباس) أى لانه لا يتيسر على أحد الفريقين اجتماعه قالوا ذلك القول لمنبأ بان كل فريق باطل صاحب مقوله لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور في هذا الضرب بال) أى أن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون من تناول مشوشا

أن يذكر متعبدان أو أكثر ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من المتعبدين كما تقول
الراحتين والتعب والعدل والظلم قدسمن أبوابهما كان مفتوحا وفتح من طرفها ما كان مسدودا

المتعبد على الأجل ملحوظا أو مقدر أوقع التشر بين لفين أحدهما مفصل والآخر مجمل كما تقول الراحة
والتعب والعدل والظلم قدسمن أبوابهما كان مفتوحا وفتح من طرفها ما كان مسدودا فإلراحتين والتعب
متعدد واحد العدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعبدان لكل منهما فردان ثم ذكر ما للجميع في
نشر واحد وهو قدسما هذا وهذا التشر راجع إلى كل من أحاد كل من المتعبدين فضعبر كل من أبوابها
وطرفها راجع إلى كل من الأربعة المذكورة لا تنافي في الحكم كسباب الراحة وفتح طرفها لأن المراد
أن لها أبوابا فسدوا وفتح آخر فهو أبدا مجهد ودلصم رجوع التشر إلى المتعبد الأول بأن يرجع شقه

في شيء وإنما المراد نسبة هذا القول بحمته إلى كل من اليهود والنصارى غير أنما جال وتفصيل بأن
يكون حرم من قول الفرقين قول كل قضيمتها فما كان قول اليهودي يدخل الجنة الآمن كان هذا
بتضمن أن غير اليهودي لا يدخل الجنة وكذلك قول النصارى فذهب إلى كل من الفرقين قوله لا يدخل
الجنة أحد ليس يهوديا ولا نصرانياً إن قلنا الاستثناء من الشيء ليس أثباتا لاجتماعه تعالى إلى زيادة على
ذلك وإن قلنا أنه إثبات فوجهه أنهم لما كان مقصودهم الأعظم في دخول المسلمين الجنة وكان كل من
فريقي النصارى واليهود أحقر عندنا آخر من الانتساب لعارضة كان قول اليهودي مثلا بل يدخل الجنة
اليهودي يتضمن نفيه عن غير اليهودي والنصارى كما شرب إليه بالنفي ويتضمن إثبات دخوله للاحد
فريقي اليهود والنصارى لأن إثبات دخوله للاحد الفرقين عيننا وهم اليهود إثبات لدخول أحد
الفرقين مطلقا لأن الخاص يستلزم العام فقولهم لن يدخل الجنة اليهودي يصدق أنه ينسب إليه
أنهم قالوا لن يدخل الجنة اليهود والنصارى لأن من أثبت قيام زيدون عمرو يصدق عليه أنه أثبت
قيام أحد الرجلين لا يقال فيازم أن ينحى عنهم أنهم قالوا لن يدخل اليهودي والنصارى أو لم لا نقول
لما كان مقصودهم الأصلي هو نفي دخول المسلمين صرح بنفيهم لم يذكر العام الشامل له وإنما يكتفي
كل منهم لن يدخل الجنة اليهودي أكثر قبضاً من قولهم لن يدخل الجنة اليهودي أو نصراني حكيم
كلهم الثاني الذي هو موجود في ضمن قولهم الأول بل هو أبلغ في الشناعة عليهم لأنه يبين بالاضاب
غرضهم في اختصاص المسلمين بالأبعاد عن الجنة فليأتل ما ذكرناه فحسن دقيق قيل ويجوز أن
يكون في الحذف والتقدير وقالت اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الآمن كان هذا والنصارى
فيكون لقوا نشر بالتفصيل لا بالأجل وفيه نظر لأن المذكور هو النشر والشامل للفرقين فكيف
يكون الحذف (تنبه) بقي من اللف والنشر قسم ثالث لم يذكره أشار إليه الزخشمري في قوله تعالى
ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتأؤكم من فضله قال وهذا من باب اللف والتبيين من آياته منامكم
وابتأؤكم من فضله بالليل والنهار إلا أنه فصل بين الفرقين الأولين بالقرنين الآخرين لأنهم زمانان
والزمان والواقع فيه كشى واحدمع اعانة اللف على التخلو ويجوز أن يراد منامكم في الزمانين
وابتأؤكم فيها والظاهر الأول لتكرره في القرآن قلت نعم في الكلام في جهة مقاله الزخشمري من
جهة الصانع وهو في غاية الأشكال لأنه إذا كان المعنى ما ذكره يكون النهار معمول ابتأؤكم وقد تقدم
عليه وهو مسدود ذلك لا يجوز ثم يازم ما صطف على معمولي عالمين أو تركيب لا يسوغ ثم هذه الواو في
وابتأؤكم كيف وقعها فليأتل وهذا يعمر على ما تقدم من حد اللف والنشر فإنه يشمر أنه لا بد من
تقدم اللف بحمته ثم يأتي التشر بعده وهذا الموضع وقع فيه بعض التشر قبل تكميل اللف والعيب
أن الطبع عثر بهذا الموضع ومع ذلك حد اللف والنشر كما ذكره وغيره ولم ينتبه لصلاحه بما يدخل هذا

خلاف الضرب الأول
(قولنا لن يذكر متعبدان
أو أكثر) أي أن يذكر
لفان أو أكثر على وجه
التفصيل ثم يوقى بعد ذلك
بنشر واحد يذكر فيه
مالك واحد كما ذكر في
الفين أو أكثر قوله الراحة
والتعب أم أول والعدل
والظلم فثبت وقوله قد
سد الخ نشر ذكر فيه
مالك واحد من الفرقين
لأن قوله قدسمن أبوابها
ما كان مفتوحا راجع
للراحة من اللف الأول
ولالعدل من اللف الثاني
وقوله وفتح من طرفها
ما كان مسدودا راجع
للتعب المذكور في اللف
الأول وللظلم المذكور في
اللف الثاني والخاص أن
النشر الأول من التشر
راجع للأول من كل من
الفرقين والنشر الثاني منه
راجع للآخرين من كل من
الفرقين ففي الكلام أنه سد
من أبواب الراحة والعدل
ما كان مفتوحا وفتح من
أبواب التعب والظلم ما كان
مسدودا

• ومنه الجمع وهو أن جميع بين شيتين أو أشيا في حكم واحد

(قوله أن جميع بين متعدد في حكم) أي شئ محكوم به كإثنية أو ثلاثية لم يدخل لفظا بين ولم يقل أن جميع متعدد إشارة إلى أن التعدد يجب أن يكون مسرعا به في الذكر وليس قولنا البتة زينة الحياة الدنيا من قبيل الجمع وسواء كان الجمع بين التمتع بغيره أو غيره وسواء كان من نوعين متقاربين أو من أنواع متباعدة وسواء كان ذلك الحكم الذي جمع بين التمتع فيه وقع خبرا عن المتعدد كما في الآية والبيت أو لا ينافي قوله ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها • شمس الضحى وأبو اسحق والقمر والمراد بالحكم المحكوم به ولو في المعنى (قوله المال والبنون (٣٣٥) زينة الحياة الدنيا) أي يستزنها بها

(ومنه) أي ومن المعنوي (الجمع وهو أن جميع بين متعدد) اثنين أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحو قوله) أي قوله أي المتعاقبة علمت يا عاصم بن مسعدة • (أن الشباب والفراغ والجد) أي الاستثناء (مفسدة) أي داعية إلى الفساد (للمرأة أي مفسدة) • (ومنه) أي ومن المعنوي (التمتع وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره

(٣)

الإنسان في الدنيا وتذهب عن قريب فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا (قوله أي المتعاقبة) بوزن كراهية لقب لا في اسحق اسمعيل بن القاسم ابن سو يدوقه قلب لا يصدر أب أو أم محله مالم يشرع أو دم كافي أو الشيخ أو الولد (قوله علمت يا عاصم بن مسعدة هذا الشعر من مشطوز

الرجز) (قوله ان الشباب) بكسر الهمزة على الحكاية فالبيت من الأشعار المشهورة التي ضمنها أبو

النوع وكان يمكن أن يجعل من ألف والشر قسم رابع وهو عكس الثاني بأن تقول تعاقبت اليهود والنصارى لا يدخلون الجنة كافي أحد نوعي الجمع والتقسيم الذي سيأتي ص (ومنه الجمع الخ) ش الجمع اصطلاحا عبارة عن جمع متعدد في حكم اما اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا أو أكثر كقول الشاعر ان الشباب والفراغ والجد • مفسدة للمرأة أي مفسدة ولو أن المفسدة أشد عليه في الإتيان قول محمد بن وهيب

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها • شمس الضحى وأبو اسحق والقمر

لكنني أقول ان بداعة هذا لشرطها الاخبار عن التمتع بمفرد يصدر على الجميع لكونه مصلدا أو نحوه فان زينة مفسدة كذلك والا فجد الجمع بين متعدد بغيره أو اثنين أو جمع من غير أن يكون من نوعين متباعدتين أو غير متباعدتين أي يدع فيه قوله في البيت (أي مفسدة على تأويل المفسدة القسمة ولو لا ذلك لانت وقال أي مفسدة) ومنه التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد ما في المدح

ووجدنا شعثا ووجدنا بشرا ووجدنا أي استغنى في الفعل المذكور أو ريمتصاد ثبوت الواو مثله وإزايع حذفها وتوحيض الهاء عنها كدعة (قوله مفسدة للمرأة أي مفسدة) أي مفسدة لمفسدة عظيمة والمفسدة الأمر الذي يدعو صاحبه للفساد عبرته بالمسبة البالغة والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجد في حكم وهو كونها مفسدة للمرأة (قوله إيقاع تباين الخ) ليس المراد التباين المطلق عليه بل المراد المعنى التزوي أي إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين في نوع مثل نوال الأمير ونوال الفقير فان النوع الذي يجمعهما مطلق نوال (قوله في المدح أو غيره) أي كالنول والزنا والمحبو والظرف مطلق بقوله إيقاع أي إضاع سقط من جميع النسخ التي تسرت لنا من شرح ابن يعقوب شرح هذا المثل من قول صاحب التلخيص كقوله ما نوال الأمير إلى

(٣) قوله أرواحا للنفوس في أشياهم تفعلوا • وبصيحت المترجم عنها في الاستانة ومصر والقرب لم يجدوا فتركتنا عليها يا ضا لعلها تيسر للقارى فيلحقها كتبه مصححه

كقوله تعالى المال والبون زينة الحياة الدنيا وقول الشاعر

ان الشباب والقصر والجدة * مفسدة للره أى مفسدة
ومنه قول محمد بن وهيب ثلاثة تشرق الدنيا يبهنها * شمس الضحى وأواسق والقمر

* ومنه التفریق وهو أيقاع تبيان أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره كقوله

ماوال انعام وقت ربيع * كنوال الاميرة يوم سناه * فنوال الامير بدرة عين * ونوال انعام قطرة ماء

ونحوه قوله من قاس جدواك بالانعام * أنصف في الحكم بين سكان * أنت اذا جدت صاحبك أبدا * وهو اذا جاد مع المين

* ومنه التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة مالكل اليه على التبيين كقوله أى تمام

فما هو الا الوحي واحد مرف * تمل طلبه أخذى كل مائل (٣٣٧) فهذا دواء الداعم من كل جمل

التبيان في المدح أو غيره

(قوله كقوله أى قول

الشاعر وهو الوطواط بنح

الزوا والاول وضموها للبيت

المذكور مثال لا يباع

التبيان في المدح بين

الاميرين المستركين في

نوع ومثاله في التفرز

حببت بحاله بدرا متبرا

* وأن البدر من ذاكنا لجل

فقد أوقع التبيان بين

جمال ذلك المحبوب وجمال

البدر مع أنهم من نوع

واحد وهو مطلق جمال

(قوله ما نوال انعام وقت

ربيع أى الذى هو وقت

زروة انعام (قوله يوم سناه)

أى الذى هو وقت فسر

الامير لكثرة السائلين

وكمال بذله (قوله فنوال

الامير الخ) أى فقد

أوقع التبيان بين النوازلين

كقوله ماوال انعام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سناه

فنوال الامير بدرة عين * (هى عشرة آلاف درهم (ونوال انعام قطرة ماء) أوقع التبيان بين

النوازلين (ومنه أى ومن المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة مالكل اليه على التبيين)

وبهذا القيد يخرج الف والتشريف عمله السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم

من الف والتشريف

أو غيره) والمراد بالنوع الواحد ما أعنفه أو ما بالحقيقة أو الادعاء كقوله ونسب للوطواط الشاعر

ما نوال انعام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سناه

فنوال الامير بدرة عين * ونوال انعام قطرة ماء

وكان ينبغي أن يفسر هذا بايقاع عدم التشابه بين المتشابهين لا بايقاع التبيان وعليه قوله

من قاس جدواك بالانعام فما * أنصف في الحكم بين سكان

أنت اذا جدت صاحبك أبدا * وهو اذا جاد مع العين

وعكس أن يكون منه قوله تعالى وما يستوى البحران الآية (ومنه التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة

مالكل من أفرادها (اليه على التبيين) والمراد بالاضافة نسبة اليه ويحتمل ان يقول على التبيين من الف

مع أنهم من نوع واحد وهو مطلق نوال وقوله فنوال الامير أى كل نوال فيه وكذا يقال في قوله ونوال

انعام (قوله هى عشرة آلاف درهم) أى وقيل ان بدرة العين جلد ولد السان ملوه من الدرهم كفى القلموس وأنكر أن يكون

بدرة العين اسم العشرة آلاف أو سمعة أو حسنة انتهى أطول ومن كلامه يعلم أن قول الشاعر هى عشرة آلاف درهم تفسير بنحوع

المخالف والمخالف اليه بما فى يس من سم فيه نظر (قوله ذكر متعدد ثم إضافة الخ) الاخصر أن يقول ذكر متعدد ثم تعيين مالكل

(قوله وبهذا القيد) أى قوله على التبيين (قوله يخرج الف والتشريف) أى لا يتقدم أنه ذكر متعدد ثم ذكر مالكل واحد من

غير تعيين ثقة بأن السمع رده اليه (قوله وقد عمله أسكاكى) أى تركه كرهذا القيد وهو قوله على التبيين (قوله أعم) أى

لأنه بشرط الف عدم تعيين مالكل واحد قال هذا ذكر متعدد وضافة مالكل اليه وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أولا (قوله

وأقول) أى فى الجواب عن السكاكى حيث ترك قيد التبيين وصار كلامه محتملا لقول التبيان التقسيم للف والتشريف وللقول بأن

ان

وكتول الآخر

ولا يقيم على ضم راديه • الا الاذلان عبر الخى والوند

هنا على الخلف من بوطرته • وذات شج فلا يرى له احد

وقال السكاكى هو أن تذكر شيئاً داجراً أن أو أكثر ثم تضيف الى كل واحد من أجزائه ما هو له عندك كقوله

أديان فى بلخ لا يأكلان • اذا صاحب المرء غير الكبد فهذا طويل كطل القناه • وهذا قصير كطل الوند

وهنا يقتضى أن يكون التقسيم أع من الف والنشر

التقسيم أع مومولاً (قوله ان ذكر الاضافة متفنن عن هذا القيد) أى قيد التبيين لان الاضافة نسبة كل واحد الى صاحبه
فهي مقتضية للتعين من التكميل وهذا منقود فى الف والنشر اذ ليس الخ على هذا أى كون الاضافة متفننة عن التعين لاقتضاها
ايما فيكون ذكر المصنف لها تأكيداً والحاصل ان الانسليم أن السكاكى أحمل (٣٣٧) ذلك القيد حتى يكون التقسيم

ان ذكر الاضافة متفنن عن هذا القيد اذ ليس فى الف والنشر اضافة مالمال اليه بل يذكر فيه مالكل
حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله) أى قول المتكلم (ولا يقيم على ضم) أى ظلم (براديه)
الضمر عائداً على المستثنى منه المقدر العام (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق
يلد أى لا يقيم أحد على ظلم يقصده الا اذان (عبر الخى) وهو الحار (والوند • هنا) أى عبر
الى (على الخلف) أى الذل (من بوطرته) • أى قطعة جبل بالية (وذا) أى الوند (يشج)
أى يقدو يشق رأسه (فلا يرى) أى فلا يرقو ولا يرحم (لأحد) ذكر العبر والوند ثم أضاف
ان ذكر الاضافة متفنن عن هذا القيد اذ ليس فى الف والنشر اضافة مالمال اليه بل يذكر فيه مالكل
حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله) أى قول المتكلم (ولا يقيم على ضم) أى ظلم (براديه)
الضمر عائداً على المستثنى منه المقدر العام (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق
يلد أى لا يقيم أحد على ظلم يقصده الا اذان (عبر الخى) وهو الحار (والوند • هنا) أى عبر
الى (على الخلف) أى الذل (من بوطرته) • أى قطعة جبل بالية (وذا) أى الوند (يشج)
أى يقدو يشق رأسه (فلا يرى) أى فلا يرقو ولا يرحم (لأحد) ذكر العبر والوند ثم أضاف
ان ذكر الاضافة متفنن عن هذا القيد اذ ليس فى الف والنشر اضافة مالمال اليه بل يذكر فيه مالكل
حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كقوله) أى قول المتكلم (ولا يقيم على ضم) أى ظلم (براديه)
الضمر عائداً على المستثنى منه المقدر العام (الا الاذلان) فى الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق
يلد أى لا يقيم أحد على ظلم يقصده الا اذان (عبر الخى) وهو الحار (والوند • هنا) أى عبر
الى (على الخلف) أى الذل (من بوطرته) • أى قطعة جبل بالية (وذا) أى الوند (يشج)
أى يقدو يشق رأسه (فلا يرى) أى فلا يرقو ولا يرحم (لأحد) ذكر العبر والوند ثم أضاف

والنشر مثله

ولا يقيم على ضم راديه • الا الاذلان عبر الخى والوند

هنا على الخلف من بوطرته • وذات شج فلا يرى له احد

(٤٣ - شرح التلخيص رابع) أى فى به عائد على المستثنى منه المقدر العام أى لا يقيم أحد على ظلم راد ذلك الظلم بذلك
الأحد (قوله فى الظاهر) أى فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له فى الظاهر وفى الحقيقة أسند الى العام المحذوف (قوله
عبر الخى) العبر هو الحار والحقى والآخر وهو المناسب هنا لأنه الذى ربطه بعمل الذل وبين ذلك اضافة الى قول الشارح وهو الحار
أراد به الآخر (قوله والوند) بكسر التاء وقصها (قوله على الخلف) أى مع الخلف وهو حال من بوطر (قوله قطعة جبل بالية) أى فالغنى
هنا على الذل من بوطر بقطعة جبل بالية يسبل الخلاص معها عن الربط ويحتمل أن المراد هنا من بوطر على الذل بناءً من فرقة الى فرقة
كما يقال ذهب فلان برسته قاله فى الاطول (قوله أى يدق) تفسيره من ادق وقوله يشق رأسه تفسيره بحسب الأصل (قوله فلا يرى له احد)

• ومنه الجمع مع التفریق وهو أن يدخل شيان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الادخال

لا يخفى أن عدم الرجوع مشترك
ويجعل قوله فلا ترى متفرعا
على الشرح والربط (قوله)
الربط على انخسف أي
مع انخسف (قوله على
التعيين) متعلق بأصاف
ووجه التعيين أن ذابدون
ها إشارة للقريب وأما
معها التنبيه فهو إشارة
للبعيد (قوله فكل منها
يجعل أن يكون إشارة
إلى العبر وإلى الوند) وحيث
فلا يتحقق التعيين لا يقال
أنه يتعين كون الأول
للأول والثاني للثاني بقرينة
خبر كل منهما لأن المراد
للتعيين في اللفظ وأما
بالقرينة فهذا متحقق
حتى في ألف والنشر
وحيث كان التعيين لفظا
في البيت غير متحقق فهو
من ألف والنشر دون
التقسيم (قوله الجمع مع
التفریق) أو رد كقطع
إشارة إلى أن المحسن
اجتماعهما وكذا يقال
فيما يأتي وأما لم يذكر
اجتماع المحسنات الآخر
بعضها مع بعض كالطباق
مع المقابلة لما بين الجمع
والتفریق من المقابلة
واجتماعها موجب لحسن
زائده على كل واحد منهما
قاله عبدالحكيم (قوله)
وهو أن يدخل شيان (بناء
الفعل للفعول وشيآن

(٣٣٨)

بين عبر إلى الوند وحيث فلا أولى جعل ضمه راجعا لكل منهما

إلى الأول الربط على انخسف وإلى الثاني الجمع على التعيين وقيل لا تعين لأن هذا وإذا متساويان
في الإشارة إلى القريب فكل منهما يجعل أن يكون إشارة إلى العبر وإلى الوند فاليتم من ألف
والنشر دون التقسيم وفيه نظر لأننا نسلم التماثل في حرف التنبيه إجماع إلى أن القريب فـأول
بحيث يحتاج إلى تنبيه ما بخلاف الجرد عنها فهذا للقريب أعني العبر وهذا للقريب أعني الوند وأمثال
هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تهمل في عبارات البناء بل ليست بالاعتبارات أمثال ذلك (ومنه)
أي ومن المعنوي (الجمع مع التفریق) وهو أن يدخل شيان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال

وقال السكاكي وهو أن تذكر شيئا إذا جزم أو أكثر ثم تضيف لكل من أجزائه معلوله عندك كقوله

أديان في بلغ لا يأكلان • إذا حمى المرء غير الكبد

فهنا طويل كظل القناه • وهذا قصير كظل الوند

وهذا يقتضي أن يكون التقسيم أهم من ألف والنشر كذا قال المصنف قلت لم يظهر فرق بين ما أنشده
السكاكي وما أنشده المصنف ولم يظهر لي في شيء من المثالين إضافتهما لكل إليه على التعيين لأنه إن كان
المراد التعيين من خارج فكل لفظة نشر كذلك وإن كان من اللفظ فليس في اللفظ غير اسم الإشارة في
كل منهما وهو صالح لكل منهما وهذا هو ما في قرب المشار إليه (ومنهما الجمع مع التفریق) وهو أن يدخل
شيان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الادخال

نائب الفاعل أي وهو أن يجمع بين شيئين فأكثر في معنى أي في حكم أي في شيء محكوم به كالشهادة بالنار والمراد كقوله
بجمعهم في الحكم أن يحكم عليهما بشيء واحد كما يرشد لفظ القول الشارح أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالتار وهذا هو الجمع

فوجهك كالنار في ضوئها • وقلي كالنار في حرها

بقوله

شبه وجه الحبيب وقلب نفسه بالنار وفرق بين وجهي المشابهة ومنه قوله تعالى وجعلنا الليل والنهار آياتا للذين آمنوا
مبصرة • ومنه الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو تقسيمه ثم جمعه فالاول قول أبي الطيب

(قوله كقوله) أي الوطواط (قوله أدخل قلبه وجه الحبيب في كونها كالنار) أي في المماثلة للنار أي وهذا هو الجمع لانه كل امر
الجمع بين متعدد في حكم والشاعر هنا قد جمع بين وجه الحبيب وقلبه (٣٣٨) في المماثلة للنار (قوله ثم فرق

بينهما) أي بين التقسيمين
(قوله الحرارة والاحتراق)
أي حرارة القلب واحترافه
وفيها إشارة إلى أن السراة
عمر النار حرارتها في نفسها
لا لصبرها لانه المناسب
لشبه القلب بها (قوله
وهو جمع متعدد) أي
كأن وفي البيت الآتي فانه
يتناول النساء والرجال
والاولاد والمال والزرع
وقوله تحت حكم أي
كالشقاء (قوله ثم تقسيمه
أي الحكم أي إضافة
مالك متعدد اليمين ذلك
الحكم (قوله أي تقسيم
متعدد) أي إضافة
مالك متعدد اليه ثم جمعه
تحت حكم (قوله كقوله)
أي قول الشاعر وهو أبو

الطيب المثنى في مدح
سيف الدولة بن حمدان
المهمداني حين غزا خرشنة
بفتح الخاء وسكون الراء
وقنع الشين المجهدة والنون
التي بعدها ياءة من بلاد
الروم ولما غزا تلك البلدة
اتفق أناسي وقتل منهم
ولم يفتحها فقال المثنى

فوجهك كالنار في ضوئها • وقلي كالنار في حرها

بقوله

شبه وجه الحبيب وقلبه بالنار وفرق بين وجهي التشبيه ومنه قوله تعالى وجعلنا الليل والنهار آياتين
للمؤمنين وجعلنا آية النهار مبصرة وهذا في الحقيقة ليس نوعا رائدا بل نوعا جامع وتفرق
الآن نخص اسم الجمع بأن يذكر المتعدد أو لا ثم يحكم عليه (ونه الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت
حكم ثم تقسيمه أو تقسيمه ثم جمعه) فالاول كقوله أي المثنى

القصيدة له قبل البيت الاول

قاد المقائب أقصى شربها نهل • مع الشكيم وأدنى سيرها سمرع

حتى أقام على أرباض خرشنة • اليتيم ويدهما
والدهر معتذر والسيف منتظر • وأرضهم للشمس طاف ومربع
والصغير في قادوكنا في أقام للدوح وهو سيف الدولة والمقائب جمع مقبب ما بين الثلاثين إلى الأربعين من التحليل والمراد هنا العسكر
والنهل الشرب الاول أي غابة شربها النهل مع الشكيم وهو الحديدي قاتل تكون داخل في القوس وأدنى سيرها السرعة وقوله الدهر معتذر
لأن أي أن الدهر يعتذر لك حيث لم يتيسر لك فتحهم بلدهم والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وأرضهم لك موضع إقامة بالصيف

حتى أقام على أرباض خرسنة • تشقى به الروم والصلبان والبيع
 للسي مانكحووا القتل ما ولدوا • والذهب ماجعوا والنار مازرعوا
 جمع في البيت الاول شقاء الروم بالمدوح على سبيل الاجال حيث قال تشقى به روم ثم قسم في الثاني وفصله والثاني كقول
 حسان قوم اذا حاربوا ضرر واعدهم • أو حاولوا النفع في أشياءهم نفعوا

والربيع (قوله ولتضمن الاقامة معنى التسليط) فيه اشارة الى تصميم عزم ذلك المدوح على فتح القلاع والحصون حتى انه يتوكل
 حوله لا ينفذ فيها حتى تنق (قوله عداها بلى) أي والا لاقامة تعدى في أو البلاء (قوله وما حول المدينة) أي من
 السور كما يدل عليه قول الاطول (٣٤٠) جمع ربح بمعنى السور ولكن المقرر ان الربض هو ما حول المدينة
 ومن البيوت تالسية

حتى أقام (أي المدوح ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بلى فقال (على أرباض) جمع ربح
 وهو ما حول المدينة (خرسنة) وهي بلدة من بلاد الروم (تشقى به الروم والصلبان) جمع صليب النصارى
 (والبيع) جمع بيعة وهي متبدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق أي قادات القانتب أي
 السائر جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح ثم قسم فقال (للسي مانكحووا القتل ما ولدوا) ذكر
 ما دون من اهانته فقبلا لا يهملهم كأنهم من غير ذوي العقول ولا ملامته لقوله (والذهب ماجعوا والنار
 مازرعوا) والثاني أي التقسيم ثم الجمع (كقوله قوم اذا حاربوا ضرر واعدهم • أو حاولوا) أي
 طلبوا (النفع في أشياءهم) أي اتباعهم وأصايرهم (نفعوا)

والقولة بمصر (قوله تشقى
 به) أي بالمدوح أي
 بآقامه هناك (قوله
 جمع صليب النصارى)
 أي جمع صليب وهو
 معبود النصارى (قوله
 جمع بيعة) بكسر الباء
 الموحدة وسكون الباء
 المشناة تحت (قوله وهي
 متبدهم) أي النصارى
 وأما متبده اليهود فيقال
 له صكنيسة وقيل بالعكس
 (قوله وحتى متعلق بالفعل)
 أي هي تبط به من حيث
 انها عطفت بالفعل التي
 بعدها عليه وليست جارة
 كما يوحى كلامه لان الجار
 لا يجوز دخوله على الفعل
 النبر المؤول والمضى انه
 قاد العساكر حتى أقام
 حول هذه المدينة فوقف
 شتمت به الروم والصلبان
 والبيع والمراد بشتمها
 بعملا كما (قوله لجمع في هذا)

حتى أقام على أرباض خرسنة • تشقى به الروم والصلبان والبيع
 للسي مانكحووا القتل ما ولدوا • والذهب ماجعوا والنار مازرعوا
 فأتى بالجمع في الاول في قوله تشقى به الروم ثم قسم ذلك البيت الثاني في الثاني كقوله أي حسان
 قوم اذا حاربوا ضرر واعدهم • أو حاولوا النفع في أشياءهم نفعوا

البيت شقاء الروم بالمدوح (الاول) ان يقول جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والاولاد والمال والزروع في (سج)
 وهو الشقاء ثم قسم ذلك الحكم الى سبي وقتل وهبوا وراق ورجع لكل واحد من هذه الاقسام ما يناسبه فرجع للسي مانكحووا من
 النساء والقتل ما ولدوا والذهب ماجعوا أي من الاموال والنار مازرعوا فأتى بجوارهم للاحراق تحت القدر وهو روعانهم الطبخ واغبر بالنار
 وأما اعطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له في التقسيم حتى يقال انهم المتعدون الجوع في الحكم والحاصل ان الشقاء
 وان تعلق بالروم والصلبان والبيع الا ان التقسيم خاص بشقاء الروم (قوله ذكر ما دون من اهانته) أي انه صعد عن نسايتهم واولادهم بما
 الموضوع لغير العاقل دون من الموضوع لمن يفتل اشارة الى اهانته وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول (قوله
 وملامة) اعطف على اهانته (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت رضي الله عنه في حق السجاعة (قوله أو حاولوا) اعطف على

مجيئة ثلاث منهم غير محدثة * ان الخلائق فاعلم شرها البديع
فسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى شر الاعداء ونفع الاولياء ثم جعلها في البيت الثاني حيث قال سجيئة تلك ومن لطيف هذا
الشرب قول الآخر
لو ان ما اتم فيه بدم لكم * ظننت ما نافيه دائماً يا
لكن رأيت البالي غر تاركة * ما سر من حادث اوسا سطر دا
فقوله خلاف الخاليتين جمع لاقسم لطيف وفدا زداد لطفا
بحسن ما بناه علي من قوله فقد
سكنت الى ابي وانكم
* ومنه الجمع مع التفریق
والتقسيم
حار بوا (قوله سجيئة) خبر
مقدم وتلك مبتدأ مؤخر

(٣٤١)

سجيئة) أي غير مذوق خلق (تلك) الخصلة (منهم غير محدثة * ان الخلائق) جمع خليفة وهي
الطبيعة والخلق (فاعلم شرها البديع) جمع بدعة وهي المبتدعات المحدثات قسم في الاول صفة
الممدوحين الى شر الاعداء ونفع الاولياء ثم جعلها في البيت الثاني تحت كونها سجيئة (ومنه) أي ومن المعنوى
(الجمع مع التفریق والتقسيم) وتفسيره ظاهر مما سبق فلم يتعرض له

أسباب التوصل الى الضرر من كل وجه من المبالغة الى ان يور يستوعب ذلك ويجاد النفع المستحق
ينفي وجود صفة العقل والكرام ورعاية حق الاحياء وجود الاموال والار يستوعب ما يتبع ذلك
ثم جمع مقدم في كونها سجيئة فيهم بقوله (سجيئة تلك) أي تلك الخصلة وهي كونهم ناقبين وضار بن لمن
يستحق طبيعة فيهم وغير مذوق خلق قديم مركز فيهم فهي (منهم غير محدثة) فهي طبيعة موروثة ثم اجاب
عن سؤال المقدر وهو ان قال لم جعلها غير محدثة فان هذا الخلق ممدوح مطلقا قال (ان) الخلائق
جمع خليفة وهي الطبيعة والخلق الثابت (فاعلم شرها البديع) أي ان الصفات الثابتة للطبيعة اقبحها
البديع فاعلم ذلك اياه السائل والبديع كمنبج بدعة وهي الامور المبتدعات أي المحدثات ومنه
البدعة التي هي خلاف السنة لا يقال كون الصفة في الشيء بدعة يتناق كونها خليفة لازوم الخليفة لانا
نقول قد تسمى خليفة باعتبار بدو ما يبدعونه فلو شكوا خليفة دوا ما بدعة ابتداء هو هذه هي التي
فيها باعتبار الازمنة قديما ودواما فظهر انهم قسم موصوف به الممدوحين الى كونهم ضررا لاعداء
وكونهم نفع الاحياء ثم جمعت كونهم سجيئة غير محدثة قيل الفرق بين التقسيم السابق والجمع التقسيم
ان التقسيم يذكر فيه المقسم أولا وافصلا والجمع مع التقسيم يذكر فيه المقسم مجالا كما في قوله تنسني
به الزوم الخ فيل ويلزم عليه ان نحو قولنا الكلمة اما نس أو فعل أو حرف ليس من التقسيم لعدم ذكر
المقسم مفصلا بل ليس اضمنا والجمع مع التقسيم لعدم جمع المقسم تحت حكم المشهور انهم
التقسيم ولا يخفى ضعف هذا الصلح لانا لا نأخذ انهم انهم ليس من التقسيم المذكور بل هو من احد التقسيمين
الاثنين فتأمل (ومنه) أي ومن البديع المعنوى (الجمع مع التفریق والتقسيم) وهذه التسمية

سجيئة ثلاث منهم غير محدثة * ان الخلائق فاعلم شرها البديع

قسم أولا صفة الممدوحين ثم جعلها في الثاني وقد يقال اي ليس هذا نوعا رائد بل نوعان فجمعنا
لا يقال لاجل هذا النوع من المقت والنشر بان يبدأ بالنشر ثم يأتي بالف كابد التقسيم ثم يأتي بالجمع
اذلا ما ان تقول اسكنوا او ابتغوا من فضل الله الليل والنهار لانا نقول لم تقدم هذا الا بالالف ثم
يمكن ان يقال لاجل القسم الثاني من الف كذلك تقول ادخول اليهود الجنة ودخول النصارى
الجنة قاله الكفار وقد يقال هذا (ومنه) الجمع مع التقسيم والتفریق كما في التقسيم نفس الابانة

والسنة والمراد بالبديع هنا في البيت المستحدثات من الاخلاق فالاخلاق بعضها يشبه الغرائز وبعضها مستحدثت ونشر
الاخلاق ما كان مستحدثا لا ما كان كالغرائز لا يقال كون البدعة في الشيء بدعة يتناق كونها خليفة لازوم الخليفة لانا نقول قد تسمى
خلقة باعتبار دوامها بحدوثها فتكون خليفة دوا ما بدعة ابتداء (قوله قسم في الاول) أي في البيت الاول (قوله الاولياء) أي
الانبياء والانصار (قوله ثم جعلها في الثاني) أي ثم جعل تلك الصفة في البيت الثاني وقوله تحت كونها سجيئة لا واضع في كونها سجيئة
غير محدثة حيث قال سجيئة ثلاث منهم (كافي المطول) (قوله وتفسيره ظاهر مما سبق) أي من تفسيرات هذه الامور الثلاثة وحاصلها ان
يجمع بين محدث في حكمه يفرق أي يوقع التباين بينها في صفات لكل واحد ما يناسب

كقوله تعالى يوم يأتي لا تكتم نفس إلا بذنه فمهم شق وسعيد فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشهيق

(قوله أي أمره) هذا التأويل واجب لصحة المعنى لاستعانة الظاهر وهو آياتان المولى سبحانه وتعالى والمراد يوم يأتي حامل أمره وهو الملك أو المراد بأمره ما أمر به والمراد بآياته حصوله (قوله أي حوله) هذا التأويل واجب للأجل صحة المعنى لاستعانة الظاهر في نفسه بل للحفاظ على المقصود لأن المقصود تنطيم اليوم والمناسب له معنى المولى لا مجرد الزمان (قوله لا تكتم نفس) أي لا تكتم فيه نفس فخذت إحدى التاءين (٣٤٢) اختصارا (قولهم جواب أشفاعة) الاختصار عليها

أما لعدم المنع من غيرهما على الإطلاق أو لأنه الانسحاب السابق من قوله قبل هذه الآية فأغنت عنهم آلهم الآية ولأن

عدم التكتم بما ينفع هو الموجب لزيادة شدة الهول

فإن المنع من الكلام لغير ذلك كماله الخصر بالحق لا يوجب الشدة أدهم

(قوله الاباذنه) أي الاباذن الله تعالى لقوله تعالى في آية أخرى لا يتكلمون

أي بما ينفع من جواب أو شفاعاة الأمن أذن له الرحمن أن قلت هذه الآية

تفيد أنهم يتكلمون بأذنه تعالى وهذا مناف لقوله تعالى في آية أخرى

لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدون قلت هذا في موقف وذلك في موقف

آخر وإذا اختلف الزمان فلا مسارضة أو أن

المأذون فيه الجواب الحق المقبول والمنوع عنه الصدر الباطل الغير

(قوله تعالى يوم يأتي) يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي حوله والظرف منصوب بإضمار إذا ذكر أو بقوله (لا تكتم نفس) أي بما ينفع من جواب أو شفاعاة (الاباذنه فمهم) أي من أهل الموقف (شق) مقضي به بالنار (وسعيد) مقضي به بالجنة (فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير) اخراج النفس بشدة (وشهيق) رده بشدة

تقتضي أن هذا النوع فيه معان ثلاثة وقد تقدم كل واحد منها فيوجد الجمع فيه وهو كما تقدم أن يجمع بين متعدد في حكم ووجوده في التفریق وهو كما تقدم أيضا أن يدخل شيان في معنى وفرق بين جهتي الإدخال ووجوده في التقسيم وهو أن يذكر متعدد ثم يضاف إلى الكل السعي على التبيين ولما كان

معنى هذه الأشياء المجموعة في هذا النوع نظاهرا بما سبق لم تعرض لتفسيره فظهر أن جزءا مما تقدم وأما العرض لثلاثة أفعال وذلك (قوله تعالى يوم يأتي) أي ذكر يوم يأتي الله أي يوم يأتي أمره وقد

تقدم ما في أسناد الآياتين إلى الأخرى فالضمير في يأتي عائذ إلى الله تعالى على تقدير مضاف وهو أن أن يعود إلى اليوم وآياتان اليوم عبارة عن حضوره للزوم الحضور للآيتين ولما كان المقصود من حضور

اليوم حضور ما يقع فيه فمرهنا مضاف أيضا أي يأتي حوله وشدة ورحمته وعدابه فالظرف على هذا أعني لفظ يوم منصوب على الظرفية بقوله (لا تكتم نفس) أي لا تكتم نفس في ذلك اليوم بما ينفع

من جواب يقبل أو شفاعاة تقبل (الاباذنه) أي لا تكتم نفس الاباذن الله تعالى كإتال لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا وقوله في الآية الأخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدون لا ينافي

ما تقدم لأن المأذون فيه هو الجواب الحق المقبول والمنوع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الأول في موقف وهذا آخر وتخصيص المأذون فيه بما ينفع من جواب أو شفاعاة أما لأن لم يعرض فيه أصلا

ولكن هذا لا يناسب قوله تعالى حكاية عنهم ما كنا لنعمل من سوءه إلا أن غيره لا عبرة به فالأذن فيه أو التحسين منه لا ينفع (فهم) أي من أهل الموقف وإنما جعل معاد الضمير أهل الموقف لأن النفس

في لا تكتم نفس نكرة في سياق النفي فتعم كل نفس في ذلك اليوم والنفس في ذلك اليوم هي نفس الموقف فالحمد المراد بالنفس بالمراد بأهل الموقف ولذا لفسر الضمير بأهل الموقف وذلك ظاهر (شق) أي يحكمون له بالشقاوة أي وجوب النار كما اقتضاه الوعيد في الدنيا (و) منهم (سعيد) أي يحكمون له بالسعادة أي وجوب الجنة كما اقتضاه الوعد الحق في الدنيا (فاما الذين شقوا) أي حكم لهم بالشقاوة

(فهم) (في النار) لأن ذلك مقتضى وجوبها (لهم فيها زفير) أي اخراج النفس على وجه مخصوص وهو كونه بشدة وتتابع وصوت منكرو وأسف (وشهيق) أي ادخال النفس على وجه

فهم شق وسعيد فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرض

المقبول (قوله فهم) أي النفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال الشارح أي من أهل الموقف (قوله شق) أي يحكمون بالشقاوة أي دخول النار وهذا شامل لشي الإيمان وهو الكافر وشق الأعمال وهو العاصي وقوله وسعيد شامل لسعيد الإيمان فقولوا لسعيد على الإطلاق بدليل ما قرر في قوله لا ما شاء الله (قوله اخراج النفس بشدة) أي هذا تفسير الزفير والشهيق بحسب الأصل ثم محذوف أن يكون هذا المعنى مراد من الآية وهو محض أن المراد بهم فيها ثم لعب بسبب تكرار ما فاتهم الموجب لهم فيه ففسر عالم النبي من التعب والنهم محالة فمن استوفى الخمر ارتد على قلبه فصار يخرج النفس بشدة ويرده بشدة واستعار اللفظ لآل على المشبه به لئلا يشبه

خالد بن فيهما دامت السموات والارض الاماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد وما الذي سعدوا في الجنة خالد بن فيهما دامت السموات والارض الاماشاء ربك عطاء غير مجزوء أما الجمع في قوله يوم تأتي لتكذب نفس الأباذنه ان قوله نفس متقدم معنى لان التكرار في سياق النفي نعم وأما التفرق في قوله فمنهم شقي وسعيدا وأما التقسيم في قوله فاما الذين شقوا الى آخر الآية الثانية وقول ابن شريف قوله أي سموات الآخر وارضها وهذه دائمة باقية لا انتضاء لها (٣٤٣)

ويدل على ان المراد سموات الآخرة وأرضها قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات قوله أو هذه العبارة كناية (الح) أي ان المراد سموات الدنيا وأرضها ولا يتناقض

(خالد بن فيهما دامت السموات والارض) أي سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأنيد وفي الانقطاع (الاماشاء ربك) أي الاوقات مشيئة الله تعالى (ان ربك فعال لما يريد) من تخليد البعض كالكفار واخراج البعض كالنفاق (وأما الذين سعدوا في الجنة خالد بن فيهما دامت السموات والارض الاماشاء ربك عطاء غير مجزوء) أي غير مقطوع بل يمتد الى نهاية

الدين وأرضها ولا يتناقض التأنيد بها فتأوها قبل الدخول فخلاص الخلود لان الكلام من باب الكناية وذلك لان مدة دوام سموات الدنيا وأرضها من نوازنها الطول والمراد طول لانهاية له على ما جرى به استعمل اللغة في مثل ذلك فكأنه قيل خالد بن فيها خلودا طويلا لانهاية له فهو مثل قول العرب لأفضل كذا ما أقام ثبير وملاح كوكب (قوله وفي الانقطاع) عطف تفسير قوله أي الاوقات مشيئة الله تعالى أي عدم الخلود ثم يحذف أن التشرح حل ماعلى أنها مصدرية ظرفية فيكون الوقت داخلا في معناها لانها نائية عنه ويحذف أن حلها على مجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت مقدر في الكلام (قوله لمن

مخصوص أي ناو هو كونه بشدة وتتابع وصفت منكر وأسف (خالد بن فيها) أي في النار (مدامت السموات والارض) ان حلت السموات على سموات الآخرة لانها هي الدائمة والارض كذلك كما اقتضى أن لا تكون سموات وأرض أخرى قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات دل على قيام الخلود بدوامها على الابد ولكن رد عليه أن ذلك لا يفهم الا من يعتقد وجود السموات والآخرة والمتقدم لذلك لا يقتضي أن غير بان الخلود غلود السموات الآخرة لان ذلك معتقده ومن لا يعتقد هذا لا يعتقد التأنيدها بالابدية باعتباره وان حلت على سموات الدنيا والارض كذلك لم أنها غير دائمة والجواب أن التأنيدها كناية عن الابدية لا يقال لأفضل كذا ما أقام ثبير أو ما طلع نجم والمراد لأفضل أبدا وهذا وارد في كلام العرب كثيرا (الاماشاء ربك) أي الاوقات مشيئة ربك وكون المستثنى هو الوقت أما تقدير مامصدر نظرية أي الامدة مشيئة ربك أو بتقدير مامصدرية فيقدر الوقت مضافا أي الاوقات مشيئة ربك والمعنى واحد هو ظاهر وانما لم يجعل المستثنى غير ذلك لان العموم قبله انا جدي في الوقت المذكور لان الخلود يتضمن أوقاتا لا تنهي وفي الموصول الذي هو الذين ولا تأتي الاستثناء منه هنا لا يكتفي بذلك جعل الاستثناء من الاوقات على التقديرين (ان ربك فعال لما يريد) لا معترض عليه في مراده ومن ذلك تخليد البعض كالنفاق واخراج البعض كالصالحين والكفرة وهذا في أن استثناء الوقت انما هو باعتبار بعض الاشياء وهم الصالحين غير الكفرة واعلم ان المراد بالسقاوة ما يعم الكبر والصبر في وكذلك المراد بالسعادة في قوله (وأما الذين سعدوا في الجنة) ما يعم الكبر والصبر في ذلك فيدخل في السقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضر ذلك في التفسير بل لا انفصال وهي اما لان الانفصال يكون منع الخلود وهو موجود هنا اذ لا تخلو أي أهل الموقف من السقاوة والسعادة ولو اجتمعوا في المعاصي المؤمنين باعتبار بن (خالد بن فيها) أي ايتين في الجنة الى غير نهاية والحال في الخلق مقدرة أي مقدرين الخلود أو مقدر لهم الخلود لان الخلود لا يجمع دخول احسن الدارين وانما يجمعهم تقدير (مدامت السموات والارض) أي مدة دوام السموات والارض وفيها متقدم كونها كالارض آخرة اذ نبوة (الاماشاء ربك) أي الاوقات مشيئة ربك وتبينه ما تقدم في نظيره (عطاء غير مجزوء) أي أعطوا ذلك عطاء غير منقطع فهذا المثال فيه جمع الانس في

الاماشاء ربك ان ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا في الجنة خالد بن فيهما دامت السموات والارض الاماشاء ربك عطاء غير مجزوء فالجمع في قوله تعالى لا تكلم نفس عامة لانها تكرر في سياق

تخليد البعض (بيان (قوله كالنفاق) لكنا فيه استقما فيكون كذا يقال في قوله كالنفاق (قوله وأما الذين سعدوا) أي بالاعمال وان شقوا بسبب المعاصي لا يقال فعلنا كيف يكون قوله فمنهم شقي وسعيدا تقسيما صحاحم أن من شرطه ان تكون صفة على قسم متفيع من قسمه لان ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي أو ما لم يجمع وهذا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسم وان حالم لا يخرجون من السعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامر في شخص باعتبار بن فتكون أماف قوله وأما الذين سعدوا لم يخرجوا لجمع (قوله عطاء) مصدر مؤكدا أي أعطوا عطاء والجملة حالية

(قوله ومعنى الاستثناء الخ) جواب عما يقال لمعنى الاستثناء في قوله الامشاهر بل مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلاً وكذا أهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفسد خروجهم لأن معنى الآية أن كل أهل النار خالدون فيها في كل وقت الا الوقت الذي شاء الله عدم الخلود فيكون كما يقال في (٣٤٤) أهل الجنة ولا شك أن هذا يفيد أن هناك وقتاً لا يخلد أحد فيه فيكون أهل كل دار خارجين منها في ذلك الوقت وحاصل الجواب أنه استثنى الفسق

من المخلفين في النار باعتبار الانتهاء ومن الخلفين في الجنة باعتبار الابتداء لأنهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ فظهر أن ماصدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله أن بعض الأشقياء لا يخلدون) كالصالحين المؤمنين الذين شقوا بالصياد أي وهذا كاف في صفة الاستثناء لأن صرف الحكم من الكل في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فصرف الخلود في النار من كل واحد من أهلها يكفي فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها (قوله والثاني الخ أي والآفة في المكان أي أدوا قسومهم مبداء معين أي كالآذن لاهله في الدخول في وقوفه كما يتنقض باعتبار الانتهاء

ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون في النار كالصالحين المؤمنين الذين شقوا بالصياد وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أنهم عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالآيمان والثاني يسد من مبداء معين كما يتنقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء فقد جع الانفس بقوله لا تكلم نفس الحكم بعدم الكلام الا باذن الله تعالى لأن نفساً انكر في سياق النفي فتم كذا كرنا أن تفاوته في تقرير ذلك المجموع مان جعل منه الشقي والسعيد وفيه تقسيم هذا التعدد بان أضيف لفريق السعادة ماله من الخلود في الجنة وأضيف لفريق الشقاوة ماله من الخلود في النار فان قيل الشقاوة قد ذكرت أنها حكم بالنار والسعادة ذكرت أنها حكم بالجنة وهذا هو المستقام من التقسيم هنا وقد تقدم أن التقسيم هو أن يضاف لكل من التعدد ماله ما لم يذكر أولاً كما تقدم في قوله * هذا على الخسفي وبطريقه * وهذا يشع الخ فقلنا ما ذكر في التقسيم يكفي أن يكون غير ما ذكر ولو بالتفصيل لما أجمل أولاً وهو هنا كذلك فان كونهم في الجنة والنار مع ذكر الخلود الامشاهر الله تفصيل لما حكم به وهكذا قوله هذا في وطذا يشع تفصيل لما تضمنه الاجمال فقد ثبت أن المثال مسجل على الجمع والتقرير في التقسيم ولذلك يسمى نوع هذا المثال لما يدل على المجموع أمالته على الجمع فظاهر وكذا استلها على التقسيم السابق فظاهر لانه قسم التعدد الذي هو قسم الشقاوة وقسم السعادة المذكورين بالتفصيل أولاً بان أضاف لكل منهما ماله وأما استلها على التقرير السابق ففيه بحث لانه كما تقدم بما يتصور بين شيئين جمع بينهما في فرق بين جهتي ادخالهما كما في قوله

فوجهك كالنار في ضوئها * وقلبي كالنار في حرها

وهذا المعنى لم يوجد هنا لم يفرق بين جهتي ادخال النفس في عدم الكلام اللهم إلا أن يراد بالتقرير مطلق ذكر الفصل بين شيئين وحينئذ لا يستفاد تسببه صراحة كما تقدم وقد تبين بما ذكر في تقدير المستثنى أن المستثنى من أهل الشقاوة وهم عصاة المؤمنين وهم بعض المحكوم عليهم استثناء من الخلود بقطع المصائب عنهم بخلافهم من النار وادخلهم الجنة والمستثنى من أهل السعادة هم العصاة أيضاً استثناء باعتبار ابتداء لان الخلود لا جعل مبدأ وهو وقت وجود الدخول في الجنة وجعل ما بعد المبدأ هو الاسرار أي غير نهاية جاز أن يستثنى منه بقطعه في الاستقبال عن البعض كما في الشقاوة ودخول النار وأن يستثنى منه بقطعه ابتداء كذلك كما في السعادة ودخول الجنة وهذا كما تقول بنو فلان ينق عليهم من يوم العيد الى تمام السنة أو الى الأبد الا في الشهرين الأولين من تلك السنة أو من النفي والتقرير في قوله تعالى عنهم شقي وسعيد والتقسيم في قوله تعالى فأما الذين شقوا الآية ثم قال

في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فصرف الخلود في النار من كل واحد من أهلها يكفي فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها (قوله والثاني الخ أي والآفة في المكان أي أدوا قسومهم مبداء معين أي كالآذن لاهله في الدخول في وقوفه كما يتنقض باعتبار الانتهاء

أي كافي الاستثناء الأول وقوله فكذلك باعتبار أي فكذلك يتنقض باعتبار ابتداء أي كافي الاستثناء الثاني ثم وذلك لعدم حصول التأني من ذلك الوقت المعين ثم ان كلام الشارح هنا يقتضي أن الاستثناء الثاني من الخلود كالاول وان المعنى فأما الذين سعدوا في الجنة خالدون فيها في جميع الاوقات الا الوقت الذي شاء الله تعالى لا يخرجون منها أصلاً وكذا أهل النار لا يخرجون منها والاستثناء يفسد خروجهم لأن معنى الآية أن كل أهل النار خالدون فيها في كل وقت الا الوقت الذي شاء الله عدم الخلود فيكون كما يقال في (٣٤٤) أهل الجنة ولا شك أن هذا يفيد أن هناك وقتاً لا يخلد أحد فيه فيكون أهل كل دار خارجين منها في ذلك الوقت وحاصل الجواب أنه استثنى الفسق من المخلفين في النار باعتبار الانتهاء ومن الخلفين في الجنة باعتبار الابتداء لأنهم لم يدخلوها مع السابقين فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ فظهر أن ماصدق الاستثناء في الاستثناءين واحد (قوله أن بعض الأشقياء لا يخلدون) كالصالحين المؤمنين الذين شقوا بالصياد أي وهذا كاف في صفة الاستثناء لأن صرف الحكم من الكل في وقت ما يكفي فيه صرفه عن البعض فصرف الخلود في النار من كل واحد من أهلها يكفي فيه صرفه عن البعض وهم فساق المؤمنين الذين لا يخلدون فيها (قوله والثاني الخ أي والآفة في المكان أي أدوا قسومهم مبداء معين أي كالآذن لاهله في الدخول في وقوفه كما يتنقض باعتبار الانتهاء

وإذا يطلق التقسيم على أمرين أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل حال ما يليق بها كقول أبي الطيب
سأطلب حتى بالقنا وشايخ * كلهم من طول ما التفتوا مرد
(٣٤٥)

(قوله ثم فرق بينهم) أي
بأن أوقع الثباين بينها جعل
بعضها شقيقا وبعضها
سعيدا بقوله فخرج شقي
وسعيد وقد يقال إن
هذا ليس من باب الجمع
والتفريق لأن المجموع في
الحكم الذي هو التكلم
الانفاس والتفريق متعلق
بأهل الموقف لأن ضمير
فخرجهم شقي وسعيد راجع
إلى الشارح لأهل الموقف
وما كان يتم كون الآية
من الجمع والتفريق إلا
لو كان ضمير منهم راجعا
إلى النفس وأجاب الشارح
في المطول بأن النفس
وأهل الموقف شيء واحد
لأن النفس في التكلم
نفس نكرة في سياق النفي
فتم كل نفس في ذلك
اليوم والنفس في ذلك
اليوم هي نفس أهل
الموقف فاعلم المراد بالنفس
بالمعاد بأهل الموقف
وحينئذ فعود الضمير على
أهل الموقف يعود على
النفس (قوله أحدهما)
أن يذكر أحوال الشيء
مضافا إلى كل ما يليق به
المراد بالإضافة مطلق
النسبة ولو بالاستناد
لا خصوص بالإضافة العوية
وهذا المعنى مفارق للتقسيم
بالمعنى المتقدم لأن

ثم فرق بينهم بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الاشياء ما لهم من عذاب
النار وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فأما الذين شقوا إلى آخره (وقد يطلق التقسيم
على أمرين آخرين أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل) من تلك الأحوال (ما يليق به كقوله
سأطلب حتى بالقنا وشايخ * كلهم من طول ما التفتوا مرد)

ذلك لا بد فلا ينفع على بعض منهم وعلى هذا الإرد أن يقال الخلود إنما هو بعد الدخول ودخول
الجنة لا يكون بعده انقطاع لأن المزد الاستثناء من وقت الدخول باعتبار ذلك الداخل بل الاستثناء
من وقت الدخول في الجملة أي من وقت يقع فيه الدخول لأن هذا المستثنى بل من وقع منه الدخول
أيما كان ولكن في تأويل الاستثناء في الآية الكريمة على ما ذكره على من أوجه أحدها أن الظاهر
في استثناء الوقت انصبابه على جميع الأفراد فانك إذا قلت أتفق على أولادى من يوم كذا إلى كذا
الأوقات كذا فغناه أنك لا تتفق على مجموع في ذلك الوقت لا على البعض وقد جعل الاستثناء في الآية
باعتبار البعض وهم الصفاة الذين نفذ فيهم الوعيد والآخرة في الكلام فإدخاله حيثما كنا
البيان لأن المستثنى من الشقوة هو المستثنى من السعادة إذا لمصداق استثنوا من الخلود في النار
فيتم استثناءهم من الدخول الأول وكذلك العكس والآخرة أن الخلود إنما يبعد انقطاعه باعتبار
الاستقبال كأن القدم إنما يتفق باعتبار الماضي والآخرة أن الاستثناء لا يكون على نسق واحد لانه
في الأول لمقطع الخلود استقبالا وفي الثاني لمقطع من ابتداء أوقاته ولذلك جعل على معنى أن أهل الجنة
لا يدخلون في نعيمها لخروجهم في بعض الأوقات إلى ما هو أعظم كالرضوان والشهود وأهل النار
لا يدخلون في عذابها لخروجهم في بعض الأوقات إلى عذاب الزمهرير ويرد على هذا الجدل أن الكون
في الجنة يتضمن جميع النعم وحياتنا الدنيا والكون في النار يتضمن أنواع العذاب المجددات بعد
وقت الدخول فكيف يصح إخراج بعض الأحوال دون بعض فان قدر في نعيم الجنة المحسوس وفي
عذاب النار الذي هو الحارارة بالمخصوص خرج المستثنى عن تناول مع أن التقدير كالعكس فلا جدل
ما ذكره على التأويلين قبل أن الاستثناء يقتضي أي الأماشاء ربك على تقدير مشيئة معنى أنه لو شاء
الخروج من كلهم لكان ويكون في ذلك إشارة إلى أن الخلود ليس واجب ذاتي بل بالمشيئة وعليه
يكون المراد بالشقوة الشقوة الكبرى وبالسعادة ما يقابلها كما أن المراد بها على التأويل الثاني ما ذكر
أيضا بناء على أن النكرة تنصرف عند الإطلاق للفرد لا كسول وهذا في غاية البعد عن الدلالة القفلية
فالواجب أن الأولان أقرب لمصطلحا لفظا على ما فيها فتأمل (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين)
غير متقدم والذي تقدم هو أن يذكر مستند ثم يضاف لكل من المقصود في التمدد ماله على التعيين
(أحدهما) أي أحد هذين الأمرين الذين ليس كل منهما من التقسيم السابق (أن تذكر أحوال
الشيء (بعد كره (مضافا) أي حال كون تلك الأحوال قد أضيف (إلى كل) منها (ما يليق به كقوله)
أي كقول المتنبي

(سأطلب حتى بالقنا وشايخ * كلهم من طول ما التفتوا مرد)

المصنف (وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين أن تذكر أحوال الشيء مضافا إلى كل ما يليق به
كقوله) أي أبي الطيب

(سأطلب حتى بالقنا وشايخ * كلهم من طول ما التفتوا مرد)

(٤٤) - (شرح التلخيص رابع) ما تقدم أن يذكر مستندا ولا ثم يضاف لكل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا فإنه يذكر
المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب المتنبي (قوله سأطلب حتى بالقنا وشايخ) القنا بالفتح والتون

نقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا * كثير اذا شدوا قليل اذا دعوا

بنت قسرا ومالت خطوط بان * وفاحت عنبرا ورنفت غسرا لا

سفرن مورا وانتقين أهلة * ومسن غصونا والنتن جا ذرا

والثاني استيفاء أقسام الشيء المذكورة تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فهم ظالم لنفسهم ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله وقوله هب لمن يشاء آثانا وهب لمن يشاء الذكور

جمع قفاة وهي الرمح وفي بعض النسخ (٣٦) بالفتى بالفاء والتاء وهو المناسب لمشايع قال الواحدي أراد بالفتى نفسه

وبالمشايع قومه وجاعته من الرجال الذين لهم على والالتزام موضع اللثام على الفم والانتف في الحرب وكان ذلك من عادة العرب فقلوه من طول ما لثسوا

أى شدوا اللثام حالة الحرب وفي هذا إشارة الى كثرة حرهم وفي ابن يعقوب ان طول اللثام عبارة عن لزومهم زى الكبراء وأهل المروءة في عرفهم فقد كرم المشايخ ثم أشار الى أحوالهم مضافا لكل حال ما يليق به بقوله هم (نقال) على الاعداء من شدة شوكتهم وصعوبة وطأنهم (اذالافو) والتقل هنا عبارة عن شدة نكابة الملاقى لهم وعجزه عن تحمل أذاهم وهم (خفاف) جمع خفيف أى مسرعين بالاجابة (اذا دعوا) الى كفاية مهم أو دفاع ملم (كثيرا اذا شدوا) لان واحدا منهم يقوم مقام الجماعة في النكابة لحكم ما كان منهم حكم الكثير في الافادة (قليل اذا عدوا) لان أهل العفة والوفاء مثله في غاية العفة فقد كرم المشايخ ألا ثم ذكر أحوالهم من الثقل والخفة والكثرة والقلّة وأضاف لكل حال ما يليق بها وأضاف بالثقل حال الملافة وللخفة حال الدعوة للاجابة وللقلّة حال الشدة والحل على الاعداء وللقلّة حال العذر ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلّة والكثرة والخفة والثقل اذ بين كل اثنين منها تضاد وأعالم يكن هذا من قبيل التقسيم السابق لان التقسيم السابق بذكره نفس المتعدد مضافا لكل بمقصد من أفرادها يناسبه وهذا بذكره نفس المتعدد المذكور أولا وأما ذكر أحوالهم مضافا لكل من تلك الأحوال ما يليق بها كما رأيت فافهم (و) القسم (الثاني) من الامرين الذين ليسا من التقسيم السابق هو (استيفاء أقسام الشيء) بحيث لا يتصور للقسم قسم آخر غير ما ذكرنا ذلك (كقوله تعالى) في تقسيم الانسان باعتبار أمر الولادة (هب لمن يشاء آثانا) فقط (وهب لمن يشاء الذكور) فقط وقدم الاناث في الذكر على الذكور هنا لان سياق الآية في بيان أنه ليس للانسان ما يشاء من الاولاد وما يكون منها ما يشاء تعالى والذي لا يريد الانسان هو الاناث فناسب تقديم المأل عليهن

لهم وعجزه عن تحمل أذاهم (قوله لقيام واحد مقام الجماعة) أى في النكابة (قوله قليل اذا عدوا) أى لان أهل الجدة مثلهم في غاية العفة (قوله ذكر أحوال المشايخ) أى من

نقال اذا لاقوا خفاف اذا دعوا * كثير اذا شدوا قليل اذا عدوا

والثاني استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى هب لمن يشاء آثانا وهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم

الثقل والخفة والكثرة والقلّة (قوله وكذا الى الآخر) أى فاضاف الى الكثرة حالة الشدة وأضاف الى القلّة حالة العدو لا يخفى ما دلل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلّة والكثرة والخفة والثقل اذ بين كل اثنين منها تضاد (قوله) استيفاء أقسام الشيء (أى بحيث لا يبقى للقسم قسم آخر غير ما ذكرنا ذلك) (قوله هب لمن يشاء آثانا) قدم الاناث لان سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث الاخرى من جملة ما لا يشاء الانسان أهم ثم لما حصل للذكر كسر جرحه بالتعريف لان في التعرف تنويعا لفعلنا بالذكر فكانه قال وهب لمن يشاء القرسان الذين لا يخفون عليكم بعد ذلك أعطى كلا من الجنسين حقمن التعدد والتأخير فقدم الذكور وأخر الاناث إشارة الى أن تقدم الاناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لمقتضى آخر وهو الإشارة الى أن الله تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء العبد

أو زوجهم ذكران أو أنثى يحصل من إتيانها من مساحتها عن أمراي وقف على حلقة الحسن فقال رحم الله من تصدق من فضل أواسي من كفاف أو أربعين قوت فقال الحسن ما ترك لأحد من أوصالي من الشعر قول زهير

وأعلم علم اليوم والامس قبله • ولكنني عن علماني غدي

ان يعلموا الخير يحفوه وان علموا • شرا أذاعوا وان لم يعلموا كذبوا

وقول أبي تمام في الاثني عشر

على حاجي أو كان وقودها • ميتا وبدخلها مع الفجار

وقول نسيب

فقال فريق القوم لا فرق بهم • نعم وفريقي لمن الله ما ندرى

فانه ليس في أقسام الاجابة غير ما ذكر وقول الآخر

فبها كشي لم يكن أو كتحزح • به الدار أو من غيبة المتحارب

(قوله أو زوجهم) من المزاوجة وهي الجمع أي أو يجمع لهم (٣٤٧) من الذكران والاناث (قوله ويحصل

من إتيانها) أي لا يولد

له أصلا انتهى (قوله لا يولد

في ذلك تقدير على ما يريد

لا يتعاضد عليه شيء مما

أراد (قوله فان الانسان

الخ) حاصله أن لا يتقد

تضمنت أن الانسان الذي

شأنه الولادة ينقسم الى

الذي لا يولد له أصلا والى

الذي يولد له جنس الذكور

فقط والى الذي يولد له جنس

الاناث فقط والى الذي يولد

له جنس الذكور والاناث

معافاته قبل الانسان اما أن لا يكون له ولد أصلا واما أن

يكون له جنس الاناث فقط واما أن يكون له جنس الذكور فقط واما أن

يكون له جنس الاناث فقط واما أن يكون له جنس الذكور فقط واما أن

يكون له جنس الذكور والاناث

معافاته قبل الانسان

اما أن لا يكون له ولد أصلا

واما أن يكون له جنس

الذكور فقط واما أن يكون

له جنس الاناث فقط واما

أن يكون له جنس الذكور

فقط واما أن يكون له جنس

الاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

الذكور والاناث فقط واما أن يكون له جنس

• ومنه التجريد وهو أن ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة المباعدة في كمالها فيه

ورعاية الأصل فأما ليس نقلا عن السيد تامله (قوله وهو أن ينزع الخ) قال في الاطول هذا لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد
وعمر وأسد ولا نحو لقيت من زيد (٣٤٨) أسدين أو أسودا فالأولى أن يقال وهو أن ينزع من أمر ذي صفة أو أكثر

(ومنه) أي من المعنوي (التجريد وهو أن ينزع من أمر ذي صفة) أمر (آخر مثله فيها) أي مماثل
لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة (مباعدة) أي لاجل المبالغة وذلك (لكمالها) أي تلك المبالغة (فيه)
أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الانصاف بتلك الصفة

السر في الاتيان بأو في قوله تعالى أو بز وجهه ولم يقل وز وجهه بالواو كما ذكر فيا قبل هذا المقسم
وبعد قيل أن السر في ذلك أنه لما عبر بالضمير في قوله بز وجهه ولم يقل وز وجهه من يشاء وأعاد الضمير
على من يشاء قبله أي بولا الإشارة إلى المبالغة أن هذا غير ما ذكر أو لا والمذكور أو لا هو عبارة ذلك كور فقط
أو الأناث فقط بخلاف ما لو عبر بالواو فإنه يفيد أن الذي اختص بالذكور أو اختص بالاناث بجميعهين
الذكور والاناث وليس بصحيح لأن المراد كما تقدم ذكر كل قسم على حدة ومفيدة أو المقتضية للآبنة
دون الواو المقتضية للجمع وأما الأقسام الأخرى فلما قال فيها لم يبين ليشاء ويجعل من يشاء فغيرها للظاهر
عن الموهوب وهو المجمول فهم أنها أقسام مستقلة مختلفة في نفس الأمر لأن اللفظ الظاهر إذا كرر
أعاد المغايرة بخلاف الضمير ولكن رد أن يقال فلم يقل وز وجهه من يشاء كور أو أنا أي يجعل من
يشاء المذكور والاناث معا فيفيد المبالغة ويجري الكلام على نسق واحد واجب بأن تلك الأقسام لو
علقت جميعها باللفظ المشتملة لم يعبر بالضمير العائد على ما ذكر لا يستشعر أن كل قسم يستحق ذلك بالمباشرة
التامة لرعاية الأصل كما يقول المعتزلي لأن أصل المبالغة الصريحة أن تكون حكمه اقتضت الواو المشتملة
صلحت لكل فيكون التخصيص لحكمة الرعاية إذا لم يظهر غير ما حوت ذكر الضمير العائد على المقسم
المخصوص بالذكور أو الاناث وأما ما استشعر منه بحسب الظاهر أن كان المراد غير شخص المذكور
أن ذلك باعتبار المشتملة المحضة التي لا يجب فيه رعاية الأصل لأفاده بحسب الظاهر أنه لا يجب عليه
تخصيص ذلك للشخص بل لو شامل لعله الجميع فلما وجدت هذه الفائدة في التعبير بالاضمار عدل إليه
ولما عدل ناسبت التعبير بالولفيد المبالغة والأحداث الواو أن الذي هو بالذكور فقط أو هو بالاناث
فقط يجعل لهما كور أي الذكور والاناث معا وهو لا يصح هكذا أشار إليه بعضهم فتعززنا لعمد الجواز
وإيضاح لانه مما يتشوق لثله النفوس لدقته والله الموفق بمنه ومكرمه ولكن لا يخفى ما في كون التطبيق
بالمباشرة في كل قسم مفيد الاتباع المصلحة من مجرد الدعوى والتعجب بلا دليل بل المشتملة اقتضت عدم
الوجوب لوجه من الوجوه سواء كان مصلحة أو غيرها وذلك أصلا تأمل (ومنه) أي ومن البدع
المعنوي (التجريد) أي النوع المعنوي التجريد (وهو) أي التجريد (أن ينزع من أمر ذي
صفة آخر) أي هو أن ينزع من أمر ذي صفة أمر آخر فآخر نائب فاعل ينزع (مثله فيها) أي
ويكون الأمر المنزوع من ذي صفة مثل ذي الصفة في تلك الصفة أو بدل على أنه منزع على أنه مثله
في الصفة تغيير المتكلم عنه بما يدل على تلك الصفة كما يأتي في الأمثلة (مباعدة) أي والمقصود من ذلك
الانزعاج إفادة المبالغة أي إفادة أنك بالفت في وصف المنزوع منه تلك الصفة أو بما يتألف كذلك (ال) أجل
(كمالها) أي لأدعائك كمال تلك الصفة (فيه) أي في ذلك المنزوع منه وإعاقلة الادعاء الكمال إشارة
ص (ومنه التجريد الخ) من أنواع البدع التجريد وهو عبارة عن أن ينزع من أمر ذي صفة
أمر آخر مثله في تلك الصفة على سبيل المبالغة في كمال الصفة فيحتج أنه لا تجر يد منه مثله فيها

أمر آخر أو أكثر مثله فيها
انتهى قال النسفي وهو هذا
الانزعاج دائر في العرف
يقال في العسكر ألف رجل
وهي في أنفسهم ألف
ويقال في الكتاب عشرة
أواب وهو في نفسه عشرة
أواب والمبالغة التي
ذكرت مأخوذة من استعمال
البغاة لانهم لا ينعلمون
ذلك إلا بالمبالغة (قوله)
آخر) هو بالرفع نائب
فاعل ينزع وأشار
الشارح بتقدير أمر أي
أنه صفة لحذف (قوله أي
لاجل المبالغة) أي أن
الانزعاج المذكور يرتكب
لاجل إفادة المبالغة أي
لاجل إفادة أنك بالفت في
وصف المنزوع منه بتلك
الصفة (قوله وذلك أي)
مادكر من المبالغة لكمالها
الخ فهو علة للفت وبجمل
أن المراد ذلك أي ما ذكر
من الانزعاج لاجل المبالغة
لكمالها الخ فهو علة للفت
مع علة وإنما قدر الشارح
ذلك إشارة لدفع ما قد يتوهم
من أن فيه متعلق بعبارة
وإنما هو متعلق بكمالها
ويصح أن يجعل لأم لكمالها
يعني في صلة للمبالغة أي

لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة (قوله لكمالها فيه) أي لإدعاء كمال تلك الصفة في ذلك المنزوع منه وإعاقلة
لادعاء كمال تلك الإشارة إلى أن الظاهر المبالغة بالانزعاج لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر بل إدعاء كمالها فيه
كافي سواء طبق الواقع أم لا ووجود اللفظ الانزعاج على المبالغة المبينة على ادعاء الكمال ما تقرر في العقول من أن الأصل والمنشأ لما هو منه

وهو أقسامه نحو قولهم من فلان صديق جيم أي بلغ من الصداقة مبلغا يصح معه أن يستخلص منه صديق آخر

يكون في غاية القوة حتى صار يفيض بمثلاته فإذا أخذنا موصوف بصفة من موصوف آخر بها فهم أنك البتة في وصفه حتى صيرت في منزلة أي أن من كانت فيه تلك الصفة صار متماثلين في أمثاله عنه فهي فيه كأنها تفيض بمثلاتها لقوتها كاتفيض الأشعة عن شعاع الشمس وكاتفيض الماء عن ماء البحر والى هذا يشير قول الشارح حتى كأنه أي الأمر المنتزع (٣٤٩) منه بلخ (قوله أي حيث) أي

إلى مرتبة يصح الخ (قوله) وهو أقسام) أي صفة لان الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف أمامن أو الباء أو في والباء إما داخل على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف أما أن يكون لا على وجه الكتابة أو يكون على وجهها ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه فهذه أقسام صيغة أشار المصنف إليها

إلى انظار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كونه كاملا في تلك الصفة في نفس الأمر بل الادعاء كاف سواء طابق الواقع أم لا ووجه دلالة الانتزاع على المبالغة الملية على ادعاء تلك الكمال ما تقرر في العقول من أن الأصل والمنشأ هما مثلته في غاية القوة حتى صار يفيض بمثلاته فإذا أخذنا وصف باعتبار تلك الصفة

من موصوف آخر بها فهم أنك البتة في وصفه حتى صيرت في منزلة أي بحيث كانت فيه تلك الصفة منشأ لتفريع أمثاله عنها وإيجادها عندها فهي فيه كأنها تفيض بمثلاتها لقوتها كاتفيض الأشعة عن شعاع الشمس وكاتفيض الماء عن ماء البحر فليتهم فانه سهل مجتمتع وبمثل هذا يلزم أن فنون هذا العلم لا تخلو سلهما كالبديع من وجود الدقائق ورعايتها فضلا عن صعبها كالبيان والمعاني (وهو) أي

التجريد (أقسام) عديدة لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه والحرف أمامن أو الباء أو في والباء إما داخل على المنتزع منه أو داخل على المنتزع وما يكون بدون حرف إما أن يكون لا على وجه الكتابة أو يكون على وجهها ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه فهذه أقسام

صيغة أشار المصنف إليها ولائمتها فيما يأتي (قوله) من التجريدية) جعل بعضهم التجريد بمعنى رأسه لكم من والاصح أنها ابتدائية كأن بابه التجريدية المصاحبة فانه عبد الحكيم وتدخل من على المنتزع منه ولم يوجد دخولها على المنتزع بخلاف الباء كذا في الأطول

قال الصلابة يعقوبى والناسب من حيث دخل على المنتزع منه أن تكون لا ابتداء لان المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من وأما جعله البيان فلا تفيد المبالغة فان بيان شئ بشئ لا يدل على كمال

المبلغ في الوصف بخلاف جعله مبدؤا منشأ الذي وصف به تبارك ذلك الوصف فكانه قيل خرج من فلان إلى أو تأتي منه صديق آخر جيم فليتام قولهم من فلان صديق جيم يفيد المبالغة في وصف فلان بالصداقة (أي بلغ) فلان (من) مراتب (الصداقة حدا) أي مكانا (صحيحه) أي صحيح ذلك الحد وذلك المكان أي صح بمساحته للأصناف بذلك القدر من الصداقة (أن يستخلص منه) أي أن يستخرج من فلان صديق آخر (جيم) مثله فيها أي في الصداقة وينبغي أن يعلم أن المبالغة غاياتها بما كل

وهو أقسام منها لأن لا يقصد تشبيه الشئ بغيره ويكون التجريد بمن نحو قولهم من فلان صديق جيم أي بلغ في الصداقة حدا يصح معه أن يستخلص منه آخر مثله في الصداقة وتسمى من هذه تجريدية

المبالغة لأن بيان شئ بشئ لا يدل على كمال المبلغ في الوصف بخلاف جعل شئ مبدؤا منشأ الذي وصف فانه يدل على كمال ذلك الشئ باعتبار ذلك الوصف فإذا قيل من فلان صديق جيم فكانه قيل خرج من فلان وأتاني منه صديق آخر ولا شك أن هذا يفيد المبالغة في وصف فلان بالصداقة (قوله من فلان صديق جيم) أي صديق حميم ناشئ من فلان أي ابتداء منتزع عنه (قوله أي قريب) تفسير للحميم لقول الصالح جميل فربيك الذي تهتم لأمره (قوله من الصداقة) أي من مراتبها وقوله حدا أي مكانا وما تيقن قوله صحيحه أي صح بمساحته للأصناف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص منه) أي ينتزع منه ويستخرج منه

صحيحه أي صح بمساحته للأصناف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص منه) أي ينتزع منه ويستخرج منه

ومنها قوله لمن سألت فلا تتسألن به البحر ومنها قول الشاعر

وشوها تعدوي إلى صارخ الوغي * بمستلثم مثل الفتيق المرحل

(قوله نحو قولهم) أي في مقام المبالغة في وصف فلان بالكرم (قوله لمن سألت فلا تتسألن به البحر) يصح أن تكون الباء للصاحبة أي تتسألن البحر معه أي شخصاً كريماً كالبحر مصاحبه له يصح جعلها السببية أي تتسألن بسببه البحر أي شخصاً آخر كالبحر يعني أنه سبب لوجود بحر آخر مجرد دونه مما لا خلاف فيه كونه يسأل (قوله بالغ) أي بناء على أن المراد بالساؤل في قوله تتسألن به البحر سؤال دفع الحاجة فيكون التشبيه

(٣٥٠)

(ومنها) ما يكون بالياء البحر يدية الداخلة على المنزعة منه (نحو قولهم لمن سألت فلا تتسألن به البحر) بالغ في إقصاءه بالمباحة حتى أنزع منه بحر في المباحة (ومنها) ما يكون بدخول الباء في المنزعة على المنزعة لا على المنزعة منه كما في القسم الذي قبله (قوله وشوها) أي ورث (في إلى صارخ الوغي) أي مستغيث في الحرب (بمستلثم) أي لا يلبس لأمة وهي الدرع والياء للابسة والمصاحبة

المناسبة خروج صديق منه لأن صداقته بلغت إلى حيث تنفض عنها صداقة أخرى وأما الاستخلاص فاعلم بانسحاب النزاع بالدعوى وفيها الأشار بالطلب والتكشور أن كان مفيداً فقد أشد على زائد يستخلص منه الآن المعنى الأول أقوى فيقر راءه فيما تقدم (ومنها) أي ومن أقسام البحر يديما يكون حاصل بالياء البحر يدية الداخلة على المنزعة منه (نحو قولهم) في المبالغة في وصف فلان بالكرم (لأن سألت فلا تتسألن به البحر) فتأمل هذا القول بالغ في إقصاء فلان بالمباحة حتى صار بحيث ينزع منه كرم آخر يسمى بحر أمثلة في الكرم والباء هذه حيث قامت قرينته على أن المراد بالبحر ما مجرد من مدخولها مناسبتها من معانيها الأصلية أن تكون للصاحبة أي تتسألن مع فلان حين سؤالك للبحر آخر معه يداً لكونه مثله في الكرم ومع أن فلان تكون سيدياً أي تتسألن بسببه البحر يعني أنه كان سبب لوجود بحر آخر معه مجرد دونه أي خارجاً عنه مثله يسأل معه (ومنها) أي ومن أقسام البحر يديما يكون حاصل بدخول الباء البحر يدية الداخلة على المنزعة بعد دخول الأصلية في المنزعة منه وذلك (نحو قوله وشوها) أي ورث وشوها أي في بيعة المنظر والوصف بالتواشعية أي فيج الوجوه وأن كان فيها في أصله لكنه يستحسن في التخييل لأن ذلك يكون مجرداً عن أشدائها وذلك يدل على كمالها وقوتها وقد يكون ذلك لما فيها من شدة الحرب من الإصابة عند الطعن والضرب وذلك يدل على أنها بما تعد للشدة لدقوتها وأحليتها وجرب للآفة وتشكل عليها في الحرب والتصادم وذلك كمال فيها أيضاً (تعدو) أي من وصف تلك الفرس أنها تعدو أي تسرع (في إلى صارخ الوغي) أي إلى الصارخ في مكان الوغي والوغي الحرب والصارخ هو الذي يصيح وينادي لحضور الحرب والاجتماع إليه (بمستلثم)

ومنها أن يعمد تشبيه الشيء بغيره ويكون بالياء قولهم لمن سألت فلا تتسألن به البحر وسنذكر كيفية البحر يدومنها أن لا يعمد تشبيه الشيء بغيره ويكون بالياء نحو قوله وشوها تعدوي إلى صارخ الوغي * بمستلثم مثل الفتيق المرحل

والصارخ الذي يصرخ في مكان الحرب هو الذي يصيح وينادي للفرسان لحضور الحرب والاجتماع إليه لا غائته (مثل)

(قوله لأمة) بالهمزة الساكنة وقد تسهل (قوله الباء للابسة والمصاحبة) أي متعلقة بمحذوف على أنها مجردة عن حالها من الجبرور في أي تعدو حالة كون مصاحبة المستلثم آخر وليست الباء للتعدي وليس قوله بمستلثم يدل على الباء في قوله لأن ذلك بقوت البحر يدل على أنه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر إلا إذا كان مفيداً للاحاطة ولا السببية متعلقة بتعدول المعنى حيث تعدوي بسبب مستلثم وحيث تعدو فيكون المستلثم الذي هو المنزعة سبباً للجر دونه والمقرر هو أن الجبر دونه سبباً ولا العكس نعم يمكن باعتبار السببية تشكك ذلك بأن تدعى المبالغة حتى صار الأصل والسبب فرعاً وسبباً وإنما لم يحصل على ذلك لأن المبالغة المنفية للجر بدت في الحسن ومتى لمزج عليها أوجب العكس صار الكلام كرمز وصار في غاية الغلظة ذلك النطق بالسلم (قوله والمصاحبة)

أى تمردى ومعنى من نفسى الكمال استعدادها للحرب مستلزم أى لا يس لأمتومتها نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فان جهنم أعادنا الله منها هى دار الخلد لكن انتزع منها ملتها وجعل معادها فى الكفار تهويلا لآخرها

تفسير مراد للابسة والاولى حذف اللابسة (قوله مثل الفتيق) قالهم الظاهر أنه صفة مستلزم لتقرمته وقال البقوى بالجر صفة لشوها والفتيق بالناء والفتون تم يله تحبته وقاف وقوله وهو الفعل المحرم أى الفصل (٣٥١) من الابل الذى ترك أهلها ركوبه

تكرمة له وقوله المرحل أى المرسل عن مكانه أى أنه مطلق وغير مربوط فى محل قد شبهه الفرس بالفحل المذكور فى القوة وعدم القدرة على المصاحبة (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله اشغفه أى أطلقه وقوله وأرسله تفسير (قوله بالغ فى استعداده الحرب) أى بالغ فى الاستعداد للحرب ولا يلزم منه أى عداوة الفرس بسبب المستلزم فىكون المستلزم الذى هو نفس المتنزع سببا للجر منه وهو الابل للامنة حقيقة والمقران المجر منه هو السبب والمنشأ العكس ولذلك جعلت هنا المصاحبة دون السببية ولو كان يمكن هنا اعتبار السببية فيها أيضا بتكليف وذلك بأن تدعى المبالغة حتى صار الاصل والسبب فرعاً ومسياً أو يدعى أن عداوة الفرس بسببه ذلك المستلزم أى استعدادها وأوجب عداوة الفرس الحرب كأنه حدث على ذلك وهو يرجع الى الاول اذ كونه مسياً فى العدا

معناه كونه مسياً فى وجوده حال كونه مسراً على الحرب أو تألم بعمل على ذلك لا المبالغة المفيدة للجر يد تنفى للحسن وتتنى زرع يذبلها ما أوجب العكس صار الكلام كالمزى وصار فى غاية البرودة بالنقوس السليم وصف الشوها بأنها (مثل الفتيق) وهو الفحل من الابل الذى ترك أهلها ركوبه تكملة (المرحل) أى المتنزع فالمرحل من رحل البعير بتشديد الحاء اذ اشغفه وأرسله وأزججه من مكانه وشبهه الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على تضادتها فقد ظهر أنه انتزع من نفسه مستلماً آخر أى مستعداً للحرب بالمعنى فى استعدادها للحرب وزعمه ليس للامنة حتى صار بحيث يخرج منه مستعداً آخر يصاحبه وقد أدخل الباء على المتنزع دون المتنزع منه كافى القسم قبل هذا (ومنها) أى من أقسام الثبر بما يكون حاصله بدخول فى على المتنزع منه وذلك (نحو قوله تعالى) فى التحويل بأمر جهنم ووصفها بكونها محلاً للخلود كونه لا يمتزج بغيرها ولا اضمحلال ولا انكسار أهلها عن عذابها (لهم فيها دار الخلد أى) لهم (فى جهنم) دار الخلد (وهى) أخرى جهنم نفسها (دار الخلد) ولكن يولغ فى

الشوها صفة مجودة فى الفرس ويقال رادها بساعة أشداً فيها والفتيق النحل الذى لا يؤذى ولا يركب لكرامته على أهلها والمرحل المرسل السائر فقله لمدوى أى تسرى مستلزم أى لا يس لأمة فخر من نفسه لا يس لأمة مثله وفيه نظر لجواز أن يكون مستلزمه لا من قوله فى فلا يكون فيه تغير بل بان ذلك جائز عند الكوفيين والاختصاص قياساً وعند غيرهم لا يجوز الا قليلا فيصوّر أن يكون هذا من ذلك القليل ومنها أن يكون بى ولا يقصد تشبيه الشئ بغيره نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد جزء فان جهنم أعادنا الله منها هى دار الخلد لكن انتزع منها ملتها وجعل دار الخلد لله للكفار تهويلا ومنها

عذابا عنهم وكونها لا تنصف مع طول الخلود ولا تنفى بتسرى الاعوام حتى أنها تنفى دار أخرى مثلها فى الزود وقوة العذاب بلا ضعف أو التقليل (قوله تهويلا) علة لا تنزع الدار الأخرى منها (قوله وبالمعنى فى الصفاة بالشدّة) بحث فيه بعضهم بأن انتزع دار الخلد بقيد المبالغة فى الخلود لا فى شدّة العذاب الآن قال الصفاة بالخلود يستلزم شدّة العذاب فانزع منها دار أخرى مثلها فى شدّة العذاب وفى كونها عذابا فيها انتهى قال الصفاة يمكن أن لا تكون فى هذا الانتزع بل لافادة أن دار الكفار تهويلا بعض جهنم لان كثرة منها مقبول للناس من المسلمين بل هى أوسع من أن يشغلها جميع من دخلها قال تعالى يوم نقول لجهنم استسلمت وتقول

عذابا عنهم وكونها لا تنصف مع طول الخلود ولا تنفى بتسرى الاعوام حتى أنها تنفى دار أخرى مثلها فى الزود وقوة العذاب بلا ضعف أو التقليل (قوله تهويلا) علة لا تنزع الدار الأخرى منها (قوله وبالمعنى فى الصفاة بالشدّة) بحث فيه بعضهم بأن انتزع دار الخلد بقيد المبالغة فى الخلود لا فى شدّة العذاب الآن قال الصفاة بالخلود يستلزم شدّة العذاب فانزع منها دار أخرى مثلها فى شدّة العذاب وفى كونها عذابا فيها انتهى قال الصفاة يمكن أن لا تكون فى هذا الانتزع بل لافادة أن دار الكفار تهويلا بعض جهنم لان كثرة منها مقبول للناس من المسلمين بل هى أوسع من أن يشغلها جميع من دخلها قال تعالى يوم نقول لجهنم استسلمت وتقول

ومنها بحرف الهمزة

فلن بقية لارجل بفرقة • تحوى الغنائم أو يموت كرم

وعليه فراقه من قرأهاذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان بالرفع معنى فعلت السماء وردة

هل من منى (قوله بدون توسط حرف) أى بل يؤتى بالمتنزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الاحوال من غير حرف مستعان به على افادة التجرى (قوله نحو) (٣٥٧) أى قول الشاعر وهو قفاوة بن مسعدة الخنفي لسبعة لبنى خفيفة قبيلة

(قوله فلن بقية) أى

حيا وقوله لارجل أى

لأسافر وقوله بفرقة

الباء للسببية أو معنى اللام

كما هو فى بعض النسخ (قوله

نحو الغنائم) قال فى

المطول الجلالة صفة لفزوة

أى يجمع تلك لفزوة الغنائم

أى يجمع أهل تلك الفزوة

الغنائم وأما منهم قال

المصام ويحمل أن ضمير

نحو الخطاب أى نحوى

أنت ويكون فيه الالتفات

من التكلم فى قوله لكن

بقية لأرجل إلى الخطاب

فى قوله نحوى الغنائم أى

أصوى الغنائم وأما على

كلام الشاعر من أن ضمير

نحوى لفزوة فلا التفات

فيه والالتفات إنما هو فى

أو يموت كرم (قوله

منصوب بإظهار أن) أى

لوقوعه بعد أو التى معنى

الائى لكن أن مات كرم

فلا نحوى الغنائم وما ذكره

من النصب هو إرواية فى

البيت والا فيجوز رفعه

بالعطف على نحوى محذوف

العائد إلى لارجل لفزوة

نحوى الغنائم أو يموت فيها

كرم أى أو يستشهد فيها

(ومنها) ما يكون بدون توسط حرف (نحو قوله فلن بقية لارجل بفرقة • تحوى) أى يجمع (الغنائم أو يموت) منصوب بإظهار أن أى لا أن يموت (كرم) يعنى نفسه المتنزع من نفسه كرم بمبالغة فى كرمه فإن قيل هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى النية قلنا لا ينافى الجبريد

انصافا بكونها دار ذات عذاب مختصا حتى صارت بحيث تفيض وتصدر عنها دار أخرى هى مثلهما فى

الانصاف بكونها دار ذات عذاب مخلو فى هذا للفرقة فكانه قيل أن ثم دار أخرى كانت فى هذه الدار التى

هى دارهم الملائمة لهم التى لا ينفك عنهم عذابها ولا يضعف مع طول الخلود ولا تنفى بتصرم الاحقاب

ولا تئبد ولا تتألف فيها الراحة بل عذابا لا يفتقر إلى ذلك المبالغة فى انصافها بالشدّة للتشويق إلى أمرها فى

العذاب وعدم انقطاعه بطول المدة فكانه قيل ما أعظم تلك الدار فى روعها ولم تكونها لا تضعف

بالخلود حتى أنها تفيض بدار أخرى مثلهما فى الزوم وقوة العذاب بل اضغف مع الخلود قال الله برحمته

من هو لها وعذابها نحن وأبائنا وأولادنا وأزواجنا وأشبائنا وأخوانا وجميع المؤمنين بمحمد صلى الله

عليه وآله فهو عجب بوسم (ومنها) أى ومن أقسام التجرى بما يكون حاصلا بدون توسط حرف أصلا ولكن

يؤى بالمتنزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الاحوال بالرفع يستعان به على افادة التجرى ويدل ذلك

(نحو) قوله (فلن بقية) حيا (لارجل) أى لأسافر (بفرقة) من وصف تلك لفزوة أنها

(نحوى) أى يجمع (الغنائم) أى يجمعها أهلها يعنى نفسه (أو بمعنى ال) على حدها فى قولك

لاتن الكافر أو سلم أى لا أن يسلم والفعل بضمها منصوب بأن ظاهري نحوى تلك لفزوة الغنائم ألا

أن يموت (كرم) ومعناها لكن أى لكن أن مات هذا الكرم يعنى نفسه نحو الغنائم وأما

كانت كذلك لأن البقاء المتعلق بالفزوة لا يشغل على الموت ولا شك أن معنى الكلام كما افاده السياق

أى أجمع الغنائم أو أموت فالمراد بالكرم نفسه كاد كرمنا فعدا متنزع من نفسه بقرينة الفتح بالكرم

كرما بمبالغة فى وصفها بالكرم دلالة على أنه بلغ فى الكرم إلى حيث يفيض ويخرج عنه

كرم آخر مثله فى الكرم ويبنى أن يتبعهنا إلى أن المتكلم بنحو هذا الكلام بما يتبادر منه أنه أقوم الظاهر

فيم مقام المضر محفل أن يقصد المبالغة فى وصف نفسه بذلك الوصف كما وصف نفسه بالكرم هنا

فيم بالغ حتى أنزع من نفسه كرم آخر وقد دلت قرينة الملح هنا على قصد ذلك لأن المبالغة فى الملح

أنسبه لفيكون مجزى بما كثر زناؤه محفل أى يريد مطلقا أن تنقطع فى التجرى ونحوه بل الكلام من أسلوب

الأسلوب ليجرد فى الاله ولا يخل فيكون التماثل والعينان لا تتناقض بينهما فذكر أن يقصد هما المتكلم

معافى كون فى الكلام تجر يد الالتفات فعلى هذا لا بد أن يقال التجرى بالكرم من باب الالتفات حيث

أقيم الظاهر الذى هو لفظ الكرم مقام المضر لا يخفى أن الأصل كافر زناه أو أموت وأما علمه دلالة

أن يكون بغير حرف ولا يقصد تشبيهه بشئ بغيره نحو قول الجاسى

فلن بقية لارجل بفرقة • تحوى الغنائم أو يموت كرم

وكذلك قوله تعالى فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان على قراءة الرفع أى فحصلت وردة وقيل

بالقتل (قوله يعنى نفسه) أى أن الشاعر يعنى بالكرم نفسه أى لأن معنى الكلام كما افاده السياق أى لأسافر لفزوة على أما أن أجمع فيها الغنائم أو أموت (قوله من قبيل الالتفات الخ) أى وحيث قد يكون من قبيل التجرى يدلان الالتفات معنى على الاتحاد والتجرى بمعنى على التعدد ومما تستفاد من ذلك أن المعنى المعبر عنه فى الالتفات بالطريق الأولى والثانى واحد والمعبر عنه باللفظ الدال على المتنزع عنه باللفظ الدال على المتنزع متعدد بحسب الاعتبار فذكره أن المجرى دعى آخر غير المجرى منه (قوله قلنا لا ينافى الخ) أى قلنا الالتفات لا ينافى التجرى

وقيل تقدير الاول أو يموت متى كرم والثاني فكانت منه وودة كالبحار

(قوله على ما ذكرنا) أى على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فان مقتضى أن مقتضى الالتهاف والمراد بالالتهاف في الالتهاف
الالتهاف في نفس الامر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والمراد بالاعتبار في التجريد التمسك بالاعتبار لا في نفس الامر وإنما يتناقض
الالتهاف والحاصل أن ما في البيت تجريد نظر للاعتبار الادعائي والتهاف نظر الاتحاد أو ألقى وفي بعض الحواشي ليس مراد بالشرح بل علم
منافاة الالتهاف بالتجريد كما يجوز اجتماعهما في لفظ واحد قصد ايل مراد من الالتهاف لا يتناقض احتمال التجريد فكما في البيت
الالتهاف يصح فيه التجريد على البديهة لا على الاجتناع وذلك لأن من المواد ما يصلح لقصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتهاف فقط
ومنها ما يصلح لهما معا لا لاول كما تقدم في قولهم في ن فلان صديق (٣٥٣) جميع اذ لا معنى للالتهاف فيه الاتحاد الطرفين

فيه اذ هما معا غيبة والثاني
تقوله تعالى انا اعطيناك

الكوثر فصل ربك اذ لا معنى
للاتنوع والتجريد فيه بأن
يقال اترع تعالى من ذاته
ربا بالغة في رويته للشي
صلى الله عليه وسلم لا به لازم
الامر بالصلة القرب المتعرج
والثالث كالمثال الذي نحن
بصد البحث فيه وهولان
بقيت لا راجح فيسرتا
فأن المسكبه للكلام
يحصل أنه قصد المبالغة في

وصف نفسه بالكرم حتى
انترع من نفسه كرميا
آثر يكون تجريداً ويحصل
أنه أراد التنطع في التجريد
وتحويل الكلام من أسلوب
الى أسلوب آخر جديد
فيكون التفاتاً وأما كون
الالتهاف والتجريد يجتمعان
في مائة فساد فلا يصح
انتهى كلامه قال العلامة
عبد الحكيم والصواب أن
اجتماعها واقع في صورة

على ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت متى كرم)

لاتناقض بين الالتهاف والتجريد على ما ذكرنا ذلك لأن وقرره وظاهر ما دفعه الاراد المذكور أن
الالتهاف يجتمع مع التجريد في لفظ واحد وفي قصد واحد بحيث يراد باللفظ الواحد أن يكون
للالتهاف والتجريد في استعمال واحد وفي معنى واحد لأن معنى الالتهاف على الاتحاد ومعنى التجريد على
التعديدي أن الالتهاف هو أن يعبر عن معنى بعد التعبير عن ذلك المعنى بنفسه أو بعد استحقاق المقام
التعبر عنه بلفظ آخر من غير أن يكون ثم اختلاف بين المعبر عنه لفظاً أو تقدير اولاً وبين المعبر
عنه ثانياً والتجريد هو أن يعبر عن معنى مجرد عن معنى آخر مع اعتبار أن المجرد شيء آخر فمضى على هذا
لا يصح أن يقصد الالتهاف والتجريد في لفظ واحد لتناقض لازمهما وتناقض اللوازم يوجب انتفاء
المزومات نعم لو قيل في الجواب أنه كالمصالح الالتهاف يصح فيه التجريد على البديهة لا على الاجتناع وذلك
أن من المواد ما يصلح لقصد التجريد فقط ومنها ما يصلح للالتهاف فقط ومنها ما يصلح لهما معا لا لاول
كما تقدم في قولهم في ن فلان صديق جميع اذ لا معنى للالتهاف في الاتحاد الطرفين فيه اذ هما
معا غيبة والثاني تقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل ربك اذ لا معنى للتجريد هنا والثالث كالمثال
الذي نحن في البحث فيه والخميس على أنه تجريد يدل على ذلك قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل ربك اذ لا معنى للتجريد هنا والثالث كالمثال
وإما أنهما يجتمعان قصداً فلا يصح كذا قيل والحق أن الالتهاف إن شرط فيه الاتحاد حقيقة متعين
كل وجه من غير اعتبار المخالفة أصلاً كان منافيًا في قصد التجريد لوجود المخالفة فيه لأن المعنى المجرد
قد اعتبر غير المجرد منه وإن شرط فيه وجوده مطلق الاتحاد في نفس الامر يصح معه اعتبار المخالفة
المصححة للتجريد بالدال على المبالغة ويصير الاتحاد في نفس الامر المصحح لقصد التنطع في التعبير
وقد تجرید الاسلوب زيادة في حسن الكلام فليتأمل (وقيل تقديره) أي تقدير الكلام السابق (أو
يموت متى كرم) زيادة في تحقيد لا يكون فيها راسخ لعمده الى ما دخلت فيه من على الشترع
تقديره أي البيت أو يموت متى كرم أي يموت من قبلي رجل غيري كرم وقيل يريد أو يموت متى كرم
يريد نفسه والفرق بينهما وبين الاول أن الاول يجريد بغير حرف وهذا تجريد بحرف وحذف قال المنصف
وفيه نظر يريد في كون هذا البيت من التجريد بغير حرف الخطيبي أن مراده النظر أن من باب الالتهاف
من التكلم الى الغيبة لا من الداعية لا من قوله كرم نفسه وبدان الالتهاف لا يتناقض التجريد هو

(٤٥ - م - شرح التلخيص رابع) يكون الاسلوب المنقول اليه دال على صفه كالمناجاة فيه فهو يعني قوله كرم التفات من حيث
أنه انتقل من التكلم للغيبة وتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل المبالغة في الكرم ولا يرد ما قيل ان الالتهاف يقتضي الاتحاد
والتجريد يقتضي التفات ولو ادعاء بينهما تناف لا ما تأخر به ذلك لو كان اعتبار المتناهيين من جهة واحدة بحسب اقتضائهما المقام وهما ليس
كذلك لما عرفت أن الالتهاف من حيث أنه انتقل من التكلم للغيبة لاجل تجريد الاسلوب والتجريد من حيث التعبير بصيغة الصفة لاجل
المبالغة في الكرم مثلاً لا وهما في الحقيقة أن قول الشارح قلنا لا يتناقض التجريد بمعناه قلنا أن الالتهاف لا يتناقض التجريد وأنه يجوز
اجتماعهما معاني مادة قصدوا والحاصل أن التناقض انما يأتي لو كان المقام مقتضى المبالغة واحدة وأما اجتماعهما في مادة كل واحد
باعتبار فلا ضرر فيه (قوله على ما ذكرنا) فهذا لم تعرض لعدم المناقاة سابقة لا في الالتهاف لا في التجريد بل في الالتهاف المذكور وقد يجب أن

وفيه نظر ومنها نحو قوله
ونحوه قول الآخر

ياخير من ركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا
ان تلقى لاترى غيرى بناطره * تنس السلاح وتعرف جهة الاسد

المراد على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد كالم (قوله فيكون من قبيل لمن فلان صديق جيم) أى فيكون مثله من جهة
أن من داخله على المتزعم منه كل ذلك لان المقدر كالمذكور (قوله وفيه نظر) أى في هذا القبيل نظر (قوله لحصول التجريد
ونعم المعنى بدون هذا التقدير) أى (٣٥٤) ومن المعلوم أن تقديره شئ زائد فى الكلام انما يحتاج اليه عند

فيكون من قبيل لمن فلان صديق جيم فلا يكون فيما آخر (وفيه نظر) لحصول التجريد ونعم
المعنى بدون هذا التقدير (ومنها) ما يكون بطريق الكناية (نحو قوله
ياخير من ركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا)
أى يشرب الكأس بكف الجواد انزع منه

منه كقولهم من فلان صديق جيم وذلك أن المقدر كالمذكور (وفيه نظر) أى وفي هذا القول نظر
لان تقديره شئ زائد فى الكلام انما هو جيم اليه عدم تمام المعنى بدون هذا الكلام يفهم من أن التكلم
جود من نفسه كرميا آخر بلا تقدير الجود من لا نه عادل بين كونه يحوى الغنائم أو يموت للكرم
والمطروق الجارى على اللسان أن يقال لا بد من الفتنية أو الموت فيفهم من أن المراد بالكرم نفسه
والمدح المستفاد من التعبير بلفظ الكرم يقتضى المبالغة المصحة للتجريد وفى وجه النظر أن الكلام
حينئذ يكون للثلاثين التكلم الى الغيبة ويرد بوجهين أحدهما أن الالتفات لو كان هو وجه النظر
لم يتوقف على تقدير قوله من لان المقام للتكلم بدون تقديره من فكيف يقال وفيه نظر لانه الثفات
مع وجود مثل هذا النظر فى مثال المنظر وهو المنصف والأخر أن الالتفات لا ينافى التجريد على
ما قرره آتيا فلا يصح التنظير فى التجريد (ومنها) أى من أقسام الجبريد ما يكون بدلولاً فيه على
المعنى الجبريد بطريق الكناية أى أن يعبر بالزوم ويراد بالزوم مع صفة ارادة الأصل وذلك (نحو)
قوله (ياخير من ركب المطى) جمع مطية وهى المركوب من الابل (ولا يشرب كأسا) وهو انما من جبر
(بكف من بخلا) أى بكفه لى هو موصوف بالفضل فقوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية من
المراد (أى يشرب الكأس بكف الجواد) والجواد تجريد وذلك أن التكلم (انزع منه) أى من
واقع بأن يجرد التكلم نفسه من ذاته فيصلى انفساً آخر ثم مخاطبه أو يفرضه غالباً اما لتوبيخ أو نصح
أو غير ذلك قلت قد سبق لنا عند الكلام على الالتفات من المعاني كيفية اجتماع التجريد على الالتفات
بما يقتضى عن اعادته فليعلم من موضعه غير أن قول المصنف وقيل تقديره أو يموت من كرم يقتضى
أن التقدير الذى ذكرناه انما يكون على القول الثانى وليس كذلك لانه سواء كان تجريداً ولا تقديره من
لا بد منه وهذا العلم أن قوله فيه نظراً ليعود الى القول الثانى وقيل ان وجه النظر هو ان الأصل عدم
التقدير للفتنى لانا اذا قدرنا يموت من كرم يوجبنا تجريداً يعرف كان فيه حذف لفظى الأصل
علمه ومنها نحو قوله

ياخير من ركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا
فانه جرد من كفه غير تخيل والاشارة بهذا النوع الى تجريد ما يقصد به التشبيه وهو بغير حرف
المدح وهو الخطاب من

أهل الشرع والشأن أن الانسان يشرب بكف نفسه فانتزع الشاعر من ذلك المدح شخشا كرميا يشرب
كفه المدح مبالغة فى كرمه فصلا الأصل ويشرب بكف كرم ثم عبر عن ذلك المعنى بالكناية بأن أطلق اسم المازم وهو فى الشرع
بكف البخل وأرد باللازم وهو الشرع بكف الكرم فالجبريد يقدم على الكناية قصداً لكن فى توجيه كون التكب محتوياً عليها
يقدم توجيه الكناية كإكمال الشارح فقوله أى يشرب الكأس بكف الجواد إشارة للمعنى الكنائى والكأس انما هو ميمون خير (قوله)
انزع أى الشاعر وقوله سنأى من الخطاب وقوله الجواد أى آخر غير الخطاب المدح وقوله يشرب هو أى المدح وقوله بكفه
أى بكفه ذلك الجواد المتزعم

(قوله على طريق الكتابة) أي وجرى في أفاده هذا المعنى على طريق الكتابة حيث أطلق اسم المزموم الذي هو في الشرب بكف
 القيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم ومعالمه أنه يشرب بكف نفسه فيكون المراد بالكريم نفسه فيه تجريد (قوله لانه
 إذا في الخ) أي ويان جريانه على طريق الكتابة أن الخطاب إذا في عنه الشرب بكف الغيل بقوله ولا يشرب كأسا بكف
 من جلا فكذا ثبت له الشرب بكف كريم وذلك لان الخطاب لما تحقق له الشرب في نفس الامر لكونه من أهل الشرب ولم يكن شربه
 بكف غيل فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (قوله فهو ذلك الكريم) أي فهو حيث ذلك الكريم في نفس الامر والحاصل
 أن الشارح قد جرد كرما آخر من الخطاب وكفى من شربه (٣٥٥) بكفه المستلزمه بنى الشرب بكف

الغيل ولا منافاة بين
 الكتابة وكون المسكن
 عنه مجردا من غيره فانه
 كما يصح التعبير عن مجرد
 بالصرح يصح بالكتابة
 فلو امتنع التعبير عن مجرد
 بالكتابة لامتنع بالصرح

جوادا يشرب هو بكفه على طريق الكتابة لانه اذا في عنه الشرب بكف الغيل فقد ثبت له الشرب
 بكف كريم ومعالمه أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم أن
 الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون المزموم غير
 غيل وأقول الكتابة لا تنافي التجريد على ما قرره وانه لو كان الخطاب لنفسه لم يكن قضا بنفسه بل
 داخل في قوله

بالكتابة لامتنع بالصرح
 (قوله وقد خفي هذا) أي
 كونه امتنع منه جوادا
 على طريق الكتابة الذي
 يفهمه اجتماع التجريد
 والكتابة (قوله على
 بعضهم) هو الفسامة
 الخلل (قوله فزعم الخ)
 حاصلا أن الخلل زعم
 أن كلام المصنف في جعل

الخطاب (جوادا) آخر (يشرب بكفه) وجرى في أفاده هذا المعنى (على طريق الكتابة) لانه
 أي ويان جريانه على طريق الكتابة التي هي التعبير بالمزموم عن اللازم أي أن الخطاب (إذا في
 عنه الشرب بكف الغيل) وذلك هو المصريح بقوله ولا يشرب كأسا بكف من خلا ومعلوم أن ذلك
 الخطاب من أهل الشرب (فقد أثبت له) أي للخطاب (الشرب بكف كريم) لان الشرب
 لما تحقق في نفس الامر لم يكن بكف غيل فقد كان بكف كريم اذلا واسطة بينهما (ومعلوم)
 أيضا (انهما يشرب غالبا بكف) نفسه (فهو) حيث (ذلك الكريم) في نفس
 الامر ومن البين أن الغرض في الكتابة عن الشرب بكف الكريم بنى الشرب بكف الغيل انما
 هو الوصف الكريم وأما الشرب بالكف فهو واسطة لا يتعلق به الغرض ولكن شربه بكف كريم
 يستلزم لما كانت الكف للسو أنه كريم فالكتابة في الحقيقة عن الكريم لا عن كونه يشرب
 التجريد بكفه وقد يقال ان الشرب مما يندرج في الجاهلية أن فيه مصالح للتجارة
 وزيادة الكرم فعليه تكون الكتابة عنه مقصودة أيضا وعلى كل حال فقد جرد كرما آخر من
 الخطاب وكفى عنه أو من شربه بكفه المستلزمه بنى الشرب بكف الغيل ولا منافاة بين
 الكتابة وكون المسكن عنه مجردا من غيره فانه كما يصح التعبير عن مجرد بالصرح يصح
 بالكتابة فلو امتنع التعبير عن مجرد بالكتابة لامتنع بالصرح وقد خفي هذا الذي

هذا أي قوله ولا يشرب
 كأسا بكف من بخلاف
 تجريدا في الكتابة لا يصح
 لان الخطاب في قوله ياخير
 من يركب المظلي ان كان
 لنفسه فهو تجريد لانه
 صير نفسه لأمه فخطابها
 وانما يصيرها كذلك
 بالتجريد اذا كان هذا
 تجريدا فله ولا يشرب

وهو كالذي قبله الآن أو يموت كريم تجريد متطوق وهذا تجريد مفهوم لان قوله بكف من خلا ليس
 فيه تجريد بل مفهومه أنه يشرب بها بكف من لم يخل فكأنه مجرد من نفسه غير غيل وأثبت
 بل مفهومه أنه يشرب بها بكفه وقد أقر الطيبي أن يكون هذا التجريد بالان التجريد يكون من متطوق
 لان مفهومه وقيل ان قوله بكف من بخلا كناية وفيه نظر لان الكتابة لا تنافي التجريد
 ومنها أن يكون بغير حرف ولا يقصد التثنية وهذا هو الذي قبله الآن هذا اختص بنوع

كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم فيكون وصفا للجرد أولا ولا تجريد في الكتابة نفسها لان التجريد يدفع أولا وكلامه في كون
 الكتابة تضمن تجريد ما مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان الخطاب لغيره كان قوله ولا يشرب كأسا بكف من بخلا كناية عن الكريم
 الذي هو ذلك الخطاب واسطة دلالة على أنه يشرب بكف كريم مع العلم بأن الكف فهو ليس من التجريد في شيء (قوله وأقول)
 أي في الرد على ذلك البعض (قوله الكتابة لا تنافي التجريد) رد قوله والا فليس الخ وقوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ رد قوله
 ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد يحصل كلام الشارح اختيارا أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل لكونه كناية لا تنافي التجريد
 وأن كون الخطاب لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه الا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حيث قدما برأسه
 والمصنف جعله قضا برأسه

(ومنها مخاطبة الانسان نفسه) وبيان التجريد في ذلك أن ينترع من نفسه شعفا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم مخاطبه (كقوله)
لا خيل عندك تهديها ولا مال • فليسد النطق ان لم يسد الحال

قرر له من كون التجريد لا يناق الكناية على بهضم فزع ذلك البعض أن كلام المصنف في جعل هذا تجريد بالكناية لا يصح لأن مخاطبة في قوله لاخير من ركب المطي ان كان لنفسه فهو تجريد لانه سير نفسه أمامه مخاطبا وأما يصيرها كذلك بالتجريد اذا كان هذا تجريد بقوله ولا يشرب كأسا بكف من خلا كتابة عن الكريم ليكون وصف الجرد أولا ولا يجريد في الكناية بنفسه لان التجريد يرفع أولا والكلام في كون الكناية تتضمن تجريد مستقلا ولم يوجد على هذا وان كان خطابه لغيره كان قوله ولا يشرب كأسا بكف من خلا كتابة عن الكريم الذي هو ذلك المخاطب بواسطة دلالة على أنه يشرب بكف كرم جمع العلم بأن الكف كنه ونحن نقول في الرد على هذا البعض ان الكناية لا تنافي التجريد كما قررناه قريبا اذ يصح أن يجرد المعنى ثم يصر عنه بلفظ الكناية كما يصح بلفظ التصريح ونقول أيضا في الرد على ذلك البعض في مقتضى كلامه هو أنه يصح أن يكون خطابه لنفسه لو كان الخطاب لنفسه لم يكن هذا المثال فيها برأسه بل يكون داخلها فيها بهدوهو التجريد في مخاطبة الانسان نفسه ولكن هذا الرد يتوقف بالنسبة الى الطرف الثاني من الاعتراض وهو أنه ان أراد خطاب غيره كان كناية ولا يكون تجريد على أن المعارض يقول بما فائدة التجريد بالكناية أن ذلك وجه الاعتراض وأما ان كان مراده أن كونه كتابة عن ثبوت الكريم يكتفي في ثبوت المراد ولا يحتاج الى تطويع المسافة بأن يجرد من الخطاب كرم ثم يكتفي عنه حصول المقصود بدون منع انقضاء الدليل على اعتبار فاعلم الرد الا ببيان أن التجريد يقصد لدليل من الادلة أن التجريد هو الكناية عنقوة بين ذلك بأن العدل عن الاخبار بان يقول لا يشرب بكفه حال كونه بخيال مثلا الى المدح وصف الكريم بطريق الاظهار يدل على قصد البالغة في المدح لانها أنسب به كما تقدم والمبالغة تقتضي التجريد يمع ظهور التباين في التعبير هذا الظاهر بالنزق السليم تأمله ويتوقف بالنسبة الى الطرف الاول على أن المعارض يقول بصحة حله على التجريد بواسطة كونه خطابا تقديرا يقول بأن كلام المصنف يصح ذلك التقدير على أن يكون قصبا مستقلا وذلك أنه حينئذ يجهد أن يقال لا يصح كونه مستقلا لدخوله فيما بعده وأما ان أراد رد على المصنف على كل حال فكانه يقول ان أراد خطاب غيره فهو قاسد لكذا وان أراد خطاب نفسه فلا يصح أيضا لانه وان كان تجريدا فهو داخل فيما بعده فكيف يصح عده مستقلا فلا رد عليه المذكور قطعاً لانه نفس اعتراضه حينئذ تأمل فان المكان سهل مجتمع والسهل المتعصم أصعب من الصعب المحض لانه لا يفتقر فيه وانك ترا في مثله لا خيل النفس وأبسط العبارة لتضع المراد والله الموفق بمنه وكرمه ثم اشارة الى التجريد بالحاصل بمخاطبة الانسان نفسه وانهم من التجريد يقول (ومنها) أي ومن أقسام التجريد ما تدل عليه (مخاطبة الانسان نفسه) وذلك أن المخاطب أمام الانسان فلا مخاطب نفسه حتى يجعل نفسه أمامه لمخاطبتها ولا يجدها أمامه حتى يجرد من نفسه مخاطبا آخر يترع من نفسه شعفا آخر مثله في الصفة التي سبق الكلام لبيانها وبيان ما يلا محالية كنه خطابه بمخاطبة الانسان نفسه لتستازم التجريد وذلك (قوله) أي المتني (لا خيل عندك تهديها ولا مال) فهذا الكلام انما سبق لبيان فقره وانه عديم الخيل والمال أي لا غنا عنه بهدي من كفايته بذلك احسان المدح بجر من نفسه مخاطبا مثل نفسه في هذه الصفة التي هي كونه لا خيل عنه ولا غني بهدي من خطابه وهو مخاطبة الانسان نفسه كقوله أي المتني

لا خيل عندك تهديها ولا مال • فليسد النطق ان لم يسد الحال

ومنها مخاطبة الانسان نفسه كقول الاعشى

ودع هريرة ان الركب من خيل وهل تطيق وداعا لها الرجل وقول أبي الطيب

لا خيل عندك تهديها ولا مال • فليسد النطق ان لم يسد الحال

(قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه) أي من أقسام

التجريد ما تدل عليه مخاطبة الانسان لنفسه لأن

المخاطبة ليست من أنواع التجريد بل هي تدل عليه وذلك لأن المخاطب يكون

أمام الانسان ولا مخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه ولا يجعلها أمامه حتى يجرد

منها شخصا آخر يكون مثله في الصفة التي سيق لها

الكلام لانه من خطابه حينئذ مخاطبة الانسان نفسه لتستازم التجريد

(قوله مثله في الصفة التي سبق الخ) أي كقوله

المال والخيل في البيت الآتي (قوله لا خيل عندك تهديها ولا مال) أي لا خيل

عندك تهديها • فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك نواسى به الملاح فواسه بحسن النطق

٢ قول الأعشى المدح للملاح أو المدح بخي عرق له مصححه

ان لم يكن الحال الذى هو
الغنى على الاهداء اليه
لعدم وجدانه وصيغة
الاطول المراد بالحال الفقر

والغنى فليسعد النطق
بالاعتذار بالفقر على عدم
الاهداء ان لم يكن الحال
الذى هو الفقر على الاهداء
اليه وفيه ان الفقر لا
يساعد ولا ييسر على
الاهداء وأما الذى يساعد

ويعين عليه الغنى الذى
هو عدمه فمأمل قوله
المقبولة أى على الاغراق
والتبليغ وبعض مصور
الدوا قوله لان المردودة
(الح) عليه تحذف أى
وقبل المقبولة لان المردودة
وهي بعض صور الصلو
لا تكون إلخ لان الصلوات
سأني ان كان معها لفظ
بقرها من الصلوة او
تضمنت نوعا منهن

التخييل او خرجت مخرج
الحزب والخلعة قبلت
والاردت (قوله وهذا)
أى التيسير بالمقبولة
(قوله ان المبالغة مقبولة
مطلقا) أى سواء كانت
تبليغا او اغراقا او غلوا
وذلك لان حاصلها ان يثبت
في الشيء من القوة او
الضعف ما ليس فيه وخير
الكلام ما يولج فيه

أى الغنى اتزعم من نفسه شخصا آخر مثله فقد اخيل والمبالغة (ومنه) أى ومن المعنوى
(المبالغة المقبولة) لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا الإشارة الى الرد على من زعم ان المبالغة
مقبولة مطلقا

بقوله لا اخيل عند تهديها ولا حله فليسعد النطق ان لم تسعد الحال أى وحيث لم يوافق في تحصيل
الفرض الحال أى الغنى لا امتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمدح والثناء ليكون ذلك مكافأة
للدوح بما يمكن (ومنه) أى ومن البديع المعنوى (المبالغة المقبولة) أى النوع المعنى بذلك وقيد
بالمقبولة إشارة الى أن من المبالغة ما لا يقبل فلا تكون من البديع المعنوى رداعلى من قال يقبل مطلقا
اذ حاصلها ان يثبت في الشيء من القوة أو الضعف ما ليس فيه أو أعذب الكلام أكذب مع إيهام الصحة
وتظهور المراد فتكون من المحسنات مطلقا وما اقتضاه إيهام الصحة وتظهور المراد ثلاثتهم أن أحدا
من العقلاء يقول في الكلام الكذب المحض الذى قصد تزويره يظهر مع فسادهم من سجن ورداعلى
من قال لا يقبل مطلقا فلا يخبر في كلام أو هو باطلا أو حقيقة كما قال السيد حسبان رضى الله تعالى عنه

قلت وقد يكون ذلك بغير المخاطبة فقل أن المبالغة في التبرع بخطاب الإنسان لنفسه قلت كأنه
يحمل نفسه لكلام الادراك كأن فيها نفسا أخرى ومن أحسنه قوله تعالى يوم تأتي كل نفس كسفا
عن نفسها صرعا ثم جعلها كأنها تجادل عن غيرها حتى من أنواع التبرع بان يقصد التثنية ويكون من
أبو بن محمور أى بت من فلان أوفيه الصبر أو لا يقصد التثنية ويكون بالباء أوفى بحولى به أوفى صدق جهم
فيكون المصنف جعل القسم الاول يكون بالياء فقط والثاني عن لا يظهر لوجهه وأما ان في الطباق
بعض هذه الأقسام على حد التبرع بالسابق فقل الانك في محمولا اخيل عندك لم تجر دسأشئ نفسك في
صفة بل جرد ذاتا من ذات لا باعتبار صفة الأيان تؤقل على الصفة أو ألم أيضا ان حد التبرع يقتضى
ان يكون المذكور هو الجرد والذى يظهر في محمورا أى بت منك صدقا ذلك فيكون المصدق مجردا
والمخاطب مجرد منه وفي محمورا أى بت فلان الصبر أنك جردت من الصبر حقيقة أخرى جعلها الإنسان
ان كانت الباء للسببية أى بسبب ربة فلان وان كانت ظرفية فتكون جردت من الصبر مجردا آخر جعلته
في الإنسان ويحتمل أنك جردت الاوصاف الجسمية عن الإنسان فاذا قلت سألت فلان الصبر أنك
جردت عنه أو صافا جميعه غير هافى يكون الصبر مجردا عنه لا مجردا كأن الصبر كان في ضمه فلما أزيلت
أوصاف الإنسان غير تونه مجردا عن المربى الألبصر فكان هو المشغول (تنبيه) يؤخذ من كلامهم أن فى
الباء التبرع به يقولون أحدهما أنها سببية أشار اليها في الكشف حيث قال في قوله تعالى فأسأله خيرا
أى فأسأله يسأله خيرا أقول وأرى أنه أسأله أى برؤيته انتهى ونقل مثله عن أبى البقاء والثاني أنها
ظرفية واقتضى كلام القسطنطين على الكشفى تعلقه وان قوله تعالى فأسأله لا حاجة فيه الى تقدير سؤاله
بل هي مجردة من غير هذا التقدير وألمن التبرع به فكلام الرخصى يقتضى أنها سببية حيث
قال في قوله تعالى فأسأله أن أزوجا وقد ياتى قراءة أين يحمل أن تكون سببية كأنه قيل له بئس
أعين من القرعة بقوله من أزوجا وهو من قولهم رأيت منك أسدا أى أنت أسد انتى وفيه نظرا لان
من البيانة عند المنبت لها شريطها ان يتقدم عليها المبين والظاهر أن من التبرع به تائده أو ظرفية
ص (ومنه المبالغة المقبولة إلخ) ش اختصوا في المبالغة فذهبهم لا يرى لها فضلا عما بان خير
الكلام ما خرج الحق وكان على نهج الصدق ولا نهال تكون الامن ضعيف عجز عن الاختراع

وأعذب الحديث أكذبهم إيهام الصحة وتظهور المراد وحيث فتكون من المحسنات مطلقا وما اقتضاه إيهام الصحة وتظهور المراد
لان الكذب المحض الذى قصد تزويره يظهر مع فسادهم بل أحسن العقلاء من مستحسن

والمبالغة أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا ثلاثين أن غير متناه في الشدة أو الضعف

(قوله وعلى من زعم أنها مرسومة ومقطعة) أي لأن خبر الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق ولا يخبر في كلام آدم كذا أو حقيقه كما يشبهه قول حسن رضي الله عنه

وإنما الضرب المرء يعرضه • على المجالس أن كسا وإن حقا
فإن أشعر بيت أنت قائله • بيت يقال إذا أشدته صدقا

والذي فيه مبالغة لا صدق فيه (٣٨) فهو ليس من أشعر بيت فهذا قولان مطلقان والاختار أن المبالغة فيها مقبولة وتوهمها مرسومة ودودة كما

أشار إليه المصنف (قوله) ثم وعلى من زعم أنها مرسومة ومقطعة أنه غير مطلق المبالغة) أي (والمبالغة) مطلقا (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا) وإنما يدعى ذلك (لثلاثين أنه) أي ذلك الوصف (غير متناه فيه) أي في الشدة أو الضعف

فإن أشعر بيت أنت قائله • بيت يقال إذا أشدته صدقا

فهذان قولان مطلقان والاختار كما أشار إليه المصنف التفسير وهو أن المبالغة أن كانت غير غلو قبلت وإن كانت غلو أو ساءت في تفسيره فإن كان معها لفظ يقر به من الصحة أو فقتعت نوعا حسنا من التخييل أو خرج مخرج المزل والخلع قبلت والاردت ثم فسر هاعلى الإطلاق ليرتبع على تفسيرها تقييدها وبين القبول منه كما أثرنا عليه فقال (والمبالغة) على الإطلاق أي من غير تقييد بالمقبولة (أن يدعى لوصف) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالصديق لتضمن يدعى معنى الثبات وعدم الالزام (بلوغه) نائب فاعل يدعى (في الشدة) متعلق بقدر رأى ذهابا أو متريفا في مراتب الشدة (أو الضعف حدا) مقول بلوغه والتقدير هي أن يدعى مدح أن هذا الوصف بلغ ووصل من مراتب الشدة حدا أي طرفا ومكانا (مستحيلا أو) مكانا (مستبعدا) بقرب من المحال ويحفل أن تكون في معنى من في قوله في الشدة كما أثرنا في ذلك في تقدير أصل الكلام ثم أشار إلى الملة الحاملة للبلغ على إجماد تلك المبالغة فقال وإنما يدعى ذلك البلوغ لوصف في تلك الملة (لثلاثين) أي تروهم (أن) أي أن ذلك الوصف (غير متناه) بل متوسط وهو دون المتوسط (فيه) أي في أحد المذكورين وهما الشدة والضعف ولا اعتبار عود الضعير إلى أحد الأمرين أفردوه ذكره فالتكاد أعطفت بأوجاز أن تقيده الضعير مفردا مذكر لأن المحكوم عليه في المتعاطفين بأوهو أحدهما كما تقول جاءني زيدا وعرفنا كرمته أذ معنى الكلام جاءني أحدهما فأكرمته ذلك الحد وفي ذلك تفصيل عند بعض القومين وفهم من قولنا أشار إلى أن الملة الحاملة على إجماد المبالغة أن قوله لثلاثين الخ ليس دخلا في حدا المبالغة وإنما هو

والتوكيد يمد إليها لسد خللهم ومنهم من يقصر الفعل عليها وينسب المحسن كلها إليها محتجا بأن أحسن الشعر أذهب حكما في المصباح ومقتضى تليها أن المبالغة كذب وليس كذلك ولو كانت كذا لما وردت في القرآن ولا في المتنوق في المصباح المبالغة أي ما كان باستعمال في غير موضوع كالاستمارة وما كان يسكر لرمث أو كظلمة في بحر جلي أو تقسيم مثل ونكرم جارا البيت الآتي وأما المصنف فقد جعل من البديع المعنوية المبالغة المقبولة وتقدم المصنف عليها المبالغة مطلقا وهو أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا ثلاثين أنه غير متناه في ذلك

كأنه التليغ (قوله) وإنما يدعى ذلك أي بلوغ الوصف تلك الملة لئلا يدعى تروهم أن ذلك الوصف غير متناه فيه أي وتذكر غير التروهم النهاية بل هو متوسط ودون المتوسط أي الشارح بذلك أشار إلى أن قول المصنف لثلاثين ليس دخلا في حدا المبالغة بل التروهم بذنه وأنه بيان للملة التي تحمل للبلغ على إجماد المبالغة ندفع ما قال أن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك واختار العصام في الأصول أن هذا التعليل من جهة الحد كما أنه حذر ذلك عن دعوى بلوغ الوصف حدا مستحيلا أو مستبعدا مع الفعلة عن صدق دفع الظن المذكور فلا تكون مبالغة لما حصل من الدعوى المذكورة أن قصد به دفع الظن المذكور كانت مبالغة التروهم لم يقصد بهذا بل غفل عن ذلك التصدي فلا تكون مبالغة تصدقا محصل كلامه

وتشخص في التبليغ والأغراق والتأولان المدعى الوصف من الشدة أو الضعفا ما لا يكون ممكنا في تقسما ولا الثاني التأول الأول
 اما ان يكون ممكنا في المادة أيضا والأول التبليغ والثاني الاغراق اما التبليغ فكقول امرى القيس
 فداى عداه بين ثور ونبعة * درا كاتم نضع على فصيل

(قوله وتذكر الضمير) أى في فمه (قوله باعتبار عوده الى أحد الامرين) أى فكانه قال لثلاثين ان غير متناه في أحد الامرين
 والاخذ مذكر مفرد وظاهر كلامه انه اذا ذكر متعاطفان بأولها (٣٥٩) الضمير على أحدهما مطلقا وهو

ما تقتضيه كلام كثير ونقل
 السيوطي في التكت من
 ابن هشام ان افراد الضمير
 في المتعاطفين بلوا اذا كانت
 للابهام كما تقول جادى
 زيد او عمرو فأكرمته اذ
 معنى الكلام جادى
 أحدهما فأكرمته ذلك
 الاحداث كانت للتقسيم
 عاد الضمير عليهما كما قال
 قوله تعالى ان يكن غنيا
 أو فقيرا فله أولى بهما
 فكسها حكم الواقي
 وجوب المطابقة (قوله في
 التبليغ) هو مأخوذ من
 قولهم بلغ الفارس اذا
 سببه بالنعان ليزداد
 الفرس في الجري (قوله
 والاغراق) مأخوذ من
 قولهم أغرق الفرس اذا
 استوفى الحد في جريه
 (قوله والغا) مأخوذ من
 قولهم غلا في الشيء اذا
 تجاوز الحد فيه (قوله
 لايجرد الاستقراء) أى
 انكح من الدليل العقلي
 وقوله بالدليل القطعى
 أى مع الاستقراء وفى
 نسخة العقلي قوله وذلك

وتذكر الضمير واقراده باعتبار عودته الى أحد الامرين (وتعصير المبالغة في التبليغ والاغراق
 والتأول) لايجرد الاستقراء بل بالدليل القطعى وذلك (لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ
 كقوله فداى) يعنى الفرس (عداه) هو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على اثر الآخر في
 طلق واحد

بيان له أصلها وإيجادها ويحتمل أن يستبرأ بها أن لم تكن بهذه الملة ولهذا التقصيد بأن كانت مع الضمير
 عن ذلك لم يتم مبالغة فيكون التحليل المذكور دخلا في الحد ثم أشار الى حصر أقسامه بما يقوله
 (وتعصير المبالغة في الجلة في التبليغ) أى فيما يسمى تبليغا أخذ من قوله بلغ الفارس اذا سببه
 بالنعان ليزداد الفرس بالجري (والاغراق) أى فيما يسمى بالغراق أخذ من أغرق الفرس اذا استوفى
 الحد في جريه (وللتأول) أى فيما يسمى بالتأول أخذ من غلا في الشيء تجاوز الحد في موضعين يتعصير
 مأخذاً التماهى وجهه مناسبتها للمعنى تافهاً بما يتعصيرها وحصر المبالغة في الثلاثة تستقر بالدليل القطعى
 لايجرد الاستقراء ويبان ذلك أن المبالغة كاتخدم هى أن يدعى أن الوصف منه في الشدة أو الضعف
 الى الغاية فالمدعى وهو انتهاء الى الغاية لا يغلو ما لا يكون ممكنا عادة وبزعمه كونه ممكنا عقلا أو
 لا يكون ممكنا عقلا ومن المعلوم ان ان لم يكن عقلا لم يكن عادة فانه لا يلزم من عدم امكانه عدم امكانه
 عقلا ومن ثم انحصر الثاني في قسمين الأول وهو الممكن عادة وعقلا والمدعى بالتبليغ لان فيه مجرد
 الزيادة على المقدار المتوسط فاسبب معناه القنوى كما تقدم والثاني وهو ان لا يمكن عادة فممكن عقلا هو
 المدعى بالاغراق لانه يقع فيه الى حد الاستقراء حيث خرج عن المعتاد فاسبب المعنى القنوى أيضا
 والثالث وهو ان يستعمل عادة وعقلا وهو المدعى بالتأول تجاوز حد الاستعمال العادية الى الاستعمال
 العقلية فاسبب معناه القنوى أيضا ولا الى هذا التعصير وأما قوله (لان المدعى) أى انما
 انقسمت المبالغة الى الاقسام الثلاثة لان المدعى وهو بلغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا (ان كان)
 هو أى ذلك المدعى (ممكنا عقلا وعادة) وقد علمت ان الامكان المادى يستلزم العقلى دون
 العكس فهو أى فدموى بلوغه ما ذكر (تبليغ) أى تسمى تبليغا كاتخدم ذلك (قوله) أى امرى
 القيس (فداى) أى الى الفرس (عداه) أى ولا يقال والى سواه ولا بين صيدين اذا صرع
 أحدهما على اثر الآخر فطلق واحدا صرع كنع يصرع كينع اتقى السيدا وغيره على وجه الارض
 الوصف للضمير في قوله فداى مفرد لانه ما نل احدا متعاطفين بأو تعصير المبالغة في التبليغ والاغراق
 والتأول ووجه الحصر أن المدعى الوصف من الشدة أو الضعف ما لا يكون ممكنا عقلا وعادة أو لا فان
 كان فيسمى تبليغا كقوله أى امرى القيس

فداى عداه بين ثور ونبعة * درا كاتم نضع على فصيل

اى ويبان انحصار المبالغة في الاقسام الثلاثة بالدليل العقلى (قوله لان المدعى) اى وهو بلغ الوصف الى النهاية شدة أو ضعفا
 (قوله فتبليغ) اى فدموى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغا لان فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فاسبب المعنى القنوى التقدم (قوله
 كقوله) اى قول الشاعر وهو امرى القيس يصف فرسه بأنه لا يرق وان كثر العدو (قوله فداى عداه) اى والى ذلك الفرس يقال
 والى بين الصيدين اذا جرح احدهما على اثر الآخر في طلق واحدا اذا اتى احدهما على وجه الارض اثر الآخر في شوط واحد من
 فبران يتخلله وقتل لاسعة ونحوها

وصف هذا الفرس بأنه أدرك ثوراً وبقرة وحسين في مضمار واحد ولم يعرق وذلك غير متنع عقلاً ولا عادة ومثله قول أبي الطيب
 واصرع أي الوحش فقيته به * وأزل عنه مثله حين أركب
 ونكرم جارتنا مادام فينا * وتنبه الكرامة حيث مالا
 فانه ادعى ان جاره لا يميل عنه إلى جهة إلا وهو يتبعه الكرامة وهذا متنع عادة وإن كان غير متنع عقلاً

(قوله بين ثور) متعلق بـإدعى أي والى بين ثور ونسبة أي صرع أحدهما إلى القاء على وجه الأرض أي أثره الآخر في طلق واحد أي
 شرط واحد (قوله دراك) بكسر الدال (٣٦٠) على وزن كتاب قال سم والطاهر أنه تأكيده لقوله عداء لان

معنى التتابع بينهم من
 الموالاة خصوصاً باعتبار
 الكون على التفرقة ولو ذكر
 بعض شرح ديوان امرئ
 القيس أنه لم يرد الموالاة بين
 ثور ونسبة فقط وانما أراد
 التكرار من التتابع والتكرار
 والدليل على ذلك قوله
 دراك ولو أراد ثوراً ونسبة
 فقط لاستغنى بقوله فعداء
 عداء وانما يريد ان الموالاة
 بين الصيدين اتبع لعضها
 بعضاً فيفيد القتل الكثير
 في طلق واحد وسيتخذ
 فهو غير تأكيده لقوله عداء
 تأمل (قوله لم ينضح) أي
 لم يرشح ذلك الفرس الذي
 عادى بين الصيدين يخرج
 ماء أي عرق وأعلم ان
 لم ينضح ان كان معنى يرش
 كان من باب ضرب وان
 كان معنى يرشح فلان كان
 من باب قطع (قوله فينضل)
 يحمل انه أراد بالنضل
 الذي غسل العرق ويكون
 تأكيده لنفي العرق

(بين ثور) يعني الذي كرم من بقر الوحش (ونسبة) يعني الاتي منها (دراك) أي متتابعاً (ثم)
 ينضح بما فينضل) مجزوم معطوف على ينضح أي لم يعرق فلم ينضل ادعى ان فرسه أدرك ثوراً ونسبة في
 مضمار واحد ولم يعرق وهذا يمكن عقلاً وعادة (وان كان يمكن عقلاً لا عادة فاغراق كسوله ونكرم
 جارتنا مادام فينا * وتنبه) من الاتباع أي ترسل (الكرامة) على أثره (حيث مالا) أي سار وهذا
 يمكن عقلاً لا عادة بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلاً لا كل يمكن عادة يمكن عقلاً
 والعلق للفرس سبقوا أحداً لم ينظله وفقر أراحه (بين ثور) متعلق بإدعى أي والى بين ثور وهو الذكر
 من بقر الوحش (ونسبة) وهي الاتي منه (دراك) بكسر الدال على وزن كتاب وهو لحاق الفرس
 للصيدين واتباع بعضه بعضاً في القتل وهو من أدرك إذا لحق وأدرك إذا هذأ أتبعه أيه ويبنى أن يجعل
 هنا على معنى ان الموالاة بين الصيدين أتبع بعضها بعضاً فيفيد انه قتل الكثير في طلق واحد ولا يكون
 تأكيده لقوله عداء (و) من وصف ذلك الفرس الذي تابع بين الصيدين أو تابع بين موالاة ما في طلق
 واحدانه (لم ينضح) أي لم يرشح (و) خروج (ماء) أي عرق (فينضل) مجزوم معطوف على لم ينضح
 أي لم يعرق ولم ينضل والنضل المنى يحتمل ان يراد به غسل العرق ويكون تأكيده لنفي العرق ويحتمل
 ان يراد بالنضل بالماء القراح أي لم يصبه وسخ العرق وأثره حتى يحتاج إلى الغسل بالماء فمضون هذا
 الكلام ان فرسه أدرك ثوراً ونسبة أو ثوراً ونسبة جاعاً للاحتمالين في مضمار واحد وهذه الدعوى
 أعنى ادعاء بلوغ الفرس في القوة والسبق إلى هذه الحالة لا يمكن عادة وعقلاً وان كان وجوده في الفرس
 في غاية الندرة ومن ثم كانت مبالغته وتسمي اودعوا لها تبليغا كما تقدم (وان كان) المدعى يمكن عقلاً
 لا عادة (و) أي فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة وانما يقبله الامكان العقلي (اغراق) أي
 يسمي اغراقاً لما تقدم وذلك (كقوله ونكرم جارتنا مادام) مقبلاً (فيما) أي معنا وفي مكاننا
 (وتنبه) ان رحل عنا وسكن مع غيرنا (الكرامة) واتباع للكرامة للجوار وساله إليه وبشها في أثره
 وبلاغه إليه (حيث مالا) أي حيث صار ووصل فضمن هذا البيت أنهم يكرمون الجار في مقامه لديهم
 وصف الفرس بأنه أدرك ثوراً وبقرة وحسين في مضمار واحد ولم يعرق والعداء بالكسر الموالاة بين
 الصيدين يصرح أحدهما الآخر في أثر الآخر وفيه نظير لهذا الخبر الواقع غير مبالغته وان كان يمكن
 عقلاً لا عادة معنى اغراقاً قوله
 ونكرم جارتنا مادام فينا * وتنبه الكرامة حيث مالا

ويحتمل انه أراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه
 وسخ العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء القراح (قوله ادعى ان فرسه أدرك ثوراً ونسبة) أي أو الثوراً ونسبة جاعاً للاحتمالين
 السابقين في قوله دراك (قوله في مضمار) أي في شوط (قوله وهذا) أي ادعاء يمكن عقلاً وعادة أي وان كان وجود تلك الحالة
 في الفرس غائبة في الندرة عادة (قوله وان كان) أي المدعى وهو بلوغ الوصف إلى النهاية تشدداً وضعفاً (قوله فاغراق) أي
 فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة تسمى اغراقاً لان الوصف بلغ إلى حد الاستعراق حيث خرج عن المعتاد فناسب معناه الغوى
 المتقدم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو مجزون الإيهام التقلي قوله مادام فينا أي مادام مقبلاً (فيما) أي معنا وفي مكاننا قوله
 حيث مالا أي حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا واتباع للكرامة لساله إليه وبشها في أثره فقد أقمى الشاعر انهم يكرمون الجار

وهما مقبولان وأما القول فقول أي نواس وأخفت أهل الشر حتى أنه • لتفانك النطق التي لم تخلق

في حالة كونه مقبلا عندهم وفي حالة كونه ناعيا عنهم وأرنحاه عنهم فالوصف المبالغ فيه كرمهم ولا شك أن أكرام الجار في حالة كونه ناعيا
 القبر وأرنحاه عنهم حال عادة حتى أنه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا في هذا الزمان لا تطبع النفوس على التسرع وعدم مراعاة غير المكافأة
 وإنما أن هذا البيت إنما يصلح مثلا للأغراق إذا جعل قوله وتنبه لكرامة حيث مالم على المراد إرسال الاحسان إليه الدافع
 لما جئته وساحته عليه بعد رنحاه عنهم وكونه ناعيا وأما أن جعل على أن المراد إعطاء الجار زاد عند رنحاه وسفره إلى أي جهة فلا
 يصلح مثلا لأن هذا لا يستعمل عادة فذا أشاع عند الاستغناء وأصحاب المروآت (قوله وهما مقبولان) أي لعدم ظهور الكذب
 فيه: الوجه الرد على أن ما ذكر من المقبول والمردود أعلاه بالنظر في البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر للبيان فالكلام مقبول
 لأنها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كناية أو مجازات بالنظر للواد والامثلة (٣٦١) قوله تعالى يكاد ينهض

(وهما) أي التبليغ والأغراق (مقبولان) أي وإن لم يكن ممكنا عقلا ولا عادة لا متنازع أن يكون
 ممكنا عادة متنازع على كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينكس (فقالوا قوله وأخفت أهل الشر حتى
 أنه •) الضمير للشأن (لتفانك النطق التي لم تخلق) فإن خوف النطق الغير المخلوقة متنع عقلا عادة

وفي كونه ناعيا عنهم وأرنحاه عنهم ولا شك أن أكرام الجار تقدم جوار في حال كونه ناعيا عنهم حال عادة
 حتى أنه يكاد أن يلتحق بالمحال عقلا في هذا الزمان لا تطبع النفوس على التسرع وعدم مراعاة غير المكافأة
 وهذا المثال إنما يصلح كذا إذا جعل الكلام على أن المراد إعطاء الجار الاحسان بعد جوار ولو بعد
 الانفعال والكون مع الغير وادامة ذلك أي بدو أو أمان جعل على أن المراد إعطاء الجار زاد حال الارتحال
 إلى جهة أخرى فهذا لا يستعمل عادة لوقوع مثل ذلك في بعض الأوقات من الأكار وذوي المروآت
 (وهما) أي التبليغ والأغراق (مقبولان) مع على الإطلاق لعدم ظهور لا متنازع الكنى فيها الموجب
 لظهور الفساد والكذب (والأ) أي وإن لم يكن المدهى ممكنا عقلا ولا بزم أن لا يكون ممكنا عادة أيضا
 إذا تصور أن يكون الشيء ممكنا عادة متنازع عقلا ضرورة أن الممكن عادة ممكن عقلا ولا ينكس كليا
 أي ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لأن دائرة العقل أوسع من العادة (فهو أي فادعاء بلوغ الشيء إلى
 تلك المنزلة وهو أن يكون الشيء غير ممكن عقلا المستلزم لكونه غير ممكن عادة (فقلو) أي يسمى النلو
 المتقدم وذلك (قوله) أي أي نواس (وأخفت أهل الشر) أي أدخلت في قلوبهم الرعب
 ببشك وهيتك (حتى أنه) أي حتى أن الأمر والشأن هو هذا وهو قوله (لتفانك النطق) جمع لفظة
 وهي الماء المخلوقة منه الإنسان (التي لم تخلق) أي لتفانك النطق التي لم تخلق منها الإنسان بعد وألم تخلق

فإن كون جاره لا يميل إلى جهة لا تبته كرامته محتمل عادة ممكن عقلا فلا قبل وفيه نظر لا يمكن حمل
 ذلك على تزويد بما صاحبه في كل جهة يميل إليها كأي عادة أكرام وهذا البيت أنشد عبد اللطيف
 البغدادي وتكرم ضيفا نواز من أعراب الإيهم وهما أي التبليغ والأغراق مقبولان قوله (والأ)
 أي وإن لم يكن القدر المدهى من شدة الوصف أو وصفه ممكنا عقلا فالبالغة تسمى غلوا أقول أي نواس
 وأخفت أهل الشر حتى أنه • لتفانك النطق التي لم تخلق

(٤٩ - شروح التلخيص رابع) أي لأن الامكان العادي أن يكون الامكان بحكم الوقوع في أكرام الأوقات أو دائما (قوله
 ولا ينكس) أي عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة لأن دائرة العقل أوسع من العادة (قوله فعلى) أي فهو غلوا أي ادعاء بلوغ
 الشيء إلى كونه غير ممكن عقلا وعادة يسمى بالنلو ليموز حد الاستحالة للمادة إلى الاستحالة العقلية فنامب معناه اللغوي المتقدم (قوله
 كقوله) أي الشاعر وهو أبو نواس وهو الحسن بن هانئ لقب بأبي نواس لأنه كان عذبان تنوأس أي شعر كان على عاتقه وهذا البيت
 من قصيدته في مدح هارون الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعا ومن وجدهم ومن لم يوجدوا غملا هذا البيت ولم يكتف بأشياء الأقسام
 الآتية لأنه مثال للبالغة المردودة حيث لم يدخل عليها ما يفر بها إلى المصنوع لم تضمن تخيلا حسنا أو يمكن أن يدانها من أنه تخالف
 النطق التي لم تخلق فلم يخرج من خوفك إلى ساحة الوجود فيضمن تخيلا حسنا أم أطول (قوله وأخفت أهل الشر) أي أدخلت في
 قلوبهم الخوف والرعب ببشك وهيتك (قوله حتى أنه) بكسر هاءه لأن دخول اللام في خبرها وحيدته في ابتدائية (قوله النطق)

والمتبول منه أصناف أحدها ما دخل عليه ما يقر به إلى الصفة نحو لفظة بكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وفي الشاعر يصف فرسا ويكاد يخرج سرعته عن ظله • لو كان يرغب في فراق رفيق

جمع لفظة وهي الماء الذي يتطرق منه الإنسان وقوله التي لم تخلق أي لم يخلق منها الإنسان بعد أول خلق هي نفسها أي لم توجد فقد بالغ في اخافته أهل الشر لا حتى صيره تخافه النطف التي لم توجد معه بل هو أن خوف النطف محال لأن شرط الخوف عقلا الحياة فيستحيل الخوف من الموجود (٣٦٢) الموصوف بعلمها فضلا عن خوف المعدم فهذه المبالغة غلوهم ودود لعدم اشغاله

على شيء من موجبات القبول الآتية (قوله) منها ما أدخل عليه ما يقر به إلى الصفة) أي من تلك الأصناف صنف أدخل عليه لفظ يقرب الأمر الذي وقع فيه الغلو إلى الصفة أي إلى إمكان وقوعه (قوله نحو لفظة بكاد) أي

وللفظة لو ولولا وسوف التشبيه (قوله يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) يضيء ولو لم تمسسه نار المبالغ فيه أضاعه الزيت كأضاء الصباح من غير نار ولا شأن أضاعه الزيت كأضاء الصباح من غير نار ولا شأن أضاعه الزيت كأضاء الصباح بلانار محال عقلا وعادة فلو قيل في غير القرآن هذا

الزيت يضيء كضياء الصباح بلانار لرُد وجهت قيل يكاد يضيء أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع مبالغة معنى قرب المحال من الوقوع فهو موجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع فربس من الصفة أفدت كثرة أسباب الوهم المتخيل بها الوقوع ولو كان لا يقع لفظ كاد ما دل على القرب والتقرب قريب من الصفة لما ذكر أن المحال يقرب به الوهم لأسباب جاءت المبالغة بوقوعها في الغلو فأن قيل قرب المحال من الوقوع محال في نفسه فصاح في ادعائه الغلو بكاد إلى ما يقرب به وذلك يؤدي إلى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما قسمه بما ذكر صار ليس بمحال وعلى تسليسه فيجعل كأنه أمر ضروري في بعض الصور لما ذكر من توفر أسباب ووجه واقعا فليس على بعض الصور غيره لأن الباب باب المبالغة يتسع فيه فلا يطلب به حيث عثر بها بالضرورة مقرب آخر تأمله قيل وينبغي لما لا بد أن يقول بدل قوله يقرب به إلى الصفة لا يظهر معه الامتناع تأديا وهو كذلك ثم إن ما ذكر من كون أضاءه الزيت محال عقلا غير ظاهر لصحة انصاف كل جسم بما انصف به الآخر اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية لا استحالة عقول العامة أو راد بالزيت الزيت بقيد كونه غير مضيء كاهو المشاهد وفي كل ذلك يحمل باعتبار رابط اللفظ التعميل لأن الظاهر منه الاستحالة الحقيقية المقررة على الإطلاق والافا كرام الجار نائيا أبدا باعتبار عقول العامة محال وكذا

ثم أخذ المصنف في بيان المقبول من هذه الأقسام فالتسعين الأولان وهما التبليغ والاعراق مقبولان فهملن البدسح (و) الثالث وهو الغلو (المقبول منه أصناف منها ما أدخل عليه ما يقر به إلى الصفة نحو) لفظا بكاد في قوله تعالى (يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار) ولأن قول المستحيل كيف يقرب من الصفة بكاد وأغريها وكقول الشاعر قيل هو ابن حديد الصقلي

ويكاد يخرج سرعته عن ظله • لو كان يرغب في فراق رفيق

وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع فربس من الصفة أفدت كثرة أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع قيل إن المصنف لما مثل الآية كان ينبغي له أن يقول منها ما أدخل عليه ما يخرج عنه الامتناع بدل قوله ما يقر به إلى الصفة تأديا دحمة كلام لا من يعلمها فكيف يقال فيه ما يقر به إلى الصفة ثم إن ما ذكر من كون أضاءه الزيت كأضاء الصباح بلانار محال عقلا غير ظاهر لصحة انصاف كل جسم بما انصف به الآخر ولصاحبة قدرة المولى لذلك اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية الاستحالة في عقول العامة تأمل

والثاني ما نضمن نوعا حسنا من التخيل كقول أبي الطيب

عقدت سنا بكها عليها عثرا * لو تبتني عنقا عليه لا مكنا

(قوله وسنا ما نضمن نوعا حسنا من التخيل) أي من أصناف المألوفة المقبولة التي نضمن نوعا حسنا من تخيل الصفة ونوهمها لكونها مشغلة على الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه لشهوده في الغلو في تقديره كما يذوق من المثال وقيد الصنف بقوله حسنا إشارة إلى أن تخيل الصفة لا يكفي وحده إذ لا يتخلو عنه محال حتى أخافة النطف في تقدمه وإنما المعتبر ما يحسن لمحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو وانتفاؤه للوهم بأدنى التفات كإخافة النطف فليس التخيل فيعمل في تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه اه يعقوب (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتن (قوله سنا بكها) جمع سنبلك وهو طرف مقدم الحافر وقول الشاعر أي حوافر الجياد أي أطراف مقدم حوافر الخيل الجياد (قوله عثرا) مفعول مقبت وقوله بكسر العين أي وسكون الناء المتلوة وقع الباء المشافهة تحت وتمام البيت كما يأتي لو تبتني عنقا عليه لا مكنا أي لو تبتني ذلك الجياد سنا بكها على ذلك العثر لا يمكن ذلك العثر أي السرادي أن العثر المرتفع من سنا بك الخيل قد اجتمع فوق رؤسهم كما كانت كما عثرت صارا أرضا يمكن أن يسرغ به الجياد وهذا منع عقلا وعادة لكنه يحول للوهم تخيلا حسنا من ادعاء أكثره كونه كالارض التي في الهواء حسنه فلا يجلبه حتى يلتفت إلى القواعد فصار مقبولا ولا تغائل (٣٩٣) أن يقول إن الاستحالة معناها ما هي عادة لا يمكن مشى الخيل وعنقها في الهواء والريح فضلا عما إذا وجد جسم آخر معه كالغبار وأجيب بما تقدم من أن المراد بالاستحالة العقلية الاستحالة ولو في عقول العامة فأنزل (قوله ومن الطائفة العلامة) أي

عقدها سنا بكها عليها عثرا * لو تبتني عنقا عليه لا مكنا

ومنها ما نضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله عقدت سنا بكها أي حوافر الجياد (عليها) يعني فوق رؤسها (عثرا) بكسر العين أي عثرا ومن الطائفة العلامة في شرح المفتاح العثر الغبار ولا تقع فيه العين والطعن من ذلك ما صنعت أن بهض البغالين كان يسوق بدلتهم في سوق بغداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضر فصرطت البقرة فقال البغال على ما هو دأبهم بلحية العدل بكسر العين يعني أحدث في الوقوف قال بعض النظر فاعلى الغور رافع العين فان المولى حاضر ومن هذا القبيل ما وقع في قصيدة بقيد كونه غير مكرم كما هو في العرف والشهود (وسنا) أي من الأصناف المقبولة من الغلو (ما) أي الصنف الذي (نضمن نوعا حسنا من التخيل) أي تخيل الصفة لكونها مشغلة على الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه لشهوده في الغلو في تقديره كما يذوق من المثال وقيد بقوله حسنا إشارة إلى أن تخيل الصفة لا يكفي وحده إذ لا يتخلو عنه محال حتى أخافة النطف في تقدمه وإنما المعتبر ما يحسن لمحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يبدو وانتفاؤه للوهم بأدنى التفات كإخافة النطف فليس التخيل فيعمل في تقدير وجوده فيه حسنا فلا يقبل لعدم حسنه ثم مثل ما يتضمن أنواع الحسن من التخيل فقال (كقوله) أي كقول المتن (عقدت سنا بكها) أي حوافر الخيل الجياد (عليها) أي فوق رؤسها (عثرا) مفعول مقبت أي أثرت سنا بك الخيل عثرا بكسر العين وسكون الناء المتلوة وقع

ومنها ما نضمن نوعا حسنا من التخيل كقوله يعني أبي الطيب

عقدت سنا بكها عليها عثرا * لو تبتني عنقا عليه لا مكنا

التي من وقع العين في هذا اللفظ أي لفظه شريك لا يلزم تحريف اللفظ عن رده وهو المراد لأن قصده ضبط الكلمة وبمقتل أن المراد كذا في ذلك من التوجيه وهو احتمال الكلام امتين ليس أحدهما أقرب من الآخر بناء على استواء المعنيين هنا (قوله والطعن من ذلك) أي ما ذكره العلامة (قوله لا العين) أي التي يسوقون البغال (قوله فصرطت البقرة) أي أخرجت رجا من جوفها بصوت (قوله فقال البغال) أي على عادة أمثالها عند فعل البقرة ذلك (قوله بلحية العدل) أي ما ظلت بقع في لحية العدل لا في وجهه السابق وقيد تشبه العدل بجل ذي لحية على طريق المكنية (قوله يعني) أي بلحية العدل (قوله الورق) أي الجبل بكسر الهمزة (قوله النظر) أي الخندق (قوله افتح العين فان المولى حاضر) هذا الكلام يحفل بمعنيين فمعدل افتح عينك ترى المولى أي من حواري وأحق أن يقع ذلك في لحية وهو الشاهد حاضر أو يحفل لفظ العدل لتعيب الضربة بمعنى هذا اللفظ فانه حاضر فان كان المعنى المراد منها خفيا كان تورية وإن كان المعنيين أحدهما خفيا عن الآخر كان توجيهها وهو أقرب هنا لمصلحة كل من المعنيين فهذه الحكاية محذلة للتورية والتوجيه كما أن ما ذكره العلامة كذلك إلا أن هذه الحكاية اللطيفة بما ذكره العلامة لما فيها من التقطع التريب والهجو بوجه لطيف (قوله من هذا القبيل) أي احتمال التورية والتوجيه في ما وقع العين (قوله ما وقع في قصيدة) أي في مدح ملائكة وهو السلطان أبو الحسن محمد كرت وقد كرتها في أول المطول سبعة

أيدان (قوله علا) أي ارتقم وقوله بدعوه الوري أي الخلق وقوله ملكا أي سلطانا (قوله ور) ياتقو اعين اغدا ملكا أي قوله فتقوا اعين
يحمل فتقوا عين لفظ ملكا أي وسطه (٣٩٤) فندبا بسبب النتح ملكا فيكون معناه كذا في يحمل أن يراد فتقوا أعينهم فيه ونظروه

فوجوده قد تبدل وصار
ملكاً فتوجه فيه التوجيه
أو التورية على ما تقدم
والر يسمدر راء إذا أبطأ
يستعمل كثيراً في الزمان
لأشعار البطء بالزمان
ويضاف للجمل ناً باعن
الزمان فيقال اجلس ريث
أنا ألك بكلمتين أي اجلس
زماً لمقدارهما ألك فيه
كلمتين والتقدير هنا أنه غدا
ملكاً في الزمان الذي مقداره
ما يقعون فيه العين كذا
قال يعقوب وهو راجع
لقول بعضهم أن ريثاً يعني
حيناً (قوله) وما يناسب
هذا المقام أي من جهة أن
ضم العين فيه إشارة لعنى
خفى وإن كانت الإشارة بغير
اللفظ وليس فيه تورية
ولا توجيه ولما قال وما
يناسب ولم يقل ومنه (قوله)
على لهجته أي لهنسهم
وكلامهم أي من قوم الطالب
عليهم أنهم يملكون في لهجته
وكلامهم بالضم نحو النتح
(قوله قتلتم من هو) أي من
هو (قوله فقال) أي ذلك
الذي بالكتاب لولا ما مر
بفتح العين وهو يعني عمر
بضمها (قوله فنظر إلى) أي
فنظر ذلك القائل إلى وقوله
كلتم في أي الطالب لمرفة
سبب محكمهم لأنه خفى عليه
(قوله المسترشد لطريق

علا فأصبح بدعوه الوري ملكا * ور ياتقو اعين اغدا ملكا

وما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي من الطالب على لهجته مائة آخرات نحو الفتحة أنا في كتاب
قلت لمن هو فقال لولا ما مر بفتح العين فنحنك الحاضر ون فنظر إلى كلتم فمن سبب محكمهم
المسترشد لطريق الصواب فرحزت إليه بعض الجفن وضم العين فتنظن للمقصود واستنظر ذلك
الحاضر ون (لوتبتني) أي تلك الحياض (عقفا) هو نوع من السير (عليه) أي على ذلك العنبر (الامكانا)
الباء المشارة فهو القنبر من الأرض وأكثر الثمره حتى انعقد أي تمام وراكم فو قد وسها وصف
القنبر عافيه غلوف قال من وصف ذلك القنبر أنه (لوتبتني عقفا) أي لوتبتني تلك الحياض عقفا أي سيرا
مسرعاً (عليه الامكانا) ذلك العنق ورا دما خيل السير عبارة عن ارادة أهلها وانطبط فيه سهل
فلا شك أن المكان مشى الخيل على القنبر في الهواء وهو مدعى الشاعرا بحال نصف مقاومتها فنزل
الخيل بلحشى البرية عليه غير يمكن لوته ولكن يحيل إلى الوهم تخيلاً حسن من ادعاء كثرته وكونه
كالحبال في الهواء صحت فلا يصحله حتى يلتفت إلى القنبر وأصابعه مقبولا بخلاف أخافة النطف فيها
تقدم ولقال أن يقولنا ما هنا أيضاً الاستحالة المعادية لا مكان مشى الخيل وعنفها في الهواء والريح
فضلا عما دوجدهم آخرمه وإن أريد الاستحالة العلمية أو المقيدة بنفي الامكان كان فيه من النحل
ما تقدم تأمل ومهنا في العنبر لطيفة أشار إليها بعضهم وهو الشارح العلامة في شرح المفاتيح وذلك أنه
لما سمره أشار إلى ضبطه بنوع لطيف مستفهم للإيهام أن التوجيه فقال العنبر القنبر لا تفتح فيه العين
فقدم فتح العين بحمل أن يراد بعدم فتح عين العنبر أي أوله فيكون أشار إلى ضبطه وحمل أن يراد
عدم فتح العين المعلومة في نفس النصار والمراد المعنى الأول فإن قلنا أنه أبعد المعنيين كان في كلامه إيهام
وتورية والاقتران ولكن التوجيه بعده فقد اضطرباقر بنسبة الآن يجوز تعيين الأقرب في
التوجيه وقد كرت هنا إضافة تشبه على هذه التكتيم فتح العين لا راد معنى خفى فيكون تورية
أرساوا فيكون توجيه المناسبة هو الطيف ماذكر العلامة لما فيها من التفتن القريب والمجرب
لطيف لما يشبهه يدعى القائل وذلك أن بعض البقالين أعنى السابقين للبالغ كان يسوق بئنه يسوق
بعداد وكان بعض عدول دار القضاء حاضر بالسوق فضرط البعلة أي تنفست بصوت فقال البقال
على عادة أمثاله عند فعل البعلة ذلك تنزيم نفسه عن أن تقابله بذلك الفعل بلحية المعدل بكسر العين
أي ما فعلت يقع بلحية المعدل لا في وجهه السابق والمعدل بالكسر مشق الوفر أي الخيل فقال بعض الخذاق
الفرط على الفور للبالغ انتع العين فان المولى حاضر وقد أغرب هذا القائل في تنظنه لما فيه إيهام
أو توجيه مع المجرب بلطف وخفاه لأن قوله انتع العين بحمل انتع عينك ترى المولى أي من هو أولى
وأحق أن يقع ذلك في لحيت وهو المعدل أي الشاهد وحمل افتح عين لفظ المعدل لتصيب صاحب
ما ذكرت فان كان المعنى المراد خفيها فاهام والاقتران مجرب هو أقرب في هذا المثال لصلاحيتها لمعالم
هذا المعنى أيضاً أعنى عافيه تورية أو توجيه في مادة فتح العين ما وقع للشارح في قصيدته وهو قوله
في مدح ملك من الملوك

علا فأصبح بدعوه الوري ملكا * ور ياتقو اعين اغدا ملكا

وفي جميع هذه الأمثلة وكونهم المستحيل عقلا فنظر اد العقل لا يمنع أن يضى الزيت وأن يخرج

الصواب أي الطالب لطريق الصواب التي بنى عن سبب محكمهم ومعلوم أن في السبب بعداداً كما أشار الشارح بضم أي
عنه حسا فتم ذلك القائل أن سبب محكمهم قد علم عمر وأنه ينبغي ضم عينه (قوله وضم العين) تفسير لما قبله (قوله قطعن المقصود)
أي وهو ضم عين عمر (قوله واستنظر في ذلك الحاضر ون) أي اعترفوا بنظر افئة المسير أي خلقه وفهم المشار إليه (قوله هو نوع من السير)

ونجح القاضى الجارى بينهما في قوله يصف الليل بالطول

يخيل لى أن سمر الشهب في الدجى • وشدت بأهدابى اليبين أجنافى

أى وهو السراير السبع (قوله هذا) أى عشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن) أى نشأ من ادعاء كثرت وكونه كالارض
الى في الهواء (قوله وقد اجتمعا) أى السببان الموجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب به للصحة ضمن النوع الحسن من التخييل
وإذا اجتمعا السببان المذكوران في التألو زاد قبوله (قوله ما يقرب به الى الصحة) أى كلفنا تخييل (قوله لى) أى الشاعر وهو
القاضى الاراجى بفتح الراء مشددة بعد همزة مفتوحة نسبة (٣٦٥) لارجان بلدة من بلاد فارس (قوله

يخيل لى) أى يوقع فى

خيالى وفى وهمى من طول

الليل وكثرة شهرى فيه ان

الشهب وهى النجوم سمرت

أى أحكمت بالمسامير فى

الدجى أى ظلمة الليل (قوله

وشدت) أى وعجل لى مع

ذلك أن شدت أى ربطت

أجنافى بأهدابى حال

كونها مائلة اليهن أى الى

الشهب أى وعجل لى

أن أجنافى مربوطه فى

الشهب بأهدابى أدمى

الشاعر أن طول الليل

وصل لحالته أى أن الشهب

أحكمت بالمسامير فى

دياجيو أن كثرة سهره فيه

وصلت لحالته أى أن أجنافه

صارت مشدودة بأهدابه

فى الشهب ومن المعلوم

أن أحكام الشهب بالمسامير

فى الدجى وشدة أجنافه

بأهداب عنه حال لكن

قد تضمن ذلك التألو تخيلا

حسنا: اسبق الى الوهم

محتمن جهة أن هذا

أى العلق ادمى تراكم الغبار المرتفع من سنايك الخيل فوق رؤسها بحيث صار أراضا يمكن سهرها عليه
وهذا مجتمع عقلا وعادة لكنه تخيل حس (وقد اجتمعا) أى ادخال ما يقرب به الى الصحة ضمن النوع الحسن من التخييل
الحسن (فى قوله) يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى • وشدت بأهدابى اليبين أجنافى

قوله قد اجتمعا معناه لى أن راقدتوا عينك فظلم لك أى وسطه فهدأ بسبب الفتح ملكا فيكون معناه
كذلك وعجل أن راقدتوا أعينهم فيه وظفروا اليه فوجدوه قد تبدل وصار ملكا فيجب فيه
التوجيه أو التورية على ما تقدمد وارث من سمر رات إذا أبطأ يستعمل كثيرا بمعنى الزمان لا شمار

البداهة بالزمان ويضاف الجمل تابعا من الزمان يقال اجلس ريث أنا أكلك بكلمتين أى اجلس زمانا
مقدار ما أكلك فيه قبل ودخول ما فيه تتكفه عن الاضافة الى الجمل وفيه نظروا التقدير هنا أنه غدا
ملكافى الزمان الذى مقدار ما يقفون فيه العين وما يناسب ما ذكر كونه فيه الاشارة بضم العين

الى معنى خفى ولوم تكن الاشارة للفظ لا فية تورقولا توجه ما ذكره الشاعر عن بعض اصحابه وهو
أنه أتاه بكتاب فقال له أى الشارح لمن هو فقال ذلك الأتى وهو من قوم يملكون فى فهمهم وكلامهم
بالفهم نحو الفصح هو معنى الكتاب لولا ناخر بفتح العين يعنى عمر يفهموا لعله أراد بمرغبر الغاروق

كتبه كتابا الى سائله فاما ذلك خلط الحاضرون فنظار القائل الى سائله كالمترفع ويوجب تخكم
الآلة خفى عنه كالمترشد لطريق الصواب أى كالمطالب لما يبنى عنه سبب تخكم ومعهم أن يبنى
السبب بعدد ادراكه فاشارة السائل بضم عينه حسافهم ألناظر أن سبب الضحك فتحة لعين عمر وانه

يبنى له ضم عينه فاستلحق ذلك الحاضرون أى اصرافوا بنظرهم المشير وفهم المشارة ولما ذكر أن
من أسباب قول التألو وجوده فلفظ قريب من الصحة وكذا وجود تخيل يستحسن على ما وقعنا ذلك
ومن المعلوم أن اجتماع السببين أحرق وفى القبول أى مثال اجتماعه فقال (وقد اجتمعا) أى اجتمع

السببان الموجبان للقبول وهما ادخال ما يقرب به للصحة ضمن نوع تخيلا حسنا (فى قوله يخيل لى) أى
يوقع فى خيالى وهى (أن سمر الشهب) أى أنه أحكمت الشهب وهى النجوم بالمسامير (فى الدجى)
أى ظلمة الليل (و) يخيل مع ذلك أن أى انه (شدت بأهدابى اليبين أجنافى) أى شدت أجنافى

الفرس عن ظله وأن لمقدحوا فارجل غبارا وشكاف حتى يمكن السير عليه ولا استحالته فى افتقاد
الغبار وقد اجتمعا فى قوله أى قول الاراجى يصف الليل بالطول
يخيل لى أن سمر الشهب فى الدجى • وشدت بأهدابى اليبين أجنافى

الحسوس تقع المخالطة فيه وذلك أن النجوم ما يبدت من جانب الظلمة ولم يظهر غيرها صارت النجوم كالمرصع به سباط أسود
فيسبق الى الوهم من تخييل المساهمة قبل الالتفات الى دليل استحالته الشدة النجوم بالمسامير فى الظلمة مع ذلك قول ادى انه ملازم للسهر
وانه لا يقتصر روية النجوم فى الظلمة فصار عنه كانه لا طرف نزلت أهدابه مع الاجناف بمنزلة جبل مع شدة بهجاء التعلق وعدم
التزلزل فيسبق الى الوهم من تخييل المساهمة بما ذكره مع ذلك أى ناولوا أنفسهم التألو الموجود فى البيت هذا التخييل الذى قريب الحال
من الصحة كان ذلك التألو مقبولا زاد ذلك قبوله امرجه بأن ذلك على وجه التخييل لا على سبيل الحقيقة وتخييل الحال واقعا بمنزلة
قربه من الصحة لكن ذلك فى الغالب ناشأ من تخيل الاسباب والمخاض أن التخييل موجود فى نفسه ولقد تخيل لى يقرب من الصحة
فقد اجتمع فى التألو فى هذا البيت السببان الموجبان للتوجه

والثالث ما خرج مخرج الهزل والخلاعة كقبول الآخر أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذامن العجب

(قوله بحكمة بالمسامير) أى فى ظلم الليل وهذا محال لان الظلمة عرض والنجوم اجرام اسكن المتكلم للرأى اجراما ايضا كالنجوم معدرة فى جرم أسود كبساتخيل الوهم (٣٦٦) ان اليوم فى الظلمة كذلك قبل الالتفات الى استحالة ذلك (قوله قد

شدت باهدابها الخ) أى وشد الاجفان باهدابها فى النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بأجبال فى اجرام تخيل الوهم ان الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله حسن) أى بمرئ حسنة الذوق (قوله ومنها) أى من أصناف الدوا المقبول (قوله ما أخرج مخرج الهزل) أى الصنف الذى أخرج على سبيل الهزل وهو الكلام الذى لا يريده الماطلة والضلعك وليس فيه غرض صحيح وأما الخلاعة فعلى عدم البلاء بما يقول القائل لعدم المنافع التى يتبعها من غير الصدق (قوله أسكر بالامس ان عزمت على الشرب) أى ما أخرج مخرج الهزل على شفته بالشرب فأدعى أن شفته بالشرب وصل حالة

أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذامن العجب

بأهدابى الى ثالث الشهب فخصمون ما بعد قوله بخيل الى وهو احكام الشهب بالمسامير فى الدجى وشد الاجفان باهداب العين محال ولكن تضمن تخيلا حسنا اذ سبق الى الوهم خصم من جهة أن مثل هذا المحسوس يتبع الماطلة فيه كما تقدم فى وجه الشبه الخيالى وذلك ان النجوم بدت فى جانب الظلمة ولم تظهر بحقيقة كنهها غير ما فاصارت النجوم كالمرصع به بساطا أسود فسبق الى الوهم من تخييل المشابهة قبل الالتفات الى دليل استحالة شد النجوم بالمسامير فى الظلمة محنة ذلك ولما ادعى انه ملازم للسهر والاهل لا يفتر عن رؤيته للنجوم فى الظلمة صلت عينه كأنها لا تطرف فزلت أهدابه مع الاجفان بمنزلة تخيل مع شدة به فى التعلق وعدم التزلزل خيل الوهم من المشابهة لما ذكر محنة ذلك أيضا ولما تضمن هذا التخيل الذى قرب هذا المحال من الصحة قبل الغلو الموجود فى البيت وزاد ذلك قبولنا تصريحه بان ذلك على وجه التخيل لا على سبيل الحقيقة وتخيل المحال واقعا بمنزلة تقريبه من الصحة لكون ذلك غالبا ناشئا عن تخيل الاسباب فالتخييل موجود فى نفسه ولغا التخيل يقرب من الصحة فأجابه السببان فان قلت ما ضابط وجود التخيل الحسن قلت المحكى فى ذلك الذوق وزاد بيانا فى كل جزئية بما يناسب كاشفنا فى المثالين قال قلت الدجى التى هى الظلمة ان كانت من قبيل الجرم فتسبب النجوم فى اجرام لا يستحيل وكذا شد الاهداب الى النجوم يمكن باطلها قلت النجوم كما هى يستحيل تسميها بالمسامير المعهودة وهى المحدث عنها فى الجرم الكثيف فضلا عن اللطيف الذى معه ما يشبه الحاشية هذا اذا قلنا انها جرم كالموهمى السؤال وأما ان قلنا انها عرض فلا أشكال وهو المنصوص عن الحكما اذ هى عندهم عدم الضوء وكذا شد الاهداب كما هى الى النجوم كما هى مستحيل ضرورة فان قيل هذا رجوع لعقول العامة أو حيل الاستحالة على وجوده فليس فيه وجودها وعندنا تنافى ثبت الامكان قلنا نتحدث عن الاشياء انما هو على حسب معناها المهود ومادام ذلك المعنى فالاستحالة متقرة وأجاز هذه الامور بالجل على غير المعتاد ونرجع ما يفهم من الخطاب ومثل هذا يقال فى امثاله ان يتوهم على التباين فما تقدم وفى الكلام بعد لا يخفى فأقول (ومنها) أى ومن أصناف الغلو المقبول (ما) أى صنف (خرج مخرج الهزل) أى خرج على سبيل الهزل وهو الاتيان بما يكون للتضاحك (والخلاعة) وهى عدم المبالاة بما يؤتى من منكر وغيره والاتيان بما يرد من غير رعاية لفساده أو محض ذلك (قوله أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذامن العجب

فان لفظة بخيل لا تقر بماكى الصحة فيه نظرا لانهما جعله محيلا لان قوله بخيل لا يمكن بأن يكون خيالا فاسدا وفيه تخيل يبلغ وهو تسمير الشهب فى الدجى ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله أسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذامن العجب

وعلى سبيل الخلاعة أى عدم مبالاة بتصح نبهى عنه كان ذلك الغلو مقبولا لان ما يوجب التضاحك من المحال لا يفسد صاحبه موصوفاً بقيمة الكذب عرفا وانما يقبل الغلو الخارج عن المسوغ لانه كذب محض والكذب بلا مسوغ قيمة عند جميع العقلاء ان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف يقال أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم بما يكون من هذا الباب وخروج المحال عن العالم معنى مجيئه موصوفاً بما فى العالم لوجوده فيه صحيح (قوله ان ذا) أى سكره بالامس

ولاشك أن السكر بالامس عند مزجه على الشراب غذا محال أن يأكل السكر ما يترتب على الشراب وهو المقصود هنا ولكن لما أتى بهذا الكلام على سبيل المزج لمجرد تحسين المجالس والتفاحل وعلى سبيل التلافة اذ لم يبال بما ينكر وما يصح وما يفسد كما يوضح ذلك على برنامج هذا الكلام فلا تلتفت إلى أنه مشغوف بالشراب وعلى عدم مبالاة به فيجب نبه على أنه قبل تناول الموجوده لان ما وجب التفاحل من

والسكر بالامس لعزم اليوم على الشراب غذا مستحيل لما فيه من تقدم المعاول على علته ولو قال أسكر اليوم لما كان مستحيلا عقلا ويكون سبب السكر هو العزم على الشراب بل كان مستحيلا عاده قولك أن تقول كون فعل الجوابا شيئا وفعل الشرط مستقبلا أمره بجمع عقلا يمنع لفة فينبغي أن يكون هذا التركيب حيث لا يغير صحيح لفة فلا يكون كلا ما غير يافليس مما نحن فيه فيئ وليس هذا يقول القائل سكرت أمس لشرابي غذا فان هذا كلام عري اذ ليس فيه أمر لفتى مخالف للغة العرب في محسن القتل لهذا والذي يظن أن هذا تمثيل فيكون كقولهم زيد يقدم رجلا ويؤخر أخرى الآن المشبه به ناهي لا تحقيق فان مدلول هذه اللفاظ ليس موجودا بل متوهم وليس من شرط التمثيل أن يكون المشبه به الذي استعير تحقيقا لا ترى أنهم عدوا من التمثيل قوله تعالى والارض

اذا همز على الشراب غذا من الجبأ كد كونه من الجبأ مع أنه لا شبهة في كونه محبالا نهج على الامر المحقق المشار به بقوله اذا والحكم عليه ولو بكونه من الجبأ مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر قاله الاطول

جما فيضته يوم القيامة والسهوات مطويات بيمينه واذا تقررت له الجنة لم يمنع كون هذا القسم غير مقبول فان المبالغة كل قويت ازداد القبول كأن الاستمارة كلما زيد فيه ازدادت حسنا **تبيينه** ما ذكره المصنف من المبالغات هو فيها يتعلق بالركبات وذكر جملة المبالغة على وجع المرد والركب فقال الرائي المبالغة على ضرب من المبالغة في الصفة المدولة غير الجارية فانها جاءت على فعلان وفعل وفعل وفعل ومعدل وعن فاعل مثل مدعس عن مدعس ومطعن عن مطعن ومغفل مثل مطعام وزاد عبد اللطيف البغدادي في قوانين البلاغة فزاد فيها فعل وفعل وفعل وفعل في السنداء مثل بالسكع والكاكع قال الجاحظ قالوا القارص شجاع فان زادا قليلا أو طويلا فان زادوا قالوا الممتدة فان زادوا قالوا الكمي فان زادوا قالوا اصنيد فان بلغ الثانية قالوا أليس وكذلك يجري الحال في سائر الطبقات مثل التكرم والحلم والخيال والعالم والجاهل فانهم يقولون سلم المصدر فان زادا قالوا مفضل فان زادوا قالوا مائق ثم أتوا ثم معنوه قلت ما ذكره الجاحظ في تفصيل أحوال القارص فيه مخالفة لغيره قال القارص رجل شجاع ثم يطل ثم لهمة ثم ذم ثم جلس وحلج ثم أمس أليس ثم غشم ثم وأهم وقال مثله ابن الاعرابي وقال غيرهما شجاع ثم يطل ثم لهمة ثم ذم ونكل ثم نيك وعرب ثم جلس ثم أهيس أليس ثم غشم ثم وأهم وقد ذكر الثعالبي في فقه اللغة كثيرا من هذا النوع وذكر ابن السجري من الامثلة المحولة للبالغة فعل وفعل ومفعول وفعل وذكر أيضا مفعلا في الهنداء مثل ياكذبان وياكذبان وما ذكرنا من صيغ المبالغة تليس مقصرا عليه كما فهمه كلامهما فان العرب أو زانا لا تكذب تستعمل الالبالغة مثل فعل وفعل مثل سكبت وفعل مثل مرة زادة ما ذكره هذه الصيغ من أنواع المبالغات ففيه نظر لان معنى كون هذه اللفاظ للبالغة ان العرب بوضع ذلك المعنى بقيد كونه كثيرا فوضعت العرب رجلا يقيد أصل الرحة ووضعت رجلا يفسد رحته كثيرا فخرج من مائة راحم كثيرا فالحق المستفاد منه أن بلغ من المعنى المستفاد من صيغة راحم هذا المعنى ليس هو المذكور في علم البديع لان المبالغة في البديع أن يندى لوصف بوجه في الشدة والضعف لحد متقبل أو مستبعد لم يندى بذلك أن سناه في أحدهما فلا يفيد حيث تنبعير عن الواقع من تلك الصفة لمباركة موضوعا لا كثر منه على سبيل الجواز فاننا اذا قلت عن شخص كثيرا رحته هو راحم فنه ليس بمبالغة لانك اخبرت عنه بشيء ما من الصفة على التكرار التي هي موضوع راحم كما انك اذا قلت

(ومنه) أي ومن المعنوى (المذهب السكلاوى)

الحال لا يمد صاحبه موصوفاً بنقيصة الكذب عرفاً فان قلت هذا الكلام نفس المزل فكيف يقال خرج المزل قلت المزل أهم مما يكون من هذا الباب وتروج للناس مخرج العلم بمعنى مجيئه موصوفاً بما فى العلم لوجوده فيه صحيح وعالم يقبل التناول خارج عن الشروع لانه ككذب بعض والكذب بلا موصغ نقيصة عند جميع العقلاء فافهم (ومنه) أي ومن البديع المعنوى (المذهب السكلاوى) أى النوع المسمى بالمذهب السكلاوى

عنه انه كثير الرحمة لم يتألم وكما أنك اذا قلت عندى الفليس فيه مبالغة بالنسبة الى من قال عندى واحد ولا بد فى المبالغة من نحو زعم محسن المبالغة اذا قلت زعم رحيم ولم يكن كثير الرحمة بل أردت أن يتألف فى الرحمة السيرة الواقعة منه لغرض من الأغراض فهذه حيث شئنا بالغة وكذلك اذا قلت عندى ألف رجل وأردت مائة قطعنا لهم فقد تبين بذلك أن هذه الألفاظ ليست موضوعة للمبالغة بل ليدية وأن من يطلق عليه المبالغة فذلك بحسب اصطلاح النحاة واللغويين نظراً الى ما دل عليه النسبة الى ما دل عليه مطلق اسم الفعل فليتأمل ثم قال الرمانى من المبالغة التعبير بالصفة العامة فى موضع الخاصة كقوله عز وجل خالق كل شئ قالوا كقول القائل أتأتى الناس ولعله لا يكون أناة الا خمسة فاستكثرهم وبالغ فى العبارة عنهم قلت هذا صحيح إلا أن التقيد بالصفة لا أدى مستندة فيه وقد أطلق الناس على واحد كقوله تعالى الذين قال لهم الناس وأريد نعمين من مسعود على ما ذكره جماعة على أن الشافعى رضى الله عنه نص على أن اسم الناس يقع على ثلاثة خافوا وقال المراد بالناس فى قوله تعالى الذين قال لهم الناس أربعة ثم جعل الرمانى من المبالغة استخراج الكلام مخرج الاخبار عن الاعظم للمبالغة كقوله تعالى وجاء بك فأى الله بنبأهم من القواعد وأن كان المراد بآمره وجعل من المبالغة استخراج الممكن أى المستبعد مثل قوله تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط وجعل من المبالغة استخراج الكلام مخرج السلسلة ومثله بقوله تعالى وأنا أوأياكم لى هدى أو فى ضلالين ونحو قوله تعالى قل إن كان للرحمن وله وجعل منه حذف الاجوبة للمبالغة نحو ولو ترى هذا كله عرف ملبس بمن علم المعانى والبيان قال عبد اللطيف البغدادى ووقعت المبالغة فى قافية سمعت ايها الاوهو وأن يأتى البيت تلامين دون القافية ثم تأتى القافية لحاجة البيت الى الوزن فيزداد المعنى جودة وأنشد

كان عيون الوحش حول خباتنا • وأرحلنا الجزع الذى لم يتعب

وقد تقدم هذا فى باب اليجاز والالطاف **وتنبه** سمعت بعض المشايخ يقول ان صفات الله تعالى التى هى على صفة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها عجزات وهى موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها إلا أن ثبت للشئ أكثر من صفاته وصفات الله تعالى متناهية فى السجالات لا يمكن المبالغة فيها والمبالغة أيضاً تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله تعالى منزوعة عن ذلك وعرضت هذا الكلام على الوالد فاستحسنه ولا شك أن هذا أعماجأتى شراً يما على أن هذه الاسماء صفات فان قلنا أعلام فلا بد السؤال لان العلم لا يقصد له الاصل من مبالغة ولا غيرها وسمعت بعض أهل العلم يقول أعماج لم يوجد لكثير من الأسماء المسلمين كثير من الشعر عند حون به رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الشعر أعماج يصح بالمبالغة وهى معتدلة فى حق صلى الله عليه وسلم لان المادحين وإن كانوا جاحدين لا يملكون الى قطرة من بحر عليه أفضل الصلاة والسلام ص (ومنه المذهب السكلاوى الخ) ش من البديع ما يسمى المذهب السكلاوى والجماخظ أول من ذكره وأنكر وجوده فى القرآن

ومنه المنهج الكلامي وهو أن ورد المتكلم بحجة لما يدميه على طريق أهل الكلام كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وقوله وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه أي والأعادة أهون عليهم من البدء والاهون من البدء أدخل في الامكان من

(قوله وهو إيراد حجة للطلوب) اللام بمعنى على متعلقة بحجة وقوله على طريقة أهل الكلام متعلق بإيراد واع أن إيراد الحجة للطلوب متعلق بأداء أصل المعنى وتكونها على طريقة أهل الكلام من المحسنات المعنوية بلان المحاور لا تتوقف على كونها على طريقة أم كان من جهة ذلك قاله عبد الحكيوم وحاصله أن المحسن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بما يؤق به على صورته قياس استثنائي أو افتراضي يكون بعد تسليم مقدمته مستلزما للطلوب وأما إيراد حجة لدليل للطلوب لاعتبار طريق أهل الكلام فليس محسنا لكن الذي ذكره للعلاء الموقوف أن المراد بكون الحجة على طريقة أهل الكلام حجة أخذت المقدمات من المأني على صورة الدليل الافتراضي أو الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بل بالفعل بل حجة وجودها من قوة الكلام في الجملة كافية كما يؤخذ من الآية انتهى (قوله وهو) أي كونها على طريقة أهل الكلام وقوله أن تكون بالثاء (٣٦٩) المثناة فوق أي الحجة بعد تسليم مقدمتها وفي

بعض النسخ أن يكون بالياء التحتية والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل والبرهان (قوله مستلزما للطلوب) أي استلزاما عقليا أوعاديا والاستلزام العقلي غير مشروط هنا (قوله بعد تسليم المقدمات) أي الموجودة بالفعل على صورة القياس أو المأخوذة من الكلام المأني به (قوله لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أي لو كان في السما والارض آلهة غير الله لفسدنا

وهو إيراد حجة للطلوب على طريقة أهل الكلام (وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزما للطلوب (يحول) كان فيما آلهة إلا الله لفسدنا) واللام وهو فساد السموات والارض باطل لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا المزوم وهو تعدد الآلهة وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفي بها في الخطايات دون القطعيات المتبرة في البرهانيات

(وهو) أي المذهب الكلامي (إيراد حجة) أي الاثبات حجة (لطلوب) كائنة تلك الحجة (على طريقة أهل الكلام) وطريقة أهل الكلام أن تكون الحجة بعد تسليم المقدمات فيها مستلزما للطلوب ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل مأخوذة من ذلك والمراد بكون الحجة على طريقة أهل الكلام حجة أخذت المقدمات من المأني على صورة الدليل الافتراضي أو الاستثنائي لا وجود تلك الصورة بالفعل بل حجة وجودها من قوة الكلام في الجملة كاف كما يؤخذ من الآية وذلك (نحو) قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا) أي لو كان في السما والارض آلهة غير الله تعالى لفسد نظامها المتقرر عادة من فساد المحكوم فيه عند تعدد الحكم فبطل هذا تكون الملازمة بين التمدد والفساد عادية ويكون الدليل إقناعيا لحصول المقدمات المشهورات وأن لا يرد به الفاسد عادية مما يعني أن وجود التعدد يتلزم انتفاء السموات والارض وهو محال للشهادة ووجه الاستلزام مزوم

(وهو أن ورد المتكلم بحجة للطلوب لما يدميه على طريقة أهل الكلام) وينقسم إلى قياس افتراضي واستثنائي واستقرأ وتعين وهو القياس المذكور في الأصول وأعماله يسمى المنطق لأن هذا المذهب أصبه كإدراك ما بالثبارة عن نصب حجة صحيحة لما قطعية الاستلزام فهو منطقي أو ظنية فهي جدلية غير أنه فيقال أيضا أهل الكلام مطلقا قطعية فكيف تسمى الحجة الظنية كلامية وجوابه أنهم يعايدون الحجة الظنية لمصلحة من مجموعها القطع كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا فإن هذه مقدمة استثنائية ذكر فيها المقدمة للشرطية وتقدره لكنها لم يفسد لغيره يكن فيها آلهة فالمقدمة الثانية استثناء فيفيض

(٤٧ - شروح التلخيص رابع) فبطل المزوم وهو تعدد الآلهة وقد أشار الشارح لذلك بقوله واللام أن وجود آلهة غير الله باطل فكذا المزوم (قوله لأن المراد به) أي بفسادهما وقوله خروجهما عن النظام أي وهذا النظام محقق مشاهد وقوله فكذا المزوم أي باطل (قوله وهذا الملازمة) أي ملازمة الفساد لتعدد الآلهة فمن الأمور المشهورة الصادقة بحسب المعروف فقد تقررت في عرف الناس أن الملكية إذا كان فيها ملكان لم تستمر بل تفسد وقبلة هذا النظام العجيب بطويل يحصل فيه فساد فلذلك على عدم التعدد (قوله في الخطايات) أي في الأمور الخطائية المقنعة للظن وبالجملة الملازمة في الشرط عادية والدليل إقناعي لحصول المقدمات المشهورة (قوله دون القطعيات) المتبرقة البرهانيات أي الأدلة المقنعة للمعقن لأن تعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام الفساد لجواز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتصوروا والحاصل أن هذا الدليل افتراضي لا برهاني وهذا بناء على ما قاله الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة نخر وجع عن هذا النظام المشاهد أو ما لا يندم بعدم الكون أي عدم الوجود من أصبه كانت الملازمة قطعيا وكان الدليل برهانيا وذلك لأن لو تعدد الآلهة لفسد النظام المشاهد أو ما لا يندم بعدم الوجود أو الاختلاف بما يجوز أن العالم وجوز أن العالم يندم عز الاله بانه معدوم وجود الصماء

البعد فلا عاة أدخل في الامكان من البعد وهو المطلوب وقوله تعالى فلما أفل قال لا أحب الآفلين أي القمراً أفل وري ليس بأفل قال القمري
ليس وري وقوله تعالى قل فلم يعذبكم بذنوبكم أي أنتم قاذبون والبنون لا يعذبون فليس بمنين له ومنه قول النابغة يمتد
الى النعمان

حلفت فلم أترك لنفسك رية * وليس وراء الله للمطلب
لئن كنت قد بلغت عني خيانه * لمبلغك الواشي أغش وأكذب
والارض لكن عدم وجود مما يبل بالمشاهدة خالستهم من تعدد الاله باطل (قوله وقوله) أي قول النابغة الذي ياتي من قصيدة يمتد
فيها الى النعمان من المذموم لك العرب بسبب تغش النعمان عليه بمدحه آل جفنة وهم قوم أصلهم من اليمن فالبحر أقدم من الزوايا الشام كان
يشهر بين النعمان عداوة (قوله حلفت) (٣٧٠) أي حلفت لك بالله لا أفتنك ولا حزنك ولا عرضك عند مدح آل جفنة بذكر وقوله

فلم أترك لنفسك رية * (قوله حلفت فلم أترك لنفسك رية) (أي شكاً) وليس وراء الله للمطلب فكيف يحلف به
كاذباً (لئن كنت) (اللام لتوطئة القسم) قد بلغت عني خيانه * لمبلغك (اللام جواب القسم
الواشي أغش) من غش اذا خان (وأكذب ولكنني كنت أمر إلى جانب * من الارض فيه)
أي في ذلك الجانب (مسترد) أي موضع طلب الرزق من راد الكلاء (ومذهب) أي موضع
ذهاب الحاجات

صفحة العجز عند الخائف كان الدليل برهانياً وعلى كل حال فقد حذف الاستثناء والمطلوب لظهورهما
أي لكن وجود التمسك على الاحتمال محال فوجود التعدد محال (قوله) أي وكذا نحو قول النابغة
معتذر للنعمان بن المنذر في تضيعة عليه بمدحه آل جفنة (حلفت) لك بالله ما أفتنك ولا خنتك
ولا كنت لك في عداوة (فلم أترك لنفسك) بسبب ذلك اليقين (رية) شكافي أي لست بك بغيض ولا عدو
(وليس وراء الله للمطلب) أي لا ينبغي للمخوف له بالله العظم أن يطلب المصدق بصدق ما يتحقق به بالصدق سوى
اليقين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب المصدق بالحلف به لأنه أعظم من كل شيء فاليمين بكاف من
كل عين اذا يحلف به كاذباً (لئن كنت) (اللام لتوطئة القسم) يعني أنهاد الله على القسم المحذوف كما تدل
التوطئة على الموطأ (قوله قد بلغت عني خيانه) أي غشاه وعداوة وغشاً (لمبلغك) (اللام فيه جواب
القسم أي والله لمبلغك تلك الخيانة) (الواشي) وهو الذي يذهب بالكلام على وجه الافساد (أغش)
من كل غش وهو اخذ من غش اذا خان وعده في الباطل (وأكذب) من كل كاذب ثم أشار الى
سبب مدح آل جفنة فيكون ذلك ذريعة لئني اللوم عنه فقال (ولكنني) أي ما كنت أمر أقصدت
بمدحهم لتعريض بنقصك ولكنني كنت أمر إلى جانب أي جهة (من الارض فيه) أي في ذلك
الجانب (مسترد) موضع طلب الرزق وأصلهم راد الكلاء أي الى بيع اذ جاءه طالبه وعبر بالاستعادة
هنا عن مجرد طلب الرزق (وفيه) (مذهب) أي موضع الذهاب طلب الحاجات والارزاق لان

اتالى فلان من تقيض المقدم ومنه قوله) أي قول النابغة يمتد الى النعمان

حلفت فلم أترك لنفسك رية * وليس وراء الله للمطلب
لئن كنت قد بلغت عني خيانه * لمبلغك الواشي أغش وأكذب
ولكنني كنت أمر إلى جانب * من الارض فيه مسترد ومذهب

فلم أترك لنفسك رية * (قوله حلفت فلم أترك لنفسك رية) (أي شكاً) وليس وراء الله للمطلب فكيف يحلف به
كاذباً (لئن كنت) (اللام لتوطئة القسم) قد بلغت عني خيانه * لمبلغك (اللام جواب القسم
الواشي أغش) من غش اذا خان (وأكذب ولكنني كنت أمر إلى جانب * من الارض فيه)
أي في ذلك الجانب (مسترد) أي موضع طلب الرزق من راد الكلاء (ومذهب) أي موضع
ذهاب الحاجات

المحذوف كما تدل التوطئة على الموطأ (قوله خيانه) أي غشاه وعداوة وغشاً (لمبلغك) (اللام فيه جواب
القسم أي والله لمبلغك تلك الخيانة) (الواشي) وهو الذي يذهب بالكلام على وجه الافساد (أغش)
من كل غش وهو اخذ من غش اذا خان وعده في الباطل (وأكذب) من كل كاذب ثم أشار الى
سبب مدح آل جفنة فيكون ذلك ذريعة لئني اللوم عنه أي ما كنت أمر أقصدت
بمدحهم لتعريض بنقصك ولكنني كنت أمر إلى جانب أي جهة (من الارض فيه) أي في ذلك
الجانب (مسترد) موضع طلب الرزق وأصلهم راد الكلاء أي الى بيع اذ جاءه طالبه وعبر بالاستعادة
هنا عن مجرد طلب الرزق (وفيه) (مذهب) أي موضع الذهاب طلب الحاجات والارزاق لان

ملوك اخوان اذ امان مدحتهم • احكم في اموالهم واقرب • كنعك في قوم ارا انا صطنعتهم • فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا
بالقصر اى طلبة والكلاء الخيش (قوله اى في ذلك الجانب ملوك) اشار الشارح بهذا ان الملوك مبتدأ حذف خبره لان من
المعلوم ان الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه وهذا الجمله مستأنفة جواب لسؤال مقدر فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذى
تطلب الرزق منه فقال فيه ملوك اذن وجعل ان يكون ملوك بدلا من جانب بتقدير المعاف اى مكان ملوك أو أنه بدل من مستراد
ويكون بيقا على حقيقته وعلى كل من الاحتمالات الثلاثة فقد فهم المقصود (٣٧٧) وهوان تطلب الرزق من هؤلاء الملوك (قوله
واخوان) هذا اشارة الى

(ملوك) اى في ذلك الجانب ملوك (واخوان اذ امان مدحتهم • احكم في اموالهم) تصرف فيها
كيف شئت (واقرب) عندهم واصبر ربيع المرتبة (كنعك) اى كما تفضل أنت (في قوم ارا انا
اصطنعتهم •) واحسنت اليهم (فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا) اى لا تمايبن على مدح آل جفنة
الحسين الى والمنعمين على كآل تمايبن قوما

ذلك الجانب مظنة الغنى والوجدان (ملوك) يحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لان من المعلوم أن
الرزق ليس من ذات المكان بل من ساكنيه فكأنه قيل من في ذلك الجانب الذى تطلب الرزق فيه فقال
فيه ملوك وتكون الجمله كالجواب لسؤال مقدر وعمل ان يكون بدلا بتقدير المضاف اى مكان ملوك
وقد فهم المقصود على كل تقدير وهوان الرزق من هؤلاء الملوك ثم اشار الى مدح هؤلاء الملوك بالتواضع
وانهم يصيرون الناس مع اصنافهم برفعة الملك اخوانا فقال (واخوان) اى فيهم ملوك بالحق واخوان
بالتواضع فعلى هذا يراد ان يقال وصفهم بالاخوة ينافى بمدحهم بالملك العلم بان المادح ليس بملك مثله
فكونهم ملوكا يناسب كونهم اخوانا للمادح من وصف اولئك الملوك اى (اذا مدحتهم) اى اذا
مدحتهم (احكم) اى اجعل حاكما (في اموالهم) متمصر فاعية بما شئت اخذوا تركا (واقرب) بالتوقير
والعظيم والاعطاء (كنعك) اى كما تفضل أنت (في قوم ارا انا صطنعتهم) اى اصطنعتهم لاحسانك
واخترتهم فصنعك وتفضلك بسبب مدحهم اياك فترتب على احسانك اليهم واصطناعتك اياهم أنك
(لم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا) اى لم تعدهم مذبذبين في مدحهم اياك وقد أنتج هذا الكلام اى انما

ملوك واخوان اذ امان مدحتهم • احكم في اموالهم واقرب • كنعك في قوم ارا انا صطنعتهم • فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا
يقول انت احسنت لقوم قد حوكتوا وانا احسن الى قوم قد خدحتهم فكأن مدح اولئك لا يعد ذنبا
فكذلك مدحى احسن الى لا يعد ذنبا بقوله كنعك هو الازام وهذه الحجة تصح تمثيلا وهو القياس
المذكور في الاصول وهو غاية الزام في القياس بوصف جامع وهو وطنى وهو يرجع الى الاقتران او
الاستثنائى الان بعض مقدماته ثلثية وان كان الاستزام قطعا وفي هذه الايات اشكال على التايقة
النظام من وجوب الاول انه ادعى ان مدح اقواما فاحسنوا اليه كما ان اقواما احسن اليهم قد حووه
وهذا عكس ما قل هو وانما يحصل الازام ان لو قال ملوك حكموني في اموالهم قد خدحتهم والا فوجد
جعل مدح هؤلاء الملوك ساقا على احسانهم فلا يحصل الازام اذ لم يكن له داع الى الابتداء بمدحهم
الثانى في قوله فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا وهل احدى ان مدحهم مذنب وانما كان ينبغي ان يقول فلم
يرحم غيركم مذبذبين بمدحهم لك فلا شئ ترى انتم مذنبين بمدحى غيركم وقد يكون المنعك الكلامى
قياسا لانه انى تقوله تعالى وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهل عليه اى الاعادة اهلون من الابتداء
والاهلون ادخل في الاسكان وهو المطلوب (قوله اغش وكذب) سناه غاش وكاذب ادليس فيه تفصيل

يس على ما ذكر من الاستدلال لاحصائه قوله اصطنعتهم فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا يقتضى انه قدم الاحسان للمدحيه وقوله
اذا مدحتهم احكم في اموالهم يقتضى تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم كون المدح المترتب على الاحسان انه لا ذنب
فيه تسليم ان المدح ابتداء لاجل التوصل لاحسان لا ذنب فيه اذ يصح ان يمايبن على الابتداء بالمدح ولا يمايبن على كونه مكافاة
وجب ان لا يستدل بالاولى قال الشاعر ملوك حكموني في اموالهم قد خدحتهم كنعك في قوم ارا انا صطنعتهم • فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا

يس على ما ذكر من الاستدلال لاحصائه قوله اصطنعتهم فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا يقتضى انه قدم الاحسان للمدحيه وقوله
اذا مدحتهم احكم في اموالهم يقتضى تقدم المدح على الاحسان ولا يلزم من تسليم كون المدح المترتب على الاحسان انه لا ذنب
فيه تسليم ان المدح ابتداء لاجل التوصل لاحسان لا ذنب فيه اذ يصح ان يمايبن على الابتداء بالمدح ولا يمايبن على كونه مكافاة
وجب ان لا يستدل بالاولى قال الشاعر ملوك حكموني في اموالهم قد خدحتهم كنعك في قوم ارا انا صطنعتهم • فلم ترحم في مدحهم لك اذ نبوا

يقول أنت أحسنت إلى قوم فذحوك وأنا أحسن إلى قوم فذحتهم فكان المدح وأولئك لا يعد ذنباً فذلك المدحى من أحسن إلى
لا يهد ذنباً

كذلك في قوم الخ أهلك اصطفتهم بسبب مدحهم إليك وأحسنت إليهم بسبب المدح فذحتهم له صدر أولاً وقبل أحسانهم وقوله فذحتهم
في مدحهم لك أنبو أي فذحتهم مذبذبين في مدحهم لك ذنباً لما كافأ عليهم بالأحسن إليهم وحيث ذبح القوم
للمخاطب سابق على احسانه كان مدح الشاعر هو لاء الملوكة سابق على احسانهم وقدم المخاطب أن مدح القوم للمخاطب الذي ترتب
عليه احسانهم ليس ذنباً فيازم ان يكون مدح الشاعر هو لاء الملوكة الذي ترتب عليه احسانهم غير ذنب وحيث ذبح الاستدلال
واندفع الاشكال والحاصل ان الشاعر (٧٧٧) يقول للنعمان لا تعاتبني على مدحى آل جفنة المحسنين الى كا

أحسنت إليهم فذحوك فكان مدح أولئك لا يهد ذنباً كذلك مدحى من أحسن إلى وهذه الحجة على
طريق القشيل

على في مدحهم من قبلك كالا عتاب من قبلك لمن مدحك ضرورة ان سبب نفي العتاب موجود كما وجد
فمن لم تعاتبهم وجود كون المدح للاحسان فكانه يقول لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين الى المتعجبين
على كالا تعاتبهم فذحوك هو ذبح الحجة ان قصدا الشاعر ان تؤخذ على هذا الوجه
كانت على طريق التمثيل وهو المسمى عند الفقهاء بالقياس الذي هو ان يعمل معلوم على معلوم
لمساواته اياه في علم الحكم وتقريره هنا كايانه اجل مدحه آل جفنة على مدح القوم للمخاطب في
حكم هو نفي العتاب لمساواة الاول لثاني في علم الحكم وهي كون المدح للاحسان فان اراد المصنف
بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال المتقرر عند أهل النظر في الجلة كان المثال مطابقة المراد على هذا
الوجه وان اراد به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الافتراض والاستثنائي لم يكن المثال بتقريره
بهذا الوجه مطابقة لما ذكرناه ابطا بقرده الى صورة الاستثنائي أو الافتراضي ويمكن رده الى
الاستثنائي فيقرر هكذا وكان مدحى لآل جفنة ذنباً كان مدح أولئك القوم لك ذنباً وبان الملازمة
اتحاد الموجب للحدوث وهو وجود الاحسان فاذا كان احداً للمسيب ذنباً كان الآخر كذلك لكن كون
مدح القوم لك ذنباً وهو اللازم باطل بما عاقل فاقدم وهو كون مدحى لهم ذنباً مثله فثبت المطلوب وهو
انتفاء الذنب عن المدح ولزم منه نفي العتاب اذا عتب الا عن ذنب ويمكن رده الى الافتراضي فيقرر هكذا
مدحى مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان فلا عتب فيه ينتج مدحى لا عتب فيه ودليل
الصغرى الوقوع والمساعدة ودليل الكبرى تسليم المخاطب ذلك في مادحه وورد على ما أشير اليه من
الاستدلال ان قوله اصطفتهم فلم يترحم في مدحهم لك اذ ذنبوا يقتضى انه قدم الاحسان لمادحه وقوله
اذا مدمحتهم احكم في امورهم يقتضى تقدم المدح على الاحسان ولا يازم من تسليم ايجاب الاحسان
ولكن ان تقول هذا النوع كله ليس من البدعي لانه ليس في هذا تحسين المعنى الكلام المقصود بل المعنى
المقصود هو منطوق الفتنة لا بيان بهذا الدليل هو المقصود فهو تطبيق على مقتضى الحال فيكون من
المعاني لامن البدعي وانشد بان رشيقي في المذهب الكلامي
فيك خلاف خلافاً للذي • في خلاف خلافاً للجبل

لا تعاتبهم فذحوك
فأحسنت إليهم لان سبب
نفي العتاب وهو كون
المدح لاجل الاحسان
موجود في كالا جفنة
لم تعاتبهم (قوله احسنت
إليهم فذحوك) لو قال
مدحوك فأحسنت إليهم
كان أولى بالمقابلة وأرد
العلامة يس بحثاً آخر
وحاصله أنه لا يوجد أحد
يرى مادحه لاجل احسانه
مذنباً ولا يماثيه على ذلك
وكون الانسان لا يماثل
من مدحه لطلب احسانه
لا يستلزم أن لا يعاتب
من مدح غيره لطلب
احسان ذلك الغير وحيث
فلم يتم الاستدلال فكان
ينبغي للشاعر ان يقول
فلم يترحم غيرك مذبذبين
بمدحهم لك أي فلا
شيء تراه مذنباً بمدحى
غيرك وأوجب المراد

بقوله فلم يترحم في مدحهم لك اذ ذنبوا لم يترحم احد مذبذبين في مدحك وأنت من جملة من لم يترحم مذبذبين فعبر عن ذلك العموم الذي
بالمخاطب والمراد العموم كما قال لا ترى فلانا لا مصلياً أي لا يراه احداً مصلياً أنت وغيرك واذا كان الناس لا يرون أن مدح المخاطب
لاجل احسانه مذنب لزم أنهم لا يرون الشاعر مذنباً لمدحه آل جفنة لاحسانهم لان سبب نفي العتاب موجود في كل وحيث ذبح فلا وجه
لكون المخاطب يرى الشاعر مذنباً لمدحه لهم (قوله وهذه الحجة) الظاهر ان هذا اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الايات
للمذهب الكلامي مع ان المذهب الكلامي هو ايراد حجة للطلوب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس افتراضي واستثنائي مستلزم
لطلوب اذا ساست مقدماته فالمدح الكلامي من انواع القياس والمذكور هنا من قبيل التمثيل الاصول وهو الحق معلوم معلوم
في حكمه لمساواته في علم الحكم وهو في القياس عند علماء المنزلة ان فكما قال ابن البربري لكونه مقتاتاً فكذلك لا الزبري لكونه

(قوله أي لا يكون الخ) أي يجب أن يكون ما اعتبر من العلة المناسبة لهذا الوصف غير مطابق للواقع معني أنها ليست علة له في نفس الأمر بل اعتبر كونها علة بوجه يتصل به كون التعليل صحيحا فلو كانت تلك العلة التي اعتبرت مناسبة للوصف حقيقة أي علة له في نفس الأمر لم يكن ذلك من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه فإن قيل كون الاعتبار لطيفا إنما يكون بكون العلة غير مطابقة للواقع في التعليل إذ بذلك يثبت لطفه لأن جعل ما ليس واقع واقعا لا وجه لا ينكر ولا يجمع هو الاعتبار اللطيف وحينئذ فلا حاجة لقوله غير حقيقي أي غير مطابق لأن ذلك هو معني كون الاعتبار لطيفا فلنا حصر لطيف الاعتبار في كون العلة غير مطابقة للواقع معني أن يجوز في الاعتبار العلة المناسبة للوصف أن يكون لطيفا أي دقيقا حسنًا ويكون مطابقا ما يكون من البديع يشترط فيه أن لا يطابق فلنا وصفه (٣٧٤) بقوله غير حقيقي (قوله علة له في الواقع) خبر يكون (قوله كما

اذقلت الخ) هذا التعليل للنفي (قوله فانه ليس في شيء) أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل لأن دفع الضرر علة في الواقع لقتل الأعداء (قوله وما قيل مبتدأ خبره قوله فقاط وحاصله أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال الأول اسقاط قوله غير حقيقي لأن قوله باعتبار لطيف يعني عنه لأن الأمر الاعتباري لا يكون إلا خبر حقيقي إذا الاعتباري ما لا وجود له في الخارج والحقيقي ماله وجود في الخارج وحينئذ فلا اعتباري لا يكون إلا خبر حقيقي قال الشراح وهذا الاعتراض غلط لما سمعنا من أرباب المعقول حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي من يدين

أي لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع كما اذا قلت قتل فلان أعاد يلدغ ضررهم فانه ليس في شيء من حسن التعليل وما قيل من أن هذا الوصف أعني غير حقيقي ليس بمفيد هنا لأن الاعتبار لا يكون إلا خبر حقيقي فقلطون مشوه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الأمر كما لوهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع فطية لا حاجة لقوله غير حقيقي أي غير مطابق لأن ذلك هو معني كون الاعتبار لطيفا فالتجوز أن يكون لطيفا أي دقيقا حسنًا ويكون مطابقا ما يكون من البديع يشترط فيه أن لا يطابق فلذلك وصفه بكونه غير حقيقي وذلك كما لو قيل إن العلة في الإطلاق التي صلى الله عليه وسلم العفريت التي اعترض له في الصلاة أي أن يتوهم أن سليمان لم يسجد له في طلبه ملكا لا ينبغي لأحد من بعده فإن التبادر أن العلة هي تحقيق اختصاص سليمان على نينا وعليه الصلاة والسلام بما ذكر ولكن هذا الاختصاص لا ينبغي ولولم يطلق العفريت لأنه ملك جميع الشياطين ومضره أنه فلا يزم من تسخير واحد وغلبته في وقت تسخير الكل والمناصب هو دفع توهم عدم الاختصاص ولائذ إن هذه العلة أن همت كانت مطابقة وفيها قد فذلك إذ غير حقيقي وبعض الناس توهم أن قوله باعتبار يقتضي كون الوصف المسمى اعتباريا أي لا وجود له خارجا كوجود الأمور المتقررة في نفسهم مثل البياض والسواد لما سمع أهل المعقول يقولون إن الاعتبار يقابل الحقيقي أي الموجود خارجا توهم أن قوله غير حقيقي مستغنى عنه بذكر الاعتبار وفيه نظرا لأنهم أرادوا بغير الحقيقي ما ليس وجوده يوافق الواقع كما هو ظاهر كلامهم لعدم مطابقة أصله كون حسن التعليل ما لم يطابق ما في نفس الأمر وإن أراد به ما لم يطابق الواقع فكأن الاعتبار المستفاد من قوله باعتبار لطيف متبعا عن ما بعده إنما يصح أن كان يرى أن كل وصف اعتباري لا يطابق ما في نفس الأمر وهو فاسد إذ لو قيل إنما احتاج الحادث لسبب لا مكانه كان تعليلًا بالوصف الاعتباري وهو مطابق ولذلك أزم على تقدير الاستغناء به عن قوله غير حقيقي أن يكون الاعتباري غير مطابق وهو فاسد وإن كان يرى أن الوصف الاعتباري قد يكون غير حقيقي أي غير مطابق وقد يكون حقيقيا أي مطابقا فظاهر أنه لا يستغنى بالاعتبار عن قوله غير حقيقي على أن الحقيقي كما تقدم أن الاعتبار اللطيف هو فنار العقل نظرا دقيقا لا كون الوصف اعتباريا لا فقد ظهران ما قاله ذلك الفاعل غلط لما يقال من أن الوصف الاعتباري يقابله الحقيقي وعن اعتقادهم أن التعليل لطيف عند البلغاء غير حقيقي أي خيالي وليس حقيقيا بل الادعاء ولذلك بدأ بقوله أن يدعى

بالاعتباري ما لا وجود له في الخارج والحقيقي ما له وجود في الخارج (وهو) فهم أن المراد بالاعتبار الأمر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود في الخارج فاعترض ونحن نقول المراد بالاعتبار هنا نظر العقل لا كون الشيء اعتباريا أي لا وجود له والمراد بالحقيقي مطابق الواقع لا كون الشيء وجودا في الخارج ولشأن أن مانظرة العقل تارة يكون حقيقيا أي مطابقا للواقع وتارة لا يكون حقيقيا وحينئذ نقول المصنف باعتبار لطيف لا يعني من قوله غير حقيقي (قوله أن أرباب المعقول) بل بما سمعنا (قوله ولو كان الأمر كما لوهم) أي من أن الاعتباري لا يكون إلا خبر حقيقي أي لا وجود له (قوله لوجب أن يكون الخ) أي لا يلزم ما لم لا المتظور فيه بعض مطابق للواقع وبعض غير مطابق للواقع وإذا بطل اللازم بطل اللازم

وهو أربعة أقسام لان الوصف امانات بقديان علمه أو غير ثابت أريد اثباته والاول امان لان الظاهر في العادة علمه أو نظيره له صلة
غير المذكورة والثاني امان يمكن أو غير ممكن الأول فكقول أي الطبيب لم يحك نائل السحاب وإنما • حسب فضيها الرضاء

(قوله وهو) أي حسن التعليل أربعة أضرب أي باعتبار الصفة وأما العلة في الجملع فهي غير مطابقة للواقع (قوله امانات) أي في نفسها وقصد ما أتى به بيان علتهما بحسب المعنى لا بحسب الواقع لانها بحسب ليست علة لان الفرض انها غير مطابقة للواقع (قوله أو غير ثابتة) أي في نفسها وقوله أريد اثباتها أي بما أتى به من العلة المناسبة (قوله امان لان الظاهر في العادة علمه) أي غير ثابت أريد بيانها (قوله وان كانت لا تخالف الواقع عن علة (٣٧٥) أي لان كل حكم لا يخالف عن علة في الواقع

لكن نارة تلهثنا تلك العلة وتارة تخفى لما تقرر ان الشيء لا يكون الحكمة وصلة تقتضيه اعمالي المذهب الباطل من رعاية الحكمة وجوبا فظاهر وأما على المذهب الصحيح فالتقدير المختار وصف نفسه بالحكم فهو يرتب الامور على الحكم فتفلا راحنا منه (قوله كقوله) أي الشاعر وهو ابو الطيب المتنبي (قوله السحاب) أي عطاء السحاب وإنما قدرنا ذلك المنافع لان المناسب أن يشبه عطاء السحاب بنيل المدوح أي أن عطاء السحاب لا يشابه عطاء في الحكمة ولا في الصدور عن الاختيار ولا في رفوعه وقصه لان السحاب لا يختار لها في زول المطر وأثار نيلها بالنسبة لا تفر عطائه واقعة في غير موقعها وبهم من عدم مشابهة

(وهو أربعة أضرب لان الصفة) التي ادعى لها علة مناسبة (امانات بقديان علمه أو غير ثابتة) أريد اثباتها والاول امان لان الظاهر في العادة علمه (وان كانت لا تخالف الواقع عن علة (قوله لم يحك أي لم يشابه (نائل السحاب) أي عطاء السحاب وإنما • حسب • أي صارت محمولة بسبب نائل السحاب وتوقف قطعيها

المصاح للاعتبار يستلزم كون الوصف اعتباريا أي لا وجوده خارجا فافهم (وهو) أي حسن التعليل (أربعة ضرب) أي ينقسم باعتبار ثبوت المعلول وعدم ثبوته ولكن أريد اثباتها بممكن أو غير ممكن وباعتبار المدول عن علة تظهري أو لا (الان الصفة) أي انما تنقسم الى أربعة من جهة ان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة (امانات) في نفسها (قصد) بما أتى به (بيان) علمه أو غير ثابتة (في نفسها ولكن (أريد اثباتها) الصفة (الاولى) وهي الثابتة التي أريد بيان علتهما فبيان لانه (امان لان الظاهر في العادة علمه) أخرى غير التي أريد بيانها أو ما قال لا يظهر ولم يقل لا يكون لهادة لان الحكم لا يخالف عن علة في الواقع لما تقرر ان الشيء لا يكون لا حكمه توصلة توجب اعمالي المذهب الباطل من رعاية الحكم وجوبا فظاهر وأما على المذهب الصحيح فالتقدير المختار وصف نفسه بالحكم فهو يرتب الامور على الحكم لا يخبر والتفضل وان كان ذلك لا يجب محقلا ثم مثل هذا التقسيم وهو ما لا يظهر في العادة علة فقال (قوله) أي كقول المتنبي (لم يحك) أي لم يشبه (نائل السحاب) أي عطاء السحاب (السحاب) أي عطاء السحاب وإنما قدرناه كذلك لان المناسب أن يشبه بالنائل عطاء السحاب لا نفسه فيفهم منه أنه لا يحكيك في نائله فكأنه قال لا يشابه السحاب في عطائه ثم أشار الى أن اثنان السحاب بكثرة الامطار ليس سبب طلب مشابهته وإنما ذلك لسبب آخر وفي ضمن ذلك إشارة على في مشابهة السحاب للمدوح أن السحاب لا يطلب المشابهة بل ليس منها لمارأي من غير عطاءك فقال ليست كثرة أمطار السحاب لطلب مشابهته (واما جئت) السحاب (به) أي يشهد دما على يشهد نائله شعله بنفوق نائل نائله أي كون نائله فوق نائله بمعنى أنه كان يتوهم أنه بمن يطلب محا كاتك في النائل فلما شاهد نائله ليس من طلب المحاكاة

وهو أربعة أضرب لان الصفة التي تريد ان تثبت لها علة امانات أي لم يتحقق وقديان علمه أو غير ثابتة أريد اثباتها بآياتها علها والاولى أي الصفة الثابتة فاما أن لا يظهر لها في العادة علمه أو نظيره الاول أن تكون صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علمه كقوله يعني أبا الطيب لم يحك نائل السحاب وإنما • حسب فضيها الرضاء فالوصف الثابت المعلول حوز زول المطر ولا يظهر له في العادة علة ثابتة وهي أن السحاب جئت

ان الثاني أن السحاب لا يشابه في عطائه فكأنه قيل لا يشابه السحاب في عطائه والسحاب قيل جمع سحاب وقيل اسم جنس (قوله وإنما جئت به) لما كان يتوهم أن كثرة أمطار السحاب سبب طلب مشابهة المدوح في اعطائه دفع ذلك بقوله وإنما جئت به ليس كثرة أمطار السحاب لطلب مشابهته لانها ليست من ذلك لمارأي من غير عطاءك وانما صارت محمودة بسبب غير ثبوت علمه مشابهة فأنها لنائله وتوق نائله على نائلها أي فوقه وعلاؤه عليه في الحك والكيف فالله المصوب من السحاب هو العرق النازل من الجوى التي أصابها بسبب غير ثباتها فقول السحاب بسبب نائله أي بسبب تنيظها وغير ثباتها من عدم مشابهة نائلها لنائله وقوله وتوقفه أي بظهورها عليها أي وتوقف عطائه على السحاب أي على عطائه

فان نزول المطر لا يظهره في العادة على وقولها في تمام لا تشكرى على الكرم من النفي * فالسبيل حرب السكان العالي
على عدم اصابة النفي الكرم القياس على عدم اصابة السبل المسكان العالي كالطود العظيم من جهة ان الكرم لا تصافه بل هو القدر
كله لكسان العالي والتي حاجتها خلق الية كالسبل ومن لطيف هذا الضرب قولها في ملا بالعسكري
زعم النسيج انه كمناره * حسنا فلو من قصاد لسانه

وقولها بنات في صفة فرس * وادهم بعد الليل منه * وتطلع بين يمينه الزبا
سرى خلف الصباح يليرشيا * ويطوى خلفه الافلاك طيا فلما خاف وشك الفوت منه * تشبث بالقوام وانجبا

(قوله فصيها) اي المطر المصون اي النازل منها الرضاء اي من اجل (٢) الرضاء اي الجنة التي اصابها بسبب غيرتها (قوله فقول
المطر من السحاب) اي الذي (٣٧٦) نقصته الكلام (قوله وقد عاله) اي علل ذلك النزول (قوله بأنه عرق

جها) اي بأنعم جهاها ذات العرق فهو من اضافة الصفة للوصف وهو على حذف مضاف اي وتلك العلة غير مطابقة للواقع (قوله بسبب عطاء المدوح)

اي بسبب الغيرة من عدم مشابهة عطاها لعطاء المدوح قوله او يظهر لها اي في العادة (قوله غير العلة المذكورة اي غير العلة التي ذكرها المتكلم لحسن التعليل (قوله لتكون الخ) اي وانما قيلت العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة لاجل أن تكون المذكورة غير حقيقة اي غير مطابقة لما في نفس الامر فتكون من حسن التعليل اذ لو كانت عليها الظاهرة هي التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقة اي مطابقة للواقع فلا تكون من حسن التعليل كما لا يجوز ان تكون الظاهرة غير المآني ههنا المشهورات الكاذبة فالما في ههنا حقيقة فتكون من حسن التعليل والحاصل انه يشترط في حسن التعليل كون الدلالة التي ذكرت غير مطابقة لما في نفس الامر فان ظهرت علة اخرى سواء كانت مطابقة او غير مطابقة فلا بد ان تكون هذه المآني ههنا غير مطابقة لتكون من حسن التعليل كما لا بد ان تكون غير مطابقة حيث لا يظهر للدلول علة اخرى ايضا اذ كونها غير مطابقة لا يمنعه من موطن من موطن حسن التعليل وههنا علم ان ذكر كونها لا بد ان تكون غير مطابقة حيث تناهت علة اخرى فيها ههنا اختصاص هذا المعنى بما اذا ظهر غيرها ههنا ان الظاهر تكون مطابقة حيث ذكر غير المآني ههنا والعقوب مقرر ان ههنا جواز كون الظاهرة غير مطابقة لصد أن تكون من الشهوات الكاذبة كما قيل هذا متضمن لدوران في الليل السلاج اه يقوي

(٢) قول الحشي اي من اجل الرضاء الخ فيه نظر ظاهر اه تصححه

يسرى في القتل طاعة للنيظ والحق وقول في طالب المأمون في بعض الوزراء يضارى
مغرم بالتناصب بسبب المجد من لزم السماح ارتبأها لا ينوق الاغفاء الارباء * أن يرى طفم مستميرح رواها
وكان تقبده بالروح ليشير إلى أن العفانة تأما بحضرته في صدره لئلا على عادة الملوك فإذا كان الروح فلو انهم يشتاق اليهم فينالم ليأنس
برؤية طفمهم وأصله من تحوقول الآخر واني لاستعشى وباني نسة * لعل خالامتك باقى خاليا
وهذا غير بعيدان يكون أيتامن هذا الضرب الا أنه لا يبلغ في الغربة والبعد عن العادة ذلك المبلغ فانه يتصور أن ير بد المعمر المقيم
إذا بد عنه محببته أن يرا في المنام فريد النوم لذلك خاصة ومن لطيف هذا الضرب قول ابن المعتز
قالوا اشكت عينه فقلت لهم * من كثرة القتل لخالها الوصب حزنهم من دماهم من قتل * والدم في النصل شاهد عجب
وقول الآخر
تقول وفي قولها حشنة * أتسبى بعين زاني بها (378) فقلت اذا استعنت غيركم * أمرت الدموع بتأديها

وذلك أن العادة في دمع العين ان يكون السبب فيه اعراض الحبيب أو اعراض الرقيب وتحو ذلك من الاسباب الموجبة للاكتئاب لانما جلته من التأديب على الاساءة بآستحسان غير الحبيب وما الثالث فكقول مسلم ابن الوليد ياواشيا حسنت فينا أساءته نجى حذارك اناسي من الفرق (قوله التي أريد اثباتها) أي بالملقة (قوله ما يمكنه) أي في نفسه أي مجزوم بانتمائها لكنها يمكنه الحصول في ذاتها (قوله كقول) أي الشاعر وهو مسلم بن الوليد (قوله ياواشيا) أي ياساعيا بالكلام بين الناس على وجه الافساد (قوله حسنت فينا أساءته) صفة لخواشيا والمراد اساءته افاضاده أي حسن عندنا ما قصده من الافساد فحسن أساءته الواشيا هو الصفة المعلقة الغير الثابتة ولها بوله نجى حذارك إلى أي لاجل أن أساءتك أوجبت حذارى منك فلم أترك البكاء نجيا انسان عيني من الفرق بالموع فقد أوجبت أساءتك نجاة انسان عيني (قوله أي حذارى يالك) أشارة إلى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر إلى المفعول والمفعول مخذوف وهو تارة يمدى بنفسه كما في البيت وتارة يمدى عن فقال حذارى منه يعني ان محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء فراق محبوبه مخوف من أن يشعر بذلك الواشيا فيأق له ويقول له كيف تبكي على فراقه وهو صفة كذا يقول فيك كذا وكذا والحاصل ان الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشيا عندى لولائها ووجب حذارى منه فلم أترك البكاء شعرا عندى ولما تركت البكاء نجيا انسان عيني من الفرق في الموع قد اوجبت اساءته نجاة انسان عيني من الفرق في الموع وغرق الانسان العين في الموع كناية عن المعنى

فان (قوله حسنت فينا أساءته) صفة لخواشيا والمراد اساءته افاضاده أي حسن عندنا ما قصده من الافساد فحسن أساءته الواشيا هو الصفة المعلقة الغير الثابتة ولها بوله نجى حذارك إلى أي لاجل أن أساءتك أوجبت حذارى منك فلم أترك البكاء نجيا انسان عيني من الفرق بالموع فقد أوجبت أساءتك نجاة انسان عيني (قوله أي حذارى يالك) أشارة إلى أن الاضافة في حذارك من اضافة المصدر إلى المفعول والمفعول مخذوف وهو تارة يمدى بنفسه كما في البيت وتارة يمدى عن فقال حذارى منه يعني ان محبوب الشاعر كان متباعد عنه فكان ذلك الشاعر لا يقدر على البكاء فراق محبوبه مخوف من أن يشعر بذلك الواشيا فيأق له ويقول له كيف تبكي على فراقه وهو صفة كذا يقول فيك كذا وكذا والحاصل ان الشاعر يقول انما حسنت اساءة الواشيا عندى لولائها ووجب حذارى منه فلم أترك البكاء شعرا عندى ولما تركت البكاء نجيا انسان عيني من الفرق في الموع قد اوجبت اساءته نجاة انسان عيني من الفرق في الموع وغرق الانسان العين في الموع كناية عن المعنى

فإن استحسن اساءة الوائى يمكن لكن لما خالف الناس فيه عقبه بذكر سبه وهو أن حذاره من الوائى منه من البكاء فسلم الإنسان عينه من الفرقى الدموع وحاصل ذلك فهو حسن وأما الرابع فكيف معنى بيت فارسي ترجمته
لولم تكن نية الجوزاء خيمته * لما رأيت عليها عقد منطلق

(قوله فإن استحسن الخ) هذا لغة محذوف أى وأما مثلاً هذا البيت للصفة المحمكة القريظة بلان استحسن اساءة الوائى أمر يمكن لكنه غير واقع عادة (قوله لكن لما خالف الناس فيه) أى فى ادعائه (٣٧٩) وقوعه دون الناس (قوله عقبه الخ) أى ناسب

فإن استحسن اساءة الوائى يمكن لكن لما خالف الناس (الشاعر) (الناس فيه) إذا لا يستحسنه الناس (عقبه) أى عقب الشاعر استحسن اساءة الوائى (بأن حذاره منه) أى من الوائى (نحى إنسانه من الفرقى) فى الدموع (أى حيث ترك البكاء خوفه منه) أو غير ممكنة كقوله
لولم تكن نية الجوزاء خيمته * لما رأيت عليها عقد منطلق

إن عني من الفرقى بالدموع فقد أوجب اساءة تلجأ فى الإنسان عني (فإن استحسن) أى إنما فلان للصفة هنا لولم تنفع أى يمكنه لأن استحسن (اساءة الوائى) معلوم أنه (يمكن) لكن هو غير واقع وذلك كان هذا التام من قسم الصفة الغير الثابتة (لما خالف) الشاعر (الناس فيه) أى فى ادعائه الوقوع دون الناس إذا لا يستحسنه الناس (عقبه) أى ناسب أن يأتي عقبه أى عقب ذكره حسن اساءة الوائى (و) بتلليل يقتضى وقوعه فى زعمه ولولم يقع وهو (أن حذاره منه) أى من الوائى (نحى الإنسان عينه من الفرقى بالدموع) التى يتأذى بها وذلك لترك البكاء خوفاً من الوائى فبما أن الله من الفرقى يحذاره على لما ذكره غير مطابقة لما فى نفس الامر وهى لطيفة كالأخفى فكان من حسن التعليل فإن قبل هنا أمر أن عدم وقوع الملل وكون الالهة غير مطابقة فكلها غير مسلمة إذا يكذب من ادعى أن الاساءة حسنت عنده افترض من الاغراض فالصفة المدللة على هذا ثابتة والالهة التى هى نجاة إنسانه من الفرقى بترك البكاء خوفاً من الوائى لا يكذب مدعىها لصحة وقوعه فعلى هذا لا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل فلطابقة الالهة لا يكون من حسن التعليل والنبوت الصفة لا يكون من هذا القسم قلت المعتاد أن حسن الاساءة لا يقع لامن هذا الشاعر ولا من غيره فقدم الوقوع مبنى على العادة وترك البكاء الوائى باطل عادة لأن من غلبه البكاء لم يبال بن حضره عادة وإنما ترك البكاء لا يكاد يفتنى فى عصر من الاعصار وعلى المعتاد بنى الكلام فدعاوى الشاعر استحسنات تدبرية لأن أحسن الشعر أ كذب فيثبت المراد والفتا لوقوف عنده كرمته لا يخفى ما فى قوله نحى حذارك أناسى من الفرقى من لطف الجوزاء ليس هنا للشغرف حقيقى وإنما هنا لك عدم ظهور إنسان العين فافهم (أو غير ممكنة) عطف على قوله إما يمكنه أى الصفة الغير الثابتة إما يمكنه كما تقدم والمغير يمكنه ادعى وقوعها وعللت بطلان تناسبها (كقوله)

لولم تكن نية الجوزاء خيمته * لما رأيت عليها عقد منطلق

فإن استحسن اساءة الوائى يمكن لكنه لما خالف الناس أى ادعى وقوعه هذا الاستحسن عقبه بانه ليكون مقر بالمدعى فعلة بأن حذاره منه نحى إنسانه من الفرقى فى الدموع قوله (أو غير ممكنة) إشارة الى الضرب الرابع وهو ما كانت الصفة الملطفة فيه غير ممكنة كقوله أى كفى بيت فارسي ترجمته
لولم تكن نية الجوزاء خيمته * لما رأيت عليها عقد منطلق

وقوعها وحديث فلا يكون هذا المثال من هذا القسم ولا من حسن التعليل وذلك لأنه لمطابقة الالهة لا يكون من حسن التعليل والنبوت الصفة لا يكون من هذا القسم قلت المعتاد أن حسن الاساءة لا يقع من الشاعر ولا من غيره فقدم الوقوع الصفة مبنى على العادة وترك البكاء لغوف الوائى باطل عادة لأن من غلبه البكاء لم يبال بن حضره عادة سواء كان وائياً أو غير وائى فدعاوى الشاعر استحسنات تدبرية لأن أحسن الشعر أ كذب فيثبت المراد اه يعقوب (قوله أو غير ممكنة) عطف على قوله إما يمكنه أى أن الالهة الغير الثابتة إما يمكنه كما هو والمغير يمكنه ادعى وقوعها وعللت بطلان تناسبها (قوله كقول) أى الشاعر أى وهو المصنف فهذا البيت له

وقد وجدنا في غارسي في هذا المعنى فترجعه بالربية بما ذكر وقال كقولہ ولم يقل كقولی ألتجبر بدأ ونظر المعناه فإنه لا يرمى تأمل
والجوزاء مرج من البر وج الفلكية فيه عدم نجوم تسمى نطاق الجوزاء والنطاق والمنطقة ما يشبهه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر
حتى يكون كمقد خالص من الدر وقوله عقد منتطق بفتح الطاء اسم مفعول أي لما رأيت عليها عقد منتطق به أي بمدور وفي وسطها
كالنطاق أي الحزام وإعزان لو تقييد في مدخلها شرط وجوبا فشرطها في نية الخدمة وجوبا في رتبة نطاق الجوزاء فتقدير لوني
هذين النصفين فثبت نية الخدمة و رتبة نطاق الجوزاء فخاصل معنى البيت أن الجوزاء مع ارتفاعها عزم ونية على خدمة ذلك
المدح ومن أجل ذلك انتطقت أي شددت النطاق تهيؤا لخدمته فلولم تنو خدمته مارأيت عليها نطاقا فشدت به وسطها (قوله من
انتطق) أي مأخوذ منه وقوله أي شد النطاق إلى المنطقة بوسطه (قوله غير ممكنة) أي لأن النية بمعنى العزم والارادة وأما أن يكون ذلك
من لادراك خلاف غيره كالجوزاء (قوله قصد اثباتها) أي بالعلة المناسبة لها وهي كونها منتطقة أي

(٣٨٠)

من انتطق أي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
المدح صفة غير ممكنة فسادا ثباتها كذا في الإيضاح وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية
الجوزاء خدمة المدح وعلة رتبة عقد النطاق على أعزى له وفيه شبهة ما يتناطح المنطقة

الجوزاء معلومة وهي برج من البر وج الفلكية وهو الجواهر تسمى نطاق الجوزاء ومعنى البيت أن
الجوزاء على ارتفاعها عزم ونية لخدمة المدح ومن أجل ذلك انتطقت أي شددت النطاق تهيؤا
لخدمته ف رتبة النطاق دليل على النية فلولم تنو خدمته مارأيت عليها نطاقا فشدت به وسطها والنطاق
والمنطقة ما يشبهه الوسط وقد يكون مرصعا بالجواهر حتى يكون كمقد خالص من الدر فالنطاق انتطقت هنا
إرادته الحالة الشبيهة بالنطاق وهي كون الجوزاء احاطت بها تلك الجواهر كحاطة النطاق الذي فيه
جوهر فصار كمقد من الدر بوسطه لأن قد جعل علة الانتطاق في الخارج نية خدمة المدح وجعل
الانتطاق دليلا على نية الخدمة لأنه يصح الاستدلال برتبة المعامل على وجود العلة ونحو هذا الاعتبار
هو المقاد بنوع هذا التركيب لئلا إذا اجتمع الإنسان وكان محبة سببا كرمك إياه في الخارج وأردت
أن تستدل على أن الجني كان فكان مسببا لأكرام فلت لولم يتجنى ما كرمك أي لكى أكرمتك
فانقضى الثاني فيتيقن المقدم وهو عدم الجني فثبت الجني المستتر للأكرام فعلى هذا تكون العلة كما
ذكرت فيه خدمة المدح والمعامل هو الانتطاق ومن المعلوم أن انتطاق الجوزاء ثابت إذا المراد به
احاطة الجواهر بها كحاطة النطاق بالإنسان وإذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهي
محسوسة ثابتة ونية الخدمة التي هي عليها غير مطابقة فيكون هذا المثال لقسم ما عالت فيه صفة ثابتة
بعلة غير مطابقة كتحتم في قوله

لم يحك نال السحاب وأما • حبت به فبصير الرحاض

لأن قسم ما عالت فيه صفة غير ثابتة يعني لأن النية لا تتصور إلا من الحي العالم دون الجوزاء وهو
فان نية الجوزاء خدمته صفة غير ثابتة وهي محسوسة فلذلك علة بقوله لما رأيت عليها عقد منتطق

شادة النطاق في وسطها
(قوله وفيه) أي نيا قاله
في الإيضاح بحث حاصله
أن أصل لو أن يكون
جوابها معلولا لمضمون
شرطها فاذا قلت لو جئتي
أكرمتك كان التركيب
مفسدا أن العلة في عدم
الأكرام عديم الجني
وذا قلت لو لم تأتني لم أكرمتك
كان التركيب مفسدا أن
العلة في وجود الأكرام
الاثبات وظاهر المصنف
أن المدح لمضمون الشرط
والصلة فيه مضمون
الجزء وهذا خلاف
المشهور المقرر في لو ولو
أجرى البيت على المقرر فيها
بأن جعل نية خدمة المدح
علة لانتطاق الجوزاء ولكن
ذلك البيت من الضرب
الأول وهو ما إذا كانت الصفة

التي ادعى لها علاقة مناسبة ثابتة لم تظهر لها علة في العادة وذلك لأن المعامل الذي هو انتطاق الجوزاء ثابت

لأن المراد به احاطة الجواهر بها كحاطة النطاق بالإنسان وإذا كان المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة بالانتطاق فهي محسوسة ثابتة ونية
الخدمة التي هي عليها غير مطابقة وجئنا فثبت المدح كور مثل البيت السابق وهو قوله

لم يحك نال السحاب وأما • حبت به فبصير الرحاض

من جهة أن كلامهما عالت فيه صفة ثابتة بعلة غير مطابقة وجئنا فلا يصح تمثيل المصنف بالقسم الرابع (قوله لأن مفهوم
هذا الكلام) أي الذي هو البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لا امتناع الجزء لا امتناع الشرط (قوله
خدمة المدح) مفعول المصدر وهو نية وقوله علة أخبر أن (قوله علة) لم يرتفع النطاق أي لا بأس بكونه كقائل المصنف
في الإيضاح بقي شيء وهو أنه لا يصح تعليل رتبة النطاق بنية خدمة المدح وأما يصح أن يطل بتلك النية الانتطاق المهم الآن فجعل
رؤية النطاق كناية عن وجوده فتأمل

(قوله كإيقال) أي كالمفهوم مما يقال وتختلف من جهة أن الأول عتقوا لثاني معلول (قوله وهذه) أي رؤيته فقد انطلق علمه أعني الحالة الشبيهة بانطلاق النطق صفة ثابتة وقوله فقد تليها بنية خدمة المدح أي وهي غير مطابقة الواقع (قوله وما قيل) أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المترض فيكون من الضرب الأول وحاصله أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من هذا الضرب بأن أراد بالانطلاق الحقيقي وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لا حالة شبيهة بكونه لا شبيهة بكونه بلجوزاء غير ثابتة (قوله أنه) أي الشاعر وقوله أراد أن الانطلاق أي الحقيقي (قوله فهو مع أنا) (٣٨١) هذا رد ما قيل وبوجهين الأول مخالفة لما في الإيضاح والثاني أن المراد

كما يقال لم يحتمل أن كرمك يعني أن علة الأكرام هي المحبة وهذه صفة ثابتة قصد تليها بنية خدمة المدح فيكون من الضرب الأول وهو الصفة الثابتة التي قصد عنها وما قيل أنه أراد أن الانطلاق صفة مختصة بالثبوت للجوزاء وقد أثبتنا الشاعر وعلمها بنية خدمة المدح فهو مع أنه مخالف لصرح كلام المصنف في الإيضاح ليس بشئ لأن حديث انطلاق الجوزاء أعني الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والأقرب أن يجعل واحدنا متعلقا بقوله تعالى لو كان فيها الهمة لآلهة لفسدت أفعى الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول

يقضي أن الملل هو النية والعلة هي الانطلاق وهذا المعنى لا يدل عليه التركيب ولا يوجد في المعنى لأن النية سبب الانطلاق وليس الانطلاق سببا للنية كالأعني اللهم إلا أن يراد بالعلة العلة العلمية بمعنى أن علة علمنا بأن نية خدمة المدح كانت هي انتفاء عدم الانطلاق بثبوت الانطلاق ورؤية كذا كرنا أنه يستدل بالمعلول على العلة فيكون المعلول علة للعلم بوجود العلة لهذا المعلول في الخارج لأن العلة لا تطلق على ما يكون سببا لوجود الشيء في الخارج تطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به ذهنا فلا تتطابق وإن كان معلولا مسببا عن النية في الخارج يجعل علة للعلم بوجود النية لأنه يستدل بوجود السبب على وجود السبب وانتفاء اللازم على انتفاء اللازم المستلزم لحصول المراد كما في قوله تعالى لو كان فيها آلهة الآلهة لفسدت أفعى انتفاء انتفاء العلة انتفاء اللازم ويكون علة للعلم بانتفاء اللازم الذي هو التعمد فثبت المراد الذي هو الوجه وهذا لو كان والأقرب أن يعمل عليه المثال لتصحح كلام المصنف لكن فيه محمل لأن الظاهر أن مرادهم بالعلة ما يكون علة في الوجود لا في العلم كما ثبت به الأمثلة السابقة وما قيل لتصحح كلام المصنف أنه أراد أن الانطلاق صفة مختصة للجوزاء إذا انطلق صفة مخصوصة بالإنسان الذي يستدل بالنطق في الوسط فهو صفة غير ثابتة عليها به هي نية خدمة المدح غير مطابقة في نفس الأمر فيكون المثال الغير الثابتة التي لا يمكن أن الانطلاق غير من فريدمن وجهين أحدهما أن المصنف صرح في الإيضاح بما تقدم بأن العلة الغير الثابتة وهي العلة أعني نية خدمة المدح لا الانطلاق ولم يجعل النية هي العلة كما ذكر هذا الغير الثابتة وهي العلة أعني نية خدمة المدح لا الانطلاق ولم يجعل النية هي العلة كما ذكر هذا القائل والآخر أن الانطلاق أطلق بمجوزاء على معنى صحيح هو هيئة حاطة بالجوهر كما ذكرنا فهو مع محسوس لا يمكن كونه غير حقيقي وجهله في الانطلاق اليهود مع قيام القرينة على إرادة خلافه حالة للدلالة الفنية عن وجهها والأوجه لا تفقر بهذا أن المثال أن حل على ما بينهم عرفان التركيب عادلى القسم الأول وهو ما تكون فيه الصفة ثابتة بعبارة غير مطابقة فالصفة الثابتة الحالة الشبيهة بالانطلاق والعلة نية خدمة المدح وأن تقول على العكس أي على أن تكون العلة الانطلاق

الإيضاح والثاني أن المراد بالانطلاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقي كما ذكر هذا القائل (قوله مخالف لصرح كلام المصنف في الإيضاح) أي لأن كلامه صريح في أن الملل نية الخدمة والعلة رؤية الانطلاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لأن حديث انطلاق الجوزاء) الإضافة للبيان (قوله أعني الحاتل) أي جعل الانطلاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه وهو هيئة حاطة بالجوهر حالة للدلالة عن وجهها فلا وجهه (قوله ثابت بل محسوس) أي فلا يكون من هذا الضرب (قوله والأقرب) أي في تخرج هذا البيت وحاصل ما ذكره الشارح أن لو أنها ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما هو الشائع فيقال للاستدلال

بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط لأن الشرط على الجزاء فيصعب الاستدلال بوجود الجزاء على وجود الشرط بعينه على عدمه لأن وجوده يدل على وجود علة وعندهم وجود المعلول يدل على عدم علة الشاعر جعل الاستدلال دليلا لنية خدمة الجوزاء للدوح فاستدل بوجود الانطلاق في الخارج على وجود نية الخدمة والحاصل أن الشاعر كان ادعى دعوى وهي أن أجزاء قصدها خدمة المدح واستدل على ذلك بدليل وهو لو لم يكن قصدها لخدمة لما كانت منتظمة لكن كونها غير منتظمة باطل المشاهدة بانتفاءها فيطل المقدم وهو لم يكن قصدها لخدمة فثبت نية خدمته وهو المطلوب (قوله أعني الاستدلال بانتفاء الثاني) وهو دعوى رؤيته بالانطلاق وانتفاءه يكون برؤية الانطلاق وقوله على انتفاء الأول أي وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاءه يكون بنبينا خدمته لأن نفي الثاني إثبات فصح قول

فان نية الجوزاء خدمة محتمة * وبما يلحق بالتعليل وليس به لبناء الامر في على الشك نحو قول أبي تمام
 ربي شفعت ربح الصبار يا ضحا * الى المزن حتى جادها وهو جامع
 كان الصواب الفرغين تحتها * حبيبا فارتالهن مسدما

الشارح فيكون الانتطاق الخ (قوله فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة المندوح أي دليل عليه) أي كما أن انتفاء الفساد في
 الابد ليس على انتفاء تعدد الاله فانتفاء الثاني دليل على انتفاء الاول وكذلك وجوده دليل على وجوده وان كان الاول علة في وجود
 الثاني وذلك لان الثاني مسبب عن الاول ولازم له وجودا مسبب يدل على وجود السبب وانتفاء الاول لا يلزم يدل على انتفاء المندوح (قوله وعلته
 العلم) أي وجوده فالعلة لا تنطلق على ما يكون سببا لوجود الشيء في الخارج تنطلق على ما يكون سببا لوجود العلم به فذهنا فالانتفاء وان كان
 معاولا ومسببا عن نية الخدمة في الخارج يجعل علة للعلم بوجود النية أي دليل عليه ويمكن جعل كلام المصنف في الاصحاح في هذا بيان
 يقال قوله قصد اثباتها بالعلة (٣٨٢) وهي انتطاق الجوزاء مراده بالعلة الدليل وحيت فلا يتوجه عليه ما ذكره الشارح

من البعث تأمل وقوله مع
 انه أي ذلك الوصف وهو
 كون نية الجوزاء الخدمة
 الحاصل أن العلة المذكورة
 في الكلام لحسن التعليل
 قديمه كونها علة لثبوت
 الوصف ووجوده في نفسه
 وكافي الضميرين الا لان
 ثبوته معلوم وقد يقصد
 كونها علة للعلم به وذلك اذا
 كان المستدل عليه مجهولا
 فتكون تلك العلة من باب
 الدليل وذلك كافي الضميرين
 الاخيرين لعدم العلم بثبوت
 الحنف قبل النرض اثباتها
 والبيت المذكور هنا يوضح
 أن يكون من الضرب الاول
 باعتبار من الرابع باعتبار
 فاذا جعلت نية خدمة
 الجوزاء للمندوح علة

فيكون الانتطاق علة كون نية الجوزاء خدمة المندوح أي دليل عليه وعلة للعلم مع انه وصف غير
 ممكن (والحق به) أي بحسن التعليل (ما بين على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصراراً
 والشك ينافيه (قوله كان الصواب الفرغ) جمع الاغراض والمراد الصواب الماطرة الغزيرة الماء
 (غرين تحتها) أي تحت الرمي (حبيبا فارتالها) الاصل رفقا

والماول للنية صرح على أن راد بالعلة علة العلم ودليله ولكن فيه محمل كما تقدم وجهه على الظاهر مع ادعاء
 كون الانتطاق صفة غير ثابتة برده كلام المصنف في الاصحاح وورده أن الراد بالانتطاق محسوس وان
 كانت الدلالة عليه مجازا وقتنه هذين القسمين الاربعة السابقة واعني بالقسمين ما تكون غير
 الثابتة كمنفعة كما تقدم وما تكون غير ممكنة كما في هذا المثال لان نية خدمة المندوح محالة من الجوزاء
 فافهم ولما كان تصريح بحسن التعليل انما يشمل بحسب الظاهر ما فيه من وجود العلة على وجه
 الشك ذكره ملصقا بما تقدم فقال (والحق به) أي والحق بحسن التعليل (ما بين على الشك) أي
 الاتيان بعلة ترتب الاتيان بها على الشك فيقول في الكلام بما يدل على الشك وانما لم يجعل من حسن
 التعليل حقيقة لان العلة كانت غير مطابقة وانما لها نظائرها علة لها فيهما من المناسبة المستطرفة
 لم يناسب فيها الا الاصرار على ادعاء التصديق وعلى ذلك يحمل التعريف كما هو الاصل وأثر نالها انما
 والشك ينافي ذلك ثم مثل لهذا الحق فقال (قوله) أي كقول أبي تمام

ربي شفعت ربح الصبار يا ضحا * الى المزن حتى جادها وهو جامع
 كان الصواب الفرغين تحتها * حبيبا فارتالهن مدامع

قوله (والحق به) أي الحق بحسن التعليل ما بين على الشك وليس منه لبنائه على الشك كقوله أي
 قول أبي تمام

كان الصواب الفرغين تحتها * حبيبا فارتالهن مدامع

للا انتطاق كان من الضرب الاول وان جعلت الانتطاق دليل على كون الجوزاء نيتها خدمة كان من الضرب الرابع وهذا
 ما سلمه المصنف (قوله ما بين على الشك) أي علة في بها على وجه الشك بان يوفق في الكلام مع الاتيان بتلك العلة بما يدل على الشك
 (قوله ولم يجعل منه) أي ولم يجعل ما بين على الشك من حسن التعليل حقيقة بل جعل ملحقا به (قوله لان فيه) أي في حسن التعليل ادعاء
 أي لتعقوله وقوله واصراراً على أي على ادعاء التصديق وذلك لان العلة كانت غير مطابقة وانما لها نظائرها علة لها فيهما من المناسبة
 المستعينة لم يناسب فيها الا الاصرار على ادعاء التصديق (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام (قوله كان الصواب الفرغ) يطلق
 الصواب على الواحد وعلى الجمع لانه اسم جنس وهو المراد هنا بدليل وصفه بالجمع وقيل لانه جمع صواب عليه فوصفه بالجمع ظاهر
 (قوله جمع الاغراض) الاغرض الاصل الابيض الحية والمراد به هنا مطلق الابيض أي كان الصواب الابيض أي كثير المطر لان الصواب
 لمطرأ كما يكون أبيض (قوله غرين) أي دفن (قوله أي تحت الرمي) المذكورة في البيت قبله وهو قوله
 ربي شفعت ربح الصبار يا ضحا * الى المزن حتى جادها وهو جامع * قول الحنفي بنسبها للمهر واثباتها في الاصول لرضاها اه

وقول أبي الطيب

رحل الغراء وحتى فكأنني * أتبعته الانفاص للشميع

عنه تبعه الانفاص في المادة هي العصور والتأسف لأمواج زأن يكون الياء والحسن رحل عن الغراء بحال عنك أي معه أو يديه فكأنه لما كان الصدر على الصبر وكانت الانفاص تصعد منه أيضا صار الغراء النفس المصدرة كأنها زبلان فلما رحل ذلك كان حقا على هذا أن يشبهه فضاء خلق السمجة * ومنه التفرع وهو أن يشبه يتعلق أمر حكم بعد إثباته يتعلق به آخر

الراجع روية وهي التل المرتفع من الارض وقوله شغفت من (٣٨٣) الشفاعة أي تشغف والتسم يطلق على

بالهمز تخففت أي ما سكن (لهم مدام) دلل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبا تحت تلك الزايفي تبكي عليها (ومنه) أي ومن المعنوي (التفرع وهو أن يشبه يتعلق أمر حكم بعد إثباته) أي إثبات ذلك الحكم (لتعلق به آخر)

والضمر في تحتها يعود إلى الرجع روية وهي ما ارتفع من الارض والمزن معلوم والمهم منه هو النزول المطر وجاد بالذال أي بالوجود بفتح الجيم وهو المطر الكثير يقال جاد السحاب الارض فهي جمدة إذا صابها بالجوهر والفرجع آخر وهو في الاصل الأبيض الجبهة المراد به هنا مطلق الأبيض لأن السحاب المطر الأبيض أكثر وهو عائم الأسود فهو عبارة عن كثير المطر وقرناه هو زخف للضرورة يقال لا يرقأ فلان مع إذا كان لا ينقطع ومعنى البيت أن رجع السحاب شغفت الرياض أي المزن فجاءت به بشفا عنها الرياض تلك الزايف والحال أنه كثير المزموع أي سيلان المطر فصار ت السحاب البيض لكثرة أمطارها كأنها غيبت تحت الزايف حبيبا فجعلت تبكي عليه فلا رقا أي ينقطع لما دمع وكان في نحو هذا الكلام يؤذي بها كثيرا عند قصد عدم التعمق في الخبر كما تحول كأنك تريد أن تقوم عدم حرملك بارادته القيام ومضغ الشاهد أن السحاب البيض ظن أن ذلك أنها غيبت حبيبا تحت الزايف من أجل ذلك لا ينقطع دمعها فكأنها صافعة غلبت بدفن حبيب تحت الزايف ولما أتى كان أفاد أنه لم يجزم بأن يكأنه ذلك التنبه فكأنه يقول أو جوبى بكأنه ذلك الشك أو الظن فإن سبب ذلك تنبيهها حبيبا تحت تلك الزايف فقد ظهر أنه عمل بكاهما على سبيل الشك والظن بتبنيها حبيبا تحت الزايف ولا يخفى ما في اسمية نزول المطر بكاه من لطف التجوز وبه حسن التعليل هنا أن حل على ما ذكر من الشك وإن حل على أنه شبه السحاب بيوا الذين تحت تلك الزايف حبيبا فجعلت لا رقا لما دمعو يكون التقدير كان السحاب بالذين الخ تخرج الكلام على حسن بسده لكن العلة في المشبه به حينئذ هي مطابقة فاهم (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (التفرع) أي النوع المسمى بالتفرع (وهو) أي التفرع (أن يشبه يتعلق أمر حكم) أي أن يشبه حكم من الأحكام لشيئينه وبين أمر فعل ونسبة أمصح الاضافة أو ما يشبهها فالمراد بالتعلق هنا النسبة ويكون الإثبات لهذا المتعلق أي المنسوب لذلك الأمر (بعد إثباته) أي بعد أن ثبت ذلك الحكم (لتعلق لآخر) أي المنسوب لآخر فالمتعلق في الموضوعين بفتح اللام ففهم من التعريف أنه لا بد من متعلقين أي

أي تحت الزايف والسحاب هنا جمل لأنه يستعمل مفردا وجمعا وفي بعض النسخ حبيبا بالباء وفي بعضها حبيبا بالنون واعلم أن قول المصنف وليس به لبناء الأمر فيه على الشك فيه نظرا لما لا فلا تليس في الكلام شك وأمانيا فلا ن كان ليس للشك على الصحيح بل تزجيت وقعت إلى التنبه ص (ومنه التفرع الخ) ش التفرع أي أن يشبه يتعلق أمر أي يتعلق لآخر حكم بعد إثباته يتعلق به آخر

والسحاب تبكي فدموعها تطل على ذلك القمر والماصل أن الشاعر يقول لظن أو أوثان أن السحاب غيبت حبيبا تحت الزايف من أجل ذلك لا ينقطع دمعها فكأنها صافعة غلبت بدفن حبيب تحت الزايف ولما أتى كان أفاد أنه لم يجزم بأن بكاهه ذلك التنبه فقد ظهر أنه عمل بكاهها على سبيل الشك والظن بتبنيها حبيبا تحت الزايف ولا يخفى ما في اسمية نزول المطر بكاه من لطف التجوز وبه حسن التعليل (قوله في) أي السحاب تبكي عليها أي تزل دموعها على الزايف الخ حبيب الذي تحتها (قوله التفرع) بالعين المهملة وهو لفظة جمل الشيء فوالغيرة (قوله أن يشبه يتعلق أمر حكم) أي أن يشبه أمر محكوم به على شيئينه وبين أمر آخر لم يتبع وتعلق به بعد أن يشبه

ذلك الحكيم نسوب آخر تلك الأسماء المتعلق في الموضوعين بفتح اللام والمراد بالتعلق التمسك والارتباط بالحكم المحكوم به وقوله لتعلق له أي كائن له وآخر صفته لتعلق فهم من التعريف أنه لا بد من متعلقين أي نسوب بين لأم واحد كقلام زيد أو غيره من واحد وله متعلقان أي نسوبان أحدهما غلامه والآخر أبووه لا بد من حكم واحد ثبت لأحد المتعلقين وهما القلام والاب بعد اثباته لا آخر كان يقال غلام زيد فرح أبووه فالفرح حكم أثبت لتعلق زيدوهما غلامه وأبووه واثباته الثاني على وجه يشعر بغيره التعلق الثاني على الأول (قوله على وجه يشعر بالتفريع) يعني أنه لا بد أن يكون اثبات الحكم للتعلق الثاني على وجه يشعر بغيره ليعمل اثباته الأول وذلك بأن ثبت الحكم ثانياً للتعلق الثاني مع أدات ليست لمطلق الجمع كأن يقال غلام زيد فرح كأن أباه فرح وغلام زيد راكب كأن أباه راكب وعلم من هذا أن المراد بالتفريع (٣٨٤) التبعيق في الذكر والتعقيب في الصورى من غير أن يكون هناك أداة تعقيب

على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبووه راكب (قوله أحلامكم لسقام الجبل شافية * كادماؤكم تشفي من الكلب)

مطلق الجمع سواء كان بأداة تفريع أم لا وليس المراد أن يكون ذلك لا بأداة

تفريع فقط ولا يمكن البيت الذي ذكره المصنف من هذا النوع (قوله والتعقيب) عطف تفسير (قوله احتراز الخ) أي وأما أقدم هذا القيد لأجل الاحتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبووه راكب ونحو غلام زيد فرح وأبووه فرح لعدم التفريع في الاثبات الثاني وإن اتحد الحكم فهما لا زالوا ملحقين بالجمع في قبلها وما بعدها

تفريع فقط ولا يمكن البيت الذي ذكره المصنف من هذا النوع (قوله والتعقيب) عطف تفسير (قوله احتراز الخ) أي وأما أقدم هذا القيد لأجل الاحتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبووه راكب ونحو غلام زيد فرح وأبووه فرح لعدم التفريع في الاثبات الثاني وإن اتحد الحكم فهما لا زالوا ملحقين بالجمع في قبلها وما بعدها

إخراجه من شرط كون الاثبات الثاني على وجه التفريع ثم عطف على التفريع فقال (قوله أحلامكم لسقام الجبل شافية * كادماؤكم تشفي من الكلب) فدل على الكلب الذي هو المدعوون وهم أهل البيت أم وأجله متعلقان وهما الأحلام أي العقول المنسوبة لهم والباء المنسوبة لهم أثبت لأحد متعلقيه وهو الباء الشفاء من الكلب بعد اثبات ذلك حكم وهو الشفاء في الجملة لتعلق آخر وهو العقول ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحد همامندى بالكلب وفي الآخر للجبل لا اتحاد جنس الحكم والكلب داء يشب الجنون ينشأ عادة من دعة الكلب يصيبه ذلك من أكل لحم الإنسان أو من أكلة معنه في زمن الحرارة ثم لا يبيض أحد إلا أصابه ذلك بإذن الله تعالى ورعا دوى قبل ظهور ذلك الداء في

سيان في التقديم لكل والتأخر لا آخر كذا فرش معنا المدوى هذا وفي بعض النسخ احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبووه راكب وفيه نظر لأن تفسير التفريع المذكور يستدعي

كقوله أي الكميث أحلامكم لسقام الجبل شافية * كادماؤكم تشفي من الكلب

فانه أثبت لسمائهم أنها تشفي من الكلب بعد أن أثبت لأحلامهم أنها تشفي من سقام الجبل وقد يقال ليس هذا بمنال مطابق لأن الحكم المثبت ثانياً ليس هو المثبت أولاً فإن الشفاء من الكلب غير الشفاء من الجبل وأما المصنف فنظر إلى أن إطلاق الشفاء في واحد دون الآخر لا يقال تشفي من الكلب لأنه يقال من دعة كلب كلب فلا دواء له اتجمع دم غير يف يشرط الاصبع اليسرى من رجله اليسرى ويؤخذ من دم مبطرة على غرة وتقطع المعنوس منه فيرا وسعى هذا تفريع الحكم الثاني فيه على

اتحاد الحكم للثمة في المثال المذكور حكمان مختلفان أثبتا لتعلق أمر

فلا احتراز من هذا المثال ليس بقوله على وجه يشعر بالتفريع بل بما علم من اشتراط اتحاد الحكم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو الكميث من قصيدة مدح بها آل البيت (قوله لسقام الجبل) بفتح السين أي لأمر اض الجبل وفي قوله كادماؤكم زائد لا تختم الجار من العمل كافي قوله تعالى فيارة من أثبتت لهم أي فبرجة فتكون الله اهنما جبر وبالكاف وما بعده أعني جملة تشفي من الكلب في موضع نصب على الحال ويجوز أن يكون الدماء فرعا على الاشتاء وما بعده خبر ووجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول الكاف الذي هو المدعوون وهم أهل البيت أم وأجله متعلقان وهما الأحلام أي العقول المنسوبة لهم والباء المنسوبة لهم أثبت لأحد متعلقيه وهو الباء الشفاء من الكلب بعد اثبات ذلك الحكم وهو الشفاء لتعلق آخر وهو العقول ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحد همامندى بالكلب وفي الآخر للجبل لا اتحاد جنس الحكم

فرع من وصفهم يشفاء احلامهم لسقام الجمل وصفهم يشفاء دماهم من داء الكلب

(قوله هو) اي الكلب بفتح اللام (قوله شبه جنون) اي داء يشبه الجنون (قوله من عض الكلب الكلب) الاول يسكون
اللام والثاني بكسر هاء والكلب الكلب في الاصل كاب عقور بعض الناس ويأكل لحومهم فيحصل له بسبب ذلك الكلب النقي هو داء
يشبه الجنون فيسير ذلك الكلب (٣٨٥) بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء بأذن الله تعالى (قوله

هو يفتح اللام شبه جنون يحدث للسان من عض الكلب الكلب ولا هو انه يفتح من شرب دم كلب
كقوله الجاسي

بنافسكارم وأساده كلم * دماؤكم من الكلب للشفاء
ففرع على وصفهم يشفاء احلامهم من داء الجمل وصفهم يشفاء دماهم من داء الكلب يعني أنهم يسلكوا
وأشرف وأورباب العقول الزاجحة

المعنوض فلا يظهر وهو صعب اليريه بعد ظهوره في العصاب ولا يفارقه غالباً حتى يموت فقالوا ان أنفع
أدوية دماء الاشراف قيل ان كيفية ذلك ان بشرط التبريض من اصبع رجله اليسرى فتؤخذ من
دمه قطرة تجعل على ثمرة تم طعمها بالعصاب فيرأى بأذن الله تعالى معنى تبريع اثبات الشفاء من الكلب
على اثبات الشفاء لسقام الجمل أن اثبات الشفاء من سقام أي مرض الجمل جعل كالتقدمة
والتوسط لاثبات الشفاء من الكلب ففرع الثاني على الاول في الذكر وفي جملة من تباعليه بنوسه
فيه احتراز لما اذا عطف أحد الحكمين على الآخر أو ذكر مستقلاً وليس المراد التبريع في الوجود
فان كون السماء شفاء لا يتربط في الخارج على كونهم ذوى عقول تشفى من الجمل وإنما يتربط على
الشرف الملكي والنبى اللهم الان يسمى أن شرف العقل كافى ترتب الشفاء من الكلب وهو بعيد
وعلى تقدير تسليمه فالكاف ان جفت التثنية فالتبعية به هو الاصل المتفرع عنه والمثبت هو التفرع
فلم يصح معه التفرع بل المهود ثم لو قال فدماء كلب البقاء كان تبريعاً لما هنا قيل ان المراد تبريع
الثاني عن الاول كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الاول حيث جعل الاول وسيلة اليه حتى ان الثاني في القصد
الاستكمال لا يستعمل عن ذكر الاول وقوله كدماء كلب البقاء لانه لا يكون ما فيه غير كاف من الجمل
فيكون دماء كلب مجرور ووجه تشبيهي في موضع الحال ويحتمل أن تكون كافة فيكون دماء كلب مبتدأ
وتشبيهي خبره ومعنى البيت ان المدحوحين ملوك واشراف وأورباب العقول فعقولهم شفاء لجمل
عظايطهم ودماءهم شفاء للكلب وكون دماء الملوك والاشراف أنفع شئ للعصاب بالكلب أمر مشهور
عندهم ولذلك قال الجاسي

بنافسكارم وأساده كلم * دماؤكم من الكلب للشفاء
الاول هذا ما ذكره المصنف وقال في المصباح التبريع ضربان الاول ان يأتي بالاسم متبوعاً بما يرتبته
بتعظيم أو صفة ثم يغير بأفضل التفضيل كقول أبي تمام
مارع مية معصوراً لطيفه * غيلان أبهى ردى من ريعها الحروب
الثاني ان يأتي بمدة يقرن بها ما بلغ من مافى معناها كقوله * أحلامكم لسقام الجمل * البيت انتهى
ولم ينظر ابن مالك في البيت لاتحاد الوصف بالشفاء قبل استسمع البيت السابق قول ابن المعتز
كلامه أخذ من لحظه * ووعده أكذب من طبعه

(٤٩ - شروع التلخيص رابع) احلامهم من داء الجمل وصفهم يشفاء دماهم من داء الكلب (قال الفزري لراد
بالتبريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكركا يتبين عنه لفظ الوصف لان شفاء العصاب من الكلب متفرع في الواقع على شفاء
احلامهم لسقام الجمل اذ لا تبرع بينهما في نفس الامر اصلاً فلا يردان التشبيهي قوله كدماء كلب يدل على ان امر التبريع على
عكس ما ذكره النارج اذا المنسب به اصل والمشتبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على ان الكاف في مثله ليست التشبيهي بل مجرد التعليل
كقيل في قوله تعالى واذا كروهم هذا كماله والحاصل ان المراد بتبريع الثاني على الاول كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الاول حيث

هو منه تأكيده المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها جعل الأول وسيلة للثاني أي لا تقدمه والتولمة له حتى إن الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول وليس المراد بتفرعه عنه ترتيبه عليه باعتبار الوجود الخارجي فلا تنزع بينهما أصلا بهذا المعنى خلافا لما فهمه بعضهم من أن المراد بتفرع الثاني عن الأول كونهما ترتيبا عليه وتأيمالا في الوجود ولو لم يحسب لادعاء مدعيه هنا شرف العقل كاف في ترتيب الثغمان والكذب عليه فورد عليه أن الكاذب للمتشبيه والمشببه (٢٨٩) هو الأصل المتفرع عنه والمشببه هو الفرع وحيت ذلك تشبيه يدل على أن الأمر التفرع على

(ومنه) أي ومن المعنوي (تأكيده المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) لذلك الشيء (بتقدير دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم

أي أنهم الذين يتلون الحكام وترفعون أساسها باظهارها وأنتم الذين تؤاسون أي تطبون الكلام أي جراحات القلوب وجراحات المعتقدات غير بافناء جميعها وانما جمع أس كقاص وقصاة وأنتم الذين دماكم تشفي من الكذب لشرفكم وكونكم مسلوكا (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (تأكيده المدح بما يشبه الذم) أي النوع المسمى بذلك (وهو) أي تأكيده المدح بما يشبه الذم (غريبان) أي نوعان والمناسبت لقوله بعد ذكر الضربين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضرب أول وآخر أي أن الضربين هما الأكثر والأشهر فلم يتعرض للأخريين (وأفضلها) أي أفضل الضربين وهو الأول (ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح) لذلك الشيء لقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى وأما يستثنى صفة مدح من صفة ذم (بتقدير دخولها) أي بأن بقدر المتكلم أن صفة المدح المستثناة داخلية في صفة الذم المنفية ثم أنه ليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم بل بتقدير الدخول على وجه التعليل المقتضى لان معنى الاستثناء كما يأتي أن استثنى هذا العيب من الشيء الذي تقدر أي تعرض دخولها كان عيبا هذا إذا كانت الباعية أصلا ولو جعلت بمعنى على أضافت للتقدير على وجه التعليل الموجب لكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتشبيه على أنه المراد فافهم وأما كان ما ذكر من تأكيده المدح بما يشبه الذم لان نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى ذم في المعنى عنه مدح واعتقروا الاستثناء من النفي إثباتا كان استثناء صفة المدح بعد نفي الذم إثباتا للمدح فجاء فيه تأكيده المدح وسأى من يدين لهذا المعنى في كلام المصنف وأما كان مشبها للذم لانه لما قرر الاستثناء متصلا وقدر دخول هذا المستثنى في المستثنى منه كان الاتيان بهذا المستثنى لو لم التقدير وصح الاتصال ذم لان العيب معنى فإذا كان هذا عيبا كان إثباتا للذم لكن وجد مدحها في صورة الذم وليس بهولها كان هذا التأكيد مشبها للذم وفي صورته حيث أتى به مستثنى مقدرا للاتصال وقائمة تقدره متصلا فاذن هذا المستثنى لا يثبت العيب الا به ان صح كونه من جنسه فبعد ذلك تطبيق تبويب العيب على الحال لان الفرض ان المستثنى مدح لا ذم فطريق إثبات الذم على كونه صفة ذم مع ص (ومنه تأكيده المدح) أي من البديع المعنوي تأكيده المدح بما يشبه الذم بأن يبالغ في المدح الى أن يأتي بعبارة يشوهم السامع في يادى الأمر أنه ذم وهو ضربان أحدهما أن يبالغ في مدح المدح صفة ذم ويستثنى من صفة الذم المنفية صفة مدح بمقدار دخول تلك الصفة الجيدة في صفة الذم ولا بد في تلك الصفة الجيدة أن يكون بينها وبين الصفة المنفية علاقة مصححة لا دخولها في الصفة

عكس ما ذكره الشارح فأجاب بأن في الكلام قلبا والأصل دماكم تشفي من الكذب كما أن أحلامكم لبقام الجهل شافية وهذا كله تكلف لا داعي له (قوله وهو ضربان) فيه أن المناسب لقوله بعد ذكر الضربين ومنه ضرب آخر أن يقول هنا وهو ضرب الأول وآخر أي أن الضربين هما الأكثر والأشهر فلم يتعرض للأخريين (قوله أفضلها) أي أحسنهما (قوله صفة مدح) نائب فاعل يستثنى (قوله بتقدير إلخ) أي وأما يستثنى صفة المدح من صفة الذم بتقدير دخولها فيها أي بسبب تقدير المتكلم ان صفة المدح المستثناة داخلية في صفة الذم المنفية وليس المراد بالتقدير ادعاء الدخول على وجه الجزم والتصميم بل بتقدير الدخول على وجه الشك المقاد بالتعليل لان معنى الاستثناء كما يأتي ان يستثنى صفة المدح من صفة الذم المنفية

على تقدير أي فرض دخولها فيها ان كانت عيبا هذا إذا كانت الباعية أصلا لا سببية فلو جعلت بمعنى على وأن المعنى (قوله) وأما يستثنى صفة المدح من صفة الذم على تقدير دخولها فيها فلا فائدة ان التقدير على وجه التعليل الموجب لكونه على وجه الشك فلا يحتاج للتشبيه على المراد فافهم (أم يفتقروا كما كان ما ذكر من تأكيده المدح لان نفي صفة الذم على وجه العموم حتى لا يبقى ذم في المعنى عنه مدح واعتقروا الاستثناء من النفي إثباتا كان استثناء صفة المدح بعد نفي الذم إثباتا للمدح فجاء فيه تأكيده المدح وأما كان هذا التأكيد مشبها للذم وفي صورته لانه لما قرر الاستثناء متصلا وقدر دخول هذا المستثنى في المستثنى منه كان

كقول النافذة الذبياني ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتاب
 أي أن كان فلول السيوف من قراع الكتاب من قبيل العيب فأثبت شيئا من العيب على تقدير أن فلول السيوف منه وذلك محال
 فهو في المعنى تعليق بالحال كقولهم حتى يبيض القار

الانسان بهذا المستنى لو تم التقدير ومع الاتصال ذمالان العيب معنى فإذا كان هنا عيبا كان أثباتا للعدم لكن وجد حادثة في صورة
 الذم ليس بهم (قوله قوله) أي الشاعر وهو زيادين معاوية الملقب (٣٨٧) بالنافذة الذبياني نسبة للذياني

(كقوله ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول) جمع فل وهو الكسر في حد السيف (من قراع
 الكتاب) أي مضاربة الجيوش (أي أن كان فلول السيف عيبا فثبت شيئا منه) أي من العيب
 (على تقدير كونه منه) أي كون فلول السيوف من العيب (وهو) أي هذا التقدير وهو كون الفلول
 من العيب (محال) لأنه كتابة عن كمال الشجاعة (فهو) أي اثبات شيء من العيب على هذا التقدير
 (في المعنى تعليق بالحال) فأبطل حتى يبيض القار وحتى يبلغ الجبل في قسم الخطأ

كونه صفة مدح لعلق بالحال كما يستقر به المعنى أضام مثل لنا كيد المدح بما شبه الذم فقال (كقوله)
 أي كقول النافذة الذبياني (ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتاب) الفلول جمع
 فل وهو الكسر يصيب السيف في حده وهو القاطع منه والكتاب جمع كنية وهي الجماعة المستعدة
 للقتال جيشا كانت أو بعضه وتكون خلافا مؤخره عنه أو بخلافه أغارت من المائدة إلى الأنف وقراءها
 مضاربها عند اللقاء فقوله لا عيب فيهم في كل عيب ونفي كل عيب مدح ثم استثنى من العيب المنفي
 كون سيوفهم مغلولة من مضاربة الكتاب على تقدير كونه عيبا (أي أن كان فلول السيوف عيبا)
 ثبت العيب والأفلا (فأثبت) بصيغة الماضي أي أثبت الشاعر (شيئا منه) أي من العيب (على تقدير
 كونه) أي الفلول (منه) أي من العيب (وهو) أي هذا المقدور وهو كون الفلول من العيب
 (محال) لأنه ما يكون من مصادمة الأقران في الحروب وبذلك من الدليل على كمال الشجاعة (فهو)
 أي قطع أثبات شيء من العيب على كون الفلول عيبا (في المعنى تعليق بالحال) والمعلق على المحال
 محال وقد تقدم أن إعادة التعليق بالحال هو السرفي تقدير الاتصال قبل أن قوله على تقدير كونه
 من أي من العيب زيادة تأكيد وتوضيح لقوله أن كان فلول السيوف عيبا فإنه لا يباين ذلك أن يرى
 أثبت بصيغة المضارع فيكون من ثقة كلام الشاعر وأما أن قرى بصيغة الماضي فهو من كلام المصنف
 أخبارا عما أراد الشاعر فلا يكون تأكيداً ثم مجموع أثبت إلى آخره تأكيد وتوضيح لمضنون كلام
 الشاعر تأمله وتل هذا التعليق بالحال أن يقال مثلاً لا أفضل كذا حتى يبيض القار أي الزفت وحتى
 يبلغ الجبل أي يدخل الجبل في قسم الخطأ أي في نسبة الأبره لأنه في تأويل الاستثناء على الإطلاق لأن
 المعنى لا أفضل على وجهه من الوجوه إلا أن ثبت هذا الوجه لا وهو أن يبيض القار ولا يبلغ الجبل في قسم

المسومة المنفية وتومنه قول النافذة الذبياني
 ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بين فلول من قراع الكتاب
 ونظيره ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * لعاب بستان الاحبة والوطن
 فضل في البيت السابق وأولاً فلول السيوف عيب فدخل في عموم العيب المنفي ثم أخرجه بالاستثناء
 فثبت بالأخراج شيء من العيب على تقدير كون فلول السيوف من العيب وهو محال فهو في المعنى تعليق

بالشجاعة لأن فلول السيوف إنما يكون من المضاربة عند ملاقات الأقران في الحرب وذلك لازم لكمال الشجاعة فطابق اسم
 اللازم وأراد المازوم (قوله على هذا التقدير) أي وهو كون الفلول من العيب (قوله تعليق بالحال) أي تعليق على محال في المعنى
 أي والمعلق على المحال محال وإنما قال في المعنى لأنه ليس في اللفظ تعليق فقوله لا عيب فيهم غير أن سيوفهم الخ في معنى لا عيب فيهم
 أصلاً إلا الشجاعة أن كانت عيباً لكن كون الشجاعة عيباً محال فيكون ثبوت العيب فيهم محالاً (قوله كما يقال حتى يبيض القار وحتى
 يبلغ الجبل في قسم الخطأ) أي أن مثل التعليق بالحال الواقع في البيت ما يقال لا أفضل كذا حتى يبيض القار أي الزفت وحتى يبلغ الجبل أي

هالئاً كيد فيه من وجهين أحدهما أنه كدعوى الشيء بينته والثاني أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً فاذ انطلق التسليم بالأصل ونحوها وحتى يدخل الجمل في قسم الخياط أي في قسم الإبرة لأنه في تأويل الاستثناء المعلق لأن المعنى لا أقفله على وجهي من الوجه إلا أن يثبت هذا الوجه وهو أن يبيض القار أو يلج الجمل في قسم الخياط يثبت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال (قوله هالئاً كيد فيه) أي وتأكيده المدح في هذا القصر الذي هو استثناء صفة مدح من صفة مذمومة على تقدير دخولها فيها (قوله من جهة) أي إثبات للمدح في هذا الضرب (٣٨٨) (قوله كدعوى الشيء بينته) أي كاثبات للمدح بالبيئة أي الدليل وذلك لأنه قد تقرر أن الاستدلال قد

يكون بأن يقال إن هذا الشيء لو ثبت ثبت المحال فإن الخضم إذا سلم هذا الزوم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيازم ثبوت نقيضه وإذا كان نقيضه هو المدح لزم اثباته صحة التعليق بالمحال والاستثناء الواقع في هذا الضرب بمنزلة القول المذكور في الصورة لأن التسليم معلق بثبوت العيب الذي هو نقيض للمدح على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محالاً والمعلق على المحال محال

وثبت هذا الشرط محال ففعل ذلك الشيء محال (هالئاً كيد فيه) أي في هذا الضرب وهو أن يستثنى من صفة مذمومة صفة مدح على تقدير دخولها فيها (من جهة) أي إثبات المدح فيه (كدعوى الشيء بينته) أي كاثبات المدح بالبيئة وإنما علق كدعوى الشيء بينته ولم يقل أنه نفس الإثبات بينته للعلم بأن ليس هناك استدلال أصلاً وإنما ما عجز الدعوى ولكن لما تقرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال إن هذا الشيء لو ثبت ثبت المحال فإذا سلم الخضم هذا الزوم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيازم ثبوت نقيضه فإذا كان نقيضه هو المدح لزم اثباته صحة التعليق بالمحال صار هذا الاستثناء بمنزلة في الصورة لأن التسليم معلق بثبوت العيب على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محالاً فعلق على المحال محال ففعل ذلك الشيء محال (هالئاً كيد فيه) أي في هذا الضرب وهو أن يستثنى من صفة مذمومة صفة مدح على تقدير دخولها فيها (من جهة) أي إثبات المدح فيه (كدعوى الشيء بينته) أي كاثبات المدح بالبيئة وإنما علق كدعوى الشيء بينته ولم يقل أنه نفس الإثبات بينته للعلم بأن ليس هناك استدلال أصلاً وإنما ما عجز الدعوى ولكن لما تقرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال إن هذا الشيء لو ثبت ثبت المحال فإذا سلم الخضم هذا الزوم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيازم ثبوت نقيضه فإذا كان نقيضه هو المدح لزم اثباته صحة التعليق بالمحال صار هذا الاستثناء بمنزلة في الصورة لأن التسليم معلق بثبوت العيب على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محالاً والمعلق على المحال محال

تقرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال إن هذا الشيء لو ثبت ثبت المحال فإن الخضم إذا سلم هذا الزوم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيازم ثبوت نقيضه وإذا كان نقيضه هو المدح لزم اثباته صحة التعليق بالمحال والاستثناء الواقع في هذا الضرب بمنزلة القول المذكور في الصورة لأن التسليم معلق بثبوت العيب الذي هو نقيض للمدح على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محالاً والمعلق على المحال محال

فكان المراد بالاستثناء أولاً أنه كان الضمير في أداته عائداً على الاستثناء بمعنى الاداة أو بمعنى نفس الاستثناء على طريق الاستخدام وإن قلنا أن المراد به الاستثناء بناء على أن لفظة مجاز في المنقطع كان للضمير على أصله (قبل ذكر ما بعدها) أي فذكر الاداة قبل أن يتلفظ بما بعدها وهو المستثنى وجعلنا من قسم العيب فيهم على المحال والمعلق على المحال محال ففعل ذلك الشيء محال (هالئاً كيد فيه) أي في هذا الضرب وهو أن يستثنى من صفة مذمومة صفة مدح على تقدير دخولها فيها (من جهة) أي إثبات المدح فيه (كدعوى الشيء بينته) أي كاثبات المدح بالبيئة وإنما علق كدعوى الشيء بينته ولم يقل أنه نفس الإثبات بينته للعلم بأن ليس هناك استدلال أصلاً وإنما ما عجز الدعوى ولكن لما تقرر أن الاستدلال قد يكون بأن يقال إن هذا الشيء لو ثبت ثبت المحال فإذا سلم الخضم هذا الزوم لزم قطعاً انتفاء ذلك الشيء فيازم ثبوت نقيضه فإذا كان نقيضه هو المدح لزم اثباته صحة التعليق بالمحال صار هذا الاستثناء بمنزلة في الصورة لأن التسليم معلق بثبوت العيب على كون المستثنى عيباً وكونه عيباً محالاً والمعلق على المحال محال

نوم السامع قبل أن ينطق بما يسمعه أن ما يأتي بعده يخرج بمقابلها فيكون شئ من صفة الفهم ثابتا وهذا قد إذا أنت بعد حاصفة مدح تأكل المدح لكونه مدحا على مدح وان كان فيه نوع من التلاوة

المستثنى منه على طريق الاستثناء وان فلان المراد بالاستثناء ألا تظف (٣٨٩) الاستثناء كان الضمير في أداته عائدا

على أصل الاستثناء (قوله يعني المستثنى أي يعني بمابعد المدح المستثنى (قوله) لما فيه من المدح على المدح والأشعار بأنه لم يجد صفة ذم تستحق اضطرار إلى استثناءه صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع

(رواه إخراج شئ) وهو المستثنى (بمقابلها) أي مقبل الاداة وهو المستثنى منه (فأدولها) أي الاداة (صفة مدح) وتحويل الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع (جاء التأكيد) لما فيه من المدح على المدح والأشعار بأنه لم يجد صفة ذم تستحق اضطرار إلى استثناءه صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع (رواه إخراج شئ) وهو المستثنى لأن الأصل في الاستثناء الاتصال فيهم أولا بناء على الأصل أنه أربأ إخراج ما دخل (بمقابلها) أي مقبل أداة الاستثناء التي قبل أداة الاستثناء هو المستثنى منه (فأدولها) أي فأدول الاداة (صفة مدح) وتحويل الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع (ولم ين أن المراد به الانقطاع (جاء التأكيد) لما في ذلك الاستثناء من زيادة المدح على المدح مع أن الزيد على وجه أبلغ والمدح الأول الزيد عليه في العيب على العموم حيث قال لا عيب فيهم والمدح الثاني المزيد على اعتبار استثناء المدح بعد العموم بأنه لم يجد صفة ذم تستحق إلا أن الاتيان بالأداة بعد عموم المنفي استثناء الاتيان من جنس المنفي وهو الفهم فلما أتى بالمدح بعد الاداة فهم منه أنه طلب الأصل لأنه هو الذي ينبغي أن يرتكب فلما لم يجد أي لم يجد الأصل الذي هو استثناء الفهم اضطر إلى استثناء المدح فقول الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع ولا يخفى أن هذا أبلغ وأنه توجيه يستلزم ويحتاج به الصديق عادة التأكيد حقيقة الاول انما فأدولها كيد بأم تحييل كما تقدم وهو الفرق بينهما وقوله ذكر الاداة يوم إخراج شئ دخل لا تخول من محل وإهام أما التحمل فلان الإهام المذكور انما يتحقق في الخارجين عن فرض أن الاداة ذكرت ثم ذكر المستثنى بمبعدة وأما أن ذكرها فلم يقع إهام إخراج شئ دخل لأنه بنفس سماع الاداة سمعت صفة مدح بعد إهام الإهام حيث تعلق بإخراج شئ دخل يحتاج إلى معلقة في حوصلة لفظه وأما الإهام فلان هذا الكلام يتبادر منه أن التأكيد يتوقف على حصول إهام استثناء ما هو عيب وأن ذلك التأكيد لا يحصل حتى يذهب الوهم إلى الاتصال ثم يعود إلى الانقطاع وليس كذلك بل عما يتوقف على كون الأصل في الاستثناء الاتصال فالفائدة انما هي في بيان أن التسليم لما كان الأصل في الاستثناء ما ذكر فهم بعد الفراغ من الكلام أنه كان طلب الأصل وهو الاتصال اذ هو الذي ينبغي أن يرتكب ويحمل عليه طلب الطالب فلم يجد فذلك تحول إلى الانقطاع باستثناء المدح فيهم التأكيد والمدح الذي يطلب منه عيب ولا يوجد أصلا ذكره فتأمل فان قلت من أين يفهم أن التعليل كان في الاستثناء المذكور فان مدلول قولنا مثلا لا عيب فيه إلا الكرم استثناء الكرم فطلب له وجه يصح اتصالا وانقطاعا وأما أن المعنى لا عيب إلا الكرم أن كان عيبا فلا دليل عليه قلت يفهم من موارد الكلام فان معناه هو ما ذكره عند البقاء حتى أنه ربما عيب فيه يقال مثلا فلان لم نجده عيبا لا عيبا واحدا هو حسن الخلق ان كان حسن الخلق عيبا والآخر سر وهو أن هذا التعليل يفيد فائدتين احدهما إهام إثبات المدح بينة في تقدم ما يسمعه يوم إخراج شئ بمقابلها وانما إثبات عيب فاذا جاء المدح بعد ما كنا كيد لا إثبات مدح بعد مدح وقول المصنف يوم إخراج شئ بمقابلها فيه نظر لا نغفل أن الاستثناء متصل وإذا كان متصلا فذكره

لست بها لأن الأصل في الاتيان بالأداة بعد عموم المنفي استثناء الاتيان من جنس المنفي وهو الفهم فلما أتى بالمدح بعد الاداة فهم منه أنه طلب الأصل الذي ينبغي ارتكابه فلما لم يجد ذلك الأصل الذي هو استثناء الفهم اضطر إلى استثناء المدح وحول الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع (قوله فاضطر إلخ) أي لأجل تقييد الكلام والالكان الكلام غير مفيد لأنه إذا قيل لا عيب فيهم غير لم يكن مفيدا

وأصل الاستثناء في هذا الضرب أي أن يكون منقطعاً للثبوت على حاله لم يقدر مثلاً

(قوله وأصل الاستثناء فيما يخص) هذا ضروري في بيان أن هذا الضرب إما شديداً كيمس وجوه واحد من الوجوه السابقين في الضرب الأول ليرتب على ذلك أن الضرب الأول أفضل من هذا الضرب قبل الأول حذف قولوا أصل وقول الاستثناء فيه منقطع أيضاً إلا معني الأصل هنا يدل لهذا القول الشارح ك أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع ولم يقل كأن الأصل في الاستثناء في الضرب الأول أن يكون منقطعاً وفي عبد الحليم قوله وأصل الاستثناء فيه أي إزاج الكثرة الاستثنائية في هذا الضرب بأن يكون المذكور بعد أداة الاستثناء غير داخل فيها بل بأن يكون مقابلاً لصفة خاصة (٣٩١) وما بعدها كذلك في تفسيره بالأصل إشارة إلى أنه قد يكون داخلياً لأنه خلاف الأصل نحو فلان له جميع الخاسن أو جمع كل كمال إلا أنه كرم وإما في الضرب الأول فلكون مقابلاً للأداة

(وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضاً أن يكون منقطعاً) كأن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر مثلاً) كما قدر في الضرب الأول إذ ليس هنا صفة مضمرة منفعلة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها لاذ لم يكن تقدير الاستثناء يمتثل في هذا الضرب

ويجيبه لغتان آخرتان مبداهما أولاً وبداية بالبيان الموحدتين قبل أنها بمعنى غير وعليه في المثال وأما أن جعلت بمعنى لا أجل كقيل أنها تبتدئ على ذلك فلا يكون المثال من هذا الباب إلا في شيء ثم أشار إلى ما يتبين به أن هذا الضرب إما شديداً كيمس وجوه واحد من الوجوه السابقين ليرتب على ذلك أن الأول أفضل منه فقال (وأصل الاستثناء فيه) أي في هذا الضرب (أيضاً أن يكون منقطعاً) كأن الاستثناء في الضرب الأول منقطع أما الانقطاع في الضرب الأول فلان الفرض أن معناه أن يستثنى من العيب خلافاً فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانثناء العموم في المستثنى منه فلم يدخل المستثنى في المستثنى منه وكون الأصل في الضرب الأول الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال لأن المطلق في الأصل عمتل عمومه وخصوصاً فإن قلت مقابل أصل الاستثناء فيه الانقطاع كالاول لان لفظاً أيضاً يدل على ذلك ولم يقل والاستثناء فيه منقطع قلت كذا في ما عسى أن يعرض فيهما من تكافؤهما متضمن فيكون المراد بالأصل ما يتبادر من التركيب دون ما يتناول أمثلة الأول في الأول فكان تقدير لا شيء فيه إلا هذا الأمر أو رأي الاتصال بتقدير كون المستثنى عيباً أو أمثلة الثاني فكان مقدراً ما أفصح العرب فلا شيء يحصل بفصاحي إلا أن من فريش أن كان خلافاً أشار إلى أن ذلك خلاف الأصل وقد ظهر ما ذكرنا من الضربين اشتراكاً في الانقطاع لكن بين انقطاعهما ما عدا الفقه وهو أن الانقطاع في الأول يقدر متصلاً بوجود العموم فيه فينصف التخصيص بتقديره والانتفاء في الثاني لا يقدر فيه الاتصال لكثرة التمثل بكثرة التقدير فيه وإلى هذا أشار بقوله (لكنه) أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب (لم يقدر مثلاً) كما قدر في الضرب الأول المذكور من سهولة تقدير الاتصال في الأول دون الثاني لأن الثاني ليس فيه صفة مضمرة منفعلة في وجه العموم فيمكن تقدير دخول المستثنى فيها وهو صفة مدح بتقدير كونه صفة مضمرة منفعلة وأما في فريش وأصل الاستثناء فيه (أي في هذا الضرب) (أن يكون منقطعاً) لكنه لا يقدر متصلاً كما قدر في

لان أصل الانقطاع نظر بخصوص هذا الضرب وأصل الاتصال نظر المطلق الاستثناء وهذا كما قال الأصل في الحيوان أن يكون بغيره والأصل في العنقرب أن تكون عبياء فالحكم على الحيوان بصفة البصر لا ينافي الحكم على نوعه بثبوت أصالة العبياء وإذا علمت أنه لا منافاة بين كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال وكون الأصل في الاستثناء الواقع في هذا الضرب الانقطاع فلم انه لا تناقض بين كلامي المصنف (قوله لكنه) لما كان الاستثناء في الضربين منقطعاً أراد أن يفرق بينهما فقال لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء في قبله لكونه صفة علمية والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك لعدم عموم الصفة التي قبل الأداة (قوله لم يقدر مثلاً) أي بل بقي على حاله من الانقطاع (قوله إذ ليس هنا صفة مضمرة عامة يمكن الخ) أي بما عداها صفة خاصة فلا يمكن تقدير دخول شيء فيها

(قوله الامن الوجه الثاني)
أحيى الوجهين المذكورين
في الضرب الاول (قوله
وهو أن ذكر الخ) حاصله
أن الاخراج في هذا الضرب
من صفة الملح المثبتة
فيتموه قبل ذكر المستثنى
أنه صفة مسدح أريد
إخراجهما من المستثنى منه
ونبها عن الموصوف لان
الاستثناء من الاثبات في
فلاذاتين بعد ذكره أنه
أريدنا بانه له أيضا شعر
فذلك بأن لم يكن في شيء من
صفات الملح عنه فيجئ
ال تأكيد (قوله المني على
تقدير الاستثناء مقسلا)
وهو غير ممكن في هذا لان
كل الامن المستثنى
منه صفة خاصة فلا تصور
شده ول أحداهم الآخر
فلا تصور الاتصال فإذا
قلنا لعب فيه الا لعبكم
ان كان غيبا أفاد ان اللعب
مبتغ عنه مع كل ما فيه
من الاوصاف اذا كان
الكرم ضيا وهو محال
بخلاف قولنا ان اقمع
الناس يبدان من بني فلان
الفسحاء ولا معنى لتعلق
فيه أن قلت ما للمنافع
ان يقدّر في المثال وشبهه
الان يكون كوفي من بني
فلان بخلاف الفسحاء فيثبت
لخلالها حينئذ يغير
الأكلمه الوجه الاول

(فلا يفيد التأكيـد الا من الوجه الثاني) وهو ان ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوجب
اخراج حتى بما قبلها من حيث ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة
مدح اخرى جاء التأكيد ولا يفيد التأكيـد من جهة أنه كدعوى الشيء بينة لا ينبغي على التعليق
بالحال المجنى على تقدير الاستثناء متصلا

اثبات صفة لا على وجه العموم فقد دخل بعد اداة الاستثناء في اعتبارها الى تأويل الكلام بان يكون المراد
في المثال كما اثرنا عليه ان تأضع العرب فلا حتى نخل بفساحتي أو لا عيب في فساحتي الا من قرئ
ان كان عيبا فهو حديثنا الى الاتصال ولا حتى ما فهم من التعفف المحتاج الى تقدير جرحه اخرى لم ينطق
بها واذ لم يكن في هذا الضرب الثاني تقدير الاتصال (فلا يفيد التأكيـد الا من الوجه الثاني) فقط وهو
أن ذكر اداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوجب الاتصال فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء
التأكيد لان كون الاصل في الاستثناء الاتصال يقتضى انه هو المطلوب ولا فالمدح لعل عنه خلافه بفهم
عدم امكانه ويشعر بان طلبه لم يوجد ولا شك ان طلب الاستثناء عدم حتى لم يوجد فيستثنى المدح او كد
من مجرد التثنية ابتداء ففهم ان تأضع على مدح وكون المراد على وجه ابلغ ما تقدم وفي قولنا في
تفسير الجوهري الثاني بما العلفن ان ذكر اداة يوجب الى آخر ما تقدم من البحث وهو ان المحتاج اليه في
بيان التأكيد هو كون الاصل في الاستثناء الاتصال لفهمه ما بعد لعل عنه حتى لم يمكن وما ذكرناه الا بهام
فلا يفيد هذا المعنى نعم بما كانت في الاشارة الى ان تأضع لم يشبهه بالمدح لان بهام استثناء ما عطف
ما قبله يقتضى ان تأضع في اصلها وان اضافة هذا الضرب التأكيد بهام الاول وهو انه كدعوى الشيء
بيـنة فلا يصح لانه ينبغي على التعليق بالحال والتعليق بالحال حتى على تقدير الاستثناء متصلا فان اذنا
لا عيب فيه الا لكرم كان كان عيبا فاذا ان العيب مختلف عن حق كل ما فهم من الاوصاف الا ان كان الكرم
عيبا وهو عاقل بخلاف قولنا ان تأضع الناس يريد ان يني فلان فيفسد فلام حتى في التعليق فيه فان
قلت المانع ان يقدري المثال وشبهه الا ان يكون كوفي يني فلان خلافا لفساد فيثبت الى اخلال
بها حتى يثبت ان تأضع الوجه الاول ياخالف يمنع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال البناء
والا لصريح به وما هو قيل ان تأضع الناس الا في يني فلان ان كان ذلك خلافا لفساد كان يريـكا
خلافا للتعليق به العموم كما تقدم فان قلت قد بين المصنف ان اداة التأكيـد بالوجه الثاني متوقف
على كون الاداة للاستثناء لا يستعمل في المدح اهل من الاتصال فيستشعر انه ما عدل عنه لعدم امكانه فيجـى
التأكيد وهو متوقف على تأويل نحو ان تأضع الناس الا في يني فلان على تقدير العموم أي لا شيء
بفساحتي واذ اقدر كذلك فاذا تأكيـد بالوجه الاول ايضا لان ان لم يقدري العموم هكذا فلما يقدري عموم
الاثبات أي الى كل موجب لفساد لا يذو تافض وان لم يقدري العموم أصلا كان من باب ذكر
بعد المدح كان يقال ان تأضع الناس وان لم يوجب زيادة لفساد وليس هذا من تأكيـد المدح بما
يشبه المدح في شيء قلت من حيث ان الاداة اداة الاستثناء راعى لها ما يصح اهل من الاتصال فيقدر
العموم فتفيد بالوجه الثاني ومن حيث ان العموم لم يوجد في الفضا في تقدير ما يصح لافادة بالوجه
الضرب قبله فلا يفيد التأكيـد الا من الوجه الثاني وهو ان سامعه يتوهم ولا يثبت صفة ثم يزول ذلك
ويتأكد المدح بتكرره بخلاف الاول فانه يفيد بالوجهين السابقين لذلك قلنا الاول افضل قال في
الامتناع وأما قوله تعالى لا يسمعون فيها النوا والوا تأنيبا لاقبلا سلاسل ما يفسد الوجهين وأما قوله
لا يسمعون فيها فهو الا سلاسل ما يفسد لهما ويحذف وجه الثاني وهو ان يكون الاستثناء من أصله متصلا

(ولهذا)

أضافت منع من ذلك كون ذلك غير معتبر في استعمال التبعا والالصرح به وما ملو قيل أنا أقصع
الناس الأيمن بن فلان ان كان غلاما للفاحة كالن ككخلاف التعلق بعد العموم كما هو اه يعقوب

ولهذا قلنا الاول افضل ومنه قول النافعة الجعدي
 وأما قوله تعالى لا يسمعون فيها النور الا نأتموا الا فيلاسلاما سلاما مفصلا من الوجهين وأما قوله تعالى لا يسمعون فيها النور الا سلاما
 فيه تلميح ومخبر وجها لثا وهو ان يكون الاستثناء من أصله متصلا لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة وأهل الجنة عن الدعاء
 بالسلامة أغنياء فكان ظاهرا من قبيل النور وضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب ثالث
 وهو ان يأتي الاستثناء فيسفرغا كقوله تعالى وما تقيمنا الا ان آمنابا ياتر بنا لما جاءتنا أي وما تعبنا الا لاصل المناقب والمناقب
 كلها وهو الايمان بآيات الله ونحوه قوله قل يا أهل الكتاب هل تتقون منا الا ان آمنابا ياتر بنا لما جاءتنا الا لاصل المناقب فيه للتذكير
 (قوله افضل) أي من الثاني لان التأكيد فيمن وجبه واحد (قوله ضرب آخر) أي غير الضربين الاولين بالنظر للصورة التركيبية
 والا فهو يعود للضرب الاول في المعنى لان المعنى لا يعيب فيها الا الايمان (٣٩٣) ان كان صيبا (قوله ان يؤتى

بمستنى أي كالمستنى
 وقوله معمولا لفعل أي
 كنتم فيكون الاستثناء
 حيثما مفرغا لفرغ
 العامل الذي في معنى الذم
 السابق على العمل فيها
 بعدها وهو المستنى الذي
 فيه معنى المدح (قوله
 نحو وما تقيمنا الخ) أي
 نحو قوله تعالى حكاية عن
 سمرة فرعون (قوله أي
 ما يعيب منها) الخطاب
 لفرعون أي ما تعيبنا
 يا فرعون شيئا وأصلا
 لا أصل الخ (قوله وهو
 الايمان) أي وكون الايمان
 أصل المناقب وقاعدة
 النجاة والشرف الديني
 فيعقل فلا يضر كون

(ولهذا) أي وليكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط (كان) للضرب (الاول) المقيد
 للتأكيد من وجهين (افضل ومنه) أي ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) وهو ان يؤتى
 بمستنى في معنى المدح معمولا لفعل في معنى الذم (نحو وما تقيمنا الا ان آمنابا ياتر بنا) أي
 ما يعيب منها الا اصل المناقب
 الاول لما فيه من الفحل كما تقدم فمر قديما الاول تأمل وقد أطلت هنالكا رأيت من الحاجة لهذه
 الباحث في تحقيق المحل والله الموفق (ولهذا) أي ولاجل أن التأكيد في هذا الضرب الذي هو ان
 يثبت لشي صفة مدح وتعقب تلك الصفة بالة الاستثناء بعدها صفة مدح كذلك الشيء انما يكون ذلك
 التأكيد من الوجه الثاني فقط وهو الاشعار بان يطلب صفة مدح فمر بعدها فاضطر لاستثناء صفة مدح
 (كان) أي ولاجل ذلك كان الضرب (الاول) المقيد للتأكيد من الوجهين أحدهما ذكره والآخر
 ما تقدم وهو ما في معنى كون التعليل فيه كدعوى الشيء بينة (افضل) أي ولاجل ذلك كان الاول افضل
 من الثاني (ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب آخر) يعود الى الاول في المعنى ولو كان
 خلافا في الصورة لترك كيقوسين ذلك وهذا الضرب الذي قلنا انه يعود الى الاول هو ان يؤتى بالاستثناء
 مفرغا بان لا يذكر المستنى منه ويكون العامل محافيه معنى الذم ويكون المستنى محافيه معنى المدح
 والمستنى هنا هو المعمول لهذا الفعل الذي في معنى الذم لان الفرض وجود التفرغ في ذلك (نحو)
 قوله تعالى حكاية عن سمرة فرعون (وما تقيمنا الا ان آمنابا ياتر بنا) أي ما تعيبنا يا فرعون
 الا هذا المنقبة التي هي أصل المناقب ولهذا ذكرناها وهو الايمان بالله تعالى يقال نقيمناه وانتقم اذا عابه
 في شيء وكرهه لا لاجل ذلك الشيء وكون الايمان أصل المناقب وقاعدة النجاة والشرف الديني
 لان معنى السلام هو الدعاء بالسلامة وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء فكان ظاهرا من قبيل
 النور لولا ما فيه من فائدة الاكرام ثم قال المصنف (ومنه) أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب
 آخر) أي ثالث وهو (نحو قوله تعالى وما تقيمنا الا ان آمنابا ياتر بنا) أي ما تعيبنا الا لاصل المناقب

(٥٠ - شروح التلخيص رابع) فرعون يعقده صيبا بالنسبة لكثير فقد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها
 صفة مدح هي الايمان والفعل المنفي في معنى الذم لان من العيب فهو في تأويل لا صيب فيها الا الايمان ان كان عيبا لكنه ليس بعيب
 حيثما فلا صيب فيها قيل ان الاستثناء هنا متصل حقيقة اذ التقدير ما تعيب شيئا فيها الا الايمان بخلافه فبقية ما منقطع وفيما نه
 ان اجل متصلا حقيقة خرج المثال هلكت في نفسه اذ ليس فيه تأكيد المدح بما يشبه الذم اذ حصل المعنى المتكامل حيثما
 من الامور الا الايمان جعلته عيبا وليس بعيب في نفسه كتمسكه فهو بمنزلة ما لو قيل ما تكرت من افعالك بل بالاموال فلا
 وليست ما يشكر فلان زاعا هو في المستنى هل هو كما اعتقده الخطاب أو لا وليس من تأكيد المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن
 مدحا كدعواه لو في العيب وما العيب في امر اسم الدخول بين التزاع فهل هو تزاعه الخطاب أم لا بخلاف قولنا لا عيب
 فيها الا الايمان ان كان عيبا فهو بمنزلة ولا عيب فهم غير ان سيوفهم الخ فالتأويل على الانقطاع شعين في هذا الضرب ما فيه
 الاول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيمن التعليل ما هو كتابات الشيء بالبينتوان فيه الاشعار بطلب ذم فمر بعد فاستنى المدح وهو

وأعلم أن الاستدراك في هذا الباب يجري مجرى الاستثناء كما في قول أبي الفضل بديع الزمان الحمد أي
 ظاهره أنه يعقوب (قوله والمفاخر) تفسر (قوله يقال نعمته) بأنه ضرب وفهم والاول أكثر ومنه الآية (قوله اذا جاءه)
 أي في شيء وقوله وكده أي لاجل ذلك الشئ (قوله لمن وجبت) لا يقال الوجه الاول مبني على التعليل (٣٩٤)

بالحال كما تقدم ولا يجري ذلك هنا لان كون الاعان عيبا ليس بحال بديل أن اعانهم عليه قد وقعت بالفعل لانقول اعانهم عليه لا تقتضي كون عيبا في نفسه ولا يخرج ذلك عن كونه حقا لانها باطله قطعا بمقتضى العقل السليم

١٥ يس (قوله المفهوم
 من لفظك) أي الدال
 عليه لفظك (قوله في
 هذا الباب) لم يقل فيه
 ثلاثون عود الضمير
 للضرب الاخر خاصة (قوله
 كالاستثناء) أي في اعادة
 المراد وهو تأكيد الشيء
 بما يشبه نقضه وحيث
 فبراد بالاستثناء المذكور
 في تعريف الضر بغير ما يم
 الاستدراك وانما كان
 الاستدراك كالاستثناء في
 هذا الباب لانها من راد
 واجبت لكل منهما الاخراج
 ما هو بمعد الدخول وما
 أو حقيقة فانك اذا قلت

وهو الايمان واتماجل هذا خبر بالثلاثان الاستثناء فيمنع غرضي الاولين تام والاستثناء فيمنع
حقه قوي الاولين منقطع واتصاله في أحدهما بالفرض لاحقة قلتم في نظري أن هذا من تأكيده
المدح بما يشبه النعم لأنهم لم يستنوا الايمان من العيب واتما استثنوا عما لا يجب ولا يزد من كونه
يعيب الايمان بكفره أن يكون عيبا معناه ليس فينا ما يجعله أنت عيبا الا الايمان ثم قال الصنف ان
الاستثناء في هذا الباب كالاستثناء كافي قوله اقول البديع الحمداني

لا يخرج ما دهم من عموم الناس دخوله وان كان الابهام في الاول بطريق الملازمة وفي الثاني بطريق الدلالة التي هي
اقوى فاذ اني بصفتي ثم اتي بعد اداة المستدراك بصفتي قد اخبرني ان الكلام بعد حالا يستدرك على الصفة الاولى
غير ملائم لما الذي هو الاصل فاتي بصفتي مستدرك على الاولى فيصير التأكيدي تقدم في الضرب الثاني من الاستثناء (قوله
كأن قوله) أي الشاعر وهو أبو الفضل يدعي الزمان الحماني في مدح خلف بن أجد السجستاني

هو البدر الآله البحر زاخرا * سوى أنه الضرعام لكنه الوليد

ومنه تأكيد الهم بياشبه المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها

(قوله هو البدر) أي من جهة الرفعة والشرف (قوله زاخرا) أي حاله كونه زاخرا أي يرتفع من تسلط الامواج (قوله سوى أنه الضرعام) أي الاسمن (٣٩٥)

وجه الشجاعة والقوة
(قوله لكنه الوليد)
وابل وهو المطر الغزير ولم
يكتف بوصفه بكونه بحر
في الكرم عن كونه
وبلا فيه لان الوليدة

تقتضى وجود السطاه
بالفعل والعبرة تقتضى
التمويل لاخذ من كل جانب
فالكرم المستفاد من
العبرة كالقوة والمستفاد
من الوليدة كالفعل فلم
يكتف بالاول عن الثاني
(قوله فهو الاوسى)
(ل) أي قوله الآله البحر
وقوله سوى أنه الضرعام
مثل يبدى من قرش
من جهة أن كلامه من
الضرب الثاني لانه أثبت
أولا صفة مدح وعقبها
بأداة استثناء يليها صفة
مدح أخرى الآن الصفة
الأخرى في البيت قد

تمددت (قوله في هذا
الضرب) أي ضرب يبدى
من قرش وهو الضرب
الثاني والحاصل أن
الاستثناء من الاستدراك
المذكور كل منهما في
هذا البيت من قبيل
يبدى من قرش وهو

هو البدر الآله البحر زاخرا * سوى أنه الضرعام لكنه الوليد
فقوله الاوسى استثناء مثل يبدى من قرش وقوله لكنه استدراك يفيد قاعدة الاستثناء في
هذا الضرب لان الا في الاستثناء المقطع معنى لكن (ومنه) أي من المعنوى (تأكيد الهم بياشبه
المدح وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها) أي
صفة الهم (فيها) أي في صفة المدح

أي يبدى الزمان الحمد أي مدح خلف من أحد (هو البدر) رفعة وشرفا (الا أنه البحر زاخرا) أي
من تعظمة اكم الامواج كرمها (سوى أنه الضرعام) أي الاسد شجاعة وقوة (لكنه الوليد) جمع وابل
وهو المطر الغزير ولم يكتف بوصفه بكونه بحر في الكرم عن كونه وبلا فيه لان الوليدة تقتضى
وجود العطاء والبحيرة تقتضى التمولل لاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحيرة كالقوة
والاستفاد من الوليدة كالفعل فلم يكتف بالاول عن الثاني فقوله لا أنه البحر سوى أنه الضرعام بحر
وقوله ما جرى فيما تقدم وهو يبدى أي من قرش اذ هما استثناء من الضرب الثاني وقوله لكنه الوليد
استدراك يفيد من التأكد ما يفيد الاستثناء في الضرب الثاني وقد بينا وجه اعادة الاستدراك
لتأكيد المدح بياشبه الهم وان يكون الوجه الذي يفيد به الضرب الثاني من الاستثناء ويعلم مما تقدم
في الاستثناء في الضرب الثاني وجه كونه لا يفيد الا بأحد الوجهين وهو اشعاره بأنه طلب استدراك
ذم فلم يجد ما فاضطر الى استدراك مدح وان لا يفيد الاخرى هو وجود تمليق يكون كتابات الشيء
بجانبه توقفه على تقدير الاتصال وهو ممنوع في الضرب الثاني لكونه محمولا على الاستدراك لاضلالها
هو نص في الاستدراك وذلك لظاهر (ومنه) أي من البديع المعنوى (تأكيد الهم بياشبه المدح)
أي النوع المسمى بذلك (وهو ضربان) كما تقدم في تأكيد المدح بياشبه الهم (أحدهما) مثل
الاول في تأكيد المدح بياشبه الهم فهو (أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة مدح) بآية
(له) أي لذلك الشيء (بتقدير) أي بواسطة تقدير أو على تقدير (دخولها) أي دخول صفة
الهم (فيها) أي في صفة المدح ومعلوم أن في صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة مدح بعد هذا التي الذي

هو البدر الآله البحر زاخرا * سوى أنه الضرعام لكنه الوليد

وبسبب ذلك ان الاستثناء في الحقيقة أعمن من في الاصطلاح وقد وقع الاستثناء في القرآن والمراد به الشرط
في قوله تعالى اذ قعوا البصر منها مصححين ولا يستثنون أي لا يقولون ان شاء الله وكيف لا يكون
الاستدراك في هذا الباب كالاستثناء في ضربه في الاصل منقطع والمنقطع مقدر بل يمكن بل
قد يعترض على المصنف فيقال ليس هنا غير استدراك لوجه بان القسم الاول فرضنا مستملا والثالث
متصل حقيقة والثاني صورة استثناء من (ومنه تأكيد الهم ل) ش هذا القسم على العكس مما قبله
وهو تأكيد الهم بياشبه المدح (وهو ضربان أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة
مدح بتقدير دخولها فيها) ومثله المصنف بقوله فلان لا خبر فيه الا أنه ليس الى من أحسن اليه في المثال

الضرب الثاني والتأكد فمعنى الوجه الثاني فقط ومثال الاستدراك الذي كالاستثناء في الضرب الاول ولا عيب فهم لكن سيوفهم
بين فلول من فراع الكتاب (قوله صفة مدح) أي بآية لذلك الشيء (قوله بتقدير) أي بواسطة تقدير دخولها فيها ومعلوم أن في
صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة مدح بعد هذا التي الذي هو ذم جاء التأكيد وكان مشبها للمدح لما سبق من ان الاصل فيها بعدا لخالفتها
لما قبلها فيكون ما بعدها أثبات صفة المدح فتأمل

كقولك فلان لاخبريه الا انه يئى الى من يحسن اليه وثانيهما ان ثبت للشيء صفة ذم ويوجب باداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وتحقيق القول فيهما على قياس ما تقدم ومنه الاستبعاد

(قوله فلان لاخبريه الا انه يئى الى من أحسن اليه) أى انه انفتحت عنه صفات الخبر الا هذه الصفة وهي الاساءة للحسن اليه ان كانت خبرا لكنها ليست خبرا وحيد فلا خبر فيه أصلا ويجرى في هذا ما جرى في الضرب الاول فى تأكيد المدح من كون التأكيد فيمن وجهين وذلك لانه

الخبر يفتى فلان على الحال وهو كون الاساءة للحسن اليه خبر المبنى ذلك على تقدير الاتصال فى الاستثناء ولان الكلام من جهة كون الاصل فى الاستثناء الاتصاف يشعر بأن الحكم طلب الاصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فاسا لم يصبه استثنى فما جاء فيه ذم على ذم قال السبكي فى عروس الافراح فى هذا المثال فخرلان الاصل فى الاستثناء الاتصال فلا بد ان يكون فيه مناسبة بين انصفة المستثناة واتصال المستثنى منها والاساءة الى من أحسن اليه ليس فيها شئ يشبه الخبر وعلاقة المضادة هنا بصدية الاعتبار فينبى أن مثل ما

هو ذم جاء التأكيد كما تقدم فى تأكيد المدح وذلك (كقولك فلان لاخبريه الا انه يئى الى من أحسن اليه) فقد نصبت صفة مدح وهي الخبرية ثم استثنيت بعدها الشيء الذى هو ذم صفة هي كونه يئى الى من أحسن اليه فيجوز فيه ما تقدم فى الضرب الاول فى تأكيد المدح لانه لما كان فيه تقدير الاتصال لوجود العموم على أن يكون المعنى لاخبريه الا الاساءة للحسن ان كانت خبرا كان فيه تعليق بالحال فيكون كالثبات الذم باليئى وكان فيه أيضا من كون الاصل فى الاستثناء الاتصال الاشعار بأنه طلب الاصل وهو استثناء المدح ليقع الاتصال فلما لم يجد ما استثنى ذم ما قبله فمضى على ذم بوجه ابلغ وثانيهما (أى وثانى الضربين هنا كالثانى فى تأكيد المدح فهو أن ثبت للشيء صفة ذم ونسب تلك الصفة باداة استثناء تليها أى تلى تلك الاداة صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل والاتصال الذى يكون معه التعليق بالحال لا يوجد فيها أيضا كما تقدم فلا يفيد التأكيد بالوجه الاول كفى الضرب الاول وانما يفيد ذلك وهو أن الاستثناء لما كان أصله الاتصال فالمدول عن الاتصال الى الاتصال يشعر بأنه طلب استثناء المدح فمضى بوجه ذم بوجه ابلغ فقد تبين أن الضرب الاول يفيد بالوجهين والثانى يفيد من وجه واحد كما تقدم مع بسطه وتحرير أبحاثه (تحقيق وجه اعادة ههنا) التأكيد يجزى ذلك التحقيق والتقدير (على قياس ما مضى) أى على الاعتبار والنظر لما مضى فى تأكيد المدح مما يشبه الذم كما أثرنا ليه وتقدم ما أغنى عن اعادة جميعه والاستدراك هنا كالاستثناء اذ الاستثناء المنقطع كالاستدراك فاذا قلت فلان يخيل لكنه كاذب كل من تأكيد الذم بما يشبه المدح (ومنه) أى ومن البديع المعنوى (الاستبعاد) أى النوع المسمى

نظر لان هذا الاستثناء يقدر فيه الاتصال ولا بد أن يكون فيه مناسبة بين انصفة المستثناة واتصال المحمودة كما تقدم فى عكسها والاساءة الى من أحسن اليه ليس فيها شئ يشبه خبر وعلاقة المضادة هنا بصدية الاعتبار فينبى أن مثل ما صورته صورة الاحسان كقولك فلان لاخبريه الا انه يتصدق بما يبرقه وهذا كالاول فى اعادة تأكيد الذم بوجهين وفى تقديره اضافة غير ذلك (وثانيهما) أن ثبت للشيء صفة ذم ونسب تلك الصفة وقوله تليها صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق الا انه جاهل (قوله) وتحقيقهما على قياس ما مضى (أى فى جميع الاحكام من أن حكم الاستدراك حكم الاستثناء وغيره من ومنه الاستبعاد الخ) ش من البديع المعنوى الاستبعاد وهو المدح بشئ على وجه يستبعد المدح لذلك الشئ بشئ آخر

(قوله والثانى من وجه واحد) أى لان كونه كدعوى الشئ بالبيعة لا يتأتى هنا لانه يتوقف على التعليق بالحال وهو يتوقف وهو على اتصال الاستثناء وهو لا يتأتى هنا لان المستثنى منه مناسبة خاصة لا يمكن دخول شئ فيها ويجوز أن الضرب الثانى انما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الاصل فيه الاتصال والمدول عن الاتصال الى الانقطاع يشعر بأن الحكم طلب استثناء المدح فمضى بوجه ذم على الذم بخلاف تأكيد المدح (قوله وتحقيقهما) أى وتحقيق وجه اعادة التأكيد (قوله على قياس ما مضى) أى يجزى على الاعتبار والنظر فى ما مضى من تأكيد المدح مما يشبه الذم

وهو المدح بشئ على وجه يستقيم المدح بشئ آخر قول أبي الطيب نهبت من الأعمار ما لو حوت به * لهنت الدنيا بأنك خالد
فانه مدحه بلوغه لها في الشجاعة اذ ذكر قتلاه بحيث لو رث أعمارهم لخلف في الدنيا على وجه استقيم مدحه بكونه سبيل الصلاح
الدنيا وظاهما حيث جعل الدنيا مهنة خلوده قال على بن عيسى الربي وفي وجه آخر من المدح أحدهما

(قوله وهو المدح بشئ) أي كالبهاية في الشجاعة وقوله يستقيم أي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر أي ككونه سبيل الصلاح الدنيا
وظاهما (قوله يستقيم المدح بشئ آخر) أي يتبعه أي يلزمه المدح بشئ آخر (قوله كقولوه) أي الشاعر وهو أبو الطيب
المتبي (قوله نهبت من الأعمار) أي أخذت منها على وجه القهر والاختطاف (قوله ما لو حوت به) أي أعمار ما لو حوت بها وضمها
أي عمر لك وهذا مبنى على مذهب المعتزلة القائلين أن القتال قطع على المقتول (٣٩٧)

وهو المدح بشئ على وجه يستقيم المدح بشئ آخر كقولوه

نهبت من الأعمار ما لو حوت به * لهنت الدنيا بأنك خالد
مدحه بالبهاية في الشجاعة حيث جعل قتلاه بحيث خلف وارث أعمارهم (على وجه استقيم مدحه
بكونه سبيل الصلاح الدنيا وظاهما) اذ لا تهنت لأحد بشئ لأفائه فيه قال على بن عيسى الربي (وفيه)
أي في البيت وجه آخر من المدح أحدهما

بالاستيعاب (وهو المدح بشئ على وجه يستقيم المدح بشئ آخر كقولوه نهبت) أي أخذت على وجه القهر
والاختطاف (من الأعمار ما لو حوت به) أي لو افقت له عليه عمر لك لهنت الدنيا أي لقليل للدنيا يعني أنك
(بأنك فيها) خالد فخلول الكلام بالفاء هو أنه نهب أعمار من وصف تلك الأعمار أن لو حو أعمارها
خالد في الدنيا والمذكور أن الدنيا مهنة إذ لا تهنت لأحد فيه صلاح الدنيا فخلول الكلام بالفتحة لا تهنت
لأن مقتضى النسبة الخبر به هو أنه مدحه بالبهاية في الشجاعة لأن اغتيال النفوس وأخذها فخرها
يكون بالشجاعة ولم يوصف أعمار تلك النفوس بأنها واجبة لها كانت خلودا دل ذلك على أن
القتل ليس أمر اتفاما عينا بل غير المتناهي في الشجاعة بل القتل عند ما فيه من قوة الشجاعة صار
متناولا حينئذ لا يرد كتناول الأمور الطبيعية فلما جعل قتلاه بحيث خلف وارث أعمارهم صار نهبة في
الشجاعة تم للمجمل خلود مهنة الدنيا كان المدح نهاية الشجاعة (على وجه) هو كون الخلود نهبة
الدنيا (استيعاب) أي استلزم (مدحه بكونه) أي يكون المدح (سبيل الصلاح الدنيا) حين (ظاهما) لأن
المراد بنهنت الدنيا مهنة أهلها فلو لم تكن لهذا المدح فائدة لاهل الدنيا ما مهنة أبقاها فلا تهنت لأحد
بشئ لا فائدة فيه فيكون المقصد هو المدح الأول والثاني تابع لظاهر مجررا وظاهر بالذوق السلم أيضا
قال على بن عيسى الربي زيادة على ما ذكر من الوجوه (وفيه) أي في البيت وجه آخر من المدح
أي يصفه أخرى وقيل الاستيعاب الوصف بشئ على وجه يستقيم وصفا آلريم المدح والتم وفيه ظفر
لأنه يصف حينئذ بالقيم بعده وشله المصف بقول أبي الطيب
نهبت من الأعمار ما لو حوت به * لهنت الدنيا بأنك خالد
فانه مدحه بالبهاية في الشجاعة على وجه وهو نهب أعمار هذا الجم القهر فاستقيم ذلك مدحه بكونه سبيل
صلاح الدنيا وظاهما فان ذلك مفهوم من نهنت الدنيا بضوذه وقوله (وفيه) إشارة إلى وجوه من المدح في

مدلول الكلام بالفتحة الأول وأما كونه سبيل صلاح الدنيا فتابع له (قوله على وجه) أي هو كون الدنيا مهنة الخلود والحاصل
أن الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة جعل خلوده نهبة الدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور وهو نهنت الدنيا
بخلوده مستقيما ومستقيما بمدحه بكونه سبيل الصلاح الدنيا وحسن نظامه لأن المراد بنهنت الدنيا مهنة أهلها فلو لم يكن لهذا المدح
فائدة لاهل الدنيا ما مهنة أبقاها فلا تهنت لأحد بشئ لا فائدة فيه فيقول الشاعر اذ لا تهنت لأحد بخلوده فنهنت (قوله قال على
الخ) أشار الشاعر بهذا إلى أن استخراج الوجوه الآخر من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للسلف كما هو ظاهر بل هو
ناقل ذلك عن غيره فيه إشارة للاعتراض على المصنف والربيعي بفتح الراء والباء نسبتا لربعة (قوله وجه آخر من المدح) أي غير الاستيعاب
فلولا ذلك البيت بالاتزام ومعلوم المدح وعدم الظلم

انه نهب الاحمال دون الاموال الثاني انه لم يكن ظالما في قتل أحد من مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الاصلاح الدنيا واهلها فهم مبررون ويقاتلونه والادماج وهو ان يضمن كلام سبق لمعنى آخر

(قوله انه نهب الاحمال دون الاموال) أى وهذا يستلزم مدحه بعاول الحقمة وانما تعلق بمال الامور لان الذي عيّل للمال انما هو الهمة الدنيا والاموال يعطيهوا ولا ينهبها فالمدحول عن الاموال الى الاحمال انما هو لعلو الهمة وذلك مما مدحه به وقوله انه نهب الخ أى مفاد انه نهب الخ (٣٩٨) وهو لعلو الهمة (قوله ذلك) أى نفي نهب الاموال مفهوم من تخصيص الاحمال بالذكر والاعراض عن الاموال

لان تخصيص الشيء بالذكر يقتضى الحصر (قوله لمع) أى نهبها أى مع ان تعلق النهب بالاعمال بالحق بالمسح (قوله وهم) أى البلاء يقتضى ذلك أى التخصيص والاعراض من حيث ما يفهم منه (قوله في المحاورات) أى المحاميات وقوله وانطمايات أى الظنيات (قوله وان لم يعتبره) أى التخصيص المذكور أئمة الاصول أى أكثرهم قبولاً فيسند الحصر عند عدمه لان لقب وهو لا مفهوم له فكأنهم على زبدج واعتبره الدقق والسير في من الاصوليين وقد يقال هذا ظاهر بالنظر

للمجور فقط أى الاعمال أما اذا نظر لمجموع الجار والمجور فهو يفتى وأئمة الاصول يعتبرون مفهومه اهديس (قوله انه لم يكن ظالما في قتلهم) أى لان الظالم لاسرور الدنيا ببقائه بل سرور جلا هلاكه ومعلوم أن كونهم ليس بظالم مدح فهم من التهته لاستزاعها اياه فالمدح الاول لازم مما جعل هو الاصل والثاني لازم مما جعل مستبعا فم (ومنه) أى من البديع المعنوي (الادماج) أى النوع المسمى بالادماج وهو لغة الدخول ومنه ادماج الشيء في ثوبه اذ الفعیه (وهو) أى الادماج اصطلاحاً (أن يضمن كلام سبق لمعنى آخر) معنى أن البيت ذكرهما عن عيسى الرابى أحدهما (انه نهب الاحمال دون الاموال) الثاني (انه لم يكن ظالما في قتل أحد من المقتولين) قلت لا أدري من أين له ذلك هذا البيت على انه نهب الاموال وعلى انه لم يكن ظالما ولا يخفى أن قوله انه نهب الدنيا بانك خالف فيه ما علة فان أعمال المقتولين وإن كثرت متناهية والتناهي لا يجمع الخلود الذي لانهاية له إلا أن يريد الخلود المكت الطويل على حد قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وكان المصنف في غنية عن ذكر هذا القسم بذكر الذي يسهل ومنه الادماج وهو في الاصل نفس الشيء في ثوب والمراد هنا ان يضمن كلام سبق لمعنى آخر فهو أهم من التهته لاستزاعها اياه فالمدح الاول لازم للمعنى الذي جعل أصلا وهو انها في التسجاعة والمدح الثاني لازم للمعنى الذي وقد جعل مستتبعا للثوب وهو كون سبب الاصلاح الدنيا (قوله يقال) أى لغة ادماج الشيء في ثوبه اذ الفعیه أى ادخله فيه فهو في اللغة الدخول مطلقاً (قوله وهو) أى اصطلاحاً (قوله انه يضمن كلام) أى ان يجعل الحكم الكلام الذي سبق لمعنى متضمن للمعنى آخر فالنفي الآخر موقوف في الكلام فقوله يضمن على صفة المبنى للمفعول والتائب عن القاتل هو كلام وقوله سبق لمعنى نعت لكلام وقوله معنى آخر مفعول ثان ليضمن منصوب به ليدان أن رفعه بالمفعول الاول بالنسبة (قوله معنى آخر) أراد به الجنس اعلم أن أن يكون واحداً

من التهته لاستزاعها اياه فالمدح الاول لازم للمعنى الذي جعل أصلا وهو انها في التسجاعة والمدح الثاني لازم للمعنى الذي وقد جعل مستتبعا للثوب وهو كون سبب الاصلاح الدنيا (قوله يقال) أى لغة ادماج الشيء في ثوبه اذ الفعیه أى ادخله فيه فهو في اللغة الدخول مطلقاً (قوله وهو) أى اصطلاحاً (قوله انه يضمن كلام) أى ان يجعل الحكم الكلام الذي سبق لمعنى متضمن للمعنى آخر فالنفي الآخر موقوف في الكلام فقوله يضمن على صفة المبنى للمفعول والتائب عن القاتل هو كلام وقوله سبق لمعنى نعت لكلام وقوله معنى آخر مفعول ثان ليضمن منصوب به ليدان أن رفعه بالمفعول الاول بالنسبة (قوله معنى آخر) أراد به الجنس اعلم أن أن يكون واحداً

فهو أهم من الاستتباع ومثله قول أبي الطيب:

أقلب فيه أجنائي كأنني * أعد بها على الدهر الذنوب

كأنني البيت المذكور في المتن أو أكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد من جهة في وصالة * فمن أجل أودع الخلم عنده ريدان وصالة لا يتيسر له إلا بترك الوقار ومداورة وقيلته وملازمة عتيقه والرضا بالطرد والشتيم وغيرهما من أفعال الجباله والخل بالكسر الخليل فقد أدمج في الغزل وهو السلام الواقع من الحب في شأن المحبوب المقتصر بكونه حليما حيث كثر عن ذلك الاستغناء عر وجود خليل صالح يودعه حليما وموضوع من المقتصر بالحلم شكوى الزمان لتغير الأخوان حيث أخرج الاستغناء مخرج الانكار تنبيه على أنه لم يبق في الأخوان من يصلح لهذا الشأن أي أدمج الخلم عنده وقفته بقوله أودع الخلم عنده على أنه لم يبق من على مفارقة الخلق على سبيل الدوام بل في بعض الحالات تأتي حالة وصال المحبوب لا وفوف على الجبل وذلك لأنه لا كان شأنه أن يفعل أفعال الجبال وكان مريدا لوصاله عز على أنه ان وجد من يلمح لأن يودعه حليما وأدغمه بأهاتن الودائع ترذأرا الأمر وأعلم أن المعنى الآخر وهو المضمن المدموج يجب أن لا يكون صرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بأن مسوقا لجله ولا لم يكن (٣٩٩) ذلك من الأدماج فاقبل في قوله

أي دهرنا ساعفاني نفوسنا

واسعفنا فحين نحب ونكرم

فقلته نعماك فيهم أتعما

وودع امرئنا انهم المقدم

ان هذا الكلام مسوق

للهتة بالوزارة لبعض

الوزراء وان الدهر اسفه

يتلك الوزارة وان الشاعر

يحبها ضمن ذلك التشكي

من الدهر في عدم اسعافه

هو في نفسه فكانت

الشكاية فيه ادماجا فهو

سهو لا نصح اولال شكاية

حيث قال أي دهرنا ساعفنا

في نفوسنا فكيف تكون

مديحه بل لوقيل ان هذا

الكلام مسوق للشكاية

والهتة مديحة كان أقرب

ولا ينافي هذا كون المقصود

بالفات هو الهتة لان

المقصود الثاني لا ينافي فادة

ذلك المقصود بطريق الأدماج

وقد أمدنا في المفعول الاول (فهو) لشهره والمدح وغيره (وأعم من الاستتباع) لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجنائي كأنني * أعد بها على الدهر الذنوب

الكلام الذي سبق لمعنى يجعل مضمنا لمعنى آخر فقوله يضمن على صيغة المبني للمفعول والثائب هو كلامه وقوله سبق لمعنى تمت الكلام وقوله لمعنى آخر المفعول الثاني ليضمن فهو منصوب به بعد أن رفع به المفعول الاول بالنيابة وشمل قوله حتى آخر ما يكون مدحيا ما يكون غيره (فهو) لاجل شمول للمعنى المضمن المدح وغيره (أعم من الاستتباع) لان المعنى المستتبع أي المضمن للكلام المساق للمعنى المقصود ولا يشترط فيه ان يكون مدحا خاصا للاستتباع بالمدح وشمل الأدماج المدح وغيره فكان الأدماج اعم من الاستتباع وقيل ان الاستتباع هو ان يذ كر معنى على وجه يستتبع معنى آخر فيكون معناه معنى الأدماج واجدا في شتى واحد من الآخر ثم مثل الأدماج بالمثل الذي يختص به معنى الاستتباع فقال (كقوله) اذ يقول المتنبي (أقلب فيه) أي في ذلك الليل (أجنائي) ودل التعبير بالاضارع على تكرر تقليب الأجنان ليلاد هو دليل على أنه مر وأشار بقوله (كأنني) أعذبا على الدهر الذنوب) إلى أن هذا التكرار في غاية الكثرة لعم بكثرة الذنوب التي بعد هاعلى الدهر والمقصود من الكلام وصف الليل بالطول مع الشهر لان معه يظهر الطول وكذلك الطول يبينه بلان كثر فيه تقليب الأجنان كثره أوجبته كونه في منزلة نفسه اذا كان بعد الذنوب على الدهر فكان هنا مجازا أن يراد بها الشك أي أوجب كثره للتقابل الشك في أي بعد الذنوب مجازا التشبيه أي أشبه بنفسي في التقليب بنفس في عد الذنوب وقد تقدم نظير ذلك المقصود ذنوب الدهر عليه لا ذنوب في الدهر اذ لا معنى

من الاستتباع لان ذلك في المدح وهذا مطلق وعلى التفسير الآخر يكونان واحدا ومثله قول أبي الطيب يصف طول الليل عليه

أقلب فيه أجنائي كأنني * أعد بها على الدهر الذنوب

بان بقرني به بعد التصريح بغيره وقول الشاعر أعما أي أعما ابتداء تمن النعمي أي الانعام وأترك أمرنا فان أمرهم والمهم مقدم (قوله وقد أسند) أي يضمن (قوله لاختصاصه بالمدح) هذا بالنظر لظاهر ثم عرف الاستتباع أما لو قيل ان ذكر المدح في التعبير بطريق التمثيل لا للتخصيص كان مساويا للأدماج قاله عبد الحكيم (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الطيب المتنبي (قوله أقلب فيه أجنائي) عبر بالمضارع للدلالة على تكرر تقليب الأجنان ليلاد هو دليل على الدهر والاحيان جمع جفن كقفر وهو غطاه العين من أعلى وأسفل (قوله كأنني) أي في حالة تقليبها أعد بها أي بالاحيان من جهة حركتها فجعل أجنانه كالسبح تحسب به هذا ذنوب الدهر فكان كل حركة ذنوب وقوله الذنوب أي ذنوب الدهر التي فعلها معه من تفرقه بين الاحتمال وعدم استقامته لخال لا ذنوبه التي فعلها في الدهر اذ لا معنى لمدحها على الدهر وكان هنا تحتل الشك أي كثر تقليب الأجنان في ذلك الليل كثره أوجبته الشك في أي أعد بها على الدهر ذنوبه بموتحتمل التشبيه أي أشبه بنفسي في حالة التقليب بنفسي في حالة عد الذنوب

فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكائية من الدهر وقول ابن المعتز في الخمرى
قد نقض العاشقون ما صنعوا * هجر بالواهم على ورقه

فان النرض وصف الخمرى بالصفرة فادمج التزل في الوصف وفيوجه آخر من الحسن وهو اتمام الجمع بين متناقضين أعنى الإيجاز
والإطناب أما الإيجاز فزجته الأدماج وأما الإطناب فلان أصل المعنى انه أصفرة فلما نظرنا ثدله فلما قد قومتها قول ابن نباتة
ولا بد لي من جملة في وصاله * هن لي نخل أودع الحلم عنده

فانه ضمن التزل النضر بكونه حلما المكنى عنه لا ستمها من وجود دخل صالح لان يودعه حله وضمن النحر بذلك باخراج الاستهزاء
عزج الانكار شكوى الزمان لشعرا الأخوان حتى لم يبق فيهم من يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك على أنه لم يزم على مفارقة حله جملة أبدا
ولكن اذا كان من يد الوصل هذا (٤٠٠) المحبوب المستزيم للجميل المنافي للحلم عزم على أن ان وجسم

يصلح لان يودعه حله أودعه

فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكائية من الدهر ومنه) أي ومن المعنوى (التوجيه) ويسمى محذ
الضدين (وهو ايراد الكلام محذلا لوجهين مختلفين) أي متباينين متضادين كالدمع والدم مثلا
ولا يكتفي بمجرد احتمال المعنيين متباينين

لعدمه على الدهر ثم بين وجه الادماج كما هو ظاهر بقوله (فانه) أي اتماما لثاني البيت ادماجا لان
الشاعر (ضمن وصف الليل بالطول) وهو المعنى المسوق له الكلام أولا (الشكائية) أي ضمن
المعنى المذكور الشكائية (من الدهر) لكثرة ما أصابه من عدم استقامة الحال وتلك الشكائية
بما حصل الادماج انضح المعنى المضمّن ولا يخفى بالذوق السليم كونه باقية مقصودة أولا ولا يخفى من
التركيب فلو صرح بالمعنى المضمّن أولا لم تكن ذلك من الادماج كقيل في قوله
أي دحرنا اسما فاني نفوسنا * وأسعدنا فمّن نحب ونكرم
فقلت نعم كما فهم أيها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

فانه قيل ان هذا الكلام مسوق للتنبيه للوزار لبعض الوزراء ان الدهر اسدى في تلك الوزارة وان
الشاعر يحبها وضمن ذلك التشكي من الدهر في عدم استقامته حوفي نفسه فكانت الشكائية فيه ادماجا
وهو سولا يصحح أولا بالشكائية بل قيل لوجهل التنبيه مدحجة كان أقرب بولا ينافي ذلك كون
المقصود بالذات هو التنبيه لان التعمد الذي لا ينافي افادة ذلك المقصود بطريق الادماج بأن يؤتى به
بمدل التصريح بغيره فافهم (ومنه) أي ومن البديع المعنوى (التوجيه) أي النوع المعنى التوجيه
ويسمى أيضا محذلا للضدين (وهو) أي التوجيه (ايراد الكلام) أي الاتيان بالكلام (محذلا
(لوجهين مختلفين) على حسن ما والمراد بالاختلاف التضاد والتناقض كالدمع والدمع والسب والدعاء
ولا يكتفي في مجرد كون المعنيين متباينين فلو قيل رأيت العين في موضع محذل على السواء أن راد
رأيت العين الجارية وعين الذهب والفضة لم يكن من التوجيه لان المعنيين متباينين ولا تضاد بينهما
فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكائية من الدهر وكثرة ذنوبه * ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام
محذلا لوجهين مختلفين كقول من قال لا عور

اياء فان الدوام تستعد
قيل ومنه قول الآخر
بهنى بعض الوز را ملا
استوزر

أي دحرنا اسما فاني نفوسنا
* وأسعدنا فمّن نحب ونكرم
فقلت نعم كما فهم أيها
* ودع أمرنا ان المهم المقدم
فانه أدمج شكوى الزمان
وماعوله من اختلال
الاحوال في التنبيه وفيه
لفظ لان شكوى الزمان
مصرح بها في صدره
فكيف تكون مدحجة
ولو عكس فجعل التنبيه
مدحجة في الشكوى أصاب
* ومنه التوجيه وهو
ايراد الكلام محذلا لوجهين
مختلفين

(قوله فانه ضمن الخ) أي
وانما كان في هذا البيت

(كقوله

ادماج لان الشاعر ضمن وصف الليل بالطول أي لما خوذ من

قوله أفلن فيه أجناني لانه يدل على كثرة تغليب الأجنان وهو يدل على كثرة السهر وهو يدل على طول الليل وهذا المعنى الذي سبق له
الكلام أولا (قوله الشكائية) أي لما خوذ من قوله كاني أعدها الخ وهو مقول ضمن وتلك الشكائية بما حصل الادماج لانها معني تضعنه
المعنى الذي سبق وألا مع عدم التصريح بها وعدم اشعار الكلام بأنه مسوق لاجلها (قوله وهو ايراد الكلام) أي الاتيان به (قوله محذلا
لوجهين) أي على حسن ما ادلو كان أحدهما متبادرا للكانورة لا توجيه (قوله أي متباينين) بيان للاختلاف (قوله كالدمع والدمع
أي والسب والدعاء (قوله ولا يخفى مجرد احتمال المعنيين متباينين) أي تأويلهم كلام المتكلم فهو اعراض عليه أي فلو قيل رأيت
العين في موضع فانه محذل على السواء ان راد العين الجارية يتوعن الذهب والفضة وليس من التوجيه لان المعنيين متباينين متباينين ولا تضاد
بينهما مجازا اجتماعهما

تقول من قال لا عور يسمى عمرا

خاطلى عرو قباء • ليت عينيه سواء

وعليه قوله تعالى واصمع غير سمع وراعتنا قال الزحمرى غير سمع الحاصل الخاطب أى اسمع وانت غير سمع وهو قول ذو وجين
عقل الذم أى اسمع منادى عوا عليك بلا سمعت لانلوا جيت دعوتهم عليهم يسمع فكان أصم غير سمع قال ذلك انك لا على ان
قولهم لا سمعت دعوتهم متعجباً بأوامع غير جباب متدعو اليه ومنه غير سمع جواباً لوقفتك فكانت لهم سمع شأاً وأسمع غير سمع
كلما رضاه فسمعك عنه ناب وبجو زعلى هذان يكون غير سمع معقول اسمع أى اسمع كلما غير سمع أى لا ان اذنتك لا تسمع نبوا
منه بحقل المدح أى اسمع غير سمع مكرها من قولك اسمع فلان فلا تاداسبه وكذلك قولهم راعتنا جيت راعتنا تكلمك أى ارقبنا
واتتبعنا وعقل شبه كعقبه نية أوسر يائنه كانوا يتسايون هالومي راعتنا فكنا نؤاخره بقالبين وهو أرسول الله صلى الله
عليه وسلم يكمنونه بكلام بحقل يشوون به الشفعية والأهانة ويظهرون التوفير والاحترام ثم قال غفلت كيف جابوا القول المحفل
ذى الوجين بصدما صرحوا وقالوا سمعنا وعصينا قلت جميع الكفرة (٤٠١) كانوا واجبه بالكرم والعصيان

ولا واجبه بالسب ودعاء
السوء ويجوز أن يقولوه
فيا بينم ويجوز أن
لا ينطقوا بذلك ولكنهم
لما رموا بموتاه جعلوا كأنهم
نطقوا به قال السكاكى
ومنه مشاهبات القرآن
باعتبار

(تقول من قال لا عور • ليت عينيه سواء) بحقل تسمى جهة العين العوراء فيكون دعاء له والمكسر
فيكون دعاء عليه قال (السكاكى ومنه) أى ومن التوجيه (مشاهبات القرآن باعتبار) وهو اخلاها
لوجين مختلفين وتفرقة باعتبار آخر وهو عدم استواء الاجتالين لان احدا المنين في المشاهبات
قريب والاخر بعيدا ذكر السكاكى نفسه من أن أكثر مشاهبات القرآن من قبيل التور يقول الالهام
وأما التوجيه (تقول من قال لا عور ليت عينيه سواء) فانه بحقل على السواء لعينين متضادين
أحدهما أن يكون دعاء عليه والاخر أن يكون دعاء له انه بحقل أن يراد طلب تصحيح العين العوراء
فيكون دعاء له أو تعوير الصحيحة فيكون دعاء عليه هذا شرط يثبت بينهما قوله

خاطلى عرو قباء • ليت عينيه سواء

فأسأل الناس جميعا • أمدح أم هجاء

قوله كقول من قال
لا عور أى خاطب يسمى
عمر أو ذلك القائل هو شار
ان رد قوله ليت عينيه سواء
عجز بيت وصدوره • خاط
لى عرو قباء • وهذا البيت
من عجز والزمل وبه
فأسأل الناس جميعا
أمدح أم هجاء

روى أن رجلا أعطى خطاطمه عرو فوالى بالخط له فقال له الخطاط لا خطن بحيث لا تمل أقدامهم
غيره فقال هذا الشاعر لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعر لا يدري أهجاء أم غيره فلما خط له القباء قال
الشاعر ما ذكر ولا يفهم من كونه أحسن اليه في الخطاطمة لا دعاه له جزاء الاحسان لا احتال أن يكون
أفد الخطاطمة بالآرة ففعل عليه أو هو توجب بالمتبار ما يفهم من صورته للفظ لا بالنظر للقرينة
وسمى الدعاء بمدح أو هجاء لان المدح لا يستحق أن يمدح بموجب الدعاء والمدح عليه والمكسر قال
(السكاكى ومنه) أى ومن التوجيه (مشاهبات القرآن باعتبار) وهو احتال تلك المشاهبات في الجلة

خاطلى عرو قباء • ليت عينيه سواء

كذا أطلقه المصنف ويجب تنقيده بقيد المدح
خفيا والمراد هو الخفي كان نور
ولم يعترض وفيه نظر لان مشاهبات القرآن تقدمتها من التور
بأن أحدا احتالها وهو ظاهر

كذا أطلقه المصنف ويجب تنقيده بقيد المدح بالاجتالين المتساويين فانه ان كان أحدهما ظاهرا والثاني
خفيا والمراد هو الخفي كان نور يقال السكاكى ومنه مشاهبات القرآن باعتبار ونقله المصنف عنه
ولم يعترض وفيه نظر لان مشاهبات القرآن تقدمتها من التور بآن أحدا احتالها وهو ظاهر

(٥١ - شروح التلخيص رابع) بحقل لا يعلم أقباهم أو غيره فقال له بشار لئن فعلت ذلك لأقولن
فيك شعر لا يدري أهجاء أم غيره فلما خطا خطاط ذلك التوب قال بشار ما ذكر من البيتين فان قلت الظاهر أن الشاعر أراد المدح
لانه بازاء خطاطته من الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فاستو الاجتال وحسنه فلا يفسد منه التوجيه
قلت أراد استواء الاجتالين بالنظر لنفس اللفظ وان ترجع أحد الاجتالين بالنظر للقرينة على أن كون الشعر في مقابلة الخطاطمة
لا بين كون الشاعر أراد المدح لا احتال أن يكون أفد الخطاطمة بالآرة ففعل عليه وسعى المدح أو هجاء ففعل بالكون المدح
يستحق أن يمدح بموجب الدعاء والمدح عليه يستحق أن يمدح بموجب الدعاء عليه (قوله لان احدا المنين في المشاهبات قريب
والآخر بعيد) أى وهو المراد من اللفظ كما بيناه فوق أيديهم فان المتبادر من المدح الجارية والمراد من القدرة وهذا المعنى المراد
بعين اللفظ (قوله لا ذكر السكاكى) أى وانما قلنا لان احدا المنين في المشاهبات غير بعيدا آخر بعيدا كراخ (قوله من قبيل
التور يقول الالهام) المصنف هو ادعى وسعولم أن للتور يقولن أى الالهام اما تصور في معنى قريب بعيد كما تقدم

• ومنه الهزل الذي يراد به الجدة فترجته فتنى عن تفسيره ومثله قول الشاعر
 اذا ما عجبى أنا لك مفاخرًا • فقل عمن ذا كيف أكلك للضب
 • ومنه قول امرئ القيس وقد علمت سلمي وإن كان يعلمها • بأن الفتى يهذى وليس بفعل

(قوله ويجوز أن يكون وجه المقارنة) أي بين التوجيه والمتشابهات وهذا وجه آخر للفرق وقوله أن المعنيين في التشابهات لا يجب تشابههما أي بل يجوز أن جاعلها كالقدرة باليد بمعنى الجراحة أي بخلاف التوجيه فإنه يجب فيه تشابه المعنيين كما مر قال العلامة السعدي بعد أن ذكر جميع كلام الشاعر في هذا الكلام خطا لا يخفى لانهم اشتراطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب وتبعد فكيف يصح أن تكون

ويجوز أن يكون وجه المقارنة هو أن المعنيين في التشابهات لا يجب تضادهما (ومنه) أي ومن المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله
 اذا ما عجبى أنا لك مفاخرًا • فقل عمن ذا كيف أكلك للضب

لوجهين مختلفين وغارق ثالثا لتشابهات التوجيه باعتبار آخر وهو عدم استواء الاحتمالين يعني لان أحد المعنيين التشابهين قريب وهو غير مراد أو الآخر بعيد وهو المراد بالقرن وثقاوا قلنا ان التشابهين منهما قريب وبعيد لما ذكر السكاكي نفسه من أن أكثر تشابهات القرآن من قبيل التورية والابهام ومعلوم أن التورية التي هي الابهام ما تصور في معنى قريب وبعيد كما تقدم ويجوز أن يكون وجه المقارنة بين التوجيه والتشابهات هو أن المعنيين في التشابهات لا يجب تضادهما بخلاف التوجيه كما تقدم وفي هذا الكلام خطا لا يخفى لانهم اشتراطوا في التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعيد فكيف يصح أن تكون التشابهات بوجه توجيه مع كون أحد المعنيين في التشابهات بعيدا والمراد كما في قوله تعالى والسماء بنيناها بأيدٍ والرجن على العرش استوى فالعنى المجازى وهو البعيد منها هو المراد كما تقدم وأيضا قد ذكر السكاكي أن التشابهات على الإطلاق من التوجيه باعتبار وقد ذكر بعد أن أكثره أنه معنى قريب وبعيد وهو يقتضى أن الذي يكون توجيهها من التشابهات

باعتبار هو البعض لا الكل نعم ان صرح أن بعض التشابهات يحفل الضدين على السواء كانت من التوجيه للصرف لا أنها منه باعتبار فقط وكذا ان صرح أن التوجيه لا يشترط فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم (قوله الهزل الذي

يراد به الجد) أي وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمباينة ويقدم به أمر صحيح في الحقيقة والفرق بينهما بين التكميم ظاهره جد وباطنه هزل وهذا يكسره وهو واقع في كلامهم كثيرا أقول الامام الثالث لبعض تلامذته حين سأله أن تعرف بيت قدامة وقد كان ذلك البيت يلعب فيه الجاهل ومنه قول ابن نباتة سلبت عاصك أنقرال صفاته • حتى تحبر كل طلي فيكما • لك حيد ولحاظه وتغاره • وكذا الظاهر فرونه لا يبيكا

والجد يكسر الجيم ضد الهزل الذي هو اللعب (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أنوناس (قوله اذا ما عجبى الخ) أي فقوله للذي وقت مفاخرته بحضورك لا تقصروا قل كيف أكلك للضب هزل ظاهر لك ذلك تريد الجد وهو دم الحمى بأكله الضب وانه لا مفاخرة مع ارتكابه كل الضب الذي يماهه أشراف الناس وعلم من هذا أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام والجد باعتبار ماقصده في الحالة الراضنة (قوله عمن ذا) أي يجوز هذا الافتقار بتركه وحيدتنا عن أكلك للضب تأكله على أي حلة فعد

• ومنه تجاهل العارف وهو كما جاء الاسكاكى سوق العلوم مساق غيره لشكته كالتوبيخ في قول الخارجية

أمر من عدى يمدى بمعنى يجاوز (قوله وهو كما جاء الخ) كان الظاهر أن يقول وهو ما جاءه الاسكاكى الخ الآية اعتبر المخاطبة من حيث انه يمدى بتجاهل العارف ومن حيث انه يسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه أو الكساف بمعنى على أي وهو سوق للمعلوم الخ بناء على ما جاءه الاسكاكى به (قوله مساق غيره) مصدر (٤٠٣)

المعلوم سوقا كسوق غيره بأن يعبر عنه بما يعلف الاصل على انه غير معلوم (قوله لشكته) متعلق بتجاهل وكان حقه أن يعلفه على قوله وهو كما جاء الخ الآية أخره ليكون بيان للشكك متصلا به فلو عبر عن المعلوم بعبارة مجهول لاشكته كان يقال أزيد قائم أم لا حيث يصلح انه قائم يكن من هذا الباب في ثوب (قوله لا أحب تسميته) أي سوق المعلوم الخ (قوله لور وده في كلام الله) أي كما في قوله تعالى وما تكل بيمينك ياموسى أى وتسميته الكلام المنسوب لله بتجاهل العارف فيه اساءة أدب بخلاف تسميته بسوق معلوم مساق غيره فانه أقرب إلى الادب من الاولى وان كان التبر فيها عبارة عن المجهول لكن دلالتيه أسرت لموسى (قوله في قول الخارجية) هي ليلي بنت طريف زنى

(ومنه) أي ومن البديع المعنوى (تجاهل العارف وهو كما جاء الاسكاكى سوق المعلوم مساق غيره لشكته) وظال لا أحب تسميته بتجاهل لور وده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ في قول الخارجية) أي أشجر الخاوير

هو نهر من ديار بكر

فهذا كلام حزلى أصله لانه لو أتاك انسان مفخرا وخطبته غير مفخرة فجلس بمن قريب الطائفة معهم والمناحكة قلت اذا أتاك فلان مفخرا فقل لمارك عنك هذا أين أكلك للغب كان حزلا لانه ما يقصد به الضحك والمطايبة ولكن مقصود الشاعر به الجد وهو ذم التسميى بأكل الغيب لانه لا مفخرة ليع كونه يرتكب أكل الغيب الذى يحافه اشرف الناس وبهذا التقرير ينفع ما ينهم من أن كونه هزلا مع كونه أريد به الجدل متنافيان لأن المزلية باعتبار أصل استعماله والجدية باعتبار الحالة الراحنة وقوله قد أمر من عداها جعله بتعدي الشيء أى عدى نفسك عن هذه المخافة بترك ما حدثنا عن أكل الغيب وأين يسأل بما عن المكان ولكن كثيرا ما يكون السؤال عن المكان كناية عن صاحبه فالمراد بالسؤال عن مكان أكل الغيب السؤال عن نفس الال وكل والقصد التبرير به والجل على انفرابه (ومنه) أي ومن البديع المعنوى (تجاهل العارف) أى النوع المسمى بذلك (وهو) أى وهذا النوع يسمى باسمين أحدهما ما تقدم والآخر (كما جاء) أى على ما جاء (الاسكاكى) هو (سوق المعلوم مساق) أى سوقا كسوق (غيره) بلطف يعبر عنه بما يلقى الاصل على انه غير معلوم (لشكته) أى لقائته فان عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لا لشكته كان يقال أزيد قائم أم لا حيث يعلم انه قائم لكن من هذا الباب في ثوب والعبارة الثانية أفضل لوجوب احدهما ما اشار اليه الاسكاكى من انه يقع في قول الله تعالى كفى قوله سبحانه وما تكل بيمينك ياموسى قال فلا أحب ان يقال في الكلام المنسوب الى الله تعالى بتجاهل العارف معنى بخلاف غير هذه العبارة فانها أقرب إلى الادب ولنظير الغير فهو ان كان عبارة عن المجهول لكن دلالتيه أسرت لموسى والآخر انه اكل في الدلالة على المقصود وظاهر عبارة المصنف ان هذا الثانى أمر بضلاله لان الاسكاكى اختار تسمية المعنى به هو أقرب مما ذكرنا ثم أشار الى امثلة لشكته المشروطة في هذا النوع بقوله وذلك (كالتوبيخ في قول الخارجية) أي أشجر الخاوير (وهو موضع من ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية فانه أورده على سبيل المزول والمراد به الجد قبل لان تعبا كثيرا كل الغيب في هذا نظر لا يخفى والذى ينهان عن قوله كيف أكلت الغيب هزل لان ظاهره السؤال عن أكل الغيب وهو أمر لا معنى لارادته عنده عند طلب المفخرة لا المزول لكن المراد به الجد وهو الاشارة الى أن التهمي حقيق عن أن يفخر وانما شأنه الاشتغال بأكل الغيب ونحوه من المهم النازلة • ومنه بتجاهل العارف وما جاءه الاسكاكى سوق المعلوم مساق غيره ومع ما بين المفاضلة لاشكته أى لا يفعل ذلك الاعتبار بمقصد كالتوبيخ في قول الخارجية قيل ليلي بنت طريف زنى أخاها حين قتله يز يد من يد الشيباني

انما هو الولد حين قتله البدين معاوية بعد البيت المذكور

ففى لا ريد للز الامن التقي • ولا الرزق الامن فى وسوق

(قوله الخاوير هو نهر من ديار بكر) أى فى ديار بكر ينبت على حقيقته أشجار وشجر الخاوير نوع من ذلك الشجر النابت على حقيقته ذلك النهر والمراد بكسر النون أى ضيفت تلك النهر رجل كان من عظماء الجاهلية

أشجر النور مالمشورقا • كأنك لم تجزع على ابن طريف

والمبالغة في المدح في قول البصري ألمع برق سرى أم ضومصباح • أم ابتسامها بالنظر الضاحي
أوفي النعم في قول زهير

(قوله مالمشورقا) أي أي شئ ثبت لك في حال كونك مشورقا أي خرجا ورفلك ناضرا إذا بلا قور قال حسن

الكاف في لك والمائل فيه معنى لفعل (قوله كأنك لم تجزع على ابن طريف) أي فبى تعلم أن الشجر لا يجزع لأن الجزع لا يكون إلا من العاقل فتجاءلت فأظهرت أنه من ذوى العقل وأنه يجزع عليه جزعا بوجوب ذوبه وأنه لا يخرج ورقه فلما أورد وبحثه على اخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه فإذا كان الشجر يورع على عدم الجزع فأرى غيره فالتجاءل هذا المؤدى إلى تنزيل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة للتوبيخ على الأبرار وسيلة إلى أن ما ترفعت إلى حيث يعلمها الجادات ولو أنت بما يدل على أنه لا يعلم ابن طريف وأنهم من جلة الجادات محسن التوبيخ ولا أنصح ظهور الماتر حتى للجادات فافهم (و) كالمبالغة في المدح (قوله أي كافى قوله

مالمشورقا) أي أي شئ ثبت لك في حال كونك مشورقا أي خرجا لا وأراقك ناضرا أي ناعما إذا بلا يقال أورد الشجر صار ذائق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فأنها علمت أن الشجر لا يعلم له ابن طريف ولا يهلا كقبحها لت وأظهرت أنها كانت تتقدمت عليه ابن طريف وما ترفه وأن تجزع عليه كقبحه جزعا بوجوب ذوبه وأنه لا يخرج ورقه فلما أورد وبحثه على اخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه فإذا كان الشجر يورع على عدم الجزع فأرى غيره فالتجاءل هذا المؤدى إلى تنزيل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة للتوبيخ على الأبرار وسيلة إلى أن ما ترفعت إلى حيث يعلمها الجادات ولو أنت بما يدل على أنه لا يعلم ابن طريف وأنهم من جلة الجادات محسن التوبيخ ولا أنصح ظهور الماتر حتى للجادات فافهم (و) كالمبالغة في المدح (قوله أي كافى قوله

مالمشورقا) أي أي شئ ثبت لك في حال كونك مشورقا • كأنك لم تجزع على ابن طريف فلا استفهام في قولها مالمشورقا • كأنك لم تجزع على ابن طريف يقول ليست النكتة هنا أرادته توبيخ الشجر بل النكتة أرادها إيهام أن الخزن على المذكور من الأمور العامة حتى لا يختص بها الإنسان عن شجر فهو تجاهل فأتى في ظاهر اللفظ بالتوبيخ لنكتة المبالغة في المدح على جهة التناو بالوجه المسمى كقوله

وأخفت أهل البشر حتى أنه • تصافك النطف التي لم تخلق وأما أفردت خبر الشجر رعاية لفظه لا المعنامو إلا لا ثبت وأما أن يكون ذلك لأرادة المبالغة في المدح في قول البصري

ألمع برق سرى أم ضومصباح • أم ابتسامها بالنظر الضاحي فأنه تجاهل ادعى أنه لنكتة مشابهة ابتسامها لهذه الأمور صار يشك في أنها الواقعة وإن كان غير شاك وهو أيضا ممن تسمى التشبيه أو قصد المبالغة في النعم كقول زهير

ألمع برق سرى أم ضومصباح • أم ابتسامها بالنظر الضاحي (قوله بالنظر) أي أي شئ ثبت لك في حال كونك مشورقا أي خرجا لا وأراقك ناضرا أي ناعما إذا بلا يقال أورد الشجر صار ذائق (كأنك لم تجزع على ابن طريف) فأنها علمت أن الشجر لا يعلم له ابن طريف ولا يهلا كقبحها لت وأظهرت أنها كانت تتقدمت عليه ابن طريف وما ترفه وأن تجزع عليه كقبحه جزعا بوجوب ذوبه وأنه لا يخرج ورقه فلما أورد وبحثه على اخراج الورق وأظهرت أنها حينئذ تشك في جزعه فإذا كان الشجر يورع على عدم الجزع فأرى غيره فالتجاءل هذا المؤدى إلى تنزيل ما لا يعلم منزلة العالم صار وسيلة للتوبيخ على الأبرار وسيلة إلى أن ما ترفعت إلى حيث يعلمها الجادات ولو أنت بما يدل على أنه لا يعلم ابن طريف وأنهم من جلة الجادات محسن التوبيخ ولا أنصح ظهور الماتر حتى للجادات فافهم (و) كالمبالغة في المدح (قوله أي كافى قوله

والله في الحب في قول الحسين بن عبد الله المغربي
وقول ذي الرمة

وما أدري وسوف آخال أدري • أقوم آل حسن أم نساء
يا لله يا طيبات القاع قلن لنا • ليلاي منكن أم ليلى من البشر
يا طيبات الوعاء بين جلال • وبين النقا أنت أم آهت سلم
قلن جديد كان لم يكونوا يعرفون منه إلا أن رجلا من التمر يض في قوله
(٤٠٥)

أو في ضلال المبين وفي
بحر هذا القلق على
الابهام قائمه أخرى وهي
أن يسمع المشركون على

لن في كفه من خضاب
• كن في كفه من فناء
(قوله وسوف آخال أدري)

الحسن وأعلن أن سادري
وأعلم بحالهم حاصل
في حذف سرفي آخال
وسوف عليها بعد آخال
وهذه الجملة اعتراضية بين
أدري ومعمولة وهو قوله

أقوم آل حسن الخ

وكونها بالواو بدل على أن
الاعتراض قد يكون بالواو
(قوله وهو القياس) أي
في جوف المضارة للداخل
على الثلاثي (قوله أقوم آل
حسن أم نساء) هذا عمل

الشاهد فهو يعلم أن آل
حسن رجال لكنه يجعل
وأظهر أنه التمس عليه
أمرهم في الحال وإن كان
سيميل في المستقبل فلم يدر
هل هم رجال أم نساء وهذا
التي جعل المنزل منزلة

وما أدري وسوف آخال أدري • أي أظن وكسر همزة التكميم في معوا الأضمح وبنو أسد تقول آخال
بالفتح وهو القياس (أقوم آل حسن أم نساء) فيمدها لعل أن أقوم هم الرجال خاصة (والله) أي
والتعجب والتدهش (في الحب في قوله يا طيبات القاع) وهو المستوي من الأرض (قلن لنا) •
ليلاي منكن أم ليلى من البشر

(وما أدري وسوف آخال أدري • أقوم آل حسن أم نساء)
فانه يعلم أن آل حسن رجال لكن نجاهل وأظهر أنه التمس عليه أمرهم في الحال ولو كان سيعلم
في المستقبل فلم يدر هل هم رجال أم نساء فجهله المنزل فجهله فيه اظهار بأنهم حيث يتبسون
بالنساء في قلته بأنهم وضعف فأنهم فكان في النجاهل اظهار لها به التمس أنهم في منزلة النساء وقوله
وسوف الخ جملة اعتراضية بين أدري ومعمولة وهو قوله أقوم آل حسن الخ وكونها بالواو بدل على أن
الاعتراض قد يكون بالواو ومعدلة بين النساء والقوم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل هو
مخصوص بالرجال (و) كذا التثنية أي التعجب والتدهش (في الحب) كما (في قوله يا طيبات
القاع) القاع المستوي من الأرض والله استعطف للظنيات للناديات اليسمين (قلن لنا) ليلاي
منكن أم ليلى من البشر) فانه يعلم أن ليلى من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهش الحب حتى لا يدري

وما أدري وسوف آخال أدري • أقوم آل حسن أم نساء
فانه ينادي أنهم لشدة تشبههم بالنساء في الأوصاف الرذيلة يشك الناظر فيهم أم هم قوم أي رجال أم نساء
وفيما أن القوم يختص به الرجال على حد قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقال الخنثري واختصاص القوم بالرجال صريح في الآية
وفي البيت المذكور وفي قوله اختصاص القوم بالرجال نفي وصواب العبارة أن يقال اختصاص
الرجال بالقوم لما يظهر بآدمي تأمل وأما قوم عاد ونموذ ونحو ذلك فليس يعمل إلا أنثى
وقال الخنثري ليس يختص بالفر يقين بل قصد ذكر الذكور وترك ذكر الإناث لأنهم نواحي الرجال
قال وهو في الأصل جمع قائم كموموز وروحويز أن يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب
إذا كنت أحببت قوما أو أبغضت قوما أي قياما انتهى ومرا دانه نقل بعد المصرية إلى اسم الجمع
لكن قوله نفي في الأصل جمع فيه نظر لأن فعل ليس من أبنية الجمع الأعلى مذهب في الحسن (أو والله
في الحب) أي نجاهل المعارف للثنية في الحب (في قوله) وهو الحسين بن عبد الله المغربي ونسبه ابن
مغزالي ذي الرمة

يا لله يا طيبات القاع قلن لنا • ليلاي منكن أم ليلى من البشر

للجهل مفيد للبانة في ذمهم من حيث أنهم يتبسون بالنساء في قلة نفعهم وضعف قائدهم (قوله فبه دلا القاع) أي حيث قابل بين
النساء والقوم فمادته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل هو مخصوص بالرجال لقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم
عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن قال الساموفه أنه يجوز مقابلة الجمع من الرجال والنساء بالنساء
المسرة فالحق أن القوم اسم لجمع الرجال والنساء بدليل أن أرسنا وحياتي قوم مختل (قوله والتدهش) عطف تفسير أي ذهاب
العقل (قوله في قوله) أي الشاعر وهو الحسين بن عبد الله المغربي (قوله وهو) أي مقام المستوي من الأرض أي الأرض
المستوية وافتة الظنيات اليك كونها في معوقه بالله فمهم استعطف للظنيات للناديات لتعبيه (قوله ليلاي منكن الخ) أي

التفكر في حال أنفسهم وحال النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين وإذا فكر وأفياهم عليه من أخارات بعضهم على بعض وسي فرارهم واستباحة أموالهم وقطع الأرحام وأتباع النرويج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تنهب العقول وتغضب ارتكاب الفواحش وفكر وأفيا النبي عليه السلام والمؤمنون عليهم صلوة الأرحام واجتناب الآثام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإطعام المساكين وبر الوالدین والمواظبة على عبادة الله تعالى فاعلموا أن النبي عليه السلام والمسلمين على الهدى وأنهم على الضلالة بعضهم ذلك على الإسلام وهذه فائدة عظيمة * ومنه القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء ليس المنسوب إلى أي فهو يعلم أن النبي من البشر فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب حتى لا يدري هل هي من الطليبات الوحشية أم من البشر فلذلك سأل الطليبات (٤٠٦) عن حالها (قوله وفي إضافة إلى الخ) أي أن الإضافة فيها استدلال أكثر من

وفي إضافة إلى أي نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استدلالا وهذا أعوذ من نكت التجاهل وهي أكثر من أن يضبط القلم (ومنه) أي من المعنوي (القول بالموجب وهو ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء

هل هي من الطليبات الوحشية أم من البشر فلذلك سأل الطليبات عن حالها ويجوز أن يكون هذا المثال لتسكته المبالغة في مدحها بالحسن حيث صارت إلى حال الالتباس بالطليبات وفي إضافة إلى نفسه أولا ثم التصريح باسمها ثانيا استدلال لا يخفى وهذه النكت مبينة كما أثرنا عليه على أن التجاهل حكمه حكم الجهل والأفلو بنى على العلم الحقيقي ما تحققف نكتة بل يصير الكلام بما لا يتقرب إليه ثم يملئ به المصنف أعوذ من أي أمثلة يسيرة وطرف قليل من نكت تجاهل العارف في القاموس أعوذ من بفتح النون مثال الشيء ولا أعوذ بالهمزة تصحيف يعني ومع كونه تصحيفا جرى على اللسان وأغفلنا أنها أعوذ من نكت التجاهل لأنها أكثر من أن تضبط بالقلم فنها التصريح بخافي قوله تعالى وأنا أوأياكم لي هدى أو في ضلال مبين ثم يراد بها نكت على الضلال ومنها التبرير قوله لعرف ما هذا أشارت إلى أنه أحقر من أن يعرف هو منها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من تتبع زكيب الشراء وأغيرهم (ومنه) أي من البديع المعنوي (القول بالموجب) أي النوع المسمى بالقول بالموجب (وهو) أي القول بالموجب (ضربان أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير) حال كون تلك الصفة الواقعة في كلام الغير (كناية عن شيء) أي دالة على شيء من وصف

عدم الإضافة وكذا التصريح باسمها وهذا جواب عما يقال فيه اظهار موضع الضمارة فانه كونه (قوله وهذا) أي ما ذكره المصنف من النكتات أعوذ من أي نكتة قليلة (قوله وهي أكثر من أن يضبطها القلم) أي من ذي أن يضبطها القلم أي وهي أكثر من النكات الموصوفة يضبط القلم لها حيث تد فلا تدخل تحت حصر (قوله القول بالموجب) بكسر الجيم اسم فاعل لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم وفتح الجيم اسم مفعول أن أريد به القول بالحكم الذي أوجبه الصفة والمراد بالقول الاعتراف أي اعتراف المتكلم بالصفة الموجبة للحكم في كلام المخاطب مع كونه نائفا مقصوده من إثباتها للغير

كذلك قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح لبي وأنهم القسم السابق وزاد في الإتيان قبل الاستئسن ذكر مثله وقد عدوا من تجاهل العارف ما ينبغي أن يسمى بتجهيل العارف كقول الكفيل لأخواتهم الكفيل هل تعلمك على رجل ينشك إذا مر قتم كل يمزق فقد جهلهم مع كونهم عارفين بالنبي صلى الله عليه وسلم لعرض فاسد لهم لعنهم الله ص (ومنه القول بالموجب الخ) ش من البديع المعنوي ما يسمى القول بالموجب وهو قريب من القول بالموجب المذكور في الأصول والجمل وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع ومن أحسنه قوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم ويمكن أن يجعل منه قالا معنويا معينا وقد جعل المصنف القول بالموجب ضربين أحدهما أن تقع صفة في كلام الغير ولا يحسن دخول الألف واللام على غير وتكون تلك الصفة

من إثباته المخاطب أو مع حل كلامه على خلاف مقصوده (قوله أن تقع صفة في كلام الغير) أي كالأعز فإنه صفة وقعت في كلام المتأففين دالة على شيء وهو فرقهم فالمراد بالكناية في كلام المصنف العبارة وليس المراد بالكناية المصطلح عليها وهو الغفلا المستعمل لستقل منه إلى اللازم مع جواز إرادته بالمراد وليس دالة الأعز على فر يقم بطريق الكناية لأنه لا لازم بين مفهوم الأعز ورفق المتأففين ومحق أن يراد بها ما جاء المعهود يعني في الزوم اعتقادهم الزوم وأعداؤهم ذلك لأنهم يدعون أنهم لا زوم لهم في الأعز ثم إن الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآلة ما يدل على ذات باعتبار معنى كالأعز والصفة التي روي إثباتها للغير المعنى القام بالغير كالعزة فاختلقت الصفتان وحيث تد في الكلام استخدام لأن الصفة المذكورة أولا في قوله أن تقع صفة راد بها معنى وأريد بالغير في قوله فتتبعها لمعنى آخر

أثبت

أثبت له حكم قسب في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لها أو انتفاء عنه كقوله تعالى يقولون
لئن رجعنا إلى المدينة قلنا لخرجن الأعز منها الأذل وقلنا لم نر سوله وللمؤمنين فاهم كنوا بالاعز عن فريق المؤمنين
وأثبتوا الاعز الأخرأ فثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة (٤٠٧)
لغير تعرض لسوله وللمؤمنين

أثبت له أي ذلك الشيء (حكم قسبنا الغير) أي قسبت أن في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء (من
غير تعرض لثبوتها) أي لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه نحو يقولون لئن رجعنا إلى المدينة
لخرجن الأعز منها الأذل وقلنا لم نر سوله وللمؤمنين) فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية
عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين

ذلك الشيء المذكور أنه (أثبت له حكم) تقسية فيه تلك الصفة وتساويه (قسبنا) أي قسبت
أن في كلامك تلك الصفة (لغيره) أي لغير ذلك الشيء الذي جعلها غير كدالة عليه لا بما إلى أن
ذلك الحكم مسلم ومن تلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لأن الصفة المستزمنة إنما هي
لغير من عبرت بها عنه فقبيل موجب تلك الصفة وهو استزائها للحكم لكن هو ليس من عبرت بها
عنه ويترتب في كونه مقوم لا لموجب أن تثبت الصفة لغير المقصود أولا (من غير تعرض) أي أن
تثبتها بلا تعرض (لثبوتها) أي لثبوت ذلك الحكم لهذا الغير الذي أثبتنا أنت (أو نفيه عنه)
أي ومن غير تعرض لنفي الحكم من ذلك الشيء بل تثبت الصفة ولا تعرض للحكم بوجوده أو تعرضت
لحكم إثباتها أو نفيها خارج الكلام عن القول بالموجب فاذا قال القائل لخرجن الأقوي من هذا البيت
الضعيف معبرا بصفة القوة عن نفسه ميثا لدلولها حكم الأخرأ فان أثبت الصفة لغير ولم تعرض
لحكم وفلت الأقوي أنا كان الكلام من القول بالموجب وان غرك الأقوي الذي هو تأمل يكن
من القول بالموجب في شيء ثم مثل ما استكمل الشر وطبقه وذلك (نحو) قوله تعالى يقولون
لئن رجعنا إلى المدينة لخرجن الأعز منها الأذل فقد حكى الله تعالى عن المنافقين كلاما يلوغ فيه
صفة في لفظ الاعز حال كونها كناية عن فريق المنافقين كإنا الأذل في زعمهم كناية عن فريق
المؤمنين وأثبت فيه لفريق المنافقين الذي هو المكسب عنه حكم الأخرأ من المدينة لغيره في زعمهم
فأثبت الله تعالى في الرد عليهم العزة التي هي مضمون تلك الصفة لغير فريقهم بقوله (ولله العزة وسوله
وللمؤمنين) فقد تعرض لهم بأن العزة تناسب الأخرأ كإقامتهم لكن ليست لهم بل لله العزة ثم
للمؤمنين لا لغيرهم وبارزهم إثبات الدلة للمنافقين ولزم قبول العزة كون صاحبها هو المخرج بكسر
الراء وثبوت الدلة كون صاحبها المخرج بفتحها ولم يتعرض لإثبات الحكم ولا نفيه ولكن فهم
بالإلزام فكان الكلام من القول بالموجب وقوله أن تقع صفتان أريد اللفظ كما هو الظاهر الضعيف في

كناية عن شيء أثبت له حكم قسب في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم
له أو انتفاء عنه نحو قوله تعالى يقولون لئن رجعنا إلى المدينة لخرجن الأعز منها الأذل والله العزة
وسوله وللمؤمنين فاهم ذكر وأصفه تعالى العزة والدلة باعتبار أن ذكر الاعز والأذل ذكر العزة والدلة
لأنهما يتضمنانها ما كنوا بالصفة عن شيء لأنهم عنوا بالاعز فريقهم بالأذل فريق المؤمنين وأثبتوا
الذلك الشيء حكاهم وأثبتوا لغيرهم أن يخرجوا ولغير المؤمنين أن يخرجوا فثبت الله تعالى ذلك
أصفه تعالى العزة للمؤمنين وبني أن يقال وأثبت الصفة الأخرأ وهي الدلة للكفار المأول عليها بتقديم
الغير في قوله تعالى والله العزة فانه يدل على أن الاعز لغيره ومن لا عزة له دليل من غير تعرض لثبوت ذلك
الحكم وهو صفة الأخرأ أو انتفاء عنه أي من الفريق الموصوف بتلك الصفة ولا شك أن عدم ذكر

من القول بالموجب وان تعرضت للحكم بأن قلت الأقوي الذي هو أنا غرك منك لم يكن من القول بالموجب في شيء (قوله)
لثبوت أو نفيه عنه) الأولى لإثباته أو انتفاء عنه (قوله يقولون) أي للمنافقين لئان رجعتا من غزو بني المصطلق إلى
المدينة

والثاني جل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده بما يحمله ذكر متعلقه كقوله

(قوله وقد أثبت المتأفقون لغيرهم) أي المحكي عنه بالأعز (قوله فأثبت الله تعالى الخ) أي بعد أن سلم لهم أن الأعز يخرج الأذل فكانه قيل لهم نعم الأعز يخرج الأذل لكن العزة لله وسوله والمؤمنين لا لكم (قوله ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للوصوفين بالعزة) أي وإن كان يلزمه ذلك لأنه لما أثبت الصفة الموجبة للحكم لم يلزم ثبوت الحكم لهم (قوله على خلاف مراده) أي مراد ذلك الغير وذلك كالأول أطلق الغير لفظا على معنى فعله غير من أطلقه على معنى آخر لم يرد المتكلم الأول (قوله مما يحمله ذلك اللفظ) (٤٠٨)

وقد أثبت المتأفقون لغيرهم إخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى في رد عليهم صفة العزة لغيرهم بيقوم وهو الله تعالى وسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للوصوفين بالعزة أعني الله تعالى وسوله والمؤمنين ولا نفيه عنهم (والثاني جل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) حال كونه خلاص مراده (بما يحمله) ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أي بما يحمله على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ (قوله

تثبتها يعود عليها من حيث المعنى على طريق الاستخدام ألا يشترط ثابت لفظها كما يفهم من الآية وإن أراد المعنى كلان الضمير على ظاهره و يلزم للتوسع في كون المعنى كناية ثم المراد بالكنية هنا اللفظ الدال على المعنى بوجه من الأجل كدال الأعز على فريق مخصوص في استعمالهم لا الكناية المصطلح عليها وهو اللفظ المستعمل لثقل منه على اللازم مع جواز إرادة المازوم والأزوم بين مفهوم الأعز وفريق المتأفقين ويجعل أن يراد بها معناها المعروف ويكفي في اللازم اعتقادهم بالزوم ودعاؤهم بذلك وقد تقدم أن اللفظ الشق يكون كناية باعتبار مفهومه من اللازم الذي هو المصدق ولا ينافي ذلك كون الحكم هنا للعزة بسبب أن المحكوم عليه هو المصدق بخصوصه وإن كانت العزة تسبب ثبوت الحكم فافهم (و) الضرب (الثاني) من ضرب القول بالموجب هو (جل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده) يعني أن الغير أطلق لفظا على معنى وجهه غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرد المتكلم الأول ولكن بما يحمله على خلاف المراد حال كون خلاف المراد (بما يحمله) ذلك اللفظ بأن يكون اللفظ صالحا لجل عليه ولو لم يرد ولا كان الجمل حيث لا يديما وجهه على اختلاف المحمل (بذكر متعلقه) أي متعلق ذلك اللفظ والمراد بالمتعلق هنا ما يناسب المحمول عليه سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالفعول والجار والمجرور أولا فالاول حكوه * قلت ثقلت إذا ثبت مرارا *

الخ والثاني كقوله لثقلتهن المرأى شاحبا فقالوا بعين فقلت وعارض أرادوا بالعين إصابة العائن وجهه على إصابة عين المشوق بذكر ملامه وهو العارض في الإنسان التي هي كالسرد فكانه قال

صديقهم بأن بي عينا لكن بعينها وعارضها لبعين العائن ووجه كون هذا الضرب من القول بالموجب ظاهر كالأول لأنه اعترف بما ذكر الخاطب لكن المعنى غير مراد ولما صرح بنفي المراد صار ظاهره أقرا بما قيل وذلك ظاهر وقد فهم من البيت أن: الجل على خلاف المراد تارة يكون إعادة المحمول كإلى البيت المذكور في المتن وكأني قول بعضهم به أهلى لمارأى عيلا * بحكم لشرح دأى يصف قال هذا بما أصابه عين * قلت عين الحبيب إن كنت تعرف

وإنه يكون بدون أعادته كإلى البيت الذي ذكرناه

قلت قلت اذا ثبت مرارا • قال قلت كاهلي بالايادي
والاستشهاد بقوله نقلت وأبرمت دون قوله طولت ومنه قول القاضي الارجاني
غالطني اذ كست جيمي الفنا • كسوة عرت من اللحم العظاما
ثم قالت أنت عندى في الهوى • مثل عني صدف لكن سقما
وكذا قول ابن دويبة المغربي من أبيات يخاطب بهلرجلا ودع (٤٠٩)
بعض القضاة قالوا في القاضي ضياعه

قلت قلت اذا ثبت مرارا • قال قلت كاهلي بالايادي
فلما نقلت وقع في كلام الغير بمعنى حلتك المؤنة فحمله على تنقيص عاقبه بالايادي والمثنى بان ذكر متعلقه
أعني قوله كاهلي بالايادي

قلت قلت اذا ثبت مرارا • قال قلت كاهلي بالايادي
و بعده
قلت طولت قال لابل تطوا • مت وأبرمت قال جبل ودادي
فقوله نقلت وقع في كلام الغير وهو بمعنى حلتك المؤنة المشقة الباطنية والظاهرية باتيانى مرارا
عديدة فحمله المخاطب فاحكى عنه المتكلم على التنقيص على كاهله بالايادي والمثنى بذكر متعلقه وهو
المفعول مع الجبرور أعني قوله كاهلي بالايادي والكاهل ما بين الكتفين والايادي النعم جعل اثباته
لنعماعديده حتى نقلت كاهله ولا يخفى ما في أبرمت من مثل ما ذكر في نقلت لان المراد به التنقيص وحله
على احكام الواداد والتطول في البيت بمعنى الانعام والثاني وهو ما ذكر فيهما المتعلق من غير ان يكون
مفعولا ولا جبرورا كقوله
لقد بهتوا المرأوني شاحبا • فقالوا به عين نقلت وعارض

أرادوا بالعين اصابة العين وجهه على اصابة عين المشوق بذكر الملائم وهو العارض من الانسان التي
هي كالبرد فكانه قال قد تم في عينها وعارضها لا عين العائن وجه كون هذا الضرب من القول
بالموجب ظاهر كالاول لانه اعترف بما ذكره المخاطب لكن المعنى غير مراد ولم يصرح بنفي المراد
صار نظاره اقرا بما قيل وذلك ظاهر وقد فهم من البيتين أن الجمل على خلاف المراد يكون باعادة
المجول كما في البيت الاول وبعبارة كافى الثاني وأما قوله

قلت قلت اذا ثبت مرارا • قال قلت كاهلي بالايادي
قلت طولت قال لابل تطوا • مت وأبرمت قال جبل ودادي
فانه قال بموجب قوله في نقلت وفي أبرمت ولكنه صرفه على غير مقصود المتكلم وجهه على غير مراده
ولاشك أنه لا ينفع من تجاهل العارف وفيه لطف باعتبار الدخيل المتكلم على وجه بلوغ الغاية في
التأديب وعدم المواجهة بالرد وليس في قوله قلت طولت قال لابل تطوا قوله بالموجب فانه رد عليه
بقوله لا اثبت شيئا آخر فان التطويل غير التطويل واعلم أن هذا الضرب الثاني من القول بالموجب هو
الاسلوب الحكيم المذكور في علم المعاني والذي يظهر أن من القول بالموجب قوله
قالوا افترح شيئا بعدك طمخه • قلت اطخوا لي جبة قيسا
لانه قال بموجب قولهم فأجاب بشيئين المطبوخ كاسأله وحل القضاة الواقع منهم على غير مرادهم فانهم
أرادوا حقيقة الطبخ فحمله على مطلق الصنع الذي هو أعين الطبخ والغليظة فطلب فردا من أفراد
ذلك النوع وهو الغليظة منها طمخا جازا كما تبنى قال في الانشاع وقرئ بين هذا قول الآخر

(٥٧) - مشروح التلخيص رابع) عاقبه وبعبارة المذكور قلت طولت قال لابل تطوا • مت وأبرمت قال جبل ودادي
أي قلت طولت الاقامة والتأنيب فقال بل قلت طولت والتفضل وقوله وأبرمت أي ألمت وقوله جبل ودادي أي قال
لهم أبرمت ولكن أبرمت وأحكم جبل ودادي فقوله قلت طولت قال لابل تطوا • مت وأبرمت قال جبل ودادي
المجول ومنه أيضا البيت الثالث في قول الشاعر

واخوان حسبهم دروعا * فكاوهاولكن للاعادي

وخلتهم سهاماصائب * فكاوهاولكن في فؤادي وقالوا قد صفت مناقوب * لقد صدقوا ولكن من ودادي والمراد البيتان الاولان ولئلا نجعل نحوهما ضربا ثالثا (ومنه الاطراد) وهو ان تأتي بأسماء المدح أو غيره وآياته على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك حتى تكون الاسماء في تحريها كاللها الجارية في اطراد موهولة لتسجامة كقول الشاعر

واخوان حسبهم دروعا * فكاوهاولكن للاعادي

وخلتهم سهاماصائب * فكاوهاولكن في فؤادي (٤١٠) وقالوا قد صفت مناقوب * لقد صدقوا ولكن من ودادي

(ومنه) أي ومن المعنوي (الاطراد) وهو ان تأتي بأسماء المدح أو غيره (آياته) أي ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك (كقوله

واخوان حسبهم دروعا * فكاوهاولكن للاعادي
وخلتهم سهاماصائب * فكاوهاولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت مناقوب * لقد صدقوا ولكن من ودادي

فالبيت الاخير من هذا المعنى لانه جل قولهم صفت مناقوب على صفو ما من وداده بذكر المتعلق والبيتان قبله ليسا من هذا المعنى ولكن ما فيهما قريب منه اذ ليس فيهما جل صفة ذكرت في كلام الغير على معنى آخر وأما فيهما ذكر صفة ظنت على وجه فاذا هي على خلافه فهان هذا المعنى بما فيها من كون المعنى فيها في الجملة على الخلاف (ومنه) أي ومن البديع المعنوي (الاطراد) أي النوع المسمى بالاطراد وهو في الاصل تتابع أجزاء الماء وطرادها نقل الكلام من السلس المتسبك السبك الحسن فصارت أجزائه في حسن تتابعها وعدم تكلفها كجزاء الماء في اطرادها عرفه بقوله (وهو ان يؤتى بأسماء المدح أو غيره) والمناسب ان يقال باسم المدح أو غيره اذ لا تعد هنا الاسم المدح أو غيره (و) يؤتى بأسماء (آياته) والمراد هنا بالاسماء اثنا عشر فاقول دليل المثال (على ترتيب الولادة) أي يؤتى بأسماء الآباء على ترتيب الولادة بذكر الاب ثم الاب لاب ثم كذلك (من غير تكلف) في السبك في نظم اللفظ ونفي التكلف يرجع فيه الى النوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفي وقبل المراد بحسن السبك أن لا ينفصل بين الاسماء بالنسبة للشبوتية وعليه فليس بخفي وفيه فطران استفادة هذا المعنى من حسن السبك خفي بنفسه وذلك (كقوله

واخوان حسبهم دروعا * فكاوهاولكن للاعادي
وخلتهم سهاما صائبات * فكاوهاولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت مناقوب * لقد صدقوا ولكن من ودادي

قال والمراد البيتان الاولان ولئلا نجعل نحوهما ضربا ثالثا قلت لم يظهر لي ما يقبض به هنا من الضرب السابق حتى يجعل ثالثا ولم يظهر الفرق بين البيت الثالث والاولين * ومنه الاطراد وهو ان تأتي بأسماء المذكور وآياته مدحوا كان أو غيره على ترتيب الولادة لا ينعم الاب ثم الجدة بقول الشاعر

فكانه قال نعم صدقتم ولكن صفواكم عن ودادي لا نحن حقد وأما البيت الاولان فليس من هذا التيسيل بل ما فيهما قريب منه اذ ليس فيهما جل صفة ذكرت في كلام الغير على معنى آخر وأما فيهما ذكر صفة ظنت على وجه فاذا هي على خلافه فأشبهها هذا القليل من جهة كون المعنى فيها في الجملة على الخلاف وذلك لانه وقع في ظنه ان اخواته دروع له فظهر له انهم ليسوا دروعا بل للاعادي وظن انهم سهام صائبات لاعاديه فظهر له انهم ليسوا كذلك بل سهام صائبة لقواده وأما البيت الثالث فقد صدر اللفظ منه فعمله على غير ما ادم (قوله أي ومن المعنوي الاطراد) أي ومن البديع المعنوي الاطراد قيل الظاهر ان من البديع اللفظي لا المعنوي لان من جمع حسن السبك

وقد يقال ان من جمع حسن السبك في معنى مخصوص وهو النسب فلمعنى دخل فيه قوله اليعقوبي فاندفع ان قول العلامة يس لم يظهر لي رجوع هذا النوع الى الضرب المعنوي بوجه لا بالقياس ولا بالعرض (قوله بأسماء المدح) الاولى أن يقول باسم المدح أو غيره اذ لا تعد هنا الاسم المدح أو غيره والمراد بغيره المسموم أي المجهو أو المرفى (قوله وأسماء آياته) أراد بالجمع هنا ما فوق الواحد بدليل المثال (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر اسم الاب ثم اسم الابن ثم الابن ثم الابنة في ذلك الترتيب اذ لا يمكن الاتيان بأسماء الآباء من غير ترتيب ولا لكذب الانتساب فلا بد من الترتيب اذ لو قيل بتمتية بن شهاب بن الحارث لكذب قلت لا يصح ذكر المدح وآياته في الذكر على طريق الانتساب فلو قيل بتمتية بن شهاب وعارث فكان من الاطراد قل المعاصم وآتمه (قوله من غير تكلف في السبك) أي في نظم اللفظ ونفي التكلف يرجع فيه الى النوق السليم فلا يكون ذكره في

ان يقتلوا فقد تلت عروشهم • بعثية بن الحارث بن شهاب

قلنا بعث الله خير لدائه • ذواب بن أمعاء بن زيد بن قارب

وفيه لعرض للمقتول ، ولشرف المقتول قيل لأمعته عبد الملك بن مروان قال لولا اتفاقية بلغ بآدم ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

انتم بضمير الان لا ليس بنحني وقيل بنفي التكلف أن لا يفصل بين الاسماء بلفظ (٤١١) دلالة لعلى النسب نحو يزيد

ابن عمرو بن خالد والتكلف

في السبك ضده نحو زيد

الفاضل ابن عمرو واوزيد ابن

عمرو والتاجر بن خالد ونحوه

للقري وفيه ان استفادة

هذا المعنى من حسن

السبك خفية وحقيقة

فيلزم التصريف بالاخفى

تأمل ولهمي ذكر اسم

الشخص واسم ابائه على

ترتيب الولادة اطرادا لان

تلك الاسماء في تحدرها

كلامه الجاري في اطراده

أي سهولة انصبابه بزيانه

(قوله فقد تلت) هو بناء

اغتاب أي اهلكت يقال

لهم اذا اهلكهم والروث

جمع عرش يطلق على المقر

وقوله بعثية أي يقتل

عشية وهذا مثال لما

ذكر فيه اسم غير المدح

ومثال الاطراد الذي ذكر

فيه اسم المدح والحديث

الآتي (قوله وقنعن)

أي ضف (قوله ان تبجروا)

أي افتخروا بقتل (قوله)

فقد أثرت الخ) هذا

ان يقتلوا فقد تلت عروشهم • بعثية بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم اذا ذهب عزهم وقنعن حالهم فقتل عرشهم يعني ان تبجروا بقتلهم وفرحوا بقتلهم في عزهم وهدمت أساس مجدهم يقتل رئيسهم فان قبل هذا من تتابع الاضافات فكيف يمد من الحسنات قلنا قد تقرر ان تتابع الاضافات اذ سلم من الاستكراه ولم يطف والبيت من هذا القبيل كقوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم بن الكريم الحديث هذا ما ذكر من الضرب المعنوي

ان يقتلوا فقد تلت عروشهم • بعثية بن الحارث بن شهاب

هذا مثال لما ذكر فيه غير المدح وسئل بالحدث الشريف المشغل على ذكر اسم المدح يقال للقوم اذا ذهب عزهم وقنعن أي ضف وانكسر حالهم فقتل عرشهم ويقال لهم اذا اهلكهم والعرش يطلق على العز ويجمع بعروشي الشاهان يقتروا بقتلهم وفرحوا به فلا يعظم علينا افتخارهم لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو انك أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم يقتل رئيسهم فكانك أخذت بنار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة لا يقال تتابع الاضافات بخل النصيحة كما تقدم وهو يشمل الاضافات المتصلة والمنفصلة واذا كان تتابع الاضافات غلبا بالنصيحة فكيف يمد من البديع لانا نقول انما بخل النصيحة ان كان فيه ثقل واستكراه كما تقدم أول الكتاب وأما أن سلم من الثقل والاستكراه من ولطف كما تقدم أيضا والبيت

ان يقتلوا فقد تلت عروشهم • بعثية بن الحارث بن شهاب

وهذا المثال ثم أن اطلاق الآء فيه يجوز لأنه ليس في البيت إلا أبوان وكقول دريد بن الصمة قلنا بعث الله خير لدائه • ذواب بن أمعاء بن زيد بن قارب ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم صلى الله عليهم أجمعين ولك أن تقول قد عد المصنف مثل هذا في أول الكتاب مستهجنًا ومنه بقوله

يا علي بن حزمة بن حمارة • أنت والله ثلجة في خياره

وما ذكره المصنف من جد الاطراد هو المشهور ومنهم من يسمي الاطراد ذكر الاسماء مطلقا وكذلك صنع ابن رشيقي في العدة فانه جعل الاطراد في قول المتبي وجدان جدون وجدون حارث • وحارث لقمان ولقمان راشد واعلم أن ابن رشيقي قال عن المتبي أنه جاء بالعرف كله في قوله لسياف الدولة

دليل الجواب المذوف أي فلا يظلم علينا افتخارهم لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم وهو انك قد أثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم يقتل رئيسهم فكانك أخذت بنار نفسك قبل قتلك فلا افتخار لهم في الحقيقة (قوله فان قيل هذا) أي البيت وقوله من تتابع الخ أي من ذي تتابع الاضافات (قوله فكيف يمد من الحسنات) أي مع أنه بخل النصيحة (قوله قلنا قد تقرر الخ) حاصله أن تتابع الاضافات انما بخل النصيحة اذا كان فيه ثقل واستكراه أما اذا سلم من ذلك حسن ولطف والبيت من هذا القبيل مع أنه ليس فيها الاضافتان (قوله الحديث) أي اقرأ الحديث والحديث المشار اليه هو قوله الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فقد تتابع فيه الاضافات وسلم من الثقل والاستكراه اذ هو في غاية الحسن والسلاسة

• (وأما اللفظي فلهما الجنس بين اللفظين) • وهو تشابههما في اللفظ

(قوله وأما الضرب اللفظي الخ) (٤١٢) لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام

على أنواع الضرب اللفظي وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة أنواع (قوله فلهما الجنس) أي النوع المعنوي بالجناس بكسر الجيم لانه في الاصل مصدر جانس كقائل قتلا قائل في الخلاصة • لناعل النعال والمفاعلة

(قوله أي في التلفظ) أي في النطق بهما بأن يكون المصنوع منهما متحد الجنسية كلا أو جلا فلا يكتفي بتشابه في اللفظ بل لا بد من الاشتراك في اللفظ كما يؤخذ من الأمثلة وان كان التشابه في اللفظ صادقا بذاتك وانما فسر اللفظ بالتلفظ لا بالوجه على ظاهره كان التقدير هو تشابه اللفظين في اللفظ ولا معنى لذلك ضر ورمز بوجه التشبه للطرفين وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل الا التام منه فيخرج منه الجنس الغير التام كذا قيل هذا ويحتمل أن المصنف أطلق اللفظ على ذاتهما أي حروفهما فيكون المعنى تشابه اللفظين في حروفهما كلا أو جلا ثم أن تشابه المذكور لا بد فيه من اختلاف المعنى كما دلت عليه الأمثلة الآتية

فانت أبو الهيجا ابن جندان يابنة • تشابهوا لود كرم ووالد وجندان جدون وجدون حارث • وحارث لقمان ولقمان راشد قال وجعلهم أنياب الخلافة بقوله أولئك أنياب الخلافة كلها • وسائر أملاك البلاد الزوائد قالوهم سبعة بالممدوح والانياب في المعارف أربعة لأن تكون الخلافة تمسحا أو كالب بحر فان أنياب كل واحد منهما محمية اللهم إلا أن يرد أن كل واحد نائب للخلافة في زمانه فقط فيصم وفيهم من الزيادة على ما قبله أنه زاد في الممدوح واحد وأنه جعل كل ابن هو أبوه في الخلافة وتكرر كل اسم من بين في بيت واحد فهم أربعة أسماء انتهى ورد عليه العقلي في العدد أن هذا ليس من الاطراد وأن هذا ليس تمسكا لأن مقصوده لا يصح إلا بهذا التكرير قال وقوله انهم سبعة ليس بصحيح بل ستة والحيوان وان كان له أربع أنياب فاعلم الممول عليه من أنان فلا خلافة في كل عصر ما بان الأب والابن انتهى قلت وقوله ليس هذا المراد بناء على رأى المتأخرين وابن رشيقي لعله لا يخصه بذلك وقوله انهم ستة غلط بل سبعة كما قال ابن رشيقي فان منهم ابن سيف الدولة الذي ذكر في البيت الأول ص (وأما اللفظي فلهما الجنس الخ) ش لما انتفى ما ذكره من أنواع الديد المعنوية شرع في أنواع اللفظية أي التي يحصل بها تحسن اللفظ فقط فقال فلهما الجنس بين اللفظين والمعنى التبعيض وهو حسن مالم يذكر كما سيأتي قال في كثر البلاغة ولم أر من ذكر فائدة وهو خطري أنها الميل الى الاصطفاة اليه فان مشابهة الالفاظ لا تشابه الا في اللفظ فيخرج ما اذا تشابه من جهة المعنى فقط نحو أسد وسبع للحيوان المختلف هو كما قال الشارح فليس بينهما جانس وما اذا تشابه في اللفظ والمعنى معا كالتأكيده اللفظي نحو قام زيد قائم زيد فلا جانس بينهما (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ

هو كما قال الشارح فليس بينهما جانس وما اذا تشابه في اللفظ والمعنى معا كالتأكيده اللفظي نحو قام زيد قائم زيد فلا جانس بينهما (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ

وللتام منه أن يتفق في أنواع الحروف

(قوله نحو أسد وسبع أي فاهما قد تشابه في المعنى دون اللفظ يعني (٤١٣) أن اللفظين متشابهان من جهة أن معناه واحد فوجه التشابه

بين اللفظين اتحاد المعنى

ظاهري في هذا هو المعنى

في ذلك كما يقال اشترك

الطرفان في وجه التشابه

وليس المعنى أن لفظين

اللفظين معنيين تشابه

والأورد أن المعنى فيها

متحد والتشابه يقتضي

التحدد (قوله أو في مجرد

العدد) أي ويخرج من

التعريف التشابه في

العدد المجرد عن التشابه

في اللفظ كافي ضرب وعلم

مبين للفاعل فلا جناس

بينهما لعدم تشابههما في

اللفظ وان تشابه في

العدد (قوله أو في مجرد

الوزن) أي ويخرج من

التعريف ما إذا تشابه

اللفظان في الوزن دون

اللفظ ويزم من التشابه

في الوزن للتشابه في العدد

نحو ضرب وقتل مبينين

للفاعل فلا جناس بينهما

لعدم تشابههما في اللفظ

وان تشابه في الوزن والعدد

(قوله وللتام منه) هذا

شرع في أقسام الجناس

وهي خمسة التام والمعرف

والناقص والمقلوب وما

يشمل المضارع واللاحق

وذلك لان اللفظين أن اتفقا

في كذا، شيء من أنواع

نحو أسد وسبع أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (وللتام منه)
أي من الجناس (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف)

في وجه التشابه فلا رد ما ذكر وأما التشابه في اللفظ والمعنى كما سبق في معنى لفظه فلا يحتاج
إلى التوضيح لأن التشابه فيه باعتبار التخصيص ولا عبرة بمخرج بقوله تشابه في اللفظ
المسمى بما ذكر تشابه لفظين في مجرد العدد مع اختلاف الوزن كضرب مينا للفعول وعلم مينا
للفاعل وكذا التشابه في الوزن دون اللفظ ويزم منه التشابه في العدد كضرب وقتل مبينين للفاعل
ثم المعتبر كما أشعرنا إليه في التشابه في اللفظ أن يكون مجموع اللفظ أو يكون ما به التشابه
معتبر التعدد تعددا يتعسف كإتياده الامثلة فلا رد أن يقال التشابه المذكور صادق في التشابه في
لام للكلمة أو عينها أو أفعالها نعم الاتكال في التعريف على قرينة منفصلة عما يصح فيه ثم أشار إلى
أقسام هذا الجناس وهي خمسة التام والمعرف والناقص والمقلوب وما يشمل المضارع واللاحق وفي
كل منها تفصيل يأتي وذلك أن اللفظين أن اتفقا في كل شيء فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط
فهو المعرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا في نوع من الحروف فهو
ما يشمل المضارع واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب بدأ بالتام منه فقال (وللتام
منه) أي أو التام من الجناس هو (أن يتفقا) أي اللفظان (في أنواع الحروف) الموجود في كل

نحو تدنينا ولا وصفه باليهولان اللفظ المشترك إذا دخل على معنى ثم جاء والمراد بمعنى آخر كان النفس
تسوق إليه اه وبالعبرة الثانية قاصرة على بعض أنواع الجناس وكفى الجناس نغرا قوله صلى
الله عليه وسلم غفر الله لهما وأسماهما الله وعصية عصت الله وهو مشتق من حرف الجناس لأن
كلام اللفظين المتماثلين من جنس الآخر وهو استعمال اصطلاح يدل عليه أن ابن سيدة قال في المحكم
الجناس الضرب من كل شيء بوجهه أجناس وجنوس وكان الأصمعي يدفع قول العامة هذا أجناس لهذا
إذا كان من شكوكه يقول ليس عربيا محصيا وقول المتكلمين نجاس الشيطان ليس بعربي أيضا إنما هو
نوع من فسر المصنف جناس اللفظين بأنه تشابه في اللفظ والمراد باللفظين ما لفظ به أحدهما أن يكون
كل منهما كلمة واحدة أو أكثر يدخل الجناس المركب كاسأى وقد يقال أن هذا اللفظ يدخل نحو قام
زيد قام زيد وغيره من ذلك كيد اللفظي فان ادعى أن هذا في الحقيقة لفظ واحد لا اتحاد معناه فريد نحو
ونغشى الناس والله أحق أن نخشاه لأن الخشية الثانية غير الأولى فان قال لمصنفنا في جنس
الخشية فريد عليه نحو زيد من عمرو وزيد بكركس فيورد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو وليس
بجناس ثم انطلق السامع في اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما إذا قال مصنفين في لام الكلمة فقط
أو عينها أو أفعالها وقوله تشابه اللفظين أي اللفظين وقوله في اللفظ أي اللفظين فالأول للفعول والثاني
للمدرفوه (وللتام منه) أشار إلى أن الجناس أنواع منها التام وهو (أن يتفقا) اللفظان (في أنواع
الحروف) (بأن يكون كل حرف في أحدهما هو في الآخر وأما الاتفاق بأشخاص الحروف فتشمل

الحروف وأعدادها وهي أتم وترتيبها فهو التام وان اختلفا في الهيئة فقط فهو المعرف وان اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص
وان اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق وان اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب وفي كل قسم من هذه الأقسام
الخمس تفصيل يأتي وبدأ المصنف منها بالكلام على التام حيث قال وللتام منه الخ (قوله في أنواع الحروف) بالإضافة للبيان وأما

أورد لفظ أنواع تيسر على أن الحرف أنواع ولا يكتفي أن يقول في الحروف (قوله فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع) أي برأسه فالف نوع ونحته أصناف لانها ما مقابلة عن ولو أوياء وأصلية والباء كذلك نوع ونحته أصناف لانها ما مقابلة أولاً مشددة أولاً وعلى هذا القياس فلا بد أن يقال النوع ونحته أصناف والحروف الهجائية ما تحتها أشخاص لا أصناف والجواب ما ذكر أو يقال وهو الأقرب المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف نحته (قوله وبهذا) أي بشرط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللغتين يخرج عن القام نحو حرفي ويخرج مما اعتقاني بعض الأنواع دون بعض فإن يفرح ويخرج قد اختلفا في الميم والقاف فليس بينهما جناس تام (٤١٤) بل لاحق (قوله وفي أعدادها وحياتها) الأول وفي عددها وهيئتها

فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويخرج (و) في (أعدادها) وبه يخرج نحو الساق والمساق (و) في (حياتها) وبه يخرج نحو الورد والبرد فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فحسب ضرب وقول على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب وضرب ببنيين للفاعل والمفعول فأنه ما على هيئةين مع اتحاد الحروف

أذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف وفي الهجاء إذ ليس لحروف الكلمة الالهية واحدة وعدد واحد لكنه أورد صيغة الجمع نظراً للواد والمراد بتوافق الكلمتين في عدد الحروف أن يكون مقدار حرف أحد اللغتين هو مقدار حرف الآخر (قوله وبه) أي بشرط الاتفاق في اللغتين في عدد الحروف يخرج نحو الساق والمساق لأن الميم لا يقابلها في المقابل بل هي ضرب فليس يتفق عدد الحروف في اللغتين فليس بينهما جناس تام بل ناقص ولو أخرج نحو الساق والمساق بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعد أيضاً تامل ولا اعتبار بكون الحرف المشدد بحرفين كما يأتي والمساق مصدر مجيء بمعنى

منه ما وكل حرف من الحروف الهجائية التسعة والعشرين نوع برأسه فالنوع ونحته أصناف لانه ما مقابلة عن واد أو عن ياء أو أصلي كذلك لانها ما مقابلة أولاً مشددة أولاً وعلى هذا القياس فلا بد أن يقال النوع ونحته أصناف والحروف الهجائية ما كان تحتها أشخاص لا أصناف والجواب ما ذكر وقد يجاب وهو أبعد من الكشف أن المراد بالنوع هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف نحته وأيضاً لا اتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللغتين على المقابلة يخرج مما اعتقاني بعض الأنواع دون بعض كينج ويخرج لا اختلاف في الميم والقاف ما قلنا على المقابلة يعلم أن الحرف الذي ليس له مقابل من أحد اللغتين لا يشترط في الاتفاق النوعي هذا فلا يخرج هذا القيد وإنما يخرج بقوله (و) في (أعدادها) أي بشرط الاتفاق في أعداد الحروف بأن يكون مقدار حرف أحد اللغتين هو مقدار حرف الآخر فيخرج نحو الساق والمساق لأن الميم لا يقابلها في المقابل بل هي موزنة فترتفع عدد الحروف في اللغتين ولو أخرج نحو هذا بالاتفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعد أيضاً (و) في (حياتها) أي بشرط اتفاقنا في هيات الحروف والهيئة للحرف هي حركته أو سكنه فخرج به نحو الورد يفتح الباء والبرد يفتح الباء ولا يفتح الباء في هيات الحروف هي حركة الباء فإذا كانت هيئة الحرف حركته المخصوصة أو سكنه كانت هيئة اللفظ كيفية حاصلة باعتبار الحركات والسكنات وهي كونه هذا محرراً لمخصوص وحده أو مع سكنه مخصوص سواء اتفقت أذ يلزم أن يكون لفظاً واحداً للفظين (وأعدادها) أي يكون عدد حرفيها واحداً فيخرج نحو سلا وسلاسل فإن أنواع حرفيها واحد وليس تاماً ولو قل عددها كان ادلاً وأخصر والمراد بالعدد ما عدا الحرف المشدد فإنه كان حرفين فاعلم في هذا الباب حرفاً واحداً كسبائي (وهيئاتها) أي في الحركات والسكنات فخرج نحو بل وبلي والمراد غير هيئة الحرف الأخير وأما الحركة الاعرابية فاختلافها لا بدغ عام الجنس لمسايق والمراد أيضاً غير الساكن من أول حرف المشدد فلا نظر

السوق (قوله حياتها) أي الحروف (قوله نحو الورد والبرد) أي يفتح الباب من أحد موضوعهما من الآخر (قوله فإن هيئة الكلمتين) هذا لتلخيص الحروف أي وأنما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف في يده على الاتفاق في أنواعها لان هيئةها أمر قائم عليها فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئةها ولا يلزم من الاتفاق في هيئة الحروف حركته المخصوصة أو سكنه وهو غير ذلك فالعلامة عبد الحكيم كان الأولي أن يقول فإن هيئة الحروف دون الكلمة لأن الكلام في هيات الحروف دون هيات الكلمات والمخلص أن هيئة الحروف كيفية حاصلة لها باعتبار حركاتها وسكناتها سواء اتفقت في أنواع الحروف أو اختلفت وأما هيئة الكلمة فهي كيفية حاصلة لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها وتقدم بعضها على بعض ولا يعتبر في هيئة الكلمة حركة الحرف الأخير ولا سكنه لأن الحرف الأخير عرضة للتغير فهو محل الاعراب والوقف فلا يشترط اتفاق الكلمتين

وترتبها فان كان من نوع واحد كلهم يسمي بمثالا كقوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون بالثواغير ساعة وقول الشاعر
 حلق الابل اقبال * والموى للرمة قتال

في حيثه (قوله وفي ترتيبها) أي انه يشترط الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون التقديم والمؤخر في أحد اللفظين هو التقديم والمؤخر في الآخر وقد تبين من كلام المصنف أن الجنس التام يشترط فيه (٤١٥) شروط أربعة الاتفاق في أنواع

الحروف والاتفاق في أعدادها والاتفاق في هذها والاتفاق في ترتيبها (قوله) أي تقدم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه وبمخرج الهمزة والخفت (فان كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر (من نوع واحد) من أنواع الكلمة (كلمتين) أو لفظين أو حرفين (بمعنى مماثلا) جريا على اصطلاح المتكلمين من أن القائل هو الاتحاد في النوع (نحو ويوم تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم المجرمون بالثواغير ساعة) من ساعات الأيام

أنواع الحروف أو اختلفت فهو ضرب وقيل يمينين للفتل مع هذا في الهيئة اذهى على وزن فعل بفتح الفاء والمعين ولا عبرة بالألام في الهيئة لان معيها عرضة للفتل بغيره هي محل اعراب وقوف ونحو وضرب وضرب على أن يكون الاول مبنيا للفعول والثاني للفتل أو المعكس مختلفان في الهيئة اذهى في أحد ما على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وفي الآخر بنفسها وهما متجانسان في الحروف فالانحداد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما ان الاتحاد في الحروف لا يستلزم الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة كقيمة تعرض للفظ باعتبار كثرته وقلة وصفه وقوفه (وفي) ترتيبها أي يشترط أيضا الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون التقديم والمؤخر في أحد اللفظين هو التقديم والمؤخر في الآخر فيخرج نحو الخفت والفتح وقد تبين بهذا أن التام من الجنس مشروط أربعة الاتفاق في أنواع الحروف والاتفاق في أعدادها والاتفاق في حيثها والاتفاق في ترتيبها فیه تفصيل أشار إليه بقوله (فان كانا) أي اللفظان المتفقان في جميع ما تقدم وهما المتجانسان الجنس التام (من نوع واحد) من أنواع الكلمة التي هي اللفظ المفرد المستعمل وأنواع الاسم والعلف والحرف وذلك (كما أن يكونا معين معاً ويكونا ناعين معاً) أي يكونا حرفين معاً (بمعنى) الجنس الحاصل بين اللفظين الذين هما من نوع واحد (بمثالا) أخذ من المماثلة التي هي الاتحاد في النوع جريا على اصطلاح المتكلمين في المماثلة والسحق أن يسمى بالمائل جريا على ذلك الاصلاح كل من المتجانسين لا الجنس بينهما لكن لا جريا في الاصطلاح ثم الجنس الذي في الامرين اما في الجمين كقوله

حلق الابل اقبال * والموى للرمة قتال
 الاول جمع اجل بكسر
 وهو لقطع مع بقر الوحش
 والثاني جمع اجل والمراد
 به منتهى الاحمر والمعنى
 عيون النساء الشبيهة
 بقطع البقر من الوحش
 جالبات اللون والعشق
 قتال للانس أو كنانا
 مختمين نحو فلان طويل
 الاتحاد وطلاخ الاتحاد
 الاول سفرد بمعنى حائل
 السيف والثاني جمع نجد
 وهو ما يرتفع من الارض
 والمعنى فلان طويل حائل
 السيف وطلاخ الاراضى
 المرتفعة (قوله سمي بمثالا)

حلق الابل اقبال * والموى للرمة قتال
 فالأجل الاول جمع اجل بكسر الهمزة وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل بنصبها وهو امد العمر وما في مفرد وجمع كقوله
 وذى دمام وقت العهد ذمت * ولا دخله في منعب الحرب

فالنام الاول مفرد بمعنى العهد والثاني جمع ذمتوهي البئر القليلة الماء واما في مفردين (نحو) قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة) أي القيامة (يقسم المجرمون بالثواغير ساعة) أي وقتا يسيرا من الليل وجوده ككلمة كاسيأت (وترتيبها) خرج بنحو حرف وفي وجه حسن هذا القسم أن فيه ضرورة الاعاد توحش الا اذمة (فان كانا) أي اللفظان المتفقان في ذلك كله (من نوع واحد كلمين) بمعنى مماثلا نحو قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون بالثواغير ساعة) ومن هنا علم أن

أسمى جنسا تالما لما اتفقا في نفعه سمي بمثالا وهي المناسبة لقول الشاعر من أن القائل الخو وأشار الشاعر بما ذكره من التعليل إلى أن تلك التسمية بطرق النقل عن اصطلاح المتكلمين من أن القائل هو الاتحاد في النوع والمماثل في التعليل لتسمية مماثلا أن قال أخذ من المماثلة التي هي الاتحاد في النوع عند المتكلمين ثم إن السحق أن يسمى بمثالا جريا على ذلك الاصطلاح كل من المتجانسين لا التباس بينهما ولكن لا جريا في الاصطلاح (قوله ويوم تقوم الساعة) أي القيامة سميت ساعة وقوعها فيها (قوله يقسم المجرمون)

وان كانا من نوعين كاسم وفعل ممي مستوفي كقول

(وان كانا من نوعين) اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف (سمى مستوفى كقوله

بقوله قد الى يوج الليل في
النهار ويوج النهار في الليل
والكافة في الآية يحتمل
أن يراد بها هذه اصطلاحية
بحتمل أن يراد بها الساعة
الغوية وهي المحظنة من
الزمان وهذا أقرب ومحل
لشاهد أن الساعة الاولى
والثانية في الآية قد اتفقا
في نوع الاسمية وفي جميع
الاجزاء السابقة اذ لا عبرة
باللام التعريفية لانها في
حكم الاتصال فكأن
الجناس بينهما مالا قيل
انه لجناس في الآية أصلاً
لان استعمال لفظ الساعة
في القياس مجاز وقوعه في
لحظة فسميت القياس ساعة
لإسبغها الساعة واللفظ
الحقيقي مع مجازيه
لا يكون من الغيبس كما
وقيل رأيت أسدا في الحما
وأضافي الغابة وكما وقع
ركبت جارا ورأيت جمل
تم لبدا وقد صاحب على

الحركة الامرية لا يكون اختلافها ما نعلم كون الجنس تاما لان ساعة والساعة مختلفا حركة الآخر وكذلك الانف والام التعريفية لا تدخل بانها تام لانها لا تدفن الكلمة ويقال ليس في القرآن جنس تام بغير هافيل ومنه ما روى عنه صلى الله عليه وسلم خبايا من جبر والجبر رأى دعوة الزمامه ومنه قول الشاعر

حقق الاحال آحاد • والوحي الرزق قال

الأول: جمع أجل البكر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني: جمع أجل وهو مبتدئ العمر مثلًا للفتيان من نوعي فعل وهو كثر مثل تربت بين السبل وربت بين الكفار أي استنبت الأول واقتوت الثانية وكذا لم ينوع حرف كهو لك ما منهم من قائم (وإن كانا) أي اللفظان اللذان بينهما جاحل عالم (من نوعين معنى) الجنس (مستوفى كقوله) أي أي عام

تقدر تسلم أن اجناسا بين اللفظ الحقيقي ومجاز به بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القياس وقد اقتصر
 المستغنى على مثال ما إذا كان الجنس بين اسمين ومثاليين التعليل أن يقال لما قال لهم قال لهم كذا وكذا فالأول من القبول والآخر من
 القول ومثاله بين الحرفين أن يقال لا يوجد الكرم وقد بثر الجواد فان قد الأولى للتكثير والثانية للتعليل فالخبر متفق
 اللفظين في نوع الحرفة وفي جميع ما هو (قوله أمه وفعل الخ) يعني أن هذا المسمى المستوفى ثلاثة أقسام الأولى بين اسم وفعل
 كقافي البيت والثاني بين اسم وحرف كالقارب رجل ثم بربر رجل آخرقرب الأولى حرف والثانية اسم للصبر والمعروف والثالث
 بين حرف وفعل كقولك لا زرع على جميع أهله أي ازرع عليهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف (قوله مسمى مستوفى) أي الاستيفاء
 كل من اللفظين أو صافا أو آخر وان اختلفا النوع (قوله كقولك) أي الشاعر وهو أبو تمام في مدح يحيى بن عبد الله البرمكي كان

اى غلام اينما • مامان من كرم الزمان فانه • عى لى عى بن عبد الله
 ونحوه قول الآخر • ومعبده عى عى فلم يكن • اى رد امر الله فسيل
 والتم ايضا ان كان أحد لفظهم كى اسمى جناس للتركيب • ثم ان كان المركب منهما مركبا من كلمة وبعض كلمة معى مر فوا نقول
 الحربرى • ولا تهن عن تذكار ذنبك واركه • بضع يحاكى الوبل حال صباه
 ومثل لعينيك الحمام ووقعه • وروعة ملقاة ومطخ صابه

من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية وهذا البيت مثال الاسم والفعل (٤١٧) ومثال الاسم والحرف ومثال

ملامات من كرم الزمان فانه • يحيى بن يحيى بن عبدالله
لانه كرم يحيى اسم الكرم (وايضاً) للجناس التام تقسيم آخر وهوانه (ان كان أحد لفظة مرقباً)
والآخر مفرداً (معنى جناس الترتيب)

الجناس بين اسم وفعل (كقوله ما مات من كرم الزمان) أي مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي فصار كاليت في عدم ظهوره (فانه) أي فان ذلك الميت من الكرم (يحيى) أي يظهر كالحى (لدى) أي عند (يحيى بن عبد الله) البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة في الدولة العباسية فقد سمى الجناس بين يحيى الأول وهو فعل ويحيى الثاني وهو اسم رجل كانت قصته مستوفى والثاني وهو ان يكون بين اسم وحرف كان يقال برجل شرير بأخر فرب الأول حرف جر والثاني اسم للعصير المعلوم والثالث وهو ان يكون بين الحرف والفعل كقولك غلاب يبطى جميع أهله أي ارتفع عنهم فعلا الأول فعل والثاني حرف (و) نفود (أيضا) لتقسيم الجناس التام تقسبا آخر وهو انه (ان كان أحد لفظة ميم كبا) بان لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين وكان الآخر مفردا بان يكون مجموع كلمتا واحدة (يحيى) ذلك الجناس الذى مجموع لفظة منه ميم وبمجموع الآخر مفرد (جناس التركيب) لتركب أحد لفظيه وفيه حيثن قدعان لان اللفظين اما ان يتغافى الخطا بان يكون ما يشاهد من هيمه من المركب هو ما يشاهد من هيمه من سوام المفرد وما لئلا لا يتغافى بان يكون هيمه من سوام أحد ما عا للفاشيه من سوام الآخر ولكل منهما اسم يخص

مقامات من كرم الزمان فانه * بجى لى يحيى بن عبدالله
واعلم ان تسمية الاول بثلثا لثاني مستوفى فقد يقال عكسه اولى لان الاول وقع فيه استيفاء التثنية
بين الفضلين بخلاف الثاني ولعل جوابه بانهم لا حظوا في التثنية حصول الاستواء من كل وجه لان الغائل
الكثابة لا يكون الاعتدال التساوى من كل وجه الاما به الاختلاف كاسبق وقد مثال لاحد الاقسام ولم
يختلف الاسماء وحر فاقول لك لما لم تفت قبيح ومنه ان يتكلمنا فعلا وحر فاقول
ان الان يلى الكتابيه للثام تقيم آخر اشار اليه بقوله (وايضا ان كان احدنا فليدعيه كبا) اى
سواء كان الآخر من كبا فيكون من كبا اى لا يدعيه جنس التركيب طال في الايضاح ان كان
لركب منهما من كبا من كلتيه بعض كلمة كبا من فوق اقول الحري
ولانه عن تذكر ذنبك وايضا * بجمع يحكى الوليد حاله ما به
ومثل لعينك الحما ووقعه * وروعه علقه ومطم صابه
فان المصافي الاول مفرد والثاني من كبا من صاب ومطم ولا نظرا في الغدير المضاف اليه فيها

٥١ - مرفوع (التلخيص رابع) بيانة أي هي الكرم بمجده وفي نسخة هي هواسم الكرم (قوله تقديم آخر) أي إلى أقسام متناهية مرفوع ومرفوعا قسم التام حيث خمسة (قوله وأن كان أحد لفظه) أي أحد لفظي الجنس التام مركبا لاخر مرفوعا دامي جناس للتركيب أي وإن لم يكن أحد لفظه كذلك فهو ما من المماثل والمستوفى فهدا مقابل الماص ولو جعل التقديم السابق ثلاثيا كان أحسن ليكون تقديم الجنس التام إلى المماثل والمستوفى وجناس التركيب والمرد يكون أحد اللفظين وراد أن يكون كل واحد والمرد يكونه كما أن لا يكون كل واحد بل كلين أو يكون جزء كله أخرى (قوله لسمي جناس التركيب

والإيمان اتفاق الخطمي متساها تقول أي الفتح البسي اذا لم يكن ذاهبه • فعد فقولته ذاهبه
وان اختلفت في مفروفا قول أي الفتح أيضا • كل كم قد أخذنا • م ولا جام لنا • ما الذي ضمير مديرا • جام لوجام لنا
وقول الآخر
لا ترضن على الرواقية • ما لم يتألف في تهذيبها
حتى عرضت الشعر غير مهذب • عدو منكم وسوا من هذبي

أي التركب أحد لفظه (قوله وحيد) أي وحيد أن كان بين اللفظين جناس التركب فان اتقا الخ وحاصله أن جناس التركب
ينقسم إلى قسمين لأن اللفظين المفرد (١٨٤) والمركب أما أن يتفقا في الخط بأن يكون ما يشابه من حيث هو سوم المركب هو ما يشابه

من حيث هو سوم المفرد
والمثل لا يتفقا بأن تكون
حيث هو سوم أحدهما
مخالفة لحيث هو سوم
الأخر فإن كان الأول خص
هذا النوع من جناس
التركب باسم المتشابه
لتشابه اللفظين في الكتابة
تساها في أنواع الاتفاقات
المتقدمة غير الابهمية
والقفلية والحرفية وان
كان الثاني خص هذا
النوع من جناس
التركب باسم المفروق
لاستراق اللفظين في
صورة الكتابة (قوله
كقوله) أي الشاعر وهو
أبو الفتح البسي نسبة إلى
بست بالضم بلقيث أعمال
سجستان (قوله فقص) أي
اتركه وأبعد عنه فدولته
ذاهبة ولشاهد في ذاهبه
الأول والثاني فلاول
مر كيم من ذا معنى صاحب
وجه ومي فلفظن وجه
والثاني مفرد اذ هو اسم
فاعل المؤنث من ذهب

وحينئذ (فان اتقا) أي اللفظان المفرد والمركب (في الخط خص) هذا النوع من جناس التركب
(باسم المتشابه) لاتفاق اللفظين في الكتابة (كقوله اذا لم يكن ذاهبه) أي صاحب جبة
وعطاء (فقصه) أي تركه (فدولته ذاهبه) أي غير باقية (والا) أي وان لم يتفق اللفظان
المفرد والمركب في الخط (خص) هذا النوع من جناس التركب (باسم المفروق) لافتراق
اللفظين في صورة الكتابة (كقوله

كل كم قد أخذنا • م ولا جام لنا
ما الذي ضمير مديرا • جام لوجام لنا

بإولى ذلك أشار بقوله (فان اتقا) أي اللفظان أعني المفرد والمركب (في الخط خص) هذا
النوع من جناس التركب (باسم المتشابه) لتساها اللفظين في الكتابة كما تشابه في أنواع الاتفاقات
المتقدمة غير الابهمية والحرفية وذلك (كقوله اذا لم يكن ذاهبه) أي صاحب جبة
وعطاء (فقصه) أي تركه وأبعد عنه (فدولته ذاهبه) أي متعلقة غير باقية ولا شك أن اللفظ
الأول مر كيم من ذا معنى صاحب وجه وهي فلفظن وجه والثاني مفرد اذ هو اسم فاعل المؤنث
من ذهب وكتابتها متفقة في الصورة فالجناس بينهما متشابه (والا) أي وان لم يتفق اللفظان
في الخط أعني اللفظ المفرد والمركب (خص) هذا النوع من جناس التركب (باسم المفروق) لأن
اللفظين فيه اختلفا في صورة الكتابة وذلك (كقوله كل كم قد أخذنا • م ولا جام لنا) الجلام
انه يشرب فيه الخمر (ما الذي ضمير) أي أي شيء ضمير (مدير الجلام) أي لا ضمير على مدير الجلام وهو
ساق القوم بل انه يديره عليهم حلة السقي (لوجام لنا) أي عاملنا بالجميل أي لا ضمير عليه في معاملتنا

فالأول مفرد والثاني مر كيم من كلمة وبعض أخرى قال (والا) أي وان لم يكن المركب منها مر كيم
كلمة وبعض أخرى وهذا القسم هو الذي اقتصر عليه في التلخيص وقسمه إلى قسمين فقال (فان اتقا
في الخط خص باسم المتشابه كقوله) أي قول أي الفتح البسي
اذا لم يكن ذاهبه • فعد فقولته ذاهبه
فذاهبه الأول مضاف ومضاف إليه والثاني اسم فاعل (والا) أي وان اختلفا في الخط (خص باسم
المفروق كقوله) أي قول أي الفتح البسي
كل كم قد أخذنا • م ولا جام لنا • ما الذي ضمير مديرا • جام لوجام لنا

وكتابتها متفقة في الصورة فالجناس بينهما متشابه (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أبو الفتح البسي أيضا (قوله أخذ
الجلام) أي الكس وهو أنه يشرب بالخمر (قوله ما الذي ضمير مدير الجلام) أي أي شيء ضمير مدير الجلام وهو الساق الذي يسي القوم
بالجلام لانه يديره عليهم حلة السقي (قوله لوجام لنا) أي عاملنا بالجميل أي أنه لا ضمير عليه في معاملتنا بالجميل بل يديره علينا كما دأبه
عليك فلا تستهم في قوله ما الذي إلا أن تذكر فيه عتاب على الخاضعين في المجلس وتحمير على حرمانهم من الشرب فاللفظ الأول من
المتناسين وهو جام لنا مر كيم من اسم لا ضمير وهو الخمر ومع حرف الجاء والثاني مر كيم من فعل ومفعول لكن عدوا الضمير
المنسوب اليه المتصل بتمتع به الكلمة فصار المجموع في حكم المفرد ذلك مع التمثيل بل مفرد ومر كيم لا كما تسمى كيم كذا في الخفية

وجه حسن هذا القسم أعي التام حسن الالفادة مع أن الصورة صورة الاعداء وإن اختلفا

وإن يعقوب إذا علمت هذا القسم أن قول الشارع في بأمي والآخرفردأي حقيقة أو تزيلا فلا يزال كما في البيت الثاني (قوله هذا إذا لم يكن الخ) هذا تشديد لقول المصنف ألا أي وأن يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خص بسم المفروق فإن ظاهره يشعل ماذا كان المركب من كيان من كلمتين كالنمل المتقدم أو مركب من كلمتين كقوله بعض كلمة أخرى وأن الجنس في هاتين الحالتين يقال له مفروق وليس كذلك إذ التخصيص بسم المفروق إنما هو إذا لم يكن المركب من كلمتين كقوله بعض كلمة أخرى كما في المثال وأما أن كان مركب من كلمتين كقوله بعض كلمة أخرى فإنه يخص بسم (٤١٩) المفروق وأن كان مفروقاً لا يوجب قطعاً منه بما لحاظه فكأنه رقى ببعض الكلمة فأخذنا الميم من طم ورفأنا بها صاب فصار مهاب ومما وصل

بالجمل بل يدبر علينا كما أداره حليم فاللفظ الأول من المتجانسين مركب من اسم لا وخرها وهو المجرور مع حرف الجر والثاني مركب من فعل ومفعول لكن عدو الضمير المنسوب المتصل من أجزاء الكلمة فصار المجموع في حكم المفروق وذلك صحيح التمثيل بل مفروق ومركب ولا كانا مركبين والتقسيم على ما قررناه لا يشمله ويصح أن يشمله بأن يكون معنى كلامه أن أحد اللفظين مركباً مطلقاً سواء كان الآخر مركباً أو مفرداً هي جناس الترتيب فيكون هذا مثلاً لبعض ما دخل في التقسيم إذ لم نجعل مقابل قوله أن كان أحد اللفظين مركباً هو أن يكون الآخر مفرداً كقوله في التفسير الأول بل ما هو أعين ذلك وهو ظاهر ولا يشك أنهما اختلفان في الخط لأن الميم في الجاهل مفروق وفي جملنا متصلة ولذلك خص بسم المفروق ثم التخصيص بسم المفروق إنما هو إذا لم يكن المركب مركباً من كلمتين وبعض كلمة أخرى كما في المثال وأما أن كان مركباً من كلمتين وبعض كلمة أخرى فإنه يخص بسم المفروق وأن كان مفروقاً لا يوجب قطعاً منه بل يقطع وذلك نحو قوله هذا مصاب أو طم مصاب والمصاب قصب السكر والمصاب صغ شجر من وجه حسن الجنس التام مطلقاً إن صورته صورة الاعداء وهو في الحقيقة للأفادته أشار إلى الأقسام الأربعة الباقية من الأقسام الخمسة التي أشرنا إليها هي الحرف والنقص وما يشمل المضارع واللاحق والمقوب وبذلك الحرف منها القرب من التام فقال (وإن اختلفا) هو عطف على مجموع الجملتين الاسمية وهي قوله والتام نعمتان يتفقان في تأويل الشرطية المناسبة لهذه أنه يقول فيها إن اتفق اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن قوله جام لنا الأول اسم لا وخرها وقوله جام لنا ثانياً فعل أي علمنا بالجمل وقد علم بما ذكرناه أن تقاسم الجنس التام المركب إلى ستة أقسام متماثل ومستوفى وكل منهما إما مركب مفروق أو متشابه أو مفروق وأعلم أن قول المصنف المركب منهما يدخل فيه ما إذا كانا مركبين من كلمتين مثل جام لنا أو جام لنا وبمعنى فهم أن المراد أن يكون أحدهما مركباً والآخر مفرداً وجعل الفئ كلنا المتجانستان مركبتين نوعاً آخر سماه جناس التلقيق ومثله بقوله البستي إلى حقيق سمي قلمي * أرى قلمي أراق دمي

حسن الجنس التام مطلقاً أن صورته صورة الاعداء وهو في الحقيقة للأفادته (قوله وإن اختلفا الخ) حاصله أن ما تقدم فيها إذا كان اللفظان متفقين في أنواع الحروف وعددها وجهان أو ترتيبها فإن لم يكونا متفقين في ذلك فهو أربعة أقسام لأن عدم الاتفاق في ذلك إما أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف أو في عددها أو في ترتيبها أو ما حصرنا من الاختلاف في هذه الأربعة وجهان الخلاف في خلاف أو أكثرهما أو اختلاف في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعدها تشابه بينهما (قوله عطف على قوله والتام من أن يتفق) أي يفهم من قبيل عطف الجملتين للشرطية على جملة اسمية لأنها في تأويل الشرطية المناسبة لهذه أنه يقول إن اتفقا اللفظان في جميع الأوجه السابقة فهو التام فيناسب أن يقال هنا وإن اختلفا الخ ولا يصح العطف على قوله أن يتفقا لأنه يلزم لسط والتام على المسطوف وليس كذلك (قوله أو على محذوف) أي فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية

في حيات الحروف فقط يسمى محرفاً في الاختلاف قد يكون في الحركة فقط كالبرد والبردي في قولهم جبة البرد جنة البرد قوله تعالى
ولقد أرسلنا نهم مندرين فانظر كيف كان عاقبة المنذرين قال السكاكي وكقولنا الجبل امام مفرط ومفرط والمشد في هذا الباب

(قوله لا تحرف احدى الهيئتين) أى لا تحرف هيئة أحد العظمين عن هيئة الآخر (قوله والاختلاف) أى في الهيئة قد يكون
بالحركة أى فقط كما (٤٢٠) في المثال الاول وقد يكون بالسكون فقط كما في المثال الثاني

وهو الجبل امام مفرط أو
مفرط وقد يكون بالحركة
والسكون مما نحو شرك
الشرك وهو المثال الثالث
(قوله جبة البرد جنة البرد)
أى الجبة المأخوذة من البرد
أى الصوف جنة أى وقاية

البرد (قوله يعنى الخ) أى
أن عمل الشاهد البرد والبرد
فانهما يختلفان في هيئة
الحروف بسبب الاختلاف
في حركة البناء لأنها في
الاول ضمة وفي الثاني فتحة
وأما لفظ الجبة والجنة فمن
التجنيس اللاحق لا المحرف
(قوله ونحوه) أى نحو قولهم
جبة البرد جنة البرد في كونه
من التجنيس المحرف
سكون الاختلاف في
الهيئة فقط (قوله الجبل

امام مفرط أو مفرط) الاول
من الافراط وهو تجاوز
الحذ والثاني من الافراط
وهو التقصير فيما لا ينبغي
التقصير فيه أى انه يجوز
العديفما يقع أو مقصر
فلا يفعل أصلاً وليس له
الحالة المتوسطة بين الافراط

والتقصير (قوله لا تحرف المشد الخ) أى وانما كان هذا المثال من الجنس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على ان
الحرف المشد حرفان لان الحرف المشد لا كان يرتفع اللسان عنهما أى عند النطق بهما دفعة واحدة كالخرف الواحد عند حرفا
واحد فلذا جعل من التجنيس الذى لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لا في العدد (قوله لا كان يرتفع اللسان عنهما) أهم شنة
الضمير أن هنالك حذوا والتقدير لان الحرف المشد وان كان يحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان الخ (قوله في هذا الباب) أى باب
التجنيس

(في حيات الحروف فقط) أى وأنتفا في النوع والعدد والترتيب (سمى) التجنيس (عرفا)
لا تحرف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (كقولهم جبة البرد
جنة البرد) يعنى لفظ البرد بالضم والفتح (ونحوه) في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم (الجبل
امام مفرط أو مفرط) لان الحرف المشد لا كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد
حرفا واحدا وجعل التجنيس مما الاختلاف فيه في الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشد) في
هذا الباب

يقول هنالك اختلاف بين محرف أن يعطف على مقدر أى هذا أن اتفقا كما ذكر وان اختلف لفظ
التجنيسين فاما في هيئة الحروف فقط أو في غيرها بما تمده فان اختلفا (في هيئة الحروف فقط) ولا
يختلفان في الهيئة فقط الا اذا اتفقا في النوع والعدد والترتيب (سمى) هذا التجنيس (عرفا)
لا تحرف هيئة أحد العظمين عن هيئة الآخر مما الاختلاف في الهيئة على قسمين أحدهما أن يقع في
متحد كالحركة الواحدة مع غيرها والآخر أن يقع في متعدد فالتحد (كقولهم جبة البرد جنة البرد)
فالجنة والجنة جناهما من اللحق وليس مما نحن بصدده والبرد والبردي في الاختلاف بينهما في حركة
البناء لا نهائى الاول ضمة وفي الثانية فتحة (ونحوه) أى ونحو ما ذكر في أن الاختلاف في الهيئة فقط
مع كونهما معا في عمل واحد كقولهم (الجبل امام مفرط أو مفرط) الاول من الافراط وهو تجاوز
الحذ والثاني من التقصير وهو التقصير فيما لا ينبغي التقصير فيه وانما نحن على هذا لثلاثتهم أن من
الناقص بناء على أن الحرف المشد فيه حرفان في أن من الاختلاف في الهيئة مع اتحاد موضع
الاختلاف لان الحرف المشد في حكم الواحد في هذا الباب لوجهين أحدهما أن اللسان يرتفع عند
النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالخرف الواحد وان كان في الحرفين ثقل ما لا أنه لم يرتفع بقرب أمره
والآخر أنهم في الكتابة شيء واحد وأما المشد به منفصلا فجعلنا كالخرف الواحد فلذا جعل من
التجنيس الذى لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لا في العدد ولذا قال (والحرف المشد) في هذا الباب

ثم القسم الثاني من الاصل أن يختلف اللفظان في حيات الحروف فقط أى مع الاستواء في نوعها
ومدها وترتيبها فسمى الجناس عرفا كقولهم جبة البرد جنة البرد فالبرد والبردي متفقان فيما عدا
الهيئة بضم أولهما وفتح أول ثانيهما ومثلهما أيضا بقولهم منع البرد البرد والظاهر أنه تصحيف وان
كان صحيحا فالمعنى فان المنقول البرد بالبردي بفتح الباء من المراد بالبردي الثاني النون كقوله تعالى لا بدوقون
فيها ردا ولا شربا يومئذ قول الشاعر * وان شئت لم أطعم نقا خا ولبردا * ومنه قوله تعالى ولقد
أرسلنا فيهم منذرنا فانظر كيف كان عاقبة المنذرين ونحوه الجبل امام مفرط أو مفرط نقله في
الإنشاح عن السكاكي ثم استشعر المصنف ولا هو وان مفرط فيه حرف مشد فحرف راء لغة
فلا يكون اختلاف بينهما بين مفرط بالهيئة فقط بل بالحروف أيضا فاجاب بأن المشد في هذا الباب

(في) (قوله لا تحرف المشد الخ) أى وانما كان هذا المثال من الجنس المحرف ولم يكن من الناقص بناء على ان
الحرف المشد حرفان لان الحرف المشد لا كان يرتفع اللسان عنهما أى عند النطق بهما دفعة واحدة كالخرف الواحد عند حرفا
واحد فلذا جعل من التجنيس الذى لم يقع الاختلاف فيه الا في الهيئة لا في العدد (قوله لا كان يرتفع اللسان عنهما) أهم شنة
الضمير أن هنالك حذوا والتقدير لان الحرف المشد وان كان يحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان الخ (قوله في هذا الباب) أى باب
التجنيس

بقام مقام الخفيف نظر الى الصورة عالم وقد يكون في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك وقول أي العلاء
والحسن يظهر في بيتين روثقه * بيت من الشعر أو بيت من الشعر
وإن اختلفا في أعداد الحروف فقط

(قوله في حكم الخفيف) أي لا مبرين الاول ما تقدم من أن اللسان (٤٢١) يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة

واحدة كالحرف الواحد
وإن كان في الحرفين ثقل ما
لكنه يعتبر بقرب زمينه
والثاني أي في الكناية
في واحد أو مارة التشديد
منفصلة وحيث كانت
المشددة في حكم الخفيف
فتكون الزاء من مفرط
مكسورة كالأه من مفرط
وحيث تفتكون الاختلاف
بينهما أي هو في الهبة
فقط واختلاف الهبة في
مفرط ومفرط باعتبار أن
الفاء في أحدهما مفتوحة
وفي الآخر ساكنة وهذا
نوع من اختلاف الهبة
غير الأول وغير قولهم
البدعة شرك الشرك لأن
الاول اختلاف الهبة
فيه باختلاف الحركة
الكائنة في اللغظين
المتجانسين ومفرط ومفرط
اختلاف الهبة فيه
باختلاف الحركة والسكون
للقابل لها والثالث
وهو شرك الشرك اختلفت
الهبة فيه باختلاف الحركة
والسكون معا (قوله
البدعة شرك الشرك
البدعة هي الحدث في
الدين بعد كماله والشرك

(في حكم الخفيف) واختلاف الهبة في مفرط ومفرط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن
الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعا (كقولهم البدعة شرك الشرك)
فإن الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن (وإن
اختلفا) أي لفظ المتجانسين (في أعدادها) أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللغظين

أعلى باب التجنيس (في حكم الخفيف) لما ذكرنا فقرط ومفرط إنما اختلفا في سكون الفاء في الاول
وقسم في الثاني ولهذا كان من متحدثي التبر لا ن الراء فيه مكسورة ولو شددت في أحدهما والم
مضمومة فيما فكان التجنيس بينهما إنما اختلفت فيه الهبة وبما كان فيه الاختلاف في حرف واحد
(د) لما تعدد محل التغير كان يكون الاختلاف في حرف من المتجانسين يسكون بحركة مقابلة وفي
حرف آخر بحركة غير مقابلة (كقولهم البدعة شرك الشرك) فالاول وهو الشرك أي الشبكة
ثم فيه الشين وقفت الراء الثاني وهو الشرك أي لا كفر كسرت فيه الشين فخالفت حركته في الأخرى
وسكنت فيما لم اختلفت فقفها في مقابلة معنى كون البدعة شرك الشرك أن تضادها دينا وعادة
يؤدي إلى العقوبة بوقوع الشرك غنا من أخذ أصب الشرك السبب عادة فانه يؤدي إلى وقوعه فيه
ثم أشار إلى القسم الثالث وهو الناقص بقوله (وإن اختلفا) أي اللغظان المتجانسان وعطفه كهـ ف
ما قبله وقد تقدم (في أعدادها) أي أعداد الحروف والاختلاف في العدد محتمل أن يكون في أحد
اللغظين حرفين أو حرفين من حرف إذا اسقط ذلك الزائد حصل الجنس التام هكذا ذكرناه وهو
يقضي أن الجنس الناقص يشترط فيه أن يكون الباقي بعد اسقاط الزائد يساوي اللفظ الآخر

في حكم الخفيف نظر الى الصورة وهذا اصطلاح لا مشاحة فيه ولا معنى للنظر الى الصورة والجناس
أمر لفظي ثم إن الاختلاف في الحركة والسكون لا وجوده في الصورة كإل ان الاختلاف بالتشديد
والخفيف لا وجوده في الصورة وما قلناه صرح المبرز في فقال في أول شرح المقامات وربما وقع
الاختلاف بالحركة والسكون أو بالتشديد والاختلاف كقولهم البدعة شرك الشرك وقولهم الجاهل
مفرط أو مفرط ينبغي أن ينظر في اللفظ وهو مختلف بالضرورة وأعلم أن المصنف قسم في الإيضاح
الحرف إلى ما كان الاختلاف فيه في الحركة فقد ومثله مفرط ومفرط تغلقن السكاكي ولا يصح ذلك
فإنهما يختلفان بالسكون لا بالحركة فإن الفاء في مفرط ساكنة وفي مفرط متحركة كما سيأتي في الشرك
والشرك وهذا لا يدخل المصنف في التلخيص لأنه أطلق أن مفرط ومفرط نحو البرد والبرد وهو
حسب لأنه مثله في مطلق اختلاف الهبة ثم نقله عن السكاكي ليس يصح فأن السكاكي سئل به
لما كان اختلاف الهبة ولم يثل به لا اختلاف الهبة بالحركة قوله (وكقولهم) أي قول الناس البدعة شرك
الشرك فهو مثال القسم الثاني وهو ما كان اختلافه بهيمة بالحركة والسكون أي بأن يكون الحرف الواحد
في أحدهما مبركا وفي الأخرى ساكنا كالأه في شرك وشرك لا اختلاف بالسكون فقط لا يمكن أن هو
لا يختلف بالحركة قوله (وإن اختلفا في أعدادها) إشارة إلى القسم الثاني من أقسام الاختلاف وهو

بفتح الراء المهملة حباله الصائد والشرك بالكسر اسم مصدر بمعنى الاشرار والمراد الاشرار بالهبة تعالى بمعنى كون البدعة شرك للشرك
أن اتخذ البدعة بدنا وعادة يؤدي الوقوع في الشرك كما أن نسب الشرك للسبب يؤدي عادة وقوعه فيه (قوله فإن الشين من الاول
مفتوح (النج) أي فقد قابلت الحركة حركة متضادة لها أو قابلت الحركة سكونا (قوله فإن الشين النج) أي لا عبادة بهيمة الوصول لسقوطها
في الدرع وبلا اللام المدغم في الشين ما عرفت في مفرط ومفرط

سمى ناقصا يكون ذلك على وجهين أحدهما ان يختلفا في زيادة حرف واحد في الاول اقوله تعالى والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ الساق أوفى الوسط كقولهم جدى جهدى أوفى الآخر

قوله حرف زائد أى لا مقابل له في اللفظ الآخر وليس المراد بكونه زائدا أنه زائد على الأصول (قوله اذا سقط حصل الجنس التام) أى اتفاق اللفظين في أنواع الحروف وعددها وهيتهما وتربتها قال العلامة البعقري وكلهم هذا يقتضى أن الجنس الناقص يشترط فيه أن يكون الباقي بعد اسقاط (٤٢) المزيدي مساويا للفظ الآخر في جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه في كل ما تقدم فنقص التام أوفى غير الهبة فنقص الحرف أوفى غير الترتيب بمعنى ناقص المقاب (قوله وذلك الاختلاف أوفى الوسط نحو جد جهدى) في زيادة الهاء وقس سبق ان المشد في حكم المتخفف (أوفى الآخر

في جميع ما تقدم وانظر لم لا يقال ان ساواه في كل ما تقدم فنقص التام أوفى غير الهبة فنقص الحرف أوفى غير القلب فنقص المقاب (سمى) أى ان وقع الاختلاف في المقدس سمي هذا الجنس ناقصا) نقصان أحدا للفظين عن الآخر في الحروف الموجودة فيه والاسقام العقلية هناسهتان ان زيادة أى أن تحصل بحرف واحد اما ككثر وكلاهما لا ولا واسطا واما آخرها فالجميع ستة من ضرب ثلاثة حال المزبد في نوعي المزبد من اتحاد وتعد مثل المنصف بثلاثة أقسام المزبد الواحد ومثل من اقسام المزبد الاكثر لا بالزبد آخر اوال هذا أشار بقوله (وذلك) الاختلاف اما في زيادة (حرف) واحد (في الاول) أى في اول اللفظ المجانس (تخصو) قوله تعالى والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ الساق فالإيم في الساق زيد ولا الباقي مجانس لجمع المقابل كآريت (أو) زيادة حرف الواحد (في الوسط نحو جدى جهدى) بفتح الجيم فيه ما مع زيادة الهاء وسطا في الثاني كآريت والباقي بعد اسقاطها عجانس جناسا تاما المقابل اذ لا عبرة بشد الدال كما تقدم أن المشد هنا كالخفف والجد بفتح الجيم الغنى والحظ واما الجد الذى هو ابوالاب فلاس مر ادا هنا والجبد بفتحها المشقة والتعب والتركيب محتمل لوجوهين أحدهما ان يكون المعنى ان حطى وغنى من الدنيا مجرد انما بالنفس في المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيكا وخيارا بأنه لا يحصل من سعيه على طائل والآثر ان يكون المعنى ان حطى من الدنيا وغنى فيها هو عشق وجهدى لا بالوراثه عن الاب والجبد يكون اخبارا بالنتيجة في السعي وأنه لا يتوقف في تحصيل الغنى على وراثته تأمله (أو) زيادة حرف (في الآخر) أى في آخر المجانس ولا يخفى أن المراد بل زيادة هنا كون الحرف لا مقابل لهم

القسم الثالث من الأصل أى فان اختلف اللفظان المجانس في عدد الحروف (سمى الجنس ناقصا) لان اختلافهما في عدد الحروف يلزم منه نقصان أحدهما لاجالة (وذلك) النقصان اما عرف واحد ولا والذى بحرف واحد اما ان يكون الحرف الناقص هو الاول واليه أشار بقوله (اما بحرف في الاول) ولو قال أول هبة الحرف فكان أحسن (قوله تعالى والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ الساق) فهو جناس نقص عن التام الحرف الاول وهو الميم أو يحرف (في الوسط نحو جدى جهدى) أى حطى ولم ينظروا هنالى كون الحرف المشد بحرفين فيكون في كل من الكلمتين حرف ليس في الآخر بل جعلوا المشد

التمام أوفى غير الهبة
فناقص الحرف أوفى غير
الترتيب بمعنى ناقص
المقاب (قوله وذلك
الاختلاف أوفى الآخر)
حاصله أن اقسام الجنس
الناقص ستة وذلك لان
الزائد اما حرف واحد
أو أكثر وعلى التقديرين
فهو اما في الاول أوفى الوسط
أوفى الآخر وقد مثل
المنصف بثلاثة أمثلة
لاقسام المزبد الواحد ولم
يمثل من اقسام المزبد
الاكثر لا بالزبد آخر (قوله
في الاول) أى في اول
اللفظ المجانس لآخر وكان
الاولى ان يقول بحرف
الحد وهو الاول لا الحرف
عين الاول لا منظر وفيه
حتى يلزم عليه ظرفية
الشي في نفسه وكذا قوله
أوفى الوسط أوفى الآخر
(قوله زيادة الميم) أى في
الساق وهي زائدة في الاول
والباقي مجانس لجمع
المقابل (قوله جدى

جهدى) بفتح الجيم فيه ما مع زيادة الهاء وسطا في الثاني والباقي بعد اسقاطها عجانس جناسا تاما المقابل اذ لا عبرة بشد الدال كما تقدم أن المشد كالخفف في هذا الباب والجبد بفتح الجيم الغنى والحظ واما الجد الذى هو ابوالاب فلاس مر ادا هنا والجبد بفتحها المشقة والتعب والتركيب محتمل لوجوهين فمتمل أن يكون المعنى ان حطى وغنى من الدنيا مجرد انما بالنفس في المكاسب من غير وصول اليها فيكون تشكيكا وخيارا بأنه لا يحصل من سعيه على طائل ولا نفع ومتمل أن يكون المعنى ان حطى من الدنيا وغنى فيها عشق وجهدى لا بالوراثه عن أبائى وأجدادى فيكون اخبارا بالنتيجة في السعي وأنه لا يتوقف على وراثته (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال ان جهدى بعد حذف الهاء منه يكون جدى بتخفيف الدال فلا يكون بينه وبين جدى جناس تام

قوله أي تمام
وقول المعتزى
ومنما كتب بعض ملوك المغرب إلى صاحب له يدعو إلى مجلس أنس له
يبدون من أيدي عواصم • تقول بلسان قواض فواض
لئن صدف عنا فرب أنس • صوادلى تلك الوجوه السوداء

أيها صاحب الذي فارقته • في ونفسي منه السنا والثناء
نحن في المجلس الذي هب الرا • حنوا الميع القنى والثناء
تعالى للفتى تنبى من الذقة والرفق الهوى والهوا
فأنه تلف راحة وعجا • قد أعدك الحيا والحياة

(قوله أي الشاعر وهو أبو تمام (قوله ولا اعتبار بالتنون) أي في عواصم وذلك لأنه في حكم الانفصال أو بسبب الزوال بسبب الوقت أو بالإضافة (قوله على زياد من) أي بناء على زياد من (قوله كما هو مذهب الاخفش) أي الموزن يذهب في الأبيات (قوله أو على كونها للتبويض) أي أو بناء على كونها للتبويض وقوله (٤٢٣)

قوله يبدون من أيدي عواصم (قوله ولا اعتبار بالتنون) وقوله من أيدي موضع نصب مفعول يبدون على زياد من كما هو مذهب الاخفش أو على كونها للتبويض كما في قولهم هزم من عطف وحرك من نشاط أو على أنه صفة لمخوف أي يبدون سوا عد من أيدي عواصم جمع عاصبة من عاصه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وجاء وعلمه
• تقول بلسان قواض فواض
أي يبدون أي يباضار بات الأعداء عاصبة لا لولاء
صا ثلاث على الاقران يسوف حاكم بالقتل قاطعة

الجالس لا يكون من غير الاصول وأن المراد بالآخر والوسط أمكنة متوهمه والآخر هو نفسه هو الاول والوسط والآخر مثل ما فيمن يادة في الآخر فقال (قوله أي قول أي تمام (يبدون من أيدي عواصم) • تقول بلسان قواض فواض
فواض وعواصم متساويان في زيادة الميم آخر في الثاني وكذا فواض وقواض متساويان في زيادة الباء آخر في الثاني وبعبارة التنوين في عواصم وقواض لأنه في حكم الانفصال أو بسبب الزوال بالوقت أو بالإضافة وغير ذلك وقوله من أيدي مفعول أن تكون فيمن للتبويض أما بتقديره فمفعول مخوف أي يبدون سوا عد كانت من أيدي السوا عد بعض الأيدي فكانه يقول يبدون السوا عد التي هي بعض الأيدي وأما بان يجعل كهي في قولهم هزم من عطف وحرك من نشاط أي هزم بعض العطف لأن العطف الشق والعضو الموزن منه الكف مثلا وحرك بعض الاعضاء التي يظهر بغيرها نشاطه
كالتخفيف كما تقدم في المخرف (أو) بنقص حرف (في الآخر قوله) أي أي تمام
يبدون من أيدي عواصم • تقول بلسان قواض فواض

للتبويض أو على أنه صفة لمخوف من المعلوم أنه إذا كان صفة لمخوف لا يكون مفعولا لا في جملته عطف على المعنى فكانه قيل من أيدي نصب على المفعول أو على أنه صفة لمخوف (قوله أي يبدون سوا عد من أيدي) أي كانت من أيدي ابتدائية وأنها للتبويض إذ السوا عد بعض الأيدي فكانه قيل يبدون السوا عد التي هي بعض الأيدي (قوله من عاصه ضربه بالعصا) وعلى هذا فمعنى عواصم ضارب بالعصا والمراد بها الضارب السيف بدليل ما بعده وقيل إن عواصم من العصيان أي عاصيات على أعدائهم عاصيات لا صدفاتهم (قوله أي يبدون أيديا) أي يبدون للضرب يوم الحرب أيديا (قوله ضارب بالاعداء) أي السيف وهذا بيان المعنى عواصم وقوله حليبات أي حافظات للأيام من كل مهلكة وههنا بيان المعنى عواصم وقوله حاكم بالقتل أي على الأعداء بيان المعنى فواض فواض لأن جمع قاضين قضى بهذا إذا حكم به وقوله قاطعة أي لكل مضروب بهل من الأعداء بيان المعنى فواض لا جمع قاضين من قضيه إذا قطعه وفي الأصل أن فواض بمعنى قوات من قضى عليه فله وهذا أنسب مما في الشرح وجعلنا فواض فواض على أن فواض بلسان قواض لا حيا وقواض لكل ما لا حيا وهو ما كان خشا أو حبر أو وحيد فافلس ذكره لقواض مستغنى عنه بالوصف بالقواض
أه كلامه

وربما سمى هذا القسم أى الثالث مطرفا لوجه حسنه أنك تتوهم قبل أن يرد عليك آخر الكلمة كالجم من عوامس أنهما إلى منس
وانما إلى بها لتأكد حتى إذا عكن آخرها في نفسك وعاء سمعك أنصرف عنك ذلك التوهم وفي هذا حصول الفائدة أن مخالط الناس
منها الوجه الثاني أن يتخللا بزيادة أكثر من حرف واحد كقول الخنساء (٤٢٤) أن البكاء هو الشفاء * من الجوى بين الجوامع

(قوله مطرفا) أى لتطرف

الزيادة فيه (قوله ولم يذكر

من هذا الضرب الاما تكون

الزيادة في الآخر) أى

لعدم اطلاع على

أمثلة الباقي وقال في

الاطول أنه لم يذكر من هذا

الضرب الاما كانت الزيادة

فيه في الآخر لاجل بيان

اسمه بقوله وربما سمى

هذا لهما كانت الزيادة

فيه في الآخر بأكثر من

حرف مديلا وربما

أشاره إلى عدم إظهار تلك

للتعبية اه (قوله أى

الخنساء) أخت خضرفي

ردكلام من لامها في كثرة

البكاء عليه روى أنها

بكت عليه حتى أبيضت

عينها وبعد البيت

المذكور

يعين جودى بالدمو

* ع التسهيلات السوافح

والبيت من مجزئ الكامل

المرفل وشطره قبل هزة

الشفاء فهو مدكور ونحو

ترفيف (قوله أى حرفه

القلب) هذا بيان معنى

الجوى بحسب الأصل

والمراد به هنا مجرد الحرفة

غير يتفق به بين الجوامع

أى أن البكاء هو الشفاء

(وربما سمى هذا) القسم الذى تكون الزيادة فيه في الآخر (مطرفا واما بأكثر من حرف واحد وهو

عطف على قوله بما يحرف ولم يذكر من هذا الضرب الاما تكون الزيادة في الآخر (قوله أى

الخنساء (ان البكاء هو الشفاء * من الجوى) أى حرفة القلب (بين الجوامع) بزيادة النون والهاء

وتختلف الوجهان بل يجعل الفعل في الوجه الثاني كاللازم يتعدى بمن كثر من المادو عكن أن

يقدر متعددا في الموضوعين فيقدر في الآخرين من عضاوا هو بعض عطنه وسر لعضاوا هو بعض أعشاء

انشاطه فيعود والتبعض فيها إلى الاول وهز العطف كناية عن السرور لان السرور من نصارت الهزة

مازومة للسرور وكذا تحريك الانشاطة يحفل أن تكون زائدة على مذهب الاخفش القائل يجوز

زيادتها في الأتيات خلافا لمن خص زيادتها بالنفي كقولك ما من أحد يقول الحق في هذا الزمان وعليه

يكون هو نفس المفعول لمدون أى مدون أى مدون أى مدون أى مدون أى مدون أى مدون أى مدون أى مدون أى مدون

والمراد بالصاحنا السيف بدليل ما يمدده والعوامس جمع عاصمة من عصمه حفظه والقواض جمع قاضية

من قضى بكذا حكم به والقواضب جمع قاضية من قضية والمعنى أنهم مدون أى مدون أى مدون أى مدون أى مدون

للاعداء بالسيف الذى هو المراد بالصاحنا عاصيات أى حامية وحافظات للارباب من كل مملكة

وهذه صائلات على الاقران بسيف وقواض أى حاكمات على الاعداء بالهلاك وقواضب أى قاطعة

لرقاب الاعداء قاطعة لهم (وربما سمى) هذا القسم الذى تكون فيه الزيادة في الآخر (مطرفا)

لتطرف الزيادة فيه أى لتكونها في الطرف ووجه حسنه أنه قبل تمام الكلمة يتوهم أن الكلمة الاولى

هى التى اعيدت فاذ امت الكلمة بان اى باخرها كالجم في عوامس ظهر أنها كلمة أخرى فيستفاد

فائدتين أحدهما بعد الايس وحصول فائدة بعد تتوهم عليها يحصل نعمة غير مترتبة ولا يفتنى أن

هذا التام من تنقسمت الكلمة على لازيادة فهو ان هذا أيضا أتم يتحقق مسكنه بعد الأتيان بما

يضاى الكلمة الاولى من الثانية ولكن مرادهم بنحو هذا الاعتبار كونه بحيث يحصل بشرطه فعند

الحاصل وقد تقدمت الإشارة نحو ذلك (واما بأكثر) هذا معطوف على قوله بما يحرف أى

الاختلاف في الزيادة اما ان يعمل بزيادة حرف واحد كما تقدم واما ان يعمل بزيادة أكثر من حرف

واحد وقد تقدم أن هذا القسم فيه ثلاثة أقسام باعتبار تقدم الزيادة وتوسطها وتأخرها وقد تقدم أن

الاصنف لم يمثل الا القسم التأخر والتسمية فيه تدل على أن غيره لم يوجد في كلامهم وأقول بحيث لا يعتبر

وقد أشار إلى مثاله بقوله (قوله أى الخنساء أخت خضرفي ردكلام من لامها في كثرة البكاء عليه

روى أنها بكت عليه حتى أبيضت عينها (ان البكاء هو الشفاء * من الجوى) وهو حرفة القلب

الكلان (بين الجوامع) جمع جاحة وهى ضلع المدرونة كناية عن القلب ولا شك أن الجوامع

زديديه بعد ما يمثل الجوى عنه النون والحاء وإذا سقطت النون والحاء صار الباقي مساويا للجوى فكان

وربما سمى هذا) أى القسم الاخير من الناقص (مطرفا) ووجه حسنه أنك تتوهم قبل ورود آخر كلمة

انها هى التى منتهى بها لتأكد حتى ذلك تحصيل فائدة جديدة بعد الايس منها (واما) أى يكون

الناقص (بأكثر من حرف واحد) (قوله أى الخنساء

ان البكاء هو الشفاء * من الجوى بين الجوامع

من الحرفة الكاتبة بين الجوامع أى الضامع التى تحت التراب ما إلى الصدر

كذا في الاطول ولا شك أن الجوامع زديديه بجمعا يمثل الجوى النون والحاء فاذا اسقطهم ما صار الباقي مساويا للجوى فكان من

التجنيس الناقص

ورجماسى هذا الضرب مذبذبا وان اختلفا في أنواع الحروف اشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف ثم الحرفان المختلفان إن كانا متقاربين سمى الجنس مضارعا

(قوله هذا النوع) أى الذى يذهب فى آخره أكثر من حرف (٤٢٥) (قوله مذبذبا) أى لان تلافى يذهب فى آخره كالذيل (قوله وان

اختلافى أنواعها) (قوله الاختلاف فى أنواع الحروف) (قوله يشبه على من الفظتين على حرف لم يشبه عليه الآخر من غير أن يكون مذبذبا ولا كان من النقص كما تقدم (قوله فشرط) (قوله أى فى شرط فيكون الأتيان باللفظتين المختلفين فى نوعية الحروف من البديع الجناسى أن لا يقع الخ (قوله والابعد الخ) أى أو الالو وقع الاختلاف بأكثر من حرف ليعمد الخ (قوله كلفنى نصر ونكل) تمثيل للنفي وكذا الفظا ضرب ونحو وكذا ضرب ولسب واللفظان الاولان اشتركا فى الحرف الاول فقط واللفظان الثانى اشتركا فى الحرف الأوسط فقط واللفظان الثالثان اشتركا فى الحرف الأخير فقط وليس شئ من ذلك من التجنيس (قوله اللذان وقع بينهما الاختلاف) أى حالة كونهما فى الفظتين (قوله إن كانا متقاربين فى المخرج) أى بأن كانا حقيقيين أو شفويين أو من الشنا العليا

(ورجماسى هذا) النوع (مذبذبا وان اختلفا) أى لفظا المتجانسين (فى أنواعها) أى أنواع الحروف (فشرط أن لا يقع) الاختلاف (بأكثر من حرف) واحدا ولا ليعد بينهما التشابه ولم يبق التباس كلفنى نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع بينهما الاختلاف (إن كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجنس (مضارعا)

من التجنيس الناقص (ورجماسى هذا) النوع وهو ما زبديا بأكثر من حرف (مذبذبا) لان الزيادة كانت فى آخره كالذيل وهذا التسمية هى التى قلنا أنها تدل على عدم وجودان زبديا أكثر أو أوسطا أو على قلة الوجودان ويحتمل أن يراد بالمسمى هو الذى وجدت فيه هذه الزيادة أو اختلافه على ما ذكر ثم أشار الى النوع الرابع من أنواع الجنس وهو ما يشبه المضارع واللاحق فقال (وان اختلفا) أى اللفظان المتجانسان واللفظ فى هذه الجملة كما تقدم فى مثلها (فى أنواعها) أى أنواع الحروف والاختلاف فى أنواع الحروف أن يشبه كل من الفظتين على حرف لم يشبه عليه الآخر من غير أن يكون مذبذبا ولا كان من النقص كما تقدم (فشرط) يعنى أن الفظتين إذا اختلفا نوعية الحرف وعلى الوجه المذكور فلا يكون الأتيان بهما من البديع الجناسى الا بشرطه (إن لا يقع) ذلك الاختلاف (بأكثر من حرف) واحدا ونفع بأكثر من حرف كائنين فأكثرم يكن من التجنيس فى شئ ليعمد ما بينهما من التشابه الجناسى وذلك ظاهر إذ لو لا ذلك لم يحل غالب اللفاظ من الجنس ويزام أن يقدر عليه كل أحده لان التشابه فى حرف واحد مع الاختلاف فى اثنين فأكثرم كثير وذلك مثل نصر ونكل ومثل ضرب وفرق ومثل ضرب وسلب فالاولان اشتركا فى الاول فقط والثانيان اشتركا فى الوسط والثالثان اشتركا فى الآخر وليس شئ من ذلك من التجنيس (ثم الحرفان) أى ثم هذا النوع قسمان كل منهما يسمى باسم مخصوص وذلك أن الحرفين المختلفين فى الفظتين (إن كانا متقاربين) فى المخرج (كان يكونا حقيقيين معا أو شفويين معا) (سمى) الجنس (بين الفظتين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقاربين (مضارعا) وانما يسمى مضارعا لاعتناء المبانى فى الفظتين

فقد نقص فى الاول عن الثاني حرفان ورجماسى ما نقص عن مجانسه بأكثر من حرف مذبذبا وتسمية هذا مذبذبا لأظهر فى المثال المذكور وهو ما إذا كان فى الاول نقص عن الثاني بحرفين فإنه وقع ذيل الثاني منه بخلاف ما إذا قيل فى الجوامع والخواص الكلمة الأخيرة فيه غير مذبذبة والذيل إنما يكون فى الأخير قوله (وان اختلفا فى أنواعها) إشارة الى القسم الثالث من أقسام الاختلاف وهو أن يختلف أنواع الحروف فى شرطه أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف فإن كان بأكثر خرج عن كونهما جناسا وقوله (فشرط) لم يكن بحاجة الى هذه التسمية لاعتناء المبانى على المضارع فى جواب الشرط ثم الحرفان اللذان وقع الاختلاف بهما إن كانا متقاربين سمى الجنس مضارعا وهو أى اختلاف الحرفين النوع اما فى الاول كقول الحريرى بنى وبين كليل دامس وطريق طمس فالاختلاف الطاء والذال وهما حرفان متقاربان كلاهما من الحروف الشديدة أو فى الوسط كقوة تعالى وهم ينهون عنو يتأون عنه فوقع الاختلاف بينهما وهما حرفان حقيقيان أو فى الحرف الأخير نحو قوله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود فى نواصيها الخير الى يوم القيامة فإن الاختلاف بالراء واللام وهما من حروف اللدقة

(٤٤ - شرح التلخيص رابع) وعلى هذا فالمراد بالمتقاربين فى المخرج ما يشبه المتعين فيه كالألف والطاء والمزة والماء (قوله سعى الجنس) أى الذى بين الفظتين اللذين كان الحرفان المتباينان فيهما متقاربين فى المخرج (قوله مضارعا) أى لاعتناء المبانى بين الفظتين لصاحب المخرج

ويكونون أمافي الأول كقول الحريري بين كئي ليس داس وطريق طلمس وإما في الوسط كقولهم أمافي وهم ينهون عنه
ويبدأون عنه وقول بعضهم البراء أهداف البلايا وإما في الآخر كقول النبي صلى الله عليه وسلم الخليل معقود بنواصيهما الخيري يوم
القيامة وإن كانا غير متقاربين معنى لاحقا ويكونان أيضا أمافي الأول كقولهم أمافي بل لكل حمزة قلزة وقول بعضهم رب وضئ غير رضئ
وقول الحريري لأعطي زماي لمن يحضر ذماي

(قوله وهو ثلاثة أضرب) جعل الشارح ضمير هو راجعا للشارح فاحتاج لتقدير لأن الحرف الخ والوجه ضمير هو راجعا للحرف المبدول
عليه بقوله ثم الحرفان لكان أحسن (قوله لأن الحرف الاجني) يعني المبان لمقابله (قوله أمافي الأول) أي أمافي أول اللفظين وفي
كلامه تسامح لأن أول اللفظين في الحقيقة هو الحرف ففيه طريقة الشيء في نفسه فلو حذف في وقال اما الأول لكان أحسن وإن
كان يمكن الجواب بأنه من طريقة (٤٧٦) العام في الخاص أو أن في زائدة تأمل (قوله بين وبين كئي ليل

داس وطريق طلمس)

هذان كلام الحريري

وهو نثر ولكن البيت

والداس الشديد النظم

من دمس بدمس وبمس

بالضم والكسر والطاس

الدائر المطموس العلامات

الذي لا يتبين فيه أثر

يهتدى به والشاهد في

داس وطاس فإن الدال

ولطاء حرفان متباينان

الا أنهما متقاربان في

الخرج لانهما من اللسان

مع أصل الاستان وقد

وجد في أول اللفظين

(قوله وفي الوسط) أي

أوجود وفي الوسط اللفظين

المجانسين (قوله ويبدأون

عنه) أي يبعدون

عنه والشاهد في بنون

ويبدأون فإن الحمزة والهاء

حرفان متباينان الا أنهما

(وهو) ثلاثة أضرب لأن الحرف الاجني (أمافي الأول) نحو بين وبين كئي ليل داس وطريق
طاس أوفي الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أوفي الآخر نحو الخليل معقود بنواصيهما الخير
ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أي وإن لم يكن الحرفان
متقاربين (سمى لاحقا) وهو أيضا أمافي الأول نحو ويل لكل حمزة قلزة

لصاحبه في المخرج (وهو) أي المخرج ثلاثة أقسام لأن الحرف الاجني أعني المبان لمقابله اما (أن)
يوجد (في الأول) أي في أول اللفظين وقد تقدم ما في نحو هذان التسامح وإن الأول في الحقيقة هو
الحرف (نحو) قول الحريري (بين وبين كئي) بكسر الكاف أي منز (ليل داس) أي نظم (وطريق
طاس) أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد فداس وطاس بينهما تحجيس المضارة لأن
الطاء والدال المتباينتان متقاربتان في المخرج لانهما من اللسان مع أصل الاستان وقد وجد أن لا كان
الجناس بينهما مقاما على حدة (أو) يوجد (في الوسط) أي في وسط المتجانسين (نحو) قوله
تعالى (وهم ينهون عنه وينأون عنه) أي يبعدون عنه فينهون عنه وينأون عنه بينهما تحجيس المضارة
لأن الهاء والهمزة وهما المتباينتان في اللفظين متقاربتان اذ هما حقيقتان معا وقد وجد في الوسط
فكان قسما آخر (أو) يوجد (في الآخر) أي في آخر المتجانسين (نحو) قوله صلى الله عليه
وسلم (الليل معقود بنواصيهما الخيرا ليوم القيامة) فبين الخليل والخير تحجيس المضارة لتقارب
مخرج الراء واللام اذ هما من الحنك واللسان وهما آخر فكان الجناس معهما قسما آخر أيضا
فالامثلة من المضارع لتقارب مخرج حروفها المتباينة كما بيننا (والا) أي وإن لم يكن الحرفان المتباينان
متقاربين لتباعد مخرجي المخرج (سمى) الجناس بين اللفظين (لاحقا) لأن أحد اللفظين ملحق بالآخر
في الجناس باعتبار جل الحروف (وهو) أي الحرف الذي يقع فيه التباين لا تقاربت في المخرج هو
(أيضا) ما أن يكون (في الأول) أي أول المتجانسين (نحو) قوله تعالى ويل لكل حمزة قلزة وحمزة
قوله (والا) أي أن لم يكن الحرفان اللذان وقع الاختلاف بينهما متقاربين (سمى) الجناس (لاحقا)
واللاحق أيضا المبالغة في الاختلاف الحرفين في الأول كقوله تعالى ويل لكل حمزة قلزة أو وقع الاختلاف في

متقاربان في المخرج اذ هما حقيقتان وقد وجد في وسط اللفظين المتجانسين (قوله وفي الآخر) أي
أو وجد في آخر اللفظين المتجانسين (قوله نحو الخليل الخ) أي نحو قول النبي صلى الله عليه وسلم الخليل معقود بنواصيهما الخيرا ليوم
القيامة فبين اللام والراء تباين الا أنهما متقاربان في المخرج لانهما من اللسان وقد وجد في آخر اللفظين المتجانسين والنواصير
جمع ناصب قوي منتهى منبث شعر الرأس من جانب الوجه والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبر معقود (قوله) أي وإن لم يكن الحرفان
أي المتباينان وقوله متقاربين أي في المخرج بل كانا متباعدين فيه (قوله سمي لاحقا) أي سمي الجناس بين اللفظين لاحقا لأن أحد
اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار جل الحروف (قوله وهو أيضا أمافي الأول) أي والحرف المبان لمقابله من غير تقارب في
المخرج اما أن يقع في أول اللفظين المتجانسين أوفي وسطهما أوفي آخرهما

واما في الوسط فكلوه تعالى ذلك كما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون وقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانما لم يرد
 ان يرد عليه ما في الآخر فكلوه تعالى فاذا جاءهم امر من الامن

(قوله الهمز الكسر الخ) حاصله ان همزة ما أخذوه من الهمز وهو الكسر وكذا ما أخذوه من الهمز بمعنى الطعن أي في المحسوسات
 وبغيرها ثم شاع استعمال الهمز في الكسر في أعراض الناس وكسر العرض هتكوا وبطل الحاق العيب بما حجب شاع استعمال الهمز
 في الطعن في الأعراض بان يلحق العيب صاحبها فقول الشاعر والطنم فيهما تفسير (قولوه بناهضة) أي بضم الفاء وفتح العين
 (قوله يدل على الاعتقاد) أي فلا يقال فلان ضحكك ولا لمة الا لمن كان ملازم ذلك بحيث صار عادته لا بد وفيه من ذلك في الجملة
 والشاهد في همزة قولهم فان بينهما جنسا لا حقا لان الماء واللاهما يتباenan ويتباعدان في المخرج لان الهامس اقصى الحلق واللام من
 طرف اللسان وبما في أول الففتين المتجانسين (قوله تفرحون) (٤٧٧) أي تتكبرون في الارض وقوله

تفرحون أي تتوسعون في
 الفرج فالمرح نهاية الفرج
 والشاهد في تفرحون
 وتفرحون فان بينهما
 جنسا لا حقا على ما قال
 المصنف لتباين الفاء والميم
 وتباعدهما في المخرج
 (قوله وفي عدم الخ) حاصله
 أن كون الجنس الذي في
 هذه الآية لا حقا في نظر
 لان التقارب في المخرج بين
 الفاء والميم موجود لانهما
 شفويتان غاية الامر أن
 الفاء من بطن الشفة
 السفلى وأطراف الاسنان
 والميم من ظاهر الشفتين
 ولا يخرجهما ذلك عن
 كونهما شفويتين وحيث قد
 فاجنس في هذه الآية
 مضارع للاحق وقد اجاب
 بعضهم بان المراد من
 تقارب المخرج هنا قصر
 المسافة بين المخرجين وليس

الهمز الكسر والهمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء
 فله يدل على الاعتقاد (أو في الوسط نحو ذلك كما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما
 كنتم تفرحون وفي عدم تقارب الفاء والميم فظهر فأنهما شفويتان وان أريد بالتقارب أن يكونا بحيث
 تنغم احداهما في الاخرى فلهما وهمزة ليست كذلك (أو في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن
 فلهن الهمز وهو الكسر وكذا ما أخذوه من الهمز بمعنى الطعن وشاع استعمال الهمز في الكسر من أعراض
 الناس وكسر العرض هتكوا وبطلان نام العيب كما شاع استعمال الهمز في الطعن في الأعراض والطعن
 في العرض الحاق العيب بما حجب بناهضة بضم الفاء وفتح العين يدل على لزوم والاعتقاد لان هذا
 الوزن يدل في العربية على ذلك ولا يكتفي في بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه في الجملة (أو) يكون
 ذلك الحرف (في الوسط) أي في وسط المتجانسين (نحو) قوله تعالى (ذلك كما كنتم تفرحون في الارض
 بغير الحق وبما كنتم تفرحون) تفرحون وتفرحون بينهما جنس لا حقا فادعوا حروهما الى الميم
 والفاء وهما غير متقاربان وبين ولكن كون هذان اللاحق في نظر لان التقارب في المخرج موجود بين
 الفاء والميم اذ هما شفويتان مع ان الفاء من طرف الاسنان والميم من بطن الشفة السفلى والميم من
 بطن الشفتين ولا يخرجهما ذلك عن كونهما شفويتين وقد يجاب بان جنس التقارب لا يكتفي حتى
 يوجد مع خاص منه كما يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهما اختلفا في الموضعين فالمصنف
 قال في هذا البيت أن يمثل بنحو قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانما لم يرد عليه ما في الآخر فكلوه تعالى فاذا جاءهم امر من الامن

الوسط نحو ذلك كما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون فوقع الاختلاف في الوسط
 بالفاء والميم وهذا فيه اشكال لان الفاء والميم متقاربان لكونهما من حروف اللام فوقع حرف الشفة
 كيف يكونان متباعدين أو في الاخير نحو قوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن أو اخوف اذا عاوبه

بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من بطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأما خبر بان
 هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجي الفاء والميم لان طول المسافة بينهما فالاولى لاجل هذا البيت أن يمثل بقوله تعالى وانه على ذلك لشهيد
 وانما لم يرد عليه ما في الآخر فكلوه تعالى فاذا جاءهم امر من الامن أو اخوف اذا عاوبه
 (قوله وان أريد الخ) يعني لو قيل في الجواب عن المصنف ان مراده بالمخرجين المتقاربين في المخرج فصع التعميل فيقال في رد هذا
 الجواب انه ذكر وان من جهة التقارب بين مخرجي الفاء والميم كما في وهم يهون عنون بان عندها لهما حلقاين والحق انه
 لا عن ادغام احداهما في الاخر فبطل ذلك الجواب وما زال الاعتراض ورد على المصنف (قوله فلهما وهمزة) عليه جواب الشرط
 المنفرد أي فلا يصح لان الهاء الخ (قوله ليست كذلك) أي لا تنغم احداهما في الاخرى مع أنها تمثل بها التقارب بين (قوله امر من
 الامن) فالامن والامر متفقان الا في الراء والواو وهما متباعدتان في المخرج كذا قال المصنف وفيه نظر بل هما متقاربان فان حتى

وان اختلفا في ترتيب الحروف فسمى جناس القلب وهو ضربان قلب الكل كقولهم حسامه فتح لاولياته حتف لاعدائه فقلب البعض كجاءه في الخبر اللهم (٤٧٨) استرعو راتنا وآمن روعاتنا وقول بعضهم رحم الله امرأ أسكت ما بين فسيك وما بين أطلق ما بين

كتبه عليه قول أبي الطيب
منعمة منعتر داح

يكلف لفظها الطير الوقعا

انه يجوز ادغام احدهما

في الاخرى لانهما من

حروف التلافة التي يجعبها

قولك من ينفل وهي تخرج

من طرف اللسان ويشتد

قائون والراء يخرج من

فالتثايل العائب تلاف

وتلاق (قوله وأخر) أي

ذلك البعض في اللفظ الآخر

(قوله سمي تجنيس القلب)

أي لوقوع القلب أي عكس

بعض الحروف في أحد

اللفظين بالنظر لا آخر وهو

ضربان لان ما وقع الحرف

الاخير من الكلمة الاولى

أولا من الثانية والذي قبله

ما تبا وهذا على الترتيب

سمى قلب الكل واسمى

قلب البعض وقد ذكر

المصنف مثالا كل منهما (قوله

نحو حسامه فتح لاولياته

سيف المدوح فتح لاولياته

اذ به يقع النصر لم يفتح

لاعدائه أي حلال لهم اذ به

يقع موتهم وهذا الكلام

حل لقوله الاخف بن قيس

حسامك فيه لا حجاب فتح

وورعك فيه لا عداء حتف

وعمل الشاهد حتف وفتح

وان اختلفا أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن تتحد النوع والعدد والهيئة لكن قد يمتد في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب) نحو حسامه فتح لاولياته حتف لاعدائه يسمي قلب كل لا تكس ترتيب الحروف كلها (ونحو

اللهم استرعو راتنا وآمن روعاتنا وسمى قلب بعض) اذ يقع الانكاس الا بين بعض حروف الكلمة

فالامر والامن متفقان الا في الراء والنون وهما متباعدان مخرجا لان الراء من شد اللسان على الحنك

الباطني على وجه التكرار والنون من شدة على ما يقرب لسان العليابه يعلم أن تباعد الحرف

واختلافه كاف في البعد ولو اشتراك في وجهه كما اشترك الحرفان هنا في حركة اللسان الى أعلى قبل وفي

هذا انظر ايضا لان النون والراء من حروف التلافة التي يجعبها فلو لم ينفصل وقد تقدم بيان ما في قوله

في الاول والوسط الآخر من التسليم وانه قصد بها ما كان متوهمه فاطلق عليها ما هو وصف الحرف اذ

الحرف هو نفس الاول والوسط الآخر على ما يتبادر وان الخطب في ذلك سهل ثم أشار الى النوع الخامس

من أنواع التجنيس وهو تجنيس القلب فقال (وان اختلفا) أي وان اختلف اللفظان المتجانسان (في

ترتيبها) أي في ترتيب الحروف فقط وانما يختلفان في ترتيب الحرف وإذا اختلفا في النوع والعدد

والهيئة ثم الاختلاف في الترتيب هو أن يقدم في أحد اللفظين بعض الحروف يؤخر ذلك البعض في

اللفظ الآخر (سمى) أي أن وقع الاختلاف في الترتيب سمي ذلك النوع من الجنس (تجنيس

القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر الى الآخر وهو قبان

أحد ههنا يقع العكس في مجموع الحروف (نحو) قول القائل (حسامه) أي سيف المدوح (فتح

لاولياته) اذ به يقع لاولياته الفتح والنصرو (حتف لاعدائه) اذ به يقع حتف لاعدائه أي موتهم

(ويسمى) هنا القسم (قلب كل) لا تكس ترتيب الحروف كلها لان ما كان في أحد اللفظين مقدما

صار مؤخرافي الآخر وما كان مؤخرافييه صار مقدما في الآخر وفيه نظر لان التاء وقعت في

اللفظين في مكانها وهو الوسط (و) القسم الثاني أن يقع في بعض الحروف (نحو) قولهم (اللهم

استرعو راتنا وآمن روعاتنا) فالالف والتاء والنون في عو راتنا ورعاتنا في علما وانا وقع العكس

في العين والواو والراء والواو ايضا هنا في مكانها وكانهم لم يستر وافي القلب الوسط (ويسمى) هذا القسم

(قلب بعض) لوقوع التبديل في بعض حروف اللفظين كما رأيت وقد يقال التجنيس على

فوقم الاختلاف بالنون والراء وفيه نظر ايضا لانهما من حروف التلافة قوله (وان اختلفا في ترتيبها)

أشاره الى النوع الرابع من الاختلاف وهو أن يختلفا في ترتيب الحروف فيسمى تجنيس القلب وهو

قبن أحد ههنا نحو قولهم حسامه فتح لاولياته حتف لاعدائه قال (ويسمى هذا قلب كل) وهذا

أحسن من قوله في الايضاح يسمي قلب الكل لان كل لا يدخل عليها الف واللام في القياس والثاني

نحو ما روي في بعض الاخبار اللهم استرعو راتنا وآمن روعاتنا وكذلك قول بعضهم رحم الله امرأ

أسكت ما بين فسيك وما بين أطلق ما بين كفي وكذلك قول أبي الطيب

منعمة منعتر داح * يكلف لفظها الطير الوقعا

ويسمى هذا قلب بعض لان عورة ووروعة اتفاقا في الحرف الاخير وهو التاء فلا قلب فيها وانقلب ما سواها

فانك اذا اخذت الفاعل حتمت الفاعل كان فاعوا وان اخذت الفاعل التاء ثم الفاعل فتح كان فتحا

فهو قلب للكل وان كانت التاء التي في الوسط تغير (قوله لا تكس ترتيب الحروف كلها) أي لان ما كان في أحد اللفظين مقدما

مؤخرافي الآخر وما كان مؤخرافييه صار مقدما في الآخر (قوله نحو اللهم استرعو راتنا وآمن روعاتنا) فالالف والتاء والنون في

المتجانسين الاخر سمي
مزودجوا مكررا ومرددا

عورا تناورا وعاشا في علها
واما وقع العكس في السنين

والواو والراء والراءات جمع
روعا تخوف أي أتناهما

تخلف قوله لان التفتين
بمثلة جناحين للبيت

علم منه أن الجنس المقلوب
الجنح يخص بالشعر

(قوله لاح أنوار الهدى الخ)
أي فبين لفظي لاح وحال

الواقع أحدهما وأوله والاخر
اخره جناس مقلوب عنج

ونظير البيت المذكور قول
ابن نباتة

ساق يريق قلبه قسوة
وكل ساق قلبه قس

(قوله واذا ولي أحد
المتجانسين الاخر) أي

واذا ولي أحد التفتين
للمتجانسين المتجانسين الاخر

من غير أن يوصل بينهما
بفواصل سوى حرف جراؤ

حرف عطف وشبه ذلك
(قوله أي تجانس كان)

أي سواء كان ذلك الجنس
الذي بين التفتين تاما أو

محرفا أو ناقصا واضرا
أولاهما أو مقولوا (قوله

ولنا) أي لاجل كون المراد
مطلق الجنس الشامل

لجميع الأنواع السابقة
لا خصوص المقلوب (قوله

ذكره باسمه الظاهر دون
المفصر) ولو كان مراد

المفصر خصوص الجنس
المتجانسين الاخر

(قوله سمي مزودجوا مكررا ومرددا)
لازدواج التفتين بتولييهما وتكررا أحدهما بالآخر وزوده

(فأذوقع أحدهما) أي أحد التفتين المتجانسين بجناس القلب (في أول البيت) اللفظ (الآخر في آخره سمي) بجناس القلب حيث (مقولوا بجناس) لان التفتين بمثلة جناحين للبيت كقوله

لاح أنوار الهدى سمي كفه في كل حال

(واذا ولي أحد المتجانسين) أي بجناس كان ولذا ذكره باسمه الظاهر دون المفصر المتجانسين (الآخر سمي) الجنس (مزودجوا مكررا ومرددا

توافق التفتين في الخط كبسقين ويشقن في قوله تعالى الذي خلقني فهو يهدين والذي هو يطعني ويسقين واذا مضت فهو يشقن ويسمي بجناس خطيول من أنواع الجناس أيضا بجناس الإشارة

وهو أن يشار الى اللفظ المجانس بإبدال عليه كقوله سحت لحمة موسى باسمه سقداسير بقوله

باسمه الى موسى بمعنى آفة الخلق وهو بجناس موسى العلم والمراد موسى رجل سمي به في الجلة وعلمه

سوار من أدماء سمي بقلب حار ونور وهو ممنوع بزاله بالشعر معروف ثم أشار الى تفرع

على جناس القلب بقوله (فأذوقع أحدهما) أي أحد المتجانسين بجناس القلب (في أول البيت

و) وقع (الآخر) من المتجانسين بجناس المذكور (في آخره) أي في آخر ذلك البيت (سمي)

هنا بجناس المقلوب الذي وقع لفظ منه في أول البيت والثاني في آخره (مقولوا بجناس) لان

التفتين في هذا الجنس القلب صارا للبيت كالجناحين للطائر في وقوعهما متوازنين في الطرفين

المتقابلين ومثاله قوله (لاح أنوار الهدى سمي كفه في كل حال) فين لفظي لاح وحال الواقع أحدهما

أول البيت والاخر آخره بجناس القلب فسمي ذلك التفتين مقولوا عنهما ثم أشار الى تفرع آخر

على مطلق الجناس لا بقيد كونه مقولوا بقوله (واذا ولي أحد) التفتين (المتجانسين) اللفظ

(الآخر) منهما وهو مفعول ولي أي ولي ذلك الاحد الاخر سواء كان ذلك الجنس بين التفتين تاما أو

محرفا أو ناقصا أو ما يشمل المنابر واللاحق أو مقولوا بالمراد بجناس هنا الجنس لا بقيد كونه مقولوا

بل مطلقه الشامل لجميع الأنواع السابقة وقسم مطلق الجنس أي باللفظ الظاهر والا كان المناسب

إعادة الضمير على ما يليه (سمي) أي اذا تولى المتجانسان مطلقا سمي الجنس بينهما (مزودجوا)

سمي أيضا (مكررا و) سمي أيضا (مرددا) لارزدواج التفتين بتولييهما وتكررا أحدهما بالآخر

كأقلاب فتح وحذف وفي كفه وفيه كذلك لم يقع القلب في الحرف الاخير وفي ممنوع متعمدة كذلك

فان القلب لم يقع في الحرف الاول والاخير بل فيما بينهما ولم يقع فيما بينهما على الترتيب كما يظهر بالتأمل

ولكن ان تقول ينبغي ان يسمى القسم الاول أيضا قلب بعض فان الحرف المتوسط وهو البناء في حذف

وفتح لم ينقلب كما لم ينقلب الاخير في عورة وروعا لافا الذي اوجب تسمية أحدهما بقلب بعض

والاخر بقلب كل انما يكون بجعل الاول في أحدهما تائيدا والثاني ثالثا والثالث اولا ثم أشار

المصنف الى فرع من ذلك وهو انه (فأذوقع أحدا للمتجانسين جناس القلب في أول البيت) وينبغي أن

يقول أو أول الفرقة تلم النظام والنثر الا أن مثله في النثر سمي في رد الهجاء على الصدر والاخر في آخره

سمي مقولوا بجناس) كقول الشاعر

لاح أنوار الهدى سمي كفه في كل حال

ولقائل أن يقول اذا سمي هذا مقولوا بجناس تسميته مقولوا لكونه جناس قلب وتسميته بجناس لكون

كفني الجنس في واقعتي في جناسي البيت فلا بد أن يسمى الجنس التام وغيره من الاقسام السابقة

تاجعا وكذلك الجميع الآن يكونوا احتلا مناسبة بين الجناح والقلب لسرعة قلب الجناح ثم قال

(واذا ولي أحد المتجانسين الاخر) أي سواء كان من جناس القلب أم لا (سمي مزودجوا مكررا ومرددا

المقلوب لكان المناسب الاتيان بالضمير (قوله سمي مزودجوا مكررا ومرددا) لارزدواج التفتين بتولييهما وتكررا أحدهما بالآخر وزوده

كقوله تعالى وجئتكم من سبأ بنبا يقين وما جاءه في الخبر المؤمنون حينئذ لينون وقولهم من طلب وجئتوه وقولهم من فرج بابا وج
وج وقولهم التنبؤ بغير انغم وبغير التسمي سم وقوله

معلوم من أي دعواص عواصم * تقول بلسان فواض قواضب
وأعلم أنه يلحق بالجناس شيان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم وقوله تعالى فروح ورب رحان
وقول النبي صلى الله عليه وسلم النظم ظلمات يوم القيامة وقول الشافعي رضي الله عنه موقد مثل على التنبؤ أجمع أهل الحرمين على
نحرجه وقول أبي تمام * فيادع أمجدني على ساكني نجد * وقول البحتري
يشتي عن المجد النقي ولي ترى * في سودأرب بالغير أرب
وقول محمد بن وهيب (٤٣٠) قصمت صروف الدهر بأسانئلا * خالكت موتور وسيفك واتر

(قوله من سبأ بنبا يقين)
فسيأمر بنبا بالبان
وتجنسهما لاحق وذلك
لاختلافهما بحرفين
متباعين في المخرج قاله
في بنبالا دخل لها في
التجنيس (قوله ظاهرة عما
سبق) فخال التام أن يقال
تقوم الساعة في ساعة
ومثال الحرف أن يقال هذه
لك جبة وجنة من البرد
للبرد ومثال الناقص أن
يقال جدي جهدي ومثال
المقلوب أن يقال هذا
السيف للأعداء والاولاء
«تفت وفتح» وقوله ويلحق
بالجناس (أي في التخصيص
شيان هذا شروع في
شيتين ليسا من الجنس
الحقيقي ولكنهما ملحقان
به في كونهما ما يحسن به
الكلام كحسن الجنس

كقوله تعالى وجئتكم من سبأ بنبا يقين) وأعلم أن المصنف أحسن أن يقع الاختلاف في أمرين
من الأمور السابقة قوله (ويلحق بالجناس) إشارة إلى ما يلحق بالجناس وإن لم يكن منه في الحقيقة هو
شيان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق أي الصغير بأن يتبع في ترتيب الحروف والهيأت
مثل فروح زيد من المرح فقد وقع الاختلاف بترتيب الحروف والهيأت معاً كقوله تعالى فأقم وجهك
للدين القيم وقوله تعالى فروح ورب رحان وقوله صلى الله عليه وسلم النظم ظلمات يوم القيامة وقول الشافعي
رضي الله عنه في التنبؤ أجمع أهل الحرمين على نحرجه وقول أبي تمام فيادع أمجدني على ساكني نجد

(قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق) أي أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد (قوله وهو)
أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين المعنى وأشار الشارح بهذا إلى أن المراد بالاشتقاق هنا الاشتقاق الذي ينصرف
إليه اللفظة عند الإطلاق وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف والأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل
المعنى فقوله في الحروف الأصل خرج به الاشتقاق الأكبر كالطلب والتم وقوله مع الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب
والجسذ والمرق والرقم وقوله والاتفاق في أصل المعنى خرج به الجنس التام لأن المعنى فيه يختلف وإنما لم يكن هذا جناساً ملحقاً
بلائلا بد في الجنس من اختلاف معنى اللفظين (قوله فاهما) أي أقوم والقيم وقوله مشتقان من قام يقوم أي على المذهب الكوفي
ومن مصدر قام يقوم وهو القيام بناء على التحقيق من أن الاشتقاق من المصادر كما هو مذهب البصريين وفي الأصول أقوم مشتق من
القيام هو الانتساب والقيام هو التسقيم المفضل الذي لا فراط فيه ولا تفريط

والثاني أن يجمعهما المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق وليس به كقولهم نعلك الخاتم إلى الأرض أرضين بالحياة الدنيا والآخرة

(قوله المشابهة) لوقال أن يجمعهما شبه الاشتقاق لكن أظهر والمراد بالمشابهة الأمر المشابه فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله وهي ما يشبه الاشتقاق أي وهي اتفاق يشبه الاشتقاق أو الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق وليس اشتقاق وقول الشارع أي اتفاق أي سواء كان اشتقاقا كبيرا أو غيره وقوله يشبه الاشتقاق أي الصغير وقوله وليس اشتقاق أي صغير وفيه أنه لا ينافي ذلك لأن مشابهة الشيء لا يكون إلا به وحاصل ذلك الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق الذي أطلق المصنف عليه المشابهة اتفاق اللفظين في جل الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنها يرجعان لاصل واحد كما في الاشتقاق وليس في الحقيقة كذلك لأن أصلهما في نفس الأمر عتق فذلك كما في الآية الثانية في المتن فإنه يتبادر من كون الأول وهو قال فضلا من كون الثاني وهو القائلين وصفتهما من أصل واحد وليس كذلك لأن الأول مشتق من القول والثاني من القلي وهو الفرض والتركيب فيهما اتفاق يشبه الاشتقاق فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وخرج بقوله تعالى وجه يتبادر منه أنها يرجعان لاصل واحد وعوض والجوى والموافقان في كل حال في الآخر من الحروف وكذا نحو الحذف والفتح فان في كل منهما مجموع ما في الآخر من الحروف وليس من الملحق في شيء لعدم كون اللفظين يتبادر منهما أنها يرجعان لاصل واحد كما في الاشتقاق بل هما (٤٣٩) من قبيل الجنس والحاصل أنه في شبه الاشتقاق يتوهم بالظن

لأبدي الرأي أن اللفظين مشتقان من أصل واحد وان كان بعد التأويل يظهر خلاف ذلك وأما في الجنس فلا يظهر في أبدي الرأي ذلك (قوله فلفظة ما الخ) قيل أن هذا التبريع نظرا لأن هذا المذكور لا يتفرع على ما ذكره من التفسير بقوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه كون ما موصوفة فقط إلا أن يقال وجه التبريع عليه أنه لما علم أن ما معنى

(والثاني أن يجمعهما) أي اللفظين (المشابهة وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه (الاشتقاق) وليس اشتقاق فلهذا قام موصولة أو موصوفة وزعم بعضهم أنها مصدرية أي أشبه اللفظين الاشتقاق وهو غلط لقارمضى أمالها فلا تارة جعل الضمير المرفوع في شبه اللفظين وهو لا يصح الاتباع بل يبعد فلا يصح عند الاستغناء عنه وأما معنى فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل وافقه فقد يشبه الاشتقاق بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق

وقام قائم وقد قاعد وبهذا ذلك (والثاني) من الأمرين الملحقين بالجناس (أن يجمعهما) أي أن يجمع اللفظين (المشابهة) والمراد بالمشابهة الأمر المشابهة في مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله (وهي) أي المشابهة (ما) أي شيء أو الشيء الذي (يشبه الاشتقاق) فلفظ ما على هذا إما موصوفة أو موصولة عن التفسيرين وذلك الثاني الذي يشبه الاشتقاق وعليه أطلقت المشابهة هو توافق اللفظين في جل الحروف أو في كلها على وجه يتبادر منه أنها يرجعان إلى أصل واحد كما في وفي جعل بعض هذه الأمثلة من الاشتقاق الأصغر نظر (والثاني أن يجمعهما المشابهة) يشير إلى ما إذا لم يكن بينهما اشتقاق أصغر بل كان بينهما ما يشبه وهو اشتقاق أكبر أي اتفاق في الحروف

اتفاق صح كل من الموصولة والموصوفة لانهما يؤيدان ذلك المعنى اه مم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) الخاطلة له على ذلك انشاء المشابهة على حقيقتها فلما انشأها على حقيقتها من المصدر بحاجة إلى جعل ما الثاني ففترتها المشابهة مصدرية (قوله أي أشباه اللفظين) مصدر مضاف لفاعله أي مشابهة اللفظين الخ (قوله لفظا أومعنى) أي من جهة اللفظ والمعنى (قوله أما لفظا) أي ما بين اللفظين من جهة اللفظ (قوله فلا تارة جعل الضمير) أي المستتر وقوله اللفظين أي لا يجعل فاعل يشبه اللفظين وما متى فترجعت الضمير المرفوع للثاني (قوله الاتباع بل يبعد) أي وهو كون الضمير عائدا إلى اللفظين باعتبار تأويلهما المذكور أي أشباه ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وهذا تكلف لا يحل عليه اللفظ يمكن الحمل على غيره بدون تكلف (قوله بل وافقه ما الخ) ان قلت ان هذا امر هذا الفاعل قدر أراد بأشياء اللفظين في الاشتقاق وافقه ما يشبه وحذف المضاف شلغ قلت ان تقدير المضاف

واحد (قوله على الاشتقاق) راجع للثاني

وقوله تعالى قال اني اعلمكم من القالين وقوله تعالى وجنى الجنين دان وقول البصري

واذا امر يا ح جود لثبث * صار قول العذرل فيها هباء

(قوله نحو قال اني اعلمكم من القالين) أي قال لوط لقومه اني اعلمكم من القالين أي البالغين فان قال وقالين بما يتوهم في بادية النظر وقبل التأمل انهما يرجعان (٤٣٧) لاصل واحد في الاشتقاق وهو القول مثل قال وقالين لكن بعد

النظر والتأمل يظهر أن قال من القول والقالين (٢) من القلي بنسج القاف وسكون اللام قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى * من فى ثلاثة كرردا وهو البض (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط (قوله وهذا أيضا غلط) أي بل المراد باعتبار الاشتقاق ما يميم الاشتقاق الكبير وغيره وقوله أيضا أي مثل القطعي ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق) أي فهذه الكلمات الثلاثة انفقت في الحروف الثلاثة لقول يكن فيها ترتيب (قوله وقد مثلوا الخ) جلة حالية وهي محطارده على ذلك المتوهم وقوله في هذا المقام أي ما يشبه الاشتقاق قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما اشتقاق كبير لأن همزة أرضيم ليست أصلية لانها لا تستعمل بخلاف همزة أرضى فلا يحصل اتفاق في الحروف الاصول والاشتقاق الكبير يعتبر فيه ذلك على أن حنا تريا

والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب والحاصل أن يمثلهم ما يشبه الاشتقاق بهذه الآتية التي لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط

(٢) قوله من القلي بنسج القاف وسكون اللام الخ هذا قياس غير معمول في مصر قلى بمعنى أيضا بل مصدره القلي كالأضواء والمقلب كما في كتب اللغة

الاشتقاق وليس في الحقيقة كذلك لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف وذلك (نحو) قوله تعالى (قال اني اعلمكم من القالين) فقال مع القالين في أحد ههنا من الحروف في جل ما في الآخر ويتبادر لكون الاول فعلا مشتقا من المصدر والثاني وصفاً لأنهما من أصل واحد وليس كذلك لأن الاول من القول والثاني من القلي وهو البض والنزك فيهما ما يشبه الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقاً بالجاس وأما قلنا على وجه يتبادر منه أنهم يرجعان إلى أصل واحد كما في الاشتقاق فلا يدخل في هذا القنم نحو عواص وعوام والجوى والجوام فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الملحق في شيء لعدم كون الحروف كذلك نحو الخشب والخبز فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الملحق في شيء لعدم كون اللفظين فماد ذكر على الوجه المذكور وبضمهم أي المشابهة على ظاهرها وجعل ما التي فسر بها المشابهة في قوله وهي ما يشبه مصدره فصار التقدير وهي أشباه أي مشابهة اللفظين الاشتقاق ولا يخفى ما فيه لفظاً ومعنى أما لفظاً فقد جعل الضمير في شبهة على هذا التقدير وهو مفردها على التثنية وهو اللفظان كما فسره بذلك ولا يصح الابتداء بل يبدو هو أن بقدر أن المعنى ما ذكر أي مشابهة ما ذكر من اللفظين الاشتقاق وعندما كان الجمل على الظاهر لا تكلف لأهل على غيره وأما معنى فقد جعل اللفظين يشبهان الاشتقاق ومن المعلوم أن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل كونهما متفقين في ذلك ككونهم ملتصقين من أصل واحد ولصحيحة أيضاً بتقدير المضاف أي أن شبهة توافق اللفظين الاشتقاق تكلف لأحاجة إليه والوجه الذي قررناه ولو لم فيه إطلاق المصدر على معنى اسم الفاعل أقرب لأن إطلاق المصدر على اسم الفاعل لقرينة كثير والقرينة هنا التفسير وبضمهم أيضاً زعم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير لأنه يشبه الاشتقاق المعلوم في وجود كل الحروف وأرجلها فظلم غير اشتراط الترتيب نحو قوله تعالى قال اني اعلمكم من القالين وقوله تعالى وجنى الجنين دان فان قال وقالين يشبهان المشتقين بالاشتقاق الأصغر وليس منه لأن القالين من القلي وقال من القول ومعناهما أيضاً مختلف (تنبيه) ذكر غير المصنف أنواعاً من التجنيس منها التجنيس المتل وهو ما تقابل في لفظه فامدولين متغابران أصليان أو زمان مثل نار وور وشمال وغمو ومنها التجنيس المقصور نحو حسا وسناه ومثل جناح وجناح ومنها تجنيس التنوين امام مقصور نحو شجي وشجن أو منقوص نحو مطاعن ومطاع في قافية تونية ذكر ذلك كملحازم ومنها تجنيس الألفاظ ومنها حازم تجنيس الرسا وهو أن يبنى عن إحدى الكلمتين كقوله

أي أحبك جبال وفضنه * سلى معيك نزل الشاقق الراسي

(ومنه)

(ومنه) أي ومن اللفظي (رد العجز على الصدر وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) أي المتفقين في اللفظ والمعنى (أو المتجانسين) أي المتشابهين في اللفظ ودون المعنى (أو الملحقين بهما) أي المتجانسين يعني الذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) وقد عرفت معناها في كل من اللفظين وهو أنضافا لهما في اشتقاقهما لا يشبه الاشتقاق بما لا يصح أن يكون من الاشتقاق الكبير وهو قوله تعالى أنقلهم إلى الأرض أرضهم بالحياة الدنيا من الآخرة وأغفلنا لمن ملأناه ليس من الاشتقاق الكبير لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف والاصول دون الاتفاق في الترتيب مثل القمر والرمق والمرق فهذه اللفاظ الثلاثة بينها الاشتقاق الكبير لأنها حروف الاتفاق في الحروف والاصول دون الترتيب كما لا يخفى وملأناه وهو الأرض وأرضهم لم تتفق فيهما الاصول لأن الهمزة في أرض أصلية وفي أرضهم للاستفهام لا أصلية مع وجود الترتيب في الحروف المشبهة فيهما وذلك ظاهر (ومنه) أي ومن أنواع البديع اللفظي (رد العجز على الصدر) أي النوع المسمى بذلك (وهو) أي رد العجز على الصدر يكون في النثر وفي النظم فهو (في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين) وهما المتفقان لفظا ومعنى (أو) أحد (التجانسين) وهما المتشابهان في اللفظ ودون المعنى (أو) أحد (الملحقين بهما) أي المتجانسين وقد تقدم أن الملحقين بالمتجانسين قسمان ما يجمعهما الاشتقاق وما يجمعهما شبه الاشتقاق (في أول الفقرة) متعلق بأن يجعل أي هو في النثر أن يجعل في أول

أراد بهما سادس أحدهما جلي طي وجعل منه النجاشي وعبد اللطيف البندادي قوله

حلفت ليختموسى باسمه * وهو رن أداما قلبا

وكذلك قول الشيخ

وما روى وإن كرمت علينا * بادق من موقف قرون

يشير إلى الأورى التي في الجبال قال حازم ومنها تجنيس الاضافات مثل بدر تمام وليل تمام وكقول الصري

ياقر الخاتم أعنت أطلما * على لظاول الليل الخاتم

(تنبيه) قال في كمال البلاغة جناس التصنيف أن يتغير الشكل والنقط مثل يحسنون ويحسنون ورجس العرجى أن يتغير الشكل فقط مثل مسلم ومسلم والها والها والهي ورجس العرجى أن يتغير إحدى الكلمتين عن الأخرى بحرف واحد مثل تفرحون وتفرحون ورجس العرجى أن يجمع أن يجمع الكلمة بفاتحة غير أنها تزدحرفا واحدا أو حرفين مثل بهم بهم (تنبيه) الصنف الواحد من التجنيس في الصفة الواحدة لا ينبغي أن يقع بين أكثر من لفظين وأن لا يفرزا ثالث الاحتمال يكون المعنى يقتضى افتراض أشياء يصدق عليها اللفظ متعلق بالثلاث أو أطراف يكون في افتراض تلك الأشياء على وجوه من التعلق تحسین المعنى فيجوز عن تلك الأشياء على جهة تجنيس أو تصدير أو زبد ونحوه فاعلمنا فوق ذلك فكر وعندهم نقله حازم قال أو ما مقداره ما يعمل في القصيدة من أجناف التجنيس فيجب أن لا يفي بكثرته كل العناية فان ذلك شاغل عن النظر في المعاني قالوا حق التجنيس أن يجعل تكراره المشتق والملحق هو أحقها بالافتقار المركب والمصحف وقال المتنوشي كل ما يمتنع من البديع إذا كثر سمح كالتجنيس والمطابقة ص (ومن رد العجز على الصدر الخ) ش أي من أنواع التخصيص اللفظية لأن الجنس كالأوهما الخطيبي لتصريح السكاكي وكل من تكلف هذا العلم بعده بما قلنا رد العجز على الصدر ويعمى التصدير وهو تارة يكون في النظم وتارة في النثر وهو عبارة عن جعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما أي بالمتجانسين في أول الفقرة والأخرى آخرها

* ومن رد العجز على الصدر وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما في أول الفقرة

(قوله رد العجز أي أرجع العجز للصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر قوله المتفقين في اللفظ والمعنى) أي ولا يستغنى بأحدهما عن الآخر (قوله في أول الفقرة) متعلق بجعل أي هو في النثر أن يجعل في الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع

الاربعة ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة (قوله وقد صرفت معانها أي في بحث

الارصاد قلنا لم يتعرض لبيانها واصل ما مر أن الفقرة بفتح الفاء وكسرها في الأصل اسم لعظم الظهر ثم استعيرت للحل المصوغ على هيئته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها واطبقها والتحقيق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى فصع التمثيل بقوله ونقش القناس الخ وقول سائل التيم الخ لأن كلا منهما ليس معناه أخرى

والاخر في آخرها كقولها تعالى ونخشي الناس والله أحق أن نخشاه وقولهم الحيلة ترك الحيلة وكقولهم سائل اللهم يرجع ودمعه سائل وقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا وقوله تعالى قال اني لمعلمكم من القالين

(قوله فتكون الاقسام) (٤٣٤) أي أقسام رد المعجز على الصدق في النذر أو بمقتضى النظم فسيا في أنها تستعشر

(د) اللفظ (الآخر في آخرها) أي آخر الفقرة فتكون الاقسام أربعة (ع) قوله تعالى ونخشي الناس والله أحق أن نخشاه في المكرر (و) نحو سائل اللهم يرجع ودمعه سائل في المتجانسين الفقرة والاخر في آخرها القالين

اللفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع (و) يحمل اللفظ (الآخر) منهما (في آخرها) أي في آخر تلك الفقرة والفقرة في أصلها اسم لعظم الظهور استمرت على المصنوع على هيشتمه أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد لحسنها ولطافتها وقد تقدم بيان معناها في رد المعجز على الصدق في النذر أربعة أقسام لان اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والاخر في آخرها أما ان يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو ملحقين بهل من جهة شبه الاشتقاق فهذه أربعة أقسام في المنصف بأمثاتها على هذا الترتيب فقال القسم الاول وهو ما يوجد فيه اشتقاق في أول الفقرة والاخر في آخرها (هـ) قوله تعالى ونخشي الناس والله أحق أن نخشاه فقد وقع نخشي في أول هذه الفقرة وذكر في آخرها ولا يضر اتصال الآخر بلقاء في كونه آخرها لان الضمير المتصل كالجزء من الفعل (و) القسم الثاني وهو ما يوجد فيه أحد المتجانسين في أول الفقرة والاخر في آخرها (هـ) قوله تعالى (سائل اللهم) أي طالب المعرف من الرجل الموصوف باللامه والردالة (رجع ودمعه سائل) فسائل في أول الفقرة وسائل في آخرها متجانسان لان الاول من السؤال والثاني من السيلان (و) القسم الثالث وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق في أول الفقرة والاخر في آخرها (هـ) قوله تعالى (استغفر واربع) انه كان غفارا) فبين استغفر واوغفارا شبه المتجانسين بالاشتقاق لان مادتهما الفقرة ولم يمتد في الية لفظا فقلت قبل استغفروا لان استغفروا هو أول الفقرة في كلام نوح علي نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام وهي المعتمدة وأولاً ولفظت لحكايتها (و) القسم الرابع وهو ما يوجد فيه أحد الملحقين بالمتجانسين من جهة شبه الاشتقاق في أول الفقرة والاخر في آخرها (هـ) قوله تعالى (قال اني لمعلمكم من القالين) فبين قال والقالين شبه اشتقاق به أخفا بالمتجانسين كما تقدم فهذه أربعة أقسام من رد المعجز على الصدق التي يوجد في النثر ثم أشار إلى رد نوح عليه السلام في قوله تعالى (سائل اللهم) أي طالب المعرف من الرجل الموصوف باللامه والردالة وقوله ودمعه سائل أي يودع السائل ويحصل ودمع اللهم وهو يلقي في ذم اللهم حيث لا يطيق السؤال قاله في الاطول (قوله في المتجانسين) أي ان سائل الذي في أول الفقرة وسائل الذي في آخرها متجانسان لان الاول من السؤال

والثاني من السيلان (قوله ونحو قوله تعالى استغفر واربع) انه كان غفارا) لم يمتد في الية لفظا فقلت قبل استغفروا لان استغفروا هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعتمدة وأولاً ولفظت لحكايتها (قوله في الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق لان استغفروا واوغفارا مستقنان من المعجز فقلت الاشتقاق أخفا بالمتجانسين

وفي الشعران يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره وأصدر اللتان فالأول كقوله

(قوله في الملمحين بشبه الاشتقاق) أي في الملمحين بالمجانين بسبب شبه الاشتقاق فلهذا الملمحين عنقوفة والباء في قوله بشبه السببية ولان الالحاق إنما هو بالمجانين لا يشبه الاشتقاق والحاصل أن بين قالوا القائلين شبه اشتقاقوه الحق بالمجانين كما تقدم (قوله هو) أي جرد العجز إلى الصدر (قوله أو الملمحين بهما) أي بالمجانين وقوله اشتقاقاً أو شبه اشتقاق أي من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق (قوله في صدر المصراع الأول) أي من البيت والمصراع (٤٣٥) الأول من البيت نصفه الأول (قوله أو حشوه) أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول (قوله

في الملمحين بشبه الاشتقاق (و) هو (في النظم أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين المكررين أو المجانين أو الملمحين بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق (في آخر البيت) اللفظ (الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره وأصدر) المصراع (الثاني) قسمه الأقسام ستة عشر حاصلته من ضرب أربعة في أربعة

العجز على الصدر الذي يوجد في النظم فقال (و) رد العجز على الصدر الذي يوجد (في النظم) هو (أن يكون أحدهما) أي أحد اللفظين المكررين أو أحد المجانين أو أحد الملمحين بالمجانين بطريق الاشتقاق أو أحد الملمحين بهما بطريق شبه الاشتقاق (في آخر البيت) أي أن يكون أحد ما ذكر في آخر البيت (و) يكون اللفظ (الآخر) المقابل لذلك واحد (في صدر المصراع الأول من البيت وهو نصفه الأول (أو) يكون ذلك الآخر (في حشوه) أي حشو المصراع الأول (أو) يكون ذلك الآخر (في آخره) أي آخر المصراع الأول (أو) يكون ذلك الآخر (في صدر المصراع الثاني) من البيت وهو نصفه الثاني وقدهم من هذا الكلام أن أحد اللفظين عماد كركسه الأعلى واحد من البيت وهو الآخر ومقابلته الأخرى أربعة من المجال أول المصراع الأول ووسطه وآخره وأول المصراع الثاني وبقى من التقسيم العقلي وسط المصراع الثاني لم يعتبر المصنف قسمي رد العجز إلى الصدر إلا معنى لكونه صدر ارد عليه العجز واعتبره السكاكي فتكون المجال على اعتباره خمسة وعلى اعتبار المصنف تكون أربعة فتكون أقسام رد العجز على الصدر في النظم في اعتبار المصنف ستة عشر من ضرب أربعة أقسام المكررين والمجانين والملمحين اشتقاقاً والملمحين بشبه الاشتقاق في أربعة أقسام مجال اللفظ المقابل الذي في العجز وتلك المجال هي صدر المصراع الأول وحشوه وعجزه وصدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الأقسام عشرين من ضرب أربعة أقسام المتقابلين في خمسة أقسام المجال لأن المكررين يكون غير الواقع في العجز منهما أي صدر أو في

قبله لا يعتبر رد العجز على الصدر في الحسابة لا يوفق بين قالوا القائلين وفي الذي قبله اعتبر في الحكمي هذا ما يتعلق رد العجز على الصدر في النثر وأما في النظم فهو أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول أي في أول البيت أو في حشوه أي حشو المصراع الأول أو آخره وأصدر المصراع الثاني فالأقسام حينئذ أربعة كل منها ما أن يكون بالمكررين أو بالمجانين أو بالملمحين بالوجه الأول أو بالوجه الثاني فتكون الأقسام بالضرب ستة عشر ولم يبق إلا أن يكون أحد الطرفين في حشو الثاني والآخر في آخره ولم يذكره المصنف وهو جرد والطرح لانه ان عدم الفاصل بينهما في الحلق الزد عليه ليدوان وجد فالفاسقة بينهما حينئذ نصفه وقد يتعذر ذلك كما في الموهوك والشطور أو الجرو وبوجد في بعض نسخ التلخيص أو حشو الثاني وهو ليدلناه لو أراد ذلك لاستغنى عن التعداد ولما

الثاني ورد عليه مشعر الثاني الذي في عجز البيت ورأي المصنف ترك هذا القسم أولى لأنه لا معنى في رد العجز على الصدر إلا إصداره حشو المصراع الثاني بالنسبة للعجز ولأنه لو كان فيه صدر أو بالنسبة للعجز ولكن حشو المصراع الأول صدر أو بالنسبة للعجز مع أن هذا لم يعمل من هذا القبيل اتفاقاً (قوله من ضرب أربعة) وهي كون اللفظين المتقابلين أتمكررين أو مجانين أو ملمحين بهما من جهة الاشتقاق أو بسبب شبه الاشتقاق وقوله في أربعة وهي كون اللفظ المتقابل لما في عجز البيت وأما في صدر المصراع الأول أو في حشوه أو في عجزه أو في صدر المصراع الثاني وعلى اعتبار السكاكي تكون الأقسام عشرين من ضرب أربعة أقسام المتقابلين في خمسة

المصراع الثاني نحو
في حله وحله وزهده
وعهلم مشعر مشعر
أي هو في حله مشعر في
حله مشعر وفي زهده
مشعر وفي عهده مشعر
والرواية بفتح الهاء مأخوذة
من الشهيرة الناس فقد وقع
مشعر في حشو المصراع

سريع الى ابن العم بطم وجهه * وليس الى داعي الندى يسريع
سكران سكرهوى وسكر مدامة * أفي يفتقن في به سكران
تتمتع من شعهم عرار نجد * فابعد العشيق من عرار
ولم يحفظ مضاع الجديثي * من الاشياء كاللص الفراع

ونحوه قول الآخر
والثاني قول الحماسي
ونحوه قول أبي تمام

أقسام الخال (قوله وأورد ثلاثة عشر مثالا) فتمثل للكررين بأربعة أمثلة وللجانسين بأربعة وللحقين بالمتجانسين من جهة
الاشتقاق بأربعة لم يمثل للحقين بالمتجانسين بشبه الاشتقاق إلا بمثل واحد (قوله وأهل ثلاثة) إنما لم يطره بأمثله وأما اكتشافه
بأمثلة الحقين من جهة الاشتقاق وسنذكر (٤٣٦) أن شاء الله تعالى أمثله عند تمثال الحقين بشبه الاشتقاق

والمنصف وأورد ثلاثة عشر مثالا وأهل ثلاثة (كقوله)
سريع الى ابن العم بطم وجهه * وليس الى داعي الندى يسريع
فيا يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول (وقوله)
تتمتع من شعهم عرار نجد * فابعد العشيق من عرار

حسوا وفي آخر المصراع الأول وفي أول الثاني وفي وسطه ومثلها في المتجانسين ومثلها في الملحقين
اشتقاقا ومثلها في الملحقين بشبه الاشتقاق وذلك ظاهر ولم يذكر المنصف الأربعة أقسام الخال
سقطت أربعة فكان المجموع ستة عشر كما ذكرنا وقد تمثل للكررين بأربعة أمثلة وللجانسين
بأربعة وللحقين اشتقاقا بأربعة على هذا الترتيب ولم يمثل للحقين بشبه الاشتقاق إلا بمثل واحد
سأفني أثناء أمثلة الملحقين اشتقاقا فمجموع ما سافني من الأمثلة ثلاثة عشر وأهل ثلاثة وسنمثل نحن
عند ذكر مثال الحقين بشبه الاشتقاق بما بقى له تكميلا للأقسام والى أمثله على هذا الترتيب
كما ذكرنا أشار فقال (كقوله) أي أول أمثلة المكررين وهي أربعة قوله

(سريع الى ابن العم بطم وجهه * وليس الى داعي الندى يسريع)
أي هذا المذموم سريع الى الشر والالامة في طم وجهه ابن العم وليس يسريع الى العمل عابدي
اليه من الندى أي الكرم فسريع الثاني في آخر المصراع الثاني والأول وهو مكرر في أول المصراع
الأول فأول أقسام المكرر وهو ما يكون فيه المكرر الآخر نهما في صدر المصراع الأول كالمثال (و)
ثانيا وهو ما يكون فيه المكرر الأول منهما في حشو المصراع الأول (كقوله)
تتمتع من شعهم عرار نجد * فابعد العشيق من عرار

أحد هاتين آخره ولا تنصرف شي من البيت لكن السكاك ذكر هذا القسم وجعل الأقسام خمسة
أخذ المنصف الأمثلة فخال ما كان الصدر في في أول المصراع الأول وهما مكرران قوله
سريع الى ابن العم بطم وجهه * وليس الى داعي الندى يسريع
ومثلما كان الصدر من في حشو المصراع الأول وهما مكرران قول الحماسي
تتمتع من شعهم عرار نجد * فابعد العشيق من عرار

تكميلا للأقسام (كقوله)
كقوله أي الشاعر وهو
المخبرة بن عبد الله وهذا
شروع في أمثلة اللفظيين
المذكورين وهي أربعة
كما حصره قوله سريع الى أي هو
سريع ويطم بكم الطاء
من باب ضرب أو يضعها من
باب نصر أي يضرب وجهه
بالكف والندى العطاء أي
هذا المذموم سريع الى الشر
والالامة في طم وجهه ابن العم
وليس يسريع الى ما يدي
اليه من الندى والكرم
(قوله فيا يكون المكرر راجح)
حال من قوله أي حالة كون
ذلك القول من أمثلة القسم
الذي يكون المكرر الآخر
في صدر المصراع الأول وكنا
يقال فيا يأتي بعده وتظير
هذا البيت قول ابن جابر
غزال الناس يسيد أسدا
فأعجب لما يصنع الغزال

دلالة دل على شوق * علما زمانه الدلال
قوله لا يطاق لكن * يميني ذلك القتال فيا
قوله قوله تتمتع أي وقول الشاعر وهو الأصمعي بن عبد الله التميمي والصفة وزن حمة في الأصل اسم للرجل الشجاع والذكر من الخات
سهي به هذا الشاعر وقوله تتمتع بقول القول في البيت قبله وهو

أقول لصاحبي وليس تهوى * بنا بين المنيفة فالضار
واليس بكم العين المهمة في الأصل إلا بال التي تحاط يا ضهاش من الشقرة واحدة أعيس والاثني عيساه والمراد به هنا مطلق
الابل قوله تهوى أي تغدو والخفية والضار موضعان والنجد لما ارتفع من بلاد العرب وما انخفض منها يسمى غورا وتهامة (قوله لها
بعد العشيق من عرار) من زائد وما بعده هابتة والنظر فيها خبره ومما قبله وأما قول الشاعر في الطول أن من عرار في موضع
رفع على أنها ب ماوس زائدة فقطعترض عليه في أن شرط عمل ما الجواب به الترتيب وقد اتفق هنا

ومن كان البيض الكواعب مفرما * فزال بالبيض القواضب مفرما
وان لم يكن الامر ج ساعة * قليلا فاي نافع لي قليلا

والثالث كونه اينا
والرابع كقول الخامس

(قوله وهي) أي العرا بفتح العين المهملة (قوله ورده) أي تطلم وتترش على وجه الارض لاساق لها (قوله لنعمه) من باب علم (قوله) ونباته أي من نباته أي ومن المواضع التي ينبت فيها ذلك العرا (قوله وقوله ومن كان الخ) أي يقول الشاعر وهو أو نعام حبيب ابن أوس الثاني (قوله الكواعب) يدل من البيض أو عطف بيان لأن من إضافة الصفة للوصف كما قيل قوله جمع كاعب في الأطول جمع كاعبة وكل صحيح لان فواصل تأتي جمعا لفاعل وفعلة (قوله حين يبدو ثديها للهود) أي التي يظهر ثديها للهود ودار نفاعه وقوله فزال بالبيض جمع أي ببيض وهذا دليل لجواب الشرط المحذوف ومعنى (٤٣٧) البيت ان من كانت الذنوب في مخالطة الاناث الحسن فلا تنفت اليه لاني مازالت لذي بمخالطة اليه والقواضب واستعمالها في عالمها من الخروب (قوله وقوله وان لم يكن الخ) أي وقول الشاعر وهو ذارمة (قوله) وان لم يكن الامر ج ساعة (قوله) أي وان لم يكن اللام

في يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الاول ومعنى البيت اسقمت بشعر عرا نخبدي . ناعمة صفراء طيبة الرائحة فانافسها اذا أسسنا غروجنان أرض نخبدي نباته (قوله) ومن كان بالبيض الكواعب) جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للهود (مفرما) مولدا (فما زلت بالبيض القواضب) أي السيوف القواضب (مفرما) في يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الاول (قوله) وان لم يكن الامر ج ساعة * هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى اللام المدلول عليه في البيت السابق وهو

الماضي الدار التي لو وجدت * بها أهلها كان وحشام قيعلا

(قليلا) صفة مؤكدة لنفهم القلة من إضافة التمر ج الى الساعة وأوصفة مقيدة

فمر الاول في حشو المصراع الاول وهو مكرر مع عرا العجز ومعنى البيت أنه أمر بالاستمتاع بشعر عرا نخبدي وهي ورده ناعمة صفراء طيبة الرائحة لان الخال يضطرهم الى الخروج من نخبدي نباته عند المساء يسفر عنها (١) والثا هو ما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الاول كما قوله (قوله) ومن كان بالبيض الكواعب مفرما * فزال بالبيض القواضب مفرما) فمر الاول في آخر المصراع الاول وهو مكرر مع مفرما العجز والمفرم الثاني هو المولع والكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو أي يظهر ثديها في اليهود أي في الارتفاع والقواضب جمع قاض وهو السيف المقاطع وهذه التفسير طريقتا تنافيان لان اللوع بالكواعب يتوهم عموم الطبيعة الانسانية فيبين أنه اتفق خلاف ذلك وان من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وان مولع بالسيوف واستعمالها في عالمها في الحروب (٢) رابعها وهو ما يكون في المكرر الآخر منها في صدر المصراع الثاني كما قوله

وان لم يكن الامر ج ساعة * قليلا فاي نافع لي قليلا

ومثال المصدر منه في آخر المصراع الاول ومما تكرر ان قول أي تمام (قوله) ومن كان بالبيض الكواعب مفرما * فزال بالبيض القواضب مفرما ومثال ما كان المصدر منه في اول المصراع الثاني ومما تكرر ان قول الخامس (قوله) وان لم يكن الامر ج ساعة * قليلا فاي نافع لي قليلا

من الاخبار بالاخص عن الاعمال لان اللام مطلق النزول وهو أهم عن التمر ج التي هو نزول مع استقرار (قوله) ما كان وحشام قيعلا جواب لوي أي ما كان موحشا على القبولة منها وهي النوح في وقت القتال أي نصف النهار يعني ما كان خاليا قبله وهذا كناية عن تتم أهله وشرهم لان أهل القروص من العرب يستريحون بالقبولة بخلاف أهل المهنة فانهم في وقت القتال يشغلون بالسبي في أمورهم (قوله) لنفهم القلة من إضافة التمر ج الى الساعة) هذا بناء على أن الإضافة لامية أي الامعاء ساعة أي الامعاء ساعة بالساعة (قوله) ونفهم القلة من إضافة التمر ج الى الساعة) هذا بناء على أن الإضافة لامية استقيمت القلة من تشا الإضافة (قوله) وأوصفة مقيدة) فنقول به التمر ج على التوسع لا أن يخالط فهو حيث جعلت الإضافة لامية استقيمت القلة من تشا الإضافة (قوله) ونفهم القلة من إضافة التمر ج الى الساعة) هذا بناء على معنى في والمعنى الامر بمخالطة في ساعة في الوجه الاول تكون الإضافة مقيدة استيعاب التمر ج الساعة بخلافه على الثاني فهو صادق بسلامتها وصدقه قال الشيخ بس وكان الفرق بين الوجهين أي جعل تصفوا كدأ ومقيدة بالاعتبار

والخامس قول القاضي الارجاني دعائي من ملائكة سفلا * فدعائي الشوق قبل كدعائي
وقول الآخر
وقول الآخر
ذواب سود كالمنقاد أرسلت * فن أجلب منها النفوس ذواب

فصبر في الاول التقيد بالساعة عقل ال وصف قبله في الثاني يصبر ال وصف بالقله قبل ال وصف بالساعة قال في الاطول ولا جمال لتقيد
التمرجح بالصفه قبل تقيدده (٤٣٨) بلاضافة حتى يكون كل من الاضافة والوصف مقيداه (قوله أي الامر بجاقبلا في ساعة) فيه

اشارة الى أن تمرجح صدر
فدعني قبر راضعي أنه
اسم مغول لانه هو الذي
يكون معنى المصدر دون
اسم الفاعل (قوله فاعل
نافع) أي أو مبتدأ خبر نافع
مقدم عليه والوجه في محل
رفع خبران (قوله والضمير
للساعة) أي التي وقع فيها
التمرجح (قوله والمعنى
قليل الخ) أي ومعنى
البيت الأخير وألمعنى
البيتين مما أطلب منك
أيها الخليلان أن تسعداني
على الأيام بالدار التي
ارتحل أهلها فصار
القبولة فيها موحشة
والحال التي لو وجدت أهلها
فيها ما كان عمل القبولة
فيها موحشاً لكثرة أهلها
وتجمعهم وإن لم يكن ذلك
النزول وذلك التمرجح
الاشياء قليلاً فإنه نافع

ينبغي تذكر الاحباب فيه
بعض مسمى وشقي غليل
وجدي (قوله وهذا فيما
يكون المكراخ) حاصله
ان المكراخ في هذا البيت
لفظ قليل فقد ذكر اولاً في
صدر المصراع الثاني وذكر

أي الامر بجاقبلا في ساعة (فاني نافع في قليلها) مرفوع فاعل نافع والضمير للساعة والمعنى قليل من
التمرجح في الساعة ينفعني ويشفي غليل وجدي وهذا بما يكون المكراخ الآخر في صدر المصراع الثاني
(وقوله دعائي) أي اتركاني (من ملائكة سفلا) أي خفة وقلة عقل (فدعائي الشوق قبل كدعائي) من
الدعاء وهذا فيما يكون المجانس الآخر في صدر المصراع الاول

قليل الاول في صدر المصراع الثاني وهو مكرر مع قليلها في العجز ولا تضار لها في كونه في العجز لما تقدم
أن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به والمخرج بغير الراء اسم مصدر من مرجع يشد الراء على الشيء
إذا قام عليه وهو خبر لا اسم كان الذي هو ضمير يعود على الامام الذي هو التزول بالثني المفهوم من البيت
قله وهو قوله

ألماعلي الدار التي لو وجدتني * بها أهلها ما كان وحشاً مقبلياً

أي وإن لم يكن ذلك الامام وذلك النزول الامرج أي اقامة ساعة فهو نافع في والاخبار عن الامام
بالتمرجح صحيح من الاخبار بالاخص عن الاعمال لان الامام الذي هو مطلق النزول أعين من التمرجح الذي
هو نزول ولمع استقرار وقوله قليل لا تمت مؤكده المخرج ساعة لانه يلزم من كونه تمرجح ساعة قلته
ويحتمل أن يكون وصفاً مقيداً بما على الاتساع في الساعة أي وإن لم يكن التمرجح الامرج بقليل في
ساعة من الساعات التهاير بقوله البلية فهو نافع وقوله قليلها يحتمل أن يكون مبتدأ وخبر نافع والوجه
خبران ويحتمل أن يكون فاعلاً نافعاً وهو خبران والمعنى اطلب منك أيها الخليلان أن تسعداني
في الأيام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصار العمل فيها موحشاً وتزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها
ما كان مقبلياً موحشاً وإن لم يكن ذلك النزول وذلك التمرجح أو الاشياء قليلها فهو نافع في ذهب تذكر
الاحباب فيه بعض مسمى وشقي غليل ويرفع حزني ووجدتني شمر في أمثلة المتجانسين وهي أربعة
كانت قد فقال (د) الاول من أمثلة المتجانسين وهو ما يكون فيه المجانس الآخر منها في صدر
المصراع الاول (كقوله

دعائي من ملائكة سفلا * فدعائي الشوق قبل كدعائي)

فدعائي الاول يعني اتركاني وهو في صدر المصراع الاول والثاني وهو في العجز يعني الدعوى والسفاهة بنم
السين الخفة وقلة العقل وروي بكسر الشين المحبة بمعنى المشافهة والمواجبة بالكلام والمعنى اتركاني
من لومك الواقع منك لاجل سفاهة وقلة عقلك أو الواقع منك سفاهة من غير اسفاهة فاني لا أفتت

ومثال الخامس وهو ما كان الدفيع بالمجانس والصدري في اول المصراع الاول ولقول الارجاني

دعائي من ملائكة سفلا * فدعائي الشوق قبل كدعائي

فان دعائي الاول من الودع بمعنى التترك ودعائي الثاني من الدعاء بمعنى الطلب ومثال السادس هو

ثانياً في عجز ولا يضار أمال قليلها لها في كونه عجزاً لما تقدم أن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به (وقوله فدعائي
الخ) أي وقول الشاعر وهو القاضي الارجاني وقيل البيت اذا لم تقدر أن تسعداني * على شجني فسيروا تركاني دعائي الخ
وبعده أميل عن السأوفيه برئي * وأعلن بالنرام وقد برئي * ألقاه ما صنعت بعقبي * عقائل ذلك الخالي الباني
وهذا شمر في أمثلة المجانسين وهي أربعة كما مر (قوله أي اتركاني) أشير بذلك إلى أن دعائي تنبيه دع من ودع يدع لتنبيه دعا
يدعو بمعنى طلب (قوله أي خفة وقلة عقل) هنا على تقدير أن يكون سفاهة بنم السين المهمة فيكون نفعاً على التيزار وعلى أن ينعول

والسادس يقول الآخر
والسابع يقول الحريري

وإذا اللبلاب أفضت بلفاتها • فأنف اللبلاب باحتساء بلبل
خشفوف بأيات الثاني • ومفتون برنات الثاني

لاجله وقد يرى بكسر الشين المعجمة معنى المشافهة والمواجهة بالكلام فيكون فصاعلي الصدرية أى ملامتها وأعلى الحال
والعنى اتركاني من لومك الواقع منك لأجل سنهك وقلة عقلك أو الواقع منك ما شئت من غير احتساءه فاني لا انتفت الى ذلك اليوم لان
الداعي الشوق قد دعاني لهُم ناداني اليه فاجتبه فلا اجيبك بصدور ذلك الداعي الذي دعا للشوق هو حال المحبوب بالمشاقفة اليه والشاهد
في دعائي الواقع في صدر المصراع الاول ولودعاني الواقع في بحر البيت فانهم ليسوا (٤٣٩) مكررين بل متجانسين لان الاول بمعنى اتركاني

والثاني بمعنى ناداني لانت من
البصوة بمعنى الطالب
والجناس الذي بينهما
مقابل قوله وقوله وإذا
البلايل) أي وقول الشاعر
وهو العتالي (قوله جمع بلبل)
أي بضم الباءين - قوله

(وقوله وإذا البلايل) جمع بلبل وهو طائر معروف (أفضت بلفاتها • فأنف اللبلاب) جمع بلبل
وهو الحزن (باحتساء بلابل) جمع بليلة النعم وهو أبرق فيه أنخر وهذا فيكون المجامع الآخر
أعني اللبلاب الاول في حشو المصراع الاول لاصدره لان صدره هو قوله وإذا (وقوله خشفوف بأيات
الثاني) أي القرآن (ومفتون برنات الثاني) أي

الى ذلك اليوم لان الداعي الشوق المرجب لطلبته على قد دعاني لذلك الشوق وناداني اليه فاجتبه فلا
اجيبك بصدور ذلك الداعي الشوق هو حال المشتاق اليه (و) الثاني منها هو ما يكون فيه الجناس
الآخر منها في حشو المصراع الاول كقولته

وإذا اللبلاب أفضت بلفاتها • فأنف اللبلاب باحتساء بلبل

أفصح الاعجمي اذا انطق لسانه
وخلعت لغتين السكنة
والمراد بلفاتها النغات
التي تصدر منها جعل كل
تفصيلة في اى اذ حركت
البلايل بلفاتها الحسان
الخالصة من السكنة احزان
الاشواق والهوى (قوله
جمع بلبل) هو بالفتح
والاحتساء الشرب اى
فأنف الاحزان التي حركها

فالبلايل الاول في حشو المصراع الاول لم يجعل مكان في صدره لتقسم اذ اعطيه هو جمع بلبل وهو
طائر معروف حسن العسل والبلايل الثاني في الجز كرايت وهو جمع بليلة بضم الباءين واللام وهى
أنا من جنس احتساءه انخر شربها والمعنى أنه يأمر بشرب أنفها لخر لرفع الحزان وهى المراد بالبلايل
التي تسقط وهى التي حركها فصاح الطائر بلفته أي انهار فلان الصوت الحسن مما يجرى الاشواق
وبقوى الدواعي الى التلاق والمثال باعتبار لفظ البلايل الاول مع البلايل الاخر وأما التوسطه فانما
يكون من هذا الباب مع ما بعده على منعب السكاكى الذي يتبرق في رد الجز على الصدر حشوا المصراع
الثاني وعليه فيكون هذا مما قبل به لذلك القسم (و) الثالث منها هو ما يكون فيه الجناس الآخر منها
في آخر المصراع الاول (قوله

(خشفوف بأيات الثاني • ومفتون برنات الثاني)

ما كان الصدر في حشوا المصراع الاول ومما تجانسان قول الشاعر

وإذا اللبلاب أفضت بلفاتها • فأنف اللبلاب باحتساء بلبل

فان البلايل في المصراع الاول جمع بلبل وهو الطائر وفي آخر البيت جمع بليلة وهى طرفة العجز والمراد
بها هنا العجز جازا كذا في بعض النسخين ولا أدري من أين لهذا ويمكن أن يقال أنه جمع بليلة
الأبرق فعنى ابرق في أنخر بليلة من المطلق اسم الجز على الكل ومثال السابع وهو ما كان الصدر
منق في آخر المصراع الاول ومما تجانسان قول الحريري

خشفوف بأيات الثاني • ومفتون برنات الثاني

(قوله لان صدره هو قوله وإذا) أي فاذا امتد على اللبلاب وحينئذ فالبلبل الاول واقع في الحشوا لاني الصدر وعلم كلام الشارح
أن المقصود بالتمثيل لفظ البلايل الثالث مع الاول لانه الثاني ليس في أول المصراع الثاني ولا الاول ولا في حشوا الاول ولا في
آخره بل في حشوا الثاني وهو غير معتبر عندنا لضعف كاهل عند السكاكى (قوله وقوله خشفوف) أي وقول الشاعر وهو الحريري
في القافيا لم يتوقف على البيت
ولفصير في به البصرة (قوله أي القرآن) أي خشفوف بأيات القرآن يهتدى به لولا حكر ما فيها من الاعتبارات
واعلم ان الثاني لطلق على ما كان أقل من الثاني أيمن القرآن وعلى فاحة الكتاب لانه الثاني في طر كفه وعلى القرآن
بقوله لانه يثنى فيه القصص والوعود والوعيد والمراد بالثاني الاول في البيت هذا المعنى كما قال الشارح (قوله ومفتون)

والثامن كفول القاضي الارجاني
والتاسع كفول البحري

من النفسين بمعنى الاحراق قال الله تعالى يومهم على النار يفتنون أو بمعنى الجنون والازنات جعفر فهو في الاسوات والمثاني جمع مثني وهوما كان من الاعواد لهوثرنا كثر (٤٤٠) والفاء في قوله فخشوف لتعصيل أهل البصرة أى ففهم السالحون المشغوفون بقرائه

بغضات أوتار. الزمر التي ضم طاق منها إلى طاق وهذا فياكون المجانس الأنزقي آخر الصراع الأول (وقوله ألتهمه ضم ألتهمه فلاح) أي ظهر (أي أن ليس فيه فلاح) أي فوز ونجاح وهذا فياكون المجانس الأنزقي صدر الصراع الثاني (وقوله ضراب) جمع ضرب يفوهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها (أبدعتني المصاح) وفلسنا نرى لك شيئا ضربيا

فالنابي الاول في آثر المصراع الاول والثاني في العجز وها متجانسان اذا المراد ابان الثاني الاول القرآن
لانه ثني فيه القصص والوعد والوعود يطلق لفظ الثاني على الفاعل عنه لانها ثني في كل ركة
والمراد بل الثاني الثاني اوتار المزمار لاهاطقات ثني أي ضم بصفتي بعض ورناتها لصفاتها والبيت
في نفسه يحكي معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحدا أي هذاهم وصفها بآيات القرآن
وتلاوتها ومتون مع ذلك لقلب بركات المزمار وان يكون اثنين أي فهناك مشفوف بالآيات
يندي بها ويتذكرها أو أكثر متون بنبغات المزمار عقله تمنع من البار الآخر وقام أنسدا البيت
فله بين أحدهما وقد بين الثاني به لان البيتين الشعر يرى ومقامهما يقتضي المعنى الثاني ولم يحصل
الثاني في الموضوعين من الملحق اشتقاقا مع اشتراكهما في أصل الماد فلان الوصفة تنوسيت فيها
والقاع (د) الرابع منها هو ما يكون فيه المجلس الآخر فهنا في صدر المصراع الثاني كقولها (ألمتهم)
أمر جوههم (ثم تألمتهم) أي تفكرت في أحوالهم هل هم بمن يرجي خبره أولا (فلاخ) بهذا التأمل
(أن) أي أنها أو أنهم (ليس فيهم فلاخ) أي ليس فيهم فقاء على الخبر فوز بالجر جواب لبلغ الأصل
فقوله فلاخ في صدر المصراع الثاني وفلاخ الثاني في العجز وها متجانسان فالاولاء العزتين مع لاح
يعني ظهر والثاني يعني الفوز والمقام على الخبر وذلك ظاهر ثم شرع في أمثلة المحققين اشتقاقا وهي
أربعة كما تقدم فقال (و) أمثلة المحققين اشتقاقا فالاول منها هو ما يكون فيه الآخر فهنا في صدر
المصراع الاول (قوله غرائب) جمع ضربية وهي الطبيعة يضرب بالرجل عليها أي يطبع عليها
وان شئت قلت ضربت بالرجل أي أي وأوجدت فهو مطبع عليها (أبدعتها) أي أبدعت تلك الغرائب
وأفاتها في العالمين غير أن يقدم للشعر الناس من أشأ فيها (أي في السعاح) أي في الكرم والعطاء فإن
قبل كرنها طبع ونوعه أبدعتها سافيان اذ لا معنى لحدث الطبع وانما يتعلق الانشاء بالطبعيات
لا الطبيعية بل المراد ذلك أنشأت آثارها لالهة - إلى أن طبعته عليهم امن الاعطاء انغم وليلد
لكل نفس أعظم بدليل فهو في السعاح وتلك الغرائب اختصت بها (فلسنا نرى لك فيها ضربا
الثاني الاول القرآن والآخر جمع مثني وهو الكرم والآيات الهو ومثال الثامن وهو ما كان الصدر
منه في أول المصراع الثاني قوله الراجحي

فلاحهم بأدق تأمل ومحل التأمل قوله فلاح الواقع في صدر المصراع الثاني وفلاح الثاني الواقع في بحر البيت أي فانهما متجانسان لان الاول يعني ظهور الثاني بمعنى الفوز والاقامة على الخبر (قوله وقوله خرائب الخ) أي وقول الشاعر هو البحرى وهذا شروع في أمثلة اللفظين للمتحين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وهي أربعة كما في البيت المذكور من بحر المتقارب فوز فعول لمجانزات (قوله التي ضربت الرجل) أي وأجبت فموضوع عليها وقوفي الطينعة أي السجية (قوله يا بديهة)

أي أديعت تلك الضرائب أي أنشأتها في العالم من غير أن تقدم لأحد من الناس عليك من شأنها وقوله في السماح أي الكرم إن قلت كونها طابعاً وكونه أديعاً وأحداهما متشابهان إذ لا معنى لأحداث الطابع قلت المراد أنك أنشأت آثارها بالدلالة على أنك طبعت عليها من الأخطاء الأفيخ والبذل لكل نفيس أعظم دليل وقوله في السماح (قوله أي مثلاً) أي بل تلك الضرائب اختصت بها وعلم من كلامه أنه فرق بين الضر وبين الضرائب فالضريبة عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها والضرِب المثل (قوله وأصله) أي وأصل الضرِب المثل في ضرب القديح أي أنه في الأصل مثل مقدم ثم أراد به مطلق مثل وقوله في ضرب القديح في معنى من وضرب معنى خطأ والقديح السهام جمع قديح بكسر القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وإضافة ضرب من إضافة الصفة أو وصف أي المثل من القديح المضروبة أي الخاطئة فكل واحد أحسنها يقال له ضرب لأنه يضرب به (٤٤١)

في جعلها وهو مطلقاً في عدم التعيين في المضارب (قوله) وهذا فيكون المالحق

الأخر بالتجانسين اشتقاقاً

أي من جهة الاشتقاق

يعني أن هذا مثال

للفظين المتقابلين المالحق

بالتجانسين من جهة

الاشتقاق وقد وقع أحدهما

في مجز البيت والثاني

المقابل له في صدر المصراع

الاول ووجه كونهما

مالحقين بالتجانسين من

جهة الاشتقاق أن ضرباً

وضرباً برجاناً لاصل

واحد وهو الضرب ان قلت

ان الضرائب والضرب

من قبيل المتجانسين

لاختلاف معناهما كما هي

أدول كما للمحققين بالتجانسين

من جهة الاشتقاق لا يجد

منها ما يجاب العلامة ان

أي مثلاً وأصله المثل في ضرب القديح وهذا فيكون المالحق الآخر بالتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع الاول (وقوله)

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواه يخزان

أي إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه بما هو ضرر له فلا يحفظ على غيره بما هو ضرر له فيه وهذا إما يكون المالحق الآخر اشتقاقاً في حشو المصراع الاول

أي مثلاً فصار أثب في أول المصراع الاول مشتق مما اشتق منه لفظ ضرب الذي في العجز فيهنما الالحاق اشتقاقاً ومعنى الضرب في الأصل المثل من القديح أي كل واحد منها لأنه يضرب به في جعله وهو مطلقاً في عدم التعيين في المضاربة لا يقال للضرب والضرب من قبيل المتجانسين لأن معنى الضرائب الطابع والضرب المثل وكلاهما مختلف في اللفظين كما من قبيل المتجانسين لأننا نقول الاختلاف في الصدوق لا ينافي الاختلاف في أصل الاشتقاق الذي يقضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعبر في المشتقات كما تقدم وجنس الضرب بعد فهمها ولو كان في الضرائب معنى الإلزام بعد الإيجاد الذي قد عادت عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني معنى الضرب الذي هو هنا أخص من مطلق الضرب الذي هو هنا أخص من مطلق الضرب فلفظ (و) ثانيهما هو ما يكون فيه المشتق الآخر معناه في حشو المصراع الاول (قوله)

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواه يخزان

فخزن في حشو المصراع الاول كما رأيت وهو مشتق من خزان الذي في المجرى من الخزن والمعنى أن الإنسان إذا لم يحفظ لسانه على نفسه فلا تثق به في أمره لأنه لا يخزن لسانه أي لا يحفظه بالنسبة إلى فان الضرائب الأشكال والضرب الشكل والشبه ومثال العاشر وهو ما كان كذلك والصادر في حشو المصراع الاول قوله أي امرئ القيس

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سواه يخزان

(٥٦ - مروح التلخيص رابع) يعقوب بأن اختلافهما في المصادق لا ينافي أنهما مصدران في مفهوم المشتق منه الذي هو المعبر في المشتقات فجنس الضرب بعد فهمها وإن كان في الضرائب معنى الإلزام بعد الإيجاد الذي قد عادت عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم وفي الثاني وهو الضرب بمعنى الضرب الذي هو هنا أخص من مطلق الضرب الذي هو هنا أخص من مطلق الضرب فلفظ (و) ثانيهما هو ما يكون فيه المشتق الآخر معناه في حشو المصراع الاول (قوله) أي قول الشاعر وهو امرئ القيس وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها

فنا بئس من ذكري حبيب وعرفان * ورابع عفت يا من منذ أزمان

وقوله لم يخزن بالخاء والراء المعجمتين بضم الزاء وكسر هاء (٧) فهو من باب نصر وفرح (قوله فلا يحفظه على غيره) أي فلا يوثق به في أموره لأنه لا يحفظه بالنسبة إلى غيره بالطريق الأولى (قوله فلا يضرب له فيه) أي ولا يضره على غيره (قوله وهذا ما يكون المالحق الآخر اشتقاقاً) أي هذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان المتقابلان مالحقين بالتجانسين من جهة الاشتقاق (٧) قوله وكسر هاء ليس في خزن بمعنى حفظ لا الضم فهو من باب نصر فقط وأما خزن كفرح فمعنى آخر كما في كتب اللغة أهم محبة

وأحد ما في العجز والمحق الاخر في حشو المصراع الاول وانما كان للمحققين من جهة الاشتقاق لان مخزن وخزان يرجعان لاصل واحد وهو الخزن فهما مشتقان منه

وقوله لواختصرتم من الاحسان أي لو زرتكم كثرة الاحسان ولم تنالوا فيه بل أنتم بما يستدل منه زرتكم لكن أكثرتم من الاحسان فبجرتكم ذلك الكثرة ولا غرابة في هجران ما يستحسن نثر وجهه عن حد الاعتدال لان الماء للعذب بهجر للافراط في الصفة المستحسنة منه وهي الخصر أي بروده (قوله في الخصر) بالخاء المعجمة والصاد المهملة المقصورين اللذان وما يفتح انحاء وكسر الصاد فهو البارد (قوله يعني أن) بدي عن كثرة العلمكم (علي) فقد هجرت من الشكر فأنما استعجى من الاتيان اليكم من غير قيام بحق الشكر فهو مدح لهم ويحتمل أن المراد ذمهم أي اتسموا كسروا وفي الاحسان حتى تحقق منهم جعلهم ذلك في غير محله سفاها فبجرتهم لافعالهم السفوية فهذا شبه أول يكون من التوجيه وفي البيت حسن التعليل (قوله وفي هذا البيت ما

(وقوله لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب) من الماء (بهجر للافراط في الخصر) أي في البرودة يعني أن بدي عن كثرة العلمكم على وقد توهم بهنهم أن هذا المثال مكرر حيث كان اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول كافي للبيت الذي قبله ولم يعرف أن اللفظ في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق وفي هذا البيت مما يجمعهما شبه الاشتقاق والمصنف

غير من باب أخرى بان كان الضرر بما سلكه معاندا على ذلك الغير لانه لم يتحفظا فيا يضره بنفسه فكيف فيا يضره بنفسه وأما يضر غيره ثم أشار المصنف الى المثال من أمثلة المحققين بنسبه الاشتقاق قبل استكمال أريمة المحققين اشتقاقا ولم يأت للمحققين بنسبه الاشتقاق لانه ينبغي لنا أن نسوقه على غلط ما قررناه امثلة السابقة لينتظم التزامه ونسب امثلة هذا القسم تكميلا للقائمة ثم نفسر كل امثلة المحققين اشتقاقا فنقول (و) أمثلة للمحققين بنسبه الاشتقاق فأحدها وهو ما كان فيه الملحق الاخر منها بنسبه الاشتقاق في حشو المصراع الاول (قوله لواختصرتم من الاحسان) أي لو زرتكم كثرة الاحسان ولم تنالوا فيه بل أنتم بما يستدل منه (زرتكم) ولكن أكثرتم من الاحسان فبجرتكم ذلك لكثرة نثر وجهه عن الاعتدال (والعذب) أي ولا غرابة في هجران ما يستحسن نثر وجهه عن حد الاعتدال الذي لا يطاق لان الماء للعذب الذي هو مطلوب في أصله قد (بهجر للافراط في الخصر) أي في تجاوز الحد في الصفة المستحسنة منه وهو خصره بفتح الخاء والصاد أي بروده فتوهموا اختصرتم مع الخصر بينهما شبه الاشتقاق لانه يتبادر كونهما من مادة واحدة وليس كذلك فان الاول وهو الواقع في الحشو ليس بولد له مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الاكثر والثاني مأخوذ من خصر أي بولا يقال لا مادة للخصر لانه نفسا اذهو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لا نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قولنا اذ يتبادر يكفي فيه التوهم وهذا بناء على أن له فعلا فلما قلت فعل هذا البيت مدح أو ذم قلت يحتمل لانه ان أراد بكثرة الاحسان أنهم أكثر واكتفى بتحقيق منهم جعلهم ذلك في غير محل سفاها فبجرتهم لافعالهم السفوية كان ذما وهو الذي يدل عليه لفظ الهجران وإن أراد انهم أكثر وافجعز عن الشكر فاستجمل ان الاتيان اليهم بلا قيام بحق الشكر كان مدحا فبشبه أن يكون من التوجيه تأمله فاذا ظهر أن هذا المثال من المحققين بنسبه الاشتقاق لا من الاشتقاق كما ذكرنا أن المصنف لم يعمل لذلك النوع لانه لم يرد ما توهم من أنه تكرار لمثال المحققين اشتقاقا اذهو كقوله

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه * فليس على شيء سوا مخزان

ونظيره قوله أي قول المعري

لواختصرتم من الاحسان زرتكم * والعذب بهجر للافراط في الخصر

ولم يأت هذا كرهذا المثال مع الاول وان كان الاول كافيا للبيان ان لو وان كانت حرا فتدعيها على اختصرتم يعني أن يكون اختصرتم واقعا في أول البيت بخلاف الوافيا سبق فان الوافيا عاजी بها

لجميعه شبه الاشتقاق) أي لانه يتبادر في بادي الرأي أن اختصرتم والخصر من مادة واحدة وليس كذلك لان الاول مأخوذ من مادة الاختصار الذي هو ترك الاكثر والثاني مأخوذ من خصر أي بولا يقال انه لمادة للخصر لانه نفسا اذهو مصدر فليس هنا شبه اشتقاق بل تجانس اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهما من أصل واحد لا نقول يكفي فيه رعاية كونهما مأخوذا من الفعل على قولنا اذ يتبادر يكفي فيه التوهم فتأمل

(قوله لم يذكر من هذا القسم) أعنى كون اللفظين المتقابلين ملحقين بالجناسين بسبب شبه الاشتقاق إلا هذا المثال أى وكان الأولى تأخيره بعد استقراء أمثلة ما جمعها الاشتقاق قال فى الأطول وهذا مثال لما وقع أحد المحققين فى آخر البيت والآخر فى حشو المصراع الأول وإنما كان واقعا فى حشو المصراع لأنه تقدم عليه وأنت خير بأن هذا غير جار على اصطلاح المرصعين فان البيت من البسيط ومستعمل صدر ولو أخصر مستعمل فاصطلاح علماء البديع مخالف لاصطلاح المرصعين فى المصدر والحشو والعجز فاصطلاح المرصعين أن الصدر هو التفعيلة الأولى من المصراع والعجز التفعيلة الأخيرة وما بينهما حشو ولو كانت تلك التفعيلة كلمة وبعض كلمة أو كلمتين وأما عند علماء البديع فكلمة الأولى من المصراع صدر والأخيرة عجز وما بينهما حشو فتأمل (قوله وقد أوردتها فى الشرح) فتأمل ما يقع أحد المحققين الذين جمعوا شبه الاشتقاق فى آخر البيت للمحقق الآخر فى صدر المصراع الأول وقول الحريرى ولا يحى على جرى العنان إلى * ملهى فسحقاه من لائح لحي

لاح الأول فعل ماض بمعنى ظهر وفاعله ضمير (٤٤٣) يعود على الشيب فى البيت قبله وهو

نهائى الشيب عما فيه

أفراحي

* فكيف أجمع بين الزاح

والزاح

وقوله يا حى أى يلم وقوله

على جرى العنان أى جرى

ذى العنان وهو الغرس

وقوله إلى ملهى أى إلى

مكان الهوى وقوله فسحقا

لأى بدله من لائح لحي

أى من ظاهر لآثم أى ظهر

الشيب يلمنى على جرى

الخيل إلى الأمان كن اتى

فيها الهوى فبعد له من

ظاهر لآثم فلاح الأول

ماضى يسلح ماخوذ من

الوقوف وهو الظهور

والثانى اسم فاعل من

لما إذا لاه ومثال ما وقع

للمحقق الآخر فى آخر المصراع الأول وقول الحريرى أينما

لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال وأما الثلاثة الباقية وقد أوردتها فى الشرح (وقوله

فى أن للمحقق الآخر فيما فى حشو المصراع الأول وذلك لأن هذا المثال من وادو ذلك من واد آخر ولو

اشتركا فى اللاحق وثانى المحققين بسبب الاشتقاق وهو ما يكون فيه للمحقق الآخر منهما فى صدر

المصراع الأول كقوله

ولا يحى على جرى العنان إلى * ملهى فسحقاه من لائح لحي

فلاح الأول فعل من الوعان بمعنى الظهور ولا ح فى العجز اسم فاعل من لاه وماه وأبعد هو ذلك

المحققين بسبب الاشتقاق وهو ما يكون فيه للمحقق الآخر فيما فى صدر المصراع الثانى كقوله

لمعرى لقد كان التريا مكانه * ثراء فاضحا الان منواه فى الترى

لأن الثراء الأول من الترى وهو كثر المال والترى الآخر هو الأرض ويضعف كون هذا المثال من

المحقق أن أحدهما هو الآخر لم يشق من شئ حتى يتوهم فيما الاشتقاق فالأقرب فهمها للجناس وقد

يقال بكى فى ذلك التبادر كون أحدهما ما يؤخذ من الشئ فيسمى الوهم للآخر (٧) ثم رجح المصنف

إلى تكميل أمثلة المحققين اشتقاقا فقال (و) أما الثالث من المحققين اشتقاقا وهو ما يكون فيه الآخر

منهما فى آخر المصراع الأول (فك) قوله

للوصل وليست من حروف المعاني المستقلة غير أنه قد يمنع كون الاختصار اسم اشتقاده من الاختصار لأن

معناه فيه غير ملاحظ ولولا أن المصنف أدخله فى أقسام الاشتقاق لكان يحسن الخليل للقسام

الثانى وهو المحقق بالجناس لأهـام الاشتقاق لكن المصنف طرح أمثلة ذلك لتويع كلها ومثال الخادى

عشر وهو ما كان كذلك والمصدر فى آخر المصراع الأول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع إلى تلخيص معاني

المضطلع بالشيء والقوى فيه التناضح به وتلخيص المعاني اختصار ألفاظها وتحسين عباراتها والمطلع الناظر وتلخيص المعاني ذكاء

الأسير فالاول من عنى معنى والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع للمحقق الآخر فى صدر المصراع الثانى قول الآخر

لمعرى لقد كان التريا مكانه * ثراء فاضحا الان منواه فى الترى

ثراء نصب على الترياى لقد كان الترى مكانه من جهة ثروته وغناه يقال لمن أصبح غنيا إذا ثروا أصبح فلان فى الترياى وفى الميسوق

وقوله منواه فى الترى أى فى الأرض والتربا والتشاهد فى ثراء الأول والترياى الثانى فأن الأول وادى من الثروة والثانى بأتى قال العلامة

البيهقي ويضعف كون هذا المثال من المحقق أن أحد اللفظين وهو الثانى لم يشق من شئ حتى يتوهم فيما الاشتقاق من أصل

واحد فالأقرب فهمها للجناس الآن يقال بكى فى تبادر اشتقاقهما من أصل واحد كون أحدهما مأخوذا من شئ يسمى الوهم

إلى الأخيرة تأمل (٧) لم يشق البيهقي لراجع المحققين بسبب الاشتقاق ومنه التدقيق بقول الحريرى ومضطلع الخادى عشر

والثاني عشر فقول أبي تمام

فدع الوعيد فاعيدك ضائري * أطين أجفة الذباب يضير
وقد كانت البيض القواضب في الوغى * بواز وهي الآن من بعده بتر

(قوله وقوله فدع الوعيد)

(٤٤٤)

أي وقول الشاعر وهو ابن عينة المهلب والشاهد في ضائري

ويضير فانهما يجهلها
الاشتقاق لانهما مشتقان
من الضير بمعنى الضرر
وقد وقع الاول في اخر
المصرع الاول والثاني
في حجر البيت وعلى البيت

دع وعيدك أي اخبارك
بأنك تنالني بمكره فانه
لا يجديك مني شيئا لانه
ينزله طنين أجفة الذباب
وذلك الطنين لا ينالني منه
مكره فكذا وعيدك
(قوله وقوله وقد كانت
الخ) أي وقول الشاعر
وهو أبو تمام في مائة محمد
ابن نهشل حين استشهد

وقبل البيت

توى في الثرى من كان يحيا

به الوري

* ويغمر صرف الدهر ناله

العمر

أي سكن في التراب من

كان يحياه الوري ومن كان

عطاؤه كثيرا لكثرة زيد

على حوادث الدهر

ويسترها فالعمر الاول

بمعنى البتر والثاني بمعنى

الكثير والنال المطاء

(قوله وقد كانت البيض

القواضب في الوغى بواز)

أي أن السيوف بالبيض

فدع الوعيد فاعيدك ضائري * أطين أجفة الذباب يضير
وهذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو ضائري في آخر المصراع الاول (قوله وقد كانت البيض
القواضب في الوغى) أي السيوف القواضب في الحرب (بواز) أي قواطع حسن استعماله ايها
ففي الآن من بعده بتر) جمع أبترا فلم يبق بعدهم من يستعملها استعماله وهذا فيما يكون الملحق
الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني

فدع الوعيد فاعيدك ضائري * أطين أجفة الذباب يضير
فبين ضائر ويضير اشتقاق ملحوظ والاول منهي في آخر المصراع الاول والثاني في الجهر والمعنى أن
وعيدك أي اخبارك بأنك تنالني بمكره ودعه فانه لا يجديك مني شيئا لانه ينزله طنين أجفة الذباب
وذلك الطنين لا يبالى به فكذا وعيدك (و) آمال الزابع من الملحقين اشتقاقا وهو ما يكون فيه الآخر من
الملحقين في صدر المصراع الثاني فذكر قوله

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * بواز وهي الآن من بعده بتر
فالبواز في صدر المصراع الثاني والبيت في الجهر وهما مأخوذان من مادة البتر وهو القطع والمعنى ان
للسيوف البيض القواضب أي القواطع من ذاتها كانت في الحرب وقواطع رقاب الاعداء من استعمال
الممدوح ايها المعروفته لذلك وتدر بهوشجاءته وهي الآن بعد موته بتر أي مقطوعة الاستعمال اذ لم يبق
بعدهم من يستعملها كاستعماله هذا تمام أمثله رد العجز على الصدر ثم أشار إلى نوع آخر من البديع اللفظي

فدع الوعيد فاعيدك ضائري * أطين أجفة الذباب يضير
ومثال الثاني عشر وهو ما كان ملحقا بالجناس بحسب الاشتقاق الاضمر والصدري أول المصراع
الثاني قول أبي تمام

وقد كانت البيض القواضب في الوغى * بواز وهي الآن من بعده بتر
فانهما مشتقان من البتر وهو القطع وقد سكت المصنف عن مثل الاقسام الاربع المخصصة
بالتجانس بحسب الاشتقاق الاكبر لثقة استعمالها في تنبيه زائد بعضهم أن أنواع الجناس
جناس الاضمار وهو أن يضمر ركنا الاسناد ويذكر ألفاظهما اذ قد لأحدهما فيدل الظاهر على
المضمر فقول الخ

وكل سيف أتى باسم ابن ذي بزن * في فتكه بالمعنى أو أي هرم
فان ابن ذي بزن اسمه سيف واسم أي هرم صنان وذكر الامام غفر الله عنه وغيره جناس الاشارة وهو
أن يطوى احذر كني الاسناد فقول (٧)

تنبيه في قسم صاحب بديع القرآن رد العجز على الصدر إلى لفظي وهو ما سبق وإلى معنى وهو
ما رايطه معنى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا علم أن أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اعتديتم فان
معنى صدر الكلام من انقض مع مجزؤه والفرق بين هذا الضرب وبين التنبيه أن تقاضى هذا معنى

القواطع في ذاتها كانت في الحرب وقواطع رقاب الاعداء حسن استعمال الممدوح أيها
لعرفته بكيفية الضرب بواز وتدر بهوشجاءته (قوله في الآن) أي بعد موته بتر أي مقطوعة الفائدة اذ لم يبق بعده من يستعملها
كاستعماله والشاهد في قوله بواز وتدر فان البواز والبتر ما يجتمع الاشتقاق لانهما مأخوذان من البتر وهو القطع (قوله جمع أبترا)
أي مقطوع الفائدة (٧) كذا بياض بأصل العروس على أنه ذكر جناس الاشارة ومثاله فيما تقدم قريباً له مصححه

(ومنه)

• ومنه السبع وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول المذاهبي الاسجاع في النثر كالقوافي في الشعر

(قوله ومنه السبع) أعلم ان هنا الفاظاً أربعة ينبغي استحضار معانيها الكثرة دوراً بها على الاس من قول الالتباس السبع والفاصلة والقربة والقرينة القرينة قطعة من الكلام جعلت من واجبة لاخرى والقرينة مثلها ان شرط من اوجبه الاخرى والا كانت اعم سواء كانت سم سمجيم ألا كما هو ظاهر كلامهم واما الفاصلة فهي الكلمة الاخرى من القرينة التي هي القرينة واما السبع فقد يطلق على نفس الفاصلة الواحدة لاخرى في الحرف الاخير منها ويطلق على توافق الفاصلتين في الحرف الاخير والى هذا اشار المصنف بقوله قبل وهو تواطؤ أى توافق الفاصلتين أى الكلمتين اللتين هما آخر الفقرتين حالة كونهما من النثر وقوله على حرف واحد يعنى في متعلق يتوافق أى توافق الفاصلتين فى كونهما على حرف واحد كافى فى آخرهما (٤٤٥) (قوله من النثر) أى سواء كان قرناً أو غيره كذا فى

الاطول ومقابل قوله فى النثر قوله الا فى السبع غير مختص بالنثر (قوله كالقافية فى الشعر)

أى من جم توجب التواطؤ فى كل على حرف فى الآخر (قوله يعنى الى الخ) اشارة لجواب بحث واراد على قول المصنف وهو أى هذا التفسير معنى قول السكاكى السبع فى النثر كالقافية فى الشعر وحاصل البحث أن القافية فى الشعر لفظ ختم به البيت أما الكلمة نفسها والحرف الاخير منها وأخيراً ذلك كأن يكون من المحرك قبل الساكنين

الى الانتهاء على اختلاف المذاهب فيها وعلى كل حال فليست القافية عبارة عن تواطؤ الكلمتين فى آخر البيت وحسب فلانما السبع تشبه السكاكى السبع بها حيث قال السبع

(ومنه) أى من اللفظى (السبع) قبل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد فى الآخر (وهو معنى قول السكاكى هو) أى السبع (فى النثر كالقافية فى الشعر) يعنى ان هذا مقصود كلام السكاكى وعصوه والا فالسبع على التفسير المذكور يعنى المصدر أى توافق الفاصلتين فى الحرف الاخير وعلى كلام السكاكى هو نفس اللفظ المتواطىء الآخر

فقال (ومنه) أى من البديع اللفظى (السبع) أى النوع المعنى بالسبع (وهو) أى السبع (تواطؤ) أى توافق (الفاصلتين) وهما الكلمتان اللتان فى آخر الفقرتين من النثر من القافية فى البيت (على حرف واحد) أى توافق الفاصلتين فى كونهما على حرف واحد فى آخر كل منهما وما بينهما من اضافة التوافق اليهما أن لهما حالتين التوافق وعدمه وفى كلا الحالتين يسميان فاصلتين وهو الاقرب لكلامهم (وهو) أى وهذا التفسير (معنى قول السكاكى هو) أى السبع (فى النثر كالقافية فى الشعر) ومن المعلوم أن القافية فى الشعر هى لفظ ختمت به البيت اما الكلمة نفسها أو الحرف الاخير منها أو غير ذلك كان تكون من المحرك قبل الساكنين الى الانتهاء على ما تقر من المذاهب فيها وعلى كل حال فليست القافية عبارة عن تواطؤ الكلمتين فى آخر البيت فالتناسب فى التشبيه بأن راد بالسبع فى كلامه اللفظ لا توافقاً الذى هو مصدر هو وصف ذلك اللفظ أى توافقاً ذلك اللفظ لخص فى الحرف الاخر فريد على أن السكاكى أراد بالسبع اللفظ هذا التشبيه ويدل عليه أيضاً تميزه عنه بلفظ اجمع حيث قال أنها أى الاسجاع كالقوافي فى الشعر اذا لو أراد المصدر لعب بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا ريد به الانواع واردة الانواع لا يتعلق بها الترض هنا فحينئذ ارادة اللفظ واذا تقر هذا العين ان يكون المراد بقوله المصنف وهو معنى قول السكاكى الخ ان ما ذكرناه هو محمول

وتماضى التسميم لفظى ص (ومنه السبع الى الخ) ش من البديع اللفظى السبع مأخوذ من سبع الحام وهو قمره وهو محمود وقال الرماني السبع عيب وكان يريد ما يقصد لفظاً غير تابع للمائى ويسمى غير ذلك فواصل كما ساقى عن غيره قال الخفاجى السبع محمداً بالاسم اربعة فى الدرام لا بعد ذلك لم تجب فواصل القرآن كلها على سبيل السبع بل فيه ذلك ناره وغيره اخرى (قوله وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد) يعنى الكلمتين اللتين هما آخر الفقرتين (وهو معنى قول السكاكى هو فى النثر كالقافية فى الشعر وهو) ثلاثة أضرب (مطرفان اختلتا) أى

فى النثر كالقافية فى الشعر أن يراد بالسبع اللفظ أى الكلمة الاخرى من الفقرتين باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخرى من الفقرة الاخرى فى الحرف الاخير منها الموافقة الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين وحسب فلا يصح قول المصنف وهو معنى قول السكاكى الخ وحاصل الجواب أن مراد المصنف بقوله وهذا التفسير أى تفسير السبع بالموافقة المذكورة معنى قول السكاكى السبع فى النثر كالقافية فى الشعر أن هذا التفسير محمول كلام السكاكى وفادته لا أعينه وذلك لأن تسمية السكاكى الفاصلة سجعاً لما هو موجود التوافق فيها ولو لا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى ان الالة التى أوجبت التسمية هى المساواة بالسبع فى الحقيقة وفى المقصد (قوله) أى المصنف وقوله ان هذا أى تفسير السبع بالتواطؤ المذكور وقوله مقصود كلام السكاكى أى المقصود منه لا أعينه (قوله) والا فالسبع الخ أى لا تقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكى بل قلنا أنه متبني فلا يصح لان السبع الخ

وهو لا يتأخر بمطرف وتواز وترصيع لان الفاصلتين ان اختلفتا في الوزن فهو السمع المطرف كقوله تعالى مالي لا ترجون الله وقار وقد خلقكم أطوارا

(قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كون اللفظ كائنا في أواخر الفقر (قوله ولذا) أي ولاجل كون السمع عند السكاكي نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدرى (٤٤٦) وهو التوافق وذكره السكاكي بلفظ الجمع أي والسمع لا يجمع الا اذا كان بمعنى

اللفظ ولو أراد المصدر لمع بالافراد لان المصدر لا يجمع الا اذا رتب بالانواع واردة الانواع ليس في كلام السكاكي ما يدل عليها فتصنت في أرادة ألفاظ هذا دليل أول على أن السمع عند السكاكي نفس اللفظ (قوله وقال انها) أي الاسماع في النثر كالتوافق في الشعرون هذا يعلم أن قول المصنف حوفي النثر الخ رواية لكلام السكاكي بالمعنى (قوله وذلك لان القافية الخ) أي وبيان ذلك أي بيان كون السمع عنده نفس اللفظ المتواطئ الخ ان القافية الخ وهذا دليل ثان على أن السمع عند السكاكي نفس اللفظ فلو قال ولان القافية الخ كن أوضع (قوله على تفصيل) أي اختلاف (قوله وبسبب عبارة الخ) أي فلما شبه الاسماع بالتوافق التي هي التوافق فلما علم ان مراده بالاسماع الالفاظ المتوافقة لا المعنى المصدرى قوله ومرجع المعنيين واحد أي وهو التوافق المذكور فان المعنى الثاني نفس التوافق والاول

كلام السكاكي وفائدته هي أن تسمية الفاصلة سمعا عاما هو لوجود التوافق فيها ولو لا ذلك لما سميت فعاد الحاصل الى ان اللفظة التي أوجب التسمية هي السماع في الحقيقة وفي القصد وفي نظر لان الكلام في محريرا الاصطلاح ولا يلزم من كون الشيء علة في التسمية الاصطلاحية كون تلك العلة هي السماع نعم ان تقرر السكاكي كون التوافق هو المسمى جاز أن يقال ولما مراده على معنى تقدير المضاف أي أوقف الفواصل في النثر كالتوافق في الشعر وهو خلاف الظاهر نعم ان جعل التشبيه على الظاهر اقتضى جريان الخلاف في حد الفاصلة كما جرى في حد القافية ولكن هذا ليس بمعهود فلما انتم باب التأويل في كلام السكاكي جاز حله على ما ذكرنا ونحسب سهلا في مثل هذا فنصل من ظاهرها ما تقرر عند المصنف والسكاكي ان السمع قد يطلق على توافقي الفاصلتين وقد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة لو افقتها الكلمة الاخيرة من فقرة أخرى ومجمع المعنيين واحد وقد عرفت ما فيه الا ان يقال ان تسمية التوافق هو الاصطلاح وهو الاصل وتسمية الكلمة على وجه التجوز فتعق كون المرجع واحدا الا ان المقصود بالذات في التسمية هو التوافق وهذا الرتبة الالفاظ ينبغي احضار معيها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الالسن السمع والفاصلة والقربة والفقره فالقربة قطع من الكلام جعلت مزاجا لا أخرى والفقره مثلها ان شرطها مقارنتها لا أخرى والا كانت أعم سواء كانت اسم جمع أو لا كما هو ظاهر كلامهم وأما الفاصلة فهي كما تقدم الكلمة الاخيرة من القربة التي هي الفقرة وأما السمع فهو توافق الفاصلتين أي وهو نفس الفاصلة الموافقة لا أخرى كما هو ظاهر كلام السكاكي كما تقدم (وهو) أي السمع ثلاثة أضرب (مطرف) أي الاول منها يسمى المطرف وأما يسمى المطرف (ان اختلفتا) أي اختلفت الفاصلتان اللتان وقع فيها السمع (في الوزن) لانه لا يلزم من الاتفاق في الحرف والاخر وهو المسمى التقفية هنا الاتفاق في الوزن وذلك (نحو) قوله تعالى حكاية عن نوح على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (مالي لا ترجون الله وقار وقد خلقكم أطوارا) فالقصة من القربة الاولى وقار ومن الثانية أطوارا وما اختلفت لثان وزنا كالا يخفى وأما يسمى مطرفا لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كما يأتي أولان ما وقع به الفاصلتان (في الوزن) نحو قوله تعالى مالي لا ترجون الله وقار وقد خلقكم أطوارا) قلت وبني أن يكون المعبر به الوزن الشعري لا التصريفي وقوله ان اختلفتا في الوزن أي مع الاتفاق في التقفية الى الحرف الاخر

الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه وقوله ومجمع المعنيين واحد هو المراد بقوله السابق يعني ان حاد المقصود كلام السكاكي (قوله أي الفاصلتان) أي الكلمتان الاخيرتان من الفقرتين (قوله في الوزن) ينبغي أن يكون المعبر به الوزن الشعري لا الوزن التصريفي وقوله ان اختلفتا في الوزن أي مع الاتفاق في التقفية الى الحرف الاخر بقربة تعرف السمع حيث اعتبر به التوافق في الحرف الاخر

والاذان كل مافي احدى القريتين من الالفاظ أو أكثر ما يقابل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية فهو التزصيع كقول الحريري فهو يطبع الاسماع بجواهر لفظه ويطرق الاسماع زواجر وعظه وكقول أبي الفضل الهمداني ان بعد الكسر صفوا وبما طهر صفوا وقول أبي النجاشي ليسكن اقدمك توكلاد واجملك تأملا

فوه فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي ان الوقار فاصلة من الفقرة الاولى والاطوار فاصلة من الفقرة الثانية وقد اختلفا في الوزن فان ثاني وقار حركا وثاني اطوار ساكن وانما يسمى مطرقة لانه خارج في التوغل في الحسن الى الطرف بخلاف غيره كإني أو لان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرف وهو الحرف الاخير دون الوزن كذا قال اليعقوبي وقال العمام طبع مطرقة أخذه من الطرف وهو الحديث من المثالان الوزن في الفاصلة الثانية حديث وليس هو الوزن الذي كان في الاولى (قوله أي وان لم يختلفا في الوزن) أي بل انتقاهما كما انتقاه في (٤٤٧) التقفية (قوله القريتين) أي

الفقرتين سميت بذلك لانهما تقارن الاخرى (قوله مثل ما يقابله من القرينة الاخرى) أي مثل يقابله من الالفاظ السكتة في القرينة الاخرى يعني ما عدا الفاصلتين لان الموضوع حصول الموازنة في الفاصلتين فلا معنى لادراجه في هذا الاشرط (قوله في الوزن) متعلق بمثل لا في معنى بمثل (قوله فترصيع أي فالسبع السكتان على هذه الصفة) يعني ترصيعا تشبيها له بجعل احدي اللؤلؤتين في

فان الوقار والاطوار مختلفان وزنا (والا) أي وان لم يختلفا في الوزن (فان كان مافي احدي القريتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أي أكثر مافي احدي القريتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى) في الوزن والتقفية) أي التوافق على الحرف الاخير (فترصيع نحو فهو يطبع الاسماع بجواهر لفظه ويطرق الاسماع زواجر وعظه) بجميع مافي القرينة الثانية فهو اقرب لما يقابله من القرينة الاولى وأما لفظه فلا يقابله شيء من الثانية ولو قال بدل الاسماع الاذان

التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو الطرف وهو الحرف الاخير دون ما بينهما وهو الوزن (والا) تختلف الفاصلتان وزنا بل انتقاهما كما انتقاهما في التقفية (ف) يعني (ان كان مافي احدي القريتين) من الالفاظ (أو) كان (أكثره) أي أكثر مافي احدي القريتين (مثل ما يقابله من) القرينة (الاخرى) في الوزن والتقفية) والمراد بالتقفية هنا ما تقدم التوافق في الحرف الاخير (فترصيع) أي السبع السكتان في الفاصلتين على هذه السورة يعني ترصيعا تشبيها له بجعل احدي اللؤلؤتين في المقعد في مقابلة الاخرى فالمعبر في الترصيع مساواة القرينة الثانية لاخرى بعد توافق فاصلتيهما وزنا وتقفية مثلها فيه المساواة في الجميع بقوله (نحو) قوله (فهو) يطبع الاسماع بجواهر لفظه) شبه بين السبع بمصاحبة خيار الالفاظ بجعل الحلي مطبوعا بالجواهر فبهر هذه السورة على طريق الاستعارة بالكناية (ويطرق الاسماع زواجر وعظه) شبه الاسماع بابواب تفتح بالاصابع لتفتح فبهر بمذاكري اضاع على طريق الاستعارة بالكناية فلاشك ان واحدة من بحر واحد كالجزء الكامل (والا) أي وان لم تكن الفاصلتان على وزن واحد (فان كان مافي احدي القريتين أو أكثره) أي مافي احدهما (مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية) فهو ترصيع) أي ينبغي ان يقول مرصع ليوافق قوله فطرق وقوله فتواز (نحو) قول الحريري (فهو يطبع الاسماع بجواهر لفظه ويطرق الاسماع زواجر وعظه) وهذا يلحق ان يكون مثلا لما حصل الترصيع

أولا فطرق وقوله بدفتواز (قوله نحو فهو يطبع الخ) هذا مثال لما فيه المساواة في الجميع وقوله يطبع الاسماع بجواهر لفظه أي زين الاسماع بألفاظه التشبيهية بالجواهر في يطبع استعارة تبعية أو أنه شبه زين السبع بمصاحبة خيار الالفاظ بجعل الحلي مطبوعا بالجواهر فبهر هذه السورة على طريق الاستعارة بالكناية وقوله ويطرق الاسماع زواجر وعظه بالاسماع بابواب تفتح بالاصابع لتفتح فبهر بمذاكري على طريق المكنية أيضا كذا قال اليعقوبي وقال العمام طبع أي يعمل يقال طبع السيف والدرهم عمله والاسماع السكتات المقفيات والجواهر جمع جواهر الشيء النفس واضافة اللفظ من اضافة المشبه بالمشبه وأفراد اللفظ في موضع ارادة التصدد لكونه في الاصل معددا وقوله ويطرق أي يفتح والمراد لازم الدق وهو التأثير أي يؤثر في الاسماع زواجر وعظه وعلى هذا فلاستعارة في الكلام وعلى الشاهد ان وعظه فاصلة موازنة للفاصلة الاولى وهي لفظه فخر السبع حينئذ كونه مطرقة فان كل كلفن القرينة الاولى موافقا لما يقابله من القرينة الثانية وزنا وتقفية وذلك لان يطبع موازن ليطرق والعاقبة فيها السبعين والاسماع موازن للاسماع والعاقبة فيها اللين اثنان جواهر موازن لزواجر والعاقبة فيها اراء (قوله فلا يقابله شيء من الثانية) هذا جواب ما أي لا يقابله شيء من الثانية أي حتى يقال ان مساو له أو غير مساو له والخاصل ان هذا المثال تساوت فيه جميع

والأفهام السبع المتوازي كقوله تعالى فيها سررم فوعراً كواب موضوعت في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني أدركت في
نحورهم وأعوذ بك من شرورهم وشرط حسن السبع اختلاف قرينته في المعنى كما مر لا نقول ابن عدي في هذين طاروا وقين
بظهورهم صدورهم وباصلاهم نحورهم

المتقابلات (قوله كان مثالا ما يكون الخ) أي لان الأذان ليست موافقة للاسباع في التقفية اذ آخر الاسباع العين وآخر الآذان
الذون ولا في الوزن بحسب اللفظ لان وان كانت موافقة بحسب الاصل لان أصل آذان آذان وزن افعال ولا ينظر للاصل في مثل ذلك
على أنه يجوز أن يكتب في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية وان كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للاصل (قوله أي وان لم يكن
جميع باقي القرنين متولاً كثره (٤٤٨) مثل ما يقابله من الاخرى) أي بان كان جميع ما في احدى القرنين من

المتقابلات أو أكثر ما فيها
أو لصفه مخالفا لما يقابله
من القرنين الاخرى في
الوزن والتقفية معاً أو في
أحدهما وهذا لا خلاف
المذكور بالنظر لما عدا
الفاصلة لان التوافق في
الحرف الاخير منها معتبر
في مطلق السبع (قوله
المتوازي) أي المعنى بذلك
لتوازي الفاصلتين أي
مواقفهما وزنا وتقفية دون
رعاية غيرهما والتمسية
يكن فيها أدنى اعتبار اذ الغرض تمييز اجناس المقامد بالتمسية ثم يمثل ما وقع فيه الاختلاف في
نصف القرنين وهو جميع غير الفاصلتين مهملاً لغيره لكنا ينفرد بذلك (نحو) قوله تعالى فيها
سررم فوعة) هذه قرينة (أو كواب موضوعة) هذه أخرى فلفظ فيها لا يقابله لفظ من الاخرى
ومرورهو لصف ما في لان العبارة هنا باللفاظ دون نفس الحروف يقابله من الاخرى كواب وهو
نصف الاخرى ومما يختلفان وزنا وتقفية معاً كما لا يخفى وقد يختلف النصف المقابل في الوزن فقط
ويكون متوزياً كقوله تعالى والمرسلات عرفاً فالعاصفات معاً والمرسلات مع العاصفات متفقان

في معنى جميع القرنين ان قدرنا أولهما بطبع وان جعلنا أولهما فهو كان مثالا لما حصل في أكثرهما
قوله (والا) أي وان لم يكن بين الفناظ القرنين تقابل وكانت الفاصلة متوازية لاختلاف السبع يسمى
متوازياً كقوله تعالى فيها سررم فوعة أو كواب موضوعة) وشرط حسن السبع اختلاف قرينته

يختب الزن فقط) هذا من جملة ما دخل تحت الألفي صادقة بثلاثة أمور لان عدم الاتفاق في الوزن والتقفية
صادق بالاختلاف فيما أوفى أحدهما أي قد يختلف وزن ما في القرنين من السبع المتوازي من غير اختلاف في التقفية أي مع
توافق الفاصلتين كما هو الموضوع فعرفا وصفا على الآية التي مثل بها متوازيا والتقافية فيها واحد وأما المرسلات والعاصفات
فغير متواز بين لان المرسلات على وزن مفتعلات وعاصفات على وزن فاعلات ومتواتقان في التقفية وقد قال المعتبر في السبع الوزن
العروضي كما في الوزن المذكور لا ينظر فيه الى اتحاد الحركة ولا لكون الحرف أصليا أو زائدا بل المنظور له فيما يقابله منصرفاً
وساكن يساكن فالحق أن السبع في الآية المذكورة مرصع لان مرسلات وعاصفات متساويان وزنا وقافية (قوله عرفاً) قال ابن
هشام ان كان المراد بالمرسلات الملائكة بالعرف المعروف عرفاً امام مقول لاجله أو نصب بنوع انخفاض وهو الباء والتقدير اقسام
بالملائكة المرسلات للعرف أو بالعرف وان كان المراد بالمرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متتابعة تصاب عرفا في الحال
والتقدير اقسام بالارواح أو الملائكة المرسلات متتابعة

فيل وأحسن السبع مائساوت قرأته كقوله تعالى في سدر مخضود وطلح منضود وظلل ممدود ثم ما طالت قرأته الثانية كقوله
والقيم اذ هو ماضل صاحبكم وما غوى أو الثالثة كقوله تعالى خذوه فقلوه

(قوله وقد تختلف) أي في التوازي التقفية فقط دون الوزن فيما يمتد فيه التقابل وهو غير الفاصلتين (قوله حصل الناطق والاصامت
وهذا الحاسد والثامت) أي أتم الله على فحصل عندي ملكة الناطق وهو الرقيق (٤٤٩) والاصامت كليل ونحوها والفقار

فحصل على وزن ذلك
وقافيتها مختلفة لان
قافة الكلمة الاولى اللام
وقافيتها الثانية الكاف
وكذا يقال في ناطق وحاسد
وأما اصامت وشامت فلا بد
فيهما من التوافق وزنا
وقافية لانها فاصلتان
(قوله قيل الخ) ليس مراده
التضيق بل حكايته عن
غيره (قوله مائساوت
قرأته) أي في عدد الكلمات
وان كانت احدى الكلمات
أكثر من واظن كلمة
القرينة الاخرى فلا يشترط
التساوي في عدد الحروف
(قوله في سدر مخضود وطلح
منضود وظلل ممدود) أي
(قوله) قرأتين ثلاثة وهي
متساوية في كون كل مركة
من لفظين والصدر شجر
النبق والمضود الذي
لاشوك له كانه خضد أي
قطع شوكه والطلع شجر الموز
والمضود الذي تضد بالجل
من أسفل الى أعلاه (قوله
ثم ما طالت القرينة الثانية
أي طولها غير متفاوت
والا كان فيسبحا والاطول
المتناقص باز يادة على
الثالث ومحل القيم اذ وقعت
الطولة بمقدور فواحدة

تقفية ولم يتفازوا بل منها نصف القرينة كذا قيل وفيه نظر لان المعبر من الوزن هنا الوزن الشعري
كجوز لا الوزن النحوي وعليه فهم متوافقان اذ المراد في مقابلة المراد والساكن في مقابلة الساكن
وعدد الحروف المتطوق بها واحدتهما وان كان وزن المرسلات في الصور المقعلات والعاصفات
الفاصلتين وقد تختلف التقفية فقط فيما يمتد فيه التقابل دون الوزن ويكون متوازيا أيضا كقولنا
حصل الناطق والاصامت أي حصل عندنا كتاب العبيدوا كتاب غيرهم بلا ينطق وهذه الحاسد
والثامت وهو الذي يفرح بيزول المصابين حصل وذلك بخلاف في التقفية دون الوزن وكذا بين
الناطق والحاسد وأما اصامت والثامت فهما فاصلتان لا بد فيهما من التوافق «ثم» أشار الى بيان
أحسن السبع والى مرآته فقال (قيل وأحسن السبع مائساوت قرأته) في اللفظتين وأحسن
هذا أحسن أقصره من يعلوه بقادر كعوزة متماثلة وقر بجمع من السبع خلاف التطويل
وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاصر الى تسع كلمات ومزاد على ذلك تطويل بشرط الحسن
أن لا تكون احدى القرينتين تكرارا الاخرى والا كان تطويله طاروا وقعين بظهورهم
وباصلاحهم نحو رهم نالهور بمعنى الاصلاص والمصور بمعنى الصور ثم مثل ما تساوت قرأته
فقال وذلك (نحو) قوله تعالى (في سدر مخضود) هذه قرينة (وطلح منضود) هذه اخرى (وظلل ممدود)
هذه أخرى وقد تساوت في كون كل مركة من لفظتين (ثم) الى مائساوت قرأته في الحسن الكائن باعتبار
التساوي (ما طالت قرينة الثانية نحو) قوله تعالى (والنجم اذ هو) هذه قرينة (ماضل
صاحبكم وما غوى) هذه الثانية وهي أكثر في الكلمات مما قبلها فهي أطول (أو) طالت قرينته
(الثالثة) فهو يلى المتساوي في الحسن أيضا (نحو) قوله تعالى (خذوه) هذه قرينة (قلوه) هذه

فإن قيل قوله (قيل) أي قال جلعثمن الادباء (وأحسن السبع مائساوت قرأته) ليس كون شبا
بالشعر فان آياته متساوية كقوله تعالى في سدر مخضود وطلح منضود وظلل ممدود وعلمته أن
السبع ألف الانتهاء الى غاية في السجدة الاولى فاذا زبد عليها ثقل عليه رائد لانه يكون عند وصولها الى
مقدار الاولى كن نوعه الظفر بمقصود من فهم المراد ولم يحده أمامه كذا يظهر قوله (ثم) أي ثم ان
كانت مختلفتين فالأحسن من المختلفتين (ما طالت قرينته الثانية) والاختصاص الثانية بذلك بل
يستحسن حيث لا تسوى القرأتين أن تكون كل واحدة أطول قبلها (قوله تعالى والنجم اذا
هو ماضل صاحبكم وما غوى) قوله (أو الثالثة) أي وأطالت قرينته الثالثة على ما قبلها (نحو)
قوله تعالى (خذوه فقلوه) ثم الجيب صلوه وكلام المصنف يقتضي أن تطول بل الثانية على الثالثة حيث

(٥٧ - شروح التلخيص رابع) أما لو كانت بعد فقرتين كما ذكرنا في الاولين حيث ثمة واحدة (قوله
والقيم اذ هو ماضل صاحبكم وما غوى) أي فها تان قرنتان والثانية أكثر في الكلمات من الاولى فهي أطول لها (قوله خذوه
فقلوه) هما قرنتان متساويتان في أن كلامهما كلمة واحدة لا بد من معرفة القاء الألى بالترتيب في كون الثانية من كلمتين وأما قوله
ثم الجيب صلوه فهو قرينة ثالثة انتهى أطول من كل مما قبلها وقول المصنف أو قرينته الثالثة عطف بأشارة الى انه في مر بمقابلته

ثم الحجب صلوه وقول أرى الفضل المكافاة الأمر الطاهر والشرف للبقاء والعرض المصون والمال المضاع وقد أجاد في قوله تعالى
والعمر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ولا يحسن أن يولى قرينة قرينة
أقصر منها كثيرا لأن السبع إذا استوفى أمده من الأولى لطولها ثم جاءت الثانية أقصر منها كثيرا يكون كالشيء المتصور وبقى السبع
كثيرا وبدا الانتهاء إلى غاية فيمتد وهو الذوق يشهد بذلك ويضي بصحته ثم السبع أقصر أقوله تعالى والمرسلات عرفا بالخصفات
عصفا أو طول أو كونه تعالى ذكر بهم التقي منامك قليلا ولو أراكم كثيرا لفشان ولتتزعجن في الأمر ولكن الله سميع عليم بذات
الصدور وإذا ذكر بكموهما التقين (٤٥٠) في أعينكم قليلا ويغلبكم في أعينهم ليعضي الله أمرها كان مفعولا لوالى الله ترجع

الأمور أو متوسط أقوله
تعالى أفرئت الساعة
وأنشئ القمر وأن براآة
يعرضوا ويقولوا سمر
مستور ومن لطيف السبع
قول البلديع الحمداني من
كتابه إلى ابن فرهون
كتابي والصبر وأن أرى
قد مضت خبره والبيت
وإن لم الله قد تصور
خلقه والملك العادل وأن
لم أكن لقيته قد لقيت
صيته ومن رأى من
السيف أثره فقد رأى
أكبره وأعلى أثرف فواصل
الاسجاع موضوعه على
أن تكون ساحة الإعجاز
موقوف عليها لأن الغرض
أن يزوج بينها ولا يتم ذلك
في كل صورة

(قوله من التسمية) أي
الأحراق بالنار قوله
ولا يحسن أن يولى النج أي
بأن تكون قرينة طويلة
والقرينة التي بعدها قصيرة
قصرا كثيرا بالنسبة إليها
سواء كانت القصيرة ثانية

ثم الحجب صلوه (من التسمية) ولا يحسن أن يولى قرينة أي يولى بعد قرينة بقرينة أخرى (أقصر
منها) أقصر (كثيرا) لأن السبع قد استوفى أمده في الأول بطوله فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيرا يبقى
الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر ويرونها وانما قال كثيرا احترازا عن قوله تعالى
ألم تركبوا فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل (والاسجاع مبنية على سكون الهمجاز)
أخرى وهما متساويتان في أن كلامهما كلمة واحدة ولا عبرة بحرف الفاء المأني بالترتيب في كونهما من
كلمتين (ثم الحجب صلوه) هذه الثالثة وهي أطول من كل ما قبلها (ولا يحسن أن يولى قرينة) أي
لا يحسن أن يولى بقرينة بعد أخرى مولى لها (أقصر منها) أي من الأولى (كثيرا) وانما قال كثيرا
احترازا عما إذا أتى بالقصير بعد الطويل ولكن قصير الثانية قليل فإنه لا يصرف وقدر في التثنية قوله
تعالى ألم تركبوا فعل ربك بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل فإن الأولى من تسع كلمات بحرف في
الجر والاستفهام والثانية من ست ولم يضر فيؤخره من أن زيادة الثلث لأقصر بخلاف ما إذا قصرت
الثانية كثيرا فإنه يقع لأن السبع قد استوفى أمده في الأول بطوله فاعتبر ذلك المدهفصا هو أمده
المطوَّب في الأخرى فإذا أتى بها أقصر قصيرا كثيرا صار السمع كمن يريد الانتهاء إلى غاية ثم يترددها
فما جاء خلاف ما يتوقع وذلك كما قيل خاطبي خلي وشغاني بكلامه الذي هو كالجوهر
النفيس فاقبضت به أحسن تنفيس والذوق السليم شاهد بيق ذلك ثم أشار إلى أمر يرتكب في اكتساب
حسن السمع وبين أنه متغير حتى صار أصلا فقال (والاسجاع مبنية على سكون الهمجاز) أي الأصل
لا يمتد طول أحدهما وعكسه سواء وفيه نظر لأن بقاع طويلا بعد قصيرتين متساويتين أولى من
الفصل بين المتساويتين بطويلا يدخل في قوله والثالثة فاستحسن أن طول الثالثة عن غيرها فيدخل
في هذا الإطلاق ما ذكرناه من أن الثالثة يستحسن أن تكون أطول من الثانية وأن تكون الثانية
أطول من الأولى وعلى هذا (ولا يحسن أن يولى قرينة) أي (أقصر منها كثيرا) أي لا يحسن أن تأتي
قرينة قصيرة بعد قرينة طويلة لأن السبع إذا استوفى أمده من السابقة لطولها وكانت الملاحقة أقصر
بصغير كان كالشيء المتصور ويصير السماع كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر ويرونها هذا الذي ذكرناه
هو المشهور وصريح الخفاجي بأنه لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى لكن رأيت في مختصر
الصناعتين للعسكري أن الحسن أن تكون الثانية أقصر من الأولى فلا يرى أهو غلطن من الناحية أم لا
قوله (والاسجاع) يشير إلى أن الاسجاع (٧) وينبغي أن قول القارئ من المجعرات فإن السبع هو التواطؤ
كسحق التواطؤ (مبنية على سكون الهمجاز) أي أصلها أن تكون ساحة كتنال الهمجاز أي والأخرى

بالنظر لاصل الكلام أو كلمة أو رأيت وذلك كما قيل خاطبي خلي وشغاني بكلامه الذي هو
كالجوهر النفيس فاقبضت به أحسن تنفيس (قوله أمده) أي غايته (قوله فيعثر دونها) أي فيقع قبل الوصول إليها لأن السمع
يطلب أمدا مثل الأولى أو فر يماثلها إذا سمع القصير كثيرا فاجاء خلاف ما يتوقع وهو ما يستقبح (قول احترازا الخ) أي فإن زيادة
الأولى على الثانية أعما و بكميتين (٧) الأولى تسع كلمات همزة الاستفهام وحرف الجر والثانية ست كلمات وهذا غير مضر إذ المضرا
هو زيادة ما ستم من الثلث وما زاد بزيادة الثلث فأقل فلا أقصر (قوله والاسجاع مبنية على سكون الهمجاز) أي أن سكون الهمجاز أصل
(٧) قول الحشفي بكميتين سواء بثلاث كلمات

الابواب الاثني عشر التي نزلت ووصلت قولهم ما لبسها مافات وما اقربها مافات لم يكن بتمس اجراء كل من الناصتين على ما يقتضيه الحكم الاعراب فيفوت الغرض من السجع واذا رايتمهم يخرجون الكلم عن اوضاعه للارزدواج في قولهم آي لا تيب بالنداء والنداء آي بالندوات فخلطك بهم في ذلك

بنيت عليه تحصيل السجع وهو واجب عند اختلاف الحركات الاعرابية ومحسن عند اتفاقها (قوله اذ لا تيبخ) هذا ربط محذوف أي لان الغرض من التسجيع أن يزوج أي يوافق بين الفواصل (٤٥١) ولا يمت للوافق بينها إلا السكوت

أي أواخر فواصل القرائن اذ لا يمت للتوافق ولا تزوج في جميع الصور الابواب والسكون (قوله لم ما لبس مافات وما اقرب مافات) اذ لم يعتبر السكون فبات السجع لان التامه فانت مفتوح ومن آت منون مكسور (قيل ولا يقال في القرآن اجمع) رعاية للادب وتغلبه اذ السجع في الاصل هدر الحام ونحوه وقيل لعدم الاذن الشرعي وفيه نظر اذ لم يقل احد بتوقف أمثال هذا على اذن الشارع وإنما الكلام في أمعاء الله تعالى

يرتكب وينتشر لتصيل الاصباح وتكتبرها موصون العجز بالوقف ولعلك تكررا ككتاب حسن الاصباح ولو اعتبر مع الاعراب في كتابه بغير اتفاقه طاروا بترخص حسن المزاج في آخر خروج عن موضوع اللفظ كقولهم النداء والنداء بالنداء عن الندوات لمزاجية النشاي فلا ينتشر والوقف والخروج عن الاعراب لكونه صحيح الاعتبار لا كتاب حسن ازواج السجع أولى وأحرى يعني بالأعجاز وأخر فواصل القرائن فاذا اعتبر ذلك كوجود السجع وذلك (كأن قولهم ما لبس مافات) لان مافات من الزمان ومن الحوادث فيلزم ابدان (وما اقرب مافات) لانه لا بد من بلوغ حيث تذكرا لم ينتظر فصار كالقريب وهذا من السجع عندهم مينا على سكون غير الناصتين باعتبار جعل الوصل في حكم الفصل ولو لا ذلك لم يكن من السجع لان نفاذات لولا الوقف كانت متفرقة ولم تأت لو أعربت كانت مكسورة فاخذ ما ذكر ان الاستواء في حيث تحرف السجع لا بد منه أعربا بالسكون (قيل ولا يقال في القرآن اسجعا) يعني لا ينبغي عنه لعدم وجوده في نفس الامر بل رعاية للادب ولتعميم القرآن وتنبيه عن التصرع بأعماله في الحام التي هي من الدواب العجم اذ السجع في أصله وجوده بالحام ثم نقل هذا المعنى فلا يصح بوجوده في القرآن لما ذكرنا من نفاذات الكهنة في كثرة أصل إطلاقه أيضا وقيل أن المعنى في أنه لا يقال في القرآن أن الشرع لم يرد فيه الاذن بالطلاق وفيه نظر لان الذي ذكروا أنه يتوقف على الاذن الشرعي هو تسمية تعالى باسم المصنف معناه فهذا هو الذي قيل فيه بالتوقف على الاذن الشرعي فلا بد من الاجماع به بنفسه من أمثاله الحسن وأما نحو هذه الانقلاب فلم يقل أحد بتوقف الإطلاق في القرآن على الاذن الشرعي مثل التفسير والترصيع والقلب ونحو ذلك ورد بان القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه إلا بالجماء فيلزم قياسا على تسمية الثبات والسجع حذر الحام ونفاذات الكهنة فقيمه من التفتان ما ينتج من الإطلاق الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد في الحديث

موقوف عليه لان الغرض المزاجية بكل واحد وأخرى وذلك لا يطرد الا بالوقف (قوله لم ما لبس مافات وما اقرب مافات) لاننا لو وصلته لا تقتضي حكم الاعراب مخالفة حركة احدها لما لا أخرى فيفوت المقصود من السجع واذا كان يخرجون الكلم عن اوضاعه للارزدواج كالنداء والنداء آي بالندوات فخلطك بهم في ذلك (قيل) هذا هو المشهور ان لا يقال في قرائن القرآن الكريم اسجعا المراد به لا يقال فيه ذلك لعدم وجوده في نفس الامر بل المراد به أن يقال ذلك رعاية للادب ولتعميم القرآن وتنبيه عن التصرع بأعماله أن يكون في الدواب العجم (قوله هدر الحام) أي تصويته وقوله ونحوه برفع عطف على المنافع أي ونحو الهدر كصوت الناقة لاعلى المضاف اليه لان الهدر حاضر على الحام والمحال أن كلاما من هدر الحام ونصيرت الناقة يقال السجع في الأصل ثم نقل لئلا يسم من هذا المعنى المعنى المذكور في هذا الفن وحيث فلا يصح بوجوده في القرآن لما ذكرنا (قوله وقيل لعدم الج) أي وقيل انتهى عن أن يقال ذلك لعدم الاذن الشرعي بإطلاقه (قوله وأما الخلاف في أمثاله هل يحتاج في إطلاقه الاذن أولا

وذلك السكون أعم من أن يكون في الفاصلة من أصل ونصها كافي دعا أمر الاثنين ودعا فعلا ماضيا وأمسح بالوقف ولذا قال المصنف مبنية على السكون ولم يقل مبنية على الوقف (قوله أي أو اخر الج) أشار بهذا الى أن كلامه على حذف منافع والفواصل تفسير للأعجاز أي على سكون أو اخر الأعجاز (قوله التوافق) أي التوافق وقوله والتوافق مرادف لما قبله (قوله كقولهم ما لبس مافات) أي لان مافات من الزمان ومن الحوادث فيلزم ابدان (قوله وما اقرب مافات) أي لانه لا بد من بلوغ حيث تذكرا لم ينتظر فصار كالقريب وهذا من السجع عندهم مينا على سكون غير الناصتين باعتبار جعل الوصل في حكم الفصل ولو لا ذلك لم يكن من السجع لان نفاذات لولا الوقف كانت متفرقة ولم تأت لو أعربت كانت مكسورة فاخذ ما ذكر ان الاستواء في حيث تحرف السجع لا بد منه أعربا بالسكون (قيل ولا يقال في القرآن اسجعا) يعني لا ينبغي عنه لعدم وجوده في نفس الامر بل رعاية للادب ولتعميم القرآن وتنبيه عن التصرع بأعماله في الحام التي هي من الدواب العجم اذ السجع في أصله وجوده بالحام ثم نقل هذا المعنى فلا يصح بوجوده في القرآن لما ذكرنا من نفاذات الكهنة في كثرة أصل إطلاقه أيضا وقيل أن المعنى في أنه لا يقال في القرآن أن الشرع لم يرد فيه الاذن بالطلاق وفيه نظر لان الذي ذكروا أنه يتوقف على الاذن الشرعي هو تسمية تعالى باسم المصنف معناه فهذا هو الذي قيل فيه بالتوقف على الاذن الشرعي فلا بد من الاجماع به بنفسه من أمثاله الحسن وأما نحو هذه الانقلاب فلم يقل أحد بتوقف الإطلاق في القرآن على الاذن الشرعي مثل التفسير والترصيع والقلب ونحو ذلك ورد بان القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه إلا بالجماء فيلزم قياسا على تسمية الثبات والسجع حذر الحام ونفاذات الكهنة فقيمه من التفتان ما ينتج من الإطلاق الا بالاذن ويؤيد هذا ما ورد في الحديث

وقيل انه لا يقال في القرآن اسجاعا وانما يقال فواصل وقيل المجمع غير مختص بالنثر ومنها من الشعر قول أبي تمام
نجلي برشدي وأثر به يدي * وفاض به عدي وأورى به زندي

وقد يقال أن القرآن كلام الله فلا يسمى كله ولا جزؤه إلا بما لا إلهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمة الذات والسميع هدير الحمام فيه
من إلهام النقص ما يمنع إطلاق
(٤٥٧) الأباذن (قوله بل يقال للاسجاع في القرآن) أي باعتبار القرآن

(قوله أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة الأولى أعني أي بالاسجاع هنا الكلام والآخر من الفقرة وقول المصنف بل يقال فواصل مبنى على ما قال السكاك من أن السجع

يطبق على الكلمة الأخيرة من الفقرة أدهى التي يقال لها فاصلة لا على أن السجع موافقة الكلمات الأخيرة من الفقرة (قوله فواصل) أي مناسبة ذلك لقوله تعالى فصلت آياته (قوله وقيل السجع غير مختص بالنثر) هنا عطف على محذوف والاصل

والسجع مختص بالنثر أخذنا ما تقدم حيث قيل انه في النثر كالقافية في الشعر وحيث قيل انه توافق الفاصلتين إذا الفاصلتان مخصوصتان في أصلهما بالنثر وحيث أطلقنا على ما في الشعر فوسع (ز) لكن (قيل السجع غير مختص بالنثر) بل يكون فيه كالتقدم وفي النظم (ومثله من النظم قوله نجلي برشدي) أي يظهر هذا المدح برشدي أي بلوغه المقاصد بارشاده وارفاده وهذه رتبة ذات سجع في النظم (وأثر به يدي) أي صارت يدي بهذا المدح ذات ثروة أي كثرة مال لا كتبها منه جأها وأعطاه وانما قلنا جأها لان اكتاب المال بالجاء أعظم من اكتابها بالأعطاء لان الجاء يفيض

(بل) انما (قال فواصل) أما مناسبة فواصل فقوله تعالى كتاب فصلت آياته وما اجتناب اسجاع فلان أصله من سجع الطير فيشرف القرآن الكريم من أن يستعار لشيء لفظه هو في أصل وضعه للطائر ولاجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسم السجع الذي يقع في كلام أمم الناس ولان القرآن صفة الله تعالى ولم يجز وصفها بسفه لم ير الاذن كما لا يجوز ذلك في حق غيره وجل وان صح المعنى على أن الخفاجي قال في سر القمصاحبة لا مانع في النثر أن يسمى ما في القرآن سجعاً ونحن لا نوافق على ذلك وليس الخفاجي ممن يرجع إليه في الشعر حيث قال الخفاجي أيضا السجع الذي يقعد

في نفسه ثم يحمل المعنى عليه والفواصل هي التي تتبع المعاني غير مقصودة في نفسها قال ولهذا حيث رؤس الآيات فواصل ولم تسم آ. جمعا وتقل عن الزماني أن الفواصل بلاغ ولا اسجاع عيب قال وليس بصحيح ثم قال الفواصل ضربان ضرب يكون سجعاً وهو ما تأملت حر وفي المقاطع مثل والطور وكتاب مسطور وضرب لا يكون سجعاً وهو ما تقار به حر وفي المقاطع ولم تتأمل وحكي القاضى أبو بكر في كتاب الانتصار خلافاً في تسمة الفواصل سجعاً ورجع أنها تسمى بذلك قوله (وقيل السجع الخ) بر يدان ماسق من تعريف السجع يقتضى أن السجع لا يكون انثرا وقال بعضهم السجع قد يكون في النظم والله الاشارة بقوله وقيل السجع غير مختص بالنثر وهي عبارة مغلو وبها صواب أن يقول النثر غير مختص بالسجع لان اختصاص السجع بالنثر أن لا يكون شيء من النثر لا سجعاً وهذا لا يقوله أحدواختصاص النثر بالسجع أن لا يكون السجع انثرا وهو المقصود وقد مثل للسجع

الواقع في النظم بقوله أي قول أبي تمام نجلي برشدي وأثر به يدي * وفاض به عدي وأورى به زندي

الشرطين فهو غير قسطنطين والافهوشطير أو بأن يجعل كل شرط فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كآلية ابن مالك وفاض وجوهرة اللقاني (قوله قوله) أي قول أبي تمام وقوله نجلي أي يظهر بهذا المدح وهو نصير المذكور في البيت السابق أعني قوله ساجد نصير ما حجت واني * لاعتق أن قد جل نصر عن الحد

نجلي برشدي أي يظهر برشدي أي بلوغه المقاصد وهذه رتبة ذات ثروة أي كثرة مال لا كتبها منه جأها وأعطاه وانما قلنا جأها لان اكتاب المال بالجاء أعظم من اكتابها بالأعطاء لان الجاء يفيض

وكذا قول الخنساء
وكذا قول الآخر
وموظاير التكلف وهذا القائل لا يشترط التقفية في العروض والضرب كقوله
وزندى فواضه وري * وزندى فضائله ضير

نور أي كثر المال لا كما ساهمته جها وعطاء قرينة أخرى في النظم ساجت ما قبلها (قوله وفاض به) أي بالمدوح بمدى قرينة
ساجت ما قبلها (قوله والمراد به المال القليل) أي على (٤٥٣)

وفاض به بمدى هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال القليل (وأوري) أي صار ذا وري
(بزندى) وأما أوري بضم الهمزة على أنه متكلم المضارع من أرويت الزنداء خرجت ناره فتصغير
ومع ذلك بإياه الطبع

على صاحبه من كل جانب وهذه قرينة أخرى في النظم بسجعتها (وفاض به بمدى) أي وفاض
بالممدوح بمدى أي مالى القليل إذ التقدي الأصل هو الماء القليل وهذا الكلام عبارة عن كثرة المال
فهذه قرينة بسجعتها ثالثا كيد ما قبلها (وأوري بزندى) أي صار زندي بهذا المدوح ذا وري وهذه
أيضا سجدة ففي هذا البيت أربع سجعات موقوفة على المال والورى خروج الزندى بكنى
بمعنى الظنى بالقصود لأن الزنداء لم يكن ذا وري لم ينل منه المراد إذا كان ذا وري ينل منه فأوري على
هذا فعل ماض وفاعله زندي فهو موافق لما قبله في كون فاعله غير ضمير المتكلم وأما ضبطه بضم الهمزة
على أنه مضارع فاعله ضمير المتكلم فتصغيره بإياه الطبع أيضا والدليل على أنه تصغير أمران
أحدهما عدم مطابقة ما قبله في اللفاع على كونه من طريق القية بسبب كونه ظاهرا فلم يجر الكلام
على نمط واحد جريانه مع أمكانه أنسب للبالغة الشاعر والأخران العرف جري بأن يقال أوري أنا
زندى على أن يكون المعنى أظفر بالمراد وأما بآية الطبع أيه فإن فيه الإعمال إلى ما بنى القائل لأن فيه
الإعلاء أن عنده أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم
صار بالممدوح ذا وري أنسب لمقام المدح من أنه يخرج ناز زنده بآية المدح مع مباشرة الورى
بالتدب فالعبارة الأولى وهي أوري بصيغة المضى تقتضى أنه صار زنده ذا وري بعد انقضاءه والثانية
تقتضى أنه أصل الورى والتدب ببلغة بالممدوح ولا يخفى أن الأولى على هذا أنسب على أنه
يتجه أن يقال معنى أوري على حذف ستماف أصير زندي ذا وري فيستوى الاعتباران في هذا المعنى
ويحتمل أن يكون وجه التصغير وإياية الطبع الوجهان معا وهو أقرب وأبسط من التكلف والتدقيق
الذي لا يحتاج إليه الضمائر في مجيئها مع عائدة على نصر في البيت قبله وهو قوله

سأجد نصرا ما حبيت واني * لأعلم أن قد جل نصر من الجد

والذي يظهر أن المعنى بالسجع في النظم ما لم تكن كل قرينة معينا كما ملان القرنتين في البيت
الواحد لا يصدق عليها بمجرد دهما النظم فاتهم لو تجرد عن قيمة السجع لم يكونا نظما فلا خلاف في المعنى

زندى أي أخرج بسببه ناز زندي (قوله فتصغير) أي تغيير لشكل الكلمة لأنه بضم الهمزة وكسر الزايم أنهما مفتوحان والدليل
على أنه تصغير عدم مطابقة ما قبله في اللفاع من جهة كون فاعله ما قبله من طريق القية بسبب كونه مظهرا فلم يجر
الكلام على نمط واحد وجريانه مع أمكانه أنسب للبالغة الشاعر (قوله بإياه الطبع) أي لأنه يوصل إلى ما بنى المقام وذلك لأن
فيه إعلاء أن عند الشاعر أصل الظفر بالمراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح ذا وري
أنسب لمقام المدح من كونه يخرج ناز زنده بآية المدح مع وجود أصل الناز فيه والحاصل أن العبارة الأولى وهي أوري بصيغة
المضى تقتضى أنه صار زنده ذا وري بعد انقضاءه وبه والثانية تقتضى أنه أصل الورى وبإياه على أن الأولى
مقام المدح أنسب من الثانية

ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو أن يجعل كل من شطري البيت سبعة مخالفة لاختها كقول أبي تمام

(قوله ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير) حاصله أنه إذا بنينا على القول بأن السجع غرض بالثر فأي يوجد في النظم مما يشبه السجع يضمن الحسنان للتشبيه به وإذا بنينا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضا فنقول السجع الموجود في قصمان المايي بالتشطير وهو الذي تقدم وما يسمى بالتشطير (قوله وهو جعل كل من شطري البيت الخ) أي أن يجعل كل مصراع من البيت مشقلا على فقرتين والفقرتين اللتين في المصراع الأول مخالفتين للتين في المصراع الثاني في التفتة كما في البيت الآتي فإن الشطر الأول فقرتان واتفقتهما المالم والشطر الثاني فقرتان أيضا واتفقتهما الباء وسمى هذا النوع بالتشطير لجعل الشاعر سجعتي الشطر الأول مخالفتين لاختيهما من الشطر الثاني وشعول أمر بف السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر فانه مثل على سبعين مقفى الآخر وان كان (٤٥٤)

(قوله مخالفة لاختها) أي أن لا يتوافق الحرف الأخير (قوله فاقطاف الحرف الأخير) قوله قوله سبعة الخ) هذا شعرو في جواب اعتراض وأرد

على كلام المصنف وحاصله أن ظاهر قوله وهو جعل كل من شطري البيت سبعة: أن كل شطر يجعل سبعة وليس كذلك السبعة اما لكلمة الأخيرة من الفقرة أذ توافق الفقرتين في الحرف الأخير كما في الأولى للمصنف أن يقول وهو جعل كل شطر فقرتين مخالفتين لاختيهما وحاصل الجواب أن قوله سبعة ليس مفعولا ثانيا لجعل بل لمب على المصدرية والمفعول محذوف أي جعل كل من شطري

البيت سجعوا سبعة أي سجعيا سجعوا هذا صديق يكون الشطر فقرتين فعم أن قوله سبعة مصدر مؤكده بمعنى سجعوا ومن المعلوم أنه يلزم من جعل كل شطر سجعيا سجعيا أن يكون كل شطر فيه فقرتان ليتحقق معنى السجع فيه (قوله في موضع المصدر) أي معنى المصدر (قوله لأن الشطر الخ) على المحذوف أي وليس مفعولا ثانيا لجعل لأن الشطر الخ (قوله أو هو مجاز الخ) جواب بالتسليم وكأنه يقول اسلمنا أن سبعة مفعول ثان لجعل لكنه أطلق السبعة على مجموع الشطر الذي وجدت فيه نحو زمان إطلاق اسم الجزء على الكل وإطلاق اسم الجزء على الكل يرجع لتسمية الكل باسم الجزء الذي قاله الشارح (قوله كقوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام في مدح المعتصم بالله حين فتح هور ببلدة الروم البيت المذكور من قصيدته البسط مطلقا

السيف أصدق أنبا من الكتب * في حتما الحديقين الجدوا للعب

تدبير معصم بالله منتقم * لله من تقب في الله من تقب
وهي ما يسمي التصريح وهو جعل العروض مائة تحفة الضرب كقول أبي فراس
بطراف المتقفة العوالي * تفردنا بلوساط المعالي

وهي ما يسمي السفس حتى أن أكثر الشعر صرغ البيت الأول منه ولعلني خالفت العروض الضرب في الوزن جاز أن تجعل موازنة لها
كان البيت معصرا كقول امرئ القيس
ألا أنم صباحا أبها الطلل البالي * وهل ينعمن من كان في مصر الخالي
أني بدروض الطوبى لمفاعيل وذلك لا يصلح إذا لم يكن البيت معصرا ولهذا خطني أبو الطيب في قوله
تفكره علم ومنطقه حكم * وبالطعنين وظاهره ظفر
• ومنه الموازنة وهي أن تكون الفاصلتان منساويتين (٤٥٥)

(قوله تدبير معصم بالله)
هذا مبتدأ وخبره في
البيت الثالث بعده وهو
قوله

لم يرم قوما لم يند إلى بلد
الاقتمه جيش من الرعب
أى لم يقصد تدبيره
قوما ولم يتوجه إلى بلد
الا تقسه الرعب وقوله
معصم بالله هو المدح
وقوله منتقم لله أى إذا
أراد أن ينتقم من أحد
فلا يتقمنه الا لاجل
الله أى لاجل انتباهك
حرماته لاحظ نفسه وذلك
لبدائته وقوله من تقب
في الله بالتبيين المجتهى

راغب فيما يقربه من رضوان
الله وقوله من تقب بالقاف
أى من الله أى منتظر
الثواب من الله وخالف
منه انزال العذاب عليه
فهو خائف راجح كاهو

تدبير معصم بالله منتقم * لله من تقب في الله * أى راغب فيما يقربه من رضوانه (مر تقب)
أى منتظر ثوابه وخائف عقابه فالشطر الأول سبعة مبنية على الميم والثانية مبنية على الباء
(ومنه) أى ومن اللفظي (الموازنة وهي تساوي الفاصلتين) أى الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين
أدمن المصراعين

(تدبير معصم) هذه سبعة (بالقمتنم) هذه أختها (لله من تقب) هذه سبعة الشطر الثاني
(في الله من تقب) هذه أخت التي قبلها ولا يخفى أن سبعة الشطر الأول بالميم وسبعة الثاني بالباء فهذا
شطران لا يجعل سبعة حتى الشطر الأول مخالفين لاختصاص من الشطر الثاني وقد وجد الجمع في البيت
بلا يكون ويعلم أن المدول إلى السكون في السبع أعلاه وعند الحاجة إليه وقد وصف المدح
في البيت بما به من بعصم بالله أى بعصم به تعالى ويؤكد عليه ويتقمن من انتقم منه لله أى لاجل
أخذ حق الله من ذلك المنتقم منو رغب فيما عند الله ويرغب من تقب من الله تعالى وأبوه رجوعه أن رفع عنه
عذابه فهو خائف راجح كاهو صفه المؤمن (ومنه) أى ومن اللفظي (الموازنة) أى النوع
السمي بالموازنة (وهي) أى الموازنة (تساوي الفاصلتين) والمراد بالفاصلتين هنا ما بين الفاصلتين
في الفقرتين الكلمتين الأخيرتين فيما يصير من أوجه القابلة فيشمل الكلمتين الأخيرتين في الفقرتين
والفقرتان من الذي ترجمهما المرادتان بالفاصلتين فيما تقدم وقد سبق أن ذلك الإطلاق هو الأكثر
والأصل ويشمل الكلمتين الأخيرتين من المصراعين فلهذا أن الموازنة تكون في النثر وفي النظم

تدبير معصم بالله منتقم * لله من تقب في الله من تقب
قال في الإيضاح ثم السبع ينقسم إلى قصير وطويل ومتوسط ثم قال ومنه ما يسمي التصريح وهو
جعل العروض مائة تحفة الضرب ومن أحسنه قول أبي فراس
بطراف المتقفة العوالي * تفردنا بلوساط المعالي
ص (ومن الموازنة) الخ ش الموازنة تنقسم من عدها من ضرب السبع وجعله أربعة أعرب
ومنهم من لم يعدلها فهو السبع وقوله تدبير من التقب في الله (وهي تساوي الفاصلتين) لا يرد

صفة المؤمنين الكامل (قوله فالشطر الأول سبعة) جعل الشطر سبعة بناء على ما مره من الجوز والمراد أن الشطر الأول
محتوى على سبعين مبنيين على الميم والثاني محتو على سبعين مبنيين على الباء قال ابن عقوب وقد وجد الجمع في البيت بلا يكون
ويعلم أن المدول إلى السكون في السبع أعلاه وعند الحاجة إليه وذلك عند اختلاف الحركات الأعرافية أو اختراعه أو أصل كاهو
(قوله أى الكلمتين الأخيرتين) الخ أشار الشارح بهذا التفسير إلى أن إطلاق الصنف الفاصلتين على ما ذكر من قبيل استعمال
الكلمة في حقيقة أو مجاز ما دافع الشارح هذا ما دافع عن بعضهم على المصنف من أن ظاهر قوله الفاصلتين أن الموازنة لا تكون
إلا في النثران الفاصلة تحته بالترشح أنها كما تكون في النثر كما لا يفتي مثل هذا تكون أيضا في الشعر كما لا يفتي بقول الشاعر
هو الشمس فدموا الملوك كرا كب * هو البر جود الكرام جداول
فالكواكب والجداول متقنان في الوزن مختلفان في التقفية والجداول جمع جدول وهو النهر الصغير فكان الكرام تستفي منه

في الوزن دون التقيفة كقوله تعالى وعما رق مصفوفة وزراي ميثونة

(قوله دون التقيفة) هي اتفاق المزدوجين في الحرف الأخير (قوله وعما رق) جمع عرقه يضم التون وقصه هو هي الوساة للصغيرة والزراي البسط الماخرة جمع زريبة وقوله ميثونة أي مفروشة (قوله على ما بين في موضعه) أي وهو علم القوافي فاهم ذكروا هناك أن آءه التأنيث ليست من حروف القاف فان كانت تبدلها في الوقف والا فتمت كتابه بنت وأخت (قوله وتظهر قوله الخ) الحاصل أن قول المصنف دون التقيفة محتمل أن يكون على ظاهره وأن المعنى أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا يتفق التقيفة فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقيفة بخلاف السجع فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقيفة فهما متباينان وعلى هذا فال موازنة لا تصدق على نحو قوله تعالى سرمر مرفوعة أو كواب موضوعه لوجود التوافق في التقيفة ويشترط الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين الموازن يقتضي تباين الموازنات قال في الطول ويجوز أن يكون مراد المصنف دون التقيفة فلا يشترط التوافق فيها والأدلم يشترط في الموازنة التوافق في التقيفة جاز (٤٥٩) أن تكون مع التقيفة ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن

وعلى هذا فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لأنه شرط فيه اتحاد التقيفة ولم يشترط فيه اتحاد الوزن فيصداق في نحو سرمر مرفوعة أو كواب موضوعه

من وجود الوزن والتقيفة نعا وينفرد السجع بنحو مالك لا ترجون لله قارا وقد خلقكم أطوارا لوجود التقيفة فيكون سجعاً دون الوزن فلا يكون موازنة وتتفرّد الموازنة بنحو وعما رق مصفوفة وزراي ميثونة لوجود الوزن فيكون موازنة دون التقيفة فلا يكون سجعاً (قوله حتى لا يكون الخ) أي لا توجد فيه التساوي

(في الوزن دون التقيفة ونحو وعما رق مصفوفة وزراي ميثونة) فإن مصفوفة وميثونة متساويان في الوزن لا في التقيفة إذا الأولى على الفاء والثانية على اللام ولا عبرة بآء التأنيث في القافية على ما بين في موضعه وتظهر قوله دون التقيفة أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقيفة حتى لا يكون نحو فيها سرمر مرفوعة أو كواب موضوعه من الموازنة و يكون بين الموازنة والسجع مباينة الأعلى رأيا ما بين الأثير فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن والتقيفة ويشترط في الموازنة التساوي في الوزن دون الحرف الأخير فهو شبه يدور بليس بسجع وهو أخص من الموازنة وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقيفة

معا ويدل على ذلك الأمثلة الآتية (في الوزن دون التقيفة) أي الموازنة هي أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا يتفقان في القافية وقد تقدم أن المراد بالتقيفة هنا حيثما أطلقت اتفاق مزدوجين في الحرف الأخير ولا يختص ذلك بالقافية الشعرية وذلك (نحو) قوله تعالى (وعما رق مصفوفة) هذه نقرة (وزراي ميثونة) هذا جزئ فالفاصلة في الفقرة الأولى مصفوفة وفي الثانية ميثونة وهما متفقان في الوزن الشعرى دون التقيفة ضرورة مخالفة للعلم في الأولى للثاء في الثانية ولا عبرة بآء التأنيث في التقيفة على ما تقرر ذلك في علم الشعر والتقيفة هنا تابعة لذلك قوله دون التقيفة محتمل أن يكون على ظاهره كما قررنا أي يتفقان في الوزن ولا يتفقان في التقيفة فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقيفة وعليه فال موازنة لا تصدق على نحو قوله تعالى سرمر مرفوعة أو كواب موضوعه لوجود التوافق في التقيفة ويشترط في الموازنة عدم الاتفاق فيها وتباين السوازم يقتضي تباين الموازنات ويجعل أن يكون الكلام على تقدير أي يشترط في الموازنة التوافق في الوزن دون اشتراط التوافق في التقيفة والأدلم يشترط فيه التوافق في التقيفة جاز أن تكون مع التقيفة وعدمها بشرط اتحاد الوزن في القرآن فقط بل بل بالقرائنين (في الوزن دون التقيفة ونحو قوله تعالى وعما رق مصفوفة وزراي

في التقيفة وقوله يكون عطف على الثاني وهو لا يكون وقوله مباينة أي لأنه شرط في السجع التساوي في التقيفة في الموازنة عدم التساوي فيها (قوله الأعلى رأى ابن الأثير) أي فلا يتباينان وحاصله أن ابن الأثير يشترط في السجع التوافق في الوزن في التقيفة أي الحرف الأخير ويشترط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الأخير وهو التوافق في التقيفة فال موازنة عند الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقاً في التقيفة أم لا فالسجع عنده أخص من الموازنة لأنه يشترط فيه سائر الموازنة وزيادة فتعسر سرمر مرفوعة أو كواب موضوعه جميع وموازنه نحو شديد وقرب إذا ختمها فريتان لا يكون من السجع لعدم التقيفة ويكون من الموازنة لوجود الوزن واعتراض عليه بأنه بازم على كلامه أن نحو مالك لا ترجون لله قارا وقد خلقكم أطوارا ليس من السجع لعدم الوزن ولابن الموازنة لذلك أيضا فيكون خارجا عن النوعين وهو في غاية البعد (قوله دون الحرف الأخير) أي ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير وهو التقيفة

(فان)

فان كان ما في احدى القريتين من الالفاظ أو أكثر ما يقابل ما يقابلها من الأخرى في الوزن خص باسم المائلة كقوله تعالى
وأنتما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقولاً في تمام

(قوله أو أكثره) أي أو كان أكثر ما في احدى القريتين من الالفاظ

(٤٥٧)

(قوله من القريتين الأخرى)

أي من الالفاظ التي في

القريتين الأخرى (قوله

سواء مائله الخ) هذا التعميم

انما هو فاعدا الفاصلتين

لان ما عداها هو المحدث

عنه أو الما فاصلتان فيشترط

فيهما عدم التقفية كما

حل به الشارح أو لا تعميم

ظاهر على كلام المصنف

(قوله خص هذا النوع)

جواباً عن والمراد بهذا

النوع ما سوات المتقابلات

التي في قرينته أو جعلها

وقوله باسم المائلة أي

فيقال هذه الموازنة مماثلة

فلماثلة نوع من مطلق

الموازنة فيبني بمثلة التصريح

من الصم (قوله وهي)

أي الموازنة لا تختص الخ

وبنزم من عدم اختصاص

الموازنة بتبديل عدم

اختصاص المائلة بتبديل

لان المائلة نوع للموازنة

وكل ما ثبت جنس ثبت

نوعه (قوله على ما ذهب

اليه البعض) أي نظراً

الى أن الشعر لوزن ما نسب

باسم الموازنة (قوله بل

يجري) أي اسم المائلة

وقوله في القليلين أي الشعر

والنظم (قوله وأنتما

الكتاب المستبين) هذه

قريته وقوله ومديناهما

(فان كان ما في احدى القريتين) من الالفاظ (أو أكثره مثل ما يقابلها من) القريتين (الأخرى في الوزن)

سواء مائله في التقفية أو لا (خص) هذا النوع من الموازنة (باسم المائلة) وهي لا تختص بالشعر كما هو

البعض من ظاهر قوله تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على ما ذهب اليه البعض بل يجري في القليلين

فذلك أو دمثاين (نحو) قوله تعالى (وأنتما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم

وعليه فيكون بينهما وبين السبع للعموم من وجه لا نه شرط فيه اتحاد التقفية بلا شرط اتحاد الوزن

فيعدان في نحو سر رمي فوقعوا كواب موضوعه لوجود الوزن والتقفية معا بفرد السبع نحو

ما لم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا الوجود التقفية فيكون سجعاً دون الوزن فلا يكون موازنة

وتنفرد الموازنة بنحو غمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة لوجود الوزن فيكون موازنة دون التقفية فلا

يكون سجعاً أو ما ان الأثران صرح ما نقل عنه كان السبع أخص مطلقاً من الموازنة لا نه شرط في

السبع التوافق في الوزن والتقفية وتوثر في الموازنة التوافق في الوزن دون أن يشترط الحرف الأخير

وهو التوافق في التقفية فالوزن اعتدته في ما يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان ذلك مع التقفية أو لا

فصو سر رمي فوقعوا كواب موضوعه سجع وموازنة ونحو شبد وبقر فادختم بمحارق بيتان لا

يكون من السبع لعدم التقفية ويكون موازنة لوجود الوزن فقد طرأ على هذا أن السبع أخص

لانه شرط فيه ما في الموازنة فوز ياتيه سواء اخص بالشعر أو لم يكن على هذا يلزم أن نحو ما لم لا ترجون

لله وقارا وقد خلقكم أطوارا ليس من السبع لعدم الوزن ولأن الموازنة لذلك أيضاً فخرج عن

النوعين وهو غاية في العذول النقل في نسخة الناقل لم يجر عن ابن الأثير فظاهرة والناقل لم يشار

الى تبديل في الموازنة نحو الذي تقدم في السبع فقال (فان كان ما في احدى القريتين) من

الالفاظ (أو) كان (أكثره) أي ما في احدى القريتين من الالفاظ (مثل ما يقابلها من) الالفاظ

في القريتين (الأخرى) يعني أن ان وجدنا جعاً في القريتين مساوياً بالكل ما يقابلها من الأخرى أو لم نجد

الجميع مساوياً بل وجدنا البعض وكان ذلك البعض أكثر أو المساوئاً لتبديل (أي الوزن) ولا يشترط وجود

ذلك المساوئاً في التقفية بناء على أن الموازنة تصدق على ما فيه التقفية كما صدق على غيره (خص) هذا

النوع من الموازنة وهو ما أدى المتقابلات في قرينته أو جعلها (باسم المائلة) فتو لخص جواب

أن أي ان كان ما في احدى القريتين مثل جميع المتقابل أو مثل جله خص ما كان فيه ذلك باسم المائلة

فيقال هذه الموازنة مماثلة ثم الموازنة لا تختص بالشعر كما أثرنا لانه فيما تقدم بل يجري في الشعر خلافاً

لنوعه بعضهم من اختصاصها بالشعر أخذنا بظاهر قوله هي تساوى الفاصلتين بناء على أن الفاصلتين

يختصان بالشعر وقد تقدم أنهما قد يطلقان على ما في الشعر توسعاً وخلافاً لنزاع اختصاصها

بالشعر لا أنسب بوزنه باسم الموازنة تقول كانت توجد في القليلين أعنى الشعر والشعر أو ورد المصنف

لهذا النوع منها شالين مثاليين والنثر ومثال الشعر فاشترى مثالي الشعر بقوله (نحو وأنتما

الكتاب المستبين) هذه قريته (وهديناهما الصراط المستقيم) هذه مقابلة الكتاب من الأولى

مبثوثة ان كان ما في احدى القريتين أو أكثره مثل ما يقابلها من الأخرى في الوزن خص باسم المائلة

نحو وأنتما الكتاب المستبين (وهديناهما الصراط المستقيم) وفيه نظير لوزن أن يكون هديناهما

(٥٨ - شروح التلخيص رابع) الصراط المستقيم قريته ثانية مقابلة لما في كل من القريتين أن

كلت غير الفاصلة والتوافق بينهما في ثلاثين الاربعة وهي الفعل وفاعله ومفعوله لا في النظم فهذا مثال لما تساوى

فيه الجبل في الوزن ولم يوجعنا تساوى التقفية ومثال التساوى في الكل في النثر قوله تعالى وغمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة كما تقدم

مها الوحش الآن هاتا وأونس * فقا الخط إلا أن تلك ذوابل
فاجهم لم يجد فيك مطعما * وأقدم لم يجد عنك مهربا

(قوله قوله) أي قول الشاعر وهو أبو نعام في مدح نسوة (قوله مها الوحش) أي هن كلها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهداها وأهداها بضم الميم كافي معاهد التمسح وبفتحها كافي سم (قوله الآن هاتا) فسه أن هاتا لغيره المؤنثة والنساء ليس مفردا وأجيب بأن مفردا حكما (قوله أونس) أي يأنس بن العاشق بخلاف مها الوحش فها هنا وافر (قوله فقا الخط) أي هن فقا الخط في طول القدر واستقامته والقناجح قنا هو الرمح والخط بفتح الخاء موضع بالجماعة فضع فيه الرمح وتنسب إليه الرماح المستقيمة (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول وهو ضد النعومة والنضارة يقال فقا ذابل أي مرقق لاصق القشر (قوله قوله) (٤٥٨)

(وقوله مها الوحش) جمع مها وهي البقرة الوحشية (الآن هاتا) أي هذه النساء (أونس) فقا خط الآن ثلاث (ذوابل) وهذه النساء نواضر والثلاثان بما يكون أكثر مافي إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى لعدم تماثل آتيناها وهديناها وزناوكناها هنا ولو تاملنا الجميع قول أبي تمام

فاجهم لم يجد فيك مطعما * وأقدم لم يجد عنك مهربا

وفد كثر ذلك في الشعر الفارسي وأكرم مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المائدة وقد اقتنى الأنوري أثره في ذلك

موازن للصراف من الثانية بخلاف آتيناها وهديناها فهذا مثال لما سوي فيه الجمل في الوزن ولم يوجد هنا التساوي في التقفية ومثال التساوي في الشكل من الترفوة أعالي ونحارق معقوفة وزراني مبثوثة ثم أشار إلى مثاله من النظم فقال (وقوله مها الوحش) أي هي مها الوحش في سعة الاعين وسوادها وأهداها في جبال أعاضها فها هنا جمع مها وهي البقرة الوحشية (الآن هاتا) أي لكن هؤلاء (أونس) يأنس بن العاشق دون الوحش ياب فردن في الفضل هذا المعنى وهن أيضا (فقا الخط) في طول القدر واستقامته والقناجح قنا هو الرمح والخط موضع بالجماعة وهو خط هجرة متبالة الرماح المستقيمة (الآن ثلاث) أي تلك الرماح (ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة فضئل الرماح بكونهن نواجم لا ذوابل فالنساء هؤلاء كلها الوحش وزدن بالانس وكالتنا وزدن بالنضارة والنعومة فها من المصراع الأول موازن للقنمان الثاني وأونس من الأول موازن للذوابل من الثاني والآن فيها متفقة لكن هاتفي الأول وثلاثي الثاني غير متوازنين فهن مثال من الشعر لما سوي فيه الجمل ومثال ما سوي فيه الشكل قول أبي تمام

فاجهم لم يجد فيك مطعما * وأقدم لم يجد عنك مهربا

ولاشك أن كل لفظ من المصراع الأول موازن لما يقابله من المصراع الثاني والمعنى أن هذا الأسد الصراط المستقيم جزء الفاصلة ويكون آخرها وتكونا علم مافي الآخر هذا هو الظاهر فلا تكون تلك فاصلة غير مقفلة ثم يصح التمثيل بالبيت المذكور وهو لابي تمام
مها الوحش الآن هاتا وأونس * فقا الخط إلا أن تلك ذوابل

تاله في الأطول (قوله وهذه النساء نواضر) أي لا ذبول فيها وحاصله أن الشاعر يقول أن هؤلاء النساء كلها الوحش وزدن بالانس وكالتنا وزدن بالنضارة والنعومة (قوله لعدم تماثل آتيناها الخ) فيه مسامحة لأن التماثل بين القطعين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيها (قوله وكناها هنا وثلاث الخ) حاصله أن ممل من المصراع الأول موازن لقنمان المصراع الثاني وأونس من الأول موازن لذروابل من الثاني والآن فيها متفق وأملنا مافي الأول وثلاث في الثاني فهما غير متوازنين وحيث ذافها المتالمس الشعر لما سوي فيه الجمل (قوله ومثال الجبع) أي ومثال مافي ما سوي فيه جميع مافي

إحدى القرينتين لجميع مافي الأخرى (قوله قول أبي تمام) أي في مدح قهر بن خاقان وزير كرم بارزته لالاسد فالضمير (ومنه) فاجهم وأقدم للأسد والمعنى أن هذا الأسد لما لم يجد مطعما في تناول تلك قوت عليه أجم وتبعه عنك ولا يعرف أنه لا ينجو منك أقدم هدشا لتظير بها المصراع الأول وعينك موازن لغيرك وممر لموازن لمطعما وليس في البيت موافقة في التقفية قال في الأطول والتمثيل بهذا البيت للوافقة في الجميع فيه نظرا لأن لما لم يجد المكرر في البيت لا يقال فيه تماثل بل هو عينه وحيث قد تكون المانة في البيت باعتبار ألا كرهنا وما ذكره الشارح هنا من نسبة هذا البيت لابي تمام هو الصواب بخلاف ما في المطول من نسبة للبصري فله شذبا (قوله وقد كثر ذلك) أي تساوى جميع مافي إحدى القرينتين لجميع مافي الأخرى في الوزن (قوله على المائدة) أي مائدة على المائدة في الجميع (قوله الأنوري)

• ومنه القلب كقولك أرض خضراء وقول هذا الدين الكاتب للقاضي الفاضل سرفلا كبابك القرس
وجواب القاضي دام علا المعاد وقول القاضي الأرجاني

مودته تدوم لكل هول • وهل كل مودته تدوم (٤٥٩)

بفتح الهمزة وتسكون
التون من شراء القرس
(قوله بحيث لو عكسته)
أي عكست قراءته الأولى
بأن بدأت بحرفه الأخير
ثم بما يليه ثم بما يلي
ما يليه وهكذا إلى أن
وصلت إلى الحرف الأول
(قوله كان الحاصل بعينه)
هو هذا الكلام • أي كان
الحاصل هو الكلام الأول
بعينه ولا يفرض في القلب
الذي كورت به بعض
الحركات والسكنات
ولا تخفيف ما شهد أولا
ولا تشديد ما خفف أولا
ولا قصر ممدود ولا مد
مقصور ولا تيسير الألف
همزة ولا الهمزة ألفا (قوله)
كقوله أي الشاعر وهو
القاضي الأرحاني (قوله)
وهل كل الخ استهنام
انكار أي بمعنى النفي
والمقصود وصف خيلته
من بين الاخلاء بالوفاء
(قوله في مجموع البيت) أي
حال كون القلب في مجموع
البيت لا في المصراع منه
وحاصله أن القلب الواقع
في النظم تارة يكون بحيث
يكون كل من المصراعين
قابلا للاختراع في

(ومنه) أي من اللفظي (القلب) وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته بدأت بحرفه الأخير
إلى الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام ويجري في الترويض (كقوله)
مودته تدوم لكل هول • وهل كل مودته تدوم
في مجموع البيت وقد يكون ذلك في المصراع كقوله • أرانا لا اله الا أنا

لما يجد فيك لقولك عليه طعما في تناولك فاجم ولم اعرف أنه لا ينبغي لك أقدم ههنا فقدمه
نظم من نفسه لعله يعلم به عدم النجاة للشجاع فوهذا النوع وهو تساوي الكل والاحسن والترنم في
أكثر مدحه بعض الشعراء كأي الفرج الزوي من شعراء المعجم قبل مدحه على المائلة واكثره في
ذلك لا نوري قيل أن أكثر شعر القرس على غطه (ومنه) أي من اللفظي (القلب) أي النوع
المعنى بالقلب وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير ثم بما يليه
ثم بما يلي ما يليه وهكذا إلى الحرف الأول كان الحاصل من ذلك العكس هو هذا الكلام بعينه وهذا القلب
يجري في النظم والترويض (كقوله) أي مثله في النظم قوله
(مودته تدوم لكل هول • وهل كل مودته تدوم)

ولاشك أنك لو بدأت باليمين الأخير من البيت وقرأت منه البيت إلى أوله وجدت الحاصل هو الموجود
أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكنات وتخفيف ما شهد أولا وتشديد ما خفف أولا وكل ذلك
لا يضر في القلب فان الضبطية لا عبرة بما كان منه أولا ولا ان التغيير في القلب جائز حتى في قصر الممدود
ومد المقصور وحذف الألف وتيسيره همزة وتيسير الهمزة للأفكل ذلك يصح معه القلب وهذا في
القلب الذي يكون في مجموع البيت بوزن من كونه رجع القراءته من الأخير إلى ما قرأ أولا أو لا يكون مغلوب
للشطر الثاني نفس قالب الأول ومغلوب الأول هو نفس قالب الثاني ليزم عود البيت كما كان أولا وقد
يكون القلب في المصراع كقوله • أرانا لا اله الا أنا • فانك أن صيرت الألف الأخيرة المحاصلة
من الوقف همزة وصيرت المقطوعة في أنا كالمصير صيرت الأولى كالوقفية وصيرت المقطوعة في الاله
الفتوا إلى في هلا المقطوعة كالمهمزة لأن ذلك جائز كاتقدم ويملت بعض السكنات والحركات جاء
ص ومنه القلب الخ ش من وجوه التحسين القلب وهو أن يكون الكلام إذا قلبت حروفه لم
تتغير قراءته وهو غير القلب السابق في التجنيس وغير القلب السابق في علم المعاني ومثله المصنف
بقوله أي الأرجاني

أحب المظهره جيل • لصاحبه ولطنه سليم
مودته تدوم لكل هول • وهل كل مودته تدوم

فانه يمكن أن يقرأ من أجزاءه لا يقرأ من أوله وآخره ورد عليه أمور أحدها أن تشديد الابدال مودته
وتخفيفه تدوم بتغير مبداء القلب لكنه ما ش على اصطلاحهم من أن التشديد كالتخفيف وقد
تقدم الاعتراض عليه الثاني أن تواو الضمير في مودته تمنع من القلب لأنها تكون عند القلب فاصلة بين
التأويلها من مودته الثالث أن الحركات واختلافها بمنع القلب وانقلاب الحركات الساكنات وكه
ومثله العصف بقوله تعالى كل في فلك والحتميل به سالم من السؤال الثاني دون الأول وقوله تعالى وربك
أرانا لا اله الا أنا • فان هذا بيت من مشهور المقارب وإذا قلبت المصراع الأخير خرج المصراع الأول وإذا قلبت المصراع الأول
خرج المصراع الأخير وتارة لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا مجعولا وما لم يصح من قلب الآخر كما في قوله
مودته تدوم الخ

وفي التنزيل كل في فك وفيه ربك فكبر

(قوله وربك فكبر) أي بالناء حرف العطف وهو الواو وتروجه عن ذلك من قبيل القلب الواقع في الآتي فلو لم يقطع مركب
ببكر معلق (قوله والحرف المشدد في حكم المنخفض) أي لأن المنطوق به في القلب الحرف المكتوب فلا يضر في القلب اختلاف لاي على
وقلث مثلاً لا يندى وتخفيفا والحرف (٤٦٠) المقصور في حكم المدود ولا تحقق القلب في أرض خضراء ولا اعتداد

بالمسرة ولهذا المرض ذلك
ولا يضر اختلاف الحركات
ولا انقلاب الحركات
وعكسه ولهذا استشهدوا
بقول العماد للفاضل سر
فلا كبا بك الفرس وجواب
الفاضل له دام علا العماد
ولا يضر سقوط الالف
في الوصل عوداً لالف الفرس
الساقطة في الوصل (قوله
وقد يكون ذلك) أي
القلب (قوله نحو سلس)
هو بفتح اللام وكسرهما
فلاول مصدر والثاني
وصف ودخل نحو كنت
وكنت وخو جواب وشأن
وشأن وأعلم أن ما ذكره
المفسر من القلب المراد
بقلب الحروف ومن القلب
نوع آخر يقال له قلب
الكلمات وهو أن يكون
الكلام بحيث لو عكسته
بأن ابتدأت بالكلمة
الآخيرة منه ثم ما يليها
وهكذا إلى أن تصل إلى
الكلمة الأولى منه يحصل
كلام مفيد معبر للأول
المقلوب تقوله

عدلوها ظلمت لهم دول

سعدوا غازالت لهم نعم

بنلوا واشتحت لهم شيم

فهو دعاء لهم ولعكس صار دعاء عليهم هكذا

فهم لهم زالت فاسعدوا

قدم لهم زلت فارفعوا

شيم لهم شحت فابذلوا

(وفي التنزيل كل في فك وربك فكبر) والحرف المشدد في حكم المنخفض لأن المعبر هو الحروف
المكتوب يتوقف يكون ذلك في المفرد نحو سلس وتمايز القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر فإن
المقلوب هنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه

القلب تاماً (و) مثاله في التنزيل تعالى (في التنزيل كل في فك) فأنك أن قرأت من الآخر وبذلك
بعض الحركات وصيرت المشدد خفيفاً والعكس لما تقدم أن المشدد في هذا الباب كان خفيفاً جاء القلب
وكذلك قوله تعالى (وربك فكبر) وهو ظاهر وقد يكون القلب في المفرد كلفظ سلس وهو بفتح
اللام وكسرهما فالاول مصدر والثاني وصف والفرق بين تجنيس القلب وبين القلب من وجهين أحدهما
أن تجنيس القلب يجب أن يذكر فيه اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابلة الآخر أن تجنيس القلب لا
يجب أن يكون أحداً المتجانسين فيه نفس مقلوب الآخر إذا فرق من آخره كالقمر والرقم فإن الجمع بينهما
تجنيس القلب ولو فرى أحدهما من آخره على الترتيب لم يكن نفس الآخر بخلاف القلب هنا فذكر
اللفظ المقلوب وحده وجهاً قرى من آخره كان نفسه كسلس كما تقدم وهذا في المفرد وأما في المركب
فقد يذكر المقلوبان معاً كافي * أرا نالاله لالانارا * وقد تقدم في قوله * مودته تدمر لكل
حول * لكن تجنيس القلب أكثره في المفرد مع وجوب ذكر جانيه بخلاف القلب وإذا جوز أن تجنيس
القلب في المركب جاز أن يندى تصادفهما في نحو * أرا نالاله لالانارا * لوجود المتجانسين قلباً

فكبراً من غير مراعاة الواو وهو أصح الأمثلة لا غير عليه وله في الإيضاح بقول العماد الكاتب
للقاضي الفاضل سر فلا كبا بك الفرس وجواب الفاضل به بقوله دام علا العماد فاما كلام العماد فلا
يصح القلب فيه لأن الالف فلا تسقط في القلب للوصل والالف الفرس الساقطة للوصل تعود في القلب
فلا ينقلب بجمله أبداً وفيه تغيير الحركات سبق وأما جواب الفاضل فليبه السؤال لأن أيا نال الالف
العماد في أحد الترتيبين دون عكسه والحركات تتغير أو تشدوا أيضاً
عج تم فربك دعد آمنا * انما دعد كبر فمنتجع

وهو فادخان آمناً لا ينقلب فادخالاً يعني فإن آمناً الالف بعد الهمزة ونون واحد وتوليس في آخرها
الالف وليس كذلك انما هذا الذي ذكره المصنف هو قلب الحروف وبقي عليه نوع آخر يقال له قلب
الكلمات تقوله

عدلوها ظلمت لهم دول

بنلوا واشتحت لهم شيم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلمات صار دعاء عليهم وهو

فهم لهم زالت فاسعدوا

قدم لهم زلت فارفعوا

شيم لهم شحت فابذلوا

فليس الخارج بالقلب هنا الكلام الاول بعينه (قوله لتجنيس القلب) وهو أن يقدم في أحد اللفظين المتجانسين بعض الحروف ويؤخر
ذلك البعض في اللفظ الآخر أي مثل اللهم استر عورتنا وأمن روعتنا وأكافئ رقم هذا الكتاب في القمر (قوله بخلافه) أي بخلاف

وهو البناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف على كل واحدة منهما كقول الحريري

يا خاطب الدنيا الدنيا قافيتها • شرك الردي وقرارة الاكدار

الايات

نجس القلب فانه لا يجب ان يكون احدا متجانسين فيه نفس مقلوب الآخر اذا قرئ من آخره الا ترى الى القمر والرقم فان الجمع بينهما نجس القلب ولقرئ أحدهما من آخره على الترتيب يمكن (٤٩١) نفس الآخر (قوله ويجب ثمة الخ)

ويجب تذكر اللفظين جميعا بخلافهما (ومنه) أي ومن اللفظي (التشريع) ويسمى التشريع
وذا القافيتين (وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما) أي من القافيتين
فان قيل كان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع هو ان يبنى
الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحر من بحر واحد فعلى أي القافيتين
وقفت كان شعرا مستقبلا فالتحقيق ان البيت فالتباعد على قافيتين لا يتصور الا اذا كان
البيت بحيث يصح الوزن ويصح الشعر عند الوقوف على كل منهما والام تكن الاولى قافية (كقوله
يا خاطب الدنيا) من خطاب المرأة (الدنيا) أي العنسية (انها • شرك الردي) أي حيلة الهلاك
(وقرارة الاكدار) أي مفر الكدورات فان وقفت على الردي فاليبيت من الضرب الثامن من الكامل

وكما قرئ أحدهما من آخره نفس الآخر تأمله (ومنه) أي ومن البديع اللفظي (التشريع) أي
النوع المعنى بالتشريع قيل أن تشييع هذا الاصل من أصل التشريع تقرير أحكام
الشرع وهو وصف البراء أصالة ووصف رسوله نياحة فالاولى على هذا أن يسمى ببعض مسمى بمن
غير هذه التشييع فانه يسمى التشريع وذا القافيتين والتسمية الاخيرة اصرح في معناه والتشريع في
الاصل التزيين باللائحة ونحوها (وهو) أي التشريع الذي هو التشريع وذا القافيتين (بناء البيت على
قافيتين) أو أكثر بحيث يصح المعنى والوزن (عند الوقوف) أي مع الوقوف (على كل منهما) أي على
من القافيتين التين بنى البيت عليهما أو بلغه ما يكون في جميع القصيدة وانما قلنا أو أكثر لئلا يفتقد البناء على
أكثر يسمى التشريع أي انشأوا كل بزم من البناء على أكثر وجوده بالتشريع يصح المعنى فالتشريع لا يفتقد البناء على أكثر
على ذكر القافيتين بما يتوهم اختص التشريع به لا يوزن بالتشريع يصح المعنى فالتشريع لا يفتقد البناء على أكثر
بما يفهم من قوله على قافيتين اذا البناء على القافية يستلزم حصة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية
الامع الوزن فعلى هذا لا بد ان تقع على المصنف ذكر ما لا يفهم من ذكر القافية وانما صرحنا نحن
زيادة الايضاح بالتشريع حيث نذهبون بنى الشاعر أبيات القصيدة جميعها أو بعضها على قافيتين
بحسب يصح المعنى والوزن عند الوقوف على كل منها على أن يكون الوزن مع خصوص كل من القافيتين
من بحر غير الآخر أي ومن ضرب غير ضرب الآخر مع كونهما من بحر واحد أي بنى الايات على
قواف متعددة وانما يذكر المصنف مثل لا نستكلف قليل الوجود والموجود كثيرا وعليه
بنى القاصد ما يكون من قافيتين (كقوله) أي وبمثال ما بنى على قافيتين قول الحريري
(يا خاطب الدنيا الدنيا قافيتها • شرك الردي وقرارة الاكدار)

قوله (ومنه التشريع) وهي عبارة لا ناسب ذكرها فان التشريع قد اشترط استعماله فيا يتعلق بالشرع
المطهر وكان اللائق اجتنبها وحاصله المراد بناء البيت على قافيتين يصح المعنى على الوقوف عند كل
منها والمراد ان يكون على وزن يصح أن يكون كل منهما بيتا مستقلا كقول الحريري
يا خاطب الدنيا الدنيا قافيتها • شرك الردي وقرارة الاكدار

القافية لا تكون الا في البيت فيستلزم تحققها استقامة الوزن ضرورة أن القافية لا تسمى قافية الا مع الوزن (قوله كقوله)
أي الشاعر وهو الحريري في مقامه (قوله يا خاطب الدنيا) أي يطالبها من خطاب المرأة تطالبها بعد البيت
دارت ما أضحك في يومها • أبكت غدا تبا لها من دار غارتها لا تنقص وأسرها • لا يفتدى بجلال الاخطار
فقد بنى هذه الايات وكذا سائر القصيدة على قافيتين اذ يصح أن يقال فيها يا خاطب الدنيا الدنيا قافيتها شرك الردي

ماليس بلازم في مذهب السجع كقوله تعالى فاذا هم مبصرون واخوانهم يمدونهم في التي لم يا بصرون

(قوله مالميس بلازم في السجع) معابرة عن شيء كاقال النشارح (يعني أن يوق قبله) أي قبل ما ذكر من حرف الروي أو الحرف الذي في معناه وقوله بشئ الشيء أمور ثلاثة حرف وحركة معا كافي الآية لا تتوالايبات المذكورة بعد ما حوّل فقط صك القعر ومسر في قوله تعالى اقتربت الساعة انشق القمر وانبروا آية يرضوا ويقولوا سحر مرة وحركة فقط كقول ابن الروي لما تؤذون الدنيا بمن صرّفها * يكون بكاء الطفل ساعة بولد والاخايبك منها وانها * لأوسع عما كان فيموا رعد حيث التزم فتح ما قبل الدال (٤٦٤) وقوله لما تؤذون من تقدم الملة على الماول (قوله لوجعل القوافي

أو القواصل اسجعا) أي

بأن حولت القوافي عن

وزن الشعر وجعلت اسجعا

وكذلك القواصل اذا

غيرت من حالها وجعلت

اسجعا آخر (قوله بلازم

الايتان بذلك الشيء) أي

في تلك الاسجاع المقروضة

(قوله ويتم النج) أي يكون

السجع يتم بدونه فهو في

قوة التعليل لما قبله (قوله

لم يعرف معنى هذا الكلام)

أي لم يعرف معناه المراد

منه والحاصل أن هذا

المعترض فهم أن مراد

المصنف بالسجع القواصل

فاعترض عليه وقال كان

الاولى لأن يزيد القافية

بأن يقول مالميس بلازم في

السجع أي الذي يكون في

القواصل ولا في القافية

التي تكون في الشعر ليوافق

قوله قبل حرف الزوي أو ما

في معناه وهو حرف السجع

فرد شارحنا على هذا

المعترض بما حاصله أن

هذا المعترض لم يفهم

مراد المصنف لأنه ليس

(مالميس بلازم في السجع) يعني أن يوق قبله بشئ لوجعل القوافي أو القواصل اسجعا لم يحم إلى الايتان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فن زعم أنه كان ينبغي أن يقول مالميس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه فهو لم يعرف معنى هذا الكلام ثم لا يخفى أن المراد بقوله لم يحمي قبل كذا مالميس بلازم في السجع أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصلة بين أو أكثر

الحرف الذي هو في معنى الروي وهو الحرف الذي يتم به فاصلة من القواصل وقوله (مالميس بلازم في السجع) فاعلم بجي يعني أن لزوم مالا يزم هو أن تأتي بحرف قبل الروي أو ما يجري مجرى الروي من حرف لفظة بحرف لا يزم ذلك الحرف في السجع يعني أن القوافي أو القواصل لوجعلت ذوات اسجاع بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت القواصل متبعة بلازم الايتان بهذا الحرف المأني بمقبل ذلك الروي في القافية وقيل ما خفت به الفاصلة في التفرغ في هذا لا يقال كان ينبغي أن يقول هو أن يوق بحرف لا يزم في السجع الذي يكون في القواصل ولا يزم في القوافي التي في الشعر ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع فكانه يقول الايتان بهذين مالا يزم قبلها لأنه ليس مراده بالسجع القواصل وانما مراده أن القواصل التي هي أعين السجعة وغيرها كذا القوافي لزوم مالا يزم فيها ما يجري حرف آخر قبل ما ختمت به هي مالا يزم ذلك الحرف تلك القوافي ولا تلك القواصل على تقدير جعلها اسجعا ونحوها إلى أخصر السجع ومعنى نحوها إلى السجع جعل جنسها الشامل لشعر السجع محصورا بالسجعة وهذا لو كان فيه بعض التكاف احق بما قيل كما سيظهر من أدلة واحدة فيبقى ذكر القوافي ويدل على أن ليس مرادها أن لو أراد ما ذكره لكان المناسبات أن يقول مالميس بلازم فيها مالا يزمها والروى في البيت هو الحرف الآخر من القافية الذي تنسب اليه القصيدة فبقال هذه القصيدة رائية أن كان حرف قافية تبارا وألامية أن كان لا مالا ودالية أن كان دالا وهكذا جميع الحروف وهو مأخوذ من رويت الجبل اذا قلته لأنه يجمع بين الايات كأن القتل يجمع بين قوى الجبل أي طاقاته وهي خطوط المعصية اقلته والغالب أن يكون كل منها مجموعا من عدة خطوط مأخوذ من رويت البعير اذا شدت عليه الزاواه بكسر الزاء وهو الجبل الذي يجمع بين الأحال يلج الحرف بين الايات أو من رويت اذا شربت حتى أدهبت العطش لأن الحرف اذا وجد في القصيدة على وجهه أغنى عن طلب غيره وذلك لأن الايتان بأن يوق قبله من أو السجعة (مالميس بلازم في السجع) والاولى أن يقال في التقفية ليس المراد والنظم كالحا

مراده بالسجع القواصل وانما مراده أن القواصل أو القوافي لا يزم مالا يزم فيها وأن يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك القواصل على تقدير جعلها اسجعا ونحوها إلى أخصر السجع ويدل على أن ما فهمه ذلك المعترض ليس مراد المصنف ايتان بالسجع اسجاعا ظاهر اذا القواصل والاسجاع من واد واحد فلوراد المصنف ما ذكره لكان المناسبات أن يقول مالميس بلازم فيها مالا يزمها والروى في البيت هو الحرف الآخر من القافية الذي تنسب اليه القصيدة فبقال هذه القصيدة رائية أن كان حرف قافية تبارا وألامية أن كان لا مالا ودالية أن كان دالا وهكذا جميع الحروف وهو مأخوذ من رويت الجبل اذا قلته لأنه يجمع بين الايات كأن القتل يجمع بين قوى الجبل أي طاقاته وهي خطوط المعصية اقلته والغالب أن يكون كل منها مجموعا من عدة خطوط مأخوذ من رويت البعير اذا شدت عليه الزاواه بكسر الزاء وهو الجبل الذي يجمع بين الأحال يلج الحرف بين الايات أو من رويت اذا شربت حتى أدهبت العطش لأن الحرف اذا وجد في القصيدة على وجهه أغنى عن طلب غيره وذلك لأن الايتان بأن يوق قبله من أو السجعة (مالميس بلازم في السجع) والاولى أن يقال في التقفية ليس المراد والنظم كالحا

وقوله فأما البيت فلا تهر وأما السائل فلا تنهر وقول الشاعر
أسكر عمرا إن تراخت منيتي * أبادي لم تكن وإن هي جلت

أما جرى مجراه بحر فلا يلزم في السمع قوله مثلا فتابك من ذكرى حبيب ومنزل * يسقط الأولى بين الدخول فحول
فدعني قبل الروى الذى هو اللام بهم وهى حرف لا يلزم في السمع وعليه يكون البيت من هذا النوع وليس كذلك وإنما يكون الاتيان
الذكر من هذا النوع ان التزم في بيتين فأكثر أو في فاصلتين فأكثر (٤٦٥) (قوله والا) أى والا يكن المراد أن يكون

ذلك في بيتين الخ يكون
التعريف غير مانع لشعوره
كل بيت على حدة مع أن

البيت ليس من هذا النوع
أى لزوم ما لا يلزم (قوله
وهو ليس بلازم في السمع)

أى لو حولناه وجعلناه سجعاً
(قوله فالراء) أى في تنهر

وتنهر غنة حرف الروى
أى الذى في الثقافة من
جبة التواطى على انهم به

(قوله وعجى الهاء قبلها) الخ
أى وكذا فحة الهاء قبلها
لزوم ما لا يلزم (قوله لوصة

السمع بدونها) أى لو
حولناه إلى سجع آخر نحو
فلا تنهروا ولا تبصروا ولا تنصروا

كذلك في قوله تعالى
أفترت الساعة وأنطق
القمروا ن روا آية فمرضوا

وهو لو اصغر مسفر (قوله
وقوله أى الشاعر (٧) وهو
محمد بن سعيد الكاتب في

مدح عمر بن سعيد وسبب
مدحه بذلك أنه دخل
عليه فرأى كنهه مشقوقاً من

تحت فبعث إليه بشرة
آلاف درهم (قوله أن
تراخت منيتي) أى اذا

تأخرت مدنى وطال عرى
شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت

شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت

شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت

شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت

شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت
شكرت عمرا أى أدت

ففي غير محبوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا التعل زلت
 رأى خلتى من حيث يغنى مكانها * فكانت قدى عينيه حتى تجلت
 يقولون في البستان للعين لذة * وفي الخمر والماء الذى غير اسن

وقول آخر

والجمله حالناى وان كانت جليله في نفس الامر فهو لا يقطعها ولا بمن بها (قوله أى لم تقطع) بل هى دائما مسترسلة ففتن مأخوذة
 من المرن وهو القطع (قوله أولم تخط بمنه) (٤٦٦) أى يذكرها له على وجه اللذة (قوله ففى) أى هو ففى من صفته انه

أى لم تقطع أو لم تخط بمنه وان عظمت وكثرت

(فى غير محبوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا التعل زلت

زلة التقدم والتعل كتابه من زلزل الشر والجملة (رأى خلتى) أى فقرى (من حيث يغنى مكانها) *
 أى لاني كنت استرعاها عنما للجميل (فكانت) أى خلتى (قدى عينيه حتى تجلت) أى انكشفت
 وزالت باصلاحها أياها بأبدايه يعنى

أن يرمد لم تقطع بل لتسرسل منه من المرن الذى هو القطع فالعنى أشكر أياذى عمرواللى لم يمان أى لم تقطع
 أولم تخط بمن أى يذكرها له على وجه اللذة وان عظمت لم عظمت فانه لا يقطعها ولا بمن بها (فى)
 أى هو ففى من صفته انه (غير محبوب الغنى عن صديقه) أى يصل غناه كل صديق له ولا يستقل
 بمن الاصدقاء (ولا مظهر الشكوى) أى هو غير مظهر الشكوى (اذا التعل زلت) أى يجمل
 بالغير والتعل اذا وقعت شدة أو زلت حنة وشر يقال زلت التعل اذا زلت مصيبة فزل التعل كناية
 عن الوقوع فى الشدة وصفه بنهاية كمال المروءة وحسن الطبع وانه لا يتضعض للشدائد ولا يشكوها
 الا لله تعالى وينزأ خلاؤه عن مشاركته فى الشدة ويؤزم حيث طلب الشكى لهم بحلولهم عن
 معاناة مضايقاته اذا كان فى الغنى لم يستأثر به على الاحياء بل يعهم بهو يكرمهم بالاعتناء فى المآلته
 على طرقة قوله اذا افتقر الحرم لم يفرقه وان أسمر الحر أسمر صاحبه (رأى خلتى) يعنى الحماهى
 فالتى وحاجتى (من حيث يغنى مكانها) ورؤية الخلة رؤية آثارها أو المراد العلم بها لكونه راعيا من
 صاحبها يغنى مكانها بالعمل واظهار آثاره التى يدل على شدة الاهتمام بهامى الاحباب حتى يطلع على
 أسمره حتى ضرهم فمدا زفتهم (ه) لمارأى خلتى (كانت قدى عينيه) أى كالقدى فى عينيه وهو
 العود الواقع فى العين وهو أعظم ما بهم بلزاته لانه واقع فى أشرف الاعضاء (حتى تجلت) أى لم تزل
 الفاقة كالقدى لى دبه حتى اجلاها أى اذهبها قبلت أى ذهبت فهدو صفه بنهاية المروءة حتى ان فاقة
 أصحابه بلده بمنزلة العود الواقع فى أشرف أعضائه حتى زبلها ويكتنفا فكشفت باصلاحها بالاباى
 للنافع لما فى هذا الكلام من القوم لا يغنى غفر الزوى هو التواءه وقد جئى قبله بلام مشددة مفتوحة
 فى هذه الايات والاثبات بها ليس بلازم فى السجع فكان من التزامه بالارم فالتك لوجه قرآن
 قبلت ومدت وحقت وانثقت ونحوها كان توافق فواصلها فى التاء سجع وان اختلفت فبأقبلها
 ومن أمثلة التزامه بالارم فى الشعر قوله

يقولون فى البستان للعين راحة * وفى الخمر والماء الذى غير آسن

فى غير محبوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا التعل زلت

رأى خلتى من حيث يغنى مكانها * فكانت قدى عينيه حتى تجلت

لا يحجب الغنى عن كل
 صديق له ولا يستقل بمن
 الاصدقاء (قوله ولا مظهر
 الشكوى) بالرغم عطف
 على غير الواقع صفة للغير
 (قوله كناية الخ) فالعنى

ان من صفته انه لا يظهر
 الشكوى اذا زلت به البلبا
 وابتنى بالشدة بل يصبر
 على ما ينوبه من حوادث
 الزمان ولا يشكو ذلك الا لله
 فقد وصف الشاعر ذلك
 المدح بنهاية كمال المروءة
 وحسن الطبع حيث ذكر
 أن ذلك المدح من صفته
 انه اذا كان فى غنى ويسر
 لم يستأثر به بل يشارك فيه
 أصحابه واذا كان فى عسر
 وتضعض لا يشكو من
 ذلك الا لله ولا يظهر تلك
 الحالة لاحد من أصحابه
 فاصداؤه يتفجعون بمناصحه
 ولا يتضررون بمضاره أصلا
 بل لا يحزنون بها لانه يغنيها
 ولا يظهرها لهم (قوله رأى
 خلتى) أى أبصر أمارته

فقرى دى تقطع كم التبعين
 (قوله أى فقرى) هذا
 تفسير مراد والا فاختله
 بالفتح الحاجة بمعنى

الاحتياج وهو امم من الفقر وكونه راعيا مع كون صاحبها يغنيها بالجميل واظهار آثاره التى يدل على اهتمامه
 بهامى أصحابه حتى يطلع على أسمرهم فنصدا زفتهم (قوله من حيث يغنى مكانها) خفاها المكان مباينة فى خفاءه الشئ أو المراد
 مكانها وجودها يعنى كمال ترقبه لما رأى حاجتى في موضع اخفيها فيه (قوله فكانت قدى عينيه) أى فلما رأى خلتى كانت
 كالقدى أى العنصاى التى فى عينيه وهو أعظم ما بهم بلزاته لانه واقع فى أشرف الاعضاء فزال بها لجاها حتى تجلت (قوله
 بأبدايه) أى غشيه

أذا شئت أن تلقى المحاسن كلها • ففي وجهين تهوى جميع المحاسن

وقد يكون ذلك في غير الفاصلين أيضا نقول الحرف يرى ما أشار العسل من اختيار الكسل راصل الحسن في جميع ذلك أعني القسم اللفظي كما قال الشيخ عبد القاهر هو أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني فإن المعاني إذا أرسلت على معيها وتزكمت وما تر بد طلت لانفسها الالفاظ ولم تنكس الاما يليق بها طان كان خلاف ذلك كان كما قال أبو الطيب

إذا لم تشاهد غير حسن شيئا • وأغصتها فالحسن عنك منيب

(٤٦٧)

وقد يقع في كلام بعض المتأخرين ما حل صاحبه فرط شفه بلمور

ترجع إلى ما له اسم في الابدع

على أن ينسب إليه شكاً

ليفهم وبه وليبين ويخيل

(قوله من حسن أهله)

أي أهله عمر والمدوح

بإزالة فقره (قوله جله)

أي المذكور وهو الخلة

أي فقر المدح ولو قال

جمله أي الخلة كان أظهر

أو أنه ذكر الضمير الراجع

للمعنى نظر الكونه أي في القدر

(قوله حتى تلاه) أي

تلاها إلى ما جلي حتى تداركه

بالاصلاح قوله وهو ليس

بلازم أي وكل من اللام

والفتح ليس بلازم في

الصحح في كل من الآنة

والايات نوحان من لزوم

بلازم أحدهما التزام

(الحرف كالماء واللام

والثاني التزام فتح ذلك الحرف

قوله لصحة السجع) أي

المقروض بدونها أي

لوجعل القوافي سجعاً

بلازم فيها ذلك (قوله أصل

الحسن الخ) أي والامر

الذي لا بد أن يحصل لصعل

الحسن بجميع الحسنات

من حسن أهله جعله كالماء الملازم لا لشرف أعضائه حتى تلاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وفدجى قبله بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونها نحو جلت ومدت ومنت واشتقت وعجوز ذلك (و أصل الحسن في ذلك كله) أي في جميع ما ذكر من الحسنات اللفظية (أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس)

أذا شئت أن تلقى المحاسن كلها • ففي وجهين تهوى جميع المحاسن ثم التزام الملازم ما في الحرف والحركة معاً كالثلثين وأما في الحرف فقط كالأخفت يتأخر وتؤخر وأما في الحركة فقط بأن تكون متعددة مع اختلاف الحرف كقوله

لما تؤذن الدنيا بمن صررفها • يكون بكاء الطفل ساعة ولد

والأخا يبكى منها وإنما • لأوسع مما كان فيه وأرغد

والفرغ مما قصد الاثنان بمن البديع اللفظي أشار إلى نكتة تصح الحسن بهذا البديع فقال (و أصل الحسن في ذلك كله) أي الامر الذي لا بد أن يحصل لصعل الحسن في جميع الحسنات اللفظية كما يقال أصل الجود اللفظي أي الامر الذي لا بد أن يحصل لصعل الجود واطلاق الأصل على شرط الشيء صحيح لتوقف المشروط على الشرط كتوقف الفرع على الأصل (أن تكون الالفاظ) أي الأصل في ثبوت الحسن بما ذكره هو أن تكون الالفاظ (تابعة للمعاني) وذلك أن إذا كان المقصود بالذات الحسن المعنوي أي أهله في مطابق فيه اللفظ مقتضى الحال ويكون فيه فصحا فحينئذ يكون الاثنان بالحد الفظية مقبولا (دون العكس) أي دون أن يكون الحسن اللفظي أي البديع

قوله (و أصل الحسن في ذلك كله) أي في النوع اللفظي أن تكون لالفاظ تابعة للمعاني دون العكس) عنيته بما علم أن أنواع البديع كثيرة وقد صنف فيها وأول من اخترع ذلك عبد الله بن المعتز وجمع منها سبعة عشر نوعاً وقال في أول كتابه وما جمع في فنون البديع أحد ولا يبقى إلى تأليفه مؤلف والتمسة ستة أربع وسبعين ومائتين فمن أحب أن يقتدى بناو يقتصر على هذه فليقلع ومن أضاف من هذا المحاسن أو غيرها شأياً إلى البديع ورأى فيه غير رأينا فله اختيار وعاصره فمادة الكتاب فجمع منها عشرين نوعاً أو أرامنا على سبعة فكل جله ما زاده ثلاثة عشر فشكل بها ثلاثون نوعاً ثم تبعها الناس فجمع أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين ثم جمع ابن رشيقي القمير شأياً ثم أضاف إليها خمسة وستين بابلن الشعر وتلا ما شرف الدين الشافعي فبلغ ما ليسبعين ثم تكلم فيها ابن أبي الاصم وكتاب الحرر أصح كتب هذا الفن لا شأياً على النقل والتقليد ذكرناه لم يؤلفه حتى وقف على أربعين

اللفظية كما يقال أصل الجود المعنوي أي الامر الذي لا بد أن يحصل لصعل الجود المعنوي (قوله في ذلك) أي إذا ذكر من الحسنات اللفظية وفي معنى الباء أي أن شرط حصول الحسن بثبات الحسنات اللفظية أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني بأن تكون المعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها وإنما أي بقوله كذا ثلاثون نوعاً بالاصلاح بالآخر منها وهو الزام الملازم (قوله أن تكون الالفاظ تابعة للمعاني) أي الواقعة الحاضرة عنده بأن تلاحظ أولاً ما يقتضيه الحال من تقديم أو تأخير أو حصر أو غير ذلك فإذا أتت بالحسنات اللفظية بعد ذلك فقد تم الحسن وإن لم يثبت بها كفت الحسنات المعنوية

اليه انه اذا جمع عدة من اقسام البديع في بيت فلا ضير ان يقع ما عناني عجماء وان وقع السامع طلبه في خط عشاء هذا ما تيسر
بذن الله تعالى جمعه وتحرر من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء ذكرها في بعض المصنفين منها ما يتعين امله للمعلم ودخول في

(قوله لا يأتى لان تكون المعاني توابيع للالفاظ) تفسير لقوله دون العكس لاقوله للعكس لفساد المعنى (قوله لان تكون المعاني)
توابيع للالفاظ) لانه لو كانت (٤٦٨) المعاني توابيع للالفاظ لغات الحسن واقلب الى القبح لانه اذا اختلف موجب

البلاغة بطل التصنيع
اللفظي وهذا الكلام
تذكره لما تقدم من أن

وجود البديع إنما يعتبر
بوجود البلاغة التي

لها تعلق بالمعنى وحسن
المعنى وعليه يقال كان

ينبغي أن لا تنخص المحسنات
اللفظية بالذکر بل وكذلك

البديع المعنوية إنما يعتبر
اذا وجد الحسن الذاتي

المتعلق بالمعنى الأصلي
لكن لما كان اللفظ في

التعلق بالمحسنات اللفظية
أكثر نبيه عليه دون

المعنوية هذا اذا جعلت
الاشارة لا قارب مذکور

وهو المحسنات اللفظية كما
صنع السارح اما ان جعلت

المطلق البديع فلا رد
ما ذكر (قوله بأن يؤتى

بالالفاظ الخ) هذا تصوير
لفني وهو كون المعاني

توابيع للالفاظ وقسوه
مشككة أى مشككة فيها

غير متركة على سبيلها
(قوله لمصنوعة) أى قصد

فيها الى الصنعة وتحصيل
المحسنات اللفظية وتحاصل

ذلك انه اذا كان الحسن
اللفظي أو البديعي مطلقا

أى لأن تكون المعاني توابيع للالفاظ بأن يؤتى بالالفاظ مشككة مصنوعة فينبغي المعنى كيفما كانت
كما يشهد به بعض المتأخرين الذين لهم شغب بايراد المحسنات اللفظية في معالون الكلام كانه غير مسوق
لاادة المعنى ولا يبالون

اللفظي هو الأصلي ويكون الحسن المعنوي تاييها لانه اذا اختلف موجب البلاغة بطل التصنيع اللفظي
فهذا الكلام تذكره لما تقدم من أن وجوده البديع إنما يعتبر بحد وجود البلاغة التي لها تعلق بالمعنى

والحسن الذاتي وعليه يقال ينبغي أن لا تنخص المحسنات اللفظية بالذکر بل وكذلك البديع المعنوية إنما
يعتبر ان وجد الحسن الذاتي المتعلق بالمعنى الأصلي ولكن لما كان النطق في التعلق بالمحسنات اللفظية

أكثر نبيه عليه دون المعنوية بهذا ان جعلنا الاشارة لا قارب مذکور وهو الحسن اللفظي ومحل أن
تكون لمطلق البديع فلا رد ما ذكرنا من كون المقصود بالذات المعنى وقصد اداة ما يطابق الحال

كون الالفاظ غير مشككة بل تأتي بالمعاني حيث تركت على معيبتها التي تنبئ لها من المطابقة لان
كتاب في هذا العلم وبعضه وعددها فصولها تسعين وادعى أنه استخرج هو ثلاثين سلم منها عشرين

وباقية متداخل أو مسبوقة بوصف ابن منقذ كتاب التفرع في البديع جمع فيه خمسة وتسعين
نوعا من السكاكي اقتصصر على سبع وعشرين ثم قال ولأن استخرج من هذا التقييل ما شئت

وتلقب كلاما من ذلك بما أحببت ثم ان صني الدين ابن سرالي الى عصر يناجم ماثور بعين نوعا
في قصيدة نبوية في مدح صلى الله عليه وسلم ثم ان المصنف ذكر من البديع المعنوي ثلاثين نوعا ومن

البديع اللفظي سبعة انواع وذكر بينهما أمور الملحقة بها صلح أن تعدا أنواعا أخرى وهما أن ذكر شيئا
بما ذكره الناس ليكون مضافا لسبق فليكن باعتبار ما هو داخل منها في كلام المصنف وليس بداخل

وباعتبار ما بينهما من التداخل وربما أتى في أنهما على شيء من ذلك * الثامن والثلاثون التوقيف
وهو اثبات استكمال معاني من المدح والوصف والتشبيه وغيره لمن القنون التي يفتتح بها الكلام في

جملة منفصلة عن اختيار السجع غالب مع تساوي الجمل في الزنة أو بالجل الطويلة كقوله تعالى الذي
خلقني فهو يهديني الآيات ويوصلني السبل في النهار ويوصلني الليل * التاسع والثلاثون التسميط

وهو تجميع مقاطع الكلام من نثر أو نظم على روى غير الشعر وي ذلك البيت أو تلك السجعة كقول
ابن أبي حنيفة

هم القوم ان قالوا آخادوا وان دعوا * احابوا وان اعطوا اطابوا وا جزلوا

ومثله في النثر رد بك أعلم من في السعوات والارض ولقد فذلنا بعض النيبين على بعض وأتينا داود
زبوراً وهذا القسم ذكر المصنف منه ما يتعلق بالنظم حتى تكمل على السجع هل يدخل في النظم أو لا

* الاربعون التناثر وهو مدح الشيء ثم ذمه أو ذمه ثم مدحه ويحذر ذلك اما من كلام شاعرين كقوله
تعالى قالوا انما يرسل مبشرين قال الذين استكبروا انالذي آمنتهم بكافرون واما أن يتناثر كلام

الشخص الواحد في وقتين كقول فرخ عن القرآن الكريم ما معناه هذا في آبائنا الاولين فانه اعترف
بفضاء

هو المقصود بالذات كانت الالفاظ مشككة فيها مطلقا في ضمن ذلك الاخلاص بما

يطلب للمعاني من الاعتبارات المناسبة لقصي الحال فتكون تلك المطالب غير عينة في تلك المعاني اذا المقصود بالذات الالفاظ البديعية
وايجادها لا الحسن المعنوي فر بما ينخل الالفاظ حيث ندم خفاء الالاحث تكون كناية أو مجاز او من ركاة حيث تكون حقيقة
بأن لا يراعى فيها الاعتبار المناسب فتكون الالفاظ البديعية في تلك المعاني كندم من ذهب ركب على سيف من خشب أو كنياب

فن البلاغة نحو ما رجى في التعيين الى الخط دون اللفظ مع أنه لا يخلو من التشكيك ككون الكلمة متأتين في الخط وكون الحروف منقوطة أو غير منقوطة ونحو ما لا أثر له في التعيين كما يسمى الترتيبا ولعلم

(٤٦٩)

فاترعة على ذات مشوذة
وأما إذا كان المقصود بالذات
أخاذا المعنى كانت الالفاظ

غير متشككة في تأني بها
المعاني حيث تركت على
سبيلها التي تنبئ لها من
المطابقة لمقتضى الحال
لان ما بالذات لا تشكك فيه
وإذا لم يشكك جاء الكلام
بشيء على ما يقتضيه
الحال حسنا ذاتيا
فإذا جاء حسن زائد على

الذاتي وهو البيدي صار
ذلك الحسن البيدي تابعيا
لذاتي فزاد الحسن الذاتي
بالحسن البيدي (قوله
غفاه الدلائل) أي إذا
كانت الالفاظ مجازات
أو كليات وقوله يوركا
المعنى أي إذا كانت الالفاظ
حقائق (قوله فيصير) أي
اللفظ وفي نسخة فتصير
بالتاء التوفيق أي الالفاظ
البيدي (قوله بل الوجه)
أي الطريق وقوله أن ترك
المعنى أي الواقعة
والحاضرة عنده (قوله
ألفاظ تلحق بها) أي من
حيث اشتد لها على مقتضى
الحال (قوله عندها)
أي عند الاتيان بالالفاظ
التي تلحق بالمعنى (قوله
والبراعة) مرادف لما
قبله وقوله الكامل أي في
البلاغة وقوله من القاصر

بغفاه الدلائل وركا كالمعنى فيصير كمنه من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن ترك المعاني
على معيها فقلب لا نفسها ألفاظا تلحق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة وتبين الكامل من القاصر
وحين رتب الحروف يرمع كالمفضل في ديوان الانشاء

ملا قصد بالذات لا تشكك فيه وإذا لم تشكك جاء الكلام حسنا وتبع الان مقتضى الحال طلب حسنا
ذاتيا فاعتبر في اللفظ بالاهمية فتكمل كائني فاذ جاء حسن زائد على الذاتي وهو البيدي صار ذلك
الحسن البيدي تابعيا لذاتي فبقي كل منهما على معيها وأصله ولم يقول الكلام بالنسبة لاحدهما حسن
وبناهم جعل الحسن اللفظي أو البيدي مطعاهو المقصود بالذات كون الالفاظ متشككة مقطوعة
وتعقوب في ضمن ذلك الاخلال بما يطلب المعاني فتكون تلك المطالب غير معينة في تلك المعاني إذ
القصد بالذات تلك الالفاظ البيدي متواجدا لها الحسن المعنوي فز بالم تحل الالفاظ حينئذ من غفاه
الدلائل حيث تكون كناية أو مجاز أو من ركا كة حيث تكون حقيقة فلا يراى فيها الاعتبار للمناصب فمصر
الالفاظ البيدي في تلك المعاني تعتمد من ذهب ركب على سيف من خشب وقلنا الدر في أعناق

بالجزم والواقى وقت آخر ولتشاء قلنا مثل هذا وكان الاصل ان لا يمد هذا حسنا بل عيبا لكنه
لوقوعه في وقتين مختلفين في غير هذا المثال عدم المناسن * الحادي والاربعون القسم وهو الحلق
على المراد بما يكون فيه تعظيم القسم * وغير ذلك بما يناسب كقوله تعالى فورب السماء والارض
انه لحق مثل ما أنكر تنطقون أقسم الله تعالى بما يتضمن عظمته * الثاني والاربعون السلب
والإيجاب وهو بناء الكلام على نفي الشئ من وجهه وإثباته من وجه آخر كقوله تعالى ولا تقل لها
أف ولا تنهرها وقل لها قولا كريما وهو رجوع الى الطابق * الثالث والاربعون الاستمرار
أما بعد تقدم تقرير كقوله تعالى اذ ربكم الله فيمنلك قليلا ولورا كما كثيرا فقسلم ولتنازع
في الامر ولكن القسلم أو بعد تقدم نفي كقوله تعالى فزقلوه ولكن الله قتلهم ولم يرب
اذميت ولكن القترى وهذا القسم يرجع الى الطابق أو الى الرجوع وقد سبقا * الرابع
والاربعون التلخيص وهو اخراج الكلام عن جرح التعلم وهو أن يقع السؤال عن نوع من الانواع تدعو
الحاجة لبيان جميعها فجاب بجواب عام عن المسؤول عنه وعن غيره ليبنى على عموم ما يمد من
الصفات المقصودة كقوله تعالى كان محمداً بأحسن رجالي فانه وقع جوابا عن قوله انه
صلى الله عليه وسلم أو يزيد حارظا فرب نص على زيد ثم ليبنى عليه خاتم النبيين لان كونه خاتم
النبيين يناسب أنه ليس بالأحد لانه لو كانه ولذا لم يكن نبيا وقد يقال ان هذا يرجع الى
الاستطراد وقس سبق * الخامس والاربعون جمع المتشبهات المتوالت فقهوهو أن يجمع بين محدوجين
بمعان متوالت في مدحهما ثم يدرج أحدهما على الآخر فيأتي بمعان تخالف المعاني المتوالت
بحيث لا ينقص المدح الآخر كقوله تعالى وداد وسلمان الى آخر الآية الكريمة * السادس
والاربعون التوهم وهو إيهام أن بكلمة توهم ما يصددها أن المتكلم أراد تصحيحها أو يوهم أن فيه
لحنا أو أنه قلب عن وجهه أو أن ظاهره فاسد المعنى أو أراد غير معناها أو يكون الامر بخلاف ذلك
في الجمع ولهذا الأقسام أمثلة ذكرها صاحب بديع القرآن لم أر التطويل يذكرها * السابع
والاربعون الانساع وهو كل كلام تتسع تأويلاته فتفاوت العقول فيها لكثرة احتمالاته كقوله
كفوا عن السور * الثامن والاربعون سلامة الاختراع من الابتداع وهو أن يخترع الأول معنى

أي فيها وذلك لان مقتضيات الاحوال التي يشغل الكلام عليها الانتشيط لكثرةها وكما كثر عاينها زاد دال الكلام بلاغة (قوله
في ديوان الانشاء) أي حين رتب كاتبه عند الملك كتب المراسلات الملوك والوزراء والعلماء

عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقامى وذلك لان كتابه حكاية تجري على حسب ارادته ومعانيه تتبع ما اختار من الالفاظ المتنوعة فأبى ههنا من كتاب امرى به في قضية وما أحسن ما قيل

الغايروا إذا كان الواجب هو أن يكون المقصود بالذات الاتيان بالفاظ قطايق في دلائلها مقتضى الحال وتقسيم معنى تناسب الواقعة الفعلية الخارجية فلا شك أن الأحوال التي تساق لها المعاني لا تنضب لكثرة ما فيها على المعاني التي تناسب الواقع على تفاصيلها فتنظر البلاغة والقوة والبراعة وتبين الكامل من القاصر ولهذا يكون الإنسان له قدرة على إيجاد الفاظ لمعان تحسن تلك الالفاظ في تلك المعاني بعد إيجادها في أحوال تناسبها ولكن تلك الأحوال لم تقع بعد بل هي أمور فرضية قصير رعاية الحال تابعة للحسن اللفظي لان الحال المناسبة ما تجلت بعد الحسن اللفظي والواجب كون الحسن اللفظي نائما لرعاية الحال الواقعة ومع ذلك لا تكون له قوة على إيجاد الفاظ لمعان تطابق الحال الحاضر وتوافق الحالة الراضة ولهذا ترتب الحرير في ديوان الانشاء أي كلف انشاء معان بالفاظ

لم يسبق اليه ولم يتبع عليه وأمثلة كثيرة * التاسع والاربعون التوليد وهو أن المتكلم يدرج ضربا من البديع ينوع آخر فتولد منها نوع ثالث ومشأوه بقوله تعالى فلرب أحكم بخلق * تمام الخسب التوارد ويسمى الاغراب والطرفة وهو أن يذكر الشيء المشهور على وجه غير زيادة أو تقييد يصير غريبا وقد تقدم هذا في أنواع التشبيه وهو أن يكون وجه التشبيه مشهورا مبذلا ولكن يلحق به ما يصير غريبا خاصا * الحادي والخسون الجلاء وهو ذكر اعتراض وجواب ومشأوه بما طائل تحته * الثاني والخسون التغيير وهو اثبات اليات أو الفقرة على روى يصلح لاشياء غيره فيغيره كلمة كقوله

ان القريب الطويل الذيل عمن * فكيف حال غريب ما بالقوت فانه يصلح موضع قوت مال كسب نسب كذا قيل وكثيرا من الناس يشدهم له طول فيخشع يكون ترجم طول لرد العجز على الصدر * الثالث والخسون النظر وهو النظر بين كلامين متفقين في المعنى أو مختلفين أحدهما أفضل الرابع والخسون الاستقصاء وهو ذكر جميع عوارض الشيء ولو أزمه وذاتياته وهو فرضي من مراعاة النظر ومن استيفاء الاقسام السابقين الا أن هذا نوع رأسه * الخامس والخسون التشكيك وهو أن يأتي في الكلام بكلمة يشك السامع هل هي أصلية أو لا كقوله تعالى اذا دعا بنتم بدن فان بدن يشك السامع هل هي أصلية أو لا حتى يحقق النظر فيبدا أصلية لان الدين له عامل منها لجزاء مثل كما تدبر يدان * السادس والخسون البراءة وتوابعها الهجاء وهو كما قال أبو عمرو بن العلاء وقد سئل عن أحسن الهجاء فقال هو الذي إذا أشدته المذمء في غدرها لا يقع عليها * السابع والخسون التسليم وهو أن يفرض محالا الممنوعا وبشرطا بشرط بحرف لا المتناع ليكون ما ذكره متمنع الوقوع لا متناع شرطه فتقوله تعالى ما اتخذ الله من ولد الآية وهذا يدخل في المذهب الكلامي * الثامن والخسون الافتتان وهو أن يوق في الكلام الواحد بنيتين متضادتين أو مختلفتين كالجمع بين الفزل والحاسة ومتفقين وهو كثير * التاسع والخسون اثبات الشيء للشيء بنفي عن غيره كقول الخشاء

وما بلغت كف امرى همتنا ولا * من الجدا والا الذي نلت أطول * الستون الترديد وهو تليق الكلمة الواحدة في المصراع الواحد أو لفقرة الواحدة من تين متعلقة بشيئين كقوله

هو يئنى وهويت الغايات الى * أن شبت فانصرفت عنهن آمالي

بعض المتأخرين بمجموعه داخل (قوله عجز) أي لانه كلف انشاء الفاظ مطابقة لمعان واقعية ومتضادات أو حوال خارجية وتكون تلك الالفاظ مع ذلك محاكاة لبديعات والحال انه إنما كانت له قوة على انشاء الفاظ لمعان مع بديعاتها تناسب أحسوا لا مقدرة تحفظها كما أراد (قوله فقال ابن الخشاب) أي في سبب عجزه وكان معاصره له (قوله رجل مقامى) أي له قوة على انشاء الفاظ المسخنة المطابقة للمعاني المتقديرية المتضادة لال على انشاء الفاظ المسخنة المطابقة للمعاني الواقعة لان المقامات حكايات تقديرية (قوله وذلك) أي ومعنى ذلك أي كونه رجلا مقاماتيا (قوله لان كتابه) أي كتاب الحرير والمعنى بالمقامات (قوله فأبى ههنا) أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعية وحاضرة (قوله امرى به في قضية) أي عينية فأن هذا لا يكتب ما أراده بل ما أمر به أو أحسن يابزم من القدرة عليه القدرة على الاول وهو الكناية لما أراده دون العكس لان كتابة ما يرده الانسان ويخترع سهلا تناول بالتجرب بقولما كتابنا يئنى به فهو صعب الاعلى الاقوياء

في الترجيح بين المصاحب والمصاحبي ان صاحب كان يكتب كابر بدو المعاني كان يكتب كما يؤمر
وبين الحالين دون بعد

نطاق تلك المعاني المدلولة مقتضى الحال وتكون مع ذلك بديهياتها مجز وقد كانت له قوة وكال في
الشاهد اللفظي المعاني بديهياتها تناسب أحوال القدرة بحيث كابر أرا دقل فيه ان انشأب حيث
الحرى رجل المقامات أى رجل له قدرة على المعاني المستحسنة المطابقة للتقدير المعاني المستحسنة
المطابقة للواقع لان المقامات حكايات تقديرية فادارام عباد الله بديهياتها مع المناسبة البلاغية تأتت
له بفرض المستحيلات وفرض ما لم يقع بين هذا وبين ما إذا أمر أن يكتب في قضية عينية واقعة
ما يناسبها دون بعد فان هذا أخص يلزم من القدرة عليه القدرة على الأول دون العكس لان الأول من
كتابة ما يريد الانسان واختاره وهو سهل المتناول بالجرى والثاني من كتابة ما يؤمر به وهو صعب الالاعلى
فلحق هو بنى وهو بستان الغايات في مصراع واحد وقد يحصل الترديد في كل من المصراعين كقوله

رب يلقى الزرع بدرا لا في غسق * في ليل عريسة في صور رطل رجل
فرد في كل من المصراعين مرتين * الحادى والستون التعطف وهو كالتدبدل لأن الكلمة مذكورة
في مصراعين وهو أهم من المزاوجة من وجه فان تلك يشترطها الشرط والجزء ولا يشترط فيها
التكرار في مصراعين أو فقرتين وهذا يشترط فيه التكرار في مصراعين ولا يشترط أن يكون في الكلام
شرط جزاءه وينفصل هذا والذي قبله عن رد الجيز على الصدر بل ذلك يكون الجيز فيه آخر الضرب
أما آخر الفقرة وهذا ان يكون إعادة الكلمة فيها وفي راء القافية * الثاني والستون التوسيع
وقد فسر به ان يأتى في آخر الكلام بشئ مفسر معطوف ومعطوف عليه مثل قوله
إذا أوتوا قسم جادت لنابيه * لم يحمدا الأجودان البصر والمطر
وهذا في الحقيقة أحد نوعي اللف والنشر * الثالث والستون التطوير وهو انشأب الصدر على خبر
عنه يتعلق بمشئان والعجز على خبر مقيده مثله كقوله

كان الكس في يدها وفيها * عقيق في عقيق في عقيق
* الرابع والستون المزاوجة وهو أخص من الائتلاف وهو أن تكون معاني الالفاظ متناسبة
كقول ذي الرمة

لمياء في شفتها حوة لعمس * وفي الثنايا وفي أنيابها شنب
احتراز عن مثل قول الكسيت

وقد رأينا بها خودا منعمة * يمتاز كمال فيها الدل والشنب
فذكر الشنب مع الدل غير مناسب وهذا في الحقيقة نوع من اختلاف اللفظ والمعنى * الخامس

والستون الاستطراد وقد فسرناه عند ذكر المزاوجة أو فريها منها * السادس والستون الإشارة
ذكرها قداسة وقال دلالة اللفظ التقليل على المعنى الكثير فهو حيث تنمن الإيجاز وقدمى *
السابع والستون الإضمار وهو يعلم بمسبوق * الثامن والستون الانفصال وقد فسر بما هو في
معنى الاحتراز المتقدم في الإيجاز والاطناب * التاسع والستون البسط وهو بما هو في معنى
الاطناب وكذلك الإيضاح * السبعون التقديم وقد تقدم في الاطناب وكذلك التكبيل والتذليل
الحادى والسبعون التوشيح وهو ان يكون في صدر الكلام ما يدل على القافية كذنباه العسكرى
وهذا هو الارصاد الآن في قيد الدلالة بعد الكلام والارصاد أهم من ذلك * الثاف والسبعون
التكرار وقد تقدم في الاطناب * الثالث والسبعون المراجعة وهي حكاية عارورة بين المتكلم

كأيهما حسن البیان ومنها
ملا بأس بذكره لاشتهاله
عسلى فائدة وهو شئان
أحدهما القول في السرقات

(قوله في الذنجيع) أى
التفصيل وقوله يكتب كما
يريد أى كالحرى وقوله
يكتب كما يؤمر أى كان
الانشأب (قوله يكتب
كابر) أى يكتب كابر به
من الالفاظ لا نلم بقصد
إفادة معنى واقى فالمعاني
نايسة أراهه من تلك
الالفاظ المصنوعة (قوله
كأى) أى الالفاظ التى
يكتبها تالعة للمعاني التى
أمر بها معنى أن تلك المعاني
تطلب تلك الالفاظ (قوله
دون بعد) أى فرق بعد
وان الحالة الثانية تأشرف
من الأولى وقد علمت أنه
يلزم من القدرة على الحالة
الثانية القدرة على الحالة
الأولى دون العكس

ولهذا قال قاضي قم حين كتب اليه صاحبها القاضى بقم قدعز لناك قم والله

الاقوياء ولهذا استحسن مقيل في الترجيع بين صاحبها والصاحب يكتب كاي يدبقره والصاحب يكتب كاي زم وقدعز فت أن بين الحالين بونا بعيدا الأثرى الى صاحبها فانه طلب أن يجانس بين قم الذي هو فصل أمر يوم الذي هو اسم مدينة فلما لم يتيسر له معنى مطابق لمقتضى الحال واقع في نفس الأمر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ العزل بلا سبب لقاضى تلك البلدة فكتب اليه القاضى بقم قدعز لناك قم فظن القاضى بأنه لا غرض في المعنى وأنه لا يتناسب حاله وحال الملك ففسر الكلام فيه كالعزل فقال القاضى واقسم عزلى الالهة السبعة فان قلت عند تقدير الحال فليار الحاضرة فالشياء ما يطابقها كاشما ما يطابق الحاضرة فلا فرق بين الحالين قلت هناك اعتبار أن أحدهما أن يفرض الحال أولا ففسكه أن يقول كيف تخاطب من وقع له كذا فلا شك أن من لم يوقوع على الاحوال التقديرية

وغيره وهو أنهم من الالهة السابق كقول واضح النين

قلت ألا لا تلجن دارنا • ان أبانا رجل غائر
أما رأيت الباب من دوننا • قلت فاني وائب ظافر
(١) قلت فاني الليث عادية • قلت وسيفي مرهف باز
قلت أليس البصر من دوننا • قلت فاني سابع ماهر
قلت أليس الله من فوقنا • قلت بلى وهولنا غافر
قلت فلما كنت أعيتنا • قلت اذا ملهجع السامر
واسقططينا كسقوط الندى • ليلى لانه ولا أمرى

الرابع والسبعون التذييل وقد تقدم في الاطناب • الخامس والسبعون الاعتراض وقد سبق في المعاني • السادس والسبعون المتابعة وهي اثبات الاوصاف في اللفظ على ترتيب وقوعها كقوله تعالى خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وقول زهير

يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر • ليوم الحساب أو يجعل فينقم

السابع والسبعون التعريض وهو الدلالة بالمفهوم بقصد التكميل • الثامن والسبعون التهمك وقد سبق في الاستعارة التهمكية • التاسع والسبعون الائتلاف وهو أنواع منها ائتلاف اللفظ والمعنى وهو أن تكون الالفاظ تليق بمقصود الكلام فله معنى الرشيق اللفظ الرقيق والمعنى المقضم اللفظ الجزل ومنها ائتلاف اللفظ المعطوف وهو أن يتخار من الالفاظ التي يعبر بها عن معنى ما بينه وبين بعض الالفاظ المذكورة ائتلاف كقول البصري • كالقسي المعطفتان • الليث السابق في مرعاة النظر ومنها ائتلاف المعنى بالمعنى وهو اشتراك الكلام على معنى مع أمر ملائم له وأمر مختلف فمقتر به بالملائم أو يكون الأمران ملائمين فيقرب بهما معا هو أو اثر ملائمة له في تشابه الاطراف ومنه قوله تعالى ان لك أن لا تجوع فيها ولا تمري وأنك لا تظلم فيها ولا تنسى فانه لم يراع مناسبة الرى للشيء والاستئلال ليس في نوع المنفعة بل روى مناسبة اللبس للشيء والاستئلال للرعى في كونهما تابعين للبس والشيء ومكملين لما فهمما اذ رعاية ذلك أدخل في حسن الوعد والامتنان بذكر أصول التسم ثم توابعها ومنها ائتلاف اللفظ والمعنى مع الوزن وهو نوعان الاول أن يأتي باللفظ من غير حاجة الى تقديمه وتأخير عنه مثله في الشعر ولا الخبز يادقو تقصان والثاني أن يأتي به مع الوزن من غير حاجة الى اخراج المعنى عن وجه الصحة ومنها ائتلاف القافية والفناسة بسائر الآية أو البيت كقافي الارصاد وقد يقال ان هذان الارصاد ومنها ائتلاف مع الاختلاف وهو

الشعر يقول ما يتصل بها
والثاني القول في الابتداء
والخلص والانتهاء ففقدنا
فيهما فصيلين خفنا هما
الكتاب

(قوله ولهذا) أى لاجل
أن بين الحالين بونا بعيدا
(قوله حين كتب اليه
الصاحب) أى ابن عباد
وزير الملك

(١) قوله قلت فاني الليث
الح كذا في الاصل ولا
يخلو من تحريف أدى الى
خلل المعنى ولمس له فان
الليث عادية كتب مصححه

على هذا الوجه هو ما تكون له في الواقع الحاضرة غالباً والآثر إيجاباً المقطع بفرض لها بلباق
ولم يقع وهذا هو الأسهل كما وقع للمفسر القاضي بهذا يعلم أن الحريرى لا ينبغي أن يقال إن عزه لما
ذكر بل الغالب أن ذلك لحياء عرض أو نحو ذلك ولا لاقرب أنه ما كان يأتي بما يوجب بعد التقدير
الذي هو عزه لا لآيات بل لآياتها فافهم

غير أن الأول أن تكون المؤلفة بمنزل من المتتمة كما في قول الشاعر

أي القلب أن يأتي السدير وأمله * وإن قيل عيش بالسدير غزير
بالبقي والحي وأسدي يحفه * وهو من حندي يندى ويحور

والثاني ما كان مستأخراً كقوله

وصالكم هجر وحكم في * وعطفكم صدوسكم خرب

* الثامن الخطب العام وقد تقدم ذكره في علم المعاني والمقصود منه أن يخاطب به غير معين أي إذا
بان الأمر لعظمته فمبين بأن لا يخاطب به أحد دون أحد كقوله تعالى ولوزي أدوقوا على النار
وقوله صلى الله عليه وسلم بشر المشائين في الظلم وربما يخاطب واحداً بالثنية كقوله خليلي
مرأى على أم جندب * قال الطبري والمراد به عموم استغراق الجنس في المفرد فهو كالألف والألف
الداخل على اسم الجنس قالوا سميت خطباً عاماً أخذ من قول صاحب الكشاف ما أصابك يا انسان
خطب عام * الحادي والثمانون التعليل ويسمى رجباً أحد المعاني على الآخر وقد تقدم شيء من
التعليل في المعاني وقد تقدم أن ابن الحاجب قال من شرطه قلب الألف على الألف كالقمرين لأن القمر
أضف نوراً من الشمس وجعل الشمس قرناً ليدع فيه بخلاف العكس وكذلك العبران لأن جميع
فصل عمر في أبي بكر وأبو بكر أفضل رضى الله عنهما وقد عكس الطبري هذا فقال هو أن تضع أدنى
الشيئين موضع أعلاهما وقالة ابن الحاجب أسد وأسلم وقد جعل من رجباً أحد الأمرين على الآخر
بل أنتم قوم تجهلون تعليل الخطابين على الثانيين وقوله تعالى يخرج جنهم للؤلؤ والمرجان وإن كانوا
غمر من الملح * الثاني والثمانون الفخر ويسمى الإيجبة والمعنى وهو فخر ببعض القوربة وأمثله
لأنك لا تنصير وفي مصنفات الناس * الثالث والثمانون الإبداع وهو ما يتبع عند الحوادث
المهتدة كالأمثال التي تخرج وتضرب عند الواقع * الرابع والثمانون الكلام الجامع وهو أن
يجب التسليم مثلاً في كلامه يعني من الحكمة والموعظة أو شكاية الزمان أو الأحوال وأمثله كثيرة
* الخامس والثمانون ارسال المثل وهو أن يورد التسليم مثلاً في كلامه وقد عرف ذلك في علم البيان في
عجاز التمثيل * السادس والثمانون الترقى وهو أن يذكر معنى ثم يردف بالعلم منه كقولك عالم
تحرر وشجاع بلس وهذا قد يدخل في بعض أقسام الأطناب * السابع والثمانون الاقتباس
وسمى في كلام المصنف * الثامن والثمانون الموازنة بالأمثلة من الأرب وهو الحاجة والعقل
وقيل من ورب المرقاة فاسد وهو أن يقول الإنسان كلاماً متوجعاً فيه للموازنة فإذا أنكر
عليه شخص استحسنه بمقابلة ما يخص به بصرى كلمة أو تعبيراً أو زيادة ونقص أو غير ذلك
كقول أبي نواس في خالصة ربة الرشيد

لقد ضاع شمرى على بابكم * فإضاع عقدي على خالكم

فما بلغ الرشيد أنكر عليه قال أنما قلت ضاع فقال بعض الحاضرين هذا بيت فحبت عيناه فأبصره
* التاسع والثمانون المجامع في معرض المدح وهو أن يهجو بالثناء ظاهراً المدح وباطناً القبح

قوله ما عزى الالهة
السجعة أي لانه لا غرض
له في عزى ولا حمل له عليه
الادكر هذه السجعة فهي
المقصود دون المعنى فصل
اللفظ متبوعاً والمعنى
تأويله اه سم وحاصله أن
الصلح أريد أن يجالس
بينهم الذي هو فعل أمر
وبين قم الذي هو اسم
مدينة فاسلم يتيسر له معنى
مطابقاً لمقتضى الحال واقع
في نفس الأمر يكون اللفظ
فيها بليغاً أنشأ العسر
لقاضي تلك البلدة فكتب
الصلح المذکور فتأمل
القاضي وقال انه لا غرض
له في المعنى وهو العزل لانه
لا يناسب حاله بلا سبب
ولا حالاً لذلك فصار الكلام
كأنه لم تقطن وقال والله
ما عزى الالهة السجعة

﴿ خاتمة في السرقات الشعرية ﴾

أى يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية بقوم المقبول منها وغير المقبول هذا هو المراد فصار المبحث عنه فيها توهم أنه طرف لها
قال في الاطول وخص السرقة الشعرية بالذكر لأن أكثر المدة يكون فيه فلا نافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضا ولطه أدخل
ذلك في قوله وما اتصل بها اه (٤٧٤) (قوله مثل الاقتباس الخ) وجا اتصال هذه الامور بالسرقات الشعرية

﴿ خاتمة ﴾

الفن الثالث (في السرقات الشعرية بقوما اتصل بها) مثل الاقتباس والتضمين والعقد والخل والتلميح
(وغير ذلك) مثل القول في الابتداء والتخلص والانتها وأما ان الخاتمة من الفن الثالث دون أن
يصلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كما هو مذهب غيرنا لان المصنف قال في الايضاح في آخر
بحث المحسنات القفلية هذا ما يتمسك به اذن الله جمعه بمحرر من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء
يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان أحدهما ما يجب تركه للعرض لعدم كونه راجعا

﴿ خاتمة ﴾

أى هذه خاتمة للفن الثالث وليست خاتمة لما ذكر في الكتاب لتشمل للفنون الثلاثة فلا يرجع
معناها الى ما اشترك فيه الفنون الثلاثة أو يتفرع فيها حتى تكون خاتمة لمجموع ما في الكتاب
وستقرر ذلك قريبا ثم بين موضوع هذه الخاتمة بذكر ما يبحث عنه فيها بقوله (في
السرقات الشعرية) أى هذه الخاتمة يبحث فيها عن السرقات الشعرية ببيان كيفية ذلك
وبيان المقبول من ذلك وغيره فصار المبحث عنه فيها متوهم الظرفية لها ففى في السرقات
الشعرية (و) في (ما اتصل بها) أى بالسرقات الشعرية كالاقتباس والتضمين والعقد
والخل والتلميح وسأتي معاني هذه الاقتباس ووجه اتصال هذه السرقات كون كل من القليلين فيه
ادخال معنى كلام سابق في لاحق (و) هي أيضا (غير ذلك) أى يذكر في الخاتمة ما ذكر من

وهذا يدخل في قسم التوجيه كقوله

عزوز من ظلم أهلي الظلم مغفرة • ومن اساءة أهل السوء احسانا
تكان ربك لم يخلق خشيتي • سواهم من جميع الناس اسانا
• اتسعون التضرير وهو البيت يأتي على قافية مع كونه يسوعا ن بقى بقواف كثيرة كقول دبك
الجن قولي لطيفك يثنى • عن مضجعي عند المنام
فعمى أنام فتنتطفي • نلر تأجج في العظام
جسد قلبه الاكف على فراش من سقام
أما أنا فكاعله • متفهل ووصل من دوام
فانه يلح مكان منام رقاد حجوع هيجود وسن ومكان عظام فؤاد ضلوع كبود بدن
ومكان سقام قتاد دموع وقود حزن ومكان دوام معاد رجوع وجود نحن •
الحادى والتسعون حصر الجزئي في الكلي

ص (خاتمة في السرقات الشعرية الخ) ش

هذه الخاتمة الموعود بذكرها في أول الكتاب بعد فراغ المقامة والفنون الثلاثة وهي في أنواع
السرقات الشعرية بقوما اتصل بها وهو الكلام على الاقتباس والتضمين والعقد والخل والتلميح وقوله

ذلك في قوله وما اتصل بها اه
كون كل من القليلين فيه
ادخال معنى كلام سابق
في لاحق (قوله مثل القول
في الابتداء والتخلص
والانتها) قال في الاطول
جميعا مع السرقات الشعرية
وما اتصل بها بجماع أن
كلاهما يجب فيه مزيد
الاحتياط (قوله لان
المصنف قال في الايضاح)
أى الذى هو كالشرح لهذا
المتن (قوله من أصول)
أى مسائل (قوله وبقيت
أشياء الخ) هذا ظاهر في
كون تلك الأشياء من نفس
الفن لا خارجة عنه
والا فلا وجه للتعبير
بالبقاء ولا بقوله في علم
البديع الخ وكذا قوله
والشأن ما بأس بذكره
لاشبهه الخ فان هذا ظاهر
في تعلق الخاتمة بهذا الفن
(قوله وهو) أى الباقي
فسيان (قوله ما يجب تركه
العرض) أى ما يجب
تركه صدم من هذا الفن
وان ذكره ذلك البعض
وجوب تركه صدم من هذا
الفن اما لكونه غير راجع
لتصنيف الكلام أصلا

وأما يفتن هذا الفن ما يرجع لتصنيف الكلام حسنا غير ذاتي وهذا

قسمان الاول ما يرجع لتصنيف الخط على تقدير كونه فيه حسن كإلى الجنس النحلى كإلى يسقين ويشفون وكإلى آيات قصيدة أو
رسالة وفيها كلها منقوطة أو غير منقوطة أو حرف بنقط وحرمون أو كلمة بنقط كل حر وفيها الاخرى بدون نقط وانما يكن في
هذا حسن لان هذا يرجع للشكل المرئى لا للمعنى والحسن المعنوي هو المستبر ومع ذلك لا يتعلق به عرض البقاء والالتصاق من

الى

الى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلًا فيما سبق من الابواب والثاني ما لا بأس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها
السرقات وما يتصل بها من ذكره في غير ما عايناه من غير ذاتي مثلها وذلك كالقول في ابتداء
والانتهاء من اى غرض آخر أو كالقول في الانتهاء وذلك ببيان أن هذه المواطن ينبغي أن يبنى بها
وزداد الكلام بها حسنًا وانما خرج هذه الاشياء في الخاتمة ولم يحط بها بالبلن البديع أو يجعل كل واحد
منها على حدة لوجوب أحد هاتين الكلمتين ليس أمرًا يعم كل كلام فيشمل كل جريانه في كل موطن
أما في السرقات فنما خرج النثر وكذا فيما يتصل بها لاختصاصها بالاختراع والغير وأما في ابتداء
والانتهاء والاطلاق فلخرج ما ليس في تلك الحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السرف في جميعها
لاشرا كفاية والوجه الثاني أن الحسن فيها دون الحسن في غيرهما سهولة التناول فيجعل بالالفظة
الاعتماد بشأنها ليسر حال اعتبار غيرهما وان كان الناس يهتفون بملورها أما في السرقات فمما علم
من أن الابداع أرفع وأصعب من الاتباع وان كان فيه تغيير ما وكذا فيما يتصل بها وأما في الانتهاء
وما لا فلاح له من أثر عاينة تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا
هو السرف في جميعها وانما جلست هذه الخاتمة المشغلة على ما ذكر من هذا الفن الاخير دون مجموع ما في
الكتاب لجعلها لبعضهم لوجوب أحد هاتين المصنفين أو باب الفن وعن مقتضى به في مداركه
جعلها في الايضاح من هذا الفن حيث قال في آخر المحسنات الفظية هذا ما يتسرى بأذن الله تعالى
بجمعه وتحرر من أصول الفن بمعنى من مسائل هذا الفن الثالث وبقيت أشياء يعني ما علمت
بذكرها بعض المصنفين في علم البديع وهو أي ما يذكره بعض المصنفين فمعنا أحد هاتين يجب
ترك التمرض له أي ترك عدمه من هذا الفن وان ذكره ذلك البعض وجوب ترك التمرض له أما
لكونه غير راجع الى تحسين الكلام أصلا وانما يعلم من هذا الفن ما يرجع لتيسير الكلام حسنا
غير ذاتي وهذا فمعنا لانه اماراجع الى تحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن كما تقدم في جناس الخط
كأن ما بين يشقن ويسقن ويجرى ويجرى هذا أن يؤتى بقصيدة أو رسالة حروفا كلها منقوطة
أو كلها غير منقوطة أو حرف بنقط وحرف بدونه أو كلمة بنقط كل حروفها أو أخرى بدون نقط وانما قلنا
كذلك لان هذا يرجع الى الشكل المرئي لا المسموع والحسن المسموع هو المعتمد وذلك لا يتعلق به
غرض البلاغة فالباو الثاني من قسمي هذا القسم ما لا بأس كونه حسنا أصلا بل المعتمد من النقصاء
جازمون بانراجه من معنى الحسن كوالاة كلفتها على غرضين كان تقول جاء في غلام زيد به تحقيق
بالاحسان وكذا كرموصوف ثم ذكره أو صافا عديده كان يقال جاء في زيد تاجرا قاعلا كبير السن
عالمًا بالحق فهذا ما يجوز به لانه لا يعدم المحسنات وأما لكونه راجعا الى تحسين الكلام لكن ذكرها
تقدم من الاطناب والابحاز والمساواة فقد تضمن أن بعض تلك الاشياء قد يكون من المحسنات عند كونها
لم يصرفها مطابقتها لمقتضى الحال قد كرهاها خلو عن الفائدة لتقدم صورها هناك ثم ذكرت
فيها هذه النكتة وأنها يصح أن تكون من البابين بالاعتبارين حين لكن لا يختص ذلك بها وما ذكرها
على أنها من هذا الفن جز ما هو خلو عن الفائدة والثاني ما يذكره كرفي هذا الفن مما يبي بالأس بذكره
منه لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها هذا كلام
المصنف مع زيادته تتعلق بمعنى كلامه وهو يدل على أن هذه الاشياء من هذا الفن لقوله بقيت أشياء
منه ولا يصر ذلك بمعنى بعضها واسقاطها منه لان كلامه يقتضى تسليمه كون هذه الاشياء المضمومة
وغير ذلك المراد منها يتعلق بكيفية الابتداء والاطلاق والانهاء وأما ما يتعلق بالسرقات الشعرية

قسمي هذا القسم ما لا بأس
كونه حسنا أصلا بل البلاغة
جازمون بانراجه من
معنى الحسن وذلك كذكر
موصوف ثم يذكره
أو صافا عديده كان يقال
جاء في زيد قاعلا تاجرا كبير
السن عالمًا بالغة ونظيره
من القرآن هو الله الذي
لا اله الا هو الملك القدوس
السلام الخ فهذا ما يجوز
بأنه لا يعدم المحسنات
وأما لكونه راجعا الى تحسين
الكلام لكن ذكرها
تقدم في الاطناب والابحاز
والمساواة كالتمثيل
والتكميل والارصاد فقد
تقدم أن بعض هذه الاشياء
قد يكون من المحسنات
عند كونها لم يصرفها مطابقتها
لمقتضى الحال فذكرها
هنا خلو عن الفائدة لتقدم
صورها هناك (قوله
والثاني الخ) هذا عمل
الشاهد في نقل كلام
الايضاح ولا شك أن هذا
يدل على أن السرقات
الشعرية وما يتصل به من
فن البديع وجب ذكره
فانما الخاتمة المشغلة على البحث
هنا ذكرها كرفي الثالث
لانها خارجة
عن الفنون الثلاثة

الفصل الاول: علم ان اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء فلا يمدسرة ولا استماتة ولا نحوهما فان هذه امور متقررة في النفوس متصورة للعقول يشترك فيها التصحيح والاعوجاج والشاعر والمفسر

(قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والمقصود بالناسفة هنا لاخذ السرعة (قوله على لفظ التثنية) حال من القائلين أي حال كونهم يمتسبا بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع وليس صلة الاتفاق ولا للقائلين والمعنى اذا قال قائلان قولاً واتفاقاً في الغرض العام الذي يقصده كل أحد وانما امر بمعنى لان الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق والمرد القائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعدد أو قائل المأخوذ ولو متعدد الاضافي الأطول القائلين بالجمع والمرداف فوق الواحد وأنه بالتثنية اقتصار على أقل من يقع منه الاتفاق (قوله في الغرض) متعلق باتفاق أي (٤٧٦) في المعنى المقصود وقوله على العموم أي حال كون ذلك الغرض

على العموم أي يقصده عامة الناس أي كل أحد منهم وقوله ان كان في الغرض على العموم تضمن أمرين أحدهما كون الاتفاق في نفس الغرض لافي الدلالة عليه والثاني كون الغرض عاماً وقابل الأول بقوله وان كان في وجه الدلالة أي وان كان اتفاق القائلين في الدلالة على الغرض وترد مقابل الثاني وهو ما اذا كان اتفاق القائلين في الغرض خاص وحكمه حكم ماسأى وهو أن تحكيمه بالتفصيل لان المعنى البديق مما يشاؤوت الناس في أدراكه فيمكن أن يضي في السبق والتقدم وان يادوه صمد ذلك (قوله واليهاء) هو الحسن مطلقاً أي يتعلق بالوجه أو بغيره (قوله ونحو ذلك) أي

(اتفاق القائلين) على لفظ التثنية (أن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء) وحسن الوجه واليهاء ونحو ذلك (فلا يمد) هذا الاتفاق (سرقة) ولا استماتة ولا أخذاً ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى (لتقرره) أي تقرره هذا الغرض العام (في العقول والعادات) للخاصة منه وهذا الوجه كاف أي كون المصنف عدله منه لا بمن أهل الفن المقتضى بهم في مداركه كما ذكرنا الوجه الثاني بما يدل على أنه لم يمتسب ما أشار إليه بقوله غير اجمع ان تحصيل الكلام وهو ان هذه الامور ترجع كما أشرفنا إليه أو لا إلى حسن غير ذاتي وكل ما فيه حسن غير ذاتي فهو داخل في حد هذا الفن الثالث ثم يدلبيان السرقات وما يقبل منها قوله (اتفاق القائلين) هو بصيغة التثنية لا بصيغة الجمع يعني أنه اذا قال قائلان قولاً أو أماً أمرينامشئ لان ذلك يعني ولا حاجة زيادة قائل على اثنين في المراد لان الغرض هو النظر فيها بين كل اثنين باتفاقها (ان كان في الغرض) الكائن (على) وجه (العموم) بأن يكون ذلك الغرض مما يتناول ويقصده كل أحد (كالوصف بالشجاعة) كالوصف (بالسخاء) وحسن الوجه وبهائه ونحو ذلك باعتبار القاموس العين (فلا يمد) الاتفاق على هذا الوجه (سرقة) اذا نظره باعتبار شخصين يقدم أحدهما وتأخر الآخر ولا يمد ذلك الاتفاق سرقة لا يمد استماتة لأن يستمد أن الثاني منهما استعان بالأول في التوصل إليه ولا أخذاً بل يمد أي أن أحدهما أخذ من الآخر ولا نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى كالاتهاب والاعارة والنصب والمسخ وما أشبه ذلك مما في من الالفاظ واغفلنا أن هذا الالفاظ تؤدي المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ماسأى أن شاء الله تعالى وانما لم يمد الاتفاق في الغرض على العموم من السرقة وما يرجع اليها (١) جل (تقرره) أي تقرره ذلك الغرض العام (في العقول) جميعاً (و) في (العادات) جميعاً في شخص ابتداءه بعقل مخصوص حتى يكون غيره أخذاً منه ولا بعبادة وأنواعها فلا شك أن القائلين اذا اتفقا فاما أن يكون اتفاقهما يشترك الناس فيه وهو المراد بقوله في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء كافتد ذلك لا يعني سرقة قوله (فلا يمد) فيه نظر لا دخال الفاعل لا يمد سرقة وهو جواب شرط لا يدخل على مثله الفاعل ثم يصير معنا اتفاق القائلين لا يمد سرقة وهو فاسد فان الاتفاق لا يمكن أن يكون سرقة بل السرقة أخذ أحد من الآخر (لتقرره) أي مثل ذلك (في العقول والعادات) يشترك فيها التصحيح

كسرقة القدأ اعتدال القاموس العين والبلادة (قوله فلا يمد هذا الاتفاق سرقة) أي فيشارك اذا نظره باعتبار شخصين أحدهما متقدم الآخر متأخر قال في الأطول وقوله فلا يمد سرقة هو يفتح الدال ويضع ضمه على أنه غير بمعنى النهي فهو مفيد لوجوب عدم الدلائل مطلقاً لا موصوفة إلى الوجوب اه (قوله الاستماتة) أي ولا يمد ذلك الاتفاق استماتة بأن يستند الثاني منها استعان بالأول في التوصل للغرض (قوله ولا أخذاً) أي بأن يمد أي أن الثاني أخذ من الأول (قوله ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى) أي كالاتهاب والاعارة والنصب والمسخ وما أشبه ذلك من الالفاظ وانما كانت هذه الالفاظ تؤدي هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض (قوله لتقرره في العقول) أي جميعاً وفي العادات جميعاً في شخص ابتداءه بعقل مخصوص حتى يكون غيره أخذاً منه ولا بعبادة وما

كان داناسيا على قبياتهم • وان كان قد شفى الوجه فهاه

وكذا وصف الجواد بالتهلل عند نور ود العفاة لا يتاح رؤيتهم ووصف البصيل بالعبوس وقلعة الشرس مع سقذات اليوس وساعدة الدم
فان كان ما يشترك الناس في (٥٧٨) معرفة لاستقراره في العقول والمعادن كتنشيه الفتاة الحسنة

(كوصف الجواد بالتهلل عند نور ود العفاة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (البصيل بالعبوس) عند ذلك (مع سقذات اليد) أى المال أو المعبوس عند ذلك مع قذات البدن أو وصف الاستغناء (فان اشترك الناس في معرفته) أى في معرفته وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى في العقول والمعادن (كتنشيه الشجاع بالاسد والجواد بالعر) أى لا اتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يدمر قولا أو أخذ

(كوصف الجواد) أى ذات الجواد لان حيث ما يشعر بالجود (بالتهلل) أى يكون الوجه فرما مسرورا (عند نور ود العفاة) جمع عاف وهو السائل فان هذه الحيات أعني كون الانسان مهتل الوجه وكون ذلك التهلل بسبب كون ذلك السبب هو نور ود السائلين تنقل من هالي الوصف بالجود فالوصف بالحيات فذات الجواد ليتقل منه الى وصفه بالجود لا يشعر بالجود حتى يكون الانتقال غير مفيد ويجري مجرى ذلك ذكر الهيئة الواحدة وانما جعلها باعتبار كون الجميع أظهر كافي مضمون المثال أو باعتبار الوقت (و) كوصف (البصيل بالعبوس) وهو تلون الوجه تلونا يدل على الاغنام عند نور ود العفاة (مع سقذات اليد) أى وصفه بالعبوس لاجل ذلك في وقت وجود سقذات ذات اليد أى الغنى وكثرة المال فان ذكر هذه الهيئة أعني كونه عبوسا وكون ذلك عند نور ود العفاة وكون ذلك خنسة يبدل على الضل فهذا من الدلالة الكسائية أيضا وانما قيد بوجود سقذات اليد لان العبوس عند ذلك هو الدال على الضل وأما العبوس عند الفقر فهو يدل على الجود لان عبوسه يدل على تأسفه على ما فات من مآثر الضياء بعد وجدان المال وأما البصيل فهو رتاح لذلك العذر وطمأن بعد ما يتصور منه العبوس اذا كان الاختلاف في وجه الدلالة من حقيقة كتنشيه أو تجوز كتنشيه أو مجاز استعاره أو أرسال (ذ) حيث ذ (ان اشترك الناس في معرفته) أى في معرفته قوج الدلالة (لاستقراره) أى ذلك الوجه (فهما) أى في نفوس الناس وفي عقولهم وعاداتهم لشيوعه قديما وحديثا حتى صار شيئا متداولته الخاصة والعامة وذلك (كتنشيه الرجل الشجاع بالاسد) أى في الشجاعة (و) تشبيه الرجل (الجواد بالعر) في الكرم (فهو) أى ذلك الوجه المتفق عليه العام الادراك (كالاول) أى كالاتفاق في نفس الغرض العام في أنه لا يدمر قولا أو أخذ ولا يتجوز ذلك لتسوي الناس فيه كالاول وقد علم من هذا ان الاتفاق الذي يحصل فيه الاتفاق أو عدمه يكون في نفس الوجه كالتشبيه كاذ كر أو كالتجيز لخصوص أو الكيفيات ولا يرى عند اختلاف الوجه الوجه المعنى كان يقع فيه كالتشبيه لشخص ووقع فيه للتجيز لا تجوز كون قضا آخر اختلف فيه الوجه واتفق المعنى فهو اما عام أو خاص والامور المعترية ثلاث لا اتفاق في المعنى مع اتحاد الوجه والاتفاق في المعنى مع الاختلاف في الوجه والاتفاق في الوجه مع اختلاف المعنى لكن على وجه لهذه عبارة المصنف وصوابه العكس وهو ان يقال لاختصاص من هي له (كوصف الجواد بالتهلل عند نور ود العفاة) عليه (البصيل بالعبوس) مع سقذات البدن اشترك الناس في معرفته لاستقراره فيها) أى في العقول (كتنشيه الشجاع بالاسد والجواد بالعر) والبيد بالجار (فهو كالاول) وان

بالشمس والبر والجلود
بالنيت والبصر واليديد
الطبي بالحجر والجار
والشجاع الماضي باليد
وانتارالا تماق فيه كالاتفاق

في عموم الغرض وان
كان بما لا يتكلى لا يفكر

(قوله بالتهلل) أى الاتسام
والبشاشة (قوله بالعبوس)

هو تلون الوجه تلونا يدل
على الغنى (قوله عند ذلك)

أى عند نور ود العفاة عليه
(قوله مع سقذات) أى كثرة

ذات اليد قالى في الطول
راجع للتهلل والعبوس

لان تهلل الجواد لا يكون
عند قلة المال عند نور ود

العفاة والعبوس مع قلة
ذات اليد ليس من خواص

البصيل وذات اليد هو المال
سمى ذات اليد

تفعل معه لا تفعل مع
قلته فكأنه يأمر اليد

بالاعطاء أو المسك أو اليد
كالملوك اه (قوله فلهن)

أو وصف الاستغناء لان
عبوسه في تلك الحالة دليل

على كرمه لا يحصل لهضم
على عدم كثره ما يبدى ليكرم

منه العفاة (قوله فان اشترك
الجميع) هذا دليل جواب

(والا)

الشرط في قوله وان كان في وجه الدلالة جواز الشرط محذوف تقديره ففيه تشبيه فان اشترك الجميع
(قوله لاستقراره فيها) أى في العقول والمعادن (ان) أى بحيث صار متداولين الخاصة والعامة (قوله كتنشيه الشجاع بالاسد) أى
في الشجاعة وكنشيه اليلد بالجر في البلادة وتشبيه الوجه الجليل بالقر في الاضاعة والمراد بالتشبيه الكلام الدال عليه ليكون لفظا
كثيرا (قوله ومن وجه الدلالة) بيان لهذا النوع أى الذي هو الاتفاق في وجه الدلالة على الغرض

ولا يصل إلى كل أحد فهذا الذي يجوز أن يدعى فيه الاختصاص والسبق وأن خشي بين القائلين فيه المتناضل وأن أحدهما فيه أفضل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه وهو ضربان أحدهما كان في أصله خاصيا غريبا والثاني كان في أصله عاما مبتدلا لكن تصرف فيه بما أخرجه من كونه ظاهرا ساذجا إلى خلاف ذلك وقسب ذكر أمثلهما في التثنية والاستمارة إذا عرفت هذا (قوله أي وإن لم يشترك الناس في معرفته) أي معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل إلى كل أحد لكنه لا يزال لا يفكر بأن كان مجازا مخصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف (قوله جاز) أي صح أن يدعى فيه على خلاف ما تقدم فانه لا يصح أن يدعى في ذلك فهذه الحالة التي يمكن فيها تحقيق السبق لكن لا يتبين (٤٧٩) فيها السبق قولنا فصلها كتابا في

(والا) أي وإن لم يشترك الناس في معرفته (جاز أن يدعى فيه) أي في هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالمتناضل وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه (وهو) أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض (ضربان) أحدهما (خاصي في نفسه غريب) لا يزال لا يفكر (و) الآخر (على تصرف فيه بما أخرجه من الابتداء إلى الغرابة كما هي) في باب التثنية والاستمارة من تجميعهما إلى الغريب اختصاصا والابتداء إلى الباقي على ابتداء المولم تصرف فيه بما أخرجه إلى الغرابة

التشابه كتثنية الميت المصروع بالدم لا ليس ثم تشبيه السيف بالياس عليه الدم المقدم فهذه يمكن فيها التفاوت وأما الاختلاف في الوجه والمعنى أوفى المعنى فتدلا على وجه التشابه كتثنية إنسان بالروح ثم تشبيه الآخر بالآخرة فيه (٧) فلا يكون من هذا القبيل (والا) يشترك الناس في معرفة الوجه المعبر به من المعنى (جاز أن يدعى في) أي أن يدعى في هذا الوجه من الدلالة بأن يكون مجازا مخصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف (السبق) أي إذا كان غريبا يمكن ادعاء السبق أي غلبة أحد الآيتين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل (وازيادة) أي يوز يادها أحدهما على الآخر فيمقتضون الآخر نقص منه بمحقق أن يراد بالسبق التقدم أي يجوز حيث أن يدعى أن أحدهما أقدم والآخر أخذه من ذلك الأقدم (وهو) أي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض كالدلالة بالتثنية والدلالة بالجواز الخاص (ضربان) أي نوعان أحدهما (خاصي في نفسه غريب) لا يدرك من ذاته إلا بالإدعاء كتثنية الشمس بالمرأة في كف الأشل كالتيوز بإطلاق الاحتباء على ضم العنان الذي في مفرس لقر بوسه تقدم فهو ذلك غريب لا يدرك إلا بفكر (و) الآخر (على) يدرك كل أحد في أصله لكن (تصرف فيه بما أخرجه من الابتداء إلى الغرابة كما هي) في تشبيه الوجه البهي بالشخص في قوله

لم تلق هذا الوجه خمس نهارنا * الأوجه ليس فيه جاهد

فان تشبيه الوجه البهي بالشخص مبتدل على لكن أخاف إلى ذلك كون عدم الحياض من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتداء وقد تقدم بسطه وكافي التجوز في إطلاق كان لا يزال لا يفكر ولا يصل إليه كل أحد فهذا هو الذي يجوز أن يدعى فيه سبق المتقدم المتأخر وزيادة المتأخر على المتقدم وهو ضربان أحدهما كان خاصيا غريبا في أصله والثاني عاما تصرف فيه بما أخرجه من الابتداء والظهور والسناجعة إلى خلاف ذلك من الغرابة كما هي

(قوله خاصي) أي منسوب للخاصة أي هذا المفهوم لا يصلح عليه إلا اختصاصهم بالبقاء (قوله غريب) تفسير لقوله خاصي لقوله في بحث الاستمارة أو خاصية وهي الغريبة لأن من لوازم كونه غريبا أن يكون خاصيا لا يعرفه إلا الخاصة (قوله لا يزال لا يفكر) تفسير لغيره أي لا يدرك إلا بالإدعاء كتثنية الشمس بالمرأة في كف الأشل كالتيوز بإطلاق الاحتباء على ضم العنان الذي في مفرس لقر بوسه (قوله والاخر عامي) أي يعرفه عامة الناس (قوله الباقي على ابتداءه) هذا زاد على معنا (قوله والمولم تصرف فيه بما أخرجه من الابتداء إلى الغرابة كما هي) في تشبيه الوجه البهي بالشخص في قوله لم تلق هذا الوجه خمس نهارنا * الأوجه ليس فيه جاهد فان تشبيه الوجه البهي بالشخص مبتدل على لكن أخاف لذلك كون عدم الحياض من الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا

الوجه نخرج بذلك عن الابتداء والوفاى التجوز فى المطلق السيلان على سبيل الابدق قوله وسالت باعناق المطى الاطباع فانه مبتذل ولكنه تصرف فيه باستادته الى الاطباع وادخال الاعناق فيه نخرج بذلك عن الابتدال (قوله فلاخذ والسرقة قاطع) فانها الفصحة أى واذا تفرع هذا فلا اخذ لاجل الوجه لا يعرفه كل الناس

(٤٨٠)

(فالاخذ والسرقة) أى ما يسمى بهذين الاسمين (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر فهو أن يؤخذ من كل شيء) حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه أو) حال كونه (وحده) من غير أخذ شيء من اللفظ

السيلان على سبيل الابدق فانه مبتذل ولكن تصرف فيه باستادته الى الاطباع وادخال الاعناق فيه نخرج بذلك عن الابتدال وقد تقدم أيضا بسطه ونحو هذا التقسيم سبق في التشبيه والاستعارة أن منهما الغريب الذى للخاصة والمبتذل العلمى الباقى على ابتداله والتصرف فيه بما أخرجهم من الابتدال كالتأثيل فان قلت التناوت فى الوجه أن كان غير حقيقة ظاهر وأما أن كان حقيقة فهو التشبيه فلا غراب فيه الا من جهل المعنى فلا يدخل فى الغراب بمن جهل وجه الدلالة لان المعنى ان كان غريبا فذاك والا أمكن التثني من كل أحد بل تكلف فلا تناوت فكيف هذا التثني من هذا القسم قلت يقع فيه التناوت من جهة قدر الصلاحية المعنى له أولا وإثنا الدلالة على التثني فقد تكون تصرف فى الألفاظ وتعتبر لحالة المعنوية التشبيه كاتقدم فى قوله لم تلق هذا الوجه تسمى نهارنا ليعتد فيها التناوت نعم حسن الدلالة لا يتفكك من غرابية المعنى لافى الحقيقة ولا فى المجاز تأمل وذلك كاف لإدعاء السبق وإن يادعوا لذكر ما لا يمد من باب السرقة أشار الى تقسيم ما هو من بابها سواء كان منها لكونه دقيقا شريعا مع الإدراك مع كون وجه الدلالة فيه متعبدا بكونه حقيقة أو كان منها لكونه وجه الدلالة التى ليست بشائعة لمن جهة كونه من غرابية كاتقدم أى ما يسمى بهذين القسمين فحينئذ يقال وإذا ميزت بين ما يكون من السرقة نوعا (فالاخذ والسرقة) أى الاخذ الذى هو السرقة فى الجملة أى قسم هو أعنى سواء كان من قسم وجه الدلالة أو من قسم دفعة المعنى فقط (نوعان) أى ينقسم أولا إلى نوعين (ظاهر) بأن يكون لوعرض الكلامين على أى عقل حكم بأن أحدهما أصله الآخر بشرطه المعنوى (وغير ظاهر) بأن يكون بين الكلامين تفسير محجوج فى كون أحدهما أصله الآخر تأمل (أما) الاخذ (الظاهر) من النوعين (ف) هو (أن يؤخذ المعنى كله) مع ظهور أن أحدهما مع الآخر وانما زاد هنا القيد لان غير الظاهر فيه المعنى أيضا لا لا يسمع خفاء والنوع السليم بميز ذلك فى الاثنية وهو حيثئذ ثلاثة أقسام لان أخذ المعنى كله (أما) أن يكون (مع) أخذ (اللفظ كله أو) يكون مع (أخذ بعض) أى أخذ بعض اللفظ وترك البعض (أو) يكون مع أخذ المعنى (وحده) بدون أخذ شيء من اللفظ أصلا بل يدل جميع الكلام بتركيبه آخر ولا يدخل فى هذا تبديل الكلمات المرادفة ما يراد به معناه النظم لا لا نه كى فى حكم أخذ اللفظ كله فالمراد بأخذ المعنى وحده تحويره الى صورة أخرى تركيبا وأفرادا كلى أى فى الاثنية ولا ضرر فى المسألة الكائنة فى قولنا أخذ المعنى كله مع أخذ وحده لان الصعوبة بين المعنى كله ووحده لا بين المعنى كله وبين نفسه وهو ظاهر ثم أشار الى بيان قبض هذا القسم أمثلة القسمين فى التشبيه والاستعارة إذ عرف ذلك فلاخذ والسرقة نوعان ظاهر وغير ظاهر أما الظاهر

الوجه لا يعرفه كل الناس
أما التواتر فيه ذاته أو بسبب
التصرف فيه جازان بمعنى
أن أحدهما أخذ ذلك
الوجه من الآخر وسبقه
منه صريح فى بيان أقسام
الاخذ والسرقة بقوله
فالاخذ والسرقة النوع
(قوله أى ما يسمى بهذين
الاسمين) أشار بهذا الى
أنهما اسمان مترادفان
مدلولهما واحد لأنهما
متضاران (قوله ظاهر)
أى بأن يكون لوعرض
الكلامين على أى عقل
حكم بأن أحدهما أصل
الآخر بشرطه المتقيد
وهو كون وجه الدلالة
لا يعرفه كل الناس قوله
وغير ظاهر أى بأن
يكون بين الكلامين تفسير
محجوج العقل فى حكمه بأن
أحدهما أصله الآخر تأمل
(قوله أما الظاهر)
أى أما الاخذ الظاهر
(قوله فهو أن يؤخذ المعنى
كله) أى مع ظهور أن
أحدهما من الآخر وانما
زدنا ذلك القيد لأن غير

الظاهر منه أخذ المعنى أيضا لكن مع خفاء والنوع السليم بميز ذلك (قوله أو حال كونه وحده) فان أشار الشارح بتقدير ذلك الى قوله أو وحده مطلق على قوله أيا ماع اللفظ أى يؤخذ المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه فلم يستثن أن الاخذ الظاهر ضرر بل أن أحدهما أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والتاوى أن يؤخذ المعنى وحده وهذا التاوى ياربه تغيير النظم بأن يدل جميع الكلام بتركيب آخر ولا يدخل فى هذا تبديل الكلمات المرادفة ما يراد به معناه النظم لان هذا فى حكم أخذ اللفظ كله والضرب الاول فحينئذ لان المخوف منع المعنى لما كل اللفظ وما يستدعى كل منها أن يحصل تغيير فى النظم

فهو أن يؤخذ المعنى كله أمام اللفظ كله أو بعضه وأما وحده فإن كان المأخوذ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم من دونه لأنه مرفقة
بغير توبيخه ونسخا واتحالا كما حكى عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته * على طرف الهجران إن كان يعقل

أولا يحصل تغييره فأنقسام الأخذ الظاهر خمسة وقد ذكر المصنف هذه الأقسام الخمسة بقوله فإن أخلف (قوله الواقع بين المفردات
أي مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه وذلك بأن يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ (٤٨١) من متعدين تألفا متعدين شخصا

فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (فهو
مذموم لأنه مرفقة بغير توبيخه ونسخا واتحالا كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول من
ابن أوس إذا أنت لم تنصف أخاك) أي لم تخطئه النصف ولم توفه حقوقه (وجدته * على طرف
الهجران) أي هاجر لا يستبدل بلكو باخوتك (إن كان يعقل

أعني الظاهر وإلى بيان غير قصير فقال (فإن أخذ) الأخذ للمعنى كله (اللفظ كله من غير تغيير
لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين اللفظين أي بين اللفظ المأخوذ واللفظ المأخوذ منه
وذلك بأن يكون كل من اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه معدا نوعا وعدم تغييره هو اتحاد نوعا من
كل وجه وأما خلف شخصه فإن بينهما تباينا تألفا متعدد اشخاصا باعتبار اللفظين وليس مرادنا
باللفظين ما وقع فيه التركيب الأول لأنه لا يشتر أن يكون لفظين ولا ثلاثة حتى يثنى أو يجمع (فهو
مذموم أي أن أخذ جميع اللفظ لا تغيير فذلك الأخذ مذموم (لأنه مرفقة بغير توبيخه
بغير آخر ليس للمسروق منه فإن السرقة المحضة أشد في الحرمة من السرقة المشوبة بغير من غير
مال المسروق منه (ويسمى) هذا الأخذ المذموم (نسخا) لأنه نسخ كلام الغير ونسب لنفسه
وذلك (كما) أي لا أخذ الذي (حكى عن عبد الله بن الزبير) وهو الشاعر المعلوم وليس المراد به
عبد الله بن الزبير بن العوام الصحابي المعلوم وإنما المراد بشخص آخر كان قد علم عبد الله بن الزبير
الصحابي المعروف فلما حرره من الغطاء قال بن الزبير أعني هذا المذكور هناك السيد عبد الله
ابن الزبير من الله ناقة حلتني إليك فقال له السيد عبد الله الصحابي المعروف إن وراكها (أنه فعل ذلك)
أي الأخذ الذي يروى أن الإنسان المذكور فعله أي أوقفه (يقول من ابن أوس) وهو قوله
(إذا أنت لم تنصف أخاك) أي إذا لم تخطئه النصف بفتح النون والمصدر الذي اسم مصدر للأضاف الذي
هو المصدر وتوفية الحق ومعنى أعطاه النصف أي العدل بقاعه (وجدته) أي إذا لم تنصفه
وجدته (على طرف الهجران) أي على الطرف الذي هو الهجران فالأضافة بيانية وتكون الهجران
طرفا باعتبار أنه مكان خارج وطرف عن المكان الأوسط الذي هو الواصلة ويحتمل أن تكون
الأضافة على أصلها بأن يجعل الهجران طرفان والمقام يقتضي أن الذي يكون عليه المظالم هو
الابعد والخبط في ذلك سهل وكثيرا ما تعرض لأشكال هذه المباحث لأن بعض النفوس يصعب
عليها الوقوف على حقيقتها (إن كان يعقل) أي إذا لم تنصف وجدته مهجرا لا يستبدل بلك غيرك
فإن يؤخذ المعنى كله أمام اللفظ كله أو بعضه أو وحده (فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه فهو
مذموم لأنه مرفقة بغير توبيخه ونسخا واتحالا) وما لبث أن حكى ابن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية
فأنشده قول ابن أوس إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته * على طرف الهجران إن كان يعقل

(٦١- شرح التلخيص رابع) والاتصال وهو نائب فاعل حتى وأنه يدل انفصال من عبد الله في فعل ذلك بقول من تأمل
(قوله من) بضم الميم وفتح العين وهو غير من بين زائدة فإنه يفتح الميم وسكون العين (قوله أخاك) أي صاحبك (قوله أي لم تخطئه
النصف) بفتح النون والمصدر مصدر بمعنى الأضاف الذي هو العدل وتوفية الحق بقوله ولم توفه حقوقه عطف بتسريح على ما قبله
ومعنى أعطاه النصف أي العدل بقاعه (قوله على طرف الهجران) أي على الطرف الذي هو الهجران بكسر الهاء فالأضافة بيانية
وتكون الهجران طرفا باعتبار تسميته أن الواصلة مكان متوسط بين المتواصلين وأن الهجر طرف لذلك المكان خارج ويحتمل
أن تكون الأضافة على أصلها بأن يجعل الهجر طرفان والذي عليه المظالم هو الابعد منهما (قوله إن كان يعقل) أي يوجدته هابرا

وربك حد السيف من أن تضيقه • اذالم يكن عن شفرة السيف مزحل
فقال له معوية لقد شمرت بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد كنهه التي أولها
لعمرك ما أدري واني لأوجل • على أينما تعد المنية أول

لك ورافض المجتنب ان كان له عقل يطلب بمعالي الأمور لانه لا يخبر في محبة من لا يرى للماتري له فكيف يصح من ظلمك ولا ينصفك
وأما من لا عقل له فيرضى بأذى الأمور بدلا عن أعلا فلا يقيم له وزن في المعاملات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالمكرمات (قوله
وربك) أي ذلك الاخ الذي (٤٨٧) لم تنصفه (قوله وحده السيف) أي طرفه القاطع (قوله أي

وربك حد السيف) أي يعمل شدة تأثيره بالسيف وتقطعه تقطيعها (من أن تضيقه) •
أي بدلا من أن ظلمه (اذالم يكن عن شفرة السيف) أي عن ركوب حد السيف وتحمل المشاق (مزحل)
أي بعد فقد حتى أن عبد الله بن الزبير دخل على معوية فأنشده هذين البيتين فقال له معوية لقد شمرت
بعدى يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد قصيدته التي أولها
لعمرك ما أدري واني لأوجل • على أينما تعد والمنية أول

رافض المجتنب ان كان له عقل يطلب بمعالي الأمور لانه لا يخبر في محبة من لا يرى للماتري له فكيف
من يظلمك ولا ينصفك وأما من لا عقل له فيرضى بأذى الأمور بدلا عن أعلا فلا يقيم له وزن في
المعاملات ولا يلتفت اليه في التخصيص بالمكرمات (وربك) ذلك الاخ الذي لم تنصفه (حد
السيف) أي طرفه القاطع وهو يحتمل أن يراد به الحقيقة على سبيل المبالغة أي يكون معك بحيث
لو فرض أنه هاجم لك فحد السيف وربكه ركو باقطعه لفعل ذلك بدلا (من أن تضيقه) أي
أن تلهو وتظلم به حتى أن يكون ككتابة عن الشدة والمثقة أي ركب اذالم تنصفه مشاق وتأثيرات
واذابات لان ركوب حد السيف يلزم للاذابات والمشاق (الجملة (اذالم يجد) أي ركب شفرة السيف
ليتركك اذالم يجد (عن شفرة السيف) أي عن حد السيف الحقيقي أو من الشدة التي لا تترك
الجملة حد السيف على الاحكامين السابقين (مزحل) يحتمل أن يكون المراد بالجملة أي ركب ما ذكر
اذالم يجد عنه بعدا وازحالا ويحتمل أن يكون المراد بالجملة أي بعدا وانفصالا وازلا وفي القاموس
زحل يعني بالزاي الجمجمة من مقامه كتنح زال وانما قلنا ان ابن الزبير المذكور فعل ذلك بقوله معن
السابق لما حكى أن ابن الزبير المذكور دخل على معوية فرضى الله تعالى عنه فأنشده هذين البيتين
فقال له معوية لقد شمرت بضم العين أي صمرت شاعرا بعدى أي بعد ملاقاتي الاولى يا أبا بكر ثم أن
عبد الله بن الزبير المذكور لم يفارق المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني على معوية فأنشده
بديع قصيدته التي أولها • لعمرك ما أدري واني لأوجل • أي لا خلف • على أينما تعد المنية أول

وربك حد السيف من أن تضيقه • اذالم يكن عن شفرة السيف مزحل
فقال له معوية لقد شمرت بعدى ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس فأنشده كنهه التي أولها

لعمرك ما أدري واني لأوجل • على أينما تعد والمنية أول

بلغة الضم والعارضي لم يجد من ركو بعدا (قوله فقد حتى الخ) الفاء التعليل أي
وانما قلنا ان ابن الزبير فعل ذلك بقوله معن السابق لا تفقد حتى الخ (قوله دخل على معوية) أي وكان معوية حاضرا عليه وعنده سيف
منه (قوله لقد شمرت بعدى) بضم العين أي قد صمرت شاعرا بعد على أنك غير شاعر أو بعد ما قرأت يا أبا بكر فقلت قل
شعرا وقد صرت بعد ما قرأت شاعرا (قوله يا أبا بكر) كناية لعبد الله بن الزبير (قوله فأنشده قصيدته) أنشد بعدى لمفعولين يقال
أنشدني شعرا لمفعول الاول هنا عذوف أي فأنشده قصيدته (قوله لأوجل) من الوجع وهو الحزن ووضع على أينما تعد بالمنية لمفعول
أدري وقوله واني لأوجل اعتراض وتقدمه بالثنية المجبة بمعنى تصحيح وذكر بعضهم أنه بالعين المهملة من العدو والمنية الموت وأول بني
على التثنية لقطعه عن الاضافة في معناها كقافي قبل وبعد أي أول كل شيء وحاصل المعنى ما أدري من الذي تعدو عليه المنية متقابل

يصل الخ) أشار بهذا
الى انه لم يرد بركو بحد
السيف المعنى الحقيقي
بل المراد تحمل ما ذكر
فكانه قال وركب ملهو
بمنزلة القتل بالسيف
(قوله من أن تضيقه) بفتح
التاء والضم الظلم والذل
وأشار الشاعر بقوله بدلا
الى ان من لا يدلو يصح
جعلها التعليل أي من أجل
ضيقك أي ظلمك وذلك
يعدم اضافك (قوله عن
شفرة السيف) بفتح الشين
الجملة أي حده القاطع
وفي التلام حذف صاف
أي اذالم يكن عن ركوب
حد السيف وأراد بعد
السيف هنا الأمور الشاقة
التي هي بمنزلة القتل مثل
ما في وقوله مزحل بفتح
الميم والهاء المهمة وبنيها
زاي مجبة أي بعد
وانفصال والمعنى وركب
الأمور الشاقة التي تؤثر
فيه تأثير السيف مخافة أن

حتى أتى عليها فها لمّا أشده عبد الله فقبل بمعية على عبد الله وقال ألم تخبرني أنهم لك فقال المعنى في اللفظة وبعد فهو أخى من الرضاغة وأنا أخى بشعره وفروى لا وسرور لا ويرى قصبتهم لها البيت
 إذا أنت لم تعرض عن الجهل والخفاء * أصبت حلياً أو أصابت جاهل
 وفروى لا يريد البروى فنى يشتري حسن الثناء به * إذا لست الشبهاء أعوزها القطر
 ولاى نواس فنى يشتري حسن الثناء به * ويدل أن الدائرات تدور
 وفروى بعض المتقدمين على معبدا أجاد طويس والمريحي يمد * وما قصبت السبق إلا لمد
 ولاى عام محاسن أصناف المغنين جنة * وما قصبت السبق إلا لعبد (٤٨٣)

وحكى صاحب الأغاني في
 أصوات معبد
 لحنى على فتنة الزمان لهم
 * فاصيهم إلا بما شأوا
 وفي شعرى نواس
 دارت على فتنة دال الزمان لهم
 * فاصيهم إلا بما شأوا
 وفي هذا المعنى ما كان
 للتعبير فيه بإبدال كنه
 أو أكثر ما رادفها كقول
 امرئ القيس

الأخرواى لاخاف ما يقع
 من ذلك (قوله حتى أنها)
 أى واسفر على انشاد
 القصيدة حتى أنها (قوله
 فاقبل معونتي) أى
 التفت إلى الله معني
 المجلس (قوله أنها) أى
 البيت (قوله لم تخبرني
 أنها) أى تقصيني أن عبد
 الله بن الزبير أخبر معوية
 بذلك وهذا الاستقهام
 انكاري (قوله وبعد فهو
 أخى) هذا اعتذار من
 ابن الزبير في سرقة

حتى أتى عليها هذا البيت فاقبل معونتي على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرني أنهم لك فقال المعنى في اللفظة
 لهو المعنى وبعد فهو أخى من الرضاغة وأنا أخى بشعره (وفي معناه) أى معنى ما لم يغير فيه النظم
 (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما رادفها) يعنى أنه إذا لم يمتدحوم وسرقة كنه في قول
 الخطبة

دع المسكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

أى لأمرى الذى قد علمه المنه من قبل الأخرى لاخاف ما يقع من ذلك ثم اسفر على انشاد القصيدة
 حتى انتهى وفيها هذا البيت فاقبل معونتي على عبد الله بن الزبير وقال ألم تخبرني أنهم ما أى البيت
 لك فقال اللفظة والمعنى وبعد هذا فهو أخى من الرضاغة وأنا أخى بشعره وقول معوية ألم تخبرني
 يدل على أنه أخيه أولاً بأن البيت له ويحتمل أن يكون نزل حاله في إظهاره أنهم لم يمتدحوم بهما فالمعجب
 من تلازمة الإخبار قبل ولله لم يقصد بهما نفسه الكذب والافتقار بل لعله يريد أنهما
 ومساكين لحلى خنما ثابته لئى وعندي وهذا أيضاً هو مراده بقوله المعنى أى أنا الموصوف
 بمعناهما وهو مبطل لفظها عن المعنى الحاصل وقوله وبعد هذا فهو أخى من الرضاغة وأنا أخى
 بشعره اعتذار لمجلى يستظهر أنه لم يمتدحوم فلا شك أن ابن الزبير المذكور رأى يقول معونتي
 غير تبديل للفظ ولا تغيير للنظم فهو سرقة كنه (وفي معناه) أى معنى ما لم يغير فيه اللفظ والنظم
 (أن يبدل) أى أولاً بغير هيئة اللفظ التركيبية ولكن يبدل (بالكلمات) الإفرادية (كلها أو بعضها
 ما رادفها) بأن يأتى بدل كل كلمة بمباردفاً أو بآتى مكان البعض دون البعض بمباردفاً لأن المرادف
 يشترط أنه رديف فلازم أحدهما من التبع لا لازم لآخره وذلك لتبديل فهو بعداً أيضاً وما
 وسرقة كنه ومثال تبديل جسد اللفظ إظهار ادفع مع بقاء المعنى والنظم أن يقال في قول الخطبة
 دع المسكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

حتى أنشده ما أنشده عبد الله فاقبل معونتي على عبد الله وقال ألم تخبرني أنهم لك فقال المعنى في اللفظة
 لهو بعد فهو أخى من الرضاغة وأنا أخى بشعره قلت والذى يتفق به ذلك أن ادعى أن هذا النظم له
 كان كاذباً وإن لم يدع فهذا ليس بسرقة بالكلمة (وفي معناه) أى معنى ما أخذ اللفظ كله مع المعنى وكان
 مذموماً (أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما رادفها) لأن المترادفين كاللفظ الواحد كقول امرئ القيس

البيتين ونسبتهما لنفسه يستظهره الحاضرون وقوله وأنا أخى بشعره أى لك كما لا يخفى وبلا حتى رودة هذا
 الاعتذار خصوصاً وهو غير أخيه من النسب (قوله وفي معناه) أى ومن قبيلته كونه مذموماً وسرقة كنه أن يبدل الخ لآن المرادف
 ينزل منزلة رديفه فلازم أحدهما من التبع لا لازم للأخرى الأطول لوجه شبه إذا لم يمتدحوم بالكلام حسن سجع أو موازنة أو زيادة
 فصاحة أو سلامة للشعر فإن أقاد ذلك ترجع على الأصل و زاد عليه قبولاً (قوله أن يبدل بالكلمات كلها) أى كفى بيت الخطبة فانه
 بدلت كلماتها كلها وقوله أو بعضها أى كفى بيت امرئ القيس فانه قد بدلت بعض كلماته (قوله دع المسكارم) البيت معقول قول الخطبة
 وقوله ذر المسكارم يقول ليقال وقوله دع المسكارم أى دع طلبها والمسكارم جمع مكرم بمعنى الكرامة والصفة بكسر الباء وضعها كما
 ذكره في المختار بمعنى الحاجة والطلب وقوله الطاعم الكاسى أى الأكل المكسب والمعنى لست أهلاً لذكرهم والمعالى فدعها لتسبك

وقول طرفه

وقول العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه

وقول الفرزدق

وقول حاتم

وقول الأعور

وقوفها هي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي ونجمل

وقوفها هي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي ونجمل

وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي كنت تعلم

وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي كنت تعرف

ومن يتدمع بالناس من خيم نفسه * يدعوه ويذبه على النفس خيمها

ومن يتعرف خلقا سوى خلق نفسه * يدعوه ويذبه على النفس خيمها

لا اكل والستر باللباس فانك تناله بلا طلب يشق كطلب

(١٤٨)

واقنع بالعيشة وهي مطلق

المعالي (قوله لطلبها)

أي لطلبها فقد بديل كل

لفظ من البيت الاول

بمرادفه فذكر مرادف ليدفع

والما ثم مرادف للكلام

ولا تنهض مرادف لقوله

لا ترحل وقوله اطلبها

مرادف لبنيتهما واجلس

مرادف لا قصد والآخر

مرادف الطامع واللباس

مرادف للباس وأما قوله

فانك أنت هذو كور في

البيتين باللفظ وأما كان

هنا من ابدال الكل لان

فانك من الامور العامة

فالمراد ما عداه (قوله وقوفها)

جمع واقف كشاهد وشهود

من الوقف بمعنى الحبس

لا من الوقوف بمعنى

اللبث لانه لا يزوم والمتكور

فرا الما لا تذهب لطلبها * واجلس فانك أنت الآكل اللباس

وكما قال امرئ القيس

وقوفها هي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي ونجمل

فأوردته طرفه في دليته الا أنه أقام مجلسم مقام نجمل

فرا المكارم لا تنهض لطلبها * واقنع فانك أنت الآكل اللباس

فقد بديل كل لفظ من التركيب بمرادفه والمعنى لست أهلا للمكارم والمعالي فذكرها ليزرك واقنع بالعيشة

وهو مطلق الاكل والستر باللباس فانك تناله بلا طلب يشق كطلب المعالي على أنه لو قيل هكذا لم يحل

اللباس مكان الكاسي من قبح للثقل الوزني ومثال تبديل البعض قول طرفه في قصيدته الدالية

وقوفها هي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي ونجمل

فانه ميت امرئ القيس ولم يزد فيه على تبديل نجمل ببادو وقوفها من الوقف الذي هو الحبس بدليل

تعبه الى المطي لا من الوقوف اللازم أي نيك حال كون أصحاب واقفين أي حاسبين مطيهم على

يقولون لانهلك بالخرن ونجمل أي ادفع ذلك الالام بالجد والعبر ويجري مجرى تبديل البعض أو

الكل في القبح بل مرادف تبديله بالند قرب تناوله كما لو قيل في قول السيد حسن

بيض الوجوه كرهة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

سود الوجوه كثرية أحسابهم * فطس الانوف من الطراز الآخر

وقوفها هي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي ونجمل

وقول طرفه

وقوفها هي على مطيهم * يقولون لانهلك أسي ونجمل

قلت وفي تسميته سرقة نظرا فان الظاهر أن هذا من تطابق الخطا والتوارد إلا أن ابن السكيت

في البيت متعمده فله مطيهم وهي فاعله وانتماء على الحال من

فاعل بنيل على معنى لاجل أي فاقبيلك في حال الوقوف أصحابي مراكمه لاجل قائلين لانهلك أسي أي من فرط الخزن وشدة الجزع

ونجمل أي أصبر صبرا جليلا أو ادفع عنك الالام بالتجمل أي الصبر الجليل (قوله لانهلك) هو بكسر اللام وما ضيه هلك بفتحها

قال تعالى ليهلك من هلك عن بينة (قوله فأوردته طرفه) هو بفتح الطاء والراء المهملتين (قوله الا أنه أقام مجلسم مقام نجمل) فقد

أبدل بعض الكلمات بما مرادفه فقلنا هذا قول العباس بن عبد المطلب

وما الناس بالناس الذين عهدتهم * ولا الدار بالدار التي كنت تعلم

فقد أوردته الفرزدق في شعره الا أنه بدل تعلم بشعر (تثنيه) يجري مجرى تبديل الكل والبعض بالمرادف في القبح تبديل الكل أو

لبعض بالند مع رعاية النظم والترتيب وذلك كقرب تناول الند كالوقيل في قول حسن بن ثابت رضي الله عنه في مدح آل البيت

بيض الوجوه كرهة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه كثيرة أحسابهم * فطس الانوف من الطراز الآخر

وشم يضم الشين جمع شم من الشم وهو ارق تصاعقصة الانف مع استواء في أعلاه وهو مصدح عند العرب والطراز العلم والمراد هنا

المجداى أيهم من الخطا الاول في الجهد والشراف

وان كان مع تغيير لنظمه أو كان المأخوذ بعض اللفظ في أغارة ومسخا فان كان الثاني أبلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة تحسين السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى فهو ممدوح مقبول كقول بشر
من راقب الناس لم ينظر بحاجة * وفاز بالطيبات القاتك الحج

(قوله أخذ) يحتمل أنه مصدر وهو اسم كان مع تغيير خبرها وعليه (٤٨٥)

فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان وعمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن (قوله مع تغيير لنظمه) محتمز قوله السابق من غير تغيير لنظمه وقوله أو أخذ بعض اللفظ محتمز قوله كلفهو على الف والنشر المشوش (قوله أو أخذ بعض اللفظ) أي سواء كان فيه تغيير للنظم أو لا (قوله أغارة) أي لأنه أغار على ما هو لأغير

ثم أشار إلى مفهوم قوله من غير تغيير لنظمه بقول (وان كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير لنظمه) أي لنظم اللفظ والمراد بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بضمه وجه آخر حيث يقال هذا تركيب آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملته شرطية مثلا بغيرها أو بكون ذلك اما مع افادة المعنى مثلا بطريق اللزوم أو أفيدا ولا صراحتهم الا كثيرا ويدون ذلك يدل على أن هذا هو المراد ما يأتي من الامثلة ثم ما يكون بتغيير النظم اما أن يكون مع أخذ كل اللفظ (أو مع) (أخذ بعض) ذلك اللفظ) كله (مع) أي ان كان الاختصار مع تغيير النظم مع ذلك (أغارة) لأنه أغار على ما هو لأغير بغيره عن وجهه (و مع) أيضا (مسحا) لأنه بدل صورته لغير بصورة أخرى والغالب كونها أقيح والمسخ في الأصل تبديل صورة ما هو أقيح منها في الكلام الذي هو متعلق بهذا الاخذ المعنى بالاغارة ثلاثة أقسام لان ذلك الكلام اما أن يكون أبلغ من الاول فيكون مقبولا غير ممدوح أو يكون أدنى فهو ممدوح غير مقبول أو يكون مثل الاول فهو أبعدهم والتم وأقرب الى القول فآشار الى هذه الاقسام على هذا الترتيب فقال (فان كان) الكلام (الثاني) أي الذي هو متعلق بالاختصار المذكور (أبلغ) من الكلام الاول المأخوذ منه (الاختصاصه) أي لاختصاص الثاني عن الاول (بفضيلة) لم يوجد في الاول تحسين السبك الذي هو البعد عن أحد التقيد للفظي والمعنوي والاختصار حيث يناسب المقام ولا إيضاح لمعنى هو مظنة الغموض وهذا يدخل طرف منه في حسن السبك البعد عن التعقيد وهو ترك الغموض الذي هو ليس من غرابة اللفظ بل كالحلل في اللزوم وان شئت قلت يدخل في حسن السبك الاختصار بناء على أنه هو جودة اللفظ في الجملة أو زيادة معنى يناسب المقام لم يوجد في الاول (فمدوح) أي ان اختصار الثاني يمثل بعض هذه الفضائل فذلك الثاني ممدوح مقبول لان تلك الزيادة أخرجه الى طرف من قضاها لا ابتداء وذلك (كقول بشر من راقب الناس) أي

عده في السرقات قوله (وان كان) أي ذلك الاخذ (مع تغيير لنظمه أو أخذ) المعنى مع (بعض اللفظ) في ذلك اللفظ (أغارة ومسخا) ومنهم من جعل المسخ أغارة الصورة الحسنه فيصير المشهور الاول واذ لنا به (فذلك قديان) (ان كان الثاني) أي كلام السارق (أبلغ) من الاول أي الممدوح منه (الاختصاصه) أي اختصاص الثاني (بفضيلة) كالإيضاح أو الاختصار أو حسن السبك أو زيادة معنى (فمدوح) أي مقبول (كقول بشر) أو لا

من راقب الناس لم ينظر بحاجة * وفاز بالطيبات القاتك الحج

(قوله تحسين السبك) المراد به الخلو من التعقيد للفظي والمعنوي (قوله أو الاختصار) أي حيث يناسب المقام (قوله مقبول) أي أغارة ومسخ مقبول لان تلك الزيادة أخرجه الى طرف من الابتداء (قوله كقول بشر) قبله قالوا حرام تلاقى فقلت لهم * ملق التلاقى لا في غير مرج بعده البيت وبعدة
أشكو الى الله ما لا يفارقني * وشرعا في قوادي الدهر تلتج
(قوله من راقب الناس) أي من خاف منهم ورتب عقابهم كقيل أومن راعاهم ومضى على مزاجهم فيما يكرهون وفيما يشقون

وقول سلم الخامس

من راقب الناس مات غما * وفاز بالذلة الجسور

فبيت سلم أجود سكاوا خصر وكقول الآخر خفتنا لهم في كل عين وحاجب * بسم الله الرحمن الرحيم
وقول ابن نباتة بعده خفتنا بطراف الفتان في ظهورهم * عيون لما وقع السيوف حواجب
فبيت ابن نباتة أبلغ اختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهم ومن الناس من جعلها متساويين

فيقدم عليه (قوله لم يلقف برحاجته) لانهم ما كرهها الناس فيتركها الاجلهم فتفتت مع شدة شوقه اليها (قوله وفاز بالطيبات) أي ومن لم يراقبهم ولم يبال بهم فاز بالطفر والطيبات الحسية كالطفر بالمعشوق والمعنوية كشقاء غنظ النفوس بالاخذ بالثبات والتمسك وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك أي الشجاع الذي عنده الجرأة على الاقدام على الامور وقتلا وغيرهم من غير مبالاة بأحد (قوله الهج) أي الملازم المطلوب به الحر يص عليه من غير مبالاة قتلا كان وغيره فقول الشارح أي الشجاع تفسير لفاتك وقوله الحر يص على القتل أي له ولوع به تفسير للهج (قوله وقول سلم) بفتح السين وسكون اللام المقلب بالخاसर نكسارته في تجارتها لا يبالغ مصحفا

(٤٨٦)

لم يلقف برحاجته * وفاز بالطيبات للفاتك الهج) أي الشجاع القاتل الحر يص على القتل (وقول سلم) بعده (من راقب الناس مات غما *) أي حزننا وهو مفعول أو تمييز (وفاز بالذلة الجسور) أي الشديدا بالجرأة فبيت سلم أجود سكاوا خصر لفظا

راعاهم وحاذرهم فيا بكرهون فيتركه وفيا يتقون فيقدم عليه (لم يلقف برحاجته) كلها لانه ربما كرهها الناس فيتركها الاجلهم فتفتت مع شدة شوقه اليها (وفاز بالطيبات للفاتك الهج) أي ومن لم يراقبهم ولم يبال بهم فاز بالطفر والطيبات الحسية كالطفر بالمعشوق والمعنوية كشقاء غنظ النفوس بالاخذ بالثبات وهذا الذي لا يراقب الناس هو الفاتك أي القسدم على القتل وغيرهم من غير مبالاة بأحد الهج أي الملازم المطلوب به الحر يص عليه من غير مبالاة قتلا كان وغيره (وقول سلم) أي كقول شارح قول سلم الخامس وسمى خامرا لانه ورث مصحفان من أبيه فباعه فاشترى به عودا يضرب به (من راقب الناس مات غما) أي لم يصل لمراده فيبقى معموه من فوات المرادو يستند عليه التعم كشد الموت فتدبل على فوات الحاجة يموت التعم الذي هو أخص منه لانه لا تغير النظم يكون بالذلة على المعنى وغير وجه الاول (وفاز بالذلة الجسور) والجسور هو الشديدا بالجرأة فهو بمعنى الفاتك الهج وهو أصرح في المعنى وأخص فالحق في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالرغوب ومن راعاهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سكاوا لانه على المعنى بلا حاجة تأمل بهما وأخص وأفصح وأخصر لفظا كما لا يخفى وما بين هذين البيتين ظاهر كاذ كروا في نفسي أن لفظ الفاتك الهج أحسن من لفظ الجسور ولفظ الطيبان أحسن من لفظ الذلة والاختصار قد بدعي عدم مناسبتها لان الغرض

وقول سلم ثاني

من راقب الناس مات غما * وفاز بالذلة الجسور

ورثه فاشترى بقرته عودا يضرب به كافي الاساس أو اشترى بقرته ديوان شعر كافي الاطول (قوله من راقب الناس) أي من خاف وترقب عقابهم أو من راعاهم ومشي على مرأعهم وقبل هذا البيت اهدى الى الشوق وهو حلو * أعني في طرفه فتور (قوله مات غما) أي لم يصل لمراده فيبقى معموه من فوات المرادو ويستند عليه التعم كشد الموت فقد دل على فوات الحاجة يموت التعم الذي هو أخص منه (قوله أو تمييز) أي مات بنفسه فيكون من

الاسناد للسبب قال في الاطول ومع جهة حل الكلام على الحقيقة في

(وان)

المفعول لا يضار الى المجاز الذي في التمييز (قوله وفاز الخ) الشاهد في مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض المقلظين غير تفسير (قوله أي الشديدا بالجرأة) أي فهو بمعنى الفاتك الهج وهو أصرح في المعنى وأخص (قوله فبيت سلم الخ) الخااصل أن المعنى في البيتين واحد وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالرغوب وفيه ومن راقبهم فاته المطلوب لكن بيت سلم أجود سكاوا لانه على المعنى من غير تأمل لوضوحه وأخصر لفظا لان لفظ الجسور قائم مقام لفظي الفاتك الهج كذا في ابن مقرب وقرر بعضهم أنه انما كان أجود سكاوا رتبة في الموت على مراقبة الناس وأما بيت شار فقد رتب فيه على مراقبة الناس عدم الطفر بالمعشوق الاول أبلى في الاطول انما كان بيت سلم أجود سكاوا لانه في غاية البعد عن موجبات التعقيد من التقدم والتأخير ونحو ذلك اذ قال في الاطول بروي عن أبي معاذ رواه بشار قال أشد بشار أقول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخص من أعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت اذ قلل من اقل الشارح وجود مسبك خفة الفاظه وعذو نها تأمل ذلك

وان كان الثاني دون الاول في البلاغة فهو منموم من دود كقول أبي تمام
 هيئات لا يأت الزمان بمثله ان الزمان بمثله لينجبل

(فولأن كان الثاني) أي وان كان الكلام الثاني وهو المأخوذ من الكلام الاول وهو المأخوذ من قوله في البلاغة أي في الحسن
 وليس المراد بمطابقة الكلام الى الوجود هنا في كل منهما (قوله منموم) أي لانه لم يصح شي يشبه ان يكون مبتدع الحسن بل
 هو نفس الاول مع رذيلة اسقاط ما في الاول من الحسن (قوله كقول أبي تمام) هو الاصل وهو من بحر الكامل

(وان كان) الثاني (دونه) أي دون الاول في البلاغة لقوات فضيلة توجع في الاول (فهو) أي الثاني
 (منموم كقول أبي تمام) في مرتبة محمد بن حنيد
 (هيئات لا يأت الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لينجبل)

التوصية بترك مراقبة الناس وذلك تناسله للسطح الدال على الاحكام والتأكيدها نظره (وان كان)
 الكلام الثاني (دونه) أي دون الاول في البلاغة والمراد بالبلاغة هنا ما يحصل به الحسن مطلقا
 لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الامثلة وانما يكون دونه بقوات فضيلة وجعلت في الاول (فهو)
 أي الكلام الثاني (منموم) اذ لم يصح شي يشبه به ان يكون مبتدع الحسن بل هو نفس الاول مع
 رذيلة اسقاط ما في الاول من الحسن وذلك (كقول أبي تمام) في مرتبة محمد بن حنيد (هيئات)
 أي بعد ما تبين من اتيان الزمان بمثل المدح بدليل قوله (لا يأت الزمان بمثله) أي بمثل هذا المرفي
 المدح ان الزمان بمثله لينجبل) هو جواب سؤال المقدر كانه قيل لماذا لا يأت الزمان بمثله هل لانه
 يجبل مثله ولا سيما مثله فقال ان الزمان بمثله لينجبل فالتا كيدنا لان المقام مقام ان يتردد ويسأل
 هل يجل الزمان بمثله اوله بصل بل استحالة ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر بإمكان المثل لكن منع
 من وجوده بجل الزمان ورد هنا ان الكلام قاصر وان هو اياه التعبير بما يقيد الامتناع لا بما يفيد الامكان
 الا لانه ممنوع من وجوده عارض بوجل الزمان وأوجب بجل الزمان عبارة عن الامتناع في نفي الاتيان
 فهو كناية لان الضل بالشي يستلزم انتفاء ضله وبوجه قوله لا يأت الزمان بمثله فكأنه قال ان الزمان
 يستحيل في حقه الاتيان بوجهه تصف ونسبة التأثير الى الزمان من الموحدة لا يضر لان المراد به تلبسه
 بالفعل ودم الزمان بالفعل اوسع منه لا يضر من الموحدة ايضا لانه يزيل نسبة الماثل المكتسب وهو يدل
 على اكسابه شعرا وطبعا فذلك مجمل اهل العلم لا ينكرون الانكار على الزمان ولو كان المراد ان الزمان
 مؤثر حقيقة ثم يمد على تأثيره لمكان قهر اموار وبسبب ان آدم الدهر وانا الدهر اقلب الليل والنهار
 يحتمل ان يراد به يسبون الزمان ويعتقدون انه مؤثر وانا مؤثر في الحقيقة فكانهم سبوا المؤثر حين
 سبوا الزمان من حيث انهم مؤثر تسخط الاقدار ويحتمل ان يراد يستخطون الاقدار ويسبون بها
 الزمان مع علمهم ان لا تأثيره ولا ينفعهم في نفي الالهي بالتسخط فببهم الاقدار الزمان لانها هي وهم
 يعلمون وعلى حال فساب الدهر على انه مؤثر خطي لانه على انه المؤثر دون الاله فظالمه وان على
 انه مشارك فذلك وان على سب مطلق المؤثر والقهر ظاهر ويحتمل ان يكون ملورد على معنى الانكار

فان الثاني أجوده سبكا وأوجز (وان كان) الثاني (دونه) أي دون الاول (فهو منموم) مر دود
 (كقول أبي تمام)

هيئات لا يأت الزمان بمثله * ان الزمان بمثله لينجبل

لماذا لا يأت الزمان بمثله لانه يجبل مثله ولا سيما مثله فقال ان الزمان بمثله لينجبل فالتا كيدنا بان نكون المقام مقام ان يتردد
 ويسأل هل يجل الزمان بمثله اوله بصل بل استحالة ولما كان هذا معنى الكلام وهو يشعر بإمكان المثل ولكن منع من وجوده بجل الزمان
 أو رد على أبي تمام ان الكلام قاصر وان هو اياه التعبير بما يقيد الامتناع وجود المثل لا بما يفيد الامكان الا ممنوع من الوجود عارض وهو
 يجل الزمان وأوجب بان المراد بجل الزمان بوجوده فمثله امتناع وجوده على سبيل الكناية لان الضل بالشي يستلزم انتفاء علة وجوده
 واد انتفى علة وجوده بقي امتناعه فصار حاصل المعنى ان الزمان لا يأت بمثله لا امتناع وجوده في الماضي والمستقبل ونسبة التأثير

وقول أبي الطيب
فان مصراع أبي غلام أحسن سبك من مصراع أبي الطيب أراد أن يقول ولقد كان الزمان به خيالا فمئل عن الماضي الى المضارع لا وزن

الى الزمان من الموحد لا تضر لان المراد به التمسك بالفعل وضم الزمان بالفعل ومدح بالكرم لا يضر من الموحد أيضا لا يضر من المفاضل المكتسب وهو يذم على ان كتابه شعر عاوطيا ومازل منزلته كقوله (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدي الزمان سخاؤه) أي مسرى سخاؤا الزمان والاعداء أن يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره (قوله فسخاؤه) أي فغادر الزمان بذلك المدح (قوله كذا ذكره ابن جني) أي في شرحه لم يدع أن أبي الطيب وعلى ما ذكره من كون المعنى أن الزمان طرأ عليه سخاؤه المدح قبل وجوده فسخاؤه على الدنيا يلزم عليه أن يكون سخاؤه الذي لم يوجد موصوفا بالعدوى وهذا غلو ما مر من أن المبالغة اذا كانت غير ممكنة عقلا وعادة كانت غلوًا ممنوعا وهذا كذلك فهو مثل قوله وأخفت أهل الثمر كسحت أي أنه تعافك النطف التي لم تخلف ممكنة عقلا وعادة كانت غلوًا ممنوعا وهذا كذلك فهو مثل قوله (وقوله أخرجه من العدم الخ) تفسير (٤٨٨)

منه أي من المدح وقوله لعل أي الزمان وقوله به أي بالمدح (قوله وقال ابن فورجة) أي في شرحه للديوان المذكور وفورجة بضم الفاء وقتها وحاصل اختلاف بين الشينيين أن قوله فسخاؤه معناه على ما قال ابن جني فجاد به على الدنيا بإيجاد من العدم وعلى ما قال ابن فورجة فجاد به على وأظهره لي وجعني عليه وكذا قوله ولقد يكون به الزمان خيالا أي على ما ظهر له الى وجعني عليه وخيالا على الدنيا بإيجاد من العدم (قوله فاسد) الاولى شرح مقبول

الفاظين مطلقا وأنه لا ينبغي أن يسب على الفعل مطلقا لأننا لا نعامل في الحقيقة ولكن هذا يعارضه ان الشعر في سب المكلف فاينزل منزلته كقوله (وقول أبي الطيب) أي كقول أبي غلام الذي هو الاصل مع قول أبي الطيب الذي هو المأخوذ

(أعدي الزمان سخاؤه فسخاؤه * ولقد يكون به الزمان خيالا) فقول أبي الطيب ولقد يكون به الزمان خيالا مأخوذ من قول أبي غلام ان الزمان مثله الخيل وظاهر ان لاول أحسن من الثاني لان الثاني عبر بصيغة المضارعة والمناسبة صيغة الماضي كدلت عليه الجملة الاممية في الاول ان أصلها الدلالة على الوقوع مع زيادة فاتها الدوام والقبول وإفادة الثانية التقليل بظاهر فسمع المضارع وأيضا المراد أن الزمان كان خيالا به حتى أعدها بسخاؤه فلا تناسب المضارعة اذ لا معنى لكونه جاد به الزمان وهو يفضل به في المستقبل لأنه بعد الجود به خرج من تصرفه وحده على معنى ولقد يكون الزمان خيالا في المستقبل باهلا كما فيه من نظام العالم تكلف لا دليل عليه ومع

وقول أبي الطيب بعده
أعدي الزمان سخاؤه فسخاؤه * ولقد يكون به الزمان خيالا
أي تعلم الزمان منه السخاؤه فجاد بان أخرجه من العدم الى الوجود ولو لا سخاؤه الذي استفاد منه لعل

البالغة فادع منكم (قوله لان سخاؤه غير موجود) بأضافته سخاؤه لما به أي لان سخاؤه شخص غير موجود فسخاؤه اسم ان وقوله لا يوصف خبرها وقوله بالعدوى أي بالسريران الأخير (قوله وأما المراءج) أي وأما المراد أن المدح كان موجودا فسخاؤه كان الزمان خيالا بالمدح على أي بانها لم تكن وهذا يتي له فلهذا أعدي سخاؤه الزمان سخاؤه الزمان بذلك المدح على بعض المدح يتي له فلهذا أعدي لیس سخاؤه شخص غير موجود بل سخاؤه شخص موجود (قوله فالمصراع الثاني) أي من بيت أبي الطيب (قوله على كل الخ) متعلق بما أخوذاً أي سواء قلنا أن مصراع أبي الطيب ان الزمان خييل بإيجاد ذلك المدح أو بإيصاله الى الشاعر (قوله فلا يشترط الخ) جواب عما قيل أن المصراعين بين معنيهما متغايران وذلك لان معنى مصراع أبي غلام ان الزمان خييل بوجوده مثل المدح المرفوع معنى مصراع أبي الطيب ان الزمان خييل بإيجاد ذلك المدح أو بإيصاله للشاعر فالدليل في الاول متعلق بالثاني متعلق بنفس المدح وإذا كان المصراعان متغايرين فكيف يكون احدهما مأخوذا

من الآخر

فان قلت المعنى ان الزمان لا يسمع هلا قلت العضاضة الشئ هو بنة الغيرة فاذا كان الزمان قد ضاها فقد بنة فلم يبق في نصري فنه حتى يسمع هلا كه او يضل به

(قوله عدم تبار المعنيين أصلاً) أي بالكية وعدم تبارها بالكية هو اتحادهما فكانه قال فلا يشترط في هذا النوع من الاتحاد أن يكون كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه تباهاً لانهما مشتركان في أصل الضل وإن اختلفا من جهة متعلقة (قوله والإمام يكن مأخوذاً منه) أي مع أن المنصف جله مأخوذاً منه (قوله أيضاً) أي لا يكون مأخوذاً منه تأويل أن فورجة (قوله لا نأتمم الخ) أي فنال المغارة بحسب الظاهر وأن كان لا مغارة بحسب المراد ذلك لا نخل الزمان بمثل في بيت أبي تمام كنا من ضله كما تقدم كذا قرر في ضل العدوى وهو تعليل لقوله (٤٨٨) إذا بشرط الخ (قوله ولكن

عدم تقابل المعنيين أصلاً كما هو البعض ، والآخر يمكن ما خوفه منه على تأويل أن جنى أيضاً أن ابائهم
علق الرجل مثل الموتى وأولاً بالطبيب بنفس المذهب هذا ولكن مصرعاً في عالم أجود سبكالان قول
الطبيب ولقد يكون بعض الفاعل لم يقع موقعاً من المعنى على الفاضل فأقول المراد لئلا يكون
الزمان غير مبالاً كما لا يسعح به لا كقولهم أنه سبب لمصلحة العالم الزمان وأنه سبب وجوده
وبذلك للغير ذكر إعدامه وإفناؤه

ذلك فصراع أي مقام أحسن منه لا تنفائه عن هذا التكلف في تقدير التصحيح عما ذكر لا يخرج به عن الفضولة ولا يضر في كونه مأخوذاً منه كون البخل في الأول متعلقاً بالمثل وكونه في هذا متعلقاً بنفس المدح لأن المصراعين اشتركا في الحاصل ولو اختلف الاعتبار إذا الحاصل من الثاني أن وجود هذا المدح من الزمان لا يكون الأهلّي الاقتراد لبخله فيه بل وجوده لا بسبب خاص وقد اشترك المعنيان في اقرار وجود المدح من الزمان وبخله عنده وبغير أنه لا يضر في الأخذ بتأثير في المعنى والتعبير بأدق وافق الاشتراك في الحاصل ولو منع زيادة فتى أو أدا شرط الاتحاد في المعنى من كل وجه لم يكن المصراع الثاني مأخوذاً من الأول على كل تقدير بما يفسر به هنا لأننا فسرنا اليتب الثاني بمعنى أن الزمان كان بخيله وأولاهم أعداء أي أعدى الزمان وجود المدح بان تعلق به في عدم المدح فصار الزمان ساجداً به ولو لا خاؤه الذي أعدى الزمان لبخل بمثلته على الدنيا لاستبقاه لنفسه فهو بعيد أن الذي بخل به وآلاه نفسه وكلاماً في عام يفيد أن الذي بخل به هو مثله فالمعنيان مختلفان ولو اتحد المثل لا لحاصل كقوله بأن البخل به لا لسبب خاص بقدر البخل به لا تنفاه ذلك السبب كقوله وبخل بمثلته مع وجوده يفيد البخل به لا لسبب خاص وهذا تأويل يلجأ إلى وجوبه في قوله أنه أعدى الزمان سخاؤه من باب العلو لا تقدم في قوله حتى إنه لما خلت النطف التي تخلق * لأن الجود لم يوجد قبل وجود المدح حتى هدى الزمان ولهذا نزل عنه في نور جوده وإن فسرنا بما قال به ابن فورجة قراءته من هذا الالزام وهو أن المراد أن المدح كان موجوداً وسخاؤه كان الزمان بخيله بانظاره إلى

به الزمان علی اهل الدنیا واستقامه لنفسه فیت آبی تمام آجود سب کالان سیت آبی الطیب احتیاج فیه الی
آن وضع بکون - وضع کان واجب لجواز ان ردان الزمان فدیكون تجللا به ملا یوافق علی هلا که
ورود علی بان الزمان به بدان سمح به لم یبق فیه تصرف فیه نظر لجواز ان بکون جاد بار از اولم سمح

(٩٧ - شرح التلخيص رابع) يخجل به المستقبل لانه بعد الجود ينزع عن تصرفه بان قلت الحق وان كان لي الحق الا انه عدل المستقبل بعد الاستعارة او الحكاية الحال الماضية بتعريف أمثاله قلت لما حصل بخل الزمان بعد اعدا مسخاته اياه بحسن حل المضارع على الاستعارة واولاى حكاية الحال الماضية اه فرى (فوله فان قيل) أى فى الجواب عن كون بيت أى الطيب دون بيت أى تمام وحاصله أنا لانسأ أن بيت أى الطيب دون بيت أى تمام لان كلام أى الطيب على حذفه صاف أى ولفيه يكون هلا كالزمان بخلافه لا كاستعاري وحذفه بالتعريف بالمضارع واقف في موقعه (فوله والزمان وان مضاه وجوده) جواب عما يقال ان السخاء بالثبو هو بذه الغير والزمان اذا سخاه فقد بذه فله يبقى تصرفه حتى يسمح بهلا كأو يضل وحاصل الجواب أنا نسأل ان احكامه يبقى تصرفه بعد السخاء بل ما فيمن تحصيل الحاصل وأما اقتضاه فهو باق بعد بق تصرفه ان يسمح بهلا ك

وان كان مثله فاطلب فيه أهون من صاحب الثاني أهد من المنة والفضل لماحب الاول كقول شار
يا قوم أدنى بعض الحى عشقة * والاذن تهشق قبل العين أجانا
وقول ابن السخنة الموصلى * واتى أمراً أحببكم لمكارم * سمعت بها والاذن كالعين تهشق
وكذا قول القاضي الارجاني (٤٩٠) لم يكنى الا حديث فراقكم * لما سربه الى مـ ودعى

هو ذلك السر الذي اودعتم
في سمعي أفشتم من مدعى
وقول جابر الله
وقائلة ملهذه السرراتى
لما قطعنا عننا وسمطين سمطين
فقلت هي السرراتى قد شطبا
أوبضراً أدنى لسا قطن عيني
وكقول ابى تمام
لوحاز من نادى النية لم يجد
الافراق على النفوس دليل
وقول أبى الطيب

وأن يضل به فنى الشاعر
ذلك (قوله باقى بعد) أى
بموجوده فى تصرفه أى
فلان يسبح بهلاكه وان
يضل به فنى الشاعر ذلك
والخاص ان ابتجاده
وامداه كانه يبدى الزمان
فمنها بما يجده ولم يسبح
باعداه قط لكونه سبياً
لصلاح الدنيا (قوله قلنا
هذا) أى تقدير المضاف
المذكور (قوله لا قرينة
عليه) أى فلا يصح بعد
حتمه الخ (قوله لاستنائه
عن مثل هذا التصرف)
فلى تقدير التصحيح بما
ذكر لا يخرج به عن
المقضية (قوله وان كانت
الثاني مثله) أى مثل الاول

باقى بعدى تصرفه قلنا هذا تقدير لا قرينة عليه بعد حصه فصرع أى تمام أجود لاستنائه عن مثل
هذا التصرف (وان كان) الثانى (مثله) أى مثل الاول (فابعد) أى الثانى أهد من المنة والفضل للاول
كقول ابى تمام لولجرل * أى تحببى القنوص الى اهلاك النفوس (مر نادى النية) أى الطالب الذى هو
النية على أنها مضافة بيان (لم يجد) * الافرار على النفوس دليلاً * وقول أبى الطيب
وهذا بى لهزارة أمور عند الزمان فلما عدى الزمان سخاء ذلك المدح جاد على به أى لا اتصال به
والوقوف عليه بعد خفاءه عنى فالمنى أن الزمان هدانى اليه بعد الفضل بالهداية فعرفته وأغنانى كان
المعنى ولقد كان الزمان بخيلاً بانه يراه وهو مخالف للفضل بما جاد مثله أى فاعلى هذا التقدير أيضاً لا يكون
ما خوذ من الاول ولكونه أظهر فى عدم الاخذ لم يتعرض له فى الشرح ويرجع المعنى على هذا التقدير
الى حاصل واحد أيضاً لانه اذا بطل بانه موجود فى لهزارة فهو بخيل بفائدته اللازمة لوجوده ألا
لسبب فيازم للفضل بوجوده لان نفي اللازم يستلزم انتفاء المزموع ففى فائدته كنفه باعتباره فهو خذمه
أن من شأنه مع فائدته الفضل به الالسبب خلص فيلزم البطل بأمثاله لا انتفاء السبب وأيضاً يشتركان فى
الفضل الثانى لهزارة فى الجملة وهو يكفى فى الاتفاق وان فسرناه كما تقدم بأن الزمان جاد به وهو بخيل فى
المستقبل باهلاكه فهو أظهر فى المخالفة لكن يرجع اليه على هذا التقدير أيضاً لا بما قد اشتركا أى
عزازة شئ خاص عند الزمان بسبب خاص ولذلك اتفرد حتى بطل باهلاكه لا حاجة اليه وحده وان شئت
قلت لانه يازم من البطل باهلاكه دون غيره مان غيره لا يضل باهلاكه لعدم وجود مثل أوصافه فى ذلك الغير
فيازم أن وجوده منفرد عن الغير فلا يوجد له مثل فيازم للفضل بالمثل فقد تقرر بما ذكره وجبر جوع على
من الواجه الثلاثة فى حاصل المعنى لشي واحد فحصل مما تقرر أن الاتفاق فى حاصل المعنى يصح هذا
الاخذ من نوه ان المخالفة فى الجملة مان المعنى الاخذ وانها موجود فى أحدها التقادير المحذرة
غيره فقد غلط (وان كان) الكلام الثانى فى الاخذ المسمى بالآخرة (مثله) أى مثل الكلام الاول فى البلاغة
(ف) هذا الثانى (أهد من المنة) أى هو حقيقى بأن لا يذم بخلاف الكلام الثانى الذى هو أدنى كما تقدم
والتماثل هنا كذا لان ظاهر العبارة يقتضى أن ثم بعيداً من المنة وهذا أهد منه وليس كذلك أما الاول فهو
أهد من هذين أن لا يذم وأما ما يليه فهو منموم فلا يتصف بالهد من المنة (و) لكن مع كونه أهد من
الذم أعما (الفضل) للكلام (الاول) لاله (كقول أبى تمام
لوحاز مر نادى النية لم يجد * الافرار على النفوس دليلاً)
هذا الكلام الاول (وقول أبى الطيب

بمد ذلك بهلاكه (وان كان مثله) أى ان كان الثانى مثل الاول فى البلاغة والفضل (فأبعد من المنة)
مما قبله ولكن الفضل السابق كقول أبى تمام
لوحاز مر نادى النية لم يجد * الافرار على النفوس دليلاً
فانه مثل قول أبى الطيب بعده

أى فى البلاغة (قوله فالثانى أهد من المنة) أى حقيقى بأنه لا يذم فاعمل التفضل ليس على يابه واما قلنا كذا لان ظاهر
العبارة يقتضى أن هناك بعيداً من المنة وهذا أهد منه وليس كذلك (قوله دليلاً) مفعول بعد الاول ومفعوله الثانى محذوف أى
لما وقوله الافرار استلزام من قوله دليلاً وقوله على النفوس متعلق بدليلاً بمعنى طر يقاوى الكلام حذف مضاف والمعنى توصيت
النية فى وصولها لهلاك النفوس لم تجد لها طر يقاوى لعل ذلك الافرار لاجبة

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها النيايا الى ارواحنا سبلا
واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو يدل على السرعة باتفاق الوزن والقافية ايضا تقول ابي تمام
مقيم الظن عندك والاماني * وان قلت ركابي في البلاد
ولاسفرت في الافاق الا * ومن جدوا الراحتي وزادى (٤٩١)

وقول ابي الطيب
واني عنك بعد غد لغدا
* وقلي من فرائك غير غدا
عجب حينا اتجهت ركابي
* وضيفك حيث كنت من
البلاد

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها النيايا الى ارواحنا سبلا
الضمير في النية وهو حال من سبلا النيايا فاعل وجد تور وي بدل نيايا فقد اخذ المعنى كله مع لفظة
النية والفراق والوجدان وي بدل بالنفوس الارواح

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها النيايا الى ارواحنا سبلا
هذا الثاني وهو معنى البيت الاول ان من نادى النية اى النية التي تراد اى تطلب النفوس ككتاب
الرائد لكلا فلاضافة بيانها فليس للنية من نادى غير هالو حار اى لو تحير ذلك المراد الذى هو النية في
طلب النفوس بسبب خفاء أماكنها علم بمجد ذلك المراد دليل لا يدل على النفوس المطالبة بالانفراق
بجعل دليل النية على النفوس محصورا في الفراق اى اى فراق الاجبة وقد كونه دليل لا يحمل الحيرة في
طلب النفوس ومعنى البيت الثاني ان مفارقة الاحباب هي الموصلة للنية عند طلبها بالارواح فلولها
ما اتصلت النية بالارواح فيهم ان المواصلة ماله من الوصول الى الارواح فالفراق اما ان يكون
دليلا او جزا من الدليل ومن المعلوم ان المراد بالحيرة في البيت الاول رغبة النية في النفوس وطلبها
لها وقد علم ان التوصل مطلقا لا يكون الا بالطلب فالتعبد بالحيرة لا يحتاج اليه لوجهين أحدهما ان
الطالب للشيء يصبر عند انتفاء الدليل فلا يحتاج لذكر التعبد والاخر ما تقرر من كون النية لا عدو لها الا
النفوس فهي ابدأ طالبة لها مصيرة عند عدم الدليل وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو انه لا دليل للنية
على النفوس الا الفراق اى اى اى الاول فواضح واما الثاني فان لولا تعبدان في الفراق بنى الموصلى
كما تقرر ناله فزعم انحصار الموصلى في الفراق على انه دليل او جزا الدليل معنى كل من البيتين يعود الى
معنى آخر كما يقال من ان في الاول المحصر والتعبد بالحيرة فخاء بالغ من الثاني لاجرة به وقد ظهر ان
ابا الطيب اخذ المعنى كصحة لفظة النية والفراق والوجدان وي بدل النفوس بالارواح وهما متساويان
في البلاغة فكان الثاني ابيد من التزم اشار الى مقابل قوله وان اخذنا لفظ كله او بعضه مع تفسير
لنظمه وهذا المقابل هو ان يأخذ المعنى وحده كصحة تغيير النظم من غير ان يأخذ اللفظ ايضا وكلا وقد
تقدم ان تغيير النظم لوجود غير الدلالة الاولى بحيث يقال هذا كلام دكر كيب ان رسوا كانت الجنان

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها النيايا الى ارواحنا سبلا
كذا قالوه الذى يظهر ان بيت ابي الطيب احسن لانه اصرح في المراد قال في الابيضاح ومن هذا
الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرعة باتفاق الوزن والقافية تقول ابي تمام
مقيم الظن عندك والاماني * وان قلت ركابي في البلاد
ولاسفرت في الافاق الا * ومن جدوا الراحتي وزادى

وقول ابي الطيب
واني عنك بعد غد لغدا * وقلي من فرائك غير غدا
عجب حينا اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد

النية بالارواح فيهم ان المواصلة ما تم من الوصول للارواح وحيث فلا دليل ولا طريق لتوصل لاتصال النية بالارواح الا الفراق
فا يقال ان في بيت ابي تمام المحصر دون بيت ابي الطيب فيكون الاول بالغ من الثاني لاجرة به ونظمه ما قاله الشارح ان ابا الطيب اخذ
المعنى كصحة بعض اللفظ لانه اخذ لفظة النية والفراق والوجدان وي بدل النفوس بالارواح وان البيتين متساويان في البلاغة فلذا كان
الثاني غير منموم

وان كان المأخوذ المعنى وحده مسمى الما ما وسلخا وهو ثلاثة أقسام كذلك أولها كقول البحري

تصدحياه أن زالك بأوجه * أي الذنب عاصيا فلم يطعها

وقول أبي الطيب وجرم جرمه سها قوم * وحل يغبر جارمه العذاب

فان بيت أبي الطيب أحسن سبكاً لأنه اقتبس من قوله أنه لسكنابا فاعل السهاه مائل وكقول الآخر

ولست بنظار الى جانب الفنى * اذا كانت الملباء في جانب الفقر

وقول أبي تمام يمدح الدنيا اذا عن سودد * ولو برزت في زى عذراء ناهد

فبيت أبي تمام أخصر وأبلغ لان قوله ولو برزت في زى عذراء ناهد زيادة حسنة وكقول أبي تمام

هو الصنع ان يجعل يغبر وان يرث * فليرث في بعض المواضع أنفع

(قوله وان أخذ المعنى وحده) أي (٤٩٢) دون شيء من اللفظ وهذا أعطف على قوله فان أخذ اللفظ

(وان أخذ المعنى وحده مسمى) هذا الأخذ (الما ما) من ألم اذا قصد وأصلهم من ألم بالنزل اذا نزل

به (وسلخا) وهو كسطاطلج عن الشاة نحو حافكانه كسطعن المعنى جلد أو ألبسه جلدا آخر فان

اللفظ المعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة أقسام كذلك) أي مثل ما يمي أغارة ومستلخان الثاني أما ما بلغ

من الأول أو دونه أو مثله (أولها) أي أول الأقسام وهو أن يكون الثاني يابغ من الأول (كقول أبي تمام

هو) ضمير الشأن والصنع أي الاحسان والصنع مبتدأ وخبره الجملة الشرطية أي قوله (ان يجعل يغبر

وان يرث *) أي يبطو (فليرث في بعض المواضع أنفع) والاحسن أن يكون هو عائدا

من جنس الشرطية مثلام لا فقال (وان أخذ المعنى وحده) دون شيء من اللفظ (مسمى) هذا

الأخذ (الما ما) وهو في الأصل مصدر ألم بالنزل اذا نزل به ويربع عن القصد أي الشيء مسمى به هنا

الآخر نزوله بالمعنى وقصده يابو للتسمية يعني فيها أدنى ملاسطة (و) مسمى أيضا (سلخا) لا تسليخ

المعنى عن اللفظ الأول كسلخ الشاة من الجلد وكسطاطلج عنه وذلك أن اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس

للعنى من جهة الاشتغال عليه بالذلة فأخذ المعنى عنه كسطاطلج عن صاحبه (وهو) أي

والكلام الذي تعلق هذا الأخذ بعنايه ثلاثة أقسام كذلك أي كالكلام الذي يسمى الأخذ فيه أغارة

ومستلخان وإيضاما ان يكون يابغ من الأول المأخوذ منه أو يكون دونه في البلاغة أو يكون مثله

فيها (أولها) أي أول الأقسام الثلاثة وهو الذي يكون يابغ من الأول (كقول أبي تمام

هو الصنع ان يجعل يغبر وان يرث * فليرث في بعض المواضع أنفع)

(قوله وان أخذ المعنى وحده) أي ولم يؤخذ شيء من اللفظ (مسمى الما ما وسلخا) من اللام وهو افتراق

الصغائر أو مقارن المعصية من غير وقوعها (وهو ثلاثة أقسام كذلك أولها) أن يكون الثاني يابغ

بالفضل (كقول أبي تمام

هو الصنع ان يجعل يغبر وان يرث * فليرث في بعض المواضع أنفع

آخر (قوله فان اللفظ الخ) أي وان كان اللفظ المعنى بمنزلة الجلد لان اللفظ يتوهم فيه كونه كاللباس

للعنى من جهة الاشتغال عليه بالذلة (قوله وهو) أي الكلام الذي تعلق الأخذ بعنايه (قوله لان الثاني يابغ من الأول) أي فيكون

ممدوحا وقوله أو دونه أي ودون الأول في البلاغة فيكون مذموما وقوله أو مثله أي مثل الأول في البلاغة فيكون بعيدا عن الذم (قوله

ضمير الشأن) أي مبتدأ أول والصنع يعني الاحسان مبتدأ ثان والجملة الشرطية خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره ضمير الشأن

أي الشأن هو ان الاحسان ان يجعل يغبر وان يتأخر فقد يكون تأخيره أنفع (قوله وان يرث) من راث يرثا يبطو وتأخر ومنه قولهم

أهلهم بنافل كذا أي ساعفهم (قوله أي يبطو) يفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه ويبدع حزم من يبطو يبطو يبطا اذا تأخر (قوله

والاحسن أن يكون هو عائدا الى حاضر) أي يفسره قوله الصنع الذي جعل خبرا عنه وتاما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول لان

كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع اذا تعديا الأمر أبما يفيد الأول من الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد لتعدي الحكم فيه اذا فيه

وقول أبي الطيب

فيت أبي الطيب ما بلغ لاشتهاره على زيادة بيان

ومن الخبر بطع مسيلكنى • أسرع السحب في المسير الجهم

لأنه بأن ذلك المتعقل هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفة ما ذكره قسم قال يس وقوله لأن كون الضير للشأن خلاف الظاهر رأى
لأنه مخالف للقياس من جهة أو جوده على ما يبدل وما وان مفسر لا يكون إلا جلة وأنه لا يتبع تابع وأنه لا يعلم فيه إلا ابتداء
أو أحدا وسخه وأنه ملازم للأفراد (وقوله في ذهن) وهو الموعود به (٤٩٣) (قوله وهذا أقول الخ) أي وهذا الأعراب

على الاحتفال الثاني
كالأعراب الكائن في قول
أبي العلاء فإن الضعيف
عائد على متعقل في ذهن
يفسر ما يبدل الخبر به
ولا يصح أن يكون ذلك

الضعيف ضمير الشأن لأن الخبر

الواقع بمده مفرد وضعير

الشأن إنما ضمير عنه جملة

والخاص أن الضعيف في

بيت أي تمام يحتل أن

يكون ضمير الشأن ويحتمل

أن يكون عائدا على متعقل

في ذهن وأما بيت أبي

العلاء فيتعين أن يكون

عائدا على متعقل في ذهن

ولا يجوز أن يكون ضمير

الشأن لأن ما يبدل لا يصلح

لخبرة عنه فهو نظير

البيت الأول على الاحتفال

الثاني فيه (قوله ما لم

خال) ما زاد قوله بفتح

آؤه وضعير نائبين لم لم

كررة بمعنى نزل وحصل

وضمير لم للهجر أي حتى

إذا لم تحصل من هذا

الذي يهجرنا فهو خيال

لأنه لعدم اعتباره بمنزلة

العدم للذي هو خيال

أبي حنيفة في ذهن وهو مبتدأ خبره الصنع والشرطية ابتداء كلام وهذا قول أبي العلاء
هو الهجرتي ما لم خيال • وبعد صدور الزاثرين وصال
وهذا نوع من الأعراب لطيف لا يكاد يتنبه له إلا الأذهان الزاثرين من أئمة الأعراب (وقول أبي
الطيب ومن الخبر بطع مسيلكنى) أي تأخر عطائك (عني • أسرع السحب في المسير الجهم) أي
السحاب الذي لا ماء فيه وأما ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل المشي فكذلك حال العطاء

هذا الكلام الأول (وقول أبي الطيب

ومن الخبر بطع مسيلكنى • د أسرع السحب في المسير الجهم

هذا الكلام الثاني فقد اشترك البيتان في أن تأخر العطاء يكون خبرا أو نفع ولكن بيت المتن فيه أجود
لأنه زاده حسنا يضرب المثل له بالسحاب فإنه دعوى بالدليل إذ كانه يقول العطاء كالسحاب فيطه
الصحاب في السبر أكثر نفعا وسريره هو الجهم أي السبر أسرع أثقلها نفعا فكذا العطاء بطيئا أكثر
نفعا فكان تأخر عطائك أفضل من سرعته ولا ينبغي أن البطء في السحاب خلاف البطء في السطاء لأنه في
السحاب في مسيره وفي السطاء في عدم ظهوره في زمان انتظار مع أن الأول يفيد أن الربث أي البطء
أنعم في بعض المواضع دون بعض والثاني يفيد أن الممدوح وهو الآخر أوهو أكد في المدح وأما
الأول فيفسر بأنه قد يكون من الممدوح خبرا أو نفع لا حيث ينبغي مثلا تأخر السطاء حياة وجب الزيادة
يكون خبرا أو حيث لا يكون مثلا كذلك لا يكون أن نفع خلاف البيت الثاني وقوله هو الصنع الضعيف
لشأن أي الشأن هو هذا وهو قوله الصنع أي الإحسان أن يجعل خبره وإن رأى بطن فقد يكون
أن نفع ويحتمل أن يكون عائدا على حاضر في ذهن يفسر الصنع والجملة بعد متاقتنوع والضعيف على
ما في ذهن صحيح إلا أنه تارة يتعين كما في قوله هو الهجرتي ما لم أي ما نزل خيال • من هذا الذي
يهجرنا وبعض صدور الزاثرين وصال • أي لم ننزل من هجرتنا حتى السدود لا نالقه لا يقظة
ولأنما والصدود قد يعود صلا بالنسبة لثالث هذا الهجرتي تارة لا يتعين كما في قوله هو الصنع أن يجعل
الخ وأما قلنا يتعين في قوله هو الهجرتي لأننا لو جملناه للشأن احتاج إلى جملة خبره ما عنه ولا جملة كذلك
في قوله هو الهجرتي أو مبتدأ هي الإحيات الدنيا أي الحياة الدنيا لا يصح أن يكون
الضعير للشأن هنا وهذا الأعراب أعني جعل الضعير عائدا على حاضر في ذهن لطيف لا يكاد يتنبه
له إلا الأذهان الزاثرين أي المراضة بالأسراب من أئمة العرب لأن التقطن الحاضر ذهنا بلشتم
الكلام فيموجب حسن بحيث يفيد الكلام مع فائدة البيان بعد الإجمال ووضح بالمعنى ما يدق

تخبر منه قول أبي الطيب

ومن الخبر بطع مسيلكنى • د أسرع السحب في المسير الجهم

(قوله وبعض صدور الخ) أي تأخر من الذي يهجرنا حتى الصدود لا نالقه لا يقظة ولا نلما والصدود قد يعود صلا بالنسبة لهذا
الهجر (قوله المراضة) أي المراضة والممارسة لصناعة الأعراب (قوله ومن الخبر بطع مسيلكنى) أي لأن بقاء وعدم سرعته
يلد على كثرة كالسحاب فإنه لا يسرع عنها إلا ما كان خالبا عن الماء وأما السحاب التي فيها ماء فأنها بطيئة المشي (قوله الجهم)
بفتح الجيم كما في الأطول

وثانيها كقول بعض الاعراب
وقول بشار
وقول أشجع

ورحبها الطبيب من طبيها * والطيب فيه المسك والعنبر
وأذا أنبت منها أصلا * غلب المسك على ريح البصل
وعلى عدولنا ابن عم محمد * رصدان ضوء الصبح والانظلام
فإذا تبصر مشوا إذا هدى * سلت عليه سيوفك الاحلام

وقول أبي الطيب
فقص بذكر السهاد لانه أراد اللفظة لطابقها النورم فأخطأ إذ ليس كل بقطة سهاد وإنما السهاد امتناع الكرى في الليل وأما المستفاد
بالنهار فلا يسمى سهادا وقول البصري
وقول أبي الطيب
فان أبا الطيب فأنما أفاد البصري بلفظي
كان السنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرسانا
تألق والمقول من الاستعارة التخييلية (٤٩٤)

(قوله في بيت أبي الطيب
زيادة بيان) أي المعنى
المقصود وهو أن تأخير
المطام يكون خيرا وأنتفع
والحاصل أن البيت
اشتراك في المعنى وهو أن
تأخير المطام يكون خيرا
وأنتفع لكن بيت أبي الطيب
وهو المتأخر منهما أجود
لانه زاد حسنا ضرب المثل
له بالسحاب فكأنه دعوى
بالدليل اذ كانه يقول
اعطاء السحاب فكأن
بطن السير من السحاب
أكثر نفعاً من سرهم وهو
الجهم فكذلك عطائكم
بطشة أكثر نفعاً من
سرهم فكأن تأخير عطائكم
أفضل من سرهم وقد
يقال إن البطء في السحاب

في بيت أبي الطيب زيادة بيان لاشيائه على ضرب المثل السحاب (وثانيها) أي في تاني الاقسام وهو أن
يكون التاني دون الاول (كقول البصري وإذا تألق) أي مع (في الندي) أي في المجلس (كلامه
المسقول) المنقح (غلت) أي حسبت (لسان من عصبه) أي سيفه القاطع (وقول أبي الطيب
كان السنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرسانا

ولا يتقبله كل أحد وهو حيث يتأني الاعراب بعضهم الشان أقل من الاعراب بالاضمار والشان
وذلك لان ضمير الشان خلاف الاصل لكونه سلازلا لا فراد ملازما للاخبار بالحلة وكونه لازما
للاستدعاء أو التنازع فلا يعمل فيه غير مما كونه لا يتبع وعوده على ما بعده وفائدته التي هي الاجال ثم
للتفصيل موجودة في هذا الاخير مع زيادة عادة حكيم لان قوله هو المنع أن يجعل غيره الخ يفيد
اثبات الصيغة وثبات ذلك المنع أن يجعل فكأنه وان يرث فكأنه خلاف ما لو جعل شانا وثانيها أي تاني
الاقسام الكائنة الكلام الذي فيه أخذ المعنى وحده وهو ما يكون أدنى من الكلام الاول المأخوذه
في البلاغة (كقول البصري) وإذا تألق) أي مع (في الندي) أي مجلس الاجتماع للحدث (كلامه
المسقول) أي المنقح المعنى من كل ما يشينه (غلت) أي حسبت لسان من عصبه) أي من
سيفه القاطع هنا الكلام الاول (وقول أبي الطيب كان السنهم في النطق) أي عند النطق (قد
جعلت * على رماحهم في الطعن) أي عند الضرب بالقنا (خرسانا) مفعول ثان لجعلت وهو جمع
فانه اشغل على زيادة التشبيه بالسحاب وان السحاب سرعها جوام املاه في (وثانيها) وهو ما كان الاول
فيه أحسن (كقول البصري

وإذا تألق في الندي كلامه المسقول غلت لسان من عصبه
فانه خير من قول أبي الطيب

كان السنهم في النطق قد جعلت * على رماحهم في الطعن خرسانا

خلاف البطء في المطام لان السحاب في سره وفي المطام عدم في ظهوره على أن
البيت الاول يفيد أن البطء انفع في بعض المواضع دون بعض فيكون من المصوح تارة خيرا وتارة لا يكون والشان يفيد أن
البطء من المصوح لا يكون الا خيرا وهو أوضح في المدح حيث قد تباينتا متفاوتان في المعنى فلا يصح التفتيل بهما تامل (قوله
وهو أن يكون الثاني دون الاول) أي هو وأن يكون الكلام الثاني المأخوذ دون الكلام الاول المأخوذ منه في البلاغة والحسن
(قوله كقول البصري) هذا هو القول الاول (قوله أي المجلس) أي الممثل في اشراف الناس (قوله المنقح) أي المعنى من كل
ما يشينه والمقول في الاصل مناهة الجمل وقتسیر الشارح له بالمنقح تفسير مراد (قوله أي حسبت لسان من عصبه) أي غلظت أن
لسانه ناعث من سيفه القاطع أو أن من زائده أي غلظت أن لسانه سيفه القاطع فشب لسانه بسيفه بجامع التأشير (قوله وقول أبي
الطيب) هذا هو القول الثاني (قوله في النطق) أي في حالة النطق أو عند النطق في الكلام حذف صاف أو أن في معنى عندوكذا
يقال في قوله في الطعن (قوله قد جعلت على رماحهم) أي قد جعلت خرسانا على رماحهم عند الطعن أي الضرب بالقنا

وكقول الخنساء

وما بلغ المهدون للناس مدحة • وإن أطنبوا لا وما فيك أفضل

وقول أنجع

وما ترك المصاح فيك نقالة • ولا قال الادون ما فيك قاتل

فإن بيت الخنساء أحسن من بيت أنجع لما في مصرعته الثاني من التشديد وتقديره ولا قال قاتل الادون ما فيك وثالثها كقول الاعرابي

ولم يك أكثر الفتيان ملا • ولكن كان أرجهم ذراعا

(قوله بالضم والكسر) أي في المفردة وكذا في الجمع (قوله وهو السنان) أي لأن خرسان رماح أسبها كما أن خرسان الشعر أغصانها (قوله والنقاد) عطف تفسير (فيت) (٩٥)

جمع خرص بالضم والكسر وهو السنان يعني أن السهم عند النطق في الماء والنقاد كتابه أسنتم عند الطعن فكان أن السهم جعلت أسنة رماحهم فبيت الصري أبلغ لما في لفظة تألق والمقول من الاستعارة التخييلية فإن التألق والمقالة للكلام بمنزلة الاظفار للتبوزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية (وثالثها) أي ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول (كقول الاعرابي) أي زيد (ولم يك أكثر الفتيان ملا • ولكن كان أرجهم ذراعا)

خرص يضم الخاء وكسر ها وهو سنان الرمح هذا هو الكلام الثاني ولا شك أن كلامنا فتمن تشبيه السنان بالآلة للحرب في النقاد والمعنى وإن كانت الآلة المعسرة في الأول بالسيف والآلة المعسرة في الثاني الرمح ولكن بيت الصري أجود لأنه نسب فيه التألق والمقالة للكلام وحرمان لوازم السيف على حذف كرامة النية والاظفار فكان في كلامه استعارة بالكناية فيما يتعلق بالنية فزاد هذا حسنا بخلاف كلام المتنبي مع أن في بيت المتنبي قصص من جهة أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن السهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى وفي الأول أيضا الدلالة على التشبيه بفعل الظن وهو أقوى من الدلالة بكان فإن قلت ليس في كلام الصري استعارة بالكناية وإنما هي ترشح بالتبديلان التشبيه بالسيف في الحقيقة هو الكلام لا السنان لأن الموصوف وجه الشبه وهو النفوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا السنان فقلت على تقدير ذلك لم يلزم أن يكون أجود من بيت المتنبي بترشح التشبيه كما زعمت على أنما نسلم أن التشبيه ليس للسان بل هو باعتبار تلبسه مما يجب التأثير والمضاء في الأرواح كالسيف في تلبسه مما يجب التأثير من الحد والقطع ولا ينافي ذلك اعتبار الاستعارة بالكناية فيما يتعلق به وجه الشبه وهو الكلام بنفسية لوازم السيف (وثالثها) أي وثالث الأقسام التي هي للكلام الذي فيه أخذ المعنى وحده وهو ما يكون مثل الأول المأخوذ منه في البلاغة (كقول) زيد (الاعرابي ولم يك) أي المدحج (أكثر الفتيان) أي الأقران (ملا) • ولكن (كان) هذا المدحج (أرجهم) أي أوسعهم (ذراعا) أي أصابعهم يقال فلان رجب الراحة فإن أبا الطيب فإنه ما أفاده الصري بقوله تألق وقوله المقول من المترشح (وثالثها) وهو ما كان الثاني فيمثل الأول (كقول الاعرابي ولم يك أكثر الفتيان ملا • ولكن كان أرجهم ذراعا)

ترشح لأن مجموعها تخييل كما هو ظاهر الشارح لأن التخييل لا يكون إلا واحدا وزيد بيت الصري على بيت أبي الطيب أيضا بأن فيه حسنا إلى الظن وهي أقوى في الدلالة على التشبيه من كان على أن بيت أبي الطيب قصص من جهة أخرى وهو أن المتبادر من كلامه أن السهم قطعت وجعلت خرصانا وفيه من القبح ما لا يخفى (قوله للكلام) أي اللذين أتيتهم بالكلام (قوله بمنزلة الاظفار للنية) أي بمنزلة الاظفار التي أتيت النية (قوله ولزم ذلك) أي من اثبات التألق والمقالة للكلام لأن التخييل والمكنية متلازمان على ما سبق (قوله وهو استعارة بالكناية) الصغرى التشبيه بناء على منبج المصنف في الاستعارة بالكناية أو التشبيه بناء على منبج القوم فيها (قوله مثل الأول) أي في البلاغة (قوله كقول الاعرابي) هذا هو الكلام الأول والثاني قول أنجع الأتي (قوله ولم يك أكثر الفتيان ملا) أي لم يكن المدحج أكثر الأقران ملا

وقول أشجع
وكذا قول بكر بن الطناح
وقول أبي الطيب
وكذا قول الآخر يذكر ابنه مات
وقول أبي تمام بعده

وليس بأوسعهم في النفي • ولكن معروف أوسع
كانك عند الكوفي حومة الوحي • تقرر من الصف الذي من وراءك
فكانه والطمع من قدامه • متخوف من خلفه أن يلعبنا
الصبر يحمد في المواطن كلها • الاعليك فانه مذموم
وقد كان يدعى بالصبر حارما • فاصبح يدعى حارما حين يجزع
وأما غير الظاهر

(قوله رجب الباع والذراع) (الرحب (٤٩٦) الواسع والباع قد مر في الدين والذراع من طرف المرفق إلى طرف الاصبع الوسطى) (قوله

أي سمي) أي فهو مجاز مرسل
من اطلاق اسم اللباس
بكسر الباء وهو عسرة الباع
أو الذراع على اللباس
بفتحها وهو كثرة المعطى
لان الباع والذراع هما
يصل المعطى عند قصد
دفعه فإذا نسج كثرة ما يلغوه
فلا يست السعة الكثرة
عند الاعطاء فأطلقت
السعة على الكثرة بذلك
اللابسته القرينة (قوله
وقول أشجع) أي في مدح
جعفر بن يحيى البرمكي
(قوله الضمير للوك) أي
في البيت السابق
يروم الملوك مدح جعفر
• ولا يصنعون كما يصنع
أي قصد الملوك فأيته
التي يلحق في الكرم والحلل
أنهم لا يصنعون من
المعروف والاحسان كما يصنع
(قوله في النفي) أي في
المال (قوله أوسع) أي

أي أوسعهم يقال فلان رجب الباع والذراع ورجحما أي سخي (وقول أشجع وليس) أي
الممدوح يعني جعفر بن يحيى (بأوسعهم) الضمير للوك (في النفي) • ولكن معروف (أي
أحسانه (أوسع) فالبينان مثالان هذا ولكن لا ينبغي معروفه أوسع (وأما غير الظاهر
ورجب الباع والذراع يعني أنه سخي وهو مجاز مرسل من اطلاق اسم اللباس وهو عسرة الذراع
أول الباع الذي هو مقدار اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لان الراحة والذراع والباع
يأخذ المعطى عند قصد دفعه فإذا نسج كثرة ما يلغوه فلا يست السعة الكثرة عند المعطاء فأطلقت
السعة على الكثرة بذلك اللباس يستقر في قوله هذا هو الكلام الاول (وقول أشجع وليس) أي
الممدوح الذي هو جعفر بن يحيى (بأوسعهم) أي بأوسع الملوك (في النفي) أي في المال (ولكن
معروفه) أي أحسانه (أوسع) من معروفهم وهذا هو الكلام الثاني فقد اتفق البيتان على أن
الممدوح لم يدع في الاقران في المال ولكن فاقهم في الكرم وما مثالان ادلم يخص أحدهما بفضيلة
عن الآخر فكان الثاني أبين من الذي تقدم في ثالث أقسام الاول ولكن لا يخفى أن الاول فاق الثاني
في التعبير من الكرم بطريق التمجيز وهذا قيل ان معروفه لا يجب وقيل ان وجه كونه لا يجب ان
المعروف قد يعبر به عن الدبر فيقال معروفه أوسع أي الشيء المعروف منه كناية عن الذر أوسع فاستحسن
هذا التعبير لما عهديه من هذا المعنى ولا يخفى أن هذا التوجيه انما يجب ان صح الاخبار عن
المعروف بقوله أوسع مراد به هذا المعنى على وجه الكثرة والا فلا يخفى فساد وجود المعروف في
الكلام اللبس ولا يترتب الاستحسان بوجه تأمله ولما فرغ من الاخذ بظاهر وأقسامه شرع في غير
الظاهر فقال (وأما) (الاخذ) (غير الظاهر) أقسام ولم يعددها الا بالبع والادنى المذموم والمساوي
الابعد عن القدم لان أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه لعدم ظهورها منه فان
اعتراها رد من جهة أخرى خرجت عن معنى الاخذ كما يفيد ذلك قوله فأيأتي وأكثر هذه الانواع يعني
كلها فانه مثل (قول أشجع
وليس بأوسعهم في النفي • ولكن معروفه أوسع)
كذا قال المصنف وقد يقال الاول أحسن اسلامته من حذف الفضل عليه والاستعارة للارحب
فيه هذه أنواع الاخذ الظاهر ص (وأما غير الظاهر) ش الاخذ غير الظاهر أنواع

من معروفهم (قوله فالبينان مثالان) أي لا تتفاقم على افاده أن الممدوح لم يدع في الاقران في المال ولكنه
فاقم في الكرم ولم يخص أحدهما بفضيلة عن الآخر فلذا كان الثاني يسدا عن القدم (قوله ولكن لا ينبغي معروفه أوسع) أي
وحقيقة فالبينان ليسا مثالين بل الاول أبلغ فتشيل المصنف هذين البيتين للقسم الثالث لا يتم وجه الإعجاب أن أرحبهم ذراعا
يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز بخلاف معروفه أوسع فانه يدل على ذلك بطريق الحقيقة فالبينان الاول قدام زاد بالمجاز حسنا وقيل
وجه كونه لا ينبغي أن المعروف قد يعبر به عن الدبر أي الشيء المعروف منه وهو الدبر أوسع وفيه بعد لان الكلام اللبس لا يعتربه
الاستحسان (قوله وأما غير الظاهر) أي وأما الاخذ غير الظاهر وهو ما يحتاج لتأمل في كون الثاني ما أخوذا من الاول اذ اعلمت ضابطه
فلم أن المثال الآتي في التشابه ينبغي أن يجعل من الظاهر لان ادراك كون الثاني أصله الاول ظاهر لا يحتاج لتأمل ولم يقسم المصنف

فهذا يشابه معنى الاول ومعنى الثاني كقول الطرماح بن حكيم الطائي

لقد زادني جبال نفسي أني * بنض الى كل امرئ غير طائل
وقول أبي الطيب
فان ذم الناقص أبي الطيب كبنض من هو غير طائل الطرماح وشهادة الناقص أبي الطيب كزيادة حب الطرماح لنفسه وكذا قول أبي
العلماء المعري في مريضة
وما كلفة البدر المنير قديمة * ولكنها في وجهه أثر الظلم
وقول التيسري
وأهوى الذي أهوى له البدر ساجدا * ألت ترى في وجهه أثر التزب
وأوضح من ذلك قول جرير
فلا تملك من أرب لحام * سواء ذل العلمة والنجار
وقول أبي الطيب
ومن في كفه منهم فناء * كن في كفه منهم خضاب

(٤٩٧)

غير الظاهر الى الابلغ والادنى المستعمل والمساوي في البلاغة

البيد من الذم لان أقسام
غير الظاهر كلها مقبولة
من حيث الاخذ فان
اعتزاهارذ من جهة اخرى
خارجة عن معنى الاخذ
كانت غير مقبولة (قوله
فهذا يشابه المعنيان)

اي قسامه كثيرة ذكر
المستف منها خمسة كلها
مقبولة القسم الاول منها
ان يشابه المعنيان أي
معنى البيت الاول المأخوذ
منه ومعنى الثاني المأخوذ
منه اي من غير نقل للمعنى
لحمل آخر فغير ما بعده
(قوله اي حاجة اي)

تريدها منهم (قوله لحام)
يضم اللام وكسرهما فاعل
يمنع وقوله جمع لينة (١)
يقع اللام وكسرهما (قوله
سواء ذل العلمة والنجار) أي

فهذا يشابه المعنيان (أي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني) كقول جرير فلا تملك من (أرب)
أي حاجة (لحام) (جمع لينة يعني كونهم في صورة الرجال سواء ذل العلمة والنجار)
يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (وقول أبي الطيب
ومن في كفه منهم فناء * كن في كفه منهم خضاب)
وأما أن يعجز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين

مقبولة (منه) قسم هو (أن يشابه المعنيان) أي معنى البيت الاول المأخوذ منه ومعنى البيت الثاني
للمأخوذ بلا نقل (كقول جرير فلا تملك من (أرب) أي من حاجة تريدها عندهم (لحام) فاعل يمنع أي
لا يمنع أصحاب المعنى جمع لينة لانهم في المعنى سواء كانوا في الصورة رجالا فلا تملك صورته مع
انتفاء المعنى الذي يقع به المنع ولذلك قال (سواء منهم) (ذل العلمة والنجار) يعني أن رجالهم ونساءهم
متساوون في الضعف فلا مقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم هذا هو البيت الاول (وقول أبي
الطيب ومن في كفه منهم فناء) أي مرجح (كن في كفه منهم خضاب) أي صبح الحناء هذا هو البيت الثاني
وفد اشبه البيتين في المعنى من جهة افادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل النساء
الآن الاول أفاد التساوي والثاني أي بالتشبيه والاول عبر عن النساء بذوات الخمار وعن الرجال

فهذا يشابه المعنيان (أي المعنى الاول والمعنى الثاني) كقول جرير

فلا تملك من أرب لحام * سواء ذل العلمة والنجار
وقول أبي الطيب

ومن في كفه منهم فناء * كن في كفه منهم خضاب
فكل من البيتين يدل على عدم المبالاة بالرجال لانها مختلفان لان الاول دل على مساواة النساء للرجال

(٩٣ - شروح التلخيص رابع) لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف فلا مقاومة للرجال منهم على الدفع عن النساء منهم
قوله سواء الخ جملة مستأثفة في معنى العلة والعلامة والكسر تطلق على المفرد وعلى البيضة وعلى ما يلف على الرأس وجها على الاولين
أبلغ وعلى الثالث وأوفق بقوله والنجار (قوله وقول أبي الطيب) أي في مدح سيف الدولة بن جردان وخضوع بني كلاب وقبائل العرب
له (قوله فناء) أي مرجح وقوله خضاب أي صبح الحناء والبيت الاول أي بيت جرير هو المأخوذ منه وبيت أبي الطيب هو الثاني المأخوذ
والبيتان متشابهان في المعنى من جهة افادة كل منهما أن الرجال لهم من الضعف مثل النساء الا ان الاول أفاد التساوي والثاني
أي بأداة التشبيه والاول عبر عن النساء بذوات الخمار وعن الرجال بذوات العلمة والثاني عبر عن النساء بذوات الخضاب وعن الرجال
بذوات القنات في أكنهم والاول ايضا جعل ذلك التساوي له لعدم منهم تناول الحوائج منهم بخلاف الثاني (قوله وأما الخ) هذا
دخول على كلام المصنف الاتي (قوله اختلاف البيتين الخ) فيصور أن يكون أحد البيتين نثرا والآخر مدحا أو هجلا أو افتضارا

(١) قوله يقع اللام ليس في الصيغة الا لكسر كما في كتب اللغة اه مصححه

ولأشرك من البتين المتشابهين (٤٩٨) أن يكون أحدهما نسبيا والآخر مجازيا أو هجاء أو افهاما أو غير ذلك فإن الشاعر

تشبيها بمدح أو هجاء واقترار ونحو ذلك فإن الشاعر إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال في إخفائه فغير لفظه ونوعه ووزنه وقافيته وإلى هذا أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى إلى محل آخر

الحاذق إذا حمل إلى المعنى المختلس لينظمه تخيل في إخفائه فغير لفظه وعدل به من نوعه ووزنه وقافيته * ومنه النقل وهو أن ينقل معنى الأول إلى غير محله أرنه (قوله تشبيها) التشبيب ذكر أوصاف المرءة بالجمال وفي بعض النسخ تشبيها يقال نسب بنسب بكسر السين المضارع إذا تشبب بامرأة أي تغزل بها ووصفها بالجمال والمراد هنان الأمر بن ذكر أوصاف المحبوب مطلقا ذكرا أو أنثى (قوله ونحو

بذوى العامة والثاني عبر عن النساء بذوات الخصب وعن الرجال بذوى القناعة في أكرمهم والأول أيضا جعل ذلك التساوي على الألفاظ بتناول الحواشي لديهم بخلاف الثاني فإن قلت قد تقدم في قسم الظاهر أنه لا يشترط فيه التساوي في المعنى من كل وجه ولا أن يوجد في المعنى المأخوذ لفظ المأخوذ منه وإنما يشترط الاتحاد في المعنى الحاصل في الجملة وإن كان بين القائلين اختلاف متاوهة المثال لغير الظاهر كذلك لا شترط أن يكون في المعنى الحاصل الذي هو كون الرجال لهم من الضعف مثلما للنساء ولا يضر التعبير بالخالف ولا مصاحبة في آخر كل بيت الأول قلت الفرق بين الظاهر وغيره قد تقدم وهو أن غير الظاهر لا بد أن يكون بحيث لا يدرك كون الثاني من الأول إلا بتأمل كما تبضح في الأمثلة بعده والذوق السليم شاهد بذلك وأما هذه المثال فوجه الخفاء أن الأول سوى بين مفهوم ذي العمامة والجار في مصدوقهما والثاني شبه مفهوم من في كفة خضاب عن في كفة قنطرة عاتبار مصدوقهما فتبادر قبل التأمل أن المعنيين لما اختلف المفهوم فبما مختلفان بخلاف ما تقدم فاللهي ظاهر الاتحاد وهذا الحق أن هذا المثال قريب من الظاهر بل ينبغي أن يجعل منه والمثال الذي فيه التشابه بلا ظهور كقوله

لقد زادني حبا لنفسي أنني * بغيبض إلى كل امرئ غير طائل وقوله وإذا أتتك منعتي من ناقص * فهي التشبهة إلى باني كامل

بمعنى البيت الأول أن بغض مالهس بطلان أي الفائدة فيه من بذى حبابي نفسي لا في أعلم بذلك أنه ما بغض إلا لكونه لم يناسب ما فيه من المعاني والأخلاق مافي ومعنى الثاني أنه إذا مدني ناقص فبم في نفسه كان ذمه شهادة بكالي ومعلوم أن البغض يستلزم عادة ذم المبغوض وحب الإنسان نفسه يستلزم ادراك كمالها فالعنان مشتهان في أمر بمهمها وان اختلف مفهومها وذلك الذي بمهمها هو أن مبادعة الأروال وإذا نيم للأنسان تصد رفته لكن خفاء أخذ أحدهما من الآخر لأن الخائل إنما هو باعتبار هذا الأمر العام الذي بعد استشعر الاختصاص منه فقلنا فيه منزلة الاختصاص باعتبار الجنس الأعلى جعل الثاني أي أخذ من خلاف الظاهر والذوق السليم شاهد بذلك فتأمل ولما كان غير الظاهر مشعر بالاجابة إلى التأمل صرح فيه بنقل المعنى من مكان إلى آخر إذ غاية ما فيه زيادة الخفاء ولا نافية فبمعنى أن ينقل المعنى من نسب أي وصف بالجمال يقال نسب بنسب بكسر السين المضارع إذا تشبب بامرأة أي أخذ من منها ما يلزم التشبيبة واللفظ هو المدح وبالعكس وإلى هجاء واقترار ونحو ذلك بالعكس ونقل المعنى من بعض الثلاثة الأخيرة إلى آخر وبالعكس وذلك يمكن من الشاعر الحاذق عند قصد اختلاس المعنى وإخفائه فختال فيه حتى ينظمه على غير نوعه الأول وعلى غير وزنه وقافيته فيد خل في غير الظاهر على هذا ما نقل من نوع إلى غير سواء كان المنقول عنه واليه محاذ كأمون غير ذلك وإلى هذا القسم وهو المنقول من محل إلى آخر مطلة أشار بقوله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن ينقل المعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفنا والمنقول إليه موصوف وقد كان في

ذلك أي وجوزنا اختلافها بنحو ذلك كالاختلاف في الوزن أو القافية (قوله المختلس) أي الذي اختلسه وأخذه من كلام غيره (قوله فغيره عن لفظه ونوعه) أي غير لفظه وصرفه من نوعه كالمسح أو الذم أو الاقتضار أو الزم أو الفزل (قوله وإلى هذا أشار بقوله) أي وإلى هذا القسم وهو نقل المعنى من نوع من هذه الأنواع لنوع آخر أشار إلى وجوبه بالاشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر وهذا صادق بل ينقل من التشبيب إلى أحد المذكورات (قوله أن ينقل المعنى إلى محل آخر) بأن يكون المعنى وصفا

كقول

و ينقل من موصوف لموصوف آخر كقوله مناهم من القتلى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف أو يكون المعنى مدحا فينقل الهجاء أو الزم أو العكس

كقول البصري

سلبوا وأشرقفت السماء عليهم * محجرة فكأنهم لم يسلبوا

نقله أبو الطيب إلى السيف فقال

(٤٩٩)

عن غمده فكأنما هو معد

ومنه أن يكون معنى

الثاني أشعل من معنى

الاول كقول جرير

إذا غضبت عليك بنو نعيم

وجدت الناس كلهم غضابا

(قوله فأشرقفت السماء

عليهم) أي فظاهرت السماء

عليهم ملابساة لاشراق

شعاع الشمس وأيقوله

محجرة لنفي ما يتوهم من

غليظة لاشراق عليها حتى

صارت بلون البياض

(قوله فكأنهم لم يسلبوا)

أي فاستروا بالسماء بعد

سلبهم صاروا كأنهم لم

يسلبوا لأن السماء المشرقة

عليهم صارت مارة لهم

كالباس المعلوم وهذا

البيت هو المنقول عنه

المعنى وبث أي الطيب

الآتي هو المنقول فيه

المعنى (قوله الجميع) هو

الدم المائل إلى سواد

(قوله وهو مجرد الخ) أي

والحال إن السيف خارج

من غمده (قوله فكأنما

هو مغمده) أي صار

السيف لماستره الجميع

الذي له شبه بلون الغمد

كأنه مغمده أي محمول في

العمد (قوله فنقل

المعنى) أي هو ستر الدم

كالباس من القتلى إلى

السيف أي لأنه في البيت

(قوله أشعل

أشعل) من

أشعل) من

أشعل) من

أشعل) من

أشعل) من

أشعل) من

أشعل) من

كقول البصري (سلبوا) أي ثيابهم (فأشرقفت السماء عليهم * محجرة فكأنهم لم يسلبوا) أي لأن السماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي الطيب يس الجميع عليه) أي على السيف (وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو معد) لأن الدم اليابس بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أشعل) من معنى الاول (كقول جرير

إذا غضبت عليك بنو نعيم * وجدت الناس كلهم غضابا)

المنقول وصفه على جهة أخرى (كقول البصري سلبوا) ثيابهم (وأشرقفت السماء) أي ظهرت السماء (عليهم) ملابساة لاشراق شعاع الشمس (محجرة) أي زاد محجرة في ما يتوهم من غلبة الاشراق عليها حتى أصبح بلون الاشراق البياض (ف) لماستره وبالسيف بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا لأن السماء المشرقة عليهم صارت مارة لهم كالباس المعلوم هذا هو المنقول عنه المعنى (وقول أبي الطيب يس الجميع) أي الدم المائل إلى السواد (عليه) أي على السيف (وهو) أي السيف (مجرد) عن غمده أي والحال أن السيف خارج من الغمد (ف) لماستره بالسيف الذي له شبه بلون الغمد (كأنما هو معد) أي محمول في غمده لسلبه الجميع كاستره هذا هو المنقول عنه المعنى فالسلام الاول في القتلى وصفهم بأن السماء سترتهم كالباس ونقل هذا المعنى الموصوف آخر وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد لأن قلت النقل فيه تشابه المعنيين أيضا ضرورة أن في كل من البيتين الدلالة على ستر الشيء بعد تجرده فلم يجعل هذا القسم من غير الظاهر مطلقا ولم يجعل من قسمه الذي هو تشابه المعنيين قلت فرق بين التشابه بالانتقال كقوله هو سواد ذل العلامة والخارج * مع قوله

ومن في كفه منهم قناة * كن في كفه منهم غضاب

ولذلك قيدناه به فيما تقدم * بين التشابه مع النقل فإن هذا أدق وأخفى فجعله من التشابه ثم جعله من غير الظاهر أراد التشابه الكائن مع النقل تأمله (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى) البيت (الثاني أنعمل) وأجمع معنى البيت الاول (كقول جرير

إذا غضبت عليك بنو نعيم * وجدت الناس كلهم غضابا)

هذا هو المشمول الاول فقد أفاد بهذا الكلام أن بني نعيم يزولون بمنزلة الناس جميعا في الغضب فغضبهم غضب جميع الناس بلزم أن رضاهم هو رضاء جميع الناس لأن المتابعة في الغضب تقتضي المتابعة في الرضا لقائمه إلى الرضا المتقدمة لذلك فصلت عنه أنه أقام بني نعيم مقام الناس جميعا في أعلى ما يطلب

كقول البصري

سلبوا وأشرقفت السماء عليهم * محجرة فكأنهم لم يسلبوا

وقول أبي الطيب

يس الجميع عليه وهو مجرد * عن غمده فكأنما هو مغمده فإنه أخفى بيت البصري ونقله إلى السيف (ومنه) أي من غير الظاهر (أن يكون معنى الثاني أنعمل) من الاول (كقول جرير

إذا غضبت عليك بنو نعيم * وجدت الناس كلهم غضابا

الاول وصفهم بأن السماء سترتهم كالباس ونقل هذا المعنى لموصوف آخر وهو السيف فوصفه بأنه ستره الدم كستر الغمد (قوله أشعل

وقول أبي نواس

ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

(ومنه القلب وهو أن يكون معنى الثاني تقيض معنى الأول معنى ذلك القلب المعنى إلى تقيضه كقول أبي الشيب

قوله لانهم) أي بني نعيم وقوله يقومون مقام كلهم أي مقام كل الناس فقد أفاض جرب هذا الكلام أن بني نعيم ينزلون منزلة الناس جميعا في الغضب (قوله وقول أبي نواس) (٥٠٠) بضم النون والمهمز (٧) أي قوله لهر وون الرشيد لما سجن الفضل

البرمكي وزيره من من حين سمع منه لانتهاه في الكرم مشيرا إلى أن الفضل شيئا مما في هرون وأن في هرون جميع مافي الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة وقبل البيت قول لهر وون امام الهدى

عند احتقال المجلس الحاشد أنت على ما فيك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس على الله بمستنكر هاج روى أن هرون لما سمع الايات أطلق الفضل من السجن والاحتقال الاجتماع والحاشد بالثمين المجبة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجداي لا نجد مثل الفضل في خدمتك وطاعتك (قوله ان يجمع العالم) أي صفات العالم

وقول أبي نواس

ليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

والثاني أشمل لان الأول دل على الاختصاص بحالة الغضب كذا قيل وفيه نظر لانهم اذا كانوا هم جميع الناس في حال الغضب كانوا جميع الناس في كل حال وقيل لان الاول خاص ببني نعيم والثاني شامل لهم ولغيرهم وهو فاسد لان المراد بالواحد في الثاني واحد معين خاص والاسم أن يقال الثاني شامل لان العالم أشمل من الناس لانه كل موجود حادث والذي يظهر أن يقال الثاني ابلغ باعتبار أنه صريح في أن الناس كلهم ذلك الواحد بخلاف الأول فانه لا يلزم من غضب الناس كلهم لغضب بني نعيم أن يكونوا هم جميع الناس لجواز أن يريد أن الناس تبع لهم بغضبهم لكن التفسير عن هذا أنه أشمل فيه نفسه ومنه أيضا القلب وهو أن يكون المعنى الثاني تقيض المعنى الأول القلب المعنى إلى تقيضه فهو مأخوذ من تقيضه كقول أبي الشيب

الكالم وهذا البيت أشمل من الأول لان الأول جعل بني نعيم منزلة كل الناس الذين هم بعض العالم والبيت الثاني جعل الممدوح بمنزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس لان الناس بعض العالم (قوله وغيرهم) أي من

اللائكة والجن واعلم أن أرواية الصحيحة ليس على الله بدون وأقبل ليس وهو من بحر السريخ مستعملان فاعلان فدخله حذف السبب فصار فاعل وفي بعض النسخ وليس بالواو قبل ليس فقيمن القيوب الحرم وهو زائد متداول خسة أحرف في الشطر (قوله أن يكون معنى الثاني تقيض معنى الأول) وذلك كان يقرر البيت الأول حب اللوم

(٧) قوله بضم النون والمهمز وغيرهم هو زائد على كتب اللغة اه مصححه

أجد الملامة في هو الذنبه • جالذكرك في ظلي في اليوم

أأحب وأحب في ملامه • ان الملامة في من أعدائه
والجراحات عنده فمسات • سبقت قبل فيه يسؤال
ونعمته صفت جدواه أجلي • على أذن من فم السماع
نشوان بطرب السؤل كما • غناما لا طري أو بعد

وقول أبي الطيب
ونكأقول أبي الطيب أيضا
فانه نقض بقول أبي تمام
وفد تبعه البهتري فقال

في المحبوب الملامة وقهر الثاني بنقض اللوم في المحبوب لملامة أخرى (٥٠١) فيكون التناقض والتناقض بين البيهقي

بحسب الظاهر وان كانت
الملامة تنفي التناقض لانها
مسلمة من الشخصين فيكون
الكلامان معا غير كاذب
ومعلوم ان من كانت
عنده الملامة الاولى صح
الكلام باعتبارها ومن كانت

أجد الملامة في هو الذنبه • جالذكرك في ظلي في اليوم
وقول أبي الطيب (أحب) الاستهلام لانكاره والانتكاف باعتباره القيد الذي هو الحال اعني قوله
(وأحب فيه ملامه) كما يقال أصلي وأنت عمت على تجوز واو الحال في المضارع المثبت كما هو
رأى البعض أو على حذف المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز أن تكون الواو المطفولة والانتكاف راجع إلى الجمع
بين امرين أعني محبة ومحببة الملامة فيه (ان الملامة في من أعدائه) وما يصدر من عدو المحبوب
يكون مبغوضا وهذا نقض معنى بيت أبي النيص لكن كل منهما باعتبار آخر

عنده الثانية صح الكلام
باعتباره فالتناقض في
ظاهر المقتضى والانتكاف
باعتباره للعلل (قوله أجد
الملامة) أي أجد الملامه

الكلام باعتبارها فالتناقض في ظاهر المقتضى والانتكاف باعتبار العلل والحال وذلك (قوله أجد
الملامة) أي اللوم والانتكاف على (في هو الذنبه) أي أجد ذلك اليوم فذلك لتناهي حي فيك حتى
صرت لا تزد بطلق ذكرك على أي وجه كان وإلى هذا أشار بقوله (حبا) أي أتاها وجدته الذنبه لا لجل
نحي (الذكرك) على أي وجه كان (فليكني اللوم) جمع لائم وهذا هو الاول المنقوض (وقول
أبي الطيب

وقوله على (قوله في
هو ك بصر الكلف
خطاب ملوث أي في شأنه

أأحب وأحب فيه ملامه • ان الملامة في من أعدائه
وهذا هو الثاني التناقض الاول وانما كان اللوم في من العدو لان الحب يتضمن كمال المحبوب وورفعته
واللوم على أمر فيه تعظيم لاحد وكال لا يكون الا من عدوه المبغض وان كان يمكن أن يكون اللوم
رفقا باللوم وابقا عليه لكنه خلاف الاصل بل لا يسمى في الحقيقة قلوبا بل عزاء وحلا على التصبر

أوسيه (قوله جالذكرك
أي وأما وجدته اليوم فيك
لدينا لاجل حي لذكرك
واللوم مشغل على ذكرك
قوله والانتكاف باعتبار

بالتصبر والوفاق وأحب فيه ملامه يعني ان تكون واو الحال من غير تقدير المبتدأ على منبهين
يجوز مولا المضارع المثبت واو الحال أو بتقدير المبتدأ على منبهين لا يجوز أي كيف أجمع حي
فيه الملامة فالمكر في الحقيقة هو مصاحبة تلك الحال لا كونه مجتمعا فترفعه لمضغون هذه الحال
كما يقال أصلي وأنت عمت فالمكر هو وقوع الصلابة الحدث لا وقوع الصلابة من حيث هي وكما تقول

القيد) أي أراجع للقيد
فالمكر في الحقيقة هو
مصاحبة تلك الحال فالمنى

أجد الملامة في هو الذنبه • جالذكرك في ظلي في اليوم
وقول أبي الطيب

كيف أحبه مع حي فيه
ملامة بل أحبه فقط (قوله
كما يقال أصلي وأنت عمت
أي فالمكر هو وقوع الصلاة

أأحب وأحب فيه ملامه • ان الملامة في من أعدائه
فبيت المتنبي وأبي النيص متناقضان لان البيتين صرح بحب الملامة والتمني في حبا همزة
الانتكاف بقوله أأحب وأحب فيه ملامه وقد يقال للمكر همزة الانتكاف ملوليه الذي ولها جوهو
غيره كرو جوابه ان المعنى أجمع بين الامرين مثلا تأمر من الناس بالبر وتنسوا انفسكم أريقال

مع الحدث لا وقوع الصلابة من حيث هي وكما تقول أنتكاف وأنت بين يدي الامير فالمكر هو كونه يتكلم مع كونه بين يدي الامير (قوله على
بحر زراخ) أي بناء على تجوز (زراخ) وهو من تطبق قوله الذي هو الحال (قوله والانتكاف راجع إلى الجمع بين الامرين) أي كيف يتجمع حبه
وحب اللوم فيه في الواقع معنى بل لا يكون الا واحدا منهما (أي بنقض اللوم في المحبوب نقض معنى بيت أبي النيص) أي لانه
جعل اللوم في المحبوب مجبورا (قوله لكن كل منهما باعتبار) أي لكن كل من كراهة الملامة وتوحيها باعتبار غير الاعتبار الاخر فحبة اللوم
في البيت الاول من حيث اشتغال اللوم على ذكر المحبوب وهذا محبوب فهو كراهته في الثاني من حيث صدور من الاعاء والصادر
منهم يكون مبغوضا وأشار الشارح بهذا الاستدلال الى أن التناقض بين معنى البيهقي المدكورين بحسب الظاهر وفي الحقيقة

ومنه أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يذهب عنه

لا تناقض بينهما أصلاً لا اختلاف السبب في كل (قوله هذا) أي لأجل أن كلام المعنيين باعتبار (قوله في هذا النوع) أي نوع القلب وقوله أن بين أي الشاعر السبب (٥٠٧) كافي البتين المذكورين فإن الأول على حب الملازمة بحبه

لذكره والثاني على كراهته لها بكونها مصدر من الاعادة وإنما كان

الاحسن في هذا النوع بيان السبب لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة كذا قال يس وقال العلامة المعقري إنما كان الاحسن في هذا النوع بيان السبب بل لا بد فيه من بيانه لأنه إذا لم يبينه كان مدعياً للنقض من غير بينة وهو غير مسهوع فلو قال هنا أحبه وأحب فيه ملامة كان دعوى لعدم المحبة بلا دليل وهو يتفق في هذا النوع

والمعنى الطالب والجدي والنفع والسماع أريد بهما بحسن سماعه كالمودع في البيت أن هذا المدح لفرط محبته للكرم والاعطاء لصير عنه نفعة السائل لحسنه له الاعطاء أحلى من نعمات المودع وهو هذا الحكم عليه ظاهرة وهي حب الاعطاء والكرم فإنه هو السبب في كون نفعة السائل كنفعة المودع نافعة لثني بقوله

والجراحات عنده نفعات * سبقت قبل سببه بسؤال

السبب هو العطاء فقد جعل المتبى نعمات السؤال عند المدح تؤثر فيه وتؤديه كالجرح وهو نقيض لاستحسانه لو ذلك حيث تسبق تلك النفعة سببه أي عطاءه والمعلقة أن ظاهرة وهي حبه لاعطاءه بلا سؤال فلو سبقت نعمات السؤال عطاءه أثرت فيه تأثير الجرح فكانه يقول إذا كانت نفعة السؤال كالمودع عند ذلك المدح فحينئذ المدح النفع عند كالجرح لا يوجب الاعطاء بلا سؤال فقد تناقض

الكلام وإن اختلفت المفاعلة وحلوا وجه الكلام الذي هو نقيض الأول ما عوف من ذلك الأول فإن المتبادر أن نقيض الشيء نافية لا أنه منه ولا هو بعينه ولم يزد إلا السلب في الأبيات والعكس وترى بالسلب والأبيات هنا الأبيات بالنسبة في الجملة وأيضا تناقض الشيء فرع الشعور بذلك الشيء هو الحامل على

طلب النقيض فقد أنشأ النقيض عن الأول فافهم وأظفر أي المعنيين أبلغ التلذذ بومره في المحبوب أو بنض المودع في المحبوب والظاهر التلذذ بالوم لا قضائه عدم الشغل عن حبه لعرض من العوارض ولو كان منافيًا لاختلاف بعض اللوم منه سماعاً فإنه يقتضي شغل القلب ببعض اللائم والفناني الحبيب

مطلقاً بحيث لا يحس إلا حبه أعظم من العداوة بسببه (ومنه) أي ومن غير الظاهر (أن يؤخذ بعض المعنى) من الكلام الأول ويترك البعض ثم لا يقتصر في الكلام الثاني على ذلك (و لكن يضاف إلى ذلك البعض المأخوذ ما يحسنه من المعاني ومفهوم هذا الكلام

أنه إذا لم يضاف إليه شيء أصلاً كان من الظاهر لأن يؤخذ بعض المعنى السابق ويضاف إليه ما يحسنه

مجرد أخذ المعنى من الأول ولا كان أو بعضاً ليس فيه فعل من الظاهر وكذا إذا أضيف إليه ما لا يحسنه من الزيادة فإنه يكون من الظاهر لأن المأخوذ حيث تدنو قل ليس فيه اختلاف أخذ البعض مع ترينه بما أضيف إليه فإن ذلك يخرج عن سنن الاتباع إلى الابتداع فكان مستأنف في حق

كقول

تھول الافوہ الاودی

وترى الطير على آثارنا * راي عن ثقتان حننار

وقد ظلت عقبان اعلامه يحيى * بعقبان طير في السماء نواهل

وقول ابی تمام

العلم الاستيعابي على العلم المنقسم فوقها فتكون الاعلام مظهرا
 كفا قال يعقوبى قال فى الطول الآثار جمع اثر معنى (٥٣)

قوله الافوه وترى الطير على اثارنا * (راى عين) يعنى عيانا (ثقة) حال اى واقعة او مفعول
لها يتضمن قوله اى اثارنا اى كان على اثارنا لوقتها (ان سمار) اى سطم من محوم من
تقلهم (وقول ابى تمام فظلمات) اى القى عليها الظل وصارت ذوات ظل (عقبان اعلامه ضعى
بقبان طيرى السماء نواهل) من نهل اداروى نقض عيش

فظاهر ان اخذ المعنى من الاول لا يس فيه كلا كان وبعضا فمعظم الظاهر وأما اذا انصف اليه
ملاحيسته فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا يس فيها يضاف من من الظاهر بخلاف البعض
مع تزني بما أضيف اليه فان ذلك يخرج جمع من سائر الاتباع الى الابتداء فكأنه مستأنف فضعي ثم
مثل لما ذكره وأن يؤخذ البعض مع إضافة ما يحسن به الفاعل (كقول الافوه ترى الطير على
آثارنا) أى تبصر الطيور انا تابعة لنا (رأى عين) أى سمعنا وناعا كقوله ترى قوله رأى عين
ثلاثا يتوهم انها بحيث ترى بالنسبة لمن آمن النظر بتكليفها وثلاثا يتوهم ان المعنى انها لما
تبصتنا كأنها رؤيت ولو لم تر لبعدها لانه يقال ترى فلانا يفعل كذا بمعنى ان يفعله فهو بحيث يرى في فعله
لولا المانع (ثقة مصدر بمعنى اسم الفاعل وهو حال من الطير رأى نازها حال كونها واقفة) وتصلح ان
يكون مقصودا من اجله من العمل المتضمن للجور الذي هو على آثارنا أى ترى الطير كأنه يفتنى آثارنا
لاجل وثوقها بان سائر فكان ثقة على هذا جواب السؤال المقدر اذ كان قيل لماذا كانت الطيور على
آثاركم فقال كانت على آثارنا وتبصتنا لثقتها بان ستمسار اى بانها استطاعت لحوم القتلى يقال ملأه
أناء بللته أى الطعام وأطعمه اياه وهذا هو المأخوذه (وقول على تمام وقطعت) بالبناء للجهول
عقبان) نائب فاعل ظلت أى ألقى الظل على عقبان (أعلامه) وإضافة عقبان الى الاعلام من
إضافة التشبيه بمالى المسه اى الاعلام التى هى كالعقبان فى تلوها ونقلها طائر ابداعة ن الاعلام
نفسها وقيل الاضافة على أصلها من بيانته الاول والثاني والمراد بعقبان الاعلام او رالتى على
حبال الاعلام من ذهب أو فضة أو غيرها وهذا يتوقف على أن تلك السور صنعت على هيئة العقبان
ولم يثبت (بعقبان) متعلق بظلت أى ظلت عقبان الاعلام بعقبان (طير) لانها زينت فوق
الاعلام فألفت ظلالها على الاعلام ومن وصف عقبان الطير أى (فى السماء واهل) أى واهل فى
السماء واهل جمع ناهل اسم فاعل من نهل اذارى ضد عيش وهذه الحال يحصل أن تكون على
طريق التقدير رأى يؤل أمره حال تظليلها الاعلام الى ان تكون بعد ان تضع الحرب أوزارها
أو بعد وقوع القتلى أو لها واهل فى السماء فكأنه يقول تظللها رائها النبل فى السماء وبحصل أن
تكون حقيقة وانها تازم الاعلام حال كونها فعلت فى الدماوى بازمانها حيث من النجوم وانما

وزیری الطیر علی آثارنا • رأی عین نقه ان شمار

وقول أي تمام

ووقد ظلمت عثمان أعلامه رضي * بعقبان طير في الدماء نواهل

فيها الرأى مختلفه كالعقبان وقال الخليلي الاضافه حقيقه على معنى اللام والمراء يعقبان الاعلام الصور الماحول من ذهب واوغره على هيئة عقبان لطير الموضوعه على راس العلم بمعنى الرأى وهذا يتوقف على ان تلك الصور التي وضعت على راس الاعلام صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت (قوله بدين طبر) متعلق بظلال اى ظلت عقبان الاعلام بمقايير لانها لم تزل فوق الاعلام القرب ظلالها على (قوله في السماء اى) السماء ففى من متعلقه نواهل الذى هو صفة لعقبان طير اى ظلت عقبان الاعلام

أقامت مع الرايات حتى كانوا • من الجيش الانهالهم تقاتل

فان الافواه يقولوه رأى عين قربها الانهالها بعدت تخيلت ولم تروا ما يكون قربها فها هو قال للقر يستوهذا يؤكد المعنى المقصود ثم قال ثقة ان استمرار خطبها واتقها بالبره او ما ابو تمام فلم يبق شيء من ذلك

بعقبان طير من صفتها وضعت الحرب اوزارها لنهول أى الرى من دعاء القتل فيقتل العقبان للاعلام لرجائها النهل من الدماء ووثوقها بأنها استطعم لحوم القتلى (٥٠٤) (قوله لو وثوقها بأنها استطعم لحوم القتلى) أى لرجائها الرى من دعاءها (قوله حتى كانوا من

الجيش أى حتى صارت من شدة اختلاطها وبرؤس الرماح والاعلام من أفراد الجيش الانهالهم تقاتل أى لم تباهر القتال وهذا استدراك على ما توهم من الكلام السابق من انها

حيث صارت من الجيش قالت معه (قوله فان ابانما الخ) أى وانما كان كلام ابى تمام بالنسبة لكلام الافواه السابق مما ذكرناه وهو اخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه لان ابانما الخ (قوله لم يلم) من المار دأى وما تقدم في قوله حتى ما لم خيال من لم الثلاثي والاول بمعنى اخذ والثاني بمعنى وقع وحصل (قوله لا تخيلا) أى لانها ترى على سبيل التخييل بأن يكون هناك من البعد ما يوجب الشك

في المرئى (قوله وهنا) أى كون الطير قريباً من الجيش بحيث يرى معاينة مما يؤكد المعنى المقصود للشاعر وهو وصفهم بالشجاعة والافتداع لى قتل الاعادى

(أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقاً بأنها استطعم لحوم القتلى (حتى كانوا • من الجيش الانهالهم تقاتل) فان ابانما لم يلم بشئ من معنى قول الافواه رأى عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عما لا تخيلا وهذا مما يؤكد شجاعته وقتلهم للاعدى (ولا) بشئ (من معنى قوله بثقة سدار) الدال على وثوق الطير بالبره لا اعتياده بذلك وهذا انما يؤكد المقصود فيسأل ان قول ابى تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش وفيه نظراء قد سبقه ظل الطير على الرايات وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا من لوفيل ان قوله حتى كانوا من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش

لزم حيث لا تتلقى لحوم القتلى المتأخرة بعد شبعهم من الاوائل والاول السبب بحال الطير (أقامت) تلك العقبان (مع الرايات) أى الاعلام وثوقاً بأنها استطعم لحوم القتلى ثانياً او ابتداء التقديرين (حتى كانوا • من الجيش) أى لزم الرايات حتى صارت من شدة اختلاطها وبرؤس الرماح والاعلام من أفراد الجيش ومن اجزائها صارت كأنها من أفراد الجيش حسن ان يقدر انها اعانت الجيش وقالت معه فلذلك استدرك فقال (الانهالهم تقاتل) أى لكنها لم تباهر القتال ثم بين ما سبقه ابو تمام من المعنى الكائن في البيت المأخوذ منه وما ادمه من بهمانى يمين ذلك المعنى بقوله (فان ابانما) أى انما كان كلام ابى تمام بالنسبة لكلامه السابق بما ذكرناه لان ابانما (لم يلم) أى لم يزل ولم يأت بشئ (من معنى قول الافواه رأى عين) الدال على كمال قرب الطير من الجيش بحيث ترى عما لا تخيلا انتهى على سبيل التخييل بأن يكون ثم من البعد ما يوجب الشك في المرئى هل رى • لا أو يوجب عدم الابصار فيعود معنى الرؤية الى ظن الوجود أو يقينه وكون الطيور قريبة بحيث ترى معاينة يدل على أن كمال شجاعته وقتلهم للاعدى عادة مسخرة حتى صارت الطيور وعند التوجه يتفنن ذلك ونهوى الى قرب النزول لان ما يحصل عندهم لا اعتياده كالحاصل ولا لم يلم بشئ من معنى قوله ثقة أن سدار الدال على مثل ما دل عليه رأى عين بل هذا أصح في الدلالة لان قربها بحيث ترى انما هو لثقة بالبره والثقة لا اعتياد ذلك كونه معتاد يدل على كمال الشجاعة والجرأة على القتل فلا المعتبرين يؤكد المقصود الذى هو الوصف بالشجاعة وفيه ما عارض قول المصنف ان ابانما لم يلم بمعنى رأى عين بأن قوله ظلت بعقبان طير يقيد قرب الطير من الاعلام ولذا وقع ظلالها عليها لو بعدت عن الجيش واقع ظلالها على الرايات ورد بأن وقوع الظل لا يستلزم القرب بدليل ان الظل الطير يمر بالارض أو غيرها ويحس وان كان الطير في الجو بحيث لا يرى والحق أن وقوع الظل لا يستلزم القرب

أقامت مع الرايات حتى كانوا • من الجيش الانهالهم تقاتل

فان ابانما (أسقط بعض معنى بيت الافواه) لم يلم بشئ من معنى قوله رأى عين) الدال على قربها (ولان)

إذا

وذلك لان قربها انما يكون لاجل توقع البره (قوله لا اعتياده) أى والثقة منها بالبره لا اعتياده ذلك وكون ذلك متدا بدل على كمال الشجاعة والجرأة على القتل فكلا المحدثين أى معنى رأى عين ومعنى ثقة أن سدار مؤيد للمقصود الذى هو الوصف بالشجاعة وبغيد (قوله المام) أى اتيان بمعنى قوله رأى عين أى حيث لا يتفادى بهم قول المصنف ان ابانما لم يلم بمعنى قول الافواه رأى عين (قوله وفيه نظر الخ) حاصله ان وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربها منها بدليل ان ظل الطير يمر بالارض او غيرها والخلال ان الطير في الجو بحيث لا يرى (قوله نعم الخ) هنا اعتراض ثان على قول المصنف ان ابانما لم يلم بمعنى قول الافواه

لكن زاد على الافوه بقوله الا انها لم تقاتل ثم بقوله في السماء نواهل ثم باقمتها مع الزايات حتى كلبها من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الاتهام تقاتل وهذه الزايات حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما أتى به الافوه

رأى من الخ وحاصله أن قوله حتى كلبها من الجيش فيه الملم

(٥٥٥)

بمعنى قوله رأى عين وحسنه

فلا يتم ما قاله المصنف

الآن يقال ان قول المصنف

فان ابائهم لم يلح بشئ الخ

أعني البيت الاول فتأمل

(قوله اذا كانت قريبا منهم

مختلطا بهم - أى لان

المفصل عن الشئ البعيد

عنه لا يضمن أفرادوه قوله

قريبا خبر كان ولم يؤت له

يستوى فيه للذكر

والمؤنث ولا يرد مختلطا له

تابع (قوله لم يبعد عن

السواب) وزيد هنا

تأ كيد قوله أقامت مع

الزايات لان حجة الزايات

تستلزم القرب (قوله

زيادات) أى ثلاثة (قوله

أعني) أي بالحق المأخوذ

من افوه تبارك الخ وهذا

المعنى بعض معنى يشه

(قوله يعنى قوله الخ) أشار

بذلك الى أن مراد المصنف

بالاول من تلك

الزيادات لا الاول في كلام

الشاعر لانه آخرفه (قوله

هذا هو المفهوم الخ) أى

أن المفهوم من الإيضاح

أن ضمير قوله بها راجع

لأقمتها مع الزايات حتى

كلها من الجيش والمراد

بالاول الاول من الزيادات

وهو قوله الا انها لم تقاتل

لان الاول في كلامه آخرفه

وبين ذلك انه

لوقبل نطقت عقبان الزايات

بعقبان الطير الاتهام تقاتل لم يحسن

هذا الاستدراك لان مجرد وقوع الظاهر على الزايات لا يوقع في الوهم

أنها تقاتل مثل الجيش حتى يستدرك عليه بالنفي

مختلفا أقامتها مع الزايات حتى كلبها من الجيش فانه مظنة أنها أيضا تقاتل مثل

الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الثاني من الكلام السابق (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى

اذا كانت قريبا منهم مختلطاهم يلح ببعدهن السواب (لكن زاد) أبو تمام (عليه) أى على الافوه زيادات حسنة لعنى المأخوذ من الافوه أعني تبارك الطير على آثارهم (بقوله الاتهام تقاتل) وقوله في السماء نواهل وبقامتها مع الزايات حتى كلبها من الجيش (يتم حسن الاول) يعنى قوله الاتهام تقاتل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا انها لم تقاتل ذلك الحسن لا بعد أن يجعل الطير مقيم مع الزايات بعد دفع عماد الجيش حتى يتوهم انها أيتامن المعاتلة هذا هو المفهوم من الإيضاح وقيل معنى قوله بها أى بهذه الزيادات الثلاث يتم حسن

معنى البيت الاول

كقيل امح أن بعد الطير الجوى يظهر ناله وأمامه استزاه لرؤيته يفعل نظرا لان الظل يضمحل بالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية لذلك لم تحظر رؤية الظل من غير رؤية صاحبه وعلى هذا اذا كانت رؤية العين لا تستلزم القرب المفرط استوى المعنيان واعتبر أيتايل بقوله حتى كلبها من الجيش قد يقال ان فيه المما معنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم مختلطة معهم والا فلا تفصل من الشئ البعيد عنه لا يبعد من أفرادهم ويزيد هنا تأ كيد قوله أقامت مع الزايات لان حجة الزايات في المسكنة تستلزم القرب فلجزم بأن الملم بمعنى رأى العين كان صوابا (ولكن) أى ان أبائهم لم يلح بشئ بما ذكر ولكنه (زاد عليه) أى على الافوه زيادة حسنة لعنى المأخوذ من الافوه وهو تبارك الطير على آثارهم ووجودها معهم عند الخوف وقته (قوله) أى زاد عليه بأمر ثلاثة أجبها قوله (الا انها لم تقاتل) وقوله أى وثانيه قوله (في السماء نواهل وبقامتها) أى وثالثها قوله أقامت (مع الزايات حتى كلبها من الجيش وبها) أى وبهذه الزيادة الاخيرة في كلام المصنف وهى اقامتها مع الزايات حتى كلبها من الجيش (يتم حسن) (للقول الاول) فى كلام المصنف أيتايل هو قوله الاتهام تقاتل لانه لم يقل أقامت مع الزايات حتى كلبها من الجيش بل قال

لقد نطقت عقبان أعلامه مضى • بعقبان طير في السماء نواهل

ثم قال الاتهام تقاتل لم يحسن وكذا لو قال أقامت مع الزايات الاتهام تقاتل لم يحسن لان الاستدراك انما يحسن فهاين شأنه أن يتوهم فيه بخلاف المستدرك الذى يتوهم معه بخلاف المستدرك بما ذكر هنا هو أنها أقامت مع الزايات حتى صارت مملوذة من الجيش مظنونة بنامه على أن كان فى قوله كلها من الجيش لظن الوقوع ويكون ادعائنا أنها شبيهة بفردا الجيش بنامه على أن كان التقية أى كلبها فرد من أفراد الجيش فيحسن توهم كونها تقاتل حيث ظننت من الجيش وأحيث شئت بفرد من أفرادهم جعلها بمخمل من أوجه الشبه كونها مقاتلة وقد تقدمت الأشارف هنا فاذ حسن

معنى (قوله تقاتل سنار) الدال على التأكيد (لكن زاد عليه بقوله الا انها لم تقاتل) الدال على أن لهاقدرة على القتال (وبقوله في السماء نواهل وبقامتها مع الزايات حتى كلبها من الجيش وبها) أى بهذه الزيادات (يتم حسن) (المعنى الاول) المأخوذ أو بها يتم حسن قوله الاتهام تقاتل ثم قال المصنف

(٦٤ شرح التلخيص رابع)

لوقبل نطقت عقبان الزايات بعقبان الطير الاتهام تقاتل لم يحسن هذا الاستدراك لان مجرد وقوع الظاهر على الزايات لا يوقع في الوهم أنها تقاتل مثل الجيش حتى يستدرك عليه بالنفي مختلفا أقامتها مع الزايات حتى كلبها من الجيش فانه مظنة أنها أيضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الثاني من الكلام السابق (قوله يتم حسن معنى البيت الاول) أى المعنى الذى

(وأكثر هذه الأنواع) المذكورة لغير الظاهر (وتحويها مقبولة) لما فيها من نوع تصرف

تخل قتالها حسن استمرارك أنهما تقاتل وأما كونها مع الرايات نواهل في دعاء القسري وتخليها
الأعلام فلا يحسن مع تخل قتالها كالجيش إذا انظر إلى ساذ كرم حيث هو وان روى أن كونها مع
الرايات نواهل في السماء وتخليها لها يوجب اختلاطها مع الجيش ويشعر بهاذلك يقتضي عداهته
وتخليل قتالها يمكن الاستدراك باعتبار هذا الزوم ولكن لا يحسن الاستدراك كحسنة في التصريح
بكونها من الجيش لغيرها هذا الزوم ولا للاستدراك لا يتكلم فيه مبالغى الزوم والذوق السلام شاهد
صدق على عدم حسنة كحسنة مع ذكر كونها من الجيش وقيل ان الضمير في قوله بها عائد الى الامور
الثلاثة التي ذكرها المصنف وهي التي زادها أو علم وان المراد ان تلك الامور حسن معنى البيت الاول
أي المعنى التي أخذها أو علم من بيت الافوه الاول وهو تسار الطيور على آثارهم واتباعها لهم
في الزحف (قوله وأكثر هذه الأنواع الخ) أي
الأنواع التي ذكرها المصنف لغير الظاهر وهي خمسة
كلمتي وقوله ونحوها أي
ونحو هذه الأنواع وهذا
إشارة الى أنواع آخر لغير
الظاهر لم يذكرها المصنف
والظاهر أن نحوها عطف
على هذه أي وأكثر هذه
الأنواع وأكثر نحو هذه
الأنواع مقبول وهذا الكلام
يقتضي أن من هذه الأنواع
ومن نحوها ما ليس بمقبول
وتعليقهم القبول بوجود
نوع من التصرف يقتضي
قبولة جميع أنواع غير
الظاهر ما ذكرتها وما هو
نحوها ما ذكرها بل يؤول بذلك
أن الاخذ بالظاهر يقبل
من التصرف فكيف يغير
الظاهر الذي لا يتلف عن
التصرف فكذلك الأولى
للمصنف أن يقول وهذه
الأنواع ونحوها مقبولة
وهذه لنظراً أكثر تأمل

وهذه الأنواع ونحوها
أكثرها مقبولة

(وأكثر هذه الأنواع) وهي خمسة (ونحوها) مما فيه نكتة غير ما ذكره (مقبولة) أنه باعتبار المعنى أو
بإضافة أكثر الجميع ومن نحوها الاختفاء وهو أن يتغير ما الحكم أسوأ بغيره من غير أن يترك ذلك الأسلوب

هو منها ما أخرجه حسن التصرف من قبيل الأخذ بالاتباع إلى جزئ الاختراع والابتداع وكل ما كان أشد خفاءً كان أقرب إلى القبول
هناك إذا علم أن الثاني أخذ من الأول وهذا لا يعلم إلا بأن يعلم أنه كان يحفظ (٥٠٧) قول الأول حين نظم قوله أو ينفى بغير
هو عن نفسه أنه أخذ منه

(بل منها) أي من هذه الأنواع (ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى جزئ الاختراع والابتداع وكل ما كان أشد خفاءً بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول إلا بعد زمن تأمل (كان أقرب إلى القبول) لكونه بعد عن الاتباع وادخل في الابتداع (هذا) أي الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أومر دوداً وتبعه كل بالاسم المذكورة (كله) أي يكون إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو ينفى بغير هو عن نفسه أنه أخذ منه والأفلاحيك بشئ من ذلك

عن ذلك الآن (ومنها) أي من هذه الأنواع التي تسبب لغير الظاهر مطلقاً لا بشئ كونهما مذكورة (ما يخرج حسن التصرف) الواقع من حذف الآخر ومعرفة كيفية التبيين (من قبيل الاتباع إلى جزئ الاختراع) فإن حسن الصنع تفسير المصنوع غير أصله حتى في الخصومات فإن الشيء كلما ازدادت فيه لطائف وأوصاف كان أقرب إلى الخروج عن الأصل والجنس الإبري إلى الجوهر مع الجبر والمسك مع الدم (وكل ما كان) الكلام المأخوذ من غيره (أشد خفاءً) من مأخوذ آخر وذلك بأن يكسب من التصرف وادخال اللطائف ما لا يجب كونه لا يفهم أنه مما أخذ منه وإن أصله ذلك المأخوذ منه إلا بعد زمن التأمل وإمعان النظر (كان أقرب إلى القبول) مما ليس كذلك وذلك أنه يصير بذلك الخصوصيات المزبلة بعد من الاتباع وادخل في الابتداع لما ذكرنا وتقرر أن زيادة اللطائف تخرج عن الجنس الاتري إلى قول أبي نواس

ليس على الله بمستكر * إن يجمع العالم في واحد

مع أصله فيما تقدم وهو قوله

إذا غنيت عليك شئ عجم * وجدت الناس كلهم غنياً

فانه لا يفهم أن الأول من الثاني إلا بعد زمن التأمل واعتبار القوازم كما تقدم وذلك إما أخذ مجرداً قسمة الشيء مقام الكثير فكساه بكسوة أرفع من الأولى وجعل ذلك منسوباً لقدرة القاهرة الحكيم وأنه لا يستكر منه جعل ذلك في فرد واحد من جميع العالم فكان إيصافه بنوعه مقام الناس في الغنى والرضا (هذا) الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما للآخر وادعاء أخذ الثاني من الأول وحيداً يتفرع على ذلك كون الثاني مقبولا أومر دوداً أو يتفرع على ذلك أيضاً تبعه كل من الأقسام السابقة بالاسم المذكورة (كله) أي كل ذلك أعما هو (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) يعني أن جعل الكلام الثاني مرة مقبولا أو مأخوذاً من الأول إما بتبعه وبحكمه فينتزع عليه كونه مأخوذاً أو لا تبعه بحسب ما تقدم علم أن الثاني أخذ من الأول إما بخبره عن نفسه أنه أخذ أو يعلم أنه كان حافظاً للكلام الأول قبل أن يقول هذا القول الثاني واستمر حفظه إلى وقت نظمه هذا الثاني كان يشهد شاهدانه أنه أخذ الكلام الأول قبل قوله أنشأه أن ينظم بمحفظه واستمر إلى وقت النظم وأما شرط استمرار العلم إلى وقت القول لانه لا يذهب عن الحافظة فجعله فينبغي أن يعد

من غير أن يأخذ لفظاً ولا معنى كبري يقطع من الأدب لعل على قياس فعل صاحبه (بل منها ما يخرج حسن التصرف من قبيل الاتباع) أي الأخذ (إلى جزئ الاختراع) أي الاختراع (وكل ما كان أشد خفاءً من واحد من هذه الأنواع ونحوها) كان أقرب إلى القبول هذا (كله) من أقسام الأخذ والمعرفة بجميع أنواعها (إذا علم أن الثاني أخذ من الأول) ولا يعلم ذلك إلا بقراره وقوله (لجواز) يتفق بمحذوف

الأول (قوله بأن يعلم) بأن لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول (قوله والأفلاحيك) أي أن يعلم أخذ الثاني من الأول بل علم العلم لإيجال الحال بشئ من ذلك أي من سبق أحدهما للاتباع الآخر ولا ياتر تبلي على ذلك من القبول والوارد وائل الشارح بقوله

لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل تواردا لخواطري بحيث على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ بالسرقة كما يحكي عن ابن ميادة أنه
أشده لنفسه
مفيد ومتلاف إذا ما أتته تهل واحترز أثار المهند
فقبله ابن يذهب بك هذا الحطية فقال الآن علمت أني شاعر أو افقت على قوله ولم اسمعه ولهذا لا ينبغي لأحد بث الحكم على شاعر

والأفلا يحكي بشي الآن قول (٥٠٨) المصنف لجواز الخلع تحذوف (قوله لجواز أن يكون الاتفاق) أي اتفاق القاتل الأول

(لجواز أن يكون الاتفاق) في القتل والمعنى وحده (من نواردا لخواطري بحيث
على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ) كما يحكي عن ابن ميادة أنه أشده لنفسه
مفيد ومتلاف إذا ما أتته * تهل واحترز أثار المهند
فقبله ابن يذهب بك هذا الحطية فقال الآن علمت أني شاعر أو افقت على قوله ولم اسمعه

من تواردا لخواطري وإن كان أقرب إلى الأخذ من محض التوارد وإما أن لم يعلم أخذه من الأول
ولأن ظنا في رمان العلم فلا يحكم على الثاني بأنه مرفق ولا أخذا بالقبول ولا بعينه وذلك
(لجواز أن يكون الاتفاق) بين القاتل الأول والثاني في القتل والمعنى وحده كلا أو
بعضا (من تواردا لخواطري بحيث) أي الخطر (على سبيل الاتفاق من غير قصد) أي بلا قصد
من الثاني (إلى الأخذ) من الأول معنى أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب جرم واحد أو
القتل وذلك المعنى على قلب الثاني وإنه كما ورد على الأول من غير سبق للشعور بالأول حتى
يقصد الأخذ منه بمحتمل أن يراد بالخواطري المقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق
من تواردا عقليين على أمر واحد أو يرودهما عليه وتقتضيهما باليمن بعد التوقيف من غير أن يستعين
الثاني بالأول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الأخذ عنه كما يحكي عن ابن ميادة وهو اسم امرأته
أشده لنفسه

مفيد ومتلاف إذا ما أتته * تهل واحترز أثار المهند
أي يفيد هذا المدح أموال الناس وتلفها على نفسه إذا ما أتته أي إذا أتته هذا المدح تهل
أي تتور وجهه فرحاً بسؤالك إياه / جبل عليهم الكرم واحترز أثاره إرادة إعطاءه أثار السيف
المهند في البريق والافراق فما أشده البيت قيل له ابن يذهب بك هذا الحطية أي قد ضللت في
ادعائك لنفسك ما هو لغيرك كيف تحب وكيف عذر تفصل بما لا عذر لك في هذا الضلال يقال
للسال الذي لا منفعة له إلى الانفصال عن الورطة أن يذهب بنفسك أي أنت ضال لا سبيل لك إلى
الخروج مادمت على ما أنت عليه فقال ابن ميادة الآن علمت أني شاعر أو افقت من سله لنفسه
في القتل والمعنى مع أي لم اسمع ولم أتقنه من صاحبه ومثل هذا ما روي أن الفرزدق لما ضرب الأسير
بأمر سليمان بن عبد الملك فباعه بالسيف ثم قال كأي جبري رهوني أسمع بهذا يقول
بسيف أبي رغوان سيف عاصم * ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فلما حضر حرير أخيراً فأنشد البيت ثم قال كأي الفرزدق قد جاءني فقال
ولا تقتل الأسير ولكن تكفهم * إذا اتقل الاثنان حل المنابر
فلما حضر الفرزدق أخيراً بالجو فأنشد البيت المذكور لينمى غيره فذهب الحاضرون عما

أي ولا يجوز الحكم بذلك بتداع لجواز (أن يكون الاتفاق) أي اتفاق القاتلين في القتل أو في المعنى
(من قبيل تواردا لخواطري) أي بحيث على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ بالسرقة كما يحكي عن ابن ميادة أنه

والقاتل الثاني قوله أوفى
المعنى وحده) أي كلا
أولمعا (قوله أي بحيث
الضمير للخواطري المفهوم
من الخواطري أي بحيث
اتفاق على سبيل الاتفاق
وقوله من غير قصد إلى الأخذ
تفسير لما قبله والمراد من
غير قصد من القاتل الثاني
للاخذ من القاتل الأول
يعني أنه يجوز أن يكون
اتفاق القاتلين بسبب ورود
خطره وذلك اللفظ وذلك
المعنى على قلب الثاني
ولسانه كما ورد على الأول من
غير سبق للشعور بالأول
حتى يقصد الأخذ منه
(قوله ميادة) بفتح الميم
وتشد بالياء اسم امرأة أمه
سودا وهي أم الشاعر فهو
منعوم من الصرف العلمية
والثاني قوله أنه أشده
لنفسه) أي أنه أشد بيتا
ونسبه لنفسه قوله مفيد
ومتلاف أي هذا المدح
يقصد الأموال للناس أي
يعطيها فهو يتلفها على
نفسه (قوله إذا ما أتته
تهل الخ) تهل طلاقة
الوجه والاحترز الضرك
ولمهند السيف المنعوم

من حديث الهند أي إذا أتته هذا المدح تهل أي تتور وجهه فرحاً بسؤالك إياه ما لجبل
عليهم الكرم واحترز أثاره إرادة إعطاءه أثار السيف المهند في البريق والافراق (قوله ابن يذهب بك) كلام يقال للخطي
النال تيبه على المواب أي نك فتضلت في ادعائك لنفسك ما هو لغيرك إن يذهب بنفسك أي أنت ضال لا سبيل لك إلى الخروج
مادمت على ما أنت عليه (قوله هذه الحطية) الحطية ناسم لشاعر معلوم معنى بذلك لنفسه موقبل لاسمته (قوله إذا ما أتته) قوله

بالمرقة ما لم يعلم الحال والافاذى ينفي أن قال قال فلان كذا وقسبته اليه فلان فقال كذا فنعتم به فنبهة الصدوق مسلم من دعوى العلم والقسب وسنة النقص الى القسب * وما يتصل بهذا الفن القول في القسب والتضمن والعقد والحل والتاميم اما القسب فهو أن يصفن الكلام شيان من القرآن أو الحديث

يؤاخذ الخليل أناسه أنه شاعر (قوله قيل) أي في حكمته ما وقف من المتأثر بعد التقسيم (قوله قال فلان كنا) أي من بيت أو قضية
(قوله وقد سبق إليه) أي إلى ذلك القول فلان فقال كذا أي سواء كان (٥٠٩) محالاً للناس في اعتبارهم أو لا وأما

فأدالم يعلم) أن الثاني أخذ من الأول (قبل قال فلان كذا وقس عليه إلى فلان فقال كذا) لستم بذلك الخواطر في معنى التقيصة شلالا في أنفها لأن الخلق على لسان الأول هو الخلق على لسان الثاني (قوله لستم إلى) عليه

اتفق لكل منهما مع صاحبه وإذا تحقق أن سرمد دعوى كون الثاني سرقه باعتبار الأول وأخذ
أبو يعلى أن الثاني أخذ من الأول وجبتر نسبة الثاني إلى السرقه (غادرهم) أن الثاني أخذ
من الأول (فقبل) في حكاية يشوب من المتأخر بعد القسم (قال فلان كذا) وكذا من بيت أو
قصيده (وقصيده إليه) أي ذلك القول (فلان فقال كذا) سواء كان خلفا للثاني في اعتباره مألولا
وأما قوله وأقصيه لجواز توارده في النظم وفي القصيده أي إنبال وفي لغته فإن الخلق على لسان
الأول هو الخلق على لسان الثاني ولا يقال إذا درهم الأخذ من الأخذ من الأول اعتنله بقصه الصدق
وفرا من دعوى علم القسب وفرا من نسبة القسب للثاني لأن الأخذ الثاني من الأول لا يخفى مطلق
الاستقصاء في الثاني باعتبار الأول المتيقن به لا يتم استقامه شعاع آخر وهنا انتهى ما أورده بما يتعلق
بالسرقه بالشعرة ثم شرع في اتصالهما فقال (ووصل بهذا) أي بما تقدم وهو القول في السرقه
لشعرة (القول) فاعل يشمل أي القول في السرقه متصل بالقول أي الكلام (في الاقتباس) و
الكلام في التضمن والكلام في التقيد الكلام في الخل والكلام في التسليم وهو ما يخفى من
إذا اصرق فالأمر في مقدمة العلم وليس من ملأ إذا نحن حتى يكون بتقديم الميم كقوله هو يسي
تفسير هذه الأقايب في بابها من كون القول متصل بالقول كونها في نفسها اتصال بالسرقه
ومعنى اتصالها بالسرقه تعاقبها لعلق المناسبة فبأن أن يوصل الكلام عليها بالكلام على
السرقه ووجه المناسبة أن كل معنى هذه الأقايب أخذت من معنى سابق مثل حلق السرقه كما
تقدم ثم شرع في بيان هذه الأقايب على ترتيبها فقال (أما الاقتباس) منها (فهو أن يضمن الكلام
سواء كان ذلك الكلام لفظا أو تراكيبا) فمفعول ثان للضمن والأول هو الكلام مرفوع على أنه نائب
(عن القرآن) أي أن يؤتى بشئ من لفظ القرآن في ضمن الكلام (أو) يؤتى بشئ من لفظ (الحديث)

قَالَ فُلَانٌ كُنَّا وَفَدَ سَبَقَهُ الْمَغْلَافُ فَقَالَ كَذَا حُ (وَمَا يَتَصَلُّ مِنْ الْحُ) شَ أَيْ يَتَصَلُّ
فِي ذِكْرِ بَعْضِ النَّفْسِ
بِالْكَلَامِ فِي الْمَرْقَاتِ بِمَنْبَأَةِ (الْإِقْبَاسِ وَالتَّضَعُّعِ وَالْعُدُوخِ وَالتَّجَمُّعِ أَلَا الْإِقْبَاسُ نَهْوٌ) مَا خُذُوا
مِنْ إِقْبَاسِ الضُّعُفِ وَهُوَ (أَنْ يَضَعَنَّ الْكَلَامَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ) الْبُيُوتِ عَلَى قَائِدِ الْفَضْلِ وَالصَّلَاةِ
وَالسَّلَامِ وَالْمَرَادُ بِتَضَمُّنِهِ أَنْ يَكْرُمَ لَا وَجَدَ لَفْظُهُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَنِ مَا دَامَ بَعْدَ الْقُرْآنِ فَلَوْ أَخَذَ

أى الكلام فى الاقتباس (قولهم لمع هذا البصر) أى وليس ما خروا من لمع إذا حسن حتى يكون بتقديم الميم (قوله وذلك) أى ويبيان ذلك
أى ويبيان أعمال القول فيها بالقول فى المراتب الشعرية المقضى كونها فى نفسها لها أفعال بالمرقات أن كل فعل فى الجموع إنما لها
مرقات لتعلمها بأفعال المناسبة من جهة أن كل من هذه الأقسام أخفى من فى سابق مثل ما فى المراتب (قوله أن يضمن
الكلام شيئا من القرآن أو الحديث) أى أن يؤتى بعض من لفظة القرآن أو من لفظة الحديث فى ضمن الكلام قال المعاصم وما ينبغي أن
يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئا من كلام الذين يتركبهم وبكلامهم خصوصا المعاصم يقولون

لاعلى أنهمنه كقول الحريرى فلم يكن الاكلع البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وقوله أنا أنشكمتأويله وأمر بصحيح القول من عليه وقول ابن نباتة الطليط في أنها النقلة للمطرقون أما أتت هذا الحديث مصدقون مالك لا تشفقون فغرب السماء والأرض أنه لحن مثل ما أنك تنطقون وقوله إيمان خبطة أخرى ذكر فيها القيمة هناك رفع الحجاب ووضع الكتاب وجمع مع وجهه الثواب وحق عليه العقاب فيضرب بينهم بسورة بابيطنتفه الرحتوظاخر من قبله المذاب وقول القاضي الفاضل وقد ذكر الأفرنجي وغضبوا زادهم الله غضبا وأوقدوا نار الحرب جلمهم الله حطباً وكقول الجلسي
أفاومت عنهما سواة قال شافعي * من الحب مسعد السوا والمقابر
سبق لحاق مضمر القلب والحشا * سريرة قد يوم تبلى السرائر

وقول أبي الفضل المهندي
لا لفرينون في المكرمات * بدأ ولا واعتذر أخيراً (٥١٠) إذا ما حلت بمنهم * رأيت نعيمًا ملوكا كبرا

ولا على أنهمنه) أى لا على طريق أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعنى على وجه لا يكون فيه إشعار بأنمنه كما يقال في أثناء الكلام قال الله تعالى كذا قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا لمثل ذلك لئلا يفسد كذا أو كذا لا تأمل من القرآن أو الحديث وكل منهما ما في النثر أوفى النظم فالاول (كقول الحريرى فلم يكن الاكلع البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب

في ضمن الكلام بشرط أن يكون المأني به على أنه من كلام المضمن بكسر الميم) لا على أنهمنه) أى المأني بمن القرآن أو الحديث ومعنى الايتان بشئ من القرآن على أنهمنه أن يؤتى به على طريق الحكاية كان يقال أثناء الكلام قال الله تعالى كذا وكذا فمنها خارج عن التضمن وكذا معنى الايتان باللفظ على أنهمن الحديث أن يقال مثلاً قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا داخل ذلك ليس من التضمن لانه سهل التناول فلا يقتصر الى نسخ الكلام نسجاً بل يظهر منه أنه شئ آخر فيدمج ما يستحسن فيلحق بالبدع ومن هذا الحق معنى هذه الألقاب بالبدع كافي المروقات المسوجة فسجاستحسنوا مسمى الايتان بالقرآن أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا ما اخذن اقتباس نور المصباح من نور القبس وهو الشباب لان القرآن والحديث أصل الاوار العلمية ثم ان الاقتباس لما عرف بان يدخل في الكلام شيئاً من القرآن أو الحديث لا على أنهمنه ودخل في الكلام النظم والنثر داخل على اربعة اقسام ايتان بقرآن في ثرايتان بدع نظم ايتان بصديت في ثرايتان بدع نظم فأنى المصنف بأربعة أمثلة على هذا الترتيب وادار الى الاول منها وهو اقتباس القرآن في ثرايقوله (كقول الحريرى فلم يكن الاكلع البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب) (أى لم يكن من الزمن الاكلع بالبصر أى لم يوجد من الزمان الا مثل مراد به القرآن لكان ذلك من اقبح التقييد ومن عظام المصاحفى نعوذ بالله منه وهذا هو معنى قول المصنف (لاعلى أنهمنه) أى من القرآن أو الحديث وقدمته المصنف بقول الحريرى فلم يكن الاكلع البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وكقولهم إيانا أنشكمتأويله وأمر بصحيح القول من

وقول البيهقي
وقصا تمشل الرياض أضمتها
في باخل ضاعت به الاحساب
فاذا تناشعها الزواة وابصرها
السمدوح قالوا ساسو
كذاب

وقول الآخر
لما تشرعشوا ضلوا الهدى
فسوا أقبوا وأودروا
ببت البغضاء من أفواههم
والنبي يحضون منها أكبر
وقوله

خلة الغانيات خلة سوء
فاتقا الله بأولى الالباب
واذا ما ألقوهن شيئاً
فاستلوهن من وراء حجاب

(قوله لاعلى أنهمنه) أى بشرط أن يكون المأني به على أنهمن كلام المضمن بكسر الميم لا على أنهمن القرآن أو الحديث فقله شيئاً

القرآن الخ أى كلاماً يشبه القرآن أو الحديث فليس المضمن نفس القرآن أو الحديث لما سأتى (والتأني) انه يجوز في اللفظ التقييد فليس معنى قوله هو القرآن حقيقة كان نقله عن معناه كقوله وكذلك تثيره اه سبراي (قوله يعنى الخ) أى الصانعة تشار الى أن النبي ليس منصباً على المقيده هو الوجه والطريق بل على التقيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر الشارح المأني أولاً على ظاهره ثم أشار لبيان المراد منه (قوله كما يقال الخ) مثال للنبي أى الايتان بشئ من القرآن أو الحديث على وجهه فإشعاراً بأنمنه (قوله ونحو ذلك) مثل وفي الحديث أو وفي التنزيل كذا (قوله فانه لا يكون اقتباساً) أى لان هذا ليس من التضمن في شئ لسهولة التناول فلا يقتصر الى نسخ الكلام نسجاً بل يظهر منه أنه شئ آخر فيدمج ما يستحسن فيلحق بالبدع (قوله فالاول) أى وهو الاقتباس من القرآن في النثر (قوله فلم يكن الاكلع البصر الخ) أى لم يكن من الزمان الاكلع البصر أى لم يكن من الزمان الا مثل ما ذكر في اللغة واليسار فأنشد في بوزيد المروجي وأغرب أى أى بشئ غريب بدع وهذا كتابة عن سرعة الانشاء لغير بسوحتى في قوله حتى أنشد بمعنى الفاء ضد اقتبس الحريرى هذا من قوله تعالى وما أمر الله الاكلع البصر

وقول الآخر ان كنت ازمعت على هجرنا * من غير ما جرم فصر جيل وان تبدلت بناغيرنا * فحسنا الله ولم الزكيل
وكقول الحريري وكان الفخر زاده وانتظار الفرج بالصبر نداء فان قوله انتظر الفرج بالصبر عبادة لفظ الحديث وقوله قلنا شأنت
الوجود وقع اللعك ومن يرجوه فان قوله شأنت الوجود لفظ الحديث فان مرئى لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذنا نبي صلى الله عليه
وسلم كفان الحصابة فرمى بها في وجود المشركون وقال شأنت الوجوه (٥١١) أي قصبت والسكع قبل حوالثهم
وقال أبو عبيد هو العبد

وكنول عباد
قال ان رقيبى
سئ الخلق فداره

(و) الثاني مثل (قول الآخر ان كنت ازمعت) أي عزمتم (على هجرنا) * من غير ما جرم فصر
جيل وان تبدلت بناغيرنا * فحسنا الله ونعم الوكيل (و) الثالث مثل (قول الحريري قلنا
شأنت الوجوه) أي قصبت وهو لفظ الحديث على ما روىنا لما اشتدت الحرب يوم حنين أخذنا نبي
صلى الله عليه وسلم كفان الحصابة فرمى بها في وجود المشركون وقال شأنت الوجوه (وفج) على المبنى
للفعل أي لمن من قصه الله بالضعى أي أبعد عن الخير (اللعك) أي اللثيم (ومن يرجوه) الرابع مثل
(قول ابن عباد قال) أي الحبيب (ان رقيبى) * سئ الخلق فداره من المدارة وهي الملاحظة

ما ذكرنا فيه وأغرب أبى إلى شيء غير ما اقتبس من قوله تعالى وما امر الساعة الاكلح البصر او هو
أقرب وظاهرنا انه بلا على انه من القرآن (د) إلى الثاني منها وهو اقتباس قرآن في نظم بقوله (كقول
الآخر ان كنت ازمعت) يقال ازمع على الشيء اذا عزم على ان كنت عزمتم (على هجرنا) * من
غير ما جرم) أي من غير ذنب صدر منك إليك (فصر جيل) أي فأمر نملك صبر جيل اقتبس من قوله
تعالى حكاية عن يعقوب على نبينا عليه افضل الصلاة والسلام بل سؤلت لكم أنفسكم امرا فصر جيل
(وان تبدلت بناغيرنا) أي اتخذت غيرنا بدارنا في الصبر والنجاة (فحسنا الله) في الاعانة والكتابة
في هذه الشدة التي هي قطعك جيل وصالتنا (ونعم الوكيل) المفوض اليه في الشدة اذا اقتبس من قوله
تعالى وقالوا احسننا الله ونعم الوكيل فانقلبو ان نعمتم من الله وفضل (د) إلى الثالث منها وهو اقتباس حديث
في نثر بقوله (كقول الحريري قلنا شأنت الوجوه وقع اللعك ومن يرجوه) اقتبس شأنت الوجوه من
قوله صلى الله عليه وسلم يوم حنين شأنت الوجوه وذلك ان روى انه صلى الله عليه وسلم لما اشتدت الحرب
يوم حنين اخذ كفان حصى فرمى بها في وجود المشركون فقال شأنت الوجوه أي قصبت وتغيرت بانكسارها
وانهز ما هو عودها بالنجية مما تريد فلما فعل ذلك انهزم المشركون واللعك اللثيم وقبح بضم القاف
وكسر الباء مبنى الجهور لمن قبح بفتح القاف والباء يجمع بينهما لئلا مع تخفيفها في السكع بمعنى لئله
الله تعالى وابعد قال تعالى يوم القيمة هم الملقبون (د) إلى الرابع منها وهو اقتباس حديث في
نظم بقوله (كقول ابن عباد قال ان رقيبى) * سئ الخلق فداره) أي دار الرقيب وهو فضل امر من

عليه وقول الآخر

ان كنت ازمعت على هجرنا * من غير ما جرم فصر جيل
وان تبدلت بناغيرنا * فحسنا الله ونعم الوكيل

فان آخر البيت مقتبس وكقول الحريري قلنا شأنت الوجوه وقع اللعك أي الفاسق واللعك هو اللثيم
ومن يرجوه فشاها الوجود مقتبس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم حين روى يوم حنين كفان
الحصابة وقال ذلك ومنه ايضا قول ابن عباد
قال ان رقيبى * سئ الخلق فداره

المفوض اليه في الشدة اذا اقتبس هذا من قوله تعالى وقالوا احسننا الله ونعم الوكيل فانقلبو ان نعمتم من الله وفضل (قوله والثالث) أي هو
الاقتباس من الحديث في النثر (قوله هو) أي شأنت الوجوه لفظ الحديث (قوله وقال شأنت الوجوه) أي قصبت وتغيرت بانكسارها
وانهز ما هو عودها بالنجية فلما فعل ذلك انهزم المشركون (قوله وقبح) بضم القاف وكسر الباء مخففة في وزن ضرب (قوله أي لمن) بمعنى
أبعد من الخير (قوله لمن قصه الله بالضعى) أي بفتح القاف والباء مع تخفيفها لئلا يجمع بينهما بفتح (قوله والرابع) أي هو اقتباس الحديث
في النظم (قوله ان رقيبى) الرقيب الحافظ والحارس (قوله فداره) أي مثلا بمعنى عنك وقوله سئ الخلق أي فيسح البلع فليقله

قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره

اقتبس من لفظ الحديث حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات والاعتباس بمن لا ينقل فيه اللفظ المقتبس عن معناه الاصلى الى معنى آخر كما تقدم ومنهما هو بخلاف ذلك

(والجنانة) بالغاء المعجمة وفتح التاء فوق أى المتأدعة وفى بعض النسخ والمجانبة بالغاء المعجمة والياء المعجمة وهى المتأدعة أيضا والصيل (قوله) وضمر الاسم بمداواة الرقيب وملاطفته (قوله) وجهك) مبتدأ خبر بالجنة وما بعدها حال منها باضمار قد والمعنى على التشبيه (قوله) أى أحييت أى كل منها عاف كرفلا يتوصل لكل منهما بالابتداء تكاد ذلك بمعنى أنه لا يتوصل للجنة حتى يرتكب مشاق المجاهدة والتكليف والنار تجلب اليها الشهوات فمادت لكونها توصل اليها بسبب جعلها على المضيق وكونها سببا في عياضا لخدوها كالشيء المحيط بغيره فلا يتوصل اليه الا بمشقة مراده أن من طلب الجنة وجهك يعمل مشاق الرقيب وإذا بهم وغيرهم فلا يتوقف على المدارة والملاطفة كما أن من طلب الجنة الآخرة يعمل مشاق المجاهدة للقيام بالتكليف (وهو) أى الاقتباس من حيث هو (ضربان) أى نوعان أحد الضربين (أ) أى الاقتباس الذى (لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى) بل أراده في كلام المقتبس بكسر الباء ذاك المعنى الاصلى بعينه (كما تقدم) فى الاثنتان قوله تلح البصر وهو اقرب أراده بذلك المقدار من الزمان كما أراد فى الاصل وقوله فبصر جبل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهدت الوجوه أراد فوج الوجوه وتغيرها كما أراد فى الاصل وكذا حسبت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفروع واحد وان كان المراد بمصدق الفروع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة بهوالا كان غالب الالفاظ مختلفا (و) الضرب الثانى (خلافه) أى خلاف ما لم ينقل

قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره

فان مقتبس من قول النبي صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وقيل وقد يكون الاقتباس بشعيرتين من القنفذ والآخر أو الحكمة فالقنفذ كمرورى عن الشاغى ولم يصح عنه

خذوا يدى هذا النزال فانه * رماى بهسمى مقتبيه على عمد

ولا تقتلوه انى أنا عبده * ولم أر سراقا يقتسل بالعبد

وفيه نظر لان هذا أولى بأن يمدن التلحج وأما أخذ الآخر فهو من القند وسأى وقد يقال القسم الذى قبله أيمان من القند (ثم الاقتباس ضربان) أحدهما (ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى) قبل الاقتباس الى معنى غيره كالامثلة السابقة (و) الثانى (خلافه) وهو ما نقل عن معناه قبل الاقتباس

المفهوم منه وان كان المصدق مختلفا خاصة فى القرآن والحديث غيره فى هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر (كقول) مثلا والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لا نه مستعمل فى مفهومه وان اختلف المصدق بخلاف ما إذا نقل فانه يكون مجازا (قوله) كما تقدم من الامثلة (أى) فان قوله تلح البصر أو هو اقرب بأن يذهب ذلك المقدار من الزمان كما أراد فى الاصل وقوله فبصر جبل على معناه وكذا حسبنا الله ونعم الوكيل وشاهدت الوجوه أراد فوج الوجوه وتغيرها كما أراد فى الاصل وكذا حسبت الجنة بالمكاره فان المفهوم فى الاصل والفروع واحد وان كان المراد بمصدق الفروع خلاف الاصل لان الاختلاف فى المصدق لا عبرة به

مقول ابن الروي * لن أخطأت في مدح * لما أخطأت في مني * لقد أزلت حاجاتي * بواذ غير ذي رزع
ولا بأس بتغيير يسير لاجل الوزن أو غيره كقول بعض المغار بغير حذف بعض أحبابه

(قوله كقول ابن الروي) أي من بحر المخرج وهو مفاعيلن مفاعيلن أربع مرات (قوله لن أخطأت الخ) أي والله إن كنت أخطأت في مدحك لكونك لا تستحق المدح بما أخطأت في مني لكوني أستحق المنع لا مدحتي من لا يستحق المدح وقبل البيتين الأقل للذي نظم * وما نقله في نفع (٥١٣) لسانك فيك تحتاج * إلى التخليع والقطع وأنياب وأضراسي

أنياب وأضراسي
إلى التفسير والقطع
(قوله واداءه فيه ولايات)
أي وهو أرض مكة المشرقة
(قوله وقد نقله ابن الروي)
أي على وجه المجاز المرسل
أوالاستارة قال يعقوب
لا يقال وجهك الجنة حفت
بالمكاره نقل إلى جنتي
الوجه وإلى خوف المكاره
التي هي مشاق الرقيب
والاصل الجنة الحقيقية
والمكاره التي هي التكاليف
فيكتب بعد ما ينقل
لأنقول لاجوز هنا لأن
الوجه شبه الجنة والمكاره
أر بدها مصادوقها لانه
أر بدها مشاق الرقيب وهو
أحد مصادوقها وقد قسم
أن الاتحاد في المفهوم
يكنى ولا عبرة باختلاف
المصادوق بعد اتحاد المفهوم
فلا يجوز له ومن لطيف
هذا الضرب الذي نقل فيه
المقتبس عن معناه قول
بعضهم في جمل دخل
الجام فطلق رأسه
تجرد للحسام عن قشر أولؤ
والأس من نوب الملاحه
مليسا

(كقول ابن الروي

لن أخطأت في مدح * لما أخطأت في مني

لقد أزلت حاجاتي * بواذ غير ذي رزع

هذا مقتبس من قوله تعالى ربنا أنسكت من ذر بتي بواذ غير ذي رزع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واداءه فيه ولايات وقد نقله ابن الروي إلى جنات لا خير فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس (لوزن أو غيره كقوله) أي كقول بعض المغار بـ

عن الاصل فالخلاف ما نقل في المقتبس عن معناه الاصل (كقوله

لن أخطأت في مدح * لما أخطأت في مني * لقد أزلت حاجاتي بواذ غير ذي رزع)

فقوله بواذ غير ذي رزع مقتبس من قوله تعالى ربنا أنسكت من ذر بتي بواذ غير ذي رزع ومعناه في القرآن على ظاهره وهو واداءه فيه ولايات وهو شبه مكة المشرقة وقد نقله الشاعر وهو ابن الروي إلى جنات لا خير فيه ولا نفع على وجه الجوز وبني البيتين في غلط في مدحك بأن مدحك مع أنك لست أهلا لقد اتفق مع غلط أن لما غلطت في مني بما طبت منك لأن المنع والجل وصفك وما جاء من الفعل على وفق وصف صاحبه لا بعد صاحب ذلك الفعل فالطافه أنك بمنزلة لاد زرع فيه فانت جنات لا خير فيه فالمنع منك ليس بدع ولا خطأ وإنما الخطأ من الطالب في منك وفي هذا الكلام من التلم بعد المدح ما لا يخفى ولا يقال وكذا قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره لانه نقل إلى الجنة هي الوجه وإلى خوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية والمكاره التي هي التكاليف فكيف بعد ما ينقل لأنقول لاجوز هنا لأن الوجه شبه الجنة والمكاره أر بدها مصادوقها لانه أر بدها مشاق الرقيب وهو أحد مصادوقها وقد قسم أن الاتحاد في المفهوم يكنى ولا عبرة باختلاف المصادوق بعد اتحاد المفهوم فلا يجوز ولما كان ظاهر العبارة أن الاقتباس هو الاتيان بنفس لفظ القرآن أو الحديث بالانفيرين على أنه يسمى الاقتباس وإن وقع فيه تغيير إذا كان يسيرا فقال (ولا بأس بتغيير يسير) في اللفظ المقتبس ويسمى اللفظ معه مقتبسا وأما إذا غير كثير راحتي ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا قال فيل في شامت الوجوه مقصبت الوجوه وتنبزت الوجوه أو عود ذلك والتغيير المقتبس عند يارنه يكون إذا قصد به الاستقامة (لوزن أو) الاستقامة (غيره) أي لغير الوزن كاستواء القرائن في النثر ثم مثل التغيير اليسير لاجل الوزن فقال (قوله) أي كقول بعض المغار بـ

كقول ابن الروي لن أخطأت في مدح * لما أخطأت في مني

لقد أزلت حاجاتي * بواذ غير ذي رزع

فان بواذ غير ذي رزع مقتبس من القرآن الكريم ونقل عن معناه وهو حقيقة الوادي إلى معنى مجازي (ولا بأس في الاقتباس بتغيير يسير للوزن أو غيره كقوله) أي بعض المغاربة عند موت بعض أحبابه

(٦٥ - شروح التلخيص رابع)

وقد جرد الموصي لثنتين رأسه * فقلت لقد أثبت سؤلك يلموسى
قوله لقد أثبت سؤلك يلموسى اقتباس من الآية ولكن المنادى هنا الخديعة الملوثة بخلاف المنادى في الآية فان المراد به الرسول المعلوم صلوات الله على نبينا وعليه وسلم لا مراد الشاعر بقشر الأولؤة مع بالؤلؤة بدنه (قوله ولا بأس بتغيير يسير الخ) أي ويسمى اللفظ معه مقتبسا وأما إذا غير كثير راحتي ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا كما لو قيل في شامت الوجوه مقصبت الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك (قوله أو غيره) أي غير الوزن كاستقامة القرائن في النثر (قوله أي قول بعض المغاربة) أي حين مات صاحب له

فدكان ماخفت أن يكونا • أنا إلى الله راجعون

سبقت العالين إلى العلى • بهما تب فكرتوعلوه

وقول عمر الخيام

ولا حصى تحصى نور الهدى في • ليال لفضل الله عليه

وكقول القاضي منصور المروى الأزدي • فلو كانت الاخلاق تحوى رآفة • ولو كانت الآراء لا تتشعب

لاصبح كل الناس قدضهم هوى • كان كل الناس قدضهم آف • ولكننا الأقدار كل ميسر • لما هو خلق له ومقرب

اقتبس من لفظ الحديث اعلا (٥١٤) كل ميسر لما خلق له (وأما التضمين) فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير مع التنبية

عليه أن لم يكن مشهورا

عند البلغاء كقول بعض

المثاقين قيل وهو ابن

التلميذ الطبيب النصراني

كانت بلهنة الشبيبة سكرة

فصحت واستبدلت سره بمجل

وقعدت انتظر اللقاء كراكب

عرف المحل فبات دون المنزل

البيت الثاني لمسلم بن الوليد

الانصارى وقول عبيد

الذاهرين طاهر التميمي

أذا ضاق صدرى وخفت

العدى

تمثلت بيما محلى يلىق

فبالله أبلغ ما أنجى

وبالله أدفع ما لا أطيع

(قوله فدكان ماخفت الخ)

أى قد وقع الموت الذى كنت

أتخاف أن يكون (قوله فى

القرآن الخ) أى فقد اقتبس

الشاعر ذلك من الآية

وحذف منها ثلاثة أشياء

اللام من لله وأنا والضمير من

أنا لله وزاد لفظاى لأجل

استقامة الوزن (قوله أن

يضمن الشعر شيأ من شعر

(فدكان) أى وقع (ماخفت أن يكونا) أى أن يقع (أنا إلى الله راجعون) وفى القرآن الله وأنا إليه راجعون

(وأما التضمين) فهو أن يضمن الشعر شيأ من شعر الغير (بيتا كان) أى فوقه وأومصراها أومادونه

(مع التنبية عليه) أى على أنه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك مشهورا عند البلغاء

له صاحب (فدكان) أى قد وقع (ماخفت أن يكونا) أى أن يقع (أنا إلى الله راجعون) اقتبس من قوله

تعالى وبشر الممارين الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون فقد نقص مما أخذ من الآية

اللام من ليتوانوا لضمير من أنا لله فقد الاستقامة الوزن (وأما التضمين) من الاقتاب السابقة (فهو)

أى قصناه (أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجزى فيه التضمين ولا خصاصه بالشعر لم يشترط فيه أن

يضم على أن الكلام لغير المضمين بل يجوز فيه التنبية وعدمه عند الشهرة كسأى وذلك لأن ضم كلام

الغير فى الشعر على وجه يوافق المضمون إليه مما يستبعد أذ ليس سهل التناول ولذلك عطف المحسنات

(شيئا) أى هو أن يدخل فى الشعر شيئا من شعر الغير (خرج) بهما إذا ضمن شيأ من نثر الغير فلا يسمى

تضمنا بل عقدا كسأى وأطلق فى الشئ المضمين ليشمل تضمين بيت أو فقرة أو مصراع أو دونه فإن

كل ذلك يسمى تضمينا لا احسن أن يقول بدل قوله من شعر الغير من شعر آخر ليشمل ما إذا ضمن شيئا

من شعر نفسه من قصيدة أخرى مثلا ولكن أقله التضمين على هذا الوجه لم يعتبره (مع التنبية عليه) أى مع

التنبية على أنه من شعر الغير (ان لم يكن) ذلك الشعر المضمين (مشهورا) لصاحبه (عند البلغاء) لكثرة

فدكان ماخفت أن يكونا • أنا إلى الله راجعون

وفى نسخة هذا اقتباسا نظرا لأن هذا اللفظ ليس فى الأصل من القرآن والورج اجتناب ذلك كله وأن

يضمن مثله كلام الله وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما إذا أخذ من القرآن الكريم وجعل

بيتا أو مصراعا فان فى ذلك من الاساءة فلا يناسب المتقين كقوله

كتب المحبوب سطرا • فى كتاب الله موزون

لن تتلوا البرقى • تتقو بما عجبون

قراءة لاصم • لنسيرها موافقه

ان نصف عن طائفة • منكم لعذب طائفة

وقوله

ص (وأما التضمين الخ) شئ أى التضمين أن يجعل فى ضمن الشعر شيأ من شعر غيرك ولو بعض مصراع

فان كان مشهورا فشهرة تنفى عن التنبية عليه وان لم يكن مشهورا فلينب عليه خوفا أن يظن به العثرة

الغير (أى أن يدخل فى الشعر شيأ من شعر الغير) نثر خرج النثر بقوله أن يضمن الشعر فلا يجزى فيه التضمين وإنما اختص

التضمين بالشعر لأن ضم كلام الغير فى الشعر على وجه يوافق المضمون إليه مما يستبعد أذ ليس سهل التناول ولذا عطف المحسنات

بخلاف ضم كلام الغير فى النثر فإنه لا يستبعد مما يستبعد أذ ليس سهل التناول ولذا عطف المحسنات

بل عقدا كما أتى وكان الأولى ببدل قوله من شعر الغير بقوله من شعر آخر ليشمل ما إذا ضمن الشاعر شعر شيأ من شعر نفسه من قصيدة

أخرى مثلا ولكن أقله التضمين على هذا الوجه لم يعتبره (قوله بيتا كان الخ) وهذا لا ريبه امتنع التنبية أو عدمه ان كان

مشهورا فالقسم ثمانية مثل المصنف لقسم منها وهو تضمين المصراع مع التنبية بقوله سأنتدب أو مثل المصراع لقسم ثلث منها وهو

تضمين المصراع بدون تنبيه سوز كما أمثلة الباقى (قوله ان لم يكن) ذلك مشهورا عند البلغاء (أى أن لم يكن) ذلك الشعر المضمين مشهورا

وقول ابن العميد
 هب لخرج اقبال فطار بها نحو السرور والحي الى الحزن
 صاحب كست مغبوطا بصحبه دهر افادني فردا بلا سكن
 ان الكرام امانا اسهلوا ذكروا من كان في القوم في المنزل الحزن
 البيت لا في تمام وقول الحريري على ابي سائند عند بيعي
 المصراع الاخر قيل هو المرجع وقيل لامين بن ابي الصلت وتمام البيت
 (٥١٥) * لروم كرهه وسدا دفر *

وبهذا يقنع عن الاخذ والمرفقة (كقولہ) اى قول الحريرى يحكى ما قاله الفلام الذى عرضه
ابوزيد البليغ

المصراع الثاني للمرجى وعلمه • ليوم كريمة وسدادنغر • اللام في ليوم لام التوقيت والكرية
من أسماء الحرب وسدادنغر

انقادوه بهذا التقيد أعني اشتراط التمسك عليه الآن يكون مشهورا فنتج شهرته من التمسك بخرج
السرقه والاخذ لان فيها تضمن شر أيضا واعاقلان أن السارق يذلل الجهد في اظهار كونه
واظنه يأتي بمنصور جامع شهره مظهر أيضا لغيره وبما مضى اليه ليظهر الخ في اظهار كيفية الاذلال
للتناسي ولما فعل الكلام تضمن بيت أو كثر أو صرام أو أقل كانت هنا ثمانية أقسام تضمن بيت مع
التسليم على أنه لغيره أو بدون التمسك لشهره هذان ضمان وتضمن أ كثر مع تسليم أو بدون هذان
ضمان أيضا وتضمن المصراع تسليم أو بدون قد أنخرنا أيضا وتضمن دون المصراع تسليم
أو بدون ضمان أيضا مجموع ذلك ثمانية أربع في تضمين البيت والا كثر أو أربعة في تضمين المصراع
والاقل والامثلة المطابقة لها على وتكون ينفي الاستثناء على البيت عن مثالي الا كثر اطول
الا كثر مع قل وجوده ولوكون طريق التمسك فيها واحد الا تفصلها مع الضمن كائني في الاستثناء
مثالي المصراع من مثالي الاقل لان طريق التمسك فيها متصل مع الضمن في بيت واحد على باع قل
وجوده أيضا فالحاج اليه هذان لان تضمين البيت ومثاليان المصراع فاما مثالي تضمين المصراع
مع التمسك فاشار اليه فقال (كقوله) الى امرئى حاكيا ما له النلام التي مرضا بوز به للبع

فقله سأنشدبہ علی أن المصراع الثاني لغیرہ و هو قوله * أضاعوا و رأی فی أضاعوا * و قال
* المومنین سیدہ و ادفع * و الکرہ لفظا یمر بعن الحر بالانہا و کرہ و عند اشتدادها یقال

الحرب أول ما تكون فتية • نفسي بزيتها لسكل جهول
حتى إذا شملت وشب ضرامها • ولت عجوزا غير ذات حيل
شمطاء تنكر لونها وفيرت • مكروهة للشم والتقييل

بذكر ما يدل على فسبه لقائله كوله أى الخري
على أنى سأنشد عنه يبعى * أضعافى وأى فى أضعافى
خان النصف الثانى قبل المعرجى وقيل لامية بن أبى العلت وقامه * ليوم كرمه وسداد نعر *

عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَسَبُهُ لِلْعَرَجِ مَوْضِعٌ بِطَرِيقِ مَكَّةَ (قَوْلُهُ وَنَعْمَاهُ) أَيُّ عَامِلٍ

وبعد
كانى لم اكن فيهم وسيطا • ولم تك نسبتي في آل عمرو

أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع يتشد ما ذكره من سعره الذي استوعده بصفة التصريح
العرجي ونسب بقوله أن التصريح الثاني لغيبه والحري حكي ما قاله ذلك الفلام (ف)

عند الخفاء أسببه لما حبه
والا فلا يحتاج للتنبيه عليه
(قوله وهذا يقين) أى
هذا القيد أعنى اشترط
التنبيه عليه اذا كان غير
مشهور بقدر التضامن عن

الاحذوا السرقة وذلك لان
السرقة وان كان فيها تضمين
شعرا ايضا الا ان السارق
يبدل الجهد في اظهار كونه
هو المضمّن يأتي به منسوجا
مع شعرة مظلمة انه لغيره

للمناسبة (قوله كقوله الخ)
هذه أمثلة لتضعين المصراع
مع التنبية على أنه لغیره
فإن قوله سأشدد نبيه به
على أن المصراع الثاني لغيره

وهو قوله (أضاعوني الخ)
(قوله الذي عرضة في
لختار عرض الجارية للبيع
بأبه ضرب) (قوله عند
يبي) في بعض النسخ يوم
يبي (قوله أضاعوني الخ)

مفعول أشد (فوه العرجي
بسكون الراء وهو عبد الله
ابن عبد الله بن عمرو بن

سراج الثاني فالاصل هكذا

11-11-11

والكراهة من أسماء الحرب)

ولا حاجة إلى تقديره لتمام المعنى بكونه ومنه قول الآخر

فقلت لما أطلعت وجناته • حول الشقيق النفس روضة آس
أعذاره السارى الجول ترفقن • مافى وقوفك ساعتين باس
المصرع الآخر لا ينام وقول الآخر
والآن أقبلت الدنيا عليك بما • تهوى فلا تسمى إن الكرام اذا

آى لانها تستكره عند اشتدادها (٥١٦) (قوبكسر السين) أى وأما بقصصها فمخالص من الدين يفتح الدال

(قوله أى أضاعونى فى وقت الحرب الخ) أشار الشارح إلى أن اللام فى قوله ليوم كريمة بمعنى فى وأنها متعلقة بأضاعونى (قوله ليوم راعوا حتى أحوج ما كانوا) أى ليوم راعوا حتى حال كثرهم أشد احتياجاً إلى مدد كثرهم أى وجودهم وأحوج حالهم الواو فى راعوا بامصدرية ظرفية وكان ثمة وأنى متعلق بأحوج (قوله وأى فى) مفعول لأضاعوا مقدم عليه وأشار الشارح بقوله أى كمالاً إلى أن أى فى البيت استهامة أى به بالتعظيم والكسالى كقول عندي غلام وأى غلام أى هو أكل الفلانة وإن المراد بأى فى نفسه لا على التعميم هذا ويصح ثلث قوله ليوم كريمة بما بينه أى من الكمال أى أضاعونى وأنا أكل الفتيان فى وقت الكربة وفى وقت الحاجة لصداد الثغر إذ لا يوجد من الفتيان من هو مثل فى تلك الشدائد وعلى هذا

وسداد الثغر هو بكسر السين بمعنى سده والثغر هو الموضع الذى يمشى منه العدو فى فروج البلدان واللام فى ليوم كريمة توقيفية أى استهامة أى به بالتعظيم كقول عندي غلام وأى غلام أى هو أكل الفلانة واللام بحذف أن تتعلق بأضاعونى فيكون المعنى أنهم أضاعونى وقت الكربة ووقت حاجتهم لصداد الثغر فقد أضاعونى أحوج ما كانوا أى مع أى أكل الحاج المهرم بحذف أن متعلق بما يفيد ما من الكمال أى أضاعونى وأنا أكل الفتيان فى وقت الكربة وفى وقت الحاجته لصداد الثغر لا يوجد من الفتيان من هو مثل فى تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكربة هو صداد الثغر وعلى كل حال فى الكلام تنديم المضيعة وتخصيها على اضاعة مثل هذا القائل وهذا البيت قيل لأمير المؤمنين وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه وسعى المرجى لسبب للعرج بسكون الزاء موضع بطريق مكتوفيل لامية بن أبى الملت وأما مثال تضمنين المصرع بدون التنبيه لاشتهاره فكقوله قد قلت لما أطلعت وجناته • حول الشقيق النفس روضة آس

أعذاره السارى الجول ترفقن • مافى وقوفك ساعة من باس
فقوله مافى وقوفك ساعة من باس مصرع معلوم لا يعمم والوجات جمع وجنة وهى ما ترتفع من اندلين والشقيق ورد أحر والنفس هو الطرى اللبن والروضة بقعة هى منبت الأشجار الثابتة والآس هو الریحان وقال المروض أخضر والهمزة فى أعذاره للنداء والنداء هو ما يلقى من الشعر على أحد بما يليه من الرأس والسارى فى الأصل المائى البليل والجول وصفه والمعنى أى أقول له حين رأى بقعة أطلعت وجناته حول جرتها أى هى كالوردة من جهة خده كانه فى التاون والطبيب شجر الآس فى روضته بأعذاره السارى الجول وأما نادى أعذاره لأنه هو المشغوف به وكثيراً ما يشب به فاستخى بندها من نداء صاحبه لأنه هو الأخذ بزمام قلب المندادى ووصفه بأنه السارى لأنه مشغل على سواد كسواد الليل فكان سار بالليل والجول لأنه فى ظهري فجاءه السرع وقوله ترفقن هو فعل جمع وجنة وهى ما ترتفع من اندلين (قوله حول الشقيق) وهو فى الأصل ورد أحر استعاره الشاعر للنداء أحر (قوله النفس) أى الطرى اللبن (قوله روضة آس) مفعول لأطلعت والروضة منبت الأشجار والآس الریحان أى لما أظهرت فقد نبه على تضمنيه بقوله أشد فان الانشاد ما يكون شئ قد سبق نظم وقوله تضمنين شئ من شعر

فقد نبه على تضمنيه بقوله أشد فان الانشاد ما يكون شئ قد سبق نظم وقوله تضمنين شئ من شعر فى تلك الشدائد وعلى هذا

يكون زمان الاضاعة غير زمان الكربة وسداد الثغر بخلافه على الاحفال الاول (قوله رفيه تنديم وتخطئة) أعذاره أى وفى الكلام تنديم للضمين وتخطئة لم من حيث أنهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه لكونه كمالاً فى الفتوة (قوله وتضمنين الخ) هذا استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبر (قوله لما أطلعت) أى أبدت وأظهرت وقوله وجناته فاعل أطلعت والوجات جمع وجنة وهى ما ترتفع من اندلين (قوله حول الشقيق) أى حول أحد المشبه الشقيق وهو فى الأصل ورد أحر استعاره الشاعر للنداء أحر (قوله النفس) أى الطرى اللبن (قوله روضة آس) مفعول لأطلعت والروضة منبت الأشجار والآس الریحان أى لما أظهرت

أشار إلى بيت أبي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لأن المعنى لا يتم بدون وقوعه بهذا أن تضعين ما دون البيت ضربان وأحسن وجوه التضمن أن يزيد المضمّن في الفرع عليه في الأصل بنكتة

وجناته شيئاً أخضر كالأس والمراد بشعر العذار لأن الشعر في حال تباينه جميل للمضغرة (قوله أعذاره) الهزئة للنداء والعذار هو ما جعل من الشعر على الخلو الساري في الأصل المائي بالليل وهو بالنصب صفة لعذار الأناسكتة للضرر وهو ما نادى عذاره لأنه هو المشغوف به فاستغنى بهذا عن نداء صاحبه لأنه هو الأخذ بقلب المتأدي وصفه بأنه الساري لأنه مشغول على سواد كسواد الليل فكانه سار بالليل والجهول لأن فيه تظهير عجلة المصراع (قوله زرقا) (٥١٧) أمر من زرق وأصله زرقن زرقن مؤكداً

بالنون الخفيفة قلبت ألفها لوقوعها في الوقت بعد فتح فهو حينئذ يفتح الفاء وبالألف بعد القاف وذكر بعضهم أن زرقاً مصدر منصوب بفعل مقدر أي زرق بمعنى أرقق فلي هذا يقرأ أيضا الفاء منوناً (قوله المصراع الأخير لا ي تمام) أي وهو صدر بيتك وقام ذلك البيت «تضي حقوق الأربع الأدراس» (تنبيه) د

سكت المصنف والشارح عن مثال تضمين البيت مع التنبيه على أن من شعر التمر ومع عدم التنبيه استحالة على الشبهة ومثال الأول قول بعضهم

إذا ضاق صدرى وخفت العدا * ثملت بيتا على بلق

فبالله أبلغ ما أرجى * وبالله أدفع ما أطين

أعذاره الساري للجهول زرقا * ما في وفوقك ساعة من يأس
المصراع الأخير لا ي تمام (وأحسنه) أي أحسن التضمن (ما زاد على الأصل) أي شعر الشاعر الأول (بنكتة) لا توجد فيه

إذا ضاق صدرى وخفت العدا * ثملت بيتا على بلق
فبالله أبلغ ما أرجى * وبالله أدفع ما أطين

وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود الشبهة فكقوله

كانت بلهنية الشيبية سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة بحمل

وقعدت أنتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل

فإن البيت الثاني مشهور لمسلم بن الوليد الأنصاري والبلهنية بضم الباء صفة العيش ورخاء الحال وربما اجتمع الأمران التنبيه والشبهة فيكون التنبيه كالنا كيد وذلك كقوله

كانه كارت مطوياً على إحن * ولم يكن في قسم البحر أثمدني

إن الكرام إذا ما أسهلوا كروا * من كان يأنه في المنزل الحسن

والأحسن الثمانيان والشبهة ثم تضمين أقل من البيت فديكون مع عام المعنى بلا تقدير كما تقدم في

• اضاعوني وأنى في أضاعوا * وقديكون بتقدير ويديضم تضميناً أي كقوله

كنتم أمس في بؤس نكابه * ولعين والقلب منافي فندى وأذى

والآن اقبل الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى إن الكرام إذا

يعني إذا ما أسهلوا كروا إلى آخر بيت أبي تمام السابق ولا بد من تقدير لم يتم المعنى ولكن لا بد من هذا من تضمين البيت ولو توقف المعنى على عامه نظراً إلى أن الموجود بعض (وأحسنه) أي

وأحسن التضمن (ما زاد على الأصل) أي على شعر الشاعر الأول (بنكتة) لم توجد في ذلك حيث ضمن شطراً مثلاً لا يبيد نكتة في الكلام الأول وإنما على ما كان فهو أدق من هذا ويعلم أن شيئاً الحسن هو كون المراد بنكتة ولا فائدة على المضمّن لا بمنهنا فمحمّز بملحق إلى يادعن شيء وإنما

الغريبه نظراً لأنه ربما ضمن الإنسان شمره شيئاً فطمعن شعر سابق ولا يشترط في التضمن أن يكون بعض بيت فرعاً ضمن التضمين البيت أو اللتين من شعر الغير (وأحسنه) أي التضمن (ما زاد) وينبغي أن يقول ما زاد في المضمّن (على الأصل بنكتة كالنور في التنبيه في قوله) أي صاحب

بمعقوب

كالتورينو والتشبيه في قول صاحب التعبير إذا الوهم أبدى لما هو ونفرا * ذكرت ما بين العذيب وبارق

وذكر كرفي من قدها ومداي * مجرعو النواو مجرى السوايق

ذكر لفظ لمعينان قريبو بعيدو براد البعد لقربة

(٥١٨)

قوله كالتورية قد تقدم أنها

(قوله في قوله) أي

الموجود في قوله إذا

الوهم الخ فان البيت الاول

فيه تضمن مشغل على

التورية والثاني فيه

تضمن مشغل على التشبيه

(قوله إذا الوهم الخ)

المراد اذا تحيات لماها

ونفرا (قوله ونفرا)

أراد به أسنتها وقوله

تذكرت جواب إذا وقوله

ما بين العذيب وبارق

ونفر من تاذ مراده

بالعذيب شغلها بالبارق

أسنتها وبما بينهما

ما بين من ريقها (قوله

من الاذكار) يقطع الحزمة

وسكون الذال المعجمة

التي فعله رباني وهو

أذكر لاسلاني وهو ذكر

وقوله من الاذكار أي

لا من الاذكار الذي هو

الاعانة (قوله من قدها)

متعلق بذكر كرفي ومن

للإشده أي من تضرع

قدها وتعالى وقوله ومداي

أي ومن جر يان مداي

بدليل ما يأتي في الشرح

وقوله مجر عوالينا أي

جر رحاها المالتراجح

لنضرب قدها أي نماله

وقوله ومجرى السوايق

(كالتورية) أي الأيهام والتشبيه في قوله إذا الوهم أبدى

(أي أظهر (لماها) أي سمرة شغلها

(ونفرا) * ذكرت ما بين العذيب وبارق (وذكر كرفي) من الاذكار (من قدها ومداي

* مجرعو النواو مجرى السوايق) انتمب مجرى على أنه مفعول ثان ليذكرني وقاعله ضمير يعود

الى الوهم وقوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق * مجرعو النواو مجرى السوايق

احترز بكونها النكتة تارة على ما كان فاحترز عنه هو ان يادة لغير ذلك تلك النكتة (كالتورية)

وقد تقدم أنها مرادفة للإيهام وأن معناها أن يكون للكلام معنى يعيد ويراد البعيد

لغيره بنقود تقدم الفرق بينه وبين المجاز في مادة يكون فيه اللفظ مجازا (والتشبيه الموجود في)

قوله إذا الوهم أبدى (أي أظهر (لماها) أي سمرة شغلها (ونفرا) أي فاهوا ومن عطف

الكل على وصف الجزء (تذكرت) جواب إذا (ما بين) مفعول تذكرت (العذيب وبارق) وأراد بالعذيب

الذي هو ضمير العذيب شغلها المشوق بالبارق فاهوا ونفرا التشبيه بالبارق في إمان أسنانه الذي بينهما

هو ما يص من ريقها وهذا الشطر أعني قوله تذكرت الخ شطر بيت لابي الطيب المتنبي وسيأتي في

البيت الثاني شطره الآخر والبيت قوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق * مجرعو النواو مجرى السوايق

فالعذيب وبارق قصد بهما المتنبي موضعين معلومين وذلك هو معناهما القريب المشهور وقد تقدم

ما أراده المضم من معناه البعيد لانه أدنى في الشهرة من مراد المتنبي فكان في كلام المضم تورية

وايهام حيث أطلق اللفظين وأراد بهما معناه البعيد بهذا البيت تضمن التورية ثم أشار إلى

ما تضمنه نكتة التشبيه بقوله (وذكر كرفي) من الاذكار يقطع الحزمة وقاعله ضمير يعود على الوهم

أي ويذكرني الوهم (من قدها ومداي) مجرور ومعطوف عليه ومن فيها للإشده يعني أن منشأ

الاذكار الوهم أي هو احضار قدها واحضار مداي أو حضورهما (مجر) مفعول ثان ليذكرني

(عوالينا) أي من رحاها (ومجرى السوايق) معطوف على جر يعني أنه اذا حضر قدها وحضر

تتابع مدوي أذكرني الوهم بذلك الموضع الذي تجر فيه العوالى أو جرى العوالى والموضع الذي تجرى

فيه سوايق الخيل أو جرى الخيل لان قدها يشبه العوالى والرماح في الخيل والطول قد ذكره وموهي

تشبه في تتابعها وسرعتها سبق الخيل فيذكرها فقد تضمن هذا البيت بماز يدعى المضم وهو شطر

بيت المتنبي الذي هو مطلع قصيدته أعني قوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق * مجرعو النواو مجرى السوايق

التشبيه ولا يخفى أن الشطر الاول لما كانت نكتة التورية فقد نقل عن معناه الاصلى نظير ما تقدم في

الاقباس وأنه قد ينقل لغير معناه كما في قوله

إذا الوهم أبدى لما هو ونفرا * ذكرت ما بين العذيب وبارق

ويذكرني من قدها ومداي * مجرعو النواو مجرى السوايق

فان المصرعين الثانيين لابي الطيب وقد زاد عليهما تضمن الاول التورية والتشبيه كما قالوا وفيه

مطلع

أي جرى الخيل السوايق راجع لجر يان مداي والمعنى أن الوهم يذكر من تغترقها جر الرماح وتعالىها

للشابهة بينهما ويذكر من جر يان مداي جر يان الخيل السوايق للشابهة بينهما (قوله على أنه مفعول ثان ليذكرني) أي

مفعوله الاولياء المتكلم

المصرعان الآخران لابي الطيب ولا يضر التعبير اليسير ليدخل في معنى الكلام كقول بعض المتأخرين في هودي بهذا الثعلب
أقول لمشر غلطو وعضوا * عن الشيخ الرشيد وانكره هوان جلا وطلاع الثنايا * متى يضع الصامة تعرفوه
اليت لمصم ابن وثيل وأصله أنا بن جلا وطلاع الثنايا * متى اضم الصامة تعرفوني

(قوله مطلع قصيدة) أي اولها فالشاعر الثاني أخذ الشطر الاول وجهه شطرا ثانيا واخذ الشطر الثاني وجهه شطرا ثانيا (قوله
والعذيب وبارق موضعان) هنا شروح في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمّن بعد ذلك وقوله موضعان هذا معناه انما القريب
المشهور وسأبني معناه السيد (قوله ظرف للتذكّر) أي وعلى هذا فإن التفعّل ويجر وما عطف عليه مفعول التذكّر وقوله والجرى
والجرى ما عطف عليه مفعول للتذكّر وما زاد فوقه أو ما بين مفعول أي على أن موصوفين مثلها والحاصل أن ما في قوله ما بين
العذيب أصبح أن تكون موصولة لمفعول للتذكّر وتوصلتها للظرف بعدها أي تذكّر التي استقر بين العذيب وبارق وعلى هذا
مجرى ويجرى بدلان من ما الواقعة مفعولا وحيد يكون (٥١٩)

المصدر الذي هو جراح الرياح
واجراء الخليل ولصم أن
يكون مفعول تذكّر
مجرى ويجرى بين ظرف
للتذكّر أو لجرى ويجرى
قدم عليها لكونه ظرفا
ولما زاده على الوجهين
(قوله على عاله المصدر) أي
لان مجرعه الجرح ويجرى
معناه الاجراء (قوله والمضى)
أي معنى البيت الاصلي
النسب هو بيت أبي الطيب
وقوله أنهم أي القائل وقومه
(قوله بين هذين الموضوعين)
أي العذيب وبارق (قوله)
وكانوا مجسرون الزمان
ويساقون على الخليل
الاول اشارت لعل قوله جرح
عوالينا لان العوالى
المرطع والثاني اشارت لعل

مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان وما بين ظرف للتذكّر أو لجرى ويجرى اساقا في
تقديم الظرف على عامله المصدر أو ما بين المفعول تذكّر ويجر بلعنه والمعنى أنهم كانوا نزولاً بين
هذين الموضوعين وكانوا يجرون الزمان عند مطاردة الفرسان ويساقون على الخليل فالشاعر الثاني
أراد بالعذيب تصغير العذيب بمعنى شقة الحية وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وما بين هذين هذان ثغرة
وشبه تفتت فيها بنائيل الرمح وتتابع دعوه مجريان الخليل السوابق (ولا يضر) في التضمين
(التصغير اليسير) المقصد تصغيره ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في هودي بهذا الثعلب

لقد انزلت حاجتي • بواد غردى زرع
بخلاف الشطر الثاني ومعنى بيت المتن أنه تذكّر ما بين الموضوعين أي العذيب وبارق وهو أنهم
كانوا نزولاً بين هذين الموضوعين السوابق في ذلك المكان ويجرون العوالى على الأرض عند مطاردة
الفرسان ومقابلة الاقران فنقله الشاعر مرفقا كما رأيت لنكتة في اجس من غيره وقد تقدم
اعراب يحتاج اليه بين يتي المضمّن وأما اعراب بيت المتن فمبوجهان أحدهما أن يكون قوله
ما بين مفعول تذكّر على أن ما موصولة أي تذكّر التي بين العذيب وبارق أو بلعنه جرح عوالينا
على أنه اسم مكان أو مصدر والآخر أن يكون قوله جرح عوالينا مفعول تذكّر وما بين ظرف بناء
على أن ما زائداً ما لتذكّر وتكون التقدير تذكّر جرح العوالى وذلك التذكّر وقع بين العذيب
وبارق وأما الجرح على أنه مصدر أو قدم عليه مفعول الذي هو الظرف لانه يتوسّع في تقديم الظرف
على عامله وأن كان مصدر فيكون التقدير تذكّر جرح العوالى واجراء السوابق حين وقع ذلك الجرح
والاجراء بين العذيب وبارق (ولا يضر) في التضمين (التصغير اليسير) بل يسمى ادخال ما هو من
شعر الصبر في شعر الانسان على الوجه المذكور فتمينوا لوقوعه في تصغير ليسر المقصد انتظامه ودخوله
نظراً لان المصرع استعاره لانه لا يربط بينه وبين العنوى (ولا يضر) في التضمين (التصغير اليسير)

فولو مجرى السوابق وقوله عند مطاردة الفرسان أي طرد بعضهم بعضا (قوله فالشاعر الثاني اراد الخ) أي فقلنا دعلى أبي الطيب بهذا
التسوية والتشبيه (قوله ثغرها) أي استأناها وقوله الشبيه بالبرق أي في لعماله وليس المقصد التشبيه بل التسوية فقط (قوله)
وهذا ثورية) أي لان المعنى القريب للعذيب وبارق الموضوعان وكذا المعنى القريب لهما بينهما هو جراح الرياح والذات على
الليل بين هذين الموضوعين فذكر هذه الالفاظ الثلاثة وأراد من كل منها المعنى المبيد وهو ما ذكره الشاعر بقوله يعني شقة الحية
(قوله وشبه تفتت) أي تشبه باضمنا الاصراعها والحاصل أن الشاعر الثاني زاد على أبي الطيب التورية في ثلاث مواضع والتشبيه
الضمني (قوله ولا يضر في التضمين التصغير اليسير) وأما التصغير الكثيرة فخرج به المضمّن عن التضمين ويدخل في حد المبرقان
عرف انه التصغير الفرق بين الخليل والكبر موكول الى معرف البناء (قوله المقصد تضمنت) متعلق بالتصغير أي لا يضر التصغير في
الكلام الذي قصد الشاعر تضمينه وادخله في كلامه (قوله ليدخل الخ) أي لاجل أن يضم للمعنى الكلام ويناسبه وهذا لغة التصغير
(قوله في هودي أي ذمّه بكونه أقرع) (قوله بهذا الثعلب) هو مرض يسقط الشعر من الرأس وهو السمي بالقرع

قوله أقول لمعشر أي جماعة من اليهود غلطوا في حق ذلك اليهودي حيث ذكره على وجه التلميح بما يناسب ما كان يقضيه عليهم والا فهم لم يظنوا في تبديده واحتراره (قوله وغضوا) أي إصباره عند رؤيته واحترابه وقوله عن الشيخ يعني ذلك اليهودي ومراده بالرشيد القوي الضال (٥٧٠) على وجه التهم (قوله هو ابن جلا) هذا مفعول القول أي هو ابن

أقول لمعشر غلطوا وغضوا * عن الشيخ الرشيد وأنكره
هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه
البيت لمعشر بن وثيل وهو أن ابن جلا على طريقة التكميم فغيره على طريقة التنية ليدخل في المقصود
(وربما سمي تضمين البيت فإزاد) على البيت (استمانه وتضمن المصراع فادونه ما يداعوا) كأنه
أودع شعره شيئا فليامن شعر الغدير (ورفوا) كأنه فارق شعره بشئ من شعر الغدير
بالمناسبة في معنى الكلام بذلك التغيير ليس لتوقف تضمينه على وجه المناسبة للراعي ذلك التغير
واحتراز بذلك من التغيير الكثير فأنه يخرج به المضمين عن التضمن ويدخل في حد المصرفة أن عرف
أنه الغدير والفرق بين اليسير والكثير موكول إلى عرف البلية ما يقابل فيه هو ذلك بعينه ولا فرق
بينهما إلا هذا الأمر الخفيف الظاهر فيسير وما يقابل فيه ليس هو مخالفتها في أمور تبعده فكثير
فالتغيير اليسير الذي لا يخرج به الشئ عن التضمن كما في قول الشاعر في يهودي أصابه داء الثعلب
وهو داء يتناثر منه الشعر
أقول لمعشر غلطوا وغضوا * عن الشيخ الرشيد وأنكره
هو ابن جلا وطلاع الثنايا * متى يضع العمامة تعرفوه
فالبيت الثاني لمعشر بن وثيل بنفسه وهو قوله
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني
ولم يذرفيه إلا التكميم بالنسبة كإياديه ومراة الشاعر الأول لاقتضائه أن يرسل جلا أمره وأضحه
وأنتهى يضع العمامة للحرب وتوجهه يعرف قدره في الحرب ونكايته بناء على أن المراد بالعمامة ملبوس
الحرب أو متى يضع لثامه يعرف شهرته ومراة الثاني التكميم باليهودي وأنه ابن شعراى صاحب
شعر جلا الراس منوا تكشف عن الرأس وأنه طلاع الثنايا أي ركاب صباب الأمور وهي مشاق داء
الثعلب ومشاق الفلوالهوان ومراة بالرشيد لنوى على وجه التهم وبكونه متى يضع العمامة يعرف
أنتهى وضع عن رأسه العمامة يعرف دواؤه وعصاؤه وأراد المعشر اليهودي غلطهم ذكره على وجه التلميح
لمناسبته لظاهر ما يقضيه بالآفة ليطغوا في تبديده وانكاره وانما غيره إلى السببية ليدخل أي ينتظم
بالمقصود ونسبه وهو كونه من نسب اليماد كرجل وجه التهم يتحدث عنه لا يتحدث عن نفسه
كأنه الأصل (وربما سمي تضمين البيت فإزاد) أي فأكترهن البيت تضمين بيتين أو ثلاثه (استمانه)
لظهور التقوى بالبيت على تمام المراد بخلاف ما هو دون ذلك حرب على أصلها من القوة أخذها الظاهر
(و) ربما سمي أيضا (تضمن المصراع فادونه) كتضمنه (أداعوا) لأنه نقلته كأنه أمانة أو دعت عند
من لهعة يودع لأجلها ما أتى به من المصراع أو دونه لكونه شيئا قليلا كأنه أودع عسقه شعره (ورفوا)
وربما سمي تضمين البيت فإزاد استمانه (يسمى) تضمين المصراع فادونه ما يداعوا (ورفوا) ولا تخفى

شعر جلا الرأس منه
واكتشف والمراد بكونه
أنا بذلك الشعر أنه ملازم له
(قوله وطلاع الثنايا) بالرفع
عطف على بن أي وهو
طلاع الثنايا أي ركاب
لصاحب الأمور وهي مشاق
داء الثعلب ومشاق الدل
والهوان وقوله متى يضع
العمامة أي من على رأسه
تعرفوه أي تعرفوا داءه
وعيه ولا يفركم افتخاره
(قوله البيت) أي الثاني
وهو قوله
أنا بن جلا وطلاع الثنايا
* متى أضع العمامة تعرفوني
لمعشر ومراة الافتخار
وأنه ابن رجل جلا أمره
وأضحه وأنه متى يضع
العمامة للحرب وتوجهه
يعرف قدره في الحرب
ونكايته بناء على أن المراد
بالعمامة ملبوس الحرب
أو أنه متى يضع لثامه
بالعمامة يعرف شهرته
بخلاف الأول فإن مراده
التهم بالمحدث عنه
(قوله فغيره) أي الشاعر
الأول إلى طريقة التنية
(قوله ليدخل في المقصود)

أي ليستنظم بمقصود ونسبه وهو كونه من نسب اليماد كرجل وجه التهم يتحدث
عنه لا يتحدث عن نفسه كما في الأصل (قوله فإزاد على البيت) أي تضمين بيتين أو ثلاثه (قوله استمانه) أي لأنه لكثرته كان
الشاعر استعان بهوتقوى على تمام المراد بخلاف ما هو دون البيت حرب على أصلها وهو التقليل (قوله فادونه)
أي كتضمنه (قوله كأنه) أي لا يأتى الشاعر (قوله ورفوا) أي أصلا لا رفو التوب أصلا خرق فكانه الشاعر لفته المصراع
ومادونه أصلي بنوق شعر ماى خلا كإبرف التوب ليطالذي هو من جنسه

(وأما العقد) فهو أن ينظم نثر لاهي طريق الاقتباس أو لمعقد القرآن فكقول الشاعر

أنتلي بالذي استقرض خطا • وأشهد معشر أقدا شاهدوه

فإن الله خلق البرايا • عنت لجلال هيته الوجوه
وأما عقد الحديث فكأروى للشافعي رضي الله عنه • عدة الخبير عندنا كالت • إلى أجل مسمى • كتبوه

ألق المشبهات وأزهدوا عما • ليس بعنيتك وأعلن بيبه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله عليه السلام إن هدي الدين يبعك الله وقوله عليه السلام
من حسن إسلام المرء ترك ما لا ينهيه • وقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات وأما عقد غيرها

(٥٢١)

(قوله أو غير ذلك) أي

بأن كان مثلاً أو حكمه

من الحكم المشهورة (قوله

لا على طريق الاقتباس)

قد تقدم أن النظم الذي

يكون من القرآن

والحديث على طريق

الاقتباس هو أن ينظم

أحدهما لاهي أنه من

القرآن أو من الحديث

بلا تغيير كثير فإذا نظم

أحدهما مع التغيير

الكثير خرج عن

الاقتباس ودخل في

العقد وكذلك إذا نظم

مع التنية على أنه من

القرآن أو من الحديث

كان يقال قال الله كذا

وقال النبي كذا فانه

يخرج بذلك أيضا عن

الاقتباس ويدخل في

العقد فتصل أن نظم

غير القرآن والحديث

عقبه لا يدخل

(وأما العقد فهو أن ينظم نثر) قرأنا كان أو حديثاً أو مثلاً أو غير ذلك (لا على طريق الاقتباس)
يعني أن كان النثر قرأنا أو حديثاً فنظمه إنما يكون عقد إذا غير تغييراً كثيراً أو أشبه إلى أنه
من القرآن أو الحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيفما كان إذا دخل فيه
للاقتباس

عطف على قوله أي يسمى تضعين المصراع فادونهما أو أيضاً وهو الثوب إصلاح خرقه فكانه
لقلته أصله بشرق شعره كإبراف الثوب بالخط الذي هو من جنسه (وأما العقد) من الالتفات
السابقة (فهو) أي إضمار (أن ينظم نثر) سواء كان ذلك النثر المنظوم في أصله قرأنا أو كان حديثاً
أو مثلاً أو غير ذلك ككلام حكمه مشهور عن صاحبه إلا أن النثر المنظوم إن كان غير قرآن وحديث
فنظمه عقد فلا حاجة للتقسيد بشئ آخر وإن كان قرأنا أو حديثاً فيقيد بأن يكون النظم (لا على
طريق الاقتباس) وقد تقدم أن النظم الذي يكون في القرآن والحديث على طريق الاقتباس هو أن
ينظم أحدهما لاهي أنمن القرآن أو الحديث بلا تغيير كثير فإذا نظم أحدهما مع التغيير الكثير خرج
عن الاقتباس فيدخل في العقد وكذا إذا نظم مع التنية على أنمن القرآن أو من الحديث وذلك كما
تقدم يحصل بأن يذكر المنظوم على الحكاية كان يقال قال الله تعالى كذا وقال النبي صلى الله عليه
وسلم كذا فانه يخرج بذلك عن الاقتباس أيضاً يدخل في العقد فتصل من هذا أن نظم غير القرآن
والحديث عقد بلا يقدح في نظم القرآن أو الحديث إنما يكون عقداً إن به على أنمن القرآن أو
الحديث أو غير كثيراً أو لا فنظمهما اقتباس خارج عن العقد وقد تقدم مثال العقد في القرآن لكونه
نبه على أنمنه قول بعضهم

أنتلي بالذي استقرض خطا • وأشهد معشر أقدا شاهدوه

فإن الله خلق البرايا • عنت لجلال هيته الوجوه

يقول إذا تدانته بدين • إلى أجل مسمى فكتبوه

مناسبة هاتين التسميتين ص (وأما العقد) ش العقدان يؤخذ ككلام النثر فنظم لاهي
طريق الاقتباس أي لا كما يفعل في الاقتباس ممي عقداً لأنه كان نثراً لا فصلاً فنظمه عقداً

(٦٦ مروح للتخصيص رابع)

القرآن والحديث إنما يكون عقداً أن به على أنمن القرآن أو الحديث أو غير تغيير كثيراً أو لا كان نظمهما اقتباساً وإلى ذلك
كله أشار الشارح بقوله يعني أن كان النثر الذي براد نظم قرأنا أو حديثاً الخ فالنثر في قول المصنف أن ينظم نثر شامل للقرآن
والحديث وغيرها وقوله لاهي طريق الاقتباس فيبقى القرآن والحديث فقط لأن الاقتباس لا يكون إلا فيما (قوله)
إذا غير تغييراً كثيراً لأنه لا يقتضي في الاقتباس من التغيير إلا اليسير كما في هذا التقيد فبهن من قوله لاهي طريق الاقتباس
(قوله وأشتر) أي سواء غير تغييراً يسيراً أو لم يغير أصلاً (قوله كيفما كان) أي سواء غير تغييراً يسيراً أو كثيراً ولم يغير قال قال
فلان كذا أولاً

فكقول أي المتأخية

مبال من أوله لطفة • وجبة آخره بفخر

عقد قول على رضى الله عنه ومالين آدم والفخر وأما أوله لطفة وآخره جيفة وقوله أينا
كفى حزنا بدفلك ثم اى • قضت زاب قيرك عن بديا • وكانت في حيا نكلى غلطات • وأنت اليوم وأعظم ملك حيا
قبل عقد قول بعض الحكماء في الاستكبر لما كان الملك أمس أنطق منه اليوم وهو اليوم وأعظمه أمس وقيل هو قول المؤيد لما
مات فبادا الملك وقول الآخر
يا صاحب البنى ان البنى مصرمة • تاربع فغير فقال المرأة عدله
فلو بى جبل يوما على جبل • لاندلثنه أعالي وأسفله

عقد قول ابن عباس رضى الله عنهما لو بى جبل على جبل لندلث البنى وقول الآخر

الس جديد لك اى لا يس خلقى • ولا جديد لى لا يس الخلقا

قوله كقول أى الشاعر وهو أبو المتأخية (٥٧٢) من قصيدة من السريح (قوله بفخر) بفتح الخاء لانه من باب نفع وقيل البيت

عجبت للإنسان في فخره
وهو غدا في قبره يقبر
ويلد البيت

أصبح لك تقدم ما
يرجو ولا تأخيرا ما يحذر
وأصبح الامر الى غيره

في كل ما يقضى وما يقدر
(قوله جلسة حال) أى
جلسة يفخر حال من من

وصح بجى الحال من
المناف البهلاصلاحيه
المناف ليسقوط والاعمال

ما تضمنه ما والتقدير
أسأل عن أوله لطفة في
حال كونه مفتخرا (قوله

عقد قول على الخ) أى فهو
عقد ما ليس بفكر أن
ولا حديث بل عقد لحكمة

ومثال عقد القرآن قول
بعضهم
أنافى بالذى استقرضت خطا
وأشهد معشر اقتصادهوه

(قوله) مبال من أوله لطفة • وجبة آخره بفخر
الجلسة حال أى مباله مفتخرا (عقد قول على رضى الله عنه ومالين آدم والفخر وأما أوله لطفة وآخره جيفة

وقد نبه على أنمن القرآن بقول يقول ومثاله في الحديث للتنبيه مع التغيير الكثير لانه لا منافاة بينهما
فصح أن يجمعهما مثال واحد قول الشافى رضى الله تعالى عنه
عمدة الخبير عندنا كلات • أربع قالهن خير البريه

ألق المشبهات وازهدودعما • ليس يعينك واعلمن بنيه
فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات من تركها سلم ومن

أخذها كان كالأقح حول الحى بوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله
وازهد فيا في أيدى الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه مالا يعتنه
وقوله صلى الله عليه وسلم أعال اعمال بالنيات وأعمال كل امرى ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث

من الكلمات الشعرية على هذا الترتيب كما لا يخفى ما فى العقدين للتنبيه الكثير وأما عقد غير القرآن
والحديث (فكقول مبال من أوله لطفة • وجبة آخره بفخر) وجلة بفخر في محل لصب على الحال

أى مباله بفخر وأصح بجى الحال عن المناف لانه لا المناف بسدد السقوط والعامل ما تضمنته
ما والتقدير أسأل عن حاله مفتخرا ولو قيل حينئذ أسأل عنه مفتخرا في هذا الحال صح وهذا

البيت (عقد) فيه (قول) مولانا (على رضى الله) تعالى (عنه مالين آدم والفخر) أى أى شئ
ثبت لآين آدم فثبت له الفخر اى جامع بينهما (وأما أوله) أى أصله (لطفة وآخره جيفة)

بالوزن كقوله بى أى المتأخية

مبال من أوله لطفة • وجبة آخره بفخر
فانه أخذ من قول على رضى الله عنه ومالين آدم والفخر وأما أوله لطفة وآخره جيفة قال المصنف وقد

وأما
عنت لجلال هيته الوجوه
الى أجل معنى فالتبوه
قول الله تعالى أياكم

ألق المشبهات وازهدودعما • ليس يعينك واعلمن بنيه
فقد عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات فن تركها سلم ومن تركها سلم ومن

بوشك أن يقع فيه وقوله صلى الله عليه وسلم ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيا في أيدى الناس يحبك الناس وقوله صلى الله عليه وسلم
من حسن اسلام المرء تركه مالا يعتنه وقوله صلى الله عليه وسلم أعال اعمال بالنيات وأعمال كل امرى ما نوى ولا يخفى ما يقابل كل حديث

من الكلمات الشعرية على هذا الترتيب كما لا يخفى ما فى العقدين للتنبيه الكثير (قوله والفخر) مفتول مع أى شئ ثبت

عقد مثل لا جديد لدن لا خلق له قائلة عاشترضى الله عنه وقد وجدت مالا كثيرا ثم شوب لها أن يرفع ضرب في الحث على استعمال المال (وأما الحل) فهو أن ينظر نظم وشرط كونه مقبولا شيئا أحدهما أن يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبكه أصله والثاني أن يكون حسن الموقع مستقرا في عمله غير قلق وذلك قول بعض المغاربة فإنه لما قبضت فملاته وحفظت نخلاته

لا ين آدم مع الفخر وقوله أولى أصله وقوله وأخره جيفة أى حالته الأخيرة (٥٣٣) حال جيفة فن ابن يأتيه الاقترار

وأما الحل فهو أن ينظر نظم) وأما يكون مقبولا وإذا كان سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبكه النظم وأن يكون حسن الموقع غير قلق (كقول بعض المغاربة فإنه لما قبضت فملاته وحفظت نخلاته) أى صارت نخلاته كالحفظ في المראה

أى وحاله الأخيرة حال جيفة فن ابن يأتيه الاقترار وقد زاد بعضهم في معنى هذا الكلام فقال مالك والخضر أولئك لطيفة مذرة ووسطك جسم حمل للعبرة وأخر لك جيفة قد ذرته فما أشد العسر (وأما الحل) وهو مقابل للمقدمين الاقتاب السابقة (فهو) أى فلهذا (أن ينظر نظم) أى أن يجعل النظم نفا وشرط كونه مقبولا أمران أحدهما أن يكون سبكه حال نفا أى زكيه وجهه مختارا حسنا لا يتقاصر عن النظم في حسنه وذلك بان يشغل على ما ينبغي أن يراعى من بديع النثر الذى به يكون كهيئة النظم ككونه مسجما ذا قرآن مستعصنة فلو كان غير ذلك لم قبل والأحر أن يكون مطابقا لما يجب مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذى يجب أن يستعمل فيه فلو كان قلقا لعدم طباع مضطر بالعدم موافقة عمله لم يقبل وليس من شرطه أن يستعمل في نفس معناه بل لو نقله من هجوى إلى مدح مثلاً لم كونه مطابقا قبل فالمستكمل للشرطين (كقول بعض المغاربة) في وصف شخص بأنه سعى القتل لقياسه على نفسه غيره (فإنه لما قبضت فملاته) أى أفعاله (وحفظت نخلاته) أى صارت نخلاته كالنخل وهذا جملة تخيلية فإنه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بفانية مستعصنة من الأوصاف بحال من له نخلات تنثر الخلو ثم انقلبت تنثر مرعى في كون كل منهما لا تبدل مما يستلزم إلى

يتمد القرآن كقول الشاعر

أبني بالذى استقرضت خطا • وأشهد عشر أقد شاهدوه

فإن الله خلقا قلبا سرايا • عنت لجلال هيبة الوجوه

يقول إذا تذا بنتم بدى • إلى أجل مسمى فاكبوه

يشير بقوله تعالى إذا تذا بنتم بدى إلى أجل مسمى فاكبوه وقد يعقد الحديث كجروى عن الشافعى

رضى الله عنه أنه قال عمدة الخير عندنا كليات • أربع قالهن خير البرية

اتق الشبهات وأزهد ودعما • ليس ينيلك وأمل نيه

فإنه أشار لقوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله عليه الصلاة

والسلام أزهدي الدنيا بحكك الله وقوله عليه الصلاة والسلام من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه

وقوله عليه الصلاة والسلام أفعال الأعمال بالنيات وقد يقال أن هذا الباب كله من التسليم كما ستره

ص (وأما الحل الخ) ش الحل عكس المقدم وهو أن يجعل النظم نفا قال المنصور بشرط كونه

مقبولا أمران أحدهما أن يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبكه أصله والثاني أن يكون حسن الموقع

مستقرا في عمله غير قلق وذلك كقول بعض المغاربة فإنه لما قبضت فملاته وحفظت نخلاته

شرطه أن يستعمل في نفس

معناه بل لو نقله من هجوى إلى مدح مثلاً لم كونه مطابقا قبل (قوله بعض المغاربة) جمع مغربي فالنفا في الجمع عوض عن ياء النسبة التي

في المفرد وقوله كقول بعض المغاربة أى في وصف شخص بسبب التنازل لقياسه غيره على نفسه (قوله فملاته) أى أفعاله (قوله

وحفظت نخلاته) أى نخلاته فهو على حذف مضاف والمراد أن نخلاته نتائج أفكاره كأن المراد بالنخلات الأفكار والمراد

بمحافظة النتائج فيها وهذا الجملة أى قوله وحفظت نخلاته تخيلية فقد شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بفانية ما يستعصن من الأوصاف

بحال من له نخلات تنثر الخلو ثم انقلبت تنثر مرعى في كون كل منهما لا تبدل مما يستلزم إلى

بحال من له نخلات تنثر الخلو ثم انقلبت تنثر مرعى في كون كل منهما لا تبدل مما يستلزم إلى

لم يزل سوء الظن يقاتده ويصدق توهمه الذي يعتاده حل قول أبي الطيب

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه • وصديق ما يستاده من توهم

وَقَوْلُ صَاحِبِ الْوُفَى: الرُّومُ فِي حُلِّ الْمَنْظُومِ بِفَحْلٍ كَاتِبٍ فَلَا تَحْظِي بِدَوْلَةِ الْأَنْفَرِ عَنِ الْبُولِ وَغَنِيَتْ بِهِ عَنِ الْحِلِّ وَالْحُلُولِ
وَقَالَتْ أَعْلَى الْمَالِئِيْنِي عَلَى الْأَقْلَامِ لَا عَلَى الْأَسَلِ حُلُّ قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ: أَيْضًا «أَعْلَى الْمَالِئِيْنِي عَلَى الْأَسَلِ»
وَقَوْلُ بَعْضِ كُتَّابِ الْعَصْرِ فِي وَصْفِ السَّيْفِ: أَوْرَشَقُ الرِّقَابِ غَوْلًا فَيَكْبِي وَالدَّمُ مَطَرٌ تَزِيدُهُ الْخُلُودُ غَوْلًا حُلُّ قَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ
أَيْضًا «أَخْلَدَانِ عَزَمَ الْخِلْدُ يَارْجِلًا» مَطَرٌ تَزِيدُهُ الْخُلُودُ غَوْلًا وَأَمَّا التَّمْلِيعُ

(المزول سوء الظن بقتاده) أي بقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (ويصدق) هو (توممه الذي يعتاده) من الاعتماد (حل قول أي الطبيب

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه • وصديق ما يعتاد من توهم

يشكو سيف الدلو واستماعه لقول اعدائه (وأما التلميح) صح بتقديم اللام على الميم من جهة هذا البصره ونظر اليه وكثيرا ما تمنعهم يقولون لمع فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تمنع الى قول فلان وأما التلميح بتقديم الميم عنى الاتيان بالثاني الملح كافى التشبيه والاستعاره فهو هنا غلط

الانصاف بما يستحق فاستعمل السلام الذى يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التفسير (لم يزل سوء الفطن يقاتله) أى المالك ان يقيم في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنهم في كل شيء اصاب سوء الفطن يقوم الى ما لا حاصل له في الخارج من التفسيرات الفاسدة والتهومات الباطلة (و) لم يزل (يصدق توهمه الذى يعتاده) يعنى أن المالك يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذى أسلمه ما اعتاد فيحصل بسبب ذلك الاعمال والعداوة لان أكثر الفطن انعم وماله للناس باعتقاد اللوء عادوا وقد (حل) في هذا الكلام المعجم على ضرب من الجور فحسن سبكه بذلك وطابق في افادة المراد (قول أى الطبيب) المتنبئ بشكوى سيف الدولة وأنه اصدق قول الاعايد فيه وأن سبب ذلك حوس سوء فعله واضرار على السوء الناس فظن أن الناس كذلك (أذا) ساء فعل المرءات ظنونه هو وصدق) أى في الناس (ما يعتاده من توهم) أى من أمر يتوهمه في الناس لاعتياد مثل في نفسه فان من الكلام المشهور أن الانسان لا يظن في الناس أن يفعلوا معه الا ما يعتقد أن يفعل معهم ومن كلام العلامة تأنيظن الذئب ما يفعل فولم يحسن السبك كما لو قيل كما شتر على الاسن ان الانسان لا يظن الا مثل فعله ومثل ذلك لم يقبل ولو لم يقع موقفه كما لو مدح به على الاطلاق وقيل لا ينبغي للانسان أن يظن بالناس الا ما يقتضيه فعله واعتقاده القياس لم يقبل لانه لم يطابق المعنى المدح وسوء الفطن في مواضع الحذر لا بالقياس مطلقاً (وأما التلخيص) من

لم ينزل سوء الظن بقتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده فإنه حل لقول أبي الطيب

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه • وصديق ما يعتاده من توهم

ص (وأما التلميح الخ) ش التلميح وفديسمى التلميح وهو أن يشير المتكلم في كلامه إلى قصة أو مثل

وان

ذلك هو سوء فعله فقط، أن الناس كذلك (قوله إذا ساء فعل المرء الخ) أى

وَنُفِيسِي ظَنِّ النَّاسِ وَيَصْدُقُ فِي أَوْلِيَائِهِ وَاتِّبَاعِهِ مَا خُطِرَ بِهِ لَهُ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَوْهَمُهَا مِنْهُمْ لِاعْتِدَادِ

وما دى غيبه لقول عداته * وأصبح فى ليل من الشك مظلم

صريح ونحور وعند المحققين أنه هنا بتقديم اللام وأما ما قاله بعضهم من أنه يجوز تقديم الميم وأنه لا فرق بين

وله من له (أي بتشديد الهميم) (قوله ونظر إليه) أي نظرم إياه إياه إياه إياه (قوله وكثير الخ)

(قوله ملح فلان هذا البيت) أي نظري اليه وراعاه بمعنى لاحظته (قوله وفي هذا البيت تلميح الى قول فلان)

هنا غلط محض) أى تشا من توهم اتحاد الاعمال بالاختصاص لان الاتين بالشئ المبيع اعم من التمليع الذى

فهو أن يشار إلى قصة أو شعر من غير ذكره **هالول** كقول ابن المعتز

أرى الحيرة الذين تداعوا • عند سحر الحبيب وقت الزوال
مثل صاع الفريز في أرحل القو • مولا يهلسون في الرحال
لحقنا بانزاهم وقد حوم الهوى • فلو با عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم • بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
فناضو معاصيخ الجنة والطلوى • لهبجتها وب السماء المجرع

وقول أبي تمام

هو النظر إلى شعر أو قصة أو مثل (قوله) وان اخذ منها (٥٢٥) وان جعل ذلك منها

العلامة حيث سوى بين
التسليم والتبليغ وشعرها
بما قاله المصنف (قوله)
أن يشار في غوى الكلام
أي في أنثائه كذا قرر

وان اخذ منها (فهو أن يشار في غوى الكلام (أي قصة أو شعر) أو مثل سائر (من غير ذكره)
أي ذكر واحد من القصة أو الشعر وكذا المثل والتبليغ أما في النظم أو في الشعر أو المثل في كل منهما
أما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا قصير ستة أقسام • والمذكور في الكتاب مثال التبليغ في النظم إلى
القصة والشعر (كقوله

بعض الأشياخ وقرر بعضهم
أن في معنى الباء أي أن
يشار بغوى الكلام أي
بقوته وقرائنه المشتمل
عليها (قوله أو مثل سائر)
أي شاع بين الناس وزاد
الشارح المثل على المتن
إشارة إلى أن فيه قصورا
وأنه لا مفهوم للقصة
والشعر بل في الاطول
أن من التبليغ الإشارة إلى
حديث أو آية كما يقال
في وصف الأصحاب رضى

اللقاب السابقة (فهو) أي ضناه (أن يشار إلى قصة أو شعر) أو مثل سائر في الناس (من غير
ذكره) أي من غير أن يذكر المشار إليه بنفسه من غير استعانة ولكن يشار إليه إشارة يفهم بها
قوة الكلام ومن القرائن المشتمل عليها الكلام وفهم الشيء من قوة الكلام وقرائنه هو فهمه بغوى
الكلام فالإشارة إلى ما ذكره بالتصريح بل بالغوى مع ذكر شيء منه أو كلفه يتضح ذلك بالامثلة وهذا
أعنى التبليغ ما خوذ من لم يتقدم الالام إذا فطروا أن للشاعر أو الكاتب نظرا إلى المشار إليه وراحه
ولذلك تسميهم يقولون لم فلان هذا البيت فقال كذا وفي هذا البيت تليح إلى قول فلان يتقدم الالام
ولما كان التبليغ يتقدم الالام في هذا المعنى مما يستفعل ويستحسن فهمون الاتيان بشئ يليح فهم
بعضهم أنه يتقدم الميم وأن من يليح للشاعر يتقدم الالام إذا أتى بشئ وهو سهو لنشأ من فهم واحد
الاعمال بالآخر لأن الاتيان بالشئ المليح أعين من التبليغ الذي هو النظر إلى شعر أو قصة أو مثل فيشار
إليه بغوى الكلام فمن جزم بأنه يتقدم الميم وتذهب بذلك تبعه لغيره فهو غلط والسبب ما ذكره وإذا
علم أن المشار إليه في التبليغ ثلاثة أشياء القصة والشعر والمثل والمشار من جهة ما نظم أو ترصت
أقسامه ستة من ضرب اثنين في ثلاثة والمذكور في الكتاب مثال التبليغ في النظم إلى القصة
ومثاله في النظم إلى الشعر وسفحل بباقي الامثلة فأشار إلى مثاله في النظم إلى القصة فقال (قوله) أي

كقول أبي تمام

لحقنا بانزاهم وقد حوم الهوى • فلو با عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم • بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
فناضو معاصيخ الجنة والطلوى • لهبجتها وب السماء المجرع

أو شعر من غير ذكره هالول كقول أبي تمام

كالنجوم بأهم أقدارهم وكقول الشاعر

نحو ما عهدنا وأنت بما • عندك لراض والراء مختلف

فان فيه تليح لقوله تعالى لكم ديني ولي دين (قوله) أي ذكر واحد • أشار الشارح إلى أن الضمير الواحد لان العطف بأو وحيتند
فلا يعترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لرجعه (قوله) فالتبليغ أما في النظم أو في الشعر أي لأن الكلام المشار في غواه القصة
أو الشعر أمانتر أو نظم (قوله) والمذكور في الكتاب) أي في المتن مثال التبليغ إلى أي يوزك أمثلة التبليغ في الشعر بأقسامه الثلاثة
وكذا ترك مثال التبليغ في النظم للمثل (قوله) أي قول الشاعر وهو أبو تمام وقبل البيت المذكور

لحقنا بانزاهم وقد حوم الهوى • فلو با عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم • بشمس لهم من جانب الخدر تطلع

فوالله ما أدري أحلام نائم * ألمت بنا أم كان في الركب بوشع

أشار إلى قصة بوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس فانه يرى انه قاتل الجبار بن يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف ان تنيب قبل ان يفرغ منهم و يدخل السبت فلا يحل قتالهم فعد الله فرده الشمس حتى فرغ من قتالهم ولما رأى تقول الحريري وافي بالله لما لم تنيب الشتاء بكافنا واعدت له الاهب قبل موافاته أشار إلى قول ابن سكرة

جاه الشتاء وعندي من حوائجه * سبع اذا القطر عن حاجتنا حبا

كن وكيس وكانون وكس طلا * بعد الكباب وكس ناعم وكسا

وقوله أيضا بت بيلة نافية أو ما بهى قول النابغة فبت كفى ما ورتنى ضئيلة * من الرقى في أنيابها المسم ناعم

فناضوه ما صبح الدجعة وانطوى * لجهنم انوب السماء المجرع

والضعيف في آخرهم ولم لا جنة المرحلين وان لم يجر لم يذكر في الفلوحوم الموى فلو باى جعلها دائرة حول الحبيبة يقال حام الطير على الماء دار حوله وحومه جعله (٥٢٦) بحوم وطير القلوب ما يحتاج فيها من الخواطر ووقع جمع أى والحال

فوالله ما أدري أحلام نائم * ألمت بنا أم كان في الركب بوشع

وصف لحوقه بالاجتماع للرحيل وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخندق ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب به وتجامل بحراوته لها وقال هذا حلم أرا في النوم أم كان في الركب بوشع الذى عليه السلاذ فرد الشمس (أشار إلى قصة بوشع عليه السلام واستيقافه الشمس) على ماروى من انه قاتل الجبار بن يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف ان تنيب قبل ان يفرغ منهم

فوالله ما أدري أحلام نائم * ألمت بنا أم كان في الركب بوشع

الضعيف في آخرهم ولم لا جنة المرحلين بالحبوب وحام الطير على الماء دار عليه وحومه جعله بحوم ونفا معنى ذهب بهو زاله والواقع جمع واقع أى يحوس والضعيف في ضوئها وبهجتها الشمس الطالعة من الخندق والذجة الظلمة وانطوى انضم وزال والنوب المجرع هو ذلولين وأشار به إلى ظلمة الليل المتخلطة بياض النجوم وكأنه أخذ من الجزع لان فيه لوني وقوله أحلام نائم استعظام للواقع وتجامل لاطهار الغير والتوجه حتى لا يدري الواقع فكانه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس انخرأى ألمت بنا أى زلت بالرك فعاد ليهم نهار أم حضرو بوشع فرد الشمس (أشار بذلك إلى قصة بوشع) على نينا وعليه أفضل الصلاة والسلام (والى) استيقافه الشمس) أى طلبه من

فوالله ما أدري أحلام نائم * ألمت بنا أم كان في الركب بوشع

فانه أشار إلى قصة بوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس فانه قاتل الجبار بن يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف ان تنيب و يدخل السبت فلا يحل قتالهم فعد الله تعالى فرد له

أن تلك الطيور ساكنة غير متحركة والمراد بالشمس الاول الحقيقى ادعاء أى المحبوبة الذى انما شمس حقيقة والراغم الدليل وذلك الدليل معنى الشمس أى طلعت علينا شمس الحبيب قهرا عن ليل الجبر والياء فى قوله تنمس لتجر يد فرغم من الشمس شمس أخرى ظهرت لهم من جانب الخندق المروج ونفا معنى اذهب والصبح اللون والذجة الظلمة أى زال ضوءها لون الظلمة والمراد بتسبب السماء المجرع النجوم وانطوا وأخفاؤها بال ضوء

أى وخفيت النجوم التى هى نور السماء المجرع لجهنم والضعيف في ضوءها وبهجتها الشمس الطالعة من الخندق والجزع ذلولين لان لون السماء غير لون الكواكب والا حلام جمع حلال الضم ما راءه النائم فى النوم (قوله وصف) أى ذكر وقوله وطلوع شمس أى وجه الحبيب الشبه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) أى طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخندق فى الليل حتى كأنه لا يمكن عادة ذكر الشمس (قوله وتجامل الخ) أى فكانه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدر هل أنا نائم وما رأيته حلم أم شمس انخرأى وجه الحبيب ألمت بنا أى زلت بالرك فعاد ليهم نهار أم حضرو بوشع فرد الشمس وعلم من هذا أن فى البيت مقدمة عنذوقهوى أم شمس انخرأى (قوله وتدلها) مراد فعله (قوله فرد الشمس) أى ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد انها غابت بالفعل ثم ردها كذا قيل (قوله بوشع) هو ابن نون فتى موسى أى صاحبه (قوله واستيقافه الشمس) أى طلبه من الله تعالى وقوفها (قوله أدبرت) أى كادت أن تغرب (قوله خاف ان تنيب قبل ان يفرغ منهم) أى من قتالهم فهى لم تغرب بالفعل لكنها قاربت للغروب فعد الله حسبت لحتى فرغ من قتالهم فقد حصل نوع من الظلام وظهرت الشمس فى الظلام مثل ظهور الشمس فى الليل المظلم هذا حصل كلام الشاعر حتى فى بعض العبارات ما يفيد ان الشمس غربت بالفعل وردت به بعد فرجها وبذلك لذلك قول ابن السكيت فى تأنيده وردت اليك الشمس بعد منيها * كما ناهى البوشع مردت

لعمر ومع الرضا والنار تتنظي * أرق وأخى منك في ساعة الكرب

وقول غيره

المستجير بعمر عند كربته * كالسجين من الرضا والنار

أشار إلى البيت المشهور

ومن التلميح ضرب يشبه الفز كروى أن تمجيداً للشرىك الخيري (٥٧٧) مافي الجوارح أحب إلى من البازي

فقال إذا كان يبعد النظار

أشار التلميح إلى قول جرير

أنا البازي الطل على غير

* أجمع من السباه لها نصيبا

(قوله فيدخل السبت)

أي قد دخل ليلته (قوله

فلا يحل لمقاتلهم) لأنه كان

متعباً بشريعة موسى

ومن شريعته سيرة العمل

في يوم السبت ولبسته

(قوله فرد له الشمس) أي

أسكنها عن الغروب (قوله

التي تريض) يقال تريض

يرمض كذهب يذهب وفي

الختار أنه من باب طرب

(قوله حال من الضمير في

أرق أي الواقع خبراً عن

جرير وفي هذا الإعراب

نظراً لتقديم معمول اسم

التفصيل عليه لا يجوز

في المشهور إلا في مثل هذا

بما أظن من شرطه لا يزيد

مقدراً أنفقت معاً ما وليس

هنا موضع منه فلا وجه

أن يجعل قوله مع الرضا

منه لعمر والنار بالجور

عطف على الرضا أي لعمر و

المصاحب للرضا والنار

في الذكر أي لعمر والنار

ذكر معه الرضا والنار

في البيت الآخر وعمر و

الذي ذكر معه الرضا

فدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم (وقوله لعمر و)
اللام لا تبدأ وهو مبتدأ (مع الرضا) أي الأرض الحارة التي تريض فيها القدم أي تحرق حال من
الضمير (أرق) (والنار) مرفوع معطوف على عمرو وأجرور معطوف على الرضا (تنظي) (قوله)
حال منها وقيل إنهاصلة على حذف الموصول أي النار التي تنظي نفسها لا حاجة إليه (أرق) خير
المبتدأ من رقه لا ذارجه (وأخى) من خنى عليه تطفو وتشفق (منك في ساعة الكرب) أشار
إلى البيت المشهور) وهو قوله (المستجير) أي المستغيث (بعمر وعند كربته) (المستجير) الموصول
أي الذي يستغيث عند كربته بعمر و) كالسجين من الرضا والنار

الله تعالى وقوف الشمس لما عزمت على الغروب وذلك أن عمرو بن قتالة الجبار بن الذين أمره الله تعالى
بقتالهم كان يوم الجمعة فادبرت الشمس وكادت أن تغرب فغاف أن تغرب فدخل السبت فلا يحل له
قتالهم فيغوث كمال قتالهم وغلبتهم حيث غفأ الله تعالى فرد له الشمس عن الغروب حتى فرغ من
قتالهم ثم أشار إلى مثال التلميح في النظم إلى الشعر فقال (قوله لعمر و) اللام فيه لا الابتداء (مع
الرضا) أي الأرض الحارة التي تريض فيها القدم أي تحرق حال من الضمير في أرق أي لعمر و
أرق حال كونه مع الرضا وفي هذا الإعراب تقديم الحال على المائل الذي هو اسم تفصيل ولا يجوز في
المشهور إلا في نحو زيد يفرح أن يفتح من عمرو ما وليس هذا الموضوع منه وقوله (والنار) يحفل أن يكون
مجروراً عطفاً على الرضا فيكون في جزاء الحالة وقوله (تنظي) حال منه أي مع النار حال كونها تنظي
أي تتوقد أو أجعل تنظي صلة الموصول المحذوف ففيه حذف الموصول وبقي ما صلت ولا يرتكب
الانفصالة فلا حاجة للمصنع إمكان ما هو أقرب وعمل أن يكون مرفوعاً على أنه معطوف على
المبتدأ الذي هو عمرو وأخبر عنه بما عاقله (أرق) وصح الإخبار باسم التفصيل عن اثنين أفراد
منكر أو هو مأخوذ من الرقة التي هي الرحمة ويحفل أن تكون النارة مرفوعة على الابتداء
وتنظي خبره وانما حمت هذه الأوجه لأنه ليس المراد أحدهما لما على الخصوص وإنما المراد
الإشارة إلى بيت يحجب فيه عمرو وذكر النار وذكر الرضا فصنع مع ذلك كل إعراب إذ لم يكن
المعنى (وأخى) من خنى عليه تطفو وتشفق عليه يعني أن عمرو والكائن مع ذكر الرضا
والنار أرق وأخى (منك في ساعة الكرب) وقد (أشار) بذلك (إلى البيت المشهور) وهو قوله
(المستجير بعمر وعند كربته) أي الذي يستغيث بعمر ووقت كربته فالضمير يعود على الموصول
(كالسجين من الرضا والنار) أي كالنار من الأرض الرضا والنار ولهذا البيت قصصه أن أمرأة
الشمس حتى فرغ من قتالهم وحكاية المصنف لهذه القصة وأنها يقتضى أن الشمس لم تكن غربت
وإن المجزأة في إثباتها أو آخرها يدل على أنها غربت ثم طلعت وكل النوعين قد اتفق لئلا ينال الله
عليه وسلم على ما ورد في بعض الأحاديث وأما الإشارة إلى شعره المصنف بقوله

لعمر ومع الرضا والنار تنظي * أرق وأخى منك في ساعة الكرب

أشار إلى البيت المشهور

المستجير بعمر عند كربته * كالسجين من الرضا والنار

والنار في البيت الآخر وهو قوله تل كلب فكانه قيل لقاتل كلب أرق منك يا لها المخطاط (قوله معطوف على عمرو) أي فيكون
مبتدأً ثانياً وأرق خبراً عنهما (قوله تنظي) أي تتوقد (قوله لا حاجة إليه) أي لا مكان ارتكاب ما هو أقرب منه (قوله الكرب
بوزن الضرب وهو الم الذي يأخذ لنفسه) (قوله كالسجين من الرضا والنار) أي كالنار من الأرض الرضا والنار

وأشار يريك إلى قول الطرماح نعيم فطرق اللؤم أهدى من القطا • ولوسلكت طرق المكارم ضلت

(قوله وهو جوساس بن مرة) هذا بسوسن الشارح لأن عمره وحمرون الحرث وجوساس هو جوساس بن مرة فليس أحدهما الآخر ويتضح ذلك بذكر القصة التي ذكر في شأنها البيت المذكور وحاصلها أن امرأته تسمى بسوسن ذهبت إلى ياردة أختها الهبلية وهي أم جوساس بن مرة ومعهما ناقة فلما

(٥٧٨)

وعمر وهو جوساس بن مرة وذلك لأنه لا يرى كليباً ووقف فوق رأسه قال له كليب يا عمر وأغثنى بشرية ماء فأجهز عليه فقبل المستجير بعمر والبيت

تسمى بسوسن ذهبت إلى ياردة أختها وهي أم جوساس بن مرة ومعهما ناقة فلما رها وكان كليب من كبار قلب وجوساس المذكور من بكر وهي كليب أرضاً فلا يرى فيها غرة إلا بل جوساس لمصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في أبل جوساس فأبصرها كليب وعرف أنها ليست من أبل جوساس فرماها وأبطل غرة فأفرجت حتى بركت بقناه جوساس وضربها بشخب دما ولبناً فصاحت بسوسن واذا لا وأمر رثاء فقال جوساس استكبي باسمه واثقه لا عقرن فلا هو أغر على أهله منها فلم يزل جوساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحى فركب جوساس فرسه حتى لحقه فرمى ظهره فسقط فقال يا جوساس أغثنى بشرية فقال جوساس تركت الماء وراءك فولى عنه واتبعه حمرون الجار حتى وصل إليه فقال له يا عمر وأغثنى بشرية ماء فأجهز عليه فقبل

المستجير بعمر وعند كرتيه • كالمتجير من الرماض النار

والله يشير بقوله لعمر ومع الرماض أن كليب بن بكر وقلب أربعين سنة كلها تنقلب على بكر وذلك قيل في المثل أشأ من بسوسن وما ذكرناه يعلم أنه ليس المراد بعمر وجوساس كما قيل بل المراد به حمرون الجار فنهان مثلاً لأن التلميح في النظم إلى الشعر أو القصة وأما مثله في النظم إلى المثل فقوله • ومن دون ذلك خرط القناد • أشار به إلى المثل السائر وأصله لكليب وذلك أنه لما سمع قول جوساس لأعقرن فلا هو أغر على أهله منها فلما ظهر يدخل لكليب يستن عليان فقال دون عليان خرط القناد فصار مثلاً يضرب لكل امرئ شاق لا وصل إليه إلا بشكف عظيم فيقال دون خرط القناد والقناد فصر عليه شوك كالابر وخرطه أن تمر إليه عليه من أعلاه إلى سفله حتى يتقرمه شوك هذه امثلة النظم الثلاثة وأما مثله في الإشارة إلى القصة والشعر من التثنية قول الحريري فبت ليلة نايبة وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة نايبة إلى قول النابغة فبت كأي ساورتي ضئيلة • من الرقش في أنباها السهم نفع

وأما الإشارة إلى مثل فقوله

من غاب عنكم نسيقوه • وقلم عندكم حرجية
أنظركم في الوفاء بمن • صعبت حبة السقنة

قال في الإيضاح ومن التلميح ما يشبه التفر كروى أن جميعاً قال لشريك الغيرة ما في الجوارح أحبابي من البازي فقال إذا كان يصيد القطا أشار الغيرة إلى قول جرير

أما البازي المثل على غير أتيح من السباع لها الصبا

وأشار يريك لقول الطرماح

نعيم بطريق اللؤم أهدى من القطا • ولوسلكت طرق المكارم ضلت

أرضاً من العالية وهي أرض الحجاز لا يرى فيها غير أبه إلا بل جوساس لمصاهرة بينهما ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في أبل جوساس فأبصرها كليب وعرف أنها ليست من أبل جوساس فرماها وأبطل غرة فأفرجت حتى بركت بقناه جوساس وضربها بشخب دما ولبناً فصاحت بسوسن واذا لا وأمر رثاء فقال جوساس استكبي باسمه واثقه لا عقرن فلا هو أغر على أهله منها فلم يزل جوساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحى فركب جوساس فرسه حتى لحقه فرمى ظهره فسقط فقال يا جوساس أغثنى بشرية فقال جوساس تركت الماء وراءك فولى عنه واتبعه حمرون الجار حتى وصل إليه فقال له يا عمر وأغثنى بشرية ماء فأجهز عليه فقبل المستجير بعمر وعند كرتيه • كالمتجير من الرماض النار والله يشير بقوله لعمر ومع الرماض أن كليب بن بكر وقلب أربعين سنة كلها تنقلب على بكر وذلك قيل في المثل أشأ من بسوسن وما ذكرناه يعلم أنه ليس المراد بعمر وجوساس كما قيل بل المراد به حمرون الجار فنهان مثلاً لأن التلميح في النظم إلى الشعر أو القصة وأما مثله في النظم إلى المثل فقوله • ومن دون ذلك خرط القناد • أشار به إلى المثل السائر وأصله لكليب وذلك أنه لما سمع قول جوساس لأعقرن فلا هو أغر على أهله منها فلما ظهر يدخل لكليب يستن عليان فقال دون عليان خرط القناد فصار مثلاً يضرب لكل امرئ شاق لا وصل إليه إلا بشكف عظيم فيقال دون خرط القناد والقناد فصر عليه شوك كالابر وخرطه أن تمر إليه عليه من أعلاه إلى سفله حتى يتقرمه شوك هذه امثلة النظم الثلاثة وأما مثله في الإشارة إلى القصة والشعر من التثنية قول الحريري فبت ليلة نايبة وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليلة نايبة إلى قول النابغة فبت كأي ساورتي ضئيلة • من الرقش في أنباها السهم نفع

فرسوا أجهز عليه أي حقه فقبل المستجير بعمر والبيت

مع الرماض الجوزة التي شئت الحرب بن بكر وقلب أربعين سنة كلها تنقلب على بكر أي أن قنية كليب التي هي قلب كانت لها الغلبة على قبيلة جوساس التي هي بكر في تلك المدة ولذا قيل في المثل أشأ من بسوسن وأصل المثل المشهور وهو بسوسن كليب في الناقصة القصصين هذا يعلم أن عمر أثير جوساس وكليب اسم شخص وهو بن ربيعة وأخو ابن المهل الطاهر وخال امرئ القيس وكان كليب أعمز الناس

فصل

(الفصل الثاني) ينبتي للتسكيم أن يتأق في ثلاثه مواضع من كلامه حتى تكون أعذب لفظا وأحسن سبكاً

في العرب بلغم من غزاه لا يجير قلبي ولا يكرم رجلا ولا يحسن حي الإباذه وإذا جلس لا يمر أحد بين يديه بما جالاه (قوله من الخاتمة) إنما كان ذلك الفصل من الخاتمة من جهة أن كلا شغل على حسن غير ذاتي (قوله أو كتاباً) المراد به التأمل لا المقابلة للشاعر (قوله أي يتبع الآتي) بكسر (٧) النون والمكاذ كره بعضهم بفتح النون والتصر كصرح به بعضهم (قوله لا حسن) تفسير لما قبله فهو على حذف أي التفسيرية والمراد لا حسن من الكلام والمراد بتبعه لا حسن الكلام في هذه المواضع الثلاثة اجتراد في طلب أحسن الكلام ليأتي به فيها (قوله في الروضة) هي البستان (٥٧٩) (قوله إذا وقع فيها) أي إذا كان حالاً

فيها متبهما أي طالبا وانظرا لها بوقته (قوله حتى تكون) أي لاجل أن تكون خفي تليبية (قوله أعذب لفظاً) أي من غيرها وهذا متعلق بالمفردات كما يدل عليه قوله بأن تكون الخ وفوله وأحسن سبكاً متعلق بالمركيبات لأن التقيد لا يكون إلا فيها (قوله بأن تكون في غاية البعد) هذا تقرير مراد وكذا ما بعده والأفدوة اللفظ تتناول حسن السبك وحسن السبك يتناول عذوبة اللفظ وحسن المعنى وكذا حصة المعنى تتناول عذوبة اللفظ وحسن السبك فربما يترادى التكرار في كلام المصنف فحصل الشارح كلا من الثلاثة على تحمل وأما خص أعذبة اللفظ بالكون في غاية البعد للتنافر واستتقال الطبع

(فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانهاء) ينبتي للتسكيم شاعرا كان أو كاتباً (أن يتأق) أي يتبع الآتي الأحسن يقال تأق في الروضة إذا وقع فيها متبهما لما بوقته أي يعجزه (في ثلاثه مواضع من كلامه حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة (أعذب لفظاً) بأن تكون في غاية البعد من التنافر والتقل (وأحسن سبكاً) بأن تكون في غاية البعد من التقيد

والسورة المقابلة والاصابة والصفحة بأضاد المجهية الحية الدقيقة والرقش الحيات البقاع والنازع الشديداً أشار بقوله وأحسن بقوله يقال قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نينوا عليه أفضل الصلاة والسلام ومثال الأشارت إلى مثل من التفرقة فيها لمن هرة تلقى أولادها أشار به إلى المثل المعلوم وهو قولهم أعق من المرة تأكل أولادها به تمت الامثلة للسهة واقفاً لوقف عنه وكرمه ثم شرع في فصل من الخاتمة به خفيها وختم الكتاب فقال

(فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والانهاء والتخلص) وأما جملنا من الخاتمة لأنه إنما اشغل على ما هو من الحسن غير الذاتي يكفي الخاتمة (ينبتي للتسكيم) شاعرا كان أو كاتباً (أن يتأق) أي أن يتبع الآتي وهو الأحسن من الكلام بأن يطلب حتى يأتي به يقال تأق في الروضة إذا وقع فيها متبهما أي كان فيها حال كونه يتبع أي يطلب وينظر ما بوقته أي يعجزه يقال أنه كذا أعجزه فالتأق هو تطلب الأحسن والنظر في الشيء الوقوف بما يوقن أي يعجب منه (في ثلاثه مواضع) أي ينبتي للتسكيم أن يجتهد في طلب أحسن الكلام ليأتي به في ثلاثه مواضع من كلامه (حتى تكون) تلك المواضع الثلاثة من كلامه (أعذب لفظاً) من غيرها وعذوبة اللفظ حسنة وهو لشمل ما يكمل بحسنه وحلاوته من كل وجهه ولكن خص تفسير أعذبة هنا بكونه في غاية البعد من التنافر واستتقال الطبع لأن العذب الحسي يقابله حسامنا في الطبع ويقل عليه فناسب تخصمه بهذا المعنى لما ذكره من معنى ذلك من الخروج عن التكرار بما بعده (و) حتى تكون المواضع الثلاثة أيضاً (أحسن سبكاً) من غيرها وحسن سبك اللفظ أيضاً حسن صياغته أي إيجاد تركيبه وإيجاداً فهو أيضاً بهذا الاعتبار يشمل أوجه حسنة من قبل نفسه ومعناه ولكن خصت أحسنه هنا أيضاً بكونه في غاية البعد من التقيد اللفظي وعن التقديم والتأخير اللبس وبكون الالفاظ متقاربة في الجزالة وهي ضدال كما

ص (فصل من ينبتي للتسكيم) ش لا شك أن هذه المواضع الثلاثة هي عطف شوق النفوس فينبغي التأنق فيها وهو طلب النيقه وهو حسن التدبر حتى تكون أعذب لفظاً وأحسن سبكاً وأصح معنى

(٦٧ - شروح التلخيص رابع) لأن العذب الحسي يقابله حسامنا في الطبع ويقل عليه فناسب تخصمه بهذا المعنى (قوله والتقل) عطف تفسيراً وعطف سبب على سبب وأورد على الشارح أن الاحتراز من التنافر والتقل من الحسن الذاتي الحاصل بلم المعاني وحسنه فتكون رعاية الحسن في هذه المواضع الثلاثة من رعاية الحسن الذاتي فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفصل من الخاتمة التي هي من البديع وأوجب بأن البعد من التنافر والتقل يمتنع في علم المعاني رعاية البعد من ذلك يمتنع في علم البديع والشارح قال بأن تكون في غاية البعد المعاني وأما أمر رائد محسن وأورد عليه أنه كان عليه أن يزيد النابة في البعد من مخالفة القياس في كلامه فصوره واجب بأن الباء بمعنى السكاف كإفاد ذلك في كلام كثير من الأفاضل كالنوري (قوله بأن تكون في غاية البعد من التقيد) أي اللفظي

(٧) قوله بكسر النون الخ كلا البطين خطاباً له بفتح النون والداً أفضل تعظيلاً وانظر تركيب اللغة أم مصححه

(قوله بالتقديم والتأخير للمبس) هذا كناية عن ضعف التأليف وعطفه على ما قبله من عطف السبب على السبب لان ضعف التأليف سبب في التعمد للفظي وقول المبس صفة للتقديم والتأخير لا مائث واحد (قوله وأن تكون الالفاظ الخ) أي ما ظهر في عمل الأخبار وغير بالالفاظ دون المواضع لانه لو أظهر لما دلفضير على المواضع الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقاربها ببعضها من بعض وليس مراد بالمراد تقارب اللفاظ كل مناهل (قوله متقاربة) أي متشابهة (قوله في الجزالة) هي ضد الزكاة (قوله والمائة) أي القوة وهو تعسير (٥٣٠)

والتقديم والتأخير للمبس وأن تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتقاربة والسهولة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير أن يكتفى اللفظ الشرعي المعنى الضيف أو على العكس بل يصاغ صياغة تناسب وتلازم (وأصح معنى) بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتدال وغالفة العرف

والمشاهدة هي بمعنى الجزالة والرفقة والسلاسة وهما معنى لطيف اللفظ وتناسبه ضد اللفاظ المستعجم والتقطع المستكره ويكون المعاني مناسبة لالفاظها وذلك لما لا يكتفى اللفظ الشرعي المعنى الخسيس كل يكون باللفاظ بخسة لمعان ترى بالعراء لعدم مطابقتها للراد والعكس كمن يرى عليه ضعف كلفاظ غريبة متفردة الحروف المعنى مطابق وانما ينبغي أن يصاغ اللفظ والمعنى بالتناسب والتلازم فيكون اللفظ شريفا والمعنى كذلك وحاصل هذا أجل المقصود بها حسن السبك أن يكون اللفظ فصحا لا تعقيد فيه ولا يخل بالفصاحة ولا ابتدال فيه، بمعنى مرعى فيه ما ينبغي لمطابقته مقتضى الحال لان جزالة اللفظ ورقته وسلاسته ترجع إلى النفي الابتدال والتنافر وكون المعنى شريفا واللفظ شريفا يرجع إلى المطابق مع السلامة عما يخل بالفصاحة وما يخص حسن السبك بنفي ما يخل بالفصاحة معنى مطابق لان حسن سبك الخي مثلا الذي هو المحسوس عما يقابله عدم الالتئام أو الالتئام على وجه مشترك ولا خفا أن حسن السبك على هذا أخص من عذو به اللفظ فان قلت فحسن السبك على هذا لا أخص في تفسيره لشعوره جميع أنواع الحسن قلت بل في أنواع البديعيات وهي ما يحسن السبك فان قلت فلي هذا تكون رعاية الحسن في هذه المواضع من رعاية الحسن الثاني فلا يكون هذا الحسن من البديع فلا يكون هذا الفعل من الخاتمة التي هي من البديع (قلت) اذا كان المعنى أنه ينبغي أن ترى الزيادة في الحسن سواء كان ذلك الحسن ذاتيا أم لا كان التنبه عليه في هذا الفصل هو القدر الذي على أصل الواجب والزائد ليس باهر لازم فهو من البديع فافهم (و) حتى تكون تلك المواضع الثلاثة (أصح معنى) أي أن يفي حصص المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لا يندني كل شيء حصص المعنى يحصل بالسلامة من التناقض والسلامة من الامتناع والبطلان والسلامة من الابتدال الذي هو في معنى الفساد حيث لا يطابق والسلامة من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البلي كالفراة الحقبة الفصاحة أو هي نفسها ونحو ذلك كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب وقد عرفت أن هذه المعنى بهذا الاعتبار داخل في قبضه وبه علم أن هذه الأوصاف أعنى عذو به اللفظ وحسن السبك برعاية مقتضى الفصاحة وقوله (حتى تكون الخ) ينبغي أن يكون غاية لا تعليل لان حسن المطام مثلا ليس علة لعذو به

وهو تفسير أيضا لما قبله (قوله) من غير أن يكتفى الخ) تفسير لما قبله ولو قال بأن لا يكتفى الخ لكان أوضح (قوله اللفظ الشريف) أي لاشغاله على الحسنات البديعية (قوله المعنى الضيف) أي الذي لا فائدة فيه للسامع لعدم مطابقته للحال (قوله أو على العكس) الأول حذف على أن يكتفى اللفظ الضيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغ صياغة تناسب وتلازم) بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا وشرف اللفظ باشارة المعنى الحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال وحاصل هذه الجمل المقصود بها حسن السبك أن يكون اللفظ لا يخل فيه يخل بالفصاحة ولا ابتدال فيه مطابقا لمقتضى الحال خاليا عنه من التعقيد وذلك لان جزالة اللفظ ورقته

وسلامته ترجع لنفي ابتداله وتنافره وكون المعنى شريفا واللفظ شريفا رجعا للمطابقة مع السلامة مما يخل بالفصاحة (قوله وأصح معنى) أي أن يفي حصص المعنى فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب والافصحة المعنى لا يندني كل شيء (قوله بأن يسلم) أي المعنى من التناقض ورعاية حصص المعنى يحصل بسلامة المعنى من التناقض أي من إهمام التناقض والافصاحة من التناقض واجبا لاستسكان (قوله ولا امتناع) أي والسلامة من الامتناع أي البطلان بأن يكون المعنى بطلا وهذا لا يخل (قوله ولا ابتدال) أي وسلامة المعنى من الابتدال أي الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غايه الظهور يعرفه كل أحد (قوله ومخالفة العرف) أي وسلامة المعنى من مخالفة العرف لان مخالفة العرف البلي كالفراة الحقبة بالفصاحة أو هي

• الاول الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان كاذباً كرنا قبل السامع على الكلام فوي جميعه وان كان بخلاف ذلك أعرض عنه
ورفضه وان كان في غاية الحسن فمن الابتداء المختارة قول امرئ القيس • فقاتل من ذكرى حبيب ومنزل • وقول النابغة
الجمدي
كلني لهم بالأمية ناصب • وليل أقيسه بلى الكواكب
وقول أبي الطيب
أظنني من زلة أفتب • فلي أرق عليك مما تحب
أريكم أمهات العامة لم خر • بنى برد وهو في كلبى جر (٥٣١)

ونحو ذلك (أحدها الابتداء) لانه اول ما يقرع السمع فان كان عندها حسن السبك صحيح المعنى
أقبل السامع على الكلام فوي جميعه والا أعرض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فلا ابتداء الحسن
في تذكار الاجبة والمنازل (كقوله

فقاتل من ذكرى حبيب ومنزل) • بسقط الوي بين الدخول وخويل

السقط منقطع الرمل حيث يدق والوي رمل معوج ملتو والدخول وحومل موضعان

وهذه المعنى رباعية مقتضى البلاغ ولا تخفى أوجه بناءها فكان لكل وصف معنى مخالف للآخر
والخطب في ذلك سهل ثم بين المواضع الثلاثة التي ينبغي أن يعتنى بها فيما ذكرنا كقوله (أحدها)
أي أحدثك المواضع (الابتداء) لانه اول ما يقرع السمع فان كان عندها حسن السبك صحيح المعنى أقبل
السامع على الكلام فوي جميعه ولا يسبق النفس اليه ورغبتهما فيه من حسنة الاول واستمعها به لانه
الماضي السابق والا يكن الابتداء حسن السبك عذبا صحيح المعنى فافهم السمع بلقاءه الاول فيعرض
عنه جلة وان كان الباقي من الكلام حسنا لان السمع قاطعه ابتداء القيس وهذا امر تجريبي
والابتداء الحسن في تذكار المنازل والاجبة (ك) ماضي (قوله) أي امرئ القيس

(فقاتل من ذكرى حبيب ومنزل) • بسقط الوي بين الدخول وخويل

السقط هو الموضع الذي ينقطع فيه الرمل او الرمل المنقطع بنفسه والوي هو الرمل المعوج ولا شك
أن انقطاع الرمل انما هو عند ما عوجا جبالا رايح لا عند تراكم والدخول وحومل موضعان والمراد
بين أماكن الدخول وأماكن حومل وذلك تحت البيضة فيه التي لا تكون الا في متعدد رصع بذلك
عطف حومل بالفاة ليعقدها بيضة أيضا وأما لو كانت البيضة معتبرة بين الدخول وحومل لم
يصح العطف بالنفس لوجوبه بل او اذ هي التي تنقطع لا يستغنى عنها ما حسن للشر من هذا البيت
فسلم لانه ما فادما نه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في شطر واحد بلفظ مسبوكة
لا تعقده فيه ولا تنافر ولا ركاء وأما الشطر الثاني فترسقه قوله فيما تنو في الاول لان الفأنة لم تخل
من كثر جمع قلة المعنى ومن تحمل التقدير للصحة وغرابة بعض الألفاظ لو أحسن منه قول النابغة في
ذكر الأهم في الابتداء

كلني لهم بالأمية ناصب • وليل أقيسه بلى الكواكب

حر وفقره كقوله المعنى يتأق إلى أن تكون هذه المواضع الثلاثة بهذه الصفة (أحدها الابتداء) وهو
المطلع لانه اول ما يقرع السمع فاذا كان بهذه المثابة أقبل السامع على الكلام وعاودوا أعرض عنه
وان كان حسنا وأحسن الابتداء المختارة قول امرئ القيس وفقاتل من ذكرى حبيب ومنزل
قبل: يا معسر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل قتال ذلك الضليل وقض واستوقف وبكى واستبكى

على الدهر وعلى النفس وفي المذموم غير ذلك (قوله فقاتل الخ) خطاب لواحد كما يرتب به عادة العرب من خطاب الواحد خطاب الاثنين
أو أن الفعل مؤنك بل خلفه قلبت النون ألفا جازما لوصول مجرى الوقف وقوله من ذكرى حبيب أي من أجل تذكر حبيب فاسم
المصدر بمعنى المصدر وقوله بسقط الوي مثل السين والباء بمعنى عند السقط كما قال الشارح منقطع الرمل حيث يدق أي طريقة الدقيق
والوأي هو كما قال الشارح رمل معوج ملتو أي منقطع بضعة على بعض هذا هو المراد والمعنى فقاتل عند طرف الرمل المعوج أي
المتنوي الكثر بين السجول فجعل الرمل انقطاع الرمل انما هو عند ما عوجا جبالا رايح لا عند تراكمه

وقوله
وقوله

فراق ومن فارت غير مذم * وأم ومن بعت خير مصم
أزاه لكثرة الشقاق * تحسب البع خلة في المآقي

وقول الآخر

و يبنى أن يجنب في المدح ما يتطير به فانه يقابل بالممدوح أو بعض الحاضر ينكر ويرى أن الذرمة أنشد هشام بن عبد الملك قصيدته
البائية * مبال عنك منها الماء تنسكب * قال هشام بل عنك ويقال إن ابن مقاتل الضرب أنشد الهادي العلوي قصيدته التي أولها
* موعدا حبابك بالفرقة غدا فقال له الهادي موعدا حبابك ولك المثل السوء وروى أيضا أنه دخل عليه في يومهم جان وأنشد

(قوله والمعنى الخ) أي ليحس المطف (٥٣٧) بالفاء وهذا جواب عما يقال أن ابن لاضاف الالتماس كما يقال دخلت

بين القوم ودلر يدين دار
عمرودار بكر بين هاتنا
أضيفت لواحد وحيدته
فلا يحسن المطف بالفاء
فالواجب المطف بالواو لانها
هي التي تطفف ما لا يستثنى
عنه والحاصل أن ابن
لائضاف الالتماس والافلا
نحس الفاء وإنما تحسن
الواو وحاصل الجواب أن
في الكلام حذف مصنف
أي بين أجزاء الدخول
والأجزاء متعددة فمصر
الدخول مثل اسم الجمع
كالقوم فصح التعبير بين
والفاء والشاهد في الشطر
الأول من البيت فان صاحبه
وهو امرؤ القيس قد
أحسن فيه لانه فاد به انه
وقد واستوقف وبكى
واستبكي وذكر الحبيب
والمستزل بلطف منسوبك
لا تعس فيه ولا تنافر
ولا ركاكة وأما الشطر
الثاني فلم يتفق له فيه

والمعنى بين أجزاء الدخول (و) في وصف الدار (كقوله
قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جلاله الايام)
خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه (و) يبنى (أن يجنب في المدح ما يتطير به) أي يتشام به
(كقوله موعدا حبابك بالفرقة غدا) مطام قصيدة لابن مقاتل الضرب
يقال لصبه الحمد ألتعب (و) الابتداء الحسن ايضا في وصف الدار (كقوله
قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جلاله الايام)
يقال خلع عليه أي نزع ثوبه عليه بمعنى أنه نزع وطرحه عليه ولتضمن خلعه طر حدى يعلى وفي نسبة
أخلع الى جلال الايام دلالة على تشبيه الايام برجل له لباس جميل نزع على غيره لجمال الايام كلبس
البسة ذلك القصر وكذا قوله

فراق ومن فارت غير مذم * وأم ومن بعت غيرهم (٢)
أي لا يبنى أن يفارق الذي فارت غير مذم ولا أن تؤم أي تعبد غير الذي قصد ليس أهلا لان
يقصد وكذا قوله في الغزل أرى لك أم ماء التمامة أم خر * يعني برود وهو في كبدي جمر
تلفه في ريق المحبوب فها هو فكانه التمس عليه هل هو ريق أم ماء زال أم خر وأخبر بأنه في خفة غاية
المذوبة والبرودة وفي قلبه جمر لانه ين يد القلب ولو علو جاحيه تفت به كالجمر وكذا قوله في الرقة والرجة
أظننى من زلة أقتب * فلي عليك أرق مما تحسب
أي لا أعتبك على زلة ولا تظن ذلك يصدر منى فان فلي عليك شديد الشفقة فهو أكثر مما تحسب في الرقة
والرجة (و) يبنى أن يجنب في المدح (أو الغزل) عند خطاب من يتوقع منه التطير وهو غير مراد
(ما يتطير) أي الكلام الذي يتشام به (وهو نائب فاعل يجنب) كقوله موعدا حبابك بالفرقة غدا

وذكر الحبيب ومنزلة في مصراع واحد وقوله أي قول الاشجع في نهضة البناء
قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جلاله الايام
(و) يجب في علم البدع على المتكلم (ان يجنب في المدح ما يتطير به) كقوله أي قول ابن مقاتل
الضرب بنشد الهادي العلوي موعدا حبابك بالفرقة غدا وقال له الهادي موعدا حبابك يا خضر ولك

أشدها

ما تنفق في الاول لان القاطن لم تخل من كثرة مع فلة المعنى ومن تحمل التقدير لاصحة وغرابة بعض
الالفاظ وقد منه المصنف باراد شطر البيت على أنه يكنى في حسن الابتداء حسن المصراع (قوله وفي وصف الدار) أي وحسن
الابتداء في وصف الدار وأرادها مطلق المنزل الصادق بالتصريح وغيره بدليل المثال (قوله كقوله) أي الشاعر وهو أشجع السلي
(قوله خلعت عليه جلاله الايام) ضمن خلع معنى طرح فداء للنوعول الثاني يعلى والمعنى أن الايام زعت جلالها وطرحته على ذلك
القصر ونظير البيت المذكور في حسن الابتداء في وصف الديار قوله أنا حيولك فاعلم أيها الطلل (قوله وطرحه عليه) إشارة لما ذكرناه
من التضمن (قوله في المدح) أي في ابتدائه (قوله بالفرقة) يضم الفاء وسكون الراء منه موضع الائه تؤم معنى اترقبه كان
يتطير منه (٧) قوله غيرهم هذا من كلام المتنب والذي شرس عليه المعبري خيرهم باخاءه بالبنين وضيظ فارت ومعت يضم

التاثير اجمعه كتبهم صحبه

لاقتل بشرى ولكن بشرى ان * غرة الهادي ويوم المهرجان قطير بمقالة اعمى يتبدى هذا يوم المهرجان وقيل بطحه وضربه
خسبن عصا وقال اصلاح اذ به ابلغ من ثوابه وقيل لما بنى المعصم بالله قصر المليون وجلس فيه اثنى عشر اسحق الموصلى
يادار غيرك البلى وعجلك * واليت شرى ما الذى ابلالك

قطير المعصم بهذا الابتداء وامر بهدم القصر ومن اراد ذكر الديار والاطلال في مدح فليقل مثل قول القطاى
انا عيولك فاسلم اباها للطلل * او مثل قول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام * خلعت عليه جامها الايام
واحسن الابتداء انما مناسب المقصود ويسمى راعا الاستهلال كقول ابي تمام بنى المعصم بالله بفتح حور وكان اهل النجيم زعموا
انها لا تنفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب * في حده ملدين الجف والقعب
يضض الصفائح لا سود المعاصف في * متوهن جلاء النك والرب وقول ابي محمد الخزاز بنى ابن عباد عبور لوليتته
(قوله اثنى عشر الهادي العاوى) نسبة لعمى لان من ذريت عوى ان ابن مقاتل الضرير (٥٣٣) المذكور دخل على الهادي العاوى في يوم

المهرجان فأنشده

لاقتل بشرى ولكن بشرى ان
دغرة الهادي ويوم المهرجان
قطير به الهادي وقال له

يا اعمى يتبدى هذا يوم

المهرجان يوم النجيم والسرور

والقاء على وجهه وضربه

خسبن عصا وقال اصلاح

اذ به ابلغ من ثوابه اى

احسن من الاعطاء له يوم

المهرجان اول يوم من فصل

الخريف وهو يوم فرح

وسرور ولعبورى انه

لما بنى المعصم بالله قصره

بمدائن بغداد وجلس فيه

اثنى عشر اسحق الموصلى

يادار غيرك البلى وعجلك

دياليت شرى ما الذى ابلالك

قطير المعصم وامر بهدم

(قوله فقال له) اى

اثنى عشر الهادي العاوى فقال له الهادي موعدا حبابك يا اعمى ولك المثل السوء (واحسنه) اى احسن
الابتداء (مناسب المقصود) بان يشغل على اشارة الى ماسبق الكلام لاجله (ويسمى) كون الابتداء
مناسبا للمقصود (براعا الاستهلال) من برع الرجل اذا فاق اصحابه في العلم وغيره (كقوله في التهنئة
ودومطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير اثنى عشر الهادي العاوى فقال له الهادي حينئذ ما ذكر موعدا
حبابك انت يا اعمى ولك المثل السوء اى اخال القبيح وكقول ذى الرمة بنى هشام بن عبد الملك
* مبال عينك منها الدمع ينسكب * فقال له هشام بل عينك انت وما بنى المعصم بالله قصره
وجلس فيه اثنى عشر اسحق الموصلى * يادار غيرك البلى وعجلك * قطير المعصم بهذا الابتداء
وامر بهدم القصر واعا حسن الابتداء الذى لا يطير به في ذكر الديار مثلا مثل ما تقدم قصر عليه
تحية الى اخره وقوله * انا عيولك فاسلم اباها للطلل * (واحسنه) اى واحسن الابتداء (مناسبا
المقصود) اى والمناسبة تحصل باشتال الابتداء على ما يشير في الجمل على سيق الكلام من اجله فاذا
سبق مثاليان علم من العلوم كالقصة فاشتال ابتداء على ما يشير بافعال المكلفين واحكامها
هو من احسن الابتداء (ويسمى) كون الكلام مناسبا للمقصود اى والكلام بنفسه المناسب للمقصود
(براعا الاستهلال) والاستهلال فى الاصل اول ظهور الهلال ثم استعمل فى مطلق افتتاح الشئ والبراعة
مصدر رجع الرجل يضم الراء وقصه اذا فاقه فى العلم وغيره فاضافة البراعة الى الاستهلال على
معنى الملايسة اى البراعة الحاصلة من الشاعر والكاتب الملايسة للاستهلال اى لا ابتداء الكلام
وتلك البراعة التى هي مناسبة الكلام (كما في) (قوله في التهنئة) التى هي ايجاد كلام يزيد

المثل السوء (واحسنه) كون الابتداء مناسب المقصود بتضمنه شئاً في معنى ماسبق الكلام لاجله ليكون
دالاً عليه (ويسمى) ذلك (براعا الاستهلال) اى فنيته (كقوله) اى اى محمد الخزاز بنى ابن عباد

وداعله وقوله موعدا حبابك يا اعمى اى لموعدا حبابى (قوله ولك المثل السوء) اى اخال القبيح (قوله بان يشغل الخ) اى ومناسبة
للمقصود تحصل باشتاله على اشارة اعمى الى اشارة الى ما يشير للمقصود الذى سبق الكلام لاجله لاجل
ان يكون المبدأ مشعر بالمقصود والانتباه الى ما هو المقصود موافقا لما اشار به في الابتداء ولا يشترط وضوح الاشارة بل ولو كانت
خفية فاذا سبق الكلام مثاليان علم من العلوم كالقصة فيشغل ابتداء على ما يشير بمثل افعال المكلفين واحكامها واذا سبق
الكلام لم يدح التى صلى الله عليه وسلم اشغل ابتداء على ذى سلم وكلمة ونحو ذلك من عجلة اراضى بده (قوله ويسمى كون
الابتداء) اى كون الكلام البتداء مناسباً للمقصود راعا الاستهلال ونظيره ان راعا الاستهلال اسم للكون المذكور والاولى ان
يقول ويسمى الابتداء المناسب للمقصود راعا الاستهلال يخفى الاطول وفرشينة العدى ان راعا الاستهلال تطلق على كل من
الامر بن (قوله من رجع الرجل) يضم الراء وقصه انهم من باب ظرف وخضع (قوله اذا فاق اصحابه) اى بالبراعة فيها الفوقان
والاستهلال فى الاصل عبارة عن اول ظهور الهلال ثم نقل لاول كل شئ وفى الاطول الاستهلال هو اول صوت الصبي حين الولادة
واول المهر ثم استعمل لاول كل شئ ويوجدت ههنا قولهم لا ابتداء للنسب للمقصود راعا استهلال استهلال برع اى اول ابتداء
باقى لنبر من الابتداء اى التى ليست مشيرة بالمقصود (قوله في التهنئة) بالهزج وهي ايجاد كلام يزيد سروراً وبشيء مفرح به

بشرى فقد أنجز القبال ما وعدا * وكوكب الجدى فى أفق العلا صعدا

أبشر فقد جاء ما ريد * أبدا أعداءك المبيد

وقول الآخر

وكذا قول أبي الفرج الساسى يرى بعض المولود أن ال بويه أنتمغفر الدولة

هى الدنيا تقول بل فيها * حذار حذار من بطشى وقتكى

وكذا قول أبي الطيب يرى أم سيف الدولة تعدا لشرفية والعوالى * وتقتلنا المنون بلاقتل

وزنيط السوايق بمقربات * وما ينين من غيب القبالى

(قوله بنى (الصاحب) أى ابن عباد استألف الشيخ عبد القاهر (قوله بشرى فقد أنجز القبال الخ) إنما كان ههنا البراعة لانه يشعر بأن ثم امر مسرور أبوانه أمر حدث وهو رفيع فى نفسه ههنا به وبشرى من سر به فنبهنا على التهنية والبشرى التى هى المقصود من القصيدة (قوله) (534) وكوكب الجدى الخ) يحفل أن المراد بالكوكب المولود فانه كوكب

مناه المجد جعل المجد كالبهاء فأثبت له كوكبا هو المولود ومحل أنه أراد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد أى أن هذا المولود يظهر به وعلم به طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود (قوله صعدا) بكسر العين كفى المختار (قوله وقوله فى المرتبة) أى قول الشاعر وهو أبو الفرج الساسى نسبة لباوند بنى بن الرى

وهذان فى مرتبة نظر الدولة ملك من ملوك العرب والمرتبة تنهيف البلاء القصيدة التى يذكر فيها محاسن الميت بعد الليث المذكور فلا يفرحكم بنى ابتسام فقولى منحل والفعل مبكى

بشرى فقد أنجز القبال ما وعدا * وكوكب الجدى فى أفق العلا صعدا

مطلع قصيدة لآى محمد الخازن بنى (الصاحب) ولدا لآى بنته (قوله فى المرتبة) هى الدنيا تقول بل فيها حذار حذار (أى حذر (من بطشى) أى أخذنى الشديدا (وقتكى) أى قتلى فجاء مطلع قصيدة لآى الفرج الساسى يرى فخر الدولة

مسرور أغفر روح به

بشرى فقد أنجز القبال ما وعدا * وكوكب الجدى فى أفق العلا صعدا

وهو مطلع قصيدة لآى محمد الخازن بنى (الصاحب) ولدا لآى بنته وأما كان من البراعة لانه يشعر بأن ثم امر مسرور أبوانه أمر حدث وهو رفيع فى نفسه ههنا به وبشرى من سر به فنبهنا على التهنية والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبي الطيب فى التهنية والمرض المجدع فى ادعوى وقت الكرم * وزال عنك لآى أعدائك السقم

(د) كما فى (قوله فى المرتبة) أى القصيدة التى تتلى هى هذه وهى قوله (الدنيا تقول بل فيها) والمثل بكسر الميم ما علا الشئ والمعنى أنها تقول ذلك جبهة بلا خفاء لان مل الكلام الهم يشعر بظهوره والجبهة بخلاف الخفى فى طرف من الهم (حذار حذار) أى حذار حذر (من بطشى) أى أخذنى الشديدا بالقوة (وقتكى) أى قتلى لك فجاء لآى ألفنا وامن اهلاكى لم يزل اجماعه نصب أمينك واستعدوا بالتقوى والصبر وهذا مطلع قصيدة لآى الفرج الساسى يرى فخر الدولة ملكا من ملوك ال بويه وكذا قول أبي الطيب يرى أم سيف الدولة

تعدا لشرفية والعوالى * وتقتلنا المنون بلاقتل

بمولود لآى بشرى فقد أنجز القبال ما وعدا * وكقول أبي الفرج الساسى فى المرتبة هى الدنيا تقول بل فيها * حذار حذار من بطشى وقتكى

(وثانها)

بفخر الدولة اعتبره واقانى * أخذت المثل منه بسيف هلك وقد كان استمال على البرايا * وقلم جمعى فى سلاط ملك فلوسم الضحى جاءته يوما * لقال لها عتوا أقسمتكم ولوزخر البعوم أنت رضاه * تأبى أن يقول رضىت عنك فأمنى بعد ما قرع البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك بقدر أن لو عاد يوما * الى الدنيا قسر بل نوب لسك ام

يقال فرغت قوى علوتهم بالشرى أو بالجال والغنى الضيق (قوله فى الدنيا الخ) القدير القصة والوجه الواقعة بعد الضمير تفسير له والمثل بكسر الميم ما علا الشئ وبفتحها المصدر والمراد هنا الاول والمراد أنها تقول ذلك جبهة بلا خفاء لان مل الكلام الهم يشعر بظهوره والجبهة بخلاف الكلام الخفى فانه يكون بطرف الهم ثم ان الدنيا لا تقول لها المراد تبدل الابدان وتقلب الاحوال وقوله حذار

الثاني المتخلص ونفي به الانتقال مما شوب الكلام به من تشبيه أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما لأن السامع يكون مترقباً
للانتقال من التشبيه إلى المقصود كيف يكون فإذا كان حسناً متلائماً للطرفين حرّك من نشاط السامع وأعان على أصغاب ما بعده

إلى آخر المصراع في محل نصب مفعول تقول (قوله أي الخروج) أي وليس المراد به المعنى الاصطلاحي لمسايق في كلام الشارح
(قوله قال الامام الواحد صي الخ) هذا استدلال على دعوى مخدوقة تقديرها أو أصل التشبيه ذكر أمور الشباب من ألبه والهدوء
والنزل (قوله والهدوء والنزل) أي ذكر الهدوء وذكر النزل أي النساء وأوصافهن (قوله وذلك يكون الخ) أي ذكر أيام الشباب
التي يكون في ابتداء قصائد الشعر وقوله فسمى ابتداء كل أمر تشبيهاً أي على جملة الجواز المرسل والحاصل

أن التشبيه في الأصل

روايتها) أي وثائق المواضع التي ينبغي التشكك أن يتأق فيها (التخلص) أي الخروج مما شوب الكلام
به) أي ابتدى الكلام واقع به أو أصل التشبيه ذكر أيام الشباب والهدوء والنزل وذلك يكون
في ابتداء قصائد الشعر فسمى ابتداء كل أمر تشبيهاً وإن لم يكن في ذكر الشباب (من تشبيبه) أي
وصف للجمال (أو غيره) كالادب والافتقار والشكاية وغير ذلك (إلى المقصود مع رعاية الملازمة بينهما
أي بين ما شوب به الكلام وبين المقصود واحتز هذا عن الاقتضاب وإراد بقوله التخلص معناه الغفوى
والإلتفات في العرف هو الانتقال مما انتخب به إلى المقصود مع رعاية المناسبة

(روايتها) أي وثائق المواضع التي ينبغي التشكك أن يتأق فيها (التخلص) أي الخروج مما شوب
الكلام به) أي ابتدى الكلام واقع به أو أصل التشبيه ذكر أمور الشباب قال الامام الواحد صي
التشبيه ذكر أيام الشباب وذكر الهدوء والنزل ولما كثرة ما عفي أوائل القصائد نقل عرقالاً ابتداء
القصيدة بل والكلام في الجملة سواء كان فيه ذكر الهدوء والنزل وإيام الشباب أم لا فحين أن المراد
بالتشبيه كالقائد افتتاح الكلام وابتداءه سواء كان ما ابتدى به (من تشبيبه) وهو ذكر الجمال ووصفه
(أو) كان من (غيره) أي من غير التشبيه كالادب إلى الأوصاف الأدبية والافتقار وهو معروف
والشكاية وغير ذلك طالعهم والممدح والتوسل إلى المقصود متعلق بالتخلص أي الثاني هو التخلص إلى
المقصود مما يبدى به الكلام (مع رعاية الملازمة) أي المناسبة (بينهما) أي بين ما شوب به الكلام وبين
المقصود واحتز بهذا أعني حكون ما شوب الكلام ينسوي المقصود ملازمة عن الاقتضاب
وظاهر العبارة أن التخلص الدائن مع المناسبة ينبغي أن يتأق فيه بشي آخر زائد عليه والمقدر أن
التخلص في الجملة أعني التخلص للغفوى وهو الخروج من أول الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتأق فيه
برعاية المناسبة ينسوي التخلص إليه فإذا روعيت فيه حصل التأق وحصل التخلص اصطلاحاً وهو

الخروج مما شوب به الكلام إلى المقصود مع وجود المناسبة بينهما يمكن تصحيح الكلام بأن يراد
بالتخلص المذكور الغفوى ثم يقدر ضمير يعود عليه على طريق الاستفهام غير مختص بتعلق بقوله بما
شوب الخ فيكون تقدير الخروج هو الخروج من أول الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتأق فيه
ذلك التأق هو التخلص مما شوب به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة الخ وهذا يعلم أن الكلام

(روايتها التخلص مما شوب به الكلام) معناه غير مقصود (من تشبيه أو غيره إلى المقصود) والتشبيه
في البديع أن يهذيل الشعر وفي المقصود ما يهذيل من التفريل قبل السدح والتشبيه على الخطاب
الهازل تلوفاً ولا تشبيه على السماع الخطاب العظيم وغير ذلك (مع رعاية الملازمة بينهما) أي بين ما شوب
(قوله وغير ذلك) أي

كالمدح والوجوه وتوسل
(قوله أي بين ما شوب به
الكلام) أي ابتدى به
(قوله واحتز بهذا) أي

مدلوله

(٧) قوله حيث قال صواباً هذا ليس من لفظ المصنف وإن كان معناه أنه منصح به

وان كان بخلاف ذلك كان الامر بالعكس فمن التعليلات المختارة قول أبي تمام
يقول في قومس قوى وقد أخذت * منا السرى وخطا المهيرة القود

(قوله وانما ينبغي أن يتأق في التلخص) أى فى الانتقال المقصود (قوله لان السامع يكون مترقب الخ) أى أن السامع اذا كان أهلا للاسماع
لكونه من المعارفين بحسب الكلام يكون مترقب الخ (قوله كيف يكون) أى على أى حالة يكون ذلك الانتقال (قوله فان كان حسنا)
أى فان كان ذلك الانتقال حسنا وقوله متلائم الطرفين أى متناسب الطرفين أى المتقبل منه وهو ما افتتح به الكلام والمتقبل اليه
وهو المقصود وهذا بيان لكونه حسنا وقوله لئلا يتأق فى الانتقال وقوله من نشاطه من زائدة (قوله وأعان على اصفا ما بعده) أى
وأعان ذلك الحسن على اصفا ما وسأناه ما بعده أى ان لشريك نشاطه (قوله والا فلا بالكس) أى وان لا يكون الافتتاح حسنا لعدم
وجود المناسبة بعدهم السامع الشاعر ليس أهلا لان يسمع فلا يصح اليه ولو اتي بما هو حسن بعده واهم أن التلخص قليل في كلام
المقدمين وأكثر انتقالهم من قبيل (٥٣٦) الاقتضاب واما التأترون فقد له جوابا لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم

والمراد بالتقدمين شعراء
الجمالية والمضمرين
والمراد بالتأترون الشعراء
الاسلاميون الذين لم يدركوا
الجمالية قال في الطول
ثم أن التأتق في التلخص
ليس مبنيا على عدم صحة
الاقتضاب وليس ذا اثر على
مذهب التأخرين كما يكاد
يتقرر في الوجه القاصر بل
مع حسن الاقتضاب اذا عدل
عنه الى التلخص ينبغي أن
يتأق فيه (قوله قوله)
أى الشاعر وهو ابو عامر في
مدح عبد الله بن طاهر
(قوله في قومس) يضم
القاف ويضم الميم وهو متعلق
بيقول (قوله اسم موضع)
أى متسع بين خراسان
وبسلاد الجبل واقيم

وانما ينبغي أن يتأق في التلخص لان السامع يكون مترقب لا لا يتقبل من الافتتاح الى المقصود كيف
يكون فان كان حسنا متلائم الطرفين ركن من نشاطه وأعان على اصفا ما بعده والا فلا بالكس
فأخلص الحسن (كقوله يقول في قومس) اسم موضع (قوى وقد أخذت * منا السرى)
أى ترقبنا السرى بالليل ونقص من قوائنا (وخطا المهيرة) عطف على السرى لا على المجرور في منا
كاسبق الى بعض الاوهام وهي

لا يصح بمجرد جعل التلخص يراد به معناه الفوى مع تعلق ما بعده به ذلك ظاهر ووجه كون تلك
المناسبة من التأتق الذى ينبغي أن يراعى في التلخص أن السامع اذا كان أهلا للاسماع لكونه من
المعارفين بحسب الكلام مترقب الانتقال الى المقصود كيف يكون لان من المعلوم أن من
قد رشيأ أو بدأ بغيره فقد جعل ذلك التبر كالوسيلة الى المقصود فلا بد أن تكون بينهما مناسبة ومواصلة
والاصل انما يظهر عند انتهاء الوسيلة وازادة الانتقال فاذا جاع حسنا فلا بد من طرف المقصود وطرف
المقصود ركن من نشاط السامع لوجود تلك الملازمة المطلوبة وأعان ذلك الحسن على الاصفا ما بعده
لاعتقاد كون صاحبه ركن وصارا أهلا لايجاد الحسن والا توجد تلك المناسبة فات الحسن المنتظر
فبعدوه السامع الشاعر ليس أهلا لان يسمع فلا يصح اليه ولو اتي بما هو حسن بعده فالتلخص الحسن
لوجود ارتباطا والمناسبة (كقوله يقول في قومس) وهو اسم موضع (قوى وقد أخذت منا
السرى) أى والحال أن السرى قد أخذت منا أى اثرت فينا ونقصت من قوائنا والسرى هو المسمى ليلا
فهو مصدر يؤثته بعض العرب بيوهم أنه جمع اذ هو على وزن أن أوزان الجوع (وخطا المهيرة) عطف

الكلام ببيان المقصود (كقوله) أى قول أبي تمام
يقول في قومس قوى وقد أخذت * منا السرى وخطا المهيرة القود

بالاندلس أيضا كذا في الطول وفي الانساب قومس بن بسلام الى سمنان (قوله قوى) فاعل يقول
وقوله وقد أخذت الخ جملة ما تلحقه الناعلة وقوله من هذا الشخص وقوه أى نقص منا القوى واثرتنا السرى وحركات
الابل واثت الفعل وهو أخذت مع أن الفاعل وهو السرى مذكرة على لثني أسد فاهم يؤثرون السرى والهدى توها أنه جمع سرية
وهذه توها وهو اذ لك هذا الوزن من ابنة الجع بكثرة قول في ابنة المصاري ونظرا للناف المحذوف أى محاولة السرى (قوله
أى اثرتنا السرى الخ) أشار بذلك الى أن أخذ بمعنى أثروا بمعنى في السرى بمعنى السب ليل أو المراد بتأثير السب ليل فيهم نقص قوتهم
(قوله عطف على السرى) أى طعن في قوائنا أثرتنا السرى ونقصت من قوائنا وأخذت منا أيضا خطا المهيرة أى سبها ونحو يكها إيانا
ففاعل التأثير فيهم والنقص في قوائنا شيان السرى وخطا المهيرة (قوله لا على المجرور في منا) أى لان فيه ما ماننا من جهة اللفظ
وهو العطف على الضمير المجرور ومن غير أعاد الجارل ومن جهة المعنى أى لان التقدير حينئذ وقد نقصت منا السرى ونقصت السرى
أيضا من خطا المهيرة ولا يصح لنقص السرى من خطا المهيرة من حيث انها خلاصه على أن السرى طال فنقص قوى المهيرة
كما نقص قوائنا ونقص قوتها بنقص خطاها تكفي لا حاجة الى المعنى أن هذا الانساب قوله ما مطلع الشمس الخ لانه

أمطلع الشمس تبني أن تؤم بنا • فقلت كلا ولكن مطلع الجود

أجلك ما تدين أن رب ليته • كأن دجال من قرونك ينشر

وقول من الوليد

لما بين القسمن وأما الخطوة بالفتح

(٥٣٧)

أي بالضم وهو اسم

فاسم لتقل القدم وتجمع

على خطأ كركو توركاه

(قوله أي مهرة بن حيدان)

مهرة بفتح الميم وسكون

الماء وحيدان بفتح الحاء

المهدة وسكون الباء المثناة

(قوله أي فيسلة) أي من

الجنس أبلمهم أعجب الأبل

وهو راجع لمهرة قال في

الانساب مهرة قبيلة من

قضاة سميت باسم أبيها

مهرة بن حيدان (قوله

أمطلع الشمس الميم)

فصبه على أنه مفعول تؤم

أي تبني وتطلب أن تؤم

أي تقصد بنا مطلع الشمس

ويصح رفعه على أنه مبتدأ

خبره تبني أي تطلب أن

تؤم وتقصده بنائي معنا

وعلى كل حال فالجمله في محل

لصحب قول القول ومطلع

الشمس أي محل طلوعها أما

الماء الزاوية أو المحل

المشار به بقوله فعلى حتى

إذا بلغ مطلع الشمس

وجدا فاعلم وهذا هو المراد

فإن قلت بمعنى طلوع

قصد مطلع الشمس مع أنه

أي تطلب مطلع الشمس

بمعناه لا قصد قلت المراد

بقصد مطلع الشمس للتوجه

والذهاب اليه كذا يطلق

على التوجه والذهاب فدا

جمع خطوة وأراد بلهر به الأبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أي فيسلة (القول) أي الطوبة
الظهور والاعتناق جمع أقود أي أرت فيضاً من أول السرى وسائر المطالب بالخطا ومفعول يقول هو
قوله (أمطلع الشمس تبني) أي تطلب (أن تؤم) أي تقصد (بنا) • فقلت كلا ردع للقول
وتنبه (ولكن مطلع الجود

على السرى أي أخذت من السرى وأخذت منا خطا المهر به أي تقصد منا المهر به بخطاها ومثها
وتعري بكما أياها وتكف مساربها لان ذلك مما يتعيب وينقص من قوتنا فهو كمنطف أخص على
أعم وليس معطوفا على الجرور في قوله مثلاً لأنه يكون التقدير نقصت من السرى ونقصت السرى أي
من خطا المهر به ولا معنى لنقص السرى من خطا المهر به من حيث أنها خطأ جله على أن السرى طال
فنقص قوى المهر به كأنقص قوتنا لكي عن ذلك ينقص خطاها تكلف حاجة إليه لو جود غيره فان
قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث أفضى بطولته إلى نقص قواهم ما أقوى منهم وهو المهر به
قلت لا يتعلق غرض بهذه المبالغة في المقام لان المقصود الاخبار بتشكيكهم بطول السرى ليرجع منه إلى
المقصود والمعنى الأول كاف في موعلي بقدر تسليمه فالمطغ بدون إعادة الجرور لا يرتكب مع إمكان
غيره وقد أمكن هنا والخطا جمع خطوة وهو ما بين القسمن في السرى والمهر به الأبل المنسوبة إلى مهرة
بن حيدان أي قبيلة من تسلمهم الميم خصوص جود بناتهم صار لقباً على الأبل الحيدان مطلقاً (القول)
وصف المهر بنوعه الأبل الطوبة الظهور والاعتناق جمع أقود وقد علم عمار فرنا أن المعنى أنهم قالوا
ما ذكره • قال أن من أول السرى أثرفهم ومما تافه سائر المطالب بالخطا وسيرها بهم نقص منهم
ومقولهم • الملم الشمس تبني أن تؤم بنا • أي لم اطال السرى قالوا تبني أي تطلب أن تقصد
بنا مطلع الشمس أي موضع طلوعها فان قلت لمعنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو أن طلب أنما
يطلب مطلع الشمس بمعنى قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب إلى جهة مطلع الشمس وكذا بنا يطلق
عليه لثقله به فكأنهم قالوا تطلب بهذا المعنى أن توجه إلى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة بنا أي
فأفهم (فقلت) المهر (كلا) أي أرتدعوها تقولون وازجر وأفا في الأطل بك مطلع الشمس (ولكن)
أطلب بك (مطلع الجود) فقد خرج بالنسبة الجوابية إلى المدح التي ساء مطلع الجود فكان
فيه حسن التخص ومن حسن التخص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب

نودعه وبين فنا كأنه • فنا ابن أبي الهيثم في قلب فيلق

الفيلق الجيش ومن حسن التخص قول أبي الطيب مدح الحبيب الهلي

مرت بنا بين زربا فقلت لها • من أن جالس هذا الشادن العربا

فاستعجكت ثم قالت كالتبني ري • ليت السرى وهو من عجل إذا انتبا

أي قالت إنما بالنسبة إلى القوى في كوفي وخشية الصور وهو العيينة النسبة لتبني كالتبني ليت المعنى

أمطلع الشمس تبني أن تؤم بنا • فقلت كلا ولكن مطلع الجود

(تنبيه) التخص باب اعتني به المتأخر دون المتقدمين وقال بعض الناس لم يأت في القرآن الكريم

تخص ونقله ابن الأثير في الجمع عن الناجي وحده على ذلك أنه وجد يفتح متكلفاً في الغالب والقرآن

٩٨ - شروح التلخيص رابع) لثقله به فكأنهم قالوا أطلب بهذا المعنى أن توجه بنا مطلع الشمس (قوله ردع للقول) أي

ارتدعو أو ازجر وأما تقولون من مطلع التوجيه بك مطلع الشمس وتنبهوا على أنه لا وجه لقصد (قوله ولكن مطلع الجود) أي ولكن

أطلب التوجيه بك مطلع الجود وهو عبد الله بن طاهر الجواد الكريم فقد انتقل من مطلع الشمس إلى المدح التي ساء مطلع الجود

وقول أبي الطيب مدح الخليفة العجلي
سهرشبا حتى تجلت بفترة • كفرة يحيى حين يذكر جعفر
مرت بنابدين زربها فقلت لها • من أين جالس هذا الشادن العربا
فاستضحكت ثم قالت كالخفيف يرى • لبث الثمري وهو من عجل اذا انتسبا
وقوله أينما خليلي مالي لا أرى غير شاعر • فكيف منهم الدعوى ومنى القعاشد

وقوله أينما فلا تخفان السيوف كثيرة • ولكن سيف الدولة اليوم واحد
(٥٣٨) الكلام به الى مالا يلائمه ويسمى ذلك الاقتضاب وهو مذهب العرب الاولى ومن يليهم من

وقد ينتقل من الفن الذي شرب
الخضر من قول أبي تمام
لورأى الله أن في الشيب خيرا
• جاورته الابرار في الخلد شيبا
مع رعاية المناسبة بينهما
من جهة أن كلا عمل
لطالع أمر محمود بالنفع
فكان فيه حسن التخلص
(قوله أي مما شيب به
الكلام) أي ابتد به
(قوله الى مالا يلائمه)
أي الى مقصود لا يلائمه
حيث يستأنف الحديث
المتعلق بالمقصود من غير
ارتباط له واتصال بما
تقدمه (قوله ويسمى
الاقتضاب) والحقاقه
واقعة في القرآن كما في قوله
لعل حافظوا على الصلوات

والصلاة الواسطة فان قد
انتقل من الكلام على
التفنية والتفنية الامر
بالحفاظ على الصلاة
ولاملازمة بينهما وكافي
قوله تعالى لا تحرك به
لسانك لتجمل به اذا مناسبة
ينمو بن قوله قبل المحبس
الا ان ان لم يجمع عظمه الى آخر الايات (قوله الاقتضاب) أي لان في هذا قطعاً عن المناسبة (قوله الاربعاء) بالجمع
الانتقال من غير نهج (قوله وهو مذهب العرب الجاهلية) أي كاميء القيس وزهير بن أبي سلمى وطرف بن العبد وغيره (قوله ومن
يليه من الخضر من) أي مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) أي الذين بقى بعض
عمرهم في الجاهلية وبعضهم في الاسلام (قوله جدم) بالادال الموهلة أي قطع نصف أذنهما (قوله كما قطع لنفسه) أي سمي
بذلك لانه لما فاتت من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نصفه أي ما هو كالنصف من عمره لان مصاديقه في الجاهلية وكان حاصله
منه فيها ما في لاجرة به كالقطع (قوله كقول) أي قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشعراء الاسلاميين كان موجوداً في زمن
الدولة العباسية وفيه الشيب جري على عادة العرب فلا يخفى ما أورده من الاحاديث مدح (قوله لورأى) أي لوعلم الشبان في الشيب

أي قول أبي تمام
(لورأى الله أن في الشيب خيرا • جاورته الابرار في الخلد شيبا)

لا كفة فيه قال التنوخي ليس كما قال في القرآن الكريم التخلص قال تعالى ليس له دافع من الله ذي
المارج فخلص من ذكر المذاب الى صفاته عز وجل (وقد ينتقل) منه أي مما شيب الكلام به (الى ما)
أي معنى (لا يلائمه) ويسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب الجاهلية (أي الجاهلين) كان من شأنهم
الانتقال من غير مناسبة (ومن يليهم من الخضر من) من قولهم ناقة خضرة أي جدد نصف
أذنهما والخضر من أدرك الجاهلية والاسلام كما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية قال المصنف
(كقول أبي تمام)

لورأى الله أن في الشيب خيرا • جاورته الابرار في الخلد شيبا

الان ان لم يجمع عظمه الى آخر الايات (قوله الاقتضاب) أي لان في هذا قطعاً عن المناسبة (قوله الاربعاء) بالجمع
الانتقال من غير نهج (قوله وهو مذهب العرب الجاهلية) أي كاميء القيس وزهير بن أبي سلمى وطرف بن العبد وغيره (قوله ومن
يليه من الخضر من) أي مثل لبيد وحسان بن ثابت وكعب بن زهير (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام) أي الذين بقى بعض
عمرهم في الجاهلية وبعضهم في الاسلام (قوله جدم) بالادال الموهلة أي قطع نصف أذنهما (قوله كما قطع لنفسه) أي سمي
بذلك لانه لما فاتت من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نصفه أي ما هو كالنصف من عمره لان مصاديقه في الجاهلية وكان حاصله
منه فيها ما في لاجرة به كالقطع (قوله كقول) أي قول الشاعر وهو أبو تمام وهو من الشعراء الاسلاميين كان موجوداً في زمن
الدولة العباسية وفيه الشيب جري على عادة العرب فلا يخفى ما أورده من الاحاديث مدح (قوله لورأى) أي لوعلم الشبان في الشيب

كل يوم تبدي صروف الليالي • خقلان أبي سعيد غريبا

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخصص كقول القائل بعد حمد الله أما بعد

خير أوقوله جاورته الضمير لله تعالى والمراد بطلقة الجنة والمراد بالابرار خير الناس أي أنزل الله الأبرار في الجنة التي خصهم به من الجنة في حال كونهم شيبالا الأليق أن الأبرار يجاورونه على أحسن حال ولأن الجنة دار الخلود والكرامة (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله ثم انتقل من هذا الكلام) أي المقيد للزم الشيب (قوله إلى ما يلائمه) (هـ ٥٣٤) أي إلى مقصود لا يلائمه وهو مدح

أبي سعيد بأنه تبدي أي

تأخر الليالي منه خلقا

وطابع غريبة لا يوجد

لها نظير من أمثاله وهو موم

أنه لا مناسبة بين ذم الشيب

ومدح أبي سعيد وقيل

لا يمتنع كون هذان

الاقتضابان أول كلامه

بذم الشيب ويحتل أن

أبا سعيد كان شائبا فيكون

مناسبا لأول الكلام فكانه

قال ولا بأس باستلهاء أبي

سعيد بالشيب الذي لا خير

فيه لا بداءه صروف الليالي

خلقنا غريبا منه ورد بأن

اللفظ لا يشعر بالمناسبة إذ

ليس في البيت الثاني ذكر

الشيب نعم لو ذكر فيه

الشيب بأن قيل مثلا

وأبو سعيد أشيب فلا يبقى

مذخر لا يمكن أن يقال

فاذكر تأمل قوله صروف

الليالي أي حوادثها

وقوله خلقا أي طبيعة

حسنة وقوله غريبة بصفة

تخلق (قوله من الشجره

الاسلاميه) المراد بهم من

كان غير غرضم وكان

موجودا زمن الاسلام

ولو تأخر الجرح والفرزدق

وأبي تمام والسدول (قوله

جمع أشيب وهو حال من الأبرار ثم انتقل إلى هذا الكلام إلى ما يلائمه فقال (كل يوم تبدي) أي تظهر (صروف الليالي • خقلان أبي سعيد غريبا) ثم كون الاقتضاب مذموب العرب والمخضرمين أي أدهم وطريقهم لا ينفق أي يسلكه الاسلاميون ويضعوهم في ذلك فان اليتيم المذكورين لا ي تمام وهو من الشعراء الاسلاميه في الدولة العباسيه وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى أعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهليه فكيف يكون من المخضرمين (ومنه) أي ومن الاقتضاب ما يقرب من التخصص (قوله أي تبدي به شيء من المناسبة) (كقولك بعد حمد الله أما بعد)

الشيب بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من الأبرار (كل يوم تبدي صروف الليالي • خقلان أبي سعيد غريبا) فقد انتقل من ذم الشيب في البيت الأول إلى مدح أبي سعيد بأنه تبدي أي تظهر منه الليالي خلقا أي طباع غريبة لا يوجد لها نظير من أمثاله فهو لا يدرى طباعها ولا مناسبة هذا الانتقال من الاقتضاب وأما ما قال من أنه لا يمتنع أن يكون اقتضابا لا حال أن يكون أو سعيدا أشيب فيكون ذكره مناسبا لذم الشيب فيه فلا وجه له لأن التباهر مدح أبي سعيد ولأن اللفظ لا يشعر بالمناسبة إذ ليس في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلا وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خيرا أو نحو هذا لم يكن ما أدى على ما فيه من البرودة فافهم وقولنا أن الاقتضاب مذموب العرب والمخضرمين لا يقتضي أن غيرهم لا يرتكبه تبعاه بل يجوز أن يستعمله غيرهم بتعلم كواقع لا في تمام في المثال وليس منهم أدهو من الشعراء الاسلاميه في الدولة العباسيه فالحال لا يجب أن يكون من العرب أو المخضرمين لصحة عدم الاختصاص بهم فلم يعترض بأن أبا تمام ليس منهم أدهو بل لا الجاهليه فلا يكون من المخضرمين لأن الاعتراض لا يرد إلا لو قال المصنف الاقتضاب هو ماصدر من العرب والمخضرمين ففهم أن ماصدر من غيرهم ليس من الاقتضاب ولم يقل المصنف ذلك وأما قال هو مذهب العرب والمخضرمين ولا يلزم من كونه مذهبهم أن لا يصدروا غيرهم فلا يخص التسمية بماصدر عن ذكر وقد خفي الفرق بين كونه مذهبها وكونه لا يصدرا لثمتهم فيلزم أن لا يسمى إلا أن صدر منهم على بعضهم جعل الأول نفس الثاني واعتراض بما ذكر وهو سوء (ومنه) أي ومن الاقتضاب الذي هو ابتداء المقصود بدار طيلا وملاحة بينه وبين طرفه شائب بالكلام (ما) أي الانتقال (يقرب) أي يشبه (من التخصص) الاصطلاح وهو الانتقال على وجه المناسبة والبطاعونى كاتمه وذلك (كقولك بعد حمد الله) أي بعد أن حدث الله تعالى وصليته على رسوله صلى الله عليه وسلم مثلا (أما بعد) كذا وكذا واقع فان فيه شائبة

كل يوم تبدي صروف الليالي • خقلان أبي سعيد غريبا
فانه مختص من غير مناسبة وقد أورد عليه أن أبا تمام ليس من المخضرمين بل كان في زمن المعتصم من الدولة العباسيه ولعل المصنف لم يرد أن مخضرم بل قصد تمثيل التخصص بلامناسبة (ومن الاقتضاب ما يقرب من التخصص) بأن يكون مناسبة غير تامة (كقولك بعد حمد الله أما بعد) فان فيه مناسبة ما

هذا المعنى أي قوله ثم كون الاقتضاب الخ (قوله فكيف يكون من المخضرمين) فلا يصح أن يكون من المخضرمين وظاهر كلام المصنف أنه منهم (قوله أي من الاقتضاب) أي الذي هو الاثنان المقصود بدار بطون مناسبة يتعين ما شيب به الكلام وقوله ما يقرب من التخصص أي اقتضاب أو انتقال يشبه التخصص الاصطلاح في كونه مخالفاً عن المناسبة ولم يجعل ذلك مع تخلصه بزمان الاقتضاب لعدم المناسبة الذاتية بين الابتداء المقصود والانتقال من حيث ذلك (قوله بعد حمد الله) أي بعد أن حدث الله وصليته على رسوله (قوله أما بعد) هذا مقول القول وقوله بعد حمد الله حال مقيدته أي كقولك أما بعد حكم كونها أوقية بعد أن حدث الله

(قوله فانه كان كذا وكذا) أشار بذلك الى أن المراد ما يمدح جملتها التي هي فيها به ندفع ما قال ان السياق في أقسام الكلام التي ينبغي لتلك أن تأتي فيها وما يدلست كلاما (قوله هو اقتضاب) أي لا انتقال المحتوي على ما يمدح اقتضاب (قوله من جهة الانتقال من الحدوث لثبوت) أي على الله وهو قوله إلى كلام آخر أي كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلا (قوله فغاه) أي بئته وقوله من غير قصد إلخ بيان للفيضة وقوله وتعلق تفسير لافيه (قوله من غير قصد إلخ) تفسير لقوله فيضاه (قوله بل قصد نوع من الرطب) أي من حيث الاتيان بأما يمدح لانها بمعنى مما يمكن من شيء بعد الحدوث ثبوتها الآخر كذا وكذا وتحقق ذلك أن حسن التخصيص فيه التقيد إلى إيجاد الرطب المناسبة (٥٤٠) على وجه لا يقال فيه ان هذا كلامين منفصلين مستقلين

أني أحدهما وهو الثاني بنقطة والاقتضاب فيه التقيد إلى الاتيان بكلام بعد آخر على وجه يقال فيه ان الأول منفصل عن الثاني ولا يربط بينهما وأما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء بعد الحدوث والثبوت فالأمر كذا وكذا فأد أن كون الأمر كذا مربوط بوجود شيء بعد الحدوث والثبوت على وجه الترتيم ولما أفادت ما ذكر ارتباط ما بعدهما بما قبله لا فادتها الوقوع بعده ولا بد من يوث بما بعدهما على وجه يقال فيه أنه لم يرتبط بما قبله بل هو مرتبط بما من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التخصيص ولما كان ما بعدهما شيء آخر لا يربط فيه بالمناسبة كلف في الحقيقة اقتضابا (قوله بل قصد نوع من الرطب)

فانه كالت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة الانتقال من الحدوث لثبوت إلى كلام آخر من غير ملامسة لكنه يشبه التخصيص حيث لم يوث بالكلام الآخر فغاه من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله بل قصد نوع من الرطب على معنى مهما يكن من شيء بعد الحدوث لثبوتها الآخر كذا وكذا (قوله وهو) أي قولهم بعد الحدوث الله ما يمدح هو (فصل الخطاب) قالوا بالانسير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو ما يمدح لان المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن يذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منته إلى الغرض المسوق له فصل بينهما وبين ذكر الله تعالى بقوله أما يمدح وقيل فصل الخطاب بمعناه

من المناسبة وهو اقتضاب من جهة انه انتقال من الحدوث لثبوت إلى كلام آخر بلار بط معنوي ولا ملامعة بين الطرفين ووجه وجود شيء من شائبة المناسبة فيه أنه لم يوث بمصباح الكلام الثاني فجاء كائنه من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بين الطرفين أي طرفي الانتقال الكائن لما بعده وطرف الانتهاء الكائن لما قبله بل قصد نوع من الرطب على معنى مهما يكن من شيء بعد الحدوث لثبوتها الآخر كذا وكذا وتحقق ذلك أن حسن التخصيص فيه التقيد إلى إيجاد الرطب المناسبة على وجه لا يقال فيه ان هذا كلامين منفصلين مستقلين أني أحدهما وهو الثاني بئته والاقتضاب فيه التقيد إلى الاتيان بكلام بعد آخر على وجه يقال فيه أن الأول منفصل عن الثاني ولا يربط بينهما وأما يمدح لان معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا فأد أن ذلك الكذا مرتبط بكل شيء وواقع على وجه الزموم بالحدوث بعد الحدوث والثبوت ولما أفاد ما ذكر ارتباط ما بعدهما بما قبله لا فادتها الوقوع بعده ولا بد من يوث بما بعدهما على وجه يقال فيه أنه لم يرتبط بما قبله بل هو مرتبط بما من حيث التعلق فاشبه بهذا الوجه حسن التخصيص ولما كان ما بعدهما شيء آخر لا يربط فيه بالمناسبة كلف في الحقيقة اقتضابا (قوله بل قصد نوع من الرطب)

أي الرطب يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه فالتملق يتضمن نوع مناسبة (قوله على معنى مهما إلخ) مرتبط بمحذوف أي من حيث الاتيان بأما يمدح لانها بمعنى مهما يكن إلخ (قوله هو فصل الخطاب) أي هو المسمى بهذا المفظوا المراد بالخطاب الكلام الخطاب به وكذا يقال في باقي (قوله قالوا بالانسير إلخ) القصم نقل كلامه ذلك القيل والتورك على المنصف حيث حكاه قيل مع أن المحققين اجماعا عليه (قوله إلى الغرض المسوقه) أي الذي سبق الذكر والتصعيد لاجله (قوله فصل بينه) أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله بقوله أما يمدح أي فلفظا أما يمدح مستند فاصل في ذلك التخصيص أي الكلام الخطاب به وهو المشكل على الثبوت وعلى الغرض المقصود على وجه لا توافقه ولا سماجة بل على وجه مقبول كما مر وعلم من هذا أن فصل في قولهم فصل الخطاب مصدر بمعنى فاصل وإن الكلام الخطاب به وإن الإضافة على معنى

الفاصل

وكقوله تعالى هذا وان للطافين لشر ما ب أي الامر هذا وهذا ذكر وقوله تعالى هذا ذكر وان للتين حسن ما ب

(قوله الفاصل من الخطاب) أي من الكلام وقوله أي الذي ينصل أي بين الحق والباطل فكل كلام بين الحق والباطل يقال له فصل الخطاب على هذا القول (قوله على ان المصدر بمعنى الفاعل) أي والاضافة على معنى من (قوله وفصل المفعول) أي المبين للمعلوم من الخطاب أي من الكلام فكل كلام يعلمه الخطاب به (٥٤١) علما بينا يقال فيه فصل الخطاب على

هذا القول (قوله فهو بمعنى المفعول) أي والاضافة على معنى من (قوله هذا وان للطينين) أي هذا المذكور للطينين والخال أن الطافين الم (قوله فهو اقتضاب) أي لان ما بعد هذا لم يربط بما قبلها

الفاصل من الخطاب أي الذي ينصل بين الحق والباطل على ان المصدر بمعنى الفاعل وقيل المفعول من الخطاب وهو الذي يتبين من خطاب ما أي يعلمه يتلوا يثبت عليه فهو معنى المفعول (وكقوله) تعالى عطف على قوله كقولك بعد حذائه يعني من الاقتضاب الترتيب من النص ما يكون بلفظ هذا كافي قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطينين لشر ما ب) فهو اقتضاب فيه نوع من نسبة تواربطان الوار للخال ولفظ هذا لما خبر به متعطف (أي الامر هذا) والخال كذا (أو) مبتدأ محذوف الخبر أي (هذا) كما ذكر وقد يكون الخبر مذكور امثل قوله تعالى (بعد ما ذكر جحمان الانبياء عليهم الصلاة والسلام) وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للتين حسن ما ب) بإثبات الخبر أي قوله ذكر

بالنافية ولكن فيه نوع ارتباط وجه الربط هنا ان الواقف قوله وان للطينين والخال وواو الحال تقتضي مجامعة بعدها لما قبلها برعاية اسم الاشارة لثمن لمعنى حاصل الخال وهو أشبه فالصل للربط وواو الحال مع لفظ هذا (قوله أي الامر هذا) أي الامر الذي يتلى عليكم هو هذا والخال أن كذا وكذا واقع (قوله أو مبتدأ محذوف الخبر) أي أو مفعول فعل محذوف أي أعلم هذا وفاعل فعل محذوف أي معنى هذا والخال

مقبول كما أشرنا اليه قال ابن الاثير والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو ما يبدل ان المتكلم بفتح فاء على امر ذي شأن بذكر الله تعالى وتحميده يعني والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له الكلام فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله أما بعد ففيه فصل الخطاب واشهر بذلك مع قوله الحسن الفصل بعوقيل معنى فصل الخطاب الكلام الفاصل من الخطاب بين الحق والباطل وعلى هذا فالمصدر أعني لفظ الفصل بمعنى اسم الفاعل وقيل معناه الكلام المفعول من الخطاب أي يتبين من خطاب ما أي يعلمه يتلوا يثبت عليه وعلى هذا فالمصدر وهو لفظ الفصل بمعنى اسم المفعول (وكقوله تعالى) هو عطف على قوله كقولك بعد حذائه تعالى يعني من جهة الاقتضاب الترتيب من النص الاصطلاحي وهو ما يكون بالنسبة الربطية ما يكون بلفظ هذا كافي قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة (هذا وان للطينين لشر ما ب)

فلا تتقال معه اقتضاب لان ما بعده لم يربط بالنسبة بينه وبين ما قبله ولكن فيه نوع ارتباط وقد تقدم أن مجرد الربط وجه المتابعة في أما بعد وكذلك هنا وجه الارتباط ان الوار للخال في قوله وان للطينين فقد أضاف الكلام بمعنى ناسم الاشارة للمصحح للمال فان فيه رائحة الفعل أن ما بعده واقع في جهة ما قبله فكان فيه ارتباط أشبه التخصيص ولفظ هذا لما أنه خبر مبتدأ محذوف (أي الامر) الذي يتلى عليكم هو (هذا) والخال أن كذا وكذا واقع وصاحب الحال هو المشار اليه هو معنى الخبر أو المبتدأ لانه مشار اليه في المعنى (أو) هو مبتدأ محذوف الخبر أي (هذا كما ذكر) والخال كذا وكذا وصاحب الحال هو المشار اليه وهو مذكور المبتدأ (وقد يكون الخبر في مثل هذا التركيب مذكور امثل قوله تعالى) بعد ذكره جحمان الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها (هذا ذكر وان للتين حسن ما ب) فإثبات الخبر بلفظ هذا الذي يساق للارتقال وصاحب

التخصيص محو قوله تعالى هذا وان للطينين لشر ما ب أي الامر هذا كما ذكر فان قوله وان للطينين الآية بيان لخال الصلاة الذي به وقوله تعالى قاصرات الطرف أرباب هذا أو توعدون ليوم الحساب تبين لخال التتين فتوسط هذا بينه وبين ما بعده ومثاله أيضا قوله تعالى هذا ذكر وان للتين حسن ما ب

واذكر عبدنا أيوب وإبراهيم واسحق يعقوب في قوله واذكر عبادنا إبراهيم واسحق ويعقوب أولى الأيدي أي أحباب القوى في العبادات أو إسماء في الدين وإبراهيم وإسماعيل واليسع في قوله واذكر إسماعيل واليسع وهذا السكت وقد اختلف في نبوته قيل كفل مائته نبي فر واليسع القتل وقوله هذا ذكر أي لم التناء الجليل وقوله ان للتين أي التناهي لهم ولغيرهم حسن ما ب أي مرجع في الآخرة وقوله جنات عدن بلسم حسن ما ب (قوله الجنة) هي قوله لفسن ما ب وقوله أهلها وقوله للتين

(قوله وهذا مشعر الخ) أي أن ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره كقوله تعالى هذا وان للطاغين لشراً بلان
الذكر فسر المحذوف في النظر فلنقل هذا فيما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر والخاصل أن التصريح بالخبر في بعض المواضع
نحو هذا ذكر رجح احتمال كونه (٥٤٢) مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات (قوله في هذا المقام) أي مقام

وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى هذا وان للطاغين مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الأثير لفظ
هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل وهو علاقة توكيدية بين الخروج من كلام
إلى كلام آخر (ومنه) أي من الاقتضاب الترييب من التخصيص (قول الكاتب) هو مقابل
الشاعر عند الانتقال لمن حديث إلى آخر (هذا باب) فإن فيه نوع ارتباط حيث لم يتبدى الحديث
الآخر بفتة

الحال هو المشار إليه الذي هو معنى المبتدأ الموجود الإشارة لفتي فيها راحة الفعل وذكر الخبر في هذا
التركيب يشعر بأنه المحذوف في نظيره وهو قوله تعالى هذا وان للطاغين لشراً بلان الذكر فسر
الحذف في النظر فلنقل هذا فيما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر قال ابن الأثير لفظ هذا في هذا
المقام أي في مقام الانتقال من غرض إلى آخر هو من الفصل الذي هو أحسن من الوصل يعني هو بما
يفصل بين كلامين فصلهما أحسن عند البلغاء من حسن التخصيص الذي هو الوصل بالمناصفة قال وهى
أي لفظة هنا علاقة كيد أي وصلة بين المتقدم والمتأخر يتأكد الاتيان بها بين الخروج من كلام
إلى كلام آخر وما يدل على أنها أحسن من التخصيص وقوع الانتقال بها كثيراً في الكلام المجز وأيضاً
إلى بطائها ما هو على وجه الحالة الحقيقية وهى مطردة بخلاف ال بطلان المناصفة كالجوابية في قوله
فقلت كلا ولكن مطلع الجوده وكالتبيين في قوله

وبدا الصباح كأن فرقه • وجه الخليفة حين يتدح

فقد لا غلوم تحمل وعدهم مطابقة ما في نفس الامر (ومنه) أي من الاقتضاب الترييب من التخصيص
(قول الكاتب) أي التأخر إذا الكاتب هو مقابل الشاعر عند ارادته الانتقال من حديث إلى آخر
(هذا باب) في كذا أنه ترجع على ما بعده وبقيده أنها تنقل من غرض إلى آخر والبرهنة للتوبيخ فلما
كان فيه التبيين على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بفتة فكان فيه ارتباطاً ما وقد تقدم أن
ال بطلان المناصفة وجدت فيه البتة أيضاً لأن الماتى به بفتة ملحو فيه لكن بمناسبة فلية قال في البتة
لا يكتفى في ال بطلان التبيين على أنه أراد الانتقال من شيء إلى غيره يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما
فهو نوع من مطلق الارتباط وقد عجب بأن الكلام الذي فيه ال بطلان المناصفة لا يفتة فيه أصلاً لأن
البتة هى جئى ما لا يرتقب ولا يناسب وأما زنا في تعميم البتة بما لا يناسب لأن المناصفة تقتضى
أن الثاني من طريق الأول ومن مظهر فم فمياً النفس ملحو ببتة عن غلط ارتقاب تأملها فان فيه دقة
ومن هذا القبيل لفظة أيضاً عند التفرع من غرض وأر بدأ الاتيان بفرض آخر لأنه يشعر بأن الثاني
يرجع على المتقدم وهذا المعنى في ال بطلان المناصفة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثاني فجاء
فانه انتقل من ذكر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم إلى بيان ما أعدهم من النعيم يتوسط هذا
ذكر ونسب ما قبله لما بعده وما يقرب من التخصيص أيضاً قول الكاتب إذا فرغ من باب وأراد الخروج

الانتقال من غرض إلى
غرض آخر (قوله من
الفصل الذي هو أحسن
من الوصل) أي مما يفصل
بين كلامين فصلاً أحسن
عند البلغاء من التخصيص
الذي هو الوصل بالمناصفة
وذلك لأن لفظه هنا يبين
السامع على أن ما سيقى
عليه بعده كلام آخر غير
الأول ولم يؤت بالكلام
الثاني فجاء حتى يشوش
على السامع جميع لعدم
المناصفة وأما التخصيص
المحض فليس فيه تبيين
السامع على أن ما سيقى
هو كلام آخر أولاً (قوله
وهو علاقة الخ) أي لفظ
هذا علاقة توكيدية أى وصلة
بين المتقدم والمتأخر وقوله
وكيداً أى هو يقشده أى
يتأكد الاتيان بها بين
الخروج من كلام وما دخول
في كلام آخر وقوله وهو
علاقة توكيدية كاملة لما
قبله وهو أحسن هنا في
مقام الانتقال من الوصل
بالمناصفة (قوله هو
مقابل الشاعر) أي
فلما رد التأخر (قوله هذا

باب) أي وكذا قوله هذا مقام كلام والشعر وفي كلام آخر وأيضاً كذا وكذا (قوله فان فهو ع ارتباط) أي لأنه ترجع على (وثالثها)
ما بعده وبقيده أنه انتقل من غرض إلى آخر والبرهنة للتوبيخ فلما كان فيه التبيين على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بفتة فكان
فيه ارتباطاً ولذا أيضاً في كلام التأخرين من الكتاب يشعر بأن الثاني يرجع على المتقدم وهذا المعنى في ال بطلان المناصفة بين السابق
واللاحق ولم يؤت بالثاني فجاء

الثالث الانتهاء لانه آخر ما يبيعه المصمم ويرسم في النفس فان كان مختاراً كما وصفنا جبر ماعيله وقع ما قبله من التصبر وان كان غير مختار كان بخلاف ذلك لور بما ألقى محاسن ما له في الانتهاء المتضمنة قولاً في نواس

فبقيت للم الذي نهديه • وتخلصت عن موك الامام

واني جدر اذ بلغت بالني • وأنت بما أملت منك جدر

فان تولي منك الجبل فأهله • والا فاني عاذر وشكور

وقوله

(قوله الانتهاء) أي الكلام الذي انتهت به وخفت به القصيدة أو الخطبة أو الرسالة وختم المصنف كتابه بالكلام على حسن الانتهاء لاجل ان يكون فيه حسن انتهاء حيث أعلم بقرع كلامه وانتهاه فيه (٥٤٣) براع قطع (قوله آخر ما يبيعه)

(ونالها) أي تلك المواضع التي ينبغي للتكلم أن يتأنق فيها (الانتهاء) لا يتأخر ما يبيعه المصمم ويرسم في النفس فان كان حسناً مختاراً تلقاه المصمم واستلذه حتى جبر ما وقع فيها سبقه من التصبر والا كان على العكس حتى ربما انشأ الحسن المورد في سابق فالانتهاء الحسن (قوله واني جدر) أي خليف (اذ بلغت بالني •) أي جدر بالقوز بالاماني (وأنت بما أملت منك جدر فان تولي) أي تعطيني (منك الجبل فأهله •) أي فأنت أهل لاعطاء ذلك الجبل (والا فاني عاذر) ايلا (شكور)

(ونالها) أي ونالت المواضع التي ينبغي للتكلم أن يتأنق فيها (الانتهاء) أي انتهاء القصيدة أو الرسالة أو الخطبة لان الانتهاء آخر ما يبيعه المصمم ويحفظ من القصيدة أو الخطبة أو الرسالة ويرسم في نفسه فان كان ذلك الانتهاء مختاراً حسناً تلقاه بقية القبول واستلذه استلذا داعجراً بما وقع فيها سبقه من التصبر وجبر الواقع من التصبر يعود الى مجموع الكلام بالقبول والمدح والا كان الامر على العكس أي وان لم يكن الانتهاء حسناً تلقاه المصمم وأعرض عنه وفيه وذلك مما قد يعود الى مجموع الكلام بالمدح لا ندر بما ألقى محاسن السامع فيقبل الانتهاء فيصممه الذم ويرى الى الوراء ويكون عند السامع ما ينبغي بالعراء ومن المعلوم في الموقفات أن آخر الطعام كان لهذا الذي مرارة الاولى وان كان مراراً الذي حلاوة الاولى فالانتهاء الحسن (قوله) أي أي نواس (واني جدر) أي حقيق (اذ بلغت) أي وصلت اليك بمدح (بالني) أي بما أعني وهو متعلق بجدر أي جدر بالقوز بالني منك حين بلغت (وأنت بما أملت) أي جرت (منك جدر) لكرمك (فان تولي) أي تعطيني (منك الجبل) أي الاحسان والافضل (فأهله) أي فأنت أهل لاعطاء ذلك الجبل وذلك الاحسان (والا) أي وان لم تولي الجبل (فاني) لا أجد في نفسي عليك ولكني (عاذر) لك بحملك على أن ذلك لعذر كعدم تيسر المعطى في الوء أولتقديم من لا يعذر بالعطاء (و) أي (شكور) لك ماصد منك من غير الاعطاء

في آخر هذا باب أي هذا الذي ينبغي باب متوسط فيه مناسباً (ونالها الانتهاء) أي المقطع ويطلب تحسينه لانه آخر ما يبيعه المصمم ويرسم في النفس قال فاذا كان مختاراً جبر ماعيله وقع قبله من تصبر وان كان غير مختاراً فبالعكس وربما ألقى حسن ما قبله ومثله قوله واني جدر اذ بلغت بالني • وأنت بما أملت منك جدر فان تولي منك الجبل فأهله • والا فاني عاذر وشكور

فالانتهاء الحسن) أي ما وقع به الانتهاء الحسن (قوله قوله) أي قول الشاعر وهو أبو نواس في مدح الخصبين بن عبد الحميد والخصيب بوزن الخبيص كما في الاول (قوله واني جدر) أي حقيق لكوني شاعراً مشهوراً عند الناس معرفة الشعر ولا بد وقوله اذ بلغت أي وصلت اليك بمدح وقوله بالني أي بما أعني وهو متعلق بجدر في الكلام حذف صفات أي أي جدر بالقوز بالني منك حين بلغت (قوله) وأنت بما أملت منك جدر) أي وأنت جدر حقيق بما أملت ورجوت منك وهو الظفر بالني لانك من الكرام (قوله فان تولي منك الجبل) أي الاحسان والافضل (قوله والا فاني عاذر) أي وان لم تولي الجبل فاني لا أجد عليك في نفسي ولكني عاذر لك في منعتك لسم تيسر المعطى في الوقت لان كرمك أدراك الى خلوك أولتقديم من لا يعذر بالعطاء (قوله وشكور) أي واني شكور لاني ماصد منك من غير الاعطاء وهو اصنافك لمسي ظن ذلك من المنفعة على وجهه ان المراد وشكور لك على ماصد منك من الاعطاء سابقاً

وقول أبي تمام في حاشية قصيدة فتح عمورية
 ان كان بين صروف الدهر من رحم * موصولة أو ذملم غير مقتضب
 فين أيليك اللاتي نصرت بها * وبين أيلم بدر أقرب النسب
 أيقنت بني الاصفر المراض كلهمهم * صفر الوجوه وجلت أوجه العرب
 واحسن الانتهاء انما أذن بانتهاء الكلام كقول الآخر * بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل
 وقوله فلاحلت لك الهجاء سرجا * ولادقت لك الدنيا فراقا

ولا نغني عن شكر السابق عدم تيسر الاحقاق بعنهم والذي حصل به الانتهاء في المثال جميع البيتين وقرر شخبنا العدي أن محل
 الشاهد قوله فاني عاذر وشكروا لانه يقتضى أن قبل العذر واذ قبله فقد انقطع الكلام فقبل العذر يقتضى انقطاع الكلام فهو من قبيل
 الانتهاء الذي أذن بانتهاء الكلام وقرر ايضا أن في انيان المصنف هذين البيتين تور به لان معناهما القرب ما قصده الشاعر والبعيد
 ما قصده الصنف وهو ان كتابه (٥٤٤) قد خذ به وبلغ مناه فيمو بعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه

لما صدر عنك من الاصناف الى المدح أو من المطايا الى الساقية (واحسنه) أى احسن الانتهاء (ما أذن
 بانتهاء الكلام) حتى لا يبقى للنفس تشوف الى ما وراءه (كقوله
 بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل
 لان بقاءك لنظام أمركم وصالح حالكم
 وهو ما خاؤك للمدح فان ذلك من المنه على أشوكو لك الاعطاء السابق ولا ينعنى من شكر
 السابق عدم تيسر للاحق من احسنه قوله ايضا الامور
 بقيت العلم الذي نهديله * وتفاعست عن يومك الايام
 وكذا قول أبي تمام في حاشية قصيدة فتح عمورية

ان كان بين صروف الدهر من رحم * موصولة أو ذملم غير مقتضب
 فين أيليك اللاتي نصرت بها * وبين أيلم بدر أقرب النسب
 أيقنت بني الاصفر المراض كلهمهم * صفر الوجوه وجلت أوجه العرب
 (واحسنه) أى واحسن الانتهاء (ما أذن بانتهاء الكلام) أى ما أعلم بان الكلام الذي جعل ذلك
 آخره قد انتهى والاشارة الى الانتهاء ما بان يشغل ما جعل آخره الى ما يدل على الختم وكلفنا
 الانتهاء ولفظ الكمال وشبه ذلك ما بان يكون مدلوله مفيد امر فانه لا يؤتى بشئ بعده فلا يبقى للنفس
 تشوف لغيره وراة ذلك (كقوله) أى كقول الممرى (بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله) أى يا كهفا
 يا ولى عز أهله والمراد بأهله جنسه بدليل ما بعده (وهذا دعاء للبرية شامل) يعنى لما كان خاؤك
 سبب لنظام البرية وحسن حالهم برفع الخلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم لبعضا وتمكن كل واحد ببلوغ

واحسن الانتهاء ما كان مؤذنا بانتهاء الكلام كقوله

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل

(قوله ما أذن بانتهاء الكلام
 أى ما أعلم بأن الكلام قد
 انتهى والذي يعلم بانتهاء
 لما لفظ بدل بالوضع على
 الختم كلفنا انتهى أو تم
 أو كمل ومثل ونسأله حسن
 الختام وما أشبه ذلك
 أو بالعادة كان يكون
 مدلوله يعيد عرفا فلا يؤتى
 بشئ بعده ولا يبقى للنفس
 تشوف لتسريه بعد ذلك
 مثل قولهم في آخر الرسائل
 والمكاتبات والسلام
 ومثل الدعاء فان العادة
 جارية بان الختم به كافي البيت
 الآخر واعر ان الانتهاء
 المؤذن بانتهاء الكلام يسمى
 براعة قطع (قوله تشوف)
 أى انتظار (قوله كقوله
 أى الشاعر وهو أو الملاء
 الممرى كذا في المطول

ونسب من فضل الله الى الطبيب المتنبى قال معاهدا التنصيص ولم أر هذا البيت في ديوان واحد منها
 (قوله يا كهف أهله) أى يا كهفا أى الى غيرهم من أهله والفراد بأهله جنسه بدليل ما بعده والكهف في الاصل الغار في الجبل يروى
 اليه ويلجأ اليه مستجيرنا للنجاة (قوله وهذا دعاء للبرية شامل) الاشارة لقوله بقيت الخ وقد وجه الشارح التشوف بقوله لان بقاءه
 سبب الخ وحاصله انه لما كان بقاءه وسبب الظلم الذى يأتى كونهم في عصمة وسبب اصلاح حالهم برفع اختلاف فيما بينهم ودفع ظلم بعضهم عن
 بعض وتمكن كل واحد من بلوغ صالحه كان الدعاء ببقاءه دعاء ينفذ في العالم وهو امر أهله بالبرية بالناس وما يتعلق بهم وما أذن هذا الدعاء
 بانتهاء الكلام لانه قد خذ به ورف الاثبات بالبقاء في الآخر فادفع السمع ذلك لم يتشوف لشيء وراءه ومثل ذلك قول المتنبى
 قد غفر الله انصارنا انتما كذا * وشرف الناس اذ سؤلك السنانا

فان هذا يقتضى تقرر كل مدح به محمول فانه قد انتهى كلامه ولم يبق للنفس تشوف لشيء وراءه وكذا قوله
 فلاحلت لك الهجاء سرجا * ولادقت لك الدنيا فراقا

وجميع فوائض السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه البلاغية كلها

وفي ختم الكتاب بهذا البيت إشارة إلى أن هذا الكتاب قد ختم وكأن مؤلفه يدعو به إلى أن يقرأه من أجل العلم به لأن فيه نفع
صرف لجميع السرايا وأنه متضمن لزبدجج ما صنف في هذا الفن (قوله وهذه المواضع الثلاثة) يعني الابتداء أو التخصيص أو الانتهاء
(قوله فقد قلت عنايتهم بذلك) أي السهولة وعدم التكلف لا لتصورهم وعدم معرفتهم بذلك (قوله وجميع فوائض السور) أي القرآنية
وخواتمها والفوائض والخواتم جميع فائضة وخاتمة أي ما به افتتاحها وما به اختتامها من أجل وفردات السور جمع سورة وهي جملة من
القرآن يستعمل على فائضة وخاتمة وأي أقلمها ثلاث وقال فيها سورة تبارك وتعالى فإلهام من مأخوذة من أسرار الأفضل بقيم السور أي
من المشروب وإنما سميت بذلك لأنها فائضة وبقيت من القرآن وأما بلاها فمن أصلها من المهموز لكنهم سهلته فهي مأخوذة مما علمت على
كل حال وقيل أنها على الثاني مأخوذة من السور وهو البناء المحيط بالبدن سميت بذلك لاحتطابها بأنها كاحطة البناء بالبدن ومنه
السور لاحتطابها بالساعة وذكر بعضهم أن السورة تطلق على

(٥٤٥)

وهذه المواضع الثلاثة مما يبلغ المتأخرون في الثاني فيها وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك
(وجميع فوائض السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه) أي كلها من البلاغة لما فهمنا من التفنن
وأقواله الإشارة وكونها بين أدعية ووصايا ومواظب وتعميدات وغير ذلك مما هو مرقعه
مصلحه كان العلماء يقولون دعا بفتح العلم ونفى بالعالم الناس وما يتعلق بهم وإنما آذن هذا العلماء
بأنه الكلام لأنه لا ينبغي عند النفس ما يطالب به هذا المخاطب بعد هذا العلماء لأن العاد جرت بناه
بالدعاء ومثل ذلك قوله

فلاحظت لك الهجاء سرجا * ولا تأفتك الدنيا فراغا

وهذه المواضع الثلاثة يعني الابتداء والتخصيص والاختتام مما يبلغ المتأخرون في الثاني فيها لاسيما
التخصيص لانه على راحة الساعرا والكتاب وأما المتقدمون فقد قلت عنايتهم بذلك كأنهم قلت ذلك
قصائد كل فريق (وجميع فوائض السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه) أي كلها يعني أي فوائض السور
القرآنية وخواتمها واردة على كل ما ينبغي من البلاغة وأعلى ما راى من البراعة فقد عاها من الفنون
أي العالما المختلفة المطابق كل منها المأزلة المفيدة لكل ما ينبغي فيه ما لا يتصور وتجدد من
أنواع الأثر أي الطائفة المشار إليها ما يناسب كل منها ما تزل لأجله ومن خطوط بهما لا يشد قدره
فصدي في الفوائض تعميدات ونزهاة لعلام النيوب تجز جميع العقول عن استقصاء هذا حسن
وإيجازها وطبقها كما في قوله تعالى الله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم
الذين كفروا ربهم يعدلون هو الذي خلقهم من طين ثم فضى أحلا وأجل سمي عنده ثم أنتم تغترون
وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سرهم ويخبرهم ويعلم ما تكسبون وكما في قوله تعالى سمعته ما في
السموات والأرض وهو العزيز الحكيم ملك السموات والأرض يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير هو
وجميع فوائض السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها جلة وتخصيصا من الفصاحة والبلاغة

(٦٩ - شرح التلخيص رابع) المناسبات كلها تزل لأجله ومن خطوط به وهذا أي قوله لما فهمنا من التفنن وأقواله
الإشارة إلى جميع فوائض السور وذلك كاصميدات الفصحى وأائل بعض السور كسورة الأنعام والكهف وفاطر وصبا وكلا ابتداء
بأنه لا يسل أي أيا الناس بأما الذين آمنوا فإن هذا الابتداء هو على السامع ونبهه للأصناف لما يأتي إليه ولا ابتداء يعرفه الله أي كالم
وهم فإن الابتداء اسم على عرض السامع ويعني على الاستماع إلى الملقى لأنه لا يفرح السمع عن شيء ولا ابتداء ما لجل الأسماء
والفعلية لتكاتب يقتضيها المعاني تعلم ما تقدم (قوله وكونها بين أدعية) أي أدعية وهذا الجمع لقوله وخواتمها فالتكامل
معمل على التوزيع فوق كلاسها هنا في المطول من أن خواتم السور إما أن تكون أدعية كآخر البقرة أو وصايا كآخر آل عمران
بأما الذين آمنوا أصبروا صابروا أي صابروا مواظبوا كآخر الأنازل أو تعميديات كآخر الزمر وآخر الصافات وقوله وغير ذلك أي بأن
تكون قرأتهم كآخر النساء أو تعميديات كآخر المائدة وهو هذا يوم تنفع المصاديق صديقهم الخ وأعدوا وعيدا كآخر الأنعام
ورغبنا بعضهم فرق بعض الخ وغير ذلك من أنفوات التي لا ينبغي للتفوس بعد هذا نظام ولا تشوق لشيء آخر

يظهر ذلك بالتأمل فها هم التذكري لما تقدم من الاصول والله الموفق للصيرات ثم والحمد لله وحده
وصلّى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

(قوله وأصاب مجزء) بالهاء المهملة والزاي المجهة أي موضعه الذي يليق به والمجزء في الأصل موضع القطع أي ربه هنا موضع اللفظ
من العادة على طريق الخمار للسرل (٥٤٦) والعلاقة الاطلاق والتفصيل (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام

المتن أي وكيف لا تكون
فوائح السور وخواتمها
واردة على أحسن الوجوه
والحال أن كلام الله الخ
ويصح رجوعه لكلام
الشارح قوله (قوله ولما
كان هذا المعنى) أي
ورود فوائح السور وخواتمها
على أحسن الوجوه وأكملها
(قوله من ذكر الأحوال
والانزعاج) أي التي قد
يتوهم عدم مناسبتها
للاستدعاء والختم (قوله
وأحوال الكفار) أي كما
في أول رواية قوله وأمثال
ذلك (أي هل من ذكر الغضب
والنوم وذكر الأحوال
وماماتها في الاستدعاء
كقوله تعالى يا أيها الناس
اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة
شيء عظيم وكما في أول
الفارقة وقوله تعالى ثبت
يداً أي ليهب وثب وقوله
سأل سائل بعذاب واقع
للكافرين وذكراهما في
الخواتم كقوله تعالى غير
المغضوب عليهم ولا الضالين
وإن شئت لكان هو الآخر
يظهر ذلك) أي كونه
الفوائح والخواتم واردة
على أحسن الوجوه

الأول والأخير والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ولما سمع بعض الصابغة قول سبيلة الكذاب
باضفاعة بنت منقذين أعلا في الماء وأسفل في الطين لا لما استكدرين ولا البصر تفرين وقوله
القل ما للقل وما أدراك ما للقل في ذنب ونبيل وخرطوم طويل يقبض من غواش من أغصت بقوله فقال
وإن هذا من قوله تعالى صبح قل أي آخر الآية وكذا قوله في الخليفة ميجان رطب رب العزة يماضفون
وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقل الحمد لله الذي يتخذ ولداً لم يكن له شريك في الملك ولم
يكن له ولي من الدن ولا من الدين وكثيراً ما تجد في الفوائح والخواتم أو التوسط أدعية كافي الفاتحة وآخر
البقرة وتجود صابا كافي خاتمة آل عمران والفرائض كافي خاتمة النساء والتجليل والتعظيم كافي خاتمة
المائدة والوعود والوعيد كافي خاتمة الانعام وغير ذلك كالتنبيه للإيقاظ بالثناء كافي بآيات الناس
وافتتاح السور بالحروف التي لم تنهم ليضرب العقل فتشوق والأوامر والتواهي المناسبة وغير ذلك
بما وقع موقعه وأصاب مجزء أي مفضل به بحيث لم يجد عيباً به وجبه وكل ذلك في النهاية بحيث تقصر
عن كنه وصفه العبارة ويحتمل مجزء أنه لا يلقى النفس بعد سماع خواتمها فتشوق لما وراء ذلك ولا بعد
سماع فوائحها عدول للغيب ما هناك وكيف لا يكون الأمر أعظم من ذلك وكلام الله تعالى في الزينة
العليان البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقذاً من البلاغة وأجزا الكمل من الفصحاء
ولما كان هذا أعني كون فوائح السور وخواتمها على أكل الوجوه بما قد يخفى على بعض الأذهان لما
في بعض الفوائح والخواتم من ذكر الأحوال والانزعاج وأحوال الكفار وأمثال ذلك كذكر الغضب
والنوم كافي قوله تعالى في الفاتحة يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تعالى
سأل سائل بعذاب واقع للكافرين وقوله تعالى في الخاتمة إن شئت لكان هو الآخر وقوله تعالى غير
المغضوب عليهم ولا الضالين أشار إلى ما يزول به هذا الخفاء فقال (يظهر ذلك بالتأمل) أي معاني
الفوائح والخواتم (مع التذكري لما تقدم) من القواعد والاصول المذكورة في الفنون الثلاثة والله
على وجه الحسن وأن لكل مقام خطاً يابئنا فيه مثلاً فلاحظ ضرورة ما قد تفرقت للثبته إلى الكفار
وجميع الأنواع تقصر عنه العبارات كالتجديدات المتفتح بها وأول السور والابتداء بالثناء في نحو
يا أيها الناس والابتداء بالسبلة التي هي مفتاح كل خير والابتداء بالحروف نحو ألم وكيف الخواتم
من الأدعية والوصايا والفرائض والمواعظ والوعود والوعيد والتجديدات غير ذلك مما يظهر كثير منه
بالبدية وكثيراً ما تأمل كلامه آخر البقرة والوصايا في نهاية آل عمران والفرائض في خاتمة النساء

فانه
والاصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة) أي الأعلى على وجه الحسن وأن لكل مقام خطاً يابئنا فيه وأن هذا المقام يناسبه
من الخطب كذا وهذا هو المأزق يتفرع عنها وتفصيلها فالمراد بتفريقها الفروع المستنبطة منها ككون مقام كذا يناسبه من الخطب
كذا (قوله والبراهيد) عطف تفسير بقوله التي لا يمكن الخ نعمت بالاصول والقواعد المذكورة كاهو ظاهر

(قوله فانه يظهر بشذوكرها) أي يتبد كراما من الاصول والقواعد وقوله أن كلام ذلك أي مما ذكر من الاحوال والاوضاع واحوال الكفار وأمثال ذلك (قوله مستقلة) راعي المعنى فأن وقوله على لطف الفاتحة أي على لطفا فافتحت به وقوله وحسن الخاتمة أي ما اختتمت به والوقوف على ذلك بأن وراءه بصيرته مشلا سورة رافعا لتزلت بمنا هذا الكفار ومقاطعتهم بدت بما يناسب ذلك من الامر بقتالهم وعذابهم والنذالهم واسقاط عهدهم ولما انتهت الى (٥٤٧) ما يناسب الخبر يرض على اتباع الرسل

فيل انه جاء كرسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فوصفه بما لا عذر لاحد يستعفه في ترك اتباعه ثم أمره بالاكتفاء بالله والتوكل عليه ان أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فنهذ الانشاد من النهاية في الحسن لانها غاية في المطابقة لمقتضى الحال وكذا الفاتحة لما تزلت لتعليم النباه بدت بمحمد الرسول ووصفه بالوصاف

وكان الفاتحة لما تزلت لتعليم النفس عليه في السؤل ثم قيل الرسول بأنه هو الذي لا يكون لغضوب عليهم ولا الضالين اظهار الاختصاص وتبريدضا في المؤمنين أنهم لا ينالون ما كان للذاعين ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها الاعلام الغيوب فبرها بما تقدم وتذكره يظهر ما ذكر وأن القواعد والخلاص على أحسن الوجوه وكلها وقد انتهى المراد من هذا الشرح المبارة ختم الله لنا وقارته بالحسنى وأخردعوا أن الله قرب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وأمام المرسلين وعلى آله وصحبه وسلم (وجدي بعض النسخ ماله) وكان الفراغ من تأليفه بكناسة الفروسة يوم الجمعة في منتصف النهار في الرابع والعشرين من المحرم عام ثمانية بعد المائة والألف

والتهجيس والتعظيم في خاتمة المائدة والوعد والوعيد في آخر الانعام فسمي العزيز الحكيم (في نسخة الاصل ماله) قال المؤلف رحمه الله فرغت منه بين المغرب والعشاء من ليلة الاثنين ثامن جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين وسبعمائة والحمد لله كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على نبيه المصطفى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

الحمد والمئة ونسأل مولانا الكريم الوهاب أن يجعله خاتما لوجه الكريم وأن يشفع به كاتفه باموله وأن يحمي بالصالحات أعمالنا ويبلغنا في الدارين آمنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قال جامع الفقير محمد السوقي فرغ جمعة ثمانية وعشرين من شهر شوال سنة ألف وثمانين وخمسين

يقول المتوسل بنى المقام المحمود التقى إلى الله سبحانه وتعالى طعن بن محمود خادم
تصحيح الكتب العربية بالطبعة الكبرى الأميرية

نحمدك اللهم بأن ألقى منك اللسان في مضمار الاحسان بقرب المعاني وبيع البيان
جدا يكون لنا مجازا إلى حقيقة رضوانك ويجعل لنا عروس أفراحنا بيارك في دار احسانك
ونشكر شكر التقديبا وأبدانكم وتجميع به شوارب الفضل والكرم وتناهل به لأزيد وتواصل
به إلى ما نريد ونعني ونسلم على أقصع نبي مرسل بأفصح كتاب منزل سيدنا محمد الذي أعطى جوامع
الكلام واختصره الكلام اختصارا وجعل له الفضل حقيقة وأقره مستهارة اللهم صل عليه وعلى
آله وصحبه وأحشرنا في زمرة واجعلنا من حو به (أما بعد) فكم قلتم فضل علينا * واحسان
يوصله إلينا ومن نعمه السابقة ومشارب كرمه السابقة ما هو آية على صفاء الوقت وحسن البعث
ومعاده الطالع وأقبال المقضي وإدبار المانع وذلك لتسهيل السبل إلى طبع هذا المطبوع
الجليل المشتمل على خمس مواد شرح بها مؤلفوها الاجداد كتاب علوم البلاغة المسمى بخص
المفتاح ربح الله مؤلفها وآثارهم أعلامهم وأحسن إليهم كأحسنوا أعلامهم فلقد خلدوا لهم بالاعمال
النافعة الأكرام الحسن وأسروا عيونهم وأجاءوا بطونهم في تدوين العلوم وتقرير النظم
فنازلوا بذلك الأئمة وأصابوا الحيلة الأبدية اليسر لهم في كل زمن من محاسن الانبياء ما يشهد لهم
بأنهم الشهداء الاخيار

أخبروا العلم حتى ظلموا بعد موتهم * وأوصاله تحت التراب رميم
وفوا لجهل ميت وهو ماش على الثرى * بعد من الاخيار وهو عديم

أما مواد هذا المطبوع الجليل فانه غنية بشهرة فضلها عن التفضيل وأما مشروعيها وهو التلخيص
فانه الكتاب التقريب القصر والتقصيص وكذا دليل على فضله وفائده لإقبال الناس
عليه والفاهم المفتاح اليه وطالبهم على تعاقب الازمان حثينا واعتناؤهم بتدريسه وتزجيحه
قدما وحديثا ما بين مختصر ومطول ومجمل ومفصل وبالجملة فهو مورد الخالص والعالم والمورد
العذب كثير الزحام وقد جاءت هذه الشروح في خدمته بما يشرح الصدور ويعظم الاجور ويشرح
البحور ومن اطلع عليها هام كاهنا وما شهدنا بالإجماعنا على أن في مدحها مقصد وعلى
نظر المطلعين معتمد (هذا) وقد نقلا الفضل لله وتوحد به تصحيح هذا المطبوع خير قيام وبذلنا فيه
غاية الجود ونهاية الاهتمام ولما كن من هذه المسودات ما هو المفتاح شرح ابن يعقوب وعروس
الافراح شرح ابن السبكي وكانا يجوزنا ما حازه غيرهما من الأقبال وكثرة القداول والاستعمال
كانت نضجنا التي عثرنا عليها بما لا يتصرف والسقم مضجرا إلى تذكروا النقص وطغيان القلم
فانصبت لغيرها وعنانا تصحيحها ولقينا في تصحيحها عرق القربة وكثيرا قد قالوا لأن الله فرج
كربه وسهل صعبه فبلغ هذا المطبوع من الصحة والسلامة وحسن التكييف والاستقامة
مبلغا فرج به من العدم إلى الوجود واتقيل به من تحس التجوس إلى سعد السعود * وكان
طبعه على نفقة ذوي الهمم العلية والاخلاق الكريمة حضرة مصطفى آتندى المكارى
الحامى بمدينة القوم والاستاذ الفاضل الشيخ فرج الله زكي الكزدي وكيل الشركة الخيرية لتشر
الكتب العالمية الإسلامية من طلبة العلم بالأزهر الشريف بحضر وحضر عبد الحميد آتندى
الصمداني جعل الله أعمالهم ناجحة وتجاوزتهم راجحة بالطبعة العامرة ببولاق مصر

القاهرة في نخل الخلد والاكرم ملبس مصر العظم من بلغت دولته الرعة كل الاماني
 أفندينا (عباس حلي باشا الثاني) اذام الله طالع سعده واقر عينه بقاءه ولي عهده مشجولا
 هذا الطبع الجليل ينظر من هو نعم الوكيل من عليه مكارم أخلاقه نتي جناب وكيل
 المطبعة عزتوا بحمدك حسنى وتم طبعه في أوائل رجب الاصح سنة ١٢١٩ من هجرة سيد
 العرب والهم عليه الصلاة والسلام ولما تم طبعه قلت مؤرخا

أنا طيب الضياء الغدى وروحى • الدار الحبيب فـدا مـروى
 تحية مستهام القلب مغرى • به صرف التفريق والنزوح
 يدارى الحب الآن غموم • من الاجفان بالشكوى بنوح
 وحجم شاحب ونجوم ليل • تراب منه ذا كبد فرج
 ولي قلب على الاثبان وقف • وما قلب التسم بالفرح
 وأحشاء طوبى على ضرام • وعين لا تحمل من الفرح
 يشهر هارجه الوصل فرى • وينذر هارجه اذار البين نوح
 أبطمع في الصبا غمر بقى دمع • يمد بعينه طوفان فوح
 هم أحسب قلبى حيث كانوا • وليس لغيرهم أبدا نحوى
 برئت من القواد ميل عنهم • ومن عن لغيرهم طموح
 أيت وذكرهم طربى كأتى • أخوال السدمان فى روض فريج
 وما عذرى على أحسب بضاف • فان هواى عذرى ذو وروح
 بقول الاغوث تسلى عنهم • ألت ترى الهوى شركه القوض
 ومن بعض الملامة فى قمع • فكيف طبع فى الوجه الملبغ
 عذولى إن ترد نصي فثقى • بقلب مثل قلبك مسترجع
 اذا غلب الهوى أضحى هباء • مضاعفا فى الهوى نصح الصبح
 وكم عطف الحبيب على عطف • وأحسن فى الفوق وفى العروج
 وكم من ليلة ساهرت فيها • صبا ما من بحبه الصبح
 ولم أربعه شرعا لصدى • جعلت فداه الابلشروح
 شروح ملوها أدب وعلم • به تهلى الى التظم القصع
 ترى التلخيص لسا وضحه • كبد رصا قريل مثل روح
 لطالع سعده جلبت اليه • عروس بالوصال اله نوح
 وشبه مواهب الفتح لاحت • فأصبح باب باب الفتوح
 لمسن سانه التلخيص أمضى • جديرا أن يخضع للمدح
 وتبلى شروحه جات تباهى • بحسن الطبع والوضع الملبغ
 فهاؤم بأولى العلم اقبروها • لكي تقفوا على الحق العزج
 وفى تحصيلها القاتل يذلوله • تحسبوزوا صفقة البيع الربيع
 واذا بالطلع تحت آرخ • أميت السعد فى كبد الشروح

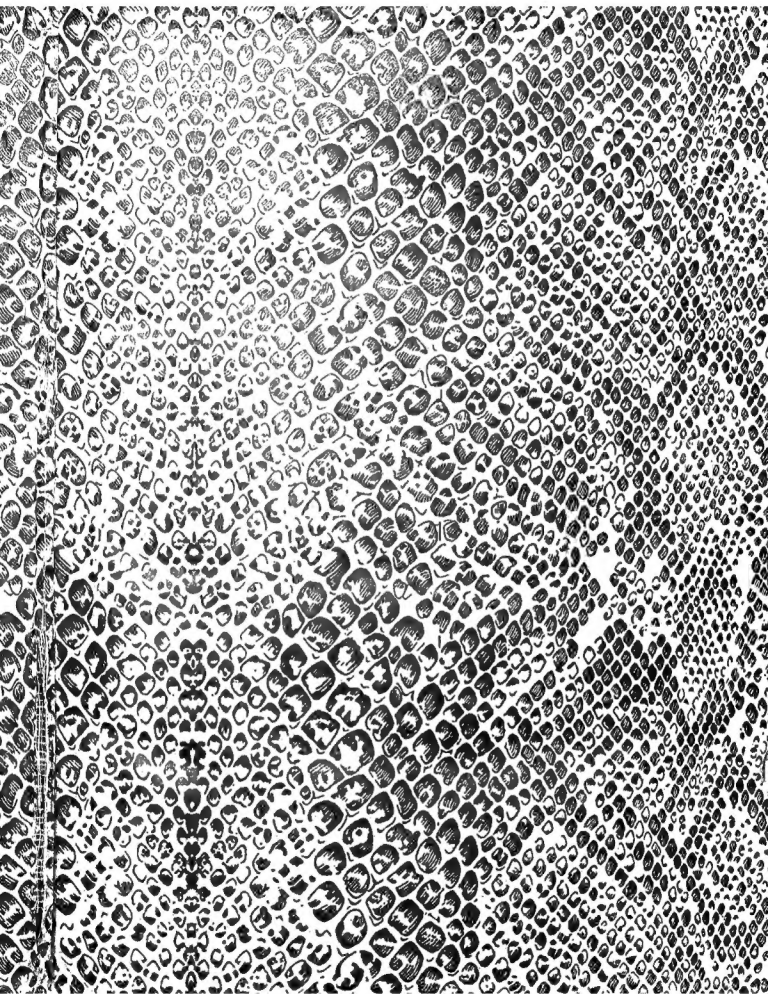
(فهرست الجزء الرابع)

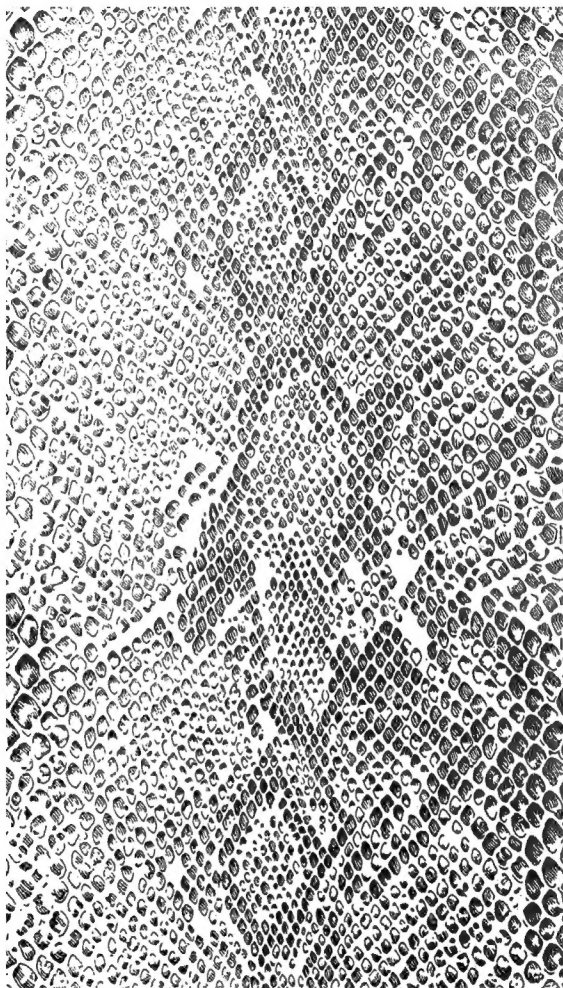
صفحة	
٢	الحقيقة والمجاز
٢٠	المجاز مفرد ومركب
٢٩	علاقات المجاز المرسل
٤٥	تقسيم الاستعارة إلى تحقيقية وغيرها
١٥٠	فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
١٦٦	فصل في تعريف السكاك الخ
٢٢١	فصل في شرائط حسن الاستعارة
٢٢١	فصل وقد يطلق المجاز الخ
٢٢٧	الكناية
٢٧٤	فصل تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح في الجملة
٢٨٢	الفن الثالث علم البديع
٢٨٦	أما المعنوي فنه المطابقة الخ
٣٠٩	ومنه المشاكلة
٣١٦	ومنه المزاوجة
٣١٨	ومنه العكس
٣٢١	ومنه الرجوع
٣٢٢	ومنه التورية
٣٢٦	ومنه الاستفهام
٣٢٩	ومنه القف والنشر
٣٤٨	ومنه التصريد
٣٥٧	ومنه المبالغة المقيومة
٣٦٨	ومنه المذهب الكلامي
٣٧٣	ومنه حسن التعليق
٣٨٢	ومنه التفریع
٣٨٦	ومنه تأكيد المدح بما يشبه الثم
٣٩٥	ومنه تأكيد القم بما يشبه المدح
٣٩٦	ومنه الاستيحاء
٣٩٨	ومنه الانعاج
٤٠٠	ومنه التورية
٤٠٦	ومنه القول بالموجب
٤١٠	ومنه الاطراد

- ٤١٢ وأما القنطري فلهما بالناس الخ
 ٤٣٣ ومنه رد الهمز على الصدر
 ٤٤٥ ومنه الصع
 ٤٥٩ ومنه القلب
 ٤٦١ ومنه التثنية
 ٤٦٣ ومنه لزوم ما لا يلزم
 ٤٧٤ خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها
 ٥٢٩ فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والانتها والفضل

﴿ تمت ﴾







Bibliotheca Alexandrina



0387916